

المحاماة

مجلة قضائية شهرية

تصدرها نقابة المحامين

العدد

العدد

العدد الأربعون

سنة

سنة ١٩٥٩

المؤتمر الخامس للاتحاد المحاميين العرب

جميع المحاميات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحررها بدار النقابة بشوارع رمسيس رقم ٥١ بالقاهرة

كلمة المجلة

عقد المؤتمر الخامس لاتحاد المحامين العرب ببيروت في الأيام الخمسة الأول من
سبتمبر سنة ١٩٥٩ وقد حقق باجتماعاته وقراراته وأبحاثه التي تنشرها مجلة المحاماة
في هذا العدد جانباً عظيماً من الرسالة التي يضطلع بها الاتحاد في شتى أجزاء الوطن
العربي . وأمل المحامين عظيم في أن تعمل الحكومات العربية على تنفيذ قرارات
المؤتمر تحقيقاً لرغبات الأمة العربية الممثلة في فريق من خيرة أبنائها رسل الحق
والعروبة .

العدد الأول
السنه الأربعمه

المحاماة

سبتمبر
١٩٥٩

كلمة نخامة رئيس الجمهورية اللبنانية

ألقاها معالي وزير العدل الأستاذ د. رمزي

باسم نخامة رئيس الجمهورية اللبنانية ، الأمير فؤاد شهاب ، افتتح هذا المؤتمر ، مؤتمر المحامين العرب الخامس .

وطيب للبنان أن يستقبل النخبة المثقفة الناهضة من جميع البلاد العربية الشقيقة .
وغتخر لبنان بأن يكون الاجتماع فيه لحبر البلاد العربية جماعاً ، ذلك أن الهدف السامي من هذا المؤتمر هو تكاتف المحامين العرب لتوحيد المبادئ القانونية في البلاد العربية ووضعها في طريق التقدم وتنمية روح المساواة ، والتفاهم التام على كل ما يضمن سير العدالة القويم من حيث اشتراع القوانين للاستعانة بحياة الشعب وتقريب بعضها من البعض الآخر ، والتوفيق بين طرق التنفيذ ومبادئ سائر الحقوق والواجبات بين الدول العربية الشقيقة .

أيها الأساتذة الكرام ،

قديماً كان لبنان ، بصاحته الحالية بيروت مقراً لأعظم مدرسة حقوقية أنبتت ألقافاً من رجال القانون ، وقام على مآلق أساتذتها اشتراع القوانين ، ولم يزل لبنان محافظاً على هذا التراث العالي ، يفاخر بأنه ، مع كامل حرصه على استقلاله ، شديد الحرص على علاقته الطيبة مع شقيقاته الدول العربية ، وشديد الحرص على كل ما يعود بالخير والفلاح إليها جميعاً .

واسلو ، أيها الأساتذة : جهودكم وأعمالكم القانونية في ظل المعرفة والحق والإخلاص .

وعين الله ترعاكم .

كلمة رئيس المؤتمر الخامس لاتحاد المحامين العرب

الأستاذ جورج فيلبريس نقب المحامين ببيروت

صاحب المالى وزير العدل ممثل صاحب القنصلية رئيس الجمهورية العظم ،
أصحاب العظوة والعالى والسعادة ،
حضرات الزملاء الكرام ،
سيداتى سادتى ،

باسم نقابة محامى بيروت — هذه العاصمة التى أثنى فيها أول معهد للحقوق — أحييكم ، قادة الفكر وأعلام الفقه وحلة المشاعل ، وأرحب بكم أوفى ترحيب ، وفى نفسى ما تشعرون به جميعاً ، من أنكم قد نزلتم ، تحت صماتنا الصافية ، على ديار لكم وأهل وإخوان ، كأنما نحن الضيوف وأهل المنزل .

وما طلباً للراحة والاستجمام قد تجشمتم السفر ، إلى بقعة من الأرض صغيرة ، عالم حافظ للنضال من أجل التحرر والسيادة القومية والنهضة الثقافية وإنما أنتم تلبون وما يجب لها عندنا جميعاً من أسباب التعاون والتبادل والاتصال .

ورب سائل قد سأل نفسه عن أمثال هذا المؤتمر وما لها من فوائد ، فى حاضر الفرد ومستقبله ، ومدى تأثيرها فى الدول العربية ، على الصعيد العام والخاص . وربما كان فينا من يخشى أن تأتى اجتماعاتنا على غرار أكثر المؤتمرات الدولية التى لا يشعر به — دائماً على الأقل — بتأثيرها فى التطور القانونى والاجتماعى والسياسى ، ولكن ، ليؤذن لى أن أقول إن بعضنا فى تخوفهم مخطئون .

ذلك إن مؤتمراتنا طابعها الذى يميزها عن سواها من المؤتمرات الدولية فنحن جميعاً نمثل دولا لا نتمتع بمجيد ماضيها وتلد حضارتها فحسب ، بل نتمتع أيضاً بما بلغته من العزة والسيادة ، بعد ما خرجت من صراعا ظافرة متصرة ، لا ترضى عن الحرية بديلا فى حال من الأحوال .

وإنما علينا ، نحن رجال القانون ، وعلى سائر أهل الفكر والقلم تقع التبعات لتوطيد الحاضر ، فنحنه سبيلا إلى مستقبل زاهر لا يقل عن ماضيها مجداً ومعداة افتخار .

من أجل هذه الرسالة ، نأتمر اليوم ولسوف نلتقى ، عاماً بعد عام ، لنترأس الأوضاع التشريعية والاجتماعية حتى ننتهى إلى وضع مشاريع يتوحد فيها الفقه والتشريع حيناً يتضح أن التوحيد أصبح ممكناً فى هذا الميدان .

ومنى عملتم ، أيها الزملاء الكرام ، على تحديد علاقة الفرد بالفرد ، وعلاقته بالأممة ، واقتسم

مشاريعكم على أسس علمية مستقاة من روح العدالة الاجتماعية ، استناداً إلى أن الناس متساوون أمام القانون لا يتناز أحد منهم على أحد ولا طبقة على طبقة ، إذ لا يتفاوتون إلا بجزائهم وأعمالهم واستناداً إلى أن للإنسان ضميراً حراً ليس لأحد عليه سلطان ، وإلى أن حرية الضمير وحرية الرأي وحرية الفكر هي التي تجعل الإنسان إنساناً والأمة أمة ، متى وضعت هذه المبادئ وسواها على هذه الأسس التي لا يمر عليها الزمن ، ثم قدستم إلى السلطان ما تروته في شأنها من توصيات ، إذ ذلك يحق لكل واحد منكم أن يفتخر بأنه قد شارك في نشر العدالة وإشاعة روح الإنصاف وهكذا تتحول أعمالكم من تحديد علاقة الفرد بالفرد إلى تحديد علاقة الدولة الشقيقة بالدولة الشقيقة .

ونحن ، إذ يسرنا أن نشاهد الجو العربي يزداد صفاءً ، وإذ يبهجنا أن هذه الأعلام المتعاقبة لا تبقى رمزاً لما نرجوه فحسب ، بل تصير أيضاً حقيقة راسخة في القلوب ، ملموسة في الأعمال ، بفضل الوعي العربي وحكمة الملوك والرؤساء — نحن إذ يسعدنا هذا كله ، ندعو إلى العمل ، في جو صاف كماء لبنان ، على حل القضايا الاقتصادية والشئون المالية التي قد تكون معلقة ما بين الأهل والإخوان .

إن إيماننا راسخ بأن ما نتطلع إليه سيصبح حقيقة واقعة إذا أخذ ميله على النحو الذي تقدمت الإشارة إليه بكل اختصار ، ولبنان ، هذا الوطن الذي ما يفتأ يعد يد التعاون والأخاء سيظل محتفظاً بمركزه في الطليعة العربية المتحررة ، الناشطة أبداً لإقامة علاقاتها على أسس السيادة والعدالة المتبادلة .
أيها السيدات والسادة ،

إنني أشكر حضرة صاحب الفخامة الرئيس فؤاد شهاب الذي تفضل فشمعل هذا المؤتمر برعايته السامية ، وأشكر الحكومة اللبنانية التي رحبت بانعقاده ، وأشكر النقابات العربية التي تشترك فيه وأحيي الحكومات العربية التي لا تفتأ مهتمة به وآتمني النجح والتوفيق .

كلمة نقابة مصر

ألفها الأستاذ القبط مصطفى البرادعى

سادق وزملائى ،

إنه ليد من أعيادنا القومية ، دعانا إليه لبنان فلبينا ، وأنه ليوم معدود أعدته بيروت فأطعنا واستجبنا . أجاب المحامون العرب نداء الحرية فهرولوا قادمين ، وما أحمدهم أن تقام أعياد الحرية ببلاد الأحرار ، وما أقوى الحق إذا ما علا صوته من جبال لبنان .

سادق وزملائى ،

قامت للعرب دولة كبرى انبثقت منها حضارة أشرقت على العالم بنورها ، ودانت لها الدنيا تسهل من خيرها ، حتى أراد الله أن ينهض الغرب طامعاً فى الشرق وكنوزه فكانت معاركة وكانت حروبه .

كانت عزة العرب يوم قامت حضارتهم على السموات والفضائل ، ثم غيّر العرب ما بأنفسهم فغيّر الله من حالهم ، عثت بهم الأهواء ، وغلبت الأطماع بينهم . فاستبد بهم الغرب ينهب ويستعمر .

كانت تنطوى حضارة العرب على خير ما فى الديانات الكبرى وعلى خير ما فى الموارث الثقافية الإنسانية ، أما حضارة الغرب فلم تمن إلا بالمال والقوة — قامت على اقتراض الوثنية المادية وانطباعات الحضارة الرومانية .

وقد دفعت هذه النزعة المادية ، الغرب ، إلى التحكم فى الأمم ومصيرها ، وكان حتماً أن يختلف دوله وشعوبه بتنازعها الطمع والاستعمار ، فتتابعت الحروب ، وانعمرت المقاييس ، حتى صار الغناء يتهدد الناس والعالم كل حين .

ولكن الأخلاق والمثل العليا ، الأسس المتأصلة فى الحضارة العربية جعلت منها حضارة ، ذات قوة ذاتية ، ما لبثت أن عادت لتتطلق فى عنف حين هزتها فلسطين وهزها اللاجئون . وقام العرب فى كل مكان يثورون ويتأثرون .

قام الثوار فى تونس ومراكش والجزائر وعمان وعدن ، وقامت الثورة فى العراق .

وكانت الثورة الكبرى للقومية العربية حين أمت مصر قناة السويس وانصرفت على قوى الشر والطغيان .

لم تكن ثورة مصر وحدها ، بل كانت ثورة الشعب العربى فى كل جزء من أجزاء الوطن العربى .

انتفضت الأمة العربية تزود عن كياتها وعن حضارتها ، بل عن الإنسانية كلها ، وشعارها الحالف كما حده زعيمها ورائدها « أمة تحمي ولا تهدد ، تصون ولا تبدد ، تقوى ولا تضعف ، توحد ولا تفرق ، تسلم ولا تفرط ، تشد أزر الصديق ، ترد كيد العدو ، لا تحزب ولا تنصب ، لا تنحرف ولا تنحاز ، تؤكد العدل ، تدعم السلام ، توفر الرخاء لها ولن حولها ، وللبنية جميعاً » .
أيها الزملاء ،

هذه هي نفس رسالتكم وهذه هي المعاني التي تعملون من أجلها والتي تتقصد مؤخراتكم واجتماعاتكم بسببها ، وأنتم الأمناء دائماً على الحق والعدالة .

أيها المحامون ،

إن وطنكم العربي بتاريخه وماضيهِ ، بحضارته وفلسفته ، بأرضه وثرواته بقبه ومعنوياته ، يقف اليوم عاملاً للبشرية ، ميزاناً للسلام .
وانكم لمثولون أن يضطرب هذا الميزان .

كلمة السودان

أفادها الدكتور سبرحني

سيدى الرئيس ،

أساتذتى وإخوانى الزملاء ،

قال تعالى : « وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها » .

ومن نعم الله علينا نحن عباد السودان أن مكنا أخيراً من أن نجتمع بكم في المؤتمر الخامس للمحامين العرب ، ونجتمع بكم في لبنان هذه البقاع الساحرة بجمالها ورجالها ، بتاريخها الطويل في سبيل نصرة العرب ، وبمجدها الحافل الناطق بحضارتهم وعزتهم وبجهادها للرب في سبيل الحريات السياسية والأساسية ، وبقومها الكرام في لباقة وكياسة وبساطة تم عن خلق عربي أصيل لم أشهد له والله مثيلاً فيا يسمى بأرقى بلاد العالم .

نعم والله — من أكثر نعم الله علينا فيضاً وسماحة أن مكنتنا من الاجتماع بكم في هذا البلد الأمين بعد أن تخلفنا على كثير من الظروف الداخلية التي كانت ولا تزال تعوق اشتراكنا في مثل هذه المؤتمرات ، تلك الظروف التي يمر بها الوطن العربي في جميع أجزائه وكأنها على ميعاد واحد من التوابت والصعاب ، ولهذا فلما على يقين من أنكم تعرفون ظروفنا في السودان وتحسونها وكأنها تحدث في قلوبكم ومهجكم ، ولا حاجة إلى شرحها .

وإن كان ما أقوله لكم في هذا السدد هو أنه كلما تكاثرت التوابت وادهمت الخطوب كلما زاد عزماً وإصرارنا على أن نلتقي في هذه المؤتمرات ونعمل على الوصول إليها بكل طريقة .

سيدى الرئيس ، حضرات الزملاء ،

جئنا نشارككم جهودكم الحميدة (للوقفة إن شاء الله) في سبيل إقامة كيان عربي متناسق متجانس — وإن كان سبيلنا إلى ذلك المهدف هو العمل على توحيد قانون المحاماة وتوحيد التشريعات المختلفة وتدارس مشا كل الوطن العربي وتدير حلها الجماعي إلا أن الأساس الرئيسى والسبيل الأول هو الميزة المشتركة في أن نلتقي وتساوون وتندارس وتتماكر وأن نحيا كراماً في وطننا ، وأن ندافع عن كياننا للزعزع الهمدد وأن نطى فيه كلمة الحق والقانون .

ولذلك اسبحوا إلى أيها الزملاء أن أقول إن أفضل ما يستحقوه من هذا المؤتمر قد حققتموه فلا قبل افتتاحه ، حققتموه بإصراركم على هذا الاجتماع — اجتاع صنموه رجال القانون والعدالة ، ورضم الظروف والطوارئ وبعد الشقة . اجتمعتم — وتلاقيتهم وتناجيتهم وتبادلتم الأحاسيس والأفكار وترابطتم في جو من الأخوة والزمالة — التي ستمتو وتقوى على عمر الأيام .

سادى ،

إن كنا قد سعدنا جميعاً بهذا التحقيق وهذا الفوز إلا أننا في السودان سنفيد بلا شك كثيراً من اشتراكنا فوائد أخرى لا يسمي إلا أن أذكرها في هذا اليوم .

نحن في السودان نمر بفترة انتقال من تاريخنا السياسى نشعر بشدة وقصا وآلامها في الجانب القانونى — إذ أننا نرزع تحت عبء القوانين الاستعمارية العتيقة التي لا تسير السودان المستقل في ظروفه الحالية .

والفقه يحبو في قلق واضطراب .

والقضاء لا يزال معظمه في أيدي أجنبية .

وأكثر صعوبة توضع العوائق دون تفرغهم وتوفيرهم على البحث والإنتاج .

ولكن رغم ذلك ، ورغم ما يبدو من غمام وظلام فالقصر لأشع والنصر قريب .

لقد كسبنا ، والمجدد ، معركة تهريب الإجراءات في المحاكم بعد أن ظلت أكثر من نصف قرن باللغة الإنجليزية . وبدأنا في ترجمة القوانين . والأهم أننا نعمل الآن لواء معركة توطيق القانون وتطعيمه بالمصادر العربية والفقه العربى السليم ، ولين يهدأ لنا حال أو يقر لنا قرار حتى تكتمل لنا مجموعات عربية ، عربية في أصلها ومصادرها ، عربية في طبيعتها وقضائها .

وفي هذه للماركة جئنا نحن نتطلع إلى جهودكم هذه ، نتطلع إلى توحيد القوانين وإلى الشرعات والدراسات المختلفة التي تبحث في هذا المؤتمر وغيره من المؤتمرات القانونية العربية .

وتتطلع أيضاً إلى اليوم الذى تكون فيه هذه المجموعات سارية في جميع البلاد العربية ، بل تتطلع إلى أبعد من ذلك . تتطلع إلى ما سينشأ عن تطبيق هذه المجموعات من عرف عربى محلى يسمو في العالم بطابعه المتميز وبحكم علاقاتنا الحالية كما يحكم حياتنا الداخلية .

وهكذا نرون أيها السادة أنى لم أجاملكم ولكنى أصارحكم حيناً أقول أن هذه خدمة خاصة للسودان وأتأنا نقيد من مؤتمركم هذا فائدة لا تتأدها الفائدة التي تعود على أى دولة عربية أخرى .

سيدى الرئيس ، حضرات الزملاء ،

إن كان لمؤتمرنا هذا ذلك المعنى اليوم بالنسبة للعرب في مجموعهم أو ذلك المعنى الخاص بالنسبة للسودان ، فلا شك أن له معنى آخر أكبر وأعم من هذه جميعاً .

إننا نجتمع لإقرار كلمة الحق والعدالة في ذاتها .

إن القانون شيء أثنى من السلام ، ولذلك نحارب دفاعاً عن المبادئ التي كانت ولا تزال أئمن ما نتمزق قلوبنا ، ولعل في اجتماعنا هذا إعلافاً لزمنا وإصرارنا على أننا سنستمر نحارب من أجل حكم القانون ومن أجل الحريات القانونية في بلادنا ذلك القانون الذى سيبعد لنا السلام والأمن ويبعد

لنا عروبتنا وحرماننا ، ، وفي سبيل هذه الغاية سنضحي بحياتنا وثرواتنا وبكل ما نملك ، نضحي بكل هذا ونحن نشعر بالسعادة والعز الذي ينبع من الحقيقة الكبرى التي تؤمن بها ونعمل لها جميعاً . وهي أننا حيناً نعمل على إعلاء حكم القانون وكلة الحق إنما نعمل ذلك دافعاً عن المبادئ التي ندين لها بوجودنا — المبادئ التي تنبع من طبيعة عملنا ومن أجل تكويننا . فلنترأس جميعاً بأن نعمل على إعلاء حكم القانون وشأن العرب وألا نتخذه عن هذا الطريق بدون الله حتى يكون شعار الحق والعروبة الذي تتحل به حقيقة ماثلة في حياتنا وواقعنا . والسلام عليكم .

كلمة المغرب العربي

أنفاها الأستاذ عبد القادر بن مازور

نظامه رئيس الجمهورية ،
إخواني وزملائي المحترمين ،

يسعدني بادئ ذي بدء أن أحيي إخواني وزملائي المحترمين أعضاء مؤتمر اتحاد المحامين العرب وأشكرهم جزيل الشكر على الدعوة التي وجهوها إلى للمشاركة في هذا المؤتمر — وأبارك في هذا الجمع الذي ينعقد بيده طيب بلد لبنان الشقيق الذي اشتهر منذ القدم بمناظره الطبيعية الخلابة الجميلة ومؤسساته الثقافية الممتازة ونبوغ أبنائه الكرام لليايين الذين أحمل لهم جميعاً وعلى رأسهم صاحب المزة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية هبة إخوانهم للرا كشيئين وفي طلبتهم صاحب الجلالة المفدى بطل التحرير محمد الخامس أعاد المغرب حرته المستعبدة وعجده النابر — وأنه ليسعدني ويشرفني جداً أن يشارك المغرب لأول مرة في هذا المؤتمر الذي يتيسر لي أغلى فرصة تمسكني من التعرف على طائفة من إخواني العرب الحاملين مشعل القانون والقائدين عن حوزته ، فالمغرب العربي جزء لا يتجزأ من هذا الوطن العربي الكبير الذي وإياه زيادة عن الروابط التاريخية والثقافية والسياسية . وإرادة التعاون والتآزر والمحافظة على حضارة لها مميزاتا وكيانها ورجالها وعقرياتها .

كما يطربني أن أسام بمجهودى التواضع في الأعمال التي يقوم بها المؤتمر من مناقشات وتبادل الآراء فيما يرجع للقوانين والتشريع الجاري به العمل في مختلف المحاكم بالأخص عاكم الدول العربية جماء . وأن عملا من هذا التيبيل ليستحق عليه القائمون به كل شكر وتنويه إذ الشكل يعلم أن في صيانة العدالة والمحافظة على كيانها ضماناً لاستقرار العمران واستتباب السلام بين أفراد هذا المعمور . وإنني لأرجو وألح في رجائي على إخواني أعضاء المؤتمر أن صادقوا في مقدمة عملهم على أن ينعقد للؤتمر القبل لبعول الله بالمغرب العربي الشقيق الذي يرحب بهم سلفاً ذلك المغرب الفتى الذي يحكم أبناءه من الأقاصى البعيدة .

لتحي الدول العربية جماء متضامنة متآزرة .

كلية نقابة الأردن

أنفاها الأستاذ القريب فؤاد عبد الرهaby

سادق ،

باسم الحق والعروة وشعار اتحادنا ،

هأنحن مشر عى الأردن نود قننمر مؤنمرنا هذا مؤنمر المامين العرب ، وفي شوق يكون
اللاق بعد فترة قاسية من فراق .

وهامى ذى أسرتنا الكبيرة ، أسرة الحق والقانون يلتئم اليوم فعملها ويتوحد صفها وتعلو كلمتها .
وإن مما نعامل به وتبائس له أن يكون هذا اللقاء في هذا المؤتمر بشيراً بوحدة الصف العربي ،
مشيراً إلى تبدد النجوم في صحاوات العرب دالاً على أن الأمة العربية مدركة خطر التفرقة ، سائرة إلى
اتحادها بإذن الله .

ونحن الأردنيين الذين شامت الأقدار أن نجعل على امتداد ستائة وخمسين كيلو متراً من حدودنا
عدواً محتلاً لحدودنا ، غاصباً ، منتصباً ، انتم بالحق للتراكم ، وعرف بالظلم والكثيف .
هذا العدو نعتبر إرادة محض وجوده منقصة لاستقلال كل بلد عربي ، وعدواناً صارخاً على
وجود كل عربي .

هذا العدو هو النذير الأول بشر الفقرة ، وخطر التخاذل ، فلا عجب إذا كنا مشر الأردنيين
(وعلى رأسنا حضرة صاحب الجلالة ملكنا الحسين العظيم) أشد العرب إغتياباً باتحاد العرب وأصرخ
العرب دعوة إلى تضامن العرب ومن يقول غير هذا يكون أفاك ظالم مغرض مأجور بمن عى الله
قلوبهم فباتوا في طمأنينهم يسمهون .

أيها السادة ،

إذا كانت رسالتنا مشر المامين في أصلها وجوهرها ذوداً عن الحق ، ودفعاً للظلم ، وتقديساً
للعدل ، ورعاية للقانون الحقاني العادل ، فإننا بوصفنا هذا أكثر فئات الأمة إدراكاً . إن أمتنا في كثير
مما اتانها وزل بها ، ولا سيما في فلسطين والجزائر ، الجزائر لناضحة ، الجزائر التي يضت وجه تاريخنا
القوى ، قد سلبت حقها وتماعى مظالم مارأت الانسانية أبشع ولا أقبح منها ، وأن القوى الدوائية
للمستعرة في بينها وعدوانها ، إغا تحارب العدل الإنساني ، وتدوس القانون العولى . فمن روح
رسالتنا ومقتضاها أن نكون أشد استنكاراً لهذا الظلم النازل بأمتنا ، ودفعاً للعدوان ، وحمية
على البنى ومقارعة للظلم .

ولكننا ندرك في الحين ذاته ، أن الحق لابد له من قوة تدعمه وتحميه ، وأن الظلم لا يدفع

ولا يقرع إلا بالقوة . . . ولكن هذه القوة لا يمكن أن تتوافر لنا مع فرقة ، ولن تيسر في تحاذل ، فأس الأساس وفتاحة الفواعل خير العرب واتخاذهم ودفع البلاء عنهم ، اتحاد كلهم ووحدة صفهم . وعلى هذا مؤتمرننا هذا مظهراً قوياً لاتحاد العرب وميداناً رحباً للدعوة إلى وحدة كلهم .
أيها السادة ،

لا أستطيع أن أغادر المنبر قبل التنويه في إعجاب وشكر بالدور الذي يمثله لبناننا الجميل ، لبناننا الأصيل ، لبناننا الشامخ النبيل في توحيد كلّة العرب وترامس صفوفهم .
إن كل عربي ليقدر ما كان ويكون لفخامة الرئيس القائد اللواء فؤاد شهاب وحكومته الرشيدة من جهد كريم ، وسعى مجتهد ، ولباقة أصيلة ، في لم شمل العرب وتوحيد صفوفهم ، واتفاق كلهم حتى بات كل عربي في أي بلد عربي يهتف .

أنا لا أفرق بين أهلك أنهم أهلي وأن بلادهم لبلادى
حيا الله لبنان ، وجيارئيسه المقدم ، وحيا حكومته الرشيدة ، وشعبه الكريم .
وإني في ختام القول ، أهدي إليكم يا سادة تحية زملائكم محامي الأردن وبغيتهم ، وتطلّعهم إليكم ، وأملهم في أن يكون مؤتمرننا هذا في اجتماعاته ومقرراته ، ميمون النتائج والخيرات ، وافر الثمرات ، مرجو الأثر ، مبارك الخير والخير .
عاش لبنان ، وعاشت أمّتنا العربية كريمة متحدة .

كلمة الدكتور نزار الكيال

نائب نقيب المحامين في ملب

سيدى صاحب المعالي ،
سيداتي وسادتي ،
من حلب الشهباء ، عاصمة سيف الدولة ،
من معقل العروبة الحصين على حدود الوطن العربي في الشمال ،
من شعبها للؤمن بالله ، وبالحرية وبالديموقراطية العربية ،
أحمل إليكم يا رجال القانون ويا أعلام الفقه تحية الأخوة الصادقة والمحبة الخالصة التي لم تزد على الأيام إلا رسوخاً وقوة وعمقاً وامتداداً . . .
وأنه لما يدعو إلى التبطة والاعتزاز أن يجتمع اليوم في بيروت ، عاصمة لبنان العربي الشقيق الذي تتلاقى على شواطئه الوادعة مادة الغرب بروحانية الشرق ، فيقدم ذلكم اللقاء أنوار اللوحة التي تسطع عبر الجبال والبحار لترسل إشعاعها الخير إلى مختلف أرجاء العالم .

إن الكثيرين منقاد أمضوا عهد الدراسة في هذا البلد الأمين ، يترفون من مآهده ورد العلم وللمعرفة ويتزودون بهما سلاحاً في معركة الحياة لتحقيق مستقبل أفضل لبني قومهم ، فليس بدعاً ، جد هذا ، إذا كان لبنان يتمتع في قلب كل واحد منا بالسكينة السامية والمحبة الدائمة والشوق التميم . وليس بدعاً أيضاً أن يفتح لبنان صدره الكبير ليستقبل إخوته في الروبة الوافدين إليه من الشام وريبع النيل ومن ضفاف دجلة وهضاب عمان ، ومن السودان والمغرب ، ومن فلسطين التالية ، ول يؤكد للعالم ما قاله الزعيم الخالد رياض الصلح أن لبنان لن يكون للاستعمار مقراً ولا عمراً ، بل سيظل دائماً وأبداً عربياً ، دماً وقلباً ولساناً ، ورسول سلام ومحبة ووثام .

وبعد فإن مهنة المحاماة التي جئتنا في هذه الأسمية السعيدة لافتتاح المؤتمر الخامس لاتحاد المحامين العرب وللغنى في رسم الخطوط الأساسية لتوحيد التشريعات المدنية والتجارية والجنائية في البلاد العربية ، ان مهنة المحاماة لا تنحصر غايتها في تمثيل الأفراد أمام القضاء للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم الخاصة بحسب ، ولكنها تهدف أيضاً — كما أعلن سيادة الرئيس جمال عبد الناصر — إلى الدفاع عن حقوق الشعب العربي في فلسطين وفي الجزائر وفي عدن وفي كل مكان ينطق أهلها بالفساد ، وتحرم أخذ الحرص على صيانة مصالح العرب المشروعة والإسهام في تحقيق أهدافهم القومية في التحرر والوحدة يلحقوا بركب الإنسانية في طريق القلاح والرخاء والسلام .

ويعني أن المحامين العرب الذين هم قادة النهضة ورواد القومية العربية ، وللدافون عن الحريات والحقوق ، واجدون في هذا المؤتمر الخطير سيلاً لتوطيد دعائم التضامن العربي والسير في هذا الطريق .

وقبل أن أختتم كلمتي هذه أرى من واجبي أن أتقدم بإسم نقابة المحامين في حلب التي أولتني شرف التكلم بإسمها في هذا المؤتمر بحالص الشكر إلى نخامة اللواء فؤاد شهاب رئيس الجمهورية اللبنانية وإلى حكومته الرشيدة وإلى نقابة المحامين في بيروت ونقبتها الأستاذ الكبير جورج فيلبس وإلى كافة محامي لبنان الذين فتحوا لنا قلوبهم قبل بيوتهم متمثلين بقول الشاعر :

يا جارتنا لو جئتنا لوجدتنا نحن الضيوف وأنت رب المنزل

والله أسأل أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه خير العرب والسلام .

كلية نقابة طرابلس

أفادها الأستاذ النقيب منى عطية

سيدى مثل نخامة الرئيس ،

سيدى رئيس للمؤتمر ،

سيدانى سادى ،

من تاريخ هذه المدينة العريق فى خلمة القساون ، ومن واقع الحركة القاسية التى يغوصها كل بلد عربى فى سبيل حقوقه القومية والإنسانية ، يستمد مؤتمرنا الذى نجتمع فيه اليوم روحه الحالى الطموح .

وأنه ليزيد هذا الروح علواً على علو ، وطموحاً على طموح ، كون مؤتمرنا هذا يتمدد إثر مؤتمرات أربعة سابقة حالتها التوفيق جميعاً ، وتنتج عنها ما يعود على القانون ، وعلى مهنة المحاماة ، وعلى قضايا الحق فى الوطن العربى بالخير الوفير .

وليس قانون المحاماة الموحد الذى كان موضوع المؤتمر الرابع المنعقد فى بغداد والذى أقره للكتب الدائم إلا ثمرة لجهود المحامين العرب ومتلا على ما يمكن هذه الجهود أن تفعله لخير القانون والمحاماة والعروبة .

ولا ريب أن الخطوط الكبرى لقانون التجارة للوحد التى سيسفر عنها مؤتمرنا الخامس تشكل خطوة أخرى يخطوها العرب نحو تشريع موحد يكون دعامة رئيسية فى بناء التضامن العربى المكين الذى نطمح جميعاً إلى تشييده .

ولئن كان هذا التضامن يقوم فى الدرجة الأولى على صدق النية وخلوص القصد واستلهام الروابط القومية الأخوية ، فإن هذا التضامن لا يتسكن ولا يستقر إلا إذا أفرغت فيه القول كل ما فيها من علم ومعرفة وأعطته الأيدى كل ما تملك من قوة وجهد .

إن التضامن العربى إذا كان يولد فى قلوب الشعوب فإنه يصنع فى مثل هذا المؤتمر ؛ فقد لبس المحامى العربى وما يزال يلعب دوراً مشرقاً لا فى إطار المهنة لغضب ، بل فى إطار الكفاح العربى من أجل الاستقلال والحرية والسيادة .

وهو مديرو اليوم كما كان مدعواً بالأمس ، بل أكثر ما كان مدعواً فى أى وقت مضى على تحمل مسئوليته القيادية فى إيصال الوطن العربى إلى أهدافه وأمانته .

إن هذا المؤتمر ينمذ في الوقت الذي تثار فيه أخطر وأقدس قضيتين عربيتين ، قضية فلسطين وقضية الجزائر .

وعلى المؤتمرين يقع واجب أعلى هو واجب نصره هاتين القضيتين لا باعتبارهما القضيتين العربيتين الأوليتين فقط ، بل باعتبارهما القضيتين اللتين تمثلان إشرف للمارك التي تخاض اليوم على هذه البسيطة ضد الظلم والظلمين وحكم القوة .

إن لبنان الذي كانت وثيقته من أجل حريته واستقلاله وسيادته مقرونة دائماً بشوق كبير إلى دور يلعبه في المجال العربي ليشعر الآن ، في فجر عهده الشرق الجديد ، وفي ظل رئيسه النبيل وقائمه العظيم ، بأنه يستطيع أكثر من أي وقت مضى أن يجد نفسه تحت راية الحق والعروبة .

كلية الجامعة العربية

ألقاها رئيس الوفد الأستاذ فوزي النصيب

سيدى مندوب نقابة الرئيس ،

سادتى المحترمين ،

باسم الله والعروبة والحق ألقى بكلمتي هذه على مسامعكم وهي كلمة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالنيابة عن السيد الأمين محمد عبد الحالقي حسونة ، وذلك لوجوده في هذه الآونة في الدار البيضاء للتوافق بين انعقاد مجلس جامعة الدول العربية ومؤتمركم العتيد هذا .

وإني لمتبسط لنوال هذا الشرف ، غير وإن كنت أسفاً لتفنيه عما .

ولأنا لمناسبة سعيدة أن يلتئم هذا المؤتمر في هذا البلد الطيب وفي جوار جبهه الشامخ الأثم وشجرتة المباركة الخالفة . . شجرة الأرز .

في البلاد العربية شجرتان متشابهتان في الخلود ومتشابهتان في أن لكل منهما رمز يتم عن الصفات الخلقية العريقة الخاصة بالأمة العربية .

وهما شجرة النخل وشجرة الأرز ، قيل في شجرة النخل :

كن كالنخل عن الأحقاد مرتصفاً يؤتى برحم فيأني خير أنما

ولسرى أن هذا الوصف لينطبق على شجرة الأرز وأهلها الكرام الذين مرت بهم العاصفة فخرجوا منها برأس مرفوع وجبين ناصع وقلب سليم .

سادتى ،

إن في الدار البيضاء اجتماعاً يحضره رجال مسئولون في حكومات الدول العربية وهدفهم توحيد

الصفوف ، وتوحيد الكلمة في الميدان السياسي وإنما يجتمعون حضراتكم في هذا المؤتمر ، كرجال متخصصين وفيين في القضاء والتشريع لتوحيد الكلمة في الميدان لمرحلة عصيبة جدير بنا أن نجتازها بزم وتصميم طالما أن الهدف في الميدانين السياسي والقانوني واحد

والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ليس بخفاف على حضراتكم أنها دائبة على العمل في هذا الميدان عن طريق أجهزتها القانونية المختلفة ومستعملة لذلك وسائل عديدة ، وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر هنا المجموعة التي صدرت عن الأمانة العامة في الميدان القانوني للاتفاقيات المعقودة بين دولها في نطاق الميثاق ، وكذلك الخطوات التي اتخذتها في اتجاه توحيد المصطلحات القانونية والتشريعية ذلك إلى جانب إسهامها في كافة المؤتمرات القانونية التي تعقد سواء في الميدان العربي أو النطاق الدولي .

وليس يبعد عن اشتراككم في المؤتمر القانوني الإسبيري الإفريقي الذي انعقد في مدينة القاهرة في أواخر العام المنصرم ، وكذلك الدراسات المتتابعة والابحان المتعددة التي عقدتها في سبيل توحيد وجهات النظر العربية تجاه قانون التجارة الذي انعقد مؤتمره في جنيف في بداية السنة الماضية .

وإن الأمانة العامة لعل استعداد دائماً لأن تعديدها متعاونة مع اتحاد نقابات المحامين العرب والمهيات التشريعية أو القضائية التي تعمل في سبيل توحيد القوانين والتشريعات في العالم العربي لأن هذا من أمسى أهداف ميثاقها .

وإني إذ أختتم كلمتي هذه أتقدم بالشكر العميق لفضل نخامة الرئيس لشموله هذا المؤتمر برعايته والسادة الأفاضل القائمين على شئون المؤتمر جهودهم للبرورة سائلا للولي العزيز أن يأخذ بأيدينا جرمأ نحو ما يصبو إليه العرب من عزة وسؤدد في مختلف ديارهم وأوطانهم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كلية الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب

أنفاها الأستاذ محمود الخناوي الأمين العام المساعد

السيد الرئيس ،

إخواني وزملائي ،

من دلائل اليقين والتوفيق ، أن قدر للمؤتمر الخامس للمحامين العرب أن ينقد في لبنان .
لبنان الأنشودة التي رتلها التاريخ ، وظلت تسحر البشرية بتمتها المذب الجليل قروناً وقروناً
في زمان لبنان موئل الأحرار ، وملثقي الأرجيات ونبع الأدب الصافي الكريم .
لبنان الذي خدم أحراره الوطن العربي الكبير بسلامهم وقهم وأديهم ، والذي حمى علماءه وكتابه
لغة العرب ، تحت سفع هذا الجبل العظيم ، وفي عهد رئيسه الكبير فؤاد شهاب ينقد المؤتمر بعد
أن حالت ظروف وأحداث دون عقدته في لبنان ثلاث سنين كاملة .
حقاً ، من دلائل اليقين أن ينقد للمؤتمر في هذا الزمن وفي هذه البقعة الكريمة الجيلة ، من
الوطن العربي الكبير .

وكثيراً ما جلب مؤتمر المحامين وراة في كل دوة من دوراته الخير العميم .

فالمؤتمر الأول الذي انعقد في دمشق من خمسة عشر عاماً ، والذي افتحه المواطن الأول فخامة
شكري القوتلي ، والذي نادى فيه المحامون العرب ، في وقت كانت فيه كثير من أجزاء الوطن العربي
تترزأ تحت نير المتنصب والمستعمر ، نادوا فيه بالوحدة والاتحاد ، ودعوا إلى الأخذ بأسبابهما ، لم
تكند تنتهي جلساته ، وتذاع قراراته ، حتى رأينا المثل العرية ترم ميثاق الجامعة .

ومضت السنون حوافل بالأحداث ، جبال بما حاكته دول الاستعمار ومساكن التفرقة والتمزيق
إلى أن انتفض النيل انتفاضته الكبرى في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وأعلنت الثورة المصرية ضد المستعمر
والإقطاع واحتكار رأس المال وسيطرته على الحكم ، واستطاع المحامون العرب أن يقدوا مؤتمراً
الثاني الذي افتحه الرئيس جمال عبدالناصر في القاهرة ، ودعا فيه المحامين لأن يكون هدفهم الأكبر
من مؤتمرم العظيم أن يهيئوا سبباً جديداً من أسباب النهضة العرية وأن يضيفوا دعامة جديدة من
دعائم الوحدة العرية

ولم تكند تضي على انعقاد للمؤتمر أشهر حتى تجلت الوحدة التي دعا إليها الرئيس عبدالناصر ، عندما
اندفع العرب في كل بقعة يؤيدون مصر ، ويدافعون عنها بأموالهم وأنفسهم في السودان على بورسعيد ،
ثم انعقد المؤتمر الثالث في دمشق ، في ظروف حالكة عسية ، فالجيش التركي يوحى من
للمستعمرين الكبار كان يحثم في أعلى الحدود ، مرعداً بمدافقه ، مهدجاً بكتابه ، والمؤتمر في دمشق
يندد بالاستعمار ، ويستنكر تهديده ، ووعيده ويستثير الهمم للوقوف في صف سوريا ، ويدعو دول

الحرية والتماييز السلى لوقف التهديد والعدوان . انقضت أيام للتّوئم ، وإذا بالوحدة بين سوريا ومصر ، وحدة الدم واللغة والتاريخ والآمال والأمانى تصبح فضلا عن ذلك وحدة الشعب ووحدة الحكم ، ووحدة الحياة .

ثم انقصد للتّوئم الرابع فى بغداد ، وعلى ضفاف الرافدين نادى المحامون ، بين تأييد شعب العراق ، وفى ظلال فرحته وإكباره ، أن العرب أمة واحدة ، وأن القومية العربية بأعجاها وماضيها ، فدعات حقيقة إلى الوجود ، فارضة حقها على كل منكر ، منتزعة سيادتها من برائن كل غاصب ، معلنة الناس والزمن أن القومية العربية أصبحت كياناً دولياً جديراً بالاحترام قادراً على تأكيد حياده وسيادته وحقه بالوجود .

وها هو للتّوئم الخامس يجتمع فى بيروت ، والبشر واليمن ملاءاً فلوب العرب ، يجتمع باسم الحق والندود عن حياته ، وباسم العدالة والأمل فى تحقيقها ، والحرية ونشر ألويتها ، وللساواة والدعوة إلى إرساء قواعدها .

يجتمع ، كما اجتمع فى كل مرة سابقة ، أمه أن يسود العرب فى أرضهم ، لا ينتقص عن سيادتهم منتقص ، ورجاءه أن يكون العدل رائد كل حاكم . فإذا حاد عن طريق العدل ومقتضى الإنصاف ، وحرم الناس حرياتهم وقضى على إنسانيتهم ، وامتنع كرامتهم ، وأذل وقاهم ، وعفر وجوههم الكريمة فى التراب بسخائم أعماله وعماله ، قومته المستنك ، وعلمته قراراتكم وجه الحق ، وألبت أقلامكم عليه أحرار الدنيا ليردوه إلى جادة الصواب ، وليعرف أن الشعب لا يستعبد ، ولا يستمدى عليه ، وأن طبائع الأمم ، تاريخها وماضيها وتقاليدها ، ودمها ، وأصلها ، ونسبها ، لا تنيره حفنة من الرجال ، وأن النصر والظلم ، وطريق الحكم وفساد القضاء ، لن ترد الأمة العربية عن السير فى طريقها إلى الجهد ، إن الضحايا يماؤها الدكية تصرخ فى ظلام الليل باللمة ، وتستجيب لصرخاتها الأرض والسما .

السيد الرئيس ، اخوانى ،

وقسمكم الله إلى خير ما ترجوه الأمة العربية فى كفاحها وحقق للقومية العربية ما تصبو إليه من نجاح لهذا للتّوئم وثبتت الله العرب فى كفاحهم لصون حرامتهم وجمل للودة والأخاء والتماسك وتقارب القلوب وتسامع العقول ، وتسامح النفوس ، هى رائد كل منا فى هذا للتّوئم العظيم .

والسلام عليكم ورحمة الله .

كلمة الختام

ألقاها أمين سر المؤتمر الخامس الأستاذ خليل سبكي

صاحب للمالى وزير المدل ممثل صاحب الصحافة رئيس الجمهورية ،

أصحاب المطوفة والمالى والسعادة ،

زملائى الكرام ،

سيدائى سادنى ،

يسرنى فى ختام هذه الحلقة ويلسم أمانة سر المؤتمر الخامس للهامين العرب أن أرحب بكم
بالكلمة الدارجة للألوفه فأقول لكم جيباً : أهلا وسهلا

وهذا الترحيب هو الذى تمودنا أن نلاقه فى أى بلد عربى شقيق انتقلت فيه مؤتمراتنا
واجتماعاتنا السابقة .

وهناك ترحيب آخر صدر عن قلب كل منا بزملائنا فى اللجنة عندما تلاقى فى مثل هذا المؤتمر للعمل
فى سبيل أهداف وىرام واحدة ، فرباطة الزمالة هى تلك العاطفة الودية للجنة التى تجمع القلوب وتوحد
الصلوف ذلك أن اللجنة الواحدة تجمع أصحابها كما قلنا فى سبيل الهدف الواحد .

وكم تكون تلك الرابطة وثيقة العرى مشدودة الأواصر عندما يكون الهدف عالياً رفيعاً شريفاً
وهو فى مهنتنا من أعلى وأرفع وأشرف الأهداف والغايات فى الهيئة الاجتماعية .

كيف لا ، وهو المقام عن الحق والحرية ، حق الأفراد وحق الجماعات وحق الشعوب ، حرية
الأفراد وحرية الجماعات وحرية الشعوب .

فما كان مؤتمر الهامين العرب إلا لتضافر الجهود بيننا فى سبيل إيجاد أحسن السبل لبلوغ تلك
الأهداف والغايات الساية .

وأله ولى التوفيق .

الجلسة الختامية للمؤتمر

مقررات المؤتمر الخامس لاتحاد المحامين العرب

إن المؤتمر الخامس لاتحاد المحامين العرب للتقدي في بيروت بين ١-٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٩ والمنتجع في جلسته الختامية في الساعة السادسة والنصف من مساء يوم السبت الواقع في ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٩ في هيئة عامة .

بعد اطلاعه على مقررات ونوصيات للكتب العام لاتحاد المحامين العرب للتحلة في اجتماعات المكتب المذكور في جلستى الخامس من أيلول (سبتمبر) ١٩٥٩ وللثورة على المؤتمر .

وبناء على تقارير لجان المؤتمر للرفوعة إلى للكتب العام ، وما تمخضت من مقررات ونوصيات ومقررات ، اتخذ بالإجماع القرارات والنوصيات التالية :

أولاً — في قضايا الوطن العربي :

مقررته :

ينشد المؤتمر الخامس لاتحاد المحامين العرب في بيروت ، هذا البلد العربي للناضل الذي كافح ومازال يكافح في سبيل نصرة القومية العربية ، في ظرف ما تزال فيه القومية العربية تناضل ضد أعدائها .

ففي هذا الظرف تخوض بعض أجزاء الوطن العربي غمار معركة ضارية مع الاستعمار وأعوانه ومجملاته وقد استهدف الاستعمار في هذه المعركة القضاء على القومية العربية واستهدف إحباط الانتفاضات التحررية التي يخوضها الشعب العربي ضد الاستعمار وضد الصهيونية وضد القوضوية وللذاهب التي تسمى لقنض وحدة الأمة وللباعدة بين شعوبها ، ولبلذر الفرقة والشقاق بين أجزائها .

إن مثل هذا الظرف البقيق يضع الأمة العربية أمام مسئولياتها . وهى مسئوليات جسيمة تلقى على عاتق أبناء هذه الأمة — فرادى وجماعة ، حكومات وشعوباً ، واجب العمل الجدى الحازم المربع للوقوف في وجه أعداء القومية العربية ، وللحيلولة دونهم ودون تنفيذ رغباتهم المدوانية . كما تلقى على عاتقهم واجب السعى للتصل والبلذر والتضحية لتنفيذ الحركات التحررية الناشطة في شتى أرجاء الوطن العربي ، وتوجب عليهم بعد ذلك كله العمل بروح من التعاون والتسامح — في سبيل — تحقيق أهداف الأمة العربية في التحرر والوحدة .

وأمام هذه المسئوليات ، التي تواجه أبناء الوطن العربي في هذا الظرف البقيق ، يجد المؤتمر من واجبه أن يقرر الحقائق التالية :

- ١ — أن الأمة العربية ، أمة واحدة تجمعها قومية واحدة .
 - ب — أن وحدة الأمة العربية ، حقيقة عليّة ، قائمة على أساس الوحدة القومية التي تدن بها كافة هذه الشعوب العربية التي تقيم في شق أجزاء الوطن العربي الكبير .
 - ج — أن حقيقة هذه الأمة العربية الواحدة لا تتأثر بما أدخله عليها الاستعمار من عوامل الفقرة والتجزئة ، وأن هذه العوامل للسلطنة مقضى عليها بالزوال العاجل السريع ، لتعارضها مع الإيمان العميق لجميع أبناء الأمة العربية لوحدة أمهم . وأن هذا الإيمان العميق يستدعي خروج الأمة العربية من حالة التجزئة التي هي فيها إلى حالة الوحدة التي تريدها شعوبها وتؤديها .
 - د — أن وحدة الأمة العربية رغم واقفها الجزأ تستدعي وحدة النضال .
- وعلى ضوء هذه الحقائق يقرر المؤتمر :

المقررات والتوصيات

(١) في نطاق الوطن العربي والعلاقة بين أجزائه :

- ١ — يدعو المؤتمر جميع الحكومات العربية لوضع خطة موحدة تساعد على استمرار النضال لإنقاذ الأجزاء المنكسبة من الوطن العربي وتحريرها من أي تقوّد أو ضغط أجنبي تتعرض له بأية صورة من الصور ويطلب المؤتمر بأن تشارك تلك الحكومات بصورة فعلية وفعالة في نضال تلك الأجزاء لتحريرها .
- ب — ويعلن المؤتمر أن كل دعوة تتنافى ومبدأ القومية العربية هي دعوة مخالفة لأراء الشعب العربي .
- ج — يعتبر المؤتمر وجود أية قوات عسكرية أجنبية ، على أي أرض عربية ، اعتداء سافراً على سيادة الوطن العربي ، وحقوق الأمة العربية ، وخرقاً لمبادئ القانون الدولي ، ومن حق الدول العربية ، بل من واجبها جميعاً أن تدفع هذا العدوان بكافة الوسائل للشرعية بما في ذلك القوة .
- د — يؤيد المؤتمر نضال الشعب العربي في الجزائر ويؤيد كفاح حكومته الحرة ويطلب جميع الشعوب العربية وحكوماتها بالإسهام بصورة جدية وفعالة لتحرير الجزائر العربية من رقة الاستعمار الفرنسي عن طريق مدها بالمواد والأدوية ، ومقاطعة الناصب لها وكل دولة لا تؤيد حقها ، وتقديم المساعدات والأسلحة والدخائر وإرسال التطوعين والمهاجرين لمؤازرة مجاهدي الجزائر في طرد الناصب عن ذلك الجزء العزيز من الوطن العربي ، كما يدعو المؤتمر لبذل أقصى الجهود لاعتراف دول العالم بحكومة الجزائر الحرة وحمل هيئة الأمم المتحدة على الاعتراف بحق القطر الجزائري في تقرير مصيره وإعلان استقلاله .
- و يستنكر المؤتمر محاولة فرنسا الناصبة لإجراء تجارب نووية في صحراء الجزائر الكبرى ، ويطلب بالسي في الأوساط الدولية ولدى مختلف أجهزة الأمم المتحدة ، لنزع فرنسا من إجراء تجاربها « الإجرامية » .

ه — يؤيد المؤتمر نضال الشعب العربي في جنوب الجزيرة العربية ، ويطالب الشعوب والحكومات العربية أن تسهم بصورة فعالة في هذا النضال .

ويعلن المؤتمر بطلان « وعدم مشروعية » الاتفاقات والمعاهدات الثنائية غير المتكافئة وبخاصة المعقودة منها بين بريطانيا وبين أمراء وسلاطين ومشايخ جنوب الجزيرة ، بخلافها لإرادة الشعوب العربية في تلك المنطقة ولانها كما لميثاق الأمم المتحدة وكثيرة حقوق الإنسان .

و — يعلن المؤتمر أن إمارة عمان دولة مستقلة استقلالاً تاماً تاجزاً بحكم المواثيق الدولية ويوصى المؤتمر جامعة الدول العربية بقبول عمان عضواً في الجامعة ويطالب المؤتمر الشعوب والحكومات العربية بمساندة شعب عمان مادياً وأدياً ، في كفاحه ضد العدوان الذي تشنه بريطانيا على عمان المجاهدة .

ز — أن البحرين جزء من الوطن العربي ولذلك يدعو المؤتمر جميع الشعوب العربية وحكوماتها أن تعمل على تأييد عروبة البحرين وإحباط مناورات الاستعمار في سلب هذا الجزء العربي .

ح — يؤيد المؤتمر نضال الشعوب العربية في مختلف الأقطار العربية الأخرى ، ويستنكر حملات التعذيب والنفي والتشريد واسقاط الجنسية التي يتعرض لها المواطنون العرب في بعض الأقطار ، بسبب إيمانهم بالقومية العربية ونضالهم ضد الاستعمار وأعوانه ويطالب الحكومات العربية التدخل لوضع حد لهذه الحملات التي تتنافى ومبادئ حقوق الإنسان .

ط — أن فلسطين والاسكندرون المحمرة ، وغيرها من الأجزاء السليبة المقنطة من جسم الوطن العربي هي أجزاء في هذا الوطن ، من حقه أن يستردها . ولذلك يدعو المؤتمر جميع الدول والشعوب العربية للنضال من أجل استعادة هذه الأجزاء السليبة واستردادها .

ي — يقرر المؤتمر أن مرور السفن الاسرائيلية ، والتي تعمل بضائع لإسرائيل في قناة السويس العربية أمر مخالف لمبادئ القانون الدولي العام . وأن ما تقوم به الجمهورية العربية المتحدة بهذا الصدد يتفق تمام الاتفاق مع حقوقها المقررة ومع أحكام معاهدة الاستانة لعام ١٨٨٨ فضلاً عن أنه حق مقرر تأسيساً على مبدأ الضبط والتفتيش . ويهيب المؤتمر بدول العالم أن تحبط محاولة إسرائيل الرامية لتكثير السلام العالمي بتقديعها الشكوى أمام مجلس الأمن ، وإثارتها ضجة مفتعلة حول هذا الموضوع .

في نطاق العلاقات الخارجية :

ك — يدعو المؤتمر الدول العربية ، لقرار سياسة موحدة تستوحى فيها مصالح الأمة العربية وتقوم على تحقيق الخصائص الإنسانية لهذه الأمة في يوم السلام العالمي ، وفي الوقوف إلى جانب الأمم المستضعفة ضد دول البنى والعدوان .

ل — يدعو المؤتمر الدول العربية لإقامة علاقاتها مع الدول الأخرى ، وتأسيس هذه العلاقات وتوثيقها

في حدود المبادئ المقررة بمؤتمر بانكوك وعلى أساس التمايش السلي ، والإقرار بحق الشعوب في الحرية وتقرير المصير ، وتوطيد السلام العالمي ، والحياد الإيجابي وعدم الانحياز .

م — يشجب المؤتمر جميع المعاهدات والاتحالف والتكتلات العدوانية ، التي من شأنها أن تهدد أمن العالم وسلامه .

س — يطالب المؤتمر من أجل السلام العالمي ، بإيقاف التجارب النووية ويحرم منع واستعمال الأسلحة القوية وإنلاف الحزون منها ويحثو الدول العربية لتقديم مشروع بذلك للأمم المتحدة .

في نطاق تطبيق هذه القرارات وتنفيذها :

ع — يوصي المؤتمر جميع النقابات المشتركة بالعمل على تنفيذ هذه القرارات وبالسعي لدى حكوماتها لوضعها موضع التنفيذ وتكلف هذه النقابات بتقديم تقارير عن نتائج مساعيها للمؤتمر في دورته القادمة .

(٢) في قضية فلسطين :

مقدمة :

يخاض الصراع بين القومية العربية وبين جميع الاتجاهات والقوى المادية مرحلة خطيرة من مراحل التحرر العربي وفي هذا الوقت الذي بدأت فيه القوى العربية في سائر أجزاء الوطن تتجمع وتلتقي لإبراز مكان الوطن قوياً عزيزاً منيعاً ، وإظهار الذات العربية الأصلية ، وتحقيق إرادة الشعب العربي في الوحدة الشاملة ... في هذا الوقت بالذات وتلتقي في القوى المادية الهادفة إلى استعادة النفوذ في الاقطار المنحجرة ، أو إلى استبقائه في الاقطار الثائرة للتحرر من سلطانه ، أو إلى التسرب في محاولة بسط نفوذ جديد في شكل مذهبي دخيل ... هذه القوى المادية تلتقي لمخاربة القومية العربية المتوثبة ، والحد من قوة فاعليتها وللوقوف في وجه المد العربي الجبار ، وذلك في مظاهرة واضحة لا لبس فيها ولا غموض ... كثيرة الوجوه بمنتهى في كل أطراف الوطن ، من الجزائر إلى عمان وعدن وبلاد الخليج وإلى العراق والاردن وفلسطين وإلى كل أجزاء الوطن . وفي هذا الصراع النيف تضع قضية فلسطين حلقة منه ومظهراً من مظاهره ما لم تمد معه هذه القضية نزاعاً بيننا نحن العرب وبين الصهيونية المالية وعصابات اليهود الفانمضة فحسب ، وإنما أصبحت أيضاً مظهراً من مظاهر الصراع القائم بين القومية العربية كحقيقة ثابتة جذرية أصلية ، وبين جميع القوى المادية لها ، العريقة عن موطنها مهما كان مصدر هذه القوى المادية .

وفي هذا الوقت التي تتكامل فيه قضية فلسطين مع بقية قضايا الوطن العربي بحيث تشكل جميعها قضية قومية كبرى واحدة ، وبحيث تتخذ طريقاً فضالياً واحداً ، شاملاً أجزاء الوطن جميعه . . . في هذا الوقت تعود المحاولات من جديد لا لفصل قضية فلسطين عن بقية القضايا ولكن لتجزئة قضية

فلسطين ذاتها ، ولاجزاء موضوع اللاجئين منها وإيرازه قضية منفصلة عن مجموع قضية فلسطين . ولن نستعرض هنا جميع المحاولات والؤامرات الساجقة في هذا الصدد ، وإنما نكتفي بالتنويه بها ، وبالإشارة إلى ورودها في مقدمة قرار هذه اللجنة المتخذ في المؤتمر الرابع للتعقد في بغداد عام ١٩٥٨ .

وإذا كانت جميع تلك المحاولات والؤامرات الساجقة الرامية إلى تدويب عنصر اللاجئين قد فشلت فإنه لا بد من القول أن وضع قضية فلسطين ووضع اللاجئين الفلسطينيين العرب لم يتقدم خلال اللمة للصيرمة تقدماً محسوساً أن لم نقل إنه وضع قريب إلى الجمود . ولا شك أن من أسباب هذا الموقف بعد الفلسطينيين العرب عن قضيتهم وتفرق قملهم وعدم اجتماعهم في كيان موحد عامل .

واليوم تواجهنا محاولات جديدة من مصدر جديد ، هي للشروع الذي باسم مشروع هرشوف للرفع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة عشرة .

لقد كان من المفروض أن يقتصر المشروع على بيان مقترحات الأمين العام للأمم المتحدة بشأن استمرار مساعدة الأمم للتحدة للاجئين الفلسطينيين ، باعتبار أن مهمة وكالة الأمانة الحالية تنتهى في نهاية حزيران ١٩٦٠ ، ومن دراسة مشروع هرشوف يتضح أن الأمين العام للأمم المتحدة لا ينظر في قضية فلسطين في إطارها الأصلي كقضية قومية قامت على أساس اغتصاب وطن وتشريد شعب ، وإنما ينظر إليها نظرة مختلفة ومن إطار آخر ، على أنها قضية مجموعة من الأبدى الماطلة في مجتمع مختلف ، ويمالج المشروع موضوع اللاجئين على اعتبار أنه موضوع اقتصادى بحث متعلق بأة مارد الشرق الأوسط ، بل المطقة العربية منه .

إن الأمين العام يقرر في مطلع تقريره (مشروعه) أن لقضية وجها سياسياً ووجهاً عسائياً ، ولكنه لا يبحث في هذين الوجهين ، وإنما يقصر بحثه على إمكانية تنمية المنطقة اقتصادياً بشكل تستطيع معه الأبدى الماطلة أن تغلب إلى أداة متجة وبحيث يمكن اندماج اللاجئين في الحياة الاقتصادية في الشرق الأوسط ، بل المنطقة العربية منه ، دون أن يؤثر ذلك تأثيراً سيئاً أو مفرقاً في المنطقة

ومن عجل المشروع وروحه . يتضح أن هذا التقرير يرمى إلى إدماج اللاجئين الفلسطينيين العرب في حياة الوطن العربي الاقتصادية ، وبالتالي إلى توطيئهم حيث يقيمون الآن ، ومن حيث النتيجة إذابتهم كمعصر حقوق له الحق في المطالبة — على نطاق الأمم المتحدة — بالعودة إلى أرضه واسترداد وطنه السليب .

الفرامات والتوصيات :

واستناداً إلى قرار لجنة فلسطين في المؤتمر ، فإن المؤتمر يقرر مايلي :

١ — شجب مشروع هرشوف ورفضه واعتباره مخالفاً :

(١) لإرادة اللاجئين وحققهم المشروع في العودة إلى ديارهم

(ب) لقرار الأمم المتحدة ١٩٤٤/٣ بإعادة اللاجئين إلى الجزء المنتصب من فلسطين وسائر تآكيداته الصادرة في الصورة التالية .

- ٢ — تأكيد اعتبار قضية اللاجئين جزءاً لا يتفصل من قضية فلسطين ، وقضية فلسطين برمتها قضية قومية سياسية قائمة مادام هناك اغتصاب للوطن وتشريد لأهله
- ٣ — رفض كل عقالة لتوطين اللاجئين أو إدماجهم في البلاد العربية حيث يقيمون الآن إقامة مؤقتة أو تهجيرهم خارج الوطن العربي ، ومقاومة ذلك رسمياً وشمعياً ، والإصرار على وجوب اتخاذ قرارات الأمم المتحدة بعودة اللاجئين إلى فلسطين وفق إرادتهم .
- ٤ — توكيد مسئولية الأمم المتحدة عن الوضع الذي آل إليه اللاجئين الفلسطينيون العرب نتيجة عصيان اليهود الناصيين لقرارات الأمم المتحدة وعدم اتخاذ الهيئة التدابير والإجراءات الكفيلة بإتمام قراراتها واعتبار مسئوليتها هذه قائمة بمنة إلى أن يتمكن العرب من استرداد حقوقهم كاملة في فلسطين وإلى أن يتم ذلك يجب أن تستمر وكالة الاغاثة الدولية في مهمتها ، على أن تقتصر هذه المهمة على الناحية الإنسانية البحتة ، وألا تمتد ذلك إلى العمل لا صراحة ولا ضمناً على توطين اللاجئين أو تأهيلهم خارج ديارهم .

وبوصى المؤتمر بما يلي :

- ٥ — رفض قيام الحكومات العربية بأية صلاحية من صلاحيات وكالة الإغاثة التلمجية أو الصحية أو غيرها .
- ٦ — دعوة الحكومات العربية جميعها إلى رسم سياسة موحدة تلزم تنفيذها وتناول وضع الحلول العملية لاسترجاع فلسطين ، واعتبار كل خروج عن إجماع العرب في هذا الموضوع وكل تخلف عن الإسهام في العمل لذلك سياسياً وعسكرياً خيانة قومية وجريمة وطنية .
- ٧ — إعادة تنظيم المواطنين الفلسطينيين وإبراز كيانهم شعباً موحداً يستطيع أن يسمع العالم صوته في المجال القوي وعلى الصعيد الدولي ، وأن يبرز إرادته الإجماعية بتقرير مصيره وباسترداد حقه السليب ، وذلك بواسطة ممثلين يختارهم الفلسطينيون من بينهم .
- ٨ — إنشاء جيش فلسطيني في الدول العربية حيث يقيمون الآن .
- ٩ — العمل على تمييز حارس بواسطة الأمم المتحدة ، على أموال الفلسطينيين العرب اللاجئين وأملاتهم الموجودة في داخل المنطقة المحتلة إلى أن تتحقق لهم العودة واسترداد هذه الأموال والأموال .
- ١٠ — اعتبار الوحدة العربية الشاملة ، المتحررة من أي نفوذ أجنبي — مهما كان شكل هذا النفوذ — هي الحل الجندري الأكيد بقضية فلسطين ولسائر قضايا الوطن العربي .

(٣) في القانون العام :

يستذكر المؤتمر اعتراف فرنسا بتجوير قبيلة ذرية في الصحراء الكبرى بأن ذلك يلحق الضرر

بإفريقيا والشرق الأوسط ويطالب الدول العربية بالاحتجاج رصياً على هذه التجربة لأن هذا العمل — فضلاً عما يلحقه بالعلم الإفريقي والإسيوي من أضرار — يتنافى مع المبادئ الدولية العامة التي أقرتها الدول المتحدة .

(٤) في توصير التشريع بين البلاد العربية :

من الرجوع إلى ضبط جلسات لجنة توحيد التشريع لمؤتمر اتحاد المحامين العرب الخامس يظهر توصيات هذه اللجنة هي ما يأتي :

١ — يوصى المؤتمر بالعمل على تعديل نظام اتحاد المحامين بحيث يتوفر لمكتب الاتحاد والأمانة العامة إمكانية العمل على تنفيذ قراراته بصورة حازمة وسريعة .

٢ — يوصى المؤتمر بأن تقدم أمانة سر الاتحاد تقرير سنوياً تبين فيه ما عملته لتنفيذ قرارات المؤتمر وما صادفها من عقبات وما تقترحه من اقتراحات في سبيل ذلك .

٣ — يوصى المؤتمر أن القوانين الآتية :

قانون التجارة ، القانون المدني ، قانون الاجراءات المدنية والتجارية ، قانون العمل ، قانون العقوبات ، هي القوانين الأولى التي يجب أن تبدأ بتوحيدها .

٤ — يوصى المؤتمر بتشكيل لجنة من رجال القانون تضع المبادئ العامة الأساسية التي يجب أن يبنى عليها التشريع في البلاد العربية .

٥ — يوصى المؤتمر بإنشاء جهاز في دائم يتولى إعداد القوانين الموحدة لتكون بمثابة نماذج للدول تقتدى بها في تشريعاتها وتنمذج فيه لجان التوحيد التي تعمل حالياً .

٦ — يوصى المؤتمر بدعم مالية الاتحاد لإمكان إنشاء هذا الجهاز .

٧ — لما كانت فئة المواطن العربي حقيقة واقعة على أسس أن القومية العربية والأسس التي تعتمد عليها وعلى أساس الاعتراف بها في التشريعات النافذة في بعض الدول العربية ، ولما كانت هذه الصفة من شأنها أن تعطي لمواطن البلاد العربية من الحقوق والواجبات ما يتفق مع قيامها .
فالمؤتمر يقرر :

(أ) ضرورة اتخاذ الاجراءات التشريعية الكافية لتحديد الحقوق والواجبات المترتبة على قيام هذه الصفة .

(ب) تشكل الأمانة العامة لجنة لوضع مشروع قانون يحدد هذه الحقوق والواجبات لمرصه على المؤتمر القادم .

(ج) يوصى المؤتمر الحكومات العربية وجامعة الدول العربية بالاتفاق على إصدار تشريع موحد يحدد حقوق وواجبات المواطن العربي .

(٥) فى تنظيم مهنة المحاماة :

- ١ - يطالب المؤتمر بالتأكد على الحكومات العربية تبنى مشروع قانون المحاماة الموحد الذى أقره المؤتمر الرابع وأصدره المكتب الدائم ، ليصبح تشريعاً واحداً فى جميع البلاد العربية .
- ٢ - يوصى المؤتمر المكتب الدائم والأمانة العامة بإعداد مشروع يتضمن مبادئ موحدة لتقاعد المحامين .

٣ - يؤكد المؤتمر توصيات المؤتمرات السابقة فيما يتعلق بضمان حقوق المحامين وحرياتهم وحصاناتهم وضمان حق الدفاع .

(٦) فى قانونه التجارة الموحد :

- ١ - يقرر المؤتمر مشروع قانون الإسناد التجارية الموحد المقدم من الدكتور صلاح الدين الناهى كما أقرته لجنة المؤتمر .
- ٢ - يقرر المؤتمر مشروع قانون الصلح الواقي المقدم من الدكتور أمين بدر كما أقرته لجنة المؤتمر .
- ٣ - يقرر المؤتمر مشروع القانون المتعلق بالأعمال التجارية ومؤسساتها ومقدمة القانون التجارى الموحد المقدم من الدكتور ييار صفا كما أقرته لجنة المؤتمر .
- ٤ - يسجل المؤتمر لقدمى هذه الشروعات شكره وتقديره .
- ٥ - يوصى المؤتمر المكتب الدائم والأمانة العامة لإنجاز الأقسام الباقية من قانون التجارة الموحد لتقدمها إلى المؤتمر المقبل .

(٧) فى قانونه العمل الموحد :

- يوصى المؤتمر المكتب الدائم بمتابعة دراسة مشروعات قوانين العمل الموحد المقدمة للمؤتمر وإنجازها لإنهاء دراستها فى المؤتمر المقبل .

(٨) فى قانونه العقوبات :

- ١ - يوصى المؤتمر الحكومات العربية بإلزام عقوبة الإعدام فى الجرائم السياسية مع بقائها من حيث المبدأ فى الجرائم الأخرى .
- ٢ - يوصى المؤتمر المكتب الدائم بإعداد دراسة مفصلة عن تحديد الجرائم السياسية وتمريفها والتفريق بينها وبين الجرائم العادية ليبحث ذلك فى المؤتمر المقبل .
- ٣ - يوصى المؤتمر الحكومات العربية بوضع نص خاص بجريمة إعطاء الشيك بدون رصيد فى تشريعاتها على الوجه الآتى :

« يعاقب بالسحب والتزاع أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أعطى بدو نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك أو سحب بعد إعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يلقى بقيمة الشيك ، أو أمر المسحوب عليه بعدم الدفع

ومعاقب بالقوة نفسها كل من حمل غيره على إعطائه شيكاً لإيقابه رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك ويجوز زيادة العقوبة بحيث لا تتجاوز ضعفها إذا كان المسحوب له قد حصل على شيك لتغطية قرض ربوي أو دين باطل .

(٩) في تعديل النظام الداخلي :

يقرر المؤتمر تعديل المادة الثانية من النظام الداخلي على الوجه الآتي :

المادة الثانية :

١ — يجوز للمكتب الدائم أن يضم إلى عضويته عدداً من رجال القانون لا يتجاوز نصف عدد أعضائه ممن يرى لزوماً لاشتراكه في أعماله ويكون العضو للتضم حقوق العضو الأصلي ذاتها .

٢ — مدة العضوية للأعضاء للتضمن أربع سنوات قابلة للتجديد .

٣ — تسقط العضوية عن العضو النضم إذا تخلف عن حضور دورتين متابعتين من دورات المكتب الدائم دون عذر مقبول وذلك بقرار من المكتب الدائم بثلاث أعضائه الحاضرين . كما يقرر تعديل المادة الثالثة فقرة (١) من النظام الداخلي على الوجه الآتي :

١ — ينتخب المكتب الدائم من أعضائه أميناً عاماً وأمناء مساعدين لمدة أربعة سنوات قابلة للتجديد .

(١٠) قرارات هامة :

١ — إن المؤتمر بعد اطلاعه على البرقيات الواردة له عن المحاكم الاستئنائية وبناء على توصيات المؤتمر الثاني للمسلمين العرب المنعقد في القاهرة عام ١٩٥٦ فيما يتعلق بها يقرر ما يلي :

« يستنكر المؤتمر المحاكم الاستئنائية وجميع أساليب التمييز التي تتبع في التحقيقات مع المتهمين كما يستنكر منع المتهمين من الدفاع عن أنفسهم من قبل محامين مختارين وأنه يرى أن هذه الأساليب تسيء إلى سمعة الأمة العربية وكرامتها وتجعل حرية أبنائها وحياتهم عرضة لأهواء شخصية تتنافى مع حقوق الإنسان وحرمة وموجبات القانون . لذلك فالمؤتمر إذ يؤيد مقررات المؤتمر الثاني المشار إليها يوصي الحكومات العربية بمنع اللجوء إلى المحاكم الاستئنائية في محاكمات المواطنين العرب بمختلف التهم الموجهة إليهم كما يؤكد تحريم التمييز ومعاقبة فاعليه » .

وقرر رفع هذا القرار إلى المكتب الدائم .

٢ — يستنكر المؤتمر قيام السلطات البريطانية بنفي أحرار البحرين وإعدام وبطال المكتب الدائم والأمانة العامة باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا الاستنكار وبذل المساعي للانفراج عنهم وإعادتهم إلى أوطانهم .

وقد وافق المؤتمر بالإجماع على هذه القرارات والتوصيات ورفضت الجلسة .

بيان

حول مؤتمر المحامين العرب ببيروت

لرؤساءه مصطفى محمد البرادعي نقيب المحامين

كثير اللفظ حول هذا المؤتمر وثارت ثائرة الصحف في لندن والبعض منها بيروت تهمة بأنه خرج في مناقشاته وقراراته عن نطاق البحث الفني المحدد له فتمرض للقومية والوحدة وترض للتمذيب والمحالات الاستثنائية التي تجرى في بعض أجزاء الوطن العربي وأن اجتماعاته وقراراته كان يحجبها رجال البوليس في بيروت .

والصحف المذكورة تتجاهل الواقع وحقيقة الرسالة التي يجتمع من أجلها المحامون العرب والتي تضمنها القانون الأساسي لاتحادهم .

وقد نص بالمادة الأولى بأن تنشأ في الوطن العربي منظمة للمحامين تدعى « اتحاد المحامين العرب » .

ونص بالمادة الثانية أنه « يتألف اتحاد محامي العرب من مجموع نقابات ومنظمات المحامين العرب في البلاد العربية التي تتسبب إليه ويباشر اختصاصه بواسطة الهيئات الآتية :

١ — للكتب الدائم .

٢ — الأمانة العامة .

٣ — للمؤتمر .

وذلك على الوجه اللين بالنظام الداخلي » .

وحددت للمادة الرابعة أهداف الاتحاد بما يأتي :

١ — العمل لمصلحة الوطن العربي في سبيل تحريره وتحقيق أهدافه القومية .

٢ — التعارف بين المحامين العرب وتنمية روح الصداقة والتعاون بينهم .

٣ — العمل على صون وتقدير اللغة القضائية والتدريبية وتوحيدها .

٤ — دعم ونشر التقاليد السامية لمهنة المحاماة .

٥ — ضمان حرية المحامي في أداء رسالته وكفالة استقلال القاضى وحياته .

٦ — الترخيص للمحامي العربي بالمقاع في أى بلد عربي في الدعاوى التي تأذن النقابة المختصة

بالملاح له بالمرافعة فيها .

٧ — السعرة إلى عقد اتفاقات قضائية بين الدول العربية كافة .

٨ — العمل على توحيد شروط مزاوله المحاماة وعلى تبادل للمعلومات المسلكية .

٩ — إقامة صلات بين اتحاد المحامين العرب وبين المنظمات القانونية الدولية وتوطيدها وتوحيدها وتوحيد جهود نقابات المحامين العرب ومنظمتهم وتنظيم تعاونها في هذا السبيل .

١٠ — إحياء دراسات التمرسة الإسلامية كمصدر من مصادر القانون .

ونصت المادة الخامسة على أنه « يعمل الاتحاد على تحقيق أهدافه بمختلف الطرق والأساليب وأهمها عقد مؤتمرات دولية باسم مؤتمر اتحاد المحامين العرب » .

ونصت المادتان السادسة والسابعة على أن شعار الاتحاد « الحق والعروة » ومركز الاتحاد الدائم « مدينة القاهرة » وينتقل هذا المكتب أثناء انعقاد المؤتمر الدوري إلى مكان انعقاده ويرأس هذا المكتب قبيب مصر ما لم ينقذ المؤتمر في غير منطقة القاهرة فيرأس المؤتمر رئيس النقابة التي ينقذ المؤتمر في منطقتها .

وظاهر من هذه النصوص أن أمم ما يدعو إليه اتحاد المحامين العرب العمل « لصلحة الوطن العربي وتحقيق أهدافه القومية » .

وقد استلزم هذا أن ينص النظام الداخلي للاتحاد على أن تشكل من بين اللجان المتعددة للاتحاد لجنتان إحداها لقضية فلسطين والأخرى لقضايا الوطن العربي وتبحث اللجنة الأخيرة كل ما يتعلق بالوطن العربي وما يتصل بقضاياها ومنازعاته وصلاته وأهدافه القومية والسبيل إلى تحقيقها .

وكان أول مؤتمر انعقد للمحامين في دمشق عام ١٩٤٤ مشمولاً برعاية المواطنين الأول شكرى القوتلى رئيس الجمهورية السورية في ذلك الوقت والذى افتتحه بكلمة بالغة أعاد فيها بالغة التي يعمل من أجلها المحامون العرب والأمل المقود عليهم . واشترك في المؤتمر سورية وشرق الأردن والعراق وفلسطين ولبنان ومصر ودام أسبوعاً كاملاً « ارتدت فيه دمشق حلة قومية رائدة وتجلت في المؤتمرين العرب الأواصر الأخوية التي لا تنفصم عراها ولا تنفص وشائجها » على حد تسمير الأمانة العامة للمؤتمر في ذلك الوقت .

ومضت السنوات بعد ذلك طويلاً لم يستطع فيها المحامون العرب أن يعقدوا مؤتمراتهم الثاني إلا في مارس سنة ١٩٥٦ حيث رحبت بهم القاهرة وافتتحه الرئيس جمال عبد الناصر بكلمة قيمة جيا فيها المحامين ومؤتمرهم والفكرة التي قام عليها وقال فيها : « ما أحسبكم عقدتم هذا المؤتمر لتناقشوا مسائل المحاماة وحدها ، فالمحاماة العربية ما استطاعت في أية مرحلة من مراحلها أن تعيش منفصلة عن الحياة العربية ذاتها ، أما وقد امتلأت هذه الحياة اليوم بجليل المعاني وقض أمامها ميدان فيض من العمل العظيم وأججت الأنتظار إلينا من كل صوب وعظمت مسؤولياتنا ، فإن المحامين ، لا بد أن يكون هدفهم الأكبر من مؤتمراتهم العظيم أن يهتفوا سبياً جديداً من أسباب النهضة العربية وأن يضيفوا دعامة جديدة من دعائم الوحدة العربية » .

وانعقد المؤتمر الثالث بدمشق في سبتمبر ١٩٥٧ افتتحه نخامة الرئيس شكرى القوتلى وألقى كلمة قومية جامعة أكد فيها عزم سوريا حكومة وشعباً على الدفاع عن قضايا العروة والقومية العادلة والسعى لتحقيق وحدة الوطن العربي ونصرة مبادئ الحق والخير والسلام .

وكان من القرارات التي صادق عليها المؤتمر الثالث المذكور أن ينقد المؤتمر الرابع ببغداد فلما قام العراق بثورته في ١٤ يولية سنة ١٩٥٨ ، وتهاوت الأسباب لانقضاء المؤتمر نفذ القرار وانقضى المؤتمر الرابع فلما ببغداد في نوفمبر سنة ١٩٥٨ وكانت أهم ظاهرة في أثناء انعقاده تجمع عدد كبير من المحامين تجاوز الأربعمائة بلجنة قضايا الوطن العربي يحاول كل منهم الخطابة والكلام — ويجري التقليد أن يرأس هذه اللجنة نقيب مصر — وقد اضطرت إلى سماع ١٠٢ منهم أبدى كل منهم رأيه بحرية وصراحة وتقدم الباقون بأرائهم ومقترحاتهم كتابة ولم يخرج للتكلمون والكتابتون عن فريقين : القوميون والشيوعيين وكان القوميون هم السكرة التالية وانتهت القرارات إلى تأييد رأيهم وعز ذلك على الفريق الآخر من الشيوعيين الذين حاولوا في مبدأ الأمر إحداث الشغب وإفساد الجو فلم يفلحوا فبیتوا النية على معاودة الشغب والإفساد في المؤتمر الخامس ببيروت .

وحاولوا ذلك عند أول انعقاد للجنة حين وقف يتكلم أحد المحامين من بيروت عن المحاكمات الشاذة ببغداد فوقفوا في جمع كبير يصيحون وقاطعون وكاد يقع الاشتباك في عنف بينهم وبين زملائهم القوميين من محامي العراق الذين تماسكوا بهم فلما وكانت الفرقة ١٦ من بوليس بيروت ترابط خارج مكان المؤتمر ومع رجالها الصليح والضجيج فاندفعوا إلى قاعة اللجنة بمسكون بالمأبئين فطلبت من رجال البوليس متفاداة القاعة فخرجوا فوراً وأفهمت الزملاء أنه لا يليق بهم وهم دعاة الحق والحرية أن يكونوا في حاجة إلى من يفرض حمايته عليهم وأعلنت أن لكل محام الحق في الكلام وإبداء رأيه كما يشاء وإن يوصفى رئيساً للجنة أستطيع أن أضع حداً لهذه الفوضى وأن أمنع من أشاء من الكلام أو إخراجه من القاعة .

وقد سكنت الضجة وهذا التأثر بعد ذلك وواصلت اللجنة عملها واستمعت إلى أكثر من خمسين محامياً وصدرت قرارات اللجنة التي أقرها المؤتمر ولم يحصل أن دخل البوليس أو تدخل بعد ذلك في أية لجنة أو أي عمل لها إلا ما كان من مشادة فضها بين زميلين عراقيين خارج محل المؤتمر وقاعاته .

القومية العربية

لؤستازة أسطفان باسيلي الحامى بمصر

شرفنى نقابة المحاميين فى الإقليم الجنوبى للجمهورية العربية المتحدة ، بأن أتحث إلى مؤتمركم الكريم ، عن أخطر موضوع حيوى تتحدث الأمة العربية اليوم عن نبه العظيم ، الذى يستأثر بقول العرب جميعاً وقلوبهم وبيض القول فيه القادة والزعماء ، يقرعون به المنابر ويملأون به أنهار الصحف والمجلات . ويشغل الحديث عنه باله المجتمعات الأخرى وصحفها وتنتظر الدنيا إليه على أنه ظاهرة سياسية وإنسانيات حيوى عن أمة كبرى تشغل أوسط مكان فى العالم ، وأعظم رقعة من رقاع الأرض . تركت آثارها الحضارية والثقافية والروحية فى تاريخه ، وهو موضوع (القومية العربية) ، المشتركة بين شعوب الأمة العربية المتحدة من الخليج إلى المحيط .

لبنان قلعة العروبة

وإنه لشرف عظيم حقاً أن ينادى فى أمر الحديث عن (القومية العربية) فى حقل تاريخى يجمع حماة الحق وخدام العدالة ، فى صيد طيب من أرض تلك القومية ، وفى أحضان جبل العروبة الأشم — لبنان العزيز الحبيب الجميل — الذى كان ولا يزال قلعة حصينة من قلاع العروبة ولتها وأدائها وانطلاقات دعوتها القومية ، وطلعة جملة فاتنة جليلة من طلعات أرض العرب ، ومفخرة قديمة وجديدة من مفاخرها ، وقدوة صالحة فى العمل للعروبة بالعم والعرق والقلم والهجرة والتجارة ، وعنواناً بارزاً لإصالتها وخلودها واستمساكها واعتزازها بكيانها . . . وأن فى حنين المتفرجين منكم فى المهاجر ووفائهم لوطنهم وحسن تثيلهم للعروبة وشرفها فى موارد العلم والحضارة والقوة . . . لأعظم مثل يضرب قوة المنصر العربى وإصائلته وخلوده واعتزازه بمخاصمه .

وإننى إذ أتذكر ، وأنا أتحدث اليكم ، إننى واقف فى رحاب بلد الرعي الأول من بناء القومية العربية المبكرين فى الدعوة لها ، والاستعداد فى سبيلها ، والعمل على إحياء لفتها بأدائها ، ونشر ذخائر علومها ، وتجديد ديباجة شعرها ، والسبق إلى صناعة الصحافة وفن التمثيل فيها ، وإلى إدخال روح جديدة من المهاجر فى شعرها على أيدي جبران وتيمم وأبى شبكة والمولوف وغيرهم — أقول إننى لا أتذكر موقفى هذا متحدتاً عن القومية العربية بينكم إلا اعترافى بجل . . . إذ أكون كما يقول للثل العربى القديم (كحامل التمر إلى حجر) ، أو كما يقول للثل المصرى الهارج (ككاهن للآه فى حارة السقاين) .

والواقع أنها السادة أن أول صورة للتكامل بين الأقطار العربية كانت على أيديكم وأيدي اخواننا أهل الإقليم الشمالى . . . إذ كنتم أول المهاجرين للتقنين بين الأقطار العربية للعمل فيها والاشتراك فى

بنائها الجديد بأسلوب هذا العصر ، في ميادين الوظائف والاقتصاد والصحافة والأدب والتعليم . فقد رأت الشعوب العربية على أيديكم صوراً مكبرة للعمل المشترك الذي يمكن أن يقوم بين أبناء الأمة العربية من شرقها لغربها . وكان لمشاعر كتابكم في الصحافة المصرية — مثلاً — وجهدهم واندماجهم في الوطن المصري ، ودفاعهم عن قضايا وقضايا البلاد العربية الأخرى ، أعظم الأثر في نمو الوعي القوي للشترك بين العرب .

فلنكم أن تخطبوا أيها السادة بأن تروا جهود الرواد منكم في المجال القومي قد ابتدأت تضاعف عمارها من الانتصارات الساحقة في كل ميدان .

توحيد التشريع

ونحن المهامين العرب — الذين أخذوا شعارم الحق والعروة ، يسمندى أن تكون هذه الفكرة القومية قد ملأت قوسنا في المحيط القانونى منذ زمن طويل ، فدعونا لمؤتمرتنا الأول في أغسطس سنة ١٩٤٤ مبكرين بتمهيد إحدى السبل الكبرى لقيام القومية العربية وهى توحيد التشريع في البلاد العربية جميعاً . قيل قيام جامعة الدول العربية . وكان ذلك استجابة لما نحسه في محيط العمل القضائى من وجوب التكامل التشريعى والاقتصادى . وفعلنا نجحت فسكرتتا في توحيد التشريع في البلاد العربية . ونحن في سبيل توحيد قوانين التجارة والحماية وغيرها من القوانين . وسياً قريباً الوقت الذى يصبح فيه لهذه الرقمة من المالم تشريع كامل موحد بمشيئة الله .

وقد كان لقرارات مؤتمركم في دوراته الأربع السابقة آثارها الناجمة الدافعة إلى خطوات أخرى هى في الواقع من أهم متومات القومية العربية .

رواد القومية العربية

وأن تاريخ مؤتمرتنا المتيد يكشف بوضوح عن اتجاه أميل نحو الدعوة للقومية العربية والاتحاد العربى منذ انعقاده الأول في سنة ١٩٤٤ إلى انعقاده الأخير في سنة ١٩٥٦ .

وقد كان الزعيمان الرائدان الريان الكبيران شكرى القوتلى وجمال عبد الناصر وغيرهما من الزعماء وقادة الفكر وأعلام القانون تردّد أصداء أفكارهم في أجواء هذا المؤتمر بتأييد الدعوة القومية والإهابة للسعى إلى تمكينها وقضائها واتحادها عن طريق وحدة التشريع ، وإننى وإياكم لا نزال نذكر كلمات الرئيس شكرى القوتلى في المؤتمر الأول بدمشق حين قال :

« وما الشرائع إلا شرط الاخاء الانسانى وعنوانه وترجماته ، تتوقف عليها رعاية الحقوق وحماية الحريات وهى في اغراضها الخاصة والعامة تعين على تضارب الأفراد والجماعات وإزالة ما بينهما من جفاء ، ولذلك كانت تقدم المؤتمرات لتوحيد القوانين ، فلا بدع أن نسعى مثل هذا السعى لتوحيد قوانين بلاد تفرع من نعمة واحدة ، حتى تزداد صلاتها وثوقاً وعلاقتها ارتباطاً . وتعمل متحدة متضامنة في سبيل تحقيق غاياتها وأمانها الكبرى » .

« وإذا كان مؤتمر جيد الأثر في هذه الناحية ، وقاحة لمؤتمرات أخرى تعمل لخير الأمة العربية وإعلاء شأنها ، فهو كذلك مظهر من مظاهر اتحاد العرب وأبجاءهم إلى غاية واحدة وأملهم في أن ينعموا بجزء الحرية والاستقلال والكرامة ، وأن يوتقوا بينهم عرى التآلف والتضامن حتى يصونوا ميراثهم المشترك الذي تنطوي فيه ذكريات ماضٍ عظيم وآمال مستقبل كبير ، ويسموا بأمتهم إلى المستوى الذي يسودها سيرتها الأولى في أيام عزها ونسائل مجدها » .

كان ذلك في سنة ١٩٤٤ .

ولن ينسى التاريخ ذلك الخطاب العظيم الذي ألقاه ، قائد القومية العربية الرئيس جمال عبدالناصر في افتتاح مؤتمرنا الثاني بمدينة القاهرة في سنة ١٩٥٦ . قال في توجيه ملهم وتحديد سديد لملاقاة مؤتمرنا بالحياة العربية على العموم ، والوحدة القومية بين العرب على الخصوص :

« أحبيكم وأحي مؤتمركم وأحي الفكرة التي قام عليها ، لما أحسبكم عقدتم هذا المؤتمر لتناقشوا مسائل الحضارة وحدها . فالحماسة العربية ما استطاعت في أية مرحلة من مراحلها أن تمشي منفصلة عن الحياة العربية ذاتها . أما وقد امتلأت هذه الحياة اليوم بحليل اللامني ، وفتح أمامها ميداناً فسيحاً من العمل العظيم . وأجهت الأنظار إلينا من كل صوب . وعظمت مسئولياتنا . فإن الهاميين لابد أن يكون هدفهم الأكبر من مؤتمرهم العظيم أن يبينوا سبباً جديداً من أسباب النهضة العربية وأن يشيدوا دعامة جديدة من دعائم الوحدة العربية » .

الهاميون العرب

يدعون إلى الوحدة العربية

وقد كانت هذه الروح القومية الصادقة عملاً قلوب الهاميين العرب ، وتبدو واضحة في خطاب تقيهم .

اسمعوا ما فاض به قلب كل عمام عربي على لسان النقيب الكبير عبدالرحمن الرافعي الذي يتلى خلاصة تشكيير جيل كامل من الجهاد والوطنية قال :

« ولعمري أن الشعوب العربية لأجدر من غيرها بأن تجتمع وتتكتل ذوداً عن كيانها ومصرناً لحقوقها ومصالحتها . فاعلمنا في الفنة والآداب والتاريخ والعادات والأخلاق وللوقوع الجغرافي والحياة الاجتماعية والأهداف الإنسانية ، كل أولئك جذير بأن يزيدنا تماسكاً وتآلفاً واعتزازاً بوحدتنا العربية . وإن هذه الروابط لأقوى وأمتن من الروابط التي تجمع بين تشكيلات أخرى . فهي أقوى مما بين دول أميركا الشمالية وأميركا الجنوبية التي تشترك في جامعة واحدة . وأقوى مما بين حلف الأطلسي أو دول الكومنولث وما إلى ذلك ، فالجامعة العربية أقرب إلى الطبيعة وإلى الاعتبارات الجغرافية والتاريخية وأبعد عن الشر والعدوان وإدعى إلى الخير والعدل والإنسانية والسلام » .

ثم اسمعوا إلى صوت الهاميين في المغرب العربي يدوي بلسان الأستاذ الطيب الليلاوي نقيب الهاميين في تونس ، متجاوزاً مع أصوات الهاميين في المشرق العربي بالاعتزاز بالقومية العربية والدعوة إلى دفعها إلى الإمام عن طريق وحدة التشريع قال :

إن هذا المؤتمر الذي يضم نخبة النخبة من رجالات القانون ببلاد العروبة لعظيم الأهمية . فالقوانين هي التي تنظم حياة الأمم وأخلاق الأمم وتضبط نظام الدولة ، وهي التي توجه الشعوب نحو مستقبل أسعد وأزهر ، فإذا ما مدرستنا في مؤتمراتنا هذا مشاكلنا وأوضاعنا المختلفة وسعيانا نحن المحاميين العرب لتكوين القوانين الموضوعة لحلها ببلادنا — بلاد العروبة — متقاربة ومتوحدية بقدر المستطاع ، أمكن لنا نحن العرب أن تقدم خطوات جديدة شاسعة في سبيل وحدتنا التالية التي هي الأساس الحقيقي لقوتنا الحسنة ولاحرماننا من طرف الدنيا كلها » .

واسموا إلى صوت المراق في مؤتمرهم على لسان شيب محاميه قال :

« باسم العراق أحيي هذا الحفل الكريم الذي اجتمع لأمر عظيم فيه العزة القومية وشرف العلم وكرامة الهامة . فلأول مرة في تاريخ العرب الحديث يقف حماة الحق والمدافعون عن القانون مؤتمراً قوياً يجمع شملهم من مختلف بلادهم ويؤكد جامعتهم القومية ، وهي أمتن جامعة في اللغة والهم والوطن الأكبر والسجاي والتقاليد . ويوثق زمالتهم في مهنة هي من اشرف المهن في المجتمع » .

وأخيراً اسموا أيها الزملاء صوت لبنان العربي الأصيل ينبعث من قلب كبير صادر عن مشاهير القومية ، وعن عقيدة راسخة (صوت الأستاذ النقيب العظيم أمون كسبار) .

« وفي الحقيقة إذا توخى المخلصون أن يقيموا في العالم العربي مناخاً ملائماً لأهداف مشتركة نافعة يسمى الكل إليها يداً واحداً وقلباً واحداً ، فلا أرى غير التشريع وغير القانون صعيداً لهذا التلاقي وهذا الاتحاد .

ولاشك أنه متى تحود المرء سواء في حياته الخاصة أو في حياته العامة أن يخضع نشاطه لقياس أو نظام يفرضه تشريع واحد أو تشريع متقارب ، فسرعان ما تتلاشى في نظر الانسان التخوم التي تفصله عن الانسان المجاور وتصبح التابعية والجنسية عنواناً للقرى وينقلب معناها إلى أحد معاني الأسماء المختلفة لأهل البيت الواحد » .

القومية العربية تجري في دمائنا

إننا لانستعرض أقوالنا ومقرراتنا لنبرهن على أننا كنا سابقين إلى الدعوة إلى القومية العربية... فالحق أن مؤتمراتنا ومشاعرنا مدينة للقومية العربية ، متأثرة بها ، صادرة عن وحيها . ففضل القومية العربية باعتبارها شعوراً طبيعياً ينبثقاً من قلوبنا ، سابق على فضل دعوتنا إليها ، إذ أننا لما اجتمعنا بقوة دافعة من قوميتنا ظهرت هذه القومية الكامنة في نفوسنا . وأعلن مؤتمراتنا الأول في أغسطس سنة ١٩٤٤ .

إن غايته عليية قومية تستهدف توحيد الاتجاه في التشريع وانسجام الأوضاع الحقوقية في البلاد العربية ، لتأخذ أمانة العرب القومية والعلية سميتها إلى التحقيق .

وجاء المؤتمر الثاني في سنة ١٩٥٦ وكانت القومية العربية قد أصبحت حقيقة ملموسة بقيام جامعة الدول العربية وما استتبته قيامها من توثيق الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها بمجاهدات وتوصيات وقرارات صدرت في كنف الجامعة العربية .

وجئنا في مؤتمرنا الثالث في دمشق سنة ١٩٥٧ بقرار وضع دستور موحد للاتحاد العربي ، وتنظيم الاتفاقيات القضائية بين البلاد العربية ، وتوحيد التشريع والمصطلحات .

ثم أخذت القومية العربية تؤتي ثمارها بإزالة الحدود المضطمة بين بعض الأقطار العربية وبعضها الآخر ، فلما بالوحدة بين مصر وسوريا تم . وإذا بالاتحاد بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة للتوكيلة اليمنية يتحقق .

وفي خلال ذلك كانت مآسى الوطن العربي كان المدوان الثلاثي الغاشم على مصر التي تحطم على صخرة القومية العربية . . . واستمرت مأساة الشهيدة فلسطين . وكفاح الجزائر وعمان والجنوب العربي من أجل حرياتها . كانت هذه المآسى تملك مشاعرنا وتهز كيانتنا . وتسرى في دمايانا وكانت قرارات مؤتمرنا زجماً صادقاً لهذه المآسى ، وكانت لها نتائجها الفاصلة إلى خطوات أخرى هي في الواقع من أهم مقومات القومية العربية .

أهداف مؤتمرات المحامين العرب

وليك بعض قرارات مؤتمراتكم :

في المؤتمر الأول قرر المؤتمرون أن من أقوى أمانى العرب لتتفق مع مضالهم في كل قطر أن يتجه التشريع في كل من أقطارهم نحو مبادئ عامة تضمن الانسجام بين قوانينها مستهدفة الوحدة في التشريع وهم يرجون بهذه المناسبة أن تتحقق لفلسطين سيادتها كاملة ، بما فيها سيادتها التشريعية ، لتستطيع السير مع أخواتها في هذا المضمار .

وفي المؤتمر الثاني سنة ١٩٥٦ قرروا :

حق العرب في الاستقلال .

التمسك بسياسة الحياد الإيجابي .

استنكار الاحتلال الأجنبي .

التحرر الاقتصادي .

مأساة فلسطين

وقلم عن قضية فلسطين :

« إن الحل الوحيد لقضية فلسطين وحماية الكيان العربي القوي من أخطار الصهيونية والاستعمار التي تهدد باصطناع دولة إسرائيل لا يكون إلا بإعتراف القسم المنتصب من فلسطين والقضاء على إسرائيل والصهيونية » .

« إن قضية اللاجئين هي جزء من القضية الفلسطينية . وكل محاولة لاعتبارها قضية مستقلة إنما هي مؤامرة ترمي إلى تصفية القضية الفلسطينية وإهدار عروبها : لذلك يوصى المؤتمر برفض جميع

المشاريع التي ترمى إلى توطين اللاجئين ، ويؤكد أن الحل الوحيد لقضيتهم هو استرداد القسم المنتصب من فلسطين .

وفي المؤتمر الثالث سنة ١٩٥٧ قرّرت :

« العمل على استرداد الجزء المنتصب من فلسطين والوطن العربي كافة ، وتجنب سائر الإمكانيات العربية السياسية والمادية والعسكرية في هذا السبيل . وبشكل خاص يدعو المؤتمر الأمة العربية في جميع أجزاء الوطن العربي لتحقيق وحدة النضال العربية وتنسيقه بما يكفل إشغال الاستثمار في أكثر من ناحية ، وبغوث عليه فرصة تهيئة قواته ليضرب بها في كل قطر من أقطار وطننا على حدة . كما يدعو الشعب العربي إلى تأييد الحركات النضالية والتحررية وموازرتها ومؤازرة فعالة مجدية بكافة الوسائل .

الحياة الإيجابية

وفي سنة ١٩٤٧ أيضاً أعلن المؤتمر أن السياسة القومية العربية التحررية سياسة الحياة الإيجابية التي تطوى بطبيعتها على تحرير جميع علاقاتنا الدولية من أي نفوذ أو سيطرة أو توجيه أجنبي ، وعلى مقاومة الاستعمار وإسرائيل ، ورفض الأحلاف الأجنبية وإقامة القواعد العسكرية في الأراضي العربية ، وعلى التمسك بالسم العالمي وتدعيم الكتلة الآسيوية الإفريقية وكتلة مؤتمر بانكوك إنما هي السياسة التي تحقق بها مصلحة الأمة العربية وتؤدي بها رسالتها .

وأعلن المؤتمر أيضاً أن تحقيق الوحدة العربية بالإضافة إلى أنه في حد ذاته أكبر أهداف الأمة العربية ، والتبشير الأساسي عن قوميتنا للتحررة ، هو الطريق الوحيد لدرء الأخطار الاستعمارية وحرثه للسمومة إسرائيل ، « ويطالب المؤتمر حكومتى مصر وسوريا بالمبادرة السريعة بتحقيق اتحاد فدرالى بينهما يكون مفتوحاً لكل دولة عربية تتوفر لها مقومات التحرر اللازمة للانضمام كخطوة عملية أولى نحو الوحدة الشاملة » .

وقد تحقق ذلك وأكثر منه ، بقيام الجمهورية العربية المتحدة .

وفي سنة ١٩٥٧ أكد المؤتمر « أن سياسة الأحلاف العسكرية خطر يهدد كيان الأمة العربية والسلم في العالم وأن محاولة تدعيم حلف بغداد بإعلان مشروع إيزنهاور لن يزيد حيل بغداد إلا ضعفاً ، وأن التجارب التي مر بها حلف بغداد في مواجهة البنيان العربي لا شك أنها أثبتت عدم جدوى هذا الحلف في صورته السابقة ، وهو كذلك لن يكون ذا وقع في صورته الجديدة . وبدعو المؤتمر إلى وجوب التشديد في إحباط الحلف والقضاء عليه نهائياً في البلاد العربية » .

وقد ذهب حلف بغداد غير مأسوف عليه .

كما حيا المؤتمر نضال الشعب العربي في الجزائر وجبهة التحرير لأجل تحرره . ودعى الشعوب والحكومات العربية إلى التأيد الجازم لثورة الوطنية في الجزائر .

وهكذا كانت قراراتكم في مؤتمر بغداد سنة ١٩٥٨ .

وأحسب أن الانتصارات التي نالتها القومية العربية . وللمارك التي لا تزال تخوضها في كثير من بقاع الوطن العربي الكثير ينبغي عن الحديث ويخبر عن الاستماع . فلن بلاغة الحال أعظم من بلاغة القول . ومن ثم فلا أرى داعياً لتقديم استعراض تاريخي لهضة القومية العربية .

ثورة ٢٣ يوليو

ثورة عربية صحيحة

وقد كانت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ في الإقليم الجنوبي ثورة عربية صحيحة ، تتجارب مع آمال العرب جميعاً . وكان لها أثرها البالغ في نقطة العرب في كل مكان واشتغال قلوبهم بالقومية العربية بقوة اندفاعهم إلى توثيق التضامن العربي واتحاد المجتمع العربي حول قضايا العربية الكبرى كقضية فلسطين وقضية الجزائر وقضايا عمان والجنوب العربي ، وبالأخص في المجال الدولي ومجال الأمم المتحدة الذي يكون للكتل الكبرى فيها وزنها في ترجيح الاتجاهات والسياسات . وفي هذا العصر عصر الكتل والمحالقات والنظمت الإقليمية بين الدول ذوات المصالح المشتركة ، وإن لم تكن بينها روابط الأمة الواحدة ذات اللغة الواحدة والتقاليد الواحدة والأصول الواحدة .

ما هي القومية العربية ؟

زملاني الأعزاء ،

من اليسر ، أن أحدث عن ماهية القومية العربية والحقائق التي تقوم عليها ، والأهداف التي ترمي إليها ، والوسائل التي تتخذها لتحقيق الأهداف ، على نور آملنا الواحدة ، ونار آملنا الواحدة . وهدى تجاربنا للثورة ، وشعورنا أنه لا مفر لنا من التصانق والتصادم والتضامن والتجمع في الصورة التي نرضيها ، وعلى هدى ما يبدو أننا من تكامل في اللوارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والقوى العسكرية ، بحيث يمكن أن نصير إلى الاتحاد أو الوحدة حسب الظروف والمصلحة ، فيصعب بعد ذلك على القوى المتعدية أن تغلب علينا كما تغلبت علينا في الماضي بالفرقة والفصل والحدود المصطنعة وإثارة المسائل المحلية والطاقية .

أحسن تعريف للقومية العربية هو أنها عقيدة حقيقية واقعية اجتماعية لها عنصران :

العنصر الأول :

هو الشعور والاعتناق بأن الشعوب العربية في الأصل التي تسكن تلك الساحة الممتدة من الخليج وهضبة إيران شرقاً إلى جبال أطلس والمحيط الأطلسي غرباً ، ومن جبال طوروس شمالاً إلى منبع النيل جنوباً ، وهم جميعاً أمة واحدة ، لأن لها مقومات الأمة الواحدة من وحدة اللغة والآداب والتقاليد — ولأن أوطانهم أجزاء من وطن واحد متكامل للشاهد وللوارد وللواقع .

العنصر الثاني :

لهذه العقيدة هو إرادة السعى لتحقيق الحياة الحرة الكريمة للشعوب التي تكون هذه الأمة بتحقيق المقاصد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا بد منها في هذا العصر وفي كل عصر .

وشمار هذه العقيدة تلك المباشرة التي وضعتها جامعة الدول العربية — أمام جميع سكان هذه الساحة المشتركة للأمة العربية ، ليتبينوا حدود هذه القومية ومفاهيمها حتى لا يتوجس أحد ولا يزور أحد ولا يشعر بتخوف من المصيبة المصوبة والجنسية الممنومة التي تفرق المواطنين حسب سلالاتهم وديانهم وأديانهم ، وتلك المباشرة هي :

« من سكن ديارنا وتكلم لغتنا وتأدب بأدبنا واعتز بعزتنا فهو منا » .

ومن هذه المباشرة يتضح أن القومية العربية لا تركز على العنصرية ولا تركز على الدين ، لأن سكان البلاد العربية يحدون من سلافة بشرية واحدة هي السلافة العربية .

القومية العربية رسالة

ولما كانت البلاد العربية هي مهد الأديان السماوية التي تستمد منها الحضارة والثقافة كل أصولها النفسية والحلقية وأجهااتها الروحية ، قد صار للعقيدة الدينية القومية ، وللتنحلي بالاخلاق الكريمة لدى هذه القومية إجلال واعتبار ومقام كريم . إنى أعتقد أن الروح الدينية الالهية الإسلامية للسيجة هي عنصر من عناصر القومية العربية ، لأن بلاد العرب هي مهبط الأديان ، وأن ذلك لا بد أن يكون نتيجة إنبعاثات روحية خاصة واستعداد خاص في سكان هذه المنطقة .

هذا الاعتبار يلقي على العرب واجباً إنسانياً مقدساً يحتم عليهم أن يشعروا بنوع من تعهد الروح في هذه الحضارة للادية الجافة القاسية التي توشك أن تدمر نفسها وتدمر الإنسان معها إذا لم تطفئ بالروح والقيم العليا التي لا يعيش الإنسان بدونها (إذ ليس بالخير وحده مجاً الإنسان) كما يقول السيد المسيح .

وسائل قيام القومية العربية بدورها

والآن ننقل بالحديث إلى تنظيم وسائل قيام هذه القومية بدورها .

هذه الوسائل هي :

١ — وحدة التشريع في البلاد العربية جميعها .

٢ — تخليص كل قطر عربي من الاستعمار والصهيونية .

٣ - النهوض السريع في جميع مرافق الحياة ووجوه الثقافة والحضارة والاقتصاد للحاق بركب الحضارة في القرن العشرين . والسير معه وآداء دورنا في الساعمة في تقدم البشر .

٤ - تجنب العالم ويلات الحروب وتخفيف حدة التوتر الدولي بإتباع سياسة الحياد الإيجابي وعدم الإحياز إلى المعسكرات المتنازعة ، والتمايش السلمي بين شعوب الارض .

القومية العربية

هي الإيمان والمحبة والسلام

هذه هي القومية العربية وأهدافها ومفاهيمها ووسائلها في بساطة واختصار . إنها ليست فلسفة ضيقة ، ولا دعوة عنصرية دموية أنانية ، أو طائفية جامدة تثير البغضاء ، ولا مذهبا إجتاعيا مسرفا في أى اتجاه يثير حرب الطبقات أو يقوم على تخليد أسمى لشرق أو غرب ، ولا دعوة رجعية تجمد على قديم لا يصلح ، أو تحاول بث ريم قد فلت أو انه ، وأما هي دعوة طبيعية لنهوض أمة وسط ، في طبيعتها ومزاجها ، وسط ، في فكرها وروحها ، وسط ، في موقعها من العالم .

أجل - هي دعوة قومية للاعتزاز بموارث العروبة ، وفلسفة اجتاعية ، ووثبة حضارية تقدمية بناءة ذات نزعة انسانية أصيلة ، تنكره النصب وإثارة البغضاء ، وتمثل الخير الإنسانية ، وتقصد مبادئ الحرية والعدالة والمحبة والسلام للجميع .

ولإيماننا بأن هذه العقيدة والفلسفة والسياسة إنبا هي حق وفي سبيل الحق فلإننا على يقين بأن تحقق القومية العربية في شكلها الكامل يوشك أن يكون في وقت قريب جداً . ربما يكون أقرب مما تتصور ... ذلك لان عناية الله بهذه المنطقة وأهلها من قديم ، جعلتنا للكان القى صدر منه نور الإيمان والمحبة والسلام ، الثالث الذى تقوم عليه القومية العربية وتحتاج اليه الإنسانية أشد الاحتياج ، لإتخاذها من للذاهب للتطرفه التى توغلك أن تدمرها .

إننا نشعر أن أنظار العالم تتجه الآن نحو هذا النور الذى انبث مرة أخرى في هذه المنطقة الثورانية التى تدعو لها القومية العربية ، فهي نور من الله والنور الذى من الله لا يمكن أن يطفئه إنسان . وسيحرق هذا النور الالهى كل ما يمترضه من قوى البشر .

القومية العربية

للملك كنور محمد عبد الله العربي

القومية العربية رابطة تربط شعوباً تحت رقعة أرضية تمتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، ويجمع بينها أوصاف مشتركة: لغة مشتركة، ومصالح مشتركة، وراث روحية مشتركة. كما ألف بينها سائس يجد مشتركاً ازدان بأقدم الحضارات، وحاضر أليم مشترك جعلها على التكاسف في التحرر من أوزاره.

هذه هي أواصر القومية العربية ، أواصر وثيقة لا انقطاع لها أبداً الدهر ، مهما تألّبت على تفنيتها العوامل الخارجية . ومهما تأخر على النبل منها كيد الكائدين .

فالوطن العربي الكبير الذي يضم شمل شعوب هذه القومية كان أولاً مهداً للحضارات العريقة في تاريخ البشر .

ثم كان ثانياً مهبط الأديان السماوية التي أشرقت في ربوعه ثم أضاءت أرجاء الأرض .
ثم هو ثالثاً عِثْل مكاناً وسطاً في الكرة الأرضية ، ولذلك كان معداً إعداداً طبيعياً ليكون
مركز التوجه السلوك الإنساني في العالم كله .

فالقومية العربية تشترك مع القوميات الأخرى في الأواصر التي تربط بين أعضاء كل قومية : اشتراك في الوطن ، اشتراك في اللغة ، اندماج متعاقب في الأصل منذ أقدم العصور . ولكنها تمتاز عن القوميات الأخرى بعلو مكانة القيم الروحية في تكوينها .

ذلك لأن الأديان السماوية السائدة اليوم — الإسلام والمسيحية — نزلت في بقاعها . ولعل ذلك كان لحكمة خاصة . وهي : أن رقعتهما الجغرافية تكاد تتوسط الكرة الأرضية ، فأوسط مكان لإشعاع هذه القيم الروحية هو هذا الوطن العربي الممتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي .
وبالقمل يمتد هذا الإشعاع من أراضينا إلى سائر أقطار الأرض .

فلا غرو أن تنفعل القومية العربية لهذه القيم الروحية ويكون لها السكان الأعلى في كيانها ، ولا أعدو الحقيقة إذا قلت : إن هذه القيم الروحية هي التي تشكل النصر للقومية العربية في كل اللادين .

وفي الميدان السياسي : تطهروا من الحثايات التي تشللت في النظم الديمقراطية الترية .
وفي الميدان الاجتماعي : تكمل التمايك في أجزاء المجتمع حتى يسير كالبيان للرصوص .
وفي الميدان الاقتصادي : تكمل التعاون بين الطبقات في العمل على تحقيق الخير المشترك
لفرد والمجموع .

وهكذا كان مهبط الأديان السماوية هو أجدر مكان بتطبيق تعاليمها على الوجه الأكمل . ونشر القيم الروحية للنبذة منها في أرجاء الأرض .

هذا بالإضافة إلى أن « الوسطية » التي امتاز بها الوطن العربي ، والتي قضت بمداومة التوفيق بين المادية والروحية — القوتين الدافعتين في حياة الإنسان — هذه « الوسطية » تحكم أيضاً على القومية العربية بالترام بسياسة وسطى تعرضها طبيعة كيانها :

(فأولاً) في السياسة الخارجية : سياسة وسطى ، لا غربية ولا شرقية ، تتمثل في الحياد الإيجابي وعدم الانحياز .

(وثانياً) في السياسة الاقتصادية : سياسة وسطى ، تنمى بالمادة ، تنمى بالإنتاج في جميع أوضاعه ، وتنمى كذلك بإجادة الإنتاج . تنمى بتوفير الرخاء المادي للمواطنين جميعاً . تنمى باستغلال خبرات الأرض ظاهرها وباطنها . ولكنها تنمى أيضاً وبفلس العرجة بالمثل العليا الروحية . وهذه المثل العليا الروحية تتمكس على كل مظهر من مظاهر النشاط الاقتصادي ، وتخلل فيه بحيث يشبه نفع هذا النشاط إلى الفرد والمجتمع على السواء في توازن قويم .

سياسة وسطى بين المذهب الشيوعي الشرقي الذي لا يعبأ إلا بالمادة ويفرض الإلحاد وإنكار جميع القيم الروحية ، ويكفر بتعاليم جميع الأديان ، ولا يرى في الإنسان إلا مادة تنقى إلى غير رجعة ، ويبين سلوكه التردى والجماعى على هذا التصور . وبين المذهب الراسمالي الغربي الذي انحرف انحرافاً بعيد المدى عن تعاليم جميع الأديان ، فانكب على المادة انكباً كلياً حتى صارت في حياة الناس غاية لا وسيلة . ولم يحصل للقيم الروحية والوازع الدينى والخلقى في جميع نظمها الوضعية إلا أضال مكان .

(وثالثاً) في السياسة الاجتماعية : سياسة تعاون وتكافل وتآلف ، فرضته تعاليم تراثنا الروحي ، تجل من المجتمع العربي بيئة تعاونية متسامحة متكاملة . تنسجم فيها المصالح المتضاربة للأفراد والطبقات ، وتتوافق النزعات المتنافرة ، على نمط رشيد مسنون .

هذه هي الميزة الأساسية في القومية العربية ، إنها توفق في منتهج حياة شعوبها بين المطالب المادية والقيم الروحية بين وطنيان جانب على آخر ، توفيقاً يكفل لها الرشد في خطاها ، وبوجهها التوجيه السليم ، ومحجها من الضلال أو الانحراف .

بهذا ، وبهذا وحده ، ترتفع القومية العربية عن مستوى القوميات الشيوعية اللادينية ، والقوميات الغربية المنحرفة في سلوكها الرومى عن المثل العليا الروحية .

الأسباب القاهرة التي تجمل من القومية العربية

في العصر الحاضر ضرورة حيوية

هي أسباب بدئية ثلاثة : كل سبب منها ينشأ عن أخويه :

السبب الأول : درس التاريخ .

السبب الثاني : المحيط الدولي المعاصر .

السبب الثالث : تخلف الشعوب العربية عن ركب الحضارة العالمية .

السبب الأول : درس التاريخ :

فالطالع على تاريخ الأمة العربية يدهش من مدى القوة التي تبلمها هذه الأمة عندما تتحد شعوبها على تحقيق هدف معين . ولا يتسع المقام للإفاضة في عرض تاريخي فنكتفي في إثبات هذه الظاهرة بمثلين أو ثلاثة :

فقد استطاعت الشعوب العربية المتحدة أن تصد غزو الحروب الصليبية الاستعمارية التي تألبت فيها شعوب الغرب تحت ستار ديني لاستعمار الوطن العربي .

واستطاعت الشعوب العربية المتحدة أن تدفع عن الوطن العربي الكبير أجراً غزوا عرفه التاريخ : غزو التتار ، الذين أغارت جحافلهم من الصين واجتاحت في سبيلها القارة الآسيوية وبض القارة الأوروبية ولم تستطع يومئذ أن تقف في وجه غزوها المدمر إمبراطوريات ضخمة ودول عاتية .

واستطاع اتحاد الشعوب العربية مع شعب مصر في خريف ١٩٥٦ أن يحبط اعتداء مسلح تشنه دولتان من الدول العظمى .

أما أمثلة الفضل من جراء تمكك عرى القومية العربية فكبيرة : نذكر منها مأساة فلسطين . وما أكثر ما بكينا وكتبنا عن هذه المأساة . لذلك لا أريد أن أزيد حرفاً واحداً على ما كتبه الكاتبون ونظمه الناصمون ..

ونذكر مأساة الأندلس ، فقد استوطن العرب هذه النصار ثمانية قرون ، وعمروها عمراناً لم تستره إسبانيا إلى اليوم باعتراف مؤرخي الغرب ، ورفضوا فيها لواء العلم والحضارة ، والتسامح والمساواة ، يستظل بظله من يشاء من جمع الأجناس والأديان .

هؤلاء العرب احتفظوا بهويتهم ومنتهم سبماً وسبعين وسبعائة سنة ، ثم دب ديبب الشقاق بين حكامهم وزعمائهم وقادتهم ، حتى صار بعضهم يتحالف مع عدوهم الرابض على حدودهم للوقعة يستهم الآخر . واكتشفت الملكة إيزابيلا وزوجها فرديناند هذه الثغرة في صفوفهم فغذا منها ، وطلبها النجيدات من جميع بقاع أوروبا فجاءتهما النجيدات ترى من ألقاصها وأدانها ، ونجح هذا التكتل الأوروبي في طرد العرب من الأندلس .

وفي هذه الساعات الرهية لم يتحرك أى شعب أو أمير في الشرق العربي لنجدة عرب الأندلس في المغرب ، لأن التفكير كان قائماً بينهم ، ولأن الأتانية أمدلت حجاباً كبيراً على أواصر القومية العربية ، وجعلت كل شعب بمعزل عن أخيه لا يهنيه ما يصيبه في قليل أو كثير .

ولو راجعنا تاريخ الأمة العربية لرأينا صور كثيرة من هذا التفكير ، من هذه الأتانية العصبية الإقليمية التي ديدنها : « لنفسى السلامة وعلى غيرى الغناء » فنقد الطغيان الأجنبي ثم الاستعمار الغربي خلال هذه الفترة ، مرة بعد أخرى ، وطغنا على العالم العربي .

طغنا الاستعمار الغربي على العالم العربي لأن شعوبه أخذتها العزة بالإثم ، وأبت أن تعترف بضعفها منفردة ، أبت أن تتفاهم فيما بينها وتسخر ما لدى كل منها من إمكانيات لنفخ كارتة تحمل بإحداها ، تحاذلت ونجامل بعضها بعضاً ، فوجد الاستعمار الغربي الفرصة مهيأة لتثبيت أقدامه والتوغل في طغيانه ، فلم يكد القرن التاسع عشر ينتهى حتى كان أكثر العالم العربي في قبضة الاستعمار .

السبب الثاني : المحيط الدولي المعاصر :

هذا المحيط الدولي الذى يحدق بنا اليوم من كل جانب . فلقد تحررت أكثر الأنظار العربية من الاستعمار الغربي ، الاستعمار الرسمى ، ولكن بعضها لا يزال يتردى بين برائن الاستعمار الاقتصادى . وبعضها يخوض أزمات اجتاعية خطيرة ، وأكثرها لا يزال يفتقر إلى استكمال عناصر القوة ليقف على قدميه ، ويبين مقومات كيانه . فالاستقلال الذى توج كفاح الشعوب العربية مازال يحتاج إلى صيانة ، وما زال يحتاج إلى تحسين .

ولكن هل يتبع المحيط الدولي لكل قطر عربى على حدة أن يستكمل عناصر قوته ومقومات كيانه ؟

إن كئلتين تتنازعان المحيط الدولي اليوم ، كلتاهما تتبنى السيطرة العالمية ، السياسية أو الاقتصادية ، بالرغم من إعلانهما البراءة من هذه النية . وبديهي أنه ليس في مصلحتهما على السواء جمع شتات هذه الأنظار العربية وتمكينها من أن تصير كتلة واحدة متماكة يكون لها وزنها في المترك الدولي ، واستقلالها في توجيه سياساتها الداخلية والخارجية . وبديهي أيضاً أن مصلحة الكئلتين مما تتفق في السعى إلى بلوغ هدف مشترك ، هو تفتيت هذه الكتلة الممتدة عبر قارتين في أقوى مواقع استراتيجى ، الكتلة التي ألقت بينها وحدة اللغة ، ووحدة الدين في الإسلام والسيعة على السواء ، ووحدة الماضي بآلامه وأحزانه وأعجابه . وقد رأينا ما بذلته الكتلة الغربية من جهود في إقامة إسرائيل لتكون سندها في بلوغ هذا الهدف ، فهل تتورع الكتلة الشرقية من جانبها عن توجيه جهودها في الاتجاه نفسه ؟

لقد تمدد المحيط الدولي إلى حد أن أصبح اختيارنا مقصوراً على أمرين لا ثالث لهما :

إما أن نقف جهة واحدة . وصفاً واحداً كأنه البنيان المرصوص ، وإما أن نحيق بنا ما حاق بالأندلس في القرن الخامس عشر ، وما حاق بفلسطين في عام ١٩٤٨ . إن التكتل العربي أصبح

السبيل الوحيد إلى استبقاء وجودنا في هذا العصر ، والاحتفاظ بتراثنا من هذه الديار ، هذه الديار التي أنبتتنا وأودعنا في رُأها عظام آبائنا وأجدادنا

السبب الثالث : تخلف الشعوب العربية عن متاجة الحضارة العالية .

إن القرون الطويلة التي قضيناها في غمرات الاستعمار المتمدد الصور والالوان ، من تركي إلى بريطاني أو فرنسي ، كبتت جميع مواهبنا وعطلت جميع إمكانياتنا ، بينا خطا العالم حولنا في خلال هذه القرون خطوات حثيثة في فنون الحضارة للادية .

وقد قلنا إن القومية العربية تقوم على دعائتين متساندتين : قوى مادية ، وقوى روحية ، لاغناء في إحداها عن الأخرى . فأصبح لزاماً علينا أن نسرع الخطا ونحيي جميع الجهود لتعويض ما فاتنا في تدبير القوى المادية ، وما تتطلبه من علوم طبيعية ورياضية وفنون هندسية وصناعية . إننا نريد في بضع سنين أن نروض ما فاتنا في مئات السنين ، أليس هذا يقتضى تكتيل جميع مواردنا الطبيعية والبشرية في إطار واحد متكامل الأجزاء متساند الأركان ؟ وأليس هذا ما تكلفه لنا وحدة القومية العربية وإيماننا بجهل الوحدة ؟

القومية العربية

لؤسانز مطهر الضبري المحامي بدمشق

يعر وطننا العربي الآن في مرحلة من أهم للراحل التي عاشها ، قد سيطرت عليه قوى الاستعمار في جميع أراضيه تقريباً حتى أمد غير بعيد ، وكان لابد له من أن يتطلع إلى الاستقلال والحرية ، فغاض أبناءه غمار الحربين العالميتين وحصل بالتالي على استقلال بعض بلدانه .

لاحظت البلاد العربية بسرعة أن التفكك والانزالية وسيلة لتدخل الأجنبي وإستثماره البلاد ، وأن الاتحاد هو الذي يشكل القوة ويدفع الأخطار .

ووجد العرب أن لهم لغة واحدة وتاريخاً مشتركاً واحداً وأصلاً واحداً وأن ثقافتهم وتقاليدهم واحدة ، وأن هذا كله ، وأملهم في الميثاق بكرة وعزة يمكن أن يوحدكم وأن يرد عنهم كيد الكائدين وغدر النافرين .

وإذا نظرنا إلى وضع البلاد العربية الجغرافي ووجودها في طريق الهند والشرق الأقصى ، وقوة البلاد البترولية التي دفعت الدول الكبرى للتدخل في شئون البلاد العربية للحصول على خيراتها ، تبين لنا أن كل هذا أيقظ العرب من سباتهم وعرفهم على قوميتهم .

إن مبدأ القوميات بالمعنى الحديث لم يكن له وجود قبل القرن التاسع عشر ، لأن الأمصرة التي تربط الأقوام كانت آمصرة الدين في أكثر الأحيان ، ولكن من مطلع القرن التاسع عشر لب مبدأ القوميات دوراً كبيراً في السياسة الدولية وخلق محاولات لتكوين الدول على أساس احترام الرغبات القومية للسكان ، لأن الناس لم يودوا يستسيغون أن تقتطع بلادهم ويتولى أمورهم ملك أو أمير بسبب دفع هذا الأمير مالا لحاكم السابق أو أن يجري إقطاع بلادهم نتيجة مهر إحدى الأميرات أو ما شابه ذلك من الأمور .

وأخذ هذا المبدأ يتطور منذ قيام الثورة الصناعية في أوائل القرن التاسع عشر وما نجم عنها من ظهور الطبقة البورجوازية وسلطة النظام الرأسمالي .

ولأن كان مفهوم القومية في ذلك الحين مستقى من العامل الاقتصادي الذي أوجد قوميات القرن التاسع عشر الكبرى التي تقوم على سيطرة الدولة والطبقات البورجوازية الحاكمة ، والقضاء على الجماعات الصغيرة وإستثمار خيرات أراضها ، إلا أن الحركات القومية التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر ، كانت العامل الجدي في تحول الفكرة القومية من فكرة استثنائية إستثنائية إلى فكرة إجنائية إنسانية .

لا يختلف مفهوم القومية كثيراً عن مفهوم الوطنية ، فالوطنية هي حب الوطن ، وهو قطعة من الأرض ، والقومية هي حب الأمة ، وهي مجموعة من البشر ، ولكن حب الوطن يشمل بطبيعته

حب للمواطنين الذين يتمتعون لهذا الوطن ، وحب الأمة يشمل بطبيعته حب الأرض التي تعيش عليها الأمة .

فبدأ القوميات *Principe des nationalités* مستقى من كلمة Nation ولهذا الكلمة معنى أصلي يعنى مجموعة عرقية ولدت *natus* في إقليم معين ، ومعنى مجازى يعنى مجتمعاً معيناً ومؤسسات سياسية ، تتحد في أوروبا الوسطى على الأقل مع المجموعة العرقية .

وإذا ما استعمل لفظ ال Nation حالياً في معناه الأصلي ، فلا بد أن نجد استعمالاً آخر في الحقوق الوضعية مستقى من تأثير الفكرة الانكلوساكنونية كتعبير *Société des Nations* أى جمعية الأمم أو *Nations Unies* أى الأمم للتحدة ، ولكن هذين التعبيرين لا يعينان مجموعة عرقية وإنما دولا مشكلة حقوقاً .

ولكن ماهى العناصر التي تجعل مجتمعاً بشرياً معيناً قومية ؟

لا شك أن هناك مقومات مادية كالأرض والعرق والمصالح الاقتصادية ، ومقومات معنوية كاللغة والحضارة والتاريخ والشعور المشترك .

وقد بحث للفكرين في أساس وحدة الأمة فاهتم بعضهم بأحد القومات المادية أو بعدة منها ففرفت نظرياتهم بأنها واقعية موضوعية ، وعنى آخرون بالقومات المعنوية ففرفت نظرياتهم بالثالية الذاتية .

إن واقع الأمر أن هذه الشروط أو القومات تختلف أهميتها وآثرها في تأمين الوحدة القومية ، كما أن عملاً واحداً من هذه العوامل لا يصح اعتباره دائماً مكوناً للأمة .

١ - الشروط الجغرافية :

لابد لقيام الأمة من أرض معينة تسكنها ، وقد كان للشروط الجغرافية أثر كبير في هجرة القبائل والشعوب واستقرارها حول الأنهار الكبيرة والسهول الخصبة وفوقها عند العوارض الطبيعية كالجبال والبحار والصحارى ، فالتل كان من أكبر عوامل توحيد سكان مصر القدماء وخلق دولتهم وجعلهم أمة متجانسة ، بخلاف الصحارى الواسعة التي تفصل بين كتل بشرية لا يمكن أن تؤلف قومية واحدة في فترة من الفترات .

ومنذ القديم بحث ارسطو والمسلمون وابن خلدون ، وفي العصور الحديثة كتب مونتسكيو وتين عن تأثير البيئة الجغرافية والإقليم في المجتمعات البشرية وفي اختلاف صفاتها الجسدية والنفسانية وفي تطورها السياسى .

وأوضح ميشله بشكل خاص أهمية الأرض قائلا : « إن الشعب والعامل التاريخى ، دون أساس جغرافى ، يسيران في الفضاء كما في الرسوم السينية التي تنقصها الأرض ، وليكن معلوماً أن الأرض ليست لوحدها مسرح العمل وإنما الغذاء والإقليم وغير ذلك وإذا كان العن يشكل معين كان العصفور كذلك شكل معين » .

واكد كيل جوليان تأثير الأرض في الانسان الذى يسكنها قائلا : إن احياء موات غابة كبيرة وتخفيف مستنقع كبير لهما من التأثير في مصير المجتمعات كتأثير ثورة سياسية أو ظهور حقبة أدبية واعدة .

وقد غالى بعض المفكرين في هذه النظرية إلى حد القول إنه لا أمة على الاطلاق دون قطر معين محدود ، وأن الموارض الجغرافية تشكل حدوداً طبيعية تفصل بين الأمم . فكأن الأرض جسم الأمة ، والحدود الثوب الذى تلبسه ، وكأن الأقدار أرادت أن يؤلف السكان الذين تضمهم قطعة معينة من الأرض أمة واحدة تفصلها حدود بلادها الطبيعية عن غيرها .

لاشك أن لشروط الجغرافية تأثيراً كبيراً في حياة البشر ولا شك أن الارض من الشروط المهمة في تكوين الأمم ، ولكن من الاغراق القول إن شرطاً واحداً يعتبر عنصراً كافياً وضرورياً لتسكون أمة ، لأن الوحدة الإجتماعية موضوع روحى بحث وقد عرفنا أن الجماعات البشرية الاولى التى كانت تنتقل من مكان إلى آخر ، كان ترابط أفرادها معنوياً قبل أن توحده بينهم الأرض . ولم تكن الطبيعة في أى مرحلة من مراحل التاريخ هى التى تقود البشر وحدها ، فجاورة الرومان للبحر لم تجعل منهم أمة بحرية كبيرة ، وكذلك الانكليز فأنهم لم يصبحوا إلا منذ عهد غير بعيد أمة بحرية ، وجاورة الصحراء لا تلزم بالضرورة أن يصبح السكان من القبائل الرحل ، وعلى العكس فإن الإنسان كان دائماً وأبداً هو الذى يغير وجه الارض حسب رغائبه .

وأما فكرة الحدود الطبيعية فليس من السهل الأخذ بها لأن البحار والأنهار الكبرى والجبال قد ساعدت على توحيد الشعوب أكثر من تفريقها ، فالخضرة القديمة نشأت حول البحر الأبيض المتوسط والأنهر الكبرى كالرين والرون والدانوب والفيستول والدينست والفرات والدجلة كانت منذ القدم طرقاً تجارية وأن الفرنسيين يعتبرون نهر الرين فاصلاً طبعياً بينهم وبين ألمانيا بينما يراه الألمان من بلادهم لأنه يربط بين المقاطعات على ضفتيه ، ويقولون ما هو السبب الذى يجعل الرين هو الحد بينهم وبين الفرنسيين ولا يكون نهر ألرون مثلاً . ومن ثم ماهى القيمة العملية للعوائق الطبيعية بعد تقدم وسائل النقل التى تستعملها الأمم الحديثة عدا أن وجود قطر معين محدود ضرورى لقيام الدولة لا لتسكون الأمة التى قد يمكن أن تكون مبشرة في أقطار مختلفة أو تعيش مع غيرها من الأمم في أرض واحدة .

٢ — وحدة المرق :

كان فراغة مصر يعتبرون شعبهم سيد الشعوب ، وكانوا ينظرون إلى من يجئ بين ظهرانهم من أبناء المروق الأخرى نظرة استخفاف ولزدرأ وامتهان ولا سبأ اليهود ، على أن هؤلاء اليهود كانوا في الوقت نفسه ، يرون أنهم شعباً مختاراً وأنهم خير ولد آدم ، وكان اليونان يفرقون بين الشعوب وينوون بقية المرق اليونانى ، ولم يكن العرب منذ القديم أقل من غيرهم نخاراً بأحسابهم وأناسابهم ، وكانوا يملئون هذه الأجداد متى حاول أن يخفض من شأنهم خافض ، فما نزال نذكر حديث النعمان أمام كسرى

حين قدم عليه وعنده وفود الروم والهند والصين وغره بالأمة العربية وفضلها على جميع الأمم لا يستثنى منها فارس ولا غيرها ذاكراً عزها ومنعتها وحسن وجوها وأسرها وسنائها وفصاحة السجا وعدة عقولها وأفضها ووفاءها موضحاً أنه ليست أمة من الأمم إلا وقد جهلت آباءها وأصولها وكثيراً من أولها ، حتى أن أحدهم ليسأل عمن وراء آية دنيا ، فلا ينسبه ولا يعرفه ، وليس أحد من العرب إلا يسمى آباءه أباً فأباً حاطوا بذلك أحسابهم ، وحفظوا به أنسابهم ، فلا يدخل رجل في غير قومه ولا ينتسب إلى غير نسه ولا يدعى إلى غير آيه (١) .

وفي القرن التاسع عشر تقدمت العلوم في أوروبا تقدماً عسوساً نتيجة التقدم الصناعي وأصبحت السلطنة العثمانية ، « الرجل المريض » والصين والهند واليابان بلاداً هزيلة ضعيفة ، بينما سيطر الأوروبيون في جوانب الأرض وانكسرت صورة هذا التطور قامت دراسات تشيد بالمرق والوراثة والاصطفاء .

أشار الفرنسي غوبينو (٢) إلى تفسخ الشعوب الحديثة بسبب اختلاط الدم وذكر أن تأخر المجتمع ليس ناشئاً عن التصبب الديني أو الاستهارة أو الاخلال الخلقي أو الترف ، فالامبراطورية الآزتيكية في المكسيك كانت شديدة التصبب في ديانتها وتقدم القرايين البشرية إلى آلهتها دون أن يتوحدوا ذلك إلى لأخطاط ، والطبقات العليا في اليونان والرومان وبلاد فارس والبنديّة وانكسرتا وروسيا القيصرية عاشت مترفة دون أن يؤدي ذلك إلى أخطاطها ، ولم تنهض أسبارطة وروما بشيوع الفضيلة ، فقد كان الرومانيون الأوائل متوحشين ، وكان الاسبارطيون لا يتورعون عن الرقة والفساد ، ولم يحل ذلك دون تقدمهم ، وبالرغم من أن النوليين كانوا يحكمون الصين آلاف السنين فقد بقيت الصين .

يركز غوبينو نظريته على المرق فيقول إن أخطاط الشعب يكون من فقدان قيمته الذاتية التي كان يحملها من قبل ، وأن سبب هذا فقدان هو أن الشعب قد تغيرت دماؤه التي تجري في عروقه بالإختلاط فتغيرت قيمته ولم يستطع أن يحافظ على عرق آباءه وأجداده .

ويرد غوبينو على الذين يملكون نشوء الحضارات وقيام الدول بمواناة الطبيعة والأرض لها قاتلا إن أمريكا أرض مواتية لنشوء الحضارة ومع ذلك فإن عروق أمريكا الأصلية لم تستطع أن تنشئ حضارة ، وكانت البيئة الطبيعية في مصر وأثينا وأسبارطة وسوريا جذباء ماحلة ومع ذلك فقد تغلب سكانها على جذبها وأوجدوا الحضارة .

وجاء جيمس غوبينو هوستن ستيفارت تشمبرلين (٣) فرأى أن العروق تتفاوت ، وليس هذا

(١) العهد القديم ج ١ فرش كتاب الجانة بين الفردوس ١٦٦ وما يليها .

(٢) مؤلف كتاب بحث في تفاوت العروق البشرية .

(٣) صاحب كتاب « دماغ القرن التاسع عشر » وهو ابن الأميرال الانكليزي ولم تشارك تشمبرلين تنقظ ثقافة الألبية ونجس بالجنسية الألبية .

الفاوت ناشتاً عن البيئة ، وأن أعلى العروق الأبيض ولأسياء العرق الآري الذى ينتسب إليه اليونان والرومان فى الماضى والتوتونيون فى الحاضر ، ومعنى بهم تشمبرلن الألمان والسلت والسلاف وبقية عروق أوروبا الشمالية التى تحدت منها شعوب أوروبا الحالية وأميركا الحديثة .

وبينا يرى غوينو أن شوب العروق أداة انحطاط وتأخر ، يرى تشمبرلن أن شوب العروق قد يكون مدعاة تقدم ، وليس العرق الآري والسلالة التوتونية إلا نتيجة موقفة لشوب العروق وعلاج السماء .

حاولت هذه الآراء أن تجد لها دعائم بالمقاييس الفيزيولوجية والبيات الشكلية على يد جورج فاشى دولابوج^(١) الفرنسى وأوتومون^(٢) وجورج هانسن^(٣) الألمانين ، ولكن مباحث هؤلاء ؛

بمد أن تقدمت قليلا اصطلمت بمصاعب لم تتمكن من تذليلها .

وبالرغم من اختلاف للكركين فى تفسير مفهوم العرق فقد التقت أفكارهم وتجمع ركائهم فى الحركة النازية فى ألمانيا على يد هتلر وروزنبرغ وغوتر^(٤) وتحولت نظرية العرق من الدرس والمناقشة إلى ميدان العمل والتطبيق ، فقال هتلر برصة العرق الآري وأن السراوج بين الآريين وغيرهم يؤدى إلى الخوول دون تقدم العرق الآري الرفيع ، وأن كل شيء فى الدنيا يمكن أن يصلح ، فقد تلذ المزعة بد أمد ، انتصاراً مقبلاً ، وتفضى الحرب الخففة إلى نهوض جديد ، وبفجر الانشطاد القوى التى تنبث انبعاثاً خلقياً ، قد نبأ كل ذلك ، شريطة أن يبقى الدم هياً ، ولكن متى انحطط الدم وقد صفاه ، قضى الانحطاط على قوة الإبداع إلى الأبد وخض الإنسان نهائياً ، وأن فى الدم وحده تسكن قوة الإنسان أو ضعفه .

وقال روزنبرغ أن العرق الآري خلق القيم الرفيعة ومبدع الحضارات الإنسانية فى أعماق التاريخ البعيدة ، قد أوجد هذا العرق حضارات الهند وفارس واليونان والرومان ، ولكن عند ما انحطط هذا العرق بغيره غارت ينابيع الإبتكار والإبداع ونضبت القوة وانهارت الحضارة .

لأنك أن الرابطة الأساسية للقومية كانت وحدة العرق ، فالعشيرة والقبيلة والشعب ليست سوى جماعات تتكون من أفراد تربط بينهم قرابة الرحم ووحدة العرق ، وإذا كان هناك أفراد غريبون يندرجون بالعشيرة أو القبيلة عن طريق الولاء أو التبنى أو الأسر فقد كان هؤلاء ينتمون إلى قبائل متقاربة كما أن عديمهم كان قليلاً لا يكفي لتغيير الخصائص العرقية الأصلية ، إلا أنه ليس من السهل تحديد مفهوم العرق وعناصره الأساسية بشكل واضح ، والاختصاصيون يقولون أنه لا يوجد عروق صافية بسبب اختلاط الناس بعضهم ببعض من جراء الحروب والغزوات والهجرات ، وما يقال عن قيمة العرق الآري وخلق الحضارات فى العالم قائم على وهم مؤداه أن قرابة اللثة تدل على وحدة العرق .

(١) Georges Vacher de Lapouge

(٢) Otto Ammon

(٣) Georges Hansen

(٤) Günther, Rosenberg, Hitler

إن الأخذ بهذا القول قد يؤدي إلى أن هذه الأقوام متقاربة في الاجتماع . ولكن لا يفي أن أصل هذه الاقوام واحد بالضرورة وأن عرقها ظل سليماً من كل اختلاط حقاً من كل دخيل .

ومن الواضح أنه ليس من السهل توحيد مفهومى عرق وأمة ، فهناك جماعات تنسب إلى عرق واحد تؤلف قوميات مستقلة كما هو الأمر بالنسبة للقوميات الاسكندنافية والداغاركية والمولاندية والالمانية والانكليزية إذ أنها ترجع إلى أصل جرمانى ، كما أن عروفاً مختلفة اجتمعت في قومية واحدة كما في فرنسا مثلاً .

فوحدة العرق وإن كانت تزيد في تضامن أفراد الأمة إلا أنها لا يمكن أن تعتبر شرطاً كافياً وضرورياً لتكوين أمة .

٣ - اللغة :

إن اللغة هي الوسيلة الأساسية للتفاهم بين الناس ، وهي آلة التفكير والتعبير ، ولذا فإنها تخلق شعوراً مشتركاً ورأياً عاماً ضمن كل مجتمع ، وهي في مقدمة العوامل التي توحد الأمة .

ولاشك بأن اللغة هي التي تحفظ كيان الأمة وتربط بين أقطارها ، فانتشار لغة جزيرة فرنسا (١) بين الفرنسيين قرب بينهم وجعل منهم أمة واحدة ، واللغة العربية حفظت كيان العرب في الماضي وهي من أهم الدعائم في بناء وحدتهم .

يرى بعض الباحثين أن وحدة اللغة ليست شرطاً كافياً وضرورياً لتكوين أمة ويستشهدون على ذلك بسويسرا التي يتكلم سكانها ثلاث لغات أو أربعاً ، ولكن واقع الأمر أن سويسرا مثل لايقاس عليه ، لأن خصائص جغرافيتها الطبيعية والبشرية جعلت من التعذر تقسيمها تقديماً يتلاءم مع لغات سكانها ، عدا أن طبيعة الحكم فيها وهي دولة اتحادية جعلت لكل ولاية (٢) الحرية التامة في تصريف شئونها ووضع دستورها وقوانينها وأنظمتها الخاصة . هذا عدا أن اختلاف اللغة في سويسرا كاد يهدد مؤخراً وحدة البلاد ويدفع بعض سكان الولايات للمطالبة بالانضمام إلى الدول المجاورة التي يتكلمون لغتها .

ثم أن هنالك أمماً تتكلم لغة واحدة ومع ذلك فإنها لا تشكل قومية واحدة ، فالولايات المتحدة وبريطانيا يتكلم سكانهما لغة واحدة ومع ذلك لا يشكلون قومية واحدة ، وكذلك الأمر بين فرنسا وبلجيكا ، والبرتغال والبرازيل ، وأسبانيا والارجنتين .

يقال إن لغة كالعرق أساساً طبيعياً فيزيولوجياً وقد يتكلم من ينتمون إلى عرق واحد لغة واحدة ، فسكان الولايات المتحدة يتكلمون الانكليزية لأن أصلهم انكليز ، ولكن هذا الرأي لا يهيز لنا أن تعتبر اللغة ظاهرة طبيعية محضة ، كما رأى فيخته بأن اللغة الأمم دليل أو كيد على وحدة العرق ، وكما اعتبر دعاة الوحدة الجرمانية ألماناً جميع الذين يتكلمون اللهجات الالمانية ، إذ أن اللغة حادث اجتماعي ولا تصبح وسيلة للتجانس القوي إلا بعد مرحلة تاريخية طويلة .

إن اللغة ظاهرة اجتماعية تاريخية ولا يمكن أن تكون مبدأ للحياة القومية لأنها نتاج الحياة المشتركة ، ولا يمكن أن تكون هالة واحدة إلا إذا وجدت أمة تحفظها أو أمة تشر بوجودها .

٤ — العوامل السياسية والاقتصادية :

لا شك أن السياسة عامل من عوامل تكون القومية فلولا غزو الرومان لفرنسا ما شعر الفرنسيون بضرورة وحدتهم ولولا وجود الملكية في فرنسا ما شرعت القاطعات الفرنسية التي كان يحكمها الأمراء بضرورة الاتحاد .

ولولا هجوم نابليون على ألمانيا وانتصاره في معركة « بينا » واحتلاله البلاد وإلزامها بخفض عدد رجال جيشها ما فكر الألمان بضرورة وحدتهم ، ولولا احتلال نابليون لبولونيا ما شرعت بولونيا بضرورة الوحدة .

ثم أن الظروف الاقتصادية لا يمكن تجاهلها في وحدة الأمة فالأحداء المجرى الألماني Zollverein وانتشار السكك الحديدية مهّد السيل لقيام الوحدة الألمانية .

وما يقال عن العوامل الاقتصادية في الوحدة الألمانية يمكن أن يقال في الولايات المتحدة والمندوبليكا وسويسرا .

ولكن قد تكون العوامل السياسية سبباً من أسباب الفروقة قيام الثورة الشيوعية في الاتحاد السوفياتي أدى إلى صعوبة قيام وحدة بين أذربيجان السوفياتية وبين تركيا ، إذ قامت أرمينيا وجورجيا لحالاً دون أي اتصال جغرافي برى أو بحري بينهما ، كما أن روسيا قامت بتجهيز سكان القرم الأصليين إلى مواطنين أخرى ، علماً أن أوضاع روسيا السوفياتية قصت على العلاقات بين تركيا وأذربيجان .

ثم أن الغزوات والحروب غير كافية لإشعار السكان بقوميّتهم إذا لم يطلعوا على حضارة راقية . وأما المؤسسات السياسية كالمملكة مثلاً قد تعلق بها الناس مدة من الزمن لأنها ترمز إلى التّشّيد الجماعي ، ولكن عند ما تتعارض مصلحة الأمة مع الملك فلا يمكن أن تكون الملكية أداة توحيد وإنما أداة فركة ، ولعل أفضل مثل على ذلك النمسا وهنغاريا قبل الحرب العالمية الأولى .

وأما المصالح الاقتصادية فبالرغم من أنها تباعد على التقارب بين البشر فإنها إذا لم تؤيدها العناصر المعنوية فإنها تكون أداة فركة ، علماً أن العلاقات الاقتصادية في هذا العصر الحاضر لم تعد منحصرة في دولة أو بلد وإنما غدت متشابكة بين جميع الأمم .

وقامت إلى جانب هذه الآراء نظريات أخرى تقول إن القومية حدث أخلاقي ناتج عن مجموعة الأفكار والكليات والآراء المشتركة .

أوضح هذه الفكرة ورفع من شأنها ريتان غلنما التي عاشرته الشهيرة في الصوريون في آذار سنة ١٨٨٢ بعنوان : « ماهي الأمة » ، وقد استعرض في محاضراته النظريات التي ترجع مبدأ الأمة

إلى الأرض أو اللغة أو العرق أو الدين فانتقدها وأظهر ضعفها ثم أجاب على سؤاله قائلا :

« الأمة كائن قسّى ومبدأ روجي وأن هناك أمرين يرجعان في الحقيقة إلى شيء واحد تتألف منهما هذه النفس وتتمثل فيها هذه الروح . أحدهما في الماضي والآخر في الحاضر . الأول هو أن يكون هناك ميراث غنى مشترك من الأفكار ، والثاني الانغماس الحالي والرغبة في الحياة معاً والإرادة في المحافظة على الميراث المشترك . إن وجود ميراث منتقل من الماضي حافل بالمجد أو مثير للأسف المشترك ثم وجود برنامج واحد يراد تحقيقه في المستقبل ، أي أن الشعور بالأحزان والأفراح والآمال المشتركة ، كل هذا أهم بكثير من الاشتراك في الجمارك ووجود حدود طبيعية مطابقة للمتطلبات الاستراتيجية . هذا ما يستطيع أن يفهمه جميع أفراد الأمة رغم اختلاف العرق واللغة . ذكرت قبل هنية الأسف المشترك والأحزان . أجل إن الألم أعظم شأنًا في توحيد القلوب من الأفراح ، وإن المصائب والمآثم بين الأفكار القومية أكبر شأنًا من الانتصارات والأجساد ، لأن تلك النكبات تعرض على أفراد الأمة واجبات تتطلب جهوداً مشتركة . فالأمة مظهر لتضامن القوى ينشأ عن الشعور التي قام بها الأفراد والتي ما يزالون مستمدين للقيام بها .

٥ - التقاليد القومية :

إن مفهوم التقاليد القومية هو الحفاظ على القيم الروحية للتكونة في الماضي ويقصد بذلك الحضارة والمواثل النفسية .

أما الحضارة فهي المؤسسات الاجتماعية وللظواهر الثقافية ولا سيما العقائد والتقاليد والعادات .

وان من الثابت أن الدين كان من أكبر هذه العوامل تأثيراً ، فقد كانت القواعد الاجتماعية والأخلاقية والحقوقية والسياسية والفنية والاقتصادية تسيطر عليها العقائد الدينية ، ولم تكن الأمة في الماضي غير جماعة دينية ، وقد ذكر ابن خلدون أن العرب لم يصبحوا أمة واحدة ويتوصلوا إلى تأسيس دولة إلا بعد أن قضى الدين الإسلامي على المصيبة القبلية التي كانت تفرقهم .

إن لكل دين لغة خاصة به يعمل على نشرها فاللغة اللاتينية انتشرت بواسطة المسيحية ، واللغة العربية انتشرت بواسطة الإسلام ، وقد ذكر فينته في إحدى خطبه أن الثورة الدينية التي قننا بها نحن الألمان كانت ضفحة من صفحات المقاومة لسيطرة الإمبراطورية الرومانية ومحاوله الجديدة لتتخلص من تلك السيطرة والاستقلال عنها .

وقد أخذت الكنائس البروتستانتية في أوروبا شكلاً قومياً ، وأن الأمم التي تنسلكم اللاتينية بقيت على كسلكها وأعرضت عن المذهب البروتستانتي .

لا شك أن الأمم الكبيرة تضم ديانات متعددة ، كما أن الأديان الكبيرة كالإسلام والمسيحية والبوذية تضم قوميات متعددة ، فهي لكل الناس ولا تهتم بالحواسن القومية أو العرقية ، إلا أن الروابط الدينية تؤثر بالرغم من كل شيء في الروابط القومية .

وأما عناصر الحضارة الأخرى من علوم وآداب وفنون فلا شك بأنها تختلف من أمة إلى أخرى

ولو أنها أخذت تصنف أمام الحضارة الصناعية الكبرى التي تميز بالبشر نحو حضارة إنسانية .
إن الذين يمترون التقاليد القومية الأساس الذي تبنى عليه القومية برون في القومية الحفاظ على
القيم الروحية للتكون في الماضي ولا شك بأن التاريخ هو شعور الأمة ، وذاكرتها وأن كل أمة
تتميز بذاتها وتكون شخصيتها بتاريخها ، ولكن لا يصح البقاء على الماضي ، لأن التقاليد الوطنية
من الأمور المعقدة الحية ، ولا يصح إضفاء التاريخ الوطني . فالثورة العربية وثورة مصر والراق
لا تقل في ترابها القومي عن فتح الأندلس والوصول إلى الهند .

٦ - الإرادة المشتركة :

يقول غوبلو Goblot : إنني لا أدري لماذا تلتفت الوطنية إلى الحلف بدلاً من أن تتطلع إلى
الاستقبل ، إننا غير ملمين أن نعمل ما عمل آباؤنا ، لقد تركوا لنا أخطاء يجب تصحيحها بمقدار
الأمثلة التي يجب اتباعها ، فالنظر إلى المستقبل عمل وطني أكثر من الوفاء للترتبات القديمة
غير موجودة .

فالنظرية التالية في تكوين القومية تؤكد وجود إرادة العيش سوية والعمل معاً ، ننسوس
القومية على الرضى الإرادي للالتزامات المشتركة .

وتطبيقاً لهذا البدء أخذ مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير الذي يوضحه رينان قالاً :
إن مجموعة كبيرة من الناس ، سليمة النفس ، حارة العاطلة ، تخلق شعوراً أخلاقياً يسمى
الوطن . وبمقدار ما ثبت هذا الشعور الأخلاقي قوته لتدعيم التضحيات في إهدار الفرد في سبيل
المجموع ، يكون الوطن شرعياً وله حق البقاء . وأما إذا قامت الشكوك على الحدود فلا بد من تغيير
الشعوب في إبداء رأيها .

لاحظك أن النظرية التالية أقرب إلى الحقيقة من النظريات الأخرى لأنها تبنى القومية في إطار
روحي وإرادة مشتركة ، ولكن ماهي هذه الرغبة للمشاركة ؟ وأن مبدأ القوميات في تقرير المصير
إذا أخذناه كبداً مطلق دون مستند في الواقع الإجتماعي فإنه يفقد قيمته ككل مبدأ مثالي بحث لاحق ،
ويمكن أن يؤدي إلى تفسيرات خاطئة .

وجماع القول إن القومية مجموعة من الوظائف والإرادة في مشيئة جماعية ، ويجب أن تكون
هذه المشيئة « موجودة » ، وأن هذا الشرط الضروري يظهر في حالات معينة كالتالي .

إن وحدة مجموعة اجتماعية أمر روحي له ظواهر طبيعية دينية ولكن القومية لا يمكن أن
تستند إلى الدين . وأن التضامن الآلي يتطلب التضامن العضوي ويعني آخر أن الجسم الإجتماعي
يتألف ويخلق أعضاء القيام بوظائفه ، ولذا فإن النظريات الواقعية لها أهمية حقيقية كشروط
لتطورات الروحية فالمشيئة المشتركة بحاجة إلى جسم ، وهذا الجسم هو مجموعات النظريات
الواقعية .

والآن بعد أن بحثنا في النظريات المختلفة التي بنيت عليها القومية لا بد لنا من البحث في قيمة القومية .

إن القومية أمر مطلق لا يتغير وله قيمة أكثر من أي أمر آخر .

فالقومية مؤسسة لا تتغير ، تستند إلى التعلق بالأرض وتقديس فضائل العرق والتقاليد القومية . وبكلمة أخرى « الأرض والأموات » ، وكما يقول موريس باريس ^(١) لا شيء أعلى من الوطن ، لا عدالة ولا حقيقة ولا منطق .

لا شك أن القومية تدعم حقيقة الوطن ، ولكن مفهوم القومية قد تغير ، فالقول بأن مفهوم القومية لا يتغير هو قول يخالف الواقع ، والقول بأن القومية هي فوق الجميع هو مبدأ خطر أخلاقياً ، والنالو في إقرار حق القومية ينفي كل حق ، بينما أن الحقيقة وللنطق يأخذان صفة عامة .

يقولون إن الأمة أمر مطلق وأن القومية لا يمكن أن تكون قاعدة حق *Règle de droit* يسهل تطبيقها بين القوميات المختلفة ببلقانها للتقابلة ، وأنه لا يوجد بين القوميات غير علاقات القوة ، ويعلمون ذلك بحجة يولوجية ذاكرين أن مذهب داروين يرى أن الحرب هي القاعدة الأساسية للطبيعة وبحجة أخلاقية فيقولون إن الحرب مجردة للتنوع ومنفعة له ، لأن أبذل الفضائل الإنسانية هي الشجاعة ونكران الذات والتضحية ودون الحرب يفرق العالم ، كما يقول مولتسكه *Moltke* في المادية .

لا شك أن الحرب تخلق بعض الفضائل إلا أن النظرية الداروينية تقول بالمنافسة الحية *Concurrence vitale* وهي غير الحرب وأن الحرب من الوجهة الإنسانية معيقة للتقدم والتطور .

ثم أن الحرب ولو أنها خلقت بطولات خارقة إلا أنه لا يصح التخوف من عدم إمكان التضحيات ، فيكفي الإنسان أن يقاوم الطبيعة ، وبمقدار ما تخلق الحرب البطولات تكشف عن الفراغ للنحلة والهمجية للأمة .

بحسن بنا الآن معرفة الأسس التي بنيت عليها القومية العربية وقيمتها ، ويمكن معرفة ذلك لا بد من تحديد مفهوم كلمة « العرب » .

إن أقدم ذكر وجد لكلمة العرب في النقوش الأثرية كان في قرقر ، وهي شمال حماة على العاصي ، ويرجع تاريخه إلى سنة ٨٥٤ قبل الميلاد ، أي إلى ٢٨٠٠ سنة تقريباً ، وأن الآثار في بابل وفلسطين تذكر العرب بألفاظ عربية وعربية وعربي ، وتسمى الشعوب البدوية الرحالة بين بادية الشام وسيناء وشمال الجزيرة العربية . وطى هذا يدل الاشتقاق اللغوي . فكلمة عرب وعربي كان يطلقها البابليون على سكان البادية في غربهم ، فهم عرب لأنهم سكان الغرب ، إذ لم يكن لديهم حرف التين . وكذلك تأتي كلمة (عربية) باللغة العبرية بمعنى الصحراء . حتى إذا جاء القرن الثالث قبل الميلاد صار لفظ العرب يطلق على سكان الجزيرة العربية .

١ — في الشروط الجغرافية :

لا نجد للوهلة الأولى أراضي غير شبه جزيرة إيبيريا ، وجزر انسكرتا واليابان وإسترايا يمكنها أن تؤلف دولة موحدة كبرى وما شأنها في ذلك سوى شأن شبه الجزيرة العربية ، هذا للاستيلاء المائل الذي يوجد بين إفريقيا والمهند والذي يثير نواة خصبة تفيض بسكانها إلى ما حولها من البلاد التكوينة من المحيط الأطلسي وما يحيط بالجزيرة من بحار .

وإذا قلنا بصحة نظرية العوامل الجغرافية في السامية في تكوين القومية رأينا أن وجود الجبال في شمال سورية وفي شرق العراق والبحر في شمال المغرب العربي والصحراء في جنوبه واتصال الجزيرة بجميع هاتيك الأنظار ، كلها دعائم ، تؤيد لهذه القومية العربية للوحدة القائمة في أرض مينة محدودة تفصلها عن القوميات الأخرى عوارض طبيعية واضحة للعالم .

٢ — وحدة العرق :

يذهب بعض الباحثين إلى أن العرق العربي من الشعوب السامية التي نشأت في شبه الجزيرة العربية ، وأول من استعمل كلمة سامي هو العالم القنوي الألماني شلوتزير في عام ١٧٨١ عندما كان يبحث في اللغات العربية السريانية والعبرية والحيفية ، ووجد أن التوراة تميز في مطالع سفر التكوين جميع التشكيلين بهذه اللغات وشعباً أخرى إلى سام بن نوح فسمى تلك اللغات باللغات السامية وبالرغم من أن الأبحاث العلمية الحديثة لم تؤيد نسبة كل هذه الشعوب إلى عرق واحد ، فإن هذه الأبحاث وجدت أن الجزيرة العربية لم تلتق منذ خمسة آلاف سنة أية موجة بشرية تطغى عليها وتذيب عناصرها الخاصة بها ، ولئن مرت بأطرافها بعض الهجرات الترية إلا أن هذه الهجرات لم يبق لها أثر فظل سكان البلاد الترية جنساً موحداً الأصل متشابهاً للامع نابهاً من قلب الجزيرة العربية .

فلذا أخذنا بنظرية العرق كؤسس للقومية وعرفنا أن العرق الذي سكن البلاد العربية خرج من الجزيرة العربية ولم تطغ عليه موجة هجرية تذيب عناصره منذ أكثر من خمسة آلاف سنة ، وأن سكان الجزيرة العربية عاشوا بمرق صاف حتى الآن ، عرفنا أن القومية العربية يمكن بناؤها على العرق ، هذا العرق الأصيل الذي خلق القيمة للبدعة ، والحضارات الراقية .

٣ — اللغة :

إن سكان البلاد العربية يتكلمون لغة واحدة وحدث بين مفاهيمهم القليلة وحفظت كيانتهم ، وإذا قلنا إن الأمم تميز بعضها عن بعضها الآخر بلغاتها ، فلذا أضاعت أمة لتتها تكون قد فقدت الحياة واندمجت في الأمة التي اقتبست عنها لغتها الجديدة ، عرفنا أن اللغة العربية دعامة قوية أساسية في تكوين القومية العربية :

٤ - العوامل السياسية والاقتصادية :

إن البلاد العربية مجزأة نظراً لتدخل الدول الاستعمارية في شؤونها وأنها ستبقى ضعيفة ومطمعا لكل طامع ما دامت مجزأة وأن تدخل الدول الاستعمارية مرده الرغبة في استغلال ثروات البلاد العربية ولا سيما الذهب الأسود ، وإذا ذكرنا أن الثروة البترولية العربية لا قيمة لها إذا لم تنتقل إلى الأسواق العالمية عن طريق أراض عربية أخرى ، وإذا عرفنا أن معظم الإنتاج الزراعي والصناعي في أي بلد عربي لا يمكن أن يجد أسواقه إلا في البلاد العربية ، أيقنا أن القومية العربية تستند في وجودها فيما تستند إلى العوامل السياسية والاقتصادية .

٥ - التقاليد القومية :

رأينا أن مدلول كلمة عرب هو جميع الشعوب القديمة التي بدأ تكوينها في قلب الجزيرة العربية والتي حينما لم تستطع بناء حضارتها على الرمال انساحت على الأطراف الحصى من الشام والعراق واليمن وأحياناً في مصر وبنت هناك حضارتها الرائعة للتتالية التي ما تزال البشرية تهل من عينا الحصب وتقتبس من حكمتها وعلمها كل ما فيه خير وحق وجمال .

إن البقيرة العربية مستمرة الإبداع تصف بالحركة بدأت منذ الألف الثالثة قبل الميلاد تنتج الحضارة تلو الحضارة دون انقطاع مدة خمسة آلاف سنة ، ولا يكاد يماثل التاريخ العربي في هذه الحركة أي تاريخ لأمة أخرى ، فالتاريخ اليوناني حقق حضارة واحدة ، والتاريخ الروماني حقق حضارة واحدة ، والتاريخ الفارسي بدأ في المائة السادسة والخامسة قبل الميلاد واندمج بتاريخ العرب منذ القرن السابع للميلاد ، والتاريخ الصيني بدأ بعد تاريخ العرب بشمسة قرون وخضع منذ القرن الخامس عشر إلى اللغول ، والتاريخ الهندي مضطرب الشعوب وللنازع ، عدا عن حضارتنا الصين والهند لا يمكن أن تكونا من أسس الحضارة العالمية كالحضارة العربية .

حمل العرب رسالة السلام العالي ولعل سبب حملهم لها هو وجودهم في مركز متوسط مختلف الحضارات فابتكروا الكتابة في سبنا وقلوها إلى العالم ، ووضع القانون والحساب على يد البابليين لحسم كل خلاف ، وأقام الفينيقيون والآراميون والجنون والانباط والتدميريون والقرشيون الصلات التجارية التي نظموها لتخفيف من عزة الجماعات البشرية .

إن العرب عنوا بالزراعة وبنا القري وقاموا بالوساطة التجارية وقدموا أولى المجموعات القانونية وهم أول من عبر عن فكره بالكتابة وأول من ابتكر الحروف الهجائية وأول من أعطاها للعالم ، وأول من أسس الدول وشرع للناس طرائق الحكم .

إذا عرفنا كل هذا أيقنا أن القومية العربية تستند إلى التقاليد والحضارة العريقة الثابتة الخالدة الخيرة المبدعة .

٦ — الإرادة المشتركة :

لا تعبر الإنسانية الفئات إلا للقضايا الصادقة التي يبرهن أصحابها بمدى ضالم في ميلها على مدى تعلمهم بها ولأول مرة منذ مئات السنين يقف العرب الآن موقف الأمة الواحدة يناضلون في سبيل حريتهم واستقلالهم وتضامنهم ويتعرف لهم العالم بأنهم أمة واحدة وأن قضيتهم واحدة هي قضية الحرية والعدالة والحق .

وإذا عرفنا أن رغبة الشعوب العربية هي في العيش معاً ، بالرغم من تدخل الاستعمار ودسائسه أدركنا من بعد أن القومية العربية تستند في وجودها إلى الإرادة المشتركة .

أما قيمة القومية العربية ، فإن هذه القومية بنيت بشكل إيجابي سليم لم تصورها العرب على صورة تعزلم عن الأمم الأخرى وتوجد بينهم وبينها الحواجز والضغائن وإنما رأوها وسيلة للتفاهم والتعاون الواقعي المنتج بين الأمم وسبيلاً للتكامل والتنافس الإيجابي ليكتمل المعنى الإنساني بهذا التنوع وتكتمل الحضارة الإنسانية بهذا التخصيص .

إن القومية العربية تقدمية غير رجعية ، متسامحة غير متعصبة ، عادلة غير جائرة ، رسالتها مساعدة المتخلفين من أبنائها وغير أبنائها ، تزي الخير لها وللإنسانية جماء وتلمس رقي البشر وتحقق حياة أفضل وامثل وأجل .

القومية العربية

للدكتور ميثال بولس

عندما نتحدث عن القومية العربية نذكر باحترام وإجلال تلك القافلة الحجرة من السلف الصالح من كتاب « شعراء وساسة وشهداء أبرار كلفوا وجاهدوا وقاسوا شق أنواع الحرمان والعذاب والشقاء ونحوا بحريتهم وحياتهم في سبيل العرب والعروبة ، فهدوا لنا السبيل أمجد مثل هذه المؤتمرات القومية العامة ولا شك في أن أرواحهم الطاهرة ترفرف بنبطة وجور في جو هذا المؤتمر الكريم تبارك أعماله وتوحى بالتدابير اللازمة لإكمال ما بدأوا به لجهد هذه الأوطان الخالدة .

وما لا شك فيه أن المهمة الملقاة على عاتق هذا الجيل شاقة مرهقة تستدعي الكثير من الجهد والتضحيات للوصول إلى القمة المنشودة ، لأن الأجنبي تحكم في رقابنا أجيالا عدة فأذلنا ومزقنا شمر تمزق ونشر فينا الجهل والفقر والجود وطمس معالم أجدادنا ومفاخرنا حتى أصبحنا لانكاد نميز طريقنا الحق في هذه الخرابات والأهاس التراكمه بعضها فوق بعض

قال العلامة غوستوف لابون :

« في التمدن قليل من الشعوب من فاق العرب في هذا المضمار ولا يوجد شعب واحد بلغ ما بلغه العرب من الرقي العظيم في مثل هذا الوقت القصير ، وفي الدين أنشأوا ديناً من أعظم الأديان التي عرفها التاريخ ، وفي العلوم والفنون والآداب مدنوا أوروبا . قليلة هي الشعوب التي رفعتها الحضارة إلى مثل هذا المجد إنما قليلة هي الشعوب التي وصلت إلى مثل هذا الانحطاط ولا يوجد شعب في العالم كالشعب العربي تظهر فيه بهذا الجلاء الواضح العوامل التي تخلق الممالك ثم ترفضها إلى قمة السلاء والعوامل التي تضمها ثم تلقها في الأعماق » .

لم يفكر العرب في درس هذه الناحية من التاريخ لسر غور عوامل هذا الانحطاط فيدلون الناس على مواطن الفناء فينتظرون في الداء ولم يضمنوا درساً عاماً شاملاً مستفيضاً لهذه الأوضاع يمكننا من تكوين فكرة واضحة عنها تسمح بوضع البرامج الملائمة للإصلاح والبناء .

والدروس التي وضعا الأسلاف ليست في الواقع إلا انتفاضات فردية لا جماعية وثورات تقسانية ومجموعات تنف متفرقة مبصرة هنا وهناك لا روابط لها منشؤها طفرة غريزية مهمة موحاة من البيئة والهم والجور والإحساس النامض بأجداد الجدود ومفاخرهم وآثارهم ، وهي جرات مقتشة تحت كتل ضخمة من الرماذ وعلينا أن نلم شعثها ونجمع شتاتها ونحولها إلى كتلة من نار ونور تنفض عنها الرماذ وتبسط أشعتها الوضائة على العالم العربي فتبهر أماننا الطريق السوي إلى المستقبل الزاهي الزاهر المنشود ..

وهذا ما حدا بالمكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب لتوجيه الأفكار نحو هذه الناحية الهامة لإعداد محاضرات عن القومية العربية تيسر للشعب فهمها وتيسر للعلماء إعداد دروس أوسع وأعم توضح الأسس الحقيقية لهذه القومية فتخرج من طور الإحساس النامض إلى الحقيقة الراهنة .

القومية ومقوماتها

ما هي القومية ؟ وما هي مقوماتها ؟

كثيراً ما حاول العلماء تحديد القومية تحديداً عاماً شاملاً مطلقاً وعثا حاولوا ذلك لأن القومية ليست معطية من المعطيات البدئية الملزمة القائمة بذاتها ولأنها واقع يختلف باختلاف البلدان والشعوب وتاريخ المجتمع وبيئة كل منها . استعرض العلماء جميع الروابط من جنس ودين ولغة وتقاليد وشرائع ومصالح مشتركة وإقليم وبيئة ولكنهم لم يجزموا بشيء وكل ما قالوه لا يتسدى حد الاستنتاج عن واقع كل شعب أو كل بلد أو إقليم على حدة .

فالفرنسيون مثلاً في واقعهم أمة واحدة متراسة كالبنبان ومع ذلك فهم مجموعة من الجنسيات المختلفة من فرنجية وبريطانيين ومالت ونورمانديين وغالين وإيطاليين وساميين وغيرهم ولكل منهم لغة خاصة *argot populaire* وتقاليد وعادات محلية تختلف عن الآخرين ، وقضى ملوك فرنسا حوالى الألف سنة لتوحيدهم وصهرهم في بوتقة واحدة هي البوتقة الفرنسية .

أما الدين فالشعب الفرنسي مؤلف من كاثوليك وبروتستانت ويهود ولادينيين مذاهب مختلفة متنافسة متنافرة كانت في القديم متكتشة كل منها على نفسها تكبر كل طائفة الطائفة الأخرى وتضطهدها ، ومع ذلك فهم الفرنسيون ويضحون العالي والرخيص في سيل فرنسا ومجد فرنسا .

والروسية مؤلفة من شعوب مختلفة الأجناس واللغات والأديان والتقاليد والمعدات واللديبات ومع ذلك فهم متحدون متضامنون يتساونون في خدمة روسيا كل روسيا والشعوب الروسية كل الشعوب الروسية .

والولايات المتحدة الأميركية مشكلة من خمسين دولة تجمع مختلف الجنسيات واللغات والأديان ، انكلوساكسون ولاتين ويهود وعبيد ويغى وحمر وفيها من المذاهب الدينية ما لا يحد ولا يحصى ، فالشيخ المسيحية وحدها تعد لا أقل من أربعمائة شعبة ثم اليهودية والوثنية وغيرها وغيرها ومع ذلك فهم أمة واحدة متضامنة إلى أبعد حد .

وسويسرا مشكلة من فرنسيين وألمان ويطليان ، جنسيات مختلفة ومذاهب مختلفة ولغات مختلفة ومع ذلك فهم أمة واحدة وقوميتهم مشتركة لا يرضون عنها بديلاً وهكذا قل عن إيطاليا وألمانيا وانكلترا وسواها .

أما السرائع فلإنها كانت واحدة في فرنسا أو أصبحت واحدة بعد الجهد الطويل وألمانيا وإيطاليا فهي مختلفة متباينة في كل من الولايات المتحدة الأميركية المحسنين وفي السنة عشر دولة روسية التي تشكل الاتحاد السوفياتي .

وهكذا قل عن باقي الأمم والشعوب .

فأين هي مقومات القومية في كل من هذه الشعوب ؟ بل ما هي الروابط التي تربطهم بمثل هذا الرباط الثلاثي .

ولو أمعنا النظر جيداً لوجدنا أن لكل بلد مقومات خاصة لاتتمدها إلى سواها .

ففي فرنسا مثلاً نجد :

١ — رابطة اللغة الفرنسية : عمت فرنسا اللغة الافرنسية في جميع الأنحاء فأصبحت لغة الجميع فتوحدت الآداب والعلوم والفنون ، وأصبح الكتاب والشعراء والعلماء وغيرهم وغيرهم من فرنسيين وفرنسيين فقط ، سواء كانوا من الشمال أو الجنوب أو الشرق أو الغرب .

٢ — رابطة الحياة المشتركة : اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وما يتبعها من التضحيات الجماعية المشتركة والبطولات وللأخيراً وللأكثر الجماعية المشتركة .

فالفرنسيون متساوون في الحقوق والواجبات أمام القانون وأمام الضرائب وأمام التكاليف الجماعية مهما كانت مالية وعسكرية واقتصادية .

ففي سبيل فرنسا يذبلون بلا حساب ، ويضدون من التضحيات والجهود المشتركة سواء بسواء وبلا حساب .

فهذا التضال العام الشامل ، وهذه التضحيات الجماعية صهرتهم في بوتقة واحدة حتى أصبحوا على ما هم عليه من وحدة غير قابلة للتجزئة وأصبح من المميز تلك الفروقات في الجنس والدين وسواها .

وفي نهاية الحرب العالمية الأولى وضعت فرنسا يدها على منطقة السار الفضية بنتاج الحديد ، وبعد بضعة سنوات تقرر استفتاء الشعب الساري للاختيار بين العودة لألمانيا أو الانضمام نهائياً إلى فرنسا وجرى الاستفتاء فكان خيبة أمل مريرة للفرنسيين لأنهم أحصوا الـ ١٠ ملايين الفرنسيين في السار وعدمهم ستون ألفاً فوجدوا أن خمسين ألفاً منهم اختاروا الانضمام لألمانيا .

وهذا جد طبيعي لأن مصالحهم ومقومات حياتهم التجارية والصناعية والجماعية والحياة كانت مشتركة مع الألمان لا مع الإفرنسيين .

وهكذا القول عن روسيا وأميركا وإنكلترا وألمانيا وإيطاليا وسواها .

جد هذه التوطئة للوجزة نعود إلى درس القومية العربية .

القومية العربية

قلنا إن القومية العربية كانت إلى وقت قريب عبارة عن إحساس غامض وشعور مبهم بوجه فينا انتماضات ونورات نفسانية نراها طبيعية ببنية نحة دون أن ندرك ماهيتها ومداه وأسابيحها بالسبب . نحن مقتنون واثقون ، ولكن كيف ولماذا ؟ لا ندري تماماً أو لا ندري بتاتاً .

ولهذا عند ما حدثت الثورات العظيمة التي أزاحت عن كاهل بعض الدول العربية كابوس الاستعمار الأجنبي وبدأنا نشر بحرية العمل وحرية الانطلاق ونحسنا عظيمة هذه الأمة وإمكاناتها الضخمة انتجرت هذه النفسانية النامضة للكيوتة وانطلقت دفعة واحدة لتنتشر في جميع الأقطار العربية عما أدهش العالم فاعتقها كبار الساسة وتبناها أبطال الثورة واعتبروها عطية من المظليات البديهة للأمة لوحدة الأمة العربية من المحيط الأطلسي إلى الخليج الفارسي .

وفي سنة ١٩٥٧ وضع المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب مشروع دستور الدولة الاتحاد العربي ، وأرسل نسخة عنه إلى كل النقابات فشكلت نقابة طرابلس لجنة خاصة لدرس هذا المشروع وإبداء ملحوظاتها عليه ، فدرسته ووضعت مشروعا آخر رآته أكثر لامة لأوضاعنا الراثة وقالت في كتاب إبداعه بالحرف الواحد :

« أخذنا بعين الاعتبار أوضاع الشعوب والدول العربية الراثة في واقع كل منها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وتكلمنا عن الأسس الواجب اتخاذها لإنشاء الأجواء للأمة لتصبح هذه الشعوب في مستوى واحد في جميع هذه النواحي خشية من التصادم في الحال واليوم لأن — في نظرنا — الاتحاد العربي أو اتحاد الدول العربية لا يقوم على القوانين وحدها بل يقوم قبل كل شيء آخر على الانسجام في أوضاع هذه الشعوب ورفع الفوارق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية فيها لجعلها في مستوى واحد تقريباً يقرى جميعها مصلحة الجماعة والفردية في هذا الاتحاد .

وأحيل هذا للمشروع إلى المكتب الدائم ثم إلى المؤتمر العام فأمله وأقر للمشروع الأول بدون تعديل مندفعاً بتيار الماطفة الجامحة معتبراً ملحوظاتنا من قبيل اللامالة واليوم الذي لا مبر له ..

أمام هذه الصعوبات المارضة فكر الساسة ورجال الفكر في درس هذه النواحي درساً عميقاً وإفياً يوضع مقومات القومية العربية ويضع الأسس للأمة ليورتها وجعلها في متناول ومفهوم الجميع وفي مصلحة الجميع بلا استثناء .

أنا أدرك كل الإدراك عظم المسؤولية الملقاة على عاتقنا ولهذا سأكون صريحاً وصريحاً جداً فيما أقول وأنا عارف بأن ما سأقوله قد لا يروق لبعضهم ولكنني استميت هذا البض عنراً ، فالمصلحة الوطنية العليا فوق كل اعتبار .

القومية العربية ومقوماتها

قلنا إن القومية هي واقع راهن ولكن ما هي مقومات هذه القومية وما هو سر هذا الاجتماع السبب على تحييدها والإجماع السبب على التسكر لها ظهرت محاولة ضليلة لضمها وتكثفها وتوجيهها . لنستعرض المقومات للتداولة للعروقة وندرسها درساً واقعياً تحليلياً :

أورو — المظليات التاريخية :

ولو تصفنا التاريخ قديمه وحديثه لوجدنا :

(١) ان الفينيقيين وفدوا من الجزيرة العربية أو من بين النهرين فهم عرب من صميم الأمة العربية ، فانتشروا في الساحل حتى المحيط الأطلسي وتغلغلوا في الداخل حتى أقصى الجزيرة العربية .

ووجدنا للولك الرعاة أو الأقبس أو العرب كما يسميهم اللؤرخون يحكمون في مصر ٥٢٠ سنة والفرعون الذى حضى يوسف الصديق كما في التوراة هو أحد هؤلاء الفراعة العرب . وأسوا للدين والمالك المدينة في ساحل للتوسط وفي شمال أفريقيا حيث نجد آثارهم في كل أرض ونجد أسماء مدنهم كخمص وحماه وطرابلس وطيبة وصور وصيدا وغيرها ونشروا لغتهم وعاداتهم وتقاليدهم ومدنيتهم وشرائعهم في جميع هذه الأقطار : ومع ذلك احتفظ كل قطر من أقطارهم بإسمه التقليدى الأساسى .

وكثيراً ما نجد أن اللؤرخين يطلقون إسم فينيقيا على البقعة بين جبال طورس من الشمال إلى حدود مصر من الجنوب ويسمونها فينيقيا العليا و فينيقيا الوسطى و فينيقيا السفلى وعندما أطلق ملك اشور اسم شور على هذه البقعة من الأرض أصبحوا يسمونها سوريا العليا وسوريا الوسطى وسوريا السفلى ، وفي عصر نزوح الإسرائيليين عن مصر كانوا يسمونها أرض كنعان أى السفلى وأرض آرام أى العليا وهكذا قل عن باقي الأقطار العربية .

نم نجد في ما بقى من تنف من التاريخ القديم أن للولك الرعاة لا يذكرون بغير في مصر ، ولكن ألا نجدون في هذه الظاهرة عملاً عادياً أو تقليدياً أثبتت بعض الأسر للالكة في هذه البلاد فعلت بأسلافها ما فعله أحد الفراعة إذ سما اسم مشيد بعض الآثار الفخمة في مصر ثم نسبة الى نفسه مع أنه من صنع سلته ؟

أو من قبل ما فعله البابليون بالأمويين من تشييت شملهم وتعتيلم ونبيش قبورهم وذر رفائهم في كل وجه ، ثم هو معالم أجدادهم وآثارهم حتى لا نجد في كل تاريخ الأمويين عالماً أو فناناً أو مشرعاً واحداً طيبة جبل ؟ وهل يمتل أن يحكم الأمويون كل هذه السنة الطويلة بلا علوم ولا فنون ولا أنظمة ولا شرائع ولا شيء البتة ؟ مع أن سوريا كانت في ذلك التاريخ موطن الحضارة والحضارة ؟

طرق إقطاعية صارمة كان الاقطاعيون يستعملونها نكابة وحقدآ وتشغباً لأسباب إقطاعية شخصية لآتمت إلى القومية بصفة .

(٢) ولا قامت الدعوة الإسلامية وسارت سيرها المشهور إلا ترون ظاهرة غريبة في أن هذا التيار الجارف تحول من الجزيرة العربية واندفع بسرعة هائلة في سوريا ومنها سار متغلغلاً في نفس الطريق وفي نفس البلدان التي احتلها وعمرها السوريون قبلهم قبول العرب حينما نزولوا بالترحاب والتف الشعب حولهم اتفاقاً لا نظير له في التاريخ ؟ .

ألا ترون أن شق طريقهم نحو هذه البلدان بالقوات بدلا من التحول نحو آسيا الصغرى واليونان وأوروبا كما فعل الأكاسرة الأعجام قبلهم أمراً مدهشاً يستلفت النظر ؟ ألا ترون أن خالد بن الوليد وموسى بن نصير وطارق بن زياد ساروا على نفس الطريق التي سار عليها قبلهم القادة الظالم ، قدموس وأميلكار وأنيبال وغيرهم من أبطالنا الأقدمين ؟ من هنا يجب أن نبدا لسر غور التاريخ القديم ووضع الأسس الحقيقية للقومية العربية الشاملة .

كانت عاصمة الدولة صيدا فأطلق للورخون على الأهلين اسم الصيدونيين ، ولا انتقلت العاصمة إلى صور أمعومهم فينيتيين والشعب هو هو لم يتغير ولم يتبدل . ثم قامت تيمر وامتد سلطانها من المحيط الهندي ونهر الهندوس إلى خليج عمان خليج فارس وآسيا الصغرى إلى بحر قزوين والبحر الأسود ، فأسمى للورخون هذه الدولة بالملكة السورية العربية ولقبوا زينوبيا بملكة الشرق ، وفي العهد الإسلامي تبدلت الأسماء وبدل من أن تأخذ الدولة اسم العاصمة أخذت اسم الاسرة للملكة ، فقامت الدولة الأموية في دمشق والدولة العباسية في بغداد ثم الفاطمية في القاهرة وهكذا .

وبلاحظ في التاريخ بأن الخلافات التي طرأت على هذه البلدان والشعوب كانت خلافات أسر ونضال أقاليم لا نضال قومية ضد قومية أخرى ونضال في سبيل سيطرة إقليمية لا أكثر ولا أقل فكل إقليم من هذه الأقاليم كان يشد الجبل لصوبه وكل منها يغار بأعجاء وآثار وطلولات أهله وأنسابه وجبراته الأفرين وهذا أيضاً طبعاً في كل شعب من الشعوب . وهو شائع في أوضاعنا الداخلية الحاضرة

ومثلاً في لبنان احتكرت بيروت جميع مرافق الدولة حتى أصبحت مقومات الدولة اللبنانية في بيروت وحدها أما للندن والقرى الباقية فلم يصبها من هذه المنافع إلا القليل . وهكذا قل ، عن القاهرة أو عن بغداد سواها ولكن هل هذا يعني أن البيرونيين وحدهم لبنانيون والباقيون غير لبنانيين ، وإذا طالبت طرابلس وصور صيدا وزحلة وجونية وسواها بحقها من الإصلاح والتصحيح والأمناء تعتبر خارجة عن لبنان وشد اللبنانيين ؟

هذا تقليد ورثناه عن الأقميين واقتبسناه أوروباً منا وطبقته في بلادها حيث نرى المراسم عسكرية ثروة البلاد أو أكثر من نصف ثروة البلاد . ويكنى أن تضابلوا بين لندن والريف الانكليزي وباريس والريف الأفرنسي وبرلين والريف الألماني لتجدوا نفس هذه الاحشكارات والفروقات وهكذا في كثير من البلدان .

٣ - وهناك ظاهرة أخرى لا تقل أهمية عن تلك وهي أن رجال العرب وأباطم الدين جاهدوا وناضوا في سبيل مجد العرب منهم العربي والكردي والجركي وغيره الكثير من الدين ولدوا وترعرعوا في البيئة العربية وامتزجوا فيها امتزاج الماء بالراح ، فصالح الدين الأيوبي كان عربياً قلباً وقالباً ، هكذا نظر إليه معاصروه ، وهكذا نظر إليه العرب والفرنجية عبر التاريخ ، والسلطان القوري كان يرددي في مجالسه الخاصة والعامة بأن الجرکس عرب ومن صميم الأمة العربية .

وكلمة عربي في الأصل لم تنطق على جنس معين من الناس بل أطلقت على سكان هذه الأقطار المختلفة الممتدة من المحيط الأطلسي إلى الخليج الفارسي والتي تنطق عينا الآن اسم البلاد العربية .

أما كيف امتزجنا هذا الامتزاج القوي بعضنا مع البعض الآخر ثم كيف لم نتمزج لا في قليل ولا في كثير مع تيمورلانك وهولاكو وجنكيزخان أو مع الأتراك وغيرهم من الفاتحين الأجانب مع أن الأتراك حكموا البلدان العربية أجيالاً عدة فهذا أيضاً يحتاج إلى درس أعمق وأوسع ولا يمكن تحليله وتعليقه في مثل هذه السجالة .

هذا قليل من كثير من المصطلحات التاريخية الواقعية التي تجعل منا أمة واحدة .

ثانياً — اللغة العربية :

قد تكون اللغة العربية النصحى الركن الأول الأساسى للقومية العربية . هذه اللغة الجلية الفنية الرائعة التي تجمع في مترادفاتنا شتى لغات العالم القديم ، هذه اللغة التي قال عنها هوميروس إنها لغة الآلهة . هذه اللغة التي اكتشفت اللغات القديمة واللهجات المحلية المختلفة الأشكال والألوان ، صهرتنا جميعاً في بوتقتها وأوجدت لنا هذا التراث العظيم من الأدب والفن والعلم كان الوحيد في العالم في تلك الصور للظلة منار الإنسانية ورائدها .

وتحدينا بلباتها صغاراً وتحدينا بروائعها كباراً وامتزجت بدسنا وتسمنا وروحنا حتى أصبحت ولا يكاد يظهر فيها شاعر أو كاتب أو خطيب أو فيلسوف أو أى عالم كان في أية بقعة من بقاع الأرض إلا وتهتز له قلوبنا طرباً ويتردد صدى أشعاره وأفكاره وحكمه في كل فجج وفي كل زاوية وفي كل قلب في البلاد العربية من أقصاها إلى أقصاها .

هكذا كنا منذ الأزل وهكذا نحن الآن وهذا سنظل إلى الأبد .

من من العرب لا يحفظ شيئاً من المصطلحات واللاحق ؟ من من العرب لا يتنى بشعراء الجاهلية والنصرانية والإسلام ؟ من من العرب لا يحفظ شيئاً من أشعار الفرزدق وجبرير والاختل والمكشور الشريف وعنترة وأبي نواس والتميمي وأبي الملاء أو من أقوال ابن القفج وابن خلدون وغيرهم من هذه السلسلة الطويلة التي لا تنقطع ؟ أو لا يذكر رثاء الحنساء ووفاء السموذ وكرم الطائي أو يقرأ روايات البطولات عن بني هلال وحرب عبس ووائل أو داحس والفرهاء وغيرها وغيرها ؟

من من العرب لا يعرف هوق وحافظ والطران وجبران والريحاني ونسيمة واليازجيين والبستانيين والزهاوى والرساني وغيرهم من الذين يملأون السمع البصر في كل مدرسة وفي كل مجتمع عربي في جميع الأقطار العربية ؟

آداب واحدة وأخلاق واحدة وأعجاد ومفاخر وقضائى ومآثر واحدة : حكم . ومجون ، وحكايات ، وخرافات ، وأمان وأمال وأحلام واحدة في كل مكان ، كلية ودمنة والأغاني وألف ليلة وليلة ومقامات المحدثين والحريري واليازجى حتى نواذر جبا وسواها .

هذه اللغة التي لا تمت وتلائم البدوى والحضرى الرجى للتصنت والعصرى للتفتح .

هذه اللغة جامعة شتاتنا ووحدة كلتنا هي نتاج عبقرية اللغة وهي على الرغم من تضعف أحوالنا السياسية وتمشت شملنا وتحكم الأجنبي الطويل في مقدراتنا وقهرنا وذلتنا ومحيطاتنا أجيالاً عدة ، على الرغم من سعى الأجنبي الحديث لإماتنا واستبدالها بلغة أخرى بقيت هي هي صاعدة كالطود شائعة إلى الملاء تهزأ بالمواصف والمؤامرات والمسائس حية خالصة لا تموت .

ولما ضاقت بنا السبل في أعام رسالتها الخالدة في أرض الوطن حملنا عليها المحبوب ورفضناه عالياً إلى أقصى الدنيا .

هذه اللة هي الأم الرؤوم التي غنت القومية العربية وحفظتها وتغذيها وتحفظها وتستغذيها وتحفظها إلى الأبد .

كنت طالباً في السوربون واتفق أن ألقى علينا أحد علمائها العظام درساً عن الدنية العربية وكيف استمدت هذه الدنية حيويتها من اليونان والرومان ثم ختم درسه بهذه الجملة « إن انتصار روما على قرطاجة هو القى حول مجرى التاريخ وأمن لنا هذه المدينة الرائعة التي يتمتع بها العالم اليوم أما لو اتمق وحدث العكس واتسمرت قرطاجة على روما لظل العالم يتعرج في أحوال البربرية والمحمية إلى يومنا هذا » .

كنت في ذلك الحين أجهل كل شيء ، عن هذه اللدنيات وعلى الرغم من إني كنت أحترم وأحب هذا الأستاذ الكبير شمرت بهزة قوية وشيق وأحسست إحساساً غامضاً بأن ما يقوله وإن كان يقوله عن حسن نية فهو غير صحيح ولا يمكن أن يكون صحيحاً وفي تلك الساعة بدأت بالتفتيش والتقيب والدرس ولازمت المكتبات العامة النقية طوطة السنوات التي قضيتها في باريس وعندما أعددت أطروحتي في للارث تدبرت الأمر ليكون هذا الاستاذ بالذات رئيساً للجنة الفاحصة فكان من الشبهة والكرم والمظلة أن أقرني على كل ما قلت فيها وإليك شيئاً مما قلت :

Les savants et les publicistes occidentaux se plaisent à répéter que les Orientaux sont une masse amorphe de peuples fainéants, qu'un climat chaud des préjugés populaires, des conceptions religieuses étroites doublées d'un fanatisme exaspérant, condamnent à rester à jamais hostile à tout progrès social et à vivre en marge de la civilisation moderne, mais en dehors d'elle. Cette opinion est, on ne peut plus inexacte. Il est temps d'en faire justice. La civilisation n'est pas l'apanage d'un peuple ou d'un continent déterminé. Les Orientaux, bien avant les Occidentaux, ont eu leurs périodes de prospérité fabuleuse et de civilisation dont les vestiges font aujourd'hui encore, notre admiration. S'ils ne paraissent actuellement, présenter que des symptômes de léthargie et de mort, cela est l'effet des facteurs purement politiques, lesquels appliqués à n'importe quelle société civilisée, aurait succombé pour ne plus se relever. Le Coran ne fut pas la cause de la décadence de l'Empire des Khalifes, pas plus que l'Evangile la cause de la chute de l'Empire des Byzantins. Les despotes qui se sont succédés sur les trônes de ces empires se sont servis, les uns et les autres, de la religion comme de la force pour consolider leur triste domination et la ruine s'ensuivit, etc., etc.

إلى أن قلت :

Enfin, mes biens chers compatriotes, qui que vous soyez, de n'importe quelle confession religieuse ou doctrine philosophique, c'est à vous tous que j'adresse mon mot de la fin. Il est temps encore de vous ressaisir de votre léthargie séculaire, de secouer le joug néfaste du sectarisme persan ou byzantin et de restaurer nos anciennes traditions, les traditions de nos glorieux ancêtres les phéniciens ou les Arabes ou si vous préférez les Syriens,

Reprenons le rôle d'éducateurs de l'univers et de promoteurs des grandes idées. Car quoi que pensent, disent ou écrivent les Occidentaux, nous étions et nous resterons à jamais les maîtres de leurs conceptions philosophiques ou sociales, et peut-être aussi, les premiers créateurs des grandes idées libérales qui dominent la civilisation européenne moderne. Notre apport dans le patrimoine universel, quoi que fasse l'ingratitude humaine, n'est pas inférieure à celui des Grecs ou des Romains, etc. etc.

ثالثاً — الشرائع والأعراف والقائمر :

الشرائع والسنن تنظم علاقات ومعاملات الناس بعضهم مع البعض الآخر ويتأدونها لدرجة أنها تصبح من صميم حياتهم الاجتماعية والأدبية والاقتصادية ولو أممنا النظر في الشرائع القديمة وقابلناها بالشرائع والسنن اللاحقة لمهشمتنا من هذا الانسجام والتشابه بينها على مر العصور والاختلافات السباسبية المتأبجة والفوارق التي نسجها ليست إلا أغراضاً ثانوية اقتضها الظروف المحلية والإقليمية . ولكننا في مبادئها الأساسية الجوهرية من إحقاق الحق وإضفاف الظالم من للظلم وحرية الإرادة وما شأ كل هي هي لم تتبدل ولم تتغير .

لا يوجد بين أيدينا من الشرائع القديمة إلا قانون حمورابي ومجموعة المادات السورية الباقى لم نثر على تنف منه هنا وهناك وقد تكون اندثرت بفعل الفاتحين الفراءة أو لا تزال مدونة في المخطوطات المدينة المخطوطة في المكتبات الخاصة أو المكتبات العامة في أوروبا وسواها ، ولكننا نعرف بالثأ كيد أن مولون المشترع الإغريقي درس الشريعة في صور وأن صور وصيد كانتا مدينى العلم في جميع فروعها وأنواعها وكما نثر أجدادنا الحروف الهجائية في العالم نشرها معها الفلسفة والتشريع والمعلوم والفنون والمعرفة ونعرف أن الرومان لم يتقدموا خطوة في التشريع إلا بفضل علمائنا ونعرف بأن بابنيانوس الحمصى كان الإمام الأعظم في الإمبراطورية الرومانية ووضع عشرات المجلدات في الفتاوى وهو الذي قتله كاراكالا لأنه رفض الإقواء بترير قتله أخيه ، ونعرف أن الشرائع الرومانية في عصرها الذهبي من صنع أيدينا وتلأج أدمعتنا الجبارة ونعرف أن أئمة الشرع الرومانى الأربعة ومفخرة الرومان والعالم كلهم منا بابنيانوس من حمص وبولس وأوليانيوس من صور وموراستانوس من بيروت وهكذا بفضل علمائنا الأبرار سيطرنا سيطرة تامة على التشريع الرومانى وكيفناه على هوانا وصهبناه بصببتنا .

احتل الرومان أراضينا بتفوقهم المسكرى فقلوا عنا الشرائع والمادات وتحققوا بأخلاقنا فكنا بحق أسباهم بالروح إلى أن سيطرنا عليهم سيطرة تامة فأصبح أباطرتهم العظام من أنطوني أسبانيا البينيقية أو من عرقا فوق طرابلس أو من حمص . ولهذا تحرق في التاريخ أن الرومان هدموا قرطاجنة ولكنهم عادوا فعمروها . لأن أخفاء أبطال هم الذين حكوا في روما فاستمادت مجدها الفاتت وأصبحت منارة للعلم والحضارة في العالم ، ولهذا عند ما تضعمت وانتقل الحكم إلى بيزنطة أصبحت بيروت موطن المعلوم والفنون والتشريع والنور والإشعاع في جميع الإمبراطورية البيزنطية ، ولهذا عندما تضعمت بيزنطة وتفككت الامبراطورية الرومانية تحت ضغط البرابرة عدنا فلقينا هشمتنا من جديد وجمنا شملنا بفصيل الدعوة الحميدية ونحت ستر هذه الدعوة حررنا بلادنا من

الأجنبي وأبقينا على عاداتنا وتقاليدها وسننا وحفظناها لأنها تراث الجدود ومشرية بروحانية الجدود وعظمتهم .

فبدا التراث الخالد جعل كلاً منا يجد نفسه أيها وجد في بلده وبين أهله وقومه في أي بلد من البلدان العربية ؛ ونحن إحساساً غريزياً أنه في بيئته .

وعلى الرغم من الانحطاط الذي وصلنا اليه نجد أننا بالغريزة نشعر نفس الشعور ونجرب معاملاتنا العفوية على نفس الأسس التقليدية القديمة التي أصبحت شيئاً منا لا فكاك له ، وهذا أيضاً يشكل ركناً من أركان القومية العربية .

رابعاً — الروحانية :

العرب روحانيون انسانيون بطبيعتهم يتطلعون إلى فوق ، إلى الملاء ويستمدون من ينبوعه العزيز الفيض البادئ العلية فهم الذين اكتشفوا الإله الواحد الأزلي ، الإله الواحد الاحد كان يتلقى الهدايا والمشور من جميع الملوك ومن جميع الشعوب ولهذا السبب نجد أن بلادنا للفلسفة تنشر مبادئه وتعاليمه السمحاء في جميع أقطار الدنيا ، وهذه الروحانية السالوة وحدت صفوفنا وكانت ركناً من أركان القومية العربية أيضاً .

خامساً — البيئة :

السهل والجبل والهواء والماء والجو والسماء والمناظر الجميلة الرائعة الخلابة والآثار الفخمة الضخمة من سد مأرب إلى بابل واشور إلى بابل وصور وصيدا وتدمر إلى الاقصر والاهرام ولقطة وغيرها وغيرها وما طمرته الزلازل وما أتلته البرابرة الفزاة على مر العصور وما لا يزال مغموراً في كل تربة وتحت كل حجر تدفننا للتفكير بأعجابتنا واستيعاء أرواح أجدادنا فهي منا ونحن منها ولهذا ترانا نتعشق هذه البيئة ونستمتع في سبيلها ولا نرضى عنها بديلاً .

ولهذا نجد اللبنانيين مثلاً ينتشرون في جميع أقطار الدنيا حيث يعملون ويثرون ويعيشون في مجبحة ورخاء ولكنهم يحنون دائماً وأبداً إلى هذه الأرض الطيبة ويتوقون للعودة إليها لتنشق عبيها ، وكثيراً ما نراه مهاجرين فقراء معدمين ثم بعد نصف قرن من شقاء وعذاب ثم إرأاء ورخاء يسودون إلى هذا الوطن الحبيب ولسان حالهم يقول :

« يا بني أي إذا حضرت ساعتي والطب أسلتي »

« اجعلوا في الأرض مقبرتي وانسجوا من ثلجي كفتي »

وأذكر مثلاً وما أكثر هذه الامثال ، أذكر شيخاً قضى أربعين سنة في أفريقيا وذاق مر الأهوال ولكنه عمل بجهد ونشاط حتى أترى فماد بثروته إلى لبنان وشيد البنايات الفخمة في القرية وفي المدينة جاءني يوماً وقال دبر طريقة تشتري لي بها المزرعة الغلابة بشرة آلاف ليرة ذهبية قلت وما هي هذه المزرعة فقال هي عبارة عن مبدد تسع شتايل ولكن فيها نبع وصخور وجبال

وأشجار سنديان وخرنوب ، قلت له لنشتري بثل هذا المبلغ أربعمائة هكتاراً من الأرض الجيدة المروية في السهل ، فأجاب أنا لا أقصد الآجار بل أنشد الراحة . جلسة واحدة تحت الخرنوبة على نبع الماء ، أمام جدى مشوى وكأس عرق وزقزقة عصافير ومناظر جميلة وهواء نقي بلبيل تساوي الدنيا وما فيها .

هذه البيئة المزوجة برفاة الجدود وأجدادهم ومفاخرهم تجذبنا إليها جذباً وتستنهوننا استنهواء وتربطنا برباط لا فكاك منه . وهى ركن مكين من أركان القومية العربية .

سائساً - المصالح المشتركة :

وأخيراً لا آخر المصالح المشتركة لايتسع المجال لبحث هذا الموضوع بحثاً مستفيضاً وتكفى الإشارة إلى أن مصالح هذه الأقطار الواسعة كانت منذ القديم مرتبطة بعضها مع بعض تجارياً واقتصادياً وعسكرياً وكانت صلة الوصل بين الهند والصين وسواها وإفريقيا وأوروبا وفى التاريخ الحديث كلما اكتسح الأجنبي قطراً مهد الطريق لاكتساح قطر آخر وكلما سحنت الظروف لاستقلال أحدها هب الجميع لمساعدته ، وهكذا فقلت مصر فى الحجاز ضد الأتراك وهكذا فلت في لبنان وسوريا عندما هاجمت الأتراك لتحرر البلاد العربية فاستقبل الشعب في لبنان وفي سوريا الجيش المصرى بالترحاب والنف حوله وقدم له المساعدات المادية والعسكرية على الرغم من تدخل الأجنبي وتهديده ، وهكذا فعل العالم العربى عندما قام الشعبان اللبناني والسورى قومة واحدة لتحرير البلاد وهكذا فعلوا عندما وقعت الكارثة فى مصر أو قامت الثورة فى العراق .

وإذا رأينا بعض الدول العربية تتخذ بعض التدابير الصارمة بالتضييق على مواطنى الدول الأخرى الشقيقة والحد من نشاطهم فيها أو لحظتنا بعض الانتفاضات المأكسة من قبل بعض الدول الأخرى فكلها أعراض زائلة لا تلبث أن تزول وتزول إلى الأبد ، ومثلاً قامت الثورة فى لبنان وانتشرت العوضى فى كل مكان واقتل اللبنانيون شهوراً حتى ظن البعض بأن لبنان تمسكك وزال من الوجود ، ونجاة وأمام دهشة العالم تصافى القوم وعادت المياه إلى مجاريها وأخذوا يتعاونون لتضيق الجراح ، وكان الثورة ما كانت .

هذه نظرة خاطفة موجزة عن القومية العربية وأركانها ومقوماتها وهى نحتاج إلى تمرغ علمائنا لبحثها ودرسها وهدى ووضع أسسها الصريحة الواضحة بصورة أوسع وأعم .

أما كيف نبني المستقبل ، فهذا أيضاً يحتاج الى درس طويل ومرونة ودقة ولتحذر من التمرع والتحدى والنف فى عجلة التفرة والانحذال ، فالشعوب العربية متمطشة الى الوحدة القومية . ولكنها تربت على الابه والمرزة والخيلاء ، صفات عزيزة عليها غالية لا ترضى عنها بديلاً ، والنف يشر حقداء وتهمتها والأولى أخذها عن طريق الإقناع والحسن والكرامة فى وحدتها تلامم طبيعتها وثبتت عزائمها وتوحى لها بالثقة وتكشف نهائياً عن اتهام بعضها البعض الآخر بالتشيع لهذا الأجنبي أو ذاك فهذا يحط من كرامتنا ويذل كبريائنا ويذكرنا دائماً بالكابوس الأجنبي ويخلق فينا مركب نقص يهددنا دائماً بالانشقاق ويشتت فى صفوفنا ثمرات واسعة لتدخل الأجنبي فى شؤوننا ، فالوطنية

ليست وفقاً على عربي دون عربي . لنشوء لجان توجيه وإرشاد ونضع لها برامج جيدة الذي فتؤمن العمل العام للثمر لأن الأفراد لا شك زائلون وبمقدار ما أعطوا من التبوع والنسوج والاخلاص والشفاف الناس حولهم بمقدار ما يتركون ورائهم من الفراغ الرهيب الذي لا يسده إلا مثل هذا النظام المكين ومثل هذه اللجان المدرية .

ولكن من يقوم بمثل هذه الدروس بل من يمكنه أن يقوم بمثل هذه الدروس ؟

المتقنون عامة والذين يهتمون بمثل هذه الدروس خاصة جلهم قراء أو يعملون في مهنتهم أو قنهم ليقوموا بأودهم وأود عائلاتهم ولا يمكنهم التفرغ لمثل هذا العمل الجبار الخفي البعيد المدى والمخصصات التي تقدمها النقابات للكتب النائم لا تكفي لدفع أجرة البواب أو مصاريف طبع الأوراق السائرة والنسخ التي تمنحها الحكومات لعدد المؤتمرات الدورية لا تفي بمصاريف المؤتمرات في كل دورة ونحن لانجراً على طلب مثل هذه المساعدات من حكائنا لانتا نعرف بأن المهمات الملقاة على عاتقهم هي فوق الطاقة ، وإمكاناتهم المادية محدودة ، أما أثرياً فانا نعلم الله فهم يتزاحمون على التسام ويتقسمونها بينهم وهي مهمهم الوحيد إما أن يفعلوا كما يفعل أثرياء العالم في أوروبا وأميركا من التبرع التواصل وبلا حساب لمثل هذه المشاريع الحيوية ، فهذا يدونه اسرافاً ومضيعة للوقت .

ثم نجد حرجاً أن نصرف بعض المال في هذه الناحية الحيوية الهامة لتأمين حياة وراحة بعض علمائنا ليمكنوا من التفرغ لها ووضع الدروس القيمة العميقة لإظهار مآلها ووضع أسسها وأركانها لتكون أساساً للبناء الجليل الضخم الذي هو قبلة العرب أجمعين .
ألمننا الله إلى ما فيه الخير لمجد هذا الوطن العزيز الخالد .

القومية العربية

لـؤـسـتـاذ تـرار بـقـونـس الحـامـى

نـمـرود :

إن جميع البلاد التي يؤلف العرب غالبية السكان فيها ، ويتحدث أبناؤها باللغة العربية ، هي الوطن العربي الكبير .

ويحتل هذا الوطن العربي رقعة واسعة من الأرض ، تمتد على طول الشاطئين الجنوبي والشرقي لحوض البحر الأبيض المتوسط ، وتشمل هذه الرقعة في جناحها الشرقي من آسيا الجزيرة العربية والشام والعراق ، وتشمل في جناحها الغربي من إفريقيا مصر والسودان وأقطار للترب العربي حتى المحيط الأطلسي .

ووطننا العربي اليوم وطن مجزأ ، في نفث واثني وعشرين دولة وإمارة وسلطنة ومشيخة ، وقد كان وطناً واحداً طيلة قرون عديدة ، على رغم بعد الشقة ، وتراعى الأطراف ، وضعف المواصلات ، وعلى رغم ظهور الحكم المحلي هنا وهناك في أطراف الوطن العربي ، فإن طابع الوحدة العام ، كان يجمعها دائماً إلى بعضها ، وكان هذا الوطن سواء أكان داخلاً ضمن الدولة المركزية الكبرى ، أو كان مستقلاً عنها بعض الاستقلال ، يرنو ببصره إلى مدينتين ، إحداهما مكة ، وثانيهما عاصمة الدولة المركزية سواء أكانت في دمشق ، أو بغداد ، أو القاهرة . أو الآستانة .

وقد أدى الاستعمار الغربي لهذه الوحدة ، بتدخله في شؤون هذا الوطن خلال القرنين اللامين ، واستيلائه على أطرافه قطعة بعد قطعة ، فجزأ هذا الوطن في دول ودويلات ، أنشأ بينهما الحدود ، وأقام حوايلها الحدود ، وكان بعض هذه الأجزاء ، قادراً بحكم طبيعته الجغرافية على أن يحيا حياة مستقلة عن بقية أجزاء الوطن ، وكان بعضها الآخر من الصغر بحيث لم يكن يطمح في حياة معقولة ، إلا في كنف دولة من دول الاستعمار الغربي .

وكانت القوى الرجعية وعوامل الفساد والجهل تساعد الاستعمار في إقرار هذه التجزئة واستقرارها . ولكن الشعب العربي في مختلف تلك الأجزاء التي صنمها الاستعمار وقوى الرجعية ، كان يعمل من أجل وحدة الوطن ، وفي سبيل تحقيق دولة موحدة تضم تلك الأجزاء جميعاً ، لأنه كان يحس بوحدة الأمة العربية التي ينتمى إليها ، ولأنه كان يشعر أن من حق هذه الأمة ، أن تكون لها دولة واحدة تعري شؤونها .

غير أن الاستعمار وعملاؤه ، كانوا يقاومون هذه النزعة ، وكانوا يضعون في طريقها العقبات والمراقيل .

وكان الشعب يعمل في نفس الوقت من أجل التحرر والاستقلال ، وكانت الجهود كلها موحدة ، ضمن كل جزء من تلك الأجزاء ، في سبيل التحرر والاستقلال .

كانت الخطوة الأولى في سبيل الوحدة ، هي التحرر ، وكان التحرر سيؤدي للوحدة ، فحرر قطر عربي سيساعد على تحرر قطر عربي آخر ، وتحرر الأقطار العربية سيؤدي بصورة طبيعية لتحقيق الوحدة .

ووجد الاستعمار أن بعض الأقطار لابد من استقلالها ، وخشى عواقب هذا الاستقلال في تهرور الأقطار الباقية ، وفي قيام دولة قومية قوية في الشرق الأوسط ، تحول دونه ودون تحقيق مطامحه ، فلجأ الاستعمار إلى نشر وباء من الأفكار والآراء وللذاهب ، لياعد بين أجزاء الوطن الواحد ، وليثبت أقدامه في الأقطار التي لم توفق لاستقلالها بعد ، وليحول دون الاقطار التي وقعت لهذا الاستقلال ، من أن تمد يدها وتوازر الأقطار الرازحة تحت الاستعمار .

وكان هذا الوباء ، أساطير من الطائفية والعنصرية والإقليمية ، وحكايا عن اللغة العامية واللغة المتأخرة ، شاء للاستعمار أن ينشرها وأن يفرسها في نفوس العرب ، لياعد بينهم ، ويمنع تحررهم ووحدتهم .

في الإنجيل : إن البشر كانوا في أرض شتار لساناً واحداً ولغة واحدة ، قال بعضهم لبعض : هلم نصنع لأنفسنا مدينة وبرجاً رأسه في السماء ، ونصنع لأنفسنا اسماً لا تتبدد في الأرض ، ولما رأى الرب ذلك قال : هو ذا شعب واحد ولسان واحد ، وهذا بدء عملهم ، انهم يملكون أن يصنعوا ما يشاؤون ، فلنزل ، ونبلبل لسانهم حتى لا يعي بعضهم كلام بعض ، وبلبل لسانهم ، فكفوا عن بناء المدينة والبرج وتبددوا على وجه كل الأرض ، وصارت شتار لساناً بابل . (سفر التكوين — ١١) وهذا ما حل بالعرب .

كانوا فكراً ، لساناً واحداً ولغة واحدة ، وعزوا أن يقيموا وحدة لوطنهم العربي ، رأسها بالسماء ، وأن يصنعوا لأنفسهم ثانية ، اسماً ، لئلا يتبددوا على وجه الأرض .

فقال الاستعمار : هي ذي أمة واحدة ، ولسان واحد ، وهذا بدء عملهم ! هلم نبلبل لسانهم ونفرك عملهم .

ورماهم بالطائفية والعنصرية والإقليمية ، وبكل تلك للذاهب والأفكار والآراء التي لا تؤمن بالمروبة ، ولا تدعو لها .

ولقد وفق الاستعمار في جويلته الأولى ، وكان من نتائج تلك الجولة أن ظلت أجزاء هذا الوطن العربي الواحد . التي وقعت لاستقلالها ، متباعدة فيما بينها ، متنافرة ، لا تعمل من أجل وخذتها ، ولا تسعى في سبيل هذه الوحدة ، سمياً الحديث ، وإعاً تضع — هي نفسها — في طريق الوحدة العقيبات والمراقيل .

ومع أن أغلب تلك الأجزاء ، قد انضمت في جامعة ، هي جامعة الدول العربية ، إلا أن هذه

الجامعة قد أخفقت في تحقيق شيء من أغراضها ، وخيبت الآمال المعقودة عليها ، وكانت على حد قول بعض الرعبيين ، إسرافاً في المظاهر والأقوال ، وجدباً في النتائج والأفعال ، ولم تستطع أن تسابر رغبات الأمة العربية في انطلاقها المتحررة إلى الوحدة .

إن الشعوب العربية في مختلف أجزاء هذا الوطن العربي الواحد تحس جميعها بأنها تكون أمة عربية واحدة ، وتريد لهذا الوطن الواحد الكبير أن يكون دولة قومية واحدة .

إن ذلك الشعور والإحساس ، وهذه الرغبة والإرادة ، هي القومية العربية في انطلاقها الخلافة الواعية ، من أجل الوحدة ، وهذه القومية ليست عنصرية ولا عدوانية ولكنها إنسانية مسالمة وهي تريد أن تحقق وحدة الأمة في وطن واحد ، يضم أجزائه جميعاً ، دون تفريط في أي جزء من أجزائه ، أو تهاون في حقوقه ، إن هذه القومية تستهدف القضاء على الاستعمار وأعوان الاستعمار ، وتستهدف القضاء على الإقطاع والرجعية ، وعلى الاستغلال والانتهازية ، وعلى العنصرية والطائفية ، وعلى جميع رواسب الماضي للنظم التي عشناه تحت وطأة الاستعمار ، لتحقيق مجتمعا واحداً ، تسوده العدالة والمساواة ، وتؤمن فيه للمواطنين الحرية الفردية ، والعدالة الاجتماعية .

فما هي هذه القومية العربية ؟

ما هي هذه القومية للتدفقة تبتاح الشعوب العربية ، وتدفعهم إلى النهوض ، لاستكمال سيادتهم وتحقيق وحدتهم ، وبناء كيانتهم الجديد ؟

ما هي عناصرها الأساسية ، وخصائصها التي تتميز بها عن سواها ؟

ما هي نظرتها للإنسان ؟

كل هذه التساؤلات ، يجيب عليها هذا البحث .

القسم الأول

١ - في القومية

لقد كانت القومية من العوامل القوية التي قررت مصير الأمم في التاريخ الحديث ، وقد نشأت أبان القرن الثامن عشر في أوروبا الغربية وانتشرت خلال القرن التاسع عشر في جميع أنحاء القارة الأوروبية ، لتضحي قبل منتصف القرن العشرين حركة عالية ، ما يزال يزداد شأنها في آسيا وإفريقيا عاماً بعد عام .

ومن الواضح أن تفهم حقيقة القومية ومعناها ، أمر لا غنى عنه اليوم في التاريخ الحديث ، وبخاصة بالنسبة لأمة كأمتنا العربية ، تعمل على تحقيق ذاتها ، وتجديد كيانتها ، وبث ماضيها وأجنادها ، بعد هجمة طويلة من القتل والجهل والفرقة .

ولا يسعنا أن ندرك بعد ذلك أثر القومية والآمال الملقة عليها ، إلا بدراسة نشأتها وتطورها في التاريخ .

تحديد لغوى لا بد منه :

والقومية تستعمل في اللغة العربية . باصطلاح إيماننا هذه بمقابل ما يدعى بالفرنسية *Nationalité* وهي النسبة من كلمة *Nation* أى الأمة .

وقد كان من المفروض أن ننسب بالعربية إلى كلمة (أمة) حين نترجم التعبير *Nationalité* ولكن حين كانت النسبة إلى الأمة ، وهى الأمة ، تلتبس باللغة العربية بمعنى آخر شائع ، ولما كانت الأمة بمعنى القوم في اللغة ، فقد نسب الباحثون منذ البدء إلى القوم ، فقالوا القومية بمقابلة *Nationalité* ومن هنا يتضح الارتباط في المعنى بين كلتي الامة ، والقومية .

في معاني الأمة والقومية :

أما الامة ، *Nation* فتعني في الاصطلاح الحديث جماعة من الناس تجمعها رابطة تقوم على وحدة اللغة والتاريخ أو العصور والأمانى .

وأما القومية فلها أكثر من مدلول واحد ، لأنها مزيج عنصرين اثنين : عنصر ذاتى قوامه ولاء الانسان لمجتمعه (أى للأمة) وعنصر موضوعى قوامه خصائص معينة في تركيب المجتمع ، يعتبر المجتمع القدى تتوفر فيه تلك الخصائص ، مجتمعا قومياً ، أى أمة .

وفي تفصيل ذلك ، لا بد لنا من عودة الى الإنسان ، هذا السكان الاجتماعى بالطبع ، أو بالضرورة الذى تضرطه حاجاته الفريزية الى العيش مع أفراد يتفاعلون اجتماعياً ، ليكونوا أنواعاً من الجماعات ، تطورت مع الزمن بدءاً من العائلة فالمشيرة ، فالقبيلة ، ثم اتسعت واستقرت لتشكل الدولة للدينة ، وبعد ما مرت بصور الاقطاع والامارات ودولة لللك ، انتهت في القرن الثامن عشر ، لتكوين الجماعة « الأمة » .

ولقد كانت القبيلة أول وحدة اجتماعية رسمية انتظمت أمور الجماعة كلها وخضعت لسلطانها الشئون السياسية والمالية والاقتصادية ، وكان كل فرد من أفراد هذه الوحدة يرضى بما أجمعت عليه قبيلته أو عشيرته دون تردد . وكانت تجمع أفراد القبيلة رابطة الدم والنسب ، فقد كانوا يعتقدون أنهم ينحدرون من جد واحد ، فهم أحفاده وسلالته ، واعتقدت بعض القبائل أن هذا الجد كان حيواناً (الطوطمية) واعتقدت بعضها أنه كان انساناً ارتفع لدرجة الأبطال (العرب) وكانت قبائل أخرى ترى أنها متحدرة من نسل إله (الاغارقة) .

ثم أنه نتيجة التطور في التاريخ ، أخذت السلطات تتدخل بين تلك الوحدات الاجتماعية الأخرى ، حتى تحققت دولة — الأمة ، أو الدولة القومية ، لتتسلم هذه الجماعة (الأمة) أمور أفرادها منذ القرن التاسع عشر .

مدلولات القومية :

وهكذا ، فإن الصلة التي تربط الإنسان الفرد بالمجتمع الأمة ، هي القومية من وجه ، والعناصر التي تكون مجموعتها الأمة نفسها هي القومية من وجه آخر .

١ — المعنى الزائى :

فولاء الإنسان لمجتمعه للبشر ، ذلك الولاء الذى يتجلى في ترجيح الإنسان مصلحة مجتمعه على مصالح المجتمعات الأخرى ، وفي حشد نشاطه من أجل سعادة مجتمعه ونهضته والدفاع عن سلامته ووحدته ، هذا الولاء ، ظاهرة إنسانية عامة ، كانت طوال التاريخ ، وستظل قائمة مادام في العالم مجتمعات ، وما دام في الضمير الإنسانى إحساس بالواجب .

والقومية بهذا المعنى الثانى ، فكرة إنسانية عامة دائمة ، وإذا كانت تبثت في أوروبا بمرحلة — في طور تاريخى معين — ببعض العناصر السلبية والتقصية ، إلا أننا نملك أن نجدها منها ، كما نملك أن نجعل هذا الولاء القوى . متحرراً من القيود والحدود التي تجعله يطنى على القيم الروحية ، وعلى الحرية الفردية ، وعلى العمل في سبيل الخير الإنسانى ، لدى تلك القوميات .

٢ — المعنى الموضوعى :

وأما القومية بمعناها الآخر من حيث هي صفة للمجتمع ، وخصائص يتصف بها تركيبه ، فهي ليست بالدائمة ، وهي ليست بالجامعة ولكنها تتطور دوماً ، وتغير أبدأ ، حسب المكان والزمان .

وخصائصها ، أو العناصر المكونة لها ، والتي تقوم عليها ، قد تختلف في أقطارها ونسبها بين أمة وأمة ، ولكنها تتحددها دائماً رابطة الولاء التي يحسها الأفراد ، أو شعور هؤلاء الأفراد بمجاهتها . إن هذه الخصائص في تركيب المجتمع ، والتي من شأنها إذا توفرت فيه أن تجعله مجتمعاً قومياً ، أى أمة ، هي عناصر متعددة وكثيرة ، لم يتفق الباحثون في القوميات على تحديدها تحديداً جامعاً ، ونحن نجد بين هذه العناصر الوحدة في اللغة والأرض والبول والجنس والدين والاقتصاد والتاريخ والشرائع والمعادن والآلام والأمال للشركة والمصالح .

ويكتفى بعض الباحثين ببعض هذه العناصر القول في حال توفرها بوجود الأمة ، ويشترط بعض آخر توفر هذه العناصر جميعاً ولكن التالية منهم ترى أن اجتماع هذه العناصر لا يكفي لإيجاد الأمة القومية ، ويذكر أورباخ « أن القومية شيء أسمى من مختلف العناصر التي قلنا بتعليمها ، وهي عناصر تنصهر في القومية بأقدار مختلفة ، ونسب متباينة ، ولكن هذه العناصر إذا تلاقحت كلها ، فلا يمكنها أن تؤلف القومية ، إذ أنها تختفر إلى شيء آخر . إن القومية جذورها وأسباب وجودها ، لا في امتزاج هذه العناصر وانصهارها ، ولكن في وعي الناس لها ، وإرادة الرجال الذين يجتمعون تحت لوائها ... إن القومية كما قال كيلتي بحق ليست إلا شعوراً يضاهي الشعور الديني » . ويلاحظ أورباخ بعد ذلك « أن القومية حقيقة ممنوعة لا يمكن لمسها كما تدس للمادة ، بل هي كالكهرباء ، والظواهر الناشئة عنها أو للشتقة منها لا تبين إلا قليلاً من طبيعتها المركبة » .

ونتيجة لهذا الاختلاف بين الباحثين في تعيين العناصر التي تدخل في تكوين الأمة ، وفي تحديد هذه العناصر وبيان أثرها في المجتمع القوي . فقد نشأت نظريات متباينة كان السبب في اختلافها وتباينها ، أن قضايا القوميات لم تكن تبدو في أذهان الباحثين في شكل واحد ، كما أنها لم تكن تثير اهتمامها في درجة واحدة ، إذ كانت هناك دول مؤلفة من أمم عديدة ، وأمم موزعة على دول عديدة ، ودول متجانسة قومياً . ولذلك اختلف اهتمام الباحثين في قضايا القوميات باختلاف أوضاع بلادهم .

وفضلاً عن ذلك ، فإن قضايا القوميات لم تكن من القضايا النظرية البحتة ، بل كانت في غالب الأحيان تتصل بسياسة الدول اتصالاً وثيقاً ، وكانت توجه بحيث تتوافق مع مطامع تلك الدول وزعاعاتها ، وبحيث تحقق خططها وأهدافها السياسية ، فكان الكتاب والباحثون يتأثرون بزعات بلادهم ، ومصالحها فيضعون من التعاريف والنظريات ما يخدم تلك المصالح والزعات ، ويدلون بمجهوداً عظيماً لتبرير وترويج تلك النظريات .

ولسوف نبعث هذه النظريات المختلفة ، أثر عرضنا التالي لنشوء الفكرة القومية .

٢ — نشوء الفكرة القومية

رأينا أن القومية في معناها اللغوي ، هي شعور الفرد بالولاء للطلق الواجب عليه نحو أمته ، ودولته القومية .

وقد عرف الإنسان في كافة عصور التاريخ بحبه العميق لوطنه ، والتقاليد السائدة في بلاده ، والسلطة القائمة فيه ، وإن كان هذا الحب يتفاوت في درجة قوته .

ولكن هذا الشعور القوي ، بفهمه الحديث لم يصبح حقيقة مفرقة إلا منذ نهاية القرن الثامن عشر . إذ أخذ هذا الشعور يؤثر بصورة مطردة على كافة نواحي الحياة العامة والخاصة .

ولم يتطلب كل أمة بأن تكون لها دولتها الخاصة التي تنظم كافة أفرادها إلا منذ عهد قريب جداً . وكان الإنسان قبل ذلك ، لا يدين بالولاء للدولة القومية ، وإنما يدين به كما رأينا للقبائل

الاجتماعية الأخرى ، ذات السلطان الاجتماعى أو التنظيم السياسى أو الاتحاد الذهبى ، كالتسيلة والعشيرة ، ودولة المدينة ، والسيد الإقطاعى والدولة الملكية الوراثية ، والكنيسة . . الخ .

ومن هنا كانت القومية حديثة فى التاريخ .

إنها لم تكن حقيقة مقررّة قبل القرن التاسع عشر ، الذى يدعو المؤرخون عصر القوميات . . قبل ذلك ، كانت هناك مشاعر لا تمتدّى الأفراد إلى الجماهير ، كانوا يحسون معها بأنهم ينسبون إلى جماعة دون جماعة أخرى ، وأن هذه الجماعة التى ينتمون إليها مختلفة عن الجماعات الأخرى ، وأن هذه الجماعة هى الهيئة القومية — أى الأمة — ولكن الجماهير لم تشعر قط أن حياتها — من الناحية الثقافية والسياسية والاقتصادية — مرتبطة بمصير الهيئة القومية .

ومع أن الخطر الخارجى كان يثير أحياناً شعوراً عابراً بالاتحاد القومى ، كما حدث لدى الأغارقة قبل الميلاد ، خلال الحروب الفارسية ، وكما وقع فى فرنسا خلال حرب المائة عام .

ولكن حتى الثورة الفرنسية (١٧٨٩) لم تكن الحروب تثير فى العادة ذلك الشعور القومى العميق . إذ حارب الإغريق بحرارة ضد الإغريق فى حروب البلوينيز . وحارب الألمان الألمان ، والطيالان الطيالان ، دون أن يدرك أى منهم ما فى هذا العمل (قتل الأخ لأخيه) من منافاة لمبادئ القومية . وحتى القرن الثامن عشر ظل الأفراد من العسكريين يلتحقون فى خدمة الأجانب فى أوروبا ، ويخدمونهم بولاء وإخلاص يدلان على انعدام الشعور القومى .

ولم يتغير مفهوم القومية ، ويصبح معنى الشعب مرادفاً للأمة ، والحضار للحضارة القومية ، وحياة الشعوب وهناً بحياة القومية فى أوروبا إلا فى القرن التاسع عشر ، وتأخر فى آسيا وإفريقية حتى القرن العشرين .

فند ذلك الحين ، أضحت القومية تسيطر على نوازع الجماهير واتجاهاتها .

العوامل المؤثرة فى نشوء الفكرة القومية :

وقد ساعدت حركة الإصلاح الدينى من جهة كما ساعد عصر النهضة من جهة ثانية ، على وضع الأسس الأولى للفكرة القومية . فترجة الكتاب للقدس إلى اللغات الوطنية كان نقطة البداية التى انطلقت منها اللغات والأدب القومية فى طريق التطور والرقى ، والنظرية الحديثة عن الدولة وسلطة الأمير التى ظهرت خلال عصر النهضة (مكيافلى) ساعدت على خلق الدول الملكية ، إذ قضت هذه الدول على ضروب الولاء الإقطاعى والمحلى ، وبذلك مهدت السبيل لتوجيه هذه الأشكال المتعددة من الولاء إلى سلطة واحدة كان للكل فيها هو الدولة ، حتى إذا كانت الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ أصبحت الدولة دولة الشعب ، وشعر الشعب بمدما تحرر من رق الملك أنه مسئول عن مصير البلاد . . وأن هذه البلاد هى وطنه وأنها له وليست للملك ؟ فكانت الدولة القومية من كل ذلك .

ومن هنا كانت العلاقة بين القومية والحرية ، فقد اقترنت الفكرة القومية منذ أول نشوئها

بالدعوة إلى الحرية الفردية ، وكانت الحرية عند جان جاك روسو مرتكزاً أساسياً لفكرة القومية وولدتنا ممّا مع إعلان حقوق الإنسان عام ١٧٨٩ .

حتى سنة ١٧٨٩ كانت فرنسا مقسمة إلى ولايات ومدن لها قوانينها التقليدية الخاصة ، واقتصادها المحلي ، وأوزانها ومقاييسها الخاصة ، كما كانت مقسمة إلى طوائف وطبقات لها امتيازاتها المحدودة وحقوقها وواجباتها الخاصة ، فأدى كل ذلك إلى إقامة حواجز لا يمكن تخطيها بين كافة نواحي الحياة القومية .

وفي سنة ١٧٨٩ دعى مجلس طبقات الأمة لأول مرة منذ ١٦١٤ ، ولكن الفترة بين هاتين السنتين كانت طويلة بحيث ضيرت في أثنائها الأوضاع الاجتماعية تضرراً كبيراً . وقد تحول مجلس طبقات الأمة تحت ضغط الطبقة الثالثة إلى مجلس الأمة . وهو هيئة لم تمثل طبقات منفصلة ، بل تمثل أمة متحدة .

وفي شهر آب اتخذت الثورة خطوة جديدة وهائلة نحو مولد الأمة الفرنسية ، فأزالت جميع الحواجز الجغرافية والطبقة ، وألغت امتيازات الطبقات المختلفة وحقوقها التاريخية بكافة أنواعها ، وتحققت الوحدة القومية لأول مرة . وفي الشهر نفسه صدر إعلان حقوق الإنسان والوطن ، فأرسي بذلك دعائم نظام جديد مبناه أمة واحدة تتألف من أفراد أحرار من حماية القانون .

وكان هذا الإعلان الذي جعل استقلال الفرد خطوة البداية والنقطة للبررة لكافة المجتمعات تنويعاً لمصر النور ، إذ سعى هذا الإعلان كرامة الفرد وحقوقه الخاصة وسعادته إزاء الضغط الذي يواجهه من الحكومات

وكان هذا الشعور الذي خلقته الثورة الفرنسية في نفوس أبناء فرنسا بعدما وحدتهم الثورة ، والذي كان يقوم على فكرة الوطن ، والمواطن ، هو القومية في أبسط معانيها .

وفي عام ١٧٩٠ أقيمت كل الطوائف في فرنسا مذهباً للوطن ، نهشت عليه « بولس للوطن وحميا ويموت في سبيل الوطن » وكان الناس يحشدون أمامه ، وينشدون الأناشيد الوطنية ، ويسمون على تأييد الوحدة القومية وإطاعة للشرع الأعظم وحمائه ألا وهو الشعب صاحب السيادة .

وأنشأت الثورة أول نظام شامل للتربية القومية يهدف إلى خلق جيل جديد من المواطنين يؤمن بقيومته ، وأصبحت التربية لأول مرة واجباً من واجبات الأمة وأجدر الأشياء بنيانها وهمايتها .

وكانوا يهتمون باللغة اللاتينية ولؤلئين القدامى أكثر من اهتمامهم باللغة الفرنسية والكتاب الفرنسيين ، فدخلت الثورة ذلك ، وأضحت اللغة الفرنسية اللغة الوحيدة التي تستعملها الأمة قاطبة ، على حين كانت كل مقاطعة تستعمل لهجاتها المحلية فيما مضى .

وقد زادت الأخطار التي أحاطت بفرنسا وانتهت بانتصار جيوش الجمهورية على العدو ، من قوة ووضوح هذا الشعور القومي ، فالأمة لا للوك هي التي انتصرت في ميادين القتال ، وحول النصر فرنسا من الولاء للملكية عام ١٧٨٩ إلى القومية الجمهورية عام ١٧٩٣ .

هذه القومية ، كانت حركة سياسية قبل كل شيء ، تهدف إلى تقييد سلطة الحكومة ، وإلى نيل الحقوق الوطنية ، وخلق مجتمع حررشد ، وهي بالتالي فكرة سياسية أكثر منها فكرة اجتماعية أو إنسانية ومن هنا قال أميل أوليفيه في كتابه «الإمبراطورية الحرة» إن نظرية القوميات لا ترجع عبادتها الأولية إلى الإحساس والوجدان بل أنها تنحصر في مبدأ اشتراعى (قانونى) فكري صرف .

ولكن عندما مرت الفكرة القومية — بعد حروب نابليون — إلى بلاد أخرى ، كأوروبا الشرقية والوسطى ، حلت يلاذ أقل تهدماً من فرنسا في الآراء السياسية والأوضاع الاجتماعية ، ولهذا كانت الفكرة القومية في بادئ أمرها حركة ثقافية ، وحمل للتقنين والشعراء ومقعد آمالم ، وقد تأثرت هذه القوميات الناهضة بالغرب ، شأنها في ذلك شأن جميع التهضات الفكرية والاجتماعية الحديثة خارج أوروبا الغربية ، ومع ذلك فإن مجرد ارتباطها بالغرب جرح كبيراء الطبقة الثقافة من اللواتين عندما أخذت هذه الطبقة تفكر في تطوير قوميتها الخاصة . ومن هنا تطلعت القومية الجديدة إلى تراثها الماضى لتلتبس فيه مبرراً لوجودها ولتحالفها الغرب ، فذابت على تمجيد تقاليدها القديمة على قيعض ما جرى بالغرب . . وبينما كانت القوميات الفرنسية والانكليزية ترتبط بنشأاتها بفكرة الحرية الفردية ، استعاضت القوميات الجديدة عن ذلك بالتمالة في الوطنية ومن هنا بدأت هذه القوميات (كالألمانية) أشد عمقاً من القومية الغربية ، وأوفر منها حظاً في مشاكلها وإمكاناتها .

كانت قومية الغرب تقوم على أسس الفكرة القائلة بأن المجتمع هو وليد العوامل السياسية ، وأن الرابطة بين اللواتين أى القومية ، تقوم على فكرة « للواطنة » وهي فكرة قانونية ومنطقية .

القومية الألمانية :

جاء الألمان واستبدلوا هذه الفكرة ، بفكرة غاية في التموض ، ألا وهي فكرة « الشعب » التي كانت أصلح من فكرة اللواطنة (الرعية) لأن تكون مادة ينطلق منها الخيال ، ووسيلة لإثارة عواطف الجماهير .

وكان من المسلم به أن الشعب تنطلق جذوره في أعماق الماضى السحيق ، وهي جذور لاتتمو في ضوء الغايات السياسية ، وإنما تنمو في ثنايا التطور اللاشمعورى البطيء للشعب ، الذى يقول عنه روسو إنه معدن القطرة الطبية .

وهكذا ابتدع يوهان جوتفريد هيردر نظرية نفس الشعب أو روح الشعب التي تعتمد جذورها في سلسلة طويلة من التقاليد القومية منذ أقدم العصور .

وكان هيردر أول من نبه إلى أن الحضارة الإنسانية إنما تحيا في مظاهرها القومية والخاصة ، لا في مظاهرها العامة . وأن للمناسى الكلية وما تشتمل عليه من قوة خالقة لاتتمثل جزئياتها في أفراد الجنس البشرى ، وإنما تتمثل هذه الجزئيات في المجتمعات البشرية ذات الشخصية الجماعية . وأكد هيردر أن الناس هم قبل كل شيء أعضاء في مجتمعاتهم

القومية ، ولا يستطيعون أن يكونوا متحيزين إلا من هذه الحيثية .

وكان هيردر يؤمن إيماناً عميقاً بأن القومية الحقة تنمى قضية السلام ، قد كتب يقول إن الأمراء والدول قد تفكر في الحرب والسياسة والسلطان ، أما الأمم والأوطان فلا يسعها أن تفكر إلا في التعاضل السلي بين البشر . أنها لا تخضب يدها بالدماء أبداً . وحتى لو اضطرت إلى سفك الدماء ، فإنما تفعل ذلك كما لو كانت هذه الدماء دماءها .

وساعدت الحركة الابتداعية (الرومانسية) الألمانية على تنوية هذا الاتجاه في القومية ، كانت هذه الحركة بوصفها ثورة فنية حركة تعتمد على الخيال الذى أبدع من الشعر ما هو أعمق عاطفة ، وأخيل لب مما أنتجته قرائع الشعراء في القرن الثامن عشر ، وأرادت هذه الحركة في ألمانيا أن تتجاوز نطاق الشعر . فتناولت تفسير التاريخ والمجتمع والحياة الإنسانية بكافة مظاهرها ، واستعانته لهذا التفسير بكل ما ينطوي عليه الماضي من سحر وجاذبية ، وجعل الابتداعيون الألمان يدعون إلى إيجاد مجتمع حقيق يسوده الوفاق ، مجتمع شعبي يقسم بطابع الانسجام ، ويضم الفرد في بحر خضم من تقاليد الماضي .. وكان يبدو للابتداعيين أن مثل هذا المجتمع الشعبي للثالي قد وجد في الصور الوسطى بألمانيا ، فتفنوا بقصص الأبطال والاعاني الشعبية والقصص الخيالية المروقة في القرون الوسطى ، وقاموا بشرها ، واستهوت قلاع الصور الوسطى أخیلتهم فذكرتهم بما كان يشتمل عليه ماضى أمثهم من روعة وجلال ، بل قد أصبحت الطيبة عنصراً من عناصر القومية « غابات ألمانيا وأثمار ألمانيا .. ونهر الراين الذى قال فيه فروديك شلجل إنه الصورة الصادقة الأمانة لوطننا وتاريخنا وأخلاقنا » .

وهكذا نجد أن الثورة الفرنسية ، ونايبيون فيها بعد مجروبه وانتصاراته وهزأه قد ساعدوا على نشر روح القومية بين الشعوب الأوروبية الأخرى . ذلك أن الحياة الفكرية خلال القرن ١٨ كانت متأثرة في ألمانيا وإيطاليا وروسيا وفي أوروبا كلها بأراء الفلاسفة الفرنسيين ، كما كانت اللغة الفرنسية هى اللغة السائدة في أوساط الفكر الراقى الأوربي ، وقد أدى ذلك ، بعد الانتصارات الفرنسية ، إلى بث الرغبة في خلق دول قومية على النمط الفرنسي ، وأدت حروب نايبيون إلى إزدياد قوة الشعور القومي ، حتى وصل هذا الشعور إلى ذروته الأولى في الحرب الوطنية عام ١٨١٢ التى بثت في نفوس الروس روح المزة والكرامة بما أحرزوه من نصر على نايبيون ، وفي حرب التحرير الألمانية التى أدت في تشرين الأول ١٨١٣ إلى معركة ليبيخ ، واستبست في العام التالى دخول الجيوش الروسية والنموية باريس . وساعد نايبيون بطريقة مباشرة في ظهور الحركة القومية في إيطاليا وألمانيا ، بإلقائه الكثير من آثار القرون الوسطى ووضعه أسس الحكومة الحديثة في كل منهما .

على أن الأوضاع التى أعيدت إلى ما كانت عليه في مؤتمر فيينا ١٨١٥ أثر هزيمة نايبيون ، لم تعترف بالألماني القومية الجديدة ، وإذا كانت الشعوب على وجه العموم لم تشعر بالسطخ على عودة

الأوضاع القديمة ، بعد ذلك الاضطراب العنيف الذى استمر عدة أعوام ، إلا أن شباب البلاد ومفكرها خزتهم الآمال التى أثارها للبادئ الجديدة للثورة الفرنسية ، والجرأة التى أنصف بها نابليون ، والحاسة العاطفية التى أثارها الحركة الابتدائية ، وتوقفت أواصر الألفة بين الوطنيين من جميع الأمم ، لطلبوا بإعلان حلف مقدس من الشعب ضد حلف اللوك للقدس الذى أعلنه مؤتمر فيينا . ولجأ الوطنيون إلى تكوين الجمعيات السرية وتدير للؤامرات والثورات لتحقيق أهدافهم القومية .

وساعد على نمو الروح القومية الجديدة ، التقدم العظيم الذى طرأ على البحث التاريخى فى النصف الأول من القرن ١٩ ، فقد أخذ العلماء فى كل مكان يجمعون الوثائق التاريخية الماضية وينشرونها ، وأخذت الشعوب تبدي اهتماماً جديداً بتاريخها الماضى ، وتلتبس منه أسباباً جديدة للمة والفخر ، وتم ذلك فى مختلف الدول والشعوب الأوروبية .

وكان هذا الاقتران بالماضى من أكبر الأسباب التى ساعدت على نجاح أول ثورة قومية — اليونان ١٨٢١ — التى لعبت عطفاً عاماً من الشعوب الأوروبية ، ليس اليونان هم أبناء هومر ، واسخيلوس وسقراط وأفلاطون ، ليس استقلال بلاد اليونان معناه إحياء الامجاد القومية جميعاً .

وهكذا تطورت الفكرة القومية من فكرة سياسية (فى فرنسا — الثورة) تقوم على الحرية الردية وعلى نظرية العقد الاجتماعى فى تكوين الدولة ، لتضحي فكرة روحية تقوم على أساس من وحدة الشعب الأصلية المستمدة من ماضى الشعب وأجماده ومن لته الواحدة (على أيدي الألمان والوطنيين من أبناء دول أوروبا الوسطى) .

ولكن هذه الفكرة تطورت مرة أخرى على أثر الانقلاب الصناعى ، ونشوء النظام الاقتصادى الجديد ، قبل منتصف القرن التاسع عشر ، إذ أدى هذا النظام الاقتصادى الجديد فى أوروبا الغربية إلى صبغ الفكرة القومية بنابذ هذا النظام فى السيطرة والنقوذ فأكسب الفكرة القومية بعض معانى العدوان والعنصرية . وكان من نتائج ذلك كله قيام الحروب الاستعمارية للسيطرة على القوميات الضعيفة ، وكان من نتائجها أيضاً أن وصف للاركسيون القومية بأنها صنعة البورجوازية ، وهى الطبقة التى سادت فى النظام الاقتصادى الجديد ، وزعموا أن القومية هى إحدى الميزات الرئيسية للمفهوم البورجوازي عن العالم . ولكن الماركسيين أنفسهم اختلفوا بخطأ هذه الفكرة ، على ما توضحه مواقفهم خلال الحرب المالية الثانية ، إذ شعر الروس أثناء هذه الحرب أن جيوشهم الجراءة والسلاح الأمريكى المتدفق لا يكفيا لصد الغزو النازى ، ما لم يقترن ذلك باستتارة الشعور القومى ، فأخذ الشيوعيون يقدسون روسيا ويشيدون بتاريخها ، ويظمون أجمادها فى ظل القيصرية والصور السالفة ، وصاروا يلتقون جنودهم إن دفاعهم ليس دفاعاً عن الفكرة الشيوعية ، ولكنه دفاع عن أرض الآباء ، ومراقد الامجاد ، وأخذ الموقيت ينحون فى دعايتهم منحى قومياً واضحاً كانوا يعتبرونه قبل بدء الحرب ضرباً من الهذيان البورجوازي والسخف الرأسمالى ويدونه ممارساً للدعوة العالمية ومناهضا للمادة التاريخية . وقد عبر ستالين عن هذا الشعور القومى العميق قائلاً بعد انهيار اليابان واستسلامها : « إن الجيل الذى نشأت فيه كان ينتظر هذه الساعة منذ أربعين عاماً » وهى لهجة خلقة أن تصدر عن القوميين للتطرفين لا الشيوعيين المالمين .

٣ — القومية العلمية والنظريات القومية

وخلال ذلك كان الباحثون في القوميات ، يعملون على وضع نظريات متكاملة لفكرة القومية ، ويسعون لفلسفة هذه النظريات ، بحيث تبدو القومية فكرة علمية أكثر منها عقيدة وعاطفة . وكان طبيعيا أن نأخذ كل نظرية من هذه النظريات بعض الملامح الأساسية للبحث والظروف التي نشأت فيها ، على ضوء ما كنا نبناه في عرضنا للوجز لتاريخ نشوء الفكرة القومية في أوروبا

ولعل أول محاولة علمية لبحث الفكرة القومية ، في نطاق نظرية علمية ، مؤسسة على قواعد شاملة ، تمت — على ما يرى الباحثون القوميون — على يد باسكال مانتشيني عام ١٩٥١ .

ففي تلك السنة انتخب مانتشيني أستاذ القانون الدولي في جامعة تورينو دروسه ، بمحاضرة افتتاحية Prelezione ألقاها بتاريخ ١٩٥١/١/٢٢ بعنوان الأمة كأساس في القوانين الدولي . وفي هذه المحاضرة وضع مانتشيني أول تعريف علمي للأمة ، استهدف تحديد معناها وتعيين عناصرها بوجه عام ، فقال :

« الأمة مجتمع طبيعي من البشر مؤسس على وحدة الأرض والأصل والتقاليد والوقت على نحو كامل متفاعل في الحياة ، وفي الشعور الاجتماعي » .

ونحن لا نهل إن هذا التعريف كان التعريف الأول للأمة ، ولكننا نهل إنه كان أول تعريف علمي شامل لها ، قبل ذلك كان غته مثلا قد عرف الأمة الألمانية عام ١٨٠٨ بأنها « جميع الذين يتكلمون باللغة الألمانية » وجمه بضمّة أعوام كتبت Mme de Stael عام ١٨١٥ تقول : « إن اختلاف اللغات والحدود الطبيعية وذكريات التاريخ المشترك كل ذلك يضافر بين الناس على تكوين هذه الاشخاص الكبيرة التي تعرف بالأمم » ولكن ذلك ورد بصورة عرضية ، بمناسبة وضعها لملاحظاتها عن ألمانيا ، دون أن يكون في الأمر أية محاولة للوصول إلى تعريف علمي صريح .

وسد مانتشيني تناول كثير من علماء الاجتماع والقانون والسياسة والتاريخ بحث القومية ، وقدموا تعاريف كثيرة تضمنت عناصر أخرى زيادة عن هذه التي حددها مانتشيني ، فأضافوا مثلا وحدة الثقافة ووحدة الدين ووحدة الدولة ووحدة التاريخ والاشتراك في آلام الماضي وآمال المستقبل ووحدة الحياة الاقتصادية . . الخ .

ومع أن جميع هذه التعاريف ، تتفق على ضرورة توفر عناصر خارجية مختلفة ، ليتمكن معها للجماعة أن تكون الأمة القومية ، إلا أن أصحاب هذه التعاريف اتفقوا على أن العناصر التي أوردوها ليست في مرتبة واحدة ، وأن هنالك بين هذه العناصر ما هو أساسي وأصل ، وأن منها ما هو فرعي وعرضي ، اتفقوا على ذلك ولكنهم اختلفوا بعده في تحديد العنصر أو العناصر الأساسية التي لا يمكن للأمة أن تكون بدونها ، ونشأت عن اختلافهم النظريات القومية الثلاث التالية :

١ — النظرية الفرنسية ، وترى أن العنصر الأساسي في بناء الأمة هو إرادة أبنائها ومشيتهم في العيش المشترك .

٢ — النظريات الألمانية وترى المصير الأساسى هو وحدة الأمة .

٣ — النظرية الماركسية لدى الشيوعيين الروس وتعتبر الوحدة الاقتصادية عنصراً أساسياً في تكوين الأمة .

١ - النظرية الفرنسية :

يمثل هذه النظرية أرنست رنان وقد قامت هذه النظرية في الواقع بمعارضة النظرية الألمانية في القوميات للتركزة على أساس اللغة وذلك بمناسبة مطالبة الألمان باسترداد مقاطعة الراين من فرنسا ، وقد عبر رنان عن هذه النظرية الفرنسية بأبحاثه الكثيرة التي لحصها في محاضرة ألقاها عام ١٨٨٢ في سوربون باريس ، بعنوان « ماهى الأمة » .

ويشبه رنان في هذه المحاضرة ، بعد استعراض المجتمعات البشرية وأنواعها عن التاريخ وبعد بحثه في نشوء الفكرة القومية ، وعرضه للعوامل التي قال الباحثون بوجود توفرها لتكوين مجتمع الأمة ، وقد آراء أولئك الباحثين . ينتهى رنان إلى القول :

إن الأمة روح وجوهر معنوى ، وهذا الجوهر المعنوى يتألف من أمرين أحدهما يعود إلى الماضى ، وثانيهما يتعلق بالحاضر ، وكلاهما يرتبطان أحدهما بالآخر ربطاً متيناً .

الاختراك في تراث عُمَم من الذكريات الماضية ، والرغبة في للعيشة للشركة ، مع الاحتفاظ بذلك التراث المعنوى للشركة ، والسعى وراء زيادة قيمة هذا التراث ، هذا هو الأساس الأول في تكوين الأمة .

الأمة مثل الفرد ، حصة ماضٍ طويل من الجهود والتضحيات والولاءات .

إن عبادة الأجداد أصح وأحق جميع العبادات ، لأن أجدادنا هم الذين جعلونا من نحن . أجداد مشتركة في الماضى ، ومشية مشتركة في الحاضر ، أعمال عظيمة تمت في سالف الأيام ، ومشية صادقة لعمل أمثالها في المستقبل .

هى الشروط الأساسية لتكوين الأمة .

ويضيف رنان أن الاختراك في أجداد الماضى والآله من ناحية ، وفي رغبات الحاضر وآمال المستقبل من ناحية أخرى بهم في تكوين الأمة أكثر بكثير من الجوارك للشركة والحدود الاستراتيجية وبقية العوامل الأخرى ، أن الآلام للشركة تربط وتوحد الأفراد أكثر بكثير مما توحدهم الأفراح المشتركة .

والأمة تضامن واسع النطاق يتولد من الشعور بالتضحيات التي تمت في الماضى ، وبالتضحيات التي يستمد لها في الحاضر وللمستقبل .

والرغبة في الحياة للشركة ، والزم على الاستمرار فيها ، يجب أن يعتبر الأساس الأول في تكوين الأمم . إن وجود الأمة إنما هو بمثابة تصويت مستمر للحياة المشتركة كما أن وجود الفرد تأكيد دائم للحياة .

ويتابع ريتان « إنى أعلم أن هذا البدأ هو أقل ميتافيزيكية من مبدأ « الحق الالهي » كما أنه أقل قسوة من مبدأ « الحق التاريخي » .

الأمة لا يحق لها — كما يحق للملك أو بأكثر مما يحق لهم — أن تقول لبلد من البلاد « أنت لى فسأخذك » إن لهم فى هذه الأمور ، هو سكان البلاد ، رغبتهم ومشيتهم .

ورغبة الشعوب ومشيتها هى للعار الصحيح الوحيد الذى يجب أن يرجع إليه ويعتمد عليه — آخر الأمر — فى تقرير المصير .

ولقد لاقت النظرية القرنية هذه نقداً كبيراً ، وليس همنا فى هذه المجالة ، أن نعرض لجميع ما قيل فى الرد عليها ، وفى الدفاع عنها ، لأن مهمتنا قاصرة فى هذا البحث ، على العرض ، والعرض للوجز خُصب .

٢ — النظريات الألمانية:

نشأت هذه النظرية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وهى تقول بأن الأساس الأول فى تكوين الأمة هو وحدة اللغة ، وأشهر آباء هذه النظرية هو غتة .

وقد سادت هذه النظرية فى ألمانيا ، فى البدء ، وانتقلت من بعد لثم أغلب أقطار أوروبا الوسطى والشرقية .

وتقوم هذه النظرية على أنه لولا اللغة لما امتازت المجتمعات البشرية عن المجتمعات الحيوانية بوجه من الوجوه . فأهم الصفات التى تميز الإنسان عن سائر الحيوانات ، هى النطق ، وأما ما يمتاز به الإنسان عن الحيوان فى ميدان العقل والاجتماع ، فهو من الأمور التى تتبع النطق وتنتج عنه .

وان جميع الأقوام تنطق وتتكلم ، ولكنها لا تتكلم لغة واحدة ، بل لغات مختلفة .

فلذا كان الإنسان يتميز عن الحيوان بقابلية النطق والكلام ، بوجه عام . فإن الشعوب التى تنقسم إليها قبيلة الإنسان ، تتميز بعضها عن بعض باللغة التى تختص بها دون غيرها .

وأول مرث نبه الأذهان إلى هذه الحقيقة طائفة من المفكرين فى ألمانيا فى النصف الأخير من القرن ١٨ .

وكان جان غوتفريد هيردر « ١٧٤٤ — ١٨٠٣ » فى طليعة هؤلاء . وكان هيردر يرى ان اللغة هى بمنزلة القلب والروح من الأمة . فكان يقول : إن قلب الشعب ينبض فى لفته وإن روح الشعب يمكن فى لغة الآباء والأجداد وكان يقول ليس لشعب ما ثروة أئمن من لغة أجداده ، فى تلك اللغة تمكن كل ذخائر الفكر والتقاليد ، والتاريخ والفلسفة والدين ، وفيها ينبض كل قلب الشعب ويحرك كل روحه .

ولقد أثرت آراء هيردر فى اللغة القومية ، تأثيراً عميقاً ليس فى البلاد الألمانية خُصب بل فى البلاد الملاية أيضاً .

وكان من شأن هذه الآراء أن تؤدي للمفكرين إلى نظرية سياسية أبعد غوراً وأشد خطراً ، فاللغة حين كانت بمنزلة القلب والروح من الأمة ، فإن الشعوب التي تتكلم لغة واحدة تكون ذات قلب واحد وروح مشتركة ، ولذلك تكون أمة واحدة ، فيجب أن تكون دولة واحدة .

وإذا كان هيردر لم يواصل استنتاجاته إلى حد تقرير هذه النتيجة المنطقية ، إلا أن للمفكرين الذين كانوا يصنفونه بمقد أو عقدين من السنين ، شهدوا من الأحداث والنكبات (حملات نابليون) ما جعلهم على اتخاذ موقف فكري ، جعلهم يدعون إلى توحيد جميع البلاد التي يتكلم أهلها اللغة الألمانية .

وكان يوهان غوتليب فخته (١٧٦٣-١٨١٤) في طليعة هذا الجيل الجديد .

كتب فخته رسالة في هذا الموضوع ، عام ١٨٠٧ بعنوان : « محاورات وطنية » وفي هذه المحاورات الجارية بين فخته ورجل من بروسيا . يقول البروسي : « أنا لست ألمانيا ، أنا بروسى ، وأنقر يروسيتى ولا أرضى بدلا » فيجيبه فخته : « اصنى إلى جيداً إن الفوارق بين أهالى بروسيا وبين سائر الألمان ، ماهى إلا فوارق عارضة سطحية ، ناتجة عن الاحداث ، لااعتباطية التي أوجدتها الصدفة ، وأما الفوارق التي تميز الألمان عن سائر الشعوب الأوروبية ، فإنها أساسية وقائمة على الطبيعة ، فإن اللغة التي يشترك فيها جميع الألمان ، تميزهم عن جميع الأمم الأخرى ، تميزاً جوهرياً » .

وتابع فخته بعد ذلك دعوته إلى توحيد ألمانيا ، في خطبه الأربعة عشر التي ألقاها في جامعة برلين منذ أواخر عام ١٨٠٧ . والى وجهها بعنوان « خطابات إلى الأمة الألمانية » وكانت الفكرة الأساسية في هذه الخطب « أن كل الذين ينطقون بالألمانية ، يؤلفون أمة واحدة ، فيجب أن يؤمنوا بذلك ، وأن يطرحوا كل ما بينهم من فرقة وخلافات » .

وقد أثرت خطب فخته تأثيراً بالغاً بالنفس الشبيهة الألمانية ، خصوصاً وأنها جاءت في نفس الوقت الذي كانت فيه جغافل الفرنسيين تحتل الوطن الألماني بقيادة نابليون .

وجاء شاعر آخر ، بعد فخته ليفيض في غرس الحماس في قلب الشعب الألماني الواحد ، هو موريس ارنت (١٧٦٩ - ١٨٦٠) في قصيدته « الوطن الألماني » التي قال عنها بعض المؤلفين أنها خدمت الوطن الألماني بأكثر مما خدمته أفكار فخته وهردر مجتمعة .

في هذه القصيدة قال أرنت :

كل البلاد التي ترون في أجوائها اللغة الألمانية .

كل البلاد التي يرتفع فيها إلى السماء الصلاة لله باللغة الألمانية .

كل تلك البلاد يجب أن تكون وطن الألمان « كل الألمان »

ولقد أثرت النظريات الألمانية هذه ، كما أوضحنا من قبل ، تأثيراً بالغاً في القوميات السلافية ، وأدت فيما بعد إلى تلك الثورات القومية التحررية في أقطار أوروبا الشرقية والوسطى .

تلك هي النظرية الألمانية الأصلية في القومية ، على أن هذه النظرية تطورت فيما بعد على يد بعض

الفلاسفة والمؤرخين ، لتستبدل الاساس القوي بالاساس العرقى ، ولتصبح نظرية عرقية عنصرية ، لم تكتب لها الحياة .

٣ — النظرية الماركسية :

لقد اهتم الماركسيون بمسألة القوميات اهتماماً كبيراً وجعلوها موضوعاً لكثير من الابحاث وللناقشات النظرية ، والعديد من الخطط والقرارات العملية .

إن الماركسية لم تكن تؤمن بالقوميات ، لأنها تدعو إلى الفكرة السالية منذ بدأت دعوتها الثورية في البيان الشيوعي ، فقالت : « بإعمال العالم اتحدوا » والقوميات في رأى الماركسية من نتائج النظام البورجوازي الذى ستفضى عليه الثورة العالمية .

وكان لينين يردد وهو يقضم بأسنانه ، خلال وجوده في لندن عام ١٩٠٢ — كاروت زوجته في مذكراتها *Two Nations* ، وأوضح بعد ذلك في مؤلفاته معنى هذا القول « من جهة ملاكون ومن جهة أخرى عمال أجراء ، من جهة عدد ضئيل من كبار الأغنياء (المشرقة آلاف على وجه السلة) ومن جهة أخرى عشرات الملايين من غير المالكيين ومن الشغيلة : حقاً أنهما أمتان » . (لينين للمؤلفات المجلد ٩ ص ٢٨ الطبعة الروسية) .

ولكن الدعوة العالمية لم تكن على هذا القدر من اليسر والسهولة الذى تخيلته الماركسية ، فقد كتب ستالين وصف التطورات التى حدثت في قوس الماركسيين يقول :

« إنهم كانوا يمتنون أنفسهم بمستقبل باهر ، وكانوا يكافحون بدأ واحدة مستقلين عن قومياتهم الخاصة » ولسان حالهم يقول « المسائل للشيء قبل أى شيء » ولكنهم بعد الثورة ، وما أعقبها من أحداث : « تسرب الشك في نفوسهم ، فأخذوا يفتشقون بعضهم عن بعض ، ليعود كل منهم إلى دارته القومية الخاصة ، ولسان حاله يقول : « القضية القومية قبل كل شيء » .

وقد اضطر هذا الأمر الماركسيين إلى تعديل نظرتهم للقضية القومية ، فكتب ستالين لأول مرة مقالة مفصلة عام ١٩١٣ بعنوان القومية والاشتراكية الديمقراطية ، ثم أعيد طبعها بعد ذلك بعنوان الماركسية والسؤال القومية .

وفي هذه المقالة يعرف ستالين الأمة ، حسب نظرية الماركسيين الروس ، بأنها جماعة مستقرة من البشر تكونت تاريخياً ، ونشأت على أساس اشتراك اللام الأربعة الأساسية التالية : وهي وحدة اللغة ووحدة الأرض ووحدة الحياة الاقتصادية ووحدة التكوين النفسى الذى يتجلى في الخصائص التى تسم الثقافة القومية ، وتوحيدها .

وفي رسالة أخرى نشرت عام ١٩٢٩ موجهة إلى الرفيق ميخكوف وآخرين ، رد فيها ستالين على طائفة من الأسئلة والانتقادات للوجهة على نظريته في القوميات ، يؤكد ستالين أن النظرية

للكركسية الروسية هذه ، هي وحدها الصحيحة . ويعتقد ستالين بوجود اجتماع هذه للقومات الأربعة معاً ولا يرى إمكان حذف أى واحد منها .

ويلاحظ من ذلك كله ، أن ما تخصص به نظرية ستالين في الأمة ، بالنسبة إلى النظريات الأخرى هو اعتبارها وحدة الحياة الاقتصادية من جملة اللقومات الأساسية للأمة ، وأعطائها قيمة وقوة تعادل قيمة وحدة اللغة وقوتها في تكوين الأمة .

والنظرية للكركسية الروسية هذه ، خاطئة بلا شك ، من هذه الناحية ، وإلا كان معناها أن إيطاليا وألمانيا ، لم تكن تشكل كل واحدة منها مثلاً أمة قبل إنعام وحدتهم ، لأنهم كانوا محرومين إذ ذاك من وحدة الحياة الاقتصادية المشتركة ، وأن أهالي السار قدسوا إنتسابهم للأمة الألمانية ، بعد احتلال فرنسا لبلادهم ؛ ودخلهم في النظام الاقتصادى الخاص بفرنسا .

ونتهى بعد هذا العرض للوجز للنظريات التي سادت الفكرة القومية . إلى ترجيح الأخذ بالنظرية الانتقائية التي قال بها ساطع الحمصرى في مؤلفه الأخير « ما هي القومية » القى طبع منذ أيام ، والقى قال فيه ، بأن القومية ، تقوم على أساسين أصليين هما وحدة اللغة ، ووحدة التاريخ .

هذه النظرية الانتقائية ، تأخذ بالنظرية الألمانية من جهة ، لأنها تجعل وحدة اللغة أساساً في تكوين الأمة ، إذ أن اللغة هي روح الأمة . وتأخذ بالنظرية الفرنسية من جهة ثانية لأنها تجعل وحدة التاريخ أساساً ثانياً في تكوين الأمة ، ولأن وحدة التاريخ تؤدي إلى وحدة الشاعر وللنازع ، وإلى وحدة الآلام والآمال ، وإلى وحدة الثقافة ، وكل ذلك يجعل الناس يشعرون بأنهم أبناء أمة واحدة ، متميزة عن الأمم الأخرى ، ويدفعهم بالتالي إلى الإرادة والشبهة التي قال بها أرنست رينان

القسم الثاني

القومية العربية في العصر الحديث

بعد هذا العرض للوجز ، لأصول القومية ، في التاريخ ، ولتأريخها ، ولتنظريات المختلفة التي قامت عليها ، نعود إلى الحديث عن القومية العربية ، وعن أصولها التاريخية وعن واقعها وأهدافها البعيدة .

١ — نشوء الفكرة القومية عند العرب

حتى النصف الأول من القرن ١٩ ، كانت الأمة العربية في أجزاء الوطن العربي الكبير مستقلة للحكم الذاتي ، راضية به قائمة ، إذ كانت مقدراتها تدار باسم الدين وعواطفها تنبج نحو خليفة تعتقد فيه كل شجاعت القديسة والصالح . . وقد كان للجهل المخيم على العقيدة العربية في ذلك الحين أثره الكبير في استمرار هذه الاستكانة وذلك الاستسلام .

ومع أن لكل العلى التي حملها القرن التاسع عشر ، قد ملأت دنيا الغرب ، منذ بداية ذلك القرن ، إلا أن الأمة العربية ظلت غارقة في سباتها نتيجة ذلك الجهل المخيم وظلت تتقاذفها أمواج من التعمية والتضليل تدعها الخلافة الدنائية باسم الدين .

وفي غمرة هذا الجو القائم من الجهل والتعصب الديني بدأت بعض الأحداث تهز البلاد ، وأخذت بنور للمعرفة تسرب إلى الأرض العربية تمت فيها قوة جديدة للآليات .

أما الأحداث فتبدو في الحوادث السياسية التي هزت العالم كله في أوروبا ، وفي الحوادث الأخرى التي وقعت في السلطة الثمانية ، وأما بنور للمعرفة تتمثل في الطبقة والإرساليات الأجنبية التي دخلت البلاد وحاولت نشر المعرفة بين الأفراد والجماعات .

ولا شك أن فتح محمد علي الكبير لمدار الشام وإخضاعها لحكمه بين ١٨٣١ - ١٨٤٠ كان عاملاً كبيراً من عوامل التفتح واليقظة القومية .

ومنذ عام ١٨٣٣ كان للراقبون الأجانب يتوقعون اتجاهات جديدة في حياة البلاد العربية التي كانت تابعة للحكم الذاتي ، فكتب كفاكو فصل النمسا في صيدا وعكا في رسالة وجهها بتاريخ ١٨٣٣/٢/٢٦ إلى زميله فصل النمسا بالاسكندرية يقول :

« ستمتكن هذه البلاد من أن تنفض من سباتها وتعود إلى مجدها السابق . . وسكانها يتوقعون مستقبلاً زاهراً » بل أن بعضهم أشار بصراحة إلى أن إبراهيم باشا كان يعمل في سبيل إنشاء دولة عربية لإحياء مجد الأمة العربية (بوالا كوفت مستند فرنسا السياسي لدى محمد علي باشا عام ١٨٣٣) .

وخلال الحكم المصري للديار الشامية نشطت حركة الإرساليات الأجنبية ، فماد اليسوعيون

عام ١٨٣٤ زاد عدد الإرساليات الأميركية ، وقاد الأميركان واليسوعيون حركة التعلم في البلاد ، وانتشرت مدارسهم فيها ، واهتمت هذه الإرساليات بتأليف الكتب في مواضيع مختلفة ، وطبعوها في مطابعهم ونشروها في طول البلاد وعرضها ونجحت الخطوة الرئيسية التي قام بها للرسالون فيما بعد ، بإنشاء الكلية السورية الإنجيلية (الجامعة الأميركية اليوم ١٨٦٦) وكلية القديس يوسف (١٨٧٤) وبدأ التدريس في أولها باللغة العربية ، وهكذا بدأت اللغة العربية تستعيد مكانتها في ميدان النشاط العلمي والتبادل الفكري بفضل استعالمها في المدارس المذكورة ، وقيام للطبعيتين الأميركية واليسوعية بطبع الكتب العربية ونشرها ، فكان لذلك كله أثره البارز في حركة البحث الأدبي التي كانت مقدمة طبيعية للحركة القومية .

وكان لانتشار للمرفة في بلاد الشام أثره في تنور الأذهان وإخراجها عن واقعها لتفتش عن اتجاه جديد ، خصوصاً وأن ذلك تم في نفس الوقت الذي حفلت به أقطار السلام بالحركات التحررية ، التي تطلعت لتحاتها في بعض الأقطار الخاضعة للحكم العثماني ، وأغيمت النفوس بحب الحرية ، وأدت إلى تحرير واستقلال الصرب واليونان نتيجة يقظة الشعب ونضاله في هذين البلدين .

وكانت نتائج انتشار المعرفة إلى جانب الأحداث الأخرى التي وقعت في الدول العثمانية وفي أرجاء العالم الأخرى إلى جانب الظلم الذي سيطر به الأتراك على العرب ، أن أخضعت النفوس العربية إلى نداءات التحرر ، فأجبت بعض دعاة الحرية والاستقلال والقومية .

وأظهر بوارد ذلك ، في ميل للوطنين إلى تأسيس الجمعيات ذات الأهداف للتنوعة .

وقد أسست أول جمعية باسم « الجمعية السورية » عام ١٨٤٧ ، وكانت تهدف لتربية السالم ونشر الفنون . وتضم بين أعضائها نخبة عتارة من الوطنيين بينهم اليازجي الكبير و بطرس البستاني وميخائيل مشاقة ، وقد اقتضت هذه الجمعية مكتبة ضخمة وأنشأت مجلة باسمها وألقي في مقرها عدد من المحاضرات منها علوم العرب ، وهكذا بدأ أول اتجاه جماعي لبحث أمجاد العرب بالتحديث عن تراثهم الماضي .

على أن الجمعية العلمية السورية التي أسست بعد ذلك عام ١٨٥٧ كانت أول ظاهرة من ظواهر الوعي القومي المشترك ، ومرد ذلك أنها ضمت أعضاء من جميع الطوائف وهذا ما جعلها نقطة انطلاق في حركة البحث القومي .

ومن هذه الجمعية تمألى نشيد النجر العربي ، ليستصرخ الثائمين :

تبهوا واستيقوا أيها العرب قد طوى الخطب حق غاصت الركب

هذه القصيدة التي أنشدها إبراهيم اليازجي عام ١٨٦٩ ليحب بالعرب أن يفيظوا ، ولينبههم إلى وحدتهم ، وإلى شروء الفرقة المذهبية ، مندداً بالادارة السيئة التي أصيبت بها البلاد ، داعياً إلى الاتحاد .

ثم أصدر بطرس البستاني جريدتي نجر سوريا (١٨٦٠) والجنان (١٨٧٠) في سيل

الدعوة للاتحاد والتسامح على أساس وطني جيد عن التعصب . وجعل البستاني شعار جريدته الأخيرة (حب الوطن من الإيمان) وازدادت نزعة التحرر والتسامح مع مرور الأيام ، وسجل هذه الظاهرة كاتب فرنسي زار البلاد عام ١٨٨٢ فقال : « إن روح الاستقلال منتشرة انتشاراً كبيراً وقد رأيت شبان المسلمين خلال إقامتي في بيروت منهكين بتشكيل الجمعيات العامة ، على تأسيس المدارس والمستشفيات والنهوض بالبلاد ، وبما يلفت النظر في هذه الحركة أنها محررة من أي أثر للطائفة ... » (رحلة إلى الشام - لبريل شارم) .

وفي تلك الحقبة تصالى صوت الكواكبي (١٨٤٩ - ١٩٠٢) يهيب بالامة العربية أن تخرج من واقفها الربر ، وتنبه الكواكبي إلى أن أول أسباب هذا الواقع المرر هو إقسام الامة إلى طوائف متعددة ، وإلى أنها بحاجة إلى رابطة جديدة تجمع هذه التمرات من مبدئها ، وتوحد الصفوف للعمل على بناء مجتمع جديد .

كتب الكواكبي في طبائع الاستبداد من ١٠٧ يقول : « يا قوم ، وأعي بكم التاطنين بالضاد من غير المسلمين ، أدعوكم إلى تناسي الإساءات والاحقاد وما جناه الآباء والاجداد قد كفى . ما فعل ذلك على أيدي الثيرين ، وأجلكم أن لاتهندوا لرسائل الاتحاد وأتم التورون السابقون » فهذه أم استراليا وأمريكا قد هداهما السلم لطرائق شق وأصول راسخة للاتحاد الوطنى دون الدينى ، والوفائق الجنسية دون للذهي ... لما بالنا نحن لانفتكر أن تتبع تلك الطرائق أو شبهها فيقول عقلاننا لثرى الشحاء من الاعاجم والاجانب دعونا يا هؤلاء ، نحن ندبر شأننا بالصحاء وترامم بالاخاء ... دعونا نجتمع على كلمات سواء فلنجيا الامة ، فليجيا الوطن ، فلنجيا طلقاء أعزاء ... » .

واخذ الكواكبي في تمجيد العرب ، وكان يصفهم بأنهم أهدي الامم لآصول المعيشة الاشتراكية (أم القرى ١٦١) وكان يدعو إلى تنصيب خليفة عربي (أم القرى ١٧٢) . وهكذا كان الكواكبي لا يرضى للعرب إلا التفرد بالسيادة ، ويدعو لنفض اليد من الخلافة العثمانية ، ليستأنف العرب سبرم الصاعد في مدارج الرق والتقدم .

وحين ازدادت حركة الوعي القومي بين العرب ، جعلت كثير من جمعياتهم السرية تدعو إلى استقلال البلاد العربية استقلالاً تاماً عن العولة العثمانية .

وكانت أول حركة منظمة ، في هذا المجال ، تلك التي تأسست عام ١٨٧٥ ، وكانت تقوم بهذه الحركة جمعية سرية ، تضم نخبة من متتوري البلاد من مختلف الطوائف ، وكان مركز هذه الجمعية السرية في بيروت ، وانتشرت فروعها في دمشق وطرابلس وصيدا ، وبدأت هذه الجمعية في نشر دعوتها السياسية الرامية إلى الثورة والتحرر بطريق الاتصال الشخصي ، ثم خطت خطوة جديدة فجعلت تنشر أهدافها عن طريق لسق النشرات على الجدران في الشوارع .

وتعمد إحدى هذه النشرات التي ألصقت في بيروت ليلة ١٨٨٠/١٢/٣١ أهداف هذه الجمعية السرية بالأسس التالية :

— منح الاستقلال لسورية متحدة مع لبنان .

— الاعتراف بالعربية كلغة رسمية للبلاد .

ولم يقتصر النشاط القوي على الجمعيات السرية في الداخل ، بل تجاوزه إلى تأسيس جمعيات سياسية في الخارج كالخزب القوي العربي الذي أسسه خليل غانم في باريس عام ١٨٩٥ ، وعصبة الوطن العربي Ligue de la Nation Arabe التي أسسها نجيب عزوري في باريس أيضاً عام ١٩٠٤ ، وقد وجهت هذه الجمعيات بياناً إلى القوى الدولية الكبرى ، أعلنت فيه أن الأمة العربية قد عازمت على الاستقلال عن السلطة العثمانية في دولة مستقلة ، ودعت فيه تلك القوى إلى « وإزالة العرب في مشروعهم .

وقد جاء في هذا البيان أن هناك تبديلاً عظيماً أخذ يبدو بوضوح في تركيا ، وأن « العرب الذين بنى عليهم الترك واضطهدوهم ، عن طريق تفريقهم بمسائل لا معنى لها من الطائفية والدين ، هؤلاء العرب أخذوا يحسون بتجانسهم القومي التاريخي واللساني ، وأصبحوا يريدون أن ينفصلوا عن الشجرة العثمانية النخرة لينتروا لأنفسهم دولة مستقلة » .

لم يتحدث البيان عن الحدود الطبيعية للامبراطورية العربية ، وعن نظام الحكم فيها ، وأنه . . . سيحكمها سلطان عربي في ظل حكم ملكي دستوري حر ، وسيؤلف الحجاز بمحدوده للروفة اليوم مع أراضي المدينة (المنورة) دولة مستقلة يكون حاكمها في نفس الوقت الخليفة الديني لجميع المسلمين ، وبذلك يتم وعلى أفضل وجه حل للعضة الكبرى المتعلقة بتفريق السلطات المدنية عن السلطات الدينية في الإسلام .

ويطى البيان تعهدات للدول الأجنبية إذ يقول : « وسوف نحترم جميع الصالح الأجنبية للقررة حالياً في بلادنا ، كما أننا سنحترم جميع الامتيازات الممنوحة من قبل الأتراك حق يومنا هذا ، وسنحترم بالتأكد استقلال لبنان الإداري ، والحالة الراهنة في الأماكن للقدس للصاري فلسطين ، وفي الإمارات المستقلة في اليمن والخليج الفارسي .

ويضيف البيان ان أي إنسان شريف عادل لا يمكن له أن يتناصب العداء لهذه الحركة الحرة ، ويعلم أن هذه الحركة من شأنها أن تفتح المجال واسعاً لتوظيف رؤوس الأموال الأوروبية ، كما أن من شأنها أن تساعد على استرداد الشعوب الواقعة تحت النير العثماني لحرياتها ، على نحو تنهيه معه السألة الشرقية على أفضل وجه .

وينتهي البيان إلى القول :

« ونحن لا نطلب من القوى الدولية الكبرى أن تبذل أقل تضحية من أجلنا ، أو أن تقدم على أية خطوة مسلحة في صالحنا ، وإنما نقتصر غلب على توجيه الرجاء إلى الدول المستتيرة والإنسانية في أوروبا وأمريكا الشمالية ، أن تعيد حركتنا بمجدها المجرى ، وأن توازننا بالمخلف السامي . ولسوف يكفينا ذلك لننتهي بمشروعنا للقدس المجيد إلى خير خاتمة » .

والتاريخ لا يحدثنا بعد ذلك ، عن نتيجة هذا البيان ، أو مصير الحزب القومي العربي الذي

أصدره ، وإن كان السيد نجيب عزوري قد وضع كتاباً خاصاً في شرح هذا البيان وأهدافه نشره في كانون الثاني (يناير) ١٩٠٥ باللغة الفرنسية في باريس ، بعنوان : « بقطة الأمة العربية في آسيا التركية » .

على أنه من الواضح أن نشاط الجمعيات السرية قد توقف عند حد بث الفكرة العربية والدعوة لها .

وقد قاومت السلطة العثمانية نشاط هذه الجمعيات بمختلف الطرق والوسائل الزجرية والإرهابية ، وحين وجدت أنها لم تفلح في قمع نشاطها ، لجأت إلى بث دعوة مضادة ، هي الدعوة للجامعة الإسلامية ، التي تولى جمال الدين الأفندي إثارتها مبشراً بدولة إسلامية عريقة في ظل خلافة عثمانية ، وذلك بتوجيه من السلطان عبد الحميد الذي سخرها لأغراضه الخاصة .

وقد فشلت الدعوة للجامعة الإسلامية ، لأسباب عديدة ، منها مقاومة الدول الغربية لها ، وعدم رضا العرب حتى المسلمين منهم عنها (الكواكبي) ومما أن مؤسس الدعوة نفسه لم يكن قائماً كل القناعة بدعوته (الحصري ما هي القومية) .

على أن حركة تأسيس الجمعيات العربية ذات الهدف السياسي ، نضطت بصورة واسعة بعد إعلان الدستور الثاني عام ١٩٠٨ .

فقد تلقى العرب إعلان هذا الدستور بأجلى مظاهر القرح والابتهاج ، ورتبوا من ورائه إصلاحاً شاملاً لم أرجاء الإمبراطورية العثمانية ، ويصيد للعرب حقوقهم للمساواة . ولكن الانتخابات التي أعقبت الدستور خيبت أملهم ، إذ لم يسطروا إلا ٦٠ مقعداً في البرلمان الجديد مقابل ١٥٠ مقعداً للأتراك رغم أن العرب يفوقون الترك عدداً كما أن محاولة التريك التي قام بها الاتحاديون خيبت آمال العرب ، إذ لم يصلوا للمساواة التي حلوا بها ، فألقوا اثر ذلك عدداً من الجمعيات ترمي إلى رفع شأن العرب وحفظ كياناتهم وكانت هذه الجمعيات في ثلاثة اتجاهات أساسية :

١ — التآخي مع الثنائيين الأتراك — ويمثل هذا الاتجاه في جمعية الاخاء العرب الثنائي (١٩٠٨) وفي للتدري الأدبي ١٩٠٩ .

٢ — للطالبة بالنظام اللامركزي — ونشأ هذا الاتجاه اثر محاولة الاتحاديين صبح الامبراطورية العثمانية بالصيغة التركية — ويمثل هذا الاتجاه في الجمعيات التي تأسست بين ١٩٠٩ و ١٩١٤ كالجمعية القحطانية ١٩٠٩ وجمعية العهد ١٩١٢ والجمعية العربية الفتاة باريس ١٩١٢ وحزب اللامركزية القاهرة ١٩١٢ والجمعية الإصلاحية بيروت ١٩١٣ وسواها وكانت هذه الجمعيات كلها تدعو إلى توحيد الكيان العربي دون أن يؤدي ذلك إلى الانفصال التام عن الإمبراطورية العثمانية .

٣ — النزعة الاستقلالية — أي الانفصال النهائي عن الحكم التركي (مؤتمر باريس ١٩١٣) .

وقد بلغت حركة الجمعيات أوجها في تلك الأثناء ، وكانت تتلاقى التأييد والاستحسان في كل قطر من الأقطار العربية ولا سيما في بلاد الشام والعراق ، ولكن سرعان ما انتجرت الحرب العالمية الأولى ، ودمنت بالقاتلة العربية في اتجاه جديد .

الثورة العربية :

ترددت فكرة الثورة في أذهان القوميين العرب كما رأينا ، أكثر من مرة ، ولكنها لم تأخذ مجراها بصورة جدية ، إلا بعد نشوب الحرب العالمية الأولى . وكان العرب إلى جانب حرصهم على التخلص من نير الحكم التركي ، يتوجسون خيفة من التدخل الأجنبي وتناحجه ، ولكن تأكيدات الإنكليز للعرب (مفاوضات الحسين — مكماهون) جعلت هؤلاء يتمدون على وعود الإنكليز في منح البلاد العربية استقلالها في كيان موحد يجمع سائر الأقطار العربية في آسيا .

فأعلن العرب ثورتهم الكبرى في ١٠/٦/١٩١٦ وقام بأعبائها رجال من مختلف الأقطار العربية بينهم السوري والراقي والفلسطيني والحجازي ، وكان بينهم للسيحي والسلام ، وتجلت فيها روح التضامن والمزعة للسمعة ، ولاتت الثورة أحسن الصدى في الأجواء العربية ، وحقت كثيراً من الانتصارات وتوجت انتصاراتها باحتلال القبة في تموز ١٩١٧ . وانطلق المجاهدون يمدون العدة لتحرير دمشق ، وفي تلك الفترة من التورز انكشفت نوايا الحلفاء ومؤامراتهم ليلسط السيطرة على بعض أجزاء الوطن العربي . وتجلت ذلك في اتفاقية سايكس — بيكو ووعده بلقور ، فاضطربت الدوائر العربية وأرسلت الاحتجاجات والامتنعسات ، إلا أن الثورة استأنفت نشاطها بعد أن حصل العرب على تطمينات جديدة ، وسارت قوافل المجاهدين تخط صفحة جديدة في تاريخ النضال القوي ، ودخلت دمشق في ١/١٠/١٩١٨ بين مظاهر الفرح والابتهاج التي غمرت البلاد بأجمعها .

وخلال ذلك كانت تصريحات الدول العربية جميعها (التصريح للوجه السوريين السبعة ١٦ يونيه سنة ١٩١٨ والتصريح البريطاني الفرنسي في ٧/١١/١٩١٨) تؤكد للعرب أن لهم الحق في تقرير مصيرهم وأنه ليس للحلفاء أي مطمع ينال من استقلال العرب أو يحد من حريتهم .

ولكن الحوادث للتالية كشفت النقاب عن الأطماع الاستعمارية وخصوصاً في مؤتمر الصلح الذي وفق فيه فيصل بن الحسين إلى الحصول على إقرار مبدأ الاستفتاء لوقوف على رغبة السكان وتم الأمر بمجيء لجنة كنيغ كراين التي كان تحريرها ان العرب لا يرضون عن الاستقلال بديلاً ، فلم تؤخذ هذه النتيجة بعين الاعتبار ، وجعل الإفرتسيون والإنكليز يتقاسمون مناطق تقوؤدم في الوطن العربي ، ضارين صفحاً عن عهودهم للعرب .

وأمام هذا ، وما واجهه فيصل من ضغط من جانب الإنكليز قد قبل مبدأ للمفاوضة مع الفرنسيين ، فأجرى اتفاقاً مؤقتاً مع كليمنصو رئيس الوزارة الفرنسية في أيلول ١٩١٩ ، تنحصر بمقتضاء السيادة العربية على المناطق الداخلية من البلاد الشامية ، إلى جانب شروط أخرى استنكرها زعماء العرب ورفضوها .

وحال هذا الوضع ، قر الرأي على مواجهة العالم بالأمر الواقع ، فاجتمع المؤتمر السوري الذي يمثل مختلف المناطق الشامية ، وكذلك اجتمع المؤتمر الراقي ، وأعلن هذان المؤتمران

قرارهما الشديدين في ٨/٣/١٩٢٠ باستقلال سوريا بحدودها الطبيعية وباستقلال العراق استقلالاً تاماً على الأساس المدني الثنائي .

ولكن الحلفاء تابروا على بسط سلطانهم في البلاد العربية ، قهرروا في ٢٥/٤/١٩٢٠ في مؤتمر سان ريمو توزيع الانتدابات بين فرنسا وانكلترا . وأعلنت مقررات سان ريمو في ٥/٥/١٩٢٠ فوكلت في الوطن العربي شعوراً جديداً هو مزيج من المدا والاحتقار لدول الغرب .

ولا شك أن تسلسل الحوادث التي شكلت مجموعها حاجزاً في وجه الأمان العربية قد ولد الثورة في نفوس العرب ، فانتشرت حركات المقاومة في أكثر أنحاء البلاد . وكانت معركة ميسلون في ٢٤/٧/١٩٢٠ بدء مرحلة جديدة للصراع بين التحرر والاستعمار .

ومنذ ميسلون ، استمرت الثورات تتدلع في مختلف أرجاء الوطن العربي ، حتى وقتت أغلب أقطار هذا الوطن إلى التحرر والاستقلال ، لنبدأ بعد ذلك مرحلة جديدة ، من السمي الجدي الحديث في طريق الوحدة .

٢ — طبيعة القومية العربية وخصائصها

إن العرب أمة واحدة ، لأن قوميتهم واحدة .

هذه القومية العربية ، حقيقة واقعة ، إنها الشعور الجامع لهذه الشعوب التي تسكن الوطن العربي الكبير الممتد من المحيط الأطلسي غرباً ، إلى أبعد من الخليج العربي شرقاً ، ومن أعالي النيل جنوباً إلى جبال طوروس شمالاً ، والتي تتحدث باللغة العربية .

هذه القومية العربية حقيقة واقعة ، لأن الركبتين الأساسيتين اللذين لا تقوم الأمة إلا بهما ، قد توفرا لها : فاللغة الواحدة والتاريخ المشترك قد توفرا لهذه الأمة العربية .

لقد اجتمع للقومية العربية ذلك ، واجتمعت لها إلى جانب ذلك العناصر الباقية التي تدخل في كيان الأمة ، ولها كانت في ذلك جميعاً الأمة الواحدة في الأرض التي اجتمعت لها جميع هذه الأسس والعناصر .

عناصر القومية العربية

فاللغة واحدة منذ أربعة عشر قرناً ، وهي باعتبارها واسطة التفاهم العقلي بين الناس ، والوسيلة الوحيدة التي تتيح لعقل ما أن يتحدث إلى عقل آخر ، فإنها تقوم بخلق هذا الشعور العام بين المواطنين ، بحياة واحدة ، ومصير واحد ورسالة واحدة وعقيلة واحدة . . إذ أن ما يقوله الناس ويكتبونه ، ويتحدثون فيه ، من شأنه أن يصنع أولئك الناس وقومهم اللذين يفهمون هذه اللغة ويتداولونها بصيغة خاصة تميزهم وتميز نتائجهم الفكرية ، وحياتهم اليومية ، وعقائدهم الروحية .

إن اللغة عامل مميز لأصحابها ، لأنها نتاج حضارتهم ، ولأنها وسيلة تلك الحضارة للظهور . وقد كانت اللغة العربية حتى الرسالة المحمدية لنة الجزيرة العربية وبعض أطراف الشام والعراق ،

ثم تجاوزت هذه اللانطاق بعد الرسالة حتى أمتحت لغة جميع السكان الذين يقطنون الوطن العربي ، واشترك جميع أولئك السكان منذ ذلك الحين وحتى اليوم ، في حضارة واحدة ونتاج عقلي واحد !

والتاريخ كان واحداً أبداً :

لقد حمل تاريخ الوطن العربي صورة واحدة ، ومر في أدوار واحدة ، وصنبح هذا الوطن بصيغة واحدة منذ فجر الرسالة المحمدية ، حتى اليوم .

فقد ضمت الحركة الاسلامية هذه البقاع تحت لوائها ، ومسير هذه البقاع واحد ، تلاقى نفس ما تلاقيه أجزائها المختلفة .

ومع أن الاسلام قد ضم تحت لوائه أقطاراً أخرى غير الوطن العربي ، فما أسرع ما انفصلت هذه الأقطار انفصالاً يكاد يكون تاماً عن جسم التاريخ العربي وكتلته الكبرى باستثناء آسيا الصغرى ، وبدأت تنسب تاريخها وحدها . كانت إيران وباكستان والأفغان والمهند وبعض الصين قد انضوت كلها تحت لواء الإسلام ، ولكن الانقسام فيها عن باقي التاريخ العربي كان واضحاً منذ البداية .

كانت فارس على رغم اسلامها ، تتحمل تحت الحكم العربي ، ولا تعدد وسائلها التي تهدف إلى فصل تاريخها عن التاريخ العربي . ولذلك وجدنا فارس تحتفظ بلقبها ، وتنسب إلى مذاهب في الدين ، غير للمذاهب التي اتمت إليها كتلة الوطن العربي . ثم ما كادت تلوح لها الفرصة ، حتى تسلم الحكم فيها أمراء من أبنائها ، رغم اعترافها بخليفة المسلمين ، حتى إذا ضعف العالم العربي ، وظهر سلطان الترك سارع الفرس لإقامة دولتهم للنفسلة .

وظل التاريخ العربي كله تاريخاً واحداً ، يقرره مصر واحد ، منذ ظهور الإسلام حتى اليوم .

ومع أن بعض الدويلات التي نشأت في التاريخ العربي ، كانت تدعى الانفصال عن الكتلة الكبرى ، لا سيما في أدوار الضعف والانحلال ، إلا أن للصير ظل دائماً مصيراً واحداً والأدوار التي مرت على الوطن العربي في مختلف أقطاره ظلت واحدة ، وكل صعود كان صعوداً واحداً ، وكل هبوط كانت تلقي أثره في كل بقعة من بقاع الدولة العربية الكبرى .

وحين وقعت البلاد العربية تحت سلطان آل عثمان ، وقعت جميعها معاً ، وحين انحسر سلطانهم عنها ، لاقى جميعها مصيراً واحداً ، فوقست تحت نير الاستعمار التركي وحين بدأت النهضة الحديثة بدأت فيها جميعاً ، وفي نمط واحد ، وعلى أسلوب واحد ، وفي اتجاه واحد ، وعلى رغم وجود بعض الفروق في مدى هذه النهضة ، فهذه الفروق ضئيلة جداً ، إذا قيست بمقاييس التاريخ الطويل .

والأرض واحدة هي الأخرى :

هذه الأرض التي تمتد من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب ، ومن الشمال إلى الجنوب قطعة واحدة تكاد تأخذ الشكل المستطيل أو للتوازي الاضلاع ، وليس يفصل بعضها عن بعض فاصل طبيعي كبير . قطعة لها جغرافية واحدة ، تتمثل في كل قطر من أقطارها الجزاءة . وتتلخص في احتوائها جميعاً على

صحراء وجبل وسهل ترويه الأنهار . هذه الصورة على رغم اختلاف ألوانها وصورها ، تتحد في جميع أنحاء هذا الوطن ، وفي كل اسقاعه . ففي القرب جبل وصحراء وسهل ترويه الأنهار . وكذلك الأمر في الشام وفي مصر والعراق والسودان والجزيرة العربية . ولذلك أدى تشابه الطبيعة هذا إلى تشابه تقسيم السكان في كل منها إلى بدو وحضر في كل أنحاء الوطن .

والذي لا شك فيه أن هذه الطبيعة لطيفة قائمة وحدها لا تشابه بينها وبين أي قطر مجاورها . فأنت إذا دخلت تركيا اتصلت بالصحراء . وإذا جئت خلال أواسط إفريقيا التي تحدها جنوباً تغيرت عليك الطبيعة تغيراً تاماً .

وهذه القطعة من جغرافية العالم ، هي الوحيدة ، التي تزداد باستمرار هذه المناظر الثلاثة للتجارية ، الصحراء والجبل والسهل الذي تزويه الأنهار أو الأمطار .

جغرافية واحدة ، قد تختلف أنحائها في بعض التفاصيل ، كما يمكن أن تختلف أنحاء أي وطن في العالم في بعض التفاصيل ، بل كما يختلف سهل البقاع مثلاً عن الجبل في لبنان ، أو كما يختلف صعيد مصر عن وجهها البحري ، أو كما يختلف شمال العراق الجبلي عن جنوبه السهل .

أما الصورة العامة للوطن العربي ، فهي لاتماد في كل أنحاءه فحسب ، بل هي لاتماد في كل أقطار الشرق الأوسط والأدنى ، إلا في الوطن العربي .

وتتمثل في أن العرب في مختلف أقطارهم يتألمون من الاستعمار ومن التخلف ، ويأملون في الحرية وفي النهضة ، ويسألون من أجل الوحدة ، لأن الوحدة من شأنها أن تحقق أهدافها في النهضة . والتحرر ، ولأن الوحدة من شأنها أن تحقق أمانهم في بث أعجادهم وفي تحقيق وجودهم المرعى لكل وجه .

إن ذلك كله ، قد أتيح شعوراً عاماً لدى سكان الوطن العربي جميعاً بأنهم ينتمون لقومية واحدة .

هذا الشعور بالقومية الواحدة ، جعل العرب يحسون أن شيئاً ماقد جمعهم ، وأن هذا الشيء نفسه يميزهم عن القوميات الأخرى .

هذا الشعور بالقومية الواحدة ، قد يبدو في بعض الأحيان ، شعوراً غير واع لدى عدد من المواطنين أو لدى الكثير منهم ، ولكنه مع ذلك ليس مجرد عواطف سطحية في الفراغ لأنه شعور ناتج عن تلك العوامل الواحدة التي سيطرت على ماضينا ، وعلى حضارتنا ، وراثتنا ، إنها هي التي تشكلنا حاضرتنا ، وإننا نجابه نفس المشاكل بنفس العقليات ونصادف نفس الأمراض ، وتسيرنا نفس التيارات .

إن هذه القرون الطويلة التي عاشها وطننا العربي ، تسيطر عليه نفس الحضارة ، ونفس العقائد ونفس الحرافات والمعادنات ، ونفس الآمال والآلام ، لم نغض دون أن نترك آثارها الواحدة كذلك في نفس هذا الجيل العربي .

ومهما اختلفنا اليوم باختلاف العوامل الاستعمارية التي تسيطر علينا ، وباختلاف مدى نهضتنا وسوية رقيتنا ، فلا حرك إن التيارات التي تسلطت علينا واحدة .

تراث واحد يتلقى تياراً جديداً من النهضة ، قادماً من الغرب .
فلا بد أن تكون نتيجة التفاعل واحدة . . . ولو اختلف المدى . لأن الطريق واحد
والصير واحد .

٣ — القومية العربية والوحدة

إن القومية الواحدة تستدعي الدولة الواحدة .
والقومية العربية ، حقيقة واقعة ، وهى حقيقة علمية . والشعور بها بين طبقات الشعب المختلفة
شعور قوى جارف ، ليس بالشعور المصطنع ولكنه شعور عفوى منطلق ، مستمد من صميم تكوين
الشعب ، وصميم حياته وطبيعته وجوده .
وهذه الحقيقة تستدعى خروج هذه الأمة العربية من حالة التجزئة التى هى فيها ، إلى حالة من
الوحدة ، تكون استجابة لهذه الحقيقة .

ووحدة الأمة العربية بالإضافة إلى كونها نتيجة منطقية لهذه القدمات ، فإن فيها تحقيقاً لمصالح
هذه الأمة ، واتباعاً للمبادئ التى تسيطر الآن على تطور العالم والتى ترمى إلى دمج القوميات العربية
بعضها مع بعض ، فتأهيك بالقومية الواحدة المجزأة .

إن الوحدة العربية ، ليست رغبة شعب واحد فى قطر من أقطار هذا الوطن العربى . وهى
ليست رغبة آتية تنشط اليوم ، لتتو غداً . وهى ليست دعوة للضعفين من العرب لحسب
لاقويائهم لا نأخذهم بما هم فيه من ضعف ، وإنما هى أمل كل عربى واع .

ومع ذلك فليس تحقيق الوحدة العربية بالحاجة الملحة لمجرد أن فيه استجابة لهذا الشعور القومى
فى مختلف أنحاء الوطن العربى ، بل هو حاجة ملحة لأن فيه تحقيقاً للمصالح العاجلة للأمة العربية .
وهذه المصالح تمثل فى نواحى كثيرة ، أهمها ثلاث : المصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية .
أما المصالح الاقتصادية : فتبرز واضحة للعيان حين نرى هذه البلدان المترامية الأطراف الفنية
بالثروات الطبيعية ، فى حالة من الفقر للدق الذى طغى على قدر أقرر بلدان العالم (الهند) .

ومن العجب أننا نحول دون وحدتنا الاقتصادية بأيدىنا ، ويقف كل قطر عربى حجر عثرة أمام
الأقطار الأخرى ، بدلاً من أن يكون عوناً له وسنداً ، بل شريكاً فى السالك والصير . فالقيود التجارية
بين الدول العربية لا تقل عن القيود بين أى دولة ودولة لا تجمعها قومية واحدة . كما أن رأس المال
العربى الذى يضيع فى كثير من الأقطار دون أن يعمل لرفع مستوى أبنائها ، لو تجمع لاستغلال
الثروات الطبيعية العربية ، لا تقلت حال العرب من حال إلى حال . ولو أن دخل الكويت والى العراق
والسعودية والبحرين وعمان وقطر من البترول قد تجمع ليصرف فى تصنيع البلاد العربية أو زيادة
إنتاجها ، لماذا كان يمكن أن يصيب الاقتصاد العربى من تخلف .

ولكن سوء توزيع الثروة بين هذه الأقطار يؤدى إلى خرابها جميعاً . فالبلاد التى لم يتسن لها
أن تجد مثلاً البترول فى أراضيها ، وفيها إمكانات أخرى للاستغلال ، لا تجد مალأ تستغلها به ،
والبلاد التى أتيسر لها أن تجد البترول ، قد وجدت للال ولكتها لم تجد من المشاريع النافعة ما يمكن أن

تستغل فيه هذه الأموال ، فهذه تصرفها في أوروبا وأمريكا بنير حساب من شراء اللغات وتلك قانطة أو صابرة تضع القرش فوق القرش ، أو تقعد القروض ، أو تضطر لبيع هذه الامتيازات للاجانب يستغلون بها بلادنا كما يريدون .

ومن البش حل هذه للشاكل إلا بالرجوع إلى الوحدة ، لأن هذه التجزئة غير طبيعية ، اسطغها الاستعمار ، وأبقت عليها القوى الرجعية .

إن الولايات المتحدة أو روسيا قد تبوأتا مركزهما العظيم في العالم لأسباب كثيرة ، لعل أهمها تنوع بيئتهما الجغرافية وامتدادها ، وتوفر الثروات الطبيعية فيهما . ولو أن كل ولاية من الولايات الأميركية التسع والأربعين كانت مستقلة تعلم الاستقلال ، ومنفصلة من اقتصادها ، لما كان شأنها ليزيد عن شأن اليابان أو هائي أو اندوراس .

إن توحيد مصادر الثروة الطبيعية في دولة واحدة ، هي الوسيلة الوحيدة لانعاش هذه الأقطار العربية المتخلفة عن ركب الحضارة الإنسانية ، في النواحي الاقتصادية تحقاً هائلاً .

أما المصالح السياسية : فنحن نعلم جيداً ما أوصلتنا إليه سياسة التجزئة والفرقة التي عاينناها حتى اليوم . لقد اعتاد كل قطر عربي أن يواجه مشاكله السياسية لوحده . ويجب أن نعرف بأن جميع هذه الأقطار قد فشلت في مواجهة هذه للشاكل فشلاً ذريعاً .

ومن الواضح أن أي قطر عربي ، يحجز وحيداً عن أن يحل مشاكله السياسية حلاً صحيحاً ، إن النتيجة الوحيدة لهذه التجزئة في الجهاد ، تجزئة الحلول ، وبالتالي فشلها . إن أي قطر عربي ، عاجز — وحده — عن إثارة الضمير العالمي ، لأن أكبر أقطارنا يد تد طراً صتيراً بالنسبة لأقطار العالم ، ولأن مشكلة تلذوب أمام مشكلات العالم الكبرى .

ولو أن الوحدة العربية تمت فعلاً ، ووقف الوطن العربي كله صفاً واحداً ، وتقل مشكلاته الفردية ، إلى مشكلة بين الوطن العربي للاستبدك له ، والمول الثرية للستمة كلها ، لأثارت الضمير العالمي ، ولومضتها بين للشاكل العالم الكبرى التي تحتاج إلى الحل السريع .

ولكن لن يتسنى لشاكل الوطن العربي أن تثير الضمير العالمي ، قبل أن تتحد أجزاء هذا الوطن في دولة واحدة .

وأما المصالح العسكرية : فلاحاجة بنا إلى تأكيد ما يعرفه كل إنسان من أن تشتت القوى ، وتجزؤ القيادة وجثرة الجهود ، لا يمكن أن تؤدي بنا إلا إلى الضعف والتخاذل والانحلال .

إن السبيل الوحيد لقوتنا وعزتنا هو في تركيز ذلك جيداً في يد واحدة ، وقيادة موحدة .

لقد جربنا توزيع الجهود في مواقع فلسطين ، وعرفنا كيف يمكن أن تؤدي اختلافات القيادة إلى الهزيمة ، وكيف يمكن أن تضع الجهود الضخمة بسبب عدم وحدة القيادة ، ونتيجة اختلاف السلاح ، والتدريب ، وغير ذلك .

إن الدول العربية تتحد فيما بينها الأحلاف واللوائح ، وتوحد القيادة ، وتجعل الجيوش

الوطنية تحت قيادة قادة من دول تختلف عنها في اللغة والقومية ، فأولى بنا نحن العرب أن نوحده جيوشنا تحت قيادة واحدة مشتركة في ظل دولة عربية موحدة .

خصائص القومية العربية وطابعها الإنساني

إن قوميتنا العربية حقيقة واقعة ، وهي بعد ذلك قديمة قدم هذا التاريخ الذي خلد في صحائفه أجدادنا وبطلاننا .

إن قوميتنا العربية هذه تتميز بخصائص معينة .

إن من خصائصها أن لها إشباعاً ، من غير اعتداد على الجنس أو اللون أو الدم ، فهي ليست عنصرية أو سلافية ، ولكنها هاضمة مباورة ، تصنع للواطن العربي لساناً وإيماناً ، ومن أجل ذلك اختفت الفرعونية والأعورية والبالية والبربرية ، وصار في كل هذا الوطن العربي بأقطاره الشقي ، قومية عربية واحدة ،

وأن من خصائصها أنها إنسانية ، لأنها منذ أن قامت ، قامت تحمل صفات المروبة ، وخصائصها ، فإذا هي عزة وإباء ، ومروءة ووفاء ، وخير وإنسانية كاملة . وإذا هي نزوع إلى الحرية ، وإلى السمو والسلاء ، وإذا هي فوق ذلك كله ضد الاستعمار والاستغلال والبنى والمدوان .

إن قوميتنا العربية لاتستمدى ، ولا تعصب ، وهي في أهدافها ومثلها إنسانية عامة ، إنها ليست عنصرية ، أو سلافية أو جنسية ، وهي لاتستهدف أمراً يخالف التطور ، أو يحوئ دونه .

إنها قومية حضارية إنسانية ، تستهدف السلام والرخاء ، وتدعو للحياة الإيجابية وعدم الانحياز ، وتقف ضد البنى والمدوان .

إنها روح لتاريخ طويل جمع الشعب العربي ، في هذا الوطن الكبير . وهي كيان العرب للمادى والروحي ، إنها الوجود الذي تحقق به الأمة العربية شخصيتها الإنسانية .

المراجع

- ١ — صالح المصري — ما هي القومية
— المروية أولا
— دفاع عن المروية
— المروية بين دعائها ومعارضتها
— آراء وأحاديث في القومية العربية القاهرة ١٩٥١
— آراء وأحاديث في الوطنية والقومية القاهرة ١٩٤٤
— محاضرات في نشوء الفكرة القومية القاهرة ١٩٤٤
— معالم الحياة العربية الجديدة القاهرة ١٩٥٣
— يفتة العرب دمشق ١٩٤٦
— البحث القوي بيروت ١٩٤٦
— رسالة الفكر العربي بيروت ١٩٥٥
— القومية القاهرة ١٩٥٩
— محاضرات عن القومية العربية القاهرة ١٩٥٩
— المروية في ميزان القومية بيروت ١٩٥٠
— هذه قوميتنا بغداد ١٩٥٥
— النظرة العربية بين حرين دمشق ١٩٥٢
— هذا العالم العربي بيروت ١٩٥٢
— هيوم عربية بيروت ١٩٥٠
— العرب في التاريخ بيروت ١٩٥٤
— العرب الأحياء بيروت ١٩٤٧
— في القومية والإنسانية بيروت ١٩٥٧
— القومية ليست مرحلة بيروت ١٩٥٩
— في القومية العربية بيروت ١٩٥٩
— الأمة العربية القاهرة ١٩٥٧
— القومية العربية (نمرة) القاهرة ١٩٥٩
— القومية العربية (محاضرة) القاهرة ١٩٥٩
— دستور العرب القوي بيروت ١٩٤١
— قضية العرب بيروت ١٩٥٥
— يفتة الأمة العربية باريس ١٩٥٥
— المصالح الجديدة — القومية العربية القاهرة ١٩٥٨
— أسس التهور القوي العربي بيروت
— نفوذ الأمم دمشق ١٩٥١
— القومية العربية وإيطاليا بيروت ١٩٥٩
— الوعي القوي بيروت ١٩٤٠
— معالم الوعي القوي بيروت ١٩٤١
— نحو التعاون العربي بيروت ١٩٤٦
— بيت الأمة العربية دمشق ١٩٥٤
— ثورة العرب القاهرة ١٩١٦
— قصة الحضارة القاهرة ١٩٤٩
— الليبية والمساءلة الوطنية موسكو ١٩٥٤
— ملاحظات حول المسألة القومية موسكو ١٩٥٤
— تطور المجتمع منذ بدء التاريخ بيروت ١٩٤٥
— الطبقة والأمة بيروت ١٩٥٤
— في الفكر القومي بيروت ١٩٥٩
— هذه هي القومية بيروت ١٩٥٣
- ٢ — منت الرزاق
٣ — جورج انطونيوس
٤ — فايز صايغ
٥ — مانس كهن
٦ — الأمير مصطفى الشهابي
٧ — هولا زبادة
٨ — عبد الرحمن البراز
٩ — علي حاج بكري
١٠ — نبيه أمين غرس
١١ — كمال يوسف الحاج
١٢ — عبد الطيف شرارة
١٣ — عبد الحميد البطريق
١٤ — مملكة الاستعمارات
١٥ — كمال الدين محمود رفعت
١٦ — عبد الله الملايل
١٧ — علي ناصر الدين
١٨ — نجيب غزوري
١٩ — ابراهيم جنة
٢٠ — أحمد كمال
٢١ — انطون سماعة
٢٢ — أميل البستاني
٢٣ — قسطنطين زريق
٢٤ — رثيث خوري
٢٥ — عمر فروخ
٢٦ — زكي الأرسوزي
٢٧ — أحد أعضاء الجمعيات العربية
٢٨ — ول ديورانت
٢٩ — ي . ستالين
٣٠ — ف . لينين
٣١ — ل . سينال
٣٢ — ج . غليزبين
٣٣ — مجلة الثقافة العربية
٣٤ — ارتولد يان جنيت وآخرون

نظرة عامة في القضاء في الجمهورية العربية المتحدة وفي الشريعة الإسلامية

لؤي ستاز مافظ سابي

النائب العام

اقتضت منه الوجود أن يكون لكل فرد حقوق يجب على الآخرين احترامها ، وأن تكون على كل فرد واجبات يلزم هو بها نحو الآخرين . ويقوم على تنظيم وصيانة تلك الحقوق وهذه الواجبات سلطات ثلاث مستقلة بعضها عن بعض وهي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية .

والقضاء مهمة مقدمة عند جميع الأمم للتمدنة . وقد كانت وظيفة القضاء ولا تزال من أهمي الوظائف ذلك أن القاضي يعمل على تمكين سيادة القانون وتدعيم السلام بين الناس بإيصال الحقوق إلى أربابها وتوقيع العقاب على المجرمين الآثمين .

وقد وصف فولتير وظيفة القضاء بقوله : « إن وظيفة القضاء هي أجل وظيفة يتقلدها الإنسان » وقال ميرابو « الناس في حاجة إلى القضاء ما عاشوا » .

وقال الامام علاء الدين الطرابلسي في كتابه « معين الحكام » ، « إن علم القضاء من أجل العلوم قدراً وأعزها مكاناً ، وأشرفها ذكراً لأنه مقام على ومنصب به الدماء تصمم وتسلخ والابضاع تحرم وتكبح والاموال يثبت ملكها ويسلب وللعاملات يعلم ما يجوز فيها ويحرم ويندب » .

وقد نصت جميع الدساتير التي صدرت في مصر في جميع العهود على أن القضاء مستقلون ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأي سلطة التدخل في القضايا أو في شؤون العدالة .

وأورد قانون السلطة القضائية الساري على إقليمى الجمهورية العربية المتحدة وقانونا المقويات وللرافعات الصريان نصوصاً عديدة تكفل للقاضى حيده واستقلاله وتحفظ له كرامته وتحميه من تدخل السلطات الأخرى وتجعل قضائه جيداً عن الشبهات .

فقد نصت المواد ٧٨ ، ٨٠ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ من قانون السلطة القضائية على أنه لا يجوز عزل القاضى أو إحالته إلى المئاش أو وقفه عن عمله أو نقله إلا في الاحوال وبالكيفية المبينة في القانون .

وأنه لا يجوز الجمع بين وظيفة القضاء ومزاولة التجارة أو أية وظيفة أو عمل لا يتفق واستقلال القضاء وكرامته وأن لمجلس القضاء أن يقرر منع القاضى من مباشرة أى عمل يرى أن القيام به يتعارض مع واجبات الوظيفة وحمى أدلتها .

وأنه لا يجوز للقاضي بغير موافقة مجلس القضاء أن يكون محكماً ولو بغير أجر ولو كان النزاع غير مطروح أمام القضاء إلا إذا كان أحد أطراف النزاع من أقاربه أو أسهاره لغاية الدرجة الرابعة بدخول الغاية .

وأنه لا يجوز للقاضي الاشتغال بالسياسة أو التقدم الى الانتخابات العامة وأن القاضي الذى يرشح نفسه للانتخابات العامة يعتبر مستقبلاً من تاريخ ترشيحه .

وأنه لا يجوز أن يجلس في دائرة واحدة قضاة بينهم قرابة أو مصاهرة لغاية الدرجة الرابعة بدخول الغاية . ولا يجوز كذلك أن يكون ممثل النيابة أو أحد الخصوم أو المدافع عنه بمن تربطهم الصلة المذكورة بأحد القضاة الذين ينظرون الدعوى إلا إذا كان التوكيل الصادر للمدافع لاحقاً لتولية القاضي نظر الدعوى ، فلا يعتد به في هذه الحالة .

وأنه لا يجوز اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق مع القاضي أو رفع الدعوى الجنائية عليه في جنابة أو لجنة إلا بإذن لجنة خاصة مشكلة من رئيس محكمة النقض وخمسة من أقدم مستشارى محكمة النقض والاستئناف .

وأنه لا يجوز في غير حالة التلبس بالجريمة القبض على القاضي وحبيه احتياطياً إلا بعد الحصول على إذن من اللجنة السالفة الذكر . ويجب على النائب العام إذا أمر بالقبض على القاضي وحبيه احتياطياً في حالة التلبس أن يرفع الامر الى اللجنة السالفة الذكر في خلال الاربع والعشرين ساعة التالية لثبوت استمرار حبيه أو الافراج عنه بكفالة أو بغير كفالة .

وأنه يجب إيداع القاضي المحبوس احتياطياً أو تنفيذياً في مكان خاص مستقل عن الأماكن المخصصة للسجونيين الآخرين .

وأنه يقرب على حبس القاضي وقفه عن مباشرة أعمال وظيفته مدة اعتقاله وأن اللجنة السالفة الذكر تعين بناء على طلب النائب العام واستثناء من أحكام الاختصاص العامة بالنسبة إلى المكان ، المحكمة التى يكون لها أن تفصل في الجنب والجنابات التى تقع من القضاة ولو كانت غير متعلقة بوظائفهم. ونصت للمادة ١٢٠ من قانون العقوبات المصرى على عقاب كل موظف يتوسط لدى قاض أو محكمة لصالح أحد الخصوم أو إضراراً به سواء بطريق الأمر أو الطلب أو الرجاء أو التوسية بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بفرامة لا تتجاوز خمسين جنياً .

ونصت للمادة ١٢١ من القانون المذكور على عقاب كل قاض يمتنع عن الحكم أو يصدر منه حكم يثبت أنه غير حق وكان ذلك بناء على سبب من الأسباب المذكورة في المادة السابقة بالجنين وبفرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه وبالغزل من وظيفته .

ونصت للمادة ١٢٢ من هذا القانون على عقاب القاضي الذى يمتنع عن الحكم في غير الأحوال المذكورة في المادة ١٢٠ بالغزل وبفرامة لا تتجاوز عشرين جنياً .

ونصت للمادة ١٣٣ من هذا القانون أيضاً على عقاب كل من أهان محكمة أو أحد أعضائها بالإهارة

أو القول أو التهديد أثناء انعقاد الجلسة بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بمرأمة لا تتجاوز خمسين جنياً . ونصت المادة ١٨٤ على عقاب كل من أهان أو سب علناً إحدى المحاكم بالحبس وبمرأمة لا تقل عن خمسين جنياً ولا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين قط . ونصت المادة ١٨٦ على عقاب كل من أخل علناً بمقام قاض أو هيئته أو سلطته في صدد دعوى .

ونصت المادة ١٨٧ على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبمرأمة لا تتجاوز خمسين جنياً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر علناً أموراً من شأنها التأثير في القضاء الذين يبط بهم الفصل في دعوى مطروحة أمام القضاء أو التأثير في رجال القضاء أو النياية العامة للمكافئين بالتحقيق . فإذا كان النشر بقصد إحداث التأثير المذكور عوقب الجاني بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبمرأمة لا تقل عن عشرين جنياً ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وقد بينت المواد ٣١٣ وما بعدها من قانون الرافعات المصرى الأحوال التى يجوز للخصوم رد القاضى فيها والأحوال التى يكون القاضى فيها غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من معامها ولو لم يرد أحد من الخصوم . وأجازت له في غير أحوال الرد أن يتنحى عن نظر الدعوى إذا استشعر بمخرج من ذلك لأى سبب ما .

وحديث المواد ٧٧٧ وما بعدها من قانون الرافعات المصرى الأحوال التى يجوز خصامة القاضى فيها مدينياً مما يقع منه من أفعال أثناء تأدية وظيفته وجعلت الاختصاص بالفصل في دعوى الخصامة لمحكمة القضاء إذا كان الخصم مستشاراً بهذه المحكمة ، والمحكمة الاستئناف إذا كان الخصم مستشاراً بهذه المحكمة أو قاضياً بالمحكمة الابتدائية ، وذلك كله حتى لا تتخذ مقاضاة القاضى وسيلة للتشهير به ، وحتى يتبها للقاضى جو صالح يكفل له العمل في اطمئنان ويسر له أداء رسالته المقدسة على أحسن وجه .

ودعوى الرد ودعوى الخصامة ليستا من الدعاوى التى يجوز لرافعها أن يتنازل عنها بل أنها متى رفعت تعلق بها حق القضاء وحق القاضى الخاص أو المطلوب رده وتعين لذلك السير في الدعوى والفصل فيها ولو قرر المدعى تنازله عنها وقبل القاضى هذا التنازل . وذلك لأن الصلحة العامة تقتضى أن يحكم في موضوع هذه الدعوى صيانة للقضاء من الريب والشبهات

وقد نصت المادة ٤٧١ من القانون المدنى على أنه لا يجوز للقضاء أن يشترط الأبا سائهم ولا باسم مستشار الحق التنازع فيه كله أو بعضه إذ كان الظر في النزاع يدخل في اختصاص المحكمة التى يباشرون أعمالهم في دائرتها وإلا كان البيع باطلاً .

ولا يجوز لقاضى طبقاً للمادة ٨٠ من القانون رقم ٢١٠ بشأن نظام موظفى الدولة :

(أ) أن يشترى عقارات أو منقولات بما ترضه السلطات الإدارية أو القضائية للبيع في الدائرة التى يؤدي فيها أعمال وظيفته إذا كان ذلك مما يتصل بها .

(ب) أن يزاول أعمالاً تجارية من أى نوع كان وبوجه خاص أن تكون له أية مصلحة في أعمال أو مقاولات أو مناقصات تتصل بأعمال وظيفته .

(ح) أن يستأجر أراضى أو عقارات بقصد استغلالها في الدائرة التي يؤدي فيها أعمال وظيفته إذا كان لهذا الاستغلال صلة بعمله الحكومى .

وقد أجازت المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الجمع بين الوظيفة العامة وبين إدارة أو عضوية مجلس إدارة إحدى الشركات المساهمة أو الاشتراك في تأسيسها أو الاشتغال بأى عمل فيها بإذن خاص من رئيس الجمهورية ومع ذلك لم يصدر أى إذن من هذا القبيل لأحد من رجال القضاء العاملين .

وذهاباً لحسن سير القضاء اشترط قانون السلطة القضائية فيمن يعين قاضياً :

- ١ — أن يكون متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وكامل الأهلية للدنية .
- ٢ — ألا تقل سنه عن ثمانى وعشرين سنة .
- ٣ — أن يكون حاصلاً على أجازة الحقوق .
- ٤ — ألا يكون قد حكم عليه من المحاكم أو مجالس التأديب لأمر عتل بالشرف ولو كان قد رد إليه إعتباره .
- ٥ — أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

ولو أن هذا القانون لم يشترط أن يكون القاضى ذكراً إلا أن العمل جرى في مصر حتى الآن على عدم تعيين للراة في الوظائف القضائية .

أما التسمية الإسلامية فتشترط فيمن يولى القضاء أن يكون رجلاً مسلماً بالناً . أما للراة فلا تولى القضاء لنقص النساء عن رتب الولايات وعلى هذا جرى العمل . ومع ذلك فقد كان أبو حنيفة يرى أن قضاء للراة جائز إذا لم يكن للقضى فيه حد أو قصاصاً لعدم قبول شهادتها في الحد أو القصاص . وجوز ابن جرير الطبرى قضاء للراة في جميع الأحوال . وقد جاء في كتاب الاحكام السلطانية أنه لا اعتبار لقول ابن جرير لأن الإجماع على عكسه لقوله تعالى : « الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض » أى فضل الله الرجال عليهن في القول والرأى .

وكذلك اشترطت التسمية الإسلامية فيمن يولى القضاء أن يكون عاقلاً حراً سليماً السمع والبصر والنطق — أى أن لا يكون أخرساً — وأن لا يكون قد أقيم عليه الحد في قذف لأن مثله لا تقبل شهادته .

وقد أنشأ قانون السلطة القضائية جهازاً خاصاً لتنشيط على أعمال القضاة ومراجعة القضايا التي فصلوا فيها نهائياً . ولم تنفل التسمية الإسلامية ذلك فقد جاء في كتاب معين الأحكام أنه يبنى للإمام أن يتفقد أحوال قضائه فاتهم قوام أمره ورأس سلطانه . وأنه يبنى لقاضى القضاة أن يتفقد قضائه ونوابه فيتصنع أفضيتهم ويراعى أمورهم وسيرتهم في الناس .

ويظن الكثيرون أن الفصل في الخصومات أمر هين ، وهم في ذلك وهمون ذلك لأن القاضى يجب

أن يلم بالقوانين وقواعد المنطق والفلسفة وعلم النفس ويجب أن تتوافر فيه الى جانب ذلك صفات أخلاقية ومواهب عقلية ونفسية .

ومن الصفات الاخلاقية التي يجب توفرها في القاضي ، الاستقامة والنزاهة والاستقلال في الرأي وسمة الصدق وأن يكون هادئ الفكر رزيناً عف اللسان متواضعاً وأن لا يكون عابس الوجه ، قلقاً أو ضجرآ .

ومن اللواهب العقلية الذكاء وسمة الادراك وقوة للملاحظة والاستدلال .

ومن اللواهب النفسية القدرة على الاصغاء إلى المرافعات الشفوية والقدرة على التحكم في المواقف ومقاومة الأهواء وإصلاح ذات النفس .

والقاضي خلد القانون ويتمين عليه التزام أحكامه . وإذا كان القاضي حصيفاً عادلاً أمكنه أن يتلافى بقدر الامكان ما قد يكون في القانون من مأخذ وعيوب ، وفي ذلك يقول الفقيه الفرنسي برجيريت M. Bergeret « إنني لأخشي القانون الرديء اذا طبقه قاض عادل . يقولون إن القانون جامد وأقول لا . لأنه لا يوجد في القانون نص لا يحتمل التأويل . ويقولون إن القسانون ميت . وأقول لا . لأن القاضي حي وتلك ميزة كبيرة للقاضي على القانون » .

وإذا كان مصدر العدالة هو القانون فإن من مصادرها أيضاً القاضي نفسه وما جباه الله من فهم لمنى العدل وإحساس بالقيام بالواجب وصفاء في الفهن ونقاء في الطبع ونور في القلب ورغبة في الاجتهاد . على أنه ليس للقاضي أن يلجأ إلى الاجتهاد إلا إذا كانت الواقعة المطروحة عليه لم يرد بشأنها نص صريح في القانون . وفي ذلك تقول المادة الأولى من القانون للدني للصري : « إذا لم يوجد نص تشرعي يمكن تطبيقه حكم القاضي بمقتضى العرف ، فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية ، فإذا لم توجد فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة » .

وجاء في كتاب للبسوط للسرخسي ان معاذ بن جبل قال إن رسول الله سأله حين بعث به إلى اليمن نصياً : « يم تقضى يا معاذ ؟ » فأجاب بأنه يقضى بما في كتاب الله . فسأله رسول الله : « فإذا لم تجد في كتاب الله ؟ » فأجاب : « أقضى بما يقضى به رسول الله » . فسأله رسول الله : « فإن لم تجد ذلك فما تقضى به رسول الله ؟ » فأجاب : « أجتهد برأيي » . فقال رسول الله : « الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله » .

ويجب على القاضي أن يكون عادلاً وأن لا يتأثر بمركز الخصم وتقدمه ، فإذا كان ذا سلطان كان الحكم له وإن كان ضعيف الحيلة كان الحكم عليه . وقد نبه سبحانه وتعالى إلى ذلك بقوله : « وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط . إن الله يحب القسطين » وقوله : « وإذا حكمت بين الناس أن تحكموا بالعدل » وقوله : « وإذا حكمت فاعدلوا ولو كان ذا قربى » وقوله : « يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله » .

وقال رسول الله في ذلك : « إن الله مع القاضى ما لم يحرم . فإذا جار تخلى عنه ولزمه الشيطان » .
وقال أيضاً : « من حكم بين اثنين تحاكاً إليه وارضىاه فلم يقض بينهما بالحق فعليه لعنة الله » وقال
أيضاً : « عدل ساعة في حكومة — أى في حكم — خير من عبادة ستين سنة » وقال أيضاً :
« إن أعق الناس على الله وأبغض الناس إلى الله وأبعد الناس من الله . رجل ولاه الله من أمر أمة
عهد شيئاً ثم لم يسلط بينهم » .

وقال عمرو بن العاص : « لا سلطان إلا برجال ولا رجال إلا بالمال ولا مال إلا بعبارة — أى
بسمران — ولا عمارة إلا بالعدل » .

وخطب سعيد بن سويد في حمص فقال : « أيها الناس إن للإسلام حائطاً منبأ ما اشتد السلطان .
وليس شدة السلطان قتلاً بالسيف ولا ضرباً بالسوط ولكن قضاء بالحق وأخذ بالعدل » .

وروى أن أحد عمال الخليفة عمر بن عبد العزيز كتب له يستأذنه في تحصين مدينة فردة عليه
بقوله « حصنها بالعدل ونق طرقها من الظلم » .

وروى في حديث المرأة الخزومية التي اتهمت بالسرقة أن أسلمة تحدث مع رسول الله في شأنها
فقال له رسول الله « أتشفع في حد من حدود الله » ثم قام رسول الله خطيباً فقال : « أيها الناس
إنما مثل من قبلكم — ويقصد بنى إسرائيل — أنهم كانوا إذا سرق الثريد تركوه وإذا سرق
الضعيف أقاموا عليه الحد . وأيم الله — لو أن قاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها » .

وكأنه لا يجوز للقاضى أن يجامل القوي على حساب الضعيف ، فكذلك لا يجوز له محاباة الضعيف
على حساب القوي ولو كان الدافع له على ذلك إحساساً إنسانياً شريفاً .

ويجب على القاضى أيضاً أن يسوى بين الخصمين في الجلوس والنظر والنطق والحلوة حتى لو
اختلفا مركزاً ولم يتحد ديناً . وقد روى في ذلك أن رجلاً ادعى على بن أبي طالب — أى
اختصمه — عند عمر بن الخطاب ، وكان على جالساً فالتفت إليه عمر وقال له « يا أبا الحسن قم
فاجلس مع خصمك » فقام وجلس مع خصمه متناظراً . ولما انصرف الرجل عاد على إلى مجلسه
وكان وجهه متغيراً فقال له عمر « يا أبا الحسن مالى أراك متغيراً . أكرهت ما كان ؟ » قال على
« نعم » قال عمر « وما ذاك ؟ » قال على « كنت في حضرة خصمى ، هلاقت يا على قم فاجلس
مع خصمك » فأخذ عمر رأس على وقبلة بين عينيه وقال « يا بى أتم ، بك هدانا الله ، وبكم أخرجنا
من الظلمات إلى النور » .

وروى كذلك أن عمر بن الخطاب وأبى بن كعب اختصما إلى زيد بن ثابت فأثنى زيد وسادة
ليدنا عمر ليجلس عليها فقال له عمر « هذا أول جورك » ثم جلس على الأرض بين يديه .

وروى عن أبى يوسف أنه قال في مناجاته عند موته « اللهم إنك تعلم أنى ما تركت العدل بين
الخصمين إلا في حادثة واحدة فاغفرها لى . فقيل له « وما تلك الحادثة ؟ » قال « ادعى نصرانى
على أمير المؤمنين دعوى فلم يكنى أن آمر الخليفة بالقيام من مجلسه والمحاذاة مع خصمه ولكن رفعت

الصراني إلى جانب البساط بقدر ما أمكنني ثم سمعت الخصومة قبل أن أسوي بينهما في المجلس . فكان هذا جورى .

ولا يصح للقاضي أن يتأثر بظهور الخصم فقد يوقمه ذلك في خطأ جسيم . وقد روى في ذلك ان امرأة جاءت إلى القاضي تبكي بكاء مرأ . فقال أحد الحاضرين « إن هذه المرأة لا شك مظلومة » فقال القاضي « إن بكاءها لا يصح الاستلال به على صحة دعواها فقد قال تعالى في سورة يوسف : « وجاءوا أباهم عشاء يبكون » .

وجاء في كتاب معين الحكم للامام علاء الدين الطرابلسي ان القاضي أن يمنع ذات الجمل والمنطق الرخيم من أن تبائر الخصومة بنفسها وأن يأمرها بأن توكل وكيلاً أو أن يث برسول يؤمن في دينه إلى دارها فيخطبها من وراء سترها خشية أن يؤدي جمال صورتها وصوتها إلى الشغف بها .

وقد روى في ترمذ قضاء الإسلام وحرصهم على العدل انه لما ولي ثوبه في نمر الحضري القضاء على مصر قال لزوجته « يا أم محمد أى صاحب كنت لك ؟ » قالت « خير صاحب وأكرمه » قال فاسمى « لا تعرضين لى في شيء من القضاء ولا تذكرينى بخصم ولا تأسئى عن حكومة — أى عن حكم — فإن فعلت شيئاً من هذا فأنت طالق . فلما أن تسمى مكرمة وإما أن تذهي ذميمة » .

وحسب القاضي أن يستهدف العدل في قضائه وأن يذل في هذا السبيل جهده . ولا تثريب عليه بعد ذلك إذا هو أخطأ . لأن الخطأ جائز على كل إنسان ولو كان قاضياً . وقد يكون مصدر هذا الخطأ أقوال شهود كاذبين مضلين . وفي ذلك يقول موتسكيو « ان أخطاء كثيرة لا حصر لها تقع في أعمال الإنسان دون أن يشعر بها » .

ويجب على القاضي أن لا يقضى في الدعوى للطروحة عليه قبل أن يسمع أقوال الخصمين ودفاعهما . وقد روى في ذلك عن على رضى الله عنه انه قال « بشئ رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن قاضياً وأنا حديث السن لا علم لى بالقضاء وقال « ان الله سيهدى قلبك ويثبت لسانك . فإذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقضين حتى تسمع كلام الآخر كما سمعت كلام الأول فإنه أحرى أن يقين لك القضاء » .

ويجب على القاضي أن يترك للزاح والمزل في مجلس القضاء ولا يتفاهك مع أحد الخصوم حتى لا تعرض لسخرية الحاضرين وصبه من الردود ما لا يود أن يسمع . وقد روى في ذلك — على ما جاء في كتاب المستطرف في كل فن مستظرف — ان سيدة تقدمت إلى قاض فقال لها « هل جاء معك شهودك ؟ » فسكنت فقال لها كاتبه « إن القاضي يقول لك « هل جاء شهودك معك ؟ » قالت « نعم . هل قلت مثل ما قال كاتبك ! كبر سنك وقل عقلك وعظمت لحياتك حتى غطت على لك . مارأيت ميتاً يقضى بين الأحياء مثلك » .

ولم تتناول القوانين الوضعية بالعقاب كافة الأفعال المخالفة للأخلاق والآداب ، وأوردت نصاً عاماً مؤداه انه لا جرمية بلا قانون ولا عقوبة بشر نص أما النجاسة الإسلامية فقد جمعت في يد القاضي

من الزواجر ما لا يتيسر لقاض غيره وأباحت له التأديب فيما عظم وقته من الأفعال التي تقع على النفس أو المال أو الأخلاق .

وقد قال تعالى في كتابه العزيز : « النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن واللسن باللسن والجروح قصاص » . وقال أيضاً « ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب » . وقد كان العرب أدري بحاجة المجتمع وأعلم بقواعد استقرار الأمن فيه حين قالوا « القتل أنفى للقتل » . ذلك إن إعدام القاتل فيه إراحة للمجتمع من أشرار المتدين وتحذير لغيرهم ممن تسول لهم نفوسهم الجريمة قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، فيتفتن القتل ويسود السلام وينتشر لواء الطمأنينة بين الناس . وبمعنى آخر . إن القصاص إذا أقيم ازدجر من يريد قتل غيره مخافة أن يقتص منه خيلاً بذلك معاً . وهذه ناحية من نواحي عظمة الإسلام وسمو الشريعة الإسلامية وعدالة أحكامها وملاءمتها لأحوال كافة الخلق في كل زمان ومكان .

ولقد كانت عقوبة الإعدام وما زالت حتى يومنا هذا مثاراً للجدل الشديد . ويؤيد الفريق الذي يرى إلغائها رأيه بأنه ما دام الترض هو تأمين المجتمع الإنساني من شرور بعض أفرادها فيكون ذلك أن يقضى على القاتل بقوبة الأشغال الشاقة مدى الحياة أو لمدة طويلة . وقد احتفظت بعض الدول كالنكترا وفرنسا وألمانيا بقوبة الإعدام بينما ألغتها دول أخرى كالسويد والنمسا وإيطاليا وروسيا وبعض مقاطعات سويسرا غير أن النمسا وإيطاليا وروسيا أعادت هذه العقوبة ثانية بعد أن تبين لها أن الجرائم زادت بعد إلغائها زيادة مقلقة .

وقد اعتذر كثير من أئمة المسلمين عن عدم قبول ولاية القضاء حتى لا يرضوا أنفسهم للأثم بسبب ما قد يقعون فيه من أخطاء لا يد لهم فيها . فقد رفض أبو حنيفة وظيفة القضاء وأصر على الرفض بالرغم مما أصابه من أذى بسبب ذلك . وهرب أبو قلاية إلى مصر عندما طلب للقضاء وقال « مثل القاضى العالم كالساج في البحر فكى عسى أن يسبح حتى يفرق » .

وقد بالغ بعض أئمة المسلمين في الترهيب والتحذير من قبول ولاية القضاء متأثرين في ذلك بقول رسول الله « من ولى القضاء قد ذبح بسكين » وقوله « قاضيان في النار وقاض في الجنة » مع أن هذين الحديثين لم يقصد بهما التحذير من القضاء ذاته بل من الظلم ويدل الحديث الأول على عظم منزلة من قضى بالحق إذ جعله ذلك ذبيح الحق امتحاناً لتعظم له للثوية امتناناً وصره من الشهداء الذين لهم الجنة . أما الحديث الثانى فلو شاء أن القضاء ثلاثة ، قاض عمل بالحق في قضائه فهو في الجنة وقاض علم بالحق بخلاف متحدياً فهو في النار وقاض قضى بغير علم فلهستحيا أن يقول لأعلم فهو في النار أما من اجتهد في الحق فأخطأ فقد قال فيه رسول الله « إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر » .

ولست أجد ما أحتم به كلنى خيراً مما كتبه عمر بن الخطاب رضى الله عنه في الرسالة التي بعث بها إلى أبى موسى الأعمري حين ولاء قضاء الكوفة والتي قال فيها « القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة . فافهم إذا أدلى إليك الخصمان ، وانقد إذا تبين لك ، فإنه لا يتبع تكلم بحق لا تناه له . وآسى الناس في مجلسك وفي وجهك وقضائك حتى لا يطعم شريف في حيفك ولا يأس ضيف من عدلك البينة

على من ادعى واليمين على من أنكر والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حلاً حراماً أو حرم حلالاً . ولا يمنع قضاء قضيت فيه اليوم فراجت فيه وأيك فهديت فيه لرشدك أن تراجع فيه الحق فإن الحق قديم لا يطله شيء . ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل ، وللسلوك عدول بعضهم على بعض إلا مجرباً عليه شهادة زور أو مجلوداً في حد أو ظنيماً في ولاء أو قرابة . فإن الله تعالى تولى من العباد السرائر وستر عليهم الحدود إلا بالبينات والایمان ثم الفهم فيما أدلى إليك بما ورد عليك بما ليس في قرآن ولا سنة . ثم قايس الأمور عند ذلك واعرف الأمثال ثم اعتمد فيما ترى إلى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق . وإياك والغضب والقلق والضجر والتأذى بالناس والتكر عن الحسوم . فإن القضاء في مواطن الحق مما يوجب الله به الأجر ويحسن به الذكر فمن خلصت نيته في الحق ولو على نفسه كفاه الله ما بينه وبين الناس . ومن ترين بما ليس في نفسه فشأنه الله ، فإن الله تعالى لا يقبل من العباد إلا ما كان خالصاً فاعظك بثواب عد الله في عاجل رزقه وخزائنه رحمته .

وقد تضمنت هذه الرسالة التي كتبها عمر في صدر الإسلام للبائىء الأساسية في القضاء وطرق التقاضى وصفات القاضى وأدبه . وهى تصلح دستوراً للقضاء في كل عهد وزمن ويقوم على أساسها أو يجب أن يقوم على أساسها كل تشريع حديث — وقد استنبطها عمر من كتاب الله وسنة رسوله وما هداه إليه صلاه قلبه وبقاء معدنه وفهمه الحق لمضى العمالة والظلم .

نظام المحاكم المغربية في عهد الحماية والاستقلال

للوستاذ عبد القادر بن جلوه
نقيب محامى الدار البيضاء — المغرب

كم يسعدنى أن أشارك في هذا المؤتمر المبارك الذى يقدمه مجلس شابة المحامين بالبيمار
البنائية الشقيقة .

وكم يطيب لى أن أسام بمجهودى للتواضع في هذا المؤتمر الذى أود أن أعطى لرجاله
نظرة خاطفة في هاته السجالة عن سير النظام القضائى .

١ — قد كان المغرب يشتمل على محاكم شرعية في مجموع أقالمه .

٢ — ومجلس للاستئناف الشرعى يقع مقره بالقصر للكي بالرباط ، تستأنف اليه جميع
القضايا الشرعية .

٣ — ومحاكم القوادى فى القرى والبوداى .

٤ — ومحاكم الباشاوات فى العواصم والمدن .

٤ — ومحكمة عليا يقع مقرها بالقصر للكي بالرباط تستأنف اليها القضايا التى تنظر فيها بصفة
ابتدائية محاكم الباشاوات والقوادى المذكورين .

٦ — ومجلس للنقض والإبرام يقع مقره بباريس ، وبمديد .

فالمحاكم الشرعية كانت تتألف من قاض وعدول ، وكان اختصاص هاته المحاكم ولا يزال
منحصرآ في النظر في الأحوال الشخصية من زواج وطلاق وميراث وتنظر هاته المحاكم في جميع
الدعاوى القارية من استحقاق وشفعة وصفقة ومخارجة باستثناء الدعاوى الراجعة إلى الأملاك المحفظة
أو الموجودة في دور التحفيظ وذلك عملا بالفصل الثالث من الظهير الصادر في تاسع رمضان ١٣٣١
للاوافق ١٢ غشت ١٩١٣ في شأن تحفيظ الأملاك . هذا إذا لم يكن النزاع متعلقآ بقسمة ملك في طور
التحفيظ فقط فيجوز للقاضى من هذه الحالة النظر فيه إذ تقديم طلب القسمة يوقف إجراءات
التحفيظ وذلك عملا بمنشور محافظة الاملاك القارية المؤرخ ب ٧ مارس ١٩٣٠ .

أما دور المدول فيحصر في تلقى الشهادات على اختلاف أنواعها وتخبرها وتسجيلها في دفتر
المحكمة ثم عرضها على القاضى للمصادقة عليها وتسليمها لأربابها .

ولم تكن المحاكم الشرعية آنذاك مشتملة على وكلاء الدولة النابيين عن الحق العام بل كان القاضى
يقعد الجلسة ويحكم فيها بمفرده .

ولم يكن القاضى ولا المدول يتقاضون أجرة معينة من خزينة الدولة — بل كان القاضى يتقاضى
١٥ في المائة من مجموع الأدامات التى يسدها المتداعون وواجبات تحرير العقود . أما المدول فقد

كان أرباب العقود والشهادات يدفعون لهم أجرة عن تحريرها .

وهنا ينبغي أن نشير قبل التحدث عن مجلس الاستئناف الشرعى إلى أن اللرب في عهد الحماية لم تكن له وزارة عدل بالمعنى الصحيح بل كانت هناك ما كان يسمى بالإدارة الشريفة وهى عبارة عن إدارة إدارية مستعارية محضة يديرها مستشار فرنسى معين بظهير شريف باقتراح من المقيم العام بالمغرب .

وتشتمل الإدارة المذكورة على عدة مصالح منها مصلحة الاحباس ومصلحة القسم المخزنى ومصاحبة المدلية ، وهاته للمصالح كان يديرها فرنسيون .

وكانت لهاته المصالح مقابله من الوزارات بالقصر الملكى — تلك الوزارات التى كانت خاضعة لأوامر المصالح المذكورة .

وكانت مصلحة المدلية بالإدارة الشريفة الآفة الذكر هى التى تدير مجلس الاستئناف الشرعى — فهى التى كانت ترشح القضاة للمحاكم الشرعية ومجلس الاستئناف وهى التى تتولى تنظيم جلسات الأحكام وحتى توجبه الإستدعاءات للمتداعين وكان نائب عنها يحضر جميع الجلسات التى يعقدها مجلس الاستئناف بصفته وكيلًا للدولة .

وهذا المجلس للذكور الذى كان يعقد جميع جلساته بالقصر الملكى بالرباط يتألف من رئيس وكاهيته وأربعة مستشارين وأربعة خلفاء مستشارين وعدد قليل من الكتاب ، وكان ينظر فى القضايا الشرعية بصفة نهائية .

المحاكم المخزنية

وكانت توجد بيلادنا إلى جانب المحاكم الشرعية عاكم القواد والباشاوات والمحكمة العليا الشريفة .

فقد كانت عاكم القواد الذين يعينون بظهير شريف لإدارة القرى والمدائر — يعقدون جلسات الاحكام فى مناطق اختصاصهم — فيحكمون حسب اجتهادهم — وفى أغلب الاحايين بتوجيهات المراقب الفرنسى الذى يحضر تلك الجلسات بصفته مندوباً مخزناً ، وتستأنف هاته الاحكام إلى المحكمة العليا الشريفة التى مقرها بالقصر الملكى بالرباط والتى تنظر فى هاته القضايا للسأفة بصفة نهائية .

وكذلك الشأن فى عاكم الباشاوات الذين يعينون هم الآخرون بظهير شريف لإدارة المدن ويعقدون جلساتهم بها ، غير أن الأحكام بالمدن كانت أكثر ضماناً من تلك التى تصدر بالبواى لأن مصدرها كثيراً ما يكون لهم اللام بالنقطة الإسلامى — وتستأنف هاته الأحكام بدورها إلى المحكمة العليا الشريفة الآفة الذكر التى تنظر فيها كذلك بصفة نهائية .

المحكمة العليا الشريفة

تعقد المحكمة العليا الشريفة التى تنظر بصفة نهائية فى القضايا للسأفة من عاكم القواد والباشاوات جلساتها بالقصر الملكى — وكانت تتألف من رئيس ومجموعة قليلة من القضاة والكتاب — وكان

عُرض جميع جلساتها مراقب مدنى من الإدارة الشرعية — قسم العدلية — بصفته مندوباً مغزانياً . ولم يكن هناك قانون يستند إليه القضاة فى أحكامهم بل كانوا كثيراً ما يميزون أحكامهم بالفقه الإسلامى والعرف والاجتهاد وظهأر القعود والأتزامات التى يرجع عهدها إلى ١٢ غشت ١٩١٣ تلك الظواهر التى يجرى بها العمل بالمحاكم الفرنسية بالمغرب ويتبنسون من القانون الفرنسى فيما يرجع للقضايا الجنائية ، وكان يوجد إلى جانب المحاكم المذكورة محاكم أخرى تأسست بتاريخ ١١ سبتمبر ١٩١٤ وهاته المحاكم أقامها الاستعمار بجنوب المغرب وكانت تدعى محاكم العرف حيث يحكم فيها عملاً بالعرف الجارى لدى سكان هاته الناحية وقد نظم هاته المحاكم فرار وزيرى مؤرخ ٨ ابريل ١٩١٤ . وكانت القيادة تحكم بالناحية الآتية الذكر حسب عرف أهلها — وتستأنف هاته الأحكام إلى غرفة العرف بالمحكمة العليا الشرعية بالرباط .

أما المحاكم الفرنسية فقد تأسست بمقتضى ظهير شريف بتاريخ ١٢ غشت ١٩١٣ — وتتألف هاته المحاكم من ١٥ محكمة صلحية و ٩ محاكم ابتدائية ومحكمة للاستئناف مقرها بالرباط — وتنتظر هاته المحاكم فى جميع القضايا والزاعات القائمة بين الأوربيين وبين للتاربة والأوربيين — وفى حوادث السير — والشيكات بدون رصيد — وتحتفظ العقار — ونزع الملكية .

وفى سنة ١٩٣٣ على أثر الفاجعة الكبرى يوم وقع نفى جلالة الملك محمد الخامس حاولت سلطات الاستعمار أن تهرج بعض الاسلحات الشككية فأصدرت بتاريخ ١٥ صفر ١٣٧٣ الموافق ٢٤ أكتوبر ١٩٣٣ القانون الجنائى المغربى وكذا ظهير يتعلق بتنظيم سلك القضاء — وأسست بعض محاكم الحكم للفوضين ومحاكم إقليمية .

وبعد الكفاح المرير الذى قام به الملك والشعب والثورة العظمى التى شنها الشعب المغربى على سلطات الاستعمار ذلك الكفاح الذى توج بسودة جلالة الملك وإعلان الاستقلال — على أثر ذلك وفى ٩ ديسمبر ١٩٥٥ تأسست الحكومة الائتلافية الأولى وكان هدفها الأول السهر قبل كل شئ على تنظيم الجهاز العدلى بالبلاد تنظيمًا محكمًا سالكًا — فأعلنت آنذاك وزارة العدل عملاً بتعليمات صاحب الجلالة فصل السلطات وتوحيد القضاء فى مجموع ربوع البلاد — ونظمت المحاكم الشرعية وضاعفت عددها وأسست محاكم إقليمية شرعية ومجلس أعلى للقض والإبرام بمقره بالرباط ، وأناطت تحرير القوانين والنصوص والسطرة بطائفة من العلماء للبرزين فصدرت مدونة الأحوال الشخصية وهى عبارة عن قوانين فقهية مقتبسة من السنة والحديث وأصبح العمل جارياً بها فى مجموع محاكم قضاة الشرع ، وذلك ابتداء من ٢٨ ربيع الثانى ١٣٧٧ الموافق ٢٢ نوفمبر ١٩٥٧ — كما أصدرت وزارة العدل كتاباً آخر يدعى مرشد القضاة الذى ينظم للسطرة والإجراءات فى نفس هاته المحاكم . وبعد توحيد القضاء بالمغرب أصبحت المحاكم المحزنية التى يتراقف أمامها للتاربة بصفة عامة تدعى المحاكم العادية وأسست المحاكم الفرنسية يطلق عليها المحاكم الصربية .

وبتاريخ ٢٢ شعبان ١٣٧٥ صدر ظهير شريف ينظم من جديد المحاكم العادية — وبتاريخ ٢ ربيع الثانى ١٣٧٧ الموافق ٢٧ سبتمبر ١٩٥٧ صدر ظهير شريف أسس بمقتضاه المجلس الأعلى الذى مقره بالرباط ، ويتألف هذا المجلس من :

- ١ — رئيس أول .
 - ٢ — أربعة رؤساء للغرف .
 - ٣ — عشرين مستشاراً .
 - ٤ — نائب عام .
 - ٥ — أربعة محامين عامين .
 - ٦ — رئيسين لكتابة الضبط .
 - ٧ — أربعة كتاب الضبط للغرف .
- ويشتمل هذا المجلس على أربعة غرف وكل غرفة تتألف من خمسة قضاة—وينظر المجلس الآف الدكر في القضايا الآتية :
- ١ — طلبات النقص للرفوعة ضد الأحكام الاستئنافية والأحكام النهائية التي تصدرها محاكم الاستئناف — وغيرها من المحاكم على اختلاف درجاتها .
 - ٢ — طلبات الناء للقرارات الصادرة من السلطات الإدارية بدعوى الشطط في استعمال السلطة وينظر المجلس الأعلى علاوة على ذلك فيما يلي :
 - ١ — الطعون في التصرفات التي يتجاوز فيها القضاة سلطاتهم .
 - ٢ — البت في تنازع الاختصاصات بين محاكم لا توجد فوقها أية محكمة عليا مشتركة غير المجلس الأعلى .
 - ٣ — الطلبات لأجل مراجعة الأحكام الجنائية أو التأديبية في دائرة الشروط النصوص عليها في قانون التحقيق الجنائي للنشور بقتضى الظهور الشريف الصادر في ٩ رمضان ١٣٣١ الموافق ١٢ أغسطس سنة ١٩١٣ .
 - ٤ — دعاوى محاسبة القضاة والمحاكم غير المجلس الأعلى .
 - ٥ — قضايا التشكك في نزاهة الحكم .
 - ٦ — سحب الدعوى من محكمة لوجب الأمن العمومي .
 - ٧ — طلبات تسليم المجرمين للخارج .
- ويجب أن تكون طلبات نقض الأحكام المروضة على المجلس الأعلى مبنية على أحد الأسباب الآتية :
- ١ — خرق القانون الداخلي أو قانون أجنبي خاص بالأحوال الشخصية .
 - ٢ — خرق القواعد الجوهرية للرافات .
 - ٣ — عدم الاختصاص .
 - ٤ — الشطط في استعمال السلطة .
 - ٥ — علم ارتكاز الحكم على أساس قانوني أو عدم وجود اللوجيات .

محكمة الاستئناف

ففي ٢٥ صفر ١٣٧٧ الموافق ٢١ سبتمبر ١٩٥٧ قامت وزارة العدل بتأسيس محكمة للاستئناف بالرباط وقد خلفت هاته المحكمة العليا الشريعة ، وتتألف هاته المحكمة من ، ثلاث غرف :
١ — غرفة للاتهام . ٢ — غرفة للاستئناف الدنى . ٣ — غرفة للاستئناف التأديبى .

وبمقتضى ظهير ١٠ رمضان ١٣٧٦ الموافق ١١ أبريل ١٩٥٧ المنبر بظهير مؤرخ ب ٢٥ صفر ١٣٧٧ الموافق ٢١ سبتمبر ١٩٥٧ تأسست محكمة الاستئناف بطنجة التى تضم فى دائرة اختصاصها :
١ — المحاكم الإقليمية بطنجة — تطوان — والنصور .

وتألف هاته المحكمة من :
رئيس أول .

وثلاثة رؤساء لقترف .

وثلاثة عشر مستشاراً من بينهم مفوض يوكل إليه حماية الطفولة ويعين لهذه المهمة لمدة ثلاث سنوات ويمكن أن يقوم بمهام المستشار أعضاء رعيون .
كما تحتوى المحكمة الاستئنافية بطنجة على :

محام عام واحد .

وثلاثة نواب لوكيل العام .

وتتركب المحكمة من ثلاث غرف ويمكن أن يحدث فرعان . أو عدة فروع بموجب مقر
لوزير العدل .

وفى نفس تأليف الفروع يمكن أن تطلب مساعدة القضاة التتمين إلى الترف الثلاث بدون
مى بينهم .

وفى مشتل السنة القضائية يعين أثناء الاجتماع العام للمحكمة القضاة لختلف الترف وذلك
بصفة دورية .

إن الأحكام الاستئنافية يصدورها فى جميع القضايا ثلاثة قضاة .

وهنا ينبى أن نشير إلى أن جميع الأحكام التى تصدرها المحاكم الإقليمية بصفة ابتدائية يمكنها
أن تستأنف إلى محكمى الاستئناف المذكورين .

ومما يجعل الإشارة إليه من جديد أن المحاكم الإقليمية كانت قد تأسست فى أول الأمر أيام الحماية
وذلك بمقتضى ظهير شريف مؤرخ ب ١٥ صفر ١٣٧٣ الموافق ١٢ أكتوبر ١٩٣٣ ولتتم بالظهير
المؤرخ ٢٢ شعبان ١٣٧٥ الموافق ٤ أبريل ١٩٥٦ .

فبعد إعلان الاستقلال عملت وزارة العدل إلى تنظيم هاته المحاكم وتوسيع نظامها فأصبح عددها
١٢ محكمة يقع مقرها فى كبريات المدن للترقية .

وتألف هذه المحاكم من رئيس وأعضاء ضاعف عددهم بالنسبة لأهمية المدينة التى تقع فيها
المحكمة .

اختصاص المحاكم الإقليمية

في القضايا المدنية والتجارية

تنظر المحاكم الإقليمية قضية نهائية في الأحكام المستأنفة الصادرة من طرف محاكم الحكم للفوضين ، للنظرة بموجب الظهير الشريف الصادر بتاريخ ١٧ محرم ١٣٧٦ الموافق ٢٥ غشت ١٩٥٦ والمتعلق بأحداث عاظم الحكم للفوضين .

كما تنظر قضية ابتدائية وإبقاء حق الاستئناف في الدعاوى التي يزيد مبلغها على ٩٠ ألف فرنك . وتنظر الى ذلك في مجموع القضايا المدنية والتجارية باستثناء القضايا التي من خصائص المحاكم المصرية وذلك عملاً بالظهير الشريف المؤرخ ب ٩ رمضان ١٣٣١ الموافق ١٢ غشت ١٩١٣ ومن جملتها :

حوادث السر — الراكر التجارية — الأراضي المسجلة .

القضايا الجنائية

وتنظر إلى ذلك المحاكم الإقليمية ابتدائياً وبشرط إبقاء حق الاستئناف لدى محكمة الاستئناف في الجنب التي يعاقب من أجلها بسجن تتجاوز مدته سنتين وبغرامة أو بلا غرامة وذلك إذا ما اقررت تلك الجنب في دائرة المحاكم المذكورة .

كما تنظر هذه المحاكم في الأحكام للستأنف لديها والتي تصدرها ابتدائياً عاظم الحكم للفوضين وذلك إذا كانت العقوبة المحكوم بها تزيد على شهر أو كانت العقوبة المحكوم بها تزيد على عشرة آلاف فرنك أو إذا كان طلب الحق المدني يفوق عشرين ألف فرنك .

وتستند المحاكم الإقليمية في أحكامها في القضايا المدنية على بعض النصوص القومية والمرف والاجتهاد بعض الأحكام على العقود والالتزامات التي تحدثت لكم عنه في أول الأمر .

أما فيما يرجع للقضايا الجنائية فإنها تطبق القانون الجنائي الذي كان جارياً به العمل أيام الحماية — غير أن وزارة العدل قد أصدرت مؤخراً قانوناً جديداً للإجراءات الجنائية ، وهذا القانون يجري به العمل الآن سواء في المحاكم المصرية أو العادية — وهو على جانب كبير من الدقة والوضوح وفيه ضمانة كبرى لحرية اللواتين .

ووزارة العدل مكبة إلى ذلك على تحضير القانون للدني والجنائي .

وتعقد المحاكم الإقليمية أربع دورات في السنة ، للنظر في القضايا الجنائية الكبرى — وتضاف في هذه الدورات الى الهيئة الحاكمة أربعة مستشارين يقع الاقتراح عليهم من عشرين مرشحاً بينهم العامل أو باشا المدينة ويشترط فيهم أن يكونوا بالعين من العمر ثلاثين سنة على الأقل ومشهورين بصدقتهم وأن لا يكونوا من القضاة ولا من العسكريين للزاولين عملهم .

وان الأحكام التي تصدرها هاته المحاكم لا يمكن استئنافها غير أنه يمكن رفعها للجلس الأعلى في ظرف ثمانية أيام إذا وقع إخلال بالمسطرة .

المحاكم الابتدائية

عماكم المحاكم المفوضين

وفي ١٥ صفر سنة ١٢٧٣ الموافق ١٢٥ أكتوبر ١٩٥٣ تأسست عماكم المحاكم المفوضين وفي سنة ١٩٥٦ عملت وزارة المدل على تنظيم عماكم المحاكم المفوضين تنظيمًا لا يستهان به تلك المحاكم الابتدائية التي توجد بمجموع ربوع البلاد والتي يبلغ عددها ١٥٩ محكمة والتي أصبحت اليوم تحمل اسم المحاكم المدنية .

وتألف هاته المحاكم من حاكم رسمى يدعى « مسدداً » ونائب مسدد أو عدة نواب حكماء ، ذلك راجع لأهمية للركز الذي تقع فيه المحكمة ، ويوجد في هاته المحاكم علاوة على ذلك وكيل للدولة .

اختصاصها

فيما يخص القضايا المدنية

تنظر المحاكم الابتدائية نهائياً في جميع المعاول التي يكون مبلغها للتنازع فيه مساوياً ٢٠,٠٠٠ فرنك أو أقل من هذا المبلغ .

كما تنظر ابتدائياً بشرط إبقاء حق الاستئناف في المعاول التي يتراوح مبلغها للتنازع فيه بين ٢٠,٠٠٠ ، ٩٠,٠٠٠ فرنك وكذلك في جميع المعاول المتعلقة بأداء كراء الرباع وكراء الأراضي الزراعية كلما كان قدر الكراء وسواء كان عقد الكراء كتابياً أو شفوياً وفي الإنذار بالإفراغ وفي دعوى فسخ عقود الكراء وإفراغ المحلات .

فيما يخص القضايا الجنائية

تنظر عماكم المحاكم المفوضين في جميع المخالفات البسيطة كما تنظر في الجنب ما عدا القتل من غير عمد تلك الجنب التي يحكم من أجلها بقوة تساوى مدتها سنتين سجنًا أو تقل عنها وبترامة أو بلا غرامة .

عماكم الشغل

لقد تأسست إلى جانب المحاكم المذكورة وذلك بمقتضى ظهير ٢٨ رمضان ١٣٧٦ الموافق ٢٩ إبريل ١٩٥٧ عماكم للشغل أنيط بها تسوية للشاكل والمنازعات التي يمكنها أن تقوم أثناء العمل ما بين أرباب العامل والمعلمة على العموم .

ويبلغ عدد هاته المحاكم ١٢ اثني عشر

وتألف كل محكمة من ثلاث غرف :

١ — غرفة للتجارة وللهن الحرة .

٢ — غرفة للصناعة .

٣ — غرفة للفلاحة .

وكل غرفة تألف من مكبي للتوفيق ومكتب للحكم .

محكمة العدل

تأسست محكمة العدل بمقتضى الظهير المؤرخ ٢٢ شوال ١٣٧٦ الموافق ٢٣ ماي ١٩٥٧ ومقرها بالرباط .
وتنظر هاته المحكمة في الجنح والجنائيات التي يقام بها ضد سلامة البلاد الداخلية والخارجية وكذلك الأمن العام .

المحكمة العسكرية

تأسست المحكمة العسكرية بمقتضى الظهير المؤرخ ب ٦ ربيع الثاني سنة ١٣٧٦ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٩ .
وتنظر هاته المحكمة في المحالفات والجنح والجنائيات التي يرتكبها الجنود المنضون تحت لواء الجيش الملكي .

الحريات العامة

وفي ٣ جمادى الأولى ١٣٧٨ الموافق ١٤ نوفمبر ١٩٥٨ صدر قانون الحريات العامة ، ويشتمل هذا القانون على ثلاثة ظواهر تتعلق :
١ - بالجميات . ٢ - بالصحافة . ٣ - بالتجمعات العامة .

قانون الجنسية المغربية

وفي ٢١ صفر سنة ١٣٧٨ الموافق ٦ سبتمبر ١٩٥٨ صدر قانون الجنسية المغربية .

خاتمة :

و خلاصة القول فقد كان الجهاز العدلي ببلادنا يحتل كل الاختلال فكانت المحاكم الفرنسية ومحاكم الباشاوات - والقواد - ومحاكم العرف - ولم يكن هنا قانون بالمعنى الصحيح يوحد الإجراءات في هاته المحاكم .

وان أول ما اهتم به جلالة الملك وحكومته هو العمل على فصل السلطات وتوحيد المحاكم ووضع القوانين الضرورية لها والسهر على استقلال القضاء ووضع حصانة تضمن صيانتهم - وبالتالي ضمان حقوق المتداعين .

على أن توحيد المحاكم وتوحيد القوانين في مجموع البلاد لم تتم جد ، فلا ننسى أن المغرب لم يحصل على استقلاله إلا منذ ثلاث سنوات . كانت مجهودات جلالة الملك وحكومته في خلالها كلها جهود جبارة لإتمام الاستقلال السياسي وإيجاد الأطارات اللازمة لتسيير مختلف الإدارات والمحاكم ذلك مع وجود عراقيل كثيرة أهمها مخلفات الاستعمار ، ومع ذلك يمكن لنا أن نلاحظ بأن العمل الذي قام به المغرب في ميدان القضاء في هاته الفترة الوجيزة وبوسائل جد قليلة لجديرة بكل تنويه .

ولن يكون ذلك إلا بفضل نعمة الحرية والاستقلال التي تمكن الشعب والشعوب عند الانطلاق من التو والارتقاء والازدهار .

بعض الملاحظات على الشركات المساهمة

ومسئولية أعضاء مجلس إدارتها

للدكتور أحمد زكي الشفيق المحامى

١ — تحتل شركة المساهمة مكاناً مرموقاً في الدول الحديثة (١) .

فهى الإطار أو النظام القانونى الذى مكن لاقتصاد العصر الحديث من النمو والازدهار .
فالنظم الاجتماعية والاقتصادية لا تنمو وترعرع إلا إذا صادفها النظام القانونى اللائق لها .
وقد كان الاقتصاد الحديث فى حاجة إلى وسيلة قانونية تحقق تقييد قل أن يوفق بينهما . زيادة
التجانس الشركاء وفى الوقت نفسه تخفيف المخاطر التى يرضون لها (٢) .
وقد وقتت شركة المساهمة بين هذين التقييد .

فخصيتها المنوية ركزت الحقوق والالتزامات فى الشركة ذاتها دون الشركاء الذين اقتصر
مسئوليتهم على حصتهم فى رأس المال مقدرة بحسب ما يملكونه من أسهم .
وتجزئة رأس مالها إلى أنصبة مثيلة القيمة — الأسهم — مكنت من تجميع رؤوس الأموال
الضخمة وساعد على ذلك سهولة تداول هذه الأسهم .

وإذا كان تدخل نظرية الشخصية للمنوية خفف من مسؤولية الشركاء — الساهمين — فإن
تدخل نظرية وكالة أو نيابة أعضاء مجلس الإدارة عن الشركة خفف من مسؤولية هؤلاء إلى أبعد
الحدود بإضافة جميع تصرفاتهم مباشرة إلى الأصيل ، أى الشركة ، دون أشخاصهم .

٢ — بفضل هذه القومات ازدهرت شركات المساهمة حتى بلغت من السطوة ما عملت له الدول
حساباً وتركزت القوة فى أشخاص للسيطرين على إدارة هذه الشركات وهم أعضاء مجلس إدارتها
الذين — بفضل عدم مسئوليتهم — كثيراً ما تصفوا فى استئثار سلطتهم وأغرفوا فيها عن الطريق
القويم مبتغين مصالحهم الخاصة دون مصالح الشركة .

٣ — اضطر للشرع إلى التدخل لحماية للدخريين ، أى للساهمين ، وقد تلاشت الإصلاحات
التشريعية التى اجتت إصلاح حال شركات المساهمة عن طريق تشديد مسؤولية أعضاء مجالس إدارتها
المدنية والجنائية .

وإن كثرة هذه الإصلاحات التشريعية لدليل قاطع على فشل للشرع فيما ابتناه .

(١) أنظر : Georges Ripert: Aspects juridiques du capitalisme moderne, Paris 1946

(٢) ينقل وتربلان فى مؤلفة المدينة الحرة La cité libre قولا عن نيقولا بطر لوه : « إن اكتشاف
شركة المساهمة هو أخطر اكتشاف فى الصور الحديثة أخطر من اكتشاف البخار والكهرباء » .

ولعل من أبرز أسباب هذا القشل — فيما نعتقد — الطريقة الجزئية التي عالج بها المشرع للوضع .

وهو في تسميته كثيراً ما تأثر بنظريات تخالف النظرية العامة التي اعتنقها في شأن تنظيم أحكام شركة المساهمة كما استلهم مصادر عديدة لم تخل من تناقض .

٤ — وهذا البحث يري إلى بيان أن علاج مسئولية أعضاء مجلس إدارة شركات المساهمة لن يتيسر إلا بإعادة النظر في تشريع هذه الشركات باعتبار أن الموضوع كل لا يتجزأ وبالمدول عن التصور المقدي لشركة المساهمة الذي أصبح لا يتفق مع الواقع اللوس .

وبين هذا من بيان أحكام شركة المساهمة في مصر واستعراض الإصلاحات التشريعية التي أدخلت عليه في السنوات الأخيرة ومكان هذه الإصلاحات من النظرية العامة التي أخذ بها المشرع في تصوير شركة المساهمة .

أحكام مسئولية أعضاء مجلس إدارة شركة المساهمة في مصر

٥ — يسأل عضو مجلس إدارة الشركة المساهمة في التشريع المصري عن أخطائه مدياً وجنائياً .

٦ — فبقيا يتعلق بالمسئولية المدنية فإنه من المقرر أن أعضاء مجلس إدارة شركات المساهمة مسئولون عن كل خطأ يرتكبونه وذلك أمام الشركة وأمام الغير . وهم كذلك مسئولون عن أخطاء العضو المنتدب للإدارة بوصفه وكلاء عنهم أى عن مجلس الإدارة .

٧ — على أنه إذا كانت مسئولية أعضاء مجلس الإدارة مقررة لا جدل ولا خلاف في شأنها فإن أساس هذه المسئولية ما زال موضع جدل كبير . وقد لحص هذا الخلاف الدكتور مصطفى كمال وصفي (١) قائلا :

« وقد اختلفت النظريات العامة في تحديد العلاقة بين الشخص الاعتباري والهيئات التي يباشر بها حياته وانقسمت في ذلك بصفة عامة إلى أقسام ثلاث :

« فترى إحدى هذه النظريات — وهي المازة الأصل — أن الشخص الاعتباري كائن حي "être réel" يتصرف بواسطة أعضاء organs في جسد هذا الكائن القانوني ، ليس لها كيان مستقل عن كيان الشخص الاعتباري بل هي جزء من أجزائه داخلة في بنيانه وتركيبه فأى تصرف يصدر عن هذه الأعضاء هو تصرف الشخص الاعتباري وفعله وكأنه صادر عنه لا عن شخص أو هيئة أجنبية عنه » .

« وترى النظرية الثانية أن الشخص الاعتباري مجاز أو مخلوق وهمي fiction ذلك لأنه ينشأ بإرادة الدولة وحسب رغبتها فهي التي تمنح الجماعات شخصية اعتبارية لا جسد لها ولا يمكنها

(١) « للمسئولية المدنية لأعضاء مجلس إدارة شركات المساهمة في القانون المصري والمعارن وفي مشروع قانون الشركات التجارية » — القاهرة ١٩٥١ م ص ١٠ .

مادياً أن تبدى إرادتها بنفسها . وذلك يحتاج لثائب أو وكيل عنها يعبر عن إرادتها ولا يكون هذا الوكيل جزءاً من أجزاء الشخص الاعتبارى أو داخلاً في تكوينه بل هو منفصل عنه وأجنبي بالنسبة له وهو يمثل في إدارة مصالحه وذمته المالية .

« ولا تتصرف النظرية الثالثة بوجود الأشخاص الاعتبارية وترى فيها حالة من حالات الملكية الجماعية ولا تخالف هذه النظرية في تكييفها للمدير سابقها . ترى أن مدير هذه الأموال هو وكيل عن ملاكها عظمى ويأثر هذه التصرفات باسمهم » .

ولم يقتصر الخلاف على ما تقدم من نظريات حول طبيعة الشخص للمنىوى بل أنه امتد إلى نيابة عضو مجلس الإدارة وطبيعة هذه النيابة هل هي نيابة اتفاقية مصدرها عقد الوكالة أم نيابة قانونية مصدرها القانون ؟

٨ — ولهذا الخلاف الأخير أثر أبلغ فيما يتعلق بمسئولية أعضاء مجلس الإدارة فإذا كانت نيابتهم عن الشركة اتفاقية كانت مسئوليتهم قبلها عقدية يمسك ما إذا كانت نيابة قانونية أمكن القول بأن هذه المسئولية تقتصية مع ما يترتب على ترجيح أى التكييفين من نتائج خطيرة .

٩ — ومهما يكن من رأى حول أى النظريتين أصح — وهو ما سنعود إليه فيما بعد — فلا شك أن القانون المصرى — أسوة بالقانون الفرنسى — قد أخذ بنظرية الوكالة . وآية ذلك المادة ٣٤ من القانون التجارى التى يجرى نصها بالآتى :

« تساط إدارة هذه الشركة بوكالة إلى أجل معلوم سواء كانوا من الشركاء أو من غيرهم وبأجرة أو لا ويجوز عزلهم ولو كان تعيينهم مصرحاً به فى نظام الشركة أو وجد شرط يقضى بعدم عزلهم » .

كما نصت على ذلك صراحة المادة ٢٧ من قانون الشركات المساهمة رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ إذ جاء فى فقرتها الثالثة :

« ويخصص القدر للتقدم ذكره من الأسهم التى يملكها عضو مجلس الإدارة أو التى تقدم من الأصيل الذى ينوب عنه لضبان إدارته ، ويجب إيداعها فى خلال شهر من تاريخ تعيين أحد البنوك للتمتع من وزارة التجارة والصناعة لهذا الغرض . ويستمر إيداع هذه الأسهم مع عدم قابليتها للتداول إلى أن تنتهى مدة وكالة العضو ويعلق على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها بأعماله » .

١٠ — على أن المشرع المصرى أكد اعتناقه لنظرية النيابة الاتفاقية أى الوكالة فى أغلب التطبيقات التى قررها بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة ومسئوليتهم والتى لم يخرج عنها إلا فى بعض التشريعات الحديثة مناقضاً الأصل العام الذى انبث عنه تشريعه وهو الأمر الذى أثار صعوبات حمة فى التفسير والتطبيق .

١١ — وقد كان مؤدى اعتبار مسئولية أعضاء مجلس الإدارة مسئولية عقدية ناشئة عن عقد

الوكالة أن تطبق الأحكام العامة في المسؤولية العقابية والاحكام الخاصة بعقد الوكالة (١).

من ذلك أن تشغل مسؤولية هؤلاء الاعضاء إذا ارتكبوا أى خطأ في الإدارة أو إذا خالفوا القانون أو نظام الشركة .

وان الاصل أن مسؤوليتهم فردية بمعنى أنه لا يجوز مساءلة أى عضو في مجلس الإدارة إلا إذا نسب إليه خطأ شخصى وذاتى . فمن المقرر مثلا أن عضو مجلس الإدارة الغائب لا يمكن مساءلته عن قرار خاطئ اتخذته مجلس الإدارة في غيابه وإن جاء مساءلته عن غيابه بوصفه خطأ مستقلا أو تقييداً منه إذا لم يكن مبرراً .

وكذلك وتطبيقاً لنفس المبادئ العامة في حالة مساءلة أعضاء مجلس الادارة عن خطأ مشترك ليس حتماً أن تكون مسؤوليتهم واحدة أو تضامنية بل للفروض أن تندرج المسؤولية — والتعويض — حسب الخطأ المنسوب إلى كل منهم ومدى خطورته .

١٢ — وبالفعل كانت هذه الأحكام مطبقة في مصر — وما زالت — إلا حيث خرج عنها للشرع بنصوص صريحة . مثال ذلك مانس عليه في الفقرة الثانية من المادة ١٠٢ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ :

« ١ — في غير إخلال بحق للطالبة بالتعويض عند الاقتضاء يقع باطلا كل تصرف أو تامل أو إقرار يصدر على خلاف القواعد المقررة في هذا القانون أو يصدر من مجالس إدارة شركات السائمة أو جميعاتها العمومية للشركة على خلاف أحكامه . وذلك دون إخلال بحق التبرير حسن النية » .

« ب — وفي حالة تعدد من يبرى إليهم سبب البطلان تكون مسؤوليتهم عن التعويض بالتضامن فيما بينهم » (٢) .

١٣ — ولا شك أن تكليف علاقة أعضاء مجلس الإدارة بالشركة بالوكالة اثرأ كبيراً في تنظيم كيفية تحريك دعوى المسؤولية .

(١) Gaston Caby: La responsabilité civile des administrateurs de sociétés (١) *raison de leurs fautes de gestion* (مجلة القانون والاقتصاد السنة الثانية عشرة ص ١١٠) .

(٢) وقد أدى وجود هذا النص في قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ببعض الشراح إلى اعتبار مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة في القانون المصري مسؤولية قصيرية . فبرى الدكتور مصطفى كمال طه في مؤلفه عن القانون التجارى (طبعة ١٩٥٤ ص ٤٩٥) أن «مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة قبل الشركة والتبرير مسؤولية قصيرية لا تفتاء أى رابطة تعاقدية بين أعضاء مجلس الإدارة والشركة إذ هم أعضاء فيها لا وكلاء عنها من وجهة وبين أعضاء مجلس الإدارة والتبرير من جهة أخرى ولأن التزامات أعضاء مجلس الإدارة إنما يفرضها عليهم القانون . وهذه للمسؤولية تضامنية طبقاً للقواعد العامة في المسؤولية القصيرية عند تعدد المسئولين عن الفعل الضار (المادة ١٦٩ مدنى وللاادة ١٠٢ فقرة ٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤) .

فعبا يتعلق بدعوى الشركة *action sociale* مؤدى القواعد العامة أنه لا يجوز رفعها إلا بواسطة الجمعية العمومية وذلك لأن هذه الدعوى إنما هي ملك الشركة ممثلة في جميعيتها العمومية .

بيد أنه سرعان ما تبين أن اشتراط موافقة الجمعية العمومية لتحريك الدعوى قد جعل هذه الدعوى في حكم الدم وذلك لم يلبث القضاء - الفرنسي والمصري - أن أباح لكل مسالم حق رفع الدعوى منفرداً *action sociale exercée ut singuli ou individuellement* وقد اضطر القضاء إلى قبول هذه الدعوى بدافع ضرورة حماية المسالمين وتيسير رفعهم لدعوى الشركة وبرر خروجه عن قواعد الوكالة بتصوير هذه الدعوى بالدعوى غير المباشرة التي يرفعها الدائن باسم ونابة عن مدينه المتقاعس .

ومهما يكن من أمر هذا التصور فإن القضاء أجاز الدعوى ولكن هذه الإجازة لم تجد المسالمين شيئاً لأن مؤسسى الشركات ما لبثوا أن فطنوا إلى الوضع فأدجروا في أنظمة الشركات الجديدة تصوراً تمنع من رفع الدعوى إلا بإذن من الجمعية العمومية وأخرى تحول دون رفعها نهائياً إذا صدرت موافقة الجمعية العمومية على حسابات الشركة وميزانيتها وأخلت طرف أعضاء مجلس الإدارة^(١) .

ولما كانت القواعد العامة التي تحكم شركات المساهمة وتصورها المستند من نظرية التقيد لا تمنع من إدراج هذه النصوص في أنظمة الشركات فلم يستطع القضاء مقاومة هذا الوضع الجديد ولم تسطه الترحية في استنباط حيلة أخرى تعطل من أحكام هذه النصوص ، بما انتهى بحل تحريك دعوى الشركة منوطاً بالجمعية العمومية وبالتالي بمجلس الإدارة لأن هذا المجلس هو - في واقع الأمر - الذي يتحكم في الجمعية العمومية .

١٤ - وبذلك تضررت دعوى المسئولين بين الموانع المستمدة من المبادئ العامة في القانون والأحكام الخاصة بقصد الوكالة وبين القيود الواردة في أنظمة الشركة ، حتى اضطر التشريع المصري إلى التدخل حديثاً بالقانون رقم ١١٤ الصادر في ١١ من أغسطس ١٩٥٨ لتعطيل أثر هذه النصوص مقررراً في المادة ٤٣ مكرراً منه مايلي :

« لا يقرب على أى قرار يصدر من الجمعية العمومية سقوط دعوى المسئولين المدنية ضد أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تقع منهم في تنفيذ مهمتهم » .

« وإذا كان الفعل الموجب للمسئولية قد عرض على الجمعية العمومية بقرار من مجلس الإدارة أو مراقب الحسابات فإن هذه الدعوى تسقط بمضى سنة من تاريخ صدور قرار الجمعية العمومية

(١) كان النظام النموذجي الذي سدر بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ يتضمن في مادته ٥٠ . ٥١ : مع عدم الإخلال بحق المسالمين للفرقة قانوناً لا يجوز رفع المنازعات التي تمس للصحة العامة وللشركة للشركة ضد مجلس الإدارة أو ضد واحد أو أكثر من أعضائه إلا باسم مجموع المسالمين وبمقتضى قرار من الجمعية العمومية ويجب على كل مسالم يريد إثارة نزاع من هذا القبيل أن يخطر بذلك مجلس الإدارة قبل انعقاد الجمعية العمومية التالية بشهر واحد على الأقل . ويجب على المجلس أن يدور هذا الاقتراح في جدول أعمال الجمعية . فإذا رفضت الجمعية العمومية هذا الاقتراح لم يجوز لأى مسالم إعادة طرحه باسمه الشخصي أما إذا قبلت الجمعية العمومية المباشرة الدعوى مندوباً أو أكثر ويجب أن توجه إليهم جميع الإغانات الرسمية .

بالمصادقة على تقرير مجلس الإدارة . ومع ذلك إذا كان الفعل المنسوب إلى أعضاء مجلس الإدارة يكون جنائية أو جنحة فلا تسقط الدعوى إلا بسقوط الدعوى العمومية .

١٥ - هذا فيما يتعلق بدعوى الشركة تباشرها بنفسها أو بواسطة أحد المساهمين ، أما عن الدعوى الفردية البحث فلما كانت لا ترفع إلا إذا كان الضرر الذي أصاب المساهم ضرراً فردياً لم يلحق باقي المساهمين فهي في تكليفها ومجال استعمالها تختلف اختلافاً كلياً عن دعوى الشركة وهي في واقع الأمر ، لندرة الالتجاء إليها ، لا تؤثر كثيراً على مسئولية أعضاء مجلس إدارة شركة المساهمة .

١٦ - على أن المشرع لم ير في تنظيم وتشديد المسئولية المدنية لأعضاء مجلس إدارة شركات المساهمة ما يكفي لردع المبدى أو المستغل منهم ولذلك فقد أضاف إلى هذه المسئولية المدنية مسئولية جنائية حددت حالاتها المواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على النحو الآتي :

« المادة ١٠٣ - مع عدم الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في القوانين الأخرى ، يعاقب المجلس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين :

١ - كل من أثبت عمداً في نشرات إصدار الأسهم أو السندات بيانات كاذبة أو مخالفة لأحكام هذا القانون ، وكل من يوقع تلك النشرات تنفيذاً لهذه الأحكام . وكل مؤسس ضمن عقد شركة ذات مسئولية محدودة إقرارات كاذبة متعلقة بتوزيع حصص رأس المال بين الشركاء أو بوفاء كل قيمتها مع عمله بذلك وكل من قوّم من الشركاء بطريق التدليس حصصاً غنية بأكثر من قيمتها الحقيقية .

٢ - كل مؤسس أو مدير وجه دعوة إلى الجمهور للاكتتاب في أوراق مالية أياً كان نوعها لحساب شركة ذات مسئولية محدودة وكل من عرض هذه الأوراق للاكتتاب لحساب الشركة .

٣ - كل عضو مجلس إدارة وزع أرباحاً أو فوائد على خلاف أحكام هذا القانون أو نظام الشركة وكل مراقب صادق على هذا التوزيع .

٤ - كل مراقب وكل مستخدم في مكتبه تعمد وضع تقرير كاذب عن نتيجة مراجعته أو أخفى عمداً وقائع جوهرية أو أغفل عمداً هذه الوقائع في التقرير الذي يقدم للجمعية العمومية وفقاً لأحكام هذا القانون .

٥ - كل موظف من الموظفين العموميين للشار إليهم في المادة ١٠٦ يفشى سراً اتصل به بحكم عمله أو ثبت عمداً في تقاريره وقائع غير صحيحة أو يغفل عمداً في هذه التقارير وقائع تؤثر في نتيجته .

« المادة ١٠٤ - مع عدم الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في القوانين الأخرى يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه :

١ - كل من يعين عضواً بمجلس إدارة شركة مساهمة أو عضواً متدباً لإدارتها أو يظل

متمتعاً بعضويتها أو يمين مراقباً فيها وكل من يتولى عملاً فيها وكل من يحصل على ضمان أو قرض منها على خلاف أحكام الحظر للقررة في هذا القانون وكل عضو منتدب للإدارة في شركة تقع فيها مخالفة من هذه المخالفات .

٢ — كل من يتصرف في حصص التأسيس أو الأسهم على خلاف القواعد المقررة في هذا القانون .

٣ — كل عضو مجلس إدارة تخلف عن تقديم الأسهم التي تخصص لضمان إدارته على الوجه المقرر في هذا القانون في مدى ستين يوماً من تاريخ إبلاغه بقرار التسييل وكل من تخلف عن تقديم الإقرار للنصوص عليه في المادة ٣٤ أو أدلى فيه بعمليات كاذبة . وكل عضو مجلس إدارة أثبت في التقرير الصادر إليه في المادة ٤١ بيانات غير صحيحة أو أغفل عمداً بياناً منها وكل عضو مجلس إدارة خالف أحكام المادة ٤٤ .

٤ — كل شركة تخالف الأحكام المقررة في شأن نسبة المصريين في مجلس إدارتها أو نسبتهم من المستثمرين أو العمال وكل عضو منتدب للإدارة أو مدير فيها .

٥ — معدل بالقانون رقم ٤٥ في ٣١ يناير سنة ١٩٥٧ ، كل من يخالف المواد ١٢ و ١٥ و ٢٤ و ١٦ .

٦ — كل من أحجم عمداً عن تمكين المراقبين أو موظفي الإدارة العامة للشركات بوزارة التجارة والصناعة أو موظفي وزارة الشؤون البلدية والقروية أو موظفي وزارة للواصلات الذين يندوبون بقرار من وزير التجارة والصناعة من الاطلاع على الدفاتر والأوراق التي يكون لهم حق الاطلاع عليها وفقاً لأحكام القانون .

٧ — المادة ١٠٥ — في حالة المود أو الإجماع عن إزالة المخالفة التي صدر فيها حكم نهائي بالإدانة تضاعف الغرامات للنصوص عليها في اللادتين السابقتين .

١٧ — هذه هي بكل إيجاز أحكام القانون المصري الوضحي في شأن مسئولية أعضاء مجلس إدارة شركات المساهمة ويلاحظ أن المشرع تدخل في السنوات الأخيرة عدة مرات لتعديل أحكام هذه المسئولية وإن دل هذا الأمر على شيء فلي أن الإصلاحات التشريعية لم تحقق الناية المرجوة منها .

فأهو السبب في هذا ؟

التعديلات التشريعية التي أدخلت على أحكام المسئولية

ومكانها من النظرية العامة لشركة المساهمة وسبب قصورها عن تحقيق هدفها

لعل من أهم الأسباب لهذا التصور هو أن هذه التعديلات لا تنبعث عن فكرة واحدة أو تصور موحد لشركة المساهمة بل يندرج في كل منها تحت نظرة مختلفة مما يجعل تفسير هذه التشريعات

وتطبيقها عسيراً لاستحالة رد الفروع إلى أصولها بسبب اختلاف هذه الأصول وعدم اتساقها .

ومن أمثلة ذلك أن المشرع المصري يقرر في القانون التجاري وفي قانون شركات المساهمة أن عضو مجلس إدارة شركة المساهمة إنما هو وكيل عن الشركة وكان يرتب على هذا الأصل صحة الشروط التي تمنع من رفع دعوى المسئولية إلا بعد استئذان الجمعية العمومية على أنه مألوث أن عدل عن هذه النتائج فأبطل الشرط سالف الذكر وجعل المسئولية تضامنية ، كل هذا بغير تعديل في الأساس القانوني للمسئولية مما جعل المفسرين يتساءلون هل هذه الأحكام الفرعية تعتبر اعتناقاً لأصل جديد يخالف للأصل التشريعي الأول أم هي استثناء من هذا الأصل يفسر في أضيق الحدود ؟

١٨ — وقد أسلفت أن كل محاولة لتعديل أحكام مسئولية أعضاء مجلس إدارة شركات المساهمة لا تنبعث عن نظرية أو تصور واحد لن تصادف نجاحاً وقد أضحت الحاجة ماسة إلى تعديل نظام شركات المساهمة في مصر والمودول عن التصور المقدي الذي تبناه المشرع المصري مع ما يترتب على ذلك من نتائج بالنسبة لهذا النظام عامة والمسئولية أعضاء مجلس الإدارة خاصة .

١٩ — فشركة المساهمة في النظرية التقليدية التي ما زالت مؤثرة في تشريعنا هي عبارة عن جمهورية ديمقراطية تتركز السيادة فيها في جمعية عمومية تلم تحمل المساهمين وتنحصر إدارتها في مجلس إدارة هو أشبه ما يكون بالسلطة التنفيذية تقوم إلى جانبه هيئة مراقبة مكونة من مراقبي الحسابات^(١) .

ويسيطر على هذا التنظيم نظرية سلطان الإدارة . فاتفق المؤسسين على إنشاء شركة مساهمة هو عقد كأي عقد آخر ويطلق على عملية إكتساب الجمهور في عقد الشركة « عقد الإكتتاب » وهو الذي يجعل من هؤلاء المكتتبين شركاء في الشركة ولو أنهم لا يعرفون بعضهم بعضاً وكانوا إلى وقت قريب لا يعرفون شيئاً عن نظام الشركة ذاته . وكذلك يسيطر على اجتماعات الجمعية العمومية التصور المقدي للشركة ، فلذا قال البعض إن أعمال حكم الأغلبية في هذه الاجتماعات يتنافى مع مبدأ سلطان الإرادة ردوا عليه بأن المتعاقدين قد قبلوا مقدماً بإرادتهم الحرة المختارة حكم هذه الأغلبية .

والفروض في هذه الجمهورية الديمقراطية أن السيادة للجمعية العمومية . فهي التي تعين وتمزل أعضاء مجلس الإدارة كما تشاء وهي التي تملك تعديل نظام الشركة وتوجيهها الوجهة التي تراها .

٢٠ — هذا هو التصور السائد التي تنبثق منه إلى الآن مشروعات إصلاح نظام شركة المساهمة ومسئولية أعضاء مجلس إدارتها . فما زالت الأبحاث التي تكتب وتنتشر في هذا الشأن توصي بتقوية الجمعيات العمومية بمحاولة خلق وعي جديد لدى المساهمين يؤدي إلى ازدياد اهتمامهم بشئونها وإحساسهم بوجوب تشديد المراقبة على وكلائهم أعضاء مجلس الإدارة باعتبارهم « ملاك الشركة » وإحباط السلعة الأولى فيها^(٢) .

(١) راجع بحث الرحوم الدكتور محمد صالح في الكتاب الأول لمؤتمر المهامين العرب — دمشق ١٩٤٥ .

(٢) أنظر جاستون كابي Gaston Caby في البحث المشار إليه أعفا .

٢١ — ومع ذلك فهذا التصور لا يدين به المساهمون أنفسهم ولا سند له من الواقع في أي جزئية من جزئياته .

فأما المساهمون فهم لا يتبرون أنفسهم مساهمين في مشروع تجاري أو صناعي يعملون على إنجاحه بل تحوّلهم فكرة واحدة عند شراء الأسهم هي المضاربة أو الاستثمار بقصد الحصول على ربح معقول فهم أقرب إلى المقرضين منهم إلى الشركاء ، هم بالمضي الصحيح مستثمرون لأموالهم فقط .

وقد لا تزام — وهذا إحساسهم الحقيقي — لا يحشرون الجماعات العمومية التي تنقد مرة واحدة في السنة ولا يبدون اهتماماً بها وهم الذين لا يعرف بعضهم بشأاً وبسبب هذا الغياب دعت الحاجة إلى وضع قواعد تنظم التصاب القانوني للحضور وأيضت التوكيلات على ياض إلى آخر ما اضطر المشرع أو الفقه أو القضاء إليه من أساليب وحيل تحاول الملاءمة بين الواقع وبين التصور القدي لشركة المساهمة الذي فرض على الواقع فرضاً .

أما أعضاء مجلس الإدارة فتنتخبهم الجمعية العمومية وهي بعد لا تعرفهم والتألب أن ينتخبهم باقي أعضاء المجلس مكلفين برض أسماهم على الجمعية للتصديق عليه ومع ذلك يقال إنهم وكلاء عن الجمعية العمومية تخلّك عزلم في أي وقت ١١

ويضى التصور التقليدي بأن مجلس الإدارة هو الذي يدير الشركة نيابة عن الجمعية العمومية مع أن المجالس وظيفتها للدأولة لا الإدارة ولهذا درج العرف — خضوعاً لواقع — على أن ينسب مجلس الإدارة « عضواً متديبا » يتولى الإدارة نيابة عنه . وهذا الضور ركز أعمال الإدارة في يده ولا يدعو المجلس للانقياد إلا في قترات متباعدة .

ورغماً عن أن الذي يدير الشركة فعلاً هو عضو مجلس الإدارة المنتدب فإن المسؤولية شائعة بين المجلس كله ، وذهب للمشرع حديثاً — على ما أسلفنا — إلى جعلها تضامنية بينهم .

وإذا كان من شأن هذا الشيوع تخفيف وطأة المسؤولية فليس من شأن جعلها تضامنية أن يغير الوضع ذلك لأنه لا يشر بالمسؤولية إلا من يدير فعلاً وعضو مجلس الإدارة العادي — سواء قبله إن مسؤوليته تضامنية أم لا — لا يدير الشركة ومن ثم لا يشر بالمسؤولية وبالتالي لا جدوى من محاولة تشديد مسؤوليته بالقول بأنها تضامنية .

وكذلك الأمر فيما يتعلق بمراقبي الحسابات فهم حسب التصور القدي يتبرون وكلاء عن الجمعية العمومية ولكن الواقع قضى بغير ذلك فهم أداة مراقبة لا تصور أن تقوم بها بالوكالة عن الجمعية أو عن أغليتها ولذلك ترى القضاء نفسه سبق المشرع في عدم إجازة عزلم إلا لأسباب مشروعة^(١) .

(١) أنظر حكم محكمة استئناف باريس في ٢٦ يونيو ١٩٤٣ — سري ١٩٤٤ — ٩٣/٢ وتعليق بوانات .

"Si les commissaires aux comptes sont les mandataires des actionnaires, ils ne peuvent être révoqués ad natum comme des mandataires ordinaires, mais le mandat légal qui leur est donné doit être considéré comme, en principe, soustrait à l'arbitraire d'une assemblée générale, sauf événement exceptionnel; et sous la garantie du contrôle sévère des tribunaux".

٢٢ - هكذا يبدو اليون شامعاً بين الواقع والقانون ، وعند ما يعتمد الإثنان لا مناص من اضطراب التشريع وفشله في تحقيق النيات التي يستهدفها .

وقد كان أثر هذا التناقض بين الواقع والقانون واضحاً في تناقض التشريع وفي عجزه عن إصلاح الأحوال التي صدر للملاجها .

فالتشريع الذي مازال يأخذ بالتصور العقدي لشركة المساهمة ويمر - حتى في تشريع حديث يرجع إلى سنة ١٩٥٤ - عن مجلس الإدارة بأنه وكل عن الجمعية العمومية بخولا إياها حق عزله في أي وقت والذي كان إلى سنة ١٩٥٨ يطبق أحكام الوكالة على دعوى الشركة يقرر في الوقت نفسه أن :

« تتولى وزارة التجارة والصناعة وضع أعونج للعقد الابتدائي لشركات المساهمة ونظامها ولا يجوز مخالفتها إلا لأسباب ضرورية يقرها وزير التجارة والصناعة » .

(٤ م من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ معدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٧)

وكيفي بهذا تعبيراً عن مدى انعدام الإرادة وسلطانها من نطاق شركة المساهمة .

٢٣ - وكذلك نرى للشرع اتجاه إلى تحويل الجمعية العمومية حق تعديل النظام - فيما عدا الفرض الأصلي وزيادة التزامات الساهمين - أيا كانت أحكامه (١/٤٩ م من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٤) ويجوز لها بصرف النظر عن الأحكام الواردة في النظام أن تنظر الاقتراحات الخاصة بتعديل النظام إذا كان موضوع الاقتراح قد فصل في إعلان الدعوة وكان الحاضرون يمثلون نصف أسهم رأس المال على الأقل (٢/٤٩ م) .

وكذلك الأمر فيما يتعلق بمراقبي الحسابات . فالجمعية العمومية التي تعينهم بما لها من سلطان لاتملك عزلهم في أي وقت كأعضاء مجلس الإدارة بل يجب عليها طبقاً للمادة ٥/٥١ أن تخطرم بأسباب العزل ولمن أن يناقشوا الاقتراح في مذكرة كتابية تصل إلى الشركة قبل انعقاد الجمعية العمومية بثلاثة أيام على الأقل ويجب على مجلس الإدارة تلاوتها على الجمعية .

٢٤ - أما بالنسبة لمجلس الإدارة الوكيل بنص القانون عن الشركة أي عن جميعها العمومية والذي يجوز لها عزله في أي وقت مهما كانت نصوص النظام والذي يعتبر أعضاؤه مسئولين مسئولية تضامنية عن أخطائهم أمام الشركة ، فقد صدرت في شأنه تعديلات تعد كل البعد عن نظرية الوكالة أو التصوير العقدي لشركة المساهمة .

٢٥ - فالشرع يقيد للتقاعدين - إذ هو يصير على اعتبارهم كذلك - بمدد من ينوبون عنهم فيقرر أنه يجب ألا يقل عددهم عن ثلاثة ولا يزيد على سبعة .

وفي الوقت الذي يتدخل لتشديد مسئولية أعضاء مجلس الإدارة فينص في المادة ٤٣ مكرراً « ١ » على حق كل مساهم في مباشرة دعوى للمسئولية ويقرر بطلان كل شرط يقضي بالتنازل عن الدعوى أو يعلق مباشرتها على إذن سابق من الجمعية أو اتخاذ أي إجراء آخر (تعديلات ١٩٥٨) تراها بضعف

من شأن هذه المسؤولية بإيجاب توزيع العمل بين جميع أعضائه وفقاً لطبيعة أعمال الشركة موزعاً هكذا المسؤولية بين أعضاء مجلس الإدارة توزيعاً لا صدق له في الواقع . فالقانون أن أعضاء مجلس الإدارة لا يشتركون في إدارة الشركة وإنما يتفرد بذلك عضو مجلس الإدارة المتدب وكانت نتيجة هذا التعديل الأخير أنه بدلا من تشديد مسؤولية عضو مجلس الإدارة للتدب عمل للشرع على تخفيف هذه المسؤولية وجعلها شاملة بين أعضاء المجلس جميعاً !

٢٦ - وقد يمكن أن تضرب أمثلة كثيرة أخرى على تدخل للشرع في تنظيم أحكام شركات المساهمة بما يتناقض مع التصور القدي لها يد أن هذا يمدنا عن موضوعنا ويمكن أن نقول استناداً إلى ما سبق من أنه لا فائدة ترحى من كل إصلاح تشريعي طالما أن الشرع لا يخفى أمام الواقع ويسلم بأن التصور القدي أصبح لا يتفق وواقع الحال .

٢٧ - فالشركة المساهمة هي نظام قانوني institution يرى إلى أغراض ذات أهمية لجميع رؤوس الأموال المستتفة في للشروعات التجارية والصناعية عن طريق تخفيف مسؤولية المساهمين وقصرها على تسييم في المشروع فهي نظام قانوني يمد كل البعد عن التصور القدي . ولذلك وجب إعادة صياغة أحكامه بما يتفق وهذا التطور .

ويجب الإقرار بأن الجمعية العمومية لا يمكن أن تكون أكثر من عضو انتخابي وأن مجلس الإدارة وهو العضو الذي يدير عن الشركة إنما يخضع في هذا التمييز لأحكام قانونية تستمد من غرض الشركة وتتفق وصالح للمساهمين فيها .

أما فيما يتعلق بمسؤولية هذا المجلس فيجب أن نضع نصب أعيننا أن المجلس وظيفته للداولة للإدارة وأنه يمتين الفتره بين مسؤولية عضو مجلس الإدارة المتدب وهو مدير الشركة في الواقع وبين مسؤولية باقي أعضاء مجلس الإدارة الذين يجب أن تقتصر مهمتهم على الإرشاد والتوجيه واتخاذ بعض القرارات التي تتميز بخطورة خاصة كما يمتين تحديد اختصاص كل منهم تحديداً دقيقاً لا اعتبار عضو مجلس الإدارة للمتدب نائباً أو وكلاً عن مجلس الإدارة .

أما عن عضو مجلس الإدارة المتدب فينبغي التشديد في مسؤوليته بأن يلاحظ أنه إنما تناط به إدارة مشروع اقتصادي وغول سلطات معينة لحسن إدارته فإذا انحرف في استعمال هذه السلطات أضى لا ينوب عن الشركة فيما أتى من تصرفات وتعيين مساوئته في ما له شخصياً عن نتائج تصرفاته الضارة (١) .

أما إذا تصرف في حدود سلطاته فإن مسؤوليته يجب أن تنظم وفقاً لأحكام المسؤولية التصيرية مع مراعاة وجوب الحرس على جملة مهمات إدارة الشركة بزيادة صالحه الخاص فيها ولا يكون ذلك إلا عن طريق إلزامه بشراء عدد من أسهم الشركة - سواء أكان الشراء قبل التمييز أو تدريجياً أثناء

الإدارة — حتى لا نحرم الشركات من الأكتفاء الذين يجهزون عن شراء أنصبة كبيرة دفعة واحدة .
وبالنسبة لباقي أعضاء مجلس الإدارة فيقتصر على تشديد مسؤوليتهم بالنسبة لما يقضى القانون بوجود حصول موافقتهم عليه من تصرفات . أما بالنسبة لباقي التصرفات فإن هذه للمسئولية يجب أن تخفف والا يتضاموا فيها مع العضو للتدب .

٢٨ — فالوضع إذن فيما يتعلق بمسئولية أعضاء مجلس الإدارة يقتضى التوفيق بقدر الإمكان بين تحويل المديرين سلطة الإدارة الفعلية بما يجب أن يتميز به من يسر ومرونة تستلزمها ضرورات التجارة وتقوية مراكزهم في هذا الصدد وبين حماية حقوق الأقليات . أما حماية حقوق الأقليات فلى المشرع تنظيمها بما يضمن حسن رعاية مصالحهم ويكون ضمان هذه الحقوق عن طريق إعادة تنظيم مسئولية أعضاء مجلس الإدارة وفق ما أسلفنا . وأما تقوية الإدارة فلا يكون إلا بتخفيف تبعيتهم للجمعية العمومية وتقوية رقابة مراقبي الحسابات على تصرفاتهم والإعلان عنها بقدر الإمكان .

٢٩ — وهكذا وعلى ضوء التصوير القانوني لنظام شركة المساهمة ينضى إعادة النظر في مسئولية أعضاء مجالس إدارتها وإنما يقتضى الأمر أول ما يقتضى أن يعدل النظام القانوني لهذه الشركات تعديلًا شاملاً ولا ينظر إلى هذه المسئولية استقلالاً عن باقي أحكام شركات المساهمة وذلك حتى ينبع التعديل عن فكرة واحدة وتصوير متسق وبغير هذا لن يكون لهذه التعديلات أى أثر في تحقيق ما يستهدفه المشرع والرأى العام من إصلاح لنظام مسئولية أعضاء الشركات .

خاتمة :

قال المرحوم الدكتور محمد صالح في المؤتمر الأول للمحامين العرب الذى انعقد في دمشق عام ١٩٤٤ تحت عنوان : « توحيد قانون الشركة المساهمة » .

« وما دنا في صدد التحديث عن توحيد القوانين التجارية في الأقطار العربية فلنا أن نقرر بأدى ذى بدء بأن الشركة المساهمة هى من النظم الاقتصادية التى يصح أن توحد قوانينها في الدول التى وصلت إلى درجة واحدة من التطور الاقتصادى » .

ومنذ هذا التاريخ لم تخط الدول العربية أى خطوة عملية في سبيل هذا التوحيد مع أن نمو العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول وما ينتظر لها من ازدهار نتيجة لشروع فكرة القومية العربية التى يجتمع في ظلها هذا المؤتمر الخامس للمحامين العرب يحمل الحاجة ماسة إلى هذا التوحيد . ولذلك لعله يكون من الخير أن تؤلف لجنة خاصة من مندوب عن كل دولة مشتركة في هذا المؤتمر لوضع مشروع قانون موحد لشركات المساهمة يعرض على الدول العربية حتى تعمل على جعله جزءاً من قانونها التجارى وذلك حتى يحين الوقت لتوحيد القوانين التجارية جميعها في هذه البلاد .

مسئولية أعضاء مجلس الإدارة

في الشركات المساهمة

لرؤسائهم وعموم سبوتى الخاصى

طلبت إلى " نقابة حلب ، التى أشرف بالانتماء إليها ، أن أحدثكم عن مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة .

ولما كانت النظريات الحقوقية في هذه المسؤلية قد تطورت بتطور الشركات المساهمة إلى الدور الكبير الذى لعبته والقى لا تزال تلعبه في حياة الأمم الاقتصادية فأرى من الضروري أن أمهد لدراسة هذا الموضوع الخطير بلحظة تاريخية عن منشأ الشركات المساهمة في العالم ، بوجه عام ، وفي البلاد العربية ، بوجه خاص .

لمحة تاريخية :

من تحصيل القول إنه لا يمكن للمرء أن يقوم بالأعمال التى يمكن أن يقوم بها جماعة من الناس ضموا جهودهم وعلمهم واخصاصهم من جهة ، وثرواتهم ، من جهة أخرى ، في الشركات ولا سيما الشركات المساهمة يتحد الاختصاص وللال العمل في نطاق واسع لا يمكن أن يتناوله مجهود شخص واحد مهما علا وسما . فلولاء الشركات ولا سيما الشركات المساهمة لما قامت في أميركا وأوروبا واليابان المشاريع الكبرى ولما تقدمت فيها الصناعات هذا التقدم الباهر الذى نشاهد آثاره اليوم .

في القرون الوسطى كانت التجارة الدولية بين بدى الجمهوريات الإيطالية أخص منها بالذكر جمهورية البندقية وجمهورية جينوا . فمذ ذلك الوقت لم تمد تكفى للتجار على نطاق دولي المجهود والثروات الفردية التى كانت كافية للتجار في النطاق المحلى ، فضرورة إشراك المجهود والمال في مشروع واحد أوجدت في الجمهوريات للذكورة ، أول ما أوجدت، شركات من نوع الشركات التضامنية الحالية ، ثم شركات ، ولو كان يطلق عليها اسم شركات التوصية Pacte de Commande فإنها كانت أشبه بشركات الخاصة الحالية منها بشركات التوصية الحالية .

وقد تأسست هذه الشركات للتجار بالتوايل بالدرجة الأولى Les épices والأحجار الثمينة والأقمشة الحريرية التى كان ينتجها الشرق ، بالدرجة الثانية .

تجارة التوابل كانت حينذاك من أهم الأعمال وأربحها وكانت تحتاج إلى رأس مال كبير لا يمكن أن يحصل عليه إلا بتأسيس شركات . فقد كانت لا تقل أهمية عن تجارة القطن في عصرنا وبالتالي

كانت أهمية تلك الشركات لا تقل عن أهمية شركات النفط في عصرنا وكانوا يسمون التوابل « الذهب الأسود » كما يسمون اليوم النفط « الذهب الأسود » .

وكان يوجد أيضاً شركات تشبه الشركات المساهمة الحالية . ففي القرن الخامس عشر لليلاد كان ، في الجمهوريات الإيطالية ، التي تتماطى خاصة التجارة على نطاق دولي ، كالبين ، والأعمال المصرفية ، بنوك لها امتيازات خاصة وأعمالها تمثل بسندات قابلة التداول كأسهم الشركات المساهمة الحالية . وأشهر هذه البنوك بنك القديس جاورجيوس للؤسس في جينوا عام ١٤٠٩ .

ثم ظهرت الشركات المساهمة الكبرى Les Grandes Compagnies ou Compagnies à charte التي عملت في ظل الحكم الملكي في فرنسا وإنجلترا وهولندا أما نفوذ هذه الشركات فحدث عنه ولا حرج . فقد كانت دولة ضمن دولة وكانت تقوم باستثمار البلدان الأخرى وباستثمارها اقتصادياً . ومن لا يذكر شركة الهند الغربية وشركة الهند الشرقية الفرنسيتين Compagnie des Indes Occidentales et compagnie des Indes Orientales وشركة الهند الشرقية الانكليزية East Indian Company أما أنظمة هذه الشركات فأنها تذكرنا بشركاتنا المساهمة الحالية . لم يكن يوجد قوانين تحدد شروط تأسيسها وإدارتها ، بل أن الأمر الملكي ، الذي كان يأذن بتأسيسها ، يتضمن الأصول التي يجب أن تسير عليها . كان السند فيها قابل التداول وينتقل بالإرث ويباع ويشترى . غير أن السلطة التي تمنح الترخيص بالتأسيس كانت تحتفظ لنفسها بحق سحب ذلك الترخيص في أي وقت شاءت .

أما ضرورة الترخيص السابق وحق السلطة التي منحه بالفائه في أي وقت أرادت وعطف تلك السلطة الكيفية نحو فريق أو نحو كتلة ضد فريق آخر أو كتلة أخرى ، كل ذلك أصبح يمارض وأجابه الشعوب نحو الحرية قبيل ثورة ١٧٨٩ الفرنسية . فعلاً يبدأ حرية التجارة أصبح تأسيس الشركات المساهمة حراً كتأسيس بقية الشركات ولم يعد يحتاج إلى ترخيص مسبق . يد أنه فات للشرع أن يلحظ أن هذه الحرية غير المستندة إلى تنظيم قانوني يبين شروط التأسيس وحقوق وواجبات المساهمين وحقوق وواجبات المجالس الإدارية والجمعيات العمومية للمساهمين وقواعد المراقبة على الأعمال ستكون السبب للفضاربات والاستهتار في أموال المساهمين . وهذا ما حدث . فقد وقعت فضائح كبرى يندى لها الجبين .

ولما وضع قانون التجارة الفرنسي في عام ١٨٠٧ كان واضعوه تحت تأثير هذه الفضائح . فميزوا بين الشركات المساهمة المتفلة وبين شركات التوصية المساهمة فرجعوا بالأولى إلى الأصول المتبعة في ظل الملكية المطلقة ، في القرون الوسطى ، أي أنهم أخضعوها إلى ترخيص مسبق ، وجعلوا هذا الترخيص عرضة للإلغاء من نفس السلطة مانحته بدون أن تكون هذه السلطة مازمة ببيان أسباب عملها .

وقد سكت قانون التجارة الفرنسي الجديد أيضاً عن تنظيم أمور الشركات المساهمة المتفلة فلم يحدد

شروط التأسيس ولا أصول الإدارة ولا أصول المراقبة . بل ترك ذلك إلى نظام الشركات الأساسي ، على اعتبار أن هذا النظام يخضع إلى تصديق الحكومة . أما الثانية ، أي شركات التوصية المساهمة فيها هو نفس وضع المساهمين في الشركات المساهمة ومع أن قانون التجارة لم يكن يتضمن أحكاماً قانونية تحدد تحديداً كافياً حقوق وواجبات مديري الأعمال في شركات التوصية المساهمة ، فإن واضع قانون التجارة الفرنسي لم يخضعوها إلى ترخيص مسبق بل تركوا تأسيسها حراً كشرركات الأشخاص ، فنابت الشركات المساهمة في فرنسا وحلت محلها شركات التوصية المساهمة وكثيرون قد استعملوا الحرية الممنوحة في القانون أو بالأصح قد ساؤا استعمال تلك الحرية بتأسيس شركات من نوع التوصية المساهمة لعبت بأموال الناس ، حتى أن القسم الأول من القرن التاسع عشر اشتهر في فرنسا ، « بحمى » شركات التوصية المساهمة " *Le fièvre des commandites* " فجذت فضاءً جديدة وثارت ضحاياها على مديري هذه الشركات فتدخل المشرع ، إنما اتهم رجال القانون والاقتصاد والحكم بين حلين : إخضاع شركات التوصية المساهمة إلى الترخيص المسبق كشرركات المساهمة المنفلة أو ترك تأسيسها حراً وإخضاعها إلى قواعد وأصول في تأسيسها وإدارتها محول دون حدوث فضاء . وكان الصرلثة التي كانت تقول بالحرية المستندة إلى تنظيم قانوني . والسبب في انتصار هذه الفئة وجود إلى بطء الحاكمين حينذاك واستبدادهم في منح الرخص التي كان يطلبها من يرغب في تأسيس شركة مساهمة وإخيازم إلى فئة من الناس دون الأخرى . وكان قانون ١٨ تموز ١٨٥٦ الملل لقانون التجارة .

وما لبثت الفكرة الجديدة أن شملت أيضاً الشركات المساهمة . فكان القانون للأورخ ٢٤ تموز ١٨٦٧ الذي يمتد بحق شرعة الشركات المساهمة جميعها . فأخذ بمبدأ إخضاع الشركات في تأسيسها وإدارتها وعملها إلى قواعد وأصول قانونية تشملها جميعها على السواء ورمى بقاعدة الترخيص المسبق الذي لم يعد ينطبق ومبدأ الحرية في التجارة والصل .

كثرت الشركات للمساهمة الكبيرة لسد حاجات البلاد الصناعية . والقوانين الفرنسية كانت حينذاك تحتل مكان الصدارة سباً بالنسبة إلى أوروبا وأميركا الجنوبية والفرق . فكانت أكثر هذه البلدان تستدير بها وفي أغلب الأحيان تبناها مع بعض التعديلات أو بدون تعديل .

فأخذ ملوك بني عثمان بالقوانين الفرنسية وامبراطوريتهم كانت آنذاك تمتد ، إن لم يكن على جميع البلاد الحرة . فلي أكثرها أخص منها العراق ولبنان والأردن وسوريا . فوضع الأتراك عام ١٨٥٠ قانوناً للتجارة مستمداً من قانون التجارة الفرنسي قبل التعديلات التي طرأت عليه في ١٨ تموز ١٨٥٦ ولا سيما قبل قانون ٢٤ تموز ١٨٦٧ . ولما صدرت هذه القوانين للهمة في فرنسا لم يسر المشرع التركي ضرورة للأخذ بها ولا ، على أقل تقدير ، للاستلها منها والسير في ركب الحضارة والتقدم . فالامبراطورية العثمانية كانت معروفة « بالرجل للريش » وكانت البلاد تزحف تحت وطأة الامتيازات الممنوحة للدول الكبرى والمرفوعة بامتيازات الأجانب " *Les Capitulations* " .

وكانت الشركات التي تستثمر بلادها الشاسعة الواسعة شركات أجنبية مركزها الرئيسي في عواصم الدول الكبرى وكانت بالتالي خاضعة لأنظمة وقوانين البلاد للؤسة فيها . وبعد الحرب العالمية الأولى زالت الامبراطورية العثمانية وانسلخت عن الدولة التركية أقاليم كبيرة منها العراق وسوريا ولبنان والأردن .

فسوريا ولبنان ظلامدة طويلة ، في عهد الانتداب الفرنسي ، خاضعين لأحكام القانون التجاري التركي الصادر عام ١٨٥٠ . ثم وضع لبنان قانوناً جديداً للتجارة في ٢٤ كانون الأول ١٩٤٢ . يعتبر بحق من أحدث القوانين التجارية . ولم يكن هذا القانون يخضع تأسيس الشركات للمساهمة إلى رخصة مسبقة من الحكومة لأنه ينظم تأسيسها وإدارتها ومراقبتها تنظيماً دقيقاً ، بيد أنه سرعان ما عدل ذلك في القانون الصادر في ٣٠ أيلول ١٩٤٤ . فجاءت المادة ٨٠ منه الجديدة تنص على أنه « لا يؤلف شركة منفصلة إلا برخصة من الحكومة وبعد موافقتها على الصك المتضمن لنظام الشركة ، ونصت المادة ٢٠١ منه على أن كل تعديل في النظام يخضع أيضاً لمصادقة الحكومة وفقاً لأحكام المادة ٨٠ » .

وعقته سوريا — فأصدرت بتاريخ ٢٢ حزيران ١٩٤٩ قانوناً جديداً للتجارة يطبق اعتباراً من أول أيلول ١٩٤٩ يقترب كثيراً من القانون اللبناني وهو أيضاً يخضع تأسيس الشركات للمساهمة إلى ترخيص الحكومة المسبق . أما النظام الأساسي للشركات فيعود التصديق عليه لوزارة الاقتصاد والتجارة .

على أن المادة ١٠٤ منه الخاصة بذلك الترخيص قد عدلت بالقانون رقم ٦٦ بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٥٩ وبموجب هذا التعديل أصبح تأسيس الشركات التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام خاضعاً لصدور مرسوم بالترخيص — أما الشركات التي لا تطرح أسهمها للاكتتاب العام فيجري ترخيص تأسيسها بقرار من وزير التجارة والاقتصاد .

ومجدد في ، ولو حدث عن الموضوع ، أن أشير إلى ما يميز به قانون الشركات العراقي بالنسبة إلى القانونين اللبناني والسوري .

إن البلاد القسبة قوانينها من التشريع اللاتيني لا ترى في ذلك القانون المستلهم أحكامه من التشريع الانجلوسكسوني الترتيب الموجود في القوانين اللاتينية . فبخصوص القبولات مثلاً نجد أن كل حكم مهم يتأوه نص يتضمن عقوبة تطرح على مخالف ذلك الحكم بخلاف الأصول اللاتينية التي تجمع عادة المخالفات في فصل أو باب واحد وتبين القبولات لها .

غير أنه يتضمن نصوصاً وأحكاماً مرنة لانجدها في القوانين من منيع لاتيني حيث النصوص حاطمة لا يمكن تسكيها مع الواقع الحي .

فبخصوص التعديلات التي يمكن إدخالها على نظام الشركة الأساسي ، فإن القوانين اللاتينية أو المستلهمة أحكامها منها تشترط الحصول على موافقة عدد من المساهمين يختلف باختلاف أهمية

التعديل ، وفي بعض الاحيان على مصادقة وزارة الاقتصاد . فلن حصلت الاكثرية القانونية وحصلت الصادقة تم التعديل وإن لم تحصل فلا يتم .

أما القانون المراق ، فإنه يحطى للقضاء المختص ، أى لمحكمة التجارة ، الحق بالسماح بالتعديل إذا وجدت أن التعديل لا يضر بالمعارضين به أو أن الضمانات التي يقدمها طالبو التعديل تكفي لتأمين حقوق المعارضين في التعديل .

والقانون العراقي يسمح أيضاً للمحاكم المختصة باعفاء أعضاء المجالس الإدارية من كل مسئولية فيما إذا ثبت لها حسن نيتهم . فقد جاء في المادة ٢٨١ من قانون الشركات العراقي ما يلي .

« إذا ظهر للمحكمة اثناء نظرية دعوى أمامها ضد عضو في مجلس إدارة الشركة لإهماله أو لحياثته الأمانة أن ذلك الضو مسئول عن ذلك الإهمال أو خيانة الأمانة أو يجوز أن يسأل عنهما ولكنه قام بأعماله بحسن نية وترو ويجب أعفاؤه عدلاً من تهمة الإهمال أو خيانة الأمانة فيسوغ للمحكمة أن تحله من المسئولية كلها أو بعضها بناء على الشروط التي تستصوبها » .

وأما مصر فقانونها التجاري صدر في ١٢ نوفمبر ١٨٨٣ بأمر عال من الخديوي ... والباب الثاني منه يتعلق بالشركات على اختلاف أنواعها وهو مؤلف من ٤٧ مادة من المادة ١٩ إلى المادة ٦٥ . وقد تضمنت أيضاً المادة ٤٠ منه نصاً يخضع تأسيس الشركات المساهمة إلى أمر يصدر من الجانب الخديوي بالتصديق على الشروط المدرجة في عقد الشركة والترخيص بتشكيلها .

ومصدر قانون التجارة المصري التشريع الفرنسي القديم قبل تعديلات عام ١٨٦٧ وقد سبق لي أن بينت أن التشريع الفرنسي القديم ناقص لا يحتوي على نصوص تحدد شروط تأسيس الشركات المساهمة وشروط إدارتها وحقوق وواجبات مجالس الإدارة والجمعيات العمومية للمساهمين وحقوق وواجبات المراقبين وقد تداركها المشرع الفرنسي في القانون الصادر في ٢٤ تموز ١٨٦٧ . غير أن النصوص الجديدة لم تكن تهم كثيراً مصر لأن أكثر المصريين كانوا منصرفين للزراعة وكان تجارهم يكتفون بشركات الأشخاص التي يوجد بخصوصها أحكام مهمة في القانون المدني . أما المشاريع الكبرى كالنقل والكهرباء والماء ، وأما الأعمال المصرفية والتجارة الدولية ، فكانت تقوم بها شركات أجنبية فرنسية وإنكليزية وبلجيكية منها بامتياز ومنها بدون امتياز . ولم يكن هناك ضرورة لسن قوانين لهذه الشركات الأجنبية لأنها كانت مؤسسة خارج الأراضي المصرية وكانت تخضع لقوانين البلاد التي تأسست فيها ولأن نوازل الدول التي تنتمي إليها كان يحول ، على كل ، دون ذلك .

يبد أن الأرباح الكبيرة ، التي كانت تجلبها تلك الشركات الأجنبية ، وضرورة تأسيس شركات كبرى لقيام بمشاريع هامة لفتت أنظار المصريين فابتدأوا في أواخر القرن التاسع عشر بتأليف شركات مساهمة مصرية . ثم أخذت هذه الحركة تنمو ودخل في الميدان مؤسسو بنك مصر وعلى رأسهم المنفور له محمد طلعت حرب باشا ، فأسسوا بنك مصر وعدداً كبيراً من الشركات ، وهذه الشركات — التي يهيمن عليها بنك مصر — هي من أم الشركات المصرية ، وتتناول مختلف أنواع العمل والصناعات والنشاط .

لذلك رأت الحكومة أن تتدخل فأصدر مجلس الوزراء بعض قرارات ثم عدل قانون التجارة ، في قسمه المتعلق بالشركات ، بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤٩ وبالرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ وتم بالقانون رقم ٢٦ لعام ١٩٥٤ ، القى التى القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ واستبقى جميع القوانين والأحكام الأخرى التى لا تخالف أحكام القانون الجديد .

وقد ميز القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بين الشركات المساهمة للنفقة التى لا تلجأ إلى الاكتتاب العام وبين الشركات التى تطرح أسهمها للاكتتاب العام . فأخضع الثانية لضرورة القيد الابتدائى — والنظام الأساسى لمجلس الوزراء ليتحقق من مطابقتها للقانون وليصدر رسوم الترخيص بالتأسيس وبالتصديق على النظام الأساسى ، بعد موافقة قسم الرأى مجتمعاً بمجلس الدولة (للمادة ٤) .

وجرى تعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٥ والقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٦ أما التعديلات المهمة للقانون رقم ٢٦ فقد تضمنها القانونان رقم ١١٣ و ١١٤ لسنة ١٩٥٨

هذه هى المراحل الأساسية التى مر بها التشريع بخصوص الشركات المساهمة .

فينتج منها أنه يوجد اليوم ، فى البلاد العربية ، أنظمة متقاربة واضحة دقيقة تتعلق بتأسيس وإدارة ومراقبة وصيغة الشركات المساهمة وهذه القوانين المتقاربة تتضمن جميعاً أحكاماً بتحديد حقوق وواجبات أعضاء مجالس الإدارة فى الشركات المساهمة ، وبالتالى بتحديد مسؤوليتهم .

لما هى إذن هذه المسئولية وما هو نوعها وما هو مستندها وما هى شروطها وما هو مداها ؟ ومن له حق إقامة الدعاوى بها ؟ وما هى مدة تقادم هذه الدعاوى وما هى المحاكم المختصة للنظر فيها ؟

لأنتمسك من الإجابة على هذه الأسئلة سأضطر إلى الرجوع إلى القوانين التجارة وقوانين الشركات فى البلاد العربية وبخصوص القوانين المعمول بها فى كل من إقليمى الجمهورية العربية المتحدة ، سأميز بين القوانين المطبقة فى الإقليم الجنوبى وأسميها القوانين المصرية وبين القوانين المطبقة فى الإقليم الشمالى وأسميها القوانين السورية لأنها مذكورة على هذه الصورة فى كتب الفقهاء ودراساتهم وفى أحكام المحاكم .

وسد هذه الملاحظة أقول : رأينا أن تاريخ الشركات المساهمة لم يكن خالياً من الفضائح . فأنهت القوانين الجديدة تعمل جميعها على المحافظة على حقوق المساهمين فى الشركات المساهمة وحقوق دائئها بوضع أحكام صارمة لإدانة المشرفين على الإدارة . فلم يكتف المشرعون بمسئولية المديرين المدنية وتطبيق قوانين العقوبات العامة على مديرى الشركات المساهمة وأعضاء مجالس إدارتها ، بل جعلوا من بعض الأعمال التى لم يكن يطلبها قانون العقوبات جنحة خاصة ووضموا لها عقوبات شديدة .

نوع المسؤولية

بموجب هذه القوانين أن مسؤولية أعضاء المجالس الإدارية نوعان : مدنية وجنائية .

المسؤولية المدنية ومستنداتها ومداهها وشروطها

إن المسؤولية المدنية تكون عن أعمال التأسيس وعن أعمال الإدارة .

أ — المسؤولية المدنية عن إجراءات التأسيس :

المؤسسون وأعضاء مجلس الإدارة الأول مسئولون بالتضامن عن صحة التأسيس . فإن كان تأسيس الشركة غير قانوني وسبب بطلانها حق للمساهمين وللغير أن يقيموا عليهم جميعاً دعوى المسؤولية التضامنية (المواد ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ سوري و ٧٩ و ٩١ و ٩٣ لبناني والمادة ١٠٢ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٤ مصري) . وأعضاء مجلس الإدارة الأول مسئولون بالتضامن عن صحة التأسيس لأنه يترتب عليهم أن يتحققوا من أن الشركة أسست على الوجه القانوني (المادتين ١٢١ سوري و ٩٣ لبناني) . ومسئولية المؤسسين وأعضاء مجلس الإدارة الأول لا تنشأ إلا إذا قضت المحكمة ببطلان الشركة واكتسب الحكم الدرجة القطعية . بيد أن القضاء يميل الآن إلى اعتبار هذا الشرط غير ضروري في حال انحلال الشركة بسبب الافلاس .

ولا يحق للمساهمين أن يمنحوا اتجاه الغير . كدائني الشركة ، يبطلان الشركة . ولا يجوز للمساهم طالب الإبطال أن يمسك بالبطلان للامتناع عن دفع بدل الأسهم المكتتب بها بل يتوجب عليه دفعها في استحقاقاتها .

وبالبطلان الآثار التي لحل الشركة . فليس له مفعول رجعي على الأعمال التي قامت بها الشركة فهذه الأعمال تعتبر صحيحة ومأثرة للمدير .

وأن البطلان يزول بزوال أسبابه أو بمرور خمس سنوات على تأسيس الشركة .

وقد وضع للشرعون جميع هذه القيود ليجتواكل محاولة إرادتها التهويل والتهويل للحط من كرامة المؤسسين وتزويل أضرار الأسهم للاستفادة الشخصية .

ب — المسؤولية المدنية عن أعمال أعضاء مجلس الإدارة بعد التأسيس :

وتنقسم المسؤولية المدنية عن الأعمال التي على التأسيس إلى نوعين : المسؤولية عن الأخطاء الإدارية والمسؤولية عن جميع أعمال التشريع وعن كل مخالفة للقانون أو لنظام الشركة .

والمسؤولية عن الأخطاء الإدارية تنشأ من إخلال أعضاء المجالس الإدارية بشروط عقد الوكالة المعطاة لهم من قبل المساهمين بانتخابهم أعضاء . وفي الحقيقة أن في انتخاب الأعضاء وقبولهم الضوية يتحقق عقد الوكالة . وأن الخطأ الإداري يكون بعدم تنفيذ الإلزامات المترتبة على الوكيل . ويكون رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مسئولين بمجرد وقوع الخطأ ولا يتخلصون من المسؤولية إلا إذا أثبتوا أنهم اعتنوا بإدارة أعمال الشركة إعتناء المدير المأجور . ويكونون مسئولين حتى عن خطئهم

الطفيف ولو وقع بحسن نية لأتهم وكلاء بأجر ، حسب المبادئ العامة ، يحاسبون حتى عن أخطائهم الطفيفة وأنهم مسئولون مبدئياً بالنسبة للمساهمين لا بالنسبة للتير ومسئوليتهم مبدئياً فردية لا تضامنية . فقد جاء في المادة ١٩٥ من قانون التجارة السوري والمادة ١٦٧ من قانون التجارة اللبناني ، أن رئيس مجلس الإدارة وأعضاءه مسئولون تجاه المساهمين عن خطئهم الإداري . وأما بالنسبة للتير فاتهم غير مسئولين مبدئياً عن خطئهم الإداري على أنه ، « في حالة إفلاس الشركة وظهور عجز في الموجودات ، يحق للمحكمة الابتدائية ، بناء على طلب وكيل النقليسة أو النيابة العامة أو عموماً من تلقاء نفسها ، أن تقرر تحميل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة أو كل شخص مسؤول موكلاً بإدارة أعمال الشركة وفتيش حساباتها ديون الشركة كلاً أو بعضاً » .

وفي هذه الحالة الأخيرة يمكن أن يصبحوا مسئولين تجاه التير ، وقد ورد أيضاً في الساتين للذكورين أن المحكمة تميز اللبال التي يكونون مسئولين عنها وما إذا كانوا متضامين في المسؤولية أم لا .

وبدبى يجب أن تكون الأخطاء ثابتة ويعود لقضاء اللوضوع الذول بوجود المخالصة أو بعدم وجودها . أما وصف العمل أو الإهال للنسب إلى أعضاء المجالس الإدارية والقول بأنه يشكل مخالفة أو لا فيضع لرقابة محكمة النقض .

والأخطاء الإدارية تكون إيجابية أو سلبية . والأمثلة كثيرة على الأخطاء الإدارية في نوعها : إبداع أموال الشركة في مصارف يلم رئيس وأعضاء مجلس الإدارة أن مركزها مزعزع ، عدم ملاحقة مدبى الشركة وترك الديون تسقط بالتقادم عدم التأمين على أموال الشركة . استهال أموال الشركة للتقسام بأعمال غير ماحولة في نظام الشركة ولا تدخل في أهدافها ، إهال أعضاء مجلس الإدارة في مراقبة أعمال الرئيس .

ولا يوجد خطأ إداري يستوجب مسؤولية الرئيس وأعضاء المجالس الإدارية إذا كان هؤلاء وضعوا تقصيرهم في مصرف ظهرفيا بعد أنه كان في حالة عجز ، سباً إذا كان تجار غيرهم من ذوى الخبرة الواسعة قد وقعوا في نفس الخطأ .

ولا يوجد خطأ إداري يستدعى اللسؤولية في إخفاء بعض الحقائق أو في تحريفها تحريفاً جزئياً في تصريحات شفوية أدلى بها رئيس مجلس الإدارة في اجتاع إحدى الهيئات العامة ، بمواقفة أعضاء المجلس الحاضرين ، إذا كانت النهاية من تلك التصريحات تجنب كارثة .

أما أعمال النش وغالفة القانون ونظام الشركة فإن رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مسئولون عنها تجاه الشركة والمساهمين والتير ، لا تجاه المساهمين فقط .

وعلى من يدعى عليهم بعمل غش أو بمخالفة القانون أو الأنظمة أن يثبت إدعاه . وأن — مسئوليتهم لا بالنسبة للشركة والمساهمين والتير ستكون إما شخصية تلحق عضواً واحداً من أعضاء مجلس الإدارة وإما مشتركة فيما بينهم جميعاً . وتكون اللسؤولية مشتركة عندما تكون المخالفة مشتركة أو النش مشتركاً بين الرئيس والأعضاء بحيث لا يمكن معرفة قسط كل منهم في ذلك أو عندما

تتكون المخالفة أو يتكون الفشل من سلسلة أعمال أو إهمالات توفد عنها نتائج غير قابلة للتجوزة ، وفي حالة المسؤولية المشتركة يكون الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة مازمين جميعاً على وجه التضامن بأداء التوضيح إلا إذا كان فريق منهم قد اعترض على القرار للتخذ بالرغم منه وذكر في المحضر (م ١٩٨ سوري ١٧ لبناني) . فنياب العضو بدون عذر مشروع يبرره خطأ بذاته . على اعتبار أنه يترتب على أعضاء المجالس الإدارية حضور الجلسات لقيام بمهمتهم والدفاع عن حقوق المساهمين وفي حالة انتظام المسؤولية بالنسبة للشركة والمساهمين والتبرير يمكن لهؤلاء أو بعضهم أن يدعوا بتمام الضرر على أحد الأعضاء وتضمنه إياه . وفي هذه الحالة يحق له أن يرجع على الآخرين ويكون توزيع المسؤولية النهائي بين رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بحسب قسط كل منهم في الخطأ المرتكب .

وتكون المسؤولية دوماً تضامنية بين الشركاء في الجرم لأن الشركاء في الجرم متضامنون في المسؤولية المدنية الناتجة عنه بمقتضى أحكام جميع قوانين العقوبات .

وأن الفقهاء الفرنسيين والمحاكم الفرنسية يميزون بين التضامن الكامل والتضامن غير الكامل *Responsabilité solidaire et responsabilité in solidum* ويحترون التضامن بين رئيس وأعضاء المجالس الإدارية تضامناً غير كامل . ويبيّنون بالتالي أن انقطاع مدة التقادم بالنسبة إلى أحد المدنيين لا يجوز أن يتمسك به الدائن قبل باقي المدنيين .

غير أن التضامن بين المدنيين في القانون المدني السوري والقانون المدني المصري هو تضامن غير كامل ، على ما جاء في المادة ٢٩٢ سوري والمادة ٢٩٢ مصري فلا حاجة للأخذ بالتمييز المذكور في إقليمي الجمهورية العربية المتحدة ، إنما يقتضى الأخذ به بالنسبة للبنان لأن الفقرة الأخيرة من المادة ٣٩ من قانون اللوجيات والقود تنص على أن الأسباب التي تقطع مرور الزمن بالنظر إلى أحد المدنيين المتضامنين تقطعه أيضاً بالنظر إلى الآخرين .

والأمثلة كثيرة على مخالفة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة للقانون والنظام . وأجمل مخالفة القانون مع مخالفة النظام لأن النظام ما هو إلا قانون وضعت الشركة لنفسها ضمانة لحقوق مساهميها ولحقوق الغير الذي يتعاقد مع الشركة . فمن هذه المخالفات : عدم دعوة الهيئة العامة العادية مرة في السنة في الوقت المين في القانون أو النظام وبالشكل المقرر فيها ، عدم دعوة الهيئة العامة غير العادية في الأحوال والمدد التي بينها القانون أو النظام ، الإهمال في تجديد تعيين مرافق الحسابات ، عدم فرز المبالغ المخصصة للاستهلاك والاحتياطي الإيجابي ، عدم الاجتماع مرة واحدة في الشهر على الأقل ، اتخاذ قرارات في اجتماعات لم يكن فيها التصاب قانوني . اشتراك الرئيس أو أحد الأعضاء أو أكثر في إدارة الشركة مباشرة أو منافسة لشركتهم أو تعاطيهم تجارة مشابهة أو منافسة لها ، وجود مصلحة للرئيس أو لأحد الأعضاء في عمليات يراد بها إحداث تأثير في الأسعار لبورصة على سهم لشركة والقيام بتلك العمليات بنفسه أو بواسطة غيره ، عدم إعدادهم التقارير والحسابات في المدد المينة في القانون أو النظام وعدم وضوحها تحت تصرف المساهمين .

وإذا كان رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن كل ذلك وعن غيره من الأعمال فاتهم غير مسؤولين عن المخالفات للقانون أو النظام في انعقاد هيئة عامة عادية أو غير عادية لأن هذه المسؤولية تقع على

عائق مكتب الهيئة وعلى المساهمين كما أنهم غير مسؤولين عن القرارات التي تتخذها الهيئات العامة ، إذا كانت هذه القرارات تتجاوز صلاحية الهيئة التي أصدرتها .

والأمثلة عن إهمال النفس لا تقل عن الأمثلة على مخالقات أحكام القانون والنظام — فمنها التلاعب في القيد لإخفاء أخطاء رئيس وأعضاء المجلس والتجوية على مراقبي الحسابات ، إصدار بيع أسهم بناء على تقارير وإعلانات كاذبة أو على ميزات ملفقة أو بناء على توزيع أرباح وهمية ، استعمال الرئيس والأعضاء أموال الشركة لأغراضهم الشخصية ، توزيع أرباح وهمية .

هذا وأن الاجتهاد يعتبر الاتباس الوارد عن قصد في التقارير كالتصاريح الكاذبة أما التناؤل الزائد فلا يشكل التصريح الكاذب .

على أن رئيس وأعضاء المجلس ليسوا ، مبدئياً ، مسؤولين سواء عن الأخطاء الإدارية أو عن النفس وعن المخالفات للقانون والنظام ، إلا بخصوص الأعمال التي تمت خلال رئاستهم وعضوتهم — بيد أنه يجوز أن يعتبروا مسؤولين عن الأعمال التي تمت قبل انتخابهم أو بعد انتهاء مدة عضويتهم إذا كانوا اشتركوا بالمخالفات التي ارتكبوها سلفاً أو خلفاً لهم .

ولا يكفي أن يكون رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ارتكبوا مخالفة للقانون أو النظام أو أعمال النفس لأضرارهم بالضرمان فأنهم لا يكونون ملزمين بالضرمان إلا إذا حصل ضرر من تلك الأعمال وإذا كان مولوداً عنها ومرتبطاً بها ارتباط النتيجة بالسبب — فحيث يتنفي الضرر يتنفي الالتزام بالتعويض .

المسئولية الجزائية ومستنداتها ومدها وشروطها

إن المسئولية الجزائية تتناول أيضاً ، كالمسئولية المدنية ، الأعمال في فترة التأسيس والأعمال بعد التأسيس .

أ - المسئولية الجزائية عن الأعمال في فترة التأسيس :

إن بطلان الشركة وتضمين المؤسسين ورئيس وأعضاء أول مجلس إدارة المسؤولين مع المؤسسين من جهة التأسيس الأضرار الناتجة عن البطلان لا يكفيان لتأمين حجة إجراءات تأسيس الشركات . لذلك رأى المشرعون في أكثر بلدان العالم أن ينصوا على عقوبات خاصة بحق هؤلاء الأشخاص . فالمادة ٢٧٨ من قانون التجارة السوري توجب تطبيق العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات لجريمة الاحتيال على كل من أقدم على ارتكاب أحد الأفعال الآتية :

(١) إصدار الأسهم أو حصص التأسيس أو أسنادها المؤقتة أو النهائية أو تسليمها لأصحابها أو عرضها للتداول قبل صدور مرسوم الترخيص بتأليف الشركة أو صدور القرار الوزاري القاضي بتصديق نظامها الأساسي .

(ب) إصدار أسناد القروض وعرضها للتداول قبل أوانها بصورة مخالفة لأحكام القانون .

(ج) إجراء إكتابات صورية للأسهم أو قبول دفع الإكتابات بصورة وهمية أو غير حقيقية.

(د) نشر وقائع كاذبة لجل الجمهور على الاكتاب بالأسهم أو باسناد القرض .
ففي الجنب المنصوص عليها في الفقرتين ١ ، ب لا يشترط وجود نية جرمية . ويمكن إسناد هذه
الجرائم للمؤسسين والمساهمة والصيرافة الذين كانوا واسطة لمرض الأسهم للاكتاب .

وفي اللجنة المنصوص عليها في الفقرة « ج » تشترط وجود نية الجريمة ويمكن إجراء التبعات
بحق المؤسسين وبحق الشركاء بالجرم الذين قبلوا أن يلعبوا دور المكتنين اكتاباً صورياً وبحق
الصيرافة الذين أعطوا وصولات كاذبة وكذلك في اللجنة الملحوظة في الفقرة « د » فيفتنى لشكوبها
وجود النية الجرمية وتكون اللجنة بمجرد نشر الوقائع الكاذبة بنية جرمية سواء حصل الاكتاب أم
لم يحصل .

وقد نصت المادة ٢٨٠ من قانون التجارة السوري على أن يعاقب بمرامة نقدية من مائة ليرة إلى
الألف ، المؤسسون الذين يخالفون أحكام المادتين ١٠٨ و ١١٥ أي المؤسسون الذين لم يذكر في الدعوة
إلى الاكتاب العام :

- (١) غاية الشركة ورأسمالها وعدد أسهمها .
- (ب) للخدمات العينية وللزاي الممنوحة للمؤسسين أو سوام في حال وجودها .
- (ج) تاريخ الاكتاب ومكانه وشرائط وقيمة السهم .

والمؤسسون الذين لم يقدموا ، خلال شهر من إغلاق الاكتاب ، إلى وزارة التجارة والاقتصاد
تصريحاً بجلون فيه عدد الأسهم التي تم الاكتاب بها وقيام المكتنين بدفع القسط أو الأقساط الواجب
دفعها عند الاكتاب ولم يربطوا بهذا التصريح نص بيان الاكتاب ، وجدولاً بأسماء المكتنين وبعدد
لأسهم التي اكتب بها كل منهم .

ويعاقب بنفس العقوبة ، أي بمرامة نقدية من مائة ليرة إلى الألف ، كل من يدعو إلى الاكتاب
بصورة مخالفة لأحكام الفقرة الأولى من المادة ١٠٩ .

واليسم نص هذه الفقرة :

« يجزى الاكتاب في مصرف أو أكثر من المصارف المقبولة من الوزارة وتدفع لديه الأقساط
الواجب دفعها عند الاكتاب بمقتضى النظام الأساسي ويشيد في حساب يفتح بإسم الشركة » .

أما قانون التجارة اللبناني ، فهو يتضمن تقريباً نفس الأحكام لكن بصورة تمل وضوحها عن
أحكام القانون السوري . فإنه ينص في المواد ٨٢ و ٩٦ و ٩٧ على ما يلي :

« المادة ٨٢ — كل مخالفة لأحكام المادة السابقة تستوجب دفع غرامة من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ ليرة
لبنانية وبحق المحكمة أن تلقى عند الاقتضاء الاكتابات المعقودة » .

وقد جاء في المادة ٨١ ما يلي :

« يجب على المؤسسين قبل كل دعوة توجه إلى الجمهور لأجل الاكتاب برأسمال الشركة أن
ينشروا في الجريدة الرسمية بياناً يشتمل على توقيع كل منهم وعنوانه ويتضمن على الأخص تسمية

الشركة ومركزها الرئيسي ومراكز فروعها وموضوعها ومديتها ومبلغ رأسمالها وثمان الأسهم والمجل منه وقيمة الأشياء المقدمة عيناً والمنافع الخاصة وبند الفائدة المحددة وشروط توزيع الأرباح وعدد أعضاء مجلس الإدارة ومرتباتهم المقررة في نظام الشركة وصلاحياتهم .

ويجب أيضاً أن تدرج الايضاحات التي يحتوي عليها البيان في وثيقة الاكتاب الشخصية وورقة السهم والاعلانات الملصقة والاذاعات والمنشئير مع الاشارة إلى عدد الجريدة الرسمية الذي نشر فيه البيان .

« للمادة ٩٦ — يعاقب بفرامة من خمسين إلى ألف ليرة لبنانية الأشخاص الذين سلموا — ولو عن حسن نية — إلى للكتنتين أوراق أسهم نهائية لشركة مخفلة مؤسسة على وجه غير قانوني وكذلك الأشخاص الذين باعوا أو اشتركوا في بيع أمثال تلك الأسهم أو نشروا رسمياً قيمتها ويشترط على الأقل أن يكون خلل التأسيس ظاهراً » .

« للمادة ٩٧ — كل عمل احتيالي يراد به حمل الناس على الاكتاب أو دفع المال يعاقب فاعله بعقوبات الاحتيال » .

أما القانون للصري رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ قد نص في المادة ١٠٣ منه على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنتين وبفرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أثبت عمداً ، في نشرات إصدار الأسهم أو السندندات ، بيانات كاذبة أو مخالفة لأحكام هذا القانون وكل من توقع تلك النشرات تنفيذاً لهذه الأحكام . وفي حال الإحجام عن إزالة المخالفة التي يصدر فيها حكم نهائي بالإدانة تضاعف الترامات المنصوص عليها في المادة ١٠٣ .

ويمكن تطبيق هذه النصوص جميعها بدون الاخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في القوانين الأخرى ولا سيما في قوانين العقوبات .

ب — المسؤولية الجزائية هي أعمال يجر التأسيس :

يرتكب أحياناً رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ، خلال أداء مهمتهم ، جرائم منصوصاً عليها في قوانين العقوبات كالاختيال وسوء الائتمان والزوير . فيعاقبون عنها بالعقوبات المنصوص عليها في قوانين العقوبات .

غير أن قوانين العقوبات لا تلحظ جميع أعمال الفش التي يمكن أن يرتكبها رئيس وأعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة . فكثير من هذه الأعمال لا تحتوي على العناصر اللازمة لتكوين جرم الاختيال أو إساءة الامانة . لذلك رأى الشرعون ، بنية ردع رئيس وأعضاء المجالس الإدارية ، أن يحدثوا جنحاً خاصة بالشركات المساهمة .

فإنها ما تقع في فترة التأسيس . وقد سبق أن تكلمنا عنها . غير أنه يمكن أن تتجدد نفس الجنح في حال زيادة رأس المال بالاتجاه إلى اكتاب عام جديد .

ومنها ما ترتكب بعد التأسيس خلال القيام بإدارة الشركة - والجنح التي يجتعل ارتكابها خلال القيام بإدارة الشركة يمكن أن تقسمها إلى أربعة أقسام :

- ١ - بالنسبة للوكالة المطاة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة .
- ٢ - بالنسبة إلى تقديم الميزانيات وإلى توزيع الأرباح .
- ٣ - بالنسبة إلى المساهمين
- ٤ - بالنسبة إلى بعض الموجبات التي وضعها القانون أو النظام على عاتق رئيسها وأعضاء مجلس الإدارة والتي يترتب على عدم تنفيذها عقوبة خاصة .

وأم هذه الجنح هي :

١ - تنظيم ميزانية غير مطابقة للواقع أو إعطاء معلومات غير صحيحة فيها أو في تقرير مجلس الإدارة أو في تقرير مفتشي الحسابات أو الادلاء بالمعلومات غير الصحيحة إلى الهيئة العامة أو على معلومات أو إضاحات أوجب ذكرها القانون ، كل ذلك بقصد إخفاء حالة الشركة الحقيقية على المساهمين أو ذوي الشأن .

٢ - توزيع أرباح صورية أو غير مطابقة لحالة الشركة الحقيقية .

٣ - تقديم تقارير غير مطابقة للوقائع أو أغفل فيها بيان الواقع وذلك عن سوء نية وبقصد إيهام ذوي الشأن .

وتطبق على هذه الجنح عقوبات جرمية الاحتيال . وتطبق العقوبات نفسها على الشريك والمتدخل (المادة ٢٧٨ سوري) .

ويوجد جنح ثانوية منها :

١ - عدم إجراء معاملات الشهر المنصوص عليها في المادة ١٣٦ ، أي عدم تعليق نظام الشركة الأساسي في مكاتب الشركة وعدم بيان بوضوح اسم الشركة ومركزها وتاريخ انشائها ومقدار رأسمالها المكتتب به ورأسمالها المدفوع مع التعديلات التي طرأت عليه زيادة أو نقصاً ورقم تسجيلها في السجل العقاري وذلك في جميع العقود التي تعقدها وفي جميع الرسائل وال نشرات والإعلانات وسائر المطبوعات التي تصدر عنها .

٢ - عدم نشر ميزانية الشركة السنوية في الجريدة الرسمية وقائمة بأسماء أعضاء مجلس الإدارة ومفتشي الحسابات (المادة ١٣٧) .

٣ - عدم نشر الإيضاحات المذكورة في المادتين ١٦٢ و١٦٣ في الصحف اليومية ، قبل القيام بالدعوة لكتابة باسناد القرض .

٤ - عدم تقديم بيان لوزير التجارة والاقتصاد بمقدار الاسناد المكتتب بها (المادة ١٦٥) .

٥ - عدم حبس أسهم أعضاء مجلس الإدارة لدى الشركة لضمانة السئوليات المترتبة عليهم (المادة ١٨١) .

٦ - عدم الحصول على ترخيص من الهيئة العامة على كل عقد يبرم بين رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ويكون لهم أو لأحدهم شخصية فيه (المادة ٢١٢) .

٧ - عدم قيام مجلس الإدارة خلال الشهور الثلاثة الأولى من كل سنة مالية بوضع :

(أ) تقرير عن أعمال الشركة في سنتها المتصرمة .

(ب) جرد بموجودات الشركة وبيوتها .

(ج) ميزانية الشركة عن السنة المالية المتصرمة .

(د) حساب الأرباح والخسائر .

على أن تكون الميزانية واضحة منسقة وأن يبين فيها مقدار ما تملكه الشركة من الأسهم ومن الحصص في المشروعات الأخرى ومبلغ السلف التي تكون قد أعطت لشركات فرعية ثابتة لها . وعلى أن تبلغ هذه المستندات إلى مفتشى الحسابات وإلى وزارة التجارة والاقتصاد قبل ثلاثون يوماً على الأقل من اجتماع الهيئة العامة وأن يرسل إلى الوزارة في الميعاد نفسه ، جدول كامل بأسماء المساهمين وعدد أسهم كل منهم (المادة ٢٤٣) .

٨ - عدم تضمين تقرير مجلس الإدارة السنوي البيانات الآتية :

(أ) كيفية سير أعمال الشركة وحالتها المالية والاقتصادية .

(ب) شرح لحساب الأرباح والخسائر .

(ج) التزامات الشركة التي لم تدخل في الميزانية والتزاماتها الناشئة عن سحب الشيكات والسلع .

(د) كامل خصصات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمفتشين بما في ذلك نفقاتهم وضماناتهم ومهماتهم .

(هـ) اقتراح بتوزيع الأرباح .

على أن ينوه التقرير بالأمور الأخرى المنصوص عليها في قانون التجارة وبكل تضييع حدث في أسلوب وضع الميزانية وتجهيزها (المادة ٢٤٤) .

٩ - عدم اجتماع مجلس الإدارة خلال أسبوع واحد من انتخابه لانتخاب الرئيس ونائبه بالاقتراع السري وعدم تبليغ وزارة التجارة والاقتصاد صورة من قرارات انتخاب الرئيس ونائبه والأعضاء الفوضين ، في حال وجودهم (المادة ١٩١) .

١٠ - عدم دعوة الهيئة العادية في المواعيد التي حددها نظام الشركة الاساسى على أن لا يجاوز الاخير الحصة التالية لنهاية السنة المالية للشركة ، أو إذا طلب دعوتها مفتشو حسابات الشركة أو مساهمون يحملون ما لا يقل عن عشر أسهم الشركة (المادتان ٢١٤ و ٢١٥) .

١١ - عدم دعوة الهيئة العامة غير العادية في ميعاد يجاوز الحصة عشر يوماً من تاريخ وصول الطلب إلى مجلس الإدارة إذا طلب خطياً دعوتها مفتشو الحسابات ومساهمون يحملون ما لا يقل عن عشر أسهم الشركة (المادة ٢٢٠) .

١٢ - عدم اتباع تعليمات وزارة التجارة والاقتصاد (المادة ٢٧٥) .

ويعاقب عن هذه الجنب بفرامة نقدية من مائة ليرة إلى ألف (المادة ٢٨٠ سوري) .

أما قانون التجارة اللبناني ، فإنه يختلف عن القانون السوري بالنسبة للجرائم المحددة فيه ، أي في القانون اللبناني .

فالقانون اللبناني ينص في المادة ١٠٧ منه على أن كل توزيع لأرباح وهمية يجعل أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين مدنياً تجاه أي شخص يصيبه ضرر من ذلك كما يحصل مراقبي الحسابات مسؤولين أيضاً إذا ارتكبوا خطأ في المراقبة وهؤلاء الأشخاص أنفسهم يكونون مسؤولين جزئياً إذا وزعت أندية الأرباح دون قائمة جرد أو بمقتضى قائمة جرد منشوشة . أما العقوبة فهي عقوبة الاحتيال .

وينص القانون اللبناني أيضاً في المادة ١٠٢ على أن عدم نشر موازنة الشركة يستلزم الحكم على أعضاء مجلس الإدارة بدفع غرامة من مائتي ليرة إلى خمسمائة ليرة لبنانية وعدم القيام بالمعاملات المختصة بتعليق نظام الشركة وبوضع البيانات اللازمة على الأوراق الصادرة عن الشركة يستوجب دفع غرامة من ١٠ إلى ١٠٠ ليرة لبنانية .

وأخيراً يضع القانون غرامة من ٥٠ إلى ٢٥٠ ليرة لبنانية على أعضاء مجلس الإدارة إذا لم يقوموا بنشر كل إصدار للسندات في السجل التجاري ، بعد حصول الإصدار .

أما القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المصري فإنه أحدث أيضاً جنحاً خاصة نشأ عند مخالفة بعض أحكامه .

فالمادة ١٠٣ منه تنص على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن سنتين وبفرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل عضو مجلس إدارة وزع أرباحاً أو فوائد على خلاف أحكام هذا القانون أو نظام الشركة وكل مراقب صادق على هذا التوزيع .

وجاء في المادة ١٠٤ أنه مع عدم إخلال بالعقوبات الأخذ للنصوص عليها في القوانين الأخرى يعاقب بفرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه :

(أ) كل من يمين عضواً بمجلس إدارة شركة مساهمة أو عضواً منتدباً لإدارتها أو يظل متمتعاً بعضويتها أو يمين مراقباً فيها وكل من يتولى عملاً فيها وكل من يحصل على ضمان أو قرض منها على خلاف أحكام الحظر المقررة في هذا القانون وكل عضو منتدب للإدارة في شركة تقع فيها مخالفة من هذه المخالفات .

(ب) كل عضو مجلس إدارة تخلف عن تقديم الأسهم التي تخصص لضمان إدارته على الوجه للتر بهذا القانون في مدى سنتين يوماً من تاريخ إبلاغه قرار التبيين وكل من تخلف عن تقديم الإقرار المنصوص عليه في المادة ٢٤ (إقرار بما يملكه من أسهم الشركة وسنداتها بإسمه أو بإسم زوجته أو أولاده القصر) أو أدلى فيه بمعلومات كاذبة وكل عضو مجلس إدارة أثبت في التقرير للشار إليه في المادة ٤١ (التقرير السنوي الذي يتلى على الهيئة العامة للمساهمين) بيانات غير صحيحة أو أغفل عمداً بياناً منها وكل عضو مجلس إدارة خالف أحكام المادة ٤٤ (وجوب انعقاد

الهيئة العامة للمساهمين مرة على الأقل في كل سنة ، وجوب دعوة الهيئة العامة إذا طلب ذلك للمساهمون الحاضرون لعشر الأسابيع .

(ج) كل شركة تحالف الأحكام للقررة في شأن نسبة المصريين في مجالس إدارتها أو نسبتهن من المستخدمين أو المال وكل عضو منتدب للإدارة أو مدير فيها .

(د) كل من يخالف للواد ١٢ - زيادة رأس مال الشركة قبل أداء رأس المال الأصلي بأسره ، و ١٥ - تداول حصص التأسيس والأسهم التي تعطى مقابل الحصص العينية وتداول الأسهم التي يكتب فيها مؤسسوا الشركة قبل نشر للزيادة وحساب الأرباح والخسائر وباتر الوثائق للحققة بها عن سنتين مائتين كاملتين من تاريخ صدور المرسوم بترخيص تأسيس الشركة و ١٦ - تداول شهادات الاكتتاب والأسهم بأزيد من قيمتها الإسمية مضاعفا إليها ، عند الاقتضاء مقابل فترات الاصدار وذلك في الفترة الساجدة على صدور مرسوم تأسيس الشركة أو قيدها في السجل التجاري ، بالنسبة إلى شهادات الاكتتاب . أو في الفترة التي تلي صدور مرسوم التأسيس أو القيد في السجل التجاري إلى نشر حساب الأرباح والخسائر عن سنة مالية كاملة ، بالنسبة إلى الأسهم .

(هـ) كل من أحجم عمداً عن تمكين المراقبين أو موظفي الإدارة العامة للشركات بوزارة التجارة والصناعة من الاطلاع على الفواتر والاوراق التي يكون لهم حق الاطلاع عليها وفقاً لأحكام القانون .

وفي حالة المود أو الإحجام عن إزالة المخالفات التي ذكرتها والتي صدر فيها حكم نهائي بالإدانة تضاعف الغرامة (المادة ١٠٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤) .

حق مقاضاة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن مسئوليتهم

رأينا ما هي مسئوليات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة في فترة تأسيس الشركات المساهمة وخلال القيام بإدارتها .

ورأينا أن هذه المسئوليات تكون حيناً بالنسبة للمساهمين وأحياناً بالنسبة للشركة والمساهمين والغير .

بقي على أن أبين ما هي الدعاوى التي تعود للشركة ومن له الحق بإقامتها والدعاوى التي تعود للمساهمين أو الغير ومن له الحق بإقامتها .

فيجب بادئ ذي بدء التمييز بين دعاوى المسئولية عن بطلان الشركة وبين دعاوى المسئولية بحسب الأخطاء الإدارية وأعمال التسيير ومخالفة أحكام القانون والنظام .

(١) دعاوى المسئولية بسبب بطلان الشركة :

يحق إقامة دعاوى المسئولية بسبب البطلان على المؤسسين وأعضاء الإدارة الأول إلى المساهمين ودائتهم وإلى دائي الشركة وبوجه عام إلى كل ذي مصلحة كحكمة أسهم التأسيس .

وهذه الدعوى هي شخصية تمود إلى التضررين من البطلان ولا يحق لكل منهم أن يطالب إلا بما أصابه شخصياً من ضرر بحسب البطلان (المواد ١٢٢ و ١٢٣ سوري ١٩٥٤ لبناني) .

(ب) دعاوى المسؤولية بسبب الأخطاء الادارية وأعمال النش وغالفة أحكام القانون والنظام :

إن حق مقاضاة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بسبب الاخطاء الإدارية وأعمال النش وغالفة أحكام القانون والنظام يعود تارة للشركة ويمكن أن يحل أحد المساهمين أو عدد منهم محل الشركة لإقامة دعوى الشركة إذا امتنعت هي عن إقامتها ويؤد طوراً إلى المساهمين مباشرة وشخصياً كما يعود للدائى الشركة أو للدائى للمساهمين .

وعلى هذا الأساس تنقسم الدعوى إلى :

- ١ - دعاوى الشركة التي تقيمها الشركة *Action sociale exercée ut universi*
- ٢ - دعاوى الشركة التي يرفعها أحد المساهمين أو كتلة من المساهمين *Action sociale exercée ut singuli*
- ٣ - الدعوى الشخصية بكل مساهم على حدة *Action individuelle*
- ٤ - دعاوى الدائنين .

لا يوجد أية مسربة مخصوص دعاوى الدائنين - إن أعمال رئيس وأعضاء مجلس الإدارة قد تسبب أضراراً شخصية لدائى الشركة . فلمؤلاء مدعاتهم بموجب المبادئ العامة .
إن الصعوبة هي في التمييز بين دعاوى الشركة ودعاوى المساهمين الشخصية .

فقد اختلف الفقهاء والمحاكم اختلافات شهيرة على الضابط الذي يميز دعاوى الشركة وبين دعاوى المساهمين الشخصية . وقد لعب الاجتهاد الفرنسي دوراً كبيراً في إيجاد هذا الضابط .
فموجب رأى الأغلبية أن هذا الضابط هو موضوع الدعوى .

فإذا كان موضوع الدعوى بمسئولية رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مبنياً على عقد الوكالة القائم بينهم وبين المساهمين ، أى على الأخطاء الإدارية ، فتكون الدعوى دعوى الشركة . أما إذا كان موضوعها جرماً أو شبه جرم أو غالفة للقانون أو النظام فتكون الدعوى شخصية حتى إذا تساوى جميع المساهمين في الضرر .

وقد أخذ قانون التجارة اللبناني وقانون التجارة السورى بهذه القاعدة .

قد جاء في المادة ١٩٤ سوري وفي المادة ١٦٦ لبناني أن رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مسئولون حتى تجاه الغير عن جميع أعمال النش وعن كل غالفة للقانون أو لنظام الشركة وأن الدعوى التي يحق للتضرر أن يقيمها بشأن ذلك هي دعوى شخصية لا يحول دون إقامتها حق بالنسبة للمساهمين اقتراع من الهيئة العامة بإبراء ذمة مجلس الإدارة . وللتضرر قد يكون الشركة . ولا حاجة للقول إن الضرر الذي يحصل للشركة يجب للمساهمين فيها وقد يكون أيضاً أحد المساهمين أو كتلة منهم .

هذا ويجدر بي أن ألفت الأنظار إلى أن الشرعين السوري والبناني استعملا عبارة (دعوى شخصية) ليدلا على أنها تعدد شخصياً ومباشرة لكل متضرر ، سواء كانت الشركة أو السام أو الغير . فالسام الذي يقيم هذه الدعوى يقيمها بالاستناد إلى حق شخصي منحه إياه القانون لا بالنسبة عن الشركة .

ومع ذلك فقد أعلن القانون السوري والبناني أن اقتراع الهيئة العامة بإبراء ذمة مجلس الإدارة لا يحول دون إقامة الدعوى من قبل المساهمين .

وورد في المادة ١٩٥ سوري و ١٦٧ لبناني أن أعضاء ورئيس مجلس الإدارة مسؤولون أيضاً تجاه المساهمين عن خطئهم الإداري ، وفي المادة ١٩٦ سوري و ١٦٨ لبناني أن حق إقامة الدعوى على رئيس مجلس الإدارة وأعضائه بسبب مسئوليتهم الإدارية يختص بالشركة وإذا تقاعدت عنه فيحق لكل مساهم أن يدعى بالنسبة عنها ويهدد للمصلحة التي تكون له في الشركة .

ونصت المادة ١٩٧ سوري و ١٦٩ لبناني على أنه لا يمكن الاحتجاج بالإبراء الصادر عن الهيئة العامة لصالح رئيس وأعضاء مجلس الإدارة إلا إذا أسبقه تأدية حسابات الشركة السنوية وإعلان تقرير مفتش الحسابات ، على أن لا يشمل هذا الإبراء إلا الأمور الإدارية التي تمتكت الهيئة العامة من معرفتها

وقضت المادة ٢٣٣ سوري و ١٩٢ و ٢١٤ لبناني بأن القرارات التي تصدرها الهيئة العامة المجتمعة قانوناً مأثرة لمجلس الإدارة ولجميع المساهمين سواء أكانوا حاضرين أم غائبين ولا يجوز سماع الدعوى بطلان القرارات للتخذه من قبل الهيئة العامة بعد مضي سنة واحدة على اتخاذها

أما القوانين الصرية الصادرة اعابية عام ١٩٥٥ فلم أجد فيها نصوصاً مشابهة للنصوص التي أتيت على ذكرها .

غير أن الشرع للصري نص في القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ على أنه ، لا يترتب على قرار يصدر من الجمعية العمومية سقوط دعوى المسئولية المدنية ضد أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تقع منهم في تنفيذ مهمتهم ، وهذا النص أ كثر إطلافاً من نصوص القوانين السوري والبناني لأنه يشمل جميع الأخطاء الإدارية والأعمال التي تصدر عن رئيس وأعضاء مجلس الإدارة في تنفيذ مهمتهم أي ، على ما يظهر ، جميع الأخطاء الإدارية وأعمال التش ومخالفة القوانين والأنظمة وهذا النص مأخوذ من القانون الفرنسي الصادر في ٣١ أغسطس ١٩٣٧ .

والتمييز بين دعوى الشركة والدعوى الشخصية ينحصر في الدعاوى بالمسئولية المدنية على رئيس وأعضاء المجالس الإدارية عن أفعالهم بعد تأسيس الشركة ولا يدخل فيها دعاوى دائي الشركة ولا الدعاوى الجزائية .

والآن قد ميزنا بين دعاوى الشركة ودعاوى المساهمين الشخصية لئرى من له الحق بإقامتها . فبخصوص دعاوى الشركة بسبب الأخطاء الإدارية يمكن للشركة أن تقيمها كما يمكن لمساهم أو

أكثر إقامتها بالنيابة عن الشركة ، كما يمكن أيضاً لدائى الشركة أن يقيمها بالنيابة عنها .

وبخصوص الدعاوى المستندة إلى أفعال النش ومخالفة القانون والنظام فيود حق إقامتها للشركة أو للمساهمين وكل يملك هذا الحق مستقلاً عن الآخر ، أى أن الحق بإقامتها هو حق شخصى .

فإذا رأت الشركة أن تحرك الدعاوى التى تملك حق إقامتها ، فيقتضى أن يتم ذلك بواسطة ممثل الشركة الرسمى وهو رئيس مجلس الإدارة . هذا إذا كانت الدعى موجهة ضد عضو أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة . أما إذا كان يجب إقامة الدعى على رئيس وجميع أعضاء مجلس الإدارة فيجب تعيين مجلس إدارة جديد الذى يتولى إقامتها . وعلى كل ويقتضى الفقرة الأولى من المادة ٢٧٥ من قانون التجارة السورية المعدلة بالمرسوم التشريعى رقم ٣١ بتاريخ ٩ - ١٩٥٣ ، بحق لوزارة التجارة والاقتصاد أن تطلب من قاضى الأمور المستحقة تسمية ممثل قضائى عن المساهمين تتصرف مهمته بإقامة الدعى على المسؤولين مدنياً فى الأحوال التى تستوجب ذلك . والقانون المصرى رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ يمنع أيضاً « الجهة الإدارية » أى الإدارة العامة للشركات ، حق مباشرة دعوى الشركة .

وفى حال إفلاس الشركة يود حق إقامة دعوى الشركة إلى وكيل الفضيلة وإذا رفض وكيل التفليس لا يمكن للمساهمين أن يحلوا محله بل يقتضى عليهم أن يبرزوا الأمر على القاضى المنتدب . وبعد انحلال الشركة يكون المصطفى صاحب الحق بإقامتها .

وبحلول دون إقامة دعوى الشركة عن الأخطاء الإدارية وجود إبراء صادر عن الهيئة العامة بعد الاطلاع على الأخطاء التى يراد إقامة الدعى بسببها . ويحتج بالإبراء قبل ممثل الشركة الرسمى وقبل جميع المساهمين ، إذا لم يترضى عليه لدى القضاء فى مدة سنة من صدوره ولم يقض بإبطاله .

أما دعاوى الشركة بمسئولية رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن أفعال النش أو عن مخالفة القانون والنظام ، فلا يحول دون إقامتها اقتراع من الهيئة العامة بإبراء ذمة مجلس الإدارة . فالإبراء فى هذه الأحوال لا يسرى على الشركة ولا على المساهمين .

وكا يمكن للشركة إقامة الدعى بسبب الخطأ الإدارى ، يمكن لأحد المساهمين أو لعدد منهم مجتمعين إقامتها بالنيابة عن الشركة إذا تقاعست عن إقامتها . وفى هذه الحالة لا يحق له أو لهم المطالبة إلا بنصيبه أو نصيبهم من الأضرار للدعى بها ، أى بالحصة التى تصيب الأسهم التى يحملها أو التى يحملونها .

وعلى السام أن يكون محتفظاً بملكية أسهمه لأن حق إقامة الدعى يعود للمساهمين دون سواهم ويتنقل مع الأسهم . فيترتب على تصرف السام بأسهمه فقدان جميع الحقوق المرتبطة بالأسهم بدون تمييز بين التصرف الذى يسبق إقامة الدعى وبين التصرف الذى يتم بعد إقامتها وخلال سير الدعى . فالتصرف السابق للدعى يحول دون إقامتها وقبولها والتصرف اللاحق يوجب ردها لفقدان الحق بملاحقتها .

هذا وأن بعض المحاكم الفرنسية ومنها محكمة التمييز تعتبر أن السام ، الذى يقيم أفرادياً دعوى .

الشركة ويطلب نصيبه من القرار ، الحق بالاحتفاظ بالتعويض القى قد يحكم له به ، غير أن عدداً لا يستهان به من المحاكم الاستثنائية تقول بضرورة تسليم اللبغ القى قد يحكم به إلى الشركة لأن الدعوى تخص الشركة . .

أما إذا كان سيق للشركة أن أقامت الدعوى وصدر فيها حكم لصالحها أو ضدها وأصبح مبرراً فلم يعد لأى مساهم الحق بإقامة نفس الدعوى لوجود قضية مقضية يحتاج بها عليه ، باعتبار أنه كان يمثل في الدعوى المذكورة .

هذا بشأن دعاوى الشركة .

أما بخصوص الدعاوى الشخصية الخاصة بالمساهمين ، فكل مساهم الحق بإقامتها باسمه الشخصى ولا شيء في القوانين يمنع بعض للمساهمين المتضررين من إقامة الدعوى باستدعاء واحد .

وفي حالة إفلاس الشركة يبقى للمساهم الحق بملاحقة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة شخصياً .

أما في حالة إفلاس المساهم أو المساهمين المتضررين فحق إقامة الدعوى يصبح بين يدى وكيل التفليسة .

ولما كانت الدعوى الشخصية تمود للمساهم فلا يتأثر حق إقامتها بالإبراء المعطى من قبل هيئة المساهمين العامة . .

وإن لم يتم المساهم الدعوى فلائنه حق إقامتها باسمه *Action oblique* .

وكثيراً ما كان يرد في أنظمة الشركات قيود تحد من حرية المساهمين في مقاضاة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة . فمنها من يمنع المساهمين من إقامة الدعاوى على الشركة أو تمثيلها بدون موافقة الهيئة العامة للمساهمين *Clauses Prohibitives* .

ومنها من يلزم المساهمين بأخذ رأى الهيئة العامة قبل إقامة الدعوى على أن لا يكونوا مقيدين برأيها . *Clauses d'avis*

فالقيد الأول لا قيمة له بالنسبة لأعمال القضاء ومخالف للقانون والنظام لأن المادة ١٩٤ سورى والمادة ١٦٦ لبناني ينصان على أن الدعوى بالمسؤولية من أعمال النش وعن كل مخالفة للقانون والنظام لا يجوز دون إقامتها ، حتى بالنسبة للمساهمين ، اقتراع من الهيئة العامة لإبراء ذمة مجلس الإدارة . أما بالنسبة لأخطاء الإدارة فلا يرى أن هذا القيد غير قانونى ، إذ أنه ، بمقتضى المادة ١٩٧ سورى والمادة ١٦٩ لبناني ، يمكن الاحتجاج حتى قبل المساهمين بالإبراء المتعلق بالأمور الادارية التي تمكنت الهيئة العامة من معرقها .

أما القيد الثانى فلا يوجد ، على علمى ، في القوانين السورية واللبنانية الحاضرة ما يمنعه ، على اعتبار أنه لا يقيد المساهم الراغب في الادعاء من جهة ، وأن في مناقشة أسباب الادعاء في هيئة عامة مصلحة للمساهم والشركة والقضاء .

هذا ما جاء في القانونين السوري واللبناني .

أما القانون المصرى رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨ ، فقد وضع نصاً حاسماً بهذا الخصوص فنصع الجهة

الادارة المختصة وكل مساهم حق مباشرة دعوى الشركة ونس على أنه يقع باطلا كل شرط في نظام الشركة يقضى بالتنازل عن الدعوى أو بتطبيق مباشرتها على إذن سابق من الجمعية العمومية أو على اتخاذ أى اجراء . وهذا النص منقول أيضاً من القانون الفرنسى بتاريخ ٣١ أغسطس ١٩٣٧ .

تقادم الدعاوى

إن دعاوى الشركة ودعاوى للمساهمين الشخصية ودعاوى الغير تسقط بالتقادم فما هى مدة هذه التقادم ؟

وهنا أيضاً يجب التمييز بين تقادم الدعاوى المتعلقة بطلان الشركة ومسئولية رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بسبب البطلان والدعاوى بالنسبة إلى الأعمال التى تتم بعد تأسيس الشركة .

(ا) تقادم الدعاوى المتعلقة بطلان الشركة ومسئولية رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بسبب

البطلان :

إن دعوى بطلان الشركة لأنها أسست على وجه قانونى تقادم بمرور خمس سنوات من تاريخ تأسيسها . وأن دعوى للمسئولية بسبب بطلان الشركة تقادم أيضاً بنفس المدة التى تقادم فيها دعوى البطلان على أنه لا يمكن انزال مدة التقادم إلى أقل من ثلاث سنوات باصلاح خلال التأسيس .

ومعنى هذه العبارة الأخيرة أن الدعوى بالمسئولية تبقى حتى فى حال زوال دعوى البطلان بسبب تصحيح ما عرج من إجراءات التأسيس ، على أن هذه الدعوى بالمسئولية تقادم بمرور ثلاث سنوات من تاريخ تأسيس الشركة (للواد ١٣٢ و ٢٣ سورى و ٩٤ و ٩٥ لبنانى) .

(ب) تقادم الدعاوى بالنسبة إلى الأعمال التى تتم بعد تأسيس الشركة :

إن مدة التقادم تختلف باختلاف الدعاوى . فأرى أن دعوى الشركة ودعوى أحد المساهمين بالنيابة عن الشركة على رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بالمسئولية عن الأخطاء الإدارية التى عرضت بتقرير من مجلس الإدارة أو من مفتشى الحسابات على الهيئة العامة للمساهمين والتى أصدرت هذه الهيئة بشأنها قرار بإبراء ذمة أعضاء ورئيس مجلس الإدارة تسقط بمرور سنة من تاريخ انعقاد الهيئة العامة وحسب في ذلك :

١ — أن حق إقامة الدعوى على رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن خطئهم الإدارى يخص الشركة وإذا لم تمارس هذا الحق فكل مساهم أن يدعى بالنيابة عنها بقدر المصلحة التى تكون له فى الشركة (للواد ١٩٥ و ١٩٦ سورى و ١٦٧ و ١٦٨ لبنانى) .

٢ — يمكن الاحتجاج بالإبراء الصادر عن الهيئة العامة بخصوص الأخطاء الإدارية إذا سبقه بيان حسابات الشركة السنوية وإعلان تقرير مفتشى الحسابات على أن لا يشمل هذا الإبراء إلا الأمور التى تمكنت الهيئة العامة من معرفتها .

٣ - إن المادة ٢٣٣ سوري والمادتين ١٩٢ و ٢١٤ لبناني تنص على أن القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للمجموعة قانوناً مازماً للشركة وللمساهمين ولا يجوز سماع دعوى يطلونها بعد مضي سنة واحدة على صدورها .

فبأن الدعوى المذكورة تخص الشركة وبما أن المساهمين لا يمكنهم إقامتها إلا بالنيابة عنها وإذا لم تضمها هي فتتنازل الهيئة العامة عنها تنازلاً قانونياً بإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة و مرور سنة على قرار الهيئة العامة للضمن الإبراء بدون الطعن فيه يسقطان حق الشركة بإمكان إقامة الدعوى وبالتالي حق المساهمين .

ومدة السنة المنوعة هي مدة يسقط بعدها الحق نهائياً فلا تطبق إذن بشأنها القواعد التي تطبق على التقادم . فالأسباب التي توقف أو تقطع عادة التقادم لا تأثير لها عليها وللحاكم أن تعلن من تلقاء نفسه عدم قبول الدعوى إذا ما رقت بعد انقضاء مدة السنة المذكورة .

وتدرك الشرح الصري النص الملاحظ في القانون رقم ٢٦ فنص في القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ على أنه إذا كان الفعل للوجوب للمسئولة قد عرض على الجمعية العمومية بتقرير من مجلس الإدارة أو مراقب الحسابات ، فإن دعوى الشركة تسقط بمضي سنة من تاريخ صدور قرار الهيئة العامة بالصادقة على تقرير مجلس الإدارة . ويبدو هنا أيضاً أن النص الصري أكثر إطلاقاً من النصين اللبناني والسوري لأنه يشمل ، على ما ظهر ، كل فعل يوجب للمسئولة فيتناول الخطأ الإداري وعمل النش وخالف القانون والنظام .

ويبدو أن مدة السنة المذكورة لا تشمل إلا دعاوى الشركة - أما إذا كان الخطأ الإداري يخص مساهماً أو أكثر ضرراً خاصاً ، فالدعوى التي يجوز لها أو لم إقامتها باسمهم الخاص لا تسقط بمرور هذه المدة بل بمرور مدة خمس سنوات .

والدعوى المدنية على رئيس وأعضاء مجلس الإدارة المسندة إلى جنابة أو جناية تقادم في نفس المدة التي تقادم فيها الدعوى الجزائية فهي في سوريا ، عشر سنوات للجناية وثلاث سنوات للجناية . وهذا أيضاً ما قرره الشرح الصري في القانون رقم ١١٤ المذكور إذ جاء فيه أن الدعوى المدنية المسندة إلى جنابة أو جناية تسقط بسقوط الدعوى العمومية .

أما الدعاوى المدنية بمسئولية رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن خطأ إداري لم تطلع عليه الهيئة العامة أو لم تبرىء بشأنه ذمة مجلس الإدارة بعد اطلاعها على تقرير واضح عنه وعن عمل النش وخالفه النظام والقانون فإنها تقادم بمرور خمس سنوات من تاريخ انعقاد الهيئة العامة التي أدى فيها مجلس الإدارة حساباً عن إدارته (مادة ١٩٩ سوري و ١٧١ لبناني) .

والتقادم الجنسي المذكور يشمل ، بالنظر إلى إطلاق النص ، جميع دعاوى المسئولية التي لا يوجد نص خاص بشأنها ، أي دعاوى الشركة ودعاوى المساهمين الفردية بالنيابة عن الشركة ودعاوى المساهمين الشخصية وحق دعوى التبرير .

وكان أجدر بالشرع البنائي والشرع الدورى أن ينقصا هذه المدة إلى ثلاث سنوات كما فعل الشرع الفرنسى فتصبح مدة التقادم واحدة للدعاوى المدنية الناشئة عن جنحة والدعاوى المدنية على خطأ أو مخالفة لحكم من أحكام قانون التجارة أو نظام الشركة . .

فيتمتضى النصوص المعمول بها في سوريا ولبنان تقادم بمرور ثلاث سنوات الدعوى المدنية البنية على جنحة و بمرور خمس سنوات الدعوى للسقطة إلى خطأ بسيط .

المحاكم المختصة للنظر فى الدعاوى

يقى علينا أن نعرف ماهى المحكمة المختصة للنظر فى دعاوى الشركة وفى دعاوى المساهمين الفردية التى يقيمونها بالناية عن الشركة وفى دعاوى المساهمين الخاصة . .

يجب التميز بين دعاوى الشركة بالمسئولة عن خطأ إدارى وعن شبه جرم ومخالفة للقانون وللنظام سواء أقامتها الشركة أم أقامها مساهم بالناية عنها ودعاوى المساهمين الشخصية والدعاوى بالمسئولة المدنية عن جرعة أو جنحة .

إن الأولى من اختصاص محكمة التجارة . أو المحاكم المدنية ، فى حال عدم وجود محكمة تجارة ، التى يقع فى منطقها مركز الشركة .

والثانية من اختصاص محكمة التجارة ، أو فى حال عدم وجودها ، من اختصاص المحاكم المدنية التى يقع فى منطقها المدعى عليه .

أما الثالثة فمن اختصاص المحكمة الجزائية الصالحة للنظر فى الجرائم النسوبة إلى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة إذا أقيمت تبعاً للدعوى الجزائية .

الاقتراحات

هذا ما تراءى لى يياته فى صدد الموضوع الخطير الذى كلفت يحنه .

وكان بإمكانى أن أسرد مطولاً جميع المناظرات العلمية التى قامت حوله . غير أن القوانين الحديثة التى يعمل بها الآن فى أكثر البلاد العربية والتى تبنت أحسن ما توصلت إليه هذه المناظرات أغنتنى عن ذلك .

على أنى أسمع لنفسى بأن أقدم بعض اقتراحات منها قديمة أوصت بها مؤتمرات المحامين السابقة ويعمل على إخراجها لحيز الوجود مكتب المحامين العرب الدائم ، ومنها جديدة .

الاقتراح الأول :

توحيد القوانين التجارية بما فيها قوانين الشركات فى البلاد العربية .

ولا حاجة لبيان ضرورة تنفيذ هذا الاقتراح لأنه من المسائل المقررة سابقاً . فاللغة واحدة

والعادات واحدة والعلاقات التجارية تزايد يوماً فيوماً بين البلاد العربية ، وإنى لا أذكر إذن هذا الاقتراح إلا للحث على تحقيقه بأسرع ما يمكن .

المقترح الثاني :

إقرار مبدأ حرية تأسيس الشركات المساهمة ما دامت القوانين ، في أكثر البلاد العربية ، قد نظمت تنظيمًا دقيقًا شروط تأسيس الشركات المساهمة وما دام يحق لكل شخص بلغ سن الرشد أن يقوم بأى عمل تجارى يريده .

وقد عدل قانون التجارة اللبناني عن مبدأ حرية التأسيس التى اعتنقته ورجع إلى قاعدة الترخيص الحكومى المسبق بحجة الدفاع عن الاقتصاد الوطنى من استتار رؤوس الأموال الأجنبية به وإخضاعه لسلطانها فالسلب الذى استندت إليه الحكومة اللبنانية والذى أخذ به المجلس النيابى اللبنانى هو ولا شك سبب جدى . غير أنه كان بالإمكان وضع شرط الترخيص المسبق على الشركات التى يدخل فيها أموال أجنبية دون الشركات المؤلفة من رؤوس أموال لبنانية فقط .

وقد يتراض أيضاً على مبدأ حرية التأسيس بملعى أن أكثر البلاد العربية أخذت بالاقتصاد الموجه . فالاقتصاد الموجه لا يجوز دون حرية تأسيس الشركات ، على الحكومات أن تعين الصناعات التى لم تعد البلاد بحاجة إليها وأن تمنع تأسيس شركات لتعاطى هذه الصناعات وترك حراً تأسيس الشركات الراضية بإنشاء الصناعات اللازمة للبلاد ، والحرية التى أقول بها ليست الحرية المطلقة ، بل حرية التأسيس حسب أحكام القانون التى ينظم أصول التأسيس تنظيمًا دقيقًا محكمًا .

المقترح الثالث :

جعل مدة تقادم دعاوى للمسئولية المدنية ، موضوع أحكام المادة ١٩٩ سورى و ١٧١ لبنانى ، ثلاث سنوات بدلا من خمس سنوات ليم الانسجام بين تقادم الدعاوى المدنية الناشئة من الجنب والدعاوى المدنية المستندة إلى خطأ بسيط لا يشكل جنحة .

المقترح الرابع :

الرجوع عن بعض الشروط التى اشترطت توافرها فى عضو مجلس الإدارة التعديلات الحديثة للقانونين المصرى والسورى وعن تحديد تموضات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بالنسب الواردة بتلك التعديلات .

لم تكن القوانين الساجدة تشترط سناً معيناً للعضو فى مجلس الإدارة ، بل ترك ذلك لحكمة المساهمين وكانت تحدد عادة تموضات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بشرة بالغة من الأربع الصافية .

لجاء القانون اللبنانى ونص على أنه لا يجوز أن يتولى رئاسة مجلس الإدارة فى أكثر من شركتين ولا يجوز لأحد أن يكون عضواً فى أكثر من ثمانية مجالس إدارية لشركات مركزة فى لبنان ويخفض

هذا المدد إلى اثنين للأشخاص الذين يتجاوز عمرهم سبعين سنة (مادة ١٥٤) .

وقد أخذ القانون اللبناني هذا الشرط من القانون الفرنسي الصادر في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٠
يبد أن القانون الفرنسي رجع بالقانون المؤرخ ٧ عوز ١٩٥٣ عن قيد العمر وأعاد للأشخاص
الذين يتجاوز عمرهم السبعين الحرية للطلقة .

وورد في القانون اللبناني أن أعضاء مجلس الإدارة يتناولون أجراً إما بتعيين مرتب سنوي لم
وإما بتخصيص معدل نسبي من الأرباح الصافية وإما بطريقة تجمع بين هذه المنافع المختلفة (المادة
١٤٥) وهو لا يمين الحد الأقصى للمعدل النسبي من الأرباح الصافية .

ثم عقب القانون السوري نص في المادة ١٨٤ منه على أنه لا يجوز أن يكون الشخص الواحد
عضواً في مجلس إدارة أكثر من خمس شركات مركزها في سوريا كما لا يجوز له أن يكون عضواً
إدارياً مفوضاً أو رئيساً لمجلس الإدارة في أكثر من مجلسين إداريين مركزهما في سوريا . ونس في
المادة ٢٠٠ على أن رئيس وأعضاء مجلس الإدارة يتناولون أجراً إما بمرتب سنوي أو بمبلغ مقطوع
عن كل جلسة يحضرها أو بمعدل نسبي من الأرباح الصافية ، على أن لا يزيد على عشرة بالمئة منها
أو بشكل يمزج بين هذه الطرق المختلفة .

وعُدلت هذه الأحكام بالرسوم التشريعي رقم ٣١ بتاريخ ٢ / ٩ / ١٩٥٣ ونم بالقانون
رقم ٦٦ بتاريخ ١٦ مارس ١٩٥٩ .

وقد جاء في التعديلات أنه لا يجوز أن يكون الشخص الواحد عضواً في مجلس إدارة أكثر من
خمس شركات مساهمة من التي يسرى عليها القانون على أن لا يكون من بينها أكثر من شركتين
عرضت أسهماها على الاكتتاب العام كما لا يجوز له أن يكون عضواً إدارياً مفوضاً أو رئيساً لمجلس
الإدارة في أكثر من شركتين مساهمتين من التي يسرى عليها أحكام قانون التجارة . وحددت
التعديلات من السنين كحد أقصى لعدد الأعضاء لا يجوز بعده البقاء عضواً إلا ترخيص خاص من
رئيس الجمهورية . ونصت على أن التوضيحات التي يستحقها أعضاء مجلس الإدارة إما بمرتب سنوي
أو بمبلغ مقطوع عن كل جلسة يحضرها العضو أو بشكل يمزج بين هاتين الطريقتين على أن لا يتجاوز
ما يتقاضاه العضو في كلا الحالتين مبلغ ٣٠٠٠ ليرة سورية والرئيس مبلغ ٦٠٠٠ ليرة سورية سنوياً ،
أو بنسبة معينة لا تتجاوز عشرة بالمئة من الأرباح الصافية بعد تنزيل الاحتياطي الإلزامي واحتياطي
ضريبة الدخل ورجع الأسهم والاستاد التي تملكها الشركة ، على أن لا يتعدى معدل ما يتقاضاه العضو
الواحد من أعضاء المجلس ٦٠٠٠ ليرة سورية والرئيس ١٢٠٠٠ ليرة سورية .

أما القانون المصري رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ فقد نص على أنه لا يجوز لأحد صفته الشخصية
أو صفته نائباً عن الغير — أن يجمع بين عضوية مجالس إدارة أكثر من شركتين من شركات
المساهمة التي يسرى عليها القانون كما لا يجوز لأحد أن يكون عضواً منتدباً بمجلس إدارة أكثر من
شركة واحدة ويجعل هذا الحظر سارياً على رئيس مجلس الإدارة متى كان يقوم بالإدارة الفعلية .
وأن القانون المذكور نص أيضاً على أنه لا يجوز لمن يبلغ سنه ستين سنة ميلاد بأن يكون عضواً في

مجلس الإدارة إلا بعد الحصول على ترخيص خاص بذلك من رئيس الجمهورية . وهذا النص يطبق على العضو المنتدب للإدارة .

وقد جاء في القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ ما يلي :

١ - فيما عدا عضو مجلس الإدارة المنتدب - أي رئيس مجلس الإدارة حسب الاصطلاح اللبناني السوري ، لا يجوز أن يزيد المبالغ التي تؤديها الشركة - دون النظر إلى أرباحها وخسائرها لمضو مجلس الإدارة سواء باعتبارها راتباً معيناً أو بدل حضور عن الجلسات أو مزايا عينية لا تستوجبها طبيعة العمل على ٦٠٠ جنيه سنوياً .

٢ - في جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد ما يحصل عليه عضو مجلس الإدارة من الشركة من مكافأة وراتب معين وبدل حضور عن الجلسات ومزايا عينية لا تقتضها طبيعة العمل على ٢٥٠٠ جنيه سنوياً .

هذه هي النصوص الجديدة التي يتوخى منها الشرع في الجمهورية العربية المتحدة لنمو الشركات وإزدهارها .

فهل أخطأ المرمى أم لا ؟

أرى أنه أخطأ أولاً بتحديد سن أعضاء مجلس الإدارة وأخطأ ثانياً بتحديد التوضعات بالنسب التي حددها ، لا سيما في الأقليم الشمالي .

إن الشركة للساهمة ستفقد بمفعول جميع هذه القوانين الجديدة ، الصادرة في إقليم الجمهورية ، أشخاصاً حازوا بعلهم للستمر الجدى وباستقامتهم وشرفهم وسعة خبرتهم وبعد نظرهم ، على ثقة أقرانهم ومواطنهم .

وأن استبعاد هؤلاء الأشخاص من المجالس الإدارية للشركات الساهمة سينزع مصير شركات كبيرة بين أياد غير خيرة قد تنجح وقد لا تنجح بعلها .

إن أعضاء مجلس الإدارة يقومون بعملين أساسيين : رسم خطة العمل لرئيس مجلس الإدارة ومساعدته العاملين من جهة ومراقبتهم من جهة ثانية . نعم ، إن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ المعمول به في الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة ينص على أنه يجب على المجلس أن يوزع العمل بين جميع أعضائه وفقاً لطبيعة أعمال الشركة وله أن يندب أحد أعضائه للقيام بعمل معين أو أكثر أو بالإشراف على وجه من وجوه نشاط الشركة . غير أن هذا الحكم لا يغير جوهر عمل أعضاء مجلس الإدارة .

فهمة أعضاء مجلس الإدارة في الشركات للساهمة لا تتطلب مجهوداً جسيماً كبيراً ، بل مزايا عقلية وخلقية تتضمن أولاً السير في الشركة سيراً حازماً أميناً بعيداً عن اللامرات وللقابجات وتكسب ثانياً ثقة الساهمين والتجار وللسهلكين وتحافظ عليها وتعمل على زيادتها .

ومن أهم هذه المزايا العقلية والخلقية الحيرة الواسعة في السائل الاقتصادية والاطلاع العام على

الأعمال التجارية وأصولها ومعرفة عميقة للأسواق المحلية والخارجية ، والإحساس بما تتأثر به ، والإتزان في وضع الخطط والتزاهة والصدق والإخلاص في للمعاملات ، نزاهة وصدقاً وإخلاصاً لم يفتقر على مر الأيام بل يزداد ونمو .

هذا ولكي تزدهر الشركات للمساهمة وتثمر أعمالها يجب أن يتولى إدارتها أشخاص سبق لهم أن برهنوا في أعمالهم الخاصة وتعاملهم مع الناس على أنهم حائزون على الصفات القوية والحقيقية التي أتيت على ذكرها ، لا أن تكون مجالس إدارتها مختبراً لتجربة الأشخاص فيدفع للمساهمون والمدخل القوي ثمن تلك الاختبارات غالباً في بعض الأحيان .

والحصول على هذه للزايلا لا يمكن أن يتم في فترة قصيرة من الزمن بل يحتاج للسنين الطوال . ففي أيامنا هذه وبظروف عادية لا يمكن أن يحصل شخص على للزايلا التي عدتها إلا بين الحسنيين والستين من عمره .

وإنني لا أشاطر تماماً الدكتور فريد مشرق الرأي الذي أبداه في تطبيقه على القانون ١١٤ لسنة ١٩٥٨ بقوله « إن الشركات للمساهمة بالنسبة إلى مركز العضو للتدبب للإدارة ، يحتاج إلى خبرة الشيوخ وتجاربهم وسعة معرفتهم وبعد نظرهم أكثر من حاجتها إلى حزم الشباب » .

إن هذه الصفات يجب أن يتحلى بها أولاً كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة . فإن مهمتهم هذه لا تتطلب منهم الحضور كل يوم إلى الشركة ولا الحضور في أوقات معينة ، كالعضو للتدبب ، فإذا كان لا بد من تحديد السن - وهذا غير ضروري أبداً - فالتحديد يجب أن يتناول عضو مجلس الإدارة للتدبب قبل الأعضاء العاديين ، لأن عملهم مضن وشاق أكثر بكثير من عمل الأعضاء العاديين .

ومن أغرب الترابية أن لا يتناول الحظر للذكور للدير العام إذا اتفق بين المساهمين أو خارج الشركة وأن يتناول رئيس وأعضاء مجلس الإدارة . فبمقتضى القوانين الحديثة للذكورة يجوز تعيين شخص تجاوز التسعين كدير عام ولا يجوز انتخاب لعضو مجلس الإدارة رجل تجاوز من الستين .

أما التعويضات التي تدفع إلى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ولئن تكن أقل أهمية من تحديد السن ، فقد يكون من شأنها إبعاد العناصر الطيبة من إدارة الشركات ، كما حدث في دوائر الدولة في الإقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة . فأكثر العناصر القوية في الحكومة تركت الوظيفة وانخرطت في للوحدات الخاصة لأن الأجور التي تدفعها هذه للوحدات تزيد كثيراً على الأجور التي تؤديها الدولة .

يبدأنني أساءل ويساءل الكثيرون مني ما هو ، يا ترى ، السبب في تعيين الحد الأقصى لأجور أعضاء مجلس الإدارة في الإقليم الجنوبي بـ ٢٥٠٠ جنيه ، وتحديد بـ ٦٠٠٠ ليرة سورية ، أى بـ ٦٠٠ جنيه . في الإقليم الشمالي ، أى بأقل من ربع أجور أعضاء مجلس الإدارة في الإقليم الجنوبي .

وما هو السبب الذي حمل للشرع على أن يحدد في إقليم الجمهورية نفس الحد الأقصى للأجور في الشركات التي رأسمالها ٥٠٠٠٠٠ ليرة سورية مثلاً وفي الشركات التي رأسمالها عشرون مليون أو خمسة وعشرون مليون ليرة، مع العلم أن الأجور تمثل العمل والمسئولية وأن العمل والمسئولية في شركة رأسمالها ليرة ؟

ومهما يكن من أمر، أرى وضع نص يحدد بنسبة مئوية معقولة من الأرباح الصافية أجور رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، ولا أرى غشاً من إنزال هذه النسبة من عشرة إلى سبعة أو ستة في المائة، على اعتبار أن عدد أعضاء مجلس الإدارة لم يعد يتجاوز السبعة.

فلا غبن على السامعين في هذه النسبة لا سيما إذا علمنا أن مسمار الأراضي يتناول في الإقليم الشبالي خمسة في المئة من قيمة كل عقار يباع بواسطته، وأن مستخدماً قانونياً رئيسياً في الشركات الكبرى والبنوك في الإقليم الشبالي يتقاضى من سبعة إلى ألف ليرة سورية في الشهر، أي أكثر من نصف ما يتقاضاه عضو مجلس إدارة في أكبر شركة، إذ أن المستخدم في البنوك يتقاضى أربعة عشر راتباً شهرياً في السنة. ونسبة السبعة في المائة من شأنها أن تحفظ لإدارة الشركات المساهمة العناصر الطيبة القوية ذات الخبرة الواسعة ما دام بإمكانهم ذلك وأن يجلب إليها العناصر اللازمة من الجيل المساعد فيتمرنون على أيدي رجال قادرين ويكونون خير خلف لخير سلف.

وأرى أيضاً إلغاء التصوص الحديثة التي نحدد حد أقصى لسن أعضاء المجالس للأسياب التي بينها.

وإنني لم أجد هذه الملاحظات وهذه الاقتراحات إلا غيرة على اقتصاديات بلادنا العزيزة وتجنّبها لكثرة قد تقع إذا استلمت إدارة الشركات الكبرى إيداً لا خبرة لها ولو كان استعدادها للخدمة والتضحية كبيراً.

حفظ الله بلادنا من كل مكروه وسهل لنا سبل التقدم والازدهار وجعلنا نعيش حياة كريمة رغيدة في جو من التناغم والحرية والمحبة والمودة.

مسئولية الناقل في النقل البرى

لؤستاذ فايز وديع مراد الحماسى بيروت

مسئولية الناقل في النقل البرى ، موضوعنا اليوم ، موضوع نضع له خمسة حدود :

الحد الأول هو النقل البرى ، لذلك لن نتعرض لما هو خارج عن النقل البرى إذ أن النقل البحرى والنقل الجوى أحكامهما الخاصة .

والحد الثانى هو حد المسؤولية ولذلك لن نتعرض فى بحثنا لما يخرج عن المسؤولية فيما يتعلق بقصد النقل البرى .

والحد الثالث هو حد التشريع والاجتهاد اللبنانيين مع امتداد العلم والاجتهاد الفرنسين فهما ولا تتوسع فى هذا الحد الثالث إلا لنتعرض للتشريع المختص بالنقل البرى فى بعض البلدان العربية لنبين أوجه التوافق أو الاختلاف مع تشريعاتنا على ذلك يكون عوناً على تسهيل تقارب وتماق الأحكام فى البلاد العربية وهو الترض الأساسى من هذا المؤتمر .

والحد الرابع هو حد أحكام مسؤولية الناقل البرى المطبقة على وسائل النقل البرى كافة ولذا لن نتعرض للأحكام الخاصة ببعض وسائل النقل البرى .

والحد الخامس هو حد القانون التجارى طالما أن موضوعنا اختير من الأمانة العامة للاتحاد فى حجة المواضيع المتعلقة بالقانون التجارى وطالما أن عملية النقل تجارية بطبيعتها وقد فإنا لن نتعرض لبحث مسؤولية الناقل الجزائية التى سنخصص لها بحثاً مستقلاً قلمه فى حينه وذلك بالنظر لما لها من الأهمية الكبرى فى التشريع لا سيما بعد اتساع نطاق عقد هل الأشخاص وتطور وسائل النقل تطوراً سريعاً وملحوساً .

وحد آخر طبعا هو حد الوقت المخصص لبحث هذا الموضوع وقد سعيانا لتقيد به

وقسمنا البحث قسمين ، قسم يتعلق بنقل الأشياء وقسم يتعلق بنقل الأشخاص .

وإننا نبدأ بدراسة مسؤولية الناقل البرى فى عقد نقل الأشياء لننتقل منه إلى بحث المسائل المختصة بمسئولية الناقل فى عقد الأشخاص مقتصرين على أهم ما يختلف عن أحكام المسؤولية فى عقد نقل الأشياء .

الفصل الأول - المسؤولية في عقد نقل الأشياء

الباب الأول - في مسؤولية الناقل القانونية

١ - في النصوص التشريعية :

إن قانون التجارة اللبناني لا يتضمن أحكاماً خاصة بسقد النقل بوجه عام وبسقد النقل البري بوجه خاص بل نصت المادة ٢٦٣ منه على أن عقد النقل وجميع العقود التي لم تحدد قواعدها بمقتضاه هي خاضعة لقانون الموجبات والعرف وورد فيها أنه تطبق على عقد النقل أيضاً القواعد الخاصة المتعلقة بمشاريع النقل العمومية .

أما قانون الموجبات والعقود الذي يحيل إليه قانون التجارة فقد تضمن فصلاً خاصاً بسقد النقل . ونصت المادة ٦٨٣ منه المختصة بمسؤولية الناقل على ما يلي :

« مادة ٦٨٣ - يكون الناقل مسؤولاً عن هلاك الأشياء وعن تعييبها أو نقصانها فيما خلا الأحوال الناشئة عن القوة القاهرة أو عن عيب في المتقول أو عن خطأ المرسل » .

إن إقامة البينة على هذه الأحوال المبرئة من التبعة تتطلب من الناقل إلا إذا تحفظ عند الاستلام من جراء عيب في حزم البضاعة وهذا التحفظ يولد لمصلحة الناقل قرينة يحق للمرسل أو المرسل إليه أن يطعن فيها عند الاقتضاء .

وهذا النص مستوحى بالأصل من المادة ١٠٣ من قانون التجارة الفرنسي والمادة ١٧٨٣ من القانون المدني الفرنسي ويوجه خاص من العلم والاجتهاد في فرنسا .

أما قانون التجارة السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ١٤٩ تاريخ ١٩٤٩/٦/٢٢ والمعدل بالمرسوم التشريعي رقم ٣١ تاريخ ١٩٥٣/٩/٢ والذي لا يزال معمولاً به في الإقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة فقد تضمن باباً خاصاً بسقد النقل .

ونصت المادة ٣٥٩ منه على مسؤولية الناقل .

« مادة ٣٥٩ - (١) يكون الناقل مسؤولاً عن هلاك الأشياء وعن تعييبها أو نقصانها فيما خلا الأحوال الناشئة عن القوة القاهرة أو عن عيب في المتقول أو عن خطأ المرسل .

(٢) إن إقامة البينة على هذه الأحوال المبرئة من التبعة تتطلب من الناقل إلا إذا تحفظ عند الاستلام من جراء عيب في حزم البضاعة وهذا التحفظ يولد لمصلحة الناقل قرينة يحق للمرسل أو المرسل إليه أن يطعن فيها عند الاقتضاء » .

أما القانون التجاري المصري الذي لا يزال معمولاً به في الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة فهو القانون الصادر سنة ١٨٨٣ .

وقد نصت المادة ٩٧ منه على مسؤولية أمين النقل إذا ضاعت البضاعة ضائعاً كلياً أو جزئياً أو أُلْقَتْ أو أُلْغِيَتْ أو حصل تأخير في توصيلها .

ونصت المادتان ٥٧ و ٥٨ من قانون التجارة النائي الذي لا يزال معمولاً به في الضفة الشرقية من المملكة الأردنية الهاشمية على ما يلي :

« المادة ٥٧ — الوصي الأمين المذكور ضامن متعهد بإيصال الأشياء والأمتعة التي تسلم إليه إلى محلها خلال المدة المينة من قاعة الإرسالية ما لم يظهر مانع قوي وسبب حقيقى »

« للمادة ٥٨ — إذا ضاعت الأمتعة والأشياء أو تلفت أو فسدت من المطر والرطوبة فإن الوصي الأمين ضامن ذلك ما لم يكن في قاعة الإرسالية شرط منقضى أو يكن قد حصل سبب قوى خلافاً للمادة » .

وقانون التجارة العراقي الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤٣ قد فرق بين الوكيل بالعمولة بالنقل وبين الناقل . فنصت المواد ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ منه على أن الوكيل بالعمولة ضامن لسرعة إرسال البضائع والأعيان على قدر الإمكان ولوصولها في الجاد للبئ في ورقة الشحن إلا في حالة القوة القاهرة وعلى أنه ضامن للبضائع والأعيان إذا حصل فيها تلف أو عذمت ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك في ورقة الشحن أو قوة القاهرة أو عيب ناشئ عن نفس الشيء أو ما لم يقع خطأ أو إهمال من المرسل إنما له الرجوع على الناقل إذا كان له وجه .

وبمقتضى المواد ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣٦ منه أيضاً أن الناقل ملزم بنقل الأشياء في المدة المينة في القافلة أو العرف التجارى وإلا ففي مدة معقولة وهو مسؤول عن الضرر الناشئ عن التأخير ولا يمتد بالأحكام المدرجة في القافلة بشأن عدم مسؤولية الناقل وهو ضامن قيمة الأشياء المينة له والقبولة من قبله عند ضياعها أو فسادها .

وعلى ضوء القانون النائي والاجتهاد تنتقل إلى بحث وتحليل المسائل التالية :

تحديد أسباب مسؤولية الناقل والوقت الذي تتحرك به مسؤولية الناقل ونوع مسؤولية الناقل هل هي تعاقدية أم جرمية والأسباب القانونية التي ترتفع عند توفرها وثبوتها مسؤولية الناقل .

تحديد أسباب مسؤولية الناقل

المهم من الوجبات الناجمة عن عقد النقل ملقى على عاتق الناقل ، يتوجب عليه تسليم البضاعة بحالة حسنة إلى المرسل اليه وأنه ملزم خلال النقل بالاعتناء بالبضاعة . وأن هذا الموجب ليس بالواقع سوى تطبيق للنظرية العامة للموجبات أو الالتزامات : إن المدينون مسئولون عن عدم تنفيذ الوجبات الملقاة على عاتقه .

وليست النصوص المشروعة خصصة لمقد النقل إلا تطبيقاً لهذا المبدأ .

وهذه المسؤولية هي مبدئياً واحدة أيأ كان الناقل libre ou monopole وأية كانت وسيلة النقل البرى .

والموجب الملقى على عاتق الناقل هو بالواقع مزدوج : ليس الناقل ملزماً فقط بإيصال البضاعة إلى المحل المقصود بل هو ملزم أيضاً بإيصالها سليمة وبحالة جيدة وهذا بيان لأسباب المسؤولية .

إذ البضاعة لم تسلّم إلى المرسل إليه :

إن الناقل الذي تسلّم البضاعة يتعهد بتسليمها للمرسل إليه الذي يعينه الشاحن وبالمحل الذي يحدده هذا الأخير فإذا لم يسلمها يبرض نفسه للمسئولية بنسبة نكوله عن تنفيذ هذا الموجب يمكن أن يكون ضياع البضاعة كلياً أم جزئياً .

إذ البضاعة سلمت للمرسل إليه منقصرة :

لا يتم الناقل الموجب الملقى على عاتقه إلا إذا سلم البضاعة إلى المرسل إليه سليمة صالحة للاستعمال المدة إليه فإذا تضررت البضاعة بفعل الناقل فهو يبرض نفسه للمسئولية .

٣ - التأخير بتسليم البضاعة :

إن التأخير بتسليم البضاعة بحال تحديد موعد صريح للتسليم أو بحال وجود موعد يحدده العرف يبرض الناقل للمسئولية ويلزمه بالتعويض الناتج عنه .

٤ - الوقت الذي تحرك به مسؤولية الناقل :

هذه الأسباب التي تنشأ عنها مسؤولية الناقل تحمل على اعتبار أن البضاعة سلمت إلى الناقل . فمسئولية الناقل يمكن أن تتحرك عند إجراء عقد النقل إذا سلمت إليه البضاعة بوقت إجراء العقد أم بعده إذا سلمت إليه البضاعة فيما بعد . وأن اعتبار تاريخ تحريك مسؤولية الناقل الذي حمل بعض علماء القانون على القول بأن عقده هو عقد عيني réel لا يكتمل إلا بتسليم البضاعة للمدة لنقل إلى الناقل من طرف المرسل وهذه النظرية لم يقبل بها العلم الحديث .

Escara - les Contrats Commerciaux Edit. 1955, T. II, No. 892 P. 253.

Ripert - Droit Commercial - Edit. 1951, No. 2415 P. 925.

فقد النقل يتم ويكتمل باتفاق الطرفين وأن تسليم الشيء المنقول ليس غير طور أول من أطوار تنفيذ العقد .

وإذا كانت المحاكم في أحكامها أو قراراتها تبحث صفة العينية في عقد النقل .

— Caen 7 Juin 1905 D. 1908.2.364.

— Besancon 29 Juillet 1913 D. 1917.2.92.

فليس ذلك إلا لقول بأن مسؤولية الناقل لا يمكن أن تتحرك عند وقت تسليمه الشيء للنقل .

غير أن ذلك لا يمنع كون العقد قد تم واكتملت عناصره منذ تلاق مشيئة الطرفين وهذا ما نصت عليه المادة ٦٨١ من قانون الموجبات والمقود البنائي والمادة ٣٥٧ من المرسوم التشريعي السوري المتضمن قانون التجارة .

٥ - فروع مسؤولية الناقل :

من المعلوم أن المسؤولية المدنية على نوعين المسؤولية التعاقدية والمسئولية الجزية أو شبه الجزية : الأولى مبنية على العقد وقائمة على إثبات وجود عقد صحيح ونكول أحد طرفيه عن إتمام الالتزامات التي يضعها على عاتقه .

والثانية مبنية على الخطأ وقائمة على إثبات هذا الخطأ ويتقضى هنا التساؤل عما إذا كانت مسئولية الناقل البرى هي مسئولية تعاقدية أم مسئولية جرمية مبنية على إثبات الخطأ .

من استمرار الاجتهاد بهذا الموضوع يتبين أن أحكاماً وقرارات كثيرة تبحث في افتراض خطأ الناقل وتذهب إلى استنتاج قرينة على خطأ *présomption de faute* الناقل الذى لا يسلم الأشياء أو سلمها متضررة أو ناقصة .

وبهذا المعنى نورد على سبيل المثال القرارات التالية :

— قرار محكمة التمييز الفرنسية الصادر بتاريخ ٣١ آذار سنة ١٩٤٣ والنشور في مجموعة سيراى ١٩٤٣ - ١ - ٩٦ .

— قرار محكمة استئناف ليون بتاريخ ١٣/٣/١٩٤٤ في مجموعة سيراى ١٩٤٤ - ٢ - ٤٨ .

— قرار محكمة استئناف باريس بتاريخ ٢٤/٦/١٩٤٨ النشور في جريدة القصر ١٩٤٩ - ٢ - ٢٤٨ .

غير أن علماء القانون أمثال :

١ - جوسران (في مؤلفه عن الحق المدنى جزء ٢ رقم ١٣٠٤ صفحة ٧٧٦ وفي مؤلفه عن النقل عدد ٥٩٥) .

٢ - اسكار (في مؤلفه عن العقود التجارية صفحة ٢٥٤ رقم ٨٩٥) .

٣ - ريار (في مؤلفه عن الحق التجارى صفحة ٩٣٢ رقم ٢٤٣٥) .

أفروا أن مسئولية الناقل هي مسئولية تعاقدية ناتجة عن إخلال الناقل بأعمال الالتزامات الموضوعية على عاتقه بعقد النقل أى أن الناقل الذى لا يقوم بموجباته يرتكب خطأ تعاقدياً يعرضه للمسئولية المنصوص عنها قانوناً .

وهذه النظرية هي الأصح قانوناً طالما أنه يكفى للمدعى بدعوى المسئولية ضد الناقل أن يثبت وجود عقد نقل صحيح ووجود ضرر لحق به دون أن يحق للناقل بهذه الحال للتصل من تحمل أعباء المسئولية أن يثبت أنه لم يرتكب أى خطأ . ولو كانت المسئولية مستمدة من القرينة على وجود الخطأ لكأن من حق الناقل إثبات عكس تلك القرينة والتصل من المسئولية وهو الأمر غير الجائز كما قلنا .

وقد ايد هذه النظرية أيضاً « بلانول وديار » (في مؤلفهما عن الحق المدنى جزء ٦ التمهيد من العلامة « اسمان » (Rasmel) .

٦ - في أسباب رفع المسئولية عن الناقل :

إذا كان ليس من حق الناقل البرى رفع المسئولية عنه بإثبات عدم ارتكاب خطأ من طرفه فإن ثمة أسباب لا يمكن نسبها إلى الناقل ومن شأنها أن ترفع عنه المسئولية وتبرئه منها وهذه الأسباب هي التى يقتضى الآن تحديدها وتحليلها .

فالمادة ٦٨٣ من قانون اللوجيات والقود البناني التى أشرنا إليها في معرض بحث المصوص القانونية والمتعلقة بمسئولية الناقل تنص على إبراء الناقل من المسئولية في الحالات التى يكون فيها النقص أو الضرر ناشئاً عن الأسباب التالية :

١ - القوة القاهرة :

٢ - العيب في الشيء للنقل .

٣ - خطأ للرسول :

وهذه الأسباب منصوص عنها بالمواد المخصصة بمسئولية وكيل النقل والناقل في قوانين المارة الإفريقى والسورى وللمصرى والمراقى . أما قانون التجارة العثمانى فلا ينص سوى على العيب القوي . دون الأسباب الأخرى المذكورة أعلاه .

وقد نصت بعض القوانين في جهة أسباب رفع المسئولية عن الناقل على أنه عديم للمسئولية للدويع في عقد النقل كما سيأتى بحث ذلك في الباب الخاص بهذا الموضوع .
وقد خاضرت آراء علماء القانون واجتهادات المحاكم حول مفهوم الأسباب المذكورة لإبراز الناقل من مسئولية القانونية وإنما تحمل هذه الأسباب على ضوء ما استقر عليه العلم والاجتهاد :

١ - القوة القاهرة :

ترتفع المسئولية القانونية عن الناقل البرى إذا أثبت أن ضياع البضائع ، التلف ، أو الضرر اللاحق به ناتج عن القوة القاهرة (force majeure) أى كل حادث غير متوقع (imprévisible) ولا يقوى على تجنبه الإنسان (insurmontable).

وكان العلماء في فرنسا يعتبرون أن للحادث الجبرى (cas fortuit) ذات المفعول البرى الذى ينتج عن القوة القاهرة والحادث الجبرى هو ما يرجع لفضل الإنسان .

ورأى العلماء أن محال الإبراء من المسئولية الستم على حذو من القوة القاهرة أو الحادث الجبرى أصبح واسماً للقاية ففكر بعضهم بحصر المجال وخطا الخطوة الأولى العلامة (Exempt) في مؤلفه عن « المسئولية في عقد النقل »

"La responsabilité dans le contrat de transport, Trad. Séligmann 1892".

ففرق بين القوة القاهرة والحادث الجبرى حاصراً مفعول الإبراء من المسئولية في القوة القاهرة دون الحادث الجبرى واعتنق من بعده هذه نظرية العلامة « جوسران » (Jossrand) في مؤلفه عن « النقل » (Les Transports, No. 568 et s.).

وقد وضع « جوسران » قاعدة التفریق بين حالى القوة القاهرة والحادث الجبرى وهى كما يصفها القاعدة الوحيدة التى لا تغضى "critérium unique et infaillible".

فقال إن القوة القاهرة هى الحادث الخارجى أى اضداد التلازم المنطقى بين الحادث الذى به « حالاً دون إتمام الموجبات التعاقدية من جهة وبين الوسط الذى تحقق فيه من جهة ثانية » وهذا الوسط هو في موضوع بحثنا عقد النقل أما الحادث الجبرى (cas fortuit) فيجب أن يتقوى نتائج برأى « جوسران » على غائق الناقل الذى تولد الحادث عن مشروعه للاقا .

وهذا التفریق بين حالى القوة القاهرة والحادث الجبرى مستند إلى المادة ١١٢٧ من القانون

المدنى الإفريقى التى تقابلها المادة ٢٥٤ معطوفة على المادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون الموجبات والعقود اللبناني .

فالمادة ٢٥٤ موجبات وعقود تنص على أن المدين مسئول عن عدم تنفيذ الموجب إلا إذا أثبت أن التنفيذ أصبح مستحيلاً ضمن الشروط المنصوص عنها بالمادة ٣٤١ .

وهذه المادة ٣٤١ تنص على إبراء المدين من الموجب إذا أصبح تنفيذه مستحيلاً طبعياً أم قانونياً بدون فعل أو خطأ المدين .

والمادة ٣٤٢ موجبات أيضاً وضعت على عاتق المدين أم إثبات القوة القاهرة فالتشريع اللبناني سواء بالنصوص الخاصة المتعلقة بعقد النقل البرى أم بالنصوص المختصة بالنظرية العامة للموجبات لا يعتبر الحوادث الجبرى بخلاف القوة القاهرة مبرراً من المسئولية .

وإذا انتقلنا إلى الناحية العملية من الموضوع نجد أن الاجتهاد يستبر من جملة حوادث القوة القاهرة المبررة من المسئولية الحوادث التالية ، التى نوردتها على سبيل المثال

— الحوادث الطبيعية ، مثال ذلك العواصف ، الثلوج ، طوفان المياه السببة تخريب الطرق أو العربات ، الحرارة غير العادية التى ينتج عنها ضرر فى البضاعة المتقولة

— تمييز فرنسية ١٧ أيار سنة ١٨٨٢ دالوز سنة ٨٣ — ١ — ١٤ .

— تمييز فرنسية ١١ تموز سنة ١٨٩٢ دالوز سنة ٩٢ — ١ — ٤٢٠ .

— استئناف باريس ١٩ حزيران سنة ١٩٤٤ دالوز ١٩٤٤ — ٦٦ مع تطبيق روجه .

.. وكذلك بترقوة قاهرة عمل السلطة (fait du prince) كصادرة المدات وإقبال المخطات ، التفتيش من قبل الجمر .

— تمييز فرنسا المدنية ١٤ شباط سنة ١٨٩٤ دالوز سنة ٩٤ — ١ — ١٣٩ .

— وكذلك تعتبر قوة قاهرة أعمال الغير التى لا يمكن منها : كالسرقة من قبل أشخاص مسلحين أو فعل المدد .

— محكمة استئناف باريس ١٦/١/٩٤٧ دالوز سنة ٤٧ — ١٧١ .

— محكمة استئناف باريس ١٣/٣/٩٤٨ دالوز سنة ٤٨ — ٣٦٨ .

— محكمة استئناف باريس ٦/٢/٩٤٨ دالوز سنة ٩٤ — ٢٠١ .

وبالعكس لا تشكل قوة قاهرة الحوادث التالية التى نوردتها أيضاً على سبيل المثال :

— انقلاب القطار عن الخط الحديدى (déraillement)

— النطل فى الآلات .

— حريق فى عربات القفل .

— عدم كفاية للسحامين .

— الحرب طالما أن عمليات النقل خلالها مستمرة (قرار محكمة استئناف اكس تاريخ ٧ آذار

سنة ٩٤٢ دالوز سنة ٩٤٣ — ١٣٧) .

٢ - العيب في الشيء المنقول :

وترتفع أيضاً المسؤولية عن الناقل إذا أثبت أن النقص الحاصل أو الضرر اللاحق بالشيء المنقول ناتج إما عن طبيعة الشيء المنقول وإما عن صفات خاصة بالشيء المنقول وإما عن عيب في التوضيب وهذه الحالات الثلاث تشكل علماً واجتهاداً للعيب بالشيء المنقول .

(أ) طبيعة الشيء المنقول : أن ثمة بضائع بطبيعتها ومجدها ذاتها معرضة للتضرر رغم حودة صنفها أو نوعها .

هي حالة بعض السوائل التي تتبخر وبعض الحبوب ، والجدير بالذكر بهذه الحالة أن الناقل لا يسأل سوى عن نسبة الضياع أو الضرر التي تفوق الحد الطبيعي الذي يتراوح بمقتضى اتفاقية « برن » بين واحد وأثنين بالمائة حسب البضائع .

(ب) وأن ثمة بضائع لها صفات خاصة تبرىء الناقل من مسؤوليته كالفاكهة التي تسلم للناقل بحالة ضوئح محسوس (حكم محكمة تجارة تونس تاريخ ١٩٤٩/٢/٤) (تراجع مجلة الحق التجاري لسنة ١٩٤٩ صفحة ٩٦٥ رقم ١٦) .

(ح) وقد استقر الاجتهاد على اعتبار النقص أو العيب في التوضيب كالعيب في الشيء نفسه ولا يشكل النقص أو العيب في التوضيب عيباً بالشيء المنقول إلا إذا ثبت أن النقص الحاصل أو الضرر اللاحق بالبضاعة ناتجاً مباشرة عن النقص أو العيب في التوضيب وبعبارة ثانية إذا ثبت أن التوضيب كان ضرورياً لتلافي النقص أو الضرر (بهذا المعنى قرار محكمة تمييز فرنسا — غرفة الاستدعاءات تاريخ ٦ آذار سنة ١٩٣٤ المنشور في مجموعة « سيراى » لسنة ١٩٣٤ — ١ — ٢٠٣) .

٣ - خطأ المرسل :

وترفع أيضاً المسؤولية عن الناقل إذا أثبت أن النقص الحاصل أو الضرر اللاحق بالشيء المنقول ناتج عن فعل أو خطأ المرسل .

إن قانون الواجبات والقيود نص صراحة على هذا السبب في جملة أسباب رفع المسؤولية عن الناقل كما نص عليه القانون التجاري السوري في المادة ٣٥٩ منه وقانون التجارة العراقي بما يخص مسؤولية الوكيل بالعمولة في عقد النقل وذلك بخلاف قانون التجارة العثماني وقانون التجارة الإفرنسي حيث لم يرد نص على خطأ المرسل أو الشاحن ، غير أن الاجتهاد في فرنسا رغم اختصار النص الفرنسي إلى خطأ المرسل لم يتردد في إبراء الناقل من مسؤوليته إذا أثبت هذا الأخير خطأ المرسل .

وخطأ المرسل يمكن أن يحصل قبل تسليم الأعيان إلى الناقل أو عنده أو بعد التسليم .

وعلى سبيل المثال يكون المرسل على خطأ إذا سلم الشيء المنقول إلى الناقل بحالة سيئة (بهذا المعنى قرار محكمة تمييز فرنسا الصادر بتاريخ ١٥ تشرين ثاني سنة ١٨٩٧ والمنشور في مجموعة « دالوز » لسنة ١٨٩٨ — ١ — ٤٢٧) ويكون المرسل أيضاً على خطأ إذا كان تسييف البضاعة على عاتقه وأجرى التسييف بصورة سيئة (قرار محكمة تمييز فرنسا الصادر بتاريخ ٧ كانون الثاني سنة ١٩٤٧ والمنشور في مجلة الحق التجاري لسنة ١٩٤٨ صفحة ١٣٤ رقم ٢٦) .

والجدير بالذكر أنه من حق الناقل إثبات خطأ المرسل حتى إذا كان لم يتخذ الناقل أية تحفظات بشأن البضاعة عند استلامه لها . وقد قررت هذا البند عكسًا تمييزًا فرنسا المدنية في قرارها الصادر بتاريخ ٩ كانون أول سنة ١٨٩١ المنشور في مجموعة دالوز العمل لسنة ١٨٩٢ — ١ — ٣٨٦ . وأيدته قرار صادر بتاريخ ١٥ كانون أول سنة ١٩٥٣ منشور في :

Juris-Classeur Périodique 1954 — IV — 14.

٤ — في مفعول تحفظات الناقل عند استلامه البضائع المنقولة :

أما إذا كان الناقل عند استلامه البضاعة سجل على وثيقة الشحن تحفظات بشأنها فإن هذه التحفظات تولد لصالحه قرينة بحق للمرسل أو للمرسل إليه هدمها وإثبات عكسها بكافة طرق الإثبات القانونية أي أن التحفظات تنقل عبء الإثبات من عاتق الناقل إلى عاتق المرسل أو للمرسل إليه وهذا ما نصت عليه الفقرة ٢ من المادة ٦٨٣ من قانون اللوجيات والقود البناني ونصت عليه أيضاً الفقرة ٢ من المادة ٣٥٩ من قانون التجارة السوري والاجتهاد مستمر وصريح بهذا المعنى .

الباب الثاني — في بنود عدم المسؤولية وفي بنود تقييد المسؤولية

بنية التنصل من المسؤولية القانونية للموضوعة على عاتقه كثيرًا ما يفرض الناقل أو متعهد النقل بنوداً في أوراق النقل تتضمن إبراءه من تلك المسؤولية بمزلة عن الأسباب القانونية التي استرضائها وحللتها والتي ترتفع عند توفرها وإثباتها للمسئولية .

لها هي القيمة القانونية لهذه البنود وما هو مفعولها ؟

نستعرض بعض القوانين على أن بند الإبراء من المسؤولية جائز وينتج مفعوله الكامل .

فقد ورد بالمادة ٩٨ من قانون التجارة الإفريقي المختصة بمسئولية الوكيل بالعمولة في عقد النقل أن الوكيل مسئول عن الضرر أو الضياع الملاحق بالبضائع والأشياء ما لم تتضمن وثيقة النقل شرطاً مخالفاً كما ورد بالمادة ٥٨ من قانون التجارة اللبناني أن الموصل الأمين ضامن ما لم يكن في قائمة الإرسالية شرط مناقض .

وكذلك ورد بالمادة ٢٠٧ من قانون التجارة العراقي أن الوكيل بالعمولة ضامن للبضائع والأعيان ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك في ورقة الشحن .

وبعض القوانين نصت على بطلان بنود عدم المسؤولية المدرجة في عقد النقل . هذه حالة القانون الإفريقي . بدسنة ١٩٠٥ في المادة ١٠٣ من قانون التجارة الفرنسي المعدل بقانون ١٢ آذار سنة ١٩٠٥ وهي حالة قانون التجارة العراقي الذي فرق بين الوكيل بالعمولة وبين الناقل . فالمادة ٣٣٠ منه المختصة بمسئولية الناقل نصت على أنه لا يستد بالاحكام المدرجة في القاوله بشأن عدم مسئولية الناقل .

أما قانون اللوجيات والقود البناني فلم يتضمن في أحكام عقد النقل أي نص خاص يتعلق ببنود عدم المسؤولية ومثله قانون التجارة في الإقليم السوري والقانون التجاري في الإقليم المصري من الجمهورية العربية المتحدة .

بما يوجب علينا الرجوع إلى الأحكام العامة في قانون الموجبات والعقود فقد نصت المادة ١٣٩ من هذا القانون (القطع الأول منها) على ما يلي :

« المادة ١٣٩ — إن البنود النافية للتبعة وبنود المجازفة تكون صالحة معمولاً بها على قدر إبرائها قيمة واضع البند من نتائج عمله وخطأه غير المقصود ولكن هذا الإبراء ينحصر في الأضرار المادية .. » .

وعلى ضوء النص الصريح الواضح يمكننا القول إن بنود عدم المسؤولية في عقد نقل الأشياء جائزة ولها مفعولها طالما أن الناقل لم يرتكب أي غش أو أي خطأ فادح معادل للغش . وهذا ما أقره واستمر عليه الاجتهاد في لبنان .

وتجدر الإشارة الحافظة هنا إلى الاختلاف في التشريع اللبناني بين أحكام عقد النقل البري وأحكام عقد النقل البحري إذ أن قانون التجارة البحري المأخوذ عن اتفاقية بروكسل لسنة ١٩٢٤ وعن القانون الإفرنسي الصادر بتاريخ ٢ نيسان سنة ١٩٣٦ ينص في المادة ٢١٢ منه والتي تقابلها المادة ٢١٢ أيضاً من قانون التجارة البحري السوري على أن كل شرط يرمي إلى إبراء الناقل من المسؤولية هو باطل وكأنه لم يكن .

وكان الاجتهاد في فرنسا قبل قانون ١٧ آذار سنة ٩٠٥ الذي عدل المادة ١٠٣ من قانون التجارة الإفرنسي يعتبر أن مفعول بند عدم المسؤولية هو إزالة مسؤولية الناقل التعاقدية لتحل عليها المسؤولية الجزئية وشبه الجزئية المبينة على الخطأ والقائمة على إثبات خطأ الناقل .

ومن علماء القانون وشراحه في فرنسا من انتقد انتقاداً مرأ قانون ١٧ آذار سنة ١٩٠٥ الذي نص على بطلان بنود عدم المسؤولية ومن جملة من انتقده العلامة « جوسران » في مؤلفه عن « النقل عدد ١٣٦ » ويقول العلامة « ريار » في مؤلفه عن الحق التجاري أن ذلك القانون صدر حلاً لارغبة غرف التجارة وخلافاً لرغبة اللجنة الاستشارية للسكك الحديدية في فرنسا .

أما بنود تقييد المسؤولية فهي أيضاً جائزة وصحيحة في القانون اللبناني فاللادة ٣٦٦ من قانون الموجبات والعقود أجازت للمتأخرين أن يحددوا مسبقاً في العقد أو بمدة قيمة العطل والضرر التي تترتب على المديون بحال عدم تنفيذ الموجبات الموضوعة على عاتقه تنفيذاً كلياً أو جزئياً وذهب التشريع اللبناني في المادة ٢٦٧ موجبات وعقود تطبيقاً للمادة ١٣٩ التي مر بحثها إلى النص على أن البند الجزائي صحيح حتى ولو كان بالفعل بشكل بند عدم مسؤولية فيما عدا غش المديون

ففسحة البند الجزائي في التشريع اللبناني وصحة بند عدم المسؤولية تستتبع حكمة صحة بنود تقييد المسؤولية .

وفي فرنسا لم يمس قانون ١٧ آذار سنة ١٩٠٥ حرية المتأخرين في تقييد المسؤولية وعلى ذلك بحق للمتأخرين في خلال حالة الغش أو الخداع الاتفاق على التقليل من مقدار المسؤولية غير أن هذا للاتفاق يكون باطلاً بخلاف التشريع اللبناني إذا أنزل قيمة التويض إلى حد زهيد أو تافه يشكل بالفعل بند إبراء من المسؤولية فيقع الاتفاق حينئذ تحت طائل الإبطال بمقتضى قانون ١٧ آذار سنة ١٩٠٥ .

الباب الثالث — في المسؤولية عند تعدد الناقلين

بمقتضى حق الآن مسؤولية الناقل الواحد ويتقاضى البحث في المسؤولية عند ما ينفذ عقد النقل بواسطة عدة ناقلين لإيصال البضائع أو الأشياء المنقولة إلى المكان المحدد بمقدار لائق .

من البديهي إذا كان المرسل تماقد مع كل من الناقلين المتخلفين أن تكون مسؤولية كل منهم هي مسؤولية الناقل المعادية .

أما إذا كان المرسل تماقد مع ناقل واحد وهذا بدوره توسط مع الناقلين الباقين فالمحالة تختلف الناقل الأول هو بالوقت نفسه وسيط نقل وبهذه الصفة أنه بالاستناد إلى المادة ٢٩٠ من قانون التجارة اللبناني التي تعادلها المادة ٣٨٥ من قانون التجارة السوري يخضع للنصوص التي تخضع لها ملزم النقل أى للمواد ٦٧٩ وما يليها من قانون الموجبات والعقود المختصة بمقدار النقل في التشريع اللبناني . وبالصفتين أى سواء كان الناقل الأول أو وسيط النقل أو الوكيل بالعمولة فإن مسؤوليته واحدة وهو ملزم بإيصال البضاعة سليمة بالوقت المحدد إلى المكان المتفق عليه وإلا تمرض للمسئولية دون أن يحق له رفع المسؤولية عن نفسه بالتسذرع بأمر تسليم البضاعة أو النقص المنقول إلى ناقل آخر إلا إذا كان الناقل الآخر مفروضاً عليه من المرسل (بهذا المعنى قرار المحكمة تميز فرنسا المدنية تاريخ أول شباط سنة ١٨٩٩ المنشور في مجموعة دلويز لسنة ١٨٩٩ — ١ — ٣٢٧) .

وقد ذهب الاجتهاد في لبنان تطبيقاً لأحكام المادتين ٦٧٩ و٦٨٣ من قانون الموجبات والعقود إلى القول بأن عقد النقل يبقى سارى المفعول لحين تسليم البضاعة سالمة إلى المرسل إليه ولا ترفض التبعة عن الناقل بمجرد ثبوت إيصاله البضاعة سليمة للجunker بل عليه أيضاً لرفع المسؤولية عنه إيصالها سليمة للمرسل إليه (قرار محكمة استئناف بيروت الغرفة الأولى رقم ١٠٤٣ تاريخ ٣٠ تموز سنة ١٩٥٣ النشرة القضائية سنة ١٩٥٣ صفحة ٥٤٩) .

ومسؤولية الناقل الأول مبنية علماً واجتهاداً على مدى الموجب الذي أخذه على نفسه وهو إيصال النقص المنقول إلى المكان المتفق عليه دون أن يفرض عليه المرسل كيفية تنفيذ هذا الواجب . وهذا الرأي سائد في كثير من القوانين الأجنبية .

— المادة ٤٤٣ من قانون الموجبات السويسرى والمادة ١٦ من القانون السويسرى تاريخ

١٩٤٨/٣/١١

— مادة ٥ من القانون البلجيكي الصادر في ١٨٩١/٨/٢٥ .

— للمادة ١٧٠٠ من القانون للدنى الإيطالى التي تنص على التكافل والتضامن بين جميع الناقلين .

أما في الولايات المتحدة فإن كلا من الناقلين مسئول فقط عن الأضرار التي سببها .

هذا فيما يتعلق بالناقل الأول .

وبما يتعلق بالناقل الثانى (intermédiaire) فإنه مسئول فقط عن النقص أو الضرر

اللاحق بالتىء للنقول فى الرحلة التى نفعها من عقد النقل هذا بخلاف بعض القوانين الأجنبية لقانون التجارة الاثانى مادة ٤٣٢ التى تعتبره مسئولاً عن مجموع الرحلة .
أما الناقل الأخير فإن الاجتهاد لا يجره مسئولاً إلا فى حالة الضرر الظاهر وذلك لأنه كان يتوجب عليه بهذه الحالة رفض استلام البضاعة وفى الحالات الأخرى كافة أنه يقتضى لاعتباره مسئولاً إثبات كونه استلم البضاعة وهى سليمة أى إثبات أن الضرر قد نتج عن خطأ منه (بهذا المعنى قرار المحكمة تميز فرنسا تاريخ ١١ أيار سنة ١٩١٤ منشور فى مجموعة دالوز لسنة ١٩١٦ - ١ - ١٤١) .

الباب الرابع - المسئولية فى النقل المختلط

تستوجب عملية النقل أحياناً استعمال وسائل نقل متنوعة بصورة متتابعة كالنقل بالبر ثم البحر أو الجو أو السكس .

لما هو وضع مسئولية الناقل بهذه الحال وأية قواعد تطبق عليها .

لا مشكلة فى هذا الموضوع إذا كانت عملية النقل تمت بالاستناد الى عقدتين مختلفتين ، عقد نقل برى وعقد نقل بحرى أو جوى ، فتطبق بهذه الحال على كل عقد قواعده المخصوصة به .

أما إذا كانت عملية النقل موحدة بالاستناد إلى وثيقة نقل مباشرة (direct) عقدت مع الناقل الأول فإنه يقتضى التفريق لمعرفة القواعد الواجب تطبيقها على مسئولية الناقل . إذا كان الضرر قد حصل فى مرحلة النقل البرية فتطبق على ملزم النقل قواعد المسئولية المختصة بالنقل البرى وإذا حصل الضرر فى مرحلة النقل البحرى فتطبق قواعد المسئولية للتصوص عنها فى قانون التجارة البحرية فلا يمكن مثلاً لتناقل البحرى التذرع ببنود عدم المسئولية المدرجة فى عقد النقل فى حين أن ذلك من حق الناقل البحرى كما بينا ذلك أعلاه وبهذا المعنى .

- قرار المحكمة التميز الأفرنسية - غرفة الاستدعاءات تاريخ ١٥/١١/١٩٢٠ منشور فى مجلة القصر لسنة ١٩٢١ - ١ - ١٢ .

- وقرار المحكمة استئناف اكس تاريخ ١٩ أيار سنة ١٩١٠ منشور فى « المجلة الدولية للحق البحرى » جزء ٢٦ صفحة ٣٦ .

ولا بد من الإشارة إلى صعوبة تطبيق هذه القاعدة بالنظر لاختلاف التشريع حول مسئولية الناقل البرى والبحرى والجوى .

الباب الخامس - فى دعوى المسئولية ضد الناقل البرى

نرى أولاً علينا بد بحث مسئولية الناقل البرى أن نستعرض بإيجاز الأصول القانونية المتعلقة بدعوى المسئولية .

وأهم النقاط الواجب بحثها هى المتعلقة :

١ - صاحب الحق بالادعاء بدعوى للمسئولية

٢ - بالمحكمة الصالحة للنظر بدعوى للمسئولية

٣ - بمسقوط الحق بالادعاء بمرور الزمن

١ — الحق بالدعوى المرفوعة ضد الناقل البري :

من البديهي أن يكون الفرقاء بقصد النقل أصحاب الحق بالادعاء بدعوى للتسوية ضد الناقل وم :

(أ) بالدرجة الأولى للرسيل التي هو صاحب للصحة للبشارة بقصد النقل طالما أنه هو الذي تعاقد مع الناقل فحقه نأج عن المقد ذاته وهذا مما يسأل حق الادعاء عن الشاحن والوسيط بقصد النقل الذين عملا لحساب الرسيل إلا في الحالة التي ثبت فيها الوسيط بقصد النقل تفوضاً من للرسيل .
(ب) وللرسيل إليه أيضاً حق بالادعاء بدعوى للتسوية ضد الناقل قد اتفق العلم والاجتهاد منذ زمن بعيد على تحويلة هذا الحق الذي استمده له معظم علماء القانون ومنهم « جوسران » من العمل لصالح الغير الذي أجراه الرسيل لصالحه بقصد النقل . أما العلامة « اسكارا » في مؤلفه عن العقود التجارية (رقم ٨٨٢ صفحة ٢٣٩) يستمد حق الرسيل إليه بالادعاء من حق هذا الأخير على البضاعة الرسالة له .

وأما المشرع اللباني قد فصل هذا الموضوع ونصت المادة ٦٨٤ من قانون الموجبات والعقود على أن للرسيل إليه حقاً مباشراً بالادعاء ضد الناقل بسبب المقد الذي أجراه الناقل مع الرسيل وعلى أن حقه هذا يسمح له بطلب التسليم وعند الاقتضاء المطل والضرر الناتج عن عدم تنفيذ المقد كلياً أم جزئياً .

غير أنه من المسلم به علماً واجتهاداً أن الرسيل إليه لا يجوز له استعمال حقه بالادعاء إلا إذا ثبت أنه قبل عقد النقل . وبهذا المعنى :

— قرار محكمة تمييز فرنسا غرفة الاستدعاءات الصادر بتاريخ ٢٢ حزيران سنة ١٩٠٣ مجموعة دالوز لسنة ١٩٠٤ — ١ — ٢٤٢ مع تعليق ساروت .

— وقرار محكمة استئناف باريس الصادر بتاريخ ٢٨ اذار سنة ١٩٤٩ مجلة الحق التجاري لسنة ١٩٥٠ صفحة ١٠٨ عدد ٢٠ .

والرسيل إليه هو عادة الشخص المعين في وثائق النقل وحق الادعاء ينتقل إلى الشخص الذي يتنازل له الرسيل إليه عن حقوقه (قرار محكمة تمييز فرنسا الترفة المدنية الصادر بتاريخ ٤ كانون أول سنة ١٩٢٨ مجموعة سيراى لسنة ١٩٢٩ — ١ — ١٠١) .

وقد قررت محكمة التمييز الفرنسية أيضاً في قرار لها صادر بتاريخ ١٧ كانون أول سنة ١٩٤٥ أن حق المتنازل له يفقد الرسيل إليه الأصل كل حق بالادعاء .

ويقتضى التساؤل هنا عما إذا كان حق الرسيل إليه بالادعاء منذ قبوله عقد النقل يفقد الرسيل حقه بالادعاء .

إن أكثرية علماء القانون وشراحه تعتبر أن حق الرسيل إليه بالادعاء لا يفقد الرسيل ذات الحق . هذا ما يقول به :

— جورسان عدد ٦٤٨ صفحة ٦٤٦

— ليون كان مع رينو جزء ٣ عدد ٦٥٢ و ٦٦٩

ومن القرارات المؤيدة هذا المبدأ قرار المحكمة استئناف باريس الصادر بتاريخ ١٩ حزيران سنة ١٩٤٣ — مجموعة دالوز لسنة ١٩٤٤ صفحة ٦١ وحكم المحكمة الدرجة الأولى الترفعة الجسائر في بيروت صادر بتاريخ ١٦ شباط ١٩٥٧ :

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب تطبيق هذا المبدأ عملياً على ضوء القاعدة القانونية التي تنفذها، لا يلزم مدبون بتنفيذ الموجب الملحق على عاتقه مرتين

٢ — الصلوحية :

من ناحية الصلاحية انطاعة أن دعوى المسؤولية هي من صلاحية المحكمة الإدارية طالما أن النقل هو عقد تجارى بطبيعته غير أنه إذا كان المدعى بدعوى المسؤولية عن تاجر فيمكنه الأدعاء أمام المحكمة المدنية .

ومن ناحية الصلاحية النسبية فالصلاحية بالأصل هي لمحكمة محل إقامة المدعى عليه وبما أن العقد تجارى يجب ذاته فيمكن تطبيق المادة ١٠١ من قانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني وإقامة الدعوى إما لدى محكمة محل إقامة المدعى عليه وإما لدى محكمة محل إقام المدعى عليه البضاعة وإما لدى محكمة محل الدفع .

وقد استمر الاجتهاد على استبعاد صلاحية محكمة محل الحادث عندما تكون المسألة تجارية (بهذا المعنى قرار المحكمة تمييز فرنسا .. الترفعة المدنية صادر بتاريخ ٢٢ آيار سنة ١٩٣٣ مجموعة دالوز الأسبوعي لسنة ١٩٣٣ صفحة ٣٩٥) .

٣ — سقوط الحق بمرور الزمن :

بخلاف القانون الفرنسى (مادة ١٠٥ و ١٠٨ تجارة) والقانون المصرى (مادة ١٠٤/٩٩ تجارى) اللذين وضعا دفعاً لحماية الناقل من شأنها عدم قبول دعوى المسؤولية فإن المشرع اللبناني وضع فقط لحماية الناقل مهلة مرور زمن قصيرة فنصت المادة ٦٨٧ من قانون الموجبات والعقود اللبناني التي تنطبق عليها المادة ٣٦٣ من قانون التجارة السورية على أن لا دعوى ضد الناقل تمسقط بمرور سنة تبتدىء من تاريخ تسلم البضاعة بحال الضرر أو النيب ومن التاريخ الذى كان يجب أن يحصل فيه التسليم بحال الضياع أو (التأخير) بالتسليم .

وهذه المهلة تقطع بأسباب قطع مرور الزمن العادية للنصوص عنها بالمادتين ٣٥٧ و ٣٥٨ من قانون الموجبات والعقود منها كل مطالبة قضائية أو غير قضائية ذات تاريخ صحيح .

وقد أبلت محكمة التمييز اللبنانية هذا المبدأ بقرارها الصادر بتاريخ ٣٠ آب سنة ١٩٥٦ بشأن مهلة مرور الزمن التي هي أيضاً سنة على دعوى للمسؤولية ضد الناقل البحرى ولا محال للتفريق بين مدة مرور الزمن في النقل البرى وفي النقل البحرى .

٤ — في اثباتات والتعويض :

إن دعيه إثبات المسؤولية يقع على الدعي فيحالة الضياع يكفي للدعي بإثبات تسليم الأشياء للناقل وفيها . وبحال التعيب يجب على الدعي أن يثبت أن التعيب حصل خلال النقل وأن التعيب ينقص قيمة الأشياء . والقولة والتعويض عن الضياع أو التعيب يحصل بالزام الناقل المسؤول بدفع مبلغ من المال على سبيل العطل والضرر ولا يجوز للمحاكم أن تحكم بإلزام الناقل بالتعويض عن النقص الضائع أو للتضرر عينا . وبهذا المعنى قرار المحكمة تميز فرنسا صادر بتاريخ ٤ حزيران سنة ١٩٢٤ — مجموعة دالوز لسنة ١٩٢٤ — ٤٦٩

الفصل الثاني — مسؤولية الناقل البري بقصد نقل الأشخاص

الباب الأول — النصوص التشريعية ونوع هذه المسؤولية

في الماضي لم يكن لنقل الأشخاص من الأهمية في عالم التجارة والتسريع ما لنقل الأشياء ولما كانت معظم القوانين خالية من النصوص التشريعية المختصة بنقل الأشخاص فرأينا مثلا المواد ١٦٩٢ إلى ١٧٨٦ من القانون المدني الفرنسي ولواد ٩٦ إلى ١٠٨ من قانون التجارة المتأني المختصة أيضاً بالنقل لا تبحث سوى نقل الأشياء محملة عاماً نقل الأشخاص هذا النقص في التشريع بالماضي وضع الشخص المتقول الذي يصيبه حادث أثناء النقل في وضع قانوني صعب وحرج بالنسبة إلى الناقل وبالنسبة إلى مسؤولته .

وبقيت المحاكم المدنية والتجارية في فرنسا مدات طويلة تستعين لتحديد مسؤولية الناقل البري بالأحكام العامة المتعلقة بالمسؤولية الجرمية وشبه الجرمية المنصوص عنها بالمادتين ١٣٨٢ و ١٣٨٣ من القانون المدني الفرنسي وهي مسؤولية مبينة على الخطأ وكان من واجب الشخص المتقول إثبات خطأ الناقل لترتب المسؤولية على هذا الأخير وكان الشخص المتقول يلاق صعوبات جمة لإثبات الخطأ لينال حقه بالتعويض عن الحادث الذي أصابه خلال النقل حتى شعرت بذلك محكمة التمييز في فرنسا سنة ١٩٠١ فقررت أن على الناقل موجباً بحكم عقد النقل الجاري بينه وبين المسافر وهو موجب بإسجال المسافر إلى محل المقصد سليماً وأنه إذا حصل للمسافر حادث ما خلال النقل فإن المسؤولية تقع على عاتق الناقل ما لم يثبت القوة القاهرة أو خطأ المسافر .

— قرار محكمة التمييز الفرنسية — الترفة المدنية الصادر بتاريخ ٢١ تشرين ثاني سنة ١٩١١ ودرارها الصادر بتاريخ ٢٧ كانون الثاني سنة ١٩١٣ المنشورين في مجموعة دالوز لسنة ١٩١٣ — ٢٤٩ .

وهكذا أصبحت مسؤولية الناقل بحكم الاجتهاد مسؤولية تعاقدية وتماقت من هذه الناحية مع مسؤولية الناقل في بقصد نقل الأشياء .

وكان بديهاً مع تطور الزمن والأحوال والتوسع وتضخم حركة نقل الأشخاص أن تتضمن التشريع الحديثة نصوصاً خاصة بقصد نقل الأشخاص .

وكان القانون اللبناني من جملة تلك التشريعات فُصِّتْ للمادة ٦٨٨ من قانون الموجبات والعقود اللبناني المتوخاة من الاجتهاد في فرنسا على ما يلي :

« المادة ٦٨٨ — إن التعاقد على نقل الأشخاص كالنقل على نقل الأشياء يتم بمجرد حصول الرضى وهو يوجب على الناقل إيصال المسافر سالماً إلى المحل المين وفي المدة المتفق عليها وإذا وقع طارئ ما فإن التبعة الناشئة عن التقصير تنقضي عن الناقل بإقامته البينة على وجود قوة قاهرة أو خطأ من قبل المتضرر .

وخطا المشرع السوري ذات الخطوة فوضع المادة ٣٦٤ من قانون التجارة السوري والتي تضع على الناقل ذات المسؤولية المنصوص عنها بالمادة ٦٨٨ من قانون الموجبات والعقود اللبناني .

أما قانون التجارة العراقي فقد تضمن في المادة ٣٩٠ منه أحكاماً تتعلق بمسئولية الناقل تختلف بوجهها عن المسؤولية المنصوص عنها بالقانون اللبناني والسوري لأنها مسئولية مبنية على إثبات أن الحادث الذي يمرض له المسافر قد حدث بفعل أو تقصير الناقل أو بفعل من هو مسئول عنهم .

وبعد أن بحثنا الأحكام كافة المتعلقة بوجه عام بمسئولية الناقل البري في نقل الأشياء مهما كان نوع وسيلة النقل فنحصر بحثنا في مسؤولية الناقل بنقل الأشخاص بأهم المسائل التي تختلف عما هي عليه المسؤولية بنقل الأشياء . ومن هذه المسائل الهامة ما يتعلق في نطاق المسؤولية وفي الأسباب القانونية لرفعها وفي بنود عدم المسؤولية وبنود تقييدها وفي أصحاب حق الادعاء بدعوى المسؤولية .

الباب الثاني — في نطاق المسؤولية

إن نطاق مسؤولية الناقل هو واحد مهما كان نوع وسيلة النقل فالناقل ملزم بإيصال المسافر سالماً إلى المحل المقصود . فهذا الواجب يفرض أن عقداً قد تم بين الناقل والمسافر وهذا بما يوجب على المسافر إثبات كونه مربوطاً بعقد نقل صحيح مستكمل جميع الشروط القانونية .

وينتج عن هذا المبدأ أن المسافر الذي لا يثبت ارتباطه بالناقل بعقد نقل صحيح لا يمكنه التذرع بمسئولية الناقل المنصوص عنها بالمادة ٦٨٨ الآتية الذكر من قانون الموجبات والعقود .

وإننا نطلي على ذلك مثلاً هو مثل النقل المجاني حيث لا يحق للمسافر الذي يصيبه حادث أثناء النقل أن يتذرع بمسئولية الناقل التعاقدية المستمدة من المادة ٦٨٨ موجبات وعقود وسبب ذلك أن عقد النقل كما نصت المادة ٦٨٠ من قانون الموجبات والعقود هو عقد ذو عوض وبهالة النقل المجاني أن الواجب الترتب على عائق الناقل لا يقابله من ناحية المسافر أى موجب .

وبهذه الحالة كما قرر الاجتهاد يحق للمسافر المصاب مطالبة الناقل بالمسئولية المتولدة عن خطأ الشخص أو عن صفته كحارس الجوامد .

والاجتهاد مستمر بهذا المعنى ومن جملة القرارات والأحكام العديدة المؤيدة هذا التفسير قرار المحكمة استئناف بيروت غرقها الأولى صادر بتاريخ ٢ كانون أول سنة ١٩٤٧ منشور في النشرة القضائية لسنة ١٩٤٨ صفحة ٤٥٨ .

ولا بد هنا من بحث مسألة هامة أثارها كثيراً من الجدل بين علماء القانون وقد نملها القانون اللبناني وهي مسألة تحريك مسؤولية الناقل التعاقدية مع مسؤولية صاحب وسيلة النقل بصفته حارساً للجوادم .

فذهب بعض العلماء إلى اعتبار أن اختيار طريق المسؤولية التعاقدية يستتبع تطبيق أحكام للمسئولية التعاقدية دون سواها وإن اختيار طريق للمسئولية الوضعية لا يسمح بتطبيق أحكام للمسئولية التعاقدية وهذا ناتج عن مبدأ عدم جواز الجمع بين المسئوليتين التعاقدية والجرمية أو شبه الجرمية . وكان العلامة « جوسران » بحث مطولاً هذا الموضوع ومن قاعدة يحجز نوعاً من التعايش بين المسئولية التعاقدية والمسئولية الوضعية على أساس أنه محال وجود علاقات تعاقدية بين الضحية وبين حارس الجوادم فإن تلك العلاقات التعاقدية لا تحول دون تطبيق أحكام للمسئولية الوضعية ، وهذا ما نصت عليه المادة ١٣١ ققرة ٣ من قانون اللوجيات والقود ويفسر ذلك أنه تطبق الأحكام التي لا تتعارض مع بعضها البعض من أحكام المسئوليتين .

الباب الثالث — في أسباب رفع المسؤولية

بمحال حصول حادث للمسافر ترتفع للمسئولية عن الناقل إذا أثبت هذا الأخير أن الحادث نتج عن قوة قاهرة أو عن خطأ الضحية .

القوة القاهرة بحثناها في معرض بحث نقل الأشياء أما خطأ الضحية فإنه محال ثبوته برفع المسؤولية الكاملة عن الناقل إذا كان السبب الوحيد للحادث كما قررت ذلك محكمة تميز فرنسا — الترفة للدينه بقرارها الصادر بتاريخ ٢٤ تشرين ثاني سنة ١٩٣٩ — سري — لسنة ١٩٣٩ — ١ — ١١١ . أما إذا كان خطأ الضحية سبباً مساهماً جزئياً بالحادث فإنه من شأنه بهذه الحالة تخفيف مسؤولية الناقل وتوزيعها وبالتالي تخفيف مبلغ التعويض الذي يتوجب للضحية .

الباب الرابع — في بنود عدم المسؤولية وبنود تقييدها

رأينا في معرض بحثنا مسؤولية الناقل في عقد نقل الأشياء أن القانون والاجتهاد اللبنانيين يميزان شروط عدم المسؤولية أو شروط تقييدها التي يدوخلها الناقل في أوراق النقل بقدر ما هي تبرئ الناقل من نتائج عمله أو خطأه غير المقصود .

أما في عقد نقل الأشخاص فإن الحالة تختلف عن ذلك إذ أن المادة ١٩٣ من قانون اللوجيات والقود بقررتها الثانية استطردت للنص على ما يلي :

« ولكن هذا الإبراء ينحصر في الإضرار المادية لا في الأضرار التي تصيب الأشخاص إذ أن حياة الإنسان وسلامته الشخصية هما فوق كل اتفاق » .

الباب الخامس — في أصحاب حق الادعاء بدعوى المسؤولية

لم يتضمن التشريع اللبناني أي نص يتعلق بأصحاب الحق بالادعاء بدعوى المسؤولية ضد الناقل بمقتضى نقل الأشخاص مما يوجب الرجوع لتحديد ذلك إلى المبادئ العامة والاجتهاد .

ويقضى هنا التفريق بين حالات ثلاث :

الأولى حالة الشخص للقول الذى يصاب بالداء .

والثانية حالة الشخص للقول الذى يتوفى بالحادث

والثالثة حالة الشخص للقول الذى يتوفى بالحادث

١ — فالحالة الأولى لا تثير أية مشكلة فالشخص المنقول المصاب هو صاحب الحق بالادعاء، وحقه بأن يج عن عقد النقل كما بحثنا ذلك أعلاه .

٢ — إذا أدى الحادث خلال النقل إلى وفاة الشخص المنقول فما هو حق ورثته وأقاربه بالادعاء .
لا شك في أن لهم حق صريح بالادعاء ضد الناقل بصفتهم متضررين وذلك بالاستناد إلى المادة ١٢٢ من قانون الموجبات والعقود التى تقابلها المادة ١٣٨٢ من القانون المدنى الفرنسى ومسئولية الناقل هنا مبنية على الخطأ وتوجب عليهم إثبات خطأ الناقل .

وكان الاجتهاد في فرنسا في الماضى يمنهم من حق الادعاء بالاستناد إلى عقد النقل يقتضى الصفة النسبية في العقود أى باعتبار أن العقد لا ينتج مفاعله سوى بين المتعاقدين ثم تطور الاجتهاد لصالح الورثة واعتبر أن عقد النقل يتضمن تعافداً لمصلحتهم (*stipulation pour autrui*)

وبهذه الصفة يحق للورثة أو الأرقاب الذين كانت الضحية تعلمهم الادعاء ضد الناقل وتحرك مسؤولية هذا الأخير التعاقدية بالاستناد إلى عقد النقل وقد قررت ذلك محكمة التمييز الفرنسية عرقها المدنية بقراريها الصادرين بتاريخ ٦ كانون أول سنة ١٩٣٢ و ٢٤ آيار سنة ١٩٥٣ المنشورين بمجموعة دالوز لسنة ١٩٣٣ - ١ - ١٤٠ مع تعليق للعلامة « جوسران » .

٣ — وإذا أصيب الشخص المنقول بحادث خلال النقل ثم توفى بعده فإن الاجتهاد الحديث في فرنسا قد عبر أن الحل بالادعاء سواء كان استعمله المصاب أم لم يستعمله خلال حياته قد ينتقل إلى ورثته كباقي أمواله . وبهذا المعنى أصدرت محكمة التمييز الفرنسية عرقها المدنية قرارين :

— قرار صادر بتاريخ ١٨ كانون الثانى سنة ١٩٤٣ - دالوز لسنة ١٩٤٣ - ١ - ٤٥ مع تعليق ليون مازو .

— وقرار صادر بتاريخ ٤ كانون الثانى سنة ١٩٤٤ - دالوز لسنة ١٩٤٤ صفحة ١٠٦ .

فإنهم :

بما تقدم بحثنا ضمن الحدود المرسومة أم المسائل والمشكلات القانونية التى يثيرها موضوع مسؤولية الناقل في النقل البرى وهى مسائل ومشكلات عديدة ومتشعبة في معرض بحثنا في النصوص التشريعية المختصة بالموضوع والمجمول بها في بعض البلاد العربية لست أن بعضها متقارب من نواح ومختلف من نواح أخرى والبعض الآخر لا يزال على تبعاد تام

و"عقد النقل كما تملكون ليس معدا في غالب الأحيان للتنفيذ ضمن حدود الدولة الواحدة والنقل لا يقف عند حدود دولة واحدة بل أن النقل يتمدى ذلك ليشكل جاذباً هاماً من العلاقات الدولية

فكل دولة مهما كانت طبيعة حدودها ومهما كان نوع النظام السياسى الذى يسود فيها لا يمكن أن تستثنى عن مبادلة المحاصيل والمنتجات والبضائع مع الدول الأخرى ولا يمكن أن يستثنى اتباعها مع اتساع التجارة العالمية واتساع نطاق السباحة من زيارة الدول الأخرى .

وكل ذلك لا يتوفر إلا بالنقل البرى بحيث يصبح عقد النقل بمتداً خلال تنفيذه إلى أكثر من دولة ولكل دولة أحكامها وتشريعاتها .

ومن هنا انطلق الإحساس بالحاجة إلى تدارب وثيق بين أحكام عقد النقل لا سيما من ناحية مسئولية الناقل لا بل إلى توحيد تلك الأحكام حتى لا يقع التريق بعقد النقل فى حجر من تشابك الصلاحيات والقوانين والتفسيرات .

صحیح ان علماء القانون الدولى الحاص سموا كثيراً إلى إزالة ذلك التشابك فرأى بعضهم وجوب تطبيق قانون الدولة التى أنشئ فيها عقد النقل ومنهم من رأى وجوب تطبيق قانون الدولة المرسل إليها القود المنقول أو التى يقصدها المسافر .

غير أن ذلك لم يكن كافياً فلبأ بعض دول أوروبا مثلاً إلى عقد اتفاقات دولية كاتفاقية « برن » المتعلقة بالنقل بسكك الحديد واتفاقية « فرسوفيا » المتعلقة بالنقل البرى والجوى واتفاقية بروكسل المتعلقة بالنقل البحرى .

والجدير بالذكر أن أول من فكر بالاتفاقات الدولية لتوحيد أحكام النقل بين الدول محاميان من سويسرا هما الأستاذان : "De Seigneux, H. Christ" .

إذ قدما طلباً سنة ١٨٧٤ للجمعية الاتحادية فى سويسرا يرمى إلى تكليف المجلس الاتحادى لفتح مفاوضات بين مختلف دول أوروبا الوسطى لإنشاء اتفاقية توحيد أحكام النقل البرى .

فعين المجلس الاتحادى لجنة كلفها بالمهمة وكانت نتيجة ذلك أن وقعت اتفاقية « برن » سنة ١٨٩٠ .

وإننا اليوم نتمنى أن تصدر عن هذا المؤتمر الذى يشترك فيه المئات من الأساتذة المحامين فى الدول العربية الشقيقة مقررات ترمى إلى توحيد أحكام النقل بالنسبة إلى كل نوع من أنواعه برىاً كان أم بحرياً أم جوىاً لأنه لكل نوع مقتضياته وعناطره الخاصة ، لا سيما من ناحية مسئولية الناقل وأسباب رفع المسئولية وبنود عدم المسئولية وبنود تقيدها والصلاحيات وأصحاب الحق بالادعاء ، وذلك إما عن طريق مشروع قانون تجارى موحد تتبناه وتقره كل دولة ، وإما عن طريق عقد اتفاقيات دولية وهذا مما يؤدى دون شك إلى توطيد وتميز حسن سير المداولة وهذا شعارنا ونما نصبو إليه أجمعين .

التكييف القانوني في تنازع القوانين

من حيث المكان

للدكتور محمد مرسى بدر الحامى

نمونه :

١ - يحكم القانون الوطنى فى كل دولة العلاقات القانونية التى يتوسط عليها سلطان ذلك القانون ، وقد تطورت نظرة المشرع الوطنى إلى حدود سلطان قانونه تحت تأثير الضرورات العملية التى ولدها تطور العلاقات الدولية فى المجال الخاص منذ أواخر العصور الوسطى ، فى أول الأمر كانت « الإقليمية المطلقة » هى المعيار الذى كان للشرع يستقنه بالنسبة إلى تحديد سلطان القانون الوطنى فى السكان فلم تسكن حاكم الدولة تطبيق غير قانون الدولة وكان ذلك القانون هو الذى يحكم كافة العلاقات القانونية التى يرفع أمرها إلى قضاء الدولة ولعل هذه النظرة كان لها ما يبررها فى الماضى حين كان نشاط الأفراد لا يمازج حدود بلادهم ولم يكن لغير رعايا الدولة سبيل إلى ممارسة أى نشاط دى بال فيها أو مع رعاياها ، على أن اتسع نطاق التجارة الدولية فى أعقاب القرون الوسطى وبخاصة على يد المدن الإيطالية المستقلة سرعان ما أوجد الشعور بأن العلاقات القانونية ليست كلها من نوع واحد بالنظر إلى وجوب خضوعها لقانون الدولة وأن ثمة علاقات لا تصطبغ بالصيغة الوطنية البحتة التى تجعل انطباق القانون الوطنى عليها أمراً بديهياً لأعمال للتشكك فيه وأن هذه العلاقات القانونية « ذات الناصر الأجنبى » تتنازع أمرها قوانين أكثر من دولة واحدة وصح خضوعها لقانون غير القانون الوطنى ومن ثم لم يكن غريباً أن تنشأ أولى مدارس القانون المبداوى الخاص فى القرن الثالث عشر فى إيطاليا حيث كانت توجد المدن التجارية الكبرى التى كان يدها زمام التجارة الدولية فى ذلك العصر ، وقد عنى فقهاء هذه المدرسة بتحديد القواعد التى تنظم تنازع القوانين وتهدى القاضى الوطنى إلى القانون الذى ينبى أن يحكم العلاقة القانونية المطروح أمرها عليه .

والآن نجد المشرع فى مختلف الدول المتمدنة يسن - بموجب القواعد الموضوعية التى تحكم العلاقات القانونية الوطنية - قواعد أخرى يرعد بها قاضيه إلى القانون الواجب تطبيقه على علاقة ذات عنصر أجنبى يعتبرها المشرع غريبة فى الواقع عن مجال العلاقات القانونية التى سن قانونه الوطنى لتنظيمها ومن أجل ذلك لا يحرص المشرع على أن يخضعها لقانونه الوطنى واعتبار تلك العلاقات « ذات الناصر الأجنبى » غريبة عن مجال العلاقات التى ينظمها القانون الوطنى يرجع إلى كون أحد عناصر العلاقة أجنبياً عن الدولة كأن يكون أطراف العلاقة أو بعضهم ينتمى بجنسيته إلى دولة أجنبية أو أن يكون محل العلاقة كائناً على إقليم دولة أجنبية أو أن تكون الواقعة التى ربطت بين أطراف العلاقة وبين محلها حدثت خارج الدولة كأن يقعد العقد أو يقع الفعل الضار مثلاً فى إقليم دولة أجنبية .

وهذه القواعد التي تشير إلى القانون الموضوعي واجب التطبيق تسمى « قواعد تنازع القوانين في المكان » أو « قواعد الإسناد » لكونها تسند العلاقة موضوع البحث إلى قانون معين قد يكون هو قانون القاضي أو يكون قانوناً أجنبياً تشكل بتعيينه قاعدة الإسناد .

٢ - ولما كانت العلاقات القانونية ذات الناصر الأجنبي غير منحصرة وكانت قواعد الإسناد بطبيعة الحال لا يمكن أن تكون إلا منحصرة اضح لنا أن كل علاقة قانونية تحدث من العلاقات ذات الناصر الأجنبي لا يمكن أن يقابلها قاعدة إسناد خاصة بها وإنما تصاغ قواعد الإسناد صياغة عامة مجردة تدرج تحت عمومها وتجريدها أفراد العلاقات القانونية ذات الناصر الأجنبي التي تعين قواعد الإسناد القانون الموضوعي المنطبق عليها .

وإذن فقواعد الإسناد « لم تنص على حكم كل جزئية على حدة وإنما أمنت بأموركية عامة وعبارات مطلقة تتناول إعداداً لا تنحصر .. لأنها مطلقات وعمومات .. مؤلات على أفعال مطلقات كذلك ، والأفعال لا تقع في الوجود مطلقة وإنما تقع معينة مشخصة فلا يكون الحكم واقعاً عليها إلا بعد المعرفة بأن هذا المعين يشمله ذلك المطلق أو ذلك العام وقد يكون ذلك سهلاً وقد لا يكون وكله اجتهد » (١) .

فمثلاً قاعدة الإسناد التي تقرر أن الحالة المدنية للأشخاص وأهليتهم يسرى عليها قانون الدولة التي ينتمون إليها يجنسيتهم لا يمكن تطبيقها بذاتها ومباشرة على قضية معينة قبل أن تحرف ما إذا كانت المسألة المطروحة على القضاء مسألة حالة مدنية أو مسألة أهلية أم لا . والقاعدة التي تقرر أن الشكل المعقد ينطبق عليه قانون الدولة التي أبرم فيها العقد ينشئ لإمكان تطبيقها معرفة المقصود بالشكل وتحديد ما إذا كان الناصر المعين الذي يدور حوله النزاع من عناصر الشكل أم من عناصر الموضوع في المقعد المطروح أمره على القضاء . وهكذا يمكن تمديد الأمثلة وكلها واضح في الدلالة على أن مسألة أولية تسبق تطبيق قاعدة الإسناد . هذه المسألة الأولية هي إدخال العلاقة القانونية موضوع البحث ضمن « طائفة » أو « نوع » من طوائف العلاقات القانونية أو أنواعها التي نذكرها قواعد الإسناد ذكراً مجرداً يتعين أن نرد إليه وتدخل ضمنه أفراد العلاقات القانونية ذات الناصر الأجنبي التي يثور حولها النزاع في المصل .

هذه المسألة الأولية التي يقتضها تطبيق قواعد الإسناد أو قواعد تنازع القوانين في المكان ، هي التي يطلق عليها اسم « التكيف » فالتكيف هو تحديد طبيعة العلاقة القانونية تحديداً يرددها إلى إحدى الطوائف المجردة التي تصاغ على أساسها قواعد الإسناد حتى يمكن بالتالي تحديد القانون الموضوعي الذي يحكم تلك العلاقة .

وليس تصنيف العلاقات القانونية في طوائف وإلحاق حكم معين بكل طائفة منها بالشئ الذي تنفرد به قواعد الإسناد بل إن هذا المنهج شائع في كل فروع القانون الماخذ بل هو غير قاصر على علم القانون وإنما يصيب كافة العلوم سواء في ذلك العلوم الطبيعية والاجتماعية فالعلم كله تصنيف

(١) البارة منقولة عن الشافعي في « المرافقات » - ٩٣ - ٩٤ حيث يتكلم عن تحقيق مناط الحكم .

وتقييم : تصنيف الظواهر التي يدخلها العلم بإدخال كل مجموعة منها في طائفة معينة ، وتقييم تلك الطوائف بإلحاق حكم معين بكل واحدة منها وبذلك يضبط العلم — أى علم — وتصبح له قواعد كلية ثابتة يمكن بواسطتها إدراك حقيقة أية ظاهرة مستجدة من الظواهر التي ينتظمها ذلك العلم وذلك بإدخال تلك الظاهرة في طائفة معينة ثم إلحاق حكم تلك الطائفة بها .

والتكييف القانوني في تنازع القوانين من حيث للكان ليس تطبيقاً لهذا النهج العلمى العام إذ عن طريق التكييف نستطيع لإدخال العلاقة موضوع البحث ضمن طائفة معينة فنقرر — مثلاً — أنها مسألة أهلية أو مسألة ميراث أو مسألة التزامات عقدية أو مسألة زواج إلى غير ذلك ، ومق تم لنا هذا أمكننا أن نعرف قاعدة الإسناد الخاصة بتلك القاعدة وهي القاعدة التي تشير إلى الطائفة التي أدخلنا العلاقة ضمنها ، ثم مق عرفنا قاعدة الإسناد أرشدتنا تلك القاعدة الى القانون الموضوعي الذي يحكم العلاقة ويبين وجه التوصل في النزاع القائم بشأنها .

حدثاً مسألة التكييف

٣ — والتكييف بوصفه تحديداً لطبيعة العلاقة القانونية أو وصفاً لها يردّها الى احدى طوائف العلاقات القانونية التي تنظم أمرها قواعد الإسناد هو مسألة حديثة العهد نسبياً في مجال القانون الدولي الخاص . وإذا كان يرض بوجه أو بآخر منذ النشأة الأولى لمشكلة تنازع القوانين في القرن الثالث عشر إلا أن التكييف كمسألة محددة المعالم لها كيانها الخاص بين المسائل التي يثيرها تنازع القوانين لم تظهر إلا في أواخر القرن الماضي فقط على يد قسطين : أولها ألماني والثاني فرنسي .

في سنة ١٨٩١ نشر الفقيه الألماني فرانز كان Kahn بحثاً بعنوان « تنازع القوانين الكامن » في المجلد التذكاري للفقيه إيرنج الذي ظهر في تلك السنة (وهو المجلد الثلاثون من المجموعة) لفت فيه الأنظار الى مشكلة التكييف بوصفها تنازعا بين قواعد الإسناد في النظم القانونية الوطنية المختلفة وهذا التنازع لا يظهر للعيان لأول وهلة ولكنه كامن في قواعد الإسناد التي قد تشير في ظاهر الأمر بتطبيق قانون واحد على علاقة معينة ولكنها بسبب اختلاف نظراتها الى طبيعة العلاقة القانونية أى اختلاف التكييفات التي تصدر عنها ، تؤدي في الواقع الى تطبيق قوانين مختلفة لا الى تطبيق القانون عينه وهذا هو التنازع الكامن بين قواعد الإسناد .

وقد اهتم بالمشكلة عنها — على استقلال — الفقيه الفرنسي إيتين بارتان Bartin الذي نشر سنة ١٨٩٧ في مجلة القانون الدولي الخاص (كلونية) بحث بعنوان « في استحالة الوصول الى حل نهائى لتنازع القوانين » حلل فيه مشكلة التكييف وأعطاهها هذا الاسم الذي لا يزال يطلق عليها حتى الآن Qualification ^(١) ثم كتب فيها بأوسع من ذلك في بحوثه وكتبه التالية وآخرها الجزء الأول من كتابه « مبادئ القانون الدولي الخاص » الذي صدر سنة ١٩٣٠ ودرسه المنوعة « مذهب التكييف في علاقته بالصيغة الوطنية لقواعد الإسناد » والمنشورة في مجموعة دروس

(١) وتسمى في الفقه الاجلوسكونون classification و characterization .

أ كاديمية القانون الدولي بلاهاى في المجلد الحادى والثلاثين (١٩٣٠ - ١) .

ومنذ أن لفت كان وبارتان الأنظار الى مسألة التكيف القانونى فى تنازع القوانين من حيث للكان أصحت تلك للسألة ميداناً فيحياً لاجتهادات الفقهاء ولاختلافهم فى رأى فقال حول التكيف مداد كثير ونشر فيه من البحوث والكتب الخاصة والفصول الواردة فى اللطولات ما لعله لم ينشر منه عن مسألة أخرى من مسائل القانون الدولي الخاص حتى يبدو أن كل ما يمكن أن يقال فى التكيف قد قيل وأن كافة المشا كل التى يثيرها قد بحثت وأن كافة نواحيه الدقيقة قد فحست لا مرة بل مرات وأن أمر الاختيار بين النظريات المختلفة التكيف لا يحسدو أن يكون مسألة ذوق أو ميل فكلها لا يزال يجد الأنصار وكلها لا تزال تساق له الحجج حتى ليقول فيه ليطال كبر أن بحث موضوع التكيف يبدو فى إيماننا هذه ملاءمة للإملا فالحجج المختلفة التى يتدفع بها أنصار مختلف النظريات يميدها ويكررها أصحابها مما يجدو بذلك الفقيه إلى القول بأن مسألة التكيف تبدو فى فقه القانون الدولي الخاص وكأنها « نقطة توقف » (١) .

وقد دفع هذا الوضع بعض فقهاء القانون الدولي الخاص إلى الكفر بالتكيف وإلى إنكار وجوده كشكلة حقيقة أو كسألة متميزة بذاتها من مسائل هذا الفرع من القانون ، ومن هؤلاء المنكرين الفقيه الألمانى نيوتر Neuner (٢) . والفقيه الأمريكى كوك Cook الذى يقول عن التكيف إنه ليس مشكلة بل « شبح مشكلة » (٣) وأخيراً الأستاذ رولاندو كوادرى الذى يشبه من بحثه الذى سلف الإشارة إليه (للنشور فى مجلة القانون والاقتصاد التى تصدرها كلية الحقوق بجامعة القاهرة) إلى أن التكيف ليس كما تصوره للذاهب المختلفة فيه مسألة من مسائل القانون الدولي الخاص الوضئ فهو لا يوجد كسألة وضئية وسنعود إلى تفصيل هذا الرأى من بعد .

وضع التكيف بين مسائل القانون الدولي الخاص

٤ - وقبل أن ندخل فى صميم موضوع التكيف يستحسن أن نستعرض وضع هذه السألة بين مسائل القانون الدولي الخاص أو بالأحرى بين مسائل تنازع القوانين وتعرف نسبتها إلى سائر تلك المسائل اتصالاً أو انفصالاً .

ذلك أن القوانين الوطنية المتعددة التى تقبل - مبدئياً - الانطباق على علاقة قانونية ذات عنصر أجنبى تتنازع فيما بينها حكم تلك العلاقة وهذا التنازع إما يقوم بين القواعد الموضوعية للقوانين الوطنية

(١) كوادرى فى « مجلة القانون والاقتصاد » السنة ٢٣ - سنة ١٩٥٣ - ص ٢٠١ من القسم الفرنجى .

(٢) أنظر عرض رأيه فى كتب فرانسوا ريجو « نظرية التكييفات فى القانون الدولي الخاص » باريس ١٩٥٦ بند ١١٥ ص ١٦٦ وما بعدها .

Rigaux, F.: La Théorie des Qualifications en Droit International Privé, Paris 1956, No. 115, pp. 166 et seq.

(٣) "a phantom problem" أنظر كتابه « الأسس المنطقية والتأويلية لتنازع القوانين » هارفارد

سنة ١٩٤٢ ص ١٩١ وما بعدها .

Cook, W.J.: The Logical and Legal Bases of the Conflict of Laws, Harvard, 1942, pp. 191 et seq.

للشار إليها وهذا التنازع الذي يسميه بعض الفقهاء تنازعا في المرتبة الأولى — هو الذي تصدى لـه قواعد الإسناد .

على أن قواعد الإسناد ذاتها لكونها قواعد وطنية واردة في القوانين الداخلية لكل دولة من الدول ليست موحدة بل قد لا تتفق أحكامها ومن ثم يثور التنازع بين قواعد التنازع نفسها وهو ما يطلق عليه بعض الفقهاء اصطلاح التنازع في المرتبة الثانية^(١) .

والتنازع بين قواعد التنازع ، أو قواعد الإسناد ، قد يتخذ أكثر من صورة :

(١) فقد يختلف مضمون القاعدة عن مضمون مثلتها اختلافاً مباشراً بأن يختلف ضابط الإسناد في كل منهما كأن تسند القاعدة الأولى الأحوال الشخصية إلى قانون جنسية الشخص بينما تسند القاعدة الأخرى إلى قانون موطنه ، وهذه الصورة هي التنازع الظاهر بين قواعد الإسناد وهي التي تخلق مشكلة « الإحالة » فلو فرضنا مثلاً أن إنجلترا متزوجة ومتوطنا في الجمهورية العربية المتحدة تنازع وزوجته في أر من آثار الزواج نجد أن قاعدة الإسناد العربية تخضع هذا النزاع لقانون جنسية الزوج أي للقانون الإنجليزي فلذا رجعنا إلى هذا القانون الأخير وجدنا قاعدة الإسناد فيه تسند آثار الزواج إلى قانون الموطن أي أنها تحيلنا من جديد إلى القانون العربي . وقد تكون الإحالة في غير هذا المثال إلى قانون أجنبي آخر وهذه للمشكلة هي مشكلة الإحالة المعروفة في مجال تنازع القوانين وهي نتيجة التنازع الظاهر بين قواعد الإسناد كما قدمنا .

(٢) وقد يتفق مضمون القاعدة ومضمون مثلتها في القانون الأجنبي ولكن الفكرة التي يقوم عليها ضابط الإسناد في كل من القانونين لا تكون واحدة فقد ترجع قاعدة الإسناد الوطنية آثار العقد إلى قانون مكان انعقاده مثلاً وتسند قاعدة الإسناد الأجنبية كذلك آثار العقد إلى قانون مكان انعقاده ولكن مفهوم مكان الانعقاد في القانون الوطني يختلف عن مفهومه في القانون الأجنبي فتتنازع من جراء ذلك قاعدة الإسناد وقد يؤول هذا التنازع إلى صورة من صور الإحالة التي سلفت الإشارة إليها .

(٣) وأخيراً قد تتبنى الصورتان للتقدمتان من صور التنازع بين قواعد الإسناد ويبدو ظاهراً أن القاعدين الوطنية والأجنبية متفقتان أمام الاتفاق ولكن هذا الاتفاق الظاهر يكون منطقياً على تنازع كل من ذلك بأن يختلف القانون في تحديد طبيعة الطائفة من العلاقات القانونية موضوع قاعدة الإسناد أي يختلف تكيف أحدهما عن تكيف الآخر وهذا هو « التنازع الكامن » الذي أشار إليه « كان » فمثلاً قد تسند القاعدة الوطنية أهلية الشخص إلى قانون جنسيته وتفضل القاعدة الأجنبية الشيء عنه ولكن مفهوم الأهلية في القانون الوطني يختلف عن مفهومها في القانون الأجنبي ومن ثم لا يود حكم قاعدي الإسناد واحداً نتيجة هذا الاختلاف في التكيف

٥ — من هذا العرض يبدو التكيف صورة من صور التنازع بين قواعد الإسناد تقوم بينه

(١) دي ساس « القانون الدولي الخاص القانون » باريس والاسكندرية سنة ١٩٤٠ م ١٤ — ١٥ .
De Saazgy: Droit International Privé Comparé, Paris et Alexandrie, 1940, pp. 14-15.

وبين الإحالة صلة وثيقة لتعلق كل من للشككتين بتفسير وتطبيق قواعد الإسناد ومن الممكن أن تتحول مشكلة تكيف إلى مشكلة إحالة وبالعكس تتحول مشكلة إحالة إلى مشكلة تكيف .

أما عن تحول مشكلة التكيف إلى مشكلة إحالة فلنا أن تتفق قاعدة الإسناد الوطنية والأجنبية على إسناد الأحوال الشخصية إلى قانون الجنسية ويثور نزاع بين الزوجين حول الآثار المالية للزواج وتكون تلك الآثار المالية داخلة في نطاق الأحوال الشخصية في القانون الوطني التي يعرفها وينظمها باعتبارها مسألة أحوال شخصية بينما تكون تلك الآثار المالية للزواج غير داخلة في مفهوم الأحوال الشخصية في القانون الأجنبي لكونه لا يرتب على الزواج أية آثار من الصلة المالية للزوجين فتعين تكيف تلك الآثار في ذلك القانون على أنها مسألة التزامات عقدية أو مسألة عينة متعلقة بنظام الأموال فإذا رجع القاضي إلى قاعدة الإسناد الخاصة بالالتزامات العقدية أو بالأموال في ذلك القانون وجدها تشير إلى قانون آخر غير قانون الجنسية وبذلك تتحول للسؤال الواحدة من مسألة تكيف إلى مسألة إحالة .

وكذلك قد يمكن أن تتحول المسألة من إحالة إلى تكيف ومثال ذلك التركة العقارية الكاثية في إيطاليا والملوكة لفرنسا قاعدة الإسناد الإيطالية تخضع هذه التركة لقانون جنسية التولي ، أي القانون الفرنسي ، وقاعدة الإسناد الفرنسية تخضعها لقانون موقع العقار ، أي القانون الإيطالي ، فنكون أمام حالة من حالات الإحالة يمكن تصورها في الوقت نفسه بأنها تنازع بين التكيفات فنقول إن القانون يكيف التركة العقارية بأنها من مسائل الأحوال الشخصية بينما التكيف الفرنسي للتركة المقارية هو أنها من مسائل الأحوال المدنية^(١) .

وهكذا يتبين لنا وضع مشكلة التكيف بين مشا كل القانون الدولي الخاص بوصفها صورة من صور التنازع بين قواعد الإسناد وبين باقي صور ذلك التنازع صلة وثيقة ترجع تعلقها جميعاً ببنابر مختلفة من ذات قاعدة الإسناد ومن ثم تنطلق جميعاً بتفسير وتطبيق ذلك القاعدة .

وجها مسألة التكيف

ولعله قد بان لنا بما تقدم أن مشكلة التكيف هي في الواقع مشكلة مزدوجة لكونها تمس عنصرين من عناصر قاعدة الإسناد فهي تمس الطائفة من الملاحظات القانونية التي تسند القاعدة إلى قانون معين ثم هي تمس ضابط الإسناد الذي تتخذ القاعدة عنصراً للربط بين الطائفة للسند وبين القانون الموضوعي الذي تسند إليه ، ومن ثم يسوغ لنا أن نقول إن تطبيق قاعدة الإسناد يستلزم ابتداء القيام بتكيتين :

(١) تكيف العلاقة القانونية موضوع البحث لمعرفة ما إذا كانت علاقة عقدية فتحكمها قاعدة

(١) أنظر في تحول التكيف إلى إحالة وبالعكس كتاب فرانكسكاكيس - نظرية الإحالة - باريس ١٩٥٨ (سيريه) البند ٨٦ - ٨٤ حيث نجد أمثلة أخرى يوفقها المؤلف .

Francescakis: La Théorie du Renvoi, Paris 1958 (Sirey), Nos. 81-84.

واظفر في الموضوع عنه - ويجو ، للرجع السابق ، بند ٢١٤ و ٢١٥ .

الاسناد التي تخص الالتزامات القدية أم هي علاقة ميراث فتحكمها قاعدة الإسناد التي تحكم الموارث أو لتحديد ما إذا كان ركن معين من أركان القيد مسألة شكل فنسندنا الى القانون الذي يحكم موضوع القيد وهكذا .

(ب) تكييف ضابط الإسناد الذي يحويه القاعدة ، قاعدة الإسناد قد تشير الى قانون جنسية الشخص أو الى قانون موقع المال أو الى قانون مكان انعقاد القيد أو غير ذلك وهذه كلها هي ضوابط الاسناد التي تستعمل في الربط بين طائفة العلاقات القانونية التي تنظمها قاعدة إسناد معينة وبين القانون الموضوعي الذي تشير به تلك القاعدة . وليست ضوابط الاسناد كلها عناصر مادية أو أموراً واقعية بحتة — كوقع المال مثلاً — بل أن أغلبها أفكار قانونية يختلف تكييفها من قانون لقانون ومثال ذلك مكان انعقاد القيد اذا اتخذته قاعدة الاسناد الخاصة بالالتزامات القدية ضابطاً للاسناد وأضمت تلك الالتزامات الى قانون مكان الانعقاد . فهنا يصعب قبل إعمال قاعدة الاسناد التعرف ابتداءً على مكان انعقاد القيد المقود بين غائبين إذ هنا تختلف نظرة القوانين الوطنية المختلفة الى مكان الانعقاد باختلاف النظريات الفقهية التي تتنازع للسألة .

ولنضرب مثل الرجلين أحدهما في مصر والآخر في لبنان تعاقداً بالمراسلة وكان المصري هو البادئ بالإيجاب ورد عليه اللبناني بالقبول فمثل هذا القيد يعتبر قد تم في مصر طبقاً للقاعدة التي تضمنتها المادة ٩٧ من القانون المدني للمصري وذلك لأن الشرع المدني في الاقليم المصري من الجمهورية العربية للتحفة يأخذ في تحديد مكان انعقاد القدين الثابطين بذهب العلم بالقبول . أما مكان انعقاد هذا القيد عينه في نظر القانون اللبناني فهو لبنان طبقاً للقاعدة التي تنص عليها المادة ١٨٤ من التقنين اللبناني الذي يأخذ بذهب تصدير القبول . وإذن فع انقراض اتفاق قاعدة الإسناد في الاقليم المصري من الجمهورية العربية للتحفة وفي لبنان على إخضاع الالتزامات القدية لقانون مكان الانعقاد نجد أن ذلك القانون هو في مثالنا القانون المصري إذا اتبنا التكييف للمصري لضابط الاسناد وهو القانون اللبناني إذا اتبنا التكييف اللبناني لضابط الاسناد وهكذا تتنازع قاعدة الاسناد في الواقع برغم توافقهما الظاهري ويرجع تنازعهما الى الاختلاف في تكييف ضابط الاسناد .

وقد رأينا أن تشير هنا الى هذا الازدواج الذي يتسم به مسألة التكييف في تنازع القوانين من حيث المكان حتى نجتمع كل أطراف الموضوع برغم علنا بأن من الفقهاء من يرى — لاعتبارات نظرية دقيقة — وجوب الفصل بين تكييف العلاقة القانونية ، وهو وحده التكييف بالمعنى الصحيح لديهم وبين تكييف أو تحديد ضابط الاسناد^(١) . على أن تيسر عرض للوضع والإحاطة بجميع نواحيه تقتضى الالتفات عن الاعتبارات النظرية التي يستند اليها ذلك الفريق من الفقهاء وتوجب الإشارة إلى تكييف ضابط الاسناد وأهمية ما قد يثيره ذلك التكييف من نتائج عملية ، وبعد فالأمر هنا وهناك ، أي في صدد الطاقة للسند وفي صدد ضابط الاسناد — لا يمدو تحديد الطبيعة القانونية لمصر من عناصر قاعدة الاسناد وما يصح أن يقال في شأن أحدهما يصح أن يقال في شأن الآخر بغير كثير تجوز .

النظريات المختلفة في التكيف

٧ — إذا كان القاضي لا يعرف الحكم الموضوعى الذى تخضع له العلاقة القانونية ذات الناصر الأجنبى قبل أن يقوم بتكييفها أولاً ثم يقوم بإسنادها إلى القانون الذى تشير به قاعدة الإسناد ثانياً فإن المشكلة العملية التى يثيرها التكيف والتى تدور حولها كافة النظريات المتباينة بصدده هى معرفة القانون الذى يتم التكيف على مقتضاه وبعبارة أخرى فإن السؤال الذى يثيره موضوع التكيف هو : طبقاً لأى قانون يقوم القاضي بتكييف العلاقة المطروح أمرها عليه ؟ وباختلاف الإجابة على هذا السؤال اختلفت النظريات التى نستعرضها فيما يلى تباعاً .

٨ — أورل — التكيف طبقاً لقانونه القاضي *Lex fori* (نظرية أورل وبارتانه) :

اعتق الفقهاء القذان سبقاً إلى تحليل مشكلة التكيف وإبرازها نظرية التكيف بالرجوع إلى قانون القاضي . فالعلاقة ذات الناصر الأجنبى للطروحة على القاضي الوطنى ينبغى أن يقوم ذلك القاضي بتحديد طبيعتها على ضوء أحكام قانونه الوطنى فلذا انتهى بذلك من تكيف تلك العلاقة ووردها إلى طائفة من طوائف العلاقات القانونية التى تنظم أمرها قواعد الإسناد أمكن معرفة القانون الموضوعى الذى يحكم تلك العلاقة .

وقد بدت نظرية التكيف طبقاً لقانون القاضي لانصارها ضرورة منطقية إذ لم يتصوروا كيف يمكن القيام بالتكيف وفقاً لقانون آخر قبل أن يتحدد القانون الموضوعى الذى يحكم العلاقة إذ لا يكون أمام القاضي فى تلك المرحلة إلا قانونه الوطنى الذى منه وحده يتعين استبعاد التكيف .

ولا بد هنا من الإهارة إلى أن نظرية التكيف طبقاً لقانون القاضي كانت فى الوقت الذى رفع فيه لواءها كان فى ألمانيا وبارتان فى فرنسا مظهرأ من مظاهر الجدل الذى كان محتدماً بين أنصار المذهب العالمى وبين أنصار المذهب الموضى فى القانون الدولى الخاص

فقد كانت للدرسة العالية — وزعيمها فى ألمانيا آنذاك فون بارو يتاصرهما فى فرنسا معظم فقهاء القانون الدولى الخاص عدا بارتان — ترونو إلى إيجاد قواعد تتنازع واحدة فى كافة الدول أما عن طريق الملاحظات الخاصة بتوحيد قواعد الإسناد وأما عن طريق اجتهاد الفقه والقضاء فى مختلف الدول على مستوى عالمى وكانت تمارسها المدرسة الوضعية التى لا ترى فى قواعد القانون الدولى الخاص إلا قواعد وطنية وضعية ينسبها المشرع داخل كل دولة وليست لها أية صفة دولية ولا يوجد ما يدعو إلى عقد الآمال على توحيدها بين مختلف الدول .

وفى هذا الجو من الجدل بين « المالبيين » وبين « الوضعيين » من فقهاء القانون الدولى الخاص خرج كل من كان وبارتان بمسألة التكيف كحجة قاطعة للمدرسة الوضعية وأرجعوا كل تكيف إلى قانون القاضي وقالوا باستحالة الرجوع إلى قانون آخر من أجل تكيف العلاقة المراد إسنادها إلى قانون موضى معين .

وقد برر بارتان - الذي كتب صاغته لنظرية قانون القاضي القديم والانتشار - تلك النظرية بالاستناد إلى فكرة السيادة قائلا إن المشرع الوطني إذ يسمح عن طريق قواعد الاسناد بتطبيق قوانين أجنبية بواسطة محاكمه إنما يتنازل في الواقع عن جانب من سيادته . وإذن فتحدد نطاق ذلك التنازل ومعرفة متى يجب إعمال قاعدة الاسناد ومتى يجب إعمالها إنما يجب الرجوع فيه إلى القانون الوطني نفسه دون سواء لأنه هو وحده الذي يمكن أن يوضح نطاق سيادته ومدى قبوله لتدخل القواعد الموضوعية للقوانين الأجنبية التي يقبل إدخالها في إطار تنظيمه القانوني .

وهذه الحجة واضحة أنها تصدر عن الفكرة القديمة التي تصور تنازع القوانين في المكان بصورة التنازع بين السیادات التشريعية لثلاث دول وهو تصور أصبح من مخلفات الماضي في مجال دراسات القانون الدولي الخاص الذي لا ينظر الآن إلا نظرتة إلى اختيار القانون الأصلح والأولى بالتطبيق على العلاقة ذات العنصر الأجنبي حتى أن بعض الفقهاء المحدثين يكره استعمال لفظ التنازع ذاته في هذا الصدد . ورأياً لهذا الصدد في نظرية بارتان نرى أنصارها المجدد - وهم أغلبية الفقهاء في فرنسا وفي سواها - يعدلون عن استبعاد فكرة السيادة ويررون النظرية بأن التكييف ليس إلا مسألة متعلقة بتفسير قاعدة الإسناد قاعدة وطنية فإن تفسيرها أمام القاضي لا يمكن أن يتم إلا وفقاً لقواعد قانونه هو .

ومهما يكن من أمر فإن نظرية التكييف وفقاً لقانون القاضي هي التي يرتضاها جمهور الفقهاء بل وتمس عليها بعض التشريعات الحديثة التي تصدرت لتحديد القانون الذي يتم التكييف على مقتضاه ومن ذلك القانون المدني المصري في المادة ١٠ والقانون المدني السوري في المادة ١١ .

٩ - على أن بارتان قد أورد على نظريته تحفظاً هاماً مؤداه أن التكييف الذي يتم وفقاً لقانون القاضي إنما هو التكييف الأولي أو الأصل الذي تتحدد به طبيعة العلاقة ويتبين بالتالي القانون الذي يحكمها ومتى تم إسناد العلاقة إلى قانون معين فإن التكييفات اللاحقة التي يقتضها إعمال القواعد الموضوعية للقانون واجب التطبيق إنما تتم وفقاً لقواعد ذلك القانون ولا شأن لقانون القاضي بها فهذا القانون لا يتولى إلا التكييف الذي يقتضيه تحديد قاعدة الإسناد أما التكييفات اللاحقة أو « الثانية » التي يقتضها الفصل في النزاع على أساس القانون الذي تسهر به قاعدة الإسناد فيستعمل بها هذا القانون الأخير .

ولنضرب لهذا مثلاً يتصل بقوانيننا المرية وهو مثل تركة العربي المسلم المتعدد الزوجات في فرنسا . فالقانون الفرنسي يسند الميراث في المنقولات إلى قانون موطن الممتو في أي إلى القانون العربي (الترسية الإسلامية) في هذا المثل فإذا كان المورث قد توفي تاركاً في فرنسا أموالاً منقولة أراد الأقربون إليه أن يتلقوا ملكيتها بعد موته وتم تكييف هذه العلاقة القانونية طبقاً للقانون الفرنسي بأنها علاقة ميراث وأسندت بالتالي إلى قانون موطن المورث طبقاً لقاعدة الإسناد الفرنسية فإن ما يقتضيه بعد ذلك تطبيق قانون الموطن من تكييفات لمعرفة الورثة وتحديد من هي الزوجة ومن هو الولد الشرعي إنما تستمد من القانون واجب التطبيق لا من القانون الفرنسي (قانون القاضي) فالزوجة الثانية لمثل

هذا المتوفى تعتبر زوجة شرعية وبالتالي واردة له وإن يكن تكليف وضما طبقاً للقانون الفرنسى الذى يجهل نظام تعدد الزوجات يخرجها عن وصف الزوجة الشرعية وكذلك أولاد هذه الزوجة الثانية إنما ينتم تكليف وضعمهم بالتطبيق للقانون الذى يحكم التركة والذى يعتبرهم أولاداً شرعيين وورثة على قدم المساواة مع أولاد الزوجة الأولى مع أن تكليف وضعمهم فى نظر القانون الفرنسى يؤول الى حرمانهم من الإرث باعتبارهم أولاداً غير شرعيين ، وهكذا فإن سائر التكييفات اللاحقة (أو « التعريفات » بتعبير بارتان) إنما يحكمها القانون واجب التطبيق لقانون القاضى^(١) .

ويمكن تفسير هذا التحفظ — بمنطق نظرية قانون القاضى — على أساس أن التكليف الأولى اللازم لمعرفة القانون واجب التطبيق اذا كانت مسألة متعلقة بتفسير قاعدة الإسناد وهى قاعدة وطنية لا يكون تفسيرها إلا على ضوء قواعد القانون الوطنى فإن التكييفات اللاحقة لا تتعلق بتفسير قاعدة الإسناد وإنما هى تطرأ فى مرحلة لاحقة على مرحلة الاسناد وتتعلق بتفسير القواعد الموضوعية فى القانون واجب التطبيق الذى أشارت به قاعدة الإسناد ومن ثم لا تجرى تلك التكييفات اللاحقة إلا وفق القانون واجب التطبيق .

والمرجع المصرى حين صرح فى المادة العاشرة من القانون الدنى الصادر سنة ١٩٤٨ باعتناقه نظرية التكليف وفقاً لقانون القاضى أثار فى المذكرة الإيضاحية الى هذا التحفظ ، أو التحديد لنطاق النظرية ، كما قال به بارتان ، فجاء فى المذكرة الإيضاحية :

« ويراعى من ناحية أخرى تطبيق القانون المصرى بوصفه قانوناً للقاضى فى مسائل التكليف لا يتناول إلا تحديد العلاقات فى النزاع المطروح لإدخالها فى طائفة (نوع) من طوائف النظم القانونية التى تعين لها قواعد الإسناد اختصاصاً تشريعياً معيناً كطائفة النظم الخاصة بشكل التصرفات أو بحالة الأشخاص أو بالميراث والوصايا أو بمرکز الأموال ومتى تم هذا التحديد مهمة قانون القاضى إذ يتعين القانون الواجب تطبيقه ولا يكون للقاضى إلا أن يعمل أحكام هذا القانون » .

١٠ — هذا وقد تطورت نظرية التكليف وفقاً لقانون القاضى على يد أنصار بعد بارتان تطورا له دلالة هامة ، سنعرض لها من بعد ، وذلك إذ يقول الفقهاء إن الأخذ بقانون القاضى فى التكليف ليس معناه تطبيق الأحكام الموضوعية فى ذلك القانون تطبيقاً ضيقاً واتباع التدابير التى يعرفها القانون الداخلى فى شأن العلاقات الوطنية ووجوب إدخال العلاقات ذات العنصر الأجنبى ضمن طائفة من تلك الطوائف الوطنية وإنما للقاضى أن يوسع من مدلولات الطوائف التى يعرفها قانونه الوطنى بحيث يمكن أن تتسع للعلاقات التى نشأت فى ظل قوانين أجنبية وهو يسترشد فى هذا التوسع بالقانون للفرن ، وعلى ذلك فلم يعد من الممتنع — مثلاً — أن يكون معنى الأهلية ونطاقها فى القانون الدولى الخاص وفقاً للمذهب قانون القاضى هو عين معناها ونطاقها فى علاقات القانون الداخلى بل إن القاضى يتصرف فى تحديد

(١) من أقدم الأحكام القضائية التى أخذت بها — النظر دون محاولة تسميه أو تبريره — حكم محكمة استئناف لوكا (إيطاليا) الصادر فى ١٨٨٠/٦/٨ (كلويف ١٨٨١/٥٥٢) وقد أثر حتى الزوجة الثانية لأحد الرعايا التونسيين فى نصيبها المصرى من ميراث زوجها .

مدلولات التفجعات للوجود في قانونه استجابة لحاجات المعاملات الدولية حتى تتسع لمختلف العلاقات الأجنبية التي تطرح عليه والتي يمين تكييفها وهكذا لم يعد لنظرية التكييف طبقاً لقانون القاضي ذلك الطابع الوضعي الجامد الذي كان لها أول الأمر .

وهذه النظرية بهذا التحديد وهذا التطور هي السائدة الآن في الفقه والقضاء في كثير من البلاد وهي التي لاقت القبول من التشريع الوضعي في البلاد القليلة التي صمدت تشريعاتها لمشكلة التكييف^(١) .

١١ - ثانياً - التكييف طبقاً للقانون المختص : *Lex causae*

لم يكد بارتان يخرج على عالم الفقه برأيه في التكييف طبقاً لقانون القاضي حتى تصدى له الأستاذ دسباينه Despagne بمقال نشر في السنة التالية لنشر مقال بارتان الأول وفي المجلة عنها (كاوينة سنة ١٨٩٨) انتقد فيه التكييف بالرجوع إلى قانون القاضي ونادى بأن تكييف العلاقة القانونية الأجنبية لا يكون إلا وفقاً للقانون المختص بحكم العلاقة طبقاً لأي نظام قانوني الذي تنتمي إليه ، فتكييف تلك العلاقة طبقاً لأي نظام قانوني آخر هو تشويه لها قد يؤول إلى عدم تطبيق القانون المختص حيث ينبغي تطبيقه أو إلى تطبيق ذلك القانون حيث لا يكون له اختصاص تشريعي .

فإذا كانت قاعدة الإسناد في قانون القاضي تخضع الأهلية لحكم قانون جنسية الشخص مثلاً وجب عند أضرار هذه النظرية أن يتم تحديد نطاق الأهلية وتعريف ما إذا كانت هشة النزاع مسألة أهلية أم لا بالرجوع إلى قانون الجنسية لا إلى قانون القاضي وبغير ذلك لا تكون قد كبتا العلاقة في إطارها القانوني الأصل ونكون قد خرجنا عن حكمة تنازع القوانين في المكان .

وقد لاقت نظرية التكييف وفقاً للقانون المختص أنصاراً في فرنسا في أشخاص الأستاذة سرفيل وفاليري وفي إنجلترا في شخص أكثر أضرارها حملاً وهو الأستاذ وولف وفي إيطاليا حيث أخذ بها باكيوني وبلا دورى باليري كما أخذ بها في ألمانيا الأستاذ أرنست فرانكنشتين الذي يشبه أنصار نظرية التكييف وفقاً لقانون القاضي بشخص هولندي يريد أن يتعلم اللغة الفرنسية ولكنه لا يتعلمها كما يتعلمها أهلها في فرنسا وإنما يريد أن يتعلمها كما يتعلمها الهولنديون ، أو بألماني يريد أن يعرب جملة من اللغة الإسبانية بالتطبيق لقواعد نحو اللغة الألمانية^(٢) .

(١) أظفر عرض نظرية التكييف طبقاً لقانون القاضي — عز الدين عيدة — القانون الدولي الخاص المصري ج ٢ بند ٥٧ ص ١١٧ وما بعدها ، وجابر جاد عبد الرحمن — تنازع القوانين — القاهرة ١٩٥٦ ص ٢١٥ — ٢٢٦ ، ومنصور مصطفى منصور — تنازع القوانين بند ٢٠ ص ٦٣ وما بعدها ، وكوادري — المرجع السابق ص ٢٤ وما بعدها ، وريجيو — المرجع السابق بند ٦٨ — ٨٢ .

(٢) فرانكنشتين — الاتفاقيات الجديدة في القانون الدولي الخاص — مجموعة دروس أكاديمية القانون الدولي بلاماي المجلد ٣٣ (سنة ١٩٣٠ — ٣١٦) .
Frankenstein: "Tendances nouvelles du droit international privé", dans le Rec. des Cours de La Haye, T. 33 (1933-III), p. 316.

وانظر مرض رأي فرانكنشتين تفضيلاً والتعليق عليه في ريجيو — المرجع السابق البندين ١٠٠ و ١٠١ (ص ١٤١ — ١٤٥) .

١٢ — ويرد الأستاذ وولف على حجة أنصار نظرية قانون القاضى الأساسية وهى التى تقول إن التكيف وفقاً لقانون المختص يتضمن مصادرة على المطلوب وذلك لأن التكيف عملية أولية لا بد منها لإعمال قاعدة الإسناد التى ترشدنا إلى اقتانون المختص بحكم العلاقة فلا يتصور منطقاً إمكان حصول التكيف وفقاً لذلك القانون المختص قبل أن نتعرف عليه ؛ ولا سبيل إلى التعرف عليه إلا بعد التكيف ثم الإسناد . ومعنى كان الأمر كذلك يكون لافهم من إجراء التكيف وفقاً لقانون القاضى . وفى الرد على هذه الحجة التى يراها أنصار النظرية الأولى حجة قاطعة — والتى لعلها السبب الأول فى كثرة أنصار نظرية قانون القاضى — يقول الأستاذ وولف أن المصادرة على المطلوب التى يزعمون قيامها إنما هى مسألة ظاهرية لا وجود لها فى الحقيقة وأن شبه قيامها ترجع أكثر ما ترجع إلى كيفية صياغة قواعد الإسناد للقاعدة الخاصة بالمراث تصاغ غالباً فى القانون الانجليزى فى هذا القلب « ينطبق على الميراث قانون الوطن الأخير للتوفى » وهذه الصياغة توهم بوجود معرفة ما هو الميراث وهل العلاقة موضوع البحث علاقة ميراث وذلك قبل إمكان إسنادها إلى قانون الوطن الأخير للتوفى ؛ وعند الأستاذ وولف أن قاعدة الاسناد المذكورة إذا أفرغت فى صيغة مغايرة لارفعه ذلك اللبس واتضح أنه لا مصادرة على المطلوب فى نظرية التكيف وفقاً للقانون المختص وتلك الصيغة للغايرة هى « إذا مات شخص طبقت المحكمة من قانون موطنه الأخير كل القواعد التى تعتبر وفقاً لذلك القانون من قواعد الميراث » (١) .

واذن فأنصار نظرية التكيف وفقاً لقانون المختص يرون أن القانون الوطنى لا يستمد من القانون الأجنبى الواجب تطبيقه الأحكام الموضوعية التى تحكم العلاقة بحسب وأما يستمد من ذلك القانون كذلك تكيف تلك العلاقة ، ولا يجب فى هذا فإن قواعد الاسناد إنما يضعها المشرع الوطنى لمنع الاختصاص التشريعى بحكم العلاقات ذات العنصر الاجنبى الى النظم القانونية التى يجنبها قواعد الاسناد وهذه النظم القانونية يجب أن نمتد بها كوحدة متكاملة على الوضع الذى أرادها لها واضعها فلا يسوغ أن نسلخ من نظام قانونى معين أخارت به قاعدة الاسناد قواعد الموضوعية مطرحين تكيفاته للعلاقات القانونية إذ أن تلك القواعد الموضوعية إنما تقوم على أساس تكيفات ذلك النظام القانونى المعين وعلى أساس مفاهيمه الخاصة به ولا معنى للقواعد الموضوعية إذا سلخناها من إطارها العام فى النظام القانونى الذى تنتمى إليه (٢) .

١٣ — ثالثاً — التكيف على ضوء مقارنة القوانين :

تقوم النظرية السابقتان على أساس ضمني مفترض فيها وهو أن لكل نظام قانونى وضئى تكيفاته التى يضعها المشرع أو يتكفل ببيانها بطريقة وضعية فالنظرية الأولى تفضل الأخذ

(١) وولف — القانون الدول الخاص ، أكفور سنة ١٩٤٥ ص ١٥٥ وما بعدها — وانظر عرض رأيه فى كوادرى الذى سلفت الإشارة إليه ص ٣١ — ٣٧ .

(٢) أنظر عرض نظرية التكيف طبقاً لقانون المختص — عز الدين عباد — المرح السابق بئند ٦٠ ، وجابر جاد عبدالرحمن — المرح السابق بئند ٢١٥/٢١٢ ومنصور مصطفى منصور — المرح السابق بئند ٢١ وكوادرى — المرح السابق بئند ٢٩ وما بعدها .

بتكليفات قانون القاضى والنظرية الثانية فضّل الأخذ بتكليفات القانون المختص بحكم العلاقة فكلاهما إذن يصدر عن نقطة بداية مشتركة هي أن لكل قانون تكليفاته الوضعية وأن الأمر هو أمر تنازع بين تكليفات قانون القاضى وبين تكليفات القانون المختص وبين هذين الطرفين تجرى للفاصلة ويسوق أنصار كل رأى الحجج المؤيدة لأمرهم .

على أن الفقيه الألماني رابل Rabel خرج في سنة ١٩٢٩ وما بعدها بنظرية جديدة مؤداهما أن مسألة التكييف ليست مسألة تنازع بين قواعد الإسناد كما تتنازع فيها القواعد الموضوعية وذلك لأن قواعد الاسناد في نظام قانونى وطنى معين لها — باعتبارها من قواعد القانون الدولى الخاص — كيان مستقل تميز به عن القواعد الموضوعية ومن ثم تعرض مسألة التكييف على مستوى أعلى من مستوى التنازع بين تكليفات وضعية بحته وينبى حلها بالاهتداء بأفكار قانونية « عالية » مستمدة من مقارنة القوانين لا بأفكار وضعية ضيقة مستمدة من قانون واحد بينه ، وبهذا نكون قد راعينا الوظيفة الخاصة التى تقوم بها قواعد الاسناد فى كل قانون وطنى وهى وظيفة تختلف عن وظيفة القواعد الموضوعية فى القانون نفسه وذلك لأن لما صبغة دولية فى جوهرها وإن تكن فى شكلها قواعد وضعية وطنية .

ويضرب الأستاذ رابل مثل المادة ٢٣ من قانون إصدار القانون المدنى الألمانى التى تتضمن قاعدة الاسناد الخاصة بالوصاية فيقول إنه لايسوغ تحديد مفهوم « الوصاية » المشار إليها فى تلك المادة على ضوء الأحكام الموضوعية الخاصة بالوصاية فى القانون المدنى الألمانى وإنما ينبى الاعتداد بكافة العلاقات القانونية التى تدخل فى مفهوم الوصاية لدى جميع الدول للتمدينة وبذلك يندرج تحتها كل نظم قانونى يكون موضوعه الأفراد الذين ليسوا خاضعين للسلطة الأبوية ولم يملنوا بدس من الأهلية الكاملة من حيث حمايتهم والنيابة عنهم فى التصرفات القانونية ، والقاضى يصل عن طريق الدراسة المقارنة لثختلف التشريعات الى تحديد مضمون الطائفة المسندة تحديداً عالياً لا يقتصر أثره على بلد دون آخر ، وبذلك نصل الى إيجاد تكليفات خاصة بالقانون الدولى الخاص ترشدنا إليها الدراسة المقارنة للقوانين ولا يزم أن تكون مطابقة لتكليفات أى قانون وطنى معين لأن لكل من هاتين التفتين من التكليفات ميداناً غير ميدان الأخرى .

ولا يغوت الأستاذ رابل أن ينوه بالتطور الأخير لنظرية التكييف وفقاً لقانون القاضى على يد أنصارها المحدثين وهو التطور الذى على التوسع فى تكليفات قانون القاضى ومثل هذا التوسع لا يكون إلا عن طريق مقارنة القوانين وبذلك تعتبر الصورة الأخيرة التى تتجلى فيها نظرية التكييف وفقاً لقانون القاضى تسليماً ضمنيّاً بصحة نظرية رابل فى التكييف على ضوء القانون المقارن^(١) .

وفضلاً عن تسرب آراء « رابل » إلى نظرية قانون القاضى فى صورتها الجديدة فإن نظريته فى التكييف على ضوء مقارنة القوانين لاقت من بعض الفقهاء فى مختلف البلاد تأييداً كاملاً فقد أخذ

(١) أنظر فى عرض رأى رابل — عز الدين عبد الله — للرجع السابق — بند ٦٠ — ١٢٦ — ١٢٧ وجابر جاد عبد الرحمن — للرجع السابق س ٢٤١/٢٤٢ ، ومنصور مصطفى منصور — للرجع السابق بند ٢٢ وكواهدى — المرجع السابق س ٣٧ وما بعدها ، وريجو — للرجع السابق بند ١٠٢ — ١٠٧ .

بها في ألمانيا نيونر Neuner وريمان Riemann وفي إيطاليا ميريغي Meriggi وفي إنجلترا بيكت Beckett الذى يقول في حاشية بحثه المنشور في سنة ١٩٣٤ إنه وصل إلى فكرة التكييف العالمى^(١) المستمد من مقارنة القوانين نتيجة دراساته الخاصة وبطريقة مستقلة قبل أن يطلع على ما كتبه رابل^(٢).

١٤ — رابعا — التكييف على ضوء نظريات علم القانون:

لم تقع أى من النظريات السابقة الاستاذ رولاندو كوادري^(٣). فهو لا يرى في كثرتها وفي استخدام الجدل حولها دون الوصول إلى اقتناع الجميع برأى معين سوى دلالته على خطأ جوهرى تطوى عليه نظرة علم القانون الدولى الخاص في مسألة التكييف بالشكل الذى يدور به البحث فيها وذلك الخطأ الجوهري هو اعتبار التكييف مسألة وضعية يتولاها المشرع وبالتالي تتنازعها القوانين الوطنية المختلفة فينسبها فريق الى قانون القاضى ويرجع بها فريق آخر الى القانون المختص بحكم العلاقة وفريق ثالث يرى استمداها من مقارنة التكييفات الوضعية لختلف القوانين. وحقيقة الأمر عند الاستاذ كوادري أن التكييف ليس مسألة وضعية بل هو مسألة عليية قهية ومن ثم فلا يوجد لدينا تنازع بين التكييفات كما يصور الفقه ولا توجد مشكلة تكييف بالمعنى الذى ترمى اليه مختلف النظريات في هذا السدد.

ويعنى صاحب هذا الرأى فيقول إنه ليس بسواء قيام المشرع بسن القواعد الموضوعية في تشريعه وقيامه بتصنيف تلك القواعد وإلحاقها بطائفة دون أخرى من طوائف العلاقات القانونية، فالمهمة الأولى — مهمة سن القواعد للوضعية — هى مهمة المشرع الأصلية التى لا مقبب عليه فيها. أما المهمة الثانية فهى — على قلة ما يقوم بها المشرع عملا — ليست من خصائصه بل هى من خصائص علم القانون وكثيرا ما يخلط للمشرع حين يتصدى لتصنيف القواعد القانونية فيرده الفقه والقضاء عن ذلك الخلط. فكم من قاعدة موضوعية أوردتها المشرع ضمن قواعد الإجراءات مثلا — ولكن الفقهاء والمحاكم ألحقوا بها وصفاً الصحيح وأدخلوها ضمن طائفة القواعد للوضعية وطبقوا عليها أحكام تلك الطائفة من القواعد القانونية وهكذا فإن للمشرع إذ يسن « قواعد السلوك » أى القواعد الموضوعية في تشريعه — إنما يخلق الظواهر للمادة التى ينظمها علم القانون وهو في هذه المهمة السيد الأعلى الذى لا يستطيع أحد أن يتراض عمله، أما تحليل تلك الظواهر ليان طبيعتها وإلحاق الوصف الصحيح بها ثم تصنيفها طبقاً لوصفها وطبيعتها فهذا كله عمل الفقه أى علم القانون ولئن تصدى المشرع أحياناً لهذا العمل فليس لما يأتيه من تصنيف صفة الإلزام بل أنه يستر الواقع دخيلاً على ميدان ليس بعيدانه الأميل.

(١) Beckett: The Question of Classification (Qualification) in Private International Law, In The British Year Book of International Law, 1934, pp. 58-59.

(٢) هو استاذ القانون الدولى بجامعة تارول (إيطاليا) ويقوم منذ سنوات بالتدريس في الفكر كروا بجامعة القاهرة والاسكندرية. أنظر مقاله للنون « تحليل تقدي لشكلة التكييفات » في مجلة القانون والاقتصاد السنة ١٩٣٢ (١٩٥٢) ص ٨٧١ من القسم الأفريقي.

Quadri: Analyse Critique du problème des qualifications, in «Al Qanoun wal Iqtisad, vol. 23 (1953), pp. 1-87.

وانظر عرض رأيه في منصور معطين منصور — المرجع السابق — بند ٢٣.

ومق اتينا على هذا الوجه إلى أن التكيف ليس مهجة للشرع بل هو مهجة علم القانون وضح لدينا إن أساس التكييفات التي يتطلبها إعمال قواعد تنازع القوانين في المكان لا يمكن أن يكون أساساً وضياً تشريعياً وإنما هو أساس فقهي علمي وبالتالي فإن التكيف ليس له وجود كمسألة من مسائل القانون الدولي الخاص الوضعي ولا محل لأن تتنازع النظريات المختلفة أساس التكيف فتلصقه بعضها بقانون القاضي وينسب البعض إلى القانون المختص بحكم العلاقة ويتفقد البعض الآخر في مقارنة القوانين الوضعية المختلفة .

إن التكيف الصحيح المقصود في القانون الدولي الخاص والذي يقتضيه إعمال قواعد الاستناد ليس هو التكيف — التحكي أحياناً والخطأه أحياناً أخرى — الذي قد يستعمله للشرع الوطني في نطاق قانونه الداخلي ولكنه تكيف مبنى على استقراء مختلف النظم القانونية وطنية وأجنبية على ضوء نظريات علم القانون وهو بذلك تكيف له كين خاص يضمه في مستوى أعلى من مستوى ما يسمى بالتكييفات الوطنية أو الداخلية لأنه يستند فقط بحقيقة العلاقة القانونية وطبيعتها الصحيحة التي يكتشفها علم القانون دون الوقوف عند التسميات أو التصنيفات الظاهرية البحتة التي قد توجد في النظم القانونية الداخلية ، فالتكييف في القانون الدولي الخاص — على هذا الأساس الفقهي العلمي المختص لا يمكن أن يكون عملية « آلية » خالصة لتحصل في مجرد إدخال العلاقة موضوع البحث في طائفة من الطوائف التشريعية التي يعرفها نظام قانوني معين سواء أكان ذلك النظام نظام القاضي أو نظاماً غيره والتكيف الذي قد يحويه نظام القاضي يصح أن يكون إحدى الظواهر التي يشملها النظر في عملية التكيف العلمية وتعتبر جميعها نقط بداية لتلك العملية ولكن لا ذلك التكيف — ولا أي تكيف آخر مستمد من قانون وضى بعينه يصح أن يتخذ وحده معياراً لتصنيف العلاقة موضوع البحث من وجهة نظر القانون الدولي الخاص .

١٥ — هذا وأن الفقيه البلجيكي فرانسوا ريجو — الذي كتب أخيراً بنوان « نظرية التكييفات في القانون الدولي الخاص » مجلد ١ في نف وخمسة صفحة^(١) يتفق مع الأستاذ كوادري في اعتبار التكيف في مجال القانون الدولي الخاص عملية فقهية علمية لا عملية تشريعية^(٢) ويدو أنه وصل إلى هذا الرأي استقلالاً لأنه لا يشير إلى بحث كوادري ضمن مراجعته . ويتبنى ريجو إلى القاضي يجب أن يقوم بالتكيف على أساس للمطيات المينة للعلاقة الدولية للطروحة عليه وأن يختار من بين جميع النظم القانونية الوطنية القابلة للانطباق عليها الوصف الذي يلحق بها ودور القاضي في

(١) ريجو للرجع السابق .

(٢) وفي هذا يقول ريجو (ص ٤٨٧ — ٤٨٨) :

"...la superposition de concepts appartenant à deux ordres juridiques différents ne saurait être l'oeuvre du législateur; seul une interprétation compréhensive de ces deux groupes de concepts permet d'utiliser les uns comme critère de qualification des autres. Les méthodes de qualification utilisées en droit international privé sont donc purement doctrinales: elles ne se réfèrent pas à des défauts ou qualifications énoncés par le législateur lui-même, comme c'est le cas pour les qualifications utilisées dans les autres branches du droit en droit international privé, l'interprète se fonde sur des motifs purement rationnels ou doctrinaux pour attribuer aux concepts du droit civil interne telle ou telle qualification". Rigaux: *op. cit.*, pp. 387-388.

هذا يكاد يكون دوراً تشرعياً وذلك لأن القوانين الوطنية المتعددة هي مصادر أحكام تشرعية غير متناسقة تحتاج إلى مصدر خاص للأحكام التشرعية (وهو القاضي) يتولى استخلاص التكيف الصحيح من مجموعها وهذا التكيف ذو كيان مستقل خاص بالقانون الدولي ولا شأن له بالتكيفات الداخلية. ويضيف رجحاً أن هذا المذهب قد يبدو للبعض غير منضبط ونحى أن يؤدي تطبيقه إلى نتائج تحكية ويرد على هذا الاعتراض بأن التكيف الفعلي البحث الذي تسير عليه النظريات التقليدية في التكيف (نظريتنا قانون القاضي والقانون المختص) ادعى إلى الوقوع في التحكم لأن سبب التكيف في نطاق تلك النظريات ليس إلا مجرد سبب لفظي أما طبقاً لما يقترحه صاحب هذا الرأي فإن القاضي يلزمه أن يسبب التكيف الذي انتهى إليه تسيباً حقيقياً تضع منه اعتبارات العدالة أو للامعة التي من أجل مراعاتها وجدت في الواقع قواعد الاسناد في العلاقات القانونية ذات المنصر الأجنبي^(١).

تقدير النظريات السابقة

١٦ — لعل نظرية التكيف وفقاً لقانون القاضي تبدو لأول وهلة الحل السهل البديهي لمشكلة التكيف ولكن في هذه السهولة والبداهة تكمن عيوبها فالحل الذي جاءت به نظرية قانون القاضي — باعتراف بعض أنصارها — ليس مركزاً على أي أساس متين من البادئ القوية ولكن يكاد يكون مسلماً به لا يبدو للنظرة الأولى من أنه ليس ثمة طريق آخر لتكيف العلاقة القانونية ذات المنصر الأجنبي^(٢).

ولعل من عوامل ذبوع هذه النظرية في الفقه والقضاء — ذلك الذبوع الذي أدى إلى تقبل بعض النصوص التشرعية لها — أن القاضي قد ألّف أحكام قانونه الوطني يحد في تكيف العلاقة القانونية الأجنبية وفقاً لتلك الأحكام يسراً لا يحدده بطبيعة الأحوال في تحرى طبيعة تلك العلاقة بأية وسيلة أخرى ستكون — حتى — أشق اتباعاً وأوعر مسلكاً من سبيل القانون الوطني الذي تدرس القاضي بأحكامه وأنس إلى تسمياته وتكييفاته.

ولئن كان بارتان قد صرح بأنه إنما أسس نظريته على استقراء أحكام القضاء الفرنسي وأنه لم يفعل سوى أن أبرز في صورة جلية ما كان القضاء يقوم به بشكل تلقائي دون محاولة تبريره فإن من الفقهاء الذين تصدوا لمراجعة عمل بارتان من يؤكد أنه بالرجوع إلى الأحكام الفرنسية التي استند إليها بارتان في صياغة نظريته لم يجد حكماً واحداً من بينها يشتم منه أن المحكمة تصدت تكيف العلاقة الأجنبية وفقاً للقانون الفرنسي ووجد على العكس أحكاماً غير قليلة اتبعت تكيف القانون المختص بحكم العلاقة^(٣).

فلذا صرح ذلك كان الأساس الاستقرائي لنظرية بارتان غير متوافر وبذلك نجد أنفسنا أمام نظرية أصبح تأثيرها — بعد أن ظهرت — ملموساً في القضاء الفرنسي وفي غيره بينما

(١) ويجو — المرجع السابق ص ٤٩٨ — ٥٠٠ .

(٢) روبرتسون — مشار إليه في كوازي المرجع السابق حاشية ص ١٦ .

(٣) يكييت — المرجع السابق ص ٥٤ .

هى نفسها إذ تنتسب إلى الأحكام القضائية التى سبقت ظهورها لاصناف في ادعاء تلك النسبة الصواب .

١٧ — والتسوية بين العلاقات القانونية الوطنية البحتة وبين العلاقات القانونية الأجنبية في إخضاع تكيف كل منهما لقانون القاضى يرد عليها اعتراض أساسى مرجعه اختلاف طبيعة العمليتين وإن أطلق على كل منهما اسم التكيف فموضوع التكيف في القانون الداخلى وقائع مادية أو أوضاع واقعية رفعتها القانون إلى مصاف العلاقات القانونية إذ يسبغ عليها صفة الإلزام ويرتب عليها آثاراً قانونية ويطلق على أنواعها أسماء اصطلاحية تميزها كالتزواج والسلطة الأبوية والميراث والعقود والملكية والحقوق البنية الخ . أما موضوع التكيف في القانون الدولى الخاص فهو علاقات قانونية تنتمى إلى نظم قانونية أخرى غير قانون القاضى يراد تصنيفها لإدخالها ضمن طائفة أو أخرى من الطوائف التى تتناولها قواعد الإسناد فليس موضوع التكيف الذى يعيننا أوضاعاً واقعية كالتى يقوم بتكييفها القانون الداخلى في العلاقات الوطنية وأما موضوعه علاقات قانونية خرجت الى الوجود في اطار نظام قانونى معين ولم يبق الا تصنيفها لمرفة الطائفة التى تنتمى إليها من الطوائف التى يرد ذكرها في قواعد تنازع القوانين وإذن فما يسمى بالتكيف في القانون الداخلى هو وصف وقائع مادية أما في القانون الدولى الخاص فهو تصنيف علاقات قانونية ولا يصح أن ينطبق على أحدهما ما ينطبق على الآخر .

والعلاقة القانونية التى تنتمى إلى نظام قانونى معين تنشأ في ذلك النظام بمحاصص معينة تتميز بها العلاقة في اطار ذلك النظام للبين وإذن فمحاوله إدخالها حتماً ضمن تكيف وصى من تكيفات قانون القاضى أمر غير مأمون العاقبة إذ قد يتسع لها ذلك التكيف وقد لا يتسع فلذا كان لا يتسع لها وأقصمها القاضى رغم ذلك في تكيف قانونه كان في ذلك تشويه امام العلاقة وخروج بها عن طبيعتها الصحيحة .

١٨ — والعلاقات القانونية وإن تشابهت في قوانين الدول المختلفة كثيراً ما يخفى تشابهها ذلك أوجه اختلاف لها أهميتها في التكيف وينبى ألا يشغل من يقوم بتكيف العلاقة عن أوجه الخلاف بأوجه الشبه مناسباً وراء الرغبة في إخضاع العلاقة لتكيف قانونه هو ولنضرب لذلك مثلاً بمقد الوكالة في قانوننا العربى والقوانين ذات الأصل اللاتينى من جهة وبالعلاقة التى تقابل ذلك العقد في القانون الانجلو — أمريكى Agency من جهة أخرى فهذه العلاقة في القانون الانجلو — أمريكى ليس من الحتم أن تكون عقداً كما أن الوكالة عقد بل هى رابطة بين الأصيل والنايب كثيراً ما تنشأ في غير وجود أية علاقة عقدية بينهما ولا التزامات متبادلة من أحدهما نحو الآخر^(١) . فلذا فرضنا أن علاقة من هذا النوع لم تستند إلى أى عقد بين طرفيها وطرح أمرها على المحاكم العربية فهل يكون القاضى العربى ملزماً بإسباغ تكيف الوكالة التى يعرفها قانوننا على هذه العلاقة التى

Rostatement, Agency §16, comment a (1933).

(١)

"Agency may result from a contract between the parties or it may result from a direction by a person to another to act on his account with or without a promise by the other so to act and with or without an understanding that the other is to receive compensation for his services if he does act".

Id., §26, comment a: "It is not essential to the existence of authority that there be a contract between the principal or agent or that the agent promise or otherwise undertake to act as agent".

تنتمى الى القانون الأنجلو — أمريكي وبالتالي يطبق عليها قاعدة الإسناد الخاصة بالمعقود مع كونها في حقيقة أمرها ليست عقداً ؟

١٩ — ثم كيف تكون الحال إذا واجهتنا علاقة قانونية ذات عنصر أجنبي مجهلها قانون القاضى جهلاً تاماً وكيف يسوغ أن يقال أن تكيف مثل تلك العلاقة التي لا يعرفها قانون القاضى إنما يتم وفقاً لذلك القانون ؟

ولنضرب لذلك مثل النظم التالية للزواج — كاشتراك الأموال أو انفصال الأموال أو نظام الباتنة (الدولة) — وهى من آثار عقد الزواج في كثير من القوانين الأجنبية ولكن قوانيننا العربية لا تعرف هذه النظم لأن مفهوم الزواج فيها لا يفسع لتناحية اللالية ولا تفر قوانيننا للزواج أية آثار على البتة اللالية لكل من الزوجين فإذا طرح على القاضى العربى نزاع بين زوجين يتصل بأموالهما المشتركة فإن اتباع التكييفات الوضعية للقوانين العربية وتطبيقها تطبيقاً دقيقاً يفضى إلى وصف العلاقة التي يدور حولها النزاع بأنها مسألة شيع متصلة بنظام الأموال أو مسألة شركة تدخل في نطاق المقدم مثلاً ولكن القاضى العربى لا يستطيع على هدى تكييفات قانونه الوطنى وحدها أن يصف تلك العلاقة بأنها مسألة أحوال شخصية تدخل ضمن آثار الزواج وذلك لسبب بسيط هو أن القانون الوطنى لا يعرف هذه العلاقة وبالتالي فلا مفر من اللجوء في تكييفها إلى أفكار القانون الذى تنتمى إليه العلاقة .

لهذا لجأ للشرع المصرى في المادة ١٣ وللشرع السورى في المادة ١٤ من تقييدهما للدينين إلى التصريح بإدخال أثر الزواج بالنسبة إلى المال ضمن طائفة العلاقات التي تسمى في تلك المادة « الآثار التي يرتبها عقد الزواج » فجاء نص المادة كالآتى :

« يسرى قانون الدولة التي ينتمى إليها الزوج وقت انقضاء الزواج على الآثار التي يرتبها عقد الزواج بما في ذلك من أثر بالنسبة إلى المال » .

وما كان أغنى للشرع عن إضافة العبارة الأخيرة لو أن تكييف الزواج في القانون الوطنى يتسع لآثار متعلقة بالمال . أما وذلك التكييف الوطنى لا يتسع لآثار من هذا النوع فقد كان لزاماً على الشرع أن ينص على تلك الآثار بنص صريح حتى يمكن أن تشملها الطائفة المراد إسنادها الى قانون جنسية الزوج وقت انقضاء الزواج .

٢٠ — والمشرع إذ فعل ذلك إنما استوحى ولا شك تكييفات القوانين الأجنبية ولم يلتزم الحكم الذى استحدثته في المادة العاشرة (المادة ١١ من القانون المدنى السورى) التي تجعل المرجح في تكييف العلاقات إلى قانون القاضى وقد كان المشرع مضطراً إلى ذلك لأن قانونه إذ مجهل تلك العلاقة لا يمكن أن تكون تكييفاته مأهولة لاستيعابها .

وتقول المذكورة الايضاحية للقانون المدنى المصرى في هذا الصدد ما يلى :

« على أن ولاية القانون الشخصى للزوج فيما يتعلق بنظام الأموال بين الزوجين (وهو نظام لا تعرفه الشريعة الإسلامية ولا الطوائف غير الإسلامية المصرية) لا تخل باختصاص القانون المصرى

بوصفه قانوناً لموقع الأموال . ويتفرع على هذا التحفظ أنه لا يجوز الحكم في مصر باعتبار الباتنة مالا غير قابل للتصرف فيه وفقاً للقانون الشخصي للزوج لأن هذه الناحية مسألة تتعلق بنظام الأموال ولا يرجع فيها إلا لقانون موقع المال » .

وهنا نكاد نلصق كيف تتنازع التشريع تكييفات قانونه وتكييفات القوانين الأجنبية فيحيل تارة إلى إلحاق العلاقة بالطائفة التي تنتمي إليها في القانون الذي يحكمها فيعتبر النظام المالي للزوجين مسألة أحوال شخصية يسرى عليها قانون جنسية الزوج ويرجع تارة أخرى إلى تغليب تكييف قانونه الوطني فيصف العلاقة ذاتها بأنها مسألة عينية متعلقة بنظام الأموال يسرى عليها قانون موقع المال .

وكذلك الشأن في صدد التبنى فقد كان للشروع التمهيدى للقانون المصري يحوي مادة برقم ٣٤ تنص على أنه :

« ١ - يسرى قانون كل من التبنى وللتبني على المسائل الخاصة بصحة التبنى » .

« ٢ - أما الآثار التي تترتب على التبنى فيسرى عليها قانون التبنى » بكسر النون .

وهذا الحكم كان موجوداً من قبل في مصر إذ كانت تتضمنه المادة ٢٩ من لائحة التنظيم القضائي المختلط .

وقد رأت لجنة مجلس الشيوخ أثناء نظرها مشروع القانون المدني حذف المادة المذكورة وقالت في تقريرها أنها تحذفها « لأنها تعالج نظاماً لا يعرفه القانون المصري وقد راعت اللجنة فضلاً عن ذلك أن القواعد العامة في القانون الدولي الخاص تنفي عند التطبيق عن إيراد مثل هذه المادة » .

ولنا أن نتساءل عما إذا كان جهل القانون الوطني لنظام قانوني معين مبرراً كافياً لدمج الإشارة إلى ذلك النظام في قواعد الإسناد الوطنية ؟ (١)

ثم أن المشروع وقد أحالنا على « القواعد العامة في القانون الدولي الخاص » لم يوجهنا في شأن تكييف هذه العلاقة (علاقة التبني) المبهولة في قانونه ولم يشر إلى سبيل تكييفها أليكون ذلك بالرجوع إلى قانونه الذي لا يعرف هذه العلاقة أم بالرجوع إلى القانون الأجنبي الذي تنتمي إليه العلاقة ؟ وكيف يمكن أن يتم تكييف علاقة قانونية معينة على هدى معايير قانون معين لا يعرف تلك العلاقة أصلاً ؟

٢١ - ويكفي هذان اللان لإيضاح التصود وهو أن اتباع التكييفات الوضعية لقانون القاضي اتباعاً صارماً لا سبيل إليه في مجال القانون الدولي الخاص من أجل تطبيق قواعد تنازع القوانين في للسكان ذلك أن موضوع القواعد المذكورة يأتي بذاته اتباع التكييفات الوضعية لقانون القاضي بشكل ضيق لموضوع قواعد تنازع القوانين هو مجموعة من العلاقات القانونية ذات المنصر الأجنبي تنتمي كل

(١) لإحاطة في هذا الشأن أن التبنى قد ورد في صدد مسائل الأحوال الشخصية في المادة ١٣ من قانون نظام القضاء المصري كما أن المواد ٩١١ - ٩١٨ من قانون للرافعات المصري الحالي (للإضافة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥١) قد قللت إجراءات التبنى وردت في فصل خاص بعنوان « في التبني » .

منها إلى نظام قانوني معين تأثرت بتكييفاته ونشأت داخل إطار تلك التكييفات ومن ثم يكون من الصعب نزعها من ذلك الإطار وادخلها حتى في إطار تكييفات قانون القاضي إلا إذا سمحنا لأنفسنا بتغيير معالم العلاقة وأخضعنا عن الساس بالاعتبارات التي من أجلها قامت قواعد تنازع القوانين في المكان. إن للشرع الوطني إذ يشير في قواعد تنازع القوانين من حيث للمكان إلى تطبيق قانون أجنبي معين على علاقة معينة إنما يرمى في الواقع إلى تهيل تلك العلاقة لدى عاين الدولة وداخل حدود تنظيمها القانوني الوطني بالوضع الذي يصف به القانون واجب التطبيق تلك العلاقة وبالصورة التي نشأت بها في ظل ذلك القانون الذي تنتمي إليه — ما لم يحل دون ذلك مانع من موانع تطبيق القانون الأجنبي للتصلة بالنظام العام أو بالنشغ القانون — ومضى كان الأمر كذلك فإن إخضاع العلاقات القانونية ذات الناصر الأجنبي لتكييفات قانون القاضي الوضعية وحدها فيه مجافاة لروح قواعد تنازع القوانين .

وقواعد تنازع القوانين من حيث للمكان تفرض بذاتها وبمجرد وجودها في أي قانون وطني أن تمة عدة مفاهيم مختلفة للعلاقة الواحدة في القوانين للتعدد التي تتنازع فيما بينها حكم العلاقة كيف يمكن أن تفرض مفهوم قانون القاضي فرضاً دون أن نكون بذلك قد جرتنا على الاعتبارات التي بنى عليها القانون الدولي الخاص ووجدت من أجل رعايتها قواعد تنازع القوانين .

٢٢ — لما تقدم جميعه أراد أنصار نظرية التكييف طبقاً لقانون القاضي في التفقه الحديث معالجة هذا العيب الكامن في أصل النظرية فذهبوا إلى القول بأن القاضي إذ يطبق تكييفات قانونه إنما يتوسع في تطبيقها حتى تمي كل النظم القانونية الأجنبية بما فيها تلك التي قد لا يعرفها قانون القاضي فهو إذن يتغير من مضمون أفكار القانون الداخلي حين يعملها في تكييف العلاقات القانونية الأجنبية وكثيراً ما يؤدي هذا إلى وجود مجموعتين من التكييفات في قانون القاضي إحداها للعلاقات الوطنية والأخرى تستعمل في مجال القانون الدولي الخاص ولا يرى أنصار نظرية قانون القاضي المحدثين في ذلك غشاضة إذ ليس ما يمنع من وجود مدلولين مختلفين لفكرة واحدة في القانون الواحد في نطاقين مختلفين ومن ثم نصل إلى كيان خاص تتميز به الفكرة للسندة في قاعدة الإسناد عن مثيلها في القانون الداخلي بحيث يختلف مضمون الفكرة للسندة عن مضمون الفكرة الموجودة في القانون الوضعي الداخلي وذلك تلبية لحاجات للمعاملات الدولية ودون أن ينال ذلك الاختلاف — في نظرم — من الصفة الوطنية للتكييف الواسع الذي يعمد إليه القاضي وهو بصد اختيار قاعدة الإسناد .

وواضح أن التطور الجديد لنظرية قانون القاضي نحو التوسع من التكييفات الوطنية من شأنه تقرب تلك النظرية من النظريات المخالفة لها — والتي سبق عرضها فيما تقدم — إذ ما دنا قد خرجنا عن التكييفات الوضعية الضيقة لقانون القاضي وسمحنا له بالتوسع في مدلولات تلك التكييفات وبالترخص في تحديد مضمونها نكون قد اقتربنا كثيراً من نظرية القانون المختص ومن نظرية القانون المقارن بل ومن نظرية علم القانون ذلك أن التصرف في مفهوم التكييف الوطني والتوسعة من حدوده مراعاة لحاجيات العلاقات القانونية الدولية لا يمكن أن يتم إلا على هدى أفكار القانون المختص بحكم العلاقة أو أفكار القانون المقارن أو نظريات علم القانون . وهذا التطور الأخير الذي استقرت

عليه نظرية قانون القاضي بالمضى الواسع تكاد تلك النظرية أن تكون مجرد شعار لا مضمون له إذ لا يضي عن أنصارها شيئاً التمسك بأن التكليف الواسع ذى الكيان للتمييز الذى يستعمله القاضي في نطاق القانون الدولى الخاص هو — بعد — تكليف وطنى وإن عملية التكليف لا تزال في رأيهم خاضعة للقواعد الموضوعية في قانون القاضي برغم كل تقدم .

وإذا كانت نظرية قانون القاضي قد تطورت على الوجه للتقدم الذى كاد يخرجها عن وضعها الأميل فما كان ذلك إلا لأن تلك النظرية تحمل بين دفتها عوامل ذلك التطور الذى أدى إلى تغيير معالمها الأولى ، فالتكليف في مجال القانون الدولى الخاص طبقاً لتكليفات القانون الوضعى الوطنى الضيقة أمر يطوى « بالقوة » على تناقض لا يلبث أن يخرج إلى « الفعل » إذ كثيراً ما تأتى طبيعة العلاقات القانونية الأجنبية الاندراج حتماً تحت تكليف معين من تكليفات قانون القاضي التشريعية لما أسلفنا عرضه من الاعتبارات الصيقة بأساس القانون الدولى الخاص ذاته .

وإذ نصل إلى نظرية التكليف طبقاً لقانون المختص يرى زماماً الإقرار بأن لها مزاي لا شك فيها وأوضاعها أنها تمتد بالعلاقة الأجنبية في نطاق يبينها القانونية الأصلية أى تنظر إليها في إطار النظام القانونى الذى تنتمى إليه وذلك ما يحول دون تشويه معالم تلك العلاقة أو التحوير فيها وإخراجها عن وضعها الأسرى الذى نشأت عليه في القانون المختص من أجل إدخالها قسراً في تكليف تشريعى وضئى ينتمى إلى قانون القاضي .

أما الحجة الظاهرية التى مبنها الزعم بوجود مصادرة على اللطوب في التكليف طبقاً للقانون المختص — والتي لعلها كانت السبب الأول في صرف الأنظار عن هذه النظرية — فقد أوضح أنصارها أن تلك الحجة لا تستند إلى أساس وعرضنا آنفاً لتفنيدهم لها والواقع أن الفكرة الأساسية التى يقوم عليها القانون الدولى الخاص هى معرفة ما إذا كانت العلاقات الأجنبية التى تخرج إلى الوجود وفقاً لنظم قانونية مختلفة يبنى أو لا يبنى الاعتراف بها وبآثارها داخل الدولة وفي نطاق تنظيمها القانونى الداخلى وطالما كان موضوع قواعد القانون الدولى الخاص هو بهذا الوصف علاقات قانونية سابقة الوجود فليس ثمة ما يمنع منطقاً من النظر إلى تلك العلاقات والاعتداد بها وفقاً لتكييفاتها الأصلية .

٢٤ — يد أن نظرية القانون المختص يمينها من حيث البدء ما يسبب نظرية قانون القاضي ألا هو أن هاتين النظريتين تنظران إلى التكليف بوصفه مسألة وضعية تستمد مباشرة من هذا التشريع الوطنى أو ذاك فالنظرية الأولى تمنح الاختصاص بالتكليف لقانون القاضي والنظرية الثانية تمنح ذلك الاختصاص للقانون الذى يحكم موضوع العلاقة على أن هذه وتلك تصدر عن فكرة واحدة هى أنه في كل قانون وطنى توجد تكليفات معدة مقدماً يتسع أحدها لملاقة موضوع البحث وما الأمر إلا أمر تنازع في التكليف بين قانون القاضي وبين القانون المختص .

وقد تقدم لنا الالام بما أخذ هذه النظرة الضيقة إلى التكليف في مجال تنازع القوانين من حيث للكان وترجع هذه للأخذ إلى اعتبار رئيسى هو أن تكليف العلاقات القانونية ليس مهمة تشريعية يتولاها التشريع — وطنياً كان أم أجنبياً — بل هو مهمة عليية يتولاها الفقه والمراجع فيها إلى علم

القانون على الوجه الذى نادى به الأستاذ كوادرى والذي يبدو أنه يجد أنصاراً بين فقهاء القانون الدولى الخاص منهم الفقيه فرانسوا ريجو الذى سبقنا الإشارة إلى رأيه فى هذا الصدد .

والتسليم بأن دور المشرع إنما هو خلق العلاقات القانونية وأن تكليف تلك العلاقات وتصنيفها هو دور علم القانون يتفرع عنه أن المشرع إن تصدى بين الحين والحين إلى مهمة التكليف فإنه فى ذلك لايسن قواعد ملازمة بل هو كثيراً ما يخطئ فيرده عن خطئه الفقه ولا يعتد به القضاء بل يمتد كلامها بالطبيعة القانونية الصحيحة للعلاقة دون ما تقيد بما يكون للمشرع قد أوردته — خطأ — وهو بصدد تكليف تلك العلاقة .

ومثل هذا إن وقع فى قانون القاضى فهو يقع كذلك بطبيعة الحال فى القانون المختص بحكم العلاقة ومن ثم كان اتباع التكييفات التشريعية الضيقة — سواء فى هذا القانون أو ذاك — مسلماً غير مأمون العاقبة يستوى فى ذلك قانون القاضى والقانون المختص .

ولنصرب لتلك مثلاً قضية التصادم الأجلو — أمريكى للشهيرة ليبن منها أن التكليف وفقاً لقانون المختص بحكم العلاقة مع التقيد بالتكييفات الوضعية لتلك القانون فيه من العيوب مافى نظرية قانون القاضى وقد يؤدى فى بعض الأحيان إلى نتائج غير محمودة بأبها للنطق كما تنبوعها العدالة .

فى ٤ يناير ١٨٨٢ أصدرت محكمة النقض الألمانية حكماً فى دعوى مطالبة بقيمة سندات أذنية ينطبق عليها القانون الأمريكى وفقاً لقاعدة الإسناد الألمانية وكان للدعى عليه فى تلك الدعوى قد دفع الدعوى بالتصادم وكانت مدة التصادم قد انقضت فعلا قبل رفع الدعوى سواء طبقاً لقانون الأمريكى المختص أو طبقاً لقانون الألمانى (قانون القاضى) وبذلك لم يكن لتلك الدعوى من نهاية متروكة سوى الحكم برفضها غير أن محكمة النقض الألمانية انتهت إلى النتيجة العكسية واقررت للدعى عليه بقيمة السندات وذلك نتيجة اتباع نظرية التكليف وفقاً لقانون المختص وكانت وجهة نظر المحكمة كالآتى :

لما كان القانون الألمانى غير منطبق على العلاقة فإن التصادم للنصوص عليه فى ذلك القانون لا محل لتطبيقه .

ولما كان التصادم فى القانون الأمريكى للتطبيق على العلاقة مسألة إجراءات تنتمى إلى قانون المرافعات ولا يفر القانون الأمريكى التصادم كقاعدة موضوعية .

ولما كانت قواعد الاجراءات الأجنبية لا انطبق لها إذ أن الإجراءات تخضع لقانون القاضى دون سواء .

لذلك انتهت محكمة النقض الألمانية إلى إلزام للدعى عليه بالطلبات إذ لا التصادم الألمانى منطبق — لأن العلاقة لا تخضع القانون الألمانى — ولا التصادم الأمريكى منطبق لأن التصادم فى القانون الأمريكى الذى انتهت المحكمة تكليفه مسألة إجراءات والإجراءات لا تخضع إلا لقانون القاضى (١) .

(١) أنظر الإشارة إلى هذا الحكم والتطبيق عليه فى فرانكفورتين — المرجع السابق ص ٣١٣ — ٣١٥ .

وواضح ما في هذا القضاء من محافاة للعدالة نتيجة اتباع تكييفات القانون المختص الوضعية اتباعاً لأعمى غفلت معه المحكمة عن الطبيعة القانونية الصحيحة للتقدم في مجال الالتزامات تلك الطبيعة التي كان علم القانون كفيلاً بأن يهدي المحكمة إليها فتنبى على ضوئها تكييفها للملاقة التكييف الصحيح غير متفاداً وراء مشرع القانون المختص في خطأ وقع فيه إذ صنف قاعدة التقدم ضمن قواعد الإجراءات رغم طبيعتها للموضوعية .

٢٦ — فذلك لا تردد في تأييد الاتجاهات العلمية — العالية التي تنبع عنها نظرية التكييف على ضوء مقارنة القوانين ونظرية التكييف على ضوء نظريات علم القانون ، مع تحفظ لا بد منه بشأن أولاهما هو ألا يتجبد القاضي بالتكليفات التفسيرية الوضعية لمختلف القوانين التي يقارن بينها بل يتخذ مقارنة القوانين منهجاً يصل بواسطته وبطريقة علمية سليمة إلى التكييف الأمص للملاقة موضوع البحث .

على أنه يبدو لنا أن هاتين النظريتين هتان عند رسم الخطوط العريضة لأسلوب في التكييف لم تعد معالمة تحديدأ بعين القاضي — أو كل من يقوم بالتكييف — على الوصول إلى تكييف الملاقة الأجنبية التي تعرض له على وجه يطمئن إلى صحته ولا يكون معه التكييف مجرد اجتهد مرسل في ميدان مقارنة القوانين أو ميدان علم القانون .

ولا شك في أن التكييف طبقاً لنظرية القانون للقارن أو طبقاً لنظرية علم القانون هو عملية اجتهادية بل إن التكييف طبقاً لنظرية قانون القاضي بالعلمي الواسع وكذلك عملية اجتهادية كما يقول أحد من يأخذون بها وهو الأستاذ الدكتور منصور مصطفى منصور الذي ينهى من عرضه لمسألة التكييف إلى أن « عملية التكييف إذن عملية اجتهادية تتم بالإعتداء بالمبادئ العامة السائدة في القانون المصري »^(١) .

على أن هذا الاجتهاد — سواء أكان على هدى للمبادئ العامة السائدة في قانون القاضي أو على هدى مقارنة القوانين أو على هدى نظريات علم القانون — يستحسن ألا يترك سبيله مهملاً بغير معالم يهتدى بها سالكة إلى الصواب وسنحاول فيما يلي أن ندلى بمحاولة لتسكلة هذا النقص في نظرية التكييف في مجال تنازع القوانين .

٢٧ — إن العلاقات القانونية كلها في الأصل ظواهر اجتهادية نشأت عفواً أو بقصد من أطرافها تلبية لحاجيات الحياة الاجتماعية ذلك أن الحياة في المجتمع البشري تقوم على تبادل المنافع بين أفراد الناس وعلى التعاون فيما بينهم على تحقيق أهدافهم الفردية والاجتماعية والأفراد في سعى كل منهم لتحقيق مصلحته الخاصة وفي عمله على القيام بدوره في المجتمع يحتاجون مثلاً إلى أن يرتبط الفرد من أحد الجنسين بفرد من الجنس الآخر (الزواج) كما يحتاجون إلى تملك الأموال وتبادلها (البيع وللناقضة) وإلى الانتفاع بما ليس في ملكهم منها (الإيجار والمارية) وإلى التعاقد فيما بينهم بلوغ أهداف لا يستل الواحد منهم بلوغها (الشركة والوكالة) إلى غير ذلك من الأغراض والنايات

(١) منصور مصطفى منصور — للرجع السابق ص ٨٥ .

الاجتماعية والاقتصادية . ولا ريب أن الأفراد قد اصطنعوا — حتى قبل أى تنظيم قانونى للمجتمع — الوسائل للزودة إلى تحقيق غايتهم هذه فنشأت بينهم مختلف للمعاملات التى جاء القانون الوضئى من بعد واسنخ عليها حياته ورفضها إلى مصاف العلاقات القانونية . فالمعاملات القانونية هى إذن ولادة الحياة الاجتماعية بالضرورة وهى فى جوهرها أدوات يتوصل بها الأفراد إلى تحقيق الأهداف العملية — الاجتماعية والاقتصادية — التى يسعون إليها ، أدوات يرتب بها الأفراد مصالحهم الخاصة تلك لصالح التى يحمها القانون الوضئى إذ يسنخ على العلاقات القانونية صفة الالتزام .

فكل علاقة قانونية إذن تستهدف غاية معينة وبالتالى فلإن لكل قاعدة قانونية تخلق من الظاهرة الاجتماعية البسيطة علاقة قانونية مازمة غاية يستهدفها الشرع واستهداف الغايات لا يمكن أن ينفك عن العلاقات القانونية ولا عن التواعد القانونية التى تحكمها . فالسلوك البشرى — الذى تسن لتنظيمه قواعد القانون — يتميز حتماً بأمرين هما : استهداف غاية واصطناع وسيلة وهذان الأمران اللذان يميزان السلوك البشرى بطبيعته (أى من حيث هو سلوك بشرى) مشاهدان فى كل ما يصدر عن الإنسان على وجه العموم وفى العلاقات القانونية على وجه الخصوص

والغاية التى تستهدفها العلاقة القانونية هى الوظيفة التى تقوم بها تلك العلاقة فى النظام الاجتماعى ولأجل تيسير أداء تلك الوظيفة الاجتماعية للعلاقة القانونية توضع قواعد القانون وتيسير أداء تلك الوظيفة الاجتماعية يجب أن يكون نصب الاعين عند تفسير وتطبيق قواعد القانون فى النظام القانونى الداخلى وكذلك عند تكيف وتصنيف العلاقات القانونية فى مجال تنازع القوانين من حيث للكان (١) .

وتحرى الغايات التى تستهدفها العلاقات القانونية يطلق القاضى والفقه من عقال التكيفات الرسمية الظاهرية البحتة وبحرهم من قيد الصنعة الفنية بمنعها الضيق وكثيراً ما يؤدى الاكتفاء بالتكيفات الاسمية والزام قيود الصنعة الفنية بشرى نظر إلى الغايات الاجتماعية للعلاقات القانونية إلى الأخذ بتسبيب

(١) فكرة الغاية من الأفكار الفلسفية القوية بأن تنطى فى مجال الدراسات الفقهية نتائج طيبة ومع ذلك فإنها لم تنل حتى الآن الاهتمام الكافى وبخاصة من الفقهاء العرب . وقد استعان هذا الكاتب بالفكرة المذكورة فى تبين الطبيعة القانونية لثباتية على أساس من نظرية لزادة التائب (أنظر جلال مرسى بدر — الثباتية فى التصرفات القانونية — الاسكندرية ١٩٥٤ ص ٧٤ — ٨١) كما أن لثباتية دوراً هاماً فى بناء نظرية الحصول (أنظر أحمد بسرى — تحول الصرف القانونى — رسالة من جلد لرج ١٩٥٥ — الترجمة العربية القاهرة ١٩٥٨ وخماسنى ١٦٠ — ١٦٥ وختام س ٢٦٤) وكذلك يجد أن لهذا الفكرة شأناً كبيراً فى تكيف العقود (أنظر أحمد زكى الدين — تكيف العقود «بالفرنسية» رسالة من القاهرة سنة ١٩٤٤ ص ٦٦ وما بعدها) كما يستعان بفكرة الغاية عن التمييز بين عنصرى الالتزام : اللبويوية والمسئولية (أنظر اسماعيل غانم — أحكام الالتزام — القاهرة ١٩٥٦ ص ١٨ بند ١٠) وفى صدد تأسيس الكثير من أحكام التأمينات بلجاً للفقه الحديث إلى فكرة الثباتية (أنظر شمر الدين الوكيل — نظرية التأمينات فى القانون للذى الجديد ج الاسكندرية ١٩٥٦ بند ١١ وما بعده) .

وعلى الجملة فإن إعادة النظر فى النظم القانونية من زاوية الغاية الاجتماعية لتلك النظم والوسيلة الفنية التى يصطنعها القانون للوصول إلى تلك الغاية تنل على كثير من النظم القانونية ضوءاً جديداً (أنظر فى ذلك ووجيه بيرو — تأثير الصنعة فى النظم القانونية على الغاية منها « بالفرنسية » رسالة من باريس ١٩٥٣) .

قانوني « آلى » صرف ينتهي بنتائج ياباها العقل وتفر منها المدلة كما تقدم لنا يانه في مثال قضية التصادم الأمريكي أمام الحاكم الألمانية .

٢٨ - ولنضرب الآن بعض الأمثلة لكي يبين منها كيف يكون الاعتداد بالغاية من العلاقات القانونية نبراساً يهتدى به إلى التكيف السليم لتلك العلاقات في مجال تنازع القوانين .

(١) فالنظم التالية للزوجين مثلاً يتردد تكيفها بين الأحوال العينية — باعتبارها مسألة متعلقة بنظام الأموال — وبين العقود — باعتبارها في بعض الصور قريبة من الشركة المدنية — ثم بين الأحوال الشخصية لاهتمامها بالزواج ذاته . والقاضي الوطني الذي لا يعرف قانونه نظاماً مالياً للزواج قد يجهل لأول وهلة إلى إدخال النظام المالي للزوجين ضمن مسائل الأموال أو العقود ولكن البحث عن الغاية الاجتماعية للنظام المالي للزوجين يكشف لنا عن طبيعته الصحيحة فليست الغاية منه مجرد تنظيم ملكية الأموال وتعيين حقوق ذوى الشأن فيها كما هو الأمر في الملكية الشائعة التي تعرفها الأحوال العينية مثلاً كما أن الغاية من النظام المالي للزوجين ليس تحقيق مصالح فردية متعارضة في الأصل يتفق أصحابها على تنظيمها كما هو الشأن في الشركة المدنية وإنما المصالح التي يحققها النظام المالي للزوجين مصالح هي في الأصل متناسقة ومنسجمة لاهتمامها بتكوين الأسرة وأساس النظام المالي للزواج ليس سعى كل زوج إلى تحقيق مصلحته الفردية بالتعاون مع زوجه ولكن أساسه هو القرامح والتواصل بين الزوجين ورعاية مصلحتهما الواحدة للشركة في إقامة كيان الأسرة المادي والمعنوي . وهذه الغاية الاجتماعية للنظام المالي للزوجين من شأنها أن يستر ذلك النظام من مسائل الأحوال الشخصية لاتحاد الغاية بينه وبين الزواج في ذاته . وهذا يطرح القاضي كل تكيف منابر لهذا التكيف الذي كشفت عنه غاية العلاقة القانونية ويدرج النظام المالي للزوجين ضمن الأحوال الشخصية ويختار لها قاعدة الإسناد الخاصة بالأحوال الشخصية دون مواها .

(ب) واشترط رضا الوالدين لصحة الزواج في بعض القوانين الوطنية — كما في فرنسا مثلاً — مسألة قد يتأرجح الرأي في تكيفها هل هي مسألة شكل أم أن رضا الوالدين شرط موضوعي لصحة الزواج واختيار أحد التكيفين دون الآخر تترتب عليه بطبيعة الحال نتائج هامة في صدد تنازع القوانين فلذا اعتبرنا رضا الوالدين شرطاً شكلياً صح الزواج الفرنسي الذي يعقد خارج فرنسا بغير رضا الوالدين لأن الشكل يحكمه قانون مكان انعقاد الزواج وإذا اعتبرناه على العكس شرطاً موضوعياً وجب توفره في كل زواج يحكمه القانون الفرنسي وإن تم انتقاده في الخارج . وللغائصة بين التكيف الشكلي والتكيف للموضوعي لشرط رضا الوالدين تكون هينة على ضوء الغاية المقصودة من اشتراط ذلك الرضا ، فرضا الوالدين بزواج ابنهما أو ابنتهما إنما يهدف إلى حماية الشبان والشابات من مغبة الطيش والامتطاع في أخطر علاقة يدخلون فيها في حياتهم وقد لا يكونون مؤهلين — بسبب نقص خبرتهم — للحكم السليم على ملائمة الزواج الذي شرعوا فيه أو عدم ملائمته ، كما أن ذلك الرضا يستهدف غاية أخرى هي تحقيق الاشراف على العائلة بواسطة من يرعون شئونها والحيلولة دون امتداد الصلات المالية عن طريق اللصاحرة في اتجاهات لا يرضاها رأس العائلة . ولهذا الاعتبار كان رضا الوالدين

مشروطاً أول الأمر في القانون الذي الفرنسي لم يبلغ الخامسة والعشرين ثم عدل ذلك الحكم وصار اشتراط الرضا مقصوراً على من يبلغ سن الرشد الذي أى الحادية والعشرين^(١) . ومهما يكن من أمر فواضح أن الغاية الاجتماعية التي يتبناها اشتراط رضا الوالدين من شأنها إدراج ذلك الشرط محتاجين الشروط الموضوعية لصحة الزواج لا الشروط الشكلية وهذا هو السطر الآن في الفقه والقضاء في مختلف البلاد إذ يخضع هذا الشرط للقانون الذي يحكم الزواج لا لقانون مكان انعقاده .

(ج) والدولة في مختلف القوانين الوطنية تلتقي التركات الشاغرة التي لا وارث لها وتختلف نظرة القوانين المختلفة إلى هذا الحق فبعضها يلحقه باليراث ويعتبر الدولة وارثة في الدرجة الأخيرة فتلقى أموال التركة بوصفها وارثة عند عدم وجود ورثة من درجة أعلى والبعض الآخر من القوانين الوطنية لا يعتبر تلتقي الدولة للتركات الشاغرة مسألة ميراث وإنما يرى أن الدولة تلتقي تلك التركات بوصفها صاحبة السيادة على إقليمها فهي بهذا الوصف تضع يدها على كل مال لا صاحب له ويكون تلقيا التركات الشاغرة من ثم مسألة متعلقة بنظام الأموال لا بالموارث . فلذا نظرنا إلى الغاية الاجتماعية التي يحققها هذا النظام القانوني - نظام تلتقي الدولة للتركات الشاغرة - وجدنا أنها لا تتفق والغاية التي يحققها نظام الإرث . فالإرث يقوم على فكرة المودة المتبادلة بين المورث والورثة وما يتوافر بينهما من روابط القرابة والتراحم التي تبرر خلافة الورثة للمورث في ملكية أمواله على درجات ونسب يحددها الشرع على أساس قوة تلك الروابط في نظره مفترضاً في ذلك أن إرادته المجردة مطاعة لإرادة المورث المصنة ثم يترك الشرع للمورث نطاقاً محدداً هو نطاق الميراث الإيصالي يباح في حدوده للمورث أن يقدر هو نفسه مدى ما بينه وبين بعض ورثته من قوة الترابط والتراحم فيفضلهم عن غيرهم في تملك أمواله بعد موته وذلك من قبيل التصحيح للإرادة المفترضة المجردة التي يتخذها الشرع أساساً لتحسين الورثة وتحديد أنصبتهم في الميراث الشرعي . وكل هذه اعتبارات وغايات لا نجدها متوافرة في شأن تلتقي الدولة للتركات الشاغرة ومن ثم يكون التكيف الصحيح لحق الدولة في التركة الشاغرة أنه حق عيني متعلق بنظام الأموال وبحكمه قانون موقع المال وليس حق إرث متعلق بالموارث بحكمه قانون جنسية للمورث .

(د) فلذا عدنا إلى قضية التقادم الأمريكي الشهيرة وجدنا أن المحكمة الألمانية لو كانت قد انتهت في تكيف التقادم بالغاية الاجتماعية التي يحققها ذلك النظام القانوني ولم تحف عند حدود التكيف الإلزامي الشكلي الذي يلحقه به القانون الأمريكي لاهتدت إلى الصواب ولما أصدرت حكماً ذاك الذي أصبح موضع شد الفقه في جميع البلاد ومضرب للثل فيما يؤدي إليه التكيف الحاطيء من نتائج سيئة .

فالتقدم للسقط للالتزامات نظام قانوني له غاية اجتماعية معينة هي استقرار الماملات إذ « ترجع علة حرر التقادم السقط إلى اعتبارات تتعلق بالنظام العام والأمن الذي في الجماعة فمن مصلحة الجماعة تصفية المراكز القديمة ومنع إثارة للنازعات في شأن عقود أو وقائع قدم عليها العهد بحيث

ينبغي فقد السندات الخاصة بها أو استحالة تذكرها مما يتخذ معه على القضاء تبين وجه الحق فيها ^(١) ونظام قانوني يستهدف مثل هذه الناية لا يعقل مطلقاً اعتباره مسألة شكلية متعلقة بقواعد الإجراءات وإن كان المشرع الداخلي قد صنفه ذلك التصنيف الحاطيء وإنما يعمين اعتباره مثل هذا النظام — بالنظر إلى الناية الاجتماعية التي يحققها — مسألة موضوعية بلا أدنى شبهة .

٢٩ — وتمكّن هذه الأمثلة لتدليل على أن قصص النيات التي ترمى إليها العلاقات القانونية موضوع التكييف يساعد على كشف الطبيعة القانونية الصحيحة لتلك العلاقات ومن ثم على تصنيفها في الطائفة التي تنتمي إليها بالفعل دون تضيير في معالم العلاقة أو خروج على وضعها الصحيح من أجل ادخالها قسراً ضمن طائفة ما من طوائف العلاقات القانونية قد لا تنتمي إليها العلاقة موضوع التكييف بطبيعتها وبمحكم المآلة التي تستهدفها وإن كان يبدو في الظاهر ولأول وهلة أنها تنتمي إليها طبقاً لقانون القاضي .

والناية الاجتماعية للعلاقة القانونية إنما يرمى اليها البحث عنها في إطار النظام القانوني الوطني الذي تنتمي إليه العلاقة والنظم الوطنية الأخرى الماثلة لها من جهة ، ثم في إطار النظام القانوني للقاضي — إن كان يعرف تلك العلاقة — من جهة أخرى . ومن مجموع الاعتبارات التي يستجمعها القاضي من بحثه عن غاية العلاقة في تلك النظم القانونية يمكنه أن يتعرف على تلك الناية وبالتالي يتمكن من إسباغ التكييف الصحيح على العلاقة المطروح أمرها عليه .

فأما البحث عن غاية العلاقة القانونية في إطار النظام الذي تنتمي إليه أولاً فأمر طبيعي إذ العلاقة القانونية ظاهرة اجتماعية لا تتجلى غايتها الاجتماعية واضحة إلا في نطاق المجتمع الذي نشأت فيه والذي يحكمه النظام القانوني الذي تنتمي إليه العلاقة ومن ثم يعمين البدء بتحري الناية الاجتماعية للعلاقة في ضوء النظام القانوني الذي نشأت العلاقة في ظله .

وأما قصص تلك الناية في النظم القانونية الماثلة للنظام الذي تنتمي إليه العلاقة فأمر لا تخفى فائدته لأن تامل القواعد القانونية يعكس تماثلاً في الواقع الاجتماعي فيكون الاستدعاء بتلك النظم القانونية الماثلة مدعاة إلى التعرف على الناية الاجتماعية المقصودة من العلاقة القانونية بما تليق المشاكلة والمقارنة من ضوء على العلاقة موضوع البحث .

ثم إن نظام القاضي إذا كان يعرف العلاقة المطروحة عليه فإن البحث عن غايتها الاجتماعية يصح أن يتم بالرجوع إلى النظام القانوني للقاضي ، ومن جماع ما يستبينه القاضي من بحثه عن غاية العلاقة المطروحة عليه في تلك النظم القانونية كلها يستطيع أن يصل إلى تحديد تلك الناية ومن ثم يسبغ على العلاقة التكييف الصحيح .

(١) أنور سلطان — النظرية العامة للالتزام ج ٢ ص ١٥١ .

ملاحظات حول المادة ١١/١٠ من القانون المدني

وبعض تطبيقاتها في القضاء

٣٠ — القانون المدني المصري والقانون المدني السوري من التفتينات الوضعية القليلة التي أخذت في نص صريح بنظرية دون أخرى من النظريات التي تتنازع التكييف في الفقه وفي القضاء في مختلف البلاد فنصت المادة ١٠ من القانون المدني المصري والمادة ١١ المقابلة لها من القانون المدني السوري على الأخذ بنظرية قانون القاضي إذ اعتبرت أن « القانون الوطني هو المرجع في تكييف العلاقات عندما يطلب تحديد نوع هذه العلاقات في قضية تتنازع فيها القوانين لمرة القانون الواجب تطبيقه من بينها » .

ولما كان التكييف بطبيعته — ولا يزال — مسألة اجتهادية متطورة فإنه يغني من تأمّل تدخل المشرع بنص صريح لتأييد نظرية دون أخرى من نظريات التكييف — وإن قيل في تبرير ذلك إنها النظرية الغالبة — وترجع هذه الحشية الى احتمال أن تجعد أحكام القضاء عند طاهر النص الذي يحكم التكييف في القانون الوطني وأن يقف اجتهاد الفقه إزاء صراحة النص وذلك في مسألة هي في ذاتها وبطبيعتها مسألة اجتهادية بحثة كسألة التكييف .

وهذه الاعتبارات كلها لها من تاريخ تشريعنا الوطني ومن مسلك مشرعنا نفسه إزاء التكييف ما يضاعف من أهميتها ويجعل إعادة النظر في أمر النص على إتباع نظرية قانون القاضي في التكييف مسألة يجب طرحها على بساط البحث .

وأول ما يسن لنا بصدد المادة العاشرة هو أن نتساءل هل اتبع مشرعنا الوطني فقه القاعدة التي سنّها في تلك المادة عند ما تصدى في نصوص أخرى إلى تكييف بعض العلاقات القانونية بأدخالها في طوائف معينة بالنص الصريح ؟ والجواب الذي يخرج به الباحث بعد استقراء التكييفات التشريعية في القانون المصري (وفي القانون السوري) هو بالنفي وآية ذلك :

(١) ان المادة ١٣/١٤ من القانون المدني صنفت النظام المالي للزواج ضمن الأحوال الشخصية وهذا النظام لا يرقه القانون الوطني إذ تجهله الشريعة الإسلامية المنطبقة على الأحوال الشخصية للمسلمين كما تجهله الترائع الملوية المنطبقة على الأحوال الشخصية للمسلمين كما صرحت بذلك الأعمال التحضيرية للقانون المدني للمصري . ومضى كان هذا النظام غير معروف في القانون الوطني كأثر من آثار الزواج وبالتالي كسألة من مسائل الأحوال الشخصية فإن المادة ١٣/١٤ إذ تدخله ضمن الأحوال الشخصية وتعتبره من آثار الزواج إنما تتبع مفاهيم وتقسيمات القوانين الأجنبية لا مفاهيم وتقسيمات قانون القاضي وبعبارة أخرى لم يخضع للشرع في هذه المادة التكييف لقانون القاضي — كما نصت المادة ١١/١٠ — وإنما أخضعه للقانون المختص بحكم العلاقة فكان الشرع بذلك هو أول من خالف المادة ١١/١٠ .

(٢) أدخل المشرع الحبة في طائفة الأحوال الشخصية وذلك في المادة ١٤ من قانون نظام القضاء

رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ التي نصها «وتعتبر الهبة من الأحوال الشخصية بالنسبة لغير المصريين إذا كان قانونهم يعتبرها كذلك» وذلك رغم كون الهبة في مفهوم القانون المصري عقداً كسائر العقود لا صلة له بالأحوال الشخصية وهذا ما قرره لجنة مراجعة مشروع القانون المدني الجديد إذ ذهبت إلى أن الهبة عقد يسرى عليه ما يسرى على غيره من العقود ونتيجة لهذا التكليف المستمد من القانون الوطني حذفت اللجنة من المشروع المادة ٣٩ منه التي كانت تنص على أنه يسرى على الهبة قانون الواهب وقت الهبة^(١) ولم تكن اللجنة في ذلك إلا مستجيبة لتكليف الهبة الصحيح وفقاً للقانون المصري . على أن الشرع عاد حيناً أصدر قانون نظام القضاء سنة ١٩٤٩ ونص على اعتبار الهبة من الأحوال الشخصية بالنسبة إلى غير المصريين إذا كان قانونهم يعتبرها كذلك وبهذا خرج للشرع عن الزام قانونه الوطني في مسائل التكليف وأخذ صراحة بتكليفات القوانين الأجنبية التي تحكم العلاقات ذات العنصر الأجنبي فلم يلزم بذلك حكم المادة ١١/١٠ .

(٣) وفضلاً عن هذين المثالين اللذين خرج فيهما الشرع المصري بالنص الصريح عن التكليف طبقاً لقانون القاضي نجد أنه بالنسبة لنفقة الزوجية كذلك لم يخضعها المشرع لقانون القاضي وهو ما انتهى إليه الأستاذ الدكتور أحمد مسلم من بحثه في أثر عقد الزواج بالنسبة إلى المال وتكليف النفقات بين الزوجين إذ قرر أن « التكليف الأخير لنفقة الزوجية في الروابط الأجنبية مستمد من تسميات القوانين الأجنبية ذاتها وليس مستمداً من تسميات القانون المصري أو الشريعة الإسلامية لأنماز الزواج وذلك أمر طبيعي ولا مناص منه إذ كيف يمكن الرجوع إلى القانون المصري لوصف علاقات مجبولة في الروابط الوطنية البحتة أو تستند في هذه الروابط إلى تسميات غير التسميات التي بنيت عليها قاعدة الإسناد؟ وهذا قيد هام على إطلاق المادة ١٠ من القانون المدني فضلاً عن التحفظات التي أوردتها عليها المشرع بنفسه صراحة أو ضمناً^(٢) »

٣١ - وخروج للشرع نفسه على قاعدة التكليف طبقاً لقانون القاضي التي وضعا في المادة ١١/١٠ أمر مفهوم على ضوء التاريخ التشريعي لقواعد تنازع القوانين في مصر ، ذلك أن قواعد الإسناد المصرية إنما نشأت في إطار نظام الامتيازات الأجنبية وخرجت إلى الوجود لأول مرة في أحكام المحاكم المختلطة ثم في نصوص لائحة التنظيم القضائي المختلط التي قننت تلك الأحكام واستوحتها بجانب استمدادها مما انتهت إليه المفاوضات بين مصر والدول صاحبات الامتيازات في مونترو ، وقواعد الإسناد الواردة في المادة ١١ وما بعدها من القانون المدني المصري والمواد القابلة لها في القانون المدني السوري وكذا المواد الخاصة بالأحوال الشخصية الواردة في قانون نظام القضاء مستمدة في معظمها من نصوص المواد ٢٧ وما بعدها من لائحة التنظيم القضائي الملحقة باتفاقية مونترو المعقودة سنة ١٩٣٦ فهي بهذه المثابة لا تعكس مفاهيم القانون الوطني ولا تمتد بالأوصاف المستمدة من المبادئ القانونية العامة لذلك القانون وإنما هي تعكس مفاهيم قوانين الدول صاحبات الامتيازات وتضمن

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية ج ١ ص ٢٧٣ .

(٢) أحمد مسلم — أثر عقد الزواج بالنسبة إلى المال وتكليف النفقات بين الزوجين — مجلة التهريب والقضاء السنة الثالثة ص ٤٦ .

تعيين اتجاهات أحكام الحاكم المختلطة للملته التي كان معروفاً أنها تبيل نحو توسيع مدلول الأحوال الشخصية ونجى إلى اتباع التكييفات التي تؤول إلى تطبيق القوانين الأجنبية وبالتالي إلى توسيع الاختصاص القضائي لتلك الحاكم .

وإذا كانت هذه النظرة التاريخية تفسر خروج للشرع المصري بالنص الصريح على القاعدة التي وضعها في أساس التكييف بالنص الصريح كذلك (١٠٢) فإن ذلك من شأنه في الوقت عينه أن يجعلنا نشدخ من المادة المعاصرة موقفاً ينقسم بالحدس من إطلاق نصها إطلافاً عاماً في جميع الحالات ويدعونا إلى إعمال النظر والتثبت — على ضوء المبادئ التي عرضنا لها فيما تقدم من هذا البحث — قبل للمساعدة إلى إسباغ تكييف اسمي من تكييفات القانون المصري التشريعية على علاقة ذات عنصر أجنبي تكون محل بحثنا من أجل اختيار قاعدة الإسناد التي تحكمها .

٣٢ — ذلك أن الحجتين الأساسيتين اللتين تبرران في الوقت الحاضر نظرية التكييف طبقاً لقانون القاضي في نظر أصحابها مناهرتان في خصوص القانون المصري والقانون السوري بسبب الوضع القائم لتقنين قواعد الإسناد فيهما وعلى ضوء تاريخ ذلك التقنين . وتفصيل ذلك :

(١) الحجة التي تستند إلى فكرة السيادة الوطنية ومبناها أن القانون الوطني إذ يتخطى عن اختصاصه التشريعي في بعض الأحيان لصالح قوانين أجنبية يجب أن يستقل ببيان حدود ذلك التخطي وتعيين نطاقه ليس فقط من حيث تسمية الطائفة من العلاقات القانونية التي ينطبق عليها القانون الأجنبي وإنما كذلك من حيث تكييف تلك العلاقات لإدخالها ضمن تلك الطائفة أو إخراجها منها — هذه الحجة لا مجال لانطباقها على الوضع التشريعي في مصر وذلك لأن قواعد الإثبات الوطنية هي — كما رأينا — غير مستمدة من مفاهيم القانون الوطني وتقسيماته ولا مسندة إلى المبادئ العامة التي تسود في ذلك القانون وإنما هي مستمدة من مفاهيم وتقسيمات قوانين الدول الأجنبية . وإذا أردنا اتباع منطق أنصار نظرية قانون القاضي في حجة السيادة قلنا إن قواعد الإسناد المصرية والتكييفات التي انبثقت عليها لا تمثل الحائل الذي رسمته السيادة التشريعية الوطنية دون محاولات القوانين الأجنبية الولوج داخل التنظيم القانوني الوطني والانطباق على علاقات كان الأصل أن يحكمها القانون الوطني ، وإنما تمثل قواعد الإسناد للذكورة والتكييفات التي تنبثق عليها تسلات السادات التشريعية الأجنبية إلى مجال التنظيم القانوني الوطني في محاولتها التوسيع من نطاق امتيازاتها القضائية أو في القليل في سعيها للاحتفاظ بما كانت حققت لها تلك الامتيازات .

(ب) والحجة الثانية القائلة بأن تفسر قاعدة الإسناد — وهي قاعدة وطنية — لا يكون إلا بالرجوع إلى أحكام القانون الوطني الذي تنتمي إليه تلك القاعدة هي بدورها غير واردة على قانوننا الوطني في وضعه الراهن وذلك للسبب عينه ، إذ أن التقسيمات التي تقوم عليها قواعد الإسناد الوطنية ليست مبنية في الحقيقة على قواعد القانون الوطني ومفاهيمه وتقسيماته وللمبادئ العامة التي تسود وإنما هي مبنية على مفاهيم وتقسيمات ومبادئ ، نظم قانونية أخرى . ومن ثم كان الاكتفاء في التكييف بظاهر التقسيمات التشريعية الإسمية دون الرجوع إلى المبادئ العامة الحقيقة التي تسود تشرعنا الوطني

أمراً غير محمود المآبة بل هو نتيجة عكسية تصل بنا إليها نظرية التكييف وفقاً لقانون القاضى وذلك بسبب خصائص الوضع القائم لقانوننا الوطنى فى مجال قواعد تنازع القوانين والتفسيات التى تنبئ عليها تلك القواعد .

٣٣ — ومهما يكن من أمر فإن ما لاختلاف عليه — وما ينطق به ظاهر نص المادة ١٠/١١ — أن تلك المادة يقتصر حكمها على تكييف الملاقة للسند ولا شأن لها بتعيين أو تكييف ضابط الإسناد^(١) .

وفى الحالات التى يكون فيها ضابط الإسناد مضمناً واقعياً أو مسألاً يحكمها قانون معين كالجنسية أو للوطن^(٢) لا تتور لدينا صعوبة حول تعيين ضابط الإسناد ولكن يحدث أن يكون ضابط الإسناد فكرة قانونية يختلف تصورها من قانون لآخر كفكرة مكان انعقاد العقد بين الثابتهين مثلاً فهنا قد يكون ذلك المكان فى تصور قانون القاضى غيره فى تصور القانون الذى يحكم العقد وقد يؤل التزام القاضى بتصوير قانونه هو إلى نتيجة لا تسير الاعتبارات المحيطة بالملاقة القانونية موضوع الدعوى .

ولإيضاح ذلك نمود إلى مثال المتعاقدين الوطنى أحدهما فى لبنان والثانى فى الإقليم المصرى من الجمهورية العربية المتحدة ونفرض أن اللبناني أرسل إلى المصرى بطريق البريد إيجاباً بقصد معين وأن المصرى أجاب عليه بطريق البريد كذلك معلناً قبوله ذلك بإيجاب ، فهذا العقد يعتبر فى تصور القانون المصرى منعقداً فى لبنان بوصفها مكان علم الموجب بالقبول (م ٩٧) وبالتالى يكون القانون اللبناني هو الذى ينطبق على هذا العقد طبقاً لقاعدة الإسناد الواردة فى القانون المدنى المصرى (م ١٩) والى تسند العقد إلى قانون الدولة التى تم فيها إذا لم يتحد المتعاقدان موطناً .

على أن هذا يعتبر فى تصور القانون اللبناني نفسه منعقداً فى مصر بوصفها مكان تصدير القبول (م ١٨٤ من التقنين اللبنانى) وطبقاً لنظرية التكييف وفقاً لقانون القاضى يعتبر القانون اللبنانى متخلياً عن حكم هذا العقد فى الواقع فهل يكون القاضى العربى فى الإقليم المصرى ملزماً مع ذلك باختصاص العقد المذكور للقانون اللبنانى طبقاً لتصوير قانونه الوطنى لمكان الانعقاد؟

إن القاضى العربى فى الإقليم المصرى إذا طبق على مثل ذلك العقد القانون المصرى لا يعتبر خارجاً على نص المادة العاشرة لتكون تلك المادة قاصرة على الملاقة للسند ولا شأن لها بضابط الإسناد . كما أن ذلك لا يعتبر من جهة أخرى من قبيل الإحالة المحظورة فى المادة ٢٧ من القانون المدنى المصرى

(١) كواحد للرجع السابق — ختام ص ٢٢ .

(٢) الجنسية لا يحكمها إلا قانون الدولة التى ينتمى إليها الشخص . أنظر حكم محكمة النقض المصرية الصادر فى ١٠/٥/١٩٥٨ بمجموعة للكتب التى ١٩/٤٨/٢٥ الذى قرر أن المرجع فيها إذا كان الشخص يعتبر بريطانياً أو لا يعتبر هو إلى قانون الجنسية [البريطانى الصادر سنة ١٩٤٨ وبالتالى اعتبر محكمة النقض للتقاضى للألمانيين بريطانياً الجنسية لأنه طبقاً لقانون الجنسية البريطانية المذكورة تشمل تلك الجنسية كل رعايا المملكة المتحدة والمستعمرات ومنها جزيرة مالطة .

لأن الأمر هنا لا يتعلق بتنازع بين قواعد القانون الدولي الخاص وإنما يتعلق باختلاف التصوير القانوني لضابط الإسناد وفقاً للإحكام الداخلية لكل من القانونين . فهل يباح للقاضي العربي في الإقليم المصري — ازاء ما تقدم — أن يطبق على مثل ذلك العقد قانونه هو دون القانون اللبناني إذا رأى من ملاسات الدعوى ما يرجع تطبيق ذلك القانون ؟ وهلا تفضل اعتبارات اخضاع العلاقة للقانون الوطني — مع تحلل القانون الأجنبي عنها — واعتبارات مقتضيات العدالة بالنظر إلى ملاسات الدعوى ؟ الاعتبار الوحيد الذي قد يثار لحرمان القاضي من تطبيق قانونه الوطني في هذا الفرض وهو أن تفسير قاعدة الإسناد بجميع عناصرها لا يكون إلا على ضوء قواعد القانون الوطني الذي تنتمي إليه القاعدة دون غيره ؟

الواقع أن المسألة في مثل هذا الفرض هي مسألة اختيار القانون الأولي بالتطبيق على العلاقة المعنية في ظروف الدعوى المطروحة على القضاء والتقدير محرفة بصور قانون القاضي لضابط الإسناد قد ينتهي إلى تطبيق قانون ليس هو الأولي بحكم العلاقة . ولئن كانت المناقشة بين تطبيق القانون المصري وبين تطبيق القانون اللبناني في المثال المضروب ليست من الأمور الواضحة التي يتبين وجه الرأي فيها لأول وهلة فإن ثمة فروضاً أخرى ليست بعيدة الوقوع في العمل يتجلى فيها مافي التقيد بتصوير قانون القاضي لضابط الإسناد من احتمالات غير مرضية : ولنفرض أن عربياً من الإقليم الجنوبي ارسل وهو في رحلة أعمال في أوروبا إيجاباً من لندن إلى عميل له متوطن في لبنان تعلق قبول عميله بالبريد الجوي أو بالبرق وهو لا يزال في لندن فهل نخضع مثل هذا العقد للقانون الإنجليزي باعتباره قد تم في إنجلترا وهي مكاث علم الموجب بالقبول ؟ لاشك أن مثل هذه النتيجة لا يمكن التسليم بها بسهولة ومن ثم يبين وجوب عدم التزم في التزام تصوير القانون الوطني لضابط الإسناد وفي مثل هذه الصورة التي افترضناها يحد القاضي عنجراً قريباً إلى تطبيق قانون موطن أى من المتعاقدين — أى القانون المصري أو القانون اللبناني — على أساس أن النية الضمنية للطرفين قد اتجهت إلى اخضاع العقد لأحد هذين القانونين دون القانون الإنجليزي الذي لاصله هذا العقد لإصالة عارضة لا تبرر إخضاع العقد لأحكامه .

٣٤ — ولنتعرض الآن بعض تطبيقات القضاء المصري للمادة العاشرة لتبين فيها صحة الملاحظات التي سبقناها ولكي نسترد بما تليقه تلك التطبيقات القضائية من ضوء على المبادئ التي بسطنا القول فيها في الاقسام السابقة من هذا البحث .

قد أصدرت محكمة النقض في ٢٦ مارس سنة ١٩٥٣ حكماً في قضية تركه اشيل جروي (١) السويسري الجنسية والتي تتلخص وقائماً في أن مطلقة جروي رفضت الدعوى على ورثته طالبة الحكم لها بنصيبها في الأموال التي تركها للتوفيق بحق الثلث تأسيساً على أنها قد احتفل بزواجها من غير محرر عقد زواج يحدد النظام المالي للزوجين وبالتالي ليس لها نظام مالي اتفاق فيكون النظام القانوني طبقاً للقانون السويسري هو للنطبق على علاقتها بزواجها وهذا النظام هو نظام أملاك الأموال الذي يعطى

(١) مجموعة للسكتب التي ١١٤/٧٧٠ ومجموعة أحكام التمس في ٢٥ سنة تحت ٥ أحوال شخصية ٤ رقم ٢٠٢

الزوجة الحق في ثلث الأموال المشتركة واسعة المدية في هذا الى بطلان العقد القوي ابرم بينها وبين زوجها بعد الزواج يرضع سنوات على أساس نفي النظام المالي للزوج من نظام اتحاد الأموال الى نظام اتصال الأموال وهو العقد للضمن اقرارها بأنها لم تأت بأى مال عند الزواج ويكون كل المال للزوج وحده فإذا أبطل هذا العقد عاد نظام اتحاد الأموال الى الانطباق على علاقتها بزوجها واستحدثت الثلث الذي تطالب به وقد رفضت محكمة أول درجة دعوى الطلقة فاستأنفت هذا الحكم ومحكمة الاستئناف قضت بإبطال الحكم الابتدائي لعدم تدخل النيابة في القضية طبقاً للمادة ٩٩ من قانون المرافعات المصرية فلمن الورثة في ذلك الحكم بالنقض تأسيساً على عدة أوجه من بينها أن مسألة النظام المالي للزوجين التي عرضت لها المحكمة الابتدائية كسألة أولية قبل الفصل في طلبات للمدية (للطلعون عليها) ليست في القانون السويصري للنطبق على الدعوى من مسائل الأحوال الشخصية التي يلزم فيها تدخل النيابة العامة طبقاً للمادة ٩٩ مرافعات مع ترتيب البطلان جزاء على عدم تدخلها فأيدت محكمة النقض وجهة نظر محكمة الاستئناف ورفضت الطعن بالنسبة لهذا الوجه وتعرضت لتكييف النظام المالي للزوجية مقررته في حكمها بصد ذلك ما يلي :

« لما كان المرجح في تكييف ما إذا كانت السألة المعروضة على المحكمة هي من مسائل الأحوال الشخصية أم هي ليست كذلك هو القانون المصري وفقاً للمادة ١٠ من القانون المدني وكان يبين من المادة ١٣ من القانون المدني والمادة ١٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون نظام القضاء أن المنازعات المتعلقة بالنظام المالي بين الزوجين هي من مسائل الأحوال الشخصية ، وكانت المادة ٩٩ من قانون المرافعات إذ أوجبت على النيابة العامة أن تتدخل في كل قضية تنفلق بالأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلا لم تفرق بين حالة وأخرى بل أطلقت النص ومن ثم لا تكون المحكمة إذ قضت من تلقاء نفسها بإبطال الحكم الابتدائي لعدم تدخل النيابة في هذه المسألة استناداً إلى المادة ٩٩ مرافعات قد أخطأت في تطبيق القانون كما يكون في غير محله استناد الطاعنين الى القانون السويصري في تكييف النظام المالي بين الزوجين تكييفاً يخرج مسأله عن متناول نص المادة ٩٩ المشار إليها . ولا يغير من هذا النظر أن تكون الدعوى رفعت أصلاً بوصفها دعوى مدنية يطلب ملكية حصة معينة وطلب قسمتها متى كانت قد أثيرت فيها مسألة أولية من مسائل الأحوال الشخصية تقتضى تدخل النيابة في الدعوى . أما القول بأن المسألة تركزت في عبور الرضا الخاصة بالاتفاق على النظام المالي بين الزوجين من حيث وجود الرضا أو انعدامه ومن حيث تقدم دعوى الإبطال في هذا الخصوص أم عدم تقدمها وبأن الحكم شابه قصور إذ أغفل الواقعة الجوهرية التي أثارها الطاعنون وهي أن نظام اتحاد الأموال قد استبدل به غيره بتمتضي الاتفاق المشار إليه كل هذه الاعتراضات لا تخرج المسألة المنازع عليها من حيزها القانوني الصحيح وهو أن النظام المالي الذي يخضع له الزوجان هو مسألة أولية متعلقة بصميم الأحوال الشخصية » .

٣٥٠ —. والواقع أنه لا اعتراض على قضاء هذا الحكم فيما انتهى إليه من نتيجة غير أن المنهج الذي اتبعه الحكم في التكييف هو محل نظر .

أما عدم الاعتراض على النتيجة التي انتهى إليها الحكم فيرجع إلى أن النظام المالي للزوجة هو — في الواقع وخلافاً لما سنبه به الحكم — من مسائل الأحوال الشخصية في القانون السويسري بالنظر إلى صلتها الوثيقة بالزواج في ذاته تلك الصلة التي تبين من تنظيم القانون السويسري له تنظيماً مرتبطاً أشد الارتباط بالزواج في نشأته وفي أحكامه وفي اقتضائه ثم بالنظر إلى الناية الاجتماعية التي يهدف إليها النظام المالي للزواج في القانون السويسري على ضوء أحكام ذلك القانون بهذا الشأن^(١).

وأما المنهج الذي سلكه الحكم في التكيف للوصول إلى النتيجة التي انتهى إليها فهو يثير بعض الملاحظات التي مبنها :

١ — أن الحكم اكتفى في إدخال النظام المالي للزوجين ضمن نطاق الأحوال الشخصية بنص المادة ١٣ من القانون المدني والمادة ١٣ من قانون نظام القضاء .

٢ — أن الحكم تمسك بذلك التكيف رغم تسليمه بأن النظام المالي للزوجين هو في تصوير القانون السويسري المطبق على العلاقة خارج عن نطاق الأحوال الشخصية .

فالحكم الذي نحن بصدده يكون بذلك قد اكتفى بالتكيف اللفظي الوارد في نص المادة ١٣ من القانون المدني والمادة ١٣ من قانون نظام القضاء رغم كون ذلك التكيف هو — كما قدمنا — غير نابع من روح القانون المصري في مجموعه ولا مستند إلى المبادئ العامة التي تسود ذلك القانون وأما هو يعكس تصوير بعض القوانين الأجنبية لنظام المالي للزواج — ذلك النظام الذي لا يعرفه القانون المصري الداخلي .

ولا بد أن نلاحظ بهذا الصدد أن المادة ١٠ من القانون المدني لم تنهض إلى أن التكيف إنما يكون طبقاً لأصول القانون المصري وإنما قررت أن القانون المصري هو المرجع في تكيف العلاقات ذات العنصر الأجنبي ولرجوع إلى القانون المصري في التكيف إنما ينظر فيه إلى القانون المصري في مجمله ويستند فيه بالمبادئ العامة السائدة في ذلك القانون لا بمجرد نص أورد تكيفاً تهمرياً مستمداً في الحقيقة من مفاهيم القوانين الأجنبية وتكييفاتها لا من تكييفات القانون المصري .

وثانياً — وهو الأهم — أن الحكم يقر قضاءه على أساس التسليم بأن تكيف القانون السويسري للنظام المالي للزوجين — وهو القانون المختص بحكم العلاقة — يخرج ذلك النظام من مسائل الأحوال الشخصية وهنا تظهر أهمية الملاحظة السابقة التي لعلها لا تكون بمفردها كافية لحل الاعتراض الذي نسوقه على منهج هذا الحكم وإنما هي بمثابة المقدمة لهذه الملاحظة الثانية التي مبنها أن المحكمة وهي بصدد علاقة قانونية لا يعرفها قانونها الداخلي من جهة ولا يسبغ عليها القانون الذي تنتمي إليه العلاقة تكيف الأحوال الشخصية (في تقدير المحكمة) من جهة أخرى تصر مع ذلك على التكيف التهمري اللفظي الوارد في قاعدة الإسناد دون أن تنمي بحيث الطبيعة القانونية الصحيحة لتلك العلاقة على ضوء

(١) راجع المواد ١٧٨ — ٢٥١ من القانون المدني السويسري . وانظر في هذا الشأن بوربوسون : في الزواج وفي النظم الزوجية وفي التفكك في أعماق الملم (بالفرنسية) باريس ١٩٤٤ ص ٥١٢ — ٥٢٢ .

المبادئ العامة للقانون الوطني من جهة وعلى ضوء أحكام تلك العلاقة في القانون الذي تنتمي إليه من جهة أخرى ثم أخيراً على ضوء النظريات العلمية القانونية وبذلك يفضي الحكم البصر عن حقيقة العلاقة بل ويهمل بحث تلك الحقيقة ولا يبيح إلا أن يلصق بتلك العلاقة تكييفاً تشريعياً لفظياً مجتاً برغم تسليمه بأن القانون المختص لا يعطى العلاقة ذلك التكييف وبرغم أن قانونه الوطني لا يعرف تلك العلاقة بذلك التكييف في أحكامه الداخلية .

وهكذا نجد أن التكييف يتحول إلى عملية آلية محضة تصارها الصاق وصف لفظي بعلاقة معينة بلا اعتداد بكون طبيعتها الصحيحة تقبل ذلك الوصف أو لا تقبله وفقاً للبادئ التي تسود قانون القاضي أو وفقاً لتكييف القانون المختص نفسه ، بل ومع التسليم بأن ذلك الوصف يناقض الوصف الذي يعرف به هذا القانون الأخير تلك العلاقة وبذلك نصل إلى قسر علاقة معينة على الدخول في تقسيم لا تنتمي إليه بطبيعتها وفقاً لتصوير القانون الذي تمت إليه وهو — بعد — تقسيم لا يعرفه القانون الوطني إلا مسابرة منه لفاهيم بعض القوانين الأجنبية التي ليس من بينها — فرضاً — القانون المختص بحكم هذه العلاقة .

ومثل هذا التكييف الآلي اللفظي ليس هو التكييف المنشود في مجال تنازع القوانين في المكان إذ يمين الاعتداد قبل كل شيء بالطبيعة الحقيقية للعلاقة القانونية موضوع التكييف والاهتمام في ذلك بالغاية الأجنبية التي تستهدفها العلاقة لأن الأمر ليس أمر أسماء نسميها وإنما هو أمر حقائق تتجراها — بخاصة إذا كانت تلك الأسماء ليست من عنديات الشرع الوطني وإنما هي استعارات من نظم قانونية أجنبية دخيلة على الفاهيم الحقيقية لقانون الوطني في مجموعه وطبقاً للبادئ السائدة فيه ، ويبر أتابع هذا الأسلوب الذي يهتم في التكييف بالمعنى لا باللفظ وبالمضمون لا بالشكل لأنكون قد أعطينا الاعتبارات التي تقوم عليها قواعد التنازع حقها من الرعاية ونكون قد جرننا على مقتضيات المعاملات الدولية التي وضعت لخدمتها قواعد تنازع القوانين .

٣٦ — وقد تعرضت محكمة الاسكندرية الابتدائية لمسألة التكييف في حكمها الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ (١) في دعوى بطلان زواج مرفوعة من زوجة فرنسية الجنسية ضد زوجها الإيطالي الجنسية تطلب فيها الزوجة إبطال زواجها منه بسبب النة وقالت المحكمة في أسباب حكمها عن التكييف مايلي :

« إن للقر قانوناً هو أن مسائل التكييف يرجع فيها الى قانون القاضي فلذا قيل أن الزوجة تطلب حل رباط الزوجية لنة الزوج فلي المحكمة بادی، ذي بدء، — وقيل تطبيق قاعدة الإسناد — أن تكيف الأمر المطلوب منها : هل هو أمر متعلق بالشروط الموضوعية لعقد الزواج أم هو داخل في نطاق التطبيق . هذه هي الخطوة الأولى التي يمين على المحكمة أن تبعتها وهي في أعمالها هذه الخطوة الأولى تطبيق قانونها هي لا أي قانون أجنبي ولذلك نصت للمادة العاشرة من القانون المدني الجديد على أن القانون المصري هو المرجع في تكيف العلاقات عندما يطلب تحديد نوع هذه العلاقات

(١) مجلة التدریم والقضاء ١٩٠/٦٤/٣ .

في قضية تتنازع فيها القوانين لمعرفة القانون الواجب تطبيقه من بينها فإذا ما انتهت المحكمة من هذه الخطوة الأولى وأسبت على الواقعة المطروحة تكييفها القانوني (حسب نصوص قانونها) تنتقل الى الخطوة الثانية وهي معرفة القانون الواجب التطبيق على الواقعة التي كیفها أى معرفة قاعدة الإسناد . فإذا تكيفت الواقعة بأنها نزاع متعلق بالشروط الموضوعية لصحة عقد الزواج كانت قاعدة الإسناد الواجبة التطبيق هي المنصوص عليها في المادة ١٢ مدنى ومؤداها تطبيق قانون جنسية كل من الزوجين . وإذا تكيفت الواقعة بأنها نزاع متعلق بالتطبيق كانت قاعدة الإسناد الواجبة التطبيق هي المنصوص عليها في المادة ١٣/٢ مدنى جديد ومؤداها تطبيق قانون جنسية الزوج وقت رفع الدعوى .

وواضح من هذا التسبب أن المحكمة لم تفرق بين التكييف في مجال العلاقات القانونية الداخلية من أجل تطبيق القواعد الموضوعية للقانون الوطنى وبين التكييف في مجال العلاقات ذات الناصر الأجنبي من أجل اختيار قاعدة الإسناد قد بحثت المحكمة واقعة عنة الزوج لإعطائها وصفها طبقاً للقانون الوطنى (الشريعة الإسلامية) وانتهت الى أن تلك الواقعة هي من أسباب التطلاق لا من أسباب بطلان الزواج وأعملت المحكمة نتيجة لذلك قاعدة الإسناد الخاصة بالتطلاق لا تلك الخاصة بصحة الزواج .

وهذا الذى فعلته محكمة الاسكندرية الابتدائية في حكمها المشار إليه بجانب الصواب لأنه مبنى على اعتبار التكييف في مجال تنازع القوانين وصفاً لوقائع مادية — شأن شأن التكييف في القانون الداخلى — بينما أن التكييف في مجال تنازع القوانين هو تصنيف علاقات قانونية لا وصف وقائع مادية ، وهو ما أشرنا إليه من قبل في هذا البحث (الفقرة ١٧) .

فالتزاع الذى كان مطروحاً على المحكمة كان يتعلق بصحة الزواج أو بطلانه لا بشحولة الزوج أو عنته وما العنة التى استندت إليها الزوجة إلا سند لدعواها بطلان الزواج فالتكييف الذى يسبق اختيار قاعدة الإسناد كان ينبى أن ينصب على النزاع الدائر حول العلاقة القانونية وهي الزواج بين الصحة والبطلان وهذا التكييف الأول هو وحده الذى يتم طبقاً لقانون القاضى كنص المادة العاشرة من القانون المدنى المصرى أما التكييفات اللاحقة التى يتطلبها اعمال قواعد القانون الموضوعى الذى تشير به قواعد الإسناد (وهى التى يسميها بارتان التعريفات) فهذه يفرد بها القانون المختص بحكم العلاقة كما صرحت بذلك الأعمال التحضيرية لقانون المدنى المصرى نفسه وما العنة التى كانت تستند إليها الزوجة إلا من قبل هذه التكييفات اللاحقة التى لا يحكمها إلا القانون المختص دون قانون القاضى . (انظر آخاً الفقرة ٩ من هذا البحث) .

ولو أن المحكمة تنهت إلى أن موضوع التكييف الأولى المؤدى إلى التعرف على قاعدة الإسناد لا يكون إلا علاقة قانونية لا واقعة مادية لانهت إلى تكييف النزاع بأنه متصل بالشروط الموضوعية لصحة الزواج (وهذا هو التكييف الأولى أو الأصل) ولأخصته بالتالى لقانون كل من الزوجين (١٢م) ولوصلت بتطبيق أحكام قانون جنسية الزوج إلى إبطال هذا الزواج طبقاً للمادة ١٢٣ من القانون المدنى الإيطالى التى تعتبر العنة السابقة على الزواج من أسباب البطلان (وهذا هو ما يسمى التكييف اللاحق أو الثانوى) .

غير أن المحكمة قد تخطت خطوة التكليف الأولى أو الأولى للشار إليها والتفتت مباشرة إلى « تكليف لاحق » مما يستلزم القانون المختص وظلته هو التكليف المقصود في مجال تنازع القوانين من أجل اختيار قاعدة الإسناد فبحثت المنة في الشريعة الإسلامية بوصفها قانون القاضي وهل تعتبر سبباً للبطان أم مبرراً للتطبيق وانتهت إلى أنها مبرر للتطبيق لا سبب للبطان ومن ثم أعمت قاعدة الإسناد الخاصة بالتطبيق (٢/١٣٢) وأخضعت النزاع لقانون جنسية الزوج وحده .

وواضح أن المحكمة في هذا الحكم قد تهلت مسألة التكليف من مجالها الصحيح إلى مجال آخر فقامت قبل اختيار قاعدة الإسناد وبالتطبيق لقانون القاضي بما كان ينبغي أن تقوم به بعد معرفة القانون المختص وطبقاً لتلك القانون وحله وبذلك تكون المحكمة قد تصورت وجود مسألة تكليف مدارها عنة الزوج حيث لا توجد ممة إلا مسألة تعريف مما يسمى تجوزاً بالتكليف اللاحق أو الثانوي وهي عملية تم بالتطبيق للقانون المختص بعد الاهتداء إليه عن طريق قاعدة الإسناد التي يرشدنا إليها التكليف الصحيح للعلاقة القانونية — بوصفها ذلك — لا لواقعة مادية يستند إليها الخصم في دعواه التي تدور حول تلك العلاقة .

٣٧ — وكان تكليف حق الدولة في تلقي التركات الشاغرة مما تعرضت له محكمة استئناف الاسكندرية في حكمها الصادر في ١٧ مايو ١٩٥٦^(١) في قضية تركة « أوليفو » التي تلخص وقائعها في أن سيدة إيطالية أجنبية توفيت بالاسكندرية عن غير وارث فتقدم قنصل إيطاليا بطلب إلى محكمة الأحوال الشخصية بطلب فيه اعتبار الحكومة الإيطالية الوارثة الوارثة الوارثة تأسيساً على أن المادة ١٧ من القانون المدني المصري تسند للوارث إلى قانون جنسية المتوفي وأن المادة ٥٨٦ من القانون المدني الإيطالي تنص على أنه :

« في حالة عدم وجود ورثة آخرين يؤول الإرث إلى الدولة وذلك بحكم القانون وبغير حاجة إلى قبول وبغير إمكان التخلي عن التركة على أن الدولة لا تكون مسؤولة عن ديون التركة وعن الوصايا إلا في حدود الأموال التي آلت إليها » .

وقد حكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية برفض الدعوى فظعن قنصل إيطاليا في ذلك الحكم بالاستئناف ومحكمة الاستئناف إيد الحكم الابتدائي وقالت عن التكليف في أسباب حكمها ما يلي :

« وحيث إن قاعدة الإسناد التي تبين أي القانونين المصري أو الإيطالي يجب تطبيقه على النزاع الحالي يتطلب الوقوف عليها الترف أولاً على طبيعة العلاقة القانونية في هذا النزاع والمرجع في التكليف الواجب لهذه العلاقة إلى القانون المصري حسب ما حددته المادة العاشرة من القانون المدني وذلك باعتباره قانون القاضي .

« وحيث إنه لا شك أن تحديد العلاقة القانونية في المسألة وفقاً لهذا القانون ينتج عنه لزوم

(١) الترجمة الفرنسية لهذا الحكم منشورة في « المجلة المصرية للقانون الدولي » المجلد ١٢ (١٩٥٦ — ١٩٥٧) ص ٤٣ — ٤٩ من القسم الأخير — وقد رجعا إلى ملف القضية بمحكمة استئناف الاسكندرية من أجل نصوس المجلات الواردة في ١٠

أبولة أموال تركه من يتوفى من غير وارث إلى المولاة التي تقع فيها هذه الأموال مما يحول استيلائها بصفتها السلطة العامة على تركه التوفى الذي لم يكن له وارث ، ذلك أنه فيما يتعلق بموقع المال إطلاقاً إن كان عقاراً أو موقوعه وقت تحقق سبب كسب ملكيته أو الحق العرفي عابه إن كان منقولاً فإن قانون هذا الموقع هو الذي يجب أن يسرى في الحالين .

« وحيث إنه يبين من ثم أن قاعدة الإسناد التي انتهت على تكيف العلاقة القانونية في النزاع قد حددت لحكم هذه العلاقة قانون القاضي نفسه أى القانون المصرى ويجب أن يؤخذ في تطبيق هذا القانون بالتفسير الصحيح لأحكامه في أوسع معانيها فإذا ما كان الحكم متعلقاً بالمال المتروك عن لا وارث له فإنه ظاهر أن التركة تؤول شرعاً وقانوناً إلى المولاة ولا يكون استيلائها عليها ميراثاً بل بوصفها السلطة العامة التي أوجب القانون أن يؤول هذا المال إليها عند عدم تاهور الوارث وذلك حسب ما قضى به نص الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من المانون ٧٧ لسنة ١٩٤٣ الخاص بالموارث وهذا القانون قد استندت أحكامه إلى الشريعة الإسلامية .

« وحيث إن استيلاء المولاة على مال التركة تطبيقاً للنص للشار إليه راجعاً لا ورد في المادة ٩٣٨ من قانون المرافعات خاصاً بالإجراءات التي يقوم عليها الاستيلاء هو من الاعتبارات التي يستند إليها النظام الإلحصى للدولة وقد اتبني عليه وحوب اخضاع المال فيما يتعلق بسبب كسب ملكيته أو حيازته لقانون موقعه دون أى قانون آخر شخص .

« وحيث إنه على خلاف ما تقدم فإن تطبيق قانون جنسية اللورث الذي يقول المستأنف بوجود سريانه على تركه التوفاة يقوم على اعتبارات يختلف أساسها عما سبق بيانه إذ تركز في المحافظة على ما يتصل بنظام الأسرة وما يقتضيه واجب حمايتها وبطريقة انتقال أموال المتوفى إلى ورثته وهذه الاعتبارات ليست مما يمكن أن يمرض في حالة النزاع بسد أن حدد طبقاً للقاعدة العاشرة من القوانين المدني نوع العلاقة الناشئة عن وجود مال التوفاة عقاراً ومنقولاً بحيث يحكم كسب حيازته وملكته القانون المصرى دون سواء . »

٣٨ — والتكليف الذي انتهت إليه محكمة استئناف الاسكندرية في حكمها هذا تكليف صحيح كما أن النهج الذي اتبعته المحكمة للوصول إلى ذلك التكليف منهج سليم كما يبين ذلك من الأسباب التي نقلناها من الحكم فيما تقدم :

١ — فالمحكمة إذ رجعت في التكليف إلى القانون المصرى طبقاً للمادة العاشرة لم يفتأ في حديثه أخرى أن تنوه — وأن يكبر بطريقة عارضة — إلى أنه يجب أن يؤخذ في تطبيق هذا القانون (أى قانون القاضي) بالتفسير الصحيح لأحكامه في أوسع معانيها وهذا الذي قرره المحكمة يتفق والظرة الصحيحة إلى التكليف باعتباره عملية قضائية عليا لا يتقيد فيها القاضي بالكييفات الانظمية التشريعية التي قد يأخذ بها المشرع أحياناً وأما بتد القاضي في التكليف بالتفسير الصحيح لأحكام قانونه في أوسع معانيها . (راجع آتياً الفقرات ٢١ و ٢٢ و ٣٥ من هذا البحث) .

(ب) ثم إن المحكمة لم تكن بظاهر العلاقة القانونية للوصول إلى إدخالها ضمن طائفة أو أخرى من طوائف العلاقات القانونية التي تنبئ عليها قواعد الإسناد وإنما تمتعت المحكمة في بحث طبيعتها

العلاقة للطروح أمرها عليها واستهدت في الكشف عن حقيقة تلك الطبيعة بالنسبة الاجتماعية التي تهدف إليها العلاقة . ولئن كانت المحكمة لم تشر إلى ذلك صراحة إلا أن منهجها في التكييف يتضح منه أن المحكمة اعتدت فعلاً بالنسبة من العلاقة القانونية واهتدت بتلك الناية في إخراج تلك العلاقة من طائفة الموارث وإدخالها في طائفة الأموال وذلك إذ تقول المحكمة أن « استيلاء الدولة على مال التركة ... هو من الاعتبارات التي يستند إليها النظام الإقليمي للدولة ... وأنه على خلاف ما تقدم فإن تطبيق قانون جنسية المورث ... يقوم على اعتبارات يختلف أساسها عما سبق بيانه إذ تركز في المحافظة على ما يتصل بنظام الأسرة وما يقتضيه واجب حمايتها وبطريقة انتقل أموال المتوفى إلى وريثه وهذه الاعتبارات ليست مما يمكن أن يعرض في حالة النزاع » .

وواضح من هذه العبارات أن المحكمة قد تحرت النسبة الاجتماعية التي يحقها نظام الموارث والناية التي يحقها تلقى الدولة للتركات الشاغرة وقارنت بين النابتين وخرجت من ذلك إلى أن تلقى الدولة للتركات الشاغرة لا يدخل ضمن طائفة الموارث وإنما يشيع اعتباره — بالنظر إلى الناية الاجتماعية التي يستهدفها — مسألة من مسائل الأموال وهذا النهج في التكييف نهج محمود لأنه يؤدي إلى تعرف الطبيعة الصحيحة للعلاقة القانونية وإلى ادخالها ضمن الطائفة التي تنتمي إليها فعلاً دون الاكتفاء بمجرد التكييفات اللفظية الشكلية المحضة . (راجع آتياً الفقرات ٢٧ و ٢٨ و ٣٥) .

والناية التي توصلت إليها محكمة استئناف الاسكندرية إلى التعرف عليها ونسبتها إلى نظام تلقى الدولة للتركات الشاغرة ليست هي الناية التي تستشف من قواعد القانون المصري وحده ولكنها هي نفسها الناية التي تنبع منها أحكام معظم التشريعات الوطنية . وبالنسبة للقانون الإيطالي نفسه نجد أنه برغم وجود التكييف الوضعي التشريعي الذي يدخل تلقى الدولة للتركات الشاغرة ضمن قواعد الميراث فإن جانباً من الفقه الإيطالي لا يقتنع بذلك التكييف الوضعي اللفظي البحت ويخطئ، الشرع في إدخاله هذا النظام ضمن طائفة قواعد الموارث ويعتبر أن الدولة لا تلقى التركة كوارثتها وإنما بصفتها صاحبة السلطة العامة على الاقليم وعلى الأموال الموجودة فيه متى لم يكن لها مالك^(١) .

وهكذا تكون محكمة استئناف الاسكندرية قد كيفت العلاقة المطروح أمرها عليها تكييفاً سليماً مهتدياً في ذلك بطبيعتها الحقيقية وبالناية الاجتماعية التي تهدف العلاقة إلى إشباعها ولم تكن المحكمة في ذلك بالتكييف الوضعي ولا وقتت إلى حد الوصف اللفظي الذي قد يطلقه على العلاقة هذا القانون أو ذاك من القوانين الوضعية التي تتنازعها ، وعن هذا السبيل أسبغت المحكمة على العلاقة القانونية الوصف الصحيح .

والتكييف الذي انتهت إليه محكمة استئناف الاسكندرية في حكمها هذا بالنسبة لحق الدولة في تلقى التركات الشاغرة هو الذي أخذ به مشروع لاهي الصادر في ١٧ يوليو ١٩٠٥ إذ نصت المادة الثانية منه على أنه « لا تكتسب الدولة ملكية أموال التركة للوجود على اقليمها إلا إذا لم يكن ثمة وصية ولم يكن يوجد وارث شرعي عدا الدولة الأجنبية » وهذا الحكم عينه هو الذي أخذ به مشروع توحيد قواعد التنازع الذي أعدته مؤتمر لاهي للتعمد في يناير ١٩٢٨ وهو حكم صادر — كما هو واضح — عن اعتبار تلقى الدولة للتركات الشاغرة مسألة عينيتها متعلقة بنظام الأموال لا مسألة شخصية متعلقة بالموارث .

(١) أنظر كروندري — المرجع السابق ص ٨٠ وللراجع للشار إليها ع .

نظرية الحوادث الطارئة في التشريع المدني للبلاد العربية لدؤستانز أسعد السكوراني الحامسي محلب

١ — تمهيد في التعريف بالنظرية :

إن نظرية الحوادث الطارئة تقوم على إزالة الإرهاق الشديد الذي يصاب به المتعاقد ، ويهدده بالحسارة الفادحة ، وبالدمار أحياناً ، إذا نشأ عن سبب ليس من صنه ، ظهر بعد العقد ، ولم يكن في الحسبان ، ولم يبلغ درجة القوة القاهرة التي تجعل تنفيذ العقد مستحيلاً .
فالنظرية لا توجب انقضاء الالتزام ، بل تقضي باستمرار تنفيذ العقد ، ولكن بعد تعديله بما يزيل الإرهاق الذي يبلغ حد الظلم ، أو يخفف من وطأته على الأقل .

٢ — لمحة في تاريخ النظرية :

إن هذه النظرية ، بسبب الفكرة التي تنطوي عليها ، تصل إصلاً وثيقاً بمبادئ الأخلاق الفاضلة والعدالة المجردة ، فمن الطبيعي أن يكون لها مكان ملحوظ في التشريعات المستمدة من أصل ديني ، وقد نادى بها في القرون الوسطى قهضاء الكنيسة وأقاموا قواعدها على أساس من المبدأ يجب أن يسود العقد منذ تكوينه إلى الانتهاء من تنفيذه . فلا يكفي أن تتساوى التزامات طرفيه عند عقده ، وإنما يجب أن يستمر هذا التساوي إلى حين التنفيذ أيضاً . لأن كل عقد يحمل شرطاً ضمناً مؤداه أن التزام المتعاقد بما تعاقده لا يبق إلا ما بقيت الظروف الاقتصادية التي تم في نطاقها العقد ، فإذا تبدلت تبدلاً كبيراً ترتب عليه إرهاق أحد المتعاقدين واستناد الآخر من هذا الإرهاق ، زال التساوي بين التزامات الطرفين ووجب تعديل العقد تعديلاً يضمن بقاء هذه المساواة ، وإلا أصبح للعقود المتعاقد المرهق مغبوناً والغني غير جائز لأنه نوع من الربا ، واستناد المتعاقد الآخر من هذا التنبؤ وأثرى دون حق على حساب الدين . وقد أخذ قهضاء الشريعة الإسلامية بهذه النظرية فيها أصموه بنظرية البذر ، وهي واسعة جداً في الفقه الإسلامي تشمل القوة القاهرة والحوادث الطارئة ، وقد حدها ابن عابدين بقوله : « إن كل عند لا يمكن منه استيفاء للمقود عليه إلا بضرر يلحقه في نفسه أو ماله يثبت له حق الفسخ » .

غير أن هذه النظرية التي أقرها قه الكنيسة في أوروبا في القرون الوسطى ، أخذت تضعف رويداً رويداً أمام مبدأ سلطان الإرادة . ويقوم هذا المبدأ على أن الإرادة وحدها هي مصدر الالتزامات التعاقدية وما يترتب عليها من آثار ، فلا يلزم أحد عقد ولا يتكسب منه حقاً إلا إذا عقده بإرادته الحرة ، وهو ملزم بكل دين ينشأ من العقد الذي عقده بإرادته مهما لحقه من إرهاق ، لأن

التبادل في العقد لا يكون بين الشيئين المتبادلين ، وإنما يكون بين الإرادتين الحرتين اللتين يتمتع بهما كل من المتعاقدين . وإذا نشأ العقد من توافقهما ، كان وحده شريعة المتعاقدين ، فلا ينقض ولا يبدل إلا باتفاق آخر بين هاتين الإرادتين . فليس من حق أحدهما أن تنفرد بنقضه أو تعديله ، ولا هو من حق القاضى بأية حجة من دواعى العدالة .

بهذا المذهب النرى في الفردية — ساد مبدأ القوة اللازمة للعقد في نطاق مصلحة الفرد ، دون أن يقام وزن لما يسببه من إرهاب لأحد للمتقدين بسبب تبدل الظروف .

وقد تأثر القانون اللدى الفرنسى حين وضعه بهذا المبدأ الذى كانت له السيادة الكاملة يومئذ . ففست للادة ١١٣٤ منه على أن العقد شريعة المتعاقدين فلا ينقض إلا براضاهما للبدل أو للأسباب التى يجيزها القانون . واستقر هذا المبدأ فى قوانين البلاد الأوروبية التى تبنت أحكام القانون الفرنسى ، وكان تطبيقه فى القضاء قاسياً لم يسمح للقاضى بتعديل العقد لأى سبب من أسباب الإرهاب التى تسببها ظروف غير متوقعة .

لقد حاول القضاء الفرنسى غداة تطبيق القانون الجديد أن يأخذ بنظرية الطارىء تطبيقاً لقاعدة تغير الظروف .

كما يبدو من حكم محكمة روان الصادر فى ٩ فبراير ١٨٤٤ ، وعكة بورديو فى ١٨ أيار (مايو) ١٨٥٢ وجدد محاولته بعدئذ فى حكم عكة تولوز فى ١ جزران (يونيه) ١٩١٥ ، غير أن محكمة النقض قد قضت فى كل هذه المحاولات ورفضت الأخذ بالنظرية كما عرضت عليها منذ صدور القانون إلى هذا اليوم . ففي حكمها الصادر فى ٩ كانون الثانى (يناير) ١٨٥٦ قضت حكماً لمحكمة الاستئناف فى غرينوبل ورفضت تعديل عقد يرجع إلى القرن السادس عشر تبدلت كل ظروفه الاقتصادية ، كما رفضت بحكمها الصادر فى ٦ مارس ١٨٧٦ تعديل عقود التأمين من خطر التجنيد بعد أن تبدلت الظروف أيضاً وقضت حكماً لمحكمة استئناف أكس . (انسيكاو: دى دالوز — مادة الطارىء . ققرة ٦) .

يبد أن القضاء الإدارى لم يذهب مذهب القضاء اللدى فى الامتناع عن الأخذ بنظرية الحوادث الطارئة ، بل استطاع مجلس الدولة ، بفضل إختصاصه الواسع المستمد من عدم تقيده بقانون كالقانون اللدى ، أن يقبل هذه النظرية اثر تبدل الظروف الاقتصادية تبدلاً كبيراً جداً فى الحرب العالمية الأولى ، فأقر بحكمه الصادر فى ٣٠ مارس ١٩١٦ فى قضية شركة القاز بمدينة بورديو ، مبدأ مؤداه أنه إذا جنت ظروف لم تكن فى الحسبان من شأنها أن تزيد الأعباء الملقاة على عاتق الملتزم إلى حد الإخلال بتوازن العقد إخلالاً جسيماً ، فللملتزم الحق فى أن يطلب من الإدارة ، ولو مؤقتاً ، السامحة إلى حد ما فى الخسائر التى تلحق به . وقد استمر اجتهاده فى إقرار هذا المبدأ بل قد توسع فيه ، فأقر تطبيقه فى الحوادث الطارئة ، سواء أكان الطارىء ناشئاً من ظرف طبيعى كالزلازل والفيضانات ، أو من عمل الإنسان كالحرب والثورات والإضرابات ، أو اقتصادياً كارتفاع الأجور أو الأسعار ارتفاعاً فاحشاً ، أو من عمل جهة إدارية غير الإدارة المتعاقدة ، فأجاز الاستناد إلى نظرية الظروف

الطارئة في كل الاجراءات العامة التي تؤدي إلى قلب اقتصاديات المقعد ، كالتوانين الاجتماعية التي ترفع الأجور أو الأسعار أو تفرض ضرائب جديدة ، أو تزيد فئات الضرائب القديمة ، أو تخفف العملة ، أو تفرض قيوداً على تداولها ، أو تصل بتطبيق مبدأ الاقتصاد للوجه ، كما أجاز الاستدانة في الاجراءات الخاصة كصدور أوامر بنقل أعمدة الكهرباء لاعتبارات السلامة العامة ، أو ترحيل بعض السجناء من السجون ، أو نقل الجنود من منطقة لأخرى أو تدخل الإدارة في السوق مشترية لتنفيذ مشروعات عامة في أماكن متجاورة لإعمال التعاقد عليها ، والضابط الوحيد للسفاد من أحكامه لتطبيق النظرية ، أن يؤدي الحادث إلى قلب اقتصاديات المقعد .

(١١ ديسمبر ١٩١٨ ، ١٤ يناير ١٩٢٠ ، ١٦ يوليو ١٩٤٢ ، ١٠ فبراير ١٩٤٣ ، ٢١ أبريل ١٩٤٣ ، ٨ ديسمبر ١٩٤٤ ، ٢٢ فبراير ١٩٤٦ ، ١٠ مارس ١٩٤٨ ، ٤ مايو ١٩٤٩ ، ١٧ يوليو ١٩٥٠ — وقد أشار إلى هذه الأحكام التي أصدرها مجلس الدولة الفرنسي الأستاذ الطاوي في مؤلفه « الأسس العامة للمقود الإدارية » ص ٥٥٧ وما بعدها) .

على أن هذا التوسع الذي أضفاه مجلس الدولة الفرنسي على تطبيق نظرية الحوادث الطارئة لم يدل شيئاً من موقف القضاء للذي إزاءها ، فقد ظلت محكمة النقض متمسكة باجتهادها بعدم قبول النظرية متقيدة أحد التقيد بأحكام القانون للذي في أن المقعد شرعية للتعاقد لا ينقص ولا يدل إلا رضاهما للتبادل . وقد كانت النظرة إلى اجتهاد مجلس الدولة في الأخذ بهذه النظرية ، أن القضايا التي أقر تطبيقها عليها تصل بالمصلحة العامة ، فلا منسوخة من قبولها للحفاظ على هذه المصلحة ، وإلا كان الضرر الذي يصيب الجمهور شديداً . ففي قضية شركة الناز بمدينة بوردو التي صدر فيها حكم ٣٠ مارس ١٩١٦ الذي أخذ بنظرية الحوادث الطارئة ، كانت الشركة مهددة بالتوقف عن العمل لارتفاع أسعار الفحم ، فكان لا بد من رفع أسعار الناز للحيلولة دون توقف الشركة ، ولا سبل إلى ذلك إلا بإقرار تلك النظرية ، وإلا كان ضرر الجمهور من تعطيل الخدمة العامة ، أي للرفق العام الذي تقوم به الشركة ، أشد كثيراً من زيادة الأسعار وليس لهذه الاعتبارات من مكان في القضايا التي يفصل فيها القضاء للذي ، لأن أغلبها يتعلق بالمصلحة الفردية ولا يتصل بالمصلحة العامة .

وهذا الخلاف الذي ظهر بين القضاءين للذي والإداري في فرنسا على هذه النظرية قد ظهر في الفقه أيضاً فقد ذهب بعض رجال القانون إلى الأخذ بالنظرية وإن لم ينص عليها القانون ، ولكن الغالبية الكبرى من الفقهاء ذهبت إلى عكس ذلك ، بل ذهبت إلى رفض النظرية في القانون ، حرصاً على قيمة المقود ، وحذراً من أن يستغل للدين ذو النية السيئة الفرصة لتجحر من التزاماته . (مطول الحقوق المدنية الفرنسية للإسنادة بلانول وريير واسمان — ج ٦ — ف ٣٩٦ — ص ٥٥٤) .

وهذه المرحلة التاريخية التي مرت بها نظرية الحوادث الطارئة في فرنسا قد تكررت بناتها في مصر ، لولا أنها قد انتهت فيها بإقرار النظرية في القانون للذي .

والواقع أن القانون للذي للمصري القديم كان مأخوذاً من القانون للذي الفرنسي ، وكان الفقه

والقضاء المصريان متأثرين أشد التأثر بالفقه والقضاء الفرنسيين ، فمن الطبيعي أن يتجه القضاء المصري ، الوطني والختلط ، إلى عدم الأخذ بنظرية الحوادث الطارئة استناداً إلى ما استقر عليه القضاء الفرنسي من أن القصد شرعية المتعاقدين ، فلا ينقض ولا يبدل إلا باتفاقهما ، وليس من حق القاضي أن يتدخل لتعديله . وقد أصدرت محكمة الاستئناف المختلطة سلسلة طويلة من الأحكام بهذا المعنى ابتداءً بحكمها الصادر في ١٣ ديسمبر ١٨٩٩ وتنتهى بحكمها الصادر في ٣ يونيو ١٩٤٨ الذي ظلت فيه بالتمسك بالقصد وتضييق نطاق القوة القاهرة وقضت بأن التعاقذ وقت الحرب يجعل صمويات التنفيذ متوقعة ، فلا يجوز الاحتجاج بها لتخلص من الالتزام . (السهنورى - الوسيط ج ١ ص ١٣٦) .

وقد سار القضاء الوطني هذا السير في أحكامه متأثراً بمذهب القضاء المختلط والقضاء الفرنسي في هذا الموضوع . إلا أن محكمة استئناف القاهرة قد خرجت لأول مرة عن نطاق هذا المذهب وقضت بقبول نظرية الطوارئ بحكمها الذى أصدرته في ٩ أبريل ١٩٣١ استناداً إلى أنه « وإن كان من المقرر احترام المقود باعتبارها قانون المتعاقدين ما دامت لم يصبح تنفيذها مستحبلاً استحالة مطلقة لحادث قهري ، إلا أنه يجب أن يكون ذلك مقيداً بمقتضيات العدالة وروح الإنصاف ، فإذا طرأت عند التنفيذ ظروف لم تكن في حسان المتعاقدين وقت التعاقد كانت من شأنها أن تؤثر على حقوق وواجبات الطرفين بحيث تخل بتوازنها في القصد إخلالاً خطيراً تجعل التنفيذ مرهقاً للمدين لدرجة لم يكن يتوقعها بحال من الأحوال ، فإنه يكون من الظلم احترام القصد في مثل هذه الظروف ، ويجب عدلاً العمل على مساعدة المدين وإفادته من الخراب ، والهادئ الذى يتشبث رغم ذلك بتنفيذ القصد يكون مخلاً بقواعد العدل والإنصاف ، ويرتكب ظلاماً لسميه أن يجوز من عقده كل المزايا ، وهى كانت نتيجة الصدفة والخطر ، وبالنسبة للمدين منيع غرم ودمار . وأن الروح التى أملت نظرية الإجراء على حساب الغير بنير سبب مشروع ونظرية الإفراط في استعمال الحق مع عدم وجود نصوص في القانون خاصة بهما ، هى نفسها التى على نظرية احترام الظروف الطارئة التى لم يكن يتوقعها للمتعاقدان وقت القصد . ومع ذلك فإنه توجد نصوص في القانون وإن كانت لا تقرر صراحة هذه النظرية إلى أنها تعتبر تطبيقاً لها ، فقد نصت للمادة ١٦٨ من القانون للدنى على أن الوفاء يجب أن يكون في الزمان وبالكيفية المبينة في القصد ولكنها مع ذلك أباحت للحاكم أن تأذن للمدين بالوفاء على أفساط أو بمقادير لا تقبل إذا لم يترتب على ذلك ضرر جسيم للدائن فأجازت بذلك تأخير الوفاء عن الأجل المقرر في القصد احتراماً للظروف الطارئة التى يكون فيها المدين عند حلول ذلك الأجل ، وكذلك بعد أن نصت المادة ١٢١ على أن التضمينات التى يستحقها المدين بسبب امتناع المدين عن الوفاء هى عبارة عن مقدار ما أصابه من الخسارة وما ضاع عليه من الكسب بالتمام ما بلغ نصت للمادة ١٢٢ على أنه مع ذلك إذا كان عدم الوفاء ليس ناشئاً عن تدليس المدين فلا يكون ملازماً إلا بما كان متوقع الحصول فلا وقت القصد ، فصل الفاعر بذلك للظروف الطارئة تأثيراً على تعهد مسئولي المدين الناشئة عن القصد . وإذا كان القانون لا يريد إرهاب المدين حسن النية ، ولو كان خطأً ، فمن باب أولى لا يجوز إرهابه إذا لم يكن خطأً بل كان ضحية الظروف . ونظرية الطارئة بما لم يكن في حسان المتعاقدين تختلف عن نظرية الحادث الجبرى إذ أن هذه تتطلب ، لأجل أن تتحقق ، استحالة التنفيذ الكلية ، وتلك تتطلب استحالة نسبية ، أو بالأحرى ظرفاً يجعل تنفيذ

الالتزام أقدم خسارة وأعظم إرهاباً للدين . . . » وانتهت المحكة إلى الحكم بافضاء الالتزام الترتيب على للدين (مجلة المحاماة سنة ١٢ ص ٦٣) .

وقد كان هذا الحكم أول اجتهد قضى بقبول نظرية الحوادث الطارئة غير أن محكة الاستئناف لم تسب في النتيجة لما حكمت بافضاء الالتزام استناداً إليها ، لأن النظرية توجب تعديل الالتزام والمشاركة في تحمل الضرر بين المدين والدائن ، وأما افضاء الالتزام فلا يكون إلا بسبب القوة القاهرة . ومهما كان الرأي في الأسباب التي أخذت بها المحكة في تبرير الحكم بهذه النظرية ، وهي مبادئ العدل والإنصاف ، ووحدة السبب ما بينها وبين نظرية الإبراء على حساب الغير بلا سبب مشروع ، ونظرية الإفراط في استعمال الحق ، وهما النظريتان اللتان حك بهما القضاء دون النص عليهما في القانون ، فما لا شك فيه أن هذا الحكم يؤلف في هذا الموضوع حجر الزاوية في اجتهد القضاء المصري وفي الفقه أيضاً بسبب ما أثاره من جدل وتعليقات .

غير أن محكة النقض لم تسلم بإقرار النظرية ، وإن سلمت في حكمها الذي أصدرته في ١٤ يناير سنة ١٩٣٢ ونقضت به حكم محكة الاستئناف ، بأن النظرية تقوم على أساس من العدل والوفو والإحسان ، ولكن القانونيون للدنى لا يساعد على الأخذ بها ، ووصفت مسلك محكة الاستئناف في استنتاجها من القانون بأن المحكة « سلكت سبيل التأول في القانون ، قبيحت حكم احترام العقود باعتبارها قانون المتعاقدين ، ما دام لم يصبح تنفيذها مستحيلاً استحالة مطلقة ، بقيد وضعت هي من عند نفسها ، وهو مراعاة مقتضيات العدالة وروح الإنصاف ، لتصل بذلك إلى جواز الحكم بفسخ الالتزام كلما رأى القاضى أن مقتضيات العدالة وروح الإنصاف تسمح له بالفسخ ولو لم يبلغ الطارئه للفاجئ الذى جعل التنفيذ رهقاً للدين مبلغ الحوادث الجبرى أو القوة القاهرة التي تجعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً استحالة مطلقة ، وخالأت أن في نظرية الإبراء على حساب الغير ونظرية الإفراط في استعمال الحق ما يدعم ذلك القيد ، ثم عرجت بعد ذلك إلى نصوص من القانون المدنى فقالت إن حكمى المادتين ١٦٨ و ١٢٢ يمكن اعتبارها تطبيقين لهذه النظرية ... » مع أنه « لا يصح للمحكة أن تسبق الشارع إلى ابتداعها ... » وهى ، أى محكة النقض ، « لا تستطيع أن تسلك مسلك محكة الاستئناف في تأول نصوص القانون على نحو ما جرت عليه مما لا ترى فائدة من مناقشتها فيه ، لأنها تلاحظ أن الشارع المصرى منذ أن وقت الحرب المالية التي أخلت بالتوازن الاقتصادى في الحقوق والواجبات المترتبة على كثير من العقود . . . قد اكتفى في معالجة هذا الاختلال بما رآه وتقتد من وقف الأجال وإعطاء المهل والتدخل في عقود إجارات الأتليان والأما كن البنية للسكن وتحديد أسعار المواد الغذائية والحاجة وغير ذلك مما هو معروف في تاريخ التشريع المصرى ، تاركا القسود الأخرى خاضعة لأحكام القانون والمبادئ العامة ، وأنه كان من أثر وقوف الشارع هذا الموقف أن أحجم القضاء المصرى (الأهلى والمختلط) عن الأخذ بنظرية مراعاة مقتضيات العدالة والإنصاف في أقسى الأحوال الملحة بوجوب أخذ المدين بروح الوفو والعدل والإنصاف ، ققرر هذا القضاء أن حالة الحرب ذاتها مع ما أثرت به في جميع الشئون لا تعتبر حالة القاهرة تفسخ الالتزام إلا إنا جعلت الوفاء مستحيلاً استحالة مطلقة ، كما قرر أن ارتفاع أتمان المبيعات التي التزم توريدها على دفعات متعاقبة

ارتفاعاً فاحشاً ميثلاً للدين لا يمكن اعتباره حادثة قهرية ينقض بها الالتزام وتبرأ ذمة المأزم . . . وأن التشرعات المختلفة الصادرة أثناء الحرب وبعد الصلح كما تدل على صلاحية الأخذ بنظرية حساب الطوارئ في بعض الأحيان . فهي تدل كذلك على أن الشارع أراد أن يستبق زمامها بيده يتدخل بها فيما شاء وقت الحاجة وبالقدر المناسب والمصلحة كلا الماقدين ، فما يكون للقضاء بعد ذلك إلا أن يطبق القانون على ما هو عليه » (مجموعة عمر ١ ص ٥٢) .

وقد وقت محكمة النقض عند هذا الاجتهاد فكرته بأسبابه كلها عرض عليها الموضوع ، فحكمت في ١٥ مايو ١٩٤٧ بأن « الحكم الذي يرفض القضاء بفسخ العقد بالرغم من أن ظروف الحرب العالية وطوارئها قد جعلت تنفيذ التزام العاقد عسيراً عليه مرهقاً له ، لا يكون مخطئاً في تطبيق القانون » .

(مجموعة القواعد القانونية لمحكمة النقض — ج ٢ ص ٨١٨ بند رقم ٢)

وبهذا الاجتهاد انبثت لمحكمة النقض استقر اجتهاد القضاء في مصر على عدم الأخذ بنظرية الحوادث الطارئة ، وأصدرت محكمة استئناف أسيوط حكماً مذهباً بذلك .

(١٥ يناير ١٩٤٢ — مجلة الحاماة سنة ٢٢ ص ٦٨٣) .

ويلاحظ على حكمي محكمة النقض اللذين ذكرناهما آتياً أن المحكمة قد وحدت بين ما يترتب على القوة القاهرة من أثر ، وبين الأثر ترتيبه نظرية الحوادث الطارئة ، مع أن القوة القاهرة إذا أوجبت انقضاء الالتزام فالحوادث الطارئة توجب تعديله فقط ، وربما كان السبب في ذلك أن محكمة الاستئناف ، وخصوصاً في حكم ٩ أبريل ١٩٣١ ، قد حكمت خطأ بانقضاء الالتزام بسبب الحوادث الطارئة . على أن حكمي النقض رغم ذلك صريحان من حيث اللفظ اللذان يهدم الأخذ بنظرية الحوادث الطارئة مهما كان الأثر الذي يترتب عليها ، سواء أكان انقضاء الالتزام أم تعديله بما يزيل الإرهاق .

ويلاحظ كذلك أن محكمة النقض كانت في غنى عن أن تملل حكمها بأن مداخلة الشارع في بعض الأحوال الاستثنائية وتعديله طائفة من العقود التي اختل فيها التوازن الاقتصادي . يدل على أنه استبق زمام نظرية الحوادث الطارئة بيده ولم يشأ أن يتركه للقضاء ، ففي أحكام القانون للدني ومبادئه ما ينفي عن هذا التعديل ، لأن الشارع قد يتدخل في أحوال استثنائية عديدة ربما كان اجتهاد القضاء فيها يخفى عن تلك المداخلة ، ولكنه يفعل ذلك ليمالج الأمر معالجة حاسمة عن طريق التمرع ، فليست مداخلته دليلاً على أن القضاء لا يختص بالفعل فيما تدخل فيه .

على أن المهم في الموضوع أن اجتهاد محكمة النقض لم يقتصر على العقود المدنية وحدها وإنما شمل العقود الإدارية أيضاً ، لأن القضاء للدني في مصر كان مرجع الفصل في القضايا الإدارية قبل إحداث مجلس الدولة وتوسيع اختصاصه ، فالحكم الأول الذي أصدرته محكمة النقض في ١٤ يناير ١٩٣٢ كان يتعلق بقضية توريد الأذرة إلى مصلحة الحدود ، ويرى الأستاذ السنبوري أنه كان من حق محكمة النقض بل من واجبها ، والقضية قضية إدارية ، أن تشير على مذهب مجلس الدولة في فرنسا

فتأخذ بنظرية الظروف الطارئة بدلا من أن تسير على اجتهاد محكمة النقض الفرنسية فلا تأخذ بها . (الوسيط ج ١ ص ٦٤٠) . والحكم الذي أصدرته محكمة استئناف أسيوط يتعلق بدعوى عقد التزام منح به مجلس على جرجا استغلال معدني ناحيق الشيخ جامع وجرجا لمدة ثلاث سنوات ، وقد اشترى المتأخر مراكب ومعدات وقام باستغلال منطقة التزامه ، ولكن لم تكد تنتهي السنة الأولى من سنى الالتزام حتى أنشأت وزارة المواصلات خطوط مواصلات نهريّة بواسطة بوخار للنفط تمر بأكثر القرى الواقعة في حدود المنطقة للنوح فيها الالتزام ، فأدى ذلك إلى ضرر فادح تزل بالمتزم ، فالعقد ما بينه وبين الإدارة كان عقداً إدارياً محضاً ، ومع ذلك طبقت عليه محكمة الاستئناف أحكام القانون الذى مستشهدة بحكم النقض الصادر فى ١٤ يناير ١٩٣٢ .

وقد كان لهذا الحكم الذى أصدرته محكمة النقض ، والحكم الذى أصدرته محكمة استئناف القاهرة فى ٩ أبريل ١٩٣١ صدق في الفقه ، واتسم الرأى بشأنهما قسمين بين معارض ومؤيد ، ونحن نكتفى في تصوير الاتجاهين بأن نشير إلى الرأى الذى أبداه الدكتور حامد زكى وعارض به قبول نظرية الحوادث الطارئة معارضة مطلقة ، والرأى أورده الأستاذ السهورى بالتأييد للطلق .

تقد وصف الدكتور حامد زكى حكم استئناف القاهرة بأنه « خطأ خطوة جريئة تميزه عما سبقه من الأحكام بأن أعلن صراحته أخذه بنظرية التفسير الضجائى لظروف العقد التى سماها نظرية الطارىء بما ليس في الحسبان ، وقرر المبدأ القائل بأنه وإن كان من المقرر احترام العقود باعتبارها قانون المتعاقدين فإنه يجب أن يكون ذلك مقيداً بقتضيات العدالة وروح الإنصاف ، وإن طرود ظروف لم تكن بحسبان المتعاقدين ومن شأنها الإخلال بتوازن العقد إخلالا خطيراً يبيح في النهاية عدم احترام العقد ... ولكن هل في إمكان محكمة الاستئناف تطبيق هذه النظرية ، وهل لها تلك السلطة الواسعة التى يتمتع بها مجلس الدولة في فرنسا ... ؟ » . ويجب الدكتور حامد زكى على هذا السؤال بأن « مجلس الدولة غير مقيد في إصدار أحكامه بنصوص المجموعة الدنية بل يعطى الحلول التى تلائم كل مسألة على حدة وفقاً لما يراه مناسباً ، وكثيراً ما تصدى في حله النصوص الدنية ... وإن مجلس الدولة في قيامه بهذه المهمة إنما يقوم في الواقع بعمل تكميلى إذ هو يقرر حلاً جديداً في مسألة جديدة من المطلق أن الشارع لم يتنبأ بها من قبل ، فهل يمكن القاضى المدنى القيد بالنصوص القانونية أن ينجح هذا السبيل ويتخطى المبادئ المقررة فيدخل قاعدة تفسيرية جديدة على قانونه المكتوب ؟ هذا ما رفضت محكمة النقض الفرنسية الأخذ به وتبعها في ذلك القضاء الفرنسى بأجمعه ، ولكن محكمة الاستئناف خولت نفسها هذه السلطة ووضعت مبدأ جديداً قبلت به مبدأ قوة العقود وأثرها بين المتعاقدين » . وبعد أن هذ الدكتور حامد زكى الأسباب التى أوردها حكم استئناف القاهرة تهدأ شديداً ، انتقل الى البحث في أساس النظرية فقال عنها إنها « آثار قد التقادير الذين عابوا عليها مضادتها للمبادئ التفسيرية الأساسية ، وأنها تقف حجر عثرة في سبيل تقدم الجماعة ورقها ، وأنها في النهاية لا تتفق أصلا مع الفن القانونى الحاضر » وأوضح هذه الأوجه الثلاثة بأن نظرية الحوادث الطارئة « تهزم مبدأ القوة التامدية ، ذلك المبدأ الذى قرره الشرع الفرنسى هلا عن الرومان واحترمه الجميع منذ قرون عديدة ، فلا يعقل التخلي عنه جرياً وراء عبارة غامضة ،

ألا وهي العدالة . . . وهي تقف حجر عثرة في سبيل تقدم الجماعة لأنها تقضى على الثبات الاقتصادي بزعزعة العقود . . . وهي لا تتفق مع الفن التشريعي الحاضر لأنها لا تضع مقياساً مضبوطاً يصح الركون إليه لمعرفة متى يصبح التنفيذ مرهقاً ، بل تقضى بترك كل حالة على حدها للقضاء فيها حسباً يترامى للقاضي ، ولا شك في أن هذا يؤدي الى التحكم ، وهو أمر غير مرغوب فيه في البلاد ذات القانون المكتوب ، إذ تصبح العدالة فيه نسبية متغيرة على حسب اختلاف شخصية القضاة وأذواقهم .
(مجلة المحاماة السنة ٢) .

وأما الدكتور السنهوري فقد أورد في كتابه « نظرية العقد » الذي أصدره سنة ١٩٣٤ حكمي استئناف القاهرة والتقض وعلق على حكم التقض بقوله : « نلاحظ أن محكمة التقض قد نظرت الى المسألة من ناحية انتفاء الالتزام بالحدث الطارئ فلم تسلم بذلك . وقد رأينا أن نظرية الحوادث الطارئة إنما تؤدي الى انتفاء الالتزام لا إلى انقضاءه ، فهي بهذا الجزء المناسب نظرية عادلة ، وقد سبق القضاء الإداري القضاء المدني الى الأخذ بها ، كما فعل في نظرية سوء استعمال الحق ، ولنا أن نتوقع عدول القضاء المدني عن رأيه ، وكما أنه قد أخذ بنظرية سوء استعمال الحق اقتداء بالقضاء الإداري فمن المتوقع أن يأخذ بنظرية الحوادث الطارئة لذلك » .

(نظرية العقد — ص ٩٧٦ هامش رقم ١) .

على أن هذا الخلاف الذي قام في الفقه والاجتهاد بمصر حول هذه النظرية قد انتهى بقبول النظرية في القانون المدني الجديد . ويود الفضل في ذلك الى الأستاذ السنهوري الذي تولى وضع هذا القانون وأشرف على كل مراحل تنقيحه ومراجعته وإقراره في مجلس النواب والشيوخ وإصداره بعدئذ .

وقد صيغت النظرية في الفقرة الثانية من المادة ٢١٣ من المشروع التمهيدى على الصورة الآتية :
« ومع ذلك إذا طرأت حوادث استثنائية لا يمكن توقعها ، وترتب على حدوثها أن تنلزم الالتزام التعاقدى ، وإن لم يصبح مستحيلاً ، صار مرهقاً للدين بحيث يهدده بخسارة فادحة ، جاز للقاضي ، بعد الموازنة بين مصلحة الطرفين ، أن ينقض الالتزام الرهق الى الحد المعقول ، إن اقتضت العدالة ذلك » .

ولما عرض المشروع على لجنة المراجعة رأيت اللجنة أن لا تكون الحوادث الاستثنائية خاصة بالدين فأضافت كلمة « عامة » بعد عبارة حوادث استثنائية ، وحذفت عبارة « إن اقتضت العدالة ذلك » واستعاضت عنها بعبارة « تبعاً للظروف » بعد عبارة « جاز للقاضي » وأضافت إلى آخر المادة عبارة « ويقع باطلاً كل اتفاق على خلاف ذلك » .

وحين مناقشة المشروع في لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ ، دارت مناقشات فقهية دقيقة حول نظرية الحوادث الطارئة والصيغة التي وردت بها في المشروع ، فسفر إليها عند البحث في أحكامها ، ونكتفى الآن بالإشارة الى أن الدكتور حامد زكي قد عارض في قبول النظرية أصلاً وأيده في

في ذلك الأستاذ محمد الوكيل رئيس اللجنة ، وكان مما قاله الدكتور حامد زكي إنه حيث لا يكون هناك توافق إرادتين فيجب أن لا يحكمها القاضي إلا عن طريق تفسير نية المتعاقدين ، وإلا اعتبر أنه خرج عن حدود وظيفته . وقال محمد الوكيل إن هذا النص سيثير مشاكل ومنازعات مما قد يهدد المعاملات لأن أقل حادث سياسي قد يترتب عليه تارة رفع الأسعار وأخرى انهيارها لذلك يحسن عدم الأخذ بهذا النص وترك تقدير ذلك للقاضي . وقد رد الأستاذ الشاوي على هذين الاعتراضين بأن القاضي يحكم طبقاً لقواعد المدالة عندما لا يجد نصاً في العقد ، وهو في هذا يعمل في حدود وظيفته ، فكيف يقال إنه إذا أكل العقد عن طريق تلك القواعد يخرج عن حدود وظيفته (مجموعة الأعمال التفسيرية ج ٢ ص ٢٧٨ وما بعدها) .

وقد أقرت اللجنة النظرية بالصيغة التي وردت بها في المشروع سوى أنها أبدلت كلمة « ينقص » بكلمة « يرد » وأصبح النص التالي الذي أقرته ، ثم أقره المجلس ، على النحو التالي « ومع ذلك إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسخ توقعها ، وترتب على حدوثها أن تنبذ الالتزام التعاقدى ، وإن لم يصبح مستحيلاً ، صار مرهقاً للدين بحيث يهدده بخسارة فادحة ، جاز للقاضي ، تبعاً للظروف ، وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين ، أن يرد الالتزام للرهن إلى الحد المقبول ، ويقع باطلاً كل اتفاق على خلاف ذلك » .

وإذا تلمسنا الأسباب التي حملت الشارع المصري على قبول هذه النظرية وإقرارها في القانون المدنى الجديد وجدناها في المذكرة الإيضاحية المسببة للقانون .

وأول هذه الأسباب ان هذه النظرية تستجيب لحاجة ملحة تقتضيها المدالة . فالقانون لا يرى من المدالة أن يرهق المتعاقدين بتنفيذ التزام يهدده بالخسارة الفادحة لأعياب خارجة عن تقديره وإرادته ، ظهرت بعد العقد ، وأن يستفيد المتعاقدين الآخر من ذلك ، والقانون من جهة أخرى أراد أن يقيم توازناً بين أحكامه ، فإدام لم يقبل التبن عند تكوين العقد إذا كان المتبون موضع استغلال من المتعاقد الآخر ، فهو لا يقبل هذا التبن بعد العقد إذا نشأ من سبب لا يد للضبون فيه . وما دام قد حدد الضرر في تنفيذ العقد بطريق التصويض بأن لا يتجاوز ما كان يمكن توقعه عادة وقت التعاقد ، فالتنفيذ السبى كذلك يجب أن لا يتجاوز ما كان يتوقعه كلا المتعاقدين حين تعاقدما ، وإلا اختل التوازن بين التنفيذين ورغ وحشة للمشأ بينهما .

وقد تضاف الى هذه الأسباب التي أوردتها مذكرة القانون الإيضاحية . أسباب أخرى تصل بالسبب وحسن النية والإثراء بلا سبب والتصرف في استعمال الحق ، وقد أخذ حكم استئناف القاهرة بهذين السببين الآخرين بالإضافة الى مبادئ المدل والإتصاف .

على أنه مهما كان الرأى في هذه الأسباب كلها ، ومهما كانت حجة خصوم النظرية في الرد عليها ، فالحقيقة التي لا شك فيها أن النظرية تصل بالمدالة قبل كل شىء ، وتقوم ، كما قالت محكمة النقض في حكم ١٤ يناير ١٩٣٢ ، على أساس من المدل والنفو والإحسان .

وإذا تأملنا في الأسباب التي يستند إليها خصوم النظرية والمعارضون في قبولها ، رأيناها تقوم على أن النظرية تخرج القاضي عن حدود وظيفته ، لأن تعديل العقود من حق المتعاقدين وليس من اختصاصه ، وأنها توسع المجال لتحكمه وتجعل العدالة نسبية تختلف باختلاف شخصية القضاة ومفاهيمهم ، وتهز مبدأ القوة التعاقدية ، وتزعزع الاستقرار الاقتصادي ، وأنها أخيراً تساعد التعاقد ذات النية السيئة على التخلص من التزاماته .

على أننا لا نرى في هذه الأسباب كلها ما يبرر هدر مبدأ العدالة التي تقوم عليه النظرية ، لا سيما وأن الشارع قد وضع لها من الضوابط ما يحول دون المخاطر التي يوردها للمعارضون .

فالقاضي ، بمقتضى المادة الأولى من القانون المدني ، لا يحكم بالنصوص الشرعية وحدها ، وإنما يحكم إذا لم يوجد نص تشريعي بمقتضى العرف والقانون الطبيعي وقواعد العدالة ، وقد أشار الأستاذ الشهابي إلى ذلك في لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ قائلاً : « إن القاضي ما دام يحكم طبقاً لقواعد العدالة إذا لم يجد نصاً في العقد ، فلا يقال إنه يخرج عن حدود وظيفته إذا أكل العقد عن طريق تلك القواعد » ، فإذا رد الالتزام التعاقدى للرهن إلى حد معقول فليس في ذلك ما يخرج به عن دائرة اختصاصه .

والقاضي في نظامنا القضائي الراهن يملك اختصاصات واسعة جداً في كثير من الأمور التي تتصل بالعقود ويشير العقود ، فلامعنى للتخوف من اختصاصه في تطبيق هذه النظرية وحدها دون سائر الأحكام القانونية . وإذا كان للملاحظ أن يختلف هذا التطبيق باختلاف القضاة ، فهذا الاختلاف ملحوظ كذلك في تطبيق كل قواعد القانون ولا سيما ما يتعلق بالتقدير ، فلا يصح أن يتخذ حجة لرفض قبول هذه النظرية .

على أن القانون قد وضع للنظرية قواعد موضوعية يتمتع معها بحكم القاضي ، واضطراب الاستقرار الاقتصادي ، وتعهد السبل للدين السيء النية لتتخلص من التزاماته .

فالنظرية قد وردت بعد الفقرة التي قررت أن العقد شرعية للمتعاقدين فلا ينقض ولا يعدل إلا باتفاق الطرفين أو لأسباب التي يقررها القانون ، وهذا هو لبدا الوارد في القانون الفرنسي وغيره من القوانين التي لم تأخذ بنظرية الحوادث الطارئة ، ولا شك في أن القاضي لا بد من أن يلحظ في تطبيق النظرية ما أضاه القانون من القوة للترزمة للعقد ، فلا يعدل عنها إلى تعديله إلا لأسباب طارئة ذات نتائج خطيرة تقتضي ذلك . على أن القانون لم يترك تحديد الطارئ للقاضي وإنما حدده بأن يهدد للدين بمسارعة فادحة . وأوجب على القاضي أن يأخذ الظروف بعين الاعتبار ، وأن يوازن بين مصلحة الطرفين ، على أن تكون الحوادث التي نشأ عنها الطارئ ذات طابع استثنائي عام ليس في وسع الرجل العادي توقعها ، وفي كل ذلك من الضوابط ما لا يترك مجالاً للتخوف من تحكم القاضي ، فهو كما قال الدكتور بنداى أمام لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ ، لا يملك سلطة تقديرية مطلقة في هذا الموضوع . وإنما قد أجاز له القانون عمل شيء معين إذا ما تبين له شروط معينة ، وهو في ممارسته هذه الإجازة والشروط التي تتيحها تابع لمراقبة محكمة النقض . على أن سلطته في هذا الموضوع لا تمتد

إلى فسخ العقد وإنما تقتصر على تعديله بما يوجب توزيع الحسارة بين الطرفين ، فيظل العقد قائماً بينهما دون أدنى مساس بمجهره ، ويظل المدين متحماً جانباً كبيراً من الحسارة هو في حد ذاته ربح وافر للدين .

ومن الواضح أن النظرية بكل هذه الضوابط والقيود لا يمكن أن تفتح للدين طريق التخلص من التزاماته إذا كان سوء النية ، فهي لا توجب انقضاء الالتزام ، وإنما تقضى تعديله إذا تحققت شروط قاسية جداً لا تتوفر بيسر وسهولة ، والنظرية بهذه المعايير للوضعية لا تزعم الثقة بالعقود ، ولا تنفج حبر عترة في سبيل تقدم الجماعة كما ظن الدكتور حامد زكي والدليل القاطع على ذلك أنه قد مضى على إقرار النظرية وتطبيقها في القانونين المصري والسوري عشر سنوات كاملة لم يسمع أحد خلالها بأن بين الناس من تأثير من جراء ذلك ، أو أن القضاة قد تحككوا في العقود ، أو أن للدين قد أكثروا من المعاولي للتخلص من التزاماتهم ، بل قد دل التطبيق على أن كل تلك المخاوف لم يكن لها عمل . فقد طبق القضاة النظرية بكثير من التروى والأناة محافظوا على قوة العقود للثمة ، ولم يأخذوا بالنظرية إلا في حدود ضيقة جداً ، ومنهم من قضى بأن هبوط الأسعار بنسبة ثلاثين بالمائة لا يؤلف خسارة فادحة ، ولم يتهاك للدينون على المحاكم بقصد التخلص أو التخفيف من التزاماتهم .

فالنظرية سليمة تماماً من حيث المبدأ والتطبيق وهي بالإضافة إلى أساس العدالة الذي تقوم عليه ، تؤلف في هذا العصر ضامناً قوياً للمتقاعدين من أن يصابوا بالحسائر الفادحة فيجسموا عن التعاقد . فقد اتسع نشاط الدولة في الساحة الاقتصادية اتساعاً كبيراً بسبب تبدل المفاهيم الاجتماعية ، وأخذ الاقتصاد للوجه يمتد من بلد إلى بلد ، وزادت الأعباء والتكاليف التي تفرضها الحكومات ، وفي كل ذلك ما يقبل اقتصاديات العقود رأساً على عقب ، وينزل يعرض المتقاعدين خسائر فادحة تتوء تحتها كواهلهم ، ويحقق أرباحاً فاحشة لمتقاعدين آخرين ، فلا بد من ناظم يحفظ التوازن بين الطرفين وإلا اختل التعامل الاقتصادي اختلالاً واسعاً . ونظرية الحوادث الطارئة ناظم عادل في هذا الموضوع ينشر الثقة والاطمئنان في النفوس ، ويحافظ على شرف التعامل بين المتقاعدين .

ولقد أخذت البلاد العربية التي وضعت قوانينها المدنية بعد القانون المدني المصري ، بهذه النظرية وتقبلتها نقلاً حرفياً من القانون المصري . وقد ورد نص المادة ١٤٧/٢ من القانون المدني المصري في المادة ١٤٨ من القانون المدني السوري ، وفي المادة ١٤٧ من القانون المدني الليبي^١ . أما القانون المدني العراقي فقد أخذ بالنص الذي أقرته لجنة للراجعة ، فهو يختلف عن النص المصري النهائي بكلمة « يتقصد » بدلاً من « يرد » واستبدال كلمة « القاضي » بكلمة « المحكمة » .

أما البلاد العربية التي صدرت تشريعاتها المدنية قبل القانون المدني المصري فلم تأخذ بالنظرية ، وهي القانون التونسي والقانون المراكشي وقانون الملوحيات والعقود اللبناني . وأما الجزائر فالتقانون السائد فيها هو القانون المدني الفرنسي الذي لم يقر هذه النظرية .

فالبلاد العربية التي أخذت بأسلوب التقنين الحديث ، صيانت إزاء هذه النظرية قسم لم يأخذ بها يضم تونس ومراكش والجزائر ولبنان ، وقسم أخذ بها ويشتمل على العراق وليبيا والجمهورية العربية المتحدة بإقليمها المصري والسوري .

وفى عدا البلاد العربية فالنظرية ما زالت حديثة العهد فى قوانين العالم المدنية ، فقد أخذ بها القانون المدنى البولونى بعد الحرب العالمية الأولى ، والقانون المدنى الإيطالى بعد الحرب العالمية الثانية ، وكانت مصر ثالث دولة أخذت بها فى قانونها المدنى الجديد . أما قوانين الدول الأخرى ، كفرنسا وألمانيا وبلجيكا وسويسرا ودول أمريكا اللاتينية ، فما زالت تحتفظ بعراقها التقليدية ولم تحس بتعديل ولا تنقيح . على أن الشارع فى هذه البلاد ، وإن لم يقر النظرية فى القانون المدنى ، فقد أخذ وما زال يأخذ بها فى تشريعاته الحديثة ، متأثراً بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة التى طرأت فى كيان المجتمع .

٣ - عناصر النظرية وشروط تطبيقها :

إننا سنقتصر فى هذا البحث على عناصر النظرية وشروطها كما وردت فى المادة ١٤٧/٢ من القانون المدنى المصرى ، لأنها الأصل لقوانين البلاد العربية التى أخذت بالنظرية . وسنعمد عند الضرورة إلى مقارنة أحكام هذه المادة بالمادة ٢٦٩ من القانون المدنى البولونى والمادة ١٤٦٧ من القانون المدنى الإيطالى ، وسنقف عند الأحكام القضائية التى صدرت فى كل من مصر وسوريا ، والأبحاث التى وضعها رجال الفقه بعد تطبيق القانون الجديد ، دون أن نهمل الاستفادة من القضاء والفقه الأجبيين . فالأصل فى بحثنا هو درس النظرية من وجهة التطبيق فى البلاد العربية إن أقرها القانون .

تألف نظرية الحوادث الطارئة التى نصت عليها الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدنى المصرى من العناصر الآتية :

- ١ - العقد الذى نشأ منه الالتزام .
- ٢ - حوادث استثنائية عامة غير متوقعة ظهرت بعد العقد .
- ٣ - الإرهاق الذى تسببه هذه الحوادث وتهدد الدين بخسارة قاسية .
- ٤ - رد الالتزام إلى حد معقول .

وعلى ذلك يجب أن ندرس العقود من حيث نوعها وطبيعتها وعامل المدة فيها ، والحوادث الاستثنائية من حيث طبيعتها وعموميتها وعدم إمكان توقعها ، والإرهاق من حيث مفهومه ومقداره ، وكيفية رد الالتزام المرهق إلى حد معقول ، على أن نبحت بعدئذ فى كون النظرية من النظام العام وما يترتب على ذلك من آثار ، ونختم بحثنا فى رقابة محكمة النقض على تطبيق النظرية .

(١) الالتزامات التعاقدية

نوع العقد وطبيعته وعامل المدة فيه

إن النطاق الذى تنحصر نظرية الحوادث الطارئة فى حدوده هو الالتزام التعاقدى أى الالتزام الناشئ من العقد ، أما الالتزامات الأخرى التى لا تنشأ من العقد فلا تسرى عليها النظرية .

ولكن هل العقود فى حكم واحد من حيث سريان النظرية عليها ، بمقتضى إطلاق نص المادة ١٤٧/٢ من القانون المدنى ، أم أنه يجب التفريق بينها من حيث طبيعتها وما تنطوى عليه من تحديد الالتزام أو تركه للاحتال .

يجب أن قرر في أول الأمر أن العقود المقصودة بالمادة ١٤٧/٢ من القانون هي العقود التي تنشأ من التزامات متعاقبة بين المتعاقدين . وفي حدود هذا الشرط يجب أن يكون العقد معدداً ، وهو العقد الذي يعرف فيه كل من الطرفين ما أخذ وما أعطى ويستطيع أن يقدر ما يترتب على التزامه من آثار . وبذلك يخرج العقد الاحتمالي ولا سيما عقد المضاربة ، من نطاق النظرية ، لأن من طبيعة العقود الاحتمالية جسامه الكسب والخسارة . فالأوراق متلازم مع طبيعتها ومتوقع من المتعاقدين منذ التعاقد ، والنظرية في أصلها تقوم على عدم توقع ذلك .

وقد ذهب الأستاذ يحيى خير الدين الحامى في رسالته « نظرية الحوادث الطارئة » إلى غير الرأي المتقدم استناداً إلى أن « عمومية النص لا تسمح بالقول إن نظرية الحوادث الطارئة لا تطبق على العقود الاحتمالية » (ص ١٩) وهذا ما نفتت به محكمة النقض السورية بحكمها الصادر في ١٣ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٥٥ أخذنا بإطلاق النص . غير أن الأمر لا يتصل بمضمون النص وإطلاقه حتى يصح القول ببيان النظرية على كل العقود بما فيها العقود الاحتمالية ، وإنما يتطرق بطبيعة العقد المرتبطة بالاساس الذي تقوم عليه النظرية ، وهو أن لا يكون في الوسع توقع الارهاق . فإذا لم يوجد هذا العنصر في العقد فقدت النظرية الأساس القانونى الذى تقوم عليه فلا تطبق على هذا العقد . وهذا العنصر مفقود في العقود الاحتمالية بحكم طبيعتها فلذلك تخرج عن نطاق نظرية الحوادث الطارئة . وكذلك عقود القرض ، فاتما تستوى مع العقود الاحتمالية في هذا الحكم ، لأن اختلاف سعر العملة مما يرتبط بطبيعة العقد ، وقد نصت على ذلك المادة ١٣٤ من القانون . فالموضوع إذن بعيد عن فكرة إطلاق النص وعمومه ومرتبطة بطبيعة العقد التي تقوم عليها النظرية . وأما الإطلاق فأثره يظهر في العقود التي تبطل النظرية بحكم طبيعتها ، فيسرى النص على كل هذه العقود .

وفي نطاق هذا التحديد تسر النظرية على كل الالتزامات التي ترتبها العقود المحددة سواء أ كانت معقودة بين الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص الاعتباريين ، أو كانت معقودة بينهم وبين الإدارة ، وتسرى كذلك على العقود الإدارية نفسها لأن مجلس الدولة في فرنسا ومصر قد أقر ذلك بدون نص تشريعى ، فصار من الأولى أن تسرى النظرية عليها بعد أن أخذ بها القانون .

أما من حيث عامل المدة في العقد ، فإن هذا العامل لا يرتبط بأحد أسس النظرية ، فالإطلاق في النص يوجب سريانها على كل العقود دون النظر إلى عامل المدة فيها ، ويمكن أن لا يكون العقد قد نفذ ، أو أنه لم ينفذ تنفيذاً كاملاً ، حتى تطبق عليه أو على قسمة غير المنفذ أحكام النظرية .

إلا أن الفقه والقضاء في مصر قد اتفقا قسمين في هذا الموضوع ، فذهب قسم إلى أن النظرية لا تطبق إلا على عقود المدة ، أى العقود المستمرة أو الدورية التنفيذ ، وقد نادى بذلك الأستاذ محمد على عرفه ، وأخذت به محكمة القاهرة الابتدائية في حكمها الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٥٧ ، وأيدها فيه الأستاذ حنفى محمد غالى المستشار المساعد بإدارة قضايا الحكومة في تليقه الذى نشره في مجلة إدارة قضايا الحكومة . (سنة ٢ عدد ٣ ص ١٢٨) .

والجبة السنتد إليها في هذا للنهب كما أوضحها الأبتاذ عرفة هي « ان الشرع ما دام لم يحدد

المعقود التي تنطبق النظرية عليها كما فعل الشرع الإيطالي في المادة ١٤٦٧ فيجب أن يكون العقد المراد تطبيقه عليه من المعقود التي تختم بطبيعتها تأجيل التنفيذ ، أما لأن الزمن ركن أساسي في تنفيذ الالتزام كعقود اللدة ، أو لأن العمل للراد تحقيقه يستغرق إنعامه مرور مدة من الزمن كعقود الاستصناع ، أما المعقود الأخرى التي يكون التأجيل فيها حكماً لم يقصد به إلا تسهيل التنفيذ على اللدين فلا تنطبق عليه النظرية . وأما عقد البيع فهو عقد فوري بطبيعته ولا يتصور حتى مع تقييد الثمن للتيسير على اللدين أن يتحمل العقد الى عدة عقود بقدر عدد الأقساط المستحقة ، إذ أن للشترى لا يمكن أن تنتقل إليه الملكية على دفعات بل أنه يتحمل للبيع فوراً ورغم تقييد الثمن ، ومن ثم فلا يقل أن يتحمل بظروف طارئة ليخفف من عبء الثمن بيننا نغلي البائع عن ملكيته نهائياً . ويستند الدكتور عرفة في تأييد رأيه إلى أن « تطبيق الجزاء للترتب على الظروف الطارئة يقتضي أن يرد الالتزام الى الحد المقبول بالنسبة الى الحاضر فقط دون مساس بمستقبل العقد ، وهذا ما يترتب به الأستاذ السنهوري في مؤلفه ، وهو لا يتأتى إلا اذا كان العقد من خاصته الثماقب ، وهذا ما يصدق به خاصة على عقود التوريد وهي المجال الحاسب لتطبيق نظرية الظروف الطارئة » . ويأخذ الأستاذ عرفة على الأستاذ السنهوري ما ذكره في الوسيط من أن القانون المدني الجديد لم يأخذ بشرط التراخي في العقد مع أنه قد قال إن هذا الشرط هو الأساس الذي تقوم عليه النظرية » . وبغرس الأستاذ عرفة المعقود للتراخي بالمعقود التي أصبحت تعرف في الفقه باسم عقود اللدة وهي المعقود للستمرة أو العمورية التنفيذ .

(شرح قانون الإصلاح الزراعي ص ٤٦ - ٥٣) .

أما القسم الآخر فقد ذهب الى ان نظرية الحوادث الطارئة تنطبق على عقود اللدة وعلى المعقود العمورية ذات التنفيذ المسجل ، ومن هذا الفريق الأساتفة أحمد حشمت أبو ستيت وأنور سلطان وسليمان مرقس ، وقد أوضح الأستاذ مرقس أن الرأي الراجح في هذا الباب هو عكس ما ذهب إليه الدكتور عرفة استناداً الى عموم نص المادة ١٤٧/٢ من القانون المدني ، وإلى توافر الحكمة التي من أجلها شرع هذا النص في عقود البيع مؤجلة الثمن توافرها في المعقود للستمرة أو دورية التنفيذ ، وهي تحقيق المداة ورفع الضت عن اللدين تمكيناً له من تنفيذ التزامه دون إرهاق كبير .

(نظرية العقد ص ٣٤٠) .

وقد أخذ القضاء بهذا الرأي في كثير من أحكامه ، من ذلك حكم محكمة القاهرة الابتدائية الصادر في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٣ الذي قضت فيه المحكمة بأنه « ليس ثمة شك في أن عقود البيع المؤجلة التنفيذ ميدان حاسب لتطبيق نظرية الظروف الطارئة ، وليس بصحيح القول بأن هذه النظرية لا تنطبق على المعقود العمورية التي رجاً تنفيذها إلى المستقبل ويقتصر تطبيقها على عقود المدة المستمرة التنفيذ ، بل هي تنطبق بدون تفرق على النوعين لمعمورية نص المادة ١٤٧ السالفة ، ولأنه ليس ثمة من تلازم بين نظرية الظروف الطارئة وتكوين عقد المدة . (الحاماة سنة ٣٤ ص ٧٣٥) . وهذا ما أخذت به المحكمة نفسها في حكمها الصادر في ٢١ يونيو ١٩٥٤ (الحاماة سنة ٣٥ ص ٣٩٠) .

غير أن هناك حالة ثالثة يكون فيها العقد فوراً غير مؤجل التنفيذ، ولكنه مع ذلك لا ينفذ فوراً بدون أى خطأ من أحد المتعاقدين، وقد ذهب الأستاذ السنهورى إلى أن النظرية تسرى على هذا العقد أيضاً، لأن « القانون المصرى، مقتدياً في ذلك بالقانون البولونى، أثر أن يسكت عن شرط التراخى، لأنه شرط غالب، لا شرط ضرورى » (الوسيط ص ٦٤٢) .

ونحن نرى أن التوصل إلى رأى الصائب في هذا الموضوع يتطلب مناقشة الآراء للتقدمة على هدى من نص المادة ١٤٧/٢ من القانون المدنى، والمراحل التى مر فيها هذا النص إلى أن تم إقراره دون التأثير بأية فكرة سابقة عن نظرية الحوادث الطارئة ومدى صلاحها أو عدم صلاحها في الأصل .

والواقع أن الشارع المصرى لما أخذ بهذه النظرية كان من حيث مدة تنفيذ العقود أمام نصين : أحدهما نص المادة ٢٦٩ من القانون البولونى، وقد سكنت هذا النص عن شرط المدة في العقد، والآخر نص المادة ١٤٦٧ من القانون الإيطالى الذى أخذ بشرط المدة، ولكنه لم يقصر عن عقود المدة، أى العقود ذات التنفيذ المستمر أو التنفيذ الدورى، وأما أضاف إلى العقود القورية بطبيعتها، أى التى لا يكون الزمن ركناً أساسياً فيها، إذا كانت مؤجلة التنفيذ كمعقود البيع التى يكون الثمن فيها مقسطاً . وقد أثار الشارع المصرى أن يأخذ بالإطلاق الوارد في النص البولونى ولم يأخذ بالتحديد الذى جاء في النص الإيطالى .

فإذا ناقشنا رأى الدكتور عرفه على هدى ما تقدم يظهر أنه لا يقوم على أساس سليم من القانون أو الجسد الفقهى . فالحجة التى ساقها من أن للشرع ما دام لم يحدد العقود التى تطبق عليها النظرية كما فعل للشرع الإيطالى، فيجب أن تتطلب لتطبيقها أن يكون العقد من عقود المدة أو عقود الاستئصال، تصطلم بالإطلاق الوارد في النص، ولا يجوز تقييد هذا الإطلاق بالرأى المجرد، على أنه مادام الثابت أن للشرع المصرى لما وضع النص الذى أخذ به، كان أمام نصين آخرين فرجع للطلق منهما على المحدد، فالراجع المتحقق أنه قد أراد إطلاق حكم النص على كل العقود ولم يشأ أن يقصره على نوع مخصوص منها، وهى عقود المدة أو عقود الاستئصال، ولو أنه أراد التحديد أو التخصيص لكان من الطبيعى أن يبين ذلك صراحة، وليس بالاستئصال من الوجهة التشريعية أن يكون قد أراده ولكنه لم ينس عليه، اعتياداً على أنه في هذه الحال يرجع إلى العقود التى ظهرت فيها النظرية أول ما ظهرت، وهى عقود المدة كفقد التوريد .

وأما أن يتخذ الأستاذ عرفه مما ذكره الأستاذ السنهورى من أن تطبيق الجزاء للترتب على الظروف الطارئة يقتصر على الحاضر فقط دون المستقبل، دليلاً على أن النظرية لا تسرى إلا على عقود المدة وحدها لأن ذلك لا يتأتى إلا إذا كان العقد من خاصته التعاقب، فلا يمكن التسليم به . فقد ذكر الأستاذ السنهورى أن النظرية تسرى على كل العقود، سواء أكانت من عقود المدة أم لم تكن، فلذا أورد بعدد حكماً خاصاً بعقود المدة، فبعد جداً أن يفسر ذلك بملء سرعان النظرية على غير عقود المدة .

وأما أن الأستاذ السهوري قد ذكر أن القانون المدني الجديد لم يأخذ بشرط التراخي في العقود ، مع أنه قال إن هذا الشرط هو الأساس الذي تقوم عليه النظرية ، فليس بصحيح . فالأساس الذي قال إن النظرية تقوم عليه هو طرود حوادث استثنائية لم يكن في الوسع توقعها ، ولم يقل إنه التراخي في العقود . على أن كلامه في هذا الموضوع متناقض فلا يجوز اجتزاء ققرة منه وترك سائر الفقرات . وأما ما قاله من أن القانون المدني الجديد لم يأخذ بشرط التراخي فصحيح يدل عليه إطلاق النص على النحو الذي قدمناه قبل قليل .

وأما تفسير الأستاذ عرفة للعقود للتراخية بأنها العقود التي أصبحت تعرف في الفقه باسم عقود المدة ، فلم يتبين وجه الحجة فيه . فإن هذه العقود كما تشمل عقود المدة تشمل العقود ذات الطبيعة الفورية إذا كانت مؤجلة التنفيذ ، فهي كلها عقود متراخية التنفيذ ، وهذا ما قال به رجال الفقه كالأستاذ سليمان مرقس وأحمد حشمت أبوسيت وأبورسلطان من أستاذة كليات الحقوق في مصر . وقد ذكر الأستاذ بلانيول وريير واسمان ، وهم من أعلام القانون في هذا العصر ، أن النظرية تطبق على العقود إذا كان تنفيذها في المستقبل لا في الحال ، وهذا لا يقتصر على عقود المدة وحدها بل يشمل العقود الفورية للمؤجلة التنفيذ (ج ٦ ف ٣٩٧) .

وحاصل القول في هذا المذهب إنه لا يأخذ بالاطلاق الوارد في القانون المصري ، ولا بالتحديد الذي جاء في القانون الإيطالي ، وهو لا يؤمن بصلاح النظرية ، فيحاول تضيق نطاقها بقصرها على عقود المدة وحدها ، ثم يتلى الحجة لتأييد ذلك .

وأما المذهب الثاني فيقوم على أن النظرية تطبق على العقود المتراخية ، وهو يفسر هذه العقود — كما يقول الأستاذ سليمان مرقس — بالعقود التي تفصل بين إبرامها وبين تنفيذ جميع الالتزامات الناشئة منها ، فترة زمنية طويلة نسبياً ، تسمح بتغير الظروف في خلالها وبوقوع حوادث لم تكن متوقعة . وقد اعتمد هذا الرأي الدكتور محمد عبد الجواد الأستاذ بالمعهد الإسلامي ياريس ، قال « إن الصفة المميزة للعقود المستمرة أو الدورية التنفيذ هي مضي فترة من الزمن بين انعقاد العقد وبين تنفيذه تسمح لتغيرات الظروف الاقتصادية والحوادث الطارئة أن تؤثر في قيمة الالتزام زيادة أو نقصاً ، وقد أجمع الفقهاء على أنه إذا ما وجدت هذه الصفة في عقد البيع الفوري فإنه يكون موضوعاً لتطبيق نظرية الظروف الطارئة » ، ثم قال استناداً إلى رأي الأستاذ الكبير كاسان « إن عقد البيع فوري بطبيعته ، ولكن قد يحدث أن ينتق المتعاقدان على أن يدفع الثمن بعد مدة من الزمن قد تطول وقد تقصر ، ومن المؤكد أن مثل هذا العقد يجب أن تطبق عليه نظرية الظروف الطارئة » .

(مجلة الحمامة أ أكتوبر ١٩٥٨ ص ١٨٨ — دروس الدكتوراه للأستاذ كاسان ١٩٣٧ —

١٩٣٨ ص ١٠) .

وهذا المذهب في الواقع يقترب كثيراً من النص الذي أخذ به القانون الإيطالي ، ومن رأى الأستاذ بلانيول وريير واسمان ، وهو في الواقع أكثر ما يتصور وقوعه في الساحة العملية ، ويشمل

عقود المدة والعقود الفورية المؤجلة التنفيذ ، ولكنه في اعتقادنا يخالف إطلاق النص ، ونعتقد أن الشارع لو أراد الأخذ به لانتبه من النص الإيطالي ، ولم يؤثر عليه الإطلاق الذي لا يمكن أن يدل إلا على أنه أراد به سرعان النظرية على كل العقود دون النظر إلى عامل المدة فيها .

لا شك في أن الطالب العام في تطبيق هذه النظرية أن يمر وقت بين العقد وتنفيذه ، وهذا ما يقع في عقود المدة والعقود ذات الطبيعة الفورية المؤجلة التنفيذ . ولكن هذا العام الطالب لا يحول دون وقوع النادر القليل . فقد يقع الحادث الاستثنائي بعد صدور العقد الفوري مباشرة وقبل تنفيذه ، وقد يناهل الطرفان في التنفيذ دون اتفاق على التأجيل وتعمد طوالة على ذلك ، فيجب أن لا يتمتع بتطبيق النظرية في هذه الحال ، وهذا ما يدل عليه إطلاق النص ، وقد أخذ به الأستاذ السنهوري فقال « إن العقد إذا كان غير متراع وطرأت مع ذلك هذه الحوادث الاستثنائية عقب صدوره مباشرة ، وإن كان ذلك لا يقع إلا نادراً ، فليس يوجد ما يمنع من تطبيق النظرية . ولهذا أثر القانون المصري — مقتدياً في ذلك بالقانون البولوني — أن يسكت عن شرط التراخي فهو شرط غالب لا شرط ضروري » . (الوسيط — ص ٦٤٢) .

فاللذة في هذا المذهب ، الذي نسميه بالمذهب الثالث تحيزاً لعن المذهبين السابقين ، لا تؤثر إذق في تطبيق النظرية ، وليست شرطاً في العقود التي تسرى عليها البقرة في ذلك للتنفيذ وحده ، فلما أن يكون العقد قد نفذ فلا يبقى مجال للاخذ بالنظرية ، ولما أنه لم ينفذ فخطب عليه ، سواء كان من العقود الفورية المؤجلة أو غير مؤجلة التنفيذ ، أو كان من العقود المستمرة أو الدورية التنفيذ . ونحن لذلك نرجح اجتناب تغيير العقود المتراخية التي ورد في المؤلفات القيمة التي وضعها رجال الفقه في مصر ، فإن من شأنه أن يورث البلبلة في تحديد العقود التي تسرى عليها النظرية ، ويوحى بأن تكون المدة شرطاً في هذه العقود . ومن أحسن الشواهد على ذلك تلك المناقشة التي أثارها الدكتور محمد علي عرفة في هذا الموضوع ، حتى أن الأستاذ السنهوري لما جمل تراخي العقود شرطاً لتطبيق النظرية ذكر أن القانون المدني الجديد لم يأخذ بهذا الشرط ، وقد أورد المؤلفون الآخرون هذا التفسير دون هذه الإشارة ، ولكنهم فسروا التراخي بأن تحصى فترة طوالة نسبياً بين العقد وتنفيذه . فالقانون مادام قد أثر الإطلاق لتسرى النظرية على كل العقود دون النظر إلى عامل المدة فيها ، فلا داعي لوصف العقود بالتراخي ، وإنما يجب أن توصف من حيث التنفيذ ، بأنها منفذة أو غير منفذة ، فتطبق النظرية على العقود غير المنفذة دون العقود المنفذة .

(ب) الحوادث الاستثنائية

طبيعتها وصفتها العامة وكونها غير متوقعة

إن القانون إذا تجاوز مبدأ القوة الملزمة للعقد في الحوادث الطارئة ، قد قيد هذه الحوادث بغير حديده ، ليوازن بين قوة ذلك المبدأ الأصيل وبين دواعي العدالة التي اقتضت إقراراً نظرية هذه الحوادث .

وأول هذه القيود أن يكون الحادث الطارئ ذا طابع استثنائي . ويراد بالاستثناء أن يكون الحادث خارجاً عن المألوف ، أى بعيداً عما اعتاده الناس ، بمعنى أنه لا يقع إلا في النادر الأقل .

ولا يكفي أن يكون الحادث ذا طابع استثنائي ، ولكن يجب أن يكون هذا الطابع عاماً ، أى أن لا يكون خاصاً بالتماعد الدين وحده ، وكان المشروع القهري لا يتضمن هذا الوصف على غرار القانونين البولوني والإيطالي ، فأضافته لجنة المراجعة لتضيق به نطاق النظرية وتستبعد الأحوال الاستثنائية الخاصة بالدين .

وإذا كان الحادث ذا طابع استثنائي عام ، وجب أن يكون غير متوقع ، أى أن يكون التماقد الدين ليس في وسعه أن يتوقعه حين التماقد ، وإلا سقط حقه في طلب تعديل الالتزام استناداً إليه ، لأنه يكون قد ارتضى الالتزام بوجود هذا الحادث . غير أن توقع الحادث أو عدم توقعه من الأمور الباطنية التي تختلف باختلاف الناس فلا يمكن أن يعرف بالضبط على وجه صحيح ، والمبار الموضوعي لذلك أن لا يتوقعه الرجل المعتاد ، أى أن يتجاوز كثيراً كل التقديرات المعقولة التي يقدرها حين العقد رجل ذو عناية واهتمام ، وهذا ما أخذ به القانون فنص على أن الحوادث الاستثنائية العامة هي التي « لم يمكن في الوسع توقعها » .

ويجب كذلك أن يكون الحادث الاستثنائي العام غير المتوقع مما لا يمكن دفعه ولا التحاشي عنه ، وإلا فلا تطبق عليه النظرية ، لأن الدين مكلف بإزالة كل ما يوقعه عن تنفيذ التزامه . ومثل ذلك إذا أهمل الدين تنفيذ التزامه عن خطأ ، فوقع الطارئ ، فليس له أن يتمسك به في هذه الحال .

ولعل شيئاً من الأمثلة في هذا الموضوع توضح هذه الشروط أحسن توضيح . فالزلازل والأوبئة والحروب والجراد من الأمور غير المألوفة ولا المعتادة ، فهي بهذا الاعتبار ذات طابع استثنائي ، وهي تشمل كل الناس ولا تختص بواحد منهم ، فهي عامة لا خاصة ، وهي من الحوادث التي ليس في وسع الرجل العادي أن يتوقع حصولها حين التماقد فهي غير متوقعة ، كما ليس في وسعه أن يدفعها ولا أن يتجاهلها ، فهي إذن حوادث استثنائية عامة غير متوقعة .

وقد حكمت محكمة أسبوت الابتدائية في ١٧ فبراير ١٩٥٣ بأن الحرارة الشديدة غير المتوقعة تعتبر حادثاً استثنائياً عاماً . (الممامسة ٣٣ ص ١٥٩٨) وقضت محكمة الاسكندرية الابتدائية في ٢٦ أبريل ١٩٥٥ بأن هبوب عاصفة شاذة يعتبر حادثاً استثنائياً عاماً لم يكن في الوسع توقعه .

وقضت محكمة النقض السورية في ٢٩ آذار (مارس) سنة ١٩٥٢ بأن وصف الحادث بالعموم لا يقتضي أن يم الإقليم كله . وأما يكفي فيه أن يكون خاصاً بالمدن وحده . (مجلة القانون سنة ١٩٥٢ ص ٢٨٤) .

وأما فيضان النيل وانتشار دودة القطن في الإقليم للصري فليسا من الحوادث الاستثنائية رغم صفتها العامة ، لأنهما مألوفان ومتوقعان ، إلا إذا بلغا من الجسامه حداً غير مألوف فيعتبران آتخذ من الحوادث الاستثنائية العامة . وإفلاس للدين ومرضه واحتراق عصوله من الحوادث الخاصة

لا العامة . وتقلبات الأسعار في الحروب من الحوادث الأالوفة للتوقفة ، فليس لمن عاقد بعد نشوب الحرب أن يحتج بارتفاع الأسعار ويبتزها حادثاً طارئاً . وقد قضت محكمة الاستئناف المختصة في مصر بمحكمة الصادر في ٢ يونيو ١٩٤٨ بأن التعاقد وقت الحرب يجعل صمويات التنفيذ متوقفة . وقضت محكمة النقض بمحكمة الصادر في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥١ بأن رفع سعر اللحمة وقت الحرب ليس ظرفاً طارئاً غير متوقع لأن على كل متبصر بالأمور أن يتوقع زيادة فيه ما دامت الحرب قائمة . (مجموعة أحكام النقض سنة ٣ ص ٣٦) . وقضت محكمة النقض السورية في ١٤ آب (أغسطس) سنة ١٩٥٠ بأن عدم وجود بواخر لسفر اللذين من الحوادث الاستثنائية العامة . (مجلة القانون سنة ١٩٥١ ص ١٦٧) . وحكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية بأن الرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٢ في ٨ مارس ١٩٥٢ الخاص بإقتال بورصة العقود ليس حادثاً استثنائياً لم يكن في الوسع توقعه لأن كل من يتعامل في البورصات يعلم مقدماً بالحقوق اللينة باللائحة والتي يتبع لوزير المالية ولجنة البورصة التدخل لحماية المصالح الاقتصادية للبلاد . وحكمت في ٢٠ يونيو ١٩٥٥ بأن ارتفاع الأسعار وانخفاضها في البورصة من الظروف للتوقفة التي يتوقعها كل متعامل فيها . وحكمت في ٢٦ أبريل ١٩٥٥ بأن نظام التسعير الجبري قائم منذ ١٩٤٥ فسمير السمك يتبر أمراً متوقفاً في كل وقت ولا يتبر ظرفاً طارئاً غير متوقع .

وقد دارت في لجنة القانون المدني مناقشة في طبيعة الحوادث الاستثنائية العامة غير التوقفة ، فأجاب الدكتور بشادى والأستاذ عبده محرم بأن عبارة « حوادث استثنائية عامة » تصرف إلى ما كان عاماً من هذه الحوادث كالفيضان والجراد ولا تصرف إلى الحوادث الفردية كحريق المحصول مثلاً ، وأن انتشار الدودة في مناطق شمال الدلتا لا يتبر حادثاً استثنائياً عاماً لأنه خطر مصدره الإهمال ويمكن دفعه فضلاً عن أنه خطر متوقع وبذلك لا ينطبق عليه النص ، ولكن غارة الجراد خطر غير متوقع وينطبق عليه النص .

(مجموعة الأعمال التحضيرية — ج ٢ — ص ٢٨٣ — ٢٨٤) .

على أن المهم في هذه المناقشة ما أبداه رئيس اللجنة الأستاذ محمد الوكيل من أن نظرية الحوادث الطارئة تشمل الحوادث السياسية التي يترتب عليها تارة رفع الأسعار وتارة انهيارها وفي ذلك ما يهدد الماملات ، وقد أقرت اللجنة النظرية رغم هذه الملاحظة ، مما يدل على أن الحوادث السياسية تدخل في مدلول الحوادث الطارئة إذا توافرت فيها الشروط الأخرى .

والواقع أن البحث في هذا الموضوع يتطلب في أول الأمر تحديد مفهوم « الحادث » الذي يسبب الإضرار ، فهل المقصود منه أن يكون حادثاً مادياً كزلازل أو فيضان أو حرب ، أو يكفي أن يكون مطلق حادث مهما كان نوعه ومصدره ، وإنما حسب أن يكون استثنائياً تماماً غير متوقع ، فيستوى أن يكون طبيعياً أو اقتصادياً أو من عمل الإنسان أو من عمل الحكومة ، أو إجراء إدارياً أو عملاً تشريعياً كالقانون .

إذا رجعنا إلى نص القانون رأينا في عمومهِ وإطلاقهِ ما يدل على أن الحادث يشمل كل أنواعه بلا تمييز بين سببه ومصدره .

وإذا رجعنا إلى الغاية التي من أجلها شرعت نظرية الحوادث الطارئة في الأصل قبلت في القانون المصري وفي القانونين البولوني والإيطالي ، رأيانها تقوم على أساس من رغبة الشارع في تخفيف الإرهاق الذي أصيب به المدن بسبب حادث طارئ، لا يده فيه ، ظاهراً إذن هو الإرهاق وليس المصدر الذي نشأ منه الحادث الذي سببه إذا كان استثنائياً عاماً غير متوقع . فالحادث واحد سواء أكان طبيعياً أو اجتماعياً أو حكومياً ، وليس بالمستعجب أن يؤدي حادثان إلى اختلال اقتصاديات المقعد وإرهاق المدن ، وقد اجتمعت في كل منهما كل شروط النظرية من كونها استثنائية وعلمية وغير متوقعة ، فيؤخذ بأحدها لأنه من عمل الطبيعة ولا يؤخذ بالآخر لأنه من عمل الإنسان أو الحكومة أو التشريع . فارتفاع الأسعار ارتفاعاً غير مألوف هو في حد ذاته حادث يوجب تطبيق النظرية إذا اجتمعت فيه شروطها الأخرى ، ولكن هذا الارتفاع كما ينشأ من حرب غير متوقعة ، فقد ينشأ من تبرج ، فكيف يتخذ سبباً لتعديل الالتزام تطبيقاً لنظرية الحوادث الطارئة إذا كان سببه الحرب ، ولا يتخذ كذلك إذا كان سببه القانون .

وإذا رجعنا إلى اجتهاد القضاء الإداري — وهو ما يجب أن نرجع إليه لتفسير النظرية وشروط تطبيقها لأنه هو الذي أوجدها — رأينا مجلس الدولة الفرنسي قد توسع توسعاً كبيراً في نوع الحادث وأسبابه ، فاعتبر من الحوادث الاستثنائية العامة ما كان من عمل الطبيعة كالزلازل والفيضانات ، أو من عمل الإنسان كالحروب والثورات والاضرابات ، أو اقتصادياً كارتفاع الأسعار ، أو من عمل الإدارة والتشريع كالقوانين التي ترفع أجور العمال أو تفرض ضرائب جديدة أو تخفض العملة أو تضع قيوداً على تداولها ، أو اتصل بالاقتصاد الموجه على وجه عام ، كما أشرنا إلى ذلك عند البحث في المرحلة التاريخية التي مرت بها النظرية . وقد أخذ مجلس الدولة المصري بهذا التوسع في الاجتهاد في تفسير الحادث ، ومن الأمثلة البارزة على ذلك ما أقر به قسم الرأي مجتأ بأنه « يعتبر قرار مجلس الوزراء الصادر بتخفيض قيمة الجنيه المصري بالنسبة إلى الدولار حادثاً استثنائياً عاماً في حكم المادة ١٤٧ من القانون المدني ، إذ لم يكن في وسع المتعاقدين توقعه حين أبرم العقد » .

فالحادث إذن لا يختلف باختلاف نوعه أو مصدره ، وليس ثمة حادث يبرر تطبيق نظرية الحوادث الطارئة ، وآخر لا يبرر تطبيقها ، إذا اجتمعت في كل منهما شروطها التي قررها القانون .

على أننا إذا انتقلنا بالموضوع من هذه الوجهة العامة إلى وجهة خاصة ، رأينا أن قانون الإصلاح الزراعي الذي صدر في مصر سنة ١٩٥٢ قد أثار مفهوم الحادث الاستثنائي على نطاق واسع ، ودار بحث طويل حول ما إذا كان التصريح الجديد يعتبر حادثاً استثنائياً عاماً يساعد على الأخذ بنظرية الظروف الطارئة ، أو أنه لا يعتبر كذلك .

لقد بحث الأستاذ محمد علي عرفة هذا الموضوع في كتابه « شرح قانون الإصلاح الزراعي » ونحن نأخذ منه ما يتعلق بمفهوم الحادث الطارئ، وما إذا كان القانون يدخل في هذا المفهوم ، تاركين سائر نقاط البحث لعدم اتصالها بالموضوع .

والرأي الذي أخذ به الأستاذ عرفة ، بعد أن قدم له بمقدمة يبين فيها ما ينطوي عليه الإسراف في

الأخذ بحكم المادة ١٤٧/٢ مدنى من الخطورة البالغة التى تهدد المعاملات ، وكيف أن التشريع الفرنسى لم يتضمن حتى وقتها هذا نصاً مماثلاً للنص الذى احتضنه الشرع المصرى ، هو أن قانون الإصلاح الزراعى لا يعتبر حادثاً استثنائياً ، إذ أنه تشريع صادر من السلطة المختصة ، ولم يقل أحد إن التشريع يمكن وصفه بأنه حادث استثنائى ، وليس فى كتاب من الكتب التى عالجت نظرية الحوادث الطارئة مثل على أن التشريع يعتبر حادثاً استثنائياً .

(كتاب الإصلاح الزراعى — طبعة ثانية — ص ٤٨ — ٥٣) .

وذهب الأستاذ حنفى محمد على للمستشار المساعد بإدارة قضايا الحكومة منعب الدكتور عرفة ، فقال فى تعليقه على الحكم الصادر بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٥٧ من محكمة القاهرة الابتدائية : « وقد اختلف الفقهاء فى ماهية التشريع وهل يعتبر حادثاً استثنائياً علماً غير متوقع يؤدى صدوره إلى تطبيق نظرية الظروف الطارئة إذا توافرت سائر شروطها أم لا يعد كذلك ، فيضمهم ومنهم الدكتور محمد على عرفة لا يراه كذلك ، والآخر ومنهم الأستاذ السهورى يدرجه فى عداد الحوادث الاستثنائية . . . غير أن المحكمة (أى محكمة البداية للملق على حكمها) قد تجنبت اقتحام هذه المسالك الفقهية وآثرت كما بين من مراجعة أسباب الحكم ، أن تلتصق بالشرع وتستمد منها سنداً قانونى ، فقالت إن قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ لا يعتبر حادثاً استثنائياً علماً يقتضى تطبيق المادة ١٤٧ مدنى ، إذ لو اعتبره للشرع كذلك لاكتفى بتطبيق الفقرة الثانية من المادة المذكورة دون أن يتدخل بتشريع خاص بإصداره القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ . »
(مجلة إدارة قضايا الحكومة — سنة ٢ عدد ٣) .

وقد أخذ بهذا رأى أيضاً من الوجهة العامة السيد حسين عامر القاضى فى كتابه (القوة اللازمة للمقد) فقال : « يجب أن لا يكون الحادث من عمل السلطة وهو ما يصدر من تشريعات وأوامر أو إجراءات من السلطة العامة ، مثال ذلك فرض ضريبة جمركية ، أو زيادة التعريف الخاصة بها ، أو تحديد السعر الجبرى لبض اللواد ، أو إلغاء هذا التسمير أو الاستيلاء على بعض اللواد » .
(فقرة ٨٥ ص ٨٠) .

ونحن لا تأخذ برأى الأستاذة محمد على عرفة وحنفى محمد على وحسين عامر ، كما لا تأخذ باجتهاد محكمة القاهرة الابتدائية .

فالتشريع الجديد هو فى حد ذاته يبرر الأخذ بالنظرية إذا أدى إلى قلب اقتصاديات المقدم وسبب إرهاباً للآزم للدين ، وهو لا يختلف فى هذا للوضع عن أى حادث آخر ، وحسبنا فى ذلك أن نرجع إلى ما أصدره مجلسا الدولة للصوى والفرنسى من أحكام اعتبرت التشريع وأعمال الإدارة من الحوادث التى تستلزم تطبيق النظرية إذا اجتمعت فيها شروطها الأخرى ، وقد أشرنا إلى هذه الأحكام قبل قليل . وقد ذهب الأستاذ حسين عامر نفسه إلى أن عمل السلطة إذا أدى إلى اختلال التوازن بين الالتزامات للتقابلة اختلافاً فادحاً ، فإن تملك صاحب الحق بمقتضى هو اعتساف وعنت فى استعمال حقه ، ومن رأيه أن ذلك مما يدخل فى حكم الفقرة ب من المادة الخامسة من القانون المدنى ، واستشهد بمحكيتين صادرين من محكمة لبيج فى ٤ يونيو ١٩١٥ و ١٤ فبراير ١٩١٧ قضى فيها بأنه مما يتجاف

مع العدالة ويتناقض مع قصد المتأخرين الواضح أن يلزم البائع باستقصاء سلع بأعنان باهظة جداً بسبب ما حصل من الاستيلاء على مثلها من سلطة ليس في الطوق إلا الاذعان لها .
(ققرة ٨٦ ص ٨١) .

وأما أن الشارع قد عدل قانون الإصلاح الزراعي بقانون آخر أوجب فيه أن يتحمل البائع وللشترى نصف الفرق بين عقد المستولى عليه من الأرض والتعويض المستحق له ، وأن ذلك يقتضى الحجة التي استخرجتها المحكمة منه يدل على أن الشارع لم يبتز قانون الإصلاح الزراعي حادثاً استثنائياً عاماً وإلا لما أصدر هذا القانون مكتفياً بحكم المادة ١٤٧/٢ من القانون المدني الجديد ، على أن الشارع لم يأخذ بنظرية الحوادث الطارئة ، وأنه قد أبقي زمامها بين يديه يتدخل بها متى أراد وفيما شاء من الالتزامات . وقد اتفقتنا هذا التعليل وقلنا إن مداخلة الشارع ليست دليلاً على فقدان حكم القانون فيها يتدخل فيه . فإنه قد يتدخل في أمر من الأمور تطبيقاً لحكم القانون ليحسم كل ما ينشأ حوله من خلاف ويضع حداً للبلية والاضطراب . فتوانين تأجيل الديون التي صدرت في الحروب والمعروفة بالموثور يوم قد صدرت في بلاد تنص قوانينها على جواز منح الدين أجلاً إذا اقتضت الظروف ذلك ، فجاءت تأكيداً لحكم نافذ من قانون قائم . ولو جاز الأخذ بحجة محكمة النقض أو محكمة القاهرة الابتدائية لوجب القول إن الشارع لم يصدرها إلا لفقدان النص على جواز تأجيل الديون ، أو لأنه لم يجد في النص الوجود وصفاً من الأوصاف أو اعتباراً من الاعتبارات . ومن أبرز الأدلة أيضاً في هذا الصدد أن القانون الذي نفسه الذي أخذ بالنظرية أورد لها تطبيقات في بعض أحكامه ، كالأحكام المتعلقة بالإيجار وعقد المعاولة وحق الارتفاق ، ولم يطف على المادة ١٤٧/٢ . فالقانون الذي أصدره الشارع بتعديل قانون الإصلاح الزراعي لا يمكن ، بهذا الاعتبار ، أن يدل على أن الشارع لم يبتز قانون الإصلاح من الحوادث الاستثنائية العامة بل الصحيح أن يقال عكس ذلك ، فلولا أنه قد اعتبره كذلك لما أصدر قانوناً بتحميل البائع والمشتري نصف الفرق بين العقد والتعويض . وقد ذهبت محكمة الاسكندرية الابتدائية في حكمها الصادر في ١١ ديسمبر ١٩٥٤ إلى أن هذا القانون هو في الواقع لتطبيق نظرية الطارئ غير المتوقع .

والفقه والقضاء في مصر يؤيدان ما نذهب إليه من اعتبار التشريع حادثاً استثنائياً عاماً . فالأستاذ السهوري ، ومن ألف في القانون المدني كالأستاذة أحمد حشمت أبو سبت وأنور سلطان وعبد الحى حجازي لم يشيروا هذا البحث على صورة صريحة ، ولكنهم لم يقيّدوا الحد الاستثنائي بأن لا يكون تشريعاً ، وقد أوردوا من الأمثلة ما يدل على اعتبار التشريع حادثاً استثنائياً كالاستيلاء الإداري وقيام تسمية رسمية أو إلغائها . أما الأستاذ سليمان مرقس فقد بحث للوضوح على وجه صريح ، وعلى ضوء أحكام قانون الإصلاح الزراعي بالقرارات ، فقال إن الرأي الراجح هو عكس ما ذهب إليه الدكتور عرفة استناداً إلى عموم نص المادة ١٤٧/٢ وهذا ما ذهب إليه الأستاذ زكى سعيد البدرواني الهامى بالنقض في شرح قانون الإصلاح الزراعي (الوسيط ص ٦٤٣ — نظرية الالتزام — الأستاذ أبو سبت ص ٣١٨ — النظرية العامة للالتزام للأستاذ أنور سلطان ج ١ ص ٣٢٤ —

شرح قانون الاصلاح الزراعى للاستاذ البدروانى ص ٩٧ — نظرية القعد للاستاذ سليمان مرقص ص ٣٣٩ — مصادر الالتزام للاستاذ حجازى ص ١٩٥ .

أما فى القضاء ، فإن الأحكام قد توالى باعتبار قانون الاصلاح الزراعى حادثاً استثنائياً عاماً . وأول حكم اطلعن عليه فى هذا للوضع ، هو حكم محكمة القاهرة الابتدائية الصادر فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٣ الذى قالت فيه المحكمة بعد أن أشارت إلى المادة ١٤٧ من القانون المدنى ونظرية الظروف الطارئة التى قررتها أنه « قامت فى البلاد المصرية ثورة على الأوضاع التى كانت قائمة آتت أكلها يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ترتب عليها إلغاء الملكية وقيام حكومة الثورة ، وكان ضمن الأسس التى احتضنتها القضاء على نظام الاقطاع والتقريب بين مختلف الطبقات وإعادة توازن بين القوى الفاض والمصلحة المدقمة ، وكان فى مقدمة التشريعات التى سلكت بها الثورة طريقها لتحقيق أهدافها قانون الاصلاح الزراعى . . . وما دار هذا الحادث فى خلد أحد وما كان متوقفاً حدوثه فى الوقت الذى أبرم فيه الطرفان صافدهما وما كان لأحدهما دخل فى إحداثه أو وسع أحدهما دفعه . . . وإصدار هذا القانون اتبع انخفاضاً كبيراً فى ثمن الألبان والقيمة الإيجارية لها . . . فهذه الدعوى حقل مثالى لتلك النظرية » . وبهذا المعنى وبالتفصيل نفسه تقريباً صدر حكم محكمة القاهرة الابتدائية فى ٢١ يونيه ١٩٥٤ ، وحكم محكمة الاسكندرية الابتدائية فى ١١ ديسمبر ١٩٥٤ ، وحكم محكمة كفر الشيخ الابتدائية فى ٢٧ يونيه سنة ١٩٥٤ .

(مجلة المحاماة سنة ٣٤ ص ٧٣٥ ، سنة ٣٥ ص ٣٩٠ — شرح قانون الاصلاح الزراعى للاستاذ البدروانى ص ٣٢) .

وقد أقرت محكمة استئناف القاهرة هذا الاجتهاد بحكمها الصادر فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٧ قضت بأن عمل المشرع قد يعتبر قوة القاهرة وحكمت بتطبيق نظرية الحوادث الطارئة على عقود البيع بسبب قانون الاصلاح الزراعى .

(مجلة المحاماة — مقال الدكتور محمد عبد الجواد — ص ١٨٨) .

وأول حكم صدر فى الإقليم السورى فى هذا الموضوع هو حكم محكمة حلب الجزئية فى ١٧ آب (أغسطس) سنة ١٩٥٩ الذى قضى باعتبار قانون الاصلاح الزراعى حادثاً استثنائياً عاماً يدخل فى مفهوم المادة ١٤٧/٢ من القانون المدنى .

وقد سبق لمحاكمة القضاة السورية ومحكمة استئناف حلب أن حكمتا بأن قوانين الإيجار التى صدرت منذ عام ١٩٤٨ ، ومنها القانون رقم ٣٩٩ المؤرخ فى ٨ إيار (مايو) سنة ١٩٤٨ تؤلف حادثاً استثنائياً عاماً لأنها قوانين استثنائية لم يكن بوسع المتعاقدين توقعها . (شفى ١٣/١٢/١٩٥٥ استئناف ١٩/١/١٩٥٥) .

فالتشريع إذن حادث استثنائى عام يوجب تطبيق نظرية الحوادث الطارئة إذا اجتمعت شروطها الأخرى .

(ج) الإرهاق والخسارة الفادحة

جاء في الذاكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للقانون الذى أن نظرية الحوادث الطارئة « نظرية حديثة النشأة ، أسفر التطور عن إقامتها إلى جانب النظرية التقليدية للقوة القاهرة دون أن تكون صورة منها ، فمن الأهمية بمكان أن نستبين وجوه التفرقة بين النظريتين . فالطارئ، غير المتوقع منتظمه مع القوة القاهرة فكرة المفاجأة والحتم ، ولكنه يفترق عنها في أثره في تنفيذ الالتزام . فهو لا يحمل هذا التنفيذ مستجيلاً ، بل يجعله مرهقاً يجاوز السمة دون أن يبلغ به حد الاستحالة » .

ويظهر من نص المادة ١٤٧/٢ من القانون الذى أن الشارع قد عرف الإرهاق بأنه ما يهدد الدين بالخسارة الفادحة . ولكن هذا التفسير واسع جداً لا يقين منه متى تكون الخسارة فادحة أو لا تكون كذلك ، وإن كان يقرر أن الخسارة المألوفة لا تبرر الأخذ بالنظرية .

على أنه يجب في أول الأمر أن نحدد ما يجب أن ينظر إليه في تحديد الإرهاق أو الخسارة الفادحة هل هو شخص الدين أم هو موضوع العقد . والذى يبدو من قرن الإرهاق بالخسارة ، أن موضوع العقد هو الذى يجب أن يتخذ معياراً لتحديد الإرهاق وليس شخص الدين . قد يرهق الدين من عقد بدون خسارة أو بخسارة طفيفة ، وقد لا يرهق مهما كانت الخسارة جسيمة إذا كان من أرباب الثروة الواسعة كالمصارف والشركات الكبرى . فالالتزام الخاسر ، دون الالتزام الخاسر ، هو الذى يجب أن يتخذ معياراً لتحديد الإرهاق المقصود . وهو معيار موضوعى لقيامه على موضوع العقد ، وليس معيار ذاتياً لأنه لا يأخذ بشخص التعاقد . ويتفرع من موضوعية هذا المعيار ، أن ما يكون لدى للترزم للدين من الشيء التعاقد عليه ، أو لا يكون منه لديه ، لا يؤثر في تحقق الخسارة أو عدم تحققها . فلو أنه التزم بتوريد بضاعة ، أو إقامة بناء ، وارتمت أسعار البضاعة أو مواد البناء ، فالخسارة تتحقق ، ولو كان لديه مخزون واسع من هذه البضاعة أو المواد .

وفي نطاق هذا المعيار ، يجب البحث في المقدار الذى يجب أن تبلغه الخسارة لتصبح فادحة خارجة عن حدود المألوف .

إن القانون لم يحدد هذا المقدار وأثر تركه للقضاء بقدره القاضى حسب مقتضى الحال تبعاً للظروف . ولكن هل يصح أن تتساءل ياترى . أن القانون مادام قد اختار لتحديد مفهوم الخسارة المعيار الموضوعى دون النظر إلى شخص للترزم ، كان الأرجح أن يضع معياراً مادياً لتحديد مقدار هذه الخسارة ، حتى يتجنب اضطراب التقدير ، لأن اختلاف الظروف لا يؤثر في هذا التحديد ، فارتفاع السعر إلى خمسة أضعاف مثلاً واحد في كل الظروف ، فلا يتصور أن تنشأ منه خسارة فادحة ترهق الملتزم في ظرف ، ولا تكون الخسارة فادحة ومرهقة في ظرف آخر ، مادامت المبرة لموضوع العقد دون شخص للتعاقد .

غير أننا نؤثر الأسلوب المرن الذى أخذ به القانون في عدم تحديد مقدار الخسارة ، لأن الالتزامات التعاقدية تقع على أمور كثيرة ولا تقتصر على نوع بسيط منها كتوريد بضاعة أو شراء سلعة ، ومنها ما يبدو على صور شائكة مركبة ، كعقود التزام للرافق العامة ، فإن الخسارة فيها تتحدد

بموامل كثيرة ، وهي تتأثر بتبدل الظروف . ثم أن الحسارة الفادحة لاتتمتع بمضاعة وحدة السعر بدءاً من ثمنها ، أو بانخفاض الأسعار بنسبة مئوية كئلاثنين أو أربعين في المائة قطع ، وإنما يجب أن ينظر في تحديد ما إلى مبلغ الحسارة أيضاً ، فإن ارتفاع الأسعار إلى ثلاثة أمثالها أو هبوطها بنسبة ثلاثين في المائة قد لا يؤلف خسارة فادحة في التزام لا يتجاوز عشرة آلاف ليرة ، ولكنه يبلغ حد الحسارة التي تهرق الملتزم إذا كان مبلغ الالتزام خمسة ملايين ليرة ، فالراجح إذن أن يترك ، تحديد المقدار الذي تصبح فيه الحسارة فادحة ، إلى التقدير دون وضع ضابط عام لا يمكن تجاوزه .

وعلى كل فالقصود بالحسارة الفادحة هو ما يقرب اقتصاديات العقد رأساً على عقب ، فتكون الحسارة فيه جسيمة تخرج عن حدود ما هو مألوف ومعروف ، وتجعل إتمام التعاقد بتنفيذ إلتزامه ضرباً من الظلم . وقد قضى مجلس الدولة الفرنسي في ٨ أغسطس سنة ١٩٢٤ بأن الحسارة تكون فادحة إذا تجاوز السعر أقصى حد يمكن أن يدخل في حساب المتعاقدين وقت إبرام العقد .

وفي تحديد الحسارة المرحمة حكمت محكمة كمر الشيخ الابتدائية بحكمها الصادر في ٢ مارس سنة ١٩٥٥ بأن هبوط قيمة الفدان من مائة جنيه إلى سبعين جنبا لا يتبر خسارة فادحة ، وجاء في حكم محكمة الاسكندرية الابتدائية الصادر في ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥ أن قص السمك في البحيرة المستأجرة بمقدار الربع لا يتجاوز الحسارة المألوفة .

فمفهوم الارهاق الذي يرر تطبيق نظرية الحوادث الطارئة هو ما يصيب موضوع العقد لا المتعاقد المدين من الحسارة الفادحة ، ويمود للقاضي تعيين الحد الذي تصبح فيه الحسارة فادحة تبعاً لظروف ولوضوع العقد ومبلغ الالتزام .

(د) رد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول

إن المبدأ الذي أخذ به القانون المصري ، في حال ثبوت الارهاق ، هو رد الالتزام إلى حد معقول دون فسخ العقد والمراد برد الالتزام إلى هذا الحد أن يشترك طرفا العقد ، الدائن والمدين معاً ، في الحسارة التي سببتها طوارئ ، غير متوقعة لأن يحملها الطرف المدين وحده . وبذلك تتفرق نظرية الحوادث الطارئة عن النظرية التقليدية للقوة القاهرة على ماورد في مذكرة القانون الإيضاحية ، من حيث أن « القوة القاهرة تقضى إلى انقضاء الالتزام ، وعلى هذا النحو يتحمل الدائن تبعها كاملة ، أما الطارئ غير المتوقع فلا يترتب عليه إلا انقضاء الالتزام إلى الحد المعقول ، وبذلك يتقاسم الدائن والمدين تبعته » .

ففي الحوادث الطارئة يظل العقد قائماً ، وإنما يبدل القاضي التزامات الطرفين فيه ، دون أن يملك حق فسخه ، أما في القوة القاهرة فيتقضى الالتزام ، والالتزامات المقابلة له ، ويترتب عليه انقضاء العقد من تلقاء نفسه .

وفي هذا الحكم الذي رتبته القانون على الحادث الطارئ يختلف القانون المصري عن القانونين البولوني والإيطالي . فالقانون البولوني أجاز للمحكمة أن تعين طريقة تنفيذ الالتزام أو أن تحدد مقداره بل وأن تفضي بفسخ الالتزام (للادة ٣٦٩) . وأما القانون الإيطالي فيبدو ، كما يقول

الأستاذ السنهوري ، أنه قد تحاشى تعديل العقد من قبل القاضي فتركه للمتعاقد ، فنص على أن المتعاقد الذين أن يطلب فسخ العقد ، وللمتعاقد الآخر أن يدرك طلب الفسخ بأن يمرض تمديدا لشروط العقد بما يتفق مع العدالة (المادة ١٤٦٧) .

ولست بين أيدينا ، ونحن نكتب هذا البحث ، المذكرات الإيضاحية للقانونيين البولوني والإيطالي ، لنستبين منها الأسباب التي دعت الشارع في كل منهما إلى تقرير حق الفسخ . مع أن أساس النظرية يقوم على التعديل لأن تنفيذ العقد مازال ممكناً . ومع هذه الملاحظة نرى أن نص القانون للمصرى أكثر انطباقاً على مفهوم نظرية الحوادث الطارئة من نص القانونيين البولوني والإيطالي .

والنظرية في القانون المصري تفضي برد الالتزام إلى حد معقول ، وهذا التعبير أكثر دقة من عبارة « انقاص الالتزام إلى الحد المعقول » التي وردت في المشروع لما عرض على مجلس الشيوخ ، ولكن ملاحظة الأستاذ محمد الوكيل رئيس لجنة القانون للدنى في المجلس دعت الدكتور بنداى إلى اقتراح النص الحالي الذي وافقت عليه اللجنة .

على أن هذا النص مع دقته أكثر ليحولا كما قلنا ، فهو يزيد في اختصاص القاضي زيادة ملحوظة ، فلا يقصره على الانقاص وحده كما أوحى به النص السابق ، بل يمتد إلى الزيادة أيضاً ، وإلى وقف التنفيذ مدة قصيرة ، فهو في الواقع يجعل القاضي مطلق اليد في معالجة الموقف ، كما يقول الأستاذ السنهوري . فلفقاضي بمقتضاه أن ينقص الثمن المتعاقد عليه إذا هبطت الأسعار في عقود البيع أو ينقص الكمية المتعاقد عليها في عقود التوريد إذا قلت البضاعة في الأسواق ، أو أن يزيد الثمن إذا ارتفعت الأسعار . أو يوقف تنفيذ الالتزام إذا كانت الظروف الطارئة ذات طبيعة مؤقتة أو أنها على وشك الانتهاء ، والنائب في كل ذلك أن يزيل من الالتزام كل ما يجعل تنفيذه مرهقاً يهدد للمتعاقدين المدين بخسارة فادحة .

غير أن هذه التدابير التي يلجأ إليها القاضي لرد الالتزام إلى حد معقول قد تبدو سهلة ، ولكنها على غير ذلك في التطبيق العملي . ولست لدينا بعد تطبيقات قضائية واسعة في هذا الموضوع لجدة النظرية في تشريعنا . صحيح أن القانون — كما قالت مذكرته الإيضاحية — قد جعل للنظرية مياراً موضوعياً يتجلى في تحديد الطارئ، غير المتوقع وفي الأثر الذي يقرب على قيامه ، وفي ضرورة التقيد بالظروف وللوازنة بين مصلحة الطرفين ، ورد الالتزام إلى حد معقول ، إلا أن الأمر مع كل ذلك ما زال متوقفاً على حسن تقدير القاضي .

فإذا أخذ القاضي بكل المعايير المتقدمة ، فبداله إن الالتزام مرهق تتجاوز الخسارة فيه حد المألوف ، ووازن بين مصلحة الطرفين وأخذ الظروف بين الاعتبار ، فهل من قاعدة يتيها في رد الالتزام إلى حد معقول ؟

من الصير جداً ، إن لم يكن بالمستحيل ، وضع قاعدة عامة في هذا الشأن ، لاختلاف كل حالة عن

الأخرى في طبيعتها وظروفها الخاصة وما تقتضيه لرفع الإرهاق من الالتزام ، ولكن مع ذلك يمكن الاسترشاد ببعض القواعد في هذا السبيل .

والقاعدة الأولى هي أن الحسارة للألوفية تحملها الدين وحده فيجب أن لا تدخل في حساب الإرهاق .

والقاعدة الثانية أن يشترك الطرفان في الإرهاق . وقد ذهب الأستاذ السهوري إلى تفسير هذا الاشتراك بتقسيم مبلغ الإرهاق بالتساوي مناصفة بين الدائن ولدين ، ومثل لذلك بالمثل الذي ضرب في لجنة القانون للدين بمجلس الشيوخ ، وهو ارتفاع سعر أردب الشعير الذي تمهد التاجر بتوريده من ستين قرشاً إلى أربعة جنيهات ، فافتراض أن الارتفاع للألوف في سعر الشعير عشرون قرشاً ، وهذا ما يجب أن يتحمله الدين فلا يدخل في تحديد مبلغ الحسارة ، فيزل من الزيادة التي لحقت السعر المتفق عليه ، فيصبح الارتفاع غير الألوف ثلاثمائة وعشرون قرشاً ، فيقسمه القاضي مناصفة بين الطرفين ، ويرفع السعر من ستين قرشاً إلى ما يتين وعشرون .

ولكن هل في اشتراك الدائن ولدين في تبعة الطارئ ما يفرض تقسيم هذه التبعة بالتساوي بينهما على صورة آلية ، أم يحسن ترك ذلك لتقدير القاضي تبعاً للظروف ومصصلحة الطرفين ، فيقدر نسبة هذا الاشتراك بما يتفق من هذه الظروف والمصلحة ؟ إن القانون لا يحتم هذه المساواة بل قد أوجب على القاضي أن يوازن بين مصلحة الطرفين ويراعي الظروف ويرد الالتزام إلى حد معقول ، وهذه المعايير ترك للقاضي سلطة في تقدير النسبة التي يجب أن يشترك بها المتعاقدان في تحمل الحسارة . ثم أن الأساس الذي تقوم عليه نظرية الحوادث الطارئة هو كما قال الدكتور بشادي أمام لجنة القانون للدين بمجلس الشيوخ « تضحية من الجانبين وليس إخلاء أيهما من التزامه بل يتحمل كل منهما شيئاً من الحسارة » وهذا الأساس لا يوجب أن يكون تحمل الحسارة من الطرفين برقم واحد في كل الظروف ، بل قد تكون مصليحتها في اختلاف نسبة اشتراك كل منهما في الحسارة ، وربما أوجبت ببدء المدالة نفسها هذا الاختلاف . على أن من الالتزامات التعاقدية ما يكون دقيقاً مقدراً لا يمكن معه رد الالتزام المرفق إلى حد معقول بتصنيف الحسارة الفادحة وتقسيمها بين الطرفين ولذلك نرجح أن يكون اشتراك المتعاقدين في الحسارة بالنسبة التي يحددها القاضي بعد ملاحظة الظروف والموازنة بين مصلحة الطرفين دون التقيد بقاعدة حسيائية ثابتة .

والقاعدة الثالثة أن الدائن لا يلتزم بتعديل الالتزام ، ولا سباً إذا أدى إلى زيادة الأسعار ، فله أن يقبل بالتعديل أو يطلب فسخ العقد ، وعلى القاضي أن ينجيه بين الأمرين لا اختيار أحدهما .

والقاعدة الرابعة ، تطبق على الغالب في عقود المدة أو في العقود ذات التنفيذ المؤجل ، إذ رد الالتزام الذي صار مرهقاً إلى الحد المعقول ، ليس ذات صفة دائمة ، وإنما هو مؤقت يقتصر على الحاضر دون المستقبل ، فإذا زال الطارئ ، الذي جعل الالتزام مرهقاً زال معه التعديل ورجع العقد إلى ما كان عليه . وقد تجد بعد التعديل حوادث طارئة أخرى ، أو يشتد الطارئ الأول أو يخف ، فليس ما يمنع القاضي من إعادة النظر في التعديل الذي قضى به بالزيادة أو بالتقصان .

٤ - النظرية من النظام العام :

اعتبر القانون نظرية الحوادث الطارئة من النظام العام فصنت العقرة الأخيرة من المادة ١٤٧/٢ على أن كل اتفاق على خلاف أحكامها يقسح باطلا .

وفي هذا الحكم يختلف القانون المصري ، ومعه قوانين البلاد العربية التي أخذت بالنظرية ، عن القانونين البولوني والإيطالي ، لأنهما لم يعتبرا النظرية من النظام العام . وكان المشروع التمهيدي للقانون المصري لا يتضمن هذا الحكم ، ولكن اقترحت إضافته في لجنة للراجعة ، وليس في مجموعة الأعمال التحضيرية ما يبين أسباب هذه الإضافة . غير أن الأستاذ السنهوري يوضح ذلك بأن « الجزاء قد يبدو صورياً لا قيمة له إذا سمح للمتقاعدين أن يتفقا مقدماً على ما يخالفه ، فيستطيع المتقاعد القوي أن يعلى شروط الخصالفة دائماً على المتقاعد الضعيف ، وهذا ضرب من الإذعان تضاده القانون الجديد بهذا النص » .

غير أن القانون ، وقد اعتبر هذه النظرية من النظام العام ، لم يعتبر القوة القاهرة التي تجعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً من النظام العام بل أنه قد نص في المادة ١٧٧/١ على أنه « يجوز الاتفاق على أن يتحمل المدين تبعه الحوادث المنجىء والقوة القاهرة » : وجاء في مذكرة القانون الإيضاحية في بيان سبب ذلك أن هذه المادة ليست لإقتضاء للقواعد التي جرى القضاء المصري على اتباعها في هذا الشأن فقد يجعل عبء المسؤولية أشد وقرراً بالاتفاق على تحمل تبعه الحادث الفجائي ، وبهذا يكون المدين مؤمناً للدائن .

غير أن الحوادث الطارئة أقل أثراً من القوة القاهرة ، بل هي حالة مخففة منها ، لأنها لا تجعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً كالقوة القاهرة وإنما تجعله مرهقاً ، فاعتبار أحكامها من النظام العام يستدعى بالأولوية اعتبار القوة القاهرة كذلك . غير أن الأستاذ السنهوري يبين سبب هذا الاختلاف في الحكم بين الحادث الطارئ والقوة القاهرة بأن « الاتفاق على تحمل المدين تبعه القوة القاهرة إنما هو ضرب من التأمين لا يقدم المدين عليه ، مضطراً ، أما الاتفاق على تحمل المدين تبعه الحوادث الطارئ فمغامرة قد تهون حالة الاضطراب عليها » (الوسيط — ص ٦٤٩ هامش رقم ٢) .

غير أن الأستاذ سليمان مرقس « لا يرى هذا التعليل كافياً ، ويستند أن الشرع شعر بأن الحكم الذي استحدثه بشأن الطرف الطارئ حكم لم يأله الناس بعد ، وبأن فيه حرماً للدائنين من مزية قديمة ، يخشى أن يعمد الدائنون إلى التخلص منه بالاتفاق على ما يخالفه ، ففسد على بطلان هذا الاتفاق . أما حكم القوة القاهرة فهو حكم تقليدي مستقر في الفوس من أزمنة طويلة ولا يخشى أن يعمل الناس على إبطاله بصورة عامة ، فأجيز لهم الاتفاق على ما يخالفه (نظرية العقد ص ٣٤٥) .

ونحن نميل إلى الأخذ بالتعليل الذي أورده الأستاذ مرقس ، لأن فكرة التأمين التي تدفع المدين إلى تحمل تبعه القوة القاهرة ، قائمة بذاتها في الحادث الطارئ أيضاً ، وليس في تحمل تبعه هذا الحادث ما يصح أن يكون مغامرة ، ولا يكون كذلك في تحمل تبعه القوة القاهرة ، بل أن الممارسة في تحمل تبعه القوة القاهرة أشد منها في تحمل تبعه الحوادث الطارئة .

وهذا القارق في الحكم بين الحادث الطارئ والقوة القاهرة ، في الاتفاق على تحمل التبعة ،

يخلق تناقضا في مبدأ أساسى من مبادئ القانون ، كان يحسن تخليه بالقسوة بينهما في الحكم .
ويتفرع من اعتبار نظرية الحوادث الطارئة من النظام العام أن يسرى حكمها على العقود المقودة قبل تاريخ إقرارها إذا استمر تنفيذها بعد هذا التاريخ .

غير أن الفقه في مصر قد اختلف في هذا الموضوع ، فذهب الأستاذ السنهورى والأستاذ أنور سلطان إلى الرأي المتقدم . أما الأستاذ أحمد حشمت أبو ستيت فذهب الى عكسه مستشهداً بحكم النقض الفرنسى الصادر في ٩ ديسمبر ١٩٤٢ الذى قضى بأن « القانون الجديد الذى يعدل سعر الفائدة التامقضى إنما ينطبق على العقود المستقبلية ، ومن ثم يستمر للدائنين الحق في أن يتقاضوا في أثناء تنفيذ عقودهم السابقة على ذلك القانون ، الفوائد التى اتفقوا عليها في ظل القانون القائم وقت التامقذ ، » ويضيف الى ذلك « ان المصلحة التى يقوم عليها القانون وإن كانت من النظام العام ، إلا أنها فى الواقع تقوم على حماية مصلحة للأفراد ، وهى على أى حال تهدف إلى توفير الحماية لمن يتماقذ لا تخفيف اللب عن سبق له أن تماقذ . فالأولى عدم تطبيق المادة ١٤٧/٢ على العقود السابقة » (نظرية الالتزام فى القانون للدنى الجديد — الكتاب الأول — ص ٣٢٠) .

غير أن الأستاذ عبد الحى حجازى الذى أورد حكم النقض ، الذى استشهد به الأستاذ أبو ستيت فى رسالته « عقد للدة » قد ذهب إلى « أن قواعد استمرار القانون القديم بعد إلغائه فى حكم العلاقة التعاقدية التى أنشئت في ظله ليست قاعدة مطلقة . ذلك أن القانون الجديد ، إذا كان متعلقاً بالنظام العام ، يجب أن ينطبق فوراً على العقود القائمة وقت صدوره مستبعداً بذلك استمرار القانون القديم » (عقد للدة ص ١٤٧ ومشارفاً فى الهامش إلى ايمان فى مذكراته بدروس الدكتوراه ص ٤٣ — ٤٤ ص ٤٩) .

أما الأستاذ سليمان مرقس فيذهب إلى أن «حكم الظروف الطارئة بالرغم من أن المشرع قد جهه حكماً آمراً لا يجوز الاتفاق على ما يخالفه ، لا يصح اعتباره متعلقاً بالنظام العام بالمعنى الذى يسوغ الاستثناء من قاعدة استمرار تطبيق القانون القديم على العقود التى أبرمت في ظله » . ولكنه يضيف الى هذا الرأى أنه من الناحية العملية لا يسهل إلا الاعتراف « بأن الحكم الجديد قد اقتضته دواعى العدالة التى شرعت بها الحاكم فى ظل التقنين اللئلى ، وأن ما يستحدثه المشرع من أحكام تقتضها العدالة ينبغى أن يكفل تطبيقه على أوسع مدى ، وأنه كان يجدر بالمشرع أن ينص على سريان هذا الحكم الجديد على العقود السابقة » (نظرية العقد — ص ٣٤٦) .

ونحن نأخذ بالرأى الذى أبدياه فى أول البحث من أن حكم المادة ١٤٧/٢ يسرى على العقود التى لم تنفذ ولو كانت مقودة قبل وضع القانون الجديد . ونرى رأينا على أنه يجب النظر إلى البداء الذى يسود القانون فى معرفة مدى حكم من أحكامه . فالبداء الذى أخذ به القانون الجديد فى الأحكام الآمرة التى نص على عدم جواز الاتفاق على ما يخالفها هو سريتها على ما لم تنفذ من العقود المقودة

قبل صدوره ، ويستند ذلك مما أوردته المذكرة الإيضاحية عن الفائدة من أن الممدل المقرر لها في المادة ٢٢٧ هو الذى يطبق حتى بالنسبة للمعمود التى تمت من قبل ، أى قبل تاريخ العمل بأحكام القانون الجديد » (مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٢ ص ٢٢٧) .

ومن المقرر بالإضافة إلى ذلك أن القانون الجديد ، إذا كان معتبراً من النظام العام ، طبق بأثر فوري ، فيسرى على الوقائع التى تستجد بعد صدوره ولو نشأت من عقد سابق .

(الوسيط — ص ٦٥٢ هامش ١ و ٢) .

٥ - رقابة محكمة النقض على تطبيق النظرية :

لما بحثت المادة ١٤٧/٢ من القانون التى أقرت النظرية ، فى لجنة القانون المدنى بمجلس الشيوخ أورد رئيسها الأستاذ محمد الوكيل ملاحظة قل فيها « إنه يتبادر إلى ذهن أن الجواز فى عبارة « جاز للقاضى . . . معناه أن اتقاض الالتزام المهرق خاضع لتقدير القاضى » . وقد أجاب الدكتور بننادى ممثل الحكومة أمام اللجنة على هذه الملاحظة بأن « كل النصوص المتعلقة بالجواز لاتعطى للقاضى سلطة تقديرية مطلقة ، وإنما تعطيه رخصة بشرط تحقق ظروف معينة ، بمعنى أنها تجيز للقاضى على شيء معين إذا ما تبينت له شروط معينة ، واستعمل هذه الرخصة خاضع لمراقبة محكمة النقض من حيث توافر الشروط التى تبيح هذا الاستعمال » .

على أن هذه الرقابة يجب أن لاتعارض مع ماعلكه محكمة الموضوع من تقدير الوقائع ، فإذا بينت المحكمة فى الحكم الحادث ، وبحثت بمدى فى الشروط القانونية التى يجب أن تتوفر لتطبيق النظرية ، من حيث كون الحادث استثنائياً عاماً أو أنه ليس كذلك ، وأن فى الوسع توقعه أم عدم توقعه ، وأنه أصبح أو لم يصبح مرهقاً للمدين ، ثم انتهت إلى عدم الأخذ بالحادث واعتباره من الطوارئ ، أو انتهت إلى عكس ذلك ، بعد ملاحظة الظروف والموازنة بين مصلحة الطرفين . وحكمت برد الالتزام المهرق إلى الحد المقول ، فالحكم يعد سليماً ويكون القاضى قد استعمل رخصة القانون فى الظروف التى أجاز له استعمالها فيها ، فلا يكون لمحكمة النقض من مأخذ عليه . وقد قضت محكمة النقض المصرية بذلك فى حكمها الصادر فى ١/٨/١٩٥١ فقالت : « إن قوام نظرية الظروف الطارئة أو عمل الحاكم أن يكون الحادث استثنائياً وغير متوقع الحصول وقت انعقاد القدر . فإذا كان الحكم قد نفي ذلك فيما أوردته من أسباب ، ومنها أن رفع سعر اللحم لم يكن ظرفاً طارئاً غير متوقع ، إذ كان على كل متبصر بالأمر أن يتوقع زيادة فيه مادامت الحرب قائمة ، فهذا تقرير موضوعى لا يجوز معه تمسك الطاعن بتلك النظرية » . (مجموعة القواعد القانونية لمحكمة النقض — ج ٣ ص ٢٦ — قاعدة رقم ٥) .

٦ - تلخيص وافترام :

إن نظرية الحوادث الطارئة على ما أوضحناها تؤلف استثناء من قاعدة أن العقد شريعتا للتأقدين ، ولكنه استثناء تمليه فكرة العدالة . وقد أخذ بها الشارع المصرى ، إلا أنه وضع لها من

الضوابط ما ضيق به نطاق هذا الاستثناء مع المحافظة على تلك الفكرة . قد قيد الطوارئ بأن يكون حادثاً استثنائياً عاماً ، ليس في الوسع توقفة ، يهدد المدن بخسارة فادحة ، فإذا اجتمعت كل هذه القيود من الاستثناء والعموم وعدم الوقوع والخسارة الفادحة ، أو حب على القاضى أن يراعى الظروف ويوازن بين مصلحة الطرفين ، ثم أجاز له أن يقضى برد الالتزام إلى حد معقول . فأبقى العقد ولم يفسخه وإنما رده إلى حد معقول . وقد أوضحنا أن هذا الحد يوجب أن يتحمل المدن قسماً كبيراً من الخسارة يقابله قسط معادل له من الربح للدائن ، فقيت للعقد قوته اللازمة إلى حد بعيد .

على أن كل هذه الضوابط والقيود الموضوعة لحسن تطبيق النظرية ، تتوقف قبل كل شيء على حكمة القاضى وصبرته . وقد دل التطبيق ، في السنوات العشر التى مضت منذ إقرار النظرية ، على أن القضاء قد أحسن تطبيقها . كل الاحسان .

ونحن نقترح على البلاد العربية التى لم تأخذ بالنظرية أن تأخذ بها ، ونقترح الأخذ بالنص المصرى ذاته ، والا فنقترح إقرار صيغة واحدة للنظرية .

والذى يدعونا إلى هذا الاقتراح هو ما تشتمل عليه هذه النظرية من فكرة العدالة والإنصاف وأنها تصل بترائنا الفكرى والروحى ، وحسبنا فى ذلك أن نشر إلى مكاتبتها فى قبة الدياريتين العظيمتين اللتين ظهرتنا فى ديارنا . على أن هذا العامل الأدي يقرن بمامل المصلحة الاقتصادية المشتركة بين البلاد العربية ، والتي تتسع يوماً بعد يوم ، فمن غير المستساغ ولامن للمصلحة ، أن تطبق النظرية فى مصر وسوريا والعراق ولا تطبق فى لبنان ، على عقد واحد معقود بين طرف لبنانى وطرف عراقى أو من الجمهورية العربية المتحدة ، إذا اختلف مكان العقد والمحكمة التى تنصل فيه . ويكتفىنا فى التدليل على صواب اقتراحنا أن نشير إلى الدعوة الحارة التى دعا فيها حضرة الرئيس السيد خليل جريج من رؤساء محكمة الاستئناف فى بيروت إلى قبول النظرية فى القانون اللبنانى فقال : « لا يسمننا إلا أن نعيب على القانون اللبنانى تأخره عن الأخذ بنظرية الطوارئ غير للتوقفة نظراً لحدائته عهده ولنزعتة التقليدية . وإذا كان للمشرع الفرنسى بعض المنر فى تحفظه منذ قرن ونصف فلا نرى عذراً لإعراض المشرع اللبنانى عن هذه النظرية بعد أن انحاز إلى جانب النظريات الحديثة للشعبة بروح العدالة ومحاربة الفس ، والتصف بالحق ، ومساندة الضعيف ، وعلى الأخص إلى توسيع دائرة نظرية الفتن ، وبعد أن تغلب على الحق طابع الخدمة الاجتماعية على طابع اللغة الفردية ، وساد مبدأ التضامن الاجتماعى ، وتطورت النظم الاقتصادية بصورة تعددت الحدود المستادة فى الحساب التقديرى ، والاختراز ، وافسدت على المتعاقدين قصدهم ، وجوهر غرضهم ، وإن خشية تحمك القاضى فى مسير العقد لا تمكنى لانصراف المشرع عن إقرار نظرية الطوارئ غير المتوقفة ، لأن رفع الحيف فى الظروف الحارقة لمو أسمى ما تهدف إليه رسالة القضاء ، ومن يكون أولى من القاضى للتخفيف من جور الإنسان ، بل ومن جور القانون نفسه فى بعض الحالات أو من قصوره عن معالجة القضايا المستعبد » (النظرية العامة للموجبات — ج ٢ — ص ٣٣٧) .

نظرية الحوادث الطارئة

لرؤساء عادل عاوية المحامى

تقضى القاعدة الأصولية في التشريع بتغليب سلطان إرادة الطرفين المتعاقدين فجري للثلث قائلًا « إن العقد شريعة المتعاقدين » . وقد حرصت جل التشريعات إن لم يكن كلها على حماية تلك الإرادة وتوفير الضمانات لها ولآثارها فيما لا يخالف قواعد النظام العام . ولا يضر بشير المتعاقدين . ومن ثم ترك القاضي حرية تفسير إرادة المتعاقدين مستهدياً بصريح عبارتهما أو مستلهما حقيقة تلك الإرادة من ظروف التعاقد أو معاني العقد الباطنة . ولكن حرم على القاضي وحيل بينه وبين تعديل تلك الإرادة أو إلزام أحد المتعاقدين بما لم يكن يفكر فيه أصلاً أو قبله .

ومنذ وقت طويل مضى بل وفي وقت تطلبت فيه الروح الدينية والقوانين غير الوضعية ، ورجال القانون في حيرة من أمر « الحوادث أو الظروف الطارئة » وأثرها على العقد وإرادة الطرفين المتعاقدين فيه . فرأى ينقلب الفكر القائل بأبضاء العقد أو تعديله أخذاً بيد الدين وإقالة له من عثرته التي تردى فيها بفعل الظروف الطارئة . والتي بسببها صار التزامه مرهقاً شديداً الإرهاق وإن لم يبلغ حد استحالة التنفيذ . وهذا الرأي استند أكثر ما استند في تبرير حجته إلى مبادئ العدالة وحسن النية للفتوة في تنفيذ العقود وقاعدة الإثراء على حساب الغير . ورأى آخر يطلب الفكرة التقليدية الأساسية التي تتادى بحرية التعاقد للشروع ورجحان سلطان إرادة المتعاقدين على غيرها . واستند هذا الرأي دائماً على ضرورة استقرار المعاملات والبحث في علاج الداء عن أهون الضرر .

وينادي إلى القول بأنه إلى يومنا هذا ما برحت أكثر التشريعات للدنية تميل إلى الرأي الثاني وتعرض عن الرأي الأول ومن ثم ما زالت نظرية الظروف الطارئة بعيدة عن أن تكون الناجبة . وذلك على التفصيل الآتي بعد :

المقصود « بنظرية الظروف الطارئة »

تبتت نظرية الظروف الطارئة وتداولها الفكر القانوني علاجاً لاختلال التوازن الاقتصادي للعقد أثر تكوينه ، وعند التنفيذ . فقد لوحظ أن بعض العقود بطراً عليها بعد تكوينها تكويناً صحيحاً في ظل إرادتين سليمتين ظروف استثنائية غير متوقعة تمثل إخلالاً جسيماً وخطيراً بمركز أحد الطرفين المتعاقدين فيصبح التزامه في العقد مرهقاً له إرهاقاً شديداً ومهدداً له بالخراب دون أن يصل إلى حد الاستحالة في التنفيذ . كأن يلتزم تاجر بتوريد غلال لمصلحة أو هيئة ما وبسعر محدد مع امتداد هذا الالتزام لفترة معينة ثم يرتفع سعر الغلال فجأة لارتفاع كبيراً غير متوقع بفعل وقوع حرب أو وباء أو غيره من التوازل الطبيعية ، وهنا يدور البحث هل يلزم التاجر للورد بالاستمرار في التوريد بشرط العقد الأصلية

وبالتن المتفق عليه فيه ، أم تفضى العدالة برفع بعض الضرر عنه وتوزيع العبء وتحمل التبعة بينه وبين الدائن المشتري بحيث يتحمل كل منهما نصيب في زيادة السعر غير التوقفة .

فإن قلنا بالرأى الأخير وبالإذن للقاضي في رد التزام الدين إلى الحد المقول على أى نحو كان ، كان ذلك إعمالاً لنظرية الظروف الطارئة التى تسمح للقاضي خلافاً للقاعدة التشريعية الأصولية ، بتخطى حدود وظيفته الأصلية في تفسير العقد إلى تعديل إرادة المتعاقدين .

وعلى الرغم من خلو أغلب التشريعات الوضعية الحديثة من نص عام يأخذ بحكم النظرية المذكورة فإن التشريع المدنى للاقليم المصرى الذى صدر مؤخراً في سنة ١٩٤٨ نص في المادة ١٤٧ منه على ما يأتى :

١ — إن العقد شريعة المتعاقدين ، فلا يجوز نقضه أو تعديله إلا باتفاق الطرفين ، أو للأسباب التى يقرها القانون .

٢ — ومع ذلك إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن فى الوسخ توقعها ، وترتب على حدوثها إن تنفيذ الالتزام التعاقدى . وإن لم يصبح مستحيلاً ، صار مرهقاً للدين بحيث يهدده بخسارة فادحة ، جاز للقاضي تبعاً للظروف ، وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين ، أن يرد الالتزام الرهقى إلى الحد المقول . ويقتع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك .

وحسبنا أن التشريع المصرى قن النظرية موضوع البحث آخر الأمر ضمن نصوصه متأسياً في ذلك بقانون الالتزامات البولونى في المادة ٢٦٩ منه والقانون المدنى الإيطالى الجديد في المادة ١٤٦٧ . ومتأثراً باتجاه القضاء الإدارى الفرنسى الذى جنح أخيراً إلى إعمال النظرية في أحكامه . ومفسحاً فيما يلى تبعاً إلى أحكام القوانين التى ترسم التشريع المصرى خطاها ويان الفوارق بين النصوص فى ذلك وفى تلك وإلى الأسباب الخاصة بالقانون الإدارى والتى من أجلها استعان مجلس الدولة الفرنسى بنظرية « الحوادث الطارئة » .

ولو رجعنا إلى مذكرة للشروع التمهيدى للقانون المدنى المصرى الجديد وما ورد فيه بشأن نص المادة ١٤٧ المستندة لوجدنا التشريع يطن فيها عن خطورة البدء الذى تستحدثه المادة المذكورة بتقنينها لنظرية الظروف الطارئة . ويحاول فى أكثر من موضع إشاعة العلمانية والثقة فى أنه اتخذ من الضمانات سياجاً كافياً لقضاء على عيوب تلك النظرية . كما نهت المذكرة المذكورة إلى وجه الشبه بين النظرية موضوع البحث ونظريتي القوة القاهرة والاستئلال (التين) وللميز الأساسى لكل منها .

وواقع الأمر أنه طبقاً لما جاء فى مذكرة للشروع التمهيدى لنص المادة ١٤٧ ساقطة الذكر (وكانت تحمل رقم ٢١٣ فى للشروع التمهيدى) ليست نظرية الطوارئ غير التوقفة — على وجه الإجمال — إلا بسطة فى نطاق نظرية الاستئلال . فالتين إذا عاصرا تقاد العقد (وهو الاستئلال) أو كان لاحقاً له (وهى حالة الحادث غير المتوقع) لا يحسم أثره فيما يكون للتعاقد من قوة الإلزام . فقد يكون سبباً فى بطلانه أو فى انتقاصه على الأقل .

كما أن الطارئ غير المتوقع تنظمه مع القوة القاهرة فكرة المفاجأة أو الحتم ، ولكنه يفتقر عنها في أثره في تنفيذ الالتزام . فهو لا يجعل هذا التنفيذ مستحيلا ، بل يجعله رهقاً يجاوز السمة ، دون أن يبلغ به حد الاستحالة .

ومن متابعة التشريع التمهيدي لنص المادة ١٤٧ للمستحدثة والمذكورة المراقبة له ، والحجج التي ساقها المشرع تبريراً لموقفه من الأخذ بنظرية الظروف الطارئة وتقنينها ، والمواطن التي أشار إليها المشرع وقال عنها إنها تفضل في النص المصري المختار نظائره في النصوص الأخرى سواء في القانون البولوني أو الإيطالي يتضح لنا ما يأتي :

١ — أن التشريع المصري أخذ في نصه المستحدث بما سبق أن رفض الفقه المصري اعتباره ردحاً طويلاً من الزمن . بل أن قضاء محكمة الاستئناف في مصر عث في حكم له أخذ فيه بنظرية الظروف الطارئة أساساً لتعديل أحكام عقد توريد فها لبثت محكمة النقض أن قضت عليه بحكم أبث فيه الأخذ بنظرية الظروف الطارئة في ظل القانون القديم .

٢ — أن التشريع المصري أقر بأن نظرية الظروف الطارئة تستهدف للقضاء باعتبارها مدخلا لتحكم القاضي يداؤه يقول إن التشريع قد جهد في أن يكفل لها نصيباً من الاستقرار فأضفى عليها صفة مادية يشغل أثرها في تحديد الطارئ غير المتوقع وفي أعمال الجزاء الذي يترتب على قيامه ، فلم يترك أمر هذا الطارئ للقضاء بقدره تقدير ذاتياً أو شخصياً .

٣ — أن التشريع المصري يرى أنه تعاشي التردى فيما وقع فيه التشريع البولوني من ترك أمر الطارئ للقاضي بقدره تقدير ذاتياً أو إيراد أمثلة تطبيقية فقهية الصبغة على الحوادث الطارئ . كما يقول التشريع المصري إنه بنصه المستحدث طاق نص القانون المدني الإيطالي لأنه أجاز للقاضي أن يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول مع بقاء الالتزام دون انقضائه بينما أراد القانون الإيطالي بالطريقة التي اختارها أن يجعل تعديل العقد من عمل المتعاقد لا من عمل القاضي ، ولكنه يفرض عليه هذا التعديل عن طريق تهديد بفسخ العقد . إذ أنه جعل للمتعاقد الآخر (الممان) الحق في أن يدرك طلب الفسخ بأن يعرض تعديلاً لشروط العقد بما يتفق والمدالة .

٤ — قال التشريع المصري أيضاً في تبرير النص المستحدث إن القضاء الإداري في فرنسا لجأ إلى نظرية الظروف الطارئة آخر الأمر وأعمل حكمها عاكفاً في ذلك القضاء المدني .

ولما كان النص المصري المستحدث هو أحد ثلاث قوانين حديثة أخذت بنظرية الظروف الطارئة كمقاعدة تشريعية عامة مع القانونين البولوني والإيطالي الجديد كما قدمنا مع فوارق بينها . ولما كان النص المستحدث في التشريع المصري في المادة ١٤٧ لم يخل من معارضة وقد أثناء عرضة على أحد مجلسي البرلمان القائم في ذلك الوقت وهو مجلس الشيوخ فقد رأينا أن نعرض فيما يلي للمقارنة أولاً بين النص المصري المستحدث وموقف القضاء المدني قبل صدوره وبين ذلك النص وباقي نصوص التشريع ذاته في مواد الاستئلال ثم نقف عليها بالمقارنة بين النص المصري ونصوص القوانين الوضعية الأخرى وللإفاضة بينها ثم ننهي من ذلك كله إلى إبداء الرأي في موقف التشريع المصري من هذه النظرية وصحيم النص المستحدث .

موقف الفقه والقضاء قديماً من نظرية الظروف الطارئة

إن القضاء المصري ، في ظل القانون القديم ، كالقضاء الفرنسي لم يأخذ بنظرية الحوادث الطارئة . وقد استمر القضاء المختلط في مصر في هذا المنى ، فعند أن الالتزام لا ينقض إلا إذا صار تنفيذه مستحيلاً ، أما إذا كان التنفيذ ممكناً فإنه يجب القيام به حتى لو كان مرهقاً للمدين . وقضت محكمة الاستئناف المختلطة في حكم آخر لها بأن التأقذ وقت الحرب يحصل صمويات التنفيذ متروكة ، فلا يجوز الاحتجاج بها للتخلص من الالتزام .

وهكذا كان موقف القضاء الوطنى أيضاً قد أخذت محكمة استئناف مصر الوطنية في حكم فريد لها بالنظرية (استئناف مصر الوطنية في ٩/٤/١٩٣١) . ثبت فيه من وقائع القضية أن مصلحة الحدود تماقتت مع شخص على أن يورد لها كمية من « القرة العويجة » بسر معين ، فورد بعض مامهد به ، ثم طالبت المصلحة بتوريد جزء آخر ، فامتنع بعد أن ارتفع سعر هذا الصنف من الأذرة على أثر إلغاء التسمية الجبرية من جنبيين وربيع إلى مافوق الحمة الجنيات .

وقد قررت المحكمة في حكمها « إنه وإن كان من المقرر احترام العقود باعتبارها قانون المتعاقدين مادام لم يصبح تنفيذها مستحيلاً استحالاً مطلقاً لحادث قهرى ، إلا أنه يجب أن يكون ذلك مقيداً بتقتضيات العدالة وروح الإنصاف . فإذا طرأت عند التنفيذ ظروف لم تكن في حسان المتعاقدين وقت التأقذ ، وكان من شأنها أن تؤثر على حقوق الطرفين وواجباتهما بحيث تفل بتوازنها في العقد إخلالاً خطيراً ، وتجعل التنفيذ مرهقاً لدرجة لم يكن يتوقها بحال من الأحوال ، فإنه يكون من الظلم احترام العقد في مثل هذه الظروف ويجب عدلا العدل على مساعدة المدين وإشاقه من الخراب . . . »

وغنى عن البيان أن المحكمة في حكمها المتقدم استندت في تبرير قضائها بأعمال نظرية الظروف الطارئة على مبادئ العدالة . والتريب أها نفس المبادئ التى يستند عليها الرأى المخالف القائل بأن العدالة تتوافر أكثر ماتوافر في احترام إرادة المتعاقدين وبالتالي في استقرار الماملات . ولذلك فإن ذلك الحكم الشاذ ما لبث أن نقضته محكمة النقض . وإن كانت محكمة النقض قد قضت على الحكم الاستثنائى السابق على أساس أنه مخالف للقانون القائم في ذلك الوقت — وهى المحكمة التى ترأب التطبيق القانونى السلم — فإنها ولا ريب أفصحت في قضائها ضمناً عن ميلها إلى التفسير الأصلى للقانون وإلى الرأى القائل بعدم الأخذ بنظرية الظروف الطارئة وأرجحية أعمال مبدأ سلطان الإرادة وقصر وظيفة القضاء على تفسير إرادة المتعاقدين دون تعديلها . ونفس هذا القضاء أخذت به محكمة النقض في قضية أخرى تالية (قضى مدنى في ١٥ مايو سنة ١٩٤٧) . وقد أوضحت محكمة النقض في حكمها اللذين أهدرت فيهما نظرية الظروف الطارئة أن المشرع رغب دائماً في الاحتفاظ بين يديه بزماء نظرية الطوارئ يجعلها بآثارها كلاً رأى لذلك ضرورة وخاصة أثناء الحروب وفي أعقابها كما فعل في وقف الأجال وإعطاء المهل وتحديد أسعار المواد الضرورية والمواد الغذائية وغيرها .

واقع الأمر إذن أن محكمة النقض كانت تميل إلى الرأى القائل بأعمال مبدأ سلطان الإرادة دون

نظرية الظروف الطارئة إلا بقدر وفي أحوال خاصة يقدرها الشارع نفسه وبالقدر المناسب . فتمسكت بأهداب القانون القائم وحرفته . ولكن زعم أنصار النظرية أن محكمة النقض لم تجد مناسباً من ذلك الحكم في ظل القانون القديم وأنها أبت الأخذ بنظرية الحوادث الطارئة كسبب لانقضاء الالتزام، لارده إلى الحد المقول ومن ثم فهي لم تكن تأبى مطلقاً أن يوضع للنظرية نص تشريسي وإنما كان هناك قصراً في التشريع سده النص المستحدث .

هذا عن القضاء أما المقه المصري فقد كان منقسماً فيما بينه ، بين مؤيد لنظرية الطوارئ ومعارض لها وإن كانت الغالبية تمارضها ، ويقول مع محكمة النقض بأن استقرار المعاملات واحترام إرادة المتعاقدين ترجع من ناحية العدالة وتعلو على مصلحة الدين الذي يطرأ من الظروف ما يجعل إلزامه مرهقاً .

فدأيد الأخذ بالنظرية الأستاذ السهوري وإليه يرجع مشروع النص المستحدث في القانون وهو المادة ١٤٧ سائلة الذكر كما عارض النظرية الأستاذ حلمي بهجت بدوي والدكتور حامد زكي وغيرها .

مقارنة نص التشريع المصري بنصوص التشريعين البولوني والإيطالي

يتضح من مراجعة المشروع التمهيدي للقانون المصري الجديد ومذكرته المرافقة أن المشرع اهتم في النص المستحدث للظروف الطارئة بزميله الشارعين البولوني والإيطالي الجديد فقد جاء في المادة ٢٦٩ من قانون الالتزامات البولوني ما يأتي :

« إذا جرت حوادث استثنائية ، كحرب أو وباء أو هلاك المحصول هلاكاً كلياً أو غير ذلك من النوازل الطبيعية فأصبح تنفيذ الالتزام محوطاً بصعوبات شديدة أو صار يهدد أحد المتعاقدين بخسارة فادحة لم يكن المتعاقدان يستطيعان توقعها وقت إبرام العقد ، جاز للحكمة ، إذا رأت ضرورة لذلك ، تطبيقاً لمبادئ حسن النية ، وبمد الموزانة بين مصلحة الطرفين ، أن تمنح طريقة تنفيذ الالتزام ، أو أن تحدد مقداره بل وأن تقضي بنسخ العقد » .

كما جاء في المادة ١٤٦٧ من القانون المدني الإيطالي ما يأتي :

« في العقود ذات التنفيذ المستمر أو التنفيذ الدوري أو التنفيذ المؤجل . إذا أصبح إلزام أحد المتعاقدين مرهقاً على أثر ظروف استثنائية ، جاز للمتعاقد المدين بهذا الالتزام أن يطلب فسخ العقد . وللمتعاقد الآخر أن يدرك طلب الفسخ بأن يعرض لتديلا لشروط العقد بما يتفق مع العدالة » .

والفرق بين النص المصري للمادة ١٤٧ والنص البولوني للمادة ٢٦٩ ينحصر فيما يأتي :

١ — رسم النص المصري حدوداً تفرق بين حالة الطوارئ غير الترفعة وحالة القوة القاهرة بينما لم يفتح التشريع البولوني ذلك الحد الفاصل ، فالقاضي يحكم النص المصري بملاك التعديل ورد الالتزام للرهب إلى الحد المقول بينما يملك القاضي البولوني ضمن ما يملكه فسخ العقد من أساسه

٢ — ينبنى على ماتقدم أن النص المصري يحمل دائماً على توزيع ثمة الطارئ بين الدائن والمدين

بينما قد يتحمل التبعة كلها الدائن وحده إذا رأى القاضى البولونى فسخ العقد . وذلك على تفصيل آت .

٣ — قنع الشارع للمصرى فى تحديد الحادث الطارىء بوضع ضابط للتوجيه ، دون أن يورد أمثلة تطبيقية فقهية الصفة . وتعيب مذكرة التشريع المصرى على القانون البولونى أنه جمع بين الحرب والوباء وبين هلاك المحصول بأسره فى بين ماساق من تطبيقات غلط بذلك بين الملة والمال (مجموعة الأعمال التحضيرية ٢ ص ٢٨٠) .

والحقيقة أن القانون البولونى إذ ذكر بعض الأمثلة التطبيقية إنما ذكرها على سبيل المثال إذ أعقبها بقوله « أو غير ذلك من النوازل الطبيعية » إشارة إلى الحادث الطارىء الملم الذى يستغل عن الحوادث الخاصة بالمدن .

أما ما ورد فيه من إشارة إلى هلاك المحصول هلاكاً كاملاً كما جاء بالترجمة العربية وهو ما يبيحونه عليه فإنما المقصود به غالباً الآفات الزراعية أى الملة نفسها فيجرى النص كالآتى :

« إذا جلت حوادث استثنائية ، كحرب أو وباء أو آفة زراعية قاضية أو غير ذلك من النوازل الطبيعية . . » .

أما الفرق بين التشريعين المصرى والإيطالى الجديدين فنحصر فيما يأتى :

١ — أشار القانون الإيطالى إلى أن النظرية لا يعمل بها إلا فى العقود للتراخية التنفيذ بينما سكت النص المصرى عن الإشارة ارتكناً على أنه شرط غالب .

٢ — يقضى النص الإيطالى متى توافر الحادث الطارىء بفسخ العقد لمصلحة الدين للرهن ويحمل للدائن فى الوقت ذاته أن يبدأ الفسخ إذا عرض تعديلاً فى الشروط بما يتفق والملاءة ، بينما يجوز طبقاً للنص المصرى رد الالتزام للرهن إلى الحد المقبول فقط دون الفسخ .

٣ — قرر النص المصرى أن حق الدين فى الخمسك بأهداب نظرية الظروف الطارئة أصبح من صميم قواعد النظام العام ومن ثم لا يجوز الاتفاق على حرمانه منها .

تلك هى مواضع الاختلاف بين النصوص التشريعية فى القوانين الثلاثة ويتضح من مراجعتها كدرة التشريع المصرى أن الشارع يحمل من هذه الفوارق مزايااً للتشريع المصرى على غيره . فيقول إنه تجرد من العيب الظاهر فى القانون البولونى إذ وضع أمثلة تطبيقية لحالة الحادث الطارىء ، ولكن رأينا فيما سلف أن هذه الأمثلة التطبيقية لم ترد فى القانون البولونى على سبيل الحصر إذ أعقبها النص العام القائل « وغير ذلك من النوازل الطبيعية » . كما يقول إنه تجرد من عيب آخر هو احتمال حمل الدائن وحده للتبعة كاملة متى اختار القاضى فسخ العقد طبقاً للقانون البولونى بينما هو لا يلجأ فى التشريع المصرى إلا لرد الالتزام للرهن إلى الحد المقبول سواء باقاسم أو بإلزام المدنى أو زيادة التزام الدائن وبذلك يضمن توزيع الأعباء بين طرفى العقد .

وحسبنا أن هذه الحجة غير صحيحة على إطلاقها فقد يكون فسخ العقد أهون وأخف وطأة على الدائن من زيادة التزامه الأسلى ومن ثم فإن منح القاضى سلطة الفسخ اختياراً قد تقمع الطريق أمامه لإحقاق أكبر قسط من العدالة متى قدر الظروف ورأى فى ذلك مصلحة أوفى للطرفين .

أما بالنسبة لنس القانون الإيطالي الذي صرح بشرط التراخي في تنفيذ العقد إضاحاً لشروط أعمال النظرية فلا عيب في ذلك إطلاقاً مادام هو المقصود حقيقة من النص في التشريعات الثلاثة فهذا هو ميدان تطبيق النظرية دون غيره والذي من أجله ابتكرت .

وكذلك ما نص عليه التشريع الإيطالي بالنسبة لمنح الدائن فرصة توقي فسخ العقد متى عرض تمديلاً لشروطه بما يتفق مع العدالة . وسرى أن الشرع المصري ذاته أخذ بذلك الحكم عنه في المادة ١٢٩ الخاصة بالاستغلال والتبن الواقع أثناء تكوين العقد .

وغنى عن البيان بما تقدم أن سكوت النص المصري عنه بشرط التراخي في العقد ليس خيراً كله كما أن سكوت النص عن حق القاضى في فسخ العقد متى وجد من الظروف المائلة إمامه شيئاً له في ذلك ليس خيراً كله . . وليس أدل على ذلك من أن الشرع المصري نفسه قد رسم علاجاً مغايراً لنس الداء في ناحية أخرى من نواحي التشريع وهي حالة الاستغلال في نص المادة ١٢٩ من القانون للدن الجديد على النحو الآتى بعد .

لقد إثنينا في صدر هذا البحث إلى أن نظرية الطوارئ، أن هي كثير الشارح المصري في مذكرة المشروع التهيدى إلا بسطة في نطاق نظرية الاستغلال مع فارق بينهما . فالأولى تعرض أثناء تنفيذ العقد وبعد تكوينه بينما تعاصر الأخيرة انعقاد العقد . والتبن في الأولى من فعل القدر وولد الظروف بينما هو في الأخيرة من فعل الطرف الآخر في العقد ونتيجة لرغبته في استغلال الطرف الضعيف في العقد . فما بال الشرع يصف لداء الوحيد علاجين مختلفين متنافرين ، فهو في ناحية الاستغلال يعجز للقاضى متى استبان حصول الاستغلال ووقوع التبن فعلاً — بناء على طلب المتعاقد المتبون — أن يطل العقد أو أن ينقص التزامات هذا المتعاقد . وبذلك يرد التزامه إلى الحد المقبول . رفماً لتبن بداهة وزجراً للدائن المستغل أيضاً .

ومع ذلك فإنه يحدد للطرف المتبون زمناً لرفع الدعوى لا يجاوز سنة واحدة من تاريخ العقد وإلا كانت دعواه غير مقبولة .

كما يحجز الشرع في هذا المجال للدائن المستغل في عقود المعاوضة أن يتوق دعوى الإبطال إذا عرض ما يراه القاضى كافياً لرفع التبن .

أما في ناحية الظروف الطارئة وما هي أن التبن وقع لاحقاً للعقد منسوباً لقدر وحده دون تقصير من الطرف الآخر في العقد ، فإن الشارع لا يحدد أجلاً ما للدن المتبون رفع دعواه خلاله ومن ثم يبق الدائن مهلهذاً بغير حد . كما أنه يحرمه فرصة انقضاء العقد رغم توافر مصلحته في ذلك أكثر توافراً في تعديل شروط العقد الأصلية وزيادة التزاماته فيه . وهي حالة محتملة الحدوث وخاصة في العقود المزمة للجانبين والتي يترتب على عدم تنفيذ للدن لالتزامه إعفاء الدائن من التزامه المقابل .

ومن أجل ما تقدم جميعه لم يخل نص المادة ١٤٧ من القانون المدنى المصرى وقد كان في المشروع التهيدى يحمل رقم ٢١٣ . قول لم يخل من تقدم من أعضاء مجلس الشيوخ وقد عارضه رئيس المجلس نفسه كما عارضه كثير من اعضائه . بل أن جمع الحجيح والأسانيد التى ساقها واضع مشروع

النص تبريراً للاخذ بنظرية الطوارئ وطرح القاعدة الأصولية المستقرة في التشريع المصري أصلاً وأيدها الفقه والقضاء في مصر أو غيرها من البلاد الأخرى عملاً لمبدأ سلطان الإدارة واستقرار المعاملات . ومحاولة الركون إلى مبادئ العدالة في ابتكار هذه النظرية . كل هذه المحاولات لم تكن مقنعة ولا تنهض دليلاً على سلامة النص ، خاصة وأن التشريع كقيل دائماً حتى اقتضت الظروف ذلك بإصدار التشريع المناسب لكل حادث طارئ، كما فعل دائماً قبل النص المتحدث . بل أن المتعاقدين نفسهما كفيلاً بتوقي خطر المفاجآت بالنص على ذلك في صلب عقدهما كأن يحدد أجل لانقضاء المدين . كما أن في انتشار أنظمة التأمين الحديثة علاجاً حاسماً في المدين به مدى التزاماته ويأمن به غدر الظروف وخفايا القدر .

ولو رجعنا إلى واقع الأمر وما أسفر عنه اندراج هذا النص للمتحدث ضمن نصوص القانون المدني المصري الجديد لما وجدنا نص للمادة ١٤٧ ساقطة الله كمر تطبيقاً يذكر منذ صدور التشريع في سنة ١٩٤٨ حتى الآن . بل أن للرسوم قانون الخاص بالإصلاح الزراعي صدر في الإقليم المصري منذ سنة ١٩٥٢ ورفقت بشأنه بعض القضايا القليلة أمام المحاكم استناداً إلى نص للمادة ١٤٧ المذكورة وقاعدة الظروف الطارئة ثم ما لبث للتشريع حبل لكل خلاف أن عدل الرسوم بقانون الخاص بالإصلاح الزراعي نفسه وضمنته نصاً خاصاً بتوزيع الترم بين كل من البائع والمشتري ومن ثم عاد التشريع لسابق عهده في علاج الظروف الطارئة بتشريع خاص حاسم .

أما القضايا الخاصة بتطبيقات قانون الإصلاح الزراعي والتي استند رافعوها فيها إلى أحكام المادة ١٤٧ ساقطة الذكر فقد قضى فيها جميعاً بالرفض واستند الحكم إلى عدم توافر شروط المادة ١٤٧ .

شروط تطبيق أحكام المادة ١٤٧ من القانون المدني المصري

نعرض فيما يلي للشروط اللازمة لتوافرها لانطباق نص المادة ١٤٧ ومن هذه الشروط تعيين مدى ملائمة النظرية بشروطها لحاجيات التعامل وحياة الأفراد العملية .

أولاً — أن يكون العقد الذي تثار النظرية في شأنه متراجياً : فظروء الحادث الاستثنائي المسموع النير المتوقع وقت التعاقد لا يمكن تصوره إلا في حالة وجود فترة زمنية فاصلة بين تكوين العقد وتنفيذه . وإن كان الأستاذ السنهوري واضح مشروع النص يقول في مؤلفه « الوسيط » ص ٦٤٢ إن تطبيق النظرية محتمل في العقود غير المتراجية كأن يطرأ الحادث عقب صدور العقد مباشرة . ولكن حتى في هذه الحالة الأخيرة لا بد أن تكون قد انقضت فترة زمنية ما بين صدور العقد وتنفيذه قصرت هذه الفترة أم امتدت . وعلى كل حال فلا محل لتطبيق النظرية بداهة إذا كان تنفيذ العقد معاصراً لصدوره أو لا تفصل بينهما فترة زمنية تسمح بوقوع الحادث الطارئ أو التماس المنع للمدين للرهب إذ أنه كلما قصرت الفترة الفاصلة بين صدور العقد وتنفيذه ضمنت حجة الدين للرهب من حيث عدم توقعه للحادث الطارئ وبالتالي زالت حكمة النظرية . واختلت شروطها . ولذلك فقد أحسن التشريع الإيطالي صنفاً إذ صرح في صلب مادته بشرط التراخي .

ثانياً — أن تجد بعد العقد حوادث استثنائية عامة ، ويقصد بالحوادث العامة في التشريع المصري

كما يتضح من مراجعة مناقشات مجلس الشيوخ ، الحوادث الغير المتعلقة بشئون الدين للرهبى الخاصة . كان يهلك محصوله أو يقع قرية إفلاس أو غير ذلك . إنما الحوادث السامة كالجراد أو الحرب أو غيرها مما يصيب الأفراد كافة .

ثالثاً — أن تكون هذه الحوادث الاستثنائية ليس فى الوسع توقعها : فالحكمة من النظرية هى عنصر للمفاجأة والغبى اللاحق كما قدمنا . فإن كان الحادث محتمل لوقوع فلا يؤمن للدين الرهبى إلا نفسه حيث كان يتعين عليه التحرز من القعد عند مدوره . وحتى هذا الشرط لا يحلو ، من صواب عند التطبيق . فقد سأل أحد أعضاء مجلس الشيوخ عند مناقشته النص عما لو كان انتشار دودة القطن حادثاً طارئاً يميز الانقاع بالنص جاء الرد أنه ليس كذلك حيث جرت المادة سنوياً بانتشار وباء الدودة فى القطن وبالتالي فهو حدث متوقع ، أما الجراد فهجوم أسرابه يعد طارئاً ينطق عليه الشرط . وهنا ينطق البحث فإن ظهور الإصابة بديدان القطن أمر مألوف حقاً ولكن شدة الإصابة تخلف من سنة لأخرى فهل يمكن القول بأن انتشار الدودة بشكل استثنائى أى بشدة غير متوقعة ليس من الحوادث الطارئة . أو ليست العبرة بنتيجة الإصابة وأثرها على المحصول . أو لم ينظم التشريع كل ذلك فى صلب عقد الإيجار إذ أجاز للسأجر التحلل من الأجرة أو انقاصها إذا هلك المحصول هلا كاملاً ؟

رابعاً — أن تحمل هذه الحوادث تنفيذ الالتزام مرهقاً لا مستحيلاً : وهذا شرط واضح فإن استحالة التنفيذ تمنعنا إلى ميدان القوة القاهرة . أما الحادث الطارئ ، فيجعل تنفيذ الالتزام مرهقاً فقط وإن كان يشترط أن يكون الإرهاق شديداً خارجاً عن التألوف فى المعاملات .

على أن الإرهاق هنا ليس له معيار ثابت بل يتغير بتغير الظروف فلا يكون مرهقاً المدين قد لا يكون مرهقاً لآخر (السهوى فى الوسيط ص ١٤٥) ومن هنا تظهر صعوبة تطبيق النظرية . كما أن الإرهاق لا ينظر فيه إلى حالة المدين الخاصة أو العامة وإنما ينظر فيه فقط إلى الصفة موضوع النزاع وحدها فنسب الخسارة إلى هذه الصفة لا إلى مجموع ثروة المدين .

وحسبنا بما تقدم أنه كلما توافر كل هذه الشروط مجتمعة أو شمع واضحة فى الحياة العملية ولذلك فإننا قد لا نجد حكماً واحداً يأخذ بالنظرية ويحدد لها تطبيقاً فعلياً منذ صدور التشريع الذى المصرى الجديد فى سنة ١٩٤٨ حتى الآن . خاصة وأن التشريع درج كعادته حتى بعد صدور النص المستحدث على معالجة كل ظرف طارئ ، بتشريع خاص يحدد فيه طريقة تمويض الدين للرهبى ومدها .

فإننا نظرننا إلى الجواز الذى وضعه التشريع فى حالة توافر شروط النظرية وانطباقها لوجدناه يحول للقاضى « رد الالتزام للرهبى إلى الحد المقبول » بمعنى أنه يجوز للقاضى أن يزيد من التزام الدائن أو أن ينقص من التزام الدين تبعاً للظروف . وهو أمر لا يخلو من خطورة بالنسبة للدائن الذى لم تكن له يد فى حدوث الطارئ ، وإنما جاء بفعل القدر ، فصيح مهيداً بزيادة التزامه على غير إرادته وخاصة فى الالتزامات للزمنة الجانبين . دون أن يحق له المطالبة بفسخ العقد (راجع لجنة القانون للدين لمجلس الشيوخ مجموعة الأعمال التحضيرية ٢ ص ٢٨٤) .

بقى من الحجج التى وضعت تبريراً للنص المستحدث وهو نص المادة ١٤٧ من القانون الذى

المصرى الجديد ما قبل عن قبول نظرية الطوارئ، في محيط القضاء الإدارى في فرنسا ومنوح الفرصة أمام القضاء الإدارى المصرى أثر إنشاء مجلس الدولة للأخذ بها

والواقع أن أعمال النظرية في محيط القضاء الإدارى له صورة خاصة لا يمكن القياس عليها في محيط القضاء المدنى وليس أدل على ذلك من أن القضاء المدنى الفرنسى هجر النظرية رغم قبولها من القضاء الإدارى .

ولو رجعنا إلى الأحوال التى أثيرت فيها النظرية أمام القضاء الإدارى لوجدناها تنحصر في عقود التزامات المرافق العامة اللاصقة بالمصلحة العامة دون غيرها . ففي بعض الأحيان تقع حوادث استثنائية عامة يترتب عليها أن يصبح الاستمرار في تنفيذ الالتزام أو سير المرفق العام مرهقاً إرهاباً شديداً يفوق طاقة الملتزم قبل الإدارة ، ومهدداً له بالخراب أو الانفلاس ومن ثم مهدداً المرفق نفسه بالترقرف . ولذلك قبل القضاء الإدارى حرصاً على استمرار المرفق العام في أداء خدماته للجمهور النظر في تعديل التزامات المدين المرفق بما يرفع عن عاتقه بعض الضرر ويسمح بالاستمرار في تسير المرفق .

وفي الفقه الإدارى على النحو المتقدم يكون التصادم بين مصلحتين غير متوازيتين من مبدأ الأمر . المصلحة العامة في كفة ومصلحة الفرد الملتزم في الأخرى . والقاعدة الإدارية هي تفضيل المصلحة العامة دائماً وفي جميع الأحوال ، تلك المصلحة التى لا تحتمل تقيراً ولا تبديلاً . ولذلك فإن قبول مبدأ تعديل شروط الالتزام إنما ينظر فيه دائماً أولاً وأخيراً لصالح العام دون غيره . أما في الفقه المدنى فإن البحث يدور حول مصلح متوازنة متعاقلة ومن ثم يرجع دائماً إلى فكرة العدالة وكيف يمكن تحقيقها في أكل صورها . ورجوعاً لهذا المبدأ نرى أن الاحتفاظ لإرادة المتعاقدين لسلطانها وللعاملات باستقرارها هو أقرب الطرق للصواب . أما الحوادث الطارئة وهى الحوادث الاستثنائية العامة التى يغشى منها على توازن العقود الاقتصادى فإن المشرع كفى وقد كان كفى دائماً بجلاها بتشريعات خاصة محددة لا تترك مجالاً للتحكم أو التضارب .

وإذا كان ما قدمناه يتعلق بأحكام القانون المدنى المصرى قديماً أو حديثاً فإنه ينطبق أيضاً على الحال في أكثر البلاد العربية الأخرى التى تشابه قوانينها وأحكامها المدنية مع القانون المصرى في هذا الصدد .

جرمة إعطاء شيك بدون رصيد

لـيستاذ رافع منا المحامى

عدم النص على عقاب هذه الجريمة فى القوانين القديمة

لم تكن للشيكات الأهمية التى عرفت لها منذ مطلع القرن العشرين فى مجال المعاملات بين الأفراد وبين التجار باعتبارها أداة وفاء سهلة التداول تجرى مجرى النقود . ولهذا لم تكن قوانين العقوبات سواء فى الغرب أم فى الشرق تتضمن نصوصاً بغرض العقاب على من يصدر شيكاً لا يقابله رصيد قائم قابل للسحب .

وإزاء انعدام النص قام خلاف بين شراح القانون فى فرنسا حول ما إذا كان إعطاء شيك بدون رصيد ينطوى على جريمة نصب أم لا . فذهب فريق إلى أن هذه الجريمة تعتبر جريمة نصب أو استيلاء على مال الغير بطريق الاحتيال إذ أن صاحب الشيك الذى ليس له رصيد يهدف إلى سلب مال المستفيد من الشيك ، وأن إصداره الشيك عن سوء نية يعتبر طريقاً من طرق الاحتيال .

وذهب فريق آخر إلى القول بأن جريمة النصب أو الاستيلاء على مال الغير بطريق الاحتيال يشترط قيامها باستعمال طرق احتيالية وأصاليب خاصة مع الاستعانة بأشخاص آخرين ومظاهر خارجية هى التى يعبر عنها بالعبرة الفرنسية : *manoeuvres frauduleuses ou mise en scène* .

ويرى هذا الفريق أن إعطاء شيك بدون رصيد لا يتضمن شيئاً من تلك الأساليب ، والطرق الاحتيالية . وبانعدام ركن الاحتيال تعدم جريمة النصب أو الاستيلاء على مال الغير بطريق الاحتيال ويمتنع العقاب .

النصوص الجديدة التى تعاقب على هذه الجريمة

ولذلك رأى ضرورة وضع نص خاص يعاقب على جريمة إعطاء شيك بدون رصيد فأضيف إلى القانون الفرنسى مادة جديدة تضمنت نصاً خاصاً على عقاب كل من يعطى بسوء نية شيكاً لا يقابله رصيد قائم قابل للسحب ، أو يسحب المقابل بعد إعطاء الشيك ، أو يأمر المسحوب عليه بدم الدفع .

وعند تعديل قانون العقوبات المصرى فى عام ١٩٣٧ أضيف مادة جديدة فى الباب العاشر الخاص بجرائم النصب وخيانة الأمانة تحت رقم ٣٣٧ — وهى تلى المادة التى تعاقب على جريمة النصب — ونصها هو الآتى :

« يحكم بهذه العقوبات (أى عقوبات جريمة النصب) على كل من أعطى بسوء نية شيكاً لا يقابله رصيد قائم قابل للسحب أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك أو سحب بعد إعطاء الشيك

كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يفي بقيمة الشيك أو أمر السحب عليه الشيك بعدم الدفع .

وهذه المادة مطابقة للمادة الفرنسية التي نقلت عنها . وجاءت للمادة ٦٥٢ من قانون العقوبات السوري الصادر في عام ١٩٤٩ مطابقة للمادتين الفرنسية وللصربية ويجرى نصها بالآتي :

« كل من أقدم عن سوء نية على سحب شيك بدون مقابل سابق ومعد للدفع أو بمقابل غير كاف أو على استرجاع كل المقابل أو بعضه بعد سحب الشيك أو على إصدار أمر منع عن الدفع للمسحوب عليه يقضى عليه بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٦٤١ » .

وللمادة ٦٤١ هي للمادة التي تنص على عقاب من استولى على مال الغير بطريق الاحتيال أو بمحاول ارتكاب هذا الجرم . وهذه الجريمة هي المعروفة في القانون المصري بجريمة النصب أو التزوير فيها . وتضمن القانون السوري فوق ذلك مادة أخرى لم يرد لها مقابل في القانون المصري هي المادة ٦٥٣ وهي تتكون من فقرتين نصهما كالآتي :

« ١ - من أقدم عن معرفة على حمل التبر على تسليمه شيكا بدون مقابل قضى عليه بعقوبة الشريك في الجرم المذكور أعلاه » .

« ٢ - تضاعف هذه العقوبات إذا استحصل المجرم على الشيك لتغطية قرض بالربا » .

أما القانون البغدادي فلم يرد به نص على عقاب هذه الجريمة . ولعل مراد ذلك أن النص الوارد في المادة ٢٧٧ في باب الاستيلاء على الأموال بطريق النصب والاحتيال يتضمن العقاب على هذه الجريمة إذ يعاقب كل من حصل احتيالا على مال الغير بقرار أمر كاذب عن واقعة معينة . وهو نص يشمل من يعطى شيكا بدون رصيد .

صور الجريمة :

وهذه الجريمة المعروفة بجريمة التدليس في الشيكات لها ثلاث صور : الصورة الأولى هي صورة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم قابل للسحب أو كان الرصيد موجوداً ولكنه أقل من قيمة الشيك . والصورة الثانية هي صورة من يسحب بعد إعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي غير كاف للوفاء بقيمة الشيك .

والصورة الثالثة هي صورة من يأمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع .

أركان هذه الجريمة في جميع صورها ثلاثة :

الركن الأول : إعطاء شيك مستوف للشكل القانوني .

الركن الثاني : إنعدام المقابل أو سحبه كله أو بعضه بعد إعطاء الشيك أو أمر المسحوب عليه

بعدم الدفع .

الركن الثالث : سوء النية .

الركن الأول :

يشترط للعقاب على هذه الجريمة أن يكون الشيك مستوفياً للشكل القانوني وفقاً لأحكام القانون التجاري بمعنى أن يتضمن أمراً من الساحب للسحب عليه وهو عادة أحد المصارف أو البنوك — بدفع قيمة الشيك لأمر شخص معين أو لحامله ولا يكون له إلا تاريخ واحد ، المفروض إنه تاريخ تحريره وهو نفسه التاريخ الذي يستحق الدفع فيه ، وبحيث يكون الشيك واجب الأداء لدى الاطلاع . فإذا كان الشيك يحمل تاريخين ، تاريخاً للتحرير وتاريخاً آخر للاستحقاق ، فقد سفته كشيك واعتبر بمثابة كيبالة *Lettre de change* .

وانتم بذلك أحد أركان الجريمة وامتنع العقاب عليها . وقد استقرت على ذلك أحكام القضاء في فرنسا وفي مصر .

الركن الثاني :

لقيام هذه الجريمة يجب أن يثبت عدم وجود رصيد أو مقابل للشيك أو يكون الرصيد موجوداً ولكنه غير قابل للسحب كأن يكون محجوزاً عليه أو مخصصاً للوفاء بدين آخر أو تأميناً لعملية أو مقالة معينة ، أو ثبت أن للمقابل كان قائماً وقابلاً للسحب ولكنه سحب كله أو بعضه بعد إعطاء الشيك بحيث أصبح الباقي غير كاف للوفاء بقيمة الشيك ، أو يثبت أن الساحب أمر المسحوب عليه بعدم الدفع .

الركن الثالث :

هو سوء النية أو الركن المعنوي للجريمة وهو ركن لازم لقيام الجريمة في جميع صورها وليس فقط في حالة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم قابل للسحب كما قد يبدو من صياغة المادة المصرية . ذلك لأن هذه الجريمة هي من جرائم العمدية التي يشترط لقيامها توفر القصد الجنائي .

بل إن القانون لم يكتف في هذه الجريمة بالقبالات بالقصد الجنائي العام إذ اشترط أن يكون إعطاء الشيك أو سحب الرصيد أو الأمر بعدم الدفع مقرونًا بسوء النية . ويبدو من ذلك أن النص يستلزم للعقاب قصداً جنائياً خاصاً هو سوء النية أو قصد سلب مال المستفيد من الشيك .

وانتماء سوء النية يساوي انتماء القصد الجنائي وبانتماءه تفقد الجريمة ركنها المعنوي ويمتنع العقاب عليها .

ولا خلاف في ضرورة توافر سوء النية . ولكن الخلاف قائم على أعده حول ماهية سوء النية في هذه الجريمة . فلقد اضطرت معظم أحكام المحاكم المصرية على أن سوء النية يتوافر في حالة إصدار شيك بدون رصيد بمجرد علم صاحب الشيك وقت تحريره بأنه ليس له رصيد قائم قابل للسحب ، ويتوافر في حالة سحب الرصيد كله أو بعضه بمجرد علم الساحب أن الباقي أصبح غير كاف للوفاء

بقية الشيك ، كما يفترض سوء النية في حالة أمر المبحوب عليه بعدم ادفع حتى ولو كان لطلبك الأمر سبب مشروع بل ولو كان الشيك نفسه قد تحرر لسبب غير مشروع . . .

ولأسف الشديد أخذت محكمة النقض المصرية بهذا النظر واستقرت أحكامها عليه في إصرار عجيب. وأقامت قضاءها في هذا الصدد على أن الشيك أداة وفاء لا أداة ائتمان ، وأنه يجري في المعاملات يجري النقد ، فهو مستحق الأداء لدى الاطلاع دائماً ، وأن العقاب على هذه الجريمة في جميع صورها إنما شرع لحماية حامل الشيك حسن النية دون نظر إلى سبب تحريره أو إلى سبب الأمر بعدم الدفع الذي يصدره الساحب إلى السحب عليه . وفي هذا السبيل رأيت محكمة النقض أنه لا جدوى من بحث مشروعية سبب الأمر بعدم الدفع أو تحقيق الواقعة التي يدعيها للمتهم (ساحب الشيك) من أن الشيك حرر في تاريخ سابق لتاريخ استحقاقه أو أن للأمر بعدم الدفع مبرراً أو سبباً مشروعاً .

ويدو أن محكمة النقض استندت في أحكامها بما استقر عليه القضاء الفرنسي أخيراً من اعتبار سوء النية متوافراً بمجرد علم صاحب الشيك بعدم وجود رصيد قائم مقابل السحب ، ولا يستثنى من ذلك إلا الحالتان للنصوص عليهما قانوناً وهما حالة البرقة وحالة إفلاس الحامل .

وفي رأينا أن هذا النظر غير سديد ومخالف للقواعد القانونية المقررة بصفة عامة ولنص القانون وقصد المشرع بصفة خاصة فضلاً عن مجافاته للمدالة والمنطق كما يبين من الحقائق الآتية :

فما يتعلق بالقواعد القانونية العامة يكفي أن نشير إلى أن جريمة إصدار شيك بدون رصيد هي من الجرائم العمدية التي يجب للعقاب عليها توافر الركن المئوي وهو القصد الجنائي ، أي إضرار نية صاحب الشيك وقت تحريره أو وقت سحب الرصيد أو وقت إصدار الأمر بعدم الدفع إلى التدليس وسلب مال المستفيد من الشيك . وعلى الحاكم التحقق من توافر القصد الجنائي في هذه الجريمة ككل جريمة عمدية بحيث إذا ثبت لها توافره حق العقاب على المتهم وإلا تمين الحكم براءته .

فلذا أضيف إلى ذلك أن المشرع لم يكتف في هذه الجريمة بالقصد الجنائي العام بل اشترط للعقاب قصداً جنائياً خاصاً إذ نص صراحة على ضرورة توافر سوء النية ، تبين في جلاء ويقين أنه مالم يثبت أن المتهم كان سوء النية متعمداً سلب مال الغير كانت الجريمة غير متوافرة الأركان ووجب الحكم بالبراءة .

ويؤيد ذلك ويؤكد الأعمال التحضيرية وآية ذلك أن مشروع المادة ٣٣٧ الذي تقدمت به الحكومة المصرية للبرلمان في سنة ١٩٣٧ لم يكن في الأصل متضمناً النص على سوء النية بل كان يجري كالآتي :

« يحكم بهذه العقوبات على كل من أعطى شيكاً (مع علمه) بأنه لا يقابله رصيد قائم قابل للسحب . »

وبجلسة ٣٦ من يونيو سنة ١٩٣٧ طرحت هذه المادة على مجلس النواب فقام النائب عبد الحميد الرمالى واقترح إضافة عبارة (بسوء نية) إلى نص المادة وعلق على ذلك بقوله : « إنه جرت العادة

على التعامل بالشيكات فكتب لآجال معينة على أن تدفع في مواعيد الاستحقاق وقد يحل الموعد ويشتر صرف الشيك لمصر التاجر مع أنه كان حسن النية وقت تحريره فهل من الاضاف أن توقع عليه عقوبة الحبس ؟ » .

وقد وافق وزير المالية الذي كان يمثل الحكومة على هذا الاقتراح بإضافة عبارة (بسوء نية) وحذف عبارة (مع علمه) لأن سوء النية يشمل العلم وعدم العلم .

وهنا قال النائب الأستاذ كامل صدق إنه لا يستطيع التفرقة بين سوء النية وبين العلم ، وأضاف أنه لا يعلم أن شخصاً يجهل مقدار رصيده في البنك ثم هو مع هذا الجهل يعطى شيكا ويفترض فيه بعد ذلك حسن النية ، فهل يمكن التفرقة في هذه الحالة بين سوء النية والعمى ؟

فقام وزير المالية وقال « أضرب مثلاً ما تسأل عنه النائب الأستاذ كامل صدق فمن الجائز أن يحرر شخص شيكا وهو يعلم أنه ليس له رصيد في البنك ولكنه ينتظر أن يكون له رصيد في موعد الدفع بقى بقيمة الشيك ، فليس في هذا جريمة ويكون فيه إهمال ظاهر فلا تكن ملكيين أكثر من الملك فنصدر قانوناً أشد حكماً من القانون الفرنسي الذي اقتبسنا منه حكم هذه المادة . وفي ظني أن الأستاذ كامل صدق يسلم مما بأنه قد يكون هناك علم ولا يكون هناك سوء نية فيستحسن إلا تأخذ الأمور طرفة وأن تترك التقدير للقاضي فإذا اتضح له سوء النية أصدر حكمه بالعقوبة » .

وقد عاد النائب عبد الحميد الرمالي فاقترح أن يضاف إلى آخر المادة عبارة (بدون مبرر شرعى) وقال ييناا لوجهة نظره لتوضيح اقتراحي اضرب مثلاً :

تاجر اشترى بضاعة على أن يسلمها في محاد معين ، فكيف لا يستطيع هذا التاجر أن يمنح صرف الشيك إذا حل موعد تسليم البضاعة ولم تسلم إليه مع أن هذا حق شرعى له ؟ .

فقال الوكيل البرلماني لوزارة العدل (لا توافق الحكومة على إضافة عبارة « بدون مبرر شرعى » لأنها تثير إشكالا مديناً ويستحسن أن يترك تقدير ذلك للقضاء) .

وقد وافق المجلس بالإجماع على المادة بعد استبدال عبارة (بسوء نية) بعبارة (مع علمه) في صدر المادة مع التفسير الذي أدلت به الحكومة (تراجع مضبطة مجلس النواب الجلسة الثانية والستين لمجلس النواب عام ١٩٣٧) .

ولا شك أن هذه الأعمال التحضيرية تفصح في جلاء عن قصد للشرع ، إذا كان النص في حاجة إلى إيضاح أو تفسير ، إذ أن التعديل الذي أدخلته السلطة التشريعية على النص الذي تقدمت به الحكومة باستبدال عبارة (بسوء نية) بعبارة (مع علمه) لا يدع مجالاً للشك في قصد للشرع باشتراط توافر قصد جنائي خاص هو سوء النية أو التدليس كركن مستقل من أركان هذه الجريمة بالغات لا يجوز اقتراضه في حق التهم بل بالعكس يجب أن يفترض في التهم حسن النية إلى أن يقوم الدليل على سوء نيته وانصراف نيته إلى التدليس وسلب مال للستفيد من الشيك وقت تحريره أو وقت سحب الرصيد أو وقت إصدار الأمر بعدم الدفع بحسب الأحوال وإلا اندمجت الجريمة وتعين الحكم بالبراءة .

وعلى أسوأ الفروض يجب أن يسمح للتمم بإثبات حسن نيته ، وأن عدم صرف قيمة الشيك كان الأمر خارج عن إرادته ، أو أن الأمر بعدم الدفع كان له مبرر مشروع ، وخاصة في حالة الشيك للتأخر التاريخ *Chèque postdaté* .

كما في الحالة التالية مثلا :

تاجر اشترى بضاعة اتفق على إرسالها إليه في تاريخ معين وحرر للبائع بقية الثمن شيكا يستحق الدفع في التاريخ المتفق على تسليم البضاعة فيه أو في تاريخ لاحق له ، فلما حدث أن امتنع البائع عن تسليم البضاعة دون مبرر أو أرسل بدل البضاعة أحجاراً ، فلم يسع المشتري إلا أن يأمر للسحب عليه الشيك بعدم الدفع . فهل يسوغ في حكم القسانون أو العدالة أو للنطق أن يحاكم صاحبه ويقضى عليه بالعقوبة لأنه أمر بعدم الدفع ؟ أم بالعكس يجب اعتباره هو الضحية وأنه كان في الأمر الذي أصدره بوقف صرف الشيك حسن النية يستعمل حقاً مشروعاً له — بعدم تنفيذ التزامه لتخلف البائع عن تنفيذ الالتزام المقابل — ومن ثم يتعين قانوناً وعدلاً في مثل هذه الحالة محاكمة ذلك البائع بتهمة الشروع في النصب على صاحب الشيك ، وليس العكس كما يقضى منطق أحكام محكمة النقض .

ليس في ترك البائع التصائب ومحاكمة للمشتري حسن النية قلب للأوضاع بإفلات الجاني ومعاذة الجاني عليه ؟ وهل يمكن أن يكون هذا نتيجة تطبيق سليم لأحكام القسانون التي تقتضى للعقاب ثبوت سوء نية التهم في إصداره الأمر للسحب عليه بعدم الدفع ؟

تقول محكمة النقض المصرية إن الجرمية تتحقق متى أصدر صاحب الشيك وهو يعلم وقت تحريره بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب ، وأن للشرع قصد بالعقاب على هذه الجرمية حماية الشيك باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات فهو مستحق الأداء لدى الإطلاع دائماً .

وهذا النظر مردود عليه بالآتي :

أولاً — إن القول بأن الجرمية تتحقق متى أصدر صاحب الشيك وهو يعلم وقت تحريره بأنه ليس له رصيد قائم قابل للسحب هو قول يتنافى مع صريح نص القانون الذي اشترط لتحقيق الجرمية توافر سوء النية — بل هو يتعارض كل التعارض مع قصد الشرع كما تفحص عنه الأعمال التحضيرية للمادة ٣٣٧ وما انتهى إليه رأى السلطة التشريعية من تعديل النص الأصلي بحذف عبارة (مع علمه) وإضافة عبارة (بسوء نية) . ولا ندرى بعد ذلك كيف يسوغ القول بأن العلم كاف لتحقيق الجرمية — رغم أنه عكس ما انتهت إليه السلطة التشريعية تماماً . . . وفي إهدار للتعديل الذي أدخلته تلك السلطة على المادة وهو ما لا تحكمه السلطة القضائية بحال من الأحوال .

ثانياً — إذا صح القول بأن علم صاحب الشيك وقت تحريره بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب يعتبر قرينة على سوء نيته ، فإنه يجب قانوناً اعتبارها قرينة قابلة لإثبات العكس ، وخاصة في حالة تأخير تاريخ الشيك عن اليوم الذي أعطى فيه فعلاً ، بحيث يتعين على المحكمة أن تتحقق من سوء نية التهم ، فلذا ثبت لها أن نيته قد انصرفت وقت تحرير الشيك إلى عدم أداء قيمته وسلب مال المستفيد

حققت عليه العقوبة وإلا وجب الحكم ببراءته لانعدام الجريمة بانتفاء سوء نيته كما في المثال سالف الذكر .

ثالثاً — إن القول بأن المشرع قصد باللقاب على هذه الجريمة حماية الشيك باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى التزوير في للمعاملات باعتباره مستحق الدفع لدى الاطلاع دائماً هو قول صحيح في شطره الأول ولكن ليس معنى ذلك إهدار نص القانون وعدم التحقيق من سوء نية التهم بقباب كل صاحب شيك لم تصرف قيمته ولو ثبت حسن نيته بأن كان عدم صرف قيمة الشيك يرجع الى سبب لا دخل لإرادته فيه — كما في المثال الذي ضرب به محل الحكومة أمام مجلس النواب أثناء مناقشة المادة ٣٣٧ — أو كان الأمر بعدم الدفع له سبب مشروع — كما في المثال الذي أوردناه فيما تقدم .

أما القول بأن الشيك مستحق الأداء دائماً لدى الاطلاع فغير صحيح على الإطلاق إذ أنه كثيراً ما تحرر الشيكات لتصرف في آجال بعيدة ويحدث أحياناً أن يكون ذلك ثابتاً بالكتابة في عقد محرر بين الطرفين .

ولئن صح القول بأنها شيكات مستوفاة للشكل القانوني لأن المدون بها هو تاريخ واحد ، فإنه لا يجوز حرمان التهم من أن يثبت أنه كان حسن النية وقت تحرر الشيك ، أو أن الأمر بعدم صرف قيمة الشيك له سبب مشروع يتقدم معه سوء نيته وابتدأه ما تنضم الجريمة من أساسها .

رابعاً — لا متعق في القول إن مجلس النواب لم يوافق على الاقتراح الذي تقدم به أحد الأعضاء عند مناقشة المادة ٣٣٧ بإضافة عبارة (بدون مبرر شرعي) في آخر المادة — لا متعق في ذلك لأن مجلس النواب لم يرفض ذلك الاقتراح إلا بعد أن قرر الوكيل البرلاني لوزارة العدل أنه « يستحسن أن يترك الأمر للقضاء » وبعد أن رأت السلطة التشريعية تعديل المادة باشتراط توافر سوء النية للقصاب على الجريمة . ولا نزاع أن هذا وذلك لا يديان مجالاً للشك في أن المشرع لم يقصد غلق الباب أمام القضاء بل ترك أمامه الباب مفتوحاً لتحقيق وجود مبرر أو سبب مشروع للأمر بعدم الدفع بحيث إذا ثبت له وجود ذلك البرر اعتبر التهم حسن النية وقضى بالبراءة وإلا قضى بالعقوبة .

خامساً — كانت أحكام محكمة النقض محل نقد من شراح القانون . نذكر من ذلك بحثاً فيما للأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة القاهرة منشوراً بمجلة المحاماة السنة الرابعة والثلاثين ص ٧٣٨ وما بعدها جاء فيه :

« والدفع بحسن النية يجب أن تسمح المحكمة للساحب بإثباته بكافة الطرق إذ هو يرادف انعدام النقص الجنائي وعدم توافر سوء النية وليس كما تقول محكمة النقض إنه لا يحدى التهم طلبه لإثبات وتحقيق أن تحرر الشيك كان في تاريخ سابق على التاريخ الثابت به . إذ أن حسن النية يطلق صفة عامة على اعتقاد مشروعية الفعل اعتقاداً مبنياً على أسباب تبرره ويخضع تقديرها للقاضي . وبذلك قضت محكمة النقض في حكم لها قالت فيه إن حسن النية المؤثر في المسؤولية عن الجريمة رغم توافر أركانها هو من كليات القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض وهو معنى لا تختلف مقوماته باختلاف الجرائم ويكفي أن يكون الشارع قد ضبطه وأرشد إلى عناصره في نص معين أو مناسبة معينة فيستفيد القاضي من ذلك القاعدة الواجبة الاتباع . وحسن النية ليس معنى باطنياً بقدر ما هو موقف أو حالة

يوجد فيها الشخص نتيجة ظروف تشوه حكمه على الأمور رغم تقديره لها تقديرًا كافيًا واعتاده في تصرفه على أسباب مقبولة — (نقض ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية جزء ٧ رقم ٢٢٠ ص ١٩٩). ثم يستطرد الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب فيقول :

« وهذا هو حسن النية عرفته محكمة النفس بأنه من كليات القانون لا تخلف مقوماته باختلاف الجرائم . فأى حالة يحق فيها للثمن إثبات حسن نيته أنسب من مما كتبه عن جريمة يشترط فيها القانون توافر سوء النية . ونرى أن السالم للثمن بإثبات حسن نيته وإن يدفع به ويدل عليه لا يستلزم حتماً إثبات عدم العلم . فإن العلم أن كان قرينة في بعض الصور دون الأخرى على توافر سوء النية فإنها قرينة تقبل دائماً إثبات العكس من الثمن علاوة على أن العلم قد لا يتبرر في بعض الحالات متضمناً سوء النية . وكل هذا يخضع لتقدير القاضى الجنائى ويدخل في تكوين اعتقاده بوجود العقاب أو عدمه . فالقصد الجنائى في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قصد خاص يقوم على سوء النية وقصد الاضرار بالجنى عليه واللم ما هو إلا قرينة بسيطة على توافر هذا القصد يسمح دائماً للثمن بإثبات عكسها والدفع بحسن النية يجد عماله الجيوى في هذه الجريمة قبل غيرها » .

سأبدأ — وقد أشار الدكتور مصطفى القلى المحامى والأستاذ السابق للقانون الجنائى بكلية الحقوق بجامعة القاهرة في كتابه جرائم الأموال ص ٢٦٧/٢٦٥ إلى مناقشات مجلس النواب سالفه الذكر ورفضه الاقتراح بإضافة عبارة (بدون مبرر شرعى) ثم قال :

« ورفض هذا الاقتراح له دلالة ويفصح عن رغبة المجلس ومع ذلك فقد يتردد الإنسان رغم هذا الرفض ويدعوه إلى ذلك سياق للنقشة من جهة ومن جهة أخرى نظرية المجلس في تحديد القصد الجنائى واشترائه سوء النية . ولذلك يصح القول من الوجهة التشريعية أن يباح للساحب في هذه الحالة — حالة الشيك للتأخر التاريخ — الأمر بعدم الدفع لسبب مشروع قبل حلول ميعاده وإخطاره بالاستيفاء بذلك » .

سأبدأ — وبما أشار إليه بالفقر أن بعض المحاكم الابتدائية في مصر أبت الأخذ بوجهة نظر محكمة النفس مقررة صراحة في أسباب أحكامها أنها تخالف محكمة النفس في رأيها ، وترى أنه متى كان للامر بعدم الدفع سبب مشروع كان للثمن حسن النية وتعين الحكم بإبراءه (حكم محكمة جنح القاهرة للستائة الصادر بتاريخ ١٤/١٠/١٩٥١ في القضية رقم ٣٠٤٩ لسنة ١٩٥١ جنح مستأنفة وحكمها الصادر في ٤/٩/١٩٥٥ في القضية رقم ٣٧٩٧ لسنة ١٩٥٥ جنح مستأنفة) .

سادنى القباء سادنى الزملاء :

اسمحوا لى أن أحنى رأسى لإجلالاً لهؤلاء القضاة الشبان الذين رأوا من واجهم أن يحكموا بما يرونه أقرب إلى تحقيق العدالة والتطبيق السليم للقانون ولو كان رأيهم في ذلك مخالفاً لرأى المحكمة العليا . ولئن قضت محكمة النفس بنقض أحكامهم فحسبهم أنهم أَرْضُوا ضلالتهم ورفضوا الصوت عالياً بما يرونه أدنى إلى السوابق في تطبيق القانون وتحقيق العدالة ولعل لهذه الصيحة أثرها في عدول محكمة النفس عن رأيها كما هو للأمول . .

المقاب على الجريمة

يماقب على هذه الجريمة في فرنسا وفي مصر وفي سوريا بالمقوبات النصوص عليها لجريمة التصب والاستيلاء على مال الغير بطريق الاحتيال . وهى في مصر الحبس (الذى لا تتجاوز مدته ثلاث سنوات) والغرامة التى لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً أو إحدى هاتين العقوبتين .

أما قانون العقوبات السوري فيماقب على الجريمة للذكورة بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين وبالغرامة من خمسين إلى خمسمائة ليرة .

أما الشروع في هذه الجريمة أو محاولة ارتكابها فلا عقاب عليه لعدم النص على عقاب الشروع . ولا عقاب على الشروع في ارتكاب الجنب بغير نص صريح في القانون .

خاتمة :

اما وقد رأينا اختلاف الشراح والأحكام في المقاب على هذه الجريمة حتى ولو كان الامر بعدم دفع قيمة الشيك سبب مشروع ، ورأينا أن القانون والعدالة كليهما يوجبان عدم مساءلة صاحب الشيك إذا أمر بعدم الدفع لسبب مشروع .

فإنى أقترح على السادة الزملاء للواقعة على المطالبة بإضافة عبارة (بدون سبب مشروع) إلى آخر المادة للصربية أو السورية ، لعل ذلك يكون حافظاً للجنة توحيد القوانين في إقليمى الجمهورية العربية المتحدة التى أوغشت على الانتهاء من عملها ، على إضافة هذه الفقرة في التعديل المقترح لقانون العقوبات للوحد ، تلافياً لتضارب الأحكام ووضماً للأمور في نصاها الصحيح .

وبعد فإننا لتطلع إلى ذلك اليوم الذى يتم فيه توحيد القوانين في جميع البلاد العربية ، فإن تلك أمنية من أعز أمنائى المحامين العرب .

الشيك بدون مقابل

لأستاذ ظافر المرصلي المحامي بدمشق

من الجرائم الملحقه بالاحتيال جريمة إعطاء الشيك بدون مقابل فقد نص الشارع في المادة ٦٥٢ من قانون العقوبات السوري على عقوبة لمعطى الشيك بدون مقابل سابق ومعد للدفع أو بمقابل غير كاف أو استرجاع كل مقابل الشيك أو بضه بعد سحب الشيك أو إصدار منماً عن الدفع للمسحوب عليه نص في المادة المذكورة على ما يلي :

« كل من أقدم عن سوء نية على سحب شيك بدون مقابل سابق ومعد للدفع أو بمقابل غير كاف أو على استرجاع كل المقابل أو بضه بعد سحب الشيك أو على إصدار منع عن الدفع للمسحوب عليه يقضى عليه بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة ٦٤١ » .

وللعقوبة المنصوص عليها بالمادة ٦٤١ من قانون العقوبات الملح إليها هي الحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين وبالغرامة من خمسين إلى خمسمائة ليرة سورية .

وبذلك فقد اعتبر الشارع أن جريمة إعطاء الشيك بدون مقابل هي من نوع جريمة الاحتيال وعاقب عليها بنفس العقوبة .

إن هذا النص حديث الوضع في قانون العقوبات السوري إذ لم يكن في قانون الجزاء العثماني الذي كان ساري المفعول في سوريا قبل صدور قانون العقوبات بتاريخ ٢٢ حزيران ١٩٤٩ أى نص لمعاقبة صاحب الشيك بدون مقابل سوى ما جاء في المادة الثالثة من قانون الشيك العثماني بتطبيق أحكام المادة ١٥٥ من قانون الجزاء على من يسحب شيك بدون مقابل ، ومن المعروف أن هذه المادة تعاقب « الذين يرتكبون التزوير في أوراق خاصة متعلقة بأحد الناس أو يستعملون مثل هذه الأوراق المزورة مع علمهم بأمرها يجوزون بالحبس من سنة واحدة إلى ثلاث سنين » .

فهذه المادة تتعلق بالتزوير ، وجريمة إعطاء الشيك بدون مقابل ليست من التزوير على ما عرفته المادة ٤٤٣ من قانون العقوبات ، بل هو تحريف متعمد للحقيقة في الوقائع والبيانات التي يراد إثباتها بصك وعطوط يحتاج بهما يمكن أن ينجم عنه ضرر مادي أو معنوي أو اجتماعي . « بينا أن جريمة إعطاء الشيك بدون مقابل هي أقرب إلى الاحتيال منها إلى التزوير » .

ولقد نص المشروع المصري في المادة ٣٣٧ عقوبات على عقوبة من يعطى شيك بدون مقابل واعتبر هذه الجريمة نوع من جرائم النصب فنص في المادة المذكورة على ما يلي :

« يحكم بهذه العقوبات — عقوبات النصب المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ — على كل من أعطى بسوء نية شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك أو سحب بعد

إعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يفي بقيمة الشيك أو أمر السحب عليه بدم
المنع .

ولقد أصدر المشرع الفرنسي القانون المؤرخ في ١٢ آب ١٩١٧ حيث أوجد بموجبه جرماً
خاصاً بإصدار الشيك بدون مقابل وفاء ذلك لأن المحاكم الفرنسية كانت تقضى في مثل هذه الجريمة
بالعقوبات المتعلقة بجرائم الاحتيال وفق التشريع الفرنسي الصادر عام ١٨٦٥ إلا أن تطبيق العقوبة
النصوص عنها في التشريع المذكور توجب الإثبات بأن الساحب استعمل وسائل الخداع والنش
— *Manoeuvres frauduleuses* — ولذلك فقد صدر القانون المؤرخ في ١٢ آب ١٩١٧ .

فيتضح من ذلك أن أكثر التشريعات قد اتفقت على أن جريمة إعطاء الشيك بدون مقابل وفاء
هي نوع من جرائم الاحتيال فاقبت على مرتكب هذه الجريمة بالعقوبة التي فرضتها على مرتكب
جريمة الاحتيال .

يبد أن ما يخطر على البال هو هل أن هذه العقوبة مقتصرة على إعطاء الشيك بدون مقابل أم
أنها تشمل إعطاء سائر الأوراق التجارية كالسفتجة وسند الأمر إذا لم يكن لها مقابل .
من السليم به وحسباً نص عليه في الولد لللع إليها بأن الأمر ينحصر بالشيك فقط ولذلك فلا بد
لنا من أن نأتي على تعريف الشيك وشروطه وما يميزه عن باقي الأوراق التجارية .

الشيك :

لم تأت أكثر القوانين على تعريف جامع مانع للشيك بل عدت له عدة شروط واستخلصت
من ذلك أن الورقة التجارية التي تحوي هذه الشروط هي الشيك .

فأما في المادة ٥١٤ من قانون التجارة السوري ما يلي :

« يشتمل الشيك على البيانات الآتية :

(١) كلمة « شيك » مكتوبة في متن السند وباللغة التي كتب بها .

(ب) أمر غير معلق على شرط بأداء قدر معين من النقود .

(ج) اسم من يلزمه الأداء (المسحب عليه) .

(د) مكان الأداء .

(هـ) تاريخ إنشاء الشيك ومكان إنشائه .

(و) توقيع من أنشأ الشيك (الساحب) .

وكل سند خلى من أحد البيانات المذكورة لا يعتبر شيكاً (المادة ٥١٥) .

ولعل السبب في ذلك أن نظرية التشريع الحديثة تتجنب التعاريف حتى لا يتقيد الاجتهاد ولذلك فقد
رجحت نظرية الاعتماد عن التعاريف ، وفي مؤتمر جنيف لم يرد في قانون جنيف الموحد أي تعريف
للشيك ولم يعرفه أيضاً قانون الشيك الثماني وذهبت جميع الدول العربية إلى تعداد شروط الشيك
دون ذكر أي تعريف له .

ورغم أن الشرع الفرنسي قد عرف في القانون الصادر في ١٤ حزيران ١٨٦٥ الشيك بقوله : الشيك هو صك مكتوب على شكل وكالة بالدفع يتمكن الساحب بمقتضاه أن يسحب لمصلحة أو لمصلحة غيره جميع أو بعض القود المودعة والمقيمة لأمره لدى المسحوب عليه — فإن الأستاذ Bouteron للدير للشول لبنك فرنسا ونائب رئيس جمعية التشريع للقانون يقول إن هذا التعريف لم يف بالنظر وقد اختلف الفقهاء من أجله ونشأت عن هذا الاختلاف نظريات متعددة .

١ — النظرية القائلة بأن العلاقة بالشيك بين الساحب والمسحوب عليه هي نظرية الوكالة Mandat

٢ — وخرج الأستاذ بوترون بنظرية الإنابة Délégation .

٣ — واخذ آخرون بنظرية الاشتراط لمصلحة الغير Stipulation pour autrui

وذهب الأستاذ Bouteron إلى أنه يستطيع أن يستخلص بأن الشيك حسب مفهوم المادة ١٢٧٧ من القانون المدني هو إشارة بالدفع تصدر عن الدين (الساحب) إلى الوديع المسحوب عليه بأن يدفع من ماله للوديع لديه إلى الحامل عند إبرازه الإشارة المذكورة للبلغ المسحوب .

Le chèque est, au sens de l'article 1277 du code civil, une indication de paiement donnée par le débiteur (tireur) au dépositaire (tiré) de ses fonds est présentée à celui-ci par le bénéficiaire (porteur) de la dite indication.

وهو نفسه يقول إنه استخلص ذلك من نص المادة للفق إليها ورغم ذلك فإن الشيك لا يمكن تميزه ويجب أن يجري الشروط التالية :

١ — مكان إنشائه lieu d'émission

٢ — تاريخ إنشائه date d'émission

٣ — تعيين المسحوب عليه désignation du tiré

٤ — مكان الأداء lieu de paiement

٥ — أمر الأداء ordre de paiement

٦ — المبلغ الواجب تأديته somme à payer

٧ — إمضاء الساحب signature du tireur

٨ — نمرة الشيكات numérotage des chèques

فالشيك إذن لم يوضع له تعريف خاص وقد وضعت له شروط فكل ورقة تجارية حوت الشروط الملح إليها في قانون التجارة في باب الشيك اعتبرت شيكا . فهذه الورقة أو الأمر المكتوب الذي يصدره الساحب إلى المسحوب عليه بأن يدفع إلى المستفيد مبلغاً معيناً مما أودعه الساحب لديه إذا حوت الشروط المنصوص عنها بالمادة ٥١٤ من قانون التجارة هي التي قصد الشارع حمايتها في المادة ٦٥٢ من قانون العقوبات .

ولابد لنا لإيضاح الشيك من تفرقه عن باقي الأوراق التجارية لشبهه في ظاهره بالسفتجة المحررة لتدفع لدى الاطلاع عليها ولكنه يختلف عنها بدة أمور :

- ١ - الشيك محرر لدفع لدى الاطلاع عليه ولا يجوز تحديد ميعاد آخر لوفائه بينما أن السفتجة محرر لتدفع بعد مدة أو في تاريخ معين أو لدى الاطلاع عليها .
- ٢ - الشيك واجب الأداء لدى عرضه على المسحوب عليه بينما أن السفتجة تخضع لقبول للمسحوب عليه .
- ٣ - يمكن لساحب السفتجة أن يودع مبلغها لدى المسحوب عليه بتاريخ الاستحقاق بينما أن محرر الشيك يجب أن يكون له رصيد لدى المسحوب عليه قبل تحريره .
- ٤ - عدم وجود رصيد السفتجة لا يشكل جريمة جزائية بينما عدم وجود رصيد الشيك يشكل جريمة جزائية .

فمن هذه الفوارق يتبين أن الورقة التجارية التي يشكل سحبها دون وجود رصيد لها جريمة جزائية تستحق العقاب هي الشيك الذي أسماء قانون التجارة بهذا الاسم وللنظم وفقاً للمادة ٥١٤ من القانون للمع إليه . وفق قد الشيك بعض أركانه أخرى وثيقة ائتمان ولم يعد شيكاً بالمعنى الصحيح . ولتأهم الجريمة في إعطاء الشيك بدون مقابل يقتضى تمام الشروط التالية :

- ١ - إعطاء شيك
- ٢ - عدم وجود مقابل للشيك
- ٣ - سوء النية

١ - إعطاء الشيك :

من شرائط تمام الجريمة أن يكون هناك شيك محرر ومعطى وليس له رصيد فإذا فقد الشيك ولم يثر عليه أو كان ورقة تجارية أخرى غير الشيك فقد قد ركن أولى من أركان الجريمة لأن وجود الشيك ضروري لتكوين الجريمة المعاقب عليها بقانون العقوبات :

L'existence d'un chèque est nécessaire à la commission des débits réprimés par la loi pénale.

والشيك الذي قصد أن يكون موجوداً هو الشيك الذي يحوى التراط الواردة في المادة ٥١٤ من قانون العقوبات وكل ورقة أخرى أو شيك قد بعض أركانه كأن ليس عليه توقيع أو أنه لا يحوى أمراً بالدفع ، أو لم يذكر فيه اسم المسحوب عليه أو لم يبين فيه المبلغ فإنه لا يدخل ضمن هذا الركن من الأركان التي تحقق الجريمة في حال عدم وجود رصيد له لأنه يصبح في هذه الحال وثيقة ائتمان يمكن للدعاة بالإخلال بشروطها أو بالامتناع عن دفع رصيدها بما أوجبه القانون لكل تلك الأحوال لا بما نص عليه بالمادة ٦٥٢ من قانون العقوبات .

وقد ذهبت محكمة النقض والإبرام للمرية بقرارها الصادر في ١٠ يناير ١٩٤٤ بأن الشيك الذي تنصده المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات للمعاقبة على إصداره دون رصيد هو الشيك المستكمل التراط القانونية على اعتبار أنه أداة وفاء توفى به الديون في المعاملات كما توفى بالنقد تماماً .

ولذلك فإنه يجب سلامة الحكم الصادر بالمعقوبة تطبيقاً للمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات للمع إليها أن يتضمن القول بأن الورقة التي أصدرها المدعى عليه هي شيك . أما القول بأن المدعى عليه حرر

إذ نين على البنك محروين على ورق عادي ، مما لا يبعد أن الورقتين المذكورتين مستوفيتان لشروط الشيك كما هو معروف به في القانون ويكون الحكم قاصر البيان (شفى ٢١ مايو ١٩٤٦ مجموعة القواعد جزء ٧ رقم ١٢٢ صفحة ١٥٧) .

يبد أن القضاء الفرنسي قد ذهب غير هذا المذهب تماماً واعتبر أن الجريمة ثم ولو لم يستوف الشيك بعض شروطه مادام في مظهره ما يدل عليه قضي في باريس في ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٢٥ بمقابلة من أعطى شيكا وقعه على ياض كما قضت محكمة النقض الفرنسية بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩٣٧ باعتبار أن الشيك صحيح ولو وضع عليه تاريخاً لاحقاً على تاريخ الإصدار الحقيقي وللاعب القمار الذي يملئ شيكا لإيقاله رصيد مقابل ما خسره في اللعب ولو أن الشيك باطل لاستناده لسبب غير مشروع (محكمة النقض الفرنسية ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٧ عن دالوز الأسبوعي صفحة ١١٦) .
وحكمت كذلك بأن الورقة تبقى معتبرة شيكا ولو كان تاريخ السحب قد كتب على الآلة الكاتبة بدل أن يكتب بيد الساحب (محكمة النقض الفرنسية ٨ كانون الثاني ١٩٣٧ سيري ١٩٣٧ جزء ١ صفحة ١٩٨) .

وكذلك الشيك الذي يسلم للمستفيد بغير تاريخ لأن إعطاء الشيك لمن صدر لمصلحته بغير تاريخ يفيد أن مصدره قد فوض الاستفيد في وضع التاريخ قبل تقديمه إلى المسحوب عليه فإذا أثبت المستفيد تاريخاً في الشيك وقدمه إلى البنك ولم يكن هناك رصيد وقت تقديم الشيك فإن مصدر الشيك يكون قد ارتكب الجريمة ولو كان لوحظ فيه عدم تقديمه للمسحوب عليه إلا بعد إذن الساحب (محكمة النقض الفرنسية ٣ مارس ١٩٣٩ عن جازيت دي باليه ١٩٣٩ جزء ٢ صفحة ٢٤٧) .

وبالنتيجة فإن القضاء الفرنسي قد اعتبر أن كل ورقة لها مظهر الشيك وأعطيت وحصل تسلمها على هذا الأساس تعتبر شيكا بالمعنى القانوني وتشملها أحكام القانون (محكمة النقض الفرنسية ٩ تشرين الأول ١٩٤٠ عن دالوز ٩٤١ صفحة ٣٩٩) .

واجتهاد القضاء الفرنسي في رأينا هو أقرب للصواب وأحق للمدلة ذلك لأن المسحوب له المستفيد إنما تسلم من الساحب هذه الوثيقة على أنها شيك فإذا قدمت هذه الوثيقة بعض أركان الشيك فإن ذلك لا ينجي الساحب من عقوبة الجريمة التي ارتكبها باعطائه بدون مقابل لأنه قد أعطى على أساس أنه شيك لا أنه وثيقة ائتمان أخرى .

وقد تأثرت محكمة النقض والإبرام المصرية باجتهادات المحاكم الأفرنسية ورجحت عن اجتهادها السابق وأصدرت في ٢ فبراير ١٩٤٢ قراراً قضى بأن إذن الدفع متى كان مستوفياً لجميع الشروط الشكلية التي يتطلب القانون توافرها بالشيك يعد شيكا بالمعنى المقصود في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات المصري ولو كان تاريخ إصداره قد أخر وأثبت فيه على غير الحقيقة مادام هو بذاته حسب الثابت فيه مستحقاً لاداء بمجرد الاطلاع عليه شأنه في ذلك شأن النقود التي يوفى بها الناس ماعليهم ، وليس فيه ما يبيّن المطلاع عليه بأنه في حقيقته ليس إلا أداة ائتمان (مجموعة القواعد القانونية جزء ٥ رقم ٣٤٥ صفحة ٦٠٩) .

وقضت في قرار آخر صدر في ١٦ فبراير ١٩٤٨ أن الشيك المسحوب وفاء لدين قار لا يبقى صاحبه من العقاب إذا لم يكن له رصيد مقابل ذلك لأن المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تعاقب كل من سحب شيكا ليس له مقابل وفاء مهما كانت حقيقة المبلغ المحرر به ، أما الدفع بأن الشيك قد سحب وفاء لدين قار فلا يستد به إلا عند المطالبة بقيمته (مجموعة القواعد القانونية جزء ٧ رقم ٥٤١ صفحة ٥٠٢) .

وقضت أيضاً أنه متى كان من الثابت أن الورقة التي أعطاها التهم للجن على أنها شيك تظاهر فيها أن تاريخ الاستحقاق هو ذات تاريخ السحب فهي تعد شيكا ولا يجوز الدفع بأن الحقيقة غير ذلك ولا إثبات ما يخالف ظاهر الشيك . كما لا يجوز الاعتداد في هذا الصدد بتاريخ التحويل . (نفس ٧ نوفمبر ١٩٥٠ مجموعة أحكام محكمة النقض سنة ٢ رقم ٥٤ صفحة ١٣٦) .

يتبين من ذلك أن كل ورقة يدل مظهرها على أنها شيك بالمعنى القانوني يمكن اعتبارها شيكا ونشملها أحكام قانون العقوبات إذا لم يكن لها رصيد لأن الشارع إنما قصد حماية الشيك على أنه أداة وفاء إذا كان مظهره يدل عليه ، أما إذا كانت الورقة تحمل مثلاً تاريخين تاريخ الإصدار وتاريخ الدفع . فقد تضمنت بذاتها ما يثبت اعتبارها شيكا ولا تكون قد استوفت شكل الشيك ولو في الظاهر فإصدارها على هذا الشكل لاجرمية فيه .

وكذلك الشأن في كل ورقة لا يدل مظهرها على أنها شيك بالمعنى القانوني ، فقد قضت محكمة النقض والإبرام المصرية بقرار لها مؤرخ في ٦ يناير ١٩٥٣ بأنه إذا كانت الورقة قد صيغت في صورة خطاب إلى مدير البنك مشفوعة بعبارة التحية ويدل مضمونها على أنها صدرت في يوم سابق على تاريخ استحقاقها فإن معاقبة التهم باعتبارها شيكا يكون خطأ .

وهذه الاجتهادات إنما وضعت لحفظ الشيك من أن تمت به أيدي من يريدون أن يكونوا عالة على التجار في السوق التجاري فيفقد الشيك قيمته التجارية ، ولأن القانون لم يقصد حماية الشيك المستكمل لجميع شرائط صحته المنصوص عنها بالمادة ٥١٤ من قانون التجارة السوري بدليل أنه يعاقب على الشيك الذي ليس له مقابل وعدم وجود المقابل يحمل الشيك باطلاً وإنما يقصد حماية الشيك كأداة وفاء إذا كان قد أعطى على أنه شيك وكان مظهره يدل عليه .

وتتم الجريمة بمجرد إخراج الشيك من حياة الساحب وتسليمه للمستفيد أو إرساله إليه ولا يؤثر في ذلك تقاضي الدائن دينه بعد تاريخ الاستحقاق ولا حصول الاتفاق بين الساحب والمستفيد على استبدال الدين وسداده على أقساط . أما ما يسبق تسليم الشيك وتوقيعه فلا عقاب عليه أيما أنه لا يعاقب على التروع في هذه الجريمة ، كما أنه لا يعاقب على تظهيره من التبرع مع العلم بحقيقته ولا على قبوله ولا محل للقول بأن هؤلاء شركاء في الجريمة لأن المظهر ومن قبل الشيك إنما ظهره وقبلة بعد تمام الجريمة والشريك هو من أعطى الارشادات لآثراف الجريمة فيكون تدخله قبل الاقرار وقد ساعد هذا التدخل على تمام الجريمة . أما المظهر والقبيل قبل الشيك فقد أقدموا على عملهما بعد أن أعطى الشيك وبعد تمام الجريمة .

أما المستفيد فتحق عليه كلاً القانون ويعد شريكاً في الجريمة إذا كان قد سلم الشيك وهو يعلم

بحقيقته ولأن الغرض الأساسى من العقاب ليس حماية المستبد بل حماية الثقة بالشيكات كي يسهل التعامل بها .

٢ - حرص وجود الرصيد للشيك :

تقد أوجب قانون التجارة أن يكون لساحب الشيك مقابل وفاء المسحوب عليه فتمس في المادة ٥١٧ منه على مايلي :

« ١ - لا يجوز إصدار شيك مالم يكن للساحب لدى المسحوب عليه في وقت إنشائه قود يستطيع التصرف بها بموجب الشيك طبقاً لاتفاق صريح أو ضمني بينهما .

٢ - وعلى صاحب الشيك أو الأمر غيره بالسحب لقمته أداء مقابل وفائه .

٣ - ومع هذا يظل الساحب لحساب غيره مسؤولاً بصفته الشخصية قبل المظهرين .

٤ - وعلى الساحب دون غيره أن يثبت في حالة الإنكار أن من سحب عليه الشيك كان لديه مقابل وفائه في وقت إنشائه وألا يكون ضامناً وفائه ، ولو قدم الاحتجاج بعد المواعيد المحددة .

تبين من نص المادة المذكورة أن على الساحب أن يكون لدى المسحوب عليه مقابل وفاء الشيك أى أن يكون له مبلغاً من النقود مودع لدى المسحوب عليه يكفى لسداد قيمة الشيك ، سواء أكان مبلغ النقود ناشئاً عن سبب آخر غير الايداع عيناً فإنه يكفى بنظر القانون أن تكون ذمة المسحوب عليه مشغولة قبل الساحب بتاريخ إنشاء الشيك بما يبادل قيمته .

يستنتج مما تقدم أنه يجب على الساحب أن يكون له لدى المسحوب عليه مقابل وفاء للشيك المسحوب فإذا لم يكن له مقابل وسحب وفائه حق عليه العقاب سواء أ كان مقابل الوفاء أقل من قيمة الشيك أو كان له مقابل وسحب كله أو بعضه بعد إنشاء الشيك أو أصدر أمراً بدم الدفع .

فالأفعال التي تشكل الجرم الجزائي المعاقب عليه بالمادة ٦٥٢ من قانون العقوبات هي التالية :

١ - إنشاء شيك بدون مقابل وفاء سابق ومعد للدفع .

٢ - إنشاء شيك له مقابل وفاء أقل من قيمته .

٣ - استرجاع مقابل وفاء الشيك كله أو بعضه بعد إنشائه .

٤ - إصدار الساحب أمر للمسحوب عليه بدم الدفع .

١ - إنشاء شيك بدون مقابل وفاء سابق ومعد للدفع

يجب على الساحب أن يكون له قبل المسحوب عليه مبلغاً من المال وفاء للشيك المسحوب وليس معنى ذلك يكون قد دفع له أو أمن لديه قوداً قبل إنشاء الشيك إذ قد يكون مقابل الوفاء حساب جارى أو اعتماد في البنك للمسحوب عليه في مثل هذه الحالة أن ضمن الاتفاق الجاري بين البنك فاعم الاعتماد وبين الساحب اعطاء الحق له للتصرف برصيد الحساب بمقتضى الشيك .

يد أن قضية اعتبار الحساب الجارى وفاء لقيمة الشيك كانت موضع جدل بين الفقهاء واستقر رأيهم أخيراً على أنه يعتبر مقابل الوفاء موجوداً في الحساب الجارى إذا أوقف هذا الحساب عن رصيد دائن للساحب يكون أساساً لمقابل الوفاء قبل إصدار الشيك لأن الحساب الجارى هو اتفاق بين طرفين فلا يمنع الاتفاق على إيقاف الحساب بصورة مؤقتة بمناسبة إصدار الشيك فإذا كان الحساب الجارى بتاريخ الإيقاف للوقت دائماً للساحب اعتبر مقابل الوفاء موجوداً .

ويشترط أن يكون مبلغ سداد الشيك مما يمكن التصرف به فلذا كان المبلغ المودع لدى المسحوب عليه لا يمكن الساحب التصرف به فإن الشيك يكون ليس له مبلغ وفاء ولا يكفي أن تكون ذمة المسحوب عليه مشغولة تجاه الساحب بدين مستحق بل يجب أيضاً أن يكون هذا الدين صالحاً ليكون مقابل الوفاء لشيك وذلك نتيجة اتفاق صريح أو ضمني بين الساحب والمسحوب عليه .

ويشترط كذلك أن يكون مقابل الوفاء موجوداً وقت إنشاء الشيك فلا يجوز سحب الشيك على أنه يمكن تأمين وفائه يوم تقديم الشيك للأداء بل لا بد من وجود مقابله يوم إنشائه . وقد استقر الاجتهاد على عدم وجود مقابل الوفاء يجعل الشيك باطلاً إلا أن القانون الموحد في المادة الثالثة منه ذهب غير هذا المذهب واعتبر الشيك صحيحاً يمكن المطالبة به خلافاً للاجتهاد القضائي السابق .

إن جميع التصرّفات توجب وجود مقابل الوفاء كشرط لصحة الشيك ولكنها اختلفت في تحديد الوقت الذي يلزم فيه وجود هذا المقابل هل هو وقت الإنشاء أو وقت تقديم الشيك للوفاء ؟ وقد كثّر الجدل في هذا الموضوع حتى أن مؤتمر جنيف لم يصل لحل لهذه المشكلة فترك الأمر فيها للدول المختلفة لتنص في قوانين تجارتها على حل لهذا الأمر ، فذهب القانون اللبناني المادة (١١١) والقانون السوري المادة (٥١٧) ومشروع القانون المصري المادة (٤) ومشروع الجامعة العربية المادة (١٠٨) إلى اشتراط وجود مقابل الوفاء وقت إنشاء الشيك . أما القانون العراقي المادة (٤٧٠) والقانون الليبي المادة (٣٩٦) فلم يحدد وقتاً معيناً لوجود مقابل الوفاء لا يستتبع مع ذلك بطلان المهر كشيك .

يستنتج مما تقدم أنه لتحقيق الجريمة يقتضى عدم وجود رصيد للشيك لدى المسحوب عليه ففى وجد الرصيد فلا جريمة ولا عقاب ويشترط في الرصيد أن يكون قائماً لدى المسحوب عليه ومعداً للدفع مقابل الشيك المسحوب ولا يشترط أن يكون ملكاً للساحب بل يكفي أن يكون للساحب الحق بالصرف بالرصيد الموجود لدى المسحوب عليه ، فقد يكون حساباً جارياً كما قدمنا ، ولكن يجب أن يكون الساحب قد علم بفتح الحساب وأن له الحق بإصدار شيكات عليه فلا يكفي مثلاً أن يرسل الساحب للمسحوب عليه سندات ليعها ويعتبر بذلك أن السندات هذه فتحت له حساباً أو أوجدت له رصيداً لدى المسحوب إذا لم يعلمه المسحوب عليه أنه قبلها وفتح له مقابلها حساباً يمكنه أن يسحب منه لأن هذا ليس إلا مجرد احتمال يتوفر رصيد لا يقوم مقام رصيد فعلي قابل للسحب . ويتوافر هذا الركن أيضاً ولو كان للساحب رصيد — ولكنه غير قابل — للسحب كأن يكون محجوزاً عليه لدى المسحوب عليه أو لم تكن للساحب أهلية الأداء بأن كان محجوزاً عليه لسفه أو لقصد غير مأذون له بإدارة أمواله أو كان تاجراً أشهر إفلاسه .

يتبين من ذلك كله ان على الساحب أن يكون له قبل إنشاء الشيك رصيد قابل للوفاء لدى المسحوب عليه تحت تصرفه يمكن أن يسحبه متى شاء . ولكن لا بد لنا من الإشارة بأن الجريمة لا تتحقق في حال امتناع المسحوب عليه أن يدفع إذا كان سبب ذلك أسباباً إدارية أو أسباباً تنبج بعد إنشاء الشيك لا علاقة للساحب أو المسحوب عليه بها مطلقاً .

٢ - إنشاء شيك له مقابل وفاء أقل من قيمته

وتتحقق الجريمة في حال إصدار شيك بمبلغ يزيد عن مبلغ الوفاء فإذا أنشأ الشيك بمبلغ عشرة آلاف ليرة سورية مثلاً وكان مبلغ الوفاء لدى البنك أقل من هذا المبلغ تحققت الجريمة كذلك لأن المسحوب عليه في هذه الحال لا يدفع إلا ما للساحب لديه من رصيد . والساحب الذي يعلم أن ليس له لدى المسحوب عليه مقابل مدد للدفع بقدر الشيك ويسحب بأكثر منه إنما يكون كأنه قد أعطى شيكاً بدون مقابل لأن الجزء الباقي من الشيك ليس له مقابل ولا تجوز التجزئة في ذلك .

فالساحب الذي أعطى الشيك وهو يعلم أن ليس له رصيد كاف لدى المسحوب عليه يكون قد حمل للمسحوب عليه على قبول هذا الشيك مع علم الساحب أن وصيغته كاف فيكون بذلك قد احتال على المسحوب عليه احتيالا يدخل ضمن مفهوم المادة ٦٤١ من قانون العقوبات وينطبق عليه أحكام المادة ٦٥٢ من القانون المذكور التي تعطف على المادة المذكورة .

والقضية واحدة فيما إذا كان للساحب رصيد كاف عند إنشاء الشيك لدى المسحوب عليه وتصرف بقسم منه وأبقى قسماً آخر لأن مفهوم القانون أن يكون للشيك رصيد كاف لتغطيته أو قابل للوفاء فإذا كان رصيد كاف له وقت إنشائه وتصرف بقسم منه بحيث لم يبق الرصيد الموجود كافيًا لوفاء الشيك حقت على الساحب كلمة القانون ذلك لأن الشيك بمفرده كقطعة النقود التي يتداولها الناس لا يمكن تجزئته . حتى أن الساحب لو أكل باقي قيمة الشيك بعد عرضه على المسحوب عليه لا ينجم ذلك من العقوبة وكذلك لو أصدر الساحب شيكاً له رصيد ثم أصدر شيكاً آخر قبل سحب قيمة الأول وكان مجموع المبالغ لا يكفي لوفاء قيمة الشيكين فسحب الأول مبلغه وبقي رصيد الشيك الثاني غير كاف لتحقق الجريمة لأنه وإن كان الساحب قد أنشأ الشيك الثاني وله رصيد وفاء إلا أن مجموع الشيكين ليس له رصيد وفاء وبقي أحدهما وهو الثاني بدون رصيد كاف .

٣ - استرجاع مقابل وفاء الشيك كله أو بعضه بعد إنشائه

وتتحقق الجريمة أيضاً إذا استرجع الساحب بعد إصدار الشيك كل مقابله أو بعضه من لدى المسحوب عليه . ذلك لأن استرجاع المقابل بعد سحب الشيك يبق الشيك المسحوب بدون مقابل ويعمله غير قابل للدفع ولأن الساحب بسحبه المقابل إنما يقصد عدم دفع قيمة الشيك وتغطيته وبذلك تتحقق الجريمة سواء أكان الاسترجاع لكامل قيمة الشيك أو لبعضها وسواء أكان مقابل الشيك حساب جاري *compte courant* أو مبلغ معين لأن الحساب الجاري يعلم الساحب مقداره ويعلم

ما سحب منه وما تبقى فسحب مبلغ الحساب الجارى وإبقائه الشيك للسحب بدون رصيد يجعل الشيك بدون مبلغ وفاء ويحقق الجريمة على نفسه .

يبد أنه لا يتجنى الساحب أن المسحوب عليه بالحساب الجارى قد يقبل أن يدفع قيمة الشيك بزيادة على الحساب الجارى لأن علاقة المسحوب له المستفيد مع الساحب لا يجوز له أن يسحب شيكا على أحوال أن يدفع المسحوب عليه قيمته ولو لم يكن له رصيد .

٤ - إصدار الساحب أمر للمسحوب عليه بعدم الدفع

وتتحقق الجريمة فيما إذا أصدر الساحب بعد سحب الشيك أمراً للمسحوب عليه بعدم الدفع ذلك لأن بمجرد إعطاء الساحب المسحوب له شيكاً وتسليمه له يصبح رصيده الذى له لدى المسحوب عليه ملكاً لحامل الشيك ويخرج من ملكيته كساحب بمجرد وصول الشيك للمسحوب عليه فكل عمل يقوم به الساحب بالمبلغ دفع قيمته الشيك إنما هو تصرف بآل غيره وطريقة من طرق الاحتيال التى عاقب القانون متفرقة بالعقوبة للنصوص عنها في المادة ٦٥٢ للمطوعة على المادة ٦٤١ من قانون العقوبات .

يبد أنه سواء أعطى الساحب أمر عدم الدفع بعدم السحب أو قبله فإن الجريمة متحققة ذلك لأن إعطاء أمر عدم الدفع قبل إنشاء الشيك بأن يأمر للمسحوب عليه أن لا يدفع الشيك للرسيل إليه أبداً كان ، أو أنه أنشأ الشيك ومن ثم أمر للمسحوب عليه بأن لا يدفع فالجريمة متحققة ولا يمكن أن يحتج بأن الشيك له مقابل وفاء لأن للزائد القانونى هو تنفيذ مضمون الشيك لا وجود الرصيد لحسب بل الرصيد يجب أن يكون تحت تصرف الساحب ويمكنه أن يتصرف به ويسحب منه لا أن يكون هذا مجمداً لا يستطيع أن يسحب منه سواء أ كان تجميد الرصيد بأمره أو بأمر غيره .

يبد أن ما يعنى الساحب من العقوبة هو صدور أمر عدم التصرف بالمبلغ الموجود تحت يد المسحوب عليه لأمر الساحب من جهة لا علاقة للساحب بها كصدور أمر عدم التصرف بالمبلغ بعد إنشاء الشيك من جهة إدارية مثلاً مع عدم علم الساحب بذلك مسبقاً .

وتتحقق الجريمة ولو كان إصدار الساحب أمر عدم الدفع لسبب مشروع كالوفاء أو كدين غير مستحق أو كدين غير قابل للدفع فقد قضت محاكم فرنسا بأن إصدار الساحب أمراً للمسحوب عليه بعدم الدفع حقت الجريمة ذلك لأنه وأن يكون سبب الدين غير مشروع فإن ذلك مما يجوز الدفع فيه عند المطالبة بقيمة الشيك مدينياً أما إصدار بعدم الدفع فهو جريمة جزائية عاقب عليها القانون .

يبد أنه لا بد لنا من التناؤل ما هو موقف المسحوب عليه في الدعوى المدنية ؟

إن النضره أنه أن يتدخل في أى دعوى جزائية تقرر منها وله إقامة نفسه مدعى شخصى أمام المحاكم الجزائية وله أن يطلب الحكم بالتعويض له عما أصابه من ضرر نتيجة الفعل الجرمى .

وقد أخذ للشروع هذا البدأ في المادة ٥٦٤ من قانون التجارة بأن :

١ — إذا أقيمت على الساحب دعوى جزائية وفقاً للسنتين ٥٦٢ ، ٥٦٣ من قانون العقوبات جاز لمدعى الشخصى أن يطلب من المحكمة الجزائية ذات الاختصاص الحكم له بمبلغ مساو بقيمة الشيك دون أن يخفى ذلك عقبه عند الاقتضاء فى التضييعات كافة .

٢ — ولصاحب الحق المطالبة بحقوقه أمام المحاكم العادية إذا اختار ذلك .

وهذا النص منقول عن المادة ٦٦ من القانون الفرنسى وقد كان الاجتهاد الفرنسى يختلف فى هذا الموضوع فذهب بعضهم أنه لا يجوز للمسحوب له أن يطلب المحاكم الجزائية بأكثر من التعويض عن الضرر الذى أصابه من جراء إعطائه شيكا لا مقابل له وذهب بعضهم الآخر أنه يجوز أن يطلب المحكمة الجزائية بأن تحكم له بقيمة الشيك الذى أعطى له بدون رصيد لأن اللطالبة بقيمة الشيك برأيهم إنما تنشأ عن العقد أو الذى كان إنشاء الشيك نتيجة له وهذه اللطالبة من اختصاص المحاكم المدنية وحدها (استئناف باريس ٢٠ تموز ١٩٢٦ عن دالوز ١٩٢٧ جزء ١ صفحة ١١٥) وبمقتضى هذا الاجتهاد قد كان على المسحوب له أن يراجع المحاكم الجزائية لتحكم له بالمطل والضرر عن إعطائه شيكا لا مقابل له وأن يراجع المحكمة المدنية للطالبة بقيمة الشيك ولذلك قد أصدر للشرع الفرنسى تعديلا لنص المادة ٦٦ من المرسوم الصادر عام ١٩٣٥ المتعلق بالشيك وذلك بتاريخ ٢٤ أيار ١٩٣٨ أجاز بموجب المطالبة بقيمة الشيك لدى المحكمة الجزائية دون الإخلال بالحق بالطالبة بالمطل والضرر وقد أخذ المشرع السوري هذا النص ووضعه فى المادة ٦٥٤ من قانون التجارة وأجاز بالطالبة بقيمة الشيك أمام المحاكم الجزائية .

وفى رأينا أن المطالبة بقيمة الشيك أمام المحكمة الجزائية جائزة حينما يكون سبب الشيك مشروعاً أما إذا كان سببه غير مشروع فلا عمل لهذه اللطالبة .

ولقد استمر الاجتهاد بأن المحكمة الجزائية تحكم بحرمة إعطاء أمر بعدم الدفع لشيك صادر عن الساحب سببه غير مشروع لكونه دين قمار مثلاً ولا تحكم بقيمته ولو ادى حامل الشيك مديناً بالقيمة أمام المحكمة الجزائية لأن الادعاء بقيمة الشيك والدفع بأنه دين قمار إنما يجوز أمام المحاكم المدنية وعند طلب قيمة الشيك وهذه الأمور إنما تتعلق بالنظام العام ، أما المحكمة الجزائية فتحكم بالتعويض وقيمة الشيك الذى هو رصيد دين قمار إنما يدعى به أمام المحكمة المدنية ويمكن للخاسر فى القمار أن يدفع بعدم الدفع بسبب دين القمار أمام المحكمة المدنية .

يبد أنه لا بد من التنازل هل أن للمسحوب عليه عجز على تنفيذ أمر الساحب بعدم الدفع وهل يعتبر للمسحوب عليه شريكاً للساحب فى الجريمة .

إنه من المعلوم أن اللال الموجود لدى المسحوب عليه إنما هو لأمر الساحب وتمت تصرفه ولا علاقة للمسحوب عليه به سوى تنفيذ أمر بالسحب منه فاللال للساحب ولا يجوز له إصدار شيك مالم يكن له لدى المسحوب عليه فى وقت إنشائه نقود يستطيع التصرف بها بموجب شيك (للادة ٥١٧ من القانون التجارى ، فالتصرف للساحب (صاحبه) ولا علاقة للمسحوب عليه به فصاحب اللال يستطيع أن يسحب وعلى المسحوب عليه أن ينفذ إذا كان له عنده رصيد وصاحب اللال يأمر

بعدم الدفع والسحب عليه ينفذ والملاقة بين الساحب والمسحوب له (الستيفيد) ولا علاقة للسحب عليه بها سواء أتيح عن ذلك جرم جزائي أو بقي الأمر في طي الماملة المدنية : فالمسحوب عليه ليس شريكاً ولا متدخلا في جريمة إصدار شيك وإعطاء الأمر بعدم دفعه ووزر هذه الجريمة عائد على الساحب وحده .

يبد أنه قد يقال إن السحب له (الستيفيد) قد يعلم مسبقاً أن الساحب سيعطى أمر بعدم الدفع أو أنه يعلم أن الساحب ليس له رصيد ويحمل الساحب على إعطائه شيكاً على السحب عليه .

وفي هذه الحال ومن يقدم عن معرفة على تحمل الساحب على إعطائه شيكاً بدون مقابل وفاء يتبر شريكاً في الجريمة وقد قصد الشارع من وضع نص المادة ٦٥٣ من قانون العقوبات ماقبة الدائنين الذين يعمون لتأمين دينهم بالاستحصل على شيك ويهددون بإقامة الدعوى الجزائية في حال عدم الدفع فوضع المادة المذكورة على الشكل التالي :

« المادة ٦٥٣ - ١ - من أقدم عن معرفة على حمل التبر على تسليمه شيكاً بدون مقابل قضى عليه بقوبة الشريك في الجرم المذكورة أعلاه .

٢ - تضاعف العقوبة إذا استحصل المجرم على الشيك لتغطية قرض بالربى .

فالستيفيد المسحوب له إذا حمل دائته على إعطائه شيكاً بمبلغ دين وهو يعلم أنه ليس له مقابل وفاء كان شريكاً في الجريمة وتطبق عليه الأحكام المنصوص عنها في المادة ٢١٨ من قانون العقوبات التي يحاقب على التدخل في الجريمة . ولقد ضاعف المشرع العقوبة على التدخل إذا كان قد أخذ الشيك لتغطية قرض الربى . فلو استدان شخص من آخر مبلغاً من المال واخذ الدائن من مدينه شيكاً بلا مقابل بمبلغ اعتبر فائده لمبلغ الدين كان متدخلا في جريمة إعطاء شيك بدون مقابل وتضاعفت عقوبته .

هذه الأفعال الأربعة التي قدمناها يشكل كل منها محم ذاته جريمة إعطاء الشيك بدون مقابل فلو أعطى شيكاً لمقابل وفاء له أو كان مقابل وفاءه أقل من قيمته أو استرجع الساحب كلا أو بعضاً من قيمة الشيك أو أعطى أمر للسحب عليه بعدم الدفع يكون قد ارتفع الجريمة وحققت عليه كلة القانون .

٣ - سوء النية :

الشرط الثالث لتحقق الجريمة هو سوء النية وسوء النية في جريمة إصدار الشيك بدون مقابل هو كانية الجريمة في باقي الجرائم وقد عبر عنه المشرع المصرى بالقصد الجنائى وعبر عنه المشرع الفرنسى بكلمة (مع علمه بأنه ليس له مقابل للوفاء ومع ذلك يصدره) .

وسوء النية أمر متروك للقاضى تقديره يستخلصه من الواقعة فاقب المشرع الفرنسى من أقدم على سحب شيك مع علمه بأنه ليس له مقابل سابق فحق كان الساحب يعلم أن ليس له مقابل بل تحققت سوء النية لا يبرر ذلك بأن الساحب يستقد أن المسحوب عليه سوف لا يتأخر عن دفع قيمة الشيك ذلك لأن هذا الاعتقاد لا يجوز أن يكون ضحية المسحوب له فيكفى لتوفر القصد الجرمى أن يكون

الساحب عالماً ، وقت إعطاء الشيك أنه لا يقبله رصيد كاف قابل للسحب وفي حالة سحب الرصيد يكفي أن يكون الجاني عالماً وقت ذلك أن الشيك لم يصرف وقد أخذت بذلك محكمة النقض والإبرام المصرية فقالت في حكم لها « إن القانون إذ نص في الشطر الأول في المادة ٣٣٧ عقوبات على عقاب كل من أعطى بسوء نية شيكا لا يقبله رصيد قائم وقابل للسحب قد نهى بعبارة صريحة لا لبس فيها ولا غموض عن إصدار أى شيك لا يوجد له قبل إصداره مقابل وفاء يمكن التصرف به ، ولم يشترط لإزالة العقاب بمن يخالف نهيه هذا إلا مجرد علمه بأن الشيك الذى أصدره لم يكن له وقت إعطائه لمن أعطى له مقابل وفاء مستكمل لتلك الصفات ، وما ذلك إلا لأن الشيك أداة دفع ووفاء تنفى عن استعمال النقود وتستحق الأداء لدى الاطلاع وليس أداة ائتمان تمكن المطالبة بقيمتها في غير الذى صدرت به وأعطيته فيه بالفعل ومتى تقرر ذلك يكون القول بأن القانون لا يوجب وجود مقابل وفاء للشيك إلا عند استحقاقه أو في موعد دفعه لا في وقت إصداره وأن العبارة إذن في سوء الفهم هي العلم بعدم وجود المقابل وقت الاستحقاق وقت الدفع فقط . هذا القول كله مخالف لمصريح النص الذى صدر به القانون فلا يمكن بأية حال التمويل عليه . ولأن الساحب لا يمكنه أن يسيطر على الظروف والحوادث المستقبلية دون تقديم هذا المقابل . » (محكمة النقض والإبرام المصرية ١٩ فبراير ١٩٤٠ عن مجموعة القواعد القانونية جزء ٥ رقم ٦٣ صفحة ١٠١) .

هذا الاجتهاد صحيح ذلك لأن القانون قصد حماية الشيك عن سائر الأوراق التجارية الأخرى والورقة التى تحمل تاريخين : تاريخ للإصدار وتاريخ للدفع لا تعتبر شيكا ولا يسرى على إعطائها بدون نص للادة ٦٥٢ من قانون العقوبات وأما إذا كانت تحمل تاريخاً واحداً فقط فقد استوفت مظهر الشيك كأداة وفاء بمجرد الاطلاع وبكفى للعقاب على إصدارها بدون مقابل أن يكون الساحب عالماً وقت السحب بأنه لا يقبلها رصيد كاف ولو كان تاريخ إصدارها في الحقيقة يختلف عن تاريخ الدفع المثبت فيها حتى أن القضاء الفرنسى يماثل على إصدار الشك ولو خلا من التاريخ وكان ملهوماً عدم تقديمه إلى المسحوب عليه إلا يأن الساحب وعندما يتوافر لديه الرصيد (نقض فرنسى ٢١ شباط ١٩٢٩ عن جازيت دى باليه جزء ١ صفحة ٥٣٦) .

ويستبر سوء النية متوفراً ولو كان الساحب يأمل في أرحمة المسحوب عليه بأنه سيقوم بدفع قيمة الشيك رغم علم وجود مقابل وفاء (نقض باريس ٢١ تشرين الثانى ١٩٣٦ عن جازيت دى باليه ١٩٣٧ جزء ١ صفحة ١٨٨) .

وسوء النية واجب التحقق منه في حال إصدار شيك لا مقابل له أو بمقابل غير كاف . أما في حال استرجاع للمقابل كلاً أو بعضاً بعد سحب الشيك أو إصدار منع عن الدفع للمسحوب عليه فإن سوء النية ظاهر في هاتين الحالتين وواضح لأن مجرد استرجاع المقابل أو بعضه أو إصدار منع عن الدفع يكون الساحب قد قصد عدم دفع قيمة الشيك وبذلك يتحقق سوء النية .

إضافة إلى العقوبات التى نص عنها الشارع بالمادتين ٥٦٢ و ٥٦٣ من قانون العقوبات قد وضع أيضاً في قانون التجارة غرامات على كل من أصدر شيكا ليس له مقابل وفاء كامل أو سابق لإصداره

فص في المادة ٥٦١ من قانون التجارة على غرامة لانتهاج الحسنة ليرة سورية وفي رأى الأستاذ أنطاكى أن هذه الغرامة تقتضى الحكم بها على الساحب عند ثبوت الفعل الجرمي ولو لم يكن سيء النية وأنه في حال ثبوت سوء النية طبقت عندئذ بمقتضى أحكام قانون العقوبات . ولكن الأستاذ الكريم لم يبين لنا هل أن المحكمة المدنية التي تحكم بهذه الغرامة أم المحكمة الجزائية ؟ وفي رأينا أن النص على العقوبات في قانون التجارة لاجل له طلالا أن قانون العقوبات قد وضع عقوبات لثل هذه الجريمة .

وقد نص أيضاً قانون التجارة في المادة ٥٦٢ على غرامة لانتهاج الشريرة ليرات سورية على كل صيرفي لديه مقابل وفا، وسلم إلى دائته دفتر شيكات يضاء للدفع بموجبها ، إذا لم يكتب على كل محمية اسم الشخص الذى تسلّم إليه كما نصت المادة ٥٦٣ على غرامة لا تقل عن (٥٠) ليرة سورية ولا تزيد عن (٥٠٠) ليرة سورية على كل مسحوب عليه صرح عن علم بوجود مقابل للوفاء أقل بمالدية .

كل هذه العقوبات سواء منها مانص عنه في قانون العقوبات أو مانص عنه في قانون التجارة إنما أراد المشرع من وضعا حماية الشيك من العبث به باعتباره أداة للدفع كالقود يجوز أن ينتقل من يد إلى أخرى فأوجد هذه العقوبة لمن تخول له نفسه العبث بالشيك وقيمتها المالية .

يبدأ أنه لا بد لنا قبل ختام هذا البحث من أن نثبت أن على القاضى أنه عليه ان يبين في حكمه الواقعة التي كانت مداراً للحكم والعناصر التي كونت الجريمة واستنتجها منها كإصدار الشيك وعدم وجود مقابل الوفاء به إصدار منع عن الدفع أو استرجاع الرصيد وسوء النية ليكون الحكم مستوفياً جميع الشرائط القانونية التي أوجبها المادة ٦٥٢ من قانون العقوبات للقضاء في جريمة إعطاء الشيك بدون مقابل .

جريمة إصدار شيك بدون رصيد

في التشريع الجنائي المصري

لأستاذ محمد عطية رافع الهامى

١ - تمهيد :

لن يمكن مساءلة الشخص جنائياً بحجب توافر شرطين اثنين: أولهما ، وجوب وجود العلاقة للمادة بين المتهم وبين الفعل المنسوب إليه ، سواء كانت هذه العلاقة فاعل أو علاقة شريك^(١) ، وثانيهما ، وجوب أن يكون هذا الشخص مسئولاً عن الفعل للسند إليه مسئولية معنوية^(٢) أى وجوب اتجاه إرادته لاقراراف الفعل للكون الجريمة^(٣) ، ذلك لأن البدء المسلم به صفة عامة ، هو أنه لا يكفي قيام المسئولية الجنائية لإسناد الجريمة مادياً إلى شخص ما ، بل يجب أن تثبت قبله معنوياً أيضاً^(٤) .

والشرط الأول بالنسبة للجريمة موضوع بحثنا الآن لا بد من أن يتكون من فعل الإصدار ولا بد كذلك من أن يحقق أن الشيك^(٥) الصادر من الساحب لا يقابله رصيد^(٦) قائم وقابل للسحب ،

(١) محمد مصطفى الفللى ، في المسئولية الجنائية ، ط ١٩٤٨ س ٢٧ . توفيق العاوى محاضرات عن المسئولية الجنائية في التشريعات العربية ، ط ١٩٥٨ س ٣١ . على راشد ، موجز القانون الجنائي ، ط ٢ ن ٣٥٥ .

(٢) على ذكر الراى ، شرح القسم العام من قانون العقوبات وجرائم القتل والجرم والمضرب ، س ٦٣ . على راشد ، المصدر السابق ، ن ٣٦٢ . وفي الفقه السوري ، عدنان الخطيب ، المسئولية الجزائية في قانون العقوبات السوري ، ط ١٩٥٨ . ن ٣ .

(٣) عمر لطفي ، شرح قانون العقوبات الأهل ، س ٨٤ .

(٤) محمد مصطفى الفللى ، المصدر السابق ، س ٧٥ . عمر لطفي ، للرجع السابق ، س ٨٤ . السيد مصطفى السيد ، الأحكام العامة في قانون العقوبات ، ط ١٩٥٢ س ٣٤٧ . محمود نجيب حسنى ، دوس في قانون العقوبات ، القسم العام ط ١٩٥٧ . ن ٣١٢ .

(٥) ولقد استقر قضاء محكمة النقض المصرية على أن الشيك في حكم المادة ٣٣٧ — من قانون العقوبات هو الشيك بمناه العرف به في القانون التجارى من أنه أداة دفع ووفاء مستحق الأداء بمجرد الاطلاع دائماً ، وينشأ عن استعمال النقود في المعاملات ومن أمثلة هذه الأحكام أنظر : مجموعة الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية لمحكمة النقض س ٧ ع ١ ، س ٢٥٣ ، نقض ١٢ / ١٢ / ٥٤ ، ونقض ٢١ / ٥ / ١٩٤٦ .

(٦) والرصيد ما هو إلا الدين التقدى الذى للساحب في ذمة للسحب عليه — محمود نجيب حسنى ، للذكرات للطباعة لطيلة السنة الثالثة بكلية الحقوق جامعة القاهرة ، العام الدراسي ١٩٥٦ — ١٩٥٧ س ٤ ، ورابع أيضاً للمادة ١ ، ٢ من القانون الفرنسى الصادر عام ١٨٦٥ .

ويكون ذلك في أحوال أربع (١) بوجود أحدها يتحقق القمل المقاب عليه قانوناً (٢) . أما الشرط الثاني فيكون موضوع هذا البحث الذي سنقسمه إلى مبحثين ، أولهما سيكون مقصوراً على تبيان الرأي الجاري العمل به ، وثانيهما سيكون خاصاً بالرأي الواجب الاتباع .

المبحث الأول

الرأي الجاري العمل به

٢ - من المتفق عليه فقها وقضاء أن الباعث (٣) على إقرار جرعة إصدار الشيك بدون رصيد لا يؤثر في الإسداء ولا في المقاب (٤) . ولذلك فالأمر سيان في حالة ما إذا أسرع شخص إلى إصدار شيك شفقة على مريض رآه يتألم من شدة الألم وليس معه نقود للنهال إلى طبيب ، إلا أنه عند القيام بسحب القبية التي صدر بها الشيك تبين أن الشيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب (٥) ، لأن مثله في ذلك مثل شخص يقوم بإصدار شيك لا يقابله رصيد لشخص آخر بغية اغتيال بعض ماله (٦) ، لأن الباعث لا يعد عتصراً من عناصر تكوين الجرائم (٧) في التشريع الجنائي المصري . ولكن ليس معنى هذا أن المشرع يتفلسف الباعث للجريمة — إغفالاً تاماً ، بل هو في الواقع لا ينفصل إطلاقاً لكل أثر له في سياسة المقاب أو حتى في تنظيمه لنظرية المسؤولية الجنائية (٨) حتى أننا نجد بعضاً من التشريعات

(١) وهي نفس الحالات التي نهى عن إقرارها المشرع التجاري اللبناني . وهذه الحالات الأربع هي : حالة عدم وجود رصيد قائم وقابل للسحب Absence de provision حالة إذا ما كان الرصيد أقل من قيمة الشيك الصادر L'insuffisance — وحالة استرداد كل الرصيد أو بضعه بعد إصداره لشيك provision Retrait de la provision وحالة أمر الساحب للمحسوب عليه الشيك بدم الفتح Biligage de la provision .

(٢) محمد عطية واغب ، جرعة إصدار الشيك بدون رصيد في التشريع الجنائي المصري ٥٦ ن ٤١ .

(٣) Se mobile والباعث كما عرفه الفقهاء هو العامل النفسي الذي يجعل الشخص على توجبه إرادته إلى تحقيق النتيجة ، فهو القوة المسكونة للإرادة ثم هو القوة الحافزة لها حتى تتم تحقيق النتيجة . محمود حسني نجيب ، القسم العام ن ٣٧٥ . وللاستزادة في هذا الموضوع راجع : جندى عبد الملك ، الموسوعة الجنائية ، ج ٣ ، ص ٦٩ . أحمد صفوت شرح القانون الجنائي ، القسم العام ، ن ١١٤ . على ذكر المرائي ، المصدر السابق ، ص ٦٨ . على راشد ، المرجع السابق ، ن ٢ - ٤ .

(٤) رؤوف عبيد ، جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال في القانون المصري ، ط ١٩٥٨ ص ٣٧٥ . جندى عبد الملك ، المرجع السابق ، ص ٦٩ . محمود إبراهيم اسماعيل ، القسم العام ، ط ١ ، ص ١٠٣ ، على راشد المصدر السابق ، ن ٤٠٣ . أحمد صفوت ، المرجع السابق ، ن ١١٤ . وانظر : مجموعة الأحكام الصادرة من المائدة الجنائية لمحكمة النقض ص ٦ ن ١٤٤٣ نقض ١٢ / ١٢ / ١٩٤٥ . مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ص ٥٠٢ نقض ١٩٤٨ / ٢ / ١٦ .

(٥) محمد عطية واغب ، المصدر السابق ، ن ١٣٨ .

(٦) المرجع السابق ، ن ١٣٨ .

(٧) على ذكر المرائي ، المرجع السابق ، ص ٦٩ . محمود نجيب حسني ، المرجع السابق ، ن ٣٧٦ . وانظر : مجموعة الأحكام الصادرة من المائدة الجنائية لمحكمة النقض ، ص ٢ ن ٣٤٥ .

(٨) محمد عطية واغب ، المصدر السابق . ن ١٣٨

يذهب إلى وجوب الناية بالباعث الشرف فيعطى للقاضي السلطة في تخفيف العقوبة المقررة له وذلك بالنزول بها في بعض الأحيان درجة أو درجتين . هذا علاوة على أن للقاضي تقدير العقاب بين حدى العقوبة المقررة للجريمة في القانون كما أجاز للناية العامة حفظ الدعوى مسaire للبواحت الشريفة في بعض الأحوال^(١) .

٣ — ويكاد يجمع الفقه والقضاء المصرى والفرنسى على الاكتفاء بالنسبة لجريمة إصدار الشيك بدون رصيد بالقصد العام ، أى الاكتفاء بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود رصيد له قابل للسحب وكاف لوفاء بمبلغ الشيك . ولذا رأينا تبسيطاً للبحث أن نقسم هذا البحث إلى مطلبين أولهما خاص بالفقه ، وثانيهما خاص بالقضاء .

المطلب الأول

اكتفاء الفقه بالقصد العام

٤ — الفقه المصرى كما هو الحال بالنسبة للفقه الفرنسى^(٢) يتطلب توافر القصد الجنائى العام في جريمة إصدار الشيك بدون رصيد ، أى أنه يكتفى بمجرد علم الساحب وقت إصدار الشيك بأن لا مقابل له عند المسحوب عليه الشيك أو أن قيمته ناقصة عما جاء بالشيك^(٣) . حتى ولو قام المستبد بقبض قيمة الرصيد الموجود لدى المسحوب عليه الشيك^(٤) ، مع تسليمهم في الوقت نفسه بأن هذا الرأى جاء مخالفاً للأعمال التصديرية الخاصة بالمادة ٣٣٨ من قانون العقوبات^(٥) .

٥ — أما في حالة استرداد الرصيد بعد القيام بإصدار الشيك وقبل قبض قيمته بواسطة المستبد فيجب في نظرهم أن يتوفر سوء النية التي يتطلبها المشرع وقت الاسترداد الذي يقوم به مصدر الشيك ويكتفى بإثبات عمله بأن قيمة الشيك لم تدفع ، وأن استرداد الرصيد أو بعضه سينتج عند عدم استطاعة

(١) محمود إبراهيم اسماعيل ، للرجع السابق ، ص ٣٦١ .

(٢) دبير ، ن ١٩٦٥ . جازو ، ص ٤٤١ . جوليه ، ص ٣٧٣ . برسوي ، ج ٣ ن ١٨٥ . تكمليه ص ١٣٩ . تنفيذي حى فاير ، مجلة العالم الجنائى ١٩٣٦ ، ص ٥٥٦ وما بعدها .

(٣) توفيق الشاوى ، جرائم الأموال ، ط ١٩٥١ ، ص ١٥٢ . حسن صادق للمصاوى ، جرائم المال ، ط ١٩٥٧ ، ن ٥٤٥ . محسن شفيق ، للرجع السابق ، ص ٨١٨ . أمين بدر ، الأوراق التجارية ، ط ١٩٥٤ ، ن ٨٣٧ . مصطفى كمال طه ، الأوراق التجارية ، ط ١٩٥٨ — ٤٣٦٠ . رؤوف عبيد ، للرجع السابق ، ص ٣٧٤ . على الرقيب ، شرح القانون التجارى المصرى ، ج ٢ ط ١٩٥٧ . عبد السلام بلح ، معاشرات في شرح القسم الخامس من قانون العقوبات ، ط ١٩٤٠ ، ص ٣٣٢ . أحمد رمزي بحث منشور بالجملة ص ٧٠ ، ص ١٣٥ وما بعدها . أحمد عشرة ، مذكرات في شرح قانون العقوبات المصرى ، جرائم الأموال ، ط ١٩٥٢ ، ص ٨٤ . محمود مصطفى ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخامس ، ط ١٩٥٣ ، ص ٤٨١ .

(٤) محمد مصطفى القليل ، جرائم الأموال ، ص ٢٦٧ . وفي أثناء مناقشة المشروع أمام مجلس النواب المصرى اقترح أحد النواب أن يتسامح في نفس الرصيد إذا لم يزد التمس على ثلث قيمة الشيك ولكن هذا الاقتراح رفض الأخذ به .

(٥) محمود مصطفى ، المصدر السابق ، ن ٤٨١ .

الحامل للحصول على قيمة الشيك^(١)، فالجرعة تتوافر لو سحب التهم الرصيد ولو بعد قوائم المواعيد القانونية التي حددها القانون التجاري^(٢)، لأن هذه المواعيد لم تقرر مطلقاً لمصلحة الساحب الذي قام بإصدار الشيك وإما قررت لمصلحة من قد ينتقل إليه الشيك^(٣)، وتوافرت باقي الأركان الأخرى في الجرعة ما لم يثبت حسن نيته، كما إذا مضت مدة طويلة على إصدار الشيك بحيث أنسته موضوعه، خصوصاً إذا كان قد قام خلالها بإصدار كثير من الشيكات الأخرى^(٤)، ولقد جرت عادة البنوك على جواز تقديم الشيك لصرفه في خلال سنة من تاريخ إصدار الساحب له فهل يستحق الساحب إذا قام بسحب رصيده القائم والقابل للسحب بعد سنة من تاريخ إصداره المقاب في حالة تقديم للسفيد إلى للسحب عليه الشيك بعد مرور العام؟

هناك رأي^(٥) يذهب إلى أنه لا مانع من القول بجواز قيام الساحب بسحب رصيده بعد مضي عام على تاريخ إصداره طالما أصبح الشيك غير قابل للصرف بطبيعته^(٦)، إلا أننا نرى أنه يجب على مصدر الشيك أن يبقى على الرصيد قائماً وقابلًا للسحب طوال مدة الحبس السنوات المنصوص عليها في القانون التجاري بالنسبة للتقادم مادام أن مشرعنا الجنائي لم يأت لنا بنص خاص يخص العام^(٧)، هذا علاوة على أنه من كان الشيك ورقة تجارية فإن الالتزامات التي ترتبها لا تتقادم إلا وفقاً للقواعد الخاصة بالأوراق التجارية، التي أوردتها المادة ١٩٤ من القانون التجاري^(٨)، وإن كنا في الوقت نفسه نسلم بأن هذا حل فيه من النتائج ما يفضي إلى النفس، ولكن ما الحيلة والقاعدة السامة أنه في حالة عدم وجود النص الخاص يجب الرجوع إلى النص العام^(٩).

(٦) وفي حالة الحبس يرون وجوب اقتراض سوء نية من قام بإصدار الشيك دائماً^(١٠)، ولكن بشرط ألا يكون أمر الحبس راجع إلى إجراء إداري صادر من المصرف المحسوب عليه الشيك لأشأن للساحب.

- (١) محسن شفيق، المرجع السابق، ن ٨٦٧. أحمد عمرة، المصدر السابق، ص ٨٥. محمد صالح، ن ٣٥٩.
- (٢) أنظر مجموعة الأحكام الصادرة من الفائزة الجنائية لمحكمة النقض، ص ٧، ج ٢، ص ٦٢٧، نقض ٢٣ / ٤ / ١٩٥٦ ونقض المادة (١٩١) من القانون التجاري المصري بوجوب تقديم الشيك للدفع في ظرف خمسة أيام بحسب منها اليوم المؤرخ فيه إذا كان مسجوباً من البلدة التي يكون الدفع فيها وأما إذا كان مسجوباً في بلدة أخرى فيجب تقديمه في ظرف ثمانية أيام بحسب منها اليوم المؤرخ فيه خلال مدة المرافعة.
- (٣) بوقيق الفاوي، المصدر السابق، ص ٤٦١، باريس في ٥/٥/١٩٢٤.
- (٤) أحمد عمرة، المصدر السابق، ص ٨٥.
- (٥) رؤوف عبيد، المصدر السابق، ص ٣٧٢.
- (٦) من هذا الرأي محسن شفيق، المرجع السابق، ن ٨٦١.
- (٧) محمد عطية راجب، المصدر السابق، ن ٥٥. ولقد قررت محكمة النقض المصرية أنه لو ثبت كاتنول المادة ١٩٢ من القانون التجاري أن مقابل الوفاء كان موجوداً ولم يستعمل منقته. أنظر: مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ص ٣٨٠، نفس ٤ / ١١ / ١٩٤٧.
- (٨) أمين بدر، المرجع السابق، ن ٩٣٩.
- (٩) محمد عطية راجب، المصدر السابق، ن ٥٥.
- (١٠) محسن شفيق، المرجع السابق، ن ٨٦٧.

به كشك البنك في صحة توقيع مصدر الشيك^(١)، أو كاشتراطه أن يكون الشيك صادراً على أحد التماذج التي يقدمها البنك لمعاملته^(٢).

٧ - وفي حالة صدور أمر من الساحب بعدم دفع قيمة الشيك فالرأى الراجح قفم: في فرنسا ومصر^(٣)، يذهب إلى عدم جواز ذلك الفعل إلا في حائلي السرة وإفلاس الحامل فقط^(٤)، حتى ولو كان ذلك لأمر مشروع^(٥)، كما إذا كان المستفيد من الشيك لم ينفذ الالتزام الذي من أجله سحب الشيك لمصلحته^(٦)، أو كما لو دفع الساحب بأن البضاعة التي أعطى الشيك ثمتاً لها وجبت غير صالحة^(٧).

الطلب الثاني

القضاء وعدم استلزام القصد الخالص

٨ - سينقسم هذا الطلب إلى فرعين، في أولهما سنتناول موقف القضاء المصري في هذا الموضوع^١، وثانيهما سنتناول موقف القضاء الفرنسي.

(١) توفيق الشاوي، المصدر السابق، ص ٢٥٠. محمود حسن نجيب، المرجع السابق، ص ٤.

(٢) محمود حسن نجيب، المصدر السابق، ص ٤، توفيق الشاوي، المرجع السابق، ص ١٥٠. محمد مصطفى القليل، المصدر السابق، ط ١٩٤٥، ص ٢٥٧. أنظر: داروز الأسبوعي ١٩٣٦، باريس في ١٧ / ٧ / ١٩٣٦.

(٣) في أثناء مناقشة المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات المصري في مجلس النواب نجد أحد أعضاء المجلس اقترح إضافة عبارة — بدون سبب شرعي — إلى نهاية المادة، إلا أن المجلس لم يأخذ بهذا الاقتراح وأقر المادة كما هي بيد أن تدخل الوكيل البرلاني لوزارة العدل في هذا الوقت وأبدى عدم موافقة الحكومة على الإضافة المطلوبة لأنها شبر إشكالا مدنياً ويستحسن أن يترك تقدير ذلك للقضاء. أنظر: مضبطة مجلس النواب، عصر الجلسة (٦٢) في ٢٦ / ٧ / ١٩٣٧.

(٤) تكتيبي، ص ١٩٣١. أحد عشرة، المرجع السابق، ص ٨٤. حسن صادق المرصاوي، المصدر السابق، ص ٥٣٨. محمد صالح، الأوراق التجارية، ص ٣٩١. حسن شفيق، المرجع السابق، ص ٨١٤. مصطفى كمال طه، المصدر السابق، ص ٢٤٥. حيلي، ص ٦١٠. توفيق الشاوي، المرجع السابق، ص ١٥١. القليل، المرجع السابق، ص ٢٥٧. محمود نجيب حسن، ص ٥.

(٥) أنظر: مجموعة الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية لمحكمة النقض ص ٣٧٩/٢/١٩٠٢/٨. نقض ٧٩٢/٤/٨. ولأن كانت بعض الأحكام ذهبت في بادئ الأمر إلى عدم توقيع عقاب على الساحب إذا أصدر أسراً بعدم الدفع إلى المسحوب عليه إذا كان لأمره سبباً مشروعاً، لأن القصد الجنائي في هذه الحالة لا وجود له بل الإخلال. أنظر: المجلة الاقتصادية، ص ١٩٢٦، ص ٢٧٤، وهامش ١٠ منها بحث: Demondes عن الدفع بالفيكات.

(٦) أحد عشرة، المرجع السابق، ص ٨٥.

(٧) أنظر: داروز ١٩٥٠، ص ٧٢٨، تاليس، استئناف في ٢٨ / ٦ / ١٩٥٠ — وإن كان التصريح الإنجليزي بجبر ذلك الأمر.

الفرع الأول

في موقف القضاء المصري

٩ - ذهب القضاء الوطني من بادية الأمر إلى أن ركن القضاء الجنائي في الجريمة موضوع بحثنا الآن يتوافر لدى الجاني بإعطائه الشيك وهو يعلم بأن ليس له رصيد قائم وقابل للسحب وقت الإصدار^(١) حتى ولو كان تقاضي الدائن دينه ، لأن تقاضي الدائن دينه بعد تاريخ الاستحقاق لا يؤثر في قيام الجريمة^(٢) ، إذ ليس المقصود حماية المستفيد ، وإنما المقصود هو تدعيم الثقة في الشيك وتمكينه من أداء رسالته كأداة وفاء^(٣) ، أي أن سوء النية في هذه الجريمة يتحقق بمجرد علم الساحب بأنه وقت إصداره الشيك لم يكن له مقابل وفاء قابل للسحب^(٤) . فالشرع وفقاً لما يراه القضاء الوطني لم يشترط لإزالة العقاب على الفاعل إلا مجرد علم الساحب بأن الشيك الذي قام بإصداره لم يكن له وقت إعطائه لمن أصدر له مقابل وفاء مستكمل لتلك الصفات^(٥) للطلوبه فيه . ويكفي إثبات علم الساحب بعدم وجود الرصيد أو عدم كفايته . فلا يؤثر في ذلك ما تدعيه الطاعنة من صدور الشيكين في تاريخ غير التاريخ المثبت فهما ، لو أنه حصل اتفاق بينهما وبين المجني عليهما على استبدال الدين المستحق لهما وسدادهما على أقساط^(٦).

١٠ - وعدم وجود الرصيد الكافي القابل للسحب يعد قرينة على سوء قصد الجاني ، إلا أن هذه القرينة قاطعة ، إذ يمكن إثبات عكسها بكل الطرق . ولقد أوجد القانون الفرنسي قرينة قانونية على سوء النية . مؤداها أن النية تكون مفترضة إذا لم يتم الساحب للشيك في خلال خمسة أيام من تاريخ انذاره بمخاطب موصى عليه من السحب عليه أو من للمستفيد بإبداء الرصيد للطلوب ، إذا لم يكن موجوداً ، أو القيام بتكليفه في حالة نقص مقداره . على أن قيام الجريمة لا يتوقف على هذا الانذار بل هو في الواقع وسيلة أوجدها التشريع هناك ، لسهولة الإثبات تنفي عنها أية وسيلة أخرى

(١) أنظر : مجموعة الأحكام الصادرة من البائرة الجنائية لحكمة النقض ، نقض ١٩٥٦/١١/١٣ . مجموعة الأحكام الصادرة من البائرة الجنائية لحكمة النقض ، س ٤٤ ، ج ١ ، س ٥٢ ، نقض ١٨ / ١٠ / ١٩٥٢ ، نقض ١٠ / ١٢ / ١٩٥٩ ، نقض ٢٩ / ١٠ / ١٩٥١ ، نقض ١٥ / ١ / ١٩٥١ ، نقض ١ / ٦ / ١٩٤٨ ، نقض ١٩ / ٢ / ١٩٤٠ .

(٢) أنظر : مجموعة الأحكام الصادرة من البائرة الجنائية لحكمة النقض ، س ٢٤ ، ج ١ ، س ٢ ، طعن رقم ١٠٥٧ . س ٢٠ ق .

(٣) أنظر مجموعة القواعد القانونية ، ج ٥٠ ، س ٦١٠ ، طعن رقم ٣٤٥ س ق ، جنح القاهرة المختلطة ق ١ / ٢ / ١٩٤٣ .

(٤) أنظر : مجموعة الأحكام الصادرة من البائرة الجنائية لحكمة النقض ، س ٦ ، س ٢٥٣ ، نقض ١٢ / ١٢ / ١٩٥٤ ، نقض ٢٨ / ١٠ / ١٩٥٢ ، نقض ٤ / ٣ / ١٩٤٢ ، س ٣ ، س ٣٦٨ ، نقض ١ / ١ / ١٩٥٢ ، س ٢٠ ، س ٥٠١ . نقض ١٥ / ١ / ١٩٥١ .

(٥) أنظر الخاتمة ، س ٢٠ ، س ١٠٩٩ ، نقض ١٩ / ٢ / ١٩٤٠ . مجموعة الأحكام الصادرة من البائرة الجنائية لحكمة النقض ، س ٤ ، ج ٢٨٩ .

(٦) أنظر : مجموعة الأحكام الصادرة من البائرة الجنائية لحكمة النقض ، س ٣ ، ج ١ ، س ٢٦١ .

تكشف عن توافر سوء التصد (١).

١١ — ولقد ذهبت محكمة النقض المصرية أيضاً إلى أن القانون، إذ نص في الشطر الأول من المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات على عقاب كل من أعطى بسوء نية شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب، فقد نهى في عبارة صريحة لا لبس فيها ولا غموض عن إصدار كل شيك لا يوجد له قبل إصداره مقابل ولاء ويمكن التصرف فيه. ولم يشترط لتوقيع القاب على من يخالف نيه هذا الأمر إلا مجرد علمه بأن الشيك الذي أصدره لم يكن له وقت إعطائه لمن أصدره له مقابل ولاء مستكمل لتلك الصفات (٢) ولا عبرة بما يقوله الطاعن من عدم استطاعته إيداع قيمة الشيك بسبب الحكم بإشهار إفلاسه، إذ كان يتعين عليه أن يكون هذا القابل موجوداً بالفعل وقت تحريره (٣).

١٢ — فالقصد الجنائي إذن في نظر هذه المحكمة، يتوافر لدى الجاني في جريمة إصدار شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب بإعطائه الشيك وهو يعلم بأنه ليس له رصيد قائم وقابل للسحب (٤) أي أن سوء النية المطلوب توافره في الجريمة موضع البحث، يتحقق بمجرد علم صاحب الشيك أنه وقت قيامه بتحريره ليس له مقابل ولاء (٥).

١٣ — ولقد قام بعض الشك بالنسبة للشيك الذي يوضع عليه تاريخ لاحق لتاريخ الحقيق الذي تم إصدار الشيك فيه. فقد أخلت محكمة القضا المختلطة بالرأي القائل، بأنه لا محل للعقاب إذا كان الساحب يمتدد وقت تحرير الشيك أن المقابل وإن كان غير موجود في هذا الوقت فإنه سيتمكن من إيجاده قبل حلول يوم الاستحقاق (٦)، وسندها في هذا الرأي ما يوضح من المناقشات البرلمانية التي دارت عند مناقشة مشروع المادة والتي تذهب إلى أنه لا عقاب على الساحب إذا كان يعلم وقت إصدار الشيك بعدم وجود الرصيد أو بعدم كفايته، ولكنه كان يأمل إيجاده في التاريخ المذكور في الشيك واتضح للمحكمة من ظروف الحال أنه كان في مقدور الساحب إيجاد الرصيد في هذا التاريخ (٧). أما محكمة النقض الوطنية فذهبت إلى عكس ما ذهبت إليه زميلتها فهي ترى. وجوب الحكم بالعقوبة متى اتضح أن الساحب كان يعلم بعدم وجود الرصيد أو بعدم كفايته في تاريخ الإصدار الحقيق وإن اتضح أنه كان يعتقد بأنه سيتمكن من إيجاد الرصيد في التاريخ المذكور في الشيك (٨).

(١) أنظر: نقض — Jean Sam — عام ١٩٤٨، ج ٤، ص ٢١.

(٢) أنظر: مجموعة القواعد القانونية، ج ٥، ص ١٠١.

(٣) أنظر: مجموعة الأحكام الصادرة من المائرة الجنائية لمحكمة النقض، ص ٤، ص ٢٨٩، طعن رقم ١١٠٨ ص ٢٢ ق.

(٤) أنظر: مجموعة الأحكام الصادرة من المائرة الجنائية لمحكمة النقض، ص ٢، ع ٣، ص ٥١.

(٥) أنظر: مجموعة الأحكام الصادرة من المائرة الجنائية لمحكمة النقض، ص ٤، ص ٥٣، طعن رقم ٨٧٩ ص ٢٢ ق، مجموعة القواعد القانونية، ج ٧، ص ٥٧٩. طعن رقم ٧٣٠ ص ١٨ ق.

(٦) أنظر: Bull — ص ٥٢، ص ٢٦.

(٧) أنظر: مقال وزير المالية في ذلك الوقت أثناء مناقشة مشروع المادة ٣٣٧ أمام مجلس النواب.

(٨) أنظر الحمادة، ص ٢٨، ص ٩٠٤. مجموعة القواعد القانونية، ج ٥، ص ٥٦٨، ص ٥٩١، ص ٦٠٩.

١٤ — أما في حالة قيام مصدر الشيك بسحب ما له من رصيد قبل المسحوب عليه فن الأمور المسلم بها قضاء في مصر أن سوء النية التي يتطلبها الشرع في أن يقوم بسحب ما له من رصيد قبل المسحوب عليه الشيك تتوافر عند قيامه بسحب رصيده من لدى المسحوب عليه الشيك ويكف اثبات علته بأن قيمة الشيك الذي قام بإصداره لم تدفع بمد المستفيد من الشيك .

١٥ — وسوء النية تتوافر في نظر القضاء المصري عندما يقوم المصدر بإصدار أمره إلى المسحوب عليه بعدم الدفع ، حتى ولو كان هناك سبب مشروع^(١) ، لأن الأمر بعدم الدفع يفترض بداؤه توافر سوء النية لدى الأمر به إلا أن إحدى محاكم الجناح المستأنفة قضت ، بأنه لا عقاب إذا كان للأمر الصادر للبنك بعدم الدفع سبب مشروع^(٢) ، وهذا الحل في نظرنا يخالف الوظيفة والطبيعة القانونية للشيك نفسه ، وسوق استعماله^(٣) .

١٦ — ويرى القضاء المصري أيضاً أن سوء النية التي يتطلب توافرها — المشروع الجنائي في الشرط الأول من المادة موضع البحث ، يتوافر في حالة عدم القدرة في التصرف في مقابل الوفاء بالرغم من وجود هذا المقابل وبالرغم من قيامه لدى المسحوب عليه الشيك .

الفرع الثاني

موقف القضاء الفرنسي

١٧ — قد ذهب القضاء الفرنسي في أحكامه منذ أمد ليس بالبعيد إلى أن هذه الجريمة يمكنني فيها بوجود القصد الجنائي العام دون حاجة للطالبية بتوافر القصد الجنائي الخاص أي أن القضاء الفرنسي يمكنني بمجرد علم الساحب وقت الإصدار أن ليس له رصيد قائم وقابل للسحب لتوقيع العقاب متى توافرت باقي الأركان القانونية الأخرى^(٤) . ولقد لامتني الجريمة في نظره ولو رضى البنك للمسحوب عليه الشيك دفع قيمته على الرغم من عدم وجود الرصيد أو عدم كفايته^(٥) ، وتقع الجريمة أيضاً ولو كان المستفيد يعلم بحقيقة الشيك^(٦) ، والجريمة توجد حتى ولو بادر الساحب إلى إيجاد الرصيد بمد إصداره للشيك وقبل

(١) أنظر : مجموعة الأحكام الصادرة من الفائرة الجنائية لمحكمة النقض ، س ٣ ، ج ٣ ، س ٧٩٢ .
نقض ٨ / ٤ / ١٩٥٢ .

(٢) أنظر : جريدة الأخبار الجديد للعدد رقم ٩٩٨ ، الصادر في ١١ / ٩ / ١٩٥٥ .

(٣) محمد عطية راجب . المصدر السابق . ن ١٥٥ .

(٤) أنظر : سري ١٩٤٤ — ١ — ٨٤ ، نقض ٤ / ٢ / ١٩٤٤ ، دالوز الأسبوعي ١٩٣٨ من ٢٩٨ ،
نقض ٢ / ٢ / ١٩٣٨ ، بو في ٢٨ / ٤ / ١٩٣٧ ، جازيت دي بالي عام ١٩٣٧ ، سوابون في ٢٣ / ٥ / ١٩٣٥ ،
جازيت دي بالي ١٩٣٥ من ٢٠٦ . سري ١٩٢٨ . س ١١٩ جازيت دي بالي ١٩٢٧ ، س ١٠ ، س ٣١٨ .
تطبيق دي تاير ، مجلة العلم الجنائي ١٩٣٦ ، س ٤٢٠ ، استئناف باريس في ٣ / ١٢ / ١٩٢٤ Themis
٤ / ٤ / ١٩٢٥ ، دالوز ١٩٥٠ ، س ٥٠ . استئناف مونتيلييه في ٢٠ / ١٠ / ١٩٤٩ .

(٥) أنظر : محكمة مونتيلييه في ٢٠ / ١٠ / ١٩٤٩ ، دالوز ، س ٥٠ ، نقض ٤ / ١ / ١٩٢٥ ، الجازيت

دي بالي ١٩٥٩ — ١ — ٨٧ .

(٦) أنظر : نقض ٢٨ / ١١ / ١٩١٦ .

تقديم للمستفيد من الشيك الوفاء . وإن كان لا عمل للقول بقيامها إذا كان الساحب للشيك اعتد وقت إعطاء الشيك خطأ أن الرصيد قائم ولم يتم سحبه بعد ، أو أنه كاف للوفاء بقيمة الشيك أو أنه قابل للسحب ، ما دام أن اعتقاده كان مبنياً على أسباب جديدة ومقبولة ، أى أنه إذا أخطأ الساحب بحسن نية في مقدار مقابل الوفاء فلا جريمة ، ولكن عليه أن يقع عبء إثبات حسن نيته مع ملاحظة أن الإجمال الفاحش الواقع من مصدر الشيك في التحري بعد قرينة قوية ضده على سوء نيته . وهذه المسألة ، معدودة في نظر القضاء الفرنسي ، مسألة موضوعية متروكة لرأي المحكمة للطروح أمامها الدعوى .

١٨ — وتحقق الجريمة في نظر القضاء الفرنسي أيضاً ، حتى ولو كان الرصيد قائم عند السحب عليه ولكنه غير قابل للسحب بواسطة المستفيد ، ولكن لا تتكون الجريمة في حالة من يقوم بإعطاء شيك على مصرف ويمتنع البنك عن الدفع لأن الشيك لم يكن محرراً على نموذج من النماذج بهذا الصنف (١) .

١٩ — وتوجد الجريمة عند ما يقوم الساحب باسترداد رصيده قبل للمسحوب عليه الشيك ولو بعد فوات أمد ليس بالطول نسبياً ، لأن الواعيد لم تقرر لصلحة الساحب وإنما تقرر لصلحة من ينتقل إليه الشيك (٢) .

٢٠ — والرأي يكاد يكون مستقراً في نظر القضاء الفرنسي على وجوب توقيع العقاب على من يقوم بإصدار أمر إلى للمسحوب عليه بدم دفع قيمة الشيك للمستفيد حتى ولو كان السبب في أمره مشروعاً ما عدا حائلي السرقة والإفلاس .

المبحث الثاني

الرأي الواجب الاتباع

٢١ - رغم أننا أسلفنا أن الإجماع في الفقه والقضاء سواء في فرنسا أو في مصر يقتضي بمجرد العلم أو بالأحرى بالقصد الجنائي العام ، إلا أن هناك رأي آخر في الفقه والقضاء يقوم بعدم الاكتفاء بالقصد العام ويستوجب فضلاً عنه استلزام القصد الجنائي الخاص ، الأمر الذي يستدعي أن نبحث في هذا البحث هذا الرأي وأن قسمه إلى مطلبين نذكر في أولها موقف القضاء ثم نقب ذلك بموقف الفقه في ثانيهما حيث تفصل رأينا .

المطلب الأول

في موقف القضاء

٢٢ — يتقسم هذا المطلب إلى فرعين ، في أولها سنبحث موقف القضاء الفرنسي . وفي ثانيهما سنبحث موقف القضاء المصري .

(١) أنظر : دالوز س ١٩٣٦ باريس في ١٧ / ٨ / ١٩٥٦ .

(٢) أنظر : دالوز الأسبوعي . س ١٩٢٤ ص ٤٦١ .

الفرع الأول

في موقف القضاء الفرنسي

٢٣ — للطالع على أحكام القضاء الفرنسي مجدها قديماً كانت تتطلب في الجريمة موضع البحث وجوب توافر قصد جنائي خاص لإمكان توقيع العقوبة ولم تكف بتوافر القصد الجنائي العام . أو عبارة أخرى نجد الأحكام القديمة لهذا القضاء كانت تتطلب لإزالة العقاب بالتفاعل انصراف قصده إلى عدم الدفع وتنفيذ التزم به دون الاكتفاء بمجرد علم الساحب بعدم توافر الرصيد لديه عند قيامه بإصدار الشيك^(١) .

٢٤ — بيد أن القضاء الفرنسي قد عدل الآن كما سبق لنا أن ذكرنا في للبحث الأول الخاص بالقصد العام عن استلزام توافر القصد الجنائي الخاص واكتفى بمجرد توافر العلم لدى مصدر الشيك .

الفرع الثاني

في موقف القضاء المصري

٢٥ — أما في مصر فالواقع أن محكمة النقض المختلطة استطاعت صراحة أن تحقق الترض الذي من أجله أوجب للشرع المادة ٣٣٧^(٢) دون محكمة النقض الوطنية فالطالع على الأعمال التحضيرية لهذه المادة نجد أن مشروع قانونها كان يستعمل عبارة (مع علمه) إلا أن مجلس النواب قام بحذف هذه العبارة واستبدل بها عبارة (سوء نية) هذا علاوة على أن الظواهر تدل دلالة صادقة على أن الشارع الجنائي المصري لا يكتفي بتوافر القصد الجنائي العام بل أنه يتطلب توافر قصد جنائي خاص^(٣) . لأن للطالع على المناقشة التي دارت في مجلس النواب مجدها تدل على تطلب انصراف نية الساحب عند تحرير الشيك إلى عدم دفع قيمة الشيك دون الاكتفاء على مجرد العلم ولو أنه يفهم من سياق المناقشة التي دارت في مجلس النواب المصري أن اشتراط سوء النية بدلاً من العلم أريد به أن يكون التشريع المصري مطابقاً للتشريع الفرنسي^(٤) ، لأنه لو كان المشروع المقدم من قبل الحكومة قد بقى على حاله دون أن يدخل فيه أي تعديل لأمكن القول بأن القانون المصري سيكون مطابقاً للقانون الفرنسي .

٢٦ — فالمحكمة المختلطة كانت إذن لا تكتفي هي الأخرى مثلاً في ذلك مثل القضاء الفرنسي ، بمجرد علم الساحب بعدم توافر الرصيد أو بعدم كفايته ، بل اشترطت لتوقيع العقاب إثبات اتجاه قصده إلى الإضرار بحامل الشيك أو الإضرار على حسابيه .

(١) أنظر : استئناف كان عام ١٩٢٩ .

(٢) أنظر : مجلة التشريع والقضاء المختلط ، ٥٨ ، ص ٨٥ قض ٢٨ / ١ / ١٩٤٦ .

(٣) محمد مصطفى الغللى ، المصدر السابق ، ص ٢٦٥ .

(٤) للرجع السابق ، ص ٢٦٧

المطلب الثاني

في موقف الفقه المصري

٢٧ — وبناء على الحجج التي استندت عليها محكمة النقض المختلطة يذهب بعض الفقهاء في مصر إلى أن إجماع القضاة والفقه المصريين بالتشبه بالقانون الفرنسي في الاكتفاء بوجوب توافر مجرد العلم للعقاب دون استلزام توافر القصد الخاص وهو ضرورة انصراف إرادة الجاني إلى التدليس فيه خطأ ليس باليمين^(١).

فالأعمال التحضيرية للمادة تدل على أن حقيقة الشروع اللقمة من الحكومة أراد ما تريد المحاكم المصرية الآن في أحكامها وما يذهب إليه الفقه في مسلكه إلا أن هذه الرغبة طرحت جانباً بإدخال التعديل الذي قام بإدخاله مجلس النواب المصري عند مناقشته لهذه المادة قبل صدورها والذي به صدرت المادة .

٢٨ — أي أن عبارة سوء النية للنصوص عليها صراحة في صدر المادة ٣٣٧ — لتدل دالة واضحة على استلزام الشروع توافر القصد الخاص في خصوص الجريمة موضوع البحث ، خاصة وأن الأعمال التحضيرية تدل على أن هذه العبارة استبدلت بعبارة (مع علمه) الأمر الذي يبين منه تعدد النصوص المصرية إلى استلزام القصد الخاص وعدم اكتفائه بالقصد العام في خصوص هذه الجريمة .

٢٩ — هذا فضلاً عن أن الجريمة (جريمة إصدار الشيك) بدون رصيد هي ضرب من ضروب جريمة النصب^(٢) ، وقد كانت في الماضي تعتبر جريمة نصب ، لولا أن القانون أراد أن ينص عليها صراحة وينظمها بنص خاص ، كما أنه أحال فيما يتعلق بالعقاب عليها وعلى العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ الخاصة بجريمة النصب .

٣٠ — ونظراً لأن جريمة النصب يشترط فيها توافر القصد الخاص فإن جريمة إصدار الشيك بدون رصيد يجب أن يستلزم فيها هي الأخرى توافر القصد الخاص ، خاصة وأن نص المادة ٣٣٧ صريح في أن سوء النية مستلزم فيها ، ولا يكفي مجرد العلم بعدم وجود رصيد أو عدم كفايته للقول بتوافر سوء النية لصدر الشيك .

٣١ — ومن أجل هذا فالرأي الأصح في نظرنا والواجب أن يتبع هو استلزام القصد الجنائي الخاص ، أي وجوب التحقق من انصراف إرادة الجاني إلى التدليس أو الرغبة في الإضرار بالاستيلاء . والقول باستلزام القصد العام دون الخاص فضلاً عن أنه يتعارض مع صراحة المادة ٣٣٧ ومع الأعمال التحضيرية للقانون يؤدي إلى نتائج غريبة . منها أن هناك من الفروض ما يكون فيه استلزام القصد العام وحده دون القصد الخاص مؤدياً إلى توقيع العقاب^(٣) . في حين أن المادة تقضي بعدم العقاب

(١) للصدر السابق ، ص ٢٦٧ .

(٢) محمد عليّة واغب ، المرجع السابق ، ص ١٥٦ .

(٣) ومثال هذه الفروض : أن شخصاً يعلم أن رصيده لدى المحبوب عليه الذي يتعامل معه هو عبارة عن مبلغ معين ، ثم يضطر نظراً لظروف التعامل إلى إصدار شيك بمبلغ أكبر من مبلغ الرصيد ، ويكون الفرق بين اللذين عبارة عن بعض الفروض ، ويقصد ساعاً إصداره الشيك إلى الإسراع إلى كمال الرصيد لدى المحبوب عليه =

تسبباً لمتعضيات للعاملات بين الناس في المجتمع الاقتصادي ، في حين أن استنزاف القصد الخاص يؤدي في هذه الفروض إلى تحقيق هذه العدالة وتسهيل تلك للعاملات ، خاصة وأن الشيك نفسه قد نشأ وتطور ليحل حاجة الناس في التعامل وليسهل لهم تداول النقود ، لا يعرقل للعاملات ويكون وسيلة لإساءة استعمال بعض الناس للحقوق للترتبة عليه والحماية القانونية التي يخولها المشرع لحامله .

٣٢ - والقول باستنزاف القصد العام يؤدي أيضاً إلى نتائج غريبة ، منها أن الشخص الذي يصدر الشيك بدون رصيد وهو سيء النية بمعنى أنه مدلس وراغب في الإضرار بمن أصدر الشيك لصالحه ، لا يعاقب إذا ما استطاع أن يثبت أنه لا يعلم بعدم وجود رصيد يقابل الشيك الذي أصدره أو عدم كفاية رصيده للوفاء بقيمته ، وقد تساعده الظروف على هذا الإثبات .

٣٣ - وبذلك يكون الأصح عدم الاكتفاء بالقصد الجنائي العام واستنزاف توافر القصد الجنائي الخاص وهو توجه إرادة مصدر الشيك إلى التدليس على المستفيد من الشك .

== قبل أن يقدم له الحامل المستفيد أو على الأقل ساعة تقديمه ، فهذا الشخص يتوافر بالنسبة له القصد العام وهو مجرد العلم بعدم كفاية الرصيد ، ولكنه لا يقصد التدليس ولا يهدف إلى الإضرار بالمستفيد من الشيك ، فيجب والحال ذلك ألا يمدحاً بولع عليه العقاب ، لمجرد أنه راعى مصالحه التجارية أو الصناعية ، فلم يضع على نفسه صفة طيبة ما كان يستطيع أن يحظى بها في فرصة أخرى ، فأصدر الشيك ولاء للصقة وانتهازاً لفرصة وتسهلاً للتداول ، في حين أن المستفيد من الشيك الذي أصدره الصك من أجله قد لا يشار بنفس الرصيد للوجود لدى المسحوب عليه عن المبلغ المحرر به الشيك بضمة جنهات ولكنه في القرض يستطيع أن يدعى الحق المحلول له ، فيطلب توقيع العقاب على مصدر الشيك رغم أن في استطاعته الانتظار حتى الوقت حتى يصل للمسحوب عليه من الساحب مبلغاً أو حساباً ضمن ممتلكاته معه تنطلي التهمة الناقصة بين المبلغ الرصيد والمبلغ المسحوب به الشيك ، لمجرد أن — مصدر الشيك يعلم أثناء الإصدار عدم كفاية الرصيد — فتجد أن مصدر الشيك وهو شخص حسن النية لا يهدف إلى الإضرار بالمستفيد ولا إلى التدليس عليه ، يعاقب على إصداره الشيك بناء على طلب مستفيد متعامل سيء النية استغل حماية القانون فطلب توقيع الجزاء وكان في مقدوره أن يتسهل في التقدم إلى المسحوب عليه لصرف قيمة الشيك ، وقد يكون عاقلاً فضلاً عن ذلك بعدم كفاية رصيده (محمد علي راض ، المصدر السابق ، ن ١٥٨) .

عقوبة الإعدام

لأستاذ خليل معمر المحامى

قيدت الجماعة في تطوراتها الاجتماعية المختلفة استعمال عقوبة الإعدام بحيث أضحت هذه العقوبة لا تطبق إلا في بعض الجرائم التي تعتبر من أخطر الأفعال الموجهة ضد سلامة المجتمع واستقراره

أما عن هذه الجرائم التي ينحصر فيها تطبيق عقوبة الإعدام فهي تتشابه في أغلبها في جميع الدول التي احتفظت بهذه العقوبة أو التي أعادتها بعد إلغائها ، ففي الإقليم المصري مثلاً — الذي طبقت فيه عقوبة الإعدام في كافة العهود ولم تتم فيه أية محاولة لإلغائها حتى الآن — ينحصر تطبيق عقوبة الإعدام في عدد محدود من الجنايات منها بعض الجنايات الضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج (مادة ٧٧ وما بعدها من قانون العقوبات) ويشارك في جميع هذه الجنايات خطر الجاسوسية ومساعدة العدو إلى آخره من هذه الأخطار . وكذلك بعض الجنايات للضرة بأمن الحكومة من جهة الداخل (مادة ٧٨ وما بعدها من قانون العقوبات) .

ومن الجنايات للعقاب عليها بالإعدام أيضاً تعريض وسائل النقل العامة للخطر عمداً إذا نشأ عنها موت إنسان (مادة ١٦٨ عقوبات) وجناية القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد (مادة ٢٣٠) وجناية القتل بالسلم (مادة ٢٣٣) وجناية القتل العمد المقترب بجناية أول المرتكب بمحنة (مادة ٢٣٤/٢) وجناية الحريق العمد إذا أدى إلى موت إنسان موجود بالأماكن المحترقة (مادة ٢٥٧) وجناية شهادة الزور إذا حكم على المتهم بناء عليها بالإعدام وتنفذ فيه (مادة ٢٩٥) .

تناولنا بيان مجال تطبيق عقوبة الإعدام .

ولكن ليس هذا المجال هو موضوع بحثنا هذا بل إن موضوع هذا البحث هو مبدأ الإعدام نفسه وجواز الإبقاء على عقوبة الإعدام كعقاب أم وجوب إلغائها .

إن الجدل الذي يدور حول هذا الموضوع قديم التاريخ واختد حلة كلما زاد المجتمع مدنية وحضارة وكلما تطلعت عاداته واتسالاته .

والزاوية التي يمكن النظر منها إلى هذا الموضوع كثيرة متعددة . فيمكن تناوله من وجهة نظر الانتقام أو المدالة الإنسانية والاجتماعية أو فائدة العقوبة للمجتمع . كذلك يمكن بحثه على أساس أخلاقي أو فلسفي أو شعوري .

فلى أي أساس ومن أية وجهة نظر سنحل موضوعاً خطيراً مثل هذا وهو إلغاء عقوبة الإعدام أو الإبقاء عليها ؟

يتعين علينا إذن أن نحدد بادية ذي بدء الزاوية الوحيدة التي سننظر منها إلى هذا الموضوع إذ لو نظرنا إليه من كافة زواياه في آن واحد لوصلنا إلى نتائج متضاربة متخيلة . أما عن هذه الزاوية

فهي التي ينظر المشرع منها إلى موضوع عقوبة الإعدام إذ لا يقل ونحن يصدد بحث إلغاء عقوبة الإعدام أو إبقائها واتخاذ قرار في هذا الشأن أن نضع أنفسنا في غير محل من يملك اتخاذ هذا القرار ويحمل مسؤوليته ألا وهو المشرع دائماً .

ولا يستأنا ونحن بصدد الكشف عن الأساس القوي يبنى للشرع عليه نظريته إلى عقوبة الإعدام في وقتنا الحاضر إلا أن تصفح تطور هذا الأساس في مختلف العصور وهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأساس العقاب بصفة عامة إذ ما عقوبة الإعدام إلا إحدى درجات العقوبات التي عرفها وطبقها المجتمع وكثيراً ما لم تكن هذه العقوبة أشد العقوبات للعروفة في عصور انقضت .

ويجب كذلك تصفح تطور موقف الشرع إزاء تكيفه لهذا الأساس وأخيراً النتائج التي ترتبت على مواقف الشرع المختلفة من حيث ازدياد الجرائم أو نقصها .

أساس العقاب عامة والإعدام خاصة

تطوره وآثاره على مواقف المشرع وعلى ازدياد الجرائم أو نقصها

إن الدولة هي للشئلة الوحيدة عن إقامة النظام والاستقرار في إقليمها . ولتحمّل هذه الشئلة تعلى الدولة لنفسها حق مكافحة كل ما يخلق هذا النظام وهذا الاستقرار ويشمل هذا الخطر في الجرائم . وبسبارة أخرى تستأثر الدولة بمقابة المجرمين وهو ما يسمى بحق العقاب .

لحق العقاب *Droit de répression* هو السلطة التي تملكها الدولة في سن عقوبات لكل فعل تعتبره إجرامياً وفي تنفيذها لأجل سلامة الجماعة واستقرارها .

ولما كان أساس حق الدولة في العقاب أو تبريره هو مسؤوليتها في إقامة نظام واستقرار في المجتمع والحفاظة عليها فيمكن من الآن التناؤل عما هو أساس العقاب لماذا توقع الدولة العقوبات؟ أو بسبارة أدق ما هو هدف العقوبة؟ إذ أساس العقوبة وهدفها شيء واحد في هذا المجال .

إن الإجابة على هذا السؤال واضحة نستمدّها مما سبق ذكره وهي :

إن أساس العقوبة أو هدفها هو الحفاظة على سلامة الجماعة .

ولكن قبل أن نقرر إذا ما كانت عقوبة الإعدام ضرورية لتحقيق هذا الهدف أم لا ينبغي علينا أن نراعى أن الهدف السابق بيانه ما هو إلا نتيجة خبرة طويلة . فهو كثيراً ما تثير بتغير الفكر والتيارات الفقهية والفلسفية في العصور المختلفة كما سبق ذكر ذلك فيما أعلاه .

وبسبارة أخرى أن شرحاً تاريخياً لهدف العقوبة ضروري لتبين تطوره وكيفية وصوله إلى تكيفه الحالي إذ كل ظاهرة اجتماعية — وهي في حالتنا العقوبة — ما هي إلا حلقة من سلسلة الظواهر الاجتماعية المتنامية ولا يمكن فهم هذه الظاهرة فهما عميقاً إلا بالرجوع إلى الورا والكشف عن الظروف والعوامل التي سبقتها . وسوف تبين لنا هذه النبذة التاريخية تأثير تكيف هدف العقوبة في مختلف العصور على عقوبة الإعدام من حيث تقييد نطاق تطبيقها أو إلغائها والنتائج التي ترتبت على هذه الآثار .

وستقسم التاريخ في هذا الصدد إلى ثلاثة عصور .

العصر القديم حتى الثورة الفرنسية .

عصر الثورة الفرنسية وما بعدها .

العصر الحديث .

١ - العصر القديم :

كانت فكرة الانتقام تسود في القديم وكانت هي أساس العقاب . فكان الانتقام يسيطر على العلاقات بين القبائل غير الخاصة لأية سلطة موحدة . فكان هم القبيلة الوحيد أن تنتم من القبيلة التي يتبعها المجرم . هذا هو نظام الانتقام غير المحدود والمستمر .

ولما اجتمعت القبائل وتوحدت لتكون دويلات ثم دولا وإنشئت سلطة مركزية ذات سلطان كاف لتنظيم العقاب لم تنقضي فكرة الانتقام .

إذ عندما تكونت الدولة لم تستعمل سلطتها في محو حق الانتقام فوراً بل إنها نظمت هذا الحق وطلته شيئاً فشيئاً . فأخضعته أولاً إلى حدود للبدأ النهر وهو « العين بالعين والسن بالسن » *lois du talion* ونظمت الدولة تطبيق هذا المبدأ بإنشاء نظام تسليم المجرم *abandon noxal* ومضمون هذا النظام أن يسلم المجرم بمعرفة قبيلته إلى قبيلة المجني عليه .

وقيدت الدولة بعد ذلك فكرة الانتقام بإنشاء التوضيات *Régime des Compositions* ويمتضي هذا النظام كانت السلطة الحاكمة تدعو أطراف النزاع إلى الاتفاق بدلاً من الاستمرار في الحرب وتقرر تمويض عن الضرر الذي تسببه الجاني . وهذا التوضي الذي كان اختيارياً ابتداءً أصبح إلزامياً فيما بعد .

وأخيراً ألزمت الدولة الجاني إلى جانب التوضي سالف الذكر بأن يدفع لها مبلغاً مقابل تدخلها في النزاع في صورة ضريبة *Fredum* .

واتى تطور فكرة الانتقام في هذه المرحلة من مراحل التاريخ عندما أنشأت الدولة ما سمي بالجرائم العامة *Délits publics* . وهي عدد من الأفعال المضرة بصالح المجتمع منحت الدولة نفسها حق تبنيها عن غيرها ومعاقبها . مثل ذلك جريمة السرقة في اليونان قديماً في عصر سولون في حين أن القتل كان جريمة خاصة *Délit privé*

فلما نصبت الدولة من نفسها حاكماً وسلطاناً في المافية ولما حلت محل الطرف المجني عليه ما هي الفكرة الفلسفية التي كانت أساساً لهذا التدخل ؟ وبسبارة أخرى ما كان تكيف الدولة لأساس العقاب وهدفه ؟

قامت الأفكار الدينية بدور هام في تكيف أساس التقب وذلك منذ قبل الحياة المسيحية . فجات المسيحية وأضافت إلى الفكرة الدينية فكرة أخلاقية لم يكن يعرفها أحد من قبل سوى بعض

الفلاسفة مثل أفلاطون و خلاصة الفكرتين الدينية والأخلاقية أن أساس العقاب هو التكفير عن الذنب المثل في الجريمة . وعرفت للسجى إلى جانب فكرة التكفير فكرة ما يتضمنه العقاب من غرض أخلاقى آخر وهو إصلاح المجرم وتوبته وإعادته إلى الهداية بالله .

أثرت هذه الأفكار على شدة العقوبات تخففتها صفة عامة وخاصة فيما يتعلق بالعقوبات التي كانت توقعها الكنيسة مثل ذلك وضع الجاني في دير من الأديرة لملءه على التكفير والتوبة .

أما بالنسبة إلى عقوبة الإعدام فقيل إنها تتنافى مع وجدان ومبادئ الديانة المسيحية . وكان يقال حينئذ أن الكنيسة تكره الدم *Ecclesia abhorret a sanguine* .

ولكن دافع كثيرون من قهلاء الكنيسة المسيحية وقديسيها عن عقوبة الإعدام واعتبروها مشروعة عند ما يفوق الخطر الاجتماعى في حالة ترك المجرمين على قيد الحياة على فائدة إصلاحهم وهدأبتهم . هذه الآراء التي أدلى بها قهلاء الديانة المسيحية تدل على أن هذه الديانة لا تحارب عقوبة الإعدام بل تعتبرها مشروعة .

وعندما أخذ سلطان المحاكم الكنسية يتضاعف شيئاً فشيئاً لصالح المحاكم الملكية التي ازدادت سلطتها بازدياد سلطة العرش قامت سياسة جنائية جديدة ابتداء من القرن السادس عشر باسم السلطة الملكية وأصبح حق العقاب مشعباً بفكرة الانتقام الاجتماعى . أن الجماعة تنتم من المجرمين . وأثرت فكرة الانتقام هذه في شدة العقوبات إذ أصبحت الأخيرة قاسية للغاية وكان أغلبها يتضمن التعذيب بكافة أنواعه وصوره كالجلد وعرض المتهم للعذب على الجمهور . وشملت عقوبة الإعدام كذلك كثيراً من ألوان التعذيب التي كانت تودى بحياة المحكوم عليه . وهذا التكيف لأساس العقاب في هذه المرحلة من مراحل التاريخ أدى إلى عدم المساواة في العقوبات وتصفها .

وقال أحد المفكرين في هذا الجيل إن الانتقام ممنوع على الأفراد إذ الملك هو الوحيد الذى يملك هذا الحق . وكان أحد القضاة الفرنسيين في القرن السابع عشر واسمه كاربوزوف يفرح بأنه حكم على أكثر من عشرة آلاف شخص بالإعدام .

٢ - عصر الثورة الفرنسية وما بعدها :

تلطفت فكرة الانتقام قبل قيام الثورة الفرنسية وكان ذلك بفضل مؤلفات الفلاسفة والكتاب مثل مونتسكيو وروسو وبكاريا وبتهم .

هاجم مونتسكيو بعض العقوبات ولكنه قبل عقوبة الإعدام .

أما عن روسو مع زملائه بكاريا وبتهم فهم الأوائل الذين يرجع إليهم الفضل في التكيف الجديد لأساس العقاب وهو الفائدة الاجتماعية .

فتناول روسو الخير الطبيعى الموجود في كل إنسان والآثار السيئة للحياة في المجتمع . ولكن لما كان المجتمع صورة لحياة الفرد فللمجتمع الحق في أن يدافع عن نفسه . ويقبل روسو عقوبة الإعدام ويرددها بفكرة العقد الاجتماعى الشهيرة إذ وقعا لروسو هناك عقد بين الدولة وكافة الأفراد الذين

يكونونها . وأعطى كل من هؤلاء الأفراد للدولة بموجب هذا القدر جزءاً من حرية يحرم من استعماله بنفسه . والدولة التي يتكون سلطانها من جميع هذه الحريات الفردية لها وحدها حق العقاب الذي انتزعت من الطرف الآخر للقدر . فوافق كل فرد بادية ذي بدء عندما يتنازل عن هذا الحق لصالح الدولة على أن يقتل المجرم الذي خالف نصوص هذا القدر حتى ولو كان هذا هو المخالف وذلك لأجل المحافظة على سلامة المجتمع . وبعبارة أخرى يقول كل فرد « إنى أوافق على أن تزهد روحى إذا أزهقت روح غيرى ولذلك لن أقدم على هذا التصرف وعلى ذلك سيكون القانون فى جانبي وليس ضدى » فبرر روسو إذن عقوبة الإعدام بإرادة المحكوم عليه نفسه الذى وافق على ذلك قبل ارتكاب جرمه .

أما بكاريا فأحدث ضجة فى الأوساط الانتخابية بمؤلفه « الجرائم والعقوبات » إذ بفضل أقواله الواقعية فى هذا المؤلف تراجعت فكرة الانتقام المستمدة من مصدر شعورى بحث لتحل محلها فكرة الفائدة المؤسسة على العقل والمنطق . وهاجم بكاريا قسوة العقوبات وبين أن تأكيد العقوبة أى كونها مؤكدة هو المنيد لاقصوتها ويحسن منع المجرم من ارتكاب جرمه بعقاب معقول ولكن مؤكداً بدلاً من تخويفه بطرق تعذيب يأمل المهرب منها .

وما هو إذن أساس العقاب عند بكاريا .

إن العقاب حتى ذلك الحين كان يوقع لسبب فعل وقع فى الماضى . أما عند بكاريا فالعقاب يوقع لتفادى إجرام مستقبل . فالعقاب ينظر إلى المستقبل . إن غرض العقوبة ليست لمعاقبة شخص عن فعل وقع ولكن لمنع وقوع مثل هذه الأفعال فى المستقبل . هذه الفكرة تحوى كل معانى فائدة العقوبة هى أساسها وهدفها .

إن بكاريا ضد عقوبة الإعدام إلا فى حالات الجرائم السياسية . ومن التريب أن يبرر بكاريا رفضه لعقوبة الإعدام بفكرة القدر الاجتماعى الذى يستعملها صاحبها روسو فى تبرير هذه العقوبة . لم يعط أى فرد للدولة — يقول بكاريا — حق قتله .

أما بتهام فتشابه أفكاره بأفكار بكاريا مع طابع حساس إذ يذهب بتهام إلى أن العقاب يجب أن يقدر بحيث إذا ما خير المجرم المحتمل ما بين ارتكاب الجريمة وتحمل العقوبة أو تقادماً مما يرى هذا المجرم أن من صالحه الامتناع .

وبتهام من أنصار عقوبة الإعدام .

وتأثر الإصلاح التشريعى بهذه الأفكار جميعها ونص إعلان حقوق الإنسان الذى صدر وقت الثورة الفرنسية على أن :

« يجب ألا ينص القانون إلا على عقوبات ضرورية محضة » .

وتعتبر هذه المرحلة تقدماً ملحوظاً من جانب الإنسان لأنه ترك فكرة الانتقام الشعورية وأصبح يراقب أفعاله بمنطقه .

وترتب على هذه التيارات الفكرية تخفيض عام في العقوبات .
 فتولى التقنين الجنائي الفرنسي الصادر في سنة ١٧٩١ ولسمى بتقنين الثورة تخفيض العقوبات
 والتي طرق التعذيب المختلفة . وكان قد قدم اقتراح في ذلك الحين بإلغاء عقوبة الإعدام رفض بعد
 مناقشات حادة في الجمعية التأسيسية . ولكن أصبحت عقوبة الإعدام مجرد إزهاق الروح دون أى
 تعذيب وألغيت العقوبات المؤبدة وانحصرت نطق عقوبة الإعدام في عدد قليل من الجرائم .
 فشلت هذه السياسة إذ ازداد الإجرام في فترة الثورة الفرنسية .

وعلى عكس ذلك جاء تقنين نابليون الصادر في سنة ١٨١٠ مشدداً وصارماً رغم تشبعه بفكرة
 فائدة العقاب . فيتميز هذا التقنين بقسوة عقوباته ، وأبقى الإعدام بل وسع نطاق تطبيقه إذ طبقه
 في حالة الحريق وتزييف النقود إلى غير ذلك .
 ويقول تاريخيت أحد واضعي التقنين ما يأتي :

« إنه من اللؤكدة أن عقوبة الإعدام ليست انتقاماً . فالانتقام هو مئة الأرواح الدينية والقاسية
 لا تراعى عند سن القوانين . فلو كان من المتيقن بعد أبشع جريمة أنه لن ترتكب أية جريمة في
 المستقبل فإن عقاب آخر مجرم يكون من الأعمال البربرية دون فائدة ويمكن القول بأنها تتجاوز سلطان
 القانون . ان خطورة الجرائم لا تقاس على الانحراف الذى تدلل عليه بقدر الأخطار التى تسبب فيها .
 ان فائدة العقوبة لا تقاس بقسوتها بقدر ما تقاس بأثرها الرادع والحوف الذى ينشئ في النفوس » .
 وهذا الاتجاه تأكيد لمذهب بكاريا القائل بأن العقوبة يجب أن تنجى إلى المستقبل ففكرة فائدة
 العقوبة التى كانت قد أدت إلى تخفيض نسبي في العقوبات أدت أيضاً في ظل تقنين نابليون إلى التشدد
 فيها . ولكن مما يجدر ملاحظته ان هذه الشدة التى كانت تصل إلى قطع اليد قبل الإعدام في جريمة
 قتل الأب — تقول إن هذه الشدة غير مستمدة بعد من فكرة الانتقام بل من حاجة الجماعة في الدفاع
 عن نفسها . أى في كلتا الحالتين — حالة تخفيض العقوبات أو قسوتها وإلغاء عقوبة الإعدام أو إبقائها
 أن الأساس الوحيد الواجب مراعاته هو :

مصلحة المجتمع :

هل عقوبة الإعدام ضرورية لمصلحة المجتمع أم غير ضرورية ؟ فمن الواضح أن فكرة العدالة
 الاجتماعية وفكرة الانتقام لا مجال لها في هذا .

وتأيدت قيمة سياسة تقنين نابليون الجنائية بنتائجها . فوجد واضعو التقنين الواقعيون أنفسهم
 أمام مجتمع مضطرب للغاية بسبب لطف العقوبات للنصوص عليها في تقنين ١٧٩١ . وبعد عدة سنوات
 حصل هذا المجتمع على الاستقرار للنشود بفضل السياسة الرادعة الناجمة .

ولهذا السبب نجح تقنين نابليون نجاحاً لا مثيل له داخل فرنسا وخارجها وأنه مازال قائماً في
 نصوصه الأساسية في فرنسا وفي مصر وكذلك في كثير من التشريعات .

بكس هذه السياسة الواقعية قامت في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر فلسفة
 روحانية على أيدي كانت Kant وجوزيف دى ميستر Joseph de Maistre وأساس هذه الفلسفة
 العدالة المطلقة . ولا شأن لفائدة العقوبة في ظلها .

أما كانت Kant فهو خيالى وفي نظره ليس للعقوبة إلا غرض واحد هو إعادة النظام الأخلاق الذى اضطرب بسبب الجريمة . فما وقع الفعل الإجرامى يجب أن توقع العقوبة وهى الإيلام الذى يلحق بالمجرم لإرضاء الجماعة أخلاقياً ولإعادة التوازن للنظام الأخلاقى . وواجب الدولة تحقيق هذا التوازن .

وسمى كانت مثلاً لفلسفته عن طريق ما يسميه « بالجزيرة المهجورة » . فقبل أن تنحل الجماعة وتترك الجزيرة يجب أن يدم آخر محكوم عليه بالإعدام . فإن هذا التنفيذ غير مفيد للجماعة إذ سترزول الأخيرة نهائياً ولكن هذا الإعدام يجب أن يتم لوجود مبدأ أخلاقى أعلى على العقاب (وهذه الفلسفة تناقض تماماً مبدأ فائدة العقوبة الذى قام على أساسه تفتين نابليون) .

ولكن لتسكون فلسفة كانت مبنية على أساس سليم يجب إثبات بادية ذى بدء أن الجماعة مكلفة بإقامة نظام أخلاقى على الأرض . هذا من جهة . ومن جهة أخرى يجب أن يتمكن القاضى من أن يكشف عن داخلية كل إنسان وضميره . وكل هذا أمر محال . كل ما يمكن قوله هو إن الجماعة ضرورية لحياة الفرد وهى قائمة لأجله . فيجب إذا أن تدافع عن نفسها ولكن لا يمكن لأحد أن يقطع بأن وظيفة الجماعة إقامة نظام أخلاقى على الأرض .

أما جوزيف دى ميستر فهو يؤسس فلسفته على أفكار دينية . أفكاره تشترب من أفكار كانت ولكن تتميز عنها بكونها تخدم مبدأ واضحاً . إن الحكام يباشرون العدالة الجنائية بتفويض إلى وأهم أدوات الله على الأرض . فإن وقعت أخطاء من قبل القضاة فهذا دليل على أن المجرمين يكتفون عن أخطاء ارتكبوها فى الماضى . وهو ينادى بمعاينة الكفر بالله وعدم الإيمان به طاملاً أنهما مخالفين للأخلاق .

فتتميز فلسفتنا كانت وجوزيف دى ميستر ذات المصدر المختلف بأنهما تطرحان جانباً فكرة فائدة العقوبة .

وبما يجدر ملاحظته أن مدرسة العدالة المطلقة التى تتادى بالأخلاق لم تتاد بالإناء . عقوبة الإعدام بل إن كانت على عكس ذلك يطلب تنفيذ الإعدام فى المحكوم عليهم حتى ولو لم تكن فى ذلك أية فائدة على جزيرته المهجورة وجوزيف دى ميستر من جانبه يحاول إثبات أن التكفير بالله — رضى الله .

وقامت للمدرسة الكلاسيكية الحديثة على أيد روسى وشارل لوكاس فى ما بين ١٨١٤ و ١٨٣٠ . وكان هدف هذه المدرسة التوفيق بين فكرة الفائدة وفكرة العدالة فوظيفة العقوبة إعادة التوازن للنظام الأخلاقى وكذلك الدفاع عن المجتمع وترتب على هذا المنهج نتيجة هامة وهى أن العقوبة من حيث تقدير حدها تخضع لحد أعلى مزدوج : فيجب ألا تتفوق ما هو عادل من جهة وما هو مفيد من جهة أخرى . هذا هو مبدأ المدرسة الكلاسيكية الحديثة .

وبعبارة أخرى يقيد العادل المقيد ويقيد المفيد المادل . لا عقوبة تفوق الحد المعين على أساس اعتبارات عادلة حتى ولو كانت مفيدة ولا عقوبة تفوق حد المقيد حتى ولو كانت عادلة كمعاقبة الكفر بالله أو عدم الإيمان به .

تدخل هذا المذهب في القانون الوضعي وترتب على ذلك تخفيض عام للعقوبات مادام العادل يقيد العقيد . ففي فرنسا مثلاً :

- بالنسبة للجرائم السياسية : إلغاء عقوبة الإعدام .
- في حالات متعددة (تسعة جرائم) حلت محل عقوبة الإعدام عقوبات أخرى أقل شدة .

- ألغى الموت المدني .
- وأضيف إلى هذه الحركة اللطيفة تجنيح عدد من الجنايات .
- عمم القانون الظروف المخففة وأعطى لها تطبيقاً عاماً في سنة ١٨٣٢ .
- في سنة ١٨٣٠ اقترح مجلس النواب في فرنسا إلغاء عقوبة الإعدام ولكن رفض مجلس الشيوخ هذا الاقتراح .

وكان للدرسة السكلاكية الحديثة مدى في عدد كبير من التشريعات . ولكن انتقدت هذه المدرسة انتقاداً شديداً منذ سنة ١٨٨٠ لبدونها وطرقها وخاصة لتأنيها إذ يمكن تلخيص هذه النتائج بعبارة قصيرة وهى : ازدياد صارخ وشنيع للجرام . وأثبتت الإحصائيات السنوية للملق عليها من العلامة جابريل تارد هذه النتائج إذ لوحظ ازدياد عام في الجرام في الفترة ما بين ١٨٢٦ إلى ١٨٨٠ . فجموع عدد الجرائم ازداد إلى ثلاثة أضعاف في هذه الفترة . ولا يبرر ازدياد عدد السكان الذى لا يفوق العشر خلال هذه المدة هذه النتائج المخيفة .

فما لوحظ في هذا الشأن : ضعفان بالنسبة لجرائم الضرب والجرح .

— ستة أضعاف بالنسبة لحياة الأمانة .

— سبعة أضعاف في الجرائم ضد الأخلاق .

— وزيادة خفيفة في العود .

على ١٠٠ منهم : ٨ عائدتين في الفترة من ١٨٢٦ إلى ١٨٣٠ .

على ١٠٠ منهم : ٤٦ عائداً في الفترة من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٠ .

وقرر جابريل تارد أن هذه الزيادة في الجرائم في العود دليل على فشل السياسة الجنائية .

ومن كل ما سبق يمكن الانتهاء إلى مبدأ واضح هام وهو أنه حين تطرح فكرة فئمة العقوبة كأساس وهدف لها جانباً أو حتى حين تقيد بفكرة أخرى مهما كانت طبيعتها مثل العدالة أو الأخلاق يضطرب المجتمع بسبب الإجماع للزيادة ولكن عندما تستقل فكرة الفائدة من أى قيد آخر فيتمتع المجتمع بسلام وأمن حقيقيين .

٣ — العصر الحديث :

دون أن تطرح للدرسة الوضعية *Ecole positiviste* جانباً فكرياً الفاعلة كأساس للعقاب اعترفت شيئاً ما وقدمت مبادئ، كانت موضع انتقاد شديد ولم تترك هذه المدرسة إلا أثراً مؤقتاً على القانون الوضعي .

فهاجمت المدرسة الوضعية مبدأ تخيير الإنسان وأخذت مبدأ تفسيره التام . إن الإنسان مسير لاغير . إن هذه المدرسة التي أسسها لبروزو وفري وجاروقالو لا تعتمد بالأثر الرادع والخيف العقوبة إذ هي لا تعتمد بأن الإنسان غير . فآلمهم عندها استئصال المجرم بطبيعته والمجرم المجنون والمجرم بالعادة من المجتمع لا جدوى من إخافتهم إذ هم عبيد للجريمة وإرادتهم لا قيمة لها في هذا الصدد .

فالجرم بطبيعته والمجرم بالمادة يجب استئصالها بقوة الإعدام . فللعقوبة الإعدام هنا أثر استئصال لا رادع . أما المجرم المجنون فيبعد عن المجتمع ، والنسبة إلى المجرم بالصدفة فيمكن ردعه بترامة بسيطة لأنه طيب الأصل ، وحاول كثير من أعضاء هذه المدرسة تخفيف انحراف هذا للذهب وأسسا للمدرسة الوضعية الانتقادية *Ecole positiviste critique* التي انتقدت بعض أقوال لبروزو وصرحت بأنها تعتقد بالأثر الرادع للعقوبة . ويقول دى فابر : « وترك الفقهاء الحديثون للفلاسفة شأن الفصل في الموضوع الشائك الخاص بالتخير والتفسير . فمن الوجهة العملية قد ثبت أنه لو كان من المستحيل تأكيده وجود التخيير التام عند المجرم فمن المستحيل أيضاً إثبات عكسه أى التفسير التام . فهذه المدرسة مبنية على مبدأ مشكوك في سلامته . وإزداد الإجرام في فرنسا في أوائل هذا القرن بسبب تغفل الفكرة الوضعية في القانون الوضعي . ولكن بفضل قوانين متشددة وخاصة في الفترة ما بين الحريين العائليين قل الإجرام وأصبح السود أقل خطورة . وفي سنة ١٩٠٦ قدم اقتراح من قبل الحكومة في فرنسا إلى مجلس النواب بإلغاء عقوبة الإعدام ولكن لم يلق هذا الاقتراح قبولا من المجلس . ويقول دى فابر إن هذا الرفض كان يعبر عن حقيقة الرأي العام . ففي الثمانية الأشهر الأولى لسنة ١٩٠٧ بلغ عدد عقوبات الإعدام المتفلة ٥٤ .

وفي ألمانيا قلت الجرائم بنسبة الثلث من ١٩٣١ إلى ١٩٣٦ وذلك كما يقول الفقهاء الآن بفضل آثار نظام دكتاتوري .

فما هو إذن في يومنا الحاضر للبدا السائد بعد هذه التجربة الطويلة في السياسة الجنائية ؟

ما هي الاعتبارات الحديثة التي يراعها الشرعون الجنائيون في سياستهم العامة ؟ هذا المبدأ وهذه السياسة الجنائية يلخصهما خير تلخيص رأى الاتحاد الدولي للقانون الجنائي ومدلوله : « إن المبدأ السائد اليوم هو الاستفادة بالخبرة . غير نظام لسياسة جنائية هو الذي يعطى أحسن النتائج بسدد مكافحة الجريمة » .

وأن هذا الرأي واقعي حكيم . وبعبارة أخرى فلن أساس العقاب في عصرنا الحاضر هو الفائدة وهو عينه الذي كان دائماً . مثمرآ في أطوار التاريخ المختلفة .

فبقدر نظرنا إلى عقوبة الإعدام من زاوية فائدتها نكون قد عالجانها من نفس وجهة نظرع المشرع .

فهل عقوبة الإعدام مفيدة للمجتمع ؟ هل هي ضرورية له ؟ هل تجنب بفضل هذه العقوبة ازدياداً في الإجرام ؟

إن الإيجاب هنا أمر حتمي ولا جدال فيه .

فإن الماضي والتاريخ يكفيان لتأييد هذه النتيجة . إذ عندما اقتصر تهنين ١٩٧١ الفرنسي على تقييد نطاق تطبيق عقوبة الإعدام دون إلغائها وعندما تم ذلك أيضاً في ظل المدرسة الكلاسيكية الحديثة رتب عليه ازدياد خطير للجرائم . فإذا لو أثبت كلية ؟

وعلى عكس ذلك عندما وسع نطاق تطبيقها في ظل تهنين ١٨١٠ أعيد الاستقرار إلى المجتمع .

ويشير أنصار إلغاء عقوبة الإعدام عدة اعتراضات تملق بفائدة هذه العقوبة نيتها إقياً إلى :

١ — يقول أنصار الإلغاء إن هذه العقوبة لا فائدة لها بدليل استمرار توقيمها وتفيدها . فأين إذن أثرها الرادع الخيف ؟

إن هذا الاعتراض يبيد عن السواب إذ يجدر بأنصار الإلغاء أن يتصوروا عدد الجرائم التي منعت عقوبة الإعدام ارتكابها ، ولا يمكن مراقبة هذا العدد لأنه أمر سلبى .

ويقول سير ماكسويل فايف في هذا الصدد : « إننى رأيت في خبوق الطويلة كحام عدداً كبيراً من المجرمين واقتنت اقتناعاً أكيداً بأنهم يخافون عقوبة الإعدام أكثر بكثير من الأشغال الشاقة للؤبدة » . ويشارك سير الكس بارسون سير ماكسويل فايف في هذا الرأى .

ويقول دى فاير : « إن الدليل على أن الشعور العام بأن عقوبة الإعدام هي أقصى عقوبة هو وجودها في كافة القوانين العسكرية » .

إن الخبرة أثبتت لنا ازدياد الإجرام عندما استبدلت عقوبة الإعدام وتثبت لنا الخبرة أيضاً أن عدد عقوبات الإعدام للثغرة قد قلت وهذا دليل على أثرها الحسن :

مثلاً :

في فرنسا : من ١٨٢٦ إلى ١٨٣٠ ، ٣٥٤ عقوبات إعدام منقذة .

من ١٩٣٦ إلى ١٩٣٠ ، ٤٤ عقوبات إعدام منقذة .

في ١٩٣٣ ٣٦ عقوبات إعدام منقذة .

في ١٩٣٧ ٦ عقوبات إعدام منقذة .

في ١٩٣٨ ٧ عقوبات إعدام منقذة .

في ١٩٤٠ ٣ عقوبات إعدام منقذة .

وان ظروف الحرب العالمية الأخيرة زادت الإجرام رغم عبء عقوبة الإعدام ، وبلغ عدد المنفذ فيه هذه العقوبة خلال هذه الحرب في فرنسا ٤٣٥٨ .

٢ — يقول أصداء الإنهاء إن هناك عدة دول ألغت عقوبة الإعدام ، ولا يتبر ذلك دليل على أنها غير ضرورية لكافة الجريمة ؟

وقبل الإجابة على هذا الاعتراض يشين ذكر الدول التي ألغت هذه العقوبة وتلك التي أبقتها :

الدول التي ألغت :	الدول التي أبقتها :
الدنمارك (في سنة ١٩٣٠) -	فرنسا
فنلندا (توجد نظرياً إذ لا تلقى تطبيقاً	إيطاليا (أعادتها في سنة ١٩٣٠ بعد إلغائها
في العمل) .	في (١٨٨٩) .
بلجيكا (توجد نظرياً إذ لا تلقى تطبيقاً	ألمانيا (أعادتها في سنة ١٩٢٣) .
في العمل) .	ألمانيا (أعادتها في سنة ١٩٢٣) .
البرتغال (١٨٩٦) .	بولندا
هولندا (١٨٧٠)	رومانيا (أطلتها بعد إلغائها) .
بعض ولايات أمريكا الشمالية	كوبا
سويسرا	روسيا
الترويج	أغلب ولايات أمريكا الشمالية
النمسا (١٩١٩)	
السويد (١٩٢١)	
كوتزلاند باساريا	
إسبانيا (١٩٣٢)	

إزداد الإجرام بعد إلغاء عقوبة الإعدام في بعض الدول مثل كولومبيا .
ويقول سير ماكسويل فايف « إنه من الجدير استنتاج بعض النتائج من الإحصائيات الجنائية الإنجليزية . فما لا شك فيه أن جريمة القتل الممد مع سبق الإصرار في تزايد في بريطانيا .

في سنة ١٩٣٨ وقت ٣٧ جريمة قتل عمد .
وفي سنة ١٩٤٦ وقت ١٣٨ جريمة قتل عمد .
وبالنسبة إلى جرائم الضرب والجرح :
٢٤٤ في سنة ١٩٣٨ ، ٣٧٠ في سنة ١٩٤٦ ، ٤٠٢ في سنة ١٩٤٧ .

ويخلص سير ماكسويل فايف إلى الخلاصة الآتية :
حقاً أنه لا يمكن الجزم بطريقة قطعية بأنه لولا عقوبة الإعدام لكانت هذه الأرقام أكثر خطورة
ولكن من الجائز القول بأن غالباً هذه هي من النتيجة الحتمية وأنه نظرًا لزيادة الإجرام هذه فلم يكن
وقت اختيار إلغائها .

ويقول دى فاير : « ستزول عقوبة الإعدام في اليوم الذي ستكون فيه العقوبة التالية لها في شعور
الرأى العام والتقاليد للدفاع عن المجتمع » .

٣ — ليس من المستحسن ومن الأفيد للجاعة إصلاح المجرم بدلا من استئصاله كما يقول أنصار الإلغاء . إن إصلاح المجرم لا يفيد إلا إذا كانت العقوبة مؤقتة ففي هذه الحالة من صالح الجاعة أن تسترد المجرم بعد إصلاحه لكي لا يمثل خطراً عاماً . ولكن عند ما يستأنز الردع الإعدام فلا مجال للإصلاح بل للاستئصال وإن عقوبة الإعدام لا تطبق إلا في الحالة التي يتوافر فيها للمجرم الوقت الكافي لترتيب ويزان بين الخير والشر ويختار ما بين قتل شخص وقد حياته أو إنقاذ كليهما .

هذه هي حالة سبق الإصرار . فعقوبة الإعدام لا تطبق إذن في جريمة القتل العادي ، فلا يجوز الادعاء بأن المجرم لم تسمح له الظروف بأن يفكر في العقوبة ويتأثر بخطورتها .

ثم هناك مشكلة تتور عند بحث موضوع الإلغاء وهي :
ما هي العقوبة التي ستحل محل عقوبة الإعدام ؟

هل هي عقوبة الأغفال الشاقة للؤيمة وهي التي تلي الإعدام مباشرة في درجات العقوبات ؟
إن هذا الوضع سوف يؤدي الى نتيجة يؤسف لها إذ الأثر الرادع للعقوبة سيقل كثيراً لأن الأغفال الشاقة للؤيمة ليست لها في نفوس الأفراد خطورة عقوبة الإعدام فهي مؤيدة اسماً وتترك فرصة احتال المجرم .

هل هي الأغفال الشاقة للؤيمة حقيقة حيث أن المحكوم عليهم بها سيعيشون ويموتون في ظلها ؟
إن هذا الحل بالإضافة الى انه غير مفيد من وجهة اصلاح المجرم فتبلغ قسوته أعمال البرية إذ يصرح الجبراء بأن بعد عشرة أو خمسة عشرة سنة في السجن يصبح الفرد مصاباً بـ « ماهايات منوية وجسائية » وهناك حل ثالث ممكناً وهو الذي طبقت عدة بلاد بعد إلغائها عقوبة الإعدام ومضمون هذا الحل أن يسجن المجرم في زنزانة وحده (عشر سنوات في بلجيكا وستة سنوات في إيطاليا) وبعد هذه الفترة يحبس مدى الحياة في سجن حيث يشتغل الزلاء فيه نهاراً معاً وينفردون ليلاً .

إن فترة السجن للتفرد في الزنزانة يؤدي سريعاً الى الجنون . فهو أقصى من عقوبة الإعدام . وصرح سير الكس باترسون في جلسة لجنة التحقيق في سنة ١٩٣٠ بما يأتي :
« عندما أضع نفسي موضع الإنسانية أفضل عقوبة الإعدام على أية عقوبة أخرى حاولت دولتنا استبدالها بها » .

٤ — وهناك اعتراض قوى يثيره أنصار الإلغاء وهو الأخطاء التي تقع عند الحكم بهذه العقوبة .
فالأخيرة تسبب ضرراً نهائياً لا يموض ومن الجائر بعد تنفيذ الإعدام التحقق من أن المحكوم عليه كان بريئاً .

والإجابة على هذا الاعتراض الذي تظهر أهميته نظرياً أكثر مما هي عملاً إن احتال وقوع أخطاء منصرف في أمسيق نطاق ونظراً الى الاحتياطات للرعاة في موضوع الإثبات فتنبأ ما تكون الأثلة صارخة وكثيراً ما يتعرف المجرم بارتكابه الجريمة .

ومن جهة أخرى ينطبق هذا الاعتراض أيضاً على العقوبات الأخرى للقدرة للحرية إذ هي أيضاً تسبب ضرراً لا يموض . فالفترة للتقضية في السجن قد تؤثر نهائياً على صحة المحكوم عليه أو حياته

وأخيراً هل يتطلب هذا الاعتراض على فوائد عقوبة الإعدام وحياة الأفراد الذين تتقدم هذه العقوبة ؟

وجهة النظر الفلسفية

ويشير انصار الالغاء اعتبارات فلسفية أخرى نبيها فيما يلى وهى اعتبارات نظرية وأقل أهمية من تلك التى ذكرناها أعلاه .

قيل إن الجماعة لم تمنح الحياة للفرد فلا حق لها أن تنزعها عنه .
ولكن كان سان توما الاكوي قد قال بأن لو كانت الجماعة ضرورية لحياة الفرد فيجب عليها أن تستعمل كافة الحقوق لوجودها وتقدمها .
ويقول دى فابر : إن هذا الاعتراض يؤدي أيضاً إلى إلغاء كافة العقوبات المقيدة للحرية إذ لم تعط الجماعة الحرية أيضاً للفرد إذ الفرد له الحق في الحياة وفي الحرية ولكن هذا الحق محدود بالحق المماثل للآخرين . .

ومن جهة أخرى ألا يعتبر القتل مشروعا من الوجهة القانونية والفلسفية في حالة الدفاع الشرعى وفي حالة الحرب الدفاعية حيث يلقى الآلاف بل لللايين حتفهم ؟ بل إن في الحالة الأخيرة يكون القتل إلتزاماً على الفرد وإلا اعتبر خائناً وذلك للدفاع ضد المعتدى . إن عقوبة الإعدام إذا كانت ضرورية فهى صورة من الدفاع الشرعى تملكه الجماعة ضد من يتعدى عليها .

بل إن الجماعة أكثر رحمة في هذا الصدد إذ هى تنتظر — خلافاً لحالة الدفاع الشرعى — أن يتم الاعتداء عليها وأن تفقد أحد أعضائها لمعاقبة للمعتدى . أليس هذا حلاً حكيماً ؟

هل تفضل حياة المجرم على حياة الأبرياء التى يمكن إتخاذها باستئصال المجرم ؟ ويقول الأستاذ الفونس كار : « نحن نود إلغاء عقوبة الإعدام ولكن لماذا قدم السادة السفاكون ؟ »

وهناك اعتراض آخر لأنصار الإلغاء يتعلق بالدالة . فيقولون إن عقوبة الإعدام غير عادلة لأنها عقاب مطلق إذ الضرر الناجم عنه لا حدود له وهو غير متناسب مع خطورة الجريمة .

ولكن هذا القول ينطبق أيضاً على القوات للؤبدة : الواقع أن هذا الاعتراض يفترض أنه من الممكن ومن الضروري وضع نسبة حقيقية بين ضرر الجريمة والألم الناتج من العقوبة . ولكن هذه النسبة خيالية .

لا يمكن للدالة الإنسانية أن تطمع فيها لأن هذه الدالة نسبية دائماً .
والاعتراض الأخير لأنصار الالغاء اعتراض شعورى إذ مضمونه أن هذه العقوبة تشتمل منها النفس وتترك منها تعاليدنا للتمددة .

ولكن لا يحتاج الأمر عند إلغاء عقوبة الإعدام إلى فرض عقوبات تحق الإعدام في هذا المجال ؟
إن الألم الناتج من الإعدام قصير . ولا يمكن الجزم بأن القتل دون الإيلاء أقل إنسانية من الإيلاء دون القتل .

عقوبة الإعدام في مصر

إن عقوبة الإعدام معروفة ومطبقة في مصر من أقدم عصورها حتى الآن ولم تهم فيها أية محاولة ل إلأئها .

وتؤيد الشريعة الإسلامية عقوبة الإعدام . « ولكم في القصاص حياة » وتطبق كافة الدول الإسلامية هذه العقوبة .

وكان قانون العقوبات الصادر في ١٨٨٣ يستلزم لإمكان الحكم بالإعدام أن يقر للتهم أو يشهد شاهدان أنهما نظراه وقت ارتكاب الجريمة . وقد كان هذا القيد أثرًا من آثار الشريعة الإسلامية .

ولكن وجوده أدى في العمل إلى أن قلت الأحكام الصادرة بالإعدام فقه جعلت العقوبة في الواقع في حكم اللغاة من التشريع المصري ولم تكن حالة البلاد تسمح بذلك . ولكن على الرغم من أن الأذهان تنهت إلى ما يترتب على وجود هذه اللادة إلا أنه لم يفكر أحد في إثارة أمر إلأئها لما كان يظن من أن إلأئها مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية . ولكن هذا الوضع لم يدم طويلا فقد استمر إلى سنة ١٨٩٧ حيث أُنيت اللادة المذكورة بالذكريتز الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٧ .

وأصبح الوضع الآن في القانون للمصري هو أنه لا يشترط للحكم بالإعدام وجود شهود رؤية أو قيام أدلة معينة بل للمحكمة أن تكون اعتقادها بالإدانة والحكم بهذه العقوبة من كل ما تطمئن إليه من ظروف الدعوى وقراتها .

على أن القانون لا يزال يستلزم قبل الحكم بالإعدام أن تأخذ المحكمة رأى مفتي الجبهة للوجوده هي في دائرتها . وهذا الإجراء هو الآخر أثر من آثار العصر الذي كان القصاص فيه يستوفى وفقاً لأحكام الشرع الإسلامي . أما الآن فليس للإبقاء عليه من مبرر وهو مع ذلك إجراء شكوى محض . ذلك أن القانون إذ وجب على المحكمة أخذ رأى المفتي في عقوبة الإعدام قبل توقيعها إنما قصد أن تكون المحكمة على بينة مما إذا كانت أحكام الشريعة تجيز الحكم بالإعدام في الواقعة الجنائية المطلوب فيها الفتوى قبل الحكم في هذه العقوبة دون أن تكون ملازمة بالأخذ بمتن الفتوى (نقض ٣٩/١/٩) وإذا لم تأخذ المحكمة برأى المفتي فهي ليست مكلفة بالرد عليه أو تنفيذ رأيه بل أنه ليس في القانون ما يوجب على المحكمة أن تبين رأى المفتي في حكمها (نقض ١٩٢٩/٢/١١) .

ومع ذلك فلن أخذ رأى المفتي من الإجراءات الجوهرية التي يجب على المحكمة مراعاتها .

وقد كانت عقوبة الإعدام تنفذ في مصر علنا لتحقيق الأثر المطلوب منها في الجماهير من الرهبة والاعتبار ومن أجل ذلك أيضا كانت تنفذ في الجبهة التي وقعت فيها الجريمة ولكن علانية تنفيذ هذه العقوبة أدى إلى نتائج عكسية . فقد كان التنفيذ العلني فرصة لاجتماع الرعاع والسخرية بالمحكوم عليه والقيام بأمر تقتضي مع رهبة الموقف وما يرجى من ذلك من نتائج .

ولهذا السبب قامت حركة في الصحف في سنة ١٩٠٣ ضد علنية تنفيذ الإعدام فدخلت الحكومة عن التنفيذ العلني ومنذ سنة ١٩٠٤ تنفذ عقوبة الإعدام داخل السجن .

وأما عن إلقاء عقوبة الإعدام في الإقليم المصري فهو أمر بعيد كل البعد عن الأذهان ولا يجزو عقل على اقتراح إلغائها إذ ظروف مجتمعنا وعاداته ونسبة الإجرام المرتفعة فيه لا تسمح كلها بمجرد التفكير في هذا الاختيار الذي يكاد يوصف بأنه أشنع جريمة في حق الجماعة .

فأمامنا طريق طويل لا يرى من الآن أفاقه لفكر في مثل هذه المحاولة إذ لو أبت بلادنا سبقتنا مدينة مثل إيطاليا والولايات المتحدة وفرنسا وانجذرتا على هذه العقوبة رغم أن هذه الشعوب وصلت إلى حالة مرضية من حيث مكافحة الجريمة وقلة الإجرام فما بالنا ونحن نبعث الأمر بالنسبة إلى مصر أو غيرها من بلاد الشرق الأوسط .

إن علينا نحن رجال القانون والمشتغلين به مسئولية توجيه الفكر القانوني والتأثير على الشرع في تصرفاته المختلفة . لذلك وبسبب هذه الأمانة التي وضعت في أيدينا فليتنا عبء حماية الجماعة من كل ما يهددها أو يسلط تقدمها ورفاهيتها وخاصة ونحن في ركاب المجيد ساهرين على إقامة مجتمع عرب جديد مؤسس قبل كل شيء على الاستقرار والاطمئنان وراحة البال هي من العوامل الأساسية اللازمة لمجتمع يتجه بكل قواه إلى المستقبل للشرق .

عقوبة الإعدام

للمستأذ محروس فخر الحماسي

كلمة برو ونمجه :

عقوبة الإعدام من العقوبات القديمة التي عرقتها عصور التاريخ الغابرة ، ومنذ أن تفتحت البشرية لتري أولى نجات الحياة ، فهي إذن ليست من وضع تفنين أو وليدة تشريع حديث أو قديم ، كما سنبين ذلك أثناء هذا البحث.

وسوف نستعرض تلك العقوبة . وكيف تطورت في أزمنة التاريخ حتى ملتقاها في القوانين الحديثة ، كما سنلقى الضوء الكاشف بصفة خاصة على الدور الذي ظلت فيه عقوبة الإعدام من حق الفرد ينفذها بنفسه على الجاني ثم التباين الواضح بين هذه الصور الأولى وتسمى عصر الانتقام الفردي وبين موقف الشريعة الإسلامية في هذا الخصوص والذي استعاض عن إزهاق الروح ، إن رضى بذلك ولي الدم ، بالدية .

ثم إذا ما اتينا من تاريخ هذه العقوبة عبر أزمنة التاريخ للتعاينة ، نذكر التاريخ الذي تحولت فيه عقوبة الإعدام من حيث تنفيذها ومدى تطبيقها في حالات نادرة في بعض البلاد الأوروبية والولايات الأمريكية ، ونشير بصفة خاصة إلى التطاحن العسكري والإصلاحى بين جماعة المصلحين والفلاسفة من حيث إلغاء هذه العقوبة وبين البقاء عليها في أضيق الحدود وفي أقل الحالات الضرورية . ثم يكون لزاماً علينا بأن ندلى برأينا في موضوع ثار حوله جدل كبير حول ضرورة إلغاء هذه العقوبة مؤكداً ذلك بالتشريعات الحديثة في معظم بلاد القارة الأوروبية التي سارعت واستجابت لنداء الإنماء والاستعداد .

عقوبة الإعدام في العصور الأولى :

عقوبة الإعدام ، وجدت منذ أن بدأت الخليقة تنسم أنفاس الحياة الأولى فكان الفرد يقوم من تلقاء نفسه بالانتقام من الجاني في حالة الاعتداء عليه من حيث لا يوجد سلطة أو قوة أقوى تخضع لها الأفراد ، فكان يقوم أقارب الجاني عليه بإزهاق روح الجاني إذا ما ارتكب جريمة قتل أو إزهاق روح ، وهذا الدور هو ما يسمى بدور الانتقام الشخصي *La vengeance privée* .

« ولما كان الفرد في العصور الأولى غير ظاهر في المشيرة التي يعيش فيها طبقاً لمبدأ التضامن العائلي فقد كانت عشيرته هي التي تقوم بالانتقام له من عشيرة الجاني فقد كانت تقوم عند ارتكاب جريمة قتل شبه حرب أهلية بين المشيرتين^(١) .

(١) مبادئ القانون الروماني للدكتور البدراوى والمرحوم الدكتور عبد المنعم بدر ص ٤٧٢-٤٧٣

والانتقام الشخصى أولى الصور لعقوبة الإعدام .

ولاجدال في أن أولى مظاهر العقاب هي فكرة الانتقام أى انتقام الفرد لنفسه بمفرده أو بمساعدة أسرته^(١) .

وهذه الظاهرة البدائية لفكرة العقاب سواء في داخل القبيلة أو في علاقات القبائل يمتصها وهذه الظاهر في مجموعها هي ما يصح فيها القول بنظام العقاب الخاص أى العقاب الذى لا تنفذه الدولة أو السلطة العامة كما في النظم الحديثة بل ينفرد به الأفراد أو رب الأسرة *justice privée*

وعلى ذلك ففي هذه الصور البدائية أى منذ تواجدت الحلقة على أرض البشر كانت تسيطر على العقول والأفكار روح الانتقام دون أن يكون لهذا الانتقام حدود أو قيود سوى شفاء غليل النفس وغيظ القلوب

ولما تقدمت البشرية خطوات مع الزمن ونبتت فكرة الاعتماد الدينى وظهرت فكرة الآلهة ومدى قوتها المخافة في أذهان الناس — نثير أساس عقوبة الإعدام^(٢) من فكرة الانتقام الشخصى إلى الانتقام من أجل إرضاء الآلهة *Vengeance divine* والعمل على تهدئة غضبهم الذى أرثاه للذنب بإرتكاب جرمته .

صورة تنفيذ عقوبة الإعدام في هذه الفترة التاريخية :

ولم تختلف صورة تنفيذ عقوبة الإعدام في هذه الصور البدائية اختلافاً بيناً حيث كانت يلجأون روح للذنب بانثاب اظافر رب الأسرة في عنق مرتكب جريمة القتل إلى أن يتم الأجهاز عليه كلية وفي بعض الأحيان كان يقيد للذنب وتكتم أنفاسه حتى يلفظ آخر نفس من حياته — وهذه صورة لا تختلف كثيراً عن سابقتها .

وعند هذا الحد يمكن القول إن عقوبة الإعدام كانت وليدة الانتقام الفردى حيث همجية البشر الأولى وحيث انعدام السلطة والسلطان ومنذ تلك الفترة التاريخية انتقلت عقوبة الإعدام عبر أزمان التاريخ ودخلت وانزلقت إلى كافة التشريعات قديماً وحديثاً .

وستولى الحديث بالقدر الذى يقرب هذا البحث من التعريف الواضح بقوة الإعدام وتطورها عبر عصور التاريخ .

عقوبة الإعدام عبر العصور الوسطى :

بعد أن انتهى الطور التاريخى الأول عصر الانتقام الفردى ، بدأت الحاجة إلى وجود سلطة أقوى تتولى الإنشاف على الأفراد ، فنبتت فكرة سلطة الحاكم لتضع الحدود والأصول للعقوبات وتحرى

(١) شرح قانون العقوبات القسم العام للدكتور على أحمد راشد م ١ سنة ١٩٥٢ .

(٢) على راشد — المرجع المشار إليه .

الشاذ من عقوبات البشرية في عهودها الأولى .

لم تكن هناك أصول لهذه العقوبة بالرغم من تقدم البشرية في هذه الصور عن عهدها الأول عهد الانتقام الفردي ، بل تلس في هذه الفترة الزمنية المضطحات للبكيات في شأن هذه العقوبة من حيث تنفيذها وطريقة تطبيقها والجرائم التي تطبق فيها هذه العقوبة . وسوف نذكر منها قدراً لتمثيل ذلك وتوضيحاً :

جاء في التوراة سفر الخروج ٢١ - ٢٨ (١) « وإذا نطح ثور رجلاً أو امرأة فأت بجرم الثور ولا يؤكل لحمه . ولكن إذا كان ثوراً نطاحاً من قبل وأشهد على صاحبه ولم يضبطه فقتل رجلاً أو امرأة فالثور يجرم وصاحبه يقتل أيضاً » .

وفي خلال هذه الصور الوسطى حيث ساد سلطان رجال الكنيسة وشول بجانبه سلطان الحاكم وتألفت المحاكم الكنسية لمراقبة العامة والأمر فيها بينهم ابتدعت عقوبات قاسية للجرائم الدينية بوجه خاص تنوق في قسوتها وشدتها العقوبات ، ومنها عقوبة الإعدام ، التي سادت عصر الانتقام الفردي فأجريت عقوبة الحرق لكل من يرتكب جريمة في حق الكنيسة أو ذم رجالها أو الكفر بها أو السحر ، بل لم تقتصر عقوبة الإعدام على شخص الجاني بل تمتد إلى أقارب المجرم ، حيث انتفى مبدأ شخصية العقوبة .

في جريمة التمدى على الملك يعدم الجاني وينفى أهله من القطر وتصادر أمواله ويهدم منزله (٢) . وكانت الصفة الغالبة في هذا العصر حق نهايته هي القسوة والتحكم وعدم المساواة في تطبيق عقوبة الإعدام .

كيفية تنفيذ عقوبة الإعدام في هذه العصور :

كانت من أفسى الصور التي لم تر البشرية مثلاً منذ أن خلق الله أرض البشر بل — الأكثر من هذا — إننا وجدنا تفرقة طاملاً عند تنفيذ هذه العقوبة بين طبقة الأشراف وطبقة العامة وهم السواد الأعظم . فكانت عقوبة الإعدام تنفذ في الأشراف بطريقة ضرب المنق في لحظات سرية أمام باقي الشعب فتختلف بحسب نوع الجريمة فالشقيق للمجرم القدي يمتدى على أخيه ويقتله والحريق للجرائم الدينية مثل الكفر والسحر والقتل بالسم لمن يقوم بتزييف الصكوكات وسكوك التعامل عند ما شذعت فوضى التزييف أما جريمة الاعتداء على مال الشخص بالإكراه أى سرقة أمواله بالإكراه فعقوبة تلسم الجريمة هي القتل .

أما جريمة الاعتداء على الملك — فوضع لها طريقة بشعة في تنفيذ عقوبة الإعدام يتأذى منها الاحساسات البشرية ولم تر البشرية أبشع ولا أكثر منها استهائاً بآدمية الإنسان — فكان الإنسان

(١) أحد سفوت — شرح قانون العقوبات سنة ١٩٢٨ ، ص ١٧ وما بعدها .

(٢) مطول جاور ص ٧٠ وما بعدها .

يعدم بطريقة تقطيع الأوصال وأعضاء الجسم^(١).

وعقوبة الإعدام لم تكن عقاباً لأنقطع الجرائم وأشدّها جرماً ولم تكن ذات طابع موحد لأضلاع محدودة ولكنها كانت عقوبة لأنّته الجرائم وأصغرّها شأناً وأقلّها خطراً على النفس أو المال أو الشرف.

ونذكر هذا على وجه الخصوص في إنجلترا في العصور الوسطى.

« وكانت عقوبة الإعدام عقاباً لجرائم كثيرة نافذة فكان في إنجلترا إلى آخر القرن الثامن عشر جريمة يصاب عليها بالإعدام منها سرقة أكثر من ثلث من شخص^(٢) »

وأطبق عقوبة الإعدام سلاحاً ظلالاً حاراً يقصف به أعناق الأبرياء والذين دون أن يتأفروا في جانبهم شواهد الإدانة وظواهر الجريمة اللهم شبهة أو مجرد شكوك تقدم بالجاني، وأردنا أن نذكر ذلك كله كي نستظهر مدى الظلم والنصف التي أدت إليه تطبيق هذه العقوبة، وكيف كانت هذه الحالة من العوامل التي أدت إلى ظهور طبقة الملحنين والفلاسفة يتنادون بسرعة إلثامها وحلّها كتاب ومفكرى الثورة الفرنسية على هذه العقوبة وكيفية تطبيقها.

ويسمى هذا العصر بعصر الروع والتفكير فقد بدأ منذ توطد سلطان الدولة وذلك في القرون الوسطى واستمر هذا العصر حتى قيام الثورة الفرنسية، ولقد استمر قروناً طويلة، كان الفرض من العقاب أن يكفر للتم عن خطيئته وأن يرهب غيره إرهاباً مائماً فكان أثر هذا الفرض للزدوج الافراط من التعذيب والقسوة.

فكان الإحراق عقاباً لجرائم الدين، الكفر والردة والجور وكان هناك عقوبة قطع اللسان، والكي وليس طوق من حديد، والصلب تمزيقاً بشير لإعدام. وكان الإعدام عقاباً في فرنسا لحوالة جريمة وفي إنجلترا لحوالة جريمة^(٣).

في هذه العصور وجدنا أسمى صور العذاب في تنفيذ عقوبة الإعدام التي لم تألفها البشرية في بقاع الأرض بدونها وحاضرها قديمها وحديثها، بل تزيد صور العذاب في بشاعتها وفظاعتها عما رأيناها في عصر الانتقام الفردي *Période de la vengeance privée* ويسمى هذا العصر بعصر الانتقام للألهة أو التفكير عن الجريمة بعصر الانتقام للدين ولإجاعة *Période de la vengeance divine* et publique وبعد أن استقرت عقوبة الإعدام بهذه الصورة التي تقشع فيها الأبدان وتفر منها الاحساسات البشرية ارتفعت الصيحات تنادي بضمها أو تقليل مجال تطبيقها في أضيق الحدود، ظهرت الحملات قوية ومعاول حارة تهوى بها على هذه العقوبة حتى كانت تمثل بيئة البشرية، كما تمثل بيئة شاه من الشياخ حتى ظهر عصر جديد هو عصر الرحمة والانسانية.

(١) مطول جارو — للرجع المشار إليه.

(٢) مطول جارو — للرجع المشار إليه.

(٣) مذكرات في قانون العقوبات الفاعل الأستاذ عبد العزيز محمد علي طليحة السنة الثانية بكلية الحقوق بجامعة

الغلمرة ص ٣٨٢ وما بعدها ص ١ — ١٩٤٢ / ١٩٤٣.

وسوف نرجى الحديث عن هذه المرحلة التاريخية الخطيرة في شأن عقوبة الإعدام ومدى تأثير الأفلام وحملات رجال الثورة الفرنسية في تقليل شأنها حتى تتمرض بصورة دقيقة لحياة عقوبة الإعدام عند قدماء المصريين ثم استعراض عقوبة الإعدام عند قدماء الرومان وكيف كانت صورة واضحة لعقوبة الإعدام في عصر الانتقام الفردي *La période de la vengeance privée*.

عقوبة الإعدام عند قدماء المصريين :

كانت أحكامهم غاية القسوة فكانوا يحكمون بالإعدام على :

- ١ — من يخلف مينا باطلا لأنه يهد مرتكباً إثمًا في حق الآلهة وإنما في حق الدولة التي يضل بها .
- ٢ — من يقتل نفساً مع سبق الإصرار .
- ٣ — من رأى نفساً أشرفت على الهلاك ولم ينقذها وكان ذلك في مقدوره .
- ٤ — من يأكل عيشه من طريق غير شريف^(١) .

بهذا نجد أن بعض الجرائم التي يعاقب مرتكبها بالإعدام عند قدماء فرعون مصر لم نجد مثلها عند أي دولة أو تشريع آخر مثل من يرتزق عن طريق غير شريف أو لم ينقذ شخصاً أشرف على الموت لم يعد له نجاته ومروته .

عقوبة الإعدام عند الرومان :

بدء الرومان في تقرير العقوبة في طريق الالتزام الجنائي *Obligation pénale* بطريق الأخذ بانكار الخاص *Vengeance privée* فكان الشخص الذي أصابه ضرر من الممل الجنائي أن يثار لنفسه نفسه أي يتقاضى حقه دون الاستعانة بالسلطة القاعة^(٢) .

وكان قاتل أبيه يعاقب بتعذيب جسده على الأشواك حتى إذا نمت في جسده أحرق شيئاً بعد إضافه عليها أما قاتل ابنه فكان يصلب ثلاثة أيام وليالي وكان إلى جانبه جثة فريسته^(٣) .

فإذا ما استمرضنا عقوبة الإعدام سواء لدى قدماء الفرعون أو قدماء الرومان لوجدناها لا تقل بشاعة أو حمجية عن صورتها في عصر الانتقام الفردي وما ذلك إلا لأن سلطان الدولة لم تستقر أوضاعه بعد ولم تأخذ الناس في احترام القوانين — إذ أن عقوبة الإعدام ما هي إلا صورة دقيقة لحياة البشر الأولى حيث غرائز البشر غير مهذبة .

والنفس البشرية لم تجد أمامها حدود لبعثيتها أو قيود لمعجيتها وانطلاقها .

ولانجد أساساً لعقوبة الإعدام عبر هذا العصر الفرعوني والعصر الروماني سوى الأساس الذي تبنى عليه عقوبة الإعدام في المصور الوسطى حيث الاعتقاد الديني والشفقة النفسية والروحية للآلهة — ففي عصور الفرعون كانت الآلهة وكيية إرضائها وكسب عطفها الشغل الشاغل للامة والأشراف وطبقة الأفراد والملوك — ومثل ذلك في بلاد الرومان .

(١) العقوبة والقتل للإستاذ محمد حسن رضى الهامى ص ١٦ ، ١٧ ، ١٨ سنة ١٩٤٥ .

(٢) مذكرات نى المانون الروماني للإستاذ عبدالسلام ذهني ص ٢٣٢ وما بعدها .

(٣) تاريخ مصر الحديثة للرحوم محمد مسعود ص ٥٩ .

ولم يبق أماننا سوى الانتقال إلى الرحلة الثالثة من المراحل التي مرت بها عقوبة الإعدام وهي عصر الرحمة والإنسانية وبعدها تناقض عقوبة الإعدام في الصور الحديثة أى في تشريعات الدولة الحديثة في بلاد أوروبا وأمريكا ، وتركز ضوءاً بصفة خاصة حول نظام عقوبة الإعدام في التشريع المصري .

عصر الرحمة والمواساةة : Penale Humanitaire :

استمر التشريع الجنائي على هذه الصورة البشعة حتى القرن الثامن عشر حين قامت قيامة الفلاسفة المشتغلين بالعلوم الاجتماعية ضد صرامة العقوبات وقوة التعذيب فعملوا على هدم الأساس القديم وحاولوا بناءها على أسس من الرحمة والإنسانية وكان من أشهر ما كتب في ذلك جان جاك روسو وبكاريا Baccaria الذي قال إن حق القاتل ما هو إلا حق الدفاع للام لكل شخص وقد تنازل عنه للجماعة ، فهذا الحق مصدره العدالة والصلحة ، والقصد منه هو منع للذنب من العودة إلى الإجرام وردع غيره من انتهاج الخطأ ، ومن أجل ذلك حمل بكاريا على التعذيب وقسوة العقوبات ومنها عقوبة الإعدام .

وقد أثرت أفكار بكاريا Baccaria في رجال الثورة الفرنسية وأقصت الأحوال التي هيكم فيها بهذه العقوبة من مائة ويزيد إلى اثنين وثلاثون^(١) . فتجاوبت لهذه الصيحات التشريعات الحديثة والقوانين في الدولة الحديثة وظهر مبدأ جديد وهو من أسس العدالة الحديثة بألا عقوبة إلا بنص .

وكان لأفكار هذا الفقيه الأثر الكبير في تهذيب النظم الخاصة بعقوبة الإعدام وكذلك أنهت بظهور هذا الفقيه للظاهر الفوضوية لهذه العقوبة فأنتهت التفرقة في تطبيقها بين الشريف والرجل العادي ولكن سرتان ما انتسكت هذه الحركة التقدمية الإصلاحية بظهور الفقيه الانكليزي بنتام Bentham على أثر إملات كثير من المجرمين من العقوبات على ظهور هذه الآراء التقدمية وبخلاصة هذا للذهب البنائي أن الذي يبرر عقوبة ما هو منفعتها للمجتمع فهي إجراء تتخذها السلطة القائمة لمنفعة المجتمع .

وعلى أثر ذلك للذهب وظهوره سادت القوانين الصارمة والقسوة في شتى بلدان العالم وكثرت الجرائم التي تطبق عليها عقوبة الإعدام ورأينا صوراً قاسية لم نتمهدا من قبل وإن رأينا مثلاً لها في عصر الانتقام الديني حين ساد سلطان رجال الكنيسة ومثل لهذه الصرامة في تنفيذ هذه العقوبة قطع يد قاتل أبيه قبل إعدامه .

ولم تطلق البشرية بقاء هذا للذهب الذي سرت عدواه القاسية عبر التشريعات حتى خرج مذهب جديد يحد من غلواء هذا المذهب الصارم هو مذهب كانت Kant وسمى مذهب العدالة ويرمى إلى التوفيق بين بنتام في المنفعة ومذهب Baccaria وسمى هذا المذهب بمذهب التوفيق Electique وحصله أن القاتل يجب ألا يكون أكثر مما تستدعيه الضرورة ولا أكثر مما تسمح به العدالة وأخذ

(١) شرح قانون العقوبات للمرحوم كلل مرسى والدكتور السيد مصطفى السيد ١٩٤٦ وفي هذا الدرر فيدل وللايدل رقم ٢٠ .

هذا المذهب أساساً لتعديلات كثيرة التي أدخلت على القوانين ومنها القانون الفرنسي سنة ١٨٣٢^(١).

من هذه الحركة الفكرية نجد أن عقوبة الإعدام قد تأرجحت بين :

١ - الإلغاء وقد نادى بذلك الفيلسوف جان جاك روسو .

٢ - الحد من غاوتها وقسوتها بالبقاء عليها في أضيق الحدود .

وعلى أية حالة ، نجد أن أثر هذه الحركات القوية ، نحطيم هذه العقوبة من حيث طريقة تنفيذها وقصرها على إزهاق الروح دون تمذيب الجاني ورأينا حركته النائية في كثير من التشريعات منذ كر مثالا لها في حينها .

بمد هذه الحالة السريعة في سرد تطور عقوبة الإعدام ، التي لم يكن هدفنا سوى إبراز النقاط الأساسية في طريقة تنفيذها ومدى الجرائم التي طبقت فيها ولم تكن بالأبحاث الطويلة المسبهة بما يخرج هذا البحث بالنسبة للقدر الذي ينشر على صفحات مجلة قانونية أو كتيب صغير ، فيه قدر كاف للتعريف بها وظروف تعرضها للإلغاء أو البقاء في نطاق محدود ، وبقاؤها بحالها الراهنة في صورة مذبذبة تتلام مع تطورات عصر الإنسان الحديثة والأفكار الإنسانية وتواجد جمهرة المصلحين ورجال القلم والمصانعة وتقدم الفكر الإنساني .

وقبل أن نخرج إلى الكلام عن عقوبة الإعدام في العصر الحديث كان لزاماً علينا أن نعرض لها في ظل الشريعة الإسلامية ورأى القرآن الكريم والسنة فيها .

عقوبته في ظل الإسلام وشرعته :

تعتبر الجرائم في الشريعة الإسلامية من المخطورات الشرعية زجر الله عنها مجلدنا وتميز وعقوبة الإعدام ما هي إلا قصاص لعمل إجرامي حظرت عنه الشريعة الإسلامية الثراء والقصاص هو أن يعاقب الجاني بمثل فعله والقصاص عقوبة مقدرة ، وإذا وقع القصاص على النفس ، كان قتلا وإذا وقع على مادي النفس كان جرحاً أو قطعاً .

والأصل في الشريعة الإسلامية إقامة الحدود واستثناء العقوبات للسلطان ولم يستثنى من ذلك الأصل إلا القصاص فلم يجز عليه أو وليه أن يستوفي العقوبة بنفسه وأن لولي الدم أن يستوفي القتل بنفسه في القتل بمد الحكم بالعقوبة وتحديد ميعاد التنفيذ بشرط أن يكون استيفاء تحت إشراف السلطان وبشرط أن يكون ولي الدم قادراً على الاستيفاء ومحسناً له فإذا كان عاجزاً عن الاستيفاء ، ولا يحسنه جاز له أن يوكل من يتوافر فيه هذان الشرطان وليس ما يمنع من أن يكون هذا الوكيل موظفاً محصناً كذلك^(٢) .

(١) اعتمدنا في بيان هذه المذاهب والآراء العقلية بوجه خاص على كتاب استاذنا الدكتور السيد مصطفى بالاشراق مع المرحوم كاتل مرسى .

(٢) اعتمدنا في الجزء الأكبر من هذا البحث في تاريخ عقوبة الإعدام في الإسلام على ما جاء بكتاب المرحوم عبد القادر عودة ، القانون الجنائي الإسلامي ، الجزء الأول ص ٢٨١ وما بعدها الفقرة الأولى .

من هذا نجد أن نظرة الإسلام السمحة وقواعد الشريعة العادلة ولو أنها استبقته إلا أنها خولت لولى الدم مكنة الجأر أو مكنة اختيارية بين قبول العقاب أو أخذ الدية وفي الأمر لم يكن ولى الدم في القصاص مطلق بدون قيود إنما اشترط فيه شرائط لولحظ فيها جانب إنسانى رقيق ينبىء بهذه العقوبة عما كان يجري في عصر الانتقام الفردى وعصر الانتقام الدينى الذى ذاق فيهما الإنسان الموان والتجمل بالجلية الآدمية وكأنه حيوان أو شاه من الشياه عند ذبحها فاشترطت لتنفيذ عقوبة الإعدام :

١ — أن يكون قد صدر حكم فعلا ضد الفاعل وتحدد فعلا ، وعود للتنفيذ وأن يتم هذا التنفيذ تحت إشراف السلطان .

٢ — وأن يكون ولى الدم قادراً على الاستيفاء ومحسنأ له .

بهذا قضت الشريعة الإسلامية على مأساة عقوبة الإعدام من فوضى وتفرقة عنصرية وطاغية التى لازمت المصور الوسطى خاصة عصر سيادة رجال الكنيسة على السلطان .

الأصل في تقرير حق القصاص للمبني عليه قول الله تعالى « ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل » سورة الإسراء ، ولم تكن الشريعة الدينية في هذا الصدد ملازمة في القصاص لاعتدائه ولا سبيل أمامها سوى القتل والاقتصار وإنما الشريعة جاءت بصدر رحب سداه المفو والصنع ولحمها الاستنفار والتفرائ .

وفي الوقت الذى خولت فيه الشريعة الإسلامية ولى الدم القصاص فإنها خولته حقاً آخر هو حق المفو عن القصاص وجعلت له ذلك مقابل مال أو مجاً ، فإذا عفا امتنع القصاص وكان للسلطان أن يعاقب الجانى بما يراه من عقوبة أخرى دون القتل^(١) .

وقد جاء القرآن الكريم في محكم آياته وينصوص صريحة في القرآن العظيم بحض على المفو والصنع أياً كان الإثم وأياً كان الجرم قال تعالى « ومن عفا وأصلح فأجره على الله » سورة الشورى . وقال تعالى « والمائين عن الناس والله يحب المحسنين » آل عمران .

وجاءت الشريعة الإسلامية تقف بجانب ولى الدم عند ما يستخدم رخصة المفو في القتل ولم يشترط الجزاء أو العقاب عند ما يقوم بالقصاص من الجانى قبل الحكم أو بعده « وإذا قتل ولى الدم الجانى للستحق للقتل قصاصاً فموا قتل قبل الحكم أو بعده وقبل ميعاد التنفيذ فلا عقوبة عليه لأنه إنما آتى فعلاً مباحاً ومارس حقاً قرره له الشارع^(٢) .

وعقوبة الإعدام : هو المقصود بالقصاص في الإسلام كعقوبة للقتل الممد ومصدر عقوبة القصاص في القرآن والسنة .

قد قال الله تعالى « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى فمن عفى له من أخيه شيء فانبغ بالمعروف وأداء إليه بإحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم » سورة البقرة ١٧٧ .

(١) عبد القادر عودة للرجع للعار إليه .

(٢) للرجع للعار إليه — عودة — القانون الجنائى الإسلامى .

وقال تعالى « ولكم من القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون » ١٧٨ سورة البقرة .
وقال سبحانه : « وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والمين بالمين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص لمن تصدق به فهو كفارة له ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون » .

هذا يدل أن استمرضا قوله تعالى في فرض القصاص ووجوبه عند القتل الممد خيرنا الله تعالى بين القصاص وبين المغو .

رأى السن في امرهم :

يقول الرسول عليه الصلاة والسلام « من قتل له قاتل فاهله بين خيرتين إن أحبوا فاقود (أى الدية) وإن أحبوا فاقتل .

فالشرعية الإسلامية كانت سمحة حين قررت مبدأ المغو الذي حرمته القوانين السالفة عليها حين نصت على الإعدام وتنفيذه بصورة بشعة ثم قررت مبدأ الدية عوضاً عن الأخذ بالقصاص .

« وحتى في حالة علو ولي الدم عن الفاعل وقبوله مبدأ الدية وهو جمل من المال فإن ذلك لا يمنع من أن يعاقب الفاعل بعقوبة تخريرية أخرى » (١) بذلك نكون قد استمرضا الأطوار المختلفة التي مرت بها عقوبة الإعدام وأجلينا الأساليب المختلفة التي كانت تنفذ بها عبر التاريخ الأولى حتى ظهور عصور الإسلام .

وحان لنا الحديث عن الكلام عن عقوبة الإعدام في التشريعات الحديثة وعلى وجه الخصوص صراع الحجج بين القائلين بالنائها والقائلين ببقائها .

هقوية لا يهرام في ظل التشريعات الحديثة (٢) :

كانت هذه العقوبة بعد أن مرت بهذه الأطوار التاريخية مثار الجدل ومثار البحث حول بقائها أو إلغائها بعد أن ارتقت سيحبات الإصلاح وللصلحين في كل بلاد العالم المتمددين .

والواقع أن زعيم هذه الجماعة هو الفقيه روسو القى هاجم عقوبة الإعدام وكان من اثر ذلك أن قلت الحالات التي تطبق فيها هذه العقوبة .

وقد أدى تطور الأفكار إلى تغير وجهة النظر في هذه العقوبة فقد عرض لها الكتاب والفلاسفة مثل روسو وبكاريا وبنام وغيرهم وبغثوا مشروعتها فنهى من جذها ومنهم من اعترض عليها وأجمع الكل على أنه وإن كان للإبقاء عليها وجه في بعض الحالات فيجب أن تقتصر على مجرد إزهاق الروح بشر تعذيب .

(١) ميد النادر عودة المرجع للشار إليه .

(٢) الدكتور السيد مصطفى في شرح قانون العقوبات سنة ١٩٥٣ م ٥٧٦ وما بعدها
Les Emenson Delt, Changes in Capital punishment policy since 1939,
The Journal of Crimand Gaul and Criminology.

وهذا ما حققه تدمير الثورة الفرنسية فألغيت كل طرق العذاب منه واتصر الإعدام على مجرد إزهاق الروح وفضلا عن ذلك قلت الحالات التي تطبق فيها هذه العقوبة .

وإذا ما سائرنا تطور عقوبة الإعدام في التشريعات المختلفة في كافة دول العالم لوجدنا أنها أخذت يبدأ واحد بالنسبة لتنفيذ العقوبة هو إرهاب الروح في أسرع اللحظات دون أن يكون هناك سبيل مقصود أو غير مقصود للتعذيب لحظة التنفيذ وسوف نذكر ذلك تفصيلا عند الكلام عن الدول التي تجاوزت مع صيحات الإنهاء واستمادها نهائياً من القوانين وإحلال غيرها بجزاء رادع للجنّة المجرمين .

تتألف كثير من الدول بإنهاء عقوبة الإعدام وبالذات بالنسبة لتشريعها الداخلية .

فألغيت في كثير من البلاد ومناق مجالها في التطبيق في البلاد التي أثبتت عليها وقد نشطت حركة الإنهاء منذ منتصف القرن الماضي وأدت إلى إلغاء عقوبة الإعدام في كثير من الدول منها أوروبا .

رومانيا (سنة ١٨٦٤) والبرتغال (سنة ١٨٦٧) وهولندا (سنة ٨٧٠) وإيطاليا (سنة ١٨٨٩) والنرويج (سنة ١٩٠٥) والمانيا (سنة ١٩١٩) والنمسا (سنة ١٩١٩) والسويد (سنة ١٩٢١) والمكسيك (سنة ١٩٣٠) واسكتلندا (سنة ١٩٣٠) وألمانيا (سنة ١٩٣٢) وسويسرا (سنة ١٩٤٢) وروسيا السوفياتية (سنة ١٩٤٧) .

وتطلمت عملا في فنلندا وبلجيكا كما ألغيت في بعض ولايات أمريكا الشمالية على أن العوامل السياسية ونظم الحكم كانت من أهم عوامل تراجع هذه الدول في البقاء عليها فأعيدت العقوبة في البلاد التي ساد فيها النظام الدكتاتوري فإيطاليا سنة ١٩٣٠ كانت قد أعادتها قبل سنة ١٩٢٥ في الجرائم السياسية وألمانيا سنة ١٩٣٣ والنمسا سنة ١٩٣٤ وألمانيا سنة ١٩٣٣ ورومانيا سنة ١٩٣٨ ثم ألغيت مرة أخرى في بعضها كما حدث في رومانيا سنة ١٩٤٨ وإيطاليا سنة ١٩٤٧ والإنهاء في هذه البلاد ليس في الحقيقة مطلقاً فهي ملقاة فقط في شأن الجرائم العادية في وقت السلم أما في زمن الحرب وفقاً للقوانين العسكرية فتطبقها بكاد يكون عاماً في جميع البلاد وقد طبقت فعلاً مع المتعاونين مع الأعداء في الحرب الأخيرة في بعض البلاد التي لم تطبقها منذ زمن طويل أو أُنِيق مجال تطبيقها في البلاد التي تفرها قوانينها فيرجع إلى عوامل متعددة ، بعضها يرجع لسياسة التسريع باستبدال عقوبة الإعدام بعقوبة أخرى وبعضها يرجع إلى تدخل المخلصين بتعزيز استبعادها في الوقائع التي تعرض عليهم أو لاستعمال رؤساء الدول حقهم في العفو في استبدال العقوبة بنبرها^(١) .

عقوبة الإعدام في التشريع المصري:

لم تكن عقوبة الإعدام في التشريعات الحديثة ، المصرية قديماً وحديثاً ذات صبغة تعذيبية لها لون التشكيل والتفصيل كما رأينا ذلك أمثلة في التشريعات الفرنسية أو الإنجليزية .

وقد نص قانون العقوبات المصري على الإعدام كمعقوبة في عشرين حالة مثل القتل العمد مع

(١) السيد مصطفى السيد — المرجع للشار إليه سنة ١٩٥٣ والأستاذ عبد العزيز عبد الرزيم المرجع للشار إليه سنة ١٩٤٢ .

سبق الإصرار أو الرمد (م ٢٣٠) والقتل بالسهم (م ٢٣٣ ع) والقتل العمد إذا اقترن بجناية أخرى أو ارتبط بجحمة (م ٢٣٤ ع) والحريق واستعمال للفرقات إذا نشأ عنها موت شخص (٢٥٧، ٢٥٨/٢ ع) وشهادة الزور أو الإكراه عليها إذا ترتب عليها الحكم بالإعدام وتنفذ الحكم قسماً (م ٢٩٥ - ٣٠٠ ع) وبعض الجنايات المتعلقة بأمن الحكومة من المخالفة أو الخارج (م ٧٧ - ٧٨ - ٨٦ - ٨٧ - ٧٨٩ - ٩١ - ٩٢ - منها ٣٣). وإذا استمرنا موقف للشرع للصرى من عقوبة الإعدام نجد أنه لم يكن ميسراً للقسوة أو التعذيب اللذين سادا باقى التشريعات.

والإجماع الآن على أنه لا يقصد من تنفيذ عقوبة الإعدام غير إزهاق الروح فوجب ألا يكون التنفيذ من شأنه تعذيب المحكوم عليه أو التنكيل به، ولكن يرى البعض أن في علنية التنفيذ عبرة ومزدجر، وهذا هو الشأن في فرنسا (م ٢٦٦ ع) وما كان عليه الحال في مصر سنة ١٩٠٤ إلى أن عدل عنه في ذلك الحين لأنه اتضح أن العلنية لم تحقق هذه الأغراض فكان الجمهور يذهب إلى ساحة التنفيذ للتسلية لا للخطبة.

وطريقة التنفيذ في مصر هو الشنق، كذلك في انكلترا وفي فرنسا بقطع الرأس بالجولتين وفي أمريكا بتسليط تيار كهربائي وفي إيطاليا بالرعى بالرصاص^(١).

وتختلف القوانين فيما بينها في وسيلة تنفيذ عقوبة الإعدام ... ففي ألمانيا بالبلطة وفي بعض الولايات الأمريكية بالنار الحافق^(٢).

وتنص م ١٣ من قانون العقوبات على أن كل محكوم عليه بالإعدام يشنق، فالشنق هو الوسيلة الوحيدة في التشريع المصري لتنفيذ أحكام الإعدام الصادرة من المحاكم الجنائية، ومن أجل ذلك يكفي أن ينص في الحكم على عقوبة الإعدام ولا يلزم أن يذكر فيه أن يكون شنقاً إذ أن طريق التنفيذ أمر زائد عن الحكم وللرجوع فيه إلى النصوص الخاصة ببيان للمعنى القانوني لكل عقوبة من العقوبات وطريقة تنفيذ كل منها^(٣).

ولقد كان لأثر علانية تنفيذ عقوبة الإعدام في مصر معان عكسية قامت بسببها حركة صحفية كبرى تزعمها رجال الفكر في مصر خوالى سنة ١٩٠٣ فعدلت بسببها الحكومة عن التنفيذ العلني لهذه الحكومة وتنص للدادتان ٢٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية وللادة ٨٤ من لائحة السجون الصادرة بالرسوم لقانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٤٩ على أن تنفيذ الإعدام داخل السجن أو في مكان آخر مستور وللظهر الخارجى الوحيد لتنفيذ عقوبة الإعدام في مصر هو ما يقضى به النظام الداخلى للسجون من رفع علم أسود على السجن عقب التنفيذ لمدة ساعة.

(١) عبد العزيز محمد - المرجع المشار إليه ص ٤٠٥ وما بعدها سنة ١٩٤٢.

(٢) الدكتور السيد، المرجع المشار إليه.

(٣) عكة النقص، وجد سنة ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ص ٣ رقم ٤٦ ص ٤٤، ٢٩ أكتوبر سنة

١٩٢٤ ص ٣ رقم ٢٨٤ ص ٣٧٧.

على أن الجدل في فائدة هذه العقوبة للمجتمع وأساس مشروعيتها مازال قائماً إلى وقتنا هذا

والآراء في شأنها مختلفة ، فمن الكتاب من يترضى عليها ويطالب بالإنائها ومنهم من يحذرها ويرى من الخير للمجتمع البقاء عليها (١) .

ونحن إذ نستعرض هنا حجج الفريقين نود أن نقول بادئ ذي بدء إن الحجج التي يستند إليها الفريق للنهوض لبقائها حجج لا تصمد البتة أمام صيحات العصر الحديث من حيث وجوب إنائها ولأنها لا تتواءم البتة مع الفكر الحديث والتقدم الساعد للبشرية في بقاع الأرض حتى تخلص الناس من ظلم القرون الأولى والقرون الوسطى وانتهى إلى غير رجعة والذي انزلت من هذه المبادئ عقوبة الإعدام والتي تعتبر أولى مظاهر الانتقام الفردي كما سبق أن بينا ذلك تفصيلاً .

حجج الفريق الأول ، الذي يحذّر الإنشاء والاستبعاد :

١ — إنهم يقولون إن الدولة أو السلطة القائمة في بلد ما لم تكن تهيب الفرد حياته حتى يكون لها الحق في سلبها وأخذها ، وأن الله سبحانه وتعالى هو وحده الذي يعطي الحياة ويسلبها .

٢ — كذلك قد يحدث أن المحكوم عليه بالإعدام أن يكون بريئاً في حقيقته فإذا ما حكم عليه بالإعدام وتنفذت فيه العقوبة والتف حول رقبته جبل الشنق الذي يهوى على حياة إنسان جاء إلى هذه الحياة بإرادة خالق متعال ويخرج منها بإرادة مخلوق .

٣ — كذلك يقولون إنه حتى في البلاد التي ما زالت تقرر عقوبة الإعدام ، لم تكن هذه العقوبة زاجرة أو رادعة للجرمين .

٤ — كما أن في البلاد التي ألغتها من قوانينها لم تزد فيها نسبة الجرائم .

٥ — وأخيراً يقولون إن الإعدام صورة بشعة وإجراء لم تألفه البشرية ويتأذى منها الشعور الإنساني .

وحجج الفريق الثاني ، الذي يدون لبقاء هذه العقوبة :

١ — فالقول بأن الهيئة الاجتماعية لم تهيب الفرد الحياة حتى لا يكون لها الحق في سلبها قول يصدق أيضاً في كافة العقوبات المقيدة للحرية فإن الهيئة الاجتماعية لم تهيب الفرد حرية حتى يكون لها الحق في سلبها إياها أو تقيدها والتمسح مع هذا المنطق يؤدي إلى تعطيل حق الجماعة في توقيع أية عقوبة .

٢ — كذلك الحجة المستمدة من أن عقوبة الإعدام لا يمكن تلافها بعد ظهور خطأ قضائي ، هذه الحجة تقوم أيضاً في شأن العقوبات الأخرى فهي حجة واهية (٢) .

٣ — وأما الحجة المستندة إلى عدم فائدة هذه العقوبة فهي حجة واهية لأنه إذا كان في إمكاننا أن نعرف أن من الجرائم الخطيرة ما يقع على الرغم من وجود عقوبة الإعدام فليست لدينا الحجة التي تمكننا من معرفة كم من الجرائم لم يقع بسبب خيفة توقيع هذه العقوبة .

٤ — ثم انه اذا كانت البلاد التي ألغتها لم تزد فيها نسبة الجرائم الخطيرة فسا يدرينا أنه لو كانت هذه العقوبة مقررة بها لقلت هذه الجرائم عما هي عليه .

(١) السيد مصطفي، المرجع المشار إليه .

(٢) مجلة العلم الجنائي سنة ١٨٩٧ ص ١٢٦ ، سنة ١٩٢٨ ص ١٧٥ — ١٨٦ وما بعدها سنة ١٩٤٧ ص ٤٥١ — ١٩٢ ، سنة ١٩٤٨ ص ٣٨٥ ، ٣٨٦ .

٥ — أما الحجة الأخيرة فهي عاطفية إذا ما تمنا قلباً ظهر أنها ليست شيء، ذلك أن عقوبة الاعدام إذا ما ألتفت فلا بد أن تحمل محلها عقوبة رادعة^(١).

رأينا في الموضوع :

نحن نعيد إلقاء هذه العقوبة اعتياداً إلى الحجج التي قبلت تحميها لإلغائها واستمراراً لها بالإضافة إلى أن الحجج للممارسة لهذا الرأي ما هي إلا حجج تصلح لأن تكون نصوص أدبية لا تقوم على مبررات واقعية فهم يقولون إن سلب الدولة حياة الفرد بالإعدام ، إذا ما أنكرنا عليها ذلك الحق ، فإن ذلك يصدق على كافة القنويات ، ذلك قول مردود عليه لأن الإعدام لا تماده عقوبة أبداً كانت لأنها تؤدي بالحياة ، وما يصدق على هذه الحجة يصدق على الحجة الثانية من حيث الخطأ فإن الخطأ في تنفيذ عقوبة الإعدام لا يصدق على باقي القنويات ولكن لم تكن بحجة قوية تقوم على منطق سليم تنهار كساقبتها .

ومهما يكن أمر هذه العقوبة « فنحن نرى إلقاءها من التشريع الداخلي واستبدالها بعقوبة رادعة زاجرة كالأشغال الشاقة للزبدة أو للزبدة لأنه قد يكون في هذا إيلاًماً للنفس وتكديراً لها في شيء من البطء وليس قضاء على حياة يرجو صاحبها الفرار سريعاً من عذاب الضمير — إن كان له ذلك — وفراراً من حياة قاتمة وفي عقوبة الأشغال الشاقة أو السجن للزبدة الفرصة الطويلة للتهذيب والإصلاح والإيلاء البطيء .

أكثر من ذلك فالقرآن والسنة بعد أن أوجبت القصاص في القتل الممد خيرتنا بين القصاص وبين الصلح والمغفو في مقابل دية أو جيل من المال^(٢) كذلك نجد ما يؤيدنا في هذا الاتجاه من التشريعات في البلاد العربية خلاف ما سلف ذكرها نجد في التشريع العراقي في (م ١١) إذا حكم على شخص في جريمة عقوبتها الاعدام فالمحكمة إن رأت أن ظروف القضية تستدعي الرأفة أن تبدل عقوبة الاعدام بالأشغال الشاقة للزبدة وعليها أن تذكر ذلك . . ولكننا لا نريد إلغائها من التشريع الداخلي وغيرها — وإذ قصد تحييد إلغائها فقط في القانون الداخلي وجرائمه إنما لا يسرى بالنسبة للجرائم العسكرية وقت الحروب والأزمات العسكرية^(٣) .

كذلك في الهند والسودان فإن المحكمة لما أن تستبدلها بعقوبة الترحيل للزبدة وكذلك ورد في مشروع طنجة الذي خول حق استبدالها دون ذكر ذلك في حيثياتها .

وخلاصة القول إن عقوبة الاعدام يجب أن تلتقى من التشريع الداخلي مستدين في ذلك إلى قواعد الشريعة التي خيرتنا بين الصلح والمغفو وبين القتل وإلى تشريعات الدول الحديثة بالإضافة إلى الحجج السابقة .

(١) الدكتور السيد — الرجوع للمشار إليه

(٢) أنظر ص ٩ ، ١٢ من هذا البحث .

(٣) القضاء الجنائي العراقي للاستاذ سليمان سبيات المراق سنة ١٩٤١ الجزء الثالث ص ٥١ وما بعدها .

المذكورة الإيضاحية للعامة ١١ من القانون العراقي سنة ١٩٤٩ .

عقوبة الإعدام

لـمـؤـتـاـذ مـصـطـفـى زـوق المـحـامـى بـلـنـا

كثّر الجدل واختلف العلماء الجزائيون والفلاسفة حول شرعية عقوبة الإعدام كما شغل كثيراً من الأسماء أمر إنشاء هذه العقوبة أم الإبقاء عليها .

ولا يفرق عن البال أن هنالك فرقاً واضحاً بين شرعية هذه العقوبة وبين إنائها مع ما هنالك من ارتباط بينهما ، فالشرعية هي إقرار مبدأ هذه العقوبة والإلغاء هو عدم الحاجة لتطبيقها ، بالرغم من إقرار مبدأ شرعيتها . فالإلغاء إذن لاحق لهذا الإقرار حينما ترى إحدى الدول أن لا فائدة تخرج من وجودها إما بسبب تطورها الثقافي وتقدمها في ميدان الحضارة وإما باعتبارات أخرى لاعلاقة لها بمبدأ الشرعية .

ولنتفعل الآن لبحث شرعية هذه العقوبة لما في هذا البحث من طرافة وفائدة ولنضعها موضع التحجيس والتدقيق لنخرج بالفكرة الصحيحة عنها .

إن الذين يقولون بعدم الشرعية محتجون بأن ليس من حق الهيئة الاجتماعية أن تزهد روح إنسان وجهه الله الحياة . ولله وحده الحق الذي وهب الحياة أن يأخذها . واحتجوا أيضاً بأن عقوبة الإعدام هي عقوبة خطيرة لأن الضرر الذي ينتج عنها غير ممكن تلافيه إذا ما نفذت في المحكوم عليه ثم بعد ذلك ثبت خطأ القاضي وظهرت براءته كما حدث فعلاً في كثير من القضايا . فمن يسترد عدلته حياة البريء ؟ أما لو إن قناعة القضاة هي نسبية واختلاف الرأي بين قضاة الدرجات المختلفة شائع بكثرة . وقالوا بأن هذه العقوبة جائزة ولا تتناسب مع الجريمة مهما كانت فظيمة . فضلاً عن أنها بشعة تشمئز منها النفوس . وقالوا أيضاً بأنها بدون فائدة جزرية لأن وجودها في التشريع لم يردع المجرمين عن ارتكاب الجرائم ويستدلون على ذلك بقولهم بأن نسبة الجرائم العاقب عليها بالإعدام لم تقل في البلاد التي لا تزال قوانينها تقرر عقوبة الإعدام ولم تزد نسبة هذه الجرائم في البلاد التي ألغتها .

ويقول أصحاب نظرية العقوبة والشفاء أن المجرم مريض ومن واجب المجتمع أن يداويه حتى يشفى تماماً لا أن يقتله منه .

وقد عبر عن هذا الانحياز صاحب هذه النظرية الدكتور اللين في كتابه فيزيولوجية الدماغ وهو أستاذ في باريس في أوائل القرن التاسع عشر بقوله « إن الليل السريع إلى السهرة ثمرة فعالية زائدة لاطاعة حب التملك القوية » .

أما القائلون بشرعية هذه العقوبة فيجيبون على هذه الحجج بقولهم :

١ - أن من حق الهيئة الاجتماعية فرض هذه العقوبة لأنه إذا كان المجتمع لم يسطح حق الحياة فهو لم يسطح حق الحرية لأحد فكيف يحازله سجن الناس ومنعهم من الحرية . فضلاً عن أن الإنسان

٤ حق الحياة كاله حق الحرية فالاعتراض إذن على شرعية الاعدام يقضى معه الاعتراض على شرعية كل العقوبات التي تمنح الحرية مع الاعتراف بأن الحياة هي أمن من الحرية .

٢ — إذا كانت عقوبة الاعدام هي خطرة في حال خطأ القاضي فتعقوبة الحبس في هذه الحالة هي جائزة أيضاً وتؤثر في صحة الفرد وفي حياته بصورة لا يمكن معها تلافى الضرر .

٣ — إذا كانت عقوبة الاعدام لم تخفف من الاجرام لدى كبار المجرمين فهي ولا شك خلفت كثيراً من عدد المجرمين وهؤلاء هم أكثر .

٤ — ان الاعتراض القائم على عدم تناسب هذه العقوبة مع الجريمة يصح أيضاً بشأن كل عقوبة لأن تحقيق التناسب التام بين العقوبة والجريمة أمر غير مستطاع فتقدير الانسان للأمور نسبي دائماً .

٥ — ان خوف المجرمين من عقوبة الاعدام هو رادع لم ومتبع أثره .

٦ — ان بلاء العقوبات الطويلة للذة أخطر وأوقع من عقوبة اللوت على قصر عذابها .

ويرى الأستاذ غارو ان شرعية الاعدام تقوم على شرطين أساسيين أحدهما أن يقضى بهذه العقوبة بحق *juste* أي أن يستحق القاتل هذه العقوبة وأن يكون الاعدام متناسباً مع فظاعة الجريمة كالقتل عن عمد وتصميم . وهذا ما أثبت به الشرعة الاسلامية السمحاء التي لم تجز القتل إلا في حالة الممد إذ أن من قتل مائداً متمعداً جزاؤه القتل ، والشرط الثاني أن يكون الاعدام ضرورياً لازماً *nécessaire* أي أن ضمن المحافظة على الهيئة الاجتماعية والنظام فيها ويبر عن رايه بذلك :

Propre garantir la conservation de la société où l'infraction s'est produite.

فالشرط الأول إذن هو مطلق لاعلاقة له بالزمان وللمكان . والشرط الثاني مرتبط بطروف كل أمة ومدى رقيها . وهذا الشرط الأخير أي المحافظة على كيان المجتمع هو أول واجبات السلطة التي تمثله . وحق الإنسان بالحياة لا يجب أن يطنى على حق الهيئة الاجتماعية بالحياة ولذا كانت ضرورية نسبية إذ يمكن أن يكون الإعدام ضرورياً في بلد ولا فائدة منه في بلد آخر .

ويرى عدد من الفقهاء وال فلاسفة أن حق المراقبة كائن في حق المجتمع في المحافظة على نفسه أي حقه في الدفاع عن البقاء لاحق للدفاع عن النفس وحق للعاقبة مشتق من العدالة الأخلاقية التي تحددها للنفحة الاجتماعية .

وهناك رأى ثالث أخذ بهل وسطوهو أن الانسان لا يستطيع أن يتخلى عن حياته سلفاً أو فرض هذا الرأى قبوله عقوبة اللوت في الجرائم العادية بحجة أن العقوبات القاسية هي العقوبات الطويلة الأمد وأجاز عقوبة اللوت بصورة استثنائية في الجرائم السياسية أيام الاضطرابات فقط .

ومن البديهي القول إن الأمم أخذت ببدءاً شرعية الإعدام قهرضته جميع القوانين الجزائية المعمول بها .

وبعد أن استقر هذا للبدأ تسربت فكرة الإلقاء . فعقوبة الإعدام وجدت في الترائم المختلفة منذ

المصور القديمة وقد كان نطاق تطبيقها واسعاً وشاملاً عدداً كبيراً من الجرائم كما أنها كانت تنفذ بطريقة التعذيب .

ولكن تطور الأفكار وتعرض عدد كبير من الكتاب والفلاسفة لها مثل روسو وبكاريا وبنثام وغيرهم ومجتهم في أساس مشروعيتها وإجماعهم على وجوب اقتصارها على إزهاق الروح فقط دون تعذيب أدى إلى إلغاء التعذيب وإلى الإقلال من حالات تطبيق هذه العقوبة وإلى إلغائها في بعض البلدان .

على أن الجدل حول فائدة هذه العقوبة للمجتمع وأساس مشروعيتها لا يزال قائماً حتى الآن . فقد حقق تشريع الثورة الفرنسية إلغاء التعذيب فألغيت منه كل طرق العذاب واقتصرت على الإعدام على مجرد إزهاق الروح . وقضاً عن ذلك قلت الحالات التي تطبق فيها هذه العقوبة . وكانت عقوبة الإعدام على درجات منها التعذيب قبل الإعدام تقطع يد قاتل أيه قبل إعدامه كما نص على ذلك القانون الرسمى الصادر في فرنسا سنة ١٨١٠ ثم ألغى التعذيب بالقانون الصادر في سنة ١٨٣٢ وأبقى على الإعدام وحده .

ومن رأى الأستاذ غزو إلغاء هذه العقوبة . ويتساءل قائلا : « من يسكر اليوم بالدفاع عن استعباد الناس ؟ "enslavage" وعن التعذيب "torture" وهل سيقضى نهائياً في المستقبل على عقوبة الإعدام كما قضى على الاستعباد والتعذيب ؟ » وهو يرى أن هذه العقوبة مستحسنة مع تطور المدنية وتقدمها .

وهكذا فإن هذه العقوبة أخذت ضللاً تتأثر بعامل التقدم في بعض البلدان وتأثير عامل عدم فائدتها لعدم إعطائها النتيجة المطلوبة . فألغيت في كثير من البلاد وضائق مجال تطبيقها في البلاد التي أبقت عليها .

وقد نشطت حركة الإلغاء منذ منتصف القرن التاسع عشر وأدت إلى إلغاء العقوبة في كثير من الدول منها في أوروبا : رومانيا سنة ١٨٦٤ والبرتغال سنة ١٨٦٧ وهولندا سنة ١٨٧٠ وإيطاليا سنة ١٨٨٩ والترويج سنة ١٩٠٥ وألمانيا سنة ١٩١٩ والنمسا سنة ١٩١٩ والجمهورية الفضية وأستراليا والسويد سنة ١٩٢١ والدانمارك سنة ١٩٣٠ وإيسلندا سنة ١٩٣٠ وأسبانيا سنة ١٩٣٢ وسويسرا سنة ١٩٤٢ وروسيا السوفياتية سنة ١٩٤٧ ، وتمطلت عملياً في فنلندا وبلجيكا حيث احتفظ بالنص القانوني لجرد التهويل .

كما ألغيت في بعض ولايات أمريكا الشمالية والمكسيك وفي أغلب دول أمريكا الجنوبية وفي نيوزيلندا سنة ١٩٤١ .

ولكن إلغاء عقوبة الإعدام في هذه البلاد لم يكن في الحقيقة مطلقاً . فهي ملغاة فقط من أجل الجرائم العادية في زمن السلم . أما في زمن الحرب فتطبيقها وفقاً لقوانين العسكرية يكاد يكون عاماً في جميع البلاد . وقد طبقت ضللاً على المتعاونين مع الأعداء في الحرب الأخيرة في بعض البلاد التي لم

تطبقها منذ زمن طويل وكان عدد البلاد التي ألغيت فيها في ازدياد مستمر إلى وقت قريب ولكن حركة الانهيار تراخت تحت تأثير المدرسة الإيطالية التي ترى في الإعدام أفضل وسيلة لاستئصال كبار المجرمين الذين لا يرجى إصلاحهم ولا تزال هذه العقوبة موجودة في إنكلترا وفرنسا واستبقيا بعض التشريعات الحديثة كالقانون اليوغسلافي والقانون الأسباني والقانون البولندي وراينا في ذلك أن بعض البلاد التي كانت ألغتها أعادتها ثانية كروسيا والنمسا وفلندا . وكانت الحكومة الفرنسية قدمت إلى البرلمان في سنة ١٩٠٦ مشروع قانون بإلغائها لكن مجلس النواب قرر الرض وبعد أن ألغيت عقوبة الإعدام في إيطاليا بقانون العقوبات الصادر في سنة ١٨٨٩ أعيدت في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥ بالنسبة لمرتكبي الجنايات السياسية وقررها قانون العقوبات الجديد الصادر في سنة ١٩٣٠ بالنسبة للجنايات العادية الخطيرة وأعادها القانون المختار أيضاً عام ١٩٣٣ .

أما في الدول العربية فنرى أن الشرعية والالتزام يكونا موضع جدل إطلاقاً لأن الشريعة الإسلامية أجازت القتل في حالة معينة فرضتها وحصرتها كما قلنا آنفاً في القتل عمداً فلم يعد من مجال للبحث بها .

وإذا أردنا للمفارقة بين الجرائم التي يعاقب مرتكبوها بالإعدام في مختلف الدول العربية لوجدنا أن عقوبة الإعدام في لبنان تفرض في حالات عدة هي الحياة والسلب إذا تسبب عنه قتل وفي القتل عمداً والقتل قصداً وفي الحريق القسدي إذا نجم عنه وفاة إنسان . وجاء القانون السوري مطابقاً للقانون اللبناني وأبقى عقوبة الإعدام في جريمة الحياة والتجسس في الأيام العصية .

وقرر القانون للصرى عقوبة الإعدام في حالات عديدة . فنص عليها في بعض الجنايات للضرورة بأمر الحكومة من الخارج والداخل وفي الوظيفة الذي يقدم على تمذيب متهم لجله على الاعتراف إذا مات المحقق عليه (المادة ١٣٦) وفي جنابة تعطيل سير اللواصلات إذا نشأ عنها موت شخص (المادة ١٦٨) وفي جنابة القتل عمداً والقتل بالسم والقتل عمداً إذا اقترن بجنابة أخرى أو جنحة (المادة ١٣٤) والحريق واستعمال للفرصات إذا نشأ عنها موت شخص (للمادتين ٢٥٧ و ٢٥٨) وشهادة الزور والإكراه عليها إذا ترتب على الشهادة الحكم بالإعدام وتنفيذ الحكم فلا (للمادتين ٣٠٠ و ٢٩٥) .

وهنا لا بد لنا من كلمة عاجلة في قانون الإعدام الجديد الذي صدر في لبنان بتاريخ ١٦ شباط سنة ١٩٥٩ ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٨ شباط سنة ١٩٥٩ بعد الثورة الأخيرة ، وقضى بإعدام من يقتل قصداً دون إمكان منح القاتل الأسباب التخفيفية .

ولا شك أن له مساوئه الكثيرة فهو يحرم المهايم حق الدفاع لعدم إمكانه التسليح بأي سلاح من ظروف القضية وملابساتها كما يحرم على القاضي تقدير هذه الظروف وتخفيف العقوبة ، فضلا عن المساواة بين القاتل قصداً والقاتل عمداً وعزائنا ما ورد على لسان بعض المسؤولين أنه وفي سن في ظروف استثنائية ونأمل أن يزول هذا القانون الجائر يزاوئها في أقرب وقت ممكن لاسيما وأنها لم تر أنه أعطى نتيجة مثمرة إذا ما قلنا بين جرائم القتل للفترة قبل هذا القانون وبعده .

أما كيفية تنفيذ عقوبة الإعدام فهي تختلف في قوانين البلاد .

في الاقليم السوري من الجمهورية العربية المتحدة مثلاً تنفذ بالشنق إلا إذا كان الحكم صادراً عن المحكمة العسكرية فينفذ رمياً بالرصاص وكيفية التنفيذ بالشنق هذه هي مثلاً في لبنان وفي انكلترا وفي مصر ، وفي ألمانيا بالبلطه وفي فرنسا بقطع الرأس بالمقصه وفي بعض الولايات الأمريكية بالصق بالكهرباء وفي بعضها بالنار الخافق وفي إيطاليا كانت تنفذ بالرجم بالرصاص قبل إناثها . وهذه الوسائل وإن اختلفت فيما بينها فهي تتلاقى جميعاً في غاية واحدة هي إزهاق الروح بغير تمذيب وللفاضلة بينها في هذا الشأن تقوم على مجرد الظن .

ولا يعدم المحكوم عليه ما لم يصدق الحكم من رئيس الجمهورية بعد استطلاع رأى لجنة المفو . وفي الاقليم المصري من الجمهورية العربية المتحدة فيجب على المحكمة قبل أن تصدر حكمها بإعدام أن تأخذ رأى مفتي الديار المصرية . ويجب إرسال القضية إليه . وإذا لم يصل رأيه إلى المحكمة خلال عشرة الأيام التالية لإرسال الأوراق إليه حكمت المحكمة في الدعوى .

وهذا الاجراء هو آخر أثر من آثار العهد للامانة التي كان القصاص فيها يستوفى وفقاً لأحكام الشرع الاسلامي . أما الآن فليس للإبقاء عليه من مبرر إلا إرضاء شعور الجماهير (٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣٢ الحقوق ص ١٨ ص ٢٦٥) وهو مع ذلك إجراء شكلي محض ذلك أن القانون إذ أوجب على المحكمة أخذ رأى للفق في عقوبة الاعدام قبل توقيعها إنما قصد أن تكون المحكمة على بينة فيما إذا كانت أحكام الشرعة تميز الحكم بالإعدام في الواقعة الجنائية للطلوب فيها الفتوى قبل الحكم بهذه العقوبة بمقتضى الفتوى (نفس ٩ يناير سنة ١٩٣٩ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٣٢٧ ص ٤٢٤) وإذا لم تأخذ المحكمة برأى للفق فهي ليست مكلفة بالرد عليه أو تعقيد رأيه بل أنه ليس في القانون ما يوجب على المحكمة أن تبين رأى للفق في حكمها (نفس ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد ج ١ رقم ١٧٥ ص ١٨٥) ومع ذلك فإن أخذ رأى للفق من الاجراءات الجهورية التي يجب على المحكمة مراعاتها . ويجب إرسال القضية إليه ووضعها تحت تصرفه ليتمكن من الاطلاع عليها (نفس ٩ يونيو ١٩٠٦ المجموعة الرسمية ص ٨ ص ٨٤) .

وفي مختلف القوانين لرئيس الدولة حق المفو واستبدال العقوبة وقد احتاطت القوانين كثيراً قبل تنفيذ عقوبة الاعدام لما في تنفيذها من خطورة .

وقد كانت عقوبة الاعدام تنفذ علناً لتحقيق الأثر للطلوب منها في الجماهير من الرهبة والاعتبار ومن أجل ذلك أيضاً كانت تنفذ في الجهة التي وقعت فيها الجريمة . ولكن علانية تنفيذ هذه العقوبة أدت إلى نتائج عكسية فقد كان التنفيذ العلني فرصة لاجتماع رعاة الناس ووسيلة للهو والتسلية والقيام بأمور تتنافى مع رهبة الموت . فألغيت علنية التنفيذ في بعض البلدان كصر مثلاً وأصبحت عقوبة الاعدام تنفذ سراً وداخل السجن بحضور بعض الموظفين والصحفيين .

وحد من علانية تنفيذها كثيراً في بعض البلدان الأخرى كلبان مثلاً حيث تنفذ أمام قصر العدل في ساعة مبكرة جداً من النهار .

رأينا الشخصى بشرعية عقوبة الموت هرام :

مهما بالننا بالقول بأن حق الحياة هو كحق الحرية فإن حق الحياة هو أولى ولا شك من حق الحرية . فإذا أخطأ القاضى بحكمه على برى، وكان فى غياهب السجن عاد إلى النور وإلى الحياة وإلى العمل وإلى عائلته وأولاده وأبويه أما إذا أعدم الحياة وكان بريئاً فهل بالإمكان تدارك هذا الخطأ ؟ وكيف لا يكون التأثير سيئاً والانتقاد شديداً على السلطة التى تمثل المجتمع وعلى السلطة القضائية إذا ظهرت براءة شخص أعدم الحياة ؟

إن القصد من هذه العقوبة هو الارهاب والقساوة البالغة فى الأحكام ولسمى فإن وضع مجرم فى الأعتقال الشاقة للوذية . وحرمانه من النعم والسعادة طيلة حياته لأتقى بنظرى من ازهاق روحه فيتراح هو وينسأ الناس ويذول بزواله أثر العقوبة الجزرى فى المجتمع وللمم أن لا ينسى العبرة المجرمون الذين تسول لهم أنفسهم ارتكاب الجرائم فيبقى المحكوم عليه وهو فى سجنه أو تحت عبء الأشغال الشاقة أكبر رافع لهم عن الإجرام وإعدامه ينعم ذلك الراجع وينسأ محبطه .

وتكون عقوبة الإعدام جائزة إذا علنا أنها تكون أحياناً اعتبارية عندما تختف بحكمة وأخرى أعلى منها درجة بسبب ذات الجريمة فتحكم إحداها على فاعل هذه الجريمة بالإعدام ونعنه الحياة المحسكة الأخرى .

ومن جهة أخرى فإنا نرى أن عقوبة الإعدام لم تكن لتحسد من عدد جرائم القتل لأن من يقتل عمداً لا يرى العبرة فى غيره فيعتبر بل يتصور جرئته ويصمم عليها بكل هدوء أعصاب وراحة بال أما من يقتل قصداً فإنه فى الحقيقة التى يستعمل فيها سلاحه لا يفكر فى العقاب الذى ينتظره بل يقتل آلياً تحت تأثير الظروف والاضغالات التى هو فيها عند القتل .

لخصنا بهذه الصجالة آراء العلماء والأئمة فى عقوبة الإعدام وشرعيتها ووجوب أو عدم وجوب إلهاها .

ونرى أن اعتماد إحدى النظريتين نظرية إلنا هذه العقوبة ونظرية الإبقاء عليها أمر منوط بواقع وظروف كل شعب من الشعوب فالتى يصح فى أحدها قد لا يصح فى الآخر .

ونرى بأن العلماء الذين قالوا بهذه العقوبة لم يدروسوا إلا تحت تأثير النظريات التقليدية القائلة بأن العقوبات إنما وضعت للزجر والتأديب بالنسبة إلى الفرد ولتأمين راحة المجتمع من أذى المجرمين .

أما فى العصر الحاضر فقد تطورت للبادئ والنظريات الاجتماعية وتحولت نحو اعتبار المجرم مريضاً يحتاج إلى الإصلاح أكثر من التأديب مع الاحتفاظ بأثر العقوبة الجزرى .

وتحولت نحو التماون والتماسد ورفع مستوى المجرمين أياً كانوا اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ونحو التعميس على الضررين .

ولقد نرى أن يطور التشريع الجزائي ويحول نحو هذه الناحية بالذات ليصبح أداة إصلاح وتأديب وتمويس .

قد توجد ظروف خاصة تحتم الاعدام مهما كان من أمر ولكنها ظروف استثنائية محضة .
أما في الظروف العادية فالأولى إلناء عقوبة الإعدام واستبدالها بعقوبة أخرى أشد فعالية من الإعدام وأكثر صلاحية وأشد فائدة من ناحية التمويس على للتضررين .
فمثلا يحكم على القاتل أن يحمل عملا مضاعفاً في السجن وما ينتجه يدفع تمويصاً لعائلة للندور .
وفي المادة ١٣٣ من قانون العقوبات اللبناني أساس مبدأ لهذا الرأي .
تقول تلك المادة « للقاضي أن يقرر أن ما يمنحه من العطل والضرر من أجل جنابة أو جنحة أدت إلى الموت أو إلى تعطيل دائم عن العمل يدفع دخلا مدى الحياة إلى المحني عليه أو إلى ورثته إذا طلبوا ذلك » .

فهذا النوع من العقوبة أشد تأثيراً على القاتل فيذكره ببشاعة عمله في كل يوم وفي كل ساعة فيدفع ثمن هذا العمل الشائن ثمناً متواصلاً وعرق جبين مدة سنوات طوال ويكون عبرة حية لمن يعتبر وفي نفس الوقت يكون هذا النوع من العقوبة أداة تمويس على للتضررين لاسيما وأن أغلبية المجرمين هم من فئة اللسرين .

فهرس

رقم الصفحة	اليات
٣	كلمة نخامة رئيس الجمهورية اللبنانية ، ألقاها معالي وزير العدل الأستاذ ريمون أحد .
٤	كلمة رئيس لل مؤتمر الخامس لاتحاد المحامين العرب الأستاذ جورج فليبيديس نقيب المحامين بيروت .
٦	كلمة نقابة مصر ، ألقاها الأستاذ النقيب مصطفى البرادعي
٨	كلمة السودان ، ألقاها الدكتور سيد حمى .
١٠	كلمة للغرب العربي ، ألقاها الأستاذ عبد القادر بن جاون .
١١	كلمة نقابة الأردن ، ألقاها الأستاذ النقيب فؤاد عبد الهادي .
١٢	كلمة الدكتور نزار الكيالي نائب نيب المحامين في حلب .
١٤	كلمة نقابة طرابلس ، ألقاها الأستاذ النقيب حمى عطية .
١٥	كلمة الجامعة العربية ، ألقاها رئيس الوفد الأستاذ فوزى النصين .
١٧	كلمة الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب ، ألقاها الأستاذ محمود الحناوى الأمين العام المساعد .
١٩	كلمة الختام ، ألقاها أمين سر لل مؤتمر الخامس الأستاذ خليل شبل .
٢١	الجلسة الختامية لل مؤتمر — مقررات لل مؤتمر الخامس لاتحاد المحامين العرب .
٣٠	بيان حول مؤتمر المحامين العرب بيروت للأستاذ مصطفى محمد البرادعي نيب المحامين .
٣٣	القومية العربية للأستاذ إسطفان باسلى الهامى بمصر .
٤٢	القومية العربية للدكتور محمد عبد الله العربى
٤٧	القومية العربية للأستاذ مظهر النبوى الهامى بدمشق
٦٠	القومية العربية للدكتور ميشال بولس .
٧٢	القومية العربية للأستاذ نزار بقدونى الهامى .
١٠٢	نظرة عامة في القضاء في الجمهورية العربية المتحدة وفي الشريعة الإسلامية للأستاذ حافظ سابق النائب العام .
١١١	نظام المحاكم للقضية في عهد الحماية والاستقلال للأستاذ عبد القادر بن جاون نقيب محامى البار البيضاء — للغرب .
١١٩	بعض للالاحظات على الشركات للساهمة ومسئولية أعضاء مجلس إدارتها للدكتور أحمد زكى الشينى الهامى .
١٣١	مسئولية أعضاء مجلس الإدارة في الشركات للساهمة للأستاذ نوم سيقى الهامى .
١٥٩	مسئولية الناقل في القتل البرى للأستاذ فايز وديع حداد الهامى بيروت .

رقم الصفحة	الموضوع
١٧٨	التكليف القانوني في تنازع القوانين من حيث المكان للدكتور جمال مرسى بدر المحامي .
٢١٧	نظرية الحوادث الطارئة في التشريع للدق البلاد العريضة للأستاذ أسعد الكوراني المحامي محلب .
٢٤٨	نظرية الحوادث الطارئة للأستاذ عادل علوبة المحامي .
٢٥٨	جرعة إعطاء شيك بدون رصيد للأستاذ راغب حنا المحامي .
٢٦٧	الشيك بدون مقابل للأستاذ ظافر الوصلي المحامي بدمشق .
٢٨١	جرمة إصدار شيك بدون رصيد في التشريع الجنائي المصري للأستاذ محمد عطية راغب المحامي .
٢٩٣	عقوبة الإعدام للأستاذ خليل معقد المحامي .
٣٠٨	عقوبة الإعدام للأستاذ محروس خضر المحامي .
٣٢٢	عقوبة الإعدام للأستاذ مصطفى ذوق المحامي بلبنان .

وقد نشر في آخر هذا العدد بيان من النقابة والامتحاق على التأمين الصحي للسادة المحامين .

بيان من نقابة المحامين

تعاقدت النقابة مع جمعية البرة على أن تقوم البرة بسلاج للرضى من المحامين بمستشفياتها بالقاهرة والأقاليم وبيادات أطباؤها بخم قدره ٥٠٪ من قيمة الفائرة بالأسعار المخفضة أصلاً . والبيانات التفصيلية مودعة بكل من النقابة العامة واللجان الفرعية وسبق النشر عنها بمجلة المحاماة .

وتعرض البرة أن يشمل هذا الاتفاق زوجة المحامى وأولاده مقابل اشتراك سنوى قدره ١ جنيه و ٢٥٠ م يدفعها المحامى بحيث لا يقل عدد المشتركين عن ٣٠٠٠ عضواً ، ١ جنيه و ٥٠٠ م لو قل العدد عن ٢٠٠٠ .

وترجو النقابة من السادة المحامين الذين يرغبون الانضمام بهذه الميزات التفضل بدفع ٥٠٠ م ١٠ ج بالنقابة أو باللجنة الفرعية حتى إذا ما اكتمل العدد ٣٠٠٠ رد الفرق إليه . - هذا وتميد نشر عقد الاتفاق والأسعار السابق نشرها بالملحق الخاص بالسنة ٣٩ محاماة في هذا العدد بالصفحة التالية .

عقد اتفاق

بين كل من :

- ١ — نقابة المحامين ويمثلها السيد الأستاذ مصطفى محمد البرادى نقيب المحامين — طرف أول
- ٢ — جمعية الليرة ويمثلها السيدة هدية هاشم بركات رئيسة لليرة — طرف ثان

موضوع العقد

- ١ — اتفق الطرفان على أن تقوم الليرة بـ علاج المرضى من أعضاء النقابة فقط بمستشفيات الليرة بالقاهرة والأقاليم .
- ٢ — تلزم الليرة بقبول وعلاج العضو الذى يحمل بطاقة العضوية والوارد اسمه ضمن كشوف النقابة التى ستبلغ الليرة عن أسماء الأعضاء والجهات التى يتبعوها .
- ٣ — تقوم النقابة بسداد اشتراك سنوى قدره جنيه عن كل عضو مشترك فى النقابة على ثلاثة أقساط مقدمة .
- ٤ — بمنح الأعضاء مقابل هذا الاشتراك السنوى خصماً قدره خمسون فى المائة على قيمة فاتورة العلاج بالقسم الداخلى فيما عدا الأدوية فيسدد ثمنها كاملاً .
- ٥ — بالنسبة لزوجات العضو وأولاده الذين يولم تكون الحاسبة بموجب فئات العلاج المشار إليها بالبلند الى كاملة . وفى هذه الحالة يتقدم العضو بخطاب من النقابة .
- ٦ — تكون الحاسبة على أساس فئات العلاج المحفزة المرفق بها كشوف تعتبر متممة لهذا العقد .
- ٧ — يقوم العضو بسداد مبلغ تحت الحساب مقدماً عند دخول المستشفى حسب التسع مع المرضى الآخرين ، ويقوم بسداد باقى المستحق طبقاً للفاتورة حسب المبين بالبلند الثالث قبل مغادرته المستشفى .
- ٨ — علاج الأعضاء سيكون بالدرجة الثانية العادية .
- ٩ — إذا رغب عضو فى الإقامة بدرجة أعلى فيكون حساب فاتورة العلاج على أساس الدرجة الثانية حسب ماورد بالبلند الرابع مضافاً إليه ٢ جنيه مقابل متوسط الفرق بين فئات العمليات بالدرجة الثانية والدرجة الأعلى ، ومضافاً إليه أيضاً نصف الفرق بين فئات باقى بنود العلاج .
- ١٠ — العلاج بالقيادة الخارجية يكون حسب الفئات المبينة بالكشوف المرفقة وتسدد التكاليف فوراً .
- ١١ — إذا وقعت مخالفة أو تقصير من رجال الليرة فى تنفيذ هذا العقد فعلى الطرف الأول رفع الأمر إلى الإدارة العامة لليرة للبادرة بإزالة أسباب الشكوى
- ١٢ — للنقابة أن تنيب عنها من تشاء فى زيارة المرضى للاطمئنان على حسن سير العلاج وراحته .
- ١٣ — مدة هذا العقد سنة تبدأ من أول مارس سنة ١٩٥٩ وتجدد من تلقاء نفسه ما لم يحصل تنبيه من أحد الطرفين برغبته فى إلغاء العقد بخطاب موصى عليه قبل انتهاء العقد بشهر .
- ١٤ — محكمة عابدين هى المختصة بالنظر فى أى خلاف يحدث عن تطبيق هذا العقد .
- ١٥ — تحرر من هذا العقد صورتين بيد كل طرف صورة للعمل بموجبها .

الطرف الثانى

الطرف الأول

القسم الداخلي مستشفى جمعية المبرة بالقاهرة

الإقامة وغرفة العمليات الخاصة بفروع القاهرة ، اسماها :

أولى حمام ناس	أولى حمام مشترك	ثانية ممتازة (سرير)	ثانية عادية (سريرين)	ثالثة ممتازة (٣ سرير)	ثالثة عادية
١٥٠	١٢٠	٧٥	٥٥	٤٠	٣٠
٤٠٠	٣٥٠	٢٥٠		١٥٠	١٥٠
٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠		١٠٠	١٠٠

إقامة
غرفة العمليات
إخصائى البنج
الأدوية — بالأسعار الرسمية للاهالى مع خصم ١٠ ٪

العمليات الجراحية :

أولى بأنواعها	ثانية بأنواعها	ثالثة ممتازة	ثالثة عادية
١٤	١١	١٠	٨
١١	٩	٨	٥
٦	٥	٤	٣

السكرى
للتوسطة
الصغرى

الأنف والأذن والحنجرة والرمد

عمليات الأنف والأذن والحنجرة :

أولى بأنواعها	ثانية	ثالثة ممتازة	ثالثة عادية
١٣	٩	٨	٨
١٣	٩	٨	٨
١٠	٧	٦	٥
١٣	٩	٨	٨
٦	٥	٤	٣

استئصال اللوز
استئصال التنوء الحلقى
زوائد خلف الأذن
حاجز أنفى
زوائد عادية

عمليات الرمد :

أولى	ثانية	ثالثة ممتازة	ثالثة عادية
٢٥	٢٠	١٥	١٢
٢٠	١٥	١٢	١٠
٢٠	١٥	١٢	١٠
١٤	١١	١٠	٨
١٤	١١	١٠	٨

اتصال شبكى
كتاركتا
ترقيع قرنية
نزع قزحية
استئصال عين

تاج القسم الداخلي

أول	ثانية	ثالثة ممتازة	ثالثة مادية
١٤	١١	١٠	٨
جسم غريب داخل العين	جسم غريب القرنية (رايش) عيادة خارجية — أى جنيه واحد		
٩	٧	٦	•
طفرة			
٩	٧	٦	•
شمرة			
١١	٩	٨	•
استئصال كيس دهنى			
تراكة (بالعيادة الخارجية) ١ جنيه			

ألعاب اختصاصى العلاج الباطنى :

م	جبه	م
٥٠٠	٢ أسبوعياً	درجة أولى
٠٠٠	٢ أسبوعياً	درجة ثانية
٥٠٠	١ أسبوعياً	درجة ثالثة

أنواع العمليات الجراحية

عمليات كبرى :

عمليات الجبارى البولية — زائنة — عمليات المرارة — التدة البرقية — الطحال — الكلى — استئصال ضلع — عمليات فتح البطن — عمليات الرأس .

عمليات متوسطة :

بواسير — فاسور — قبة مائية — فح — دوالى — بر إصبع — قبة دموية .

عمليات صغرى :

بوليوس — ورم دهنى — طهارة — كسر بسيط .

عمليات الأنف والأذن :

كبرى : لوز — استئصال التوء الحلقى — حاجز أنفى .

متوسطة : زوائد خلف الأذن .

صغرى : زوائد عادية .

العيادة الخارجية

- ١ — الكشف بالعيادة الخارجية عشرة قروش
- ٢ — كشف الطوارئ ليلاً بالمستشفى خمسون قرشاً
- ٣ — الأدوية الجاهزة بالسعر الرسمى مع خصم ١٠ ٪
- ٤ — عمليات صغرى ١٠٠ قرشاً علاوة على ٥٠ قرشاً رسم كشك العمليات
- ٥ — فحسات من ٣٠ قرشاً إلى ٥٠ قرشاً
- ٦ — تحاليل معملية بسيطة عشرة قروش
- ٧ — أسنان خلع الضرس ٢٠ قرشاً — الحشو ٥٠ قرشاً — الأطقم بأسعار خاصة
- ٨ — أشعة وعلاج الكهربي كالكشف للرق
- ٩ — كشف النظارة (جنبه واحد) يضاف إليها خمسون قرشاً فى حالة فحص قاع العين

بيلان

بأسعار الإقامة وحجرة العمليات لمستشفيات جمعية المبرة (بالأقاليم)

المرجع	الإقامة				رسوم حجرة العمليات		
	أولى	ثانية ممتازة	ثانية عادية	ثالثة	أولى	ثانية ممتازة	ثالثة
الاستشفائية	١٢٠٠	٨٠٠	٦٠٠	٣٥٠	٣٠٠٠	٢٥٠٠	٢٠٠٠
مركز الدوار	١٠٠٠	٨٠٠	٦٠٠	٣٠٠	٣٠٠٠	٢٥٠٠	٢٠٠٠
بور سعيد	١٥٠٠	١٠٠٠	٦٠٠	٤٠٠	٢٥٠٠	٢٠٠٠	١٥٠٠
الإسعافية	٦٠٠		٣٠٠	٢٥٠ لكل ٢٥٠	٣٠٠٠	٢٠٠٠	١٥٠٠
طنطا	٨٠٠	٦٠٠	٥٠٠	٣٠٠	٣٠٠٠	٢٠٠٠	١٥٠٠
الطه الكبيرى	١٠٠٠	٧٥٠	٥٠٠	٣٠٠	٣٠٠٠	٢٠٠٠	١٥٠٠
بيت عمر	٨٠٠		٥٠٠	٢٥٠	٢٥٠٠	٢٠٠٠	١٥٠٠
الغزلق	١٠٠٠		٥٠٠	٢٠٠	٣٠٠٠	٢٠٠٠	١٥٠٠
بها	٤٥٠		٢٥٠	٢٥٠ بدون أكل	٢٥٠٠	٢٠٠٠	١٥٠٠
النبا	١١٠٠	٧٠٠	٥٥٠	٣٥٠	٣٠٠٠	٢٠٠٠	١٥٠٠
مستشفى أسيرط	١٢٠٠		٥٠٠	٣٠٠	٣٠٠٠	٢٥٠٠	٢٠٠٠

أجور التحاليل والأشعة والعلاج الكهربائي

الجزء	الدرجة الأولى	الدرجة الثانية	الدرجة الثالثة المتنازعة والقيادة الخارجية
فحص نظري	٥٠٠-	٥٠٠-	٥٠٠-
الرأس	٢,٥٠٠	٢,٥٠٠	٢,٠٠٠
الجيوب الأنفية	٢,٥٠٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠
الصدر	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	١,٠٠٠
الذراع	١,٥٠٠	١,٥٠٠	٧٥٠-
المجاري البولية	٢,٥٠٠	٢,٥٠٠	٢,٥٠٠
السود القوي	٢,٥٠٠	٢,٥٠٠	٢,٥٠٠
الأمعاء النليظة	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠	٢,٥٠٠
الحوض	٢,٥٠٠	٢,٥٠٠	١,٥٠٠
لللسنة	٣,٥٠٠	٣,٥٠٠	٢,٥٠٠
الحويصة الصفراوية	٣,٥٠٠	٣,٥٠٠	٣,٥٠٠
المجاري البولية بالصبغة	٤,٠٠٠	٤,٠٠٠	٣,٥٠٠
تصوير الرحم والبوقين	٣,٥٠٠	٣,٥٠٠	٢,٥٠٠
الزائدة السودية	٣,٥٠٠	٣,٥٠٠	٢,٥٠٠
للوجات القصيرة	٥٠٠-	٥٠٠-	٤٠٠-
الأخمة البنفسجية	٣٠٠-	٣٠٠-	٢٠٠-
الأخمة تحت الحمراء	٣٠٠-	٣٠٠-	٢٠٠-

اسعار التحاليل الطبية

درجة أولى علم جنيه	درجة ثانية علم جنيه	درجة ثالثة علم جنيه	نوع التحليل
١٠٠٠ ر	٨٠٠ ر	٤٠٠ ر	<u>البول :</u>
١٥٠٠	١٢٠٠	٨٠٠ ر	بول كامل
١٥٠٠	١٢٠٠	٨٠٠ ر	توزيع البول
١٥٠٠	١٢٠٠	٦٠٠ ر	<u>الدم :</u>
٢٥٠٠	٢٠٠٠	١٢٠٠ ر	عد دم إجمالي وتميزي للكريات البيضاء أو الحمراء
٢٥٠٠	٢٠٠٠	١٢٠٠ ر	عد دم الكريات البيضاء والحمراء
٣٠٠٠	٢٢٠٠	١٥٠٠ ر	عد دم كامل (أبيض وأحمر) والصفائح الدموية والريشكيلوسيت
٢٥٠٠	١٢٥٠	١٠٠٠ ر	توزيع الدم
١٥٠٠	١٠٠٠	٦٠٠ ر	تقدير كمي لكل من السكر أو الكاتول في الدم
١٠٠٠	٧٥٠ ر	٥٠٠ ر	تقدير كمي للبولينا في الدم
١٥٠٠	١٠٠٠	٨٠٠ ر	وزرمان وخان للدم
١٥٠٠	١٢٠٠	٨٠٠ ر	اختبار فييدال
٤٠٠٠	٣٠٠٠	٢٠٠٠ ر	رسم يائي للسكر في الدم
٢٠٠٠	١٥٠٠	٨٠٠ ر	اختبار تجميع البولينا
١٠٠٠	٧٠٠ ر	٤٠٠ ر	سرعت ترسيب الدم
١٠٠٠	٨٠٠ ر	٤٠٠ ر	سرعت تجلط وتزيف الدم
١٥٠٠	١٢٠٠	٦٠٠ ر	<u>السائل النخاعي :</u>
١٥٠٠	١٢٠٠	٦٠٠ ر	عد الخلايا وفيلم مصبوغ
١٥٠٠	١٢٠٠	٦٠٠ ر	تقدير كمي لكل من كلوريدات وبروتينات الخ ..
٥٠٠٠	٣٠٠٠	٢٠٠٠ ر	كلوريدات وبروتينات . سكر . وزرمان بحث الخلايا الخ ..
١٥٠٠	١٢٠٠	٨٠٠ ر	<u>مفردات :</u>
١٥٠٠	١٢٠٠	٨٠٠ ر	توزيع عينات من الحلق أو المهبل
١٠٠٠	٨٠٠ ر	٤٠٠ ر	فحص البراز
١٠٠٠	٨٠٠ ر	٤٠٠ ر	تحليل بياض لائل أو خلافة
٤٠٠٠	٣٠٠٠	٢٠٠٠ ر	عليل طعم أو مصعل
٣٠٠٠	٢٥٠٠	١٥٠٠ ر	اختبار غذائي للبدانة
٢٠٠٠	١٥٠٠	١٠٠٠ ر	فحص الحيوانات المنوية
١٥٠٠	١٢٠٠	٨٠٠ ر	فحص إفراز البروستات
٢٠٠٠	١٥٠٠	١٠٠٠ ر	اختبار فريدمان للحمل

المحاماة

مجلة قضائية شهرية

نفسها نقابة المحامين

أكتوبر

سنة ١٩٥٩

السنة الأربعون

العدد

الثاني

وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ
نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَجَرٍ دَلَّ أَتَيْنَا
بِهَا وَكُفَىٰ بِهَا حَاسِبِينَ .

(فركان كرم)

جميع المقالات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحررها إدار النقابة بشوارع وميسى رقم ٥١ بالقاهرة

بيان

تسرى في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والقرارات الآتية :

عدد

- | | |
|---|---------------------------|
| ١ حكم صادر من قضاء محكمة النقض الجنائية | (الجمعية العمومية) |
| ٢ حكمتين صادرتين من قضاء محكمة النقض للدنية | |
| ١٦ حكماً صادراً من قضاء محكمة النقض للدنية | |
| ٢٦ حكماً صادراً من قضاء المحكمة الإدارية العليا | (مجلس الدولة) |
| ٢ حكمتين صادرتين من قضاء محاكم الاستئناف | (القضاء للدنى) |
| ٢ حكمتين صادرتين من قضاء محاكم الاستئناف | (القضاء التجارى) |
| ٢ حكمتين صادرتين من قضاء المحاكم الكلية | (القضاء التجارى البحرى) |
| ٤ أحكام صادرة من قضاء المحاكم الكلية | (قضاء الإيجارات) |
| ٣ أحكام صادرة من قضاء الأمور المستعجلة | |
| ٢ حكمتين صادرتين من قضاء المحاكم الجزئية | (القضاء للدنى) |

أصول الشهر العقارى — التطور التاريخى لمادة الشهر العقارى والتوثيق — للأستاذ زكى محمود —
وكيل وزارة العدل لشئون الشهر العقارى .

الاعتادات المستندية — للدكتور أمين محمد بدر — المحامى .

المصلحة فى النقض الجنائى — للدكتور رءوف عبيد — الأستاذ بكلية الحقوق بجامعة عين شمس .

إجراءات رفع الاستئناف وقيد أمام محاكم الأحوال الشخصية فى قضايا الولاية على النفس للمصريين —

للدكتور إيهاب اسماعيل — وكيل نيابة الأحوال الشخصية .

تطبيق على الحكم رقم ٥٠ — للدكتور على جمال الدين عوض — المدرس بكلية الحقوق بجامعة القاهرة .

تطبيق على الحكم رقم ٥١ — للدكتور على جمال الدين عوض — المدرس بكلية الحقوق بجامعة القاهرة .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام القانون

رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ بتحديد المساحة التى تزرع قطناً فى إقليم مصر . ص ١

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تعديل بعض أحكام

القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحيز الإدارى . ص ٢

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام المرسوم
بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي الصادر في الإقليم المصري ص ٥
قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم بيع الأقطان الآجلة
في الداخل . ص ٧

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٩ بشأن تعديل بعض أحكام
القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٨ . ص ١٠
قرارات رئيس الجمهورية العربية المتحدة :

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٧٧ لسنة ١٩٥٩ بتعديل الرسوم بقانون رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي . ص ١١
قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية . ص ١١

قرارات وزارية :

وزارة الاقتصاد :

قرار رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٥٩ في شأن إجراءات طلب الترخيص النصوص عليه في المادة ٤١ من
القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية
بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة . ص ١٣
قرار رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٩ بتنفيذ القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥١ في شأن السمرة في بورصة
المقود . ص ١٤

وزارة الداخلية :

قرار رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري الصادر بتاريخ ١٥ من ديسمبر
سنة ١٩٥٥ تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور .
ص ١٥

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل :

قرار رقم ١١ لسنة ١٩٥٩ في شأن تعيين الجهات الإدارية المختصة بتطبيق أحكام قانون التأمينات
الاجتماعية . ص ١٥

قرار رقم ١٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن التخصيص الطبي للعامل المرضى لأمراض المهنة . ص ١٦
قرار رقم ١٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن التعليمات الكفائية بوقاية العامل من إصابات العمل . ص ١٩
قرار رقم ١٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط وأوضاع صرف ممونة للمستحقين بعد وفاة صاحب معاش
المجز . ص ٢٧

قرار رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن الشروط والأوضاع التي تنبع في إعادة صرف المعاش للأرامل والنات والأخوات في حالة طلاقهن تطبيقاً للمادة ٩٠ من قانون التأمينات الاجتماعية . ص ٢٨

قرار رقم ١٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن تجديد طريقة ترشيح ممثل أصحاب الأعمال والعمال في مجلس إدارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية . ص ٢٨

قرار رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تحديد الجهات والمؤسسات التي يطبق عليها قانون التأمينات الاجتماعية . ص ٢٩

قرار رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد وشروط إعداد السجلات المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية . ص ٣١

قرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ في شأن بيان طريقة وشروط حساب الأجر في تأمين إصابات العمل بالنسبة إلى عمال الزراعة والعمال الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة . ص ٣٢

وزارة الصناعة :

قرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ الصادر بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٩ بالألحقة التنفيذية للقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالتاجم والمهاجر . ص ٣٥

القرار المطعون فيه ، أن الطاعن وهو من خرعى كلية الحقوق جامعة عين شمس ويشغل وظيفة بالديوان البطركي للأقباط الأرثوذكس طلب إلى رئيس محكمة استئناف القاهرة — بوصفه رئيساً للجنة قبول المحامين — قيد إسمه بمجدول المحامين وقعه في ذات الوقت إلى جدول المحامين غير المشتغلين . قررت اللجنة رفض الطلب غنياً . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٩ يوليو سنة ١٩٥٨ . بتأييد القرار المعارض فيه . وأقام القرار المطعون فيه قضاءه على ما جاء به « أن قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ صدر الباب الأول منه بأنه خاص بالشروط اللازم توافرها للاشتغال بالمحاماة أي أن القانون إنما شرع لمن يريد أن يعمل في المحاماة ومهنتها دون غيرها من الأعمال الأخرى وقد جاءت المادة الثامنة من هذا القانون نص يفيد أن القيد يكف من المحامين عن مزاوله للهيئة له أن يطلب نقل إسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين ومعنى ذلك أن الجدول الأخير لا يقيد فيه إلا من يكون قد عمل في المحاماة ومارسها ثم طرأت عليه ظروف دعته أن يكف عن مزاولتها » .

« ومن حيث إن الطالب لا يزال في الوظيفة يعمل فيها فلا يتفق ذلك أن يطلب أن يقيد عمائياً وفي الوقت نفسه أن يدرج في جدول المحامين غير المشتغلين وذلك لأنه لم يسبق له أن اشتغل بالمحاماة حتى يطلب اعتباره أنه غير مشتغل فيها » .
« وحيث وإن كانت حرية مزاوله للهيئة بوصفها نتيجة طبيعية لحرية الشخصية — مكفولة بتقضى القوانين — إلا أن كفالة هذه الحرية لا يعنى اختلافها لمساس ذلك بالنظام العام مساساً مباشراً — فليس هناك ما يمنع المشرع من وضع قوانين لتنظيم ممارستها بما يكفل مصلحة الجماعة

اللازم توافرها للاشتغال بالمحاماة — في حين أن أحكام المجمع بين المحاماة والوظائف الأخرى قد وردت في الباب الخامس من القانون — تحت عنوان — حقوق المحامين وواجباتهم — وهى أمور تتعلق بطبيعتها بممارسة المحاماة بعد قيد الإسم بالجدول ، وهى واجبات فرضها القانون على المحامى بد أن يكون قد باشر عمله فعلاً ولا يلزمه شيئاً منها قبل ذلك — ولو أن الشارع قصد — أن يكون — عدم المجمع — شرطاً لقيد لأشار إلى ذلك صراحة في المادة الثانية . وليس يبر من هذا الرأى أن تكون المادة الثانية ، قد وردت تحت عنوان الشروط اللازم توافرها للاشتغال بالمحاماة لأن النواوين ليست جزءاً من التشريع وإنما هى وسيلة للتنسيق والتبويب . (وثانها) أن للمادة الثامنة من قانون المحاماة — وإن كانت قد أشارت إلى نقل اسم المحامى المامل إلى جدول المحامين غير المشتغلين في حالتين اثنتين — إلا أن هذه المادة لم تحدد أسباب النقل وملابساته على سبيل الحصر وإنما واجهت فقط بالتنظيم الحالتين الأكثر شيوعاً في مجال العمل — فليس هناك ما يمنع من القيد في جدول المحامين العام والنقل فوراً إلى جدول المحامين غير المشتغلين بقرار ثان ولو في نفس الجلسة ، متى أعلن طالب القيد رغبته في عدم ممارسة المهنة ، وقد جرى العمل في ظل جميع التشريعات الخاصة بالمحاماة بما فيها القانون الحالى على جواز أن يكون طلب القيد مشفوعاً بطلب آخر خاص بالنقل إلى جدول غير المشتغلين ، قررت لجنة قبول المحامين في جلسات سابقة على تلك الجلسة التى نظر فيها هذا الطلب فقررت قبول قيد الكثرين عن يشغلون الوظائف العامة بمجدول المحامين العام مع نقلهم في الوقت نفسه إلى جدول غير المشتغلين .

« وحيث إن محصل الواقعة التى صدر فيها

— بحيث لا يتصور وجود أحدهما دون الآخر —
 فلاختلال بالحماية هو الترض من القيد في الجدول
 — والقيد في الجدول هو سبيل الاختلال بالحماية
 — وهذا يكون الشارع ضبط الاختلال بمحنة
 الحماية ضابط مزدوج — فأقام بالمادة الثانية —
 حداً فاصلاً بين الحماية ومن لا تتوافر فيه شروط
 القيد حتى لا يشاها غير أهلها وأقام بالمادة الأولى
 حداً فاصلاً بينها — ومن تقوم به حالة تتعارض
 مع ممارستها فلا — وإن توافرت له شروط
 القيد. فمن لا تتوافر فيه شروط القيد محروم
 من حق الاختلال بالحماية ، وهو لا يستطيع
 الاختلال بها إلا إذا كان مقيداً ، ومن ذلك بين
 أن فكرة الاختلال بالحماية اختلافاً فلياً —
 لمن يقيد لأول مرة في جدول المحامين — هي
 دون غيرها — التي كانت تستل في ذهن الشارع
 عند وضع القانون — قد تكررت في نصوص
 القانون وأخمة في مراحل مختلفة — فقضت المادة
 السابعة « على أن يقيد كل من يقبل لأول مرة
 من المحامين في جدول المحامين تحت التمرين وذلك
 مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٨ » ونصت المادة
 التاسعة « على أن يؤدي المحامي الذي يقيد اسمه
 بالجدول — قبل مزاولة المهنة الجين أمام إحدى
 محاكم الاستئناف » ونصت للمادة العاشرة « على
 أن مدة التمرين سنتان — ويجب أن يلتحق المحامي
 في فترة التمرين بمكتب أحد المحامين » — ونصت
 للمادة (١١) « ألا يقبل أمام المحاكم الابتدائية إلا
 من مضى مدة التمرين وقدرها سنتان — ونصت
 للمادة (١٦) « ألا يقبل للرافعة أمام محاكم
 الاستئناف إلا من مضى ثلاث سنوات مشتتة
 بالحماية أمام المحاكم الابتدائية — ونصت المادة
 (٢٢) « بأن يؤدي كل عام قيد اسمه في الجدول

ويحقق الأغراض السامية التي قدرها عند سن
 هذه القوانين والتي جعلها الشارع سبباً لتلك
 الحرية وضماناً للصالح العام يندفع بها ما عيس المهنة
 بالأذى ، وحتى لا يمرض لها عوارض تتجافى مع
 ما يجب لها من اعتبار بوجه عام ولا مع حقوق
 القائمين على ممارستها بوجه خاص .

« وحيث إنه وإن كان صحيحاً أن المادة الثانية
 من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٧ الخاصة بالحماية
 أمام المحاكم — قد نصت على أنه « يشترط فيمن
 يقيد اسمه بجدول المحامين (أولاً) أن يكون
 مصرياً (وثانياً) أن يكون متمشياً بالأهلية للدرجة
 الكلمة (وثالثاً) أن يكون حاصل على درجة
 الليسانس في القانون من إحدى كليات الحقوق
 في الجامعة المصرية أو على شهادة أجنبية تعتبر
 معادلة لها ، وأن ينصح في هذه الحالة الأخيرة في
 امتحان المعادلة وفقاً للقوانين والوائح الخاصة بها
 (ورابعاً) أن يكون محمود السيرة — حسن
 السمعة — أهلاً للاحترام الواجب للمهنة — وألا
 يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية —
 أو اعتزل وظيفته أو مهنته أو انحطت صلته بها
 لأسباب ماسة بالقيمة والشرف » — إلا أن هذه
 المادة قد جاءت في الباب الأول وعنوانه « في
 الشروط اللازم توافرها للاختلال بالحماية » . كما
 أنها جاءت في أعقاب المادة الأولى التي يجري
 نصها على الوجه الآتي : « يشترط فيمن يشغل
 بالحماية أمام المحاكم أن يكون اسمه مقيداً بجدول
 المحامين » فدل الشارع بعبارة العنوان وبالترتيب
 الذي اختاره للنصوص التي أوردها فيه ، على أن
 مناط القيد بجدول المحامين هو الاختلال بالحماية
 وممارستها فلا . فمصلحة القيد ليست مقصودة لذاتها
 بقدر ما هي وسيلة للاختلال بالحماية اشتغالاً فلياً
 — فالأمران يحكم طبيعة الأمور — متلازمان

كان يمارس المهنة فلا ، وحال دون استمراره فيها ظرف طوارئ ، فجعل النقل مقصور على هؤلاء دون غيرهم ، ومتى كان الأمر كذلك ، وجب أن يكون هذا الاستثناء من الأصل مقصوراً على ما استثنى على سبيل الحصر — فلم يكن الأمر إذن أمر عنوان — كما يقول الطاعن — بل هو أمر الشارع في النصوص ذاتها ، وهي من الوضع والصراحة بحيث لا يجوز الانحراف عنها أو تفسيرها تفسيراً يخرجها عن مراد الشارع .

« وحيث إن المادة (١٩) من قانون المحاماة — وهي التي حرمت الجمع بين المحاماة وبين غيرها من الوظائف والأعمال — وإن وردت في الباب الخامس منه « في حقوق المحامين وواجباتهم » فإنها فيما ذكرت بشأن عدم جواز الجمع بين المحاماة والتوظيف في إحدى مصالح الحكومة أو غيرها لم تأت بمحيد بل هي من مطابقات القانون وموافقاته ، فهي كاللادة الأولى من القانون يسيران في منحى واحد ، فإدام الاشتغال بالمحاماة — وهو النصر الأصل في — هو للسوغ لقيده — فالتحقاق المحامي الطارئ بإحدى الوظائف بعد ممارسة مهنته والذي من شأنه أن يمنعه من الممارسة — هو موجب نقل اسمه من جدول المحامين غير المشتغلين ، فالمبار في الحالين واحد — ولا حكمة للفاصلة وإن اختلف أثره بحسب للرحلة التي وجد فيها هذا السبب ، فإن قام هذا السبب ابتداء امتنع القيد يتأتى — وقد أكد الشارع مراده من ذلك بما تدل عليه عبارة في الفقرة الرابعة من المادة الثانية من وجوب انقطاع صلة الوظائف بالوظيفة قبل طلب قيد اسمه بالجدول — وأن يكون الانقطاع لأسباب غير ماسة بالقامة والشرف — وهذا وقد سبق لهذه المحكمة أن أبدت رأيها في مثل هذا الموضوع — عند بدء إنشائها — بمناسبة طلب قدم إليها من أحد

قيمة الاشتراك السنوي للتقابة في مدة نهايتها ١٥ مارس من كل سنة وإلا استبعد اسمه من الجدول — كما أوجبت المادة (٣٠) على كل محام أن يتخذ مكتباً في ذات المحكمة الجزئية أو الابتدائية أو محكمة الاستئناف التي يشتمل أمامها ثم جاءت المادة (٩٥) في الباب الثامن وعنوانه « صندوق المعاشات والإعانات » ونصت على ما يأتي « ولا يكون للمحامي الحق في معاش التقاعد إلا إذا توافرت فيه شروط خاصة منها ... (٢) أن يكون قد باشر بالفعل مهنة المحاماة أمام المحاكم مدة ثلاثين سنة مملوكة بما فيها مدة التمرين ... (٤) أن يكون قد أدى اشتراك التقابة منذ قيد اسمه بالجدول إلى حين التقاعد إلا إذا أعفى من أداء الاشتراك بقرار من مجلس التقابة » وهذه النصوص على تعددها ووضوح عبارتها تدل على قصد واضعها من أن الاشتغال بالمحاماة هو الأصل في الباب الأول — ولا يصح الفصل بينه وبين القيد في جدول المحامين العاملين — والواقع أن قانون المحاماة لا تصرف أحكامه وقواعده إلا إلى المحامين الذين يحملون لواء المحاماة ، ويقومون بأعبائها وتحملهم ساحة القضاء دون أن يوقعهم في أداء واجبه هذا طالق من وظيفة أو غيرها ، وقد جاءت المادة الثامنة وقطعت كل شك ودرأت كل شبهة ، إذ نصت على ما يأتي « للمحامي الذي كلف عن مواصلة المهنة — أن يطلب إلى لجنة قبول المحامين نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين ... والمجلس التقابة أن يطلب نقل اسم المحامي إلى جدول المحامين غير المشتغلين إذا التحق بعمل لا يتفق مع مهنة المحاماة طبقاً لنصوص هذا القانون وللأمانة الداخلية » فالقانون على ما هو واضح من نصوصه لا يعرف المحامي الذي لا يشتمل بالمحاماة ولا يقصد بالمحامين غير المشتغلين إلا من

ولم تقطع صلة بها - فإن طلبه القيد في جدول
الحامين العام وتقه في الوقت نفسه إلى جدول
الحامين غير المشتغلين لا يكون له محل ويكون
القرار المطعون فيه سليماً فيما انتهى إليه .
« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس
متعيناً رفضه وتأيد القرار المطعون فيه .

فلله الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي
الموضوع برفضه وتأيد القرار المطعون فيه .
(الطعن رقم واحد سنة ٢٩ ق) .

القضاء العاملين - بقيد اسمه في جدول الحامين
غير المشتغلين أمام محكمة النقض - وهو طلب من
نوع الطلب الحالي ويقوم على مثل أساسه - قررت
المحكمة عدم قبول النظر فيه - ولا يدعم مركز
الطاعن أن يكون قد صدر من لجنة القيد في تواريخ
سابقة - قرارات بالقيد - على خلاف هذا التفسير
الصحيح لقانون .

« وحيث إنه متى كان ذلك مقرواً وكان القرار
للمطعون فيه صريحاً في أن الطالب حين تقدم
بطلب القيد كان يشغل إحدى الوظائف التي
يتعارض شغلها مع ممارسة العمل فضلاً في المهامة

قضاة محكمات التقاضي المدنية

الجمعية العمومية

(رئاسة وعضوية السادة الأمانة مصطفى قاضل وكيل المحكمة ، وحسن داود ، ومحمود عباد ، ومصطفى كامل ، ومحمد عبد الرحمن يوسف . وفنهم يسى جندى ، ومحمد متولى عتلم ، ومحمد عطية اسماعيل ، ومحمد زعفرانى سالم ، والحسين الوضى ، ومحمد رقت ، وعادل يونس المستشارين) .

بين حكيم نهائين ولم يشترط الحكم أن يكون صادراً من محكمة الدرجة الثانية أو من محكمة من محاكم الدرجة الأولى غير قابل للاستئناف — بل يكفي كما يدل على ذلك حكمة التشريع ومن اجل اختصاص المحكمة الفصل في أى الحكمين أولى بالتنفيذ أن يكون كل حكم -ماتراً لقوة الشيء المحكوم فيه — وهذا لا يعنى أكثر من أن يكون الحكم في مرحلة أصبح فيها التنفيذ واجباً وجوباً نهائياً . وتوافر له هذه الصفة متى أصبح الحكم غير قابل للطعن فيه بالطرق العادية وهى المعارضة والاستئناف .

٢ — طلب الفصل في تنازع الاختصاص عند تعارض حكيم نهائين ليس طريقاً من طرق الطعن في هذه الأحكام فلا يشترط أن تكون الأحكام المتنازع على تنفيذها صادرة بعد العمل بقانون نظام القضاء .

٣ — الجمعية العمومية لمحكمة التقض وهى في مجال الفصل في تنازع الاختصاص عند تعارض حكيم نهائين — إنما تفاضل في التنفيذ بين الحكمين المذكورين على أساس

٢

٩ يناير سنة ١٩٥٩

١ — تنازع الاختصاص . طلب وقف تنفيذ أحد الحكمين للتناقضين . شرطه أن يكون كل حكم -ماتراً لقوة الشيء المحكوم فيه . م ١٩ من قانون نظام القضاء .

ب — تنازع الاختصاص . طلب وقف تنفيذ أحد الحكمين للتناقضين ليس طريقاً من طرق الطعن في هذه الأحكام . ليس بصرفه أن تكون الأحكام المتنازع على تنفيذها صادرة بعد العمل بقانون نظام القضاء .

ج — تنازع الاختصاص . طلب وقف تنفيذ أحد الحكمين للتناقضين . مجاله . الأولوية في التنفيذ بين الحكمين المذكورين على أساس قواعد الاختصاص . ليس على أساس ما قد يشوب الأحكام من عيوب لا تمس ولاية المحكمة في النزاع للقدم لها .

د — تنازع الاختصاص . قيام اختصاص المجلس للى على تصادم طرق الخصومة لحجب . تغيير الديانة . إضهار للدعى الإسلام . اعتباره مسلماً من تاريخ الإشهاد . خضوعه في أحواله الشخصية للحرمة الإسلامية وحدها الحكم الصادر من المحكمة الشرعية بالكف عن مطالئته بالنفقة من تاريخ إسلامه لوقوع الطلاق . صادر من جهة ذات ولاية .

المبادئ القانونية

١ — نص المادة ١٩ من قانون نظام القضاء يدل بصريح عبارته وإطلاقها أن الشارع قصد إلى معالجة التناقض الذى يكون قائماً

على دينه وأنه إنما أظهر اعتناقه للإسلام تهرباً من اختصاص المجلس للملئ أو احتيالا للكيد للدعية بعدما أقيمت المحكمة الشرعية أن إسلام المدعى عليه أصبح ثابتاً رسمياً من تاريخ الاشتهار بإشهاد إسلامه وأنه وقع الطلاق فعلاً ، ومن ثم فإن الحكم الصادر من المحكمة الشرعية بالكف عن مطالبته بالنفقة من تاريخ إسلامه تأسيساً على وقوع الطلاق يكون قد صدر من جهة ذات ولاية .

· (ال قضية رقم ١١ سنة ١٣٥٠ ق «تنازع الاختصاص»).

٣

٣١ يناير سنة ١٩٥٩

١ - قضية . «ولاية محكمة البغض» . حكمه في الطعن في المراسيم والقرارات التي تصدر بحقهم ومصادرها ، لا القرارات التي تتخذ لتنظيم سير أداة القضاء . التخلل . اختلاف النقل للمكان من النقل النوعي . حكمه في الطعن بالنسبة لنقل النوعي واختصاص محكمة البغض به .

علا ذلك ؟

ب - قضاء «نقل» . النقل النوعي . نقل وكيل نيابة إلى وظيفة عام بإدارة قضايا الحكومة . مخالف لقانون . علا ذلك ؟

المبادئ القانونية

١ - خصص القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ رجال القضاء ومن بينهم رجال النيابة بحق الطعن في المراسيم والقرارات التي تتخذ بحقهم ومصادرها دون القرارات التي تتخذ لتنظيم سير أداة القضاء كالتنقل من مكان إلى آخر فيختلف النقل للمكان من هذه الناحية عن النقل النوعي من وظيفة إلى أخرى إذ الأول لا يتعلق به حق لرجل النيابة بخلاف

قواعد الاختصاص وليس على أساس ما قد يشوب الأحكام من عيوب لا تمس ولاية المحكمة في النزاع المقدم لها .

٤ - إذا كان الطرفان - الطالبة والمدعى عليه - يتزمان وقت الزواج الذي تم أمام الكنيسة القبطية الأرثوذكسية - إلى تلك الطائفة ، وكان المجلس الملئ لطائفة الأقباط الأرثوذكس هو المختص حينذاك بالفصل في دعوى الفصل والنفقة - إلا أنه لا يسوغ القول بأنه متى كان الزواج قد تم أمام الكنيسة القبطية الأرثوذكسية فإن المجلس يبق مختصاً بالفصل في آثار الزواج مهما اختلفت ديانة الزوجين بعد المقد . ذلك لأن الأمر الصادر بإنشاء هذا المجلس إنما أقيم اختصاصه على اتحادة ملئ طرفي الخصومة بحسب ولم يجعل لجهة تصريح عقد الزواج شأناً في الأمر ، وإذن فبقي كان الثابت أن المدعى عليه أصبح بعد إشهار إسلامه - مسلماً - فإن الشريعة الإسلامية وحدها دون غيرها - من وقت حصول هذا التغيير - هي التي تحكم حالته الشخصية فلا يجوز إخضاعه في أحواله الشخصية التي طرأت بعد الزواج للمجلس الملئ وهو مجلس طائفي محدد الولاية لا يستطيع أن يحكم بنسب القواعد التي وضعت لأبناء طائفته من الأقباط الأرثوذكس إذ في هذا إهدار غير جائز لحقوق موضوعية ومخالفة للنظام العام . ولا محل للقول بأن المدعى عليه لا يصح اعتباره مسلماً بعد ارتداده وأنه لا يزال

بشأن نظام القضاء طريق التنظيم من القرارات التي تمس حقوقهم ، وهذه الأحكام في مجملها وتفصيلها فيها من الضمانات والميزات ما يجعل لوظائفهم طبيعة خاصة تختلف عن طبيعة وظائف إدارة قضايا الحكومة بالمعنى المفهوم في فقه القانون الإداري وإذن فإن كان الواقع أن الطالب كان يشغل وظيفة وكيل نيابة فأصدر وزير العدل قراراً بنقله إلى وظيفة محام بإدارة قضاء الحكومة فإن هذا القرار المطعون فيه يكون على خلاف ما يقضى به القانون متعيناً إلغاؤه .

(القضية رقم ٢٠ سنة ٢٦ ق « رجاء القضاء » وثلاثة عضوية السادة الأستاذة حسن داود ، وعمود إبراهيم اسماعيل ، وعمود عياد ، وممطى كامل وعمود عبد الرحمن يوسف ، وعمود عبد الواحد طي ، وإبراهيم عثمان يوسف ، وعمود حلي خاطر ، وعمود زعفراني سالم ، والمسنى موسى ، وعمود رفعت ، وعباس حلي سلطان المشاويين) .

الثاني لما قد يترتب عليه من أثر في مصيره ومستقبله ، وإذن فنقل الطالب من وظيفة وكيل نيابة إلى وظيفة محام بإدارة قضايا الحكومة هو نقل نوعي عما تختص به الجمعية العمومية لمحكمة النقض .

٢ - وضع المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء المعدل بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ أحكاماً خاصة برجال القضاء تختلف عن أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن موظفي الدولة وأفراد رجال النيابة الباب الثاني منه فرسم طريق تعيينهم ونظم شروط ترفيتهم وتصديد أقدميتهم في درجاتهم بالنسبة لزملائهم من رجال القضاء كما نظم الفصل الثاني أحوال تأديهم كما رسم القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩

قضاء محكمة النقض المدنية

(رئاسة عضوية السادة الأستاذة محمود عياد ومحمد متولى وعلم وإبراهيم عثمان يوسف ومحمد زعفرانى سالم والحسينى موسى المستشارين) .

فإن قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى يكون سليماً ولا يعيبه ما يكون قد شابه من خطأ فيما استورد إليه بعد ذلك تردداً .

٢ - إذا كان الواقع فى الدعوى أن الشركة المؤمنة قد دفعت للؤمن له مبلغ التأمين الذى استحق عليها الوفاء به بوقوع الخطر المؤمن منه فإن هذا الوفاء من جانبها ليس إلا تنفيذاً لالتزامها تجاه المؤمن له فلا مجال مع هذا لتأسيس حق شركة التأمين فى الرجوع على الغير الذى تسبب بفعله فى وقوع هذا الخطر على دعوى الحلول، ذلك أن رجوع المؤمن على المدعى بدعوى الحلول يقتضى أن يكون المؤمن قد وفى للدائن بالدين المترتب فى ذمة المدعى - لا بدين مترتب فى ذمته هو - أما الاستناد إلى أحكام الحوالة فيحول دونه - أن واقعة الدعوى تحكمها فى شأن الحوالة نصوص القانون المدنى القديم الذى حررت فى ظله وثيقة التأمين وإقرار المؤمن له - المتضمن إحلاله الشركة المؤمنة فى حقوقه وتنازله لها عن التعويض المستحق له

أول يناير سنة ١٩٥٩
١ - حكم « تسبب كاف » . إلمة الحكم على أسباب سلبية كافية لحله . تردده فى الأسباب بهذا مما كان محلاً لفتنى عليه . لا يعيبه مهما كان فى صفاء التردد من خطأ .

ب - تأمين . حلول . حوالة . حق شركة التأمين فى الرجوع على الغير الذى تسبب بفعله فى وقوع الخطر المؤمن منه . لا مجال لتأسيسه على دعوى الحلول . إلمته على أساس من الحوالة . شرطها فى القانون للدين القديم رضا للدين بذلك كتابة . المادة ٣٤٩ مدنى قديم .

ج - حوالة . مراد القارع بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٣٦ من القانون للدين المخطط معدلة بذكره ١٩١٠/٢/٢٦ .

د - حوالة . قانون . القانون الذى يحكم الموقوع موضوع الحوالة ، هو القانون السرى وقت لقوئه .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه أنه قد حصل من واقع المستندات التى تقدم بها - المطعون عليه لإثبات صفته أنه مدير للشركة بمنطقة الشرق الأدنى وإنه لذلك يكون له حق تمثيلها أمام القضاء فى الماملات المتعلقة بهذه المنطقة ولم ينزع الطاعن على هذا التحصيل بمخالفته للتأبى فى الأوراق،

الشريك للسئول لشركة داود عابد وشركاه وأنه إذا فرض وكان الطعن منه بصفتيه هاتين فإنه لم يسلن طعنه إلى شركة التأمين للطعون عليها إلا بإسمة شخصياً .

« وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه يبين من الاطلاع على تقرير الطعن أن الطعن بالتقضى وارد على الحكم للطعون فيه فيما قضى به على الطاعن شخصياً وبصفته الشريك للسئول لشركة داود عابد وشركاه والبيانات الواردة بالتقرير تبين أن الطعن قد رفع من الطاعن بصفتيه التين كان متصلاً بهما أمام محكمة الموضوع وعلى ذلك فإن إغفال النص في صدر التقرير أو في صيغة الإعلان على الصفتين مما ليس من شأنه اعتبار أن الطعن مرفوع من الطاعن بإحدى صفتيه دون الأخرى وتبين لذلك رفض الدفع .

« وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« وحيث إن الطاعن يبنى بالسبب الثاني على الحكم للطعون فيه الخطأ في القانون وفي بيان ذلك ذكر أن الدعوى رفعت على الطاعن من الستر ماركوس هيلي بصفته مديراً لشركة بيجال اند جنرال وواقع الأمر أنه قد انتحل لنفسه صفة مدير الشركة في حين أنه لم يكن سوى وكيل للفرع هذه الشركة بالقاهرة وليس له حق تمثيلها في التقاضى وهذا الحق مقصور على مدير الشركة بالمرکز الرئيسي بلندن . وتأسيساً على ذلك دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى رفضاً من غير ذي صفة ولكن عمكة الاستئناف (بحكمها للطعون فيه) قضت برفض هذا الدفع قولاً منها بأن الستر ماركوس هيلي هو مدير لشركة أيضاً بمنطقة الشرق الأدنى وأن فرع هذه الشركة له كيان

قبل الغير — وإذ نصت المادة ٣٤٩ منه على أنه لا تنتقل ملكية الديون والحقوق المبيعة ولا يعتبر بيعها صحيحاً إلا إذا رضى المدين بذلك بموجب كتابة — وكان لا يتوفر في واقعة هذه الدعوى وجود كتابة من المدين تتضمن رضاه بالحوالة — فإنه لا مجال كذلك لإقامة هذا الحق على أساس من الحوالة .

٣ — إن الشارع إذ أصدر ذكرته ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ معدلاً نص المادة ٤٣٦ من القانون المدنى المختلط بإضافة فقرة أخيرة إليها تقضى بأن التعهدات المدنية المحضة بين الأهل لا يجوز تحويلها إلا برضاء المدين كتابة — إنما أراد أن يخرج التعهدات التي تأخذ شكلاً تجارياً يجعلها قابلة للتحويل كالكمبيالات والسندات تحت الإذن فإذا لم يكن الدين متخذاً هذا الشكل فإنه يعتبر في حكم هذه الفقرة تعهداً مدنياً محضاً تستلزم حوالته رضاء المدين بها كتابة .

٤ — الحق موضوع الحوالة يحكمه القانون السارى وقت نشوئه فإذا كانت وثيقة التأمين والإقرار الذى بمقتضاه أحل المؤمن له شركة التأمين في حقوقه وتنازل لها عن التعويض المستحق له قبل الغير قد حرراً في ظل القانون المدنى القديم فإن هذا القانون هو الذى يجب إعماله في شأن الحوالة .

المحكم

« ... من حيث إن المطعون عليها دفعت بعدم قبول الطعن شكلاً تأسيساً على أن الطاعن لم يظن في الحكم إلا بصفته الشخصية لا بصفته

التحصيل بمخالفته للثابت في الأوراق — لا كان ذلك فإن قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى يكون سليماً ولا يبيح ما يكون قد شابه من خطأ فيما استطرد إليه بعد ذلك تزييداً .

« وحيث ان الطاعن ينسب بالسبب الثالث حل الحكم المطعون فيه الخطأ في القسانون وفي بيان ذلك ذكر الطاعن أنه أنكر على الشركة المطعون عليها الحق في إقامة الدعوى عليه ومطالبة — بالمبلغ الذي طلبت الحكم به — إذ هو لا يلزم تجاهها بأى التزام أياً كان مصدره — وليس لشركة التأمين بوصفها مؤمنة حق شخصي تجاهه يخول لها مقاضاته بالتعويض بوصف أنه مسئول قبلها عن حادث سرقة السيارة الملوكة للمؤمن له (وهو الدكتور فؤاد حداد) وإذا فرض وكان تمت ضرر لحق بصاحب السيارة من جراء هذا الحادث فإن هذا الضرر بالنسبة لشركة لا يعتبر ضرراً مباشراً يخولها حق المطالبة بالتعويض عنه كما أن رجوعها على الطاعن لا يمكن أن يكون مبنياً للحلول القسانوني لأن أحوال هذا الحلول وردت في القانون على سبيل الحصر — كذلك لا يتأتى أن يكون مبنى المطالبة هو قيام شركة التأمين بدفع قيمة المبلغ المؤمن به للمؤمن له وسحابة المؤمن له حقه في التعويض تجاه الطاعن إلى الشركة المؤمنة مقابل قبض لهذا المبلغ كما ذهب إلى ذلك الحكم الابتدائي ذلك أن قيامها بالدفع إنما كان وفاقاً منها بالتزامها الناشئ عن وثيقة التأمين فضلاً عن أنه لم يرفض هذه الحوالة ولم يقبلها — كذلك لا تمكن مسامية الحكم المطعون فيه في إقراره شركة التأمين على مطالبة الطاعن تأسيساً على أن تمت حلولاً اتفاقاً بين المؤمن له والشركة المؤمنة مستنداً فيه إلى وثيقة التأمين والإقرار المهر في ١٣ ديسمبر ١٩٤٨ لعدم توفر الشرائط القانونية لهذا الحلول .

قانوني مستقل وخصية معنوية وأن وثيقة التأمين التي رفعت الدعوى على أساسها صادرة من فرع الشركة بالقاهرة وأن المادة ٥٣/د من القانون المدني الجديد نصت على أن الشركات التي يكون مركزها الرئيسي في الخارج ولها نشاط في مصر يعتبر مركز إدارتها بالنسبة إلى القانون الداخلي للكان الذي توجد به الإدارة المحلية — وأنه فضلاً عن ذلك فإن تمت توكيلاً صادراً من مدير الشركة بلندن إلى للمطعون عليه يبيح له حق التقاضي عنها وهو تأسيس خاطيء قانوناً ذلك أن الطاعن لم يكن طرفاً في وثيقة التأمين فلا يؤخذ بما حوته وأن المادة ٥٣/د إنما تشير إلى الاختصاص للكان بالنسبة للشركات التي يكون مركزها الرئيسي في الخارج وتباشر نشاطاً في القطر المصري ولا شأن للسادة للذكورة بالصفة في تمثيل الشركة — كذلك لا وجه للاستناد في ثبوت صفة المستر ماركوس هيل في التقاضي إلى التوكيل المقدم منه في الدعوى إذ هو لا يثبت له هذه الصفة .

« وحيث إن التي بهذا السبب مردود بما جاء بالحكم المطعون فيه من أنه « وإن كان مدير الشركة بلندن هو المستر برنارد لويس بارغتون فإن المستر ماركوس هيل المستأخف عليه هو أيضاً مديرها بمنطقة الشرق الأدنى وله الحق في تمثيل الشركة أمام المحاكم في كافة المعاملات التي تمت في هذا الفرع وكذلك في رفع الدعاوى نيابة عنها ما دامت متعلقة بالمعاملات التي باشر في دائرة الفرع الموكول إليه إدارته » ولا كان يبين من هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه أنه قد حصل من واقع المستندات التي تقدم بها المستر ماركوس هيل لإثبات صفته أنه مدير لشركة ييجال اندجنرال بمنطقة الشرق الأدنى وأنه فذلك يكون له الحق في تمثيل الشركة أمام القضاء في المعاملات المتعلقة بهذه المنطقة ولم ينسب الطاعن على هذا

وقع الحادث المؤمن منه بخطأ شخصي من الأغيار —
يصبح هذا الغير مسؤولاً عن تعويض الضرر
الترتب على وقوع الحادث مع العلم بأن مسؤولية
الغير على هذا النحو لا تؤثر مطلقاً في استحقاق
عوض التأمين فيما لا شك فيه أن هذه المسؤولية
لا تمنى المؤمن من الوفاء ببلغ التأمين الذي تسد
به بمقتضى العقد فإذا وفي المؤمن بهذا المبلغ وأراد
الرجوع على الغير المسئول عن وقوع الحادث يجب
التمريق بين ما إذا كانت وثيقة التأمين خالية
من كل شرط يقرر حق المؤمن في الرجوع على
هذا الغير وبين ما إذا كان المؤمن قد احتفظ
لنفسه بهذا الحق في الحالة الأولى استقر الرأي
في الفقه والقضاء على حرمان المؤمن من الرجوع
على الغير المسئول بدعوى مباشرة لانعدام الأساس
الذي يمكن أن تقوم عليه هذه الدعوى أما في
حالة ما إذا تضمنت وثيقة التأمين شرطاً صريحاً
يقضى بتنازل المؤمن له المؤمن عن جميع حقوقه
ودعاويه قبل من تسبب بفعله في الضرر الذي نجمت
عنه مسؤولية المؤمن فإن هذا الشرط لا غبار على
مشروعيته ويرى الأستاذ محمد علي عرفة تكليف
هذا الشرط بأنه تنازل من جانب المؤمن له لصالح
المؤمن عن كافة حقوقه ودعاويه قبل الغير المسئول
في حدود ما يتحمل به الآخر من تعويض بسبب
وقوع الحادث . وحيث إن القضاء في مصر قد
استقر على أنه ليس لشركة التأمين دعوى مباشرة
تقاضى بها الغير الذي تسبب في الحادث على أساس
أنها هي التي قد لحقها ضرر بفعله لأن سبب التزامها
بدفع مبلغ التأمين هو في الحقيقة قبضها لأقساطه
لا وقوع الحادث موضوع التأمين إذ أن وقوع
الحادث ليس إلا شرطاً يتحقق بتحقيقه التزام الشركة
بدفع التعويض الذي هو مقابل ما سبق أن أخذ
منه من الأقساط وعلى أن المؤمن له الذي أصابه

« وحيث إن هذا النعم في محله — ذلك أنه
يبين من الاطلاع الحكم المطعون فيه أنه أقام
قضاء في هذا الخصوص على ما ورد فيه من
« أنه يبين من الاطلاع على وثيقة التأمين الخاصة
بالهكتور فؤاد حداد والمحرومة بينه وبين المستأنف
عليه (الشركة المطعون عليها) في ٢٤ مايو سنة
١٩٤٥ أن الهكتور حداد تنازل لشركة التأمين
مقدماً عن حقه في التعويض إذ ورد في الشرط
الثالث من الشروط المدونة بظهر الوثيقة ما يأتي :
— حسب ترجمة المستأنف عليه التي لم يعترض
عليها المستأنف (الطاعن) — لا يجوز للمستأنف
بنفسه أو بواسطة غيره أن يوافق أو يرضى أو يعد
بدفع تعويض بدون موافقة كتابية من الشركة ومعنى
للشركة إذا أرادت ذلك أن تسلم وتبشر باسم
المستأنف الدفع أو تسوية أية مطالبة أو أن ترفع
الدعوى باسم المستأنف لمصلحتها الخاصة للمطالبة
بأي تعويض أو خلافه ويكون لها سلطة مطلقة
في مباشرة أية إجراءات أو في تسوية أية مطالبة
وعلى المستأنف أن يعطيها جميع المعلومات والمعاونة
التي تطلبها منه الشركة . وحيث إنه يخلص مما
تقدم أن المستأنف عليها تستند في دعواها إلى
الشرط الوارد بوثيقة التأمين الذي احتفظت فيه
لنفسها بالمطالبة لمصلحتها الخاصة بالتعويضات
وغيرها ويرفع مثل هذه الدعاوى باسم المستأنف
إذا أرادت وطبقاً لتقديرها المطلق وبجارية أخرى
احتفظت المستأنف عليها لنفسها في وثيقة التأمين
بالحل محل المستأنف في حقوقه قبل الغير المسئول
عما يقع من حوادث وتفتيد لهذا الشرط وقع
المؤمن له عند قبضه قيمة التعويض الإقرار بالحرر
في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بإحلال شركة التأمين
في حقوقه ضد شركة عابد والتنازل لها عن هذه
الحقوق — وحيث إنه من المقرر قانوناً أنه إذا

له شكل خاص في القانون الأهل لأنه عقد رضائي يتفق فيه الدائن مع الغير الذي وفي له حقه أن يحل الغير محل الدائن في الحق الذي وفاه وفضلا عن ذلك فإن الحلول المتفق عليه في وثيقة التأمين وفي الإقرار للورخ في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ يتضمن التوكيل من المؤمن له (الدكتور حداد) للمستألف عليها بمقاضاة المستألف عن التعويض والتصرع لها بأن تستعمل حقوقه ودعاويه سواء باسمه أو باسمها وبذلك فلا يحق للمستألف الاعتراض على رجوع شركة التأمين عليه بمقولة إن التنازل الصادر للمستألف عليها يعتبر حوالة ويشترط لصحتها رضا الدين كتابة بها طبقاً لنص المادة ٣٤٩ من القانون المدني — فخالفة هذا التفسير لبراحة نص الشرط الثالث من وثيقة التأمين والإقرار للورخ في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ آلاف الإشارة إليهما — وبين من هذا الذي ورد بالحكم المطعون فيه أنه قد أسس قضاءه في خصوص حق الشركة المطعون عليها في مطالبة الطاعن بالبلغ الذي دفعه للمؤمن له — على أساس تكيف الشرط الوارد بوثيقة التأمين — (وهو البند الثالث منها) والإقرار المحرر في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ — بأنه حلول اتفاقي تم بين الدائن (وهو الدكتور فؤاد حداد) وشركة التأمين — وعلى مقتضى هذا التكيف — يكون لشركة التأمين — الرجوع على الطاعن بما وقته عنه — وهذا الذي انتهى إليه الحكم المطعون فيه مخالف لقانون — ذلك أن الرجوع الموفى على الدين بدعوى الحلول يقتضى أن يكون الموفى قد وفى للدائن بالدين للترتب في ذمة الدين — لا بد من مترتب في ذمة هو والشركة المؤمنة — إذ ذفت للمؤمن له مبلغ ٦٩٥٥ جنياً فلها إما وقت بالدين للترتب في ذمتها للمؤمن له — والذي استحق عليها الوفاء به

الضرر من الحادث يبقى حقه في التعويض كاملاً قبل من تسبب فيه فيجوز له أن يجمع بين هذا التعويض وبلغ التأمين كما يجوز له أن يتنازل ولو مقدماً عن حقه في هذا التعويض لشركة التأمين سواء أ كان هذا التنازل في وثيقة التأمين نفسها أم في عقد لاحق لإبرام عقد التأمين حتى إذا كان هذا التنازل بلا مقابل — وعلى ذلك إذا أراد المؤمن استعمال الحقوق والمعاوى التي للمؤمن له التي دفع اليه التعويض فليس له أن يتمسك بالحلول القانوني الذي يثبت أحواله بطريق الحصر في المادتين ٢٢٤ ، ٢٢٥ مدني مختلط وإنما يكون للمؤمن الحق في مقاضاة فاعل الضرر إذا وجد في وثيقة التأمين نص يقتضاه يتنازل له المؤمن له عن دعواه - فرجوع المؤمن في هذه الحالة يستند إلى التنازل الحاصل من المؤمن له للمؤمن وأنه إذا قام المؤمن بتسوية حساب التأمين بناء على طلب المؤمن له يعتبر هذا مانعاً له من الحلول عمل المؤمن ضد الفاعل الأصل في المطالبة بالتعويض. وحيث إنه على ضوء البند المتقدم يحق للشركة المستألف عليها — استعمال الحقوق والدعاوى التي للدكتور فؤاد حداد (المؤمن له) ومقاضاة المستألف بصفته (الطاعن) استناداً إلى التنازل والحلول الصادر لها من المؤمن له المذكور — ولا محل لتطبيق قواعد الحوالة في هذه الحالة لأن الإقرار الصادر في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ من الدكتور حداد وقت قبضه مبلغ التأمين نص فيمضي أنه : « صرح بحلول شركة بيجال جترال التأمين في جميع حقوقه ودعاواه قبل شركة داود عابد وجميع المسؤولين الآخرين عن اختفاء سيارة وأن الشركة المذكورة تستطيع أن تستعمل حقوقه ودعاواه سواء باسمه أو باسمها » بما هو سريع في أن الطرفين قضداً للحلول الاتفاقي الذي لا يشترط

عن نشاط الطاعن في مباشرة عمله التجارى وأنه لهذا يكون ديناً تجارياً يجوز حوالاته دون حاجة لرضاء الدين والاستناد في هذا الخصوص إلى أن الشارع إذ نص في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٣٦ من القانون المدنى المختلط على أن التعهدات المدنية المحضة بين الأهالي لا يجوز تحويلها إلا برضاء الدين كتابة — فقد أراد أن يخرج من قيد الرضاء بالحوالة كتابة كافة الديون التجارية سواء أكانت ثابتة في ورقة تجارية أم لا — ما تتمسك به المطعون عليها — في هذا الخصوص — في دفاعها في الطعن تصويماً لما انتهى إليه قضاء الحكم المطعون فيه — غير صحيح قانوناً — ذلك أن الشارع إذ أصدر ذكرته ٣٦ مارس سنة ١٩٠٠ معدلاً به نص المادة ٤٣٦ من القانون المدنى المختلط — بإضافة فقرة أخيرة إليها (وهي الفقرة المشار إليها فيما تقدم) إنما أراد أن يخرج التعهدات التي تخرج شكلاً تجارياً يجعلها قابلة للتحويل كالسكالات والسندات تحت الإذن — فإذا لم يكن الدين متخذاً هذا الشكل فإنه يعتبر في حكم هذه الفقرة مهدداً مدينياً عضواً تستلزم حوالاته رضاء المدين بها كتابة وإذا كان الدين المحول من الدكتور فؤاد حداد لشركة التأمين ليس ثابتاً في كراسة أو في سند تحت الإذن فإن حوالاته لا تتم إلا برضاء المدين كتابة وهو ما لم يتوافر في واقعة الدعوى .

« وحيث إنه لا تقدم يكون الحكم للمطعون فيه متعيناً قضاه لمخالفته القانون .

ولما كان الموضوع صالحاً للفصل فيه — فلما تقدم من أسباب يتعين إنهاء الحكم للتأنيف والقضاء بدم قبول الدعوى » .

(القضية رقم ٢١٧ سنة ٢٤ ق) .

بوقوع الخطر المؤمن منه وهو حادث سرقة السيارة — وهذا الوفاء من جانبها ليس إلا تنفيذاً لالتزامها تجاه المؤمن له — فلا مجال مع هذا لتأسيس حق شركة التأمين في الرجوع على الطاعن على دعوى الحلول — ولا مجال كذلك لإقامة هذا الحق على أساس من الحوالة كما ذهب إلى ذلك المطعون عليها وما يراها فيه الحكم الابتدائي إذ يحول دون هذا التأسيس أن واقعة الدعوى يحكمها في شأن الحوالة نصوص القانون المدنى القديم الذي حررت في ظله وثيقة التأمين وإقرار ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ — والذي بمقتضاه أحل الدكتور فؤاد حداد شركة التأمين (المطعون عليها) في حقوقه وتنازل لها عن التحويل المستحق له قبل الطاعن — ولا عبرة في هذا الخصوص بالإقرار المؤرخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٣ الذي يردد نص عبارات والمساكن الواردة في إقرار ١٣/١٢/١٩٤٨ والذي تقدمت به المطعون عليها إلى محكمة الاستئناف هادقة بقضيه إلى إعمال أحكام التفتين المدنى الجديد في شأن الحوالة — ذلك أن الحق موضوع الحوالة يحكمه القانون السارى وقت نشوئه — وإذا كان هذا الحق قد نشأ بين مصريين هما الطاعن والدكتور فؤاد حداد فإن القانون الواجب تطبيقه هو القانون المدنى الأهل الذى تنص المادة ٣٤٩ منه على أنه لا تنتقل ملكية الديون والحقوق المبيعة ولا يعتبر بينهما صحيحاً إلا إذا رضى المدين بذلك بموجب كتابة وإذا لم يتوفر في واقعة هذه الدعوى وجود كتابة من المدين تتضمن رضاه بالحوالة فإن الحكم المطعون فيه لا يمكن إقامته على أساس من الحوالة — أما ما تتمسك به المطعون عليها بدفاعها في هذا الطعن من أن الحق الذى حصلت حوالاته من الدكتور فؤاد حداد لشركة التأمين ناتىء

غير جدية لا تبرر وقف الدعوى . فإن هذا الذى انتهى إليه الحكم المطعون فيه لا مخالفة فيه للقانون ويتفق مع ما جرى به قضاء هذه المحكمة من أنه إذا لم يتم النزاع لا على علاقة الموصى بالموصى لم ولا على علاقته بباقي ورثته ولم يكن متعلقاً بصيغة الوصية ولا بأهلية الموصى للترجع فلا يستبر ذلك مما يتعلق بالأحوال الشخصية ، ثم هو فوق ذلك ينطوى على تقدير موضوعي مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض طالما أنه يستند إلى تلك الأسباب السائغة التي أوردها الحكم تبريراً للنتيجة التي انتهى إليها .

٣ - إذا كان مفاد الحكم المطعون فيه أن إنكار الموصية لا ينسحب إلى الوصية ، وكان هذا التقرير الموضوعي ليس محل تعيب من الطاعنين ، فإنه لا يكون هناك جحد من الموصية لتلك الوصية حتى يكف هذا الجحد بأنه رجوع فيها ، وفي هذا ما يكفي لحل النتيجة التي انتهى إليها الحكم في هذا الخصوص - فلا محل بعد ذلك لبحث ما استعرد إليه الحكم . تزيداً من اعتبار أن الجحد لا يعتبر رجوعاً عن الوصية .

المحكمة

« ... حيث إن مبنى الطعن مخالفة القانون من أربعة أوجه: أولها أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ قضى بعدم قبول الاستئناف بالنسبة إلى بعض المستأثنين ورفض تطبيق المادة ٣٨٤ مرقعات ذلك أن المادة المذكورة تنص بأنه إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة جاز لمن فيه

٥

أول يناير سنة ١٩٥٩

١ - استئناف « مبادى الاستئناف » . تجزئة . الحكم الصادر بتثبيت ملكية إلى قدر معين من أطيان في تركه . موضوعه قابل للتجزئة . عدم سريان حكم المادة ٢/٣٨٤ من قانون المرافعات عليه . اتحاد المركز أو الاشتراك في الدفاع غير مؤثر .

ب - وصية . أحوال شخصية « مسائل ملحة » . دعوى « وقف الموصومة » . محكمة الموضوع . عدم قيام النزاع على علاقة الموصى بالموصى لم ولا على علاقته بباقي ورثته . عدم قطعه بصيغة الوصية ولا بأهلية الموصى للترجع . عدم اعتبار ذلك مما يخلق بالأحوال الشخصية . تقدير المحكمة عدم جدية المنازعة القائمة حول الوصية . موضوعي . لا مبرر لوقف الموصومة .

ج - وصية . حكم « تسبب كاف » . عدم انسحاب إنكار الوصية إلى الوصية . ليس هناك جحد لها حتى يكفي . في هذا ما يكفي لحل النتيجة التي انتهى إليها الحكم . تزيداً بعد ذلك . لا يبيح .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الواقع أن المطعون عليهم أقاموا ضد الطاعنين دعوى يطلب تثبيت ملكيتهم إلى قدر معين من أطيان وعقارات في تركه ، فإن موضوع هذه الدعوى على هذا النحو مما يقبل التجزئة بطبيعته ، ومن ثم فلا يسرى عليها نص الفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات التي تجيز لمن لم يستأنف الحكم الصادر فيها في المبادى الاستفادة من استئناف زميله لذلك الحكم في الميعاد مهما اتحد مركزهما أو اشترك دفاعهما فيها .

٢ - إذا كان مؤدى الحكم للمطعون فيه أنه لم يحصل إنكار من الموصية أو من الطاعنين للوصية وأن المنازعة القائمة حولها منازعة

مبدأ الطعن من المحكوم عليهم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن للرفع في البلاد من أحد زملائه منضاً إليه في طلباته وما دام الحق واحداً فكل الإجراءات التي يقصد بها صيانة حقونه بمجملته وبالنسبة لكل من لهم مصلحة بالأن الضرورة تقتضي بأن يكون مركزاً لكل واحد يلزمه الحق وهذا الوضع متوافر في خصوصية الدعوى ذلك أن النزاع كان يقوم بين المحصور على قيام الوصية وشكلها ثم الرجوع عنها ولا عكس أن مركزاً للستاتين يتبر واحداً إزاء هذا النزاع ولا حجة فيما قاله الحكم من أن مثل هذا النزاع بما يقبل التجزئة بين ذوي الشأن باعتبار أن الوصية ترد عليها الإجازة فتتخذ في نصيب من أجزأ وتبطل في نصيب من عداه ذلك لأن النزاع على قيام الوصية أو شكلها أو الرجوع عنها يمس الوصية في ذاتها بقاء أو زوالاً ولا يمكن أن تصور اهتمام هذا النزاع أو تجزئته فلذا انتهى النزاع بعدم قيام الوصية أو بصحة الرجوع عنها فهذا الحكم إنما يقوم بالنسبة إلى جميع ذوي الشأن على السواء وعمل الوجه الثاني من أوجه النامي أن النزاع كان يقوم على الوصية وشكلها والرجوع فيها وهذا مما يدخل في صحيح اختصاص المحاكم الشرعية فكان يجب على المحكمة أن توقف الفصل في الدعوى إلى أن يفصل في النزاع من المحكمة الشرعية — وأنه غير صحيح ما قلته المحكمة الابتدائية وجارتها فيه محكمة الاستئناف من أن للنازعة غير جدية وأنه لم تكن ثمة ضرورة لإجابة طلب الوقف وليس أدل على ذلك من تلك البحوث الشرعية الدقيقة التي عرضت لها المحكمتان في شأن شكل الوصية والرجوع فيها كما أن ما عرضت له المحكمة الابتدائية وأبدتها فيه محكمة الاستئناف تحدثا عن شكل الوصية من عدم انطباق المادة ٩٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لأن هذه المادة لا تطبق

إلا في حالة الإنكار ومن أن الطاعن الثاني لم ينكر الوصية بل إنه معترف بها بالتوقيع عليها كشاهد — ما قلته المحكمة في ذلك يشبه أن صحيفة الاستئناف تتضمن هذا الإنكار مما يجعل الأخذ بحكم المادة ٩٨ أمراً لازماً . وكان يتعين لذلك وطبقاً للمادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وللمادتين ١٢ و ١٣ من قانون نظام القضاء وللمادة ٥٥ من القانون المدني لتقديم المدعى للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤ كان يتعين لذلك القضاء بوقف السير في الدعوى حتى يفصل في هذا النزاع من الجهة المختصة وهي المحكمة الشرعية. ويتحصل الوجه الثالث في أن الحكم المطعون فيه كيف موقف للوصية من الوصية بأنه جحد لها وقرر أن جحد الوصية لا يعتبر رجوعاً فيها لأنه يختلف عنه وهذا مخالف للقانون ذلك أنه وإن كان الفقهاء قد اختلفوا في هذا الأمر إلا أنه لدى التأمل بين أن الجحد يعتبر رجوعاً إذا أريد على عدم الرضاء بالوصية وليس الرجوع إلا هذا كما أن الجحد نفي لوجود الوصية في الماضي والحاضر وهو في ذلك أبلغ من الرجوع الذي هو نفي لوجود الوصية في الحاضر ورجوع للوصية عن الوصية ثابت من دلالة شكواها رقم ١٥١٧ سنة ١٩٤٢ إداري فارسكور على إنكار الوصية . ويقوم النفي في الوجه الرابع على أن الحكم المطعون فيه قد قضى بأكثر مما يستحقه للطعون مندم لأن الوصية تتناول جميع ورثة الإبن بينا الذين رفضوا الدعوى وصدر لهم الحكم للطعون فيه ليسوا هم كل الورثة للذكورين .

« وحيث إن النامي بما ورد في الوجه الأول مبرود ، ذلك إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أورد في هذا الخصوص ما يأتي : « حيث إن عدم التجزئة الذي يبرر قبول الطعن

من اختصاص محاكم الأحوال الشخصية فقل المحكمة أن تقرر ما إذا كان الدفع الذي يثار أمامها جدياً فإن ثبت عدم جديته كان لها أن تتجاوز عنه وتغنى في نظر الدعوى للطروحة أمامها ولما أن تطبق فيها قانون الأحوال الشخصية ما دام ذلك سهلاً ميسوراً لا يحتاج الأمر فيه إلى حكم من محاكم الأحوال الشخصية وإلا وقتت الدعوى حتى يصق النزاع الخارج عن ولايتها . وهذا للبدأ هو ما نصت عليه المادة ١٧ من قانون نظام القضاء حيث جاء فيها « ... ثم أخذ الحكم بعد ذلك في مناقشة هذه المنازعة وانتهى إلى أن الوصية لا تدخل ضمن الأوراق المشار إليها في الشكوى رقم ١٥١٧ سنة ١٩٤٢ فلا ينسحب إليها إنكار الوصية المستفاد من تلك الشكوى كما أن الشرعة الإسلامية لم تشترط صيغة معينة وشكلاً خاصاً للوصية لأجل أن تكون صحيحة وإن ما أوردته المادة ٩٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ من قيود خاصة بعد سماع دعوى الوصية أو الرجوع فيها لا يكون إلا في حالة الإنكار قطعاً من الخصم وقال الحكم إن الطاعن الثاني لم ينكر صدور الوصية من مورثه للرحومة أم السعد على الحياط إلى اللطون عليهم بل هو معترف بصورها منها إذ أنه وقع عليها بإمضائه بصفته شاهد ولم يظن على توقيعه بأي ظن وعقب الحكم على ذلك بقوله « وحيث إنه لما تقدم تكون منازعة للدعى عليه الثاني (الطاعن الثاني) في صحة الوصية للورثة ٢٠ من يولييه سنة ١٩٣٦ منازعة غير جدية ولا ترى المحكمة ضرورة الفصل في هذا الدفع من المحكمة الشرعية كما يتعين معه عدم إجابة طلب وقف الدعوى إلى أن يفصل نهائياً في صحة الوصية المذكورة ... » كما أسلف الحكم للطعون فيه ما يأتي « وحيث إن طلب الحكم بوقف

من فوت اليباد والاستفادة من طعن غيره هو ما عبر عنه الفقهاء بعدم التجزئة للطلق الذي يستحل معه أن يكون لحسم النزاع غير حل واحد بحيث إذا صدر فيه حكمان يخالف أحدهما الآخر استحالة تنفيذهما معاً . والوصية بالقاتل رد عليها إجازة بعض الورثة ولا يعزها البعض الآخر فتفقد في نصيب من أجاز وتبطل في نصيب من لم يعزه فالنزع عليها يقبل التجزئة بطبيعته والتجزئة في الحقوق المالية جائزة وليس ما حول دونها . وهذا الذي قرره الحكم لاعتالفة فيه لقانون ذلك أن الدعوى التي رفضها للطعون عليهم ضد الطاعنين هي دعوى ملكية طلبوا فيها تثبيت ملكيتهم إلى ٦ ط من ٢٤ ط في تركه أم السعد على الحياط من الألبان والقارات البينة برخصة الدعوى . فموضوعها على هذا النحو مما يقبل التجزئة بطبيعته ولا يسرى عليها تباعاً لذلك نص الفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ مرافعات التي تميز لمن لم يستأنف الحكم الصادر فيها في اليباد الاستفادة من استئناف زميله لذلك الحكم في اليباد مهما اتحد مركزهما أو اشترك دفاعهما فيها — ويتبين لذلك رفض هذا الوجه من التمس .

« وحيث إن التمس بما ورد في الوجه الثاني مبرود أيضاً ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم للطعون فيه بأسبابه — بعد أن أشار إلى منازعة الطاعن الثاني في صحة الوصية بمقولة إن الوصية أنكرت في الشكوى رقم ١٥١٧ سنة ١٩٤٢ إداري فارسكور صدور الوصية منها ولعدم مراعاة الأحكام المقررة في الشرعة الإسلامية في هذه الوصية — قال « وحيث إن دعوى تثبيت لللكية هو بطبيعتها نزاع مدني يدخل في اختصاص المحاكم الوطنية إلا إذا اعترض سيرها دفع يكون

الثالث مبناه أن الشكوى رقم ١٥١٧ سنة ١٩٤٢ إدارى فارسكور تضمنت إنكار من الوصية للوصية وأن هذا الإنكار هو جحد للوصية يعتبر رجوعاً فيها . ولما كان الحكم الابتدائي الذي أقر الحكم للطعون فيه أسبابه قد ورد فيه ما يأتي : سبق للمحكمة أن قررت أن الوصية لا تدخل ضمن الأوراق المثار إليها في الشكوى . ومفاد ذلك أن إنكار للوصية لا ينسحب إلى الوصية وهذا التقرير الموضوعي لم يكن محل تعيب من الطاعنين ، ولما كان ذلك فإنه لا يكون هناك جحد من الوصية لتلك الوصية حتى يكف هذا الجحد بأنه رجوع فيها وفي هذا ما يكفي لحمل النتيجة التي انتهى إليها الحكم في هذا الخصوص . ولا محل بعد ذلك لبحث ما استورد إليه الحكم تزيده من اعتبار أن الجحد لا يعتبر رجوعاً عن الوصية .

« وحيث إن نص الطاعنين بما ورد على الوجه الرابع غير مقبول وذلك أنه لم يثبت من الحكم الطعون فيه ولا من باقي أوراق الطعن أن الطاعنين قد نازعوا أمام محكمة الاستئناف في نصيب الطعون عليهم كما حدده في طلباتهم . ومن ثم يكون نصيبهم في هذا الخصوص جديداً لا يجوز لهم إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة .

« وحيث إنه يبين مما سبق أن الطعن في غير محله وبمعين رفضه » .

(القضية رقم ٢٤٧ سنة ٢٤ ق رئاسة عضوية السادة الأسانفة محمود عباد وعثمان رمزي وعمد زعفراني سالم وعمد رفعت وعباس على سلطان المستشارين) .

٦

أول يناير سنة ١٩٥٩

١ — عمل . للادة ٣٩ مكرراً للضافة بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٣ . ليس من شأن الإخلال بالقاعدة التنظيمية التي وضعتها بطلان الحكم .

الدعوى حتى يفصل من المحكمة الشرعية في أمر الوصية فإنه طبقاً للمادتين ٥٤ و ٥٥ من القانون المدني القديم والمادة ١٧ من القانون المدني الجديد لا تراسى أحكام الشرعية إلا فيما يتعلق بأهلية للوصي وصفة الوصية . . . ولم تر المحكمة الابتدائية لزوماً للإيقاف ونظرها هذه المحكمة على رأيها لأن الفصل في هذه الدعوى لا يثير نزاعاً على مسألة الأحوال الشخصية فلا نزاع على علاقة الوصية بالموصي لم ولا على أهلية الوصية ولا على صفة الوصية أما إثارة النزاع على شكل الوصية فذلك مسألة أخرى غير انعقاد عقد الوصية وصفتها وكونها تؤدي أو لا تؤدي معنى الإيلاء . وهو لم يكن محل خلاف في هذه الدعوى ولم يعد محل للتحديث عن الشكل لأن قيد عدم البيع لا محل له إلا عند الإنكار والوصية معترف بها من لدى الوصية للوقوعين عليها ولم تنكرها إختصاصاً بقية التلم تخضر ولم تنترض على الدعوى حتى وفاتها» ومؤدى ماورد في هذين الحكمين أنه لم يحصل إنكار من الوصية أو من الطاعنين الوصية وأن النازعة القائمة حولها منازعة غير جدية لا تبرر وقف الدعوى وهذا الذي انتهى إليه الحكم للطعون فيه لا مخالفة فيه للقانون ويتفق مع ما جرى به قضاء هذه المحكمة من أنه إذا لم يتم النزاع لا على علاقة الموصي بالموصي ولم ولا على علاقته بباقي ورثته ولم يكن متعلقاً بصفة الوصية ولا بأهلية الموصي للتبرع . فلا يتردد ذلك مما يتعلق بالأحوال الشخصية ثم هو فوق ذلك ينطوي على تقدير موضوعي مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض طالما أنه يستند على نحو ما سلف . إلى تلك الأسباب الساتية التي أوردتها الحكم تبريراً للنتيجة التي انتهى إليها ومن ثم يتعين رفض هذا الوجه من النسي .

« وحيث إن ما ينفي به الطاعنون في الوجه

المركب

« ... حيث إن الطاعن ينص على الحكم للطمون فيه بالسبب الأول من أسباب الطعن الخطأ في تفسير القانون وتأويله ذلك أنه أقام قضاؤه برفض الطلب الأصلي الخاص بطلان الحكم الابتدائي على قوله إن المادة ٣٩ مكرراً المضافة إلى قانون عقد العمل الفردي بالقانون رقم ١٦٥ سنة ٥٣ والتي حدثت مدة شهر يتم خلاله الفصل في دعوى التعويض لم ترتب بطلاناً ما في حالة تأخر الفصل في الدعوى عن ميعاد الشهر وذهب الحكم في ذلك إلى القول بأنه يفهم من نصوص هذا القانون أن تحديد الشروع بميعاد الشهر « إنما كان لصلحة المال دون أصحاب الأعمال حتى لا يتأخر الفصل في دعاوى التعويض المرفوعة من الأولين وتسوء حالتهم لضييق ذات يدهم واقتحامهم إلى السلم والمال » ثم أثار الحكم بعد ذلك إلى نصوص المادتين ٢٥ و ٣٦ من قانون المرافعات وقال إن البطلان للنصوص عليه في المادة ٢٥ يزول بزول من شرع لمصلحته عنه أو إذا رد على الإجراء الباطل بما يدل على أنه اعتبره صحيحاً ثم انتهى الحكم من ذلك إلى أن للطمون عليه وهو من شرع البطلان لمصلحته لم يتسكك به ، واستطرد الطاعن من ذلك إلى القول إن ما يجب الحكم في هذا الخصوص هو أنه أخطأ في تأويل المادة ٣٩ مكرراً من القانون ١٦٥ سنة ١٩٥٣ على هذا الوجه ذلك أن سرعة الفصل في الدعوى لم يقصد به للشرع مصلحة المامل فحسب بل قصد به مصلحة رب العمل كذلك وهو الضمان الوحيد لحقه قبل العامل فإن رب العمل يصبح بعد صدور الحكم المستجمل يوقف تنفيذ قرار الفصل مستهدفاً لمصلحة المامل أمام محكمة الموضوع وعمله على إطالة أمد النزاع وتأخير الفصل في الدعوى فيستمر في قبض الأجر ،

ب - عمل . المادة ٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . تتحدث عن الأسباب المنية لعقد العمل غير معد للذة - أثر ذلك .
 ح - عمل . معروية شرط التزام المامل بالتقاعد عند بلوغه سنّاً معيناً .

المبادئ القانونية

١ - إن المادة ٣٩ مكرراً المضافة إلى قانون عقد العمل الفردي بالقانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٣ التي أوجبت على المحكمة الفصل في النزاع الذي يقوم بين العامل ورب العمل في مدة لا تزيد على شهر من بدء نظره . إنما وضعت قاعدة تنظيمية للحث على سرعة الفصل في النزاع وليس من شأن الإخلال بهذه القاعدة أن يلحق البطلان بالحكم لصدوره بعد مدة الشهر .

٢ - الحالات التي تحدثت عنها المادة ٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ باعتبارها الأسباب المنية لعقد العمل إنما هي خاصة بالعقد غير معد للذة ، فإذا ما كانت مدة العقد قد تحدثت بحلول أجل معين باتفاق بين العامل ورب العمل امتنع القول بأن إنهاء رب العمل للعقد نتيجة لحلول هذا الأجل مخالف للقانون .

٣ - إشتراط رب العمل على العامل التزامه بالتقاعد عند بلوغه سن الستين - هو في ذاته شرط صحيح لا مخالفة فيه لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وليس فيه إضرار بمصلحة العامل .

ثم حدد أسبوعاً آخر لإرسال الشكوى إلى قضاء الأمور المستجبة ومدة أسبوعين للقضاء في طلب وقف التنفيذ ثم حدد قلم الكتاب مدة ثلاثة أيام ترسل القضية في خلالها إلى محكمة الموضوع للنظر في طلب الحكم بالتعويض وحدد لهذه المحكمة مدة شهر يتم في خلاله نظر الدعوى والحكم فيها .

« وحيث إن المشرع إذ رأى من الخير أن يسجل بحسم النزاع الذي يقوم بين العامل ورب العمل لم يقصد من التشريع رعاية صالح العامل لحسب بل كان رائده من التشريع على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية لقانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٣ أن « ينظم إجراءات الطلب وطريقة نظره على وجه يكفل السرعة ويوفر الضمان اللازم بالنسبة لطرفي النزاع » ولو أنه أراد أن يرتب البطلان جزاء على تجاوز المبدأ المحدد للفصل في الدعوى لما فاته النص على ذلك ومن ثم فإن المادة ٣٩ من القانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٣ التي أوجبت على المحكمة الفصل في النزاع في مدة لا تزيد على شهر من بدء نظره إنما وضعت قاعدة تنظيمية للبحث على سرعة الفصل في النزاع وليس من شأن الإخلال بهذه القاعدة أن يلحق البطلان بالحكم لسدوره بعد مدة الشهر ومن ثم فلا وجه للتحدى بنص المادتين ٢٥ و ٣٦ من قانون المرافعات .

« وحيث إنه يبين من ذلك أن النسي على الحكم بهذا السبب نسي لا يقوم على أساس فيتمين رفضه .

« وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ أقام قضاءه على أن يبالغ المظنون عليه من الستين ليس من الأسباب التي تنهى العقد بين العامل ورب العمل المخصوص عليها في المادة ٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي ذلك أن هذه المادة إنما تحدث عن صور انتهاء العقد غير محدد المدة أما عقد

وقد تسببن المحكمة فساد دعواه فلا تقضى له بشيء من التعويض فيضيق على رب العمل ما كان قد دفعه إليه من أجر إذ فرصته الوحيدة في استرداد هذا الأجر هو خصمه من التعويض في حالة ما إذا كسب العامل دعواه وقضى له بتعويض ، ثم عقب الطاعن على ذلك بقوله إنه متى انتهى الرأي إلى أن الفصل في الدعوى في خلال مدة الشهر لإجراء تتحقق به مصلحة له فتخالفته تعتبر عيباً جوهرياً يترتب عليه البطلان للنصوص عليه في المادة ٢٥ من قانون المرافعات .

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على القانون رقم ١٦٥ سنة ٥٣ للملح لبعض أحكام الرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي أن المشرع إذ أضاف ثلاثة ٣٩ مكرراً إلى مواد هذا القانون عني بها أن يرسم للعامل الطريق الذي يسلكه إذا ما فصله رب العمل بغير مبرر وأن يضع قواعد معينة تنظم الخطوات التي تتبع لتسوية النزاع بينهما فنص في الفقرة الأولى من هذه المادة على أن للعامل أن يلجأ إلى مدير مكتب العمل الذي يقع في دائرته محل العمل ليتخذ ما يراه من إجراءات لتسوية النزاع بين الطرفين تسوية ودية فإذا لم تتم التسوية الودية كان على مدير مكتب العمل أن يحيل الطلب إلى قضاء الأمور المستجبة ونص في الفقرة الثانية على الإجراءات المنظمة لنظر الدعوى أمام هذا القضاء للنظر في وقف تنفيذ قرار الفصل ثم نظم في الفقرة الثالثة طريقة نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع لتقضى بالتعويض إن كان له محل على أن يكون ذلك على وجه السرعة كما حرص للمشرع على أن يحدد لكل خطوة من هذه الخطوات في مراحل النزاع المختلفة ميعاداً معيناً تتم فيه ، فحدد للعامل مدة أسبوع يتقدم في خلاله بشكواه إلى مدير مكتب العمل

١٩٥٢ باعتبارها الأسباب المتربة لقصد العمل إنما هي خاصة بالعقد غير محدد المدة فإذا ما كانت مدة العقد قد تمددت بحلول أجل معين بانقضاء تم بين العامل ورب العمل امتنع القول بأن إنهاء ورب العمل للعقد نتيجة لحلول هذا الأجل مخالف للقانون والحال في خصوصية هذه الدعوى أن الطاعن بمسك بإنهاء عقد المظنون عليه نتيجة لتحقيق شرط متفق عليه بين الطرفين وهو بلوغ المظنون عليه سن الستين وهو في ذاته شرط صحيح لا مخالفة فيه لأحكام الرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ٥٢ وليس فيه إضرار بصالح المظنون عليه ومن ثم يتعين قبول هذا السبب ونقض الحكم المظنون فيه دون حاجة إلى التحدث عن السبب الثالث من أسباب الطعن .

(القضية رقم ٢٤٨ سنة ٢٤ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عماد عياد وعثمان رزقي وإبراهيم عثمان يوسف والحسين الوضوي ومحمد رفعت الشافعين) .

٧

أول يناير سنة ١٩٥٩

نقض إجراءات الطعن . . إيداع الأوراق والمستندات . إيداع صورة من المسك الابتدائي . إذا كان الحكم للمظنون فيه قد أحال إليه في أسبابه . إجراء جوهرى يترتب على إقصائه سقوط الحق في الطعن . المادة ٤٢٢ مراضات قبل تعديلها .

المبدأ القانوني

لما كانت المادة ٤٢٢ من قانون المرافعات المنطبقة على إجراءات هذا الطعن قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ توجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال عشرين يوماً من تاريخ الطعن صورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المظنون فيه قد أحال إليه في أسبابه — وتقديم صورة

المظنون عليه مع الطاعن فهو عقد محدد المدة ينص وارد في لائحة الصنع .

« وحيث إنه يبين من مسك محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المظنون فيه أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على قوله « ومن حيث إن المادة ٤٥ من القانون رقم ٣١٧ سنة ٥٢ تنص على أن عقد العمل ينتهي بوفاء العامل أو بجزءه عن تأدية عمله أو بمرضه مرضاً يستوجب انقطاعه عن العمل مدة متصلة لا تقل عن تسعين يوماً أو مدداً متفرقة تزيد في مجملها عن مائة وعشرين يوماً في خلال سنة واحدة . . . ومن حيث إنه بان من التقرير الطبي المرافق للأوراق أن المدعى المظنون عليه يتمتع بصحة وبنية قوية . . . ومن حيث إنه لما تقدم فلن بلغ سن الستين أو أكثر منه أو أقل ليس من أسباب انقضاء عقد العمل وذلك بالتطبيق للنص سالف الذكر الذى أورد حالات انقضاء العقد على سبيل الحصر وليس بلغ سن معين منها » ثم زاد الحكم المظنون فيه على ذلك « إن المادة ٥٠ من الرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ نصت على أنه يقع باطلاً كل شرط في عقد العمل يخالف أحكام هذا القانون ولو كان سابقاً على العمل به ما لم يكن الشرط أكثر فائدة للعامل ويترتب على هذا النص إهدار جميع ما حملته لائحة الصنع التى يتمسك بها المتأنف — الطاعن — إلا إذا كان الشرط الوارد بها أكثر فائدة للعامل من نصوص هذا القانون ومن ثم لا يجوز الاحتجاج على المتأنف ضد — المظنون عليه — بما جاء بالبند البائع من تلك اللائحة من التزام العامل بالتقاعد عند بلوغه سن الستين .

« وحيث إن هذا الذى أقام الحكم قضاءه عليه غير صحيح في القانون وذلك إن الحالات التى تحدث عنها المادة ٤٥ من الرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة

المبادئ القانونية

١ - إذا كانت محكمة الموضوع قد عرضت لما أدلى به الطاعنان (المشفع وضدهما) في دفاعهما من أنهما يمتلكان على الشيوع في الأطنان التي يقع بها القدر المشفع فيه وأنهما يفضلان الشفعة بشرائهما لذلك القدر - وانتهت إلى عدم التعويل عليه تأسيساً على ما استظهرته من المستندات التي قدمت لها - استظهاراً صحيحاً من زوال حالة الشيوع التي كانت قائمة قبل الحكم بالقسمة وإقرار الطاعنين للقسمة التي تمت بموجبه وارتضاءهما له وإعمالها مقتضاه من قبل شرائهما للشفقة المشفع فيها - وعن تحرير العقد النهائي المسجل الصادر لها من المطعون عليها الثانية . وقد أقامت حكما في هذا الخصوص على أسباب سائفة تؤدي إلى النتيجة التي خلصت لها فإن النعي على حكمها بالقصور والتناقض يكون في غير محله .

٢ - إن المادة ١٠ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقاري - إذ تنص على أن « جميع التصرفات والأحكام النهائية المقررة لحق من الحقوق العينية العقارية الأصلية يجب كذلك تسجيلها ويترتب على عدم التسجيل أن هذه الحقوق لا تكون حجة على الغير - ويسرى هذا الحكم على القسمة العقارية ولو كان عليها أموالاً موروثه، فإن مؤدى ذلك أنه يجوز للغير اعتبار حالة الشيوع لا تزال قائمة طالما أن عقد القسمة أو الحكم المقرر لها لم يسجل وإذا كان التسجيل

الحكم الابتدائي في مثل هذه الحالة - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من الاجراءات الجوهرية التي يترتب على إغفالها سقوط الحق في الطعن لاحتمال أن يكون في أسباب ذلك الحكم التي أحال إليها الحكم المطعون فيه ما يكفي لحل قضائه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أحال إلى أسباب الحكم الابتدائي واستند إلى هذه الأسباب وإلى ما أورده هو من أسباب أخرى في تأييد الحكم المذكور ، وكان الطاعن لم يقدم بطلب الطعن صورة من الحكم الابتدائي فإن الطعن يكون غير مقبول .

(القضية رقم ٣٠٤ سنة ٧٤ رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمود عياد وميخائيل ومحمد زعفراني سالم ومحمد رفعت وميخائيل حلمي سلطان للسنتين) .

٨

١٥ يناير سنة ١٩٥٩

١ - حكم « تسجيل كالف » . شفعة « تراحم المقتضا » . عدم تحويل الحكم لأسباب سائفة على دفاع المشفع وضدهما من أنهما يمتلكان على الشيوع في الأطنان التي يقع بها القدر المشفع به وأنهما يفضلان الشفعة بشرائهما ذلك القدر . لا تصور .

ب - شهر عقارى تسجيل « التصرفات المقررة » . قسمة « تسجيل عقد القسمة وأقره » . مؤدى المادة ١٠ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقاري - تسجيل عقد القسمة أو الحكم المقرر لها حق شرع لفائدة الغير . أنه أن يرضى القسمة غير المسجل عقداً أو حكمها ويتنازل عن هذا الحق .

ج - شفعة « التنازل لمقتضاه » . محكمة الموضوع لمحكمة الموضوع سلطة تقدير إيجابية أو رفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لتسرى من حقيقة التنازل إيجاباً لبرنامجها من عناصر الدعوى .

إلا في ١٩٤٧/٧/٨ — حكم القصة — على هذا الوضع — لا يعتبر منياً لحالة الشيوع لا بالنسبة للشرطين الأصلاء — ولا بالنسبة للطاعين — ذلك لأن القصة كافية ومقررة —

وبما إن حق للتقاضي على أطيان الشيوع لم يكن ثابتاً بسند سابق على القصة فإن هذه القصة تقع باطلة لاندماج الحق السابق عليها كما أن حكم القصة للذكر ليس حجة على الطاعين إذ هما من فريق التبر فلا يجزى به عليهما طبقاً لقواعد التسجيل إلا من تاريخ شهره وهو لم يشهر بعد وبالسبب الثاني ينسب الطاعنان على الحكم للطمون فيه القصور في التسبب بإغفاله الرد على ما تمسك به أمام محكمة الاستئناف من دفاع مفاده أن الأطيان التي يقع عليها القدر المشفوع فيه لازالت على حلفا من الشيوع وأنه لم يصدر من الطاعين رضاء ما يقسمتها — وأنها وإن كانا قد اشترتا من أحد الشركاء على الشيوع (الدكتور فوزي أرمانيوس) ١٥ فدناً إلا أن هذا القدر ليس هو كل نصيب البائع المذكور — ذلك أنه قد

اختص ب ١٥ فدناً و ١٢ قيراطاً و ٩ أسهم بمقتضى حكم القصة والتحديد الوارد بقدر البيع الصادر لها منه — بعيد أن حالة الشيوع لا تزال قائمة — إذ بين من مطابقة الحدين الشرقي والغربي — بهذا القدر أهمها لا يطابقان ما ورد بالرسم للقدم من الجير في دعوى القصة والذي جعل نصيب الدكتور فوزي وأقاربين نصيب كل من الأستاذ حنا إبراهيم والرحوم ديمتري أباندر هذا إلى أن الطاعين لما اشترتا القدر المشفوع فيه من للطمون عليها الأولى ذكر في القدر الابتدائي أنه شائع في ٥٢ فدناً و ١٢ قيراطاً و ١٩ سهماً بينا أنه عند التسجيل ذكر في القدر النهائي أن نصيب مورثها هو خمسة عشرة فدناً فقط — كما

في هذه الحالة قد شرع لفائدة الغير وصونا لحقه فإنه يكون له أن يرضى القصة التي تمت ويعتبر بذلك متنازلاً عن هذا الحق الذي شرع لفادته .

٣ — إذا كانت محكمة الموضوع قد أخذت الطاعين (المشفوع ضدما) — في خصوص ثمن الصفقة المشفوع فيها — دليل صالح للأخذ به قانوناً — وهو عقد البيع الابتدائي الموثق عليه منها — ولم تعد بما أبدأه من تعليل لرفع الثمن في القدر النهائي لما ساقته في هذا الخصوص من أسباب ساقطة — فلا وجه للنسب على حكمها بأنها لم تحل الدعوى إلى التحقيق لتسحى حقيقة الثمن — ذلك أن لما في هذا الشأن سلطة تقدير إجابة هذا الطلب أو رفضه تبعاً لما يترأى لها من عناصر الدعوى .

الحكم

« ... حيث إن الطاعين ينيان بالسبب الأول على الحكم للطمون فيه الخطأ في القانون وفي ذلك ذكر أن محكمة الاستئناف إذ أهدرت دفاعها القائم على أنها يمتلكان مع الشفعية على الشيوع في الأطيان التي يقع بها القدر للشفوع فيه وأنها لذلك يفضلانها بترتيبها لهذا القدر — قد اعتدت في هذا الخصوص بحكم القصة الذي صدر بتاريخ ١٩٤٣/٢/٣ مع أنه — وقت صدور ذلك الحكم — لم يكن للتقاضي قد أصبحوا ملاكاً بعد للأطيان موضوع القصة — ذلك أنهم كانوا قد اشترتا هذه الأطيان بقدر بيع ابتدائي ورفضوا به دعوى حجة تماقد ولما صدر الحكم لصالحهم حجة التماقد لم يسجلوا هذا الحكم

لسنة ١٩٣٧ مدنى سنورس — وإذا كانت الست
إيزيس أبدير ذكرت في عقد البيع الابتدائى أن
الأرض الميعة شائعة في ٥٢ فدانا وكسور فإن
مصلحة المساحة ومصلحة النهر العقارى لم يسيرا
معها في الخطأ الذى وقعت فيه وأثبتنا الوضع
الصحيح للأرض الميعة وهو أنها شائعة في ١٨
فدانا و ١١ قيراطا و ٢٢ سهما حسبما هو ثابت في
دفاترها — وهذا المدعى عليهما الاول والثاني
سبق أن اشترى ١٥ فدانا من الدكتور فوزى
أرمانوس جرجس مشاعة في ١٥ فدانا و ٢٠
قيراطا و ١٨ سهما وتسجل هذا العقد وهذا
الجزء الاخير هو الذى اختص به الدكتور فوزى
أرمانوس بموجب حكم القسمة سالف الذكر
فشراء المدعى عليهما نصيب الدكتور فوزى
أرمانوس ثم نصيب الست إيزيس أبدير مشاعاً
فيا اختص به كل من الاول ومورث الثانية
بموجب القسمة لاشك يدل على قبولها هذا
التحديد وإقرارها بقيام القسمة وفضلنا عن ذلك
فإن المدعى عليهما وقد اشترى نصيب الست إيزيس
أبدير مشاعاً في ١٨ فدانا و ١١ قيراطا و ٢٢
سهما التى اختص بها مورثها والشريعة — فإن
هذا الشراء المبرر بإقرار منهما بأنهما ليسا شركاء
على الشيوع في العين المبيع جزء منها — ولا
يقبل منهما بعد ذلك المنازعة في هذا الإقرار كما
جاء بالحكم المطعون فيه . وحيث إنه واضح من
عقد البيع التامى المسجل الصادر من البائنة
للمستأقنين والذى قصرا فيه البيع على ٤ قيراط
و ١٩ سهم من القدر المبيع بالعقد الابتدائى أن
هذا القدر شائع في ١٨ فدانا و ١١ قيراطا و ٢٢
سهما والحدود الواردة في هذا العقد تتفق مع
حدود النصيب الذى اختص به مورث البائنة في
قضية القسمة ٢٢٥٤ لسنة ١٩٣٨ مدنى سنورس .
وحيث إنه وإن كان عقد القسمة (المراد حكم

أبدى الطاعنان — أنهما حين اشترياهما ورياض
عبد الجواد من الأستاذ حنا ابراهيم ١٧ فدانا
و ١٢ قيراطا و ٦ أسهم ذكر في العقد الصادر منه
لهم أن القدر للبيع شائع في ٥٢ ف ،
١٢ ط ، ١٩ س ولا يزال لرياض عبد الجواد
نصيبه في جميع الشيوع — ولم يقبل القسمة —
ولا يزال متمسكا بنصيبه شامعا في كل الاطيان —
وقد قصرت محكمة الاستئناف في الرد على هذا
الدفع — واكتفت بالقول بأن الطاعنين قد
أقرا القسمة واشترى القدر المشعور فيه على أساس
التقدير بها — وبالسبب الثالث ينسب الطاعنان على
الحكم المطعون فيه أنه مشوب بالتناقض إذ أثبت
في أسبابه أن الطاعنين قد استأجرا من الاستاذ
حنا ابراهيم نصيبه مفرزاً بقدر محرز في أول
ديسمبر سنة ١٩٤٣ — بينما أنه كان تحت نظر
محكمة الاستئناف — عقد البيع الصادر للطاعنين
ولرياض عبد الجواد — وثابت فيه أنهم قد اشتروا
منه ١٧ فدانا و ١٢ قيراطا و ٦ أسهم شائعة في
٥٢ فدانا و ١٢ قيراطا و ١٩ سهما — وبالسبب
الرابع ينسب الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه
أغفل الرد على ما تمسك به من أن شرائهما ١٥
فدانا من الدكتور فوزى أرمانوس — لا يتبر
رضاء منهما بالقسمة كما أن استجارهما لحصة ورقة
المرحوم الدكتور ديمتري أبدير لا يحدو أن يكون
قسمة مهايأة — بقصد انتفاع كل شريك بنصيبه .
« وحيث إن التمسك بما ورد في هذه الاسباب
جميعا مردود بما ورد في الحكم الابتدائى المؤيد
بالحكم المطعون فيه لأسبابه قد جاء به « وحيث
إنه ظاهر من عقد البيع التامى أن الصفقة الميعة
مشاعة في ١٨ فدانا و ١١ قيراطا و ٢٢ سهما
قطر وهذا الجزء هو الذى اختص به الدكتور
ديمتري أبدير مورث البائنة وللدعية — مفرزاً —
تنفيذا لحكم القسمة الصادر في القضية ٢٢٥٤

منه أن القصة النهائية لم تم هذا فضلاً عن أن المتألف عليها الأولى تنازعه في إقامة تلك المباني وهذا نزاع خارج عن نطاق هذه الدعوى «
وبين من هذا الذي سلف لإرادته أن محكمة الموضوع قد عرضت لما أدلى به الطاعنان في دفاعهما من أنهما يمتلكان على الشيوع في الأطلان التي يقع بها القدر المشفوع فيه — وأنهما يملكان الشفعة بشرائهما لذلك القدر — وانتهت إلى عدم التعويل عليه تأسيساً على ما استظهرته من المستندات التي قدمت لها استظهرت أنها صحيحاً من زوال حالة الشيوع التي كانت قائمة قبل الحكم بالقصة في ١٩٤٣/٢/٣ وإقرار الطاعنين للقصة التي تمت بموجبه وارتضاءهما له وإعمالها متضاه من قبل شرائهما لصفة المشفوع فيها — وعند تحرير القدر النهائي المسجل الصادر لها من المظنون عليها الثانية — وقد أقيمت حكماً في هذا الخصوص على أسباب ساقطة تؤدي إلى النتيجة التي خلصت لها — ولا يشوب تبسيباً في ذلك قصور ولا تناقض أن النتيجة التي خلصت إليها صحيحة قانوناً — ولا يتحسب في سلامتها ما تمسك به الطاعنان لدى محكمة الموضوع — من عدم إمكان الاحتجاج عليهما بحكم القصة لعدم تسجيله طبقاً لما تقتضيه أحكام قانون الشهر العقاري — ذلك أن المادة ١٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقاري — إذ تنص على أن « جميع التصرّفات والأحكام النهائية المقررة لحق من الحقوق المالية العقارية الأصلية يجب لذلك تسجيلها ويترتب على عدم التسجيل أن هذه الحقوق لا تكون حجة على الغير — ويسري هذا الحكم على القصة العقارية ولو كان محلها أموالاً مورثة » فإن مؤدى ذلك أنه يجوز للغير اعتبار حالة الشيوع لا تزال قائمة طالما أن عقد القصة أو الحكم المقرر لها لم يسجل

القصة) لم يسجل فإن المشتريين أقراء واشتريا الأرض المشفوع فيها على أساس التقيد بوثابته ذلك من عقد البيع النهائي المسجل ومن الطلب القديم من المتألف فايز قوسة للشهر العقاري بسنورس بتاريخ ١٩٥٢/٧/١٩ والمقدم صورته بالحفاظة رقم ٤ دوسيه استئناف من عقدي الإيجار المؤرخين أول أكتوبر سنة ١٩٤٦ وأول أكتوبر سنة ١٩٤٨. وبمقتضاهما استأجر المتألفان المساحة التي تحت الدكتور ديمتري أبادير ١٨ فدانا و١٢ قيراطاً على أساس أنها مفرزة محددة كما هو ثابت أيضاً من العقد المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٤٣ أن الأستاذ حنا إبراهيم أحد المتقاضين في قضية القصة ساقطة الذكر أجر فضيه وقدره ١٨ فدانا و١٢ قيراطاً و٧ سهماً محمداً أن القصة التي تمت بين الملاك قضائية نهائية لا قصة مهادنة كما ذهب إلى ذلك المتألفان . ثم قالت وحيث إن المتألفين ذكرنا يحد كترهما أنهما أقاما عزية وقصدا علناً للقبالة في التصيب الذي اخص به الدكتور ديمتري أبادير وأنه لو كان تمت قصة نهائية لحال الورثة بينهما وبين بناء هذه العزية . وقد ردت المتألف عليها الأولى بأنها هي التي أقامت المباني بنصيبها وأن فايز قوسة إبراهيم إنما أنشأ عللاً للقبالة عائلاً بذلك شروط عقد الإيجار وأنها أبلغت منه فخر له بحضر بذلك . وحيث إنه ثابت من الشهادة المقدمة بالحفاظة ٧ استئناف أن فايز قوسة إبراهيم في يوم ١٩٥٣/٣/١٥ بدائرة طلمية أنشأ (عزية ومباني وعمل) بدون ترخيص من الجهة المختصة وقدم للمحاكمة لجلسة ١٩٥٣/١٠/٦ — وحيث إنه ثابت من عقدي الإيجار المؤرخين في أول أكتوبر سنة ١٩٤٦ وأول أكتوبر سنة ١٩٤٨ أن المتألفين كانا يستأجران نصيب المرحوم الدكتور ديمتري أبادير فلذا كانا خلال مدة الإيجارة أقاما مباني فذلك لا يمكن أن يستنتج

قصد الاضرار بالشفعة بأنه لو كان قصدهما متجنباً لحرمانها من الصفقة لحررا العقد التاني على أساس أن القدر المبيع شائع في ٥٢ فداناً .

« وحيث إن هذا التني محدود بأن محكمة أول درجة إذ عرضت لما أبداه الطاعنان في هذا الخصوص أوردت في أسباب حكمها — أنه ظاهر من عقد البيع الابتدائي الموقع عليه من البائنة والمشتريين والمودع تحت رقم ٢ من الحافظة ٤ دوسيه المقدم من المدعية والصادر من الست ليزيس ديتري أبادير إلى المشتريين عن الأرض موضوع الشفعة أنه نص في البند الثاني منه على أن هذا البيع تم في نظير ثمن إجمالي ٨٠٩ جنيهات و٣٧٥ ملية كما نص في البند الأول على أن الأرض المبيعة هي ٥ أفدنة ، ٩ قرايط ، ١٢ سهماً أي أن هذا الثمن هو عن الصفقة جميعها فإذا كان المشتريان (وهما المدعى عليهما الأول والثاني) قد زادا الثمن في عقد البيع التاني إلى ١٠٧٠ جنيهاً فإن هذه الزيادة لاشك صورية قصد بها الإضرار بحق الشفعة عند طلبها الأخذ بالشفعة ولا يقبل منهما القول بأن البائنة رفضت إتمام الاجراءات إلا بعد زيادة الثمن (حسباً ورد في مذكراتهما) وذلك لأن البائنة ملزمة بإتمام البيع بالثمن المتفق عليه في العقد الابتدائي — وقد رسم القانون الطريق لإجبارها على تنفيذ التزامها . وحيث إنه لما تقدم تكون منازعة الشفعة في الثمن الوارد في العقد التاني عن الأرض موضوع الشفعة منازعة جدية بغير حاجة إلى تحقيق ولا تكون الشفعة ملزمة والحالة هذه إلا بالثمن الوارد في العقد الابتدائي المؤرخ ٢٥/٦/١٩٥٢ . وقد أيدت محكمة الاستئناف — وجهة نظر الحكم الابتدائي في هذا الخصوص وأحالت إلى أسبابه —

وإذ كان التسجيل في هذه الحالة قد شرع لفائدة التني وصوتاً لحقه فإنه يكون له أن يرتضى القصة التي تمت ويصير بذلك متنازلاً عن هذا الحق الذي شرع لفائدته — وهو ما خلص إليه الحكم المطعون فيه حيث أخذ الطاعنين باقرارهما لحكم القصة وارتضاها لهما .

« وحيث إن السبب الخامس يتحصل في أن الطاعنين قد تمسك بأن حقيقة الثمن التي كان يتعين على للطعون عليها الأولى إيداعه هو المدون بالقعد التاني المسجل ومقداره ١٠٧٠ جنيهاً دون المبلغ الوارد بالقعد الابتدائي وهو ٨٠٩ جنيهات و٣٧٥ ملية — إذ أن هذا الثمن قد زيد فلا بمقدار الفرق اقتناعاً من الطاعنين بالأسباب التي تثبتت بها للطعون عليها الثانية وطلبت على أساسها رفع الثمن وقد وقع لها المبلغ الوارد بالقعد التاني فعلاً — ولم تكن محكمة الموضوع تسمح بهذا المطاع ولم تورد سبباً يدعو لإطراحه سوى القول بأن الثمن قد رفع في العقد التاني بقصد الإضرار بالشفعة وأن الزيادة صورية — وأنه كان في مكتة الطاعنين إلزام البائنة بالثمن المدون بالقعد الابتدائي وعدم الاستجابة إلى ما طلبته من رفع هذا الثمن — بالوسائل المؤدية لذلك قانوناً قررت ذلك — دون تحقيق تجربته لتحرى به وجه الحقيقة في الثمن — أو مناقشة البائنة في مقدار ما قبضته — والتفتت عما أبداه الطاعنان من أن هذه البائنة هي بنت الشفعة وأن الأقرب للقول أن تكون في جانب أمها — ولا تكون مع الطاعنين عليها — ومصادق ذلك أنها سلمتها نسخة عقد البيع الابتدائي الخاصة بها — قد علمتها الشفعة ضمن مستنداتها — علماً بأن ما يدون في هذا القعد قابل للتعديل فلا يصح الارتكان إلى ما ورد فيه والأخذ به قضية مسلمة دون تحقيق — وقد نفى الطاعنان عن نفسيهما

بأى وجه من الوجوه، ومفهوم هذه النصوص أن المشرع أراد أن يخرج بها عن القواعد العامة لسريان مواعيد الطعن فلم يستلزم إعلان صاحب الشأن بالقرار الصادر ضده ولم يشترط عليه به بل جعل من تاريخ إرسال هذا القرار إلى الجهة الحكومية التي ينتسب إليها المتهم بدءاً لسريان الميعاد الذي حدوده لرفع المعارضة فيه فإذا لم يرفضها في خلال هذه المدة أصبح القرار نهائياً وقد أطلق المشرع هذا النص وعلمه على كل متهم صدر قرار ضده من اللجنة الجزائية له محل إقامة معلوم أو ليس له محل إقامة معلوم وإذن فإذا كان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى القول بأن إرسال القرار إلى الجهة الحكومية التي ينتسب إليها المتهم لا يثبت أثره بالنسبة لسريان ميعاد المعارضة إلا إذا كان المتهم مجهولاً أو لا يكون له محل إقامة معلوم — فإن هذا القول يكون مخالفاً للقانون إذ فيه تحديد وتخصيص حيث قصد المشرع إلى الإطلاق والتعميم .

(القضية رقم ٢٥٤ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد وإبراهيم عياد يوسف ومحمد زعفراني سالم ومحمد رفعت وعباس حلي سلطان المستشارين) .

١٠

١٥ يناير سنة ١٩٥٩

١ — قس « إجراءات الطعن » . « مسائل طلبة » . أحوال شخصية . وجوب مراعاة نوع الحكم والجهة التي أصدرته في تحديد الإجراءات الواجب اتباعها في الطعن بالنقض دون التفات إلى نوع المسائل التي فصل فيها الحكم .

ولما كان بين من ذلك أن محكمة الموضوع قد أخذت الطاعنين — في خصوص ثمن الصفقة المشفوع فيها — بدليل صالح للأخذ به قانوناً — وهو عقد البيع الابتدائي الواقع عليه منهما — ولم تمتد بما ابتدأه من تحليل لرفع الثمن في العقد النهائي لما ساقته في هذا الصدد من أسباب ساقته — فلا وجه للنسب على حكمها بأنها لم تحل الدعوى إلى التحقيق لتعبر حقيقة الثمن — ذلك أن لها في هذا الشأن سلطة تقدير إجابة هذا الطلب أو رفضه تبعاً لما يتراءى لها من عناصر الدعوى .

« وحيث إنه لا تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه » .

(القضية رقم ٣٠٢ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد ومحمد زعفراني سالم والمجنبي الموصى ومحمد رفعت وعباس حلي سلطان المستشارين) .

٩

١٥ يناير سنة ١٩٥٩

جارك « ميعاد المعارضة في قرارات اللجنة الجزائية » .
مقيداً ١ المادة ٣٣/٥ — ٦ من اللائحة الجزائية .

المبدأ القانوني

تنص المادة ٣٣ من اللائحة الجزائية في فقرتها الخامسة على أنه يجب أن ترسل صورة من قرار اللجنة الجزائية في يوم صدوره أو في اليوم التالي إلى السلطة القضائية إذا كان المتهم أجنبياً أو إلى الحكومة المحلية إذا كان وطنياً ، ثم نصت في الفقرة السادسة منها على أنه : إذا لم يرفع المتهم معارضة ولم يعلنها للجerk في مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ إرسال صورة القرار إلى الحكومة المتسمى إليها يصبح القرار نهائياً ولا يقبل الطعن فيه

فيه أنه صدر من دائرة الأحوال الشخصية بحكمة استئناف القاهرة منعقدة في هيئة غرفة مشورة وبحضور أحد أعضاء النيابة فإن الطاعة إذ راعت في طعنها الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٨٨١ وما بعدها من قانون المرافعات تكون قد التزمت حدود القانون .

٢ — تنص المادة ٩٩ من قانون المرافعات على وجوب تدخل النيابة في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلا، كما أوجبت المادة ٣٤٩ من هذا القانون أن يكون من بيانات الحكم رأى النيابة — في أحوال تدخلها — ومقاد ذلك أن سماع رأى النيابة في المناوئ المتعلقة بالأحوال الشخصية وإثبات هذا الرأي ضمن بيانات الحكم هو من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على إغفالها البطلان — حتى ولو كانت الدعوى قد رفعت أصلا بوصفها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة أولية تتعلق بالأحوال الشخصية .

(القضية رقم ١٢ سنة ٢٥ ق «أحوال شخصية»
رئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمود عياد وعبد متولى
حنبل وعبد زعفراني سالم وعبد رفعت وعباس حلمي
سلطان المستشارين) .

١١

٢٢ يناير سنة ١٩٥٩

١ — صورة «العلم بالصورية» والدعوى البوليسية» .
بجز الطاعة عن إثباتها . غير منتج بعد ذلك التمس على
الحكم بالخط بين أحكام الدعوى .

ب — صورة «إثبات الصورية» . بحكمة الموضوع .
تقدير كفاية قرآن الصورية مما يستلزم به نفي الموضوع .

ب — نيابة عامة . أحوال شخصية . وجوب تدخل
النيابة العامة في قضايا الأحوال الشخصية ولو كانت
الدعوى قد رفعت أصلا بوصفها دعوى مدنية وأثيرت
فيها مسألة أولية تتعلق بالأحوال الشخصية . بطلان
الحكم إذا أغفل إثبات رأى النيابة في هذه القضايا
ضمن بياناته .

المبادئ القانونية

١ — إجراءات الطعن بالنقض لا يراعى فيها إلا نوع الحكم ذاته ومن أى جهة صدر لأن الطعن بالنقض إنما ينصب على الحكم المطعون فيه فإذا صدر من المحكمة المدنية حكم في مسألة تتعلق بالأحوال الشخصية مما لا يدخل في اختصاصها تعين عند الطعن في حكمها اتباع الإجراءات المقررة للطعن في المواد المدنية، وإذا صدر من محكمة الأحوال الشخصية حكم في نزاع مدني مما لا يدخل في اختصاصها تعين مع ذلك عند الطعن في حكمها اتباع الإجراءات المنصوص عليها في المواد ٨٨١ وما بعدها من قانون المرافعات . والذي يحدد نوع المحكمة التي أصدرت الحكم هو كيفية تشكيلها ، وبمصدر القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ دخل في ولاية المحاكم التي تتولى الفصل في المسائل المدنية اختصاصا مستحدث في مسائل الأحوال الشخصية وقد نصت المادة ٨٧١ من قانون المرافعات المضافة بذلك القانون على أن « تنظر المحكمة في الطلب منعقدة في هيئة غرفة المشورة بحضور أحد أعضاء النيابة وتصدر حكمها علنا ، مما يفيد أن تشكيل محكمة مواد الأحوال الشخصية تشكيل متميز عن التشكيل المادى للمحاكم المدنية وإذ كان يبين من الحكم المطعون

بضريبة أرباح تجارية فأقامت المطعون عليها الأولى الدعوى الابتدائية بطلب الحكم بتثبيت ملكيتها لهذه الأطنان وشطب جميع الإجراءات والتسجيلات المترتبة عليها واستندت في دعواها إلى عقد بيع مسجل صادر لها من المطعون عليه الثاني فتمسكت الطاعنة — من بين ما تمسكت به — بأن دين الضريبة مضمون بحق امتياز يرد على كافة أموال المدين من منقول وعقار وبأن حق الامتياز يؤولها حق تتبع أموال المدين في أي يد كانت وبأنه تأسيساً على ذلك تكون المطعون عليها الأولى ضريبة في طلب إلغاء الحجز التقاري وشطب التسجيلات ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة إلى هذا الدافع الجوهرى والرّد عليه فإنه يكون معيباً بالقصور بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

(القضية رقم ٢٩ سنة ٢٤ ق وثلاثة عضوية السادة الأساتذة محمود مياد وميثاق رمزي ومحمد زعفراني سالم ومحمد رفعت ومبشر حلمي سلطان المستقلين) .

١٢

٢٢ يناير سنة ١٩٥٩

تنفيذ مقررى « حكم مرسى الزراد » . خلف خامس .
حجية الأمر للنقض . نظام خامس . المسك الصادر ضد المدين للزروع ملكيته قبل تسجيل حكم مرسى الزراد .
يختبر حجة على الرأى عليه الزراد . هو خلف خامس المدين .
اعتباره ممثلاً في شخص البائع له في الدعوى القائمة ضده باستحقاق آخر جزء من الدين . لا هبة يقدم تسجيل صحيفة للمدعى أو المسك أو كونه اجتهادياً .
تمسك المشتري بالزاد بملكية الجزء المحكوم به يثبت تمسكاً بصرف صادر من غير مالك لا يؤدى إلى كسب الملكية إلا بالاتمام الحسى .

ج — تأميمات معيبة « حقوق الامتياز » . حكم « تمسك معيب » . تمسك مصلحة الضرائب بأن دين الضريبة مضمون بحق امتياز يرد على كافة أموال المدين .
حقها في تتبعها في أي يد كانت وعدم أحقية المشتري من مدينها في طلب إلغاء الحجز التقارى وشطب التسجيل .
هو دفاع جوهرى . إغفاله وعدم الرد عليه . قصور

المبادئ القانونية

١ — إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف قررت أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الدرجة الأولى بصورة المقد ولكنّها عجزت عن الإثبات بعد أن كلفت به ثم تمسكت أمام محكمة الدرجة الثانية بالدعوى البوليصة فأحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وكلفت الطاعنة بالإثبات فمجرت عن تقديمه ، فإنه يكون غير منتج ما نسبته الطاعنة إلى الحكم من الخلط بين أحكام الدعويين .

٢ — تقدير الثرائن وكفايتها في الإثبات هو ما تستقل به محكمة الموضوع طالما كان استخلاصها سائماً مؤدياً عقلاً إلى النتيجة التي تكون قد انتهت إليها ولما كان الحكم المطعون فيه لم ير في ثبوت علاقة الزوجية بين المطعون عليهما قرينة تكفي وحدها لإثبات الصورية فإن النقص عليه في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جديلاً موضوعياً لا يتهوز إثارته أمام محكمة النقض .

٣ — إذا كان الواقع في الدعوى أن الطاعنة — مصلحة الضرائب — أوقعت حجزاً عقارياً تنفيذياً على أطنان زراعية على اعتبار أنها مملوكة للمطعون عليه الثاني وأنه مدين لها

المكرر

«... حيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفته لقانون ولثالثات في الأوراق وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم الصادر لصلحة المطعون عليه الأول (وقف أبي طاقية) لم يكن في مواجهتهم فلا حجة له عليهم كما أن صحيفة الدعوى التي رفعت من الوقف بتبعية ١١٨٧٥٠٨٦ متراً مربحاً لم تسجل وبما أنهم (أى الطاعنين) من الغير فإنه لا يجتج عليهم بالحكم الصادر في تلك الدعوى — وليس من شأن اعتبار أرض النزاع وفقاً أن يترفع عنها صفتها كعقار يخضع للتسجيل طبقاً لأحكام قانون التسجيل — والطاعنون بوصفهم خلفاً خاصاً للدينونة التزوعة ملكيتها لا يحاجون بأى حق من الحقوق العينية التي يرثها البائع إلا إذا كانت هذه الحقوق قد تسجلت بالمواصفة لقانون — وقد كان يشين على محكمة الموضوع بحث أمر الملكية — فلا تقف عند حد الاعتداد في قضائها برفض دعواهم — على ذلك الحكم الصادر لصلحة الوقف في دعوى لم تسجل صحتها ولم يسجل حكمها ولم يكن الطاعنون مختصين فيها .

«وحيث إن التي بهذا السبب مردود — بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الطلب الأسلى على ماورد فيه وفي الحكم الابتدائي الذي أحال إليه وقد ورد بهذا الحكم الأخير قوله : «وحيث إنه لا نزاع في أن الحكم الصادر بتبعية القدر المتنازع عليه لجهة الوقف هو حكم مقرر لحق جهة الوقف على هذا القدر لا منتهى له فسواء سجل هو وصحيفته أم لم يسجل فإنه صدر انتهائياً في مواجهة الدينين التزوعة ملكيتهم وأصبح حجة عليهم وحائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه قبلهم ومعدداً لحقوقهم في المقار التزوعة ملكيته

المبدأ القانوني

إذا كان الواقع في الدعوى أن عقاراً رضى مزاده على الطاعنين فنازعهم المطعون عليه في شأن ملكية جزء منه تأسيساً على أنه يمثل جهة وقف وأن الوقف حصل على حكم ضد المدينة المنزوع ملكيتها قبل تسجيل حكم مرسى المزااد قضى بتبعية جزء من الدين المنزوع ملكيتها له ، فإن هذا الحكم يكون حجة على الرامى عليهم المزااد — ذلك أن الرامى عليهم المزااد بوصفهم خلفاً خاصاً للمدينة تلقوا عنها الحق بمقتضى حكم مرسى المزااد ويعتبرون ممثلين في شخص البائعة لم في الدعوى المقامة من جهة الوقف ضدها — ولا يحول دون هذا الثقل إلا أن يكون حكم مرسى المزااد قد سجل قبل صدور الحكم بتبعية جزء من العين لجهة الوقف ، ولا عبرة بعد ذلك أن يكون هذا الحكم قد صدر ابتدائياً قبل تسجيل حكم مرسى المزااد — لأن الحجة تثبت للحكم ولو كان ابتدائياً ، ولا عبرة بعدم تسجيل جهة الوقف لصحيفة الدعوى ولا بعدم تسجيل الحكم ذلك لأن تمسك الرامى عليهم المزااد بحكم مرسى المزااد — وهو لم يصدر إلا بعد أن قضى بتبعية جزء من العين لجهة الوقف — يعتبر تمسكاً بتصرف صادر من غير مالك يفتى للتصرف إليهم — وهم المشترون بالمزااد — أى حق في الملكية بالنسبة لذلك الجزء إذ التصرف الصادر من غير مالك لا يكسب بمجرد الحق العيني ولا يمكن أن يؤدي إلى كسب الملكية إلا بالتقادم الخفى إذا توافرت شروط وأهمها الحياة فضلاً عن السبب الصحيح وحسن النية .

ضد الحائزة ببيعة جزء من العين الترسا مزادها فيما بعد على الطاعنين . ولا يتم تسجيل الحكم الصادر فيها قبل تسجيل حكم رسول الزاد . ذلك لأن تمسك الطاعنين بحكم رسول الزاد التمسك يصدر إلا بعد أن قضى ببيعة العين لجهة الوقف — يعتبر تمسكاً بتصرف صادر من غير مالك يفتى بالتصرف إليهم (وهم للشترون بالزاد) أى حق في الملكية بالنسبة لملك الجزء الذى كان موضوع دعوى التبعة — فليس لهم أن يحتجوا بملكيتهم لما رسا به الزاد عليهم تأسيساً على تسجيل حكم مرسى الزاد وعدم شهر دعوى التبعة والحكم الصادر فيها — إذ التصرف الصادر من غير مالك لا يكسب (بمجرد) الحق البنى — ولا يمكن أن يؤدى إلى كسب الملكية إلا بالتقدم الحشى إذا توافرت شروطه وأهمها الحيازة فضلاً عن السبب الصحيح وحسن النية .

« وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه عائلته للثابت فى الأوراق . وقصوره فى التسبب وفى بيان ذلك يقولون إن ملكية المدينة المزروعة ملكيتها لأرض النزاع ثابتة من عقد البيع الصادر للسيدة بفت جرجس المسجل فى سنة ١٩٢٨ ومن عقد شراء ملكها تادرس حنا الذى اشترى التزل فى سنة ١٩٠٧ ومن تخرى الحيرين المعين والاستشارى — ومن الشواهد للسادة الثابتة فى الطبعة التى عنها الحيرين — وما ادعاء وقف أبى طاقية بشأن ببيعة هذه الأرض لمدحوض بالسندات القديمة وتخرى الحيرين وبذلك الشواهد المادية الثابتة فى الطبعة — وبأن حجة الوقف ليست بأطوال ولا حدود ولا بيانات — وقد كان يتعين على محكمة الموضوع أن تحقّق أمر هذه الملكية لأن هذا هو مناط الخصومة المطروحة عليها — ولكنها انصرفت عنه استناداً إلى الفكرة

ومتتمساً منها القدر المتنازع عليه وقد نصت المادة (٥٩١ مرافعات) تقديم على أن « إيقاع البيع الراسى عليه المزاد لا يترتب عليه حقوق له سوى ما كان للمدين المبيع ملكه من الحقوق فى القمار المبيع ويترتب على ذلك أن المدعين الراسى عليهم المزاد (الطاعنين) لا يملكون بمقتضى حكم مرسى الزاد إلا القدر المملوك حقيقة للمدين المزروع ملكيته دون اعتداد بما يقولونه من أن حكم التبعة الصادر لجهة الوقف لم يكن فى مواجهتهم وليس حجة عليهم وذلك لأنه صدر انتهائياً فى مواجهة المدينين الذين انتقل إليهم ملكه بمقتضى حكم مرسى الزاد وهم لا يملكون أكثر مما كان ملكه وإنما يكون لهم حق الرجوع بما نالهم من ضرر على ثمن القمار المبيع . . . » وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه من اعتبار الحكم الصادر ضد مورثة المطعون عليها الثانى والثالث حجة على الطاعنين —

صحيح فى القانون — ذلك أن هؤلاء الطاعنين وبوصفهم خلفاً خاصاً لهذه الورثة — تلقوا عنها الحق بمقتضى حكم مرسى الزاد يعتبرون مثليين فى شخص البائنة لهم — فى الدعوى القائمة من جهة الوقف ضدها — تلك الدعوى التى قضى فيها قبل رسو المزاد ببيعة جزء من الألبان المزروع ملكيتها لجهة الوقف وهو المقدار موضوع النزاع — ولا يحول دون هذا التجلل إلا أن يكون حكم مرسى الزاد وهو سند ملكية الطاعنين يعتبر بمثابة عقد بيع صادر لهم من المدينة المزروعة ملكيتها قد سجل قبل صدور الحكم ببيعة جزء من العين لجهة الوقف — ولا عبرة بكون هذا الحكم قد صدر ابتدائياً قبل تسجيل حكم مرسى الزاد — ذلك لأن الحجية تثبت للحكم ولو كان ابتدائياً — ولا مجال فى هذا الخصوص لتمسك من قبل الطاعنين بسبب تسجيل جهة الوقف لصحيفة الدعوى القائمة منها

الثانية للطاعنين سواء بحكم مرسى الزاد أو بالقدر الصادر لهم أخيراً من وزارة الأوقاف وقد هدف الطاعنون بطلب الإيقاف إلى حسم النزاع ومنع تكرار التقاضي ولكن المحكمة رفضت طلبهم تأسيساً على أن الحكم في الاستئناف غير مؤثر على الدعوى الجديدة — وهذا القول من جانب محكمة الاستئناف مخالف للقانون — لأن الحكم في الدعوى الجديدة يؤثر على نتيجة الفصل في الدعوى استئنافياً .

« وحيث إن النتي بهذا السبب مردود بما جاء بالحكم للطعون فيه من قوله :

« وحيث إنه فيما يتعلق بطلب المستأنفين (الطاعنين) وقف الدعوى بمقولة إن وزارة الأوقاف ادعت ملكية الجزء المتنازع عليه وأنهم قصرأ للنزاع اشتروا منها هذا القدر ولعدم إمكانهم إدخالها لأول مرة في الاستئناف اضطروا إلى رفع الدعوى ٦٨٥ لسنة ١٩٥٣ كلى مصرضها وضد الستأنف عليهم وأن الفصل في هذه الدعوى بحسم النزاع — نهائياً — ذلك النزاع القائم بالاستئناف الحالي — فردود بأنه واضح من أقوال المستأنفين (الطاعنين) في هذا الشأن أنهم خلطوا بين أحكام المادة ٢٩٣ مراضات والمادة ٤٠٥ مدنى وشرط تطبيق الأولى أن يتوقف الحكم في الدعوى على أمر خارجي عنها بحيث يستحيل الفصل فيها قبل أن تنتهي الخصومة بشأن المسألة الخارجة وهو ما لا يتوافر في هذه الدعوى إذ أن كلا من الدعويين مستقلة عن الأخرى تماماً ولا يتوقف الفصل في إحداها على الأخرى فالخصومة في كل منهما قائمة بذاتها ولا ارتباط بينهما ولا يجوز الحكم الصادر في إحداها حجية بالنسبة للأخر — تلك الحجية التي تتطلب اتحاد الخصوم ، والخصوم فيها مختلفان فوزارة الأوقاف غير ملزمة في الدعوى الحالية

الحالطة التي نرى الطاعنون عليها في السبب الأول من أسباب الطعن وفي ذلك ما يجب حكمها يجب جوهرى يطله ويوجب نقضه .

« وحيث إن النتي بهذا السبب مردود — بأن الحكم المطعون فيه وقد أقام قضاءه برض الدعوى بالنسبة للطلب الأصلي تأسيساً على أن الحكم الصادر ببقية أرض النزاع لوقف أبى طاقية له حجية الأمر القضى قبل الطاعنين — فإنه قد استغنى بذلك عن بحث أمر لللكية لعدم جدوى هذا البحث — فلا عمل لنتي عليه بقصور التسبيب .

« وحيث إن الطاعنين يتعنون بالسبب الثالث على الحكم للطعون فيه التصورى للتسبيب ومخالفة القانون وبياناً لذلك ذكروا أنهم طلبوا إلى محكمة الاستئناف وقف نظر الاستئناف حتى يصل في الدعوى رقم ٤٦٧٥ لسنة ١٩٥٣ كلى مصر — وهى الدعوى التي أقاموها على الطعون عليه الأول — بطلب بتثبيت ملكيتهم للأرض موضوع النزاع — وأدخلوا فيها وزارة الأوقاف خصماً لأنها هى الأخرى ادعت أن تلك الأرض تابعة لوقف الحرمين الشريفين وأوقاف أخرى ونظراً لهذه المنازعة من قبل وزارة الأوقاف قد اضطروا إلى شراء أرض النزاع منها مرة أخرى ورفضوا الدعوى المذكورة حتى ينحسم كل نزاع بخصوصها — وإذ كان لا يتأتى إدخال وزارة الأوقاف لأول مرة خصماً في الاستئناف للرفع منهم — فقد طلبوا وقف نظره حتى يصل في تلك الدعوى — فرفضت محكمة الاستئناف طلبهم مع أنه طلب لا يخالف القانون في نفيه أو روجه — فضلاً عن أن لم في طرح النزاع بتلك الدعوى مصلحة عتقة — إذ سيتبين بجلاء أن لاعلاقة لوقف أبى طاقية بتلك الأرض — ولا شأن له في ملكيتها

١٣

٢٢ يناير سنة ١٩٥٩

دعوى : نظر الدعوى أمام المحكمة بقرير التخصيص .
إعداد التقرير لإجراء . تلاوته بالجلسة لإجراء آخر .
إغفالاً إليها . بطلان الحكم . اللذان ٤٠٧ مكرراً ٢
و ٤٠٨ مرافعات .

المبدأ القانوني

تلاوة تقرير التخصيص في جلسة المرافعة
إجراء واجب وفقاً لنص المادة ٤٠٨ من قانون
المرافعات ويترتب على إغفاله بطلان الحكم
على ما جرى به قضاء هذه المحكمة . ولا يخفى
عن هذا الإجراء أن يكون العضو المقرر قد
أعد فعلاً تقريراً بالتخصيص أو دعه ملف
الدعوى عملاً بنص المادة ٤٠٧ مكرراً (٢) من
قانون المرافعات ذلك لأن إعداد التقرير
إجراء وتلاوته بالجلسة إجراء آخر وإغفال
أى منهما يستوجب بطلان الحكم .

(القضية رقم ٢٨٩ سنة ٢٤ ق ثلاثة وعضوية
السادة الأستاذة عمود مياد وإبراهيم عثمان يوسف
ومحمد زعفراني سالم والحسين موسى ومحمد رفعت
الستارين) .

١٤

٢٢ يناير سنة ١٩٥٩

أحكام عرفية : حراسة : الحراسة العامة على أموال
رعايا الرخ الأتاني . مؤدى نص ١ م من م ق ١١٤
لسنة ١٩٤٥ م ، ١ م من ق ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ م
جواز اللعن فيها تنتهك السلطة القائمة لإجراء الأحكام
العرفية أو مندوبيها من تدابير أو إجراءات ، ولا فيها
يخضع وزير المالية أو أحد المراس السامين أو مندوبيهم
أو مدير مكتب البلاد المثلة من أعمال وتصرفات تصل
إلى الإجراءات التي تنتهك تنفيذاً لحسنه التصرفات من
المكول إليهم أمر التنفيذ . علة ذلك .

والنزاع في الدعوى ٤٦٨٥ سنة ١٩٥٣ على مصر
قاصر على المستأنف عليه الأول (الطعون عليه
الأول) بصفته وزارة الأوقاف ولادخل للدينين
للسأنف عليها الثاني والثالث (الطعون عليها
الثاني والثالث) فيها ولا يتأثر مركزهم بها وكذلك
الحال بالنسبة للمستأنفين (الطاعتين) باعتبارهم
خلفاً خاصاً في حدود ما راسا عليهم مزاده فلن
يستفيدوا أو يضاروا بهذا النزاع الأخير إيا كان
الحكم الذي يصدر فيه طالما أن مركزهم بالنسبة
للمعين المتنازع فيها قد تمحدد بصفة قاطعة بالحكم
النهائي الصادر في هذه الدعوى والقاضي بعدم
أحقيتهم بقدر المتنازع فيه ، وهذا الذي قرره الحكم
للطعون فيه لا يخالف فيه لقانون ذلك أن الطاعتين
قد طلبوا وقف نظر الاستئناف تأسيساً على المادة
٢٩٣ من قانون المرافعات (كما يضح ذلك من
الصورة الرسمية لذكرتهم أمام محكمة الاستئناف
للرقعة بمحافظتهم رقم ١/٤) وتنص تلك المادة على
أنه « في غير الأحوال التي نص فيها القانون على
وقف الدعوى وجوباً أو جوازاً يكون للحكمة
أن تأمر بوقفها كما رأت لتليق حكمها في موضوعها
على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم »
ومن الشروط اللازمة توافرها لإعمال حكم هذا النص
أن تدفع الدعوى بدفع يثير مسألة أولية يكون
الفصل فيها لازماً للحكم في الدعوى — وقد أبانت
محكمة الموضوع أن هذا الشرط غير متوافر في هذه
الدعوى — بما أوردته في حكمها من أسباب سائلة
تبرر رفضها لطلب الوقف — وبذلك يكون وجه
الطعن على غير أساس .

(القضية رقم ١٢٢ سنة ٢٤ ق ثلاثة وعضوية
السادة الأستاذة عمود مياد وعثمان رمزي وإبراهيم
عثمان يوسف والحسين موسى ومحمد رفعت الستارين) .

المبدأ القانوني

مؤدى نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ والمادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ أنه لا يجوز الطعن مباشرة أو بطريق غير مباشر فيما تتخذه السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبوها من تدابير أو إجراءات طبقاً للسلطة المخولة لهم بمقتضى نظام الأحكام العرفية ولا فيما يتخذه وزير المالية أو أحد الحراس العامين أو مندوبيهم أو مدير مكتب البلاد الممثلة — تنفيذاً لتلك التدابير والإجراءات — من أعمال وتصرفات تتعلق بإدارة الأموال الموضوعة تحت الحراسة — ذلك ما أفصح عنه المشرع في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ من « درء للمسؤولية عن كل ما خالف إنشاء نظام الحراسة وكل عمل أو تدبير اتخذ في ظل هذا النظام » يؤيد ذلك ما ورد من استثناء في الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ — قصر المشرع بموجبه حق الطعن في تصرفات الحراس في خصائص أعمالهم على وزير المالية وحده دون غيره ، لما كان ذلك — وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم جواز سماع الدعوى على أن ما حرمه القانون هو الطعن في تصرفات السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية والتي تكون مستندة الى قانون الأحكام العرفية . أما الإجراءات التي تكون قد اتخذت تنفيذاً لهذه التصرفات من الموكول إليهم أمر التنفيذ فإن المرسوم بقانون رقم

١١٤ لسنة ١٩٤٥ لا يجميها ، ورتب الحكم على ذلك أن ما يطلبه المطعون عليه من حساب عن إداره أمواله لا يشمل المنع من سماع الدعوى باعتبار أن هذه الإدارة هي الإجراء الذي اتخذ تنفيذاً للأمر العسكري القاضي بوضع أمواله تحت الحراسة ، فإنه يكون مخالفاً للقانون بما يتعين معه نقضه .

المحكمة

« . . . حيث إن ما ينهض الطاعن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ذلك أن الحكم أقام قضاءه برفض الدفع بعدم جواز سماع الدعوى على أن ما حرمه القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٥ والقانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٤٧ هو سماع أية دعوى أو طلب أو دفع يكون للقصد من وراءه الطعن في أى عمل أمرت به أو تولته السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبوها استناداً إلى قانون الأحكام العرفية . أما ما يتخذ من إجراءات تنفيذاً لهذه التصرفات من الموكول إليهم تنفيذها فإن المرسوم بقانون ١١٤ سنة ١٩٤٥ لا يجميها وأن للطعون عليه لا يطن على وضع أمواله تحت الحراسة وإنما يطلب حساباً عن إدارة أمواله وهو الإجراء الذي اتخذ تنفيذاً لوضع هذه الأموال تحت الحراسة ولذلك لا يشملها قرار النزع وهذا الذي أقام الحكم قضاءه عليه خطأ وخالفة للقانون ذلك أن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٥ قد منعت سماع أية دعوى أو طلب أو دفع أمام المحاكم يكون الترض منه الطعن بطريق مباشر أو غير مباشر في أى عمل أمرت به أو تولته السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبوها عملاً بالسلطة المخولة لها بمقتضى نظام الأحكام العرفية كما منعت للسادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٤٧ سماع أية

محصول مقاصة أو بإبراء من تكليف أو التزام أو رد مال أو باسترجاعه أو باستردادته أو باستحقاقه أو بأية طريقة أخرى» كما نصت المادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ على أنه «لا تسمع أمام أية جهة قضائية أية دعوى أو طلب أو دفع يكون القرض منه الطعن في أي أمر أو تصرف أو تدير أو إعلان أو قرار وبوجه عام أي عمل صدر ابتداء من تاريخ العمل بالرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ من وزير المالية أو أحد الحراس السامين أو مندوبيهم أو مدير مكتب البلاد للمثمة والمحاسبة للرقابة في ظل النظام المقرر بالرسوم بقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٤٥ والرسوم بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٥ حتى نهاية العمل بهذا النظام . . . ولا تسرى هذه الأحكام على الدعاوى التي ترفع مدنية كانت أو جنائية — بناء على طلب وزير المالية عن تصرفات الحراس في خصائص أعمالهم» ومؤدى هاتين المادتين أنه لا يجوز الطعن مباشرة أو بطريق غير مباشر فيما تتخذه السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبيها من تدابير أو إجراءات بمقتضى السلطة المخولة لهم بمقتضى نظام الأحكام العرفية ولا فيما يتخذه وزير المالية أو أحد الحراس السامين أو مندوبيهم أو مدير مكتب البلاد للمثمة — تنفيذاً لتلك التدابير والإجراءات — من أعمال وتصرفات تتصل بإدارة الأموال الموضوعة تحت الحراسة . وذلك ما أتضح منه التصرع في الذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ من «درء المسؤولية عن كل ما خالط إنشاء نظام الحراسة وكل عمل أو تدير اتخذ في ظل هذا النظام» . يؤيد ذلك ما ورد من استثناء في الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ — قصر المشرع بوجه حق الطعن في تصرفات الحراس في خصائص أعمالهم على وزير المالية وحده دون

دعوى أو طلب أو دفع أمام أية جهة قضائية يكون القرض منه الطعن في أي عمل صدر ابتداء من تاريخ العمل بالرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ من وزير المالية أو أحد الحراس السامين أو مندوبيهم فيما عدا ما يرفع من المناوئ بناء على طلب وزير المالية عن تصرفات الحراس في خصائص أعمالهم وهذا للنص عن صياغة الدعوى الوارد في هاتين المادتين مطلق وشامل لكافة الدعاوى التي ترفع أو توجه بالطعن على أعمال السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو بالطعن على تصرفات الحراس وأعمالهم ويكون الحكم للطعن فيه إذ أجاز رفع الدعوى ضد الحراس بطلب الحساب عن مدة إدارته بحجة أن هذه الدعوى ليست موجهة إلى الإجراء الذي أمرت به السلطة القائمة على الأحكام العرفية من وضع الحراسة على مصنع المطعون عليه وإنما هي موجهة إلى الإجراء الذي اتخذ تنفيذاً لوضع هذا المصنع تحت الحراسة هذا الحكم يكون قد أهدر أحكام القانون وخالف نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ والفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ .

«وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ قد نصت على أنه «لا تسمع أمام المحاكم المدنية أو الجنائية أية دعوى أو طلب أو دفع يكون القرض منه الطعن في أي إعلان أو تصرف أو أمر أو تدير أو قرار وبوجه عام أي عمل أمرت به أو تولته السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبيها عملاً بالسلطة المخولة لهم بمقتضى نظام الأحكام العرفية وذلك سواء أكان هذا الطعن مباشرة من طريق المطالبة بإبطال شيء مما ذكر أو يسجه أو بتعديله أو كان الطعن غير مباشر من طريق المطالبة بتعويض أو

ب — حكم « بيانته » دعوى « نظر الدعوى أمام المحكمة ». تقرير القاضي . يبين أن تقرير القاضي قد تلى في الجلسة ليس من البيانات التي يجب أن يتضمنها الحكم . المادتان ١١٦ ، ٣٤٩ مرافعات .

ج — دعوى « نظر الدعوى أمام المحكمة » . حكم « إسداده » « المداولة فيه والتعلق به » . إيجاب أن يكون قاضي التخصيص من بين القضاة الذين سموا المرافعة في الدعوى . غير لازم .

د — دعوى « تقدير قيمة الدعوى » . ارتفاع « مسائل متنوعة » . استئناف « نصاب الاستئناف » . صراحة لم م ٣٠ مرافعات قديم في أن الدعاوى المتعلقة بحق ارتفاع تقدر قيمتها بقيمة العقار المقرر عليه حق الارتفاق ، لا الجزء من الأرض الذي يستعمل فيه الحق .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الواقع في الدعوى أن الطاعن قد أعلن المطعون عليه الثالث بتقرير الطعن بالنقض في مكتب محام — فهو يفرض وكراته عنه لا يكون صحيحاً قانوناً ذلك لأن الإعلان لمكتب الوكيل عن أحد الخصوم لا يكون معتبراً قانوناً بحسب نص المادة ٨٣ من قانون المرافعات إلا بالنسبة للأوراق اللازمة لسير الدعوى وفي درجة التقاضي الموكل هو فيها ، وكذلك لا يكون هذا الإعلان صحيحاً أيضاً بفرض اعتبار مكتب المحامي المذكور موثقاً مختاراً للطعون عليه الثالث — ذلك أن المشرع وإن أجاز إعلان الطعن في الموطن المختار إلا أن شرط ذلك — طبقاً لنص المادة ٣٨٠ مرافعات أن يكون التصمم قد اختار ذلك الموطن في إعلان الحكم المطعون فيه إلى خصمه — وإذا كان الطاعن لم يودع بملف الطعن صورة الحكم المعلنة إليه التي تثبت أن المطعون عليه المذكور

غيره — ولما كان الحكم المطعون فيه بعد أن أشار إلى التحريم الوارد في الرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ عن سماع الدعوى قال « إن الذي حرمة القانون هو الطعن في تصرفات السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية والتي تكون مستندة إلى قانون الأحكام العرفية — أما الإجراءات التي تكون قد اتخذت تنفيذاً لهذه التصرفات من اللوكل إليهم أمر التنفيذ فإن الرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ لا يحجبها » ورتب الحكم على ذلك أن ما يطلبه للطعون عليه من حساب عن إدارة أمواله لا يشمل للتع من سماع الدعوى باعتبار أن هذه الإدارة هو الإجراء الذي اتخذ تنفيذاً للأمر العسكري القاضي بوضع أمواله تحت الحراسة وكان هذا الذي أقام الحكم للدكور قضاءه عليه مخالفاً لنص للسادة الأولى من الرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ وللادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ على ما سبق بيانه فإن هذا الحكم يكون مخالفاً للقانون متعيناً نقضه لهذا السبب .

« وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما سبق بيانه يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم جواز سماع الدعوى » .

(القضية رقم ٢٩١ سنة ٢٤ في رئاسة وعضوية السادة الأساقفة محمود عياد ومحمد زعفراني سالم والمسيحي العوضي ومحمد رفعت وعباس حلمي سلطان المستشارين) .

١٥

٢٢ يناير سنة ١٩٥٩

١ — قض « إعلان الطعن » عمل الإعلان « إعلان » الإعلان في المحل المختار . الإعلان لمكتب الوكيل . شرطه م ٨٣ مرافعات شرط إعلان الطعن في المحل المختار . م ٣٨٠ مرافعات .

ظله جاء صريحاً لا يعوزه اجتهاد في أن الدعاوى المتعلقة بحق إرتفاق تقدر قيمتها بقيمة العقار المقرر عليه حق الارتفاق — وأنه لا يجوز تأويل هذه العبارة إلى أنها ترى إلى ذلك الجزء من الأرض الذي يستعمل فيه الحق وأنه لو كان هذا صحيحاً لما عني المشرع في القانون المدني الجديد بتعديل النص وجعل أساس التقدير باعتبار ربع قيمة العقار المقرر عليه الحق وليس المقار كله وذلك أسوة بتقدير الدعاوى المتعلقة بحق الإبتفاع كما أشارت إلى ذلك للذكر التفسيرية لهذا القانون ، فإن هذا الذي قرره الحكم المطعون فيه لا مخالفة فيه للقانون .

(القضية رقم ٣٧٥ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عود عياد وإبراهيم عثمان يوسف والحسين الوضي ومحمد رفعت وعيسى حلمي سلطان المستعاريين) .

١٦

٢٩ يناير سنة ١٩٥٩

١ — عمل . نقابات « نقابة الصحفيين » . لائحة العمل الصحفي تعتبر عقد عمل مشترك وضمة على النقابة بطريق التفاوض من الخارج . القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ قبل الثالث بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ . للراد باللائحة ٢٤ منه .

٢ — عمل . نقابات « نقابة الصحفيين » . عدم اعتماد أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن عقد العمل المفترق إلى لائحة العمل الصحفي . آية ذك وأثره . إصدار الحكم للائحة العمل الصحفي وتطبيقه لقانون عقد العمل الفردي بالنسبة لمكافأة مدة الخدمة وما تخرج عنها خطأ في القانون .

المبادئ القانونية

١ — تعتبر لائحة العمل الصحفي — على

قد عين المكتب الذي أعلن فيه تقرير الطعن موطناً مختاراً له ، فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلاً .

٢ — تضمين الحكم بيان أن تقرير التلخيص قد تلى في الجلسة أمر لم يوجبه القانون وكل ما فرضه القانون في المادة ١١٦ من قانون المرافعات هو وجوب تلاوة التقرير الذي يحيل به قاضي التحضير الدعوى إلى المرافعة — وقد خلا نص المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات التي حددت البيانات التي يجب أن يتضمنها الحكم من النص على وجوب إثبات هذا البيان ، فإذا كان الطاعن لم ينف واقعة تلاوة التقرير في الجلسة ولم يقدم صورة محاضر الجلسات التي نظرت فيها الدعوى بعد إحالتها من قاضي التحضير للتحقق من عدم تلاوة التقرير — تأييداً لهذا السبب فإن النفي في هذا الخصوص يكون عارياً عن الدليل .

٣ — خلا قانون المرافعات من النص على إيجاب أن يكون قاضي التحضير من بين القضاة الذين يسمعون المرافعة في الدعوى وليس في نصوص الباب الخامس من هذا القانون الخاص بإجراءات الجلسة ولا في الباب العاشر الخاص بالأحكام وشرائط إصدارها ما يستلزم هذا الإجراء .

٤ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد أن « النص في المادة ٣٠ من قانون المرافعات القديم الذي رفعت الدعوى في

سلطة التشريع والتقنين .

٢ — نظم القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ نوعاً معيناً من أنواع عقد العمل المشتركة — بعد صدور قانون النقابات رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ فلا تمتد أحكامه إلى عقد عمل مشترك نظمه الشارع في قانون خاص من ناحيتي الانعقاد والنفاذ ، لما كان ذلك وكانت لائحة العمل الصحفي قد استمدت كيانتها وجودها من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ بإنشاء نقابة الصحفيين ، وكان هذا القانون قد عرض لشرط نفاذها ورتبه على تصديق لجنة الجدول والتأديب دون أى إجراء آخر — وقد تم هذا التصديق في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ ، وكان القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن عقد العمل المشترك لم يعرض للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ ولا للائحة التي صدرت تنفيذاً له فإن هذه اللائحة تظل نافذة منتجة لأحكامها ما بقى القانون الذي أنشأها نافذاً أو إذا نص على نفاذها بعد إلغائه دون حاجة لأى إجراء آخر — ومن ثم تكون بمنأى عن إجراءات التسجيل التي استلزمها القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ — يؤكد ذلك أن المشرع عندما ألغى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ ورأى استبدال النقابة المشكلة في القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ بالنقابة السابق تشكيلها وجعل النقابة الجديدة قاصرة على الصحفيين دون أصحاب الصحف لم يشر في ديباجته إلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ ونص صراحة في المادة ٧٤ منه على استبقاء هذه اللائحة والعمل

ما جرى به قضاء هذه المحكمة — عقد عمل مشترك وضعه مجلس النقابة بطريق التفويض من الشارع ذلك أن نقابة الصحفيين بحكم تكوينها الذي أضفاه عليها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ الصادر بإنشائها قبل إلغائه بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ كانت نقابة لها طابع مزدوج خاص لا تشاركها فيه أية نقابة أخرى إذ تجمع في تكوينها بين فريق أصحاب الصحف ومحرريها وقد نظم المشرع طريقة إبرام العقد بينهما وشرط نفاذه — فإذا ما خول مجلس النقابة المكون من ممثلي الفريقين وضع قواعد عقد الاستخدام الصحفي وتم وضع هذا العقد قائماً يتم لا بوصفه تشريعاً وإنما باعتباره عملاً إرادياً صدر من فريقين بإرادة الممثل لما — قدر الشارع أن هذا الممثل يهدف إلى رعاية مصالحهما وهذا العمل الإرادي هو عقد مشترك بينهما وإن باشره ممثل واحد لما بإرادة واحدة بما خوله الشارع له صراحة من سلطة النيابة عنهما . أما عبارة نص المادة ٢٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ من أن « يضع مجلس النقابة لائحة بالقواعد الخاصة بعقد استخدام الصحفيين والتفويضات التي تستحق لهم عند فسخ العقد وفقاً لأحكام القانون العام وكذلك القواعد التي يجب عليهم مزاولة مهنتهم طبقاً لها وغير ذلك » فلا تنسج لاكثر من تحويل مجلس النقابة سلطة إبرام العقد بوضع أحكامه وشروطه وقواعده التي تسرى على جميع عقود الاستخدام الصحفي بحيث لا يجوز الخروج عنها في العقود الفردية دون منح هذا المجلس

وقد نظم الشارع طريقة إبرام العقد بينهما وشرط توافقه فإذا ما خول مجلس النقابة المكون من مثلي الفريقين وضع قواعد عقد الاستخدام الصحفي وتم وضع هذا العقد فأما يتم لا بوصفه تشريعاً وإنما باعتباره عملاً إرادياً صدر من فريقين بارادة المثل لها فقد الشارع أن هذا المثل يهدف إلى رعاية صالحهما وهذا العمل الإرادى هو عقد مشترك بينهما وإن بإشره يمثل واحد لها بارادة واحدة بما خوله الشارع له صراحة من سلطة النيابة عنهما ولأن عبارة نص المادة ٢٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ من أن « يضع مجلس النقابة لأئمة بالقواعد الخاصة بعقد استخدام الصحفيين والتعويضات التي تستحق لهم عند فسخ العقد وفقاً لأحكام القانون السام وكذلك القواعد التي يجب عليهم مزاولة مهنتهم طبقاً لها وغير ذلك » لا تشع لأكثر من تحويل مجلس النقابة سلطة إبرام العقد بوضع أحكامه وشروطه وقواعده التي تسرى على جميع عقود الاستخدام الصحفي بحيث لا يجوز الخروج عنها في العقود الفردية دون منع هذا المجلس سلطة التشريع والتفويض . يؤكد هذا عبارة « وغير ذلك » الواردة في آخر النص إذ هي تشمل كل ما يخلق بقواعد تنظيم العقد مما لم يجر ذكره صراحة قبلها .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه وإن أصاب في تكييف الأئمة باعتبارها عقد عمل مشترك إلا أنه أطرحتها وأهدر ما تضمنته من قواعد تحكم العلاقة بين طرفي الخصومة وأزل على واقعة الدعوى أحكام قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ بالنسبة لمكافأة مدة الخدمة وما تفرع عنها إذ ورد بأسباب الحكم المطعون فيه في هذا الصدد ما يأتي : « ولما كانت لأئمة استخدام الصحفيين السالفة الذكر فيما يتعلق بعقد العمل القائم بين الصحفي وصاحب الصحيفة كإجراء

بأحكامها فدل بذلك على أنها لا تدخل في ملول القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ . وإذن ففي كان الحكم المطعون فيه قد أهدر أحكام لأئمة الصحفيين وما تضمنته من قواعد تحكم العلاقة بين طرفي الخصومة وأزل على واقعة الدعوى أحكام قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ بالنسبة لمكافأة مدة الخدمة وما تفرع عنها ، إستناداً إلى القول بأن صفتها التعاقدية قد زالت بعد صدور القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ من ناحية وأنه لم يلحقها التسجيل من ناحية أخرى - فإنه يكون قد أخطأ تطبيق القانون .

المسكون

« ... من حيث إن الطاعن ينص على الحكم المطعون فيه أنه إذ طبق على واقعة النزاع أحكام قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ وأطرح لأئمة استخدام الصحفيين الصادرة تفليذاً للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ بإنشاء نقابة الصحفيين قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن هذه الأئمة هي التي تنظم علاقته بالتمركه للمطعون عليها . ولم ينص قانون عقد العمل الفردى على إلغائها .

« وحيث إن لأئمة العمل الصحفي تعتبر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة في الطعن رقم ١١٧ سنة ١٩٦٦ ق عقد عمل مشترك وضمه مجلس النقابة بطريق التفرع من الشارع وذلك أن نقابة الصحفيين يحكم تكوينها الذي أضافه عليها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ قبل إلغائه بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ كانت نقابة لها طابع مزدوج خاص لا تشاركها فيه أية نقابة أخرى إذ تجمع في تكوينها بين فريق أصحاب الصحف وعمرائها

الحال في هذه الدعوى لا ينطبق عليها مدلول عقد العمل المشترك كما قرره القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ لأنها ليست نتيجة اتفاق بين ثابته من ثبات المال واتحاد من اتحاداتها وبين أحد من أصحاب الأعمال فقد زالت عنها صفة عقد العمل المشترك بحكم القانون المذكور ولو كانت هذه الصفة ثابتة لها من قبل استناداً إلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ على أنها من جهة أخرى لم يلحقها التسجيل أو ما يقوم مقامه في حالة امتناع وزارة الشؤون كما تبين من أقوال المدعى ومصورة خطاب مصلحة العمل المقدم منه وهو شرط لازم بنص القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ لنفاذ عقد العمل المشترك الذي له هذه الصفة حقيقة بمتن هذا القانون — وقد جاء استدلال محكمة أول درجة على استحقاقه للمكافأة صحيحاً على أساس المادة ٣١ من القانون ٤١ / ١٩٤٤ وهي التي تضمن أنه يجوز للعامل بدون سبق إعلان إذا لم يتم صاحب العمل إزاده بالتزامه طبقاً لأحكام هذا القانون — والمادة ٣٢ منه التي نص فيها أنه إذا ترك العامل العمل لأحد الأسباب الواردة في المادة السابقة ومن بينها السبب السالف الذكر يلزم صاحب العمل بتعويض العامل على الوجه المبين في المادة ٢٣ منه وهي الخاصة بالمكافأة وذلك متى كان التعويض غير محدد المدة « وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه ينطوي على خطأ في تطبيق القانون وتأويله ذلك أن القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ إنما نظم نوعاً معيناً من أنواع عقود العمل المشتركة بعد أن صدر قانون المقاييس رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ فلا تمتد أحكامه إلى عقد عمل مشترك نظمه الشارع في قانون خاص من ناحيتي الانقضاء والنفاذ. ولما كانت لأهمية العمل الصحفي استمدت كيانها ووجودها من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ بإنشاء نقابة الصحفيين وكان هذا القانون قد

عرض لشرط نفاذها ورتبه على تصديق لجنة الجداول التأديب دون أي إجراء آخر. وقد تم هذا التصديق في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ وكان القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ لم يعرض للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ ولا للأهمية التي صدرت تنفيذاً له، لما كان ذلك فإن هذه الأهمية تظل نافذة منتجة لأحكامها ما حي القانون الذي أنشأها نافذاً أو إذا نص على نفاذها بعد إنقائه دون حاجة لأي إجراء آخر — وبالتالي تكون بمثابة عن إجراءات التسجيل التي استلزمها القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ — يؤكد ذلك أن الشارع عند ما ألغى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ ورأى استبدال النقابة المشكلة في القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ بالنقابة السابق تشكيلها وجعل النقابة الجديدة قاصرة على الصحفيين دون أصحاب الصحف لم يشر في ديباجته إلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ ونص صراحة في المادة ٧٤ منه على استبقاء هذه الأهمية والعمل بأحكامها فدل بذلك على أنها لا تدخل في مدلول القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ — ولما كان يبين بما قد تقدم أن الحكم المطعون فيه قد أهدر أحكاماً لأهمية الصحفيين استناداً إلى القول بأن صفتها التعاقدية قد زالت بعد صدور القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ من ناحية وأنه لم يلحقها التسجيل من ناحية أخرى ثم أزل على واقعة النزاع أحكام قانون عقد العمل القرضي بالنسبة للمبلغ كمكافأة مدة الخدمة وما تفرع عنها والتي قدرها الطاعن بمبلغ ٧٤٠ جنيهاً وقدرها الحكم المطعون فيه بمبلغ ٢٢٦ ج ٦٦٦ م فإنه يكون قد أخطأ تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص دون ما قضى به بالنسبة للمبلغ التعويض عن الفصل التعسفي — ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الصدد تأسيساً على المادة ٢٩٦ من القانون المدني إذ

مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون في شأن قواعد الاختصاص النوعي التي قررها قانون المرافعات الجديد فيما تنص عليه المادة ٥٥ منه، وكانت للمادة ١٣٤ من هذا القانون تنص على أن عدم اختصاص المحكمة بحسب نوع الدعوى أو قيمتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز النفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو في الاستئناف، فإن مؤدى ذلك أن الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها قد أصبح وفقاً لقانون المرافعات الجديد من النظام العام ومن أجل ذلك تعتبر مسألة الاختصاص بالنسبة لنوع الدعوى قائمة في الخصومة ومطروحة دائماً على المحكمة ويعتبر الحكم الصادر في الموضوع مشتملاً حتماً على قضاء ضمني في الاختصاص، وإذا كان ذلك وكان هذا القضاء هو ماورد عليه الطعن بالنقض المتقدم من الطاعن فإنه يكون جائزاً قانوناً طبقاً لنص الفقرة (ثانياً) من المادة ٤٢٥ مكرراً من قانون المرافعات.

٢ - إذا كان الواقع أن الدعوى الأصلية قد أقيمت من المظنون عليه على الطاعن في ظل قانون المرافعات الملقى أمام المحكمة الجزئية بطلبات لم تكن من اختصاصها طبقاً لنص المادة ٢٦ من ذلك القانون - إلا أن الطاعن لم يدفع بعدم اختصاص تلك المحكمة بنظرها - كما أنه من جهة قد أقام على المظنون عليه دعوى فرعية بطلبات تزيد هي الأخرى عن نصاب المحكمة الجزئية - فإن كلا من الحصين يعتبر قابلاً لاختصاص تلك المحكمة بنظر

ورد بأسياب « وحيث إن المادة ٦٩٦ من القانون المدني نص فيها على أنه يجوز الحكم بالتمويض عن الفصل ولو لم يصدر هذا الفصل من رب العمل إذا كان هذا الأخير قد دفع بتصرفاته وعلى الأخص بمعاملته الجائرة أو مخالفته شروط العقد إلى أن يكون هو في الظاهر الذي أنهى العقد وقد جاء استدلال محكمة أول درجة على استحقاق المدعى للتمويض صحيحاً على أساس هذا النص - ولم يتناول الطاعن في سبب الطعن تعيين قضاء الحكم المطعون فيه بالنسبة لهذا الشرط من النزاع ».

(القضية رقم ٣٢٤ سنة ٢٤ ق وثلاثة وضوية السادة الأستاذة عمود عبيد وإبراهيم ميل يوسف وعبد زفراني سالم والحسين الوضي وعباس علي سلطان المستعاضين) .

١٧

٢٩ يناير سنة ١٩٥٩

١ - اختصاص « الاختصاص النوعي » . نص « ما يجوز الطعن فيه من الأحكام » . الاختصاص بحسب نوع القضية أو قيمتها من النظام العام وفقاً لقانون المرافعات الجديد . اعتبار الحكم الصادر في الموضوع مشتملاً حتماً على قضاء في الاختصاص النوعي . ورود الطعن بالنقض عليه . جائر م . ١٣٤ ، الفقرة الثانية من م ٤٢٥ مكرر مرافعات .

ب - اختصاص « الاختصاص النوعي » ، الاختصاص النوعي لم يكن بحسب قانون المرافعات الملقى من النظام العام . قبول المصوم في ظل القانون الملقى لاختصاص المحكمة الجزئية بطلبات ليست من اختصاصها نوعياً . إصدارها للحكم بت في أساس الخصومة وتنبؤ خير لتصفية الحساب . لا عليها إن هي قضت - عند نقاد قانون المرافعات الجديد - بالبلغ الذي انتهى إليه نفس الجير .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الطاعن يؤسس طعنه على

١٨

٢٩ يناير سنة ١٩٥٩

استئناف . شكل الاستئناف «عريضة الاستئناف» .
لم يتطلب القانون صيغة معينة خاصة بعريضة الاستئناف .
بمجرد تصدير العريضة بما يفيد إعدادها للإعلان لا يدل
على أنه قصد بها أن تكون تكليفاً بالحضور . للواد
٤٠٥ ، ٤٠٦ مكرراً ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ مكرراً (١) ،
٤٠٧ مكرراً (٢) ٤٠٨٤ من ق المرافعات .

المبدأ القانوني

لم يتطلب القانون صيغة معينة خاصة
لعريضة الاستئناف وإنما نص في المادة ٤٠٥
معدلة من قانون المرافعات على بيانات أوجب
أن تشملها العريضة . فإذا كان الواقع في الدعوى
أن هذه البيانات كلها تضمنتها عريضة الاستئناف
وكان مجرد تصدير العريضة بما يفيد إعدادها
للإعلان لا يدل على أنه قصد بها أن تكون
تكليفاً بالحضور ، وكان الطاعن قد توخى في
الإجراءات التالية لتقديمها ما نصت عليه المواد
٤٠٦ مكرراً ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ مكرراً (١) ، ٤٠٧
مكرراً (٢) ٤٠٨٠ من قانون المرافعات المعدل
بعضها والمضاف ببعضها الآخر بالقانون رقم
٣٦٤ سنة ١٩٥٣ وقرسم الخطوات المنصوص
عليها فيها ، فإن الاستئناف يكون قد رفع
بعريضة طبقاً للأوضاع والإجراءات التي نصت
عليها الفقرة الأولى من المادة ٤٠٥ من قانون
المرافعات وما بعدها ، ويكون الحكم المطعون
فيه إذ قضى بغير ذلك قد خالف القانون .

(القضية رقم ٣٧٤ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الأستاذة عمود عياد وعثمان رزقي وإبراهيم عثمان
يوسف ومحمد زعفراني سالم ومحمد رفعت المستشارين) .

كل من الدعويين وتكون تلك المحكمة مختصة
بنظرهما بناء على هذا الاتفاق طبقاً للمادة ٢٧
من قانون المرافعات الملغى . ولم يكن لتلك
المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم
اختصاصها بنظر أى من الدعويين — لقيام
هذا الاتفاق على اختصاصها من جهة ولأن
عدم الاختصاص النوعي لم يكن بحسب قانون
المرافعات الملغى من النظام العام من جهة
أخرى ، فإذا كان هذا الاختصاص قد ظل
مفعوداً لها إلى أن أصدرت بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢
— وقبل نفاذ قانون المرافعات الجديد —
حكماً يبت فيه على أساس الخصومة وكيف
فيه العلاقة القائمة بينهما بأنها علاقة مقرض
بمقرض لا علاقة بالغ بمشتر ثم نديت بذات
الحكم خيراً لتصفية الحساب على هذا
الأساس — وبعد أن قدم الحخير تقريره وانضح
منه أن ذمة المطعون عليه مشغولة للطاعن
بمبلغ ١٢٠٦ ج ٦٠ م قضت المحكمة في
١٩/٥/١٩٥٢ — بعد نفاذ قانون المرافعات
الجديد — في الدعوى الأصلية برفضها وفي
الدعوى الفرعية بإلزام المطعون عليه بالمبلغ
الذي انتهى إليه لحص الحخير ، وكان الحكم
الصادر من المحكمة الجزئية بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢
هو حكم قطعي قد انتهى الخصومة في أساسها ،
فانه لا يكون لها أن تقضى بعدم اختصاصها
بالحكم بالمبلغ الذي ظهر من حص الحخير
ومن ثم لا يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى
ختمياً باختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى
قد خالف القانون .

(القضية رقم ٣٥١ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الأستاذة عمود عياد وعثمان رزقي وإبراهيم عثمان
يوسف والمسيحي الموصى وعباس حلي سلطان المستشارين) .

أو التسلط عليها بما ينأى به عن مجال النفقة سواء كان الثمن المقدّر للبيع أقل من قيمته الحقيقية أو كان البيع قد حصل تبرعاً من الطاعة لولدها المذكور طالما أنه لم تصدر في هذا التصرف إلا عن مصلحة تراها هي جديرة بالاعتبار ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد استند في قضائه بتوقيع الحجر على الطاعة للنفقة على أساس مخالف للقانون بما يستوجب نقضه .

المحكمة

«... حيث إن الطعن يقوم على سببين حاصل أولهما خطأ الحكم في تطبيق القانون وتأويله ذلك أن ذا النفقة - كما عرفه قضاء الشريعة الإسلامية وكما استقرت على وصفه أحكام القضاء - هو الذي لا يهتدى إلى التصرفات الراجعة فقيته في اللبايات لسلامة قلبه ، مع كونه غير ملسد ولا قاصد للفساد وقد قام الحكم الابتدائي الذي صدر برفض طلب الحجر على الطاعة للنفقة على فهم صحيح لمعنى النفقة ولكن الحكم الاستثنائي جانب الصواب ، فصور للنفقة معنى آخر غير المعنى الذي استند عليه الإجماع في الشريعة ، وفي قه القانون وفي أحكام المحاكم وذلك اعتبر عارض النفقة قائماً بالطاعة وقضى بتوقيع الحجر عليها . واستند في ذلك إلى القول بأنها - بسبب كبر سنها - قد أصبحت سهلة الاقناع ويمكن التأثير عليها وأن ولدها استنل ذلك لصلحتهما كل بعد الآخر وهذا الذي تقول محكة الاستئناف يقوم على خطأ في تسمية الشيء وبغير اسمه وإعطائه وصفاً غير وصفه ويقوم كذلك على خطأ في تصور معنى النفقة الموجبة الحجر ينطوي على خطأ في تطبيق أحكام القانون الخاصة بآثار النفقة في ناجتيين إحداها أنها وصلت موقف الطاعة

١٩

٢٩ يناير سنة ١٩٥٩

أهلية . « عوارض الأهلية » . « النفقة » .
تعريف النفقة . استناد الحكم في توقيع الحجر للنفقة إلى تصرفات تردت بين أم ولدها دون أن يكون في تباينها مظهر من مظاهر الاضطراب أو دليل على الانقياد وعدم الإدراك . قيام اعتبارات من شأنها أن تدفع عن تصرفاتها شبه الاستئثار أو التسلط عليها . صدورها عن مصلحة أرواها هي جديرة بالاعتبار . يحيل الحكم مثلاً على أساس مخالف القانون .

المبدأ القانوني

النفقة - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي ضعف بعض الملكت الضابطة في النفس ترد على حسن الإدارة والتقدير ويترتب على قيامها بالشخص أن يفتن في معاملاته مع الغير . وإذن فتمت كانت التصرفات التي أخذ الحكم المطعون فيه الطاعة بها إنما تردت بينها وبين ولدها يحدو الطاعة فيها طابع الأمانة بما جعلت عليه من العطف والرعاية تبعاً لما تستشعره هي تلقاهما من أحاسيس الرضا والغضب دون أن يكون في تباين هذه التصرفات معها أو مع أي منها مظهر من مظاهر الاضطراب أو دليل على الانقياد وعدم الإدراك ، وكان البيع الصادر من الطاعة لأحد ولدها قد بررته هي - على ما أورد في الحكم المطعون فيه بأن ابنها التصرف إليه قد أدى عنها جميع الديون التي خلفها لها ابنها الآخر وقت وكتالته ، فإن قيام هذا الاعتبار لدى الطاعة من شأنه أن يدفع عن هذا التصرف شبه الاستئثار

هذه التصرفات وخضوعها لتأثير ابنها «جورج» و«جان» الواحد بعد الآخر حسبما توحى بذلك الظروف في كل حالة وقد ترتب على ذلك الاضطراب والتناقض في أفعالها وأقوالها . ثم أشار الحكم إلى تصرفات الطاعة مع ولديها جورج وجان من توكيلها للاول في إدارة أطيائها في سنة ١٩٣٢ قرابة خمسة عشر عاماً انتهت بكشف حساب أقرت فيه بمديونتها له في مبلغ ٨٧٤ جنيتها ٤٩٨ ملجأ إلى رفضها دعوى طردها ضد ابنها الثاني «جان» من منزلها حكم فيها لمصلحتها فتنازلت عن هذا الحكم ثم حررت له عقب ذلك عقداً ببيع نصف أطيائها إليه أعقبته بجزل ابنها الآخر من الوكالة واستطرد الحكم قائلاً إن الطاعة عندما توفقت في هذه التصرفات أنكرت ما أقرت به في كشف الحساب من نفقة ذهبتها لابنها «جان» وتكررت ما أقرت فيه من دين لابنها «جورج» مما يدل في نظر المحكمة — على أنها لم تظن لفحوى كشف الحساب عند التوقيع عليه — ولم تدرك مدى تمهدها فيه — كما أن أقوالها قد اضطربت بعدد البيع الصادر منها لابنها «جان» فقد أنكرته في بادئ الأمر ثم عادت وقررت أنها لم تبيع فيه ثمناً ثم قالت بعد ذلك إنها قبضت ثمناً لم تستطع تحديده وبرت هذا البيع بأنه كان وفاء لمديون عليها قام ولدها «جان» بأدائها عنها — قالت المحكمة إن هذه المديون تمثل كثيراً عن ثمن الأطيان المبيعة وخلصت المحكمة من كل ذلك إلى القول «وحيث إن المحكمة تستخلص مما تقدمان السيدة «نانزي ونيس نخوخ» قد أصبحت لكبر سنهما سهلة الاقتراد ويمكن التأثير عليهما — وقد استغل ابناهما «جورج» و«جان» هذه الحالة لديها إلى أقصى حد فجلاها بحجى تصرفات من شأنها مساءلتها عن ديون لالأول وإخراج نصف أطيائها

في البيع لابنها جان بعد أن استصدرت حكماً بطرده من التركة التي كان يقيم فيها مع أسرته بأنه موقف متناقض . ووصفت موقفها من كشف الحساب للورخ ٢١/٤/١٩٤٨ وأقولها في شأن التصرف الذي صدر منها إلى ابنها «جان» والعوض الذي تقاضته منه بأنهما يثبتان عن عدم إدراك لتصرفاتها — مع أنه لم يكن شيء من ذلك بخاف على الطاعة. — وليس فيما قلته ما يدل على عدم إدراكها للتصرفات للثروة عنها — ولقد جر المحكمة إلى هذا الخطأ أنها لم تعمل على استجلاء ما غمض عليها من شئون — سواء من واقع أوراق الدعوى أو من سؤال الطاعة فيما اعتبروه نقص من التحقيقات . والساحية الأخرى أن المحكمة الاستثنائية بسبب ما قام في ذهنها من وجود تناقض بين أقوال الطاعة في شأن التصرف إلى ابنها «جان» في حد ذاته ، وفي شأن العوض الذي تقاضته من هذا الابن — اعتوره من ذوى الثقة ولكي تظهر قضاهها في مظهر اللطابق لأحكام القانون قالت بأنها أصبحت فيد لابنها يوجهها كل منهما الوجهة التي توافق مصلحته دون أن تظن هي إلى غرض كل منهما ويثير أن تهدي إلى مدى الأثر الذي ينتج عن هذه التصرفات . . في حين أن الطاعة لم تفعل عن شيء ولم توجه على الرغم منها إلى أي تصرف ولم يبد منها ما يدل على جهلها بمدى أي تصرف .

«وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم للظنون فيه أنه أورد ما يأتي :

«وحيث إنه على العكس من ذلك فإن تصرفات المطلوب الجبر عليها حسبما تتم عنها أوراق الدعوى ومحاضر مناقشتها سواء بتحقيقات النيابة أو أمام محكمة أول درجة أو بالجلسة أمام هذه المحكمة توضح عن عدم اعتدائها لحقيقة

هي — على ماورد في الحكم المطعون فيه — بأن ابنها للتصرف إليه قد أدى عنها جميع الديون التي خلفها لما ابنها الآخر «جورج» وقت وكالته فإن قيام هذا الاعتبار لدى الطاعنة من شأنه أن يدفع عن هذا التصرف شبهة الاستتار أو التسلط عليها كما ينأى به عن مجال النفقة سواء كان الثمن للتقديرات للبيع أقل من قيمته الحقيقية أو كان البيع قد حصل تبرعاً من الطاعنة لولدها المذكور طالما أنها لم تصدر في هذا التصرف إلا عن مصلحة تراها هي جذرية بالاعتبار . ومن ثم يكون النفي في محله ويتعين لذلك قضي الحكم للطعون فيه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الثاني من أسباب النفي .

« وحيث إن موضوع الدعوى صالح للفصل فيه — وبين مما سبق أن ماساقه الحكم للطعون من أسباب لاتصلح قانوناً لقيام عارض النفقة بالطاعنة ومن ثم يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده لأسبابه » .

(القضية رقم ٤ سنة ٢٧ ق « أحوال شخصية » رئاسة وعضوية السادة الأساندة عمود عباد وعثمان رمزي ومراهيم عثمان يوسف ومحمد رفعت وعيسى حلمي سلطان للفقهاء) .

عن ملكها لمصلحة الثاني وذلك دون أن تعطين إلى غرض كل منهما من دفعها على ذلك ، وبشر أن تهتدى إلى مدى الأثر الذي ينتج عن هذه التصرفات وفي ذلك مايلحقها بذوى النفقة ويوجب توقيع الحجر عليها . وهذا الذي استند إليه الحكم المذكور في توقيع الحجر على الطاعنة للنفقة لايتفق مع التطبيق الصحيح للقانون ذلك أن النفقة — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي صنف من الممتلكات الضابطة في النفس ترد على حسن الإدارة والتقدير ويترتب على قيامها بالشخص أن يبين في معاملاته مع الغير . والتصرفات التي أخذ الحكم للطعون فيه الطاعنة بها إنما ترددت بينها وبين ولدها محدو الطاعنة فيها طابع الأمومة بما جبلت عليه من العطف والرعاية حيناً والقسوة والزرجر حيناً آخر تبعاً لما تستشعره هي تلقاها من أحاسيس الرضا والنصب دون أن يكون في تباین هذه التصرفات مهما أو مع أي منهما مظهر من مظاهر الاضطراب أو دليل على الاهتياك وعدم الإدراك . ولما كان البيع الصادر من الطاعنة لولدها « جان » قد برره

مجلس الدولة المحكمة الإدارية العليا

(رئاسة وعضوية السادة الأستاذة السيد على السيد رئيس مجلس الدولة والسيد إبراهيم الديوانى
وعلى إبراهيم بنداوى ومصطفى كامل إسماعيل والدكتور ضياء الدين صالح المستشارين) .

الأسباب وتلك في الباب المعقود لذلك في قانون المرافعات ، وإنما تقتصر مهمة كاتب الجلسة على المعاونة في العمل الكتابي ، وهذه المثابة لا يتمتع عليه قانوناً الحضور ككاتب جلسة ، كما لا يجوز رده إذا كانت له مصلحة شخصية في الدعوى لو أنها قامت بالقاضى جالساً أو واقفاً لأصبح معزولاً عن أن يحكم فيها أو جاز رده عنها بحسب الأحوال ؛ ومن ثم لا يطل الحكم لو قام بكاتب الجلسة مثل هذا السبب ، وإن كان من المندوب إليه استبدال غيره به ، دفعا لكل مظنة بخصوص العمل الكتابي .

٢ — متى كان القرار الإدارى من شأنه ترتيب أعباء مالية على الخزنة العامة ، فإن أثره لا يكون حالا ومباشرة إلا بقيام الاعتداد المالى اللازم لمواجهة هذه الأعباء ، فإن لم يوجد الاعتداد كان تحقيق هذا الأثر غير ممكن قانوناً . ويترتب على ذلك أنه لا يجوز للوزارات والمصالح الارتباط بشأن مكافآت إضافية للوظفين قبل الحصول على الترخيص مقدماً من وزارة المالية . وتكليف الإدارة

٢٠

٧ ديسمبر سنة ١٩٥٧

١ — حكم . عدم بطلان إذا قام بكاتب الجلسة سبب من الأسباب التي لو وجدت بالقاضى لأدت إلى عدم صلاحيته أو إلى رده . كاتب الجلسة ليس من هيئة القضاة سواء الجالس منهم أو الواقف . انتصار مهمته على المعاونة في العمل الكتابي . إذا ثبت قيام سبب بكاتب الجلسة من أسباب عدم الصلاحية أو أسباب الرد فلا مانع قانوناً من حضوره ككاتب للجلسة وإن كان من المندوب إليه استبدال غيره به .

ب — قرار إدارى . ترتيب أعباء مالية على الخزنة . عدم تحقق أثره الحال والمباشر إلا بقيام الاعتداد المالى اللازم . ليس للوزارات والمصالح الارتباط بمكافأة إضافية لموظفيها عند انضمام الاعتداد المالى قبل الحصول على الترخيص مقدماً من وزارة المالية . قيام للموظف بهذه الأعمال بتكليف من الإدارة لا ينفى له مركزاً ذاتياً قانونياً في شأن المكافأة ما لم يصدر إذن الصرف في حدود الاعتادات للقررة بمن يملكه ، وهو أمر جوازى للإدارة .

المبادئ القانونية

١ — لن كان كاتب الجلسة من أعوان القضاء إلا أنه ليس من هيئة القضاة ، سواء الجالس منهم أو الواقف ، الذين يتمتع عليهم نظر الدعوى إن قام بهم سبب من أسباب عدم الصلاحية ، أو يجوز ردهم إن قام بهم سبب من أسباب الرد ، المنصوص على هذه

لكي يصبح جائزاً ويمكننا قانوناً أن يعتمد المال اللازم لمواجهة تلك الأعباء من الجهة المختصة بحسب الأوضاع الدستورية . فإذا كان ظاهر الاعتقاد أنه لا يفيد منه الموظف إلا من تاريخ تقريره ، فيعمل بذلك من التاريخ المذكور ، أما إذا كان واضحاً أنه قصد أن يكون نفاذه من تاريخ سابق لتسوية حالات سابقة ، كحالات الإنصاف ، تبين نفاذه على هذا الوجه .

٢ - إذا ثبت أن المدعى عين منذ سنة ١٩٣٢ بواباً لمباردة وقف من الأوقاف الخيرية التي تقوم عليها وزارة الأوقاف بسلطاتها العامة في إدارة مرفق الخيرات طبقاً للقوانين والوائح في هذا الشأن ، فإنه يعتبر من الموظفين العموميين ومن فئة المستخدمين الخارجيين عن هيئة العمال ، ويحق له الإفادة من الحكم الوارد بقواعد الإنصاف في شأن هذه الفئة من المستخدمين ، وقد قرر حذاً أدنى لمرتباتهم لا يقل عن ثلاثة جنيهات شهرياً عند توافر الاعتقاد المالى اللازم ، بقراره عن يملكه ، وتكون الإفادة منه من التاريخ المعين لذلك .

(القضية رقم ١١٠٦ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٢

٧ ديسمبر سنة ١٩٥٧

١ - لجنة شئون الموظفين . حقها في التعقيب على تدريبات الرؤساء لكفايات الموظفين . صيرورة تقديرها نهائياً ملزمة للجنة التي تم بشأنها التقدير . اختصاصها في شأن ترقية الموظفين لتأدية الدرجة الأولى . التزامها ، عند مباشرة هذا الاختصاص ، بالتقدير النهائي لكفاية

للموظف بأداء أعمال إضافية وقيامه بهذه الأعمال لا ينشئ له مركزاً قانونياً ذاتياً في شأن المكافأة عن هذه الأعمال ، ما لم يصدر الإذن بالصرف في حدود الاعتمادات المقررة من يملكه ، وهذا أمر جوازي للدائرة متروك لتقديرها .

(القضية رقم ٧٨٨ سنة ٢ ق)

٢١

٧ ديسمبر سنة ١٩٥٧

١ - قرار إداري . تبرغه . ثبت أنه يرتب أعباء مالية على الخزنة وجوب أن يعتمد المال اللازم لمواجهة تلك الأعباء حتى يصبح القرار ممكناً وجائزاً قانوناً . إذا كان واضحاً من الاعتماد أنه قصد أن ينفذ من تاريخ سابق لتسوية حالات سابقة تبين نفاذه على هذا الوجه . مثال . حالات الإنصاف .

٢ - مستخدم خارج الهيئة . ثبت أن المدعى عين بواباً لمباردة وقف من الأوقاف الخيرية التي تقوم عليها وزارة الأوقاف بسلطاتها العامة في إدارة مرفق الخيرات . اعتباره من المستخدمين الخارجيين عن الهيئة . إفادة من قواعد الإنصاف الواردة في شأن هذه الفئة .

المبادئ القانونية

١ - إن القرار الإداري ، باعتباره إفصاح الجهة الإدارية المختصة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن إرادة ملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين والوائح بقصد إحداث أثر قانوني معين يكون ممكناً وجائزاً قانوناً ابتغاء مصلحة عامة - إن القرار الإداري بهذه المثابة لا يتولد عنه أثره حالاً ومباشرة إلا إذا كان ممكناً وجائزاً قانوناً . أو متى أصبح كذلك . فإن كان القرار من شأنه أن يرتب أعباء مالية على الخزنة العامة وجب

الموظف إذا كانت قد أعلت سلطتها في التصيب عليه ، وذلك عن السنة التي حصل فيها ذلك التقدير .

ب — موظف . تحليه في الترقية بحجة عدم تقدير كفايته أو بحجة إرجاء النظر في هذا التقدير . عاقبته لقانون . تقدير الكفاية لازم كأساس للنظر في الترقية مادام من الممكن إجراؤه قبل النظر فيها . دليل ذلك .

المبادئ القانونية

١ — اللجنة شئون الموظفين حق التعقيب على تقديرات الرؤساء في كفايات الموظفين ويكون تقديرها نهائياً ملزماً للسنة التي تم بشأنها التقدير ، وذلك طبقاً للمادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة ، كما لها بمقتضى المادة ٢٨ من هذا القانون النظر في ترقية الموظفين لغاية الدرجة الأولى بما في ذلك الترقية بالاختيار على الوجه والشروط والأوضاع المبينة في تلك المادة . وهي إذ تباشر هذا الاختصاص تكون ملزمة بالتقدير النهائي لكفاية الموظف إذا كانت قد أعلت سلطتها في التعقيب على هذا التقدير ، وذلك عن السنة التي حصل فيها التقدير المذكور .

٢ — إن القانون قد ضبط تقدير كفاية الموظف على سنين معين في الحدود والأوضاع التي بينها ، وجعل لهذا التقدير أثره الحاسم في ترقية الموظف ، سواء بالأقدمية أو بالاختيار . والمفروض — بحسب روح القانون — أن تتم هذه التقديرات بالنسبة للموظفين المرشحين عند النظر في الترقية ، فلا يجوز — والحالة هذه — إبعاد مرشح حل عليه الدور في الترشيح للترقية بحجة عدم

تقدير كفايته أو إرجاء النظر فيها ؛ مادام هذا التقدير لازماً كأساس للنظر في الترقية ، ومادام من الممكن إجراؤه ، وهو عن السنة الأخيرة ، قبل النظر في الترقية ؛ إذ يترتب على ذلك فوات فرصة الترقية بالنسبة إليه ، وقد يظهر عند تقدير كفايته صلاحية لها ، فتفوته الترقية بسبب لا دخل لإرادته فيه ، بل الواجب عندئذ أن تستوفى لجنة شئون الموظفين عملها أولاً بتقدير كفايته نهائياً عن السنة الأخيرة ، مادام ذلك متاحاً ، ولواقضى الأمر إرجاء النظر في الترشيح للترقية ؛ حتى لا يضار موظف بدون وجه حق بفوات الترقية في أوانها وما يترتب على ذلك من تأخير أقدميته بالنسبة إلى أقرانه وما يضيع عليه من فروق مالية . هذا هو الواجب على مقتضى نصوص القانون وروحه ؛ يؤكد ذلك ما يستفاد من نصوص المواد من ١٠٣ إلى ١٠٦ من قانون نظام موظفي الدولة في شأن الموظفين الذين صدرت في شأنهم جزاءات تأديبية أو المحالين إلى التأديب ولما يفصل في أمرهم ، فقد راعى المشرع عدم إلحاق الضرر بهؤلاء ؛ إذ احتجز الدرجة للموظف لمدة سنة في حالة الخصم من مرتبه لغاية خمسة عشر يوماً وفي حالة تأجيل العلوة لذنب اقترفه ، كما احتجز الدرجة للمحالين إلى التأديب لمدة سنة إلى أن تتم المحاكمة فإن استطلت لأكثر من ذلك وثبتت عدم إدانة الموظف وجب عند ترقية حساب أقدميته في الدرجة المرقى إليها من التاريخ الذي كانت تتم فيه ولم يحل إلى المحاكمة التأديبية . فالأولى —

المبادئ القانونية

١ - في ١٧ من مايو سنة ١٩٣٨ أقر مجلس الوزراء لائحة مدرسة الصيارفة والمحصلين وأدخل عليها أكثر من تعديل ، وذلك تشجيعاً للطلاب على الاقبال على هذه المدرسة حتى يمكن مواجهة العجز المستمر بوظائف المحصلين . ومع إدخال كثير من التحسينات في اللائحة ، فقد ظل النقص في عدد الصيارف في تزايد مستمر . مما جعل مصلحة الاموال المقررة إزاء حالة خطيرة تهدد بحصول عجز في إيرادات الدولة ، لذلك رؤى إدخال تعديلات أخرى على اللائحة المذكورة تشجيعاً للاتحاق بالمدرسة مع زيادة ثبات المكافآت التي يتقاضاها المحصلون في فترة التمرين ، وقد رؤى عند التعمين في الوظيفة وضع قواعد خاصة لخرجي المدرسة تختلف عن القواعد المنصوص عليها في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة من حيث الإعفاء من الامتحان التحريري والشخصي والتميين في الدرجة الثامنة بمرتبة أقل من بداية المربوط مع جواز الإعفاء من مدة التمرين . فصدر في ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٣ في شأن إنشاء مدرسة للصيارفة والمحصلين ، ونص في المادة الثالثة منه على المؤهلات العلمية اللازمة للقبول بالمدرسة ، وفي مقدمتها شهادة الدراسة الثانوية (القسم الخاص أو القسم العام) ، ونص في المادة ١٦ منه على أن يقضى الناجحون في الامتحان مدة تمرين لا تزيد على ثلاثة شهور بصيرفيات

بحسب نصوص القانون وروحه - أن لا يضار الموظف بفوات الترقية عليه في حينها بسبب عدم قيام لجنة شئون الموظفين بإتمام التقديرات النهائية قبل النظر في الترقية ، الأمر الذي لا يدخل لإرادة الموظف فيه ، فيكون ترك الموظف في الترقية لمثل هذا السبب مخالفاً للقانون ، متعيناً إلغاء القرار بتعطيه في الترقية حتى يعاد النظر فيها بعد إتمام تقديرات المرشحين جميعاً ، فإذا كان قد تم تقديره بعد ذلك وثبتت صلاحيته للترقية ورقى بقرار لاحق ، تمين إلغاء قرار تعطيه الأول إلغاء جزئياً ، وذلك بإرجاع أقدميته في الترقية إلى تاريخ هذا القرار .

(القضية رقم ١٨٢٣ ٢٤ ق ثلاثة وعضوية السادة الأستاذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة والسيد إبراهيم الفيضاني وعمل إبراهيم بندي والكتور عمود سعد الدين الشريف ومصطفى كامل إسماعيل للشارحين) .

٢٣

٧ ديسمبر سنة ١٩٥٧

١ - مؤهل دراسي - مدرسة الصيارفة والمحصلين . القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٣ . اعتباره شهادة تلك المدرسة مؤهلاً دراسياً له تنوع مستقل ولحامله وضع خاص ومركز قانوني معين . تقديره لتعيين بوظائف الصيارفة والمحصلين الدرجة الثامنة الكتابية بأول مربوط .

ب - مؤهل دراسي . شهادة مدرسة الصيارفة والمحصلين . عدم الاعتراف بها كشهادة مستقلة قبل العمل بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٣ ؛ إذ كان لحاملها يمنح علاوة إضافية بغير تحديد راتب معين لهذا المؤهل . القانون المذكور لا يعتبر تعديلاً لتفسير سابق ، بل إنشاء لوضع جديد . أمر ذلك في تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادرين في ١٢/٣/١٩٥٠ و ١٦/١/١٩٥٢ في شأن إحاطة غلاء الميشة .

بقراره من يناير سنة ١٩٥١ إلى ١٩٥٠، ج ١ . وظل الحال على ذلك إلى أن صدر القانون سالف الذكر في ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ . معدلاً لائحة المدرسة تعديلاً من شأنه أن يعين الحاصل على هذه الشهادة بالدرجة الثامنة بمبدأ ربطها بمصلحة الأموال المقررة أو بغيرها من المصالح الأخرى التي تعينها المصلحة المذكورة . ومفاد ذلك أن القانون الجديد أنشأ لهذا الدبلوم وضعاً خاصاً وكان مستقلاً قائماً بذاته لأول مرة كدبلوم معترف بما يضيفه على حامله من مركز قانوني واضح المعالم ولا يستساغ القول بأن ما جاء به القانون الجديد لا يبدو أن يكون تعديلاً لتسعير سابق . فيصدق عليه قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ الخاص بتثبيت إعانة غلاء المعيشة على الماهيات والمرتبات والمعاشات والأجور المستحقة للوظفين والمستخدمين والعمال وأرباب المعاشات في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ . ومن ثم إذا ثبت أن المدعى حاصل على شهادة الدراسة الثانوية القسم العام سنة ١٩٥٢ . وتخرج من مدرسة المحصلين والصارف سنة ١٩٥٥ . ثم التحق بوظيفة صراف وتسلم عمله فعلاً في ٢٦/٩/١٩٥٥ في ظل أحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٣ ، فإن التكيف السليم لوضعه عندما التحق بتلك الوظيفة هو أنه تعيين جديد بمؤهل جديد غير المؤهلات السابقة تسعيرها ، ثم قد يحملها بعض الحاصلين على هذا المؤهل الجديد الذي هو شهادة مدرسة المحصلين والصارف بمقتضى القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٣ . ويتبين — والحالة هذه — حسب إعانة الغلاء على أساس ماهية هذا المؤهل الجديد الذي عين المدعى على أساسه ،

الأموال بالجهات التي تعينها المصلحة تحت إشراف الصيارفة الأصليين . ويعطون قسطاً من العمل يكونون مسئولين عنه ، وتصرف لهم أثناء التمرين مكافأة قدرها خمسة جنيهات شهرياً . كما أفضحت المادة ١٧ منه عن قصد الشارع في أن يجعل من شهادة هذه المدرسة مؤهلاً دراسياً له قويم مستقل ، ويكون لحامله وضع خاص ومركز قانوني معين فنصت على أنه « بعد انقضاء مدة التمرين يعين الناجحون بحسب ترتيب نجاحهم في وظائف التحصيل في الدرجة الثامنة الكتابية بمبدأ ربطها بمصلحة الأموال المقررة أو بغيرها من المصالح الأخرى التي تعينها المصلحة المذكورة . ويسرى هذا الحكم على خريجي المدرسة الموجودة حالياً في السنتين הראسيتين لسنة (١٩٥٢/١٩٥٣) الذين لم يتم تعيينهم بعد ، وتعتبر مدة التمرين داخلية في حساب الأقدمية في الدرجة وفي الخدمة . » وبذلك يكون هذا القانون قد قدر للتعيين بوظائف الصيارفة والمحصلين الدرجة الثامنة الكتابية بأول مربوط لها . وتقديراً لكل شك قد يتطرق لهذا الوضع الجديد ، فقد نصت المادة ١٩ منه على أن « يلغى كل نص يخالف لأحكام هذا القانون . »

٢ — إن شهادة مدرسة الصيارفة والمحصلين لم تكن من المؤهلات المسعرة أو المعترف بها كشهادة مستقلة قبل العمل بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٣ ؛ إذ لم يكن مقرراً لها راتب معين ، بل كان يمنح الحاصل عليها فقط لمن يعمل في وظائف الصيارف علاوة إضافية قدرها ٥٠٠ م، فلم يكن بمنح راتباً معيناً لهذا المؤهل ، ثم زيدت هذه العلاوة الإضافية

وذلك بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ ، الذى قضى بأن تكون « معاملة الموظفين الذين ثبتت إعاقته غلاء الميشية لهم على أساس ما هيأتهم في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية أعلى من هذا التاريخ أو بعده وعينوا في الدرجات والمهام المقررة للتوهمات الجديدة على أساس منحهم إعانة الغلاء على الماهية الجديدة من تاريخ الحصول عليها .

(الفتية رقم ٤٩٥ سنة ٣ في رئاسة ومضوية السادة الأستاذة السيد على السيد رئيس مجلس الفتوة والسيد إبراهيم البروانى وعلى إبراهيم بنى دى وممطلق كامل وإسماعيل والدكتور ضياء الدين صالح المستشارين) .

٢٤

٧ ديسمبر سنة ١٩٥٧

مكافأة . للمكافأة للخدمة لعمال اليومية عند ترك الخدمة طبقاً للأمة . مكافآت العمال باليومية الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٨/٥/١٩٢٢ . عدم صرفها إلا عن أيام العمل الفعلية .

المبدأ القانوني

إن لأئحة مكافآت العمال باليومية التى صدر بها قرار مجلس الوزراء في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ قد نصت في المادة ١٦ منها على أن « جميع عمال اليومية الدائمين الذين يتركون الخدمة قلة الأعمال أو لإصاباتهم بأمهات أو أمراض أو لتقدم في السن بما يجعلهم غير لائقين للخدمة حسب شهادة القومسيون الطبي أو لبلوغهم سن ٦٥ سنة أو الذين يضطرون إلى اعتزال العمل لأداء الخدمة العسكرية يكون لهم الحق في مكافأة حسب النسبة الآتية على شرط أن يكونوا قد أتموا سنتين كاملتين

في الخدمة بطريقة منتظمة سواء أكانتا متقطعتين أو منفصلتين ويدخل فيهما الإجازات بأجرة كاملة ، ولا تدخل الإجازات التى بدون أجرة . أما عن النسب المشار إليها في هذه المادة فقد نصت عليها المادة ١٧ من هذا القرار فقالت « المكافأة التى تصرف عند مغادرة الخدمة لأى سبب من الأسباب المتقدمة تصب على قاعدة أجرة خمسة عشر يوماً بواقع ثمة الأجرة التى تكون قد صرفت وقت اعتزال العمل ، وذلك عن كل سنة كاملة في الخدمة . وحددت المادة ٢١ أقصى قيمة للمكافأة فنصت على أن أقصى قيمة للمكافأة التى يستحقها عامل اليومية ماهية سنة واحدة باعتبار السنة ٣٦٠ يوماً . وأشارت المادة ٢٥ إلى حالة وفاة العامل بقولها إذا توفي أحد عمال اليومية الدائمين أثناء الخدمة يكون لأرملته وأولاده الحق في نصف المكافأة التى كان له أن يستولى عليها لو أنه غادر الخدمة في تاريخ وفاته لسبب من الأسباب المبينة في الفقرة ١٦ المتقدمة . ولا تصرف المكافأة للعامل إلا عن أيام العمل الفعلية وهو ما نصت عليه أحكام اللوائح والقوانين .

(الفتية رقم ٥٥٧ سنة ٣ في بلنية السابقة) .

٢٥

٧ ديسمبر سنة ١٩٥٧

١ - مزاوية . التى فى القزانية على وظائف معينة . ثبوت أن الوصف الوارد لهذه الوظائف لا يسمو أن يكون من الألقاب العامة التى ليس من شأنها تمييز تلك الوظائف تمييزاً خاصاً بها . وبجوب أن تسمى القزانية لى تلك الوظائف ، سواء بالألقاب أو بالاختصار ، فى النسب

للو وظائف الأعلى ؛ ومن ثم وجب أن تجري الترقية ، سواء بالأقدمية أو بالاختيار ، في النسب والشروط المبينة في المواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة .

٢ — إن المادة ٢٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة —

بصيغتها المعدلة بالقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ — كانت تجري قهرتها الأولى بما يأتي « لا تمنح الدرجة المخصصة للوظيفة إلا لمن يقوم بعملها فعلاً ، وإذا قام الموظف بأعباء وظيفته درجتها أعلى من درجته لمدة سنة على الأقل ، سواء بطريق التذب أو القيد على الدرجة أو رفعها جازمته الدرجة إذا توافرت فيه شروط الترقية إليها . ويستفاد منها أن تمت شرطاً جوهرياً يتوقف على توافره جواز استعمال الرخصة التي خولتها الإدارة بموجب هذه الفقرة بالنسبة إلى ترقية موظف يقوم بأعباء وظيفته درجتها أعلى بطريق التذب ، وهذا الشرط هو أن يتناول هذا التذب لمدة سنة على الأقل قبل حصول الترقية . ونحى عن البيان أن رخصة الترقية التي أعطيتها الإدارة — أيأ كانت طبيعية الوظيفة المرتق إليها ولو كانت غير متميزة — إنما تتمحض استثناء من قواعد الترقية حسبما نظمها المواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، بحيث إذا اختل شرط المدة امتنع على الإدارة بداهة استعمال هذه الرخصة ، ووجب عليها التزام قواعد الترقية

وبالشروط المبينة في المواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ من قانون موظفي الدولة .

ب — ترقية . الرخصة التي خولها للمرح للادارة بالتطبيق للمادة ١/٢٢ من قانون الموظفين في ترقية موظف يقوم بأعباء وظيفته درجتها أعلى من درجته بطريق التذب . وجوب أن يتناول هذا التذب لمدة سنة على الأقل . عند تخلف هذا الشرط يحين الترام قواعد الترقية الواردة بالمواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ من القانون سالف الذكر .

المبادئ القانونية

١ — ورد ببيزانية وزارة الأشغال — عن السنة المالية ١٩٥٤ — ١٩٥٥ . قسم ١٤ ، في الفرع ٠٦ الخاص بمصلحة المساحة ، الصفحة ٦٠٨ — ست وثلاثون درجة رابعة لوظائف « وكلاء مفتشين لتفتيش الدرجة الثانية ووكلاء مفتشي الأقسام أو مساعدي مفتشين » ، يليها في التدرج الهرمي التازل سبع وأربعون درجة لوظائف « مساعدي مفتشين ورؤساء مراصة » ، الوصف الوارد لهذه الوظائف في الميزانية لا يعدو أن يكون من الألقاب العامة التي ليس من شأنها أن تميز تلك الوظائف تميزاً خاصاً بها ؛ يقطع في ذلك التجانس الظاهر في طبيعة العمل بينها جميعاً ، بل إن شاغلي الوظائف الأدنى مرتبة هم وكلاء شاغلي الوظائف الأعلى ؛ وبهذه المثابة يقومون مقامهم في مباشرة اختصاصهم عند غيابهم . فلا وجه إذن للقول بأنها من الوظائف المتميزة بطبيعتها تميزاً خاصاً يتطلب تأهيلاً خاصاً أو صلاحية معينة بحيث لا يقوم أفراد المرشحين من شاغلي الوظائف الأدنى مقام بعضهم البعض في الصلاحية

الحكم في ميزانيتها عند الاقتضاء ، وأن تلك الجهة هي وحدها التي تستطيع نظر التظلمات الإدارية الوجوبية تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون المشار إليه . وغنى عن البيان إنه لما كان مناهض هذا التحديد في الاختصاص مرتبطاً بمحسن سير المصلحة العامة ، فإن للقضاء الإداري أن يحكم فيه من تلقاء نفسه . وينطبق هذا الوضع أيضاً بالنسبة للجان القضائية ؛ إذ نصت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء وتنظيم لجان قضائية في الوزارات للنظر في المنازعات الخاصة بموظفي الدولة على أن تنشأ في كل وزارة لجنة قضائية ، ونصت المادة الثانية على أن تختص اللجنة في حدود الوزارة المشككة فيها ، ومن ثم إذا ثبت أن المدعي مستخدم بوظيفة خفير نظامي تابع لقسم الحفر بإدارة عموم الأمن العام الملحق بوزارة الداخلية ، وأن هذه الوزارة هي المنصة بالمنازعة موضوعاً . وبالتالي هي الجهة الإدارية المختصة به ، فتكون اللجنة القضائية لوزارة الصحة العمومية ، وقد أصدرت قرارها بالانضال في موضوع التظلم المقدم إليها من المدعي ، قد أخطأت في تطبيق القانون ، إذ قضت في دعوى هي غير مختصة بالفصل فيها وفقاً لما نصت عليه المادتان الأولى والثانية من المرسوم بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء وتنظيم لجان قضائية في الوزارات للنظر في المنازعات الخاصة بموظفي الدولة ، وهو خطأ من النظام العام ، ويجوز أن تتصدى له المحكمة من تلقاء نفسها فتعين إلغاء الحكم المطعون فيه ، والقضاء

المنصوص عليها في المواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ من القانون المشار إليه .

(القضية رقم ٧٩٣ سنة ٣ في وثيقة وعضوية السادة الأساتذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة والسيد إبراهيم الديواني والدكتور عمود سعد الدين الصريف ومصطفى كامل إسماعيل والدكتور ضياء الدين صالح للاستشارين) .

٣٦

١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٧

اختصاص . المناط في تحديد دائرة اختصاص كل محكمة إدارية هو اتصال الجهة الإدارية بالمنازعة موضوعاً ، لا بمجرد تبعية الموظف لهذه الجهة عند رفع الدعوى ، ولو كان لأشأن لها بموضوع للمنازعة أصلاً . اعتباراً من المناط من النظام العام . سريانه على اختصاص اللجان القضائية .

المبدأ القانوني

إن تعيين عند المحاكم الإدارية وتحديد دائرة اختصاص كل منها ، على مقتضى المادة السادسة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة وقرار رئيس مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ ، يقوم على اختصاص الجهة الإدارية بالمنازعة أي اتصالها بها موضوعاً . لا بمجرد تبعية الموظف لها عند إقامة الدعوى إذا كان لأشأن لها بموضوع هذه المنازعة ، وأن هذا الضابط هو الذي يتفق مع طابع الأشياء ومع حسن سير المصلحة العامة ؛ إذ الجهة الإدارية المختصة بالزراع ، أي المنصة بها موضوعاً ، هي بطبيعة الحال التي تستطيع الرد على الدعوى ، بإعداد البيانات وتقديم المستندات الخاصة بها وكذلك بتسوية المنازعة صلحاً أو بتنفيذ

الإدارى ، فيسرى على كل دعوى ترفع بعد ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ (تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥) ، ولو كانت الدعوى بطلب إلغاء قرار صدر قبل ذلك ، مادام لم يتظلم صاحب الشأن منه إلى الجهة التى أصدرت القرار أو إلى الجهة الرئيسية ، ولم ينتظر فوات المواعيد المقررة للبث في هذا التظلم ، ولكن بمرأه أن الإجراء الذى يكون قد تم صحيحاً في ظل القانون السابق ويعتبر طبقاً له منتجاً لآثر التظلم الإدارى يظل منتجاً لآثره في هذا الخصوص في ظل القانون الجديد ، وذلك بالتطبيق للمادة الثانية من قانون المرافعات المدنية والتجارية . ومن ثم إذا ثبت أن القرار المطعون فيه قد صدر في سنة ١٩٥٠ ، إلا أن الدعوى بطلب إلغائه لم ترفع إلا في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ ، ولم يسبق له إجراء ثم صحيحاً في ظل القانون السابق منتجاً لآثر التظلم الإدارى ، فكان يتمين على المدعى — والحالة هذه — أن يسلك على سبيل الوجوب طريق التظلم الإدارى ، وأن ينتظر المواعيد المقررة للبث فيه ، وذلك قبل رفع دعواه ، وإلا كانت غير مقبولة ، حتى لو صح أن مياد رفعها طبقاً للمادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ لم ينقض .

(الفتية رقم ١٥١٨ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة السيد على السيد رئيس مجلس الدولة والسيد إبراهيم الديوانى وعلى إبراهيم بنمادى والدكتور عمود سعد الدين الصريف ومهطفى كامل وإسماعيل المستشارين) .

بمسم اختصاص اللجنة القضائية لوزارة الصحة العمومية بنظر الدعوى ، وإيجالها إلى المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية للفصل فيها .

(الفتية رقم ٢٥٦ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة : السيد على السيد رئيس مجلس الدولة والسيد إبراهيم الديوانى وعلى إبراهيم بنمادى والدكتور عمود سعد الدين الصريف والدكتور ضياء الدين صالح للمستشارين) .

٢٧

١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٧

تظلم وجوى . إهفال التظلم في ٣٠ وجوبه . عدم قبول الدعوى ولو كان مياد رفعها لم ينقض . استحداث نظام التظلم الوجوى بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بالنسبة لبعض دعاوى الإلغاء . سريان هذا الوضع المستحدث على الدعاوى التى ترفع بعد العمل بذلك القانون ولو كان القرار المطلوب إلغاؤه صادراً قبل ذلك . تقديم التظلم من هذا القرار في ظل القانون السابق . إحتاجه لأنمره في هذا الخصوص في ظل القانون الجديد . المادة ٢ مرافعات .

المبدأ القانونى

إن المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة استحدثت قاعدة تقضى بعدم قبول الطلبات المقدمة رأساً بإلغاء القرارات الإدارية التى عيبتها وذلك قبل التظلم منها إلى الهيئة الإدارية التى أصدرت القرار أو الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبث في هذا التظلم الذى يبين إجراءاته وطريقة الفصل فيه بقرار من مجلس الوزراء ، وقد صدر هذا القرار في ٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ . فقدم قبول الدعوى بإلغاء هذه القرارات يترتب — والحالة هذه — على عدم إتخاذ إجراء معين قبل رفعها أمام القضاء

هـ - جزاء تأديبي . ولكن السبب في القرار الإداري . صدور حكم المحكمة الجنائية ببراءة الموظف من تهمة تعاطي المخدرات . تأسيس الحكم على بطلان التفتيش . توقيع جزاء تأديبي من جهة الإدارة استناداً إلى إخلال هذا الموظف بواجبات وظيفته لفصله في مكان الواقعة وسط من يتطاولون المخدرات . صحة الجزاء .

حـ - بوليس . تقديم عسكري بوليس للمساكنة أمام مجلس عسكري . الإجراء الخامس بحضوره الجلسة المحددة للمداولة في القرار ليس لإجراء جوهرياً . لا بطلان على إخلاله .

و - موظف . وقفه عن العمل . الأصل ألا يصرف مرتبه ما لم يقرر الرئيس الخصص مرتبه كله أو بسنه لأسباب موكولة إلى تقديره . المادة ١٢٩ من قانون الموظفين . سريان هذا الأصل على حاكم البوليس والمفراء .

المبادئ القانونية

١ - إن الأثر المترتب على طلب المساعدة القضائية من حيث قطع التقادم أو ميعاد دعوى الإلغاء يظل قائماً ويقف سريان التقادم أو الميعاد لحين صدور القرار في الطلب سواء بالقبول أو الرفض ؛ إذ أن نظر الطلب قد يستغرق زمناً يطول أو يقصر بحسب الظروف وحسباً تراه الجهة القضائية التي تنتظر الطلب تحضيراً له حتى يصبح ميئاً للفصل فيه ، شأنه في ذلك شأن أية إجراءات اتخذت أمام أية جهة قضائية وكان من شأنها أن تقطع التقادم أو سريان الميعاد ؛ إذ يقف هذا السريان طالما كان الأمر يُبدى الجهة القضائية المختصة بنظره ، ولكن إذا ما صدر القرار وجب رفع الدعوى خلال الميعاد القانوني محسوباً من تاريخ صدوره ، فإن كانت دعوى إلغاء تعين أن يكون خلال الستين يوماً التالية.

٢ - متى ثبت أن المحكمة الجنائية قد قضت ببراءة المدعى من تهمة تعاطي

١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٧

قوة الشيء المحكوم فيه . صدور حكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه . مخالفته لقانون . إلناؤه . مثال .

المبدأ القانوني

إذا ثبت صدور حكم من المحكمة الإدارية بإنهاء الخصومة على أساس رفض طلب المدعى تسوية حالته باعتباره في درجة صانع دقيق بأجر يومى قدره ٣٠٠ م من بدله إلحاقه بالخدمة ، وقد أصبح هذا الحكم نهائياً يعدم الطعن فيه في الميعاد وحاز قوة الشيء المقضى به ، بينما قضى الحكم اللاحق المطعون فيه بتسوية مخالف متقاضى الحكم الأول ، وهما قد صدرتا في منازعة اتحد فيها الخصوم والموضوع والسبب - إذا ثبت ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ فصل في المنازعة على خلاف الحكم السابق الذى حاز قوة الشيء المحكوم فيه . يكون قد عالج القانون ، ويتمين إلناؤه ، والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

(القضية رقم ١٦٤٦ سنة ٢ ق وثلاثة وعشوية السادة الأستاذة السيد على السيد رئيس مجلس الدولة والسيد إبراهيم الفيوانى والدكتور عمود سعد الدين الشريف ومعهنى كامل إسماعيل والدكتور ضياء الدين صالح المستشارين) .

١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٧

١ - ميعاد الستين يوماً . طلب المساعدة القضائية طالع للميعاد في المنازعات الإدارية . كيفية حساب بداية الميعاد .

كان هذا القانون لا يسرى على عساكر البوليس والحفراء . وإنما تسرى عليهم القوانين والوائح الخاصة بهم ، إلا أنه غنى عن البيان أن الحكم المشار إليه هو من الأصول العامة التي ردها القانون المذكور؛ وبهذه المثابة يسرى في حق عساكر البوليس والحفراء . ما دام لا يوجد نص يخالف ذلك في القوانين والوائح الخاصة بهم .

(القضية رقم ١٦٥٥ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة والسيد إبراهيم الديواني وعلي إبراهيم بنداوي ومصطفى كامل إسماعيل والدكتور ضياء الدين صالح المستشارين)

٣٠

١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٧

لجان قضائية . وكيل الوزارة هو الذي يحل محل محمد موفد الإدارة من التظلم المرفوع إلى اللجنة القضائية والقرار الصادر منها فيه من حيث قبوله أو الرفض فيه في الميدان . ولوزير هذه السلطة أيضا بمسببانه رأس الجهاز الإداري في وزارته . ثبوت تسليم قرار اللجنة القضائية إلى مكتب الوزير بدء مياد الطعن من هذا التاريخ .

المبدأ القانوني

يبين من استقرار نصوص الرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ٥٢ الخاص بالجان القضائية والمادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة أن الصانع أراد أن يحتاط للأمر فيما يتعلق بالتظلمات التي تقدم للجان القضائية أو الطعن في القرارات التي تصدر منها ، لجعل الرد في هذا الشأن إلى من يمكنه أن يحدد موقف الإدارة من التظلم والإجابة عنه وكذا من القرار

المخدرات ، وكان سبب البرامة يرجع إلى عيب شكلي في إجراءات ضبط الواقعة . وهو بطلان التفتيش ، بمقولة إن الحالة التي هو جم فيها المقهى لم تكن من حالات التلبس التي تسوغ قانونا تفتيش المقهى ، فإن هذا الحكم لا يبنى قيام سبب الجزاء التأديبي وهو إخلال الموظف بالمتهم بواجبات وظيفته أو الخروج على مقتضياتها ، وقد ثبت ذلك للسلطة التأديبية من أوراق التحقيقات الجنائية ومن التحقيقات التي تجريها هي ومن تسمعهم من شهود . وقد ثبت لها تواجد المدعى في المقهى التي هاجمها البوليس وضبط بها ، وهذا أمر غير منكور منه ، كما ثبت من تحليل المادة المضبوطة أنها حشيش ، وأن ماعلق على حجارة الجوزة آثار حشيش . فإذا استفادت من ذلك كله أن المدعى أهل بواجبات وظيفته وخرج على مقتضيات السلوك الواجب على رجل البوليس والابتعاد عما يحيط من كرامته ويسمى سمعته ، فإن الجزاء التأديبي والحالة هذه — يكون قد قام على سببه .

٢ — إن حضور العسكري للمحاكمة أمام المجلس العسكري في الجلسة التي كانت مخصصة لمداولة المجلس في القرار الذي يصدره في هذا الادعاء المنسوب إليه لا يعتبر من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على عدم مراعاتها بطلان المحاكمة .

٤ — إن الأصل هو عدم صرف مرتب الموظف الموقوف عن عمله ، ما لم يقرر الرئيس المختص صرفه كله أو بعضه لأسباب موكولة إلى تقديره ، وهذا الأصل رددته المادة ١٢٩ من قانون موظفي الدولة . ولتن

إلا أنه يقوم مقام الإعلان علم صاحب الشأن بالقرار علماً يقينياً ، لا ظاهرياً ولا افتراضياً ، وأن يكون شاملاً لجميع العناصر التي يمكن على أساسها أن يبين مركزه القانوني بالنسبة إلى هذا القرار ، ويستطيع أن يحدد على مقتضى ذلك - طريقه في الطعن فيه ، ولا يحسب سريان الميعاد في حقه إلا من اليوم الذي يثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني الشامل على النحو السالف إيضاحه . فإذا بان للمحكمة من الأوراق أن المظنون عليها - حين قدمت تطلبها إلى جهة الإدارة - قد توافر لديها العلم اليقيني الشامل ، إذ تضمن هذا التنظيم تاريخ صدور القرار الوزاري ورقه واسم إحدى الزميلات اللاتي تناولن القرار بالترقية إلى الدرجة السادسة . وهي الزميلة التي تحققت مصلحتها في الطعن في ترقيةها ،

فكان يتعين عليها أن ترفع دعواها خلال الستين يوماً التالية لانقضاء الفترة التي يعتبر فواتها دون إجابة السلطات المختصة عن تناولها بمثابة قرار حكى بالرفض ، حتى ولو أعلنت بعد ذلك بقرار صريح بالرفض ، مادام الميعاد سبق جريانه قانوناً بأمر تحقق هو القرار الحسكي بالرفض . أما إذا كانت تلك السلطات قد أجابت عن التظلم بقرار رفض صريح أعلن قبل ذلك وجب حساب الميعاد من تاريخ إعلائه ، لأن هذا الإعلان يجري سريان الميعاد قانوناً فيجب بحكم اللزوم القرار الحسكي اللاحق بالرفض وما كان يترتب عليه من سريان الميعاد .

(القضية رقم ١٦٦٤ سنة ٢ ق بلية السابعة)

الصادر فيه من حيث قبوله أو الطعن فيه قبل قوات الميعاد ؛ فأوضح في المادة الخامسة منه أنه هو وكيل الوزارة المختص . ولما كانت هذه المحكمة عنها متحققة في الوزير الذي هو رأس الجهاز الإداري في وزارته ؛ فمن ثم يكون إبلاغه بقرار اللجنة القضائية صحيحاً متجاً آثاره ، وبالتالي إذا ثبت أن مكتب الوزير تسلم قرار اللجنة القضائية في تاريخ معين فإن ميعاد الطعن فيه يجري من هذا التاريخ .

(القضية رقم ١٦٦٠ سنة ٢ ق رئاسة عضوية السادة الأسانذة السيد طي السيد رئيس مجلس الدولة والسيد إبراهيم الفيوازي وعلى إبراهيم بشادي والدكتور محمود سيد الدين الشريف ومطلق كامل إسماعيل المستشارين) .

٣٩

١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٧

ميعاد الستين يوماً . تظلم من قرار إداري في الميعاد القانوني . وجوب رفع الدعوى في خلال ستين يوماً محسوبة من القرار الصريح برفض التظلم أو من انتهاء الفترة التي يعتبر فواتها بمثابة قرار حكى بالرفض ، أيهما أسبق تاريخاً . إذا ثبت صدور قرار الرفض الصريح قبل القرار الحسكي بالرفض احتسب الميعاد من تاريخ الرفض الصريح . إذا انقضت فترة القرار الحسكي دون صدور قرار صريح احتسب الميعاد من التاريخ الفرضي للقرار الحسكي ، ولو صدر بعد ذلك قرار رفض صريح

المبدأ القانوني

إن الأصل - طبقاً للمادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة - أن ميعاد الطعن في القرارات الإدارية يسرى من تاريخ نشر القرار الإداري المظنون فيه أو إعلان صاحب الشأن به .

في شأن عقد العمل الفردي ؛ لأن مجال تطبيق قانون عقد العمل الفردي لا يكون إلا إذا كانت العلاقة قائمة على أساس عقد عمل رضائي بالمعنى المفهوم في فقه القانون الخاص ، وليست خاضعة لتنظيم لائحي .

٢ — إن كادر العمال الصاخر به قرار مجلس الوزراء في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ وكتاب وزارة المالية النوري ملف رقم ف ٣٣٤ - ٥٢/٩ الصادر في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ تناول التصريح على حالة فصل العامل من الخدمة بسبب تأديبي ؛ فقضى بأنه لا يجوز فصل العامل من الخدمة بسبب تأديبي إلا بموافقة وكيل الوزارة بعد أخذ رأي اللجنة الفنية المشار إليها فيما تقدم ، وأغفل حالة إنهاء خدمة العامل بسبب غير تأديبي بما يبعد في حكم الاستقالة وهو تغيبه وانقطاعه عن عمله بدون إذن أو عذر قهري لمدة تجاوز قدرها معيناً ؛ ذلك أن الفصل التأديبي يفترض ارتكاب العامل ذنباً إدارياً يستوجب هذا الجزاء ، أما اعتبار العامل تاركاً لخدمة بسبب انقطاعه عن العمل مدة ما بدون إذن أو عذر فيفترق عن ذلك بأنه ليس من قبيل الفصل التأديبي ؛ إذ يقوم على قرينة الاستقالة التي تقتصر الإدارة على تسجيلها بتسحب قيد العامل من سجلاتها . وإذا كان كادر العمال قد أوجب ألا يكون فصل العامل من الخدمة بسبب تأديبي إلا بموافقة وكيل الوزارة المختص بعد أخذ رأي اللجنة الفنية التي تنظم الكادر المذكور طريقة تشكيلها ، فإن هذا الحكم لا ينسحب على حالة الفصل غير التأديبي بسبب

٣٣

١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٧

١ — كادر العمال . من يخضعون لأحكامه لا يطبق عليهم قانون نظام موظفي الدولة ولا قانون عقد العمل الفردي .

ب — كادر العمال . ورود نص به على أن فصل العامل من الخدمة بسبب تأديبي يتم بموافقة وكيل الوزارة بعد أخذ رأي لجنة فنية معينة . عدم انطباق هذا النص على الفصل غير التأديبي . اعتبار العامل تاركاً لخدمة بسبب انقطاعه عن العمل مدة ما بدون إذن أو عذر ، هو فصل غير تأديبي .

ج — كادر العمال . القاعدية التنظيمية التي تحكم الفصل غير التأديبي للعامل بسبب انقطاعه عن العمل هي الفقرة ١٤ من تعليمات المالية رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٢ . انتهاء صلة العامل بالحكومة إذا انقطع بدون إذن أكثر من عشرة أيام ، ما لم يثبت العودة الفاعلة . المختص بتقدير المدير للبر للقيام هو رئيس المال . لضرورة الرجوع في هذا الشأن إلى وكيل الوزارة ، وإلى اللجنة الفنية للشار إليها في صدد الفصل التأديبي .

المبادئ القانونية

١ — متى ثبت أن المدعى معين على إحدى درجات كادر العمال ومعامل بأحكام هذا الكادر الذي وردت وظيفته بأحد الكشوف الملحقة به ، وهو المطبق عليه بالفعل ، فإن القواعد الواردة في الكادر المشار إليه هي التي تسمى في حقه وتحكم حالته دون أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، الذي لا يسرى إلا على الموظفين المدنيين الداخلين في الهيئة ، سواء أكانوا مشيئين أم غير مشيئين ، وكذا على المستنظمين الخارجيين عن الهيئة دون عمال اليومية الحكوميين . كما أن كادر العمال هو الذي ينطبق على حالة المذكور دون أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢

بذلك ، فإن البت في مصيره يكون بيد هذا الرئيس دون تطلب الرجوع في ذلك إلى وكيل الوزارة أو إلى اللجنة الفنية ، كما هو الشأن في حالة الفصل التأديبي ، وبمجرد هذا ينقطع قيد العامل في الدفاتر بصفته أحد عمال اليومية الدائمين ، وتنتهى صلته بالحكومة ، وإذا أعيد استخدامه بعد ذلك في أى تاريخ لاحق فإنه يعد معنياً من جديد .
(القضية رقم ١٦٦٧ سنة ٢ في بالمية السابقة) .

٣٣

١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٧

مبعاد السيد يوما . أقر رفع الدعوى أمام محكمة فيم خمسة أو تقديم طلب للمساعدة القضائية في قطع هذا للمجاد . مثال .

المبدأ القانوني

متى ثبت أن القرار الإداري المطعون فيه أبلغ إلى المدعى في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ ، فأقام في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ دعواه الأولى التي قضى فيها بعدم الاختصاص في ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٥ ، وفي ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٥ تقدم إلى لجنة المساعدة القضائية بطلب إعفائه من رسوم الدعوى التي يرغب في رفضها بطلب إلغاء القرار المطعون إليه ، فقررت اللجنة بمجلسة ١٩ من يولييه سنة ١٩٥٥ رفض هذا الطلب ؛ وبناء على ذلك أقام دعواه الخالية بإيداع صحيفتها سكرتيرية المحكمة في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ أى خلال الستين يوماً من تاريخ صدور قرار اللجنة بعدم سبق رفع دعواه الأولى وتقديم

الانقطاع عن العمل ، الذي يتعين الرجوع في شأنه إلى القواعد التنظيمية الأخرى التي عاجلت أمره والتي تكمل أحكام كادر المال في هذا الخصوص ؛ لامتثال القياس بينه وبين الفصل التأديبي .

٣ - إن القاعدة التنظيمية التي تحكم حالة الفصل غير التأديبي للعامل بسبب انقطاعه عن العمل هي تلك التي تضمنتها الفقرة ١٤ من تعليمات المالية رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٢ الصادرة في أول يولية سنة ١٩٢٢ ، التي نصت على أن : كل عامل من عمال اليومية يتغيب بدون إذن أكثر من عشرة أيام ولا يثبت فيها بعد بما يقنع رئيسه بأن غيابه كان بسبب قوة قاهرة ينقطع بمجرد ذلك قيده في الدفاتر بصفته أحد عمال اليومية الدائمين . وإذا أعيد استخدامه في أى تاريخ تال فلا يكون له حق في أى إجازة متجمعة لحسابه عن أية مدة خدمة سابقة لتاريخ إعادته في الخدمة . ومفاد هذا أن الأصل هو أنه لا يجوز للعامل أن يتغيب عن عمله بدون إذن سابق من رئيسه ، وإذا تغيب بدون إذن فلا يجاوز غيابه عشرة أيام ، فإذا زاد على ذلك فلا يشفع له في استئناف عمله بعد هذا الانقطاع إلا إثبات القوة القاهرة ، وتقدير قيام هذا المنذر وتقريره لغيب العامل رهين باقتناع رئيسه بما لا يهيمه لغيره عليه ولا معقب عليه فيه ، متى تجرد من إساءة استعمال السلطة ، فإذا عجز العامل عن إقامة الدليل على أن غيابه كان بسبب قوة قاهرة ، أو لم يقتنع رئيسه

صریح بالرفض ، مادام ميعاد رفع الدعوى قد سبق جريانه بأمر تحقق من قبل هو القرار الحكيم بالرفض ، وهذا وإذا كرر المتظلم تظلماته فالعبرة في حساب المواعيد على مقتضى ما تقدم هي بأول تظلم يقدم في ميعاده دون اعتداد بما يعقبه من تظلمات مكررة لاحقة . فإذا ثبت أن المدعى تقدم بتظلمه لجبهة الإدارة في ٣ من أبريل سنة ١٩٥٥ ، فقد كان يتعين عليه أن يحافظ على الميعاد برفع دعواه خلال ستين يوماً محسوبة من ٢ من يونيو سنة ١٩٥٥ . وهو تاريخ فوات الستين يوماً المقررة للإدارة للبت في تظلمه ، أى برفضها في أجل غايته أول أغسطس سنة ١٩٥٥ . وما دام أنه لم يتقدم بطلب إعفائه من الرسوم إلى لجنة المساعدة القضائية إلا في ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ ، أى بعد فوات هذا الميعاد ، ولم يرفع دعواه إلا بعد ذلك في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ ، فإنها تكون غير مقبولة شكلاً لرفعها بعد الميعاد القانوني . (القضية رقم ١٦٩٩ سنة ٢ في المبيعة السابقة) .

٣٥

١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٧

أ — إجراءات . تبوت أن طلب المساعدة القضائية مقدم في ظل أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الذى لم يكن يعرف الإجراء الخاص بالتظلم الوجوبى استحداث هذا الإجراء في القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ . الإجراءات التى نظمها القانون الأول هى التى تخضع طلب للمدى .

ب — قرار لإدلى . إعلانه . تبوت أن القرار لم ينشر بالنشرة المصلحة وإنما أرسل فقط إلى أقسام المصلحة . عدم كفاية هذا الإجراء لتوافر العلم اليقيني بالقرار .

طلب المساعدة القضائية في الميعاد القانوني - متى ثبت ذلك ، فإن دعواه تكون مقبولة . (القضية رقم ١٦٩٨ سنة ٢ في المبيعة السابقة) .

٣٤

١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٧

ميعاد الستين يوماً . تحديد بدايته في الحالات التى تقدم فيها تظلم إلى الجهة الإدارية قبل رفع دعوى الإنشاء . عند تكرار التظلمات تكون العبرة في هذا الصدد بأول تظلم مقدم في ميعاده .

المبدأ القانوني

في الحالات التى يستوجب القانون تقديم التظلم قبل رفع دعوى الإنشاء بالتطبيق للمادتين ١٢ و ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ يتعين على رافع الدعوى أن ينتظر المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم . وهى ستون يوماً ، فلا يرفع دعواه قبل مضىها ، وأن يرفعها بعد ذلك في ميعاد الستين يوماً التالية لانقضاء الستين يوماً للذكورة ، التى يعتبر انقضاءها دون إجابة السلطات المختصة بمثابة قرار حكى بالرفض يجرى سريان الميعاد منه . فإذا كانت تلك السلطات قد أجابت قبل ذلك بقرار صريح بالرفض وجب حساب الميعاد من تاريخ إعلان هذا القرار ؛ لأن هذا الإعلان يجرى سريان الميعاد قانوناً ، فيجب بحكم اللزوم للقرار الحكيم اللاحق بالرفض وما كان يترتب عليه من سريان الميعاد ، أما إذا كان القرار الحكيم بالرفض قد تحقق بفوات الستين يوماً المحددة لفحص التظلم ، فإن ميعاد رفع الدعوى بالإلغاء يجرى من هذا التاريخ ، حتى ولو أعلن المتظلم بعد ذلك بقرار

المبادئ القانونية

١ - متى ثبت أن المدعى قدم طلب إعفائه من رسوم الدعوى إلى لجنة المساعدة القضائية في ظل نفاذ أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة وقيل صدور القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة الذي عمل به في ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ ، فإن الاجراءات التي نظمها القانون الأول دون الثاني، هي التي تحكم طلب المدعى وقت تقديمه. ولما كان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ لا يتطلب لقبول الدعوى سيق التنظيم من القرار الإداري المطعون فيه إلى الجهة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التنظيم ، على نحو ما قضت به الفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، فإن طلب المعافاة المشار إليه ، وقد قدم بالفعل قبل نفاذ هذا القانون الأخير ، يحدث أثره صحيحاً بغير حاجة إلى نظم إداري سابق ، ويمتد هذا الأثر إلى حين صدور قرار لجنة المساعدة القضائية فيه ، دون أن يلحقه الحكم الذي استحدثه القانون المذكور بالنسبة إلى طلبات الإلغاء التي حدها والتي تقدم في ظله من عدم قبولها قبل تنظيم منها إدارياً على النحو الذي نص عليه ؛ وذلك باعتبار أن طلب المساعدة القضائية في ظل القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ هو بمثابة نظم إداري وقتذاك .

٢ - متى ثبت أن القرار المطعون فيه الصادر في ٤ / ٧ / ١٩٥٠ لم يفتش بالنشرة المصلحية ، ولكنه أعلن بإرساله للأقسام .

فإن هذا لا يني إعلائه للكافة أو للدمى شخصياً أو يقوم مقام هذا الإعلان ، ولا يقطع في علم الأخير بكافة محتوياته وعناصره علماً يقيناً شاملاً نائياً للجهة .

(القضية رقم ١٧٠١ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٣٩٢

١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٧

سلك حديدية . فصل السائقين لعدم الياقة الصحية بسبب ضعف الإبصار ، أو القلب ، أو الصدر ، وإعادة من ترى الإدارة إعادتهم من هؤلاء ، فد وظائف أهل درجة ومرتباً من وظائفهم السابقة . جواز في الفترة التالية لفصل بكادر ١٩٣٩ ، وقبل الفصل بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٣ من يناير سنة ١٩٤٣ . كان سنة ١٩٣٩ كان قد نسخ جميع القرارات الاستثنائية في هذا الشأن ، ومنها قرار ١٦ من مارس سنة ١٩٣٨ .

المبدأ القانوني

إذ فصلت مصلحة السلك الحديدية السائقين غير اللاتين صحياً بسبب ضعف الإبصار ، أو القلب ، أو الصدر ، أو أعادت من رأت إعادتهم من هذه الطائفة في وظائف أقل درجة ومرتباً من وظائفهم السابقة ، وتم هذا في المدة التالية للعمل بكادر سنة ١٩٣٩ وقبل صدور قرار مجلس الوزراء في ١٣ من يناير سنة ١٩٤٣ ، فإن تصرفها لا يكون مخالفاً للقانون ، ويعتبر إعادة تعيين أئثال هؤلاء تعييناً جديداً تأخر فيه بأحكام كادر سنة ١٩٣٩ الذي نسخ جميع القرارات الاستثنائية التي سبق أن استصدرتها المصلحة في حالات خاصة ، ومنها قرار ١٦ من مارس سنة ١٩٣٨ .

(القضية رقم ١٧٣٩ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

يتفق مع حسن سير العمل وبحقق وجه
المصلحة العامة المنشود من استحقاق أو عدم
استحقاق العلاوة أو تأجيلها ، إذ يقوم عندئذ
على سببه الصحيح بعد استكمال جميع عناصر
التقدير ، ومن ثم إذا قررت لجنة شئون
الموظفين تأجيل علاوة الموظف الاعتيادية
بسبب الجزاءات الموقعة عليه ، بالرغم من أن
التقارير السنوية تدل على كفايته في عمله ،
فلا تثير عليها في ذلك ويكون قرارها قد
صدر مطابقتاً للقانون نصاً وروحاً .
(القنية رقم ١٧٦٠ سنة ٢ ق بالهية السابقة) .

٣٨

١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٧

أ — دستورية القانون . الدفع بعدم دستورية
المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة
١٩٥٢ بشأن الفصل غير التأديبي للموظفين . صيرورة
غير ذي موضوع بعد صدور دستور سنة ١٩٥٦ .
المادتان ١٩٠ و ١٩١ من الدستور .

ب — قرار إداري . إثبات افتراض صحة القرار
مالم يتم القليل على العكس .

ج — فصل غير تأديبي . لجنة التطهير . لا إلزام
عليها في اتباع الإجراءات والضوابط التي تلزمها هيئات
التأديب عادة . حقها في تكوين مفيدتها من معلومات
أعضائها . حقها في إصدار قراراتها دون سماع أقوال
الموظف المقدم لها . المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة
١٩٥٢ .

المبادئ القانونية

١ — إن الدفع بعدم دستورية نص المادة
السابعة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة
١٩٥٢ الخاص بفصل الموظفين بغير الطريق
التأديبي ، قد أصبح غير ذي موضوع بعد

٣٧

١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٧

علاوة اعتيادية . اختصاص لجنة شئون الموظفين في
شأن منحها ومنعها وتأجيلها . صدور قرار اللجنة
بتأجيل العلاوة بسبب جزاءات وقت على الموظف بالرغم
من أن تقاريره السنوية تدل على كفايته في عمله . صحة
القرار . دليل ذلك .

المبدأ القانوني

يبين من الاطلاع على نصوص المواد
٤٢ و ٤٣ و ٤٤ من قانون نظام موظفي الدولة
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وعلى المادة ٢٥ من
لائحة التنفيذ أن لجنة شئون الموظفين ،
عند انعقادها لتقرر منح العلاوات الاعتيادية
المستحقة للموظفين أو تأجيلها أو الحرمان منها .
يعرض عليها كهدف بالموظفين المستحقين
للعلاوات المذكورة والتقارير السنوية الخاصة
بكل منهم وكذلك مذكرة بحالة كل من يكون
قد وقعت عليه جزاءات ، وذلك حتى يكون
لدى اللجنة جميع البيانات والعناصر التي يمكن
على أساسها أن تبني تقديراً صحيحاً في استحقاق
أو عدم استحقاق الموظف لعلاوة الاعتيادية
وفي تأجيلها . والتقارير السنوية وإن كانت
عنصراً أساسياً في هذا الشأن إلا أنها ليست
الأساس الوحيد الذي يجب أن يقوم عليه
التقدير دون غيره من عناصر أخرى . بل
للجنة أن تأخذ في الاعتبار كذلك العناصر
الأخرى التي تبيّن لديها ولم تتضمنها التقارير
السنوية أو التي تكون قد استجبت بعدها ،
مادامت هذه العناصر منتجة الأثر في هذا
الشأن . وغنى عن البيان أن هذا هو الذي

أصول وضوابط تلتزمها في المادة هيئات التأديب ، ولأنها من ناحية أخرى ليست هيئة قضائية يجب عليها ألا تحكم بعلمها بل على الدليل المقدم لها ، وإنما لجان التطهير - على حسب قصد الشارع في المرسوم بقانون سالف الذكر - تستطيع أن تكون عقيدتها من معلومات أعضائها يحكم رابطة العمل ، بل لقد روعي ذلك في تشكيلها ، فهي متدربة إليه .

(القضية رقم ١٧٦٨ سنة ٢ في المصلحة السابقة) .

٣٩

١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٧

١ - تأديب . الإحالة إلى مجلس التأديب . اختصاص وكيل الوزارة بذلك اختصاص وكيل الوزارة المساعد أيضاً بفضوئ من الوزير . صدور هذا الفوئ إلى من وكيل الوزارة . عدم جوازه . للمادة ٨٩ من قانون نظام موظفي الدولة قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ .

ب - مجلس تأديب . نص المادة ٨٦ من قانون الموظفين على تشكيله من اثنين من الموظفين في درجة مدير عام أحدهما من غير المصلحة التابع لها الموظف الحال للمحاكمة التأديبية ومن نائب من إدارة الرأي المختصة بمجلس الدولة . وجوب أن يكون أحد الضوئين من غير المصلحة التابع لها الموظف . لاضرورة لأن يكون الضو الآخر من ذات المصلحة .

ج - جزاء تأديبي . ثبوته أن الموظف ، وهو في مقام المبلغ من قسه ، قد جاوز مقتضيات هذا النطاق إلى سلوك يتطو على تحدي رؤساء والتطاول عليهم . إخلاله بواجبات وظيفته . مجازاته .

د - جزاء تأديبي . توقيعه على الموظف من قبل ارتكبه . لوجه لتوقيع جزاء أكثر بد ذلك من قس القمل .

المبادئ القانونية

١ - إن المادة ٨٩ من القانون رقم ٢١٠

صدور دستور جمهورية مصر وأتمل به من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء ، إذ أضفت المادتان ١٩٠ و ١٩١ منه حصانة دستورية على حركة التشريع السابقة عليه التي تمت في عهد الثورة .

٢ - إن القرار الإداري يفترض فيه أن يكون محمولا على الصحة مالم يتم الدليل على عكس ذلك ، بفضل ما يحاط به من ضمانات تعين على ذلك ، كحسن اختيار الموظفين الذين يساهمون في إعداده وفي إصداره ، وتبسيط الرقابة الرياسية عليهم في ذلك ، ولأن القرار الإداري قد يجتاز مراحل تمهيدية قبل أن يصبح نهائيا .

٣ - يؤخذ من حكم المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ في شأن فصل الموظفين بتغير الطريق التأديبي ، أن الشارع لم يفرض على لجنة التطهير طريقا معينة في البحث والتحقيق تلتزمه في كل حالة تعرض لها ، كما أنه ليس في نصها ما يوجب سماع أقوال الموظف الذي تفحص حالته ، بل وسع لها في ذلك ، ولم يسلبها الحرية في أن تقدر كل حالة بقدرها ، وفي أن تقرر في كل حالة مدى ما تراه لازما من بحث أو تحقيق أو تحر أو اطلاع على أوراق وملفات أو بيانات مكتوبة أو شفوية لتكوين اقتناعها ثم تقديم توصياتها ، ولم ترتب على عملها أي بطلان إن هي قمت بما ورد إليها من بيانات أو معلومات عن نزعت الموظف المقدم لها وبمبوله غير الوطنية ؛ لأن هذه اللجنة لم يهد إليها بمحاكمة الموظفين تأديبيا حتى يتعين أن تجري أمامها الإجراءات على

أقوال في مقام الدفاع عن حقّه قد جازر مقتضيات هذا الدفاع إلى سلوك ينطوى على تحدى رؤسائه أو التناول عليهم . فإن هذا السلوك المستفاد من جماع هذه الأفعال يكون المخالفة الإدارية وهى الإخلال بواجبات الوظيفة والخروج على مقتضياتها .

٤ — إذا وقع جزاء على الموظف عن فعل ارتكبه ، فلا وجه بعد ذلك لتكرار الجزاء عليه عن السلوك ذاته . مادام هو عين الجريمة التأديبية .

(القضية رقم ٦٨٦ سنة ٣ ق بالمئية السابقة)

٤٠

١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٧

١ — موظف . السلطة المختصة بالأمر بالتحقيق معه . المادة ٤٦ من اللائحة التنفيذية لقانون الموظفين . الأمر بالتحقيق يصدر من الوزير بالنسبة للموظفين المعيّنين بمرسوم أو من مفرجة مدير عام ، ومن وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة بالنسبة لمن عدا . حكمة ذلك وضع ضوابط للموظفين . لا يجوز أن يصدر الأمر بالتحقيق ممن هم دون الوزير بالنسبة للموظفى الفئة الأولى . يجوز أن يصدر أمر التحقيق من الوزير حتى بالنسبة لموظفى الفئة الثانية .

ب — جزاء تأديبي . حق الموظف في الطعن على التصرف الإداري بأوجه الطعن القانونية بما فيها سوء استعمال السلطة أو الانحراف بها . وجوب أن يلتزم في ذلك حدود الدفاع . بما جزئها بما فيه تحد رؤسائه أو أساس بهم . إخلال بواجبات الوظيفة .

المبادئ القانونية

١ — نظمت المادة ٤٦ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام موظفي الدولة طرق الأمر بالتحقيق مع الموظفين على اختلاف درجاتهم ومرافقهم ؛ فجعلت للمرد في ذلك إلى الوزير بالنسبة للموظفين المعيّنين بمرسوم أو من مفرجة مدير عام نظراً لأهمية

لسنة ١٩٥١ (قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧) جعلت الإحالة إلى المحاكمة التأديبية من اختصاص وكيل الوزارة المختص . وقد نصت للمادة ١٣٣ مكرراً على حق الوزير في أن يعهد لوكيل الوزارة المساعد بالاختصاصات المخولة لوكيل الوزارة ومن بينها إحالة الموظفين إلى المحاكمة التأديبية . أما وكيل الوزارة فلا يملك أن يزل عن اختصاصه ويفوض غيره في مباشرته ، مادام القانون قد عهد به إليه وحده ولم يرخص له في هذا التفويض . ومن ثم إذا ثبت أن قرار الإحالة إلى مجلس التأديب صدر من وكيل الوزارة المساعد بناء على تفويض من وكيل الوزارة الذى استند بدوره إلى قرار صادر من الوزير باختصاص الوكيل المساعد بما يحمله عليه وكيل الوزارة من أعمال — إذا ثبت ما تقدم . فإن قرار الإحالة إلى مجلس التأديب سالف الذكر يكون قد صدر من غير مختص بإصداره .

٢ — نصت المادة ٨٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على أن . المحاكمة التأديبية للموظفين يتولاها مجلس مؤلف من اثنين من الموظفين في درجة مدير عام أحدهما من غير المصلحة التابع لها الموظف الخحال إلى المحاكمة التأديبية ومن نائب من إدارة الرأى المختصة بمجلس الدولة ، ويستفاد من هذا النص وجوب أن يكون أحد العضوين من غير المصلحة التابع لها الموظف ، أما أن يكون العضو الآخر من ذات المصلحة فهذا ما لم يوجه النص .

٣ — إذا ثبت أن ما أبداه الموظف من

المجازرة يكون قد أخل بواجبات وظيفته بما تقتضيه من توفير لرؤسائه وبما يلزمه من الطاعة لهم .

(القضية رقم ٨٧٩ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة) .

٤١

١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٧

١ - دعوى - الطلب للاستجبال بصرف الرتب . وجوب قيامه على ركنين : الاستجبال ، وجدية ادعاء اللدعى . يثبت أن اللدعى ليس له مورد رزق غير مرتبه . توافر الاستجبال .

٢ - قرار إدارى . سببه . فصل الموظف قبل أن تتم النيابة بتحقيقها في التهمة المندة إليه . حفظ التحقيق لعدم صحة التهمة . عدم توافر ركن السبب للبرر لفصل .

المبادئ القانونية

١ - إن الطلب المستجبال بصرف المرتب يجب أن يقوم على ركنين : الأول ، قيام الاستجبال ؛ بأن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها . والثاني ، متصل بمبدأ المشروعية ؛ بأن يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائماً - بحسب الظاهر - على أسباب جدية . ومن ثم إذا بان من الأوراق أن ليس للدعى مورد رزق غير مرتبه فإن ركن الاستجبال يكون متوافراً بالتطبيق لحكم المادة ١٨قرة ثانية من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة .

٢ - متى ثبت أن القرار المطعون فيه قد صدر بفصل للدعى قبل أن تتم النيابة بتحقيقها في التهمة المندة إليه ، وقد اتبى هذا التحقيق إلى عدم صحتها ؛ فإن القرار

مراكزهم وخطورتها ، وجعلت الأمر بالنسبة لمن دونهم من الموظفين لوكيل الوزارة أو مدير المصلحة بحسب الأحوال ، وليس معنى هذا أن الاختصاص في هذه الحالة الأخيرة معقود لوكيل الوزارة أو رئيس المصلحة وحدهما بحسب الأحوال دون الوزير ؛ ذلك أن تلك المادة إنما وضعت ضمانات خاصة للموظفين هي ألا يصدر الأمر بالتحقيق بمن هم دون الوزير بالنسبة للعينين بمرسوم أو من هم من درجة مدير عام ، وعن هم دون الوكيل أو رئيس المصلحة بالنسبة لغيرهم ، فإذا ما صدر الأمر من الوزير في الحالة الأخيرة فإن الضمانات تكون من باب أولى مكفولة لهم ، والقول بغير ذلك يؤدي إلى غل يد الوزير عن الأمر بالتحقيق مع صفار الموظفين في الوقت الذى جعل القانون له وحده حق الأمر بالتحقيق مع كبارهم ، وهو أمر - فضلاً عن أنه يتجافى مع طبائع الأشياء - فإنه يتنافى بداهة مع سلطة الوزير في الإشراف على شئون وزارته ورقابة حسن سير العمل فيها .

٢ - لئن كان من حق الموظف أن يطعن في التصرف الإدارى بأوجه الطعن القانونية التى من بينها سوء استعمال السلطة أو الانحراف بها ، إلا أنه يجب أن يلتزم في هذا الشأن بالحدود القانونية التى تقتضيها ضرورة الدفاع دون أن يجاوزها إلى ما فيه تحد لرؤسائه أو التناول أو التمرد عليهم أو إلى المساس أو التشهير بهم أو امتنانهم ، وإلا فإنه عند

يكون قد اقتصد ركن السبب المبرر النتيجة التي انتهى إليها وهي الفصل .

(القضية رقم ٦ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة وسيد علي الصراوى والسيد ابراهيم الديوانى وعلى ابراهيم بشداوى والدكتور محمود سمعد الدين العسيف للسفارين) .

٤٢

٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٧

مؤهل دواى . حامو شهادة الأهلية في الحقوق . قرار مجلس الوزراء في ١٧ من أبريل سنة ١٩٤٩ بتعصم ماهية ١٠ ج شعراً في الدرجة السابعة واحتساب أقدمية معينة في هذه الدرجة وبهذه الماهية من كانت الوظيفة تتفق ومواد الدراسة التي تخصص فيها لحامو هذا للمؤهل . التعيين المقار إليه يقتضى وجود مثل هذه الوظيفة ذات الدرجة السابعة شاغرة في الميزانية . إذا كان الموظف وقت حصوله على المؤهل المذكور شاغلاً وظيفه من هذا النوع في الدرجة السابعة فلا حاجة لصدور قرار جديد بالتعيين فيها .

المبدأ القانوني

وافق مجلس الوزراء بمجلسه المنعقدة في ١٧ من أبريل سنة ١٩٤٩ على مذكرة اللجنة المالية التي تقضى بمنح خريجي قسم الأهلية في الحقوق ماهية قدرها عشرة جنيهات في الشهر في الدرجة السابعة ، على أن يكون تعيينهم في وظائف تتفق ومواد الدراسة التي تخصصوا فيها ، وأن تحسب أقدميتهم في هذه الدرجة وبهذه الماهية بتاريخ التعيين فيها ، وغنى عن البيان أن التعيين المشار إليه يقتضى لزماً وجود مثل هذه الوظيفة ذات الدرجة السابعة شاغرة في الميزانية لكي يتسنى قانوناً

التعيين فيها ، وبمثل هذا التعيين وحده ينشأ للموظف حامل هذا المؤهل المركز الذاتي على الوجه المحدد بقرار مجلس الوزراء . أما إذا كان مثل هذا الموظف وقت حصوله على المؤهل المذكور في الدرجة السابعة فعلاً ، وكانت وظيفته هذه تتفق طبيعتها ومواد الدراسة التي تخصص فيها حملته ، فلا حاجة إلى صدور قرار جديد بالتعيين فيها ، مادام ذلك قد تحقق من قبل لسبق التعيين فعلاً حقيقة كافة المزايا التي انطوى عليها قرار مجلس الوزراء .

(القضية رقم ١٥٧٤ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة والسيد ابراهيم الديوانى وعلى ابراهيم بشداوى والدكتور محمود سمعد الدين العسيف والدكتور ضياء الدين صالح المستشارين) .

٤٣

٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٧

لطن . مياده . ثبت أن آخر يوم في المياد يقع ضمن عطلة رسمية . امتداد المياد إلى أول يوم عمل بعد انتهاء العطلة . مثال .

المبدأ القانوني

إذا كان آخر مياد لطن في قرار اللجنة القضائية هو يوم ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٣ وكانت عطلة عيد الاضحى تبدأ في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥٣ ، فإن هذا المياد يمتد طبقاً للمادة ٢٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية إلى أول يوم عمل وهو يوم ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٣ . ولما كان لطن قد رفع بإيداع صحيفته سكرتيرية محكمة القضاء الإدارى في يوم ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٣ . فانه

يكون مرفوعاً في الميعاد القانوني مستوفياً
أو ضاعه الشكلية .

(القضية رقم ١٦٦٩ سنة ٢ ق وثلاثة عضوية
السادة الأساتذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة
والسيد ابراهيم الديوباني وعلي ابراهيم بخداي والدكتور
عمود سعد الدين الشريف ومطفي كامل اسماعيل
المتقارنين) .

٤٤

٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٧

١ - مطعفات . موظف مؤقت . شغله وظيفة
دائمة . إحالته الى المعاش في سن الستين .

ب - موظف . العبرة في اعتباره شاغلاً وظيفة
دائمة أو مؤقتة هي بالوصف الوارد عنها بالميزانية .
لا حيرة بالمصرف المال لوظيفة ، ولا يكون شاغلاً على
درجة شخصية أو أصلية ، ولا يكون له شيئاً من هذه .

المبادئ القانونية

١ - إن الشارع جسم بالقانون رقم ٤١٣
لسنة ١٩٥٣ وبصفة تشريعية الخلاف حول
السن التي يحال فيها إلى المعاش الموظفون
المؤقتون شاغلون لوظائف دائمة ، واعتبرها
في الأصل سن الستين ، وإن أورد حكاماً وقتياً
واستثنائياً - للحكمة التشريعية التي أفضحت

عنها المذكرة الإيضاحية - من مقتضاه أن
يبقى في خدمة الحكومة من كان من هؤلاء
تزيد سنه في ١٩ من يولييه سنة ١٩٥٣ على
التاسعة والحسين ، على أن يفصلوا بعد مضي
سنة من هذا التاريخ ، أو عند بلوغهم سن
الخامسة والستين ، في أي التاريخين أقرب .

٢ - إن المادة ٤ من القانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تنص
على أن « الوظائف الداخلة في الهيئة إما دائمة

وإما مؤقتة حسب وصفها الوارد في الميزانية ، .
فاذا بان من ميزانية الدولة أن وظيفة المدعي
وأردت ضمن الوظائف الداخلة في الهيئة
وموصوفة بأنها دائمة ، فإنه بهذه المثابة يعتبر
شاغلاً لوظيفة دائمة بحسب وصفها الوارد في
الميزانية ، ويعتبر تبعاً لذلك من الموظفين
الدائمين طبقاً للمادة الأولى من القانون
المذكور ، وبالتالي يحال إلى المعاش في سن
الستين ، ولا عبرة بكون مصرف وظيفته
المالي على إحدى الدرجات التاسعة المؤقتة ،
لأن المصرف المالي لا تأثير له في بيان الوظيفة
وقوامها ووصفها في الميزانية ، والمناطق في
دائمة الوظيفة التي تنص بدورها صفة الدائمة
على الموظف هو بحسب وصفها الوارد في
الميزانية في سلك الدرجات الداخلة في الهيئة
من الأولى إلى التاسعة ، لا أن يكون الموظف
مؤقتاً أو غير مثبت . والوظيفة من ناحية
أخرى لا تتأثر في طبيعتها بكون شاغلاً
حاصلاً على درجة شخصية أو أصلية .
(القضية رقم ١٦٦٦ سنة ٢ ق بالهيئة الناجمة) .

٤٥

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٧

قرار إداري . سحب . امتناع السحب بنوات الميعاد
القانوني . منط ذلك أن يكون القرار قد أُنشأ مركزاً
ثانياً يتعلق به حق ذي الشأن فيه .

المبدأ القانوني

إن القرار الإداري الذي يتمتع بحجبه إلا
في الميعاد القانوني المقرر للسحب هو ذلك
الذي ينشئ مركزاً ثانياً يتعلق به حق ذي
الشأن فيه .

(القضية رقم ٤٧ سنة ٢ ق بالهيئة السابعة) .

قضاء محكم الاستئناف

القضاء المدني

وفيا عدا الشرطين الخاصين باحتفاظ
البائع بحقه في الامتياز والفسخ فإن بيع المحل
التجاري يعتبر من عقود التراضي التي تتم
بالإيجاب والقبول كما أن هذا العقد يترتب
عليه آثاره الخاصة بنقل الملكية وفرض
الالتزامات على البائع وأخرى على المشتري
دون تعليق شيء من ذلك على الكتابة
أو الاشهار .

(استئناف رقم ١٨ سنة ٦ في رئاسة ومضوية
السادة الأستاذة محمد طاهر راشد وكيل المحكمة وسالم
علي سالم وأديب نصر حين السطارين) .

٤٧

محكمة استئناف المنصورة

٨ ديسمبر سنة ١٩٥٨

١ — أملاك . إقطاعية . قرار ١٩٥٣/١٠/٢١ .
أعني من شرط عدم التوظيف والإطاعة والالتزامات
الزراعية وعدم التأجير كل من مضت مدة خمسة عشر
عاماً من تاريخ استلامه الإقطاعية . شروط ذلك .
ب — نص عدم التصرف في الإقطاعية إلا بخرج
زراعة . حتى يجوز للقضاء عدم الأخذ به . شروطه .

المبدأ القانوني

١ — إذا كان الظاهر من مطالعة البند
الأول من عقد البيع المعقود بين مصلحة
الأملاك الأميرية والمستأنف عليه الأول أنه

٤٦

محكمة استئناف المنصورة

١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٦

بيع محل تجاري . عقد وشائي . كتابة عقدية .
شروطها . أحوالها . الاحتفاظ بحق امتياز البائع والفسخ .

المبدأ القانوني .

الكتابة ليست شرطاً لصحة بيع المحل
التجاري أو لإثباته ، إنما هي شرط للاحتفاظ
بحق امتياز البائع والاحتجاج على الغير — كما
أن القيد بالسجل الخاص شرط للاحتفاظ
بالامتياز ولا شأن له بصحة البيع ذاته
ولا يترتب على إهماله لإفقدان الحماية الخاصة
التي تترتب على إجرائه يؤدي ذلك ما ورد في
المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١ سنة ١٩٤٠
من أنه « بمقتضى هذه الأحكام أصبح امتياز
البائع معلقاً على توفر شرطين : الأول أن
يكون البيع ثابتاً بعقد رسمي أو بعقد عرفي
مقرون بالتصديق على توقيعات المتعاقدين
أو أختامهم . والثاني أن يشهر عقد البيع ،
هذا بالإضافة إلى أن المادة الثالثة من ذلك
القانون نصت على بطلان القيد ولم تنص
على بطلان العقد في حالة عدم شهره في خلال
المدة المقررة .

ذلك لأن العدل المنشود إنما يكون عند قيامها
 هي بالتوزيع أما بعد منح الإقطاعية فإن
 أيولتها إلى من سبق له الحصول على غيرها
 ولكن عن طريق من منحت له لا يغير من
 عدالة توزيع المستأنفة هذا إلى أنه بخروج
 الإقطاعية من دائرة التوزيع لا يكون ثمة حق
 لخريج زراعي في الحصول عليها فيستوى لديه
 أن يكون مالكها هذا أو ذلك أما ما عساه
 يقال من أنبعث الأمل لدى من لم يحصل على
 إقطاعية في الحصول عليها فإنه لا يصلح مبرراً
 لإجازه هذا الشرط لأن حماية الحقوق أولى
 من حماية الآمال وفوق هذا وذلك فإن قرار
 مجلس الوزراء الصادر في ١٠/٢١/١٩٥٣ لم
 يورد قيداً ما على التصرف الذي يحصل
 لخريج زراعي .

المحكمة

« من حيث إنه سبق لهذه المحكمة - وبهيئة
 أخرى - أن قضت بقبول هذا الاستئناف شكلاً
 ويطلان الحكم المستأنف .

« ومن حيث إن النزاع يحتمل في أن للمستأنفة
 أقامت ابتداء الدعوى ١٠٥٦ سنة ١٩٥٩ مدنى
 كلى للتصوره ضد المستأنف عليه الأول طالبة
 فسخ عقد البيع المقود بينها وبينه في ١٩٤٨/٩/٢٠ برقم ١١٤٣٥
 وللشهر بتاريخ ١٩٤٨/١١/٣٠ وللشهر برقم ١١٤٣٥
 واعتباره كأن لم يكن والتسليم مع إثماته للصرفات
 وأتطلب الحماية وقالت شرعاً لدعواها إنها بموجب
 هذا العقد باعت للمستأنف عليه الأول باعتباره
 من خريجي المعاهد الزراعية إقطاعية بناحية كفر
 الوكالة مركز شربين بمساحة ١٨ س ١٢ ط ٢٩ ف
 لقاء ثمن قدره - ١٨٠١ م ٤٠٦ ج وقد تضمن

تسلم الأرض موضوع النزاع بموجب محضر
 مؤرخ ١٨/١١/١٩٣٩ وأنها في حيازته من
 هذا التاريخ وهذا يشير إلى أن المستأنف
 عليه الأول كان من بين الذين منحوا
 إقطاعيات في سنة ١٩٣٩ - كما أن الثابت من
 البند الثاني من عقد البيع سالف الذكر أن
 المستأنف ضده الأول قد وفى للمستأنفة بكامل
 الثمن ، فإن نص المادة الثانية من قرار مجلس
 الوزراء الصادر في ١٠/٢١/١٩٥٣ قد أبقى
 من شرط عدم التوقف والإقامة والالتزامات
 الزراعة وعدم التأجير كل من مضت مدة خمسة
 عشر عاماً من تاريخ استلامه الإقطاعية
 الممنوحة له بموجب أول تعاقدها إذا كان قد
 وفى نصف ثمنها على الأقل وأباح الانتفاع بهذا
 النص لكل من خالف الشروط المتقدمة سواء
 من لم ترفع ضدهم الدعاوى أو رفضت ولم
 يحكم فيها بعد على أن يتنذروا جميعاً بترك
 الوظائف والإقامة بالأرض والعناية بها
 واحترام جميع التزاماتهم الزراعية للبلد الباقية
 من الخمسة عشر عاماً سالفه الذكر .

٢ - إذا كان مفاد عقد تملك المستأنف
 عليه الأول أن المستأنفة قد حظرت عليه
 التصرف في إقطاعيته إلا لخريج زراعي
 توافرت له الشروط التي فرضتها هي وهذا
 الشرط لا يكون صحيحاً إلا إذا كان المقصود
 منه حماية مصالح جديده ومشروعاته فاشترطه ضماناً
 لرفع مستوى الإنتاج الزراعي أو لإدائه باقى
 الثمن أمر جائز . أما اشتراطه ضماناً للعدل في
 التوزيع الذى تقول به المستأنفة ففيه نظر

وقد رد المستأنف عليه الأول — وعلى النحو للثبث بمحضر جلسة ١٨/١/١٩٥٥ أمام محكمة أول درجة ومذكرته أنه يشرف على الإقطاعية وأن وظيفة شيخ بلد لا يتقاضى عنها أجراً وأنه تصرف بالبيع كخريج من معاهد الزراعة للتوسعة مثله ثم تمسك بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١/١٠/١٩٥٣ من أنه لا يحق للمصلحة أن تطالب بالسسخ مالم تحذره .

أما المستأنف عليه الأخير فتمسك بأنه وهو خريج معهد زراعي متوسط يحق له التواء وقد تم دبلومه لهذا على ذلك . وبجلسة ٨ فبراير سنة ١٩٥٥ قضت محكمة الدرجة الأولى بعدم قبول الدعوى رفضاً قبل الأوان وأقرت للمستأنف المصروفات وما يقرب قرش أصاب حمامة للمستأنف عليها الأول والأخير مؤسسة قضاها على ما استخلصته من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١/١٠/١٩٥٣ من أن مخالفة شروط عقد البيع في الإقطاعيات لا يوجب بذاته مقاضاة للتأمين بها مباشرة بل لا بد من إندارهم لإزالة أسباب المخالفة حتى ولو كانت الدعاوى قد أقيمت قبل صدور هذا القرار بشرط عدم صدور حكم فيها وربت على ذلك وعلى أن المستأنفة لم تنسدر المستأنف عليهم بإزالة أسباب المخالفة قضاها الذي انتهت إليه .

وإذ لم ترفض المستأنفة هذا القضاء فقد طعنن عليه للأسباب الآتية :

أنه لا محل لتوجيه الإنذار إلا حيث تتصور الجبنوى منه كجهاو الحال بالنسبة للوظيفة وعدم الإقامة إذ من القدر دور ترك الوظيفة كما يمكن الإقامة بالإقطاعية أما بالنسبة للتصرف للغير فيها فإنه لا جبنوى من الإنذار لأن الأرض قد خرجت من يد المشتري ودخلت في حيازة آخر وانتهت المستأنفة إلى طلب

العقد شروطاً منها أن يتعهد المشتري الأرض للبيعة في عناية وأن تكون زراعتها تحت إشرافه وأن يقيم فيها وحظر عليه الاتحاق بإحدى وظائف الحكومة كل ذلك رغبة في إيجاد طبقة من المزارعين الفنين وتحقيقاً لأزمة البطالة واستطردت تقول إنه خالف هذه الشروط لأنه يقيم بناحية جديدة الهالة مركز المنصورة ويشغل وظيفة شيخ بلد بها وخلصت من ذلك إلى أنه لا يشرف على زراعة الإقطاعية بحكم إقامته البعيدة عنها .

وبإعلان تم في ٧ مايو سنة ١٩٥٢ أدخلت للرحوم رزق على مراد مورت للمستأنف عليهم من الثاني إلى السابعة قاعة إن للمستأنف عليه الأول باعه الإقطاعية مخالفاً بذلك شروط التعاقد التي تحرم عليه التصرف لتبر خريجه المصروفات الزراعية ووجهت إليه الطلبات السابقة وزادت عليها طلب الحكم بإعلان هذا التصرف الأخير وإذ قرر هذا للدخل في الدعوى أنه لم يشتر أرض النزاع وتبين للمستأنفة أن للمستأنف عليه الأخير هو الذي اشتراها قد أدخلته في الدعوى بإعلان تم في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ووجهت إليه ذات الطلبات السابقة واعتمدت في إثبات دعواها على مستنداتها التي أودعتها بالحافظتين رقم ٤ و ١٠ ملف ابتدائي وقالت في مذكراتها الشارحة إن شرط منع التصرف قد قصد به مصلحة خريجه المصروفات الزراعية بمن لم يحصلوا على إقطاعية إذ القاعدة أن توزع الإقطاعيات على الخريجين بالقسط فلا يسوغ لخريج واحد أن يستولى على إقطاعيتين وحرمان آخر من إقطاعية واحدة والثابت من المستدرك رقم ٢ حافظه رقم ١٠ ملف ابتدائي أن للمستأنف عليه الأخير حصل على إقطاعية بفكر الوكالة مركز شربين حيث تنازل عنها صاحبها عبد الوهاب حسن سعد .

القرار والتي تنتهى بالنسبة للمستأنف فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٤ طبقاً لما سلف يانه — أما وهى لم تمل ومضت هذه للده فلان هذه الخلافات قد ارتفعت بقوة القرار سالف الذكر ولم يده هناك عمل للتمسك بها ولا للنازعة بشأنها حيث عفا عنها القرار المذكور لتوفر شرط للده والتمن فى واقعة الدعوى وعليه فإنه لا عمل للنظر فى قبول الدعوى وعدم قبولها فى هذا الخصوص .

« ومن حيث إنه لا يبق من الخلافات التى اعتمدت عليها المستأنفة فى دعواها إلا التصرف الحاصل من الستأنف عليه الأول للمستأنف عليه الأخير والذى يتمسك المستأنف عليه الأول بعدم قبول توجيه الدعوى إليه بسدده قبل إعذاره طبقاً للمادة الثانية من قرار مجلس الوزراء سالف الذكر — حيث عن هذا النص فالظاهر أن الفقرة الثالثة من المادة المذكورة وقد صدرت بعبارة « ينتلع بهذا النص » إشارة إلى نص الفقرة الأولى منها أنها قصرت الاستفادة من هذا الحكم على للتأمين الذين وقوا فى الخلافات التى أشارت إليها الفقرة الأولى للمذكورة دون غيرها ومن ثم يتضح أنه لا عمل لتحدى بموجب توجيه الإنذار لإزالة « مخالفة التصرف » قبل رفع الدعوى حيث لم يشمله حكم المادة سالفه الذكر ولا تخضيه القواعد العامة — اعتباراً بأن عمل الإترام — وما تدعيه المستأنفة هو امتناع عن عمل — ومجرد الإخلال بالتمهده عنه يجعل الإعذار عديم الجدوى ومن ثم تكون دعوى المستأنفة فيها أقيمت عليه من مخالفة لمنح التصرف مقبولة ويكون الحكم المستأنف إذ قضى فى هذا الخصوص بعدم قبولها فى غير محله .

« ومن حيث إن محكمة أول درجة إذ انتهى رأياً إلى الحكم برفض نظر الدعوى قد أصبحت قضائها على ما قالت به من « أن مخالفة شروط

الحكم لها بطلانها التى قد تمتها لمحكمة أول درجة مع الزام المستأنف عليهم جميعاً متضامين بالمصروفات ومقابل أصحاب الملامة عن الدرجتين .

« ومن حيث إنه يبين من مطالعة البند الأول من عقد البيع المقود بين مصلحة الأملاك الأميرية والمستأنف عليه الأول أنه تسلم الأرض موضوع النزاع بموجب محضر مؤرخ ١٨/١١/١٩٣٩ وأنها فى حيازته من هذا التاريخ وهذا يشير إلى أن المستأنف عليه الأول كان من بين الذين منحوا إقطاعات فى سنة ١٩٣٩ كما أن التابتمن البند الثانى من عقد البيع سالف الذكر أن المستأنف من الأول قد وفى للمستأنفة بكامل الثمن فى ٣٠/٧/١٩٤٦ بموجب محافظة رقم ٣٧١٧٧٩ .

« ومن حيث إن نص المادة الثانية فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢١/١٠/١٩٥٣ قد أعفى من شرط عدم التوظيف والإقامة والالتزامات الزراعية وعدم التأجير كل من مضت مدة ١٥ عاماً من تاريخ استلامه الإقطاعية المنوطة له بموجب أول تعاقد عنها إذا كان قد وفى نصف ثمنها على الأقل وأباح الانتفاع بهذا النص لكل من خالف الشروط للتقدمة سواء من لم ترفع ضدده المداوى أو رقت ولم يحكم فيها بسد طى أن ينفذوا جميعاً بترك الوظائف والإقامة بالأرض والناية بها واحترام جميع التزاماتهم الزراعية للده الباقية من الده عاماً سالفه الذكر .

« ومن حيث إنه وقد صدر هذا القرار إبان نظر الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى فإنه كان على مصلحة الأملاك أن تتدر المستأنف عليه الأول الذى وفى كامل الثمن فى العقد مشترها بليزلة مخالفاته التى تقول بها فى خصوص الوظيفة وعدم الإقامة والإخلال بالالتزامات الزراعية عن للده الباقية للخمسة عشر عاماً المنصوص عليها فى هذا

الغن كمالا وتصرف لمن يجد زراعة الأرض فإن المحكمة من منع التصرف تندو متنية . ويقول المستأنف عليه الأخير أنه اشترى الإقطاعية باعتباره خريجا زراعيا من حقه شراؤها — وأنه لا خطر عليه في الحصول على أكثر من واحدة .

« ومن حيث إن مفاد البند العاشر من عقد تملك المستأنف عليه الأول أن المستأنفة قد حظرت عليه التصرف في إقطاعيته إلا لخروج زراعي توافرت له الشروط التي فرضتها هي وهذا الشرط لا يكون صحيحا إلا إذا كان المقصود منه حماية مصالح جدية ومشروعة، فاشتراطه ضمنا لرفع مستوى الإنتاج الزراعي أو لأداء باقي الغن أمر جائز . أما اشتراطه ضمنا للعدل في التوزيع الذي تقول به المستأنفة فيه نظر ذلك لأن العدل المنشود إنما يكون عند قيامها هي بالتوزيع أما بعد منح الإقطاعية فإن أيولها إلى من سبق له الحصول على غيرها ولكن عن طريق من منحت له لا يغير من عدالة توزيع المستأنفة . هذا إلى أنه بخروج الإقطاعية من دائرة التوزيع لا يكون ثمة حق لخريج زراعي في الحصول عليها فيستوي لديه أن يكون مالكها هذا أو ذاك أما ما عساه يقال من إنزاعات الأمل لدى من لم يحصل على إقطاعية في الحصول عليها فإنه لا يصلح مبررا لإجازه هذا الشرط لأن حماية الحقوق أولى من حماية الآمال وفوق هذا وذاك فإن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٣/١٠/٢١ لم يورد قيداً ما على التصرف الذي يحصل لخريج زراعي ومن هذا يتضح فساد الأساس الذي بنيت عليه المستأنفة دعواها ويتبين لذلك رفضها .

« وحيث عن المصروفات فتلزم المستأنفة عملا بالمواد ٣٥٦ و ٣٥٢ و ٤١٦ مرقعات . (استئناف رقم ١٥٦ لسنة ٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد الله زهدى ورئيس المحكمة وليل جبران وكال الميد المستعفيين) .

عقود البيع في الإقطاعيات الزراعية لا يوجب مقاضاة المتضمنين بها مباشرة بل لا بد من إنذارهم بإزالة أسباب المخالفة حتى ولو كانت هذه الدعاوى قد أقيمت قبل صدور هذا القرار بشرط عدم صدور حكم فيها » ومنه يتضح أن المحكمة المذكورة قد جعلت من الإنذار شرطا لاستحقاق الطلب وهذا منها تقديم موضوعي يجعل الدفع بعدم قبول الدعوى موضوعيا هو الآخر وبالقضاء به تستنفد محكمة الدرجة الأولى ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى ويكون الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم قد طرح الدعوى بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع على هذه المحكمة .

« ومن حيث إنه لا خلاف على أن المستأنف عليه الأول باع المستأنف عليه الأخير الإقطاعية محل النزاع كما لا خلاف على أن هذا المشتري من خريجي المعاهد الزراعية شأنه شأن البائع له فكلهما حاصل على دبلوم الزراعة التوسطة كما يدل على ذلك الإقرار القديم من المستأنفة تحت رقم ٢ من حافظتها رقم ١٠ ملف ابتدائي بالنسبة للمستأنف عليه الأول وكما يدل عليه الدبلوم التي حصل عليها المستأنف عليه الأخير والمقدمة منه تحت رقم ٢ من حافظتها رقم ١٣ ملف ابتدائي ولكن الخلف يدور حول ما تقول به المستأنفة من أن المستأنف عليه الأول قد تصرف بغير إذنها وأنه باع الإقطاعية للمستأنف عليه الأخير الذي سبق له أن تملك إقطاعية أخرى وأن في هذا التصرف جور في التوزيع ومضرة بالخريجين الذين لم يحصل لهم على إقطاعية واحدة وأنه بهذا تتوافر المحكمة من اشتراط منع التصرف ويحالها المستأنف عليها في ذلك فيقول الأول إنه تصرف لخريج زراعي مثله وأن تصرفه له يسبق التصرف الآخر الذي حصل بموجبه على إقطاعية أخرى وأن المحكمة من اشتراط منع التصرف هي ضمان وفاء الغن وحسن استغلال الأرض ولأنه وفي

القضاء التجاري

١ - شركة . عدم ذكر اسم المدير في المرفعة
لا يؤثر .

المبادئ القانونية

١ - إن المشرع نص في المادتين ٢٦ ، ١٤٠ من قانون المرافعات على أن البطلان يزول إذا نزل عند من شرع لمصلحته أو رد على الإجراء بما يدل على أنه اعتبره صحيحاً أو قام بعمل أو إجراء آخر باعتباره كذلك فيما عدا الحالات التي يتعلق فيها البطلان بالنظام العام . فإذا كان الثابت من الإطلاع على محاضر الجلسات أمام محكمة أول درجة أن طرفي الخصومة مثلاً أمام تلك المحكمة ولم يدفع الحاضر عن المدعى عليهم بأى دفع عن بطلان صحيفة الإعلان بل أنه في أول جلسة حضرها عن هؤلاء أمام قاضي التحضير لم يبد أى دفع ما . فإن إغفال اسم مدير الشركة في الإعلان ليس من الأمور المتعلقة بالنظام العام وحضور المحامى عن الخصوم وعدم تمسكه بالبطلان سواء أمام قاضي التحضير أو المحكمة وتقدمته في الموضوع يعتبر نزولاً من جانبه عن التمسك بذلك البطلان .

٢ - إغفال اسم مدير الشركة لا يؤثر في الخصومة طالما أن المزمع في الواقع هو الشركة باعتبارها شخصاً معنوياً له حقوق وعليه واجبات ويقع الالتزام المطالب بتنفاذه عاتقها بتلك الصفة لا على عاتق مديرها أو من في مركزه بصفتهم الشخصية .

(استئناف رقم ١٠٢ سنة ٢٥ بالمدينة السابعة) .

٤٨

محكمة استئناف القاهرة

١٩ يناير سنة ١٩٥٩

حيز تحفظي تحت يد التبر . شرطه . دين محقق الوجود وحال الأداء ومعين القيد . دين لم تتم تصفيته أو خاضعاً لحساب جار . يجوز الحجز به .

المبدأ القانوني

من المبادئ التي انفرد عليها إجماع الفقه والقضاء وفقاً للقاعدة التي وضعها المادتان ٥٤٩ و ٥٥٩ من قانون المرافعات أن الحق الذي يجوز من أجله الأمر بالحجز التحفظي على ما للدين لدى الغير يجب أن يكون محقق الوجود وحال الأداء ومعين للقيد والاعتبار الحجز باطلاً والدين المحقق الوجود هو الذي لا يكون موضع منازعة جدية من الدين . ولذا اعتبر الدين الذي لم تتم تصفيته أو كان خاضعاً لحساب جار ديناً لا تتوافر من أجله الشرائط الجوهرية لإقرار الحجز التحفظي سالف الذكر ولا يمنع ذلك من القضاء بالدين إذا ثبتت مقوماته لدى نظر دعوى الموضوع . (استئناف رقم ٤٧٢ سنة ٢٥ ق وثلاثة وعشرون السادة الأساتذة الدكتور حلمي مكرم صيد وعماد أحمد الصريفي وعماد أحمد مصطفى المستشارين) .

٤٩

محكمة استئناف القاهرة

٢٧ يناير سنة ١٩٥٩

١ - مرضة دعوى . إغفال اسم مدير شركة ليس متعلقاً بالنظام العام . حضور محامى المدعى عليه وعدم تمسكه بالدفع في أول جلسة . نزوله عن التمسك بالدفع .

قضاء المحاكم التجارية

القضاء التجارى البحرى

بأنها « لسم قوى » وهى ليست من العاصفة فى شيء فلا تعتبر قوة قاهرة تعفيها من المسؤولية إذ يشترط لاعتبار الحادث قوة قاهرة أن يكون مفاجئاً لم يكن فى الإمكان توقعه وترقبه .

٣ — إن العرف البحرى قد جرى من قديم على حلول المؤمن بقوة القانون فى الحقوق والدعاوى التى تكون للؤمن قبل الغير .

المحكمة

« من حيث إن شركة مصر للتأمين أقامت هذه الدعوى ضد شركة سانى اسماعيل وأحمد خليفة بكر بصحيفة معلقة فى ٢٦/٣/١٩٥٨ جاء فيها مملخصه أن بنك التسليف الزراعى والتعاونى استورد كمية من سماد تترات سلفات النشادر شحنت على الباخرة « هنج اولين دورف » وعند وصولها إلى ميناء الاسكندرية فى ١٩٥٧/٤/٥ قامت الشركة للدعى عليها بتفريغ الرسالة وفى أثناء عملية التفريغ شحنت البرطوم رقم ٥٢٣ للملوك لها كمية من السماد عبارة عن ١٢١٤ جوال ثم تركت البرطوم بمحمولته بجانب رصيف الجرك رقم ٦٥ من الساعة الخامسة مساء يوم ١٩٥٧/٤/٥ حتى صباح اليوم التالى حيث اكتشف غرقه وقد نحرر عن ذلك المحضر رقم ١٩٥٧/١٣٨ إدارى للبناء بتاريخ ١٩٥٧/٤/٦ ، ولما كان الحادث نتيجة إهمال للدعى عليها فى الحراسة والتفريغ وترك للاعوان بمحمولته دون تفريغ ما يقرب من

٥٠

محكمة اسكندرية الابتدائية

٣١ يناير سنة ١٩٥٩

١ — مقالول الععن والتفريغ . ترفيغ . لايجتر ناقللا برأ ولا بحرياً . مدى مسئوليته .

٢ — مسئولية مدنية . التنويرات . لايجتر قوة قاهرة تمنى من المسئولية . شرط اعتبار الحادث قوة قاهرة .

٣ — شركة التأمين . رجوعها على المسئول عن الأضرار الحاصلة لبضاعة . أساسه . الحلول والعرف البحرى .

المبادئ القانونية

١ — إن الراجع قتها وقضاء أن مقالول الشحن والتفريغ ليس ناقللا برأ ولا بحرياً ، ولا يختلف مركزه سواء كان قد تعاقد مع الناقل أو الشاحن أو مع المرسل إليه ، ولا تخضع مسؤولية هذا المقالول من حيث طبيعتها ومداهما للأحكام الخاصة بمسئولية الناقل بل أنها تخضع للأحكام العامة فى الالتزام . كما رتب القضاء أيضاً على ذلك الأصل أن المقالول لا يفيد من أحكام التقادم والنفوق الخاصة بانقضاء دعوى المسئولية التى وضعتها المجموعة البحرية للناقل البحرى أو تلك التى قررتها المجموعة البحرية للناقل البحرى بل تخضع الدعوى ضد أحكام التقادم العادى وقها لأحكام القواعد العامة .

٢ — إن التنويرات الجبرية التى توصف

كان يجب أن يتم فيه القتل وأن المدعى أعلنت إليها في ١٩٥٨/٣/٢٦ أى بعد مضي أكثر من ١٨٠ يوما وهي للدة التي أوجب القانون خلالها رفع دعوى مطالبة الناقل بقيمة البضاعة الضائعة أو الناقلة وإلا سقط الحق فيها وفقاً لنص المادة ١٠٤ تجارى ، ثم عرضت بعد ذلك الموضوع وقالت إنه بغرض وجود إهمال في التفرغ وهو غير صحيح فإن هذا الإهمال لاشأن له ينزق للمعون لأن الترق كان نتيجة اضطراب البحر للمفاجيء على أثر هبوب ريح عاصفة ، كما أنه لم يكن هناك إهمالاً في الحراسة على ما هو ثابت من المخضر الإداري إذ كان للمعون في حراسة اثنين من الحراس فضلاً عن أنه كان مربوطاً بحبلين يمكن ولا تأثير الرباط على فعل الأمواج ولا يؤمن للمعون ضد الترق وإنما يؤمنه ضد سحبة إلى عرض البحر بفعل للذوالجزر ، أما بقاء للمعون دون تفرغ خلافاً لما تقتضيه المادة ٢٨ من لائحة الفلاكية فلا تتوافر معه رابطة السببية بين الترق والفق ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن السبب في ترك للمعون يرجع إلى انتهاء مواعيد العمل الرسمية على ما جرت به أقوال مجلس بنك التسليف في المخضر الإداري المذكور ، فضلاً عن ذلك فإن المادة ٢٨ السابقة لا ترتب مسؤولية عليه كما أن حكمها قاصر على الواعين الحالية من الجملة والمحتاجة إلى إصلاح لفسادها مكان العمرة ، وخلصت من كل ما تقدمت إلى أن غرق للمعون لم يكن نتيجة إهمالها وإنما كان بسبب مفاجيء هو هبوب عاصفة هوجاء بلغت سرعتها ٧٨ كيلو متراً في الساعة كما كان ارتفاع الأمواج يسببها يتراوح بين ثلاثة وأربعة أمتار كما هو ثابت من شهادة مصلحة الارصاد الجوية — وقدمت تمريزا لنفاها الحافظة رقم (٧) من الملف وضمنتها الشهادة المذكورة وهي صادرة بتاريخ ٢٥ مايو

الإثنين عشر ساعة مخالفة بذلك نص المادة ٢٨ من لائحة الفلاكية التي تنظم سير العمل بالنياء ولما كانت قيمة البضاد التاروق قد بلغت ٢٦٥ م ، ج ٢٨٨٦ ج دفعها للمدعية إلى للمستورد الذي تنازل لها عن كافة حقوقه في الرجوع قبل التير للشوول بموجب حوالة الحق وعقد التنازل للورقة ١٩٥٧/١١/١١ وبمطالبة المدعى عليها وديا بالبلغ المذكور امتنعت عن الدفع عما اضطر للمدعية إلى رفع هذه الدعوى وطليت في ختام صحيفة الحكم بإلزام للمدعى عليها بأن تدفع لها ذلك بالبلغ والنوالد القانونية بواقع ٥ ٪ من تاريخ الحكم حتى السداد وللصاريف والأمتاب ومحمول الحكم بالنفاذ للسجل وبلا كدالة — ووردت للمدعية هذا الذي سلف بذكرتها الشارحة رقم (٥) من الملف ثم قدمت إثباتاً لدعوى حافظتي مستنداتها رقم (٤) و (١٠) من الملف وتحمي الأولى بيان قيمة الرسالة وعقد التنازل وحوالة الحق للوروق ١٩٥٧/١١/١٩ وبوليصة التأمين والإداري رقم ١٣٨ / ١٩٥٧ للنياء عن غرق للمعون — وتضمن الحافظة الثانية شهادتين مؤرختين ١٩٥٧/٩/١٦ و ١٩٥٧/١١/١٧ صادرتين من مصلحة الارصاد الجوية بحالة الطقس بميناء الاسكندرية يوم ٦٥ ابريل ١٩٥٨ حسب تسجيل مرصد كوم الناضورة ، وقد وصفت الشهادتان درجة الريح بأنها « نسيم قوى » .

« وحيث إن المدعى عليها قدمت للذكرتين رقم (٨) ، (١٢) ملف وطليت الحكم أصلياً بسقوط حق المدعية في رفع الدعوى طبقاً للمادة ١٠٤ تجارى واحتياطياً برفض الدعوى وفي الحالتين بإلزام للمدعية بالمصروفات والأمتاب وقالت شرحاً للدفع إن غرق البضاعة للطالب بالتعويض عنها حصل بتاريخ ١٩٥٧/٤/٦ وهو اليوم الذي

سنة ١٩٥٧ عن مصلحة الارصاد الجوية عن حالة الطقس بميناء الاسكندرية الساعة الرابعة من صباح يوم الحادث ١٩٥٧/٤/٦ وقد جاء بها أن مرتبة الرياح « نسيم قوى » .

« وحيث إن المدعية ردت على ذلك في مذكرة رقم (١١ و ١٣) ملف فقالت إن الدفع مردود بأن المادة ١٠٤ تجارى لا تطبق إلا في حق أمين النقل ومقاول الشحن والتفريغ لا يعتبر أمينا للنقل فالمسئولية قبله تخضع للتقادم العادى وقفا لأحكام القواعد العامة ومن ثم يتعين رفض الدفع ، ثم ذكرت أن الشركة المدعى عليها قد قصرت قصيرا جسيما وتركها الماعون بعد غروب الشمس عملا به ١٢١٤ جوال ثقات ما يقرب من الاثني عشر ساعة دون أن تربطه بمخبر من الحيد كالتبع في أمثال هذه الحالات أو بالحبال التينة حتى تبقى الماعون وحولته شر إجراء البحر بفرض سوءها وعلى العكس من ذلك فإن الماعون كان مربوطا بحبال لم تكن من المثانة بحيث تتحمل ثقله ، وأن مناظرة هذه الحبال المحرقة برقم ٦ مضبوطات قسم ميناء الاسكندرية في يوم ١٩٥٧/٤/٦ لكيفية بتيين حقيقتها ، هذا بالإضافة إلى أن المدعى عليها لم تهمل إلى إنشاء حراسة الماعون للقيام بعملية إنقاذه إذا ما تعرض للخطر على ما جرى به العرف في البناء وقد ثبت من تحقيق البوليس أن هذا القنص كان موجودا في غرب الميناء بعيداً عن الماعون وقد استغرق حضوره لاقاذا البضاعة ما يقرب من الساعة الأمر الذى أدى إلى غرق الماعون قبل أن يصل القنص ، ومن ثم فكل هذه الأمور تؤدى إلى مساءلة المدعى عليها عن الضرر الذى أصاب البضاعة المستوردة واستطردت تقول إن المدعى عليها بتركها الماعون بجوار الرصيف

بعد الغروب قد خالفت أحكام لائحة الفلاحيكية التى تحرم ذلك في المادتين ٢٨ و ٥٨ منها لحكمة هى تقادى وقوع حوادث للمائتات في وقت مظلم وما قد تتعرض له بسبب التقلبات الجوية ، أما دفع للمسئولية بأن غرق الماعون لم يكن إلا نتيجة لحادث مفاجيء وهى هبوب عاصفة هوجاء فردود بأن حالة الطقس في يوم ١٩٥٥ أبريل سنة ١٩٥٧ لا يمكن أن تتوفر فيها أى عنصر من عناصر القوة القاهرة كما هو ثابت من شهادتى مصلحة الارصاد الجوية المقدمتين منها ولم يرد بها أن سرعة الرياح وصلت في أى وقت من الأوقات إلى درجة العاصفة ولم يتم وصف الشهادتين لحالة الرياح كونها نسيم معتدل أو نسيم قوى ومفاد هذا أن الجو لم يصل في قلبه إلى درجة العاصفة ، وأضافت أنه لا يسرع التحدى بانتفاء علاقة السبب بين غرق الماعون وتركه ليلا جوار الرصيف بسبب انتهاء مواعيد العمل الرسمية لأنه كان في استطاعة المدعى عليها وهى الخيرية بشئون الشحن والتفريغ أن تتخذ الوقت الذى يمكن أن يتم فيه تفريغ البضاعة قبل انتهاء مواعيد العمل الرسمية هذا فضلا عن أن المدعى عليها كان في مقدورها أن تقوم بتفريغ الماعون بعد انتهاء تلك المواعيد بأجر إضافي . ولقد جرى العمل على ذلك في لبناء بدليل أن سندات الشحن تنص على حق الناقل في تفريغ البضائع ليلا ونهاراً ، وخلصت من كل ذلك إلى أنه لولا ترك الماعون عملا ليلا لما كان الغرق وانتهت إلى التصميم على طلبها المشار إليها آتيا .

« وحيث إن المدعى عليها عقت بذييل مذكرة المدعية رقم (١٣) من الملف فقالت إن العقد للبرم بيننا وبين بنك التسليف الزراعى والتعاونى قد تضمنت صراحة تشير أن العملية تشمل

"Le Contrat passé entre la Compagnie de Navigation et l'acconier quelle que soit la qualification juridique qu'on lui donne, ne constitue pas un contrat de transport intervenu entre le chargeur et le transporteur de la marchandise".

Cour d'Appel de Paris, 4 Mai 1955
D.M.F. 1955, p. 32 et voir Mipert
T. II, No. 1488.

« وحيث إنه خرساً على هذا الأصل رتب القضاء عدة آثار هامة فيما يتعلق بمركز مقاول الشحن والتفريغ من ذلك ماقتضى به من أن مسئولية هذا المقاول لا تخضع من حيث طبيعتها ومداها للأحكام الخاصة بمسئولية الناقل بل أنها تخضع للأحكام العامة في الإلزام وفي ذلك قالت محكمة استئناف تونس بحكمها الصادر بتاريخ ١٩٥٤/١١/١٧ :

"L'acconier n'étant pas un transporteur ou le gérant de transport, mais un dépositaire tenu dans les termes de droit commun. Considérant que l'acconier recevant les marchandises du bord doit les remettre au destinataire l'état où il les a reçu, qu'il est dès lors tenu d'une obligation de résultat".

(استئناف تونس ١٧/١١/١٩٥٤ مجلة القانون البحري الفرنسي سنة ١٩٥٦ ص ٢٥)
كما رتب القضاء أيضاً على ذلك الأصل أن المقاول لا يخضع من أحكام التقادم والرفع الخاصة بانقضاء دعوى المسئولية التي وضعتها المجموعة البحرية للناقل البحري أو تلك التي تقررتها المجموعة البحرية للناقل البحري بل تخضع الدعوى منه لأحكام التقادم السلي وفقاً لأحكام القواعد العامة وقد أيدت هذا التي محكمة استئناف الاسكندرية المختلطة في حكم قالت فيه إن المقاول *acconier*

القول بالسند والراكب والسيارات أي أن القدر بهذا الوصف مكون من شقين نقل بري ونقل بحري، والنقل البحري يسري عليه التقادم نصف السنوي (١٨٠ يوماً) ولعل هذا هو السبب في أن للدعوى لم تقدم القدر أساس الحل موضوع الحوالة، وقالت أيضاً إن للدعوى اعترفت لها صفة الناقل في هذه المذكرة عندما قالت بأن الشركة للدعوى عليها لها حقوق الناقل في تخريب البضائع ليلاً ونهاراً.

« وحيث إن مقاول الشحن والتفريغ *acconier* هو الشخص الذي يجهد المرسل إليه — كالحالة للمروضة — أو الناقل لحسابه الحاس أو لحساب المرسل إليه بعملية تفريغ البضاعة من السفينة فهو مسئول شخصياً قبل المرسل عن كل عجز أو تلف يصيب البضاعة إذا تم اختياره بمفرده — كما حدث في هذه الدعوى أو وكيل الريان في اختياره أو إذا اتفق في سند الشحن على حق الريان في تفريغ البضاعة على نفقة المرسل إليه وتحت مسئوليته أما إذا اختاره الريان لحسابه الحاس فتتغير مسئوليته قبل المرسل إليه لعدم قيام رابطة قانونية بينهما ما لم يرتكب خطأ شخصياً يمين على المرسل إليه إثباته وفقاً لأحكام المسئولية التقصيرية. (أصول القانون البحري للدكتور مصطفى طه ص ٢٥٠ وما بعدها).

« وحيث إن المراجع قبحاً وقضاء أن مقاول الشحن والتفريغ ليس ناقلاً برياً ولا بحرياً، ولا يخلف مركزه سواء كان قد تعاقد مع الناقل أو الشاحن أو مع المرسل إليه وقد أكدت هذا التي محكمة استئناف باريس في حكم حديث لها قررت أن القدر التي تبرمه شركة للائحة مقاول الشحن والتفريغ مهما كانت طبيعته القانونية لا يمكن تكليفه عقد نقل تابع لقد النقل البحري للبرم بين الشاحن والناقل البحري.

(المستندات المرفقة بحافظة المدعية ١٠ ملف) فلا تعتبر كدعوى المدعية عليها قوة قاهرة تمنعها من المسؤولية إذ يشترط لاعتبار الحادث قوة قاهرة أن يكون مفاجئاً لم يكن في الإمكان توقعه وترقبه في حين أن التخيرات الجوية في مدينة الاسكندرية في شهر أبريل هي من الأمور المتوقعة وتحدث سنوياً (استئناف اسكندرية ١٩٥٦/١/٣١ المجموعة الرسمية س ٥٥ عدلى ١٠٠٩ ب ٢٢٢ ص ٥٥٦ ، والوسيط للسبب ج ١٠ ب ٥٨٧ ص ٨٧٧ وما يليها ، واستئناف مونييه ١٩٥١/٧/١٧ مجلة القانون البحرى الفرنسى عدد يناير ١٩٥٢ ص ١١ وبجث الأستاذ دى جولار في نفس المرجع عدد يونيه ١٩٥٢ ، ريبير ج ٢ ب ١٧١٦) .

« وحيث إنه تبين من مطالعة بيان قيمة البضاعة المؤرخ ١٩٥٧/٤/١٧ (المستند رقم ١ من حافظة المدعية ٤ ملف) والذى لم تطعن عليه الشركة المدعى عليها بشئ ما أن ثمن البضاعة مبلغ ٧٣٧ م ، ١٦٤٦٨٠ ج سيف الاسكندرية ومن ثم يكون مقابل الجزء الغارق ومقداره ١٢١٤ جوال يزيد على مبلغ ٢٨٨٦،٢٢٦٥ ج إلا أنه نظراً لأن المدعية تطالب بهذا المبلغ فقط فإن المحكمة تازمه في قضائها خصوصاً وأن المدعية قامت بدفعه إلى بنك التسليف الزراعى كما هو وارد بقدر حوالاة الحق والتسازل المؤرخ ١٩٥٧/١١/١٩ (المستند رقم ٢ من الحافظة السابقة) وبذلك تكون قيمة البضاعة الغارقة هي المبلغ المذكور .

« وحيث إنه متى كان الأمر على قدم ولأنه يبين من الاطلاع على عقد الحوالاة سالف الذكر أن الشركة المدعية وهي شركة تأمين دفعت للفرسل إليه تموضاً عن الضرر الذى أصابه ووافق

الذى يستخدمه الناقل لا يستطيع التمسك في مواجهته بالدفع بعد سماع الدعوى الوارد بالمادة ١٧٤ من المجموعة البحرية ولا بالمادة ١٠٤ من المجموعة التجارية لأنه مفاول تعريض — entrepreneur de déchargement وليس ناقل (استئناف اسكندرية ١٩٥٦/٥/٢٤ دور ٣٠ ص ١٨٠) .

« وحيث إنه على هدى ما تقدم يكون الدفع للبدى من لدعى عليها بسقوط حق للمدعية في رفع الدعوى طبقاً للمادة ١٠٤ تجارى الخاصة بأمين النقل وحده على غير أساس من القانون متيناً القضاء برفضه .

« وحيث إن المحكمة تلاحظ أن المدعى عليها لم تتخذ الاحتياط اللازم ولم تبذل المهمة الكافية لحفظ شحنة الماعون وصياتها خلال رسوه بجانب الرصيف في البناء إذ كان يجب عليها أن تراعى أن في ترك الماعون بجوار الرصيف طيلة الليل ما قد يؤدى إلى غرقه وكانت تتجنب ملأه بالبضاعة بعد فوات المواعيد الرسمية للعمل على ما قرره عبد الرزاق السيد مندوب بنك التسليف الزراعى في المحضر الإدارى المؤرخ ١٩٥٧/٤/٦ (المستند رقم ٤ من حافظة المدعية ٤ ملف) أو توقف النش التابع لها بجوار الماعون حتى تتفادى غرقه لسبب أو لآخر وبذلك تكون قد اتخذت الإجراءات اللازمة لتجنب نتائج وقوع الضرر أو على الأقل تخفيفها ، ولكنها لم تعمل شيئاً من ذلك مما يعد إخلالاً منها بالتزام المحافظة على البضاعة ولقنانية بها ومن ثم تكون مسئولة عن التوضى للطلاب به عن هلاك البضاعة أما التخيرات الجوية التى صادفت الماعون قبيل غرقه وللوصوفة بشهادتى مصلحة الأرصاد الجوية بأنها « نسيم قوى » وهى ليست من العاصفة فى شئ »

إلا من هذا التاريخ ويواقع ٥٪ سنوياً طبقاً
للمادة ٢٦٦ مدنى .

« وحيث إن المصرفات يلزم بها من خسر
الدعوى عملاً بنص المادة ١/٣٥٣ مرافعات فيتعين
إلزام المدعى عليها بها .

« وحيث إن النفاذ بشرط الكفالة واجب
بقوة القانون لأن هذا الحكم صادر في مادة تجارية
عملاً بالمادة ٤٦٧ مرافعات » .

(قضية شركة مصر للتأمين ضد شركة ساني اسماعيل
وأخر رقم ٢٧٦ سنة ١٩٥٨ تجارى كلى رئاسة
وعضوية السادة الأستاذة عبدالوهاب إبراهيم أبوسرح
وأحمد خيرت وعمود حسين القضاء) .

هذا الأخير على أن تحمل محله في كافة دعاويه وحقوقه
قبل التبر المستول كما أن العرف البحرى قد جرى
من تقديم على حلول المؤمن بقوة القانون في
الحقوق والمعاوى التى تكون للؤمن قبل التبر
(التأمين والمقود السفيرة للدكتور محمد على عرفة
طبعة ٥٠ ص ١٨٧ والأحكام المشار إليها فيها ،
فإنه يتعين إلزام الشركة المدعى عليها بأن تدفع
لشركة المدعية مبلغ ٢٦٥ م ، ١٨٨٦ ج .

« وحيث إنه عن طلب الفوائد فإن المحسنة
ترى القضاء بها بالنسبة للبائع المحكوم به ومن
تاريخ صدور الحكم حتى تمام السداد باعتبار أن
قيمة التويض عن الملاك لم تحدد ومقداره لم يلم

تعليق

للدكتور على محمد الدين عروصه

للدروس بكلية الحقوق بجامعة القاهرة

المركز القانونى لمقاول الشحن والتفريغ :

قيل — أول الأمر — إن مقاول الشحن والتفريغ ناقل *transporteur* ، وقد قال بهذه
الفكرة الأستاذ أنطوان توماس في كتاب له عن مقاولى الشحن والتفريغ في سنة ١٩٢٣ ، وهو
يرى أن هذا للمقاول الذى يقوم بنقل البضاعة من الرصيف إلى السفينة أو من السفينة إلى الرصيف
يقوم بعمل مماثل تماماً لعمل الناقل الذى ينقل البضاعة من محطة السكة الحديد إلى مكان لا يصل إليه
القطار ، صحيح أن مقاول الشحن والتفريغ يلزم — فوق ذلك — بنك البضاعة *déarrimage*
وبالحفاظة عليها وبجزئها ، ولكن هنالك التزامات ثانوية لا تؤثر في عمله الأسلى ولا تخلع عنه وصف
الناقل ، وإذا كان الطالب من هذا العمل يتم في البحر فإن القائم به يعتبر ناقلاً بحرياً . بل وبهذا
بعض الشراح إلى اعتباره ناقلاً بحرياً ولو تم عمله في البر .

على أن هذا التصور لم يلق تأييداً لا في الفقه ولا في القضاء ، وذلك لسببين: الأول : أن وسيلة
المقاول في عملية النقل هي السفند *chaland* أو مايعاقله . ومن المقرر أن هذه الماعاقل التى لا تخرج
عن دائرة البناء لا تعتبر سفناً بالمعنى القانونى وبذلك يتخلف شرط اعتبار عملية النقل بحرية ، والثانى :
أن الجزء الطالب من مهمة المقاول — بوصفه كذلك — يتحصل أساساً في عمليات رص البضاعة أو
تحريكها وفكها وحزمها وفرزها واستخدام آلات لرفعها ونقلها وحفظها في مخازن الناقل أو على

الريف ، بحيث لا يكون ثقلها إلا عملاً ثانوياً بجوار هذه المهمة الأساسية ، بما لا يمكن منه القول بنتيجة كل هذه العمليات لعملية النقل .

وهكذا لا يمكن القول باعتبار للقاوول ناقلاً ، لا بحرياً ولا برياً .

والنائب قهراً وقضاء أن مقالول الشحن والتفريغ ليس ناقلاً لا برياً ولا بحرياً ، ولا يختلف مركزه سواء كان قد تعاقد مع الناقل أو مع الشاحن أو مع المرسل اليه (انظر كتاب القانون البحري سنة ١٩٥٨ للدكتور علي جمال الدين عوض ح ١ رقم ٣٦٨) .

وقد أكدت هذا المعنى محكمة استئناف باريس في حكم حديث لها في ٤ مايو سنة ١٩٥٥ ، قررت أن العقد الذي تبرمه شركة لللاحة مع مقالول الشحن والتفريغ ، مهما كانت طبيعته القانونية ، لا يمكن تكيفه عقد نقل تابع لعقد النقل البحري للبرم بين الشاحن والناقل البحري .

وقد أخذ القضاء بنفس الحكم بالنسبة للقاوول الإيجارى *Wharf* إذا وجد نظام للقاوول الإيجارى في البناء .

وتحريماً على هذا الأصل رتب القضاء عدة آثار هامة فيما يتعلق بمركز مقالول الشحن والتفريغ ، ومن ذلك ما قضى به من أن مسؤولية هذا القاوول لا تخضع من حيث طبيعتها ومداها للأحكام الخاصة بمسئولية الناقل ، بل أنها تخضع للأحكام العامة في الإلزام بنتيجة ، وأن القاوول لا يفيد من أحكام التقادم والدفع الخاصة بقضاء دعوى للمسئولية التي وضعتها المجموعة البرية للنقل البري أو تلك التي قررتها المجموعة البحرية لنقل البحري بل تخضع الدعوى ضد أحكام التقادم العادى . قضت في ذلك محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية في ١٦ مايو سنة ١٩٣٤ أن للقاوول *acomier* الذي يستخدمه الناقل (أو أمين السفينة) لاستطاع التسك في مواجهة الناقل (أو أمين السفينة) بالدفع بعدم سماع الدعوى الوارد بالمادة ٢٧٤ من المجموعة البحرية ولا بالمادة ١٠٩ من المجموعة التجارية لأنه مقالول تفريغ *entrepreneur de déchargement* وليس ناقلاً *transporteur* .

كما قضت محكمة كان التجارية في ٣٠ مارس سنة ١٩٥٥ ومحكمة استئناف الجزائر في ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٤ في نفس المعنى أن الدعوى بمسئولية مقالول التفريغ عن نفس البضاعة وتظل مقبولة ولو رفضت بعد مضي سنة من تسليم البضاعة للمرسل اليه لأن هذا للقاوول ليس ناقلاً لا بحرياً ولا برياً وتخضع الدعوى ضد التقادم العادى . وقد اطردت الأحكام في هذا المعنى وأيدها الفقه (انظر مقالاً للدكتور علي جمال الدين عوض في مجلة القانون والاقتصاد السنة الخامسة والعشرين من صفحة ٤٤٧ إلى صفحة ٥١٦ ، وبالذات من صفحة ٤٦٢ إلى صفحة ٤٧٥ ، وعنوان للقال : القضاء البحري الحديث في مسائل الشحن والتفريغ) .

الخلاصة إذن أن مقالول الشحن والتفريغ يرتبط مع الناقل بقصد مقاوله عادى . ويظل العقد محفوظاً بطبيعته كمقد مقاوله : يستوى أن يكون الذى استخدم للقاوول هو الناقل أو الشاحن أو المرسل إليه . ويحدد هذا العقد مسئولية كل من طريقه .

٣ - تنص المادة الرابعة فقرة خامسة من معاهدة سندات الشحن أنه « لا يلزم الناقل أو السفينة في أى حال من الأحوال بسبب الهلاك أو التلف اللاحق بالبضاعة أو ما يتعلق بها بمبلغ يزيد على المائة جنيه إنجليزى عن كل طرد أو وحدة أو على ما يعادل هذه القيمة بنقد عملة أخرى ما لم يكن الشاحن قد بين جنس البضاعة وقيمتها قبل الشحن وأن يكون هذا البيان قد دون في سند الشحن ، وهذا النص بعموميته وإطلاقه يستبعد كل استثناء ويشمل كل صور المسؤولية ولو كانت ناشئة عن غش أو خطأ جسم ، وهو الذى يحكم النزاع الحالى لعدم تدوين قيمة الصندوق المفقود بسند الشحن المشار إليه .

المحكم

« من حيث إن شركة النايمات المصرية أقامت هذه الدعوى ضد شركة اسكندرية للملاحة بصفتها مالكة السفينة « نجمة الأقصر » بصيغة معنة في ١٩٥٧/٤/٢٧ جاء فيها ما ملخصه أن شركة على أمين ومصطفى شعانة استوردت رسالة من الأقمشة الصوفية عبارة عن ثلاثة صناديق تحمل العلامة A.A.M.C. عشرة - وقد شحت من ليغربول على الباخرة للذكورة ولدى وصولها إلى ميناء الاسكندرية في ١٩٥٦/٥/٣ اتضح للاستوردة فقد صندوق من الثلاثة ويحتوى على أقمشة صوفية قيمتها ١٩٥٧/٢٠٠ ج فبادرت بالاحتجاج لدى للدعى عليها بخطابها المؤرخ ١٩٥٦/٥/٨ وردت هذه الأخيرة عليها بخطابها المؤرخ ١٩٥٦/٥/١٦ بأنها ستبحث عن هذا الصندوق وبأنها ستوافيها بالنتيجة ولكنها لم توف بعد الأمر الذى يدل على

٥١

محكمة اسكندرية الابتدائية

١٥ فبراير سنة ١٩٥٩

١ - دعوى - تقاضها طبقاً للقاعدة ٦/٣ من معاهدة بروكسل - مبدأ من يوم استلام البضاعة أو من التاريخ الذى كان يجب تسليمها فيه .

ب - شرط التفريغ التلقائى - ماهو - أثره بالنسبة لعدم النقل البحرى .

ج - مسؤولية الناقل البحرى .

المبادئ القانونية

١ - تنص المادة ٦/٣ من المعاهدة على أنه « في جميع الحالات ترتفع عن الناقل والسفينة كل مسؤولية عن الهلاك أو التلف إذا لم ترفع الدعوى في خلال سنة من تسليم البضاعة أو من التاريخ الذى كان يجب تسليمها فيه ، وهكذا يبدأ التقادم السنوى لرفع الدعوى من يوم استلام البضاعة أو من التاريخ الذى كان يجب تسليمها فيه إذا لم تسلم فعلاً لا من وقت التفريغ ولا من وصول السفينة كما هو الحال في التشريع المصرى .

٢ - إذا تأخر المرسل إليه في استلام البضاعة فإن الربان الحق في تمريرها على نفقة وتحت مسؤولية صاحبها وذلك بمعرفة مقاول تفريغ وليس من شأن هذا الشرط إنهاء عقد النقل عند التفريغ بل أن هذا العقد يحكم علاقة الطرفين حتى التسليم الفعلى للمرسل إليه . والأثر الوحيد لهذا الشرط هو أن يتحمل المرسل إليه نتائج أعمال مقاول التفريغ .

الصندوقين رقم ١٦ و ١٧ عقب التفرغ ثم رقت هذه الدعوى في ١٩٥٧/٥/٢٧ أى بصد مرور أكثر من سنة على تاريخ تسليم البضاعة وهناك يكون حق المدعى في رفعها قد سقط بموات مهلة السنة المنصوص عليه في المادة ٣/٣ ققرة ٤ من المعاهدة وأضافت أن التاريخ الذى كان يجب فيه التسليم هو تاريخ التفرغ طبقاً لنص البند الثامن من سند الشحن الذى قضى بانتفاء مسؤولية السفينة بمجرد تفرغ البضاعة إذا لم يسلمها المرسل إليه في ذلك الوقت . ومثل هذا الشرط صحيح وفقاً للمادة السابعة من المعاهدة التى أجازت لنا أن نضمن سند الشحن الذى يصدره ما يشاء من شروط أو محفظات أو إعفاءات بصد التزاماته ومسئوليته وذلك من الفترة السابقة على الشحن واللاحقة للتفرغ - وقدمت المدعى عليها تمزيراً لدفعها حافظة المستندات رقم (٦) ملف وضمتها شهادة جبركية مؤرخة ١٩٥٧/٥/١٩ تفيد أن السفينة أفرغت في ١٩٥٧/٤/١٥ الصندوقين رقم ١٦ و ١٧ أى بسجز الصندوق رقم ١٥ لمدى وروده .

» وحيث إن المدعى عقيبت على ذلك في مذكرتها رقم ٨ ملف فقالت إن مهلة السنة المنصوص عليه في المادة ٣/٣ من المعاهدة لا يبدأ إلا من تاريخ التسليم للمرسل إليه وليس من تاريخ وصول السفينة أو تفرغ البضاعة وأن تاريخ التسليم هو التاريخ الذى تنتهى فيه الجمارك من إجراءاتها بصرف النظر عن تاريخ وصول السفينة أو تاريخ تفرغ البضاعة على الأرضة حيث تظل تحت مسؤولية المدعى عليها . ولم تبدأ الجمارك من إجراءاتها إلا في يوم ١٩٥٧/٤/٢٨ على ما جاء بالشهادة الصادرة من المأذن المصرية نظام إيداع المؤرخة ١٩٥٧/١١/١٢ . وأضافت أن المدعى عليها لم

أن الصندوق المذكور لم يسلم نهائياً إلى الشركة المستوردة ولذلك قد قامت للمدعى بدفع قيمته إليها ومقدارها ١٩٥٧/٤/٢٨ ج وتنازلت هذه الأخيرة للمدعى عن كافة حقوقها قبل للسؤل عن قد الصندوق بموجب عقد الوفاء مع المحاول للورخ ١٩٥٦/٦/٢٣ . ولما كانت للمدعى عليها مسئولة عن عدم تسليم الصندوق قد ألفت المدعى هذه الدعوى وطلبت في ختام صحتها الحكم بإلزامها بأن تدفع لها المبلغ المذكور وفوائده القانونية من يوم المطالبة الرسمية حتى تمام السداد مع للصاريف والأناص . ورددت المدعى هذا الذى سلف في مذكرتها الشارحة رقم (٥) ملف ثم قدمت إثباتاً لدعواها حافظى للمستندات رقم (٤) و (٩) ملف ونحوى الأولى بوليصة التأمين وفاتورة بقيمة الرسالة وسند الشحن وصورة خطاب الاحتجاج المؤرخ ١٩٥٦/٥/٣ وإذن التسليم الصادر من المدعى عليها لأسر للمدعى على الجمارك عن الصندوق للفقود وصورة خطاب المدعى للمؤرخ ١٩٥٦/٥/٨ بسؤال المدعى عليها عما إذا كانت قد عثرت على الصندوق للفقود . وصورة خطاب المدعى عليها للمؤرخ ١٩٥٦/٥/١٦ بالرد بأنها جارية البحث عنه . وعقد الوفاء مع المحاول والحوالة للمؤرخ ١٩٥٦/٦/٢٣ . ورفق بالحافظة الثانية شهادة مؤرخة ١٩٥٧/١١/١٢ تفيد بأن تفرغ البضاعة في ١٩٥٦/٤/٢٨ .

» وحيث إن المدعى عليها قدمت المذكرتين رقم (٧) و (١٠) وطلبت الحكم بسقوط حق المدعى لفوات مهلة السنة مع إلزامها بالمصروفات والأناص وقالت شرحاً لذلك إن السفينة وصلت ميناء الاسكندرية في ١٩٥٦/٤/١٥ وتم تفرغها في نفس اليوم وقد تلمست الشركة المستوردة

(المادة ١١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦)
وقد تمخذه صرعه قانوناً ببلع ٩٧٥ و يكون كل
وفاء بدين مشروط دفعه بالجنيه الاسترلين مبركاً
للزمة براءة تامة إذا حصل بالسعر الذى حله
القانون كما أنه لا يسوغ قانوناً انفسك بشرط
الذهب لأنه شرط باطل بطلاناً مطلقاً وعالماً
قواعد النظام العام المقرر فى مصر . وقد نصت المادة
الأولى من الرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥
صرحة على هذا البطلان المطلق ولا ينير من هذا
القول بأن انضمام مصر إلى معاهدة سندات الشحن
جاء لاحقاً للرسوم بقانون السالف ذكره لأنه
من الملم به أن قواعد المعاهدة لا تطبق فى مصر
إلا فى حدود النظام العام وأنه إذا اصطدمت قاعدة
من المعاهدة بقاعدة من قواعد النظام العام المقررة
فى مصر فلا شبهة فى أن هذه القاعدة لا تسرى
ولا تطبقها المحاكم فى مصر . كما أن الدول
المتعلقة التى طبقت المعاهدة بشترىات داخلية
درجت جميعها على عدم اعتداد الجنيه الاسترلين
على أساس سعر الذهب وإنما نصت كل دولة فى
نصيرها الداخلى على ما يقابل ١٠٠ جنيه استرلين
بنقدها الوطنى . وقد أخذ مشروع قانون التجارة
البحرى بهذا المبدأ لحده مبلغ ١٠٠ جنيه مصرى .
ثم أشارت المدعى عليها إلى الفقه وأحكام القضاء
المؤيدة لهذا النظر وانتهت إلى التصميم على طلباتها
المشار إليها آتياً .

« وحيث إنه بالنسبة للدفع بعدم قبول الدعوى
لرفضها بعدم مضى أكثر من سنة على تاريخ تسليم
البضاعة الحاصل عليها فى ١٥/٤/١٩٥٦ فإن المادة
٦/٣ من المعاهدة تنص على أنه « فى جميع الحالات
ترفع عن الناقل والسفينة كل مسؤولية عن الملاك
أو التلف إذا لم ترفع الدعوى فى خلال سنة من
تسليم البضاعة أو من التاريخ الذى كان يجب

تقدم أى دليل على أن البضاعة سلمت إلى المخازن
البحرية قبل ٢٨/٤/١٩٥٦ وخاصة الإجمال أو
الكشف الذى تسلمه شركة الملاحة وقت تسليم
البضاعة للبحاركة حيث تنتهى مسؤوليتها عنها من
هذا التاريخ . ولذلك لا يبدأ ميعاد السنة إلا من
اليوم التالى لاستلام البحاركة للبضاعة فى مخازنها
وهو ١٩٥٦/٤/٢٩ . لما كان ذلك وكانت الدعوى
قد أقيمت فى ٢٧/٤/١٩٥٧ أى قبل انتهاء الميعاد
للمذكور فإنها تكون مقبولة وانتهت إلى طلب
رفض الدفع والحكم لها بما طلبت .

« وحيث إن المدعى عليها قدمت مذكرتها
الاحتجاجية رقم (١١) ملف وطلبت فيها الحكم
أصلياً — بعدم قبول الدعوى لرفضها بعدم ميعاد
السنة واحتياطياً — بتحديد مسؤوليتها بمبلغ ١٠٠
جنيهاً استرلين أو ما يجادل بالعملة المصرية ومقداره
٩٧٥ جنيهها ومصاريفه التأسيسية ورفض ما عدا
ذلك من الطلبات وقالت حراً لدفاعها الاحتياطى
إنه واضح من سند الشحن أن قيمة الصندوق على
الزراع لم تذكر به كما يتعين معه تطبيق نص المادة
٥/٤ من معاهدة سندات الشحن الذى يقضى
بتحديد مسؤولية الناقل بمبلغ ١٠٠ جنيهها انجليزية
وأنه يجب تفسير هذه المادة فى أضيق الحدود وعدم
جواز تطبيقها بحيث يمكن أن تنفع وتفضل فى
عبء هذه المسؤولية المقيدة والمقاة على عاتق الناقل
وأنه لا يجوز التحدى بنص المادة التاسعة من
المعاهدة لإمكان القول بأن المبلغ الواجب دفعه هو
١٠٠ جنيه استرلين ذهب لأن هذا يتجافى مع
الحكمة التى أرادها المشرع بتقيد مسؤولية الناقل
فى حدود مبلغ عينه وقدره بنقد معين مادام هذا
النقد له قوة إلزامية مبررة ويتجافى أيضاً مع القواعد
المقررة فى القانون المصرى والتى تنص على اعتبار
الجنيه الاسترلين الورق ذا قوة إلزامية فى مصر

عن المستوردة تسلمت الصندوقين رقم ١٦ و ١٧ في يوم ١٩٥٦/٥/٨ وهو ما تعتبره المحكمة تاريخاً للتسليم الفعلي للصندوقين المذكورين وتاريخاً كان يجب أن يسلم فيه الصندوق للمقدور رقم ١٥ . ثم قامت تلك الشركة بدورها بإيداع الصندوق لدى شركة الخازن المصرية في ذلك التاريخ كما هو ثابت من الشهادة الصادرة عن الشركة الأخيرة والرقعة بحافظة الدعية رقم (٩) ملف . لما كان ذلك وكان رفع الدعوى قد تم في ١٩٥٧/٤/٢٧ فإن الدعوى تكون قد أقيمت في خلال السنة المنصوص عليها في المادة ٦/٣ من المعاهدة أى في المباد ويكون الدفع بعدم القبول على غير سند من القانون متيناً القضاء برفضه .

« وحيث إنه على مدى ما تقدم فإن مسؤولية الدعي عليها بالنسبة للصندوق الناقص من الرسالة والذي لم يسلم إلى الشركة المستوردة هي مسؤولية لا ينطبقها تخريب البضاعة وإنما تظل ثابتة في حقها إلى أن تثبت هي أن العجز كان بسبب أجنبي لا يد لها فيه أو ناتج عن القوة القاهرة (أصول القانون البحري للدكتور مصطفى طه ص ٤٨٦ و ص ٤٨٧) وهو ما لم يقل به الدعي عليها ومن ثم تقوم في حقها القرينة على أن العجز قد حدث أثناء الرحلة البحرية ولا ينشأ عن ذلك أن يكون سبب العجز غير معروف على وجه التحديد لأن عدم معرفته لا يكفي لرفع القرينة المشار إليها .

« وحيث إن الدعي عليها لم تزعم أنها قامت بتسليم الصندوق موضوع الدعوى إلى المرسل إليها والذي تمهلت بقله من ميناء لفريربول باعتقارها إلى ميناء الاسكندرية بموجب سند الشحن المؤرخ في ١٩٥٦/٣/٣١ وإنما تتسكك بنص المادة الرابعة قررة خامسة من معاهدة سندات الشحن والتي تقرر أنه « لا يزم الناقل أو السفينة في أى حال من

تسليمها فيه » وهكذا يبدأ التقادم السنوي من يوم استلام البضاعة أو من التاريخ الذي كان يجب تسليمها فيه إذا لم تسلم قبلاً ولا من وقت التفرغ ولا من يوم وصول السفينة كما هو الحال في التشريع المصري .

« وحيث إن سند الشحن المؤرخ ١٩٥٦/٣/٣١ (المستند رقم ٣ من حافظة الدعية ٤ ملف) قد نص في بسده الثامن (ثانياً) على شرط التفرغ التلقائي Déchargement d'office .

"If the goods are not taken by the consignee... the carrier shall be at liberty at the sole risk and expense of the owner of the goods, to enter and land or remove the goods..."

ومتفقاً هذا النص أنه إذا تأخر المرسل إليه في استلام البضاعة فإن للريان الحق في تمريرها على نفقة ونحت مسؤولية صاحبها وذلك بمعرفة مقاول تمرير ونسب وليس من شأن هذا الشرط إنهاء عقد النقل عند التفرغ بل أن هذا الشرط يحكم علاقة الطرفين حتى التسليم الفعلي للمرسل إليه (استئناف مختلط ١٠/٤/٢٧ دور ١٧ ص ٣١٠) والأثر الوحيد لهذا الشرط هو أن يتحمل المرسل إليه نتائج أعمال مقاول التفرغ (استئناف مختلط ١٨٧٧/٢/٨ البتائن ص ٢ ص ١٠٩) .

« وحيث إنه بإزالة هذه التواعد على وقائع الدعوى يبين أن الشركة الدعي عليها لم تقدم دليلاً على التسليم الفعلي للبضاعة إلى المستوردة شركة كل أمين ومصطفى شحاته . ولا ينشأ تخريب البضاعة بالجمر كـ بغير تمامه في ١٩٥٦/٤/١٥ كما ذهب الدعي عليها دليلاً على حصول هذا التسليم إذ لا بد للجمر كـ وكلاء عن المرسل إليها المذكورة هذا فضلاً عن أن شركة غفشق إخوان الوكيله

الجنيه يوزن ومياري معينين من الذهب طبقاً لقانون الصادر في سنة ١٨٧٠ وكان من السهل تحويل قيمة الجنيه الإنجليزي إلى ماتاواي قيمته من العملات الأخرى ، إلا أنه عند ترك إنجلترا لنظام الذهب نهائياً في سنة ١٩٣١ أصبح للذهب سعر خاص لاعلاقة له بقيمة الجنيه الاسترليني الذي أصبح عملة أساسية لها استقلالها في التعامل دون ارتباط بينها وبين سعر الذهب في مختلف الأسواق واحتفظ الجنيه الاسترليني بقيمته الثابتة وأسعار صرف معينة بالنسبة للعملات الأخرى منفصلة عن سعر الذهب فانهضت بذلك القاعدة المنصوص عليها في المادة التاسعة من المعاهدة الخاصة باحتساب الوحدات النقدية على أساس القيمة الذهبية للجنيه الاسترليني وخصوصاً بعد أن خرجت معظم الدول على قاعدة الذهب وأصبح الذهب عديم الارتباط بعملاتها وتحدد سعر الصرف على أساسه بين مختلف الدول ولهذا صار الجنيه الإنجليزي الورق العملة السائدة التي يمكن تحديد سعر صرفها وتحويل مختلف العملات الأجنبية إليها .

و حيث إنه بخروج إنجلترا والدول الأخرى عن قاعدة الذهب وتعاملها على أساس الجنيه الاسترليني الورق في معاملاتها الخارجية أصبح نص المادة التاسعة من المعاهدة معطلاً من الوجهة العملية لتلزم تطبيقه ولهذا حددت معظم الدول في تشريعاتها اللاحقة للمعاهدة مسؤولية الناقل بمبلغ نقدي يتقارب مع قيمة المالا جنيه استرليني وفقاً في الفترة التي أسدلت فيها تشريعاتها البحرية فحددت فرنسا في المادة الخامسة من القانون الصادر في ٢ أبريل سنة ١٩٣٦ بمبلغ ثمانية آلاف فرنك ثم عدلت هذا المبلغ بعد انخفاض قيمة قدها بمبلغ آخر من الفرونتات يتقارب معه وحددت الولايات المتحدة في قانونها الخامس بقتل البضائع بحراً الصادر

الأحوال بسبب الهلاك أو التلف اللاحق بالبضائع أو ما يتعلق بها بمبلغ يزيد على المائة جنيه الإنجليزي عن كل طرد أو وحدة أو على ما يعادل هذه القيمة بنقد عملة أخرى مالم يكن الشاحن قد بين جنس البضاعة وقيمتها قبل الشحن وإن يكون هذا البيان قد دون في سند الشحن « وهذا النص جموميته وإطلاقه يستلزم كل استثناء ويشمل كل صور المسؤولية ولو كانت ناشئة عن غش أو خطأ جسم (المرجع السابق ص ٥٥٩) وهو الذي يحكم النزاع الحالي لعدم تدوين قيمة الصندوق المفقود بسند الشحن المشار إليه .

» وحيث إن هذه المحكمة ترى تقدير قيمة الجنيه الاسترليني الذهبية بالعملة الورقية لأنه وإن كانت المادة التاسعة من المعاهدة قد نصت على اعتبار القيمة الذهبية في احتساب الوحدات النقدية إلا أنه بالرجوع إلى الفرض الأساسي الذي ترى إليه المساعدة والظروف الاقتصادية التي تمت في ظلها بين أن الدول الموقعة عليها كانت تهدف منها إلى توحيد الحقوق والالتزامات المترتبة على سندات الشحن في المالك المختلفة ووضع حد للاختلافات التي كانت قائمة وقتئذ بين شركات الملاحة والشاحنين والمرسل إليهم وشركات التأمين وتحديد مسؤولية الناقل على قدم المساواة في مختلف الدول المتعاقدة وأسباب إعفائهم من المسؤولية وقد حددوا مسؤولية الناقل في حالة الهلاك أو التلف بما لا يزيد عن مبلغ معين إلا أنه نظراً لاختلاف عملة البلاد المتعاقدة وتسهيلاً لعمليات الصرف وتوحيد قيمة التعويض اتخذ الجنيه الإنجليزي أساساً لتحديد هذا التعويض باعتباره العملة التي يسهل على جميع الدول تحويل عملتها إليه على أساس سعر صرفها وكان نظام النقد في إنجلترا وقت إبرام المعاهدة قائماً على أساس تحديد

في سنة ١٩٣٦ بمائة دولار من العملة المتداولة في بلادها وحلت خذوها كندا في قانونها الصادر في سنة ١٩٣٦ .

« وحيث إنه عند انضمام مصر إلى المعاهدة كان التعامل على أساس سعر الذهب قد اختفى بين الدول الموقعة على المعاهدة والنضمة إليها كما كان انضمامها إليها بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ يعد أن أبطلت شرط الدفع بالذهب بموجب القانون رقم ٤٥ سنة ١٩٣٥ الذي كان ولا زال سائداً ومعتبراً من النظام العام والذي نص في المادة الأولى منه « بطل شروط الدفع ذهباً في العقود التي يكون الالتزام بالوفاء فيها ذا صبغة دولية والتي تكون قد قومت بالجنيحات المصرية أو الاسترلينية أو بقدر اجنبي آخر كان متداولاً قانوناً في مصر ولا يترتب عليها أي أثر » .

« وحيث إنه وإن كان القانون سالف الذكر قد استثنى في الفقرة الثانية من المادة الأولى منه الالتزامات بالوفاء بمقتضى المعاهدات إلا أن المقصود من هذا الاستثناء المعاهدات التي لها صيغة دولية لتنظيم علاقات الدول فيما بينها لا المعاهدات التي تنظم علاقات أفرادها لأن مثل هذه العلاقات لا يصح أن تتعارض مع قوانين إحدى الدول المتعاقدة والمعتبرة من النظام العام . يؤكد ذلك أن الدول المتعاقدة أو النضمة لمعاهدة بروكسل لما حق السدول عنها ابتداءً في أي وقت تراه دون موازنة الدول الأخرى طبقاً للأوضاع البنية في المعاهدة كما تنص في بروتوكول التوقيع عليها على أنه يمكن للدول المتعاقدة تنفيذ هذه المعاهدة إما بإعطائها قوة القانون أو بإدخال

القواعد التي تفرها هذه المعاهدة في تنزيها الأهل بالشكل الذي يتناسب مع هذا التشريع الأمر الذي يؤخذ منه أن أحكام المعاهدة لا تغطى نصاً تشريعياً معتبراً من النظام العام . (استئناف الاسكندرية ٢١/٢/١٩٥٦ في القضية رقم ١١٠ سنة ١٠ ق تجاري وهو حكم غير منشور) .

« وحيث إنه بالإضافة إلى ما تقدم فإن مشروع تعديل قانون التجارة البحرية قد حدد التعويض في مثل الحالة المروضة بمبلغ ١٠٠ جنيه مصري .

« وحيث إنه لما سلف جميعه تكون الشركة المدعى عليها ملزمة بأن تدفع لشركة المدعية والتي حلت محل المرسل إليها في كافة حقوقها بموجب العقد المؤرخ ٢٣/٦/١٩٥٦ مبلغ مائة جنيه انجليزى مقومة بالعملة الورقية أي مبلغ ٩٧٫٥٠ جنيه مصري وفوائده بواقع ٥ ٪ سنوياً من تاريخ صدور الحكم حتى تمام السداد باعتبار أن قيمة التعويض عن السجل لم تتحدد مقداره ولم يعلم إلا من هذا التاريخ طبقاً للمادة ٢٢٦ مدنى .

« وحيث إن المدعية قد أخفقت في بعض طلباتها فترى المحكمة إلزام المدعى عليها بالمصروفات المناسبة كما قضى به عملاً بالمادتين ٣٥٧ و ٣٥٩ مرافعات .

« وحيث إن النفاذ المجل بشرط الكفالة واجب بقوة القانون لأن هذا الحكم صادر في مادة تجارية عملاً بنص المادة ٤٦٧ مرافعات » .

(قضية شركة التأمينات المصرية ضد شركة اسكندرية للإصلاح رقم ٦١٨ سنة ١٩٥٧ تجاري كلى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد الروهاب ابراهيم وكيل المحكمة وأحمد خيرت وعلى الكاشف القاضي) .

تعليق

للكونور على جمحال الربن حرمه
المدرس بكلية الحقوق بجامعة القاهرة

١ - شرط التفريغ التلقائى وأثره فى عقد النقل البحرى :

أولاً : شرط التفريغ التلقائى — المفروض أن الشاحن يلتزم تسليم البضاعة الناقل فى ميناء الشحن على الرصيف ليقوم الأخير بشحنها على سفينة ، فيجب منطقاً أن يكون إخراج البضاعة ووضعها على الرصيف على الناقل لا على المرسل إليه ، لأن التفريغ وسيلة الناقل إلى تنفيذ التزامه بالتسليم . وعلى كل حال فالألوف أن تنص سندات الشحن على شرط التسليم تحت الروافع *under ship's tackle sous palan* وهو يساوى فى الأثر شرط *Alongside, le long du bord* . وهذا الشرط يؤدى إلى أن يكون تسليم البضاعة على ظهر السفينة بدلاً من أن يكون على الرصيف ، ومعنى ذلك أن يكون على المرسل إليه تفريغ بضاعته وإنزالها من على السفينة ، ويكون على الريان أن يعلن المرسل إليهم بوصوله ولو إعلاناً جماعياً فى الصحف أو بالإعلانات ، فإذا لم يتقدم المرسل إليه لاستلام البضاعة وقام الريان بتفريغها فإنه يفعل ذلك على مسؤوليته هو ، وإذا أودعها لدى أمين لحين تسليمها للمرسل إليه فإن هذا الأمين يعتبر وكيلاً عن الريان فى تسليم البضاعة وظل الريان مسئولاً عنها إلى وقت تسليمها ، وكل ما يؤدى إليه شرط التسليم تحت الروافع فى هذه الحالة هو أن يلتزم الشاحن بمصاريف التفريغ والإيداع .

والغالب أن يتبادى الناقل هذا الوضع بأن يضيف فى سند الشحن ، إلى الشرط السابق ، شرطاً آخر هو شرط التفريغ التلقائى *déchargement d'office* ومقتضاه أنه إذا تأخر المرسل إليه فى استلام البضاعة قام الريان بصفته وكيلاً عن الشاحن أو المرسل إليه — بالتعاقد مع مقاول لتفريغها لحساب المرسل إليه وعلى مسؤوليته بحيث تنتهى مسؤولية الريان عنها من وقت أن يتلقاها هذا المقاول ويصبح هذا الأخير مسئولاً عنها ، وتنشأ علاقة مباشرة بين المقاول والمرسل إليه ناشئة من العقد الذى انعقد بين المقاول وبين المرسل إليه ممثلاً فى شخص الريان .

ثانياً : أثره — إذا لم تضمن سند الشحن شرطاً خاصاً فإن على الريان أن يقوم بتفريغ البضاعة وتسليمها على الرصيف ، فإن تقدم المرسل إليه لاستلامها فى هذه اللحظة يعتبر التسليم تاماً . أما إن لم يتقدم المرسل إليه وأودعها الريان لدى أمين لحين تسليمها للمرسل إليه ، فلا يتم التسليم عندئذ إلا عندما يتسلمها فعلاً المرسل إليه أو وكيله .

إذا تضمن سند الشحن شرط التسليم تحت الروافع فإن التسليم يجب أن يتم على ظهر السفينة بوضع البضاعة تحت روافها حيث يتسلمها المرسل إليه وينتهى عقد النقل عندئذ ، ويكون على المرسل إليه تفريغ البضاعة ، فإن لم يتقدم المرسل إليه وقام الريان بتفريغ البضاعة فإنه يقوم بذلك على عمقة

المرسل إليه ولحسابه ، ولكنه يظل مسئولاً عن البضاعة ويظل العقد متداً إلى أن يتسلمها المرسل إليه فعلاً ، ولذلك يعتبر الشخص الذى تودع البضاعة لديه إلى وقت تسليمها وكيلًا عن الريان ويسأل هذا عن أخطائه قبل المرسل إليه .

إذا تضمن سند الشحن شرط التسليم تحت الروافع وكذلك شرط التفريغ التلقائى ، فلا يتغير الوضع بالنسبة لتحديد وقت الاستلام ، أى أن التسليم لا يتم إلا عندما يتقدم المرسل إليه أو وكيله فعلاً لتسليم البضاعة تحت روافع السفينة ، فإذا لم يتقدم للاستلام فإن الريان — كما تقدم — أن يقوم بتفريضا لحساب المرسل إليه ، ويعتبر شرط التفريغ التلقائى توكيلاً من المرسل إليه للريان فى التصاقد لحسابه مع مقاول للتفريغ ، ولذلك لا يسأل الريان عما يصيب البضاعة بعد اعطائها لهذا المقاول لأن مسئولية الريان تنتهى بمجرد التفريغ ، وفى ذلك تختلف هذه الحالة عن الحالة السابقة ، ولكنها تتحد معها فى ان الاستلام لا يتم والعقد لا ينتهى إلا عندما تسلم البضاعة للمرسل إليه فعلاً ، ولا يعتبر إعطاء البضاعة لمقاول التفريغ تسليماً إلا إذا كان موكلًا فى ذلك صراحة من المرسل إليه ومزوداً منه بسندات الشحن اللازمة التى تمكنه من مطالبة الريان بالبضاعة نيابة عن صاحب الحق فى استلامها ، ومن تقدير حالتها ، إبراء الناقل من مسئوليته عنها أو التحقق وإجراء اللازم لحفظ دعوى المسئولية إن كان لذلك محل .

(أنظر كتاب القانون البحرى ١٩٥٨ الجزء الأول للدكتور على جمال الدين عوض رقم ٣١٩ و ٤٦٨) .

٢ — التحرير القانونى لمسئولية الناقل البحرى :

أخطأ الحكم إذ قدّر التموضع الجزائى الذى تقضى به معاهدة بروكسل بمائة جنيه استرلينى ورق . وذلك لصراحة نص للمادة ١/٩ من للمعاهدة إذ تقول : « يراد بالوحدات النقدية الواردة بهذه المعاهدة القيمة الذهبية » . ولا نجد فى حيثيات الحكم سبباً واحداً مقنعاً لحالفة هذا النص الصريح . ولعل المحكمة أرادت مسايرة الاتجاه الذى يذاته محكمة استئناف الاسكندرية (انظر الحكم وتقديراته فى مقال بالمعامة السنة ٣٥ صفحة ١٤١٣) .

(انظر كتابنا القانون البحرى الجزء الأول ١٩٥٨ صفحة ٤١٩ هامش ٢ . وكذلك الاسكندرية الجزئية فى ٢٦ سبتمبر ١٩٥١ واستئناف الاسكندرية فى ٩ يونيو ١٩٥٤ والأحكام الأخرى المشار اليها فى كتابنا سابق الذكر .

قضاء الإيجارات

٥٣

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٢ أبريل سنة ١٩٥٩

إخلاء متأخير في سداد الأجرة . إلزام .
خطاب مسجل يتم الوصول . ينبغي أن يسلم إلى شخص
المستأجر لكي يتحقق أمره .

المبدأ القانوني

لما كانت الفقرة الأولى من المادة الثانية
من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد نصت
على جواز طلب الإخلاء من العين المؤجرة
إذا لم يتم المستأجر بوفاء الأجرة المستحقة
طبقاً لأحكام هذا القانون في خلال ١٥ يوماً
من تاريخ تكليفه بذلك بإعلان على يد محضر
أو بكتاب مسجل يسلم له بإيصال - ففاد
هذا النص أن يحصل هذا التسليم إليه هو ،
وأن يصدر الإيصال منه هو ، فإذا لم يتحقق
هذا الشرط فلا يتوفر الإيفاء كما عناه
القانون . ولا تلتفت المحكمة إلى القول بأن
من تسلم الخطاب شخص آخر من المقيمين
معه أو من أقرائه لأن النص لا يشمل هذه
العبارة ، ويزيد هذا المعنى تأكيداً بمقابلة هذا
النص بالمادة الثالثة من القانون رقم ١٢١
سنة ١٩٤٧ التي نصت على جواز أن يكون
التفويض بكتاب مسجل مصحوب بعم ووصول ،
إذ لا معنى لاستعمال المشرع تعبيرين متغايرين
في المعنى إلا إذا كان يريد - والمقام مقام

٥٢

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٨

إذا كانت الأجرة السابقة على أجرة يوليو سنة ١٩٥٨
أقل من أجرة هذا الشهر الأخير فلا تخفى ٢٠ ٪
إلا إذا كانت الأجرة قد استقرت سنة كاملة قبل يوليو
سنة ١٩٥٨ .

المبدأ القانوني

قول المادة الخامسة مكرر من القانون
رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والتي أضيفت بالقانون
رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ تخفيض بنسبة ٢٠ ٪
الاجور الحالية وذلك ابتداء من شهر يوليو
سنة ١٩٥٨ . والمقصود بالأجرة الحالية في
أحكام هذه المادة الأجرة التي كان يدفعها
المستأجر خلال سنة سابقة على تاريخ العمل
بهذا القانون أو الأجرة الواردة في عقد
الإيجار أيهما أقل ، يدل على أنه لا يعدل عن
الأجرة المسماة في العقد الحال الموجود وقت
العمل بالقانون إلا إذا كانت الأجرة
استقرت سنة كاملة قبل صدور القانون بحيث
تصبح مقياساً للمفاضلة بينها وبين الأجرة
المسماة في العقد موضوع النزاع فيرجع بينهما
على أساس أيهما أقل فإذا لم تكن الأجرة
المدعاة قبل التماقد أجرة سنة كاملة فلا تصلح
لهذه المفاضلة أمام صراحة النص .

(القضية رقم ٣٠٠١ سنة ١٩٥٨ كم مصر وثلاثة
السيد الأستاذ محمد صدق البيهيمي رئيس المحكمة) .

إلا أن كلا منهما لا يتعقد به عقدة النكاح قانوناً فضلاً عن تحقق الزواج الفعلي الذي به تصبح الضرورة حالة .

(القضية رقم ١٧٦٢ سنة ١٩٥٩ ك مصر بالمحنة السابقة) .

٥٥

محكمة القاهرة الابتدائية

٣ ديسمبر سنة ١٩٥٩

أجرة . زيادتها أثناء السكنى لا محل للتمسك بأن الزيادة قد خالفت القانون . للمستأجر كان في حابة القانون .

المبدأ القانوني

إن خطر تجاوز أجر المثل محله ومناطه عند بدء العلاقة الإيجارية حيث يكون المستأجر مضطراً لكي يستأجر العين ويشغلها أن يقبل الأجر الذي يفرضه عليه المؤجر وإذ ذلك لا يعتبر قبوله لهذا الأجر قبولاً سليماً يسقط حقه في مراجعة الأجرة المسماة وردها إلى أجر المثل الذي ارتضاه القانون . أما إذا شغل المستأجر العين وأصبح في حماية القانون متمكناً من استعمال حقه في تعديل الأجرة ومع ذلك أثر زيادة الأجرة مقابل إصلاحات أو تحسينات ، فإنه إذ ذلك يكون قد ارتضى هذه الأجرة مؤثراً إياها لدواعي صحت عنده واستجابة لصلحه له اقتضت ذلك في نظره ومن ثم فانه يتقيد بإرادته تلك ويلتزم برضاؤه ويكون قد أسقط حقه في طلب التعديل ويكون سعيه إلى التعديل بعد ذلك نقضاً لما تم على يديه فلا يجاب إليه .

(القضية رقم ١٥٩ سنة ١٩٥٩ ك مصر بالمحنة السابقة) .

إثبات التأخير في دفع الأجرة — أن يكون هذا الإثبات على وجه قطعي — ولا محل لقياس هذه الحالة على أوراق المحضرين إذ يقوم بإعلانها موظف مختص عليه أن يستوثق من صفات الأشخاص الذين يجرى الإعلان في مواجهتهم وقد نظم القانون الإعلان بواسطة المحضرين بما لا يجوز القياس عليه لأن قواعد الإجراءات من القواعد الوضعية التي لا يقاس عليها .

(القضية رقم ١٣٦٢ سنة ١٩٥٩ ك مصر بالمحنة السابقة) .

٥٤

محكمة القاهرة الابتدائية

٦ مايو سنة ١٩٥٩

الخطبة بين المسيحيين كالخطبة بين المسلمين لا تتوفر إحداهما الضرورة المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

المبدأ القانوني

إن النص على الإخلاء للضرورة الوارد في المادة ٣ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وإن كان يتدرج تحت زواج الأولاد وما يحلقه من حاجة لسكنى الزوجين إلا أنه ينبغي أن تكون الضرورة حالة لا محتملة وهذا لا يتأتى إلا إذا تحقق الزواج فعلاً ولئن كان يصح في النظر الفقهي اعتبار انعقاد الزواج حقاً لمعنى الزواج الفعلي مع أنها قد يتلازمان وقد لا يتلازمان فانه يصعب اعتبار الزواج الفعلي متحققاً بمجرد الخطبة سواء كانت خطبة بين المسلمين أو خطبة بين المسيحيين إذ أن الخطبتين وإن اختلفتا في قوة الارتباط

القضاء المستجمل

٢/٥٩٤ من القانون المدني لصحة مثل هذا البيع فصلا موضوعياً في أصل الحق ومن ثم يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى .

(القضية رقم ٥٧٢١ سنة ١٩٥٩ رئاسة السيد الأستاذ محمود جرة القاضي) .

٥٧

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٩

حراسة . مكتب علية . مفاء لها كتبها فلا يمكن وضع تحت الحراسة .

المبدأ القانوني

إن مكتب المحاسبة لا يبدو أن يكون منشأة لها اسم وشهرة وعماله وحقوق مادية ومعنوية وذمم قبل الفير وزبائن لم أعمالهم به وعليهم التزامات له وهو بهذه المثابة يعتبر ما لا يمكن وضعه تحت الحراسة إذا ما توافرت لها أركانها .

(القضية رقم ٦٦١٧ سنة ١٩٥٩ بالهيئة السابقة) .

٥٨

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٩

تفقة . فرضها على التركة ، حتى لو كانت مثقلة بدين أو ضرائب .

٥٦

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

أول أكتوبر سنة ١٩٥٩

قضاء مستجمل . اختصاص . ولاية هذا القضاء في دعوى الطرد . متى يحقق .

المبدأ القانوني

إن قاضي الأمور المستعجلة لا يختص بدعوى طرد الحائز للمقار إلا إذا كان الطرد إجراء يراد به رفع يد غاصب ولا يكون الحال كذلك إلا إذا تجددت يد الحائز من الاستناد إلى سند لها يبرر قيامها على العين المطلوب الطرد منها ذلك لأن تصدى القاضي المستجمل لبحث صحة هذا السند الجدي وعدم صحته يعتبر تصدياً منه للفصل في نزاع موضوعي بحث لا ولاية له في البت فيه . إذ لا يعتبر ذلك منه مساساً بأصل الحق لحسب بل أنه يعتبر فصلاً في أصل الحق ذاته وهذا وذلك أمر ممنوع عليه عملاً بما تقتضيه المادة ٤٩ من قانون المرافعات . فإذا كان الثابت أن يد المدعى عليه تستند إلى عقد بيع منجز ويوحى ظاهر المستندات المقدمة منه أن الضرورة قد اقتضت مستأجره أن يبيعه أيام ويستند في صحة هذا البيع إلى نص للمادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني فإنه لا شك أن في تصدى هذه المحكمة لصحة هذا السند أو لبحث توفر الشروط التي تضمنتها المادة

المبدأ القانوني

إذا كان الظاهر أن امتناع الحارس على التركة عن دفع حصة الزوجة في ريعها ، مردّه وجود ديون أو ضرائب مستحقة على التركة فإن ذلك لا يمنع من تقرير نفقة مؤقتة لها إذا لم يثبت أن لها مورداً آخر تقتات منه لأنه حتى لو قيل بأن الديون أو الضرائب قد استغرقت ريع التركة فإنه ذلك ليس بذي أثر في طلب النفقة المؤقتة لأن النفقة إنما تنتهى إلى نوع من المهلة القضائية الوفاء بالنسبة لها

يقابلها من الدين ولا أدل على ذلك من أن الشارع أجاز للمفلس أن يتحصل من أموال التفليس على ما يقوم بمعاشه هو وأسرته (المادة ٢٦٥ تجارى) مع أن المفهوم أن أموال المفلس لا تكفى لسداد ديونه كما أن الشريعة الإسلامية الفراء رأّت هذا الرأى فنصت المادة ١٩٧ من كتاب الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية للمرحوم محمد قدير باشا بأن تقوم النفقة الكافية للشخص وعياله بقدر الضرورة على قضاء ديونه .
(القضية رقم ٦٩٨٦ سنة ١٩٥٩ بالمدينة السابقة) .

قضاء المحاكم الجزئية المدنية

القضاء المدني

٥٩

محكمة ميت غمر الجزئية

٨ يناير سنة ١٩٥٩

دعوى استرداد حيازة حتى المتأجر في رفسا .
أساسه في القانون . شروطه .

المبدأ القانوني

دعوى الحيازة شرعت لحماية واضح اليد
أيا كان ولا يشترط رفسا أن يكون واضح اليد
بنية الملك بل يكفي فيها أن يكون وضع يده
هادئاً مضى عليه سنة وللمستأجر الذي أنزعت
من تحت يده الألبان أن يرفسها مادام بضع اليد
لسنة سابقة على رفع الدعوى وضع يده هادئاً
على ظاهر مستمر .

المحكمة

« حيث إن الدعيين أقامتا هذه الدعوى
بصحفة مطنة في ١٠/٢٥/١٩٥٨ جاء فيها أن
للروحوم عبد الفتاح إبراهيم شحير توفي عن
ورثائه الشرعيين وهم زوجته للدعي الأولى وابنته
للدعية الثانية وشفيقها للروحوم إبراهيم عبد
عبد الفتاح وترك كنفك للدعي عليها الأولى
وأخوته الأفتقاء سعبية وقاطمة وتركه قدرها
١٢س ١٩٠ ط مشاعاً في ١٥ ط ١٠ ف مينة
بالريضة ومزمل ومتولات وقد انقسم الورثة
قسمة مهابأة ووضع للروحوم إبراهيم عبد الفتاح
ابن للدعية الأولى وشفيق الثانية يده على قيمة

نصيبه ونصيب الدعيين منذ وفاة الورث حتى
هلهه للدعي عليهما بالقتل إن لم يترك مساحة ٦ ط
وقبئت عن ذلك الشكوى ١٥٤٦ سنة ١٩٥٨
إداري ميت غمر . ثم قام للدعي عليهما بعد ذلك
في أوائل يونيو سنة ١٩٥٨ بطرده بالقوة من تلك
القطعة — حاملين الصبي والفؤوس بعد أن وضع
بها السجاد وهبأها تمهيداً لزراعتها خرة سنة ١٩٥٨
وقبئت عن ذلك الشكوى رقم ٢٦٥١/١٩٥٨
إداري ميت غمر ثم قتل فعلا بعد ذلك في يوليو
سنة ١٩٥٨ ولم يفصل في الجناية حتى الآن وقد
اعترف للدعي عليه الأول في الشكوى بأن للروحوم
إبراهيم عبد كان يضع اليد على ٦ ط سائلة الذكر
ووضع بها السجاد وهبأها لزراعتها وأنه على استعداد
لفسخ عن السجاد وأجرة الطفي . وطلبتا الحكم
بإعادة وضع يد للدعيين على ٦ ط للوضعة المحدود
وللعالم بهذه الرخصة وتمكينهما من زراعتها خلفاً
لورثتهما للروحوم إبراهيم عبد عبد الفتاح شحير
ومنع تعرضهما لها فيها وتسليمها إليهما مع التزامهما
متضمنين الصروفات والأمتاب والتفاد بغير كفاية
وطلبا ضم الشكويين للشار إليهما وقررت المحكمة
بضمهما وفتتها .

« وحيث إنه بالاطلاع على الشكوى رقم
١٥٤٦/١٩٥٨ إداري ميت غمر تبين أنها مقدمة
من إبراهيم عبد الفتاح في ٢٤/٤/١٩٥٨ ضد
للدعي عليه الثاني وآخر جاء بها أنه يضع يده على
قطعة أرض ميراثاً عن والده وزرعها برسيم
ولكن الشكوى فيها دخلا الأرض عنوة ووضعها

«وحيث إن المدعى عليه الأول دفع بعدم قبول الدعوى لرفضها من غير ذي صفة بالنسبة للمدعية الأولى ، وذلك لأنها ادعت أنها تملك عن مورثها وزوجها عيد عبد الفتاح إبراهيم مساحة ٦ ط بينا هي مطلقه منه قبل وفاته بحوالي ٢٥ سنة وقدم سنداً قلاك صورة من محضر جلسة ١٩٥٧/٢/٢٦ يؤيد به قوله .

«وحيث إن الواضح من عرضة الدعوى وطلبات المدعية أنها تطلب إعادة وضع يدها بوصفها وارثة لإبنها المرحوم إبراهيم عيد عبد الفتاح بحيث تستفيد من وضع يد سلفها ومن ثم يكون الدفع في غير محله ويتمين رفضه .

« وحيث إنه دفع المدعى بقوله إن الاستفادة من الشكوى رقم ١٩٥٨/١٥٤٦ أن واضع اليد هو للمدعى عليه الأول ، وأن النزاع كان بسبب الإيجار وقد تسلفه مورث اللدعيتين وتصلح وانتهى الأمر وليس لها أكثر من مورثها ، ثم قال إن الثالث من الشكوى رقم ١٩٥٨/٢٦٥١ أن مورث اللدعيتين اعترف بأنه كان يضع يده على الأرض بوصفه مستأجراً ، وأنه ليس للمستأجر أن يرفع دعوى الحيازة إذ أن دعاوى الحيازة ومن بينها منع الترض يجب أن يتوافر فيها الضمران للادي وللنوي وأن الشرع احتفظ في القانون الجديد بالطابع الشخصي للحيازة ولم يثبت للذهب للادي كالقانون الألماني والسويسري ، وأن مفهوم نص المادة ٥٧٥ مدني التي تحول للمستأجر رفع جميع دعاوى الحيازة باسمه ، أن حيازة المستأجر هي حيازة للوثر واستمرار لها ، ومن ثم فليس لهذا الأخير أن يرفع دعوى الحيازة ضد الوثر لأنها تكون دعوى مستندة إلى عقد الإيجار وليست مستندة إلى الحيازة ومن ثم تكون الدعوى غير مقبولة .

فيها بمد يدى وهداه بالقتل وأشهد أنلساً لم يسألوه وطلب ضبط الواقعة لأن الشكوى فيها من الخطرين على الأمن وكرر أقواله بالشكوى وطلب أن يتعهدوا بعدم الاعتداء عليه . ثم تنازل عن شكواه في ١٩٥٨/٥/١ وقرر أنه تصالح مع الشكوى فيهما وحصل على حقوقه كاملة — وتبين من الاطلاع على الشكوى رقم ١٩٥٨/٢٦٥١ أنها مقدمة في ١٩٥٨/٧/١٢ من إبراهيم عيد عبد الفتاح ضد المدعى عليهما لترضهما له بالقوة في الأرض وطردوه منها عنوة وقرر أن للمدعى عليه الأول من بين الورثة وأنه يسلطه حقوقه كاملة لأنه يزرع الأرض كلها وقرر أنه حصل على عقد إيجار ومستند لتقديمه وأنه يريد الأرض لأنه سيد لإيجار سنة ١٩٥٨ جمعه — وقرر المدعى عليه الأول أن هذه القطعة ملك خاص له عن والده وأن إبراهيم عيد لم يسلطه سوى جنين قطن من الإيجار . وقرر المدعى عليه الثاني أن المدعى عليه الأول طلب منه أن يحرق الأرض فحرقها بالأجر — وقتل إبراهيم عيد بعد ذلك ولم يتمكن المحقق من إعادة سؤاله — كما يوجد ملحق لهذه الشكوى مقدم في ١٩٥٨/٨/٢٤ من المدعية الأولى ضد المدعى عليهما ذكرت فيها تفاصيل الموضوع وطلبت إعادة وضع يدها بوصف أنها وارثة لإبنها المرحوم إبراهيم عيد الذي قتل في ١٩٥٨/٨/١ وأن هذه القطعة ملك للورثة وليست للمدعى عليه الأول وأنكر المدعى عليه الأول وجود عقد إيجار وقرر أنه هو الواضع اليد وإن كان أخوه قد رواها قبل وفاته وقرر أنه مستند لدفع مبالغ الرى وعن السياج إلى المدعية الأولى على شريطة أن يتوضع فيه ميراثه في جاموسة وحمار من تركه أخيه إبراهيم بعد وفاته — ورفضت المدعية وأصررت على أقوالها .

تطلب عليه الصيغة التقية — أى أنها تحذف لأنها تتعارض مع المبدأ الشخصى الذى يقول البعض بأن القانون أخذ به ولكن حذفت اكتفاء بالتماريف الفقهية (راجع مجموعة الأعمال التوضيرية لقانون المدنى الجزء السادس — الحقوق العينية ص ٤٤٧ — ٤٥١) .

« وحيث إنه بالنسبة للمادة ٥٧٥ مدنى فليس معنى إيرادها حرمان صاحب الحق الشخصى من استعمال دعوى الحيازة ، ولكنها وردت فى باب الإيجار حتى تعتبر مكملة لحقوق المستأجر وتطبيقاً لقواعد العامة ويقابل هذه المادة فى القانون كثير .

« وحيث إنه فضلاً عن ذلك كله فإن مبادئ العدالة تفر هذا التفسير لأن المحكمة من دعاوى الحيازة عامة هى حماية الوضع الظاهر حتى تستقر الأمور ولا يتدى كل على الآخر لمجرد أنه يتفاد أن له حقاً ، وعليه أن يلجأ إلى القضاء لاقتضاء حقه ، ولا يمكن أن يستثنى من ذلك وضع المستأجر مع المؤجر ولو قيل يمكن بسكس ذلك لاستطاع المؤجر دائماً أن يتعرض باقوة للمستأجر ويتبرع الفاسد من تحت يده عنوة ولا يستطيع هذا الأخير أن يرفع دعوى اليد بل يرجع بدعاوى أخرى كالتمويض أو نحوه وهذا أمر لا تفرقه العدالة ، وحسب المؤجراً عقد الإيجار يرفع دعواه على أساسه ويقتضى حقه طبقاً لقانون بالطرد أو غير ذلك مما يراه (راجع فى ذلك شرح المرافعات المدنية والتجارية للدكتور عبد المنعم الشرقاوى — الجزء الأول — طبعة ١٩٥٦ ص ٩٦ — ١٠٦) .

« وحيث إن المديعتين شيان دعواهما على أساس أن مورثهما كان يضع اليد ويضع يد هادى ، ظاهر مستمر بشرائطه القانونية وانزع عنوة .

« وحيث إن المحكمة ترى أن الشكاوى غير كافية ليان مدة السنة السابقة على الترض ومن

« وحيث إن ما استنتجه للدعى عليه الأول من الشكوى ١٥٤٦/١٩٥٨ لا تختمه الشكوى ولا يمكن أن يقال إن وضع اليد كان للدعى عليه الأول يؤيد ذلك وقوع النزاع ثانية فى الشكوى رقم ٢٦٥١ سنة ١٩٥٨ .

« وحيث إنه بالنسبة لقول للدعى عليه أن دعاوى الحيازة لا تقبل من المستأجر فإن المحكمة ترى عكس ذلك ، إذ أن للشرع قد أجبه أنجهاً جديداً فى دعاوى الحيازة وهو الاعتراف بالذهب للمادى فيها ودليل ذلك للمادة ٩٤٩ مدنى نفسها وللذكرة التفسيرية الحاشية بها والخطوات التى اتخذها مشروع القانون نص للمادة ٩٤٩ الذى لم ينص بمادة على أنه يتعين أن تكون الحيازة بنية للملك . وقد جاء فى للذكرة التفسيرية لهذه المادة ما نصه « الحيازة هى سيطرة فعلية على شيء أو حق ما يفوز حيازة الحقوق العينية ... الخ ، كما تجوز حيازة الحقوق الشخصية » وجاء كذلك « وللحيازة بعد توافر شروطها عنصران : عنصر مادى هو السيطرة المادية ، وعنصر معنوى هو نية استعمال حق من الحقوق » .

فالعنصر للمعنوى إذن للحيازة قد تثير مفهومه فى القانون الجديد إذ أصبح « نية استعمال حق من الحقوق » وليس نية الملك . يؤيد ذلك صراحة الصرح السابق وهو « كما تجوز حيازة الحقوق الشخصية » ولا يمكن أن تكون الحقوق الشخصية محلاً لنية الملك .

والثابت من الاطلاع على الأعمال التوضيرية للقانون أنه كانت هناك مادة برقم ١٣٩٨ تنص على أن « الحيازة وضع مادى به يسيطر الشخص سيطرة فعلية على شيء يجوز التماثل فيه أو يستعمل بالفعل حقاً من الحقوق » وقد حذفت هذه المادة بعد مناقشات كثيرة على أساس أنها تتضمن تعريضاً

فإذا كان من المسلم به فقها أن الأصل في المواد التجارية الإثبات بالبينة، ولا تسرى على هذه القاعدة مبدأ عدم جواز إثبات ما يخالف الكتابة بالبينة، وكان من المقرر لإجادة للمشرع لغير التاجر أن يثبت دعواه على التاجر حال العمل المختلط بالبينة، فإن المحكمة تكون مطلقة، وهي في سبيل التزام الأحكام العامة في الإثبات على خصوصية هذه الدعوى، من قاعته وجوب إثبات عكس الكتابة بالكتابة، كما تملك السبيل إلى أعمال قرائن الأحوال لاستخلاص وجه الحق في دفاع الخصمين إعمالاً لنص المادة ٤٧٠ من القانون المدني.

المحكمة

« من حيث إن الوقائع تحصل على ما بين من الأوراق أن المعارض ضدّه تقدم بطلب إلى قاضي هذه المحكمة يقول فيه إنه يدين للمعارض بمبلغ ١٢٤٠٠ جنيه بموجب ست كمبيالات ونظراً لأنه كلفه الوفاء به ولم يمثل فإنه يرى من حقه أن يطلب صدور الأمر بإلزامه بأن يؤدي له المبلغ للار ذكره والمصاريف مع التنفيذ المعجل وبلا كفالة — وتاريخ ١٤/١٠/١٩٥٨ صدر الأمر بإجابة المعارض ضدّه إلى طلباته برمتها — فأبدي المعارض عدم قبوله لذلك الأمر بصحيفة معلنة إلى المعارض ضدّه بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٩ سجل بها أن إعلانه بالأمر للمعارض فيه حصل بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٥٩ وأسس معارضته على أنه تخلص مع المعارض ضدّه عن قيمة الدين الثابت بالكمبيالات التي بنى عليها الأمر بالأداء للمعارض فيه بموجب ورقة مخالصة في حوزته وطلب الحكم بقبول

الذي كان يضع يده خلالها، إذ أن الشكوى الأولى في أبريل سنة ١٩٥٨ وانزع العتار في يوليو سنة ١٩٥٨، كما أن عنصر النصف ليس ظاهراً في الشكوى حيث لم يحقق البوليس تحقيقاً كافياً لبيان هذا الزكن، من ثم ترى المحكمة وقبل الفصل في الموضوع إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفي ما جاء بمنطوق هذا الحكم.

« وحيث إن هذا الحكم غير منه لئزاع فلا عمل لفصل في المصروفات الآن ».

(القضية رقم ١٧٠٨ سنة ١٩٥٨ رئاسة السيد الأستاذ أحمد لطفي القاضي) .

٦٠

محكمة الأزبكية الجزئية

٥ نوفمبر سنة ١٩٥٩

سند إذنى . المالك تاجر الدين غير تاجر . جواز إثبات الوفاء من جانب الدين بالبينة والقرائن . حقه . عمل مختلط . الأعمال التجارية . جواز إثباتها بذلك .

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت من الاطلاع على السندات الإذنية المقدمة من المدعى أنها انطلت على تسجيل كون المدعى عليه تاجراً فالعلاقة بينه والمدعى عليه تجارية، كما ثبت أنها أن المدعى عليه ليس تاجراً ولا يعتبر شراؤه جهازاً لاسلكياً من المدعى علا تجارياً من ناحيته هو، فإنه يتأدى إمكان القول بأن العلاقة بين طرفي الخصومة تعتبر علا مختلطاً بمعنى أنه عمل تجارى من جهة المدعى ومدنى من جهة المدعى عليه .

فيها على أن الباقي من التمن ومقداره خمسة جنيهات اتفق على دفعه مقسطاً على خمسة أقساط بدأ من الأول من أبريل سنة ١٩٥٧ — وسجل المعارض ضده إقراره في الورقة المذكورة — بأنه وعلى حد تصيره « وبذلك أصبحت قيمة الكيالة التي طرف محلانا وجميع للسندات الخاصة بالشترى لأغية ولا يصل بها إلا بمبلغ خمسة جنيهات أصل للطلوب سبلده » واحتوت مستندات المعارض ثمانية على ورقة من ذات الطوبوع المار ذكره محرر بتاريخ الحادي عشر من مايو سنة ١٩٥٧ بخط وإمضاء منسويين إلى المعارض ضده يتضمن إقراره باستلامه من المعارض مبلغ جنيه واحد « من أصل حسابه » . وذهب المعارض إلى القول — على وجه الحافظة المار ذكرها — إن مستند الأول للشار إليه يقطع في فسخ السندات الإذنية موضوع الأمر بالأداء المعارض فيه والإفادة أن كل دينه للمعارض ضده انحصر في مبلغ خمسة جنيهات قام بسداد جنيه منه بمقتضى للسند الثاني فضلاً عن جنيئين آخرين يقول بأن سداها إلى المعارض بدون إصال ثم انتهى إلى القول بأنه يتضح من ذلك أن مديونية أصبحت ماصرة على مبلغ جنيه واحد.

« ومن حيث إنه يبين من الملاحظات الموضوعية للدعوى — والسابق سردها — أن المعارض بادى المعارض ضده منذ قيام معارضته بمستنداته سائلة البيان ومع ذلك سكت الأخير عن المناقشة فيها بأي نوع من أوجه النفاخ — ولذلك ولما كانت هذه السندات محررة على مطبوعات باسم المعارض ضده — فإنه يمكن القول بأن المعارض ضده قد عجز عن الرد عليها عجزاً من شأنه استخلاص المحكمة القرينة القاطعة على صحته . وهكذا لو كان للسند الأول من مستندي المعارض لاحقاً في تحريره للسندات الإذنية موضوع الدعوى . وكان للسند المذكور قد تضمن إثبات اتفاق طرفي

معارضته شكلاً وفي الموضوع بإلزام أمر الأداء المعارض فيه واعتباره كأن لم يكن مع إلزام المعارض ضده بالمصاريف والتفاد للجل ولا كفاية .

« ومن حيث إنه بملحة ١٩٥٩/١٠/٨ حضر طرفا الدعوى ومدافعاها واتفقا على طلب حجز القضية لإصدار الحكم فيها مع التصريح لها بإبداء دفاعهما كتابة فاستجابت المحكمة لها وأمرت بحجز القضية للحكم فيها بهذه الجلسة ورخصت لها بتبادل دفاعهما كتابة في عشرة أيام ابتداء بالمعارض وعلى أن يكون لها التعقيب في الأسبوع التالي — ومع ذلك لم يقدم أي منهما دفاعه — ومن ثم فلا حرج على المحكمة أن تقضى في الدعوى بحالتها ما دامت ترى صلاحيتها للفصل فيها .

« ومن حيث إنه يبين للمحكمة من الإطلاع على مفردات أمر الأداء للمعارض فيه والرقم ٨٢٥ سنة ١٩٥٨ الأزيكية أن المعارض ضده تقدم بحافظة حوت ست سندات إذنية موقع عليها يصمة إسبع منسوبة إلى المعارض وثابت بها إقراره بمديونته للمعارض ضده في مبلغ ١٢٠٤٠٠ جنيه مستحق في أجل ينتهي في الخامس من يوليو سنة ١٩٥٧ ومنصوص فيها أن سبب المديونية « عن راديو » هذا ويبين أن تلك السندات حررت في الأول من ديسمبر سنة ١٩٥٦ والباقي في الثالث من أبريل سنة ١٩٥٦ .

« ومن حيث إن المعارض قدم بملحة ٤ يونيو سنة ١٩٥٩ حافظة أودعت الملف تحت رقم ٤ دوسيه — احتوت على ورقة محررة على مطبوع باسم المعارض ضده محررة بخطه وإمضاء منسوبة إلى الأخير بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٥٧ وتضمن فيها على إقراره بيمينه المعارض جهاز استقبال ماركة استر جديد ضمن مقداره ٢٢ جنيه دفع منها بمجلا مبلغ ١٧ جنيه وشروط

وكان مما لا جدال فيه في الفقه أن الأصل في المواد التجارية الإثبات بالبينة ، ولا تسرى على هذه القاعدة مبدأ عدم جواز إثبات ما يخالف الكتابة بالبينة وكان من المقرر إجازة التصريح لتغير التاجر أن ثبت دعواه على التاجر حال العمل المختلط بالبينة .

إذ كان الأمر كذلك ، فإن المحكمة تكون مطلقة — وهي في سبيل التزام الأحكام العامة في الإثبات على خصوصية هذه الدعوى — من قاعدة وجوب إثبات عكس الكتابة بالكتابة ، وتملك أيضاً السبيل إلى أعمال قرائن الأحوال لاستخلاص وجه الحق في دفاع الخصمين ، وذلك ضرورة أن استنباط القرائن جائز كلما جوز القانون الإثبات بالبينة وذلك بصريح نص المادة ٤٠٧ من القانون للدنى .

« ومن حيث إنه تخرجاً على كل ما تقدم فإنه لما كان قد وضح — بما لا محل للجدل فيه — أنه يجوز للمعارض أن يثبت وفاء مبلغ الجنهين البادى ذكره بالبينة وكانت المحكمة ترى استظهاراً لوجه الحق في الدعوى أن تأمر من تلقاء نفسها — بالتطبيق للسادة ١٩٠ مرافعات — بأن تحال الدعوى على التحقيق ليثبت المعارض وفاءه بمبلغ الجنهين المشار إليه آنفاً وعلى أن يكون للمعارض نفى ذلك — فلما ترجى القطع في هذا الشق من الدعوى إلى أن يتم التحقيق .

« ومن حيث إنه ولا مراء في أن المصاريف يبقى الفصل فيها إلى أن يستقر وجه الحق في النزاع في جانب أحد الخصمين بمحكم فاصل في موضوع النزاع ، فينبى إرجاء الفصل فيها » .

(القضية رقم ٢٧٩ سنة ١٩٥٩ وثلاثة السيد الأستاذ السيد طى الثاني) .

الدعوى على التماسخ من السندات الإذنية للار ذكرها آنفاً وحسم مديونية المعارض للمعارض ضده في مبلغ خمسة جنيهات قام للمعارض بسداد مبلغ جنيه منه — على ما يبيده مستندة الثاني فإنه يمكن لذلك — القول بأن مديونية المعارض تضحي فاصرة على مبلغ أربعة جنيهات فقط .

« ومن حيث إنه وللمعارض يذهب إلى الزعم بأنه أوفى للمعارض ضده جنهين من المبلغ الأخير بدون إصال فإنه يتعين على المحكمة أن تتبين — في هذه الخصومة — ما إذا كان يمكن إثبات هذا التماسخ بالكتابة أم أنه يجوز الإثبات فيه بالبينة وما يجري مجراها بمعنى إمكان إثباتها بقرائن الأحوال أم لا ؟

« ومن حيث إنه للوصول إلى وجه الرأى في هذا الخصوص يتعين على المحكمة بادىء ذى بدء أن تتبين ماهية العلاقة بين طرفي الدعوى وهل يحكمها القانون التجاري أم القانون للدنى وذلك حتى يتسنى إمكان التعرض لمناقشة زعم المعارض بالوفاء بمبلغ الجنهين الآنف ذكره .

« ومن حيث إنه يبين المحكمة من الاطلاع على السندات الإذنية المقدمة من المعارض ضدها انطلوت على تسجيل كون المعارض ضده تاجراً وأن العلاقة بينه وبين المعارض تجارية من جهة وإذا تقرر ما تقدم وكان للمعارض ليس تاجراً ، ولا يتبر شراؤه جهازاً لاسلكياً من المعارض ضده عملاً تجارياً من ناحيته هو — فإنه يتأدى إمكان القول بأن العلاقة بين طرفي الخصومة تعتبر عملاً مختلطاً بمعنى أنه عمل تجارى من جهة للمعارض ضده ومدنى من جهة المعارض .

« ومن حيث إنه متى انتهى إلى ما تقدم

الشهر العقارى والتوثيق

بحوث ومبادئ تعدها مصلحة الشهر العقارى

تحية وشكر

مجلة المحاماة ، مجلة الفقه والقضاء ، قامت منذ أربعين عاماً تحمل لواء نشر المبادئ القانونية وأحكام القضاء ، وقد صادف مولدها فجر الحركة الوطنية . وقد اضطلع بهذه المهمة الجليلة أعلام رجال القانون والمحامون ، فحملوا السبيل عبر السنين الماضية ، فمارت مجلة المحاماة مجهودهم للوقفة بحظي ثابتة تنشر أحكام القضاء وفقه القانون ، فتتير السبيل للمستقلين بالقانون ولا تزال تسير على هذا السبيل غير مدخرة وسعاً في هذه الغاية .

أرجع البصر إلى سنتها الأولى (سنة ١٩٢٠) وقلب صفحاتها ترين طياتها مباحث القانون لأعلام القانون كالرحوم طيب الذكر الهاشمى الكبير أحمد (بك) لطفي نقيب المحامين ، والمفتون الأستاذ مرقص فهمى ، والعالم القانونى الأشهر الدكتور عبد الحميد بدوى ، فتأخذك الروعة والدقة في البحوث التي تصدت لها مجلة المحاماة منذ عدها الأول وقد سارت مجلة المحاماة غير وانية ولا متخللة . وعلى الرغم من أن الكثيرين من العاملين بها قد انتقلوا إلى جوار رحمهم فقد ظلت المحاماة خالصة باقية ، كلما مات منها سيد قام سيد .

وأ أسرة المحاماة عريقة النسب ، إليها ينسب رجل القانون في القضاء الجالس والواقف على السواء ، كما ينسب إليها كل من يسند إليه تطبيق القانون في شتى مناحي الحياة النظرية والعملية ، ومن بين أفراد هذه الأسرة رجال القانون في مصلحة الشهر العقارى والتوثيق ، إذ ما لبهم الشارع تطبيق القانون عند شهر الحقوق وتوثيقها على أسس رصنها وأرسي قواعدنا .

وأهم حين تقسم لهم — مجلة المحاماة — وهي كماداتها كريمة ، صفحة ، كي ينشروا فيها بحوثهم القانونية التي تصادفهم في حياتهم القانونية ، لا يسعهم إلا أن يلجوا الدعوة شاكرين معاهدين الله وزملاءهم من أسرة المحاماة أنهم سينفون غاية الجهد لإعداد المبادئ والبحوث اللبيدة في مادة الشهر العقارى والتوثيق لتتير الطريق أمام جمهور المتعاملين عامة والمستقلين بالقانون خاصة .

جزى الله القائمين على المجلة خيراً بما يسدون للملم من فضل . وضع بهم الأمة ، إنه مبعب عجب .

زكى محمود

وكيل وزارة العدل

لشئون الشهر العقارى والتوثيق

أصول الشهر العقاري

التطور التاريخي لمادة الشهر العقاري والتوثيق

لأستاذ زكي محمود

وكيل وزارة العدل لشئون الشهر العقاري والتوثيق

يقول أنصار مذهب التطور التاريخي للتشريع إنه لا بد لمن أراد دراسة مادة في القانون أن يرجع إلى تطورها في عصورها المختلفة . لأن قصد التشريع وما انتهى إليه لوضع نصوص قد يتغير فهمها لا يمكن استخلاصه إلا إذا رجعنا إلى ما مرت به مراحل تاريخه . ويضيف أنصار هذا المذهب أن لكل أمة قانونها الذي يتفق مع حاجتها وأن هذا القانون لا يبقى على حالة واحدة بل يتطور مع تطور البيئة الاجتماعية .

نظام الشهر العقاري في مصر

ونظام الشهر العقاري في مصر من النظم التي تطورت تطوراً مستمراً دعت إليه الضرورة الاقتصادية والاجتماعية ، لذلك كان لزاماً علينا أن نرى بهذه الناحية التاريخية ومنها يوضح أن ما وصل إليه القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ هو نتيجة دراسات مستمرة وتحريات صدرت في خلال نصف قرن من الزمان . وأن هذا القانون إنما جاء ثمرة لتلك الجهود .

نظام الشهر العقاري

أهمية نظام الشهر :

ونظام الشهر من النظم الأساسية في المعاملات العقارية دعت إليه الضرورة منذ القدم ، وقد عالجته الشرائع في كل عصر ، ومرد ذلك أن العقار له منذ الصور القديمة أكبر مكانة في الثورة العقارية ، ولا يزال في هذا العصر يقوم عليه صرح الاقتصاد ونظام الائتمان العقاري . لهذا أحيطت المعاملات العقارية بكثير من الضوابط كي تستقر الملكية ويتردد نظام الائتمان العقاري .

عند فرماء المصريين :

ولا جدال في أن الملكية الفردية كانت قائمة في عهد الأسرتين الثالثة والرابعة وقد قرر ذلك معظم المؤرخين والأثريين . وكان المالك له حق مطلق فهو يستطيع أن يتصرف في ملكه بالبيع أو الهبة أو الوصية . كما أن له أن يستغل ما يملك بأن يؤجره وله استعماله وأن الملكية كانت تنتقل من السلف إلى الخلف . وكانت العقود الناقلة للملكية تخضع لإجراءات التوثيق والشهر وكانت هناك مكاتب للتوثيق تسمى مكاتب الأختام .

والمقد الرسمى يوقع عليه الطرفان وعدة شهود وتمطى صورة لكل من الطرفين وهذا المقد يطلق عليه (آتيوت) . أما المقد غير الرسمى أو السند كان يسمى (آ) وخضع لإجراءات الشهر والتسجيل ، وكانت هناك مصلحة تنهض على مسح الأراضي منذ عهد الأسرة الأولى . ومهمتها إحصاء الملكية بأن ترصدتها في سجلاتها (مجات) وهذا التسجيل يسمى في اللغة المصرية القديمة (إعى - رن - ن) ومن هاته أن يحمل السند حجة على الغير .

عند قدماء اليونان :

وكان اليونان يسجلون ملخصات العقود الناقلة للملكية على لوحات من الرخام في كثير من المدن . وفي أثينا كانت تشهر هذه العقود بسجلات دفع الرسوم التي كان يؤديها المشترون .

عند الجرمان :

ولقد كان الجرمان يشهرون العقود الناقلة للملكية بالتسليم الرمزي أو بتسليم جزء من العقار بدأ يد . ثم عدلوا عن إشهار العقود بهذه الطريقة الرمزية إلى طريقة الإشهار بالتسجيل بإثبات تسليم العقار في سجلات أعدت لذلك . ثم أصبحت السجلات القارية نظاماً متبناً وفقاً للقانون في النمسا اعتباراً من ٢٥ يوليو سنة ١٨٧١ وفي بروسيا وفقاً لقانون ٥ مايو سنة ١٨٧٢ .

عند الرومان :

كانت الملكية في عهد الرومان لا تنتقل بمجرد الاتفاق بل كان لابد لها من اتباع أوضاع خاصة هي إجراءات الإشهاد (Mancipatio) أو التنازل القضائي (In-jure Cessio) أو التسليم فإذا ما تم انتقالها اعتبرت الملكية مطلقة بالنسبة للكافة (Erga omnes) دون تمييز بين المتعاقدين والغير ، ومعنى (Mancipatio) استلام العين باليد . أما طريقة الـ (In-jure Cessio) فموضوعها اتفاق المشتري مع البائع على تصور دعوى استحقاق يرفضها المشتري على البائع أمام القاضي ليثبت حقه على العين موضوع التعاقد .

ثم اضطر الرومان إلى الاعتراف بأثر النية والإرادة في انتقال الملكية . فالتسليم كان مادياً ثم أصبح حكماً ثم التسليم باليد الطوية والتسليم باليد القصيرة وهو الذي يظهر في حالة يكون فيها المبيع في يد المشتري بسبب عقد إيجار أو إعارته وقد يتم التسليم مع جلاء الحيازة (Constitut possessiones) في حالة ما إذا ظل البائع واثماً اليد باعتباره مستأجراً ومستعيراً ، وموضوع دراسة ذلك كله في القانون الروماني ، أما المباحث فقد صدر قانونان في عهد الإمبراطور قسطنطين يقضى بتسجيل ملخصها .

نظام الشهر في القانون الفرنسي :

ولقد كانت المقاطعات الفرنسية الخاضعة لحكم العادات تميز على نهج القواعد الرومانية وفي مقاطعة بريطانيا الفرنسية كان التسجيل يتم في عصر التسليم .

وفي سبتمبر سنة ١٧٩٠ أصدر المشرع الفرنسي قانوناً يقضى بتسجيل العقود للنشئة أو الناقلة للملكية ولكنه لم ينع على ذلك ثمان سنوات حتى تعدل بالقانون الصادر في أول نوفمبر سنة ١٧٩٨ بأن رتب على العقد غير المسجل جميع آثاره القانونية ولكنه نص على أن هذه العقود لا تعتبر حجة على الغير إلا بتسجيلها وذلك حماية للدائنين للرهنيين .

ولما صدر القانون الفرنسي في سنة ١٨٠٤ نص المادة ١١٣٨ بأن العقود الناقلة للملكية لها أثرها بمجرد صدورها واستثنى من ذلك عقد الهبة (المادة ٩٣٩) ، ولا شك أن هذا كان عيباً واضح الأثر . لهذا لاقى اعتراضاً كبيراً من رجال القانون ومنهم النائب العام دوبان (Dupin) في سنة ١٨٤٠ أمام محكمة النقض الفرنسية . فقال « يشتري الانسان ولا يعلم إن كان سيصبح مالكا أم لا ويرتهن ولا يدري إن كان سيقضى دينه أم لا » .

“Celui qui prête sur hypothèque n'est jamais sûr d'être payé, celui qui achète n'est jamais sûr de payer au véritable propriétaire”.

وكان من أثر ذلك صدور القانون رقم ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥ وصمى بقانون تسجيل عقود الرهن وقد اشترط التسجيل ليكون له حجيته قبل التبريد قط . ونص في المادة الأولى منه على تسجيل التصرفات الآتية :

(١) العقود والحقوق العينية الناقلة للملكية بين الأحياء

(٢) كل اتفاق يتضمن تنازلاً عن هذه الحقوق .

(٣) الأحكام الناقلة للملكية .

(٤) أحكام مرسى المزايا ماعدا أحكام مرسى المزايا الصادر في دعاوى القسمة لصالح أحد الشركاء المتعاقبين .

كما نص في المادة الثانية منه على تسجيل العقود للنشئة لحقوق الاتحاق ولم ينص إلا على تسجيل العقود والاتفاقات بين الأحياء ولم ينص على تسجيل الإرث والوصية .

وسنرى إن كان هذا التشريع كان مصدراً لتصوص التسجيل في القانون المدني الأعلى والمختلط .

وفي ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٥ صدر مرسوم بقانون أضاف إلى التصرفات الواجبة التسجيل التصرفات والأحكام الكاشفة للملكية المقارية ولسائر الحقوق العينية المقارية .

وأخيراً صدر في الرابع من يناير سنة ١٩٥٥ مرسوم بإعادة تنظيم الشهر المقارى وتسرى أحكامه ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ . وقد نظم هذا المرسوم جميع مسائل شهر الحقوق العينية الأصلية والنجبة وألغى القوانين السابقة وعلى الخصوص قانون سنة ١٨٥٥ وسنة ١٩٣٥ .

في عهد الدول الفاتحة :

ونحن لا نعلم على وجه دقيق ما إذا كان متبعا في مصر في عهد النول الفاتحة كاليونان والفرس وهل كانت تتبع شريعة الفاتح أم شريعتها الخاصة في الشهر والتسجيل .

في عهد الفتح الإسلامي :

وفي هذا العهد كانت أحكام الشريعة الإسلامية هي التي تطبق . ومعلوم أنها لا تحرف نظام شهر الحقوق البنية . وكانت التصرفات تثبت في محركات عرقية أو حجج تصدر من الحاكم وكان البيع ثبت بالينة كسائر العقود وكان للشعري التصرف في العين قبل استلامها إن كان عقاراً ومتى ثبت البيع أصبح حجة على الغير . ومؤدى هذا أن التشريع في مصر إلى ما قبل وضع القوانين المصرية في سنة ١٨٧٥ كان يشق تماماً مع القوانين التي كان معمولاً بها في فرنسا في المدة ما بين ١٧٩٨ وسنة ١٨٥٥ .

تطور الملكية في مصر :

والتسجيل أو الشهر ينصب على الملكية والحقوق البنية ولما وجب أن ترد في إيجاز تاريخ الملكية في مصر .

ولقد كانت الأراضي المصرية تكون الجزء الأكبر من الثروة العقارية وكانت الأراضي التي يطلق عليها خراجية وقيمها مملوكة للحكومة بينما كان حق الانتفاع مملوكاً للأهالي وهم لا يستطيعون أن يتصرفوا فيه بالبيع أو بالرهن . وفي أوائل القرن الماضي أي في ٥ أغسطس سنة ١٨١٣ كلفت الأراضي في سجلات حكومية بأسماء وأضى اليد وكان هذا النوع من التسجيل يكفي للإعلان عن أصحاب حق الانتفاع بها .

ثم صدرت اللائحة السعيدية في ٣٠ أغسطس سنة ١٨٥٨ وأباحت التصرف في هذه الأراضي ونظمت القواعد التي تكفل عدم التماقد مع غير مالك وروعى فيها أنه لا بد من صدور حجة شرعية بجهة التصرف وكان تحرير الحجة يتم بعد التحقق من المديرية والكشف في سجلاتها .

ثم صدرت لائحة المقابلة في ١٧ يوليو سنة ١٨٧١ أجازت للأهالي تملك الأرض ملكية مطلقة وذلك مع اعفائهم من دفع نصف الخراج واعفائهم من النصف إذا هم عجلوا دفع الخراج عن ست سنوات . وفي سنة ١٨٨٠ صدر قانون للتصفية وسوى بين من عجل الخراج ومن لم يعجل وبذلك ساوى القانون بين الأقطان الخراجية والأقطان المشورية . وقد أعطى ملكيتها خالصة لأصحابها .

وكانت هذه الأقطان في الأصل بوراً ولم تسمح سنة ١٨١٣ وقد أعطيت لأصحابها في نظير إصلاحها وكانت مغفأة حتى سنة ١٨٥٤ من دفع الضرائب ثم ربطت عليها الضريبة بواقع عشر غلتها عيناً ولما سميت بالأراضي المشورية أو المشورية .

ولما صدرت اللائحة والقانون المشار إليهما وأصبح لصاحب الأرض حق الملكية المطلق دعت الضرورة بوضع نظام لحماية الملكية .

وجدير بالذكر أن القانون المختلط الذي وضع في سنة ١٨٧٦ لم يكن أول عهد التشريع المصري بنظام السجلات فإن لائحة القضاة التي نظمت طريقة تحرير المحجج الشرعية صدرت في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٥٦ ووضعت قاعدة التسجيل لأول مرة في مصر وكانت هذه اللائحة تمش على أنه عند ضبط

المقود بالمحكمة الشرعية يسلم أصلها لأصحابها وينسخ أصل في السجل المصان وفي ١٧ يونيو سنة ١٨٨٠ وضمت لأئمة المحاكم الشرعية وجعلت المضابط الأصل الواجب حفظه بمضابط المحكمة الشرعية والحجج الشرعية تملص صوراً منها لقوى الشأن فيها ونظمت الأئمة دفاتر التسجيل وجعلت لها فهارس ونصت على تسجيل المقود النافذة للملكية المقارية والمقررة للحقوق العينية المقارية في سجلات المحكمة التي بدانثرها القمار .

تطور ملحوظ :

وقد ظل الاختصاص بأعمال الشهر شامعاً بين المحاكم المختلطة والمحاكم الشرعية بالنسبة إلى معظم التصرفات ولم يتم المحاكم الأهلية إلا بشرفات معينة من التصرفات كحق الاختصاص والشفعة ونزع الملكية . على أن تشب الاختصاص بين هذه الجهات كان مثاراً لتأعب عديدة تحملها جمهور المتعاملين .

وقد زاد من بلبلة الأفكار في هذا ما قضت به أحكام المحاكم المختلطة من جعل حجية التصرفات التي تشهر في المحاكم الأهلية مقصورة على المصريين دون الأجانب الأمر الذي ساء كل وطين في البلاد . بل لقد ذهب النفوذ الأجنبي في البلاد إلى حد إكساب هذا القضاء صبغة التشريع بما ورد في قانون الشفعة الصادر في عام ١٩٠١ وقانون التسجيل في عام ١٩٢٣ إذ قضيا بجعل شهر بعض التصرفات الحاصل في المحاكم الأهلية مقصور الأثر على المصريين دون الأجانب .

على أننا يمكننا أن نقرر إنصافاً للدالة أن الشارع قد وفق رغم النفوذ الأجنبي في عام ١٩٢٣ إلى النهوض بأنظمة الشهر بالإصلاحات التي حققها بالقانونين ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ الخاصين بالمحاكم الأهلية والمختلطة إذ حدد في المادتين الأولى والثانية المقود والأحكام واجبة التسجيل كما قرر جزاء قانونياً صارماً هو جعل التسجيل شرطاً أساسياً لانتقال الملكية والحقوق العينية بالنسبة إلى المتعاقدين وغير المتعاقدين على السواء . واشترط لإمكان التسجيل أن يتضمن المحرر البيانات اللازمة لتحديد المقار تحديداً دقيقاً وتعيين الأطراف كما قضى باستعمال نماذج مطبوعة لأهم المقود وضعا تحت تصرف ذوي الشأن كما جعل التصديق على الإضاءات أو الأختام شرطاً حتمياً لإمكان التسجيل .

على أن تشريع عام ١٩٢٣ رغم ما حققه من إصلاحات لم يحقق غاية ما يرجى إذ ظلت جهات الشهر متعددة غير موحدة ولم يبالغ نظام الفهارس بما يفي تماماً بالفرض منها . إذ قصرت على بيان اسم المالك الذي صدر منه التصرف دون أن يجاوز ذلك إلى تيسير الاستدلال على مركز من تم التصرف لصالحه كما تخلف ذلك التشريع من ناحية أخرى عن أن يضمن على البيانات التي تدرج في دفاتر الساحة الحديثة الصفة القانونية سالحة لأن تقوم أساساً للسجل العيني تعديداً لجلب هذا السجل دليلاً مطلقاً على الملكية والحقوق العينية .

هذا ما حدا بالمشروع أن يصدر قانون الشهر العقاري رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ ويتبعه قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ وهما التشريعان اللذان يقوم مرفق الشهر العقاري والتوثيق على تطبيقهما .

الاعتادات المستندية

للدكتور أمين محمد بدر المحامى

أورد : التعريف بأوضاع المستندى :

يقصد بالاعتاد المستندى الاعتاد الذى يفتحه بنك ، بناء على طلب شخص معين ، يسمى معطى الأمر ، لصاحبه شخص آخر ، للمستند ، ويكون حق البنك فى استرداد ما يدفعه تنفيذاً للاعتاد مصموماً بحيازته للمستندات المثبتة لضعاف منقولة أو معدة للنقل .

ويستعمل الاعتاد المستندى أساساً فى تمويل التجارة الخارجية وبصفة خاصة فى تمويل البورج البحرية التى تعتمد بين أشخاص مقيمين فى بلاد مختلفة . على أنه لا يوجد ما يمنع من الناحية النظرية من استعمال الاعتادات المستندية فى تمويل بروج داخلية أو خارجية يتم نقل البضاعة فيها بطريق البحر أو البر أو الجو . وقد قدرت هذا للمنى لجنة تعديل قانون التجارة الفرنسى عند تعريف الاعتاد المستندى فلم تتطلب حصول نقل البضاعة للهوينة بطريق البحر . كما قدرت للمنى نفسه الفرقة التجارية الدولية فى الاجتماع الذى عقدته فى فينا سنة ١٩٣٣ وأقرت فيه مجموعة القواعد والمعادن فى الاعتادات للمستندية فأشارت فى المادة ١٥ من القواعد المذكورة إلى الوثائق الخاصة بالنقل البرى والبحرى والجوى .

ويرجع الفضل فى ابتداء الاعتاد المستندى من الناحية التاريخية للبلاد الانجوسكسونية التى شرمت بالحاجة إليه كوسيلة لتوفيق بين الصالح للممارسة لكل من البائع والمشتري للوجودين فى بلدين مختلفين . ذلك أن بائع البضاعة لا يقبل التخلي عنها لمشتري لا يعرفه دون أن يطمئن سلفاً إلى إمكان إقتضائه الثمن فوراً أو على الأقل إلى إمكان تحويل حقه الآجل فى الثمن إلى قود فى الوقت الذى يحتاج فيه إليها . وكذلك الحال بالنسبة للمشتري فإنه يشتري بضاعة لم يرها بنفسه ولم يستلمها وهو لا يريد أن يدفع ثمنها قبل أن يستوثق من أن البضائع للشحونة إليه هى بعينها البضائع المطلوبة ، كما يريد أن يطمئن إلى كون البضائع المذكورة قد شحنت وأمن عليها فى أحسن الظروف . فى هذه الظروف لو ترك كل من البائع والمشتري وشأنه لحدت فى كثير من الأحوال أن يصل إلى اتفاق . على أن هذه الصعوبة لم يحد لها عمل بعد ابتكار الاعتاد المستندى الذى عمل فيه البنوك محل البائع والمشتري فيما يفرضه عقد البيع على كل منهما من التزامات كما أنها تعرض ذمتها للعروة بيسارها ضماناً لكل من الطرفين فيما له من حقوق متفرعة من عقد البيع ويقوم البنوك عملاً بهذه المهمة على الصورة الآتية :

إذا افترضنا أن تاجر من لبنان اشترى شايًا من تاجر فى الهند بمبلغ خمسة آلاف ليرة وافق على فتح اعتماد مستندى بالمبلغ المذكور لصاحبه البائع الهندى فإن التاجر اللبنانى يطلب إلى بنك

موجود في لبنان فتح الاعتراف المذكور ، وتولى البنك الذي فتح الاعتراف إنهاء أمره إلى البائع الهندي عن طريق فرع أو مراسل له موجود في الهند . ومتى وصلت هذه الواقعة إلى علم البائع الهندي فإنه يستطيع أن يسحب كميالة بقيمة الاعتراف على البنك اللبناني ورفق بها الوثائق الدالة على قيامه بتنفيذ شروط الاعتراف التي حددها للمشتري مطابقة لعقد البيع وأهم هذه الوثائق هي سند شحن البضاعة وبوليصة التأمين عليها وفانورة بقيمتها . ويقدم البائع الهندي الكميالة والرقائق إلى البنك الموجود في الهند ليخصمها أو يرسلها إلى البنك اللبناني للحصول .

ومتى وصلت البضاعة إلى لبنان كان من واجب البنك اللبناني فتح الاعتراف أن يستوفى من مطابقة مستندات الشحن لمواصفات البضاعة التي حددها له معطى الأمر بفتح الاعتراف فإذا اطمأن إلى ذلك كان في وسعه أن يدفع قيمة الكميالة للسحوبة عليه من البائع الهندي . وبعد ذلك يتصل البنك اللبناني بالمشتري ليسدد البائع التي دفعها البنك نيابة عنه . ومتى قام المشتري بسداد المبالغ المطلوبة على هذا الوجه تعين على البنك أن يسلمه مستندات شحن البضاعة حتى يستطيع أن يتسلمها . وأما إذا استع المـشتري عن سداد المبالغ المطلوبة منه فإن البنك يستطيع حينئذ أن يحرك ما له من رهن حيازى على البضاعة فيجبر عليها ويتولى بيعها في المزاد ويفتضى حقه من حصة البيع فإن لم يف بالمطلوب كان له أن يرجع بالباقي على المشتري ولما إذا بقيت فـضة من حصة البيع تعين عليه أن يردها إلى المشتري .

وكثيراً ما يحرص البنوك التي تفتح الاعتراف المستندي على تأمين نفسها ضد الاخلال المحتمل من جانب العميل الذي طلب فتح الاعتراف فتتقاضى منه ، علاوة على عمولتها ، غطاءً تـجديداً أو عينياً بمثل كل أو بعض قيمة الاعتراف ، تبعاً لمدى ثقته في العميل المذكور .

صور الاعتراف المستندي :

يشخذ الاعتراف المستندي صوراً شتى . فقد يكون اعتاداً قابلاً أو غير قابل للالغاء . وقد يكون اعتاداً مؤيداً أو غير مؤيد ، وقد يكون اعتاداً قابلاً أو غير قابل للتحويل ، وقد يكون مبلغ الاعتراف ثابتاً ، وقد يكون متغيراً أو متجدداً على حسب اتفاق ذوي الشأن .

(١) الاعتراف القابل للالغاء هو الاعتراف الذي يستطيع البنك الذي فتحه في كل وقت أن يلغيه دون أن تلزمه من هذا الإلغاء أية مسؤولية قبل السـتيف أو قبل معطى الأمر . وبعبارة أخرى فإن هذا الاعتراف لا يرتب التزاماً مباشراً في ذمة البنك لصالح المستفيد وأما يقتصر دور البنك في هذا النوع من الاعترافات على مجرد إخطار المستفيد بأنه فتح لمصلحته بناء على طلب معطى الأمر اعتاداً في حدود مبلغ معين دون أي التزام أو مسؤولية من جانب البنك بحيث يستطيع البنك أن يلغى الاعتراف في كل وقت . ولا يزيد هذا الاعتراف في الواقع عن كونه مجرد ترتيب أو تنظيم متفق عليه بين البنك ومعطى الأمر دون أن يلزم البنك من ذلك مسؤولية شخصية إذا بدا له التحلل من الاتفاق في أي وقت . ولذلك ينكر بعض الفقهاء تسمية هذا النوع من الاعترافات اعتاداً لأن الاعتراف يفترض الثقة من جانب البنك الذي يفتح في العميل الذي أعطى الأمر وهي ثقة غير متوفرة في الضرورة التي يفتح فيها الاعتراف قابلاً للالغاء في كل وقت .

وأما الاعتاد القطعى أو غير القابل للالغاء، فإنه يرتب في ذمة البنك الذى فتحه التزاماً شخصياً مباشراً قبل المستفيد بحيث يمتنع على البنك أن يقبل أو أن يدفع ما يسجبه عليه المستفيد من كيالات تنفيذاً لشروط الاعتاد. وفي هذا الفرض يتمتع على البنك التحلل من هذا الالتزام مهما طرأ على شخصية معطى الأمر أو على حالته لئلا يمتنع من أمور مؤثرة في الثقة به.

(ب) وقد يكون الاعتاد القطعى مؤيداً أو غير مؤيد إذا تدخل بنك آخر موجود في بلد البائع وحيث قد يختلف الدور الذى يلعبه هذا البنك على حسب الأحوال. ويبان ذلك أن البنك الذى فتح الاعتاد قد يستعين في إتهاء واقعة فتح الاعتاد إلى البائع الأجنبى بينك موجود في بلد هذا الأخير وفي هذه الحالة قد يقع هذا البنك بمجرد إخطار البائع بوجود اعتاد لمصلحة وقد يؤيد من جانبه البائع وجود هذا الاعتاد. ففي الحالة الأولى لا يرتب في ذمة البنك الثانى أى التزام قبل البائع. وعلى ذلك فإذا تمرد على البائع تحصيل قيمة الكيالة التى سحبا على البنك لدى فتح الاعتاد القطعى فإنه لا يستطيع الرجوع على البنك الوسيط. وأما في الحالة الثانية فإن البنك الذى يؤيد اعتاداً فتح بنك آخر يضم بذلك ذمته لئلا يمتنع من أمور مؤثرة في الثقة به. وقد دفع الكيالات التى يسحبها تنفيذاً للاعتاد.

وإذا كان الاعتاد القطعى يجوز أن يكون مؤيداً أو غير مؤيد فإن الاعتاد البسيط أو القابل للالغاء لا يمكن أن يكون مؤيداً حتى ولو تدخل بنك وسيط في العملية فانتهى أمر الاعتاد إلى للمستفيد، ذلك أن البنك الوسيط هو مجرد وكيل عن البنك الذى فتح الاعتاد فلا يمكن أن يلتزم بشيء لم يلتزم به الأصل.

(ج) ومن ناحية أخرى قد يكون الاعتاد قابلاً أو غير قابل للتحويل. وفي الحالة الأولى يجوز للمستفيد أن يحول الاعتاد إلى شخص آخر فيترتب للمستفيد الجديد حق مباشر قبل البنك الذى فتح الاعتاد بحيث يلزم البنك بقبول أو دفع ما يسجبه عليه المستفيد الجديد من كيالات تنفيذاً للاعتاد، على فرض أن هذا الاعتاد قطعى. والأصل أن الاعتاد القابل للتحويل لا يقبل التحويل إلا مرة واحدة مالم ينص فيه على غير ذلك. وأما إذا كان الاعتاد غير قابل للتحويل اقتضت ميزته على المستفيد الذى عيى معطى الأمر بحيث لا يجوز له أن يتصرف فيه إلى شخص آخر نظراً لأن الاعتاد يتأثر بشخص للمستفيد منه. وعلى ذلك إذا حول للمستفيد هذا الاعتاد إلى الغير مخالفاً بذلك شروط الاعتاد فإن للبنك الذى فتح الاعتاد أن يرفض ما قد يسجبه عليه هذا الغير من كيالات دون أن تلزمه من هذا الرفض مسؤولية ما.

(و) وكذلك قد يبين مبلغ الاعتاد بشكل ثابت بحيث لا يجوز تحديه فبعض على أن الاعتاد في حدود مبلغ أقصى قدره عشرون ألف جنيه لمدة ستة شهور مثلاً ففي هذه الحالة إذا استنفدت قيمة الاعتاد أو إذا انقضت المدة المحددة لصلاحته انقضى حق المستفيد في قبض قيمة الاعتاد من البنك الذى فتحه. على أنه قد ينفق في الاعتاد على تحديد مبلغ الاعتاد تلقائياً بمجرد انقضاء كل فترة فيكون الاعتاد مثلاً خمسة آلاف جنيه في الشهر لمدة ستة شهور. وفي هذا الفرض يعود مبلغ الاعتاد خمسة آلاف جنيه من جديد بمجرد انقضاء الشهر. وقد يكون الاعتاد في هذه الصورة مجمماً

أو غير مجمع على حسب ما إذا كان المبلغ المتبقى من الاعتداد المحدد لشهر معين يضاف أو لا يضاف إلى الاعتداد المحدد للشهر التالي له .

ثانياً — سكوت التشريعات الوضعية عن تنظيم الاعتمادات المستندية :

لم تكن التشريعات المختلفة بتنظيم الاعتداد المستندي فأصبح المرجع في ذلك للقواعد العامة في العقود ولشروط الخاصة التي يترضى عليها ذوو الشأن في العقود ولشروط الخاصة التي يترضى عليها ذوو الشأن في كل مناسبة .

وقد لزم عن ذلك أن تنوع الأوضاع القانونية للاعتدادات المستندية على حسب البنوك المختلفة وهو تنوع يوق التجارة الدولية التي تتطلب بقدر الإمكان وحدة في المصطلحات القانونية للسمعة ووحدة في الحلول للقررة للسائل التي تتفرع عن عملية هامة كعملية الاعتداد المستندي .

وقد أدركت للؤسست الدولية المعنية بشئون التجارة الدولية أهمية هذه الحقيقة فدعت غرفة التجارة الدولية في سنة ١٩٢٩ إلى توحيد القواعد والمعادن المعمول بها في الاعتدادات المستندية . وعقدت فعلاً لهذا الغرض عدة مؤتمرات استوكهولم واستردام وأخيراً في فيينا في سنة ١٩٣٣ ونجحت في اللزوم الأخير في صياغة هذه القواعد والمعادن . ولقد قيت هذه القواعد نجاحاً كبيراً في العمل فأعتمدها دول كثيرة . ثم أعيد النظر في هذه القواعد والمعادن بقصد تأكيدها وتكملتها في مؤتمر لشبونة سنة ١٩٥١ واتفق على العمل بالقواعد الجديدة اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٢ .

على أن هذه القواعد بالرغم من إقرارها في مؤتمر دولي ينقصها قوة الإلزام القانوني ذلك أنها لا تصدق كونها قواعد مفسرة لإرادة المتعاقدين إذا سكتوا في اتفاقهم عن تنظيم مسألة من المسائل التي نظمها القواعد المذكورة . على أن الحاصل عملاً هو أن المنازعات القضائية المترعة عن الاعتدادات المستندية هي في مجموعها منازعات قليلة . والسبب في ذلك هو أن الاعتدادات المستندية تحكمها اضافات مكتوبة بنائية وتصيل واف بحيث لا تترك مجالاً للجدل إلا في أضيق الحدود . وفي هذه الحدود الضيقة كثيراً ما تجدى القواعد والمعادن الموحدة التي أشرنا إليها في تصفية هذه المنازعات ودياً بين ذوي الشأن .

ثالثاً — الملاحظات القانونية المتفرعة عن اعتمادات المستندية :

يفترض الاعتداد المستندي وجود ثلاثة أطراف ابتداء : معطى الأمر ، والبنك الذي يفتح الاعتداد استجابة للأمر الصادر إليه ، والمستفيد من الاعتداد وإذا تدخل بنك وسيط في العملية ليؤيد الاعتداد للمستفيد أضاف بذلك طرف جديد .

على أن حكم العلاقات القانونية التي تربط بين أطراف الاعتداد المستندي يختلف بحسب ما إذا كان الاعتداد قابلاً للائناء أو غير قابل له ، ولذلك سنعالج أولاً حكم الاعتداد غير القطعي ثم ننقل بعد ذلك إلى دراسة حكم الاعتداد القطعي :

(١) اعتماد غير القطعي أو القابل للإلغاء :

في هذه الصورة لا يوجد اعتماد بل على الحقيقة إلى في أضيق الحدود . ذلك أن البنك الذي يفتح

الاعتاد يحتفظ لنفسه في كل وقت بالحق في إنقائه دون حاجة إلى إخطار المستفيد بأنه فتح لصلحته بناء على طلب معطى الأمر اعتاداً قابلاً للأنهاء .

وترتباً على ذلك يستطيع البنك أن يرفض دفع ما يسجبه عليه المستفيد من كيالات تنفيذاً للاعتاد ما لم يكن قد سبق لهذا البنك أن وقع على هذه الكيالات بالقبول إذ يلتزم في هذه الحالة التزاماً شخصياً مباشراً بدفع هذه الكيالات للحامل وذلك تطبيقاً لقواعد الأوراق التجارية .

ومن ناحية أخرى يستطيع معطى الأمر إنشاء الاعتاد في كل وقت . ومع إعطى البنك أمراً بالإلغاء تعين على البنك تنفيذه إذ أنه وكيل عن معطى الأمر ومن واجب الوكيل أن ينفذ تعليمات للوكيل . على أن البنك لا يسأل عن التنفيذ أو الإلغاء إلا اعتباراً من الوقت الذي يصل فيه إلى علمه ، تطبيقاً لقواعد لقانون المدني التي تنص على أن التصير عن الإزالة ينتج أثره في الوقت الذي يصل فيه به من وجه إليه ويصير وصول التصير قرينة على العلم به ما لم يعم الدليل على عكس ذلك . وقد يحتاج البنك إلى الاتصال ببنك وسيط سبق له أن أنهى إليه فتح الاعتاد لصلحة المستفيد حتى يكون هو الآخر على علم بواقعة الإلغاء إلا بعد مرور الوقت الكافي لإخطار البنك الجديد بالواقعة المذكورة .

وإذا أُلغى البنك الاعتاد بناء على طلب معطى الأمر فإنه لا يلزم البنك إخطار المستفيد . وأما إذا تم الإلغاء ابتداء من جانب البنك فقد ثار السؤال عن التزام البنك بإخطار المستفيد بإنهاء الاعتاد ولكن الرأي الغالب استقر على عدم وجود مثل هذا الالتزام لأن كون الاعتاد غير قطعي يفيد بذاته إمكان الفناء من جانب البنك دون إخطار سابق . على أن الحاصل عملاً هو أن البنوك تحرس على إخطار المستفيد بواقعة الإلغاء وأنها لا تقدم على الإنهاء إلا إذا توافرت لديها أسباب جدية مستمدة من إعصار معطى الأمر أو إفلاسه أو عدم أهليته الطارئة .

وفضلاً عن ذلك فقد استقر الرأي الغالب على أن البنك الذي يتلقى من معطى الأمر مقابل وفاء الكيالات التي يسحبها عليه للمستفيد لا يجوز له أن يلغى الاعتاد غير القطعي والا كان متمسكاً في استكمال حقه ومستولاً عن تمويض الضرر الذي يصيب معطى الأمر أو المستفيد نتيجة الإنهاء المذكور . والواقع أن هذا الفرض نادر إذ تتمتع مصلحة البنك في الإنهاء في مثل هذه الصورة .

وكما أن الاعتاد غير القطعي يمكن أن يلغى بناء على طلب معطى الأمر فإنه يتأثر بكل ما يطرأ على هذا الشخص من أمور مؤثرة في حالته القانونية أو في قدرته المالية فينقضي بوفاته وبشهر إفلاسه وبما يطرأ عليه من عدم أهلية .

(ب) ائتمار القطعي أو غير المقابل لهولفاء :

١ — العلاقة بين معطى الأمر والمستفيد :

تخضع هذه العلاقة للشروط المتفق عليها بين الطرفين . فلذا أوجب المقدم المذكور على المشتري مثلاً فتح اعتاد قطعي لصالح البائع تعين على المشتري أن ينفذ هذا الالتزام وإلا كان مقصراً . ولا يشفع له في هذا التصبر أية صعوبة ترجع إلى الرقابة على النقد التي قد تفرضها الدولة التي يتبعها إذ كان

يعين عليه أن يقدر هذه الصعوبة مقدماً وأن يهيئ لها العلاج المناسب أو أن يرفض ابتداء الالتزام قبل البائع بفتح الاعتماد المستندي قطعياً .

٢ — العلاقة بين معطى الأمر والبنك الذى فتح الاعتماد :

يلزم معطى الأمر قبل البنك بأن يرد إليه البالغ الذى دفعه البنك تنفيذاً للاعتاد . ويتم تدوية هذا الالتزام عن طريق قيد البالغ للدكورة فى الجانب الدين من حساب معطى الأمر . وقد يحصل القيد المذكور على حسب الأحوال فى الوقت الذى يتلقى فيه البنك الأمر بفتح الاعتماد انططى وقد يحصل فى الوقت الذى يخطر فيه البنك للمستفيد بوجود اعتاد قطعى لصالحه وقد يحصل فى الوقت الذى يقبل فيه البنك أن يدفع كيبالة سحبها عليه للمستفيد تنفيذاً للاعتاد . فلا توجد قاعدة فى هذا الخصوص بل يتوقف الأمر على اتفاق الطرفين وعلى مدى الثقة التى يستثمرها البنك فىمن أعطاه الأمر بفتح الاعتماد .

ومن ناحية أخرى يلزم البنك الذى فتح الاعتماد بأن ينفذ بدقة التعليمات الصادرة إليه من معطى الأمر . وأهم الزام يقع على البنك فى هذا الخصوص هو أن يقوم بالتحقق من مطابقة مستندات الشحن لتعليمات الدكورة . وسنينا أن نوضح أن الزام البنك فى هذه الناحية إما يرد على التحقق من مطابقة أوصاف البضاعة للبينة فى مستندات الشحن لتلك المحددة فى التعليمات الصادرة من معطى الأمر . بمعنى أن البنك لا يلزم بفحص البضائع ذاتها فحسب مادياً للتحقق من مطابقتها للتعليمات . وعلى ذلك فإذا تحقق البنك من مطابقة الوثائق لتعليمات تمين عليه أن يدفع قيمة الكيبالة للعامل وإلا كان مقصراً فى تنفيذ الزامه . ولا يشفع للبنك فى هذا الخصوص أن يتحقق من أن البضاعة للوجودة على السفينة غير مطابقة لطلبات المشتري .

ويكشف عن أهمية الزام البنك فى هذه الناحية كثرة القضايا التى ينسب فيها إلى البنوك الإخلال بهذا الالتزام . وهذه الملاحظة تدعو البنوك إلى مزيد من اليقظة حتى لا تهيب الفرصة أمام للمشتري ، الذى يكشف أن الصفقة التى عقدها لم تمد مرحة له ، لتحلل من الزامه قبل البنك برد البالغ المدفوعة تنفيذاً للاعتاد .

وبأخذ القضاء البنوك عادة بمنتهى الحزم فى تنفيذ التزاماتهم للثغرة عن الاعتادات المستندية . على أنه لوحظ فى السنوات الأخيرة على القضاء الفرنسى صفة خاصة أنه عمد إلى التهور نوعاً ما من قسوة هذه الالتزامات . ومن ذلك أن اعتاداً مستندياً قطعياً نص فيه على أن معطى الأمر يتحمل مسئولية كل الأخطار والتأج للثغرة من العمليات للصرفية التى يجرها البنك تنفيذاً للاعتاد . كما أنه يحل البنك ومراسله من كل مسئولية خاصة بصحة المستندات ومضمونها ومن التأخير الذى قد يحصل فى نقلها ومن التلف الذى يرد عليها كما أنه ينفي البنك من أخطاء التفسير وغير ذلك مما قد يقع فى البرقيات والمراسل اللاملكية . فأقر القضاء الفرنسى صفة هذا الشرط وأوجب إعماله فى خصوص ما نسب إلى البنك من قصير فى تنفيذ الزامه الخاص بمطابقة مستندات الشحن للتعليمات الصادرة إليه من معطى الأمر .

وفي قضية أخرى تلخص وقائهما في أن اعتياداً قطعياً نس فيه على كون البضاعة واجبة التسليم في ميناء مرسيليا ولكن البنك نتيجة خطأ جسيم دفع كميالة مرفقاً بها مستندات شحن تدل على أن البضاعة مرسلة ترانسيت لميناء الهافر . ثم رفع البنك دعوى ضد البائع يطالبه فيها برد ما دفع إليه من غير حق تأميساً على أن البائع كان يعلم بأن مستندات الشحن غير مطابقة لشروط عقد البيع وبذلك كان في وسع المشتري لو أن البائع طالبه بالدفع أن يحتج عليه بالتصير في تنفيذ التزاماته . ونظراً لأن البنك ، وقد دفع للبائع ، محل محل للمشتري في حقوقه فإنه يستطيع أن يطالبه برد ما اقتضاه من غير حق . وقد أقرت محكمة استئناف اكس البنك على دعواه في حكم صادر منها في ٨ فبراير سنة ١٩٥١ .

وفي قضية ثالثة نس في شروط فتح الاعتاد على أنه يجب أن يذكر في سند الشحن حصوله في فبراير سنة ١٩٤٨ ، ولكن جاء السند للذكور خالياً من التاريخ الذي تم فيه الشحن فضلاً عن ذلك دفع البنك خطأ قيمة الاعتاد فرفض للمشتري أن يرد للبنك ما دفعه ولكن البنك رد على ذلك بأن الأمر لا يبدو أحد أمرين : إما أن تكون البضاعة قد شحنت فعلاً في فبراير سنة ١٩٤٨ وبذلك يكون خلوس سند الشحن من تحرير هذه الحقيقة عديم الأهمية ويبقى المشتري ملزماً بسداد ما دفعه البنك نيابة عنه . وإما أن يكون الشحن قد تأخر عن فبراير سنة ١٩٤٨ ويكون البائع بذلك قد قصر في تنفيذ التزاماته ويكون قد حصل من البنك على ما لا يستحق مما يضمن معه إزماءه برد ما قبضه وانتهى البنك إلى طلب تدب خير لتحقيق الوقت الذي تم فيه شحن البضاعة فعلاً .

وقد استجلب القضاء الفرنسي فعلاً لهذا الدافع .

والأصل أن البنك الذي فتح الاعتاد يجب أن يحتفظ بمستندات الشحن مادام لم يسرد من معطى الأمر ما دفعه نيابة عنه للمستفيد ذلك أن البنك لا يستبقى حقه في رهن البضاعة رهنًا حيازياً إلا إذا ظل حائراً لمستندات الشحن التي تمثل البضاعة المذكورة أو تمثل قيمتها في حالة الهلاك أو الضياع . على أن المشتري قد يكون في حاجة ملحة إلى إعادة بيع البضاعة وهي في طريقها إليه حتى يستطيع من جانبه أن يوفى مطلوب البنك وهو لا يستطيع إعادة بيع البضاعة على هذا الوجه إلا إذا كانت مستندات شحنها بين يديه حتى يستطيع أن يتصرف فيها إلى للمشتري الجديد وقد سمع البنوك إلى تقدير هذا الوضع فابتدعت سكوكا تمكن للمشتري من التصرف في البضاعة الرهونة للبنوك وفي الوقت نفسه تستبقى فيها البنوك حقها في الرهن وقد ذهبت محكمة النقض الفرنسية إلى ترك قانونية هذه السكوك وأثرها في بقاء الرهن للبنوك أو في زواله لتقدير المحاكم بحسب ظروف كل دعوى . على أن السلم في القانون الفرنسي وكذلك الحال في القانون المصري هو أن تخلى البنك للرهن عن مستندات الشحن ولو تخلياً مؤقتاً يستتبع زوال الرهن المقرر لصالحه ذلك أن انتقال الحيازة من المدين الراهن إلى الدائن للرهن هو أمر يصل بحماية النير الحسن النية ولا يتوقف على مجرد اتفاق الطرفين .

وإذا استمان البنك الذي صدر إليه الأمر بفتح الاعتاد بينك آخر في هذا الخصوص وأخطأ البنك الوسيط في تنفيذ شروط الاعتاد فإن البنك الأصلي يبق ، تطبيقاً للقواعد العامة في الوكالة ، مسؤولاً

عن هذا الخطأ قبل معطى الأمر ما لم يكن هذا الأخير قد رخص للبنك صراحة بالاستعانة بالبنك الوسيط .

وعلى ذلك فإن من مصلحة البنك الذى يريد الاستعانة ببنك آخر فى فتح الاعتماد أن يحصل من معطى الأمر على ترخيص به بإقامة غيره مقامه فى فتح الاعتماد حتى لا يكون مسئولا عن أخطاء هذا الأخير . وأما إذا قنع بإنهاء وافة الاستعانة ببنك آخر إلى معطى الأمر فإن هذا السلم لا ينهض فى نظر القضاء بديلا عن الإذن الصريح ومن ثم لا يجدى البنك فى التحلل من المسؤولية عن أخطاء البنك الذى استعان به .

٣ — العلاقة بين البنك الذى فتح الاعتماد والتبر المستفيد :

يرتب الاعتماد القطعى فى ذمة البنك التزاماً مباشراً لمصلحة المستفيد بحيث يضمن على البنك أن يقبل أو أن يدفع ما يسجبه عليه للمستفيد من كميات مادامت للسندات الرافقة لهذه الكميات مطابقة لشروط فتح الاعتماد .

وبعبارة أخرى يربط الاعتماد القطعى علاقة قانونية مباشرة بين البنك والمستفيد بحيث يتمتع على البنك أن ينهى هذه العلاقة دون رضا للمستفيد أى كانت للبررات المستمدة من ظروف معاملاته مع معطى الأمر . وعلى ذلك لا يستطيع البنك أن يلغى الاعتماد المذكور لا من تلقاء نفسه ولا بناء على تعليمات معطى الأمر ، ذلك أن علاقة البنك بالمستفيد هى فى الأصل علاقة مستقلة عن العلاقة التى تربط بين البنك ومعطى الأمر .

وتم نتيجة أخرى تلزم عن قيام تلك العلاقة المباشرة بين البنك والمستفيد وهى أنه يتمتع على البنك أن يحتج على المستفيد بالدفع المستمدة من القدر الأملى الذى يربط بين معطى الأمر والمستفيد وهو فى الغالب عقد بيع ، كما ينأ ، إذ أن التمسك بهذه الدفع يخص معطى الأمر وحده ولكن لا شأن له بالالتزام المباشر الذى ترتب للمستفيد فى ذمة البنك الذى فتح الاعتماد .

وهذا الاستقلال بين العملية المصرفية والعملية التجارية من الناحية القانونية هو أمر مسلم به إذ بدونه تنهار قيمة الاعتماد للمستندى القطعى . وقد قدرت الفرقة التجارية الجولية أهمية هذه الحقيقة فخرست على تفرعها فى المادة الأولى من مجموعة القواعد والعادات الموحدة فى الاعتمادات المستندية . وتابعتها فى هذا المسلك لجنة تعديل قانون التجارة الفرنسى فى المشروع الذى أقرته فى سنة ١٩٥١ .

على أن بعض الأحكام الفرنسية الأخيرة قد أثارت بعض الشك فى مدى الاستقلال المشار إليه . ويان ذلك أنه فى إحدى القضايا التى رفضها مستفيد ضد البنك الذى فتح لصالحه اعتماداً مستندياً قطعياً طلب المشتري (معطى الأمر) وقف القضية حتى يفصل فى شكوى جنائية قنمها ضد شخص معين متهماً بإيه بالاستيلاء على البضاعة موضوع الاعتماد المستندى بطريق النصب والخداع فأوقفت محكمة استئناف باريس نظر الدعوى استجابة لطلب المشتري فى حكم صادر منها فى ٦ يولييه ١٩٤٩ .

وفى قضية أخرى فتح مشتر اعتماداً مستندياً قطعياً لمصلحة بائع بضاعة ثم ادعى المشتري تقيصير

البائع في تنفيذ التزاماته وطلب ، تأسيساً على ذلك ، الإذن له بتوقيع الحجز التحفظي تحت يد البنك على قبضة الاعتاد الذي فتحه لصالح البائع المذكور . وضلا أجبته المحكمة الى هذا الطلب مفسرة ذلك بعدم وجود نص أو مبدأ قانوني يمنع من توقيع مثل هذا الحجز .

وينكر الفقه الفرنسي هذا القضاء ويعتبره خروجاً على المبادئ المقررة في موضوع الاعتادات المستندية .

رابعا - مشروع قانونه للمعاملات المستندية :

إن ترك الاعتادات المستندية ، على ما لها من خصوصية في عالم التجارة الدولية ، خاصة للقواعد العامة في القانون المدني ، يوق هذه الاعتادات عن أداء وظائفها على الوجه الأكمل . ولذلك فإن الحاجة إلى تقنين الأحكام الهامة لهذه الاعتادات هي موضع الاتفاق بين الأوساط القانونية والمصرفية والموردين والمستوردين على السواء .

على أن التقنين الذي يوضع في هذا الخصوص يجب أن يلاحظ فيه اعتباران هامين :

أولهما — عدم التجاوز عن القواعد التي أقرتها غرفة التجارة الدولية في مؤتمراتها المتعددة إلا لضرورة ملحة لأن هذه القواعد نتيجة دراسات عملية متصلة من جانب البنوك والمؤسسات المشتقة بهذا النوع من الاعتادات فضلاً عن أنها تمثل القواعد المتعارف عليها في هذا الموضوع في أكثر دول العالم .

ثانيهما — الاكتفاء بتنظيم جوهر العلاقات القانونية التي تربتها الاعتادات المستندية بين ذوي الشأن مع ترك التنظيم التفصيلي لهذه العلاقات إلى ذوي الشأن يديرون على ظروف تعاملهم ومقتضى حاجتهم .

واستلهذاً بهذين الاعتبارين أعد المشروع الآتي للاعتادات المستندية :

المادة الأولى : الاعتاد المستندي اعتاد يفتحه بنك بناء على طلب معطى الأمر لمصلحة أحد عملاء هذا الأخير ، ويكون حق البنك في استرداد ما يدفعه تنفيذاً للاعتاد مضموناً بحيازة المستندات المثلة لبضائع منقولة أو معدة للنقل .

ويعتبر الاعتاد المستندي مستقلاً عن عقد البيع الذي يتخذ أساساً له والذي تبقى البنوك غريبة عنه .

المادة الثانية : يجوز أن يكون الاعتاد المستندي قابلاً أو غير قابل للإلغاء . ويعتبر الاعتاد المستندي قابلاً للإلغاء ، حتى ولو كان مفتوحاً لمدة معينة ، ما لم ينص فيه صراحة على خلاف ذلك .

المادة الثالثة : الاعتاد القابل للإلغاء لا يلزم البنك في مواجهة المستفيد . ويجوز للبنك أن يعدل هذا الاعتاد أو يلغيه من تلقاء نفسه أو بناء على طلب العميل ، دون حاجة إلى إخطار المستفيد بذلك .

للادة الرابعة : الاعتاد المستندي غير القابل للإلغاء يرتب في ذمة البنك التزاماً باتاً ومباشراً في مواجهة المستفيد أو حملة أوامر المحب الحسنى النية .

ولا يجوز التحلل من هذا الالتزام بنير موافقة جميع الأطراف ذوى الشأن .
ويعجز أن يؤيد الاعتاد المستندى غير القابل للالغاء بنك آخر يلتزم في مواجهة المستفيد التزاماً
باتاً ومباشراً . عن أن مجرد إخطار المستفيد بالاعتاد بواسطة بنك آخر لا يعتبر بذاته . تأييداً
لهذا الاعتاد .

المادة الخامسة : إذا خلا الأمر بفتح اعتاد غير قابل للالغاء أو بالإخطار عن هذا الاعتاد أو بتأييده
مد مدة صلاحية فلا يجوز إخطار المستفيد بالاعتاد إلا بمجرد العلم . وفي هذه الحالة لا تارم البنك الوسيط
أو المراسل مسؤولة ما من هذا الإخطار .

ولا يجوز فتح الاعتاد أو الإخطار عنه أو تأييده بحيث يكون غير قابل للالغاء إلا إذا تلقى البنك
الوسيط أو المراسل البيانات التكميلية الخاصة بمدة الصلاحية .

المادة السادسة : يلتزم البنك قاع الاعتاد بتنفيذ شروط الوفاء والقبول والحصم والتداول الواردة
في فتح الاعتاد بشرط أن تكون المستندات مطابقة للبيانات وشروط الاعتاد المفتوح .

المادة السابعة : يلتزم البنك بالتحقق من مطابقة المستندات لتعليمات معطى الأمر . وإذا رفض
البنك المستندات وجب عليه ، في أقصر مدة ممكنة ، أن يحظر معطى الأمر بذلك وأن ينهى إليه
الصوب التي لاحظها .

المادة الثامنة : لا يكون البنك مسؤولاً إذا كانت المستندات المقدمة مطابقة في ظاهرها لتعليمات
التي تلقاها . ولا يترتب في ذمته أى التزام متعلق بالضاعة موضوع الاعتاد المفتوح .

المادة التاسعة : لا يكون الاعتاد المستندى قابلاً للتحويل أو للتجزئة إلا إذا كان البنك ، الذى
ينفذ الاعتاد لصلحة المستفيد الذى عينه معطى الأمر ، مأذوناً بأن يدفع قيمة الاعتاد كلها أو بعضها
للغير بناء على تعليمات المستفيد الأول .

ولا يكون الاعتاد قابلاً للتحويل إلا بناء على تعليمات صريحة من البنك الذى فتح الاعتاد .
ولا يكون الاعتاد قابلاً للتحويل إلا مرة واحدة ، ما لم يتفق على خلاف ذلك .

المصلحة في النقص الجنائي

للدكتور رزق حميد

أستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس .

- ١ -

تمهيد وتبويب

المصلحة مناط الدعوى — والظمن — المصلحة المحققة والمحتملة — المصلحة
المادية والأدبية — المصلحة الحالية — المصلحة الشخصية المباشرة أى الصفة —
المصلحة في ظمن النيابة — مناط المصلحة — انقضاء المصلحة دفع موضوعى -
ومن النظام العام — تبويب .

المصلحة مناط الدعوى :

الدعوى هى الطالبة للحق عن طريق القضاء ، والمصلحة مناط الدعوى كما يقال ، فلا دعوى
بلا مصلحة ، سواء أ كانت الدعوى مدنية أم جنائية ، وسواء أ كانت مبتدئة أم تطرح على القضاء
نتيجة ظمن فى الحكم الصادر فيها ، وسواء أ كان الظمن بطريق عادى كالاستئناف أم بطريق غير
عادى كالنقض .

وفى فقه المرافعات المدنية يبنى فى المصلحة التى تهمها الدعوى — أو الظمن — أن تكون
قانونية . وهذا يتضمن استبعاد المصلحة التى لا يحميها القانون ، كذلك الترتبة على التزام مخالف للنظام
العام أو حسن الآداب . وعلى وجه عام مجرد الرغبة فى الإضرار بالمدعى عليه والكيد له . كما يتضمن
أيضاً استبعاد المصلحة الاقتصادية البحتة التى لا يحميها القانون كالنافعة غير المشروعة .

والراجع أن قاعدة « المصلحة مناط الدعوى » قاعدة رومانية قديمة كانت تقضى بأن الحق غير
موجود بدون مصلحة . ثم انتقل هذا الذى من الحق نفسه إلى الدعوى التى تقام للمطالبة به ، وأصبحت
المصلحة هى النفعة للمادية أو الأدبية الحالية التى قد يسمى إليها من يباشر الدعوى . ثم أصبحت هذه
القاعدة تقع فى الأساس من كل فقه حديث رغم أن الشرائع المختلفة قلما تنص عليها أو تتر إلىها إشارة
صريحة ، وإن كانت تفترضها افتراضاً فى الأوضاع القانونية التى تحكم نظرية الدعوى والادعاء بها .

* * *

المصلحة مناط الطعن :

والصاحبة شرط لازم في كل طعن سواء أ كان بطريق عادي كالعارضة أو الاستئناف ، أم بطريق غير عادي كالنقض والتماس وإعادة النظر . حيث تنفي المصلحة لا يكون الطعن مقبولا .

إلا أن نظرية المصلحة تزدى في الطعن بالنقض رداءً خاصاً من الخطورة والدقة معاً . ذلك أن الطعن بالمعارضة والاستئناف يطرح موضوع الدعوى من جديد أمام المحكمة التي أصدرت الحكم للطعن فيه ، أو أمام محكمة أعلى بحسب الأحوال . ومق كان هدف الطاعن عرض اللزوم لمصلحته متوفرة دائماً ، إذ ستتاح له بالطعن فرصة المناقشة في ثبوت الواقعة من جديد بما قد يؤدي إلى تفنيد أدلة الاتهام وتبرئة ساحته . فضلاً عن احتمال تخفيف العقوبة أو وقف تنفيذها .

أما في الطعن بالنقض فلا يثار موضوع الثبوت ولا أي دفاع موضوعي ، أو محتاج تحقيقاً موضوعياً . إذ وظيفة المحكمة العليا مقصورة — كما هو معلوم — على مراقبة صحة تطبيق قانون العقوبات والإجراءات الجنائية على الوقائع الثابتة بشر أن تسمح لها أصل رسائلها بالتدخل في ميزان الأدلة أو في تصور الواقعة ، فالمصلحة لا يمكن أن تتوافر للطاعن من هذه الزاوية ، وهي أم زوايا المصلحة أمام قضاء اللزوم . بل لا تقوم لها قائمة إلا إذا ظهر أن تصحيح ما وقع من خطأ في قانون العقوبات أو بطلان في الإجراءات يمكن أن يفيد الطاعن بصورة من الصور .

المصلحة المحققة والمحتملة :

والمصلحة من الطعن تكون محققة إذا كان قبول الطعن سيؤدي بالضرورة إلى تبرئة الطاعن بعد الإدانة أو بالأقل إلى تعديل العقوبة تعديلاً في مصلحته أي كانت صورته . وهذا يتحقق عند قبول الطعن لحظاً في تطبيق قانون العقوبات أو في تأويله . كما قد يشقق — في صورة نادرة — حق إذا كان قد صدر الحظاً في تطبيق القوانين غير الجنائية التي يطبقها القاضي الجنائي أحياناً في المسائل الأولية ، أو الفرعية ، مثل قوانين الضرائب أو القوانين التجارية أو المدنية ، أو المرافعات المدنية .. وتكون محققة كذلك إذا أدى قبول الطعن إلى تعديل الحكم الصادر في الدعوى المدنية لمصلحة الطاعن ، وذلك إذا ما طعن في الحكم الصادر فيها .

وتكون مصلحة الطاعن محتملة إذا وقع بطلان في الحكم الطعن فيه ، أو إذا وقع في الإجراءات بطلان أثره . إذ أن قبول الطعن لهذا الوجه يقتضي إعادة محاكمته من جديد بمعرفة المحكمة المختصة ، بما يفسح المجال من جديد لجميع الاحتمالات التي يتسع لها بحث الموضوع من جديد ، لا التطبيق القانوني بحسب . وهذه الاحتمالات لا يمكن أن تضر بمصلحته على أية حال إذا كان نقض الحكم السابق قد حصل بناء على طلبه .

من كل هذه الاعتبارات مجتمعة جاءت دقة نظرية المصلحة في القضا الجنائي ، وتشعبها في نواح عديدة من الأصول القضائية والإجرائية معاً . وهي نواح عملية لا تمت إلى مناقشات قضائية ، بقدر ما تمت إلى المشكلات القضائية كما تطرح — بشر اقطاع — على المحكمة العليا .

المصلحة المادية والمؤدية :

والمصلحة من الطعن كما قد تكون محققة أو محتملة بحسب ، قد تكون مادية أو أدية . إلا أنه في الطعن الجنائي على وجه خاص يئلب طابع المصلحة الأدية على اللادية . فالمحكوم عليه بقوة جنائية يضار في ذمته المالية بحكم الترامة والصادرة إذا قضى بهما . ولكنه يضار دائماً في كرامته واعتباره ونظرة المجتمع له في كل عقوبة مالية أو مقيدة للحرية . ويضار في حياته بالقوة السالبة للحياة .

وتبرز هذه المصلحة الأدية — وتتضمن — بقدر جسامته العقوبة من جهة ، مع ما ترتبه من آثار جنائية كالعود والحرمان من الحقوق والزاي . ومن جهة أخرى بقدر جسامته الجبرية المحكوم فيها ، ونظرة المجتمع للمحكوم عليه خصوصاً إذا كانت من الجرائم المحلة بالشرف والاعتبار كالسرقة والنصب ، والقوة فيها دائماً مهانة وعار .

ذلك حين يغلب في الدعوى المدنية طابع المصلحة للادية لا الأدية . فيها حق ولو كان الضرر للدعي بالتبويض عنه ضرراً أدياً خالصاً كالسلب بكرامة المجنى عليه في جرائم السب والقذف ، فإن التوضيض المطلوب يكون عبارة عن مبلغ من المال . ولذا كانت الدعوى المدنية تمد دائماً ويصرف النظر عن نوع الضرر المدعى به ، جزءاً من القيمة المالية للدعي . حين تمد الدعوى الجنائية جزءاً من النظام العام الذي فرضته الجماعة على كل من يخرج عن نظامها ، وسمحت للخروج عليه عقوبة .

وإذا كانت للمصلحة الأدية تكفي للطعن الجنائي وللدني معاً ، فإن المصلحة النظرية البحتة لا تكفي في أيهما . مثل الطعن لمصلحة القانون مجرداً ، أو في الأسباب دون التطوق على ما سبل تفصيله فيما بعد .

ولا تكفي للمصلحة الأدية وحدها ، إذا لم تكن جدية . فلا ينسج وقت القضاء ليحث صولح غير جدية مهما قيل إنها أدية . وهذا أمر متروك تقديره لقاضي الدعوى أو الطعن بحسب الأحوال بلصل فيه حسباً تهديده إليه نظره لما قد يترتب على قبول الدعوى أو الطعن من آثار أو أضرار ، قرية كانت أو بعيدة . وتقدير توافر المصلحة أو عدم توافرها يخضع لرقابة النقص كما هي الحال في أسباب عدم قبول الدعوى على وجه عام fins de non recevoir . وتقديرها بمعرفة محكمة النقص في الطعون المقدمة إليها لا يخضع لرقابة أحد بطبيعة الحال .

ولا تتكون المصلحة من الطعن بالنقص جدية — فيما يبدو لنا — إذا بنى الطعن مثلاً على مجرد خطأ في تكييف الواقعة ، متى كانت العقوبة مبررة ، إذا بنى الطعن على مجرد المخاداة في التقدير الأدبي أو النظري لجسامته الواقعة في تقدير الطاعن أو من همه أمر تخديرهم ، بشر أي تأثير في العقوبة أو في الآثار الجنائية ، أو الاجرائية للحكم للطعون فيه .

ولو أن هذا الرأي محل خلاف ، وستقابل فيما بعد أكثر من رأي يدافع عن حق المحكوم عليه في الطعن بالنقص لمجرد الرغبة في تسيير وصف الواقعة ، حتى مع استبقاء العقوبة وكافة الآثار الجنائية للحكم للطعون فيه على حالها . وهو ما لا يمثل قضاء النقص السائد على أية حال .

المصلحة الخاصة :

والمصلحة التي تسوغ الدعوى — والطعن — كما ينبغي أن تكون محققة أو محتملة ، مادية أو أدبية ينبغي أيضاً أن تكون حالة ، فلا تنفي عن ذلك المصلحة المستقبلية ، لأن الأمور المستقبلية يمكن توقعها على جميع الفروض والاحتمالات فلا تصح أساساً للقول باكتساب الحق في الدعوى أو في الطعن .

ويرجع تحديد وقت توافر المصلحة للطاعن إلى وقت صدور الحكم المطعون فيه . فإذا توافرت المصلحة في ذلك الوقت فالطعن جائز القبول وإلا فلا ، بصرف النظر عن الاعتبارات السابقة على هذا التاريخ أو اللاحقة عليه ، بحسب الرأي السائد . ولكن محكمة النقض مالت في حكم لها إلى أن تجعل العبرة أيضاً بوقت التقرير بالطعن فقضت بأنه :

« إذا كان المتهم قد حكم عليه ابتدائياً بالحبس سنة فاستأنف ونظر الاستئناف على أساس أن العقوبة المقررة بها عليه ابتدائياً هي ستة شهور وقضت المحكمة الاستئنافية غيائياً بالتأييد ، ثم عارض المحكوم عليه قضي باعتبار معارضته كأنها لم تكن وعُدَّت العقوبة عليه على الاعتبار الثابت بالحكم الاستئنافي ، ثم رجعت النيابة فأمرت بإعادة التنفيذ رغم ما هو ثابت بمجدول النيابة من أن الحكم سبق تنفيذه ، فرفع المحكوم عليه إشكالا طلب فيه وقف التنفيذ وحكم برفضه ، فطنن في هذا الحكم بطريق النقض ، وكان الظاهر مما أوردته في طعنه أن الحكم بالسنة قد تم تنفيذه عليه ، فهذا الطعن لا يكون ثمة وجه لنظره لعدم الجدوى منه »^(١).

وليس مقتضى هذا أن المصلحة منتفية في كل حكم يكون قد تم تنفيذه وقت التقرير بالطعن ، أو وقت الفصل فيه . إذا أن الطعن بالنقض لا يوقف التنفيذ بحسب الأصل ، لأنه طريق طعن غير عادي ومن ثم فإن عدداً كبيراً من الأحكام التي بطعن فيها به يكون قد نفذت وقت الفصل فيه ، ومع ذلك فالمصلحة متوافرة دائماً من إلقاء الحكم المطعون فيه — رغم تنفيذه كله أو بعضه .

إنما الطعن الآنف الذكر لم ينصب على حكم الإدانة طالباً إلقائه وإلا فإن المصلحة كانت ستكون متوافرة بداها رغم تنفيذه . بل انصب على الحكم الصادر في الإشكال الذي عمل في تنفيذ حكم معين فقفى برفضه مع الاستمرار في التنفيذ . فموضوع الإشكال هو منع الاستمرار في التنفيذ بحسب ، وسواء أكان الحكم برفض الإشكال صحيحاً أم باطلاً ، فقد أصبح غير ذي موضوع بعد تمام تنفيذ العقوبة فعلا وأصبح الطعن في حكم الإشكال بالنقض — بعد التنفيذ — طعنًا نظرياً صرفاً لا فائدة ترجى من ورائه لأحد حتى يفرض إلقائه مثلاً . أما لو كان الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الإشكال بالرفض أثناء تنفيذ الحكم لما كان هناك أدنى شك في توافر المصلحة عندئذ ، ولو كانت مدة التنفيذ أشرقت على النهاية .

ففي مثل هذه الحالة وحدها — وهي تمثل وضعاً استثنائياً نادراً — يمكن القول بأن العبرة في توافر المصلحة في الطعن كانت يوم التقرير بالطعن في الحكم — أو بالأدق يوم الفصل فيه إذا تراخى تمام التنفيذ إلى هذا اليوم الأخير . أما فيما عداها فإن العبرة بتوافر المصلحة الحالة من الطعن

(١) نقض ١٩٤٨/١٢/٢٠ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٧٣٣ ص ٦٩٤ .

تكون دائماً يوم صدور الحكم المطعون فيه ، باعتبار أنه هو الذي يحدد مركز الخصوم في الدعوى ، فلا أثر لتنفيذ أى حكم على توافر للمصلحة في الطعن .

المصلحة الشخصية المباشرة أى الصفة :

والمصلحة من الدعوى يبنى أن تكون شخصية ومباشرة ، فلا تعتبر المصلحة متوافرة في النطاق المبنى إن لم تكن كذلك . ومن هنا أثر التساؤل عن موضع شرط الصفة في الدعوى أو في الطعن بجانب شرط المصلحة فهما . فهل تمثل « الصفة » شيئاً جديداً متميزاً عن « المصلحة » أم لا ؟ .

من السائد لدى كثير من الفقهاء في مصر والخارج أن « الصفة » هي في جوهرها وصف لبعض الخصائص المطلوبة في المصلحة وهو كونها شخصية ومباشرة . فكان شرط المصلحة يتضمن على هذا النحو شرط الصفة ، كما يتضمن العام الخاص . فالمصلحة يبنى أن تكون قانونية ، وعقبة أو عتمة ، ومادية أو أدبية وجدية وحالة ، وفي نفس الوقت شخصية ومباشرة ، أما الصفة فهي تميز عن وصديق فقط في المصلحة ، هما هذان الوصفان الأخيران دون غيرها .

ولما نجد من شراح قانون المرافعات من يرى أن الشرط الوحيد المطلوب لقبول الدعوى أو الطعن هو شرط المصلحة ، وأنه يدخل فيه في واقع الأمر شرط الصفة ، بل وشرط وجود الدعوى ، وهو قيام الحق ، إذ الحق يحمله القانون ، كما أن المصلحة محل الادعاء يبنى أن يحجبها القانون . ومن هذا الرأي في الفقه الأجنبي جايو^(١) .

كما دافع عن نفس الفكرة المرحومان الأستاذان حامد فهمي ومحمد حامد فهمي عندما قررا أن « المصلحة التي يجب الاعتداد بها في الطعن هي المصلحة الحالة الشخصية ، أى مصلحة الطاعن نفسه بصفته التي يعمل بها ... وقد ذهبنا في اشتراط المصلحة بهذا المعنى مذهب من استثنى بها عن « الصفة » باعتبارها شرطاً لقبول الدعاوى والطعون في الأحكام . فإذا لم تكن مصلحة الطاعن شخصية كان طعنه غير مقبول لانعدام مصلحته أو انتفاء صفته^(٢) .

وبالنسبة للتقض في اللواد الجنائية سنقابل عس الوضع أيضاً . فنجد أن محكمتنا العليا تستثنى أحياناً بشرط للمصلحة عن شرط الصفة في الطعن ، وأحياناً أخرى تخصص — عندما تريد التخصص أو عندما تراه لازماً — فتقول إن الطعن غير مقبول لانعدام صفة الطاعن . ولكن يبنى أن يلاحظ على أية حال أن انعدام صفة الطاعن يتضمن بالضرورة انعدام مصلحته ، أما انعدام مصلحته فلا يشير بالضرورة إلى انعدام صفته . وذلك إذا كان للطاعن مصلحة شخصية مباشرة في الطعن ، ولكن لم تكن له مصلحة جدية أو حالة . وفي أغلب الأحيان تستعمل تمييز « ألا جدوى من الطعن » للإشارة إلى انتفاء للمصلحة منه على أوسع صورة ، وأكثرها عمولاً لتمييز عن انتفاء أى من

(١) مؤلفه في المرافعات المدنية والتجارية . باريس ١٩٢٩ فترة ٦٠ .

(٢) التقض في اللواد المدنية والتجارية فترة ٢٥٧ س ٥٣٩ ، ٥٤٠ .

الخصائص المطلوبة للقول بتوافر الصلحة في التقض الجنائي ، بما في ذلك شرط الصفة فيها .

المعلنة في طعن النيابة :

غنى عن البيان أن الدعوى الجنائية ترفع دفاعاً عن صالح عام هو صالح المجتمع في تعقب الجاني لتوقيع الجزاء المقرر على جرمته . كما يرفع الطعن في الحكم الجنائي من النيابة العامة دفاعاً عن نفس هذا الصالح العام . فالنيابة لا تطعن في الحكم الجنائي — ولا تبشر بإجراءات الدعوى على وجه عام — دفاعاً عن صالح مفترض إلى من يثبت مادياً كان أم أدبياً . بل إن الصالح العام مفترض افتراضاً في كافة تصرفاتها التي لا تبني فيها إلا تمثيل المجتمع بالنيابة عنه في مطالبة القضاء بتوقيع العقاب على من خرج عن النظام الذي رسمته الجماعة ، فدخل في نطاق التجريم .

وفي هذا للمنى قرأ المحكمتا العليا : « إن من اللابدء للتحقق عليها أن الصلحة أساس الدعوى . فإذا انهدمت فلا دعوى . وعليه فالنيابة العامة والمحكوم عليه والمدعى اللدنى لا يقبل من أيهم الطعن بطريق التقض مالم يكن له مصلحة حقيقية في تقض الحكم للطعون فيه .

» غير أن هذه القاعدة على إطلاقها لا تسرى على النيابة العامة ، فإن لها مركزاً خاصاً فهي تمثل الصالح العامة ، وتسمى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية . ولذلك كان لها أن تطعن بطريق التقض في الأحكام وإن لم يكن لها — كسلطة اتهام — مصلحة خاصة في الطعن ، بل كانت الصلحة هي للمحكوم عليهم من التهمين ، بحيث إذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليهم من التهمين أية مصلحة في الطعن فطعننا لا يقبل عملاً بذلك المبدأ العام .

» فإذا كان الحكم المطعون فيه بقبوله استئناف المحكوم عليه شكلاً وتأييده الحكم المستأنف موضوعاً لم يؤثر في مصلحة النيابة بوصفها سلطة اتهام لأنه لم يمس موضوع الحكم بل استبقاه كما هو ، وهو ما تريد النيابة أن تصل إليه إذا قبل الطعن المرفوع منها في هذا الحكم ، ولم تكن للمحكوم عليه من جهة أخرى مصلحة في هذا الطعن ، إذ لو كان رضى هو لما قبل منه ، لأن الخطأ في قبول استئنافه شكلاً لا يضره ، بل هو في مصلحته ، كان الطعن في هذا الحكم على غير أساساً متيناً عدم قبوله » (١).

على أنه وإن كانت مصلحة المجتمع في مباشرة الدعوى الجنائية — والطعن في الحكم الصادر فيها هو من صور هذه المباشرة — مفترضة افتراضاً لا سبيل إلى نفيه ، إلا أن هذه الصلحة بالذات تقتضى أن يكون الحكم سليماً صحيحاً دائماً سواء أكان بالإدانة أم بالبراءة . فبراءة البرى لا تحل شأنها عن إدانة المسىء في إعلاء راية العدل وتحقيق صالح الجماعة ، بل إنها في الواقع أجل هدفاً فيها في كل زمان ومكان . كما تقتضى أن تبقى الإدانة أو البراءة على إجراءات صحيحة في كل مراحل الدعوى ، وأن يبنى الحكم فيها على تطبيق قانوني صحيح خال من أسباب الخطأ أو البطلان .

(١) قضى ١٩٣٣/٦/١٩ بمجموعة القواعد ج ٣ رقم ١٤١ م ١٩٤ .

وهذه القاعدة على وضوحها في ترميزنا الاجرائي القائم ، وفي قضاء النقض السائد منذ زمن بعيد ، لم تكن على نفس الدرجة من الموضوع لدى بعض هذا القضاء في أوائل القرن الحالي عند ما ذهب في حكمه فريد إلى القول بأن « البطلان الثاني » عن عدم حضور مدافع عن التهم مهما كان متعلقاً بالنظام العام فإنه وضع في مصلحة ظاهرة لأحكام القانون ، إلا أنه لا يغيث النيابة العامة ولا حق لها أن تشكك منه بناء على القاعدة العامة التي تقضي بأنه إن لم توجد المصلحة فلا توجد الدعوى ، والعكس بالعكس ^(١) .

ولكنها سرعان ما عدلت عن هذا الانحياز إلى الانحياز العكسي السائد حالياً ، والذي يجعل من النيابة خصماً عادلاً ، يسهر على إحقاق الحق عن طريق صحة إجراءات الدعوى والادعاء بها إلى أن يسدر فيها حكم نهائي ، وكذلك صحة تطبيق القانون الموضوعي . وبالتالي يعطيها الحق في أن تتوب عن الهيئة الاجتماعية في الطعن في الحكم المشوب بما يبطئه ، ولو كان مصدر السبب إخلالاً بحق المدافع عن المتهم ، خصوصاً إذا كان هذا الإخلال يرتب بطلاناً مطلقاً ومن النظام العام ، كعدم حضور مدافع عن التهم في جنابة مقدمة إلى محكمة الجنائيات ، أو غير ذلك من صور البطلان الجوهري .

ولما أجاز قانوننا الإجرائي للنيابة العامة أن تطعن بالاستئناف ولو لمصلحة التهم دون الاتهام فنصت المادة ١٧٤ منه على أنه « إذا كان الاستئناف مرفوعاً من النيابة العامة فله المحكمة أن تؤيد الحكم أو تلتبه أو تعدله سواء ضد التهم أو لمصلحته » . وهذه القاعدة مسلم بحكمها في النقض أيضاً ، ولو أنه لم يرد بالنسبة له نص صريح كذلك النص الذي ورد بالنسبة للاستئناف . فللنيابة أن تطالب نقض الحكم لصالح التهم دون الاتهام . بل إن طعن النيابة على وجه عام لا يقيد محكمة الطعن في شيء ، فلها أن تلتقي الحكم المعلوم فيه أو تعدله لمصلحة التهم ، ولو بنى تقرير الطعن في الأصل على وجه كان من اللغز أن ضار به هذا الأخير . فصلحة المجتمع إذا مفترضة اقتراناً في كل طعن صادر من النيابة بما في ذلك كونها مصلحة جديفة وقانونية وحالة .

ولكن ينبغي أن يراعى في نفس الوقت أن افتراض المصلحة في طعن النيابة هو أدنى إلى أن يكون افتراضاً لصفة في طعننا منه إلى أن يكون افتراضاً للمصلحة فيه بكل خصائصها وميزاتها . فللنيابة صفة مباشرة في أن تطعن لحساب الاتهام أو لحساب التهم على حد سواء . فلا يقال لها إن طعنك غير مقبول إذ لا فائدة منه للاتهام ، أسوة بالتهم عندما يقال له إن طعنك غير مقبول إذ لا فائدة منه شخصية مباشرة لك .

وهذا هو كل الفارق بين الطعنين . أما فيما عدا ذلك فإن طعن النيابة يتفق مع طعن التهم في أنه لا ينبغي أن يبنى على مصلحة نظرية بجثة كالبطنين في الإجراءات إذا لم يؤد إلى بطلان في الحكم . أو كالحطأ في أسباب الحكم إذا لم يؤد إلى خطأ في منطوقه . أو كالحطأ في تطبيق القانون أو في

(١) نقض ١٩٠٤/١/٣٠ المجموعة الرسمية س ٥ ص ١٨٧ .

تأويله إذا لم يؤد إلى اختلاف في العقوبة المقررة لها . وفي هذا أيضاً يتفق الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية مع الحكم الصادر في الدعوى المدنية .

وهذا المعنى هو ما عبرت عنه محكمتنا العليا في حكمها الآنف الإشارة إليه بقولها « إن النيابة العامة والمحكوم عليه والمدعى للدني لا يقبل من أهم الطعن بطريق النقض ما لم يكن له مصلحة حقيقية في نقض الحكم المطعون فيه ... »

وللنيابة صفة في أن تطعن في الحكم الصادر في كل دعوى جنائية ولو كانت قد تحركت بمعرفة جهة أخرى كمحكمة الجنايات في أحوال التصدي ، أو كالمضروور من الجريمة بمقتضى نظام الادعاء المباشر . خصوصاً الدعوى الجنائية معقودة على الدوام بين النيابة بوصفها سلطة اتهام وبين المتهم . فانتفاء الصفة في الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية بحث لا يثار بالنسبة لها أبداً ، وإن كان يصح أن يثار بالنسبة للتهمين في الدعوى الجنائية ، ولأطراف الدعوى المدنية ، بما قد يقتضيه من اشتاء للصلة في الطعن بالناتل .

وقانوننا الإجرائي لم يكف بأن أعطى النيابة حق الطعن لمصلحة التهم دون الاهتمام بل إنه خول المحكمة العليا أيضاً أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها — متى كان الطعن جائزاً ومقبولاً شكلاً — لمصلحة التهم وتلبي الأسباب التي بني عليها الطعن « إننا تبين لها مما هو ثابت في الحكم أنه مبني على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله ، أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقاً للقانون أو لا ولاية لها بالفصل في الدعوى أو إذا صدر بهد الحكم للطعون فيه قانون يسري على واقعة الدعوى » (٢٥٤/٢ و ٣٥٤ م من القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩) .

فكان هذا النص أعطى محكمة النقض صفة — إذا صح هذا التمييز — أن تنقض الحكم لوجه من الأوجه المبينة به من تلقاء نفسها ، ودون أن يكون هذا الوجه وارداً في طعن التهم ولا الاهتمام ، جاعلاً بذلك من نفس المحكمة مصرفة على مصلحة الاثنين معاً إذا فات أمرها على أيهما . بحيث يمكن أن يستفيد المتهم — والمتهم وحده — في النهاية من وضع الأمور في نصابها ، متى بني الحكم على مخالفة لقانون العقوبات أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله ، أو بطلان في إجراء من الإجراءات الواردة في النص على سبيل الحصر .

وهذا الوضع الذي جاء به قانوننا الاجرائي الجديد لئن أشار إلى شيء فإلى مدى حرصه على صالح التهم بوصفه جزءاً لا يتجزأ من صالح الجماعة ، في أن يكون تطبيق القانون سليماً دائماً ، ولو أدى ذلك إلى أن تصبح للمحكمة العليا ولاية نقض الحكم لصالح التهم ، ولو لسبب لم تردعته إشارة ما في أسباب الطعن .

مناط المصلحة :

فيا عدا ما تقدم فإنه ينبغي الرجوع إلى القاعدة الأصلية ، وهي أن للمصلحة أساس الطعن ، وذلك سواء بالنسبة لنيابة عندما تطعن لصالح الادعاء ، أم بالنسبة للتهم وهو لا يظن إلا لصالحه الخاص . وكذلك بالنسبة لأطراف الدعوى المدنية التي قد ترضع أمام القضاء الجنائي

بالنتيجة للدعوى الجنائية. « فمن حكم له بما طلب لا يقبل منه الطعن في هذا الحكم لانتفاء مصلحته من الطعن »^(١). أى ينبغى في الحكم المطعون فيه أن يكون لم يقض للطاعن بكل طلباته ، فهو يبنى من وراء طعنه تعديل الحكم والقضاء له بكل طلباته أو بأكثر مما قضى به . وفي شأن الطعن بالتقض بالقاتل تتحدد مصلحة الطاعن بمقدار ما قد يكون وقع من بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر فيه . أو من خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله ، وذلك في حدود ثبوت الواقعة أو عدم ثبوتها حسبما انتهى إليه الحكم المطعون فيه .

أو لنقل مثلما قيل في قفه الرافعات المدنية إن للمصلحة في الطعن بالتقض تتحدد بأنها « الفائدة للادعية أو الأدعية التي يبيدها الطاعن من استصدار حكم من محكمة التقض في مسألة قانونية معينة يكون الحكم المطعون فيه قد فصل فيها فصلاً ضاراً به ، سواء أكانت تلك الفائدة قليلة الأهمية أم عظيمة » .

وذلك أيضاً مع التسليم بأنه يتدور إقامة ضابط حاسم للمصلحة في توافرها وانتفاءها وعلى تمييز الأصوليين اعتبار وصف مناسب منضبط يمكن جعله مناطاً لها . على أنه من التفتق عليه والذي جرت محكمة التقض الفرنسية على موجه أنه في القول بقيام المصلحة وعدم قيامها ينبغى الرجوع إلى وقت صدور الحكم للطعون فيه والنظر وقتئذ إلى جميع وقائع الدعوى وظروفها الثابتة بالحكم، وتقدير ما إذا كان يمكن التمسك عليه من خطأ في القانون قد أضر حقاً بالطاعن أم لم يضر به ، بصرف النظر عما طرأ بعد ذلك من الظروف مما عسى أن يمكن معه تبرير الاعتبار القانوني الذي قام الحكم على أساسه . وتعليه على ما يظهر أن محكمة التقض إنما تنظر في الطعن بالحالة التي كان عليها عند صدور الحكم للطعون فيه ، بحيث لا يكون للظروف الطارئة أى أثر في الطعن ولا في مركز طرفي الخصومة ، وأن الدعي عليه في الطعن ليس له أن يستند في المطاع عن الحكم المطعون فيه إلى غير ما قام عليه الحكم من أسباب ، بل ليس له أن يستند إلى الأسباب القانونية الصرف إلا إذا كانت قائمة في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم للطعون فيه »^(٢) .

وقاعدة أن محكمة التقض تنظر في الطعن بالحالة التي كان عليها عند صدور الحكم للطعون فيه مرعية في الطعون المدنية والجنائية على حد سواء . ولذا فإن محكمة التقض لا تقبل دفعاً جديدة ولو كانت قانونية ، أو مستندة إلى أساس قانوني إلا إذا أبدت أولاً أمام محكمة الموضوع ، وعندئذ تكون مهمتها مقصورة على مراقبة خطة هذه الأخيرة إزائها ، إما برفضها وإما بقبولها بناء على أسباب صحيحة في القانون ، سائمة في للنطق .

وغنى عن البيان أن المصلحة لا توافر من باب أولى عند من لم يكن خصباً في الحكم للطعون فيه ، تطبيقاً لقاعدة نسبية أثر الأحكام ، حتى ولو كانت تنصرف إليه أسباب الحكم من وجه أو من آخر . ولو أن السائد في التعبير عن انعدام المصلحة عندئذ هو انعدام الصفة . فمن لم يكن خصباً في

(١) تقض ١٩٥١/٣/٧١ قواعد التقض ٢ رقم ١٧١ من ١١٣٣ .

(٢) للروحمان الأستاذان حامد فهمي و٤٦ حامد فهمي . المرجع السابق من ٥٤٩ ، ٥٥٠ . وراجع جارسوني من ١٢٤ وهامش ٤ وفي فقرة ٤٥ من ٧٣ وتعليقات دالوز فقرة ٧٨٤ وما بعدها .

الدعوى أمام محكمة الموضوع لاصفة له في الطعن في الحكم الصادر فيها . وسبق أن قلنا إن الرأي السائد يرى أن الصفة هي المصلحة الشخصية المباشرة من الطعن ، وأنها على هذا الأساس تؤدي بانتفاءها إلى انتفاء المصلحة أيضاً . وأن تمييز انتفاء المصلحة يمكن أن ينصرف أيضاً إلى انتفاء الصفة ، لأن من شروط المصلحة أن تكون شخصية ومباشرة .

انتفاء المصلحة ورفع موضوعي :

تعددت النظريات في شأن المصلحة ، وهل هي شرط لوجود الدعوى أم قبولها . وبحسب الرأي السائد هي شرط قبولها ، حين أن الحق الدعي به شرط وجودها . فالمصلحة تمد كالصفة في أنها لا زمان معاً لقبول كل دعوى جنائية أو مدنية ، وذلك حتى إذا لم تعتبر الصفة من ضمن عناصر المصلحة . ومن باب أولى إذا قبل إن الصفة هي في جوهرها وصف لبعض الخصائص المطلوبة في المصلحة وهي كونها شخصية ومباشرة ، على ما سبق أن بيناه . فيعتقد تكون المصلحة هي الشرط الوحيد لقبول الدعوى

وحق مع التسليم بأن المصلحة شرط لقبول الدعوى لا لوجودها فإنه يتعين تحديد موضع هذا الشرط من الدفوع المختلفة ، فهل هو دفع شكلي *exception* ، أم موضوعي *défense de fond* أم أنه نوع وسط بين الدفوع الشكلية والموضوعية ؟....

أو بعبارة أخرى هل الدفع بانتفاء مصلحة الطاعن من طعنه يعد كالدفع بعدم قبول الطعن شكلاً لتقديمه بعدم الميعاد ، أم كالدفع ببناء الطعن على أسباب جديدة أو غير صحيحة قانوناً ؟ . والفرق بين النوعين واضح في أن عدم قبول الطعن شكلاً لم يلب لحق إجراءات التقرير به لا يحول دون إمكان تجديد إجراءات صحيحة طالما كان الميعاد لا زال ممتداً ، فهو لا يمس أصل الحق في الطعن بالنقض . أما رفض الطعن فهو قضاء في موضوعه يحول دون إمكان تجديده أمام القضاء ، لأنه يمس أصل الحق في الطعن .

الرأي السائد في قه المرافعات المدنية ، أن جميع الدفوع بعدم قبول الدعوى *fin de non-recevoir* . أو الطعن — ومنها الدفع بانتفاء المصلحة — هي دفوع موضوعية . فانتفاء المصلحة من الطعن بالنقض يشبه وسائل الدفاع للموضوعية مع خلاف واحد ، هو أنه لا يتناول الحق ذاته بالإنكار « ولكنه يتناول الوسيلة التي يحمي بها صاحب الحق نفسه ، وما إذا كان من الجائز استعمالها أو أنه لم يتوفر شرط ذلك الاستعمال بعد » (١) . أو على حد تمييز آخر لا يتعلق الدفع بعدم القبول بحق رفع الدعوى غصب « بل يتعلق بأصل الحق ذاته . ولذلك نستطيع أن نقول في الجملة إن هذا الدفع موضوعي بحت ، وليس كما يرى بعض الشراح أنه نوع وسط بين الدفوع الشكلية والدفوع الموضوعية » (٢) . ويبدو أن هذا هو الرأي السائد أيضاً في الفقه والقضاء الفرنسيين .

(١) للرجوع الأستاذ محمد جلد فهمي « المرافعات المدنية والتجارية » طبعة سنة ١٩٤٠ م ص ٤٢٤ .

(٢) الدكتور عبد اللطيف الشراوى في رسالته عن « نظرية للمصلحة في الدعوى » ١٩٤٧ م ص ٤١٧ .

ومقتضى اعتبار الدفع بانتفاء المصلحة من الطعن دفناً موضوعياً هو وجوب القول بأن محكمة التقضى لا ينبغي أن تعرض لتواثر المصلحة أو عدم توافرها إلا إذا كان الطعن جائزاً ومقبولاً شكلاً . ذلك أن بحث جواز الطعن يسبق بحث شكله وبحث الشكل يسبق بحث الموضوع . بحيث أن عدم جواز الطعن يحول دون التمرض لشكله . كما أن عدم قبول الطعن شكلاً يحول دون التمرض لتوافر المصلحة من الطعن أو عدم توافرها .

وليس للدفع الموضوعية ترتيب قانونى معين إلا ما تحده طبيعة الدفع نفسه . وطبيعة شرط توافر المصلحة في التقضى تقتضى أن تعرض محكمة التقضى له أولاً فتقضى بانعدام الجدوى من الطعن دون التفصل فيه من الوجهة القانونية ، سواء أ كان مبناه مخالفة لقانون العقوبات أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله أم كان بطلاً في الحكم أم في الإجراءات أثر في الحكم . حيث لا مصلحة للطاعن ولا جدوى من الطعن » ينير تعرض لحكم القانون في أوجه الطعن . وعلى هذا يسير قضاء التقضى في اضطراد تام . فهو من حيث ترتيب بحثه غسب — لا من حيث نوعه — يمكن أن يجد في موقع وسط بين الدفع الشكلية واللوضوعية من ناحية أن بحثه يلحق بالأولى ويسبق الثانية . أما من حيث آثاره فهو كالدفع الموضوعية تماماً في أنه يرد على أصل الطعن فيعتبر التفصل فيه فصلاً في موضوعه بما يحول دون تجديده .

* * *

انتفاء المصلحة وفق من النظام العام :

بعد انتفاء المصلحة من الدعوى أو من الطعن من النظام العام ، حق في نطاق المرافعات المدنية ، لأن شرط توافر المصلحة ، متصل بوظيفة القضاء — ودوره في الحياة الاجتماعية — وهي تأبى أن يشغل المدعى أو الطاعن وقت القضاء بما لا صالح له فيه . فهو مقرر حماية لصالح عام لا لصالح المدعى عليه غسب ، أو المظنون ضده بحسب الأحوال .

فإذا كان الأمر كذلك في نطاق المرافعات المدنية فهو كذلك أيضاً في نطاق الإجراءات الجنائية ، بل ومن باب أولى ، لأن قواعد مباشرة الدعوى الجنائية بما في ذلك تحريكها والطعن في الحكم الصادر فيها تمتد من النظام العام . إلى حد أن التنازل عن الحق في الطعن غير جائز فيها ، سواء أ كانت مصدره النيابة العامة أم التهم . بل إن كل ما يجوز فيها هو التنازل عن تقرير الطعن غسب بما ترتب عليه من آثار . ذلك حين يجوز في نطاق المرافعات المدنية التنازل عن إجراءات الطعن كما يجوز فيها التنازل عن أصل الحق في الطعن .

وينبئ على ذلك بالضرورة أن يكون لمحكمة الطعن أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم قبول الطعن لانتفاء المصلحة منه حتى ولو لم يدفع بذلك الخصم المظنون ضده ، وفي أية حالة كانت عليها الدعوى . وهي لما ذلك في الدعوى الجنائية وأيضاً في الدعوى المدنية المرفوعة بالنتيجة لها .

* * *

تبرير :

قلنا إن تميزنا الاجرائي سكنت عن الاشارة إلى ضرورة توافر شرط المصلحة في الدعوى أو في الطعن ، وإن كان توافره مع ذلك أمراً مسلماً به لقبول أيهما .. فضوابط توافره تمثل بياناً قضائياً ، لا تشريع فيه . ودور الققه في هذا البيان كاد أن يقتصر على رسم خطوطه الرئيسية تاركاً للقضاء مهمة سد الفراغ بينها بحلول واقعية صرفة تتمثل فيها رغبة تحقيق المدل القضائي على الوجه المطلوب ، أكثر عما تتمثل فيها رغبة التعيد بوجهة نظر معينة في هذا الشأن وما أقل ما أبدي من وجهات نظر فيه ! ...

لذا جعلنا من بين أهدافنا في بحث كهذا متابعة قضاء محكمتنا العليا في كل باب من أبوابه ، المتابعة السكسية بإعطاء القاريء فكرة كافية عن اتجاهات هذا القضاء ، مع وسمه في بوتقة الاختيار للحكم له أو عليه ، وفي النهاية استخلاص النظرية العامة التي توجهه كلاً أثير أمامه موضوع توافر شرط المصلحة في الطعن وما أكثر ما يثار ... وما أكثر ما ينتهي البحث بالأجدوى من الطعن ! ..

(أ) هذا وقد رأينا أن تعرض باديء ذي بدء للمصلحة في النقض عند مخالفة الحكم المطعون فيه في قانون العقوبات أو عند الخطأ في تطبيقه أو في تأويله .

(ب) ثم تعرض لنفس الموضوع إذا وقع بطلان في الحكم ، أو في الإجراءات أثر فيه .

(ج) ثم نرى ثامناً علينا أن نتابع موضوع المصلحة في الطعن حتى بعد قبوله بالفعل ، إذ أن دور المصلحة يظل مسيطراً على الدعوى حتى بعد قبول الطعن ، على ما سنبينه في حينه .

(د) وأخيراً يجهل أن نبحت نفس الموضوع بالنسبة للطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية التي قد تكون مرفوعة أمام القضاء الجنائي بالتبعية للدعوى الجنائية .

وعلى هذا تكون مواضع هذا البحث قد تحددت بأربعة . وستابها مفردين لكل منها باباً على حدة . فإلى المعد القادم .

(يتم)

إجراءات رفع الاستئناف وقيد أمام محاكم الأحوال الشخصية

في قضايا الولاية على النفس للمصريين

للككتور أهاب حسن اسماعيل

وكيل نيابة الأحوال الشخصية

تقديم :

الاستئناف كطريق من طرق الطعن في الأحكام — شأنه في ذلك شأن باقي طرق الطعن في الأحكام — رسم له للشرع مواعيداً يرفع فيها وإجراءات يرفع بها وقيد .

ومنذ إنشاء المحاكم الشرعية والمجالس اللية وتوحيد جهة الاختصاص بمسائل الأحوال الشخصية للمصريين جميعاً مسلمين وغير مسلمين وقصرها على القضاء الوطني أصبحت لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بعد تعديلها للرجع الأول الذي يحكم إجراءات التقاضي طالما كانت المسائل والإجراءات قد وردت في تفصيل شئونها وأحكامها قواعد خاصة في تلك اللائحة وإلا فتتبع أحكام قانون للرافعات فيها لم يرد فيه نص في اللائحة وذلك طبقاً للمادة الخامسة من القانون ١٩٥٥/٤٦٢ التي تنص على ما يأتي :

« تتبع أحكام قانون للرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس اللية عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والقوانين الأخرى للكافة لها » .

وباستقراء المواد الخاصة بالاستئناف الواردة في الفصل الثاني عن طرق الطعن في الأحكام باللائحة المذكورة نجد أن للشرع في المواد من ٣٠٤ إلى ٣٠٨ منها قد تعرض لما ينبغي أن يتبع عند استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية مبيناً ضرورة اتخاذ إجراءات كل منهما مستقلة عن الآخر لصحة قيام الاستئناف مستكلاً لشرائطه القانونية — وهما رفع الاستئناف في ميعاد خمسة عشر يوماً بالنسبة للأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية وثلاثين يوماً بالنسبة للأحكام الصادرة من المحاكم الكلية (المادة ٣٠٧ من اللائحة) — وقيد هذا الاستئناف في الجداول في ميعاد هو ثلاثة أيام بالنسبة للاستئناف للرفع عن الحكم الصادر من المحاكم الجزئية وستة أيام للاستئناف للرفع عن الحكم الصادر من المحاكم الكلية .

ولقد لمسنا خلال العمل إختلاف الآراء حول بعض المسائل التي تثار عند بحث شكل الاستئناف في رفضه وقيد بما دفعنا إلى الترض لها بهذا البحث مساهمة في توحيد البادى التي يتبعها المحاكم في هذا الصدد فتبرز الآراء المختلفة في دور الاعلان في رفع الاستئناف ثم فيما يثور من إشكالات خاصة بقيد مبرزين إتجاه قضائنا في هذا الصدد .

أولاً — دور الاعلان في رفع الاستئناف

ثار الجدل حول كيفية رفع الاستئناف طبقاً للأئحة ترتيب المحاكم الشرعية فذهب البعض إلى أن الاجراء الذي ينبغي أن يتم خلال ميعاد الاستئناف وبصير مرفوعاً به هو إعلان ورقة الاستئناف إلى الستأنف منه ووصول الإعلان اليه خلال مدة الاستئناف .
(بحث في ميعاد الاستئناف أمام محاكم الأحوال الشخصية للإستاذ صدقي المطار القاضي — المحاماة السنة السابعة والثلاثون العدد الماشر ص ١٣٨٧ وما بعدها) .

وذهبت بعض الأحكام الصادرة من بعض دوائر الأحوال الشخصية بالقاهرة الى أن العبرة هي بدفع الرسم وتقديم ورقة الاستئناف إلى قلم الكتاب خلال ميعاد الاستئناف حتى يكون مرفوعاً دون استلزام إعلان الورقة للخصم خلال الميعاد . وهذا هو الرأي الذي ندين بصحته .
وستعرض لأسانيد الرأي الأول وتفنيدها والتدليل على صحة الرأي الثاني .

أسانيد الرأي الأول :

استند أصحاب الرأي الأول إلى صحيح أهمها ما يأتي :
١ — نصت للمادة ٣١٠ من اللائحة على أن « يرفع الاستئناف بورقة تعلن للخصم الآخر بطرق الإعلان للتصوص عليها في هذه اللائحة وياتم أن تكون مشتملة على البيانات المقررة للإعلانات... الخ » .
ثم نصت المادة ٣١١ بأن « تقدم ورقة الاستئناف المذكورة قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم الستأنف أو قلم كتاب محكمة الاستئناف » .

ويستشف أصحاب الرأي الأول من المادتين المذكورتين أن الإغارة إلى «ورقة الاستئناف المذكورة» بالاداء يقصد منها «ورقة الاستئناف المعلن للخصم على النحو المبين بالمادة ٣١٠» ولو قصد المشرع إلى غير ذلك لاكتفى بالنص على تقديم ورقة الاستئناف فقط . أما وصفها بالمذكورة فهو يبيد وصفها بالوصف السابق في المادة السابقة أي بورقة الاستئناف المعلن للخصم . (ص ١٣٨٨ من البحث السابق) .

٢ — نصت المادة ٣١٣ من اللائحة على أن « على كاتب محكمة الاستئناف أن يقيد الدعوى في الجداول المعمى المد قيد القضايا متى ورد له أصل الإعلان » .

وبرى من هذا أصحاب الرأي الأول أن المادة المذكورة قد « ربطت القيد بورود أصل الإعلان إلى كاتب محكمة الاستئناف وأن المقصود بأصل الإعلان هو الأصل الذي عليه توقعيات الخصوم بما يفيد استلامهم عرضة الاستئناف (البحث السابق نفس الصفحة) .

٣ — نصت المادة ٣٢٧/٢ من اللائحة على استئناف وزير الأوقاف للأحكام الصادرة في مسائل الأوقاف الخيرية فيثبت أنه يرفع بتقرير يقدم قلم الكتاب .

كما نص القانون ١٩٥٥/١٢٨ على استئناف النيابة للأحكام والقرارات الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية فيبين أنه يتم وفقاً للمادة ٨٧٧ من قانون المرافعات التي تشير إلى رفع الاستئناف

بقرار في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه .

ويستشف أصحاب هذا الرأي مما تقدم أن الشرع وقد بين أن الاستئناف في الحالتين السابقتين يتم بقرار في قلم الكتاب قد بين ضمناً أن القاعدة العامة في باب الاستئناف في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية هي شيء آخر وذهبوا إلى أنه اشتراط حصول الإعلان خلال مدة الاستئناف إذ أنه « ما كان للشرع في القانون ١٩٥٥/٦٢٨ حاجة إلى الإحالة إلى المادة ٨٧٧ من قانون المرافعات ليوضح طريقة استئناف النيابة لو أنه رأى أن القاعدة العامة في باب الاستئناف في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية تؤدي إلى هذا الرأي » . (ص ١٣٩٠ من البحث السابق) .

٤ — استند أصحاب هذا الرأي أيضاً إلى أن قانون المرافعات السابق (١٣) نوفمبر سنة ١٨٨٣ كان ينص في المادة ٣٩٣ منه للمدة بالقانون ٤ سنة ١٩١١ على نفس ما نص عليه المادة ٣١٠ من اللائحة تماماً وأن من الفقهاء من استلزم تفسيراً لتلك المادة ضرورة حصول الإعلان خلال مدة الاستئناف — كما استند أصحاب هذا الرأي إلى تنف متفرقة وردت في كتاب « قحة وعبد الفتاح السيد » الحاصل بشرح لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ورأوا فيها تأييداً لوجهة نظرم . هذه هي باختصار أسانيد الرأي الأول التي خصصوا منها إلى اشتراط حصول الإعلان خلال المدة المحددة للاستئناف وإلا لا يعتبر الاستئناف مرفوعاً .

تفسير أسانيد الرأي الأول وأدلة الرأي الثاني :

حصل الرأي الثاني — وهو الذي نتقد بصحته — أن الاستئناف لا يشترط لرفعه أن يتم حصول الإعلان خلال المدة المقررة للاستئناف ، بل إن العبرة هي بتقديم ورقة الاستئناف إلى قلم الكتاب ودفع ريع الرسم عنها .

وفي سبيل تدعيم هذا الرأي نقصد أسانيد الرأي الأول ثم نردف بالأدلة على صحة المسكرة القائلة بأن العبرة هي بدفع ريع الرسم وتقديم ورقة الاستئناف إلى قلم الكتاب وهي المسكرة التي هيمنت على قضاء المحاكم الشرعية للنفاء .

١ — بالنسبة لما استند إليه الرأي الأول من أن عبارة « ورقة الاستئناف للمذكورة » الواردة في المادة ٣١١ من اللائحة تديم معنى ورقة الاستئناف للملئة فهو استنتاج غير لازم ضرورة ، إذ أن للشرع حيناً أشار إلى ورقة الاستئناف المذكورة بعد أن أشار في المادة ٣١٠ إلى الورقة التي يرفع بها الاستئناف قصد الإشارة إلى الورقة التي تذكر بها البيانات الواردة في المادة ٣١١ وليست الورقة للملئة . ولو أنه قصد الإشارة إلى ما يحاول أصحاب الرأي الأول استخلاصه لما نص على أن « يرفع الاستئناف بورقة تملن الخصم الآخر » ، ولنص على أن « يرفع الاستئناف بورقة مملنة للخصم » لبيد اشتراط حصول الإعلان خلال مدة الاستئناف ولبيان جوهرية الإعلان في رفع الاستئناف .

٢ — عن الربط الذي أقاموه بين ورود أصل الإعلان وبين القيد وما استخلصوه من ضرورة حصول الإعلان خلال مدة الاستئناف فيكفي أن نشير إلى أن المادة ٣١٤ من اللائحة قد نصت في عجزها على أن « يحصل القيد إما بتقديم أصل الإعلان أو قسيمة دفع ريع الرسم إلى كاتب المحكمة

التي يطلب منه القيد « وهذه صراحة في النص لا تجعل للاجتهاد أى مجال تدل على عدم اشتراط الإعلان لحصول القيد طالما أنه يكفي أحياناً لقيد الاستئناف تقديم قسيمة دفع ربح الرسم .

٣ — ذهب أصحاب الرأى الأول إلى أن إبطه الاستئناف لوزير الأوقاف في مسائل الأوقاف وللنيابة العامة في مسائل الأحوال الشخصية بتقرر في قلم الكتاب بخصوص خاصة يستتبع حتا استلزام حصول الاستئناف في غير هذه الحالات بصحيفة تعلن خلال مدة الاستئناف وإلا لما كان الشرع في حاجة إلى النص الصريح على كلفة الاستئناف بالنسبة لوزير الأوقاف وللنيابة ويان أنه يتم بتقرير . أما وقد نص الشرع على ذلك فلا بد أنه قد خرج عن اللازم في الاستئناف في اللامحة وهو حصول الاستئناف بالإعلان .

والرد على ذلك هين ميسور . إن إبطه الاستئناف في الحالات الخاصة لوزير الأوقاف وللنيابة العامة بتقرير في قلم الكتاب بخصوص خاصة لا تتعارض البتة مع ماقرره من أن الاستئناف في اللامحة يرفع بورقة تقدم إلى قلم الكتاب ويدفع عنها ربح الرسم . والواقع أن أصحاب الرأى الأول في استنتاجهم واستدلالهم هذا قد فاتهم أن الاستئناف بتقرير في قلم الكتاب يختلف تماماً عن الاستئناف بورقة أو عريضة تقدم أيضاً إلى قلم الكتاب .

إن طريق الاستئناف بتقرير في قلم الكتاب طريق مبسط يرفع فيه الاستئناف بناء على طلب من للسأنف إلى قلم الكتاب الذي يقوم هو بنفسه بتدوين بيانات معينة في ورقة مطبوعة . وهو طريق يختلف عن رفع الاستئناف بورقة تقدم إلى قلم الكتاب بمعرفة السأنف بثبت فيها استئنافه للحكم الذي لا يرضاه ولا يقبله ويثبت فيها بيانات تختلف تماماً عن البيانات التي يتم بها التقرير ، وقد يترتب على إغفال بيان من هذه البيانات بطلان الاستئناف . والخلاف بين الطريقين جوهرى للغاية في أمور متعددة . ويكفي أن نشير إلى أنه في الاستئناف بعريضة أو ورقة تقدم إلى قلم الكتاب استلزام الشرع ذكر أسباب الاستئناف وتوقيع أحد المحامين المقررين أمام المحكمة الاستئنافية وإلا كان الاستئناف باطلاً بطلاناً مطلقاً من النظام العام ، في حين أن مثل هذين الشرطين غير لازميين بالنسبة للاستئناف بتقرير يقدم إلى قلم الكتاب

وعلى هذا نجعل الرد على هذه الحجة التي يدلل بها أصحاب الرأى الأول على رأيهم فنقول إن الشرع حينما نص على رفع الاستئناف بتقرير بالنسبة للنيابة العامة ولوزير الأوقاف قد رأى إعفاء هذا الاستئناف مما يستلزم بالنسبة للاستئناف بطريق عريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة .

٤ — لرد على ما أثاروه من أن المادة ٣٩٣ من قانون المرافعات القديم كانت تنص على مثل ما نصت عليه المادة ٣١٠ من اللامحة ومن أن بعض الفقهاء كان يستلزم تفسيراً لتلك المادة ضرورة حصول الإعلان خلال مدة الاستئناف ، يكفي في البداية الإهارة إلى أن كثير من الأحكام كانت تكتفى بتقديم ورقة الاستئناف إلى قلم الكتاب .

(من بين هذه الأحكام حكم محكمة الاستئناف بأبيوط الصادر في ١٣/١/١٩٢٠ — مرجع القضاء ج ٣ ص ٢٢٣٩ رقم ٨٩٢٢) .

أما بالنسبة لما أثير من أنه قد ورد في كتاب شرح لامحة ترتيب المحاكم الشرعية ما يؤيد الرأى

الأول لأنه بحاجة ما أشير إليه من جزئيات متفرقة من هذا المرجع قاتها لا تسعف هذا الرأي بل إن كل ما أشير إليه في هذا المرجع كان عاماً في غير تفصيل يشير إلى ضرورة رفع الإعلان في الميعاد دون تأييد صريح للرأي القائل بضرورة حصول الإعلان خلال مدة الاستئناف .

(ص ٥٠٩ بند ٦٤٥ — ص ٥٣٣ بند ٦٨٣ من المرجع المذكور) .

وقد أشار أصحاب الرأي الأول إلى أنه قد أشير في كتاب شرح اللائحة إلى اشتراط أن يتم الإعلان في الميعاد فإذا تصادف أن ميعاد الاستئناف يتقضى في يوم جمعة وكان يليه وقعة عيد الأنصبي استند الميعاد بطبيعة الحال .

(ص ١٣٩١ من بحث أصحاب الرأي الأول بمجلة المحاماة) .

وقد رجنا إلى الكتاب المذكور (شرح اللائحة) في نفس الصفحة التي أشار أصحاب الرأي الأول إلى أن هذه الإشارة قد وردت فيه (ص ٢٠٨ بند ٢٨٢) لما وجدنا الأمر في صالحهم بهذه الصراحة . بل وردت صراحة في الاستئناف وفي امتداد للوائح أن « الأصل أن الميعاد يتقضى بانقضاء اليوم الواقع في نهايته ولكن إذا تصادف أن ميعاد الاستئناف يتقضى في يوم الجمعة ... فلن الميعاد يتم » ولم نجد فيه إطلاقاً الإشارة التي استند إليها أصحاب الرأي الأول وهي اشتراطه تمام الإعلان في الميعاد .

وهكذا تتلشى أسانيد الرأي الأول بالردود التي شرحناها وهي الأسانيد التي حاول أصحاب الرأي الأول إثارتها في وجه الرأي القائل بأن الاستئناف يرفع بتقديم ورقة الاستئناف إلى قلم الكتاب ودفع ربح الرسم عنها والأدلة على ذلك ما يأتي :

١ — نصت المادة ٣١٤ من اللائحة في نهايتها على أن « يحصل القيد إما بتقديم أصل الإعلان أو قسيمة دفع ربح الرسم إلى كاتب المحكمة التي يطلب منه قيد الدعوى » .

وقد أشارت هذه المادة إلى جواز القيد بتقديم قسيمة دفع ربح الرسم .

ولو أن المبررة في الاستئناف هي بتمام الإعلان خلال مدة الاستئناف لما أبلغ للشرع قيد الاستئناف بناء على تقديم قسيمة دفع ربح الرسم وإلا لكان للشرع يبيح قيد استئناف غير مرفوع في وجهه نظر أصحاب الرأي الأول وهو أمر غير منطقي تنزه الشارع عنه .

٢ — نصت المادة ٣٢٠ من اللائحة على أن « يرفض الاستئناف إذا قدم بعد الميعاد المقرر لرفضه » وهي مادة طامعة في صحة الرأي الذي يذهب إلى أن الاستئناف يرفع بورقة تقدم إلى قلم الكتاب دون استلام تمام الإعلان خلال مدة الاستئناف وإلا فما معنى التعبير في مجال بيان الجزاء على رفع الاستئناف بعد الميعاد بلفظ قدم بعد الميعاد ؟؟؟ .

٣ — صحح الاستنباء بما ارتسكت إليه الأحكام التي قضت بالانقضاء على تقديم ورقة الاستئناف إلى قلم الكتاب دون حاجة إلى استلام حدوث الإعلان خلال مدة الاستئناف وذلك في ظل قانون للراضات اللغوي . فلو ارتسكت إلى أنه ليس من نص على هذه النقطة وأن موعد الاستئناف قد

حدد لكي لا يظل المحكوم عليه مزعج الخاطر أمداً غير محدود وأن هذا الفرض يتحقق بتقديم صحيفة الاستئناف في الميعاد إلى قلم المحضرين لإعلانها وليس من دواعي عجز إعلانها فعلا في ذلك الميعاد إذ أن البداهة أنه ليس في وسع المستأنف إلزام قلم المحضرين بإعلانها في الميعاد . ونوق ذلك فإن الميعاد يسبغ أشيق في الواقع إذا اضطر المعلن لأن يقدمه قبل فوات الميعاد بمدة تسع الإعلان وهذه المدة تختلف بحسب الظروف . أما إذا كان احتساب الميعاد بدفع الرسم وتسليم الصحيفة إلى المحضرين فإن جميع الشبهات تسقط ويصبح التحديد سليماً وليس على المستأنف عليه من حرج فإنه يستطيع إذا ما قضى الميعاد أن يتثبت من صحة هذا القوات بالاستسلام من قلم المحضرين الذي يتبعه محل إقامته عما إذا كانت صحيفة الاستئناف عن حكم قد قدمت أو لم تقدم .

(استئناف أسير للشار إليه سابقاً) .

٤ — وأخيراً فإنه عند تفسير نية الشرع ومقاصده ينبغي العودة إلى الوقت الذي عاصر وضع النصوص التي يجري تفسيرها .

وفي الوقت الذي وضعت فيه لأمة ترتيب المحاكم الشرعية بل وفي عهد تلك المحاكم لم يكن ملحقاً بها قلم المحضرين فكيف يمكن القول بأن للشرع قد اضرفت نيته إلى استلزام حصول الإعلان خلال مدة الاستئناف القصيرة على الرغم مما كان يلاقه المتقاضون من مشقة بسبب عدم وجود قلم محضرين تابع لتلك المحاكم الملتاة ٢٢

والخلاصة : أننا لا نرى ضرورة حصول الإعلان خلال المدة للقررة للاستئناف بل يكفي أن يقدم المستأنف بورقة الاستئناف خلال المدة للقررة له ولو تم الإعلان بعد ذلك .

أما الإعلان فهو إجراء لازم لكي تنصل المحكمة بالدعوى اتصالاً سليماً .

(يراجع حكم محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية لثلاثين الصادر بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٩ في القضية ٥٧/١٦٠٣ أحوال شخصية كلى القاهرة ومذكرتنا للقدمية فيها) .

قضاء النقض :

ولقد حسمت محكمة النقض هذا الجدل في حكم حديث لها أخذت فيه بوجهة النظر القائلة بحصول الاستئناف بتقديم ورقته دون استلزام حدوث الإعلان خلال مدة الاستئناف وجاء في هذا الحكم أنه « يجب تطبيق المواد التي وردت في باب الاستئناف في الرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بالنسبة للاستئناف الذي رفع عن الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وذلك إعمالاً لنص المادة الخامسة من القانون رقم ١٩٥٥/٤٦٢ . ويستر الاستئناف مرفوعاً ومقيداً في الميعاد بتقديم صحفته إلى قلم الكتاب في الميعاد المحدد في المادة ٣٠٧ من الرسوم بقانون ١٩٣١/٧٨ وبقيده في الجدول في الميعاد المحدد في المادة ٣١٤ منه — أما إعلان

الصحيفة إلى الخصم فإنه إجراء لم يحدده القانون ميعاداً ويجوز الاستئناف أو قلم الكتاب أن يقوم به بعد قيد الدعوى .

(قض ٦ فبراير سنة ١٩٥٨ القضية ٣ سنة ٢٧ قضائية أحوال الشخصية — مجموعة الأحكام المصادرة من الجمعية العمومية والدائرة المدنية السنة التاسعة المدة الأول من يناير إلى مارس ١٩٥٨ ص ١٣٣ وما بعدها) .

ثانياً .. قيد الاستئناف

نص صريح النظر :

استأنم التمرح أن يقيد الاستئناف في الجدول العموى . فأشارت المادة ٣١٣ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية إلى أنه « على كاتب محكمة الاستئناف في الحالتين أن يقيد الدعوى في الجدول العموى المدة لقيد القضايا متى ورد له أصل الإعلان ثم يقدمها للجلسة المحددة فيه ويكون القيد المذكور بناء على طلب المستأنف . ومع ذلك إذا سبق دفع الرسم بأكثره يكون القيد بمعرفة قلم كتاب المحكمة من تلقاء نفسه بدون حاجة إلى طلب المستأنف » .

وبينت المادة التالية المبدأ الذى يبنى أن يتم في خلاله القيد فصحت المادة ٣١٤ على أنه « إذا لم يقيد المستأنف الدعوى في ستة أيام إن كانت القضية كلية أو ثلاثة أيام إن كانت جزئية كان الاستئناف ملغياً وسقط حقه فيه إن كانت مدته قد مضت وصحح الحكم المستأنف واجب التنفيذ ويحصل القيد إما بتقديم أصل الإعلان أو قسيمة دفع ربيع الرسم إلى كاتب المحكمة الذى يطلب منه القيد » .

معارف :

بينت اللائحة أن ميعاد القيد هو ستة أيام بالنسبة للقضايا الكلية وثلاثة أيام بالنسبة للقضايا الجزئية . وبالبحث عن التاريخ الذى يبدأ فيه سريان مدة القيد نجد أنه اليوم التالى لدفع ربيع الرسم أو كله .

وقد أشار الأستاذ أحمد قنحة في شرح لائحة الإجراءات الشرعية إلى أنه « يجب على المستأنف تقديم إعلان الاستئناف مرفقاً بصورة من الحكم إلى قلم الكتاب ، ومن العاوم أن كلا من العادين الخاصين بالقيد إنما يسرى بعد اليوم التالى لتاريخ تقديم ورقة الاستئناف » (ص ٦٦٠ بند ٦٨٩ — ص ٤٦٨) .

وعلى هذا فإن ميعاد القيد يبدأ من اليوم التالى لتقديم ورقة الاستئناف لقلم كتاب المحكمة أى من اليوم التالى لدفع ربيع الرسم طالما أنه لا بد من تحصيل ربيع الرسم على الأقل وقت تقديم ورقة الاستئناف .

كيفية القيد :

يتقدم للسأف بطلب قيد استثنائه مرفقاً به إما أصل الإعلان وإما قسيمة دفع ربح الرسم .
ويقدم الطلب إما إلى كاتب المحكمة التي أصدرت الحكم وإما إلى كاتب المحكمة الاستثنائية (٣١١٢ لأئحة) .

وعلى كاتب محكمة الاستئناف في الحالين أن يقيّد الدعوى في الجدول العمومي للمد لقيد القضايا (٣١٣ لأئحة) .

القيد بمعرفة قلم الكتاب :

إذا كان السأف قد دفع كل الرسم فإن الأمر يقتضى بعض التأمل والتوقف .

ومرد ذلك إلى ما ورد في نهاية المادة ٣١٣ من اللأحة من أنه « ومع ذلك » إذا سبق دفع ربح الرسم بأ كله يكون القيد بمعرفة قلم كتاب المحكمة من تلقاء نفسه بدون حاجة إلى طلب للسأف .
فهذه الفقرة قد تشعر بأن للشرع قد دفع عن كاهل للسأف طلب القيد في اليماد في حالة دفعه كل الرسم وأوجب على قلم الكتاب القيد من تلقاء نفسه بلا حاجة إلى طلب من للسأف .

على أن وجهة النظر العكسية ومؤداها إلزام حصول القيد في اليماد حتى ولو دفع للسأف كل الرسم تنصّر بمراجعة المذكرة الإيضاحية للأئحة ترتيب المحاكم الشرعية . فلقد ورد تحت عنوان في الإعلانات وقيد الدعاوى ما يأتي :

« وأوجب على قلم الكتاب أن يقيّد من تلقاء نفسه متى كان الرسم مدفوعاً بأ كله بمقتضى المادتين ٢٥٨ و ٣١٣ وهذا الإيجاب لا يعنى السأف من القيام بواجب طلب القيد فإذا أهمل تقع عليه المسؤولية وما تكليف قلم الكتاب بالقيد من تلقاء نفسه إلا من باب المعاونة في حالة خاصة تسهلاً للمتقاضين » .

وواضح أن المذكرة الإيضاحية قد أشارت صراحة إلى أنه يتعين على للسأف التقدم بطلب القيد في الحالين ؛ دفع ربح الرسم أم كل الرسم وإلا استبعد استثنائه قيده بعد اليماد وأقبل البحث إلى البحث في مدى مسئولية قلم الكتاب عن إهماله في معاونة السأف . ولكن تقع تبعاً استبعاد الاستئناف على السأف نفسه الذي أهمل القيد .

وهذا المعنى الذي أوضحته المذكرة الإيضاحية للأئحة ترتيب المحاكم الشرعية هو نفسه الذي اختطه محكمة النقض في أحدث أحكامها .

حقبة ورد حكم النقض الذي سنشير إليه خاصاً بإجراءات الاستئناف والقيد طبقاً لقانون المرافعات المدنية ولكن الفكرة التي أبرزها الحكم المذكور هي نفسها التي ذكرتها المذكرة الإيضاحية فلا مانع من الإشارة إلى حكم النقض على سبيل الاستئناس .

فلقد ذهبت محكمة النقض إلى أن « الحكم المطعون فيه إذ قرر أن قيام الطاعنين بدفع الرسم

القرار على قيد الاستئناف قبل نهاية الموعود المحدد للقيد بشرة أيام لا يؤثر على الدفع يطلان الاستئناف لأن واجب المستأنف يتضمّن أن يتولى القيد والمحافظة على اللوائح ، إذ قرر الحكم ذلك فإنه لا يكون قد خالف القانون ذلك أن المادة ٤٠٧ من قانون المرافعات إذ نصت في الفقرة الأولى منها على أنه يتعين على المستأنف أن يقيد استئنافه خلال ٣٠ يوماً من تاريخ آخر إعلان صحيح لصحيفة الاستئناف قد دلت على أن القيد هو إجراء يتعين على المستأنف مباشرته بنفسه أو بواسطة وكيله وأن يتحقق من إتمامه في الميعاد المقرر قانوناً ورفضت المحكمة الأخذ بوجه نظر الطاعن في أنه « إذا كان قلم كتاب المحكمة الاستئنافية قد أهمل إجراء قيد الاستئناف في الميعاد المقرر قانوناً حقت عليه هو المسؤولية دون الطاعنين » .

(قض ٢١/٤/١٩٥٥ القضية ١٤ سنة ٢٢ ق مجموعة الأحكام الصادرة من محكمة النقض السنة السادسة المجلد الثالث ص ١٠١٦ رقم ١٣١) .

ونخلص بأن المذكورة الإيضاحية بينت ضرورة تقديم المستأنف وقيله بالقيد في ميعاد ثلاثة أيام للأحكام الجزئية وسنة للأحكام الابتدائية ولو كان قد دفع كل الرسم وهي وجهة نظر مخالفة لما استقر عليه قضاء الفقه بالنسبة لأحكام قانون المرافعات مستهدياً بنفس الفكرة وهي ضرورة متابعة المستأنف لاستئنافه .

ولعل هذه الفكرة تستقيم في الأذهان عدالتها إذا ما لاحظنا أن القيد إجراء مشروع لمصلحة للمستأنف ضده الذي بالقيد يتأكد من أن المستأنف جاد في استئنافه وليس مشاكساً يرى إلى تعطيل إجراءات التنفيذ خصب . فلذا ما كان المستأنف ضده قد رجع فلم يجد أن المستأنف قد قيد دعواه بالجدول حق له الاعتقاد بأنه قد عزف عن السير في استئنافه وأصبح المستأنف ضده معذوراً إن هو زل عن حرصه في الاحتفاظ بمسندات دفاعه ، كل ذلك سواء أكان للمستأنف قد دفع ربع الرسم أو كله إذ أن هذه واقعة قد لا يلمها المستأنف ضده وإنما عليه ينحصر في ضرورة التحري عما إذا كان الاستئناف قد قيد في الجدول أم لا وعلى المستأنف بعد ذلك إذا لم يقيد قلم الكتاب استئنافه رغم دفع كل الرسم أن يعود مطالباً بالتعويض عن الضرر الذي حاق به .

ولقد أخذت محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية لتير المسلمين بجهة استئنافية بوجهة النظر هذه وجاء في أحد أحكامها أنه « عن القول بأنه إذا سبق دفع الرسم بأ كله فيحصل القيد بمعرفة قلم الكتاب من تلقاء نفسه بدون حاجة إلى طلب المستأنف فردود بما جاء بالنص العام الوارد في المادة ٣١٤ من اللائحة من أن القيد يطلب القيد هو المستأنف وأن ما ورد في المادة ٣١٣ بشأن القيد بمعرفة قلم الكتاب إذا دفع الرسم بأ كله فلا يعني المستأنف من القيام بواجب طلب القيد في الميعاد ، فلذا أهمل تقع عليه المسؤولية ويستبعد استئنافه لقيد بعد الميعاد وما يكاف قلم الكتاب بالقيد من تلقاء نفسه إلا من باب المعاونة في حالة خاصة تسهلاً للمتقاضين » .

(الحكم الصادر بتاريخ ١٢/١٢/١٩٥٧ في القضية ١٩٥٧/١٦٢٧ أحوال شخصية جزئى استئناف القاهرة برئاسة الأستاذ إبراهيم على وكيل المحكمة وعضوية الأستاذين رشدي صليب وفوزي أسعد ومذكرة التقدمة فيها) .

الختام :

هذه لمحات عن أوضاع الاستئناف في مسائل الأحوال الشخصية يعرض منها الكثير كثيراً إشكالات تختلف فيها وجهات النظر لانتفاء القواعد الواردة بالأتمحة ترتيب الماكم الشرعية يعرض الأسس التي تختلف عن أسس قانون المرافعات مما يجعلنا نهيب بالمشرع أن يتدخل ليقضى على ما يتعارض من هذه مع تلك بدون أدنى مبرر وقد كشفت أعوام ثلاثة من اختصاص الماكم الوطنية بمسائل الأحوال الشخصية عن ضرورة توحيد مسائل الإجراءات . ويكفي أن نشير إلى أن مسائل الأحوال الشخصية لا زالت رغم توحيد جهة الاختصاص بها نهياً موزعاً بين عدة قوانين إجرائية هي قانون المرافعات ولائحة ترتيب الماكم الشرعية المعدلة والقواعد التي تسرى على الأحوال الشخصية للأجانب وتلك التي تهيمن على مسائل الولاية على المال .

فهل للمشروع أن يدرأ كل تعارض ويوحد الإجراءات بقدر الإمكان ؟
هنا كما تنصبو إليه نفس كل مهتم بهذا المضمار .

العدد الثاني	فهرست	السنة الأربعون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	تاريخ الحكم
١	١ - قضاء محكمة النقض الجنائية قانون المحاماة . شرط القيد في جدول المحامين لأول مرة . مناط القيد للاختلال القلي . النقل لجدول غير للشغلين . أحواله وشروطه .	٩ يونيو ١٩٥٩
٢	٢ - قضاء محكمة النقض المدنية (الجمعية العمومية) ١ - تنازع الاختصاص . طلب وقف تنفيذ أحد المحكمين للتناضين . شرطه أن يكون كل حكم حائز لقوة الشيء المحكوم فيه . م ١٩ من قانون نظام القضاء . ٢ - تنازع الاختصاص . طلب وقف تنفيذ أحد المحكمين للتناضين ليس طريقاً من طرق الطعن في هذه الأحكام . ليس بشرط أن تكون الأحكام للتنازع على تنفيذها صادرة بعد العمل بقانون نظام القضاء . ٣ - تنازع الاختصاص . طلب وقف تنفيذ أحد المحكمين للتناضين . مجاله . الأولوية في التنفيذ بين المحكمين المذكورين على أساس قواعد الاختصاص . ليس على أساس ما قد يشوب الأحكام من عيوب لأنس ولاية المحكمة في النزاع للقدم لها . ٤ - تنازع الاختصاص . قيام اختصاص المجلس للى على اتحاد ملة طرفي الخصومة بحسب . تغير النيابة . إظهار للدعى الإسلام . اعتباره مسلماً من تاريخ الإظهار . خضوعه في أحواله الشخصية للتبعية الإسلامية وحدها . الحكم الصادر من المحكمة الشرعية بالكف عن مطالبته بالنفقة من تاريخ إسلامه لوقوع الطلاق . صادر من جهة ذات ولاية .	٩ يناير ١٩٥٩
٣	١ - قضاء . « ولاية محكمة النقض » . حكم في الطعن في الراسم والقرارات التي تتعلق بحقوقهم ومساوئهم ، لا القرارات التي تتخذ لتنظيم سير أداء القضاء . النقل . اختلاف النقل للكافي عن النقل النوعي . حكم في الطعن بالنسبة للنقل النوعي واختصاص محكمة النقض به . علة ذلك .	٣١ ٣٣٧

العدد الثاني	فهرست	السنة الأربعون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	تاريخ الحكم
٣٣٩	٢ — قضاة « قل » . النقل النوعى . قل وكيل نيابة إلى وظيفة محام بإدارة قضايا الحكومة . مخالف للقانون . علة ذلك ؟	٢
٣٣٩	٣ — قضاء محكمة النقض المدنية	٣
٣٣٩	١ — حكم « تسيب كاف » إقامة الحكم على أسباب سليمة كافية لمحله . تزيده في الأسباب بعد ذلك بما كان محلا للنقض عليه . لا يجبه مهما كان في هذا التزيد من خطأ .	٤
٣٣٩	٢ — تأمين . حاول . حوالة . حق شركة التأمين في الرجوع على الغير الذى تسبب بتمله في وقوع الخطر المؤمن منه . لا مجال لتأسيسه على دعوى الحلول . إقامته على أساس من الحوالة . شرطها في القانون المدنى القديم رضا المدين بذلك كتابة . للمادة ٣٤٩ مدنى قديم .	٤
٣٣٩	٣ — حوالة . مراد الشارع بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٣٦ من القانون المدنى المختلط معدلة بذكر ١٩١٠/٣/٢٦ .	٤
٣٣٩	٤ — حوالة قانون القانون الذى يحكم الحق موضوع الحوالة ، هو القانون السارى وقت نشوئه .	٤
٣٤٥	١ — استئناف « ميعاد الاستئناف » . تجزئة . الحكم الصادر بتثبيت ملكية إلى قدر معين من أطنان في تركه . موضوعه قابل للتجزئة . عدم سريان حكم للمادة ٢/٣٨٤ من قانون المرافعات عليه . انعقاد المركز أو الاشتراك في الدفاع غير مؤثر .	٤
٣٤٥	٢ — وصية . أحوال شخصية « مسائل عامة » . دعوى « وقف الخصومة » . محكمة للوضوع . عدم قيام النزاع على علاقة الموصى بالموصى لم ولا على علاقته بباقي ورثته . عدم تعلقه بصيغة الوصية ولا بأهلية الموصى للتبصر . عدم اعتبار ذلك بما يتعلق بالأحوال الشخصية . تقدير المحكمة عدم جدية المنازعة القائمة حول الوصية . موضوعى . لا مبرر لوقف الخصومة .	٤
٣٤٥	٣ — وصية . حكم « تسيب كاف » . عدم انسحاب إنكار الوصية إلى الوصية . ليس هناك جحد لما حتى يكفى . في هذا	٤

العدد الثاني	فهرست	السنة الأربسون
٢٠٢٠	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		ما يكتفي لحل النتيجة التي انتهى إليها الحكم . تزيد بعد ذلك . لا يعبه .
٦	٣٤٨ أول يناير ١٩٥٩	١ - عمل . للادة ٣٩ مكرراً للضافة بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٣ . ليس من شأن الإخلال بالقاعدة التنظيمية التي وضعتها . بطلان الحكم .
		٢ - عمل . للادة ٤٥ من الرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . تتحدث عن الأسباب للنهية لعقد العمل غير محدد للدة . أثر ذلك .
		٣ - عمل . مشروعية شرط التزام العامل بالقواعد عند باوغة سنأ معيناً .
٧	٣٥١	نقض « إجراءات الطعن » . « إيداع الأوراق والمستندات » . إيداع صورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم للطمون فيه قد أحال اليه في أسبابه . إجراء جوهرى يقترب على إغفاله سقوط الحق في الطعن . للادة ٤٣٢ مراقبات قبل تعديلها .
٨	٣٥٢ ١٥	١ - حكم « تسبيب كاف » . شفعة « تزام الشفعاء » . عدم تمويل الحكم لأسباب سائنة على دفاع الشفوع ضدما من أنهما يتملكان على الشفوع في الأطيان التي يقع بها القصد للشفوع به أوأنهما يفضلان الشفعة بشرائهما تلك القدر . لا تصور .
		٢ - شهر عقارى . تسجيل « التصرفات المقررة » . قسمة « تسجيل عقد القسمة وأثره » . مؤدى للادة ١٠ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقارى . تسجيل عقد القسمة أو الحكم للقرر لها حق شرع لفائدة التير . له أن يرتضى القسمة غير للسجل عقدها أو حكمها ويتنازل عن هذا الحق .
		٣ - شفعة « الثمن وملحقاته » . محكمة للوضع . لمحكمة للوضع سلطة تقدير إجابة أو رفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق للتحرى عن حقيقة الثمن تبعاً لما يترادى لها من عناصر الدعوى .
٩	٣٥٧	جمارك « معيار للمارسة في قرارات الادجة الجزركية » . متى يبدأ؟ للادة ٢٣/٥ - ٦ من اللائحة الجزركية .

العدد الثاني	فهرست	السنة الأربعون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	تاريخ الحكم
١٠	٣٥٧	١٥ يناير ١٩٥٩
١١	٣٥٨	٢٢ » »
١٢	٣٥٩	» » »
١٣	٣٦٣	» » »

١ - قض « إجراءات الطعن » . « مسائل عامة » . أحوال شخصية . وجوب مراعاة نوع الحكم والجهة التي أصدرته في تحديد الإجراءات الواجب اتباعها في الطعن بالنقض دون التفات إلى نوع المسائل التي فصل فيها الحكم .

٢ - نيابة عامة . أحوال شخصية . وجوب تدخل النيابة العامة في قضايا الأحوال الشخصية ولو كانت الدعوى قد رفعت أصلاً بوصفها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة أولية تتعلق بالأحوال الشخصية . بطلان الحكم إذا أغفل إثبات رأى النيابة في هذه القضايا ضمن بياناته .

١ - صورية « الطعن بالصورية والدعوى البوليصة » . محيز الطاعنة عن إثباتهما . غير متجعد ذلك النتي على الحكم بالحلوط بين أحكام الدعوى .

٢ - صورية « إثبات الصورية » . محكمة الموضوع . تقدير كفاية قرائن الصورية بما يستقل به قاضي الموضوع .

٣ - تأمينات عينية « حقوق الامتياز » . حكم « تسيب معيب » . تمسك بمصلحة الضرائب بأن دين الضريبة مضمون بحق امتياز يرد على كافة أموال الدين . حقها في تنبها في أي يد كانت وعدم أحقية المشتري من مدينها في طلب إلغاء الحجز العقاري وعطيل التسجيل . هو دفاع جوهري . إغفاله وعدم الرد عليه . قصور .

تفليذ عقارى « حكم مرسى المزداد » . خلف خاص . حجية الأمر للقضى . تمام خمس . الحكم الصادر ضد المدين المزروع ملكيته قبل تسجيل حكم مرسى المزداد . يعتبر حجة على الراسى عليه المزداد . هو خلف خاص للمدين . اعتباره ممثلاً في شخص البائع له في الدعوى القائمة ضده باستحقاق آخر لجزء من العين . لا عبرة بعدم تسجيل صحيفة الدعوى أو الحكم أو كونه ابتدائياً . تمسك المشتري بالمزداد بملكية الجزء المحكوم به . يعتبر تمسكاً بتصرف صادر من غير مالك لا يؤدي الى كسب الملكية إلا بالتقادم الخمسى .

دعوى . نظر الدعوى أمام المحكمة . تحرير التلخيص . إعداد

العدد الثاني	فهرست	السنة الأربعون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	
١٤	٣٦٣	٢٢ يناير ١٩٥٩
		التقرير بإجراء . تلاوته بالجلسة إجراء آخر . إغفال أيهما . بطلان الحكم . اللادتان ٥٧ مكرراً ٢ و ٨٠ مرافعات .
١٥	٣٦٦	» » »
		أحكام عرقية . حراسة « الحراسة العامة على أموال رعيا الريخ الأتاني » . مؤدى نص م ١ من م ق ١١٤ لسنة ١٩٤٥ ، م ١٢ من ق ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ . عدم جواز الطعن فيما تتخذه السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرقية أو مندوبيها من تدابير أو إجراءات ، ولا فيما يتخذه وزير المالية أو أحد الحراس العاملين أو مندوبيهم أو مدير مكتب البلاد المثة من أعمال وتصرفات تتصل بإدارة الأموال الموضوعة تحت الحراسة . إلتداد الحماية إلى الإجراءات التي تتخذ تنفيذاً لهذه التصرفات من الموكول إليهم أمر التنفيذ . علة ذلك .
١٥	٣٦٦	» » »
		١ — قض « إعلان الطعن » . « محل الإعلان » . إعلان « الإعلان في المحل المختار » . الإعلان لمكتب الوكيل . شرطه . م ٨٣ مرافعات . شرط إعلان الطعن في المحل المختار . م ٣٨٠ مرافعات .
		٢ — حكم « ياتانه » . دعوى « نظر الدعوى أمام المحكمة » . تقرير التلخيص . بيان أن تقرير التلخيص قد تلى في الجلسة ليس من البيانات التي يجب أن يتضمنها الحكم . للادتان ١١٩ ، ١٢٩ مرافعات .
		٣ — دعوى « نظر الدعوى أمام المحكمة » . حكم « إصداره » « للدعوة فيه والنطق به » . إيجاب أن يكون قاض التحضير من بين القضاة الذين سمعوا للرافعة في الدعوى . غير لازم .
		٤ — دعوى « تقدير قيمة الدعوى » . ارتفاق « مسائل متنوعة » استئناف « نصاب الاستئناف » صراحة نص م ٣٠ مرافعات قديم في أن الدعوى المتعلقة بحق ارتفاق تقدر قيمتها بقيمة التقار للقرر عليه حق الارتفاق ، لا الجزء من الأرض الذي يستعمل فيه الحق .
١٦	٣٦٧	٢٩ » »
		١ — عمل . قابات « شابة الصحفيين » . لائحة العمل الصحفي تمسبر عقد عمل مشترك وضعه مجلس النقابة بطريق التفاوض من الشارح . القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ قبل إنشائه بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ . للراد بالمادة ٢٤ منه .

العدد الثاني	فهرست	السنة الأربعون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	تاريخ الحكم
١٧	٣٧١	٢٩ يناير ١٩٥٩
١٨	٣٧٢	» » »
١٩	٣٧٣	» » »
٢٠	٣٧٤	» » »
٢١	٣٧٥	» » »
٢٢	٣٧٦	» » »
٢٣	٣٧٧	» » »
٢٤	٣٧٨	» » »
٢٥	٣٧٩	» » »
٢٦	٣٨٠	» » »
٢٧	٣٨١	» » »
٢٨	٣٨٢	» » »
٢٩	٣٨٣	» » »
٣٠	٣٨٤	» » »
٣١	٣٨٥	» » »
٣٢	٣٨٦	» » »
٣٣	٣٨٧	» » »
٣٤	٣٨٨	» » »
٣٥	٣٨٩	» » »
٣٦	٣٩٠	» » »
٣٧	٣٩١	» » »
٣٨	٣٩٢	» » »
٣٩	٣٩٣	» » »
٤٠	٣٩٤	» » »
٤١	٣٩٥	» » »
٤٢	٣٩٦	» » »
٤٣	٣٩٧	» » »
٤٤	٣٩٨	» » »
٤٥	٣٩٩	» » »
٤٦	٤٠٠	» » »
٤٧	٤٠١	» » »
٤٨	٤٠٢	» » »
٤٩	٤٠٣	» » »
٥٠	٤٠٤	» » »
٥١	٤٠٥	» » »
٥٢	٤٠٦	» » »
٥٣	٤٠٧	» » »
٥٤	٤٠٨	» » »
٥٥	٤٠٩	» » »
٥٦	٤١٠	» » »
٥٧	٤١١	» » »
٥٨	٤١٢	» » »
٥٩	٤١٣	» » »
٦٠	٤١٤	» » »
٦١	٤١٥	» » »
٦٢	٤١٦	» » »
٦٣	٤١٧	» » »
٦٤	٤١٨	» » »
٦٥	٤١٩	» » »
٦٦	٤٢٠	» » »
٦٧	٤٢١	» » »
٦٨	٤٢٢	» » »
٦٩	٤٢٣	» » »
٧٠	٤٢٤	» » »
٧١	٤٢٥	» » »
٧٢	٤٢٦	» » »
٧٣	٤٢٧	» » »
٧٤	٤٢٨	» » »
٧٥	٤٢٩	» » »
٧٦	٤٣٠	» » »
٧٧	٤٣١	» » »
٧٨	٤٣٢	» » »
٧٩	٤٣٣	» » »
٨٠	٤٣٤	» » »
٨١	٤٣٥	» » »
٨٢	٤٣٦	» » »
٨٣	٤٣٧	» » »
٨٤	٤٣٨	» » »
٨٥	٤٣٩	» » »
٨٦	٤٤٠	» » »
٨٧	٤٤١	» » »
٨٨	٤٤٢	» » »
٨٩	٤٤٣	» » »
٩٠	٤٤٤	» » »
٩١	٤٤٥	» » »
٩٢	٤٤٦	» » »
٩٣	٤٤٧	» » »
٩٤	٤٤٨	» » »
٩٥	٤٤٩	» » »
٩٦	٤٥٠	» » »
٩٧	٤٥١	» » »
٩٨	٤٥٢	» » »
٩٩	٤٥٣	» » »
١٠٠	٤٥٤	» » »

العدد الثاني	فهرست	السنة الأرمون
الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٠	٣٧٦ ٧ ديسمبر ١٩٥٧	٣ - المحكمة الإدارية العليا (جلسة الموقلة) ١ - حكم . عدم بطلانه إذا قام بكتاب الجلسة سبب من الأسباب التي لو وجدت بالقاضي لأدت إلى عدم صلاحية أو إلى رده . كاتب الجلسة ليس من هيئة القضاة سواء الجالس منهم أو الوافق ، اقتصر مهمته على المعاونة في العمل الكتابي . لذا ثبت قيام سبب بكتاب الجلسة من أسباب عدم الصلاحية أو أسباب الرد فلا مانع قانوناً من حضوره ككاتب للجلسة وإن كان من المدوب إليه استبدال غيره به .
٢١	٣٧٧	٢ - قرار إداري . ترتيبه أعباء مالية على الخزنة . عدم تحقق أثره الحلال والمباشر لإقيام الاعتدال إلى اللازم . ليس للوزارات والمصالح الارتباط بكفاة إضافية لموظفيها عند انعدام الاعتدال المالي قبل الحصول على الترخيص مقدماً من وزارة المالية . قيام الموظف بهذه الأعمال بتكليف من الإدارة لا ينشئ له مركزاً ذاتياً قانونياً في شأن المكافأة ما لم يصدر إذن الصرف في حدود الاعتدالات المقررة بمن يملكه ، وهو أمر جوازي للإدارة .
٢٢	٣٧٧	١ - قرار إداري . تعريفه . ثبوت أنه يرتب أعباء مالية على الخزنة . وجوب أن يعتمد المال اللازم لمواجهة تلك الأعباء حتى يصبح القرار ممكناً وجائزاً قانوناً . إذا كان وانحاً من الاعتدال أنه قصد أن ينفذ من تاريخ سابق لتسوية حالات سابقة تعين فثاده على هذا الوجه . مثال . حالات الإنصاف . ٢ - مستخدم خارج الهيئة . ثبوت أن المدعي عين برأب لخدمة وقف من الأوقاف الخيرية التي تقوم عليها وزارة الأوقاف بسلطتها العامة في إدارة مرفق الخيرات . اعتباره من المستخدمين الخارجيين عن الهيئة . إفادته من قواعد الانصاف الواردة في شأن هذه الفئة . ١ - لجنة شئون الموظفين . حقها في التعقيب على بتدريبات الرؤساء لكفايات للموظفين . صيرورة تقديرها نهائياً ملزماً للسلطة التي تم بشأنها التقدير . اختصاصها في شأن ترقية الموظفين لنابة الدرجة الأولى ، التزامها ، عند مباشرة هذا الاختصاص ، بالتقدير النهائي

العدد الثاني	فهرست	السنة الأربعون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		لكفاية الموظف إذا كانت قد أعملت سلطتها في التعقيب عليه، وذلك عن السنة التي حصل فيها ذلك التقدير .
		٢ - موظف . تخطيه في الترقية بحجة عدم تقدير كفايته أو بحجة إرجاء النظر في هذا التقدير . مخالفته للقانون . تقدير الكفاية لازم كأساس للنظر في الترقية مادام من الممكن إجراؤه قبل النظر فيها . دليل ذلك .
٢٣	٢٧٩ ديسمبر ١٩٥٧	١ - مؤهل دراسي . مدرسة الصياغة والمحصلين . القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٣ . اعتباره شهادة تلك المدرسة مؤهلاً دراسياً له تقوم مستقل ولطامه وضع خاص ومركز قانوني معين . تقديره للتميين بوظائف الصياغة والمحصلين الدرجة الثامنة الكتابية بأول مربوطها .
		٢ - مؤهل دراسي . شهادة مدرسة الصياغة والمحصلين . عدم الاعتراف بها كشهادة مستقلة قبل العمل بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٣ ؛ إذ كان حاملها يمنع علاوة إضافية بشتر تحديد راتب معين لهذا المؤهل . القانون المذكور لا يجبر تمديدا لتسمير سابق ، بل إنشاء لوضع جديد . أثر ذلك في تطبيق قرارات مجلس الوزراء الصادرين في ١٩٥٠/١٢/٣ و ١٩٥٢/١/٩ في شأن إعانة غلاء المعيشة .
٢٤	٣٨١	مكافأة . للكمافأة للستحة لعمال اليومية عند ترك الخدمة طبقاً للأحكام مكافآت العمال باليومية الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ١٩٢٢/٥/٨ . عدم صرفها إلا عن أيام العمل الفعلية .
٢٥	٣٨١	١ - ميزانية . النص في للزيادة على وظائف معينة . ثبوت أن الوصف الوارد لهذه الوظائف لا يبدو أن يكون من الألقاب العامة التي ليس من شأنها تمييز تلك الوظائف تمييزاً خاصاً بها . وجوب أن تجري الترقية إلى تلك الوظائف ، سواء بالأقدمية أو بالاختيار ، في النسب والشروط المبينة في اللوائح ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ من قانون موظفي الدولة .
		٢ - ترقية . الرخصة التي خولها للشرع للإدارة بالتطبيق

العدد الثاني	فهرست	السنة الأريون
الترتيب	الترتيب	ملخص الأحكام
		المادة ١/٢ من قانون للوظائف في ترقية موظف يقوم بأعباء وظيفة درجتها أعلى من درجته بطريق الذب . وجوب أن يتناول هذا الذب لمدة سنة على الأقل . عند تخلف هذا الشرط يمتنع التزام قواعد الترقية الواردة بالواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ من القانون سالف الذكر .
٢٦	٣٨٣	١٤ ديسمبر ١٩٥٧ اختصاص . للناط في تحديد دائرة اختصاص كل محكمة إدارية هو اتصال الجهة الإدارية بالنزاع موضوعاً ، لا مجرد تسمية للموظف لهذه الجهة عند رفع الدعوى ، ولو كان لها شأن لها بموضوع للنزاع أصلاً . اعتبار هذا للناط من النظام العام ، سريته على اختصاص اللجان القضائية .
٢٧	٣٨٤	تظلم وجوبى . إغفال التظلم في حالة وجوبه علم قبول الدعوى ولو كان معاد رفضها لم يقتض . استحداث نظام التظلم الوجوبى بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بالنسبة لبعض دعاوى الإلقاء . سريان هذا الوضع للستحدث على الدعاوى التى ترفع بعد العمل بذلك القانون ولو كان القرار للطالب إنفاؤه صادر قبل ذلك . تقديم التظلم من هذا القرار فى ظل القانون السابق . إنتاج الأثره فى هذا الخصوص فى ظل القانون الجديد . المادة ٢ مرافعات .
٢٨	٣٨٥	قوة الشيء المحكوم فيه . صدور حكم على خلاف حكم سابق حائز لقوة الشيء المحكوم فيه . مخالفة لقانون . إنفاؤه . مثال .
٢٩	٣٨٥	١ — ميعاد الستين يوماً . طلب المساعدة القضائية قاطع للعباد فى المازعات الإدارية . كيفية حساب بداية للعباد .
		٢ — جزاء تأديبى . ركن السبب فى القرار الإدارى . صدور حكم المحكمة الجنائية براءة للموظف من تهمة تخلف التهورات . تأسيس الحكم على بطلان التفتيش . توقيع جزاء تأديبى من جهة الإدارة استناداً إلى إخلال هذا للموظف بواجبات وظيفته لنسبته فى مكان الواقعة وسط من يتطاولون التهورات . حجة الجزاء .
		٣ — بوليس . تقديم عسكري بوليس للمحاكمة أمام مجلس

العدد الثاني	فهرست	السنة الأربعون
رقم القرار	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٠	١٤ ديسمبر ١٩٥٧	عسكري . الاجراء الخاص بحضوره الجلسة المحددة للمداولة في القرار ليس اجراء جوهرياً . لا بطلان على إغفاله . ٤ — موظف وقفه عن العمل . الأصل ألا يصرف مرتبه ما لم يقرر الرئيس المختص صرفه كله أو بعضه لأسباب موكولة إلى تقديره . المادة ١٢٩ من قانون الموظفين . سران هذا الأصل على عساكر البوليس والخفره .
٣١	» » » ٣٨٧	لجان قضائية . وكيل الوزارة هو الذي يملك أن يحدد موقف الادارة من التظلم المرفوع الى اللجنة القضائية والقرار الصادر منها فيه من حيث قبوله أو الطعن فيه في الميعاد . للوزير هذه السلطة أيضاً بحسبانه رأس الجهاز الاداري في وزارته . ثبوت تسليم قرار اللجنة القضائية الى مكتب الوزير . بدء ميعاد الطعن من هذا التاريخ . ميعاد الستين يوماً . تظلم من قرار اداري في الميعاد القانوني . وجوب رفع الدعوى في خلال ستين يوماً محسوباً من القرار الصريح برفض التظلم أو من انتهاء الفترة التي يستمر قواها بمثابة قرار حكى بالرفض أيهما سبق تاريخاً . إذا ثبت صدور قرار الرفض الصريح قبل القرار الحكمي بالرفض احتسب الميعاد من تاريخ الرفض الصريح . إذا انقضت فترة القرار الحكمي دون صدور قرار صريح احتسب الميعاد من التاريخ القرضي للقرار الحكمي ، ولو صدر بعد ذلك قرار رفض صريح .
٣٢	» » » ٣٨٨	١ — كادر المال ، من مضمون أحكامه لا ينطبق عليهم قانون نظام موظفي الدولة ولا قانون عقد العمل القرضي . ٢ — كادر المال ، ورود نص به على أن فصل العامل من الخدمة بسبب تأديبي يتم بموافقة وكيل الوزارة بعد أخذ رأى لجنة فني معينة . عدم انطباق هذا النص على الفصل غير التأديبي . اعتبار العامل تاركا الخدمة بسبب انقطاعه عن العمل مدة ما بدون إذن أو عثر ، هو فصل غير تأديبي . ٣ — كادر المال . القاعدة التنظيمية التي تحكم الفصل غير التأديبي للعامل بسبب انقطاعه عن العمل هي الفقرة ١٤ من تعليمات المالية رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٢ . انتهاء صلة العامل بالحكومة إذا انقطع

العدد الثاني	فهرست	السنة الأربعون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	الصفحة
٣٣	٣٨٩	١٤ ديسمبر ١٩٥٧
٣٤	٣٩٠	» » »
٣٥	٣٩٠	» » »
٣٦	٣٩١	» » »
٣٧	٣٩٢	» » »

بدون إذن أكثر من عشرة أيام ، ما لم يثبت القوة القاهرة . المختص بتقدير العذر المبرر لغياب هو رئيس العامل . لاجرة الرجوع في هذا الشأن إلى وكيل الوزارة ، أو إلى اللجنة الفنية المشار إليها في صدر الفصل التأديبي .

مبدأ الستين يوماً . أثر رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة أو تقديم طلب المساعدة القضائية في قطع هذا المبدأ . مثال .

مبدأ الستين يوماً . تحديد بدايته في الحالات التي يقدم فيها تظلم إلى الجهة الإدارية قبل رفع دعوى اللجوء عند تكرار التظلمات تكون العبرة في هذا الصدد بأول تظلم مقدم في مباداه .

١ - إجراءات . ثبوت أن طلب المساعدة القضائية مقدم في ظل أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الذي لم يكن يعرف الاجراء الخاص بالنظام الوجوبي . استحداث هذا الاجراء في القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، الاجراءات التي نظمها القانون الأول هي التي تحكم طلب المدعى .

٢ - قرار إداري . إعلانه . ثبوت أن القرار لم ينشر بالنشرة المصلحة وإنما أرسل فقط إلى أقسام المصلحة . عدم كفاية هذا الاجراء لتوافر العلم اليقيني بالقرار .

سلك جديدة . فصل السائقين لعدم اللياقة الصحية بسبب ضعف الإحساس ، أو القلب ، أو الصدر ، وإعادة من ترى الإدارة إعادة من هؤلاء في وظائف أقل درجة ومرتباً من وظائفهم السابقة . جوازه في الفترة التالية للعمل بكادر ١٩٣٩ ، وقبل العمل بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٣ من يناير سنة ١٩٤٣ . كادرسنة ١٩٣٩ كان قد نسخ جميع القرارات الاستثنائية في هذا الشأن ، ومنها قرار ١٦ من مارس سنة ١٩٣٨ .

علاوة اعتيادية . اختصاص لجنة شؤون الموظفين في شأن منحها ومنعها وتأجيلها . صدور قرار اللجنة بتأجيل العلاوة بسبب جزاءات وقعت على الموظف بالرغم من أن تقاريره السنوية تدل على كفايته في عمله . صحة القرار . دليل ذلك .

العدد الثاني	فهرست	السنة الأربعون
الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٨	٣٩٢	١٤ ديسمبر ١٩٥٧
		١ - دستورية القانون . الدفع بعدم دستورية المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٣ بشأن الفصل غير التأديبي للموظفين . صيرورته غير ذي موضوع بمصدور دستور سنة ١٩٥٦ . للادتان ١٩٠ و ١٩١ من الدستور .
		٢ - قرار إداري . إثبات . افتراض صحة القرار ما لم يتم الدليل على العكس .
		٣ - فصل غير تأديبي . لجنة التطهير . لا إلزام عليها في إتباع الإجراءات والضوابط التي تلزمها هيئات التأديب عادة . حقها في تكوين عقيدتها من معلومات أعضائها . حقها في إصدار قرارها دون سماع أقوال الموظف للقدم لها . للرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٣ .
٣٩	٣٩٣	» » »
		١ - تأديب الإحالة الى مجلس التأديب . اختصاص وكيل الوزارة بذلك اختصاص وكيل الوزارة المساعد أيضاً بتفويض من الوزير . صدور هذا التفويض اليه من وكيل الوزارة . عدم جوازه . المادة ٨٩ من قانون نظام موظفي الدولة قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ .
		٢ - مجلس تأديب ، نص المادة ٨٦ من قانون للموظفين على تشكيله من اثنين من الموظفين في درجة مدير عام أحدهما من غير المصلحة التابع لها للموظف الحال للحاكم التأديبية . ومن نائب من إدارة الرأي المختصة بمجلس الدولة ، وجوب أن يكون أحد العضوين من غير المصلحة التابع لها للموظف . لضرورة لأن يكون العضو الآخر من ذات المصلحة .
		٣ - جزاء تأديبي . ثبوت أن الموظف ، وهو في مقام الدفاع عن نفسه ، قد جاوز مقتضيات هذا الدفاع الى سلوك ينطوي على تحدي رؤسائه والتطاول عليهم ، إخلاله بواجبات وظيفته ، مجازاته .
		٤ - جزاء تأديبي . توقيعه على الموظف عن قبل ارتكبه . لا وجه لتوقيع جزاء آخر بعد ذلك عن نفس الفعل .
٤٠	٣٩٤	» » »
		١ - موظف ، السلطة المختصة بالأمر بالتحقيق معه ، للمادة ٤٦

العدد الثاني	فهرست	السنة الأربعون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	تاريخ الحكم
	من اللائحة التنفيذية لقانون الموظفين . الأمر بالمحقق يصدر من الوزير بالنسبة للموظفين المعيّنين بمرسوم أو من م في درجة مدير عام . ومن وكيل الوزارة أو رئيس للصحة بالنسبة لمن عداهم . حكمة ذلك وضع ضمانات للموظفين . لا يجوز أن يصدر الأمر بالتحقيق عن م دون الوزير بالنسبة لموظفي الفئة الأولى . يجوز أن يصدر أمر التحقيق من الوزير حتى بالنسبة لموظفي الفئة الثانية .	
	٢ - جزاء تأديبي . حق الموظف في الطعن على التصرف الإداري بأوجه الطعن القانونية بما فيها سوء استعمال السلطة أو الانحراف بها . وجوب أن يلتزم في ذلك حدود الدفاع ، مجاوزتها بما فيه تحد للروءاء أو مساس بهم ، إخلال بواجبات الوظيفة .	
٤١	١ - دعوى . الطلب للاستجواب . وجوب قيامه على ركنين : الاستجبال ، وجدية ادعاء المدعى . ثبوت أن المدعى ليس له مورد رزق غير مرتبه . توافر الاستجبال .	١٤ ديسمبر ١٩٥٧
	٢ - قرار إداري . سببه . فصل للموظف قبل أن تتم النيابة بتحقيقها في التهمة للسندة إليه . حفظ التحقيق لعدم صحة التهمة . عدم توافر ركن السبب المبرر للفصل .	
٤٢	مؤهل دراسي . حامل وشهادة الأهلية في الحقوق . قرار مجلس الوزراء في ١٧ من أبريل سنة ١٩٤٩ بمنحهم ماهية ١٠ ج شهرياً في الدرجة السابعة واحتساب أقدمية معينة في هذه الدرجة وهذه الماهية متى كانت الوظيفة تتفق ومواد الدراسة التي تخصص فيها حاملو هذا المؤهل التعيين المشار إليه يقتضى وجود مثل هذه الوظيفة ذات الدرجة السابعة شاغرة في المراتبة . إذا كان الموظف وقت حصوله على المؤهل المذكور شاغلاً وظيفة من هذا النوع في الدرجة السابعة فلا حاجة لصدور قرار جديد بالتعيين فيها .	٣٩٦ ٢١
٤٣	طعن . ميعاده . ثبوت أن آخر يوم في المباد يقع ضمن عطلة رسمية . امتداد الميعاد إلى أول يوم عمل بعد انتهاء العطلة . مثال .	٣٩٦ ٣
٤٤	١ - معاشات . موظف مؤقت . شغلته وظيفة دائمة . إحاطته إلى المعاش في سن الستين .	٣٩٧ ٣

العدد الثاني	فهرست	السنة الأربعون
١٥٢	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٥	٣٩٧ ٢٨ ديسمبر ١٩٥٧	٢ — موظف . المرة في اعتباره شاغلاً وظيفة دائمة أو مؤقتة هي بالوصف الوارد عنها بالبرازية . لا عبرة بالمصرف المالي للوظيفة ، ولا يكون شاغلاً على درجة شخصية أو أصلية ، ولا بكونه مثبتاً من عدمه . قرار إداري . سحبه . امتناع السحب بنوات الميعاد القانوني . منوط ذلك أن يكون القرار قد أنشأ مركزاً ذاتياً يتعلق به حق ذي الشأن فيه .
٤٦	٣٩٨ ١٨ ديسمبر ١٩٥٦	٥ — قضاء محاكم الاستئناف (القضاء المدني) بيع محل تجاري . عقد رضائي . كتابة عقدية . شروطها . أحوالها . الاحتفاظ بحق امتياز البائع والفسخ .
٤٧	٣٩٨ ٨ ديسمبر ١٩٥٨	١ — أملاك . إقطاعية . قرار ١٩٥٣/١٠/٢١ أعفى من شرط عدم التوظيف والإقامة والالتزامات الزراعية وعدم التأجير كل من مضت مدة خمسة عشر عاماً من تاريخ استلامه الإقطاعية . شروط ذلك .
		٢ — نص عدم التصرف في الإقطاعية لإلحارج زراعية . متى يجوز للقضاء عدم الأخذ به . شروطه .
		٦ — القضاء التجاري
٤٨	٤٠٣ ١٩ يناير ١٩٥٩	حجز تحفظي تحت يد الغير . شرطه . دين يحقق الوجود وحال الأداء ومعين المتدار . دين لم تتم تصفيته أو خاضعاً لحساب جار . يجوز الحجز به .
٤٩	٤٠٣ ٢٧ د	١ — عرضة دعوى . إغفال اسم مدير شركة ليس متعلقاً بالنظام العام . حضور محامي المدعى عليه وعدم تمسكه بالدفع في أول جلسة . نزوله عن التمسك بالدفع .
		٢ — شركة . عدم ذكر اسم المدير في العرضة لا يؤثر .
		٧ — قضاء المحاكم الكلية (القضاء التجاري البحري)
٥٠	٤٠٤ ٣١ د	١ — مقال والشحن والتفريغ . تمريره لا يعتبر ناقلاً برياً ولا بحرياً . مدى مسؤوليته .

العدد الثاني	فهرست	السنة الأربعون
٥٨	٤٢١	١٢١ أكتوبر ١٩٥٩
		نفقة . فرضها على التركة ، حق لو كانت مثقلة بدين أو ضرائب .
		١٠ - قضاء المحاكم الجزئية المدنية
٥٩	٤٢٣	٨ يناير ١٩٥٩
		دعوى استرداد . حيازة . حق المستأجر في رهنها . أساسه في القانون . شروطه .
٦٠	٤٢٦	٥ نوفمبر ١٩٥٩
		سند إذني . الدائن تاجر . المدين غير تاجر . جواز إثبات الوفاء من جانب المدين بالدينه والقرائن . علته . عمل مختلط . الأعمال التجارية . جواز إثباتها بذلك .
٤٣٠		أصول الشهر العقاري - التطور التاريخي لمادة الشهر العقاري والتوثيق - للأستاذ زكي محمود - وكيل وزارة العدل لشئون الشهر العقاري .
٤٣٥		الإعتمادات المستندية - للدكتور أمين محمد بدر - المحامي .
٤٤٥		المصلحة في القرض الجنائي - للدكتور وهوف عبيد - الأستاذ بكلية الحقوق بجامعة عين شمس .
٤٥٧		إجراءات رفع الاستئناف وقيدده أمام محاكم الأحوال الشخصية في قضايا الولاية على النفس للمصريين - للدكتور إيهاب اسماعيل - وكيل نيابة الأحوال الشخصية .
٤٠٩		تطبيق على الحكم رقم ٥٠ ص ٤٠٤ - للدكتور علي جمال الدين عوض - المدرس بكلية الحقوق جامعة القاهرة .
٤١٧		تطبيق على الحكم رقم ٥١ ص ٤١١ - للدكتور علي جمال الدين عوض - المدرس بكلية الحقوق جامعة القاهرة .

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ مَجْلِسِ نِيَّوَاتِ

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٩^(١)

بمعدل بعض أحكام القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٥

بتحديد المساحة التي تزوع قطنا في إقليم مصر

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور للوقت ؛

وعلى القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ بتحديد المساحة التي تزوع قطنا في سنة ١٩٥٥ / ١٩٥٦
الزراعية والقوانين للمدة ؛

وعلى القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٨ بتحديد المساحة التي تزوع قطنا في سنة ١٩٥٨ / ١٩٥٩
الزراعية في إقليم مصر ؛
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف إلى القانون ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ للشار إليه مادة جديدة برقم ٥ مكرراً
نصها الآتي :

« مادة ٥ مكرراً — لوزارة الزراعة في أي وقت أن تطلب إلى مصلحة المساحة إجراء أعمال
الحصر والقياس بالنسبة إلى المساحات المزروعة قطنا لدى كل حائز في المناطق التي تحددها الوزارة .
ويجب أن يلصق الإعلان عن هذه الأعمال قبل إجرائها بثلاثة أيام على الأقل في نقطة البوليس
أو المركز وفي مقر المدينة والشيخاثة التي تقع في دائرتها الأراضي محل الحصر والقياس » .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويسمى به في إقليم مصر من تاريخ نشره .
صدر بمراسلة الجمهورية في ٢٩ المحرم سنة ١٣٧٩ (٤ أغسطس سنة ١٩٥٩) .

مذكرة إيضاحية

اتخذت السياسة الزراعية في الإقليم المصري استمرار العمل بالقانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٥
بتحديد المساحة التي تزوع قطنا . وذلك صدرت عدة قوانين في السنوات التالية كان آخرها القانون
رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٨ .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦٤ مكرراً « غير اعتيادي » الصادر في ٦ أغسطس سنة ١٩٥٩ .

وقد جرى العمل في السنوات السابقة في ظل القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين اللاحقة التي قضت بامتداد العمل به أن يتم حصر وقياس المساحات المزروعة قطنا لدى كل حائز في الإقليم المصرى عن طريق لجان قروية تشكل من رجال الإدارة المحليين وهم السدة والمشايخ ودلال المساحة. ورغبة من وزارة الزراعة في إحكام تنفيذ القانون على الوجه الذى يحقق أهدافه أعدت الوزارة مشروع القرار بقانون المرافق باضافة مادة جديدة برقم (٥) مكرراً إلى القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ . تتضمن النص على قيام مصلحة المساحة بإجراء أعمال حصر وقياس المساحات المزروعة قطنا بالنسبة إلى الجهات التي تحددها الوزارة وفقاً لما تراه في ضوء المشاهدات والتجارب العملية . على أن يسبق إجراء هذه الأعمال لصق الإعلان عنها قبل القيام بها بثلاثة أيام على الأقل في تقطة البوليس أو المركز وفي مقر المدينة والشاخه الكتانه بدأرتها الأراضي على الحصر والقياس .

ويتصرف وزير الزراعة والإصلاح الزراعى المركزى بمرض مشروع هذا القرار بقانون في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة ، وجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩^(١)

في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥
في شأن الحجز الإدارى

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإدارى ؛

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — تبطل المادتان ١١ و ٣٣ والفقرة الأخيرة من المادة ٥٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه على الوجه الآتى :

« مادة ١١ — يمين مندوب الحاجز عند توقيع الحجز حارساً أو أكثر على الأشياء المحبوزة ، ويجوز تعيين المدين أو الحائز حارساً وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الحائز حاضراً كلفه الحراسة ولا يمتد برفضه إياها أما إذا لم يكن حاضراً عهد بها مؤقتاً إلى أحد رجال الإدارة المحليين .

(١) نص بالبريئة الرسمية العدد ١٦٤ مكرراً « غير اعتيادى » الصادر في ٦ أغسطس سنة ١٩٥٩ .

وتعين بقرار من الوزير المختص أو من ينيه في ذلك أجور الحراسة بالنسبة إلى غير المدين أو الخائن » .

« مادة ٣٢ — إذا لم يقدم المحجوز لديه الإخطار المصوص عليه بالمادة ٣٠ أو قدمه مخالفا للحقيقة أو خفى الأوراق الواجب عليه تقرير الحقيقة عنها جارت مطالبة شخصيا بأداء المبلغ المحجوز من أجله مع مصروفات الإجراءات المترتبة على قصيره أو تأخيره وبسدر الحكم بذلك من المحكمة المختصة طبقاً للقواعد المقررة بقانون الرافضات وبحجز إداريا على ما يمكنه المحجوز لديه وفاء لما يحكم به » .

« مادة ٥٥ ققرة أخيرة — ويجوز التأجيل لمدة أوسع من ذلك أو وقف إجراءات البيع بناء على اتفاق طالب الحجز والمدين أو موافقة الحاجز على تبسيط المبالغ المستحقة أو لأسباب تتوجبها أحكام هذا القانون » .

مادة ٢ — تضاف إلى المادة ٣١ من القانون سالف الذكر ققرة أخيرة بالنص الآتي :

« مادة ٣١ ققرة أخيرة — فإذا لم يؤد المحجوز لديه أو يودع للبائع المصوص عليها في الفقرات السابقة جاز التنفيذ على أمواله إداريا بموجب محضر الحجز المصوص عليه في المادة ٢٩ مصحوباً بصورة من الإخطار المنوه عنه في المادة ٣٠

وإذا كان هناك حاجزون آخرون وقصوا حجوزاتهم قبل مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان محضر الحجز ولم يكف المبلغ المتحصل للوفاء بجميع الحقوق فلي جهة الإدارة التي تبشر بالتنفيذ إبداع المبلغ المتحصل خزانة المحكمة ليجرى توزيعه » .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويسمى به في الإقليم المصري من تاريخ نشره.

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ المحرم سنة ١٣٧٩ (٤ أغسطس سنة ١٩٥٩)

مذكرة إيضاحية

نصت للمادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري على أن يعين مندوب الحاجز عند توقيع الحجز حارساً أو أكثر على الأشياء المحجوزة ويجوز تعيين المدين حارساً وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة عهد بها مؤقتاً إلى أحد رجال الإدارة المحليين .

ونصت للمادة ٧٥ من القانون المذكور على أنه فيما عدا مانص عليه في هذا القانون تسرى جميع أحكام قانون الرافضات المدنية والتجارية التي لا تتعارض مع أحكام هذا القانون .

وتنص المادة ٥١٢ من قانون الرافضات المدنية والتجارية على أنه إذا لم يجد المحضر في مكان الحجز من يقبل الحراسة وكان للمدين حاضراً كلفه الحراسة ولا يمتد برضه إليها .

وبالرغم من النصوص للتقسية فإن بعض الأحكام قد ذهبت إلى الحكم ببراءة الدين إذا اختلس الأشياء المحجوزة إدارياً إستناداً إلى خلاف قانون الحجز الإداري من نص مماثل لنص المادة ٥١٢ من

قانون للرافعات — مع أن قانون الحجز الإداري يحيل في المادة ٧٥ منه إلى أحكام قانون للرافعات فيما لا يتعارض مع أحكامه .

وإزالة لكل لبس رؤى تعديل نص المادة ١١ من قانون الحجز الإداري بما يقضى على هذا الخلاف وذلك بالنص صراحة على أنه يجوز تعيين المدين أو الحائز حارساً وعلى عدم الاعتداد برفض المدين أو الحائز الحراسة متى كان حاضراً .

وتنص المادة ٣٢ من القانون سالف الذكر على أنه في حالة عدم أداء المحجوز لديه ما أقر به أو إداعه خزانة الجهة الحاجزة في الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٣١ يجوز مطالبة شخصاً بأداء المبلغ المحجوز من أجله مع مصادرة الإجراءات المترتبة على تصديره أو تأخيريه ويصدر الحكم بذلك من المحكمة المختصة طبقاً للقواعد المقررة بقانون الرافعات وبمحجز إدارياً على ما يملكه المحجوز لديه وفاء لهذا المبلغ المحكوم به من تلك المحكمة .

وتنص المادة ٥٧ من قانون الرافعات المدنية والتجارية على أنه إذا لم يحصل الوفاء ولا الإيداع كان للحاجز أن ينفذ على أموال المحجوز لديه بموجب سنده التنفيذي مرفقاً به صورة رسمية من تقرير المحجوز لديه .

ولما كان في انتظار إجراءات التقاضي وصدر حكم من المحكمة المختصة قبل توقيع الحجز الإداري على ما يملكه المحجوز لديه ما يحول دون حصول الجهة الحاجزة على حقها بالسرعة المطلوبة . لذلك رؤى إضافة فقرة أخيرة إلى المادة ٣١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر تنص على أنه إذا لم يؤد المحجوز لديه أو يودع المبالغ المنصوص عليها في الفقرات السابقة جاز التنفيذ على أمواله إدارياً بموجب محضر الحجز المنصوص عليه في المادة ٢٩ مصحوباً بصورة من الإخطار المنوه عنه في المادة ٣٠ .

واستبشع ذلك تعديل المادة ٣٢ من القانون بما يتمشى مع التعديل المتقدم . ولما كانت المادة ٥٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ تجيز تأجيل بيع المقار المحجوز عليها إدارياً كما أوجبت النشر والإعلان عن الميعاد الجديد بالطريقة المنصوص عليها في المادة ٥٣ من القانون المذكور .

ولما كانت إجراءات النشر والإعلان التي أشارت إليها المادة ٥٣ من القانون طويلة ومعقدة علاوة على أن الحاجة لا تدعو إليها في الأحوال التي يطلب فيها المحجوز عليه تسيط المبالغ المستحقة عليه وموافقة طالب الحجز على ذلك الأمر الذي يؤدي إلى عدم بيع المقار المحجوز إلا في حالة إخلال المدين بقرار التسيط وذلك بعدم أداء الأقساط في مواعيدها .

لذلك رؤى تعديل نص الفقرة الأخيرة من المادة ٥٥ بما يجيز وقف إجراءات البيع القارى الإداري في حالة موافقة طالب الحجز على تسيط المبالغ المستحقة أسوة بالنص الذي أورده القانون في المادة ٢٠ بخصوص وقف إجراءات بيع التناول مادام المدين مستمراً في أداء الأقساط المستحقة

عليه بانتظام وذلك تناديا لعملية النشر والإعلان وما تستلزمه من مصروفات لا تدعو إليها الحاجة .
وتتصرف وزارة الخزانة بعرض مشروع القانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية متضمنا
التعديلات المقترحة وذلك بعد إقراره في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالمواظقة عليه
وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٥٩^(١)

بتمديد بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
بالإصلاح الزراعي الصادر في إقليم مصرى

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ؛
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ؛
وعلى ما ادرته مجلس الدولة ؛
قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٣٩ مكررا (١) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
بالإصلاح الزراعي النص الآتي :

« مادة ٣٩ مكرراً (١) — تمتد لنهاية سنة ١٩٦٠/١٩٥٩ الزراعية عقود الإيجار التي تنتهي
بنهاية سنة ١٩٥٨ / ١٩٥٩ الزراعية سواء لانقضاء للدة المتفق عليها في العقد أو التي امتد إليها تنفيذاً
للمادة السابقة والقوانين رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٣ و ٤٧٤ لسنة ١٩٥٤ و ٤١١ لسنة ١٩٥٥ و ٣١٥
لسنة ١٩٥٦ للعمل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ ويكون الامتداد بالنسبة لنصف المساحة للوجرة
إذا كان للمالك قد استعمل حقه في تجنب المستأجر قبل العمل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ للشار
إليه ، وإلا سقط حقه في هذا التجنب .

وذلك كله بشرط قيام المستأجر بالوفاء بجميع التزاماته ، وإلا اعتبر العقد منتهياً من تلقاء نفسه
دون تنبيه أو إنذار » .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ المحرم سنة ١٣٧٩ (٤ أغسطس سنة ١٩٥٩) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦٤ مكر « غير احتياجي » الصادر في ٦ أغسطس سنة ١٩٥٩ .

مذكرة إيضاحية

عند صدور قانون الإصلاح الزراعي رُؤي أن الصالح العام يقتضى أن تمتد عقود الإيجار التي كانت تنتهى بنهاية سنة ١٩٥١/١٩٥٢ الزراعية إلى سنة أخرى، فأضيفت المادة ٣٩ مكرراً. ثم امتدت هذه العقود لثلاث سنوات أخرى بالنسبة لنصف المساحة المؤجرة لغاية سنة ١٩٥٥ / ١٩٥٦ الزراعية بمقتضى القوانين رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٣، ٤٧٤ لسنة ١٩٥٤، ٤١١ لسنة ١٩٥٥، وقصد بذلك استقرار الحال بالنسبة للطائفة للمستأجرين جميعاً حتى لا يضطرب أمر معاشهم وتكون أمامهم فسحة من الوقت يتدبرون فيها مورد رزقهم. ثم رُؤي للاعتبارات ذاتها من جهة. وحماية للملاك من جهة أخرى من المستأجرين الذين يخلون بالتزاماتهم أن يستبدل بنص المادة ٣٩ مكرراً (١) نص جديد تضمنه حكم القانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٦ للعدل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ يقضى بالامتداد لنهاية سنة ١٩٥٨ / ١٩٥٩ الزراعية سواء بالنسبة للعقود التي تنتهى بنهاية سنة ١٩٥٥ / ١٩٥٦ الزراعية لاقضاء للدة المتفق عليها في القدر أو التي امتد إليها تنفيذاً للمادة ٣٩ مكرراً والقوانين رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٣، ٤٧٤ لسنة ١٩٥٤، ٤١١ لسنة ١٩٥٥ أو العقود التي تنتهى مدتها المتفق عليها قبل نهاية سنة ١٩٥٨ / ١٩٥٩ المذكورة على أن يكون امتدادها بالنسبة لنصف المساحة المؤجرة في للدة التي امتد إليها القدر إذا كان المالك قد استعمل حقه في التجنيب قبل العمل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ وإلا سقط الحق فيه. وقد رُؤي لنفس الاعتبارات المذكورة أن يستبدل بالنص السابق نص آخر يقضى بامتداد جميع العقود للشار إليها لمدة سنة زراعية أخرى (١٩٥٩ / ١٩٦٠) على أن يكون الامتداد مقصوراً على نصف المساحة إذا كان المالك قد استعمل حقه في تجنيب المستأجر قبل العمل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ وإلا سقط حقه في هذا التجنيب. كما رُؤي أيضاً كي يطمئن للملاك إلى وفاء المستأجرين بالتزاماتهم كافة، ألا يحرموا من طلب فسخ الإيجار وإخراج المستأجرين من الأرض للمؤجرة سواء أكان التصدير في أداء الأجرة أو في الوفاء بأى التزام آخر يترتب فسخ القدر طبقاً للأصول العامة.

ويشرف وزير الإصلاح الزراعي عرض مشروع القانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره.

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتعاون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩^(١)

بتنظيم يوع الأقطان الآجلة في الداخل

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المستور المؤقت ؟

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٣٩ بتعديل شروط يوع الأقطان الآجلة التي ينق على
تحديد أمانها فيما بعد ؟
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؟

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تسرى على يوع الأقطان الآجلة في الداخل الأحكام الآتية :

(أولاً) يكون للبائع الحق في قطع السعر في أي يوم من أيام العمل بيورصة العقود بالاسكندرية
حق اليوم السابق لأول الشهر القوي تم البيع على أساس عقده . فإذا كان نهاية الأجل الذي يحق فيه
البائع قطع السعر يوم عطلة بيورصة العقود بالإسكندرية أو كان التعامل في البورصة في هذا اليوم
محدداً بأسعار إسمية أو أسعار لا تعامل بها لأي سبب كان فإن الاجل يمتد إلى يوم العمل التالي له .

(ثانياً) يكون للبائع الحق في قطع السعر على أي من أسعار الساعة ١٠ أو ١١ أو ١٢ أو ١٣
أو ١٤ أو ١٥ أو ١٦ أو ١٧ أو ١٨ أو ١٩ أو ٢٠ أو ٢١ أو ٢٢ أو ٢٣ أو ٢٤ أو ٢٥ أو ٢٦ أو ٢٧ أو ٢٨ أو ٢٩ أو ٣٠
يصل الامر للشترى بالاسكندرية قبل مياد هذا التحديد بنصف ساعة على الأقل ، فإذا وصل الامر
بعد ذلك أجرى القطع على أساس التحديد الذي يليه ، وإذا لم يصل الامر للشترى قبل نصف ساعة على
الأقل من إقبال الساعة الواحدة أجرى القطع على أساس سعر الفتح ليوم العمل التالي بالبورصة .

(ثالثاً) ويشترط لصحة أمر القطع على أي تحديد خلال الجلسة أن تكون الكمية المطلوب
قطع سعرها قواماً ٢٥٠ قطاراً أو مضاعفاتاً . أما الكميات التي تقل عن ٢٥٠ قطاراً أو البواقي
بعد ٢٥٠ قطاراً فلا يحق للبائع طلب قطع سعرها إلا على قتل الساعة الواحدة بعد الظهر .

(رابعاً) يكون للبائع حق النقل من استحقاق إلى استحقاق تال بشرط أن يؤدي السمسرة
وكافة المصروفات القانونية لهذا النقل بيورصة العقود بالاسكندرية . ولا يكون للبائع الحق في النقل
إلا لمرة واحدة ، ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك في العقد

وفي جميع الاحوال لا يصح أن يجاوز الاستحقاق الأخير المتقول إليه نهاية الموسم الجاري .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٦٤ مكرر « غير اعتيادي » الصادر في ٦ أغسطس سنة ١٩٥٩ .

وعلى البائع في حالة النقل أن يدفع الفرق إذا كان سعر الشئ البعيد أعلى من القريب ، وعلى المشتري أن يدفع له الفرق إذا كان سعر الشئ القريب أعلى من البعيد .

ويؤتم لسريان أمر النقل أن يكون سعرا شهري الاستحقاقين متعامل عليهما في البورصة ، فإن كان أحدهما غير متعامل عليه يملق أمر النقل حتى يسرى التعامل على الشهرين .

وتسرى فيها يتعلق بمعاد وصول أمر النقل والكميات التي يتضمنها الأحكام النصوص عليها في البندين (ثانياً) و (ثالثاً) من هذه المادة .

(خامساً) إذا لم يستعمل البائع حقه في قطع السعر أو النقل خلال أيام العمل بالبورصة حتى نهاية الأجل المحدد له بهذا القانون يقطع المشتري الكمية للبيعة بالمقد أو الرصيد المتبقى منها دون قطع على دفعت في الأيام الثلاثة التالية مباشرة لانقضاء حق البائع في القطع وذلك متى زادت هذه الكمية عن ٢٥٠ قطاراً ، فإن لم تجاوز الكمية هذا القدر أجرى قطع سعرها في أول يوم من الأيام الثلاثة المشار إليها .

وفي جميع الأحوال يكون القطع على أساس سعر نقل الساعة الواحدة لليوم أو الأيام التي يجري فيها القطع ، فإذا سادف يوم أو أكثر من هذه الأيام يوم عطلة في البورصة أو كانت أسعار النقل معددة بدون تعامل امتد الأجل لنقل اليوم التالي للتعامل على أسماؤه .

مادة ٢ — يطل كل شرط وارد في العقود فيما يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٣ — يلغى المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٣٩ للشار إليه .

مادة ٤ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ المحرم سنة ١٣٦٩ (٤ أغسطس سنة ١٩٥٩) .

مذكرة إيضاحية

صدر للرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٣٩ لتنظيم عمليات بيع القطن تحت تحديد سعره بعد أن عمت الشكوى مما أحاط بهذا النظام من أضرار طالما أصابت البائعين وهم في العادة جمهور الزارعين . وقد استهدف للرسوم بقانون للشار إليه معالجة اليوب التي صاحبت العمل بهذا النظام في ظل العرف التي كان ينظمه .

على أن التطبيق العملي لأحكام للرسوم بقانون آنف الذكر أظهرت بعض العيوب والافتراات كانت متثراً لشكوى للتاملين في هذا الميدان ، كما تبين أن بعض نصوصه يوزها الإحكام والدفقة مما كان مصدراً لكثير من النزاعات بين البائعين وللمشتريين غالباً ما كانت تصل بهم إلى القضاء .

لذلك رأت الحكومة أن تولى عنايتها هذا الجانب الهام من تجارة القطن . ذلك الجانب الذي يحس صالح للمجتبىين وأغلبهم من صغار الزراع ، كما يرتبط بنظام العمل في بورصة العقود ويتصل بمصالح طائفة كبيرة من التاملين فيها .

وتتصرف وزارة الاقتصاد والتجارة بتقديم مشروع القانون للرافق منظر لأحكام يروع الأقطان
الآجلة في الداخل ومستندركا النص الذي شاب للرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٣٩ على
الوجه الآتي :

أولاً — قطع للرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٣٩ بأن يكون للبائع الحق في تحديد السعر
حتى اليوم السادس عشر من الشهر الذي تم البيع على أساس عقده . وقد لوحظ أن البائع إذا
ما استعمل حقه هذا ولم يحدد السعر إلا في اليوم السادس عشر من الشهر وكان للشترى قد بلغ الأقطان
محل الصفقة واشترى في ذات الوقت عس الكبة من بورصة العقود لتأمين مركزه ، ثم حل موعد
الإصدار الأول لأذون للعانة وهو لا يبدو اليوم العاشر من الشهر ، فقد يتعرض الشترى إلى تسليم
القطن الخاص بالعقد الذي اشتراه وهو غير راغب فيه ، الأمر الذي قد ينج عنه ضرر بالغ بالكثير
من الشترين .

لذلك تدارك مشروع القانون للمقترح هذا الوضع ، فنص على أن يكون حق البائع في تحديد السعر
غايته اليوم السابق لأول الشهر الذي تم البيع على أساس عقده (أي لآخر الشهر السابق للشهر
للتعامل على أساسه) وذلك حتى يتمكن للشترى من تصفية مركزه في بورصة العقود قبل حلول أجل
الفترة وتعرضه لتسليم القطن الذي اشتري عقده تنطية لمركزه .

ثانياً — أضيفت أسعار الفتح إلى الأسعار التي يحق للبائع قطع السعر على أساسها فأصبحت خمسة
أوقات بدلا من أربعة ، وبذلك اتسع مجال الحق الذي خول للبائعين في تحديد السعر على أي أساس
من أسعار الساعة العاشرة أو ١١ر٤٥ أو ١٢ر١٥ أو ١٢ر٤٥ أو الساعة الواحدة . وتضخ أهمية
العملية لهذا الحق للمستحدث متى راعينا أن التشريع الجديد قد واجه حالة وصول أمر القطع أو النقل
للشترى قبل الساعة الواحدة بوقت لا يتفق معه تنفيذ هذا الأمر فسمح بإجراء التحديد أو النقل في
هذه الحالة على أساس سعر الفتح ليوم العمل التالي بالبورصة .

ثالثاً — كان للرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٣٩ يستلزم لإمكان سريان أمر القطع على
الساعة التي حددتها البائع أن يرسل أمر تحديد السعر إلى الشترى في موعد يسمح له عند الاقتضاء
بإجراء عملية التغطية اللازمة . وقد لوحظ أن عبارة النص على الوجه المتقدم عبارة مرنة تفسح مجالاً
لإثارة المنازعات بين المتعاملين ، فرؤى تحديد فترة معقولة لوصول أمر القطع تناسب كلا من البائعين
والشترين بحيث يحسم الخلاف حول هذا الأمر ، فورد النص في المشروع على أنه يشترط لصحة سريان
أمر القطع على تحديد معين أن يصل الأمر للشترى بالاسكندرية قبل ميعاد هذا التحديد بنصف ساعة
على الأقل . كما رؤى أن يسرى هذا الحكم بالنسبة لأمر النقل أيضاً . ولم يكن الرسوم بقانون
العمول به قد نظم ميعاداً لوصول أمر النقل .

رابعاً — لم يواجه الرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٣٩ أمر تحديد الكميات التي يحق للبائع
طلب قطع سعرها . ولما كان التعامل بالبورصة لا يكون إلا على أساس ٢٥٠ قطاراً أو مضاعفاتها ،
وكانت عمليات تحديد السعر تنصب عادة على كميات صغيرة من الأقطان قلما تصل إلى هذا الحد ، مما

لا يسمح للمشتري بتنفيذها ببورصة العقود ، فقد رؤى النص على أنه لا يحق للبائع طلب قطع السعر أو النقل عن كيات نقل عن الـ ٢٥٠ قطاراً إلا على قفل الساعة الواحدة حيث يتسنى للمشتري تجميع كيات تكفي لإجراء عملية النقطية اللازمة بالبورصة .

خامساً — كانت المادة الأولى من للرسم بقانون الممول به تحول للبائع الحق في النقل من استحقاق إلى استحقاق تال له . وكان هذا الحق في ظل النص المشار إليه مطلقاً يسوغ للبائع ممارسته لأكثر من مرة ، الأمر الذى يخشى معه أن يتقلب المنتج إلى مضارب في السوق ، وهو أمر ضار بصالحه وصالح التعامل بالبورصة على السواء . فذلك قيد المشروع المقترح حق البائع في طلب النقل مرة واحدة ما لم يتفق على غير ذلك في العقد . كما نص المشروع على أن يقتصر النقل في جميع الاحوال على موسم واحد ، حتى لا يتحمل موسم بأقطان موسم آخر .

وتتصرف وزارة الاقتصاد برض مشروع القانون في الصيغة التى أقرها مجلس الدولة على السيد رئيس الجمهورية — رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٩^(١)

بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٨

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — تلتى المادة السابعة من القانون رقم (١١١) لسنة ١٩٥٨ وتعدل بها

النص التالى :

« مادة ٧ — تؤدى الضريبة المتحققة وفقاً لأحكام هذا القانون على أقساط سنوية متساوية جدد سنى التكاليف يستحق أولها خلال ١٥ يوماً من تاريخ التبليغ ويستحق كل من الاقساط التالية خلال الربع الأول من كل سنة من السنوات التالية » .

مادة ٢ — لا تخضع التكاليف المطروحة بموجب قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (١١١) لعام ١٩٥٨ لأحكام التقادم المالى المنصوص عليه فى القوانين والأنظمة المرعية .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٤ ذى الحجة سنة ١٣٧٨ (٣٠ يونيه سنة ١٩٥٩) :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٧٣ مكرر الصادر و ٤ يوليه سنة ١٩٥٩ .

قرارات رئيس الجمهورية العربية المتحدة :

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٣٧٧ لسنة ١٩٥٩^(١)

بتعديل الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين والقرارات
المدة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون للؤسسات العامة ؛ وعلى ما ارتأه مجلس الدولة؛

قرر :

مادة ١ — تضاف إلى المادة ١٢ من الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ققرة جديدة
على الفقرة الثانية بالنص الآتي :

« وتبدأ السنة المالية للهيئة في أول يناير وتنتهي في أول ديسمبر من كل سنة » .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويحمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ المحرم سنة ١٣٧٩ (٤ أغسطس سنة ١٩٥٩)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩^(٢)

بشأن الأجور الإضافية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية ؛

قرر :

مادة ١ — لا يجوز منح للوظائف من الدرجات الثلاثة لما فوقها الذين يعملون في الحكومة
بفروعها المختلفة أية أجور عن الأعمال الإضافية التي يطلب إليهم تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية ،

(١) نصر بالجريدة الرسمية العدد ١٧٣ الصادر في ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٩ .

(٢) نصر بالجريدة الرسمية العدد ١٧٤ الصادر في ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٩ .

ويسرى ذلك أيضاً على موظفي المؤسسات العامة أو الهيئات المستقلة الذين يتقاضون مرتبات معادلة لمرتبات الدرجات للشار إليها .

وتسرى بالنسبة لموظفي الجهات المذكورة في الفقرة السابقة الأحكام للنصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ مالم يذكر .

مادة ٢ — تلتى النصوص والنظم المعمول بها في الجهات المبينة بالمادة الأولى الخالفة لأحكام المادة السابقة .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية . ويعمل به من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ المحرم سنة ١٣٧٩ (٤ أغسطس سنة ١٩٥٩) .

قرارات وزارية

وزارة الاقتصاد :

قرار رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٥٩^(١)

في شأن إجراءات طلب الترخيص المنصوص عليه في المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات الساهمة وشركات التوسية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة

وزير الاقتصاد باقليم مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات الساهمة وشركات التوسية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المعدلة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٩ ؛

وعلى القرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٩ بتنفيذ أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ -- على الشركات التي يجاوز لها توزيع أرباح تزيد على الحدود المقررة في البند ٣ من المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه تقديم طلبات الترخيص في الزيادة إلى مصلحة الشركات بوزارة الاقتصاد في ميعاد لا يجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة .

مادة ٢ -- على الشركات تقديم طلبات الترخيص في التصرف في بعض الاحتياطات أو الحصص القائمة في غير الأبواب المخصصة لها إلى المصلحة المذكور في ميعاد لا يجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة .

ويصدر القرار في شأن هذه الطلبات خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ تقديمها .

مادة ٣ -- يجب أن يقدم طلب الترخيص المنصوص عليه في المادتين السابقتين مصحوباً بمذكرة تتضمن مبرراته والستندات للؤيدة لها ، وصورة من آخر ميزانية للشركة وحساب الأرباح والخسائر موقعين من رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب ومراقب الحسابات ، وبيان بالتوزيعات التي أجرتها الشركة في السنوات الأربع السابقة والقيمة السوقية للأسهم خلال الأشهر الستة السابقة على انتهاء السنة المالية الأخيرة للشركة أو على إجراء زيادة رأس المال على حسب الأحوال .

(١) نشر بالجريدة المصرية العدد ٥٣ الصادر ٩ يولييه سنة ١٩٥٩ .

مادة ٤ — استثناء من حكم المادتين ٣٠١ يجوز للشركات التي مضى على نهاية سنتها المالية عند صدور هذا القرار أكثر من ثلاثة أشهر تقديم طلبات الترخيص المنصوص عليها في المادتان المذكورتين إلى مصلحة الشركات خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويحمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣٧٨ (أول يوليو سنة ١٩٥٩) .

قرار رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٩^(١)

بتنفيذ القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥١ في شأن السمسرة في بورصة العقود

وزير الاقتصاد بإقليم مصر .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥١ في شأن السمسرة في بورصة العقود والقود والمعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٥٢ ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن تنفيذ القانون المشار إليه ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يجب على السمسرة موافاة مندوب الحكومة لدى بورصة العقود في اليوم الأول من كل أسبوع بالكشف المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥١ المشار إليه وذلك عن عمليات الشراء والبيع التي تمت خلال الأسبوع للتقضى واستحق عنها حصة للحكومة .

مادة ٢ — على السمسرة توريد المبالغ المستحقة للحكومة طبقاً للقانون المشار إليه لحساب وزارة الاقتصاد (مصلحة القطن) خلال عشرة أيام الأولى من كل شهر عن العمليات التي تمت في الشهر السابق والموضحة بالكشف المشار إليها في المادة الأولى . أما المبالغ المستحقة عن الأسبوع المتداخل (المشترك بين الشهرين) فيتم توريدها ضمن حصة الشهر التالي للأسبوع المتداخل .

ويكون سداد المبالغ المشار إليها إما بتوريدها تداً إلى خزينة محافظة الاسكندرية أو بشيكات أو حوالات أو أذون بريدية .

مادة ٣ — يلغى القرار الوزاري رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ١٤ المحرم سنة ١٣٧٩ (٢٠ يوليو سنة ١٩٥٩) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٩ الصادر في ٣٠ يولييه سنة ١٩٥٩ .

وزارة الداخلية :**قرار وزارى رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٩^(١)**

بتعديل بعض أحكام القرار الوزارى الصادر بتاريخ ١٥ من
ديسمبر سنة ١٩٥٥ تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٤٤٩
لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ؛
وعلى القرار الوزارى الصادر بتاريخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ بتنفيذ أحكام هذا القانون ؛
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تضاف إلى القرار الوزارى المشار إليه مادة جديدة برقم ٣ مكرراً بالنص الآتى :
« مع مراعاة أحكام المادة السابقة لا يجوز إعطاء الترخيص فى تسير الميكروباص أو الاكسبريس
باس سيارة أجرة (تاكسى) .
ولا يجوز الترخيص فى تسيرها سيارة تحت الطلب (ريميس) إلا فى مدن القاهرة والاسكندرية
وبور سعيد » .

مادة ٢ — يستبدل بالفقرة الأولى من المادة ٤ من القرار المشار إليه النص الآتى :
« يحدد عدد الركاب للسيارة الأجرة وتحت الطلب بتخصيص ٥٠ ستيقراً للقائد و ٤٠ ستيقراً
لكل راكب من طول القعد من خلفه » .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
تحريراً فى ١٠ المحرم سنة ١٣٧٩ (١٦ يونيو سنة ١٩٥٩) .

(١) نشر بالوثاق المصرية المبدد ٥٧ الصادر فى ٢٥ يوليه سنة ١٩٥٩ .

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل :

قرار رقم ١١ لسنة ١٩٥٩^(١)

في شأن تعيين الجهات الإدارية المختصة بتطبيق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي

بعد الاطلاع على المادة ٢ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تكون مكاتب تنفيذ العمل التابعة للإدارة العامة للعمل بالإقليم المصري ومديرية العمل بدمشق ومديريات الشؤون الاجتماعية والعمل بمحافظات الإقليم السوري هي الجهة الإدارية المشار إليها في المادتين ٤٢ و ٤٤ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه .

مادة ٢ — تكون الإدارة العامة للعمل بالإقليم المصري ومديرية العمل بدمشق ومديريات الشؤون الاجتماعية والعمل بمحافظات الإقليم السوري هي الجهة الإدارية المشار إليها في المادتين ٤٥ و ١٠٧ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه .

مادة ٣ — تكون مكاتب العمل المختصة بالإقليم المصري ومديرية العمل بدمشق ومديريات الشؤون الاجتماعية والعمل بمحافظات الإقليم السوري هي الجهة الإدارية المشار إليها في المواد ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه .

مادة ٤ — تكون كل من وزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل والتفويضات والإقليميين وفروعهما المختصة هي الجهة المشار إليها في المادتين ١٠٠ و ١٠٥ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ .
تحريراً في ٣ المحرم سنة ١٣٧٩ (٩ يوليو سنة ١٩٥٩) .

قرار رقم ١٢ لسنة ١٩٥٩^(١)

في شأن الفحص الطبي لعمال المحرّين لأراض المهنة

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي

بعد الاطلاع على المادة ٣٤ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يجري الفحص الطبي الدوري المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون المشار إليه في

(١) نص بالجريدة الرسمية العدد ١٥٤ الصادر في ٢٦ يولييه سنة ١٩٥٩ .

(٢) نص بالجريدة الرسمية العدد ١٥٤ الصادر في ٢٦ يولييه سنة ١٩٥٩ .

الأوقات المورية الآتية :

- أولاً : مرة كل سنة أشهر بالنسبة إلى العمال المرضى للأمراض المهنية الآتية :
- (١) التسمم بالرصاص ومضاعفاته — إذا كانت طبيعة العمل تعرضهم لأبخرة الرصاص .
 - (٢) التسمم بثاني كبريتور الكريون ومضاعفاته (أحد مركبات الكبريت) .
 - (٣) الأمراض والاعراض الباثولوجية التي تنشأ من الراديوم والمواد المائلة ذات النشاط الإشعاعي وأشعة اكس .

- (٤) التأثير بالكروم وما ينشأ عنه من قرح ومضاعفات — في عمليات الدباغة .
 - (٥) التسمم بالبنزول أو مركباته أو مثيلاته أو مشتقاتها ومضاعفات ذلك التسمم .
- ثانياً : مرة كل سنة بالنسبة إلى العمال المرضى للأمراض المهنية الآتية :

- (١) التسمم بالرصاص ومضاعفاته — في غير العمليات أو الاعمال التي تعرض العمال لأبخرة الرصاص .
- (٢) التأثير بالكروم وما ينشأ عنه من قرح ومضاعفات — في غير صناعة الدباغة
- (٣) التسمم بالزئبق ومضاعفاته .
- (٤) التسمم بالأنتيمون ومضاعفاته .
- (٥) التسمم بالزرنيخ ومضاعفاته .
- (٦) التسمم بالتسפור ومضاعفاته .
- (٧) التسمم بالتنجيز ومضاعفاته .
- (٨) التسمم بالكبريت ومضاعفاته .
- (٩) سرطان الجلد الأول والثاني والجلد والميون المزمنة .
- (١٠) تأثر العين بالحرارة والضوء .
- (١١) التأثير بالنيكل وما ينشأ عنه من قرح ومضاعفات .
- (١٢) التسمم بالقول أو غازاته أو مشتقاته ومضاعفاته .
- (١٣) التسمم بالكوروفورم ورابع كلورور الكربون .
- (١٤) التسمم برابع كلورور الأثيل وثالث كلورور الأثيلين والمشتقات الهالوجينية الأخرى للمركبات الأيدروكربونية الأليفاتية .

ثالثاً : مرة كل سنتين بالنسبة إلى العمال المرضى للاصابة بباقي الأمراض المهنية المبينة بالجدول المرافق لقانون المشار إليه .

مادة ٢ — يراعى في الفحص الطبي الدوري أن يبين ما يأتي :

- (١) حالة الدم والجهاز العصبي والجهاز الهضمي والبول والنسبة إلى العمال المرضى للتسمم بالرصاص .
- (٢) حالة الجهاز الهضمي والجهاز العصبي والبول والنسبة إلى العمال المرضى للتسمم بالزئبق .
- (٣) حالة الجهاز الهضمي والجهاز العصبي والجلد والأغشية المخاطية بالنسبة إلى العمال المرضى للتسمم بالزرنيخ .

- (٤) حالة الجهاز الدوري والجهاز التنفسي العليا بالنسبة إلى العمال المرضى لتقسم بالأتيمون .
- (٥) حالة الفك الأسفل والأنسان والعظام بالنسبة إلى العمال للمرضين لتقسم بالغالور .
- (٦) حالة الدم والجهاز العصبي والجهد بالنسبة إلى العمال للمرضين لتقسم بالبنزول .
- (٧) حالة الجهاز العصبي والصدر والجهد بالنسبة إلى العمال للمرضين لتقسم بالنتجنز .
- (٨) حالة الجهاز التنفسي والقلب والأغشية المحاطة بالنسبة إلى العمال للمرضين لتقسم بالكبريت .

- (٩) حالة الجهد للعمال للمرضين لتأثر بالكروم والنيكل
- (١٠) حالة الجهاز التنفسي والعيون للعمال للمرضين لتقسم بالكور والغالور والبروم .
- (١١) حالة الجهاز التنفسي والجهد والعيون للعمال للمرضين لتقسم بالبرول .
- (١٢) حالة الكبد والكلى والقلب والجهاز العصبي للعمال للمرضين لتقسم بالكوروفورم ورابع كلورور الكريون ورابع كلورور الأثيل وثالث كلورور الأثيلين والمشتقات الهالوجينية الأخرى للمركبات الأيدروكربونية من المجموعة الأليفاتية .
- (١٣) حالة السم والجهد والعيون ومدى امتصاص الإشعاع بالنسبة إلى العمال للمرضين للأضرار والأعراض الباثولوجية التي تنشأ عن الراديوم أو المواد ذات النشاط الإشعاعي وأشعة اكس .
- (١٤) حالة الجهد والعيون بالنسبة إلى العمال المرضى للإصابة بسرطان الجلد الأولى والتهابات الجلد والعيون المزمنة .

- (١٥) حالة العيون بالنسبة إلى العمال المرضى لتأثر العين من الحرارة والضوء .
- (١٦) حالة الجهاز التنفسي « الصدر » بما في ذلك الفحص بالأشعة) بالنسبة إلى العمال المرضى لأمراض التباير الرئوية (نوموكونيوزس) ومرض الحصون .
- (١٧) أية بيانات أخرى يقررها المدير العام للإدارة العامة للعمل بالإقليم المصري ومدير العمل بالإقليم السوري .

مادة ٣ — يجب إجراء فحص طبي ابتدائي شامل لكل عامل يلحق بعمل يعرضه لأحد الأمراض المهنية على أن يراعى في إجراء الفحص المذكور طبيعة العمل ونوع المرض المعرض له العامل ومدى لياقة العامل صحيا للقيام بهذا العمل وأن يجري ذلك الفحص قبل تسله العمل .

مادة ٤ — يجب إثبات نتيجة الفحص الطبي الابتدائي والدوري لكل عامل على البطاقة الخاصة به والفرق أعوذجها بهذا القرار كما يجب تسجيل تلك النتائج أمام اسم كل عامل في السجل للمد لهذا الغرض .

مادة ٥ — إذا اتضح من الفحص الطبي الدوري اشتباه إصابة بمرض مهني وجب إجراء ما يلزم من محوث طبية ومعملية أو مخبرية لتأكد من الإصابة ومداها .

مادة ٦ — يجوز للطبيب الذي يجري الفحص الدوري أن يطلب إعادة فحص أى عامل معرض

لمرض مهنة بعد مدة أقل من الفترات الدورية للتصوم عليها في هذا القرار إذا وجد أن حالته الصحية تستدعي ذلك .

مادة ٧ - يوقف عن العمل كل عامل يصاب بمرض مهني ويرى الطبيب أن في قيامه به خطراً على صحته ، ولا يجوز إعادة أي عامل مصاب بمرض مهني إلى العمل إلا إذا ثبت من الفحص الطبي لياقته صحياً لاستئنافه على أنه يجوز إذا رأى الطبيب الكشف ذلك وسمحت حالة العمل أن يعهد إليه بعمل آخر يتناسب مع حالته الصحية ويكون بعيداً عن مصدر المرض للمهني للصاب به .

مادة ٨ - يجب مراعاة السرية التامة فيما يتعلق بنتائج الفحص الطبي ولا يجوز تداول هذه المعلومات إلا بين المختصين . ويجوز إعطاء صورة من تلك البيانات للعامل بناء على طلب كتابي منه .

مادة ٩ - لا يجوز تحميل العمال أية نفقات تتطلبها الفحص الطبي .

كما لا يجوز الخصم من أجورهم نظير وقت العمل الذي يتطلبه ذلك الفحص .

مادة ١٠ - لأطباق ومفتشى الصحة المالية بالإدارة العامة للعمل بالإقليم المصري ومديرية العمل بالإقليم السوري الذين لهم صفة رجال الضبط القضائي التحقق من إجراء الفحص الطبي الإبتدائي والدوري المنصوص عليه في هذا القرار ولهم في ذلك حق إجراء ما يلزم من كشف أو بحوث طبية ومعملية أو مخبرية لتأكد من خلو العمال من الأمراض المهنية أو إصابتهم بها وتحديد مدى تلك الإصابات .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ .

تحريراً في ٣ محرم سنة ١٣٧٩ (٩ يوليو سنة ١٩٥٩) .

قرار رقم ١٣ لسنة ١٩٥٩^(١)

في شأن التطلبات الكافية بوقاية العمال من إصابات العمل

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي

بعد الاطلاع على المادة ٥٠ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩؛

وعلى ما ابرأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - على صاحب العمل اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لتأكد من أن الظروف السائدة في أماكن العمل توفر وقاية كافية لسلامة العمال المشتغلين بها وعلى الأخص :

(١) مراعاة ألا يقل حجم الفراغ المخصص للشخص الواحد عن ١١ د٥ متر مكعب على ألا يقل

(١) نص في الجريدة الرسمية العدد ١٥٤ الصادر في ٢٦ يولييه سنة ١٩٥٩ .

في حساب هذا الحجم أى ارتفاع في غرف العمل يزيد على ٥٠٤ متر .

(ب) توفير إضاءة كافية ومناسبة طبيعية كانت أو صناعية وراعى في ذلك ما يلى :

١ — أن يكون النافذة والنور وفتحات الضوء الطبيعية الأخرى مفتوحة أو يكون زجاجها في حالة نظيفة من الداخل والخارج بصفة دائمة وألا تكون محجوبة بأى عائق .

٢ — ألا تقل قوة الإضاءة عند مستوى العامل (عند سطح أفقى يرتفع ثلاثة أقدام عن الأرض) عن ٦ شمعة / قدم على أن يكتفى في الممرات والطرق بقوة إضاءة لا تقل عن شمعة واحدة/قدم على سطح الأرض .

٣ — أن تكون مصادر الضوء الطبيعية والصناعية بحيث تضمن إضاءة متجانسة وأن تتخذ الوسائل المناسبة لتجنب الوهج المباشر والوهج المنعكس .

٤ — تجنب التفاوت الكبير في توزيع الضوء في الأماكن المقاربة .

٥ — توفير إضاءة مناسبة للعمليات المتفاوتة في الدقة ويستشهد بالمقاييس الآتية :

تعتبر قوة الإضاءة في الجدول الآتى حداً أدنى في العمليات المذكورة أمامها :

شمعة/قدم	العمليات
٦	العمليات غير الدقيقة كتركز الأشياء كبيرة الحجم (الحردة والمظلم وما شابهها)
١٠	العمليات متوسطة الدقة كتجميع أجزاء الآلات وطحن الحبوب والاحجار وكرد القطن وغير ذلك من العمليات الأولية في الصناعات وغرف خزانات البخار وأقسام تعبئة الكبيرة البواب ومخازن الادوات والمهمات اللازمة للعمليات المتوسطة الدقة وما شابهها
٣٠	عمليات تجميع الاجزاء المتوسطة الدقة كأعمال البرادة والحراطة التى لا تستلزم دقة والجلفج واختيار المنتجات والآلات وخياطة الاقشة الفاتحة اللون وحفظ الماكولات وصناعة الابلكاى والجلود وما شابهها
٣٠	العمليات الدقيقة كالبرادة والحراطة متوسطة الدقة والاختبارات الدقيقة وعمليات نسج القطن والصوف فأغ اللون والأعمال المكتبية والعمليات النهائية للنتجات وما شابهها
٥٠	العمليات التى تستدعى كثيراً من الدقة كتجميع الآلات الدقيقة والبرادة والحراطة الدقيقة وقطع تشكيل الزجاج والتجارة الدقيقة ونسج الاصواف فأغ اللون والأعمال السكتانية والرسم وما شابهها
١٠٠	الأعمال التى تستدعى دقة متناهية وصبراً طويلاً كعمليات الاختبار متناهية الدقة واختبار الآلات الدقيقة وصناعة المجوهرات والساعات وفرز الدخان ومنتجاته وتجميع الحروف بالطباعة واختبار جياكة الاقشة فأغها وما شابهها
(ج)	إيجاد احوال مناسبة لتلافى أى نقص في الهواء النقي أو بطء تجديده وتلافى وجود الهواء الفاسد والتيارات الضارة والتغير المفاجيء في درجات الحرارة والتخلص بقدر الإمكان من الرطوبة الزائدة ودرجة الحرارة والبرودة والروائح الكريهة وراعى في ذلك ما يلى :

- ١ — ألا تقل كمية الهواء النقي اللازمة لكل شخص عن ٢٥ إلى ٧٥ متر مكعب في الساعة .
- ٢ — ألا تزيد سرعة الهواء في داخل أماكن العمل عن ١٥ متراً في الدقيقة في الشتاء ، ٥٠ متراً في الدقيقة في الصيف .
- ٣ — تعتبر درجة الحرارة مناسبة إذا كانت بعد الساعة الأولى من مزاولة العمل لا تقل عن ١٥ درجة مئوية شتاء ولا تزيد عن ٣٠ درجة مئوية صيفاً إلا إذا اقتضت طبيعة العمل خلاف ذلك وتمذر تكيف درجة الحرارة في هذه الحدود بوسيلة عملية ممكنة ؛ ويلجأ في هذه الحالة إلى تنظيم فترات راحة للعامل .
- ٤ — ألا تزيد درجة الرطوبة النسبية في أماكن العمل على ٨٠ ٪ .
- (د) منع أو تقليل الضوضاء أو الاهتزازات ذات الخطورة على صحة العامل بقدر الإمكان .
- (هـ) حماية العامل من المواد الخطرة بحفظها دائماً بطريقة مأمونة ، وذلك إما في أماكن خاصة أو بإحاطتها بمحاجز أو أسوار مناسبة ، وراعى حفظها داخل أواني محكمة وأن يكتب عليها إسمها ويكتب أيضاً عند الاقتضاء الطريقة الصحيحة لاستعمالها وطرق الوقاية من أضرارها .
- (و) تهيئة مكان لتناول الطعام في الأحوال التي يكون محظوراً فيها على العامل تناول طعام في أماكن العمل مالم تكن هناك ترتيبات لتناول الوجبات في غير مكان العمل وتشمل الأحوال التي يحظر فيها على العامل تناول الطعام في أماكن العمل مايلي :
- ١ — جميع الأعمال التي يدخل فيها استعمال أو تناول مواد سامة أو ضارة من شأنها أن تنتشر في جو العمل على هيئة غبار أو دخان أو أبخرة أو غيرها .
- ٢ — جميع الأعمال التي يتعرض فيها العامل للاشعاعات الضارة .
- ٣ — جميع الأعمال التي يتعرض فيها العامل لتلويث أجزاء الجسم الظاهرة كاليدين والرأس أو تلوث فيها للملابس الخاصة بالعمل بمواد ضارة .
- (ز) إعداد غرف لإبدال وحفظ ملابس العامل بها أو توفير وسيلة أخرى مناسبة لهذا الغرض مع مراعاة صيانتها وذلك في الحالات التي تستدعي تغيير ملابس العامل عند بدء العمل أو نهايته .
- مادة ٢ — على صاحب العمل اتخاذ الوسائل العملية والناسبة لمنع أو تقليل أو إزالة الأخطار الصحية في أماكن العمل وعلى الأخص مراعاة مايلي :
- (١) أن تكون مزاولة العمليات الصناعية وغيرها غير ضارة بصحة العامل أو سلامتهم .
- (ب) التخلص من المواد الضارة بالصحة التي تتولد أثناء العمليات الصناعية مع مراعاة حجب الإشعاعات الخطرة عن العامل .
- ويسترد في ذلك بما يلي .

أقصى درجة تركيز جزء في المليون	اسم المادة	أقصى درجة تركيز جزء في المليون	اسم المادة
٣	حمض فلورديك	١٠٠	التوشادر
٢٠	كبريتور الأيدروجين	٤٠٠	خلات الأميل أو البيوتيل
١٠٠ ملجم/م ^٣	الرصاص -	٥	الاثلين
١٠ ملجم/م ^٣	الزئبق	١	الارسين
٢٠٠	ميتانول	٢٠	ثاني كبريتور الكربون
٧٥	مونوكلورو بنزين	١٠٠	أول أكسيد الكربون
١٢٥	نيترو بنزين	١٠٠	رابع كلورو الكربون
٢٠	أكسيد الاوزون	١	غاز الكلور
١	الاوزون	١ ملجم/م ^٣	كلور وثاني فيثيل
١	القصعين	٥	ثالث كلور نافتالين
١	القصعين	١٠	حمض الكروميك
١٠	ثاني أكسيد الكبريت	٧٥	ثاني كلوروور البنزين
١٠	رابع كلوروور الاثيلين	١٥	ثاني كلوروور الأثير الاثيل
١٠٠	تولوين	٤٠٠	الاثير
٢٠٠	ثالث كلوروور الاثيلين	٢٠٠	ثاني كلوروور الأثيلين
٢٥٠	التربتينا	٢٠	فورمالين
٢٠٠	مثنائين قطران الفحم	١٠٠٠	جازولين
١٠ ملجم/م ^٣	أدخنة أكسيد الزنك	١٠	حمض كلور
٢٠٠	ثاني كلوروور الاثيلين	١٠	سيانور الأيدروجين
		١٠	الانيلين

غبار السليكا . عدد الجزيئات في المتر المكعب \times النسبة
الثوية للسليكا في الغبار = ١٥٠٠٠ مليون على الأكثر

- (ج) أن تجرى العمليات الضارة بالصحة داخل حجرات خاصة أو مباني منفصلة حسب الأحوال على أن يشتغل بها أقل عدد ممكن من العمال وعلى ألا يشتغل بها إلا العمال المختصون .
- (د) أن تجرى العمليات الضارة بالصحة في أجهزة مغلقة تمنع ملازمة العمال للغواض الضارة وتلافى تسرب الغاز والأبخرة للنتشرة أو للتكاثف والتنازات والألياف والأدخنة إلى جو العمل بكميات ضاربة بالصحة .

(٥) التخلص أولا بأول من الغبار الضار بالصحة والأبخرة المنتشرة أو للكثافة والغازات والألياف عند مصدر تولدها أو بالقرب منه بأجهزة ماصة أو إيجاد نظام التهوية أو بآية طريقة أخرى مناسبة .

(و) إذا كانت طرق الوقاية للتحية غير عملية وغير كافية لتأمين صحة العمال وجب تزويدهم باللباس الواقي والأدوات والوسائل الأخرى للوقاية الشخصية التي تفررها الإدارة العامة للعمل بالإقليم المصري ومديرية العمل بدمشق بالإقليم السوري وعلى أن يبرم العمال على استعمال هذه الأدوات والوسائل وأن تحفظ في أماكن منفصلة عن أماكنها العادية لتطهيرها عند احتال تلوثها أثناء العمل بمواد سامة أو خطيرة .

مادة ٣ — على صاحب العمل أن يحيط دائماً وبصفة مستمرة الأجزاء المتحركة من موفات الحركة وأجهزة نقل الحركة والأجهزة الخطرة من اللاتينات سواء أكانت ثابتة أو متنقلة بحواجز الوقاية المناسبة إلا إذا كانت هذه الأجزاء قد روعي في تصميمها أو وضعها أنها تكفل الوقاية التامة كما لو كانت منضبطة تماماً بالحواجز الوقائية .

مادة ٤ — على صاحب العمل أن يراعى في إقامة الحواجز للشار إليها في المادة السابقة ما يلي :

- (أ) أن تكفل حماية العامل أثناء التشغيل .
 - (ب) أن تعمل على تضيق منطقة الخطر وحصرها .
 - (ج) ألا تسبب للمامل قلقاً أو عدم اطمئنان .
 - (د) أن تعمل أوتوماتيكياً أو بمجهود قليل بقدر الإمكان إذا كانت متحركة .
 - (هـ) أن تكون ملائمة للعمل والمالكة .
 - (و) ألا تنفق زيتاً أو تفتيقاً أو ضبطاً أو إصلاحاً للمالكة .
 - (ز) ألا توجد بها زوايا حادة أو حروف أو أطراف رديئة يتسبب عنها حوادث .
 - (ح) أن تقى من الحوادث غير المتوقعة حتى لا يتسبب منها حادث آخر نتيجة للحدث المتوقع .
- مادة ٥ — على أصحاب الأعمال الذين يقومون بتركيب ماكينات جديدة أو أجهزة تشغيل أو أجزاء منها في محالهم أن يلاحظوا تزويدها بوسائل الوقاية حتى تصبح في حالة متمشية مع متطلبات الوقاية .
- مادة ٦ — لا يجوز لصاحب العمل أن يسمح لأي شخص بإزالة أو تركيب أى حاجز وقاية أو أى شيء من أجهزة الوقاية إلا إذا كانت المالكة متوقفة عن العمل على أن يبيدها إلى مكانها قبل إدارتها .

مادة ٧ — على صاحب العمل اتخاذ الاحتياطات الكافية لحماية العمال القائمين بأعمال البناء والحفر والحفر من أخطار العمل وبالأخص فيما يلي :

١ — أعمال الحفر والمدم :

(١) عند حفر أى خندق أو حفرة يجب أن تبدأ عملية الحفر دأماً من أعلى إلى أسفل مع ملاحظة أن تكون الجدران بجل مناسب حسب تربة الأرض الجارى الحفر بها كما يجب صلب جوانب الحفر التى تزيد فى العمق عن ١.٥ متر بخواص خشبية متينة تمنع انهيار التربة على العمال أثناء الحفر وأن تجهز بحرات آمنة لعمال رفع التربة .

(٢) يجب عدم تراكم التربة للرفوعة من الحفر بجوارها ويجب وضعا فى بُعد مناسب من الحفر لا يسمح باندفاعها نحوها .

(٣) عمليات المدم يجب الابتداء فيها من الأدوار العليا ويتخذ اللازم نحو صلب الجدران والأجزاء البارزة من المبنى التى يخشى سقوطها كما يجب إجراء فحصها فنياً قبل البدء فى المدم ويجب وجود مشرف ذى خبرة طوال عملية المدم .

(٤) يجب عدم إلقاء أقاض المدم من أعلى والعمل على إزالتها إما بواسطة آلات رافعة أو عجارى مائلة محاطة بأسوار وأن يحاط أيضاً مكان جمع الأقاض بالأسوار .

ب — أعمال البناء :

(١) يجب أن تكون السقالات وللشابات برض كاف يسمح لمرور العمال عليها بأمان دون التعرض للسقوط . كما يجب إحاطة هذه للمرآت بجواجز جانبية فى الارتفاعات التى تزيد على ٢.٥ قدم من مستوى مسلح الأرض .

(٢) يجب إحاطة جميع المناور فى السقوف المكشوفة بجواجز جانبية وتمنع سقوط الأشخاص أو الأشياء منها .

(٣) يجب تجهيز عمال الياض وعمال تركيب المواسير ومن يعملون على السقالات بالأحزمة الواقية .

(٤) يجب عمل مظلات متينة فوق المرآت تعمل على وقاية المارين بها أو القائمين بالعمل فيها من خطر سقوط مواد البناء .

مادة ٨ — يجب أن يراعى فى آلات وأدوات الرفع والجرف ما يأتى :

(١) أن تكون كل آلة رافعة « أو مصعد للركاب أو البضائع » متين الصنع سليم التكوين وتكون أجزاؤه متينة بدرجة كافية وأن تتوفر له الصيانة الصحيحة اللازمة كما يلزم أن يجرى عملية الفحص دورياً مرة على الأقل كل سنة بمعرفة مختص .

(ب) أن تحاط أما كن مسود ونزول المصاعد بسور متين وعال بحيث يمنع أى شخص من القفز فوقه أو الاقتراب من الأجزاء المتحركة من المصعد وأن تكون به أبواب لا يمكن فتحها إلا إذا كان المصعد متوقفاً على الحركة .

(ج) أن يوضع فى مكان ظاهر على كل آلة رافعة أو مصعد بيان بأقصى حمولته .

(د) أن يراعى في تصميم السلالم والجبال وإسلاك الجمر وما شابهها أن تكون جيدة الصنع وأن توفر لها الصيانة الكافية وألا تحمل بأكثر من طاقتها وأن يمرى عليها التفتيش دورياً مرة على الأقل كل ستة شهور .

مادة ٩ — على صاحب العمل أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لوقاية العمال من أخطار السقوط أو الأضياء الساقطة أو الشظايا المتطايرة أو الطرشة أو الأجسام الحادة أو للواد السائلة الكاوية أو الساخنة أو للواد اللهبية أو للتفجرة أو أى مواد أخرى ذات تأثير ضار ، وكذلك اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال من أخطار الغازات للضفوة والكهرباء ومن البرودة أو الحرارة أو الأضواء للنعكسة وذلك إما بأجهزة أمان مناسبة مسالمة للعرض أو بوسائل شخصية كالقفازات والقماصات والقبعات والأحزمة والبذل والأقمة والأحذية إلى غير ذلك من الملابس الواقية على أن تكون مناسبة لطبيعة العمليات التي تزاوّل فيها وللواد التي تستعمل في كل عملية .

مادة ١٠ — يجب أن يراعى في أماكن العمل ما يلي :

(١) أن تكون أرضية غرف العمل غير مزدحة بالمخامات وللأكينات وللتجهيزات بما يعوق العمال في سيرهم ويعرّضهم لخطر التصادم بآلات العمل أو للتجهيزات .

(ب) أن تترك مسافات مناسبة حول الساكينات أو وحدات العمل تسمح للعمال بالمرور وأداء أعمالهم العادية بدون عائق وألا تتوق عمليات ضبط وإصلاح للساكينات أو تقل للواد المستخدمة في العمل .

(ج) أن تكون الممرات خالية من القنوب والحفر وأغطية المجارى غير المثبتة والمسامير البارزة والمواسير والصهائم الموضوعية رأسياً ، أو أى إنشاءات يتسبب منها أخطار التصادم وأن تكون مادتها لا تعرض من يمر عليها لخطر الانزلاق .

(د) أن تجهز السلالم والمشايات المرتفعة والأماكن المشابهة بأرضيات تمنع الانزلاق .

(هـ) أن تحاط فتحات السلالم الأرضية بسياج من جميع الجوانب ما عدا مدخل السلم وصنع هذا السياج من قضبان على مسافات ضيقة تمنع المرور بينها أو تغطى هذه الفتحات بأغطية معدنية منفصلة مثبتة لتحمل المرور عليها . وإذا صنعت من الشبك المعدني فيجب أن تكون عيون هذا الشبك ضيقة تمنع سقوط أى شيء منها يمرض من هم أسفلها لخطر الإصابة منها .

(و) أن تكون درجات السلالم بمثابة كاية ويعرض كاف يسمح للمرور عليها بأمان وإن تحاط الجوانب بمجاذير من الجانبين إن لم يكن أحد جوانبها بمجاذير الحائط .

مادة ١١ — على صاحب العمل أن يوفر الوسائل الكافية لمنع الحريق وأجهزة الإطفاء المناسبة للصناعات القائمة والمواد المستعملة فيها وأن يراعى ما يلي :

(١) توفير المداخل والخارج والسلالم بأماكن العمل بحيث يسهل معها لعمال سرعة الخروج عند ما يشب حريق فيها أو في جزء منها .

(ب) أن تظل وسائل وأجهزة إطفاء الحريق سالمة دائماً لتأدية الغرض منها وأن يدرب العدد

الكافي من العمال على استعمالها وأن تكون حرة من كل عائق في أماكن مناسبة لسهولة وسرعة استعمالها .

مادة ١٢ — على صاحب العمل في المنشآت التي تجري بها صناعات أو أعمال تعرض العمال لأحد الأمراض المهنية الواردة بالجدول رقم ١ المرفق بقانون التأمينات الاجتماعية أن يوفر ما يلي :

(١) إنشاء أحواض لتسيل الأيدي ذات أسطح ملساء بنسبة حوض واحد لكل خمسة عمال أو أقل ويجوز الاستثناء عن ذلك يحوض واحد يكون طوله بنسبة ٦٠ سم لكل خمسة عمال ويكون مزوداً بصنبور في كل ٦٠ سم .

(ب) تزويد الأحواض المذكورة بكمية مناسبة من الصابون والفرش الخاصة بتنظيف الأظافر مع تزويد كل عامل بمنشفة لتجفيف الأيدي على أن تحفظ دائماً بحالة نظيفة .

مادة ١٣ — على صاحب العمل تعليق لافتات إرشاد بجرار الآلات أو مكان العمليات المختلفة يوضح فيها التعليمات الفنية الضرورية للوقاية من الإصابات .

مادة ١٤ — على كل عامل أن يستعمل الوسائل الوقائية المخصصة لكل عملية والمحافظة عليها على أن تكون دائماً سليمة ومركبة في مكانها ولا يتسبب في الإخلال بوظيفتها ويجوز لصاحب العمل أن يضمن لائحة الجزاءات عقاب كل عامل يخالف أحكام هذه المادة . ويجب أن تكون الملابس التي يرتديها العمال مكونة من بدلة كاملة أو من بنطalon وقميص أو ما شابهها .

مادة ١٥ — على كل صاحب عمل موافاة الإدارة العامة للعمل بالإقليم المصري ومديرية العمل بدمشق بالإقليم السوري بإحصائية شهرية عن إصابات العمل طبقاً للأنموذج المرفق بشرط ألا يجاوز ميعاد إرسالها اليوم الخامس عشر من الشهر التالي .

مادة ١٦ — لمتقنى العمل الذين لهم صفة رجال الشبب القضاء الحق في أخذ حينة أو عينات من المواد المستعملة أو المتداولة في العمليات الصناعية وغيرها الخاصة بالتنقيب بما يظن أن لها أثراً ضاراً على صحة العمال أو سلامتهم بفرض تحليلها بالمامل الحكومية لمعرفة مدى هذا الأثر مع إخطار صاحب العمل أو مثله بذلك .

مادة ١٧ — لمدير عام الإدارة العامة للعمل بالإقليم المصري ومدير مديرية العمل بدمشق بالإقليم السوري أن يطلب اتخاذ بعض احتياطات أخرى تستدعيها طبيعة العمل في أية صناعة أو عملية .

مادة ١٨ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ .

تحريراً في ٣ المحرم سنة ١٣٧٩ (٩ يوليو سنة ١٩٥٩) .

قرار رقم ١٤ لسنة ١٩٥٩^(١)

في شأن شروط وأوضاع صرف معونة للمستحقين بد وفاة صاحب معاش المعجز

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي

بد الاطلاع على المادة ٨٨ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ،

وعلى المادة ٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ؛

وعلى ما اقترحه اللجنة للؤقتة للشكيلة بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٥٩ ؛

وعلى ما اوصى به مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - تصرف معونة للمستحقين بد وفاة صاحب معاش المعجز بالشروط الآتية :

(١) أن تكون الوفاة قد وقعت خلال الخمس سنوات التالية مباشرة لتاريخ استحقاق أول دفعة لمعاش المعجز .

(ب) يتم ربط هذه المعونة بالنسبة إلى المستحقين على الوجه المبين بالمادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية .

(ج) لا يستحق صرف هذه المعونة إلا بالنسبة إلى أنصبة المستحقين الذين تثبت إعالة المصاب لهم .

(د) لا يجوز بأية حال أن يزيد مجموع ما يصرف كمعونة للمستحقين المذكورين عن ٨٠٪ من مقدار المعاش الأصلي للمعجز .

مادة ٢ - يكون صرف تلك المعونة بذات الشروط والأوضاع المقررة في صرف معاش الوفاة للبينة في القانون .

مادة ٣ - يستمر صرف المعونة حتى سقوط الحق فيها طبقاً لأحكام المادة السابقة أو انقضاء عشر سنوات من تاريخ المعجز أيهما أسبق .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويجعل به اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ .

تحريراً في ٣ المحرم سنة ١٣٧٩ (٩ يوليو سنة ١٩٥٩) .

قرار رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩^(١)

في شأن الشروط والأوضاع التي تتبع في إعادة صرف المعاش للأرامل والبنات والأخوات في حالة طلاقهن تطبيقاً للمادة ٩٠ من قانون التأمينات والاجتماعية

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي

بعد الاطلاع على المادة ٩٠ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ،
وعلى المادة ٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية وعلى
ما اقترحتة اللجنة المشكلة بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٥٩ ،
وعلى مارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — يمد صرف المعاش المستحق للأرامل والبنات والأخوات اعتباراً من تاريخ الطلاق بالتطبيق لأحكام المادة ٩٠ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه بالشروط والأوضاع الآتية :

(أ) بالنسبة إلى الأرامل إذا طلقن خلال سنة من زواجهن .

(ب) بالنسبة إلى البنات والأخوات إذا طلقن خلال خمس سنوات على الأكثر من تاريخ الزواج سواء أكان هذا الزواج قبل وفاة العامل أو بعدها .

مادة ٢ — تحرم المطافات المشار إليهن في المادة الأولى من المعاش إذا تزوجن مرة أخرى .

مادة ٣ — إذا كانت المطلقة تحصل على نفقة توازي المعاش سقط حقها فيه ، فإذا قلت عنه صرف لها الفرق بينهما .

مادة ٤ — يشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٥٩

تحريراً في ٣ المحرم سنة ١٣٧٩ (٩ يولييه سنة ١٩٥٩) .

قرار رقم ١٦ لسنة ١٩٥٩^(٢)

في شأن تجديد طريقة ترشيح ممثل أصحاب الأعمال والعمال في مجلس إدارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي

بعد الاطلاع على المادة ٤ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — تحدد طريقة ترشيح الأعضاء الممثلين لأصحاب الأعمال في مجلس إدارة مؤسسة التأمينات

(٢ ، ١) لعمراً في الجريدة الرسمية العدد ١٥٤ الصادر في ٢٦ يولييه سنة ١٩٥٩ .

الاجتماعية الذين يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية بأن يختار كل من اتحاد الصناعات المصرية واتحاد عام الغرف التجارية بالإقليم الجنوبي وما يقابلهما بالإقليم الشمالي ثلاثة من أصحاب الأعمال للضمين إلى كل منها بشرط أن يكون جميعهم مشتركين في المؤسسة فضلاً عن توافر الشروط الأخرى المنصوص عليها بالمادة ٦ من القانون المشار إليه .

ويرشح وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي لتعيين في مجلس الإدارة أربعة ممن وقع عليهم اختيار كل من الهيئات المذكورة على أن يكون من بينهم واحد على الأقل من مرشحي الإقليم الشمالي

مادة ٢ — تحدد طريقة ترشيح الأعضاء المثلين العمال في مجلس الإدارة للمشار إليه بأن يختار كل من مجلس الإدارة اتحاد نقابات عمال الإقليم الجنوبي واتحاد نقابات عمال الإقليم الشمالي ثلاثة من العمال من كل من أعضاء مجالس إدارات النقابات الصناعية والنقابات التجارية بشرط أن يكون جميعهم مشتركين في المؤسسة فضلاً عن توافر الشروط الأخرى المنصوص عليها بالمادة ٦ من القانون المشار إليه .

ويرشح وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي لتعيين في مجلس الإدارة أربعة مما وقع عليهم اختيار كل من اتحاد نقابات العمال بالإقليمين على أن يكون من بينهم واحد على الأقل من مرشحي الإقليم الشمالي .

مادة ٣ — استثناء من حكم المادة الأولى من هذا القرار يكون لمجالس إدارات غرف الصناعة ومجالس إدارات غرف التجارة للوجود حالياً بالإقليم الشمالي حق الاختيار المنصوص عليه في المادة المذكورة تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التنفيذية بالطريقة التي تحددها وذلك بصفة مؤقتة إلى أن يتم تكوين ما يعادل الاتحادين المشار إليهما .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويحل به اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ .
تحريراً في ٩ المحرم سنة ١٣٧٩ (١٥ يولييه سنة ١٩٥٩) .

قرار رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩^(١)

في شأن تحديد الجهات والمؤسسات التي يطبق عليها قانون التأمينات الإجتماعية

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي

بعد الاطلاع على المادة ٧ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية .

وعلى اللادتين ٥٥ ، ٦٥ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه ؛

وعلى القرار رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن تشكيل اللجنة المختصة ببحث أنظمة صناديق الادخار أو عقود التأمين الجماعية أو للمعاشات والمحافظة على حقوق العمال فيها تزيد قيمته عن الزايل المقررة في قانون التأمينات الاجتماعية تنفيذاً للمادة ٧٨ من قانون التأمينات الاجتماعية ،

(١) نمر بالجريدة الرسمية العدد ١٥٤ الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩٥٩ .

وطى ما ارتكاه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — تسرى أحكام تأمين إصابات العمل للنصوص عليها في الفصل الاول من الباب الثالث من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على جميع اصحاب الأعمال وللؤسسات الموجودة في سائر أنحاء الاقليم الجنوبي اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ وذلك فيما عدا اصحاب الأعمال وللؤسسات السابق ارتباطها مع شركات التأمين بقود تأمين ضد إصابات العمل أو السابق إعفاؤها بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ وذلك حتى تاريخ انتهاء هذه القود أو انتهاء الإعفاء وبشرط ألا يتجاوز ذلك في الحالتين ٣١ مارس سنة ١٩٦٠ .

مادة ٢ — مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٥ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ للشار اليه تسرى أحكام تأمين الشيخوخة وتأمين العجز والوفاة للنصوص عليها في الفصلين الثاني والثالث من الباب الثالث من قانون التأمينات الاجتماعية اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ على جميع المؤسسات الموجودة في الاقليم الجنوبي فيما عدا :

١ — للصالح والوحدات الإدارية وللؤسسات العامة للشار اليها في اللادتين ٥٥ ، ٥٦ من القانون المذكور وذلك لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار .

٢ — اصحاب الأعمال والعمال السابق ارتباطهم بتنفيذ أنظمة خاصة سواء في شكل صناديق ادخار أو عقود تأمين جماعية أو نظم مفاوضات أو غيرها وذلك حتى أول الشهر التالي لتاريخ اعتماد قرار اللجنة المشكلة طبقاً للمادة ٧٨ من القانون المشار اليه .

٣ — للؤسسات التي لا تدار بالآلات ميكانيكية وتستخدم عادة أقل من خمسة عمال ولا تزيد ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المستحقة على اصحابها حسب آخر ربط على عشرين جنبها سنوياً . وكذلك اصحاب المهن غير التجارية الذين لا تزيد ضريبة المهن المستحقة عليهم حسب آخر ربط على البلغ للذكور .

مادة ٣ — مع عدم الإخلال بالفقرة الرابعة من المادة ٧ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية تسرى أحكام قانون التأمينات الاجتماعية بالاقليم السوري على الوجه التالي :

(أ) اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ بالنسبة إلى اصحاب الأعمال وللؤسسات التي يعمل بها أكثر من خمسين عاملاً ويكون مركزها الرئيسي في محافظة دمشق .

(ب) اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٥٩ بالنسبة إلى اصحاب الأعمال وللؤسسات التي يعمل بها أكثر من خمسين عاملاً ويكون مركزها الرئيسي بمدينة حلب .

(جـ) اعتباراً من أول اكتوبر سنة ١٩٥٩ بالنسبة إلى اصحاب الأعمال والمؤسسات التي يعمل بها أكثر من خمسين عاملاً ويكون مركزها الرئيسي في محافظة حمص أو حماة أو اللاذقية .

(د) اعتباراً من أول نوفمبر سنة ١٩٥٩ بالنسبة إلى اصحاب الأعمال والمؤسسات التي يعمل بها

عدد من المال يتراوح بين ٣١ ، ٥٠ عملاً ويكون مركزها الرئيسى محافظة دمشق أو حلب أو حمص أو حماة أو اللاذقية .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعدل به اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ م
نحراً في ٢٣ المحرم سنة ١٣٧٩ (٢٩ يولية سنة ١٩٥٩) .

قرار رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩^(١)

في شأن قواعد وشروط إعداد السجلات للنصوص عليها
في قانون التأمينات الاجتماعية

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل للرسمى

بعد الاطلاع على المادة ٤٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — يدر سجل القيد والأجور للنصوص عليه في البند (١) من المادة ٤٥ من قانون
التأمينات الاجتماعية المشار إليه على الوجه الآتى :

(١) تختص في مقدمة السجل صفحة أو أكثر على شكل فهرس تهيد فيه أسماء المال بأرقام
مسلسلة حسب تواريخ دخولهم الخدمة وأرقام الصفحات المخصصة لهم في ذات السجل ويكون الفهرس
وفقاً للأنموذج رقم (١ - ١) للرافق .

(ب) تعد باقى صفحات السجل وفقاً للأنموذج رقم (١ - ب) للرافق .

مادة ٢ — يدر سجل الإصابات للنصوص عليه في البند (٢) من المادة المشار إليها وفقاً
للأنموذج رقم (٢) للرافق .

يجوز اعتبار الصور الثابتة من مجموعات البلاغات المنصوص عليها في المادتين ٣٦ ، ٣٩ من القانون
سجلاً للإصابات متى كانت تشتمل على جميع البيانات الواردة في الأنموذج المشار إليه في الفقرة السابقة .

مادة ٣ — يدر سجل الفحص الطبي المورى المنصوص عليه في البند (٣) من المادة ٤٥ المشار
إليها وفقاً للأنموذج رقم (٢) للرافق .

المادة ٤ — يجوز أن يدر صاحب العمل السجلات المشار إليها بمرفقه وفقاً للأنماذج المقررة كما
يمكن الحصول عليها من المؤسسة أو أحد فروعها مقابل دفع الثمن المبين على كل منها بحيث يتناسب
مع سعر التكلفة .

مادة ٥ — يجب وضع هذه السجلات في مكان يسهل فيه على مفتشى الإدارة العامة للعمل
وفروعها بالإقليم للصرى ومديرية العمل وفروعها بالإقليم السوري ومندوبى المؤسسة وفروعها
الاطلاع عليها في أى وقت .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦١ الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩٥٩ .

مادة ٦ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ .
تحريراً في ٢٣ المحرم ١٣٧٩ (٢٩ يولييه سنة ١٩٥٩) .

قرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩^(١)

في شأن بيان طريقة وشروط حساب الأجر في تأمين إصابات
العمل بالنسبة إلى عمال الزراعة والعمال الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي

بعد الاطلاع على المادتين ١٩ و ٧٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالتساوي رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ،
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — يجري حساب الأجر بالنسبة إلى العمال الذين يسرى عليهم تأمين إصابات العمل والمشار إليهم في المادة ١٩ من قانون التأمينات الاجتماعية على أساس الأجر الفعلي المبين في سجل القيد والأجور المنصوص عليه في البند ١ من المادة ٤٥ من القانون المشار إليه .

مادة ٢ — على صاحب العمل الذي يستخدم عملاً أو أكثر من المشار إليهم في المادة السابقة :
(١) أن يصطحب له في السجل المشار إليه في المادة السابقة أرقاماً متسلسلة وتعتبر المنشأة وفروعها في ذلك وحدة واحدة حتى ولو كانت تلك الفروع في بلاد مختلفة .

(٢) أن يرفق بالاستشارة رقم ٢ المشار إليه في القرار الصادر تنفيذاً للعدد ١٠٦ من القانون كشفاً ببيان أسماء عماله وأرقامهم وتاريخ التحاق كل منهم بالعمل وأجره الفعلي طبقاً لما هو ثابت في السجل المشار إليه .

(٣) أن يخطر مؤسسة التأمينات الاجتماعية خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من كل شهر بكل تغيير يطرأ على عدد العمال زيادة أو نقصاً وبكل تغيير في أجورهم خلال الشهر السابق وذلك بموجب كشف يوضح فيه أسماء العمال موضع التغيير وأرقامهم وتواريخ دخولهم أو تركهم العمل مع بيان الأجر الشهري لكل منهم بعد تعديله .

(٤) أن يخطر المؤسسة بأي تغيير يطرأ على نوع النشاط الذي يزاوله وذلك بخطاب مسجل خلال الخمسة عشر يوماً التالية لوقوع ذلك التغيير على أن يوضح فيه طبيعة التغيير وتاريخ وقوعه .

(٥) إذا كان العمل بالمقاولة وجب على صاحب العمل أو القاو أن يخطر المؤسسة عن كل عملية أو مقاول يتعاقد عليها على حدة ويكون الإخطار بكتاب مسجل يوضح فيه اسمه ورقه بالمؤسسة واسم

(١) لدر بالجريدة الرسمية العدد ١٦١ الصادر في ٣ أغسطس سنة ١٩٥٩ .

من عهد إليه بالعملية أو المقاوله وعنوانه ونوع تلك العملية أو المقاوله ومكان العمل والقيمة الكلية للعملية أو المقاوله والتاريخ المقرر مبدئياً لبدا العمل والانتهاه منه . ويجب أن يصل الإخطار إلى المؤسسة قبل بدء العمل بثلاثة أيام على الأقل .

وعليه أن يحظر المؤسسة كذلك بكل خيار يطرأ على قيمة العملية أو المقاوله وذلك خلال الخمسة عشر يوماً التالية مباشرة لوقوع هذا التنوير .

مادة ٣ — تحسب الاشتراكات المستحقة على المقاولين عن معاملهم على أساس قيمة الأجور في كل عملية أو مقاوله .

ويكون تحديد قيمة الأجور على أساس نسبة مئوية من القيمة الكلية للعملية أو المقاوله طبقاً للجدول المرفق لهذا القرار .

مادة ٤ — في حالة النزاع على قيمة الأدنى الفعلي يجرى حساب الأجر على أساس الحد الأدنى المقرر للأجور أو الجزء غير المتنازع عليه إن زاد عن ذلك وذلك حتى يفصل في النزاع أو يحسم بصفة نهائية .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ .

تحريراً في ٢٣ المحرم ١٣٧٩ (٢٩ يولييه سنة ١٩٥٩) .

جدول

بتحديد قيمة الأجور بنسبة مئوية من القيمة الكلية للعملية أو للمقولة

أولاً — للمقاولون الأصليون :

رقم مسلسل	نوع العملية أو المقولة	النسبة المئوية من القيمة الكلية للعملية أو المقولة
١	الأعمال الصحية بالمباني	٩
٢	مباني محطات مياه الشرب	٩
٣	إنشاء خزانات المياه من الخرسانة من الحجر	٢٠
٤	شبكات المياه العامة والجارية والكهرباء	٢٠
٥	صيانة شبكات المياه والإنارة والجارية	٥٠
٦	إنشاء النفق	٧٠
٧	إنشاء المباني « مدارس وعمارات وخلافه »	٨
٨	الكبارى الحديدية	٢٥
٩	إقامة مباني خشبية أو حديدية للكبارى الصغيرة من الطوب أو الدبش أو الخرسانة	١٢
١٠	تسييد الطرق الترابية أو تسوية الأراضي بدون استعمال آلات ميكانيكية	٧٠
١١	تسييد الطرق غير الترابية مع استعمال الدبش أو الأسفلت أو المكدم أو غيرها	٢٥
١٢	تطوير المصارف والترع والنفقات بدون كراكات	٨٠
١٣	» » » مع استعمال كراكات	٣٠
١٤	تكسية جسور النيل بالدبش (قشورها)	١٢
١٥	إقامة التركيبات أو الإنشادات الميكانيكية في المشروعات المهود بها عادة إلى مقاولين :	
	(أ) مع التوريد	٧
	(ب) بدون توريد	٨٠
١٦	أعمال الخدم	٨٠

ثانياً — المقاولون من الباطن :

رقم مسلسل	نوع العملية أو المقولة	النسبة المئوية من القيمة الكلية للعملية أو المقولة
١	رياض ودهان	٤٠
٢	نجارة	٢٥
٣	حدادة	٣٠
٤	أعمال حشية	١٠
٥	أساسات ميكانيكية	١٢

وزارة الصناعة :

قرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩^(١)

الصادر بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٩

بالأمانة التنفيذية للقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمهاجر

وزير الصناعة بإقليم مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمهاجر ؛
وعلى ما ابرته مجلس الدولة ؛

قرر :

الباب الأول

القواعد الخاصة بالمناجم

الفصل الأول

الكشف

مادة ١ - يقدم طلب القيد في سجل الكاشفين إلى مصلحة المناجم والوقود على عرضحال دمنه
فئة المحمين ملها مصحوباً برسم النظر للقرر وقدره جنهان .
ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات الآتية :

(١) اسم طالب القيد وقبه .

(٢) جنسيته .

(٣) عنوانه أو محل المختار .

(٤) صناعته أو مهنته .

وكل طلب مستوفى ومسدّد عنه رسوم النظر يؤشر عليه الوظف المختص بما يفيد للراجعة والسير
في إجراءات القيد بالسجل .

مادة ٢ - ترقم الطلبات بالتسلسل ثم تقيد في سجل الكاشفين جميع البيانات المبينة في الطلب
كما يذ كر تاريخ ورقم إصال مداد رسوم النظر وتاريخ وساعة القيد .

مادة ٣ - تخصص لكل كاشف صحيفة من السجل على النحو المبين في المادة ١٠ من هذا القرار .

مادة ٤ - كل طلب يقيد بالسجل يخطر عنه صاحبه بكتاب مسجل بلم وصول ويذ كرفيه رقم
وتاريخ القيد بالسجل .

مادة ٥ - يبلغ عن كشف الحامات المعدنية بكتاب موصى عليه بلم وصول ويجب أن يشتمل
التبليغ على البيانات الآتية :

(١) نشر بالوقام المصرية العدد ٤٤. ملحق الصادر في ٤ يوليه سنة ١٩٥٩ .

- (١) اسم الكلف ورقم قيله بسجل الكاشفين .
- (٢) اسم الحام الذى كشفه .
- (٣) اسم الموقع أو المكان الذى كشف فيه عن الحام .
- (٤) تحديد الموقع إن أمكن وأن يذكر أقرب خطى طول وعرض أو يذكر أسماء الأعلام القريبة من جبال أو وديان أو آبار أو مناجم أو نحوها مما يسهل به التعرف على موقع مكان الكشف على الخرائط لإمكان حفظ حقه .
- (٥) أن يرسل الطالب أو يتعهد بإرسال عينة من ذلك الحام إذا طلبت منه المصلحة ذلك على ألا يتجاوز وزن العينة التى تطلبها المصلحة كياوجرامين بأى حال من الأحوال .
- مادة ٦ — يجوز لغير المقيدين بسجل الكاشفين أن يلغوا عن كشف الحامات المدنية على أن يطلبوا قيد أسمائهم فى هذا السجل على النحو المبين فى المادة ١ من هذا القرار عند التبليغ عن الكشف أو بمجرد أن تطلب منهم المصلحة ذلك .
- مادة ٧ — يقوم الموظف المختص بمراجعة التبليغ عن كل كشف والتوقيع عليه والتأخير بتاريخ وساعة وروده ثم يقيده فى صحيفة قيد المكتشف مع ذكر كافة البيانات المتعلقة به على النحو المبين فى المادة ١٠ من هذا القرار .
- مادة ٨ — يقوم الموظف المختص بكتب الرسم بمراجعة البيانات الخاصة بالموقع وبثبت ملاحظاته عليه بما يفيد خلوه من الحقوق لغير من عهده كما يبين هذا الموقع على الخرائط الموجودة لديه ثم يعيده إلى الموظف المنوط به القيد فى السجل لتدوين هذه الملاحظات .
- مادة ٩ — يخطر صاحب الكشف بنتيجة تبليغه وتاريخ انتهاء حقوقه فى طلب الترخيص له بالبحث عن كشف بكتاب مسجل يعلم الوصول .
- مادة ١٠ — تكون كل صحيفة من صفحات سجل قيد الكاشفين وتسجيل حقوق الكشف على النحو المبين فى الملحق رقم ١ .

الفصل الثاني

البحث

- مادة ١١ — يقدم طلب الحصول على الترخيص فى البحث إلى مصلحة المناجم والوقود على عرضحال دفعة فقة المحسبن ملها مصحوباً برسم النظر المقرر وقدره جنهنا .
- ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات الآتية وأن يرفق به الأوراق المبينة فيها بد :
- (١) اسم طالب الترخيص ومحل إقامته وجنسيته .
- (٢) المستندات المثبتة لشخصيته المدنية ومن له حق التوقيع عنها إذا لم يكن الطالب فرداً أو مستندات الملكية إذا كان الطالب مالكا للأرض .
- (٣) اسم حزم المدن المطلوب البحث عنه .
- (٤) مقدار المساحة المطلوب البحث فيها وأبعادها .
- (٥) موقع المساحة المطلوب البحث فيها مبينة على خريطة مساحة أو رسم مستخرج منها بقياس

١ : ١٠٠.٠٠٠ أى بأى مقياس آخر مناسب تطلبه المصلحة .

(٦) مدة ترخيص البحث المطلوب الحصول عليها .

(٧) البيانات الدالة على توافر الكفاية الفنية لقيام بأعمال البحث مؤيدة بالمستندات .

(٨) تعهد من الطالب بإتفاق ما تستلزمه أعمال البحث على الوجه الذى توافق عليه المصلحة .

(٩) تاريخ إبلاغه المصلحة عن كشف هذا المدن ورقم قيد الطالب في سجل الكاشفين إذا كان المدن المراد البحث عنه قد سبق للطالب إبلاغ المصلحة بكشفه عنه ويؤشر الموظف المختص على كل طلب بمجرد وروده للمصلحة بما يفيد المراجعة والسير في إجراءات القيد في السجل مع بيان تاريخ وساعة الورد ، كما يؤشر باستيفاء البيانات والأوراق السالفة يأتها وكل طلب غير معسوب برسم النظر يحظر مقدمه بخطاب موسى عليه بلم الوصول لأداء الرسم المقرر في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ الإخطار يلغى الطلب بعدها .

مادة ١٢ - تعمد جميع طلبات البحث في السجل المدد ذلك طبقاً للمادة ١٦ من هذا القرار ويكون القيد في السجل بترتيب تاريخ وساعة ورود كل طلب وتعتمد البيانات للدونة في الطلب في السجل كما يثبت تاريخ ورقم إصال سداد رسوم النظر .

مادة ١٣ - يقوم الموظف المختص بكتب الرسم بمراجعة البيانات الخاصة بالوقع ويثبت ملاحظاته عليه بما يفيد خلوه من الحقوق لغير من عدمه وذلك مع مراعاة ما قد يكون للكاشفين من حق الانفراد بالتقدم لطلب ترخيص للبحث خلال المدة القانونية كما يبين موقع الساحة المطلوب البحث فيها على الخرائط الموجودة لديه ثم تعمد الطلب إلى الموظف المتوط به القيد في السجل لتدوين هذه الملاحظات به .

مادة ١٤ - تقوم مصلحة المناجم والوقود بمراجعة الطلب والبيانات المدونة بسجل قيد طلبات البحث في الأسبوع الثانى من كل شهر للنظر والبث في طلبات تراخيص البحث المستوفاة القيدة بالسجل عن كل مساحة وتحديد صاحب حق الأولوية من بين مقدمى تلك الطلبات وإخطاره بذلك مع مطالبته بأداء إيجار مساحة البحث والتأمين طبقاً لأحكام هذه اللائحة وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بخطاب مسجل بلم الوصول ويحفظ طلبه بانتضاء هذه المدة .

مادة ١٥ - تقوم مصلحة المناجم والوقود فور اتخاذ الإجراءات البينة في المساحة السابقة بإبلاغ وزارة الصناعة لإصدار تراخيص البحث طبقاً للنموذج المدد ذلك ولأحكام القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر ويسلم صاحب الشأن فور إصداره .

مادة ١٦ - تكون كل صفحة من صفحات سجل قيد طلبات البحث على النحو المبين بالملحق رقم (٢) .

مادة ١٧ - تمد مصلحة المناجم والوقود سجلاً تعمد فيه البيانات المتعلقة بمساحات البحث المشار إليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ ويشتمل القيد على البيانات الآتية :

(١) عن المساحات التى يسقط عنها حق الرخص له في البحث بعد أن يكون قد قام فيها بأعمال تزيد من قيمتها :

١ — موقع المساحة ومقدارها .

٢ — رقم ترخيص البحث السابق .

٣ — المعلن أو المعلن السابق الترخيص في البحث عنها .

(ب) عن المساحة التي لم يتيسر تحديد الأولوية فيها :

١ — موقع المساحة ومقدارها .

٢ — خام المعلن أو المعلن المطلوب الترخيص في البحث عنها .

وتكون الزائدة في هذه الحالة بين مقدمى الطلبات مع الإكتفاء بإبلاغهم شروط الزائدة بشرح حاجة إلى الإعلان عنها في الجريدة الرسمية وذلك بموجب كتاب موصى عليه مع علم الوصول ويكون أساس الإشهار في جميع الأحوال المتقدمة على أساس الكفاءة الإنتاجية من ناحية قيمة الإنتاج وتحسين نوع الخام أو المنتجات اللازمة لذلك أو قيمة الإيجار كاملة أو مخفضة بحسب الأحوال طبقاً لما تقرره اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٧ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ .

مادة ١٨ — تعلن مصلحة للتاجم والوقود عن المساحات للدرجة في السجل خلال شهر يناير من كل سنة ويكون الإعلان عن مساحات البحث التي يسقط عنها حق للرخص له في البحث بعد أن يكون قد قام فيها بأعمال تزيد عن قيمتها . أما للمساحات التي لم يتحدد فيها الأولوية أو ما قد يقدم عنه طلبات للبحث فتصل الزائدة خلال ستة أشهر من تاريخ صدور قرار المصلحة بتحديد الأولوية أو من تاريخ طلب البحث بحسب الأحوال وقدم طلب البحث في جميع الأحوال للمتقدمة بالشروط والأوضاع المبينة في المادة ١١ من هذا القرار على أن يذكر أن الطلب هو عن مساحة مدرجة بالسجل المشار إليه أو معلن عنها في الجريدة الرسمية .

مادة ١٩ — تكون كل صحيفة من صفحات سجل قيد مساحات البحث المنصوص عنها في المادة ١٧ من هذا القرار على النحو المبين بالملاحق رقم (٣) .

مادة ٢٠ — ترسل الإخطارات لتحديد نصف المساحة التي يسقط عنها حق المرخص له بالبحث عملاً بالمادة ١٢ من القانون وذلك قبل انقضاء سنتين من تاريخ الترخيص بمدة ثلاثين يوماً على الأقل ويجب أن يكون الإخطار على عرض حال دمنه فئة التحسين ملماً وأن يرفق به ترخيص البحث الصادر له ورسمياً بمقياس ١ : ١٠٠٠٠٠ يبين عليه المساحة الأصلية للبحث ونصف المساحة الذي يرغب في الاحتفاظ به والذي يجب أن يكون على شكل مستطيل أو مربع كما يرفق به نسخة من التقارير والخرائط والأبحاث التي قام بها خلال المدة السابقة مما يثبت أهمية المساحة التي يراد الاحتفاظ بها .

مادة ٢١ — تقدم الطلبات لتعديل شكل الترخيص أو مساحته على عرض حال دمنه فئة التحسين ملماً ويجب أن يكون الطلب مصحوباً برسم نظر قدره جنيهاً مصرياً وأن يرفق بالطلب ترخيص البحث المراد تعديل شكله أو مساحته ورسمياً بمقياس ١ : ١٠٠٠٠٠ لمساحة البحث الصادر عنها الترخيص ويبين عليها المساحة للمدة التي يجب أن يكون شكلها مستطيلاً أو مربعاً وأن يرفق به أيضاً نسخة كاملة من التقارير والخرائط والرسومات ونتيجة الأبحاث التي يطلب المرخص له على أساسها تعديل الشكل أو المساحة .

الفصل الثالث

الاستئلال

مادة ٢٢ — يقدم طلب الحصول على عقد الاستئلال إلى مصلحة الناجم والوقود على عرض حال دمنة فئة الخمسين ملياً مصحوباً برسم النظر المقرر وقدره جنهائى ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات الآتية وأن يرفق به الأوراق المبينة فيما يلى :

(١) اسم طالب العقد ولقبه وجنسيته .

(٢) عنوانه ومحلله المختار .

(٣) المستندات المثبتة للشخصية الاعتبارية ومن له حق التوقيع عنها إذا لم يكن سبق إيداعه فى الصلحة .

(٤) المستندات المثبتة للملكية إذا كان الطالب مالكا للسطح .

(٥) خام المدين أو الماعان المطلوب استئلالها .

(٦) مدة عقد الاستئلال المطلوب .

(٧) موقع ومقدار المساحة المطلوب الاستئلال فيها مبنياً على خريطة مساحية أو ربما منها بمقدار ١٠٠٠٠٠٠٠٠ أو أى مقياس آخر مناسب تطلبه للصلحة .

(٨) رقم ترخيص البحث أو ترخيص الحماية الذى يستند إليه الطالب فى الحصول على عقد الاستئلال وتاريخ انتهاء مدته .

(٩) استارة تحديد المساحة المطلوب استئلالها ماعدا الحالات التى يطلب فيها الاستئلال على أساس الزايدة فى ذكر رقم المساحة كما هو مبين فى سجل تلك المساحات . ويؤثر الموظف المختص على كل طلب بمجرد وروده للصلحة بما يفيد المراجعة والسير فى إجراءات التنفيذ فى السجل للمد لذلك مع بيان تاريخ وساعة الورد — كما يؤثر بانقضاء البيانات والأوراق السالفة بيانها .

وكل طلب غير مصحوب برسم النظر يخطر مقدمه بطلب موسى عليه بلم الوصول لأداء الرسم المقرر فى مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ الاخطار بلمنى الطلب بعدها .

مادة ٢٣ — تقيد طبقاً للمادة السابقة جميع طلبات الاستئلال التى ترد إلى الصلحة فى سجل يد لذلك ويكون القيد فى السجل بترتيب تاريخ وساعة ورود كل طلب وتقيد البيانات للدونة بالطلب فى السجل كما ثبت تاريخ ورقم إيصال مداد رسوم النظر .

مادة ٢٤ — يقوم للموظف المختص بمكتب الرسم بمراجعة البيانات الخاصة بالموقع وثبته ملاحظاته عليه كما يبين موقع المساحة المطلوب الاستئلال فيها على الخرائط الموجودة لديه ثم يعيد الطلب إلى الموظف للتوطىء به القيد فى السجل لتدوين هذه الملاحظات به .

مادة ٢٥ — تقوم المصلحة بمراجعة الطلبات والبيانات للدونة بالسجل ثم تعد مشروع عقد الاستئلال بالطباعة لقمودج المد لذلك ولأحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالناجم والماجر ويسلم العقد لصاحبه فور إصداره .

مادة ٢٦ — يعد فى مصلحة الناجم والوقود سجل قيد كل ماهو معروف للصلحة من المساحات

التي يوجد بها خانات معدنية بكميات تسمح باستغلالها وتطرح المصلحة في مزايمة عامة ما ترى طرحه من هذه المساحات وما يقدم عنها من طلبات للاستغلال وفي هذه الحالة تحصل الزايمة خلال ستة أشهر من تاريخ أول طلب للاستغلال .

وتعلن المصلحة عن هذه المساحات في الجريدة الرسمية خلال شهر يناير من كل سنة ويقدم طلب الاستغلال عن أى مساحة مدرجة بالسجل إلى مصلحة المناجم والوقود بالشروط المبينة في المادة ٢٢ مع بيان رقم القيد بسجل مساحات الاستغلال وشروط الاستغلال التي يرضها الطالب .

مادة ٢٧ — تقوم مصلحة المناجم والوقود برض البيانات المتعلقة بكل مساحة ترى طرحها في الزايمة من المساحات المدرجة بالسجل وما تقرحه من شروط للاستغلال كما تقوم برض الطلبات المقدمة عن استغلال أية مساحة من هذه المساحات على اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٧ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ لتضع قواعد الإشهار عن عقد الاستغلال طبقاً لأحكام تلك المادة وتعد المصلحة شروط المزايد عن كل مساحة طبقاً لما تقره اللجنة تمهيداً لعرضه على الوزارة قبل السير في إجراءات النشر وتقوم اللجنة بحث المطالبات التي تقدم في كل مزايمة واقتراح ما تراها بشأنها تمهيداً لعرض على الوزارة للاعتقاد .

مادة ٢٨ — تعد مصلحة المناجم والوقود بالاعتراك مع مراقبة الشؤون القانونية مشروع عقد الاستغلال للراى عليه المزايد متضمناً الشروط التي رسا بها المطاء عليه وشروط الاستغلال بصفة عامة ثم تعرض المقدم على إدارة الفتوى والتشريع المختصة لمجلس الفتوة ويصدر المقدم للراى عليه المزايد طبقاً للقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ .

مادة ٢٩ — على المرخص له في الاستغلال أن يباشر العمل ويستمر فيه بطريقة منتظمة ولا يجوز له إيقاف العمل لمدة تتجاوز ثلاثة أشهر ما لم يحصل على إذن كتابي بذلك من مصلحة المناجم والوقود بناء على طلب يرسل للمصلحة بكتاب موصى عليه بلم الوصول وأن يبين فيه مدة الإيقاف التي يرغب الحصول عليها والأسباب والمبررات التي يستند إليها في طلب الإيقاف وأن يرفق بطلبه هذا المستندات الدالة على صحة هذه الأسباب والمبررات وللصلحة الحق في قبول تلك الأسباب أو مناقشتها وتقرير المدة المناسبة للإيقاف أو رفضها ويعتبر رأيها نهائياً في هذا الشأن . وإذا انقضى ٥٥ يوماً دون إرسال رأى المصلحة في هذا الشأن بكتاب مسجل بلم الوصول اعتبر ذلك موافقة منها على تلك الأسباب وعلى مدة الإيقاف المطلوبة .

مادة ٣٠ — على المرخص له بالاستغلال أن يخطر المصلحة بكتاب مسجل بلم الوصول بتاريخ استئنافه العمل قبل انقضاء مدة الإيقاف بأسبوع على الأقل فإذا لم يرسل هذا الإخطار اعتبر أنه متوقف عن العمل دون إذن من المصلحة .

مادة ٣١ — إذا انقضت مدة الإيقاف المصريح بالاستغلال بها ولم يتغلب على الأسباب التي حصل على أساسها الإيقاف فهـ أن يطلب قبل نهاية المدة بأسبوعين مدتها لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر على أن يبين ذلك في طلبه وأن يبين أيضاً ما قام به من جانبه في سبيل التغلب على تلك الأسباب وعلى أن يقدم من المستندات ما يؤيد صحة كل ذلك فإذا انتهت مدة الإيقاف وجب عليه العودة إلى العمل ما لم تخطره المصلحة بموافقتها على المد .

الفصل الرابع

الحماية

مادة ٣٣ — يقدم طلب الحصول على ترخيص الحماية إلى مصلحة المناجم والوقود على عرض حال صنفه فئة التحسين عليها مصحوباً برسم النظر المقرر وقدره جنهان ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات الآتية وأن يرفق به الأوراق المبينة فيما يلي :

(١) اسم طالب الترخيص ولقبه وجنسيته .

(٢) عنوانه ومحل المختار .

(٣) خام المدن أو المادن المطلوب الحصول على ترخيص لحماية عقد استغلالها .

(٤) موقع المساحة المطلوب الحماية فيها ومقدارها بالنسبة إلى موقع ومقدار مساحة الاستغلال المطلوب حمايتها أو أى بيانات متعلقة بها وأن يبين ذلك على خريطة مساحة بقياس ١ : ١٠٠,٠٠٠ أو رسم مستخرج منها أو بأى مقياس رسم مناسب تطلبه المصلحة .

(٥) مدة ترخيص الحماية المطلوب .

(٦) رقم عقد الاستغلال الذى يستند إليه الطالب في الحصول على ترخيص الحماية وتاريخ انتهاء مدته .

(٧) استنارة تحديد المساحة المطلوبة للحماية .

ويؤثر الموظف المختص على الطلب بمجرد وروده إلى المصلحة بما يفيد المراجعة والسير في إجراءات القيد في السجل المدد لذلك مع بيان تاريخ وساعة الورد كما يؤثر باستيفاء البيانات والأوراق — السالف بيانها وكل طلب غير مصحوب برسم النظر يخطر مقدمه بكتاب موصى عليه يعلم بالوصول لأداء الرسم المقرر في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ الإخطار وإلا اعتبر الطلب ملغ .

مادة ٣٣ — تمديد طبقاً للمادة ٣٧ جميع طلبات الحماية التي ترد إلى المصلحة في سجل مدد لذلك ويكون القيد في السجل بترتيب تاريخ وساعة ورود كل طلب وتمديد البيانات للدونة في الطلب في السجل كما يشبث تاريخ ورقم إرسال سداد رسم النظر .

مادة ٣٤ — يقوم الموظف المختص بكتابة الرسم بمراجعة البيانات الخاصة بالموقع ويثبت ملاحظاته عليه كإيدين موقع للمساحة المطلوب الحماية فيها على الخرائط الموجودة لديه ثم يبد الطلب إلى الموظف المنوط به القيد في السجل لتدوين هذه الملاحظات به .

مادة ٣٥ — تقوم للمصلحة بمراجعة الطلبات والبيانات للدونة بالسجل ثم تمد مشروع ترخيص الحماية بالمطابقة للنموذج المدد لذلك ولأحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمهاجر ويسلم الترخيص لصاحبه فور إصداره .

مادة ٣٦ — تكون كل صحيفة من صفحات سجل قيد طلبات الاستغلال والحماية على النحو المبين بالملحق رقم (٤) .

الفصل الخامس

تحديد المساحة

مادة ٣٧ — تحدد المساحات المرخص بالبحث فيها أو باستغلالها أو بالحماية بها وكذلك أى المساحات المرخص بها لأغراض تشغيل المناجم على النحو الوارد بالمادتين ٣٦ و ٣٧ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ وذلك بإقامة علامات لتحديد على نفقة المرخص له وتحت مسئوليته .

مادة ٣٨ — يقوم المرخص له بالبحث خلال الستين يوماً التالية لتسليمه الترخيص بإقامة علامات تحدد بها المساحة المرخص له بالبحث فيها كما يلتزم بإقامة علامات تحديد أية مساحة يطلب عنها عقد استغلال أو ترخيص بالحماية قبل طلبها وعليه أن يقدم الأعوذ الخاص بالتحديد مستوفياً جميع البيانات الصحيحة على النحو الوارد في الملحق رقم (٥) بهذا القرار .

مادة ٣٩ — يرفق أعوذج تحديد المساحات المطلوب استغلالها أو الحماية فيها بالطلب أما أعوذج مساحات البحث وكذلك المساحات المطلوب الترخيص بها لأغراض تشغيل المناجم فتقدم خلال الستين يوماً التالية لتسلم الترخيص وإلا قامت السلطة بإخطاره بقرارها بتحديد المساحة بمعرفة على نفقة المرخص له ويكون قرارها في هذا الشأن نهائياً ويبلغ بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

مادة ٤٠ — يجوز لصاحب الشأن أن يطلب إلى مصلحة المناجم والوقود أن تحدد له المساحة وتقيم له علامات تحديدها على نفقته ويجب أن يقدم الطلب على ورقة دفعة فئة الخمسين ملياً ويصحب برسم النظر المقرر وقدره جنيناً .

مادة ٤١ — تحدد السلطة التكاليف اللازمة للتحديد بما لا يتجاوز خمسين جنيناً مصرياً لكل مساحة يطلب المرخص له تحديدها أو تقرر السلطة تحديدها بمعرفة وبالطلب المبلغ الذي تقدره قبل الشروع في عملية التحديد بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ويحدد به مهلة شهر لإيداع المبلغ المطلوب بصفة أمانة وتسوى التكاليف النهائية في خلال شهر من ورود أعوذج التحديد إلى السلطة واعتادها له ويرد الباقي للمرخص له .

مادة ٤٢ — تحدد مساحات البحث والاستغلال والحماية والمساحات المرخص بها لأغراض تشغيل المناجم على الوجه الآتي :

(أ) تمام عند كل زاوية من زوايا المساحة المرخص بها علامة من مواد غير قابلة للتفكك أو الانحلال يبينها المرخص له على نفقته ويجب أن تكون تلك العلامات ثابتة وبارتفاع لا يقل عن متر فوق سطح الأرض وبقاعدة مربعة كل ضلع فيها لا يقل عن ربع متر ويجب أن يثبت بأعلى العلامة رقم ونوع الترخيص أو المقعد بشكل واضح .

(ب) أن تمام على الأضلاع كما اقتضى الأمر ذلك علامات مساعدة ويشترط في كل علامة من هذا القبيل أن يسهل مشاهدتها من العلامات القريبة منها على نفس الضلع .

مادة ٤٣ — يجب أن يتضمن أعوذج التحديد البيانات التالية :
(١) اسم المرخص له .

- (٢) رقم وتاريخ الترخيص أو القيد .
 (٣) تاريخ بناء العلامات المحددة للمساحات .
 (٤) اسم المندوب الذى قام بعملية التحديد ويجب أن يكون مهندساً أو جيولوجياً وأن يبين رقم القيد فى شأته .

- (٥) وصف تفصيلي لموقع إحدى علامات التحديد وقياس اتجاهها القنطاسي بالعالم الجغرافية أو تقطع للمساحة أو الجبال الرئيسية ويجب أن يبين هذه العلامات باللون الأحمر على النموذج التحديد ويطلق عليها اسم علامة التحديد الرئيسية ويرمز لها بالحرفين (ع . ر) .
 (٦) رسم تخطيطي للمساحة يبين عليه مواقع جميع علامات التحديد وكذلك العلامات المساعدة ويرمز لها بالحرفين (ع . م) ويبين على ذلك الرسم البعد بين كل علامتين على ضلع واحد .
 (٧) بيان الإحداثيات الصادر بها الترخيص أو القيد والعلامة التي تنطبق على هذه الإحداثيات ويرمز لها بالحرفين (ع . أ) إذا لم تكن هي علامة التحديد الرئيسية .
 (٨) إمضاء المندوب الذى قام بعملية التحديد .
 (٩) إمضاء للرخص له .

ويحرر هذا النموذج من نسختين ويلصق على كل منهما طابع دفعة فئة الجسين مليا .

مادة ٤٤ — على المرخص له أن يحافظ على علامات التحديد وعلى البيانات المدونة عليها طول مدة سريان القيد أو الترخيص وللصلحة أن تكلفه إعادة تحديد المساحة وبناء علاماتها كلها أو بعضها على نفقته كلاً وجبت ضرورة لذلك بسبب تهم تلك العلامات وعدم محافظته عليها أو عند تعديل شكل أو مساحة القيد أو الترخيص عند تخليه عن جزء من المساحة أو إذا استقطعت الحكومة جزء منها لاحتياجها إليه أو لسقوط حق المرخص له في ذلك الجزء أو إذا انضغ لغير حقوق عليه .

مادة ٤٥ — يرسل النموذج التحديد إلى مصلحة الناجم والوقود مستوفياً لجميع البيانات الواردة به وإذا لم يكن مستوفياً لجميع البيانات الصحيحة يخطر مقدمه لاستيفاء البيانات أو تصحيحها وذلك خلال شهر من تاريخ إخطاره بذلك فإذا انقضى الشهر ولم يرسل المرخص له البيانات الصحيحة المستوفاة أخطرت مصلحة بعدم اعتمادها التحديد .

مادة ٤٦ — تخطر المصلحة المرخص له خلال شهرين من تاريخ ورود النموذج أو من تاريخ استيفاء إجراءات التحديد على حسب الأحوال بإعداد التحديد أو بقرارها بإجراء عملية التحديد بمعرفتها وعلى نفقة المرخص له ، وذلك في حالة عدم اعتماد النموذج التحديد ويكون قرارها في هذا الشأن نهائياً .

مادة ٤٧ — مصلحة الناجم والوقود أن ترفض اعتماد أى مساحة أو جزء منها إذا تبين أن لتغير عليها من الحقوق ما يتعارض مع الحقوق التي يطلبها للرخص له وللصلحة المذكورة أن ترجى الموافقة إذا ما تبين أن المرخص له لم يقدم لها مواصفات صحيحة عن المساحة أو أنه أخطأ في وضع علامات تحديدها وللحكومة أيضاً أن ترفض الموافقة على أية مساحة أو جزء منها إذا كانت لازمة لها لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة .

كما أن لمصلحة الناجم والوقود أن تمتنع عن اعتماد أى مساحة أو جزء منها إذا انتضح أنها تشمل أراضي تزرع عادة أو من حين إلى آخر حتى ولو كانت زراعتها غير مسوغة قانوني وإما يكون للرخص له في هذه الحالة الحق في الحصول على الموافقة إذا ثبت لمصلحة الناجم والوقود أنه دفع تعويضاً للعاثرين أو الزارعين لتلك الأراضي على الوجه الذي تقررده المصالح الحكومية المختصة .

مادة ٤٨ — في حالة رفض مصلحة الناجم والوقود للموافقة عن المساحة كلها للأسباب السالفة الذكر يصبح الترخيص ملغ ويطل مفعوله ويجب إعادته للمصلحة وعندئذ يكون للرخص له الحق في استرداد رسوم الترخيص التي دفعها وفي حالة رفض الموافقة على جزء من المساحة يطل مفعول الترخيص فيما يتعلق بهذا الجزء وتمتل المساحة بقرار من وزير الصناعة .

مادة ٤٩ — يجب أن تكون التقارير الفنية والرسومات والخرائط والتحاليل الكيماوية ونحوها التي تقدم عن أعمال البحث أو الاستغلال موقفاً عليها من قايين من ذوى المؤهلات الفنية كما يجب أن توافر الكفاية الفنية فيمن يشرف على أعمال البحث أو الاستغلال بما يتناسب مع طبيعة تلك الأعمال .

الفصل السادس

أحكام أخرى

مادة ٥٠ — على المرخص له أو من يمثله في المساحة المرخص بها للبادرة إلى تنفيذ التعليلات التي تصدرها المصلحة أو المصالح المختصة الأخرى أو مندوبيها ضماناً لحسن سير العمل أو لتنفيذ القوانين أو اللوائح المقررة .
وتعتبر هذه التعليلات أحكاماً متممة لهذه اللوائح .

مادة ٥١ — على مندوب الحكومة أن يصدر كتابة التعليلات لتنفيذ القوانين واللوائح المقررة أو التي يرى أنها ضرورية لحسن سير العمل وله في الأحوال التي يترتب عليها ضرر أو يتوقع حدوثه أن يصدر كتابة تعليلات وقفية بقصد تفادي وقوع هذا الضرر أو إزالته وعلى المرخص له أو من يمثله بحسب الأحوال تنفيذ هذه التعليلات فوراً .

ولندوب المصلحة كل فيما يخصه حق الدخول في المنطقة المرخص بها ولهم أن يقوموا بإجراء السج وعمل الرسومات والاختبارات وغيرها الخاصة بالمساحة الصادر عنها الترخيص ولهم أن يستعملوا آلات وأدوات المستل والاستعانة بهاله بشرط ألا يكون في ذلك خطراً أو تعطيل للعمل ويلزم المرخص له أو من يمثله مساعدتهم في ذلك مساعدة فعلية .

مادة ٥٢ — للرخص له في البحث أو الاستغلال الحصول على تراخيص من مصلحة الناجم والوقود والاتفاق مع المصالح المختصة لأغراض تشغيل الناجم على التفصيل الوارد في المادتين ٣٦ و ٣٧ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ ويقدم الطلب للحصول على هذه التراخيص على ورقة تامة ثلاثة خسين ملهاً مسجوباً برسم النظر المقرر وقدره جنيهاً .

ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات الآتية وأن يرفق به الأوراق البينة فيما يلي :

- (١) اسم طالب الترخيص ولقبه وجنسيته وعمله المختار .
- (٢) رقم الترخيص أو العقد أو التراخيص المراد إصدار الترخيص لتشيغيلها وتاريخ صدورها وتاريخ انتهاء مدة سريانها .

(٣) الفرض الذى يراد القيام به لتشغيل المناجم .

(٤) رسوم وخرائط تفصيلية لبيان الأعمال المراد إنشاؤها ومواقعها ومواصفاتها .

(٥) للدة التى يرغب الطالب سريان الترخيص المطلوب خلالها .

(٦) موقع الأعمال المطلوب القيام بها بالنسبة لمساحة الترخيص أو العقد .

وكل طلب مستوف للشروط المتقدمة فيؤثر عليه بمجرد وروده للمصلحة الموظف المختص بما يفيد المراجعة والسير فى إجراءات إصدار الترخيص بعد الاتفاق مع المصالح المختصة .

مادة ٥٣ — تمد مصلحة المناجم والوقود الترخيص على النموذج الخاص بذلك مصحوباً بنسخة من مواصفات وخرائط الأعمال المراد إنشاؤها وذلك عند الاقتضاء ويسلم الترخيص إلى صاحب الشأن بعد اعتياده أو يرسل بطريق البريد الموصى عليه .

مادة ٥٤ — يجوز تحديد الترخيص طول مدة سريان التراخيص أو العقود الصادر الترخيص لتشيغيلها .

مادة ٥٥ — إذا كانت الأعمال المراد إنشاؤها لأغراض تشغيل المناجم ذات مواصفات خاصة يجب مراعاتها عند التنفيذ فيلزم المرخص له بإعداد تلك المواصفات والحصول على موافقة الجهات المختصة عليها قبل إصدار الترخيص وذلك فى الحالات التى ترى فيها مصلحة المناجم والوقود ضرورة ذلك وترفق هذه المواصفات بالتراخيص وتعتبر جزءاً متصلاً لها يلزم المرخص له بتنفيذها .

أما إذا كانت الأعمال التى يراد إقامتها أو إنشاؤها مما يقتضى الحصول على تراخيص بها تصدرها مصالح أخرى فيلزم المرخص له بالحصول على هذه التراخيص مقدماً وأن يرفقها بالأوراق النصوص عليها فى المادة (٦١) من هذه اللائحة .

مادة ٥٦ — تلتفى التراخيص الصادرة لأغراض تشغيل المناجم بانتهاء مدة التراخيص أو العقود الصادرة لتشغيلها أو بإنقائها لأى سبب كان وفى هذه الحالة يسقط المرخص له مهلة مساوية للمهلة للرخس بها فى التراخيص أو العقود على حسب الأحوال لتسليم المساحة خالية وبانقضاء هذه المهلة يصبح جميع ما فى المساحة ملكاً للحكومة بدون المطالبة بأى تعويض .

على أنه يجوز للرخس له طلب استمرار سريان الترخيص لأغراض تشغيل تراخيص أو عقود أخرى قائمة صادرة له غير تلك التى صدر الترخيص بالاستناد إليها على أن يقدم الطلب مصحوباً برسم النظر قبل تاريخ انتهاء مدة الترخيص المراد استمرارها بستة أشهر وفى هذه الحالة تؤثر مصلحة المناجم والوقود باستمرار سريان هذه التراخيص بالاستناد إلى التراخيص أو العقود المطلوب بتشغيلها .

مادة ٥٧ — على المرخص له أن يحصل على موافقة مصلحة للتاجم والوقود على أى تغيير يراد إدخاله على المنشآت المرخص بها قبل إجراء هذا التعديل وأن يبين هذا التعديل بالرسم كالمطلب منه ذلك .

مادة ٥٨ — مصلحة التاجم والوقود في كل وقت أن تستبعد من المساحة المرخص فيها أى جزء يتضح أن للتغير حقوقاً عليه أو أنه مما يحتاج إليه للنفقة العامة دون أن يكون للمرخص له الحق في المطالبة بأى تمويض عن ذلك .

مادة ٥٩ — الحكومة غير ملزمة بإنشاء سلك أو طرق مواسلات أخرى لفائدة المرخص له ولا أن تحافظ على أو تقوم بعمل الإصلاحات اللازمة للسلك أو طرق اللواصلات الموجودة أو التي توجد ويلتزم المرخص له ألا يهدم الطرق التي توجد بالمساحات أو بالأراضى المجاورة أو ما يستجد مستقبلاً ولا يجوز له أن يعمل أو يتسبب في عمل من شأنه تعويق المرور فيها بأى حال من الأحوال حتى ولو كان هو الذى قام بنفقة إنشائها أو إصلاحها ولا يجوز منع الغير من المرور في الأجزاء التي ينتهى منها التشغيل في المساحة المرخص له فيها .

مادة ٦٠ — تقوم بمصلحة التاجم والوقود بحصر المنشآت والمباني وغيرها التي تؤول ملكيتها للحكومة وتقدير قيمتها وتحديد طريقة التصرف فيها بما يتفق ومصالح المساحة الموجودة بها . ولها أن تستعين بالمصالح الحكومية الأخرى في حصر وتقدير قيمة تلك المنشآت والمباني إدارات ضرورة لذلك .

مادة ٦١ — يلتزم للمرخص له بردم الحفر وتمهيد الأراضى وذلك عند انتهاء مدة الترخيص أو العقد أو إنثائه لأى سبب كما طلبت إليه المصلحة ذلك وفي خلال المدة التي تمدها للمصلحة لهذا الغرض وإلا قامت المصلحة بهذه الأعمال على ثقته الخاصة .

مادة ٦٢ — يعتبر المرخص له مسئولاً عن كل ضرر يترتب على استعماله للفرقعات في أعمال التاجم والمهاجر مخالفاً بذلك القوانين واللوائح والتعليمات الخاصة بنقل وتخزين واستعمال وحيازة الفرقعات وتحمل التمويض عن ذلك وعليه تنفيذ جميع التعليمات الكتابية التي تصدرها مصلحة التاجم والوقود أو مندوبيها أو المصالح الأخرى المختصة في هذا الشأن :

ويلتزم المرخص له أن يرسل شهرياً بطريق البريد الموصى عليه كشفاً إلى مصلحة التاجم والوقود بمقدار الوجود بمخازنه والمصرف فعلاً خلال الشهر من الفرقعات كية ونوعاً .

مادة ٦٣ — يلتزم المرخص له بإخطار مصلحة التاجم والوقود فوراً عن كل الحوادث التي تقع له أو لتبريم بسبب التشغيل مع ذكر جميع البيانات المتعلقة بكل الحوادث علاوة على قيامه بإخطار المصالح ذات الشأن طبقاً لقوانين ولوائح وتعليمات مصلحة العمل كما يلتزم بأن يرسل شهرياً تقريراً طبياً عن الإصابات بالأمراض المختلفة التي تقع بين عماله أو مستخدميه في مساحات الترخيص أو العقد .

مادة ٦٤ — يلتزم المرخص له بمسك سجلات العمال والمستخدمين حسباً تقضى به قوانين ولوائح وتعليمات مصلحة العمل والمصالح المختصة وعليه إخطار كل من مصلحة التاجم والوقود ومصلحة الشركات

بطريق البريد الموصى عليه بكشوف شهرية تبين عدد العمال والمستخدمين وجنسياتهم ومقدار ما يتقاضونه من أجور ومزونات في كل مساحة مرخص فيها على حدة .

الفصل السابع

التأمينات

مادة ٦٥ — تحصل مصلحة الناجم والوقود تأميناً تعدياً من أصحاب التراخيص والعقود الصادرة بشأنها للواد للمدينة لضمان تنفيذ شروط هذه التراخيص أو العقود وبوجه خاص للوفاء بالمبالغ المستحقة للحكومة عنها أو للقيام بالالتزامات التشغيل بها وذلك بما يولزى الإيجار السنوي عن تلك التراخيص أو العقود .

مادة ٦٦ — على المرخص له أو الصادر له العقد أن يودع مقدماً قيمة التأمين للقررة على أن يتم الإيداع في موعد لا يجاوز شهراً من تاريخ إخطار المصلحة له بذلك بالبريد الموصى عليه فإذا لم يتم بالإيداع خلال المدة المحددة يحفظ الطلب ويؤثر عليه للوظف المختص بذلك .

مادة ٦٧ — على صاحب الشأن استكمال قيمة التأمين خلال مدة سريان الترخيص أو العقد كلما طلبت إليه ذلك مصلحة الناجم والوقود بكتاب موصى عليه بهلم الوصول وذلك خلال المهلة التي تحددها المصلحة وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يجاوز المهلة أسبوعين من تاريخ الإخطار وإلا فتفصل طبقاً لأحكام المادة ٣٩ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ .

مادة ٦٨ — لا ترد قيمة التأمين ما لم تتم التسوية النهائية بين الحكومة وصاحب الشأن عن جميع الالتزامات وغيرها من الاشتراطات ويكون الاسترداد بطلب يقدم لهذا الغرض من صاحب الشأن لمصلحة الناجم والوقود على ورقة دمغة فئة الخمسين ملياً ويجب أن يصحب الطلب بالترخيص أو العقد المراد استرداد التأمين الخاص به وكذلك لإرسال دفع ذلك التأمين أو الإقرار بمقدمه .

الباب الثاني

القواعد الخاصة بالمهاجر

مادة ٦٩ — طلبات الترخيص باستغلال أى مادة من مواد المهاجر من أرض مملوكة للحكومة : يقدم من ذوى الشأن إلى مصلحة الناجم والوقود أو فروعها بالأقاليم (كل في دائرة اختصاصه) على عرشاءل دمغة فئة خمسين ملياً مصحوباً برسم النظر للقرر وقدره جنينان . ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات الآتية :

(أ) اسم الطالب ولقبه وجنسيته .

(ب) عنوانه وعمله المختار بالجمهورية وإذا كانت شركة يذكر في الطلب تاريخ ورقم القرار الصادر بتأسيسها أو يرفق به صورة رسمية من عقد تأسيسها .

(ج) اسم الجبل ونوع مادة الحاجر المطلوب استغلالها .

(د) مدة عقد الاستغلال المطلوب .

وتقوم المصلحة أو تفتيشها بالأقاليم بالتحقق من شخصية طالب الترخيص .

مادة ٧٠ — طلبات الترخيص باستغلال أى مادة من مواد الحاجر من أى أرض مملوكة للأفراد أو الهيئات أو الشركات وما يشابهها (مملوكة لغير الحكومة) :

تقدم من ذوى الشأن إلى مصلحة للتاجم والوقود أو فروعها بالأقاليم (كل فى دائرة اختصاصه) على عرض حال دمة فئة خمسين ملياً مصحوباً برسم النظر المقرر وقدره جنيهان . ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات الآتية :

(١) اسم الطالب ولقبه وجنسيته وإذا كانت شركة فيذكر فى الطلب تاريخ ورقم القرار الصادر بتأسيسها أو يرفق به صورة رسمية من عقد تأسيسها .

(ب) عنوانه ومحل المختار بالجمهورية .

(ج) أرقام القطع والأحواض واسم الناحية وللدبيرة التى يقع فيها الأرض المطلوب استغلال مواد حاجر منها .

(د) خريطة مساحة مبنياً عليها موقع الأرض المطلوب استغلالها وموقعاً عليها من مهندس قباي .

(هـ) مستندات الملكية .

مادة ٧١ — طلبات الترخيص بأراضي حكومية لإقامة منشآت أو سكك حديد أو ديكوفيل أو خطوط هوائية أو غيرها :

يقدم الطلب من ذوى الشأن إلى مصلحة للتاجم والوقود أو فروعها بالأقاليم (كل فى دائرة اختصاصه) على عرض حال دمة فئة خمسين ملياً مصحوباً برسم النظر المقرر وقدره جنيهان ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات الآتية :

(١) اسم الطالب ولقبه وجنسيته وإذا كانت شركة فيذكر فى الطلب تاريخ ورقم القرار الصادر بتأسيسها أو يرفق به صورة رسمية من عقد تأسيسها .

(ب) عنوانه ومحل المختار بالجمهورية .

ولا يجوز الترخيص بإقامة أى منشأة أو سكة حديد أو غيرها إلا للرخص إليهم بمحاجر . ويشترط أن يكون الترخيص بإقامة للنشأة أو غيرها فى نفس الجبل الموجود به المحجر للرخص به للطالب مع ذكر رقم المحجر الذى تقيم للنشأة .

ويجب مراعاة توحيد مدة عقد للنشأة أو غيرها مع مدة عقد المحجر للرخص به ويجوز فى جميع الحالات السابقة لمصلحة للتاجم والوقود تكليف الطالب بتقديم الحرائط المساحة اللازمة مبنياً عليها للنشأة أو خطوط السكة الحديد أو الهوائية أو غيرها المطلوب الترخيص بها موقعة عليها من مهندس

تقابل . وفي حالة عدم تنفيذ ما تطلبه المصلحة في خلال المهلة التي تحددها ذلك يحفظ طلبه نهائياً .
ولا يقبل أى طلب يقدم لمصلحة الناجم والوقود أو فروعه ما لم يكن مسحوباً برسم النظر
المقرر . ويخفى من رسم النظر المقرر الطلبات التي تقدم عن الفواتير والطلبات الخاصة باسترداد
التأمين أو الزول عن العقد أو الترخيص لمصلحة الناجم والوقود .

مادة ٧٢ - (١) تمسك سجلات بمصلحة الناجم والوقود وفروعها بالأقاليم يقيد بها الطلبات
الخاصة بالمهاجر بشرط أن تكون مستوفية للشروط ويكون القيد بحسب تاريخ ورود وساعته .
ويجب أن يقدم طلب الترخيص إلى تفتيش المهاجر المختص الذي يقيم الحجر للطلوب وفي حالة
ما إذا قدم الطلب مستوفياً للشروط إلى تفتيش غير مختص فيحول إلى التفتيش المختص؛ يقيد بسجلاته
حسب ساعة وتاريخ وروده إليه .

(ب) يقوم التفتيش المختص خلال أسبوعين على الأكثر بإخطار الطالب عن اللود الذي يحمله
للمساكنة والرسم وذلك بكتاب موصى عليه وفي حالة تخلفه عن الحضور في الموعد والمكان المحدد
يحفظ طلبه نهائياً إلا في حالة اعتذار الطالب ووصول هذا الاعتذار للمصلحة قبل الموعد بأربع
وعشرين ساعة على الأقل وفي هذه الحالة يمدده موعد آخر مع اعتبار أقدمية طلبه من تاريخ
اعتذاره . ولا يجوز الاعتذار أكثر من مرة واحدة وإلا يحفظ طلبه نهائياً .

(ج) يرسل تفتيش المهاجر المختص إلى المصلحة تقريره الفني والرسم مستوفياً ومبيناً عليه كتور
الجيل ومرسوداً من شط ثابتة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ رسم الحجر .

(د) مراجعة الطلب فنياً وثبوت صلاحيته يقيد للعرض على لجنة تحديد إجراءات المهاجر لتقدير
الإيجار للناسب .

(هـ) تجتمع لجنة تحديد إجراءات المهاجر مرة في الشهر على الأقل بناء على دعوة من رئيسها .

(و) تخطر التفتيش بقرارات اللجنة كل فيما يخصه خلال أسبوع من تاريخ صدور قرار اللجنة
لإتمام الإجراءات وذلك بإخطار الطالب بكتاب موصى عليه بمل الوصول بضمون قرار اللجنة
ومطابته بأداء الرسوم والتأمينات والأقساط حسب قرار اللجنة في مدة ١٥ يوماً من تاريخ الطالبة ،
وفي حالة السداد في خلال هذه المهلة يقوم التفتيش بتسليم الحجر إلى الطالب بعد التوقيع منه على عقد
الاستئلال والرسومات للوحة به وقت التسليم وإرسالها للمصلحة للاعتداد من الوزير أو من ينوب عنه
وفي حالة عدم السداد في اللود المحدد يحفظ طلبه نهائياً بدون إخطار وبدون أن يكون للطالب
أى حق في الاعتراض .

مادة ٧٣ - إذا تبين لمهندس المصلحة أن هناك مانعاً يحول دون الترخيص بالمهجر الذي يرشد
عنه الطالب فعليه أن يبين الأسباب التي تحول دون رسم الحجر وإثبات ذلك في محضر إثبات حالة
ويطلب من الطالب فوراً اختيار موقع آخر لرسم الحجر فإذا امتنع لأى سبب فعلى المهندس إثبات
ذلك . وفي هذه الحالة للمصلحة الحق في حفظ طلبه نهائياً .

مادة ٧٤ - يتعين على طالب تجديد عقد الاستئلال أن يقدم طلبه على ورقة دمنة فئة خمسين

ملياً مصحوباً برسم النظر المقرر وقدره جنيهاً وذلك قبل انقضاء العقد بشهرين إذا كان العقد لمدة سنة أو ستة أشهر إذا كان العقد طويل الأجل ويرفق به صورة العقد الخاصة به وكل أوراق أخرى تطلبها منه المصلحة .

مادة ٧٥ — إذا وافقت المصلحة على تجديد عقد الاستغلال فيخطر الطالب بتسديد الرسم في خلال ١٥ يوماً من تاريخ إخطاره بكتاب موصى عليه بعدم وصول بشرط ألا يتجاوز تلك المدة بقية مدة العقد السارية .

مادة ٧٦ — إذا انقضت مدة عقد الاستغلال ولم تجدد وجدت مستخرجات بالمحجر آلت ملكيتها للحكومة إلا إذا كان الرخص له قد تقدم بطلب مصحوب برسم النظر المقرر خلال ١٥ يوماً سابقة على تاريخ انتهاء العقد لحفظ حقه في نقل هذه المستخرجات وفي هذه الحالة يؤذن له بنقلها بعد سداد ضعف الإتاوة للقررة عن تلك المواد خلال مدة تحددها له المصلحة .

مادة ٧٧ — يازم للرخص له بمسك الدفاتر النصوص عليها في قانون التجارة وأن يكون لديه بحله المختار سجلات نظامية للحسابات شاملة لجميع التفاصيل التي تطلبها مصلحة الشركات أو الضرائب فيما يخص بقيد الكميات للمستخرجة ونوعها أولاً بأول وكذلك للقرمات كما يجب أن يقوم الرخص له بإخطار مصلحة الناجم والوقود ومصلحة الشركات بكشوف شهرية مبينة بها كميات ونوع المستخرجات .

والمصلحة دائماً الحق في إلغاء العقد إذا أخل الرخص له بقواعد هذه المواد أو تبين للمصلحة أن البيانات المقدمة منه غير صحيحة .

مادة ٧٨ — إذا خالف للرخص له شروط التشغيل أثناء مدة سريان العقد فيخطر الرخص له لإزالة هذه المخالفة في مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره وإلا فيلغى العقد ويصدر تأمين ضمان تنفيذ شروط التشغيل لجانب الحكومة بدون حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قانونية .

مادة ٧٩ — يجوز للمصلحة استبدال المحجر بناء على طلب يقدم من الرخص له على عرض حال ديمته فئة خمسين ملية مصحوباً برسم النظر المقرر وقدره أربعة جنيهاً بعد انقضاء ستة شهور من الترخيص أو التجديد . وإذا وجدت للمصلحة مبررات فنية وأسباب تنوق استمرار استغلال المحجر رخصت بالاستبدال للمدة الباقية من العقد . ويكون الاستبدال مرة واحدة فقط في السنة بشرط أن يقوم للرخص له بأداء كل ما هو مستحق عليه من إتاوات عن المواد التي استخرجها من المحجر وجميع الالتزامات الواجبة قبل تسليمه الاستبدال مع استلام المحجر المستبدل من للرخص له .

مادة ٨٠ — لا يعطى عقد الاستغلال أى حق للرخص له لاستخراج مواد محاجر غير منصوص عليها بالعقد أو استخراج أى معدن أو أية مادة أخرى بما قد يعثر عليه أثناء التشغيل إلا إذا كانت المصلحة لاستغلال الرمال ، ويتضح عند التشغيل اختلاط مادة الزلط ، ففي هذه الحالة يجوز للرخص له استغلال هذا الزلط وذلك بشرط إخطار مصلحة الجباة والوقود بكتاب موصى عليه مصحوباً برسم

النظر المقرر وموافقها على ذلك قبل الاستئصال وبإزم المستل في هذه الحالة يدفع الإتاوة المستحقة عن هذا الرطل وللصلحة في هذه الحالة أن تحصل منه تأميناً إضافياً بالنسبة للاتاوة مساوياً لنصف تأمين الإتاوة السدد عن هذا الحجر .

مادة ٨١ — ليست الحكومة ملزمة بإنشاء سلك أو أية طرق موصلات كما أنها غير ملزمة بصيانة السلك أو الطرق التي تصادف وجودها قبل الترخيص أو التي تنشأ في المستقبل مع اعتبار هذه الطرق أو السلك من أملاك المصلحة حتى ولو قام المرخص لهم بإنشائها على نفقتهم الخاصة ، ولا يحق بتاتاً منع المرور بها أو استعمال هذه الطرق أو السلك للغير وتكون حقاً مكتسبة للجميع بدون أى اعتراض .

مادة ٨٢ — يتعهد المستل بأن يقوم باستئصال الحجر طبقاً لشروط التشغيل التالية وطبقاً لأية شروط أخرى تصدرها المصلحة في المستقبل . وتعتبر كافة الشروط المذكورة جزءاً متمماً ومكملاً للعقد الصادر إليه طالما هي نافذة المفعول وتلك الشروط هي :

(١) يجب البدء في التشغيل من الواجهة الميئة بالمقد والرسم وعلى المستل أن يقوم باستخراج المواد المتناقد عليها فقط حتى يصل لأرضية الحجر التي لا يتظر وجود تلك المواد تحتها بشرط أن يكون التشغيل مرتفعاً عن أعلى منسوب المياه الأرضية بخمسين سنتيمتراً على الأقل ويجب أن يكون التشغيل في الحجر بطريقة أصولية بحيث يعمل واجهته تتقدم تتقدماً منتظماً مع الاتساع عن جفر مغارات أو فجوات في واجهة الحجر أثناء التشغيل مما يتبره المصلحة خطراً على حياة العمال ، وإذا وجدت طبقات معلقة بواجهة الحجر فيكون التشغيل على شكل مدرجات تتناسب مع الحالة وتحول دون إيجاد فجوات أو حفر ينتج منها سقوط الجروف أو تعرض العمال للخطر بأية حال من الأحوال .

(ب) يجب إزالة الأتربة والأفخاض الناتجة من عملية كشف الحجر أو الناتجة من عملية التشغيل بالحجر على مسافة تبعد ستة أمتار على الأقل من الجزء الذي يبتدئ التشغيل فيه بأسفل الحجر ، ولا يجوز إلقاء هذه الأتربة والأفخاض على جانبي الحجر بل يجب إلقاؤها بطريقة منتظمة وتتناسب تام على الأرض التي انتهت مادة المهاجر منها — هذا ما لم يتم الاتفاق على طريقة أخرى .

(ج) إذا كانت الطبقات الصالحة للعمل توجد على منسوب أعلى من منسوب أرضية الحجر أى إذا كان يفصل بين هذه الطبقات الصالحة للعمل وبين منسوب أرضية الحجر طبقات لا تصلح للعمل فيمكن إلقاء الأفخاض أو الأتربة الناتجة من التشغيل بطريقة منتظمة وتتناسب تام على الأرض التي انتهى التشغيل فيها . هذا ما لم تصدر له المصلحة تعليمات أخرى بهذا الشأن .

(د) يجب أن تعمل ممرات بين الأفخاض الناتجة من عمليات التشغيل عرض كل منها خمسة أمتار من أسفل بمحاذاة منسوب أرضية الحجر وتكون الممرات المذكورة على إبعاد متتامة .

(هـ) لا يجوز للمستل أن يهدم طرق المهاجر سواء ما كان موجوداً منها في مجرى أو في المهاجر المجاورة ، ولا يجوز أيضاً أن يلقى فيها أتربة لمنع المرور منها ولا يمنع الغير من استعمالها حتى ولو كان هو الذي قام بتفقه إصلاحها ولا يجوز له منع الغير من المرور في الأجزاء التي انتهى منها التشغيل في الحجر المرخص له في استئلاله وانتهت مادة المهاجر منها .

(و) يجب رفع المياه الموجودة بالمحجر مما ينتج من عمليات التشغيل كما يجب أيضاً سد الفتحات التي تقرب منها المياه بالأحمت .

(ز) يجب أن يبدأ المستقل العمل في المحجر في ظرف شهر واحد على الأكثر من تاريخ التسليم إليه ولا يجوز أن يوقف العمل مدة تزيد عن ٩٠ يوماً من غير الحصول مقدماً على إذن كتابي بذلك من المصلحة .

(ح) يجب أن يقوم المستقل بمجرد رسم المحجر له ببناء علامات ثابتة متينة بمونة الأحمت على أن يكون حجم كل علامة ٥٠ × ٥٠ سم تحت سطح الأرض ونصف متر فوقها ، ويجب على المستقل أن يحافظ على هذه العلامات في مواقعها طول مدة العقد وأن يمد بناءها كلما هدمت ، وفي حالة تهمد العلامات ومنابع مواقعها يقوم مهندس المصلحة بتعيين أماكنها وإلزام المرخص له بإعادة بنائها على مصاريفه الخاصة بعد سداد مبلغ جنيهن رسم نظر المراقبة .

(ط) يجب ألا يشتغل المستقل خارج حدود المحجر المصرح له بأي حال من الأحوال .

(ك) يجب ألا يستعمل خط الكيكوفيل لنقل مستخرجات أي محجر أو إقامة أبنية أو أكشاك قبل الحصول على موافقة مصلحة المناجم والوقود كتابة .

(ل) إذا كان العمل في المحجر يستدعي التشغيل تحت سطح الأرض كما هو الحال بمحاجر العفلة بجبل أبو الرينى قبل بمديرية أسوان ومحاجر البلاط بجبل المصرة بضواحي القاهرة فيجب عمل الاحتياطات اللازمة لترك أعمدة بدون تشغيل بمقاسات مناسبة تتحمل الثقل عليها قبل التشغيل على أبعاد مناسبة أيضاً بحيث تمنع سقوط أسقف السرايب المختلفة من التشغيل أو عمل الأسلبة الخشبية المناسبة طبقاً للأصول الفنية . كما يجب عمل فتحات مناسبة لتهوية .

كل مخالفة لأى حكم من أحكام هذه المادة يخول للمصلحة الحق في إلغاء عقد الاستغلال والمقود للمصلحة به

مادة ٨٣ — يتهدد للمستقل أن يخطر للمصلحة عن كل ما يعثر عليه من الآثار والمباني القديمة أو المصنوعات الفنية سواء كانت أثرية أم غير أثرية داخل حدود المحجر المتناقد عليه وذلك بعد الشورى عليها مباشرة ولا يبطئه اكتشاف هذه الأشياء حق المطالبة بمحجر بعض منها لنفسه أو المطالبة بمكافأة عنها .

ويمكن الترخيص للمستقل باستمرار التشغيل بالمحجر بعد الشورى على الآثار أو المباني القديمة أو المصنوعات الفنية السالفة الذكر إذا وافقت مصلحة الآثار أو لجنة حفظ الآثار العربية (لكل منهما فيما يخصه) على أن يدفع المستقل أجره كله أو بعضه بمن تعينهم أى من المصلحتين لمراقبة التشغيل .

أما إذا رفضت مصلحة الآثار أو لجنة الآثار العربية الترخيص باستمرار التشغيل بالمحجر بعد اكتشاف الآثار أو المباني القديمة أو المصنوعات الفنية للشار إليها سابقاً فيوقف التشغيل فيه فوراً ويلغى العقد الصادر له عن المحجر ويجوز للمصلحة الترخيص بمحجر آخر بنفس الجبل عن المدة الباقية

لغد الإيجار لاستغلال نفس اللادة أو رد باقي رسوم الإيجار عن المدة الباقية من التدد بد استيفاء جميع مستحقات الحكومة مع إعفائه من رسم النظر في هذه الحالة .

مادة ٨٤ — المستغل مسئول وحده بصفة عامة أمام النير عن كل ضرر ينتج من أعماله ، وعليه أن يدفع عن الحكومة كافة التوضيات التي قد تنتج من القضايا أو الطلبات أو الإجراءات التي يتخذها النير ضدها بهذا الخصوص

مادة ٨٥ — لا يجوز التنازل عن عقد الاستغلال أو إشراك النير فيه إلا بعد موافقة الوزير أو من ينييه على ذلك كتابة مقدماً وبشرط أن يكون طالب التنازل أو الاشتراك قد قدم طلبه على ورقة دمنة مشفوعاً برسم النظر القانوني ، ويجب أن يتم التصديق أمام الجهات المختصة بذلك على كافة إضاءات الطرفين في كل طلب من هذا القبيل وأن يبين صراحة في الطلب أنه يشمل المجرر وجميع ملحقاته إن وجدت وقيمة التأمين السابق لإداعها عنها جميعاً على أن ينص في التنازل تضامناً الطرفين تضامناً شاملاً عن جميع مستحقات للصلحة قبل التنازل لناية تاريخ قبول التنازل .

وفي حالة قبول للصلحة طلب التنازل أو الاشتراك فتقوم بإثبات ذلك على كل من نسخي العقد وملحقاته .

مادة ٨٦ — للصلحة الحق في إلغاء العقد إذا احتاجت الحكومة للأرض أو لجزء منها للنافع العامة وفي هذه الحالة يضمن على للمستغل أن يوقف التشغيل في المجرر فوراً ، وله أن يسترد القيمة الإيجارية عن المدة الباقية من العقد بد خصم جميع المستحقات للصلحة قبله .

مادة ٨٧ — في حالة المناطق الواسعة المساحة كما هو الحال في مناطق الجبس والرمال والزلط والطفلة ونحوها يكون للحكومة الحق في أي وقت أن تستبد من المنطقة أي جزء يتضح أن لغير حقوقاً عليه أو أنه مما يحتاج إليه الحكومة لأعمالها الخاصة أو للنافع العامة أو للأغراض العسكرية دون أن يكون للمستغل أي حق في المطالبة بأي تمويض عن ذلك .

مادة ٨٨ — يقوم المستغل بإخطار للصلحة في الحال عن كل الحوادث التي تقع لعماله أو لآخرين من جراء تشفيه في المجرر وعليه أن يعطيه كافة البيانات المتعلقة لكل حادثة .

مادة ٨٩ — في حالة الإذن للرخص له باستعمال الأنعام في التشغيل يكون المرخص له مسئولاً وحده عما ينتج من الأضرار التي قد تقع وعليه أن يتخذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع وقوع أية حوادث من جراء التشغيل متبعاً التعليمات الصادرة في هذا الشأن والحراسة ، قتل وتخزين واستعمال مفرقات مع وجوب مراعاة التعليمات الآتية عند استعمال الأنعام في أعمال التحجير :

(١) أن تطلق الأنعام في الأوقات المبينة بد من الساعة الساعة صباحاً إلى الساعة الثامنة صباحاً أو من الساعة الثالثة مساءً إلى الساعة الرابعة مساءً .

(ب) أن يقوم بالتنبيه اللازم قبل إطلاق أي لثم وذلك بواسطة استعمال ضير ذي صوت عال وأن يكلف عاملان من عماله بحمل كل منهما راية حمراء لمنع الجمهور من المرور بالقرب من المجرر وعلى مسافة لا تقل عن ٢٥٠ متراً من مكان اللم .

(ج) ألا يطلق الألقاب إلا في الجبل الأصم نفسه .

وللمصلحة دائماً الحق في إلغاء الترخيص باستعمال الاسم في أي وقت تراه دون أن يكون للمستغل الحق في المطالبة بأي تمويض .

مادة ٩٠ — يقوم مستغل مادة المحاجر التي تستخلص من مواد أخرى بأن يردم الحفر التي تنتج من التشغيل في المحجر وأن يمهّد الأرض أولاً بأول بالمطابقة لشروط هذه اللائحة بحيث يكون منسوب الأرض بعد التشغيل بمستوى الأرض المجاورة . وإذا ظهر النشع في المحجر في أي وقت وامتنع المستغل عن ردمه في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره بذلك بإفادة مسجلة تقوم المصلحة بإلغاء العقد ومصادرة التأمينات الخاصة بالتشغيل وتقوم الحكومة بردم النشع على حساب المستغل وتخضع تكاليف الردم من التأمين النسبي للودع منه وإذا لم يكفّ رجع عليه للمصلحة بما يثبت عليه .

مادة ٩١ — يلزم للمستغل لأي محجر بالمناطق التي تحددها مصلحة الآثار للصرية بدفع أجرة المحفر أو جزء منها حسب ما تتطلبه مصلحة الآثار وعليه تنفيذ جميع الشروط التي تقررها مصلحة الآثار بهذه المناطق .

مادة ٩٢ — يلتزم للمستغل بأن يشوّن مستخرجات محجره داخل حدود محجره أو داخل حوش تشوّن مخصص له به من المصلحة وإذا شوّن شيئاً من هذه المستخرجات على أرض حكومية بدون ترخيص من المصلحة فيكون للمصلحة الحق في إلغاء عقده بدون أي معارضة أو المطالبة بأي تمويض من أي نوع كان مع مصادرة للشوّنات .

مادة ٩٣ — إذا ارتكب المستغل مخالفة بأي حكم من أحكام هذه اللائحة أو إذا تأخر عن دفع ما يستحق عليه فيكون للوزير أو من ينوبه حق إلغاء عقده وبدون حاجة إلى إجراءات قضائية أو غيرها مع حفظ حق المصلحة في الحقوق الأخرى قبل المستغل ويكون إثبات المخالفات دائماً بمقتضى محضر إداري يحضره أحد الموظفين الفنيين بالمصلحة ويوقعه المستغل أو رئيس العمل في المحجر فإن امتنع فيكتفى بإثبات الامتناع من شاهدين يوقان المحضر ولا يكون للمستغل الحق في الطعن في كل أو بعض ما هو وارد في ذلك المحضر بأي وجه من الوجوه وعلى المستغل أن يوقف التشغيل بالمحجر فوراً وأن يقوم بإخلائه إثر إخطاره بقرار الإلغاء ويكتب موصى عليه وبغير حاجة لأية إجراءات أخرى . ويجب عليه تسليم المحجر لندوب المصلحة بطريقة سليمة وإن امتنع تقوم المصلحة بوقف العمل واستلام المحجر بواسطة رجالها ومعاونة جهة الإدارة إذا استدعى الحال ذلك .

مادة ٩٤ — تحصل مصلحة التاجم والوقود من الأراضي الحكومية خارج المنطقة المخصص بها والتي تخصص لإقامة منشآت كالتنّين وأحواش التشوّن والمظلات والمباني وخطوط السكة الحديد بأنواعها والخطوط الكهربائية والهوائية وأنابيب المياه والهواء المضغوط وغيرها بمجرأ مقدماً وسنوياً بالفتاات المقررة في القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ .

مادة ٩٥ — لا يجوز استخدام شيء من الأراضي المؤجرة إلا للأغراض التي أجزت من أجلها

قطب إلا إذا واقتت المصلحة على ذلك بناء على طلب يقدم المصلحة من المرخص له منصوباً برسم النظر المقرر .

مادة ٩٦ — إذا كان قطعة الأرض المطلوب استئجارها واقعة داخل أملاك حكومية تابعة لمصلحة أخرى فعلى المرخص له التقدم للمصلحة المختصة للحصول على الترخيص اللازم بعد سداد الرسوم والتأمينات التي تطلبها وتنفيذ جميع اشتراطاتها .

مادة ٩٧ — عند معاية قطعة أرض مطلوب استئجارها لإقامة قينة جبر أو جيس أو طوب أو ما شابهها يجب ملاحظة أن يكون بعدها عن المساكن لا يقل عن ٥٠٠ متر وألا تزيد مساحة المنشأة وملحقاتها على ١٠٠٠ متر مربع مع مراعاة موقع الأرض المطلوب إقامة المنشأة عليها بالنسبة لقرب الموقع من العمران وعدد التراخيص بهذه الجهة .

مادة ٩٨ — إذا قلت المسافة بين المساكن وموقع القينة المطلوبة عن ٥٠٠ متر وإذا كانت القينة واقعة داخل الزمام فيجب في الحالتين أن ترسل المصلحة إلى مفتش الصحة المختص خريطة تبين موقع القينة لإبداء رأيه مقدماً قبل التصريح بإقامتها .

مادة ٩٩ — إذا لم توافق المصلحة على موقع القينة تخضع المصلحة الطالب بالبريد المسجل بحفظ طلبه نهائياً .

مادة ١٠٠ — إذا لم يكن لدى المصلحة أو لدى أى جهة حكومية أخرى اعتراض على إقامة تلك القينة فتصدر المصلحة إلى الطالب عقد الإيجار عن قطعة الأرض اللازمة للقينة المذكورة بعد أن يسدد للمصلحة الإيجار السنوي والتأمينات بالكامل مقدماً وفقاً لأحكام القانون وهذه اللائحة وإذا لم يسدد هذه للبالغ للحكومة في خازل خمسة عشر يوماً من تاريخ المطالبة فيحفظ طلبه ويسقط حقه في كل مبلغ يكون قد دفعه للمصلحة قبل ذلك ويعتبر ابتداء العقد اعتباراً من تاريخ تسليم الموقع .

مادة ١٠١ — إذا تقدم أكثر من طالب واحد لاستئجار نفس قطعة أرض واحدة فتتولى المصلحة بنفسها تقسيم تلك القطعة بين طالبيها بالنسبة التي تراها ورأيها في ذلك قطعي ولها أن تستبعد أى طلب لا ترى ضرورة إلى النظر فيه .

مادة ١٠٢ — إذا أُلتي عقد استغلال محجر ما بسبب انتهاء مدته أو بسبب مخالفة أثناء تشغيله فتقوم المصلحة أيضاً وفي نفس الوقت بإلغاء كافة عقود إيجار الأراضي وغيرها المتعلقة بهذا المحجر (العقود التابعة عامة) .

مادة ١٠٣ — يسقط حق للسائر في استرداد قيمة التأمين المودع منه تحت يد المصلحة عن قطعة الأرض المؤجرة إليه إذا ما ارتكب أية مخالفة لشروط استخدام تلك الأرض وترتب على مخالفته هذه أن قررت المصلحة إلغاء عقد إيجار تلك الأرض .

مادة ١٠٤ — إذا قررت المصلحة عدم تجديد عقد الأرض بسبب عدم تجديد عقد استغلال المحجر أو لأى سبب آخر يرجع الحكم فيه للمصلحة وحدها فترسل المصلحة للسائر إخطاراً بإخلاء تلك

القطعة خلال مدة تحددها له المصلحة لا يتجاوز مدة القعد بأي حال من الأحوال وإلا يصادر التأمين المودع عنها .

مادة ١٠٥ - إذا انتهى مفعول عقد إيجار أرض منشأة لاقضاء مدته وعدم تجديده أو إذا انتهى ذلك القعد لسبب ما فيجب على المستأجر أن يسلم قطعة الأرض خالية إلى المصلحة من كل الأبنية وطلاهات ونحوها المقام عليها أو الموجود فيها في اليوم التالي من تاريخ انتهاء تقرير إلغاء القعد وكل ما قد يوجد على الأرض من عقارات اعتباراً من ذلك التاريخ يصبح ملكاً خالصاً للحكومة دون أن تلزم بدفع أى مقابل أو تعويض عنه ويقوم مندوب المصلحة بتحرير محضر عن حالة الأرض وما عليها من عقارات ومنقولات وآلات وقيمتها التقديرية إلى غير ذلك من التفاصيل الضرورية حسب مقتضيات كل حالة مع مصادرة التأمين المدفوع عن تلك الأرض إذا لم يتم مستأجرها بإخلاصها قبل نهاية القعد .

مادة ١٠٦ - إذا آلت إلى المصلحة حسب أحكام هذه اللائحة ملكية أى منشأة أو مسكك حديد ديكوفيل الخ .. وطلب استئجارها بمدته شخص أو أكثر ممن يشتغلون بالتجوير تتبع القواعد التالية بشرط تقديم الطلب على ورقة مدونة فئة خمسين ملياً مصحوبة برسم النظر القانوني وقدره جنيهان :
(أ) يلزم طالب التأجير برسم الأرض المقام عليها المنشأة طبقاً للقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ .
(ب) يلزم الطالب بسداد مبلغ ٨ ٪ من قيمتها التقديرية التي تقدر بمعرفة المصلحة سنوياً .
(ج) يقوم الطالب بسداد تأمين بواقع جنيهين عن كل عشرة أمتار مربعة (تأمينات حسب القانون) .

(د) إذا لم يقدم أحد بطلب لاستئجار للثقلات مثل السكك الحديدية والديكوفيل والآلات وما شابهها فتطرح في مزايمة عامة طبقاً لللائحة المخازن في ظرف ستة شهور .

مادة ١٠٧ - للمصلحة الحق في أى وقت أن تطلب بتحويل خط السكة الحديد أو خط الديكوفيل أو الخط الهوائى أو الطريق الخ ... من مكانه الأصل إلى مكان آخر وأن تأمر بالقيام بأى عمل أو تعديل آخر مما تراه لازماً أو مرغوباً فيه لتنظيم عمليات الاستغلال المتنقلة في المنطقة ويجب على المستأجر تنفيذ ما تصدره المصلحة من التعليمات في هذا الصدد وذلك خلال ١٥ يوماً على الأكثر من تاريخ إخطاره بذلك التعليمات بموجب كتاب موصى عليه .

وإذا تأخر عن تنفيذ شيء مما تكلفه به المصلحة فيكون لها الحق أن تقوم فوراً بإجراء كل ما هو مطلوب على نفقة المستأجر ولها أيضاً أن تلغى عقدها معه .

وللمصلحة كذلك أن تصدر عقود إيجار عن أراضي أخرى بوضع خطوط أخرى من هذا القبيل بحيث تبقى الخطوط السابق وضعها بمعرفة المستأجر إنما يشترط في هذه الحالة أن يتحمل المستفيدون من تلك الخطوط الجديدة كافة التكاليف مع التزامهم أيضاً بكافة مصروفات المحافظة عليها وصيانتها وبكل ما يتسبب عنها من الأضرار وغيرها .

مادة ١٠٨ - لا يجوز لمستأجر الأرض المقام عليها خط سكة حديد أو ديكوفيل أو نحوها أن

يشغل الأرض المجاورة لذلك الخط بتكديس الأحجار فيها أو لأي غرض آخر ما لم يحصل على ترخيص كتابي بذلك مقدماً من المصلحة بعد تسديد الرسوم القانونية .

مادة ١٠٩ — محظور على السائر أن يضع في أي جزء من الأراضي للوجرة إليه أية مادة قابلة للاحتراق ما لم يحصل مقدماً على ترخيص بذلك من المصلحة حسب الشروط والأوضاع التي تقررها جهات الاختصاص في هذا الشأن .

مادة ١١٠ — يجب ألا تزيد مساحة المهاجر عن الآتي :

(أ) مساحة أي محجر من محاجر الأحجار والرخام والألباستر بأنواعها والرمال ورمل الزجاج والطين والطفلة بمختلف أنواعها والطيني والأترية لا تتجاوز ١٠٠×٥٠ متر بأى حال من الأحوال وتحدد الواجهة التي يقوم المرخص له بالتشغيل فيها في إحدى الواجهتين التي طول كل منها ٥٠ متراً حسب ما تقرره المصلحة .

(ب) مساحة أي محجر من محاجر الزلط أو المهاجر التي يجري استخراج مادته بطريقة الحفر والمزج بخلاف مادة كسر الألباستر لا تتجاوز ٢٥٠×٢٥٠ متراً بأى حال من الأحوال أو إجمالى مساحة قدرها ٦٢٥٠٠ متر مربع وتحدد واجهة التشغيل حسب طبيعة الجبل والتعليق للمصلحة . ويجوز للمصلحة أن تحدد مساحة محاجر الأحجار أو الرمال أو الزلط أو خلافاً بأقل من المساحات المبينة في (أ) ، (ب) حسب ما يترامى لها بالنسبة لضرورة لزارة المادة أو لأي اعتبارات أخرى .

(ج) لا يجوز استغلال الرمال من المهاجر المرخصة لاستغلال الزلط . وفي حالة ما إذا طلب المرخص له بذلك فعليه التقدم للمصلحة للترخيص له بمحجر رمال في مساحة لا تتجاوز ١٠٠×٥٠ متر داخل حدود محجر الزلط المرخص له به ، وتتخذ في هذا الموضوع الإجراءات اللازمة بالنسبة لطلب محجر رمال جديد مستقل طبقاً لهذه اللائحة .

(د) للمصلحة دائماً كامل الحق في التصاقد مع غير المستغل لأي منطقة على استخراج أى مادة أخرى من مواد المهاجر أو أى مادة من المادّن من نفس المنطقة المتناقد عليها لاستخراج المادة المرخص بها وذلك في حالة خلو الجزء المطلوب الترخيص به من مادة المهاجر المرخص بها للاستغلال الأصلي واستبداده من عقد الترخيص الممنوح .

مادة ١١١ — تحصل شهداً ومقدماً مصلحة الناجم والوقود التأمينات الموضحة بعد لضمان تنفيذ الاستغلال .

١ — عن عقود استغلال محاجر مملوكة للحكومة ومرخص باستغلالها بإيجار وإتاوة :

(أ) تأمين إتاوة يساوى ٥٠٪ من القيمة الإيجارية السنوية .

(ب) تأمين لضمان تنفيذ شروط العقد بواقع ١٠٪ من القيمة الإيجارية السنوية وبحد أدنى قدره جنيهاً .

(ج) تأمين لضمان تنفيذ شروط التشغيل وقدره ٥ جنيهاً للمهاجر الأحجار الجيرية والرخام والألباستر بأنواعها ، ١٠ جنيهاً للمهاجر الرمال والزلط والطيني والناطق بكافة أنواعها .

٢ — عقود استئصال محاجر مملوكة للحكومة ومرخص باستغلالها بإتاوة فقط أو محاجر غير مملوكة للحكومة ومرخص باستغلالها بإتاوة فقط :

- (أ) تأمين إتاوة ٥٠٪ من قيمة الإتاوة المستحقة بعد أدنى جنين .
- (ب) تأمين لضمان تنفيذ شروط العقد بواقع ١٠٪ من قيمة الإتاوة بعد أدنى قدره جنينان .
- (ج) تأمين لضمان تنفيذ شروط التشغيل وقدره ٥ جنينات للمحاجر الأحجار بأنواعها و ١٠ جنينات للمحاجر باقي مواد المحاجر .

٣ — تأمين خطوط السكك الحديدية والكهربائية والخطوط أنابيب المياه والهواء المضغوط والخطوط الهوائية والكهربائية والطريق .

يحصل تأمين بواقع جنينين مصريين عن كل مائة متر طول أو أى جزء من مجموع طولها لضمان إزالة وتعميد الأرض وإعادةها إلى حالتها الطبيعية على أن يتم ذلك قبل انتهاء مدة العقد

- ٤ — تأمين المنشآت أو المباني التى تخصص للأغراض الصناعية بكافة أنواعها .
- يحصل تأمين بواقع جنينين مصريين عن كل عشرة أمتار مربعة من المباني أو أى جزء منها لضمان إزالة المباني وتعميد الأرض وإعادةها إلى حالتها الطبيعية وعلى أن يتم ذلك قبل انتهاء العقد .
- ولا ترد قيمة التأمين ما لم تتم التسوية النهائية بين الحكومة وصاحب الشأن عن جميع الالتزامات وغيرها من الاعتراضات ويكون الاسترداد بطلب يقدم لهذا الغرض من صاحب الشأن لصلحة التاجم والوقود على ورقة دمنة من فئة الخمسين ملياً ويجب أن يصحب الطلب العقد المراد استرداد التأمين الخاص به وكذلك إصال دفع ذلك التأمين أو الإقرار بفقده .

مادة ١١٢ — فى استرداد التأمين الذى يدفع فى حالة الترخيص بمواد المحاجر :

- (١) يجب أن يقدم المستغل طلباً بصرف التأمين المستحق له على أن يرفق بالطلب الإيصالات التى تكون طرفه والى سبق سداد التأمينات بموجبها وفى حالة عدم وجود هذه الإيصالات فعليه أن يطلب من المصلحة موافاته بإقرارات بدل ناقدة عن الإيصالات سائلة الذكر لتوقيع عليها منه وإعادته بالتالى للمصلحة .

(٢) لا يرد تأمين الإتاوة إلا بعد استيفاء حق المصلحة فى الإتاوة المستحقة عن الكميات التى استخرجت من المحجر .

(٣) يصادر تأمين ضمان شروط العقد « التأمين النسبى » فى حالة إخلال المستغل بتنفيذ شروط العقد إذا كان المحجر بالإيجار السنوى وفى حالة إخلاله بتنفيذ شروط التصريح إذا كان المحجر قد أسلم لمدة محددة بالإتاوة طبقاً للمادة ٢٩ من القانون وذلك بالنسبة للأضرار التى وقعت من الاستغلال أثناء استغلاله المحجر .

(٤) يصادر تأمين التشغيل كلياً أو جزئياً فى حالة إخلال المستغل بشروط التشغيل بالمحجر وذلك بالنسبة للأضرار التى وقعت من المستغل بإساءته التشغيل بالمحجر .

مادة ١١٣ — على المصالح الحكومية وما في حكمها إخطار مصلحة الناجم والوقود إسناد أي عملية منها للقاول أو شركة بتاريخ إسنادها وتاريخ نهوها وبيان للكميات احتماكية لمواد المهاجر للستمة فيها كل مادة على حدة .

وعليها أن تقوم بالتنبه على للقاول أو الشركة للسندة إلى العملية بالتقدم لمصلحة الناجم والوقود أو تفتيش المهاجر المختص فور إسناد العملية بالطلبات اللازمة عن المهاجر التي يختارونها لتتوريد منها للعملية أو مشترى ما يلزمهم من مواد المهاجر المرخص بها من هذه للمصلحة .

في حالة طلب للقاول أو الشركة لمهجر أو مهاجر للعملية فيلزم سداد رسوم النظر وما يستحق لمصلحة الناجم والوقود من إيجارات وأمانيات طبقاً لما تقرر له لجنة تحديد الإيجارات ولا يسلم المهجر أو المهاجر بعد قرار اللجنة إلا باستيفاء كافة الرسوم وتحصل الأتاوات الثلاثة عن القيمة الإيجارية إذا كان المهجر لم يمار وإتاوة وذلك من الجهة للسندة للعملية خصاً من حساب للقاول أو الشركة . كذا تحصل الإتاوة عن مادة المهاجر التي يقوم للقاول أو الشركة باستخراجها من المهاجر غير المرخص بها للغير وشرط أن يكون قد قدم بلاغ للبوليس أو عمل محضر بذلك من أحد مفتشي أو مهندسي مصلحة الناجم والوقود أو مساعديهم أو أحد الموظفين الفنيين من المصلحة أو مصلحة الشركات المنصوص عليهم في القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٤ كل فيما يخصه ويكون التحصيل بالكيفية سالفة الذكر مع السير في الإجراءات القانونية بشأن البلاغ حين التوصل قضائياً .

ولا يلزم للقاول أو الشركة بسداد أي إتاوة للمصلحة في حالة عدم الترخيص بمهاجر للعملية أو عدم استيلائه على مواد المهاجر غير المرخص بها للغير .

مادة ١١٤ — يجوز الترخيص للقاول عملية حكومية أو صاحب منشأة باستخراج كميات محددة من مواد المهاجر خلال مدة محددة لفرض تنفيذ العملية أو المنشأة نظير دفع الإتاوة المقررة عن تلك الكميات مقدماً ويلزم أن يكون الموقع المراد أخذ مواد المهاجر منه يبعد عن المناطق المرخص فيها بمهاجر بمسافة لا تقل عن عشرة كيلومترات على الأقل .

ويلزم في حالة العمليات الحكومية أن يحصل للقاول من الجهة المسندة للعملية على إقرار معين فيه الكميات الابتدائية للامدة المراد استخراجها . وفي حالة المنشآت الأهلية يلزم أن يرفق مع الطلب رسماً للمنشأة موقفاً عليه من مهندس شاذي وعلى أن يكون صادراً بشأنه ترخيصاً من الجهة المختصة . ويكون سداد الإتاوة عن اللادة المراد استخراجها مقدماً عن جميع كمياتها الابتدائية وحساب الإتاوة النهائي كما يجرى بالحساب الختامي للعملية أو المنشأة ويرجع في حساب الإتاوة النهائي إلى المكشبات احتماكية وما استخراج من الموقع المصرح به بعد استلامه .

ويعد مستخرجاً دون ترخيص من مصلحة الناجم والوقود ما يكون مورداً من الموقع المصرح به خلاف الفرض المصرح لأجله ويطبق في ذلك حكم المادة ٤٣ من القانون .

مادة ١١٥ — ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويصل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .

المحاماة

مجلة قضائية شهرية

تصدرها نقابة المحامين

العدد
الثالث

السنة الأربعون

نوفمبر
سنة ١٩٥٩

« وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى
بَيْنَهُمْ »

« فَرَأَى كَرَمٌ »

جميع المقالات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحررها بدار النقابة بشارع رمسيس رقم ٥١ بالقاهرة

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والقرارات الآتية :

- عدد
٢٧ حكماً صادراً من قضاء محكمة النقض الجائية
١٢ حكماً صادراً من قضاء محكمة النقض المدنية
٢١ حكماً صادراً من قضاء المحكمة الإدارية العليا
(مجلس الدولة)

* * *

الشهر العقاري والتوثيق :

عقود البائنين ، لماذا رفضت مصلحة الشهر العقاري توثيقها ؟ — للأستاذ عبد المجيد بدر مدير إدارة التوثيق .

صيغ العقود بين الأمس واليوم — للأستاذ محمد عبد الكريم مدير المكتبات والمضو الفنى بإدارة البحوث والتشريع بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق .

المصلحة فى النقض الجائى — للدكتور روفى عبيد — الأستاذ بكلية الحقوق بجامعة عين شمس .
البيع البحرية — للدكتور على جمال الدين عوض — مدرس القانون التجارى والقانون البحرى بكلية الحقوق بجامعة القاهرة .

التنفيذ المباشر لقرارات الإدارة — للأستاذ مصطفى كامل كيرة — القاضى بمكتب أحكام أمن الدولة .
أحكام التنفيذ بطريق الإكراه البدنى والحبس فى ديون النفقات — للدكتور إهاب حسن اسماعيل — وكيل نيابة الأجانب بالقاهرة .

* * *

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تعديل بعض الأحكام
الوقفية الخاصة برجال القضاء ومجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة فى الإقليم السورى . ص ٦١

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام القانون
رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ فى شأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته . ص ٦٢

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون هيئات التأمين .
ص ٦٣

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار اللائحة العامة لاتحاد
مصدري الأقطان فى الإقليم المصرى فى الجمهورية العربية المتحدة . ص ٨٢

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ فى شأن التصدير . ص ٨٩

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شراء محصول قطن
موسم ١٩٥٩ — ١٩٦٠ . ص ٩٤

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام قانون
الإصلاح الزراعى : ص ٩٦

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . ص ٩٧

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن تحديد مساحة الأراضي التي يمكن أن يملكها الأشخاص الذين لهم أراضى في إقليمى الجمهورية . ص ٩٨

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٥٩ بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ . ص ٩٩

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤٩ الخاص بتسجيل السفن التجارية . ص ١٠٠

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل . ص ١٠٢

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٩ في شأن إقراض الجمعيات التعاونية لبناء المساكن في إقليمى الجمهورية . ص ١٠٤

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإراد . ص ١٠٧

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٩ باستبدال لفظ « الشرطة » بلفظ « البوليس » . ص ١٠٨

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٩ بتعديل القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالهبات في المقارات المملوكة للدولة والزول عن أموالها المنقولة في الإقليم المصرى . ص ١٠٩

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن أملاك الدولة . ص ١١١

قرارات رئيس الجمهورية :

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٤٥٦ لسنة ١٩٥٩ بإخضاع الشركات القائمة على التزامات المرافق العامة لأحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية . ص ١١٦

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤ مارس سنة ١٩٥٦ بتنظيم بيع الملح وتداوله . ص ١١٦

قرارات وزارية :

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل :

قرار رقم ٢١ لسنة ١٩٥٩ في شأن توفير وسائل الاسعاف الطبية في أماكن العمل تطبيقاً لقانون التأمينات الاجتماعية . ص ١١٨

قرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن إجراءات عرض النزاع على لجنة التحكيم الطبى والرسوم التي تحصل وتحدد الجهات النائية تطبيقاً لقانون التأمينات الاجتماعية . ص ١٢٠

قرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنفيذ حكم المادة ١٠٦ من قانون التأمينات الاجتماعية . ص ١٢٣

استفتاء

للسادة المحامين والمشتغلين بالقانون

يتردد تفكير حول إلغاء حق الاستئناف ونصر التقاضي على درجة واحدة ، ولما كان الأمر يعني كافة المشتغلين بالقانون ، ومن الصالح أن يصدر الرأي فيه - له أو عليه - عن دراسة عامة ، فقد قرر مجلس النقابة بجلسته المنعقدة في يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٩ إجراء استفتاء بين المحامين والمشتغلين بالقانون لترفع النتيجة إلى المختصين .

ويسعد المجلس أن يتلى كل رأى موجزاً أو مفصلاً وترسل الآراء إلى نقابة المحامين في مدى شهر ويكتب على المظروف «حق الاستفتاء».

مجلس النقابة

قضاء محكمات النقض الجنائية

(رئاسة وعضوية السادة الأستاذة حسن داود ومحمود إبراهيم ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمود حلمي خاطر المستشارين)

٦١

٦ أكتوبر سنة ١٩٥٨

١ - رشوة . الرشوة في محيط الوظائف العامة .
جريمة الرأى . عناصر الواقعة الاجرامية .
اختصاص الرأى بالعمل أو الانتاع الذى يطلبه منه
الطرف الآخر .

عدم اشتراط دخول الأعمال التى يطلب من الموظف
أداؤها ضمن حدود وظيفته مباشرة بل يكفي أن يكون
له علاقة بها .

ب - تحقيق . ضعية قضائية . اختصاصها .
اختصاص باشجاويش بتحقيق حادث في قسم معين يعمل
فيه يقتضى متابعته التحقيق في قسم آخر يتبع المحافظة
التي تضم القسمين .

المبادئ القانونية

١ - ليس ضروريا في جريمة الرشوة
أن تكون الأعمال التى يطلب من الموظف
أداؤها داخلة ضمن حدود وظيفته مباشرة
بل يكفي أن يكون له علاقة بها .

٢ - لا يؤثر في صحة الإجراء الذى قام
به د باشجاويش بدائرة قسم معين كونه تابعا
لقسم آخر مادام أنه يعمل في المحافظة التى

تضم القسمين وطالما أنه مختص أصلا بتحقيق
الحادث بما يقتضى اختصاصه بمتابعة تحقيقه في
غير القسم الذى يعمل فيه .

المحكمة

« ... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم
للطعن فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ دان الطاعن
بجناية الرشوة ، مع أن الباشجاويش محمد سليمان
عطية لم يكن مختصا بالعمل الذى كان يقوم به ،
فقد ثبت أنه يتبع قسم بوليس للنقشة ، إلا أنه
بشر أعمالا في دائرة قسم بوليس آخر هو قسم
محرم بك ، أى خارج دائرة اختصاصه ، مع أنه
لا يجوز للموظف أن يتعدى حدود اختصاصه
للكفى مما ينتفى به أحد أركان تلك الجناية ، سيما
وأن الباشجاويش المذكور لم يكن مكلفا بتحقيق
الشكوى .

« وحيث إن الحكم للطعن فيه يبين واقعة
الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجناية
الرشوة التى دان الطاعن بها ، وساق على ثبوتها
في حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مرتبه عليها ،
وعرض للدفع الذى يردده الطاعن في طعنه ورد

الباشجاويش لا يكون قد خالف القانون .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متيناً رفضه موضوعاً » .

(القضية رقم ١٢٨ سنة ٢٨ ق) .

٦٢

٦ أكتوبر سنة ١٩٥٨

إثبات . حرة القاضي الجنائي في تكوين عقيدته من الأدلة المطروحة أمامه .

إجراءات المحاكمة . شفوية الإجراءات . استئناف . الأحوال التي لا تقترن فيها المحكمة الاستئنافية بسامع المهود . حكم . تسيب الحكم الاستئنافي .

جواز استناد الحكم الاستئنافي إلى أقوال شهود سئلوا في تحقيق البوليس بعد الحكم ابتدائياً في الدعوى عند طرح هذا التحقيق بالجلسة وعدم مطالبة الطاعن سؤالهم وتحقق شفوية الرافعة أمام محكمة أول درجة .

المبدأ القانوني

لقاضى الموضوع في المواد الجنائية الحرة في تكوين اقتناعه من الأدلة المطروحة أمامه كما أن له أن يعتمد على أى دليل منها يستخلص منه مامس مؤد إليه ، فإذا كانت أقوال الشهود الذين استند إليهم الحكم الاستئنافي مطروحة على بساط البحث وقد أتيح للخصوم الإطلاع عليها ومناقشتها في الجلسة ولم يطلب المدعى بالحقوق المدنية إلى المحكمة الاستئنافية استدعاء هؤلاء الشهود لمناقشتهم ، فإنه لا يصح له أن ينحى على المحكمة أنها استندت في حكمها إلى أقوال وردت في تحقيق البوليس — بناء على شكوى قدمها المتهم بتبديد عقد — بعد إحالة الدعوى إلى المحكمة والحكم فيها ابتدائياً

عليه في قوله : وحيث إن الثابت من التحقيق أن الباشجاويش محمد سليمان عطية أحيلت عليه أوراق الشكوى لاستيفائها باستجواب المتهم فيها نسب إليه فيها ، فأحالها إلى قسم محرم بك حيث يقيم المتهم بدائرته ، وقد أعيدت الأوراق إلى قسم للنشبة مثبتاً بها أن المتهم طلب علة مرات من منزله ولم يحضر . وقال الباشجاويش إنه رغبة منه في إتمام الأوراق باستجواب المتهم انتقل إليه بعمل عمله بإرشاد الشاكي . ورين من ذلك أن الباشجاويش وهو عامل الاستيفاء قسم للنشبة كان مختصاً بسؤال المتهم . أما القول بأنه صدق دائرة اختصاصه بأن انتقل إلى دائرة قسم آخر ، فردود بأن عمله يقع بدائرة محافظة الاسكندرية وأن تكليفه باستيفاء تحقيق الشكوى يبيح له أن ينفذ هذا العمل في دائرة المحافظة . وأما تقسيم دائرته إلى أقسام فإجراء داخلي تنظيمي لا تأثير له في عمل الباشجاويش . ولا يفتح في ذلك سبق إحالة الأوراق إلى قسم محرم بك وإعادتها بالتالي قسم للنشبة بعد أن تراخى المتهم في الحضور قسم محرم بك . وهذا القى قاله الحكم شديد في الواقع وصحيح في القانون إذ ليس ضرورياً أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أداؤها داخلة ضمن حدود وظيفته مباشرة ، بل يكفي أن يكون له علاقة بها . ومن ناحية أخرى لا يؤثر في صحة الإجراء القى قام به الباشجاويش محمد سليمان عطية بدائرة قسم محرم بك كونه تابعاً لقسم للنشبة مادام أنه يعمل في محافظة الاسكندرية ، فضلاً عن أنه كان منوطاً بتحقيق الحادث ، فهو يخصص بتأدية تحقيقه . كذلك في غير القسم الذى يعمل فيه طالما أنه مختص أصلاً بإجراء هذا التحقيق — لما كان ذلك ، فإن الحكم للطعن فيه إذ قضى برفض الدفع وبصحته الإجراء الذى قام به

أسبابه في الميعاد وإذن فلا يجوز الطعن أن يتمسك بما جاء في إعلان طاعن آخر بأن الحكم أودع قلم الكتاب في ميعاد معين .

٢ - إن القانون المدني إذ نص في المادة

(١٧٤) على أن يكون للتبوع مسئولاً عن

الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع

مقى كان واقعاً منه في حالة تأدية وظيفته

أو بسببها لم يقصد أن تكون المسؤولية

مقصورة على خطأ التابع وهو يؤدي عملاً

داخلاً في طبيعة وظيفته ويمارس شأناً من

شئونها أو أن تكون الوظيفة هي السبب

المباشر لهذا الخطأ وأن تكون ضرورية

ليتمكن وقوعه بل يتحقق أيضاً كلما استغل

التابع وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على

إتيان فعله الضار غير المشروع أو هيأت له بأية

طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء ارتكب

الفعل لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي

إذ تقوم مسؤولية المتبوع في هذه الأحوال

على أساس استغلال التابع لوظيفته وإساءته

استعمال الشئون التي عهد للمتبوع إليه بما تكفلا

بما افترضه القانون في حق من ضمان سوء

اختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته وهذا

النظر الذي استقر عليه قضاء محكمة النقض

في ظل القانون القديم قد اعتنقه الشارع ولم

ير أن يحمي عنه كما دلت عليه الأعمال التحضيرية

لتقنين المادة (١٧٤) . فإذا كان ثابت أن المتهم

تسلم بتدقيقه الأهمية من دوار العملة الساعة

السادسة وخمس دقائق مساءً . أشير في دفتر

الأحوال أن الخفراء ومن بينهم الخفير المتهم

مادامت قد حقت شفوية المرافعة أمام محكمة الدرجة الأولى بسماع شهود الإثبات في الدعوى .

(القضية رقم ٩٤٣ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة) .

٦٣

٧ أكتوبر سنة ١٩٥٨

١ - نقض . امتداد ميعاد الطعن .

الشهادة التي يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يتم في الليالي هي الدالة على أن الطاعن قد توجه إلى قلم الكتاب للاطلاع على الحكم لتخصير دفاعه فلم يجد به - عدم جواز تمسك طاعن بما تضمنته إعلان طاعن آخر بأن الحكم أودع قلم الكتاب في ميعاد معين . م ٤٢٤ ، ٤٢٦ . ج .

٢ - مسئولية مدنية . مسئولية للتبوع عن فعل تابعة . قولها . متى تحقق ؟

مسئولية وزارة الداخلية عن فعل أحد الخفراء التابعين لها من ارتكب الجريمة أثناء تأدية وظيفته وبسببها وبالبنديقية للسلطة إلى الحراسة بها . متى يستمر الخفير أنه يؤدي عملاً من أعمال وظيفته ؟

المبادئ القانونية

١ - إن مفاد نص المادتين ٤٢٤ ، ٤٢٦ من

قانون الإجراءات الجنائية أن الشهادة التي

يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يتم في

الميعاد القانوني إنما هي الشهادة التي ثبت أن

الطاعن قد توجه إلى قلم الكتاب للاطلاع

على الحكم لمناسبة تخصير أوجه طعنه فلم يجد

به فإذا هو أهل في حق نفسه ولم يحصل على

الشهادة الدالة على عدم إيداع الحكم في الميعاد

فإن طعنه لا يكون مقبولاً لأن الأمر في ذلك

ليس بعدم ختم الحكم في ميعاد معين بل هو

بعدم تمكنه من الاطلاع عليه فيقتضى له تقديم

المبدأ القانوني

إن الشارع في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات للمعلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ التي عدت صور الرشوة قدص على الإخلال بواجبات الوظيفة ، كفرض من أغراض الرشوة وجعله بالنسبة للموظف أسوة امتناعه عن عمل من أعمال وظيفته أو المكافأة على ماوقع منه ، وجاء التعبير بالإخلال بواجبات الوظيفة جديداً في التشريع عند تعديله مطلقاً من التقيد ليتسع مدلوله لاستيعاب كل صحت يس الأعمال التي يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك يتسبب إل هذه الأعمال وبعد واجبا من واجبات أدائها على الوجه السوي الذي يكفل لها دائماً أن تجري على سنن قويم ، فكل انحراف عن واجب من هذه الواجبات أو امتناع عن القيام به يجري عليه وصف الإخلال بواجبات الوظيفة الذي عنه الشارع في النص ، فإذا تعاطى الموظف مقابلاً على هذا الإخلال كان فعله رشوة مستوجبة للعقاب ، وإذن يكون عرض الرشوة على الصورة الثابتة في الحكم على العسكري وهو أحد أفراد سلطة الضبط وقائم بخدمة عامة في سبيل حمله على إبداء أقوال جديدة غير ماسبق أن أبداه في شأن كيفية ضبط المتهمة وظروف هذا الضبط والميل به إلى أن يستهدف في ذلك مصلحتها لتتجوز من المسؤولية وهو أمر تناذى منه العدالة وتسقط عنه ذمة الموظف وهو إذا وقع منه يكون إخلالا بواجبات وظيفته التي تفرض عليه أن يكون

قد تسلموا دركاتهم فالتهم من هذه اللحظة يعتبر أنه يؤدي عملاً من أعمال وظيفته فإذا كانت المشاجرة التي وقعت بين أخته وأخرى قد حصلت بعد ذلك وبعد استلامه البتدية فأنجبه إليها التهم بوصفه خفيراً تحت ستار أداء الواجب عليه كما أنجبه إليها غيره وانتزح التهم فرصة وجود السلاح الأميرى معه وارتكب ما ارتكب بها فإن هذا يبرر قانوناً إلزام وزارة الداخلية ، بتعويض الضرر الذي وقع على الجنى عليهم من تابعها للتهم أيأ كان الباعث الذي حفزه على ذلك إذ هو غاية في الدلالة على أن وظيفة التهم بوصفه خفيراً نظامياً هي التي هيأت له كل الظروف التي مكنته من اغتيال الجنى عليهم ولم يكن التهم وقت فعلته التي فعلها متجرداً عن وظيفته ولا مقطوع الصلة فعلاً بمخدمته .

(القضية رقم ٩٢٠ سنة ٢٨ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة مسطفي هائل وكيل المحكمة وعمود ابراهيم سمحيل ومصطفى كامل وفهميس جندى والسيد أحمد مفيى للمشارين) .

٦٤

٧ أكتوبر سنة ١٩٥٨

رشوة . الرشوة في محيط الوظائف العامة . جرعة الرأى . عناصر الزامات الإجرامية وظروفها . اختصاص للموظف للرقص بالمثل أو الامتناع الذى يطلبه منه الطرف الآخر . مظاهر الاتجار بالوظيفة . الإخلال بواجبات الوظيفة . للادة ١٠٤ ع معلة بق ٦٩ سنة ٥٣ . توافر الإخلال بواجبات الوظيفة يرض جمل على عسكري لحله على إبداء أقوال جديدة في شأن كيفية ضبط التهمة لتتجوز من المسؤولية . قيام جرعة الرشوة في حق من مرض الجبل .

٦٦

٧ أكتوبر سنة ١٩٥٨

رشوة . الرشوة في عيظ الوظائف العامة . جرعة الرشى . عناصر الواقعة الاجرامية . اختصاص الرشى بالعدل أو الامتناع الذى يطلبه منه الطرف الآخر . نطاق اختصاص الموظف بالعدل للتلق بالرشوة . كفاية صدور أمر شغوى من رئيس إلى موظف بالقيام بعمل معين لاعتباره مختصاً به . كفاية اتصال العمل الذى دفعت الرشوة من أجله بأعمال وظيفة الرشى . انقضاء التعارض بين ما جرى عليه العمل في المحاكم من قيام الكتاب الأول بأمر رؤسائهم بصيد الجلسات وبين ما أورده نص المادة ٦٩ من قانون المراعات . أثر ذلك . صحة إدانة المتهم بجرعة عرض رشوة لم يجلبها كاتب أول محكمة للإخلال بواجبات وظيفته بشأن تهديد الجلسات .

المبدأ القانوني

يكفى لكي يكون الموظف مختصاً بالعمل أن يصدر إليه أمر شغوى من رئيسه بالقيام به ، كما يكفى أن يكون العمل الذى دفعت الرشوة من أجله له اتصال بأعمال وظيفة المرئى ، وإذا كان العمل قد جرى في المحاكم على أن يقوم الكتاب الأول بأمر رؤسائهم بتحديد الجلسات حتى ينتظم العمل في دوائر المحاكم المتعددة ، وحتى توزع القضايا على الجلسات توزيعاً عادلاً ، وكان لاتعارض بين ما جرى عليه العمل وبين ما أورده نص المادة ٦٩ من قانون المراعات ، فإن إدانة المتهم بجرعة عرض رشوة على كاتب أول محكمة للإخلال بواجبات وظيفته بشأن تهديد الجلسات ولم تقبل منه يكون صحيحاً في القانون .

(القضية رقم ٩٣٨ سنة ٢٨ بالهيئة السابعة) .

أميناً في تقرير ما جرى تحت حسه من وقائع وما يوشع فيها من إجراءات تتخذ أساساً لأثر معين يترتب عليه القانون وهذا الإخلال بالواجب يتدرج بتدرج شك في باب الرشوة للمعاقب عليها قانوناً متى تقاضى للموظف جملاً في مقابله ، ويكون من عرض هذا الجمل لهذا الغرض راشياً مستحقاً للعقاب .

(القضية رقم ٩٣٣ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود وعمود إبراهيم وإسماعيل ومصطفى كامل وعمود عبد المجيد وعمود حلى خاطر للستة) .

٦٥

٧ أكتوبر سنة ١٩٥٨

رشوة . الرشوة في عيظ الوظائف العامة . صفة الموظف السوى . الموظفون الموسميون ومن في حكمهم . المادة ١١١ ع .

شيخ الحارة . هو من المكلفين بخدمة عامة . استحضار الأشخاص المطلوبين للأقسام من الخدمات العامة التي يؤدها شيخ الحارة خدمة للأمن العام . الأورنيك « رقم ٢٣ شياخات »

المبدأ القانوني

يقوم مشايخ الحارات في المدن — كما يبين من مطالعة الأورنيك ، رقم ٣٣ شياخات — بخدمات عامة لصالح المجتمع ، أى أنهم من المكلفين بخدمة عامة ، ومن بين هذه الخدمات استحضار الأشخاص المطلوبين للأقسام خدمة للأمن العام — فإذا أخذ أحد هذه عيطة مقابل عدم إحضار أحد الأشخاص المطلوبين إلى مكتب الأداب فإن عمله هذا يعد رشوة .

(القضية رقم ٩٣٦ سنة ٢٨ بالهيئة السابعة) .

٣ — لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن علم المتهم بأن المحرزة مخدرة بل يكفي أن يكون فيها أورده الحكم من وقائع مايدل على ذلك .

المحكمة

« ... حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التفسير ، وفي بيان ذلك تقول الطاعة إن الضابط الذي استأذن في إجراء التفتيش لم يتم إجراء تحريات ، وإنما تقدم بطلب ضمنه أقوالاً مرسلة لا تمثل في ذاتها وقائع تدل على حصول تحريات جديده — هذا فضلاً عن أن التحقيق الذي أجرى بناء على هذا الإخبار والذي صدر على أساسه الإذن جاء باطلاً لأن الشاهد الذي سئل فيه لم يحلف اليمين القانونية — وقد دفع الحاضر عن الطاعة أمام محكمة الموضوع يعلان هذا الإذن من هاتين الناحيتين ، فرد الحكم للطعون فيه على هذين النقطتين بما لا يصلح رداً لها — هذا وقد دان الحكم الطاعة بما وجد عالقاً بالأحراز المضبوطة من ثلوثات في غرفة بالمزارع ورغم وجود شخص آخر بها وقت التفتيش ، ورغم أن الثلوثات هي في الواقع دون الوزن ، ولا يمكن فصلها عما علفت به ، في حين أن الإحراز قانوناً يتطلب أن يكون للمادة كيان مادي مستقل — وكان الأمر يقتضي من الحكم على كل حال أن يقيم الدليل على ملكية هذه الأدوات للطاعة ، وعلى أنها كانت تحمل بأن هذه الثلوثات متخلفة عن مادة مخدرة يتم إحرازها بطابع الجريمة ، وإغفال ذلك منه تصور يسيء .

« وحيث إن الحكم للطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة إحراز المخدر التي دان الطاعة بها — وأورد على ثبوتها في حقها أدلة ساقطة مردودة .

٦٧

٧ أكتوبر سنة ١٩٥٨

١ — تحقيق . دور الثابتة في التحقيق الابتدائي . إجراءات جمع الأدلة . تفتيش . قواعد وإطلاعه . عدم استئذان إجراء التحقيق بمعرفة سلطة التحقيق قبل إصدار الإذن به . أثر ذلك . عدم تحليف الشاهد اليمين لا يبطل التحقيق . مبنى الإذن الذي تولاه مأمور الضبط القضائي للتدب لإجرائه .

٢ — مواد مخدرة . عناصر الواقعة الإجرامية . الإحراز . عدم تعيين القانون حداً أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة .

٣ — حكم . البيانات الواجبة في تفتيش الأحكام . بيان الواقعة المستتجة للمعوية . كفاية الدليل الضمني على توافر القصد الجنائي . مثال في جريمة إحراز مواد مخدرة . للرسم بقانون ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ .

المبادئ القانونية

١ — لا يشترط لاتخاذ إجراء التفتيش أن يكون مسبوقاً بتحقيق أجرى بمعرفة سلطة التحقيق ، ومن ثم فلا يبطل التحقيق الذي صدر على أساسه الإذن أن يكون مأمور الضبطية القضائية الذي ندب لإجرائه أهمل في تحليف الشاهد اليمين .

٢ — لم يعين القانون حداً أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة فالعقاب واجب حتماً مهما كان المقدار ضئيلاً . وإذن ففي كان الثابت من الحكم أن الثلوثات التي وجدت عالقة بالأحراز المضبوطة أمكن فصلها عما علفت به من الأنحراز التي وجدت في مسكن المتهمه وحدها وفي حيازتها وكان لها كيان مادي محسوس أمكن تقديره بالوزن فإن الحكم الذي انتهى إلى إدانة المتهمه لإحراز المخدر يكون صحيحاً في القانون .

التي وجدت في مسكن الطاعة وحدها وفي حيازتها ولها كيان مادي محسوس أمكن تقديره بالوزن، وكان القانون لم يبين حداً أدنى للسكينة المقررة - فالعقاب واجب حتماً مهما كان القدر شيئاً - وليس يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن علم الطاعة بأن ما تحزره غدر، بل يكفي كما هو الحال في الدعوى أن يكون فيها أوردته من وقائع ما يدل على ذلك، خصوصاً وأن الطاعة لم تدفع بعدم العلم، أو أن المحدث دس عليها في غفلة منها، لا كان ذلك، وكان وجود غدر في مسكن الطاعة الخاص في الظروف التي يبينها الحكم يكفي لثبوت الإحراز قبلياً، وتحقق به الجريمة للنصوص عليها في المادة ٣٣ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢، فإن ما تبثره الطاعة لا يبدو في الواقع أن يكون جدلاً موضوعياً وعوداً لمناقشة واقعة الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما يستقل به قاضي الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به.

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متيناً رفضه موضوعاً ».

(القضية رقم ٩٣٩ لسنة ٢٨٨٨ ق رئاسة عضوية المادة الأساسية مصطلحي فاضل وكيل المحكمة وعمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وإهم يسى جندى والسير أحمد غفيلي المستشارين).

٦٨

٧ أكتوبر سنة ١٩٥٨

١ - وصف التهمة . نقض . حالات الطعن . حكم . ما لا يصلح سبباً لبطان الحكم .
الخطأ الذي يضياع الحكم في بيان تاريخ الواقعة لايهيه . متى يكون الخطأ في تاريخ الواقعة موجباً لبطان الحكم ؟

ب - شيك بدون رصيد . سداد قيمة الشيك بعد وقوع الجريمة لا تأثير له على قيامها .

ج - شيك بدون رصيد . علم اشتراط تقديم

إلى أصلها الثابت في الأوراق من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها، ورد على دفاع الطاعة بطلان الإذن الصادر بالتفتيش في قوله : « وحيث إن تقدير كفاية وجدية التحريات التي تجيز التفتيش متروك لسلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع، وتزى هذه المحكمة إقرار النيابة على ما رأت من أن التحريات التي أجراها ضابط للباحث بلغت حد الكفاية والجدية بما يسوغ إصدار الأمر بتفتيش التهمة وتفتيش منزلها . وحيث إن عدم تخليف ضابط للباحث المبين في التحقيق الذي أجراه معاون للرجل لا يبطئ إذن التفتيش وإنما قد يؤثر على قيمة حيله الشهادة . ولما كان من المقرر أنه لا يشترط لتحقيق الموقوف الذي يسوغ التفتيش أن يكون قد قطع مرحلة أو استظهر قدراً معيناً من أدلة الإثبات أو يسفر عن أدلة أكثر مما تضمنته تحريات رجل الضبطية القضائية الذي طلب الإذن بالتفتيش، بل إن تقدير ذلك متروك لسلطة التحقيق لكي لا يكون من وراء غل ينها احتمال فوات الفرض من هذا التحقيق، وكان وكيل النيابة الذي أصدر الإذن بتفتيش منزل التهمة قد اقتنع بجدية التحريات التي تقدم بها ضابط للباحث وكفاية التحقيق الذي أجراه للمعاون بطريق الندب، وكانت هذه المحكمة تتر وكيل النيابة فيها ارتأته في هذا الخصوص، فإن الدفع بطلان إذن التفتيش وما تلاه من إجراءات يكون على غير أساس متيناً رفضه » . وما قاله الحكم من ذلك صحيح في القانون والواقع إذ لا يشترط لأخذ إجراء التفتيش أن يكون مسبوقاً بتحقيق أجرى بمعرفة سلطة التحقيق، فلا أهمية لما تبثره الطاعة من أن مأمور الضبطية القضائية الذي تطلب لإجرائه إهمل في تخليف الشاهد المبين - لما كان ذلك - وكان الثابت من الحكم أن التلوات التي وجدت عاقلة بالأحراز للضبطية أمكن فصلها عما علفت به من الأحراز

وقت إصدار الشيك بأنه ليس له مقابل وقام
وقابل للسحب مما يتحقق به سوء النية فإن
عناصر الجريمة تكون متوافرة ويكون النسي
على الحكم بالقصور على غير أساس .
المحكمة

«... حيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني
هو أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على
الطاعن عن جريمة وقت بتاريخ ٢٠ من أكتوبر
سنة ١٩٥٥ ، ولكن الحكم المطعون فيه داته
بجريمة إعطاء شيك للسجن عليه بتاريخ ٢٠ من
أكتوبر سنة ١٩٥٤ لا سنة ١٩٥٥ ، وتأثيره
من البنك في ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ بالرجوع
على الساحب ، كذلك أثبت الحكم الابتدائي للزود
لأسبابه أن التهم الأول سيد حسن الذي حرر
الشيك لأمر الطاعن هو الذي قام بسداد قيمته
للمسجن عليه ، بينما أثبت بعد ذلك أن سيد المذكور
لم تسمع له أقوال ، وأن الطاعن هو الذي سدد
قيمة الشيك ، وهذا الخلط في بيان تاريخ الواقعة
وتاريخ إصدار الشيك والتأخير عليه من البنك
وفي تعيين الشخص الذي قام بسداد قيمة المسجن
عليه من شأنه أن يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

«وحيث إن هذين الوجهين مردودان بما هو
واضح من سياق الحكم الابتدائي للزود لأسبابه
بالحكم للمطعون فيه ، ومن تسلسل الوقائع الثانية
به وتواريخها أن ما ورد بوصف التهمة في دياجة
الحكم من أن تاريخ الواقعة هو ٢٠ من أكتوبر
سنة ١٩٥٥ ليس إلا خطأ مادياً في بيان رقم السنة
ومحتة سنة ١٩٥٤ لا سنة ١٩٥٥ ، فلا تأثير له
على صحة الحكم . ولا يقدح في سلامته ، سيما وأن
الطاعن لا يدعى في طعنه أن التواريخ التي أثبتتها
المحكمة في أسباب حكمها مغايرة للواقع ، أما ادعواه

الشيك للبنك في تاريخ إصداره . سوء النية . متى
يتوافر ؟

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الثابت من سياق الحكم
ومن تسلسل الوقائع الثابتة به وتواريخها أن
ما ورد بوصف التهمة في دياجة الحكم من أن
تاريخ الواقعة هو ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥
ليس إلا خطأ مادياً في بيان رقم السنة ومحتة
١٩٥٤ ، لا ١٩٥٥ ، فإنه لا يؤثر في صحة
الحكم ولا يقدح في سلامته طالما أن المتهم
لا يدعى في طعنه أن التواريخ التي أثبتتها المحكمة
في أسباب حكمها مغايرة للواقع .

٢ — إن السداد لا تأثير له على قيام
جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل
للسحب مادام أنه قد تم في تاريخ لاحق على
وقوعها وتوافر أركانها .

٣ — لا يشترط قانوناً لوقوع جريمة
إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل
للسحب أن يقوم المستفيد بتقديم الشيك
للبنك في تاريخ إصداره بل تتحقق الجريمة
ولو تقدم به المستفيد في تاريخ لاحق مادام
الشيك قد استوفى الشكل الذي تطلبه القانون
لكي يجري مجرى النقود ويكون مستحق
الاداء بمجرد الاطلاع دائماً — فإذا كان
الثابت بالحكم أن الشيك حرر في تاريخ ٢٠
من أكتوبر سنة ١٩٥٤ وقدمه المستفيد
للبنك في ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ لصرف قيمته
فلم يجد له رصيداً قائماً قابلاً للسحب وكان الحكم
قد أثبت على المتهم بأدلة سائغة مقبولة عليه

يتطلبه القانون لكي يجري بحري القود ، ويكون مستحق الأداء بمجرد الاطلاع دائماً ، ولا كان الثابت بالحكم للمطون فيه أن الشيك ، حرر بتاريخ ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ ، وقدمه للاستيفد للبنك في ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ لسرف قيمته ، فلم يجد له رصيداً قائماً قابلاً للسحب ، وكان الحكم قد أثبت على الطاعن بأدلة سائغة مقبولة عليه وقت إصدار الشيك بأنه ليس له مقابل وقام وقابل للسحب بما يتحقق به سوء النية ، فإن عناصر الجريمة تكون متوافرة في حقه ، ويكون النتي على الحكم بالتصوير غير أساس .

« وحيث إنه لا تقدم يتعين رفض الطعن موضوعاً » .
(القضية رقم ٩٤٤ سنة ٢٨ ق بالجلسة السابقة) .

٦٩

١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٨

١ - حكم . البيانات الواجبة في سبب الأحكام .
وجوب بيان نص القانون الذي حكم بموجبه . نقض .
طعن . حالات الطعن . بطلان الحكم .
بطلان الحكم رغم ذكره لائحة التي طلبت النياية تطبيقها عند عدم بيان أخذ المحكمة بها وأنها أوقت الغالب بمقتضاها .

سنة نقض . آثار الطعن بالنقض . المروج من مبدأ تنيد المحكمة بصفة الطاعن .

نقض الحكم بالنسبة لأحد الماعنين يقتضى نفسه بالنسبة للطاعن الآخر الذي يصل به وجه الطعن ولو لم يقدم أسباباً لثبته . لائحة ١٢/٤٣٥ . ج .

المبادئ القانونية

١ - إن عدم إشارة الحكم إلى نص القانون الذي حكم على المتهمين بمقتضاه يجعله باطلاً ، ولا يغنى عن هذه الإشارة ما تضمنه

بوجود تناقض في واقعة تسديد قيمة الشيك إلى المجنى عليه بعد التأخير عليه من البنك بالرجوع على الساحب ، فإنها غير صحيحة ، إذ الثابت من مدونات الحكم في معرض بيان واقعة الدعوى أن المجنى عليه يقرر أن اللهم الأول هو الذي قام بدفع قيمة الشيك له بعد ضبط الواقعة ، بينما يدعى الطاعن في دفاعه بأنه هو الذي دفع قيمته ، وهذا التناقض بين القولين لا يجد تمارساً أو خلطاً في أسباب الحكم ، فضلاً عن أن الواضح من هذه الأسباب أن المحكمة في هذا اللقاع لم تمتد إلا بواقعة السداد ذاتها ، بنقض النظر عن شخص من قام به ، هذا إلى أن السداد لا تأثير له على قيام الجريمة ، ما دام أنه قد تم في تاريخ لاحق على وقوعها وتوافر أركانها .

« وحيث إن مبنى الوجهين الثالث والرابع هو أن الحكم للمطون فيه أثبت أن الشيك لم يقدم إلى البنك في تاريخ إصداره ، وإنما قدم إليه بتاريخ ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ ، أى بعد إصداره بنحو شهرين ، ومع ذلك فإن المحكمة لم تحقق رصيد الطاعن في البنك بتاريخ ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ حتى يستقيم قولها بأن مصدر الشيك يجب أن يكون على علم بالظروف المحيطة برصيده ، وكان يتعين عليها أن تتحقق من عدم وجود رصيد للطاعن في هذا التاريخ الأخير ، وقد أثار الطاعن أمام المحكمة الاستئناف هذا الدفاع ، فلم تمن بالرد عليه ، مما جعل حكمها مشوباً بالتصور في التسبيب .

« وحيث إنه لا يشترط قانوناً وقوع جرة إعطاء شيك ليقبأه رصيد قائم وقابل للسحب أن يقوم للاستيفد بتقديم الشيك للبنك في تاريخ إصداره ، بل تتحقق الجريمة ولو عدم به للتقيد بتاريخ لاحق ، مادام الشيك قد استوفى الشكل الذي

٧٠

١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٨

١ — خير . رأيه . تقدير رأى الخير من حيث صلته بالتسبب .

بصفة الحكم عند رفعه التناقض الظاهرى فيها ورد بتقريرين طبيين .

بـ — إجراءات المحاكمة . دفاع . ما لا يعتبر إخلالا . بحق الدفاع . حكم تحضيرى .

حق المحاكمة فى الدلول من حكم تحضيرى عند انقضاء حاجة الدعوى إليه .

جـ ، د ، هـ — أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعى . شروط توافر حالته . انقضاء قيامه إذا توافرت لدى التهم لية الانتقام من الجنى عليه . مثال .

دفاع . حكمة للوضع . حكم . أسبابه . متى تلتزم المحاكمة بالرد على أوجه الدفاع القانونية ؟ مثال فى دفاع شرعى .

المبادئ القانونية

١ — متى كان الحكم فيها أورده من أسباب صحيحة مستمدة من ذات الكشف الطلية قد رفع التناقض الظاهرى فيها جاء بالتقريرين الطبيين عن إصابة الجنى عليه فإن الحكم يكون صحيحا فى القانون .

٢ — إن قرار المحاكمة بإعلان الطيب الكشف والطيب الشرعى هو من قبيل الأحكام التحضيرية التى لا تولد عنها حقوق للتصوم ، ومن حق المحاكمة أن تعدل عنها عند عدم حاجة الدعوى إلى هذا الإجراء طالما أوردت الأسباب الساتفة التى تدل على أن الدعوى فى ذاتها أصبحت غير مفترقة إليه .

٣ — إذا كان الثابت من الحكم أن التهم

الحكم من ذكر المادة التى طلبت النيابة تطبيقها على واقعة الدعوى مادام لم يقل إن هذه المادة هى التى أخذت بها المحاكمة وأوقعت العقاب بمقتضاها .

٢ — إن نقض الحكم بالنسبة لأحد الطاعنين يقتضى نقضه أيضا بالنسبة للطاعن الآخر الذى يتصل به وجه الطعن ولو لم يقدم أسبابا لطعنه عملا بنص المادة ٤٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

المحكمة

« ... حيث إن ما يناه هذا الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء باطلا لعدم إشارته إلى نص القانون الذى حكم بموجبه . »

« وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يشر إلى نص القانون الذى حكم على المتهمين بمقتضاه بما يجنبه باطلا ، ولا يبنى عن هذه الإشارة ما تضمنته من ذكر المادة هى التى طلبت النيابة تطبيقها على واقعة الدعوى مادام لم يقل إن هذه المادة هى التى أخذت بها المحاكمة وأوقعت العقاب بمقتضاها ، ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم بنبر حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن — ولما كان هذا الوجه الذى يبنى عليه النقض يتصل بالطاعن الثانى الذى لم يقدم أسبابا لطعنه فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة للطاعنين مما عملا بنص المادة ٤٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية . »

(القضية رقم ١٠٢٧ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومطفى كامل وفهم بسى جنى والسيد أحمد شفيق ومحمود على خضر المستشارين) .

وأشهر إليها مرة بجنة الفرد كما اشهر إليها مرة أخرى بجنة الجمع، ووصفت مرة بأنها كسرمقتت وتارة أخرى بأنها كسرمقاعف، وقد طلب الدفاع من المحكمة رفعاً لهذا التناقض ضم أوراق المستنقش وإعلان الطبيب الشرعى والطبيب الذى كشف على الجنى عليه عقب حصول الحادث، فقررت المحكمة تأجيل الدعوى أكثر من مرتين لهذا السبب مع تكليف النيابة ضم هذه الأوراق وإعلان الطبيب الكشف والطبيب الشرعى لباع اقوالها، وبجلسة المرافعة أصر الدفاع على مناقشة الأطباء وتنفيذ قرارها الذى تعلق حق الطاعن به، ولكن المحكمة لم تنجبه الى طلبه وقطعت الرأى فى مسألة فنية محضة، هذا وقد تمسك الطاعن فى دفاعه بأنه لم يكن معتدياً، وأوضح فى دفاعه ما يرضع لاعتباره فى حالة دفاع شرعى عن نفسه ونفس غيره من أن الجنى عليه هو الذى بدأ بالعدوان، إلا أن المحكمة انفتحت عن هذا الدفاع واكتفت بالقول إن مشاجرة وقعت بين الطرفين، فى حين أن التشاجر قد يكون أصله اعتداء وقع من فريق على آخر، وفى هذه الحالة يكون الفريق المعتدى عليه مدافعاً ويجب معاملته بمقتضى الأحكام للقررة فى القانون للدفاع الشرعى، وكان يتعين على المحكمة أن تستظهر ذلك من نفسها حق ولو سكت التهم عن الدفاع به.

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجرعة العاهة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سابقة مردودة إلى أصلها الثابت فى الأوراق من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها، وعرض لما يشير الطاعن فى الوجه الأول من الطعن ورد عليه فى قوله: « وحيث إنه يبين من الاطلاع على تقارير الكشف الطبية التى

كانت لديه نية الانتقام من الجنى عليه وأنه بادر الجنى عليه وطمعته بالسكين بمجرد أن وقع نظره عليه دون أن يكون قد صدر منه أو من غيره أى فعل مستوجب للدفاع فأمسك به الجنى عليه وبالسكين ولم يدعه حتى سقطا على الأرض سوياً وحضر الشهود وانزعوا السكين منهما، فإن هذا الذى أثبتته الحكم يبنى حالة الدفاع الشرعى كما هى معروفة به فى القانون.

٤ - يجب لمطالبة المحكمة بالرد فى حكمها على قيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون تمسك التهم بقيام هذه الحالة جدياً وصريحاً أو أن تكون الواقعة كما أثبتها الحكم ترشح لقيامها.

٥ - إن تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى رتب عليها.

المحكمة

« ... حيث إن الطاعن يبنى على الحكم للطمون فيه التصور فى البيان والإخلال بحق الدفاع، وفى بيان ذلك يقول إنه دفع الاتهام للسند إليه أمام محكمة اللوضوح بأن إصابة الجنى عليه لا يمكن أن تحدث من سكين، وأن أحداً من الأطباء الذين ناظروا الجنى عليه منذ إصابته حتى شفائه لم يبين رأيه فى الأداة المستعملة فى الحادث، وقد جاءت الأوراق الطبية فى شأن وصف الإصابة وعددها وموضعها مضطربة متناقضة، فوصفت مرة بأنها رضية ووصفت أخرى بأنها قطعية،

هذا جميعه جاء من قبل الخطأ في نقل ما حوره طبيب المستشفى نفسه باللغة الإنجليزية في تذكرة التشخيص متعلقاً بتشخيص إصابة الجنى عليه وتخصيلات العملية والعلاج الذين أجرياً له ومن ثم فلا حاجة لمطالبة الدفاع بمناقشة الأطباء وسؤال الطبيب الشرعى في هذا الشأن ، إذ أن الثابت للحكمة من مراجعة أوراق المستشفى والعلاج أن إصابة الجنى عليه في رأسه كانت قطعية تحتها كسر منخسف مما يؤيد ما ذكره من أنها حدثت له من السكنين المضبوط خصوصاً إذا لوحظ وصف تلك السكنين كما جاء في التحقيقات ، وهو أنها سكنين من الصلب يبلغ طولها حوالى ٥٣ سم وطولها مقوس ومشرزم قليلا وعليها آثار جنى النساء الجافة ، وذات مقبض من القرن طوله ١٥ سم ولا شك أن ما عهد به الشهود من أنهم رأوا الجنى عليه ولتهم الأول (الطاعن) يتجاذبان تلك السكنين بعد الحادث يؤيد ما ذكره الجنى عليه من أنها هى التى استعملت في ضربه « لما كان ذلك ، وكان الحكم فيها أورده من أسباب صحيحة مستمدة من ذات الكشوف الطبية — قدر رفع التناقض الظاهرى فيها جاء بالقريرين الطبيين عن إصابة الجنى عليه ، وكان قرار المحكمة بإعلان الطبيب الكشاف والطبيب الشرعى هو من قبيل الأحكام التحضيرية التى لا تتوله عنها حقوق الخصوم ، فمن حقها أن تملد عنها عند عدم حاجة الدعوى إلى هذا الإجراء في ذاته ، وكانت المحكمة قد أوردت الأسباب الساتئة التى تدل على أن الدعوى في ذاتها أصبحت غير مفترقة إليه ، وكان للحكمة للوضع بدلاها من سلطة التقدير مع اعتناها في حكمها على رأى الطبيب — أن تقرر أن الإصابة حصلت من تلك السكنين الضبوطة متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدها لديها — لما كان

وقعت على الجنى عليه عبدالصالح احمد حجازى وعلى أوراق المستشفى الخاصة به أن الجنى عليه المذكور أدخل المستشفى يوم ٣ مارس سنة ١٩٥٣ وقد ذكر في صدر ورقة التشخيص الخاصة به (تذكرة السرير) أنه كان مصاباً بجرح رضى بالجدارية اليمنى وكسر مضاعف منخسف بعمق تلك الجدارية ، اقتضى عمل عملية ترينة له رفعت فيه النظام المنخسفة من أعلى الجدارية اليمنى وقلعة الجمجمة في مساحة يساوية قدرها ١٢ × ٨ سم ، غير أنه بمراجعة ما أثبتته الطبيب الذى أجرى التشخيص والعملية بخطه في تلك الورقة باللغة الإنجليزية تبين أنه ذكر أن هذا الجنى عليه كان مصاباً بجرح قطعى "Curt wound" ومصحوب بكسر مضاعف منخسف "Depressed fraction compound" وظاهر من هذا أن وصف الجرح في تلك الورقة بأنه رضى هو من باب الخطأ في النقل ، ولذا قد جاء في تقرير الكشف الطبي المجرى عن ذلك المصاب فى نفس التاريخ أنه مصاب بجرح قطعى حسيب الجدارية ، وهذا هو ما تمتد به المحكمة في هذا الشأن لأنه مأخوذ من نفس التقرير المجرى بمعرفة طبيب المستشفى الذى أجرى التشخيص وعمل العملية للمصاب عند دخوله المستشفى ، كما أنه مأخوذ أيضاً من تذكرة العيادة الخارجية الخاصة بالمصاب المذكور ، والثابت فيها أن جرحاً قطعياً كبيراً مع كسر مضاعف منخسف بأعلى الجدارية اليمنى وجهة عظام الجمجمة ، ولا تلتفت المحكمة إلى ما ورد خطأ في صدر تذكرة التشخيص من أن الجرح كان رضىً ، ولا إلى ما ورد في خطاب المستشفى لنيابة السنبلادين بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٥٣ من أن الجنى عليه كان مصاباً بجروح رضية بالجدارية اليمنى ، إذ أنه ظاهر جلياً أن

« وحيث إنه لا تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس وتبين رفضه موضوعاً » .
(القضية رقم ١٠٠٧ سنة ٢٨ بالهيئة السابقة) .

٧١

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٨

سلاح . القانون رقم ٥٤/٢٩٤ المعدل بقانون ٥٤/٥٤٦ . حقوقي إحرار للمؤسسات بجميع أنواعها مطالب عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة .

المبدأ القانوني

إن القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ قد أورد المؤسسات بجميع أنواعها في القسم الأول من الجنول رقم ٣ الخاص بالأسلحة للشخصية وهي التي يعاقب على إحرازها بنفي ترخيص بالأشغال الشاقة المؤقتة .

(القضية رقم ١٠٢٩ سنة ٢٨ في رئاسة وعضوية السادة الأسانفة حسن داود وعمود إبراهيم اسماعيل وعمود محمد جمعة وأحمد زكي كامل وعادل يونس للفقراء) .

٧٢

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٨

حكم . ضوابط التديل . غرض الأسباب .
مثال لتسبب كاهف من عدم استقرار الواقعة في نفع المحكمة وعدم وضوحها لديها .

المبدأ القانوني

إذا أثبت الحكم في موضع منه حال بيانه الواقعة أنه « وقع احتكاك بين بعض الأهالي وجنود البو ليس ، وأن اللهم وهو أحد أفراد القوة للرابعة أطلق عمداً على الجنى عليه أثناء

ذلك ، وكان التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى يجب — المطالبة المحكمة بالرد عليه في حكمها — أن يكون جدياً وصرحاً ، أو أن تكون الواقعة كما أثبتتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة ، ولما كان الظاهر من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك صراحة بقيام حالة الدفاع الشرعى — بل إن اللهم أنكر الفصل للسند إليه ، وأن محاميه لم يقل بوقوعه منه ، بل أسس دفاعه على أنه لم يرتكب الحادث ، وما جاء على لسان الدفاع عرساً وعلى سبيل الاستطراد من أن الجنى عليه هو الذى بدأه بالدوان — مع إنكاره بوقوع الاعتداء منه — ليس فيه ما يفيد التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى ولا يعتبر دفعاً جدياً تلزم المحكمة بالرد عليه ، فلا يحق له أن يطالب المحكمة بأن تتحدث في حكمها بإدانة عن انتفاء هذه الحالة لديه ما دامت هي لم تر من جانبها بعد تحقيق الدعوى قيام هذه الحالة ، ولما كان تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بلامقرب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى رعت عليها ، وكان الثابت من الحكم أن اللهم كانت لديه نية الانتقام من الجنى عليه وأنه باذر الجنى عليه ووطنه بالسكين بمجرد أن وقع نظره عليهم دون أن يكون قد صدر منه أو من غيره أى فعل مستوجب للدفاع فأمسك به الجنى عليه وبالسكين ولم يدعه حتى سقط على الأرض سويماً وحضر الشهود وانزعوا السكين منهما ، فهذا الذى قاله الحكم يبنى حالة الدفاع الشرعى كما هي معرفة به في القانون — لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في طعنه لا يكون له محل إذ هو لا يدنو أن يكون جدلاً موضوعياً يتماق بتقدير الدليل بما تستقل به محكمة الموضوع ولا شأن لمحكمة النفس به .

هذا الاعتناء للتبادل ولم يورد الوقائع على وجه يكفل مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما أنه وقد سلم بأقوال شهود نقلوا عن الطاعن اعترافه بإطلاق النار في تجمهر مما كان يقتضى اعتباره في حالة قطع شرعى عن نفسه قد أغفل بحث قيام هذا الحق أو انتفاءه .

« وحيث إن الحكم للطون فيه اضطرب في يانه لواقعة الدعوى فذكر في سرده لوقائع أنه وقع احتكاك بين بعض الأهالي وجنود البوليس وأن المتهم العزب العزب إبراهيم وهو أحد أفراد القوة للرابطة أطلق عمدا على الملقى عليه محمد شتوى أثناء مروره في الطريق عياراً نارياً قاصداً قتله ومتقدماً أنه أحد للتشاجرين مع جنود البوليس » ثم نقل عن الشاهد محمد إبراهيم باز نائب المدة وهو بمن أخذ بشهادتهم أنه رأى المتهم (الطاعن) « وهو في حالة ارتباك وقد اختل هدامه وأخير رئيسه بأن بعض الأهالي تجمهروا وأنه أطلق عياراً نارياً من بندقيته أصاب أحد الأهالي » — بينما ثبت ذلك فهو يؤكد في موضع آخر أنه « لم يكن بمحل الحادث وقت حصوله من جنود البوليس غير للتم » ثم يورد في حديثه عن نية القتل فيقول « وحيث إن نية القتل قبل التهم واضحة من السلاح المستعمل في الحادث ومن محاولته إطلاق النار قبل ذلك على الحظر محمد سلامة وتصميمه على صرف الأهالي المتجمعين في الشارع بالسلاح الذى كان يحمله ومنهم من الرور وفي هذا كله الدليل الكافي على أن القصد الجنائى لدى المتهم كان متصرفاً للقتل » ومهما يكن الأمر بالنسبة للتدليل على توفر نية القتل بما لم يكن محل طعن فإنه يبين من العرض السابق أن واقعة الدعوى لم تستقر في ذهن المحكمة ولم تكن واضحة إلى الحد الذى يؤمن به الخطأ في فهم حقيقة الموقف ومدى مسئولية

مروره في الطريق عياراً نارياً قاصداً قتله معتقداً أنه أحد المتشاجرين مع جنود البوليس ، ثم نقل عن نائب المدة وهو بمن أخذ بشهادتهم أنه رأى المتهم ، وهو في حالة ارتباك وقد اختل هدامه وأخير رئيسه بأن بعض الأهالي تجمهروا وأنه أطلق عياراً نارياً من بندقيته فأصاب أحد الأهالي كما أكد الحكم في موضع آخر أنه لم يكن بمحل الحادث وقت حصوله من جنود البوليس غير المتهم ، ثم عاد في حديثه عن نية القتل فقال ، إن هذه النية قبل التهم واضحة من السلاح المستعمل في الحادث ومن محاولته إطلاق النار قبل ذلك على الحظر وتصميمه على صرف الأهالي المتجمعين في الشارع بالسلاح الذى كان يحمله ومنهم من المرور بما يستمر دليلاً كافياً على أن القصد الجنائى لدى المتهم كان متصرفاً للقتل ، . إذا أثبت الحكم ما تقدم فإن ذلك يبين منه أن واقعة الدعوى لم تستقر في ذهن المحكمة ولم تكن واضحة إلى الحد الذى يؤمن به الخطأ في فهم حقيقة الموقف ومدى مسئولية المتهم ولا يطمأن منه إلى أن المحكمة قد أنزلت حكم القانون على الواقعة على وجهه الصحيح مما يتعين معه نقض الحكم .

المحكم

« ... حيث إن ما ينهض الطاعن على الحكم للطون فيه أنه جاء مشوباً بالتصور وفساد الاستدلال ذلك بأنه أغفل إبراز وقائع الدعوى كاملة فلم يظهر أن أعيرة عديدة تبادل الأهالي ورجال البوليس إطلاقها وأن كثيرين أصيبوا في

٧٤

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٨

مستولية جنائية . قتل محمد . قصد جنائي . المينة
من الهدف . أثرها . حكم . ضوابط التذليل . صلاحية
الأداة لأن تكون عناصر إثبات أو حتى سائفة .
مثال لتعديل سائق على توازن نية القتل .

المبدأ القانوني

إذا تحدث الحكم عن نية القتل واستظهرها
في قوله « إن نية القتل ثابتة لدى المتهم من
إقدامه على إطلاق عيار على الجنى عليه الأول
من سلاح نارى (فرد) محشو بالمقدوف .
صوب إليهم قلبه وهو سلاح قاتل بطبيعته
كما تستخلص منه المحكمة أن ذلك المتهم إنما
أطلق العيار على هذا الجنى عليه بقصد قتله
وإزهاق روحه ، ولا ينير من الرأى شيئاً
أن العيار أخطأ وأصاب المقدوف شخصاً
آخر فإن المتهم في هذه الحالة يتحمل كذلك
مستولية جريمة الشروع في قتل هذا الجنى
عليه الثاني أيضاً طالما أنه حين أطلق العيار
على الجنى عليه الأول إنما كان يقصد قتله
وإزهاق روحه ، قصد القتل وإزهاق الروح
ثابت لدى المتهم بالنسبة للجنى عليهما الاثنى
كليهما ، فإن ما قاله الحكم من ذلك يكون
سائفاً في استخلاص نية القتل العمد لدى
المتهم وصحياً في القانون .

(القضية رقم ١٠٣٤ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة حسن داود وعمود إبراهيم اسماعيل
ومحمود محمد مجاهد وأحمد زكي كامل ومادل يونس
للمستشارين) .

الطاعن ولا يطعن معه إلى أن المحكمة قد أنزلت
حكم القانون على الواقعة على وجه الصحيح ،
ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم والإحالة بشير
حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى » .

(القضية رقم ١٠٣٢ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومصطفى
كامل وفهم يسي جندى والسيد أحمد عيسى ومحمد صلي
اسماعيل للمستشارين) .

٧٣

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٨

دعوى . الرشوة في محيط الوظائف العامة . جرعة
الرائى . متى تم ؟ المادة ١٠٩ مكرراً مع مسلة بين
٦٨ لسنة ١٩٥٢ .

تقدم جرعة الرشوة بمرس مبلغ من النقود على
جندى المرور ليتجن من تحرير محضر مخالف لائق سيارة
ولم يقبلها الجندى . لا يؤثر في قيام الجريمة كون المخالفة
يجوز أو لا يجوز الصلح فيها .

المبدأ القانوني

إذا بين الحكم واقعة الدعوى بما تتوافر
به العناصر القانونية لجريمة عرض رشوة على
موظف عمومى ، جندى المرور ، ليتجن عن
عمل من أعمال وظيفته وهو تحرير محضر
مخالفة لائق السيارة التي كان يركبها المتهم ولم
تقبل منه وهي الجريمة التي دأته الحكم بما فإنه
لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة أن تكون
هذه المخالفة التي عرض مبلغ الرشوة للامتناع
عن تحريرها مما يجوز الصلح فيها أو لا يجوز .
(القضية رقم ١٠٣٢ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة حسن داود وعمود إبراهيم اسماعيل
وفهم يسي جندى وعمود محمد مجاهد وأحمد زكي
كامل للمستشارين) .

٧٥

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٨

لإجراءات المحاكمة . شفوية المرافعة . متى تحقق ؟
تحقق شفوية المرافعة عند استجواب المحكمة للمتهمين
في شأن ما وقع عليهما من اعتداء وذلك بعد اكتماء
النباية ولتتم بتلاوة أقوال جهود الإثبات .

البدء القانوني

إذا كان الثابت في محضر جلسة المحاكمة
أن الحاضر عن المتهم وكذلك النباية لم تمسك
بسماع جهود الإثبات وطلبا الاكتماء بتلاوة
أقوالهم وكانت المحكمة قد ناقشت المتهمين
في تفاصيل الاعتداء الواقع عليهما على النحو
الواضح بمحضر الجلسة وكان كل منهما يعتبر
شاهداً فيها وقع عليه من اعتداء فإن مناقشة
المحكمة لمبا تحقق بها شفوية المرافعة .

المحرم

« ... حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن
إن إجراءات المحاكمة شابها بطلان أثر في الحكم
إذ قصت المحكمة في الدعوى دون أن تسمع أحداً
من جهود الإثبات وقد استدلت بأقوال أحدهم
في التحقيقات الابتدائية على ثبوت التهمة في حق
الطاعن مع أن الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبني
على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة
وأنة يتبين عليها لذلك أن تسمع الشهود مادام
سماعهم ممكناً حتى لو تنازل المتهم عن سماعهم كما
حدث في واقعة الدعوى هذا إلى أن المحكمة
خالفت مقتضى نص المادة ٢٧٤ من قانون
الإجراءات الجنائية إذ قامت بمناقشة الطاعن
مناقشة مطولة دون قبوله منه ثم جعلت من هذه
المناقشة الباطلة عنصراً من عناصر بيان الواقعة
وثبوتها في حق الطاعن .

« وحيث إنه لما كان الثابت من محضر جلسة
المحاكمة أن الحاضر عن الطاعن وكذلك النباية
لم تمسك بسماع جهود الإثبات وطلبا الاكتماء
بتلاوة أقوالهم . وكانت المحكمة قد ناقشت المتهمين
في تفاصيل الاعتداء الواقع عليهما على ما هو واضح
بمحضر الجلسة وكان كل منهما يعتبر شاهداً فيها
وقع عليه من اعتداء فإن مناقشة المحكمة لمبا
تحقق بها شفوية المرافعة — لما كان ذلك وكان
القانون وإن حظي استجواب التهم إلا إذا قبل
ذلك ، فإن هذه القاعدة قد وضعت لمصلحته فله
أن يتنازل عنها إما بطلبه صراحة من المحكمة أن
تستجوبه أو بعدم اعتراضه على الاستجواب
والاجابة على الأسئلة التي توجه إليه ، لما كان ذلك ،
وكان الطاعن قد أجاب بمحض اختياره على
ما وجهته إليه المحكمة من أسئلة دون أن يتعرض
للدفاع عنه فإن ذلك منه يدل على أن مصلحته لم
تضار بالاستجواب وبالتالي لا يجوز له أن يدعى
البطلان في الإجراءات ، ومن ثم يكون ما يشير
الطاعن في هذا الوجه على غير أساس .

« وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن أن
الحكم المطعون فيه شاب قصور في البيان أدخل بحق
الدفاع ذلك بأن الطاعن أسس دفاعه على أنه كان
في حالة دفاع شرعي عن نفسه لأن الجني عليه هو
الذي بادره بالاعتداء الأمر الذي استدل عليه
الطاعن بأقوال الشهود في التحقيقات وبما أثبتته
التقرير الطبي من وجود إصابات بولكن الحكم
أغفل هذا الدفاع ولم يرد عليه رغم أنه من الدفوع
الجوهرية التي يتعين على المحكمة أن تتصدى لها
وترد عليها في حكمها استقلاً . هذا فضلاً عن
أن الحكم في بيان الخاص ببراءة التهم الثاني أثبت
أن إصابات الطاعن — عدا إصابة الأنف —
من الجائز أن تكون قد حدثت له عن كان يفرض

هـ - الحالة التي يجوز فيها للحكوم عليه التمسك بخطأ الحكم في وصف الواقعة عند تقدير ظروف الواقعة بالنسبة له . م . ١٧ ع . مثال . عقوبة . تقديرها . الخطأ في تقديرها .

الزلم المحكمة الحد الأدنى للعقوبة للقررة الجنائية إحرار السلاح مع قيام الطرف للمعد دون تمحيص توافر هذا الطرف . خطأ في القانون .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الحكم لم يتعرض إلى ما تمسك به المتهم بإحرار سلاح ناري وذخائره بغير ترخيص من أن السابقة المحكوم بها عليه في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس قد مضت عليها المدة التي جعلها الشارع حداً لرد الاعتبار بقوة القانون وهو دفاع - إن صح - فإن الحكم الصادر ضد المتهم بالحبس لمدة سنة يمحى بالنسبة للمستقبل وتزول آثاره الجنائية عملاً بمصر المادة ٥٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي لم يورد الشارع في قانون الأسلحة والذخائر استثناء لها ، فإذا لم يتعرض الحكم لهذا الدفاع فإن إدانة المتهم على اعتبار توافر الطرف المشدد المستند من وجود سابقة له يكون قضاء صادراً بغير تمحيص سببه .

٢ - إذا كان الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرأفة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد ألزمت الحد الأدنى المقرر لجناية إحرار السلاح مع قيام الطرف المشدد وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد الأمر الذي يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة

المشجرة دون أن يبين الحكم المصدر الذي استقى منه ذلك .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما توافر به الناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . واستخلص الحكم في عبارة سابقة أن الطاعن هو الذي بدأ بالاعتداء على للتم الثاني بأن طعنه بآلة حادة عدة طعنات قاصداً من ذلك قتله وأن الأخير في سبيل الدفاع عن نفسه عن الطاعن في أفعه ويمكن بذلك من الأفلت منه وأن باقى إصابات الطاعن لم تحدث من المتهم الثاني . لما كان ذلك وكان فيما أورده الحكم الرد الكافي على دفاع الطاعن الذي التفتت عنه المحكمة ولم تأخذ به في حدود سلطتها التقديرية . فإن الطعن بوجهه يكون على غير أساس ويتعين رفضه » .

(القضية رقم ١٠٣٥ سنة ٢٨ ق رئاسة ومعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومصطفى كامل ونهيم يسى جندي والسيد أحمد عيسى وعمد عطية اسماعيل السعاريين) .

٧٦

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٨

١ - إعادة الاعتبار بقوة القانون . للسادة ١٥٥٢ أ . ج . سلاح . ق ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ للمعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ . القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ لم يتضمن استثناء لقاعدة للقررة بالمادة ١٥٥٢ أ . ج . حكم . البيانات اللازمة في الأسباب . وجوب رد المحكمة على الدفوع القانونية الجوهرية . أثر إفعال الرد عليها .

مثال في إفعال المحكمة الرد على ما تمسك به للمتهم بإحرار سلاح ناري وذخائره بغير ترخيص من أن سابقة الحكم على جريمة من جرائم الاعتداء على النفس قد رد اعتبارها عنها بقوة القانون .

قد مضى عليها ست سنوات . ولا كانت المادة ٢٩/٣ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بتعديلها بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ قد ربطت بقوة الأشخاص الشاقة للزبدة إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين من هذه المادة وكان الجاني من الأشخاص المذكورين بالفقرات ب، ج، د، هـ ، ومن المادة السابقة وكانت الفقرة ب من المادة الأخيرة تنص على « الأشخاص المحكوم عليهم بقوة جنائية أو بقوة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال — لا كان ذلك وكان ما ذكره الدفاع أمام محكمة الموضوع من أن الحكم السابق الصادر ضد التهم قد انقضى عليه ست سنوات ، ليس وراءه غير معنى قانوني واحد هو تمسك الدفاع بسقوط ذلك الحكم الذي صدر على التهم برد اعتباره إليه بعد انقضاء اللدة التي فرضتها الشارع — وهذا للمعنى القانوني هو ما أقصص عنه الطاعن في وجه الطعن بما كان يوجب على المحكمة أن تصلى لهذا الدفع القانوني وتقول كلمتها فيه — لا كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية للعدة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ تنص على ما يأتي : « رد الاعتبار بقوة القانون ... ثانياً — بالنسبة إلى المحكوم عليه بقوة جنحة في غير ما ذكر حتى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ست سنوات إلا إذا كان الحكم قد اعتبر المحكوم عليه بئداً ، أو كانت العقوبة قد سقطت بمضي اللدة فتكون اللدة اثنتي عشرة سنة » ولا كان الحكم للطعون فيه لم يتعرض إلى ما تمسك به الدفاع من أن السابقة المحكوم بها يعلل التهم . قد مضت عليها اللدة التي جعلها الشارع حداً لرد الاعتبار بقوة القانون ، وهو دفاع إن صح فإن الحكم الصادر ضد التهم

عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني ، فإن تقدير العقوبة بالقدر الذي قضت به المحكمة ودون تمحيص توافر الظروف المشددة للجريمة لا يكون سليماً من ناحية القانون .

المحكم

« ... حيث إن الطاعن ينص على الحكم للطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أن المحكمة طبقت على الواقعة النص الذي يفرض تشديد العقوبة لوجود سابقة للتهم في جريمة ضرب صدر حكمها بتاريخ ١٩٤٩/٩/٢١ مع أن هذه الجريمة قد سقطت طبقاً للمادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية لمضي اللدة التي تجيز رد اعتبار المحكوم عليه بقوة القانون ولو انتهت المحكمة لهذا الأمر القانوني لقضت بقوة أخف مما قضت به عملاً بالمادة ١٧ التي عاملت الطاعن بمقتضاها .

« وحيث إن الدعوى العمومية رفضت على الطاعن لأنه في يوم ١٩٥٦/٦/٩ أحرز سلاحاً نارياً (فرد) يطلق الرصاص ، وذخائراً يستعمل فيه وذلك بشير ترخيص حالة كونه سبق الحكم عليه بالحبس سنة مع الشغل في جريمة اعتداء على النفس ، وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمواد ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٣٠٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، وقضت محكمة الجبايات تطبيقاً لهذه اللواد وللادتين ٢٢/٣٢ و ١٧٠ من قانون العقوبات حضورياً بمقابلة التهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات ومصادرة السلاح والذخيرة وأثبتت في أسباب حكمها هنا أن التهم سبق الحكم عليه بالحبس سنة مع الشغل في ١٩٤٩/٩/٢١ ولا كان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعن أبى لمحكمة الجبايات أن السابقة للتسوية للتهم

وإحالة القضية لنظرها من جديد أمام دائرة أخرى ، وذلك بغير حاجة إلى بحث ماجاء بالشرط الأول من وجه الطعن . »

(القضية رقم ١٠٤٠ سنة ٢٨ ق رقاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود وعمود إبراهيم اسماعيل وعمود محمد مجاهد وأحمد زكي كابل وعادل بولس المستشارين) .

٧٧

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٨

استتلال . إجراءات التحقيق التي يمكنها استثناء رجال القضاة القضاة . التفتيش على التهمين . الاستئناف لا يبعد قبضاً . مثال .

اقتياد السيارة وبها للتم إلى قطة البوليس بعد هرب راكبين منها يحملان سلاحاً نارياً يعتبر استقبافاً اقتضاه سير السيارة من غير نور .

للبدء القانوني

إن مقام به رجال المجاعة من اقتياد السيارة التي كان يركبها المتهم وبها هذا الأخير إلى نقطة البوليس بعد هروب راكبين منها يحملان سلاحاً نارياً في وقت متأخر من الليل لا يخلو أن يكون صورة من صور الاستقباف اقتضته بادية الأمر ملائسات جدية هي سير السيارة بغير نور فلا يرقى إلى مرتبة القبض .

المحكمة

و... حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه بطلان في الإجراءات ذلك أن محكمة الجلبات سمحت أقوال الجنديين عبد الحليم عثمان صالح وحسن أحمد يوسف وقد اتفقت إجابتهما على أنهما لا يذكران شيئاً عن الحادث لصق فترة طويلة على وقوع قتل عليهما المحكمة أقوالهما في التحقيقات فأقرها ثم شرعت

بالحبس لمدة ستة أشهر بالنسبة للمستقبل وتزول آثاره الجنائية عملاً بنص المادة ٥٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية — لما كان ذلك وكان الشارع لم يورد في قانون الأسلحة والذخائر استثناء لقاعدة العامة التي نصت عليها المادة ٥٥٢ سالفة الذكر ، فإن إدانة الطاعن على اعتبار توافر الظرف للشدد للستمد من وجود سابقة له — على الرغم مما أبداه من دفاع في شأن قيام هذا الظرف — يكون قضاء صادراً بغير تحييص سببه ، ولا يفرض على ذلك بأن العقوبة للقضاة بها وهي السجن لمدة ثلاث سنوات داخلة في العقوبة المقررة لجناية إحرار السلاح مجردة عن الظرف المشدد ، لا يفرض بذلك لأن الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرأفة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الحد الأدنى للقرار لجناية إحرار السلاح مع قيام الظرف المشدد ، وهو ما يشير بأنها إنما وقتت عند حد التخفيف الذي وقتت عنده ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد — الأمر الذي يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا قيد القانوني — لما كان ما تقدم ، وكان الشارع اشترط لرد اعتبار المحكوم عليه مضي مدة معينة على تنفيذ العقوبة وضاعف هذه المدة للفائدة ولأن سقطت عقوبته بالتعاقب كما اشترط أن لا يكون قد صدر على المحكوم عليه — حكم جديد في جناية أو جناية في خلال تلك المدة ، ولما كان الدفع على النحو الذي أبدى به بما يحتاج إلى تحقيق موضوعي لاستقصاء توفر هذه الشروط وهو ما قصر عنه الحكم المطعون فيه الأمر الذي لا نستطيع معه محكمة القضاة مراقبة صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بقصور يبيحه بما يشين منه فتشه

بالمبدل على الأرض وأن الشهود إنما يجمعوا فقط صوت سقوط المندبل على الأرض فالتقطوه وإذا به يحوى هذه المنوعات — وهو تناقض من شأنه إيهام الواقعة الأساسية التي استند عليها الحكم في الإدانة بما يبيده ويستوجب نقضه .

« وحيث إنه لا كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها وكان التناقض في أقوال الشهود يفرض قيامه لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصاً سافقاً بما لا تناقض فيه ، لما كان ذلك ، وكان ما قاله الحكم من أن الطاعن قد أسقط المندبل الذى يحوى القنطرة على الأرض له أساس من الأوراق إذ يبين من أقوال شاهدى الإيثار عبد الحليم عثمان صالح وحسن أحمد يوسف الذين سمعتهما المحكمة بالجلسة أن هذا المندبل سقط من الطاعن وقت نزوله من السيارة ولم يكن وقتذاك سواء وجد به خاتم باسمه واعترف الطاعن بملكيته لهذا المندبل وإن أنكر حيازته للخنجر . فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يبدو أن يكون جدلاً في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها بما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

« وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، فقد دفع الطاعن يطلان الإجراءات استناداً إلى أن جنود المهبانة قد تصرفوا معه تصرفاً تصفياً بأن اقتادوا السيارة التي كان يركبها إلى نقطة البوليس دون أن يلحق به اتهام أو اشتباه ثم زعموا أنه أسقط على الأرض مندبلاً يحوى مخونات . ومن ثم فإن القبض عليه يكون باطلاً ، إلا أن المحكمة أخطأت إذ اعتبرت أن المفع لا يجبر عليه

المحكمة في مناقشتها مع أن اعتذارهما بأن مضى الوقت قد حان من ذاكرتهما وقائع الدعوى اعتذار غير مقبول لأنها ليسا من رجال الضبط القضائى ولا يبعد إليهما بإجراء تحقيقات في الحوادث الجنائية ، وكان يمين على المحكمة أن تحاول حملهما على الإجابة على ما توجه إليهما من أسئلة بدلا من أن تميد عليهما تلاوة أقوالهما في التحقيقات ، ومن ثم تكون الطريقة التي اتبعتها المحكمة في مناقشة هذين الشاهدين مخالفة للقانون ولا تؤدي إلى إظهار الحقيقة على الوجه الصحيح .

« وحيث إنه لما كانت المادة ٢٩٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى نصها على أنه « إذا قرر الشاهد أنه لم يعد يذكر واقعة من الوقائع يجوز أن يتلى من شهادته التي أقرها في التحقيق أو من أقواله في محضر جمع الاستدلالات الجزء الخاص بهذه الواقعة . وكذلك الحال إذا تمارست شهادة الشاهد التي أداها في الجلسة مع شهادته أو أقواله السابقة » فإن الإجراءات التي اتخذتها المحكمة تلاوة أقوال الشاهدين في التحقيقات بعد أن قرر أنها لا يذكران شيئاً عن الحادث لخصى حقيقة طوية من الوقت على وقوعه هو إجراء صحيح مطابق لقانون ، ويكون ما جاء بهذا الوجه على غير أساس .

« وحيث إن الوجه الثانى من الطعن يتصل في أن الحكم المطعون فيه شابه تناقض واضطراب ذلك أنه أثبت في صدره أن الطاعن أدخل يده اليمنى في جيبه الأيمن وأسقط مندبلاً ارتطم بالأرض واستبان الحاضرون على اكتشافه ضوء (بطارية) ثم انفضت الجاويش سليم على إبراهيم الذي وجد بداخله أربع طلقات خرطوش وعلبة دخان وقطعة حديد — واستطرد الحكم بعد ذلك قائلاً إن أحداً لم ينظر الطاعن يضع يده في جيبه أو يلقى

« وحيث إنه لما خُدم يكون الطعن برمته على غير أساس متيناً رفضه موضوعاً » .
(القضية رقم ١٠٤٢ سنة ٢٨ ق بالمجلة السابقة)

٧٨

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٨

إم — سرقة . السرقة المتكررة بطرود .
حل السلاح . ملصقة السلاح التي يتوافر به الظرف
المشدد .

لا عبرة بنوع السلاح أو وضعه . توافر الظرف
للاعتد بحد الكين أثناء السرقة بلا مبرر من حرورة
أو حرمة ويضد تسهيل السرقة .
إلغاء المادة ٢٥ من د ٣٩٤ سنة ٥٤ بشأن الأسلحة
والقناطر التي كانت تصاب على حمل وإحراز الأسلحة
البيضاء والهاء الجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون
والمشتمل على بيان هذه الأسلحة بالقانون رقم ١٩٥٠/٧٥
لا يؤثر في اعتبار حل الكين أثناء السرقة ظرفاً
مشدداً لها .

المبادئ القانونية

١ — إن ما قررته المحكمة من اعتبار
السكين التي ضبطت مع أحد المتهمين وقت
السرقة المحاصلة ليلاً — سلاحاً يتوافر بحمله
الظرف المشدد في جنابة السرقة إذا لم يكن
لحمله مبرر من الضرورة أو الحرمة وكان مقصوداً
به تسهيل جريمة السرقة تأويل صحيح للقانون
ولا يؤثر في صحة هذا التأويل أن يكون الشارع
في القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ قد ألغى
المادة ٢٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
بشأن الأسلحة والقناطر وهي التي كانت تعاقب
على حمل وإحراز الأسلحة البيضاء كما ألغى
الجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون والمشتمل
على بيان هذه الأسلحة ، لا يؤثر هذا الإلغاء
في صحة التأويل المذكور ، لأنه وقف على

إجراءات التفتيش بنقطة البوليس وذهبت إلى أن
تخلى الطاعن عن التبديل ومحتوياته كان بمحض
اختياره ، مع أن هذا الدفع ينصب أصلاً على القبض
الباطل الواقع على الطاعن واقتياده قسراً إلى نقطة
البوليس دون قيام مسوغ لذلك .

« وحيث إن الحكم للطمون فيه عرض لما جاء
بهذا الوجه من الطعن ورد عليه في قوله « وحيث
إن الحاضر مع التهم دفع بطلان القبض والتفتيش
مع أن الثابت من أوراق التحقيقات ومما دار
بأجلته أن التهم اتى بالتبديل وبه الحذر والقناطر
طواعية واختياراً فخلى عنه وأسمى فرز
ما بالتبديل لا يمد تفتيشاً لأنه لم يقع على شيء في
حوزة إنسان أو تحت سيطرته فضلاً عن أن هذا
الوضع في حد ذاته يمكن أن يكون ظاهرة وأما
قوة على خلق حالة تلبس بتبجح تفتيش نفس التهم
والقبض عليه — أما ضبط التهم واقتياده مع العربة
إلى نقطة البوليس فأمر يسوغه مرور العربة في
متصف الليل ولا نور فيها وهروب اثنين من
ركابها وكانا يحملان سلاحاً فكان لرجال المأووية
أن يقتادوا التهم لنقطة البوليس لتحرى عنه » .
لما كان ذلك وكان هذا الذي قاله الحكم صحيحاً في
القانون ، إذ أن ما قام به رجال المجانة من اقتياد
السيارة التي كان يركبها الطاعن وبها هذا الأخير
إلى نقطة البوليس بعد هروب راكبين منها
يحملان سلاحاً نارياً في وقت متأخر من الليل
لا يبدو أن يكون صورة من صور الاستيقاف
اقتضته بادية الأمر ملائمة جدية هي سير
السيارة بنير نور ولا يرقى إلى مرتبة القبض —
لما كان كل ما خُدم وكان الحكم قد أثبت أن الطاعن
هو الذي تخلى بإرادته بعد ذلك عن التبديل الذي
يخوئ الحذر فإنه لا يقبل منه التنصل من تبعة
إحراز القناطر .

الدعوى من استيلاء تفيد حيازة المتهم للأرض التي يتحقق بها تكليفه بتوريد نصيب الحكومة من محصول قمح سنة ١٩٥٢ ولم تطلب من محكمة الدرجة الأولى التأجيل لتقديمها ولم تقدم لمحكمة ثاني درجة بما يفيد وجود هذه الاستيلاء وإنما اكتفت بطلب « الحكم بالطلبات » فإن قضاء محكمة الموضوع في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها بحالتها يكون صحيحاً في القانون .

(القضية رقم ١٠٤٧ لسنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مطلق فاضل وكيل المحكمة ومسطفى كامل وفهم يمين جندى واليبد أحمد طيفي وعمد مطية إسماعيل للشمارين) .

٨٠

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٨

تموين . قح . قانون ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ - للشويلة والعقاب .
من تبدأ مسئولية اللطم التي أعرض من توريد القمح طبقاً لأحكامه ؟

المبدأ القانوني

إن القانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ نص في مادته الأولى على أنه « يعنى من العقاب كل حائر يسلم مقادير القمح المستولى عليها لصالح الحكومة بموجب القرارات رقم ٧١ لسنة ١٩٤٩ و٩٤ لسنة ٥٠ و٩٢ لسنة ١٩٥١ و٣٦ لسنة ١٩٥٢ و٧٩ لسنة ١٩٥٣ إذا قام حتى يوم ٣١/٧/١٩٥٦ بأداء مبلغ جنيتين لوزارة التموين عن كل أردب من القمح لم يتم تسليمه » — فإذا كان المحصول الذي لم يتم اللطم بتوريده هو محصول سنة ١٩٥٢

إحراز الأسلحة البيضاء وحملها باعتبار أن هذا الحمل أو الإحراز في غير هذا النوع من الأسلحة جريمة خاصة لا يتوقف تحقق وقوعها ولا العقاب عليها على كشف السبب في حملها وإحرازها ، أما إذا كان حمل شيء من الأسلحة البيضاء لمناسبة ارتكاب جريمة أخرى وللاستعانة به على إيقاعها ، استعمل السلاح ، أو لم يستعمل فإنه يعد سلاحاً يتوافر به الظرف المشدد الذي نص عليه القانون في المادة ٣١٦ من قانون العقوبات .

٢ — إن المادة ٣١٦ من قانون العقوبات هي كثرها من المواد الواردة في باب السرقة التي جعلت من حمل السلاح مطلقاً ظرفاً مشدداً دون تحديد لنوعه أو وصفه وعلى هذا التفسير جرى قضاء محكمة النقض واستقر . فإذا كان الثابت من الحكم أن المتهم وزميله ارتكبا السرقة ليلاً ، وكان أولهما يحمل السكين في يده فإن ذلك يتوافر به جميع العناصر القانونية لجناية السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات .

(القضية رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة)

٧٩

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٨

حكم . ضوابط التبديل .
قضاء محكمة الموضوع في الدعوى يكون بناء على الأوراق المطروحة عليها .
مثال . في جريمة عدم توريد اللطم نصيب الحكومة من القمح .

المبدأ القانوني

إذا كانت النيابة لا تدعى في طعنها ما يخالف ما أثبتته الحكم من خطو أوراق

اللائمة في الأسباب . وجوب رد الحكم على أوجه الدفع القانونية والدفع الموضوعي العام . إبطال ذلك يجب الحكم بالقصور . مثال في جريمة اختلاس أشياء مجبوزة .

المبدأ القانوني

إذا لم يعرض المحكان الابتدائي والاستئنافي لبيان متدارل التمتع المحجوز عليه وقيمه وبيان قيمة ماورده المتهم لبتك التسليف عينا وما سدده للصراف نقداً قبل التاريخ المحدد للبيع أخيراً وهل مجموع ذلك يقل أو يزيد على قيمة المحصول المحجوز عليه أو يتعادل معها مع أهمية هذا البيان للوقوف على مبلغ دفاع المتهم من الصحة والذي يخلص في أنه قام بتوريد الفصح المحجوز عليه لبتك كما سدد مبلغ ١٠٤ ج في اليوم المحدد للبيع وأثر هذا الدفاع في قيام جريمة التبيد أو انتفاؤها فإن الحكم إذ لم يكن بإيراد هذا البيان يكون مشوباً بالقصور بما يبيعه ويوجب نقضه .

(القضية رقم ١٠٥٧ سنة ٢٨ ق وثلاثة عضوية السادة الأساقفة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومصطفى كامل ونعيم يسى جندى والسيد أحمد عفيفى ومحمد عطية إسماعيل للمستشارين) .

٨٣

٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٨

١ - استدلال . قبض . تلبس .

بجرد سير راكب في عربة قطار واحكامه بالركاب لا يوفر حالة التلبس بالجريمة ولا يبرر من ثم القبض عليه . حكم ضوابط التنليل . وجوب أن تكون الأظلة وليدة إجراءات صحيحة . قبض باطل . أثره . وجوب استناده إلى الأعمال التالية للترتبة عليه . مثال في توافر الصلة السببية بين القبض الباطل وبين

الذى تشملها هذه القرارات فإن مؤدى ذلك أن ترفع عن الفعل المنسوب للمتهم صفة الجريمة حتى يوم ٣١ من يولييه سنة ١٩٥٦ وتبدأ مسئولية الجنائية إذا لم يتم في هذا التاريخ بالتوريد أو بدفع بدل التقضى وتصحح محاكمته عليها . فإذا كانت النيابة العامة قد اتهمت المتهم بأنه حتى يوم ١٩٥٦/٧/٣١ لم يورد نصيب الحكومة من محصول قح سنة ١٩٥٢ وهو التاريخ الذى تبدأ فيه مسئولية الجنائية فإن الحكم إذ قضى بإدائته استناداً إلى أن القانون قد أسقط عن الفعل وصف الجريمة يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون . (القضية رقم ١٠٥٠ سنة ٢٨ ق بالحياة السابقة) .

٨١

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٨

قبض . طعن . أسباب الطعن . أسباب جديدة . إعلان . بطلان . إجراءاته . تصحيح البطلان بمشور اللهم . جلسة المحاكمة . م ١٣٣٤ . ج . عدم جواز إقارة هذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض .

المبدأ القانوني

لا يقبل من المتهم أن يتمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بإعلان إجراءاته علانية الذى يحضره حضوره جلسة المحاكمة .

(القضية رقم ١٠٥٦ سنة ٢٨ ق وثلاثة عضوية السادة الأساقفة حسن داود ، ومحمد إبراهيم إسماعيل ، ومحمد محمد جماد ، وأحمد زكى كامل ، ومحمد يونس المشقلون) .

٨٢

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٨

اختلاس أشياء مجبوزة . دفع . حكم . البيانات

قام به وكيل النيابة لأن هذا الدليل متفرع عن القبض الذي وقع باطلا ولم يكن لوجوده لولا هذا الإجراء الباطل ولأن القاعدة في القانون أن كل ما ينشأ على الباطل فهو باطل .

٢ — لا يضير العدالة إطلاات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون حق .

المحكمة

« ... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم للطمون فيه أخطأ تطبيق القانون وشابه تصور اليان ذلك بأن الطاعن دفع بيطالن القبض الذي وقع عليه لأنه تم في غير الأحوال التي يميزها القانون قضي الحكم برفض الدفع بمقولة إن القبض حصل بمعرفة الصول « حلى بشاي » بعد أن اعترف له الطاعن بإحرازه للسند فأصبح ثاماً عليه أمام اعتراف الطاعن بارتكاب جناية أن يقبض عليه — مع أن واقعة الدعوى كما أوردتها الحكم تفيد بأن الاعتراف المقول به بجاء لاحقاً لقبض الباطل الذي وقع على الطاعن وكان نتيجة له ومن ثم فهو اعتراف باطل هذا فضلاً عن أن الحكم قد أغفل الرد على دفاع موضوعي هام وهو عدم مقولية صدور الاعتراف من الطاعن خاصة وأن الخبر الذي كان محسباً به مع الصول قرر أنه لم يسمع صدور الاعتراف منه وبذلك أيضاً شهد الضابط القضائي . كما أن المحكمة لم تتحدث عن الشك الذي ساور رجل البوليس من وجود الطاعن بمرية القطار قد تأثرت بما ذكرته في أسباب حكمها خطأ ، من وصول القطار لحظة الأقصر الساعة ٧٣٠ من مساء يوم الحادث الذي وقع في الساعة ٧٣٠ صباحاً ولا ريب أن ما يثيره ظرف الليل

الاعتراف والتفتيش وضبط الشيء موضوع الجريمة .

ب — إثبات .

لا يضير العدالة إطلاات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الافتئات على حريات الناس والتفتيش عليهم بدون وجه حق .

المبادئ القانونية

١ — متى كانت الواقعة كما استخلصتها المحكمة ووفقاً لما أثبتته بحكمها على لسان الخبر تحصل في أن هذا الأخير ارتاب في أمر المتهم حين رآه بمرية القطار يسير في مرها ويحتك بالركاب فأعرض سبيله ومنعه من السفر طالباً إليه النزول من القطار فلما رفض جذبه إلى الرصيف وأمسك به ثم نادى الصول وأخبره أنه يشتبه في المتهم ويرغب التحري عنه ولما شرع الصول في اقتياد المتهم لمكتب الضابط القضائي أخذ يستعطفه ولما نثس منه رجاء في أن يأخذ ما معه ويغسل سبيله فلما استوضحه الصول عما يحمله أفضى إليه أنه غدير فأقتاده لمكتب الضابط القضائي الذي أبلغ النيابة وقام المحقق بتفتيش المتهم فعثر منه على المادة المخدرة فيكون ما أثبتته الحكم عن الرب والشكوك التي ساورت رجل البوليس وجعلته يرتاب في أمر المتهم لا تبرر رجال القبض عليه إذ لا يصح معها القول بأن المتهم كان وقت القبض عليه في حالة تلبس بالجريمة ومن ثم فهو قبض باطل قانوناً لحصوله في غير الأحوال التي يميزها القانون وكذلك الاعتراف المنسوب للمتهم إذ هو في واقع الأمر نتيجة لهذا القبض الباطل كما أنه لا يجوز الاستناد في إدانة المتهم إلى ضبط المادة المخدرة معه نتيجة للتفتيش الذي

مامه ويغنى سبيله فلما استوضحه الصول عما عمله أنضى إليه أنه عند فائقه لمكتب الضابط القضائي الذي أبلغ النيابة وقام المحقق بتفتيش الطاعن فشر معه على المادة المخدرة . لما كان ذلك وكان ما أثبتته الحكم عن الرب والتشكوك التي ساورت رجل البوليس وجعلته يرتاب في أمر الطاعن لا تبرر بحال القبض عليه إذ لا يصح معها القول بأن الطاعن كان وقت القبض عليه في حالة تلبس بالجريمة ومن ثم فهو قبض باطل قانوناً لحصوله في غير الأحوال التي يجيزها القانون . وكذلك الاعتراف للنسب للطاعن إذ هو في واقع الأمر نتيجة لهذا القبض الباطل . كما أنه لا يجوز الاستناد في إدانة الطاعن إلى ضبط اللادة المخدرة معه نتيجة لتفتيش الذي قام به وكيل النيابة لأن هذا الدليل متفرع عن القبض الذي وقع باطلا ولم يكن ليوجد لولا هذا الإجراء الباطل . لما كان ذلك ؟ وكانت القاعدة في القانون أن كل ما بني على الباطل فهو باطل وكانت الدعوى خالية من أي دليل آخر وكان لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضرها الاقتتات على حرية الناس والقبض عليهم بدون حق فإنه يتعين نقض الحكم للطعون فيه وبراءة الطاعن مع مصادرة اللادة المخدرة للضابطة عملاً بنس الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات .

(النسخة رقم ١٠٣٠ سنة ٢٨ ق بالهيئة الباجية) .

٨٤

٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٨

١ - تحقيق . تفتيش . تحقيق القضايا العسكرية . الأمر العسكري رقم ٩٩ . مدى قبود التحقيق التي أعني النيابة منها .

اقتصار إعفاء النيابة البلية حال مباشرتها لإجراء

في نفس رجل البوليس من حذر وشكوك لا ينطبق على واقعة الدعوى وقد حدثت في وضع النهار .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في رده على الدفع المقدم من الطاعن بشأن بطلان القبض عليه في قوله : « وحيث إن الدفع عن التهم دفع يبطلان القبض وما ترتب على ذلك من إجراءات لأن التهم لم يكن في حالة من الحالات التي تبيح القبض عليه قانوناً . وحيث إن الثابت من وقائع الدعوى أنه بينا كان البوليس المسمى (سيد حسن أحمد عبد الرسول) يمر على رصيف المحطة رابه أمر التهم لسيره بعمر عربية القطار واحتكاكه بالركاب فاستوقفه وسأله عن وجهته وعمله فأدركت وتزايدت علامات الارتباك عليه فأراد التحرر عنه وأزله من عربية القطار ونادى على الصول « حلى بشأى إبراهيم » فلما علم بتفاصيل الحادث وأراد أن يأخذ التهم إلى مكتب المأمور القضائي طلب منه أن يتركه مقابل أخذ مامه فلما استسمر منه عما أخبره أنه يحمل مواد مخدرة فأصبح ثاماً على الصول وقد اعترف أمامه التهم بارتكاب جناية أن قبض عليه وعلى هذا الأساس يكون الدفع يبطلان القبض في غير محله ويتعين رفضه . » لما كان ذلك وكانت الواقعة كما استخلصتها المحكمة ووفقاً لما أثبتته بحكمها على لسان الخبر « سيد حسن أحمد عبد الرسول » تحصل في أن هذا الأخير ارتاب في أمر الطاعن حين رآه بعربة القطار يسير في عمرها وعنتك بالركاب فاعترض سبيله ومنعه من السفر طالباً إليه النزول من القطار فلما رفض جندي إلى الرصيف وأمسك به ثم نادى الصول وأخبره أنه يشبه في التهم ويرغب التحرر عنه ولما شرع الصول في اقتياد التهم لمكتب الضابط القضائي أخذ يستمطقه ولما شئ منه رجاء في أن يأخذ

الواردة في الفقرة الأولى من المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية التي تسبغ على التحقيق صفته كإجراء من إجراءات التحقيق.

٢ — جرى قضاء محكمة التفتيش بصورة ثابتة مستقرة بأن المادة ٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية (٥ من قانون تحقيق الجنايات القديم) صريحة في عدم جواز دخول بيت مسكون بدون أمر من السلطة القضائية إلا في الأحوال التي نصت عليها تلك المادة ، كما قضت بأن دخول المنازل بدون هذا الأمر جريمة منطبقة على المادة ١٢٨ من قانون العقوبات (١١٢ قديمة) والعناب الذي أراحه الشارع لحرمة المساكن لا يتحقق إلا إذا كان الإذن صادراً بتفتيش منزل عن جريمة معينة تكون جنائية أو جنحة وأن يقوم من القرائن ما يسمح بتوجيه الاتهام إلى الشخص المقيم في المسكن المراد تفتيشه بوصفه فاعلاً أصلياً أو شريكاً في ارتكابها . فإذا لم تتحقق هذه الشروط فلا يمكن اعتبار الإذن إذناً جدياً يتسنى معه إجراء التفتيش بوجه قانوني .

المحكمة

« حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون — وفي بيان ذلك نقول النيابة العامة إن الحكم للطمون فيه استند في قضائه بمرارة للطمون ضده إلى بطلان إذن التفتيش من النيابة لصدوره في غير تحقيق مفتوح ودون أن تسبقه تحريات جديدة — في حين أن القانون لا يشترط في الجرائم العسكرية أن يسبق إذن التفتيش تحقيق مفتوح — واشتراط توافر تحريات جديدة مؤداه وجوب إجراء تحقيق لتأكيده من هذه الجدية هذا فضلاً عن أن تفتيش وكيل النيابة لجدية

تحقيق القضايا التي تدخل في اختصاص المحاكم العسكرية على قيد إجراء التحقيق قبل أن تجرى هي التفتيش بنفسها أو بطريق نائب أحد مأموري الضبط دون غيره من قيود المادة ١/٩١ من قانون الإجراءات الجنائية .

ب — تفتيش المساكن . شروطه للوضعية . السبب في التفتيش . مأميته .

وجوب قيام قرائن تسمح بتوجيه الاتهام إلى الشخص المقيم بالمسكن المراد تفتيشه بصفته فاعلاً أو شريكاً في جريمة معينة تكون جنائية أو جنحة . للواد ٤٥ أ ج وه تحقيق جنايات قديم ١٢٨ ج ١١٢ عقوبات ملغى .

المبادئ القانونية

١ — إن الشارع إذ نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى من الأسر العسكري رقم ٩٩ بالإجراءات والقواعد الخاصة بتحقيق القضايا التي تقدم إلى المحاكم العسكرية والحكم فيها على أن يباشر أعضاء النيابة العامة الذين يتدرجهم النائب العام للعمل لدى المحاكم العسكرية إجراءات التحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص تلك المحاكم طبقاً للمادتين ١٦٥٨ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ ولا يتقيدون في ذلك بالقيود المبينة في المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٧ و ٧٧ و ٨٢ و ٨٤ و ٩١ و ٩٢ و ٩٦ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، إذ نص على ذلك ولم ينص على الإعفاء من القيود الواردة في المواد ٣٤ و ٣٦ و ٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية وهي المواد التي تعالج مسألة القبض على الأشخاص وتفتيشهم إنما أراد أن يعني النيابة من قيد إجراء التحقيق قبل أن تجرى هي التفتيش بنفسها أو تأذن لأحد مأموري الضبطية القضائية بإجرائه ، دون غيره من القيود

الى أسست عليه . وحيث إن اللهم أنكر التهمة في جميع مراحل الدعوى وأخيراً أمام المحكمة فیتعين القضاء ببراءته بما أسند إليه .

« وحيث إن الشارع إذ نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٩٩ بالإجراءات والقواعد الخاصة بتحقيق القضايا التي تقدم إلى المحاكم العسكرية والحكم فيها على أن « يباشر أعضاء النيابة العامة الذين يتدبرهم النائب العام للملح لدى المحاكم العسكرية إجراءات التحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص تلك المحاكم طبقاً للمادتين ١٦ و ٨ من القانون رقم ٥٣٣ سنة ١٩٥٤ ولا يتقدمون في ذلك بالقبود للبيئة في المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٧ و ٧٧ و ٨٢ و ٨٤ و ٩١ و ٩٢ و ٩٦ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية » إذ نص على ذلك ولم ينص على الإعفاء من القيود الواردة في المواد ٣٤ و ٤٦ و ٩٤ من قانون الإجراءات وهي المواد التي تلج مسألة القبض على الأشخاص وتفتيشهم إعا أراد أن يعنى النيابة من قيد إجراء التحقيق قبل أن تجرى هي التفتيش بنفسها أو تأذن لأحد مأموري الضبطية القضائية بإجرائه — دون غيره من القيود الواردة في الفقرة الأولى من المادة ٩١ التي تبين على التحقيق صفته كإجراء من إجراءات التحقيق — إذ كان نص المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية على ما عييد ظاهر منها قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٣ سنة ١٩٥٨ « يشترط أن يسبق صدور الإذن بتحقيق مفتوح تجريره سلطة التحقيق بنفسها أو بمن تتدبره لذلك من رجال الضبطية القضائية » فأراد الشارع أن يعنى النيابة من هذا القيد حرصاً على الصلحة العامة التي يجب أن تسمو على مصلحة الفرد لأنه

التضررات كان سلباً إذ تأيد ضبط السلاح في متنتن للطمون منه .

« وحيث إن الدعوى العمومية أقيمت على الطمون نصبة بأنه في يوم ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ بدائرة مركز بليس حاز سلاحاً نارياً (ريفلر) ذا ماسورة مشمخة بنير ترخيص — الأمر المطبق على المواد ١٠ و ٢٦ و ٣١ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ فدفع الحاضر عن الطمون منه أمام محكمة جنابات الزقازيق بطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريرات التي بين عليها قضت المحكمة ببراءة الطمون منه وبمصادرة السلاح المضبوط — وقالت في شأن الدفع « وحيث إنه بمطالعة الأوراق تبين أن الملائم أول محمد صابر مرسى تقدم في ١٤ فبراير سنة ١٩٥٦ بمحضر تجرير إلى النيابة ذكر فيه أنه علم من التحريرات السرية أن المتهم وآخرين من بلة دهمشا مركز بليس يحرزون أسلحة بدون ترخيص وطلب الإذن بتفتيشهم وتفتيش مساكنهم لضبط ما لديهم من أسلحة غير مرخص بحملها فأذنت النيابة بذلك دون أن تجرى تحقيقاً مفتوحاً للاستيثاق من صدق هذه التحريرات التي جاءت مقتضبة وغامضة ولم يذكر الضابط في محضره أنه تجرير الأمر بنفسه أو أنه أخذ من الوسائل ما يكتل له صحة ما انتهى إليه من أمر تلك التحريرات فكانت تحريرات أساسها مجرد التلم وليس غير كما جاء صراحة في محضرها وهكذا جاءت خالية مما يضيق عليها مسحة الجدية ومتى كان الأمر كذلك فإن الإذن الصادر بالتفتيش بناء عليها يكون باطلاً لارعاية له ويطل منه بالنتيجة ما تلاه من إجراءات التفتيش التي بينت عليه وما تضمنته من ضبط السلاح مما يقتضى الحكم بقبول الدفع وبطلان الإذن وإجرائاته

للبررة للتفتيش منوطاً . بالنيابة . التسمية تحت إشراف محكمة الموضوع فلها حق مراجعتها في ذلك بالانكشاف عن الدليل المستمد من التفتيش كما تبين لها أنه جاء مخالفاً للاصول والأوضاع التي أوجبها القانون .

«وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بطلان أمر التفتيش والتفت عن الدليل الناتج عنه — وعن شهادة من أجروه — قد استند إلى أن تحريات البوليس جاءت بنقضه ظلمة خالية مما يضيق عليها مسحة الجدية ولم تراها محكمة — في حدود سلطتها التقديرية — أن تمت دلائل أو قرائن قد توافرت قبل الطعن منه تسوغ صدور الأمر بتفتيش مسكنه وهو استدلال يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم من بطلان التفتيش فلا يجوز مجادلته في ذلك أمام محكمة النقض .

«وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متيناً وقضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٠٣٧ سنة ١٩٢٨ بالهيئة السابقة) .

٨٥

٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٨

٥٠ طنية . جريمة ممارسة مهنة الطب بدون رخصة . متى توافرت ؟

إهداء مريض مشغورة طبية وعلاجه للرئيس على خلاف ما أوصى به الطبيب المبالغ يكون جريمة ممارسة مهنة الطب بدون رخصة . ١٢ من ق ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ .

للبدأ القانوني

إذا كان الحكم — في جريمة ممارسة مهنة الطب بدون رخصة — قد أُنقِص على المتهم أنه خالف مشورة الطبيب المينة في تذكرة

قد يعطل من سير الإجراءات خصوصاً في مثل هذه الأحوال التي لا تخمد التأخير وقد يؤدي طول الإجراءات إلى إذاعة خبر التفتيش قبل إجرائه وليس فيه أي ضمانة جدية توافر لفهم من إجرائه مادام تقدير مبررات التفتيش متروكا لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع — هذا الذي للمستفاد من سياق النص وهو الذي كان مقصوداً لدى الشارع عند صدور الأمر العسكري للذكور وغير مقبول أن يبقى الشارع القيود الواردة على تفتيش الأشخاص في الوقت الذي يجمد إلى سلبها بالنسبة إلى تفتيش المنازل مع أن التفتيش لا يختلف في الحالتين وكلاهما من أعمال التحقيق بحسب الأصل والقول بغير ذلك مناه أن يكون الشارع قد أعطى النيابة سلطة استبدادية وهذا غير واقع ولا جائز أن يقع لما فيه من تهويل لكرامات الناس وحرياتهم وقد جرى قضاء محكمة النقض بصورة ثابتة مستقرة بأن المادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية (٥) من قانون تحقيق الجنايات القديم) صريحة في عدم جواز دخول بيت مسكون بدون أمر من السلطة القضائية إلا في الأحوال التي ضمت عليها تلك المادة — كما نصت بأن دخول المنازل بدون هذا الأمر جريمة منطبقة على المادة ١٢٨ من قانون العقوبات (١١٢ قديمة) والضمان الذي إرادته الشارع لحزمة الساكن لا يتحقق إلا إذا كان الإذن صادراً بتفتيش منزل عن جريمة معينة تكون جنائية أو جنحة وأن يقوم من القرائن ما يسمح بتوجيه الاهتمام إلى الشخص المقيم في السكن المراد تفتيشه بوصفه فاعلاً أصلياً أو شريكاً في ارتكابها — فإذا لم تتحقق هذه الشروط فلا يمكن اعتبار الإذن إذناً جدياً يتبنى معه إجراء التفتيش بوجه قانوني — لما كان ذلك وكان تقدير الظروف

للتهم بالجلسة التي نظرت فيها الدعوى وتمت فيها الرافعة وحجرت فيها الحكم إلا عند الإجماع بالأغلبية التي يرى حال دون حضور هذه الجلسة .

المبدأ القانوني

إن حضور الطاعن بالجلسة التي نظرت فيها الدعوى وتمت فيها الرافعة وحجرت فيها الحكم يتمتع معه تطبيق حكم المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يغير من ذلك تخلف المتهم عن حضور جلسة النطق بالحكم مادام لم يدع أن غيابه عنها كان مانعاً قهري .

المحكمة

« حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم للطمون فيه خطأ إذ اعتبر حكم محكمة أول درجة حضورياً يسرى معاد استئنافه من يوم النطق به وليس من يوم إعلانه الذي لم يتم بعد ، مع أنه صدر في غيبة التهم وبعد تأجيل الدعوى للحكم ، ذلك بأن نص المادة ٢٣٩ إجراءات لا يفرق بين تأجيل الدعوى لاجلاً عادياً أو تأجيلها للحكم مادام صدوره كان في غيبة التهم ، ولا يغير من الأمر ما اقترضه الحكم من علم الطاعن علم اليقين بصدور هذا الحكم لأنه حيث يوجب القانون الإعلان فإنه لا يقوم العلم مقامه ولو كان حقيقياً . »

« وحيث إنه يبين من الأوراق أن الطاعن حضر بجلسته ١٩٥٦/٢/٤ وسئل عن التهمة فأنكرها ثم حجرت القضية بالحكم بجلسته ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٦ وفيها أصدرت المحكمة حكمها بإدانتها . ومن ثم فلن مثل هذا الحكم يكون قد صدر حضورياً سواء حضر للتهم في جلسة النطق به أو

الدواء وأنه امتنع عن إعطاء الحقن بمادة « الطرطير » إلى المريض مكتفياً بحقه بمادق الكالسيوم والفيتامين فقط بقوله إن ما فعله هو العلاج الصحيح لما يشكو منه المريض وأن الطبيب المعالج أخطأ في عمله كما أثبت الحكم نتيجة الاطلاع على تذكرة الدواء الصادرة من الطبيب المعالج قتيبن منها أن الطبيب أوصى المريض المذكور بتناول جرعة من دواء ثلاث مرات يومياً وأن يحقن بمحلول من مادة (الطرطير) و (الكالسيوم) و (فيتامين ك) في الوريد يوماً بعد يوم بواسطة طبيب . ثم انتهى الحكم بعد ذلك إلى القول بأن ما وقع من المتهم هو إبداله لمصورة طبية تخرج عن نطاق مهنته كجرح وسكان يفيضي عليه أن ينفذ ما أمر به الطبيب المعالج ولكنه باشر علاج المريض بطريقة أخرى . إذ يبين الحكم ما تقدم فإن عمل المتهم يكون مخالفاً للمادة الأولى من قانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ وتكون المحكمة إذ ذاتها عن هذه المخالفة طبقاً للوصف المرفوعة به الدعوى قد طبقت القانون على الواقعة تطبيقاً سليماً لا خطأ فيه . »

(القضية رقم ١٠٧٣ - سنة ٢٨ ق ثلاثة وعضوية السادة الأستاذة حسن داود وعمود إبراهيم اسماعيل ومسطى كامل والبيد أحمد عفيفي وعمود حلمي خاطر المستشارين) .

٨٦

٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٨

حكم . المحكم المحضوري . من يقرر الحكم حضورياً ؟
استماع نظائري . حكم المادة ٢٣٩ . ج عند حضور

دقة الميزان أو من قام بالوزن مما كان يقتضى تحقيقاً من جانب المحكمة تستجلى به حقيقة الأمر ولأن الأحكام في المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال فإن الحكم يكون معيباً بما يوجب نقضه .

المحرم

« حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم للطعون فيه أدخل بحق الطاعن ذلك بأن الطاعن دفع بأن المحرز الذى أرسل إلى مصلحة الطب الشرعى للتحليل وثبت أنه يحوى حشيشاً ليس هو المحرز الخاص بهذه الدعوى واستند في ذلك إلى وجود خلاف في وزن كل من المحرزين فقد أثبت وكيل النيابة المحقق في محضره أن العينة التى أخذتها لإرسالها للتحقيق تزن ٢ ½ جراماً وتؤكد هذا الوزن بشهادة صادرة من صانع مركز الصنف ثم بكتاب لإرسال المحرز إلى مصلحة الطب الشرعى بينما ثبت من تقرير التحليل أن المحرز للرسول إليه بداخله مادة صمراء وزنها صافياً وزنه جراماً ثبت أنها حشيش فلم يجرى المحكمة تحقيقاً في ذلك واكتفت في الرد على الدفع بقولها إن الخلاف في الوزن قد يرجع إلى عدم دقة ميزان الصانع أو عدم دقة الضابط الذى أجرى وزن العينة وأنه لا تأثير لهذا الخطأ على النتيجة طالما أن المحرز لم يتغير أو تمتد إليه يد العبث .

وهذا الذى قاله الحكم يخالف الواقع فشهادة الصانع تؤكد أن وزن حرز العينة كان سليماً كما أن الثابت من الأوراق أن الأحرار لم ترسل فور التحقيق إلى مصلحة الطب الشرعى بل بقيت بالمركز مدة أربعة أيام وكانت جميعها بما في ذلك حرز العينة محتومة بخاتم أحد جنود المركز وظل

تخلف ومحتسب ميماد استثنائه تماماً كذلك من يوم النطق به عملاً بنص المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان حضور الطاعن بالجلسة التى نظرت فيها الدعوى وتمت فيها المرافعة وحجرت فيها الحكم يتمتع منه تطبيق حكم المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية وكان لا يثير من ذلك تخلف اللهم عن حضور جلسة النطق بالحكم ما دام لم يدعى أن غيابه عنها كان مانعاً قهرياً فإن الحكم الطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفضه بعد اللحد محسوباً من يوم النطق بالحكم للاستئناف يكون قد صدر صحيحاً ويعين لذلك رفض الطعن موضوعاً .

(القضية رقم ١٠٧٦ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة) .

٨٧

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٨

تحقيق . إجراءات التعرّض . محكمة الموضوع . تقدير سلامة إجراءات التعرّض من حيث ملته بالنسب . إثبات . حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته . قيود القاعدة .

الأحكام في المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال .

المبدأ القانوني

لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير سلامة إجراءات التعرّض بشرط أن يكون تقديرها مبنياً على استدلال صانع — فإذا كان ما ذكره الحكم لا يكتفي في جملته لأن يستخلص منه أن حرز العينة التى أخذت هو بعينه المحرز الذى أرسل لمصلحة الطب الشرعى لتحليل محتوياته لاختلاف وزنيهما ووصفهما اختلافًا بينا لا يكتفي في تقريره افتراض علم

بالجلسة تحقيقاً لوجه الظن أن السيد وكيل النيابة أثبت في محضره المؤرخ ١٩٥٦/٧/٢٢ أن حرز العينة وزن أماله وبلغ وزن مائه ٢ ½ جرام ووضع في قطعة قماش وختم عليه بخاتم السكري عيد التفتح إبراهيم عبودي ثم أمر بإرسال الحرز إلى التفتيش ولكنه لم يرسل إلا بعد التاريخ مضائق الله ذكر كما هو ثابت من كتاب إدارة العامل الكيماوية وبين من تحرير العمل الكيماوي أن الحرز وجد داخل علبة سجائر وزنته ٤٥٥ جرام. لما كان ذلك، وكان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير سلامة إجراءات التحريز - بشرط أن يكون تحديدها مبنياً على استدلال صانع، وكان ما ذكره الحكم على الوجه بادى الذكر لا يكفي في جفته لأن يستخلص منه أن حرز العينة التي أخذت هو جينة الحرز الذي أرسل لصاحبه الطب الشرعي لتفتيش محتوياته لاختلاف وزنها ووصفهما اختلافاً يئاً لا يكفي في تبرره افتراض عدم دقة الميزان أو من قام بالوزن بما كان يقتضى تحقيقاً من جانب المحكمة تستجلى به حقيقة الأمر وكانت الأحكام في المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال فإن الحكم المظنون فيه يكون معيماً بما يوجب نقضه .

(القضية رقم ١٠٥٩ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة محمدي فضل وكيل المحكمة ومحمدي كامل ومحمود محمد مجاهد وأحمد زكي كامل ومحمد صلي اسمايل المستشارين) .

ختمه معه ، ويد أن تم تحريزها أعيد فضها وتحريزها مرة أخرى مما يدل على أن الحرز كان موضع بحث خلافاً لما ذهبت إليه المحكمة في حكمها .

« وحيث إنه لما كان الحكم المظنون فيه بيد أن بين واقعة الدعوى وذكر أدلة البتة فيها قد عقب على ما أثاره الطاعن في طعنه بقوله : « وحيث إن الحاضر مع التهم (الطاعن) دفع بطلان إجراءات التحريز ذلك لأن وزن الحرز (العينة) التي أخذت من « الطرب » المضيطة حنبا جاء بمحضر النيابة هو ٢ ½ جرام بينما جاء هذا الوزن في تقرير العمل الكيماوي ٤٥٥ جرام .

« وحيث إن التثبت من الاطلاع على الأوراق أن السيد وكيل النيابة المحقق لم يجد بالبلدة التي باشر التحقيق فيها ميزانا لوزن المادة المتجددة المضيطة سوى ميزان الصانع هوق إبراهيم فأمر بإحضاره وكلف الضابط رجائي كامل بوزن المادة المتجددة تحت إشرافه وأخذت عينة ووضع في حرز مقل تحت إشرافه أيضاً وبحضور التهم فلما ظهر من تقرير التفتيش أن وزن العينة أكثر من وزنها المدون على الحرز قد يرجع ذلك إلى عدم دقة ميزان الصانع أو عدم دقة الضابط الذي أجرى وزن العينة ولا تأثير لهذا الخطأ على النتيجة طالما أن الحرز لم يغير أو تمتد إليه يد البتة . وكان بين من المرافعات التي أمرت المحكمة بضمها

قضاء محكمات التقاضي المدنية

(رئاسة عضوية السادة الأستاذة محمود عياد وعثمان رفزى ومحمد زغراني سالم والحسين الموضى ومحمد رفعت المستشارين) .

٨٨

٥ فبراير سنة ١٩٥٩

١ - دعوى . المسائل التي تعرض سير الخصومة وقف الخصومة . حكم الأحكام التصديرية « قوة الأمر القضي . الحكم الصادر بوقف السير في الدعوى مع تكليف أحد الخصوم خلال ميعاد يرفع النزاع المتنازع لتقاضى المختص . هو حكم في شقه الأخير تخشعي . لا يجوز قوة الأمر القضي .

ب - مسطرة . دفاع . قاعدة سماع دفاع المحكوم عليه من طرف . تعلقها بالنظام العام لا يجوز دونها كون الحكم صدر نهائياً بالنسبة إلى زملائه الحاضرين .

ج - وصية . وقف . قوة الأمر القضي . الحكم الصادر بعدم سماع دعوى بطلان إرشاد الوقت لعدم قبول مسوغ الرجوع عن الوصية به لا يتضمن قضاء في الموضوع . حجية فاصلة على الدعي وموقوته بخلوها من مسوغ السماع .

د - دعوى . المسائل التي تعرض سير الخصومة . وقف الخصومة . لا على المحكمة إذا رأت ضرورة الفصل من المحكمة المختصة في الفتح الغير لنزاع أمامها يخرج عن اختصاصها .

هـ - حكم . تكييف كلف . مطروحة : لا على المحكم الصادر في المطروحة إذا أعرض عن الرد على كل ماورد في الحكم القضي . حسب أن يكون مقاما على دعام كافية لعله .

المبادئ القانونية

١ - إذا صدر حكم بوقف السير في الدعوى مع تكليف الورثة برفع النزاع إلى

القضاء الشرعي المختص في خلال أجل معين فإن هذا الحكم في شقه الأخير لا يعتد أن يكون حكماً تخشعياً لا يجوز بطبيعته قوة الأمر القضي ولا يكسب الخصم حقاً يصح التمسك به فيجوز البطلان عنه من المحكمة التي أصدرته .

٢ - سماع دفاع المحكوم عليه من عارض في الحكم الصادر في شقيقته . هو من القواعد الأساسية المتعلقة بالنظام العام ولا يمكن أن يحول دونه كون الحكم صدر نهائياً بالنسبة إلى زملائه الحاضرين .

٣ - إذا كان الواقع في الدعوى أن الطاعنة

« وزارة الأوقاف » قد أشهدت في ١٠ من يونيو سنة ١٩٣٧ بوقف العقارات التي كان مورث المطعون عليها قد أوصى بوقفها بالوصية المؤرخة في ٢٠ من مايو سنة ١٩٣٠ ثم أعلنت الطاعنة الورثة بإبذار كلفتهم فيه بتسليمها الأعيان المذكورة لإستغلالها وصرف ريعها في الشؤون التي اشتملت عليها الوصية فرفع أحد الورثة دعوى على الطاعنة أمام المحكمة الشرعية طلب فيها الحكم عليها بإعلان إرشاد الوقف الصادر منها وبمنعها من

الحكم الملغى إذ حسه أن يكون مقاماً أعلى دعاهم كافية لحله ومؤدية إلى النتيجة التي انتهى إليها في منطوقه لأن ذلك إهدار أضماً لأسباب الحكم الذي ألغاه قلم يأخذ بها لما أوردته من الأسباب الجديدة التي أقام عليها قضاءه .

المحكمة

« . . . حيث إن حاصل ما ينهض الطاعن في السبب الأول هو مخالفة الحكم المطعون فيه لقانون وقصور تسييه وذلك من وجوه أربعة :

أولها — إن قضاء المحكمة الابتدائية في ٧ فبراير سنة ١٩٤٤ يوقف السير في الدعوى ويتكليف الورثة رفع النزاع خلال ستة شهور إلى الجهة المختصة بقضاء نهائي مفيد لتلك المحكمة لا تملك مده — متى انقضى الأجل للضرور وترأى الورثة عما كفوا به — لا تملك للمحكمة إلا أن تفصل في موضوع الدعوى بحالتها . وإن حكم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٤ إذ أعاد الدعوى إلى الإيقاف وعدل عن هذا التكليف إلى ترك إثارة النزاع لدى الجهة الأخرى لمن يهجه الأمر من الخصوم يكون قد خالف القانون بخروجه على تلك القاعدة وعلى قاعدة عدم جواز أن تضار الوزارة الطاعنة باستئنافها حكم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٤ .

والثاني — إن الحكم الاستئنافي الصادر في غية الطعون ضدما حجة عليهما شأنهما في ذلك شأن باقي الورثة الصادر في مواجهتهم لعدم قابلية موضوعه للاقتسام لصدوره في خصوص تركه — فما كان يصح للحكم الصادر في الممارسة أن يخرج عليه حتى لا تنهار الأحكام ولا يتعسف في نزاع واحد .

والثالث — إن القول من جانب الحكم المطعون فيه الصادر في الممارسة بأن ماسد من

التعرض له في المقارنات المذكورة في صحيفة فدفت الطاعنة الدعوى بعدم السماع لعدم وجود أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وتحمل إمضاء تدل على رجوعه عن الوصية ورد الوارث أن دعوى الانفصال لا يتوقف شيء منها على مسوغ كتابي وأن رجوع الموصى في الوصية كان رجوعاً فعلياً فهو بخلاف الرجوع القول لا يشترط فيه ذلك — إلا أن المحكمة الشرعية قضت ابتدائياً واستئنافياً بقبول دفع الطاعنة وبعدم سماع الدعوى دون أن تتطرق إلى موضوعها ، فإنه وإن كان حكماً ما انتهى إليه القضاء الشرعي بدرجته في الدعوى المذكورة من مجرد عدم سماعها تأسيساً على عدم قبول المسوغ إلا أنه لا يتضمن قضاء في موضوع النزاع فليس له بهذه المثابة غير حجة قاصرة على المدعى وموقوفة بملحوظها من مسوغ السماع .

٤ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد صرح في أسبابه بأن ما أثاره طرفاً الخصومة من أبحاث شرعية عديدة كقول المعارضين أن الموصى رجع عن وصيته قولاً وفعلًا وأن المعبرة بأن الموصى به هو ما كان موجوداً وقت الوصية وأن الوقف على ما لم يتبأ باطل شرعاً وأنه يقع باطلا لعدم نية المصرف المختص له باستهلاك المبلغ السابق تخصيصه لتنفيذ الوصية .. إلخ مما يخرج عن اختصاص القضاء الأهلي ، فإن هذا يفيد ضمناً أن المحكمة رأت ضرورة الفصل في الدفع من الجهة المختصة قبل الفصل في موضوع النزاع المطروح أمامها ولا مخالفة في ذلك للقانون .

٥ — لا على الحكم الصادر في الممارسة إذا هو أعرض عن الرد على كل ما ورد في

مدها بتكليف الوزارة الطاعة للوجه إليها الدفع بالإلتجاء إلى القضاء المختص أن يجعلها تضار في النهاية باستئناف الحكم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٤ الذي لم يكلفها إثارة النزاع فإن هذا القول مردود بأنه فضلاً عما سبق يات من اضداد حجة الأمر للقضى في الأحكام التحضيرية وجواز المدول عنها من المحكمة التي أصدرتها فإن استئناف الطاعة إنما انصب على قضاء وقف الدعوى لا على ما قضى به من ترك أمر إثارة النزاع لمن يهيم الأمر ومن ثم يكون النتي في هذا الوجه على غير أساس .

«وحيث إنه عن النتي بعدم جواز خروج الحكم للطعون فيه الصادر في معارضة للطعون مدها على الحكم الاستئنافي الصادر في غيبتها بقوله إن هذا الأخير حجة عليها أيضاً شأنهما في ذلك شأن باقي الورثة الذين حضروا في الدعوى لعدم قابلية موضوعه للاقسام بصدوره في خصوص تركه فإن هذا النتي مردود بأن سماع دفاع المحكوم عليه متى عارض في الحكم الصادر في غيخته هو من القواعد الأساسية المتعلقة بالنظام العام ولا يمكن أن يحول دونه كون الحكم صدر نهائياً بالنسبة إلى زملائه الحاضرين .

«وحيث إنه عن النتي بمخالفة القانون فيها ذهب إليه الحكم للطعون فيه من أن ما صدر من المحكمة الشرعية في دعوى السيد / أحمد فريد رقم ١٧٠ سنة ١٩٣٦ — ١٩٣٧ بعدم سماعها إنما هو قرار لا يحتاج به على غير المدعى مع أنه حكم صدر في شأن تركه انتصب الوارث المذكور بمثلاً لما فيه فله حجتيه على الورثة جميعاً بما فهم للمارستين (الطعون مدها) . هذا بالإضافة إلى ما شاب الحكم من قصور في هذا الصدد . فإن هذا النتي يهوره غير سديد ذلك أنه وإن كان حكماً ما انتهى إليه القضاء الشرعي بدرجة في

المحكمة الشرعية في الدعوى رقم ١٧٠ سنة ١٩٣٦ — ١٩٣٧ بعدم السماع إنما هو قرار لا يجوز الاحتجاج به على غير السيد / أحمد فريد من الورثة وليس حكماً يحتاج به على المارستين (الطعون مدها) هو قول مخالف للقانون في مسألة لا تقبل الجدل وهي أن مصادر من المحكمة الشرعية حكم لا قرار وأنه صدر في شأن تركه انتصب أحد الورثة مثلاً لما فيه فله حجتيه على التركة برمتها — فضلاً عما شاب الحكم للطعون فيه من قصور يهيم ويظهر لعدم دعم رأيه في هذا الصدد بأكثر من جملة عابرة لا تصلح سنداً له .

والوجه الرابع — مخالفة الحكم المطعون فيه لقضى نص الفقرة الثانية من المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ونص المادة ١٧ من قانون نظام القضاء التي ناطت بالمحكمة بتقدير مدى وجاهة الدفع بالإيقاف وبلغ جدتيه وبالتالي لزوم الفصل فيه من الجهة المختصة أو عدمه وقد أعرض الحكم عن تقدير هذه الجدية وجعل من مجرد إثارة نزاع تختص به جهة أخرى موجباً لطرحه عليها . فأستقط عن نفسه ولاية كانت له في تقدير جدية هذا الطلب . وحرر الطاعة من فرصة استعمال المحكمة حقها في هذا النزاع على وجه سليم كان من شأنه أن يؤدي بها حتماً إلى رفض الدفع بالإيقاف .

«وحيث إنه عن السبب الأول من هذا النتي فإن حكم ٧ فبراير سنة ١٩٤٤ الصادر بوقف السير في الدعوى مع تكليف الورثة برفع النزاع إلى القضاء الشرعي المختص في خلال ستة أشهر لا يبدو أن يكون في شقه الأخير حكماً تحضيرياً لا يجوز بطبيعته قوة الأمر للقضى ولا يكسب الخصم حقاً يصح التمسك به أما قول الطاعة بأنه ما كان ينبغي للحكم للطعون فيه الصادر في معارضة للطعون

كما يشوبه بقصور فيه ويستوجب قضاؤه .

« وحيث إنه فضلاً عن أن مياغة هذا النعي قد وردت في عبارة عامة جهة اكتفاء من الطاعة بالقول بأن أسباب الحكم المطعون فيه لا تصلح ودأ على ما في الحكم التبايني المعارض فيه فإنه من المقرر أنه لا على الحكم الصادر في المعارضة إذا هو أعرض عن الرد على كل ما ورد في الحكم الملتقى إذ حسب أن يكون مقاماً على دعائم كافية لحله ومؤيدة إلى النتيجة التي انتهى إليها في منطوقه لأن في ذلك إهداراً ضئيلاً لأسباب الحكم الذي أنفاه فلم يأخذ بها لما أورده من الأسباب الجديدة التي أقام عليها قضاؤه .

« وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه » .
(القضية رقم ٧٩ سنة ٢٤ ق) .

٨٩

٥ فبراير سنة ١٩٥٩

تموين . ملعية المعارضة في قرارات لجان التقدير طبقاً لأحكام الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .
طعن من نوع خاص له إجراءات متميزة تحكمه أحكام موضوعية عديدة . مدى ولاية المحكمة بالنظر فيه . ليست مطلقة . عكس الحالة في الدعوى للبيدئة أو دعوى التصويض الأصلية .

المبدأ القانوني

يبين من مطالعة نصوص المواد ٤٣ إلى ٤٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ أن المعارضة في قرارات لجان التقدير ليست معارضة بالمعنى المتعارف عليه في قانون المرافعات وإنما هي طعن من نوع خاص في قرارات لجان إدارية له إجراءات متميزة وتحكم فيه

الدعوى المذكورة من مجرد عدم صحتها تأسيساً على عدم مثول السويع إلا أنه لا يتضمن قضاء في موضوع النزاع . فليس له بهذه المثابة غير حجية قاصرة على المدعى وموقوفة بخلوها من مسوغ السماع .

« وحيث إن الطاعة تأخذ أخيراً على الحكم المطعون فيه مخالفة لقضاه نص الفقرة الثانية من المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية والمادة ١٧ من قانون نظام القضاء لحله من مجرد إثارة للمارتنين للدفع . موجياً لطرح النزاع على جهة القضاء الأخرى . وحرمان الطاعة من فرصة استعمال المحكمة حقها على وجه سليم .

« وحيث إن هذا الذي مردود بأن الحكم المطعون فيه قد صرح في أسبابه بأن « ما أثاره طرفاً الخصومة من أبحاث شرعية عديدة كقول المعارضين إن الوصي رجع عن وصيته قولاً وفضلاً وأن العبرة بأن المال الموصى به هو ما كان موجوداً وقت الوصية وإن الوقت على ما لم يتبيناً باطل شرعاً وأنه يقع باطلا لعدم تهيئة المصرف المختص له باستهلاك المبلغ السابق تخصيصه لتنفيذ الوصية... إلخ . مما يخرج عن اختصاص القضاء الأهلي » يفيد ضمناً أن محكمة الاستئناف رأت ضرورة الفصل في الدفع من الجهة المختصة قبل الفصل في موضوع النزاع المطروح أمامها . ولا مخالفة في ذلك للقانون .

« وحيث إن مبنى السبب الثاني من الطعن هو قصور الحكم في التسيب وقول الطاعن شرحاً لذلك إن الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ١٩٤٩/١٢/٢٩ حين قضى بإنهاء الحكم المستأنف وإعادة القضية لمحكمة الدرجة الأولى الفصل في موضوعها أقام قضاء على أسباب سابقة لم يكن الحكم المطعون فيه بالرد عليها حين أنفاه في المعارضة

بطلانها للبيئة في النظم (المعارضة) وأنه تلقاه هذا التعديل دفع الطاعنون بعدم قبول هذه الطلبات للمدة شكلا وأنه رفع دعوى التعويض على هذه الصورة تكون الشركات للمعارضة قد تنازلت عن معارضتها وبذلك يصبح قرار لجنة التقدير نهائياً وإن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم للطعون فيه إذ قضى برفض البغض وقبول الدعوى على صورتها للمدة قد خالف القانون بأن أجاز للطعون عليها إيقام دعوى مبتدئة على طعن قائم ويستوى في ذلك أن يتم هذا الإقحام بإعلان مستوف شرائطه أو بغير إعلان عن طريق التدخل أو التقدم به في حضرة الجلسة مما تأباه أصول التقاضي وأوضاعه وكان حرياً بالحكم للطعون فيه أن يقصر نشاطه على موضوع الطعن الأصلي وهو المعارضة التي إعمل الفصل فيها وعلى بدعوى ملموسة عليها لا تتصل بها ولا يحتملها نطاق الطعن .

« حيث إن الذين من مطالعة نصوص اللواد ٤٣ إلى ٤٦ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ أن المعارضة في قرارات لجان التقدير ليست معارضة بالمعنى المتعارف عليه في قانون المرافعات وإنما هي طعن من نوع خاص في قرارات لجان إدارية له إجراءات متميزة وتحكم فيه المحكمة وفق أحكام موضوعية محددة هي المنصوص عليها في ذلك للرسوم بقانون ويكون حكمها باتاً غير قابل لأي طعن فلا تسرى عليها أحكام المعارضة المقررة في قانون المرافعات بل أحكام التشريع الاستثنائي الذي نظم هذا الطريق من الطعن والذي لا يمكن بأحكامه الخاصة أن يتسع لتيره من الأحكام فئات اختصاص المحكمة في شأنه هو الفصل فيه دون سواء فولاية المحكمة بالنظر في أمر الطعن الموجه إلى قرار اللجنة لا يتعدى النظر فيها إذا كان هذا القرار قد صدر من اللجنة في حدود اختصاصها

المحكمة وفق أحكام موضوعية محددة هي المنصوص عليها في ذلك للرسوم بقانون ويكون حكمها باتاً غير قابل لأي طعن فلا تسرى عليها أحكام المعارضة المقررة في قانون المرافعات بل أحكام التشريع الاستثنائي الذي نظم هذا الطريق من الطعن والذي لا يمكن بأحكامه الخاصة أن يتسع لتيره من الأحكام فئات اختصاص المحكمة في شأنه هو الفصل فيه دون سواء ، وولاية المحكمة بالنظر في أمر الطعن الموجه إلى قرار لجنة تقدير التعويض لا يتعدى النظر فيها إذا كان هذا القرار قد صدر من اللجنة في حدود اختصاصها وعدم مجاوزة هذا الاختصاص ثم النظر فيها إذا كان هذا القرار قد صدر بموافقة أحكام الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أم يحاطفته — بمسك الحال في الدعوى المبتدئة أو دعوى التعويض الأصلية فإن ولاية المحكمة عليها مطلقة والمنصوص القانونية التي تحكمها متغابرة ، ومن ثم فإن الحكم للطعون فيه إذ أغفل الفصل في أمر المعارضة وحكم في نفس الوقت بقبول دعوى التعويض الأصلية التي رفعت أثناء النظر في قضية المعارضة وأقحمت عليها يكون قد خالف القانون .

المحكمة

« ... حيث إن حاصل ما ينهض الطاعنون في السبب الأول مخالفة الحكم للقانون وذلك من وجوه ثلاثة : أولها أنه ما كان يجوز للشركات الطعون عليها ودعواها مجرد معارضة مرفوعة طبقاً لأحكام الرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ أن تعدل طلباتها بجملة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠ إلى طلب الحكم أملياً بإلزام الطاعنين أن يدفعوا لها متضامين اللابغ التي طلبتها ومن باب الاحتياط

مرافعات . تعديل المثل الأساسي يكون بحكم بناء على اعتراف من له الحق قانوناً . ٦٦٢ م. مرافعات وما بعدها .

ح - قسمه « بيع المثل جبراً لعدم إمكان قسمته » عدم تطبيق أحكام الفقرات الثلاثة الأولى من م ٦٦٤ مرافعات على المبروك للفتح التي يطالب ببيع المثل بالزاد . إطباق حكم الفقرة الرابعة منها عليه .

د - قسمه « بيع المثل جبراً لعدم إمكان قسمته » تنفيذ عقارى « إجراءات البيع » حكم « بسبب كلف » . قضاء الحكم بالسير في إجراءات الزيادة مع تنقيص عن المثل لا المبر . خطأ وارد فيها زاد عن حاجته ما دام مناط الخصومة هو وقف البيع أو المير فيه ولم يكن قدر التنقيص محل نزاع . التزام فاضلي البيوع حكم القانون في قدر تنقيص المثل . الخطاب من العارض في هذا الشأن موجه له .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الحكم الصادر من المحكمة الجزئية قد خالف قواعد الاختصاص النوعي بقضائه ضمناً بعدم اختصاص محكمة القصة بنظر إجراءات البيع لعدم إمكان قسمته عيناً وإحالة الدعوى إلى قاضي البيوع بالمحكمة الابتدائية لإجراء البيع ، فإن هذا الحكم الصادر في الاختصاص والذي لم يطلع فيه من أحد ممن يرى خلاف هذا النظر يعتبر حائزاً لحجية الأمر المقضي بحيث تكون إثارة مسألة عدم الاختصاص بمنته أمام المحكمة المحال إليها النزاع - لأن على ذلك إنما يكون عن طريق استئناف الحكم الصادر بعدم الإختصاص وبالإحالة - وهو ما لم يحصل من أحد من طرف الخصومة ، ومن ثم فإن الحكم للطعون فيه إذ فصل في موضوع الخصومة ولم يقض بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص قاضي البيوع - يكون غير مشوب بخطأ في القانون .

وعدم مجاوزة هذا الاختصاص ثم النظر فيما إذا كان هذا القرار قد صدر بموافقة أحكام الرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ م بخلافته بكنس الحال في الدعوى المبتدئة أو دعوى التنويض الأصلية المبنية على النصب فإن ولاية المحكمة عليها مطلقة والنصوص القانونية التي تحكمها متغايرة ومن هنا يبدو خطأ الحكم فيما ذهب إليه من إغفال الفصل في أمر المعارضة والحكم في نفس الوقت بقبول دعوى التنويض الأصلية التي رفعت أثناء النظر في قضية المعارضة وأقحمت عليها .

« وحيث إنه لما تقدم يكون وجه التمس في عمله قيتين قض الحكم المطعون فيه لمخالفته القانون .

« ومن حيث إن موضوع الاستئناف صالح للفصل فيه .

« ومن حيث إنه للأسباب السابق يأتها تبين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم قبول الدعوى المرفوعة من المطعون عليها أثناء نظر المعارضة » .

(القضية رقم ١٩٢ سنة ٢٤ ق رثمة وضوية السادة الأسانفة محمود عياد ومثلان رمزي والمسيح الموشى ومحمد رفعت وعباس حلى سلطان المستقارين) .

٩٠

٥ فبراير سنة ١٩٥٩

١ - إختصاص . إحالة . استئناف . حجية الأمر للقضى . قضاء الحكم ضمناً بعدم الاختصاص نوعياً وإحالة النزاع إلى محكمة أخرى . عدم استئناف هذا الحكم . حيازته لحجية الأمر للقضى . استئناف إثارة مسألة عدم إختصاص المحكمة المحال عليها النزاع .

ب - قسمه « بيع المثل جبراً لعدم إمكان قسمته » اعتماد محكمة القصة لتقدير المير ضمن المال المطلوب قسمته لا يعتبر تمديداً في شروط البيع في مفهوم م ٦٦٤

المحكمة

«... حيث إن حاصل ما يناه الطاعنون بالسبب الأول على الحكم للطعون فيه أنه بما قرره من أن الاستئناف منصب على حكم الوقف الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٥/٣١ دون ذلك الحكم السابق عليه الصادر بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٥ — والقاضي بالوقف أيضاً وبإغفال الفصل في الاستئناف المرفوع إليه عن هذا الحكم — قد خالف التائب بالأوراق إذ يبين من صحيفة الاستئناف ومذكرة المستأنف أن الاستئناف يتناول الحكمين معاً — وقد أشار المستأنف إلى أنهم لم يسلنا وأورد أسباب الاستئناف بالنسبة لهما كليهما — كما نرى الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون في أنه اعتبر طلب التسجيل المقدم من المطعون عليه بعد صدور حكم الوقف الصادر في ١٩٥٢/١٠/٥ ملغياً لهذا الحكم مع أنه حكم قطعي لا تزول حجيته إلا بالطعن فيه بالاستئناف وإثباته من محكمة الاستئناف — وكذلك نرى الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه جاء متناقضاً ومتخالف في تسييه لأن قضاءه بالناء حكم ١٩٥٣/٥/٣١ وإعادة الأوراق إلى قاضي البيع لإجراء المزايعة هو والدم سواء طالما كان الحكم السابق الصادر بالوقف في ١٩٥٢/١٠/٥ قائماً .

«وحيث إن التمسح بجميع ما ورد في هذا السبب غير مقبول ذلك أنه يبين من الوقائع السالف إيرادها أنه لما صدر حكماً بالوقف ابتدائياً على خلاف ما طلب المطعون عليه — فطعن فيهما بالاستئناف مختصاً في استئناف الطاعنين طالبا إتمامهما والسير في إجراءات البيع — فإذا كانت محكمة الاستئناف قد اعتبرت أن الاستئناف المرفوع منه ينصب على أحد الحكمين دون الآخر فلم ترض إلا بإلغاء الحكم الثاني دون الأول فإن هذا

٢ — اعتماد محكمة القسمة لتقرير الخير ولما ورد به من تقدير ثلث المال الشائع موضوع طلب القسمة — لا يعتبر تدليلاً في شروط البيع في مفهوم المادة ٦٦٤ من قانون المرافعات — لأن التعديل في شروط البيع بحسب الأحكام الولدة في المواد ٦٤٢ وما بعدها من قانون المرافعات إنما يكون بحكم من المحكمة — إذا ما كان الثمن الأساسي الوارد في قائمة شروط البيع محلاً للاعتراض من أحد من جعل لم قانون المرافعات هذا الحق .

٢ — الشريك الذي يطلب إنهاء حالة الشيوخ والحصول على ما يقابل حصته من ثمن العقار المبيع بالمزايعة عند عدم إمكان القسمة عيناً — لا يعتبر دائماً لباقي شركائه المشتاعين معه ولا حائراً على هذا العقار الشائع فلا تنطبق عليه أحكام الفقرات الثلاثة الأولى من المادة ٦٦٤ من قانون المرافعات وإنما يعامل بحق الفقرة الرابعة منها .

٤ — إذا كان مناط الفصل في الخصومة الاستئنافية ما إذا كان حكم القانون الصحيح في خصوصية هذه الدعوى — هو وقف البيع أو السير فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالسير في إجراءات المزايعة مع تنقيص خمس الثمن تبعاً إذا لم تقدم مشتر وليس العشر ، فإن خطأ الحكم في هذا الخصوص يكون وارداً فيما يعتبر زائداً عن حاجته وعلى قاضي البيع أن يلتزم حق القانون في قدر تنقيص الثمن فإن خطاب الشارع موجه له إذ هو الذي يجرى البيع ولم يكن ثمة من منازعة بين الخصوم في شأن قدر التنقيص بما كان يستلزم الإبداء فيه من محكمة الاستئناف على صورته أو أخرى .

اعتاد محكمة القصة لتقرير الجبر — ولا ورد به من تقدير لثن الزل موضوع طلب القصة — لا يترتب تعديلاً في شروط البيع في مفهوم المادة ٦٦٤ من قانون المرافعات — لأن التعديل في شروط البيع بحسب الأحكام الواردة في المواد ٦٤٢ وما بعدها من قانون المرافعات إنما يكون بحكم من المحكمة — إذا ما كان الثمن الأساسي الوارد في قائمة شروط البيع محلاً للاعتراض من أحد من جبل لهم قانون المرافعات هذا الحق — غير أن هذا التقرير التصانوي الخاطئ الوارد في الحكم المطعون فيه ليس بذى اثر لأن النتيجة التي انتهى إليها ذلك الحكم — وهى السير في إجراءات البيع وتأجيله مع تنقيص الثمن تبعاً إذا لم يتقدم مزاد — هذه النتيجة صحيحة قانوناً ومتفقة مع المفهوم من نص المادة ٦٦٤ من قانون المرافعات — الواجب إعمالها في خصوص إجراءات البيع لعدم إمكان القصة عيناً — ذلك أن المطعون عليه يطلبه القصة عيناً — أو بما يقابل حصته من ثمن الشار البيع بالزيادة عند عدم إمكان القصة عيناً — لا يعتبر دائماً لبقاء شركائه المشتاعين معه — ولا حاجزاً على هذا الشار الشائع فلا تطبق عليه أحكام الفقرات الثلاث الأولى من تلك المادة — إذ تعالج الفقرة الأولى منها الحالة التي يتعين فيها إيقاع البيع على المائن الذي يكون قد قرر بالزيادة على الثمن الأساسي — ولم يكن قد حصل تعديل في شروط البيع — وتعالج الفقرة الثانية منها الحالة التي يتعين فيها إيقاع البيع على الحاجز بالثمن الأساسي وتعالج الفقرة الثالثة الحالة التي يتعين فيها إيقاع البيع على أحد المائتين الذي يهتبط وفقاً في الإجراءات بالثمن الأساسي — وإذا كانت الفقرات الثلاثة السالفة الذكر لا تواجه حالة الشريك الذي يطلب إتمام حالة الشروع والحصول على حصته في المال الشائع

القضاء لا يعتبر ماساً بما قد يكون للطاعين من حق ترتيب على الحكم الصادر في ١٩٥٢/١٠/٥ أما ما أثاره الطاعنون خاصاً بأن بقاء هذا الحكم من شأنه أن يحول دون الإفادة من الحكم المطعون فيه ويحمله عديم الجدوى — فليس لهذا القول مجال في هذا الطعن .

« وحيث إن حصل ما ينشئ به الطاعنون في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون فيما قضى به من إلغاء حكم الوقف ومن التقرير بالسير في إجراءات البيع — مع تنقيص خمس الثمن تبعاً — إلى أن يرسو المزداد وتأسيه هذا القضاء على القول بأن الثمن الذي أورده المطعون عليه في قائمة شروط البيع — لم يكن من تقديره وإنما هو تقدير قضائي — أجرته محكمة القصة — وسعولت فيه على تقرير الجبر الذي كان متنبهاً لإجراء القصة — وقد أطرحت به تقرير طالب القصة التي قدر به الدعوى حين رفضها — وترتيباً على ذلك فإن طالب القصة لا يعتبر قابلاً لهذا الثمن إذ لا بد له فيه وبين تطبيقاً للمادة ٦٦٤ من قانون المرافعات تأجيل البيع — مع تنقيص الثمن — مادام أن أحداً ما لم يتقدم للزيادة — وهذا النظر مخالف للقانون — ذلك أن اعتاد محكمة القصة لتقرير الجبر ولثمن الوارد به — لا يترتب تعديلاً لثمن الأساسي إذ التعديل لا يمكن أن يتم إلا بمعرفة قاضي البيع — وهذا فضلاً عن أن تنقيص الثمن في حالة تأجيل البيع وعدم تقدم أحد للزيادة لا يصح أن يتجاوز الشر وقد جرى قضاء الحكم المطعون فيه على خلاف القانون بتقريره التأجيل — مع تنقيص خمس الثمن تبعاً — إذا لم يتقدم للزيادة أحد .

« وحيث إن النشئ بهذا السبب في النشأ الأول منه غير منتج — ذلك أنه وإن كان صحيحاً أن

عن الدليل إذا لم يقدم الطاعنون إلى هذه المحكمة
سورة وحشية من تلك المدكرة ولا ما يجيد تقديمها
أثناء نظر الاستئناف .

« وحيث إنه لا تقدم تبين رفض الطعن » .
(القضية رقم ٧٧٧ سنة ٢٤ في رئاسة وعضوية
السادة الأساندة محمود عياد وإبراهيم عتيق يوسف
وعبد زعفران سالم والحسين موسى ومحمد رست
المستشارين) .

٩١

١٢ فبراير سنة ١٩٥٩

الترام . - إقتضاء الإلزام - إقتضاء الإلزام بما يماثل
الوفاء . الإنابة . ليس يلزم أن يكون النائب لديه طرفاً
في الاتفاق الذي يتم بين النائب والنائب . ليس يصرط أن
يكون القبول شكلاً خاصاً أو وقتاً معيناً . يكفي لقيامها
بالنسبة للنائب لديه أن يقبلها مادام لم يحصل المدول منها
من طرفها . ٢/١٨٧٧ مدني قديم ٣٥٩ مدني جديد .

المبدأ القانوني

لم تستلزم المادة ٧/١٨٧٧ من القانون المدني
التقديم والمادة ٣٥٩ من القانون المدني الجديد
أن يكون النائب لديه طرفاً في الاتفاق الذي
يتم بين النائب والنائب كما لم تشترطاً للقبول
شكلاً خاصاً ولا وقتاً معيناً بل يكفي لقيامها
بالنسبة للنائب لديه أن يقبلها مادام لم يحصل
المدول عنها من طرفها . وأذن فإذا كان
الطاعنان قد تمسكا بوجود إنابة ناقصة تجزئ
لها مطالبة المظعون عليهما بدينهما قبل الباتين
لها استناداً إلى نص وارد في عقد البيع الصادر
لها ، وكان الحكم المظعون فيه قد قضى برفض
طلبات الطاعنين اللبينة على نظرية الإنابة
الناقصة دون أن يبين سنده في القول بعدم
موافقتهما على هذه الإنابة ، فإنه يكون معيباً
بما يستوجب نقضه .

عيناً أو ما يقابلها شذاً — وقد وجب حينئذ إعمال
الفقرة الرابعة من المادة ٩٦٤ من قانون المرافعات
إذ تقرر هذه الفقرة أنه (في غير الأحوال المتقدمة
الذكر يؤجل البيع إذا لم يتقدم مشترع تنقيص
عشر الثمن الأساسية مرة بعد مرة كلما اقتضت الحال
ذلك) وهي النتيجة التي خلص إليها الحكم المظعون
فيه في قضائه — ولا يتحدح في صحة هذا القضاء
ما ورد فيه من تحديد قدر التنقيص بالخمس —
وليس بالشر — فإن خطأ الحكم في هذا الخصوص
وارد فيها يعتبر زائداً عن حاجته — ذلك أن منط
الفصل في الخصومة الاستئنافية إنما كان يتعلق بما
إذا كان حكم القانون الصحيح في خصوصية هذه
الدعوى — هو وقت البيع أو السير فيه وعلى
قاضى البيوع أن يلتزم حكم القانون في قدر تنقيص
الثلث — فإن خطاب الشارع في هذا الخصوص
موجه له إذ هو الذي يجري البيع — ولم يكن تمت
من منازعة من الخصوم في شأن قدر التنقيص —
بما كان يستلزم الإبداء فيه من محكمة الاستئناف
على سورة أو أخرى .

« وحيث إن حاصل السبب الثالث — أن
الحكم المظعون فيه قد أدخل بطلان الطاعنين الذي
أبدوه أمام محكمة الاستئناف في مذكرة قدمت منهم
قبل جلسة المرافعة الأخيرة — وهي جلسة ١٩ مارس
سنة ١٩٥٤ التي صمم الطاعنون فيها على ماورد
بمذكرة كرتهم ولم يشر إلى هذا الدفاع بشيء سوى أن
هذه المذكرة قدمت بعد المبدأ القانوني ولم يناقش
ماورد بها من أدلة واقعية وحجج قانونية .

« وحيث إن التي بهذا السبب فضلاً عن أنه
غير مقبول إذ هو من التسميم والإجمال بحيث لا يبين
منه وجه خطأ الحكم المظعون فيه — وكيف كان
هذا الخطأ المزعم نتيجة لإصدار ذلك الدفاع القول
بتقديمه إلى محكمة الاستئناف — فإنه أيضاً عار

المحكم

« ... من حيث إن مما يضاف للطاعنان على الحكم للطعون فيه في السبب الثاني مخالفة القانون وقصور تسيبه ذلك أنهما استندا في عرضة استثنائهما وفي دفاعهما ضمن ما استندا إليه في وجوعهما على الطعون عليهما مع الباقيين بالثمن والتعويض للتفق عليه في العقد إلى أن الطعون عليهما ألزما بموجب عقد شرائهما بسداد مبلغ ٥٠٦٠ جنيهًا للطاعن الثاني الذي حلت عليه الطاعة الأولى وبسداد كل مبلغ ثابت على الأطنان لليمة — وإن إثبات هذا الالتزام في عقد شراء الطعون عليهما ينطوي على إنباة ناقصة أناب بموجبها الباقيون للطعون عليهما في الوفاء بدين الطاعنين الذين قبل هذه الإنباة ولكن الحكم للطعون فيه رفض ما تمسك به الطاعنان في هذا الصدد تأسيساً على القول بأن عقد شراء للطعون عليهما لم يتضمن اتفاقاً على هذه الإنباة كاملة أو ناقصة لأن الباعين (الطاعنين) لم يكن طرفاً فيه ولم يوافق عليه في حين أن هذه الموافقة ثابتة من صحيفة إدخال للطعون عليهما في الدعوى بطلب إلزامهما مع الباقيين بالثمن والتعويض متضامتين ومن نص البند الرابع من عقد البيع الصادر للطعون عليهما للتضمن هذه الإنباة ومن تمسك الطاعنين بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ومن أن الإنباة لا تستلزم أن يكون للتاب لديه طرفاً في الاتفاق عليها بل يكفي أن قبلها للتاب لديه سواء وقت انعقادها أو بعد ذلك .

« ومن حيث إنه بطلالة الحكم للطعون فيه يبين أنه أورد بأسبابه في خصوص هذا النعي ما يأتي : « وحيث إن الساتقين أكاما استثنائهما على ما يأتي ... ثانياً — أن هناك إنباة ناقصة طبقاً للعقد للسجل في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦ بين

آل شلتوت بصفتهم منيين والساتق عليهما (الشترين) بصفتها منيين والساتقين باعتبارهما مناباً لديهما — وهذه الإنباة تجعل للتاب لديه مدينين فيرجع على التيب أو التاب صفة أملية — وهي تعتبر ناقصة لأن التاب لديهما لم يبرأ ذمة للتانيين والإنباة لم تتضمن تجديد الدين ... وقد رد الحكم للطعون فيه على دفاع الطاعنين الوارد بهذا السبب بقوله « وحيث إنه رد على الوجه الثاني بأن الإنباة طبقاً للسادة ٣٥٩ من القانون للدين يتم إذا حصل للدين على رضاه الباعين بشخص أجنبي يلزم بوفاء الدين — وحيث إنه بمراجعة العقد للصدق عليه في ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٦ والسجل في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦ المحرر بين آل شلتوت والساتق عليهما يبين أنه لا يتضمن اتفاقاً على الإنباة كاملة أو ناقصة بين التيب والتاب لديه إذ لم يكن الباعين (الساتق) وهو التاب لديه طرفاً فيه إطلاقاً ولم يوافق على هذه الإنباة ... ويبين من هذا الذي أوردته الحكم للطعون فيه أنه استند في عدم قيام الإنباة الناقصة إلى عدم تخيل الطاعنين في عقد البيع للسجل في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ الصادر من آل شلتوت للطعون عليهما — وإلى أن الطاعنين لم يوافقا على هذه الإنباة . « ولما كانت المادة ٢/١٨٧ من القانون المدني القديم والمادة ٣٥٩ من القانون المدني الجديد لم تستلزم أن يكون التاب لديه طرفاً في الاتفاق الذي يثبت بين التيب والتاب كما لم يشترطاً لقبول شكلاً خاصاً ولا وقتاً معيناً بل يكفي قيامها بالنسبة للتاب لديه أن قبلها مادام لم يحصل المدول عنها من طرفها وكان الطاعنان قد تمسكا ضمن أسباب استثنائهما وطبقاً لما أوردته الحكم الطعون فيه بحسب ما سبق بيانه بوجود إنباة ناقصة تجيز لها مطالبة الطعون عليهما بدينهما قبل الباقيين

المحكم

» . . . حيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله مخالفة الحكم للقانون وخطأه في تطبيقه ذلك أنه قد أجرى تطبيق الإعفاء الوارد في المادة ٣٧ من اللائحة الجزئية على واقعة الدعوى وقضى بتماً لذلك بإتاء القرار المطعون فيه في حين أن المفهوم من نص تلك المادة ومن سياق فقرتها والترتيب بينها ودلالة الحال فيها أنها قصرت الإعفاء على البضائع المشحونة صبا دون الطرود لما هو ظاهر من أن الفقرة الأولى إنما تتناول حالة وجود زيادة في عدد الطرود واردة المانيستو وحدها دون غيرها من البضائع السبب والتمارة الواجب توقيعهما عن كل طرد زيادة . وكذلك الفقرة الثانية فقد تناولت حالة وجود قصص في عدد الطرود واردة المانيستو وحدها دون غيرها من البضائع السبب والتمارة الواجب توقيعهما عن كل طرد مدرج في المانيستو ولم يقدم — ولذا انتهى النص من بيان حكم الزيادة والنقصان في عدد الطرود فقد انتقل إلى البضائع المشحونة صبا والتمارة الواجب توقيعهما بالنسبة لها وأحوال الإعفاء منها . وفي هذا الترتيب والسياق ما يقطع بأن حكم الإعفاء المنصوص عليه في الفقرة الرابعة إنما ينصرف إلى البضائع المشحونة صبا دون الطرود . وما يبرر ذلك أن المحكمة في قصر الإعفاء على البضائع السبب هي أنها ترد غير مبنية وهي لهذا السبب عرضة للزيادة والنقصان بسبب الرطوبة والجفاف وعمليات الشحن والتفريغ وهذه المحكمة غير متوفرة بالنسبة للبضائع التي تضمن في طرود . كما أنه لا وجه لما ذهب إليه الحكم — تأييداً لوجهة نظره من إجراء حكم الإعفاء الوارد في المادة ٣٧ على البضائع التي تضمن صبا وفي طرود — من

لها استناداً إلى نص البند الرابع من عقد البيع المسجل في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ الصادر لها من جماعة شلتوت والذي ورد به « أن الطرفين اتفقا على أن يحجز المشتريان تحت يدهما مبلغ ٤٠٦٠ جنياً مستحق الأستاذ جورج منسى الحامى ... » وقد أصر الطاعنان على هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض طلبات الطاعنين المبنية على نظرية الإنابة الناقصة دون أن يبين سنداً في القول بعدم موافقتها على هذه الإنابة فإنه يكون ممياً بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن . »

(القضية رقم ٢٧٩ سنة ٢٤ في رئاسة وعشوية السادة الأساتذة محمود مباد ومحمد متول متهم ومحمد زعفراني سالم والحسين الوضي ومحمد رست المستشارين) .

٩٢

١٢ فبراير سنة ١٩٥٩

جارك . « المختارات الجزئية » . الإعفاء الوارد بالمادة ٣٧/٤ من اللائحة الجزئية مقصور على البضائع المشحونة صبا دون المشحونة في طرود . القانون رقم ٧٠٥ لسنة ١٩٥٥ صدر مفسراً لذلك .

المبدأ القانوني

أراد المشرع بالفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجزئية أن يقصر الإعفاء الوارد بها على البضائع المنوّه عنها بالفقرة الثالثة من المادة المذكورة وهي البضائع المشحونة صبا دون البضائع المشحونة في طرود كما هو مستفاد من المادة الأولى من القانون رقم ٧٠٥ لسنة ١٩٥٥ الذي صدر مفسراً للفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجزئية كاشفاً عن حقيقة إرادة المشرع من الفقرة المذكورة منذ تقييدها .

للكورة منذ تفتيتها لا منشأً لحكم جديد .

« ومن حيث إنه لا تقدم تعيين نقض الحكم للطعن فيه » .

(القضية رقم ٣٣٤ سنة ٢٤ ق وثلاثة عضوية السادة الأساقفة محمود عباد ومحمد زعفراني سالم والمسيحي الموصي ومحمد رنفت ومباس طلي سلطان المستشارين) .

٩٣

١٢ فبراير سنة ١٩٥٩

إفلاس . نقض . إجراءات الطعن . المصوم في الطعن . لا يصح للنقض مباشرة المطاوى المنضقة بإرادة أمواله إلا أن تكون من قبيل الإجراءات التحفظية . التقرير بالطعن والنقض ليس شيئاً . التقرير به من القتل دون وكيل الدائنين . غير مقبول .

المبدأ القانوني

صدور حكم لإشهار الإفلاس يستتبع قانوناً غل يد المفضل عن إدارة أمواله فلا تصح له مباشرة الدعاوى المتعلقة بتلك الأموال حتى لا تضار كتلة دائنيه من نشاطه القانوني فيما يمسهم من حقوق إلا أن يكون ما يمارسه المفضل من نواحي هذا النشاط قاصراً على نطاق الإجراءات التحفظية التي قد يفيد البدار فيها دائنيه ولا ضرر منها على حقوقهم أما ما يتجاوز هذا النطاق من النشاط القانوني في إدارة أمواله التي تعلق بها حقوق لجماعة دائنيه فيحظر عليه ممارسته . لما كان ذلك وكان الطعن في الأحكام بطريق النقض يستلزم استيفاء أوضاع شكلية خاصة يتحدد بها دفاع الطاعن في موضوع الطعن وكان التقرير بالطعن أعقب أثر أو أبعد مدى من أن يعتبر من مجرد الإجراءات التحفظية المستتة من هذا الحظر ، فإن الطعن بالنقض في الحكم القاضي بتحديد أرباح المفضل

أن المادة ٣٨ قد نصت على حد للإعفاء الترامية في حالة اختلاف مقادير أوزان البضائع المشحونة دون تفرقة بين ما إذا كانت تلك البضائع مشحونة صبا أو طروداً مما لا يمكن معه التوفيق بين حكم هاتين المادتين إذا لم يكن الإعفاء الوارد في المادة ٣٧ منصرفاً هو الآخر إلى البضائع الصب والطرود لوجه ذلك لأن الحكم الوارد في المادة ٣٨ خاص بالبضائع الصب فقط ولا ينصرف إليها دون الطرود .

« ومن حيث إن هذا النص في محله ذلك أن التشريع أراد بالفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجزئية أن يقصر الإعفاء الوارد بها على البضائع اللزوة عنها بالفقرة الثالثة من المادة المذكورة وهي البضائع المشحونة صبا دون البضائع للشحونة في طرود كما هو مستفاد من المادة الأولى من القانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ التي تنص على أنه « تستبدل بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ من اللائحة الجزئية النص الآتي : ومع ذلك فالزيادة التي لا تتجاوز ١٠٪ والنقص الذي لا يتجاوز ١٪ من البضائع للشحونة صبا لا يستوجبان تقرير الترامية ولا يستحق الرسوم الجزئية على ما نص من البضاعة في حدود النسبة المشار إليها » وقد جاء في تلك الإشارة لهذا القانون أن التشريع قصد من هذه الفقرة أن تسري على البضاعة الواردة صبا دون غيرها وأنه نظراً لأنه صدرت أخيراً عدة أحكام قضائية بأن حكم هذه الفقرة يسري سواء كانت البضاعة صبا أو في طرود فمنها لكل ليس رؤى أن تمتثل هذه الفقرة بالنص صراحة على سريانها إذا وردت البضاعة صبا . وبين من ذلك أن القانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ صدر ملسراً للفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجزئية كاشفاً عن حقيقة إرادة التشريع من الفقرة

— وقد حصل التقرير به منه دون وكيل
الدائنين يكون غير مقبول .

المحك

« ... من حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق أن وقائع الطعن تحصل في أن لجنة تقدير الضرائب أصدرت قراراً بتحديد أربع الطاعن ورأسه المستمر في السنوات ١٩٤٢، ١٩٤٨، فطن فيه بدعوى أقامها لدى محكمة ومنهجه الابتدائية ودفت مصلحة الضرائب بدم قبولها شكلاً لرفضها بد المباد قبلت المحكمة البفع وقضت حضورياً بدم قبول الطعن شكلاً فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف اسكندرية التي قررت بجلسة ٢ مايو سنة ١٩٥٢ استبعاد القضية من الرول لعدم سداد باقي الرسوم وعلى هذه الفترة كان قد أشهر إفلاس المستأنف قدام وكيل دائني تخليسته بتسجيل هذا الاستئناف وصدر الحكم ضد الوكيل المشار إليه بقبوله الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فطن المفس على هذا الحكم بطريق التقض وعرض الطعن على دائرة لمس الطعون التي قررت إحالته إلى هذه المحكمة وصحمت النيابة بالجلسة على ما جاء بهد كرتها طالبة الحكم بدم قبول الطعن وإحيائها برفضه .

« وحيث إن صدور حكم إشهار الإفلاس يستتبع قانوناً غل يد المفس عن إدارة أمواله فلا تصح له مباشرة الدعاوى المتعلقة بتلك الأموال حتى لا تضار كتلة دائنيه من نشاطه القانوني فيما يحسم من حقوق إلا أنه يكون ما يمارسه المفس من نواحي هذا النشاط قاصراً على نطاق الإجراءات التحفظية التي قد يبيد البدار فيها دائنيه ولا ضرر منها على حقوقهم . أما ما تجاوز هذا النطاق من

النشاط القانوني في إدارة أمواله التي تعلق بها حقوق لجماعة دائنيه فيستطور عليه ممارسته . لا كان ذلك وكان الطعن في الأحكام بطريق التقض يستلزم استيفاء أوضاع شكلية خاصة يتحدد بها دفاع الطاعن في موضوع الطعن وكان التقرير بالطعن أحق أثراً وأبعد مدى من أن يتبر من مجرد الإجراءات التحفظية للمستثناء من هذا الحظر فإن الطعن الحالي وقد حصل التقرير به من المفس دون وكيل الدائنين يكون غير مقبول » .

(القضية رقم ٣٥٠ سنة ٢٤ في رئاسة ومضوية البادة الأساندة محمود مياد ومينازمزي وإبراهيم ميان يوسف والمسيحي الموضي ومباسر حلي سلطان المستشارين) .

٩٤

١٢ فبراير سنة ١٩٥٩

ضرائب . خريبة الأرباح التجارية والصناعية . الرخ الذي يضم للضريبة . هو الرخ الصافي الذي تحقه المنشأة من جميع الصليات التي تباشرها الفصلة بنشاطها أو نتيجة التنازل من أي عنصر من عناصر أموالها . لا عبرة أن تكون قد استاضحت من هذا العنصر بآخر ذي كفاية إنتاجية أكبر . م ٣٩ من ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

المبدأ القانوني

مؤدى نص المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن تخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية الأرباح الصافية التي تحقها المنشأة من جميع العمليات التي تباشرها — سواء انفصلت بنشاطها أو كانت نتيجة التنازل عن أي عنصر من عناصر أصولها أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها — ولا عبرة في هذا الخصوص بأن تكون المنشأة قد استاضحت عن هذا العنصر بآخر ذي كفاية إنتاجية أكبر فإن ذلك إنما يكون استعمالاً للرخ بدم تحققة فعلاً وخضوعه للضريبة .

المركب.

« ... حيث إن الطاعة تسمى على الحكم المطعون فيه عاقبته للقانون وفي ذلك ذكرت أن استبعاد الحكم المطعون فيه للأرباح الرأسمالية — الناتجة من بيع المركب « مبروك » من أرباح سنة ١٩٤٣ — والناتجة من بيع المركب التوفيقية من أرباح سنة ١٩٤٤ — مخالف للمفهوم للمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . الذي يتأدى منه أن ما تحققته المنشأة من ربح نتيجة لبيع أى شيء من ممتلكاتها يدخل في تقدير صافي الربح الذى تقدر على أساسه الضريبة على الأرباح التجارية وتعين لذلك احتساب الربح الرأسمالى الناتج عن بيع هذين المركبين ضمن الأرباح المقدرة فى السنتين للشار إليها . وذلك بصرف النظر عن كيفية استعمال المول لهذا الربح الرأسمالى — ويستوى فى ذلك أن يكون قد بدده أو تصرف فيه على وجه أو آخر أو أمضاه إلى رأس المال ذلك أن الأرباح التجارية التى تخضع للضريبة كما تشمل أرباح التجارة والاستغلال فهى كذلك تشمل الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع أصول المنشأة والأرباح العرضية المتعلقة بمفردات وعناصر المنشأة سواء فى ذلك استعاضت المنشأة عن هذه الأصول بأصول أخرى أو لم تستعض عنها بشيء .

« وحيث إن هذا التمس فى محله — ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أورد بأسبابه فى هذا الخصوص ما يلى : « وحيث إن الخبير أورد بقرره أن مصلحة الضرائب قدردت للمستأنف (المطعون عليه) ما حصة بالأرباح الرأسمالية بسبب بيعه مركبه فى سنتين وشراء مركب غيره كل مرة بشمن أكبر وأنه طبقاً لنصوص القانون فإنه لا مطن على ذلك إلا أنه من الناحية الضرائبية يرى أن المستأنف كان يبيع مركبه ويشتري غيرها بقصد الاستمرار فى الاستغلال وحتى لا يسطل عمله ببيع المركب القديمة ويشتري المركب الجديد ومن رآه

أن هذا لا يمد مصدر إغتهاء وحيث إن الخبير انتهى بعد العملية الحسابية التى أجراها مستنداً إلى النتيجة التى وصل إليها على الوجه سالف البيان إلى القول بأن صافي الأرباح الفعلية للمستأنف والأرباح الرأسمالية فى سن الزراع كالأبى « وحيث إن المستأنف (المطعون عليه) أخذ على الخبير أنه أضاف الأرباح الرأسمالية فى سنة ١٩٤٢ و ١٩٤٤ و ترى المحكمة أنه على حق فى هذا الدفاع استناداً إلى ما تبينه الخبير بقرره خاصاً بهذا الاعتراض . وحيث إن المستأنف لم يدعى تمسك باعتراضه الذى سلف بيانها كلها لأنه اقتنع على ما يظهر بما ذكره الخبير بقرره عن بعضها ولأن الخبير أخذ بوجهة نظره فى بعض آخر إلا أنه ظل متمسكاً باعتراضه الثالث والرابع كما عترض على إضافة الأرباح الرأسمالية — وحيث إن المحكمة ترى أن اعتراضه الخاص بالأرباح الرأسمالية اعتراض إهد الخبير بما ذكره بقرره و ترى المحكمة استبعاد هذه الأرباح الرأسمالية فى سنة ١٩٤٢ ، ١٩٤٤ — وهذا الذى أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه مخالف لقانون ذلك أن المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص فى فقرتها الأولى على أن « يكون تقدير صافي الأرباح الخاصة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التى يشارتها الشركة أو للمنشأة ويدخل فى ذلك ما ينتج من بيع أى شيء من الممتلكات سواء فى أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها » ومؤدى ذلك أن تخضع للضريبة الأرباح الصافية التى تحققها المنشأة من جميع العمليات التى تبشرها — سواء اتصلت بنشاطها أو كانت نتيجة لتنازل من أى عنصر من عناصر أصولها أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها — ولا عبرة فى هذا الخصوص بأن تكون المنشأة قد استعاضت عن هذا العنصر بأخرى كفاية لإنتاجية أكبر فإن ذلك إنما يكون استهلاكاً للربح بعد تحقيقه فعلاً وخضوعه للضريبة — وإذا

مخلافاً لما لم في الساعة ٣٠٥ مساءً لإعلانهم وأنه إذ وجد المكتب مغلقاً انتقل في الساعة ١٠م إلى قسم البوليس وأعلنهم مخاطباً مع مأمور القسم كما أثبت أنه أرسل إلى المعلن إليهم كتاباً موصى عليه وفقاً لما يقضى به نص الفقرة الثالثة من المادة ١٢ سالف الذكر ، فإن المحضر يكون قد قام بكل ما أوجب عليه القانون القيام به ، وبالتالي يكون الإعلان صحيحاً ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى على خلاف ذلك قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

المحكمة

« ... حيث إن الطاعة تنمى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والمخاطبة تطبيقه ذلك أن الحكم أقام قضاءه على أن إعلانات صحيفة الاستئناف كان قد وجه إلى مكتب الأستاذ حامد عطا الله الحماني بيورسيد وهو الوطن المختار للمطعون عليهم وقد وجد المحضر للمكتب مغلقاً فتوجه إلى قسم البوليس حيث أعلن المطعون عليهم مخاطباً مأمور القسم فذهب الحكم إلى أن إعلان صحيفة الاستئناف إلى للمطعون عليهم على هذا الوجه يترتب عليه بطلان الإعلان إذ كان يجب على المحضر أن يبذل جهده ليصل الإعلان إلى أصحاب الشأن فيه ، وتقول الطاعة إن وجه مخالفة القانون فيها ذهب إليه الحكم هو أن المحضر قد سلك في الإعلان الطريق الذى رصحه القانون في المادة ١٢ من قانون الرافعات وعلى ذلك يكون الإعلان قد تم صحيحاً .

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاؤه في هذا الخصوص على قوله « وحيث إن إعلان صحيفة الاستئناف وجه

جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون مخالفاً للقانون ويتمين لذلك نقضه بالنقض لا يقضى به من استبعاد الأرباح الربحية في سنة ١٩٤٢ و ١٩٤٤ .

« وحيث إن موضوع الاستئناف صالح للفعل فيه — ويتمين لا سبق بيانه تعديل الحكم المستأنف على هذا الأساس »
(القضية رقم ٤١٦ سنة ٢٤ ق بالمدينة السابعة) .

٩٥

١٢ فبراير سنة ١٩٥٩

إعلان . « الأوقات الجائز لإجراء الإعلان فيها . المحل الذى يحصل فيه الإعلان . » الإعلان في المحل المختار . عمل مختار . انتقال المحضر إلى مكتب الحماني المتخذ عملاً مختاراً لإعلان الخصم في ساعة يجوز الإعلان خلالها ووجوده مستقلاً . يميز الإعلان إلى جهة الإحارة ٨٠ ، ١١٢ ، ٣٨٠ مرافعات .

المبدأ القانوني

حدثت المادة الثامنة من قانون الرافعات الساعات التي يجوز إجراء الإعلان في خلالها بأنها الفترة بين الساعة السابعة صباحاً والخامسة مساءً كما أن المادة ٣٨٠ لم تفرق بين الإعلان لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار فنصت على أن الإعلان يكون لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار للمبين في ورقة الإعلان . وقد رصحت المادة ١٢ الطريق الذى يسلكه المحضر في الإعلان وحددت الخطوات التى يخطوها والإجراءات التى يجب عليه أن يتخذها إذا هو لم يجد الشخص المطلوب إعلاناً في موطنه ، فإذا كان الثابت أن المحضر انتقل إلى مكتب الحماني الذى اتخذته المطعون عليهم

للادة ١٢ مراعات التي تنص على تسليم الإعلان لأمر القسم ألا يجد المحضر من راد إعلانه في موطنه وهذا لم يتحقق في إعلان صحيفة الاستئناف .

« وحيث إن هذا الذي أقام الحكم قضاءه عليه غير صحيح في القانون ذلك أن للادة الثامنة من قانون للرافعات حددت الساعات التي يجوز إجراء الإعلان في خلالها بأنها الفترة بين الساعة السابعة صباحاً والخامسة مساءً كما أن للادة ٣٨٠ من هذا القانون لم تفرق بين الإعلان لنفس المحض أو في موطنه الأصلي أو المختار فصت على أن « الإعلان يكون لنفس المحض أو في موطنه الأصلي أو المختار المبين في ورقة إعلان الحكم » . وقد رسمت للادة ١٢ الطريق الذي يسلكه المحضر في الإعلان وحددت الخطوات التي يخطوها والإجراءات التي يجب عليه أن يتخذها إذا هو لم يجد الشخص المطلوب لإعلانه في موطنه فنصت في الفقرة الأولى منها على أنه « إذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب لإعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى وكيله أو خاله أو لمن يكون ساكناً معه من أقربائه أو أصحابه فإذا لم يجد منهم أحداً أو امتنع من وجده عن تسليم الصورة وجب أن يسلمها على حسب الأحوال لأمر القسم ... الذي يقع موطن الشخص في دائرته » وأوجب على المحضر في الفقرة الثانية منها أن يوجه إلى المعلن إليه في ظرف أربع وعشرين ساعة في موطنه الأصلي أو المختار كتاباً موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة كما أوجبت عليه في الفقرة الثالثة منها أن يبين كل ذلك في حينه بالتفصيل في أصل الإعلان وصورته . والثابت من الصورة الرسمية لصحيفة الاستئناف القديمة من الطاعة أن المتأنتف عليهم - المطعون عليهم - قد اتخذوا مكتب الأستاذ حامد عطا الله

في يوم ٦ من يونيه سنة ١٩٥٣ إلى المحل المختار للمتأنتف عليهم وهو مكتب الأستاذ حامد عطا الله المحامي بدمشق ولم يتم الإعلان بالمحل المختار لأن المحضر وجده مغلقاً وانتهى الأمر بتسليم الإعلان إلى مأمور القسم . وحيث إن المحضر أثبت في محضره أنه توجه إلى مكتب المحامي في الساعة ٣٥٥ مساءً وأنه توجه إلى قسم البوليس في الساعة ٤١٠ مساءً . وحيث إن للمتأنتف عليهم لم يحضروا وفي ذلك دلالة على عدم وصول الإعلان إليهم . وحيث إن المحكمة تلاحظ أن الوقت الذي توجه فيه المحضر إلى مكتب المحامي هو وقت الظهيرة الذي تتطلب فيه مكاتب المحامين عن العمل وكان يتعين على المحضر أن يتوجه للإعلان في أوقات العمل العادية . وحيث إن الإعلان إلى المحل المختار هو طريق استثنائي يجب التمسك فيه حتى إذا عاق إصالح الإعلان إلى ذوي الشأن عائق يرجع إلى الأهل ليعين للمتأنتف عليهم بمحلهم الأصلي وهو منزلهم الكائن بشارع مخمس قسم أول بدمشق كما هو موضح بمرسنة الاستئناف . وحيث إنه وإن كان قانون للرافعات قد نص في للادة الثامنة على إجراء الإعلان بين الساعة السابعة صباحاً والساعة الخامسة مساءً إلا أن الإعلانات إذ يترتب عليها كسب حقوق أو إضاعة حقوق يجب فيها على المحضر أن يعمل ما يستطيع لإصالحها إلى أربابها ولا يترك في سبيل ذلك باباً مفتوحاً إلا ولجه . وحيث إنه تطبيقاً لذلك يكون إعلان صحيفة الاستئناف إلى مكتب المحامي قد هابه البطلان لأن المحضر لم يتم بواجبه في إرسال ورقة الإعلان واكتفى بإثبات إغلاق المكتب في وقت لا عمل فيه مكاتب المحامين ولم يكلف نفسه عناء العودة إلى المكتب ولذلك يكون توجيه الإعلان بذلك إلى القسم هو إجراء باطل لأنه لم يسبقه قيام المحضر بواجبه في إرسال الإعلان . ومفاد نص

يكون أنحاً له أى المقر نفسه فإذا لم يصدقه الاخوة الآخرون لم يثبت النسب ولكن يشارك المقر له المقر فى نصيبه فى الميراث .

٢- إذا كانت محكمة الموضوع قد أقامت قضاءها على ما اقتنعت به من أدلة لها أصلها الثابت بأوراق الدعوى ، وكان استخلاصها سائناً وفيه الرد الضمنى برفض ما يخالفها ويؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها الحكم فى قضائه ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة قانوناً بالرد فى حكمها على كل ما يثيره الخصوم فيها اختلفوا فيه ، وكانت هى صاحبة الحق فى تقدير قيمة ما يقدم لها من الأدلة وأنه لا تترتب عليها فى الأخذ بأى دليل تكون قد اقتنعت به مادام هذا الدليل من طرق الإثبات القانونية ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالبطلان يكون نعيًا غير تسديد .

الحكم

«... من حيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب: يتحصل البيان الأول والثانى منها فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله ذلك أن المادة ٢٨٠ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ تنص على أن الأحكام تصدر طبقاً للبدون باللائحة ولأرجح الأقوال من مذهب أى حنفية - والحكم فى الشريعة وفى هذا للنهيب يأخذ المقرر بأقراره فى حق نفسه وقد أقرت للطعون عليها فى محضر وفاة للتوفى وفى للذكر للتمسك من وكيلها أمام المحكمة العليا الشرعية لجلسة ٧ من يونيو سنة ١٩٥٥ بأن ميراث للتوفى أنصر فيها وفى أولاد اخته سليمة مرمى باسليلا كما كان يتعين معه معاملة

الحامى يورسميد عملاً مختاراً لم وقد أثبت المحضر أنه انتقل إلى هذا المحل المختار فى الساعة ٣٥٥ من مساء يوم ٦ من يونيو ١٩٥٣ لإعلانهم وأنه وجد المكتب منقلاً فانتقل فى الساعة ١٠ ر ٤ إلى قسم البوليس وأعلنهم عمالاً مع مأمور القسم كما أثبت أنه أرسل إلى المعلن إليهم فى يوم ٧ من يونيو سنة ١٩٥٣ الكتاب للموصى عليه وفقاً لما يقتضى به نص الفقرة الثالثة من المادة ١٢ سالف الذكر ، ومن ثم يكون المحضر قد قام بكل ما أوجب عليه القانون القيام به لإعلان صحيفة الاستئناف وبالتالي يكون الإعلان صحيحاً على خلاف ما قال به الحكم المطعون فيه فيتمتع بقضه . (القضية رقم ٤١٧ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٩٦

١٢ فبراير سنة ١٩٥٩

١ - موارث . نسب . إثبات . « طرف الإثبات » . الإقرار . مناط صحة الإقرار فى حق الميراث ومشاركة المقر له بالنسب للمقر فى نصيبه فى الميراث إذا لم يصدقه الورثة .

٢ - إثبات . « سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الدليل » . محكمة الموضوع . محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد فى حكمها على كل ما يثيره الخصوم . حكمها فى تقدير قيمة ما يقدم لها من الأدلة على أن يكون استخلاصها سائناً ومتفقاً مع الثابت بأوراق .

المباحث القانونية

١ - مناط صحة الإقرار فى حق الميراث ومشاركة المقر له بالنسب للمقر فى نصيبه فى الميراث إذا لم يصدقه الورثة الآخرون هو أن يكون الإقرار فيه محل للنسب على غير المقر ابتداء ثم يمتد إلى المقر نفسه وذلك كما إذا أقر إنسان بأن فلاناً أخوه فإن معناه أن يجعله إبناً لأبيه أولاً ثم يلزم من ذلك أن

المقر له بالنسب المقر في نصيه في اليراث إذا لم يصدقه الورثة الآخرون وهو أن يكون الإقرار فيه حمل للنسب على غير المقر ابتداء ثم يتعدى إلى المقر نفسه وذلك كما إذا أقر إنسان بأن فلاناً أخوه فلان مسلمته أن يجهل إننا لأبيه أولاً ثم يلزم من ذلك أن يكون أخاه أى المقر نفسه فلاناً لم يصدقه الاخوة الآخرون لم يثبت النسب ولكن يشارك المقر له المقر في نصيه في الميراث. ولما كان الثابت أن الزوجة لم تخر للطاعن نسب ثبت ابتداء على الغير ويتعدى إليها لأنها أجنبية على كل حال حتى لو ثبت نسب المقر له من زوجها المتوفى — وكان الحكم المطعون فيه أجرى قضاء على أساس ثبوت وراثته الأخ الشقيق دون أولاد الأخت وعلى أساس أن المطعون عليها الأولى صاحبة فرض لا يتخير نصيبها ورث الطاعن أو لم يرث — لما كان ذلك فإنه يكون غير صحيح مماضى به الطاعن في هذين السببين من مخالفة القانون .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتصل في أن الحكم المطعون فيه جاء مشوباً بالطلان — ذلك أن الحكم الابتدائي استند في قضاؤه إلى القول بأن الإثبات الذى قعده الطاعن ناقص دون أن يكلفه إكراه رغم إظهار استمداده مراراً لهذا الإثبات مما كان يتعين منه على المحكمة أن تحيل الدعوى إلى التحقيق وتطلب المياد التى تراه وقد تابعت محكمة الاستئناف محكمة أول درجة في هذا الخطأ إذ لم تحي إلى هذا الطلب .

« ومن حيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أورد بأبوابه ما يأتى : « ومن حيث إنه بصرف النظر عن أن « أمين » حكم له بحكم نهائى ضد ثلاثة من أولاد أخت المتوفى وهم أشقاء المتأنف فلان الإثبات الذى قعده ناقص لا يصح الحكم بقضائه وكيف ينقض إثبات

الطعون عليها فيما تحت يدها من التركة وخاصة جد أن خلصت لها وحدها بالتخراج الصورى الذى أخرجت به للطعون عليه الثانى منها . ولكن الحكم أهدر أعمال هذا النص الفقهى على واقعة النزاع — كما أن إقرار الوارث بوارث يصح ويصدق في حق لليراث — ومقتضى هذا أن يشارك الطاعن للطعون عليها الأولى في نصيبها في التركة وهو الزعيم ينصف بينهما لأنها بهذا الإقرار تكون قد ساهمت بها — ولكن الحكم للطعون فيه خرج أيضاً على هذه القاعدة بحجة أن اليراث مفروض بكتاب الله ولا يغيره إقرار الوارث وأن إقرار المطعون عليها لا يصح إلا في حق نفسها وحى لا تضار في هذه الحالة لأنها صاحبة فرض تأخذ في الحالتين سواء ورث للتوفى معها شقيقه أو أولاد أخته .

« ومن حيث إنه بطلان الحكم فيه بين أنه أورد في خصوص ما ينعم الطاعن في هذين السببين ما يأتى : « وأما إقرار الزوجة بأن للمتأنف من الورثة عقب الوفاة فلا يلتزم إليه لأن لليراث مفروض بكتاب الله لا يتغيره إقرار الوارث والإقرار حجة قاصرة على المقر فلو أخذ بإقرارها لم يصح إلا في حق نفسها وهى لا تتضرر في هذه الحالة لأنها صاحبة فرض تأخذ في الحالتين سواء ورث للتوفى شقيقه معها أو أولاد أخته معها على أنها في جميع أدوار القضية تسكر وراثته أولاد الأخت معها وقد دفت بما دفع به أمين بـ « أسبيل » وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه لا مخالفة فيه لقانون — ذلك أن إقرار المطعون عليها عقب وفاة زوجها بوراثته أولاد أخته له على فرض سدوره منها يتضمن حمل نسب الغير على غيرها وهو الزوج فكان دعوى أو شهادة لا تقبل إلا بحجة — فهو لا يصح في حق ثبوت النسب ولكن مناط صحة الإقرار في حق لليراث ومشاركة

على الحكم المتألف أن « أمين باسيلا » شخصية وهمية مأجورة للزوجة لتسغل التركة جميعها بالتخارج الذي أعطته بمقتضاه أقل مما يخصه في التركة ... وهذا الذي مردود عليه بأن « أمين باسيلا » شخصية حقيقية ثابتة من الأوراق الرسمية المتولى بها ملف القضية ومن اعتراف المتألف نفسه بأنه شخصية حقيقية وأنه خاله ووارث للتوفى وطلب تمسيط دينه وذلك ثابت من الخطابات المرسلة من المتألف لحالة أمين (يراجع محضر جلسة ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٤ أمام محكمة أول درجة والخطابات المودعة) ولا يلتفت بعد ذلك لأقوال الوكيل عن المتألف بأنه غش في كتابة هذه الخطابات ولا قوه إنه منفل أو مجنون لأنه لم يكره على ذلك وإن صح أنه خنق في الخطابات فإنه أقر في المحضر للذكر وفي الخطابات أنه خاله والإقرار سيد الأدلة — فضلا عن ذلك فإن « أمين باسيلا » كان يخاضع أخوة المتألف ثم للمتألف — وأن الخصومة استمرت في هذه القضية ابتدائياً واستئنافياً ولم يبين المتألف طلبه الذي دونه في محضر جلسة الاستئناف والذي يطلب فيه التأجيل لأنه أبلغ النيابة لأن شخصية « أمين » وهمية ثم يذكر وكيل المتألف في جلسة اليوم أن « أمين » حضر إلى مصر وأخذ نصيبه بمقتضى التخارج وهرب إلى البرازيل — وهذا يدل على أنه ليس بشخصية وهمية كما كان يدعى وعلى فرض أن قرار حفظ النيابة لتحقيق واقعة التهريب ليس نهائياً وأنه ثبتت عليه تهمة التهريب فإن ذلك لا يفتح في الميراث والتهريب عقوبة جنائية نص عليها القانون — ويبين من ذلك أن الحكمين الابتدائي والاستئنافي قد أوردوا أدلة عديدة أبرزها إقرار الطاعن نفسه بأن « أمين باسيلا » شخص حقيقي وأنه أخ للتوفى ووارث له — وإن هذه الأسباب ساقطة وتكفي لحل قضاء الحكم المطعون

ناقض من المتألف أمام إقراره شخصياً بأن « أمين » خاله ووارث للتوفى وأنه مدين له ويعزبه في وفاته ومن ثم ترى المحكمة أن دفاع المتألف في استئنافه لا يبرر الحكم له بطلباته خاصة وقد سبق أن ترافع أمام محكمة أول درجة وقد ردت هذه المحكمة على ما أوردته في الاستئناف ولما كان يبين من هذه الأسباب أن محكمة الموضوع أقامت قضاهاها على ما اقتضت به من أدلة لها أصلها الثابت بأوراق الدعوى وكان استخلاصها سابقاً وفيه الرد الضمني برفض ما عارضتها ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم في قضاها وكانت محكمة الموضوع غير مازمة قانوناً بالرد في حكمها على كل ما يثيره الخصوم فيما اختلفوا فيه وكانت هي صاحبة الحق في تقدير قيمة ما يقدم لها من الأدلة وأنه لا يثرب عليها في الأخذ بأي دليل تكون قد اقتضت به مدام هذا الدليل من طرق الإثبات القانونية ، لما كان ذلك فإن التي على الحكم المطعون فيه بالطلاق يكون نعيها غير مسديد مما يمين منه رفض هذا السبب .

« ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه طارده قصور في التسيب إذ أغفل الرد على ما تمسك به الطاعن من أن « أمين باسيلا » شخصية غير حقيقية جلبها « عيسى كردوس » والمطعون عليها الأولى من الخارج ليأمرنا بها دعوى أخوة الطاعن كي تخلص التركة كلها للزوجة وعيسى كردوس .

« ومن حيث إن هذا الذي — مردود — بأنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي أنه أفاض بأسبابه في التدليل على ثبوت وراثة « أمين باسيلا » باعتباره أخاً حقيقياً للتوفى كما أن الحكم المطعون فيه رد أيضاً على ما أثاره الطاعن في خصوص هذا الذي بقوله « ومن حيث إن المتألف نعى

جعل في كتاب وقفه للخيرات من ريع الأعيان الموقوفة أربعة وعشرين جنساً مصرحاً ذهباً فتقدم المطعون عليه الذي آل إليه النظر على هذا الوقف وانحصر فيه الاستحقاق إلى هيئة التصرفات بالخسكة الشرعية بطلب فرز حصة للخيرات تضمن غلتها الوفاء بها - وإذا دار النزاع بين الطاعنة والمطعون عليه حول كيفية تقويم الجنيئات الذهبية وهل تعتبر قيمة الجنية الذهب المشروط صرفه للخيرات معادلة للجنية الورقي الذي يساوي مائة قرش أم يقوم من حيث القيمة لا من حيث التعامل - وقفت هيئة التصرفات (في الدرجة الاستئنافية) السير في طلب الفرز حتى يفصل في تفسير شرط الواقف قضاء ، فإنه لا يكون هناك محل للتحدى بنص المادتين ٣٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ والاولى من القانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ في هذا المقام إذ هما لا تتعلقان بتفسير شرط الواقف وأولاهما خاصة بقسمة الغلة بين الموقوف عليهم وذوى المرتبات ، وثانيتهما تقرر اعتبار الوقف على غير جهات البر متبياً فيما عدا حصة شائمة تضمن غلتها الوفاء بنفقات الخيرات والمرتبات إذا كان الواقف قد شرط في وقفه لجهة البر خيرات أو مرتبات دائمة معينة أو قابلة للتمين ولا يتأتى إعمال حكم هاتين المادتين سواء بالنسبة لقسمة الغلة أو في فرز حصة للخيرات التي يقرر لها من مرتبات إلا بعد تحديد هذه المرتبات . فإذا قامت منازعة فيما شرطه الواقف بخصوصها - كما هو الحال في هذه الخصومة - كان من المتعين البت فيها ابتداء .

فيه حلاً صحيحاً لا يتوره عيب القصور أو انعدام التسبب الذي يقوم عليه هذا السبب مما يتعين منه رفضه .

« ومن حيث إن السبب الخامس يحصل في أن الحكم المطعون فيه جاء مشوباً بالاطلاق - ذلك أن الضو الشرعي الذي اشترك في إصداره كان غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من معامها ولو لم يرد أحد الخصوم طبقاً لنص المادة ٣١٣ من قانون المرافعات إذ سبق لهذا الضو أن نظر القضية أمام محكمة أول الدرجة الأولى وأبدى رأيه فيها .

« وحيث إن هذا السبب عار عن الدليل ذلك أن الطاعن لم يقدم في اليلاد القانوني المستندات التي يستدل بها على تأييد وجهة نظره في هذا الخصوص ولا اعتداد بتدعيه إياها إلى دائرة نفس الطعون وهي بصد النظر في طلب وقف التنفيذ .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه . »

(القضية رقم ٣٧ سنة ٢٦ ق « أحوال شخصية » رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عمود عياد وإبراهيم عثمان وعمد زعفراني سالم والمجيب الموصى وعمد رفعت الاستدراين) .

٩٧

١٩ فبراير سنة ١٩٥٩

وقف . « شرط الواقف » وقسمية التصرفات السير في طلب فرز نصيب الخيرات حتى يفصل قضاء في تفسير شرط الواقف . لا عمل معه لتحدى بنص ٣٦٢ من ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، ١٠ م ق ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ لعدم تعلقيهما بتفسير شرط الواقف .

المبدأ القانوني

إذا كان الواقف في الدعوى أن الواقف

لمحك

«... حيث إن الطاعة تنمى على الحكم المطعون فيه مخالفة لقانون وخطأ في تطبيقه وتأويله من وجوه ثلاث : أولاً : أن الحكم المطعون فيه بمسلكه في تفسير شرط الواقف موضوع النزاع والحاصل بحجة الخيرات قد خالف ما تنص به المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ من حمل كلام الواقف على المعنى الذى أراده وإن لم يوافق القواعد اللغوية ، ذلك أن الواقف أراد بما اشترطه للخيرات أن تولى هذه الخيرات أولاً من ربح الوقف وألا تأخر فى الاستحقاق حتى لا يظنى عليها استحقاق ما لأى مستحق ومسلك الحكم المطعون فيه فى تفسيره شرط الواقف بما فسره به من شأنه تفويت غرضه من وقفه وإلحاق الضرر بالخيرات . وثانياً : أن الحكم المطعون فيه قد خالف نص المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ فيما يفيد مفهومه من أنه إذا كان لجهة خيرية مرتب معين فإنه يكون لها حصة فى أعيان الوقف تقدر على ضوء قيمتها عند الوقف بالنسبة لأعيانه وإرادته وحصة بالى المستحقين وتجري الخاصة على أساس من هذه النسبة وقد كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يراعى هذا التقضى فى تقدير حصة الخيرات لكنه التفت عن حكم هذه المادة فى هذا الخصوص . وثالثاً : أن الحكم المطعون فيه قد خالف نص المادة الأولى من القانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ فيما يفهم منه من أن حصة الخيرات الشروط لها مرتب يمينه تعتبر مالكة على الشيوع فى أعيان الوقف لحصة تقدر على أساس من قيمتها عند الوقف — إلى غلة الوقف جميعه وأعيانه . لا على أساس أن للخيرات ديناً فى ذمة الوقف تستأديه على وفق قواعد التعامل السادى وبالتف الذى يجرى به هذا التعامل .

«وحيث إن هذا التمسك مردود أولاً — بأنه لا كان يبين من الوقائع السالف إيرادها أن النزاع بين الطاعة والمطعون عليه لم يكن يدور حول تقديم جهة الخيرات فى الاستحقاق أو تأخيرها — كما أن الحكم المطعون فيه لم يعرض فى قضائه لما تشيره الطاعة فى سبب التمسك من القول بأن غرض الواقف بما شرطه — للخيرات هو تقديمها — على سواها من جهات الاستحقاق — ولم يتناول الحكم بالنظر إلا ما دارت عليه المنازعة بين الطرفين حول ما ورد بحجة الوقف من أنه يصرف من الربح سنوياً أربعة وعشرين جنباً ذهبياً مصرى للخيرات وفى كيفية تقويم هذه الجنبات الذهبية وكان فصل الحكم المطعون فيه منحصراً فى هذا المجال . فإن ماورد بوجه التمسك من مخالفة القانون فيما تنص به المادة العاشرة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ — من حمل كلام الواقف على المعنى الذى أراده — يكون منقطع الصلة بقضاء الحكم المطعون فيه ويكون طعن الطاعن فيه وارداً على غير مطن . ومحدود ثانياً بأنه لما كان مدار المنازعة كما سلف بيانه هو تفسير شرط الواقف ومن أجل ذلك وقعت هيئة التصرفات (فى الدرجة الاستثنائية) السير فى طلب القرز حتى يفصل فى تخصيصه قضاء فلا محل للتحدى بنص المادتين ٣٦ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤٦ والأولى من القانون ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ فى هذا المقام — إذ هما لا تسلكان بتفسير شرط الواقف . وأولاهما خاصة بقسمة الملة بين الموقوف عليهم وذوى المرتبات ، وثانيتها تقرر اعتبار الوقف على غير جهات البر متبرهاً فيما عدا حصة عاتمة تضمن عليها الوفاء بنفقات الخيرات والمرتبات إذا كانت الواقف قد شرط فى وقفه لجهة البر خيرات أو مرتبات دائمة معينة أو قابلة للتعين ولا يتأتى إعمال حكم هاتين المادتين سواء بالنسبة

عليه في الفقرة الثانية من المادة الثانية من هذا القانون، وكان وزير المالية إعمالاً لنص المادة الثالثة من القانون قد أصدر القرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٤١ نص فيه على أنه لأجل استعمال الحق المخول للمولين بمقتضى هذا القانون ينبغي أن يقدم الممول إلى مأمورية الضرائب الواقع في دائرة اختصاصها مركز إدارة أعماله طلباً في ميعاد لا يجاوز آخر نوفمبر سنة ١٩٤١ موضحاً به الطريقة التي اختارها من الطريقتين المنصوص عليهما في المادة الثانية من القانون المشار إليه، ثم تولى بعد ذلك مد الأجل حتى يوم ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٢ كما نص على ذلك القرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢، وكان القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ قد نص في الفقرة الثانية من المادة الثالثة على أن هذا الطلب يقدم طبقاً للأوضاع وفي المواعيد التي تحددها بقرار وزاري ورتب على عدم تبليغ الممول اختياره في المواعيد المحددة أن تتحدد بأجرة الاستثنائية على أساس المقارنة المنصوص عليها في الفقرة ثانياً وحدها، وكان القانون إذ حدد ميعاداً لاتخاذ إجراء معين فإنه يترتب على عدم مباشرة هذا الإجراء فيه سقوط الحق في مباشرة حق الاختيار - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ولما كانت الطاعة - على ما بين من الحكم المطعون فيه - تحسم حسابات منتظمة ولم تتقدم باختيار رقم المقارنة إلا بعد فوات الميعاد. فإن حقها في اتخاذ هذا الإجراء يكون قد سقط ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى على خلاف ذلك قد خالف القانون بما يستوجب نقضه.

لقسمة النلة أو في قرز حصة للخيرات تقي بما قرر لها من مرتبات لإيجاد تحديد هذه المرتبات، فإذا قامت منازعة فيها شرطه الواقع بخصوصها - كما هو الحال في هذه الخصومة - كان من التمين البت فيها ابتداءً.

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتبين رفضه » .
(القضية رقم ١٧ سنة ٢٧ ق « أحوال شخصية » بالهيئة السابقة) .

٩٨

٢٦ فبراير سنة ١٩٥٧

ضرائب . - تقدير الأرباح الاستثنائية . - عدم استعمال للمول حق في اختيار رقم المقارنة التي يبنى على أساسه تقدير أرباحه الاستثنائية حتى انتهاء الميعاد المحدد بالقرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢ يترتب عليه سقوط حق في الاختيار .

المبدأ القانوني

لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ قد بينت كيفية تحديد الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة وذلك باتباع إحدى الطريقتين المنصوص عليهما في المادة المذكورة، وكانت الفقرة الأولى من المادة الثالثة من هذا القانون قد نصت على أن يكون اختيار إحدى الطريقتين كأساس للمقارنة متروكاً للمول بشرط أن تكون له حسابات منتظمة وأن يبلغ اختياره إلى مصلحة الضرائب طبقاً للأوضاع وفي المواعيد التي تحددها بقرار وزاري، وكانت الفقرة الثالثة من المادة المذكورة قد رتبت على عدم تبليغ الممول اختياره في المواعيد المحددة تحديد الربح الاستثنائي على أساس رقم المقارنة المنصوص

المحكمة

« ... من حيث إن الطعن يبنى على سبب واحد يتصل في النتي على الحكم بمخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول الطاعة إن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ والقوانين الوزارية المسككة له قد فرقت — في شأن حق الاختيار وأوضاعه ومواعيده — بين المولين ذوى الحسابات المنتظمة وبين غيرهم ممن لا يسكون هذه الحسابات إذ أن المولين ذوى الحسابات المنتظمة في دفاترهم وانتظام حساباتهم ما يحيل معالم هذا الاختيار واضحة وما تجر به مصلحة الضرائب من تعديل في حساباتهم لا يبدو أن يكون مجرد تصويب لأخطاء قانونية ليس من شأنه أن تهدر نظامية هذه الحسابات وإذا أهدرت نظاميتها فلا يضار المول بها وغاية أمره أن ينتقل الى طائفة ذوى الحسابات غير المنتظمة وهؤلاء خاضعون في تحديد أرباحهم ورأس مالم تقدر المصلحة بعدمراجعتها واعتادها بحيث لا تبدو معالم واضحة لديهم إلا بعد إخطارهم باعتادها . وما يوقه الحكم للمطون فيه من أن الشارع لم يفرق بين طائفتي المولين إلا من حيث سنوات الاختيار بالنسبة لذوى الحسابات المنتظمة مردود بأن الشارع قد جرى على هذه التفرقة وقصر حق الاختيار على ذوى الحسابات المنتظمة وحدهم وحددت لهم القرارات الوزارية مواعيد الاختيار وأوضاعه من بادي الأمر وحين أجاز المشرع الاختيار لذوى الحسابات غير المنتظمة بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٣ حدد مواعيده وأوضاعه بالقرار الوزاري رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٤ وقد أخطأ الحكم المطعون فيه فيما ذهب اليه من أن الموازنة التي على المول إجراؤها في الاختيار لا تكون مجدية إلا بعد مراجعة المصلحة لحساباته واستقرارها على رأي فيها ذلك أنه لا تلازم بين وحدة الجزاء الذي يترتب على

عدم استعمال حق الاختيار ووحدة الشروط اللازمة لاستعماله ولم تعلق القرارات الوزارية حق المولين ذوى الحسابات المنتظمة في الاختيار إلا على مجرد تقديم الطلب .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بأحقية الشركة — المطعون عليها في اختيار أرباح سنة ١٩٣٧ رقاً للمقارنة في احتساب الأرباح الاستثنائية على أن الشارع قد راعى التيسير على المولين وأن المعنى المستفاد من أحكام المادتين ٢٥٩ و ٢٥٩ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ فيه خروج عن قصد المشرع في المادة ٣٥ من ذات القانون وأن القرارات الوزارية ٢٤٢ لسنة ١٩٤١ و ٢٥٩ و ٢٨ لسنة ١٩٤١ و ٢٢ لسنة ١٩٤٢ لم تفرق بين المولين الذين يسكون دفاتر منتظمة والذين لا يسكونها وأن الأجل المحدد لاستعمال حق الاختيار ليس حتمياً .

« ومن حيث إن المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ عينت كيفية تحديد الربح الاستثنائي الخاص للضريبة بإحدى الطريقتين : ١ — إما ربح سنة يختارها المول في السنوات ١٩٣٧ و ١٩٣٨ و ١٩٣٩ أو من السنوات المالية المنقاة التي انتهت خلال السنوات الثلاث المذكورة . ٢ — وإما ١٢٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر — فإذا لم يكن للمول رأس مال أو كان رأس ماله يقل عن ثلاثة آلاف من الجنيهات اعتبر هذا الرقم رأس مال وقد نصت الفقرة الأولى من المادة الثالثة من هذا القانون على أن يكون اختيار إحدى الطريقتين المذكورتين كأساس للمقارنة متروكا للمول بشرط أن تكون له حسابات منتظمة وأن يبلغ اختياره الى مصلحة الضرائب طبقاً للأوضاع وفي المواعيد التي تحدت بقرار وزاري . ونصت الفقرة الثالثة من المادة

لقانون ويتعين نقضه قيا قضى به في هذا الخصوص .

(القضية رقم ٢٤٩ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتفة محمود عياد وعبد رمزي وعبد زعفراني سالم وعبد رقت وعباس حلي سلطان الشنازين) .

٩٩

٢٦ فبراير سنة ١٩٥٩

خزائب . قانون . وجوب اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة في سنة ١٩٤٨ مادام الربط في هذه السنة لم يصبح نهائيا وقت سريان المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ولو كان التقدير مطبوعا عليه من جانب الممول وحده .

المبدأ القانوني

لما كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ تنص على أنه : استثناء من أحكام الفصل الخامس من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للمولين الخاصين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ ، وكانت المادة الثانية تنص على أنه : لا يسرى هذا القانون على الحالات التي ربطت فيها الضريبة ربطاً نهائياً عن أية سنة من السنين من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ ، ولما كان المقصود بالربط النهائي المشار إليه هو الربط الذي لم يعد قابلاً للظن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص سواء في ذلك لجان الظن أو الحاكم على اختلاف درجاتها — سواء كان هذا الربط تابعاً على اتفاق المصلحة والممول على الأرباح أو بناء على تقدير

المدكورة على أن الممول اذا لم يبلغ اختياره في المواعيد المحددة فيجدد الراجح الاستثنائي على أساس رقم المقارنة المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون المشار اليه . وإعمالاً لنص المادة الثالثة من القانون أصدر وزير المالية القرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٤١ نص فيه على أنه لأجل استعمال الحق المحول للمولين بمقتضى هذا القانون ينبغي أن يقدم الممول الى مأمورية الضرائب الواقع في دائرة اختصاصها مركز ادارة أعماله طلباً في ميعاد لا يجاوز آخر نوفمبر سنة ١٩٤١ موضحاً به الطريقة التي غشارها من الطريقتين المنصوص عليهما في المادة الثانية من القانون المشار إليه وبعد ذلك توالى مد هذا الأجل حتى يوم ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٢ كما نص على ذلك القرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ . ولما كان القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤١ قد نص في الفقرة الثانية من المادة الثالثة على أن هذا الطلب يقدم طبقاً للأوضاع وفي المواعيد التي تحددها بقرار وزاري ورتب على عدم تبليغ الممول اختياره في المواعيد المحددة أن تتخذ أرباحه الاستثنائية على أساس المقارنة للنصوص عليها في الفقرة ثانياً وحدها ومضى كان القانون قد حلد ميعاداً لاتخاذ إجراء معين فإنه يترتب على عدم مباشرة هذا الإجراء فيه سقوط الحق في مباشرة حق الاختيار — وهو ما جرى قضاء هذه المحكمة عليه — ولما كان يبين مما حصله الحكم للظنون فيه أن الشركة الطاعنة تمسك بحسابات منتظمة وأنها لم تتقدم بالاختيار إلا في أكتوبر سنة ١٩٤٨ في حين أن الاختيار كان قد انتهى أجله في ١٥/٧/١٩٤٢ وكان الحكم للظنون فيه قد قضى بعدم سقوط حق للظنون عليها في الاختيار فإنه يكون مخالفاً

إصداره وقد بينت للمذكرة التفسيرية لهذا القانون بما لا يبع مجالاً لأى شك — معنى نهاية الربط التي تحول دون اعتبار أرباح سنة ٤٦ — ٤٧ سنة أساس ولكن المحكمة الابتدائية خالفت هذا النظر الصحيح وأيدتها فيه محكمة الاستئناف ولمستندت في قضائها إلى أن الربط قد صار نهائياً بالنسبة لمصلحة الضرائب — بعدم طمها في قرار لجنة التقدير — وأنه لما كان الطمن مقدماً من الممول وحده فإنه لا يمكن الإساءة إلى مركزه والإضرار به — وهذا النظر من جانبها خاطئ قانوناً .

« وحيث إن هذا التنى في عمله ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه إذ عرض لما تمسكت به الطاعة من إعمال أحكام الرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ في شأن اعتبار سنة ٤٦/٤٧ سنة أساس تقاس عليها الأرباح في سنتي ٤٧/٤٨ و ٤٨/٤٩ رفض الأخذ بوجهة نظرها — وذكر أن مصلحة الضرائب «أرضت قرار لجنة التقدير ولم تطن فيه فأصبح قرار هذه اللجنة نهائياً بالنسبة لها ويعتبر ربط الضريبة على أساسه نهائياً من ناحيتها ولا يسوغ أن تعود إلى المطالبة بما يزيد على هذا التقدير . . . وأن تستفيد بذلك من طمن للمول على خلاف ما قضى به للادة ٣٨٤ مرافعات التي تنص على أنه لا يفيد من الطمن إلا من رفضه » وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه وبني عليه قضاء مخالف للقانون — ذلك أنه لما كانت للادة الأولى من الرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ تنص على أنه « استثناء من أحكام الفصل الخامس من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩. تتخذ الأرباح القدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريقة التقدير أساساً لربط الضريبة عليهم عن كل من

المأمورية أو قرار اللجنة أو حكم المحكمة متى صار نهائياً لعدم الطمن فيه — فانه لا اعتداد في هذا الخصوص بأن يكون الممول وحده — دون مصلحة الضرائب — هو الطاعن في قرار تحديد الأرباح ذلك أنه يكفي لاعتبار الربط غير نهائى أن يكون التقدير على طمن — من أى من الطرفين — ولا عن هذا الصدد لإعمال قاعدة أن الطاعن لا يضار بطعنه — ذلك لأنه ما دام المشرع قد رسم قاعدة لتقدير وعاء الضريبة فإن هذه القاعدة تكون واجبة الاتباع من تاريخ سريان القانون الذى نظمها ويتمين على مصلحة الضرائب من تلقاء نفسها إعمال أحكامه من وقت العمل به على كافة الحالات التي لم يصبح فيها الربط نهائياً .

لمحكمة

«... حيث إن الطمن مقام على سبب وحيد وبه تنبى الطاعة على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون وفي بيانه ذكرت أن الرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قد صدر قبل أن يصبح ربط الضريبة على الممول نهائياً — إذ كان هناك طمن وارد على قرار لجنة التقدير مرفوعة أمام المحكمة الابتدائية — وقد كان يتعين إعمالاً لأحكام هذا الرسوم بقانون — أن تتخذ أرباح الممول في سنة ٤٦ — ٤٧ أساساً تقاس عليه أرباحه في كل من سنتي ٤٧ — ٤٨ و ٤٨ — ٤٩ دون اعتداد في هذا الخصوص بأن الطمن مقام من الممول لا من مصلحة الضرائب — ولا بأنه لا يضار بطعنه — لأن في الأخذ بهذا النظر إهدار لحكمة هذا التشريع وإغفالاً لما هدف إليه الشارع من

وتشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ ونس في المادة الثالثة منه على العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية فكان يتعين إعمالاً لأحكامه اعتبار الأرباح المقدرة في سنة ٤٧/٤٦ أساساً تقاس عليه أرباح المول في كل من سنتي ٤٨/٤٧ و ٤٩/٤٨ وإذ جاز الحکم للطنون في هذا النظر فتعين نقضه .

« ومن حيث إن للوضع صالح للفصل فيه .

« ومن حيث إنه يبين من الأوراق أن الخير الذي ندبته محكمة الدرجة الأولى قدر أرباح للمول — للطنون عليه — في سنة ٤٧/٤٦ ببلغ ٨٩٠ جنيا واعتمدت المحكمة للشار بها هذا التقدير في حكمها المستأنف الذي قبله للمول ولم يستأنفه وأن الطاعة وإن كانت قد نازعت في هذا التقدير أمام محكمة الاستئناف إلا أن طعنها الحالي مقصور على ما قضى به من عدم اعتبار الأرباح المقدرة في سنة ٤٧/٤٦ أساساً لتقدير في السنتين اللاتيتين ولما كان هذا القضاء مخالفاً للقانون لما سبق ياتنه فإنه يتعين تعديل الحكم المستأنف واعتبار صافي أرباح للطنون عليه ببلغ ٨٩٠ جنيا عن كل من سنتي ١٩٤٧/١٩٤٨ و ١٩٤٨/١٩٤٩ . »

(القضية رقم ٥٤ سنة ٢٥ في رئاسة ومضوية السادة الأساتذة عماد مياد وعثمان رمزي وعماد زعفراني سالم والحسين الموصلي وعباس حلي سلطان المتقاردين) .

السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ وكانت المادة الثانية تنص على أنه « لا يسرى هذا القانون على الحالات التي ربطت فيها الضريبة ربطاً نهائياً عن أية سنة من السنين من سنة ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ » ولا كان المقصود بالربط النهائي المشار إليه هو الربط الذي لم يعد قابلاً للطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص سواء في ذلك لجان الطعن أو المحاكم على اختلاف درجاتها — سواء كان هذا الربط بناء على اتفاق للسلطة والمول على الأرباح أو بناء على تقدير للأمرية أو قرار اللجنة أو حكم المحكمة من صائر نهائياً لمدى الطعن فيه — فإنه لا اعتداد في هذا الخصوص بأن يكون للمول وحده — دون مصلحة الضرائب — هو الطاعن في قرار تحديد الأرباح ذلك أنه يكفي لاعتبار الربط غير نهائي أن يكون التقدير على طعن — من أي من الطرفين — ولا عمل في هذا الصدد لإعمال قاعدة أن الطاعن لا يضار بطعنه — ذلك لأنه ما دام أن المشرع قد رسم قاعدة لتقدير وماء الضريبة فإن هذه القاعدة تكون واجبة الاتباع من تاريخ سريان القانون الذي نظمها — ويتعين على مصلحة الضرائب من تلقاء نفسها إعمال أحكامه من وقت العمل به على كافة الحالات التي لم يصبح فيها الربط نهائياً — وإذ كان ظاهراً من الوقائع السابق إيرادها أن المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قد صدر أثناء نظر الطعن للقيام من المول أمام المحكمة الابتدائية

مجلس الدولة
المحكمة الإدارية العليا

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة والسيد إبراهيم الديواني وولي إبراهيم بنهادي والدكتور محمود سعد الدين الشريف ومصطفى كامل إسماعيل المستشارين) .

من أجر ثابت مضافا اليه جميع ما يحصل عليه
من المبالغ المشار اليها في المادتين ٦٨٤ و ٦٨٥
— إن مناصت عليه المادتان المذكورتان لا يعتبر
استحداثا لأحكام جديدة لما تكن موجودة
من قبل ؛ ومن ثم لا تسرى إلا من تاريخ
تقررها . وإنما هو ترديد لما استقر وثبت
في المفهومات في هذا الشأن من أن إغاة الغلاء
— على وجه التحديد — أصبحت جزءا لا يتجزأ
من أجر العامل .

٣ -- لأن كانت المادة ٢٣ من قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ لم تكشف صراحة عن مشتتات الأجر الذي تسوى على أساس مكافأة العامل . إلا أن إعانة غلاء المعيشة تدخل حتما ضمن الأجر الوارد ذكره بتلك المادة ؛ ومن ثم لزم أن تحسب المكافأة على أساس الأجر الأصلي للعامل ، مضافاً إليه إعانة غلاء المعيشة .

(القضية رقم ١٧٤٩ سنة ٢ ق) .

101

٤ يناير سنة ١٩٥٨

١ - حموى . صفة . تمثيل العولة في التقاضى هو

100

١٩٥٨ سنة

١ - حكم. نصير الحكم الصادر في دعوى التفسير،
مدم تجاوزته حدود التفسير إلى التعديل .

ب - عقد العمل . اعتبار إمانة غلاء للعيشة جزءاً لا يتجزأ من الأجر . نس للمادة ٦٨٣ مدني والمادة ٤ من قانون عقد العمل الفردي رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على ذلك . للمادتان المذكورتان لم تستدعيا حكماً جديداً في هذا الشأن .

ح - عقد العمل الفردي . القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ . إعانة غلاء للمعقة تدخل ضمن الأجر المنصوص عليه بالمادة ٢٣ من ذلك القانون .

المادى والقانونية

١ - يتعين استظهار دعوى التفسير على أساس ما قضى به الحكم المطلوب تفسيره. إن كان ثمة وجه قانوني لهذا التفسير، دون مجاوزة ذلك إلى تعديل فيما قضى به.

٢ - إن ما نصت عليه المادة ٦٨٢ من القانون المدنى من اعتبار إطاعة غلاء المعيشة وغيرها من المرتبات الواردة بتلك المادة جزءاً لا يتجزأ من الأجر، وما نصت عليه المادة الرابعة من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ من أن المقصود بالأجر فى تطبيق أحكام هذا القانون ما يتناول العامل

٢ - إن الدولة هي من الأشخاص الاعتبارية العامة . وقد يكون من فروع الدولة ما له الشخصية الاعتبارية كالدرجات والمدن والقرى بالشروط التي يحددها القانون . وكذا الإدارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التي يمنحها القانون شخصية اعتبارية (م ٥٢ من القانون المدني) . متى توافرت لها هذه الشخصية تتمتع بجميع الحقوق إلا ما كان منها ملازماً لصفة الإنسان الطبيعية . وذلك في الحدود التي قررها القانون ؛ فيكون لها (١) ذمة مالية مستقلة . (ب) أهلية في الحدود التي يعينها سند إنشائها أو التي يقرها القانون . (ج) حق التقاضي . (د) موطن مستقل . ويكون لها نائب يبرر عرا رادتها (م ٥٣ من القانون المدني) وغى عن البيان أن هذا النائب هو الذي يمثلها عندئذ في التقاضي . وقد يكون من فروع الدولة ما ليست له الشخصية الاعتبارية ، كالوزارات والمصالح التي لم يمنحها القانون تلك الشخصية الاعتبارية . والأصل عندئذ أن تمثل الدولة كل وزير في الشئون المتعلقة بوزارته . وذلك بالتطبيق للأصول العامة باعتباره المتولى الإشراف على شئون وزارته والمسئول عنها . والذي يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها ، إلا إذا أسند القانون صفة النيابة فيما يتعلق بشئون هيئة أو وحدة إدارية إلى رئيسها ، فيكون لهذا الأخير عندئذ هذه الصفة بالمدى وفي الحدود التي يبينها القانون .

٣ - لأن كان مجلس الدولة ليس شخصاً من الأشخاص الاعتبارية العامة . بل هو في تقسيمات الدولة هيئة مستقلة ملحقة برئيس الجمهورية ، مما كان يستتبع في الأصل أن

نوع من النيابة عنها ، وهي نيابة قانونية . الرجوع في تعيين مداها وحدودها إلى القانون .

ب - دعوى . صفة . فروع الدولة ذات الشخصية الاعتبارية كالدرجات والمدن والقرى والإدارات والمصالح والمنشآت ذات الشخصية الاعتبارية . النائب عنها هو البقي يمثلها في التقاضي . فروع الدولة التي ليست لها شخصية اعتبارية كالوزارات والمصالح التي لم تمنح هذه الشخصية . الأصل أن الوزير يمثل الدولة في شئون وزارته إلا إذا أسند القانون صفة النيابة فيما يتعلق بشئون هيئة أو وحدة إدارية إلى رئيسها ، فتكون له هذه الصفة بمجودها التي يبينها القانون .

ج - مجلس الدولة . هيئة مستقلة ملحقة برئيس الجمهورية . عدم تخمته بالشخصية الاعتبارية . القوانين الخاصة بإنشاء المجلس وتنظيمه تسند إلى رئيسه صفة النيابة عنه في صلاته بالمصالح والتبليغ . ومنهم موقوفوه وما يتضرع على هذه النيابة من صفة التقاضي فيما يتعلق بهذه الصلات في حدود ما ينص به المجلس من شئون .

د - لجان قضائية . صفة . صاحب الصفة في تمثيل مجلس الدولة في المنازعات التي من اختصاص هذه اللجان هو رئيس مجلس الوزراء وليس رئيس مجلس الدولة . القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ .

هـ - طعن . قبول المسك للمانع من الطعن فيه . الأهلية اللازمة لطلبه هي أهلية التصرف .

و - مباحثات . التصرف في شأن المنازعات الخاصة بالمباحثات تقتضى موافقة وزارة المالية . صدور حكم ضد جهة الإدارة في منازعة خاصة بمجلس . موافقة جهة الإدارة على المسك دون وزارة المالية . الطعن في المسك . الدفع بعدم قبول الطعن لسبق قبول المسك . في غير محله .

ز - مباحثات . مدة الاختيار . حياها في المجلس بصروط معينة استثناء من حكم المادة الرابعة من قانون المباحثات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ . سريان هذا الاستثناء حتى قام موجب حتى بعد قرار وقف التثبيت الصادر في سنة ١٩٣٥ .

المبادئ القانونية

١ - إن تمثيل الدولة في التقاضي هو فرع من النيابة عنها . وهي نيابة قانونية ؛ فالمرء في تعيين مداها وبيان حدودها إنما يكون بالرجوع إلى مصدرها وهو القانون .

رئاسة مجلس الوزراء (مجلس الدولة) ، مع أن المتظلم كان قد قدم تظلمه ضد رئيس مجلس الوزراء وحده — إن الحكم المذكور يكون قد استقام على الصفة القانونية الصحيحة في نظر هذه المنازعة طبقاً للاوضاع والإجراءات التي تضمنها قانون اللجان القضائية . ويكون الطعن المرفوع عنه أمام محكمة القضاء الإداري باسم رئيس مجلس الوزراء ، وهو في حقيقته استمرار للمنازعة واستئناف الحكم الصادر فيها ، قد رفع من ذي صفة .

٥ — إن الرضاء بالحكم مؤداه النزول عن الطعن فيه . وقد يؤدي ذلك إلى النزول عن حقوق ثابتة . أو حقوق مدعى بها (احتالية) ؛ ومن ثم فإن الأهلية اللازمة فيمن يقبل الحكم هي أهلية التصرف في الحق ذاته موضوع المنازعة .

٦ — إن رئيس مجلس الدولة لا يملك التصرف في شأن المنازعات الخاصة بمعاشات موظفي المجلس ، بل لابد من موافقة وزارة المالية على ذلك باعتبارها صاحبة الاختصاص الأصلي في هذا الشأن ، فإن هي لم توافق على الحكم الصادر لصالح أحد موظفي المجلس في منازعة خاصة بمعاشه ، فإن موافقة رئيس مجلس الدولة على الحكم المذكور لا تمنع من استئنافه ، وبالتالي فإن الدفع بعدم قبول الاستئناف لسبق قبول الحكم من رئيس مجلس الدولة يكون مبنياً على غير أساس سليم من القانون متعيناً رفضه .

٧ — إن مدة الاختيار ، سواء قضاها الموظف بمقد أو بصفة مؤقتة ، تصب في

ينوب هو عن الدولة في الشئون المتعلقة بالمجلس ، إلا أن القوانين الخاصة بإنشاء هذا المجلس وتنظيمه أطردت على النص بأن ينوب رئيس المجلس عنه في صلاته بالمصالح أو بالغير . وبهذا النص أسند إليه القانون صفة النيابة عن المجلس في صلاته بالمصالح وكذلك بالغير . ومنهم موظفوه . وبما يتفرع عن هذه النيابة من صفة التقاضي فيما يتعلق بهذه الصلات ، وذلك في حدود ما يختص به المجلس قانوناً من شئون .

٤ — إن القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء وتنظيم لجان قضائية في الوزارات للنظر في المنازعات الخاصة بموظفيها قد نظم نظر هذه المنازعات طبقاً لإجراءات معينة وبأوضاع خاصة ؛ فأنشأ لكل وزارة لجنة قضائية جعل اختصاصها بنظر المنازعات في حدود الوزارة للمشكلة فيها . واعتبر رئاسة مجلس الوزراء بما يقيمها من هيئات ، منعياً إليها ديوان المحاسبة ومكتبها البرلمان والجامع الأزهر والمعاهد الدينية ، وزارة في أحكام هذا القانون ، ويقوم كل من السكرتير العام لمجلس الوزراء ورؤساء الهيئات المتقدمة الذكر مقام وكيل الوزارة فيما يتعلق بتطبيق الأحكام ومقتضى ذلك أن تعتبر رئاسة مجلس الوزراء هي صاحبة الصفة الأصلية لدى نظر هذه المنازعات ، ويقوم رئيس مجلس الدولة بوصفه رئيساً لإحدى الهيئات التي تقيمها مقام وكيل الوزارة فيما يتعلق بتطبيق أحكام القانون المشار إليه ؛ ومن ثم يكون حكم المحكمة الإدارية التي حلت محل اللجنة القضائية . إذ صدر ضد

١٠٣

١١ يناير سنة ١٩٥٨

١ - عامل . الأصل عدم تشييل العمال يوم الجمعة وعدم صرف أجور لهم عنه . الاستثناءات التي ترد على هذا الأصل .

ب - عامل . شروط استحقاقه لأجر إضافي عما جاوز أيام العمل الرسمية . أثر الاعتادات المالية في استحقاق هذا الأجر .

المبادئ القانونية

١ - في يوم ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٣

أصدر مجلس الوزراء قراراً قضى بعدم تشييل جميع العمال أيام الجمع إلا إذا اقتضت الحالة تشييلهم ، بشرط عدم صرف أجور لهم عن هذه الأيام . على أن يأخذوا راحة بدلا عنها .

وفي ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٤ أصدر مجلس الوزراء قراراً آخر بإلغاء هذا القرار ، فأصبحت هذه الحالة تحكمها القواعد التنظيمية العامة الصادرة في هذا الشأن ، ومقتضاها - كما جاء بمذكرة اللجنة المالية التي عرضت

على مجلس الوزراء لدى إصدار قراره للمؤرخ ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ - أن الأصل هو عدم تشييل العمال في أيام الجمع وعدم جواز صرف أجور لهم عن هذه الأيام لمخالفة ذلك للقواعد المالية ، وإنما يجوز ذلك استثناء إذا اقتضت الضرورة وأملت المصلحة العامة وسمحت الاعتادات المالية للدرجة في الميزانية بمنح أجور عن هذه الأيام .

٢ - الأصل أن ينحصر الموظف أو العامل الحكومي وقته وجهده في الحدود المعقولة لأداء واجبات وظيفته ، وأن يقوم بنفسه بالعمل المنوط به في أوقاته الرسمية ،

المعاش مقابل توريد قيمة الاستقطاع الخاصة بها ، متى قضاه الموظف بصفه مرضية وعين بعد انتهائها بصفة دائمة وثبتت في وظيفته ، وهذا استثناء بالنص الصريح من حظر الاستقطاع من ما هيأت الموظفين والمستخدمين المعيّنين بمقدور أو بصفة مؤقتة . وغنى عن البيان أن هذا الاستثناء يجري حكمه متى قام موجهه وبالنسبة لفترة الاختبار ، حتى بعد قرار وقف التثبيت الصادر في سنة ١٩٣٥ الذي لا يجري إعماله إلا في المجال المعنى بتطبيقه .

(القضية رقم ١٢١ سنة ٣ ق وثلاثة وعضوية السادة الأساندة سيد علي الفرواني وكيل مجلس الدولة والسيد إبراهيم الفرواني وعلي إبراهيم بنهادي ومسطفي كامل إسماعيل والدكتور ضياء الدين صالح المستشارين) .

١٠٢

١١ يناير سنة ١٩٥٨

- قواعد الإنصاف . عدم اضيائها على من منح قبل صدورهما الفقرة التي قدرت فيها المؤهله ، أو جاوزها .

المبدأ القانوني

يبين من استقراء قواعد الإنصاف أنها إنما كانت تهدف إلى معالجة حالة طائفة من الموظفين المؤهلين الموجودين في الخدمة وقت صدورهما ، وهم الذين كانت تقل درجاتهم أو مرتباتهم عن الدرجات والمرتبات التي قدرت لمؤهلاتهم بمقتضى تلك القواعد ؛ وهي هذه المثابة لا تنطبق في حق من سبق أن نال حظا من الإنصاف قبل صدورهما بأن منح الدرجة التي قدرت لمؤهله ، ثم جاوزها إلى ما يعاوها من درجات .

(القضية رقم ١٢٠ سنة ٢ ق وثلاثة وعضوية السادة الأساندة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة والسيد إبراهيم الفرواني وعلي إبراهيم بنهادي والدكتور محمود سعد الدين الشريف ومسطفي كامل إسماعيل المستشارين) .

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت أن آثار المنازعة الحقيقي هو ما إذا كان المطعون عليه يستحق الإعانة الاجتماعية المقررة لمستخدمي الدرجة التاسعة أم لا فإن النزاع على هذا الوجه هو في الواقع من الأمر منازعة في صميم الدرجة والراتب اللذين يستحقهما المطعون عليه طبقاً للقواعد التنظيمية العامة وما ترتب على ذلك من آثار في استحقاقه أو عدم استحقاقه للإعانة الاجتماعية، والدعوى بهذه المثابة بما يدخل في اختصاص القضاء الإداري طبقاً للفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ١٩٤٩، والفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة؛ ومن ثم إذا انضمت للحكمة الإدارية أن المدعى عليه لا يستحق الإعانة الاجتماعية المقررة للتزوجين فإنها تختص بالحكم عليه برد ما قبضه منها .
(القضية رقم ١٦٥٨ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٠٥

١١ يناير سنة ١٩٥٨

١ — اختصاص . المطالبة برد فروق مالية قبضها الموظف زيادة عن مرتبه . ثبت أن آثار المنازعة في الدعوى هو استحقاق أو عدم استحقاق الدرجة والمرتب المقررين للمؤهل المدعى عليه طبقاً لقانون المساللات . اختصاص القضاء الإداري بنظر الدعوى . طلب الفروق لأن استحققت أو ردها إن لم تستحق تعتبر من الآثار المترتبة على أصل الاستحقاق في الدرجة والمرتب . المادة ٢/٨ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

ب — مساللات حواسية . عدم جواز استرداد الفروق المالية التي صرفت بناء على التسوية التلقائية التي حصنها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ .

أو الذي يكلف أدائه ولو في غير هذه الأوقات علاوة على الوقت المعين لها متى اقتضت مصلحة العمل ذلك . والقاعدة الأساسية التي تحكم استحقاق العامل أجراً عما جاوز أيام العمل الرسمية هي وجوب التزام حدود الاعتمادات المالية المقررة لذلك في الميزانية، فإن وجدت هذه الاعتمادات منح الأجر أصلاً بعد إذ صدر قرار مجلس الوزراء ٢٨ أبريل من سنة ١٩٥٤ بإلغاء قراره السابق صدوره في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ . وإن لم توجد أو لم تقف امتنع الأجر وحق البديل ليوم الراحة؛ فلا تأثير على الإدارة إذا هي منحت العامل في هذه الحالة بدلاً من أيام الجمع التي عمل فيها بغير أجر أيام راحة بمقدار عددها جملة أو فرادى؛ إذ ينتقل حقه عندئذ من الأجر إلى الراحة؛ ومن ثم فإن تقرير منح العامل أجراً عن أيام الجمع التي تتطلب ظروف للمرفق العام الذي يعمل به وطبيعته ووجوب حسن سيره بانتظام واضطراد تفضيله فيها أو منحه أيام راحة بدلاً منها يتقيد في كل وزارة أو مصلحة بضابط الاعتمادات المالية التي لاسلطان لها في تقريرها، بل مرجع الأمر فيها إلى جهة أخرى هي السلطة التشريعية صاحبة الاختصاص وحدها في ذلك .
(القضية رقم ١٦٣٢ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٠٤

١١ يناير سنة ١٩٥٨

اختصاص . المطالبة برد فروق مالية قبضها الموظف . ثبت أن آثار المنازعة هو استحقاق الإعانة الاجتماعية المقررة لمستخدمي الدرجة التاسعة، أو عدم استحقاقها . اختصاص القضاء الإداري بنظر المنازعة .

الدراسي أو بعد تسلمه . مثال بالنسبة لمدة التمرين التي
تتسقط الحصول على شهادة الفنون والصناعات .

المبدأ القانوني

إن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣
من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، يقضي بأن تحسب
للموظفين ذوى المؤهلات الدراسية المدققة التي
يكونون قد قضوها في التمرين وأقدميتهم في
الدرجة المقررة لمؤهلاتهم الدراسية سواء
أكانت مدة التمرين هذه متصلة بمقدمتهم الحالية
أو منفصلة عنها ، بأجر أو بغير أجر ، على أن
لا يترتب على ذلك أية زيادة في الرتب ،
ومن ثم إذا ثبت أن المدعى قد قضى مدة في
التمرين بصلحة المباني فإنها تخضع لقرار مجلس
الوزراء سالف الذكر ، فتحسب له في أقدمية
الدرجة المقررة لمؤهله الدراسي ، حتى لو كان
التنظيم الدراسي للمؤهل الذي يحمله (شهادة
مدرسة الفنون والصناعات) يقضي بأن يحسب
الطالب سنة تمهينية قبل تسليم المؤهل إليه
لأن هذه السنة إذا كانت لازمة من وجهة
نظر النظام الدراسي كشرط لتسليم المؤهل ،
فإنها في الوقت ذاته تتوافر فيها خصائص المدة
التمهينية التي تحسب في أقدمية الموظف من
وجهة نظر قرار مجلس الوزراء المشار إليه
الذي لم يشترط أن يكون قضاءها بعد تسلم
المؤهل وليس قبله ، وإلا كان ذلك تخصيصاً
للقرار بغير تخصيص وهو قد ورد مطلقاً ،
بل المحكمة التي قام عليها متوافرة في مثل هذه
الحالة بقضاء مدة التمرين فعلاً .

(القضية رقم ١٦٥ سنة ٤ في رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة السيد على السيد رئيس مجلس الدولة
والسيد إبراهيم الديوانى وحلى إبراهيم بنهادى والذككتور
عمود محمد الدين العريف والذككتور شهاب الدين صالح
المستقلين) .

المبادئ القانونية

١ - متى كان مثار المنازعة في الدعوى
هو ما إذا كان المدعى عليه يستحق الدرجة
والرتب المقررين لمثل مؤهله طبقاً لقانون
المعادلات معدلاً بما تلاه من القوانين ، أم أنه
لا يستحقهما ، فإن النزاع على هذا الوجه هو
في الواقع من الأمر منازعة في صميم الدرجة
والرتب اللذين يستحقهما المذكور بمقتضى
قانون المعادلات وما يترتب على ذلك من
آثار في استحقاقه أو عدم استحقاقه لمبالغ
بسبب ذلك ، وما طلب الفروق (إن استحققت)
أوردها (إن لم تستحق) إلا من الآثار
المتربة على أصل الاستحقاق في الدرجة
والرتب طبقاً للقانون ، والدعوى بهذه المثابة
عما يدخل في اختصاص القضاء الإدارى طبقاً
للفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم
٩ لسنة ١٩٤٩ والفقرة الثانية من المادة ٨ من
القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم
مجلس الدولة .

٢ - لا يجوز استرداد الفروق المالية
التي صرفت إلى الموظف بناء على التسوية
التلقائية النهائية التي حصنها القانون رقم ٧٨
لسنة ١٩٥٦ المعدل لقانون المعادلات
الدراسية .

(القضية رقم ١٦٥٩ سنة ٢ في بلية الساجدة) .

١٠٦

١١ يناير سنة ١٩٥٨

مدة خدمة سابقة . ضم مدة التمرين عملاً بقرار
مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ .
إعطائه على عدد التمرين سواء قضيت قبل تسلم المؤهل

١٠٧

١١ يناير سنة ١٩٥٨

١ — إعانة غلاء المعيشة . سرد لبعض قرارات مجلس الوزراء الصادرة في هذا الشأن . قراره الصادر في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٣ يتناول طائفة العمال التي ينقل أفرادها إلى درجة أعلى في طائفت وظائف كادر العمال ، ولا يتناول غيرها من الطوائف الأخرى الواردة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ .

ب — إعانة غلاء المعيشة . موظف . زيادة مرتبه لأعطائهم قانون المعادلات الدراسية في شأنه ، وزيادة إعانة الغلاء تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ . كيفية احتساب الزيادة له . المعادلات ٣ و ٥ من قانون المعادلات الدراسية .

المبادئ القانونية

١ — في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ قرر مجلس الوزراء تثبيت إعانة غلاء المعيشة على الماهيات والمرتبات والأجور المستحقة للموظفين والعمال في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ وفي ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ أصدر قراراً آخر انطوى على تعديل لقراره السابق من وجهين : فقياً تعلق بالموظفين والمستخدمين والعمال الذين حصلوا على شهادات دراسية ومنتحوا الماهيات المقررة لها أو نجحوا لبعض وظائف كادر العمال وتم تعيينهم فيها بعد صدور قرار ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، بمنحون إعانة الغلاء على الماهيات والأجور الجديدة من تاريخ الحصول عليها ، وفيما تعلق بعمال اليومية والخدم الخارجين عن هيئة العمال الذين ثبتت إعانة الغلاء لهم على أساس أجورهم أو ماهياتهم في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم نقلوا إلى درجات أعلى في نسبة الوظائف المخصصة للتعيين من الخارج مباشرة باعتباره تعييناً جديداً ، فيمنحون إعانة الغلاء على أساس

الأجور والماهيات الجديدة اعتباراً من تاريخ حصولهم عليها . ثم تعدل الوضع مرة أخرى بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ مارس سنة ١٩٥٣ . وبين من الاطلاع على المذكرة التي صدرت على أساسها هذا القرار الأخير أنه جاء مكثراً لقرار ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ ، ومطلقاً للتقيد الذي أورده في شأن طائفة العمال التي ينقل أفرادها إلى درجة أعلى في نطاق وظائف كادر العمال ، فلم يفرق بين من حصل منهم على هذه الدرجة الأعلى في نسبة الوظائف المخصصة للتعيين من الخارج أو من نالها عن طريق الترقية إليها ، مادام قد اقتصد مناط الحكم الذي استنه كلا القرارين وتجانست الحكمة الباعثة على إصدارهما ، وحتى لا يمتاز جديد على قديم . أما حقوق الطوائف الأخرى من الموظفين والمستخدمين وعمال اليومية في تقدير إعانة غلاء المعيشة فلا يمسها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٣ وذلك لحصولهم على درجات أعلى بعد ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ لأن حقهم في تقدير إعانة الغلاء على أساس المرتبات والأجور الجديدة قد استمدوه من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ .

٢ — متى ثبت أن المدعى قد اعتبر في الدرجة التاسعة إعالة لقانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ . واستتب ذلك انتفاعه من أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ في شأن إعانة غلاء المعيشة واحتسابها له على أساس الدرجة التاسعة لا على أساس أجره السابق الذي كان يتقاضاه في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠

تقيد بمبدأ . الموظف لا يستند حقه من هذه التسوية ،
بل من القانون مباشرة إن كان له أصل حق فيه .

المبادئ القانونية

١ - إن المنازعة في الأجر هي منازعة
يكون الحكم الصادر من القضاء الإداري
في خصوصها ذا حجية نسبية مقصورة على
أطرافه .

٢ - متى ثبت أن التسوية التي أجرتها
الإدارة العامة قد تمت بالمخالفة للقانون ؛
فإنها لا تتمتع بالحصانة ، ويحق لها الرجوع
فيها دون التقيد بمواعيد السحب في القرارات
الإدارية الباطلة ؛ لأن من سويت حالته
لا يستند حقه من تلك التسوية ، وإنما
يستند مباشرة من القانون إن كان له أصل
حق بموجبه .

(القضية رقم ٢٥٠ سنة ٢٠٠٤ في البيئة السابقة) .

١٠٩

١١ يناير سنة ١٩٥٨

١ - موظف . تقدير كفايته . القانون رقم ٥٧٩
لسنة ١٩٥٣ . استحداثه مراحل جديدة يمر بها تقرير
تقدير الكفاية . اعتبار هذه المراحل من الإجراءات
الموجرية . التقرير الذي لم يكن خاضعاً لهذا التنظيم
للمستحدث يعتبر صحيحاً ولو لم يمر بذلك المراحل .

ب - موظف . تقدير كفايته . مرور التقرير
السري على الرئيس المباشر والرئيس المحل . هل ذلك
أن يكون للموظف خاضعاً بحسب التدرج الرئاسي للم
رئيس مباشر للرئيس على .

ج - موظف . تقدير كفايته . نظام تقدير
الكفاية للمستحدث بالقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ .
كيفية تطبيقه في بداية السلم بهذا القانون .

المبادئ القانونية

١ - إن القانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣

فإنه يتعين مراعاة ما نصت عليه المادة الثالثة
من قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١
لسنة ١٩٥٣ من أنه : لا تصرف الفروق
المالية المترتبة على تنفيذ حكم المادة الأولى من
هذا القانون إلا من تاريخ هذا التنفيذ وعن
المدة التالية له فقط ؛ إذ غنى عن البيان أنه لما
كانت إعانة غلاء المعيشة هي من إضافات
المرتب الأصلي وترتبط على أساسه ، فإنها
لا تستحق إلا على أساس هذا المرتب ومن
التاريخ المذكور . كما أنه يتعين مراعاة ما نصت
عليه المادة الخامسة من أنه : تخصم الزيادة في
الماهيات المترتبة على تنفيذ هذا القانون من
إعانة الغلاء المقررة لكل موظف يستفيد من
أحكامه . وبهذه المثابة فإن ما يستحقه المدعي
من زيادة في المرتب تنفيذاً للقانون المذكور
تخصم من إعانة الغلاء التي يستحق تسويتها على
أساس هذا المرتب اعتباراً من التاريخ ذاته ،
ويكون الحكم المطعون إذ قضى له بتسويتها
وصرف الفروق دون مراعاة مقتضى المادتين
٣ و ٥ من قانون المعادلات قد خالف
القانون .

(القضية رقم ٢١٥ سنة ٣ ق وثاسة وعضوية
السادة الأستاذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة والسيد
إبراهيم الديواني وعلي إبراهيم بنفادي والدكتور محمود
سمدالدين الشريف ومصطفى كامل إسماعيل المسلمانين) .

١٠٨

١١ يناير سنة ١٩٥٨

١ - حكم . حجته . منازعة في أجر . الحكم
الصاهر فيها له حجية نسبية .

ب - قرار إداري . سحبه . إجراء تسوية للموظف
بالمخالفة للقانون . حق الإدارة في الرجوع عنها دون

واللزوم بتقدير المدير المحلى فتقدير رئيس المصلحة (في الحالة الأولى) ، وبتقدير رئيس المصلحة وحده (في الحالة الثانية) ، وذلك قبل العرض على لجنة شئون الموظفين .

٣ - إن المادة الثانية من القانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ الذي جاء معدلاً لأحكام قانون نظام موظفي الدولة ، قد حددت مجال تطبيق النظام المستحدث للترقية السنوي ؛ إذ نصت على أنه : "تحدد درجة كفاية الموظف في الترقى خلال العام الأول اعتباراً من أول مارس سنة ١٩٥٤ طبقاً للترتيب السنوي الأول المقدم عنه وفقاً للنظام المقرر بهذا القانون . وبين من هذا النص وما جاء عنه بالذاكرة الإيضاحية أن الترتيب الذي وضع في فبراير سنة ١٩٥٤ ، (وهو عن عام ١٩٥٣) يجب أن يخضع لنظام تقدير الكفاية الجديد الذي استحدثه القانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ ، كما أنه يكفي بهذا الترتيب وحده في تحديد درجة كفاية الموظف في الترقى خلال العام الأول اعتباراً من أول مارس سنة ١٩٥٤ لفائدة فبراير سنة ١٩٥٥ . فإذا كانت حركة الترقية المطعون فيها نظرت بلجنة شئون الموظفين بوزارة المالية يوم ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٥ فإن تقدير درجة الكفاية عن عام ١٩٥٣ ، هو الذي يؤخذ في الاعتبار عند النظر في هذه الترقية .

(الفضية رقم ٩١٤ سنة ٣ ق ثلاثة وعضوية السادة الأساتذة السيد طي السيد رئيس مجلس الدولة وسيد طي الدواوي والسيد ابراهيم الدواوي وعل ابراهيم بنهادي والدكتور محمود سعد الدين الشريف المستشارين) .

المنشور في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ معدلاً بعض المواد في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بموظفي الدولة قد استحدثت تنظيماً لوضع الترتيب السري على سنن معينة ، إذ نص على أن يقدم الترتيب السنوي السري عن الموظف من رئيسه المباشر ثم يعرض على المدير المحلى للإدارة فريئس المصلحة لإبداء ملاحظاتها ثم يعرض بعد ذلك على لجنة شئون الموظفين لتسجيل التقدير إذا لم تؤثر الملاحظات في الدرجة العامة لتقدير الكفاية ، وإلا فيكون للجنة تقدير درجة الكفاية التي يستحقها الموظف ويكون تقديرها نهائياً ، ولم يكر قانون موظفي الدولة يوجب قبل تعديله بالقانون المشار إليه أن يمر الترتيب بهذه المراحل ، فلا يمكن - والحالة هذه - التمسك بالبطان على تقرير لم يكن غاصماً لهذا التنظيم المستحدث بدعوى أنه لم يمر بتلك المراحل التي اعتبرها القانون الجديد جوهرية بل المناط في هذا الشأن هو حكم القانون قبل تعديله ، وهذا لم يكن يشترط مثل هذه الإجراءات ؛ ومن ثم فلا يمكن تقرير بطان ترميماً على إجراء لم يكن وقتذاك واجباً .

٢ - إن على مرور الترتيب السري على الرئيس المباشر فالرئيس المحلى ، لو كان الموظف بحسب التدرج الرأسمي في العمل يخضع لرئيس مباشر فديئر محلى ، أما لو كان بحسب نظام العمل لا يوجد كل حلقات هذه السلسلة في التدرج كما لو كان الرئيس المباشر هو نفسه المدير المحلى ، أو كما لو كان الموظف يتبع في العمل رأساً رئيس المصلحة . فإن الترتيب يستوفى أوضاعه القانونية بحكم الضرورة

١١٠

١٨ يناير سنة ١٩٥٨

١ - طعن . انتصار الطعن المرفوع أمام المحكة العليا على شق الحكم المطبق بموضوع المنازعة دون شقه الخامس بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . للمحكة الإدارية العليا أن تثير المنازعة في الشق الأخير أيضاً .

ب - دفع . الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . جواز إيداءه في أى درجة من درجات التقاضي ولو لأول مرة أمام محكة التقض .

ج - هيئة مفوضي الدولة . عدم اعتبارها طرفاً ذا مصلحة شخصية في المنازعة . ليس لها سلطة التصرف في الحقوق المتنازع عليها أو في مصير المنازعة ، ولو حركتها أمام المحكة الإدارية العليا ، بل إنها السلطة تتخلل الخصوم وعدم مهمة الهيئة قضائية في طبيعتها وليست شخصية .

د - هيئة مفوضي الدولة . مرد بعض اختصاصاتها التي نص عليها القانون . الاعتبارات التي أوجت بهذه الاختصاصات هي اعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة وتستوجب مقتضيات النظام الإداري وحسن سير المرافق العامة . استهدافها فرضين أساسيين : سرعة حسم المنازعة الإدارية حتى لا تبقى مزعجة ، واستقرار تلك الروابط نهائياً على حكم القانون بما لا يخلل المساواة والاتفاقات الفردية التي تحتلها روابط القانون الخاص . حق الهيئة في إيداء أى دفع أو قطع من شأنه التأثير قانوناً في نتيجة الحكم في الروابط الإدارية ككفهم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ولو لم يمسك به المحكوم . حجة ذلك .

هـ - قوة الشيء المحكوم فيه . قيامها في المسائل المدنية على اعتبارات تتعلق بالصالح العام . اختلاف الرأى حول ما إذا كانت من المسائل المتعلقة بالنظام العام من عدمه . ورود النص صراحة في القانون المدنى الجديد على أن المحكة لا تأخذ بهذه القرينة من تلقاء نفسها . اعتبار هذه القرينة من النظام العام في المسائل الجنائية . حجة ذلك .

و - القانون الإدارى . قواعد القانون الخاص تهدف أساساً لمعالجة مصالح فردية خاصة . الأصل أن ترتيب المراكز القانونية وتعديلها يرجع إلى مشيئة الأفراد

واعتلايتهم في مجال القانون الخاص . قواعد القانون الإدارى تهدف أساساً لمعالجة مراكز تنظيمية عامة لا تتعلق في المصلحة بين أطرافها . الأصل في قواعد أنها أكرمة فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها . مبدأ المروعة الموضوعية يقتضى بأن الاتفاق الثانوى لا يجوز أن يؤثر في المركز التنظيمى .

ز - قوة الشيء المحكوم فيه . قبلها في الأوضاع الإدارية على حكمة ترتبط بالصالح العام . للمحكة إعمال قرينة قوة الشيء المحكوم فيه على المنازعة الإدارية ولو لم يمسك بهذا الدفع ذوو الشأن . يستوى في ذلك أن تكون المنازعة متعلقة بالناء القرارات الإدارية أو متعلقة بالرتبات والمطاعن والمكافآت . المنازعات الأخيرة هي أيضاً من المنازعات التي لا يحسم من إزاله أحكام القانون المتخلة لها على ما قام من نزاع في شأنها دون اعتماد بإتفاق الخصوم على ما يخالفها . اعتبار المنازعات الأولى ذات حجية على الكافة دون الثانية لا أثر له في هذا المجال . دليل ذلك . المحكة في جبل منازعات الإلقاء ذات حجية عينية .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان رئيس هيئة المفوضين قد اقتصر في أسباب طعنه في الحكم المطعون فيه على الناحية المتعلقة منه بموضوع المنازعة . ولم يتعرض لشق الحكم الخاص بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، إلا أن الطعن في الحكم أمام المحكة الإدارية العليا يثير المنازعة فيه برمتها ، لتزنه المحكة بميزان القانون ورأياً مناهله استظهار ما إذا كانت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تمييه والمنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، فتلغيه ثم تزل حكم القانون في المنازعة . أم أنه لم يتم به أية حالة من تلك الأحوال وكان صائباً في قضائه ، فتبقى عليه وتقرض الطعن .

ذوى الشأن لسؤالهم عن الوقائع التي ترى لزوم أخذ أقوالهم عنها ، والأمر بإجراء تحقيق الوقائع التي ترى لزوم تحقيقها ، وبدخول شخص ثالث في الدعوى ، وبتكليف ذوى الشأن تقديم مذكرات أو مستندات تكميلية في الأجل الذي تحدده ، والحكم بفرامة على من يتكرر منه طلب التأجيل لسبب واحد ، كل ذلك لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة ، تستوجبها مقتضيات النظام الإدارى وحسن سير المرافق العامة ، وتستهدف غرضين أساسيين : أولهما السرعة في حسم المنازعات الإدارية حتى لا تبقى الروابط الإدارية (وهى من روابط القانون العام) موعزة أمداً طويلاً ، وثانيهما استقرار تلك الروابط استقراراً نهائياً على حكم القانون الذى يجب أن يكون وحده هو المرد فى تلك الروابط ، والذى يجب أن تفسر الإدارة على سنته وهديه فى علاقاتها مع الناس جميعاً ، بما لا يحتمل المساومات والاتفاقات الفردية ، كما هو الشأن فى روابط القانون الخاص . ومن أجل ذلك خول القانون الهيئة حق اقتراح إنهاء المنازعات الإدارية على أساس المبادئ التى ثبت عليها قضاء المحكمة الإدارية العليا خلال أجل تحدده ، فإن تمت التسوية استجبت القضية من الجدول لانهاء النزاع ، وإن لم تتم جاز للمحكمة عند الفصل فى الدعوى أن تحكم على المعارض على التسوية بفرامة لتجاوز ألنى قرش يجوز منحها للطرف الآخر ، كما خول رئيس الهيئة وحده — مع أن الهيئة ليست طرفاً ذا مصلحة شخصية فى الدعوى — حق الطعن أمام المحكمة العليا لصالح القانون وحده ، إن كان لديه وجه

٢ — إن الدفع بسبق الفصل هو دفع موضوعي يهدف إلى عدم جواز نظر الدعوى الجديدة ، ولا يسقط بعدم إبدائه فى ترتيب معين قبل غيره من الدفوع الشككية أو غير الشككية . ولا بعدم إبدائه فى صحيفة المعارضة أو الاستئناف ، بل يجوز إبدائه فى أى حال كانت عليها الدعوى ، وفى أى درجة من درجات التقاضى وأمام محكمة النقض سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع .

٣ — إن هيئة المفوضين ليست طرفاً ذا مصلحة شخصية فى المنازعة فهى لا تملك هذه الصفة التصرف فى الحقوق المتنازع عليها أو فى مصير المنازعة ولو حركتها أمام المحكمة الإدارية العليا بالظعن فى الحكم الصادر فيها من محكمة القضاء الإدارى أو المحاكم الإدارية ، بل تظل المنازعة معتبرة مستمرة قائمة بين أطرافها . ويظل التصرف فى الحقوق المتنازع عليها وفى مصير المنازعة (بترك الخصومة فى الطعن مثلاً) من شأن الخصوم وحدهم ، وتقتضى المحكمة فى ذلك طبقاً للقانون . وهذا باعتبار أن مهمة الهيئة قضائية فى طبيعتها وليست شخصية .

٤ — إن القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة قد خول هيئة مفوضى الدولة فى مباشرة المهمة المنوطة بها اختصاصاً واسعاً لتحضير الدعاوى وتمييزها المرافعة واستظهار جوانبها كافة من الناحية الواقعية والقانونية ، برأى مسبب تمثل فيه الهيئة لصالح القانون وحده ، وخولها من الوسائل ما يمكنها من القيام بهذه المهمة كحق الاتصال بالجهات الحكومية رأساً ، والأمر باستدعاء

أمله) ، إلا أنها تفرقت فيما إذا كانت تعتبر من المسائل المتعلقة بالنظام العام ، فذهب رأى إلى اعتبارها كذلك (ورتب عليه أنه لا يجوز التنازل عن الدفع لسبق الفصل وأنه يجوز التسك به في أية حال كانت عليها الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى أو أمام محكمة الدرجة الثانية أو لأول مرة أمام محكمة النقض . وأنه يجوز للمحكمة أن تثيره من تلقاء نفسها ، وأنه لا يجوز إثبات ما يخالف حجية الشيء المحكوم فيه ولو من طريق الاستجواب أو العيين) وذهب رأى آخر إلى العكس (ورتب عليه أنه يجوز التنازل عنه صراحة أو ضمناً ، ولا يجوز للمحكمة أن تأخذ به من تلقاء نفسها ، كما لا يجوز للخصوم التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض ، وإن كان يجوز التمسك به أمام محكمة الدرجة الثانية باعتباره دفئاً موضوعياً) ، ولكنه يعتبر حجية الشيء المحكوم فيه نهائياً من النظام العام فيما يتعلق بعدم جواز إثبات ما يخالفها من طريق الاستجواب أو العيين . وقد انتهى القانون للدق الجديد إلى الأخذ بهذا الرأى ؛ إذ نص في الفقرة الثانية من المادة ٥٠٠ على أنه لا يجوز للمحكمة أن تأخذ بهذه القرينة من تلقاء نفسها وإذا كانت أوجه الرأى في هذا الشأن قد تفرقت في المسائل المدنية ، إلا أن الإجماع متفق على أن قوة الشيء المحكوم فيه جنائياً تعتبر من النظام العام ، فلا يجوز الزول عنها ويتمين على المحكمة مراعاتها من تلقاء نفسها لأن ذلك من مجالات القانون العام التي تمس مصلحة المجتمع والتي لا يجوز أن تكون محلاً للساومة بين الأفراد .

في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى أو المحاكم الإدارية ، ومن أجل ما تقدم ذكره كان للهيئة أن تبدي من تلقاء نفسها أى دفع أو دفاع من شأنه أن يؤثر قانوناً في نتيجة الحكم في الروابط الإدارية ، ومن ذلك الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بحكم حازقة الشيء المقضى به ، ولو لم يتمسك به الخصوم ، وآية ذلك أن القانون إذ جعل الهيئة وحدها حق الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في أحكام محكمة القضاء الإدارى والمحاكم الإدارية ، وجعل من أسباب هذا الطعن أن يكون الحكم قد صدر خلافاً لحكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم به . سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع ، قد أكد مدى مهمة الهيئة على الوجه السالف إيضاحه ، وأن من حقها إبداء أى دفع أو دفاع له أثره في إنزال حكم القانون على المنازعة الإدارية ولو لم يبدء ذوو الشأن ، وبوجه خاص في أمر يخل باستقرار الأوضاع الإدارية ؛ إذ ليس من شك في أن العود إلى المنازعة بعد سبق الفصل فيها ينطوى على زعزعة للمراكز القانونية التي انحصت بأحكام نهائية ، الأمر الذى يتعارض مع المصلحة العامة التي تقضى استقرار تلك الأوضاع .

• - إن كانت أوجه الرأى في المسائل المدنية مع إجماعها على أن قوة الشيء المحكوم فيه قد قامت على اعتبارات تتعلق بالصالح العام (بمرأغة أن السماح للخصوم بانارة النزاع من جديد بعد صدور حكم فيه مضية لوقت القضاء وحيثه ، وجلبه لتناقض أحكامه وتعرض لمصالح الناس لعبث ما بقيت معاقبة بمعية الخصوم كإحلال لم تجديد النزاع وإطالة

وهو ما لا يتفق ومقتضيات النظام الإداري ولذلك كان استقرار الأوضاع الإدارية وعدم زعزعتها بعد حسمها بأحكام نهائية حازت قوة الشيء المقضي به بمثابة القاعدة التنظيمية العامة الأساسية التي يجب النزول عليها للحكمة التي قامت عليها، وهي حكمة ترتبط بالصالح العام؛ وآية ذلك أن القانون خول هيئة المفوضين — مع أنها ليست طرفاً ذا مصلحة شخصية في المنازعة — حق الطعن في الأحكام إن خالفت قوة الشيء المحكوم به سواء دفع من الخصوم بهذا الدفع أو لم يدفع وما ذلك إلا لأن زعزعة المراكز القانونية التي انصبت بأحكام نهائية تنحل في نظر القانون بتلك القاعدة التنظيمية العامة الأساسية التي يجب إزالتها على المنازعة الإدارية، حتى ولو لم يتمسك بهذا الدفع ذوو الشأن، وبصرف النظر عن اتفاقهم صراحة أو ضمناً على باعها فها ومن ثم فلله حكمة أن تنزل هذه القاعدة الأساسية في نظر القانون على المنازعة من تلقاء نفسها أياً كان موضوعها، وسواء أكانت طعنًا بالغاء القرار الإداري أم غير ذلك. ما دام هذا الموضوع معتبراً من المراكز التنظيمية للمردفها إلى أحكام القانون وحده ولا يملك الطرفان الاتفاق على ما يخالف هذه الأحكام. ولا محل للفرقة في ذلك بين المنازعات الخاصة بإلغاء القرارات الإدارية وبين غيرها من المنازعات المتعلقة بالمرتببات والمعاشات والمكافآت؛ لأن هذه أيضاً من المراكز القانونية التنظيمية التي لا يحصى من إزال أحكام القانون المنظمة لها على ما قام من نزاع في شأنها، ولا عجة باتفاق ذوي

٦ — إن قواعد القانون الخاص تهدف أساساً إلى معالجة مصالح فردية خاصة على أساس التعادل بين أطرافها؛ ولذا كان لمشيئتهم واتفاقاتهم أثرها الحاسم في ترتيب المراكز القانونية وتعديلها، وكانت قواعد القانون الخاص — إلا ما يتعلق منها بالنظام العام — غير آمرة بيجوز الاتفاق على ما يخالفها، على حين أن قواعد القانون الإداري تهدف أساساً إلى معالجة مراكز تنظيمية عامة لا تعادل في المصلحة بين أطرافها؛ إذ المصلحة العامة فيها لا تتوازي مع المصلحة الفردية الخاصة، بل يجب أن تلو عليها؛ ومن ثم تميز القانون الإداري بأن قواعده أساساً قواعد آمرة، وأن للإدارة في سبيل تنفيذها سلطات استثنائية تستلزمها وتطفيها في إدارة المرافق العامة وضمان سيرها بانتظام وإطراد، وأنه متى كان تنظيم القانون للروابط الإدارية ينظر فيه إلى المصلحة العامة فلا يجوز الاتفاق على ما يتعارض مع تلك المصلحة، وأن إنشاء المراكز التنظيمية العامة أو تعديلها أو إلغائها يجب أن يتم على سنن القانون ووفقاً لأحكامه، وأنه ليس لاتفاق الطرفين إن كان مخالفاً للقانون أثر في هذا الشأن، وإلا لتعارض ذلك مع مبدأ المشروعية الموضوعية الذي يقضي بأن الاتفاق التعاقدي لا يجوز أن يؤثر في المركز التنظيمي.

٧ — إن المركز القانوني التنظيمي متى انحصم النزاع في شأنه بحكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه قد استقر به الوضع الإداري نهائياً، فالعود لإثارة النزاع فيه بدعوى جديدة هي زعزعة هذا الوضع الذي استقر

الإحجية نسبية لا تعدى الخصام فيه إلى غيرهم ، فلا يجوز لمن لم يكن محتصاً فيه أو متدخلًا في الدعوى أن يتسكك بهذه الحجية على الإدارة في نزاع آخر ولو مرتبطاً بالمنازعة الأولى ، التي لا يكتسب قرار اللجنة القضائية فيها قوة الأمر المفضى إلا بالنسبة لمن كان خصماً فيه ؛ وحل هذا الأصل أن القواعد المتعلقة بقوة الشيء المحكوم به هي من القواعد الضيقة التفسير التي ينبغي الاحتراز من توسيع مدى شمولها ، دفناً للأضرار التي تقترب على هذا التوسيع ، وإذن فكلما اختلف أى شرط من شروط تلك القاعدة - كالسبب أو المحل أو الخصام - بأن اختلف أيها في الدعوى الثانية ، عما كان عليه في الدعوى الأولى وجب التفرع بأن لا قوة للحكم الأول . ولا مساح لاحتجاج بما تناوله منطوقه أو الأسباب المرتبطة به في الدعوى الثانية ، إذ القرار النهائي الأول ، كما لا يمتنع به على الكافة لا ينفع الكافة كذلك ، اعتباراً بأن الحجية المطلقة لا تسلم في مضمار القانون الإداري . إلا لأحكام الإنشاء وحدها طبقاً لما ورد في المادة ١٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة . ومن ثم إذا ثبت أن القواعد التنظيمية توجب لإمكان انتفاع المدعى بكادر العمال أن يكون له مثل من عمال اليومية ، وأصرت الجهة الإدارية على عدم وجود هذا الثبيل فليس له أن يتمسك بالحجية المستمدة من حكم صدر لميل له قضى بتطبيق كادر العمال عليه .

(القضية رقم ١٤٧٩ سنة ٢ بالهيئة السابقة) .

الشأن على ما يخالفها ، ولا يغير من ذلك أن الأحكام الصادرة بإلغاء ذات حجية عينية تسرى قبل الكافة بينما هي في المنازعات الأخرى ذات حجية مقصورة على أطرافها لأن المراد في ذلك ليس إلى خصائص تتميز بها في منازعات الصنف الأول طبيعة الروابط القانونية فيها من ناحية درجة الاتصال بالصلحة العامة عن طبيعة الروابط القانونية في منازعات الصنف الثاني بل طبيعة الروابط فيها جميعاً واحدة من هذه الناحية ، وإنما المراد في ذلك إلى أن مقتضى إلغاء القرار الإداري هو اعتباره معدوماً قانوناً وكان لم يكن ، فيسرى هذا الإثر بحكم الروم وطبائع الأشياء على الكافة ولكل ذي شأن ولو لم يكن من أطراف المنازعة أن يتمسك به ؛ وأية ذلك أن الأحكام الصادرة من القضاء الإداري في مثل هذه المنازعات بالرفض ليست لها حجية عينية على الكافة .

(القضية رقم ١٤٩٦ سنة ٢ في رئاسة وعضوية السادة الأساندة السيد علي السيد ورئيس مجلس الدولة والسيد إبراهيم الفرياني وعلي إبراهيم بشناوي والفكتور محمود سعد الدين الشريف ومصطفى كامل اسماعيل المستشارين) .

١١١

١٨ يناير سنة ١٩٥٨

حكم . حجيت . الحكم الصادر بقضية ٣٤ موظف . حجيت نسبية لا تعدى المصوم فيه إلى غيرهم .

المبدأ القانوني

إن قرار اللجنة القضائية النهائي في شأن طلب تمسوية حالة سواء في منطوقه أو في أسبابه المرتبطة به التي حمل عليها ليست له

١١٢

١٨ يناير سنة ١٩٥٨

١ — هيئة مفوضي الدولة. سرد ليس اختصاصاتها. مهمة الهيئة قضائية في طبيعتها. عدم اعتبارها طرفا ذا مصلحة شخصية في المنازعة. ليس لها التصرف في مصير المنازعة أو التنازل عن الحق للمنازعة عليها.

٢ — هيئة مفوضي الدولة. حقها وحدها في تحريك الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا. متى تحرك الطعن لا تملك الهيئة التنازل عنه، بل يكون ذلك من شأن المصوم وحدهم.

المبادئ القانونية

١ — لئن كان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة. قد ناط بهيئة مفوضي الدولة مهمة تحضير المنازعة الإدارية وتمهيتها للرافعة واقتراح إنهاء المنازعات ودبا على أساس المبادئ القانونية التي ثبت عليها قضاء المحكمة الإدارية العليا، والظن أمامها في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية، والفصل في طلبات الإعفاء من الرسوم القضائية. وخولها من الوسائل ما يمكنها من القيام بهذه المهمة (نحن الاتصال بالجهات الحكومية رأسا، والأمر باستدعاء ذوي الشأن لسؤالهم عن الوقائع التي ترى لزوم أخذ أقوالهم عنها، والأمر بإجراء تحقيق الوقائع التي ترى لزوم تحقيقها، وبدخول شخص ثالث في الدعوى. وتشكيل ذوي الشأن تقديم مذكرات أو مستندات تكميلية في الأجل الذي تحدده، والحكم بغرامة على من يتكرر منه طلب التأجيل لسبب واحد) إلا أنها مهمة قضائية في طبيعتها تقوم على حكمة تشريعية كشفت عنها المذكرة الإيضاحية لقانون المشار إليه.

تستهدف أساسا تجريد المنازعات الإدارية من لدن الخصومات الفردية، باعتبار أن الإدارة خصم شريف، لا ينبغي إلا معاملة الناس جميعا طبقا للقانون على حد سواء، ومعاونة القضاء الإداري من ناحيتين: إحداهما أن يرفع عن عاتقه عبء تحضير القضايا أو تمهيتها للرافعة حتى يتفرغ للفصل فيها، والأخرى تقديم معاونة فنية ممتازة تساعد على تمحيص القضايا تمحيصا يرضى ما أظلم من جوانبها، ويحلو ما غمض من وقائعها برأى تتمثل فيه الحيدة لصالح القانون وحده. وبهذه المثابة فإن تلك المهمة. وهذه هي طبيعتها. لا تجعل من الهيئة طرفا ذا مصلحة شخصية في المنازعة، تملك بهذه الصفة التصرف في مصيرها أو في الحقوق المتنازع عليها.

٢ — لئن كان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة. قد جعل من اختصاص هيئة المفوضين وحدها - سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب ذوي الشأن إن رأى رئيس الهيئة وجها لذلك - حق الطعن أمام المحكمة العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية باعتبار أن رأيها تتمثل فيه الحيدة لصالح القانون وحده الذي يجب أن تكون كلمته هي العليا، إلا أن الهيئة متى حركت المنازعة بهذا الطعن استمرت معتبرة قائمة بين أطرافها فلا تملك الهيئة التصرف في الحقوق المتنازع عليها فيها، أو في مصير المنازعة بترك الخصومة في الطعن، بل يظل ذلك من شأن المصوم وحدهم، تفصل فيه المحكمة طبقا للقانون. (الفتية رقم ١٥٣٣ سنة ٢٠ بق الهيئة السابقة).

بطالب بالعلاوات المتأخرة أو بزيادة في الأجر .

(القضية رقم ١٦٩٢ سنة ٢ ق بالعبية السابقة) .

١١٤

١٨ يناير سنة ١٩٥٨

موظف . تله من السلك الإدارى إلى السلك
الكتابى في ظل أحكام الرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة
١٩٥٣ بغير اتباع الإجراءات التأديبية . صحته قانوناً
إذا خلا من إساءة استعمال السلطة .

المبدأ القانونى

لاحجة في القول بأن نقل الموظف من السلك
الإدارى إلى السلك الكتابى في ظل أحكام
الرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣ ، بغير اتباع
الإجراءات التأديبية يعتبر مخالفاً للقانون ،
لانطوائه على عقوبة تأديبية مقننة دون اتباع
إجراءاتها التى نص عليها القانون ، ذلك لأن
هذا النقل إنما يتم بناء على الرخصة التشريعية التى
أجازته لجنة الإدارة استثناء من أحكام
المادة ٧ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ ،
بشأن نظام موظفى الدولة ، والى خرجت على
أحكام هذا القانون من حيث عدم استلزام
ارتكاب ذنب تأديبى لنقل الموظف من السلك
الأعلى إلى السلك الأدنى من جهة ، ومن حيث
عدم تطلب اتباع الإجراءات التأديبية المقررة
في القانون المذكور لإمكان تنزيل الموظف
من جهة أخرى ، وذلك ابتغاء سرعة تحقيق
الأغراض التى استهدفها المشرع من تقرير
هذه الرخصة بشغل الوظائف الحكومية
الكثيرة الشاغرة وقتذاك ، بالنقل أو الترقية
دون إعطاء ودون التقيد ببعض أحكام قانون

١١٣

١٨ يناير سنة ١٩٥٨

كادر العمال . طبيعة الرابطة القانونية بين العامل
والحكومة تتحدد بنوع العمل أو الحرفة التى عين فيها
عند التعاقد . بخدمتها . اللجان التى تشكل بالوزارات
لتطبيق كادر العمال لأحكامه للناس بهذا الوضع والاستثناء
من أحكام ذلك السكادر . مثال .

المبدأ القانونى

إن طبيعة الرابطة القانونية بين العامل
وبين الحكومة إنما تتحدد بنوع العمل
أو الحرفة التى عين فيها عند التعاقد بخدمتها ،
وهذا الوضع الواقعى لا يمكن المساس به
بدعوى أن اللجنة الفنية المشكلة بالوزارة
لتطبيق كادر العمال على عمالها رأت اعتباره في
درجة أعلى ، من تاريخ تعيينه ، لأن هذه
اللجنة لا سلطة لها في الاستثناء من أحكام
كادر العمال ، ولا في تبديل مركز قانونى تتحدد
بقرار التعيين . فإذا كان الثابت أن المدعى قد
طبق عليه كادر العمال تطبيقاً خاطئاً بواسطة
تلك اللجنة التى لم تخول سلطة الاستثناء من
أحكامه ، وكانت نتيجة ذلك أن منح أجر
الصانع الدقيق وهو ٣٠ يوماً من بدء التعاقد
بخدمة الحكومة في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ ،
ثم خصم منه ١٢ ٪ فأصبح أجره اليومى
٢٦٥ ملياً في أول مايو سنة ١٩٤٥ ومنح
علاوتين دوريتين في أول مايو سنة ١٩٤٦ ،
وفي أول مايو سنة ١٩٤٨ ، فبلغ هذا الأجر
٣٠٥ ملياً ، مع أن قواعد كادر عمال اليومية
وهى التى تنطبق وحدها بالترجيح على حالته
باعتباره معيناً قبل تاريخ العمل بها - ما كانت
تسمح بوضعه في غير درجة مساعد صانع
التي عين فيها فعلاً ، فليس له حيايل ما تقدم أن

الخاص بقواعد الترقية والتدرج الواردة بكادر عمال النقل العام لمدينة الاسكندرية تنص على أنه « لا يرقى إلى درجة ملاحظ إلا من بين الأسطوانات ، وتكون الترقية بالاختيار للكفاءة » . ومقتضى هذا النص أن الترقية إلى الدرجة المذكورة جوازية تترخص فيها الإدارة بسلطانها التقديرية . بما لا يعقب عليها في ذلك ، ما دام خلا قرارها من إساءة استعمال السلطة ، وأنها لا تندو حتمية بعد قضاء العامل مدة معينة في درجته ، بل تتوقف على درجة كفاءته في العمل من جهة وعلى وجود درجات شاغرة في الميزانية تسمح بها من جهة أخرى .

(القضية رقم ١٧٥٢ لسنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

١١٦

١٨ يناير سنة ١٩٥٨

أ — ملاحظات عسكرية . القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ . احتياقي أحكامه على كل من حصل على عريضة ضابط من تاريخ صدوره ولو كان موظفا ملكيا قبل ذلك . انقضاء هؤلاء بمزايا ذلك القانون سواء في مدد خدمتهم الملكية أو العسكرية .

ب — ملاحظات عسكرية مدة الخدمة بالسودان . المادة الرابعة من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ . القول بقصر تطبيقها على من قضى المدة المنصوص عليها فيها بصفة ضابط دون غيره . في غير محله . حجة ذلك .

المبادئ القانونية

١ — يبين من استظهار المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية والمواد الأولى والثامنة والفقرة الخامسة من المادة الخمسين من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية ، أنها قد نصت جميعاً في جلاء على

نظام موظفي الدولة ، حتى لا تتسلط الأداة الحكومية أو تقتصر في رعاية المرافق العامة ، كما جاء بالمذكرة الإيضاحية للرسوم بقانون آنف الذكر ، وما دام لم يعم دليل من الأوراق على إساءة استعمال السلطة . فإن استعمال الإدارة للرخصة المخولة لها بالقانون في الحدود المرسومة لذلك ، يكون عملاً مشروعاً لا مطعن عليه .

(القضية رقم ١٧٤٦ لسنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

١١٥

١٨ يناير سنة ١٩٥٨

أ — إدارة النقل المشترك باسكندرية . الكادر الخاص بها . الفدرجات التي يدرج فيها العامل حسب هذا الكادر .

ب — إدارة النقل المشترك باسكندرية — الكادر الخاص بها . الترقية إلى درجة ملاحظ . ترخص الإدارة فيها بسلطة تقديرية بعمد عدم إساءة استعمال السلطة .

المبادئ القانونية

١ — إن درجة الأسطى هي درجة أرقى من درجة صانع دقيق ومعادلة للدرجة صانع ممتاز ، حسبما ورد بالمذكرة التفسيرية للكادر العام لجميع طوائف العمال بإدارة النقل المشترك لمنطقة الاسكندرية . المطبق من ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ . تنفيذاً لقرار مجلس الإدارة ؛ إذ يتدرج العامل في فئات الدرجات الفنية التي تحتاج إلى دقة من إشراق إلى مساعد صانع إلى صانع غير دقيق إلى صانع دقيق إلى صانع دقيق دقة ممتازة إلى صانع ممتاز ثم إلى أسطى فلاحظ .

٢ — إن المادة السادسة من البند ثالثاً ،

المذكورتين في الفقرة «ب» المدة التي تقضى في السودان بالصوف قبل الحصول على عريضة ضابط . . وبين من الاطلاع على هذه المادة ، ومن استظهار بنصوص القانون الأخرى ، أنه لا وجه للقول بقصر الإفادة من أحكام تلك المادة على من قضى المدة المنصوص عليها فيها ، بصفة ضابط ، دون غيره ؛ إذ في القول بذلك تخصيص بغير مخصص من النص ، ذلك أن الفقرة (ب) من المادة الرابعة جرى نصها كما يلي ، إذا خدم الضابط سنتين كاملتين في السودان . . . ، فهي إنما تحدثت عن خدمة الضابط في السودان . والضابط في مجال تطبيق أحكام قانون المعاشات العسكرية هو من كان كذلك عند تطبيق أحكام ذلك القانون عليه . ولم تنص المادة على أن تكون الخدمة في السودان « في وظيفة ضابط ، ، والأصل أن المطلق يجرى على إطلاقه ما لم يرد من النص ما ينحصره . ولو قصد الشارع إلى غير ذلك لنص صراحة على ذلك . كما نص في المادة ٤٥ من قانون المعاشات العسكرية على كيفية معاملة الضباط المنقولين إلى الخدمة الملكية ، وأحال في بيان كيفية معاملتهم في خصوص المعاش إلى المادة ١٨ من قانون المعاشات الملكية . فضلا عن ذلك فإن القول بغير ما تقدم يؤدي إلى أن يطبق في حق الضابط قانون المعاشات الملكية بالنسبة لمدة خدمته بالسودان وقانون المعاشات العسكرية بالنسبة لما عداها ، وفي ذلك مخالفة صريحة لأحكام المادة الأولى من القانون الأول والمواد الأولى والثامنة والفقرة الخامسة من المادة الخمسين من القانون

أن أحكام القانون الأخير هي وحدها - دون غيرهما من القوانين واللوائح الأخرى - الواجبة التطبيق في حق كل من حصل على عريضة ضابط ابتداء من تاريخ صدور ذلك القانون . وأنه لا يطبق أى قانون آخر في هذا الشأن . كما سوت هذه النصوص في الحكم بين من كان ضابطا من بدء خدمته ومن كان موظفا ملكيا قبل حصوله على عريضة ضابط ، وجمعت المناط في تطبيق أحكام هذا القانون الحصول على العريضة ، فهي قد اعتبرت الموظف الملكي الذي حصل على عريضة ضابط وكأنه ضابط من بدء خدمته دون اعتداد بسابقة خدمته الملكية ، ومن ثم لم أن يطبق في شأنه قانون المعاشات العسكرية بكل ما فيه من مزايا ، ومنها ما نص عليه في المادة الرابعة (الخاصة بمدد الخدمة في السودان) ، سواء عن مدة خدمته الملكية أم عن مدة خدمته العسكرية ، وهذا هو ما نصت عليه صراحة الفقرة الخامسة من المادة الخمسين .

٢ - تنص المادة الرابعة من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ معدلة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٩ ، على ما يأتي : « الضباط الحائزون لرتب قرر لها ماهية خصوصية السودان تكون تسوية معاشهم أو مكافأهم باعتبار هذه الماهية الخصوصية وذلك في الأحوال الآتية : (١) إذا كان الضابط أثناء خدمته في السودان أو وقت الحرب قد أحيل إلى المعاش أو رقت بسبب طاعنات أو أمراض أو جروح جعلته غير قادر على البقاء في خدمة الجيش . (ب) إذا ختم الضابط سنتين كاملتين في السودان لا يدخل في حساب السنتين

على أنه لا يجوز أن يقل ما يصرف من ماهية أو أجر أو معاش مع إعانة غلاء المعيشة إلى موظف أو مستخدم أو صاحب معاش عن جملة ما يتقاضاه من يقل عنه ماهية أو أجراً أو معاشاً . لإنهاء هذه القرارات بأثر رجعي .
سريان هذا الإنهاء على الملوك المنظورة أيما كان مثار النزاع فيها ، وسواء تعلق بالشكل أو بالوضوع .

المبدأ القانوني

صدرت بعض قرارات من مجلس الوزراء مقررة أنه لا يجوز أن تقل جملة ما يصرف من ماهية أو أجر أو معاش مع إعانة غلاء المعيشة إلى موظف أو مستخدم أو صاحب معاش عن جملة ما يتقاضاه منها من يقل عنه ماهية أو أجراً أو معاشاً . ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ فآلني بنص صريح وبأثر رجعي تلك القرارات من وقت صدورهما في الخصوص الذي عينه وما ترتب عليهما من حقوق كانت لنوى الشأن بمقتضاها ، فتعتبر هذه الحقوق وكأنها لم تكن . واستثنى الشارع من ذلك الحقوق التي تقررت بموجب أحكام من محكمة القضاء الإداري أو قرارات نهائية من اللجان القضائية أو أحكام نهائية من المحاكم الإدارية التي حلت عليها ، المحكمة التي أفصح عنها في المذكرة الإيضاحية ، وهي التوفيق من أن يُلغى نص تشريعي حكماً قضائياً . ولكن الشارع من ناحية أخرى نص في الوقت ذاته على أن يسري الحكم الذي استحدثه بأثر رجعي على الدعاوى المنظورة وقت نفاذ ذلك القانون . ثم أصدر القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ معتبراً تلك الدعاوى منتهية بقوة القانون وأن ترد الرسوم المحصلة عليها ، كل ذلك بغير حاجة إلى إصدار حكم فيها باعتبار

الثاني ، كما أنه لا وجه من جهة أخرى لاستنياب حكم مخالف لصريح نص الفقرة د ، سالف الذكر بطريق القياس على ما نص عليه في ختام المادة الرابعة من أنه « لا يدخل في حساب الستين المذكورتين في الفقرة د » المدة التي تقضي في السودان بالصفوف قبل الحصول على عريضة ضابط ، — لا وجه لذلك : (أولاً) لأن هذا النص استثناء من الحكم العام ، والاستثناء لا يقاس عليه ولا يجوز التوسع فيه (وثانياً) لأن استثناء الصف الضباط والعساكر من أحكام المادة الرابعة لا يعتبر في الواقع من الأمر استثناء ، وإنما هو تطبيق سليم لما نص عليه في المادة الثانية من قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ من أنه « لا يجري حكم الاستقطاع على الصف الضباط والعساكر . الخدمات التي لم يجر على مرتبها حكم استقطاع السبعة والنصف في المائة لا يجوز حسابها في تسوية المعاش أو المكافأة ... » ، وما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة السابعة من القانون المشار إليه من أن « ... مدة الخدمة التي قضيت بصفة صف ضابط أو عسكري لا تتوَلَّم أي حق كان في المعاش أو المكافأة » ، ومزود ذلك كله إلى أن مدة خدمة الصف الضباط والعساكر ليست خدمة دائمة بما يستقطع عنها احتياطي المعاش حتى تدخل في تسوية المعاش .

(الفضية رقم ٨٠٢ سنة ٣ في بالهيئة السابقة) .

١١٧

١٨ يناير سنة ١٩٥٨

ماهية . معاش . قرارات مجلس الوزراء التي تنس

عددة حمراً ونوماً . الأتباع المكثرة لاجرة التأديبية ليست كذلك .

ز - قرار تأديبي . ثبوت أن الذنب الإداري الذي ارتكبه الموظف كان محل القرار على سبب صحيح . صحة القرار بقلم التقرر عن الوصف القانوني الذي أورده الواقعة التي استند إليها .

ح - جزاء تأديبي . كاتب عكبه . تبعيته وقت صدور القرار التأديبي لمصلحة غير التي كان يتبعها وقت ارتكابه الفعل المكون للمخالفة التأديبية . اختصاص رئيس المحكمة التي كان يتبعها وقت ارتكابه الفعل بوقوع الجزاء .

المبادئ القانونية

١ - إن سبب القرار التأديبي بوجه عام هو إخلال الموظف بواجبات وظيفته إيجاباً أو سلباً أو إتيانه عملاً من الأعمال المحرمة عليه ، فكل موظف يخالف الواجبات التي تنص عليها القوانين أو اللوائح أو القواعد التنظيمية العامة أو أوامر الرؤساء الصادرة في حدود القانون ، أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته ، أو يقصر في تأديبها بما تتطلبه من حيلة ودقة وأمانة . أو يخل بالثقة المشروعة في هذه الوظيفة ، إنما يرتكب ذنباً إدارياً يسوغ تأديبه . وهذا الذنب هو سبب القرار التأديبي ، فتتبعه إرادة الإدارة إلى توقيع جزاء عليه بحسب الشكل والأوضاع المرسومة قانوناً ، وفي حدود النصاب المقرر .

٢ - متى انتهت الإدارة - بحسب فهمها الصحيح للعناصر التي استخلصت منها قيام الموظف بارتكاب ذنب إداري - إلى تكوين اقتناعها بأن مسلك الموظف كان معيماً . أو أن الفعل الذي أتاه أو التقصير الذي وقع منه كان غير سليم أو مخالفاً لما يقضي القانون أو الواجب باتباعه في هذا الشأن ، كانت لها حرية تقدير الخطورة الناجمة عن ذلك وتقدير

الخصومة منتهية . وبين من ذلك أن المقصود بالأحكام التي لا يمسها الأثر الرجعي هي تلك التي ما كانت وقت نفاذ القانون الأول محل طعن منظور بشأنه دعوى ، أما إذا كان ثمة طعن قائماً بشأنها فيفسر عليها الحكم المستحدث ذو الأثر الرجعي ، باعتبار الطعن فيها دعوى منظور أيا كان مثار النزاع فيها ، وسواء تعلق بالشكل والدفع أو بالموضوع ، ولا مندوحة من اعتبارها منتهية بقوة القانون دون فصل فيها ، سواء في شكلها أو في دفعها أو في موضوعها .

(القضية رقم ٩٥٦ سنة ٣ في رئاسة وعضوية السادة الأساندة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة وسيد علي الصهاوي والسيد ابراهيم الفيواني وعلي ابراهيم بشنادي والدكتور محمود سمح الدين العفيف المستشارين) .

١١٨

٢٥ يناير سنة ١٩٥٨

١ - قرار تأديبي . سببه . إخلال الموظف بواجبات وظيفته إيجاباً أو سلباً أو إتيانه عملاً عموماً .

ب - قرار تأديبي . ثبوت ارتكاب الموظف ذنب إداري . حرية الإدارة في تقدير الخطورة الناجمة عن ذلك وما يناسبها من جزاء في حدود النصاب القانوني . اقتناع الإدارة أو تقديرها في هذا الصدد لا يخضع لرغبة القضاء الإداري .

ج - قرار تأديبي . عدم وقوع أي إخلال من الموظف . للمحكمة تقدير ذلك في حدود رعايتها القانونية . لأجل الجزاء لانعدام ركن السبب .

د - موظف . صدور أمر من رئيسه بتكليفه بعمل معين . وجوب أداء العمل بمتانة ولو لم يكن مختصاً بما كلف به . تهاونه في أداء ذلك العمل . مجازاته .

هـ - جزاء تأديبي . شيوع التهمة بغير سبب لبرائة من العقوبة الجنائية ولكنه لا ينشئ على الدوام مانعاً من اللواخنة التأديبية .

و - جزاء تأديبي . الجرائم اللوجبة للعقوبة الجنائية

الذنب الإداري والجريمة التأديبية ليست كذلك، إذ مردها إلى الإخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها بوجه عام.

٧ - إذا كان تكليف الكاتب الأول للدعي بالمعاونة في عملية عد النقود الواردة للمحكمة ينفي عنه ما أخذه القرار المطعون فيه على هذا الأخير من تدخله فيما لا يتصل بعمله بسبب، فإن ما هو قائم في حق المذكور من تهاون في أداء العمل الذي كلف به يكفي لحمل القرار على سبب صحيح هو ركنه المبرر للإبقاء عليه، بقطع النظر عن الوصف القانوني الذي أورده للواقعة التي استند إليها.

٨ - إن رئيس المحكمة الابتدائية التي وقع في دائرتها الفعل المكون للمخالفة التأديبية يملك أن يوقع الجزاء على الكاتب المنسوب إليه الإعمال إذا ثبت أنه يعمل بإحدى جزئياتها وقت وقوع هذه المخالفة، وإن أصبح عند المجازاة تابعاً لمحكمة أخرى نقل إليها بعد ذلك.

(الضحية رقم ١٧٢٣ سنة ٧ في رئاسة وعضوية السادة الأساقفة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة والسيد إبراهيم الفيوان وعلي إبراهيم شنداق والذكور عمود سمد القين العريف ومصطفى كامل اسماعيل للمستشارين).

١١٩

٢٥ يناير سنة ١٩٥٨

لجنة شئون الموظفين - اعتبار قرارات الفرقة الصادرة منها معتمدة من الوزير إذا لم يبين اعتراضه عليها خلال شهر من رفضها إليه - الوقت الذي يحسب منه هذا الميعاد - المادة ٢٨ من قانون نظام موظفي الدولة.

ما يناسبها من جراء تأديبي في حدود النصاب القانوني. دون أن يخضع اقتناعاً أو تقديرها في ذلك لرقابة القضاء الإداري.

٣ - إذا انعدم المأخذ على السلوك الإداري للموظف. ولم يقع منه أي إخلال بواجبات وظيفته أو خروج على مقتضياتها - والمحكمة تقدير ذلك في حدود رقابتها القانونية - فلا يكون ثمة ذنب إداري، وبالتالي لا محل لجزاء تأديبي؛ لفقدان القرار في هذه الحالة لركن من أركانها وهو ركن السبب.

٤ - إن إطاعة التكليف الصادر من الرئيس المرؤوس تفرض على من وجه إليه - ولو لم يكن مختصاً بما كلف - قدراً من الحيطة التي تتطلبها عناية الرجل الحرص، فإذا ثبت أن كاتب أول المحكمة قد كلف كاتب الجلسة بالاشتراك مع كاتب التحصيل في عملية عد نقود واردة للمحكمة لدى تسليمها إلى القائم بعملية الصر إيجاباً لمقدارها فإن كل تهاون في هذا الاجراء يعد تقريباً في العناية المطلوبة في أعمال الوظيفة موجباً للمساءلة.

٥ - إذا كان شيوخ التهمة سبياً للبرامة من العقوبة الجنائية، فإن ذلك لا ينهض على الدول ما منعاً من الموازنة الادارية التأديبية ولا سيما متى أمكن إسناد فعل إيجابي أو سلبي محدد إلى الموظف يعد مساهمة منه في وقوع المخالفة الادارية التي سوغت ارتكاب الواقعة الجنائية المجهول فاعلها.

٦ - إذا كانت الجرائم الموجبة العقوبة الجنائية محدودة في قانون العقوبات والقوانين الأخرى حصراً ونوعاً. فإن الأفعال المكونة

١٢٠

٢٥ يناير سنة ١٩٥٨

حكم . تفسير . الضمير ليطالب إلا بالنسبة لقضاء
الوارد في المنطوق أو في الأسباب المرتبطة به ارتباطاً
مكتوفاً بجزء منه أو مكملاً له ، وذلك عند التوضيح الذي
يقتضى استجلاء . عدم مجاوزة حدود التفسير إلى
التعديل . مثال .

المبدأ القانوني

إن المشرع أجاز في المادة ٣١٦ من قانون
المرافعات المدنية والتجارية النصوم أن
يطلبوا إلى المحكمة التي أصدرت الحكم
تفسير ما وقع في منطوقه من غموض أو
إبهام ، وذلك بطلب يقدم بالأوضاع المعتادة
لرفع الدعاوى ، ونص في المادة ٣١٧ من
القانون المشار إليه على أن الحكم الصادر
بالتفسير يعتبر من كل الوجه متمماً للحكم
الذي يفسره ؛ أي ليس حكماً مستقلاً . ومفاد
هذا أن طلب تفسير الحكم لا يكون إلا
بالنسبة إلى قضائه الوارد في منطوقه ، وهو
الذي يجوز حجية الشيء المقضي به أو قوته
دون أسبابه إلا ما كان من هذه الأسباب
مرتبطاً بالمنطوق ارتباطاً جوهرياً ومكتوفاً
لجزء منه مكملاً له ، كما لا يكون إلا حيث يقع
في هذا المنطوق غموض أو إبهام يقتضى
الإيضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكمة
فيما غمض أو أبهى ، ابتغاء الوقوف على حقيقة
المراد منه ، حتى يقتضى تنفيذ الحكم بما يتفق
وهذا القصد . ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير
متمماً للحكم الذي يفسره من جميع الوجوه
لا حكماً جديداً ، وبذا يلزم أن يقف عند حد
إيضاح ما أبهى بالفعل بحسب تقدير المحكمة
لا ما تنبئ على ذوى الشأن فهمه على الرغم

المبدأ القانوني

إن اعتبار قرارات لجنة شئون الموظفين
في الترقية معتمدة ونافاذة طبقاً للمادة ٢٨ من
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام
موظفي الدولة إذا لم يعتمدها الوزير ولم يبين
اعتراضه عليها خلال شهر من تاريخ رفضها
إليه ، منوط بأن تعرض تلك القرارات فعلاً
وحقيقة على الوزير نفسه للنظر في اعتمادها
أو عدم اعتمادها خلال هذا الأجل الذي
لا يسرى إلا من تاريخ هذا العرض الحقيقي
عليه ؛ ومن ثم فإذا كانت صحيحة سواء بناء
على طلب اللجنة أو على طلب الجهة الإدارية
المختصة فلا يكون ثمة موضوع معروض عليه
وكذلك إذا ثبت أن القرارات أرسلت إلى
الوزارة وليس إلى الوزير ، فرأت الوزارة
قبل عرض الأمر عليه استيفاء ما يلزم كي
يكون الموضوع صالحاً للعرض عليه ، ولما
استوفى ذلك عرض عليه ، فلا يسرى ميعاد
الشهر عندئذ إلا من تاريخ هذا العرض الحقيقي
عليه ؛ وحكمة ذلك ظاهرة مستفادة من حكم
اللزوم وطبائع الأشياء ، لأن عدم الاعتراض
على القرارات خلال الميعاد المشار إليه هو
بنتيجة اعتناء الوزير ضمناً لما ، فلم يكن يفترض
مثل هذا الاعتقاد ويصادف علناً أن يتم العرض
فعلاً وحقيقة على الوزير نفسه .

(القضية رقم ٩٢٣ سنة ٣ ق وثلاثة عضوية
السادة الأساتذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة
وسيد علي المرادوي والسيد إبراهيم الديواني وعلى
إبراهيم بنداوي والدكتور محمود سعد الدين الشريف
المختارين) .

لقواعد الإنصاف الصادرة في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤) . وإنما قضت باستحقاقه تسوية المنازعة على أساس قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ وفقاً لقاعدة التصالح التي تضمنها هذا القرار والأرقام التي حددها ، وذلك نظراً إلى أن الاعتماد المالى لتنفيذ قواعد الإنصاف بالنسبة إلى أمثال المدعى من حملة مؤهله لم يصدر ، وما فتح إنما هو اعتماد مالى لإنصاف خديم المساجد كطائفة ، لا بوصفهم حملة مؤهلات دراسية بل بغض النظر عن هذه المؤهلات باعتبار وظائفهم ذات مرتب ثابت لا يحتاج شاغلها إلى مؤهل — إذا ثبت ما تقدم فإن دعوى التفسير التي يستهدف بها المدعى في حقيقة الأمر إعادة طرح المنازعة من جديد فيما سبق أن فصلت فيه المحكمة من الطلبات بما لا غرض ولا إبهام تكون في غير محلها ، ويتعين القضاء برفضها وإلزامها بمصروفاتها .

(القضية رقم ١٤ سنة ٤ في رئاسة ومضوية السادة الأساتذة السيد على السيد رئيس مجلس الدولة والسيد إبراهيم الدويان وعلى إبراهيم بنفادى والكتور محمود سمح الدين العريف ، ومصطفى كامل ، إسماعيل المستشارين) .

من وضوحه ، وذلك دون المساس بما قضى به الحكم المقرر بنقص ، أو زيادة ، أو تعديل والإلا كان في ذلك إخلال بقوة الشيء المقضى به . وفى هذا النطاق ، يتحدد موضوع طلب التفسير ، فلا يكون له محل إذا تعلق بأسباب منفكة عن المنطوق ، أو بمنطوق لا غرض فيه ولا إبهام ، أو إذا استهدف تعديل ما قضى به الحكم بالزيادة أو النقص ولو كان قضاؤه خاطئاً ، أو إذا روى إلى إعادة مناقشة ما فصل فيه من الطلبات الموضوعية أيا كان وجه الفصل في هذه الطلبات ومن ثم إذا ثبت أن الحكم المطلوب تفسيره قد انتهى إلى القضاء صراحة في منطوقه بإلغاء الحكم المعلوم فيه ، وباستحقاق المدعى تسوية المنازعة على أساس قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ ، وكان الواضح من المنطوق والأسباب أن المحكمة لم تستجب إلى طلبات المدعى الأصلية التي يبيد تكرارها تحت ستار دعوى التفسير ، (وهى منحه الدرجة التاسعة براتب قدره خمسة جنيهات شهرياً من بدء تعيينه بوصفه حاصللاً على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية بالتطبيق

الشهر العقاري والتوثيق

بحوث ومبادئ تعددها مصلحة الشهر العقاري

عقود البهائين

لماذا رفضت مصلحة الشهر العقاري توثيقها ؟

لأستاذ عبد المجيد بدر

مدير إدارة التوثيق

طلب بعض أفراد ينتسبون إلى طائفة البهائية توثيق عقود زواجهم أو إنشاء مؤسسات لطاقتهم . وقد بدأ الأستاذ س . ف . الحامى بتقديم ثلاثة عقود زواج لبعض موكله من البهائيين لمكتب القاهرة على اعتبار أنهم من غير المسلمين لم شريعتهم وأحكامهم الخاصة بأحوالهم الشخصية استناداً إلى المادة ٣ من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ .

وقدم الأستاذ س . ف . الحامى بالنيابة عن المحفل الروحاني للركزي البهائيين في يناير سنة ١٩٥٥ طلباً بتوثيق مشروع نظام إنشاء مؤسسة للطباعة والنشر يديرها أعضاء المحفل المذكور غرضها طباعة ونشر كافة للطبوعات الخاصة بالديانة البهائية .

رأى المصلحة وإجراءاتها :

وقد قامت المصلحة ببحث هذين الطلبين من الناحيتين القانونية وللوضوعية الدينية وانتهت إلى رفض هذين الطلبين بعد موافقة مجلس النولة على ما أرتأته بهذا الشأن .

قد استعرضت للدكرة للقدمة منا عن المصلحة اختصاص مكاتب التوثيق على ضوء المادة ٣ من قانون التوثيق وما جاء بشأنها في مذكرته الإيضاحية وأبانت تطور اختصاص المحاكم الشرعية بالنسبة لغير المسلمين وكذلك المجالس المليّة منذ إنشائها حتى الآن والأوضاع المقررة بالنسبة لهم قبل وبعد صدور قانون التوثيق والتي يمتنعها تختص الأخيرة عند انعقاد ملّة طالبي الزواج والأولى عند اختلاف الملّة وبالنسبة للطوائف غير المعترف بها — ثم ذكرت كيف نشأت البهائية والتصاليح التي احتوتها وسارت عليها ومركزها بين البيانات ولدى الحكومات — وجاء فيها :

نسأه البهائية :

يخلص من مطالعة كتب العقائد والفرق أن البهائية البابية نشأت بطهران في غمار مذاهب الشيعة الأممية . حيث كان الأخوان يحيى وحسين الملقب بهاء الله من أتباع ميرزا علي محمد الذي ادعى أنه المهدي المنتظر . وهي العقيدة التي كانت تسود تلك الأنحاء وكان يمزج التعاليم الإسلامية بتنف فلسفية وصوفية وكتب في ذلك كتابه « البيان » وأخذ يهدم من كان يرفض دعوته فشكت عليه الحكومة الإيرانية بالإعدام رمياً بالرصاص . ونسبت إلى الأخوين يحيى وحسين التحريض على الثورة من أجل شيخهما وسجنتهما قتلهم في روسيا ونقلها إلى بغداد ثم نعتهما الحكومة العثمانية إلى أدننه بعد أن سجنتهما بالأساتنة ثم نقلت البهلاء إلى عكا . وهناك انقرد بالدعوة وسمى شيعته البهائية ونشر أجزاء من كتابه « الأقدس » كما انقرد بها من بعده أحد ولديه — عبد البهاء — لقيام الوحدة الباطنية بينهما . ويسدو أن البهلاء كان ينحرو نحو شيخه أولا . فقد ذكرت كتبهم أن سنة ١٨٤٤ التي اتمرت مبدأ لدعوته في طهران سنة ١٢٦٠ هـ التي تروى بض الأحاديث النبوية أنها تشهد بظهور الموعود « المهدي »^(١) وإن كانت هذه هي السنة التي أعلن فيها الباب دعوته وكان ميرزا حسين الذي لقب فيما بعد بهاء الله أحد تلاميذه المخلصين إلى أن أعدم سنة ١٨٥٠^(٢) .

أصولها وتعاليمها :

ثم أعلن أنه باب الله ودعا إلى دين جديد يقوم على أساس المحبة والوحدة بين الناس . ونبت الخلافات والتخاصات في الأفكار البشرية والأنظمة الاجتماعية . كما أعلن أن الأوامر الإلهية تتشكل بحسب مقتضيات الزمان^(٣) . ويوضح أن الدين الجديد لم يأت بمعتقد قد سائر الأصول الإسلامية مع تعديل في المسائل الخلافية فقصر الصلاة والصيام وأنصب الزكاة ومنع التعدد وحدد الطلاق . وحمل في المسيحية على الرهنة وما يتصل بها . وقد الأطمة والأشربة في الموسوية . وخالف الجميع في رجعة المسيح عليه السلام . وفيما يخص اللجنة والنار إذ اعتبرهما من أمور الرمزية ، واندمج في المبادئ الزردعية . وعنى بالأنظمة الاجتماعية عناية الباحثين المحدثين بها وكأنما أخذ من الترائع الأخرى ما هو بعيد عن الجدول والخلاف تنشأ مع مبادئ دعوته في أن يكون الناس جيشاً واحداً وأسرة واحدة .

مركزها العربي والعراقي :

لم يكن هذا « الدين » الجديد مصحوباً بمججزات يؤيد بها البهلاء بشته ، ويؤكد رسالته ويدبراً عنه الاعتقاد بأنه بدأ كسائر الشيعية الذين دانوا بالمهدوية وتملقوا بالموعود (المهدي المنتظر) اللهم إلا بعض نبوءات نسبت إليه وإلى ابنه وخليفته عبد البهلاء عباس كثيراً ما تحدث لأحاديث الناس وهي إن صدقت حيناً فإنها تختلف أحياناً كثيرة .

(١) مشارق الأنوار ص ٣٩ .

(٢) بهاء الله والصبر الجديد للبروفيسر اسلمنت ص ٣٢ .

(٣) المرجع السابق ص ١٧٢ وما بعدها .

بل أن كتابه « الأقدس » وهو مصدر « الشريعة » البهائية رغبا عن كونه مزيجاً من العربية والفارسية قد لوحظ في الأجزاء التي ظهرت منه أخطاء لغوية دعت إلى احتجابه لإعادة طبعه وما زال محجوباً حتى اليوم . على أن هذه الظاهرة لم تظهر بعد بحماية دينية من أية دولة رغم الإنعام على البهاء ببشأن فارس في الامبراطورية البريطانية . كما لم يحصل الاعتراف بها رسمياً أو ضمناً من حكومة أجنبية .

أما الحكومة المصرية فلم يحصل منها اعتراف بهذه الطائفة سواء بأمر عال أو بقرار من وزير الداخلية مع أن ذلك ضروري للتأكد من أن الأشخاص المعنوية . تجارية ، أو دينية ، أو اجتماعية ، ليس في وجودها مخالفة للنظام العام سيما وأن الأموال الشخصية محكومة بمصر بالقانون الديني . والمهيات لها نظامها وأحكامها وسلطانها التي يجب أن تنال إقرار الحكومة وموافقتها^(١) .

ولتصور لزوم هذا الاعتراف في بلد دينها الرسمي الإسلام الذي يدين بأن رسوله خاتم الأنبياء والمرسلين مع ملاحظة أن المادة (٢) من قانون الأحوال الشخصية المنشور على مقتضى الشريعة البهائية نصت على أن بعد دقت لإثبات الاقتراق والطلاق من جهة الحكومة بناء على طلب المهمل الروحاني إلا أن هذا الدقت المنتظر لم يمد بعد ولا تزال هذه الطائفة تقتصر إلى الاعتراف اللازم .

والنتيجة :

ويستفاد مما تقدم أن البهائية نشأت قبل منتصف القرن التاسع عشر في طهران كإحدى فرق الشيعة الأممية التي تربو على الثلاثين والتي تدعى كثيرها من المسلمين ببقيدة ظهور المهدي المنتظر إماماً يخلص الأرض عدلاً وسلاماً ثم زاد في تطور دعوتهم وساعد على امتدادها وجود ما يماثل هذه العقيدة في الهياتين المسيحية والموسوية في رحمة السيد المسيح عليه السلام ليكون خلاصاً للعالم من للظلم والآثام إذ قال بهاء الله إنه هو ذلك للوعود ودعا على هذا الأساس إلى الوحدة بين الأجناس ليكونوا أمة واحدة ...

وهم قد بدأوا مسلمين ولا يزالون كذلك في أسمائهم وهياتهم الرسمية للوظائف منهم في الحكومة سابقين وحاليين مما لا يتوافر معه الاطمئنان إلى اعتبارها شريعة مساوية حقيقية مسلماً بها ... وعلى كل حال فهي لم تحصل بعد على اعتراف من الحكومة بها يتضمن بطبيعة الحال بحث أنظمتها وعلاقتها وظروفها وتماثلها للتحقق من أنه ليس في وجودها مخالفة للنظام العام كما تقدم — ويبدو هذا أساساً ليقضى لمكاتب التوثيق كجهة حكومية قبول صفتها الطائفية وتطبيق ما تحتويه شريعتها من مبادئ ونصوص ...

وللى أن يتم ذلك يكون مكتب التوثيق غير مختص الآن بإجراء عقود الزواج طبقاً لتعاليم البهائية إذ أن اختصاص المحاكم الشرعية لا يزال قائماً في هذه الحالة باعتبارها صاحبة الولاية في مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين وغيرهم ما دامت لا تدخل في اختصاص محكمة أخرى ولها أن تجريها وفقاً للأحكام وما قد يكون لديها في هذا الصدد من منشورات وتعليمات .

(١) مبادئ القانون الدولي الخاص للدكتور حميد زكي س ٣٧٤ و ٤٤٤ وما بعدها .

وقد وضعت المصلحة المذكورة المشار إليها بعد أن طلبت من وزارة الداخلية إغادتها عما إذا كانت طائفه البهايين من بين الطوائف المعترف بها روحياً وهل لها لوائح رسمية تنظم أحوالها الشخصية فأجابت هذه الوزارة بأنها لا تعترف بالطائفة المذكورة كطائفة دينية إذ المعترف به هي طوائف الأديان السابوية دون غيرها وليس لدى الوزارة علم بلائحة البهايين ولا مدى حجيتها...

استطلع رأي مجلس المرونة :

وقد حدث أن تقدم بعد هذا الأستاذ س. ف. الهامى إلى المصلحة يطلب بوصفه وكلاء عن المحفل الروحاني المركزي البهايين بشأن توثيق مشروع النظام التأسيسي لمؤسسة تسمى « المؤسسة البهاية للطباعة والنشر » وقد استطلعت المصلحة رأي مجلس الدولة فأجابت إدارة الفتوى والتشريع بالتالي :

اطلعت على كتابتي المصلحة رقمى ٣٢ توثيق المؤرخ فى ١٩٥٥/١/٢٧ و ٧٢ توثيق المؤرخ فى ١٩٥٥/٢/١٦ وحاصلهما أن الأستاذ س. ف. الهامى قد قدم طلباً لمكتب توثيق القاهرة بصفته وكلاء عن المحفل الروحاني المركزي البهايين ذكر فيه أن أعضاء المحفل يستزمون إنشاء مؤسسة تسمى « المؤسسة البهاية للطباعة والنشر » غرضها طباعة ونشر الكتب والمؤلفات والنشرات والجرائد ، والمجلات البهاية وبالجملة كافة المطبوعات الخاصة بالهيئة البهاية . وأرفق بطلبه مشروع النظام التأسيسي لتلك المؤسسة طالباً توثيقه طبقاً للمادة (٧) من القانون المدنى الذى تنص على أن يكون إنشاء المؤسسة بسند رسمى أو بوصية .

كما ذكر السيد الهامى فى طلبه أن مأمور التوثيق قد أبدى اعتراضاً على ذلك مبناه التشكيك فى إقرار الجهات المختصة وموافقتها على أغراض هذه المؤسسة واستطرد من ذلك إلى القول بأن هذا الاعتراض فى غير محله لأن حرية الاعتقاد مكفولة للجميع .

وقد أوضحت المصلحة فى كتابتها الأول أن طائفة البهايين لم تظهر بعد بحماية دينية من أية دولة من الدول ولم يعترف بها رسمياً أو ضمنياً من الحكومات الأجنبية أو من الحكومة المصرية سواء بأمر عال أو بقرار من وزير الداخلية مع أن ذلك ضرورى لتأكيد من أن الشخصيات المعنية تجارية كانت أو دينية أو اجتماعية ليس فى وجودها ما يخالف النظام العام .

كما أوضحت أيضاً أن وزارة الداخلية سبق أن أفادتها بكتابها رقم ٥٩ - ٤٦ - ١١ المؤرخ فى ١٩٥٤/٦/٣ بأنها لا تعترف بالطائفة المذكورة كطائفة دينية إذ المعترف به هي طوائف الأديان السابوية وليس لدى وزارة الداخلية علم بلائحة البهايين ولا مدى حجيتها .

فتوى إدارة الرأى بمجلس المرونة :

وإذ يطلبون الرأى فيما إذا كان من الجائز توثيق المحرر المذكور من عدمه نحيب بأنه مبين من مشروع نظام التأسيس للمؤسسة المشار إليها أن للادة الأولى منه قد بينت إسم المؤسسة وبينت المادة الثانية مركز المؤسسة فلهذا مقر المحفل الروحاني المركزي لتلك الطائفة بالقاهرة ثم حددت المادة الثالثة

أغراض تلك المؤسسة بأنها طباعة ونشر الكتب والمؤلفات والنشرات والجرائد والمجلات وبالجملة كافة المطبوعات الخاصة بالديانة البهائية أو النصلة بها . وكذلك القيام بجميع الأعمال المتعلقة مباشرة أو بطريق غير مباشر بالطباعة والنشر وغيرها من الأعمال التي تساهم بأي وجه من الوجوه في تحقيق هذا الغرض .

ثم انتقلت المادة الرابعة إلى بيان الموارد التي تتكون منها القصة المالية لتلك المؤسسة وجاءت المادة الخامسة فنصت على أن يتولى إدارة المؤسسة مجلس إدارة مكون من نفس أعضاء المحفل الروحاني المركزي للبهائيين بمصر والسودان دون أن تحدد أسماءهم وجمعت لذلك المجلس السلطة والياو حق القيام برسم السياسة العامة التي تدير عليها المؤسسة كما عهدت بالإدارة الفنية إلى لجنة ثلاثية بينها ذلك المجلس . . . الخ . . .

وبعد ذلك نظمت المادة السادسة الإجراءات التي تتبع في شأن القروض التي تقدمها المؤسسة لتحويل أعمالها .

وأوضحت المادة السابعة كيفية تعديل نظام المؤسسة فجعلت لمجلس الإدارة الحق في ذلك . و انتهت المادة الثامنة إلى بيان مصير أموال المؤسسة في حالة انتهائها لأي سبب من الأسباب فنصت على أنه يؤول إلى المحفل الروحاني المركزي للبهائيين بمصر والسودان .

ومن حيث إن المادة (٨٠) من القانون المدني قد نصت على أن الجمعيات الخيرية والتعاونية والمؤسسات الاجتماعية ينظمها القانون .

ومن حيث إن المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٤٥ الخاص بالجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية قد بدأت بإيراد تعريف للجمعية الخيرية والمؤسسة الاجتماعية ثم عقت على ذلك باسقاط أن تكون أغراض ووسائل أي منها غير مخالف للنظام العام أو الآداب العامة أو الأمن العام فنصت صراحة على أن تعد مؤسسة اجتماعية كل مؤسسة تنشأ بمال يجمع كله أو بعضه من الجمهور لخدمة معينة أو غير معينة سواء كانت هذه المؤسسة تقوم بأداء خدمة إنسانية أو دينية أو فنية أو اجتماعية أو زراعية أو رياضية أم بأي غرض آخر من أغراض البر أو النفع العام . ويشترط في جميع الأحوال ألا يقصد إلى ربح مادي للأعضاء وألا تكون أغراض الجمعية الخيرية أو المؤسسة الاجتماعية ووسائلها في تحقيق هذه الأغراض مخالفة للنظام العام أو الأمن العام أو الآداب العامة .

ومن حيث إنه يتبين من نص المادة الثالثة من مشروع نظام المؤسسة البهائية للطباعة والنشر أن غرضها ينحصر في نشر الفاية البهائية وأنها لم تحدد الوسائل إلى ذلك تحديداً دقيقاً إذ قالت « إن لها القيام بجميع الأعمال النصلة مباشرة أو بطريق غير مباشر بالطباعة والنشر وغيرها من الأعمال التي تساهم بأي وجه من الوجوه في هذا الغرض » .

ومن حيث إن تعاليم الطائفة البهائية كما بين من كتبها وكما سبق أن استظهرتها محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة في حكمها الصادر بتاريخ ١٩٥٢/٥/٢٦ في القضية رقم ١٩٥ سنة ٤ قضائية ترى إلى بث عقائدها فلسفة تناقض أصول الدين الإسلامي وعقائده وتنتهي إلى تشكيله للمسلمين في آيات

كتابهم وفي نبيهم بل إياها تخالف كل الأديان السماوية .

ومن حيث إن محاولة نشر هذه العقائد الفاسدة وإذاعة كتبها وتعاليمها في بلد دينه الرسمي الإسلام . وما يترتب على ذلك من تكدير لاسلم العام وإثارة للخواطر . وإهاجه للشعور لما تؤدي إليه فعلا من تعرض للأديان القائمة وإثارة للؤمنين بها يصمم أغراض هذه المؤسسة بدم مشروعيها وغالفتها للنظام العام والأمن العام إذ النظام العام كما هو معروف هو كل ما يرتبط بمصلحة عامة تحس النظام الأعلى للجمع سواء كانت هذه المصلحة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية وقد بينت وزارة الداخلية بكتابها المشار إليه في الوقائع (وهي القيمة على حفظ النظام العام والهدوء على الأمن العام) أنها لا تتعرف بالطائفة المذكورة كطائفة دينية إذ المتعرف به هو طوائف الأديان السماوية دون غيرها . وليس لدى وزارة الداخلية علم بلائحة البهائيين ولا مدى حجبها .

ومن حيث إنه والحال ما تقدم من مخالفة أغراض المؤسسة للنظام العام القائم في مصر فإن في ذلك ما يهدد بالقصد المراد توثيقه عن الصحة ويمتعه بالبطالان .

معنى حرمة العقيدة :

ولا محل جد ذلك للاعتراض بأن حرية العقيدة مخالفة وأن الفتوة تحمي حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد . إذ المراد بالأديان في هذا الشأن هو الأديان المتعرف بها وليس من بينها الدين البهائي . وقد ردت محكمة القضاء الإداري على كل ما يثار في هذا المقام من حجب في حكمها سالف الإشارة فيكون الرجوع إليه .

والواقع أن مبدأ إطلاق حرية العقيدة لا يمس حرية الفرد في الاعتقاد فيما يراه من الديانات والمقصود بالاعتقاد في هذا المعنى الإرادة أو النية الكامنة في نفس الشخص والتي لا يجوز له التعبير عنها بمظهر خارجي لمثل إلا في حدود ما يسمح به النظام الأساسي للدولة والنواحد التي يقوم عليها هذا النظام . ومنها أحكام الشريعة الإسلامية التي لا تتعرف بالدين البهائي وما انطوى عليه من زيغ وفساد .

وعلى ذلك فلا يمكن إجبار الفتوة على الاعتراف بهذا الدين أيّا كان مظهر هذا الاعتراف وسواء طلب منها ابتداءه في صورة توثيق عقد مؤسسة خاصة بنشر تعاليم ذلك الدين أو في أية صورة أخرى .

سلطة المومنين في رفض توثيق المحرمات :

ولما كانت المادة السادسة من القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٤٧ الخاص بالتوثيق تنص على أنه : إذا كان المحرم المطلوب توثيقه ظاهر البطلان . كان للموثق أن يرفض التوثيق ويصد المحرم إلى ذوي الشأن بكتاب موصى عليه مع إيداء الأسباب . وواضح أن هذا النص قد جعل للوثوق سلطة تقديرية في رفض توثيق المحرم إذا تبين له بطلانه على أن يبدى أسباب الرفض حتى يكون قراره خاضعاً لرقابة الجهة القضائية التي حددتها المادة السابعة من قانون التوثيق المشار إليه إذا ما طعن أمامها في هذا القرار . لذلك نعتبر بأن يستعمل الموثق سلطته المخولة له بمقتضى نص المادة السادسة سالفة الذكر فيرفض توثيق المحرم الذي نحن بصدده ويبيده إلى صاحب الشأن بكتاب موصى عليه مشتمل على أسباب الرفض المتقدم ذكرها .

صيغ العقود بين الآمس واليوم

لمؤسنا محمد عبر الكرم

مدير للكتبات والمضو الفنى بإدارة البحوث والتشريع
بمصلحة الشهر القارى والتوثيق

لم تكن عقود التملك أو كما كانت تسمى الحجج الشرعية إلى ستين سنة خلت محررة بتلك الصيغة التى نكتبها اليوم فى عقودنا الرسمية والرفقة . التى تتضمن بيانات موجزة عن موعد انعقاد العقد ومكانه والقائم بتوثيقه وأسماه والشهود وللتاقدين مجردة من كل وصف ثم بيان حدود المقار ومساحته بالذقة التى نراعيها اليوم .

قد كانت الصياغة إلى ستين سنة خلت تبدأ بالتحريف بالقاضى التى تمت على يديه عملية التوثيق تحريفاً يعلأ بالمدبح فى شخصه والإطناى فى عدله والاسترسال فى تقدير مكاته . ثم فى التناء على سيد البلاد الذى ولاء ومكن له . ثم ينتقل محرر العقد إلى ذكر شهوده فلا يدخل عليهم بالمستطاب من الإكبار والإجلال . فإذا جاء ذكر البائع وللشترى طالت فى تقديمهما السجب السجاب من وصف يحمل عن الوصف . وتناء دونه كل تناء . فيقول كاتب العقد مثلاً : « باع للجلل للكرم ، السيد الأديب ، والفقيه الأديب ، العالم اللوذعى ، والشريف الأملى ، أستاذ الأساتذة ، ومربى التلامذة ، من تولى بعجده الأديب ، وعلت باسمه الرتب ، قطب الزمان ، ومثل المرفان ، الشيخ دسوقى سرحان ، عريف كتاب سنن .. أو للقرىء ، زاوية العيمان .. » . بل قد تكون مهنة طرف التناقد بعد هذا التناء المستطاب سقاً أو إسكافياً أو حوذياً أو قصاصاً يخص الخير أو مكافياً يكرهم إلى غير ذلك من للهن التى كان يحترفها سواد الشعب فى ذلك العصر .

ويستند محرر العقد فى ديباجته بحجية أو محيقتين من ورقة الحجة فإذا جاء بيان حدود المقار وصفه وصفاً كاملاً ووصف سله وباب حريمه حتى الدواليب للثبته بالحيطان والأرائك الحجرية القائمة بالبنيان والسيل للطل من الجدران على سكان المكان .

ولا تختلف حجج الوقف عن حجج التملك إلا فيما تتضمنه من مأنور القول فى الحص على البر والأمر بالإحسان وبين أيدينا الآن صورة لحجة وقف حررت فى ١٧ صفر سنة ١١١٦ وهى صادرة من يوسف سنن بأما الذى كان أميراً من أمراء مصر فى القرن الحادى عشر الهجرى وقد أوقف بها أطياناً له بالنوقة للاتفاق من رجها على تكية للولوية^(١) وهى لطرافة موضوعها وغرابة مياغتها جديرة بالمطالعة والتأمل .

(١) الشكايا مؤسست خيرية بأوى إليها الفقراء والمياد الزاهدون ليقنأوا بما يجريه عليهم أهل البر من أوزاق وكانت مصر منذ العهد المائى مليئة بالشكايا فكان لكل طائفة من الصوفية تكية فلفشيدنية تكية وللولوية تكية ولليكاشية تكية وقد غنت آثار هذه الشكايا وخاصة بعد أن أوسدت وزارة الأوقاف منذ ربع قرن نكايها بمصروحات اعتماداتها إلى المؤسسات الطبيعية الخيرية وقد بقيت رغم هذا تكية واحدة هى تكية البكتاشية التى كانت قائمة إلى سنة خلت جوار مقام المناورى بسفح المظلم وكانت تقوم فدار متحونة فى الصغر يحوطها بستان يافع ويؤمها مختلف الزوار من أجاب ووطنين .

وقد استهل كاتب حجة وقف المولوية وثيقته بديباجة في الحس على البر والأمر بالإحسان ، وبأن الدنيا دار فناء ، فهي كما يقول « تلك زائل وحال حائل ليست دار خلود وقرار وإنما هي دار عبور ووبرار ، وأن السيد كل السعادة من امتثل للأوامر والنواهي ، وبادر إلى قوله عز وجل « أن تبدر الصدقات فمعاً هي » وقدم بين يديه ما يرجوه عند الله الكريم . واستجاب داعي الحق والفلاح ، والرشد والتجاح ، فدنا وعمل بقوله سبحانه « وأن ليس للإنسان إلا ما سعى » وصنى يقول سيد الأنام ، ومصباح الظلام ، ورسول الملك الملام « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له » .

وتعرض الحجة بعد ذلك شأن كافة الحجج القديمة لشخص الواقف فيقول « هو حضرة أمير الأمراء الكرام وكبير الكبراء الفخام صاحب المز والمجد والاحتشام . الواثق بقوافل لطايف الملك المنان . أمير الأمراء يوسف سنان ، المتقاعد عن بشوية البلاد الجانية ، لا زالت أياديه مطمرة بالوابل الملتان ، مقدمة بحاسن الاحسان ، مبلغاً ما يروم في الرحيم الرحمن ؛ ورغب في تلك الأعمال المحمود شأنها ، الظاهر برهانه ، وبادر إلى اغتنام القرية الرفيعة القدار ، والمثوبة الجيلة المرفوعة في تلك السيار ، والأمور الجزئية المضاعفة بفضل العزيز التفار » .

وتبين غرابة الصياغة في تلك اليهود وأخيه بما يطلع عليك كاتب الحجة بوصف العمل القانوني الذي يقوم به ، فيقول « وقف وحسب وسبل وأكد وأمر وحرر وتصدق بجميع ما هو جار في ملكه الصحيح » .

ثم يعود الوثوق إذ تطلب عليه نزعة تمجيد شخص الواقف فيقول « تقبل الله الكريم صدقته وأيد بسعادة الدار كلته ، وأصبح مقاصده ، وأرج متاجره ، وأسعد أيامه ، وقلد مآثره » .

وبعد أن يورد الوثوق حدود المقار الموقوف ويعرض لأساس ملكيته ، ينتقل إلى شروط الواقف فيقول : « أنشأ الواقف المذكور تقبل الله منه الأجور ، وقته هذا على أن الناظر على ذلك والتولى عليه يبدأ من ربه بعارته ومرمته . وإصلاح أرضه ، وما فيه البقاء العيني والدوام لمنفعته ، ولو صرف في ذلك جميع غلته ، وما فضل بعد ذلك يصرف منه كل شهر في الأهل ما جلته من الفضة الجديدة الأحمدية أو ما يقوم مقامها من النقود عند الصرف ثلاثون نصفاً لرجل يؤم بالمسلمين داخل التكية المذكورة في الأوقات الخمسة ، ويصرف منه أيضاً في كل شهر ثلاثين نصفاً لرجل يطن بالأذان بالتكية المذكورة في الأوقات الخمسة ، ويصرف منه أيضاً في كل شهر من شهور الأهل لمن يتماطى قراءة المستوى عند مجلس المولوية ، ويأتي بعد ذلك وعلى هذه الوتيرة حبس مرتبات لرجل يتماطى الإنشاد وجلس بالمجلس ، ولرجل يتماطى الضرب على القادوم بمجلس المولوية ، ولثلاثة أغان يضررون بالغابات بالمجلس المذكور ، ولرجل يتماطى الضرب بالف بالمجلس المذكور ، ولثلاثين نفر يدورون بالمجلس المذكور على العادة ، ولرجل يكون « حوش كاش » يتماطى شراء ما يطبخ بالتكية من لحم ومن غير ذلك .

تلك صورة من المحررات التي كانت توثق في بلادنا إلى ستين سنة خلت ، وهي تكشف عما كانت عليه البلاد في تلك السهود من تأخر ظاهر كما تبين إلى أي حد كان دور الوثوق في ذلك الزمن شاقاً إذ تقتضيه مهمته الإلزام بضرب من فن الأصلوب لا يمكن أن يتوفر للسادة موتقى هذا الجبل .

الصلحة في التقص الجنائي

للدكتور روف عيسى

أستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس

- ٢ -

الباب الأول

الصلحة عند الخطأ في قانون العقوبات

يتعمق في تحديد الصلحة في التقص الجنائي عند الخطأ في القانون نظرية العقوبة للبررة . وهذا ما يقتضينا أن نعرض في فصل أول لهذه النظرية من حيث نشأتها في الخارج مبينين مصدرها وتطورها هناك .

ثم ينبغي أن نعرض في فصل ثان لموضوع انتقالها إلى بلادنا ، وما آثاره من تأييد أو اعتراض عند هذا الانتقال ، الذي كان إلى القضاء أولاً ثم إلى التشريع بعد ذلك .

وأن نعرض في فصل ثالث لنطاقها ، ثم في فصل رابع لتطبيقات هذه النظرية عملياً حسبما انتهت إليه في وضعها الحالي ، عند الخطأ في قانون العقوبات حسب ، وهو موضوع الباب الحالي .

كما يلزم أن نعرض في فصل أخير لشرط الصفة في الطاعن . ذلك أن نظرية العقوبة للبررة — بما اكتسبته من اتساع تدريجي — طوت نظرية للصلحة في الطعن في كافة جوانبها عدا جانب الصلة فيه .

الفصل الأول

في نشأة العقوبة البررة وتطورها في الخارج

مصدرها بحسب الرأي الشائع هو المادتان ٤١١، ٤١٤ من تحقيق الجنايات الفرنسي — مناقشة هذا الرأي بأسباب تاريخية — شرط الصلحة هو مصدر هذه النظرية -- توسع القضاء الفرنسي منها . أمثلة منه — استثناءاتها هناك — اتجاه نحو التضييق منها — موقف الفقه من القضاء — رأي هنري وبير جيلو — دوتديه دي فاير — بوزا — مانويل — لالان — فستان هيلي .

قلنا فيما سبق إن نظرية العقوبة البررة أصبحت تكاد تكفي — وحدها — كما تحكم متوابع

المصلحة في التقض الجنائي . وهي تلعب هنا دور التوفيق بين مبدأين متعارضين : —

أولهما : أن كل خطأ في القانون يحيز الطعن .

وثانيهما : أن الطعن لا يقبل بغير توافر المصلحة .

فالمبدأ الأول يفتح باب الطعن ، أما الثاني فينقله ، ودور القوية المبررة هو أن تحدد أحوال الفتح والتلق معاً ، وتوفق بينهما بنظرية واقعية مستمدة قبل أى شيء آخر من الاعتبارات العملية ، كما عرفتها ساحات القضاء في الخارج ، ثم في بلادنا .

الرأى السائغ في مصدر القوية المبررة :

تذكر المراجع المختلفة أن مصدر نظرية القوية المبررة هو قضاء التقض الفرنسى ، وأن مصدرها في هذا القضاء هو نص المادتين ٤١١ ، ٤١٤ من قانون تحقيق الجنايات ، ولهذا فهي تمرض لها عند الكلام في هاتين المادتين دون غيرها .

والمادة الأولى منهما تنص على أنه « عندما تكون القوية المحكوم بها هي نفس القوية التي بينها القانون للتطبيق على الجناية فلا يمكن لأحد أن يطلب بطلان الحكم بحجة وقوع خطأ في ذكر نص القانون » .

أما المادة ٤١٤ فتص على أنه « تسرى المادة ٤١١ على الأحكام الاتيائية الصادرة في الجنب وفي المواد الجزئية » .

وقد جاء نص هاتين المادتين بمثابة القيد على ما أوجبه المادة ١/١٦٣ من نص القانون من أن يكون كل حكم نهائى بالإدانة مسبباً ومبيناً به النص القانونى المطبق . وعلى ما أوجبه المادة ١/١٩٥ من أن « يبين في منطوق كل حكم بالإدانة الوقائع التي اعتبر المتهم مداناً عنها أو مستولاً ، وكذلك للقوية والتوضعات المدنية » .

مناقشة هذا الرأى بأسباب تاريخية :

كان القانون الفرنسى السابق على الثورة لا ينى كثيراً بكفالة حق الدفاع . بل كان يعطى القضاة سلطات في التجرى وتحديد القوية شبه مطلقة . وكانت الاجراءات الجنائية خلواً من كل تنظيم وخاصة لأمر ملكى صادر منذ أغسطس سنة ١٦٧٠ . ولكن كان نظام الطعن في الأحكام أمام سلطة عليا معروفاً مع ذلك . فهو هناك قديم قدم النظام الملكى ، ويرجمه البنى إلى أيام كلوتير الأول Clotaire Premier وشارل ليشوف Charles le Chauve . ولم يكن طعناً بالشكل المعروف حالياً بقدر ما كان تظلاً من الحكم الصادر يبنى على أى سبب كان .

وكانت الطعون ترفع إلى مجلس خاص يسمى مجلس المحصوم Conseil des parties الذى أصبح

فيا بعد جزءاً من مجلس الدولة Conseil d'Etat ولكن كان الطعن أقرب إلى أن يكون عملاً من أعمال السلطة منه إلى أن يكون عملاً قضائياً كما هو معروف الآن . وكان القضاء غير متجانس ولا متماسك ، مطبوعاً بطابع تحكم القضاء إلى مدعى بيد .

وفي أواخر العهد القديم تمت بعض محاولات للتخفيف من تحكم القضاء . ويتجلى ذلك على وجه خاص في أمر ملكي صدر في ٨ مايو سنة ١٧٨٨ وقد حظرت للمادة الثالثة منه على القضاء أن يصدر أحكاماً غير مسببة : « لا يجوز لقضاتنا ولا لها كننا — يقول الأمر المذكور — أن يصدر في المسائل الجنائية أحكاماً غير مسببة... بل نريد أن كل حكم جزئي أو استثنائي يبين صراحة الجنائيات والجنح التي وقعت من التهم ويكيلها... وباستثناء القضاء بتأييد أحكام المحاكم الابتدائية التي تكون فيها الجنائيات والجنح مبينة يائناً صريحاً . وعلى أن تقوم المحاكم العليا بتسجيل هذه الأحكام الصادرة من القضاة الابتدائيين عند الاطلاع عليها . وكل ذلك تحت جزاء البطلان » .

وكتب وزير العدل عندئذ مطلقاً على هذا الأمر الملكي : « إن كرامة أحكامنا تتطلب اليان الصريح للجرائم . وأية محكمة يمكن أن تحسد على امتياز الحكم بالإعدام بدون تسبب أحكامها ؟ إن الملك إذا قد أراد — أيها السادة — أن كل حكم رسمي يقرر العقوبة بعد الجريمة أن يبين الجريمة بجانب العقوبة » (١) .

ولكن الأحداث سرعان ما جرت في طريق الثورة ، وإعلان حقوق الإنسان . وقد جاء فيه « أن القساون لا ينبغي أن يقيم إلا العقوبات اللازمة لحسب — وفي أضيق نطاق وأظهره — ولا يمكن أن يعاقب إنسان إلا طبقاً لقانون سابق على وقوع الجريمة ومطبقاً قانونياً » . وظل هذا الببدأ مقررأ بعد ذلك في جميع دساتير الثورة . فنجد في المادة ٨ من دستور سنة ١٧٩١ ، وفي المادة ١٤ من دستور سنة ١٧٩٣ ، ومن دستور السنة الثالثة للثورة . ثم رددته أيضاً للمادة ٤ من قانون العقوبات الفرنسي .

كما رددت نفس الببدأ ، فبا بعد ، جميع الشرائع في كل الدول هذا التراث الإنساني العظيم « أن لا عقوبة ولا جريمة بغير نص » واعتبرته مبدأ أساسياً وكسباً غير مذكور لكتابة حقوق الفرد . وتأسيساً على هذا الببدأ وحده كانت محكمة التقص الفرنسية توجب على القضاء أن يبينوا في أحكامهم بالإدانة تكيف الواقعة والنس المطبق عليها بغير خطأ في هذا اليان . وكانت تصر على ذلك في السنوات اللاحقة للثورة « فلا يجوز النطق بأي حكم إذا لم يبين فيه السبل للسند للتهم طبقاً لقانون وإذا لم يمكن أركان هذا الفعل مبينة فيه » (٢) .

كما جاءت قوانين ثورية مختلفة مؤيدة هذا الاتجاه التشريعي القضائي في نفس الوقت ، وفأخرة

(١) Buchez et Roux: *Histoire parlementaire*, t. I, p. 241. يشيه ورو تاريخ المحاكم

ج ١ ص ٢٤١ .

(٢) من ذلك مثلاً تقص في ٩ ميسيدور messidor من السنة العاشرة للثورة في الفقرة الجنائية رقم ٢٠٤ وحكم أكثر في أول ترميدور thermidor من السنة الثالثة عشرة .

الباب على مصراعيه للطن بالنقض في الأحكام . فثلاث نصت المادة ٥٦٩ من قانون صادر في ٣ برميير Brumaire من السنة الرابعة على سلسلة من أحوال الطن بالنقض خصوصاً عند الخطأ في تطبيق القانون . فزالت غزيرة في السنين التالية الأحكام يقول الطون .

وعندئذ حصل رد الفعل ، وهو أثر طبيعي لكل تطرف في أي اتجاه ؛ ومهما كان كريماً في بواعثه وموجباته . وظهر ذلك في أعمال لجنة شككت في السابع من جرمينال Germinal من السنة التاسعة كما نضع مشروعاً لقانون جديد لتحقيق الجنايات . فاقترحت هذه اللجنة نصاً هو نص المادة ٢٧١ من المشروع وكان يقضى بأنه « إذا كان الحكم الصادر لا يتجاوز في حده الأدنى ولا الأقصى العقوبة الواردة في القانون الواجب التطبيق على الجريمة أو المخالفة فلا يملك أحد أن يطلب بطلان هذا الحكم بحجة وقوع خطأ في ذكر نص القانون » .

ونوقشت هذه المادة مناقشة قصيرة في مجلس الدولة بجملة ١٧ فندبيير Vendémiaire من السنة الثالثة عشرة للثورة . وكان مقتضى هذه المناقشة أن الغاية — وهي توقيع العقاب على المجرمين — تبرر الوسيلة — وهي التجاوز عن الخطأ في رقم المادة — وأن من مزايان النص المقترح تخليص المحاكم الجنائية من عدد ضخم من القضايا الصغيرة وغلق الباب دون الطعون للؤسسة على عيوب في الأحكام لا تقدم ولا تؤخر . وكانت الفكرة السائدة في هذه المناقشة هو انتفاء مصلحة المحكوم عليه في الطعن على الحكم بعبوب شكلية بحتة .

ثم وضع نفس هذا النص المقترح في قانون تحقيق الجنايات الذي صدر بعد ذلك بضوات في نوفمبر سنة ١٨٠٨ فأصبح هو المادة ١١١ منه لأحكام محاكم الجنايات و ١٤٤ لأحكام محاكم الجنج .

سُرط المصلح هو مصدر العقوبة المبررة :

فالقول بأن المادتين ١١١ و ١٤٤ كانتا مصدرأ لنظرية العقوبة المبررة ، ونقطة لبده فيها . في القضاء الفرنسي ، قول يفترق إلى إثبات . لأنه من الثابت أنه في ظل قانون التحقيق الصادر في ٣ برميير Brumaire من السنة الرابعة للثورة — أي قبل وضع المادتين ١١١ و ١٤٤ أو غيرها — قضت محكمة النقض الفرنسية في أكثر من حكم لها برفض طعون مؤسسة على وقوع خطأ مادي في ذكر المادة للطبقة ، مادامت العقوبة المقضى بها تستند إلى أساس قانوني أو آخر^(١) . وكان بعض هذه الأحكام يستعمل نفس التعبير الحالي « وهو أن العقوبة مبررة » ولكن كان يجوز حسب الاستناد إلى نص معين في القانون .

إلا أنه يبدو أنه جاءت بعد ذلك فترة لاحقة أخذ فيها قضاء « العقوبة المبررة » يتراجع تدريجياً هناك خصوصاً في الفترة بين السنة الثانية عشرة للثورة وبين إصدار قانون تحقيق الجنايات الفرنسي

(١) من ذلك مثلاً حكم في ٢٧ فتوز ventose من السنة الحادية عشرة للثورة Dallos: Jurisprudences Gendrale, ٧^e prescrip, No. 28. و ١٤ بريرال prairial من السنة السابعة ، و ٢٧ ميدور messidor من السنة العاشرة ، و ٢١ فريكتيدور fructidor من السنة الثانية عشرة (الرجع السابق instruction criminelle, No. 2798) وفي ١٥ بلشيز pluviose من السنة الثامنة و ١٦ فريكتيدور fructidor من السنة الثامنة و ١٧ فريكتيدور من السنة التاسعة و ٢٦ فريكتيدور من نفس السنة في الراجع السابق Casation رقم ١٤٥٠ .

الحالي في ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٠٨ . ولكن بعد صدوره استناد هذا القضاء السابق كل قوته واتساعه مستنداً إلى اللادتين ٤١١ و ٤١٤ الآتقي الذكر بل ومكتسباً اتساعاً متزايداً تحت رغبة حسن توزيع العدل بين الناس ، وإظهار القضاء الجنائي بظهور أكثر حزمًا وصرامة مما كان عليه في الفترة السابقة ، فضلا عن المبادرة إلى توقيع القصاص على الجاني بعد ثمرات الطون التي تبني على مجرد عيوب شكلية في الأحكام .

هذا هو التطور التاريخي لنظرية العقوبة المبررة وهو وحده يكفي لقول بأن نص المادتين ٤١١ ، ٤١٤ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي لم يكن هو مصدر نظرية العقوبة المبررة . بل استقضاها قضاء القضاة هناك من شرط للصلحة في الطعن وفي الدعوى *point d'intérêt, point d'action* ، وهي معروفة منذ الرومان على ما بيناه في مناسبة سابقة . وهي تمثل الأصل الكلي الذي كان يستند إليه القضاء الفرنسي في العقوبة المبررة حتى قبل وضع هاتين المادتين في سنة ١٨٠٨ .

ولمّا وجد هذا القضاء فيهما سنداً تدرجياً حاسماً ، أو خيل إليه ذلك فأخذ يشير إلى المادة ٤١١ كلما قضى بعدم قبول الطعن في أحكام عاكم الجنايات لأن العقوبة مبررة ، كما أخذ يشير إلى المادة ٤١٤ كلما قضى بعدم قبول الطعن في أحكام عاكم الجناح لنفس السبب .

ومن هنا قرر في الأذهان أن العقوبة المبررة تستند إلى توسع في تأويل هاتين المادتين ، قبل أن تستند إلى أي اعتبار آخر ، واشتدت بالتالي حجة التقيد ضد هذا التوسع الذي لا يبين عليه صحيح قواعد التأويل . لأن المادتين وضعتا لعدم قبول الطعن عند الخطأ المادي في ذكر النصوص فحسب ، لا عند الخطأ في التكييف القانوني بصورة المختلطة .

وفي نفس الوقت فإن الخطأ في ذكر المادة المطبقة قد يكون مادياً فحسب ، ولكن تتعلق به مصلحة للطاعن إذا رتب هذا الخطأ أثراً قانونياً أو آخر ، وعندئذ يمتنع قبول الطعن . وذلك كما لو كان النص المشار إليه خطأ يربط أثراً معيناً في أحكام المود أو في العقوبات التبعية لا يرتبه النص الصحيح . ذلك مع أن التطبيق الحرفي للمادة ٤١١ أو ٤١٤ ، بحسب الأحوال ، يؤدي إلى عدم قبول الطعن ، ما دام الخطأ كان مادياً فحسب .

ثم إن نظرية العقوبة المبررة وجدت تطبيقات كثيرة لها في بلاد أخرى غير فرنسا ، مثل مصر وبليجيكا ، بل في جميع البلاد التي تعرف نظام الطعن بالنقض للخطأ في القانون ، وبغير ما حاجة إلى وجود نص كمنس المادتين ٤١١ أو ٤١٤ من تحقيق الجنايات الفرنسي ، واستناداً إلى نظرية الصلحة في الطعن وحدها .

وإرجاع نظرية العقوبة المبررة إلى شرط الصلحة في الطعن لا يمر بغير اعتراض من بعض النراح — الذين يتكرونها عليها هذا الأصل أيضاً — ويقولون إنه من المفهوم أن تكون فكرة الصلحة في الطعن أساساً للعقوبة المبررة في حالة واحدة فقط ، هي حالة ما إذا كان النص الذي طبقه خطأ الحكم الطعن فيه خطأ يقرر عقوبة تماثل تماماً عقوبة النص الصحيح الذي كان ينبغي تطبيقه من

حيث النوع ، ومن حيث المقدار من جهة الحدين الأدنى والأقصى معاً ، فضلاً عن كافة الآثار الجنائية للنصين . فبذلك قطع يمكن القول بانتفاء المصلحة المحققة أو المحتملة في الطعن ، مهما قيل عن الأثر الأدنى المحتمل لتكليف الواقعة على نحو دون آخر في تقدير المبتنع ، من ناحية مدى تخفيفه للجريمة ولرئيسيتها .

ولكن بحكمة التقض الفرنسية لا تتقيد بذلك — وتقتضي بأن العقوبة تكون مبررة عند ما يكون الحد الأقصى وحده ، طبقاً للنص المحكوم بمقتضاه ، مساوياً للحد الأقصى في النص الذي كان ينبغي تطبيقه أو أقل منه ، وتصرف النظر في السائد من أحكامها عن تساوى الحدين الأدنى للقررين في النصين أو عدم تساويهما .

ولهذا يرى هذا البعض في نظرية العقوبة للبررة بنياناً قضائياً صرفاً يفتر إلى أساس فقهي . ويصنفه بأنه بنيان بريتوري *prétorien* ، أهيه ما يكون بالأنظمة التحكية التي كان يقيمها قضاء الرومان اجتهداً من عديم بغير سند معين من التشريع أو الفقه .

على أننا نعمل مع ذلك إلى القول بأن فكرة المصلحة في الطعن يمكنها أن تفسر وحدها جميع الحلول القضائية التي استعملت تمييز العقوبة المبررة . أو التي تملل عادة بهذه النظرية حتى وإن لم تشر إليها الأحكام صراحة سواء في بلادنا أم في الخارج . وأن المصلحة هي الأب الشرعي الوحيد لهذه النظرية ، مهما توسعت فيها الحاكم ، ومهما كان الرأي في هذا التوسع .

فالتوسع في الاستناد إلى نظرية ليس من شأنه أن ينفي هذا الأصل الكلي لها ، بل الأول أن يثبت وجوده . وليوجه صاحب أي رأي آخر ما شاء له رأيه من النقد لهذا التوسع ، ولكن ليس من حقه أن ينفي صفة قائمة بحكم الواقع ، وبحكم تطور تاريخي مسلم به بين نظرية للمصلحة وبين تطبيقها في القضاء .

وهذا القول كما يصدق على نظرية تبرير العقوبة عند الخطأ في قانون العقوبات ، يصدق عليها أيضاً عند البطالان في الحكم أو في الإجراءات ، مادام لم يؤثر في النتيجة التي انتهى إليها الحكم . ذلك أن نظرية العقوبة للبررة — بحسب الوضع الحالي للقضاء الذي يأخذ بها — أضحت نظرية شاملة لكل صور الخطأ في القانونين الموضوعي والإجرائي معاً . فبذلك يمكن تبرير العقوبة بالقدر الثابت من الوقائع ، أو تبرير الحكم بالقدر الصحيح منه ، أو من الإجراءات التي أدت إليه ، قد اتفقت إمكان قبول الطعن لانتفاء المصلحة منه .

أمثلة من تطبيقها في قضاء النقض الفرنسي :

تتصرف عبارة للمادة ٤١٦ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي — كما قلنا — إلى حالة وقوع خطأ مادي غصب في ذكر النص القانوني للطبق « فحق كانت العقوبة المحكوم بها هي نفس العقوبة التي يقضى بها القانون فلا يجوز طلب بطلان الحكم » . إلا أن المحكمة العليا الفرنسية ما لبثت أن أعطتها تطبيقاتاً أخرى كثيرة موسومة من نطاقها شيئاً فشيئاً رغبة منها في تحليل حالات تقض الأحكام إذا وقعت فيها عيوب إجرائية لم تؤثر في نتيجةها ، أو حتى عيوب في تطبيق قانون العقوبات .

وقد كانت قوة هذا القضاء تمثل — على وجه خاص — بالنسبة لحظاً الحكم للظنون فيه في تكيف الواقعة ، أي كانت صورة هذا الخطأ . فهي لا تقبل نفس الحكم لمجرد خطئه في التكيف إذا كانت العقوبة المحكوم بها يمكن تبريرها بالنس الذي كان ينبغي تطبيقه ، بل كانت تعتبر بمثابة ظن نظري لا سند له من مصلحة ممتنة يرجوها الطاعن عند إعادة محاكته ، إذ الإعادة واجبة هناك دائماً عند قبول الظن .

ولما قضت بدم قبول الظن إذا اعتبرت محكمة للروض الواقعة نصاً معاقباً عليها بالمادة ٤٠٥ من قانونهم حين كان ينبغي اعتبارها خيانة أمانة طبقاً للمادة ٤٠٧ من نفس القانون (١) .

وبدم قبوله في الحكم الذي أدين للتم في جريمة تقديم إقرارات مزورة عن أضرار الحرب حتى لو كانت أركان الجريمة غير متوافرة في حقه إذا كانت الوقائع المثبتة في الحكم تكون جريمة نصب وكانت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق مادة النصب (٢) .

وبدم قبوله في الظن في الحكم بإدانة سنيديك تقسية في جريمة اختلاس حتى إذا كانت الأفعال للسندة إليه لا تند إختلاصاً متى كانت نفس الأفعال تبرز جميع الخصائص المطلوبة لتوافر النصب (٣) .

وبدم قبوله إذا كان وجه الظن أن الأفعال المحكوم فيها تكون جريمة خيانة أمانة لا جريمة تبديد إحياء محجوز عليها كما ذهب خطأ الحكم للظنون فيه (٤) .

وكذلك إذا كان الحكم للظنون فيه اعتبر الواقعة نصاً مع أنها تكون سرقة وقتت بظرف مشدد هو ارتداء زى رجال البوليس (٥) .

وبدم قبوله إذا كان وجه الظن هو أن الحكم للظنون فيه اعتبر الواقعة جريمة تامة مع أنها مجرد شروع . لأن العقوبة واحدة عن الأمرين (٦) .

وبدم قبول الظن إذا حكم على المتهم باعتباره فاعلاً أصلياً للجريمة حال كونه مجرد شريك فيها مادامت العقوبة المقررة للشريك لا تتجاوز عقوبة الفاعل الأصلي (٧) .

كما تجري على هذه القاعدة أيضاً عند تمدد الجرائم تمدداً مادياً مع الارتباط الذي لا يقبل التجزئة فتقضى بدم قبول الظن متى كانت المحكمة قد وقتت على المتهم الطاعن عقوبة واحدة تهتمتين — أو أكثر — متى كان مبنى الظن هو الخطأ في تطبيق قانون العقوبات على تهمة واحدة فقط ، وكانت

-
- (١) نفس فرنسا في ١٨٩٥/١١/١٥ النشرة الجنائية Bulletin criminel رقم ٢٩٠ وراجع نفس ١٨٤٧/١٢/٣٠ نفس النشرة رقم ٦٩ و ١٨٩٧/١١/٢٥ رقم ٣٧٥ و ١٨٩٨/٣/٢٤ رقم ١٢٣ و ١٩١٢/٧/٢٠ رقم ٤١٥ و ١٩١٨/٥/٣٠ رقم ١١٦ .
- (٢) في ١٩٢٧/٣/٢٥ خالوز الأسبوعي ١٩٢٧ — ٢٨٧ .
- (٣) في ١٩٤٠/١٠/٩ خالوز الميثاق حرف ز رقم ١٢ .
- (٤) في ١٩٤٥/٢/٢٢ النشرة الجنائية رقم ١٤ .
- (٥) في ١٩٤٩/٣/٣١ للنشرة الجنائية رقم ١٢٣ .
- (٦) في ١٨٩٩/٩/٩ النشرة الجنائية رقم ٢٠٨ .
- (٧) في ١٨٧٦/١/٧ النشرة الجنائية رقم ١٠ و ١٨٩٥/٧/١٩ رقم ٢٠٧ و ١٩٤٥/١١/٢ رقم ١٠٨ و ١٩٤٧/٣/٥ رقم ٦٦ و ١٩٤٧/٦/٥ رقم ١٤٢ .

العقوبة المحكوم لها لا تتجاوز — في نفس الوقت — العقوبة المقررة للتهمة الأخرى^(١) أما إذا تجاوزتها فقد توافرت المصلحة من العطف^(٢).

وتجرى عليها أيضاً إذا كان الخطأ قد وقع في القانون الواجب تطبيقه، ولولم يطبق المحكمة قانوناً ملغياً أو قانوناً أجنبياً لا يجوز تطبيقه، أو قراراً وزارياً ليست له قوة التشريع، متى كانت العقوبة المحكوم بها يمكن تبريرها في النهاية بالقانون، أو بالقرار الذي كان ينبغي على المحكمة تطبيقه^(٣).

استثناءات العقوبة المبررة في النقص الفرنسي :

على العكس مما تقدم يدل قضاء النقض الفرنسي إلى القول بتوافر المصلحة عند الخطأ في القانون في حالتين هامتين — بالأقل — معتبراً أن العقوبة فيها لا يمكن تبريرها —

والحالة الأولى : هي حالة الخطأ في تطبيق أحكام المود إذا كانت محكمة الموضوع قد أخطأت فاعتبرت المتهم عائد مع أنه ليس كذلك، حتى ولو أوقعت عليه عقوبة تدخل في نطاق المود للقانون عند انتهاء المود، لأنها ترى أن محكمة الموضوع تكون عندئذ واقعة في تقدير العقوبة تحت تأثير من الاعتقاد بتوافر عود زائف في حق المتهم فستبطل كلية نظرية العقوبة المبررة من هذا النطاق^(٤).

والحالة الثانية : هي حالة ما إذا أخطأ الحكم الملمون فيه بأن طبق على المتهم نصاً تتجاوز عقوبته في حدها الأقصى عقوبة النص الذي كان ينبغي تطبيقه بحسب نوعها أو بحسب مقدارها، حتى ولو كان في العقوبة التي أوقعتها بالفعل لم يتجاوز الحد الأقصى للنص الصحيح، ولم يصل إليه، بل حكم بعقوبة تدخل — على أية حال — في نطاق النص الصحيح ذلك أن محكمة النقض الفرنسية ترى في مثل هذه الحالة أن محكمة الموضوع تكون واقعة في تقدير العقوبة تحت تأثير من الاعتقاد بوجود حد أقصى مرتفع زائف لها، حالة أن الأمر ليس كذلك. أما إذا كانت عقوبة النص الذي كان ينبغي تطبيقه أخف من عقوبة النص المطبق فعلاً بحسب حده الأدنى وحده، فلا يكفي هذا وحده لنقض الحكم الملمون فيه، متى كانت العقوبة تدخل على أية حال في نطاق النص الذي كان ينبغي تطبيقه.

اتجاه نحو التقييد من تطبيقات العقوبة المبررة هناك :

يبدو أنه تحت تأثير الهجوم الشديد الذي فرض له في فرنسا هذا التوسع في تطبيق العقوبة المبررة، ابتدأت المحكمة العليا الفرنسية تخفف من هذا القضاء وتقييد من نطاقه بسور شق . ويسجل عليها هذا الاتجاه الجديد أحد مستشاريها وهو السيد موريس باتان Maurice Patin في تعليق على حكم لها صادر في ١٩٤٧/٦/٥ فيرى في التقييد مذهباً أكثر عدالة في نظرية العقوبة

(١) في ١٩٣٤/١/٤ سبتمبر ١٩٣٦ — ١ — ٧٧ . وراجع ١٨٨٠/١/٢٩ النشرة الجائنية رقم ٢٠ و ١٩٠٠/٧/١٣ رقم ٢٤٦ . ١٩٢٤/٢/٨٥ رقم ٦٥ و ١٩٣٠/٧/٢٤ رقم ٢١٥ و ١٩٤٤/٥/١٢ رقم ١٢٣ و ١٩٥٠/١/١٥ رقم ٧ .

(٢) في ١٩٣٧/٥/١١ النشرة الجائنية سنة ١٩٣٩ رقم ١٩٤ و ١٩٥٠/٦/٢٩ رقم ٢٠١ .

(٣) مشار إليه في جازو ٥ بقرة ١٨٢١ .

(٤) من ذلك نفس ١٨٧٨/٥/١٦ النشرة الجائنية رقم ١١٧ و ١٨٩٥/١/٥ رقم ٥ و ١٩٣٧/٢/١٦ سبتمبر ٣٣ — ١ — ٣٧٠ و ١٩٤٧/١/١٧ النشرة الجائنية رقم ٣٠ و ١٩٤٧/٧/٣١ رقم ١١٣ .

المبررة التي علم الكافة — بحسب تمييزه — مدى وعن أساسها^(١)، وهو يلحظ من مظاهر هذا الاتجاه نحو التقيد من نطاق العقوبة المبررة هناك ما يلي :

أولاً : أنه عند تمدد الجرائم تمديداً مادياً مع الارتباط الذي لا يقبل التجربة ، كانت المحسنة تبيل فيما مضى إلى القول بتطبيق نظرية العقوبة المبررة رغم الخطأ في تطبيق القانون بالنسبة لبعض الجرائم المتعددة ، إذا كان باقيها يكفي وحده لتبرير العقوبة المحكوم بها سواء أ كان الخطأ في القانون قد وقع في الجريمة الأشد أم في الجريمة الأخف بحسب النصوص^(٢).

أما فيما بعد فقد اتجهت إلى تقص الحكم في الجرائم المتعددة مع الارتباط الذي لا يقبل التجربة إذا كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون بالنسبة للجريمة الأشد ، حتى ولو كانت العقوبة يمكن تبريرها بالجريمة الأخف وحدها : أو ببساطة أخرى أن الصلحة في التقص لا تمتد متوافرة إذا كانت الجريمة المطبقة تطبيقاً صحيحاً هي الجريمة الأشد ، وكان الخطأ في التطبيق قد انصب على ركن أو أكثر من أركان الجريمة الأخف وحدها . أما في الحالة السكسية فتتوافر الصلحة ويتعين تقص الحكم^(٣).

ثانياً : أنها عند القول بأن العقوبة مبررة كانت لا تأبه في أوائل القرن الماضي بالحد الأدنى للنص الخاطيء إذا كان أعلى من الحد الأدنى للنص الصحيح ، بل كانت تقص بعدم قبول الطعن ما دامت العقوبة التقص بها تدخل في نطاق النص الصحيح . أما فيما بعد فبينوا أنها اتجهت إلى قبوله متى كان الحكم المطعون فيه قد نزل إلى الحد الأدنى للنص الخاطيء ، حتى ولو كان قد طبق الظروف القضائية المخففة ، لأن تهديم الحكم المطعون فيه بالحد الأدنى للنص الخاطيء يشمر بأنه كان من المحتمل أن ينزل عنه لو فطن إلى أن هذا الحد الأدنى غير قائم طبقاً للتطبيق الصحيح للقانون^(٤) .

بل إن المحكمة اتجهت فيما بعد إلى التجاوز عن شرط تطبيق الحكم المطعون فيه لحد الأدنى للنص الخاطيء ، وقبول الطعن كلما ظهر أن هذا الحكم قد استبدل أسس تطبيق العقوبة في حدها الأقصى أو الأدنى ، بطريقة تحكية وقد اتجهت إلى ذلك أولاً في الجنابات بالنظر إلى فداحة عقوباتها دون الجنح^(٥) ، وهو تناقض فريد أخذ عليها ، لذا مالت فيما بعد إلى تطبيق نفس المعيار على الجنابات والجنح معاً ومفتحة بذلك مرحلة جديدة في التضييق من أحوال العقوبة المبررة منذ سنة ١٩٢٧^(٦) .

(١) Revue de science criminelle, 1948, p. 541-543.

(٢) ومن ذلك تقص ١٨٥٥/٩/١٤ دالوز ٥٥-١-٤١٥ و ١٨٧٣/٢/٢٧ النشرة الجنائية رقم ٥٩ و ١٩٠٦/١٢/٢٢ تقص النشرة رقم ٤٦٨ . والأحكام التي أخرجت إليها آخراً .

(٣) في ١٩٣٨/٨/٤ النشرة الجنائية رقم ١٩٩ .

(٤) في ١٨٦٥/٤/٧ النشرة الجنائية رقم ٩٠ و ١٨٧٣/١/١٧ رقم ١٧ و ١٨٩١/١٢/١٠ رقم ٢١٦ وهذه القاعدة يجري عليها التقص اللص في اضطراب .

(٥) في ١٨٩٩/٥/٦ سيمى ١٩٠١-١-٥٤٢ وهو أول حكم في هذا الاتجاه ثم أعقبه حكم في ١٩٠٠/٦/١٥ سيمى ١٩٠٣-١-٣٧٥ و ١٩٠٩/٣/٢٥ النشرة الجنائية رقم ١٨٨ و ١٩١٧/٤/٢٠ رقم ٢١٦ و ١٩١٢/٩/٢٦ رقم ٤٨٩ و ١٩٣٢/٣/٧ رقم ٢٦ و ١٩٣٨/٣/٢٤ رقم ٩٠ .

(٦) في ١٩٢٧/١/١٥ النشرة الجنائية رقم ١٠٠ و ١٩٢٨/٨/٢ تقص النشرة رقم ٣٣ و ١٩٣٣/١١/٢٣ رقم ٢١٥ و ١٩٤٥/٤/٢٦ رقم ٤٦ .

موقف الفقه الفرنسي من العقوبة المبررة :

هذا القضاء الفرنسي للتوسع في تطبيق العقوبة المبررة كان هدفاً لجملة عديدة من النقد ، من جانب الفقه هناك .

ففي هذا الشأن يسأله جارو Garraud بما معناه : كيف ينبغي تقدير القيمة العملية لنظرية العقوبة للبررة ؟ ... لقد أثار الموضوع مناقشات انتهت كلها تحريماً إلى إدانة جزئية أو كلية لتوسع المحكمة العليا في تبرير العقوبة . ولكن مهما كان الرأي فيها ، فإن نظرية العقوبة المبررة تبدو اليوم كبنية قوى ثابتة الأركان . ومن البحث المناقشة فيه طويلاً . بل تكفي ملاحظة أن محكمة النقض ترى في المادة ١١٤ مجرد تطبيق بسيط لقاعدة « حيث لا مصلحة فلا دعوى » لا يهدف إلى تقييد نطاقها . حين يرى الشراح في نفس المادة استثناء من قاعدة أن كل خطأ في القانون يفتح باب الطعن . وتنبئ في الواقع إدانة التوسع الذي أعطته محكمة النقض للمادة ١١ لسببين :

أولها : أن محكمة النقض حين ترفض طعناً لانتهاء المصلحة بتبرير العقوبة ، إذ بها تقبل أخرى ولو كانت المصلحة محتملة فيها فحسب . على أن الطاعن تكون له دائماً مصلحة أدبية بالأكل في إلقاء الحكم الحاطي . وهي تحصل مثلاً في أن يكون الحكم صادراً عن جريمة واحدة لا عن اثنتين ، أو عن وصف أخف اجتماعياً من الوصف المحكوم بمقتضاه .

وثانيها : أن قضاء محكمة النقض متناقض تناقضاً يتضمن تجاهلاً لدورها . فهي عند ما تقرر عدم قبول الطعن لأن العقوبة مبررة تبني قرارها على أن للعقوبة أساساً قانونياً رغم الخطأ في القانون . فكأنها ترى أن رسالتها الوحيدة هي أن تبحث فيما إذا كان هناك خطأ في تطبيق القانون أم لا . أما أية مسألة أخرى فتجاوز دورها وتدعوها إلى التفتل الذي لا تملكه في موضوع الدعوى .

ولكنها في نفس الوقت تنقض الحكم المطعون فيه إذا أخطأ في حالة العود ، أو عندما يكون الحد الأقصى للنس المطبق يتجاوز الحد الأقصى للنس الذي كان ينبغي تطبيقه . ولا تقبل الطعن عند الخطأ في تكيف الواقعة أو في عدد الجرائم المحكوم فيها ... فكيف إذا تبين تفرقة بين هذين النوعين من الخطأ ، ولماذا تبنيناها ؟

لأنه في الحالة الأولى تكون العقوبة مبررة تشريعياً ، ولكن غير مبررة قضائياً . أما في الحالة الثانية فإن العقوبة تبدو لها مبررة تشريعياً وقضائياً في نفس الوقت . فكأنها تتأخر بالضرورة النطاق القانوني الخالص للصوص لبحث — فحسب — فيما إذا كان يمكن تبرير العقوبة قضائياً ، وتتدخل بذلك في نطاق التقدير القضائي ، أي في نطاق موضوع الدعوى متجاهلة بذلك الحدود التي رسمتها لنفسها بين القانون وبين الموضوع^(١) .

ثم يضيف ما يقتضاه أن هذه الانتقادات مهما كانت خطيرة إلا أنها تتلشى تحريماً من الناحية العملية إزاء نوعين من الاعتبارات :

(١) جارو مطول قانون تحقيق الجنايات الفرنسي طبعة ١٩٢٨ ج ٥ فترة ١٨٣٧ ص ٣٨٠ .

النوع الأول هو اعتبار اللائمة *opportunité* أو الضرورة العملية . وهي عدم رغبة عرقلة العقاب بالنسبة لجرائم متشابهة في عقوباتها ، حين أن تكييفها القانوني يذوق كثيراً . وقد تصدر الأحكام فيها من قضاة غير مختصين وكثيرى الوقوع في خطأ التكيف ، كما هي الحال بالنسبة لقضاة المجالس العسكرية .

والنوع الثانى من الاعتبارات هو أن التميز بين خطأ في القانون يقتضى هض الحكم لتعذر تبرير العقوبة وبين خطأ آخر لا يقتضى نقضه لإمكان تبرير العقوبة فيه يمر عن فهم صحيح لنفسية القاضى عند تقدير العقوبة . فالقاضى عند تقديرها لا يتأثر كثيراً بوصف الواقعة في القانون ، ولا بتعدد الجرائم الممنونة إلى التهم ، بل بالأكثر بأدبيات الواقعة . إما عند الخطأ في أحكام المود ، أو عندما يكون الحد الأقصى للنس المطبق يتجاوز مثله في النس الصحيح ، فإنه يكون واقصاً تحت تأثير ظرف المود رغم خطئه أو الحد الأقصى للنس المطبق رغم خطئه . ولذا فإن عكسة التقض تقرر عدم إمكان تبرير العقوبة في مثل هاتين الحالتين الأخيرتين ، وتقضى بالتالى بنقض الحكم الصادر فيه ^(١) .

* * *

وفي هذا المجال يقرر دوندييه دى فابر *Donnedieu de Vabres* أيضاً أن التفسير للتوسع لنس المادة ٤١١ لا يلم من النقد . فإنه وإن كان مستمداً من مبدأ « لا دعوى بغير مصلحة » إلا أن مقدار العقوبة للمضى بها ليس هو الأمر الوحيد الذى يضى للتهم . بل يبنى أيضاً أن تكون إدانته عن جريمة أقل مهانة ، أو عن جريمة واحدة لا عن جرائم متعددة .. ولكن قضاؤنا أصر على نظرية العقوبة للبررة لأسباب عملية وروح من رغبة التبسيط ^(٢) .

كما يقرر بوزا *Bouzat* من جانبه أن نظرية العقوبة المبررة بما لاقته من توسع قضائى لم تسلم من النقد ، وليس على غير أساس من الصواب .. فتقدير العقوبة ليس هو وحده الأمر الذى يهم فاعل الجريمة . بل إن تكييفاً معيئاً قد يكون أقل مأساً به من تكييف آخر . وعند عدم تمدد الجرائم المحكوم فيها يكون من المحتمل أن يحكم القاضى بعقوبة أخف من تلك التى يقضى بها لو كان يستند بمددها ^(٣) .

وحسب عبارة مانبول *Magno* أن التوسع في تطبيق المادة ٤١١ يبدو مفرطاً في كل حالة يقع فيها خطأ في التكيف . أو حيث يكون تقدير العقاب ، أو مراعاة الحالة الخطرة للجاني قد أدخل في الاعتبار وبغنى أن يكفى هذا أو ذلك سبباً بالتالى لتعديل العقوبة التى نطق بها القاضى عن خطأ في القانون ^(٤) .

* * *

ويذهب البعض الآخر من الشراح إلى انتقاد نظرية العقوبة المبررة من زاوية فلسفة التشريع

(١) المرجع السابق فقرة ١٨٣٨ ص ٣٨٤ .

(٢) شرح قانون العقوبات والتفسير الجنائي للفرن ١٥٠٤ ص ٨٦٨ .

(٣) قانون العقوبات طبعة ١٩٥١ فقرة ١٣٥٢ ص ٩٢١ - ٩٢٣ .

(٤) دروس في القانون الجنائي ج ٢ ص ١٣١٢ وهامش ١ .

أكثر منها إلى انتقاد الطريقة التي تجرى عليها معكمتهم العليا في تطبيقها ويقول لالان Lallanne : « إننا هنا نزيد بنين جرى أملة بواعث كريمة من رغبة كفالة أمن الجماعة . فهذا القضاء يظهر لنا إلى أي مدى يميل القضاء إلى البحث عما تتطلبه مصلحة المجتمع ، أكثر من البحث عما يفرضه القانون . وهذا الاتجاه يسمح بمواجهة أخطار مباشرة من جراء عيوب التشريع ، ولكنه ربما لا يخلو من الخطر في ذاته . لأنه إذا كان القضاء يعطي الثابت في تفسير القانون تفسيراً أوسع مما ينبغي فإن التقاضيين سيحاولون بدورهم التوصل من أحكامه بالتلاعب بالتأويل . فإذا كانت المحاكم قد فتحت الباب ، فإن سلطاتها الأدنى في فرض الإيمان بالقانون سيضعف ، مع أن هذا الإيمان ينبغي الآن تدعيمه أكثر من أي وقت مضى » .

ثم يضيف في موضع آخر :

« إن قاعدة لا جرمية ولا عقوبة بغير نص ، التي كفلت احترامها نظام الطعن بالنقض ، تمثل خطوة عظمى للأمام . فقد كانت الضمانات قليلة مكفولة للنظام الاجتماعي وحده دون المهم ، أما بعدها فقد بقيت للمجتمع ضماناته ، ولكن بدأ التهم في الحصول على شيء منها » .

وهذا التطور جعل المدل أكثر جمالا . إذ جرده من قسوة لا ترحم ، وجعل دوره هو مجرد تطبيق محايد لتواعد عامة على الجميع ، فانهى من أن يكون مصدر ذعر للفقير ، أو رعب للبريء الضعيف أو الحجول . ثم إن المدل يعمل الآن في وضوح النهار ، ويسمح للكافة بتقدير أحكامه عند ما يبين النص الذي يطبقه ، ويسرد بواعث التأويل التي يعطيه له . وهذا هو السبب الأساسي في تكوين البدء الذي نصت عليه المادتان ٤١١ ، ٤١٤ من أنه لا يمكن النطق بأية عقوبة إلا بعد بيان النص المطبق من القانون ^(١) .

* * *

أما فستان هيل Faustin Hélie فيذهب — على العكس مما تقدم — إلى القول بأنه يمكن أن يترتب البعض على تبرير العقوبة عند الخطأ في التكيف بأن تقدير القاضي لقدار العقوبة يتخذ أساساً له الجرائم المختلفة التي يبين له توافرها قبل التهمين ، وأن المدل يقتضى إعادة تقدير العقوبة إذا كان بعض هذه الجرائم يمكن استبعادها من الانتهاء لسبب أو لآخر في القانون .

والرد على هذا الاعتراض هو أن محكمة النقض ليس من رسالتها أن تزن هذا الاعتبار ، فليست لها سوى رسالة واحدة وهي أن تبحث فيما إذا كان العقوبة أساس قانوني . فإذا ثبت وجود جريمة تبرر العقوبة فلا تملك نفس الحكم ، لأن مقدار هذه العقوبة لا يكون أية مخالفة ضريحة لحكم القانون ^(٢) .

(يتبع)

(١) أوديان لالان . رسالة في العقوبة المبررة . باريس سنة ١٩٢٢ م ص ٧ ، ١٩ .

(٢) مطول قانون تحقيق الجنائيات طبعة ٢ ج ٨ نقرة ٣٩٨٨ م ٤٦٨ . كما دافع عن هذه النظرية أيضاً جيلان في رسالة من العقوبة المبررة . ليون ١٩٢٢ .

اليوع البحرية^(١)

للكنور على جمال الدين عوصه

مدرس القانون التجارى والقانون البحرى

بكلية الحقوق بجامعة القاهرة

- ١ -

الفرع الأول

مقدمات

١ - تعريف : يربط البيع البحرى بالنقل البحرى ، ذلك أن الشاحن قد يهدف من إرسال البضاعة بحرأ أن يجد لها مشترأ فى البلد المرسل إليها ، فيرسلها إلى فرع له أو وكيل عنه ، ولا تنشأ فى هذا القرض إلا المسائل الخاصة بعقد النقل البحرى . وقد يوفق الشاحن إلى بيع البضاعة قبل شحنها ويسلمها للمشتري الذى يقوم بإرسالها إلى بلده ، ولا تنشأ هنا أيضاً صعوبة خاصة لأننا نصبح أمام القرض الأول أى حالة ما يكون مرسل البضاعة هو مالكها . ولكن الصعوبة تنشأ إذا باع المرسل البضاعة إلى شخص فى بلد آخر وأرسلها إليه ، فهنا تنشأ مشاكل خاصة سببها أن نقل البضاعة بحرأ يؤثر فى التزامات كل من البائع والمشتري ، وذلك يسمى البيع فى هذه الحالة البيع البحرى .

فالباع البحرى هو البيع الذى يواجه فيه طرفاه عقد نقل البضاعة للبلد بحرأ ، فلا يكتفى بعنصر البيع بحرأ أن تنقل البضاعة بطريق البحر ، بل يجب أن يكون عقد البيع وعقد النقل البحرى فى وضع اتصال وتضاليل *dépendance réciproque* ، ولكن يستوى أن تكون البضاعة وقت البيع قد شحنت أو لم تشحن بعد فقد يرد البيع البحرى على بضاعة عامة .

على أساس ما تقدم لو أن البائع أرسل البضاعة على سفينة يملكها لما كان البيع بحرأ لأنه لا يوجد عقد نقل بحرى مع عقد البيع .

وإذا كان البيع سيتم تنفيذه قبل الرحلة البحرية أو يبدأ تنفيذه بعد تمام الرحلة فلا يعتبر بحرأ^(٢) .

(١) أنظر فى هذا الموضوع كتابنا فى القانون البحرى - ج ١ سنة ١٩٥٨ رقم ٥٥٣ وما بعده : شوفو ، اليوع البحرية ١٩٢٣ ؛ Bellot ؛ بيم كاف بلويس ١٩٤٩ ؛ Heenen البيم والتجارة البحرية بروكسل ولأريس ١٩٥٢ ؛ رينارد ، فى مقال بعنوان بيع كاف فى القانون الفرنسى مجلة دور عدد ٩ من ١٩٥٢ وعدد ١ من ١ وما بعدها ؛ Perdons فى مقال بعنوان وظيفة اللجان فى السبل القبول دور ٣٦ من ١ ودور ٣٧ من ١ - وفى مقال له بعنوان مصدر وطبيعة اليوع البحرية فى السبل القبول دور ٣٤ من ١ .
هنا عدة المؤلفات العامة فى القانون البحرى .

(٢) ويرفر ريبير (١ - ١٨٧٧) البيم البحرى بأنه بيع تحت التسليم لبضاعة لمدة الشحن ، وهو تعريف دقيق لأن البيع قد يرد على بضاعة مقصورة ، كما أنه لا يبرز أهمية عقد النقل البحرى فى تنفيذه لبيع .

٣ - والبيع البحرية ، فضلا على خضوعها للقواعد العامة ، تتميز بقواعد خاصة جرى عليها القضاء ، وهي ترجع إلى أن الناقل شخص غريب يتلقى حيازة البضاعة من البائع الذي ينشئ تدخله روابط قانونية تؤثر في علاقة البائع بالمشتري ، كما تؤثر فيها كذلك عقود أخرى كالتأمين والائتمان المستندي . لذلك كانت دراسة البيع البحري وثيقة الصلة بدراسة النقل البحري^(١)

٣ - صورته : والبيع البحري صور أربعة ، تخضع كلها لقواعد تشابه كثيراً ، ولكنها تختلف من حيث حكم غاطر النقل ، وتحديد أي طرفي البيع يتحملها وهي تنقسم مجموعتين ، الأولى يتم فيها التسليم في ميناء الوصول ، وتسمى لذلك بيع الوصول ، والثانية يتم التسليم فيها في ميناء الشحن وهي أهم من الأولى لأنها أكثر في العمل .

وتضم المجموعة الأولى : البيع بسفينة معينة ، وفيه يوصل البائع البضاعة إلى ميناء الوصول ويعلن المشتري باسم السفينة وبذلك تخصص البضاعة له فإذا هلك في الطريق انتقم القصد ويرى البائع . والبيع بسفينة غير معينة ، ومصاريف النقل على البائع كذلك ولكن البضاعة لا تخصص قبل الوصول لأن السفينة لا تبين ، بل كل ما على البائع أن يشحن في للمواد الضروب وإذا هلك البضاعة لم يبدأ البائع بل يكون عليه أن يقدم بدلها . لأنها لا تمرز إلا بالتسليم .

وتشمل المجموعة الثانية بيع التسليم عند القيام ، وهي ، أولاً ، بيع « كاف أو سيف » وفيه يتحمل للمشتري غاطر الطريق بشرط أن يتحمل البائع في مقابل الثمن نفقات النقل والتأمين على البضاعة وأن ينقل سند الشحن وبوليصة التأمين إلى المشتري . وأما بيع « فوب » فيلحق على البائع مجرد الزام بتسليم البضاعة على ظهر السفينة التي استأجرها المشتري بحرقته وتنقل إليه المخاطر من هذه اللحظة^(٢) .

٤ - دور المستندات في البيع البحرية : ولما كان البيع يتم هكذا بين شخصين متبايعين فإن كثيراً من العمليات ينفذ بينهما بواسطة المستندات المثلثة للحقوق المبيعة وملحقاتها ، وهي سند الشحن وبوليصة التأمين . ولذلك سنبداً بذكر بعض ملاحظات عن هذه المستندات .

(١) والمشكلة هي في تحديد مدى علاقة البيع البحري بالبيع الأخرى ، فهذه بعض المصاحبات بإعطائها استقلالاً متبديراً سببه تدخل عقد النقل (Perdidas مقال في دور ٣٤ ص ١) ، ويرى آخرون (بونكاز للطلول رقم ٧٣٧) أن النقل ماعو إلا عنصر واقعي ملحق يتدخل فقط في تنفيذ البيع .

(٢) وقد هاجم بعض المصاحبات هذه التفسيرات (شوفو من رقم ٨٣ للرقم ١٠٤) ، على أساس أن الحدود بينها لا تبدو واضحة تماماً في الدل بسبب حرية الأطراف في تضمين عقودهم ما يشاءون من الشروط ، ويقول إن الملاحظ عملاً أن مسألة غاطر النقل وغيرها تنظم في العقد الواحد بطرق مختلفة بحيث يعتبر التفسير التقليدي غير صحيح على إطلاقه ، والواقع أن البيع البحري له صورة واحدة تنظم فيها المسائل الناشئة عن عقد النقل البحري تنظيمها إيجابياً يختلف باختلاف الأحوال . فالبيع البحري إذن له صورة واحدة وتجب دراسة للعائل التي يبرها واحدة وراء الأخرى مثلاً مثل المخاطر ، تسليم البضاعة ، دفع الثمن ...

ويرى آخرون ضرورة الإبقاء على التفسير التقليدي لأن كون الأفراد يتفقون على سرور لا يتفق تماماً مع هذا التفسير لا يبرر القضاء عليه ولا لوجب القضاء على تقسيم القانون المدني للعقود بحجة أنه لا يستوعب كل الصور (هين رقم ٧) .

سند الشحن وتقبل البضاعة :

٥ - يعد سند الشحن مثلاً لحيازة البضاعة المشحونة إذا كان من محوزه يعتبر - كذلك - حائزاً للبضاعة ذاتها ولو أنها فعلاً في حيازة الرهان . ويؤدى هذا السند وظائف هامة منها نقل حيازة البضاعة دون حاجة إلى تسليمها مادياً (المادة ٩٥٢ مدنى) ، فإذا تصرف المالك في البضاعة أمكنه أن يسلمها إلى المشتري بمجرد نقل السند إليه تطبيقاً للمادة ٩٥٤ مدنى^(١) .

ولكن متى يعتبر السند مثلاً للبضاعة ؟ . نلاحظ ابتداءً أن حيازة البضاعة مسألة منفصلة عن ملكيتها وأن أساسها هو الزام من محوز البضاعة مادياً بدها للحائز ، فالودع والمقرض والراهن إذا عهدوا بالشيء إلى شخص من الغير يعتبرون حائزين له ويكون لهم المطالبة برده لأنهم مالكوه وإنما لأنهم دائنون للحائز اللذى باسترداده ، ويكون على الحائز اللذى أن يرد الشيء إلى الحائز القانونى دون أن يتعرض لمسألة ملكيته البضاعة .

ويلاحظ اعتبار السند مثلاً للبضاعة توافر ثلاثة شروط :

الشرط الأول - أن يكون سند الشحن نافذاً على الرهان وغضاً المستفيد منه حق التصرف في البضاعة والمطالبة بها ، ويتضمن حق المطالبة بالبضاعة حق المطالبة بتعويض عن تلفها أو هلاكها لأن التعويض وسيلة للتنفيذ غير المباشر للالتزام بالتسليم^(٢) .

الشرط الثانى - أن يعين البضاعة على وجه دقيق لأن الحيازة لا يمكن أن يرد على أشياء غير محددة^(٣) .

والشرط الثالث - لا يعتبر مثلاً للبضاعة إلا السند الإذنى والسند لحامه ، أما السند الإسمى فلا يعتبر كذلك ، لأن الحيازة بطريق السند تفترض أن من يتلقى السند يتلقى بذلك حقاً فى التصرف فى حيازتها وحقاً ضد الرهان فى المطالبة بالبضاعة ، أى يتلقى الحيازة ذاتها بتلقيه السند ، فإذا أمكن أن ينتقل حق مطالبة الرهان دون أن ينتقل السند لكان السند غير مثلاً للبضاعة ولم يكن إلا أداة إثبات ، ولذلك يلزم أن يكون الحق فى المطالبة بالبضاعة لاصقاً بالسند بحيث يعتبر الرهان حائزاً للمستفيد من

(١) وي تقول : تسليم السندات للسلطة عن البضائع للعودة بها إلى أمين النقل أو للودعة فى المخازن يقوم مقام تسليم البضاعة ذاتها .

(٢) ويفسر هذا الشرط أن الحائز يلزم بحفظ الشيء - لئتمكن من رده ، أما لو لم يكن ملتزماً بذلك وأمكنه أن يرد أى شيء - أو يرد الشيء فى أية حالة لما كان المستفيد من السند أن يطالبه ولما أمكن اعتبار الرهان حائزاً لحساب الغير .

(٣) إذا كانت البضاعة مضمونة سائبة en vrac كالقمح والمحبوب والموائل مخلطة مع بعضها ، فكيف يمثل سند الشحن للسلي الفاحش البضاعة ؟ قد يقال إن السند لا يميز البضاعة تماماً وإنما هو بينها بصفة ناقصة أى بطريق تعيين السفينة وتاريخ شحنها ولكنه لا يميزها عن غيرها من مضمونات السفينة . ومع ذلك فإن عدم فرز البضاعة تماماً لا أهمية له من الناحية السلية ، لأن بعض الفراع يرى أنه إذا أضيفت البضاعة بضر فإن هذا الضرر يوزع على المرسل إليهم جميعاً ، وذلك لتساوى كافة البضائع من هذه الناحية وليست هناك معلنة كبيرة فى تحديد البضاعة بأكثر من بيان اسم السفينة وتاريخ الشحن ، وذلك يعتبر السند مثلاً للبضاعة ، ويمكن التصرف فيها ونقل حيازتها أثناء الطريق بنقل السند ذاته .

السند وليس حائراً لحساب شخص معين بذاته . وبعبارة أخرى فإن الحيازة الشرعية للسند هي شرط ضروري لحيازة البضاعة ، وهو شرط كاف . فإذا كان السند اسمياً فذلك لا يمنع أن الربان يجوز البضاعة لحساب الشخص الوارد اسمه بالسند ، ولكن ليس لأنه حائز للسند ، بل لأنه الطرف للتعاقد معه في عقد النقل أو لأنه محال إليه أى دون تدخل السند .

سند الشحن وتخصيص البضاعة :

٦ — برد البيع البحري على بضاعة معينة بنوعها ، ولذلك لا تنتقل ملكيتها إلا بفرزها ، ويقوم سند الشحن بدور هام في هذه العملية .

وللغرض بفرز أو تخصيص البضاعة تميل القوانين بذاته ، ويشترط فيشرطان: الأول ، أن تهدد كية البضاعة بعلامة خارجية ظاهرة تحديداً يميزها عن غيرها . والثاني ، أن يصدر من البائع تصريح إرادته في تخصيص هذه البضاعة لتنفيذ العقد بطريقة يمتنع بها عليه الرجوع في قراره كإرساله خطاباً إلى المشتري بهذا المعنى مثلاً .

والثالث أن يستوفى سند الشحن الشرط الأول بأن يذكر البضاعة ونوعها والسفينة وتاريخ الشحن ، أما بالنسبة للشرط الثاني فإن إرسال البضاعة للرسيل إليه يفيد تخصيصها بشرط أن يكون هو للمشتري ، أما لو كان للرسيل إليه أى للمستفيد من سند الشحن هو البائع فلا يصدق ذلك تخصيصاً للبضاعة فقد يحتفظ البائع بها لنفسه أو يشتري آخر ويظل الأمر هكذا مطلقاً .

فإذا حرر السند لأمر للرسيل إليه وكان هو للمشتري وليس وكيلاً عن البائع فإن ذلك يخص البضاعة بصفة نهائية ، أما إذا كان لأمر الشاحن البائع أو لحامه فإن التخصيص لا يتم^(١) ، ولا تخصص البضاعة عندئذ إلا إذا ظهر الشاحن السند للمشتري إذ يصبح للمشتري في هذه اللحظة مراسلاً إليه ، أو إذا سلم السند للمشتري إن كان لحامه^(٢) .

سند الشحن وقلمم البضاعة :

٧ — قلنا أن سند الشحن يعطى للمستفيد منه حق استلام البضاعة وحق المطالبة بالتعويض عن هلاكها أو تلفها ، ولذلك فالبايع إذ ينقل للمشتري سند الشحن إنما ينقل إليه الحقوق التي يحولها

(١) شونورم ٣٠٠ :

(٢) كيف يتم تخصيص البضاعة للشحنة سائبة en vrac . . . لاصوبة إذا كانت الحوالة كلها مرسلة إلى شخص واحد مادام السند يذكر اسم السفينة وتاريخ الشحن . أما إذا كانت الحوالة من عدة كيانات مرسلة لمشتريين مختلفين ويمثل كلا منها سند مستقل ، فمستحق الشحن في هذه الحالة لا يخص البضاعة تماماً ، فهو يحدد السفينة ونوع ووزن البضاعة وتاريخ الشحن فهو يميز بضاعة للمشتري من كل بضاعة من نوع آخر على السفينة ولكنه لا يميزها من البضائع الشابهة ، وذلك قبل أن التخصيص لا يتم إلا في ميناء الرسول وباستلام البضاعة ، وقبل كذلك لأن التخصيص يتم بحري السند على هذا النحو للذكور لأن الحوالة إذا أصيبت في الطريق تحمل الرسل إليها جيباً للضرر بنسبة بضاعة كل منهم وذلك لأن تكون التخصيص أكثر من ذلك فائدة عملية جديدة . أنظر مين رقم ٣٢ .

وفازن دانيون ٣ - ٩٧٩ .

السند ضد الناقل . ولا محل لنقل السند من البائع إلى المشتري إلا لأن البيع يرد على بضاعة مشحونة على السفينة وتعتبر تسليمها مادياً قبل وصولها ، ولذلك فإن تسليم البائع في اليوع البحرية يتم بتسليم الحقوق التي للبائع ضد حائز هذا البيع وهو الرهان ، وهكذا فإن نقل السند ليس مطلوباً لذاته بل لأنه مجرد وسيلة لازمة للتسليم (م ١/٩٥٤ مدني) .

الفرع الثاني

يوع التسليم لدى الوصول

المبحث الأول

١ - البيع بسفينة معينة *par navire désigné*

٨ - هذه الصورة من صور البيع البحري هي أقدم الصور ، وكانت سائدة وقت للراحة التجارية حيث يعتمد على البائع أن يحدد بالضبط وقت وصول البضاعة ، فكان يلجأ إلى تعيين السفينة التي ستحملها لكي يتمكن للمشتري من حساب تاريخ وصولها بصفة تقريبية .

وهو بيع بشرط التسليم لبضائع يرسلها البائع على غفته إلى المشتري بسفينة معينة في العقد أو في تاريخ لاحق ، ويتحمل فيه البائع غاطر الطريق .

ولا يستحق الثمن إلا بقدر البضاعة التي تصل سالمة عند نهاية الرحلة^(١) .

٩ - فخصائص العقد : ومن هذا التعريف تتضح خصائص العقد :

(١) فالبايع يلتزم بإبرام النقل ، ودفع الأجرة ، وتعيين السفينة (٢) ولا ينصب التزامه بالتسليم إلا على البضاعة المشحونة في السفينة التي عينها . (٣) ولا يستحق الثمن إلا بقدر البضاعة المسلمة في ميناء الوصول فالعقد يبيع عند الوصول لبضاعة يلتزم البائع إرسالها .

١٠ - التزامات البائع : إبرام عقد النقل : على البائع أن يبرم عقد النقل البحري بقصد نقل البضاعة على السفينة المعنية بين الطرفين^(٤) . ومتى وصلت البضاعة فسرى أن البيع يرتب أثره الخاص بالتسليم وينقل للملكية .

١١ - تعيين السفينة : على البائع أن يبين السفينة التي تحمل البضاعة وأن يبين ذلك للمشتري . ويجوز أن يرد التمين في العقد أو في تاريخ لاحق^(٥) .

(١) هين ٣٤٧ .

(٢) ويؤم أن يكون هذا العقد صحيحاً ، وأن يكون تلامياً مباشراً (استئناف عطلت اسكندرية ١٣ ديسمبر ١٩٣٣ دور ٣٠ - ٢٠٧) . وذلك لا يقبل من البائع إبرام عقد نقل ضمن جواز تغيير السفينة في الطريق إلا لقوة ظاهرة عليه أن يثبتها (مرسليا التجارية ملحق دور ٥ - ٢٩٣ ؛ روبري ٢ - ١٨٨٩ ؛ ٣/١٨٨٩ ؛ شوفو رقم ٨١٢) .

(٣) إذا حدثت مدة لتعيين وجب على البائع احترامها ، فإن لم يحدد جرت الحاك على ضرورة التمين بمجرد أن يكون ذلك في إمكانه ، وهي تحفظ بطلان في تقدير هذه الامكانية . أنظر روبري ٢ - ١٨٨٤ .

وقد يكون تعيين السفينة سابقاً على الشحن ، وقد يكون لاحقاً عليه ، ولكن المهم أن يصدر قبل وصول السفينة إلى ميناء المشتري^(١) . ويعتبر تعيين السفينة — متى تم — نهائياً لا يجوز الرجوع فيه لأنه مقرر لصالح المشتري ويترتب عنصرأ من عناصر العقد^(٢) .

وإذا لم يبين البائع السفينة على النحو المتقدم اعتبر عاقلاً لالتزام عقدي ناشئ من عقد البيع ، ويكون للمشتري أن يطلب فسخ العقد مع التويض .

١٢ — **سحق البضاعة** : وعلى البائع أن يشحن البضاعة — إذا لم تكن حشنت قبل البيع — في وقت مناسب على السفينة المينة بحيث تصل المشتري في الوقت المناسب^(٣) ويسأل البائع إذا لم يشحن في المياد ، ما لم يكن ذلك راجعاً إلى قوة القاهرة .

١٣ — **قل المالك** : لا تنتقل ملكية البضاعة — في هذا البيع — إلا عندما يتقدم للمشتري بسند الشحن ويتسلمها فضلاً عن الناقل ، وهذا الحكم مبني على إرادة الطرفين تأجيل نقل الملكية إلى وقت وصول البضاعة على الرغم من قررها قبل ذلك الشحن ، ولما كان المشتري لا يتسلم إلا في ميناء الوصول فلا يتحمل تبعة هلاكها في الطريق^(٤) ، على النحو التالي .

١٤ — **مخاطر الطريق** : تأسيساً على إرادة الطرفين جرى العرف أن يتحمل البائع مخاطر الطريق دون للمشتري لأن هذا الأخير لا يتسلم إلا في ميناء الوصول ، ولا تنتقل إليه الملكية إلا في هذه اللحظة .

فإذا هلكت البضاعة أثناء الطريق كان هلاكها على البائع وله أن يقاضى الناقل دون المشتري ، وكذلك ينفسخ العقد ولا يكون للمشتري أى دعوى على البائع بشرط أن يثبت هذا الأخير أنه نفذ التزاماته السابق ذكرها وأهمها أنه شحن البضاعة فضلاً^(٥) .

== ويلاحظ أن البائع يجب أن يمين سفينة قادرة على حمل البضاعة إلى المشتري ، فإذا عين سفينة مادية في وقت حرب لم يعتبر أنه بذلك وفى التزامه بالتأمين .

(١) أنظر شوفو ٦١١ إلى ٦١٤ . ويفسر ذلك بأن هذا البيع احتمالي ويجب أن يتم تعيين السفينة قبل تأكد وصول البضاعة . ويرى هين (رقم ٣٦٣) أن هذه القاعدة يفسرها أنه يعم مستقبل وهو لا يكون كذلك إذا كان منصبا على بضاعة موجودة فعلاً في ميناء الوصول وسددة لتخليها للمشتري .

(٢) ولكن البائع أن يرجع فيه ويدين سفينة أخرى مادام لم يشحن البضاعة ووافقت لاتزال للدة للقررة لتعيين مفتوحة لم تنته بعد : هين رقم ٣٦٥ .

(٣) شوفو رقم ٧٣ .

على البائع أن يشحن في الوقت المناسب إذا لم يكن حدد ذلك موعد ، فإن تحدد موعد لتعيين فقد حكم أن للدة للقررة لتعيين السفينة تسرى كذلك بالنسبة للشحن ويصبح الشحن واجباً بمجرد تعيين : المافز التجارية ١٧ ديسمبر ١٩٢٤ ملحق دور ٣ — ٦٧ .

(٤) أنظر الهكتوز عبد التلم البراوى في عقد البيع ١٩٥٧ رقم ١٦٧ صفحة ٢٤٦ .

ويلاحظ أن للادة ٤٣٦ مدني تنص أنه « إذا وجب تصدير للبائع للمشتري فلا يتم التسليم إلا إذا وصل إليه ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك » .

(٥) وبسوى القضاء في الحكم بين الملاك القانون ، كالم اضطرت الربان إلى رهن البضاعة في الطريق أو إلى بيعها أو سوغت البضاعة في الطريق (أنظر شوفو رقم ٤٥٣) .

١٥ - تسليم البضاعة : يتم تسليم البضاعة في ميناء المشتري ، ويكون على هذا الأخير - ومن حق - أن يتسلمها بمجرد وصول السفينة ، وينسخ العقد على المشتري إذا أعذر بالاستلام ولكنه رفض دون سبب قانوني^(١) ، ويترتب سبباً قانونياً لرفض الاستلام أن تكون البضاعة على سفينة غير تلك التي عيّنت^(٢) .

١٦ - طبيعة البيع بغفنة معينة : في طبيعة هذا البيع خلاف ، سببه أن البائع يتعهد بتسليم البضاعة إذا وصلت إلى ميناء للمشتري ، بحيث إذا هلكت في الطريق ينسخ العقد ولا يلتزم بشيء ، ولا يجبر على أن يقدم بضاعة بدلا منها لأن القرض أنها قد فُرت بشحنها وتعيين السفينة .

فذهب رأى إلى أنه بيع معلق على شرط وصول البضاعة^(٣) ، ولكن رأياً آخر راجعاً ذهب إلى أن وصول البضاعة هذا هو التزام البائع بل هو موضوع العقد ، ولا يمكن أن يكون موضوع العقد شرطاً لقيامه^(٤) ، فضلاً على أن اعتبار البيع شرطياً يؤدي إلى اعتبار نقل الملكية راجعاً إلى تاريخ العقد تطبيقاً للأثر الرجعي للشرط .

والصحيح أن هذا البيع يتفق فيه على تأجيل نقل الملكية إلى وقت وصول البضاعة ميناء المشتري ، بدليل أنه ينتهى التزامات على البائع قبل هذه اللحظة منها الشحن وتعيين السفينة ، وأما وصول البضاعة فهو ليس شرطاً للعقد بل هو مجرد شرط لتنفيذ البائع التزامه بالتسليم .

== وإذا تلفت البضاعة أى وصلت معينة كان على البائع أن يثبت أنها كانت سليمة وقت الشحن ، وهو مسئول قبل للمشتري عن البيب الذى كان بها قبل الشحن وعن رداءة سفنها (ريبير ٢ - ١٨٩٥) ، وكثيراً ما يفتى على ضرورة تقديم شهادة من خبراء لإثبات الصنف .

وإذا وصلت متأخرة فيلاحظ أن البائع ملزم فقط بالشحن في اللود وليس مسئولاً عن تأخير السفينة في الطريق (ريبير ٢ - ١٨٩٦) ، أما إذا اتفق على موعد للتسليم وجبت عليه مراعاته إلا إذا قامت في سبيل ذلك قوة قاهرة فستدفع لايصال عن التأخير . وكل ذلك مالم يتضح من شروط العقد أن الطرفين جملا من الوصول في موعد معين شرطاً أساسياً فيه (ريبير ٢ - ١٨٩٦) .

وقد ينص في العقد على حق المشتري في إطالة الأجل للقرض للتسليم ، وهذا الشرط مقرر لصالح المشتري ويترتب العقد عندما يحدد أنه لم يطلب الفسخ .

- (١) مهسليا التجارية ٢٧ نوفمبر ١٩٢٣ ملحق دور - ٣٩ .
- (٢) مهسليا التجارية ٢٨ فبراير ١٩٣٠ دور - ٧٣٣ . وذلك مالم يقبل للمشتري استلامها مع ذلك فإنه يتم بالتأمين ويجمع نتائج غلطه .
- (٣) ليون كان وريزو ٣٠ وتم ١٩٨ .

ويبدو أن محكمة النقض للمصرية (في ٢٣ أبريل ١٩٥٣ مجموعة أحكام النقض السنة الرابعة عدد ٣ ص ١٢٤) قد أخذت بهذا التكييف شمتا عندما أقرت حكماً يأخذ بهذا التكييف ، فقالت : متى كان الحكم لا يبنى مسؤولية الطاعن عن التعويض لعدم تنفيذ التزامه بتسليم البضاعة على أن القول بخلق البيع بغفنة معينة على شرط وصول البضاعة سائلاً لا يؤثر في التزام البائع بشحن البضاعة أصلاً كما هو الحال في الدعوى اعتبر البائع مقسراً سواء أ كان عدم شحنها راجعاً إلى قلة شخصياً أم إلى فعل للتعاقد معه ، فإن هذا القى أسس عليه الحكم فضاؤه لا خطأ فيه .

- (٤) ريبير ٢ - ١٨٩٢ : معطى طه صفحة ٦٠٨ هامش ٥ ، والوجيه صفحة ٢٩٣ هامش ١ .
- أفكار هينز رقم ٣٤٣ وما بعده حيث يرفض اعتبار البيع شرطياً ، ولأن كانت فيه أسباب أخرى .

٢ — البيع بسفينة غير معينة^(١)

١٧ — حلت هذه السورة محل السورة السابقة ، لأنه بتقديم اللوحة قلت عناظرها وأصبح
يكفي المشتري أن يعرف تاريخ الشحن ليحسب تاريخ الوصول وهذا البيع كالبيع السابق بيع لبضاعة
معينة بنوعها يلزم التأقل بنقلها في محدد محدد إلى ميناء المشتري . وهذا بيع أجل لأن ملكية البضاعة
وتسليمها لا يتأخر إلا في ميناء الوصول .

١٨ — التزامات البائع : يتحدد البائع فقط بشحن البضاعة في مدة معينة ، على سفينة أو سفن
يختارها ولا يضمن للمشتري ، ليسلمها في ميناء الوصول .

ويعتبر التزامه بالشحن أم التزم ، وعليه أن يتقدم في الموعد المتفق عليه ، ويحدد هذا الميعاد
بطرق متعددة^(٢) . ويثبت الشحن وتاريخه بمند الشحن في العادة ، ولا مانع من إثباته بكل طريق
آخر لأنه واقعة مادية ، وللمشتري — دون البائع — أن ينازع في بيانات سند الشحن ، فإذا ثبت أن
الشحن لم يتم في الموعد كان للمشتري أن يطلب فسخ العقد مع التوضيح .
ويلاحظ أن شحن البضاعة لا يؤدي إلى فرزها ، لأن البيع — في قصد طرفيه — ينصب على
بضاعة عند وصولها .

وللبائع حرية اختيار السفينة بشرط أن تكون صالحة ومناسبة^(٣) ، وقد يختار سفينة واحدة
أو سفناً متعددة^(٤) .

(١) ويسمى بالفرنسية *rente sur embarquement* أي بيع لدى الشحن ، وهي تسمية قد تؤدي إلى الخلط
لأنه في الواقع يتم لدى الوصول ، قلقة فضلتا تسميته بـ *rente* غير معينة .
(٢) وهو يحدد عادة بطريقة تسمح للبائع ببعض الحرية ، وغالباً يحدد بمدة شهر أو شهرين . وتحدد المدة
بالأشهر ، وتسرى عنده من أول يوم في الشهر اللين إلى آخر يوم في الشهر القى يليه . وقد لا تحدد المدة
بأيام محددة وإنما بتعريف عام ، أهمها : (١) شرط الشحن بسرعة *prompte embarquement* وهو يعطى
البائع حرية واسعة ولكنه يترتب عتقاً إذا ترك أول فرصة سانحة للشحن (جرت عادة مرسيليا أن مدة الشحن
لا تتجاوز ٢١ يوماً : مرسيليا التجارية ٤ نوفمبر ١٩٢٥ ملحق دور ٣ — ٩٠١) وبحسب عادات الموانئ أقصى
للمدة هو ٢٨ يوماً : الموانئ التجارية ١٢ يوليو ١٩٣٧ ملحق ١٠ — ٤٥٤) . (٢) شرط الشحن بأسرع
ما يمكن *le plus promptement possible* وهو يلزمه بالبيع على أول سفينة تستطيع حل البضاعة
(الموانئ التجارية ٢١ سبتمبر ١٩٢٥ ملحق ٤ — ٤٢٧) (٣) شرط الشحن *au plus tôt* dès que le vendeur pourra le faire, marchandises à embarquer incessamment
وسيلة في سبيل الشحن (٤) الشحن فوراً *immédiate* وهو أقصى هذه الشروط ويلزم البائع الشحن بمجرد
أن يستطع .

(٣) حكم بفسخ العقد عند البائع لأنه استأجر سفينة شراعية بطيئة جداً لنقل البضاعة — وكانت تهيئاً —
إلى فرنسا ، وذلك لكي يقدم أجره خفيفة ، مع علمه أن الحكومة الفرنسية أعلنت عن مدة ينتهي بعدها دخول
التبذير الأجنبي الأراضي الفرنسية ، ووصلت السفينة — نظراً لإبطائها الشديد — إلى فرنسا بعد انتهاء هذه المدد فتضرر
دخول البضاعة ، عراض ٣١ يوليو ١٩٢٧ ملحق دور ١ — ٩٥٩ .

(٤) ولكنه لا يستطيع إرسالها على سفن متعددة ولا تنجز السفينة في الطريق إذا وجد شرط *vapeur direct*
أو *improbation directe* فهو شرط يمنع تغيير السفينة ويمنع وقوفها على موانئ غير اللناد ووقوفها بها ، وسكنته
أن يتمكن من حساب موعد وصول البضاعة بطريقة تقريبية .

والبائع أن يرسل بضائع متشابهة بسفن عدة ، وهو يستطيع أن يسلم للمشتري أى شحنة من هذه الشحنات ما دام لم يبين للمشتري السفينة التى تحمل البضاعة المرسلة إليه^(١) ، وبشرط أن يسلمه بضاعة شحنت فى الموعد للضروب ، لأن للمشتري أن يرفض بضاعة شحنت قبل الموعد أو بعده ، كما لا يجوز له أن يسلمه بضاعة يشتريها من ميناء الوصول لهذا الغرض .

١٩ - **مخاطر النقل** : لا شبهة فى أن هذا البيع ليس شرطياً ، لأن الشحن فى الموعد ليس شرطاً له بل هو الالتزام الأساسى للبائع ، فهو يبيع مؤجل يلتزم فيه البائع بنقل البضاعة إلى ميناء الوصول حيث تسلّم للمشتري ، فهو يبيع تحت التسليم . ولذلك يتحمل البائع مخاطر الطريق .

وتطبيقاً لذلك إذا هلكت البضاعة فهلاكها على البائع ، ويرأى للمشتري من التزامه دفع الثمن ، ويكون له كذلك أن يطلب إلى البائع إرسال بضاعة أخرى حيث أن البضاعة المرسلة لم تكن مخصصة له ، وهذا بخلاف الحال فى البيع بسفينة معينة . إذ يؤدى هلاك البضاعة للرسلة إلى انقضاء العقد بصفة نهائية بسبب هلاك البضاعة المخصص التى يرد عليها ، وتعتبر هذه الرخصة المقررة للمشتري مقابل الحق البائع فى اختيار السفينة وحسنه فى اختيار البضاعة التى يسلمها من بين الشحنات التى أرسلها . وإذا وصلت البضاعة متأخرة فلا يُسأل البائع ما دام الشحن قد تم فى الميناء ويحجب على المشتري قبول البضاعة أبداً كان تاريخ وصولها .

٢٠ - **تحول العقد** : وإذا حدث بعد إبرام العقد أن أعلن البائع السفينة المخصصة لنقل فلا يكفي ذلك التنوير نوع العقد ، وخاصة اذا ذكر أن هذا الإعلان إنما هو على سبيل البيان فقط . أما اذا قبل المشتري هذا الإعلان بوصفه مخصصاً للبضاعة انقلب العقد الى بيع بسفينة معينة^(٢) .

الفرع الثالث

يوع التسليم عند الشحن

المبحث الأول

بيع كاف أو سيف^(٣)

C.A.F. ou C.I.F.

المطلب الأول - تعريف

٢١ - **تعريفه** : هو بيع لبضاعة تسلّم فى ميناء الشحن ، وفيه يقوم البائع - نظير ثمن إجمالي - بإحضار البضاعة إلى ميناء الشحن وإبرام عقدى النقل والتأمين على البضاعة . وتقع المخاطر

(١) وتسمى هذه الرخصة *faculté de remplacement* .

(٢) ربيع ٢ - ١٩٠٨ .

(٣) أنظر مقال Van Slooten بعنوان القواعد الدولية لبيع كاف فى دور ١٥ - ٤٥ ؛ وكتاب Bellet

فى بيع كاف سنة ١٩٤٩ .

على المشتري ابتداء من الشحن ، ولكن على البائع أن يسلم البضاعة بأن ينقل إليه سند الشحن وبوليصة التأمين وعندئذ يجب على المشتري دفع الثمن ^(١) .

٢٢ - مزايا : ويعتق هذا البيع للبائع مزايا ، منها أنه يتفادى غاطر الهلاك والخلف ابتداء النقل ، ويستطيع قبض الثمن فوراً بسحب كتيالة على المشتري ، كما يمكن المشتري من التصرف في البضاعة أثناء الطريق بصفته مالكا ، وبقية غاطر الطريق لأن المؤمن يتحملها عنه . ولكن عليه أن المشتري يدفع ثمن بضاعة لم يماينها وقد برفض استلامها فتثور عندئذ المناكلا .

ويستمد البيع اسمه من الحروف الأولى لناصر الثمن وهي بالانجليزية : *Cost, assurance, freight* وبالفرنسية : *Cost, insurance, fret = C.I.F.* .

٢٣ - ولما كان هذا البيع هو الغالب في التجارة الدولية بين المصدرين والمستوردين فقد وضعت قواعد موحدة في وارسو سنة ١٩٢٨ - ١٩٣٢ ، وهي نموذج عقد بيع ليس له قيمة إلزامية إلا إذا أحال إليها ذوو الشأن ^(٢) .

(١) أنظر تعليقا في دور ١٩ ص ٣٩٠ .
وللتفر أن موضوع بيع سيف أو كاف بضاعة يجب على البائع شحنها وتأمنها ضد غاطر النقل البحري ، ولكنه لا يضمن وجودها ولاسلامتها ابتداء من الشحن ، وعليه تسليمها للمشتري ينقل سند الشحن وبوليصة التأمين إليه ، ولغنا فإن خصائصه الأساسية تتلخص في ثلاث : أن البائع يلتزم بالشحن والتأمين ؛ وأن الغاطر تقع على الثمن من الشحن ، وتم التسليم بنقل المستندات إليه .
والأصل أن بيع كاف يتضمن هذه الخاصية .

ولكن لأن أحكام هذا البيع ليست تعسفية آدرة فكتيرا ما يضمن الأفراد اتفاقاتهم شروطا تخرج على هذه الخاصية الأساسية . فذلك جرى القضاء على أنه إذا تضمن البيع شرطا من هذا القبيل خرج من حظيرة بيع كاف ولا يخضع لأحكامه ، أو وجب استبعاد الشرط وتطبيق أحكام البيع كاف جميعا . وهذا قضاء سليم . والصعوبة التي تواجه هي التفرقة بين القواعد الأساسية والقواعد غير الأساسية في بيع كاف والتي يجوز مخالفتها دون أن يفلد بيع كاف صفته (أنظر شوفو ١٠٥ - ١١٤ حيث يعرض هذا القضاء وينقده) .

ومع ذلك فالقاعدة الحديثة (شوفو السابق : ٢٨) يرى أن قواعد بيع كاف منشؤها القاعدة وحدها ، وللأفراد أن يخرجوا عليها كما يشاءون تطبيقا لمبدأ سلطان الإرادة ، ويظل البيع مع ذلك صفته كبيع كاف ، وهو يشهد في ذلك على القضاء التي يميز كافة الشروط امتثالا على مبدأ سلطان الإرادة (نفس ٢٨ ديسمبر ١٩٣٣ ملحق دور ١٢ - ٢٤٩٩ مايو ١٩٣٢ ملحق دور ١٠ - ٢٩٤ فبراير ١٩٣٦ ملحق دور ١٤ - ١٥٥) ويرفر هذا القضاء حرية الأطراف في الخروج على كافة أحكام البيع كاف . أنظر في هذا الموضوع تعليق رينارد تحت استئناف غنتان سكندرية ٢١ ديسمبر ١٩٢٧ دور ٢٠ - ٢٢٧ التي أقر الخروج على حكم كاف بغيره في النقد ، وللتعليق ينقده) .

ويرى آخرون أن بيع كاف أحكام أساسية ، وأنه إذا كان للأطراف أن يخرجوا على أي حكم من أحكامه تطبيقا لفكرة الحرية التعاقدية فإنهم إن فعلوا وجب سلوك أحد حالتين إما إهدار الشرط إذا أجهت لينهم حقيقة ذلك لإبرام بيع كاف ولما تطبيق الشرط وعدم التعبد عندئذ بقواعد بيع كاف التي وضعتها القضاء (مين رقم ١٤٦) أنظر كذلك رينارد في تعليق دور ٢٤ - ٢٧٣ وهو غاش ببيع قوب ، ولكنه يرى عموما أن كل بيع يجري يجب أن يتجدد شروطه وأحكامه ويجب عدم الإهتمام بكثيرة بلوادة الطرفين أمام الشروط التي أقرها الطرف في البيوع البحرية .

(٢) وتجدد النص الفرنسي لهذه القواعد في مجلة *Clunet* سنة ١٩٢٦ صفحة ٣١٢ وفي كتاب شوفو في صفحة ٢٣٦ ؛ وتجدد النص الإنجليزي في مجلة دور ١٨ صفحة ٧٤٩ .

وسنعرض أحكام هذا البيع التي ينطب أن تتضمنها عقود الأفراد والأحكام التي استقر عليها القضاء . فندرس التزامات البائع ، والتزامات المشتري ، بعد أن نعرض ثقل الملكية ومخاطر نقل البضاعة .

المطلب الثاني

الأحكام الأساسية لبيع كاف

٢٤ - **فصلهم الأساسية** : يتميز بيع كاف - كما قدمنا - بخصائص أساسية ثلاث : الأولى : أن البائع يلتزم - بمقتضى عقد النقل ذاته - أن يشحن البضاعة وأن يؤمن عليها لحساب المشتري ، والثانية : أن مخاطر البضاعة تقع على المشتري ابتداء من تاريخ شحنها ، والثالثة : أن التسليم للمشتري يتم بنقل المستندات المثقلة للبضاعة إليه .

وهذه الخصائص هي التي تميز كل بيع كاف عن غيره من اليوع ، والأصل أنه لا يجوز الاتفاق على مخالفتها وإلا نصرت طبيعة العقد ، على ما سنرى .

٢٥ - وتسهلا للعرض ندرس أم أحكام بيع كاف ، وهي نقل الملكية وانتقال المخاطر إلى المشتري ، وأما التسليم فندرسه عند التعرض لالتزامات البائع .

أولاً - نقل الملكية

تخصيص البضاعة^(١)

٢٦ - يرد بيع كاف على بضاعة معينة نوعها ، ولا تنتقل ملكيتها إلا عند تخصيصها . ولهذا التخصيص وسائل عدة ، ولكن يشترط فيه كما تقدم أن يؤدي إلى تمييز البضاعة من غيرها ، وأن يعلن البائع تخصيص هذه البضاعة لتقليد عقد معين .

٢٧ - ونلاحظ أن شحن البضاعة لا يعتبر تخصيصاً لها في كافة الأحوال بل هو لا يعد تخصيصاً إلا إذا حرر سند الشحن لأمر المشتري . وينطبق أن يحصل البائع على سند محرر لأمره ثم يظهره للمشتري ، وإلى أن يظهره يظل الشحن غير منتج في تخصيص البضاعة ، كما أنه إذا حصل البيع على بضاعة في الطريق فمن الواضح أن الشحن لا يعتبر تخصيصاً لأنه سابق على البيع^(٢) .

ويجوز التخصيص بسند الشحن ، كما يجوز بأي طريق آخر كخطاب من البائع أو فاتورة ، أو أي إجراء آخر يتوافر فيه الشرطان المتقدمان .

ويلاحظ أنه إذا استخدم سند الشحن في التخصيص وجب أن يكون خاصاً ومستقلاً بالبضاعة

(١) أنظر مقال كرميوني في حوليات القانون التجاري سنة ١٩٢٢ صفحة ١٦٦ بعنوان تخصيص البضاعة في بيع كاف .

(٢) طارن مصطلحي طه في الطول رقم ٦١١ .

التي يراد تخصيصها^(١)، ولذلك لا يمد تخصيصاً للبضاعة مجرد تعيين اسم السفينة التي تحملها^(٢)، إلا إذا كانت البضاعة مشحونة سائبة en vrac فيكتفي البائع بإعلان اسم السفينة وتاريخ الشحن^(٣).
ولكن يلاحظ في هذه الحالة أنه إذا كانت الحمولة مرسلة إلى أشخاص متعددين فلا يكتسب أي منهم حقاً خاصاً على جزء مفروض منها بل يتبرون جميعاً ملاكاً على الشئوع للحمولة، حتى الوصول والاستلام. وقد حكم أنه يكفي للتخصيص سند شحن جماعي متعلق بسدة شحنات إذا كانت كلها مرسلة إلى مشتر واحد^(٤).

٢٨ — ويلاحظ أن الإجراء الذي يتخذ لتخصيص البضاعة يجب أن يتضمن كافة البيانات والعلامات وأرقام البضاعة إذا كان ذلك لازماً لفرزها، ولولم ينص على ذلك في العقد^(٥).

٢٩ — هل يلزم البائع بإخطار المشتري باسم السفينة ٢ حكم أحياناً بذلك^(٦). ولكن المسألة خلافية^(٧)، والواقع أن تعيين السفينة لا يفيد شيئاً في تخصيص البضاعة إذا كان السند محرراً لإذن المشتري إذ يتم التخصيص عندئذ بمجرد تحرير السند، ولكن إذا كان السند محرراً لأمر البائع وعن جزء من شحنة سائبة، فإن ذكر السفينة ضروري لتخصيص البضاعة^(٨)، والثالب، على أي حال، أن تكون للمشتري مصلحة في أن يعرف قبل الوصول اسم السفينة ليحسب ميعاد وصول البضاعة.

٣٠ — وقت التخصيص — ضرورة التخصيص قبل فتح عتار السفينة :

قد يرسل البائع عدة شحنات من نفس البضاعة على سفينة واحدة إلى مشترين متعددين بأثمان مختلفة، ويظل عتظاً بمندات الشحن ولا يخص أي حمولة منها لمشتري معين حتى تفتح عتار السفينة وتكشف حالة البضاعة، وقد يلجأ البائع إلى النش في هذه الحالة فيخصص البضاعة النافعة للمشتريين الذين دفعوا ثمناً منخفضاً ويخصص البضاعة السائلة للمشتريين الذين دفعوا ثمناً مرتفعاً، فتماً لهذا النش استقر العرف والقضاء على ضرورة إعلان التخصيص قبل فتح عتار السفينة أي قبل علم البائع بحالة البضاعة^(٩)، وعمشياً مع هذا الاعتبار حكم أنه يمكنه أن يخص البضاعة حتى بعد فتح العتار إذا أثبت

(١) روان ٢٠ يناير ١٩٢٨ ملحق دور ٦ — ٣٧٩.

(٢) مرسليا التجارية ٢٧ نوفمبر ١٩٢٣ ملحق دور ٢ — ٣٨.

(٣) شوفو رقم ١٩٢٩ و ٦٥٣ و ٦٥٤ ؛ روان التجارية ٢٣ يناير ١٩٣٥ ملحق ١٣ — ١٨٧.

(٤) مرسليا التجارية ٢١ ديسمبر ١٩٢٤ ملحق ٣ — ١٣٩.

(٥) قطن تجاري حكمان في ٦ يوليو ١٩٥٥ بحري فرنسي ١٩٥٥ صفحة ٦٤٧ و ٦٤٩ ؛ الجزائر ٦ مايو ١٩٢٩ ملحق دور ٧ — ٣٠١.

(٦) أكس ١٦ ديسمبر ١٩٣٦ — ملحق ١٥ — ٨٥ ؛ مرسليا التجارية ٢٤ فبراير ١٩٤٩ بحري فرنسي ١٩٥٠ — ٢٤٩.

(٧) فيري شوفو أنه لا يلزم : رقم ٦٢٧ و ٦٢٨ ؛ فرن بللو رقم ٣٦٢ و ٣٦٣.

(٨) هين ١٦٧.

(٩) أكس ١٢ مايو ١٩٢٣ ملحق ٢ — ٣٨ ؛ أكس ٣٠ نوفمبر ١٩٢٥ ملحق ٤ — ٩٠ ؛ الجزائر

٦ مايو ١٩٢٥ ملحق ٧ — ٣٠١ ؛ المافار التجارية أول ديسمبر ١٩٢٤ ملحق ٣ — ٣٤ ؛ مرسليا التجارية

٣ فبراير ١٩٣٧ ملحق ١٥ — ٢٠٤ ؛ المافار التجارية ٢٧ مارس ١٩٥٠ بحري فرنسي ١٩٥١ — ٢٤٩.

أنه لا يزال جاهلاً بمصير البضاعة وحالتها^(١)

ويجب عدم الخلط بين هذه القاعدة وقاعدة أخرى تضي بالزام البائع تسليم مستندات البضاعة إلى المشتري قبل فتح مخازن السفينة ، فهذه القاعدة الأخيرة لا تطلق بوقت التخصيص بل بوقت التسليم ، فالتسليم لا يتم إلا بتقديم المستندات والأصل فيه أن يتم قبول الوصل ، أما التخصيص فقد يتم بتسلم المستندات وقد يتم بطريقة أخرى ، فلا يصح القول إن على البائع أن يخص البضاعة بأن يسلم المستندات قبل فتح المخازن لأن هذا القول يضيق دون مبرر من الوسائل التي تستخدم في التخصيص .

والقصد بفتح المخازن الذي ينهي الأجل المقرر للتخصيص هو الذي يتم عند الوصول^(٢) . أما فتح المخازن في الطريق الذي يقصد به تهوية البضاعة أو نقلها إلى سفينة أخرى فلا يمنع التخصيص بعده^(٣) ، ومع ذلك فقد حكم أنه إذا لم يكن من الممكن هل البضاعة طول الرحلة بسفينة واحدة وجب أن يخطى البائع الثقل بسند مباشر أي يرمقها خاماً بالرحلة كلها مع شخص واحد وذلك لأنه إذا كان على البائع أن يرمق عقدي هل مستقلين فإن البضاعة تظل تحت تصرفه في الميناء المتوسط ويكون في وسعه أن يجري التخصيص وهو على بينة من حالها وقد يخصص للمشتري بضاعة أصيبت في الجزء الأول من الرحلة ، ولذلك فإذا لم يكن هناك سند مباشر وجب على البائع أن يخصص البضاعة قبل تسيير السفينة^(٤) .

٣١ - ويلاحظ أن هذه القاعدة لا تنفذ تلتذاً حرفياً صارماً ، بل إن القضاء يراعى في تطبيقها الحسنة من تديرها وظروف الحال ، ولذلك حكم باعتبار التخصيص قد تم في وقت مناسب إذا كان البائع قد أرسل للمشتري قبل فتح المخازن ورقة بها بيانات كافية للتخصيص ، ولا أهمية لكون المشتري لم يتسلمها قبل فتح المخازن لأنه بمجرد إرسال البائع الورقة بقراره نهائياً^(٥) يتم به التخصيص .

وكذلك الحكم لو كان مستجيلاً على البائع أن يخصص البضاعة قبل فتح المناور وظل جاهلاً بمصير البضاعة^(٦) فإنه يجوز له أن يخصص بعده .

٣٢ - وقد يتفق في العقد على إعفاء البائع من التقيد بهذه القاعدة أي على حقه في التخصيص بعد فتح المناور . ويرى الرأي القائل أن هذا الشرط يتعارض مع بيع كاف^(٧) وإذا وجد في العقد

(١) المانر التجارية ٢٨ يوليو ١٩٣١ ملحق ١٠ - ٩٠ .

(٢) بلوريم ٤٣٧٧ شوفو رقم ٦٨٠ .

(٣) شولو ٧٠٢ المانر التجارية ٦ مايو ١٩٣٠ ملحق ٨ - ٣٠٣ .

(٤) أطر مين رقم ١٦٨ . وفي ذلك المانر ٦ مايو ١٩٣٠ ملحق ٨ - ٣٠٣ السابق .

(٥) روان ٣٠ ديسمبر ١٩٢٩ ملحق ٨ - ٥٤ المانر التجارية ٢٨ يوليو ١٩٣١ ملحق ١٠ - ٩٠ .

بلو ٣٧٧ شوفو ٦٩٦ و ٦٩٧ .

(٦) شوفو ٦٩٥ .

(٧) ريبير ٢ - ١٩٣٣ كرميو في حوليات القانون التجاري ١٩٢٢ ص ١٧٦ و ريتارد في دور

٩ - ١٠١ هض عراض ١٢ يناير ١٩٢٥ دور ١٠ - ٣١٧ خلاف ذلك شوفو ٦٨٦ باريس

٩ أبريل ١٩٢٤ ملحق ٢ - ٣٨٨ مرساليا التجارية ٧ مايو ١٩٣١ ملحق ٩ - ١٧٨ .

خلع عنه هذا الوصف وجهه مجرد بيع عاى والصحيح أن هذه القاعدة كما تقدم تقوم على الرغبة في منع التنى ونحكم البائع في المشتري ، ولذلك فالشرط جائز ولا يتعارض مع بيع كاف إلا إذا كان يضع المشتري فملاحت رحمة البائع ، فندتد يجب إهداره . وفي الحالات التي يصح فيها هذا الشرط قد قيد القضاء حق البائع في الإفادة منه قضى أنه لا يسمح للبائع أن يخص بمد أسابيع من وصول السفينة^(١) ، بل ولا بعد عدة أيام^(٢) بل يجب عليه أن يخص بمجرد أن يكون ذلك ممكناً بعد وصول السفينة^(٣)

٣٣ - **نهائية التخصيص** : متى تم التخصيص فلا يجوز للبائع الرجوع فيه دون رضا للمشتري^(٤) وهذا طبيعي مادام أنه يجعل للمشتري مالكا للبضاعة المخصصة ، ولذلك لا يستطيع البائع أن يقدم بضاعة غير التي خصها ، وللمشتري أن يرفض استلام أى بضاعة أخرى^(٥) .

ولكن يلاحظ أن نهائية التخصيص لا تمنع البائع من مجرد تصحيح البيانات التي سبق تقديمها ، كما لو أخطأ في ذكر اسم السفينة الوارد في السند برسم شحن إذا غير الناقل السفينة في آخر لحظة إذ أن يكون من الظلم إلزامه بما ذكره^(٦) . وكذلك الحكم بالنسبة لتصحيح البيانات الخاصة بعلامات أو أرقام الطرود ، ولا يتراض بأن إمكان البائع تصحيحها يؤذى مصالح المشتري الذي يكون قد باع البضاعة على أساس بيانات البائع له وذلك لأن هذا المشتري يكون له أن يصحح هو أيضاً بياناته في مواجهة من باع لهم^(٧) .

ثانياً - نقل المخاطر النقل إلى المشتري

٣٤ - **المبدأ** : من الأحكام الأساسية في بيع كاف أن يتحمل المشتري كافة المخاطر التي تصيب البضاعة ابتداء من شحنها^(٨) والنص في القد على خلاف هذا المبدأ يهلم ببيع كاف ويحول القد إلى بيع من نوع آخر ، كما سرى . وهذا المبدأ متفق عليه ، والخلاف على تبريره وتحديد نطاقه .

- (١) مرسلية التجارية ٧ مايو ١٩٣١ ملحق ٩ - ٢٧٨ .
- (٢) مرسلية التجارية ٢٦ أبريل ١٩٢٧ ملحق ٥ - ٣٤١ .
- (٣) مرسلية التجارية ١٥ ديسمبر ١٩٣٦ ملحق ١٥ - ٩٧ .
- (٤) عراقى ٨ ديسمبر ١٩٢٤ ملحق ٢ - ٥٨٨ ؛ بلو ٤٣٨٨ ٢١٧ - ٧٢٩ .
- (٥) قن عزرائى ٨ ديسمبر ١٩٢٤ ملحق ٣ - ٩٧ ؛ مرسلية التجارية ١٢ فبراير ١٩٥٤ ملحق ٢ - ٢٨٠ ؛ مرسلية التجارية ٢٦ أبريل ١٩٥٦ ملحق ٤ - ٤٤٦٧ ؛ ديسمبر ١٩٢٨ ملحق ٧ - ٣٩٦ ؛ يناير ١٩٥١ بحرى فرسى ١٩٥١ - ٢٥٠ ؛ شوفو ٧٢٦ إلى ٧٢٩ .
- (٦) اسكندرية التجارية ١٥ يونيو ١٩٢٥ دور ١٢ - ١١٤ ؛ بورجو التجارية ١٥ يناير ١٩٢٥ ملحق دور ٣ - ٢٦٠ .
- (٧) أنظر وشارد في تطبيقه تحت نفس ١٢ يناير ١٩٢٥ دور ١٠ - ٣٢١ .
- (٨) أنظر في هذا للمع الجزائر ٢٥ مارس ١٩٢٥ ملحق دور ٣ - ٣٩٠ .

٣٥ - تفسيره : ويفسر بعض الشراح الفرنسيين هذا اللفظ بقوله إن المشتري إذ يتملك البضاعة وقت الشحن وجب أن يتحمل مخاطرها منذ هذه اللحظة . وقد يتفق هذا التحليل مع المادة ٩٤ تجارى مصرى التى تربط تمة هلاك للبيع بملكية البضاعة للصدة فى البيع التجارية^(١) .

ولكن هذا التفسير لا يصدق فى الحالة التالية التى لا يؤدى فيها الشحن إلى تخصيص البضاعة وبالتالي لا يملكها المشتري منذ الشحن ، فكيف يتحمل مخاطرها رغم أنه لم يصحح مالكا بعد ؟ . ومن المقرر أن على المشتري قبول البضاعة التى خصصت بعد الشحن ولو أصابها تلف أو فقدت بعد الشحن وقبل التخصيص ما لم يكن البائع عالماً بما أصابها وقت التخصيص^(٢) ، فكيف يفسر هذا الحكم ؟ . . ينهب الرأى الراجح إلى أنه لا يسند إلا تبرر عمل ويقول إن المشتري يتحمل ما يصيب البضاعة منذ الشحن ، ولو لم يملكها إلا بعد ذلك بالتخصيص ، لأن هناك صعوبة عملية فى تحديد اللحظة التى أصيبت فيها البضاعة ، ولما كان المشتري يتحمل المخاطر اللاحقة على التخصيص بوصفه مالكا فما يسهل الأمور تحميه كافة المخاطر اللاحقة على الشحن لصعوبة التفرقة بين ما وقع منها قبل التخصيص وما وقع بعده . ومع ذلك فقد لا يعلم هذا التفسير من النظر إذا كان الضرر راجعاً إلى حادث أصاب السفينة ذاتها كغرق أو تصادم فان من الممكن تحديد لحظة وقوعه ومعرفة ما إذا كانت سابقة على التخصيص أو لاحقة عليه ، ولهذا فقد نازع بعض اللشترين ورفض استلام البضاعة بحجة أن تخصيصها كان لاحقاً على الهلاك ، ولكن القضاء كان دائماً يقرر أن التخصيص صحيح ومازم للمشتري ما دام البائع كان يجمل حدوث الضرر وقت التخصيص^(٣) .

ويفسر البعض نقل المخاطر إلى المشتري - على النحو المتقدم - بأن يبع كاف عنه بضاعة لا يضمن البائع وجودها ولا سلامتها من وقت أن يجهد بها إلى الناقل البحرى ، وحقوقه ضد المؤمن على البضاعة ، تنوض المشتري عن كل هذه المخاطر^(٤) .

٣٦ - متى تنتقل المخاطر : تنتقل المخاطر إلى المشتري منذ اللحظة التى تبدأ فيها مسؤولية الناقل البحرى بمقتضى سند الشحن^(٥) ، وللقصود بسند الشحن عقد نقل بالشروط المتفق عليها فى عقد البيع . وذلك فإن التخصيص السابق على الشحن لا ينقل المخاطر وإن كان ينقل للملكية .

(١) أنظر عبد التام البدرأوى فى عقد البيع سنة ١٩٥٧ وم ٣٨٠ م ٤٣٠ .

(٢) بلو ٣٨٠ قنن إيطالى ١٦ يوليو ١٩٢٨ دور ١٩ - ٣٨٨ المافز التجارية ١٤ نوفمبر ١٩٢٧ ملحق ٦ - ٤٣ .

(٣) قنن إيطالى ١٦ يوليو ١٩٢٨ دور ١٩ - ٣٨٨ المافز التجارية ١٤ نوفمبر ١٩٢٧ ملحق ٦ - ٤٣ .

(٤) برون الدكتور عمن شقيق (فى الوسيط فى القانون التجارى للمصرى الجزء الثانى سنة ١٩٥٧ رقم ٣١) حيث يقيم هذا الحكم على أن التسليم إلى المشتري يتم فى ميناء الشحن .

(٥) استئناف مخطط اسكندرية ٢٧ مايو ١٩٢٥ دور ١٢ - ١١٤ .

وإذا اضطر البائع لكي يرسل البضاعة إلى ميناء الشحن أن يسدق خلا برأياً فإن المخاطر مع ذلك لا تنقل إلى المشتري إلا منذ شحنها على السفينة وليس قبل ذلك ، وذلك لأن بيع كاف هو بيع بضاعة مقصود شحنها بحراً ، والتفن فيه يشمل أجرة النقل البحري والتأمين على البضاعة ضد مخاطر الرحلة البحرية . وهذه الرحلة البحرية هي وحدها محل الاعتبار في السدق وليس البائع أن يقدم لحظة انتقال المخاطر أو يؤخرها وفقاً لمصلحه

٣٧ - نقل المخاطر قبل الشحن : ومع ذلك قد يتفق الطرفان على نقل المخاطر إلى المشتري قبل الشحن ، وبغض ذلك فحيناً من الشرط الذي يميز البائع أن يقدم للمشتري سند شحن مباشر يخطى النقل من داخل البلد إلى البناء بالإضافة إلى الرحلة البحرية ، فيتحمل المشتري المخاطر من وقت أن يصعد البائع بالبضاعة إلى الناقل الذي أصدر السند للبائع لأن هذا الناقل يُسأل أمام حامل السند منذ تلقيه البضاعة وتنقل دعاوى المسؤولية ضده عن الرحلة كلها إلى المشتري فلا يتصور أن يظل عبء المخاطر على البائع .

كما يلهم تقديم نقل المخاطر على وقت الشحن كذلك من الشرط الذي يميز البائع تقديم سند برسم شحن ، لأن هذا السند يخطى البائع قبل الشحن ويرتب مسؤولية الناقل البحري عن البضاعة منذ تلقيه إيها ، ويتحمل المشتري المخاطر مع أن البضاعة قد لا تكون قد خصصت بعد ، إذ هي لا تخصص إلا إذا كان السند محرراً لأمر المشتري ، وقد يتم التخصيص أثناء الرحلة .

والذي يجب مراعاته دائماً هو أن المخاطر ترتفع عن البائع إلى المشتري عندما يبدأ مسؤولية الناقل قبل حامل السند الذي يجب نقله إلى المشتري بقتضى عقد البيع^(١) .

٣٨ - شروط وضع جميع مخاطر النقل على البائع : لا يتفق هذا الشرط وبيع كاف^(٢) لأنه في ظله لا يكون هناك معنى لأن يارم البائع لإرغام تأمين على البضاعة ، وإن فعل فلن يكون ذلك لحساب المشتري بل لحسابه الخاص ، ولا يكون هناك معنى كذلك لأن يلتزم بنقل سنده الشحن وبوليصة التأمين للمشتري لأنه ما دام البائع سيتحمل مخاطر النقل فهو الذي تكون له الدعوى ضد الناقل وضد المؤمن .

ولذلك لا يكون الشرط كافً إلا في إلزام البائع — نظير الثمن المحدد — بتوصيل البضاعة إلى مكان المشتري . وتطبق فيما عدا ذلك أحكام البيع بسفينة معينة أو أحكام البيع بسفينة غير معينة . ويقترب هذا البيع من البيع بسفينة معينة إذا كان مشروطاً أن عدم وصول البضاعة إلى ميناء الوصول يفسخ العقد ، أما إذا كان مشروطاً أن عدم وصولها لا يبرئ البائع من تقديم بضاعة مماثلة فهو بيع بسفينة غير معينة . والسألة مرجعها لإرادة الطرفين^(٣) .

(١) وهناك شروط أخرى كثيرة متعلقة بكيفية نقل المخاطر إلى المشتري . أنظر مين رقم ١٧٦ .

(٢) مرسلا التجارية ٣١ أغسطس ١٩٣٧ ملحق ١٧ — ٣١٧ .

(٣) في حالة شرط وضع سند المخاطر على طاق البائع أنظر مين رقم ١٥٢ — ١٥٣ .

٣٩ - المخاطر التي تتحملها المشتري^(١): استقر القضاء على أن هناك بمخاطر تتحملها المشتري ، من هذه المخاطر هلاك البضاعة أو قهدها بسبب حادث بحري كالغرق والحريق والأعصار والطوريد^(٢).

ولا دعوى للمشتري ضد البائع في حالة تأخر البضاعة ما دام شحنها قد تم في الميعاد^(٣) ، وكذلك المخاطر الناشئة عن تغيير السفينة أو تغيير الطريق الحاصل من الربان بالمخالفة لسند الشحن^(٤).

وكذلك الهلاك الجزئي والنقص الناشئ عن الحوادث البحرية ، وأخطاء الناقل أو تابعيه^(٥).

وكذلك تتحمل المشتري المساهمة في الخسائر المشتركة ، كما تتحمل حوادث القوة القاهرة .

وإذا هلكت السفينة تحمل المشتري هلاك البضاعة ولو خصص البائع البضاعة بسد الهلاك ما دام أنه لم يكن يعلم بذلك . كما تتحمل المخاطر التي ترجع إلى ذات البضاعة والتي ضاعفتها ظروف الملاحة ، كما تتحمل الأضرار الحادثة في ميناء الوصول .

(يقيم)

(١) أنظر بلو ٤٣١٤ هـ و نو ٣٩٤ .

(٢) الجزائر ٢٦ مارس ١٩٧٤ ملحق دور ٢٤ - ٤١٧ .

(٣) باريس ٨ مايو ١٩٧٤ ملحق ٢ - ٥٦٥ .

(٤) المحاكم التجارية ١٤ فبراير ١٩٧٣ دور ٢ - ٥٧٤ وفي الاستئناف روان ٩ أبريل سنة ١٩٧٤ ملحق ٢ - ٤٨٧ .

(٥) روان ١٤ مايو ١٩٧٩ ملحق ٧ - ٤٣٠٨ المحاكم التجارية ٣١ يناير ١٩٧٧ ملحق ٥ - ٤٣٩ .

التففيذ المباشر لقرارات الإدارة^(١)

للأستاذ مصطفى كامل كيرة

القاضي بمكتب أحكام أمن الدولة

مقدمة :

لا غنى في دراسة حق الإدارة في التففيذ للمباشر لقراراتها عن تحميم هذا الحق وبيان مصدره وأساسه القانوني وطبيعة هذا الحق وهل هو من حقوق الإدارة للشروعة أم انه حق استثنائي لا يسوغ لها الالتجاء إليه إلا في حدود معينة .

والقاعدة المقررة في القانون الخاص ان قرارات الأفراد ليس لها أي قوة تنفيذية فالأذن لا يستطيع اقتضاء دينه بالقوة للمادية وليس له أن يكره للدين على الوفاء جبراً عنه وإلا أتى عملاً من أعمال الاعتداء وعليه أن يلجأ الى القضاء يختص بمدينه ويستصدر حكماً عليه بالدين ثم يلجأ بعد ذلك الى وسائل التففيذ التي نص عليها القانون .

والأمر على العكس بالنسبة للإدارة التي لها أن تنفذ قراراتها بواسطة رجالها دون أن تستأذن القضاء بالتففيذ وهو امتياز خوله الشارع للإدارة ليكفل لها سرعة تنفيذ قراراتها وخصها به — دون الأفراد — تمكيناً لها من أداء مهمتها وضماناً لحسن سير المرافق العامة .

هذه التفرقة التي توجد بين قواعد القانون الخاص وقواعد القانون العام ترجع الى أن الملائق بين الأفراد والتي يحكمها القانون المدني تسوى بين الطرفين فلا يميز القانون فرداً على آخر ، غير ان هذه القاعدة التي تنظم علاقة الأفراد لا تسود بين الدولة والفرد لأن الدولة تتميز عن الفرد المادي بما لها من سيادة وسلطة وبذلك لا تكون هي والفرد سواء طالما انها تتصرف على هذا الأساس — أساس السيادة والسلطة .

وإذا كان عدم المساواة هو الأصل في العلاقة بين الدولة والفرد فإن القواعد التي تحكم هذه العلاقة يجب أن تختلف عن القواعد التي تنظم العلاقة التي تربط الأفراد بعضهم ببعض ومن ثم وجدت قواعد القانون العام الى جانب قواعد القانون الخاص .

ولقد كان طبيعياً أن تكون نظرة للشرع الى الإدارة مختلفة عن نظرتها الى الفرد فالإدارة إنما

(١) من أمم للراجع في هذا البحث مقال جوزيت برنيلي مجلة القانون العام الفرنسية سنة ١٩١٢ ص ٥٣٩ وOctave Dupond مقال L'obligation de faire en droit public شروط معرعية التففيذ المباشر بالطريق الإداري مجلة القانون العام سنة ١٩٢٥ ص ٣٤٧ ، تعليق لأندريه جريفي مجلة القانون العام سنة ١٩٤٨ ص ٢٦٤ ، رسالة شاير أوستلند في الاعتداء للهادي ص ١١٧ وما بعدها ، فالين مطول القانون الإداري ص ٤٢٤ ، مقال فيديل مجلة القانون والاقتصاد سنة ٢٢ ص ١٩ خضوع الإدارة للقانون .

صدر في تصرفها عن باعث يتعلق بالصلحة العامة بينما يهدف القرد الى تحقيق اغراض خاصة ومن ثم نشأت للإدارة امتيازات تتفق وطبيعة الوظيفة التي تقوم بها ويمكننا لها من اداء رسالتها .

وهذه الامتيازات على أنواع متعددة فلها حق إصدار قرارات تنفيذية مازمة تنشئ بها حقوق أو تفرض بها التزامات على الأفراد ولها في مجال العقود الإدارية حق فسخ العقد من تلقاء نفسها ولها في مجال حق الملكية أن تزعم الملكية جبراً عن الأفراد للنفعة العامة كما لها أيضاً حق الاستيلاء المؤقت على المقارات ولها — في الظروف الاستثنائية — واستناداً إلى نظرية الضرورة التي اقترها القضاء أن تبرر تصرفات لا يقرها القانون وتحميها الضرورة .

ومن بين هذه الامتيازات وأخطرها شأنها حق الإدارة في التنفيذ المباشر وهو حق يغول الإدارة تنفيذ أوامرها على الأفراد قسراً عنهم دون حاجة إلى استئذان القضاء في التنفيذ الجبري .

ونص التشريع المصري في قوانين مختلفة على حق الإدارة في التنفيذ المباشر وهي قوانين تعرض لحرية الأفراد وأمواهم ومن هذه النصوص :

١ — الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ والأمر العالي الصادر في ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٥ بتحصيل الضرائب وجباية الرسوم وتقرر هذه القوانين للإدارة الحق في توقيع الحجز الإداري على أموال الأفراد للنفقة أو المقارية وبمها واستيفاء مستحقاتها من بمن الليحات .

٢ — ذكر في ١٦ يونيو سنة ١٨٩١ وهو خاص بقسر الأفراد على العمل لإبادة الجراد .

٣ — الأمر العالي الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٤ بشأن الترع والساقى وبفرض في المواد ٢٠ ، ٢٢ التزامات لتنظيم الري .

٤ — الأمر العالي الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٨٩٩ يجبر الأفراد على حفر وصيانة جسور النيل مدة الفيضان .

٥ — قانون نزاع الملكية للنفعة العامة الصادر في ٢٤ إبريل سنة ١٩٠٧ وهو يعطى الإدارة الحق في الاستيلاء المؤقت على عقارات الأفراد وذلك مقابل تعويض عادل يدفع لم .

٦ — لائحة السيارات التي تخول رجال البوليس حق إيقاف كل سيارة لا تستوفى الشروط اللازمة لغير .

٧ — قانون الحال العمومية رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ والتي يخول رجال البوليس حق التلقى التورى للمحلات التي تباع فيها الشروبات الروحية أو المضرة .

٨ — م ١٥٠ من الدستور الملنى دستور سنة ١٩٢٣ والتي نصت على أن للإدارة تعطيل الصحف إدارياً إذا وجد خطر يهدد النظام الاجتماعى .

٩ — القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ، وتنظم القيود والتدابير الاستثنائية .

موقف الفقه :

استهدف حق الإدارة في التنفيذ المباشر للتد ذلك لأنه يمنح الإدارة امتيازاً يخولها تعطيل نصوص جوهرية في القانون وبشكل خطر أجنبياً على النظام الاجتماعى وممارسة الأفراد لحقوقهم فامتاع الإدارة عن الانتحاء مقدماً إلى القضاء — تنفيذاً لها الحق — يحرم الأفراد من ضمانة كبرى لأن ما يقضى

به القاضي في أمور القانون — كما يقول ديجي — له أثر آخر وقوة أخرى غير تلك التي يعطيها تصرف الإدارة فأقل الذي يرضه القضاء له قوة شرعية .

ولقد انتقد الفقيه ريتلي هذا الحق وقال فيه إن تنفيذ القانون من جانب واحد وإرادة منفردة تتقرب بعمل من أعمال القسر يمثل صورة من صور القوة تدمي الضمير القانوني الحديث^(١) .

وحمل شاير أوستلند على هذا الحق وقال إنه مهما دافع أنصار هذا الحق عنه فإنه يجب ألا يسمح به إلا بشروط معينة وأنكر أن يكون للإدارة حق المضي في وسائل مادية للتنفيذ الجبري باستثناء حالة الضرورة والخطر الدائم للمحافظة على الأمن والنظام العام وعجب أن يقر مجلس الدولة هذه النظرية وهو الذي يحمي الأفراد من تحكّم رجال الإدارة^(٢) .

وهذه الرأي الغالب في الفقه الفرنسي إلى اعتبار التنفيذ المباشر حقاً استثنائياً للإدارة لا يكون إلا بنس تدرجي أو في حالة الضرورة وفي غير هاتين الحالتين لابد من تدخل القضاء ومن هذا الرأي فيديل ولوبادير .

غير أن فريقاً آخر يرى في هذا الحق مبدأ عاماً تمتنع به الإدارة فستطيع اتخاذ قرارات لتقرير حقوقها ثم تلجأ مباشرة إلى تنفيذها دون عرض الأمر أولاً على القضاء قبل التنفيذ ويترتب على هذا الرأي أن الأفراد ملزمون بإطاعة ذلك التنفيذ ولا توقف المداوى التي يرفعها الأفراد إلى القضاء هذا التنفيذ كقاعدة عامة إلا في حالات استثنائية .

ونلاحظ عندنا أن التشريع المصري أورد حالات للتنفيذ المباشر على سبيل الحصر لا على سبيل المثال وأنه لا يجوز للإدارة أن تمتد إلى التنفيذ المباشر في غير الأحوال التي يؤولها الشارع هذا الحق وهو ما يؤكد أن حق التنفيذ المباشر حق استثنائي تقرره القوانين بنصوص صريحة وليس حقاً عاماً مطلقاً تلجأ إليه الإدارة إذا رأت ثروماً لذلك .

ولا نهر التفسير الذي يذهب إلى أن هذا الحق يقرر للإدارة مبدأ عاماً وأن الاستثناء هو التجاء الإدارة إلى القضاء وأن نصوص التشريع التي قررت هذا الحق وردت على سبيل المثال لا الحصر لأن القول بذلك يهدد صالح الأفراد وينتج مصلحة الدولة على مصلحة الفرد بصورة مطلقة وبدعوى أن الأصل في تصرف الإدارة أنه يستهدف الصالح العام وأن صالح الفرد لا يجب أن يكون عقبة في سبيل تحقيق صالح الجماعة يحسن هذا الرأي الظن بالإدارة ولا يقيم وزناً للفرد وينتهي في سبيل ترجيح كفة الإدارة كل مذهب ويجعل تصرفها قرين الصحة مع أن الفرد في العصر الحديث ما يزال في حاجة إلى الدفاع عنه وتقرير الضمانات له ضد تصف الإدارة وليست هذه الضمانات وحدها في التجاء الفرد إلى القضاء بل في ظل يد الإدارة عن الانطلاق في استعمال سلطتها ولا يكون ذلك إلا بفرض القيود عليها ومنعها من الإسراف في استعمال حقوقها .

كما أن الأخذ بهذا الرأي يؤدي إلى إفلات الإدارة من رقابة القضاء هذه الرقابة التي لا يصح التهور فيها .

(١) ريتلي مجلة القانون العام سنة ١٩٠٤ ص ٢٠٩ .

(٢) شاير أوستلند رسالة ليل سنة ١٩٠٧ صفحة ١١٩ .

وقد أكدت أحكام القضاء هذا النظر فلا نجد في هذه الأحكام ما يجعل من حق التنفيذ المباشر مبدأ عاماً كما طبق القضاء نظرية الضرورة وهي تطبيق لنظرية التنفيذ المباشر وضيق في نطاقها فلم يتوسع في تفسيرها .

ونجد في أحكام القضاء قبل إنشاء مجلس الدولة وبعد إنشائه ما يؤكد هذا التفسير .
ولعل في القيود التي فرضها القضاء على ممارسة الإدارة لهذا الحق ما يبرر اعتباره حقاً استثنائياً .

القيود التي فرضها القضاء :

والذي يبين من قد الفقهاء لحق التنفيذ المباشر أنه مصدر قلق للأفراد فلم يكن بد من تقييده فحدد مجلس الدولة ومحاكمة التنازع شروط مباشرة هذا الحق ووصف لذلك بأنه حق استثنائي له طبيعة استثنائية يجب ألا يلجأ إليه إلا في حالات معينة وبشروط خاصة وكما عبر المفوض روميو عن ذلك بقوله إن حق التنفيذ المباشر يجب أن يبقى في حدوده لا ينفادها وهي الحالات التي لا غناء عن الالتجاء إليه فيها وإلا أصبح عملاً من أعمال الاعتداء .

وفي قضية شركة سان جوست العقارية استلزم المفوض روميو في مرافقته أمام محكمة التنازع توفر الشروط الآتية (١) :

أولاً — أن يكون التنفيذ المباشر قانونياً *L'opération administrative pour de loi précis* laquelle l'exécution est nécessaire ait sa source dans un texte .
وعبر المفوض روميو عن هذا الشرط بقوله إنه يجب أن يستند الإجراء إلى نص تسميى فإذا لم يكن هناك نص فإن كل تنفيذ من قبل الإدارة يعد عملاً من أعمال الاعتداء *Voie de fait* وتطبيقاً لذلك قضت محكمة التنازع بأن المدة التي يأمر بهم جدار وينفذ ذلك الأمر يعد انتهاكاً حرمة حق الملكية دون نص قانوني يبيح له ذلك يعد تصرفه إعتداء مادياً .

ثانياً — أن يكون للتنفيذ المباشر محل *Il faut qu'il y ait lieu à l'exécution forcée* ومعنى هذا أن الإدارة لا يصح لها أن تلجأ إلى استعمال هذا الحق وتستعمل القوة في التنفيذ إلا إذا لقيت مقاومة واعتراضاً وهو ما يميز عنه اقتران الحق بعبارة القوة ذلك أن الالتجاء للقوة مباشرة لا يكون إلا إذا وجدت اللازمة فالقانون ليس حتماً مقضياً تمييزاً عن الحقيقة ولكن قوته الاتزامية مستمدة من أنه تميز عن إرادة المجتمع هذه الإدارة يجب أن تطاع وبشر هذا تم الفوض .
فإذا انتفت اللازمة فلا محل للتنفيذ المباشر ويجب أن تقف كل إجراءات التنفيذ وأن تمتنع الإدارة عن اللقى قديماً في التنفيذ لأنها حققت إرادتها وإلا فإنها تكون قد أمت عملاً من أعمال الاعتداء .

ثالثاً — أن تتحقق حالة الضرورة أو لا يوجد جزاء قضائي *Il doit y avoir soit urgence, soit absence de sanction judiciaire*.
والحقيقة للميزة للتنفيذ المباشر هي الضرورة التي تمليه وهي تستند إما من الاستعجال أو الافتقار إلى جزاء قضائي .

(١) الاستعجال : والاستعجال هو الضرورة الملجئة لمواجهة حالة ذات مصلحة جوهرية للجماعة

(١) حكم التنازع في قضية شركة سان جوست العقارية المجموعة سنة ١٩٠٢ ص ٢١٣ .

لدفع خطر حال أو لمنع وقوعه وحالة الضرورة تحول الإدارة أن تعتمد إلى استعمال القوة دون تقييد بمواعيد أو إجراءات إذا اقتضى ذلك تحقيق الصلحة العاجلة دون انتظار لحكم القضاء وكما عبر الفوض روسيو عن ذلك بأنه إذا اشتعلت النار في منزل فلا يطلب من القاضي التصريح بإرسال المضخات^(١). والاستعجال يجب أن يكون واضحاً مطلقاً وكما قال العميد جيز في بيان حالة الاستعجال — الضرورة — أن جسامة الظروف تلزم السلطات العامة باتخاذ إجراءات مستعجلة ترتب آثاراً خطيرة على الأشخاص ولللكية والحريات الفردية ويحدث أن يكون الاستعجال في هذه الإجراءات بالفاً وإذا كانت هذه الإجراءات لاغى عنها لصالح الدفاع الوطنى فإن الدفاع الوطنى ذاته هو الذى يتعرض للخطر إذا تراخت الإدارة في اتخاذ هذا الإجراء بأعمالها أو بعودها.

ولقد وجد القضاء الإدارى في فرنسا ما يبرر ابتداء نظريات استعجال بها إلى حفظ الأمن والنظام كنظرية سلطات الحرب والظروف الاستثنائية واستند مجلس الدولة إلى أن سلطات البوليس لا يمكن أن تكون في حالة السلم كحالة الحرب حيث تقضى الصلحة العامة التوسع في هذه السلطات.

ولم يتردد مجلس الدولة في فرنسا أن يقرر بأن الحقوق الفردية يجب أن يضيق منها في جميع الأحوال التى يقتضى الدفاع الوطنى فيها ذلك توسع في تفسير قانون ٩ أغسطس سنة ١٨٤٩ الخاص بحالة الطوارئ، وقضى بأن الإجراءات التى تصدر من البوليس تحمل قرينة الاستعجال، كما طبق المجلس أيضاً حالة الاستعجال في جميع الأحوال التى دعى فيها لبحث مدى شرعية إجراءات التنفيذ المباشر الصادرة من السلطة الحربية، وقرر كذلك أن السلطة العسكرية الحق في منع الاجتماعات التى ترى فيها أنها مؤدية إلى الإخلال بالأمن، كما قضى مجلس الدولة بشرعية غلق المحلات وقض الاجتماعات بمعرفة السلطة العسكرية لأنها تمت تحت نظام الأحكام العرفية فإن لهذا الإجراء صفة الاستعجال التى تفترض التنفيذ الإدارى بالطريق المباشر^(٢).

وقد سلم القضاء للصرى بحق الإدارة في التنفيذ الجبرى في حالة الضرورة وأصدر أحكاماً كثيرة طبق فيها نظرية الضرورة على أساس أنها تبيح للإدارة التنفيذ المباشر وحده مجلس الدولة شروط الضرورة :

أولاً — خطر جسيم يهدد النظام العام .

ثانياً — تدل دمه بالطرق القانونية .

Quand la maison brûle on ne va pas donner au juge l'autorisation d'y envoyer les pompiers. (١)

L'urgence c'est la nécessité absolue et

(٢) أوكثاف دييون المرجع السابق

immédiate de faire face à une situation d'un intérêt essentiel pour la collectivité, de conjurer un péril, de prévenir un danger imminent.

Tout le monde reconnaît qu'il est

روسل الفوض روسيو في حالة الاستعجال بأنها

de l'essence même du rôle de l'administration d'agir immédiatement.

وأحكام مجلس الدولة في فرنسا حكم ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٦ في قضية Vignier سرى سنة ١٩٤٧ القسم الثالث

س ٨ وسلكه الصادر في ٩ نوفمبر ١٩٤٥ في قضية Soc. Coopérative L'Union Agricole سرى سنة ١٩٤٦ القسم الثالث س ٢٩ .

ثالثاً — أن يكون هدف الإدارة من ترفها واستخدامها للتنفيذ المباشر مقصوداً به تحقيق الصالح العام .

رابعاً — على الإدارة ألا تشتت في تصرفها فلا تنحى بمصلحة الأفراد في سبيل الصلحة العامة إلا بقدر ما تقتضيه الضرورة^(١) .

وطبق مجلس الدولة للصري هذه النظرية في حكمه الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ وتخلص ظروف الدعوى في أن للدعى في هذه الدعوى وقد صدر أمر عسكري باعتقاله إثر حريق مدينة القاهرة في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ وإعلان الأحكام العرفية ورأت الإدارة أن لامتدوحة عن القبض على كل من هجوم حوله شبهة تهديداً لشر يهدد البلاد وطمس للدعى على قرار الاعتقال أمام مجلس الدولة ووصف المجلس حق الإدارة بأنه حق تخليه للضرورة وتبيح اتخاذ إجراءات استثنائية وليس يطلب من الإدارة وهي مأخوذة بظروف مفاجئة خاطفة ومحطة بضرورة عاجلة ملحة تضطرها إلى العمل السريع الحاكم لفئان مصلحة عليا تتعلق بسلامة البلاد أن تدقق وتتحرى وتخص مثل ما يجب عليها أن تفعل في الظروف العادية وذلك حتى لا يفوتها الوقت ولا يفلت من يدها التزام كما لا يمتنع عليها أن تتخذ في أعقاب الظروف الاستثنائية وإن يجد بها العهد ما ترى لزوم اتخاذ من التدابير المحسنة كلها منحت مبرراتها^(٢) .

وقد استند المجلس في قضائه إلى نظرية الضرورة وهي بدورها تعتبر الأساس الذي لجأ إليه مجلس الدولة في فرنسا لإنشاء نظرية سلطات الحرب والظروف الاستثنائية .

(ب) افتقار الجزاء القضائي Absence de sanction judiciaire :

اتجه قضاء مجلس الدولة في فرنسا إلى قصر الجزاء على الجزاء الجنائي sanction pénale .
وصدرت أحكام عديدة من المجلس سفت بحق الإدارة في التنفيذ المباشر — دون تدخل من جانب القضاء — إذا خلت من الجزاء الجنائي .

غير أن المجلس سرعان ما تحول عن قضائه ووسع من فكرة الجزاء لشمه شاملاً الجزاء المدني ومن أجل ذلك أطلق على تخلف الجزاء عبارة تخلف الجزاء القضائي Absence de sanction judiciaire .
وهو تمييز يشمل تخلف الجزاء الجنائي والمدني .

ثم وسع المجلس أخيراً من فكرة الجزاء فلم يحمه قاصراً على الجزاء الجنائي والمدني بل شمل أيضاً الجزاء الإداري .

أولاً — تخلف الجزاء الجنائي :

في غير حالة الاستعجال فإن التنفيذ المباشر يكون ممكنًا ومشروعاً إذ افترضت القوانين والوائح إلى جزاء جنائي يضمن تنفيذها ، أما إذا نص الشارع على جزاء جنائي تميز على الإدارة اتباع هذا

(١) حكم مجلس الدولة للصري السنة الخامسة من ١١٢٦ .

(١) حكم مجلس الدولة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ مجموعة أحكام المجلس السنة التاسعة من ١٣٤ — وكتاب

الدكتور سليمان الطباوى ، النظرية العامة لقرارات الإدارية من ٨٥ .

الطريق بأن تحرر عضراً عند الخائف وترفع أمره إلى القضاء وفي انتظار ما يقضى به يتتبع عليها أن تلجأ إلى التنفيذ المباشر .

وعلى هذا فشرط الاتجاه للتنفيذ المباشر ألا يكون هناك جزء جاني فلذا عمدت الإدارة إلى التنفيذ مباشرة — دون الاتجاه للحاكم مع وجود الجزء الجنائي كان عملها من قبيل الاعتداء للادى .

٢ — تخلف الجزء المرفى : absence de sanction civile

استقر قضاء مجلس الدولة على أن وجود الجزء المدني يحول دون استخدام الإدارة للتنفيذ المباشر وأنه يجب على الإدارة أن تلجأ إلى القضاء وتباشر الدعوى المدنية المقررة لها في القانون . وطبق مجلس الدولة هذا الاتجاه في قضية Commune de Triconville سنة ١٩٠٩^(١) وقضايا أخرى قضية Abbé Hardel ، Abbé Bouchon^(٢) .

٣ — تخلف الجزء الإداري : Absence de sanction judiciaire

لم يقتصر قضاء مجلس الدولة على من^(٣) ارة من التنفيذ المباشر إذا وجد الجزء الجنائي أو المدني بل الحق بهذين النوعين من الجزاء — الجزاء الإداري وقضى بأنه في حالة وجود جزء إداري وأمکن للإدارة أن تتخذ إجراء إدارياً فإن عليها تنفيذ هذا الجزء الذي ينشأ عن التنفيذ المباشر وطبق المجلس هذا الاتجاه في قضية مرفوعة هي قضية Anduran سنة ١٩٢٥ وتخلص وقائع القضية في أن نسب إلى انديران وهو صاحب مطحن أنه ارتكب عدة مخالفات لقوانين واللوائح المتصلة بنظام خلط وبيع القمح فأمرت الإدارة بوضع أختام على مطحنه دون أن تستند في ذلك إلى ترخيص من القانون ووطن صاحب المطحن في هذا الأمر أمام مجلس الدولة الذي قضى في ٢٣ يناير سنة ١٩٢٥ « بأن الإدارة لا تستطيع في غير حالات الخطر الدائم والاستعجال الشديد أن تأمر بوضع أختام على مطحن الطاعن إذا كانت تلك وسائل أخرى كالاستيلاء على القمح والحبوب الموجودين في المطحن أو وقف صرف حصته الخمرية من القمح مثل هذه الجزاءات الإدارية كان إيقاعها كفيلاً بتقوم مسلك المدعى » . ويرجع الفضل في هذا الاتجاه الجديد للمجلس إلى المقوض جوس الذي أثار ذلك في مرامته وقال إن الإدارة تملك تحت تصرفها جزاءات إدارية فعالة تسمح لها بالوصول إلى نفس النتائج التي يمكن أن تصل إليها عن طريق التنفيذ الجبري . وعلى هذا فشرط الاتجاه للتنفيذ المباشر ألا يوجد جزء بحيث يكون في توقع هذا الجزء ما ينشأ عن اتباع وسائل القسر ضد الأفراد فلذا عمدت الإدارة إلى التنفيذ مباشرة — دون الاتجاه للقضاء مع وجود هذا الجزء كان عملها اعتداء مادياً .

الشرط الرابع : يجب أن تؤدي إجراءات التنفيذ المباشر — بفردتها — إلى تحقيق العملية المطلوبة Les mesures d'exécution forcée doivent tendre uniquement dans leur objet immédiat, à la réalisation de l'opération prescrite . ومعنى هذا أن لا تتجاوز إجراءات التنفيذ المباشر تحقيق العملية التي نص عليها القانون .

(١) حكم المجلس ١٢ مارس سنة ١٩٠٩ المجموعة ص ٢٧٥ مضافة شاردييه مجلة القانون العام ١٩٠٩ ص ١٩٦ سبتمبر ١٩٠٩ الجزء الثالث ص ٥١ .

(٢) حكم المجلس ١٧ مارس سنة ١٩١١ المجموعة الجزء الثالث ومرافعة بلوم .

وطبقت محكمة التنازع في قضية مصادرة جريدة *L'action française* هذا الشرط وتخلص ظروف القضية في أنه إثر اضطرابات وقعت في العاصمة الفرنسية صباح يوم ٧ فبراير سنة ١٩٣٥ قام البوليس بمصادرة أعداد الجريدة (١).

وقضت محكمة التنازع بأنه يقع على عاتق رجال البوليس اتخاذ الإجراءات الضرورية لحفظ الأمن والنظام واعتبرت محكمة التنازع أن المصادرة تعد غير مشروعة حيث لا ضرورة لها وذلك في الأحياء المجاورة للعاصمة وأنها مشروعة في العاصمة وانتهت إلى أن المصادرة هي الوسيلة للمحافظة على الأمن ولكن حكماؤ البوليس صادر الجريدة بصفة مطلقة دون تفرقة في كل منطقة السين وأن تصرفه يعد اعتداء مادياً.

والمهموم من قضاء محكمة التنازع في هذه القضية أنها اعتبرت المصادرة العامة اعتداء مادياً غير أن محكمة التنازع أصدرت حكماً في ١٩ مايو سنة ١٩٥٤ في قضية *Office Publicitaire de France* وهي دعوى رفعت أمام محكمة السين ضد مدير البوليس لتقدير مسؤوليته عن نزع إعلانات لصفت على الطريق العام وتضمنت احتجاجاً على نزع سلاح ألمانيا وأيدت محكمة التنازع قضاء محكمة السين في هذه الدعوى وقضت بأن التهديد الذي أصاب النظام العام من جراء لصق هذه الإعلانات من الجسامة بحيث يكفي لتكون حالة الاستعجال ويبرر التجاء مدير البوليس إلى نزع هذه الاعلانات بالطريق المباشر.

والذي يبدو من هذا الحكم أن محكمة التنازع في سنة ١٩٥٤ اعتبرت التنفيذ المباشر في هذه الدعوى اجراء مشروعا ولم ترتب عليه مسؤولية الإدارة بينما نهجت منها آخر في مصادرة جريدة *L'action française* ورأت أن البارة العامة تكون اعتداء مادياً (٢).

وخلاصة ما تقدم أنه يبين من استظهار الشروط التي كان المفوض روبرت فضل وضعا في تحديد حق التنفيذ المباشر أنه حق استثنائي يحول الإدارة الحق في تنفيذ قراراتها بالطريق الإداري ودون الالتجاء إلى القضاء ولا تترض هذا الحق صوبة إذا لم يتضمن أعمالاً مادية تصيب الحرية أو الملكية وذلك كحالة التنفيذ المباشر لجزاء تأديبي ضد موظف غير أنه من الصعب القول بأن التنفيذ المباشر لا يثير مشكلات عند التنفيذ على حقوق الأفراد ويملكهم ومن أجل ذلك وضعت محكمة التنازع قيوداً عديدة على هذا الحق وأخضعت لرقابتها.

مشروعية التنفيذ المباشر : لم تعرض مشروعية التنفيذ المباشر مباشرة أمام القضاء سواء كان ذلك في قضية شركة سان جوست العقارية أو في قضية *Knittel* سنة ١٩٠٢ غير أن مجلس الدولة استقر على مشروعية التنفيذ المباشر بالطريق الإداري ومنذ ١٩ فبراير سنة ١٩٠٤ رحب مجلس الدولة (١) بحكم التنازع ٨ أبريل سنة ١٩٣٥ وتعلق فالين على الحكم بمجموعة دالوز سنة ١٩٣٥ الجزء الثالث ص ٢٠.

(١) حكم التنازع في ١٩ مايو سنة ١٩٥٤ بمجموعة *Rivero* وتعلق *J.O.P.* على الحكم نفرة ٨٣٨٢ وكانت محكمة التنازع في هذه القضية مشكلة من *Latournerie* رئيساً ومن بين أعضائها لاروك مقررًا ومفوض الدولة *Gavaldia*.

بنظرة المفوض روميو في قضية الأرملة Bernier وتخلص ظروف الدعوى في أن مرسوما صدر بخلق مؤسسة في سانت ميين ولكفالة تنفذ هذا المرسوم أمر العمدة باخلاء هذا المكان بالطريق الجبى ووضعت الأختام عليه ولم يتضمن القانون الصادر في ذلك الوقت وهو قانون أول يوليو سنة ١٩٠١ جزء قضائياً في حالة النطق الذى يقع بمرقة السلطة الإدارية حتى صدر قانون ٤ ديسمبر سنة ١٩٠٢ ونس على هذا الجزء .

وبعد أن استعرض مجلس الدولة ظروف الواقعة وأشار في أسباب الحكم إلى أن قانون أول يوليو سنة ١٩٠١ الذى كان معمولاً به وقت رفع الطعن لم يتضمن جزءاً جنائياً انتهى المجلس إلى مشروعية التنفيذ المباشر وأن وضع الأختام قصد به كفالة تنفيذ القانون . واضطر قضاء مجلس الدولة على ذلك في قضية شركة سان جوست المقارية حيث أخذ بوجبة دفاع المفوض روميو وأفرد نظريته في التنفيذ المباشر^(١) .

الجزاء على الإدارة لمحي التنفيذ المباشر :

أصدرت محكمة التنازع حكماً في قضية Perrin^(٢) وفي هذا الحكم حددت محكمة التنازع الحالات التى يفقد فيها القرار الإدارى طبيعته ووصفت هذا الميار بأنه مخالفة الإجراء لقانون لدرجة يتعدى منها القول إنه يصدق عليه نص من قانون أو لأية أى أن القرار يعد اعتداء مادياً *Un acte manifestement inacceptable d'être application d'une loi ou d'un règlement* . واستقر قضاء محكمة التنازع على هذا الميار وهو في تطبيقه يرجع الاعتداء المادى إلى أحد مصدرين :

(١) أن يصيب الميب القرار في ذاته .

(٢) أن يصيب الميب إجراءات التنفيذ ذاتها ولو كانت تنفيذاً لقرار مشروع .

وبهذا الحكم يعتبر التنفيذ المباشر مصدراً من مصادر الاعتداء المادى — بنقض النظر عن القرار الذى يستند إليه مشروعاً أو غير مشروع — ما دام أن التنفيذ المباشر لا يحميه نصوص القانون أو اللوائح فالتنفيذ المباشر هنا كما يوصف بحق تنفيذ مباشر غير مشروع^(٣) .

وبعبارة أخرى فيما عدا الحالات التى ينص فيها القانون على أن للإدارة أن تلجأ إلى التنفيذ المباشر أو في حالة الضرورة الملجئة عند عدم النص فإن الإدارة إذا لجأت للتنفيذ المباشر دون أن تعرض الأمر على القضاء فإن تصرفها يعد اعتداء مادياً .

(١) حكم المجلس المجمع من ٧١٢ ومرافعة روميو .

(٢) حكم التنازع دالوز سنة ١٩٤٧ من ١٣٥ في ١٥/٢/١٩٤٧ وتطبيق P.J.M. على الحكم . تطبيق أدلريه جريفي مجلة القانون العام سنة ١٩٤٨ من ٢١٣ وقضية Perrin خاصة باستيلاء الإدارة على فيلا خاصة بهذا الشخص استولت عليها الإدارة طبقاً لقانون ١١ يوليو سنة ١٩٣٨ الذى يجوز الإدارة الاستيلاء تحقيقاً لاحتياجات البلاد وفى هذا الحكم قضت محكمة التنازع بأن ما يشوب القرار من ميب لا يكفى لتبرير اختصاص المحكمة القضائية وأنه لا يكون اعتداء مادياً والفهم من هذا الحكم أنه إذا لم يكن القرار مشروعاً فإنه يصبح من اختصاص المحكمة القضائية .

(٣) فيويل بمجموعة J.O.P. تحت فقرة ٨٥١ La juridiction compétente pour prévenir, faire cesser ou réparer la voie de fait administrative.

وعبر شاير أوستلند عن هذا المعنى فقال إنه لا يحق للإدارة أن تطلب إلى أعمال مادية لتنفيذ الجبرى في غير الحالات التي ينص فيها القانون على ذلك ولا ينال من ذلك أن يكون القائم على التنفيذ موظفاً يخلع على العمل مظهراً إدارياً لأن تصرف الإدارة في هذه الحالة لا يكون مشوباً بدم الشريعة فحسب فهي لا تنسئ استعمال سلطتها بل تدعى لنفسها سلطة لا تختص بها أى سلطة إدارية إذ تضع نفسها خارج القانون الإدارى وتصبح مسئولة عن إتيانها لاعتداء مادية حقيقى^(١) .

وبذلك تكون المحاكم القضائية صاحبة الاختصاص في نظر الدعاوى الناشئة عن التنفيذ المباشر غير للشروع لأننا لسنا بصدد عمل إدارى محظور على المحاكم القضائية للنظر فيه .

(أولاً) اعتداء مادية ينشأ من مجرد التهديد بالتنفيذ المباشر :

قضت محكمة التنازع باختصاص المحاكم القضائية بمنع الاعتداء المادى مستقبلاً غولت لمن خفى تنفيذ قرار الاستيلاء عليه أن يطعن في هذا الأمر وأن يطلب وقف تنفيذه فلم تقتصر محكمة التنازع على ترتيب الاعتداء المادى على التنفيذ المباشر غير المشروع لأوامر الاستيلاء بل مدت اختصاص هذه المحاكم إلى التهديد بالتنفيذ المباشر — إلى التنفيذ المباشر قبل وقوعه واعتبرت التهديد به كافياً لاختصاص هذه المحاكم فتستطيع أن تقضى بوقف تنفيذ هذا الأمر :

وتطبيقاً لذلك قصة في قضية Hilatre بما يأتى :

إن التهديد السكمن من إجراء التنفيذ المباشر في يوم محدد يجعل المحاكم القضائية مختصة بنظر الطلب المقدم إلى قاضى الأمور المستعجلة من Hilatre بمنع Kiger من وضع يده على منزله^(٢) .

وبهذا النظر أخذ مجلس الدولة المصرى في قضية تخلص ظروفها في أن وزارة الداخلية أصدرت في يونيو سنة ١٩٥١ قراراً بشراء دار جمعية دينية وأقامت الجمعية دعوى بطلب وقف تنفيذ قرار الشراء لخالفته لأحكام القانون ودافعت الحكومة بأن القرار المطعون فيه غير نهائى إذ هو لا يفصح عن إرادة مازمة أو نية ثابتة فقد يتغير رأى الوزارة في الشراء وتعدل عنه .

وقضى مجلس الدولة بأن من حق الإدارة في هذه الحالة الالتجاء إلى التنفيذ المباشر وإذ ما لجأت إليه تكون متبجئة وجائزة في تصرفها الذى يصل إلى درجة التصب والتعدي ويكون من حق القضاء وقف تنفيذ مثل هذا التصرف .

وصدر هذا الحكم في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥١ .

(١) قضت المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة في ١٤ يناير سنة ١٩٥٦ بأن للإدارة أن تنفذ القرار الإدارى بالطريق المباشر في حدود القوانين والأوامر وأن هذه القوة لا تراهب حتى ولو كان ممياً إلا إذا قضى بوقف تنفيذه أو بإلغائه ولكن يلزم أن يكون القرار — وإن كان ممياً — مازال متصفاً بصفة القرار الإدارى كصرف قانونى ، أما إذا قلل القرار إلى حد غضب السلطة وانحدر بذلك إلى مجرد الفصل المادى للمدوم الأمر فانونا فلا تلحقه أية حصة ولا يزيل فيه قوات مهاد الطعن فيه ولا يكون قابلاً للتنفيذ المباشر بل لا يبدو أن يكون مجرد حق مادية في سبيل استعمال قوى الشأن لمرأ كرم القانونية للمدعوة مما يبرر بذاته مطالبته إزالة تلك الحقبة بصفة مستعجلة . (مجموعة أحكام المحكمة العليا السنة الأولى م ٣٨٢) .

(٢) حكم التنازع في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧ — ققرة ٤٠٨٧ وتعليق فيبيل .

(ثانياً) اعتداء مادي بشأ من وقوع التعدي المباشر :

قضت محكمة النزاع بأن المحاكم المدنية لا تختص بنظر دعاوى الطعن في أوامر الاستيلاء بالتنفيذ المباشر إلا إذا عمدت الإدارة إلى تنفيذ هذا الأمر ولم يخلها الشارع بالتنفيذ الجبري بنص صريح أو إذا انتفت حالة الضرورة عند انعدام النص .

ووجدت محكمة النزاع في قانون الاستيلاء وخصوصاً قانون الاستيلاء على المساكن مجالاً خاصاً لتطبيق نظرية الاعتداء المادي وذلك عند فحص حالات الاستيلاء التي تمت بالتنفيذ الجبري وحفلت أحكام المحاكم القضائية بتطبيقات شتى للاستيلاء غير للشروع ومن بينها طرد المنتصب . ونعرض لقوانين الاستيلاء في فرنسا وحالات التنفيذ المباشر غير المشروع .

التعدي المباشر في قوانين الاستيلاء :

(١) التنفيذ المباشر لإجراء مشروع .

نص قانون ٣ أبريل سنة ١٨٧٧ على حق الإدارة في التنفيذ المباشر بالنسبة للاستيلاء في الظروف الحربية والتنفيذ المباشر مشروع في هذا القانون بنص صريح من الشارع .

(٢) التنفيذ المباشر غير مشروع — كبداً عام — بالنسبة للاستيلاء لاحتياجات البلاد *pour les besoins du pays* التي نص عليها قانون ١١ يوليو سنة ١٩٣٨ .

(١) لأن هذا القانون لم ينص على حق الإدارة في التنفيذ المباشر .

(ب) لوجود جزاء جنائي ضد المخالفين وذلك تستطيع الإدارة أن تسلك الطريق الجنائي لتكفل تنفيذ الاستيلاء لاحتياجات البلاد ولا يكون التنفيذ المباشر مشروعاً إلا في حالة الضرورة .

وعطيقاً لذلك قضت محكمة النزاع في قضية *Epoux Léonard Defraiteur* وتخلص ظروفها في أن حضاً من المسكرين اقتحموا منزلاً مملوكاً للسيدة *Defraiteur* زوجة ليونار في منتصف شهر نوفمبر سنة ١٩٤٤ وذلك بطريق الكسر وأعطفوا الأثاثات للوجودة في المنزل وأقاموا بها وذلك دون الالتجاء إلى طريق الاستيلاء. النصوص عنه في قانون ١١ يوليو سنة ١٩٣٨ قضت محكمة النزاع بأن هذه التصرفات لايجد لها تبريراً من نص قانوني أو لأمر وتكون اعتداء مادياً (١) .

وطبقته محكمة النزاع هذا النظر أيضاً في قضية *Dame Depalle* وتخلص ظروف الدعوى في أن السيدة دي ماي تملك مسكناً خاصاً بها فيلا بمدينة فيشي إلا أنه صدر قرار من السلطة الإدارية بطردها من مسكنها نفاذاً لأمر استيلاء صادر في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٤١ استناداً إلى قانون ١١ يوليو سنة ١٩٣٩ ورفضت السيدة دعوى تطالب فيها بقرير مسئولية الدولة والزامها بدفع تعويض لجبر الضرر الذي أصابها بجرماتها من التمتع بمسكنها وبالصاريب التي تسببتها من جراء هذا الطرد وما أصابها في نفسها من متاعب ألمت بصحتها .

وقضت محكمة النزاع في هذه الدعوى بأن التنفيذ المباشر لهذه القرارات خارج حالات الضرورة

(١) حكم النزاع في ١٢ مارس سنة ١٩٤٩ مجموعة أحكام النزاع من ٥٦٢ .

يبد عمل اعتداء يخص به المحاكم القضائية وحدها (١).

وامتدرد قضاء محكمة التنازع على ذلك .

(٣) ثار البحث حول مشروعية التنفيذ المباشر في قانون ١١ أكتوبر سنة ١٩٤٥ الخاص بالاستيلاء على الساكن إذ لم يتضمن هذا القانون نصاً على التنفيذ المباشر كما أن هذا القانون خلا من النص على جزاء جنائي إذا رفض الحائز تنفيذ أمر الاستيلاء وإخلاء السكن وذلك على خلاف قانون ١١ يوليو سنة ١٩٣٨ الخاص بالاستيلاء في حالة التبعة والذي نصت للمادة ١٣ منه على جزاءات عند عدم تنفيذ أوامر الاستيلاء .

وقد انقسم الفقه حول مشروعية التنفيذ المباشر في هذا القانون وهل تكون مقاومة الحائز مشروعية في هذه الحالة أم لا ؟

ذهب رأى إلى أن قانون ١١ أكتوبر سنة ١٩٤٥ وإن لم يتضمن جزاء جنائياً ولم يمل في ذلك إلى قانون ١١ يوليو سنة ١٩٣٨ إلا أن الجزاءات التي تضمنها هذا القانون تسري عليه باعتباره قانون الاستيلاء العام وينبى على ذلك أن التنفيذ المباشر غير ممكن لوجود الجزاء الجنائي .
وغنى عن البيان أن هذا الرأي يستتق حالة الضرورة (٢).

أما الرأي الآخر فيذهب إلى أنه لا يمكن البحث عن الجزاءات الجنائية الواردة في المادة ٣١ من قانون ١١ سنة ١٩٤٨ وأن التنفيذ المباشر يكون ممكناً في هذه الحالة لحلو القانون من الجزاء (٣) .
واتسم الفقهاء أيضاً في ذلك فأخذت المحاكم المدنية بأن أمر سنة ١٩٤٥ تضمن الجزاءات الجنائية الواردة في المادة ٣١ من قانون الاستيلاء وأن هذه الجزاءات استبعدت كل احتمال للتنفيذ المباشر فيها عدا حالة الضرورة وأنه لا جرمية في مقاومة الحائز ورفضه التسليم لحلو القانون من الضوبة عملاً بالمبدأ المقرر من أنه لا جرمية ولا عقوبة بغير نص *Nullum crimen, nulla poena sine lege* .
أما محاكم المصالحات فاتها قضت بأن قانون ١١ أكتوبر سنة ١٩٤٥ لم ينص على جزاء جنائي وأن التنفيذ المباشر كبداً عام يكون ممكناً لافتقار القانون إلى جزاء وينبى على ذلك أن الإدارة تستطيع أن تقتحم مسكن الحائز تحت إشراف رجال البوليس .

غير أن الدائرة الجنائية بمحكمة النقض الفرنسية قضت في ١٢ مايو سنة ١٩٤٩ بأن الجزاءات الجنائية (٤) للتصوص عنها في قانون ١١ يوليو سنة ١٩٣٨ لا تطبق على الاستيلاء اللبي على أمر سنة ١٩٤٥ وأخذت بهذا الرأي محكمة التنازع بعد أن اعتنفت أولاً وجهة نظر المحاكم المدنية وقضت في قضية Dumont بأنه عند خلو القانون من جزاء جنائي فإن نص قانون الاستيلاء لا يمكن أن يسبق

(١) حكم التنازع في ٣١ يوليو سنة ١٩٤٩ المجهودة س ٤١١ .

(٢) فريجانيل وامسان من أنصار هذا الرأي وتطبيق للنصوص Oeller في قضية Mathlan حكم المجلس ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٦ دالوز سنة ١٩٤٧ مرافعة للدعي العام Létrille جازيت دي باليسنة ١٩٤٨ ج ١٠ س ٢٥٩ .

(٣) تطبيق ميسر على حكم مجلس الدولة ١٧ فبراير سنة ١٩٤٧ سري سنة ١٩٤٧ ج ٢٠ س ٤١ .

(٤) حكم النقض الجنائي ١١ مايو سنة ١٩٤٩ وتطبيق Popy على حكم دالوز ١٩٤٩ ج ٢٠ س ٢٦١ .

نصاً معللاً (*lettre morte*) واعتبرت أن للإدارة أن تلجأ إلى التنفيذ المباشر^(١).
على أن ارتضاء الحائز اقتحام للمستفيد من أمر الاستيلاء لممكنه يقطع حقه في الادعاء بأنه
اعتداء مادياً وقع عليه غيوله بذلك أن يطلب طرد للتصيب من العين .
وطبقت محكمة التنازع هذا النظر في قضية *veuve Huchard* وهي مالكة لمقار صدر أمر
استيلاء عليه لمن يدعى *Harraz* الذي وضع يده على النقولات الموجودة في العين الخاصة بالسيدة
Bourgoin ولم يترس وريثة السيدة على اقتحام مسكنهم وقالت محكمة التنازع إن قبول الورثة
تنفيذ أمر الاستيلاء لا يسوغ القول بوجود تنفيذ مباشر يكون إعتداء مادياً يخص به المحاكم القضائية^(٢).

فأتمم :

وبعد فهذه نظرة إلى حق الإدارة في التنفيذ المباشر ويبين منها أن يتمحض حقا استثنائيا لا يجوز
الالتجاء إليه إلا بنص صريح في القانون أو في حالة الضرورة للوجبة لذلك عند انعدام النص فإذا
خرجت الإدارة عن هذه القواعد أصبح عملها عدوانا مادياً لا يحفل القضاء به وتسقط عنه الحصانة
للقررة للأعمال الادارية فيصبح شيئا يتصرف الفرد ويجرى على الإدارة ما يجرى على الفرد فتضع
— في هذه الحالة — لاختصاص المحاكم القضائية وما يترتب على ذلك من آثار .

(١) حكم التنازع في ١٢ مايو سنة ١٩٤٩ وظروف الدعوى تخفى في أنه صدر لصالح *Bonnel* أمر في
١٠ مارس سنة ١٩٤٧ بالاستيلاء على فيلا في شارع *Rue de Patriche* يسكنها *Dumont* وغذ أمر
الاستيلاء وافضحت الأبواب بمعرفة رجال البوليس ومساعدتهم وأصدر القاضي التسجيل بمحكمة فرساي أورا في
٣١ يوليو سنة ١٩٤٧ بطرد *Bonnel* من السكن غير أن المدير أصدر في يوم صدور حكم ٨ يناير سنة
١٩٤٨ أمرا ثانيا لسيّد *Bonnel* بالاستيلاء على قس السكن فأقام *Dumont* دعوى أخرى يطلب طرد
المستفيد من الاستيلاء والذي كان قد شغل المقار .

Veuve Huchard

(٢) حكم التنازع ٢٦ فبراير ١٩٤٨

Il n'y a pas eu une exécution forcée de l'ordre de réquisition susceptible de constituer une voie de fait entraînant la compétence de l'autorité judiciaire.

أحكام التنفيذ بطريق الإكراه البدني

والجس في ديون النفقات

للدكتور إهاب حسن إسماعيل
وكيل أول نيابة الأجانب بالقاهرة

نمبر :

أفرد المشرع في مصر بعض القواعد الخاصة بالتنفيذ والتجريم عند الامتناع عن دفع ديون النفقة . وقد استهدف من ورائها ضمان حماية المحتاج للنفقة بصدان قدر أنه كثيراً ما يمول عليها ويرتب معاشه وحياته على أساس وجودها وقبضه لها . فإذا ما امتنع المأزم بالنفقة عن أدائها اختل معاش مستحقها واضطربت حياته .

من أجل هذا رأى أن يلوح وعيدا للمحكوم عليه بنفقة عله لا يترأخى في الوفاء بها ، وأن يضرب بشدة على اليد التي تستطيع أن تتدد ثنوت فم زوجة أو قريب وتقتصر دون مرور .

نصت لذلك المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أنه « إذا امتنع المحكوم عليه عن تنفيذ الحكم الصادر في النفقات أو أجره الحضانة أو الرضاعة أو السكن ، رفع ذلك إلى المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم أو التي بدأرتها عمل التنفيذ . ومضى ثبت أن المحكوم عليه قادر على القيام بما حكم به وأمرته المحكمة ولم يمثل حكمت بحبسه ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس عن ثلاثين يوماً . أما إذا أدى المحكوم عليه ما حكم به أو أحضر كفيلاً فإنه يغنى سيله . وهذا لا يمنع من تنفيذ الحكم بالطرق الاعتيادية » .

وواضح أن المشرع قد أخذ في المادة السابعة بفكرة التنفيذ بطريق الإكراه البدني في مسائل النفقات .

ولم يقف المشرع عند هذا الحد . بل تعدى في رعاية المحكوم له بالنفقة واعتبر الذي يستمرل في الامتناع عن دفع دين النفقة لمدة ثلاث شهور مرتكباً لجريمة نصت عليها المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات بقولها :

« كل من صدر عليه حكم قضائي واجب التنفيذ بدفع نفقة لزوجته أو أقاربه أو أسفاره أو أجره حضانة أو مسكن وامتنع عن الدفع مع قدرته عليه مدة ثلاثة شهور بعد التنبيه عليه بالدفع يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو بإحدى هاتين العقوبتين . ولا ترفع الدعوى عليه إلا بناء على شكوى من صاحب الشأن . وإذا رفست بعد الحكم عليه دعوى ثانية عن هذه الجريمة فتكون عقوبته الحبس مدة لا تزيد على سنة . وفي جميع الأحوال إذا أدى المحكوم عليه ما تمجد في ذمته أو قدم كفيلاً يقبله صاحب الشأن فلا تفلذ العقوبة » .

ولا يثير هذا النص الأخير في حد ذاته إشكالا ما فهم واضح في اعتبار الامتناع عن أداء دين

النفقة ثلاثة شهور جنحة عقوبتها الحبس والفرامة أو إحدى العقوبات في حدود معينة وهي جرعة علق للشرع رفضها على شكوى تقدم إلى النيابة من صاحب الشأن والحكم الذي صدر فيها قبل الاستئناف طبقاً لقواعد استئناف الأحكام الصادرة في مواد الجرح والتي أوردتها للشرع في المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية بقوله :

- « يجوز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات وفي الجرح :
- (١) من التهم إذا حكم عليه بغير الفرامة والمصاريف ، أو بفرامة تزيد على خمسة جنحات .
- (٢) من النيابة العامة إذا طلبت الحكم بغير الفرامة والمصاريف أو بفرامة تزيد على خمسة جنحات وحكم ببراءة التهم أو لم يحكم بما طلبته .
- (٣) وفيما عدا الأحوال السابقة لا يجوز رفع الاستئناف من التهم أو من النيابة العامة إلا بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها » .

على أن عملنا مع قضاء الأحوال الشخصية عن كثب قد كشف لنا عن بعض الإشكالات التي يثيرها تطبيق المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، كما يثيرها وجودها إلى جانب المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات وهو الأمر الذي يدعونا أن نلجأ إلى تعرض للتوفيق بينهما ثم لدى تطبيقهما على غير المسلمين وأخيراً لدى قابلية حكم التنفيذ بطريق الإكراه البدني للاستئناف .

أولاً - التوفيق بين النصين :

أثار النصاب المشار إليهما كثيراً من الجدل لمحاولة التوفيق بين ما قد يبدد بينهما من تعارض ظاهري .

فذهب البعض إلى أن الشرع قد أوجد التفرقة في المعاملة بين المنتفع عن دفع النفقة إذا كان خائفاً في مسائل النفقات لولاية المحاكم الشرعية وبين المنتفع عن دفع النفقة الذي يخضع فيها لجهات قضائية أخرى . فالأول حامل بالمادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وهي تقضى بحسبه مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً . أما الثاني فإنه يخضع لتطبيق المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات وهي تقضى بحسبه مدة لا تزيد عن سنة وبفرامة لا تتجاوز مائة جنحة أو بإحدى هاتين العقوبات .

(يراجع في هذا ، الدكتور أحمد محمد إبراهيم ، قانون العقوبات طبعة سنة ١٩٥٩ ص ٣٨٤ التعليق على المادة ٢٩٣) .

ولا نرى أساساً سليماً لهذا النظر إذ ليس من المفهوم أن تقوم مثل هذه التفرقة الكبيرة في المعاملة لجرد اختلاف جهة الاختصاص في مسائل النفقة . وإن كان لثل هذا النظر صدق في عهد قيام القضاء الشرعي جبراً إلى جنب القضاء المدني قبل إلغائه فقد كان ذلك بسبب عدم سريان لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على منازعات الأحوال الشخصية التي كانت تختص بها المجالس اللبية . إلا أن هذا لا يمنع من أن نقرر من البداية أن نص المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات كان نصاً عاماً يسرى على المسلمين وغير المسلمين متى ارتكب أي منهم الجريمة للنصوص عليها فيه وكل ما يمكن أن يقال هو إن نص المادة ٣٤٧ من اللائحة كان لا يسرى إلا في القضايا التي كانت تختص بها المحاكم الشرعية باعتباره

تضمن قاعدة من قواعد تنفيذ الأحكام الصادرة منها . أما المادة ٢٩٣ فكانت ولا زالت عامة تسرى على اللصين جميعاً .

أما بعد إنشاء المجالس اللبية والمحاكم الشرعية وتوحيد قضاء الأحوال الشخصية فإن هذه التفرقة قد أصبحت ولا سند لها والدليل على ذلك أن النصين المشار إليهما لا زالا على حالهما بعد إلغاء المحاكم الشرعية والمجالس اللبية . فكيف يقال بعد هذا إن المادة ٢٩٣ عقوبات تواجه حالات الامتناع عن دفع النفقة المحكوم بها من غير المحاكم الشرعية وأن المادة ٣٤٧ من اللائحة تواجه تلك المحكوم بها من المحاكم الشرعية في حين أن تمدد جهات الاختصاص القضائي قد قضى عليه ؟

والرأى السليم أنه لا تعارض مطلقاً بين نص المادة ٣٤٧ من اللائحة ونص المادة ٢٩٣ عقوبات . فالتمس الأول يبين كيف أن للشرع أخذ بالإكراه البدني كوسيلة من وسائل التنفيذ في ديون النفقات في حين أنه نص في المادة ٢٩٣ عقوبات على جريمة خاصة بالامتناع عن دفع الديون الخاصة بالنفقات حينما يصل الامتناع حداً أميناً من المدة قدره للشرع بامتداد الإصرار على عدم دفع دين النفقة إلى ثلاثة أشهر .

والفرق واضح بين الإكراه البدني كوسيلة من وسائل التنفيذ وبين الحبس كعقوبة في جريمة . ومن الأدلة على صحة ما نقول به ما يأتي :

(١) وردت المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية في الكتاب الخامس تحت عنوان « في تنفيذ الأحكام » في حين أن المادة ٢٩٣ عقوبات وردت في عداد الجنب للنصوص عليها في قانون العقوبات والفرق كبير بين اللذين .

(٢) أصدر الشرع للرسوم قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٧ وهو خاص بالإجراءات التي تتخذ وفقاً للمادة ٢٩٣ ونص في المادة الثانية منه على أنه « إذا نفذ بالإكراه البدني على شخص وفقاً للمادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ثم حكم عليه بسبب الواقعة نفسها بعقوبة الحبس تطبيقاً للمادة ٢٩٣ من قانون العقوبات استنزلت مدة الإكراه البدني الأولى من مدة الحبس المحكوم به . فإذا حكم عليه بغرامة خفضت عند التنفيذ بمقدار عشرة قروش عن كل يوم من أيام الإكراه البدني الذي سبق إعاقه فيه » .

وصراحة عبارات المادة السابعة أقطع في بيان صحة التفرقة التي تقول بها . فلقد عمد الشرع ببارات دقيقة إلى إبراز التفرقة بين ما نصت عليه المادة ٣٤٧ من اللائحة من طريق التنفيذ بوسيلة الإكراه البدني ، وبين الحبس كمعقوبة منصوص عليها في المادة ٢٩٣ عقوبات . والواقع أنه لا يجب الخلط بين اللادتين لأن مجال كل منهما يختلف عن مجال الأخرى .

فالخاتمة الواردة في المادة ٣٤٧ من اللائحة تبين كيف أن الإكراه البدني وسيلة من وسائل التنفيذ في ديون النفقات ولو كانت لمدة تقل عن ثلاثة أشهر .

أما المادة ٢٩٣ عقوبات فقد جعلت الامتناع عن الدفع مع القدرة لمدة ثلاثة أشهر جريمة لها عقوبة خاصة .

ونخلص من هذا بأننا لا نقر القول بأن المادة ٣٤٧ من اللائحة تواجه حالات الامتناع بالنسبة لطائفة من الأحكام . ولادة ٢٩٣ عقوبات تواجه حالات الامتناع بالنسبة لطائفة أخرى من الأحكام بل أن المادة ٣٤٧ قد واجهت إجراءات معينة تعتبر من إجراءات التنفيذ في حين نصت المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات على جريمة معينة . فلا المادة ٣٤٧ من اللائحة تنص على جريمة عقوبتها الحبس لمدة ثلاثين يوماً للمتنع عن دفع دين الفقة لأنها لم تنص على الحبس كعقوبة وإنما أشارت إلى الإكراه البدني كوسيلة من وسائل التنفيذ ، ولا المادة ٢٩٣ قد أشارت إلى التنفيذ بالإكراه البدني في ديون النفقات لأنها إنما وضعت الضوابط لجريمة معينة عقوبتها الحبس .

والدليل على أن المادة ٣٤٧ من اللائحة لم تنص على جريمة أنها وردت في باب التنفيذ ، وعبرت المادة الثانية من الرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ ببارات قاطعة تفيد اعتبار الإكراه البدني وسيلة من وسائل التنفيذ وليس عقوبة كعقوبات الحبس والجرائم . فضلاً عن ذلك فإن مجرد التفكير في اعتبار الإكراه البدني للنصوص عليه في المادة ٣٤٧ من اللائحة عقوبة جنائية يستتبع حتماً التسليم بضرورة تبثيل النيابة في كافة دعاوى التنفيذ بطريق الإكراه البدني طالما أن الفكر يستتبع إلى اعتبار هذا الإجراء عقوبة لجنة خاصة فضلاً عن أنه يستتبع حتماً قابلية الحكم الصادر في مثل هذه الدعوى لظعن فيه بالإستئناف من النيابة السامة ولولم يظعن فيه الخصوم . وهذا الأمران مخالفان لما جرى عليه العدل واستقر من عدم ضرورة تبثيل النيابة وعدم جواز ظمنها في مثل هذا الحكم . وتجدر الإشارة أخيراً إلى أن الشرع قد أوضح عن عدم وجوب الخلط بين كل من الإجرامين المنصوص عليهما في المادتين ٣٤٧ من اللائحة و٢٩٣ عقوبات . لهذا نصت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ على أنه « لا يجوز في الأحوال التي تطبق فيها المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية السير في الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات مالم يكن المحكوم به بالفقة أو بأجرة الحضانة أو الرضاعة أو السكن استنفدت الإجراءات المشار إليها في المادة ٣٤٧ المذكورة » .

فالشرع يستلزم في البداية الإلتجاء إلى الإجراءات الخاصة بالتنفيذ بطريق الإكراه البدني . فإن لم تنفع جاز إخضاع المتنع عن دفع النفقة لسلطة قانون العقوبات متى توفرت شروط المادة ٢٩٣ عقوبات .

ونوه بأن التحفظ الوارد في صدر المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ الذي أشار إليه الشرع بقوله « في الأحوال التي تطبق فيها المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية » كانت له حكمته في ظل تعدد جهات الاختصاص القضائي لما سبق أن قلناه من أن ورود هذا النص في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية كان يحمل تطبيقه في ذلك الوقت قاصراً على الأحكام التي تصدر من المحاكم الشرعية على النحو السابق إضاحه . أما بعد توحيد جهات القضاء لم يعد لمثل هذا التحفظ معنى لأن المادة ٣٤٧ من اللائحة أصبحت عامة تسري على الصريين جميعاً وهو ما منوضحه فيما يلي .

ثانياً — مدى تطبيق القواعد السابقة على غير المسلمين :

لاجتدال في أن اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ عقوبات تسرى على المصريين جميعاً مسلمين وغير مسلمين لأن قانون العقوبات قانون عام يسرى على الجميع ولم يقل أحد بخلاف هذا المعنى .
ولكن الخلاف ثار عقب توحيد جهات الأحوال الشخصية حول جواز تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٣٤٧ من اللائحة على غير المسلمين .

ذهب البعض إلى أن التنفيذ بطريق الإكراه البدني لا يجوز إلا بالنسبة للمسلمين من المصريين دون غيرهم من المصريين غير المسلمين الذين لا يجوز التنفيذ في حقهم بطريق الإكراه البدني .
وفي هذا يقول أحدهم :

« الإكراه البدني الذي ينفذ به حكم النفقة على الزوج لا يقوم على مجرد رفض هذا الزوج لأداء النفقة ، بل أن الأمر يقتضي أن تقدم الزوجة إلى القاضي الذي أصدر حكم النفقة أو الذي بدأته محل التنفيذ ، وفي هذه الحالة يتعين على القاضي أن يثبت أولاً من أن الزوج قادر على إعطاء النفقة . فإذا اتضح له هذا بأمره بالأداء فلماذا لم يتمثل أنزل عليه حكم قاعدة مقررة في الشريعة الإسلامية « أن الدين يجبس حتى يؤدي ماعليه إن كان امتناعه عن مقدرة أو يتبين عسره إن كان غير ظاهر العسر » وإن قلنا فالسألة لا يقال فيها إن المادة ٣٤٧ خاصة بإجراء من إجراءات التنفيذ وإنما حقيقتها أنها تطبيق قاعدة موضوعية في الشريعة الإسلامية . وغنى عن البيان أن نص الشرع على تطبيق هذه القاعدة في الكتاب الخامس من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الذي تحدث فيه عن تنفيذ الأحكام ليس من شأنه أن يبين من الحقيقة ، ذلك أن إيراد الشرع لما في هذا الكتاب هو الوضع المناسب ، وأن تطبيقها لا يكون إلا بصدد الامتناع عن تنفيذ حكم » .

(ألقى بقطر وعمد نمر ، الأحوال الشخصية للطوائف غير الإسلامية من المصريين ، القاهرة سنة ١٩٥٧ ص ٢٦٥ وما بعدها) .

ونحن لا نرى ما يراه أصحاب الرأي السابق . بل نرى أن المادة ٣٤٧ قد أصبحت تسرى على المصريين جميعاً مسلمين وغير مسلمين .

فقد نصت المادة الخامسة من القانون ١٩٥٥/٤٩٢ على أن تتبع أحكام قانون الرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقت التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس اللية عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى للسكك لها » .

ومن بين قواعد الإجراءات المنصوص عليها في اللائحة للمادة ٣٤٧ الخاصة بالتنفيذ بطريق الإكراه البدني .

ولا ندرى متى تعتبر قاعدة من القواعد الإجرائية إن لم تعتبر قاعدة من أخص قواعد التنفيذ كقاعدة القاعدة . قاعدة إجرائية يخضع المصريون جميعاً لتنظيمها الوارد في اللائحة .

وغالبية شروح الأحوال الشخصية على هذا النظر .

(تادرس ميخائيل ، شرح الأحوال الشخصية للمصريين الغير مسلمين الاسكندرية سنة ١٩٥٦
ص ٩١ وما بعدها — مؤلفنا شرح مبادئ الأحوال الشخصية للطوائف اللية . القاهرة . سنة ١٩٥٧
ص ٣١٢ — أحمد سلامة ، دروس في الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والأجانب الجزء
الثاني . القاهرة سنة ١٩٥٨ ص ٨٠) .

كما درجت الأحكام المختلفة على جواز التنفيذ بطريق الإكراه البدني بالنسبة للمصريين جميعا
مسلمين وغير مسلمين باعتبار أن القاعدة التي تضمنتها المادة ٣٤٧ من اللائحة قاعدة إجرائية تسرى
على المصريين جميعاً .

ومن هذا ما قضى به من أنه « لما كان ذلك وكانت المادة الثانية عشرة من القانون ١٩٥٥/٤٦٢
القاضي بإلغاء المحاكم الشرعية والمجالس اللية قد نصت على أن تنفذ الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال
الشخصية وفقاً لما هو مقرر في لائحه الإجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية
وكانت المادة الثالثة عشرة التي أعقبتها قد حددت للواد الواجب إلناؤها من هذه اللائحة وليس من
بينها المادة ٣٤٧ المشار إليها آتفاً فمن ثم كانت هذه المادة هي الواجبة التطبيق إذا ما امتنع الزوج عن
أداء النفقة بها عليه سواء أ كان ذلك الزوج مسلماً أو غير مسلم وذلك لإعمال نص للمادتين ١٢ و ١٣
من القانون رقم ١٩٥٥/٤٦٢ سالف الذكر . لذلك كان ما ينصه المستأنف على الحكم الستأنف في
هذا الشأن لا يستند إلى أساس سليم » .

(الحكم الصادر بتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٦ من محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية لغير
المسلمين بجهة استئنافية في القضية ١٩٥٧/٢٨٨٢ — وبهذا المعنى الزبون الجزئية للأحوال الشخصية
لغير المسلمين بتاريخ ١٩٥٧/٦/٣ في القضية ١٩٥٧/٧٦ — مصر الجديدة الجزئية للأحوال الشخصية
لغير المسلمين بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٢ في القضية ١٩٥٧/٢٦ — الأزبكية الجزئية للأحوال الشخصية
لغير المسلمين بتاريخ ١٩٥٨/٢/١٨ في القضية ٢٠٨ سنة ١٩٥٧ وهي أحكام غير منشورة) .

تالياً — مدى قابلية حكم التنفيذ بالإكراه البدني والحبس للاستئناف :

وبعد أن بينا فيما سبق كيفية التوفيق بين المادتين ٣٤٧ من اللائحة و٢٩٣ عقوبات وسريانهما
على المصريين جميعا مسلمين وغير مسلمين تعرض لدى قابلية حكم التنفيذ بالإكراه البدني والحبس
للاستئناف .

ولا يعتبر حكم الحبس الذي يصدر طبقاً للمادة ٢٩٣ عقوبات إشكالا ما . فقد سبق أن بينا أنه
حكم صادر في جنحة يجوز استئنافه طبقاً للضوابط المنصوص عليها في المادة ٤٠٢ من قانون
الإجراءات الجنائية .

أما حكم التنفيذ بطريق الإكراه البدني فإنه على علينا التوقف والتأمل للنظر فيما إذا كان جائز
الاستئناف أم لا .

والواقع أن الرأي الغالب يذهب إلى عدم قابلية هذا الحكم للاستئناف . ولكننا نخالف هذا
النظر ولنا رأي خاص يقضى بجواز استئناف مثل هذا الحكم وهو الأمر الذي يقتضينا أن تعرض

الرأي القائل بعدم جواز الاستئناف لإبراز حججه وأسائده والرد عليها ويان أمانيه رأينا .

الرأي الأول : عدم قابلية حكم التنفيذ بطريق الإكراه البدني للاستئناف :

جرت المحاكم الشرعية في عهد اختصاصها وفي شبه استقرار على القضاء بعدم جواز استئناف حكم التنفيذ بطريق الإكراه البدني .

وقد كانت هذه المحاكم تذهب حتى إلى عدم جواز استئناف الأحكام والقرارات الصادرة في الاختصاص في دعاوى التنفيذ بطريق الإكراه البدني رغم أن المادة ٣٠٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية صريحة في جواز استئناف القرارات الصادرة في الاختصاص دائماً .

وقد جاء في أحد هذه الأحكام ما يأتي :

« دعاوى الحبس (طبقاً للمادة ٣٤٧ لائحة) ليست في الواقع دعاوى أصلية ، إنما هي إجراءات تنفيذ يراد بها تحقيق أثر الأحكام الصادرة في دعاوى النفقات الأصلية . وقد خولت المادة ٣٨١ من اللائحة لوزير الحفانية أن يضع الإجراءات والضوابط التي يجب مراعاتها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية والوزير بحكم هذا الحق الخول له بالقانون قد وضع لإجراءات التنفيذ بالحبس ضوابط منها المنشور ٨٩٣ لسنة ١٩١١ وقد جاء بالوجه التاسع منه « على المحكمة في كل الأحوال أن تصدر قراراً بما تراه مبنياً على الأسباب التي تؤيده ولا يصح الطعن في ذلك القرار بالمعارضة أو الاستئناف أو الاعتراض » وهذا يفسر أن المراد بالقرارات الصادرة في الاختصاص الواردة بالمادة ٣٠٥ من اللائحة القرارات الصادرة في غير طلبات التنفيذ ولا يؤثر في ذلك كون هذه الضوابط صادرة بمنشور لا بقانون لما علمناه من أن هذه الضوابط صدرت بحكم القانون في المادة ٣٨١ وما يصدر من الضوابط بحكم القانون يكون له بالضرورة قوة القانون لأنه مستمد منه » .

(حكم محكمة مصر الابتدائية الشرعية الصادر في ١٩٣٣/٧/٢٤ . بالمهام الشرعية السنة الرابعة القاعدة ٢٣٥ ص ٧٥٦) .

ويبدو أن كثيراً من شراح اللائحة من أنصار القول بعدم جواز استئناف الحكم الصادر بالتنفيذ بطريق الإكراه البدني طبقاً للمادة ٣٤٧ من اللائحة .

فلقد أشار البعض إلى هذا للمنى بالقول « ربما يؤول البعض أن اختصاص المحكمة الجزئية يقف عند حد الموضوعات الوارد ذكرها في المادة الخامسة المتقدمة (الخاصة بمجالات الحكم النهائي) والواقع أن لها اختصاصاً آخرأ منوهاً عنه في مواضع متفرقة من اللائحة حسبما يأتي :

١ - الإذن بالحسومة في غير الوقت . .

٢ - الحكم بالحبس في مواد النفقات .

(أحمد قنعة وبعد الفتاح السيد . شرح لائحة ترتيب المحاكم الشرعية طبعة سنة ١٩٢٥م ١٣٢)

وبين البعض الآخر صراحة أن أحكام الحبس في النفقات لا يصح الطعن فيها لا بمعارضة ولا باستئناف وأن مثلها كذلك قضايا التصرفات في الأوقاف فإن هذه التصرفات لا تعتبر أحكاماً ولذا كان من غير الجائز استئنافها إلى أن صدر القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٢٠ (المعدل بالقانون الصادر في ١٩٢٦/٥/٣٠)

فأجاز استئناف بعض التصرفات على سبيل الاستثناء من القاعدة الأصلية التي كانت خاضعة لها . ولم يصدر استئناف منه يجوز استئناف أحكام الحبس كلها أو بعضها .

(محمد خاله داود . شرح اللائحة . في بيان الأحوال التي لا تقبل المعارضة أو الاستئناف البند ٣٣٣ الحالة الحادية عشر) .

ولم تزل كثير من الأحكام على هذا النظر حتى بعد إلغاء المحاكم الشرعية وتوحيد قضاء الأحوال الشخصية .

من هذا ما جاء في أحد هذه الأحكام ونصه :

« من حيث إن الأحكام الصادرة بالحبس نظير الامتناع عن أداء متجدد دين النفقة والأجور تطبيقاً للمادة ٣٤٧ من القانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ نهائية ولا يجوز استئنافها للأسباب الآتية :

أولاً : أن دعوى الحبس ليست كسائر الدعاوى التي ترفع للطالبة بحق جديد وإنما ترفع من المحكوم لهم بالنفقة لمطالبة المحكوم عليهم بأحكام أصبحت نهائية بحكم القانون بتنفيذ هذه الأحكام وأداء دين النفقة للتجديد بها وحسبه عند الامتناع فهي بذلك ليست إلا إجراءات تنفيذ أحكام النفقات يتولاها القاضي المختص بإصدار تلك الأحكام وقد خصه المشرع بذلك لما له من الحجة في هذه الناحية وضماناً لتوفير الشروط والضمانات اللازمة لصدور حكم الحبس لأنه عقوبة بدنية ... وأن القاضي يقوم بهذه الإجراءات التنفيذية بما له من سلطة الولاية مثل أوامر الأداء . والدليل على أن دعوى الحبس ليست إلا إجراء من إجراءات التنفيذ أن المشرع أورد للمادة ٣٤٧ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ الخاصة بإجراءات دعوى الحبس في الكتاب الخامس الخاص بتنفيذ الأحكام واستعملها بعبارة التنفيذ بقوله (إذا امتنع المحكوم عليه عن تنفيذ الحكم الصادر في النفقات أو في أجرة الحضانة أو الرضاع أو السكن يرفع ذلك إلى المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم أو التي بدأرتها محل التنفيذ ... الخ) . وأردف أيضاً بعبارة التنفيذ بقوله (وهذا لا يمنع من تنفيذ الحكم بالطرق الاعتيادية) فهذا الوضع من المشرع وهذه الصياغة بعبارة التنفيذ عدة مرات دليل قاطع على أن دعوى الحبس ليست إلا إجراء من إجراءات التنفيذ فقط وقد جرى على ذلك شراح اللائحة الشرعية فأدجوا إجراءات التنفيذ بالحبس في الباب الخاص بتنفيذ الأحكام .

ثانياً : وضع السيد وزير الحفانية المنشور رقم ٩٣ الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٩١١ وهو نص على أن القرار الذي تصدره المحكمة في دعوى الحبس لا يصح الطعن فيه بالمعارضة أو الاستئناف أو النقاس ... وهذا المنشور هو المرفوف بتظلمات الحبس وقد سارت عليه المحاكم وجرى عليه عمل القضاء ولأنه وإن لم يكن قانوناً إلا أن له حكم القانون حيث أن المشرع كلف السيد وزير الحفانية بوضعه ...

ثالثاً : أن الثابت من القواعد الأصولية في هذه الإجراءات أن طرق الطعن في الأحكام بينها القانون وأن الطعن في الأحكام بأي أنواع الطعون من معارضة أو استئناف أو النقاس لا يكون إلا بنص صريح وأنه لا محل فيها لقياس أو الاستنباط . وبالرجوع إلى المادة السادسة من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ التي بين فيها المشرع الأحكام التي يجوز استئنافها على سبيل التصيل نجد أنه ليس من

بينها أحكام الحبس في دين النفقة وعلى ذلك فلا يجوز استئنافها ولو كان الشرع يريد جواز استئنافها لنص على ذلك صراحة وخاصة أن اللائحة الصرعية عدلت بعد صدور المنشور المذكور عدة مرات وهذا دليل قاطع على إيمان الشرع ومواقفته على ما جاء بهذا المنشور من نهائية حكم الحبس ... هـ .
(الحكم الصادر بتاريخ ١٩٥٩/٥/٢٧ من محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية للمسلمين في القضية ٢٠٣٠ سنة ١٩٥٨ وهو غير منشور .

وكذلك الحكم الصادر بتاريخ ١٩٥٩/١/٢١ في القضية ١٩٥٨/٣٠٣ أحوال شخصية الرزقازيق الابتدائية بجهة استئنافية وهو غير منشور ومشار إليه في الحكم السابق .
وكذلك الحكم الصادر في ١٩٥٩/١/٣١ من محكمة المنصورة الكلية بجهة استئنافية - الهامة السنة ٣٩ العدد الخامس ص ٦٢١ وما بعدها - وكذلك الحكم الصادر بتاريخ ١٩٥٩/١/١٣ من محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية للمسلمين بجهة استئنافية في القضية ٢٨١٢ سنة ١٩٥٧ ومشار إليه في حكم محكمة القاهرة الذي أشرنا إليه) .

وبين مما تقدم أن الحجج التي يستند إليها الرأي القائل بعدم جواز استئناف حكم التنفيذ بطريق الإكراه البدني يمكن تلخيصها فيما يأتي :

(١) أن الإكراه البدني وسيلة من وسائل التنفيذ . فهو إجراء أخذ به الشرع لضمان سرعة حصول المحكوم له بالنفقة على ما يسد به حاجياته الضرورية التي قد تصاب إن ماطل المحكوم عليه بالنفقة وامتنع عن أدائها .

وتأسيساً على هذا يرون أنه طالما أن الحبس هنا إجراء من إجراءات التنفيذ فإنه لا يجوز لهيئة الطعن فيه بطرق الطعن التي لا يطمئن بها إلا في الأحكام دون إجراءات التنفيذ .
ثم يضيفون أن هذا الإجراء لا يخضع إلا لما تخضع له سائر إجراءات التنفيذ من وسائل النظم عن طريق إشكالات التنفيذ .

(وبهذا المعنى مذكورة الستأنف ضدها في القضية ١٩٥٧/٢٨٨٢ أحوال شخصية الصادر فيها الحكم بتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٦ من محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية لتبر المسلمين . المذكورة والحكم غير منشورين .

(٢) أن القاضي في مسائل التنفيذ بطريق الإكراه البدني يمارس عملاً يقتضى سلطته الولاية وأعماله على هذا الأساس لا تخضع لطرق الطعن التي لا ترد إلا على الأحكام التي يصدرها القاضي في النزاعات يقتضى سلطته القضائية .

(٣) أن المادة السادسة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أوردت الحالات التي تصدر فيها الأحكام قابلة للاستئناف وليس من بينها حالات الحبس في مسائل النفقات مما يفيد عدم قابليتها للاستئناف .

(٤) أن المنشورات التي أصدرها وزير الحفانية بالاستناد للمادة ٣٨١ من اللائحة أشارت إلى عدم جواز الطعن في حكم الحبس بالمعارضة أو الاستئناف .

وأم هذه المنشورات ذلك الصادر بتاريخ ١٩١١/٢/١٢ برقم ٨٦٣ والحاس بالصلوات التي تنصها المحاكم الشرعية في مسائل الحبس . . .

وقد تضمن هذا المنشور عدة مواد منها :

(١) إذا رغب المحكوم له حبس المحكوم عليه عند امتناعه عن دفع النفقة عملاً بالمادة ٣٤٧ من لائحة الإجراءات فليه أن يذكر ذلك في استارة التنفيذ .

(٢) إذا امتنع المحكوم عليه عن الدفع قبل الموعد بالتنفيذ أن ثبت ذلك في محضره . وإن يحدد اليوم الذي يحضر فيه المحكوم أمام المحكمة الشرعية الجزئية التي بدأرتها عمل التنفيذ .

(٣) يقيد طلب الحبس في دفتر خاص .

(٤) إذا حضر الطرفان سارت المحكمة في الإجراءات . فلن ثبت للمحكمة أن المحكوم عليه غير قادر على تنفيذ الحكم قررت الانتظار لمسيرته وإن ثبت أنه قادر أمرته بالسداد وإن احتاج مهلة مقبولة أمهله وأرجأت النظر إلى جلسة أخرى فإن لم يمثل أمرت بحبسه .

(٥) على المحكمة في كل الأحوال أن تصدر قراراً بما تراه مبنياً على الأسباب التي تؤيده ولا يصح الطعن في هذا القرار بمعارضة أو استئناف أو التماس .
(محمود سيد كشك وعبد اللطيف راضى . مجموعة قوانين المحاكم الشرعية والمجالس الحسينية . القاهرة سنة ١٩٢٦ ص ١١٣) .

هذا هو الرأى القائل بعدم جواز استئناف الحكم الصادر بالتنفيذ بطريق الإكراه البدنى وهذه كانت أسانيدہ .

ثانياً : رأينا الخاص جواز استئناف حكم التنفيذ بطريق الإكراه البدنى :
نحن نخالف كل القائلين والأحكام القاضية بعدم جواز استئناف حكم التنفيذ بطريق الإكراه البدنى ونرى جواز استئنافه .

وعندنا أن ترجيح القول يجوز لاستئناف حكم التنفيذ بطريق الإكراه البدنى ما يبرره ، والرد على خبيج الرأى الأول يستند إلى أسس سليمة .

إن الحبس طبقاً للمادة ٣٤٧ من اللائحة هو وسيلة من وسائل الإكراه البدنى بعينه .

والمتبع لتطور نظام الإكراه على الوفاء بالديون يلمس سريعاً اتساع التفسيرات منذ آمد على نظام الإكراه البدنى وزواله .

ولئن كان المشرع المصرى قد رأى الأخذ بهذا النظام في ديون النفقات لحكمة جرى وراها ، إلا أن هذا لا ينفى أنه خرج بذلك عن القواعد العامة في التنفيذ في القانون المصرى الذى تجنب الأخذ بوسائل القسر والا كراه البدنى في المسائل المدنية مسابقة لتطور الذى طرأ على الفكر القانونى الذى أصبح لا يستغنى العودة إلى السهود التى كان الدين فيها جبراً أسيراً لفائته محل له كالأشياء سواء بسواء .

ومثل هذه الوسيلة من وسائل التنفيذ الخارجة عن القواعد العامة ، للامساك بحرية الشخص لا يمكن

أن تترك مع الترخيص في التيقن من مراعاة شروط الإنجاء إليها واعمالها ولا أن يحمل الحكم بها غير قابل للاستئناف في الوقت الذي يكون الحكم الصادر بفرض فقرة مثلية قابلاً للاستئناف .

ويرر في نظرنا أيضاً القول بغالبية الحكم القاضي بالتنفيذ بطريق الإكراه البدني للاستئناف من المادة ٣٤٧ من اللائحة وهي دستور هذا الإجراء شرطت لإسكان الحكم بالتنفيذ بطريق الإكراه البدني تحقق مقدرة المظلوم حبه وامتناعه عن الدفع بعد أن تأمره المحكمة بهذا الدفع وكلها أمور قد تنفلها محكمة أول درجة وقد تراخى في بحث توفرها فيجب لذلك أن يكون من وراءها مقبب يكمل ما فاتها ويقوم بإسكان الاجراءات السكيفية بصور حكم التنفيذ بطريق الإكراه البدني سليماً بلا شائبة .

حقيقة قد يرى للشرع حرمان أنواع معينة من المنازعات من أن تطرح على أكثر من درجة تقاضي واحدة فوقها يكون هو وأشنه ويجب احترام خصوصه التي يمنع بها الطعن في هذا النوع ولو كان مثل هذا المسلك منتقداً ، إلا أننا نرى أن للشرع لم يسلك هذا المسلك بالنسبة للتنفيذ بطريق الإكراه البدني في مسائل النفقات ونحن لهذا لانتقده مسلك للشرع ، بل نقصد الرأي القائل بأن للشرع حرم الطعن في هذه الأحكام ونبين أنه لم يمنع مثل هذا الطعن وهذا يقتضينا أن نتعقب الحجج التي ساقها أنصار الرأي الأول للرد عليها .

وقد قلنا إن هذه الحجج تخلص في أربعة رد عليها في ترتيب :

١ — الرد على الحجة الأولى : تستند الحجة الأولى إلى أن الحبس طبقاً للمادة ٣٤٧ من اللائحة هو إجراء من إجراءات التنفيذ لايحوز الطعن فيه بالممارسة أو الاستئناف وإنما يحوز الاستفكاليه . ونحن نرد على هذه الحجة قائلين إن القول بأن الحبس إجراء من إجراءات التنفيذ لا يستتبع حتماً القول بعدم قابلية حكم الحبس للاستئناف ولا يتعارض مع جواز استئنافه . والواقع أن الخلط بين اللبائي ، القانوني هو الذي يؤدي إلى القول بوجود تضارب أو تناقض في حين أن تدقيق النظر السليم يسرع بنا إلى إبعاد شبح التضارب . فكون الحبس من إجراءات التنفيذ شيء ، وإمكان صدور حكم به قابل للاستئناف شيء آخر .

فالأول يتعلق بطبيعة الحبس وكنهه . في حين أن الثاني يبين الوسيلة التي يمكن أن يوقع بها إجراء التنفيذ هذا .

ولنتوسع قليلاً لإيضاح هذا الفكر .

لأجبال عندنا في أن الحبس للتصوص عليه في المادة ٣٤٧ من اللائحة هو إجراء من إجراءات التنفيذ بطريق الإكراه البدني . وقد سبق أن أوضحنا هذا عن التوفيق بين المادة ٣٤٧ من اللائحة والمادة ٢٩٣ عقوبات .

ولكن مع تسليمنا بهذا لانرى غرضاً من القول بضرورة صدور حكم بهذا الإجراء من إجراءات التنفيذ .

وبعض آخر نرى أن الشرع يحد أن أخذ بالإكراه البدني كوسيلة من وسائل التنفيذ في ديون النفقات رأى لخطورة هذه الوسيلة أن يعلن اتباعها مع صدور حكم بها من القاضي يلزم فيه بين حاجة صاحب النفقة ومقدرة المأثم بها .

وليست هذه الفكرة يفرية على عالمنا القانوني ، بل إن لها أمثلة عديدة أقربها إلى الأذهان تلك المتصلة بالتنفيذ على المقارنات . فيبيع المقارن إجراءات التنفيذ ولكن يشترط لرسو المزاد أن يقع بحكم هو حكم مرسى المزاد . وكون هذا البيع إجراء مرت إجراءات التنفيذ من استلزام صدور حكم بإقناع البيع وهو حكم بين قانون المرافعات قابليته للظن في بعض الحالات بطريق الاستئناف . وعلى هذا فليس هناك ما يمنع قانوناً من اعتبار إجراء معين من إجراءات التنفيذ مع اشتراط حصوله بعد سلوك طريق معين كاستصدار حكم به . ولا نقر ما يذهب إليه أنصار الرأي الأول من الاقتصار على سلوك سبل الاشكال في التنفيذ لأن إباحة الاستشكال في التنفيذ كطريق من طرق التنظيم في حكم الحبس في النفقات يتجاني مع طبيعة قواعد إشكالات التنفيذ .

إن الاستشكال في التنفيذ يكون لسبب لاحق على الحكم الذي يتم التنفيذ بمقتضاه ولا يمكن أن يقبل إشكال التنفيذ لسبب يتعلق بموضوع الحكم ، لسبب كان محل نظر القاضي عند إصدار الحكم ، إذ ليس هذا هو المقصود من السلب بالاستشكال في التنفيذ إذ ما قصد به إلا مواجهة الأمور التي تتور سير تنفيذ الأحكام أو السندات لا لمواجهة عيوب كانت محل بحث الحكم الذي يجري تنفيذه .

وعلى هذا لا يمكن مجال من الأحوال أن نقر أن سبيل الاعتراض على الحكم الصادر بالحبس طبقاً للمادة ٣٤٧ من اللائحة يكون بالاستشكال في تنفيذه . لأن من يرى أن حكم الحبس صحيحاً به لأنه غير قادر على الدفع وغير ميسور الحال ، أو لأن القاضي لم يأمره بالدفع حسباً تتطلب المادة المذكورة ، لن يستطيع الاستشكال في التنفيذ لأن هذه الأمور سابقة على صدور الحكم لا تصلح أساساً للاستشكال الذي يجب أن يكون سببه لاحقاً على صدور الحكم المستشكل فيه .

والخلاصة أن الحجة الأولى مردودة بأن الحبس وإن كان إجراء من إجراءات التنفيذ إلا أنه إجراء يصدر به حكم لا مانع من استئنافه وأنه لا يمكن أن يقال إن وسيلة التنظيم منه تكون بطريق إشكال في التنفيذ للأسباب السابق شرحها .

(٢) الزاد على الحجة الثانية : ومحصل الحجة الثانية أن اختصاص القاضي في مسائل الحبس طبقاً

للمادة ٣٤٧ من اللائحة ليس من قبيل الاختصاص في القضايا ، بل هو على حد تعبيرهم اختصاص في غير القضايا . وهم يقصدون بهذا القول بأن القاضي لا يوقع الحبس طبقاً للمادة ٣٤٧ للائحة بمقتضى سلطته القضائية حتى يخضع قضاؤه لطرق الظن ، بل يقوم بذلك بما له من سلطة إدارية أو ولاية ، فلا يخضع أمره للظن .

ونحن نخالفهم في هذا النظر ونرى أن القاضي يقوم بعمل قضائي حيناً يقضى بالتنفيذ بطريق الإكراه البدني ويتعرض قضاؤه للظن شأن سائر الأحكام التي لا يسلب حق الظن فيها إلا بنس صريح وليس عمله هنا من قبيل الأعمال الإدارية أو الولاية .

ونشير هنا إلى تفرقة سليمة أبرزها أحد شراح اللائحة بين الحكم القضائي والعمل الإداري مما تساعد على بيان صحة نظرنا إذ يقول :

« الحكم القضائي لا يصدر إلا في خصومة حقيقية بعد تكليف للدعى عليه بالحضور أمام المحكمة لا فرق بين أن يكون قد حضر لأجل المرافعة في الدعوى أم تخلف .
وللمحكوم ضده على وجه العموم الطعن في الحكم الذي يصدر إما بطريق للمرافعة أو الاستئناف أو بهما على التوالي .

أما الأمر الإداري فليست فيه خصومة في الواقع بل هو يطلب جبرضة تقدم للقاضي المختص ولا يعلن المطلوب ضده الأمر بالحضور أمام القاضي .

ويصدر القاضي على المبرضة أمره إجابة أو رفضاً بدون إبداء الأسباب في صيغة الأمر .

ويتقسم القضاء إلى ثلاثة أقسام : قولي وقلي وضفي .

والقضاء القول نوعان : قضاء استحقاق وقضاء ترك .

ويكون القضاء القلي بصدور قتل من القاضي فيما يكون عملاً للحكم ، كتزويج صغيرة هو ولها وشراء وبيع مال القيم .

وبالتأمل نرى أن هذا الضرب من القضاء يشبه كل للشاكلة الأوامر الإدارية للمهودة في كتب المرافعات » .

(أحمد قحمة وعبد الفتاح السيد . شرح اللائحة . طبعة سنة ١٩٢٥ ص ٤٧٥) .

ويتضح مما أشرنا إليه أن الحكم القضائي يترقى عن الأمر الإداري في ضرورة صدور الأول في خصومة حقيقية وبعد تكليف للدعى عليه بالحضور . أما الأمر الإداري فطلب من القاضي شيء في لا خصومة بدون إعلان للدعى عليه فيصدر القاضي أمره بدون أسباب ، والخصومة هي المنازعة بين الطرفين .

وإن حاولنا أن نطبق ما تقدم على ما يتم بالنسبة لطلب التنفيذ بطريق الإكراه البدني وجدنا أن ما يصدر به الأمر بهذا الإجراء هو الحكم بيمينه ولا جدال في هذا .

ففي البداية نجد أن هناك منازعة بين كل من الدعى والمطلوب حيسه حول القدرة واليسار .

كذلك نجد أن المشرع حتم ضرورة إعلان المطلوب جيبه للبحث في يساره وقدرته وليصدر القاضي إليه الأمر بالرفع إن رأى أنه قادر على الدفع ، وهذا يتفق مع الحكم ولا يتفق مع الأمر الإداري الذي لا يعلن فيه المطلوب صدور الأمر ضده .

وتفضلنا عن ذلك فإنه في الأمر الإداري يصدر القاضي أمره بلا أسباب في حين أن العمل قد جرى على تسبيل حكم المجلس بأسباب واضحة . وقد استأنفت للقشورات الخاصة بوزارة العدل هذا . وقد جاء في المنشور الذي أشرنا إلى صدوره سنة ١٩١١ أن « على المحكمة في كل الأحوال أن تقرر ما تراه مبنياً على الأسباب التي تؤيده » .

وبين أن كل خصائص الحكم تبرز لتكافئ القول الخاص بأن المجلس يصدر به حكم بمقتضى سلطة القاضي القضائية لا بمقتضى سلطته الإدارية . وقد استرسلنا في هذا النقاش من باب الإقناع

حسب ، وما كنا بحاجة إلى هذا الاستعمال لمراحة نص المادة ٣٤٧ لأئحة في هذا المعنى إذ أنها أوردت اللفظ المناسب للنطق على ما يقوم به القاضي عند الإذن بالحبس إذ بينت أن المحكمة إذا أمرت المحكوم عليه بالدفعة بالدفع ولم يمثل « حكمت بحبسه » والعبارة أقطع من أن تحتاج إلى إيضاح أو بيان أو تفسير .

بل إن المنشورات التي يستند إليها أصحاب الرأي الأول قد استعملت عبارة « الحكم » فلا نكون بعد ذلك في حاجة إلى مزيد من التدليل مع أن الحبس يصدر من القاضي بمقتضى سلطته القضائية . ولعل هذا الخلط من جانب القائلين بتوقع الحبس بمقتضى السلطة الإدارية للقاضي مردّه إلى مجانبتهم للدة التي تفرق بين القضاء الفعلي وبين الأمر الإداري إذ سبق أن بينا أن الشراح قد أشاروا إلى أن هذا الضرب من القضاء وهو القضاء الفعلي يشبه كل المشابهة الأوامر الإدارية . ولكن المدقق الذي يرد الأمور إلى أصولها القانونية يستوضح الأمر سرياً ليصل إلى أننا جدد حكم ولنا بصدد أمر إداري أو عمل ولائى .

(٣) الرد على الحجة الثالثة : ونذكر أن عمل اللجنة الثالثة هو أن المشرع أورد في المادة السادسة من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية الحالات التي يجوز فيها استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية وليس من بينها أحكام الحبس الصادرة استناداً إلى المادة ٣٤٧ لأئحة مما يفيد عدم قابلية هذه الأحكام للاستئناف . ويزى أن هذا الاستشهاد محل نظر وأنت نصوص اللأئحة لا تسفّه بل أنها تتعارض معه وتؤيد الرأي الذي نقول به .

حقيقة نصت للمادة السادسة على الأحكام التي تصدر من القاضي الجزئى قابلة للاستئناف وليس من بينها أحكام الحبس ، إلا أن هناك بعض النصوص الأخرى منها ما يتعارض مع استدلالهم ومنها ما يؤيد القول بجواز استئناف أحكام الحبس الصادرة استناداً إلى المادة ٣٤٧ لأئحة .

فلقد نصت للمادة الخامسة من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية على الحالات التي تختص فيها المحاكم الجزئية بالحكم إتهائياً دون قابلية للاستئناف وليس من بينها حالات أحكام الحبس وهذا يتعارض مع الرأي القائل بعدم جواز استئناف أحكام الحبس بنفس للنطق الذي يثيره أصحاب ذلك الرأي إذ يفهم من هذه المادة أنه في أعدا الحالات الواردة بالمادة الخامسة يجوز الطعن بالاستئناف في الأحكام الأخرى الصادرة من القاضي الجزئى ومنها أحكام الحبس . ويرجع هذا الاستدلال ما نصت عليه المادة ٣٠٤ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية من أنه « يجوز للمضوم في غير الأحوال الستة نص صريح في هذه اللأئحة أن يستأنف الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الجزئية أو المحاكم الكلية بصفة ابتدائية » .

وعلى هذا يصبح الإستناد إلى نص المادة السادسة بالنسبة لأنصار الرأي الأول غير منتج بعد أن بينت المادة السابقة عليها حالات الحكم التهاى وليس من بينها حالات الحبس طبقاً للمادة ٣٤٧ لأئحة كما وأن المادة ٣٠٤ لأئحة نصت على جواز الطعن في الأحكام بالاستئناف إلا ما يستثنى بنفس صريح وهو الأمر الذي لم يرد بالنسبة لمعارى الحبس إذ لم ينص على استثنائها بنفس صريح .

ولله من فساد التدليل القول بثل ما ذهب إليه حكم محكمة القاهرة السابق تفصيله من أن

الاستئناف غير جائز لأنه لم ينص عليه صراحة إذ يكفي أن يقرر الاستئناف أصلاً فينصب هذا التقرير بالنسبة لكافة الأحكام إلا ما يستثنى بنص صريح فتدليل محكمة القاهرة في حكمها السابق هو في الواقع قلب للأوضاع

(٤) الرد على الحجة الراجعة : والحجة الأخيرة ترتكز على ماذهب إليه أنصار الرأي الأول من أن المنشورات التي أصدرها وزير العقانية إستناداً إلى المادة ٣٨١ لأئحة قد حرمت صراحة الطعن في حكم الحبس بالمعارضة أو الاستئناف .

ونحن نرد بأن المعروف أن النص القانوني لا يلغى ولا ينسخ ولا يقيد إلا بنص مساو له في القوة إن لم يكن أقوى . وما كانت المنشورات من القوة بحيث تقيد منصوص لأئحة .

حقيقة نصت المادة ٣٨١ من لأئحة ترتيب المالحكم الشرعية على تحويل وزير العقانية مهمة إصدار ضوابط تنفيذ الأحكام الصادرة من المالحكم الشرعية إلا أنه لا يدخل في هذا التحويل مكنة إلغاء طريق من طرق الطعن لأنه ليس من الضوابط المحولة لوزير العقانية جعل مالم يصرح القانون بنهايته نهائياً مع أن المادة ٣٠٤ من اللأئحة اشترطت فيما لا يجوز استئنافه أن يكون واضحاً بنص صريح في اللأئحة لا فيما يضمه وزير العقانية بقتضى المادة ٣٨١ المذكورة .

ونخلص من كل ما تقدم بأن حكم التنفيذ بطريق الإكراه البدني طبقاً للمادة ٣٤٧ من اللأئحة جائز الاستئناف للأسباب التي سردناها .

(مذكرتنا برأى النيابة العامة في القضية ٢٨٨٢ سنة ١٩٥٧ أحوال شخصية استئناف القاهرة لتبر السليبي بتاريخ ١٩/٥/١٩٥٨ — غير منشورة) .

وقد أخذت بوجهة نظرنا هذه محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية لتبر السليبي بعبئة استئنافية وجاء في حثيات حكمها ما يأتي : —

« وحيث إنه وإن كان المقصود من الإجراءات التي أشار إليها الشارع في المادة ٣٤٧ من لأئحة ترتيب المالحكم الشرعية هو حماية أحكام الثقة وكان الحبس الذي صدر في نطاق قضاء هذه المادة يعد بمثابة إجراء من إجراءات التنفيذ إلا أنه لما كان البادي أن الشرع وقد قضى بأن يصدر بهذا الإجراء حكم من المحكمة التي يعرض عليها النزاع إذا ما تحقق لديها امتناع المحكوم عليه عن أدائها رغم يساره وأمره بالوفاء بها كان الحكم الصادر بالحبس في هذه الحالة حكماً صادراً في خصومة مستوفياً لشرائط تجري عليه ما يجري على غيره من أحكام وقواعد ، لما كان ذلك وكان الأصل في الأحكام أنها قابلة للطعن مالم يقض القانون بغير ذلك كان الحكم بالحبس وفقاً لقضاء المادة المشار إليها آنفاً قابلاً للاستئناف ولا يغير من طبيعته أن يكون صادراً بإجراء من إجراءات التنفيذ فإن قانون المرافعات الجديد أجلز الاستئناف في حكم مرسى المزداد كما كان يميز قانون المرافعات الملتى الاستئناف في الحكم الصادر في المعارضة في تنبيه نزاع الملكية كما أنه لا يفتح في ذلك أن يكون نص المادة السادسة من اللأئحة آتية البيان قد تضمنت الأحكام الصادرة ابتدائياً من المالحكم الجزئية وليس بينها الحكم في دعاوى الحبس وذلك لأن المادة الخامسة قد تضمنت بدورها الدعاوى التي لا يجوز إستئنافها

ولم يرد بينها الحكم في دعاوى الحبس مما يستفاد فيه أن ما أوردته هاتان المادتان في هذا الشأن لم يأت على سبيل الحصر . فذلك جاءت المادة ٣٠ من تلك اللائحة بحكم شامل بما يصح وما لا يصح استئنافه من أحكام المحاكم الجزئية فنصت على أنه « يجوز الخصوم في غير الأحوال الستة النص صريح في هذه اللائحة أن يستأنفوا الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الجزئية أو المحاكم الابتدائية بصفة ابتدائية » كما أنه لا محل للاستناد إلى ما أشارت إليه منشورات الحفانية إبان قيام المحاكم الشرعية من عدم جواز الطعن في حكم الحبس بالممارسة أو الاستئناف أو بالتماس إعادة النظر وصدور بعض أحكام تلك المحاكم وفقاً لما تضمنته تلك المنشورات في ذلك الشأن لأنها إياها كان شأنها ونطاق صدورها فاتها لا ترقى إلى مرتبة القانون وقوته .

وحيث أنه لكل ما تقدم يكون الحكم المستأنف قابلاً للاستئناف الأمر الذي يترتب عليه أن يكون الدفع المبدئي من المستأنف عليها بعدم جواز الاستئناف في غير محله ومن ثم يمتنع القضاء برفضه . (الحكم الصادر بتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٦ في القضية ٢٨٨٢ سنة ١٩٥٧ — غير منشور — وقد أقر التفتيش القضائي للنيابات وجهة نظرنا وجاء في المقرر نتيجة التفتيش على أعمالنا « قدم وكيل النيابة مذكرة استعرض فيها آراء الطرفين وجبههم وانتهى إلى أن الحبس إجراء من إجراءات التنفيذ صدر به حكم قابل للاستئناف طالما أن اللائحة تشمل على نص يبين الحالات التي يكون فيها الحكم انتائياً وليس من بينها أحكام الحبس وأن المادة ٣٠ من اللائحة نصت على جواز الاستئناف إلا ما استثنى بنص صريح ولا يوجد مثل هذا النص ثم خلص إلى الرأي برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف وجوازه وقبول الاستئناف شكلاً . وقد أخذت المحكمة بهذا النظر الصائب » .

وبعد فقد كانت هذه بعض المناحي التي تثير في السبل بعض الإشكالات بمناسبة التنفيذ بطريق الإكراه البدني والحبس في مسائل النفقات .

العدد الثالث	فهرست	السنة الأربعون
٦٤	٤٨٦	١٧ أكتوبر ١٩٥٨
		ملخص الأحكام
		رشوة . الرشوة في محيط الوظائف العامة . جريمة الرأى . عناصر الواقعة الإجرامية وظروفها . اختصاص الموظف المرتضى بالعمل أو الامتناع الذى يطلبه منه الطرف الآخر . مظاهر الاتجار بالوظيفة . الإخلال بواجبات الوظيفة . المادة ١٠٤ ع مدلة بق ٦٩ سنة ٥٣ . توافر الإخلال بواجبات الوظيفة بمرض جمل على عسكرى لجه على إبناء أقوال جديدة فى شأن كمية ضبط المتهم لتجو من المسئولية قيام جريمة الرشوة فى حق من عرض الجمل .
٦٥	٤٨٧	» » » رشوة . الرشوة فى محيط الوظائف العامة . صفة الموظف العمومى . الموظفون العموميون ومن فى حكمهم . المادة ١١١ ع . شيخ الحارة . هو من المكلفين بخدمة عامة . استحضار الأشخاص المطلوبين للأقسام من الخدمات العامة التى يؤدىها شيخ الحارة خدمة للامن العام . الأورنيك « رقم ٢٣ شياخات » .
٦٦	٤٨٧	» » » رشوة . الرشوة فى محيط الوظائف العامة . جريمة الرأى . عناصر الواقعة الاجرامية . اختصاص المرتضى بالعمل أو الامتناع الذى يطلبه منه الطرف الآخر . مناط اختصاص الموظف بالعمل المتعلق بالرشوة . كفاية صدور أمر شفوى من رئيس إلى موظف بالقيام بعمل معين لاعتباره مختصاً به . كفاية اتصال العمل الذى دفعت الرشوة من أجله بأعمال وظيفة المرتضى . انتهاء التنارض بين ماجرى عليه العمل فى المحاكم من قيام الكتاب الأول بأمر رؤسائهم بتحديد الجلسات وبين ما أورده نص المادة ٦٩ مرافعات . أثر ذلك . صحة إدانة المتهم فى جريمة عرض رشوة لم قبلها كاتب أول محكمة للإخلال بواجبات وظيفته بشأن تحديد الجلسات .
٦٧	٤٨٨	» » » ١ - تحقيق . دور النيابة فى التحقيق الابتدائى . إجراءات جمع الأدلة . تفتيش قواعد وبطلاته . عدم استلام إجراء التحقيق بمعرفة سلطة التحقيق قبل إصدار الإذن به . أثر ذلك . عدم تحليف الشاهد الجين لا يبطل التحقيق . مبنى الإذن الذى تولاها مأمور الضبط القضائى المتطلب لإجرائه .
		٢ - مواد مخدرة . عناصر الواقعة الاجرامية . الاحراز .

العدد الثالث	فهرست	السنة الأربعة
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	تاريخ الحكم
٦٨	٤٨٩	١٧ أكتوبر ١٩٥٨
	عدم تعيين القانون حداً أدنى للكبيرة المحرزة من المادة المخدرة . ٣ - حكم . البيانات الواجبة في تسيب الأحكام . بيان الواقعة للمستوجة للعقوبة . كفاية التدليل الضمى على توافر القصد الجنائى . مثال في جريمة إحرار مواد مخدرة . الرسوم بقانون ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ . وصف التهمة . نقص . حالات الطعن . حكم . ما لا يصلح سبباً لبطلان الحكم . الخطأ بدياجة الحكم في بيان تاريخ الواقعة لا يبيح . متى يكون الخطأ في تاريخ الواقعة موجباً لبطلان الحكم ؟ ٢ - شيك بدون رصيد . سداد قيمة الشيك بعد وقوع الجرعة لا تأثير له على قيامها . ٣ - شيك بدون رصيد . علم اشتراط تقديم الشيك للبنك في تاريخ إصداره . سوء النية . متى يتوافر ؟ ١ - حكم . البيانات الواجبة في تسيب الأحكام . وجوب بيان نص القانون الذى حكم بموجبه . نقص . طعن . حالات الطعن . بطلان الحكم . بطلان الحكم رغم ذكره المادة التى طلبت النيابة تطبيقها عند عدم بيانه أخذ المحكمة بها وأنها أوقفت العقاب بمقتضاها . ٢ - نقص . آثار الطعن بالنقض . الخروج عن مبدأ تقيد المحكمة بصفة الطاعن . نقض الحكم بالنسبة لأحد الطاعنين يقتضى نقضه بالنسبة للطاعن الآخر الذى يصل به وجه الطعن ولو لم يقدم أسباباً لطلعه . المادة ٢/٤٣٥ ج . ١ - خير . رايه . تقدير رأى الخبير من حيث حمله بالتسبيب . صحة الحكم عند دفعه التناقض الظاهرى فيما ورد بقريرين طيين .	
٦٩	٤٩١	١٣ د د
٧٠	٤٩٣	١٤ د د

العدد الثالث	فهرست	السنة الأربعون
١٠٠	١٠١	١٠٢
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	
	٢ - إجراءات المحاكمة دفاع . ما لا يتبر إخلالا بحق الدفاع . حكم تحضيري . حق المحكمة في المدول عن حكم تحضيري عند انتفاء حاجة الدعوى إليه .	
	٣ و ٤ و ٥ - أسباب الإباحة وموانع القاب . دفاع شرعى . شروط توافر حالته ، إنتفاء قيامه إذا توافرت لدى المتهم نية الانتقام من المجنى عليه . مثال .	
	دفاع . محكمة الموضوع . حكم . أسبابه . متى تلزم المحكمة بالرد على أوجه الدفاع القانونية ؟ مثال في دفاع شرعى .	
١٢٠ أكتوبر ١٩٥٨	٥٤ / ٥٤٦ / ٥٤ . سلاح . القانون رقم ٥٤ / ٣٩٤ المعدل بقانون ٥٤ / ٥٤٦ . عقوبة إحراز المسندات بجميع أنواعها معاقب عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة .	٧١ ٤٩٥
» » »	حكم . ضوابط التذليل . غموض الأسباب . مثال لتسبب كلخف عن عدم استقرار الواقعة في ذهن المحكمة وعدم وضوحها لديها .	٧٢ ٤٩٥
» » »	رشوة . الرشوة في محيط الوظائف العامة . جريمة الرأى . متى تتم ؟ المادة ١٠٩ مكرراً مع معدلة بق ٦٨ لسنة ١٩٥٣ . تمام جريمة الرشوة بمرض مبلغ من النقود على جندي المرور ليتنع عن تحرير حضر مخالفة لائق سيارة ولم يقبلها الجندي . لا يؤثر في قيام الجريمة كون المخالفة يجوز أو لا يجوز الصلح فيها .	٧٣ ٤٩٧
» » »	مسئولية جنائية . قتل عمد . قصد جنائى . الحليدة عن الهدف . أثرها . حكم . ضوابط التذليل . صلاحية الأدلة لأن تكون عناصر إثبات أو نفي ساقطة .	٧٤ ٤٩٧
» » »	مثال لتذليل سائق على توافر نية القتل . إجراءات المحاكمة . شقوة للرافضة متى تحقق ؟ تحقيق . شقوة للرافضة عند استجواب المحكمة للمتهمين في شأن	٧٥ ٤٩٨

العدد الثالث	فهرست	السنة الأربعون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	
٧٦	٤٩٩	٢٠ أكتوبر ١٩٥٨
		ما وقع عليهما من اعتداء وذلك بعد اكتفاء النيابة ولتتهم بتلاوة أقوال شهود الإنبات .
		١ - إعادة الاعتبار بقوة القانون. للمادة ٥٥٢ أ.ج. سلاح .
		ق ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المدلل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ .
		القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ لم يتضمن استثناء للقاعدة المقررة بالمادة ٥٥٢ أ.ج .
		حكم . البيانات اللازمة في الأسباب . وجوب رد المحكمة على المدفوع القانونية الجوهرية . أثر إغفال الرد عليها .
		مثال في إغفال المحكمة الرد على ما تمسك به التهم بإحراز سلاح ناري وذخائره غير ترخيص من أن سابقة الحكم عليه في جرمين جرائم الاعتداء على النفس قد رد اعتباره عنها بقوة القانون .
		٢ - الحالة التي يجوز فيها للمحكوم عليه التمسك بخطأ الحكم في وصف الواقعة عند تقدير ظروف الرأفة بالنسبة له . م ١٧ ع .
		مثال . عقوبة . تقديرها . الخطأ في تقديرها .
		الزام المحكمة الحد الأدنى للعقوبة المقررة لجناية إحراز السلاح مع قيام الظرف المشدد دون تحميم توافر هذا الظرف . خطأ في القانون .
٧٧	٥٠١	» » »
		استدلال . إجراءات التحقيق التي يملكها استثناء رجال الضبط القضائي . القبض على التهمين . الاستيقاف لا يعد قبضاً . مثال .
		اقتياد السيارة قوماً للتهم إلى نقطة البوليس بعد هرب راكبين منها يحملان سلاحاً نارياً يعتبر استيقافاً اقتضاء سير السيارة من غير نور .
٧٨	٥٠٣	» » »
		١ و ٢ - سرقة . السرقة للقترة بظروف مشددة . حمل السلاح . ماهية السلاح التي توافر به الظرف الشديد .
		لا عبرة بنوع السلاح أو وصله . توافر الظرف المشدد يحمل السكين أثناء السرقة بلامبر من ضرورة أو حرفة وقصد تسهيل السرقة .

العدد الثالث	نهرست	السنة الأربعون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	تاريخ الحكم
٧٩	٥٠٤	٢٠ أكتوبر ١٩٥٨
٨٠	٥٠٤	٣ ٣ ٣
٨١	٥٠٥	٣ ٣ ٣
٨٢	٥٠٥	٣ ٣ ٣
٨٣	٥٠٥	٣ ٣ ٢١

إلغاء المادة ٢٥ من ق ٣٩٤ سنة ٥٤ بشأن الأسلحة والقذائف التي كانت تعاقب على حمل وإحراز الأسلحة البيضاء وإلغاء الجدول رقم ١ للحق بهذا القانون وللتشمل على بيان هذه الأسلحة بالقانون رقم ١٩٥٨/٧٥ لا يؤثر في اعتبار حمل السكين أثناء السرقة ظرفاً مشدداً لها .

حكم . ضوابط التذليل .

قضاء محكمة للوضع في الدعوى يكون بناء على الأوراق للطروحة عليها .

مثال في جريمة عدم توريد التهم لتسبب الحكومة من القمع . تموين . قح . قانون ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ . للشولية والعقاب . متى بدأ مسئولية التهم التي أعني من توريد القمع طبقاً لأحكامه ؟ نفس . طعن . أسباب الطعن . أسباب جديدة . إعلان . بطلان . إجراءاته .

تصحيح البطلان بحضور التهم جلسة المحاكمة . م ٣٣٤ أ.ج . عدم جواز إثارة هذا البطلان لأول مرة أمام محكمة القضاة .

إختلاس أشياء محجوزة دفاع . حكم . البيانات اللازمة في الأسباب . وجوب رد الحكم على أوجه الدفاع القانونية والدفاع للوضوحي المأم . إغفال ذلك يوجب الحكم بالقصور . مثال في جريمة إختلاس أشياء محجوزة .

١ — استدلال . قبض . تلبس .

مجرد سير ركب في عربة قطار واحتكاكه بالركاب لا يوفر حالة التلبس بالجريمة ولا يبرر من ثم القبض عليه .

حكم . ضوابط التذليل . وجوب أن تكون الأدلة الأولية لإجراءات صحيحة . قبض باطل . أثره . وجوب امتداده إلى الأعمال التالية للترتبة عليه .

مثال في توافر الصلة السببية بين القبض الباطل وبين الاعتراف والتفتيش وضبط الشيء موضوع الجريمة .

العدد الثالث	فهرست	السنة الأرميون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	تاريخ الحكم
٨٤	٥٠٧	١٢ أكتوبر ١٩٥٨
٢ - إثبات .	لاخير المدالة إفلات مجرم من القاب بقدر ما يضيرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق .	
١ - تحقيق . تفتيش . تحقيق القضايا العسكرية . الأمر العسكري الرقم ٩٩ . مدى قيود التحقيق التي أعني النيابة منها .	إقتصار إعفاء النيابة العامة حال مباشرتها إجراء تحقيق القضايا التي تدخل في اختصاص المحاكم العسكرية على قيد إجراء التحقيق قبل أن تجري هي التفتيش بنفسها أو بطريق نائب أحد مأموري الضبط دون غيره من قيود المادة ٩١/١ من قانون الإجراءات الجنائية .	
٢ - تفتيش الساكن . شروطه للوضعية . السبب في التفتيش . ماهيته .	وجوب قيام قرائن تسمح بتوجيه الاتهام إلى الشخص للقيم بالسكن للراد تفتيشه بصفته فاعلاً أو شريكاً في جريمة معينة تكون جناية أو جنحة . الواد ٤٥ ا.ج . و٥ تحقيق جنابات قديم ١٢٨ع و١١٢ عقوبات ملنى .	
٨٥	٥١٠	٢٧
مهن طبية . جريمة ممارسة مهنة الطب بدون رخصة . متى تتوافر؟	إيلاء ممرض مشورة طبية وعلاجه المريض على خلاف ما أوصى به الطبيب للمالج يكون جريمة ممارسة مهنة الطب بدون رخصة .	
١ م من ق ١٥ لسنة ١٩٥٤ .	حكم . الحكم الحضورى . متى يتر الحكم حضورياً ؟ امتناع تطبيق حكم المادة ٢٣٩ ا.ج عند حضور التهم بالجلسة التي نظرت فيها الدعوى وتمت فيها المرافعة وحجرت فيها للحكم إلا عند الادعاء بالمانع القهرى الذى حال دون حضور هذه الجلسة .	
٨٦	٥١١	٢٨
تحقيق . إجراءات التحريز . محكمة الموضوع . تقدير سلامة إجراءات التحريز من حيث صلتها بالتسبيب .	إثبات . حرية القاضي الجنائى في تكوين عقيدته . قيود القاعدة .	

العدد الثالث	فهرست	السنة الأربعون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	الرقم
	الأحكام في الواد الجنائية يجب أن تبقى على الجرم واليقين لا على الظن والاحتمال .	
	٢ — قضاء محكمة النقض المدنية	
١٩٥٩ فبراير ٥	١ — دعوى . المسائل التي تترض سير الخصومة . وقف الخصومة . حكم . « الأحكام التحضيرية » قوة الأمر للقضى . الحكم الصادر بوقف السير في الدعوى مع تكليف أحد الخصوم خلال ميعاد برفع النزاع المثار للقاضي المختص . هو حكم في شقه الأخير تحضيرى . لا يجوز قوة الأمر المقضى .	٨٨ ٥١٤
	٢ — معارضة . دفاع . قاعدة سماع دفاع المحكوم عليه متى عارض . تملقها بالنظام العام لا يحول دونها كون الحكم صدر نهائياً بالنسبة إلى زملائه الحاضرين .	
	٣ — وصية . وقف . قوة الأمر المقضى . الحكم الصادر بعدم سماع دعوى بطلان إشهاد الوقف لعدم قبول مسوغ الرجوع عن الوصية به لا يتضمن قضاء في الموضوع . حجته قاصرة على المدعى وموقوفة بمحاوها من مسوغ السماع .	
	٤ — دعوى . المسائل التي تترض سير الخصومة . وقف الخصومة . لا على المحكمة إذا رأت ضرورة الفصل من المحكمة المختصة في النفع المثير لنزاع أمامها يخرج عن اختصاصها .	
	٥ — حكم . تسيب كاف . معارضة . لا على الحكم الصادر في المعارضة إذا أعرض عن الرد على كل ما وزد في الحكم المنفى . حبه أن يكون مقاماً على دعائم كافية للحل .	
٥١٧	تموين . ملهية المعارضة في قرارات لجان التقدير طبقاً لأحكام للرسوم بساتون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . طعن من نوع خاص له إجراءات متبيرة تحكه أحكام موضوعية معددة . مدى ولاية المحكمة بالنظر فيه . ليست مطلقة . عكس الحال في الدعوى المبداة أو دعوى التعويض الأصلية .	٨٩
٥١٩	١ — إختصاص . إحالة . إستئناف . حجية الأمر المقضى	٩٠

العدد الثالث	فهرست	السنة الأربعون
١٢٠	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		<p>قضاء الحكم ضمناً بعدم الاختصاص نوعياً وبإحالة النزاع إلى محكمة أخرى . عدم استئناف هذا الحكم . حيازته لحجية الأمر القضي .</p> <p>إمتناع إثارة مسألة عدم اختصاص المحكمة الحال عليها النزاع .</p> <p>٢ - قسمة . بيع العقار جبراً لعدم إمكان قسمته . إعتداد محكمة القسمة للتقدير الجدير بمن المال المطلوب قسمته لا يعتبر تعديلاً في شروط البيع في مفهوم م ٦٦٤ مرافعات . تعديل الثمن الأساسي يكون بحكم بناء على اعتراض من له الحق قانوناً . م ٦٦٢ مرافعات وما بعدها .</p> <p>٣ - قسمة « بيع العقار جبراً لعدم إمكان قسمته » عدم انطباق أحكام التفريات الثلاثة الأولى من م ٦٦٤ مرافعات على الشريك للشئاع الذي يطالب ببيع للعقار بالزاد . انطباق حكم الفقرة الرابعة منها عليه .</p> <p>٤ - قسمة « بيع العقار جبراً لعدم إمكان قسمته » تنفيذ عقارى « إجراءات البيع » حكم « تسبب كاف » قضاء الحكم بالسير في إجراءات الزاينة مع تقيس خمس الثمن لا العشر . خطأ وارد فيما زاد عن حاجته مادام مناط الخصومة هو وقف البيع أو السير فيه ولم يكن قدر التقيس محل نزاع . التزام قاضي البيع بحكم القانون في قدر تقيس الثمن . الخطاب من الشارع في هذا الشأن موجه له .</p> <p>الزام . « إخضاع الالتزام » إخضاع الالتزام بما يعادل الوفاء . الإنابة . ليس بلازم أن يكون للتاب لديه طرفاً في الاتفاق الذي يتم بين التيب والتاب . ليس بشرط أن يكون لقبول شكلاً خاصاً أو وقتاً معيناً . يكفي قيامها بالنسبة للتاب لديه أن قبلها ما دام لم يحصل السدول عنها من طرفها م ١٨٧ م ٢ / مدني قديم ٣٥٩ مدني جديد .</p> <p>جوارك . « المخالفات الجركية » . الاعفاء الوارد بالمادة ٣٧/٤ من اللائحة الجركية مقصور على البضائع للشحونة سباً دون للشحونة في طرود . القانون رقم ٧٠٥ لسنة ١٩٥٥ صدر مفسراً لفتك .</p> <p>إفلاس . خفض . إجراءات الطعن . الخصوم في الطعن . لا يصح</p>
٩١	٥٢٢	١٢ فبراير ١٩٥٩
٩٢	٥٢٤	» » »
٩٣	٥٢٥	» » »

العدد الثالث	فهرست	السنة الأربعون
الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٩٤	٥٢٦ ١٢ فبراير ١٩٥٩	للفلس مباشرة الدعاوى المتعلقة بإدارة أمواله إلا أن تكون من قبل الإجراءات التحفظية . التقرير بالظمن بالنقض ليس منها . التقرير به من للفلس دون وكيل الدائنين . غير مقبول .
٩٥	٥٢٨	ضرائب . ضريبة الارباح التجارية والصناعية . الربح الذى يخضع للضريبة . هو الربح الصافى الذى تحققه المنشأة من جميع العمليات التى تباعثها للتسلة بنشاطها أو نتيجة التنازل عن أى عنصر من عناصر أصولها . لا عبرة أن تكون قد استماضت عن هذا العنصر بآخر ذى كفاية إنتاجية أكبر . م ٣٩ من ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
٩٥	» » »	إعلان « الأوقات الجائز إجراء الاعلان فيها » ، المل الذى يحصل فيه الاعلان . « الاعلان فى المل المختار » ، عل مختار . إنتقال المحضر إلى مكتب المحامى المتخذ محلاً مختاراً لإعلان الخصم فى ساعة يجوز الاعلان خلالها ووجوده مطلقاً . يجوز الاعلان إلى جهة الادارة . م ٨٠ ، ١١٢ ، ٣٨٠ مرافعات .
٩٦	٥٣٠	١ - موارث . نسب . إثبات . « طرق الإثبات » . الاقرار . مناطق الاقرار فى حق الميراث ومشاركة القر له بالنسب للقر فى نصيه فى الميراث إذا لم يصدقه الورثة .
٩٧	٥٣٣ ١٩	٢ - إثبات . « سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الدليل » . محكمة الموضوع . محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد فى حكمها على كل ما يثيره الخصوم . حقها فى تقدير قيمة ما يقدم لها من الأدلة على أن يكون استخلاصها سائماً ومتفقاً مع الثابت بالأوراق .
٩٧	٥٣٣ ١٩	وقف . « شرط الواقف » . وقف هيئة التصرفات السير فى طلب فرز نصيب الخيرات حتى يفصل قضاء فى تفسير شرط الواقف . لا عمل معه لتحدى نص م ٣٦ من ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، م ١ من ق ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ لعدم تعلقهما بتفسير شرط الواقف .
٩٨	٥٣٥ ٢٦	ضرائب . « تقدير الأرباح الاستثنائية » . عدم استعمال الممول حقه فى اختيار رقم المقارنة الذى يبنى على أساسه تقدير أرباحه الاستثنائية حتى انتهاء الميعاد المحدد بالقرار الوزارى رقم ٣٧ لسنة ١٩٤٢ يترتب عليه سقوط حقه فى الاختيار .

العدد الثالث	فهرست	السنة الأربعة
٩٩	٥٣٧	٢٦ فبراير ١٩٥٩
ضرائب . قانون . وجوب اتخاذ أربع سنة ١٩٤٧ أساساً لرابط الضريبة في سنة ١٩٤٨ مادام الربط في هذه السنة لم يصبح نهائياً وقت سريان المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ولو كان التقدير مطعوناً عليه من جانب الممول وحده .		
٣ - قضاء المحكمة الإدارية العليا (مجلس الدولة)		
١ - حكم . تخيير الحكم الصادر في دعوى التفسير . عدم مجاوزه حدود التفسير إلى التعديل .		
٢ - عقد العمل . إعتبار إعانة غلاء المعيشة جزءاً لا يتجزأ من الأجر . نص المادة ٢٨٣ مدني وللاادة ٤ من قانون عقد العمل القردي رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على ذلك . اللادان المذكورتان لم تستحدثا حكماً جديداً في هذا الشأن .		
٣ - عقد العمل الفردي . القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ . إعانة غلاء المعيشة تدخل ضمن الأجر المنصوص عليه بالمادة ٢٣ من ذلك القانون .		
١ - دعوى . صفة . تمثيل الدولة في التقاضي هو نوع من النيابة عنها ، وهي نيابة قانونية . الرجوع في تعيين مداها وحدودها إلى القانون .		
٢ - دعوى . صفة . فروع الدولة ذات الشخصية الاعتبارية كالديريات والمدن والقرى والادارات والمصالح والمنشآت ذات الشخصية الاعتبارية . النائب عنها هو الذي يمثلها في التقاضي فروع الدولة التي ليست لها شخصية اعتبارية كالوزارات والمصالح التي لم تمنح هذه الشخصية . الاصل أن الوزير يمثل الدولة في شئون وزارته إلا إذا أسند القانون صفة النيابة فيها تعلق بشئون هيئة أو وحدة إدارية إلى رئيسها ، تكون له هذه الصفة بمحدودها التي بينها القانون .		
٣ - مجلس الدولة . هيئة مستقلة ملحقة برئيس الجمهورية . عدم تختمه بالشخصية الاعتبارية . القوانين الخاصة بإنشاء المجلس وتنظيمه تسند إلى رئيسه صفة النيابة عنه في صلاته بالمصالح والتبرير		
١٠٠	٥٤٠	٤ يناير ١٩٥٨
١٠١	٥٤٠	» » »

العدد الثالث	قهرست	السنة الأربعون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	
	ومنهم موظفوه وبما يتفرع على هذه النيابة من صفة التقاضي فيما تعلق بهذه الصفات في حدود ما يخص به المجلس من شئون .	
	٤ - لجان قضائية . صفة . صاحب الصفة في تمثيل مجلس الدولة في المنازعات التي من اختصاص هذه اللجان هو رئيس مجلس الوزراء وليس رئيس مجلس الدولة . القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ .	
	٥ - طعن . قبول الحكم للنازع من الطعن فيه . الأهلية اللازمة لذلك هي أهلية التصرف .	
	٦ - معاشات . التصرف في شأن المنازعات الخاصة بالمعاشات تقتضى موافقة وزارة المالية . صدور حكم ضد جهة الإدارة في منازعة خاصة بمعاش . موافقة جهة الإدارة على الحكم دون وزارة المالية . الطعن في الحكم . الدفع بعدم قبول الطعن لسبق قبول الحكم . في غير محله .	
	٧ - معاشات . مدة الاختيار . حسابها في المعاش بشروط معينة استثناء من حكم المادة الرابعة من قانون للمعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ . سرعان هذا الاستثناء متى قام موجه حق بمقرر وقف التثبيت الصادر في سنة ١٩٣٥ .	
١٠٢ ٥٤٣ ١١ يناير ١٩٥٨	قواعد الانصاف . عدم انطباقها على من منع قبل صدورها الدرجة التي قدرت فيها لمؤهله ، أو جاوزها .	
١٠٣ ٥٤٣	١ - عامل . الأصل عدم تشغيل العامل يوم الجمعة وعدم صرف أجور لهم عنه . الاستثناءات التي ترد على هذا الأصل .	
	٢ - عامل . شروط استحقاقه لأجر إضافي عما جاوز أيام العمل الرسمية . أثر الاعتمادات المالية في استحقاق هذا الأجر .	
١٠٤ ٥٤٤	إختصاص . للطالبة برد فروق مالية قبضها الموظف . ثبوت أن مثار المنازعة هو استحقاق الاعانة الاجتماعية للقررة مستخدم الدرجة التاسعة ، أو عدم استحقاقها . اختصاص القضاء الإداري بنظر المنازعة .	
١٠٥ ٥٤٤	١ - إختصاص . للطالبة برد فروق مالية قبضها الموظف زيادة	

العدد الثالث	فهرست	السنة الأربعون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	
	حسم المنازعة الادارية حتى لا يبق مزعزة ، واستقروا تلك الروابط نهائياً على حكم القانون بما لا يمتثل المساومات والاتفاقات الفردية التي تعتملها روابط القانون الخاص . حق الهيئة في إبداء أى دفع أو دفاع من شأنه التأثير قانوناً في نتيجة الحكم في الروابط الإدارية كالبلغ بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ولو لم يمتسك به الخصوم . حجة ذلك .	
	٥ - قوة الشيء المحكوم فيه . قيامها في المسائل المدنية على اعتبارات تنطلق بالصالح العام . اختلاف الرأى حول ما إذا كانت من المسائل المتعلقة بالنظام العام من عدمه . ورود النص صراحة في القانون المدني الجديد على أن المحكمة لا تأخذ بهذه القرينة من تلقاء نفسها . اعتبار هذه القرينة من النظام العام في المسائل الجنائية . حكمة ذلك .	
	٦ - القانون الإدارى . قواعد القانون الخاص تهدف أساساً لمعالجة مصالح فردية خاصة الأصل أن ترتيب الرأى كجزء قانونية وتمديلياً يرجع الى مشيئة الأفراد واتفاقاتهم في مجال القانون الخاص . قواعد القانون الادارى تهدف أساساً لمعالجة مراكز تنظيمية عامة لاتبادل في الصلحة بين أطرافها . الأصل في قواعده أنها أمرة فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها . مبدأ للشروع للوضعية يقضى بأن الاتفاق التصادى لا يجوز أن يؤثر في المركز الشخصى .	
	٧ - قوة الشيء المحكوم فيه . قيامها في الأوضاع الإدارية على حكمة ترتبط بالصالح العام . للمحكمة أعمال قونية قوة الشيء المحكوم فيه على المنازعة الإدارية ولو لم يمتسك بهذا البغع ذوو الشأن . يستوى في ذلك أن تكون المنازعة متعلقة بالناء القرارات الإدارية أو متعلقة بالمرتبات والمعاشات واللكافات . للنزاعات الأخيرة هى أيضاً من النزاعات التي لا يحصى من إنزال أحكام القانون للنظرة لها على مقام من نزاع في شأنها دون اعتداد باتفاق الخصوم على ما يخالفها . اعتبار المنازعات الأولى ذات حجية على الكافة دون الثانية لا أثر له في هذا المجال . دليل ذلك . المحكمة في جعل منازعات الإناء ذات حجية عينية .	

العدد الثالث	فهرست	السنة الأربعون
الرقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١١١	١٨ يناير ١٩٥٨	حكم . حجته . الحكم الصادر بقسوة حالة موظف . حجته نسبة لاعتدای الخصوم فيه إلى غيرهم .
١١٢	» » » ٥٥٤	١ - هيئة مفوضي الدولة . سرد لبعض اختصاصاتها . مهمة المعية قضائية في طبيعتها . عدم اعتبارها طرفاً ذا مصلحة شخصية في النازعة . ليس لها التصرف في مصير للنازعة أو التنازل عن الحقوق المتنازع عليها .
١١٣	» » » ٥٥٥	٢ - هيئة مفوضي الدولة . حقها وحدها في تحريك الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا . متى تحرك الطعن لأتلك الهيئة التنازل عنه ، بل يكون ذلك من شأن الخصوم وحدهم .
١١٤	» » » ٥٥٥	كادر العمال . طبيعة الرابطة القانونية بين العامل والحكومة تحدد بنوع العمل أو الحرفة التي عين فيها عند التعاقد بمخدمتها . الجان التي تشكل بالوزارات لتطبيق كادر العمال لأتلك الساس بهذا الوضع والاستثناء من أحكام ذلك الكادر . مثال .
١١٥	» » » ٥٥٦	موظف . نقله من السلك الإداري إلى السلك الكتابي في ظل أحكام الرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣ . غير اتباع الاجراءات التأديبية . صته قانوناً إذا خلا من إساءة استعمال السلطة .
١١٦	» » » ٥٥٦	١ - إدارة النقل المشترك بإسكندرية . الكادر الخاص بها . المرجرات التي تدرج فيها العامل حسب هذا الكادر .
		٢ - إدارة النقل للشرک بإسكندرية . الكادر الخاص بها . الترقية إلى درجة ملاحظ . ترخص الإدارة فيها بسلطة تديرية بشروط عدم إساءة استعمال السلطة .
		١ - معاشات عسكرية . القساون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ . انطباق أحكامه على كل من حصل على عريضة ضابط من تاريخ صدوره ولو كان موظفاً ملكياً قبل ذلك . انتفاع هؤلاء بمزايا ذلك القانون سواء في مدد خدمتهم الملكية أو العسكرية .
		٢ - معاشات عسكرية . مدد الخدمة بالسودان المادة الرابعة من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ . القول بقصر تطبيقها على من

العدد الثالث	فهرست	السنة الأربعون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١١٧	١٨ يناير ١٩٥٨	قضى للدة للتصوص عليها فيها بصفة ضابط دون غيره . في غير عمله . حجة ذلك .
١١٨	٢٥ ١٩٥٩	١ - قرار تأديبي . سببه . إخلال الموظف بواجبات وظيفته . إيجاباً أو سلباً أو إنباه عملاً محرماً . ٢ - قرار تأديبي . ثبوت ارتكاب الموظف لذنوب إداري . حرية الإدارة في تقدير الخطورة الناجمة عن ذلك وما يناسبها من جزاء في حدود النصاب القانوني . اقتناع الإدارة أو تقديرها في هذا الصدد لا يخضع لرقابة القضاء الإداري . ٣ - قرار تأديبي . عدم وقوع أى إخلال من الموظف . للمحكمة تقدير ذلك في حدود رقابتها القانونية . لا محل للجزاء لا تعدم ركن السبب . ٤ - موظف . صدور أمر من رئيسه بتكليفه بعمل معين . وجوب أداء العمل بنهاية ولو لم يكن غرضاً بما كلف به . تهاوته في أداء ذلك العمل . مجازاته . ٥ - جزاء تأديبي . شيوع التهمة بغير سبب البراءة من العقوبة الجنائية ولكنه لا ينهض على الدوام مانعاً من المؤاخذه التأديبية . ٦ - جزاء تأديبي . الجرائم الموجبة للعقوبة الجنائية محددة حصراً ونوعاً . الأفعال للكونة للجريمة التأديبية ليست كذلك . ٧ - قرار تأديبي . ثبوت أن الذنب الإداري الذي ارتكبه الموظف كان محل القرار على سبب صحيح . صحة القرار بقطع النظر عن الوصف القانوني الذي أورده للواقعة التي استند إليها . ٨ - جزاء تأديبي . كاتب محكمة . تبعيته وقت صدور القرار

العدد الثالث	فهرست	السنة الأربعون
٢٠٠٠	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		التأديب لمهكمة غير التي كان يتبعها وقت ارتكاب الفعل المكون للمخالفة التأديبية . إختصاص رئيس المهكمة التي كان يتبعها وقت ارتكاب الفعل بتوقيع الجزاء .
١١٩	٢٥ يناير ١٩٥٨	لجنة شئون الموظفين . اعتبار قرارات الترقية الصادرة منها معتمدة من الوزير إذا لم يبين اعتراضه عليها خلال شهر من رفعها إليه . الوقت الذي يحسب منه هذا الميعاد . المادة ٢٨ من قانون نظام موظفي الدولة .
١٢٠	» » »	حكم . تفسيره . التفسير لا يطلب إلا بالنسبة للقضاء الوارد في التطويق أو في الأبواب المرتبطة به ارتباطاً مكوناً لجزء منه أو مكملاً له ، وذلك عند التنبؤ الذي يقتضى استعلاء . عدم مجاوزة حدود التفسير إلى التعديل . مثال .
٥٦٣		الشهر القارى والتوثيق : عقود البهايين ، لماذا رفضت مصلحة الشهر القارى توثيقها ؟ — للأستاذ عبد الحميد بدر مدير إدارة التوثيق .
٥٦٩		صنح العقود بين الأمس واليوم — للأستاذ محمد عبد الكريم — مدير المكتبات والعضو القارى بإدارة البحوث والتشريع بمصلحة الشهر القارى والتوثيق .
٥٧١		المصلحة فى القضاء الجنائى — للدكتور رءوف عبيد — الأستاذ بكلية الحقوق بجامعة عين شمس .
٥٨٣		البىوع البحرية — للدكتور على جمال الدين عوض — مدرس القانون التجارى والقانون البحرى بكلية الحقوق بجامعة القاهرة .
٦٠٠		التنفيذ المباشر لقرارات الإدارة — للأستاذ مصطفى كامل كيرة — القاضى بمكتب أحكام أمن الدولة .
٦١٣		أحكام التنفيذ بطريق الإكراه البدنى والحبس فى ديون النفقات — للدكتور إهاب حسن اسماعيل وكيل أول نيابة الأجانب بالقاهرة .

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ سُبُلِ السُّلْطَانِ

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٩^(١)

في شأن تعديل بعض الأحكام الوتية الخاصة برجال القضاء
ومجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة في الإقليم السوري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؟

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ؟

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية للمدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٩ ؟

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة للمدل بالقانون رقم ١٤٥

لسنة ١٩٥٩ ؟

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — إلى أن تصل مراتب رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة ومجلس الدولة الذين عينوا أو عُيِّنُوا في الإقليم السوري وفقاً للأحكام الوتية المنصوص عليها في القانونين رقمي ٥٥ و ٥٦ لسنة ١٩٥٩ للشار إليهما إلى بداية الدرجة المحددة لوظائفهم يقتضى هذين القانونين :

(١) يمنح من يعين في إحدى وظائف القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة من المهام المرتب المحدد طبقاً للمادة ١٩ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون السلطة القضائية .

(ب) ويمنح من يرقى إلى إحدى الوظائف المذكورة الفرق بين علاوة وظيفته السابقة وعلاوة الوظيفة المرقى إليها بحيث لا يجاوز مرتبه بهذه الزيادة مرتب من كانوا في درجته ويثبتوا في وظيفة أعلى ثم يمنح العلاوة كاملة بعد مرور سنتين على تاريخ أقدمية في مرتبه السابق وتكون علاوة من يرقى إلى إحدى الوظائف ذات للربوط الثابت ١٢٠٠ ليرة سورية سنوياً ، ويطبق حكم هذه الفقرة على من يرقى إلى إحدى الوظائف الفنية بإدارة قضايا الحكومة .

مادة ٢ — يجوز بموافقة مجلس القضاء الأعلى أن تحدد أقدمية من يرقى من رجال القضاء والنيابة العامة خلال السنة التالية الحالية في الدرجة للرقى إليها بمراعاة مدة عمله في الوظائف القضائية .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٨٨ مكرر الصادر في ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٩ .

مادة ٣ — تحذف عبارة (دون اخطاع) من الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون السلطة القضائية .

مادة ٤ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الاقليم السوري من تاريخ صدوره .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ صفر سنة ١٣٧٩ (٣٠ أغسطس سنة ١٩٥٩) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩^(١)

بمعدل بعض أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ في شأن
تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ الصادر في مصر في شأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته . والمعدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٧ وبالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٨ . وعلى للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التجمين ؛
قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تحذف الى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ للشار اليه مادة جديدة برقم ٣ مكرراً بالنص الآتي :

« مادة ٣ مكرراً — لا يجوز إعطاء التراخيص المنصوص عليها في المادتين الأولى والثالثة إلا لشركات المساهمة أو الجمعيات التعاونية .

وتلغى بحكم القانون جميع التراخيص الصادرة على خلاف أحكام الفقرة السابقة » .

مادة ٢ — لووزير الزراعة أن يتفق مع بنك التسليف الزراعي والتعاوني على أن يتولى البنك شراء مصانع علف الحيوان التي يملكها الأفراد أو هيئات لا يجوز لها إدارتها طبقاً للمادة السابقة إذا طلب أصحابها ذلك خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

ويقرر الثمن بواسطة لجنة تشكل بقرار من الوزير : من رئيس بدرجة مدير عام على الأقل من موظفي الوزارة ، ومندوب عن وزارة الصناعة ، ومندوب عن بنك التسليف الزراعي والتعاوني عضوين .

واللجنة أن تستعين بمن تراه من الخبراء .

مادة ٣ — لكل من البائع والمشتري أن يتظلم من قرار تقدير الثمن إلى المحكمة طبقاً للقواعد

(١) لقرار بالجريدة الرسمية العدد ١٨٨ مكرر الصادر في ٢ سبتمبر سنة ١٩٥٩ .

- والإجراءات للنصوص عنها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .
- مادة ٤ — تباع المصانع التي يتم شرائها طبقاً لأحكام هذا القانون إلى الجمعيات التعاونية القائمة أو التي تنشأ ويكون من أغراضها صناعة علف الحيوان وتجارته .
- وتحدد شروط البيع بالاتفاق بين وزير الزراعة وبين البنك .
- ويحدد الثمن على أساس ثمن الشراء مضافاً إليه المصاريف الإدارية بحيث لا تتجاوز ١٠ ٪ من القيمة .
- مادة ٥ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحمل به في الإقليم المصري بعد شهرين من تاريخ نشره ، ولوزير الزراعة التتبعي إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .
- صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ صفر سنة ١٣٧٩ (٣٠ أغسطس سنة ١٩٥٩) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩^(١)

بإصدار قانون هيئات التأمين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكون الأموال .

والقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ والمرسوم التشريعي رقم ١١٢ تاريخ ٨ حزيران ١٩٤٩ بشأن شركات التأمين والاقتصاد والتوفير المعمول به في الإقليم السوري ؛
والقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعلق ببعض الأحكام الخاصة بشركات السامحة والتوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وقانون التجارة السوري ؛

قرر القانون الآتي :

- مادة ١ — يحمل بأحكام القانون المرافق في شأن هيئات التأمين .
- مادة ٢ — (١) تعتبر الهيئات المسجلة في الجمهورية العربية المتحدة وفقاً لقوانين النافذة مرسخاً في إنشائها ومسجلة طبقاً لأحكام القانون المرافق .
- (٢) على الهيئات التي تعمل في الإقليم السوري وفقاً لأحكام المرسوم التشريعي رقم ١١٢ تاريخ ٨ حزيران ١٩٤٩ أن تؤدي رسوم التسجيل المقررة في القانون المرافق وأن تقدم لمصلحة التأمين الوثائق والبيانات التي تعينها اللائحة التنفيذية وذلك خلال المواعيد المحددة فيها .

(١) نص بالجريدة الرسمية العدد ١٨٨ مكرر الصادر في ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٩ .

ويحدد وزير الاقتصاد الهيئات المشار إليها مهلة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ العمل بالقانون المرافق لتوفيق أوضاعها مع أحكامه وإلا شطب تسجيلها .

ويصدر وزير الاقتصاد بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للتأمين قراراً بالشروط والأوضاع التي تتبع لاستثناء هيئات التأمين المشار إليها من أحكام المادتين ٣٢ و ٣٣ إذا توقفت عن إصدار وثائق جديدة بقصد تصفية عملياتها في الإقليم السوري وتنظم اللائحة التنفيذية الإجراءات الواجب اتباعها للأفراج عن الضمان المودع طبقاً لأحكام المرسوم التشريعي رقم ١١٢ الآنف الذكر .

(٣) تظل أحكام القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٧ سارية بالنسبة للهيئات المسجلة في الإقليم المصري .

مادة ٣ — يكون للهيئات المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة مهلة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون لإبلاغ أموالها الواجب وجودها في الجمهورية العربية المتحدة إلى ما يبادل بمقدار الاحتياطي الحسابي المنصوص عليه في المادة ٣٢ وتحدد اللائحة التنفيذية نسبة هذا المال في نهاية كل من السنتين الأوليتين .

ويجوز بقرار من وزير الاقتصاد بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للتأمين إعطاء هذه الهيئات مهلة إضافية بحيث لا تتجاوز المئتان مدة خمس سنوات .

ويجوز عند انقضاء بقرار من مصلحة التأمين إعطاء الهيئات سائلة الذكر مهلة لاستثناء أحكام المادة ٣٣ على ألا تتجاوز هذه المهلة سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٤ — تسرى أحكام المادة ٩ على الوكيل العام للشؤون عن إدارة العمليات التي تزاو لها الهيئات الأجنبية في الجمهورية العربية المتحدة وكذلك على الوكلاء والتدوينين والمهاسرة الذين يعملون باسم هذه الهيئات .

ولا تسرى على الوكيل العام المشغول بذكره أحكام المواد ٢١ و ٢٢ و ٢٣ وما بعدها الخاصة بالوكلاء والتدوينين والمهاسرة .

مادة ٥ — تكون البيانات التي تلزم هيئات التأمين الأجنبية بتقديمها إلى مصلحة التأمين تطبيقاً لحكم المادة ٥٠ قاصرة على العقود المبرمة في الجمهورية العربية المتحدة أو التي تنفذ فيها .

ويكون التقدير الذي تلزم بإجرائه هذه الهيئات بالتطبيق لحكم المادة ٥٠ قاصراً على العمليات التي تبشروا في الجمهورية العربية المتحدة .

ويجب على هذه الهيئات إذا كان مركزها الرئيسي في الخارج أن تقدم إلى مصلحة التأمين مع البيانات المنصوص عليها في المادة ٤٣ نسخة من مزاياها العامة موقفة من رئيس مجلس الإدارة أو من المفوضين بالتوقيع خلال شهرين على الأكثر من تاريخ موافقة الجمعية العمومية عليها .

مادة ٦ — يحظر على هيئات التأمين الأجنبية أن تشير فيما يصدر عنها من الأوراق أو وثائق التأمين أو النشرات أو الإعلانات أو الكتب أو اللوحات أو المطبوعات الأخرى إلى رقابة السلطات الرسمية في البلاد الناجبة لها .

مادة ٧ — يلقى الرسوم التشرىي رقم ١١٢ تاريخ ٨ حزيران ١٩٤٩ في شركات التأمين وشركات الاقتصاد والتوفير والقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكون الأموال عدا أحكام الباب الثالث منه الخاص بصناديق الإعانات ، كما يلقى كل ما يخالف أحكام القانون للرافق .

مادة ٨ — لووزير الاقتصاد أن يصدر القرارات واللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

مادة ٩ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحمل به من تاريخ نشره .

صدر بريمة الجمهورية في ٢٨ سفر سنة ١٣٧٩ (٢ سبتمبر سنة ١٩٥٩) .

قانون هيئات التأمين

الباب الأول — أحكام عامة

الفصل الأول

سلطات الإشراف والرقابة على هيئات التأمين

مادة ١ — تخضع لأحكام هذا القانون الهيئات التي تزاو في الجمهورية العربية المتحدة كل أو بعض عمليات التأمين على اختلاف أنواعها التي تدخل في أحد الفروع المنصوص عليها في المادة الثانية وكذلك عمليات إعادة التأمين .

مادة ٢ — تقسم عمليات التأمين فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون إلى الفروع الآتية :
(١) التأمين على الحياة : ويشمل جميع عمليات التأمين التي تتعلق بالحياة والأخطار التي تطرأ عليها كالعجز والشيخوخة وخلافها بما في ذلك الالتزام بإعطاء مرتب دوري مدى الحياة مقابل عوض من مال أو عقار أو منقول يقوم بمال .

(٢) الادخار وتكوين الأموال : ويشمل عمليات التأمين التي تقوم على إصدار وثائق أو سندات أو شهادات أو غير ذلك تلزم بموجها المدة بأداء مبلغ معين أو جملة مبالغ في تاريخ مقبل مقابل قسط أو أقساط دورية وسائر عمليات تكوين الأموال .

(٣) التأمين من الحوادث والمسؤولية : ويشمل عمليات التأمين من المسؤولية الناشئة عن الحوادث الشخصية والمرض وإصابات العمل وحوادث السير ووسائل النقل بما في ذلك تأمين السيارات والتأمينات التي تلحق به عادة كما يشمل التأمين من السرقة وخيانة الأمانة والضايع وضمان أمانة المستخدمين والضمان الزراعي والحيواني على أنواعه وغير ذلك من وجوه التأمين على المسؤولية بصفة عامة .

(٤) التأمين من الحريق : والتأمينات التي تلحق به عادة ، وتشمل على الأخص الأضرار الناشئة عن الانفجارات والظواهر الطبيعية والثورات والاضطرابات على أنواعها .

(٥) التأمين من أخطار النقل البري والبحري والجوي : ويشمل التأمين على السفن

والطائرات أو على آلاتها ومهماتهما والتأمين على البضائع والمقولات من أى نوع كانت والتأمين على أجور الشحن وعلى كل ما يتعلق بالسفن والطائرات والتأمين من الأخطار التي تنشأ عن بنائها أو صانعتها أو استخدامها أو إصلاحها أو رسوها (بما في ذلك الأضرار التي تصيب التبر) .
(٦) التأمين من جميع الأخطار التي لم ينص عليها صراحة في الفقرات السابقة .

مادة ٣ — تتولى مصلحة التأمين بوزارة الاقتصاد الإشراف والرقابة على الهيئات الخاضعة لهذا القانون وفقاً لأحكامه ولائحته التنفيذية .

وتعد مصلحة التأمين تقيراً سنوياً بالثبوت عن نشاط التأمين في الجمهورية العربية المتحدة وعن تطبيق القانون وعن حالة الهيئات الخاضعة له .

مادة ٤ — ينشأ مجلس أعلى للتأمين يصدر بتشكيله وتنظيم اجتماعاته قرار من وزير الاقتصاد وتكون مهمته رسم السياسة العامة للتأمين في الجمهورية العربية المتحدة وله على الأخص إبداء الرأي ودراسة المقترحات المتعلقة بالمسائل الآتية :

- (١) القواعد العامة للرقابة على الهيئات الخاضعة لأحكام هذا القانون .
- (٢) المخاطر التي يكون التأمين فيها إجبارياً .
- (٣) المبادئ الخاصة باستثمار احتياطي هيئات التأمين .
- (٤) التبرعات الموحدة لبعض فروع التأمين في الأحوال التي تقتضي فيها المصلحة العامة ذلك .
- (٥) النسبة الإلزامية لإعادة التأمين لدى الهيئات التي تتمتع بحماية الجمهورية العربية المتحدة .
- (٦) نسب محمولات إعادة التأمين لدى الهيئات المشار إليها في الفقرة السابقة .
- (٧) الأمور المنصوص عليها في المواد ١٠ و ١٦ و ٢٥ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٤ و ٣٩ و ٤٩ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ .

(٨) المسائل التي يحيلها إليه وزير الاقتصاد .

ويجوز للمجلس قبل إبداء الرأي في الأحوال التي يتطلب فيها القانون ذلك أن يطلب من ممثلي الهيئات تقديم ملاحظاتهم كتابية .

ويجب أن يجتمع المجلس مرة كل سنة على الأقل لإبداء ملاحظاته على التقرير السنوي الذي تقدمه مصلحة التأمين .

مادة ٥ — تنشأ في وزارة الاقتصاد لجنة للرقابة على هيئات التأمين يصدر بتشكيلها قرار من وزير الاقتصاد وتختص هذه اللجنة بالنظر فيما يقدم إليها من طعون في قرارات مصلحة التأمين ولا تتخذ المصلحة قراراً متصلاً بالحالة المالية لإحدى الهيئات الخاضعة للقانون إلا بعد الحصول على موافقة اللجنة المذكورة وذلك بالتفصيل الوارد في المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ و ٢٨ و ٤٦ و ٥٠ و ٥٢ .

مادة ٦ — يحظر على رئيس مصلحة التأمين وموظفي المصلحة أن يكونوا مؤسسين لإحدى الهيئات الخاضعة لهذا القانون أو مساهمين أو لهم أية مصلحة خاصة فيها أو أن يختاروا بصفة محكمين في المنازعات التي تنشأ بين هيئات التأمين والمستفيدين من وثائق التأمين .

مادة ٧ — يفرض على كل هيئة تأمين مسجلة طبقاً لأحكام هذا القانون رسم سنوي لقاء تكاليف الرقابة والإشراف وذلك على الوجه الآتي :

(١) بالنسبة للهيئات التي تبشر عمليات التأمين المنصوص عليها في البند (٢٠١) من المادة الثانية يكون الرسم (٢٥٥) بالآلاف من جملة الأقساط المباشرة التي تستحق للهيئة على حدة الوثائق في السنة الساقية .

(٢) بالنسبة إلى الهيئات التي تبشر عمليات التأمين المنصوص عليها في البنود (٤٠٣ و ٤٠٥ و ٦٠٥) من المادة الثانية يكون الرسم (٥) في الآلاف من جملة الأقساط المباشرة التي تستحق للهيئة على حدة الوثائق في السنة الساقية .

ولا يجوز للهيئات بأي حال من الأحوال تقاضى هذا الرسم من حدة الوثائق أو المؤمن لهم بما يجاوز القتين المذكورتين .

الفصل الثاني

إنشاء هيئات التأمين

مادة ٨ — لا يجوز إنشاء أية هيئة لمزاولة أعمال التأمين أو إدراج هذا الفرض ضمن أغراض أية هيئة إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من وزير الاقتصاد وله أن يمنح الترخيص أو يرفضه وفقاً لما يراه ملائماً لحاجة الاقتصاد القومي .

ويجب أن تكون الهيئة متخلفة شكل شركة مساهمة متعنتة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ، وأن تكون أسهمها جميعاً إسمية ومملوكة دائماً لمساهمين متمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وأن يكون أعضاء مجلس إدارتها وللمستولون عن الإدارة فيها من المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .

ولا يجوز أن يقل رأس مال الهيئة للكتب فيه عن مائتي ألف جنيه ولا أن يقل للدفع منه عن مائة ألف جنيه .

مادة ٩ — يشترط فيمن يؤسس أو يدير إحدى الهيئات الخاضعة لهذا القانون ألا يكون قد حكم عليه بجنابة أو تزوير أو سرقة أو خيانة أمانة أو نصب أو شروع في ارتكاب إحدى هذه الجرائم وألا يكون محسوراً عليه أو حكم بإفلاسه ما لم يرد إليه اعتباره .

ويجب أن يتوافر هذا الشرط في كافة مساهمة هيئات التأمين وخبراء الكشف وتقدر الأضرار وأعضاء اتحادات هيئات التأمين ، وبصورة عامة في كل شخص يتقدم للجمهور بعمليات خاصة بالهيئات الخاضعة لأحكام هذا القانون ، وإذا كان أحد هؤلاء الأشخاص شخصاً اعتبارياً فيجب أن يتوفر هذا الشرط في جميع الشركاء التضامنين في شركات الأشخاص وفي أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة في شركات الأموال .

الفصل الثالث

تسجيل هيئات التأمين

مادة ١٠ — لا يجوز لأية هيئة مرخص في إنشائها أن تباشر عمليات التأمين في الجمهورية العربية المتحدة ما لم تسجل في السجل للمد قبل ذلك في وزارة الاقتصاد .

ويقدم طلب التسجيل إلى مصلحة التأمين بالشروط والأوضاع التي تقرها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ويكون مصحوباً بالسندات الآتية :

- (١) نسخة عن عقد تأسيس الهيئة ونظامها .
- (٢) وثيقة تثبت أن رأسمال الهيئة للدفع لا يقل عن القدر المنصوص عليه في المادة (٨) .
- (٣) بيان بفروع التأمين التي ترغب الهيئة في مباشرتها مع بيان الشروط العامة لعمليات التأمين والأسس الفنية التي تقوم عليها إذا كان نوع التأمين يتطلب ذلك .
- (٤) بيان بأسس أسعار عمليات التأمين التي تباشرها الهيئة والمزايا والقيود والشروط التي تخولها وثائق التأمين التي تصدرها وذلك بالشروط والأوضاع التي تبينها اللائحة التنفيذية .
- وإذا كانت الهيئة تباشر إحدى العمليات المنصوص عليها في البندين (١ و ٢) من المادة الثانية فيجب أن يكون مراقباً لهذا البيان شهادة من خير في رياضيات التأمين على الحياة من الخبراء القديين في الجدول الذي يصدر بإنشاء وتنظيم القيد فيه قرار من وزير الاقتصاد بعد أخذ رأى المجلس الأعلى بأن هذه الأسس والمزايا والقيود سليمة وصالحة للتنفيذ .
- (٥) جدول قيم استرداد العقود أو تخفيضها بالنسبة للبيئات التي تباشر العمليات المنصوص عليها في البندين (١ و ٢) من المادة الثانية ويستثنى من ذلك الوثائق التي تمنى في اللائحة التنفيذية .
- (٦) نموذج من كل نوع من أنواع عقود التأمين التي تصدرها الهيئة .
- (٧) شهادة بإيداع الأموال المنصوص عليها في المادتين (٣٢ و ٣٣) من هذا القانون .
- ويؤدى طالب التسجيل رسماً قدره خمسون جنيهاً عن كل فرع من فروع التأمين .

مادة ١١ — تصدر مصلحة التأمين شهادة بتسجيل الهيئة مبنية فيها فروع التأمين التي رخص للهيئة في مباشرتها — وتنتشر هذه الشهادة في الجريدة الرسمية .

ولا يجوز لأية هيئة أن تباشر أى نوع من أنواع التأمين غير التي صدرت بها الشهادة وكل عقد يتم على خلاف ما تقدم يعتبر باطلاً ولا يحجج بهذا البطلان على المؤمن لهم والمستفيدين من الوثائق التي أصدرتها الهيئة إلا إذا ثبت سوء نيتهم .

مادة ١٢ — يجوز لمصلحة التأمين أن ترفض طلب التسجيل عن كل فروع التأمين المبينة في الطلب أو بعضها استناداً إلى أحد الأسباب الآتية :

- (١) عدم استيفاء بيانات الطلب أو الأوراق والمستندات المرافقة له .
- (٢) عدم ملائمة الأسس الفنية لأسعار العمليات التي تباشرها الهيئة في الفرعين (١ و ٢) من المادة الثانية وكذلك عمليات التأمين الإجبارى وغيره بما تفرضه القوانين والوائح .

(٣) عدم مراعاة القوانين واللوائح .

(٤) إذا كان الاسم التجارى الذى تتخذه الهيئة مائثلاً أو مشابهاً إلى درجة تدعو إلى اللبس لإسم هيئة أخرى سبق تسجيلها .

ويخطر الطالب بقرار الرضى مع أسبابه بكتاب مسجل مصحوب بمعلم وصول .

وإذا لم يتم الطالب باستيفاء الطلب ومرفقاته أو تنفيذ ما فرضته المصلحة من الاعترافات خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره اعتبر متنازلاً عن طلبه .

وفي جميع الأحوال لا يكون للطالب حق استرداد الرسوم المؤداة .

مادة ١٣ — يجوز التظلم من قرار الرضى في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار صاحب الشأن ويترتب انقضاء أربعة أشهر على تقديم الطلب دون أن يصدر قرار في شأنه بمثابة قرار بالرفض .

يقدم التظلم إلى لجنة الرقابة بالأوضاع والشروط التى يبينها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٤ — يجب على الهيئة أن تحظر مصلحة التأمين بكل تعديل أو تغيير يطرأ على بيانات طلب التسجيل أو الوثائق والمستندات المرافقة له .

وقد تم الإخطار بالشروط والأوضاع التى تقررها اللائحة التنفيذية ويكون مصحوباً بالوثائق والمستندات التى تؤيد حصول التعديل أو التغير معتمدة على الوجه الذى قدمت به الوثائق والمستندات المرافقة لطلب التسجيل .

وإذا كان التعديل يتناول أسس عمليات التأمين أو المزايا والقيود والشروط التى تخولها وثائق التأمين فيجب على الهيئة إذا كانت تبشر إحدى العمليات المنصوص عليها في البندين (١ و ٢) من المادة الثانية أن تقدم مع الإخطار شهادة من خبير في رياضيات التأمين على الحياة من خبراء الجداول بأن الأسماء والمزايا والشروط سليمة وصالحة للتنفيذ .

لا يجوز أن يعمل بهذه التعديلات والتغييرات إلا بعد الحصول على شهادة من مصلحة التأمين بتسجيلها ، وتنتشر هذه الشهادة في الجريدة الرسمية .

لمصلحة التأمين أن ترفض طلب التعديل أو التغير ويترتب انقضاء خمسة عشر يوماً على تقديم طلب التعديل دون صدور قرار في شأنه بمثابة قرار بالرفض .

وتنصل لجنة الرقابة في التظلم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه .

مادة ١٥ — يشطب التسجيل في الأحوال الآتية :

(١) إذا توقفت الهيئة عن مواصلة عملياتها في الجمهورية العربية المتحدة وحررت أموالها طبقاً لأحكام المادة (٤٨) .

(٢) إذا صدر قرار بالواقعة على تحويل المقود الذى أصدرتها الهيئة إلى هيئة أخرى عن كل العمليات التى زاولتها بالجمهورية العربية المتحدة وذلك طبقاً لأحكام المادة ٤٧ .

- (٣) إذا صدر حكم بإشهار إفلاس الهيئة .
- (٤) إذا لم تحتفظ الهيئة في الجمهورية العربية المتحدة بالمال الواجب توظيفه المنصوص عليه في المادتين (٣٣ و ٣٤) .
- (٥) إذا نقص رأس المال المدفوع عن الحد الأدنى المقرر في المادة (٨) من القانون .
- (٦) إذا ثبت للمصلحة أن الهيئة تهمل باستمرار في تنفيذ المطالبات الحقة التي تقدم إليها أو تتكرر منها المنازعة دون وجه حق في مطالبات جديدة .
- (٧) إذا امتنعت الهيئة عن تنفيذ حكم نهائي صادر من إحدى محاكم الجمهورية العربية المتحدة .
- (٨) إذا امتنعت الهيئة عن تقديم دفاتها ومستنداتها للمراجعة أو الفحص التي تقوم به مصلحة التأمين طبقاً لهذا القانون أو رفضت إعطاء الكشوف والبيانات المفروضة عليها بتقديمها طبقاً لأحكامه .
- (٩) إذا ثبت من نتيجة المراجعة أو الفحص المشار إليه في المادة (٤٦) أن حقوق حملة الوثائق معرضة للضياع أو أن الهيئة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها .
- (١٠) إذا ثبت أن الهيئة لا تسير وفقاً لنظامها أو لهذا القانون أو لقرارات المنفذة له .
- (١١) إذا لم تؤد الهيئة الرسم السنوي المنصوص عليه بالمادة (٧) .
- (١٢) إذا تبين أن التسجيل حصل دون وجه حق .
- لا يصدر قرار الشطب إلا بعد إعلام الهيئة بكتاب مسجل مصحوب بعلم وصول لتقديم أوجه دفاعها كتاباً خلال أسبوعين من تاريخ الإعلام .
- ويجوز للشطب بقرار مسبب من وزير الاقتصاد بناء على طلب مصلحة التأمين بسد موافقة لجنة الرقابة وينشر في الجريدة الرسمية خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره .
- ويجوز أن يكون الشطب كلياً أو جزئياً حسب الأحوال . ولا ينسحب أثر الشطب الجزئي إلا إلى العمليات المنصوص عليها في القرار الصادر به .
- وفي جميع الأحوال لا يجوز للهيئة التي صدر في شأنها قرار الشطب أن تصرف في أموالها والضمانات المقدمة منها إلا بعد اتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة (٤٨) .
- مادة ١٦ - - ترتب على القرار الصادر بشطب التسجيل وقف الهيئة عن مباشرة العمل في فروع التأمين المنصوص عليه فيه .
- ويجوز لوزير الاقتصاد أن يرخص للهيئة في الاستمرار في مباشرة العمليات القائمة وقت الشطب بالشروط التي يبينها لذلك ، كما يجوز له أن يقرر تصفية أعمال الهيئة وتجري التصفية تحت رقابة لجنة من ثلاثة أعضاء يصدر بتعيينهم قرار من وزير الاقتصاد وتم التصفية طبقاً للقواعد التي يقررها المجلس الأعلى للتأمين .
- مادة ١٧ - - يجب على كل هيئة تأمين أن تثبت في كل ما يصدر عنها من الأوراق أو وثائق

التأمين والتشترت أو الإعلانات أو الكتب أو اللوحات أو المطبوعات وبصورة عامة في كل ما يوزع على الجمهور ورقم قيدها في السجل وتاريخ حصوله مع الإشارة إلى أنها هيئة خاصة لأحكام هذا القانون .

ويحظر على هذه الهيئات أن تشير إلى غير ذلك من البيانات المتعلقة برقابة الحكومة ولا يجوز النشر عن رأس المال للكتيب فيه ما لم يصحب ببيان رأس المال للدفع .

مادة ١٨ — يحظر على الهيئات أن تنشر في الجمهورية العربية المتحدة أى بيان من البيانات الواجب تقديمها بقتضى هذا القانون إلا إذا كانت مطابقة للصورة التي قدمت بها هذه البيانات إلى مصلحة التأمين .
ويجوز نشر مستخرجات من هذه البيانات مطابقة تماماً لمشتلات البيانات الأصلية للخدمة .

مادة ١٩ — يجوز لكل شخص — بعد أداء الرسم المنصوص عليه في الجدول المرافق لهذا القانون أن يطلع على الطلبات التي تقدم لمصلحة التأمين طبقاً لأحكامه ولائحته التنفيذية وعلى الأوراق المرافقة والبيانات الواجب تقديمها بقتضاه عدا الأسس الفنية لأسعار عمليات التأمين المنصوص عليها في البندين (١ و ٢) من المادة الثانية . كما يجوز الاطلاع أيضاً على ما تكون قد أصدرته المصلحة من القرارات .

ويجوز لكل شخص أن يحصل على صور أو مستخرجات من الطلبات والأوراق والبيانات المذكورة في الفقرة السابقة ومن السجلات المنصوص عليها في هذا القانون وذلك بعد أداء الرسم المنصوص عليه في الجدول المرافق له .

مادة ٢٠ — يجب على هيئات التأمين أن تطلع حاملي وثائقها — بناء على طلبهم — على جميع البيانات المتعلقة بوثائقهم وأن تسلّم نسخة منها لمن يطلبها منهم مقابل تحصيل مبلغ ١٠٠ مليم عن كل نسخة .

الفصل الرابع

الوكلاء والتدويون والمهارة

مادة ٢١ — في تطبيق هذا القانون يقصد بالوكيل والتدوين والسمار كل من يتوسط في عقد عمليات تأمين حساب هيئة تأمين مسجلة وذلك نظير مرتب أو مكافأة أو عمولة .
ولا يجوز لهؤلاء الأشخاص أن يزاولوا عملهم ما لم تكن أسمائهم مقيمة بناء على طلبهم في سجل يد لهذا الغرض بمصلحة التأمين .

تطلى مصلحة التأمين لهؤلاء الأشخاص شهادة بذلك .
ويكون للقيّد أثره مدة ثلاث سنوات ويجب تجديده .

مادة ٢٢ — يقدم طلب القيد بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية . وبعد أداء الرسم المنصوص عليه في هذا القانون .

مادة ٢٣ — يشترط فيمن قيد اسمه في هذا السجل :

(١) ألا تقل سنه عن ٢١ سنة ميلادية .

(٢) لم يسبق الحكم عليه في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٩ .

(٣) ألا يكون محجوراً عليه .

(٤) أن يكون ملأ بالغة العريية .

ويشطب القيد إذا صدر ضد صاحبه حكم في إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٩ أو إذا حصر عليه أو إذا لم يجدد القيد .

مادة ٢٤ — لا يجوز لهيئات التأمين أن تستخدم وكلاء أو مندوبين أو محاسنة غير مقيدين في السجل .

وعلى هذه الهيئات أن تحسك سجلاً خاصاً تثبت فيه اسم وعنوان كل وكيل أو مندوب أو محسار يتوسط في عقد عمليات التأمين لحسابها .

الفصل الخامس

خبراء الكشف وتقدير الأضرار

مادة ٢٥ — في تطبيق هذا القانون يقصد بخبراء الكشف وتقدير الأضرار كل من يزاول الكشف عن الأضرار الخاصة في موضوع التأمين وتقديرها .

ولا يجوز لمؤلاء الأشخاص مزاوله عملهم ما لم يكونوا مقيدين في الجدول الخاص بذلك بمصلحة التأمين . ويصدر بإنشاء هذا الجدول والشروط التي يجب توافرها فيمن يجوز قيده فيه قرار من وزير الاقتصاد بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للتأمين .

ولا يجوز لهيئات التأمين أن تستعين بخبراء من غير المقيدين بالجدول إلا في الحالات الاضطرارية التي تقتضى خبرة فنية خاصة وعليهم في هذه الحالة إخطار مصلحة التأمين .

الفصل السادس

اتحادات هيئات التأمين

مادة ٢٦ — يجوز لهيئات التأمين المسجلة أن تكون في بينها اتحاداً أو أكثر — تكون له الشخصية الاعتبارية — للائتماق على تحديد الأسماء أو على استعمال أو إصدار وثائق موحدة أو لقيام بجمع وتحليل ونشر المعلومات أو غير ذلك من الأعمال التي هم أعضاء .

ويجب أن ينص نظام الاتحاد على أنه يجوز في أى وقت انضمام أية هيئة من الهيئات الخاصة لهذا القانون إليه ما دامت تتعهد بتنفيذ الشروط والقواعد التي يفرضها نظامه .

ولا يجوز إنشاء أكثر من اتحاد واحد لكل فرع من فروع التأمين .

مادة ٢٧ — يصدر قرار من وزير الاقتصاد باعتماد تكوين الاتحاد والتصديق على نظامه وينشر هذا القرار مع النظام في الجريدة الرسمية .

ويسجل الاتحاد في سجل خاص لدى مصلحة التأمين بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية وبعد دفع رسم قدره خمسون جنياً عن كل فرع من فروع التأمين .

ويكون لمصلحة التأمين مندوب لدى الاتحاد يشترك في مداولاته دون أن يكون له صوت محدود .

مادة ٢٨ — يجب على الاتحاد أن يبلغ مصلحة التأمين بتعرفة الأعمار والقواعد والشروط الأخرى التي يلتزمها أعضاؤه وكل تعديل أو تغيير يطرأ عليها مصحوباً بالأمر الذي استند إليه الاتحاد في هذا التعديل .

ويجوز لمصلحة التأمين أن تترش على التعرّفة بسبب عدم ملاحظتها أو على القواعد والشروط الأخرى بسبب مخالفتها أي حكم من أحكام هذا القانون أو عدم مراعاة القوانين واللوائح ، ولها عند الاعتراض أن تترش ما ترى لزومه من تعديلات وأن تخطر الاتحاد كتابة بأسباب قراراتها .

وقرار مصلحة التأمين قابل للطعن بالطرق المنصوص عليها في المادة ١٣ .

الباب الثاني

الالتزامات هيئات التأمين

الفصل الأول

أحكام عامة في التزامات هيئات التأمين

(١) إعادة التأمين

مادة ٢٩ — على هيئات التأمين المسجلة بأن تعيد التأمين على جزء من عمليات التأمين المباشر التي تقومها في الجمهورية العربية المتحدة لدى إحدى هيئات إعادة التأمين المتمتعة بمجنسية الجمهورية العربية المتحدة التي يعينها وزير الاقتصاد وذلك على أساس النسب التي يصدر بتجديدها وبمبدأ التعامل بها قرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للتأمين .

ولا تسري أحكام هذه المادة على عمليات الاختار وتكوين الأموال المنصوص عليها في البند (٢) من المادة الثانية .

مادة ٣٠ — تلتزم هيئة إعادة التأمين التي يعينها وزير الاقتصاد طبقاً لأحكام المادة السابقة بقبول إعادة التأمين على أساس النسب التي تحدد بالتطبيق لأحكام المادة السابقة .

وتؤدي هيئة إعادة التأمين إلى هيئات التأمين عن عمليات إعادة التأمين عمولة إعادة التأمين وعمولة أرباح صدر بتجديدها وبمبدأ التعامل بها قرار من وزير الاقتصاد بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للتأمين :

ويحدد وزير الاقتصاد بقرار يصدره بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للتأمين التعريفات التي تحسب على أساسها أقساط إعادة التأمين وشروطها ومدى التبادل الذي تعهد به هيئة إعادة التأمين إلى هيئات التأمين مقابل العمليات المختلفة المنصوص عليها في تلك المادة وشروط هذا التبادل والواجبات التي تقدم فيها الكشف والحسابات الخاصة بهذه العمليات .

ولا تسرى أحكام هذه المادة على عمليات إعادة التأمين الأخرى التي تجريها شركات إعادة التأمين في غير الحالات المنصوص عليها في المادة ٢٩ .

(٢) التأمين على قاعدة الاقسام

مادة ٣١ — يحظر على الهيئات أن تجري عمليات التأمين على قاعدة الاقسام ، ومؤداها عدم تعديدها التوضيحات أو الزايات التي تترتب على وثيقة التأمين وتعلق هذه التوضيحات أو للزايات كلها ، أو بعضها على نتائج توزيع مبالغ معينة على مجموع وثائق التأمين التي تصبح مستحقة الأداء في تاريخ مقبل ، كما يحظر على هذه الهيئات مباشرة عملها على أساس ارتباط قيمة القسط الذي يؤديه حامل الوثيقة كله أو بعضه بجدد الوثائق التي تستحق الأداء في تاريخ معين .

ويستثنى من ذلك الأرباح التي توزع على حملة الوثائق التي تصدرها الهيئات التي تباشر الأعمال المنصوص عليها في البندين (١ و ٢) من المادة الثانية من المال الزائد الذي يحدد في تقرير الحجير بعد إجراء المصص المشار إليه في المادة (٥٠) .

(٣) أموال هيئات التأمين

مادة ٣٢ — على كل هيئة تباشر عمليات التأمين في الفرعين المنصوص عليهما في البندين (٢٠١) من المادة الثانية أن تحتفظ في الجمهورية العربية المتحدة بأموال تعادل قيمتها على الأقل مقدار الاحتياطي الحسائي الخامس بالعمليات التي تباشرها أو تتفدها فيها على ألا تقل هذه الأموال عن عشرة آلاف جنيه بالنسبة إلى كل نوع .

ويجب أن تكون هذه الأموال منفصلة تماماً عن الأموال الخاصة بعمليات التأمين الأخرى .

مادة ٣٣ — على الهيئات التي تباشر عمليات التأمين المنصوص عليها في البنود (٣ و ٤ و ٥ و ٦) من المادة الثانية أن تحتفظ في الجمهورية العربية المتحدة بأموال لمواجهة الأخطار السارية تعادل قيمتها على الأقل (٤٠ ٪) من جملة الأقساط في السنة السابقة علاوة على ما يكفي للوفاء بالتوضيحات تحت التسوية على ألا تقل هذه الأموال عن خمسة آلاف جنيه عن كل فرع من فروع التأمين . على أنه فيما يتعلق بعمليات التأمين البحري والجوي الوارد ذكرها في البند (٥) من المادة الثانية يجب ألا تقل أموال الهيئة الخاصة لمواجهة الأخطار السارية عن (٢٥ ٪) ، من جملة الأقساط في السنة السابقة علاوة على ما يكفي للوفاء بالتوضيحات تحت التسوية بحد أدنى قدره خمسة آلاف جنيه .

مادة ٣٤ — يعين وزير الاقتصاد بقرار يصدره بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للتأمين طريقة توظيف المال الواجب وجوده في الجمهورية العربية المتحدة طبقاً لأحكام هذا القانون وطريقة تجميعه . وتودع الأموال النقدية والأوراق المالية التي تكون جزءاً من هذا المال في البنوك التي يعينها وزير الاقتصاد بقرار منه .

وعلى كل هيئة أن تخدم إلى مصلحة التأمين في المواعيد التي تحد في اللائحة التنفيذية بياناً عن أموالها الواجب وجودها في الجمهورية العربية المتحدة .

ولصلحة التأمين أن تتخذ ما تراه مناسباً في أى وقت لتحقيق من قيام الهيئة بتنفيذ أحكام هذه المادة .

مادة ٣٥ — للمستفيدين من الوثائق للبرمة في الجمهورية العربية المتحدة أو التي تنفذ فيها امتياز يأتي في الرتبة بعد الامتياز المقرر للمبالغ المستحقة للخدم والكتبه والعدل وكل أجير آخر من أجرهم ورواتبهم من أى نوع كان عن الستة أشهر الأخيرة وللنصوص عليه في القوانين المرعية وذلك على الأموال الواجب وجودها في الجمهورية العربية المتحدة وبمراجعة التقسيم المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ .

وتؤشر الجهة المختصة بالشهر والتوثيق بناء على طلب مصلحة التأمين بهذا الامتياز على هامش كل تسجيل أو قيد خاص بهذه الأموال .

مادة ٣٦ — على الهيئات أن تخطر مصلحة التأمين عن كل التصرفات التي من شأنها إنشاء الحقوق العينية المقاربة الأصلية أو قله أو زياده أو زواله وذلك قبل شهرها بطريق التسجيل أو القيد . وعليها كذلك أن تخطر مصلحة التأمين بالأحكام النهائية في المواد الساجدة وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورهما .

وعلى الجهة المختصة بالشهر والتوثيق ألا تجري تسجيل أو قيد أو شطب أى حق يتعلق بما ورد في هذه المادة بالنسبة الى الهيئات إذا اعترضت مصلحة التأمين على ذلك .

(٤) سجلات وحسابات هيئات التأمين

مادة ٣٧ — على كل هيئة أن تحسب السجلات الآتية لكل فرع من فروع التأمين :

(١) سجل الوثائق — وتفيد به جميع الوثائق التي تبرمها الهيئة مع بيان أسماء وعناوين حملة الوثائق وتاريخ إبرام كل وثيقة والتعديلات والتغييرات التي تطرأ عليها وانتقال ملكيتها .

(٢) سجل التوضعات — وتفيد به جميع المطالبات التي تقدم للهيئة مع بيان تاريخ تقديم كل مطالبة واسم مقدمها وعنوانه وتاريخ أداء التوضيع . وفي حالة الرفض يذكر تاريخه وأسبابه .

مادة ٣٨ — تبدأ السنة المالية لهيئات التأمين في أول يناير (كانون الثاني) وتنتهي في ٣١ ديسمبر (كانون الأول) .

مادة ٣٩ — على كل هيئة أن تحسب حسابات خاصة لكل فرع من فروع التأمين على حدة . ويجوز لمصلحة التأمين بعد أخذ رأى المجلس الأعلى أن تكلف الهيئة علاوة على ذلك بحسب حساب خاص عن نوع واحد أو أكثر من عمليات التأمين التي تدخل في فرع واحد . ويجب على كل هيئة أن توزع في كل سنة على فروع التأمين التي تباشرها الإيرادات والمصروفات التي لا يمكن تخصيصها لفرع أو فروع معينة .

مادة ٤٠ — في غير إخلال بنصوص التشريعات المتعلقة بمراجعة حسابات الشركات المساهمة يجب أن يقوم سنوياً بمراجعة حسابات كل هيئة مراجع تختاره الهيئة من بين مراجعي الحسابات الذين تتوفر فيهم الشروط التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الاقتصاد لهذا الغرض .

ولا يجوز أن يكون المراجع موظفاً لدى الهيئة أو لدى أحد مديريها أو عضواً بمجلس إدارتها .
ويجب على الهيئة أن تضع تحت تصرف المراجع جميع البطاير والمستندات والبيانات التي يراها
ضرورية للقيام بوظيفته .

مادة ٤١ - على المراجع التحقق من أن الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وبيان الإيرادات
والمصروفات والتعهدات القائمة والاحتياطات والأموال الموجودة في الجمهورية العربية المتحدة قد
أعدت على الوجه الصحيح وأنها تمثل حالة الشركة المالية تمثيلاً صحيحاً من واقع دفاتر الهيئة والبيانات
الأخرى التي وضعت تحت تصرفه ويستثنى من ذلك تقدير التعهدات القائمة بالنسبة إلى الهيئات التي
تباشر عمليات التأمين المنصوص عليها في البندين (٢٠١) ، من المادة الثانية فيقوم به خبير في رياضيات
التأمين على الحياة طبقاً للمادة (٥٠) .

ويجب أن تتضمن شهادة المراجع بيان الوسائل التي توصل بها للتحقق من وجود الأصول وطرق
تدعيمها وكيفية تقدير التعهدات القائمة .

وعلى المراجع أيضاً التأكد من سلامة التوزيع المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة (٣٩)
وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الهيئة وعليها أن ترسل صورة منه إلى مصلحة التأمين .

مادة ٤٢ - على المراجع أن يحظر الهيئة عن أي قص أو خطأ أو أية مخالفة لاحظها أثناء فحصه
وإذا لم يتم الهيئة باستيفاء النفس أو تصحيح الخطأ أو إزالة المخالفة خلال شهر من تاريخ الإخطار
وجب على المراجع إبلاغ الأمر إلى مصلحة التأمين .

مادة ٤٣ - على الهيئات أن تقدم كل سنة لمصلحة التأمين في الميعاد الذي تحدده اللائحة التنفيذية
البيانات الآتية:

١ - الميزانية .

٢ - حساب الأرباح والخسائر .

٣ - بيان الإيرادات والمصروفات واحتياطي التعهدات القائمة والاحتياطي الخاص بالمخاطر التي
لم تتم تسويتها عن كل فرع من فروع التأمين على حدة .

٤ - بيان بأموال الهيئة التي يجب وجودها في الجمهورية العربية المتحدة وفقاً لأحكام هذا
القانون مؤيداً بالوثائق التي تطلبها مصلحة التأمين .

ورفقت بهذه البيانات تقرير عام عن أعمال الهيئة في الجمهورية العربية المتحدة في تلك السنة .
وتعد هذه البيانات طبقاً للتأجيل التي تنص عليها اللائحة التنفيذية وتشمل جميع العمليات التي تقوم
بها الهيئات في الجمهورية العربية المتحدة وفي الخارج كل على حدة .

ويجب أن تكون جميع هذه البيانات والأوراق التي تقدم طبقاً لأحكام هذا القانون موقعة من
مدير الهيئة ومن للرابع المنصوص عليه في المادة ٤٠ ، وفيما يتعلق بفروع التأمين المنصوص عليها
في البندين (٢٠١) من المادة الثانية فيجب أن يوقع أيضاً الخبير في رياضيات التأمين .

مادة ٤٤ - على الهيئات أن تقدم إلى مصلحة التأمين صورة مصدقة عليها من كل تقرير يقدم
إلى المساهمين أو حملة الوثائق أو من في حكمهم عن أعمال الهيئة بمجرد حصول ذلك .

وعليها كذلك أن تقدم إلى السلطة صورة من محضر كل جمعية عمومية للمساهمين في مباد ثلاثين يوماً من تاريخ انعقاد الجمعية .

مادة ٤٥ — يجب على الهيئات أن تقدم إلى مصلحة التأمين البيانات الإيضاحية التي تطلبها عن المستندات والأوراق التي يفرض القانون تقديمها وعليها كذلك أن تقدم الإيضاحات اللازمة عن الشكاوى التي تقدم إلى السلطة من حملة الوثائق أو المستفيدين منها أو غيرهم في شأن عمليات التأمين التي تبشرها الهيئة في الجمهورية العربية المتحدة .

وعلى الهيئات أن تقدم لموظفي مصلحة التأمين الذين يقرر تحويلهم صفة مأموري الضبط القضائي في تنفيذ هذا القانون ، جميع النماذج والسجلات والمستندات التي يطلبون الاطلاع عليها للتحقق من تنفيذ أحكام القانون . ويتم الاطلاع في مقر الهيئة أثناء ساعات العمل العادي .

مادة ٤٦ — على مصلحة التأمين بعد موافقة لجنة الرقابة سماع أقوال ممثلي الهيئة أن تجري فحص أعمال الهيئة إذا قام لديه من الأسباب ما يجعله على الاعتقاد بأن حقوق حملة الوثائق معرضة للضياع أو أن الهيئة أصبحت غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها أو أنها خالفت أي حكم من أحكام هذا القانون . ويجوز إجراء هذا الفحص طبقاً للأوضاع المقررة في هذه المادة إذا طلبه عدد من المساهمين يتجاوز عشرين رأس المال على الأقل كما يجوز إجراؤه بالنسبة إلى الهيئات التي تبشر الأعمال للنصوص عليها في البندين (٢٥١) من المادة الثانية إذا طلبه خمسون من حملة الوثائق على الأقل يكون قد مضى على إصدار وثاقهم مدة لا تقل عن ثلاث سنوات . وفي حالة تعيين خبير من غير موظفي الحكومة لإجراء هذا الفحص تلزم الهيئة بأجابه .

تحويل الوثائق ووقف العمل

مادة ٤٧ — يجب على الهيئات إذا رأت تحويل وثاقها مع الحقوق والالتزامات للترية عليها عن كل أو بعض العمليات التي ترأولها في الجمهورية العربية المتحدة إلى هيئة أخرى أو أكثر أن تقدم طلباً إلى مصلحة التأمين بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية . وينشر الطلب في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين على الأقل وفقاً للشروط التي تقرر في اللائحة التنفيذية .

ويجب أن يتضمن هذا الطلب دعوة حملة الوثائق وغيرهم من أصحاب الشأن إلى تقديم ملاحظاتهم على التحويل في مباد ثلاثة أشهر من تاريخ النشر .

ويصدر وزير الاقتصاد قراراً بالموافقة على التحويل إذا تبين له أنه لا يضر بمصلحة أصحاب الحقوق من حملة الوثائق التي أبرمتها الهيئة في الجمهورية العربية المتحدة والمستفيدين منها والمساهمين .

وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويحتج به من قبل المؤمن لهم والمستفيدين من الوثائق التي أبرمتها الهيئة في الجمهورية العربية المتحدة وكذلك قبل دافعيها .

وفي هذه الحالة تنتقل الأموال التي للهيئة في الجمهورية العربية المتحدة إلى الهيئة التي حوت إليها الوثائق وذلك مع مراعاة الأحكام المتعلقة بنقل الملكية والزول عن الأموال على أن تنفي الأموال الموهولة من رسوم التسجيل ورسوم الحفظ المفروضة بتمتضي القوانين على نقل الملكية والزول عن الأموال .

مادة ٤٨ — على كل هيئة مسجلة وفقاً لأحكام هذا القانون إذا قررت وقف عملياتها في الجمهورية العربية المتحدة عن فرع أو أكثر من فروع التأمين وترغب في تحرير أموالها المودعة بها كلها أو بعضها أن تقدم إلى مصلحة التأمين طلباً بذلك مشفوعاً بما يأتي :

(١) ما يثبت أنها برأت ذمتها تماماً ونهائياً من التزاماتها عن جميع الوثائق القائمة في الجمهورية العربية المتحدة عن الفرع أو الفروع التي قررت وقف عملياتها عنها أو أنها حولت وثائقها لهيئة أخرى على الوجه المقرر في المادة السابقة .

(٢) ما يثبت أنها نصرت في كل من الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين على الأقل وفقاً للظوابط التي تحدّد في اللائحة التنفيذية إعلاناً يظهر في كل منها ثلاث مرات على الأقل بين المرة والأخرى فترة خمسة عشر يوماً عن اعتراضها تقديم طلب إلى مصلحة التأمين بعد ثلاثة أشهر من تاريخ آخر إعلان لتحرير أموالها في الجمهورية العربية المتحدة أو جزء منها ويضمن ذلك الإعلان دعوة حملة الوثائق وغيرهم من أصحاب الشأن إلى أن يقدموا اعتراضاتهم إلى مصلحة التأمين في موعد غايته يوم تقديم الطلب المشار إليه .

وتقرر مصلحة التأمين إجابة الهيئة إلى طلبها إذا لم يقدم أحد باعتراض عليه في المدة المبينة في هذا البند .

أما إذا قدم اعتراض خلال هذه المدة فلا يفصل في الطلب إلا بعد حصول إتمام أو صدور حكم نهائي في شأن هذا الاعتراض ، ومع ذلك يجوز لوزير الاقتصاد أن يأذن في تحرير أموال الهيئة المودعة في الجمهورية العربية المتحدة بشرط استيفاء مبلغ جادل التزاماتها قبل صاحب الاعتراض بما في ذلك المصروفات التي قد يستلزمها الاحتفاظ بأي أصل من أصول الهيئة .

الفصل الثاني

أحكام خاصة بهيئات التأمين على الحياة والادخار وتكوين الأموال

مادة ٤٩ — لا يجوز للهيئات المنصوص عليها في البندين (٢٠١) من المادة الثانية أن تميز بين وثيقة وأخرى من الوثائق التي من نوع واحد وذلك فيما يتعلق بأسعار التأمين أو بمقدار الأرباح التي توزع على حملة الوثائق أو بشير ذلك من الاشتراطات ما لم يكن هذا التمييز نتيجة اختلاف فرص الحياة بالنسبة إلى الوثائق التي لمدة الحياة دخل فيها .

ويستثنى من ذلك ما يأتي :

(١) وثائق إعادة التأمين .

(٢) الوثائق الخاصة بالتأمين على مبالغ كبيرة تتمتع بتخفيضات معينة طبقاً لجدول الرسوم المبينة لمصلحة التأمين .

(٣) الوثائق الخاصة بالتأمين بشروط خاصة على حياة أفراد عائلة واحدة أو مجموعة من أفراد تربطهم مهنة أو عمل واحد أو أية صلة اجتماعية أخرى .

ويجوز لمصلحة التأمين بد أخذ رأى المجلس الأعلى أن يرخص للهيئة بناء على طلبها فى إصدار وثائق بتخفيضات عن الرسوم العادية إذا وجدت أسباباً تبرر ذلك .

مادة ٥٠ — على الهيئات المذكورة فى المادة السابقة أن تفحص المركز المالى لكل فرع من فروع العمل التى تباشرها وأن تقدم قيمة التمهيدات القائمة لكل منها مرة كل ثلاث سنوات على الأقل بواسطة خبير فى رياضيات التأمين على الحياة من خبراء الجداول .

ويتناول هذا التقدير جميع عمليات التأمين التى أبرمتها الهيئة فى الجمهورية العربية المتحدة فى الخارج كل على حدة .

وبجب لإجراء هذا التقدير كما أرادت الهيئة فحص حالتها المالية قصد تحديد نسب الأرباح التى توزع على المساهمين أو حصة الوثائق وكما أرادت الإعلان عن مركزها المالى .

ويجوز لمصلحة التأمين إذا رأيت ضرورة فذلك ، وبعد موافقة لجنة الرقابة أن تطلب إجراء هذا التقدير فى أى وقت قبل مضى الثلاث سنوات بشرط أن يكون قد انقضى عام على الأقل من تاريخ آخر فحص .

وتعين فى اللائحة التنفيذية البيانات التى يجب أن يشتمل عليها تقرير الخبير ، وترسل صورة منه إلى مصلحة التأمين خلال ستة أشهر من التاريخ الذى أجرى عنه الفحص مصحوبة بما يأتى :

(١) بيان عن وثائق التأمين السارية المفعول فى تاريخ إجراء الفحص طبقاً للنموذج الذى تنص عليه اللائحة التنفيذية .

(٢) إقرار من المسؤولين عن إدارة الهيئة بأن كافة البيانات والمعلومات اللازمة للوصول إلى تقرير صحيح عن تمهيدات الهيئة قد وضعت تحت تصرف الخبير .

ويجوز بقرار من مصلحة التأمين — بد انقضاء الستة أشهر — إعطاء مهلة إضافية للهيئة لتقديم هذا التقرير على ألا تتجاوز ثلاثة أشهر أخرى .

مادة ٥١ — إذا تبين لمصلحة التأمين أن تقرير الخبير لا يدل على حقيقة الحالة المالية للهيئة بسبب اتباع أسس خاطئة فى التقدير لا يبررها الواقع جاز لها — بد سماع أقوال ممثلى الهيئة — أن تأمر بإعادة الفحص المنصوص عليه فى المادة السابقة على نفقة الهيئة .

وتجرى إعادة الفحص فى هذه الحالة بواسطة خبير فى رياضيات التأمين على الحياة من خبراء الجداول تختاره المصلحة لهذا الغرض .

مادة ٥٢ — يجوز عند الانقضاء بقرار من وزير الاقتصاد بد موافقة لجنة الرقابة منع أية هيئة من الهيئات المنصوص عليها فى البندين (١ و ٢) من المادة الثانية من أداء قيمة استرداد الوثائق أو من الإفراض عليها وذلك لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .

مادة ٥٣ — لا يجوز للهيئات سالفه الذكر أن تقتطع بصفة مباشرة أو غير مباشرة أى جزء من أموالها المقابلة لتمهيداتها الناشئة من وثائق التأمين لتوزيعه بصفة ربح على المساهمين أو حصة الوثائق أو لأداء أى مبلغ يخرج عن التزاماتها بموجب وثائق التأمين التى أصدرتها .

ويقصر توزيع الأرباح على مقدار المال الزائد الذى يمينه الخير في تقريره بعد إجراء الفحص للشار إليه في المادة (٥٠) .

وفي تطبيق هذه المادة يجوز اعتبار أموال الهيئة في الجمهورية العربية المتحدة وفي الخارج وحدة واحدة وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٣٢) .

مادة ٥٤ - يحظر على الهيئات سائلة الذك إقراض المسئولين عن إدارتها أو موظفيها أو الرعايا أو الخير في رياضيات التأمين سواء بضمان رهن عقارى أو بالضمان الشخصى ما لم يكن لدى الهيئة مال خصص لهذا الغرض من صافي أرباحها وذلك مع مراعاة عدم المساس بالأموال الواجب وجودها في الجمهورية العربية المتحدة طبقاً لأحكام هذا القانون .
ويستثنى من ذلك الإقراض على وثائق التأمين بحيث لا يتجاوز القرض قيمة استرداد الوثيقة .

مادة ٥٥ - يحظر على هيئات الانتخاب أن تصدر سندات ادخار لمدة تتجاوز ثلاثين سنة وإذا كانت مدة السند خمساً وعشرين سنة أو أكثر فلا يجوز أن تقل قيمة استرداده بعد السنة الخامسة والمشرى عن مقدار الاحتياطي الحسابي الكامل .

ويجب أن تكون الأقساط التي يلتزمها حملة سندات الادخار متساوية القيمة أو تنازلية .

مادة ٥٦ - تكون سندات الادخار التي أدى من قيمتها ما لا يقل عن ٨ ٪ قيمة استرداد معادلة على الأقل للقيمة التي تحسب طبقاً للشروط التي يمينها وزير الاقتصاد بقرار يصدره بعد أخذ رأى المجلس الأعلى .

مادة ٥٧ - يجب أن تشتمل سندات الادخار على شروط الفسخ التي تحتج بها الهيئة قبل حامل السند بسبب تأخره عن أداء الأقساط على أنه لا يجوز فسخ التعاقد قبل مضي شهر من تاريخ استحقاق القسط ، وإذا كان السند إسمياً فلا تسرى هذه اللدة إلا من تاريخ إنذار صاحب السند بكتاب مسجل مصحوب بطلب وصول .

وكذلك يجب أن ينص في هذه السندات على أيولة الحق فيها إلى المستحقين بسبب وفاة حامل السند دون فرض رسوم إضافية أو اعتراطات جديدة .

وتعين بقرار من وزير الاقتصاد - بعد أخذ رأى المجلس الأعلى - البيانات الأخرى الواجب تضمينها سندات الادخار .

مادة ٥٨ - يجوز لسلطة التأمين الترخيص للهيئات المنصوص عليها في البندين (٢٠١) من المادة الثانية في عمل سحب (يا نصيب) .

ولا يجوز لأية هيئة من هذه الهيئات أن تجرى أكثر من سحب واحد في كل شهر ، وألا تتجاوز البالغ التي تؤدي لكل وثيقة أو سند من السندات الراجعة رأس المال المقرر أدائه للسند أو الوثيقة في تاريخ الاستحقاق ولا يسرى هذا الحكم على السندات الصادرة قبل العمل بهذا القانون شروط متغيرة .

ويجوز السحب في حضور مندوب مصلحة التأمين .
 ويصدر وزير الاقتصاد بعد أخذ رأى المجلس الأعلى قراراً بشروط السحب وكيفية إعلان نتائجها .
 مادة ٥٩ — في حالة إفلاس الهيئة التي تباشر العمليات المنصوص عليها في البندين (١ و ٢) من المادة الثانية أو تصفيتها تخضع للبالغ للتحقق لكل حامل وثيقة لم تنته مدتها بما يعادل الاحتياطي الحسابي الخاص بها يوم الحكم بالإفلاس أو بالتصفية محسوبة على أساس القواعد الفنية لتعريف الأقساط وقت إبرام الوثيقة .

الباب الثالث

التقويات

مادة ٦٠ — (١) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن سنة وبغرامة لا تقل عن مائة ولا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل مدير أو عضو مجلس إدارة أو ممثل هيئة تأمين وبصورة عامة كل شخص يرض وثائق تأمين أو يبرمها أو يتوسط فيها قبل تسجيل الهيئة وفقاً لأحكام هذا القانون أو يقوم بأعمال تأمين جديدة بعد صدور القرار بشطب التسجيل .
 (٢) يعاقب بالعقوبة نفسها كل من يقوم بعملية تأمين عن غير الفرع الذي أصدرت به شهادة التسجيل .

مادة ٦١ — (١) يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز الشهر وبغرامة تهدية لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه كل وكيل أو مندوب أو مسامر أو أى شخص آخر يباشر عمليات تأمين لحساب هيئات مسجلة وفق أحكام هذا القانون دون أن يكون مقيداً في السجل .
 (٢) يعاقب بالعقوبة نفسها خبراء الكشف وتفسير الأضرار إذا باثروا عملهم قبل قديم في السجل .

(٣) يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تتجاوز ثلاثمائة جنيه كل هيئة تخالف أحكام اللادتين (٢٤ و ٢٥) من هذا القانون .

(٤) تخضع التقويات المنصوص عليها في الفقرات السابقة في حالة التكرار .

مادة ٦٢ — يعاقب على التأخير في تقديم البيانات الواجب تقديمها وفقاً لأحكام هذا القانون في اللوائح المحددة لذلك بغرامة لا تزيد على مائة جنيه .

وعاقب بالعقوبة ذاتها من امتنع عن تقديم البيانات والأوراق والمستندات لتدوين مصلحة التأمين الذين لهم حق الاطلاع فضلاً عن الحكم بتسليم هذه الأوراق والمستندات .

وعلاوة على ذلك يجوز الحكم في الحالتين السابقتين بغرامات تهديدية يعين الحكم مقدارها عن كل يوم من أيام التأخير أو الامتناع بشرط ألا تتجاوز الخمسين جنيهاً عن اليوم الواحد .

وهذا مع عدم الإخلال بأحكام المادة (١٥) .

مادة ٦٣ — من غير الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون :
يعاقب بترامة لا تقل عن خمسين جنيهًا ولا يتجاوز مائتي جنيه كل من يفتد أو يمرض باسم هيئة
مسجلة عمليات تأمين بشر الأسماء والشروط المالية لمصلحة التأمين وكذلك في حالة ارتكاب أية مخالفة
للنواد (١٤ و ١٧ و ١٨ و ٣٧ و ٤٩) .

مادة ٦٤ — كل إقرار أو إخفاء متعمد بقصد الغش في البيانات أو في المحاضر أو في الأوراق
الأخرى التي تقدم إلى مصلحة التأمين أو التي تصل إلى علم الجمهور يعاقب عليها بالجس مدة لا تتجاوز
ثلاث سنوات وبترامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٩^(١)

بإصدار اللائحة العامة لاتحاد مصدرى الأقطان في الإقليم المصرى
في الجمهورية العربية المتحدة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور للوقت ؛

وعلى قانون التجارة الأهل ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٥ باللائحة العامة ليورصات العقود والقوانين للمدة ؛

وعلى الرسوم الصادر في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ باللائحة العامة لبورصة البضاعة الحاضرة

للاقطان وبذرة القطن (بورصة ميناء البصل) والقرارات للمدة ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — يعمل باللائحة العامة لاتحاد مصدرى الأقطان في الإقليم المصرى في الجمهورية العربية
للمتحدة للراقة لهذا القانون .

مادة ٢ — يعاقب بالجس مدة لا تتجاوز سنة وبترامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين
العقوبتين كل من يزاول تجارة تصدير القطن إلى الخارج على نحو يخالف أحكام اللائحة المشار إليها .

مادة ٣ — تصفى أعمال اتحاد مصدرى الأقطان القائم حالياً اعتباراً من تاريخ العمل بهذا
القانون ، وذلك طبقاً للإجراءات التي يحددها وزير الاقتصاد .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٨٩ مكرر الصادر في ٥ سبتمبر سنة ١٩٥٩ .

مادة ٤ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويسمى به في الإقليم المصرى من الجمهورية العربية المتحدة من تاريخ نشره ، ولوزير الاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ صفر سنة ١٣٧٩ (٢ سبتمبر سنة ١٩٥٩) .

اللائحة العامة لاتحاد مصدري الأقطان في الإقليم المصرى

في الجمهورية العربية المتحدة

الباب الأول

الاتحاد وأغراضه

مادة ١ — يتألف اتحاد مصدري الأقطان من التجار المصدرين للقطن القيمين في الإقليم المصرى في الجمهورية العربية المتحدة . وتكون له الشخصية الاعتبارية ويمثله رئيس لجنة الإدارة المنصوص عليها في المادة الثامنة ويكون مركزه مدينة الاسكندرية .
ولا يجوز لغير أعضاء الاتحاد مزاوله تجارة تصدير القطن .

مادة ٢ — الغرض من اتحاد مصدري الأقطان هو العمل على تنمية تجارة القطن بين الإقليم المصرى والدول المستهلكة له في الخارج .

ويهدف الاتحاد إلى تنظيم المسائل المتصلة بتجارة القطن مع الخارج ، وله في هذا السبيل التوسط بكافة الطرق بين مصدري الأقطان والتزالين في كل ما ينشأ بينهم من خلاف .

مادة ٣ — يشترط فيمن قبل عضوا بالاتحاد :

(أ) أن يكون متمتعا بحسنية الجمهورية العربية المتحدة .

(ب) أن يكون عضوا مقيدا ببورصة مينا البصل لمدة سنتين على الأقل . ويكون بالنسبة إلى الشركات أن يتوافر هذا الشرط في مديرها أو عضو مجلس إدارتها المنتخب أو أحد الشركاء المتضامين فيها .

(ج) ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جناية أو في جريمة عملة بالشرف أو مخالفة قوانين النقد ، أو صدر حكم بإشهار إفلاسه ، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

(د) أن يكون له مكتب يمارس فيه تجارته بمدينة الاسكندرية .

(هـ) أن يكون له رأس مال لا يقل عن ثلاثين ألفاً من الجنيهات .

مادة ٤ — على كل من يرغب في قيد إسمه كمضو في الاتحاد أن يقدم طلباً بذلك إلى رئيس الاتحاد مصحوباً بالمستندات المثبتة لتوفر الشروط المقررة بالمادة الثالثة . وعرض رئيس الاتحاد الطلب على لجنة الإدارة في أول جلسة لها لتحصه وتأمير بقيد اسم المرشح في قائمة الأعضاء بعد التحقق من توافر الشروط .

مادة ٥ — يجب على كل عضو أن يقدم إلى لجنة الإدارة خلال شهر مارس من كل سنة إقراراً

سنوياً من أحد المحاسبين أو أحد المصارف بحيث أن رأس ماله لا يقل عن النصاب المحدد بالمادة الثالثة
مادة ٦ — على كل عضو قيد في القاعة أن يؤدي رسم قيد مقداره مائة جنيه خلال خمسة عشر
يوماً من تاريخ إخطاره بالقيد وإلا اعتبر قيده كأن لم يكن .
ويؤدي فضلاً عن ذلك اشتراك سنوياً مقداره خمسون جنهما خلال الأسبوع الأول من شهر
مارس من كل سنة ، كما يلزم بدفع حصة بواقع خمسة عشر مائياً عن كل مائة يقوم بتصديرها ويكون
توريد هذه الحصة لصندوق الاتحاد كل ستة شهور في أول مارس وأول سبتمبر من كل سنة .

مادة ٧ — تنتهي عضوية العضو لأحد الأسباب الآتية :
(أ) إذا قد شرطاً من الشروط للتصويت عليها في المادة الثالثة .
(ب) إذا لم يتم بسداد الاشتراك السنوي أو الحصة المقررة على ما يصدره في المواعيد المحددة
لذلك رسم إخطاره كتابة وتحديد موعد جديد له .
(ج) إذا قضى مجلس التأديب نهائياً بشطب قيد اسمه .

لجنة الإدارة

مادة ٨ — يدير الاتحاد لجنة تسمى لجنة الإدارة وتشكل من ١٥ عضواً تنتخب الجمعية العمومية
اثني عشر عضواً منهم ، ويعين وزير الاقتصاد الثلاثة الأعضاء الباقين . وتختص اللجنة بالإشراف على
حسن سير العمل واتخاذ ما تقتضيه الظروف من إجراءات ، ولها في هذا الشأن سلطة إحالة الأعضاء
إلى مجلس التأديب المشار إليه بالمادة ٣٠ ولها أن تشكل لجنتاً فرعية من بين أعضائها أو من غيرهم
من أعضاء الاتحاد ، كما رأت ضرورة لذلك .

مادة ٩ — يكون الانتخاب لعضوية لجنة الإدارة بطريق الاقتراع السري وبأغلبية الأصوات
من بين المرشحين الذين يقدمون طلباتهم إلى اللجنة لتأية آخر فبراير من كل سنة على الأكثر .
وتطلق أسماء المرشحين في مكتب الاتحاد ويقرر بورصة مينا البصل ابتداء من أول مارس ويجري
الانتخاب في النصف الأول من شهر أبريل من كل سنة في موعد تحدده لجنة الإدارة ، ويقوم مكتب
اللجنة بفرز الأصوات ويحرر محضراً بذلك ، وتطلق نتيجة الانتخاب فور ظهورها .

مادة ١٠ — مدة عضوية اللجنة بالنسبة للأعضاء المنتخبين سنة ويجوز تجديد انتخابهم مدة أخرى .
ولا يجوز إعادة انتخابهم بعد ذلك قبل مضي سنة من تاريخ انتهاء العضوية بالنسبة لهم . كما لا يجوز
انتخاب ممثل آخر عن نفس بيت التصدير الذي انتهت عضوية من يتخله قبل انقضاء المدة المشار
إليها . وتكون مدة العضوية بالنسبة إلى الأعضاء المعيّنين سنتين . ويجوز للوزير إعادة تعيينهم .

مادة ١١ — يتكون مكتب اللجنة من رئيسين ووكيلين وسكرتير .
' وتُعقد اللجنة عقب إجراء الانتخابات مباشرة لترفع ثلاثة من بين أعضائها ليختار وزير
الاقتصاد أحدهم رئيساً لها .

وتجتمع اللجنة عقب صدور قرار الوزير بتعيين الرئيس لانتخاب باقي أعضاء المكتب .

. ويجوز إعادة انتخاب أعضاء المكتب ، على النحو المبين بالمادة السابقة .

مادة ١٢ — تتولى هيئة المكتب تنظيم أعمال لجنة الإدارة والسكرتارية والخزينة ويقوم الرئيس بتنفيذ قرارات اللجنة ، ويمثل الأحماد أمام القضاء ، وعليه أن يعرض على اللجنة ما يرى عرضه عليها من المسائل لأهميته .

ويوقع الرئيس محاضر الجلسات كما يوقع جميع العقود والكتابات .
وعند غياب الرئيس يقوم مقامه أحد الوكيلين ، وعند غيابهما يرأس اللجنة من تختاره من بين أعضائها .

مادة ١٣ — يوقع السكرتير محاضر جلسات اللجنة مع الرئيس ويتولى حفظها والإشراف على أعمال الخزينة وأقسام الحسابات ، وتكون جميع محفوظات اللجنة في عهده وكذلك المستندات الخاصة بالخزينة وبأموال الأحماد ، كما يهد إليه بأمانة الصندوق .
وتتوقع أموال الاتحاد المصرف الذي تختاره لجنة الإدارة ، ولا يجوز سحب أى مبلغ من الأموال للوعدة إلا بشيكاك موقعة من الرئيس والسكرتير .

مادة ١٤ — تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها وعليه أن يدعوها للاجتماع كلما طلب إليه ذلك أربعة من أعضائها أو مندوب الحكومة .
ويشترط لصحة اجتماعها حضور ثمانية أعضاء من بينهم الرئيس أو من يقوم مقامه .
وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ، وفي حالة تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ١٥ — يجوز لعضو اللجنة أن ينيب غيره عنه فى حضور الجلسات إذا اضطر للتخلف عنها لعذر قاهر ، ويجب لصحة الإنابة إخطار رئيس اللجنة كتابة باسم من رؤى إنابته وموافقة اللجنة عليها .
ويعتبر مستقila عن عضوية اللجنة كل عضو يتخلف عن حضور ثلاث جلسات متتالية لتبرير سبب مقبول .

وإذا خلا محل أحد الأعضاء المنتخبين بسبب الوفاة أو الاستقالة تختار اللجنة من يشغل مكانه من بين أعضاء الجمعية العمومية وذلك للجنة الباقية .

الباب الثانى

الجمعية العمومية

مادة ١٦ — تدعو لجنة الإدارة أعضاء اتحاد مصدرى الأقطان فى الإقليم المصرى للاجتماع بمقر الاتحاد بهيئة جمعية عمومية طادية فى النصف الأول من شهر أبريل من كل سنة للنظر فى تقرير اللجنة عن أعمال الاتحاد عن السنة المالية للتقضية وفى الميزانية للتصديق عليها وإجراء الانتخابات السنوية لأعضاء اللجنة .

ويجب إجتاع الجمعية العمومية صحيحاً إذا حضره نصف عدد الأعضاء على الأقل فلذا لم يتكامل هذا العدد تدعى الجمعية العمومية للانتقاد في الأسبوع التالي ويكون إجتماعها صحيحاً أيا كان عدد الأعضاء الحاضرين وتتخذ القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين .

مادة ١٧ — للجنة الإدارة أن تدعو الجمعية العمومية إلى انتقاد غير على كلاً من ضرورة ذلك ، وعليها أن تدعوها إلى مثل هذا الإجتاع إذا طلب ذلك عشرة من أعضاء الاتحاد . وفي هذه الحالة يلزم حضور ثلاثة أرباع الأعضاء القيدة أسبوعاً في الاتحاد لاعتبار الإجتاع صحيحاً . وتتصدر القرارات بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الحاضرين . ويجوز الإنابة في حضور الجمعية وفي التصويت وذلك بموجب توكيل خاص يتضمن للسائل التي ذعبت من أجلها الجمعية العمومية غير العادية ولا يجوز أن يكون الضو وكلاً عن أكثر من عضو واحد .

مادة ١٨ — للجمعية العمومية إبداء رغبات في جميع المسائل التي تتعلق بتنظيم الاتحاد وبصفة خاصة ما يتصل بتعديل اللائحة الداخلية . وتمرض هذه الرغبات على وزير الاقتصاد للتصديق عليها واتخاذ إجراءات تنفيذها فإذا لم يوافق الوزير على هذه التوصيات فلا يجوز إعادة عرض أى اقتراح آخر بشأنها قبل مضي سنة ، إلا إذا طلب ذلك ثلث عدد أعضاء الاتحاد .

مادة ١٩ — تكون دعوة الجمعيات العمومية العادية وغير العادية باخطارات ترسل إلى الأعضاء بالبريد اللوى عليه وإعلانات تملق بقرار بورصة مينا البصل ومقر الاتحاد قبل الموعد المحدد لإجتاع الجمعية العمومية بثانية أيام على الأقل . على أنه في حالات الاستعجال يجوز للجنة الإدارة تقصير ميعاد الاخطار والاعلان إلى أقل من هذه المدة ويجب أن تتضمن الدعوة جدول الأعمال .

الباب الثالث

مندوب الحكومة

مادة ٢٠ — عين وزير الاقتصاد مندوباً أو أكثر لدى الاتحاد لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . ويجب أن يدعى مندوب الحكومة لحضور إجتماعات الجمعية العمومية وجلسات لجنة الإدارة ومجلس التأديب واللجان الفرعية المختلفة . ولا يكون له صوت في المداولات .

مادة ٢١ — لمندوب الحكومة حق الاعتراض على جميع قرارات لجنة الإدارة ولجانها الفرعية إذا صدرت بالخالفه للقوانين المعمول بها أو اللوائح أو الصالح العام . وكل إجراء يتخذ رغم اعتراض مندوب الحكومة يكون باطلاً ولا يترتب عليه أى اثر .

مادة ٢٢ — تبلغ لجنة الإدارة السلطات المختصة بوساطة مندوب الحكومة كل ما يصل إلى عليها من الجرائم التي يرتكبها أعضاء الاتحاد مما يقع تحت طائلة قانون العقوبات وعلى مندوب الحكومة أيضاً التبليغ عن الجرائم التي تصل إلى عليه شخصياً .

الباب الرابع

مجلس التأديب

مادة ٢٣ — يشكل سنوياً من بين أعضاء لجنة الإدارة مجلس تأديب برئاسة رئيس اللجنة أو من

يقوم مقامه من الوكيلين وعضوية اثنين تنتخبهما اللجنة بالاقتراع السري عقب الاجتماع السنوي للجمعية العمومية مباشرة على أن يكون أحدهما من بين الأعضاء الثلاثة الذين بينهم وزير الاقتصاد . كما تنتخب اللجنة عضوين احتياطيين بنفس الطريقة للحصول على الأعضاء الأصليين في حالة الغياب أو قيام للناقص .

مادة ٢٤ — يختص مجلس التأديب بالتفصل فيما ينسب إلى الأعضاء من مخالفات للقوانين أو اللوائح أو يمس السمعة وحسن سير العمل أو النظام في الاتحاد .

وتعرض المخالفة على المجلس بقرار من لجنة الإدارة بناء على شكوى تقدم إليها من أحد أعضائها أو أحد ذوى الشأن أو مندوب الحكومة . فإذا كان طلب المأكمة مقدماً من مندوب الحكومة وجب عرض الأمر على المجلس .

مادة ٢٥ — يجتمع مجلس التأديب بناء على دعوى من رئيسه ويخطر العضو المخال إلى المحاكمة بخطاب موصى عليه بلم الوصول لحضور جلسة التأديب وله حق إبداء دفاعه وتقديم ما يرى تقديمه من بيانات . فإذا لم يحضر العضو رغم إخطاره صدر القرار في غيبته .

ويجوز له سماع الشهود وإجراء ما يرى إجراءه من التحقيقات وتكون جلساته سرية وتصدر قراراته بأغلبية الأصوات وتثبت في سجل خاص يوقعه الرئيس والأعضاء .

وتعلن القرارات إلى ذوى الشأن بخطاب موصى عليه مصحوب بلم الوصول ، كما يعلن بها مندوب الحكومة .

وينفذ رئيس لجنة الإدارة القرارات الصادرة من المجلس .

مادة ٢٦ — العقوبات التأديبية هي :

(١) الإنذار .

(٢) الغرامة من ٥٠٠ جنيه إلى ٥٠٠٠ جنيه .

(٣) شطب الاسم من عضوية الاتحاد .

مادة ٢٧ — يجوز العضو استئناف قرار مجلس التأديب الصادر ضده بأية عقوبة كما يجوز لمندوب الحكومة استئناف كافة قرارات المجلس .

ويكون الاستئناف بقرار يقدم إلى لجنة الإدارة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان القرار .

وينظر الاستئناف مجلس تأديب استثنائي ويشكل على الوجه التالي :

مستشار إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الإرشاد ، رئيساً .

عضوان تنتخبهما لجنة الإدارة بالاقتراع السري في كل حالة من بين الأعضاء الذين لم يسبق لهم نظر النزاع على أن يكون أحدهما من بين الأعضاء الثلاثة الذين بينهم وزير الاقتصاد .

الباب الخامس

التقيد المصري

مادة ٢٨ — كل تعامل بيع أو طمان للخارج يجب أن يتم وفقاً لتقيد موحد ينص فيه على خضوع

المتماثلين للأوضاع الاتحاد وأن يتم التحكيم بالإسكندرية وأن كل للمستفيدين من تنفيذ القصد يشتركون قابليين لقضاء المحاكم المصرية ، كل ذلك وفقاً للأحكام والمناجح التي تصدرها لائحة داخلية .

الباب السادس التحكيم

مادة ٢٩ — يختص الاتحاد بالفصل بطريق التحكيم في أوجه الخلاف التي تنشأ بين مصدرى الأقطان والمشتريين حول صنف القطن أو رتبته أو شروط القصد ويكون التحكيم على درجتين ابتدائية واستئنافية وذلك وفقاً للأجراءات المبينة باللائحة الداخلية للاتحاد .

الباب السابع أحكام عامة وانتقالية

مادة ٣٠ — تبدأ السنة المالية للاتحاد في أول مارس وتنتهى في آخر فبراير وتمدد لجنة الإدارة ميزانية الاتحاد السنوية وتبلغ إلى أعضاء الاتحاد قبل اجتماع الجمعية العمومية السنوية بتأنيه أيام على الأقل .

مادة ٣١ — ينشأ صندوق لصالح الأعضاء للقيده أسماؤهم في الاتحاد وتحدد في بداية كل موسم حصة لكل عضو في صورة نسبة مئوية من مجموع البالات التي تصدر خلال الموسم بمعرفة جميع الأعضاء . ويؤدى العضو إلى الصندوق مبلغاً عن كل بالة يصدرها زيادة عن الحصة المقررة له ويتم توزيع حصة البالغ للسدة في نهاية كل سنة على الأعضاء الذين تقل صادراتهم عن الحصة المخصصة لكل منهم .

وينظم وزير الاقتصاد بقرارات يصدرها الأحكام الخاصة بنظام الصندوق وتحديد حصة كل عضو وللبلع الذي يؤدى للصندوق عن كل بالة .

مادة ٣٢ — تصدر بقرار من وزير الاقتصاد لائحة داخلية للاتحاد تنظم على الأخص المسائل الآتية:
أولاً — الأحكام الخاصة بشروط البيع (العقود) .

ثانياً — الأحكام الخاصة بشروط القصد للمصرى ، وعلى الأخص :

- (١) النوع .
- (٢) الوزن والرطوبة .
- (٣) تأخير الشحنات .
- (٤) الفش .
- (٥) سحب البينات .
- (٦) التأمين .
- (٧) تحديد سعر للشتريرات للعقودة (تحت القطن) .
- (٨) تحديد سعر الاستيراد .

- (٩) الخلافات الخاصة بالنوع وإجراءات الخبرة واستئنافها ورسومها وحالات رفض القطن .
 (١٠) الخلافات المتعلقة بشروط العقد وإجراءات التحكيم الابتدائي والاستئناف والرسوم .
 ثالثاً — مصروفات مكتب مندوب الحكومة .
 رابعاً — نماذج العقود وغيرها من النماذج .

مادة ٣٣ — مع مراعاة حكم المادة ٣٤ تعتبر يوت التصدير القائمة وقت العمل بهذه اللائحة أعضاء بالاتحاد متى توافرت فيها الشروط المنصوص عليها في المادة الثالثة وذلك دون حاجة إلى اتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة الرابعة .

مادة ٣٤ — استثناء من حكم البند (١) من المادة الثالثة يجوز لبيوت التصدير القائمة وقت العمل بهذه اللائحة والتي لا تتمتع بحصانة الجمهورية العربية المتحدة الاستمرار في مزاوله أعمالها بترخيص مؤقت من وزير الاقتصاد . وتمنع هذه البيوت مهلة أقصاها ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون يسمح لها خلالها في مباشرة العمل على أن تحصل خلال هذه الفترة على الترخيص المشار إليه .
 واستثناء من حكم البند (د) من المادة الثالثة تنفي بيوت التصدير القائمة في تاريخ العمل بهذه اللائحة ولدة ثلاث سنوات من ذلك التاريخ من شرط إثبات وجود رأس المال المنصوص عليه .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩^(١)

في شأن التصدير

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؟

وعلى الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ الخاص بمنع تصدير بعض للتجات والبضائع ؟

وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بمراقبة صادرات الحاصلات الزراعية ؟

وعلى القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجرمي ؟

وعلى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم تصدير الأرز ؟

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٧ بفرض مقابل حق تصدير على الأسمت ؟

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؟

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يجوز بقرار من وزير الاقتصاد حظر أو تقييد تصدير منتجات إقليم مصر إلى الخارج أو فرض الرقابة عليها .

(١) نص في الجريدة الرسمية العدد ١٨٩ مكرر الصادر في سبتمبر سنة ١٩٥٩ .

مادة ٢ — يكون تصدير المنتجات للتصدير تصديقاً للشروط والأوضاع التي يقرها وزير الاقتصاد وتكون هذه التراخيص شخصية ولا يجوز التنازل عنها .

مادة ٣ — يفرض رسم على التراخيص لا يتجاوز ٥ ٪ من قيمة المنتجات المرخص في تصديرها ويمن بقرار من وزير الاقتصاد سعر الرسم وكيفية خصمه وحالات زده والإعفاء منه كلياً أو جزئياً . ويجوز بقرار من وزير الاقتصاد إلزام المصدر بتقديم ضمان لتنفيذ عمليات التصدير على أن يشمل القرار بياناً بنوع الضمان وميعاد رده والحالات التي يجوز فيها مصادره .

مادة ٤ — تنشأ لجنة تسمى «اللجنة المشتركة للتصدير» وتلحق بالإدارة العامة للتصدير وتكون مهمتها بحث طلبات التصدير وإصدار توصياتها بشأنها . ويصدر بتشكيل هذه اللجنة وتنظيم أعمالها قرار من وزير الاقتصاد على أن تمثل فيها الجهات المعنية بشئون التصدير .

مادة ٥ — يجب أن تتوفر في الحاصلات الزراعية الخاضعة للرقابة الشروط والمواصفات التي يحددها وزير الاقتصاد بقرار منه أما غير ذلك من المنتجات المراقبة تخضع للشروط والمواصفات التي تقرها الجهات الإدارية المختصة بتنفيذ القوانين الخاصة بها .

مادة ٦ — لا يجوز تصدير المنتجات الخاضعة للرقابة قبل الحصول على شهادة من الجهة الإدارية المختصة باستيفائها للشروط والمواصفات المشار إليها في المادة السابقة . ويجب تصدير المنتجات خلال المدة المحددة في الشهادة المذكورة فإذا انقضت المدة دون تصدير وجب الحصول على شهادة جديدة .

مادة ٧ — يحدد وزير الاقتصاد بقرار منه :

- (أ) إجراءات ممانعة الرسائل محل التصدير وحفظها وإخطار صاحب الشأن بالنتيجة .
- (ب) الأوضاع الخاصة بالنظم من نتيجة الفحص وكيفية البت فيه .
- (ج) رسوم نظر على طلبات التصريح في التصدير أو الفحص أو النظم على ألا يتجاوز ما يأتي :

- | | | |
|--|-----|---|
| بالنسبة إلى رسم طلب التصريح في التصدير . | ١ | — |
| بالنسبة إلى الرسم الإضافي عن طلبات التصريح في التصدير في غير مواعيد العمل الرسمية . | ٧ | — |
| بالنسبة إلى رسم فحص الرسالة وذلك عن كل طرد أو كيلو جرام من الرسالة . | ٢٥٠ | — |
| بالنسبة إلى رسم فحص الرسالة في غير مواعيد العمل الرسمية وذلك عن كل طرد أو كيلو جرام من الرسالة . | ١ | — |
| بالنسبة إلى رسم شهادة نتيجة الفحص أو المراجعة أو صورة منها . | ١ | — |
| بالنسبة إلى رسم استعمال أرضية مكتب الإدارة في كل ٢٤ ساعة أو جزء منها على الطرد الواحد . | ١٠٠ | — |
| بالنسبة إلى رسم النظم من نتيجة الفحص عن كل طرد أو كيلو جرام من الرسالة ويورد هذا الرسم إذا تقرر قبول النظم . | ١٢٥ | — |
| (د) تنظيم عمليات التصدير والإجراءات الواجب إتباعها في هذا الشأن . | | |

مادة ٨ — لا يجوز مزاولة التصدير إلا لمن يكون اسمه مقيداً في السجل المد لتلك بوزارة الاقتصاد . ويشترط فيمن يقد اسمه في السجل المشار اليه أن يكون من إحدى الفئات الآتية :

(١) شركات المساهمة المسجلة بمجسبة الجمهورية العربية المتحدة والتي يوجد مركزها الرئيسي في إقليم مصر .

(٢) المؤسسات العامة والجمعيات التعاونية واتحاداتها .

(٣) الأفراد والشركات الذين تتوافر فيهم الشروط التي يصدر بها قرار من وزير الاقتصاد . ويستثنى من ذلك كل من يقوم بتصدير سلع للاستعمال الشخصي .

مادة ٩ — تنظم بقرار من وزير الاقتصاد :

(١) الأوضاع والإجراءات والمستندات الخاصة بالقييد والتجديد السنوي وتعديل بيانات السجل والشطب والإلغاء .

(ب) رسوم القيد والتجديد السنوي وتعديل البيانات والصور المستخرجة على ألا تتجاوز :

جـه

٢٠ بالنسبة إلى رسم القيد .

٥ بالنسبة إلى رسم التجديد السنوي أو تعديل البيانات .

٢ بالنسبة إلى رسم طلب صورة مستخرجة من السجل .

مادة ١٠ — يلغى قيد المصدر بقرار مسبب من وزير الاقتصاد في إحدى الحالتين الآتيتين :

(١) إذا فقد شرطاً من الشروط للنصوص عليها في المادة ٨ من هذا القانون .

(ب) إذا خالف أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له .

ولا يصدر قرار الإلغاء إلا بعد إعلان المصدر بخطاب موصى عليه مصحوب بلم الوصول ليقدم وبه دفاعه كتابة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وصول الإعلان .

مادة ١١ — يحاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادة ٨ من هذا القانون وبمحكم بمصادرة للتجارات المصدرة أو بغرامة تعادل ثمنها إذا تمكنت المصادرة .

ومع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يحاقب بالعقوبات للنصوص عليها في الفقرة السابقة كل من قدم عمداً بيانات غير صحيحة سواء كانت من البيانات الخاصة بالقييد أو بالتجديد أو بتعديل البيانات أو بالشطب من السجل .

وفي حالة صدور حكم بالإدانة يجوز بقرار من وزير الاقتصاد حرمان المحكوم عليه من مزاولة التصدير بصفة مطلقة أو لمدة محددها .

مادة ١٢ — يحاقب بالعقوبات للنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٥ للشار إليه كل من صدر أو أدخل أو حاول أن يدخل إلى الدائرة الجمركية بقصد التصدير سلعاً بالتحالفة لأحكام هذا القانون وكل من وضع على الرسائل المصدرة على غير الحقيقة ما يفيد أنها من

منتجات إقليم مصر ، وكذلك كل من نشر أو تسبب بسوء قصد في نشر بيانات غير صحيحة عن المنتجات الخاضعة لأحكام هذا القانون داخل الجمهورية العربية للتحفة أو خارجها .

مادة ١٣ — تلتى القوانين رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ ورقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ ورقم ٣٥ لسنة ١٩٥٧ ورقم ٤٧ لسنة ١٩٥٧ للشار إليها .

مادة ١٤ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في إقليم مصر بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره ، وللوزراء كل فبا يحضه إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ صفر سنة ١٣٧٩ (٢ سبتمبر سنة ١٩٥٩) .

مذكرة إيضاحية

كان التصدير قبل سنة ١٩٣٩ يخضع لمبدأ حرية التجارة ، فلم تكن هناك أية قيود على عمليات التصدير .

وعقب نشوب الحرب العالمية الثانية عمدت الحكومة إلى اتخاذ عدة إجراءات لمنع تصدير بعض المواد الغذائية والسلع الضرورية وأصدرت في هذا السيل القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ بمنع تصدير بعض للنتجات والبضائع إلا بترخيص من وزير المالية وكان الأصل في هذا القانون هو حظر التصدير والاستثناء لإباحته بترخيص من وزير المالية .

وعند انتهاء الحرب خففت الحكومة من قيود التصدير بعد أن ثبت لها زيادة بعض المواد عن حاجة البلاد وأتجهت سياسة ترمى للعود بالبلاد إلى ما كانت عليه تجارة الصادر قبل سنة ١٩٣٩ وذلك تحقيقاً لتنمية الاقتصاد القومى ورفع مستوى المعيشة عن طريق الاهتمام بشئون التصدير وتشجيع تجارة الصادر بتخفيف القيود للعروضة عليها بسبب ظروف الحرب الأخيرة وتنويع الصادرات والاعل على ضمان رواجها في الأسواق الخارجية بتحسين سميتها وفرض رقابة عليها حسباً تضمنه القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بمراقبة صادرات الحاصلات الزراعية .

وتحقيقاً لهذه الأهداف رؤى تنسيق وتوحيد القوانين للنظمة لشؤون التصدير وجعل الإشراف عليها موكولاً إلى هيئة واحدة تابعة لوزارة الاقتصاد .

لذلك أعدت وزارة الاقتصاد مشروع قرار رئيس الجمهورية بالقانون للرافق في شأن التصدير وتنص المادة الأولى منه على تخويل وزير الاقتصاد سلطة حظر أو تقييد تصدير منتجات إقليم مصر إلى الخارج . ومؤدى ذلك أن الأصل في إباحة تصدير جميع منتجات إقليم مصر الى الخارج ما عدا للنتجات التى يقرر وزير الاقتصاد حظر تصديرها أو تقييده . كما نصت نفس المادة على تخويل وزير الاقتصاد سلطة فرض رقابة على الصادرات وذلك بقرار يصدره بمعد فيه المنتجات التى تخضع لهذه الرقابة سواء كانت سلماً صناعية أو حاصلات زراعية .

وتناولت المادة ٢ حالة للنتجات التى يقيده تصديرها فاشتطت لتصديرها صدور تراخيص بذلك

طبقاً للشروط والأوضاع التي يقرها وزير الاقتصاد . وهذه التراخيص شخصية ولا يجوز التنازل عنها . ونصت المادة ٣ من المشروع على فرض رسم على التراخيص لا يتجاوز ٥ ٪ من قيمة السلع للصدرة وقومت وزير الاقتصاد في تعيين سعر الرسم في حدود الحد الأقصى المشار إليه وكيفية تحصيله وحالات رده والإعفاء منه كلياً أو جزئياً وذلك بقرارات عامة تصدر منه . كما أجازت - بقرار من وزير الاقتصاد إلزام المصدرين بتقديم ضمانات لتنفيذ عملية التصدير على أن يشمل القرار بياناً بنوع الضمان وميعاد رده والحالات التي يجوز فيها مصادره .

ونصت المادة ٤ على إنشاء لجنة تسمى « اللجنة المشتركة للتصدير » تلحق بالإدارة العامة للتصدير وتكون مهمتها بحث طلبات التصدير وإصدار توصياتها فيها . ويصدر بتشكيل هذه اللجنة وتنظيم أعمالها قرار من وزير الاقتصاد على أن تمثل فيها الجهات المعنية بشئون التصدير .

وفي سبيل تنظيم الرقابة على المنتجات التي يقرر وزير الاقتصاد إخضاعها لها نصت المادة ٥ على أن تخضع الحاصلات الزراعية للشروط والمواصفات التي يحددها وزير الاقتصاد بقرار منه . أما غير ذلك من المنتجات غير الزراعية فتخضع للشروط والمواصفات التي تقررها الجهات الإدارية المختصة تنفيذاً للقوانين الخاصة بها .

والهدف من تخويل وزير الاقتصاد سلطة فرض رقابة على بعض الصادرات المحافظة على صحة صادراتنا في الأسواق الخارجية بحيث لا يصدر منها إلا ما يطابق الشروط والمواصفات التي تضمنها الجهات المختصة . ولتحقق من توافر هذه الشروط والمواصفات في السلع الخاضعة للرقابة اشترطت المادة ٦ لتصدير هذه المنتجات الحصول على شهادة من الجهة الإدارية المختصة باستيفائها لهذه الشروط . وتصدر هذه الشهادة لمدة محددة تكون نافذة خلالها ويتمين الحصول على شهادة جديدة إذا لم تصدر البضاعة خلال المدة المشار إليها .

وخولت المادة ٧ من المشروع وزير الاقتصاد أن يحدد بقرار منه إجراءات معاملة الرسائل ونفسها وإخطار صاحب الشأن بالنتيجة والأوضاع الخاصة بالنظم من نتيجة الفحص وكيفية البت فيه وتحديد رسوم نظر على طلبات التصريح في التصدير أو الفحص أو النظم على ألا تتجاوز المبالغ المشار إليها في المشروع وكذلك تنظيم عمليات التصدير والإجراءات الواجب اتباعها في هذا الشأن .

ونصت المادة ٨ على قصر مزاولة التصدير على من كان اسمه مسجلاً بالمدن تلك بوزارة الاقتصاد كما حددت الأشخاص الذين لهم حق القيد في هذا السجل واستثنت من أحكامها من يقوم بتصدير سلع للاستهلاك الشخصي .

ونصت المادة ٩ من المشروع على أن تنظم بقرار من وزير الاقتصاد الأوضاع والإجراءات والمستندات الخاصة بالقيد والتجديد السنوي وتمديد بيانات السجل والنشاط والإلغاء . وكذلك رسوم القيد والتجديد السنوي وتمديد البيانات والصور المستخرجة على ألا تتجاوز الحد الأقصى المشار إليه في المادة .

ونصت المادة ١٠ على إلغاء القيد في حالتين : إذا فقد المصدر شرطاً من الشروط المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون أو إذا خالف أحكام القانون أو القرارات المنفذة له ولا يصدر قرار الإلغاء إلا بعد إعلان المصدر ليقدم أوجه دفاعه كتابة خلال ١٥ يوماً من تاريخ الإعلان .

ونصت المادة ١١ و ١٢ على العقوبات التي توقع على مخالفي أحكام المشروع كما نصت المادة ١٣ على إلغاء القوانين التي تنظم التصدير والتي حل محلها المشروع الحالي ونصت المادة الأخيرة على أن يعمل به في إقليم مصر بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .

وتتشرى وزارة الاقتصاد برفعه إلى السيد رئيس الجمهورية ، رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٩^(١)

في شأن شراء محصول قطن موسم ١٩٥٩ — ١٩٦٠

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المستور للوقت ؟

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؟

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٥٩ حتى ٣١ أغسطس سنة ١٩٦٠ تشتري لجنة القطن المصرية كل ما يعرض عليها من عقود أقطان موسم ١٩٥٩ — ١٩٦٠ بالأسعار الآتية :

عقد طويل التيلة بسعر ٦٩ ريالاً للقنطار .

عقد متوسط التيلة بسعر ٥٥ ريالاً للقنطار .

كما تشتري كل ما يعرض عليها من الأقطان الشمر تسليم الاسكندرية من محصول موسم ١٩٥٩ — ١٩٦٠ بالأسعار الآتية :

السكرنك رتبة جود / فولى جود بسعر ٦٩ ريالاً للقنطار .

الزوفى رتبة جود / فولى جود بسعر ٦٩ ريالاً للقنطار .

الجيزة ٣٠ رتبة جود بسعر ٥٩ ريالاً للقنطار .

الدندرة رتبة جود بسعر ٥٧ ريالاً للقنطار .

الاشمونى رتبة جود بسعر ٥٥ ريالاً للقنطار .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٨٩ مكرر الصاغر في ٥ سبتمبر سنة ١٩٥٩ .

وبصدر وزير الاقتصاد قراراً بتحديد أسعار باقي الرتب من هذه الأصناف .

مادة ٢ — صدر وزير الاقتصاد قراراً بتحديد أسعار أصناف القطن التي لم يرد ذكرها في المادة السابعة .

مادة ٣ — على وزير الاقتصاد تنفيذ هذا القانون وله إصدار القرارات اللازمة لذلك ، ويصل به في الإقليم المصري من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ صفر سنة ١٣٧٩ (٢ سبتمبر سنة ١٩٥٩) .

مذكرة إيضاحية

متابعة للسياسة القطنية التي سارت عليها الحكومة في السنوات الأخيرة من ضمان حد أدنى للأسعار يكون مجزياً للنتج : ترى هذه الوزارة أن تكون أسعار اللوسم (١٩٥٩ / ١٩٦٠) بمثابة لأسعار اللوسم الماضي .

إلا أنه إزاء ما لوحظ من ارتفاع أسعار صنف الثوب في السوق بحيث ساوت أسعار الكرنك بل وفاقها في كثير من الأحيان الأمر الذي يحصل انخفاض سعر الحد الأدنى للثوب عن الكرنك بخمسة ريالات أمر لا يتشعب مع الواقع بالإضافة إلى ما قد ينجم عنه من صعوبات لمليات تمويل هذا الصنف ، وتحقيقاً لرغبة طوائف التماثلين في القطن ، وأتخذت الوزارة مساواة أسعار الحد الأدنى للحدين الصنفين .

وقد أعدت الوزارة مشروع القرار الجمهوري بالتساوي المرافق الذي يرخص للجنة القطن المصرية في شراء كل ما يمرض عليها من عقود أقطان موسم ١٩٥٩ / ١٩٦٠ بالأسعار الآتية :

عقد طويل التيلة بسعر ٦٩ ريالاً للقطنار

عقد متوسط التيلة بسعر ٥٥ ريالاً للقطنار

وشراء كل ما يمرض عليها من البضاعة الحاضرة من أقطان الموسم المذكور ، وضمت المادة الأولى على تحديد أسعار شراء الأقطان الشر تسلم الاسكندرية على الوجه الآتي :

كرنك رتبة جود فولى جود بسعر ٦٩ ريالاً للقطنار

منوفى جود فولى جود بسعر ٦٩ ريالاً للقطنار

جيزة ٣٠ رتبة جود بسعر ٥٩ ريالاً للقطنار

دندرة رتبة جود بسعر ٥٧ ريالاً للقطنار

أشموني رتبة جود بسعر ٥٥ ريالاً للقطنار

وينص القرار على تخفيض وزير الاقتصاد تحديد أسعار باقي الرتب من هذه الأصناف بقرار يصدره .

كانغول المادة الثانية منه لوزير الاقتصاد إصدار قرار بتحديد أسعار أصناف القطن التي لم تذكر بالمادة الأولى .
وتتصرف وزارة الاقتصاد بعرض مشروع هذا القرار الجمهوري بقانون ، رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٩^(١)

بتمديد بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؟

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ؛
وعلى الرسوم بقانون رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٥٢ في شأن إصدار قرض لأداء ثمن الأراضي المستولى عليها وسنداته .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف إلى المادة ١١ من الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه بمبدأ (٢)
وقبل الفقرة الأخيرة منها الأحكام الآتية :

« وللمجلس الإدارة إذا رأى أن ثمن الأرض مقدراً بحسب التقييم المستحق للمالك طبقاً للمادة الخامسة لا يتناسب مع غلتها الحقيقية أن يقدر الثمن الذي يلزم به المنتفع على الأساس الأخير .
وتتم معانة الأرض وتقدير ثمنها الحقيقي بواسطة لجان ابتدائية يصدر وزير الإصلاح الزراعي التفيزي قراراً بتشكيلها . وتعرض قرارات هذه اللجان بمكتب الإصلاح الزراعي بالمنطقة المختصة ويقر صمدتها لمدة أسبوعين وللمنتفع صاحب الشأن أن يتظلم من قرار اللجنة خلال الأسبوعين التاليين أمام لجنة استئنافية تشكل من وكيل عام الإصلاح الزراعي رئيساً ومن مندوب عن مصلحة الأموال للقررة ومندوب عن مصلحة المساحة يختار كل منهما مدير المصلحة المختص وتصدر اللجنة الاستئنافية قرارها بعد فحص الموضوع ولها إجراء المعانة والاستعانة بمن ترى الاستعانة بهم من الإخصائين والفنيين .

(١) نصر بالجريدة الرسمية العدد ١٨٩ مكرر الصادر في ٥ سبتمبر سنة ١٩٥٩ .

وتعرض قرارات اللجان الابتدائية التي لم يتظلم منها في الجداد وكذا قرارات اللجنة الاستثنائية على مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، ويكون قرار مجلس الإدارة في هذا الشأن نهائياً وغير قابل للطعن فيه بأي طريق من الطرق ولا أمام أي جهة من جهات القضاء .

ويتحمل صندوق الإصلاح الزراعي الفرق بين قيمة التبرع المستحق للمساكن طبقاً للقاعدة الخامسة وبين الثمن الحقيقي مقدراً على الوجه المشار إليه وذلك في حالة خفض الثمن .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم المصري من تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

صدر بمراسلة الجمهورية في ٢٨ صفر سنة ١٣٧٩ (٢ سبتمبر سنة ١٩٥٩) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٩^(١)

بتمديد بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تكون الترتيبات في درجات الكلازين الفني العالي والإدري إلى الدرجة الثانية وما دونها ، وفي درجات الكلازين الفني المتوسط والكتابي بالأقدمية المطلقة في الدرجة وذلك طبقاً لقواعد الترقية بالأقدمية المنصوص عليها في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة .

مادة ٢ - يلغى كل ما يخالف أحكام المادة الأولى من نصوص القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم المصري اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ .

صدر بمراسلة الجمهورية في ٢ ربيع الأول سنة ١٣٧٩ (٥ سبتمبر سنة ١٩٥٩) .

(١) نص في الجريدة الرسمية العدد ١٨٩ مكرر «ب» الصادر في ٥ سبتمبر سنة ١٩٥٩ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥٩ (١)

بشأن تحديد مساحة الأراضي التي يمكن أن يملكها الأشخاص
الذين لهم أراضى في إقليمى الجمهورية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - لكل شخص أن يملك في أحد الإقليمين مساحة من الأرض وفق تحديد المادة الأولى من القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨ بالنسبة للمالك في الإقليم الشمالى أو المادة الأولى من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالنسبة للمالك في الإقليم الجنوبى .

مادة ٢ - للمالك في أحد الإقليمين حق الاحتفاظ بالحد القانونى في أحد الإقليمين أو في كليهما على أن لا تزيد المساحة عن الحد القانونى للإقليم الواحد وفق نسبة استحقاقه المثوية .

مادة ٣ - من احتفظ بنسبة مثوية في أحد الإقليمين يمكن أن يتمها من الإقليم الآخر وفق تحديد المادة الأولى من هذا القانون .

مادة ٤ - لا يجوز لمن سبق واحتفظ بالحد القانونى في أحد الإقليمين قبل نشر هذا القانون أن يبدله عن اختياره .

مادة ٥ - تخضع للاستيلاء الأراضى الزائدة عن الحد المعين في المادة الأولى من هذا القانون .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨ .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ربيع الأول سنة ١٣٧٩ (٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦٣ مكرر الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٩ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٥٩^(١)

بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما اترأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يضاف إلى المادة ٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه فقرة جديدة

نصها الآتي :

« كما يجوز تأجيل التجنيد بالنسبة إلى طلبة مراكز التدريب المهني في القوات المسلحة بشرط ألا تزيد سن الطالب خلال فترة التأجيل على ٢٦ عاماً ولا تتجاوز مدة التأجيل أربع سنوات » .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحمل به في الإقليم الجنوبي .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ ربيع الأول سنة ١٣٧٩ (١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩) .

مذكرة إيضاحية

لما كانت حاجة القوات المسلحة ماسة إلى الإفادة من طلبة مراكز التدريب المهني فيما درّبوا عليه فقد رُؤي حتى يتحقق الفائدة الموجودة أن يؤجل تجنيد من محل دوره منهم مدة أقصاها أربع سنوات على ألا تتجاوز سن الطالب خلال فترة التأجيل ٢٦ عاماً وقد اقتضى ذلك إضافة فقرة جديدة إلى المادة ٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ لإجازة هذا التأجيل للفترة المقولة التي يتم خلالها تدريب هؤلاء تدريباً كافياً .

ويتشرف وزير الحربية بعرض مشروع هذا القانون على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة وجاء الموافقة عليه .

(١) نصر بالجريدة الرسمية العدد ١٩٨ مكرر الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥٩ (١)

في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤٩
الحاس بتسجيل السفن التجارية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤٩ في شأن تسجيل السفن التجارية ؛

وعلى المرسوم الصادر في ١٥ من يناير سنة ١٩٥١ في شأن المياه الإقليمية المعدل بقرار رئيس
الجمهورية الصادر في ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٨ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالفقرة الثانية من المادة ١ وللادتين ١٦ و ٣٦ من القانون رقم ٨٤ لسنة
١٩٤٩ المشار إليه النصوص الآتية :« مادة ١ — فقرة ٢ — وتعني من التسجيل السفن التجارية المخصصة للصيد وسفن « غوت »
التزهة التي لا تزيد حمولتها الكلية على عشرة أطنان والتي لا تبحر عادة لمسافة أكثر من اثني عشر ميلا
بحرياً من الشاطئ وكذا « للواعين » و « البراطيم » و « الصنادل » و « الزوارق » و « القاطرات »
و « القوارب » و « الكراكات » و « قوارب النطاسة » وغير ذلك من المنشآت الساعمة التي
تعمل عادة داخل الليناء . »« مادة ١٦ — يجوز لصحبة اللواني وللثائر أن تصدر شهادة تسجيل مؤقتة تكون نافذة للفعول
لرحلة واحدة أو أكثر ولدة أقصاها ستة أشهر قابلة للتجديد إذا رأت إمكان استيفاء أو استكمال
الستندات المقدمة فيما بعد . »على أنه إذا لم تستوف الإجراءات والستندات المطلوبة لتسجيل السفينة خلال سنتين من تاريخ
صدور أول شهادة تسجيل مؤقتة تشطب السفينة من السجل . »« مادة ٣٦ — يعاقب بمرامة لا تتجاوز عشرين جنياً كل مالك أو مجهز أو ربان خالف أحكام
للواد ٩ و ١١ و ١٢ و ١٤ . »

(١) نقر بالمرقة الرسمية العدد ١٩٨ مكرر الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩ :

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحمل به في الإقليم الجنوبي من تاريخ نشره .
صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ ربيع الأول سنة ١٣٧٩ (١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩) .

مذكرة إيضاحية

في ١٤ من يوليو سنة ١٩٤٩ صدر القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤٩ في شأن تسجيل السفن التجارية وأعطى في مادته الأولى من التسجيل السفن التجارية ونحوها الزهة التي لا تزيد حمولتها السككية على عشرة أطنان والتي لا تبحر عادة لمسافة أكثر من ثلاثة أميال بحرية من الساحل، وهي المسافة التي كانت مخصصة في ذلك الحين للياه الإقليمية . وفي ١٥ من يناير سنة ١٩٥١ صدر مرسوم حدد البحر الساحلي بستة أميال بحرية وعُدل هذا للرسوم بقرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٧/٢/١٩٥٨ والذي جعل حدود البحر الساحلي اثني عشر ميلا بحريا ، وذلك قد اقتضى الأمر تعديل الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون على الوجه المبين بالمشروع للرافق ليشمل الإعفاء من التسجيل السفن التي لا تبحر عادة لأكثر من اثني عشر ميلا وهي المسافة المحددة الآن للبحر الساحلي .

ولما كانت المادة ١٦ من القانون قد حددت مدة نفاذ مفعول شهادة التسجيل المؤقتة برحلة واحدة ولدة أقصاها ستة أشهر ولم تجز تكرار إصدار هذه الشهادة إلا بترخيص من الوزير وقد أظهر العمل أن هذا الإجراء شكلي ويسبب تعطيل لبعض السفن ، فذلك قد رُوي تعديل المادة ١٦ يجعل شهادة التسجيل المؤقتة نافذة لرحلة أو أكثر ولدة أقصاها ستة أشهر قابلة للتجديد إذا رأت مصلحة الموانئ إمكان استيفاء أو استكمال المستندات المقدمة فيها بعد كاقضت في فقرة ثانية بأنه إذا لم تستوف الاجراءات والمستندات المطلوبة لتسجيل السفينة خلال سنتين من تاريخ صدور أول شهادة تسجيل مؤقتة تشطب السفينة من السجل .

ولما كانت المادة ١٤ توجب على مالك السفينة أو تجهزها أو ربانها إبلاغ مصلحة النقل أو مكتب التسجيل عند غرق السفينة أو إحراقها أو كسرهما أو ابتلاء العدو عليهما أو هلاكهما مع إعادة شهادة التسجيل لشطب السفينة من السجل كما أوجبت عليه هذا الإبلاغ كذلك في حالة انتقال ملكية السفينة لأجنبي إلا أن المادة ٢٦ التي أوردت عقوبة على مخالفة بعض مواد القانون لم تنص على عقوبة من يخالف حكم المادة ١٤ ؛ لهذا رُوي تعديل للمادة ٢٦ بإدراج للمادة ١٤ بين المواد التي ياتى على مخالفة حكمها .

وتتشرف وزارة الحربية برفع مشروع القانون المرافق مفرغاً في السفينة التي ارتآها مجلس الدولة إلى السيد رئيس الجمهورية للتفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩^(١)

بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩
بإصدار قانون العمل

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف فقرة أخيرة إلى المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ للشار إليه

نصها الآتي :

« ولا يسرى حكم المادة ٧٣ من القانون للرافق فيما يتعلق بمكافأة مدة الخدمة السابقة على العمل به إلا في حدود ما كان منصوصاً عليه في القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٤٦ وعلى أساس الأجر وقت انقضاء العقد » .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحمل به في إقليى الجمهورية من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ للشار إليه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ ربيع الأول سنة ١٣٧٩ (٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٩) .

مذكرة إيضاحية

كانت المادة ٣٧ من الرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردى المعمول به في الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة تنص على أنه إذا انتهى عقد العمل المحدد للمدة أو كان القسغ صادراً من جانب صاحب العمل في العقود غير المحددة المدة وجب عليه أن يؤدي إلى العامل مكافأة تحسب بالنسبة إلى العمال اللينين بالماهية الشهرية على أساس أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية بحيث لا تزيد المكافأة عن أجر سنة ونصف وتحسب بالنسبة إلى العمال الآخرين على أساس أجر عشرة أيام عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر خمسة عشر يوماً عن كل سنة من السنوات التالية بحيث لا يتجاوز المكافأة أجر سنة .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢١١ مكرر الصادر في أول أكتوبر سنة ١٩٥٩ .

وكانت للادة ١٤٥ من القانون رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٤٦ المعدول به في الإقليم النبالى تنص على أنه في حالة تسريح عمال الياومة يمنحون تمويضاً مساوياً لأجر شهر عن كل سنة من السنين الثلاث الأولى ولأجر نصف شهر عن كل سنة من سنوات الخدمة الباقية وفي حالة تسريح المستخدمين يمنحون تمويضاً مساوياً لأجر شهر عن كل سنة ، أى يكون التمويض في كلا الحالتين بدون حد أقصى .

وهدف للشرع إلى توحيد النص في إقليمى الجمهورية العربية المتحدة بما يكفل التسوية في المعاملة اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون الموحد مع الاحتفاظ بالحقوق المكتسبة لعمال الإقليمين فتصرف المكافأة عن المدة السابقة على الأساس الوارد في القانون رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٤٦ بالإقليم السورى وعلى أساس المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بالإقليم المصرى .

ولما كان نص المادة ٧٣ من قانون العمل الجديد قد تعارضت في شأنه التفسيرات بعضها مصدر طبقاً لما قصده المشرع وبعضها فسر على غير ما قصده المشرع ففسر بأن تصرف المكافأة على أساس مدة الخدمة كلها السابقة واللاحقة على العمل به طبقاً لأحكام القانون الجديد .

فذلك قد رؤى توضيح هذا القصد بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ٢ من قانون الإصدار تضى بعدم سريان حكم المادة ٧٣ من قانون العمل فيما يتعلق بمكافأة مدة الخدمة السابقة على العمل به إلا في حدود ما كان منصوباً عليه في المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٤٦ وعلى أساس الأجر وقت انقضاء العقد

وبدعى أن الأجر الذى يتخذ أساساً لحساب مكافأة نهاية الخدمة هو الأجر الذى يتقاضاه العامل وقت انقضاء العقد وقد رؤى النص على ذلك صراحة تلافياً لأى لبس .

وتتشرف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المركزية بمرسئ الشرع فى الصيغة التى وافق عليها مجلس الدولة ، رجا التدخل بإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٩^(١)

في شأن إقراض الجمعيات التعاونية لبناء المساكن في إقليمى الجمهورية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون الجمعيات التعاونية ؟

وعلى القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ بإعفاء الجمعيات التعاونية من بعض الضرائب والرسوم ؟

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٨ بتطبيق القانونين رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ و ١٢٨ لسنة ١٩٥٧

للمشار إليهما في إقليمى الجمهورية ؟

وعلى القانون الذى للممول به فى كل من إقليمى الجمهورية ؟

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؟

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — للحكومة أن تفرض الجمعيات التعاونية لبناء المساكن فى إقليمى الجمهورية أو أن تقدم ضماناتها للهيئات والمؤسسات العامة أو الخاصة التى تتفق معها على إقراض تلك الجمعيات وفق أحكام هذا القانون .

مادة ٢ — يكون إقراض الجمعيات المشار إليها وفقاً لشروط التالية :

(١) تكون الجمعية قد تعاقدت على شراء الأرض التى ستقام عليها اللباني وأجرت توزيعها على أعضائها .

(ب) تلزم الجمعية بإقامة الوحدات السكنية وفق النماذج والمواصفات والقياسات التى تمدها أو تمتدها من الناحيتين الهندسية والاجتماعية وزارات الشؤون البلدية والقروية والشئون الاجتماعية والعمل .

(ج) لا يزيد مبلغ القرض على ٧٠ ٪ من قيمة الأعمال المطلوب تمويلها ويحدد أقصى قدره ١٥٠٠ جنيه أو ١٥ ألف ليرة عن الوحدة السكنية الواحدة .

(د) تودع الجمعية لدى الجهة التى تعينها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مبلغاً يبادل الفرق بين مجموع تكاليف مقاييس النماذج التى ألزمت بها الجمعية وبين المبلغ المطلوب اقتراضه .

(هـ) يكون القرض بفائدة سنوية بسيطة بسعر ٣ ٪ يزداد فى حالة تأخير الوفاء إلى ٤ ٪ .

ويجوز لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أن تصرح للجمعيات بأن تقتصر طبقاً لأحكام هذا القانون بفائدة بسيطة أعلى سعراً ولا يقترب على هذا التصريح أى الزام على الحكومة بتحمل فرق سعر الفائدة .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢١٧ مكرراً «ج» الصادر فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٩ .

ويستهلك القرض في مدة تتراوح بين خمس سنوات وعشرين سنة .
(و) يكون ضمان القرض برهن تأميني من الرتبة الأولى على الباني ، وكذلك على الأرض مالم تكن محمية بحقوق عينية أخرى .

مادة ٣ — يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالاتفاق مع وزير الشؤون البلدية والقروية قراراً بتحديد نسبة مئوية من مجموع البالغ التي ستعرض للجمعيات سنوياً تخصص لطلبات القروض الخاصة بإنشاء وتمليك الشقق والطوابق ، ويخصص الباقي لطلبات القروض الخاصة بإنشاء وتمليك المساكن للمستفعة (الفيلات) .
ويتضمن هذا القرار قواعد الأسبقية في الحصول على القروض فيما بين كل نوع من نوعي الطلبات المشار إليها .

مادة ٤ — تخدم طلبات القروض من الجمعيات التعاونية إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، وتحدد في سجل خاص طبقاً لتاريخ تقديمها ، ثم تبحث بالاشتراك مع وزارة الشؤون البلدية والقروية ، مع استطلاع رأي الجهة المقرضة في المستندات المتعلقة بإبرام عقود القرض والضمان .
وعند الموافقة على الطلب تحدد وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مبلغ القرض الذي سيمنح للجمعية .

ويصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل قراراً في الطلب بقبوله أو إرجاء النظر فيه أو رفضه حسب الأحوال .

ويبلغ القرار إلى الجمعية الطالبة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره ويؤثر بمضمونه في سجل قيد الطلبات .

ويكون تقديم الطلبات وقيدها ولخصها والبث فيها طبقاً للإجراءات والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالاتفاق مع وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة ٥ — يستهلك أصل القرض أقساطاً سنوية متساوية مضافاً إليها الفوائد .
ويستحق القسط في أول يناير (كانون الثاني) من كل سنة ، على أن يبدأ استحقاق القسط الأول في أول شهر يناير التالي على مضي سنة من تاريخ تسلم المساكن بواسطة وزارة الشؤون البلدية والقروية طبقاً للمادة ٨ من هذا القانون .

مادة ٦ — يجب أن يتضمن عقد القرض البرم بين الجمعية والجهة المقرضة الشرطين التاليين :
(أ) تحديد نصيب كل عضو مستفيد من مجموع القرض ومن الأقساط السنوية المستحقة على الجمعية ، وتقرير حقه في أن يسدد نصيبه من القسط السنوي على دفعات شهرية متساوية إلى الجمعية أو إلى الجهة المقرضة مباشرة .

(ب) تنازل الجهة المقرضة عن حقوقها وضماناتها بالنسبة إلى العضو الذي يسدد نصيبه من القرض كاملاً قبل الأجل المحدد مع إعفائه من بدل التحويل والإخطار .
ويسرى هذان الشرطان على عقود القروض التي أبرمتها الجمعيات المشار إليها قبل العمل بهذا القانون .

مادة ٧ — لا يجوز صرف أية دفعة من مبلغ القرض ولا من المبلغ المودع من الجمعية طبقاً للفقرة (د) من المادة الثانية إلا بإذن كتابي من وزارة الشؤون البلدية والقروية .

مادة ٨ — تتولى وزارة الشؤون البلدية والقروية الاشراف على الأعمال الممولة بالقرض ومتابعة تنفيذها وتسلم الوحدات السكنية من الممول بعد انتهاء الأعمال . وهي التي تأذن بصرف الدفعات طبقاً للعادة السابقة تبعاً لتقديم تنفيذ الأعمال .

ولتدوّن الوزارة المذكورة دخول أما كن العمل والاطلاع على ما يروونه لازماً من مستندات ورسومات تحت يد الجمعية أو الممول وتتظلم قواعد الإشراف وتسلم الأعمال وصرف الدفعات بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة ٩ — يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل أن تتحمل عن الجمعيات كل أو بعض الفرق بين سر الفائدة المحدد بالفقرة (هـ) من المادة الثانية وبين سر الفائدة الأعلى الذي يتماقد عليه بموافقة الوزارة المذكورة ، وذلك في حدود الاعتماد الذي يدرج في ميزانيتها سنوياً لهذا الغرض .

مادة ١٠ — لا يجوز لأعضاء الجمعيات المشار إليها الذين انتفعوا بأحكام هذا القانون أو لورثتهم أن يجرّوا أى عمل قانوني من أعمال التصرف أو الإدارة في السكن التعاوني كالباع أو الايجار إلا وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل . وبعد موافقة مجلس إدارة الجمعية طبقاً لهذه القواعد .

ويقع باطلا كل عمل أو اتفاق يخالف هذه الأحكام مع حفظ حق الجمعية في الرجوع على العضو المخالف بالتعويض .

مادة ١١ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحمل به من تاريخ نشره ولوزراء الشؤون الاجتماعية والعمل والشؤون البلدية والقروية في إقليمى الجمهورية ، إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ ربيع الأول سنة ١٣٧٩ (٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٩) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٩ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩
بفرض ضريبة عامة على الإيراد

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور للوقت ؛

وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى
الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٦ فقرة سادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ للشار إليه
النص الآتي :

« أما باقي الإيرادات فتحدد طبقاً للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضرائب النوعية الخاصة بها
مع مراعاة خصم خسائر الاستغلال التجاري والصناعي من وعاء الضريبة العامة على الإيراد في سنة
تحققها دون غيرها من السنوات وعلى ألا يكون لنقل هذه الخسائر طبقاً للمادة ٥٧ من القانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ للشار إليه أثر عند تحديد وعاء الضريبة العامة .

مادة ٢ — يضاف إلى المادة ٧ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ للشار إليه بند جديد برقم (٥)
نصه الآتي :

« (٥) أقساط التأمين على حياة المول لمصلحة أو لمصلحة زوجته أو أولاده على ألا تجاوز
قيمة الأقساط ٥ ٪ من صافي الإيراد الكلي السنوي أو مائتي جنيه أيهما أقل » .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره
ولوزير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ ربيع الآخر سنة ١٣٧٩ (٦ أكتوبر سنة ١٩٥٩) .

مذكرة إيضاحية

تنفي للمادة ٦ فقرة سادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بأن تحدد باقي الإيرادات التي
تدخل في وعاء الضريبة العامة على الإيراد طبقاً للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضرائب النوعية

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢١٧ مكره «ج» الصادر في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٩ .

الحاصّة بها ولم تنظم المادة عند تحديد وعاء الضريبة العامة كيفية خصم خسائر الاستغلال التجاري والصناعي المقرر بالمادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من وعاء الضريبة العامة بما أثار خلافًا في الرأي في هذا الصدد .

فذلك رأى النص صراحة على مراعاة خصم خسائر الاستغلال التجاري والصناعي من وعاء الضريبة العامة سنة تخمّتها دون غيرها من السنوات وعلى ألا يكون لنقل هذه الخسائر طبقاً للمادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أثر عند تحديد وعاء الضريبة العامة وتضمنت ذلك للمادة الأولى من مشروع القانون للرافق باستبدال نص جديد بنص المادة ٦ فقرة سادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ .

وتشجيعاً على إقبال المواطنين على إبرام عقود التأمين على الحياة وتمشياً مع ما تجرى عليه أغلب الدول من إعفاء أقساط التأمين على الحياة من الضرائب رأى أن يخصم من الإيراد الخاضع للضريبة ما يكون للممول قد دفعه من أقساط التأمين على حياته لمصلحته أو لمصلحة زوجته وأولاده على ألا يتجاوز قيمة الأقساط ٥ ٪ من صافي الإيراد الكلي السنوي أو مائتي جنيه أيهما أقل ، وقد تضمنت ذلك المادة الثانية من المشروع للرافق بإضافة بند جديد برقم (٥) إلى المادة ٧ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ .

وأخيراً نعت للمادة الثالثة من المشروع على نشره في الجريدة الرسمية والعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره ولوزير الحزينة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

وتتشرف وزارة الحزينة بعرض مشروع القانون للرافق على السيد رئيس الجمهورية مفرعاً في العينة التي أقرها مجلس الدولة رجاء للواقعة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٩^(١)

بإستبدال لفظ « الشرطة » بلفظ « البوليس »

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة البوليس ، والقوانين المعدلة له ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٢٢ مكرر « ب » الصادر في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٩ .

وعلى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٨ بنظام كلية البوليس ، المعدل بالقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٨ ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

- مادة ١ — يستبدل بلفظ « البوليس » الوارد فى القانونين رقمى ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ و ١٢٥ لسنة ١٩٥٨ المشار إليهما — وفى جميع القوانين واللوائح والقرارات الأخرى لفظ « الشرطة » .
- مادة ٢ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويصدر به من تاريخ نشره .
- صدر برئاسة الجمهورية فى ١٠ ربيع الآخر سنة ١٣٧٩ (١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٩) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٩^(١)

بتعديل القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن قواعد التصرف بالمان
فى المقارات المملوكة للدولة والتزول عن أموالها المنقولة فى الإقليم المصرى

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن قواعد التصرف بالمان فى المقارات المملوكة للدولة والتزول عن أموالها المنقولة فى الإقليم المصرى ، والقوانين المعدلة له ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

- مادة ١ — يستبدل بنص المادة (١) مكرراً من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه النص الآتى:
- « مادة ١ مكرراً — استثناء من أحكام المادة الساجدة يجوز بقرار من الوزير المختص إهداء المطبوعات الحكومية المختلفة الخاصة بوزارته أو الهيئات التابعة له إلى المساهدين العلمى والحكومات والهيئات والأفراد وذلك مهما بلغت قيمة المطبوعات المهداة .
- كما يجوز إهداء أموال الدولة المنقولة بقرار منه وذلك فى حدود مائة جنيه فى السنة المالية .
- وتصدر القرارات المشار إليها بالنسبة إلى الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة من رئيسها »

(١) نص فى الجريدة الرسمية العدد ٢٣٥ الصادر فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٩ .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .
صدر براءة الجمهورية في ١٧ ربيع الآخر سنة ١٣٧٩ (١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٩) .

مذكرة إيضاحية

بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٥٨ صدر القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للدولة والتزول عن أموالها المنقولة في الإقليم المصري وتضمنت المادة الأولى منه أن التصرف في أموال الدولة الثابتة أو المنقولة يكون بناء على اقتراح الوزير المختص وبموافقة اللجنة المالية بوزارة الخزانة .

ثم صدر القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٨ بميزان لوزير التربية والتعليم — استثناء من أحكام المادة الأولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ — إهداء الكتب والطبوعات المختلفة إلى الهيئات والمعاهد العلمية والحكومات والأفراد بقرار منه مهما بلغت قيمة الكتب والطبوعات المهداة .

ولما كانت الحكمة التي من أجلها استثنى الشروع وزارة التربية والتعليم من القواعد العامة المنصوص عليها بالمادة الأولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه — تتوافر في حالات إهداء الطبوعات الحكومية في أية وزارة ويضاف إلى ذلك أنه غالباً ما يكون إهداء الطبوعات على أساس التبادل بين الحكومات أو الهيئات مما يؤدي إلى تحقيق أغراض علمية ودعائية طيبة .

لذلك وتماشياً مع مبدأ تبسيط الإجراءات وتحميل كل وزارة قسطها من المسؤولية في تقدير أساس الإهداء رؤى نغوبل الوزير المختص حق إهداء الطبوعات الحكومية الخاصة بوزارته أو الهيئات التي يشرف عليها إلى الهيئات والمعاهد العلمية والحكومات والأفراد مهما بلغت قيمة الطبوعات المهداة ورؤى أن يقتصر هذا الحق على الطبوعات التي تقوم الوزارات أو الهيئات بطبعها أما الكتب والمجلات التي تشتري بقصد الاستعمال فلا يسرى عليها هذا الحق .

ولما كانت المادة ١ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ قد جاءت عامة في ضرورة أخذ قيمة المال المتنازل عنه — مما ترتب عليه الرجوع إلى اللجنة المالية في حالات كثيرة — زهدية القيمة فقد رؤى تبسيطاً للإجراءات وتخفيفاً لأعباء اللجنة المالية في هذه الحالات جواز إهداء الوزير المختص لأموال الدولة المنقولة وذلك في حدود مائة جنيه في السنة المالية وذلك استثناء من حكم المادة (١) من القانون . كما نص في المشروع المرافق على صدور القرارات المشار إليها بالنسبة إلى الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة بقرار من رئيسها .

وتتشرف وزارة الخزانة برض مشروع القانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة ، رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٩^(١)

في شأن أملاك الدولة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

الفصل الأول

تصرف أملاك الدولة الخاصة ومشتملاتها

مادة ١ — أملاك الدولة الخاصة هي المقارات البنية وغير البنية والحقوق العينية غير المنقولة التي تخص الدولة بصفتها شخصاً اعتبارياً بموجب القوانين والقرارات النافذة سواء أكانت تحت تصرفها الفعلي أم تحت تصرف أشخاص آخرين .

مادة ٢ — تشتمل أملاك الدولة الخاصة على ما يلي :

- (١) الأراضي الأميرية (التي تكون رقبته للدولة) .
- (٢) المقارات المسجلة في السجلات العقارية أو دفاقر التملك باسم الدولة أو الخزينة .
- (٣) المقارات للقيدة في سجلات دائرة أملاك الدولة .
- (٤) المقارات للتروكة للرققة وهي التي تكون لجماعة ما حق استعمال ما عليها .
- (٥) الأملاك العامة التي زالت عنها صفة المنفعة العامة .
- (٦) المقارات المحولة وهي التي تحقق قانوناً محليتها والناتجة عن تركت لا وارت لها أو لها وارت لا تنطبق عليه قوانين التملك أو الناتجة عن إهمال استعمال الأراضي الأميرية خسر سنوات .
- (٧) المقارات التي تشتريها الدولة .
- (٨) الأراضي للوات والحالية .
- (٩) الجزر والأراضي التي تتكون بصورة طبيعية في المياه العامة .
- (١٠) الجبال والحراج والنايات والمقالع والمرامل غير المسجلة باسم الأفراد أو ليس لم عليها حق مكتسب بموجب القوانين النافذة .
- (١١) المقارات التي تقوّل للدولة بحكم القوانين النافذة .

(١) نصري بالجريدة الرسمية العدد ٢٣٥ الصادر في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٩ .

(١٢) جمع المقارات والأراضي التي لم يثبت ملكية أو تصرف الأفراد لها بسبب صحيح تجزئة القوانين النافذة قبل صدور هذا القانون .

مادة ٣ — تخضع الأراضي الأميرية التي تكون رقيتها للدولة لإشراف مؤسسة الإصلاح الزراعي وتطبق على هذه الأراضي القوانين المتعلقة بالتصرف بها .

الفصل الثاني

إدارة عقارات أملاك الدولة

مادة ٤ — إن الولاية على عقارات أملاك الدولة وصلاحيه إدارتها والدفاع عنها من اختصاص مؤسسة الإصلاح الزراعي باستثناء المقارات الحاضنة لولاية وزارة أو مؤسسة أخرى بموجب قوانين خاصة .

مادة ٥ — توضع الأنظمة المتعلقة بإصلاح واستثمار وتوزيع وبيع وتأجير عقارات أملاك الدولة بقرارات تصدر عن وزير الإصلاح الزراعي بعد موافقة مجلس إدارة مؤسسة الإصلاح الزراعي .

مادة ٦ — يجوز لوزير الإصلاح الزراعي بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة تخصيص بعض عقارات أملاك الدولة لوزارات الحكومة ومصالحها والمؤسسات العامة والهيئات العامة والمحلية بناء على طلب الوزير المختص وتعود المقارات المذكورة حكماً لإدارة أملاك الدولة عند زوال الناية التي جرى التخصيص من أجلها .

كما يجوز لوزير الإصلاح الزراعي أن يقرر بعد موافقة مجلس الإدارة إنشاء التخصيص المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة .

مادة ٧ — (١) تؤجر عقارات أملاك الدولة بمبالغ سنوية مقطوعة وفقاً للقواعد الواردة في الأنظمة المنصوص عليها في المادة الخامسة .

(٢) تفصل لجنة بقرار من مجلس إدارة مؤسسة الإصلاح الزراعي تتولى تقدير أجر مثل المقارات المستعمرة بدون عقد إيجار أو التي انتهت مدة عقد إيجارها كما تتولى تقدير قيمة أراضي الدولة التي شيد الأفراد عليها أبنية .

(٣) يجري تحصيل أجر للمثل أو القيمة من قبل وزارة الحزاة حسب الأصول المتبعة في جباية الأموال العامة ولا يقبل الطعن ضد تقرير اللجان بأجر المثل أو القيمة إلا أمام اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة ١٩ من القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨ .

ويجب أن يقدم الطعن خلال شهر من تاريخ التبليغ ويكون تقدير اللجنة القضائية لأجر المثل أو القيمة وفقاً للأحكام القانونية النافذة ويكون قرارها مبرماً غير خاضع لأي طريق من طرق المراجعة .

(٤) تعتبر من موارد مؤسسة الإصلاح الزراعي أجور وقيم عقارات أملاك الدولة باستثناء الموارد المتأتية من الأراضي المستفيدة من مشاريع الري والتجفيف والتي تبقى مخصصة لتمويل المشاريع الإنشائية وفقاً للأحكام القانونية الخاصة بذلك .

الفصل الثالث

الأمر القضائية والعقوبات

مادة ٨ — لا يحق أن يشغل عقار من أملاك الدولة الخاصة عند خاذه هذا القانون أن يستمر على إشاغله بعد إعداده بالطريق الإداري وفق أحكام المادة ٥٣١ من القانون المدني كما لا يحق لأحد أن يشغل مجدداً عقارات الدولة دون ترخيص من مؤسسة الإصلاح الزراعي .

مادة ٩ — ضمن كل مخالف لأحكام المادة السابقة بقرار من وزير الإصلاح الزراعي نصف بدل أجر مثل الأرض الذي تقلده مؤسسة الإصلاح الزراعي وتزال يده حالا عن الأرض . ويستبر القرار من جهة ضعف الأجر للثل من الإلزامات للدنية ويحصل هذا الأجر من المخالف وفق أحكام قانون تحصيل الاموال الأميرية ويصبح من موارد مؤسسة الإصلاح الزراعي . وعمل قرار وزير الإصلاح الزراعي بإزالة يد المخالف عن الأرض إلى سلطات الأمن لتنفيذه فوراً .

لا يمكن الاعتراض على قرار وزير الإصلاح الزراعي إلا أمام اللجنة القضائية للنصوص عليها في المادة (١٩) من قانون الإصلاح الزراعي ووفق أحكامها ويجب أن يقدم الطعن خلال شهر من تاريخ التبليغ ويكون قرار اللجنة مبرماً .

مادة ١٠ — يجوز للجنة التنفيذية للمؤسسة لإجراء التسوية على المخالفات .

مادة ١١ — لا يجوز لمن اكتسب حقاً عينياً على أرض من أراضي الدولة بطريق التوزيع أن يتخلل عن هذا الحق أو ينشئ على الأرض حقوقاً عينية لشخص آخر قبل مرور عشر سنوات على تسجيل المقاربات باسمه بالدوائر المقاربة بدون موافقة وزير الإصلاح الزراعي أو من ينوبه .

مادة ١٢ — يستثنى من حكم المادة السابقة الرهن لدى المصرف الزراعي ، وبشرط الوفاء بضمن الأرض كاملاً ولن تطبق عليه شروط التوزيع للنصوص عليها في الأنظمة المذكورة في المادة (٥) من هذا القانون ولا يجوز حجز هذا الثمن إلا تأمناً لاستيفاء ديون الدولة أو ديون الجمعية التعاونية التي يشترك فيها .

أما من اكتسب حقاً عينياً على أرض من أراضي الدولة بطريق البيع فلا يجوز بدون موافقة وزير الإصلاح الزراعي أو من ينوبه أن يتخلل عن هذا الحق أو ينشئ على الأرض حقوقاً عينية لشخص آخر قبل تسجيل المقاربات باسمه بالدوائر المقاربة وبشرط الوفاء بشئها كاملاً . ولا يجوز حجز هذا الحق إلا تأمناً لاستيفاء ديون الدولة .

مادة ١٣ — إن الحقوق التي تنشأ خلافاً لأحكام المادة السابقة باطلة ويحاقب كل موظف اشترك في تنظيم أو تصديق العقود التي تنشأ أو توثق فيها الحقوق المذكورة بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر .

مادة ١٤ — يجوز بقرار يصدر عن وزير الإصلاح الزراعي بعد موافقة مجلس إدارة مؤسسة

الإصلاح الزراعي إسقاط حقوق من حصل على عقار من أملاك الدولة عن طريق البيع أو التوزيع أو الإيجار إذا خالف الشروط العامة والخاصة .

ونفذ القرار عن طريق السلطة الإدارية ، على أنه يمكن الطعن في هذا القرار أمام اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة ١٩ من قانون الإصلاح الزراعي ويقدم الطعن خلال شهر من تاريخ التبليغ ويكون قرار اللجنة مبرماً .

وفي حالة تنفيذ القرار يكون لوزير الإصلاح الزراعي الحق في إعادة الأقساط المدفوعة من الشاري بعد مصادرة ٢٥٪ منها جزاء المخالفة ، خلاف ما يترتب من تعويضات للحكومة مقابل ما يكون قد لحق الأرض من أضرار نتيجة لمخالفة الشروط .

مادة ١٥ — تسقط حقوق الارتفاق والاستعمال والانتفاع على عقارات الدولة ولتقتضيات المصلحة العامة بقرار من وزير الإصلاح الزراعي بعد موافقة اللجنة التنفيذية للإصلاح الزراعي ولا يجوز الاعتراض على هذا القرار إلا أمام اللجنة القضائية المنصوص عليها في قانون الإصلاح الزراعي .

مادة ١٦ — يتم تحويل الأملاك العامة التي زالت عنها صفة المنفعة العامة إلى أملاك دولة خاصة بقرار من وزير الإصلاح الزراعي بعد موافقة وزير الأشغال العامة .

وتسجل العقارات المذكورة في الفقرة السابقة بالسجلات العقارية أو دفاتر التملك بالاستناد إلى القرار المذكور .

مادة ١٧ — في تحقيق المخالفات :

إن موظفي مؤسسة الإصلاح الزراعي وموظفي الحراج ورجال الشرطة وسائر رجال الضابطة العامة والموظفين الذين لهم الحق في تنظيم محاضر ضبط مكلفون في تحقيق المخالفات المرتكبة على أملاك الدولة سواء أ كانت متعلقة بهذا القانون أم في القوانين والقرارات النافذة الأخرى .
وتحقق هذه المخالفات بمحاضر ضبط ويحمل بهذه الضبوط ما لم يثبت عكسها كما يثبت هذه المخالفات بسائر البيانات الأخرى في حال عدم تنظيم ضبط بالمخالفة أو في حال عدم توافر الشروط القانونية بضبوط المخالفة .

مادة ١٨ — يحلف موظفو مؤسسة الإصلاح الزراعي الذين يعهد إليهم تحقيق هذه المخالفات أمام المحكمة الجزئية في المنطقة ، اليمين الآتية :
« أقسم بالله العظيم بأن أقوم بعمل يشرف وأمانة » .

مادة ١٩ — تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون ولاسيما القرار رقم ٢٧٥ تاريخ ١٩٢٦/٥/٥ والرسوم التشريعي رقم ٥ تاريخ ١٩٥٣/١/١٥ .

مادة ٢٠ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقليم السوري .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ربيع الآخر سنة ١٣٧٩ (١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٩) .

مذكرة إيضاحية

لقد كانت القوانين للنظمة لإدارة أملاك الدولة متعددة ومتداخلة في بعضها وأصبحت بحاجة للتعديل تنشياً مع القوانين التقدمية الحديثة التي صدرت في العهد الحاضر ذلك ما دعا لوضع قانون جديد يوحد القوانين السابقة المتفرقة ويسدل بعض أحكامها بحسب مقتضيات السلطة وإن أم الأمور التي تناولها مشروع القانون للرافق لهذه المذكرة هي :

١ — النص على حق المؤسسة بالاشراف على الأراضي الأميرية ضمن حدود القوانين المتعلقة بانصراف وهو أمر لم يكن منصوحاً عليه في أنظمة أملاك الدولة السابقة .

٢ — إعطاء مجلس إدارة المؤسسة صلاحية إنهاء تخصيص المقارات المخصصة للدوائر الرعية والجمليات ولم يكن هناك نص يوضح كيفية إنهاء التخصيص لذلك كان لابد في السابق من موافقة الجهة التي سبق أن خصص لها المقار قياساً على أن التخصيص نفسه يتم بموافقة الطرفين فانهلوه يتم بموافقتهم أيضاً وقد أعطيت هذه الصلاحية الآن لمجلس الإدارة تعديداً للجهة التي لها هذا الحق به راحة .

٣ — إعطاء الحق للمؤسسة باستيفاء أجور أراضي أملاك الدولة بمبالغ مقطوعة وجبايتها حسب أحكام قانون جباية الأموال العامة وذلك لتتخلص من أسلوب استيفاء أجور أملاك الدولة بطريقة التخمين للتجبة حتى الآن وقد نص للرسوم ١٢٠١ تاريخ ١٩٥٧/٤/٢٨ على وجوب تطبيق قاعدة تقدير أجور أملاك الدولة بمبالغ مقطوعة وتنظيم عقود إيجار بين أملاك الدولة والمستأجر ولكن للمستأجرين كانوا يتهربون من إجراء هذه العقود ليقوا تابعين لأصول التخمين الذي يسهل فيه التهرب من أداء حق الجزية على الوجه الصحيح .

٤ — إعطاء للمؤسسة الحق في تقدير قيم أراضي أملاك الدولة التي تجاوز عليها الأفراد البناء وتحصيل هذه القيم من قبل هذه الخزنة بطريقة جباية الأموال العامة وذلك لأن كثيراً من الأفراد تجاوزوا على أملاك الدولة بالبناء ورغم أنها استحصلت على أحكام يهدم هذه الأبنية إلا أنه ليس من المقبول تنفيذ هذا المدم وإغناء هؤلاء الملاحين دون سكن وكانوا رغم ذلك ورغم انذار الإدارة لا يسمون على تسوية أوضاعهم ، لذلك كان لابد من وضع مثل هذا النص لإنهاء القضايا التي هي من هذا النوع .

٥ — لقد أتى أصول الإيجار مع الوعد بالبيع نهائياً بإلغاء القرار ٢٧٥ .
لهذه الأسباب وضع مشروع القانون للرافق لهذه المذكرة .

قرارات رئيس الجمهورية

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤٥٦ لسنة ١٩٥٩ (١)

بإخضاع الشركات القائمة على التزامات للرافق العامة
لأحكام قانون النيابة الإدارية والمحاکم التأديبية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاکم التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة .

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات للرافق العامة والقوانين المدلة له ؛

قرر :

مادة ١ — تسرى أحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ للشار اليه على الشركات والهيئات القائمة على التزامات للرافق العامة طبقاً للقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقليم المصرى .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ صفر سنة ١٣٧٩ (٢٩ أغسطس سنة ١٩٥٩) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٥٩ (٢)

بتمديد بعض أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر
في ١٤ مارس سنة ١٩٥٦ بتنظيم بيع الملح وتداوله

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤ مارس سنة ١٩٥٦ بتنظيم بيع الملح وتداوله والقرارات المدلة له ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٩٠ الصادر في ٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩ .

(٢) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢١٥ الصادر في ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٩ .

قصر:

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٢ وبنس الفقرتين (ج، د) من المادة ٣ من قرار مجلس الوزراء المشار إليه النصوص الآتية :

« المادة (٢) :

لا يجوز بيع الملح أو طرحة أو عرته للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان من أحد الأنواع الآتية :

(١) ملح فاخر للمائدة ، ويجب أن يحتوي على الأقل على ٩٨ ٪ كلوريد صوديوم والباقي ماء ومواد أخرى قابلة للذوبان في الماء وغير ضارة بالصحة ويجوز أن يتضمن هذا الباقي مواد غير قابلة للذوبان في الماء مثل كربونات المنسويم كحادة محسنة لا تزيد على ١ ٪ على أن يبين ذلك على العبوة .

(٢) ملح ناعم للطعام ، ويجب ألا يقل ما يحتويه من كلوريد الصوديوم عن ٩٥ ٪ والباقي ماء ومواد أخرى قابلة للذوبان في الماء وغير ضارة بالصحة ويجوز أن يتضمن هذا الباقي مواد غير قابلة للذوبان في الماء بحيث لا تزيد عن ١ ٪

(٣) ملح خشن ، ويجب أن يحتوي على الأقل على ٩٤ ٪ كلوريد صوديوم والباقي ماء وأملاح غير ضارة بالصحة لا تتعدى نسبتها ٢ ٪ ويجب ألا تتعدى نسبة المواد غير القابلة للذوبان في الماء ١ ٪ ولوزير الصناعة إضافة أى مواد محسنة أخرى وتحديد مواصفات معينة لكل من أنواع الملح الثلاثة وذلك بقرار منه بعد الاتفاق مع وزير الصحة .

« المادة (٣) الفقرة ج :

ولا يجوز بيع الملح الخشن أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان معبأ في جوانات من الخيش عدا الملح المستعمل في الأغراض الصناعية فيجوز نقله من الملاحات إلى المصانع رأساً دون تعبئة في جوانات من الخيش .

« المادة (٣) الفقرة د :

ويجب أن يكون الوزن الصافي للكمية المباعة بالنسبة إلى النوعين الأولين من أحد الأوزان الآتية :

١ كيلو أو كيلو ٢ كيلو وبالنسبة للنوع الثالث ٥٠ أو ١٠٠ كيلو ويجب أن يوضع الوزن الصافي على العبوات مع اسم المبيع وعلامته التجارية إن وجدت .

مادة ٢ — تُلغى المادة ٤ من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤ مارس سنة ١٩٥٦ المشار إليه .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويحمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ ربيع الأول سنة ١٣٧٩ (٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٩) .

قرارات وزارية

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل :

قرار رقم ٢١ لسنة ١٩٥٩^(١)

في شأن توفير وسائل الاسعاف الطبية في أماكن العمل
تطبيقاً لقانون التأمينات الاجتماعية

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل للركزي

بعد الاطلاع على المادة ٣٨ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩؛
وعلى موافقة وزير الصحة المركزي؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة؛

قرر :

- مادة ١ — على صاحب العمل الذي يستخدم عشرة عمال إلى مائة عامل أن يعد في مكان العمل
قاعة للمرضى وكذلك صندوقاً للإسعافات الطبية حسب الأنموذج الموجود بالإدارة العامة للعمل بالأقليم
المصري ومديرية العمل بالأقليم السوري . مزوداً بالأدوية والأربطة وللطمرات الآتي بيانها :
- (١) عدد كاف لا يقل عن ١٢ من النيارات المقفلة صغيرة الحجم للإصابع .
 - (٢) عدد كاف لا يقل عن ٦ من النيارات المقفلة متوسطة الحجم للإيدي .
 - (٣) عدد كاف لا يقل عن ٦ من النيارات المقفلة كبيرة الحجم .
 - (٤) كمية كافية من القطن الطبي لا تقل عن ٢٠٠ جم في لفافات صغيرة وزن ٢٥ جم ولفافتين
من القطن زنة كل منهما ٥٠٠ جم لحشو وتثبيت الجبائر .
 - (٥) عدد كاف من الأربطة لا يقل عن ١٢ عرض ٧ سم .
 - (٦) عدد كاف من الأربطة لا يقل عن ١٢ عرض ١١ سم .
 - (٧) مشمع لساق في لفافات لا يقل عن ٤ ياردات عرض ١ سم .
 - (٨) كمية من محلول مركروكروم مائي ٥ في المائة لا يقل عن ١٠٠ جم .
 - (٩) كمية من محلول يود كحول ٢ في المائة لا يقل عن ١٠٠ جم .
 - (١٠) بودرة سلفا مقفلة في علبتين سعة كل منهما ١٠ جم متفحة النطاء لارش على الجروح .
 - (١١) قطرة سلفا ستاميد ١٠ في المائة مع بركاين ٢ في المائة (زجاجتين على الأقل سعة ٣٠ سم^٣
مع قطارة لكل) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٠٨ الصادر في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٩ .

- (١٢) محلول روح النوخادر العطري ١٠٠ جم في زجاجة ذات سدادة زجاجية .
- (١٣) جيرة توماس للفخذ مقاس متوسط وجيرة خشبية خلفية للساق وجيرة خشبية زاوية للذراع وجيرة خشبية كارب للساعد وجيرة خشبية للكف .
- (١٤) أربعة مثلكة لا يقل عددها عن ٦
- (١٥) دبائيس إنجليزية لا تقل عن ١٢
- (١٦) رباط لحبس الدم .
- (١٧) محلول يكر بونات السودا ٣ في المائة بكية لا تقل عن لتر .
- (١٨) محلول حمض البوريك للشعج بكية لا تقل عن لتر .
- (١٩) أنبوبة مرمم عيون حمض بوريك ١ في المائة .
- (٢٠) مرمم للحروق مركب على الأقل من اللواد التالية وبالكميات البينة أمام كل منها :
- مركروكروم ٢ جرام .
- سلفاديازين ٢٠ جرام .
- زيت سمك ١٠ جرام .
- فازلين ٢٠ جرام .
- لاتولين إلى ١٠٠ جرام .
- (٢١) قوط دمور أبيض مقاس ٧٠ X ٧٠ سم لا يقل عددها عن عشرة وذلك لإصابات الحروق .
- (٢٢) أدوية للانماش (نيكيتاميد قطن) .
- مادة ٢ — إذا زاد عدد عمال المؤسسة عن مائة وجب على صاحب العمل إعداد صندوق بذات الأصناف المشار إليها في المادة الأولى بحيث يخصص صندوق لكل مائة عامل أو كمور المائة ، كما يخصص صندوق لكل مجموعة يزيد عددها عن عشرة إذا كان العمل يجري في مناطق متباعدة وتزيد المسافة بين كل مجموعة وأخرى عن ٣٠٠ متر .
- مادة ٣ — على أصحاب الأعمال المشار إليهم في المادة الأولى أن يهدوا إلى شخص مسئول بإجراء الإسعافات الأولية للصباين في جميع أوقات العمل ويكون ذلك الشخص :
- (١) عاملا من بين عمال المنشأة يحمل شهادة من أحد المستشفيات المترقبها بأنه قد زاول أعمال الإسعاف وأنه قادر على القيام بها ، وذلك بالانشآت التي لا يزيد عدد عاملها عن مائة .
- (٢) ممرضا أو ممرضة تحمل شهادة للتدريس تتعرف بها وزارة الصحة وذلك في المنشآت التي يزيد عدد عاملها عن مائة .
- مادة ٤ — يستثنى من حكم المواد السابقة كل صاحب عمل أعد بمكان العمل عيادة طبية أو غرفة للإسعاف والقيارات تتوافر فيها الشروط الآتية :
- (أ) أن تكون مستوفاة للشروط الصحية .
- (ب) أن تكون تلك الغرفة أو العيادة في مكان مناسب يمكن وصول المصابين أو نقلهم إليه بسرعة وبسهولة .

(ج) ألا تزيد المسافة بين تلك الترفة وأقصى مكان للعمل عن ٣٠٠ متر ما لم تتوفر وسيلة النقل السريع للصاين كالسيارات أو غيرها .

(د) أن تتوفر عدد مناسب من التقاتل لنقل الصاين لمكان الإسعاف

(هـ) ألا تقل محتويات تلك الترفة أو العيادة من أدوات ومواد الإسعاف عن الكميات المناسبة لعدد العمال بحسب ما هو مبين في هذا القرار .

(و) أن تتوفر وجود ممرض أو ممرضة مرخص له بمزاولة المهنة في جميع أوقات العمل .

مادة ٥ — يجوز لمدير عام الإدارة العامة للعمل بالإقليم المصري ومدير العمل بالإقليم السوري أن يقر زيادة محتويات صندوق الإسعاف في بعض الصناعات التي تتطلب ذلك أو أن يشترط توفر وسائل معينة للإسعاف في حالة تطبيق المادة السابقة أو يقرر إيجاد صندوق للإسعاف في أي محل يقل عدد عماله عن عشرة إذا رأى ضرورة لذلك ويتضمن قراره بياناً بمحتويات هذا الصندوق .

مادة ٦ — يجب استكمال النقص في صناديق الإسعاف إذا قلت كمية أي صنف منه عن الحد المشار إليه في هذا القرار .

مادة ٧ — يجب وضع صناديق الإسعاف في أماكن مناسبة ونظيفة ومعدة دائماً للاستعمال وبسهولة الوصول إليها في كل وقت . وأن تعلق إعلانات بشكل ظاهر في أماكن العمل المختلفة مبيناً فيها محل وجود الصندوق واسم العامل المنوط به .

مادة ٨ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
تحريراً في ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٧٩ (١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٩) .

قرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٩^(١)

في شأن إجراءات عرض النزاع على لجنة التحكيم الطبي

والرسوم التي تحصل وتحديد الجهات النائية تطبيقاً لقانون

التأمينات الاجتماعية

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي

بعد الاطلاع على المادتين ٥٢ و ٥٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ،

وعلى قرار تعيين الجهات الإدارية المختصة بتطبيق قانون التأمينات الاجتماعية ،

وعلى موافقة وزيرى العدل والصحة المركزيين ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٠٨ الصادر في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٩ .

قصور :

مادة ١ — يحجر طلب التحكيم الطبي الذي يقدمه المؤمن عليه طبقاً للمادة ٥٣ من القانون المشار إليه على استشارة خاصة طبقاً للأنموذج المرفق لهذا القرار ويسلم بإرسال مكتب العمل المختص بالإقليم المصري ومديرية العمل بدمشق ومديريات الشؤون الاجتماعية والعمل بمحافظات الإقليم السوري أو يرسل بالبريد الموصى عليه .

مادة ٢ — على الجهة الإدارية المشار إليها في المادة السابقة قيد طلبات التحكيم في سجل خاص برقم تسلسل يبين فيه اسم المؤمن عليه والحالة المتنازع عليها ، ونتيجة التحكيم وتاريخ إخطار طرفي النزاع بها وأن تستوفي البيانات المبينة في استشارة طلب الإحالة إلى التحكيم الطبي .

مادة ٣ — يسقط الحق في طلب التحكيم في الحالات الآتية :

(١) إذا لم يتقدم المؤمن عليه بطلب التحكيم في المواعيد المقررة بالمادة ٥٢ من القانون المشار إليه .

(٢) إذا لم يرفق العامل الشهادات الطبية المؤيدة لطلبه .

(٣) إذا لم يرفق العامل ما يدل على توريد رسوم التحكيم المشار إليها في المادة التالية .

مادة ٤ — يؤدي رسم التحكيم بواقع ٢٠٠ قرش في الإقليم المصري ، أو ٢٠٠ ليرة في الإقليم السوري عن كل حالة تعرض على اللجنة ، وعلى طالب التحكيم أن يقدم ما يدل على توريد هذا الرسم لحزينة حكومية أو بحوالة بريدية لحساب الجهة الإدارية المذكورة عند تقديم الطلب .

مادة ٥ — على الجهة الإدارية للشار إليها في المادة الأولى أن تصرف للطبيب الذي ندبته لعضوية اللجنة مائة قرش أو عشر ليرات بمجرد وصول قرار اللجنة النهائي في موضوع النزاع . وإذا اخترك الطبيب التصرعي أو الطبيب الحكومي في اللجنة طبقاً لحكم المادة ١١ من هذا القرار صرف له مائة قرش أو عشر ليرات ، فإذا لم يشترك فيها أعادت الجهة الإدارية هذه القيمة لطالب التحكيم .

وتتحمل المؤسسة قيمة الرسوم المدفوعة في حالة صدور قرار اللجنة لصالح المصاب .

مادة ٦ — إذا كان العامل طالب التحكيم غير قادر على أداء قيمة الرسم وكانت المعاهة مسداً بوجودها وانحصر الخلاف في درجتها ، جاز تكليف المؤسسة بأداء تلك القيمة على أن تخصمها بعد ذلك مما يستحقه العامل إذا اتضح من قرار التحكيم أنه لم يكن محقاً في منازعته .

مادة ٧ — على الجهة الإدارية أن تطلب أوراق المصاب من المؤسسة فور استلامها طلب التحكيم ، وعلى المؤسسة أن توافيها بالأوراق المطلوبة في موعد غايته أسبوع واحد على الأكثر .

مادة ٨ — ترسل الجهة الإدارية المذكورة جميع الأوراق إلى لجنة التحكيم الطبي المختصة فور استلامها أوراق المصاب من المؤسسة .

مادة ٩ — على الطبيب الذي تدببه الجهة الإدارية المذكورة في لجنة التحكيم الطبي أن يحدد موعد انعقاد اللجنة في ظرف أسبوعين على الأكثر من تاريخ ورود الأوراق إليه . وأن يحضر عضو اللجنة

والعامل للصاب والمؤسسة بذلك للوعد بكتاب موسى عليه أو برقيا قبل لليعاد القى يحده بثلاثة أيام على الأقل .

مادة ١٠ — يكون توقيع القمص الطبي على السامل للصاب في مقر رئيس لجنة التحكيم المختصة أو في مكان وجود العامل إذا أثبتت بشهادة طبية عدم قدرته على الانتقال — وفي هذه الحالة تبلغ الجهة الإدارية رئيس اللجنة بذلك المكان .

وإذا كان مكان وجود العامل غير القادر على الانتقال لمقر اللجنة المختصة وأقاماً في دائرة اختصاص لجنة تحكيم أخرى ، وجب على الجهة الإدارية تحويل النزاع إلى اللجنة الواقع في دائرتها مكان وجوده .

مادة ١١ — إذا اختلفت أعضاء اللجنة ، تبين إخطار الطبيب الشرعى المختص ، أو طبيباً حكومياً في الجهات المشار إليها في المادة ١٥ ، ويكون رأيه في هذه الحالة مرجحاً .

على أن تعقد اللجنة التالية في موعد لا يجاوز سبعة أيام على الأكثر ، من تاريخ هذا الإخطار . ويعتبر مفتش الصحة ، أو أى طبيب تابع لأى مصلحة حكومية طبيباً حكومياً في حكم هذه المادة .

مادة ١٢ — يجوز لطرفي النزاع تقديم بيانات أو مستندات أخرى إلى رئيس لجنة التحكيم حتى اليوم السابق على موعد انعقاد اللجنة .

مادة ١٣ — يجب أن يكون قرار اللجنة مسيئاً وعليها أن تثبت في محضرها الرأى المخالف .

مادة ١٤ — ترسل اللجنة قرارها مع جميع الأوراق الخاصة للجهة الإدارية المختصة المشار إليها في المادة الأولى التى تقوم بإبلاغ طرفي النزاع بهذا القرار مع بيان ما يترتب عليه من التزامات قانونية قبلهما .

مادة ١٥ — تعتبر جهات نائية محافظات البحر الأحمر ، وسينا ، والغرب والجنوب في الاقليم المصرى .

مادة ١٦ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية . ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٧٩ (١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٩) .

قرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٩^(١)

في شأن تنفيذ حكم المادة ١٠٦ من قانون التأمينات الاجتماعية

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي

بعد الاطلاع على المادة ١٠٦ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩؛
وعلى ما اقترحه اللجنة المؤقتة المشكلة بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٥٩ للاعداد لتنفيذ قانون التأمينات
الاجتماعية ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

الباب الأول

في البيانات الخاصة بالأجور والاعتراكات

مادة ١ — على كل صاحب عمل تسرى عليه أحكام القانون أن يرسل إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية بياناً بأجور عماله واشتراكاتهم الشهرية بما فيهم المتدرجون ومن يعملون تحت الاختبار وذلك على الاستمارة رقم (٢) المرافقة آنموذجها لهذا القرار .

وترسل هذه الاستمارة من أصل وصورة لأول مرة خلال الحصة عشر يوماً الأولى من تاريخ خضوع صاحب العمل لأحكام القانون ثم بعد ذلك مرة واحدة كل سنة خلال الحصة عشر يوماً الأولى من شهر يناير .

ويعني من إرسال الاستمارة المذكورة لأول مرة كل صاحب عمل سبق له الانضمام إلى أحد صندوق مؤسسة التأمين والادخار للعالم تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٥ .

مادة ٢ — على كل صاحب عمل تسرى عليه أحكام القانون أن يستوفي بيانات الاستمارة رقم (٢ مكرر) المرافقة آنموذجها لهذا القرار ، بدلاً من الاستمارة رقم (٢) سالقة الذكر بالنسبة إلى عماله الذين يقتصر اشتراكهم في المؤسسة على تأمين إصابات العمل وهم العمال الذين يشتغلون في أعمال عرسية مؤقتة كأعمال المقاولات والتراجل والأعمال الموسمية والنسجن والتفريغ .

وترسل هذه الاستمارة إلى المؤسسة من أصل وصورة عن كل عملية على حدة قبل التاريخ المقرر لبدء العمل بثلاثة أيام على الأقل .

مادة ٣ — على المؤسسة أن تعيد إلى صاحب العمل صورة الاستمارة رقم (٢) أو صورة الاستمارة رقم (٢ مكرر) حسب الأحوال موقفاً عليها منها وتخزومة بنماذجها وذلك بمجرد مراجعتها والتأكد من استيفاء جميع البيانات الواردة بها .

(١) نمر بالجريدة الرسمية العدد ٢٢٣ الصادر في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٩ .

الباب الثاني

في البيانات والأرقام الخاصة بأصحاب الأعمال والعمال

مادة ٤ — على كل صاحب عمل تسرى عليه أحكام القانون أن يرسل إلى المؤسسة عن كل عامل من عماله الاستارة رقم (١) المرافق أنموذجها لهذا القرار مصحوباً بها :

(١) شهادة ميلاد العامل أو مستخرج رسمي منها أو أى مستند رسمى آخر مما أشير إليه في المادة ١٠ من هذا القرار أو الاستارة الخاصة بطلب تقدير السن المشار إليه في المادة ١١ حسب الأحوال .

(ب) خمس صور فوتوغرافية حديثة للعامل مقاس ٢ × ٣ سم منها صورتان تلتصق إحداها على أصل الاستارة (١) والثانية على صورتها أما الثلاث صور الأخرى تفرق بالاستارة داخل مطروف يوضع عليه اسم العامل ورقه في الاستارة رقم (١) .

(ج) طابع المؤسسة الخاص وهو مقابل ثمن البطاقة وصورتها وقيمتها ٢٠٠ مليم في الإقليم الجنوبي وليرتين في الإقليم الشمالى .

مادة ٥ — تحمل الاستارة رقم (١) السابق إرسالها إلى مؤسسة التأمين والادخار للعمال تطبيقاً لأحكام القانون ١٩٤١ لسنة ١٩٥٥ عمل الاستارة رقم (١) المشار إليها بالمادة السابقة .

ويسرى صاحب العمل من إرسال الاستارة رقم (١) بالنسبة إلى عماله الذين يقتصر اشتراكه في المؤسسة بالنسبة إليهم على تأمين إصابات العمل .

مادة ٦ — ترسل الاستارة رقم (١) من أصل وصورة وكذلك مرققاتها المشار إليها في المادة ٤ مرة واحدة خلال شهر من تاريخ خضوع صاحب العمل لأحكام القانون .

وبالنسبة إلى كل عامل يلتحق بخدمة صاحب العمل بعد ذلك فترسل الاستارة رقم (١) الخاصة به ومرققاتها خلال أسبوع من تاريخ التحاقه بالعمل سواء كان ذلك الالتحاق نهائياً أم تحت الاختبار أو للتدرج .

مادة ٧ — على المؤسسة أن تמיד إلى صاحب العمل صورة الاستارة رقم (١) موقفاً عليها منها وغنومة بختامها وذلك بمجرد مراجعتها والتأكد من استيفاء جميع البيانات الواردة بها .

مادة ٨ — على المؤسسة أن تعطى أرقاماً متتابعة لأصحاب الأعمال بمجرد اشتراكهم فيها ، وعليها أن تحتفظ كل صاحب عمل برقه وذلك بإثبات الرقم الخاص به في المكان المخصص له في صورة أول استارة رقم (٢) أو في صورة أول استارة رقم (٢ مكرر) حسب الأحوال .

مادة ٩ — على صاحب العمل أن يعطى أرقاماً متتابعة للعمال الموجودين في خدمته عند بدء خضوعه لأحكام القانون ثم للعمال الذين يدخلون في خدمته بعد ذلك ولا يجوز إعطاء عامل جديد رقماً سبق إعطاؤه لعمال ترك خدمة صاحب العمل لأى سبب من الأسباب . ويجب عند إعطاء الأرقام للشار إليها اعتبار المنشأة وقروعا وحدة واحدة إذا كانت هذه الفروع موجودة في الإقليم ذاته .

وعليه إخطار المؤسسة برقم كل عامل من عماله بإثبات ذلك الرقم في المكان المخصص له في أصل وصورة أول استارة رقم (٢) وذلك بالنسبة إلى العمال الموجودين في خدمته عند بدء خضوعه لأحكام

القانون وأما بالنسبة إلى العمال الذين ينتهقون بخدمته بعد ذلك ، فتحتم الإخطار برقم كل عامل منهم بإثبات ذلك الرقم في المكان المخصص له في أصل وصورة الاستشارة رقم (١) .
ولا يسرى هذا الالتزام بالنسبة إلى أصحاب الأعمال فيما يتعلق بهائم الذين يقتصر اشتراكهم في المؤسسة بالنسبة إليهم على تأمين إصابات العمل .
وعلى صاحب العمل أن يذكر في جميع المكاتبات المتعلقة بتنفيذ أحكام القانون الأرقام الخاصة به وبعماله موضوع المكاتبة أو بأحدهم .

الباب الثالث

في كيفية إثبات تاريخ الميلاد

مادة ١٠ — على كل عامل أن يقدم إلى صاحب العمل عند بدء انضمامه إلى المؤسسة وخلال المهلة المقررة في المادة ٦ من هذا القرار شهادة ميلاده أو مستخرجاً رسمياً منها أو بطاقة إثبات الشخصية أو أى مستند رسمى آخر موضح فيه تاريخ الميلاد .
وعلى صاحب العمل أن يرسل إلى المؤسسة المستند الدال على تاريخ ميلاد العامل مراعاتاً للاستشارة رقم (١) الخاصة به .
وعلى المؤسسة أن تتيح للمستند الدال على تاريخ ميلاد العامل بعد ختمه بختم المؤسسة إلى صاحب العمل مراعياً له شهادة باعتقاد تاريخ الميلاد وعلى صاحب العمل الاحتفاظ بتلك الشهادة في ملف العامل وورد للمستند إلى العامل .
ولا تسرى أحكام هذه المادة على العمال الذين يقتصر الاشتراك عنهم في المؤسسة على تأمين إصابات العمل .
مادة ١١ — إذا تضرر على العامل إثبات تاريخ ميلاده طبقاً لما هو وارد في المادة السابقة فيجب عليه إخطار صاحب العمل بذلك لإجراء تقدير سنه بمعرفة طبيب المؤسسة وذلك على الاستشارة رقم (٤) للرافق أعوذجها مع هذا القرار .
وعلى صاحب العمل أن يرسل إلى المؤسسة هذه الاستشارة بعد لصق صورة العامل عليها وذلك مع مراعاة الأحكام وللواعيد المقررة في المواد ٤ و ٥ و ٦ .

الباب الرابع

في بطاقة التأمين

مادة ١٢ — يجب أن تتضمن بطاقة التأمين المشار إليها في المادة ٨١ من القانون المشار إليه جميع البيانات الواردة بالاستشارة رقم (٥) المرافق أعوذجها مع هذا القرار .
وعلى المؤسسة أن تقوم بملء البيانات الواردة في البطاقة المذكورة من واقع الاستشارة رقم (١) وأن ترسل البطاقة ومورتها إلى صاحب العمل خلال شهر من تاريخ اعتمادها للاستشارة المذكورة .
وعلى صاحب العمل تسليم البطاقة إلى العامل مقابل إصاله خلال أسبوع من تاريخ وصولها إليه من المؤسسة والاحتفاظ بصورة البطاقة والايجاد في ملف خدمة العامل لديه .
مادة ١٣ — يجب على كل من صاحب العمل والعمال إخطار المؤسسة بكل تعديل يطرأ على

البيانات الواردة ببطاقة التأمين لاتخاذ اللازم . ولا يجوز لأى منها إجراء أى تعديل فى تلك البيانات بمجرد قمتها .

مادة ١٤ — إذا فقد العامل بطاقة تأمينه أو جزءا منها ، وجب عليه إخطار المؤسسة بذلك بموجب كتاب يرفق به :

(أ) مستخرج رسمى من إبلاغ قسم البوليس أو إدارة الشرطة عن فقد البطاقة أو جزء منها .
(ب) ثلاث صور حديثة للعامل مقاس ٢ × ٣ سنتيمتر فى حالة الفقد الكامل للبطاقة أو فى حالة فقد الجزء الذى يحمل صورة العامل .

(ج) مقابل ثمن البطاقة أو الصورة وقيمتها ١٠٠ مليم فى الإقليم الجنوبى وليرة واحدة فى الإقليم الشمالى .

مادة ١٥ — تسمى أحكام المادة السابقة فى حالة فقد صاحب العمل بصورة بطاقة تأمين أحد عماله أو جزء منها .

مادة ١٦ — للمؤسسة أن تطلب من العامل أو صاحب العمل أصل أو صورة البطاقة المفقودة حسب الأحوال وعليه موافاة المؤسسة بها بمجرد طلبها .
وعلى المؤسسة إصدار البطاقة الجديدة أو صورتها وتسليمها لطلبها .

الباب الخامس

فى كيفية حساب الاشتراكات وتسديدها

مادة ١٧ — تحسب الاشتراكات بالنسبة إلى كل عامل على حدة عند بدء انضمامه إلى المؤسسة لغاية أول يناير التالى ثم بعد ذلك فى أول يوم من شهر يناير من كل سنة .

ويتم هذا الحساب على أساس أجره طبقاً لما هو وارد فى المادة ٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أن تربط العلاوات من واقع المتوسط الشهرى لما تقاضاه العامل منها فى السنة الميلادية السابقة وإذا لم يكن العامل قد سبق اشتغاله منه كاملة حسبت العلاوات على أساس المتوسط الشهرى لما تقاضاه منها خلال مدة اشتغاله .

وبالنسبة إلى العامل الذى يلتحق بالعمل بعد تاريخ بدء سريان القانون على صاحب العمل فيكون حساب المالة (الممولة) أو الوهبة الخاصة به على أساس متوسط ما يتقاضاه مثيله فى نفس المنشأة .
مادة ١٨ — تستحق تأدية الاشتراكات بالنسبة إلى العمال الواردة أسلأؤم فى الاسئارة رقم (٢) شهرياً ومؤخراً

ويستحق الاشتراك عن كامل الشهر الذى تبدأ خلاله خدمة العامل كما لو كان قد التحق بالعمل فى أول يوم من ذلك الشهر .

ولا يستحق أى اشتراك عن الشهر الذى تنتهى خلاله خدمة العامل كما لو كان قد ترك الخدمة فى آخر يوم من الشهر السابق .

مادة ١٩ — تستحق تأدية الاشتراكات بالنسبة إلى العمال الذين يقتصر اشتراك صاحب العمل فى المؤسسة بالنسبة إليهم على تأمين إصابات العمل دفعة واحدة ومقدماً على أن يتم تسديدها قبل التاريخ المحدد لبدء العمل .

ومع ذلك يجوز لمجلس إدارة المؤسسة أن ينظم بقرار يصدره بأغلبية ثلثي أعضائه تأدية تلك الاشتراكات على أكثر من دفعة واحدة بالنسبة إلى كل أو بعض الصليات التي تزيد مدتها عن ستة أشهر .

مادة ٢٠ - في حساب الاشتراك الذي يستقطع من أجر كل عامل وكذلك في حساب اشتراكات صاحب العمل بالنسبة إلى كل نوع من أنواع التأمين على حدة تهمل كسور المليم أو الخمسة القروش السورية إن قلت عن النصف وإلا فتعبر .

مادة ٢١ - على كل صاحب عمل أن يرسل إلى المؤسسة خلال الخمسة عشر يوماً الأول من كل شهر الاستاتارة رقم (٣) المرافق أعوذجها لهذا القرار من أصل وصورة موضحاً به مجموع عدد عماله وإجمالي الاشتراكات الخاصة بكل نوع من أنواع التأمين على حدة طبقاً لآخر استاتارة رقم (٢) أو طبقاً لآخر استاتارة رقم (٣) حسب الأحوال مع بيان أرقام العمال الذين التحقوا بخدمته خلال الشهر السابق والاشتراكات الواجب تسديدها عنهم وكذا أرقام العمال الذين تركوا خدمته خلال ذلك الشهر والاشتراكات الواجب استنزائها عنهم .

مادة ٢٢ - على كل صاحب عمل تسديد الاشتراكات للمستحقة للمؤسسة تطبيقاً لأحكام القانون بالعملة المقررة في الإقليم التابع له وذلك إما بشيك على أحد البنوك أو بحالة بريدية أو بإصلاح إيداع في حساب للمؤسسة في البنك الذي تعينه له .
ويجب إرفاق السداد بالاستاتارة رقم (٣) سالفة الذكر بالنسبة إلى كل صاحب عمل تسرى عليه أحكام المادة ١٩ .

مادة ٢٣ - على المؤسسة أن تعيد صورة الاستاتارة (٣) بعد توقيعها وختمها بخاتمها وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ السداد إذا كانت قيمة الاشتراكات للسددة تطابق قيمة الاشتراكات المطلوبة .
مادة ٢٤ - إذا تبين لأي من أصحاب الشأن وجود خطأ مادي في حساب الاشتراكات فيجب على المؤسسة اتخاذ اللازم لتصحيحه وإقتضاء الفرق أو تأديته فوراً لأصحاب الشأن وذلك دون الإخلال بأحكام الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨ .

الباب السادس

في إثبات الاشتراكات وصرف للبالغ للستحة

الفصل الأول

في إثبات اشتراكات تأمين الشيخوخة في بطاقة التأمين

مادة ٢٥ - يجب على المؤسسة في حالة تأمين الشيخوخة أن تمد خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء كل سنة مالية بياناً بالبالغ الآتية لكل عامل على حدة :

- (أ) قيمة الأجر خلال السنة للتأمين .
- (ب) قيمة الاشتراكات المستقطعة من أجر العامل خلال تلك السنة .
- (ج) قيمة اشتراكات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة خلال تلك السنة .

(د) إجمالى حصة العامل الشخصية في تأمين الشيخوخة في نهاية السنة بما فيها نصيبه من القوائد .
 (هـ) إجمالى الناتج من اشتراكات صاحب العمل المخصصة لتأمين الشيخوخة في نهاية السنة بما فيها نصيبه من القوائد .
 ويرسل هذا البيان من أصل وصورة إلى صاحب العمل بعد تأكد المؤسسة من تسوية حساب اشتراكاته حتى نهاية السنة المالية السابقة .
 وعلى صاحب العمل تسليم أصل هذا البيان للعامل ولحق صورته في المكان المخصص له بصورة بطاقة تأمين العامل المحفوظة لديه .
 وعلى العامل لصق أصل هذا البيان في المكان المخصص له في بطاقة تأمينه .

مادة ٢٦ — عند انتقال العامل إلى خدمة صاحب عمل آخر ، تلزم المؤسسة بإثبات رصيد حساب العامل في تأمين الشيخوخة من واقع بطاقة تأمينه لدى صاحب العمل الأول في بطاقة تأمينه لدى صاحب العمل الآخر .

وعلى كل من العامل وصاحب العمل الأول تسليم المؤسسة أصل وصورة بطاقة التأمين التي يتم تسويتها طبقاً لما تقدم وعلى المؤسسة حفظها في ملف خدمة العامل لدى صاحب العمل الأول .

مادة ٢٧ — للعامل الحق في الاطلاع على صورة بطاقة تأمينه المحفوظة لدى صاحب العمل وذلك مرة واحدة كل سنة في اللوائح وطبقاً للتعليمات التي يصدرها صاحب العمل في هذا الشأن ويطلقها في مكان ظاهر بمحل العمل .

الفصل الثاني

في إخطار المؤسسة بانتهاء خدمة العامل

مادة ٢٨ — على كل صاحب عمل أن يخطر المؤسسة بانتهاء خدمة كل عامل من عماله الواردة أحكامهم في الاستشارة رقم (٢) ساقطة الذكر .

ويتم هذا الإخطار بموجب الاستشارة رقم (٦) المرافق أمودجها مع هذا القرار والتي تحرر من أصل وصورة وترسل هي وصورتها مع صورة بطاقة العامل لدى صاحب العمل إلى المؤسسة خلال خمسة عشرة يوماً على الأكثر من تاريخ ترك الخدمة .

وعلى صاحب العمل في حالة وجود نزاع بينه وبين العامل أو في حالة مباشرة العامل لحقوقه طبقاً لأحكام المادة ٧٥ من قانون العمل أن يوضح ذلك بالاستشارة المذكورة كما يجب عليه أن يذكر كذلك الأسباب الأخرى البينة بالمادة ٧٦ من قانون العمل والتي قد تمتع من صرف الأموال للمستحقة أو فرق المكافأة المنصوص عليه في المادة ٩٣ من قانون التأمينات الاجتماعية إلى العامل .

وتعتبر البيانات الواردة في هذه الاستشارة حجة على صاحب العمل ومبرمة له ولا تكون المؤسسة مسئولة عن أى مبلغ يصرف خطأ استناداً إلى البيانات المشار إليها .

الفصل الثالث

في صرف تأمين الشيخوخة عند انتهاء خدمة العامل

مادة ٢٩ — على العامل عند طلب صرف المستحق له وفقاً لأحكام المادة ٥٩ من القانون أن يقدم

إلى المؤسسة أحد المستندات الآتية حسب الحالة أو صورة فوتوغرافية منه :

- (أولاً) شهادة من الوحدة المجند بها في حالة فسخ عقد العمل بسبب تأدية الخدمة العسكرية .
- (ثانياً) عقد الزواج بالنسبة للعاملات اللاتي يستغلن بسبب الزواج .
- (ثالثاً) شهادة ميلاد الطفل بالنسبة للعاملات اللاتي يستغلن بسبب إنجاب الطفل الأول على أن يرفق بها شهادة إدارية تثبت أن للولود هو الطفل الأول .
- (رابعاً) تأشيرة من وزارة الداخلية بالإذن له بمغادرة البلاد نهائياً .

(خامساً) مستند رسمى تعتمد المؤسسة يثبت خروج العامل نهائياً من نطاق تطبيق القانون كمنتهك من صحيفة القيد بالسجل التجارى أو شهادة من الفرقة التجارية أو من اتحاد الصناعات في حالة مزاوله للعامل عمل تجارى أو صناعى لحسابه الخاص كصاحب عمل أو شهادة إدارية تثبت قيام العامل بالعمل في الزراعة أو عقد ملكية سيارة أجرة مرفق بها مستند يثبت قيام العامل نفسه بقيادتها ، وللمؤسسة رفض اعتماد أى من هذه المستندات إذا ثبت قيام العامل بالعمل في منشأة حررت عنه فعلاً الاستنارة رقم (١) المشار إليها في هذا القرار .

ويجوز للمؤسسة طلب أصل المستند لمراجعته على الصورة الفوتوغرافية وإعادته إلى صاحب الشأن .

مادة ٣٠ — إذا كان العامل قد باشر حقوقه طبقاً لأحكام المادة ٧٥ من قانون العمل فيجب عليه أن يقدم إلى المؤسسة صورة من الحكم الذى يثبت انتهاء خصومته مع صاحب العمل قبل صرف الأموال المستحقة له .

مادة ٣١ — عند طلب الصرف وفقاً لأحكام المادة ٦٢ من القانون يجب تقديم شهادة لإثبات التمثيل المستمر من مكتب التوظيف والتخديم المختص التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على النموذج الذى تمده لهذا الغرض الوزارة المذكورة .

الفصل الرابع

في صرف المبالغ المستحقة في تأمين الشيخوخة في حالة وفاة العامل أو مجزؤه

مادة ٣٢ — في حالة وفاة العامل يجب على المستحقين المنصوص عليهم في المادة ٨٩ من القانون أن يقدموا إلى المؤسسة شهادة وفاة العامل أو مستخرجاً رسمياً منها وكذلك شهادة إدارية تثبت إعالة التوفيق ولم ودرجة قرابتهن له وأن البنات والأخوات منهم غير متزوجات وذلك طبقاً للنموذج الذى تمده المؤسسة لهذا الغرض .

فلذا كان بين المستفيدين أو الأشخاص المشار إليهم قصر أو محجور عليهم تقديم صورة من الحكم الصادر بتعيين الوصى أو القيم وتودع أنصبة القصر من الأموال المستحقة في الجهة التى تعينها المحكمة المختصة.

مادة ٣٣ — للمؤسسة صرف أنصبة الباقين وكامل الأهلية من المستحقين دون انتظار الإجراءات الخاصة بالصيانة أو القوامة على القصر والمحجور عليهم .

كما يجوز في حالة وجود ولى شرعى على القصر أن تصرف أنصبتهم إليه مع إخطار نيابة الأحوال الشخصية المختصة بذلك .

الفصل الخامس

في صرف المبالغ المستحقة في تأمين العجز والوفاة

مادة ٣٤ — على طالب معاش العجز أن يقدم للمؤسسة خلال المدة المنصوص عليها في المادة ٦٩ من القانون يطلب ترتيب المعاش القدر مرقفاً به المستندات المؤيدة لطلبه .
وعليه أن يقدم لإجراء الفحص الطبي لإثبات عجزه أو تقدير درجته أو إعادة ذلك التقدير بمعرفة طبيب المؤسسة بمجرد استدعائه لهذا الغرض طبقاً للوائح المقررة بالمادة ٨٦ من القانون .

مادة ٣٥ — على المستحقين في معاش الوفاة أن يقدموا إلى المؤسسة جميع المستندات المشار إليها في المادة ٣٢ من هذا القرار مرقفاً لها شهادات ميلاد الأولاد أو الأخوات وكذا الشهادات الدالة على عجزهم الجسدي أو العقلي عن الكسب أو الشهادات الدالة على قيد الأولاد بصفة منتظمة في المعاهد الدراسية أو الجامعية .

مادة ٣٦ — على المستحقين المشار إليهم في المادة السابقة أن يقدموا للمؤسسة في أول يناير من كل عام شهادة إدارية على النموذج الذي تصده المؤسسة لهذا الغرض تثبت أنهم ما زالوا على قيد الحياة وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٩٦ من القانون .

الفصل السادس

في صرف المبالغ المستحقة في تأمين إصابات العمل

مادة ٣٧ — تصرف للمعونة الدالة المنصوص عليها في المادة ٢٨ من القانون بمعرفة مكتب المؤسسة المختص .
كما يجوز صرفها بمعرفة صاحب العمل في الحالات وبالترتيب والأوضاع التي ينظمها قرار من مجلس إدارة المؤسسة .

وعلى المصاب في جميع الأحوال أن يقدم تذكرة العلاج التي تمدها للمؤسسة لهذا الغرض لإثبات ما يتقاضاه من معونة مالية عليها وأن يوقع عليها بإستلام كل دفعة من تلك المعونة ، كما يوقع على الكشف الذي تصده المؤسسة لهذا الغرض .

مادة ٣٨ — على المصاب في حالة فقد تذكرة العلاج أن يقدم لمكتب المؤسسة المختص بطلب بدل فاقد منها وعليه أن يوقع على البديل بما يفيد استلامه لما سبق صرفه إليه من معونة مالية .

مادة ٣٩ — على المصاب في حادث وقع خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه أن يبلغ جهة البوليس أو الشرطة المختصة وأن يحضر مذكرة أو محضراً بالحادث وأن يخطر صاحب العمل برقه وتاريخه .

وعليه أن يطلب من صاحب العمل إخطار المؤسسة بالإصابة وإثباته وتمتدحه وتاريخ المحضر أو مذكرة البوليس أو الشرطة في الإخطار المنصوص عليه في المادة ٣٩ من القانون . وعلى المصاب أن يوقع مع صاحب العمل على الإخطار المذكور — إذا سمحت حالته بذلك .

وفي حالة رفض صاحب العمل الإخطار عن الإصابة فللمصاب أن يتقدم مباشرة لمكتب المؤسسة المختص ويخطر به إصابته ورقم وتاريخ المخضر أو مذكرة البوليس أو الشرطة بشأنها وعليه أن يوقع بنفسه ذلك الإخطار بعد استيفاء بياناته طبقاً للأعوانج التي تعده المؤسسة لذلك .

مادة ٤٠ — على المصاب الذي يعمل لدى صاحب عمل غير مشترك في المؤسسة ورفض الإخطار عن الإصابة أن يبلغ جهة البوليس أو الشرطة المختصة وأن محرر محضراً أو مذكرة بذلك ثم يتقدم إلى مكتب المؤسسة المختص ويخطر به إصابته ورقم وتاريخ مذكرة أو محضر جهة البوليس أو الشرطة. وعليه كذلك أن يوقع بعد استيفاء بياناته على الإخطار طبقاً للأعوانج التي تعده المؤسسة لهذا الغرض متى سمحت حالته بذلك .

مادة ٤١ — على المصاب بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بالقانون أن يقدم لصاحب العمل شهادة من الطبيب الذي اكتشف المرض مبيناً فيها اسم المرض المني وما إذا كان مدرجاً بالجدول المذكور ، وعلى صاحب العمل إرفاق تلك الشهادة بالإخطار الذي يرسله إلى المؤسسة ، وفي حالة اكتشاف المرض بمعرفة الطبيب الذي يهد إليه بالفحص الطبي الدوري طبقاً لأحكام المادة ٤٣ من القانون فعلى الطبيب المذكور أن يؤشر بذلك على الإخطار بالإصابة إلى جانب توقيع صاحب العمل .

مادة ٤٢ — على المصاب أن يتقدم للفحص الطبي بمعرفة طبيب المؤسسة لإببات عجزه المتخلف وتقدير درجته .

مادة ٤٣ — يتبع في صرف معاش الوفاة إلى المستحقين ذات الإجراءات للنصوص عليها في المواد ٢٥ و ٢٦ .

الباب السابع

في الأحكام الخاصة بالأعمال المرضية للوقت

مادة ٤٤ — مع مراعاة أحكام القرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ في شأن بيان طريقة وشروط حساب الأجر في تأمين إصابات العمل بالنسبة إلى عمال الزراعة والعمال الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة يجب على كل مقاول موافاة المؤسسة عند انتهاء العملية بالبيانات اللازمة لتسوية حساب الاشتراكات المستحقة .

مادة ٤٥ — على صاحب العمل أو المقاول أن يرسل الإخطار للنصوص عليه في المادة ٧٧ من القانون بالبريد للوصى عليه مع علم الوصول إلى المركز الرئيسي للمؤسسة بالقاهرة بالنسبة إلى إقليم مصر وإلى فرع للمؤسسة الرئيسي بدمشق بالنسبة إلى إقليم سورية .

وإذا عهد المقاول بتنفيذ العمل إلى مقاول من الباطن وجب عليه أن يضمن الإخطار المشار إليه في الفقرة السابقة اسم المقاول من الباطن وعنوانه ونوع العمل ومكانه والتواريخ للقررة لبدء العمل ونهايته كما يجب أن يرسل ذلك الإخطار قبل التاريخ المحدد لبدء العمل بثلاثة أيام على الأقل .

مادة ٤٦ — على صاحب العمل الذي يقتصر اشتراكه في المؤسسة بالنسبة إلى عماله على تأمين

إصابات العمل أن يخطر المؤسسة خلال الحصة عشر يوماً الأولى من كل شهر بكل تنوير يطرأ على عدد العمال أو أجورهم خلال الشهر السابق وذلك بموجب كشف يوضح فيه أسماء وأرقام العمال موضع التنوير وتاريخ دخول أو خروج أو تعديل أجر كل منهم وقيمة الأجر الشهري الأصلي وللعدل .

الباب الثامن

أحكام عامة

مادة ٤٧ — على صاحب العمل غير المشترك في كل أو بعض أنواع التأمين أن يقدم بياناً بأسباب ذلك على النموذج الذي تعدده المؤسسة لهذا الغرض .

مادة ٤٨ — على كل صاحب عمل أن يوافي المؤسسة عند بدء اشتراكه بنموذج من توقيعه أو توقيع الأشخاص المسؤولين الذين يلزم بكل ما قد يترتب على أية مكتبة موقفاً عليها منهم فيما يتعلق بتنفيذ أحكام القانون .

وبالنسبة لمن لا يوقعون بلضامهم فتعين عليهم إعداد أختام خاصة بهم وموافاة المؤسسة بنماذج هذه الأختام تدأمام للكتب الفرعي المختص وعلى رئيس ذلك للكتب التأشير بما يفيد بأن الختم قد تم أمامه .

مادة ٤٩ — يتم إثبات نماذج التوقيعات أو الأختام للشار إليها في اللادة السابقة على البطاقة التي تعددها المؤسسة لهذا الغرض .

وعلى أصحاب الأعمال إخطار المؤسسة فوراً بكل تنوير يطرأ على هذه التوقيعات (أو قد الأختام أو استبدال غيرها بها) وإلا أخلت مسئولة المؤسسة عما يقع نتيجة لتخلف عن ذلك الإخطار .

مادة ٥٠ — على كل صاحب عمل أن يخطر المؤسسة بأى تنوير يطرأ على نوع النشاط الذي يزاوله وذلك خلال الحصة عشر يوماً التالية لتوقيع ذلك التنوير .
ويكون الإخطار بكتاب موسى عليه يوضح طبيعة التنوير وتاريخ حدوثه .

مادة ٥١ — إذا كانت مكافآت نهاية الخدمة لدى أى صاحب عمل تؤدي وفقاً لفقود عمل فردية أو مشتركة أو لوائح أو نظم معمول بها أو بمقتضى قرارات هيئات تحكم فيجب على صاحب العمل موافاة المؤسسة بنسخة منها بالبريد المسجل خلال شهر من تاريخ سريان القانون عليه أو خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إقرار العمل بمثل هذه الأنظمة بعد ذلك .

مادة ٥٢ — على العامل في حالة اشتغاله لدى أكثر من واحد من أصحاب الأعمال المشتركين في المؤسسة أن يخطرهما بذلك بكتاب موسى عليه مع علم الوصول خلال شهر على الأكثر من تاريخ سريان القانون عليه أو تاريخ التحاقه بالعمل لدى أكثر من واحد من أصحاب الأعمال .

مادة ٥٣ — تكون مصاريف إرمال الأموال المستحقة على حساب مستحقها .

مادة ٥٤ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليمى الجمهورية من تاريخ نشره .

محرراً في ٢٦ ربيع الأول سنة ١٣٧٩ (٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٩) .

بيان للسادة المحامين

لما كان تخفيض تكاليف المعيشة بالنسبة للسادة الزملاء من الموضوعات التي توليها العناية خاصة حتى تتوفر الحاجيات بأسعار مناسبة توفيرا لأسباب الرخاء فقد قلنا بالسعي لدى بعض المحلات التجارية وغيرها في هذا الشأن .
وإن كنا قد اتينا مع بعضنا إلى منح السادة الزملاء خصما على مشترياتهم إلا أن الجهود مبذولة للحصول على الزيد من هذه الامتيازات في شئ مطالب الحياة
هذا ونود أن توجه النظر إلى أن الخصم المقرر يتم فوراً من الثمن على قسيمة المشتريات .
وسيلن تبعاً عن أسماء المحلات التجارية وغيرها التي ننهي معها إلى الحصول على امتيازات .
وقد اشترطت هذه المحلات لإمكان عمل الخصم أن يقدم العضو بما يثبت شخصيته .
وفيما يلي بيان بأسماء المحلات التجارية التي أصبح الموضوع منها متنياً ، والتي يمكن التعامل معها من الآن مبنياً قيمة الخصم الذي يمكن أن يتم على كل سلعة .
والله ولي التوفيق .

بيانه المحلات :

شركة بيع المصنوعات المصرية وفروعها :

- ٣٪ على الأصناف المسعرة ٥٠٪ على باقي الأصناف في أقسام الأقطان والمفروشات والحردوات
- ٥٪ على جميع أصناف باقي الأقسام مسعرة وغير مسعرة .
- ١٥٪ على أصناف التبغ .

محلات محمد نور سالم انحصاني أصواف البدل بميدان الأوبرا والسكة الجديدة بالقاهرة :
٥٪ على جميع الأصناف .

الصبرليات :

صيدلية كليوباتره الجديدة ١٤١ شارع محمد فريد الواجهة من شارع الساحة باب اللوق
بالقاهرة :

- ١٥٪ على الأدوية المستوردة .
- ١٩٪ على الأدوية المحلية .
- ٢٥٪ على الأدوية التركيب .

صيدلية الاتسكخانة بالقاهرة :

- ١٢٪ على جميع المشتريات .

صيدلية فؤاد الأول بشارع ٢٦ يوليو :

- ١٢ر٥٪ على الأدوية المستوردة وأدوات الزينة المستوردة .

١٦ ٪ على الأدوية المحلية وأدوات الزينة المحلية .
٢٠ ٪ على الأدوية التركيب .

صيدلية وصنى ٤٢ شارع رشدى أمام عمر افندى بالقاهرة :

١٥ ٪ على الأدوية المستوردة .
١٦ ٪ على الأدوية المحلية .
٢٥ ٪ على الأدوية التركيب .
١٠ - ٢٠ ٪ على أدوات الزينة .

صيدلية كاظم (١) ميدان العتبة بالقاهرة :

١٥ ٪ على كافة أنواع الأدوية المستوردة والمحلية .

صيدلية وديع الجديدة ٣٧ شارع الروضة بالقاهرة

١٠ ٪ على كافة أنواع الأدوية للمستوردة والمحلية والتركيب وجميع أصناف الكاليات .

صيدلية المدينة ٩ شارع زكى بالتوفيقية بالقاهرة :

١٦ ٪ على الأدوية المستوردة .
٢٠ ٪ على الأدوية المحلية .
٣٠ ٪ على الأدوية التركيب بالنسبة لسر الصيدليات الأخرى .
٢٠ - ٣٠ ٪ على الروائع وأدوات الزينة ولوازمها .

صيدلية جمعية الإسعاف العام الأهلية بالقاهرة :

١٠ ٪ على الأدوية المستوردة .
١٥ ٪ على الأدوية المحلية والتركيب .

صيدلية ناردى الجديدة ٥٢ شارع الموسكى بالقاهرة بميدان العتبة :

١٦ ٪ على الأدوية المستوردة .
٢٠ ٪ على الأدوية المحلية .
٢٥ ٪ على الأدوية التركيب .

صيدلية حلى ٣٣ شارع وزارة الزراعة بالقلى :

١٥ ٪ على الأدوية الجاهزة .
٥٠ ٪ على الأدوية التركيب .

صيدلية الشفا بأشمون :

١٥ ٪ على الأدوية المستوردة .
١٩ ٪ على الأدوية المحلية .
٢٥ ٪ على الأدوية التركيب .

المحكمة

مجلة قضائية شهرية

نشرها نقابة المحامين

رئيس

سنة ١٩٥٩

السنة الأربعون

العدد

الرابع

قال تعالى : « يُشِيتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ
الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ، وَيُعْزِلُهُ اللَّهُ
الظَّالِمِينَ ، وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ » .

(فرقان كرم)

جميع المقالات سواء أكانت خاصة بتحرير المحكمة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحكمة وتحررها بدار النقابة بشارع رمسيس رقم ٥١ بالقاهرة

بيان

نشرنا في هذا الممد الأحكام والأبحاث والقوانين والقرارات الآتية :

- عدد
- ٣١ حكما صادرا من قضاء محكمة النقض الجنائية
- ١٥ حكما صادرا من قضاء محكمة النقض المدنية
- ١٢ حكما صادرا من قضاء المحكمة الإدارية العليا
- (مجلس الدولة)
- ١ حكم صادر من قضاء محاكم الجنايات
- ١ حكم صادر من قضاء الأحوال الشخصية
- ٤ أحكام صادرة من قضاء المحاكم التجارية
- (قضاء الجنيح)
- ١ حكم صادر من قضاء المحاكم الابتدائية
- (القضاء المدني)
- ٢ حكمين صادرين من قضاء المحاكم الابتدائية
- ١ حكم صادر من قضاء المحاكم
- (قضاء الجنيح)
- ١ حكم صادر من قضاء المحاكم الجزئية
- (القضاء المدني)
- ٢ حكمين صادرين من قضاء المحاكم الجزئية

* * *

الشهر العقاري والتوثيق :

خواطر في نظام الملكية والائتمان العقاري — للدكتور حسن الأحموني الهامى — والدير السابق
للتفتيش التنى للشهر العقاري .

حق الاستئناف بين الإبقاء والإلغاء — للأستاذ على منصور الهامى .

المصلحة في القضاء الجنائى — للدكتور روف عبيد — الأستاذ بكلية الحقوق بجامعة عين شمس .
البيوع البحرية — للدكتور على جمال الدين عوض — مدرس القانون التجارى والقانون البحرى
بكلية الحقوق بجامعة القاهرة .

سلطة محكمة الاستئناف في وقف التناز العجل — سندها ومداها في نطاق المادة ٤٧٢ مرافعات —
للأستاذ محمود كامل الهامى .

قرار مجلس نقابة المحامين بجلب — المتعلق بمشروع إلغاء محاكم الاستئناف الصادر في ٢٣ يناير
سنة ١٩٦٠ .

* * *

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن امتداد للوعد المحدد في المادة ٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ص ١٣٣

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٩ بتعين المساحة التي تزرع قحاً في سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ الزراعية . ص ١٣٣

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٩ بتطبيق أحكام قانون المؤسسات العامة في إقليمى الجمهورية . ص ١٣٤

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم ملك الأراضى الصحراوية . ص ١٣٥

قرارات رئيس الجمهورية العربية المتحدة :

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧٨٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن تحديد الملاوة الإضافية التي يتقاضاها من يقوم من القضاة ومن في حكمهم في أى من إقليمى الجمهورية بالعمل في الإقليم الآخر . ص ١٣٩

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٩٢٤ لسنة ١٩٥٩ بإلحاق ديوان الموظفين برئاسة الجمهورية . ص ١٣٧

قرارات وزارية :

وزارة الاقتصاد :

قرار رقم ٧٢٤ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء سجل المستوردين . ص ١٣٨

قرار رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصدير . ص ١٤٢

قرار رقم ٧٣١ لسنة ١٩٥٩ بشأن السجل للنصوص عليه في المادة ٣ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية . ص ١٥٢

قرار رقم ٧٣٢ لسنة ١٩٥٩ بتعديل أحكام القرار رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٧ ببيانات الدفتر للشار إليه في المادة ٣١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية . ص ١٥٣

قرار رقم ٧٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتعديل القرار الوزاري رقم ٧٢٤ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء سجل للمستوردين . ص ١٥٤

قرار رقم ٧٥٦ لسنة ١٩٥٩ بتعديل القرار الوزاري رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصدير . ص ١٥٥

وزارة الخويز :

- قرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بتعديل الفقرة الأخيرة من المادة ٣٥ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الحقيق وصناعة الحيز . ص ١٥٦
- قرار رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٩ بتعديل المادة ٣ من القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم ضرب وتداول الأرز الشعير والأرز الأبيض . ص ١٥٦
- قرار رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٩ بتعديل المادة ٩ من القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم ضرب وتداول الأرز الشعير والأرز الأبيض . ص ١٥٧
- قرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٣ وللمادة ١٩ وللمادة ٣٨ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الحقيق وصناعة الحيز . ص ١٥٧

وزارة الزراعة :

- قرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٩ بتعديل للمادة الرابعة من القرار الوزاري الصادر في ٣١ سبتمبر سنة ١٩٥٥ بتنظيم إنتاج بذرة القطن المدة للتقاوى وتعليها وتداولها والاتجار فيها . ص ١٥٩
- قرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٩ باستثناء بعض الجهات من أحكام القانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٩ بتحديد للمساحة التي تزرع الحبا في سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ الزراعية . ص ١٦٠

استفتاء

للسادة المحامين والمشتغلين بالقانون

يتردد تفكير حول إلغاء حق الاستئناف وقصر التقاضي على درجة واحدة ، ولما كان الأمر يعنى كافة المشتغلين بالقانون ، ومن الصالح أن يصدر الرأى فيه — له أو عليه — عن دراسة عامة ، فقد قرر مجلس النقابة بجلسته المنعقدة فى يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٩ إجراء استفتاء بين المحامين والمشتغلين بالقانون لترفع النتيجة إلى المختصين .

ويسعد المجلس أن يتلقى كل رأى موجزاً أو مفصلاً وترسل الآراء إلى نقابة المحامين فى مدى شهر ويكتب على المطلوب :
« حق الاستئناف » .

مجلس النقابة

قضاء المحكمة النيابية

(رئاسة وعضوية السادة الأستاذة حسن داود ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد وأحمد زكي كامل ومحمود حلي خاطر المستشارين) .

١٢١

٣ نوفمبر سنة ١٩٥٨

دفاع . حضور الماي . إجراءات المحاكمة . بطلانها .
تعارض مصلحة المتهمين يستلزم فصل دفاع كل منهم عن
الآخر . اكتفاء المحكمة بمبلغ واحد منهم فيما يجب
إجراءات المحاكمة .

المبدأ القانوني

إذا كانت الدعوى العمومية رفعت على
الطاعن وآخرين بتهمة أنهم شرعوا في قتل
الجنبي عليه مع سبق الاصرار والترصد بأن
أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية فاصدين قتله
فأحدثوا به الاصابات المييتتين بالتقرير الطبي،
وقد حضر للدفاع عن المتهمين جميعا محام واحد
أقام دفاعه على أن الجنبي عليه أصيب من عيار
واحد، وتبين من التحقيق التي أجرته المحكمة
أن الطاعن هو الذي أطلق العيار الذي أصاب
الجنبي عليه، وأما الأعيرة التي أطلقها الباقر
إنما أطلقوها للإرهاب وجاه التقرير الطبي
الشرعي مؤيداً لهذا النظر، فأثبت أن الجنبي
عليه أصيب من عيار ناري واحد، واستبعد
الحكم طرفي سبق الاصرار والترصد، ودان

الطاعن بتهمة الشروع في القتل، وقضى ببراءة
الباقرين، فإنه يبين مما تقدم أن مصلحة المتهمين
في الدفاع متعارضة، فقد تقتضى أن يكون
لأحدهم دفاع يلزم عنه عدم محبة دفاع الآخر،
بحيث يتعذر على محام واحد أن يرافع عنهم
معاً، مما كان يتعين معه أن يتولى الدفاع عن
كل منهم محام خاص به، فإذا كانت المحكمة
قد اكتفت بمداافع واحد عنهم جميعاً، فإنها
تكون قد أخطأت خطأ يعيب إجراءات
المحاكمة مما يستوجب نقض الحكم .
(القضية رقم ٧٠٩٩ سنة ٢٨ ق) .

١٢٢

٣ نوفمبر سنة ١٩٥٨

حكم . البيانات الواجبة في نيب الأحكام . بيان
الواحدة للنتيجة للقوة البيان الكافي . مثال في
جرعة إخفاء أشياء مسروقة . للادة ٤٤ مكررة
عنوان . للادة ٣١٠ إجراءات .

المبدأ القانوني

إذا قال الحكم في معرض بيانه واقعة
إخفاء المتهم الثالث أشياء مسروقة، إن المتهم

المحرر

« حيث إن حصل الوجهين الأول والثاني من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون وشابه خطأ الإنسان . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه دفع أدام محكمة الموضوع يطلان التفتيش لعدم توفر التحريات السابقة على الإذن به ، فقد أوجب نص الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن يثبت مأمور الضبط القضائي في محضره جميع الإجراءات التي يباشرها ومكان حصولها ، ومع ذلك فإن الضابط يحيى نور الدين قد خالف هذا النص واقتصر على القول بأنه تحرى وراقب دون أن يبين كيفية هذه التحريات وتاريخها حتى يمكن مراقبة مدى صحتها . هذا إلى أن الخبر المرافق له أثناء التفتيش قال إنه هو الذي أرشد عن الطاعن ، وأن الضابط سأل هذا الأخير عما إذا كان هو حسن السلوكى ، مما يقطع بأنه لم يكن يعرفه من قبل ، خلافاً لما ذكره الضابط المذكور في التحقيق الذى أجرى قبل صدور إذن التفتيش من أنه هو الذى تولى التحريات بنفسه ولم يشاركه فيها أحد ، كما تمسك الطاعن بأن التفتيش تم في غيبته ، خلافاً لما تقتضى به المادة ٥١ من قانون تحقيق الجنايات من وجوب حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه ، كما أمكن ذلك ، وقد رد الحكم على هذا الدفع بقوله إن التفتيش تم في حضور زوجة الطاعن إستناداً إلى ما شهد به الضابط عبدالله أبانته والخبر محمود رفاهي مع أن الثابت على لسان هذين الشاهدين أن الزوجة كانت تقف على باب الحجرة ، وهذا الباب — كما يبين من المانية — تفصله ساحة عن باب دورة ليلاء القول بالشور على المخدر فيها ، والضابط لم يستطع الرؤية داخل تلك الدورة إلا بالاستعانة بمصباح كهربى — بطارية — وفي كل هذا ما يبنى أن

الثالث وإن أنكر واقعة إتياعه لبعض المرسوقات ، فقد أقر أنه أخذ من المتهمين الآخرين على سبيل الرهن ، وهذا الإقرار يدحضه قوله إنه يتحرف الوساطة (قومسيونجى) في بيع الحلى وهو عمل لا يمت لعملية الرهن بأية صلة ، فضلاً عن أنه لا يدير محلا معدا لذلك ، وعليه بالسرقه مستفاد من بحس الثمن المدفوع ، خاصة وأنه يقر بأن المروحة الكهربائية ، تساوى من الثمن خمسة وثلاثين جنيا ، كما جاء على لسانه في التحقيقات ، ومن اعترافه بسابقة رهن — هى على الأصح — شراء بعض الأحذية القديمة من المتهمين المذكورين ، فإن هذا الذى أورده الحكم يدل على توافر جريمة إخفاء الأشياء المسروقة ، بنصريها، وهما إخفاء شيء متحصل عن طريق السرقه ، وعلم المتهم بمصدر هذا الشيء .

(القضية رقم ١٠١٢ سنة ٢٨ ن بالمئية السابقة) .

١٢٣

٣ نوفمبر سنة ١٩٥٨

بطلان الإجراءات . مالا يتجزأ سبياً لبطالها . مخالفة القواعد التنظيمية . استدلال . جمع الاستدلالات . تحرير محضر بإجراءاتها . الأثر للترتب على عدم إثبات مأمور الضبط القضائي كل ما يجرى في الدعوى من استدلال . المادة ١٢٤ . ج . مانس عليه القانون في ذلك ورد على سبيل التنظيم والتوجيه .

المبدأ القانوني

لا يقترب البطلان إذا لم يثبت مأمور الضبط القضائي كل ما يجرى في الدعوى من استدلال ، وما نص عليه القانون من ذلك لم يرد إلا على سبيل التنظيم أو الإرشاد .

التمه قبل الملازم يحي نور الدين هي التي أدت إلى وجود هذا اللبس الكلاسيكي لا يخفى إطلاقاً أن السيد يحي نور الدين لم يكن يعرف التمه قبل ذلك . أما سؤاله التمه أنه هو حسن السلوكي فقد جاء على سبيل التوكيد للذكر أنه هو المعنى بالتفتيش دون سواه . ولا كان ما قاله الحكم من ذلك وأسس عليه قضاؤه بصحة أمر التفتيش صحيحاً في القانون ، إذ أنه من المقرر أن تقوم جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، فهي كانت المحكمة قد اتهمت بجديّة التحريات التي بين أمر التفتيش عليها وكفايتها لتسوية إصداره فأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن . كما هو الحال في الدعوى فلا يعقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع بالقانون ، وكان لا يترتب البطلان إذا لم يثبت مأمور الضبط القضائي كل ما يجره في الدعوى من الاستدلالات ، وما نص عليه القانون من ذلك لم يرد إلا على سبيل التنظيم والإرشاد — لا كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن التفتيش ؟ تم بناء على انتداب من سلطة التحقيق ؟ فإن استناد الطاعن إلى المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجزائية لا محل له لأن مجال تطبيق هذه المادة هو عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي يميز لهم القانون ذلك فيها . أما التفتيش الذي يقوم به أعضاء النيابة العامة بأنفسهم أو مأمورو الضبط القضائي بناء على ندمهم لذلك من سلطة التحقيق ، فإنه تسري عليه أحكام المادة ٩٣ من قانون الإجراءات الجزائية والحاسة بالتحقيق بمرقة قاضي التحقيق ، والتي تنص على أن التفتيش يحصل بحضور المتهم أو من ينوب عنه إن أمكن ذلك ، ولما كانت المادة ١٩٩ من ذلك القانون قد أجازت للنيابة العامة مباشرة

التفتيش تم في حضور الزوجة — وهذا وقد أخطأت المحكمة في الإحسان إذ قالت إن واقعة دخول المخبر الحواوشي إلى محل الطاعن قبل الضابط يحي نور الدين هي التي أدت إلى وجود اللبس الكلاسيكي ، مع أن أحداً لم يقل بأن المخبر المذكور — دخل محل الطاعن قبل الضابط .

« وحيث إن واقعة الدعوى كما أثبتتها المحكمة للمطعون فيه تتصل في « أن الملازم أول يحي نور الدين بمحاولة المخبر إبراهيم محمود عبد العزيز الحواوشي والسلام أول عبد الله سلمان أباطه ضابط مباحث بندر خمياط بمحاولة المخبر محمد أحمد رفاعي قد توجهوا بناء على أمر النيابة العامة إلى تفتيش شخص ومحل بقالة ومسكن الطاعن فشر الأول على ثلاث لفافات بها حشيش ولفافة بها أفيون يجيب صدر به الأيمن ، وعشر الثاني بمنزله فوق سقف دورة المياه الواقعة تحت السلم على قطعتين من الحشيش — إحداهما ملفوفة والأخرى طارية » وأورد الحكم الأدلة الساتية التي استخلص منها ثبوت الجرمية في حق الطاعن ثم عرض إلى ما دفع به من بطلان أمر التفتيش لعدم إيقاعه على تحريات فقال « الثابت من الأوراق أن الملازم أول يحي نور الدين قرر للسيد وكيل النيابة المحقق عند طلب استصدار إذن بتفتيش المتهم (الطاعن) أنه تأكد بنفسه من أن المذكور يتجر في المخدرات ققام بمراقبته بنفسه وبمعاونة بعض المرشدين ، وثبت له بعد ذلك صحة ما وصل إليه من تحريات وقد صدر أمر التفتيش بناء على هذا التحقيق وهذا التوكيد — وبما أن الدفاع يستند في دفعه إلى أن المخبر إبراهيم الحواوشي أرشد الضابط إلى المتهم ، وقرر بذلك في التحقيق الذي أجرى بالجلسة — وبما أن الدفاع لا يقوم على أساس إذ من الواضح أن واقعة دخول المخبر الحواوشي إلى محل

خلافاً لما ذكره الضابط الذي أجرى التفتيش من أنه عثر عليه أسفل تلك الدورية في غلام داس بما لا يثبت على الاطشتان الى أقواله . هذا الى أن الطاعن أثار أيضاً في دفاعه أن الضابط قرر أنه رآه واقفاً في مكان مدخل محله ، وإذن فقد كان في استطاعته التخلص من الحذر قبل أن يصل إليه رجال القوة وقبل تفتيشه هذا إلى أنه من غير المعقول أن يضع الطاعن الحذر في جيب الصدري الداخلي ، مع أنه كان يرتدي معطفاً به عدة جيوب أو أن يترك بعض ثياب المواد المخدرة في منزله ، وقد التفتت المحكمة عن دفاعه هذا ولم ترد عليه .

«وحيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة حققت شبهة المرافعة بسبب من حضر من جهود الإثبات دون أن يتوجه إليها الطاعن بطلب منع رئيس المباحث أو غيره من التهود ، ومن ثم فلا يحق له أن ينسب عليها عدم القيام بإجراء سكت هو عن المطالبة بتفتيشه — ولما كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أن الحذر ضبط في مسكنه ، فإنه لا جدوى مما يثيره من أن الضابط عثر على الحذر أسفل سقف دورة المياه — لا فوقها كما أثبت الحكم — وكان الحكم قد أثبت أن الملازم

أول يحيى نور الدين قد توجه مع رئيس مكتب المخدرات لتفتيش الطاعن في محله ، وأن هذا التفتيش تم تحت إشراف رئيسه ، فإن ذلك يكفي لصحته — لما كان كل ما تقدم وكان باقي ما ساقه الطاعن في هذا الوجه من طعنه مردوداً بأن المحكمة غير ملزمة بتأييد الدفاع والرد عليه في كل شبهة موضوعية يثيرها لأن حكمها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها ما يحدد معنى إطراح هذا الدفاع فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويشتمل رفضه موضوعاً » .

(القضية رقم ١١٠٧ سنة ٢٨ في الجمعية السابقة) .

التحقيق في مواد الجنب والجبايات طبقاً للأحكام المقررة لقاضي التحقيق ، وكان لكل من أعضاء النيابة العامة طبقاً للمادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجبائية أن يكلف أي مأمور ضبط قضائي بعض الأعمال التي من خصائصه ، فإن ما ينهض الطاعن من بطلان التفتيش لعدم تطبيق أحكام المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية عند إجرائه لا يكون له سند من القانون — لما كان ما تقدم ، وكان لا جدوى من الدفع بطلان تفتيش مسكن الطاعن مادام الحكم قد استند في قضائه إلى ما أسفر عنه تفتيش شخصه من ضبط مواد مخدرة في حيازته ، وهو ما يكفي وحده لحل قضائه للإدانة عليه . هذا ولما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المخبر الحواوشي شهد بأنه والضابط يحيى نور الدين توجهوا إلى محل الطاعن ، وأنه أشار للضابط عليه ، فأمره بإسماكه ثم حضر الضابط وسأل الطاعن عن اسمه مما مؤداه أن واقعة إسماكه المخبر بالطاعن تمت قبل حضور الضابط ، ومن ثم فإن ما قاله الحكم من ذلك أنه أصل ثابت بالأوراق — لما كان ذلك ، فإن ما جاء بهذين الوجهين من الطعن يكون على غير أساس .

«وحيث إن مبنى الوجه الثالث أن الحكم الطعن فيه خائب تصور في البيان ، ذلك بأن الطاعن أثار في دفاعه بأن رئيس مكتب المخدرات هو الذي ندب أصلاً لتفتيش ، ثم ندب بدوره الضابط يحيى نور الدين لتفتيش الطاعن ، كما ندب الضابط عبد الله إياظه لتفتيش مسكنه ، على أن يتولى هو الإشراف على عملية التفتيش ، والمحكمة لم تسمع شهادة رئيس مكتب المخدرات لتستوضح مدى هذا الإشراف الذي هو قيد لا يجوز له التحلل منه وإلا كان الاجراء باطلاً ، كما ذكر الحكم أن الحذر عثر عليه فوق سقف دورة المياه ،

١٢٤

٣ نوفمبر سنة ١٩٥٨

اختلاس أموال أميرية . جريمة اختلاس الأموال
الأميرية المنصوص عليها في المادة ١١٣ ع . متى تتوافر ؟
مثال . الفارق بين نص المادتين ١١٢ ، ١١٣ ع .
أوجه الخلاف بين نص المادة ١١٣ ع والنص القديم
للمادة ١١٨ ع قبل صدقه بالقانون ٥٣/٦٩ .

المبدأ القانوني

متى كانت الواقعة الثابتة في الحكم أن
المتهم وهو حامل بمصلحة السكة الحديد استولى
بغير حق على أدوات مملوكة للمصلحة قيمتها
خمس وعشرون جنيا ، فإن الواقعة على هذه
الصورة تكون جنائية الاختلاس المنصوص
عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات
المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ٥٣ ، وهي
استيلاء موظف عمومي دأو من في حكمه ،
بغير حق على مال مملوك للدولة إذ لا يشترط
لتوافر هذه الجريمة صفات خاصة في الموظف
العمومي كما اشترطت المادة ١١٢ من قانون
العقوبات ، ولا أن يكون المال قد سلم
إلى الجاني بسبب وظيفته بل يكفي لتوافرها
أن يكون الجاني موظفا عموميا دأو من في
حكمه ، وأن يكون المال الذي استولى عليه
بغير حق مملوكا للدولة وذلك بخلاف النص
القديم للمادة ١١٨ من قانون العقوبات قبل
تعديلها بالقانون المذكور إذ كان يقتصر
على عقاب من يأخذ نقودا بالحكومة دون
صور المال الأخرى كأوراق الحكومة
وسندات وأمتعتها ثم جاء النص الجديد للمادة
١١٣ من قانون العقوبات واختار لفظ المال
فشمعل بذلك النقود وغيرها من جميع صور
المال .

(القضية رقم ١١١٢ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة) .

١٢٥

٣ نوفمبر سنة ١٩٥٨

١ - دفع . طلب سماح الشهود . بلمعية . متى يكون
حاشا فيستأنف وما سرعا ؟ وجوب أن يكون ظاهر
التعلق بموضوع الدعوى .
هـ - إثبات . شهادة . كيفية أداء الشهادة .
الأشخاص الذين نص القانون على سماح أموالهم بشتر حلف
يدين . المحكوم عليهم بقوبة جنائية أثناء التنفيذ . المادة
٥٢٥ ع .

المبادئ القانونية

١ - إن طلب سماح شهود النفي هو دفاع
موضوعي يجب أن يكون كسائر الدفوع
الموضوعية ظاهر التعلق بموضوع الدعوى
أي أن يكون الفصل فيه لازما للفصل في
الموضوع ذاته ، وإلا فالمحكمة في حل من عدم
الاستجابة إلى هذا الطلب ، كما أنها ليست
ملزمة بالرد عليه صراحة في حكمها .

٢ - إذا كان الثابت من الحكم أن الشاهد
لم يحكم عليه بعقوبة جنائية ، وإنما حكم بحبسه
في جنائية ، فإن المادة ٢٥ من قانون العقوبات
لا ينطبق حكمها عليه .
(القضية رقم ١١١٤ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة) .

١٢٦

٤ نوفمبر سنة ١٩٥٨

قتل . طعن . للسلطة في الطعن . اغتافوا . مثال
في اعتبار التهم غافلا في جريمة القتل العمد مع سبق
الاصرار . اتفاق للتهمين على قتل العمد مع سبق
الاصرار ووجود تائيدا في مسرح الجريمة وقت ارتكابها .
ينفي مصلدة هذا الأخير في التمسك بأن لم يضرب المحين
عليه إلا الضربة التي أساءت الصا .

المبدأ القانوني

إذا أثبت الحكم اتفاق المتهمين على القتل

الذي حال دون سماعه يكون حكماً مشوباً بالبطالان في الإجراءات عما يعبه ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ١١٠٣ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة) .

١٢٨

٤ نوفمبر سنة ١٩٥٨

أ ب — خير — تقدير وأيه من حيث صلته بالنسب . حكم . عيوب الدلائل الخطأ في الاستدلال المهود والأوراق . فساد الاستدلال . مثال خطأ الحكم في الإسناد إلى اللامينة والشهود وهو مقام إثباته مدى اتصال المتهمين ببندقية . مثال فساد استدلال الحكم في خصوص فهم التقرير الطبي بفحص السلاح . دفاع . الرد غير الكافي . مثال .

المبادئ القانونية

١ — إذا أخطأ الحكم في نقطة من نقط الاستدلال باستناده إلى دليل ينقضه ما هو ثابت رسمياً بالأوراق فإنه يكون معيباً بالخطأ في الإسناد — فإذا أثبت الحكم أن البندقية وجدت مطمورة في زراعة شريك أحد المتهمين يقتل المجني عليه في حين أن الثابت من ملف الدعوى أن البندقية عثر عليها في زراعة مجاورة لزراعة شقيق أحد المتهمين وقد نفي صاحب الزراعة التي عثر على البندقية فيها قيام أية علاقة بينه وبين المتهمين فإن الحكم وهو يسيل لإثبات مدى اتصال المتهمين بالبندقية يكون قد أخطأ في الاستدلال .

٢ — متى كان الظاهر من الحكم أن المحكمة قد فهمت التقرير الطبي بفحص السلاح على غير ما يؤدي إليه محصله الذي أثبت في الحكم واستخلصت منه ما لا يؤدي إليه واعتبرته

العمد مع سبق الإصرار ووجود ثانيهما في مسرح الجريمة وقت ارتكابها ، فإنه لا جدوى لهذا الأخير عما يشير به خاصة بأن الشاهدين ذكرا أنه لم يضرب المجنى عليه إلا الضربة التي أصابت المعصا .

(القضية رقم ٩٣٥ سنة ٢٨ ق وثلاثة عضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكبل المحكمة ومعلم كامل وقهم يسى جندى ومحمد عطية وإسماعيل ومباس حلمي سلطان للبشاشون) .

١٢٧

١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٨

تقضى . أوجه العطن للعض . بطلان الحكم والإجراءات التي أتت عليها . إجراءات المحاكمة . الأصول التي يقوم عليها النظام الإجرائي بالنسبة لتحقيق التهاوى . شفوية المرافعة . الأثر للتقريب على مخالفة هذا الأصل في ظل المادة ١٢٨٩ . ج قبل تمثيلها بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ . عدم سماع المحكمة للشاهد الذي اعتدلت على شهادته دون أن تبين السبب الذي حال دون سماعه قبل الفصل بالقانون ٥٧/١١٣ . يبطل الحكم لا ينفاله على إجراءات باطلة .

المبدأ القانوني

إن الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكنًا ، فإذا كان الثابت أن إجراءات المحاكمة قد تمت قبل العمل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩ من مايو سنة ١٩٥٧ الذي عدل المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بما يجيز للمحكمة تلاوة أقوال الشهود الغائبين كلما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك فإن المحكمة المطعون في حكمها إذ لم تسمع الشاهد الذي اعتدلت على شهادته دون أن تبين السبب

حق كجرائم النصب وخيانة الأمانة في غير إصراف في التوسع — فإذا كانت الزوجة الشاكية قد نسبت إلى زوجها المتهم تقييد منقولاً لهما ولا يساهم تأخرت عند نظر الدعوى وقبل الفصل فيها نهائياً عن شكواها التي تتمثل في الدعوى التي رفعتها ضده بالطريق المباشر، فإنه يمتنع عملاً بالمادة ٣١٢ سالف الذكر أن يقضى بإراءته من التهمة .

(القضية رقم ٣١ سنة ٢٧ ق ثلاثة وعشوية البادة الأسانفة حسن داود وعمود محمد مجاهد وأحمد زكي كامل واليبد أحمد عتيق وعمود حلمي طاهر السنتارن) .

١٣٠

١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٨

١ — استدلال . إجراءات التحقيق التي يملكها استثناء رجال الضبط القضائي . القبض على المتهمين . الفرق بين الضبط والاستيقاف . مثال . استيقاف الفاعورية الليلية لأشخاص سائرين على الأقدام في الليل لانحرافهم من خط سيرهم العادي بمجرد رؤيتهم أفراد الفاعورية وظهورهم أمامهم بظهر الزية لا يبد لباساً .

ب — عقوبة . عقوبة السجن التي يرفعها القانون . مأميتها . هي المحكوم بها خلافاً لعقوبة الحبس بوجهه .

المادة ١٦ ع .

المبادئ القانونية

١ — مجرد استيقاف الفاعورية الليلية لأشخاص سائرين على الأقدام في الليل انحرافاً عن خط سيرهم العادي بمجرد رؤية أفراد الفاعورية وظهورهم أمامهم بظهر الزية مما يستوجب الإيقاف للتحرر عن أمرهم ، لا يبد قبضاً .

٢ — لا يعرف القانون سوى نوع واحد

دليلاً على الإدانة فإن الحكم يكون فاسد الاستدلال — فإذا كان المستفاد من الحكم أن البندقية وجدت مصداً وأن جهاز إطلاقها يعمل في عصر تبعاً لتصميم هذه الأجزاء بالمادة الصدقة ، وأنه لا يشتم من ماسورة هذه البندقية قبل وبعد إجراء التنظيف — أي رائحة لبارود محترق — فإن ما قاله الحكم من أن البندقية وجدت سالحة للاستعمال لا يصلح رداً على ما تمسك به المتهمون من أن البندقية لم تكن مطلقاً كما يدل على ذلك الكشف الطي وأن العلاقة بينهما وبين الحادث مقطوعة وكان على المحكمة أن تحقق هذه الواقعة الجوهرية بنفسها وتفصل هي في ثبوتها لديها .

(القضية رقم ١١٠٦ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة) .

١٣٩

١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٨

دعوى جنائية . قيود حق النيابة في تحريك الدعوى الجنائية . تولد تحريك الدعوى على شكوى المني عليه . سرقة . حالة الإعفاء من العقوبة . للمادة ٣١٢ ع . إمتداد سرقاتها على جرائم النصب وخيانة الأمانة . ع . ذلك . التنازل عن الفكوى . أثره . وجوب القضاء بالبراءة . للمادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

المبدأ القانوني

تضع المادة ٣١٢ من قانون العقوبات قيداً على حق النيابة في تحريك الدعوى العمومية بجعله متوقفاً على شكوى المني عليه — وإذا كان هذا القيد الوارد في باب السرقة علة المحافظة على كيان الأسرة فإنه يكون من الواجب أن يمتد أثره إلى الجرائم التي تشترك مع السرقة فيها تقوم عليه من الحصول على المال بغير

يكن منقلاً لأن الشقة بها دكاكين عديدة لمدة
أعظم ولا تفتح إلا نهراً وقد وقعت الحادثة
ليلاً ، فدخل الطاعن والراء في الردهة ليلاً لا يمكن
عده في القانون إخفاء عن أعين من لم الحق في
إخراجها ، لأن القانون كما هو صريح نص
للمذكرة التفسيرية لا يعاقب بمقتضى المادة ٣٧١ من
قانون العقوبات إلا من وجد في محل مسكون
متخذاً لنفسه احتياطات لتخفيه عن أعين من لم
الحق في إخراجها ، ثم إن النص كما هو مستفاد من
مجموع نصوص هذا الباب إنما قصد به حماية صاحب
الحيازة للشقة وأصحاب الحيازة على ما هو ثابت
بالحكم لم يكن أحد منهم موجوداً بالشقة بل كانت
غرفهم منفصلة ، أما باقي سكان المنزل فلا شأن لهم بهذه
الشقة مادامت هي لم تكن في حيازة أحد منهم ،
وما دلم أحد منهم لم يكن له الحق قانوناً في إخراج
التهجين من الشقة بالمعنى الذي يقصده القانون لأن
القانون إنما يقصد الإخراج الذي يحصل من الحائز
للسكان تحقيقاً لحقوق الحيازة واستملاكه وفقاً
للقانون . واتى الطاعن إلى القول بأن الحكم
مشوب بالقصور ، لأنه لم يتحدث عن أعمال
ارتكبتها لتسكون بمثابة احتياط أخذه ليخفي نفسه
عن أعين من لم الحق في إخراجها ، فضلاً عن
أصحاب الحيازة في الشقة لم يكن أحد منهم موجوداً
وقت الحادث حتى كان الطاعن يعمل على الاختفاء
عن أعينه .

«وحيث إن واقعة الدعوى كما أثبتت حكم محكمة
أول الدرجة الذي أيدته محكمة ثاني درجة لأسبابه
تخلص في أنه « في ليلة ٤ يونيو سنة ١٩٥٦ الساعة
الواحدة والتصف صباحاً حضر إلى قسم عابدين
درويش حسن سليم ومحمد عبد النعم عمر وفراج
حسن عثمان ومعه التهمة الثانية وأبلغوا بأنهم
حوالي منتصف الليل كانوا بمسكنهم بالمنزل رقم

من عقوبة السجن وهي المحكوم بها خلافاً
لعقوبة الحبس .

(القضية رقم ١١٢٧ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة) .

١٣١

١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٨

إنها جريمة ملك الغير . « جريمة إخفاء التهم عن
أعين من لم الحق في إخراجها من السكن . « عناصر
الواقعة الإجرامية . الاختفاء . متى وأين وبتوافر
جريمة إخفاء التهم عن أعين من لم الحق في إخراجها
بارتكاب الطاعن والتهمة الثانية جريمة الواقع في شقة
مسكونة .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد أثبت أن الشقة غير
المسكونة وهي مكان ارتكاب الطاعن جريمة
اختفائه عن أعين من لم الحق في إخراجها
منها تعتبر مكاناً مسكوناً لأنها من ملحقات
المنزل المسكون الذي أبلغ القاطنون به قسم
البوليس ، واستخلص واقعة الإخفاء -
وهي الركن المادي للجريمة - من اعتراف
الطاعن والتهمة الثانية بالواقع ، ذلك الفعل
الذي لا يتم إلا في الخفاء - وهو استنتاج
سليم - فإن الحكم يكون صحيحاً في القانون
ولا عيب فيه .

الحكم

« حيث إن مبنى الطعن هو القصور
والخطأ في تطبيق القانون ، وفي تفصيل ذلك يقول
الطاعن إن الثابت من مدونات الحكم أنه هو
والراء التي كانت معه إنما دخلا في ردهة الشقة التي
بها عدة مكاتب وكانت جميع المكاتب مغلقة وليس
بها أحد وأن باب الشقة الذي يفتح على الردهة لم

ارتكاب الجريمة يعتبر مكاناً مسكوناً لأنه من ملصقات المنزل المسكون الذي يبلغ القاطنون به قسم البوليس ، واستخلص واقعة الاختفاء — وهي الركن لثاني الجريمة — من اعتراف الطاعن والمتهم الثانية بالوقوع ، ذلك الفعل الذي لا يتم إلا في الخفاء وهو استنتاج سليم لا عيب فيه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتمين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١١٤٠ سنة ٢٨ ق بالمجلس السابقة) .

١٣٣

١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٨

١ — تزوير المحررات . الصور العامة لتزوير في المحررات . جرائم تزوير الأوراق الرسمية واستعمالها ماعية المحرر الرسمي . اختصاص كاتب الجلسة بتحرير محاضر الجلسات المادة ٧١ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ .

ب — تزوير المحررات عناصر الواقعة الإجرامية . أركان التزوير . طرق التزوير المادية . الاستطلاع . اصطلاح الورقة يورف تزويرها يصرف النظر عن الوقت الذي تم فيه . أثر ذلك بالنسبة لتزوير محضر جلسة بطريق الاستطلاع .

ج — إجراءات المحاكمة . ما لا يبطئها في خصوص محضر الجلسة . عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة لا يربط بطلانه . المادة ٢٧٦ ج .

د — جريمة اختلاس الأوراق الرسمية . متى يتوافر اختفاء محضر الجلسة لإيداع آخر مزور بدلا منه . تحقق الجريمة . إعادة المحضر بعد ذلك لا يؤثر في ثبوتها . ١٥١٢ و ١٥٢٧ ج .

المبادئ القانونية

١ — إن كاتب الجلسة مختص بمقتضى المادة ٧١ ، من قانون نظام القضاء بتحرير محاضر الجلسات ، فيكون التزوير الحاصل منه في محضر الجلسة معاقباً عليه باعتباره تزويراً في محضر رسمي .

١٩٧ بتاريخ التحرير وصموا شجرة بالمنزل فخرجوا من مساكنهم حيث وجدوا التهمة الثانية ومعها الطاعن في الشقة رقم ٣ بالطابق الأرضي وعلموا بأن الطاعن واقفا بالشقة المذكورة ثم اختلعا على للقبائل ، فحصل بينهما تلك المشادة التي نهت السكان وأضافوا أن الطاعن تمكن من الحرب في أثناء إحصاره إلى القسم وقدم درويش حسن سليم بطاقة إثبات شخصية تحمل اسم الطاعن ووظيفته ، كما قدمت التهمة الثانية مبلغ خمسة عشر قرشاً وقررت أن الطاعن أحضرها إلى الشقة واقفاً بعد أن اتفق معها على مبلغ خمسين قرشاً ولكنه لم يمتدحها سوى الخمسة عشر قرشاً فتشاجرا ، وقررت أن الطاعن سبق أن جاء بها إلى الشقة ذاتها لنفس الغرض في مساء ٢ يونيو سنة ١٩٥٩ هي وأخرى حيث واقفاً . وفي يوم ٥ يونيو سنة ١٩٥٩ تقدم الطاعن إلى نيابة عابدين وقرر أن التهمة الثانية راودته عن نفسها واتفقاً على مبلغ خمسين قرشاً ثم أخذته إلى المنزل الذي شطب فيه ، وكان البواب موجوداً وقت دخولها وبعد أن واقفاً دفع لها خمسة عشر قرشاً فتشاجرت معه وحضر البواب الذي طلب منه أن يدفع لها باقي المبلغ . فلما رفض ضربه ثم حضر السكان وأخبرتهم بما كان . وبعد أن أورد الحكم أقوال الشهود ودفاع المتهمين قال « إن الثابت من أقوال الشهود واعتراضات المتهمين أنها ارتكبا أفعالاً منافية في داخل الشقة مما يكفي لقول بأنهما كانا مختفيين عن أعين من لم الحق في إخراجهما » . كما جاء في الحكم أنف الذكر مانعه « ولا شك أن المتهمين كانا يعلمان حقيقة الشقة وأنه لا يتقدم عليها أحد ليل ، فضلا عن أنها قد ذهبا إليها مرة قبل ذلك ، وحيث أنه وإن كانت الشقة التي دخلها المتهمان غير مسكونة إلا أنها تملحقة بالبيت المسكون » — لنا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن مكان

وفى قررت إحالة القضية إلى دائرة أخرى لما نعى لدى الهيئة ، وكان يتعين على القاضى التنحى عن نظر الدعوى لأنه اشترك فى عمل من أعمال الاحالة ، والثابت أن الطاعن اشتغل مع القاضى كسكرتير للجلسة مدة شهر ونصف بمحكمة شئون المال مما يجعل الهيئة الاستثنائية غير سالحة لنظر الدعوى وأشار الطاعن الى ذلك بملحة المعارضة ، إلا أن المحكمة قضت مع ذلك فى الدعوى ، وأن الحكم قد أخطأ فى تطبيق القانون إذ أنه دان الطاعن باختلاس محضر الجلسة فى القضية رقم ٣٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ عمال جزئى القساره ، مع أن هذا المحضر وجد بملف الدعوى ، وقد وجده وكيل النيابة وأثبت حالته ، ومن ثم فلا يكون هناك اختلاس . وأن هذا الحكم قد أخطأ فى تطبيق القانون أيضاً ، إذ قال إن محضر الجلسة من الأوراق الرسمية التى يختص الكاتب بتحريرها لأن المادة ٧١ من قانون نظام القضاء أوجبت على كتاب المحاكم والنيابات الذين يحضرون الجلسات أن يحرروا محاضر بكل ما يدور فيها ، وأن يوقعوها ، ولم يشترط القانون توقيع القاضى على المحضر لأن كتاب الجلسة هو المختص أصلاً بتحريرها وأن قانون المرافعات جاء خلواً من النص على ضرورة توقيع القاضى على محضر الجلسة كما قال الحكم إن القصد الجنائى يتوفر بنسبة الحقيقة لما فيه من عبث بحجة الورقة وقيمتها التدليلية . وهذا القول مخالف للقانون ، إذ أن المادة ٣٧ من قانون المرافعات أوجبت توقيع القاضى على محضر الجلسة ، وإلا كان العمل باطلاً ومن ثم فإن محضر الجلسة الحالى من توقيع القاضى يكون باطلاً ولا يستدبه ، والثابت أن محضر الجلسة موضوع الدعوى كان خالياً من توقيع القاضى ، والمقصود بالمحضر فى المادة ٢١١ من

٢ — استئذان الورقة يعتبر تزويراً معاقباً عليه بصرف النظر عن الوقت الذى تم فيه فلا محل لما يقوله الطاعن من أن جريمة التزوير فى محضر الجلسة لا تقع إلا إذا تم التزوير منه أثناء انعقاد الجلسة .

٣ — مجرد عدم توقيع القاضى على محضر الجلسة لا يترتب عليه البطلان .

٤ — إذا أثبت الحكم فى حق الطاعن أنه أخفى محضر الجلسة الأصل ليودع بدلاً منه المحضر للزور ، وأطرح دافعه بأن هذا المحضر فقد منه ، وهو ما يتحقق به جريمة الاختلاس التى داته بها ، فإن إعادة هذا المحضر بعد ذلك إلى ملف الدعوى لا تأثر لها فى قيام الجريمة بعد وقوعها .

المحكمة

٥ — حيث إن مبنى الطعن هو بطلان الإجراءات وبطلان الحكم والخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم الصادر بتاريخ ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ باطل لأن الطاعن كان متطوعاً فى ذلك التاريخ فى جيبى التحرير وموجود فى الخطوط الأمامية من القوات الحاربة بقطاع غزة وقد تمت المحاكمة دون أن يعلن إعلاناً صحيحاً طبقاً للقانون ، وكان يتعين على المحكمة أن تؤجل القضية إلى أجل غير مسمى أسوة بالسكركين طبقاً لمشور وزارة العدل رقم ٢٢٦ بتأجيل قضايا السكركين فى الفترة من ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ حتى ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ ، وأن الحكم الطعون فيه باطل لأن الأستاذ اسماعيل حسن القاضى عضو المدين بالدفاعة الاستثنائية التى أصدرت هذا الحكم كان عضواً بفرقة الانهام بملحة ٥ من ابريل سنة ١٩٥٤ ،

عمال جزئي القاهرة ضد أحمد حسن عيسى بطلب وقف قرار فصله ، ونظرت الدعوى أخيراً أمام محكمة شئون المال في جلسة ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣ وحضر مع المدعى الأستاذ محمد مقبل عزت الحامى ومع المدعى عليه الأستاذ فوزى بدر ، وبعد الجلسة أبلغ محامى المدعى نياة الحرب الأحمر في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ أنه في اليوم السابق ذهب إلى المحكمة ليستوفى من إيداع مذكرته في الدعوى إذ كانت قد حيزت للحكم ويتسلم مذكرة المدعى عليه ، فلذا به يجد الطاعن ، وهو كاتب الجلسة ، قد استبدل محضراً للجلسة بمحضرها الأصيل ، وأثبت في المحضر المصطنع إقرارات على لسان المدعى لم تصدره ، وذكر الحامى في بلاغه أنه يعرف ما ثبت في المحضر الصحيح من أقوال ، إذ سبق أن اطلع عليه ونسخ صورة له منه حتى يحرر مذكرته في الدعوى ، فلما اكتشف الأمر ناقش الطاعن في ذلك ولم يكن القاضي قد وقع على المحضر الذى وجدته في ملف الدعوى ، وأخبر الطاعن أن المحضر الحقيقي كان القاضي قد وقعه ، فطلب إليه الطاعن أن يحضر في اليوم التالى ليتدبر الأمر ، فلما ذهب إليه وجدته يقف بعيداً عن مكتبه مع المدعى عليه في الدعوى يتحدث إليه مدة تقرب من النصف ساعة ثم حضر إليه المدعى عليه ، ورجاه ألا يتسبب في أذى الطاعن وهو كاتب بسيط ، وأضاف الحامى في بلاغه أنه يقين أن كاتب الجلسة اصطنع محضراً مزوراً خدعة للمدعى عليه الذى أورد في مذكرته بعض ما جاء في هذا المحضر على لسان المدعى حتى يدفع به دعواه ، وقال إن الطاعن طلب منه أن يمر به بعد ساعة ليحرر محضراً آخر يتفق ما يرد فيه مع ما ثبت في المحضر الأصيل . وبعد أن تلقى وكيل النياة الشكوى قام بؤال المبلغ تفصيلاً في موضوعها ، ثم انتقل في ذات اليوم إلى محكمة شئون

قانون العقوبات هو المحرر الذى يحرمه الموظف العمومى أثناء تأدية عمله فيشترط أن يحصل التمييز في محضر الجلسة أثناء انعقاد الجلسة ، بينما لم يبحث الطاعن بالمحرر الأصيل الذى حرره أثناء انعقاد الجلسة ولم ينو الطاعن استعمال المحرر الذى زوره كما أنه لم يرفع ضرر على أحد لوجود المحضر الأصيل بملف الدعوى واستيفاء المحضر الجديد ، وكذلك مذكرة المدعى عليه التى بذت عليه ، ومن ثم فإن جريمة الزور تكون قد قعدت جميع أركانها ولا يبدو المحضر الجديد أن يكون ورقة عرفية لم تعرض على المحكمة ولم يتم الكاتب بإيداعها بملف الدعوى ، يضاف إلى كل ذلك أن الطاعن دفع بجلسة المرافعة ، يطلان التفتيش الحاصل من وكيل النياة لدرج مكتبه . إلا أن الحكم رفض هذا الدفع استناداً إلى أن وكيل النياة المحقق من حقه أن يفتش أى مكان ويضبط فيه الأوراق ، مع أنه لا يجوز الالتجاء إلى التفتيش إلا إذا توافرت لدى المحقق قرائن قوية على وقوع جريمة ، وكان في إجرائه فائدة للمحقق ، وذلك في الأحوال التى نستعملها للسادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية على سبيل المحصر ، والثابت أن المحقق عندما انتقل إلى مكتب الطاعن سأله عن القضية فأعطاه ملف الدعوى وكان به المحضر الأصيل الصحيح ، فكان يتعين عليه الاكتفاء بهذا القدر بعد أن ظهر له أن الأمر لا يبدو خشية المبلغ من إرفاق المحضر الجديد ، ولم يكن هناك ما يدعو للقبض على الطاعن أو تفتيش دوج مكتبه بواسطة الكسر ، ومضى كان القبض والتفتيش باطلاً فلا عبرة بكل دليل مستمد منها .

« وحيث إن الحكم للطعن فيه بين واقعة الدعوى في قوله « إنها تخفى في أن محمد على حسين للتير أقام الدعوى رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٥٣ »

أنة لما عثر على المحضر المفقود أعاده الى ملف الدعوى ونزع المحضر الذى أنشأه مع طرفى الدعوى ووضعه فى درج مكتبه ، ثم فوجيء بحضور وكيل النيابة ، وقرر قاضى المحكمة فى مذكرته للمودعة فى التحقيق أنه لا يعلم من الأمر شيئاً غير ما أثبتته بخطه على الرول بالقلم الرصاص من أنه دفع بيطلان الإجراءات ، وأنه حجز القضية للحكم ، وذكر أنه لم يوقع على محضر الجلسة ، وإن كان يرجع صحة ما ورد فى المحضر الأصل الذى يحلو من اقرارات المدعى . وقد تحدث الحكم عن رومية محضر الجلسة بقوله « وبما أنه لا شبهة فى أن محضر الجلسة من الأوراق الرسمية التى يختص الكاتب بتحريرها ، إذ أوجبت عليه ذلك الفقرة الأخيرة من المادة ٧١ من قانون نظام القضاء ، فنصت على أنه (على كتاب المحاكم والنيابات الذين يحضرون الجلسات أن يحضروا محاضر بكل ما يدور فيها وأن يوقعوها) ولم يشترط النص توقيع القاضى على المحضر ، وذلك لأن كاتب الجلسة هو المختص أصلاً بتحريره بمقتضى وظيفته ، لأنه محل مady يخرج عن وظيفة القاضى القصد منه إثبات ما يدور فى الجلسة من طلع وإقرار وحضور وغياب إلى غير ذلك بما قد لا يتسنى للقاضى وهو يثبت فى الدعاوى ويتفرغ لجانبا القانونى والفقهى أن يتبناه أو يثبت ، وآية ذلك أن القانون أوجب أن يوقع الكاتب على المحضر حتى فى المواضع التى أوجب توقيع القاضى ، ولو قيل إن توقيع القاضى على المحضر هو وحده الذى يسبغ عليه شكله الرسمى لما كانت ضرورة لتوقيع الكاتب ، إنما أوجب القانون توقيع هذا الأخير لأن تحرير محضر الجلسة يدخل فى اختصاصه طبقاً للقانون ، لا من عمل القاضى ، وليشهد على أن ما أثبتته فى المحضر هو الحق فيما قيل فى الجلسة وما دار فيها ، وبما أن

البال ، وطلب من الطاعن أن يطلعه على أوراق الدعوى ، وكان فى حجة البائع ، فأطلعهما الكاتب عليها ووجد فى أوراق الدعوى المحضر الأصل على ما علم من المحامى الذى ذكره أنه لا بد أن يكون الكاتب قد أعاده إلى أوراق الدعوى وأخفى المحضر الذى اصطنعه . وطلب وكيل النيابة أن يفتح درج مكتبه الأيمن ، فتردد فى الأمر ، وادعى أنه نسي مفتاحه فى بيته ، وكان وكيل النيابة وجده عند حضوره ينفقه بالقتلح وواجهه بذلك ، فأصر الطاعن على أن المفتاح ليس به ، وأحضر وكيل النيابة لذلك من يكسر الدرج ووجد به بعد تفتيشه ورقة مطوية هى المحضر للمصطنع . والفرق بين ما ثبت فيه وما ثبت فى المحضر الذى وجد فى أوراق الدعوى قول للذى عليه بأن علاقته بالمدعى انتهت بإتمام العمل الذى استخدمه فيه ، وأن المحكمة واجهت المدعى بذلك ، فقال إن العمل قد انتهى وأنه أخذ يبحث عن عمل فلم يجد ، فماد إلى للذى عليه ، وبعد ذلك فصله وكانت هذه العبارات كلها غير واردة فى المحضر الأصل ، وأثبت وكيل النيابة أنه وجد الكاتب قد وقع على المحضرين ولم يجد عليهما توقيع القاضى ، وبسؤال الطاعن قرر أن المحضر الأول الذى حرره فى الجلسة قد ، وأن الأستاذ محمد مقبل عزت حضر إليه بعد الجلسة يومين وطلب الاطلاع على أوراق الدعوى ثم أعادها إليه وأخبره أن المحضر غير موجود ، فوعده بالبحث عنه . فماد إليه فى يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ومعه للذى وللذى عليه وطلب منه الطاعن أن ي عليه محضراً فأملأه المحضر الذى عثر عليه وكيل النيابة فى درج مكتبه ، وأملأه للذى عليه البارة للضافة إلى هذا المحضر ، وقال إنه لا يذكر ما دار فى الجلسة ولا يعرف ما إذا كان ما أملاه طرفا الدعوى يتفق معه . وأضاف

الشهود في محضر التحقيق، ويتلقى إجاباتهم ويستجوب الخصوم، وثمان بينها وبين محضر الجلسة وهو عمل يخلب فيه الجانب الآلى». وخلص الحكم المطعون فيه من ذلك بقوله «وبما أنه لذلك يكون المتهم الأول أحمد إبراهيم حماد إذ اسطعن عضراً أثبت فيه إقرارات على لسان المدعى في الدعوى رقم ٣٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ مدنى جزئى عمال القاهرة - لم تصدر منه، ووقع على هذا المحضر قد زور ورقة رسمية يدخل تحريرها في وظيفته، ويكون ما قرره الحكم للمتأنف من أن المحضر لا يعتبر ورقة رسمية لعدم التوقيع عليه من القاضى غير صحيح في القانون» وبعد أن اطرح الحكم المطعون فيه دفاع الطاعن من أن محضر الجلسة كان قد تقدم منه تحدث الحكم عن التصد الجنائى في جريمة التزوير والضرر فيها بقوله «وبما أنه لا يقدر في نسبة التزوير إلى المتهم الأول (أحمد إبراهيم حماد) ولا يرفع التأثيم عنه ما استند إليه الحكم للمتأنف من أنه أودع ملف الدعوى المحضر الصحيح بعد أن وجده، وأنه لم يودع فيه أبداً المحضر المزور بل عدل بإرادته ومن تلقاه نفسه، لا يصدق ذلك في ثبوت تهمة تزوير محضر الجلسة الرسمى في حق المتهم ذلك لأن التصد الجنائى في جريمة التزوير إنما يتحقق بتعمد تزيير الحقيقة في الورقة تزييراً من شأنه أن يسبب ضرراً وبنية استغلالها فيكون من أجله غيرت الحقيقة فيها، كما يتحقق الضرر من الورقة الرسمية بمجرد تزيير الحقيقة فيها لما في ذلك من البت محجبتها وقيمتها التبدلية، وهذا التصد متوفر في خصوص الدعوى الحالية، إذ اسطعن المتهم الأول عضراً رسمياً هو محضر جلسة ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣ في الدعوى ٣٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ عمال جزئى القاهرة متعمداً تزيير الحقيقة فيه، إذ تمعد نسبة إقرار المدعى في الدعوى عن شأنه أن يسبب له ضرراً، لأن إقراره بأنه ترك خدمة المدعى

الفترة الثالثة من المادة ٧١ من قانون نظام القضاء لم تفسر إلى توقيع القاضى على محضر الجلسة وأوجب توقيع الكاتب عليه على ماسلف القول، فتوقيع الكاتب وحده على المحضر يدخله في عداد الأوراق الرسمية، وعدم توقيع القاضى عليه لا يدمه ولا يبطله، بل يبقى سنداً صحيحاً يستمد عليه أن ما ثبت فيه هو ما دار في الجلسة، وورقة رسمية دالة على ذلك، ولم يشر قانون المرافعات في أى مادة من مواد ولا في أى موضع منه على ما يوجب تحرير محضر الجلسة، وإنما أوجب ذلك قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ وجعله من واجبات موظفى المحاكم، فحسم بذلك كل شك في أن كاتب الجلسة هو المختص بتحرير محضرها. وبما أنه من كفى ذلك، وكان مناط رسمية الورقة هو أن يكون محررها موظفاً عمومياً مكلفاً بتحريرها بحكم وظيفته، يستمد هذا التكليف من القوانين واللوائح ومن أوامر رؤسائه، وكان كاتب الجلسة هو المختص أصلاً بتحرير محضرها، ويستمد هذا الاختصاص من قانون نظام القضاء، فإنه يكفي لقول بتزوير المحضر أن يحمره الكاتب ويوقع عليه ويثبت فيه غير الحقيقة مما دار في الجلسة أو يضيف إليه شيئاً أو يسطع عضراً أو غير ذلك من وسائل التزوير للنصوص عليها في القانون. وبما أن قانون المرافعات أورد في بعض مواضع منه ما يوجب توقيع القاضى على بعض المحاضر التى تحرر منها محضر حلف الجبين ومحضر الاستجواب ومحضر التحقيق، وجعل توقيعه مع توقيع الكاتب لازماً، ولا وجه للمقارنة بين تلك المحاضر ومحضر الجلسة، لأن المحاضر التى أوجب قانون المرافعات تحريرها وتوقيع القاضى عليها إنما هي من عمل القاضى لا من عمل الكاتب، فالقاضى هو الذى يوجه الجبين ويسأل

وقبلت المحكمة ممارسته تطبيقاً للمادة ٢٤١قرة
ثانية من قانون الإجراءات الجنائية بعد أن ثبت لها
وجود عذر كان يمنه من حضور الجلسة التي نظرت
فيها الدعوى ولم يستطع تقديمه قبل الحكم ، وكان
يبيح من حضر جلسة الممارسة أمام محكمة ثاني
درجة أن يحضر الطاعن قال إن الأستاذ إسماعيل
حسنى عضو الهيئة كان عضواً في غرفة الانتهام
الذى نظرت هذه القضية وكان الطاعن يقرر في طعنه
أن هذا القاضي لم يكن عضواً في دائرة غرفة الانتهام
التي أحالت الدعوى إلى محكمة الجنائيات ، بل كان
عضواً في الدائرة التي تفلتت عن نظرها لوجود
ما ع لسيها ، كما قرر أن هذا المانع هو أن الطاعن
اشتغل مع الأستاذ إسماعيل حسنى القاضي كسكرير
للجلسة مدة شهر ونصف بمحكمة شئون العمال
وكان هذا السبب على فرض محبته ليس من أسباب
عدم الصلاحية التي نص عليها القانون ، وإنما قد
يكون سبباً من أسباب الرد الأخرى . وكان الطاعن
لم يسلك الطريق الذى رسمه القانون لرد القضية
فليس له أن يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض
— لما كان ذلك ، وكان ما قاله الحكم من أن
التزوير الحاصل من الطاعن في حضر الجلسة يعتبر
تزويراً في محرر رسمى مخنياً في القانون ، ذلك لأن
رسمية الورقة تتحقق متى كان محررها موظفاً عمومياً
مختصاً بمقتضى وظيفته بتحريرها ، والطاعن باعتباره
كاتباً للجلسة مختص — بمقتضى المادة ٧١ من
قانون نظام القضاء — بتحرير محاضر الجلسات ،
فيكون التزوير الحاصل منه في حضر الجلسة معاقباً
عليه باعتباره تزويراً في محرر رسمى ولا محل لما
يقوله الطاعن من أن جرعة التزوير لا تقع إلا إذا
تم التزوير منه أثناء انعقاد الجلسة ، إذ أن اصطناع
الورقة يعتبر تزويراً مسبقاً عليه بصرف النظر عن
الوقت الذى تم فيه ، كما أنه لا محل لما يقوله من

عليه مختاراً بعد أن انتهى العمل ، إنما لا يحل
حقه في الدعوى المستعجلة بطلب وقف قرار الفصل
مؤكد ، بل يحل حقه أمام قضاء الموضوع وأنها
إذا ما أقام دعواه بطلب التمييز عن فصله ،
واحتال وقوع القرار بكنى لوقوع الجريمة ، ونية
المتهم في استعمال المحضر فيما غيرت من أجله الحقيقة
ظاهرة ، إذ أودع المحضر المزور فعلاً في أوراق
الدعوى وأقره بذلك . وإن كان قد عاد فذكر
أنه سحبه بعد أن وجد المحضر الأصيل وحى واقعة
دحضت المحكمة قوله فيها فيما تقدم من أسباب
وتحدث الحكم عن جريمة اختلاس المحضر الصحيح
بقوله « وبما أن جريمة اختلاس المحضر الصحيح
ثابتة في حق المتهم الأول أحمد إبراهيم حماد مما ثبت
من وقائع الدعوى من أنه وهو مأمور بمحفظه قد
اختلسه ليودع بدلاً منه المحضر المزور وهو يعلم
بذلك ، ولا عبرة بما قاله من أن المحضر قد ، إذ
دحضت المحكمة قوله على ما ثبت فيما سلف ... »
كما رد الحكم المطعون فيه على الدفع بطلان
التمييز بقوله « وحيث إن المتهم دفع في مذكرته
الأخيرة بطلان تفتيش مكتبه ، وظاهر أن هذا
الدفع لا سند له ، ذلك لأن المادة ٩١قرة ٢ من
قانون الإجراءات الجنائية جعلت من حق وكيل
النيابة المحقق أن يفتش أى مكان ويضبط الأوراق
وكل ما يحتمل أنه استعمل في ارتكاب الجريمة
أو نتج منها أو وقعت عليه ، وكل ما يجيد في كشف
الحقيقة ... » — لما كان ذلك ، وكان الحكم
المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما توافر به
جميع العناصر القانونية لجرائم التي دان الطاعن
بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائتة من
عائنها أن تؤدى إلى مراتب عليها ، وكان ما ينهه
الطاعن من بطلان الحكم الصادر بتاريخ ٢٩ من
نوفمبر سنة ١٩٥٦ غير مقبول ، إذ أن هذا الحكم
كان متبرراً حضورياً في حقه وقد طرأ فيه ،

اشتراط وقوعه على شخص معين العالانية . كفاية احتمال مشاهدة الفعل الفاضح العلني من الغير .

ب — فعل مضع دائم . الجريمة الثالثة . مثال . ملاحقة المتهم للرجل عليها بالطريق العام وقرسه ذراعها تتلوى في ذاتها عن الفعل الفاضح العلني .

المبادئ القانونية

١ — لا تقوم جريمة الفعل الفاضح العلني على ما يبين في نص المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات إلا بتوافر أركان ثلاثة (الأول) فعل مادي يندش في المرء حياء العين أو الأذن سواء وقع الفعل على جسم الغير أو وقعه الجاني على نفسه . (الثاني) العلانية ولا يشترط لتوافرها أن يشاهد الغير عمل الجاني فعلاً ، بل يكفي أن تكون المشاهدة محتملة . (الثالث) القصد الجنائي . وهو تعمد الجاني إتيان الفعل .

٢ — ملاحقة المتهم للرجل عليها بالطريق العام وقرسه ذراعها — على ما استظهره الحكم المعلن فيه — تتلوى في ذاتها على الفعل الفاضح العلني المنصوص عليه في المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات لإتيان المتهم علانية فعلاً فاضحاً يندش الحياء .

(القضية رقم ١١٥٩ سنة ٢٨ ق بالمهنة السابقة) .

١٣٤

١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨

١ — تعليق . تفتيش . تنفيذ الإذن به . تنفيذ الإذن بتفتيش متهمة في أي مكان وجسد به ولو غير للكان المهدد بأمر التفتيش .

٢ — تحقيق . تفتيش . شروط التفتيش . بطلانه . للمصلحة . القصد مجرمة للكان إنما شرع لمصلحة صاحبه .

٣ — استدلال . دخول للنازل والمخبرات العامة لتبر التفتيش . حق رجال البوليس أن يكونوا من رجال الضبطية في دخول للمتهم لتنفيذ القوانين والأوامر .

وجوب توقيع القاضي على محضر الجلسة ، وإلا كان باطلاً ؛ إذ أن مجرد عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة لا يترتب عليه البطلان ، ولما كان القصد الجنائي في جريمة الزور يتحقق بتعمد تضيير الحقيقة في الورقة تضييراً من شأنه أن يسبب ضرراً أو يكون بنية استعمالها فيما غيرت من أجل الحقيقة فيها ، وكان الضرر في الورقة الرسمية يتحقق بمجرد تضيير الحقيقة لما في ذلك من العبث بحجيتها وقيمتها التبدلية ، وهو ما أثبتت المحكمة في حق الطاعن ، ولما كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه أخفى محضر الجلسة الأصل ليودع بدلاً منه المحضر المزور وأطرح دفاعه بأن هذا المحضر قد دونه ، وهو ما يتحقق به جريمة الاختلاس التي ادّعى بها ، وكانت إعادة هذا المحضر بعد ذلك إلى ملف الدعوى لا تأثير لها في قيام الجريمة بعد وقوعها . ولما كان ما قاله الحكم رداً على الدفع بطلان التفتيش صحيحاً في القانون ، إذ أن للنيابة العامة طبقاً للمادتين ٩١ و٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن تفتش أي مكان وتضبط فيه الأوراق وكل ما يهتمل أنه استعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج منها أو وقصت عليه وكل ما يفيد في كشف الحقيقة وكان مجال تطبيق للمادتين ٩٣ و٩٤ من هذا القانون هو ما يقوم به مأمور الضبط القضائي من قبض وتفتيش — لما كان ما تقدم كله ؛ فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متيناً ورفضه موضوعاً » .

(القضية رقم ١١٤٥ سنة ٢٨ ق بالمهنة السابقة) .

١٣٣

١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٨

١ — فعل مضع . جريمة الفعل الفاضح العلني . ٢٧٨ ح . متى تم الفعل للمدعى . ماهيته . عدم

المبادئ القانونية

١ - متى صدر إذن التياية بتفتيش متهم فللبوليس أن ينفذ هذا الأمر عليه أينما وجده ولا يكون للتهمة أن يمتنع بأنه كان وقت إجراء التفتيش في مكان آخر غير المكان المحدد بأمر التفتيش .

٢ - الدفع بجرمة المكان التي كفلها القانون إنما شرح لمصلحة صاحبه .

٣ - المقهى من المحال العامة المفتوحة للجمهور والذي من حق رجال البوليس ولو لم يكونوا من رجال الضبطية القضائية أن يدخلوه لتنفيذ القوانين واللوائح .

الحكم

« حيث إن حصل الوجهين الأول والثاني من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه هابه القصور والخطأ في الاستدلال ذلك أن الطاعن دفع بطلان التفتيش مستنداً إلى سببين أولهما أن التفتيش وقع في مكان آخر غير المكان المأذون بتفتيشه . وثانيهما أن الإذن بالتفتيش لم يبين على تهميات جدية . إلا أن الحكم التفت عن الرد عن الشطر الثاني من هذا الدفع وجاء رده على الشطر الأول غير سائق ولا مقبول إذ قال إن تفتيش الأشخاص لا يشترط وقوعه في مكان معين مع أن الضابط طلب الإذن بضبط الطاعن وتفتيشه وهو يقوم بشجرة الخمد في مقهى معين بما يوجب إجراء الضبط والتفتيش في هذا المكان ولا يصح أن يعاوزه إلى غيره ولو أن الأمر صدر بالتفتيش على الطاعن في أي مكان يوجد فيه لكان باطلاً لسماه حرمة الأماكن التي يجوز استباحتها ولأن القبض والتفتيش من إجراءات التحقيق التي لا تكون إلا حيث تكون هناك جريمة معينة

ظهرت واستقرت ولا يجوز أن يكون وسيلة من وسائل الكشف عن الجرائم كما أن الحكم خطأ في الاستدلال إذ دان الطاعن عن إحراز الخمد المضبوط مع أنه لم يضبط في حيازته بل عثر عليه في أرض مقهى عام يضم أشخاصاً كثيرين غير الطاعن ولم يثبت أن هذا الأخير ألقاه بل ثبت من تفتيشه أنه لا يجوز عنده .

« وحيث إن واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه تخلص في أن الملازم سيد محمد وفا ضابط مباحث بندر الزقازيق علم من تهمياته أن الطاعن وعبد السلام الطوانسي محرزان مخدرات وأن أولهما يحمل على تجزئتها في مقهى لثاني فاستصدر إذنًا من التياية بتفتيشهما وتفتيش منزلهما وعند قيامه لتنفيذ للأمرية اصطحب معه ضابط مكتب مكافحة مخدرات الزقازيق محمد حسن خليل وقوة من رجالها وعلماً بأن الطاعن قد ذهب إلى مولد قربه إلى هناك حيث وجده في مقهى بساحة المولد ويجاوره راقصة وما أن دخل المقهى حتى هب من كانوا فيه وقوفاً ومن بينهم الطاعن نفسه ولم يشر معه على شيء . ولكنه عثر تحت قميصه على قطعة من الحشيش فالتقطها كما التقط قطعتين آخرين عثر عليهما حوله وقبض على الطاعن كما عثر خارج سور السرايق على لفافة بها قطعة من « الأفيون » واستند الحكم في إدانة الطاعن إلى أقوال الضابط سيد محمد وفا والخبر موسى مصطفى منسى في التحقيقات والجلسة وأقوال الضابط محمد حسن خليل والراقصة وفتحي الدسوقي في التحقيقات وإلى تقرير التحليل . وعرض الحكم إلى الدفع بطلان إجراءات التفتيش لحصوله في مكان غير الذي ورد في إذن التفتيش فقال « وحيث إن قانون الإجراءات

ذلك أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها وكان الحكم الموضوع أن تكون عقيدتها بما تطعن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى وكان ما قاله الحكم سابقاً في استخلاص إن الطاعن كان محرراً قطع الحشيش التي وجدت بين قدميه وبأهرب منه وكان ذلك لا يتعارض مع ما قاله من أنه لا علاقة للطاعن بقطعة الأفيون التي وجدت خارج المقهى . لا كان ذلك وكان إذن النيابة متى صدر بتفتيش متهم فالرجال الضبطية القضائية المتدينين لإجرائه أن ينفذوا هذا الأمر عليه أينما وجدوه ولا يكون للمتهم أن يحتج بأنه كان وقت إجراء التفتيش في مكان آخر غير المكان المحدد بأمر التفتيش فإن الدفع بجرمة للكان التي كفلها القانون إنما شرع لمصلحته صاحبها ، هذا فضلاً عن أن للكان الذي ضبط فيه الطاعن محرراً المخدر وهو متهم من الحال العامة للتفحوة للجمهور والذي من حق رجال البوليس ولو لم يكونوا من رجال الضبطية القضائية أن يدخلوه لتنفيذ القوانين والأوامر ، لا كان ما تقدم وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع بطلان إذن التفتيش لأنه لم يبين على تحريرات جديدة فإن ما جاء بهذين الوجهين من الظن يكون غير سديد .

« وحيث إن محصل الوجهين الثالث والرابع هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الاستناد وشابه القصور في البيان إذ نسب إلى الرافضة أنها شهدت في التحقيق بأن الطاعن وآخرين كانوا يدخلون الحشيش قبل وصول أفراد القوة بنحو عشرين دقائق وأن الحشيش كان موضوعاً على منضدة أمام الطاعن وكان هو وعبد السلام الطوانسي يملكان عامل للمقهى قطعاً منه ليمدها للتدخين ، فلما دخل الضابط أسقط الطاعن ما معه من مخدر حيث عثر عليه . كما نسب الحكم إلى فتح دسوقي

الجنائية فيما نص عليه بمناسبة تفتيش الأشخاص لم يشترط وقوع التفتيش في مكان معين بل يحق لرجل الضبط القضائي الذي وكل إليه تنفيذ الإذن متى كان الإذن خاصاً بتفتيش شخص أن يغتشه أينما وجد حسبما يراه ويوضح له عند قيامه بتنفيذه ، أما صدور الإذن بتفتيش المقهى الذي حددته الضابط فلا يبيح وجوب تفتيش شخص المتهم فيه بل هو أمر مستقل عن تفتيش شخص المتهم ومن ثم لا يكون الضابط قد تجاوز حدود الإذن الصادر له في تفتيش المتهم ومن ثم يكون الدفع لا سند له ويستعين رفضه « كما رد الحكم على دفاع الطاعن من أن وجود قطع المخدر متاثرة حوله وإحداها بين قدميه لا يدل على أنه هو الذي ألقى بها فقال « وحيث إنه مما ذهب إليه الدفاع من أن وجود القطع للتأثرة حول المتهم (الطاعن) وإحداها بين قدميه لا يدل على أن المتهم هو الذي ألقى بها على الأرض إذ قد يكون غيره قد قذف بها عند دخول رجال البوليس فاستقرت إحداها بين قدميه فينبه ماقررت الرافضة في التحقيق من أن المتهم كان يضع المخدرات على المنضدة أمامه وكان يعطى منها لأمال المقهى فيقدم له ولبن كانوا معه التدخين فلما شعر بدخول رجال مكتب المخدرات أسقط ما على المنضدة على الأرض وقد شهد الضابط سيد محمد وفا أنه عثر على قطعة بين قدمي المتهم بعد أن قذفه ولم يثر معه على شيء من المخدرات ثم أرغده زميله الضابط محمد حسن خليل والبوليس الملكي موسى مصطفى منى على قطعتين آخرين كانتا على مسافات متفاوتة من المتهم وأيمه في ذلك الضابط محمد حسن خليل والمخبر موسى مصطفى منى » ولا كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجرمة التي دان الطاعن بها وأورد على

رأى الطاعن يسقط للادة المخدرة على الأرض عند اقتراب أفراد القوة منه وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطعن إليه من أقوال الشهود في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وتطرح ما عده دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب إذ الأمر مرجعه إلى ما تقتضيه به وتطعن إلى إلزام الحكم إذ عول على شهادة الشاهدين السالتي الذكر في التحقيقات يكون بنأى عن الخطأ في الإسناد ، لما كان ذلك وكان ما يقوله الطاعن من أن المحكمة لم ترحل لمواخلة الطاعن عن قطعة الأفيون التي وجدت ملقاة على باب القهى مع أنها لا تختلف في الحكم عما وجد في أرض القهى فعرض للحكم في قوله « وحيث إن الاتهام نسب إلى التهم (الطاعن) أنه كان يحضر أفيوناً وليس من دليل هذه التهمة إذ التائب في التحقيق أن الضابط عثر على الملقاة المحتوية على قطعة الأفيون خارج القهى بعد أن تم ضبط التهم وتفتيش من كانوا معه في القهى مما يدل على أنه لا علاقة للتهم بالأفيون المضبوط » — وهذا الذى قاله الحكم سائق في بيان ظروف ضبط كل من الأفيون والحشيش ومؤدى إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم من استبعاد مساءلة الطاعن عن إحراز قطعة الأفيون وإدانة عن تهمه إحراز الحشيش ومن ثم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١١٦٠ سنة ٢٨ رتاسة ومضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وعمود محمد مجاهد ونعيم يسى جندى والسيد أحمد عفيف وأحمد زكى كامل للسفارين) .

١٣٥

١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨

قضاة . قواعد منع القضاة من قتل المجرى وردم ومغتسلهم . عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى .

أنه شهد في التحقيق بأن الطاعن كان يدخن الحشيش قبل وصول رجال البوليس بقليل ولا أن رآهم أسقط حشيشاً كان يده على الأرض مع أنه بالرجوع إلى محضر البوليس يبين أن هذين الشاهدين لم يكونا يعرفان حائز المخدر ، كما قررت الرافضة في تحقيق النيابة أن الحشيش كان موضوعاً على منضدة أمام الطاعن ولكنها لم تنظره وهو يرضه على تلك المنضدة . أما عن واقعة تجزئة الحشيش فقد عدلت عن اتهام الطاعن إلى اتهام شخص آخر يدعى عبد السلام وقرر قضي دسوقي في تحقيق النيابة أنه رأى الحشيش في يد الطاعن خلافاً لما قرره الرافضة من أنه كان موضوعاً على المنضدة وادعى الشاهد المذكور أن الطاعن أسقط الحشيش ثم عدل عن ذلك وقال إنه لم ير واقعة إسقاط المخدر — وقد أشار الطاعن في دفاعه إلى أن الضابط نقشه فلم يجد معه شيئاً من المواد المخدرة ولكنه وجد قطعاً من الحشيش متناثرة على الأرض بين قهوى الطاعن وهذا لا يثبت أنها بالذات قد تكون لغيره من زواد القهى وأن رواية الرافضة .. . وقضى الفسوق وعبد السلام الطوانسى في التحقيق موعز بها من رجال البوليس وقد عدلوا عنها بالجلسة ، ولكن المحكمة ردت على دفاعه هذا رداً مقتضياً ضمنته اطمئنانها إلى أقوال الشهود سالتى المحكمة بالتحقيقات كما قالت إنها لا ترى مؤاخلة الطاعن عن قطعة الأفيون التي وجدت ملقاة على باب القهى مع أنها لا تختلف في الحكم عما وجد في أرض القهى بجوار الطاعن .

« وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على صور التحقيقات التي أمرت المحكمة بضمها بالجلسة تحقيقاً لوجهي الطعن أن الشاهدين الرافضة وقضى محمود الفسوق قرراً في تحقيق النيابة أنهما

وجد بين يديه بمقتضى وظيفته - وهذه الصورة من الاختلاس هي صورة خاصة من صور خيانة الأمانة - لا شعبة بينها وبين الاختلاس الذي نص عليه الشارع في باب السرقة - فلاختلاس هالك يتم بانزعاع المال من حيازة شخص آخر خاصة أو بالقوة بنية تملكه - أما هنا فالشئ المختلس في حيازة الجاني بصفة قانونية ثم تنصرف نية الحائز إلى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له، ومق تغيرت هذه النية لدى الحائز وحول حيازته الناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك وجعلت جريمة الاختلاس تامة - وإن كان التصرف لم يتم فعلا - فإذا قال الحكم إن المتهم وزميلة بصفتها مستخدمين عموميين بإدارة البوليس الحزقي بالقوات المسلحة نقلًا فعلا جزءاً من البطاريات - المسلبة لهما بسبب وظيفتهما نقلها من التل الكبير إلى إدارة البوليس الحزقي بالقاهرة - والتي كانت موجودة أصلاً في السيارة إلى منزل شقيق المتهم الأول، وهذا التصرف من جانب المتهمين واضح الدلالة في أنهما اتفويا اختلاسها وتملكها والاحتفاظ بها لنفسهما وقد كاشف أولها الشاهد الأول بذلك وطلب إليه مشاركة أخيه في التصرف فيها وإقسام ثمنها وقد رفض هذا الشاهد العرض. ما قاله الحكم من ذلك يكنى لثبوت التفسير الطارىء على نية الحيازة ويكون الحكم صحيحاً إذ وصف الواقعة بأنها اختلاس تام لا يثنى فيها العدول بعد تمام الجريمة وتام تحققها المسئولية ولا يمنع من العقاب.

٢ - مجال تطبيق المادة ١١٢ ع المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ٥٢ يشمل كل موظف أو مستخدم عومي يختلس مالا بما تحت يده

ما لا يستر إبداء لرأى سابقى الدعوى عدم اعتبار قول المحكمة في محضر الجلسة أن التجربة التي قامت بها أبدت إمكان ضبط المخدر على النحو الوارد بالتصديق إبداء لرأى مانع لها من القضاء في موضوع الدعوى

المبدأ القانوني

إن قول المحكمة في محضر الجلسة أن التجربة التي قامت بها أبدت إمكان ضبط المخدر على الصورة الواردة في التحقيقات لا يدل بذاته على أن المحكمة قد أبدت رأياً بمنعها من القضاء في موضوع الدعوى، إذ أنه ليس فيه ما يفيد أن المحكمة كونت رأياً مستقراً في مصلحة المتهم أو ضد مصلحة في خصوص ثبوت واقعة ضبط المخدر معه.

(ال قضية رقم ١١٦١ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة).

١٣٦

١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨

١ - اختلاس أموال أميرية . جريمة لادة ١١٢ ع معدة بق ٥٣/٦٩ . عناصر الواقعة الإجرامية . فعل الاختلاس . اختلاله عن فعل الاختلاس في السرقة . أثر ذلك في تحديد قيام الجريمة . تمام الجريمة بتحويل الحيازة من ناقصة إلى كاملة ولو لم يتم التصرف فعلا . العدول بعد تحويل الحيازة لا أثر له في المسئولية عن الجريمة . مثال .

ب - اختلاس أموال أميرية . جريمة لادة ١١٢ ع معدة بق ٥٣/٦٩ . عناصر الواقعة الإجرامية . صفة الوظف العموى . نوع المال المختلس . جتنى الجنبى هو من اللكتين بمجمة تامة . مؤاخذته بالمادة ١١٢ ع عند اختلاسه مالا - مالا أو خاصا - سلم إليه بسبب وظيفته . ١١١٢ ع ، ١١١٢ ع .

المبادئ القانونية

١ - كان مراد الشارع عند وضع نص المادة ١١٢ عقوبات هو فرض العقاب على عيب الموظف بالاتيان على حفظ الشئ الذى

قاتل بطبيعته هو مطواة ومن انياله بالاعانات المتعدد على الجنى عليه، فإنه يكون مشوباً بالقصور، إذ أن ما أثبتته الحكم لا يفيد سوى مجرد تعمد المتهم ارتكاب الفعل المادى وهو ضربات مطواة.

(القضية رقم ١١٧٧ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومصطفى كامل وفهم يسى جندى وعمود حلى خاطر وباس سلطان السقارين) .

١٣٨

١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨

إثبات . شهادة . ما لا ييبب بسبب الحكم في خصوص ذكر مؤدى أقوال القهود . لا ييبب الحكم ليراده مؤدى شهادة شهود الإثبات جلة ثم نسبها إليهم جميعاً .

المبدأ القانونى

لا بأس على الحكم إن هو أورد مؤدى شهادة شهود الإثبات جملة ثم نسبها إليهم جميعاً فتقديراً من التكرار الذى لا موجب له .

(القضية رقم ١١٧٤ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى قاضى وكيل المحكمة وعمود محمد مجاهد وفهم يسى جندى والسيد أحمد طيفى وأحمد زكى كامل السقارين) .

١٣٩

١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨

إخلاء أحياء مجوزة . المادة ٢٢٣ ج . عناصر الوافدة الإجرامية . أشياء مجوزة . حجز تحفظى . وجوب احترام الحجز التحفظى ولو لم يحكم بتسليمه أو لم يعلن به فهو الشأن فى المبدأ القانونى ما دلم لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطالته .

المبدأ القانونى

إن الحجز التحفظى الذى توقع صحباً واجب الاحترام ولو لم يحكم بتسليمه أو لم يعلن

مضى كان المال المختلس قد سلم إليه بسبب وظيفته، وإذا كانت الخدمة العسكرية هى من الخدمات العامة بالقوات المسلحة فإن المتهم — بوصفه جندياً فى الجيش — يعتبر من المكلفين بالخدمة العامة يخضع لحكم المادة ١١٢ عقوبات — ويصبح مسئولاً عما يكون تحت يديه من أموال سلمت إليه بسبب وظيفته يستوى فى ذلك أن يكون مالاً عاماً أم لا . (القضية رقم ١١٦٦ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة) .

١٣٧

١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨

١ — قتل عمد . قصد جنائى . القصد الخاس . ماعنه . ما يقتضيه هذا القصد من حيث التسبب . وجوب ليراد الحكم الأدلة الكاشفة عن نية القتل .

٢ — قتل عمد . نية إزهاق الروح . قصور بيان الحكم بالنسبة لما . مثال . استعمال سلاح قاتل وتعدد الضربات لا يمكن بذاته لثبوت نية القتل .

المبادئ القانونية

١ — جرائم القتل والشروع فيه تتميز قانوناً بنية خاصة هى اتواء القتل وإزهاق الروح، وهذه تختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم العمدية، ومن الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة فى جرائم القتل والشروع فيه عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى تدل عليه وتكشف عنه .

٢ — لا يمكن بذاته استعمال سلاح قاتل بطبيعته وتعدد الضربات . لثبوت نية القتل مالم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجنائى — فإذا كان الحكم المطعون فيه قد ذهب فى التدليل على نية القتل وإزهاق الروح إلى القول إن نية القتل متوافرة من استعمال المتهم لسلاح

به ذو الشأن في المعاد القانوني ما دلم لم يصدر حكم من جهة الاختصاص بيطالته .

(القضية رقم ١١٨٠ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأساقفة حسن داود ومسلمي كامل ولهم يسي جندي والسيد أحمد ماضي وأحد زكي كامل المستشارين) .

١٤٠

١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨

قانون الإجراءات الجنائية صلتها بالتوازي الأخرى . مدى هذه الصلة في خصوص القانون ١٩٠ لسنة ٤١ في شأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية . دعوى مدنية مشغولة مدنية . جزاء للثبوتية . مصاريف الدعوى المدنية . للشئول عنها وكيفية تقديرها وتحصيلها . الأصل اتباع قانون الإجراءات الجنائية فيما ورد بشأنه من خاص . الرجوع إلى قانون آخر . على سد قض أو الإستعانة على تنفيذ القواعد للتصوم عليها فيه . مسؤولية للدعي بالحقوق المدنية من . مصاريف الدعوى المدنية . ١٩٣٩/١ . ج . تنظيم تقدير المصاريف وكيفية تحصيلها . الرجوع فيه إلى القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .

المبدأ القانوني

الأصل أن نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق في المواد الجنائية بحيث لا يرجع إلى نصوص قانون آخر إلا لسد نقص أو للاستعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية ، ولما كان نص المادة ٣١٩ من هذا القانون قد جرى بأن يكون المدعي بالحقوق المدنية ملزماً للحكومة بمصاريف الدعوى . ويتبع في تقدير هذه المصاريف وكيفية تحصيلها ما هو وارد في لائحة الرسوم القضائية ، وكان قانون الإجراءات الجنائية قد عالج بذلك أمر تحديد العلاقة بين الحكومة والمدعي بالحقوق المدنية فيما يتعلق بمصاريف دعواه فأوجب

أن يكون هو المستول عنها بصفة أصلية عندما يسلك هذا الطريق الاستثنائي برفع دعوى تابعة الدعوى الجنائية بما يجعل هذا الحكم دون سواء واجب الاتباع في هذا الشأن ، ومن ثم قد امتنع إعمال أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية فيما يخالفه ، ولم يبق لقوانين الرسوم في هذا الشأن إلا أن تنظم تقدير المصاريف وكيفية تحصيلها كما جاء بموجز المادة ٣١٩ سالف الذكر .

(القضية رقم ٣٥٨ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأساقفة مسلمي هنري وكيل المحكمة وعمود إبراهيم إسماعيل ومسلمي كامل ولهم يسي جندي واليد أحمد ماضي المستشارين) .

١٤١

١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨

١ - نيابة عامة . اختصاصات كل عضو من أعضاء النيابة . اختصاصات المحامي العام . حق المحامي العام في مباشرة الاختصاصات القانونية المحولة للنائب العام في دائرة محكمة الاستئناف التي يعمل بها .

٢ - نيابة عامة التبعية التدرجية رئاسة النائب العام . مداهما وأثرهما . عدم قابلية تصرف المحامي العام بدائرة عمله في الاختصاصات القانونية المحولة للنائب العام للالتقاء أو التعديل من النائب العام بخلاف تصرفه في الاختصاصات العامة إذ يخضع فيها لإشراف النائب العام من الماحيتين القضائية والإدارية . سلطة النائب العام في إلغاء أمر المحظ الصادر من أحد أعضاء النيابة بالرغم من موافقة المحامي العام . المادة ٣٦ من قانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن نظام القضاء وللاذلة ٨٠ من قانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن استقلال القضاء .

المبادئ القانونية

١ - إن المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء إذ نصت على أن يكون لدى كل محكمة استئناف محام عام له تحت إشراف النائب العام جميع

يكون قرار النائب العام بإلغاء أمر الحفظ الصادر من أحد أعضاء النيابة قراراً صحيحاً متجاً لأثاره القانونية بالرغم من موافقة المحامي العام على أمر الحفظ .

(القضية رقم ٩٢٥ لسنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأساقفة حسن خاود وعمود إبراهيم إسماعيل ومطفى كامل وعمود محمد جماد وعمود حلمي خاطر للسفارين) .

١٤٢

١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨

حكم . البيانات اللازمة في الأسباب مواد مخدرة .
البيان للصلح بكية المخدر للعبث . متى لا يكون
جوهرياً ؟

المبدأ القانوني

بيان مقدار كية المخدر المضبوط في الحكم
ليس جوهرياً مادام أن الحكم قد استخلص
ثبوت قصد الاتجار في حق التهم استخلاصاً
سائفاً وسلياً .

(القضية رقم ١١٢٦ لسنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأساقفة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومصطفى كامل وفهم عيسى جندى وعمود عطية إسماعيل وعباس سلطان السفارين) .

١٤٣

١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨

١ — حكم . البيانات اللازمة في الأسباب . بيان
الواقعة للتوجيه العقوبة والظروف التي وقعت فيها .
البيان الكافي . مثال في جريمة تسهيل تسليح الجيش .
للادة ٣٣ من القانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ .

٢ — مواد مخدرة . التسوية والمقاب من
إحرازها . منط تطبيق عقوبة للادعين ٣٣ ، ٣٤ من
القانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . تقديم مواد مخدرة لأخرين

حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في
القوانين ، إنما حددت للمحامين العامين
اختصاصاً قضائياً يستند إلى أساس قانوني
يجعل تصرفاتهم القضائية في مأمن من الطعن ،
نقول كل منهم في دائرة اختصاصه كافة
الحقوق والاختصاصات القضائية التي للنائب
العام ليصبح من سلطته إلغاء أوامر الحفظ
الصادرة من أعضاء النيابة والطعن بالاستئناف
في الميعاد الطويل والطعن في قرارات غرفة
الانهماء على ألا يس ذلك ما للنائب العام في
حق الإشراف باعتباره صاحب الدعوى
العامة والقائم على شؤونها كما يبين من نص
المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء والمادة ٨٠
من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢
في شأن استقلال القضاء والتي تنص على أنه
« للنائب العام حق الرقابة والإشراف على
جميع أعضاء النيابة ... » .

٢ — للمحامي العام بعد صدور القانون رقم
١٤٧ لسنة ١٩٤٩ في شأن نظام القضاء حق مباشرة
الاختصاصات الدائية المخولة للنائب العام في
دائرة محكمة الاستئناف التي يعمل بها وتصرفه
فيها غير قابل للإلغاء أو التعديل من النائب
العام ، أما ما عدا هذه الاختصاصات الاستئنافية
التي خص القانون بها النائب العام وحده ،
كالأمر الصادر بالأوجه لإقامة الدعوى ،
فيكون شأن المحامي العام في هذا النوع من
الاختصاص شأن باقي أعضاء النيابة يخضع
لإشراف النائب العام وهو لا يتحقق إلا إذا
شمل الناحيتين القضائية والإدارية على السواء
كما تقتض عنه نصوص القانون والمذكرة
الإيضاحية لقانون نظام القضاء ، ومن ثم

أو إخراجها لها على أية صورة، أما المادة ٣٣ فقد جاءت على سبيل الاستثناء في صدد حاو واحدة هي التي يثبت فيها للحكمة أن التصد منه إنما هو التعاطي أو الاستعمال الشخصي -- فإذا كان الحكم قد أُنِيت على المنهم أنه أعاد مسكنه وأداره لتقديم الموالد المضرة فيه لآخرين التعاطي وهي إحدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة ٣٣ السالفة الذكر ، فلا يكون قد أخطأ إذ أوقع عليه العقوبة الواردة فيها .

(الفقيه رقم ١١٩٩ سنة ٢٨ ق بليتة السابقة) .

133

١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨

حكم . ضوابط التذليل . خلو التذليل من عيب
تناقض الأسباب ، مثال في تعديل سليم على توافر نية القتل
فحق لهم بعد تلى قيام حالة الدفاع الشرعى الذى دفع بها .

المبدأ القانوني

إذا قال الحكم حين عرض لنية القتل إنها نابعة قبل اللتم من استعماله في أقراف جرمته آله من شأنها إحداث الموت وبنديته، وقد أطلقاهن مسافة قريبة - ثلاثة أمتار - على مقتل من الجنى عليه هو رأسه، مدفوعاً إلى ذلك بحجفه عليه لاعتقاده أنه كان يسرق وهو سبب يكفي في عرف بعض النفوس المستهزة للمهورة لإزهاق الروح، ثم قال الحكم رداً على دفع التهم بقيام حالة الدفاع الشرعي، وإن التائب من مجموع أقوال الخنجرين وللتم نفسه أن الجنى عليه حين ضبط كان أعز ولا يحاول الحرب بنفسه ولا بالمسروقات ولم يكن هناك ما يدعو التهم للاعتقاد بوجود أي خطر حال على النفس والمال يجعله في حالة

للتعاطي أمر يحكمه نص المادة ٣٣ فقرة ج من القانون
٣٥١ لسنة ١٩٥٢ .

المبادئ القانونية

١ - إذا تحدث الحكم عن جريمة تسهيل
تعاطى الحشيش المسندة إلى المتهم الأول بقوله
« إن المحكمة ترى فيما ثبت لها من التحقيقات
التي تمت في الدعوى أن المتهم المذكور قد
أعد مسكنه ومعدات وتعاطى الحشيش فيه
لتسهيل تعاطى المتهمين الحشيش عنده إذ كان
المسكن خلواً بما عداهم وقد قصدوا إليه لهذا
الغرض بدليل مستفاد من ظروف الواقع على
ما قرره المتهم السادس في التحقيقات من أنه
اجتمع مع المتهمين الآخرين بمقهى معين
ودعوا إلى مسكن المتهم الأول وكانت الحوزة
بمداخلها جاهزة هناك على المضطقة التار موقفة
ودخلوا جميعاً كرسين من الحشيش وأنه قد
سام المتهم بتعاطى الحشيش معهم ، وترى
المحكمة فيما ثبت لها من التحقيقات وما أخذت
به من فقرات الضابط ومن نتيجة مراقبته
الامر الذي أكد مصحة وجدلية ما أسفر عنه
الضبط من أن المتهم المذكور كان على علم
بمجازة وتسهيل تعاطى الآخرين جواهر حرم
القانون حيازتها . إذا تحدث الحكم بذلك
فإنه يكون قد بين وإقامة الدعوى بما توافر به
العناصر القانونية لجريئاً إحراز الخلد وتقديمه
للآخرين للتعاطى اللتين دان التهم بهما .

٢ - استقر قضاء محكمة النقض على أنه لا يشترط لتوقيع العقوبة المخلطة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت اتجار المتهم في الجواهر المخضرة، وإنما يكفي لتوقيعها أن يثبت حيازته

الطعنة القوية وتمديدتها في أمم أعضاء الجسم وهو القلب مع ظروف الحادث والرغبة في السرقة والخوف من القبض عليه بعد إعلان شخصية الضابط ، جعلت المتهم يولد العزم على القتل ، فطعنه وهو مدفوع بذلك القصد وتلك التنية التي اتواها في الحال وأودت تلك الطعنة بحياة المجنى عليه ، فإن ما أورده الحكم من ذلك تتوافر به نية القتل لدى المتهم ويستقيم به التندليل على قيامها .

٢ — إذا كان الحكم إذ عرض لدفاع الطاعن بشأن بطلان إقرار المتهمين الثاني والثالث عليه ونفى وقوع اكراه أو تعذيب من رجال البوليس عليهما قد استند في ذلك إلى التقرير الطبي الشرعي وإلى مطابقة لحوى إقرارهما لما استظهرته المحكمة من وقائع الدعوى وملاساتها ، وإلى ترديد المتهمين المذكورين لهذه الأقوال في مراحل التحقيق وأمام النيابة ، فإن ما انتهى إليه الحكم من عدم وقوع تعذيب على المتهمين يكون مبنياً على استخلاص سائق من وقائع الدعوى وليس ثمة تعارض بين ما أثبتته المحكمة نقلاً عن التقرير الطبي من وجود إصابة بكل من المتهمين لأمر عارض وبين ما انتهى إليه مادام أنه لم يتم دليل على التعذيب .
(الفضية رقم ١١٤٤ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة) .

١٤٦

١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨

خطب . الجمعية للصوم عليها في المائدة ٢٨٨ ع .
صورة واضحة تتوافر بها هذه الجريمة .

دفاع شرعي ، فإن هذا الذي قاله الحكم رداً على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي ليس فيه تعرض لنية القتل بما ينفي توافرها وتعارض لما أثبتته المحكمة في شأنها بما يؤدي إلى قيامها لدى المتهم .

(الفضية رقم ١١٣١ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة) .

١٤٥

١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨

١ — حكم . ضوابط التندليل . تدليل سليم على توافر نية القتل . مثال . طعن للمتهم للمجنى عليه طعنة قوية نفذت خلال البطين الأيمن ومزقت الشريان التاجي الأيمن بعد أن أنصح المجنى عليه عن شخصيته كضابط بوليس حق لا يقبض على المتهم ولا يتم منه بعد ذلك يصح به التندليل على توافر نية القتل في حقه .

٢ — حكم . بإثبات الأسباب . الرد على أوجه الدفاع العامة . إقباط . اعتراف . تقدير الاعتراف من حيث صلتها بالتعذيب . مثال الرد سائق من المحكمة في خصوص نفى وقوع اكراه أو تعذيب على المتهمين . خبر . تقدير رأيه من حيث صلتها بالتعذيب ، مثال . اعتفاء التعارض بين ما أثبتته المحكمة نقلاً عن التقرير الطبي من وجود إصابة بكل من المتهمين لأمر عارض وبين ما انتهى إليه في خصوص نفى وقوع تعذيب عليهما بناء على استخلاص سائق وغلو الأوراق من دليل التعذيب .

المبادئ القانونية

١ — إذا تحدث الحكم عن نية القتل في قوله د إنها متوافرة لأن أحد المتهمين الثلاثة هاجم المجنى عليه وطعنه في قلبه طعنة قوية نفذت خلال البطين الأيمن ومزقت الشريان التاجي الأيمن وهو يقصد من ذلك القضاء عليه وإزهاق روحه بعد أن أنصح المجنى عليه عن شخصيته كضابط بوليس وذلك حتى لا يقبض عليه ولا يتم منه بعد ذلك وهذه

المبدأ القانوني

إذا أثبت الحكم في حق المتهم أنه توجه إلى مكان الجنى عليه الذي لم يبلغ من العمر خمس سنوات وكان يلهو في الطريق العام مع الشاهد وكاف الأخير بشراء حاجة له ولما أراد الشاهد أن يصحب الجنى عليه معه أشار عليه المتهم بتركه وما كاد الشاهد يتعد حتى أركب المتهم الجنى عليه على الدراجة معه موها إياه بأنه سيصحبه إلى جدته ثم أخضاه بعد ذلك عن أهله فأصدأ قطع صلبه بهم وساره عن لم حتى ضمه ورعايته ، فإن ذلك مما يدخل في نطاق المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات وتوافر به جريمة الخطف بالتحايل التي عوقب المتهم بها .

(القضية رقم ١١٣٩ سنة ٢٨ في الجريدة السابعة) .

١٤٧

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٨

وصف التهمة . تتيه المتهم . قواعد التنبيه . دفاع . ضرب . قدر متيقن . إثبات . حرية القاضي في تكوين عقيدته . لفت نظر الدفاع إلى المرافعة على أساس القدر المتيقن لا يمنع المحكمة من أن تكون عقيدتها بعد ذلك بما تعدن إليه من أدلة .

المبدأ القانوني

قيام المحكمة بلفت نظر الدفاع إلى المرافعة على فرض القدر المتيقن لا يمنعها من أن تكون عقيدتها بعد ذلك بما تعدن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى .

(القضية رقم ١١٩٣ سنة ٢٨ في رئاسة وعضوية السادة الأساقفة حسن داود وعمود محمد جلمد وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيفي وعمود حلى خليل المستشارين) .

١٤٨

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٨

١ - تنظيم القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المدة لبناء . عناصر الرقعة الإدارية . عدم إنشاء الطرق والمرافق في الأراضي المقسمة . التفسير الصحيح للمادة ٦٢ من القانون . تعليق الإلزام بتوصيل النور وغيره من المرافق في الأراضي المقسمة إلى المرافق العامة . على صدور قرار من وزير الأشغال العمومية فاصر على التفتيش الخاصة بالجهات التي لا توجد بها مرافق عامة دون التفتيش التي تجري في الجهات التي تتوافر بها تلك المرافق .

ب - قانون ٢٥٩ لسنة ٥٦ في شأن الأبنية والأعمال الخفيفة لأحكام القوانين ٥١ لسنة ٤٠ ، ٩٣ لسنة ٤٨ بشأن تنظيم المباني ، ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيمها . الترخيص من إصداره ومجال الصلح به . تأكيد بناء الجرائم التي تقع بالخلاف لأحكام القوانين الملغى إليها فيه . حاجته للمباني التي أقيمت فضلاً بخلاف لأحكام هذه القوانين بقصر تنفيذ الأحكام النهائية الصادرة من المحاكم الجنائية عن هذه الجرائم خلال الفترة الواردة به على التراخيص والمصاريف والرسم للنقض بها . عدم تطبيق أحكامه إذا لم يكن تحت تنفيذ للأعمال المطلوبة من جانب المقسم .

المبادئ القانونية

١ - إن المادة ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المدة لبناء إذا نصت على أن السلطة المختصة أن تلزم المقسم أن يزود الأرض المقسمة بمياه الشرب والإنارة وتصرف المياه والموارد القذرة ويصدر بهذا الإلزام قرار من وزارة الأشغال العمومية ، وإذا كان التقسيم واقعاً في جهة تتوفر فيها تلك المرافق فيكون تزويدها بطريق توصيلها بالمرافق العامة ، قد أفادت أن الشارع عاجل حالين مختلفين تماماً - الأولى - وهي تلك الخاصة بالجهات التي لا توجد بها مرافق عامة

لجمل إنشاءها والالتزام بها في الأرض المقسمة
مرهوناً بصور قرار من وزارة الأشغال ،
والثانية وهي تلك التقييدات التي تجرى في
الجهات التي تتوافر فيها تلك المرافق ولا يستلزم
الأمر فيها أكثر من إبصارها للجاري العامة ،
فزيدها ببناء الشرب وغيرها واجب قانوناً
يقع على عاتق المقسم بمجرد إجراء هذه
التقييدات دون حاجة إلى صدور أمر من
وزارة الأشغال ، هذا ما يفيد النص وما يظهر
من روح التشريع والمناقشات التي جرت في
لجنة الأشغال بمجلس النواب ، وهو المعنى
الذي كان ماثلاً في ذهن الشارع عند اقتراح
اللجنة المذكورة تعديل نص الفقرة الأولى من
المادة الثانية عشر من القانون رقم ٥٢ لسنة
١٩٤٠ في المشروع المقدم من الحكومة .

٢ — إن القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦
في شأن الأبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة
لأحكام القوانين رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ورقم ٩٣
لسنة ٤٨ بشأن تنظيم المباني ورقم ٥٢ لسنة
١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المخصصة للبناء إنما
وضع — كما يدل على ذلك عنوانه والمذكورة
الإيضاحية ومقادير تصوره — لمعالجة المباني
والأعمال التي تمت فعلاً بالمخالفة لأحكام هذه
القوانين ومؤدى هذا أن الجرائم التي تقع
بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠
وغيرها من القوانين المشار إليها مازالت قائمة
ولم تتأثر بصور القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦
بل هو يؤكد وجودها فلم يكن الغرض من
هذه النصوص الاستثنائية الواردة فيه إلاحية

المباني التي أقيمت فعلاً بالمخالفة لأحكام هذه
القوانين من طريق قصر تنفيذ الأحكام النهائية
الصادرة من المحاكم الجنائية عن هذه الجرائم
خلال الفترة المشار إليها على الغرامات
والمصاريف والرسوم المقررة بها — وهي
بحسب الترتيب الطبيعي للأمرات في الخطوة
التالية لإتمام تنفيذ الأعمال المخالفة لهذه
القوانين ، فإذا لم يكن هناك تمت تنفيذ إطلاقاً
من جانب المقسم ولم تعدد على الطبيعة
الشوارع والميادين بإقامة مبان عليها ، فلا يكون
عمل لتطبيق القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦
ويكون للمحكمة أن تعامل المقسم بالمادة ١٢
من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .

(القضية رقم ١٢١٠ سنة ٢٨ ق رقابة عضوية
السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومصطفى
كامل وفهميس جندى ومحمد صليحة إسماعيل ومجلس حلى
سلطان المستشارين) .

١٤٩

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٨

نيابة عامة . اختصاص معاون النيابة . القانون
رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٦ . تحقيق . الطعن في إجراءاته .
اتصال تحقيق معاون النيابة للندوب لإجراءه بصفة
التصديق القضائي عملاً بأحكام القانون رقم ٦٣٠ لسنة
٥٦ . إلتقاء القول بطلان التحقيق عند صدور هذا
القانون قبل نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات .

للمبدأ القانوني

إن الشارع بمقتضى القانون رقم ٦٣٠ سنة
١٩٥٦ — الذي صدر قبل نظر القضية أمام
محكمة الجنايات — قد أجاز للنيابة العامة
أن تكلف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها ،

عدم جزاء حالة جنابة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢/٢٧٩ معلقة بتاريخ ٢٩/٣/١٩٥٢ إلى المحكمة الجزئية رغم إسقاط النيابة الإعرارة إلى الفقرة الثانية من المادة متى كان الواضح من تقرير الاتهام أن وصف التهمة مما ينطبق عليه الفقرة الثانية المشار إليها .

المبدأ القانوني

إن المادة ١٧٩/٢ التي تحيل على المادة ١٥٨/٢ من قانون الإجراءات الجنائية لم تطلق لفرقة الاتهام إحالة الجنابة إلى محكمة الجلسات للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة فهذه الإحالة غير جائزة إلا إذا كانت العقوبة المقررة أصلاً للجنابة مما يجوز التزول بها إلى عقوبة الحبس، وإذن فإن قرار فرقة الاتهام إذ قضى بإحالة المتهم إلى محكمة الجلسات لمناقشته على الجرائم المستندة إليه في حدود عقوبة الجنحة مع أن إحدى هذه الجرائم هي أنه اختلس مالا مسلباً إليه بسبب وظيفته وبصفته من مأموري التحصيل وهي الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٩٥٣/٦٩ والمعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة يكون قد خالف القانون ولا يغير من ذلك كون النيابة العامة أوردت في تقرير الاتهام المادة ١١٢ من قانون العقوبات ضمن المواد التي طلبت تطبيقها دون تشهير إلى الفقرة الثانية منها . متى كان الواضح من تقرير الاتهام أن وصف تهمة الاختلاس مما ينطبق عليه نص الفقرة الثانية المشار إليها . (القضية رقم ١٠١٠ لسنة ٢٨ ق بلبنة السابقة) .

١٥١

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٨

١ ب - اختصاص - تنازع الاختصاص - الجهة المختصة بالنقل فيه - إسقاط الاختصاص لمحكمة النفس

ومفاده أن الشارع قد جعل لما يجرمه معاونو النيابة من تحقيق صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة العامة في حدود اختصاصهم ، والقول بطلان التحقيق الذي أجراه معاونو النيابة وما يستتبعه من الإلزام بإعادته ممن يملكه ، فيه معنى متعذر بعد أن أصبح لكافة أعضاء النيابة على اختلاف درجاتهم سلطة التحقيق القضائي ، وبعد أن زال التفريق بين التحقيق الذي كان يباشره معاونو النيابة وتحقيق غيره من أعضائها ، وبزوال هذا التفريق أصبح ما يقوم به معاونو النيابة من إجراءات التحقيق لا يختلف في أثره عما يقوم به غيره من زملائه لوجود الوصف الذي أراده الشارع في التحقيق الذي عرض على محكمة الجنابات عند نظر الدعوى التي باشرت هي أيضاً فيها التحقيق النهائي الذي يتطلبه القانون - فلذا كان الثابت من الأوراق أن معاونو النيابة الذي أجرى التحقيق قد أثبت في صدر عضره أنه تدب لإجرائه من نائب النيابة فإن النفي بطلان محضر التحقيق الذي أجراه معاونو النيابة لا يكون سديداً .

(القضية رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٨ ق رقالة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل ومحمود محمد جاعد وغيرهم بمسعى جدي وأحد زكي كامل ومحمد صلي اسماعيل للسفارت) .

١٥٠

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٨

تحقيق . التصرف فيه . الإحالة في الجنابات من غرفة الاتهام . إحالة الجنابات إلى المحاكم الجزئية . الجنابات التي يجوز تجنبها . للمادة ١٧٩/٢ ، ١٥٨/٢ ج - شروط إحالة الجنابة من غرفة الاتهام إلى محكمة الجلسات . الفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة أن تكون العقوبة المقررة أصلاً للجنابة مما يجوز التزول بها إلى عقوبة الحبس .

إليها الطعن في أحكام قرارات الجنتين المتنازعتين — وإذا كانت غرفة الاتهام إن هي إلا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ولا يعطى في قراراتها أملاً دائرة الجنح المستأنفة التي هي إحدى دوائر هذه المحكمة فإن الاختصاص بالفصل في طلب تعيين المحكمة المختصة بنقد لمحكمة النقض باعتبارها صاحبة الولاية العامة وعلى أساس أنها الدرجة التي يعطى في قرارات غرفة الاتهام أمامها — وهي إحدى الجنتين المتنازعتين — عند ما يصح الطعن قانوناً .

(القضية رقم ١٧١٣ سنة ٧٨ في رئاسة وعضوية السادة الأساندة حسن داود ومحمد محمد مجاهد وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيفي ومحمد حلمي خاطر المشاركون) .

بالفصل في طلب تعيين المحكمة المختصة عند قيام نزاع بين غرفة الاتهام ومحكمة الجنح المستأنفة . - إنقاذ هذا الاختصاص لمحكمة النقض أيضاً ولو كان النزاع واقعاً بين جنتين إحداها عادية والأخرى استئنافية . للسادة ٢٢٦، ٢٢٧ ١ ع .

المبادئ القانونية

١ - محكمة النقض هي الجهة صاحبة الولاية العامة بمقتضى المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية في تعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعاوى عند قيام التنازع ولو كان واقعاً بين محكمتين إحداها عادية والأخرى استئنافية .

٢ - مؤدى نص المادتين ٢٢٦، ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يحصل طلب تعيين المحكمة المختصة برفع إلى الجهة التي يرفع

قضاء محكمة النقض المدنية

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد وعثمان رمزي وإبراهيم عثمان يوسف ومحمد زعفراني سالم ومحمد رفعت المستشارين) .

١٥٢

٥ مارس سنة ١٩٥٩

دموى « مصروفات الدعوى » رسوم قضائية .
اختصاص ، تنظيم القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ طريقة
التقدير والمعارضة في الرسوم أمام المحاكم الفرعية . قضاء
الجمعية العمومية لمحكمة النقض بوقف تنفيذ حكم شرعى .
ليس من شأنه أن يضمن طر المحكمة للندنية ولأية الفصل
في المنازعة التي تدور حول هذه الرسوم . الاختصاص
في هذا الصدد يظل معقوداً للمحكمة الشرعية .

المبدأ القانوني

نظمت المواد ١٨ و ١٩ و ٢٠ من القانون
رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم الدعاوى
أمام المحاكم الشرعية طريقة تقدير هذه الرسوم
والمعارضة في أوامر تقديرها والمنازعة بشأنها
بما تختص به المحاكم الشرعية ، فإذا كان الواقع
في الدعوى أن المظنون عليها الأولى قد ترحمت
هذا الطريق وعارضت في قائمتي الرسوم
المملكتين لها بناء على طلب قلم الكتاب أمام
المحكمة الشرعية ، وكان قضاء الجمعية العمومية
لمحكمة النقض بوقف تنفيذ الحكم الشرعى
فما قضى به من تسليم الأعيان موضوع النزاع
لا يضمن على المحكمة المدنية ولأية الفصل في
المنازعة التي تدور حول هذه الرسوم بين قلم
الكتاب وطرفي الخصومة — وإنما يظل
الاختصاص في هذا الصدد معقوداً للمحكمة
الشرعية ، لما كان ذلك فإن الحكم المظنون

فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص
المحاكم المدنية يكون قد أخطأ في تطبيق
القانون .

الحكمة

« ... من حيث إن ماتمه الطاعة على الحكم
للمظنون فيه أنه إذ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص
المحاكم المدنية بنظر الدعوى قد أخطأ تطبيق القانون
— ذلك أن المحاكم المدنية لا تختص بالنظر في الدعاوى
المرفوعة بشأن قوائم الرسوم الصادرة من المحاكم
الشرعية إذ تختص هذه المحاكم وحدها بنظر تلك
الدعاوى عملاً بالمواد ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ من القانون
رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم أمام المحاكم
الشرعية .

« ومن حيث إن هذا المسمى في عمله ذلك أنه
يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه فيما قضى
من رفض الدفع بعدم اختصاص أنه ورد به في هذا
الخصوص ما يلى « ومن حيث إن هذه المحكمة
ترى أن المحاكم المدنية السككية هي المحاكم الأصلية
التي يطرح عليها أى نزاع ولذا تسمى بمحاكم القانون
العام — وقد نصت على ذلك صراحة المادة ١٢ من
قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ عند ما
أطلقت عبارة الاختصاص بقولها إن المحاكم مختصة
بالفصل في جميع المنازعات وفي جميع المواد للندنية
والتجارية إلا ما استثنى بنص خاص — وجاءت

رسوم هذين الحكيمين وذلك أصبحت الخصومة معقودة بينهما وبين قلى الكتاب حول مصروفات هذين الحكيمين . ولما كانت للواد ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم الدعاوى أمام المحاكم الشرعية قد نظمت طريقة تقدير هذه الرسوم والمعارضة في أوامر تقديرها والمنازعة بشأنها بما تختص به المحاكم الشرعية — وكانت للطعون عليها الأولى قد ترسبت هذا الطريق وعارضت في قائمتي الرسوم للمتلين لها بناء على طلب قلى الكتاب أمام المحكمة الشرعية — وكان قضاء الجمعية العمومية لمحكمة النقض بوقف تنفيذ الحكم الشرعى فيما قضى به من تسليم الأعيان موضوع النزاع لا يضى على المحكمة الدنية ولاية الفصل في المنازعة التى تدور حول هذه الرسوم بين قلى الكتاب وطرفي الخصومة . وإنما يظل الاختصاص فى هذا الصدد معقوداً للمحكمة الشرعية . لما كان ذلك فإن الحكم للطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم الدنية يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه قضاؤه .

« ونحن حيث إن الاستئناف صالح للفصل فيه .

« وحيث إنه للأسباب السابق بيانها يتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف بعدم اختصاص المحكمة الدنية بنظر الدعوى » .

(القضية رقم ٢٩٠ سنة ٢٤ ق) .

١٥٣

٥ مارس سنة ١٩٥٩

١ — دعوى . إحالة . قانون . المادة ٢/٤ من ق ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات إذ امت على عدم جواز الإحالة بالنسبة للدعاوى المحكوم فيها حضورياً أو غيابياً إنما عنت الأحكام التنبه للخصومة

بعد ذلك السادتان ١٦ و ١٨ وحصرتا هذه الاستثناءات فى أعمال السيادة التى تقوم بها الدولة ووقف أو تأويل الأوامر الإدارية التنظيمية وبشئ للسائل المتعلقة بإنشاء الوقف واستبداله والولاية عليه والاستحقاق فيه . وقد أبدت المادة ١٩ من نفس القانون هذا للبدأ مرة أخرى عندما أعطت لمحكمة النقض وهى الهيئة العليا للقضاء سلطة الفصل فى تنازع الاختصاص وحيث إن محكمة النقض بدوأتها الجمعية قضت فى ١٩ من مايوسنة ١٩٥١ بأن المحكمة الشرعية لم تكن ذات ولاية عند ما حكمت بتسليم الأعيان التى سبق للقضاء الدنى المختلط أن قضى بملكيته للجمعية اليونانية إلى المدعى عليه الأول بصفته مع أنه هو الذى صدر الحكم المختلط منه بتثبيت ملكية الأعيان للجمعية وقد أسست محكمة النقض على هذا الرأى الذى أخذت به وجوب وقف تنفيذ الحكم الشرعى فأصبح قضاؤها فى هذا الموضوع حجة على طرفي النزاع . وحيث إنه حيال هذا أصبح محتوماً منطقياً أن يقضى بوقف ملحققات هذا الحكم الشرعى وهى الصاريف لأنه لا معنى أن يكون الأصل موقوفاً فى حين أن الفرع يبقى قائماً إذ إن القاعدة هى أن الفرع يتبع الأصل . وحيث إنه لذلك يتعين الحكم برفض الدفع بعدم اختصاص القضاء الدنى لأنه لا يرتكن إلى أى أساس من القانون » .

ولما كان الثابت — على ما سبق بيانه فى الوقائع — أن المطعون عليها الأولى أقامت دعواها أصلاً بطلب وقف تنفيذ الحكمين الشرعيين تأسيساً على عدم ولاية المحاكم الشرعية بالفصل فيما — وبعد صدور حكم الجمعية العمومية لمحكمة النقض بوقف تنفيذ الحكم الشرعى فيما قضى به من تسليم الأعيان موضوع النزاع قصرت طلبها على وقف تنفيذ قائمتي

المحكمة

«... حيث إن حاصل ما يناه الطاعون بالسب الأول أن الحكم للظنون في مشوب بمخالفة القانون وفي ذلك ذكروا — أنه كان يتعين على المحكمة الابتدائية — بعد صدور قانون الرافعات الجديد والعمل به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ — وتطبيقاً للفقرة الأولى من المادة ٤ من قانون الإصدار أن تنقض بعدم اختصاصها بنظر هذه الدعوى وإحالتها إلى المحكمة الجزئية حيث إنها قد أصبحت هي المختصة بنظرها دون المحكمة الابتدائية — وكان يتعين على محكمة الاستئناف — وقد استأنف الطاعون هذا الحكم إليها — أن تنقض بإلغائه وبعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى وإحالتها إلى المحكمة الجزئية — ولكنها قضت على خلاف القانون بعدم جواز الاستئناف تأسيساً على أن الدعوى التي كانت مطروحة على المحكمة الابتدائية مقدرة بمبلغ ٢٤٠ جنياً مائتين وأربعين جنياً — وأنه مادام قد صدر فيها حكم بنسب خير من ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ فإنها تستمر مختصة بنظرها . ولا تصح إحالتها إلى المحكمة الجزئية وأن الحكم الذي صدر منها في موضوعها لا يجوز استئنافه — لأنه يكون صادراً منها في حدود اختصاصها النهائي للبين بالمادة ٥١ من قانون الرافعات الجديد .

« وحيث إن هذا النسي في محله ذلك أنه بين من الاطلاع على الحكم للظنون فيه أنه أقام قضاؤه بعدم جواز الاستئناف على نظر حاصله أنه وإن كانت الدعوى قد قدرت في مرحلتها الابتدائية والاستئنافية من طرفي النزاع بمبلغ مائتين وأربعين جنياً وأدركها قانون الرافعات الجديد . وهي في المرحلة الابتدائية — وبمقتضاء صارت هذه الدعوى مما تختص به محكمة للولد الجزئية — مما كان يتعين

كلها أو بعضها . لا يتزوج فيها الأحكام التمهيدية .

٥ — اختصاص « الاختصاص النوعي » . استئناف « أحكام يجوز استئنافها » . مناط تطبيق القاعدة الواردة في ٥١ م رافعات . مخالفتها جواز الاستئناف مهما تكن قيمة الدعوى ٤٠١ م رافعات .

المبادئ القانونية

١ — إن المشرع إذ نص في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون الرافعات على عدم جواز الإحالة بالنسبة للدعوى المحكوم فيها حضورياً أو غيابياً إنما عني بذلك — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — الدعوى التي تكون قد صدرت فيها أحكام منبهة للخصومة كلها أو بعضها فلا يتدرج فيها الدعوى التي يكون قد صدرت فيها مجرد أحكام تمهيدية .

٢ — مناط تطبيق القاعدة الواردة في نص المادة ٥١ من قانون الرافعات أن تكون المحكمة الابتدائية قد التزمت قواعد الاختصاص التي رسمها القانون بالا تخرج صراحة أو ضمناً على القواعد المتعلقة بالنظام العام فإذا هي خالفت هذا النص وقضت في دعوى ليست من اختصاصها دون أن تحيلها إلى المحكمة المختصة بنظرها فإنها بذلك تكون قد خالفت قاعدة من قواعد النظام العام الأمر الذي يجوز استئناف حكمها في هذه الحالة عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٤٠١ من قانون الرافعات التي تجيز استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة إلى محكمة أخرى مهما تكن قيمة الدعوى .

خالفت قاعدة من قواعد النظام العام الأمر الذي يجوز استئناف حكمها في هذه الحالة عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٤٠١ من قانون للرافعات التي تجيز استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة إلى محكمة أخرى مهما تكن قيمة الدعوى .

«وحيث إن الحكم من محكمة استئناف بعدم جواز الاستئناف قد حجبها عن النظر في شكل الاستئناف — فيتمتع مع نقص الحكم المطعون فيه إحالة الدعوى إليها » .

(القضية رقم ٢٩٤ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عباد وإبراهيم عثمان يوسف وعبد زعفراني سالم والحسيني العوشي وعبد رفعت للستقاريين)

١٥٤

٥ مارس سنة ١٩٥٩

١ — إعلان « إجراءات الإعلان » . تنص « إعلان الطعن » . المحضر غير مكلف بالتعقيد من صفة من يتقدم إليه لاستلام الإعلان ممن ورد بينهم في ١٢ م مرافعات طالبا أن هذا الشخص قد خوطب في موطن المراد إعلانه . إتمام الإعلان على هذه الصورة . لأجل منه التمسك بعدم وصوله ولو مع ادعاء أن صفة مستلم الإعلان غير صحيحة .

ب — تنص « حالات الطعن » « الطعن بمخالفة حكم سابق » . لإطاعة الطعن على أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . في هذا ما يثبت أن الطاعن يستند إلى نص المادة ٤٢٦ مرافعات وإن لم يذكر نعتها صراحة في التقرير . جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر من محكمة ابتدائية تطبيقاً لقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٤٧ خلافاً للحكم السابق .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان التأييد في مطالعة أصل إعلان تقرير الطعن أن المحضر أثبت فيه أنه انتقل إلى محل إقامة المطعون عليه وخاطب تابعه .

ممهـإحالتها إلى المحكمة الجزئية المختصة — إلا أنه لما كان قد صدر فيها بتاريخ ١٩/١١/١٩٤٨ حكم قضى بندب خير فقد أصبح متبنيًا على المحكمة الابتدائية استيفاء الدعوى أمامها — والفصل فيها منها إعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون الإصدار — وإذا كانت الدعوى مقدرة ببلغ مائتين وأربعين جنياً فإن هذا الحكم — يكون انتهاياً — وغير جائز استئنافه — وهذا الذي أقام الحكم عليه قضاء مخالف للقانون ذلك أن التصريح إذن في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون الإصدار على عدم جواز الإحالة بالنسبة للدعوى المحكوم فيها حضورياً أو غيابياً إنما عني بذلك — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — الدعوى التي تكون قد صدرت فيها أحكام منية للنسومة كلها أو بعضها فلا يندرج فيها الدعوى التي يكون قد صدرت فيها مجرد أحكام تمهيدية كما هو الحال في الدعوى . أما ما ذهب إليه للمطعون عليها وأقرتها عليه محكمة الاستئناف من أن الحكم الابتدائي كان غير قابل للاستئناف لأنه صدر في حدود النصاب النهائي للمحكمة الابتدائية — اعتماداً على نص المادة ٥١ من قانون للرافعات التي تنص على أن المحكمة الابتدائية تختص بالحكم ابتدائياً في جميع الدعوى المدنية والتجارية التي ليست من اختصاص محكمة الواد الجزئية ويكون حكمها انتهاياً إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز مائتين وخمسين جنياً — فله مردود بأن مناط تطبيق القاعدة الواردة في هذا النص أن تكون المحكمة الابتدائية قد التزمت قواعد الاختصاص التي رسمها القانون بالألا تخرج صراحة أو ضمناً على القواعد المتعلقة بالنظام العام فإذا هي خالفت هذا النص — كما هو الحال في الدعوى — وقضت في دعوى ليست من اختصاصها دون أن تحيلها إلى المحكمة المختصة بنظرها فإنها بذلك تكون قد

لأحكامه فهو حكم نهائي وغير قابل لأي طعن طبقاً لنس الفقرة الرابعة من المادة ١٥ من القانون سالف الذكر كما دفع بطلان إعلانه بتقرير الطعن بقوله إن الإعلان سلبت صورته لمن يدعي ميخائيل مفرط على اعتبار أنه تابع له في حين أنه لا يمت إليه بصلة بل يعمل خدماً بدائرة حبيب خياط واستدل للطعن عليه على ذلك بشهادة موقع عليها من عمدة وشيخ بندر أسبوط .

« ومن حيث إنه يبين من مطالعة أصل إعلان تقرير الطعن أن المخضر أثبت فيه أنه انتقل إلى عمل إقامة أحمد مختار خشبة - للطعن عليه - وخطب تابعه ميخائيل مفرط وأعلته بصورة من التقرير وفي هذا البيان من الوضوح ما يدل على أن إعلان الطعن تم وفقاً للقانون ولا يجدي للطعن عليه ادعاؤه أن من سلبت إليه الصورة ليس تابعاً له - ذلك أن المخضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم إليه لاستلام الإعلان عن ورد ياتهم في المادة ١٢ من قانون المرافعات طالما أن هذا الشخص قد خوطب في موطن المراد إعلانه ومضى تم الإعلان على هذه الصورة فلا عمل للمسك بعدم وصوله ولو ادعى المعلن إليه أن الصفة التي قررها مستل الإعلان غير صحيحة .

« ومن حيث أنه يبين من تقرير الطعن أن الطعن قد أقيم على سببين أولهما أن الحكم للطعن فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها قد أخطأ تطبيق القانون لأن الدعوى للطعن في حكمها والدعوى السابقة رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٤٧ على أسبوط متحدثان موضوعاً وسيباً وخصوماً وفي هذا البيان ما يفيد أن الطاعن يستند إلى نص المادة ٤٢٦ من قانون المرافعات التي تجيز الطعن في أي حكم انتهائي صدر

وأعلته بصورة من التقرير - فإن هذا البيان من الوضوح ما يدل على أن إعلان الطعن تم وفقاً للقانون ولا يجدي للطعن عليه ادعاؤه أن من سلبت إليه الصورة ليس تابعاً له - ذلك أن المخضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم إليه لاستلام الإعلان عن ورد ياتهم في المادة ١٢ من قانون المرافعات طالما أن هذا الشخص قد خوطب في موطن المراد إعلانه ومضى تم الإعلان على هذه الصورة فلا عمل للمسك بعدم وصوله ولو ادعى المعلن إليه أن الصفة التي قررها مستل الإعلان غير صحيحة .

٢ - إذا كان من بين ما أقيم عليه الطعن أن الحكم للطعن فيه أخطأ تطبيق القانون إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، وكان في هذا البيان ما يفيد أن الطاعن يستند إلى نص المادة ٤٢٦ من قانون المرافعات التي تجيز الطعن في أي حكم انتهائي صدر على خلاف حكم سابق أيا كانت المحكمة التي أصدرته وإن لم يذكر الطاعن صراحة في التقرير نص المادة المشار إليها ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى بأن نص هذه المادة يشمل الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بالتطبيق لنصوص القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - فإن الدفع بعدم جواز الطعن بمقولة إن الحكم للطعن فيه قد صدر تطبيقاً للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ يكون على غير أساس .

المسك

« ... من حيث إن الطعن عليه دفع بعدم جواز الطعن بمقولة إن الحكم للطعن فيه صدر في حدود القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ وبالتطبيق

واحد في الدعويين .

« ومن حيث إنه لا تقدم يكون على غير أساس ما دفع به الطعون عليه من عدم جواز الطعن وعدم قبوله شكلاً لبطان إعلانه بالتقرير ويتمين رفض هذين المضمين كما يتعين قبول السبب الأول من أسباب الطعن ونقض الحكم المطعون فيه قياً قضى به من إزام الطاعنين بدفع مبلغ ١٤٤ جنياً قيمة الزيادة والمصاريف المناسبة لصدوره على خلاف الحكم السابق الصادر بين الخصوم أنفسهم في الدعوى رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٤٧ كلى أسيوط دون حاجة لبحث السبب الثاني .

« ومن حيث إن الموضوع صالح للفصل فيه وللأسباب السابق يأتيها يتبين الحكم بعدم جواز نظر الدعوى رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٥٤ كلى أسيوط بالنسبة لطلب زيادة الأجرة » .

(القضية رقم ٤١٠ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمود عياد وعثمان رمزي وإبراهيم عثمان يوسف ومحمد رفعت ومباس خفي سلطان المستشارين) .

١٥٥

٥ مارس سنة ١٩٥٩

١ — إنبات « طرق الإنابات » « الأقرار » .
ساحته . إخبار . حبيته . قرينة قانونية على حقيقة المر به .

٢ — حكم « تبويب كلف » . تناول المسك للسندات القديمة . إطراره لما يسبب ما يحيط بها من شك مع بيان مظهره استناداً إلى أسباب سائلة . لا قصور .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الواقع في الدعوى أن محكمة الموضوع إذ عاملت الطاعة بإقرارها الوارد في صحيفة دعوى أخرى مرفوعة منها لم تخرج

على خلاف حكم سابق آیا كانت المحكمة التي أصدرته وإن لم يذكر الطاعن صراحة في التقرير نص للادة المشار إليها وقد جرى قضاء هذه المحكمة — محكمة النقض — بأن نص هذه المادة يشمل الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بالتطبيق لنصوص القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

« ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٤٧ كلى أسيوط أن للطعون عليه طالب فيها بزيادة الأجرة عن للقهي والنفدق بواقع ٦٠٪ من الإيجار المتفق عليه وذلك عن ثلاثة من أول نوفمبر سنة ١٩٤٦ حتى آخر ابريل سنة ١٩٤٧ مستنداً إلى القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ للعدل بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وإلى الإنذار الموجه منه إلى الطاعنين . يكتب موصى عليه في ١٠/٢/١٩٤٦ وأن المحكمة قضت برفض الدعوى المذكورة تأسيساً على أن عقد الإيجار قد صدر من للطعون عليه في أول مارس سنة ١٩٤٦ بعد صدور القوانين التي تميز الزيادة في الإيجار وإلى وجود شرط في عقد الإيجار يمنع من المطالبة بالزيادة وإلى أن هذا الشرط لا ماس له بالنظام العام كما يبين من الحكم المطعون فيه أن الطعون عليه أقام الدعوى المطعون في حكمها يطالب فيها الطاعنين بزيادة الأجرة عن المدة من ١٠/٥/١٩٤٧ إلى ١٩٤٨/٤/٣٠ مستنداً فيها إلى عقد الإيجار المشار اليه وإلى نصوص القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وإلى ذات الإنذار الموجه منه إلى الطاعنين في ١٠/٢/١٩٤٦ ويبين من ذلك أن الدعويين متحدتان في الموضوع والنسب والخصوم ولا يثير من ذلك ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن المطعون عليه يطالب بالزيادة عن مدة أخرى غير المدة التي سبق الحكم برفض طلب الزيادة عنها ذلك لأن المانع من الزيادة

بشعر مقبول لصدوره منها مع أنها أوضحت لمحكمة الموضوع أن ما ورد بتلك الصحيفة لا يبدو أن يكون إخباراً بأمر لا أصل له في الواقع — ولم يكن مبناه إلا مجرد الخطأ المادي وأن الطاعنة قد أعلنت تمسكها ببنونها لوالدها للترقي في الدعوى الشرعية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٤٨ على مصر الشرعية للقائمة منها فلم يكن لمحكمة الموضوع أن تعاملها بهذا الدليل الذي يكذبه الظاهر وتؤسس قضاءها عليه وإذ هي فعلت فقد أخطأت في القانون .

« وحيث إن هذا التمسك مردود بأن الحكم للطعن فيه — بد إذ بين أنه لا نزاع بين المحصور في أن القانون الواجب التطبيق في صدد النزاع للآل هو القانون البلغاري لأنه قانون جنسية المورث (وقت موته) عرض لأحكام هذا القانون في شأن إثبات البتوة — مستنداً في ذلك إلى القوانين للتقدمتين من طرفي النزاع في هذا الخصوص — فذكر « أن الدليل على البتوة يكون بإبائها في دفتر الواليد وفي حالة عدم وجود هذا الإثبات يكفي بالجمع المستمر بحالة الولد الشرعي ويشمل هذا الجمع العناصر الثلاث من حمل الإسم والقامة مع التغير والشهرة ثم أوضح أن الطاعنة عجزت عن تقديم شهادة ميلادها وأنها لهذا تخرج بالجمع بنصره الثلاث — واستطرد الحكم للطعن فيه بعد ذلك للنظر فيما تقدم به كل من الطرفين من مستندات — تدليلاً على دعواه أو دفاعه — وإذ عرض لما تمسك به خصوم الطاعنة من إقرارها في صحيفة الدعوى للتمسكة ذكر في هذا الخصوص « أن المحكمة الابتدائية قد أصابت الحق حين آخذت للبتوة (الطاعنة) بما صدر منها في صحيفة الدعوى للتمسكة الخاصة بوضع التركة تحت الحراسة فقد ذكرت في تبيان مصدر حقها أنه لا كان للثبوت لم يترك من ربه حسب القانون البلغاري

عن مفهوم الإقرار بأنه إخبار ، وكان الإقرار قرينة قانونية على حقيقة المقر به ، وكانت الطاعنة كما ذكر الحكم المطعون فيه لم تستطع دحض هذه القرينة بإثبات أن مضمونه غير مطابق للحقيقة ، فإن مؤدى ذلك أن محكمة الموضوع لم ترفياً أبدته الطاعنة في شأن هذا الإقرار أنه مبني على خطأ في الواقع إذ أن ظاهر الحال يكذبه — ولازم ذلك أن تعامل الطاعنة بتمسكها — ومن ثم يكون قضاء الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص غير منطوق على خطأ في القانون .

٢ — إذا كان بين ما ورد بالحكم الابتدائي للزويد بالحكم المطعون فيه أنه قد تناول بالنظر والتحجيص جميع ما تقدمت به الطاعنة من مستندات فلم يتفعل شيئاً منها — كما أنه أوضح في صراحة أن إطراره لهذه المستندات هو بسبب ما يحيط بها من شك مبنياً مظهر هذا الشك في أمرها وموضماً أن ما تضمنته من العبارات غير قاطع في إثبات بتوة الطاعنة للترقي مستنداً في هذا وذلك إلى أسباب سائفة فإن التمسك عليه بالقصور يكون على غير أساس .

المحكمة

« ... حيث إن الطاعنة تسمى بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون وفي ذلك ذكرت أن هذا الحكم قد اعتمد في قضاؤه على ما اسند للطاعنة من إقرار في صحيفة الدعوى للتمسكة بدم انتسابها بالبتوة للترقي واتخذ من هذه الصحيفة «دليلاً كنياً عادياً» علل به الطاعنة ارتكاباً على أنها لم تدل

أن الحكم الطعون فيه مشوب بالتصور في التسبيب وفي ذلك ذكرت الطاعة — أنها خضعت إلى محكمة الموضوع بشهادة من للفوضى الفرنسية في يناير مؤرخة ١٩٣٩/٧/١٥ — مستلة بها على تمتها بحالة الولد الشرعى — إذ تحمل هذه الشهادة تاريخ ومكان ميلادها واسم متعديان الذى لم يرد بها بطريق الصادقة فأغفلت محكمة الموضوع أمر هذه الشهادة وما لها من دلالة ولم تتحدث عنها — كما أن المحكمة الابتدائية إذ عرضت لشهادة مدرسة نوردام المؤرخة ١٩٤٩/١٠/١٥ لم تعلق عليها إلا بأنها تنص عن إفادة البنة الحقيقية — وقد أخذ الحكم الاستثنائي الطعون فيه بهذا النظر فيما ذكره من تعليق مجمل على مستندات الطاعة — ذلك مع ما أوضحت الطاعة من أن تمت فارقاً ظاهراً بين بنت وحبتها — كذلك أغفلت محكمة الموضوع اعتراض الطاعة التى أبدته على تلك الشهادة التى قدمها خصومها — والصادرة من الحكومة البشارية بمضمونة وفاة مراد متعديان دون ذرية — وكذلك على الشهادة الصادرة من مجلس بلدى شون بهذا المعنى — وكان مبنى اعتراض الطاعة أنهما غير مصدق عليهما لا من القنصل المصرى بيلناريا — ولا من وزارة الخارجية المصرية — وأنه لهذا لا يصح التحويل عليهما — وقد أغفلت محكمة الموضوع اعتراضها هذا ولم تشر إليه بشيء — كذلك تقدمت الطاعة إلى محكمة الموضوع بخطاب صادر من المورث وزوجه إلى الحراسة على أموال الرعايا البشاريين وقد ورد به أنهما يقدمان إلى الحارس ابتهما (الطاعة) ويرغبان في تسليمها أموالهما — فلم يكن لمحكمة الموضوع من تعليق على هذا الخطاب إلا القول بأنه يتم عن التبنى لا البنة الشرعية — وهو تعليق قاصر لأنه لا يبين منه لما عدلت محكمة الموضوع عن الأخذ بالدلالة الظاهرة للألفاظ إلى

سواها باعتبارها ابنته التى تبناها منذ كان سنها ثلاث سنوات بمتضى إقرار رسمى بالسجلات الرسمية المحفوظة بمدينة استامبول واعترف بينوتها بعد ذلك في عدة أوراق رسمية ... ومن حيث إنه وإن كان هذا القرار لا يستبرأ قراراً قضائياً قطعاً لا يجوز دحضه بأن السأفة (الطاعة) لم تستطع الادلاء بتفسير مقبول لصدور مثل هذا البيان منها إن كان مضمونه غير مطابق للحقيقة — ولما كان للسأفة ضد من ينازعون في بنوتها الشرعية فقد كانت المحكمة على حق حين اعتبرت هذا البيان هادماً لما تزعمه السأفة من بنوتها الشرعية للتوفى ... ثم قال الحكم الطعون فيه في موضوع آخر « ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن الحكم الاستثنائي أصاب الحق فيتمين تأييده ولا ترى المحكمة عملاً لإجابة السأفة إلى ما يطلبه من تحقيق تكليل لعدم جدوى هذا التحقيق أزاء البيان الصادر منها والتى لم تبد شيئاً معقولاً لعدم مطابقتها للحقيقة » ويبين من ذلك أن محكمة الموضوع — إذ علمت الطاعة بإقرارها الوارد في صحيفة الدعوى للسأفة للرفوعة منها لم تخرج عن مفهوم الإقرار بأنه أخبار — ولما كان الإقرار قرينة قانونية على حقيقة للقر به — وكانت الطاعة — كما ذكر الحكم الطعون فيه لم تستطع دحض هذه القرينة بإثبات أن مضمونه غير مطابق للحقيقة — فلان مؤدى ذلك أن محكمة الموضوع — لم ترقيا إبدته الطاعة في شأن هذا القرار — أنه مبنى على خطأ في الواقع أو أن ظاهر الحال يكذبه — ولما كان ذلك أن تامل الطاعة بمتضاه — ومن ثم يكون قضاء الحكم للطعون فيه في هذا الخصوص غير منطوق على خطأ في القانون .

« وحيث إن محصل الوجه الثانى من هذا السبب

لا تباين بنوة المتدخلة للتوفى لأنه فضلا عن أنه لا يبين من هاتين الشهادتين أن التوفى هو الذى دون البيانات دون غيره فإن الإشارة فيها إلى أن المتدخلة هي ابنة مراد مستعدين لا تدل على أنها ابنة شرعية كما تزعم هي ذلك — بل قد تبين أنها ابنة المتبنة ولا تنصرف قسط إلى الحالة الأولى كما تنهب إلى ذلك المتدخلة — هذا فضلا عن أن الشهادة الأولى تنقضها تلك الشهادة القسمة من المدعى عليهم والمستخرجة من الحكومة البلغارية والتي شهدت فيها بأن التوفى مات من غير ذرية ترمه — أما عن سائر المستندات القديمة من المتدخلة وعلى الأخص الخطاب للزوج ١٢/٤/١٩٤٢ وللوجه من التوفى وزوجته لحارس العلم على أموال الرعايا البنار والى ورد في البارة الآتية :

Nous vous présentons notre fille Mine Tensof

والدعوة الوجهة منهما لحضور غسل زفافها بالكنيسة الأرمنية والخطابات التي كما يتبادلتها معاً والتي ورد فيها عبارة ابقى في أكثر من موضع والبرقيات التي وصلت يوم قرانها ومن بينها برقية «اليس» — هذه المستندات جميعها يحوطها نفس الشك ويوجه اليها نفس الاعتراضات السابقة — وهي جميعها إن صح الاستدلال بها على أن للمتدخلة السيدة «تسوف» كانت على عتبة خامسة من التوفى وزوجته وكانت تعيش في كنفها فهي لا تصلح دليلاً على أنها كانت ابنة شرعية لها خصوصاً بعد الشهادة المستخرجة من المجلس البلدى الشمي لمدينة كولايجراد بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٥٠ والتي جاء فيها أن التوفى لم يجب أى ولد ومن ثم تكون الطلبات للبلدة من المتدخلة خالية من أى دليل يؤيدها بما تبين منه رفض دعواها — ولما كان يبين من هذا الذى ورد بالحكم الابتدائى اللؤيد بالحكم للطمون فيه أنه قد تناول النظر والتجسس جميع

سواها — بما لم يرد بهذا الخطاب — وكذلك كان الأمر بالنسبة للدعوة للوجهة من والى الطاعة لحضور حفلة زفافها بوصفها ابنتها — كما قصر الحكم المطمون فيه في التكلم على المستندات الأخرى التي تقدمت بها الطاعة للتدليل بها على توفر عناصر التتبع بحالة الولد الشرعى كتنويع مراد مستعدين في خانة الولد على شهادة مدرسة البانسونا ديزا بوتر في ٢٨/١/١٩٣٢ — وشهادة السفارة البلغارية بقيد الطاعة في سجلاتها بوصفها الابنة الوحيدة للتوفى وبأنها كانت توضع دائماً على جواز سفره — والصور الفوتوغرافية العائلية مع والديها وأسرتهما وكان مظهر التصور في أن الحكم المطمون فيه قد اكتفى بالتطبيق عليها في صورة عامة محملة — بحيث لا يبدو من هذا التعليق علة لإطراح دلالتها الظاهرة .

«وحيث إن التوفى بهذا الوجه مردود بما أورده في خصوصه الحكم الابتدائى الذى أخذت محكمة الاستئناف بأبوابه — فقد جاء به أن المحكمة لا تأخذ بالأدلة القديمة من المتدخلة (الطاعة) لإثبات دعواها وتطرحها «لا فقط للسبب التقدم بل أيضاً لما أحاطها من شك لأن الشهادة الصادرة من المفوضية الفرنسية في بلغاريا بتاريخ ١٥ يونية سنة ١٩٢٩ هذه الشهادة ليست لها أية إشارة إلى أن المتدخلة ابنة للتوفى وما ورد بها أنها ولدت بالزقازيق في ٢٥ مايو سنة ١٩٠٣ — أما الإشارة إلى اسم مستعدين مع اسمها فهذا لا يدل على أنها ابنة للتوفى مراد مستعدين خصوصاً وأن هذه الشهادة لا تحمل أى توقيع لها كما لا تصلح على ثبوت بنوة المتدخلة للتوفى تلك الشهادة الصادرة من مدرسة تورتدام ديزابوتوفى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ والتي أشير فيها إلى أن «تسوف» هي بنت مراد مستعدين لا تصلح هذه الشهادة

للطاعة في مذكرتها لا يخرج عن إعادة طرح على المحكمة الابتدائية فالتفت عنه بحق ولن يجديها التحدى بالخطاب الصادر من اللقوية البلنارية إلى وكيلها في ٣ يناير سنة ١٩٥٦ فاجللة الأولى من الفقرة التي تحتج بها صراحة في « أن العقد الرسمي بالتبني لا يمكن الاستعاضة عنه بأي دليل آخر » وإذا كانت للقوية قد استطردت لقول بعد ذلك بأنه « يمكن إثباته في دعوى خاصة يمكن الاستدلال فيها بأقوال الشهود والخطابات والمستندات الأخرى » فإن هذا القول من جانب للقوية تنقضه الفتوى الصادرة من الأستاذ « فديكون » المقدمة من الساتعة — وهذه الفتوى تتفق مع الأخرى المقدمة من المتأنف ضدكم والصادرة من الأستاذ « أبوستولوف » وكلاهما قاطع في أن دليل الإثبات الوحيد على التبني هو الإيعاد الرسمي أمام قاضي المصالحات بشرط أن يتم التصديق عليه من المحكمة الكلية بالديرية بعد التحقق من استكمال الشروط القانونية » وبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد استند في أسبابه إلى الفتوى التي تقدمت بها الطاعة — بياناً لأحكام القانون البلناري في شأن التبني وقد أثبت الحكم المطعون فيه — أن ما ورد بهذه الفتوى — وكذلك ما ورد بالفتوى المقدمة من خصوم الطاعة — إنما يتعلق « بإثبات التبني » وإذا كانت الطاعة تدعى في وجه التمسك أن هذه الفتوى تتماق بإجراءات التبني لا بإثباته — فإن تصور هذا السبب بأنه خطأ في القانون يكون غير مطابق لحقيقة ما تنص به — ولما كان يبين من مراجعة الفتوى المقدمة من الطاعة — في هذا الخصوص أن ما أورده الحكم المطعون فيه قلة عنها — من أن دليل الإثبات الوحيد على التبني هو الإيعاد الرسمي — مطابق لما جاء بها — فإن هذا التمسك يكون في غير محله .

ما تقدمت به الطاعة من مستندات — فلم يفلح شيئاً منها — كما أنه أوضح في صراحة أن اطراحه لهذه المستندات هو بسبب ما يحيط بها من شك مبدئياً مظهر هذا الشك في أمرها وموضحاً أن ما تضمنته من العبارات غير قاطع في إثبات بنوة الطاعة للفتوى — مستنداً في هذا وذلك إلى أسباب سائقة فإن التمسك عليه بالقصور يكون على غير أساس .

« وحيث إن الطاعة تسمى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون وفي ذلك ذكرت أنها تمسكت قبل للمطعون عليهم بينوتها للفتوى — فلما اترض خصومها عليها بأنها ليست بثبات نسبية وإنما هي متبناة — وأن إثبات هذا التبني لا يكون إلا بإشهاد رسمي — وأن هذا هو السبيل الوحيد لإثباته تقدمت الطاعة إلى محكمة الموضوع بخطاب من السفارة البلنارية ورد فيه صراحة أنه وإن كان الأصل في التبني أن يتم بقدر شكلي ولا محل له لإجراء آخر — إلا أن إثبات هذا العقد يمكن أن يتم في دعوى خاصة — تقبل فيها شهادة الشهود والخطابات والمستندات — وقد تمسكت الطاعة بما ورد في هذا الخطاب وبأن القانون البلناري يقبل في إثبات التبني نفس الأدلة على البنوة وبذلك تكون بنوتها ثابتة للفتوى كما أن تبنيها ثابت أيضاً — وقد رد الحكم المطعون فيه على ذلك بأن ما تمسكت به الطاعة من ذلك ينقضه الفتويان للمقدمات منها ومن خصومها — وما قرره الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص — مشوب بالخطأ في القانون — ذلك أنه قد مد نطاق هاتين الفتويين إلى معنى لا تسمان له — إذ هما خاصتان بإجراءات التبني — ولم تشرعا لشأن الإثبات .

« وحيث إن هذا التمسك مردود بما أورده الحكم للمطعون فيه من أن كل ما أشارت إليه

القوية إلا أن هذا الحق مقيد بعدم الخروج في هذا الفهم لشرط الواقف عن معناه الظاهر إلى معنى آخر غير سائق، فإذا كان النص بإشهاد الوقف على أن « من مات منهم من غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه إلى من هو في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم الأقرب فالأقرب عصبية إلى الواقف، صريح في أن حصة المقيم تؤول إلى الأخوة المشاركين للمتوفى في الدرجة والاستحقاق، وكان النص في الإشهاد بعد ذلك على أن « من مات منهم أجمعين قبل استحقاقه شيئاً من الوقف وعقب ولداً استحق ولده ما كان يستحقه أبوه لو كان حياً، لا يتسع للقول بقيام فرع من مات قبل الاستحقاق مقام أصله في الدرجة والاستحقاق بالنسبة للنصيب الأيل عن المقيم لخلو الشرط من النص على ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ فهم شرط الواقف على خلاف ذلك ورتب على ما ذهب إليه من قيام الفرع مقام أصله في الدرجة والاستحقاق بالنسبة للنصيب الأيل عن المقيم - باعتبار درجة هذا الفرع درجة جمليه - إعمال حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦، يكون قد منغ شرط الواقف وخرج به عن معناه الظاهر إلى معنى آخر غير سائق فشاب بهطلان جوهرى يستوجب نقضه.

الحكم

« ... من حيث إن الطعن يقوم على سببين - يحصل أولها - في أن الحكم للطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى

» وحيث إنه يبين مما تقدم أن الطعن على غير أساس فيتعين رفضه .

(القضية رقم ٣٩ سنة ٢٦ ق « أحوال شخصية » وثالثة وعشوية السادة الأستاذة عمود عياد وإبراهيم هنان يوسف ومحمد زعفران سالم والحسين السوي ومحمد رفعت الششارين) .

١٥٦

٥ مارس سنة ١٩٥٩

١ - وقف « النظر على الوقف » . وكالة . مدى وكالة ناظر الوقف عن المستحقين . الحكم ضد الماظر بصفته ممثلاً للوقف مأساً باستحقاق مستحقين لم يتولوا باشغافهم في الخصومة لا يستبر حجة عليهم .

٢ - وقف « شرط الواقف » . حرية القاضي في فهم غرض الواقف من عباراته دون التقييد بالقواعد القنونية مصرولة بعدم الخروج عن المسمى الظاهر للآخر غير سائق . ١٠٠ ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . مثال بالنسبة لتعصيب المقيم .

المبادئ القانونية

١ - وكالة ناظر الوقف عن المستحقين تقف عند حد المحافظة على حقهم في الغلة وفي العناية بمصدر هذا الحق وهو الأعيان دون أن تمتد إلى ما يمس حقوقهم في الاستحقاق مما ينبئ عليه أن الحكم الذى يصدر ضد ناظر الوقف بصفته ممثلاً للوقف ومنفذاً لكتاب الواقف مأساً باستحقاق مستحقين لم يتولوا باشغافهم في الخصومة لا يلزم هؤلاء المستحقين ولا يعتبر حجة عليهم بل يبقى لهم حق الاعتراض على ذلك القضاء بالطرق المقررة قانوناً .

٢ - أطلقت المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ للقاضي حرية فهم غرض الواقف من عبارته دون التقييد بالقواعد

المحافظة على حقهم في النقة وفي النية بمصدر هذا الحق وهو الأعيان دون أن تمتد إلى ما يسحقهم في الاستحقاق مما يثبت عليه أن الحكم القدي يصدر ضد ناظر الوقف بصفته مثلاً للوقف ومنذاً لكتاب الواقف ماسماً باستحقاق مستحقين لم يمثلوا بأشخاصهم في الحسومة لا يلزم هؤلاء المستحقين ولا يتسبب حجة عليهم بل يبقى لهم حق الاعتراض على ذلك القضاء بالطرق المقررة قانوناً — وكان الثابت أن المظنون عليهم لم يكونا متخلفين في الدعوى الشرعية رقم ٣١ سنة ١٨٣٢ مخططاً الابتدائية لا بشخصهما ولا بمن ينوب عنهما وأن موضوع الدعوى يختلف لما كان ذلك فإن الحكم المظنون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم سماع الدعوى لم يخطئ في تطبيق القانون مما يتعين منه رفض هذا السبب .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتصل في أن الحكم المظنون فيه مسخ شروط الواقف بالحروج بها عن المعنى الظاهر إلى معنى آخر غير سابق — ذلك أن الحكم فهم شرط الواقف الوارد في حجة إنشاء الوقف في شأن حصة من يموت عقياً بأن هذه الحصة تصرف إلى إخوته الأحياء منهم والأموات بحيث يرث أولاد الأموات محلهم فيها كانوا يستحقونه لو ظلوا أحياء في حين أن عبارة شروط الواقف لا تدل إلا على انحصار حصة من يموت عقياً في إخوته الأحياء دون الأموات .

« ومن حيث إن الحكم المظنون فيه أورد بأسبابه في خصوص هذا النقيض ما يأتي :

« ومن حيث إن قضاء محكمة الدرجة الأولى شديد فيها فهم من شرط الواقف من أن فرع من مات قبل الاستحقاق يكون في درجة أصله وطبقته وقيامه مقامه في الدرجة والاستحقاق مما يصح منه نصيب التقيم مستحقاً لطبقته أحياء وأمواتاً عن فرع لما أصاب الحى أخذه وما أصاب الميت

لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر بتاريخ ٢٠ يونية سنة ١٩٣٢ من محكمة طنطا الشرعية في الدعوى رقم ١٨ سنة ٣١ — ٣٢ استناداً إلى القول بأن المظنون عليهم لم يكونا مختصمين في الدعوى الشرعية المذكورة لأنها كانت مرفوعة ضد وزارة الأوقاف وأن ناظر الوقف لا يمثل المستحقين قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن للسادة ٥٠ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ نصت على أن ناظر الوقف يعتبر وكلاء عن المستحقين ولأن محكمة طنطا الابتدائية الشرعية والمحكمة العليا الشرعية عند ما حكمتا في دعوى مورثة للطاعنين رقم ١٨ سنة ٣١ — ٣٢ إنما قررتا حقيقة قانونية لا شأن لها بالحسومة ولا بالأشخاص وهي تفسير كتاب الوقف المروض عليها ولا يمكن أن يختلف ذلك التفسير باختلاف المدعى عليه وأن مثل ذلك القضاء الذي ينظم حقيقة قانونية يتسبب حجة على الكافة أي حتى على من لم يكن طرفاً في الحسومة .

« ومن حيث إنه يبين من مطالعة الحكم المظنون فيه أنه استند في رفض الدفع موضوع هذا النقيض إلى ما أورده من « ... أن محل النزاع في القضية المقاتل بسبق الفصل فيها كان قاصراً على نصيب نعمت التي توفيت عقياً في حين أن النزاع في الدعوى الحالية يشمل نصيب زينب بنت الواقف التي توفيت هي الأخرى عقياً ونصيب أم أيوب زوجة الواقف فضلاً عما أثاره الحكم الابتدائي بأسباب من أن القرار الصادر في دعوى التفسير — السابقة على فرض إن له حجية الأحكام فالمدعى لم يكن طرفاً ولا يمثل فيه فلا يحجج به عليه .. » ولما كان مناط التمسك بحجية الأمر المقضي هو أن يقوم النزاع الآخر بين الحصوم أنفسهم دون أن تتبرر صفاتهم ويشتق بذات الحق المقضي فيه عملاً وسياً : وكأثر وكالة ناظر الوقف عن المستحقين تنف عند حد

يكون المدعى الحق في نصيب كل من تمت وزينب الشهيرة بزينات بنتي الواقف عملاً بقول الواقف لمن في درجته وذوي طبقته الأقرب فالأقرب عصبه إلى الواقف إذ من في الدرجة يشمل الحى كاصلاح ولبيت كشيفة أم للمدعى ثم يستحق للمدعى ما إلى شقيقة بالشرط الاستثنائي الذي جله به الواقف في درجة أصله كما يستحق بالمادة ٣٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ « ويسين من هذا الذي أورده الحسبان أن محكمة الموضوع بدرجتها ذهبت في فهم شرط الواقف الذي ورد بحجة إنشاء الوقف والذي جرى نصه « بأن من مات قبل الاستحقاق وأعقب ولداً استحق ولده ما كان يستحقه أبوه لو كان حياً » ذهبت إلى أن الواقف أقام ولده من مات قبل الاستحقاق مقام أصله في الدرجة — وبذلك يستحق هذا الفرع نصيب أصله في النصيب الأملى الذي يستحقه عن الواقف والنصيب الأيل عن المقيم .

« ومن حيث إن المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ « وإن أطلقت للقاضي حرية فهم غرض الواقف من عبارته دون التقيد بالقواعد القنوية إلا أن هذا الحق مقيد بعدم الخروج في هذا النهم لشرط الواقف عن معناه الظاهر إلى معنى آخر غير سابق . ولما كان النص بإشهاد الوقف على أن « من مات منهم من غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه إلى من هو في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم الأقرب فالأقرب عصبه إلى الواقف » صريح في أن حصة القيم تزول إلى الاخوة للشاركين المتوفى في الدرجة والاستحقاق وكان النص في الإشهاد بعد ذلك على أن : « من مات منهم أجمعين قبل استحقاقه شيئاً من الوقف وعقب ولداً استحق ولده ما كان يستحقه أبوه لو كان حياً » لا يتسع لقول قيام فرع من مات قبل

انتقل إلى فرعه ولا عيب في استشهاده بحكم المادة ٣٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ .

« ومن حيث إن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم الطعون فيه أورد بأسبابه في هذا الصدد ما يأتي : « أن الواقف ... قال ... من مات قبل الاستحقاق وأعقب ولداً يستحق ولده ما كان يستحقه أبوه لو كان حياً فهل معنى هذا أنه أقام مقامه في الدرجة والطبقة وأنه لا يترجم بذلك التصريح إقامته مقامه في الدرجة أو أنه لم يتم مقامه في الدرجة فلزوم التصريح بذلك ... إن إعطاء الواقف في حادثتنا ما كان يستحقه الأصل المتولى قبل الاستحقاق لو كان حياً لفرعه معناه أنه جله في درجة أصله — وعلى ذلك يكون ولداً شقيقة ومنهما المدعى في درجة أولاد الواقف وهل يشمل لفظ الطبقة في كلام الواقف الأحياء والأموات لما أصاب الحى أخذه وما أصاب الميت أخذه فرعه — وهل يستحق ولداً شقيقة مع خالتيهما بشرط الواقف — الجواب أنه تبين من بحث الموضوع الثالث من كلام الواقف أن الواقف أقام ولدى شقيقة مقامها في الدرجة والاستحقاق — وقد ماتت أمهما قبل الاستحقاق — وقد اختلف المحصوم في ذلك على الوجه المذكور بالوقائع — وفي حادثتنا أقام الفرع مقام أصله في الدرجة والاستحقاق وبذلك يكون ولداً شقيقة مستحقين ما كانت تستحقه أمهما عن أختيهما تمت وزينات لو كانت حية تطبيقاً لشرط الواقف .. وإن إعطاء فرع من مات قبل الاستحقاق ما كان يستحقه أصله معناه جله في درجة أصله وأن الطبقة تشمل الحى والميت وكذلك الأقرب عصبه إلى الواقف هو الأقرب إليه من جهة الصبة لا من جهة الرحم . وأن الدعوى ينطبق عليها شرط الواقف ... وعلى هذا

على تشكيل الجمعية العمومية أو مجلس النقابة ولم تجز له الطعن على تشكيل اللجان الفرعية أو قرارات مجلس النقابة الصادرة في هذا الشأن، ولم يخرج المشرع عند إصداره القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ عن هذا النهج — في خصوص اللجان الفرعية — فلم تشر المذكرة الإيضاحية لهذا القانون حين تحدثت عما استحدثت فيه من أحكام أنه أجاز لوزير العدل الطعن في تشكيلها أسوة بما اتبع في تشكيل الجمعية العمومية ومجلس النقابة — يؤكد هذا النظر — أن المادة ٨٨ من القانون حين تحدثت عن الآثار التي تترتب في حالة قبول الطعن لم تتناول إلا حالتى تشكيل الجمعية العمومية ومجلس النقابة دون اللجان الفرعية وفي ذلك ما يدل على أن أمر تشكيل اللجان الفرعية بعيد عن نطاق الطعن الذى حددته الفقرة الأولى من المادة ٨٦ — لما كان ذلك، وكان القراران المطعون فيهما قد صدرا من مجلس النقابة باعتماد نتيجة انتخاب اللجنة الفرعية لمحكمة استئناف القاهرة — فهما واردان في شأن تشكيل اللجنة الفرعية — وكان هذا التشكيل بطبيعته مما لا يرد عليه طعن فإن القرارات التي صدرت باعتماد هذا التشكيل لا تكون على طعن كذلك ويصين الحكم بعدم جواز الطعن.

المحكمة

« من حيث إن وقائع هذا الطعن تخلف على ما بين من أوراها في أنه حدد يوم ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ مهلاً لانتخاب أعضاء لجنة نقابة المحامين أمام محكمة استئناف القاهرة .

الاستحقاق مقام أصله في الدرجة والاستحقاق بالنسبة للتصيب الأيل عن المقيم لحق الشرط من النص على ذلك . وكان الحكم للطعون فيه قد رتب على ما ذهب إليه من قيام الفرع مقام أصله في الدرجة والاستحقاق باعتبار درجة هذا الفرع درجة جلية اصمالحكم للادة ٣٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ لما كان ذلك — فإن محكمة الموضوع إذ فهمت شرط الواقف على أن فرع من مات قبل الاستحقاق يكون في درجة أصله وطبقته رغم خلاف النص على قيامه مقامه في الدرجة والاستحقاق بالنسبة للتصيب الأيل عن المقيم تكون قد مسخت شرط الواقف وخرجت به عن معناه الظاهر إلى معنى آخر غير سائق فشاب حكمها بطلان جوهرى يستوجب نقضه . »

(القضية رقم ٣٠ سنة ٢٧ ق . أحوال شخصية)
رئاسة وعضوية السادة الأستاذة محمود عياد وإبراهيم عثمان يوسف ومحمد زعفراني سالم ومحمد رفعت ومباسمى سلطان المستشارين .

١٥٧

٥ مارس سنة ١٩٥٩

قضايا « نقابة المحامين » . لم تجز التصريمات التي صدرت في شأن الحملة حتى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ لوزير العدل الحق في الطعن على تشكيل اللجان الفرعية أو قرارات مجلس النقابة الصادرة في هذا الشأن . عدم خروج المشرع عند إصداره القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ عن هذا النهج — في خصوص اللجان الفرعية — . كآية ذلك .

المبدأ القانوني

يبين من التصريمات التي صدرت في شأن انضمامه أمام المحاكم منذ صدور القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ حتى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ أنها قد حصرت حق وزير العدل في الطعن

العلمة هذا الرأى واستندا إلى أن المادة ٨٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ تغير إلى أن حق وزير العدل في الطعن قاصر على تشكيل الجمعية العمومية أو مجلس النقابة وفي القرارات الصادرة منها في شأن هذا التشكيل ولا تصدى هذا الحق إلى الطعن في تشكيل اللجان الفرعية لمجلس النقابة ولا في القرارات الصادرة باعتاد هذا التشكيل .

« ومن حيث إنه يبين من التشريرات التي صدرت في شأن الهامة أمام المحاكم منذ صدور القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩١٢ حتى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ أن المادة ٥٠ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩١٢ نصت على ما يأتى : « بين المجلس « مجلس النقابة » في مركز كل محكمة ابتدائية ثلاثة من المحامين القبولين أمام محكمة الاستئناف المتبعين في دائرتها ليقوموا مقامه في كل ما يخص به يختص اللامعة الداخلية للنقابة ... » وتحدثت المواد ٤٦ و ٤٧ و ٤٩ و ٥٠ من اللامعة الداخلية عن مدة العضوية واختصاص هذه اللجنة وحق مجلس النقابة في تعيين من يخرج من هؤلاء الأعضاء ونصت المادة ٥٤ من القانون على ما يأتى : « يرفع ناظر الحاقية إلى محكمة الاستئناف الأهلية أوجه البطلان الماسة بتشكيل الجمعية العمومية أو بتأليف مجلس النقابة » وحين صدر القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٣٩ نص في المادة ٨٥ على تشكيل اللجان الفرعية كنظر في الأعمال التي يحلها عليها مجلس النقابة على أن يكون انتخاب أعضائها بواسطة المحامين الذين لهم حق الانتخاب والمقدين بدائرة المحكمة بالطريقة التي ينتخب بها أعضاء مجلس النقابة ولا يكون التشكيل نهائياً إلا بعد اعتاده من مجلس النقابة ، ونصت المادة ٨٦ من القانون على ما يأتى : « لوزير العدل أن يطمئن في تشكيل الجمعية العمومية أو في

فاجتمع المحامون القبولون بالقاهرة في دار النقابة واجتمع المحامون القبولون في دوائر المحاكم الابتدائية التابعة لمحاكمة الاستئناف المذكورة كل فريق في مقر محكمة لإجراء عملية الانتخابات وأثبتت لجنة الانتخاب بالقاهرة في حضرها المحرر في اليوم المذكور أنها أحصت هذا الانتخاب قبل إجراء عملية التصويت فتبين أن ألفى ورقة وجدت بعد انتهاء عملية الانتخاب ٢٠١٩ ورقة أى بزيادة ١٩ ورقة قررت اللجنة إبطال عملية الانتخاب في القاهرة وإعادة وحرزت أوراق الانتخاب الواردة إليها من النيا وبني سوف والجيزة وبها والفيوم والسويس حتى يجرى فرزها مع أوراق الإعادة . وفي ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ أصدر مجلس نقابة المحامين قراراً باعتاد قرار لجنة الانتخاب في القاهرة وإبطال الانتخابات التي تمت في لجنة القاهرة الفرعية بالنسبة لمدينة القاهرة وحدها وإعادة إجراء الانتخاب في القاهرة يوم ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ وإجراء تحقيق فيها شاب عملية الانتخاب وفي اليوم المهدد أعيدت في مدينة القاهرة عملية الانتخاب الذي أسفر عن فوز الأستاذة المحامين المينة أسماؤم بالحضر . وفي ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ أصدر مجلس النقابة قراراً باعتاد نتيجة الانتخاب . وفي ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ ورد إلى وزارة العدل طلب من ثلاثين عمالياً يطلبون فيه إلى وزير العدل الطعن على قرار مجلس نقابة المحامين الصادر باعتاد نتيجة الانتخابات سالفة الذكر . وفي ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ قرر وزير العدل الطعن في قرارى مجلس نقابة المحامين الصادرين يومى ١٣ و ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ بشأن انتخاب أعضاء لجنة نقابة المحامين أمام محكمة استئناف القاهرة .

« ومن حيث إن الحاضر عن مجلس نقابة المحامين دفع بدم جواز الطعن وشاركته النيابة

القاهرة فيما واردان في شأن تشكيل اللجنة الفرعية ، وكان هذا التشكيل بطبيعته مما لا يرد عليه طعن فإن القرارات التي صدرت باعتماد هذا التشكيل لا تكون محل طعن كذلك .

« ومن حيث إنه لا تقدم يكون الدفع في محله ويتعين الحكم بعدم جواز الطعن » .

(القضية رقم ١ سنة ٢٨ ق « بانتخاب محامين » برئاسة عضوية السادة الأستاذة محمود عياد ومحمد طه ساطع والمسيح الوضوي ومحمد رفعت ومياس حلمي سلطان المستشارين) .

١٥٨

١٢ مارس سنة ١٩٥٩

عمل . مكافأة العامل . إعانة الغلاء . إعتبار إعانة الغلاء جزءاً لا يتجزأ من الأجر . ١٨٣٠/٣ مدني . عدم النص صراحة في الاتفاقية بين الشركة والعامل على استبعاد إعانة غلاء المقيمة عند احتساب المكافأة . احتساب الحكم المطعون فيه رغم ذلك مكافأة مدة خدمة العامل على أساس مربيته الأصل دون إضافة علاوة الغلاء . خطأ في القانون .

المبدأ القانوني

إذا كانت الاتفاقية المبرمة بين الشركة والمطعون عليها والعامل — بعد العمل بأحكام القانون المدني الجديد — قد نصت على احتساب مكافأة العامل على أساس آخر أجر وصل إليه دون أن تتضمن نصاً صريحاً يقضي باستبعاد إعانة الغلاء عند احتساب المكافأة ، وكانت طريقة تنفيذ الشركة للاتفاقية بأداء المكافأة على أساس الأجر الأصلي الوارد بجدول ترتيب درجات العمال لا يتضمن قبول العامل احتساب مكافأته على أساس هذا المرتب دون إضافة إعانة الغلاء لما في ذلك من إهدار لحق اقتضاه القانون لا يسقط إلا بنص صريح

تشكيل مجلس النقابة بقرار ولما صدر القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ نص في المادة ٨٤ على تشكيل اللجان الفرعية بالطريقة ساقفة الذكر ونص في المادة ٨٥ على أنه « لو وزير العدل أن يعطى في تشكيل الجمعية العمومية أو في تشكيل مجلس النقابة بقرار يبلغ إلى محكمة النقض » وواضح من ذلك أن هذه التصرحات قد حصرت حق وزير العدل في الطعن على تشكيل الجمعية العمومية أو مجلس النقابة ولم تجز له الطعن على تشكيل اللجان الفرعية أو قرارات مجلس النقابة الصادرة في هذا الخصوص .

« ومن حيث إن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ نص في المادة ٨٥ على تشكيل اللجان الفرعية بالطريقة التي وردت في القانونين ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ و ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ونص في الفقرة الأولى من المادة ٨٦ على ما يأتي « لو وزير العدل أن يعطى في تشكيل الجمعية العمومية أو مجلس النقابة وفي القرارات الصادرة منها » . ولم تكرر للذكر الإيضاحية لهذا القانون حين تحدثت عما استحدثت فيه من أحكام إلى أن للشرع قد خرج عن نهجه السابق في خصوص اللجان الفرعية أو أنه أجاز لوزير العدل الطعن في تشكيلها أسوة بما أتبع في تشكيل الجمعية العمومية ومجلس النقابة ويؤكد هذا النظر ويدعمه أن المادة ٨٨ من القانون حين تحدثت عن الآثار التي تترتب في حالة قبول الطعن لم تتناول إلا حالتى تشكيل الجمعية العمومية ومجلس النقابة دون اللجان الفرعية . وفي ذلك ما يدل على أن أمر تشكيل اللجان الفرعية بعيد عن نطاق الطعن الذي حددته الفقرة الأولى من المادة ٨٦ ولما كان ذلك وكان القراران المطعونان فيما قد مدرا من مجلس النقابة باعتماد نتيجة انتخاب اللجنة الفرعية لمحاكمة استئناف

احتساب المكافأة على أساس المرتب الأصلي مضافاً إليه هذه الصلوة .

« ومن حيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أورد بأسبابه في خصوص هذا النسي ما يأتي : « وحيث إن مما يلاحظ أن اتفاقية يونيو سنة ١٩٣٩ كانت أبرمت قبل أن تصدر الأوامر العسكرية بشأن إعانة غلاء المعيشة وهي الأوامر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ ورقم ٤٥١ لسنة ١٩٤٣ ورقم ٥٤٨ لسنة ١٩٤٤ ورقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ فلما أجرى تعديل الاتفاقية بإضافة ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٠ كان الحال على هيئة من قيام هذه الأوامر المقررة بجلالة الصلوة وأنها تعتبر طبقاً للقانون من الملحقات التي تدخل ضمن الأجر عند احتساب المكافأة التي يستحقها العامل طبقاً لقانون عقد العمل الفردي . ولكنهم على الرغم من ذلك ارتضوا إبرام الاتفاقية المدة مع بقاء جدول الأجور الذي تحسب على أساسه المكافأة في صورته الأولى أي محتوياً على بيان الأجر الثابت الذي يستحقه العامل دون إعانة غلاء المعيشة . ودلالة ذلك أن الحال قدروا أن في ميزة إطلاق المدة التي تحسب عليها مكافأة العامل ما قد يفضل الميزة التي تنتج من اعتبار القانون لهذه الصلوة من بين عناصر الأجر بحيث يجب أن تضاف إلى الجزء الثابت من الأجر ... » .

ولما كان يبين من هذا الذي أوردته الحكم المطعون فيه أنه أقم قضاءه باحتساب مكافأة الطاعن على أساس الأجر الثابت دون إضافة إعانة الغلاء على أن في بقاء جدول الأجور الملحق باللائحة المدة في سنة ١٩٥٠ على صورته الأصلية الواردة بها في لائحة سنة ١٩٣٩ ما يبعد قبول العامل بحسبته على هذا الأساس لا قدره من ميزة إطلاق مدة الخدمة التي تحسب عليها المكافأة . وكان

في الاتفاقية ، لما كان ذلك وكان الأجر وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٦٨٣ من القانون المدني ينصرف إلى ما يتقاضاه العامل فعلاً من مرتب بما في ذلك إعانة الغلاء إذ هي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأجر — فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باحتساب مكافأة مدة خدمة الطاعن على أساس مرتبه الأصلي دون إضافة علاوة الغلاء يكون قد أخطأ تطبيق القانون مما يستوجب نقضه ،

المحكمة

« ... من حيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإلغاء الحكم للمستأنف ورفض الدعوى تأسيساً على القول بأن الحال ارتضوا إبرام الاتفاقية المدة مع بقاء جدول الأجور الذي تحسب على أساسه المكافأة في صورته الأولى أي محتوياً على بيان الأجر الثابت الذي يستحقه العامل دون إعانة غلاء المعيشة . وأن الحال قد رأوا أن في ميزة إطلاق المدة التي تحسب عليها مكافأة العامل ما قد يفضل الميزة التي تنتج من اعتبار القانون لهذه الصلوة من بين عناصر الأجر في حساب للمكافأة — إذ أقم الحكم قضاءه على ذلك قد أخطأ فهم الاتفاقية وتأويلها كما أخطأ تطبيق القانون ذلك أن جدول الأجور تناول كادر الحال وطريقة انتقال أجورهم من فئة لأخرى فلا شأن له بصلوة الصلوة ولا باحتسابها ولأنه لم يرد في لائحة الشركة ما يتضمن النص صراحة على استبعاد علاوة غلاء المعيشة من الأجر في احتساب مكافأة نهاية الخدمة مما يتعين معه إعمال نص المادة ٦٨٣/٣ من القانون المدني الذي تنجز جزءاً لا يتجزأ من أجر العامل المرتبات الإضافية أو منها علاوة غلاء المعيشة — ولذلك يتعين أن يكون

١٠ — إفلاس . عدم اختصام وكيل الدائنين في الدعاوى والإجراءات التي توجه ضد التفليسة لا يقرب عليه جزاء . ٢١٧ م من قانون التجارة . كل ما يقرب عليه هو عدم جواز الاحتجاج على التفليسة بحكم لم يصدر في مواجهته .

المبادئ القانونية

١ — لم يرتب قانون المرافعات — الحالي — البطلان جزاء على عدم اختصام المدين في دعوى الاسترداد على خلاف ما كان يقضى به قانون المرافعات الملغى في المادة ٧٨ منه .

٢ — نص للمادة ٢١٧ من قانون التجارة — الواردة في باب الإفلاس وإن جرى بوجوب اختصام وكيل الدائنين في الدعاوى والإجراءات التي توجه ضد التفليسة سواء كانت متعلقة بمنقول أو بعقار إلا أنه لم يرتب جزاء على إغفال هذا الإجراء — وعلى ذلك لا يكون مجرد عدم اختصام وكيل الدائنين في دعوى من هذا القبيل سبباً لعدم قبولها وكل ما يرتب على عدم اختصامه هو عدم جواز الاحتجاج على التفليسة بحكم لا يكون قد صدر في مواجهة وكيل الدائنين .

المحكمة

« ... من حيث إن مبنى الطعن أن الحكم أخطأ تطبيق القانون — وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه لم تكن للطعون عليهم مصلحة في الدفع بالبطلان وأن المادة ٤ من قانون المرافعات نصت على أنه لا يقبل أي دفع لا يكون لصاحبه مصلحة قائمة بقرها القانون وأن الأستاذ عبد الرؤوف صاره الذي عين سندبكا في تفتيشه قصر درياف كان معيّنًا من قبل سندبكا في تفتيشه شاكر نادرس وأنه كان من بين اللستأعين فكان أنه كان يمثل في

الأجر وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٦٨٣ مدني ينصرف إلى ما يتقاضاه العامل فعلاً من مرتب بما في ذلك إعانة التلاوة إذ هي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأجر . وكانت الاتفاقية المعلقة في سنة ١٩٥٠ أي بعد العمل بأحكام القانون المدني الجديد والمبرمة بين الشركة والعمال والمعلقة صورتها من كل من طرفي الخصومة قد نصت على احتساب مكافأة العامل على أساس آخر أجر وصل إليه دون أن تضمن نصاً صريحاً يقضي باستبعاد إعانة التلاوة عند احتساب المكافأة . وكان بناء جدول ترتيب درجات العمال الملحق باتفاقية سنة ١٩٥٠ المعلقة على صورته الوارد بها في اتفاقية سنة ١٩٣٩ السابقة — وطريقة تنفيذ الشركة للاتفاقية بأداء المكافأة على أساس الأجر الأصلي الوارد بهذا الجدول لا يتضمنان قبول العامل احتساب مكافأته على أساس هذا الترتيب دون إضافة إعانة التلاوة لما في ذلك من إهدار لحق اقرضه القانون لا يسقط إلا بنص صريح في الاتفاقية . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باحتساب مدة مكافأة خدمة الطاعن على أساس مرتبه الأصلي دون إضافة علاوة التلاوة يكون قد أخطأ تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبسث باقي ما نسي به الطاعن » .

(القضية رقم ٦٩ سنة ٢٥ في ثلاثة وعشرة السادة الأساتذة عمود عياد وإبراهيم عثمان يوسف وعمد زعفراني سالم وعمد رفعت وعباس حلى سلطان للستأعين) .

١٥٩

١٩ مارس سنة ١٩٥٩

١ — دعوى « بنس أنواع الدعاوى » « دعوى استرداد للقرضات المحجوزة » عدم اختصاص المدين في دعوى الاسترداد لا يرتب عليه البطلان خلافاً لما كان عليه قانون المرافعات الملغى ٤٧٨ م منه .

١٦٠

١٩ مارس سنة ١٩٥٩

١ - استئناف « شكله » . قوة الأمر المقضى .
قضاء المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلاً .
قضاء ضيق يجوز الاستئناف . اعتباره حائراً قوة الأمر
المقضى . حال دون العودة إلى إثارة النزاع أمامها بشأن
جواز الاستئناف .

ب - استئناف « نصاب الاستئناف » . تقض
« أسباب الطعن » . عدم جواز التمسك لأول مرة أمام
محكمة التقض بخطأ الحكم فيما تقضى به ضمناً من جواز
الاستئناف بمقولة إن قيمة النزاع لم تكن تتجاوز النصاب
النهائي للمحكمة الابتدائية ولو كان مطلقاً بالنظام العام .
هو نبي يخاطله واثم .

ج - خير . حكم « تمهيداً » . تقضى الحكم
تقرير الخير على ما فيه من تناقض بين الأسباب والنتيجة .
عدم توضيحه الأسباب التي ترفع هذا التناقض .

المبادئ القانونية

١ - متى قضت المحكمة الاستئنافية
بقبول الاستئناف شكلاً كان قضاؤها هذا
قضاء ضمناً بجواز الاستئناف يجوز قوة الأمر
المقضى ويحول دون العودة إلى إثارة النزاع
أمامها في شأن جواز الاستئناف أو عدم
جوازه .

٢ - التقى على الحكم المطعون فيه -
فيما تقضى به ضمناً من جواز الاستئناف بمقولة
إن قيمة النزاع لم تكن تتجاوز النصاب النهائي
لمحكمة الابتدائية - هو نبي يخاطله واقع
لم يسبق عرضه على محكمة الاستئناف قبل
صدور حكمها بجواز الاستئناف وبقبوله
شكلاً - مما يتمتع معه عرض هذا السبب
لأول مرة أمام محكمة التقض ولو كان متعلقاً
بالنظام العام .

الدعوى ما بين مستأنف ومستأنف عليه .

« ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه
أنه أقام قضاءه يطلان الاستئناف على وجه نظر
حاصلها أن الدعوى الابتدائية هي دعوى استرداد
ينطبق عليها نص المادة ٥٣٨ من قانون المرافعات
التي يوجب اختصاص المدين فيها وأن إغفال اختصاصه
يثنى عليه الحكم يطلان صحيحيتها وأن استئناف
الحكم الصادر فيها يسرى عليه ما يسرى عليها
من أحكام .

« ومن حيث إن هذا الذي أقام الحكم عليه
قضاءه مخالف لقانون من ناحيتين : الأولى -
أن قانون المرافعات - الحالي - لم يربط البطلان
جزءاً على عدم اختصاص المدين في دعوى الاسترداد
وذلك على خلاف ما كان يقضى به قانون المرافعات
القديم في المادة ٤٧٨ منه . والثانية - أن الدعوى
الابتدائية لا يحكمها نص المادة ٥٣٨ من قانون
المرافعات وإنما يحكمها نص المادة ٢١٧ من قانون
التجارة الواردة في باب الإفلاس - وهذه المادة
الأخيرة وإن جرى نصاباً بوجوب اختصاص وكيل
الدائنين في الدعوى والإجراءات التي توجه ضد
التفليس سواء كانت متعلقة بمقولة أو بمقار -
إلا أنها لم ترتب جزاء على إغفال هذا الإجراء .
وعلى ذلك يكون مجرد عدم اختصاص وكيل الدائنين
في دعوى من هذا القبيل سبباً لعدم قبولها وكل
ما يترتب على عدم اختصاصه هو عدم جواز
الاحتجاج على التفليس بحكم لا يكون قد صدر
في مواجهة وكيل الدائنين ولما كان ذلك وكان
الحكم المطعون فيه قد قضى بقبول الدفع القدم من
غير ذي مصلحة فيه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق
القانون ومن ثم يمين نقضه » .

(القضية رقم ٣٠ سنة ٢٥ ق وثالثة وعضوية
السادة الأساندة عمود عياد وإبراهيم عثمان يوسف
والحسين الوضي وعمر دفت ومين حلي المستشارين) .

قضت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلاً كان قضاؤها هذا قضاء ضمناً بجواز الاستئناف يجوز قوة الأمر للقضى ويعول دون الودود إلى إثارة النزاع أمامها في شأن جواز الاستئناف أو عدم جوازه ، ومردود ثانياً - بأن النوى على الحكم للطون فيه - الأول فياقضى به ضمناً من جواز الاستئناف بقوة إن قيمة النزاع لم تكن تتجاوز النصاب التامى للحكمة الابتدائية - هو نوى مخالطه واقع لم يسبق عرضه على محكمة الاستئناف قبل صدور حكمها الأول بجواز الاستئناف وبقبوله شكلاً - بما يتتبع معه عرض هذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض ولو كان متعلقاً بالنظام الم .

« وحيث إن الطاعن ينشئ في السبب الثاني على الحكم قصور تسيبته لإغناؤه مقطع النزاع ذلك لأن الحكم بد أن اعتمد تقرير الخبير دليلاً سلم بضعة مضمونة عاد فأهدره في أسامه وجوهره ويقول الطاعن في تفصيل ذلك إن عقد شرائه انصب على عقار ذي حدود ثابتة ذكرت فيه المساحة بالتقريب كما انصبت دعواه على القدر الذى يعتبر البيع فيه باماً نهائياً غير جائز استرداده وهو ينتهى غرباً عند خط وهي استقر النزاع بين أطراف الدعوى حول تحديد موضعه فتمسك الطاعن بانهائه غرباً عند الحد للصوص عليه في عقده وبأن البايع لم يلزم هذا الحد في الجزء الذى باعه للطون عليه الأول بل تجاوزته متوغلاً ما بين مترين وثلاثة فيما سبق أن باعه للطاعن على ما هو ثابت بعقده وبما ورد على لسان وكيل البايع في الشكوى الإدارية ١٩٤٩ بقراس بالإضافة إلى تقرير الخبير الذى يعين موضع الخط المختلف عليه بما يطابق دعواه ويؤيدها ويتفق مع تأشيرة مأمور الشهر العقارى على عقد شراء الطون عليه الأول عند طلب شهره بما يفيد

٣ - إذا كان الحكم للطون فيه قد تبنى تقرير الخبير على ما فيه من تعارض بين الأسباب وبين النتيجة دون أن يوضح من ناحية الأسباب التى ترفع هذا التعارض الذى كان مثار نزاع أمام محكمة الموضوع ثم أخذ بالنتيجة التى انتهى إليها التقرير على أساس أنها الحساب الصحيح للسطح المسموح باسترداده حسب مقياس الخبير فإن اختلاف الناتج الحسابى لا يعتبر مجرد خطأ مادى يمكن تصحيحه وإنما يكون تعارضاً فى التسيب يمتد إلى الحكم ويعبى بما يستوجب نقضه .

المكرر

« . . . حيث إن حاصل السبب الأول من سببى الطعن أن محكمة الاستئناف إذ قضت في حكمها الأول بقبول الاستئناف شكلاً وفي حكمها الثانى برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف قد خالفت نص المادة ٥١ من قانون التراخيص وقال الطاعن شرحاً لذلك إن المتأنتف - وهو المظنون عليه الأول - إنما تدخل في الدعوى ابتداء ثم استأنف الحكم الصادر فيها بشأن مساحة ٤٩ متراً من الأرض لا تجاوز قيمتها النصاب الكلى الذى يجوز استئنافه وهي كل ما كان له مصلحة فيه من القدر للبيع إلى الطاعن بقيمة الدعوى بالنسبة له - وهو من التبر - مقصورة على القدر الذى يتنازع فيه . أما الحكم بصحة التصايد فيما زاد عن ذلك فليس حكماً عليه لأنه ليس من أطرافه والاستئناف مرفوع منه محدود بمصلحته واستطرد الطاعن بقوله إنه إن كان قد فات الدفع بعدم جواز الاستئناف قبل صدور الحكم بقبوله شكلاً فهو الآن يظن في الحكمين معاً والنوى بذلك على أى حال من النظام العام .

« وحيث إن هذا السبب مردود أولاً بأنتمنى

محكمة للوضع ثم أخذ بالتبعية التي انتهى إليها التقرير على أساس أنها الحساب الصحيح للسطح حسب مقياس الجير فإن اختلاف الناتج الحسابي لا يتبر مجرد خطأ مادي يمكن تصحيحه وإعما يكون تمارساً في التسبب يمتد إلى الحكم ويعيه بما يستوجب نقضه» .

(القضية رقم ٥٥ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانفة عمود مياد وعثمان رمزي وإبراهيم عثمان يوسف والحسين الموسوي وعباس حلي سلطان المستشارين) .

١٦١

١٩ مارس سنة ١٩٥٩

١ - وقف . قسمة . التحويل في قسمة حصص الخيرات أو للريبات القائمة وفرزها من باقي أعيان الوقف على ما تنتجه تلك الحصة من ثمة . أيًا كانت عقاراً أو أطيافاً زراعية . القلة فقط هي التي يجب أن ترمى عند الفرز . على هذا الأساس وحده يصدر مقدار الحصة ونسبة هذه القسمة إلى قيمة أعيان الوقف كله . ٢ م . ق ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ مسلسل ب ق ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ ، ٤١ م . ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ .

ب - وقف . قسمة . نص م ٣٦ م ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وورد حكمها على قسمة غلة الوقف دون قسمة أعيانها . قسمة أعيان الوقف ورد حكمها لـ ٤١ م . ق ٣٦ من ذلك القانون . الإزالة الواردة في المادة الأخيرة إلى ٣٦ م إلى تقدير للريبات للفرزة للخيرات .

المبادئ القانونية

١ - مؤدى نص المادة الثانية من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ معدلة بالقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ أن للعول عليه في قسمة حصة الخيرات أو للريبات الدائمة وفرزها عن باقي أعيان الوقف هو ما تنتجه تلك الحصة - أيًا كانت عقاراً أو أطيافاً زراعية

قيام نزاع حول ٤٩٨٨٠ متراً وهو بينه مسطح الأبعاد التي اعتبرها الجير مجاوزة لحق الاسترداد الذي احتفظ به الائم لنفسه في عقد الطاعن فإن كان الجير قد وقع في خطأ حسابي ظاهر عندما قدر هذه المساحة ٣٦٨٣٧ متراً بعد أن قطع في تقريره لصالح الطاعن ورسم هذا الخط بما يتفق ووجهة نظره فإن الحكم للطعون فيه وقد اعتمد في قضائه هذا التقرير لم يغلن إلى أن النزاع دأر في حقيقته على تعيين ذلك الخط الوهمي ولم يتم بتعيين حدود للبيع عندما عدله في الحكم للستأف إلى ٤ قرارات و ٢٠٨٧ سهماً فقط وإذ كان تناقضاً ما وقع فيه الجير فإن ملاباب تقريره يمتد حتماً إلى الحكم الذي اعتمده وتبناه .

« ومن حيث إن هذا النسي في محله ذلك أنه يبين من صورة تقرير الجير القسمة من الطاعن بملف الطعن حصول تجاوز في القدر للسومح باستردادته نتيجة جعل الحد البحري من الجزء للبيع إلى للطعون منه الأول ٢٢ متراً والقبلي ٢٢٥ متراً بدلاً من عشرين متراً كان يجب التزامها في كل منها وأن الضلع الشرقي يمتد من الناحية القبلي مسافة ١٦٨٩٠ متراً تتكون الزيادة إلى هذا الحد وعرضها بالأمتار ٢٥٨٥ متراً مقدارها ٤١٥٠ متراً مربحاً والباقي من هذا الضلع الشرقي ٣٥٠ متراً فيكون التجاوز في الناحية البحرية $350 \times 2 = 700$ متر مربع ومجموعها في الاثنين ٤٨٥٠ متراً مربحاً وهذه النتيجة للستمة من الأبعاد البيئية في التقرير لا تتفق مع ما انتهى إليه الجير في احتساب الزيادة ٣٦٨٣٧ متراً فقط ، لا كان ما قدم - وكان الحكم للطعون فيه قد تبني تقرير الجير على ما فيه من تناقض بين الأسباب وبين النتيجة دون أن يوضح من ناحية الأسباب التي ترفع هذا التناقض الذي كان مثار نزاع أمام

من غلة - وهذه الغلة فقط هي التي يجب أن يراعى عند الفرز أن تكون بحيث تنفي بالمرتببات الدائمة أو الخيرات المشروطة وعلى هذا الأساس وحده يتحدد مقدار الحصة ونسبة هذه القيمة إلى قيمة أعيان الوقف كله .

٢ - إن المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ التي تنص على علم جواز زيادة المرتببات عما شرط لها في الوقف واردة حكماً على قسمة غلة الوقف دون قسمة أعيانه التي ورد حكماً في المادة ٤١ من ذلك القانون أما الإحالة الواردة في المادة الأخيرة إلى المادة ٣٦ فإلى تقدير المرتببات المفروزة للخيرات لكون هذا التقدير أساساً لفرز حصة الخيرات ذاتها على الأساس الوارد في المادة ٤١ وبعدئذ يكون لأربابها غلة هذه الحصة بعد فرزها مهما يطرأ على هذه الغلة من زيادة أو نقص فيما بعد .

المكرر

« ... حيث إن مبنى الطعن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله من ثلاثة أوجه أولاً أن المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ التي استند إليها المحكم في رفض طلب إجراء القسمة على النحو المبين بطلبات الوزارة - هذه المادة خاصة بقسمة غلة الوقف والشرط الوارد في مجزها بعدم زيادة المرتببات عما شرطه الواقف خاص بهذه الغلة وقسمتها . أما إذا قسمت أعيان الوقف فإن صاحب المرتب يأخذ غلة الحصة التي فرزت له بالنسبة ما بلغت زادت عن المرتب للشرط له أو نقصت طبقاً لحكم المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاصة بفرز أعيان الوقف . وهذه المادة

لم تحل على المادة ٣٦ في شأن تخدير سهم صاحب المرتب في الغلة أي في تحويل حقه عن مبلغ محدد إلى سهم في الغلة . والوجه الثاني خطأ الحكم المطعون فيه عند ما طبق ما جاء بمجز المادة ٣٦ على الدعوى مع أنه خاص بقسمة الغلة فقط وكان الواجب على المحكم أن يطبق ما جاء بمجز المادة ٤١ لأنه هو الخاص بفرز أعيان الوقف . والوجه الثالث أن الحكم أخطأ إذ لم يميز الخيرات صاحبة المرتب شريكه على الشيوع في أعيان الوقف مع أن ذلك منصوص عليه صراحة في الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ ومؤدى هذه الوجوه الثلاثة في نظر الطاعنة هو أنه في قسمة حصة الخيرات في الوقف يجب أن يحول المرتب الخيري إلى سهم في الغلة حسب ما ورد في المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ثم يقدر ثمن عقارات الوقف وثمان أطيانه الزراعية ويخص بالخيرات من مجموع ثمنها حصة بنسبة المرتب الخيري السنوي إلى ريع الوقف . ثم يفرز من أعيان الوقف وأطيانه أو من كل منهما للخيرات مقدار توازي قيمته حصة الخيرات في مجموع الثمن .

« وحيث إن هذا التمس مردود . ذلك أن المادة الثانية من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ معدلة بالقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ قد نصت على أنه يعتبر الوقف متيناً « . . . فباعتبار حصة دائمة فيه تضمن غلتها الوفاء بتفقات تلك الخيرات أو المرتببات (المشروطة لجهاً البر) . . . ويتبع في تقدير هذه الحصة وإفرازها أحكام المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف » ونصت المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الواردة في باب قسمة الوقف على أنه إذا طلبت القسمة « قررت المحكمة (للخيرات أو المرتببات

لما كان ذلك فإن الحكم المذكور لا يكون مخالفاً للقانون . لا يغير من ذلك خطأ الحكم فيها استطرد إليه تزيداً من القول بأن « مجسدة الوزارة (الطاعة) فيما طلبته يؤدي إلى فرض حصة للخيرات من الأعيان تملأ أكثر مما شرط لها الأمر الذي تحرمه المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ » . ذلك أنه وإن كانت المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ التي تنص على عدم جواز زيادة للريبات عما شرط لها في الوقف واردة حكماً على قسمة غلة الوقف دون قسمة أعيانه التي ورد حكمها في المادة ٤١ من ذلك القانون . وكانت هذه المادة الأخيرة إذاً أحالت إلى المادة ٣٦ إنما أحالت إليها — كما سبق القول — في تحديد للريبات للفرز والخيرات ليكون هذا التقدير أساساً لفرض حصة الخيرات ذاتها على الأساس الوارد في المادة ٤١ وبعدئذ يكون لأربابها غلة هذه الحصة بعد فرضها مما يطرأ على هذه الغلة من زيادة أو نقص فيما يحد . إلا أن هذا الخطأ القانوني الذي انشاق إليه الحكم لا يبطئه ولا ينال من قضاؤه طالما كانت النتيجة التي انتهى إليها — على ما سبق بيانه — سليمة وتتفق مع التطبيق الصحيح للقانون .

وحيث إن ما ختمت به الطاعة نهيها من القول بخطأ الحكم في عدم اعتبار الخيرات صالحة للرب شريكاً على الشروع في أعيان الوقف مردود بأن الحكم الابتدائي التؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اعتبر الخيرات شريكاً على الشروع في أعيان الوقف . وعلى هذا الأساس فرض لها حصصاً من تلك الأعيان تفي غلتها بالريبات القدرة لهذه الخيرات — كما سبق البيان — وذلك بغض النظر عن كون تلك الحصة من الأعيان أو من غيرها من أعيان الوقف طالما أن المناط في فرض وقسمة حصة الخيرات طبقاً لنص المادة الثانية من القانون رقم ١٨ لسنة

الدائمة) حصة تضمن غلتها ما لأرباب هذه الريبات بعد تقديرها طبقاً للواد ٣٦ و٣٧ و٣٨ على أساس متوسط غلة الوقف في خمس سنوات الأخيرة العادية . ويكون لهم غلة هذه الحصة مهما طرأ عليها من زيادة أو نقص . . ويبيح من المذكرة التفسيرية للمادة ٤١ أن التقدير الذي أشير في تلك المادة إلى إجرائه طبقاً للواد ٣٦ و٣٧ و٣٨ هو تحديد الريبات لا تقدير الحصة المطلوب إقرارها لهذه الريبات . ومؤدى هذين النصين أن الممول عليه في قسمة حصة الخيرات أو الريبات الدائمة فرضها عن باقي أعيان الوقف هو ما تنتج تلك الحصة — أي كانت عقاراً أو أطيافاً زراعية — من غلة — هذه الغلة فقط هي التي يجب أن يراعى عند الفرز أن تكون بحيث تفي بالريبات الدائمة أو الخيرات الشرطية . وعلى هذا الأساس وحده يتحدد مقدار الحصة الواجب فرضها للخيرات دون ما اعتبار قيمة أعيان الحصة المذكورة ونسبة هذه القيمة إلى قيمة أعيان الوقف كله . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قرر أنه « لا نزاع بين الطرفين في أن ما قرر للخيرات من أعيان يملأ مبلغ ٨٩٣ جنباً ٨٢٢ ملياً صافية سنوياً وهذا أكثر من القدر للخيرات بانفاق الطرفين وقدره مبلغ ٨٦٩ جنباً ٣٤٥ ملياً » فإن مفاد ذلك أن للريبات الخيرية للطلاب فرض حصة لها قد تحدثت بالحق الطرفين بمبلغ ٨٦٩ جنباً ٣٤٥ ملياً وفي ذلك ما يفي عن اتباع أحكام المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ في تقديرها . ولما كان الحكم قد اعتد في فرض حصة الخيرات بما تملكه هذه الحصة من ربع يفي بهذه الريبات وكان مالتجه الحكم في هذا الصدد يتفق مع الأساس الصحيح الذي يحرى به حكم القانون ويتحدد على هده — كما سبق القول — الحصة الواجب فرضها للخيرات من أعيان الوقف

حظ الأثنيين تحجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بمعنى أن الواحد يحجب فرع نفسه دون غيره يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشترك فيه الإثنان فأفرقهما عند الاجتماع على أن من مات من أولاد أخيه المتقدم ذكرهم قبل دخوله في الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولداً أو ولداً ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك إلى ولده أو ولده ولده وإن سفل واستحق ما كان أصله يستحقه لو كان حياً باقياً ومن مات منهم من غير عقب انتقل نصيبه لإخوته الذكور للمشاركين له في الدرجة والاستحقاق ، وكان يبين من النظر إلى كتاب الوقف موضوع النزاع أن الواقف نهج في إنشاء وقفه نهجاً حرص فيه على أن يكون الوقف بعد الطبقة الأولى على ذريتهم للذكر مثل حظ الأنثيين وأفصح عن أيلولة نصيب من يموت عقيماً من أولاد أخيه الموقوف عليهم أصلاً ومن مات منهم بنير عقب ، إلى إخوته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق ، وكان الضمير في لفظ « منهم » الوارد في هذه العبارة لا يمكن أن ينصرف إلى غيرهم وقد سكت الواقف فلم يفصح عما يراه في شأن من يموت بنير عقب من أولاد أولاد أخيه وذريتهم ، فإنه بسكوته عن ذلك يكون النصيب منقطعاً إذا مات واحد من ذرية هؤلاء بنير عقب فيعمل في شأنه حكم المادة ٣٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ — وإذ قال الحكم المطعون فيه بغير ذلك فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

١٩٥٢ ولادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ هو ما تنفله تلك الحصة من ربع .

« وحيث أنه بين بما سبق أن الطعن على غير أساس فيتمين رفضه » .

(القضية رقم ٢٢ سنة ٢٧ ق « أحوال شخصية » رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عمود عياد وإبراهيم عثمان يوسف والمسيق الوضى ومحمد دفت وعباس علي سلمان المشاورين) .

١٦٢

١٩ مارس سنة ١٩٥٩

١ ب — وقف « شرط الواقف » وجوب النظر إلى كتاب الوقف باعتباره وحدة متباكية ونفهم للمنى الذى أراد الواقف من مجموع كلماته وعباراته التى تضارفت على الإفصاح عن ذلك للمنى ١٠ م من ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . مثال .

المبادئ ، القانونية

١ — نص المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف على أن كلام الواقف يحمل على المعنى الذى أراده وإن لم يوافق القواعد اللغوية — وتطبيقاً لهذه القاعدة التى وضعها المشرع وجعلها أساساً للحكم بالاستحقاق أن ينظر الحكم إلى كتاب الوقف باعتباره وحدة متباكية وأن يفهم المعنى الذى أراده الواقف من مجموع كلماته وعباراته على اعتبار أنها جميعاً قد تضارفت على الإفصاح عن ذلك المعنى .

٢ — إذا كان الواقف قد وقف على نفسه ومن بعده على أولاد أخيه الذكور دون الإناث — مثلاً بينهم ومن بعد كل منهم يكون الوقف على أولاده ذكراً وإناثاً للذكر مثل

المحكم

«... حيث إن مما تنعم الطاعة على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق كتاب الوقف على واقعة الدعوى وخطأ في تطبيق القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف ذلك أنه أقام قضاءه على فهم غير صحيح لكتاب الوقف فأدى به هذا الفهم إلى القول بأن نصيب محمود القى مات عقباً في سنة ١٩٤٤ قد آل إلى أخيه محمد سعيد وأمه الطعون عليهما الثالثة والرابعة التي التي مات في سنة ١٩٢٧ وفي ذلك عتاقة واضحة لكتاب الوقف إذ هو يقضى بأن يكون الوقف بمثابة أوقاف ثلاثة وفقاً عليه وعلى ذريته من بعده طبقاً للتلاثة ثلاثة وفقاً عليه وعلى ذرية كل واحد منهم وفي كل طبقة من طبقاتهم مثل حظ الأثنين ، والحكم إذ قضى بأيلولة نصيب محمود إلى أخيه محمد سعيد فإنه يكون قد قضى باستحقاق محمد سعيد لنصف حظ الأثنين وبالتالي يكون عتاقاً لما أراده الواقف في كتاب وقعه وهو القسانون الأساس الذي يقوم عليه الاستحقاق ، هذا وقد أخطأ الحكم كذلك إذ طبق المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على واقعة الدعوى وكان الصحيح أن يطبق المادة ٣٣ من هذا القانون وحسباً أن من يموت عقباً يعود نصيبه إلى غلة الحصة التي يستحق فيها ومقتضى تطبيقها في خصوصية هذه الدعوى أن يعود نصيب محمود بعد موته عقباً إلى الثلث الموقوف على والده داود فيقسم على إخوته وأخواته لذلك مثل حظ الأثنين .

« وحيث أنه يبين من الاطلاع على كتاب الوقف موضوع النزاع أن الواقف وقف » على نفسه ومن بعده على أولاد أخيه المذكور دون

الإناث وهم داود وزكريا وإسحق ومن بعد كل منهم يكون الوقف على أولاده ذكوراً وإناثاً لذكر مثل حظ الأثنين تحجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بمعنى أن الواحد يحجب فرع نفسه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشترك فيه الاثنان لما فوقهما عند الاجتماع على أن من مات من أولاد أخيه المتقدم ذكرهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولداً أو وله أو أسلم من ذلك انتقل نصيبه من ذلك إلى ولده أو وله ولده وإن سفل واستحق ما كان أصله يستحق لو كان حياً باقياً ومن مات منهم من غير عقب انتقل نصيبه لإخوته المذكور المشاركين له في الدرجة والاستحقاق ... » . وقد ذهب الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إلى أن الخلاف بين الطاعة والمطعون عليهما الثالثة والرابعة يقوم على ما إذا كان الضمير في كلمة « منهم » الواردة في عبارة ومن مات منهم من غير عقب ... يرجع إلى ذرية كل واحد من أولاد أخ الواقف وهو ما تقول به المطعون عليهما الثالثة والرابعة أم أن الضمير لا يرجع إلا إلى أولاد أخ الوقف الثلاثة دون ذرية كل منهم وهو ما تقول به الطاعة ثم انتهى الحكم إلى الأخذ بقول المطعون عليهما الثالثة والرابعة مستنداً في ذلك إلى أن الوقوف عليهم من الطبقة الأولى هم ثلاثة ذكور فقط هم داود وزكريا وإسحق فلو مات منهم واحد لبق اثنان ولو أراد الواقف النص على حالة القيم منهم لذكر أن من مات منهم عقباً انتقل نصيبه إلى أخيه ويكون قصده بالأخوة الجمع أي ما فوق الاثنين وهذا لا يكون إلا بالنسبة لدرجة الموقوف عليهم . ثم استرد الحكم من ذلك إلى القول إن المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ هي الواجبة التطبيق في هذه الحالة إذ نصت على

الحصة التي كان يستحق فيها فيوزع على أولاد داود
لذا ذكر مثل حظ الاثنين والحكم إذ قال بنير
ذلك يكون مخالفاً لقانون متعيناً هذه .

« وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ولما سبق
بيانه ولأنه لا خلاف بين المحسوم في أن الطاعة
على هذا الاعتبار تستحق جزءاً من ثلثة أجزاء
يتقسم إليها نصيب محمود الذي مات عقياً فيتعين
إلغاء الحكم المستأنف » .

(القضية رقم ٢٩ سنة ٢٧ ق د أحوال شخصية)
رئاسة وعضوية البداة الأستاذة محمود مباد وإبراهيم
مكيان يوسف ومحمد زعفراني سالم ومحمد رفعت وهباس
حلي سلطان المسفارين) .

١٦٣

٢٦ مارس سنة ١٩٥٩

١ — دعوى « نظر الدعوى أمام المحكمة » . تقرير
التلخيص . حكم « بتسليمه » . تسليم الحكم الاستثنائي .
عدم تلاوة تقرير التلخيص قبل بدء المرافعة . إجراء
يقرب على إلغاءه بطلان الحكم . القضاء بنير ذلك مخالف
لقانون الطعن السائد إلى هذا الأساس لا يفيد منه
الطاعن إذا كانت الأسباب التي أضافتها محكمة الاستئناف
إلى حكم محكمة أول درجة كافية في حد ذاتها مستقلة للحل
قضاء حكمها في موضوع الدعوى .

ب — إثبات « الإثبات بالبينات » . « مبدأ الثبوت
بالكتابة » . حكم « بتسليمه » . « ملغاه المطالبات
التيالة لقرار المطعون عليه بمحصول إتهاق بينه وبين
الطاعة قبل دخول الزاد . طلب الطاعة تكمة الإثبات
بالبينات بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة الاتفاق
على أن يكون الزاد سوريا . تقرير الحكم أنها لم تقدم
مبدأ ثبوت بالكتابة في أن من المفروض التلحق عليها
ألا تزول ملكية منزل النزاع إلى المطعون عليه رفضه
طلب الإحالة إلى التحقيق . إعتباره من قبيل المصادرة
على المطلوب . قصور .

المبادئ القانونية

١ — إن عدم تلاوة تقرير التلخيص قبل

سرف استحقاق من مات عقياً إلى فرعه فينتقل
نصيب محمدسيد الآيل إليه من نصيب أخيه المتوفى
عقياً إلى ابنته نازك وناهد — المطعون عليهما
الثالثة والرافة .

« وحيث إن هذا الذي ذهب إليه الحكم وأقام
قضاءه عليه غير صحيح في القانون إذ تنص المادة
الهاشمية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ سالف
الذكر على أن كلام الواقف يعمل على المعنى الذي
أراده وإن لم يوافق القواعد الفلوية وتطبيقاً لهذه
القاعدة التي ومنها المشرع وجعلها أساساً للحكم
بالاستحقاق أن ينظر الحكم إلى كتاب الواقف
باعتباره وحسبمتاحكة وأن يفهم المعنى الذي أريد
الواقف من مجموع كلماته وعباراته على اعتبار أنها
جميعاً قد تضافرت على الإيضاح عن ذلك المعنى
وبين من النظر إلى كتاب الواقف موضوع النزاع
أن الواقف نوج في إنشاء وقفه نهجاً حرص فيه
على أن يكون الوقف بعد الطبقة الأولى على ذريتهم
لذا ذكر مثل حظ الاثنين وأضح عن أيلولة نصيب
من يموت عقياً من أولاد أخيه الموقوف عليهم أصلاً
وم داود وزكريا وإسحق بقوله « ومن مات منهم
بنير عقب » فان نصيبه يؤول إلى أخوته المشاركين
له في الهزبة والاستحقاق فلا يمكن أن ينصرف
الضمير في لفظ « منهم » الوارد في هذه البارة
إلى غيرهم ، وقد سكت الواقف فلم يضعهما يراه
في هان من يموت بنير عقب من أولاد أولاد أخيه
وذريتهم ويسكونه عن ذلك يكون النصيب منقطعاً
إذا مات واحد من ذرية وهؤلاء بنير عقب فيعمل
في شأنه حكم المادة ٣٣ من القانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٤٦ التي تنص على أنه « إذا مات مستحق
وليست له فرع يلية في الاستحقاق عاد نصيبه إلى غلة
الحصة التي كان يستحق فيها » ومقتضى تطبيق
هذا النص على واقع الحال في خصوصية هذه
الدعوى أن يعود نصيب محمود بن داود إلى غلة

اتباعه وهو أن تكون الإحالة إلى جلسة المرافعة بقرار من قاضي التحضير وأن يتل هذا التقرير في الجلسة قبل بدء المرافعة وإغفال هذا الإجراء يترتب عليه بطلان الحكم حتى وكان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يأخذ بهذا النظر فيقضي بإبطال الحكم الابتدائي ولكنه خالفه وأخذ بدفع عن ذلك الحكم الباطل بمقولة إن كل ما تتطلبه المادة ١١٦ سائلة المذكور هو أن تكون الإحالة من التحضير إلى المرافعة بقرار من قاضي التحضير أما تلاوة التقرير فليست إجراء يترتب على إغفاله بطلان، وبهذا القول خالف الحكم المطعون فيه ما استقر عليه قضاء محكمة النقض .

« وحيث إن عدم تلاوة تقرير التلخيص قبل بدء المرافعة هو إجراء واجب الاتباع يترتب على إغفاله بطلان الحكم على ما جرى به قضاء هذه المحكمة وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بنير ذلك قد خالف القانون إلا أن الطاعنين لا يبيدون من الطعن المستند إلى هذا الأساس إذا كانت الأسباب التي أضاعتها محكمة الاستئناف غير ممية وكافية في حد ذاتها - مستقة عن أسباب الحكم المستأنف لحل قضاء حكمها في موضوع الدعوى .

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة بتثبيت ملكية الطعون عليه إلى المنزل موضوع النزاع وتعليه إليه ألام قضاءه - في أسبابه هو - على أن المستأجرة الأولى - الطاعنة الأولى - قد فسرت الخطابات المتبادلة بينها وبينه على أن المزيد رسا على الطعون عليه بناء على شروط متفق عليها بينهما ثم قال الحكم إنه على اعتبار أن هناك اتفاقاً فإن الطاعنة الأولى لم تقدم دليلاً كتابياً أو مبدأً بثبوت الكتابة على أن من

بده المرافعة هو إجراء واجب الاتباع يترتب على إغفاله بطلان الحكم - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - وإذ قضى الحكم المطعون فيه بنير ذلك يكون قد خالف القانون ؛ إلا أن الطاعنين لا يبيدون من الطعن المستند إلى بطلان حكم محكمة الدرجة الأولى لعدم تلاوة التقرير - إذا كانت الأسباب التي أضاعتها محكمة الاستئناف إلى حكم محكمة أول درجة غير ممية وكافية في حد ذاتها مستقة عن أسباب الحكم المستأنف لحل قضاء حكمها في موضوع الدعوى .

٢ - إذا كان يبين من نص الخطابات المتبادلة بين الطاعنة الأولى والمطعون عليه ما يفيد إقراره بمصالح اتفاق بينه وبينها قبل دخول المزاو، وكانت الواقعة المدعاة التي طلب الطاعنون إحالة الدعوى إلى التحقيق لتسكك إثباتها بالبينة أن الاتفاق قد انقصد على أن يكون المزاو صورياً على حد قولهم، وكان ما قرره الحكم من أنهم لم يقدموا مبدأً ثبوت بالكتابة على أن من الشروط المتفق عليها ألا تقول ملكية المنزل المتنازع عليه إلى المطعون عليه - يعتبر من قبيل المصادرة على المطلوب، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق يكون معيباً بالقصور .

الحكم

« حيث إن مما يراه الطاعنون على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول من أسباب الطعن مخالفة القانون ذلك أنهم كانوا قد ضمنوا أسباب استئنافهم حكم محكمة أول درجة مبيهاً نوا فيه على هذا الحكم بطلانه إذ أغفل إجراء جوهرياً نصت المادة ١١٦ من قانون المرافعات على وجوب

« وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه يبين من الحكم للمطون فيه أنه أورد في هذا الخصوص ما يلي : — « وحيث إنه فيما يخص الموضوع فإنه يتبين من تتبع المستندات القديمة من الطرفين ... أن السأف عليه — المطون عليه — خاطب المستأجرة الأولى — الطاعة الأولى — بخطاب مؤرخ ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ احتله بالعبارة الآتية « أذكركم بالموعد لأن السنة أشهر تنتهي يوم ٣٠ نوفمبر الحالي وهذا كان كاللنا الشقوى قبل دخولي في الموضوع وقبل الجلسة تم كلامي التحريري لك ولما سطني أفندي حسن بعد الجلسة مباشرة هي نيتي الصريحة التي عرضتها عليك وأكدها لك قبل الجلسة وقت أن كنت في أدفو وأني في احتياج شديد للبلغ وعلى كل حال فأنا متمسك بكلامي كراماً للوعد الذي وعدته وكفاية نحو ٥٠٠ جنيه تمكت ٦ أشهر ويكني أني مستعد لتنفيذ وعدي وقبول فلو سي » كما حاطها بتاريخ ١٢ من أبريل سنة ١٩٤٤ بخطاب قال فيه قريحاً « ثم أرجو أن تتذكرى أن ميادنا كان أول ديسمبر سنة ١٩٤٣ ثم تحول بناء على طلب الأستاذ إلى ٤ يناير سنة ١٩٤٤ وأنا لازم أخذ مبالغتي كلها حالا حالا وبعد أسبوعين أو ثلاثة إذا لم ترعوني فاني أخذ كل اجراءات قانونية وإن كنتم غير قادرين على الدفع الآن فيمكنكم الاتفاق معنا على التمهيد المقول ... » ولما كان يبين من نص الخطابين على هذا الوجه ما يفيد إقرار المطون عليه بحصول اتفاق بينه وبين الطاعة الأولى قبل دخول المزاد وكانت الواقعة للدعاة التي طلب الطاعنون إحالة الدعوى إلى التحقيق لشكها بالبيئة أن الاتفاق قد انعقد على أن يكون المزاد سورياً على حد قولهم وكان ما قرره الحكم من أنهم لم يقدموا مبدأً ثبوت بالكتابة على أن من الشروط

بين تلك الشروط ألا تؤول ملكية التزل إلى المطون عليه كما أن العلاقة بين الطرفين لم تكن مائة من الحصول على دليل كتابي وانتهى الحكم من ذلك إلى رفض ما طلبه الطاعنون من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات حصول الاتفاق على أن يكون الزايد لحسابهم ، ثم عاد الحكم بعد ذلك إلى التحدث عن تلك الخطابات فقال إنه حتى على أساس حصول الاتفاق فإن الطاعة الأولى لم تتم بتنفيذ ما التزمت به فيها ومن ثم حق للمطون عليه أن يدفع بعدم التنفيذ وبالفسخ وأن المقد يعتبر مفسوخاً بسبب قصورها .

« وحيث إن بما يراه الطاعنون في السبب الخامس تمييز الحكم المطون فيه بالقصور فيها أضافه من أسباب ويقولون في بيان ذلك أنهم تمسكوا بصورية حكم رسلو المزاد وقلموا تأييداً لدعواهم خطابات مرسلة من المطون عليه إلى الطاعة الأولى في ١٥ من مايو و ١٠ من يونيو و ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ و ١٢ من أبريل سنة ١٩٤٤ وقالوا إنه إن لم يعتبر هذه الخطابات دليلاً كاملاً على الصورية فلا أقل من اعتبارها مبدأً ثبوت بالكتابة يشفع لهم في طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لشكها بالإثبات بالبيئة وكان مسلك الحكم في هذا الخصوص مقصوداً على إثبات نص الخطابين للزوجين ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ و ١٣ من أبريل سنة ١٩٤٤ والتطبيق عليهما بمجرد القول بأن الطاعنين لم يقدموا دليلاً كتابياً أو مبدأً ثبوت بالكتابة على أن من بين الشروط للتعلق عليها ألا تؤول ملكية التزل إلى المطون عليه ورتب الحكم على ذلك رفض طلب الإحالة على التحقيق دون أن يبين عدم اعتباره ما ورد في هذين الخطابين مبدأً ثبوت بالكتابة كما أنه لم يلتفت إلى ما ورد في الخطابين اللذين أورد نصهما من إقرار المطون عليه بحصول اتفاق بينه وبين الطاعة الأولى قبل دخوله في المزاد .

المعلومات المستقلة من المرة بالثبوت العامة ليست من قبيل المعلومات القضائية المطرور على النقض أن يبقى حكمه عليها . مثال .

ح - ضرائب « ضريبة الأرباح التجارية والصناعية » « وسائل تقدير وعاء الضريبة » محكمة الموضوع . أخذ الحكم بتقدير الخبير لنسبة إجمالي الربح لأسباب ساقطة مستند من استغلاص سليم . من مسائل الواقع التي تخضع لتقدير قاضي الموضوع . يتأى من رقابة محكمة النقض .

د - ضرائب « ضريبة الأرباح التجارية والصناعية » « وسائل تقدير وعاء الضريبة » . إثبات « سلطة محكمة الموضوع في تقدير القليل » . محكمة الموضوع . اعتدائها في تقدير المصارف التي يريد الممول احتسابها إلى تحرير الخبير . إطرارها أوراقاً قدمها الممول لأسباب ساقطة أوردتها مما يدخل في سلطتها التقديرية يتأى من رقابة محكمة النقض . .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان يبين مما أوردته المحكمة المطعون فيه أنه أقر الخبير على إطرار دفاتر الطاعن وعدم التعويل عليها لاعتبارات ساقطة أوردتها ، وكان مناط الأخذ بما ورد بدفاتر الممول وأوراقه في تقرير أرباحه هو أن يكون الثابت بهذه الدفاتر والأوراق مطابقاً لحقيقة الواقع - وإلا حُدَّت هذه الأرباح بطريق التقدير ، وكان إطرار دفاتر الممول لا يمنع من الاستشاد بها كعنصر من العناصر التي تؤدي إلى الوصول إلى هذا التقدير ، كما أن وجود فارق بسيط بين النسب التي انتهى إليها الخبير في تقديره وبين ما هو ثابت بدفاتر الممول لا يبرر الأخذ بالنسب الواردة بهذه الدفاتر مادام أن الأرباح أصبحت غائصة لطريق التقدير ، وكان إطرار دفاتر الممول والأخذ بتقدير الخبير هو من مسائل الواقع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع متى أقامت حكمها

للتفق عليها أن لا تؤول ملكية المنزل إلى الطعون عليه بمتبر من قبيل المصادرة على الطلوب ، لا كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق يكون ميسياً بالقصور .

« وحيث إن ما بقى من الأسباب التي أضافها الحكم المطعون فيه يقوم على افتراض أن الاتفاق قد اعتقد على أن يمتلك المطعون عليه المنزل نتيجة لحكم مرسى الزاد مع تجهده برده إلى الطاعنة الأولى إذا هي حددت للبالغ التي دفعها وأنها لم تهم بسداد هذه المبالغ مما يبيع للمطعون عليه الدفع بعدم تنفيذ تصهده أو بفسخه - وهو افتراض لمضمون الاتفاق بما يختلف في أساسه مما تمسك به الطاعنون وطلبوا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباته ومن ثم فلا يصلح أساساً لحل قضاء الحكم » « وحيث إنه لا تقدم تبين قضى الحكم المطعون فيه » .

(القضية رقم ٣٢٦ سنة ٢٤ في رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمود مياد وإبراهيم مكيان يوسف والحسين الموضوح ومحمد رفعت وعيسى حامي سلطان المستشارين) .

١٦٤

٢٦ مارس سنة ١٩٥٩

أ - ضرائب « ضريبة الأرباح التجارية والصناعية » « وسائل تقدير وعاء الضريبة » . حكم « تسبيب كالف » . محكمة الموضوع . مناط تحديد أرباح الممول . أساس دفتري وأوراقه أن تكون مطابقة لحقيقة الواقع . عن المحكمة في إطرار دفاتر الممول لأسباب ساقطة والأخذ بالتقدير الجزائي . لا يمنع من الاستشاد بدفاتر كعنصر من عناصر التقدير . إطرارها دفاتر الممول وأخذها بتقدير الخبير . هو من مسائل الواقع التي تستقل به محكمة الموضوع متى أقامت حكمها على أسباب ساقطة . لا تصور .

ب - إثبات « مسائل عامة في الإثبات » .

التقديرية التي بنى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليماً ومستمدّاً من أوراق الدعوى ، فإن النى على الحكم المطعون فيه في هذا الصدد بالقصور يكون نعيّاً غير سديد .

المحكم

« ... من حيث إن الطعن أقيم على أريمية أسباب يحصل أولها في أن الحكم للطعون فيه إذ لم يرد الاعتداد بدفاتر الطاعن في شأن عند التزاء ونسبة الخوات قد شابهت تصور وتنقض في التسيب وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن محكمة أول درجة كلفت الخير بنص دفاتر وتحقق ما أبدته للأمرية من ملاحظات على هذه الدفاتر . وقد أثبت الخير في تقريره أن للنشأة قيد حساباتها في دفاتر يومية مسجلة وأنه لا يعتمد على الدفاتر وحدها ، وعدم الاعتماد على الدفاتر وحدها لا يؤدي إلى أن الخير قد طرحها جانباً كما تصور الحكم الابتدائي خطأ منه في النقل عن التقرير — كما أن الخير سلم بشكوى الطاعن عن منغلة مصلحة الضرائب وتحقيق نسبة الخوات في الفندق في سنوات النزاع ورأى تقدير هذه النسبة بمتوسط نسبق ما ورد في الدفاتر وتقدير للصحة لأنها نسبة تتفق وظروف للنشأة الخاصة ولكن الخير لم يظن هو ولا الحكم الذي ساره إلى أن الأخذ بمتوسط نسبق الدفاتر وتقدير للصحة بوجب الأخذ بالثابت بالدفاتر إذ يكون الفارق بين هذا المتوسط الذي أسسه التخمين وبين الثابت بالدفاتر مثيلاً يستوجب قانوناً الأخذ بالأصل وهو الدفاتر لأنه يشهد بأن الظاهر يؤيد هذا الأصل . وهذا الظاهر المؤيد للأصل لم يبين الحكم ظاهراً آخر يمارسه ويقر عدم الأخذ به مما قدح في سلامة نسبتته إلى أن التقارير بين ما ورد بدفاتر الطاعن وبين ما قدره الخير من نسب كان من شأنه أن تأخذ المحكمة بالثابت

على أسباب سائمة ، لما كان ذلك فإن النى على الحكم المطعون فيه بالقصور أو التنقض في هذا الخصوص يكون نعيّاً غير سديد .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه إذ عرض النزاع في شأن تحديد ما ينضم مقابل طعام عمال المؤسسة قد قرر أنه ليس صحيحاً أن يقدم للخدم ما يقدم للملاء من طعام بل يجزى لهم عادة طعام قليل التكاليف ، فإن هذا الذي قرره الحكم ليس من قبيل المعلومات الشخصية المحظورة على القاضي أن يبنى حكمه عليها وأحكمه من المعلومات المستقاة من الخبرة بالفتش العامة .

٣ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بتقديرات نسبية لإجمالي الرج التي أشار إليها الخير في تقريره — لما تبينه من أنها تناسب ونشاط المؤسسة وتفق وما جرى عليه العمل بالنسبة لحالات المثل ، وكان هذا التقدير المستمد من استخلاص سليم من مسائل الواقع التي تخضع لتقدير قاضي الموضوع بلا معقب عليه ، فإن النى على الحكم في هذا الصدد لا يبدو أن يكون جدلاً موضوعياً بنيائياً عن رقابة محكمة النقض .

٤ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في تقدير المصاريف التي يريد الطاعن احتسابها إلى ما ورد بتقرير الخير بشأنها ، وكان الحكم قد أطرح الأوراق التي قدمها الطاعن قبيل الفصل في الدعوى في مرحلتها النهائية ولم يحول عليها لأسباب سائمة أوردتها وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها في هذا الصدد ، وكان الأخذ بما في المستندات أو إطرارها بما يدخل في سلطة محكمة الموضوع

التوصل عليها لاعتبارات ساقطة أوردها هي ضياع دفتر البوليس عن مدة طويلة تدخل ضمن سنوات النزاع وعدم وجود مستندات تؤيد إيرادات المنشأة وعدم احتفاظها أيضاً بصور فواتير حسابات العملاء وموافقة الطاعن على تحديد أرباحه بطريق التقدير في السنوات من ٤٠/٣٩ إلى ٤٢/٤١ رغم أن هذا التقدير يزيد كثيراً عما ورد بدفاتره . وكان مناهض الأخذ بما ورد بدفاتر الممول وأوراقه في تقدير أرباحه هو أن يكون الثابت بهذه الدفاتر والأوراق مطابقة لحقيقة الواقع وإلا حددت هذه الأرباح بطريق التقدير — وكان إطراح دفاتر الممول لا يمنع من الاسترشاد بها كمنصر من العناصر التي تؤدي الوصول إلى هذا التقدير — كما أن وجود فارق بسيط بين النسب التي انتهت إليها الخبير في تقريره وبين ما هو ثابت بدفاتر الممول لا يبرر الأخذ بالنسب الواردة بهذه الدفاتر مادام أن الأرباح أصبحت خاصة بطريقة التقدير وكان إطراح دفتر الممول والأخذ بتقدير الخبير هو من مسائل الواقع التي تستلزم بتقديرها محكمة الموضوع متى أكانت حكمها على أسباب ساقطة — لما كان ذلك فإن النية على الحكم فيه بافصور أو التناقض في هذا الخصوص يكون نية غير سديد مما يتعين معه رفض هذا السبب .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه جاء مشوباً بالقصور ومخالفاً لقانون في أقاليم عليه قضاء بشأن تحديد ما يخص مقابل طعام عمال المؤسسة وحدها — ذلك أن من حق الطاعن أن يخص من إيراداته الخاصة لغيره مقابل طعام عمال الفندق إذ هو جزء من أجرتهم — ولم تنازع اللجنة ولا الخبير ولا محكمة الموضوع في عدم هؤلاء المبالوا في عدد وجباتهم — ولكن الخبير ساير اللجنة في خصم ١٥ ٪ من من تكلفة الميقات في مطعم الفندق وباريه مقابل

بالدفاتر يضاف إلى ذلك أن الخبير صرح في تقريره بأن دفتر البوليس هو السند الوحيد لتأييد عدد التزائم الثابت بدفاتر الطاعن ونوه في أكثر من موضع بأهمية هذا الدفتر — وأنه غير موجود بالنسبة للفترة من ١٩٤٢/٤/٢٨ إلى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥ ولكن الدفتر للذكور كان موجوداً تحت نظر الخبير ومحكمة الموضوع عن السنة السابقة وعن السنة التالية لهذا التاريخ — وقد طلب الطاعن من الخبير ومحكمة الموضوع الأخذ بالدفاتر في هذه السنة ولكنهما لم يلتفتا لهذا الدافع الجوهرى .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أورد بأسبابه في خصوص هذا النقص ما يأتي : « فأما الأخذ ببيانات دفاتر المنشأة عجة أنها منتظمة فقد كان الخبير على حق في عدم الاعتماد عليها فضياع دفتر البوليس السبب الذي ذكره المتأنف أو لغيره ينقصه معه دليل قوي من أدلة تحديد بيانات وحسابات المنشأة في فترة طويلة من مدة المحاسبة كذلك فإن عدم وجود مستندات تؤيد إيرادات المنشأة وخاصة إيرادات الطعام والبار يجعل من العسير التمسك من جهة الأرقام والتقارير الواردة بالدفاتر وقد أصاب الخبير لما تضمنه لأن المنشأة لا تحتفظ بصور فواتير حسابات العملاء وكل هذا مما يجب الدفاتر بحيث لا تصلح في ذاتها مرآة جلية لصادق أرباح المنشأة — ولعل موافقة المتأنف على تحديد أرباحه بطريق التقدير في السنوات من ٤٠/٣٩ إلى ٤٢/٤١ كما رأت اللجنة وهو يزيد كثيراً عما أظهرته دفاتره مما يند إقراراً منه على عدم نظافة دفاتره — وأما نسبة الخلفات فقد كان تقرير الخبير لها وسطاً بين تخديري الطرفين وهو لا يزيد كثيراً عن تحديد المتأنف » ولما كان يبين من هذا الذي أوردته المحكمة المطعون فيه أنه أقر الخبير على إطراح دفاتر الطاعن وعدم

لتوسط ثمة إطعام المال من ١١ قرشاً إلى ١٣ قرشاً غير مقبول . ولعل السئاتف تلمس يحس بهذا إذ يطلب احتساب عشرة قروش فقط وكيف تكون النسبة التي ذكرتها تلك الفرقة موضع احترام والفتادق تختلف درجاتها وما يقدم فيها من أكل تتفاوت أرقام تكاليفه . وأخيراً فليس صحيحاً أن يقدم للخدم ما يقدم للمعملاء من طعام بل يجوز لهم عادة طعام خاص قليل التكاليف » ولما كان يبين من هذا الذي أورده الحكم للطنون فيه أنه استعرض دفاع الطاعن الذي أثاره في هذا السبب ثم أفاض في الرد عليه وبين الأسباب التي دعت إلى الأخذ بالتقديرات التي انتهى إليها الحجير باعتبار أنها تمثل التكاليف الفعلية لطعام هؤلاء المعملاء . وكانت هذه الأسباب التي أقام الحكم عليها قضاه في هذا السدد مبررة بأدلة وافية تؤدي إلى ما انتهى إليه في هذا الخصوص وتدخل في حدود تقديره الموضوعي الذي يناه عن رقابة محكمة التقض . لما كان ذلك فإن ما يشاء الطاعن على الحكم بالتصور في هذا الخصوص يكون على غير أساس أما ما يشاء الطاعن في الشق الأخير من هذا السبب — فردود — بأن ما قرره الحكم للطنون فيه من أنه « ليس صحيحاً أن يقدم للخدم ما يقدم للمعملاء من طعام بل يجوز لهم عادة طعام قليل التكاليف » — هذا الذي قرره الحكم — ليس من قبيل المالمومات الشخصية المحظور على القاضي أن يبنى حكمه عليها ولكنه من المالمومات المستقاة من الخبرة بالشئون العامة .

« ومن حيث إنه كذلك يتعين رفض هذا السبب بشقيه .

« ومن حيث إن الطاعن ينفي في السبب الثالث على الحكم للطنون فيه قصور تسميته إذ أغفل الرد على دفاع جوهرى في خصوص تحديد

طعام المعملاء . وهذه النسبة تجسمل مقابل طعام المامل في اليوم أربعة قروش ونصف مع أن الطاعن قدم لمحكمة ثاني درجة شهادة من غرفة السياحة والصناعة تضمن أن هذا المقابل يتراوح بين ١١ و ١٣ قرشاً — وقد رد الحكم للطنون فيه على هذا الدفاع رداً انطوى على سقطات منها أن المحكمة لم تلتفت إلى أن من حق الطاعن أن يحضرم المقابل الحقيقي لطعام عماله سواء كسبت المؤسسة أو خسرت وسواء تناسبت تكاليف هذا الطعام مع أرباحه أو لم تناسب ومنها أن الحكم للطنون فيه خالف القانون إذ قضى من أصدره بملهم الخاص في واقعة ليس أمرها معهوداً للكافة ولا يلمه القاضي بحكم صناعته أو خبرته العامة في الحياة ومظهر هذه الخالفة ما قرره الحكم للطنون فيه من أنه « ليس صحيحاً أن يقدم للخدم ما يقدم للمعملاء من طعام بل يجوز لهم طعام قليل التكاليف » وليس في أوراق الدعوى ما يبيد ذلك وقد سالت محكمة الموضوع هذه الواقعة لطرح بها الشهادة الصادرة من هيئة غصصة هي غرفة صناعة السياحة .

« ومن حيث إن الحكم للطنون فيه إذ عرض لفرزاع في شأن تحديد مقابل استهلاك الخدم قال « أما الاعتراض على خصم ١٥٪ من تكلفة مبيعات الطعام مقابل استهلاك الخدم فانه لا عمل له أيضاً إذ بلغت في العام مقداراً كبيراً فهي في سنة ١٩٤٣ حوالي ٥٠٠ جنيه وفي سنة ١٩٤٤ حوالي ٥٨٥ جنياً وفي سنة ١٩٤٥ حوالي ٦٥٠ جنياً وفي سنة ١٩٤٦ ٥١٨ جنياً وهي مبالغ متناسقة مع إيراد للنشأة وبأق مصروقاتها ولا تلمن المحكمة إلى الخطاب الذي قيمه للستائف بمخالفته تحت رقم ٥ دوسيه وللوجه إليه من سكرتير غرفة صناعات السياحة لأن تقديره

لثل هذا النوع من النشاط وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذه التقديرات التي أشار إليها الخبير لا يمينه من أنها تتناسب ونشاط المؤسسة وتفق وما جرى عليه العمل بالنسبة لحالات المثل - وكان هذا التقدير المستمد من استخلاص سليم من مسائل الواقع التي تخضع لتقدير القاضي الموضوع بلا مقب عليه ، فإن التمس على الحكم في هذا الصدد لا يبدو أن يكون جدلاً موضوعياً هو يتأى عن رقابة محكمة النقض بما تبين معه رفض هذا السبب .

« ومن حيث إن السبب الرابع يحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وهابه قصور وفساد في التسيب فيها أقام عليه قضاؤه في شأن النزاع الخاص بمصاريف التراكيب والإصلاحات ذلك أن الطاعن أخذ على تقرير الخبير أمام محكمة الموضوع أنه خفض مصاريف التراكيب والإصلاحات التي نفذت في سنة ٤٦/٤٥ من ١١٣٧ جنياً ، ٧٨٠ ملياً كما هي ثابتة في السطر إلى ٥٠٠ جنياً والتي نفذت في سنة ٤٦/٤٧ من ٣٦٨ جنياً ، ٣٣٠ ملياً إلى ١٥٠ جنية بحجة عدم وجود المستندات المؤيدة لها . وقد قدم الطاعن مستندات هذه الإصلاحات والتراكيب لمحكمة الاستئناف وهي تؤيد دفتاره وتؤيد الرقم الذي حددته - ولكن الحكم المطعون فيه ألحرج المجلد الكتابي الذي تحمله هذه المستندات بحجة أنها مصطنعة - لعدم تقديمها من بائع الأمر وتقديمها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف دون أن يسبب قضاؤه في هذا الخصوص تسيباً متنبأً .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أورد بأسمائه في هذا الخصوص ما يأتي : « وأما عن المصاريف التي يريد المتأنف احتسابها مقابل التراكيب والإصلاحات وشهد فيها على ما قدمه

إمبرادات البار والطمح الملحقين بالتندق وقول في بيان ذلك إنه اعترض على تقرير الخبير في هذا الصدد باعتراضات منها أن البار صغير ومن الدرجة الثانية في فندق من الدرجة الثانية كذلك وأن الطعم شأن أمثاله من المطاعم الملحقة بالفنادق والنوادي مصدر خسارة مستمرة وأن الإبقاء على هذا النوع من المطاعم رغم ذلك يرجع إلى قائمته في اجتذاب العملاء إلى الفندق أو النادي وقد تناسى الخبير هذا الفارق الجوهرى وعامل للمطعم الملحق بالفندق معاملة المطاعم المستقلة التي لا تدار إلا للاستغلال والربح ولا قصد من وجودها خدمة مؤسسة أخرى كفندق أو بار كما أن الطاعن اعترض على تقدير الخبير لنسبة إجمالى الربح إذ قدرها على أساس تكلفة للبيعات لا على أساس تكاليف الشراء وجعل نسبة الربح ٤٠٪ من تكلفة للبيعات وهذه تساوى ٦٦٫٦٦٪ من ثمن المشتريات ولكن الحكم المطعون فيه لم يلتفت إلى شيء من هذا ولم يبين بآراء عليه واكتفى بألف أحال على تقرير الخبير وأخذ بما انتهى إليه .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود في شقه الأول الخاص بأن للطمح والبار مصدر خسارة مستمرة بأن دفاع الطاعن في هذا الشأن دفاع جديد لم يسبق طرحه والنسبة به أمام محكمة الموضوع مما يمتنع عليه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . وهو مردود في شقه الثانى الخاص بالاعتراض على نسبة إجمالى الربح بأنه ثابت من تقرير الخبير للخدمة صورته الرسمية بلفظ الطعن أنه قدر لجمل نسبتي الربح في البار والطمح نسبة ٤٠٪ لبار ، ٣٠٪ للطمح - وقد أقام الخبير هذا التقدير على ما استدلل به استدلالاً سائماً من أن هاتين النسبتين مقبولتان وتفقان وحالات لثل التي هي النسب التوجيهية في دائرة المأمورية

بالنقض أن يكون الخصم طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أو نازعه خصمه في مزاعمه ولا يتخلل عن هذه المنازعة حق صدور الحكم عليه . عدم منازعة الطاعن لخصمه في طلباته أمام محكمة أول درجة أو أدنى محكمة الاستئناف . عدم رفض استئناف من الحكم الابتدائي . عدم قبول الطعن منه بالنقض .

ج — الالتزام « إنقضاء الالتزام دون الرضاء به » . « التقادم المسقط » . فواتر . من الحقوق الفورية المتجددة التي يستحق دفعها سنوياً . سقوط الحق في المطالبة بها طبقاً لنص م ٢١١ مدني قدم ٣٧٥ مدني جديد . الحكم بفوائد تستحق الأداء في تاريخ لاحق لصدور الحكم سنة فسخة . لا يبلغ مليون . لا يحيل مدة التقادم الخاص بها من ٥ سنوات إلى ١٥ سنة . علة ذلك ؟

المبادئ القانونية

١ — لا يكفي لقبول الطعن في الأحكام بالنقض — طبقاً لما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون الطاعن طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أمامها في مزاعمه وطلباته أو نازعه خصمه في مزاعمه هو وطلباته وأنه بقي على هذه المنازعة مع خصمه ولم يتخلل عنها حتى صدر الحكم عليه ، فإذا كان الطاعن الثاني قد اختصم في الدعوى الابتدائية باعتباره المدين المتزوع ملكيته ولم يد منه أي دفاع أو أية منازعة لخصمه فيها ولما صدر الحكم المستأنف لم يستأنفه وظل في الدعوى الاستئنافية على موقفه السلبي هذا حتى صدر الحكم المطعون فيه فان طعنه في هذا الحكم بطريق النقض يكون غير مقبول .

٢ — الفوائد من الحقوق الدورية المتجددة التي يستحق دفعها سنوياً وبسطة الحق في المطالبة بها طبقاً لنص المادة ٢١١ من القانون المدني

من أوراق بحفاظته رقم ٥ دوسيه فان ما قدره الحجير كان تقدراً سليماً وكذلك ما أجراه من استهلاك ولو أن المستأنف كان لديه مستندات يتقدم عليها وصلاحيتها ولا يخفى مناقشة الحجير لها أو المأمورية أو اللجنة من قبله لعدم تلك المستندات وطلب تطبيقها . فتقدم تلك الأوراق التي يريد أن يؤيد بها الأرقام التي يحسبها بعد أن جرت المناقشات بينه وبين جهات متعددة في سنين عديدة عن نواحي الإيراد والصاريف ليدل كما تقول مصلحة الضرائب بحق على أنها أوراق مصطنعة لخدمة القضية » —

ولما كان يبين من هذا القوي أورده الحكم المطعون فيه أنه اعتمد في تدبير هذه التريكات والإصلاحات إلى ما ورد بقرار الحجير بشأنها وكان الحكم قد أطرحت الأوراق التي تقدمها الطاعن قبيل الفصل في الدعوى في مرحلتها النهائية ولم يعول عليها لأسباب ساقطة أوردها وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها في هذا الصدد . وكان الأخذ بما في المستندات أو طرحها بما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية التي تتأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليماً ومستنداً من أوراق الدعوى . لا كان ذلك فإن النسي الوارد بهذا السبب يكون نصياً غير حديد .

« ومن حيث إنه من جميع ما تقدم يبين أن الطعن لا يستند إلى أساس ويتمين رفضه » .

(القضية رقم ٣٩١ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد وعياد رمزي ومحمد عفراني سالم والحسيني للموضي وميخائيل حلي سلطان المستأمنين) .

١٦٥

٢٦ مارس سنة ١٩٥٩

١ — نقض « المحكوم في الطعن » لا يكفي لطلب

دفعا بعدم اختصاص محكمة أسبوط الابتدائية بنظر النزاع إذ أن مبلغ الدين قيمته ١٤٠ جوهري دخل في اختصاص القاضي الجزئي وقد رفضت المحكمة هذا الدفع وبذلك تكون قد أخطأت القانون. وحصل السبب الثاني خطأ الحكم في تطبيق القانون ذلك أن الطاعنة الأولى ذكرت في مرافعتها الشفوية والتحريرية أنها قد حوت لها في سنة ١٩٣٩ ديون رهن حيازي على العين الجاري يعنى مسجلة تلك الديون في سنوات ١٩٣١ و ١٩٣٤ و ١٩٣٦ ثم اشترت تلك العين بمقدري مسجلة في سنة ١٩٤٣ فجمعت بين صفة المالك والمرتهن حيازياً من سنة ١٩٣١ وبين صفة المشتري في سنة ١٩٤٣ ولما كان للدائن المرتهن حق الامتياز والأولوية على الشيء المرهون فقد استعملت الطاعنة حقها عند البيع باستيفاء دينها مقدماً على باقي الديون ولم يصبح للاختصاص المتوقع على العين وجود بعد البيع لأن التهن قد استفادته الدين الممتاز وهو دين الرهن الحيازي التوقيع والمسجل في سنة ١٩٣١ وسنة ١٩٣٤ ولكن المحكمة رغم ذلك قضت بقيام الاختصاص لمجرد سبقيته على البيع في التسجيل دون أن تلتقي بصراً على الرهن الحيازي الممتاز وهذا خطأ في تطبيق القانون موجب لنقض الحكم . ويقوم النقص في السبب الثالث على أن الطاعنة الأولى جفت بعدم جواز زيادة الفائدة على رأس المال وعدم جواز تقاضي فوائد على متجمعا لفوائد طبقاً لنص المادة ٢٣٣ من القانون المدني الجديد والمادة ١٢٦ من القانون المدني القديم . فرد الحكم المطعون فيه بأن هذا المتع قد ورد في القانون المدني الجديد لاحقاً لصدور الحكم بالدين والفوائد فلا يسرى عليه مع أن البررة بالطالبة والتنفيذ إذ أن نص القانون الجديد يكون له أثر تأخير عند صدوره فلا تحكم بخلافه المحاكم .

القديم والمادة ٣٧ من القانون المدني الجديد . والحكم بفوائد تستحق الأداء في تاريخ لاحق لصدور الحكم لا يجيل مدة التقادم الخاص بهذه الفوائد من خمس سنوات إلى خمس عشرة سنة لما يلازم الفوائد المحكوم بها في مثل هذه الحالة من صفى الدورية والتجدد فإذا كان الواقع في الدعوى أن حكماً صدر بمبلغ معين وفوائد هذا المبلغ يواقع كذا في المائة سنوياً فإن هذه الفوائد لم تفقد - على ما سبق - صفى الدورية والتجدد في الحكم الصادر بها بل ظلت محظوظة فيه بهاتين الصفتين ذلك أنه لم يقض بها مبلغاً معيناً وإنما قضى بها في مواعيد استحقاقها اللاحقة لصدور الحكم سنة فسنة . ومن ثم فإن الحكم المذكور لا يغير التقادم الخاص بهذه الفوائد ولا يجيله من خمس سنوات إلى خمس عشرة سنة وإنما يظل التقادم الخاص بها رغم صدور ذلك الحكم هو التقادم الخصى وإذ قضى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك يكون قد خالف القانون متعيناً نقضه .

المحكم

«... حيث إن مبنى الطعن الخطأ في تطبيق القانون ثلاثة أسباب أولها من وجهين حصل الوجه الأول منها أن الحكم المطعون فيه قال بالنسبة لتقادم الفوائد بمضى خمس سنوات إن هذه الفوائد قد صدر فيها حكم فهي لا تسقط إلا بسقوط الحكم وطالما أن الدائن قد استصدر بمتضى الحكم اختصاصاً بمقام مدينة في سنة ١٩٣٧ وتجدد الاختصاص باستمرار فهي لم تسقط بالتقادم . وهذا القول يخالف المبادئ القانونية التي استقرت عليه الأحكام ومحصل الوجه الثاني من هذا السبب أن الطاعنتين

وقدره ١٣٧ ج ٢٤٠ الذى أضافه المتألف عليه الأول فى تنبيه نزع الملكية إلى أصل الدين المحكوم به فى القضية ١٥٨١ أ بوب سنة ١٩٣٤ وقدره ٩٧ ج لا مطن عليه لا من حيث زيادته عن أصل الدين ولا من حيث سقوط الحق فى زاد عن السنوات الخمس السابقة على تاريخ تنبيه نزع الملكية .

ومفاد ما سبق أن الحكم رقم ١٥٨١ لسنة ١٩٣٤ مدنى أبوب الصادر للطعون عليه الأول والذى اتخذت إجراءات نزع الملكية . وقام له إنما صدر بمبلغ ٩٧ ج وقوائده هذا المبلغ بواقع ٩ ٪ سنوياً وأن الطعون عليه الأول أجرى حساب القوائد للستة له بموجب ذلك الحكم عن السنة من ٣٧ مايو سنة ١٩٣٤ إلى تاريخ تنبيه نزع الملكية بواقع ٩ ٪ وأضافها إلى مبلغ الدين ساقط الذكر فى تنبيه نزع الملكية . ولما كانت القوائد للنفذ بها والى تضمها تنبيه نزع الملكية لم تفقد — على ما سبق — صفى الدورية والتجبد فى الحكم الصادر بها بل ظلت محتفظة فيه بهاتين الصفتين ذلك أنه لم يقض بها مبلغاً معيناً وإنما قضى بها فى مواعيد استحقاقها اللاحقة لصدر الحكم سنة فستة . فإن الحكم المذكور لا يثير التقادم الخاص بهذه القوائد ولا يحلله من خمس سنوات إلى خمس عشر سنة وإنما يظل التقادم الخاص بها رغم صدور ذلك الحكم هو التقادم الحسى . ويكون الحكم للطعون فيه فيما انتهى إليه على خلاف ذلك مخالفاً للقانون متيناً قضه فى هذا الخصوص .

ويثبت على ذلك أن النص بما ورد فى السبب الثالث خاصاً بسد جواز زيادة القوائد على أصل الدين . هذا النص يكون غير مجد طالما أن القوائد للستة عن خمس سنوات فى حدود السر المجاز الاتفاق عليه قانوناً لا يتصور أن تزيد مجموعها على رأس المال .

« وحيث إن النص بما ورد فى الوجه الأول من السبب الأول فى عمله ذلك أن القوائد من الحقوق الدورية المتجددة التى يستحق دفعها سنوياً يسقط الحق فى المطالبة بها طبقاً لنص المادة ٢١١ من القانون المدنى القديم والمادة ٣٧٥ من القانون المدنى الجديد . والحكم بقوائد تستحق الأداء فى تاريخ لاحق لصدر الحكم لا يحل مدته التقادم الخاص بهذه القوائد من خمس سنوات إلى خمس عشرة سنة لا يلازم القوائد المحكوم بها فى مثل هذه الحالة من صفى الدورية والتجبد . ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذكر أن من ضمن أسباب الاستئناف « أن المتألف عليه (الطعون عليه الأول) أضاف إلى مبلغ الدين المحكوم به فى القضية رقم ١٥٨١ مدنى أبوب سنة ١٩٣٤ وقدره ٩٧ ج قوائد هذا المبلغ من ١٩٣٤/٥/٢٧ إلى ١٩٤٩/١١/٢٧ وقدرها ١٣٧ ج ٢٤٠ بواقع ٩ ٪ سنوياً مع أن القانون لا يسمح بتجمد قوائد الأحكام إلا عن مدة أقصاها خمس سنوات قط طبقاً للمادة ٣٣٢ من القانون المدنى القديم فضلاً عن أن القوائد تسقط بالتقادم الحسى طبقاً للمادة ٣٧٥ من القانون المدنى الجديد المقابلة للمادة ٢١١ من القانون القديم . ثم رد الحكم على ذلك بقوله إن ما حصل التمسك به فى هذا الصدد غير مقبول وإذ أنه من المتفق عليه فقهاً وقضاً أن القوائد الصادر بها حكم لا تسقط بالتقادم الحسى التى نصت عليه المادة ٢١١ من القانون المدنى القديم فى حالة ما يستحق دفعه سنوياً أو بمواعيد أقل من سنة وإنما تسقط كالديون بمضى خمس عشرة سنة طبقاً للمادة ٢٠٨ من القانون المدنى المذكور . ذلك لأن النص عليها فى الحكم يجعلها ديناً معيناً فى ذمة المحكوم عليه لا يسقط إلا بمضى المدة التى يسقط بها أصل الدين ومن ثم يكون مبلغ القوائد

قد حق للناس أن يعولوا على ما أخذت مصلحة السكة الحديد نفسها به وأن يعتبروا المرور مأموناً متى فتح الحارس البوابة وأذن بالمرور، ومن ثم يكون من غير المنتج في نفي المسؤولية عن العامل القائم على المزلقان مذهب إليه الحكم المطعون فيه من أنه لم يكن يعلم بقدوم القطار الذي صدم السيارة وأنه لم يكن في مقدوره أن يسمع حركته أو أن يراه بسبب إطفاء أنواره، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه وقد أقيم على تلك الأسباب يكون مشوباً بقتور يطله بما يستوجب نقضه.

الحكم:

« .. حيث إن بما ينه الطاعن على الحكم المطعون فيه قصور أسبابه قصوراً يوجب نقض ذلك أنه أقام قضاءه على أنه قد ثبت من التفتيشات التفاجريت في قضية المجنحة رقم ٢٠٠ سنة ١٩٤٨ كسر الدوار أن العامل القائم على حراسة البوابة لم يتنبه إلى قدوم قطار البضاعة إذ كانت أنواره مطفأة فأعطى العامل إشارة المرور للسيارات وكانت نتيجة ذلك أن صدم القطار سيارة الطاعن وهذا الذي أقام الحكم قضاءه عليه لا يصلح مبرراً لعدم ترتيب مسؤولية على الطعون عليها بل هو بذاته مقرر لمسئوليتها.

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بد أن يتعرض التفتيشات التي أجريت في القضية رقم ٢٠٠٠ سنة ١٩٤٨ كسر الدوار أقام قضاءه على قوله: « وحيث إنه ظاهر مما تقدم أن المزلقان كان منلقاً بسبب إجراء متاورة للقطار المتجه نحو الاسكندرية فلما انتهت المتاورة فتح المزلقان وأعطى إشارة المرور للسيارات دون

« وحيث إن التنبه بما ورد في الوجه الثاني من السبب الأول خلاصاً بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بإجراء البيع مردود بما ورد في الحكم المطعون فيه رداً على ذلك من « أن قيمة القندان المزوعة ملكيته مقدرة في قائمة شروط البيع بمبلغ ٣٠٠ ج فتكون المحكمة الابتدائية هي المختصة بالتنفيذ طبقاً للمادة ٦١٢ من قانون المرافعات » وهذا الذي أورده الحكم صحيح ولا خطأ فيه في القانون.

« وحيث إن التنبه بما ورد في السبب الثاني غير مقبول لأنه جديد ولم تقدم الطاعنة ما يدل على سبق التحكك به أمام محكمة الموضوع فلا يصح إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة ويثبت لذلك رفضه.

(القضية رقم ٢٥ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية لادة الأستاذة عمود عباد وإبراهيم عثمان يوسف وعمود زعفراني سالم والحسين الوضي وعمود رفعت المستشارين) .

١٦٦

٢٦ مارس سنة ١٩٥٩

مسئولية « المسؤولية عن عمل الغير ». حكم « مسبب مسبب » لائحة مصلحة السكة الحديد المجازات وحراستها لتنظيم حركة اجتيازها . التحويل على ما أخذت المصلحة نفسها به . اعتبار المرور مأموناً عند فتح البوابة وإذن الحارس بالمرور . غير منتج في نفي المسؤولية عنه قول الحكم إنه لم يكن يعلم بقدوم القطار أو لم يكن في مقدوره أن يسمع حركته أو يراه . لائحة الحكم على تلك الأسباب . قصور .

المبدأ القانوني

لأنه وإن كان صحيحاً أن مصلحة السكة الحديد غير مكلفة بإقامة المجازات أو بحراستها إلا أنها متى أقامت وعهدت بها إلى حراس يقومون على تنظيم حركة اجتيازها فيمنعون المرور عند الخطر ويأذنون به عند الأمان

في مقدوره أن يسمع حركته وإلى أن مصلحة السكة الحديد ليست متأثرة — بحراسة المزلقاتان . وهذا الذي ذهب إليه الحكم وأقام قضاءه عليه غير صحيح في شقه الثاني ، ذلك أنه وإن كان صحيحاً أن مصلحة السكة الحديد غير مكلفة بإقامة المجازات أو بحراستها إلا أنها متى أظلمت وعهدت بها إلى حراس يقومون على تنظيم حركة اجتيازها فيحنون المرور عند الخطر ويأذنون به عند الأمان متى كان ذلك ، حتى تناس أن يولوا على ما أخذت مصلحة السكة الحديد نفسها به وأن يتبروا المرور مأموماً متى فتح الحارس البوابة وأذن بالمرور وتأسيساً على ذلك يكون من غير المنتج في نفي المسؤولية ما ذهب إليه الحكم من أن العامل لم يكن يعلم بقدم القطار الذي صدم السيارة وأنه لم يكن في مقدوره أن يسمع حركته أو أن يراه بسبب إطفاء أنواره ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه وقد أقيم على تلك الأسباب يكون مشوباً بقصور يطله ومن ثم يتعين نقضه دون حاجة إلى التحدث عن باقي أسباب الطعن .

(القضية رقم ٢٨ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانفة عماد عياد وعثمان رمزي وإبراهيم عثمان يوسف وعماد وفست وعيسى حلي سلطان المستعربين) .

أن يتنبه الخفير إلى قطار البضاعة الذي كان قادماً من الاسكندرية بدون إضاءة فصدم سيارة المتأنف عليه في نصفها الخلفي بعد أن اجتاز مقعها المزلقان ، وحيث إنه لا على لإسناد الخطأ لخفير المزلقان لأنه لم يتم ما يدل على أنه كان يعلم بقدم القطار الذي حصلت منه المصادمة ولم يكن في مقدوره أن يسمع حركته قبل فتحه المزلقان إذ المصادمة لم تحدث إلا بعد أن مرت سيارتان قبل سيارة الطاعن ، ولما كان المزلقان منفقاً بسبب المناورة فقد فتحه الخفير عند انتهائهما ، وحيث إنه من المقرر قضاء أن مصلحة السكة الحديد ليست ملزمة بحراسة المزلقاتان ليلاً ونهاراً ولا تستأى عن الحوادث التي تقع من المرور عليها سواء كانت هذه المزلقات مخفورة أو غير مخفورة وأنه يتعين على كل إنسان أن يتخذ الحيطة والحذر بنفسه قبل اجتياز المزلقان ، ثم انتهى الحكم من ذلك إلى قوله « وحيث إنه لكل ما تقدم لا ترى هذه المحكمة أي إهمال أو خطأ وقع من خفير المزلقان وبالتالي لا تكون هناك مسؤولية لا عليه ولا على الحكومة » .

« وحيث أنه يبين من ذلك أن الحكم إذ نفي الخطأ عن العامل القائم على المزلقان استند في ذلك إلى أنه لم يكن يعلم بقدم القطار ولم يكن

مجلس الدولة المحكمة الإدارية العليا

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد على السيد رئيس مجلس الدولة والسيد إبراهيم الديواني وعلى إبراهيم بشداوى والدكتور محمود سعد الدين الشريف ومصطفى كامل إسماعيل المستشارين) .

المبدأ القانوني

متى كان الثابت أن ثمار المنازعة الحقيقي في الدعوى ، حسباً بين من استظهرها على ما سلف إيضاحه ، هو ما إذا كان المدعى عليه يستحق الدرجة والمرتب المقرر له طبقاً للقوانين أم أنه لا يستحقهما ، فإن النزاع على هذا الوجه هو في الواقع من الأمر — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — منازعة في صميم الراتب والدرجة اللذين يستحقهما المدعى عليه بمقتضى القوانين ، وما يترتب على ذلك من آثار في استحقاقه أو عدم استحقاقه لمبالغ أخرى بسبب ذلك ، والدعوى بهذه المثابة بما يدخل في اختصاص القضاء الإداري طبقاً للفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ، والفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة .

(القضية رقم ٦٥٥ سنة ٣ في بالية السابقة) .

١٦٧

أول فبراير سنة ١٩٥٨

اختصاص . المنازعة في استحقاق أو عدم استحقاق العلاوة والمطالبة بردها في الحالة الثانية . منازعة في راتب . اختصاص القضاء الإداري بنظرها .

المبدأ القانوني

إن العلاوة هي جزء من المرتب ؛ ومن ثم فإن المنازعة في استحقاقها أو عدم استحقاقها والمطالبة بردها في الحالة الثانية هي منازعة في صميم الراتب الذي يستحقه المدعى ، والدعوى بهذه المثابة مما يدخل في اختصاص القضاء الإداري طبقاً للفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ، والفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة .

(القضية رقم ٦٢٨ سنة ٣) .

١٦٨

أول فبراير سنة ١٩٥٨

اختصاص . الدعوى يطلب لإزام موظف برد مبلغ معين بحقولة إنه تظاضه كراتب دون حق . عجوت أن ثمار المنازعة هو استحقاقه للدرجة والمرتب المقرر له . اختصاص القضاء الإداري بنظرها .

١٦٩

أول فبراير سنة ١٩٥٨

١ — كادر البكال . الفقرة فيه ، بالنسبة لمن دخل الخدمة بدون احتضار ولم يكن حاصلاً على الشهادة

هذه المدة . وتحشيا مع منطق السياسة — التي يجب تفسير الكادر في ضوءها بما يحقق التناسق بين نصوصه — نص واضع الكادر على أن والصانع الذي دخل الخدمة بدون امتحان ولم يكن حاصلا على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها تفترض له مدة خدمة كهي ثماني سنوات فيوضع من التاريخ التالي لانتضاء هذه السنوات الثماني في درجة صانع غير دقيق ، وغني عن البيان أنه إنما عني بذلك من كان يشغل وقت تطبيقه وظيفة صانع ، أي على حد التعبير الواردة في كتاب وزارة المالية الدوري ملف رقم في ٢٣٤ — ٥٣/٩ المؤرخ ٦ من يناير سنة ١٩٤٥ ، « من كانت وظيفته الحالية ، من وظائف الصناع . وتدرج مثل هذا الصانع على النحو المشار إليه يتفق والقواعد المتقدمة كما نص على أن « ومن دخل الخدمة بوظيفة صانع بدون امتحان ولم يكن حاصلا على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها ولم يمض عليه في الخدمة ثماني سنوات يعتبر كساعد صانع من تاريخ دخوله الخدمة ، وتسوى حالته على أساس هذا الاعتبار . وواضح من للمأيرة في التعبير أنه إنما قصد هنا « من دخل الخدمة بوظيفة صانع ، أو على حد تعبير كتاب وزارة المالية آنف الذكر « والعمال الذي يبدأ خدمته بدرجة صانع . « فتمت فرق ظاهر في الوضع وفي الحكم بين من لم يبدأ خدمته بدرجة صانع وإنما وصل إلى هذه الدرجة بعد ذلك ، وبين من بدأها بدرجة صانع فعلا مع جامع عدم أداء الامتحان وعدم الحصول على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها في كل . أما الأول فهو

الاجتائية ، بين « الصانع » الذي أمضى في الخدمة ثماني سنوات حتى ١/٥/١٩٤٥ ، ومن دخل الخدمة « بوظيفة صانع » ولم يمض عليه ثماني سنوات . انقراض مدة خدمة قدرها ثماني سنوات للأول يوضع بعدها في درجة صانع غير دقيق . اعتبار الثاني كساعد صانع من تاريخ دخوله الخدمة وتسوية حالته على هذا الأساس . لا وجه للقول بشذوذ هذه التفرقة .

ب — كادر العمال . قرار مجلس الوزراء في ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٠ . موافقته على رأى اللجنة المالية بتطبيق كادر العمال استثناء على السعاة من الخدمة الخارجين عن هيئة العمال بمصلحة الدمع والموازنين .

ج — كادر العمال الصناع الذين دخلوا الخدمة بدون امتحان والغير الحاصلين على الشهادة الاجتائية . قرارات وزارة المالية بتسوية حالته في وزارتي الصحة والجرية ومصلحة السكك الحديدية ، بمقتضى ٣٠٠ م في درجة صانع دقيق من التاريخ التالي لانتضاء خمس سنوات من بدء دخوله الخدمة ، أسوة بمساعدى الصناع . عدم تضمن هذه القرارات لقاعدة تنظيمية عامة ، عدم تطبيقها على العمال بمصلحة الدمع والموازنين .

لمبادئ القانونية

١ — بين من استظهار قواعد كادر العمال أن الشارع ميز بين الصبي الذي أمضى ثماني سنوات في الخدمة حتى تاريخ نفاذ الكادر ، وبين الصبي الذي لم يكن قد استوفى هذه المدة وقتذاك ، فأثر الأول على الثاني في الترقية إلى درجة صانع غير دقيق ، كما فرق بين الصبي عامة ومساعد الصانع ، ففضل الثاني — من حيث الدرجة التي يرقى إليها وهي درجة الصانع الدقيق — عن الأول وإن تماثلت بالنسبة إلى كل منهما المدة المفضية في الخدمة قبل هذه الترقية . وغاير في المعاملة عند الترقية فيما يتعلق بمساعد الصانع غير الحاصل على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها بين من أمضى في الخدمة أكثر من ثماني سنوات وبين من لم يمض

تطبيق كادر العمال عليهم بصفة استثنائية ، إقراراً للواقع وتقديراً لجهودهم وأماناتهم ، خصوصاً وأنهم بحكم عملهم وطبيعتهم يتحربون يومياً كيانات كبيرة من الذهب والفضة . مما فيه إغراء على ذوي الماهيات الضئيلة ، وقد برهنوا طوال مدة خدمتهم على الأمانة رغم ما هم فيه من فاقة وما يحولونه من أسر ، والوزارة ترى تشجيعاً لهم على المضى في أعمالهم بكفاءة ونشاط ، وتعويضاً لهم عما أصابهم من غبن وما يعانون من أمراض تعرضون لها بسبب طبيعة أعمالهم ، للموافقة على طلبهم حتى يطمئنون على مستقبلهم . وأن اللجنة المالية قد بحثت هذا الطلب ، ورأت الموافقة على تطبيق كادر العمال عليهم بصفة استثنائية للأسباب الموضحة بهذه المذكرة ، على ألا يصرف لهم فرق إلا من تاريخ موافقة مجلس الوزراء وقد وافق مجلس الوزراء بمجلسه المنعقدة في ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٠ على رأى اللجنة المالية المبين في هذه المذكرة .

٣ - إن ما جاء بكتب وزارة المالية الدورية رقم ٤٢ - ٥٤/٣١ المؤرخ ٢٠٤/٣١/١٩٤٦/٨/٢٦ بالنسبة لعمال وزارة الصحة ، ورقم ٢٠ - ٥٣/٣١ المؤرخ ٢٩/١٠/١٩٤٦ فيما يتعلق بعمال وزارة الحرية ، ورقم ٨٨٣ - ١٧/٣١ مؤرخ ١٢/١٢/١٩٤٧ في شأن عمال مصلحة السكك الحديدية ، من تسوية حالة الصناع الذين دخلوا الخدمة بدون امتحان والغير الحاصلين على الشهادة الابتدائية أسوة بمساعدى الصناع ، وذلك

دون ريب أدنى مرتبة ، ومن ثم اقترحت له لجنة خدمة كسبي ثمانى سنوات يوضع بعدها في درجة صانع غير دقيق ، وهذا وضع سليم مطابق لقواعد الكادر ، وأما الثانى فهو أعلى مرتبة ، ولذا فإنه يعتبر مساعد صانع من تاريخ دخوله الخدمة ، ثم تسوى حالته بعد ذلك على أساس هذا الاعتبار فيرقى إلى درجة صانع دقيق ، وهذا أيضاً وضع صحيح يمتشى مع أحكام الكادر ، من ثم فلا شذوذ في أحكام هذا الكادر ولا تنافر بين نصوصه .

٢ - في ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٠ تقدمت اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء بمذكرة رقم ١٩٦/١ متوعة ، أوضحت فيها أن وزارة التجارة والصناعة سبق أن طلبت بتاريخ ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ إعادة النظر في تطبيق كادر العمال بصفة استثنائية على سعاة الدرجات الثانية والثالثة والرابعة بمصلحة الدمغ والموازين ونظراً لأن هؤلاء المستخدمين كثرت شكواهم لأنهم يقومون بأعمال فنية بحجة تطلبها طبيعة عملهم وذلك منذ بدء تعيينهم ، وأن تعديدهم على درجات في كادر غير الصناع إجراء لا ذنب لهم فيه ، ولا يكون ذلك سبباً في حرمانهم من تطبيق كادر العمال عليهم أسوة بزملائهم المقيدين لحسن حفظهم على درجات فنية ، خصوصاً وأن لهم زملاء باليومية استفادوا من الكادر مع أنهم أحدث منهم خدمة وأقل خبرة ، وتطلب الوزارة المذكورة الإنصافاً لهم ومساواة زملائهم الذين طبق عليهم كادر العمال أن تعيد وزارة المالية النظر في

العمال وأمثالهم في الوزارات والمصالح ، ،
وبالتالى لم يقرر لهذه التسوية أى اعتماد
مالى .

(الضريبة رقم ١٩٧ سنة في المصلحة السابقة)

١٧٠

أول فبراير سنة ١٩٥٩

١ — مدة خدمة سابقة . قرار مجلس الوزراء في
١٠/١٠/١٩٥٠ . عدم تنطيق مدة الخدمة السابقة في
جهة شعبة بالحكومة أو الأشخاص الإدارية الإقليمية
والمحلية . تنظيم تلك للد بقراره الصادر في ١١ مايو
سنة ١٩٤٧ . كتاب للمالية الدورى في ١٧/٣/١٩٥١ .
ب — مدة خدمة سابقة . ضما . قرار مجلس
الوزراء في ١١/٥/١٩٤٧ . وجوب اتحاد الصل السابق
مع الصل الجديد في طبيعته . الوظيفة الكتابية بإدارة
للتقنين بالأزهر لا تنفق في طبيعتها مع وظيفة التدريس
بوزارة التربية والتعليم .

المبادئ القانونية

١ — إن قرار مجلس الوزراء الصادر
في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ لا ينظم سوى
ضم مدة الخدمة السابقة كلها التي قضيت في
الوزارات أو في المصالح التابعة للحكومة
المركبة ، يستوى في ذلك أن يكون أرباب
المؤهلات قد أمضوا مدد الخدمة السابقة على
اعتماد في درجة أو على غير درجة أو باليومية
أو في درجة أقل من الدرجة المقررة للتوكل
الدراسى . فإذا قضيت الخدمة السابقة في إحدى
الجهات الشعبة بالحكومة كالمعاهد الدينية ،
أو في الأشخاص الإدارية الإقليمية والمحلية ،
امتنع تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر في
١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، وجوب إغفال

بمنح الواحد منهم ٣٠٠ م يومياً في درجة صانع
دقيق (٢٤٠ - ٤٠٠ م) من التاريخ التالى
لاقتضاء خمس سنوات عليه من بدء دخوله
الخدمة ، تزداد بطريق العلاوة الدورية —
لا يتضمن تقررراً لقاعدة عامة تطبق بالنسبة
إلى سائر العمال في الوزارات والمصالح . بل هو
استثناء يقدر بقدره ولا يتوسع في تفسيره
أو يقاس عليه ، وآية ذلك أن وزارة المالية
لم تصدر به كتاباً دورياً يذاع على الوزارات
والمصالح ، بل إنها ذكرت في كتابها الدورى
رقم ف ٣٤ - ١٩٥٣ / ١١ الصادر في
١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ أنها وافقت ، على
تسوية حالة صناع وزارتي الصحة والحربية
والبحرية الذين دخلوا الخدمة بدون امتحان
وغير الحاصلين على الشهادة الابتدائية أسوة
بمساعدى الصناع ، أى بمنح الواحد منهم
٣٠٠ م يومياً في درجة صانع دقيق (٢٤٠ / ٤٠٠ م)
من التاريخ التالى لاقتضاء خمس سنوات عليه
من بدء دخوله الخدمة ، تزداد بطريق العلاوات
الدورية ، ، وطلبت لإمكان النظر في تعميم
هذا النظام على سائر وزارات الحكومة
ومصالحها التي لم يسبق تسوية حالة عملها
الصناع على هذا الأساس ، موافاتها ببيان عدد
عمال المصلحة عن تنطيق عليهم هذه الحالة
والتكاليف اللازمة لتطبيق هذا النظام عليهم ،
ثم انتهى بها الأمر إلى تبليغ وزارة التجارة
بكتابها رقم م ٥٨ - ٣١ / ٢١ م المؤرخ
١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ بأن . اللجنة المالية
رأت عدم الموافقة على تسوية حالة هؤلاء

الذي يعلن إلى وكيل الوزارة المختص . والمحكمة من ذلك أن يصل القرار إلى من يمكنه أن يحدد موقف الإدارة من القرار الصادر في التظلم من حيث قبوله أو الطعن فيه قبل فوات الميعاد ، ومن ثم إذا اتضح أن إبلاغ القرار إلى مدير عام مصلحة الميكانيكا والكهرباء قد أتيح الأثر المطلوب من إعلانه للوكيل ، إذ حددت المصلحة مركزها من قرار اللجنة القضائية فور وصوله إليها ، وبأدلت بالكتابة إلى إدارة قضايا الحكومة من الإعلان ، فإنه يتعين اعتبار تاريخ إبلاغ القرار إلى مصلحة الميكانيكا والكهرباء مجزياً لميعاد الستين يوماً المقررة للطعن في قرار اللجنة القضائية سالف الذكر .

(الفضية رقم ٧٨٤ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة) .

١٧٢

١٥ فبراير سنة ١٩٥٨

١ - إصناف . قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٣/٧/٨ بشأن إصناف الموظفين للمنسقين . عمل إعماله أن تكون الترقية في السلك ذاته لا إلى درجة أعلى في سلك آخر .
٢ - إصناف . قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٤/١/٣٠ في خصوص المنسقين . شروط إعماله .

المبادئ القانونية

١ - إن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من يوليو سنة ١٩٤٣ بشأن إصناف الموظفين المنسقين ، وإن كان مفاده أن من قضى فعلاً في درجته الحالية أى الفعلية خمس عشرة سنة لغاية ٣٠ من يونيو سنة ١٩٤٣ يرقى إلى الدرجة التالية - فإن عمل ذلك أن تكون الترقية في

قرار هذا المجلس الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ؛ كما أفصح عن ذلك كتاب وزارة المالية رقم م ٧/١٩/٢٠ المؤرخ ١٧ من مارس سنة ١٩٥١ .

٢ - إن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ بحساب مدد الخدمة السابقة في الأقدمية وتحديد الماهية يستلزم لتطبيقه توافر شروط منها أن يتحد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته ؛ ومن ثم إذا طلب المدعى - الذي يشغل وظيفة مدرس بوزارة التربية والتعليم - ضم مدة خدمته السابقة بإحدى الوظائف الكتابية بإدارة المستخدمين بالأزهر ، فإن طلبه يكون في غير محله ؛ إذ وظيفته السابقة لا تتفق طبيعتها مع وظيفة التدريس بوزارة التربية والتعليم .

(الفضية رقم ٨٢٦ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة) .

١٧١

أول فبراير سنة ١٩٥٨

لجان قضائية . الطعن في قراراتها . الإعلان الذي يبدأ منه ميعاد الطعن هو الذي يعلن إلى وكيل الوزارة بحسبانه من علك تحديد موقف الإدارة من القرار . توجيه الإعلان إلى مدير المصلحة . ثبوت أن هذا الإعلان قد أتيح الأثر المطلوب من الإعلان للوكيل ، وتمتعت فيه حكمته . جریان ميعاد الطعن من اليوم التالي له .

المبدأ القانوني

إن الإعلان الذي يجري منه سريان ميعاد الستين يوماً المقررة للطعن في قرارات اللجان القضائية طبقاً لقانون اللجان المذكورة هو

السائق الذكر إلى « صانع أولى وثانية وثالثة » ، وفي أول مايو سنة ١٩٤٤ طبقت المصلحة كادر الترسانة ، وقد قسم العمال إلى « صانع ، ماهر ، وصانع ، ومساعد صانع » . وأخيراً صدر كادر العمال بقسم الدرجات إلى « مساعد صانع ، وصانع . وصانع ممتاز » . وغنى عن البيان أن مقارنة هذه الكادرات بين منها أن درجة صانع ثالثة تعادل مساعد صانع ، وطبقاً للقواعد التي وضعتها لجنة تطبيق الكادر بمصلحة المواني والمناظر كان كل من دخل الخدمة بأجر يبدأ من ٨٠ م ويقل عن ١٢٠ م في اليوم يعتبر مساعد صانع ويطبق عليه نظام المساعدين ، أما من دخل الخدمة بأجر يبدأ من ١٢٠ م ويقل عن ١٥٠ م في اليوم يعتبر صانع دقيق ويوضع في الدرجة ٢٤٠/٤٠٠ م ، ويتمتع أول مربيها . فإذا ثبت أن المدعي قد أحق بخدمة المصلحة في ديسمبر سنة ١٩٤٣ ، وكان سنة وقتئذ أقل من ثمانية عشر عاماً بوظيفة براد فالثالثة بأجر يرمي قدره ٨٠ م بعد أدائه امتحاناً في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ . ولما بلغ الثامنة عشرة في ١٨ من مايو سنة ١٩٤٤ زيد أجره إلى ١٢٠ م في اليوم . ولما قامت المصلحة بتسوية حالته بالتطبيق لأحكام كادر العمال اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٤٥ اعتبرته في درجة صانع دقيق في الفئة من ٢٤٠/٤٠٠ م يومياً بأول مربيها . وكان الواضح أن المصلحة قامت بهذه التسوية على أساس أن خدمته تبدأ من تاريخ بلوغه ١٨ سنة . وكان أجره وقتئذ قد زيد إلى ١٢٠ م في اليوم طبقاً لقواعد الإنصاف . فلم يعتبر أنه دخل الخدمة بأجر يرمي يبدأ من ٨٠ م

السلك ذاته ، فإن كان الموظف قد بلغ نهاية هذا السلك منع علاوة من علاوات هذه الدرجة ولو تجاوزت ما هيته بها أو بدونها نهاية درجته ولم تسمح قواعد ذلك القرار أن يرقى بالفعل إلى درجة أعلى في غير السلك الذي كان ينظمه وقتذاك .

٢ — إن قواعد قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ في خصوص المنسبين لاستمخ بالإفادة من الترقية إلا لمن توافرت فيه الشروط القانونية ، وهي أن تبلغ خدمته خمساً وثلاثين سنة ، وأن تكون قد مضت على آخر ترقية مدة لا تقل عن أربع سنوات ، ولا تسمح بذلك إلا بالأسبقية في حدود ما يتخلل من درجات مستقبلاً في النسبة المبنية لذلك ، فليست مثل هذه الترقية إذا حثية تقع بقوة القانون .
(الفتية رقم ١٧٦٦ سنة ٢ في بابلية السابقة) .

١٧٣

١٥ فبراير سنة ١٩٥٨

كادر العمال . كادر عمال مصلحة المواني والمناظر .
الدرجات الواردة في الكادر الأخير ، وما يندلج في درجات في الكادر الأول .

المبدأ القانوني

إن كادر مصلحة المواني والمناظر المنفذ من أول يونيو سنة ١٩٢٢ قسم درجات العمل إلى « رئيس — صانع — مساعد » ، في بعض المهن الفنية ، وقسمها إلى « صانع أولى وثانية وثالثة » ، في بعض المهن الأخرى . وقد تلا هذا الكادر كادر آخر في عام ١٩٢٩ ، فوحد التقسيمين

هو — جامعة . للتصديق بالإجازة الدراسية المطلوبة من اللذين للتعيين بالجامعة تلك التي غلظت أحكامها المادة ٤٤ من قانون نظام موظفي الدولة . تطابق هذا الشرط بالنسبة إلى غير للتعيين لا يتطوى على معنى المقوية . حجة ذلك .

المبادئ القانونية

١ — لأن كان القضاء الإدارى قد أصبح غير مختص بإلغاء القرار المطعون فيه الصادر من الهيئات الجامعية فى شئون طلابها بتحويل المدعين من طلبة نظاميين إلى طلبة منتسبين إلا من يكون منهم قد منح إجازة دراسية من الجهة التى يتبعها . إلا أن ذلك لا يمنع عند نظر طلب التعويض المؤقت الذى ما زال مختصاً به من أن يستظهر ما إذا كان القرار معيباً أو غير معيب بأى وجه من الوجوه ، لا ليعضى بإلغائه ، بل ليزن ذلك عند الفصل فى طلب التعويض ، لما هو معلوم من أن عيب علم المشروعية فى القرار الإدارى إما أن يحكم به بالطريق المباشر أى بإلغاء القرار المشوب بهذا العيب ، أو بالطريق غير المباشر أى بساءلة الإدارة بالتعويض عنه ، وإذا استغنى الطريق الأول ، إما بسبب فوات ميعاد الطعن بالإلغاء أو لامتناع الاختصاص بنظر طلب الإلغاء أو لغير ذلك من الأسباب ، فإن هذا لا يمنع القضاء من استظهار ركن المشروعية للتحقق من قيام هذا الركن أو إندامه عند النظر فى طلب التعويض ، ما دام ميعاد تقديم هذا الطلب ما زال مفتوحاً واختصاص القضاء الإدارى به ما زال قائماً .

٢ — أصدر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ قراراً باعتبار لائحة النظام الدراسى والتأديب لطلاب الجامعات

ويقول عن ١٢٠ م قسموى حالته على أساس مساهد صانع . بل اعتبرته أنه دخل الخدمة بأجر يبدأ من ١٢٠ م ويقول عن ١٥٠ م وتسمى حالته على أساس صانع دقيق فى القشة ٤٠/٢٤٠ م — إذا ثبت ما تقدم . فإن هذه التسوية تتفق وأحكام كادر العمال الخاصة بالصناع والعمال الفنيين الواردة بالكشوف رقم (١) التى شملت درجات العمال حسب أعمالهم وحرهم .

(القضية رقم ١٧٩٣ سنة ٢ ق رثاعة وعضوية السادة الأساتذة السيد على السيد رئيس مجلس الدولة والسيد ابراهيم الفيواى والدكتور محمود سعد الدين العريف ومصطفى كامل اسماعيل والدكتور ضياء الدين صالح المستشارين) .

١٧٤

١٥ فبراير سنة ١٩٥٨

١ — قرار إدارى . عدم إمكان الطعن فيه بطريق الإنشاء لأى سبب من الأسباب لا يمنع المحكمة من استظهار ركن المشروعية للتحقق من قيامه أو إندامه عند نظرها فى طلب التعويض .

ب — جامعة . قيد الطالب بقسمى القيدان والبيكالوريوس . ستوية القيد تبعاً لستوية الرسوم بقطع النظر عن السنة الدراسية التى وصل إليها الطالب . خضوع القيد عند تعديده للقاعدة التى استحدثتها الفترة الرابعة من المادة ١١ من لائحة النظام الدراسى والتأديب لطلاب الجامعات ، وهى تقدم شهادة تثبت الحصول على إجازة دراسية من الجهة التابع لها إذا كان موظفاً . لا فرق فى ذلك بين للتجيد وغير للتجيد .

ج — جامعة . اختلاف قيد الطالب بالجامعة عن قبولها . القيد يشكر سر ستويا ، والقبول يتم مرة واحدة عند بدء الالتحاق .

د — جامعة . إمامة قيد الطلبة المنتسبين كطلبة نظاميين طبقاً للمادة ٣٦ من لائحة النظام الدراسى والتأديب لطلاب الجامعات . وجوب الحصول على إجازة دراسية من الجهة التابع لها للتسبب إذا كان موظفاً .

والبكالوريوس . متى كان القيد واجب التجديد سنوياً ، فإنه ينفك عن الماضى ويخضع حتماً عند تجديده للقاعدة الجديدة التى اشترطتها الفقرة الرابعة من المادة ١١ من اللائحة لإجرائه ، وهى تقديم شهادة تثبت أن الطالب حصل على إجازة دراسية من الجهة التابع لها إذا كان موظفاً ، لافرق فى ذلك بين المستجد وغير المستجد .

٣ — القيد الذى يتكرر سنوياً لطلاب الجامعات هو خلاف القبول الذى نصت عليه المادة ٢٥ من لائحة النظام الدراسى والتأديبى لطلاب الجامعات والذى يتم مرة واحدة عند بدء التحاق الطالب بالمستجد بإحدى الكليات ولا يغير من هذا ما نصت عليه المادة ٣١ من اللائحة المشار إليها من أن « يحتفظ الطالب بالمزايا التى تخوله لإيها الرسوم الجامعية التى دفعها وأعمال السنة التى تابعها والامتحانات التى أداها فيما لا يتعارض مع قراءتين الجامعة المحول إليها ولوائسها » ؛ إذ أن هذه المادة — وقد وردت فى باب التحويل من جامعة إلى أخرى — لا شأن لها بشروط القيد أو آثاره .

٤ — إن المادة ٣٦ من لائحة النظام الدراسى والتأديبى لطلاب الجامعات قد أبحث الطالب المنتسب الذى ينجح فى امتحان الفصل الدراسى الأول ويحصل فى التقدير العام فى امتحان الفصل الدراسى الثانى ، مضموماً إلى التقدير العام فى امتحان الفصل الدراسى الأول ، على درجة ممتاز أو جيد جداً ، أن يقيد طالباً نظامياً بالكلية متى طلب ذلك ، إلا أن الإفادة من هذه الرخصة بهيئة — فى اتقان بالموظفين منهم — باستيفاء الشرط الأساسى المتطلب

وقد نصت المادة ١١ من هذه اللائحة على أنه يشترط لقيد الطالب فى كليات الجامعة للحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس (١) (٢) (٣) (٤) أن يقدم شهادة تثبت أنه حصل على إجازة دراسية من الجهة التابع لها إذا كان موظفاً ... وقد كانت النصوص السابقة على ذلك خالية من مثل هذه الفقرة ، وبالتالي فإن نص تلك الفقرة يكون قد استحدث بالنسبة إلى الطلبة الذين هم فى الوقت ذاته موظفون عموميون حكماً جديداً بقاعدة تنظيمية عامة ، يسرى بآثره الحال دون استلزام نص خاص على أثر رجعى فى العلاقة اللائحة القائمة بينهم وبين الجامعة والتي تملك هذه الأخيرة تعديلها فى أى وقت بإجراء عام متى اقتضت المصلحة العامة ذلك . ولا وجه للتحدى إزاءها بحق مكتسب أو بمركز قانونى مستمد من النظام الدراسى الذى كان سارياً من قبل ، إذ لا وجود لذلك الحق أو لهذا المركز ، وذلك أن قيد الطالب بحسب نصوص اللوائح القديمة كان يجب أن يتجدد فى أول كل سنة جامعية فى سجل الكلية التى ينشئ إليها قبل افتتاح الدراسة — أصلاً — أو بعد هذا التاريخ ولا أجل معلوم — استثناء — بترخيص من العييد أو بقرار من مجلس الكلية ، ولا يتم هذا القيد السنوى إلا بعد دفع الرسوم الجامعية المستحقة أو صدور قرار بالإعفاء منها . فنصوص اللائحة سالفة الذكر صريحة فى سنوية القيد تبعاً لسنوية الرسوم ، يقطع النظر عن السنة الدراسية التى وصل إليها الطالب بقسمى الليسانس

أو البكالوريوس يكون صحيحاً مشروعاً مطابقاً للقانون .

(القضية رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٢ وقلمة وعضوة السادة الأساتذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة والسيد ابراهيم البيواني وعلي ابراهيم بشاي والكتور محمود سعد الدين الشريف ومصطفى كامل اسماعيل للستة) .

١٧٥

١٥ فبراير سنة ١٩٥٨

اختصاص . موظف . تله من وزارة الى أخرى . عدم تنفيذ قرار النقل . الجهة التي تملك توقيع الجزاء عليه هي الجهة للقول إليها لا للنقل منها . المحكمة الإدارية المختصة بنظر الطعن في قرار الجزاء سالف الذكر . هي تلك التي تخص بنظر منازعات موظفي الجهة الإدارية التي نقل إليها لا التي نقل منها .

المبدأ القانوني

إن الأمر الصادر بنقل الموظف أو المستخدم أو العامل الحكومي من وزارة أو مصلحة أو إدارة إلى وزارة أو مصلحة أو إدارة أخرى ، أو من وظيفة إلى أخرى . هو إفصاح عن إرادة الإدارة الملزمة بقصد إحداث أثر قانوني معين هو إنهاء ولايته الوظيفية في دائرة الجهة أو في الوظيفة المنقول منها ، وإسناد اختصاصات الوظيفة العامة إليه في دائرة الجهة أو في الوظيفة المنقول إليها . ويقع ناجزاً أثر النقل سواء كان مكانياً أو نوعياً بصدور القرار القاضي به وإبلاغه إلى صاحب الشأن ، ما لم يكن مرجحاً تنفيذ مقراريه هذا الأثر إلى التاريخ المعين للتنفيذ . ومتى تحقق الأثر الناجز ، أو حل الأجل المحدد . انقطعت تسمية الموظف

في الفقرة الرابعة من المادة ١١ من اللائحة . والذي لم يفقه منه المشرع وهو إثبات الحصول على إجازة دراسية من الجهة التابع لها .

٥ - إن الإجازة الدراسية المنصوص عاها في الفقرة الرابعة من المادة ١١ من لائحة النظام الدراسي والتأديبي لطلاب الجامعات ، والمتطلبية من الموظفين العموميين دون سواهم من لا يخضعون لهذا النظام ، ليست مجرد الإذن أو الموافقة من الجهة التابع لها الموظف على التحاقه بالدراسة في إحدى الكليات ، بل المراد بها الإجازة الدراسية التي نظمت أحكامها وآثارها المادة ٤٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة . واشترط الحصول على هذه الإجازة الدراسية أمر بملكة المشرع في تنظيمه لشئون الجامعات وللصالح العامة التي يرعاها على حد سواء ، وبكفل التنسيق بين احتياجاتها بما لا يتعارض مع أهدافها ولا يعطل سير العمل في المرافق العامة التي تقوم عليها ، كما أن تحويل الطالب من نظام إلى منتسب ، وإن استتبع تعديلاً في بعض المزايا والأوضاع ، لا ينطوي بحال على معنى التزليل أو العقوبة ؛ إذ هو نظام جامعي مألوف تقتضيه ظروف الحال في الجامعات وأوضاع طلابها ومستلزمات التوفيق بين تحصيل العلم ورعاية المصلحة العامة ، ومن ثم فإن القرار الصادر من الجامعة بهذا التحويل بناء على تخلف شرط الحصول على الإجازة الدراسية اللازمة لإمكان قيد الموظف بإحدى الكليات كطالب نظامي للحصول على درجة الليسانس

صحيحة من السلطة التي تملكه .

(القضية رقم ٥١١ لسنة ٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة السيد علي السيد ورئيس مجلس الدولة
والسيد ابراهيم الفيضاني وعلي ابراهيم بشداي ومصطفى
كامل اسماعيل والدكتور ضياء الدين صالح المستشارين) .

١٧٦

١٥ فبراير سنة ١٩٥٨

اختصاص . الجهة الإدارية المتصلة . موضوعاً بالآثار
للالية للفترة على نذب الموظف ، في الجهة المتدرب إليها .
اختصاص المحكمة الإدارية التي تنبها هذه الجهة بنظر
المنازعة دون المحكمة الإدارية التي تنبها الجهة المتدرب
نهبها .

المبدأ القانوني

في حالة نذب الموظف من عمله للقيام
موقتاً بعمل وظيفة أخرى في وزارة أو
مصلحة أخرى غير تلك التي هو تابع لها ،
تصبح الجهة الإدارية المتدرب للعمل بها هي
المتصلة موضوعاً بالمنازعة في كل ما يتعلق
بالآثار المترتبة على هذا النذب ، بحكم خصوه
لإمرانها في فترة النذب ، واستحقاقه ما قد يكون
ثمة من بدل سفر أو أجر عن عمل إضافي
في غير أيام العمل الرسمية في الفترة المذكورة
من اعتبارات ميزانيتها ، إن كان له في ذلك وجه
حق . وقد رددت هذا الأصل للمادة ٨٥ من
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام
موظفي الدولة ؛ إذ نصت في فقرتها الخامسة
على أنه « وفي حالة نذب موظف من عمله
للقيام موقتاً بعمل وظيفة أخرى تكون
السلطة التأديبية بالنسبة إلى المخالفات التي يرتكبها
في مدة ندبه من اختصاص الجهة التي نذب
للعمل بها ، ومن ثم فإن الجهة الإدارية

الجهة الإدارية المنقول منها ، وزاياته
إختصاصات الوظيفة التي كان متولياً عملها ،
وانتقلت تبعيته إلى الجهة الإدارية المنقول إليها
وتولده له مركز قانوني في الوظيفة الجديدة
ووجب عليه تنفيذ الأمر الصادر بنقله إذا لم
يكن في إجازة مرضية أو اعتيادية عند صدر
هذا الأمر . وهذا هو الأصل العام الذي
ردده التعديل الذي أدخله المشرع على المادة ٧٤
من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام
موظفي الدولة ، بالقرار بقانون رقم ٧٣ لسنة
١٩٥٧ ، إذ روى من المصلحة العامة النص عليه
كما ورد ذلك بالمذكورة لإيضاح هذا القانون ،
فإذا تخلف الموظف من تنفيذ النقل في موعده
أو امتنع عن ذلك ، وهو لا يملك اختيار الجهة
أو الوظيفة التي يقوم بمباشرة اختصاصاته فيها
أو يتولى عملها ، فإنه بذلك يرتكب مخالفة
إدارية . لا في حق الجهة الإدارية التي نقل منها
والتي لا يمكن أن تعود صلتها بها إلا بإلغاء
قرار نقله ، بل في حق الجهة الجديدة التي
أصبح يدين لها بالتبعية بحكم نقله إليها ، ولولم
يقم بفعله بتنفيذ هذا النقل ، وهي تملك مؤاخذته
على هذا العمل السلي ؛ ومن ثم فإن المنازعة
التي تقوم بصدد الإجراء الذي تتخذها الإدارة
حياله في هذه الحالة إنما تنعقد بينه وبين الجهة
التي اتصلت بهذه المنازعة موضوعاً ، وهي التي
آل إليها التصرف في أمره بنقله إليها ، وتكون
ولاية الفصل في تلك المنازعة للمحكمة الإدارية
المتخصصة بنظر منازعات موظفي الجهة الإدارية
المذكورة . التي تم نقله إليها بإداة قانونية

والنسيج، كان طلبه في غير محله؛ إذ أن الحرفتين سالفتي الذكر لا تتطلبان من ناحية الاستعداد والتأهيل ما تحتاج إليه وظيفة المدرس العمل للسباكة بإحدى مدارس الصناعات. فيتنا يلاحظ في طبيعة العمل بالمصنع أنه آلى عض لا يفتر العامل في أدائه إلى استعداد عقلي أو على منهاجي إذ بوظيفة التدريس تقتضى بطبيعتها فيمن يضطلع بها قسطاً من السيطرة على الناشئة وقدرة على سبر أغوارهم وتفهم شكائهم لإحسان توجيههم وتصحيحهم فيسراً بالاصول العلمية، فمستوى المدرس لاشك في أنه أرفع في طبيعته، ودائرة اختصاصه أشمل وأعم. فالعلمان وإن تشاركا في بعض النواحي العملية، إلا أنهما متباعدان في المستوى والاختصاص.

(القضية رقم ٢٤٤ سنة ٢ في رئاسة ومضوية السادة الأستاذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة والسيد ابراهيم القوياني وعلي ابراهيم بنهادي والذكور عمود سعد الدين الشريف ومصطفى كامل اسماعيل للمستشارين).

١٧٨

١٥ فبراير سنة ١٩٥٨

١ - اختصاص. لجان قيد المحامين. للنازعات الخاصة بالعلم في قراراتها في شأن قيد المحامين وقبولهم للترافعة أمام المحاكم الوطنية وتأديبهم. خروجها عن ولاية مجلس الدولة بنسب المادة ١١ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥. النص للذكور يتخير معدلا لنوازل الاختصاص لتتعلق بالوظيفة. سرهانه من حيث الزمان. السادة ١/١ مراقبات.

٢ - اختصاص. احكام. العلون في قرارات لجنة قبول المحامين. اختصاص محكمة القضا (المائرة الجنائية) في هذا الصدد.

المتصلة بالمنازعة الحالية موضوعا - في خصوص الآثار المالية المترتبة على نذب المدعي للعمل ببعثة التطعيم ضد الدرن - تكون هي وزارة الصحة العمومية التي كان المذكور منتدباً للعمل بها ولو أنه تابع أصلاً لمصلحة النقل الميكانيكي التابعة لوزارة المواصلات، وتكون المحكمة الادارية المختصة بنظر هذه المنازعة هي المحكمة الادارية لوزارة الصحة دون المحكمة الادارية لوزارة المواصلات. (القضية رقم ٥٥٢ سنة ٢ في بلدية السابعة)

١٧٧

١٥ فبراير سنة ١٩٥٨

مدة خدمة سابقة. ضما. قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٧/٥/١١. اشتراطه اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته. تخلف هذا الشرط إذا كان العمل الجديد هو تدريس السباكة بإحدى المدارس الصناعية والعمل السابق هو السباكة بورشة إحدى شركات النسيج. اختلاف الصليتين في المستوى والاختصاص.

المبدأ القانوني

إن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ مايو سنة ١٩٤٧ بحساب مدد الخدمة السابقة في الأدمية وتحديد الماهية - وهو الذي يحكم ضم مدد الخدمة التي قضيت في الشركات - يستلزم توافر شروط منها أن يتحد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته. فإذا طلب المدعي - الذي يعمل مدرساً للسباكة بإحدى مدارس الصناعات - ضم مدة خدمته كمعامل بقسم السبك وكسبك بورشة المسبك بمصنع شركة مصر للزئول

المبادئ القانونية

١ — إن المادة ١١ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، بشأن تنظيم مجلس الدولة ، إذ نصت على أنه : « فيما عدا القرارات الصادرة من هيئات التوفيق والتحكيم في منازعات العمل والقرارات الصادرة من لجان قيد المحامين بالجدول العام وقبول المرافعة أمام المحاكم الوطنية وتأديبهم يفصل مجلس الدولة هيئة قضاء إداري في الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها اختصاص قضائي . . . لم تهدف إلى مجرد تنظيم طرق الطعن بالنسبة إلى تلك القرارات المستتانة ، بل قصدت في الواقع من الأمر إلى نزع الاختصاص الوطني للقضاء الإداري من نظر المنازعة التي يكون موضوعها الطعن فيها ، وقد أفصح عن ذلك المذكرة الإيضاحية . والنص المستحدث بالقانون المشار إليه هو

نص معدل لاختصاص مجلس الدولة في هذا الخصوص ، بما لا معدى معه عن تطبيق الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون المرافعات على المنازعات المرددة أمام جهة القضاء الإداري ؛ ما دام القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ قد أصبح معمولاً به قبل قفل باب المرافعة فيها .

٢ — إن المادة ٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ، الخاص بالمحاماة أمام المحاكم ، قد ناطت بمحكمة النقض (الدائرة الجنائية) النظر في الطعون في القرارات الصادرة من لجنة قبول المحامين برفض طلب القيد في الجدول وإذ كان المدعى قد أسس دعواه على أن اللجنة المذكورة قد رفضت طلب قيده بجدول المحامين أمام محكمة النقض ؛ فن تم يتعين إحالة هذه المنازعة إلى محكمة النقض (الدائرة الجنائية) ؛ إذ أصبحت هي وحدها المختصة بنظرها .
(النسخة رقم ٨١٩ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة) .

قضاء محاكم الجنايات

ولا عمل للاستناد إلى ما كانت تقضى به المادة ١٧ من القرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٠ والذي صدر استناداً إلى الأمر العسكري رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٠ التي كانت تقضى باعتبار التغيير في البيانات المثبتة في الكويونات الصحيحة جنحة . . ذلك أن الأمر العسكري المذكور والقرار الصادر تنفيذاً له أصبحا غير قائمين بإلغاء الأحكام المرفقة .

٣ - القرار رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ الذي صدر استناداً إلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لم يعرض لفعل التغيير في البيانات وإنما تعرض فقط لحيازات الكويونات المقررة مما يدل على أنه قصد اعتبار فعل التغيير ذاته تويراً خاضعاً للقواعد العامة في جريمة التوير .

(نقشة النيابة العامة رقم ٢٨٩٣ لسنة ١٩٥٧ الظاهر رئاسة وعضوية السادة الأسانفة محمد كامل البهناوى ورئيس المحكمة وعبد الحالى نريد وأحمد حسين اللواتى للستقارون وحضور السيد الأستاذ عبد الوهاب حمودة وكيل النيابة) .

١٧٩

محكمة جنايات القاهرة

١٩ مايو سنة ١٩٥٩

تذاكر توزيع الكيوسين أوراق أميرية . حيازة الكويونات للزورة جنحة ولكن تزويرها جنابة . الحيازة بمحكمها القرار رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ والتزوير محكمه النصوص العامة . الاستدلال بما كانت تقضى به الأوامر العسكرية للفتاة . لامل له .

المبادئ القانونية

١ - إن تذاكر توزيع الكيوسين تعتبر أوراقاً أميرية لصدورها من وزارة التكوين استناداً إلى قرار وزارة التكوين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الذى نظم في الفصل الخامس منه تداول الكيوسين واستهلاكه والذي صدر استناداً إلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

٢ - تزوير الكويونات أمر مختلف عن الحيازة التي عنها القرار رقم ٢ لسنة ١٩٥٧

قضاء الأحوال الشخصية

المادة ٨٦١ على سبيل المحصر في قراراتها من
١ إلى ٥ .

٣ — إن الاستثناء الوارد في الفقرة ٥ من المادة ٨٦١ مرافعات غير مقيد بنوع الدعوى ، فكل دعوى من دعاوى الأحوال الشخصية تدخل في مدلول هذا النص .

٤ — إن المحاكم المصرية مختصة بنظر دعوى المدعية الفلسطينية الجنسية الثابت من الأوراق توطنها بمصر بطلب التطلاق من زوجها المدعى عليه لوجوب تطبيق القانون المصري على هذه الدعوى ، ذلك القانون الذى انعقد الزواج في ظل أحكامه .

٥ — للمحكمة أن تكفى بما تم من جانب المدعية من تحقيق أجرته هيئة أخرى — ولو كانت غير مختصة بنظر ذات النزاع — في تكوين عقيدتها في صحة دعوى المدعية بلا حاجة إلى إجراء تحقيق جديد في هذا الصدد .

(القضية رقم ١٩٥٧ أحوال شخصية ك جيزة)
رئاسة عضوية السادة الأساتذة محمد شوقي الجرزوى
ورميس مرقس وعبد الرحمن خشيبة القضاة وحضور
السيد الأستاذ أبو بكر الفيلبي وكيل النيابة) .

١٨٠

محكمة الجيزة الابتدائية

٢٨ يناير سنة ١٩٥٨

اختصاص المحاكم المصرية في مسائل الأحوال الشخصية للأجانب . استظهار النصوص ومؤاها . للمادة ٨٦١ مرافعات . الاستثناءات الواردة بها على سبيل المحصر . الاستثناء الوارد بالفقرة ٥ من المادة ، غير مقيد بنوع الدعوى . دعوى التطلاق للرغبة من فلسطينية توطنت مصر اختصاص المحاكم المصرية بنظرها . تحقيق أجرته هيئة أخرى ولو غير مختصة . اكتفاء المحكمة به في تكوين عقيدتها . صحيح .

المبادئ القانونية

١ — باستظهار نصوص المواد من ٨٥٩ إلى ٨٦٧ من القواعد المضافة لقانون المرافعات بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ يبين أن بعض هذه المواد ينظم ضوابط عامة في الاختصاص الدولى ، وبعضها ينظم أحوالا استثنائية تختص فيها المحاكم بالفصل في الدعاوى لاعتبارات قدرها المشرع المصرى .

٢ — إن الأحوال الاستثنائية التى رأى المشرع — لاعتبارات خاصة قدرها — أن يخرج فيها على القاعدة العامة قد أوردتها

القضاء التجارى

باعتبار أن هناك محكمة أخرى أولى بالاحتصاص وعلى ذلك فإن قضاء محكمة الاستئناف بإحالة ملف الدعوى على محكمة أول درجة للفصل في موضوعه مهما كان رأى فيه ينطوى على القضاء بأنها رأت أن تلك المحكمة هي المختصة بنظره ابتداء وأن الطعن في هذا القضاء لا يمكن أن يكون الرجوع إلى هذه المحكمة لتمدّل فيها حين أن صرحت به في حكمها وضمته قضاءها .

(استئناف رقم ٣٥٧ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة الدكتور حلى مكرم عبيد وعماد أحد الصديق وعماد أحد مصطفي السندارين) .

١٨٢

محكمة استئناف القاهرة

٢٠ يناير سنة ١٩٥٩

أمر أداء . شرطه ثبوت الدين بالكتابة حال الأداء . معين المقدار . دين ثابت بقوانين غير موقع عليها . طعن القاضى بالتزوير على قانونه نقالى قسماً الدين . لا يقدم .

المبدأ القانونى

١. المادة ٨٥١ مرافعات المعدلة بالقانون رقم ٣٦٥ سنة ١٩٥٣ قد نصت على أنه لا يصدر أمر الأداء أن يكون الدين ثابتاً بالكتابة وحال الأداء . ومعين المقدار فإذا اتضح أن المستندات بعضها ينحصر في فواتير غير موقع عليها كما وأن المستأنف الدائن ذاته

١٨١

محكمة استئناف القاهرة

١٣ يناير سنة ١٩٥٩

١ - طلبات . اغفال الحكم ليدها م ٣٦٨ م مرافعات . جواز تكليف المصم الحضور لنظرها . شروطها .

٢ - الحكم بها . أصله . ترفعه طبقاً للسادة ٤٠١ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ - تنص المادة ٣٦٨ مرافعات على أنه إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه الحضور إليها لنظر هذا الطلب والحكم فيه وقد استقر القضاء والفقهاء على أن يشترط لتوافر إعمال هذا النص أمران : الأول أن يكون الإغفال كلياً تاماً يحمل الطلب مطلقاً لم يقض فيه قضاء ضمناً وبالتالي أن يكون الطلب موضوعياً . إذا لم يكن كذلك فيكون دفعاً للطالب واعتبر إغفاله رفصاً له .

٢ - حكم الإحالة كما جاء في تقريرى لجنتى الفتوى التشريعية بمجلس الشيوخ والنواب في عرض قانون المرافعات تطبيقاً على المادة ٤٠١ منه - أنه بإضافة الحكم بالإحالة إلى محكمة أخرى إلى الأحكام التى يجوز استئنافها مهما كانت قيمة الدعوى ؛ المحكمة في ذلك أن الدفع بالإحالة نوع من الدفع بعدم اختصاص المحكمة المنظور أمامها الدعوى

١٨٤

محكمة اسكندرية الابتدائية

٢٣ مارس سنة ١٩٥٨

المارضة في القرارات التجارية تختص بنظرها للمحكمة الابتدائية ، مهما كانت قيمة المارضة .

المبدأ القانوني

تختص المحاكم الابتدائية بنظر المعارضات في القرارات التجارية أيا كانت قيمة المارضة وما تقرره المادة ٣٣ من اللائحة التجارية وجوب رفع المعارضات إلى المحكمة التجارية ذات الاختصاص لا يتعارض مع ذلك لأن النص القرني المستق من هذا النص عندما أشار إلى المحكمة المختصة بنظر المعارضات عبر عنها بالتالي : *Le tribunal de commerce du ressort* ومعناها المحكمة التجارية التابعة لما دائره المحرك المدعى عليه في المعارضة التي بها محل أمينه الممثل له فيها .

المحكمة

« حيث إن الشركة المعارضة أقامت هذه المعارضة ضد مصلحة الجمارك بصحيفة مملنة في ١٩٥٦/٤/٤ طالبة الحكم بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار المعارض فيه مع إلزام المعارض ضدها المصاريف والأتعاب ، وقالت شرحا لذلك إنه في ١٩٥٦/٤/٢ أرسلت المعارض ضدها إليها خطابا موصى عليه تخبرها فيه بأنها غرمتها جنبا واحدا على أساس أنه تحقق لديها وجود عجز قدره صندوق سبغار من سحنة الباخرة « فاسكو » عند وصولها إلى ميناء الإسكندرية في ١٩٥٦/١/١١ ولأن القرار غير سليم لأن العجز المدعى به لا يتجاوز ٥٪ من مجموع البضائع للفرقة وعملا بالمادة ٣٧

طعن بالتزوير في قانونه قدمها المدين تقيده التناقص بتزوير توقيعه عليها فإن في ذلك ما يجرم دين المستأنف من الشرائط المبينة في المادة ٨٥١ مرافعات .

(استئناف رقم ١١٧ سنة ٧٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٨٣

محكمة استئناف القاهرة

٢٧ يناير سنة ١٩٥٩

استئناف . إعلانه . واجب بالنسبة لجميع الخصوم . ٢٨٤ م مرافعات . لا يجوز تطبيقها . فطالها غير حالات الاستئناف التي حددتها م ٤٠٥ مرافعات .

المبدأ القانوني

إن المادة ٤٠٦ مكرر أصريحة في وجوب إعلان الاستئناف إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم وإلا كان الاستئناف باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بإطلانه ولا محل لإطلاقاً للأخذ بحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٨٤ مرافعات لأنها خاصة بقواعد الاستئناف قبل تعديله في الأحوال المنصوص عنها في المادة ٤٠٥ مرافعات المعدلة بالقانون ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ التي استلهمت في ذلك النظام المتبع في تحضير الطعون بطريق التقص وذلك بتحضير الاستئناف في قلم الكتاب قبل عرضه على المحكمة فأصبح مجال تطبيق المادة ٢٨٤ مرافعات قاصر على غير حالات الاستئناف التي حددتها المادة ٤٠٥ مرافعات وأن المذكرة الإيضاحية لهذا التشريع المعدل واضحة في بيان ذلك على أحوال تعدد المحكوم لم .

(استئناف رقم ٢٩٥ سنة ٧٥ ق بالهيئة السابقة) .

المواد الجزئية ، فكان يتعين رفع هذه المارضة إلى المحكمة الجزئية المختصة مادامت داخلية حدود اختصاصها النوعي — ثم تناول بعد ذلك تفسير المادة ٣٧ من اللائحة الجزئية وكيف أنها لا تقرر أى إعفاء من العجز أو الزيادة الحاصلين في الرسائل الواردة في طرود ومن ثم تكون المارضة على غير أساس ولا يمنع من ذلك تلك الشهادة المقدمة من الشركة المارضة بعدم شحن الصندوق موضوع القرار للمارض فيه من ميناء لندن لتقديمها بعد أكثر من سنة أى بعد مضي الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٧/٧ من اللائحة وهو أربعة أشهر وبذلك يكون حق الشركة المارضة في الاستناد إلى الشهادة المذكورة قد سقط . ثم قدم حافظة مستندات وتضمن الاستارة رقم ٥٠ كد موصفا بها أن الرسالة قد وردت بسجى صندوق واحد من السجائر .

« وحيث إن الحاضر عن الشركة المارضة رد على ذلك في مذكرته رقم (٧ ، ١٠) من الملف قال إن المارضات في قرارات اللجان التجارية تعتبر من الدعاوى غير مقدرة القيمة لأن النزاع فيها يدور حول ملادة القرار المارض فيه دون التفات إلى مقدار الترامة الصادر بها القرار ومن ثم فلا يمكن أن يكون قيمة تلك الترامة أى وزن عند تقرير قيمة الدعوى وتكون لذلك المارضات المذكورة من اختصاص المحاكم الابتدائية ، ثم عرض الموضوع قائلا إنه طبقا للمادة ١٧ من اللائحة الجزئية عدم شحن البضائع يؤدي إلى نفي قرينة التهريب بالتالي إلى إعفاء الناقل من المسؤولية عما قد يظهر من اختلاف بين بيانات المانيفستو وبين البضائع المقرغة وهو ما تحقق في هذه الدعوى من الشهادة المقدمة من المارضة بعد شحن الصندوق المدعى بنفسه من ميناء لندن (المستند

من اللائحة الجزئية يجب إعفاء للمارضة من الترامة — ثم قدمت الشركة المارضة حافظة مستندات وتضمن الخطاب المؤرخ ٥٦/٤/٢٠ المرسل إليها من للمارض مدتها متضمنة القرار المارض فيه وتحوى الحافظة أيضاً شهادة من سلطات لبناء بلندن مؤرخة ٥٦/٤/٢٨ مصدق عليها من غرفة الملاحة بلندن وتفيد أنه عند شحن صندوق السجائر على الباخرة « فاسكو » في ديسمبر سنة ١٩٥٥ اتضح وجود عجز قدره صندوق وأعطى عنه إيصال للربان .

« وحيث إن الحاضر عن مصلحة الجمارك قدم مذكرته رقم (٨ ، ٥) من الملف وطلب الحكم أصلياً : بعدم اختصاص المحكمة نوعياً بنظر الدعوى لقلة النصاب واحتياطياً : برفض المارضة موضوعاً وتأيد القرار المارض فيه مع إزام الشركة للمارضة في الحالين بالصروفات والأصناف . واستند في ذلك إلى أن الترامة المتظلم فيها تعتبر من قبيل التعويضات المدنية وأن المارضة فيها من اختصاص المحكمة التجارية مما يستوجب أن تكون إجراءاتها خاضعة لأحكام قانون المرافعات وأن المادة ٣٦/٢ من اللائحة الجزئية لم تعين المحاكم الابتدائية على وجه التحديد لنظر المارضات أو الطعون التي يرفض أصحاب الشأن في قرارات مصلحة الجمارك ولكنها أحالت على قواعد الاختصاص العامة الواردة في قانون المرافعات ، وبموجب هذه القواعد تكون المحكمة الجزئية هي المختصة بنظر المارضة لأن الترامة للمارض فيها تدخل في حدود نصابها وأن المادة ٣٣ من تلك اللائحة الخاصة بالمارضة في غرامات التهريب تقرر أن هذه المارضات ترفع إلى المحكمة التجارية ذات الاختصاص ، لما كان ذلك وكانت المارضة الحالية هو متظلم من مويض قيمته تقل عن ٢٥٠ جنبا فهي تدخل بذلك في حدود النصاب القانوني للمحكمة

في تحديد اختصاص المحكمة ليس بقيمة المبلغ المحكوم به بل بقيمة الدعوى في حد ذاتها طبقاً للقواعد العامة التي وضعها قانون المرافعات في باب تقدير الدعاوى ، ولما كانت قرارات اللجنة الجزئية أساسها المخالفات المنصوص عليها في مواد التهريب من اللائحة الجزيرية وهي مخالفات مجهولة القيمة ابتداءً إذ قد يشمل الحكم فيها خلاف الحكم بالقرامة الحكم بإصدار الضائع ووسائل القتل وأدوات التهريب بما في ذلك السفن وقاديتين اعتباراً لقرارات الصادرة في هذه المخالفات بدورها مجهولة القيمة وبالتالي أيضاً المعارضات للرفوعة عناهيتين نظرها أمام المحكمة التجارية السكية طبقاً لقواعد الاختصاص في قانون المرافعات — المواد ٥٥٤ و ٥٥٨ و ٥١٠ — (استئناف اسكندرية في ١٣/٢/١٩٥٨) في الاستئناف رقم ١٣/٨١ في تجارى وهو حكم غير منشور .

ثالثاً — مما يؤيد وجهة النظر السابقة أن القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية في المواد الدنية قد نص في المادة ٧٦ منه على اعتبار المعارضة في الأحكام والأوامر الصادرة من لجان الجمارك والجهات الإدارية الأخرى من الدعاوى المجهولة القيمة ، وليس ثمة ما يمنع الأخذ بهذا النص مادام أنه لا يتعارض مع القواعد العامة لتقدير الدعاوى في قه المرافعات (مدونة الفقه والقضاء ج ٢ ص ٢٢٧) .

رابعاً — إن الشارع قد درج على منح الاختصاص بنظر المعارضات في القرارات القضائية *actes juridictionnel* الصادرة من اللجان الإدارية كقرارات لجان الضرائب ولجان التوضيحات عن الاستيلاء ولجان الترم والجسور وغيرها إلى المحاكم الابتدائية لما لهذه القرارات من أهمية خاصة تقتضى تيسر دراستها بواسطة عدد من القضاة لتوافر

رق ٢ حافظة مستنداتها) وانتهى من كل ما تقدم إلى طلب رفض الدفع والنهاء القرار المعارض فيه مع إلزام المعارض منها المصروفات والأهتـب .

« وحيث إن هذه المحكمة ترى أن الاختصاص بنظر المعارضات الجزيرية منقذ للمحاكم الابتدائية مهما كانت قيمة القرامة المقضى بها لما يأتي من أسباب :

أولاً — ليس صحيحاً ما تسند إليه مصلحة الجمارك من أن عبارة المحكمة التجارية ذات الاختصاص الواردة في المادة ٣٣ من اللائحة تشير إلى اختصاص النوعي للمحكمة ابتدائية كانت أو جزئية بل الواقع أنها تشير إلى اختصاص المحكمة المحلى بدليل ماورد في الأصل الفرنسي المقابل إذ نص صراحة على ذلك بقوله *Le tribunal de commerce du ressort*

ومنها المحكمة التجارية التابعة لها دائرة الجمرک المدعى عليه في المعارضة التي بها محل أمينة الممثل له فيها ومن ثم فلا تصح هذه العبارة لتبدل على صفة هذا الدفع (قضى ١٢/٢٧/١٩٣٤ الجدول العشرى الأول للمحاماة قسم المرافعات ص ٨٢) وإلى ذلك فانه نص صراحة بالمادة سالفة الذكر على أنه إذا كان التهم بالتهريب أحياناً ترفع المعارضة إلى العرفة التجارية في المحكمة المختلطة ، ومن غير المقول أو المقصود أن يفرق الشارع في هذا الخصوص بين الوطنيين والأجانب فيجبل الاختصاص بنظر معارضات الأجانب أمام المحاكم الابتدائية في حين يحمله بالنسبة للوطنيين أمام المحاكم الجزيرية والمحاكم الابتدائية حسب قيمة القرامة المقضى بها .

ثانياً — وبغض النظر عن طبيعة المبلغ المحكوم به وهل يعتبر تموضاً مالياً في رأى البعض أو عقوبة من نوع خاص في رأى البعض الآخر ، فانه المبرة

« وحيث إن الشركة المعارضة تبني معارضتها في الواقع على أساس أن الصندوق القول بأنه نافي لم يتم شحنه على الباكسة الناقلة « فاسكو » في ميناء الشحن لندن وقدمت تأييداً لذلك شهادة سلطات البناء المذكورة المؤرخة ٢٨ أبريل ١٩٥٦ (المستند رقم ٢ من حافظتها) .

« وحيث إنه لذلك ولا كانت المعارض ضدها لم تطعن على الشهادة السالفة بأي معطن كما لم تقدم ما يدحضها فإنه يكون ثابتاً لدى المحكمة أن الصندوق موضوع القرار المعارض فيه لم يكن في الحقيقة ناقصاً من بيان ما ينفيستو الشحن ولا غير من ذلك قول المعارض ضدها بسقوط حق الشركة المعارضة في الاستناد إلى الشهادة المذكورة لتقديمها بعد ميعاد الأربعة أشهر المنصوص عليها في المادة ١٧/٧ من اللائحة الجمركية إذ أنه يتضح من استقراء نصوص هذه اللائحة عدم ترتيب تلك النتيجة على التأخير في نفي قرينة التهريب ومن ثم يكون القرار المعارض فيه على غير أساس وتبين الحكم بالقائه مع التزام المعارض ضدها بالمصاريف عملاً بنص اللادتين ٣٥٦ ، ٣٥٧ مرافعات .

(الفضية رقم ٣٢٢ سنة ١٩٥٦ تجاري كلر رئاسة ومضوية السادة الأستاذة عبدالوهاب ابراهيم وأحدثت وعمود حبيب القضاء) .

الضمان الكافي لتحجيصها ومعرفة مدى ملائمتها opportunité لأحكام القانون ولا تكون ضاملاً البحث طلب براءة القامة أو طلب رد ما دفع دون وجه حق .

« وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الدفع بعدم اختصاص هذه المحكمة نوعياً في غير محله متيناً القضاء برفضه .

« وحيث إنه تبين بعد ذلك الإشارة إلى أن واصة النزاع حصلت في ١١/١/١٩٥٦ أي في تاريخ لاحق على القانون رقم ٥٥/٥٠٧ بتعديل للاد ٣٧ قرة الأخيرة من اللائحة الجمركية الصادرة في ٢٣ أكتوبر ٥٥ والذي قصد الإعفاء من الترامة على حالة البطاعة للشحوبة صبا ولأن البضاعة موضوع المعارضة وردت في طرود فلا يشملها هذا الإعفاء، وقد استقر رأي هذه المحكمة على ذلك وأوصته تفصيلاً في حكمها الصادر في القضية رقم ٨٩٢ سنة ١٩٥٦ ت ك اسكندرية بجلسة ٢٢/١٢/١٩٥٧ وبالتالي تبين على الشركة المعارضة أن تقدم الدليل على عدم تفرج العجز موضوع النزاع بالأراضي المصرية لتتفي عنها قرينة التهريب التي وضعتها المادة ١٧ من اللائحة الجمركية ومؤداها أن اختلاف البضائع المفرغة عن تلك المدوجة في اللائحة يستوي يفيد أن تلك البضائع دخلت البلاد المصرية .

قضاء المحاكم الكلية

قضاء الجرح

وقد عارض في هذا الحكم . وقضت المحكمة بجملة
١٩٥٨/٤/٢٣ براءة للتهمن التهمة الثالثة وتأيدته
فيما عدا ذلك . وقد استأنفت النيابة بتاريخ ١٩٥٨/٥/٣
الحكم الصادر في المعارضة براءة المتهم بالنسبة للتهمة
الثالثة . وقد استأنف المتهم بتاريخ ١٩٥٨/٥/٣
الحكم الصادر في المعارضة بالنسبة للتهمة الأولى
والثانية والرابعة .

« وحيث إن استئناف النيابة قد استكمل شكله
القرر في القانون فهو مقبول شكلاً .

« وحيث إن الحكم للاستأنف فيما قضى به
بالبراءة بالنسبة للتهمة الثالثة صائب للأسباب التي
أقيم عليها والتي تستند إليها هذه المحكمة وتؤسس
عليها قضاؤها . ومن ثم يتعين تأييده .

« وحيث إن استئناف التهم قد استكمل شكله
القرر في القانون فهو مقبول شكلاً .

« وحيث إن الحكم للاستأنف في هذه النسبة
لثبوت الاتهام الأول والثاني والرابع للأسباب التي
أقيم عليها والتي تفررها هذه المحكمة إلا أن محكمة
الدرجة الأولى لم تصب في تطبيق العقوبة للقررة
قانوناً للجرعة حيث قضت بتأييد الحكم القاضي
بمساقية التهم بجرامة مقدارها مائتا قرش على أن
يتعدد بقدر عدد العمال في حين أن المادة ١٧ من
القانون ١١٧ سنة ١٩٥٠ لا تخفى بتعدد عقوبة
الجرامة بقدر عدد العمال إلا بالنسبة للتهمة الثالثة
قط . وأنه ما دام ذلك كذلك وكان الثابت أن
محكمة الدرجة الأولى قد قضت بتأييد حكم الجرامة
وبتسليدها بقدر عدد العمال بالنسبة للاتهام الأول

١٨٥

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٨

عقوبة الجرامة المنصوص عليها في المادة ١٧ من
القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ . من كمعد .

المبدأ القانوني

المادة ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠
بشأن التعويض عن أمراض المهنة توجب
تعدد عقوبة الجرامة بقدر عدد العمال إذا لم
يسدد رب العمل إلى طبيب لمعالجة عماله ، أما
إذا لم يتبع رب العمل التعليمات لوقاية العمال من
الأمراض أو لم يمد سجلاً في عمله بالخدمات
الطبية أو لم يعلن ملخصاً بأحكام قانون
التعويض بطريقة ظاهرة فلا تتعدد عقوبة
الجرامة بقدر عدد العمال .

المحكمة

« حيث إن التهمة للنسوبة للتهمن أنه في
يوم ١٩٥٦/١/١٠ بناحية مصر القديمة :

١ — لم يتبع التعليمات لوقاية العمال من الأمراض .

٢ — لم يمد سجلاً في عمله بالخدمات الطبية
لعمال .

٣ — لم يمد إلى طبيب لمعالجة عماله .

٤ — لم يعلن ملخصاً بأحكام قانون التعويض
بطريقة ظاهرة .

« وحيث إن محكمة الدرجة الأولى قضت بجملة
١٩٥٨/١/١ بتفريم للتهمن ٢٠٠ قرش عن كل عامل .

<p>جنيحت لأن في ذلك الكفاية لردعه وتأديبه بلا مصاريح جنائية .</p>	<p>والثاني والرابع وبراءة التهم من الاتهام الثالث . فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق العقوبة المقررة قانوننا للجريمة لأنه كان الواجب قانوننا إلغاء تعدد الفرامة بقدر عدد العمال مادام أنه قد قضى ببراءة التهم من التهمة الثالثة ومن ثم يتعين إسقاط هذا الخطأ وتعديل الحكم والاكتفاء بتعريم التهم عشرة</p>
<p>(قضية النيابة الصورية رقم ٣٦٨٧ سنة ١٩٥٨ س. مصر وثلاثة وعضوية السادة الأستاذة أحمد لطفي كحك وكيل المحكمة وإبراهيم متولى أبو سمدة وعبد الحفيظ القلش الفضاة وحضور السيد الأستاذ عبد العزيز أبو زيد وكيل النيابة) .</p>	

قضاء المحاكم الشرعية

القضاء المدني

يرجع إلى سبب أجنبي لا يده فيه وهذا السبب الأجنبي إما أن يكون خطأ أو فعل الغير وإما أن يكون خطأ أو فعل للمسافر نفسه وإما القوة القاهرة والحادث المفجئ .

ويميل الرأي في مصر إلى القول بأن الالتزام لا يبدأ إلا من وقت اتصال الراكب بأداة النقل كإمساكه مقبض الصعود أو وضع قدمه على سلم العربة وينتهي هذا الالتزام بانتهاء اتصال جسم المسافر بالأداة المعدة للنقل .

٢ - إذا كان متعهد النقل ملزماً بنقل المسافرين وتوصيلهم إلى الجهة التي يقصدونها سالين إلا أنه لا يعتبر مسؤولاً عن جميع ما يحصل أثناء الطريق بل يجب إخلاؤه من كل مسؤولية في حالة خطأ المصاب وبوجه التخصيص إذا كان أحد ركاب الترام مقعداً ويسير במקاز ولم يجلس بداخل العربة بل ظل واقفاً ولم يتخذ لنفسه كل الاحتياطات اللازمة لمقاومة صدمات النقل التي لا مفر منها كما أنه من المقرر أنه إذا ظل المسافر في مكانه إلى ما بعد محطة الوصول أو تغلف عن النزول لنومه ثم أصيب أثناء إدخال العربة إلى حظيرتها بعد نزول جميع الركاب فإنه لا يتمتع بضمان السلامة لأن تنفيذ عملية النقل وما تقتضيه من توابع ضرورية يكون قد انتهى فلا يبقى حل لإنهاء الالتزام بضمان

١٨٦

محكمة اسكندرية الابتدائية

٩ فبراير سنة ١٩٥٩

عقدت . مدى مسئولية أمين النقل — السكة الحديد — في نقل الركاب وأمتعتهم التي يميزونها عن ترك الراكب سهواً منه لغيره من متاعه بيد مفخرة وسيلة النقل يصير هذا التنازع شيئاً خافياً . تهرقه . طلبة عمل الكسارى مشور تابع أمين النقل على شيء ضالم .

المبادئ القانونية

١ - من المقرر أن المسافر يرتبط بعقد نقل بينه وبين مصلحة السكة الحديد وهذا العقد رضائي والتذكرة ليست إلا وسيلة من وسائل إثباته وهو عقد ملزم للجانبين يلتزم المسافر بموجبه بدفع الأجرة وتلتزم المصلحة بنقل المسافر سالماً من مكان القيام إلى مكان الوصول هو وما معه من أمتعة خفيفة مصرح بنقلها معه طبقاً لتعليمات المصلحة والتي لا تزيد عن ٢٥ كيلو جرام طبقاً للمادة ٢٧٩ من تعليماتها وأن التزام أمين النقل هو التزام بتحقيق غاية وأهم التزام يقع على عاتق أمين النقل هو التزامه بالمحافظة على سلامة المسافر وهو ما يسمى بضمان السلامة أو بكفالة الوصول . وعلى هذا فإن كل ضرر يصيبه في أثناء السفر يعتبر إخلالاً بهذا الالتزام ويترتب عليه مسؤولية أمين النقل وأن لأمين النقل أن يدعى عن نفسه للمسؤولية بأن ثبت أن عدم تنفيذ الالتزام بضمان السلامة

السلامة على عائق الناقل .

٣ - الأشياء الضائعة هي أموال ذات قيمة عادة تدل قيمتها على أن صاحبها لم يقصد التخلي عنها وعلى أنه إنما فقد حيازتها بغير إرادته ولذلك لا تعتبر شيئاً مباحاً أو متروكاً أو قائماً وينطبق عليها أحكام الذكرى الصادر سنة ١٨٩٨ .

٤ - مهمة الكسارى وواجباته تكفلت لوائح السكة الحديد بالنص عليها فلا تقوم مهمته بأى وجه على مراقبة وحراسة أمتعة الركاب وبضائعهم إلا ما سلم له وشحن وكانت يده عليها أمانة بحكم نظام المصلحة وعمله منوط بأمور معينة حددتها لوائح السكة الحديدية وتعليقاتها وتعريفاً على ذلك إذا عثر الكسارى على شيء ضائع بالفطار أصاب منه العشر طبقاً لذكرى الأشياء المفقدة .

المحكمة

« حيث إن واقعة الدعوى تحصل حسبما بين من مطالمة أوراقها في أن للدعى « على أنور حسن عباس » أقامها بصحيفة معمل بتاريخ ١٩٥٨/٨/٢١ طلب في ختامها الحكم بإلزام للدعى عليهما الأول والثاني في مواجهة باقي للدعى عليهم بثبوت أحقيته في مبلغ ١١٥٥ ر ١٧٠ جنيه للودعة خزينة محكمة المطارين في ١٩٥٨/٨/١٦ بالتقسيم رقم ٨٧٤٦٢٧ والتصرح له بصرفه مع إلزام اللان إليهما الأول والثاني بالمصارف ومقابل أهاب الملامة وشمول الحكم المبالغ للعجل وبلا كفالة قولاً منه إن هذا المبلغ المطلوب عبارة عن قيمة العشر في مبلغى الـ ١٥ ورقة فئة الواحدة ١٠ جنيه والـ ٥١٧٠ جنيه التى وجدت ضمن محتويات الحقيبة التى عثر

عليها ضائعة في يوم ١٩٥٨/٨/١٣ على الشك بالهجرة الأولى بقطار أبى قير رقم ٢٣٧ الذى كان يحمل به كسارى لآله بصرفها بعد مغادرة محطة الحضرة بغير صاحب فراقها عن كسب أثناء عمله حتى وصل القطار محطة الاسكندرية وانصرف ركاب البيرة التقطها وسلمها على القور إلى الضابط القضائى وعند فتحها وجد محتوياتها وجد بها اللبان للآلية الكبيرة سائلة الذكر وكذلك بعض للاباس والأشياء الأخرى ونحوه عن ذلك الذكر رقم ١٤/٤ في ١٩٥٨/٨/١٣ أحوال قضائى الاسكندرية والمحضر رقم ٩٢٣٣ سنة ١٩٥٨ إدراى المطارين وبأن من التحقيق أن اللبان ١١٥٠٠ ج تخص المدعى عليه الأول أما الحقيبة وباقي محتوياتها فهي تخص المدعى عليه الثانى .

ولما كان ذكرى الأشياء الضائعة في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ يطبق الحق في المكافأة وقدره العشر من قيمة الشيء الضائع . ولما كان المدعى عليهم الثلاثة الاول ينازعونه هذا الحق وإزاء إيداع النيابة المدنية المحكمة هذا العشر فقد اضطر إلى إقامة دعواه بطلباته سائلة الذكر وركن في ثبوتها إلى مستنداته رقم ٥ و ١٣ و ١٥ دوسيه فضلاً عما ثبت من محضر التحقيق المضموم .

« وحيث إن المدعى عليه الثالث « نصيف شحاته نخله » وجه بدوره دعوى بمحضر جلسة ١٩٥٨/٩/١٦ تحضير بأحقيته في صرف المبلغ المودع خزينة المحكمة وأحقيته أيضاً في عشر مجموع محتويات الحقيبة التى عثر عليها مع إلزام المدعى أنور حسن عباس والمدعى عليهما الأول والثاني مصروفات دعواه وركن في ثبوتها إلى مستنداته ٧ دوسيه .

« وحيث إنه بعد أن جاوزت الدعوى مرحلة التحضير أحيلت إلى المرافعة بتقرير التلخيص رقم

« وحيث إن تحقيق أمور قسم قضائي القبارى للورخ ١٣/٨/١٩٥٨ أسفر عن أن الكسارى على أنور حسن عباس سلم نقطة الباب الحديد حقية فاش زرقاء عثر عليها على الشبك بالدرجة الأولى ولا قطعها العسكري » محمد ورورى عبدالصمد » التوتيجى بحضور المائر وجد بداخلها قوداً وملابس وغيرها من الأشياء وقد أبلغ التوتيجى المأمور الذى انتقل إلى النقطة فوجد المدعى — الكسارى — والمدعى عليه الثانى الذى حضر أثناء جرد محتويات الحقيبة ولا سأل العسكري محمد ورورى قرر أن الكسارى حضر للنقطة الساعة ٧ وثلاث صباحاً ومعه الحقيبة وقرر أنه عثر عليها على رف الدرجة الأولى بقطار ٢٣٧ وأراد تركها والانصراف فطلب منه الانتظار لحين جرد المحتويات وقطعها الكسارى فوجدا بها المظروف المحتوى على ١٥٥ ورقة مالية وحافطة بها ٥١٨٠ ج وباقى الأشياء وأثناء جردها حضر « ميخائيل رفقة » الساعة ٧ و٣٠ دقيقة صباحاً وقال إن الحقيبة له ووصف ما بداخلها وزاد بأن الكسارى أخبره أنه وجدها على الرف بدون صاحب بعد محطة سيدى جابر وأنهى أقواله بأنه لا يعرف أحداً منها وأن الكسارى رغب فى الانصراف بعد جرد محتويات الحقيبة لقيامه بقطار ٢٣٨ إلا أنه استبقاه على أن يخطرناظر الحقيبة لإثبات تملكه رسمياً ولما ذهب الكسارى لإبلاغه لعدم الرد عليه تليفونياً حضر على الأثر المدعى الأخير ضيف شحاته معاون أول المحطة وذكر له بأنه هو الذى عثر على الحقيبة وسلمها إلى على أنور حسن لتوصيلها للمكتب وطلب منه إثبات ذلك فطلب منه إبلاغ المأمور بما يريد أن يبلغ به من جديد فى واقعة العثور على الحقيبة إلا أنه انصرف ثم أحضره لافادة رقم ٣١ بيلغاه استلمها فى الساعة ٨ صباحاً وأشر عليها بذلك فلم يرق تصرفه هذا فى نظره وغضب منه وتوعدمه

١٦ دوسيه والذى تلى بالجلسة عملاً بالمادة ١١٦ مرافعات .

« وحيث إن مستندات المدعى ضمنت شهادة من محكمة المطارين عن إيداع المبلغ المتنازع بشأنه وخطاب صادر من وكيل إدارة البضائع إلى مفتش البضائع بالاحتكدرية تفيد باستحقاق الكسارى قيمة المائة عشرة وعيّل إلى المحرر ٢/٢٧٧/٩٨٦ المؤرخ ١٣/٩/١٩٣٦ وعمليات ١/١١/١٩٢٠ بتاريخ ١٨/٩/١٩٤١ سكرتارية ويأسف لعدم إمكان رد العشر للمطالب ثم خطاب ١٣/٩/١٩٣٦ إلى رئيس حركة أقسام القبارى من مساعد مأمور إدارة البضائع الذى يحيل على خطاب مؤرخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٢ وقرار المدير العام بضرورة تحصيل ١٠ ٪ من قيمة ما يوجد من التروكات تصرف لمن يثرون عليها تشجيعاً لهم وإزاء ذلك الفرار أصبحت الفقرة ٥ من البند ٤٦ من الملحق العام للألحمة العمومية سنة ٣٨ باطلة بالنسبة إلى ما يثر عليه موظفو المصلحة أثناء تأدية عملهم ويأمر إعطاء التمليمات اللازمة لجميع المختصين بتحصيل قيمة المائة عشرة لكل من يثر على شئ . أما ما يثر عليه رجال البوليس ورجال الحفر فانهم لا يستحقون ١٠ ٪ مما يثرون عليه أثناء قيامهم بالخدمة لما يفرض عليهم واجباتهم من ضرورة تقديمه للمصلحة ولا يلزم تحصيل ١٠ ٪ من المالك ولكنهم يستحقونها عند العثور عليها فى غير حالة قيامهم بالخدمة كسائر الأفراد . منشور الداخلية رقم ١٤ بتاريخ ٦/٧/١٩١٧ ثم كثير من اعداد الصحف التى كتبت عن الواقعة وأخيراً شهادة مسطرة من مصلحة السكة الحديد قسم الماوينين تاريخها ٢٠/١٠/١٩٥٨ ثابت فيها بأنه لم يكن بقطار أبو قير الذى وجدت به الحقيبة دواوين كما ورد بدفاع المدعى عليه الثالث .

بإبلاغ الأمور تواطؤه مع الكسارى وأنكر عليه ما قاله إنه اتصل به تليفونيا ولا مثل الكسارى أجاب بأنه عثر على الحقية بقطار ٢٣٧ بالدرجة الأولى فوق الشبك بعد قيام القطار من محطة سيدى جابر ووصف محتوياتها وكيف حضر صاحبها الذى تركها سهواً ونزل بمحطة سيدى جابر وأنكر ما قرره المدعى عليه الثالث ولا مثل صاحبها قرر أن الحقية له وتركها سهواً بقطار أبو قير الساعة ٧ صباحاً بمحطة سيدى جابر حيث نزل ليستقل قطار الهازل ٩٢٤ للقاهرة ثم تبه ذلك وركب سيارة أجرة الى محطة الحاضرة فوجد القطار قد غادرها الى الاسكندرية ثم ذهب الى محطة الاسكندرية ووجد الركاب ينادرون القطار ولما لم يجد الحقية بمكانها بالدرجة الأولى على الرف دخل مكتب الماوتين وتحدث مع نصيف شحاته وآخر كان معه وسألها عن الحقية فقالت له «روح على مكتب الضابط القضاء تجدها هناك» ولما ذهب الى المكتب وجد العسكري التوتىجى والكسارى قائمين يجرد محتوياتها بأبظهما أنها له ولا سأله العسكري وصف له محتوياتها عنا المبلغ الموجود بالحفظة فلم يذكر قيمته بالضبط لأن أصله ٦٠ ج وكان يقوم بالاتفاق منه وزاد أن مبلغ الـ ١١٥ ورقة مالية للمدعى عليه الأول موكله فى إدارة أملاكه وأما باقى محتوياتها والحقية فهي له ، وفى أثناء التحقيق أثبتت الأمور أنه ورد له الإفادة رقم ٢٢ بتاريخ اليوم مرسلة من معاون أول محطة الاسكندرية نصيف شحاته ومفادها أنه وزميه سالم مصطفى كانا بقطار أبو قير ولاحظا عند استئدادهما لغادرتهم بعد نزول جميع ركاب الدرجة الأولى بالاسكندرية أن أحد الركاب ترك شنطة زرقاء بسومة على الرف فتناولها هو من على الرف وسلمها للكسارى الذى لا يعلم عن الحقية شيئاً

— ليس لها كالعتاد للضابط القضائى لإجراء اللازم وبعد حوالى ١٠ دقائق حضر شخص يسأل عن الحقية فأرسله الى مكتب الضابط القضائى لاستلامها رسمياً كما أرسل الإفادة رقم ٣١ ثم علم بعد قليل أنه وجد بالحقية حوالى ١٥٠٠ ج واحتفظ لنفسه وزميه بالحق فى المكافأة وزاد أنهما كانا خالين من العمل وقت العثور عليها . كما أثبت المحقق أيضاً إشارة النيابة بنديه لإجراء التحقيق ولما مثل نصيف شحاته الساعة ٧ مساء نفس اليوم قدم للمحقق محضراً حرره فى الساعة ٣ و٥ دقائق مساء أثبت به أن الكسارى حضر له بمكتب الماوتين وبحضور بض زملائه وأمام الموقعين أيضاً على الحضر من الموظفين وطلب اليه أن يتنازل عن أنه السائر على الحقية ويتركه هو فى موقفه على أن يقسم الثلاثة — الكسارى ونصيف شحاته وسلم مصطفى قيمة المكافأة وأكد قوله بالخلف بالطلاق من زوجته ثلاثاً غير أنه أجابه أنه سيذكر الحقيقة كاملة ثم أضاف أنه كان موجوداً بمحطة القرائى واستقل القطار حتى وصل لرميف الاسكندرية وبعد نزول الركاب لاحظ الحقية على الرف فأغار عليها عنابياً زميه سالم مصطفى فالتفت اليه وقال إنها ليست له فأخذهما هو وقال إنه ذاهب لتسليمها وساراً معاً حتى قرب باب الخروج شاهد الكسارى ومعه زميله عطية إبراهيم نذاه وأعطاهما له ليس لها على الجدول للضابط القضائى ويذكره أنه أتى للماون وجدهما على رف الدرجة الأولى وأنه بمجرد وصوله إلى مكتبه سيرسل إشارة غير أنه أعرض فى بادى الأمر ثم أخفها وفى أثناء وجوده بالمكتب حضر شخص هو للمدعى عليه الثانى وسأله فى تلفظ عما إذا كان قد سلمه أحد الحقية من قطار أبو قير الذى وصل الساعة ٧ و١٥ صباحاً فسأله عما إذا كانت شنطة زرقاء وصغيرة فلما أجابه بالإيجاب قال له

الحقبة شيء ضائع ليس مكلفا هو بالمحافظة عليها وقد قدها صاحبها عقب انتهاء عقد النقل إلى محطة وسوله سيدي جابر وقد عثر هو عليها وسلمها بنفسه للقضاة القضاة ولا حاجة لزاعم الدعي عليه الثالث الذي فكر بسرعة بعد أن ترامت إليه أنباء البلغ الكبير الذي كان بالحقيقة وعلم بتخلقه عن القيام في القطار الآخر فادعى أنه هو الذي عثر على الحقبة دون وجه حق للأمانة والقرائن الجديدة التي ساقها بنير التفت إلى تهوده وهم مرؤسيه وهو رئيس المحطة وقتئذ ولوسع زعمه لحرر محضرا وأوجدها أو احتفظ بها وأما أقوال الدعي عليها فهي بدورها غير جديرة بالاعتبار لأن لوائح السكة الحديد حددت نطاق عمله وتطبيق الدكرتو أمر غير مختلف عليه في شأن الماسكر والخبراء حال القيام بعملهم أما في غير وقت العمل فشانهم هو شأن الأفراد العاديين وهو منهم في الحق في الكفافة وبهذا نطقت أوامر للسلطة وجرى القضاء المختلط وخلص من أقواله ومناقشاته في أسهاب إلى طلباته .

« وحيث إن الدعي — نصف شعباته صمم بدوره بمرافته الشفوية ومذكرته الختاميتين رقي ١٢ و ٩ دوسيه على الحكم له أمليا واحتياطيا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أنه هو الذي عثر على الحقبة وسلمها للكساري ليصلها إلى الضابط القضائي واتفق معه في البحث القانوني وخالفه في زعمه أنه هو الذي عثر عليها متخللا سندا لمثبتات بالتحقيقات وحضوره له مكتبه ليثبته عن الحقبة بالحلف بالطلاق ونمي على الدعي عليها تفسير الدكرتو الأمانة التي ساقها وخلص إلى طلباته .

« وحيث إن الدعي عليها الأولين طلبا بمرافتهما ومذكرتهما رقي ١٥ و ١٠ دوسيه رفض الدعويين لما انطوت عليه الخصومة من طلب

إنه وجدها وبعث بها مع الكساري لمكتب الضابط القضائي وأنه ذهب معه ليسلمها له رسمياً . واتصل تليفونيا بالقطعة ولا رد عليه « الوردية » قال له إنه أرسل القطعة مع الكساري وطلب إليه أن يسلمها لصاحبها رسمياً . ولما كلف أحد الكسارية بقطار ٢٣٨ من المحضة تليفونيا عن مختلف الكساري فتصرى الأمر فلم أنه حجز بالقطعة لوجود مبلغ كبير من المال بالحقيقة التي أرسلها معه فحضر بالقطعة حيث اتضح له حقيقة ذلك ولما كان هو العاثر على هذه الحقبة فاستدعى زميله سالم مصطفى وحرر المذكرة رقم ٢٢ بتفصيلات الموضوع ، وفي الساعة ٣٥ حضر له الكساري وخاطبه بما أثبتته بالحضر الذي أرسل منه صورة إلى الضابط القضائي ونمي على الكساري تنكره بالحقيقة وطبعه في الاستئثار بقيمة المكافأة ولا نوقش في سبب تأخيرها في إرسال إقامته أنه هو العاثر حتى الساعة ٨ صباحاً أجاب أنه حررها في الساعة ٧ و ١٨ وذهب بنفسه لتسليمها لانشغال الساعي وأنه سلم القطعة للكساري أمام زميله سالم مصطفى والكساري عطية إبراهيم وأخبر صاحبها عند حضوره بإرسالها كما حرر محضر الساعة ٣٥ بحضور الوقيين عليه عندما حلف له الكساري أن يتقاسموا المكافأة بينهما ولا أثبت الدعي عليه الثاني صفته بتقديم التوكيل عن الدعي عليه الأول تسليم الحقبة بموجوداتها عدا عشر قيمة المبالغ المالية إذ أمرت النيابة بإبداءه خزينة المحكمة نظراً للخلاف القائم بشأنها .

« وحيث إن الدعي أصر بمرافته الشفوية ومذكرته رقي ١١ و ٨ دوسيه على الحكم له وردد ماورد بالصحيفة ونافى دكرتو الأشياء المفقدة ومدى انطباقه على واقعة الدعوى على اعتبار أن

أوراق الدعوى ودفاع الطرفين إلى ضرور قسواجة
المسائل الآتية : مدى مسئولية أمين النقل —
السكة الحديدية — في قتل الركاب وأمتعتهم التي
يحملونها كما هو الشأن في الدعوى ؟ وهل ترك
الراكب سبوا منه شيء من متاعه بعد مفادرة
وسيلة النقل يصيب هذا المتاع شيئا ضاعا ؟ وما هو
طبيعة عمل الكسارى ؟ وما الحكم إذا ما عثر
عليه تابع أمين النقل سواء أكان الكسارى أو
معاون المحطة ؟ وهل يفيد أحدهما من ذكره
الأشياء الناقدة ؟ وأخيرا أى منهما أحق قيمة
المكافأة لو قدر له الافادة منه ؟

« وحيث عن مدى مسئولية أمين النقل
فإن من المقرر أن المسافر يرتبط بقدر قتل بينه
وبين مصلحة السكة الحديدية — وهذا القدر
رضائى . والتذكيرة ليست إلا وسيلة من صور
التزامه وهو عقد مازم الجانبين *synalagmatique*
يلتزم المسافر بموجبه بدفع الأجرة وتلتزم المصلحة
بنقل المسافر سالما من مكان القيام إلى مكان
الوصول هو وما منه من أمانة خفيفة مصرحا
بنقلها معه طبقا لطلبات المصلحة والتي لا تزيد على
٢٥ كيلوجرام طبقا للعادة ٢٧٩ من تعليماتها .
وإن التزام أمين النقل هو الزام بتحقيق غاية
وإم الزام يقع على عاتق أمين النقل هو التزامه
بالحفاظة على سلامة المسافر وهو ما يسمى
بضمان السلامة أو بكلمة السلامة *obligation de*
sécurité وعلى هذا فإت كل ضرر يصيبه
في أثناء السفر يعتبر إخلالا بهذا الالتزام ويترتب
عليه مسئولية أمين النقل وأن لأمين النقل أن
يدعى عن نفسه المسئولية بأن يثبت أن عدم تنفيذ
الالتزام بضمان السلامة يرجع إلى سبب أجنبي لا يد
له فيه وهذا السبب الأجنبي إما أن يكون خطأ أو
فعل الغير وإما أن يكون خطأ أو فعل للمسافر

قانونى وطابع خلقى تميزان عنهما عبارات دارجة
بعضها « ضامن الشيء ممنوع من الترضى إليه »
« وحارس الشيء مهما بلغت قيمته ثوابه في أجره
قطر مهما قل شأنه » « ولا مكافأة أو شكر على
واجب » ثم عرضا لواقعة الدعوى ومزاعم اللعين
وحكم القانون وكيف أن الدكر يتو فرض المكافأة
وهو الذى يؤتم العاثر لو التوى به القصد وكيف
أن عقد النقل — والمدعين تابعين لأمين النقل
يعمل دون استحقاق أحدهما لشيء مما يدعيانه بل
ويفرض عليهم جميعا بذل المجهود في سبيل إصال
الراكب وأمتته في أمن وسلام فإن بدر منهم
تخصير لزمهم التمييز ولم يفتحا مناقشة واقعة
دعوى الحكم المختلط وكيف أنها تختلف عن
واقعة الدعوى المروضة فضلا عن الانحراف في
الترجمة بعض الشيء وعلى أى جدل وهو فداصل
بأعيانه تواتر جردها وذلك بعد أن أسرع إلى
مكانها وهو يعلم فلم تكن الحقيية إذن شيئا
ضامنا وانتهى بد اسباب أيضا إلى الحكم لها .
« وحيث إن المدعى عليهما الآخرين طلبا
إخراجهما من الدعوى بلامصارف إذ لا شأن
لهما بهذه الخصومة .

« وحيث إن المحكمة تبادر ابتداء إلى
الإشارة إلى جهود الصحافة التي حملت لواءه في
خصوص الحادث قد نشطت نشاطا ملحوظا
وكتبت عنه في أفاضة وناقشت بعض أطرافه ودلفت
إلى بعض أهل الرأى سبابة في استطلاع الحقيقة
القانونية وعينت بتسجيل موجة الأمانات التي
ظهرت بالقاهرة حتى أن الخصوم أغسم أنوا
لمجهودها فاجزأ المدعى بقسمة أعداد من الصحف
والمدعى عليه الثالث ثلاثة إما المدعى عليهما الأولين
فاكتسبا بنسخة واحدة .

« وحيث إن المحكمة تنتهى من استقراء

فلا يبقى محل لاقاء الإلزام بضمان السلامة على
عائق التاقل « نفس فرنسي في ١٩١٨/٦/٢٥
مشار إليه في اسكارورو وجيبيار ققرة ١٠٤٥ »
« وحيث إنه تقريرا على ما تقدم وثابت من
نفس أقوال للدعي عليه الثاني أنه كان مسافرا من
أبو قير حيث تقيم عائلته مؤقتا إلى محطة سبدي
جابر حيث غادر القطار ونسي سموا منه الحقيبة
به فيكون إلزام ضمان السلامة له وما يحمله من
أمانة بالتبعية والنسب عليها الإلزام أيضا فدانته
وإذن فلذا أخطأ هو بإحالة وتركها عرضة للسرقة
فضلا عن انتهاء عقد النقل من جهة أخرى يبالغ
الناية فلا محل بمدته لتتحدث عن مسئولية أمين
النقل وتبين إطراح أقوال للدعي عليها الأولين
في هذا الخصوص .

« وحيث وقد تخلى صاحب الحقيبة عن حيازتها
بغير إرادته واقتطاع صلتها بها فهل هي مال
ضائع ؟

« وحيث إنه يقصد بالشيء الضائع المال
للمالك الذي ضاع من صاحبه أي انقطعت حيازته
له دون أن يكون قد قصد التخلي عنه ودون أن
يدخل في حيازة أحد معين . والأشياء الضائعة
تتميز عن الأموال الباحة بأن هذه ليست في حيازة
أحد وعن الأموال للتركة بأن صاحب هذه قد
تخل عنها أي تنازل عن ملكيته لما فاقضى بتنازله
هذا الحق وأصبحت لأمالك لها . والشيء التائه
chose égarée هو الشيء الذي مازال صاحبه
محوزة وإن كان مجهول مكانه فلذا وضع شخص
ساعته في مكان ما من منزله ثم نسي هذا المكان
فلا يصح أن يقال إنها قد ضاعت لأنها — وإن
كان مكانها مجهولا . مازالت في حيازته لحيازته
للزك وما فيه إما إذا نسيها عند صديق فتعتبر مالا
ضائعا لأن حيازته عليها قد انقطعت ولا يصح أن

نفسه ، ولما القوة القاهرة والحادث الفجائي .
(المقود التجارية للدكتور عبد الحى حجازي
ص ٢٤٩ وما بعدها والدكتور أكرم أمين
الحلوي بند ٢٥٩ وما بعده . والوسيط للدكتور
السنهوري الجزء الأول بند ٥١٣ وهامش ص
٧٥٦ وما به من مراجع والأستاذ حسين عامر
في المسئولية بند ٣١٩ وشرح القانون التجارى
للدكتور محمد صالح بند ٣٣٠ ص ٣٦١) ويعل
الرأى في مصر إلى القول بأن الإلزام لا يبدأ إلا
من وقت اتصال الركاب بأداة النقل كالمساحة
متبعض الصعود أو وضع قدمه على سلم العربة .
وينتهى هذا الإلزام بانتهاء اتصال جسم المسافر
بالآلة للتمسك للنقل (حسن شليق ققرة ١٩٥
وعبد الحى حجازي للرجع السابق ص ٢٦٤ —
٢٦٦) .

« وحيث إن للقرر أيضا أنه إذا كان متجهدا
النقل مازال ينقل للمسافرين وتوصيلهم إلى الجهة
التي يقصدونها سالمين إلا أنه لا يعتبر مسئولاً عن
جميع ما يحصل أثناء الطريق . بل يجب إخلاؤه
من كل مسئولية في حالة خطأ للصاب وبوجه
التخصيص إذا كان أحد ركاب الترام مقعدا ويسير
بمكازم ويجلس بداخل العربة بل ظل واقفا ولم
يتخذ لنفسه كل الاحتياطات اللازمة لمقاومة
صدمات النقل التي لا مفر منها « محكمة استئناف
جربول في ١٩١٤/١٠/٢٤ الحاماة — ١١ —
ص ٥٦١ رقم ٢٩٤ » كما أنه من للقرر أيضا أنه
إذا ظل المسافر في مكانه إلى ما بعد محطة الوصول
أو تخلف عن النزول لثومته ثم أصيب أثناء إدخال
العربة إلى حظيرتها بعد نزول جميع الركاب فإنه
لا يستحق ضمان السلامة لأن تنفيذ عملية النقل
وما تقتضيه من تواجب ضرورية يكون قد انتهى

ولكن هذا الالتقاط يحمل للقطع واجباً قانونياً يلزمه أدائه في ظرف ثلاثة أيام في اللدن وثمانية أيام في القرى فإن قصر في هذا الواجب عد أنما بتهمة المخالفة أو الجنحة المقررة لهذه الحالة وهي السرقة .

« وحيث عن مدى تطبيق دكرتو الأشياء النافذة على متروكات الركاب بالقطارات وعطلات السكك الحديدية فإن للسلطة قد درجت منذ بحر صدوره على الأخذ بأحكامه تشجيعاً لعمالها بمنح المأثرون عليها الحق القانوني من قيمة تمثها بشرط أن لا يكون هذا للاستخدام جندي منوط بالحراسة أو خفيهمته كذلك حتى هؤلاء في غير أوقات الخدمة شأنهم شأن الأفراد العاديين وباقي الموظفين إذا ما عثروا على شيء ضائع أصابوا للكفاة وروى في نصوص لوائح السكة الحديد وتعليقاتها مدى ذلك وبياناً لسياسة التقدير ووسيلة التحصيل وغير ذلك من الضوابط والافتقالات والأوامر والتعليقات الصادرة من أولى الشأن فيها «يراجع في ذلك المادة ٧ الفقرة التاسعة والمادة ٢٩٨ وكذلك أوامر المدير العامسة ٣٢ و ٣٦ و ٤١ حسباً ورد بالمستندات التي ألع إليها صدر هذا الحكم وإذن لا مبرر للنزاع في هذا الخصوص » .

« وحيث إن مهمة الكساروى وواجباته قد تكفلت اللوائح أيضاً بالنص عليها فلا تقوم مهمته بأى وجه على مراقبة وحراسة أمتة الركاب وبضائعهم إلا ما سلم له أو شحن وكانت يدو عليها أمانة بحكم نظام للسلطة أما ما كان مع صاحبه وبهايزته طبقاً للمادة ٢٧٦ ص ١٧٦ من تعليمات المراقبة في حدود الـ ٢٥ كيلو جرام فلا شأن بها وواجباته محصورة في أمور عديدة منها ما يجب عليه قبل قيام القطار كضوره للمحطة قبل المصادم المحدث لقيام القطار بساعة وأن يطلع على الإعلانات ليرى إذا ما كان بها

يقال إنه بمجرد تركها لدى الصديق قد دخلت في حيازته لأنها لم تسلم إليه تسليماً ناقلاً للحيازة وإنما تركت تركاً مادياً لديه فإذا عثر عليها الصديق وتملكها يعتبر فعله سرقة « قضى فرنسى ٥ يونيو سنة ١٩١٧ B-Bouvet ٤٣ جارسون ٤٦٢ - ٤٦٤ .

أما الأشياء الضائعة فهي أموال ذات قيمة عادة تدل قيمتها على أن صاحبها لم يقصد التخلي عنها وعلى أنه إنما قد حيازتها بشير إرادته وتبقى المحكمة من ذلك كله أن الحقبة ليست شيئاً مباحاً ولا متروكاً ولا تأتياً وإنما هي مال ضائع وتبعا لهذا نلتفت عن ادعاء المدعى عليها أنها ليست كذلك .

« وحيث إن المشرع أصدر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ القانون الخاص بالأشياء النافذة والمعروف بدكرتوى سنة ١٨٩٨ وقد نصت المادة الأولى منه « بأن كل من يثر على شيء أو حيوان ضائع ولم يتيسر له رده إلى صاحبه في الحال يجب عليه أن يسلمه أو أن يبلغ عنه إلى أقرب محطة في اللدنية أو إلى السلطة في القرية . وبجواب إجراء التسليم أو التبليغ في ظرف ثلاثة أيام في اللدن وثمانية أيام في القرية ومن لم يفعل ذلك يباحق بدفع غرامة يجوز إبلاغها إلى ١٠٠ قرشاً وبضيايع حقه في المكافأة للتصوص عنها في المادة الثالثة (الحق في الحصول على عشر قيمة الشيء للثور عليه) فإذا كان حبس الشيء أو الحيوان مصحوباً بنية امتلاكه بطريق النض تضام الدعوى الجنائية المقررة لتل هذه الحالة ولا يبق هناك وجه للمحاكمة على المخالفة » .

« وحيث إن المستفاد من نصوص الدكرتوى المذكور أن من وجد شيئاً ضائعاً ولا يحوز له أن يملكه بوضع اليد « أحمد بك أمين ص ٦٣٢ » وأن مجرد الالتقاط للشيء لا عقاب عليه

بدفع عشر لآل الضائع فن هو إذن أحق به من
للدعين ؟

« وحيث إن الخلاف قائم بين الكسارى
على أنور عباس ومماون أول محطة الاسكندرية
والذى كان يقوم بعمل الناظر يوم الحادث نصف
شعاعه في أن كلا منهما يدعى أنه هو صاحب الحق
في المكافأة ولا خلاف بينهما في أن الحقيقة وجدت
بقطار أبو قير رقم ٢٣٧ وأن الكسارى كان
يسجل به بالدرجة الأولى وإن الحقيقة وجدت على
الشبك بعد مفادرة القطار محطة سيدى جابر
وبدون صاحب وأن القطار وصل محطة الاسكندرية
الساعة ٧ر١٥ صباحاً وأن الكسارى تخلف عن
القطار رقم ٢٣٨ وخطب زميله من محطة الحضرة
مماون أول المحطة نصف شعاعه عن هذا التخلف
بمنطق الأخير ولكن على أنور عباس يقول إنه
هو الذى عثر عليها وسجلها بمكتب الضابط القضائى
وخاله نصف شعاعه في أنه هو الذى سجلها له
بعد أن التقطها ليوصلها إلى المكتب .

« وحيث إن الثابت من التحقيقات الإدارية
للضومة وظروف الدعوى وملابساتها أن
المسكى الوردية قرر أن الكسارى سلم الحقيقة
الساعة ٧ر٢٠ وأنه تركها وحاول الانصراف ولم
يذكر له أنها مرسلة من آخر ولو صرح ذلك لما
كان أسهل عليه ذلك حتى يستطيع اللحاق بالقطار
الآخر كما أن صاحب الحقيقة عند ما تحدث مع
نصف شعاعه وهو في حالة هلع ظاهر وتلف لم
يذكر عند سؤاله ما قاله نصف شعاعه في مساء
يوم التحقيق أنه جاذبه الحديث عن لون الحقيقة
وحجمها وأنه أبلغه بالتقاطها وأرسلها إلى الضابط
القضائى بل قال للدعى عليه اتانى إنه رد عليه
« روح عند الضابط القضائى تجدها » . وهذه
عبارة عامة مبهمه يذكرها عادة من عرف أن بين

ما يستدعى التفاته المخصوص وأن يكون مه إذا
كسارى ركاب ماعوضا وتومتاح عربات ويكون
بسنسته إشارة حمراء ، وإشارة خضراء وعددمن
الكبسول لا يقل عن ١٢ وفانوس إشارة ... الخ
للواد ١٧٧ و١٧٨ و١٧٩ من اللائحة العمومية لسنة
١٩٠٨ . وبعد قيام القطار عليه واجبات هى أن
يكون على تمام الالتفات وينزل منتهى جهده في تنبيه
السواق إذا رأى ما يخشى منه الخطر (م ١٩٦)
وعليه أن يفحص التذاكر والتصاريع التى يحملها
كل مسافر ليتأكد من أنها قانونية وأن يطلق على
ما يفيد تمتع الركاب بالامتياز المقتضى وأن يتحقق في
خص التصاريح وتذكر الاشتراك وخصية المسافر
وختمها ويجب عليه قرض التذاكر قرصا ظاهرا
يعترض منه لهذه الغاية وفيه الفكرة المصدية لكل
كسارى يعرف بها وعليه إخطار المفتش إن وجد
بالقطار عن وجود تذكرة أو تصريح أو تذكرة غير
قانونية أو مسافر بدرجة أعلى من درجته أو جاوز
المحطة أو غير تذكرة ، وتحصيل الأجرة والفرامة
وإذا لم يوجد مفتش وانتفع المسافر عن أن يدفع
للطوب ملاءة قسيمة المخالفات . للواد ١٨٤ و ١٨٥
و ١٨٦ و ١٨٧ من تعليمات قلم للرافعة
لسنة ١٩١٧ .

« وحيث إنه بين من ذلك كله أن الكسارى
ليست مهمته حراسة أمتة الركاب التى يحملونها
معهم في حدود للسومح به قانوناً وعمله منوط في
أمور مينة حددتها لوائح السكك الحديدية
وتعليماتها وتبعاً لهذا فإذا ما عثر على شيء ضائع
بالقطار أصاب منه المشرط طبقاً لتدكرتو الأشياء
الفائقة ومن ثم فمحاولة للدعى عليهما الأولين في
هذا الصدد لا تحمل طابع الجدل وتعين إحكامها .

« وحيث وقد فرغت المحكمة من تصفية
منازعات للدعى عليهما وإن مما تقدم أنها مأثرمان

ويشكل فيه ما ادّعى هو أنه خشي وهو بملازمة
للكي أن يقال من صاحبها إنه سارقاً علماً بأنه
معلوم للجميع أولاً وغرض صاحبها الثور عليها
ثانياً فلو صادقه لاستلمها فوراً شاكراً ما دامت
محتوياتها كاملة بل إن صفت كماله أول تضي عليه
ما يبعد عنه أي شبهة وهو الأحق بحملها من أي
شخص آخر لو صح ما زعمه ولا يغير من هذه
الحقيقة أنه لم يلقطها ولم يسلمها للكساري ما جاء
بمضمر الساعة ٣ و٥ دقائق أو بإقرار عسكري
الباب للرفق ضمن مستنداته أيضاً لأن ما تقدم من
قرائن وأدلة قاطع للدلالة على صحة قول الكساري
كما لا ترتفع معه المحكمة إلى هذا الحضر أو الإفراد
من زملاء ومرؤسين لزميل أو رئيس .

« وحيث إن المحكمة تخلص من ذلك كله إلى
أن الكساري « طي أنور حسن عباس » هو
الذي القط الحقيقة دون غيره من طي اللبك بالقطر
رقم ٢٣٧ في يوم الحوادث وزمانه وسلمها بنفسه
لمكتب الضابط القضائي في الحال وتبعاً لهذا ليست
المحكمة ملزمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق كما طلب
احتياطياً نصف شحاته من توافت لديها من
الناصر ما يكفي لتكوين عقيدتها في الفصل فيها
« مجموعة القواعد القانونية لمحنة النفس جزء ١
مدني ص ٤٥ بند ١٨٤ و ١٨٨ » .

« وحيث إنه يتضح مما سلف بيانه أن دعوى
طي أنور حسن عباس تقوم على أساس قوسه على الحكم
له بأحقته في المكافأة وصرقها وأما دعوى نصف
شحاته فلا تقوم على أساس سليم وعين إذن رفضها .
« وحيث إن للزم بالمصاريف ومقابل أصاب
الطامة من خسر الدعوى بملازمين ٣٥٦ و ٣٥٧
مرافعات وأما طلب المفاذ فلا سند له من القانون » .
(القضية رقم ١٣٢٥ سنة ١٩٥٨ مكي
اسكنونية وكسة وضوية السادة الأساتذة حسن صيام
وكيل المحكمة ومحمد صالح أبو ديس ومحمد عبد الحميد
السود الثانيين) .

يقدر شيئاً قد يكون لدى الضابط القضائي إن
وجدتها أحد ومع هذا فإن نصف شحاته لم يتحرك
إلا بعد قيام القطر الآخر وتحلف الكساري
وإبلاغ زميله بدليل أنه ذهب أولاً بقوله إلى
مكتب الضابط القضائي ولما رفض العسكري قبول
بلاغ جديد منه ورأى الحقيقة عاد وأرسل إشارة
تحمل ساعة تحررها الساعة ١٨ و٧ فأشرف عليها
الوردية بساعة ووصولها في الساعة ٨ مما أغضب
الساكنين وحجته في ذلك واهية إذ يقول إن
الساكنين كان مشغولاً وما أ كثر المتضخمين
بالحطة بل وما أقرب مكتب الضابط القضائي منه
وكان يستطيع الذهاب بنفسه أولاً مادام لم ير
وهو ناظر الحطة ومن مأموري الضبطية القضائية
ويمكنه التبليغ رسمياً بل وفتح الحقيقة وجرى
محتوياتها طبقاً للتعليمات وتفضل من هذا للإفادة
للمرسة منه بمجهة من أنه العاشر عليها إذ يقول :
« شنته زرقة » وجدت على رف الدرجة الأولى
بقطر ٢٣٧ وأرسلت إليكم مع السيد / على
أنور حسن عباس كساريه برجاء درجها
ولإجراء اللازم » . فلم يقل إنه هو الذي
وجدتها أو أنه هو الذي أرسلها وهو لا يجهل
التعليمات كما أنه ليس بجاهل لأصول اللقمة وتحريراتها
كما حرم أن ينسب ذلك لنفسه بعد ذلك في تأكيد
وعزم حتى أنه يمرر الحضر في الساعة ٣ ودقائق
ويشهد عليه زملائه ومرؤسين في عبارات واضحة
مفهومة ليس فيها غموض أو إيهام كما يستشف من
إفادته سالفة الذكر يدين للماون لواقعه يشكل
فيه أن الكساري قد اعترض ابتداء لتضييق الوقت
وأخذت للسألة بينهما نقاشاً ثم اقتص على حد قوله
وهذا يحتاج إلى وقت قصير وطول تماً للحديث
وملاحظته للكساري ليأخذها منه مما لا يتفق مما
قطع به الجندي توثيقاً بمكتب الضابط القضائي
أن الكساري وصل بها الساعة ٧ و ٢٠ دقيقة

الدعوى بها تستلزمه من تحقيق ومرافعة .

٣ — لا يشترط في الورقة العرفية أن تخضع لشكل من الأشكال كالأوراق الرسمية فيصح أن يحررها المدين فيها أو الدائن أو أحد الشهود أو شخص لا من هؤلاء ولا من هؤلاء ، وبأية لغة ، والذي يشترط فقط في كل ذلك أن تكون الورقة العرفية قد وقعها الملزم بما فيها .

٤ — تقدير مدى دلالة القرائن لا يكون له عمل إلا بعد الفراغ من التحقيق ، وعند الفصل في صحة الورقة على أساس جميع الأدلة . ما استجد منها نتيجة التحقيق ، وما كان مقدما منها من قبل وما تستخلصه المحكمة نفسها من وقائع الدعوى وتراه مؤدياً لتكون عقيدتها .

٥ — عبء إثبات تسليم الورقة الموقعة على يابض وخيانة من تسليمها يقع على حائق من وضع توقيعه على يابض .

(القضية رقم ٤٧٠ سنة ١٩٥٧ ملى مدنى وقاضية وعسوية السادة الأساندة محمد شوقى الجرزوى ورسمى جناو عبد الرحمن خبطة القضاة) .

١٨٧

محكمة الجيزة الابتدائية

٢٠ مارس سنة ١٩٥٨

أدلة التزوير . التفتابه بينها وبين أسباب المعارضة في أمر الأداء . ليس مناه قيام طنتين بالتزوير . مرحلة أدلة التزوير . دور القاضى فيها . اختلاعه عن دوره في الفصل في الأدلة . ورقة عرفية . شكلها ، شروط صحتها . القرائن ، تقديرها . موضع . التوقيع على يابض . عبء إثباته .

المبادئ القانونية

١ — إن مجرد التفتابه القائم في أدلة التزوير مع أسباب المعارضة في أمر الأداء ليس مؤداه قيام ادعائين بالتزوير طالما أنه ليس هناك إلا تقرير واحد في قلم الكتاب بالظن بالتزوير . ومن ثم لا يقبل الدفع بعدم قبول اللاحق منهما .

٢ — من المقرر أن دور القاضى في مرحلة أدلة التزوير يقتلف عن دوره في الفصل في موضوع التزوير ، إذ هو في مرحلة إعلان الأدلة يكون بمثابة رقيب يمنع الوقائع الجيدة التصديق أو غير المتعلقة بالموضوع أو غير المقبولة قانوناً أن تدخل في نطاق القضية فتوسعة من غير مقتضى وتسطل الفصل في

قضاء المال

وبذلك فإن العمال الذين عينوا بعد صدور الأمر ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ ، وقد عينوا بعد صدوره وبعد أن تقيت المؤسسات الخاضعة لتطبيقه أنها ملزمة قانوناً بإعانة غلاء المعيشة ومعرضة للعقوبة إذا لم تهم بأدائها لعمالها ، لا يمكن أن يقال بشأنها إنها راعت حالة غلاء المعيشة عند تحديد الأجر بل الذي يقال في شأنها إنها راعت تطبيق نسب إعانة العمال الملزمة طبقاً للأوامر وبذلك لا تنطبق المادة الثالثة من الأمر ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ إلا على العمال الذين عينوا في الفترة من ١٩٤٢/٦/٣٠ حتى ١٩٥٢/١٢/٩ أى حتى صدور الأمر ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ . تأسيساً على ما تقدم لا تنطبق حكم المادة الثالثة من الأمر العسكري ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ على المدعين الذين عينوا جميعاً بعد سنة ١٩٥٠ .

٢ - القول بأن العمال الذين عينوا بعد صدور الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ أى بعد ١٥٩٠/٣/١ تعتبر أجورهم شاملة لإعانة الغلاء حسب هذا الأمر فإن الأجور وتحددتها يتم بإرادة طرفي العقد وليس هناك إلزام قانوني على رب العمل بإعطاء العامل أجراً معيناً إلا ما نصت عليه المادة ٣ من الأمر العسكري ٩٩ لسنة ١٩٥٠ من أنه لا يجوز أن يقل الأجر للبالغ من العمر ثمانية عشر سنة عن إثني عشر قرشاً ونصف

١٨٨

محكمة شئون العمال الجزئية بالقاهرة

١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٩

١ - عمال . إعانة غلاء المعيشة . أمر عسكري ١٩٤٢/٣٥٨ . المادة الثالثة منه . عدم انطباقها لإعلى العمال المينين من ١٩٤٢/٦/٣٠ - ١٩٤٢/١٢/٩ .
٢ - عين العامل بعد صدور الأمر العسكري ١٩٥٠/٩٩ أجراً مفترض فيه أن يتضمن إعانة الغلاء .
يقبل الدليل المكس .

المبادئ القانونية

١ - إن الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ الصادر في ١٩٤٢/١٢/٩ وهو أول الأوامر التي نظمت إعانة غلاء المعيشة قد نص في المادة الثالثة منه على أنه : « يمنح العمال الذين عينوا بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١ إعانة غلاء المعيشة على أساس نصف الفئات المقررة بهذا الأمر إذا تبين أنه قد روعي في تحديد أجورهم حالة غلاء المعيشة على ألا يقل ما يمنحونه من أجر وإعانة عما يمنح لمتألم في نفس العمل ، والمفهوم من نص عبارة المادة وقد قالت « الذين عينوا » بصيغة الماضي أنها وضعت لمعالجة حالة عمال عينوا بعد دخول إيطاليا الحرب وارتفاع أسعار المعيشة تبعاً لذلك وإدخال المؤسسات ذلك في تقدير الأجور وبذلك رأى الشارع ألا يمنحوا علاوة غلاء معيشة بالنسبة التي تعطى للعمال الذين عينوا قبل هذا التاريخ ولم يكن قد روعي في تقدير أجورهم ارتفاع أسعار المعيشة

في اليوم أو ثلثمائة وإثنى عشر قرشاً ونصف في الشهر فإذا نقصت السن عن ثمانية عشرة سنة جاز أن ينقص أجره بنسبة نصف قرش في اليوم أو ١٢٥ ملياً في الشهر عن كل سنة بحيث لا يقل بأى حال من الأحوال عن عشرة قروش في اليوم أو ٢٥٠ قرش في الشهر وما نصت عليه المادة ٥٣ من قانون عقد العمل الموحد المتعاقبة للادة ١٥ من قانون عقد العمل الفردى من ضرورة مساواة عمال المقاول من الباطن لعمال رب العمل الأصلي في جميع الحقوق وأنه تأسيساً على ما تقدم فإذا اتفق العامل ورب العمل على أجر بعد تاريخ سريان الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وكان هذا الأجر لا يقل عن الأجر القانونى على النحو

سابق الذكر فإن هذا الأجر يعتبر متضمناً لملاوة الغلاء لأن رب العمل وهو حر في تقدير الأجر يفترض فيه أنه اتفق على أجر يتضمن إعانة الغلاء التى ألزم بأدائها إلا أن هذا الافتراض المبنى على تفسير إرادة المتعاقدين لا يقوم إذا استبان من شروط العقد أو من أى دليل آخر أن الطرفين قد حددا الأجر الأساسى للعامل فإنه في هذه الحالة لا يمكن أن يقال إن الأجر المتفق عليه هو الأجر الأساسى مضافاً إليه علاوة الغلاء طبقاً للقانون لأنه لا محل لافتراض إرادة المتعاقدين إذا كانت الإرادة قد ظهرت بشكل لا محل منه للقول بإرادة مقترحة .

(القضية رقم ١٦٤٨ سنة ١٩٥٨ برئاسة السيد الأستاذ محمود حنفى فرج القاضي) .

قضاء المحاكم الجزئية

قضاء الجنب

١٨٩

محكمة الحرب الأحر

٣٠ مارس سنة ١٩٥٩

- ١ - دعوى عمومية . تحقيق تولته النيابة . قرارها
بـ بالخط . حجته . لا يجوز تحريك الدعوى من النيابة
أو المدعى المدعى بعد ذلك .
ب - ولاية المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .
مناطه . قبول الدعوى الجنائية . الدعوى العمومية غير مقبولة .
لا اختصاص ولائى للمحكمة الجنائية .

المبادئ القانونية

- ١ - إذا تبين من الاطلاع على الشكوى
الإدارية أن الوقائع المستندة إلى المتهم كانت
موضع تحقيق النيابة العامة ثم قيدت الشكوى
إدارى وذلك بعد أن سمعت أقوال المدعية بالحق
المدنى والمتهم وشهود الطرفين ، فإن النيابة
إذا وصفت أمرها هذا بأنه قرار حفظ إلا أنه
في حقيقته أمر منها بعدم وجود وجه لإقامة
الدعوى أو أيا كان سببه - وذلك لأنه صدر منها
بصفته سلطة تحقيق ، فيمنع العود إلى رفع

الدعوى الجنائية على المتهم سواء من قبل النيابة
أو بطريق الادعاء المدنى لأن الأمر الصادر
منها في هذه الحال يكون قد كسب حجته
الخاصة ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول
الدعوى الجنائية في محله متيناً قبله (راجع
نقض جنائى السنة السابعة بمجموعة الأحكام
التي تصدرها محكمة النقض ص ٥٣٥ قاعدة
١٥٦) .

٢ - ولاية المحكمة الجنائية بنظر
الدعوى المدنية مناطها أن تكون الدعوى
الجنائية مقبولة وقائمة أمامها ولما كانت
الدعوى الجنائية الراهنة غير مقبولة لماسلفاً
من أسباب فتكون المحكمة غير مختصة ولائياً
بنظر الدعوى المدنية ومن ثم يتعين الحكم
بعدم اختصاصها لتعلق الاختصاص بالنظام
العالم .

(قضية النيابة العمومية رقم ٤٧٤٧ سنة ١٩٥٨
رئاسة السيد الأستاذ محمد لاهدى القاضي وبحضور السيد
الأستاذ محمد خطاب وكيل النيابة) .

قضاة المحاكم الشرعية

القضاء المدني

العين المؤجرة من ضرائب جديدة حكومية كانت أو بلدية، وأنه إعمالاً لهذا البند نه المدعون المدعى عليه إلى ضرورة الوفاء بهذه الضريبة البالغ قدرها ٢٥ ٪ من مجمل القيمة الإيجارية أن صدر القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ وذلك بموجب خطاب موصى عليه بلم الوصول محرر في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٦ إلا أن المدعى عليه امتنع رغم ذلك عن الوفاء بالمتحقق عليه من هذه الضريبة منذ ١٩٥٦/٧/١ حتى آخر أغسطس سنة ١٩٥٨ والبالغ قدره ١٨ ج و ٥٦٠ م الطوب لإصدار الأمر بها، وأنه إزاء فشل المطالبة الودية لم يكن مناص من اتخاذ إجراءات الأداء بهذه البرضة. وقدم المدعون أبحاثاً لطلبهم حافظة مستندات اشتملت على عقد إيجار محرر في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ من المدعى الأول عن نفسه ووصفته وكلاء عن إخوته باقي المدعين ومن المدعى عليه قيد استخبار الأخير من الأول الشقة رقم ٣١ من العمارة الكاتنة على ناصية شارع أمين الراضي وهارون بالحق لمدة سنة تبدأ من أول فبراير سنة ١٩٥٦ لقاء أجرة شهرية قدرها تسعة وعشرون جنياً وتضمنت الفقرة الثامنة عشرة من البند السادس من هذا العقد أنه «على المستأجر أن يدفع ثمن ما يستهلك من النور وكذا الضرائب الجديدة الحكومية أو البلدية» كما جاء بالبند السابع عشر والأخير أن طرفي العقد يقبلان اختصاص محكمة القاهرة الفصل في كل نزاع فيها وقد أصدر السيد القاضي أمره برفض الطلب وحدد لنظر الدعوى جلسة ١٩٥٨/٩/٣٠ تقام

١٩٠

محكمة عابدين

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٨

خيرية البلاع. المتشول منها المتأجر بالنسبة للبيان المعلقة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ والمالك بالنسبة للبيان المعلقة بعد ذلك.

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت أن المتي قد أقيم بعد أول يناير سنة ١٩٤٤ فإنه إعمالاً لنص الفقرة الثامنة من المادة الثانية من القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ يكون مالكة هو - لا المستأجر - هو المأجر بضرية الدفع.

المحكمة

«حيث إن واقعة هذه الدعوى تتصل في أن المدعين تقدموا إلى السيد قاضي هذه المحكمة بضرية طلبوا فيها صدور الأمر بإلزام المدعى عليه بأن يؤدي لهم مبلغ ١٨ ج و ٥٦٠ م والمصاريف ومقابل أجاب المعلقة وخمسون الأمر بتنفيذ السجل وبدون كفالة. وقال في شرح طلبهم إنه بموجب عقد محرر بتاريخ ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ أجر المدعون للمدعى عليه الشقة رقم ٣١ من العمارة الملوكة لهم الكاتنة على ناصية شارع أمين الراضي وهارون بالحق (قسم ثاني البيرة) لمدة سنة اعتباراً من ١٩٥٦/٢/١ لقاء أجرة شهرية قدرها تسعة وعشرون جنياً، وأن الفقرة الثامنة عشرة من البند السادس من هذا العقد قد نصت على إلزام المدعى عليه بأن يتحمل كل ما يفرض على

أحمد حشمت أبو مقيت ص ١٦٣ .

« وحيث إنه بتطبيق ما تقدم على واقعة هذه الدعوى نجد للدعين قد سلوا في مذكرة محامهم بأن عمارتهم التي يقطن للدعى عليه بإحدى شققها قد شيدت عام ١٩٥٥ ، وبهذه الكتابة وإعمالاً لنص الفقرة الثامنة من المادة الثانية من القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ والتي تجرى على أنه « بالنسبة للقارات البنية قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ والحاضنة لأحكام القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ تقع عبء ضريبة البطاق على المستأجر أو الشاغل للسكن وعلى أنه فيما عدا ذلك تقع عبء الضريبة على الممول الأصلي ، ورأى الشرع في تحميل مستأجرى القارات المبينة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ بهذه الضريبة هو دون شك أن هؤلاء المستأجرين قد ضمنوا مساكنهم لقاء أجور متقولة أو زهيدة بحيث يبنى تحقيقاً للتوازن الاقتصادي بين طرفي العقد أن يتحملوا هم دون المالك هذا العبء .

« وحيث إنه إذا ما تقدم يكون للدعون م للزمين الأصليين لغرضية الدفع .

« وحيث إنه متى كان الأمر كذلك فإنه لا يكون جائزاً لهم كأصل لامتدح عنه التخلف من هذه الضريبة وإلقاء عبئها على المستأجر ، ولا مجديهم في هذا الخصوص التحدى بنص المادة رقم ٥٦٧ مدني التي بعد أن نصت في فقرتها الثالثة على تحميل المؤجر التكاليف المستحقة على العين المؤجرة (ومنها ما يربط عليها من الضرائب الطبيعية الحال) جاءت في فقرتها الرابعة والأخيرة تنص على استثناء الحالات التي يجري فيها الاتفاق بغير ذلك من الحكم المتقدم — لا يجدي المدعين التحدى بنص هذه الفقرة الأخيرة التي

للدعون بإعلان المدعى عليه بطلبهم السابقة لهذه الجلسة .

« وحيث إنه بتطبيق المرافعة صمم المحاضر عن المدعين على الطلبات الواردة بمرضة الأداء ومحيطة اقتراح الدعوى .

« وحيث إن وكيل المدعى عليه طلب رفض الدعوى تأسيساً على أن القانون رقم ٢٧٧ سنة ١٩٥٦ قد وضع ضريبة البطاق على عاتق مالك القارات البنية بعد أول يناير سنة ١٩٤٤ ولأسباب أخرى لا ترى المحكمة عملاً لاستعراضها .

« وحيث إنه لما كان القانون رقم ٢٧٧ سنة ١٩٥٦ (بفرض ضريبة إضافية للدفع) قد وضع موضع التنفيذ — وفقاً للمادة السابقة منه — اعتباراً من ١٩٥٦/٧/١ أي بعد تحرير العقد أساس هذه الدعوى بقرابة سبعة أشهر وبعد العمل به بأربعة أشهر كروال ، ولما كان النص في هذا العقد سلفاً على تحميل المدعى عليه الضرائب التي تترتب بعد تحريره والعمل به فضلاً عن أنه لا يصادف المحل الذي يبنى أن يرد عليه كل التزام صحيح منتج لآثاره فإنه يتضمن تحلل للمول الأصلي من عبء الضريبة بالقائها على حائق أجنبي عنها لم يقصد للشرع إلى إلقاء بها أصلاً لتعاقب عن الاعتبار التي كانت مناسط تكليف للمول الأصلي كما يتضمن استبعاداً قاعدة قانونية تعلق بصلحة عامة وعلياً ، الأمر الذي يخالف النظام العام شأنه تماماً كشأن اتفاق خصين على أن يتحمل أحدهما القاب الجنائي عن الآخر ويستتبع لذلك بطلان الإلزام بطلاناً مطلقاً عملاً بالمادة ١٣٥ من القانون المدني (الوسيط للدكتور عبد الرزاق السنهوري — الجزء الأول صفحة ٤٠٧ ، نظرية الإلزام في القانون المصري للدكتور

١٩١

محكمة الأزبكية

١٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٩

صفحة الدعوى - خلوها من بيان واضح باسم المحضر -
جلال .

المبدأ القانوني

إذا ثبت للحكمة من مطالعة صحيفة الدعوى أن من قام بإجراء إعلانها ثبت اسمه فيها بكتابة ليس لها من ثمة مميزات يمكن بها معرفة صاحبها لأنها دونت بصورة (فرمة) غير مقروءة ، ولم يبين من باشر الإعلان صفته وما إذا كان محضراً بمحكمة معينة أم يشغل وظيفة غير ذلك ، وتبين أن من تولى الإعلان وقع بإمضاء غير مقروءة ، فإنها تكون ورقة باطلة تريباً لحكم المادتين العاشرة والرابعة والعشرين من قانون المرافعات .

الحكم

« من حيث إن السيد / سلمان احمد محمود رفع هذه الدعوى بقرار من لجنة للمفاعة على السيد / ابراهيم احمد عطية بصحيفة يطلب فيها الحكم بإثام المدعى عليه بأن يدفع له مبلغ ٦١ ج و ٩١٠ م والمصاريف ومقابل آتباب الماماة بحكم يؤمر فيه بالنفاد للسجل مطلقاً من شرط الكفالة .

« ومن حيث إنه وإن كان تخلف للمدعى عليه عن الحضور لا يمنع من الحكم في غيبته إلا أن لإمكان القضاء في التنية تبين أن يكون إعلان الدعوى صحيحاً . وعلى هذا يتعين التأكد من صحة إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى وفي هذا السبيل يبين المحكمة من مطالعة العرضة أن من قام بإجراء إعلانها ثبت اسمه فيها بكتابة ليس لها

يقتصر مجال إعمالها — فإما تراه هذه المحكمة أو في غير المقصود والشارع واعتبارات النظام العام — على حالة ما إذا تم الاتفاق على أن يدفع المستأجر ضريبة معينة بعد مريان القانون المنشىء لها لاقبل ذلك ، إذ في صورة الاتفاق اللاحق وحدها يشين محل الإلزام وينتهى وتحسر عنه الجهالة كما تتنى مظنة الاخلال بالنظام العام ، ولا يخرج هذا الاتفاق عن كونه توكيلاً للمستأجر في دفع هذه الضريبة نيابة عن المؤجر ، هذا إلى أن هذه الضريبة تكون قد دخلت في حساب العاقدين عند تقدير الأجرة واعتبرت كجزء لا يتجزأ منها — الأمر الذى يستتبع انصافها إلى الأجرة القانونية إن تجاوزت هذا الحد بسبب إضافة الضريبة إليها ، ولا شيء من ذلك كله متحقق في هذه الدعوى .

« وحيث إنه تريباً على كل ما سبق يكون هذا الذى نص عليه في التقدير أساس هذه الدعوى من تحميل المدعى عليه كل ماعصاه يفرض مستقبلاً على المين المؤجرة من ضرائب قد شابه منذ موافقه البطلان المطلق دون ريب .

« وحيث إنه وقد قامت الدعوى على هذا الأساس الباطل في صحيح القانون فإنها تكون على غير حق متعينة الرفض .

« وحيث إنه قد خسر المدعون دعواهم فإنها يتعين تحميلهم مصاريفها شاملة آتباب الماماة التى تقدمها هذه المحكمة بمائة قرش عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات » .

(النضية رقم ١٧٠٢ سنة ١٩٥٨ عابدين رئاسة السيد الأستاذ حسن مهران القاضي) .

هذه القواعد واضحة فإن المقرر أنه يمكن الاستعانة عن اسم المحضر واسم المحكمة الموظف بها بيانات أخرى تنفيذ ذلك بشرط أن تكون تلك البيانات الأخرى مذكورة في الورقة ذاتها ومتبعة عنها أو على الأقل أن تكون ثابتة في ورقة ملنة معها والمحكمة في ذلك منع الشك في أن من تولى الإعلان ليس محضراً أو أنه محضر تجاوز حدود اختصاصات وظيفته فلكم حيناً أوجب بيان اسم المحضر والمحكمة التي يعمل بها قد قصد من ذلك إثبات أن الشخص الذي أعلن الورقة يعمل في حدود اختصاصه وهكذا يبين أنه لا مفر من القول بأن إعلان الأوراق لا يكون صحيحاً أبداً إلا إذا كانت شخصية من تولى الإعلان ثابتة من ذات الورقة أو في ورقة ملنة معها ودالة على أنه — أي من يشر الإعلان محضراً يعمل في حدود اختصاصه .

فإذا ما قام شك في ذلك أصبح من المراتب فيه أن من تولى الإعلان هو أحد الموظفين الذين ناط بهم القانون اختصاص مباشرة الإعلان . بمعنى أنه يصبح من الموقوف بالمحك أن محضراً هو الذي قام بالإعلان في حدود اختصاص وظيفته ومعالم أن المحضرين هم أصحاب هذا الاختصاص ومباشرة أي شخص آخر لاختصاصهم يكون كقاعدة عامة باطلاً بطائناً أصلياً على ما هو مستفاد من نص المادة السابقة من قانون المرافعات .

« ومن حيث إنه وبطبيق هذه القواعد على ما ظهر من مراجعة إعلان الدعوى يبين أن صحيفة الدعوى وقد خلت من أي إشارة إلى أن من تولى الإعلان هو أحد المحضرين المختصين بإجرائه ولم تطو الورقة المذكورة كذلك على أي بيان يسد هذا التمس الذي اعتوره بسبب خلوها من البيان سالف الإشارة إليها ، فإنه لا يكون هناك

من ثمة مميزات يمكن بها معرفة صلاحها لكونها دونت بصورة « فرمة » غير مقررة ، وفضلاً عن ذلك فإن من يشر الإعلان لم يبين صفته وما إذا كان محضراً بمحكمة معينة أم يشغل وظيفة غير ذلك . وبين من مطالعتها كذلك أن من تولى الإعلان وقع بإيضاح غير مقررة .

« ومن حيث أنه وبناء على هذه الملابسات للوضعية يتعين الرجوع إلى حكم القانون بشأن الشروط اللازمة لصحة إعلان أوراق المحضرين وما ينبغي أن تضمنه هذه الأوراق من بيانات .

« ومن حيث أن القاعدة المقررة في قته قانون المرافعات أن هناك بيانات ياتم توفرها في جميع الأوراق الملنة وهذه البيانات إما أن تكون جوهرية وإما أن تكون غير جوهرية والأولى هي ما كان توافرها واجباً لتحقيق مصلحة عامة أو لتكون الورقة كدلية بتحقيق الفرض منها ، والثانية هي ما قصد بها تنظيم الإجراءات لحسن سيرها دون أن تكون لتحقيق الفرض منها للتصود مظهر إعلان الورقة . وإغفال البيانات الجوهرية يكون باطلاً إذا نص القانون على بطلانه أو إذا شا به عيب جوهري ترتب عليه ضرر بالحكم .

وقد تحررت هذه الأحكام في صدر قانون المرافعات في باب الأحكام العامة إذ نص فيها نص عليه من بيانات أوجب إكمال كافة أوراق المحضرين عليها ، على ضرورة اشتغالها على اسم المحضر والمحكمة التي يعمل بها وذلك في المادة ٢٤ من القانون القانون المذكور ورتب في المادة ٢٤ من القانون سالف الذكر جزاء على إغفال حكم المادة السابقة هو البطلان دون استلزام مصاحبة ذلك وقوع ضرر (راجع في ذلك قواعد المرافعات تأليف الأستاذين محمد وعبد الوهاب الشاوي الجزء الأول هامش الصحيفة رقم ٦٦٨) . على أنه إذا كانت

الجائز أن يكون القى تولى إعلانها أى فرد آخر بخلاف أحد المحضرين ، وليس هناك ما يمكن أن يتفق هذا الاحتمال .

«ومن حيث إنه للأسباب المتقدمة جميعا يبين أن إعلان صحيفة الدعوى قد وقع باطلاً ومن ثم يتعين القضاء بذلك عملاً بحكم ما سبق الإشارة اليه من مواد (المادة ٩٥ ققرة أخيرة من قانون المرافعات) مع إلزام المدعى بمصاريف الدعوى باعتباره خاسراً لها بالتطبيق للمادتين ٣٥٦ ، ٣٥٧ / ١ مرافعات » .

(القضية رقم ٥٦٦ سنة ١٩٥٩ مدق الأزيكية رئاسة السيد الأستاذ السيد طى القاضي) .

من ثمة سبيل إلا القول بأمر واحد هو بطلان إعلانها ترتيباً لحكم المادتين سالف الإشارة إليهما خاصة وأن اسم من تولى الإعلان وإضافته لاسلحان - لمسبق يائه ، التثبت من توافر الحكم القانونى للار ذكره .

«ومن حيث إنه وقد ثبت على ورقة الإعلان سالف الذكر تأشير من قلم محضرى الأزيكية تتضمن إرسالها الى محضرى كرم امبو وحى البلية التابع لها محل إقامة المدعى عليه - لإجراء الإعلان ، فإن المحكمة لا تشغل الإشارة الى أن هذا البيان لا يمكن أن يؤدى الى الجزم بأن من تولى القيام بمباشرة إعلانها هو أحد محضرى كرم امبو . ذلك لأن من

الشهر العقاري والتوثيق

بحوث ومبادئ تعدها مصلحة الشهر العقاري

خواطر في نظام الملكية والائتمان العقاري

للككتور حسن المؤسسونى المحامى

والدبر السابق للتفتيش الفنى للشهر العقاري

من الأمور ما تقرره القوانين ويملكه الخاصة وكل مشتغل بالعلوم القانونية ويحى به من الم تفصيلات تلك العلوم ودياناتها ومصطلحاتها الفنية . ولكنه ينبى عن ذهن العامة ويقع منهم موقع القراءة إذا راوه أو سمعوا به لأول وهلة وأرادوا أن يستخلصوا ما فيه من فلسفة وعلم . من ذلك علاقة الحق بالقانون وما يربط بينهما بحيث لا يمكن أن يقوم أحدهما دون الآخر ، ذلك أن المصالح فى هذا المجتمع تضارب وتختلف صور الأفعال أو الأشياء التى ترتكز عليها حقوق الأفراد وتنوع تنوعاً لا حصر له . فإلى أى مدى يعترف القانون للمالك بما له من الحقوق للباشرة على القمار ؟ وكيف ينظم القانون نشاط الأفراد ويمنع ما يجوز لهم أن يفعله أو يتجنبوه ؟ وما مدى كفاية هذه الحقوق وما تتطوى عليه من الجزاء ، ومن يجوز له بصفة عامة أن يخرج على هذا المقار بتلك الحقوق للباشرة ؟

كثيراً ما نهىء لنا ظروف الأحوال من للشهادات ما تحرب عليه من النتائج التى قد يسل بها التقدير المجرد والنطق الأولى لأنها لا تقف عند حدودها بل تتعداها إلى النتائج القانونية . نمر أماننا هذه للشهادات وقد لا نبرها من الإلتفات ما هى جذرية به وأهل له فلا تضى فيها الرابع ولا نستوفى حقها على صورة تزيل ما قد يلقى حولها بالهمن من الشكوك مع ما لها من اللالات ما قد يحقق الأغراض تحقيقاً وافياً ومع ما تهدف إليه من غليات قد يتاح للقانون فيها أن يؤذى خير الفرائ بما يطمئن به على الحقوق ويوفر به الثقة والاستقرار فى للمعاملات .

خطرت هذه الأسئلة يالى وأنا أزايل مكبى يوماً وقد بدا لى أن أزور الريف لأتف على مبلغ العمران فى الزراعة ومواطنى للزارعين وأصحاب المحاربت فيمعت شطر للزارع وجست أرامتها قرأيت ثمة بين الناس رجلاً يحمل جبلاً من ليف والقأس عاقلة بكنته فلم يخالنى الشك لحظة فى أنه للمالك للجلب والقأس . ولم أكد أتابع سيرى حتى رأيت رجلاً آخر يحمل حقبة على ظهره وبندقية

على ذراعاه فاستنبت أن الحقبة والبندقية ملك له وقد خرج يلتمس القنص والصيد . واستأمنت للسير فראيت على رجع البصر رجلا يده عصا يحركها على وقع خطاه فأيقنت أنه المالك لهذا العسا . هذه أمثلة مما جمع طدة في مشاهداتنا اليومية . ولا شك أن الشارع في أغلب التشريعات قد در ما لاحظت فيها وخرج بها بهذه النتيجة وهي ان الحائز لقول يعتبر المالك له . وتأييد ملاحظة أخرى لا تختلف في طبيعتها عن الملاحظة الأولى وهي ان كل من حاز متغولا بحسن نية يصبح أيضاً مالكة حتى ولو لم يكن للتنازل الصفة في أن ينقل إليه الملكية . ذلك ما قرره القانون من أن واضع اليد على المثلول يعد مالكا لما وضع يده عليه إذا كان ذا نية حسنة فلا يجوز لمعترض أن يأتي ويحارمه في ذلك ...

على أنني وقد تابعت للسير ، رأيت في للزروع شخصاً يعد الحقل يذر البنود ويأخذ في تشذيب فروع الأشجار فليس لي أن أجزم والرجل على هذه الصورة بأنه للمالك المعلن للزروعة . كذلك لاحظت على مسافة قصيرة من هذا الرجل رجلا آخر جاداً في عمله ، يحصد زرع بالمجبل ويقطع به الأطراف العليا لثبات لم أدر ما إذا كان هو مالك الأرض أم هو مجرد عامل فيها فقد يكون هو للزراع وقد يكون واحداً ممن يعملون في خدمته .

ونظراً لبساطة هذه المبادئ ووضوحها لم يتردد للشرح طويلا في تقرير وجهات النظر التي أنشأنا إليها وهو ينصح في هذه الحالات عن رأيه بأسلوب متشابه ولو أن التجارب مخالفة فيما قد يذهب إليه أحياناً ...

اتصفت الحساجة إذن إلى البحث عن وسيلة تسمح بالتعرف على مالك العقار في يسر وسهولة والوقوف على ما إذا كان يجوز للشخص أن يستمد من العقار منفعة مباشرة فتكون له من السلطات ما يحول له استعمال العقار للمالك لغيره استعمالاً جزئياً .

هل يجوز له مثلا أن يستمد المياه من عين تمر بالطريق الخاص ؟ وتطبق هذه القاعدة في حالة ما إذا أريد التعرف على كل شخص له على العقار حقوق رهن حيلزى أو رهن رضى وقيمتة كأداة للائتمان العقارى مما يجعل للدائن أفضلية يستحوذ بها على مطلوبه قبل غيره وحمايته من مزاحمة الدائنين بإشاره بحق الأولوية والتقدم وحماية الضمان الخاص فيما يباشره الراهن من أعمال التصرف بتكمينه من تتبع العين في يد من تقول إليه بحق التبع .

وقد رأيت أن أسجل بعض ما عنى في صدد هذه للشاهدات وما تخلفها من أحكام قانونية ظلت مدار الخلاف وللقرارة بين طريقتين :

الأولى — طريقة التسجيل الشخصى وهو ما تصر عليه أغلب التشريعات الأوروبية كفرنسا وبلجيكا وهولندا وإيطاليا وأسبانيا وغيرها بترتيب دفاتر التسجيل طبقاً لأسماء الأشخاص الذين تصدق منهم التصرفات .

والثانية — طريقة التسجيل المبني القائم على ترتيب التسجيل طبقاً لمواقع الأعيان . ويستطيع

الاختلاف في طبيعة هاتين الطريقتين عدم اللزج بينهما كما تمنع المساواة بينهما في النتائج والآثار . ولله من القيد في ضوء هذه الأفكار أن أعرض في صلالة مبادئ الطريقة الثانية بعد أن رجحت كنفها بما لها من قوة الإثبات على الطريقة الأولى المعمول بها الآن في التشريع المصري بما حدا بالمرجع إلى التفكير في الأخذ بها والعمل على إدخالها في النظام المصري في العهد الجديد ثم أعرج على تفصيل هذه المبادئ وتدوين ما جاء بعدها من الملاحظات :

السجل العقاري أو المبنى

وجداً للشرع السويسري والألماني وغيرهما من التشريعين هذه الوسيلة في « السجل العقاري أو السجل المبنى » ^(١) وهو نظام للشهر والإثبات في المسائل العقارية أعد لتدوين القارات وما تحمله من حقوق وتكاليف تدويناً عينياً في الدفاتر التي تحسبها السلطة العامة وتتولى طريقة حفظها وليس هذا النظام جديداً فقد مست الحاجة في كل وقت إلى ضرورة وضع أنظمة للإجراءات تجعل الحالة القانونية للعقار (Publité) حالة علنية توضع تارة كوسيلة لجعل الحائز للعقار — وهو الممتلك والمكتسب — مالكا تؤيد به المحكمة العقيد أو القرار ليكسبه القوة التنفيذية وتارة أخرى كانت الكتابة هي التي يلجأ إليها لمعرفة من يكون المالك . وكل عملية من هذه العمليات تتناول تمديداً في الحالة القانونية للعقار تدون في السجل الخاص الذي يشتمل على مساحة الأراضي الزراعية وغير الزراعية وعلى بيان الأبنية والأمولاك العقارية وتخطيطها وتحديداتها على وجه التفصيل تحديداً دقيقاً « سجل الكاداستر » على أنه مع ذلك لم تكن تتوقف تلك العمليات مطلقاً على تدوينها في سجل المساحة « الكاداستر » فلم يكن يتعدى لحق المبنى أن يظهر وينشأ على عقار دون أن يكون مقيداً في سجل أعد لذلك خصيصاً « السجل العقاري » الذي تدون فيه مساحة الأراضي قطعة قطعة وبيان ملاكها وكيفية ملكهم لها وما ينصب عليها من الحقوق المبنية .

وقبل الكلام في الأحكام القانونية المتعلقة بهذا الموضوع لابد أن نلقي نظرة على بيان طرق السجل العقاري في كل من التشريعين السويسري والألماني .

إن وظيفة السجل تقوم على تبيان حالة الحقوق الواقعة على العقار فالقيد فيه ينشئ الحق أي أن القيد أثرٌ منشئٌ للحقوق (Effets Constitutifs) فإذا نظرنا إلى تقسيم العاملين التالية نرى أن السجل لم يعد يقيد كافة الحقوق التي تحس العقار من قرب أو بعد إذ قد لا يجدي البحث فيه غالباً عن

(١) نظام السجل العقاري أو السجل المبنى وصفه مدير التسجيل في أستراليا الجديدة « سيروربرت تورنس » وطبق بالقانون الصادر في سنة ١٨٥٨ وأخذت به بعد ذلك بعض البلاد الأوروبية كإيطاليا بالقانون الصادر في ١٨ أغسطس سنة ١٨٩٦ وأقوى عمل به في أول يناير سنة ١٩٠٠ « تراجع للسنة ٨٧٤ وما بعدها » وكوسبيرا بالقانون الذي صدر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٧ وللصومل به سنة ١٩١٢ « للسنة ٩٥٨ وما بعدها » وكالمنيا بالقانون الصادر في ٢٣ يونيو سنة ١٨٨١ وتونس بالقانون الصادر في ٥ يونيو سنة ١٨٨٥ والمعدل بقوانين ١٦ مايو سنة ١٨٨٦ و ٦ نوفمبر سنة ١٨٨٨ و ٢٥ مايو سنة ١٨٩٢ ومدغشقر بالقانون الصادر في ١٦ يوليو سنة ١٨٩٦ وفي ٤ فبراير سنة ١٩١١ والكوتو الفرنسي بالقانون الصادر في ٢٨ مارس سنة ١٨٩٩ وفي السنغال في ٢٠ يوليو سنة ١٩٠٠ .

الحقوق الناجمة عن عقود الإيجار الخاصة بالمنازل أو عقود الإيجار الخاصة بالأراضي الزراعية وما
الصورتان الفئوجيتان الحقوق الشخصية نظراً لما يترتب عليه من آثار تتطلب أن يعلم الغير بها .
فالحقوق التي يجب أن قيد في السجل إنما هي وحدها تلك التي تمنح أصحابها سلطة مباشرة على العقار
كحق الملكية أو حق الارتفاق وهي ما تنتمي بالحقوق العينية .

وقد سن للشرع بالنسبة لهذه الحقوق قواعد نظام السجل العقاري قرر بأن :

أولاً — لا يجوز تملك حق عيني على عقار دون أن يكون هذا الحق مقيداً في السجل ولا يعم
أن يكون من اشترى العقار قد دفع ثمنه ولا أن يكون للزارع قد استعمل حق المرور حول العقار
المجاور للدة للقررة قانوناً فإذا لم يكن كل من هذين الشخصين قد قيد حقه في السجل فلا يستر الأول
مالكاً للأرض ولا يملك الثاني أي حق ارتفاق وهذا ما أطلق عليه القاعدة للطلقة لقيد
(*Principe absolu de l'inscription*) .

ثانياً — ولكن إذا كان الحق العيني لا يستر موجوداً إلا إذا كان مقيداً فإن هذا يستتبع تقرير
قاعدة أخرى هي الاعتداد بكل ما يكون مقيداً في السجل ووجوب اعتباره صحيحاً . فيكون حجة
على الغير التي كسب حقه بحسن نية وإلى جانب هذه الناحية تبدو النتيجة التالية وهي أنه لا يجوز
لشخص أن يقرر أنه حسن النية إذا أهمل الرجوع إلى السجل والوقوف على ما جاء فيه ولا يجوز
لشخص يعني آخر أن يحتج بأنه يجهل هذا القيد .

شكلت هذه الأمور الشرع عند وضع القوانين الخاصة بالسجل العقاري فلم ينفذ تقرير قاعدة
العينية (١) . ولا ينبغي أن تتصور السجل العقاري على أنه سجل واحد منفرد يتمتع أو يضيق تبعاً
لحاجات الدائرة التي يطبق فيها وإنما هو يمثل عدداً من المجموعات قد لا تتخذ حتماً صورة السجل في
أشكاله المختلفة وتتفاوت عناصره في الأهمية فمن بينها العناصر التي لا قيام للسجل بدونها . ومنها
العناصر الحيارية التي لم تعد إلا بنية البحث ومراعاة لتطبيق النصوص .

ومن بين هذه المجموعات : سجل الملكية الذي يتميز بأهميته وتنطق عليه الآثار القانونية خاصة
فلا يتناول الحق العيني العقار إلا إذا كان مقيداً على هذه الصورة في السجل المذكور . وتعتبر كافة
البيانات الواردة فيه صحيحة ولا يجوز أن يحتج بعدم صحتها تجاه الغير حسن النية . ولكل عقار في
هذا السجل صحيفة خاصة تنقسم إلى فئات وتشمل إحداها البيانات المتعلقة بملكية العقار مع بيان
اسم صاحب الحق وللألاك السابقين . وتخصص الفئات الأخرى لحقوق الارتفاق التي تثقل العقار .
كحق لياه وحق المرور . ولكن تقتصر هذه الفئات على الحقوق الكثيرة الحدوث أوجب القانون أن
يدون فيها ما يثقل العقار من الحقوق العينية للرتبة عليه كحق ارتفاق النظر أو حق اقتراض المياه .
وتخصص الفئات الثالثة لبيان حقوق الرهن التأميني والرهن الرمي وسندات الرهن الرمي التي تدل

(١) بالقانون الصادر في ٥ يونيو سنة ١٨٨٥ وللعدل بقوانين ١٦ مايوسنة ١٨٨٦ و٦ نوفمبر سنة ١٨٨٨
و٢٥ مايو سنة ١٨٩٢ ومدغشقر بالقانون الصادر في ١٦ يوليو سنة ١٨٩٦ وفي ٤ فبراير سنة ١٩١١
والسكوتو الفرنسي بالقانون الصادر في ٢٨ مارس سنة ١٨٩٩ وفي السنغال في ٥ يوليو سنة ١٩٠٠ .

على قيد الدين على العقار . ويسلم هذا السند إلى صاحب العقار وهو مقبور التداول كالأوراق المالية (Cédule hypothécaire) وأخيراً تخصص الحانة الرابطة للحقوق الشخصية التي سيأتي بيانها .

ذلك هو وصف الصكائف النموذجية وكل منها لا تشمل بالضرورة عقاراً فقد تشمل عدة عقارات معاً وتسمى الصحيفة الجامعة (Feuille Collective) على أنه لا يجوز للمالك قيد عدد من عقاراته حتى ولو كانت غير متجاوزة في صحيفة واحدة ومع ذلك فلا يجوز إجراء هذا القيد الجماعي إلا بموافقة المالك .

وتعتبر الجريدة من السجلات الأساسية وهي سجل يومي يكون فيه الأمين ملابسات القيد فور وصولها . وتوجد سجلات أخرى منها سجل الحالة الوصفية للعقار وتقوم وظيفته على التعيين الطبيعي للوحدة العقارية بحسب الملاحظة فتثبت فيه مساحة العقار ووصف الزراعة وبيان للثغرات الثغرة لأنها تعتبر بعمداها عقارات بالتخصيص تخرج بمجرد هذا التدوين من دائرة الثغرات وتدخل في دائرة العقارات بالاستناد إلى فكرتها الناجية . وتحفظ في مكتب السجل للسجلات للثغرة لتقيد وتجمع بترتيب منظم ليسهل منه الوصول إليها . وأما السجلات الأخرى الخاصة بالملاك والمالكين والمجوزات فليس لها إلا دور ثانوي ويسد لكل (مقاطعة) سجل خاص يقيد فيه العقار الواقع في دائرة اختصاصها ويتم القيد طبقاً للمسطح المبني على القامات الرسمية طبقاً لما يقرره مجلس الاتحاد المركزي من القواعد في هذا الشأن .



نقدم القول بأن جميع الحقوق التي تصل بالعقار اتصالاً مباشراً أو غير مباشر لا تخضع لتقيد فليس القيد حتمياً إلا بالنسبة للحقوق المينة كحق الملكية وحق الارتفاق والتكاليف العقارية وحقوق الرهون الجارية العقارية ويجوز مع ذلك أن تدون في السجل بعض الحقوق الشخصية وهي تشترك بهذه الصورة في بعض الآثار الخاصة بالحقوق المينة .

هذا جانب مما جال بالحاطر في نظام الملكية للاتحاد العقاري بالبلاد نكتفي به في هذا المجال المحدود وسنوالى في الأعداد التالية بإذن الله بحث هذا النظام في تفصيل وإيضاح .

حق الاستئناف بين الإبقاء والإلغاء^(١)

لأستاذ على منصور الحامى

أخذ النظام القضائى فى مصر — كما تأخذ جل بلاد العالم — مبدأ التقاضى على درجتين *Le double degré de juridiction* فقرر لأطراف النزاع حق استئناف الأحكام الصادرة فى نزاعهم ابتدائياً *Le droit d'appel*.

ورغبا عن استقرار هذا النظام فقد تآثر أخيراً وشاع أن تتكرر نتيجة إلى إلغاء ذلك النظام وقصر التقاضى على درجة واحدة دون أن يرد تحليل لهذا الإلغاء، اللهم إلا ما قبل من الرغبة الملحة فى اختصار إجراءات التقاضى والحد من الاستطالة التى تترتب عنها القضايا بينها.

ومع أن هذه الملة لا تسوغ مثل هذا الاتجاه الخطير ولا تصلح علاجاً لما تستهدف — كما ستعرض فيما بعد — فإن الأمر بات من الخطورة بمكان يدفع للشغلين بالقانون والتصلين به إلى البحث والإفصاح عن رأى المسند حتى لا تصدر التشريعات عن مجرد الرغبات العابرة أو تصدر على سبيل التجربة بينما كمال التشريع فى جمعه بين الملائمة والاستقرار. وكل ذلك يدفع بقراءة الحاميين إلى العناية بالأمر نظراً لأن الحاميين هم الفئة التى تستطيع الحكم الصحيح على التشريع، وآثاره لا تصلحهم به علماً وعملاً ولأن نتائجهم تظهر أمامهم عن قرب أبلى من ظهورها أمام أى فئة أخرى حتى مطبق التشريع أنفسهم.

وجدير بنا قبل العرض لنقد رأى القائل بإلغاء حق الاستئناف أو الإبقاء عليه أن نقرر أن هذا الحق كان وما يزال موضع بحث للشغلين بالقانون وأن كلا من الاتجاهين وجد أنصاراً ولقى معارضة ولكن الغلبة دائماً كانت لرأى التمسك بالإبقاء على الحق لرجحان حججه ولا أسفر عنه العمل من حاجة إلى هذا الإبقاء.

ولقد بلغ التمسك بقرار حق استئناف الأحكام حد أن وصفه بعض رجال القانون بقوله (ليس مبدأ التقاضى على درجتين مجرد قاعدة عابرة بين قواعد المرافعات ولكنها من القواعد التى تحمل الصدارة بين الركائز الرئيسية فى النظم القضائية وذلك لأنها من القواعد التى ترسى العدالة وتوسع الاطمئنان فى الاتجاه إلى التقاضى، ومهما بلغ النقد الذى يوجه إلى تعدد درجات التقاضى فإنه لا يبادل الفوائد التى يوفرها) *El Glisson et Albert Tissier — Traité Théorique et Pratique d'Organisation Judiciaire de compétence, p. 31, No. 79.*

وقال كذلك أحد كبار مستشارى محكمة النقض الفرنسية (إن نظام التقاضى على درجتين أمر طبيعى مادام التقاضى من البشر وكان الإنسان معرضاً دائماً للخطأ أو التأثر ولذا أخذ بالنظام كل تشريعات العالم تقريباً وكان الرومان يبدون استئناف الأحكام جيداً من النظام العام. *T. Crépon — Traité de l'Appel en Matière Civile, p. 2, No. 9.*

(١) مذكرة وضمت بتكليف من مجلس الشورى بمناسبة التفكير فى إلغاء الاستئناف.

ومع هذا التقدير لبدأ التقاضي على درجتين فقد لقي المبدأ يوماً ثورة شديدة فلم بها زعماء الثورة الفرنسية وكان دافعهم إلى هذا عملاً سياسياً أكثر من الارتداد لحكم القانون أو حكمة التشريع ، ذلك أن التقاضي في فرنسا وقشذ كان في بعضه على خمس درجات تنتهي إلى محكمة الملك التي كان لها أن تلغي أى حكم تصدره محاكم المقاطعات تحقيقاً لنفوذ الملكية ورعاية لحواشيها وأتباعها ، ولذا كانت الثورة في حقيقتها تستهدف القضاء على مظاهر الاستبداد الملكي وكان مما سبق في تبرير انجلاء الثورة أن الأحكام غدت تصدر باسم الشعب ولا يتأتى أن يستأنف حكم يصدر باسمه . . . ومع هذه الثورة وما أخذته من جلبة في الجمعية الوطنية فقد تطلب حكم الصالح والقانون فاتته الأمر بعد مناقشات عديدة في لجان التعديل والتجميع والتعين إلى صدور قانون أول مايو سنة ١٧٩٠ مقررأ مبدأ تمدد درجات التقاضي وإن قصره على درجتين .

وفي التاريخ الحديث عبرت دول تجربة قصر التقاضي على درجة واحدة لجنت إلى ذلك تركيا ولبنان . . . وما لبست كلاماً أن أحس بفشل التجربة وأحسن إذ صرح بهذا الفشل وقرر العدول عنه . فقرر في لبنان العود إلى نظام التقاضي على درجتين وعاد إليه فلا ، وفي تركيا تقرر نفس الأمر وحالت دون المبادرة إلى تنفيذ اعتبارات مالية صرفة ولذا أرحى الرجوع إلى نظام تمدد درجات التقاضي حتى توفر الامكانيات في الميزانية .

وبين من ذلك أن مبدأ التقاضي على درجتين مبدأ أثبت العمل فرط صلاحه بدليل إجماع البلاد المتحضرة جميعها على الأخذ به وعدول الدول التي جنت عنه عن جنوحها بعد أن صرت بالتجربة العملية الفاشلة .

ولم يكن تملك الدول بمبدأ التقاضي على درجتين تمسكاً عارضاً وإنما كان في ضوء بحث ما ناز حول نقد ذلك المبدأ وارتداد جميع التقداؤ في الأقل رجحان حجج التأييد .

لجاء ما قيل في نقد المبدأ ينحصر في المسائل التالية :

- (أ) أنه نظام قد يؤدي إلى البطء في الإجراءات وإطالة فترة الخصومة .
- (ب) انه تقع محكمة الدرجة الثانية غير مؤكدة لحرصها بدورها للخطأ .
- (ج) انه من الأولى طرح النزاع على قضاة محكمة الدرجة الثانية مباشرة طالما تسمرت لها الميزة والإمكانات .

(د) إنه ان قيل بميزة التعدد لوجب إيجاد درجة ثالثة من درجات التقاضي .

(هـ) وإذا كان للنصم القى يفشل في دعواه أمام محكمة أول درجة الحق في عرضها مرة ثانية على محكمة أخرى فلتكافؤ الفرص يجب أن يتاح لمن فشل في الدرجة الثانية بعد نجاحه في الدرجة الأولى أن يطرح الخصومة على محكمة ثالثة .

(و) انه لو كان لتعدد الدرجات أهميتها فلا لأجيز الطعن بالاستئناف في كافة الأفضية ولم تستثنى القضايا ذات النصاب للمعين في المسائل المدنية وتلك التي يقضى فيها بعقوبات محددة في المسائل الجنائية .

(ز) ان التمدد يؤدي إلى زيادة التفتت على المتقاضين .

وكل هذا التقدر رغم ما يبدو لبعضه من وجهة مقبوض ومردود :

(أ) فالقول بأن نظام التقاضي على درجتين يؤدي إلى البطء وإطالة فترة الخصومة مردود من الناحية النظرية بأنه لا جدال في أن القضاء العادل البطيء خير من القضاء السريع المعرض للخطأ .. ومردود من الناحية العملية بأن بطء الإجراءات ذاتها لا يرجع في حقيقته إلى تمدد درجات التقاضي بقدر ما ينبع عن الإجراءات ذاتها وعن قصور أعوان القضاء وأدواته أحياناً وعن عنت الخصوم أحياناً أخرى . ولا أدل على ذلك من أن العمر الذي تسلكه الدعوى في مرحلة الاستئناف أقصر بمراحل من ذلك الذي تسلكه أمام أول درجة . ولا تنسى أن القاضي الذي يعرف أنه لا معقب على حكمه يكون أكثر تركيزاً فيما يصدر والتردد مدوية للإطالة والخطأ معاً .

(ب) والقول بأن تمنح محكمة الدرجة الثانية غير مؤكد لتعرضها بدورها للخطأ قول لا يسوغ إلغاء هذه الدرجة بل يؤكد الإبقاء عليها إذ لا مراء في أن العصمة عند التمدد أقرب منا لأنها عند انفراد درجة واحدة .. هذا إلى جانب أن خطأ محكمة الدرجة الثانية أقل احتمالاً نظراً لتكوينها من قضاة أكثر عدداً وأعمق خبرة وعلماً وأوفر استقلالاً .

(ج) والقول بطرح النزاع على محكمة الدرجة الثانية مباشرة مردود بأن دراسة النزاع أمام محكمة الدرجة الأولى ما يسير على محكمة الدرجة الثانية مهمتها ويوضح أمامها قسط النزاع ويحدد لها نطاقه ، بالإضافة إلى أن نظر النزاع أمام محكمتين من درجتين مختلفتين يقلل من فرص الوقوع في الخطأ وينتج المتقاضين ضماناً حسن القضاء ، كما أن كثيراً من المنازعات تحسم أمام محكمة الدرجة الأولى دون طعن في الحكم الذي تصدره بعد تبين الخصوم حقيقة مراكهم . هذا إلى جانب أن في عرض القضية على محكمة أول درجة ما يوفر لمحكمة الدرجة الثانية الاسترشاد يبحث المحكمة الأولى فتأتي الأحكام النهائية بقدر الإمكان بمنأى عن الخطأ .

(د) أما القول بإحجام درجة ثالثة مادام للتمدد ميزته فهو من قبيل اللجج في الجدل إذ لا يسوغ التورق من الخطأ الإفراط في التحوط إلى ما لا نهاية .. وإن تردد أن إيجاد المحكمة الثالثة هو لتصبح خطأ المحكمة الثانية فإن خطأ هذه الأخيرة قليل الاحتمال لما سلف من بيان

(هـ) والرد بتكافؤ الفرص وإتاحة عرض النزاع بمعرفة من خسر دعواه استئنافاً بعد أن ربحها ابتدائياً رد برمده ما قبل في اقتراح الدرجة الثالثة ، إلى جانب أن التكافؤ قائم فعلاً إذ أتبع لكل من الخصمين أن يطرح أمره على القضاء مرتين .

(و) وأما الحاجة باستثناء بعض القضايا من جواز استئنافها فحاجة مردودة بأن القضايا المستثناة يرجع أمرها إلى قلة نصابها الذي هو قرين على بساطة موضوعها كما تبين فيه مظنة الخطأ ولا يحتمل طول الرض على القضاء .

وفي الأمور الجنائية فالأحكام النهائية التي تصدرها محاكم الدرجة الأولى لا تكون بدورها إلا بالترامات البسيطة وفي الجرائم البسيطة كذلك . ويؤكد ذلك النظر أن الشرع قد أجاز استئناف

استئناف بعض الأحكام ولو كانت قيمة الدعاوى السادرة فيها لا تتجاوز النصاب النهائي لمحكمة الدرجة الأولى ، وذلك لمدة مادة الضمومة فيها ولأن الشرع يحرص على أن تكون الأحكام الصادرة فيها بقدر المتطاع بنأى عن الخطأ (محاضر الجلسة ٢٢ من محضر لجنة وضع مشروع قانون المرافعات) .

(ز) والقول بأن التمدد يؤدي إلى زيادة النفقات على المتقاضين يرد أنه من اليد-بر على صاحب الحق أو الأمل فيه أن يذل في سبيل الوصول إليه مطمئناً عن أن يخلق الباب في وجهه بتعليق مصيره على محكمة قد تصيب وقد تخطئ .

والى جانب وهن حجج الناقدين لنظام التقاضي على درجتين فلن للنظام فوائد جمة حقيقة في مقدمتها تصحيح ما قد تخطئ فيه المحكمة الابتدائية ، وإتاحة الفرصة لمن تتكب السبيل في دفاعه أن يصحح من أمره أو يكمل نصاً فات ، إلى جانب أن بحث النزاع في ضوء حكم وأسباب أبث على الدقة في القضاء ، فيه لأنه لا يخصص عناصر النزاع وحدها كما طرحها الخصوم إنما يبحث كذلك حكماً ورأياً أدلى في الضمومة على أساس من الحياء والبحث والقانون . . وأخيراً فإنه في أغلب الأحيان يكون قضاة الدرجة الثانية ممن توفر لهم نظم السلطة القضائية حصانات أقوى واستقلالاً أوفر وفي ذلك ما يجعلهم أقرب إلى الصواب ليعدم عن التأثير وما أعبه .

ولقد عرض للشتغول بالقانون في مصر للباحث للتقدمة واستعرضوا ما لبدا التقاضي على درجتين من حجج وما وجه إليه من نقد وإنهوا - إلا النذر منهم - إلى وجوب الإبقاء على نظام التمدد لخصائصه وامتيازاته وسلاته .

فقد قال فيه الدكتور محمد حامد فهمي (إن مبدأ التقاضي على درجتين أو حق الاستئناف كما يقال في تعبير آخر هو من الضمانات الضرورية لحسن القضاء وتحقيق العدالة ولذلك يعتبر مبدأ أساسياً من مبادئ النظام القضائي وليس مجرد قاعدة من قواعد المرافعات - المرافعات المدنية والتجارية صفحة ٣٧ بند ٣٩) .

وقال الأستاذ محمد المشاوي والدكتور عبد الوهاب المشاوي في مؤلفهما قواعد للمرافعات في التشرع المصري والقانون في الصحيفة ٤٣ بند ٣٣ .

(يجب أن يكفل النظام القضائي للخصوم وسائل النظم من الأحكام لتوصل لإصلاح ما تضرته من خطأ قبل أن تصبح عنواناً للحقيقة وممانعة من إعادة طرح النزاع أمام القضاء . فقد يحيد القضاء عن جادة الصواب تحيزاً منهم أو لفة عناية التخصيص الوقائع أو قلة إلمام بقواعد القانون وكيفية تطبيقها . . ومن الخطر ترك الخصوم يتحملون نتائج هذا كله . ونظام الاستئناف يكفل وجود درجة ثانية للتقاضي تصحح عيوب الحكم من حيث الوجة مع ومن حيث سلامة تطبيق القانون . . . وأن مبدأ تعدد درجات التقاضي لمن الضمانات التي لا يمكن الاستغناء عنها مهما اعتنى بانتقاء القضاة ومراقبتهم ، ومهما بذل هؤلاء القضاة من العناية في دراسة الخصومات والتدقيق قبل الفصل فيها . . وبالرغم من كل الاعتراضات نجد أن مبدأ جواز عرض النزاع على درجتين أمر مسلم به في كافة الشرائع وثابت من قديم الزمان مع اختلاف في القواعد والإجراءات) .

وردد نفس الماني الدكتور عبد النعم الشرفاوي في شرحه للرافضات للدنية والتجارية
بالصفحة ١١٩ البند ٧٢ .

وقال الدكتور أحمد أبو الوفا « يحقق مبدأ التقاضي على درجتين فائدة مزدوجة فهو يبعث قضاة
محكمة الدرجة الأولى على توخي العدالة وعلى العناية بفحص ادعاءات الخصوم وبصحة تطبيق القانون
وهو أيضاً يمكن المتقاضين من تصحيح أحكام محكمة الدرجة الأولى التي أصدرتها عن خطأ أو جهل
أو تقصير » للرافضات للدنية والتجارية صفحة ٥٤ بند ٣٢ .

وقال نفس المؤلف في كتابه نظرية الأحكام بالصفحة ٦١٥ البند ٣٨٦ « لا يسلم القاضي من
الخطأ شأنه شأن أي إنسان ولا تسلم نفوس للتقاضين من الضمان والأحكام فلو تصور أن يصدر
القضاء مطاباً لحقيقة الواقع كما أن الشعور بعدم الثقة هو شعور طبيعي لدى المحكوم عليه فكان من
المتعين على التشريع أن يعمل على تأمين مصلحة الخصوم بإجازة الطعن في الأحكام » .

ونجاء في مبادئ الإجراءات الجنائية للدكتور رؤوف عبيد بالصفحة ٥٨٥ « أخذ التشريع في
مصر بمبدأ التقاضي على درجتين كقاعدة أصلية وحسناً فعل لأنه مدعاة تراث القاضي الابتدائي
وحرصه على الدقة في تحري وجه الحق وإعمال الحكم القانون في تبصر وحكمة ، وفي ذلك وحده
ضمان كبير للخصوم ، فضلاً عن الضمان المستمد من تهيئة فرصة أخرى لمرض وجهات النظر المختلفة
على هيئة جديدة مكونة من قضاة متعددين بعد القاضي الفرد » .

وقال الدكتور حسن المرصفاوي في أصول الإجراءات الجنائية صفحة ٧٥٦ بند ١٣٥٠
« .. ولذا يجب للطلق الذي يتسبب العدالة أن يحصل سبيل الوصول إلى الحكم النهائي في الدعوى
من طريق يطمئن منه إلى صحة ما قضى به ، ومن الوسائل التي تحقق هذا الغرض فتح باب التظلم من
الحكم فينظر في الموضوع من جديد من هيئات لها تفكيكها وخبرتها ما يزيد الاطمئنان إلى كفاية القضاء
وهذه هي حكمة إباحة الحق بطريق الاستئناف » .

وبجانب هذا الذي أجمع عليه رجال الفقه في مصر فقد عرض الأمر على رجال القضاء والتشريع
في اللجان للتصديق التي توالى لتعديل قانون الرافضات وانتهى الجميع إلى إفضلية الإبقاء على النظام
الراهن « التقاضي على درجتين » ففي سنة ١٩١٣ تكونت لجنة ضمت فيمن ضمنه الأساتذة حسين
رشدي وعبد الحافي ثروت والسيو ب فافتك للدرس بالحقوق الفرنسية ، وفي سنة ١٩٢٨ تكونت
اللجنة برئاسة المستشار حسين درويش وكيل محكمة الاستئناف وكان من أعضائها الأساتذة أحمد
رمزي ومحمد علي عابو وبهي الدين بركات ومسيو ج ريكول المدرس بكلية الحقوق وبعض مستشاري
المحكمة المختلطة ، وكانت سنة ٢٩ برئاسة الأستاذ محمد مصطفى ، وسنة ٣٢ برئاسة الأستاذ أحمد طلعت
وسنة ٣٦ كونت لجنة أخرى برئاسة الأستاذ صبري أبو علم ثم عبد الفتاح السيد وضمت الأساتذة
أحمد حسني وأحمد علوي وعبد الرحمن الرافعي وحلي بهجت بدوي . وسنة ١٩٤٤ كانت اللجنة
من عبد الفتاح السيد وحسن زكي ومحمد كامل مرسى ومسيو كونستانت فان أكر رئيس محكمة
الاستئناف المختلطة وتشكلت سنة ١٩٤٥ من السادة حامد فهمي ومحمد الشهاوي وحلي بهجت بدوي

ومحمد عبد الله ورمزي سيف وعبد النعم الترقاوي ، وسنة ١٩٤٩ من محمد الشاوي وسابا حبشي وصليب ساهي ومحمد أنسي ...

وكل هؤلاء اتهموا كما أسلفنا إلى الإبقاء على نظام الاستئناف الأمر الذي ان دل على شيء إنما يدل على أن طول البحث والتروى والتحجيس كله يؤكد وجوب عدم الدلول عن هذا الوضع المستقر في كل تشريع متحضر ... وعلى حد قول المرحوم محمد مجدي رئيس محكمة جنابات مصر في تقرير له بمجلة الحقوق السنة ١١ صفحة ١٣٣ رداً على الفكير الذي ذهب إليه السير جون سكوت المستشار القضائي في تقريره عن سنة ١٨٩٤ من الحد من حق الاستئناف وتقييده «يكفي في سلامة الطريقة المتبعة الآن وأنه لا ضرورة تدعو إلى مثل ذلك المشروع إنما قد عرفها الناس والفوها وتأكدها فهمها لدى القضاة ولم يظهر منها ما يسيئها أو يزيى بها ولو لدرجة توجب اخلافاً في أمم قواعد الحكم التي عليها مدارة الحياة بما حوت من الحرية والشرف » .

وإلى جوار كل هذه الاعتبارات الملحة فقد دل العمل من واقع الاحصاءات الرسمية أن نسبة الأحكام التي تتمدد في الاستئناف أو تلتفي تتراوح في متوسطها بين ٤٢ و ٥٠ في المائة وهي نسبة تؤكد دون تردد أهمية بقاء الدرجة الاستئنافية ووجوب التمسك بها .

وقد يقال كما قيل يوماً إننا في مصر نقرر القضاء في الجنابات على درجة واحدة برغم خطورتها بما يسوغ تعميم النظام بالنسبة لبقية القضايا . . . ولكن القول مردود بأن الجنابة تمر قبل عرضها على محكمة الجنابات قضاء الإحالة (غرفة الاتهام) وأن هذا القضاء يكون درجة المفروض فيها تحجيس الدعوى وتقرير مآلها وهو وضع لا ينال منه ما درج عليه قضاء الإحالة ففرقة الاتهام من انحراف عن مهمته .

هذا إلى جانب أن قصر المحاكمة في الجنابات على درجة واحدة إنما أخذ عن نظم توفر من الضمانات ما يرتب كل اطمئنان إلى هذه الدرجة الواحدة إذ يسبقه اتصال بين سلطة التحقيق وسلطة الاتهام وجمع الاستدلالات ، فالتحقيق يتولاه قضاة والاتهام وجمع الاستدلالات تتولاها النيابة والضبطية القضائية . . . ومن ذلك ما يجعل الدعوى تمر في تدرج كئيل بإقرار الطمأنينة وإشاعتها في التقاضي .

على أنه لا يفتونا أن نلقت تدليلاً على أن الأحكام تحتاج دائماً إلى مراجعة درجة ثانية أنه حتى في الأنظمة الصارمة بحكم طبيعتها كالجهاكات العسكرية والأفضية للستجة بحكم إجراءاتها . . . فإن الأحكام التي تصدر في هذه أو تلك لانصيح انتهائية في الأولى إلا بعد تصديق رئيس الجيش وعرض الثانية على هيئة خاصة للمراجعة مرخص لها بالتصديق أو الإلغاء . . . كما أجيز التنظم من هذه الأحكام رغم النص أصلاً على عدم قبولها للطعن ، وكثيراً ما ألغيت أحكام وقيلت تظلمات ... وفي ذلك دلالة واضحة على أن مظلة الخطأ في الأحكام واحتال عدم التوفيق أمور قائمة لا يمكن إغفالها . . . وإن إفساح المجال للمقضى عليه أن يباد نظر أمره بصورة أو أخرى حتى لا يصدر القضاء له أو عليه إلا بعد مراجعة وتدقيق .

وهكذا تنهى كل للبروت والاعتبارات إلى وجوب الإبقاء على نظام الاستئناف وإذا كان ولا بد ففي الإمكان — كما حدث في أكثر من موضوع — تنسيق طريق الطعن أو الحد من إساءة استعمال الحق فيه ووسائل ذلك كثيرة ومقبولة .

والغريب أن للسوغات التي تتناثر مع تناثر التفكير في إلغاء الاستئناف كلها لا تقوم على أساس سليم أو تعالج موضع الشكوى التي انطوت عليها هذه السوغات . . . فالسبب الرئيسي الذي ينشأ مرادفاً للتفكير هو القول بمعالجة الإبطاء في الفصل في القضايا . . . وواقع الأمر أن هذا الإبطاء لا يرتد إلى تعدد درجات التقاضي وإنما كما أسلفنا إلى عوامل أخرى في مقدمتها قلة عدد القضاة بالنسبة لعدد القضايا وفساد بعض الإجراءات وشف الإمكانات في العناصر المساعدة للقضاء كالخبراء وأقلام الكتاب والمضربين والنسخ ، وهي أمور تستأهل بحثاً مستقلاً حتى يبيح الإلزام بالداد وأسبابه عن دراسة لا عن مجرد إرسال .

وقد تكرر كذلك أن إلغاء الاستئناف سيصعب تحوط في تشكيل الهيئات التي تتولى الفصل في القضايا وفقاً لقيمتها . . . ومهمتها قيل في الضمانات للقرعة ، فليست قيمة الدعوى بتبميزها للادى وإنما لسكل دعوى قيمتها لدى صاحبها ولما آثارها في تحقيق العدالة ذاتها . وربما كانت الدعوى ذات القيمة المادية أعمق خطراً بالنسبة لصاحبها من الدعوى البالغة القيمة بالنسبة للآخر . . . ومهما قيل في تلك الضمانات فلن تبلغ مبلغ المجال للفتوح أمام طرفي الخصومة لمرض أمرهم من جديد على هيئة أخرى .

وأخيراً فإنه من أخطر ما ينشأ عن نظام الدرجة الواحدة في التقاضي أن يتسع نطاق الطعن بطريق النقض في القضايا وهو الطريقة الباقية أمام الناس — فترهق المحكمة العليا وتتطور إلى أن تصبح شبه محكمة استئنافية وهو ما يناله من رسالتها وما خلقت من أجله .

المصلحة في النفس الجنائي

للكتور رؤوف حمير

أستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس

— ٣ —

الفصل الثاني

المقوبة المبررة تنتقل إلى بلادنا

انتقلنا إلى القضاء أولا — تشرع سنة ١٩٥٠ بأخذها في اللادة ٤٣٣ — قد
صياغتها — رأى بعدم لزومها — رد عليه — قضاء نادر لمحكمتنا العليا —
تطبيق عليه — تصرف للمقوبة المبررة في وضعها الحالي .

المقوبة المبررة تنتقل إلى القضاء أولا :

درج قضاؤنا للمصرى على الأخذ بجميع تطبيقات المقوبة المبررة منذ دخول الأنظمة القضائية
الحديثة إلى بلادنا في أواخر القرن الماضي وبشير حاجة إلى نص صريح ، بل استناداً إلى فكرة
للمصلحة في الطعن ، وهي تكفي وحدها لتمثيل أغلب حلولها ، على ما يثاب في مناسبة سابقة . ولذا
فإن الأحكام قلما كانت تحتاج إلى استعمال تمييز « المقوبة مبررة » بقدر احتياجها إلى استعمال تمييز
أن المصلحة من الطعن منتفية . أو كانت تقضى بعدم قبول الطعن ، أو عدم جوازها ، أو رفضه ، بغير
إشارة إلى انتفاء المصلحة ، ولكن حكمة قضائها تنفي بدلتها عن هذا الانتفاء .

وقد امتنع هذا القضاء حتى قبل أن يصبح لمصلحة النفس كيان مستقل ، ومنذ كانت تشكل من
الدوائر المجتمعة لمصلحة الاستئناف . فنذ ذلك العهد وهي تقرر في غير ما تردد أن « الطعن بطريق
النفس والإبرام يكون في الحكم لا في أسبابه »^(١) ، كما تقرر في أحكام أخرى أنه : —

(١) نفس ١٩٠٥/٨/١ جريدة الاستقلال س ٤ س ٥١٤ . وراجع من تطبيقات انتفاء المصلحة في هذا العهد
نفس ١٩٩٧/٤/٢٤ القضاء سنة ١٩٩٧ س ٣٠٩ و ١٨٩٩/١٢/٣٠ المبيعة الرسمية س ١ س ١١٧
و ١٩٠٥/٥/٢٥ س ٣ عدد ١١ و ١٩٠٣/١١/٧ س ٥ عدد ٤٩ و ١٩٠٤/١٠/١٣ س ٦ عدد ٤٨ .

- لا مصلحة للمحكوم عليه في الطعن على الحكم لأن المحكمة اعتبرته فاعلاً أصلياً للجرعة مع أنه في الواقع شريك لأن العقوبة واحدة بالنسبة للفاعل الأصلي والشريك^(١)
- إذا كانت المحكمة لم تطبق للمادة ٦٦ ع على من لم يبلغ السابعة عشرة من عمره بل طبقها ضمناً عند استعمال الرأفة به وطبقت عليه للمادة ١٧ ع فلا يقبل النقض لعدم تطبيق المادة ٦٦ ع^(٢) .
- إذا كانت العقوبة المحكوم بها في حدود المادة للراد تطبيقها فلا يقبل النقض^(٣) .
- إذا لم تكن للمحكوم عليه مصلحة في تطبيق فقرة من فقرات إحدى مواد قانون العقوبات لدخول العقوبة المحكوم بها في الفقرة التي يطلب تطبيقها عليه كان نقضه مرفوضاً^(٤) .
- إذا لم يكن لرافع النقض مصلحة في تطبيق مادة بدل مادة بأن كانت العقوبة التي طبقها المحكمة لا تتجاوز فيها عن الحد القانوني تمين الحكم بعدم قبول الطعن^(٥) .
- إذا كانت العقوبة داخلة في حدود المادة التي يريد الطاعن تطبيقها فطعته غير مقبولة^(٦) .
- إذا لم تتجاوز العقوبة المحكوم بها على المتهم بمقتضى نص في القانون الحد المقرر في النص الذي يدعى الطاعن وجوب تطبيقه عليه ، فلا مصلحة للطاعن في الطعن ولا عمل لقبول النقض^(٧)
- إذا كانت مدة العقوبة المحكوم بها بمقتضى المادة ٢٠٥ ع (م ٢٤١ جديدة) لا تزيد على مدة العقوبة المقررة في المادة ٢٠٦ (م ٢٤٢ جديدة) فلا يسوغ لعدم الفائدة الطعن في الحكم بطريق النقض بوجه أنه لم يذكر في الحكم أن المني عليه مريض أو عجوز عن أعماله الشخصية لمدة تزيد على عشرين يوماً^(٨) .
- إذا كان الثابت في الحكم أن المتهم وهو المالك للأشياء المحجوزة قد بددها بعد أن تسلمها بورقة رسمية من الحارس لتتقدمها للحضر يوم البيع ، فهذه الواقعة يتناولها نص المادتين ٢٩٦ ، ٢٩٧ (٣٤١ ، ٣٤٢ من القانون الجديد) على أساس أن الأشياء المحجوزة لم تسلم للمالكها من الحارس إلا على سبيل الوديعة ، ومن الخطأ في القانون تطبيق المادتين ٢٧٥ ، ٢٨٠ على هذه الواقعة . ولكن هذا الخطأ لا يستوجب نقض الحكم ما دامت العقوبة التي أوقعتها داخلة في نطاق المادتين ٢٩٧ ، ٢٩٦ المنطبقتين عليها^(٩) .

(١) نقض ١٩٠٨/٢/١٥ المجموعة الرسمية س ٩ عدد ٥٦ .

(٢) نقض ١٩١٤/٢/٢٨ قانون تحقيق الجنايات وأحكام النقض للأستاذ محمد صديق سليم رقم ٨٩ س ٣٥٤ .

(٣) نقض ١٩١٦/٤/١٥ للرجع السابق رقم ٩٠ س ٣٥٥ .

(٤) نقض ١٩٢٣/١/١ الحطامات س ٣ س ٢٠٣ .

(٥) نقض ١٩٢٣/١/٦ الحطامات س ٤ س ٦٤٠ .

(٦) نقض ١٩٢٣/١/٢ كتاب الأستاذ محمد صديق سليم رقم ١٠٢ س ٣٥٦ .

(٧) نقض ١٩٢٧/٣/٧ الحطامات س ٨ س ١٥٤ .

(٨) نقض ١٩٣٠/٤/١٧ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٣٢ س ٢٦ .

(٩) نقض ١٩٣٦/١٢/٧ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٢١ س ٢٢ .

وهكذا كانت محكمتا العليا تجري في قضائهما للضطرر على الأخذ بما تؤدي إليه من نتائج نظرية العقوبة للبررة وبغير حاجة إلى الاستناد إلى نص معين في التشريع ، بل إلى لزوم للمصلحة شرطاً لقبول الطعون .

ونظرية العقوبة للبررة إن هي — في الواقع — سوى معيار لتحديد للمصلحة في الطعن بالتقص على وجه خاص . ومع الاتساع التدريجي الذي اكتسبته تطبيقاتها كانت أن تتبلغ كل صور انتفاء المصلحة ، حتى ما اضبط منها على بطلان في الحكم أو في الإجراءات ، ولم ينصب على مجرد العقوبة في تطبيقها أو في تقديرها .

ولم يكن هذا التوسع في التطبيق نتيجة لفقه مدرّس ، بقدر ما كان — في أحوال كثيرة — نتيجة للتجاوز في التعبير بإطلاق الحاصل على العام . خصوصاً في كتب القانون وتعليقات الشراح أكثر منه في أحكام القضاء التي قلما تجد نفسها بحاجة إلى استعمال تعبیر « العقوبة للبررة » بقدر حاجتها إلى إرجاع عدم قبول الطعن إلى الأصل الكلي للنظرية وهو « انتفاء الجدوى منه » أو « عدم المصلحة » أو نحو ذلك من الترادفات . وهو أمر طبيعي مع عدم وجود نص في بلادنا — حتى سنة ١٩٥٠ — يمكن أن تنفي الإشارة إليه عن الإشارة إلى شرط للمصلحة في الطعن .

لذا يجمل بنا قبل أن نعرض تفصيلاً لنظرية العقوبة للبررة من حيث نطاقها وتطبيقاتها ، أن نغف برهة عند سنة ١٩٥٠ لما دخلت في تشريعنا الصري لأول مرة بنص صريح .

تشريع سنة ١٩٥٠ بأخذ بالعقوبة للبررة :

صدر قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ حاولياً لأول مرة نصاً صريحاً في شأن العقوبة للبررة هو نص للمادة ٤٣٣ التي تقر أنه « إذا اشتملت أسباب الحكم على خطأ في القانون أو إذا وقع خطأ في ذكر نصوصه ، فلا يجوز رفض الحكم متى كانت العقوبة المحكوم بها مقررّة في القانون للجريمة ، وتصحح المحكّم الخطأ الذي وقع » .

ثم رددت هذا النص — من جديد — المادة ٤٠ من القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن بالتقص .

والمادة ٤٣٣ من تشريع سنة ١٩٥٠ كان أصلها في مشروع الحكومة له هو المادة ٦٣ منه وقد جاء في الذكرة الإيضاحية تعلقاً عليها ما يلي :

« أنها أقرت ما جرى عليه قضاء محكمة القضا من عدم قبول الطعن كلما كانت الواقعة الجنائية التي أثبت الحكم وقوعها تبرر العقوبة المحكوم بها مهما كان هناك من الخطأ في وصفها القانوني . وهذه القاعدة تبررها مصلحة العمل ، وهي مقررّة في التشريعات الأجنبية والتشريع الفرنسي والتشريع البلجيكي . وفي هذه الحالة لا تقتصر محكمة التقص على رفض الطعن ، وإنما تصحح الخطأ الذي وقع في الحكم للطعون فيه وتبين الوصف الصحيح في منطق حكمها ، لكي تعمل النيابة على تنفيذه في صحيفة سوابق المحكوم عليه وغيرها من الأوراق الرسمية » .

كما جاء في تقرير لجنة قانون الإجراءات الجنائية بمجلس الشيوخ عن نفس هذه المادة « أنها تنصل بالفقرة الثانية من المادة ٦٢ من مشروع الحكومة (المادة ٣٣ من القانون كما صدر) لأنها تتعلق بالخطأ في تطبيق القانون أو في ذكر نصوصه ، ولكنها ترى بوجه خاص إلى حالة الخطأ في تطبيق القانون إذا لم ينشأ عنه تضيير في العقوبة المقررة قانوناً ، كما إذا كانت العقوبة المحكوم بها فضلاً بناء على الوصف الخطأ للجريمة تدخل في حدود العقوبة المقررة قانوناً بالوصف الصحيح . ففي هذه الحالة تصحح المحكمة الوصف ولو لم يقرب على هذا التصحيح تضيير العقوبة » .

ومن الواضح أن نص المادة ٣٣ من القانون الإجرائي المصري (٤٠ من القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩) أوسع نطاقاً من نص المادة ١١١ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي . فحين تحدثت الأخيرة عن حالة وجود خطأ في ذكر النص القانوني غصب ، إذ بمادة القانون المصري تحدثت عن الخطأ في القانون — أي قانون العقوبات — أي كان نوع الخطأ ، كما تحدثت في نفس الوقت عن الضبط في ذكر نصوصه سواء أ كان خطأ مادياً ، أم كان خطأ فنياً صرفاً . فالنص المصري يمثل نظرية العقوبة المبررة بعد التوسع الذي لاقته في القضاء الأجنبي ، وجاء ليقرب هذا التوسع ، وليضع حداً لبعض أوجه النقد التي وجهت إلى القضاء الفرنسي عند ما كان يستند في عدم قبول كثير من الطعون إلى مجرد نص المادة ١١١ أو ١٤٤ من قانونهم ، والتي منعرض لها فيما بعد لثري مدى إمكان توجيهها إلى قضاائنا المصري .

نظر صياغة المادة ٤٣٣ :

ونص المادة ٣٣ كما جاء به قانوننا الإجرائي رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ ، وكما رددته بمجائه بعد ذلك المادة ٤٠ من القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن أحوال وإجراءات الطعن بالنقض ، ولئن كان يشير إلى نظرية العقوبة المبررة بغير أن يسميها باسمها ، إلا أنه مضطرب في صياغته مبين .

فهو حين يتطلب من محكمة النقض عدم جواز تضيي الحكم « متى كانت العقوبة المحكوم بها مقررة في القانون للجريمة » إذ به يعود ويطلبها بأن « تصحح الخطأ الذي وقع » . أي أنه لا يرى في تصحيح المحكمة للخطأ الذي وقع في الحكم المطعون فيه نقضاً له . وقد أكدت هذا المعنى أيضاً المذكرة الإيضاحية للمادة عند ما ذهبت إلى أنه « في هذه الحالة لا تقتصر محكمة النقض على رفض الطعن وإنما تصحح الخطأ الذي وقع في الحكم المطعون فيه ، وتبين الوصف الصحيح في منطوق حكمها » .

هنا مع أن الرأي السائد هو أن مجرد إجراء تصحيح في الحكم المطعون فيه — ولو في أسبابه دون منطوقه — يعد نقضاً له ولو جزئياً ، لا رفضاً للطعن . هذا من جانب ومن جانب آخر فإن عدم توافر المصلحة في الطعن يدفع بعدم قبوله ، فإذا كان في محله « لأن العقوبة المحكوم بها مقررة في القانون للجريمة » كان الطعن غير مقبول irreceivable . بغير بحث في موضوعه . أما التصحيح الذي تشير به المادة فلا يكون إلا بعد قبول الطعن والتدخل في بحث موضوعه .

وقد يقال في الرد على هذا الاعتراض إن المحكمة العليا لا يمكنها على أية حال أن تبحث في توافر المصلحة في الطعن من عدم توافرها إلا إذا تدخلت في موضوع الطعن أولاً . وبعد هذا التدخل غصب يمكنها أن تقرر ما إذا كانت هناك جدوى منه أم لا . ولكن هذا الرد في غير محله .

ذلك أن المصلحة شرط لقبول الطعن ، لا لصحته موضوعاً وبغير تدخل بين الأمرين . فالطعن قد يكون جائز القبول *recevable* بشر أن يكون صحيحاً في موضوعه *admissible* ، وقد يكون صحيحاً في موضوعه بشر أن يكون جائز القبول . وانتفاء المصلحة فيه يحول دون قبوله بشر بحث في موضوعه .

فند الخطأ في قانون العقوبات يكون من التعليل أن تبحث جهة نظر الطعن ابتداء في توافر المصلحة أو انتفاءها حتى مع افتراض حصول الخطأ المدعى به في الحكم المطعون فيه . فإذا كانت نتيجة البحث سلبية وجب عدم قبول الطعن بشر أي تعرض لموضوعه . ومثى كان الأمر كذلك ، فكيف تجرى التصحيح الذي تشير به المادة ، ولحساب من تبذل الجهد فيه ، إذا كانت المصلحة منه متفتية ابتداء ... ؟ .



بل لعل واضح نص المادة ٣٣٣ هذه — ومذكرتها الإيضاحية — كان متأثراً برأى بعض الشراح الفرنسيين الذي انتقد نظرية العقوبة المبررة كما تجرى عليها محكمتهم العليا ، وبالأخص ما ذهب إليه هذا البعض من أن مصلحة الطاعن الأديية قد تتعلق بوقف لقائمة دون آخر . فلاشتراك أخف أديياً من الفصل الأصل ، والشروع أخف أديياً من الجريمة التامة .

ولكن فاته أن هؤلاء الشراح — ورأيهم في ذاته محل نظر — لم يطالبوا بمحكمة التقص في فرنسا بأن ترفض الطعن ثم تجرى تصحيحاً نظرياً للحكم المطعون فيه ، كما أراد واضع النص المصري ، بل طالبوها بأن تنقض الحكم كلية حتى تعاد المحاكمة من جديد — إذ الإعادة هناك واجبة دائماً — بكل فرص البراءة بعد الإدانة ، أو بالأقل احتمال تقدير عقوبة أخف في ضوء الوصف الصحيح من العقوبة الأشد التي قضى بها الحكم المنقوض في ضوء الوصف الخاطئ .

أو لعله كان متأثراً — على الأرجح — برأى المرحوم الأستاذ حامد فهمي الذي كان يرى أنه قد يكون للطاعن مصلحة أديية خالصة في تكييف الواقعة على نحو دون آخر « فللمحكوم عليه مصلحة أديية في اعتباره مرتكباً للشروع في هتك عرض بدلاً من هتك عرض تام .. وسارقاً بشر ظروف بدلاً من سارق بطرود مشددة ، وشريكاً في قتل عمد بدلاً من فاعل أصلي فيه » . ولذا اقترح « أن تجرى محكمة التقص في هذه الحالات وما يشابهها على قبول الطعن وتطبيق القانون مع استبقاء العقوبة المحكوم بها » (١) وهو على أية حال يصف تصرف محكمة التقص عندئذ بأنه قبول للطعن لا نقضاً له كما ذهب نص المادة ٣٣٣ ومذكرتها الإيضاحية .

وقد رد هذا الرأي الأخير من جديد المرحوم الأستاذ على زكي الرائي ، معلقاً على المادة ٣٣٣ هذه بأن « المقصود بعدم نقض الحكم هنا عدم نقض منطوقه ، أي عدم تغيير العقوبة المحكوم بها والافتقار على تصحيح الخطأ الوارد في الأسباب وتصحيح المادة المذكورة في الحكم ... وذلك في جميع الأحوال دون التمييز بين حالة ما إذا كان هذا التصحيح يفضي عليه تغيير العقوبة أم لا ... »

(١) مجلة القانون والاقتصاد « مقال عن العقوبة المبررة » السنة الأولى عدد يوليو سنة ١٩٣١ ص ٥٦٨ .

كما يضيف أيضاً أنه « يجب أن يترك للنسب نفسه تقدير مصلحته . وما دام يطلب تصحيح خطأ عميق في الحكم ، وهذا التصحيح لا يكلف النظام شيئاً ولا يستدعى زيادة الإجراءات فلا وجه لرفض طلبه بحجة أنه لا يستفيد مادياً من وراء هذا التصحيح ما دام أنه لا يؤدي إلى انقاص العقوبة ^(١) » .

ونأخذ على هذا النظر — ابتداءً — أنه يحيز الطعن في الحكم على أساس مصلحة غير جدية ، طمعاً أدنى إلى أن يوصف بأنه لحساب القانون مجرداً لا لمصلحة الطاعن الذي لن يتغير مصيره على أي من الحالين ، ويقوم على مصلحة وهمية . هي مصلحة الطاعن في أن تكون إدانته عن مجرد شروع في جريمة مثلاً لا في جريمة تامة . أو عن مجرد اشتراك فيها لا في فعل أصلي ، ومع التسليم بأن العقوبة المقررة بها صحيحة ، ويمكن تبريرها بالنسبة الذي كان ينبغي تطبيقه على الواقعة لأنها تتفق مع العقوبة الواردة فيه نوعاً ومقداراً .

أما لو كان وجه الاعتراض هو أن عقوبة الشروع أخف في التشريع من عقوبة الجريمة التامة ، أو أن عقوبة الاشتراك تكون في بعض الصور أخف من عقوبة الفعل الأصلي ، بحسب نص القانون أو بحسب تقدير القاضي ، فأنتا تكون قد خرجنا عن دائرة الاعتراض بتقدير الجريمة في نظر المجتمع خروجاً تاماً ، ودخلنا في بحث آخر مختلف تماماً ، وهو الاعتراض على نظرية العقوبة المبررة في تطبيقها — عندما لا يكون التماثل تاماً بين عقوبة النص المطبق وعقوبة النص الذي كان ينبغي تطبيقه ، بحسب حددها الأدنى أو الأقصى معاً حتى عند الاتحاد في النوع ولكن هذا موضوع آخر ، تعرضنا له في الفصل السابق .

وإنما يرى أصحاب هذا الاعتراض أنه حتى مع التسليم بأن العقوبتين متحدتان نوعاً ومقداراً ، وبأن الطعن بالنقض لن يفيد الطاعن في شأن العقوبة المحكوم بها « لأنه لا يؤدي إلى إنقاصها » ينشئ على ذلك تصحيح التكليف الوارد في الحكم المطعون عليه تصحيحاً نظرياً من جريمة تامة إلى مجرد شروع . أو من فعل أصلي إلى مجرد اشتراك ، وذلك لأن الشروع يعد في تقدير المجتمع وحكمه على الأمور أخف أدبياً من الجريمة التامة . ولأن الاشتراك يعد في نفس التقدير أخف — أدبياً — من الفعل الأصلي .

رأى بمرم وجود ضرورة للعقوبة المبررة في القانون المصري :

وتأسيساً على ما براه الرأي السابق من وجوب قبول الطعن بالنقض ولو كان لمجرد تصحيح التكليف الخاطئ، الذي وقع في الحكم المطعون فيه ، وبغير أي تعديل في العقوبة ، اتبنى هذا الرأي إلى عدم وجود ضرورة أصلاً لنظرية العقوبة المبررة في القانون المصري . لأنه « إذا كانت محكمة النقض الفرنسية قد توسعت في تطبيق المادة ٤١١ من تحقيق الجنايات التي هي في الواقع أساس نظرية العقوبة المبررة (وهذا محل نظر في ذاته على ما أوضحناه في الفصل السابق) فلأنها لا تملك عند وجود خطأ في التطبيق أن تصحح هذا الخطأ بنفسها ، وأن تطبق القانون على وجهه الصحيح . بل عليها إذا قبلت الطعن أن تحيل القضية على محكمة أخرى للحكم فيها من جديد ، فحسب هذا على التوسع

(١) للبايى الأساسية للإجراءات الجنائية ١٩٥٢ م ، ٣١٩ ، ٣٢٠ .

في تطبيق هذه المادة والحكم بعدم قبول الطعن في أحوال أخرى بطريق القياس اتقاء لإعادة المحاكمة .
أما في مصر فالشارع من جهة لم ينقل المادة ٤١١ من القانون الفرنسي ، ومن جهة أخرى فإنه خول
محكمة التقض المصرية في حالة الخطأ في تطبيق القانون أن تصحح بنفسها الخطأ وتحكم بمقتضى القانون
بدون إحالة ، فلا ضرر من قبول الطعن وتصحيح الوصف أو التطبيق حتى ولو كانت العقوبة المحكوم
بها داخلية في حدود العقوبة المنصوص عليها في المادة الواجب تطبيقها (١) .

رد على هذا الرأي :

هذا الرأي نعده نتيجة حتمية لما ذهب اليه المادة ٤٣٣ ، ومذكرتها الإيضاحية من أن تصحيح
التكييف في الحكم المطعون فيه لا يعتبر نقضاً له متى بقي المنطوق على حاله ، ولكن لا يبنى التحويل
عليه بلجة أسباب :

أولها : أن هذا التصحيح يقتضى ابتداء التعرض لموضوع الطعن ، وهذا التعرض غير جائز في
ذاته مع انتهاء الصلحة ، لأن المصلحة شرط لقبوله ، وانقضاءها دفع بعدم القبول وسواء أوصف بأنه
دفع شكلي أم موضوعي ، أم يقع في موقع وسط بين الشكل والموضوع ، فإن بحثه يسبق — على
آية حال — بحث موضوع الطعن .

أما لو أردنا التمسك بحرفية نص المادة ٤٣٣ لوجب على محكمة التقض أن تبحث موضوع كل طعن
— مهما انتهت الجدوى منه — لتجربى التصحيح للطلوب في الأسباب دون المنطوق . وفيه إذا جدوى
هذا النص ، بل جدوى نظرية المصلحة في الطعن كلها ؟ أن تصف المحكمة العليا حكمها عندئذ بأنه
رفض للطعن — على ما يريد النص — وليس قبولاً له على ما يريد الوضع الآخر للدور ؟

وهل لهذا الهدف التافه وضع النص وأقيم قبل وضعه كل هذا البيان الضخم العريض نظرية المصلحة
في الطعن ، والعقوبة للبررة ؟ ! ...

بل لدفع جانباً نظرية المصلحة — والعقوبة للبررة — والقضاء السائد — والفقه المستتر —
ولنفرض أن كل هذا وهم باطل ، فما البقى كانت تملكه محكمة الإشراف على قانون الدعوى إلا أن
تجربى مثل هذا التصحيح النظري في الأسباب دون المنطوق ، ما دام المنطوق بقي صحيحاً لم يقع فيه
خطأ في القانون .. ؟ !

وثانيها : أن الرأي الآف الذكر وهو ينتهي بالتالى إلى عدم الحاجة أصلاً إلى نظرية العقوبة
للبررة — كما صرح بذلك صاحبه — ليس منطقيّاً مع وضع نص صريح في القانون لإقرار هذه
النظرية بعد أن كان إدخالها إلى بلادنا محض اجتهاد قضائى .

والنص صريح في أنه « إذا اشتملت أسباب الحكم على خطأ في القانون ، فلا يجوز نقضه ، متى

كانت العقوبة المحكوم بها مقررة في القانون للجريمة ... » . والقانون المتصور هنا هو قانون العقوبات بغير نزاع ، مع أن الرأي الذي يقيده ينتهي إلى عدم الحاجة إلى العقوبة المبررة بالأقل عند الخطأ في قانون العقوبات ١

وثالثها : أن القول بأن محكمة النقض الفرنسية كانت بحاجة إلى التوسع في المادة ٤١١ — التي هي أصل نظرية العقوبة المبررة — لأنها في جميع الأحوال لا تملك تصحيح الخطأ في القانون بنفسها بل عليها أن تحيل الدعوى إلى المحكمة المختصة ، ليس صحيحاً — على إطلاقه — ولا حاسماً فيما نحن بصدده من أمر .

فمن جهة أولى كانت محكمة النقض الفرنسية تستند في العقوبة المبررة إلى نظرية المصلحة في الطعن حتى قبل وضع المادة ٤١١ من قانون تحقيق الجنايات على ما بيناه في الفصل للامضى مؤيداً بالأستاذ . فلم تكن هذه المادة هي أصل النظرية ، ولم يكن التوسع فيها بحاجة إليها ، رغم استناد المحاكم إليها بعد وضعها لأنها أصبحت للتوسع بمثابة الدرجة القانونية أو السند التشريعي للظاهر غريب .

ومن جهة أخرى فإن منع محكمة النقض الفرنسية من إجراء التصحيح بنفسها — حتى عند الخطأ في قانون العقوبات — ليس معناه اضطرابها أن تقضى ابتداء بعدم قبول الطعن رغم توافر المصلحة منه . فهذا موضوع مستقل عن ذلك . بدليل أن محكمتنا العليا ، وهي تملك إجراء التصحيح بنفسها عند الخطأ في القانون نجد نفسها مضطرة إلى عدم قبول الطعن — بغير تعرض لموضوعه — متى كانت العقوبة مبررة والمصلحة متنية في تقديرها . فكون الطعن مقبولا أم لا موضوع مستقل عن موضوع تصحيح الخطأ في التكيف مجرداً ، بغير رابطة قانونية — ولا قضائية — بين الأمرين .

وراجعنا : أما القول بأن الشارع المصري لم ينقل المادة ٤١١ ولنا « فلا ضرر من قبول الطعن وتصحيح الوصف أو التطبيق ولو كانت العقوبة المحكوم بها داخلية في حدود العقوبة المنصوص عليها في المادة الواجب تطبيقها » فتقول غريب صدوره بعد إذ نقل تشريعتنا حكم هذه المادة فصلاً وبصورة متوسعة عنها . وهو غريب أيضاً حتى قبل أن نقلها ، إذ أن تطبيقات العقوبة المبررة يمكن أن تستند إلى نظرية المصلحة في الطعن أكثر من أن تستند إلى هذه المادة مباشرة ، أو إلى غيرها ، على ما بيناه في الفصل السابق ، وهو نفس ما فعله قضاء النقض المصري سواء قبل قانون الإجراءات رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ أم بعده .

وعلى أية حال فواضح من نص المادة ٤٣٣ أن واضعها لم يظن إلى أن عدم توافر المصلحة في الطعن يمد دعماً بعدم قبوله *fin de non recevoir* . ويمنع بالتالي من التعرض للموضوع ، أو لعله لم يكن مقتضياً بذلك ، بل اعتبره من صور الفصل في نفس الموضوع ، لذا نص على الجمع بين الأمرين في عبارة واحدة بنقض آخرها أو إلها عند ما قال « فلا يجوز نقض الحكم ... » ثم عاد فاستدرك قائلاً « وتصحيح المحكمة الخطأ الذي وقع ... » .

ولعل مما شجبه على هذا الاعتقاد الخاطئ أنه اعتبر أن الحكم لا يمد منقوصاً إلا إذا كان مغير الدعوى إلى محكمة الموضوع المختصة من جديد . أما إذا كان التصحيح يجري بمعرفة المحكمة العليا

نفسها قاعته غير منقوض ، ومن ثم جاز — في تقديره — أن تصحح المحكمة الخطأ الذي وقع في الأسباب دون المطوق . وفاته أنه في الحالين يعد الحكم منقوضاً ، وبذلك أنه في الحالين — عند الخطأ في القانون وعند البطالان في الإجراءات — تجري المحاكمة من جديد في فرنسا .

وأياً كان تبليط هذا الاضطراب في النص فإن محكمتنا العليا تدير في قضائهما السائد على عدم قبول الطعن متى كانت العقوبة مقررّة في القانون طبقاً للنص الصحيح وبغير تعرض لموضوع الطعن . أما إذا ما أجرت تصحيحاً في التكيف لتعلق مصلحة الطاعن به — لسبب أو لآخر — فإنه لا مفر من اعتبار الحكم منقوضاً والطعن بالتالي مقبولا ، فلم يعد هناك سوى الحكم الصادر من محكمة التقص بما يستتبعه من أثر جنائي أو آخر يخار أثر الوصف في الحكم المنقوض .

قضاء نادر لمحكمتنا العليا :

ومع ذلك قد عثرنا على حكم نادر لمحكمتنا العليا في تاريخ حديث نسبياً ذهب إلى أنه « متى كانت الواقعة بالنسبة للتمم كما أثبتها الحكم الذي دانه باعتبارها فاعلاً أصلياً تجعل الفعل للسند إليه اشتراكاً في جريمة الشروع في القتل للفترة بناية السرقه بحمل السلاح ، ولا تجعله فاعلاً أصلياً ، وكانت العقوبة للنقض بما مقررّة قانوناً لجريمة الاشتراك في القتل المقترون بناية أخرى ، فإنه يتعين القضاء باعتبار ما وقع من التهم اشتراكاً في جريمة الشروع في القتل مع رفض الطعن طبقاً لنص المادة ٤٣٣ إجراءات »^(١)

تعليلهم عليه :

ذهب هذا الحكم إلى التقييد بحرفية نص المادة ٤٣٣ هذه من جبهتين : —

الأولى : أنه قام بتصحيح تكيف الفعل للسند للتمم من قبل أصل هو شروع في قتل إلى مجرد اشتراك فيه رغم أن التكيف الخاطئ لم يلحق بالطاعن أي أثر ضار ، لا في شأن العقوبة — أصلية كانت أم غير أصلية — ولا في شأن الآثار المترتبة على التكيف أو على العقوبة .

والثانية : أنه وصف هذا التصحيح بأنه يعد رفضاً للطعن ، لجرد أن التصحيح انصب على حيثيات الحكم للطعون فيه دون منطوقه ، واستناداً إلى المادة ٤٣٣ رغم عيبها ، وله في ذلك على أية حال عذره .

وعيب هذا القضاء — وهو نادر — رغم وجود المادة ٤٣٣ منذ سنة ١٩٥٠ — أنه يفتح الباب واسماً للطعون نظرية صرفة . هذا إلى أن احترام توافر المصلحة في الطعن يعد اسلاً كلياً يكفي وحده لعدم قبول الطعن عند تبرير العقوبة . والعقوبة للبررة هي تطبيق خاص له ، فلم يكن الهدف من وضع نص صريح لإقرارها هو إلغاء ذلك الأصل الكلي أو التهور من شأنه ، مهما جاء هذا النص مضطرباً في صياغته معيماً ، بإجازة الطعون لمصلحة القانون ، التي تضرب مثلاً تقليدياً شاملاً على انتفاء

(١) تقص ١٩٥٧/١٤ أحكام النص ٨ س ٨ رقم ٢٨ وعثرنا على حكم مماثل ل فرنسا قضى بتصحيح الواقعة من اشتراك في قتل إلى اشتراك في غش للتأمين في كية البضاعة للسنة . وهو صادر في ١٦/٢/١٩٩٩ ، دالوز الفوري ١٩٩٩ — ١ — ٢٠١ .

الصلحة في الطعن . بل كان هدفه الوحيد — على العكس من ذلك — هو إقامة سند تشريعي صريح حاسم لعدم قبولها .

والأمر الهام في مثل هذه الحالة هو عدم إمكان إجراء التصحيح — لانتفاء الجدوى منه — أما وصف الإجراء بأنه رفض للطعن كما ذهب هذا الحكم ، أو قبوله كما ذهب للرحوم المستشار حامد فهمي ، أو عدم قبوله كما ترى نحن ، فأمر يأتي في المرتبة الثانية . وهو يمثل على أية حال خلافاً نظرياً بدوره ، أكثر منه على وضع قانوني ذي نتائج إيجابية معينة ، ما دامت العقوبة للقضى بها تظل على حالها فلا تزال منها يد الإلناء أو التعديل .

وهذا الاعتبار هو بذاته ما دفننا إلى تفضيل الحكم بعدم قبول الطعن عندئذ ، وبالتالي إلى عدم إجراء أى تصحيح نظري في حيثيات الحكم للطعون فيه استناداً إلى ذاك الأصل السكالي في استلزام شرط الصلحة الحقيقية في كل طعن ، وإلى نص المادة ٤٣٣ (٤٠ من ق . ق رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩) بد تأويله على النحو الذي أراده الشارع منه ؛ وفي ضوء الحكمة التي اقتضت وضعه . ولمسحين المجال بذلك للطعون المؤسسة على مصلحة جديده وحدها سواء أ كانت محقة أم عتملة وسواء أ تعلقت هذه المصلحة بالعقوبة أصلية كانت أم تكميلية أم تبعية ، أم بالآثار الجنائية للترتبة — تلقائياً — على الوصف أو على العقوبة ، أو على كليهما معاً .

تصرف هذه النظرية في شكلها الحالي :

استناداً إلى شرط الصلحة في الطعن — أكثر منه إلى نص أو آخر من نصوص التشريع — امتدت نظرية العقوبة للبررة إلى جميع صور الخطأ في تطبيق قانون العقوبات إذا لم يؤد إلى خطأ في العقوبة . بل إلى صور البطالان في الحكم أو في الإجراءات إذا لم تؤد إلى تغيير مسیر الطاعن ، فلا ينقض الحكم في الحالين إلا لخطأ في منطقته دون حيثياته .

ولذا يمكننا تحريف هذه النظرية حسباً تطورت إليه الآن ، بأنها « النظرية التي تقتضى عدم قبول الطعن في الحكم مهما وقع فيه من خطأ في القانون ، أو من بطلان في الإجراءات ، متى كانت العقوبة لا تخرج عن نطاقها نوعاً ومقداراً لو لم يقع خطأ في القانون ولا بطلان » .

(يتبع) .

اليوع البحرية

للكنور على محال الربح عوصه

مندوس القانون التجارى والقانون البحرى

بكلية الحقوق بجامعة القاهرة

- ٢ -

المطلب الثالث

التزامات البائع فى بيع كاف

نمبر :

انتهينا فى الجزء السابق من هذا البحث - وللشور فى العدد السابق (الثالث من السنة الأربعين - شهر نوفمبر سنة ١٩٥٩) بعنوان اليوع البحرية - من دراسة هل الخطر إلى المشتري كاف والآن نبدأ دراسة التزامات البائع .

٤ - وصلة مبدئية تقول إن البائع كاف يلتزم بإرسال البضاعة إلى المشتري ، وإبرام تأمين عليها ، وتسليمها للمشتري بنقل للمستندات التى يمثلها إليه ، كما يضمن له خلو البضاعة من الموب .

أولاً - إرسال البضاعة

١٤ - أهمية هذا التزام : يلتزم البائع إرسال البضاعة إلى اللبنا للثفق عليه ، وبعين هذا اللبنا عادة فى عقد البيع بعد شرط كاف ، فىقال مثلاً ، كاف الإسكندرية ، فلا يكون معنى ذلك أن البضاعة تسلّم فى الإسكندرية ، بل معنى أن على البائع أن يرم قلاً وتأميناً البضاعة حتى الإسكندرية مقابل الثمن للثفق عليه .

ولشروط النقل أهمية كبرى بالنسبة للمشتري لأنها تحدد حقوقه فى مواجهة الناقل البحرى ، كما أن خط سير الرحلة يؤثر فى الخطر الذى يتحملها ، ولذلك فإن على البائع أن يراعى اعتبارات معينة عند سكوت العقد^(١) فى هذا الخصوص .

وبلاحظ أن البائع فى البيع بسفينة غير معينة يلتزم أيضاً بشحن البضاعة ، ولكنه فى بيع كاف

(١) إذا سكت الطرفان افترض أنهما قصدا الإحالة إلى شروط ميناء الشحن لأتة اللبنا الذى ينفذ فيه البائع التزاماته ، وذلك مع مراعاة الشروط المنادة لكل نوع البضاعة والظروف ، ولكن يلاحظ أنه إذا كانت هذه الشروط مما يحوق تنفيذ عقد البيع فليس لبايع أن يتسك بها ما لم يكن قد تحفظ فى عقد البيع بشأنها .

يقوم بشحنها لحساب المشتري ويقتضى عقد البيع ذاته ، وهو في البيع بسفينة معينة يقوم بالشحن لحسابه هو لأنه يتحمل مخاطر الطريق حتى تصل البضاعة وتسلم في ميناء المشتري لدى الوصول .

وإذا ورد البيع كافى على بضاعة سبق شحنها قيل عندئذ إن عمل البيع بضاعة عائمة flottante^(١) ، وذلك سواء كانت قد غادرت للبناء أو لا . وعندئذ يذكر في عقد البيع أن البضاعة للبيعة قد شحنت فعلاً^(٢) .

٤٢ — إرasmus عقد نقل البضاعة : يلتزم البائع بنقل البضاعة لحساب المشتري ، وعليه تنفيذ هذا الالتزام طبقاً للشروط المعتادة وما تقتضى به عادة للبناء^(٣) ، وعليه أن يقوم بتغليف البضاعة^(٤) ، ويسأل عن سوء التغليف^(٥) .

٤٣ — مظهر الشمس : إذا حدد ميناء الشحن وجب الشحن فيه ، فإذا لم يحدد كان للبائع أن يشحن في أقرب ميناء لموطنه الأصلى دون أن يكون للمشتري أن يتمسك بالشحن في موطن البائع المتاد والقريب من مكان الوصول^(٦) .

ولكن يلاحظ أن التزام البائع لا يقتصر على مجرد إعطاء البضاعة لشركة النقل البحري ، بل عليه أن يسهر على تمام الشحن فعلاً^(٧) .

٤٤ — ظروف النقل : وعلى البائع أن ينقل البضاعة بالطريق الأسرع والأكثر أمناً من غيره لأن هذا الملقى مفترض في العقد^(٨) ، ولذلك لا يجوز له أن تشحن على سفينة شرعية بضاعة يجب — بالنظر إلى طبيعتها وسرعة قابليتها للتلف — أن تشحن على سفينة بحارية ، ولا أن يشحن بضائع قابلة للتلف السريع على سفينة لا تستطيع السير بسرعة ورغم توصيات المشتري له في هذا الشأن^(٩) ، وليس له أن يشحن على السفح مالم يرضى له العقد في ذلك .

(١) ريبير ٢ — ١٩٢٠ ؟ بلو ١٩٠ .

(٢) مراض ٢٤ مارس ١٩٢٦ ملحق ٤ — ٣٣٩ ؛ السين التجارية ٢٣ يناير ١٩٠١ بحرى فرلى ١٩٠٢ — ٣١٨ .

(٣) لنش تجارى ٣٠ يوليو ١٩٠١ بحرى فرلى ١٩٠١ — ٥٣٥ ، ١٦ فبراير ١٩٠٣ بحرى فرلى ١٩٠٣ — ٣١٤ .

(٤) أنظر صورة له في إكس ٥ نوفمبر ١٩٢٥ ملحق دور ٤ — ٤٠ .

(٥) ويبر عن ذلك بمصطلح chargeant, charge .

(٦) الفار البيضاء ٢٠ أكتوبر ١٩٣٥ ملحق ٤ — ١٣٩ ؛ هوفو ٨٩٩ .

(٧) أنظر تعليق ريتارد على حكم محكمة النقض الإيطالية في ٢٢ ديسمبر ١٩٢٥ دور ١٥ — ٤٦٨ ؛ ولفون مرساليا التجارية ٩ يوليو ١٩٥٤ بحرى فرلى ١٩٥٦ — ٣١٠ .

(٨) مراض ٨ يوليو ١٩٢٤ دور ٩ — ٤٠٥ .

(٩) مرساليا التجارية ٣٠ يونيو ١٩٢٩ ملحق ٧ — ٤٧١ .

كما يجب على البائع أن يختار للنقل سفينة تقوم به بطريقة مباشرة^(١)، ولكن هل يجوز له أن يتفق مع الناقل على نقلها بواسطة سفينتين، أي هل يجوز تسيير السفينة في الطريق؛ للسألة خلافية، وقد حكمت محكمة النقض الفرنسية في سنة ١٩٤٨ حكماً قالت فيه إن البيع كاف بسفينة واحدة لا يجوز للبائع أن يغير السفينة في الطريق^(٢).

ومع ذلك يجب ملاحظة أمور عدة: منها ضرورة احترام العادات التجارية التي قد تختلف من ميناء إلى ميناء، ومنها أن تسيير السفينة إذا دعت إليه ضرورة ملاحية يتحملة المشتري باعتباره من مخاطر الطريق، كما سنرى^(٣). ويلاحظ كذلك أن سندات الشحن تتضمن الآن — غالباً — شرطاً يسمح للناقل بتسيير السفينة في الطريق، ولا كان هذا الشرط دارجاً ومن الصعب على البائع أن يتخلص منه فإن على القضاء أن لا يعامل البائع كما لو كان قد تخلف عن تنفيذ التزامه، وكذلك لا محل لمساءلته إذا نص في البيع على أن الإرسال يتم بسفينة مباشرة إذا تضرعت السفينة في الطريق مادام قد ثبت أنه لم يكن بين ميناء البائع وميناء المشتري خط ملاحي مباشر^(٤)، وكذلك الحكم ولو كان هناك خط مباشر إذا رضى المشتري بذلك، إذ يعتبر رضاه قبولاً منه لتحمل مخاطر تسيير السفينة^(٥).

٤٥ - موهر الشحن — ويطلب أن يحدد المودع للشحن، ليستطيع المشتري أن يحسب بصفة تقريبية موعد وصول البضاعة^(٦). ويترتب تحديد مدة في المودع ملزماً للبائع يجب تنفيذه بدقة، وكثيراً ما حكم بمسح العقيد جزاءاً لخالفته^(٧)، ولا يعفى البائع من مسئولية مخالفته إلا القوة القاهرة التي تمنعه تماماً من الشحن في الميعاد^(٨).

ويلاحظ أن المقصود من تنفيذ البائع لالتزامه بالشحن أن يشحن على سفينة تتأخر البناء في التاريخ المحدد في العقد^(٩)، وذلك لأن ما يهم المشتري ليس هو تاريخ الشحن وحده بل هو معرفة متى ترحل البضاعة فعلاً، ولكن إذا شجعت البضاعة في سفينة مفروضة أن تتأخر البناء في المدة ولم ترحل السفينة إلا متأخرة تحمل المشتري هذا التأخير لأن المخاطر عليه من وقت الشحن.

ولا يكفي البائع شحن البضاعة على سفند ولو كان السند ملزماً لسفينة بل يلزم الشحن على

(١) أنظر تعليق رينارد على حكم هراش ٨ يوليو ١٩٢٤ دور ٩ — ٤١٢.

(٢) ٢١ يوليو ١٩٤٨ بحري فرنسي ١٩٥٠ — ٦٧.

(٣) روبر ٢ — ١٩٢٠.

(٤) عراش ١٨ يوليو ١٩٢٨ ملحق ٦ — ٤٣٩.

(٥) ويستناد ذلك من شرط عقد البيع الذي يسمي قيام تقديم سند شحن مباشر: روان ٢٨ يناير ١٩٣١ ملحق ٩ — ١٨٦.

(٦) أنظر روبر ٢ — ١٩١٨؛ بلو ١٤٩؛ شوفو ٨٦٤ وما بعده.

(٧) مرسليا التجارية ٨ أبريل ١٩٢٥ ملحق ٣ — ٤٢٤.

(٨) مرسليا التجارية ٥ مايو ١٩٢٧ ملحق دور ٥ — ٢٧٩؛ وفرون نقض ٩ يولي ١٩٥٢ بحري فرنسي ١٩٥٢ — ٥٢٢؛ مرسليا التجارية ١٠ يوليو ١٩٥٣ بحري فرنسي ١٩٥٤ — ٢٤١؛ شوفو ٨٨٤.

(٩) نابولي ٢٧ مايو ١٩٣٦ دور ٣٥ — ٣٣٢.

السفينة للمستعدة للسفر في اللدة^(١).

وإذا كانت البضاعة معدة لتوزع بين عدة مشترين وشحنت مائبة، ولكن تأخر شحن جزء منها كان لكل من المشترين أن يتمسك بهذا التأخير مادامت حصة كل منهم لم تنقرض.

ومفهوم الالتزام بالشحن في اليماد ألا يتقدم البائع في الشحن والآن يتأخر على اليماد، بل حكم أنه لا يجوز له أن يبدأ في الشحن قبل للوعد^(٢)، كما يجب عليه أن ينتهي منه في للوعد^(٣)، ويتعرض البائع للمسح المقدم إذا ترك للدة تمر دون أن يشحن^(٤)، أما إذا شحن قبل اليماد فقد حكم أن العقد لا يفسخ منه إلا إذا أثبت المشتري ضرراً أصابه من الشحن قبل اليماد^(٥).

٤٦ — ويتشدد القضاء في تقدير القوة القاهرة التي تبرئ البائع، ويفرض عليه أن يحاول تنفيذ التزامه ولو بطرق تكلفه أكثر مما قدر ما دامت طرقاً معادة^(٦).

وإذا كانت هناك قوة قاهرة امتسح العقد ولم يكن لأي من طرفيه الإصرار على طلب تنفيذه بعد ذلك لأن شرط المدة عنصر في الاتفاق، وذلك لا يكون للمشتري أن يطلب من البائع تسليمه البضاعة في ميناء الشحن^(٧)، أو أن يشتري له بضاعة في الطريق بقصد تسليمها إليه^(٨).

هذا إلا إذا غام الطرفان ضمناً على امتداد المدة كما لو سكت للمشتري إذا أخبره البائع أنه شحن بعد اليماد أو قبل للمستندات رغم أنها تكشف عن الشحن للتأخر^(٩).

٤٧ — إجابات الشئح — ثبت الشحن — بوصفه واقعة مادية — بكافة الطرق^(١٠)، ويكون ذلك عادة بسند الشحن اللين به تاريخ الشحن^(١١). وقد يتضمن البيع شرطاً مقتضاه أن تاريخ سند

(١) في هذا للمضى استئناف إنجلترا ٢٢ ديسمبر ١٩٢٨ دور ١٩ — ٢٢١ حيث رفضت المحكمة تمسك البائع برف البناء الذي يعتبر البضاعة مشعولة بمجرد وضعها على الصندوق بقصد شحنها على السفينة، وقالت إن العبارة هي بالشحن فعلا على السفينة في اللدة المحددة.

(٢) مرسليا التجارية ١٤ ديسمبر ١٩٢٨ ملحق دور ٢ — ٩١.

(٣) باريس ١٨ أكتوبر ١٩٢٤ ملحق ٢ — ٩٠٦ ٢٠ يناير ١٩٢٨ ملحق ٦ — ١٩٣٥ ٤

مرسليا التجارية ١٨ يوليو ١٩٢٨ ملحق ٦ — ٣٦٤.

(٤) عرائش ٢٥ يوليو ١٩٢٨ ملحق ٦ — ٤٣٥.

(٥) عرائش ١٣ فبراير ١٩٣٥ ملحق ١٧ — ١٦١.

(٦) وذلك فإن اغتراباً في نيويورك لا يبرر الشحن للتأخر إذا كان اليوم يميز الشحن من أي ميناء في أمريكا الشمالية : مرسليا ٢٣ أكتوبر ١٩٢٤ ملحق ٢ — ٩٠٦، أو إذا كان البيع لا يحدد ميناء الشحن.

(٧) أكس ٢٩ يوليو ١٩٢٥ ملحق ٣ — ٧٦٠.

(٨) الامبراطورية الألمانية دور ٢٠ — ٧٤.

(٩) مرسليا التجارية ٦ نوفمبر ١٩٢٩ ملحق دور ٨ — ٣٨.

(١٠) ريبير ٢ — ١١٢٩ ٤ شونو رقم ٤ — ٥٠٩.

(١١) عرائش ١٨ يوليو سنة ١٩٢٩ ملحق ٦ — ٤٣٩ : السفينة التجارية ٢٩ مارس ١٩٥٥ بحري فرنسي

١٩٥٦ — ٤٢٤.

الشنح، تبهر دليلاً على تاريخ الشنح، وقد حكم في هذه الحالة أنه لا يقبل دليل على عكس ذلك فيما عدا حالة الفنى^(١).

وتشور الصورة بالنسبة للسند برسم شنح، وهو سند لا يثبت شنح البضاعة بل مجرد إعطائها للتناقل بقصد الشنح، وبجمل القضاء إلى التسوية بينه وبين السند للشنح^(٢) أى الذى يثبت عملية الشنح، والواقع أن السند برسم شنح لا يثبت عملية الشنح فضلاً ولا يحدد تاريخها ولذلك فهو لا يصلح دليلاً في صالح الشاحن إلا بعد أن يؤشر عليه الريان بحصول الشنح وتاريخه أى بعد أن يصحح سند شنح عادى^(٣).

٤٨ — تعيين السفينة : لا يلزم البائع كاف بإعلان السفينة التى تحمل البضاعة وذلك ما لم ينص في العقد على ذلك فيلزم البائع عندئذ بإعلان اسم السفينة وب تسليم البضاعة التى على هذه السفينة بالقات وإلا تعرض للمخ التعدي^(٤)، ويلاحظ أن هذا الشرط يلزم البائع، ولكنه أيضاً يؤدي إلى تحويل البيع كاف إلى بيع سفينة معينة^(٥).

٤٩ — رفع الأجرة : يلزم البائع كاف أن يدفع أجرة النقل لأنها تدخل في ثمن البيع. وقد تستحق الأجرة للتناقل في ميناء الوصول، وخاصة إذا كانت مقدرة على أساس الكمية المسلفة في ميناء الوصول، وعندئذ يدفعها المشتري، وفي هذا الفرض يخصم البائع الأجرة، بعد تحديدها بصفة مؤقتة، من الثمن الذى يطلبه في الفاتورة المقدمة منه للمشتري، حتى إذا تحدد قدرها بالضبط رد البائع للمشتري ما يستحقه من أجرة أو بالعكس دفع المشتري ما يكفل به الثمن^(٦).

٥٠ — ويلاحظ أن الأجرة الواجب على البائع دفعها يجب أن تغطي كل النقل البحري حتى تنزيع البضاعة وتسليمها للمرسل إليه، فإذا كان منصوباً في عقد النقل أنه يتنى بالتسليم تحت الروافق فإن تكاليف التنزيع تقع على البائع، فإذا كان التناقل أن يطلبها من المرسل إليه وجب على البائع أن يرد المرسل إليه ما دفعه للتناقل^(٧).

- (١) روان ٤ نوفمبر ١٩٢٦ ملحق ٥ — ١٥؛ أنظر شوفو ٩٢٣.
- (٢) روان ١٦ يناير ١٩٢٣ بحرى فرنسى ١٩٢٣ — ٥٦؛ باريس ٢٦ يناير ١٩٢٨ ملحق ٦ — ١٩٥٢؛
- خلاف ذلك مرسلها التجارية ٢٥ أغسطس ١٩٥٣ بحرى فرنسى ١٩٥٤ — ٢٤١.
- (٣) بللو رقم ١٧٥؛ وريبير ١٩١٩.
- (٤) بللو ٢٠٧؛ السين التجارية ٢٠ ديسمبر ١٩٥٦ بحرى فرنسى ١٩٥٦ — ٤٩٦. أنظر في هذه هنا
- المرط من التابعة المالية رينارد في دور ١٠ س ٨ وتعليقه بمجلة دور ١٠ — ٣١٧.
- (٥) عرائس ١٢ يناير ١٩٢٥ دور ١٠ — ٣١٦ تعليق رينارد؛ خلاف ذلك السين التجارية ٩ مايو ١٩٥٥ بحرى فرنسى ١٩٥٦ س ٦٣٠ حيث قالت إن البائع الذى يبيع السفينة للمشتري لا يقصد تحويل البيع كاف
- إلى بيع سفينة معينة وأنه ما أعانها إلا على سبيل البيان وانواعاً لقاعدة للبيعة في بيع البضاعة على القيد.
- (٦) وذلك ليس للمشتري أن يرفض المستندات بحجة أن البائع لم يدفع أجرة النقل ما دام أنه خصمها من الثمن
- الذى يطالب به : المانفر التجارية ٢٦ مارس ١٩٢٨ ملحق دور ١٧ — ٥٦.
- أنظر مقال de Jughart بنوان تسوية الأجرة في بيع كاف، بحرى فرنسى ١٩٥٦ صفحة ٦٣٩.
- (٧) بللو ٤١٥؛ شوفو ١٧٠. أنظر كذلك مرسلها التجارية ٢٢ يناير ١٩٣٥ ملحق ١٣ — ١٨٦؛
- باريس ٢٢ ديسمبر ١٩٢٥ ملحق ٤ — ١٨٨.

٥٩ — والتزام البائع بدفع أجرة الثقليتهائى ، فإذا ارتفعت هذه الأجرة بعد إبرام البيع فلا يلزم المشتري بالزيادة . وقد ذهب رأى إلى عكس ذلك أى إلى إلزام المشتري بالزيادة على أساس أن الثمن ينقسم أقساماً ثلاثة : ثمن البضاعة ، والأجرة ، وقسط التأمين ، وقد إن المنصرين الآخرين يعتبران مقابل البائع عما يذله من نفقات في الظروف الاقتصادية العادية القائمة وقت إبرام عقد البيع ، فإذا تضررت الظروف فلن إلزام البائع بالزيادة في الأجرة فيه إضرار للمشتري بلا سبب^(١) . ولكن رأياً آخر لاحظ بحق أن تقدير الثمن جزائى ولا تصح تجزئته بالنظر إلى كل من عناصره على حدة ، وتحديد الثمن إجمالاً على هذا النحو فيه فائدة كبيرة للمشتري ، كما أن إضرار للمشتري هنا له سبب هو عقد البيع ، ولا محل للتخفيف على البائع وإلزام المشتري بالزيادة إلا إذا اعتبرنا البائع وكيلاً عنه في إبرام عقد النقل وهو رأى غير مقبول حتى في نظر هذا الفريق^(٢) .

وكذلك الحكم لو انخفضت الأجرة فلن المشتري لا شأن له بالانخفاض أو بالتخفيض الذى يمنحه إليه الناقل البحرى لأن تحديد الثمن إجمالاً يتم ، كما تقدم ، بطريقة جزائية ونهائية^(٣) .

(١) بلوردم ٤٠٣ إلى ٤١٢ / مكرو .

(٢) بلوردم ٦٥ .

(٣) استئناف بلورس ٢ مارس ١٩٥٦ بحرى فرنسا ١٩٥٧ — ١٥٥ .

وقد نازع خلاف في حالة ما تصبح الأجرة غير مستحقة أصلاً على البضاعة بسبب هلاكها بقوة قاهرة ، فالمشتري حكم الثمن الأصل خصوصاً منه الأجرة على أساس أنها واجبة عليه ، ولكن لأنها أصبحت غير مستحقة فهو لا يدفعها فهل يحتفظ بالجزء من الثمن للمقابل للأجرة أو يجب عليه دفعه للبائع ؟ المسألة محل خلاف : يرى البعض أن الثمن حدد بطريقة جزائية لأن البائع يبيع بشئ إجمالى يتضمن أجرة النقل فلذا لم تستحق فله أن يفيد من ذلك ، كما أن المشتري يبيع بالتأمين لأنه وارد على البضاعة بقيمتها وقت الوصول ولا يصح أن يصحح بين هذا التأمين وبين الأجرة (روبر ٢ — ١٩٢٤ ؛ شونو ١٤١١ إلى ١٤١٣) . ولكن رأياً آخر يلاحظ أن المشتري في هذه الحالة يصبح مبتدئاً خفصياً بالأجرة وأن دفعه الثمن خصوصاً منه الأجرة يبرئه نهائياً أمام البائع لأن البائع رضى بهذا الوفاء (بلوردم ٤٩١ و ٤٠٣) .

صحيح أن الثمن في بيع كاف جزائى بمعنى أن المشتري يلتزم بهذا الثمن دون غيره أياً كانت تغطيات سوق الأجرة والتأمين ولذا فإن انخفاض الأجرة بين عقد البيع وإبرام النقل يفيد البائع لكن لا يستوى بذلك انقضاء دين الأجرة وهو الفرض محل البحث ، ولذا فإن مما يخالف قصد القادحين أن يفيد هلاك البضاعة البائع . ولا يقدح في ذلك أن للمشتري أن يفيد من التأمين الذى يشمل الأجرة لأن هذه صادرة على المطلوب فلن للمشتري إيسر له رجوع على الزمن إلا في حدود ما أسابه وفقاً لفصل في مسألة الأجرة يسبق الفصل في مسألة التأمين . كما لا يصح أن يجعل الزمن ديناً لا وجود له لأن ما نزع على المشتري هو البضاعة متقوصاً منها الأجرة لأنها لم تستحق فالتالى .

هل يمكن القول إن هذا الحل يخرجه قواعد البيع كاف ؟ لا !! لأن الخروج على فكرة جزائية الثمن أمر واجب لم يدفع البائع الأجرة وراى أن يخصها من الثمن لأن للمشتري في هذه الحالة يصبح مدينناً بالأجرة أمام الناقل بوصفه مستفيداً من سند الشحن ، على الأقل إذا ذكر ذلك في السند ، ومن الخطأ القول إن المشتري يدفع الأجرة بالوكالة عن البائع ، بل إن المشتري ينفذ التزاماً خفصياً عليه ، ولذا فلا يلزمهم كيف أن انقضاء التزام المشتري يفيد البائع فهذا البائع كان عليه أصلاً بحسب قواعد البيع كاف أن يدفع الأجرة فلذا أعنى منها فذلك في نظري قبوله ثمتاً خفصياً منها .

هناك فرض آخر هو فرض ما إذا دفع البائع الأجرة لدى الشحن وكان على الناقل ردعاً إذا لم تصل البضاعة ، فإذا ملكته لمن ترد الأجرة : البائع أو للمشتري ؟ يرى البعض أنها ترد للبائع وذلك لأن التسوية التى تمت بين البائع =

ثانياً - التأمين على البضاعة

٥٢ - يلتزم البائع - بمقتضى عقد البيع كاف - أن يرم تأميناً على البضاعة من غاطر الرحلة ، وإذا أرسل البائع عدة شحنات لشترين متعددين وجب أن يرم تأميناً خاصاً بكل منهم^(١)، حتى يمكن لكل مشتر أن ينقل البوليصة إلى من يبيع له البضاعة في الطريق .

وفي تحديد شروط هذا التأمين آراء كثيرة ؛ ولكنها ترد في النهاية إلى ضرورة مراعاة المادة البحرية وطبيعة البضاعة وظروف النقل^(٢)، ويصرح بعض الشراح والأحكام بضرورة اتباع المادة البحرية الجارية وقت الشحن في ميناء الإرسال بالنسبة لبضاعة من ذات النوع ولرحلة مماثلة^(٣)؛ ولعل الصحيح هو اتباع المادة الجارية وقت إبرام البيع لأنها هي التي تحدد نطاق التزام البائع .

٥٣ - وإذا لجأ البائع إلى إرسال البضاعة بطريقة تعرضها لخطر أكبر مما لو أرسلها بالطريق الواجب فإن عليه أن يؤمن من هذا الخطر الجديد وتحمل هو فرق القسط^(٤).

ويجب أن ينطى التأمين غاطر البحر المتادة ، ولا يلتزم البائع التأمين من غاطر الحرب إذا لم يكن منصوفاً على ذلك في عقد البيع لأن التأمين من هذه المخاطر يستلزم قسطاً إضافياً لا يدخل عادة في ثمن البيع^(٥).

ويجب أن يكون مبلغ التأمين شاملاً الأخطار ابتداء من اللحظة التي تنتقل فيها غاطر البضاعة إلى المشتري إلى وقت تعرضها في ميناء الوصول^(٦).

٥٤ - ويجب أن يكون مبلغ التأمين مساوياً بالأقل لثمن البيع لأن قيمة البضاعة مقدرة بهذا الثمن هي التي يواجهها البائع^(٧)، وعلى البائع أن يرم تأميناً عن زيادة القيمة التي قد تطرأ بعد البيع ، فإذا وقع الحادث فقال البعض إن تمويض هذا التأمين الإضافي عن القسط الذي دفعه البائع يكون للبائع^(٨)، وذهب الرأي الراجح أنه يكون للمشتري وحده لأنه يتحمل غاطر البضاعة وليس للبائع

== والمشتري كانت نهائية ضد للمشتري أو لصالحه . ويرى آخرون خلاف ذلك لأن إبراء المشتري من كل مسؤولية قبل البائتم لا يملط ذلك الأخير حق مطالبة الناقل بالأجرة ، بل بالعكس لأن الأجرة في فرضنا لم تنقسم من الثمن الذي قبضه البائتم كاملاً متضمناً للأجرة . كما أن المستندات نقلت للمشتري وأصبح الحق الناتج من سند الشحن يؤول للمشتري وحده (أنظر في هذا الرأي الأخير هينز رقم ١٨٧) .

(١) ريبير ١ - ١٩٢٢ .

(٢) عرائش ٣ يوليو ١٩٢٨ ملحق ٦ - ٣٨٧ .

(٣) بلو ٢٦٦ شوفو ١٠١٣ ؛ رينارد في دور ١٠ - ١٩ ؛ وبيير ٢ - ١٩٢٢ ؛ مرسلية التجارية

٢٦ مايو ١٩٢٦ ملحق ٤ - ٥٧٤ ؛ أنظر كذلك دوييه ٢١ ديسمبر ١٩٢٤ ملحق ٣ - ٥٨ .

(٤) فاناناريف ٦ ديسمبر ١٩٣٣ دور ٣٧ - ٢٢٨ غايي يضمن البضاعة على سطح السفينة .

(٥) قرار تحكيم ألمانيا ١٣ يناير ١٩٣٨ دور ٢٧ - ٧٩ .

(٦) بلو ٢٧٤ شوفو ١٠١٨ .

(٧) شوفو ٩٩٩ .

(٨) بلو ٢٧٩ .

فيه مصلحة يمكن أن تكون علا للتأمين^(١).

٥٥ — ويجب أن يكون المؤمن شخصاً آخر غير البائع لأن ضمان المشتري لا يتحقق إذا كان البائع هو نفسه المؤمن^(٢). ويلاحظ أن كل ما على البائع هو التأمين لدى مؤمن ظاهر اليسار ولكنه لا يضمن — بعد ذلك — للمشتري قبض مبلغ التأمين^(٣).

٥٦ — فإذا لم يتم البائع بالتأمين على البضاعة على البضاعة على الوجه الصحيح كان للمشتري أن يرفض استلام المستندات^(٤) وله أن يطلب النسخ ، ولو وصلت البضاعة سالمة ، لأن عدم التأمين اخلال بالتزام البائع يؤدي للمشتري إلى صعوبة التعامل على البضاعة^(٥).

ثانياً — التزام تسليم البضاعة المبعة

٥٧ — يلتزم البائع كاف — طبقاً للقواعد العامة — تسليم البضاعة المبعة إلى المشتري ، كما يلتزم تسليم الحقوق التابعة للبضاعة المبعة والحقوق المبعة لها ، وتقتصد بذلك الحقوق الناشئة من عقد النقل البحري والحقوق الناشئة من عقد التأمين البحري .
ونعرض هنا لموضوع التسليم ، وكيفيته ، ووقته ، ومكانه ، ومصاريفه .

أولاً — موضوع التسليم :

٥٨ — (١) البضاعة : على البائع أن يسلم البضاعة ، والحقوق المتعلقة بالبضاعة والداوى ضد الناقل والمؤمن منذ وقت الإرسال حتى الترخيص .

أما بخصوص البضاعة فيلتزم البائع أن يسلم بضاعة من النوع والصفة المتفق عليه ، بشرط أن تكون مرسلة بحالة جيدة من المكان وفي الوقت المتفق على الإرسال فيه .

وإذا خصصت البضاعة قبل تسليمها وجب تسليم البضاعة المخصصة دون غيرها ، وإذا انصب البيع على بضاعة مشحونة على سفينة معينة في عقد البيع وجب تسليم هذه البضاعة دون غيرها^(٦).

(١) قائل ، القانون البحري ، رقم ٦٤٨ ٤ وقرن ١٩ يناير ١٩٢٦ دور ١٤ — ٢٣٦ .

(٢) وهذا هو الراجح بقول ٢٧٢ ٤ ربيع ٧ صفحة ٨٠٩ هامش (٥) رينارد في دور ١٠ — ١٦ ٤ ايس ٢٣ يناير ١٩٢٩ ملحق ٧ — ١٨٠ ٤ خلاف ذلك مصطلح مله في الطول رقم ٦٢٠ .

(٣) بقول ٢٧٣ ٤ رينارد دور ١٠ — ١٦ هامش ٣ .

(٤) ايس ٢٣ يناير ١٩٢٩ السابق ويقرر للمشتري رفض للمستندات إذا كانت تحتوي على مجرد خطاب يتم به البائع نفسه مؤمناً على البضاعة .

(٥) رينارد دور ١٩ يناير ١٩٢٩ ملحق دور ٧ — ١٥٤ ٤ قرن بقول ٢٨٦ .

(٦) مرساليا التجارية ٤ ديسمبر ١٩٢٨ ملحق ٧ — ٣٩ ويقضى أن للمشتري كاف أن يرفض تنفيذ العقد إذا أخطره البائع أن البضاعة موجهة على سفينة غير تلك التي فيها ، ولا يمنع النسخ أن يعود البائع فيقرر أن البضاعة مشحونة على السفينة أسلاً لأن ذلك لا يبعد الحياة إلى عقد انتهى .

وإذا كان البيع منصّباً على حمولة سفينة كاملة فإن المشتري أن يرفض للمستندات إذا كان جزء من حمولة السفينة موجهاً الى مشترين آخرين لأن المشتري إذ يتعاقد على حمولة كاملة فلهذا لينادي مزاحمة مشترين آخرين لحولة مماثلة ومفرغة في نفس البناء في ذات الوقت ، وذلك فإن للمشتري أن يتمسك بتنفيذ العقد بدقة .

٥٩ - الفهرم المسلم : تقدم أن بيع كاف ينصب على بضاعة تسلم في ميناء الشحن ، ونص في العقد على القدر الواجب تسليمه ، والقاعدة أن جميع القدر المبيع يجب أن يسلم دفعة واحدة ما لم يتفق على خلاف ذلك ، ولهذا حكم أن للمشتري أن يرفض التسليم الجزئي^(١) ، إلا إذا كان عدم التسليم الجزئي راجعاً إلى قوة قاهرة^(٢) .

والأصل كذلك أن يرد التسليم على القدر المبيع تماماً دون زيادة ولا نقص ، ولكن لما كان الغالب أن يرمي العقد ثم يبدأ البائع في البحث عن البضاعة وقد لا يجد القدر الذي تمهد بتسليمه فالأولوف أن نص في العقد على شرط التقريب environ^(٣) أى على أن القدر المحدد في العقد إنما هو تقريبي .

ومع ذلك يضيق القضاء من أثر هذا الشرط حتى لا يسيء البائع استعماله بأن يزيد القدر المسلم إذا انخفض سعر البضاعة أو يقله إذا زاد سعرها ، فيقضى بأن الحد الذي يسمح للبائع بالحرية فيه هو ٥٪ أو ١٠٪ من القدر للبين بالعقد ، ويوجب على البائع أن يثبت أنه لم يستطع تسليم القدر للبيع بالضبط^(٤) .

٦٠ - مائة البضاعة : تقضى القواعد العامة على البائع أن تكون البضاعة التي يسلمها مطابقة من حيث نوعها وأوصافها لشرط العقد ، ويكفي أن تكون قد شحنت بحالة جيدة ولا يسأل البائع عما يصيبها بعد ذلك لأن مخاطر الرحلة على المشتري كما تقدم .

وقد يكون مصدر البضاعة محل اعتبار في العقد ، وعندئذ يجوز للمشتري أن يفسخ العقد على البائع إذا اضح أن البضاعة ليست من المصدر المتفق عليه^(٥) .

وقد تبدو صعوبات عملية إذا كان بالبضاعة تلف وأريد معرفة ما إذا كان راجعاً إلى الطريق أو إلى العيب الخفي أو العيب الباطني بها .

(١) أكس ٢٥ نوفمبر ١٩٢٥ ملحق دور ١٩٢٦ - ٤١ .

(٢) مرسليا التجارية ٣ مارس ١٩٢٠ ملحق دور ١٩٢٦ - ٣٨ .

(٣) شوفو رقم ١١٦٨ . أنظر بللو رقم ١٠٦ . وقد تقضى المادة أحياناً بائنه دون نص عليه في العقد .

(٤) مرسليا التجارية ١٥ مارس ١٩٥١ بحري فرنسي ١٩٥١ - ٤١٠ .

(٥) أنظر في نباتات مصدر البضاعة : بللو رقم ١١٠ و ١١١ وشوفو رقم ١١٤٨ و ١١٥٣؛ قرلة تحكيم باريس ٢٠ يناير ١٩٢٣ ملحق دور ١٩٢٣ - ١٨٢ .

وجرى القضاء على أنه إذا كانت ما بالبضاعة راجعاً إلى النقل ذاته فهو من غاظر الطريق وتحمله المشتري كما سئى . وفيما عدا ذلك يفرق القضاء بين العيب الخفى في البضاعة وتحمله البائع ، وبين العيب الظاهر الناشئ من طبيعة البضاعة والذي يتفاقم بسبب الرحلة وتحمله المشتري^(١) .

وقد يحدث أن يحصل البائع عند الشحن على شهادة بأوصاف البضاعة *certificat de qualité* ، وتتيده هذه الشهادة في إثبات أوصاف البضاعة إذا نازعه فيها المشتري^(٢) .

ولا يلزم البائع أن يقدم شهادة بمائة مالم ينص على ذلك في العقد أو تجز به المادة . والأصل أن النص عليها يكون لصالح المشتري ويكون على البائع تقديمها مع للسندات للمشتري^(٣) .

والأصل في حالة النص في العقد على تقديمها أن للمشتري في هذه الحالة ليس له أن ينازع فيها^(٤) . وهذه المنازعة جائزة إذا كان يدعى غشاً من البائع^(٥) أو عيباً خفياً بها^(٦) أو أراد أن يثبت وجود اختلاف في نوع البضاعة وليس في مجرد أوصافها . كما يرفض القضاء هذه الشهادة كدليل لصالح البائع إذا كانت غامضة أو غير محددة^(٧) .

وكثيراً ما يضع المشترون في العقد شروطاً يحفظون لأنفسهم بها حق معاينة البضاعة بواسطة الخبير عند وصولها^(٨) ، وهي شروط صحيحة .

٦١ — ويلاحظ أن عدم مطابقة البضاعة المسلحة للبضاعة المتفق عليها من حيث الأوصاف لا يؤدي إلى فسخ العقد دائماً ، بل إن القضاء يكتفي بتخفيض الثمن إذا كانت الفرق بسيطة^(٩) ، ويقدر التخفيض على أساس ثمن البضاعة الأصلية لا قيمتها عند الوصول^(١٠) ، ومنغ ذلك فإن هذا الحل غير مستقر^(١١) .

ويجب الحكم بالفسخ — مع ذلك — إذا كان مشروطاً صراحة في العقد أو مفهوماً ضمناً من نصوصه كما لو كان متضمناً شرط مطابقة البضاعة لعينة^(١٢) ، وإذا كان الفرق في الأوصاف راجعاً إلى

(١) بلور رقم ١١٢ .

(٢) بلور ٢٩٢ وانظر حين رقم ٢١٦ .

(٣) حرائق ٣ مارس ١٩٢٤ تلحق ٢ — ٢٥٢ نقض مدني ٢٥ يناير ١٩٤٩ بحري فرنسي ١٩٥٠ — ٢٣٥ .

(٤) روبر ٢ — ١٩١٦ .

(٥) نقض ٢٤ مايو ١٩٣٩ ملحق ١٧ — ٢٥٧ .

(٦) روان ٥ مايو ١٩٤٩ بحري فرنسي ١٩٥٠ — ٦١٧ .

(٧) مرسيا التجارية ١٧ أغسطس ١٩٢٣ ملحق دور ١٩٢٣ — ٣٦٣ . أنظر تعليقاً فدور ٧ — ٣٢٥ .

(٨) أنظر شوفو ١١٥٥ ؛ بلور ٤٧٠٧ أنظر السين التجارية ١٥ مارس ١٩٥٤ بحري فرنسي ١٩٥٥ — ٢٤٤ .

(٩) أنظر رينارد دور ١٠ — ٤٣ و ٤٤٤ ؛ بلور ١١٦ .

(١٠) المالحات التجارية ٨ يناير ١٩٣٧ ملحق ١٦ — ٣١٧ .

(١١) أنظر بلور السابق رقم ١١٦ ؛ روبر ٢ — ١٩١٥ .

(١٢) أنظر تعليقاً في دور ٣٤ — ٢٩٩ .

غض من البائع ، أو كان الاختلاف في نوع أو طبيعة البضاعة وليس في مجرد وصف من أوصافها .

٦٢ - (٢) الحقوقي الناشئ من حقوقي النقل والتأمين : يرم البائع - كما رأينا -

عقد نقل البضاعة ، وعقد التأمين عليها . ونلاحظ أن الحقوق الناشئة عن هذين العقدتين تنتقل بانتقال سند الشحن وبوليصة التأمين إلى المشتري ، ويجب على البائع أن ينقل هذه الحقوق إلى المشتري بوصفها تابعة ومكحلة للبضاعة لأن دعوى التحويل المقررة ضد الناقل البحري تحمل على دعوى استلام البضاعة وكذلك تحمل مبلغ التأمين على البضاعة إذا ، هلكت ، فضلاً على أن البائع وهو يرم هذين العقدتين يند التزاماً ناشئاً عليه من عقد البيع وحساب المشتري ولصالحه .

ويشترط في سند الشحن وبوليصة التأمين أن يشمل كل الرحلة التي تقع مخاطرها على المشتري ، ولذلك إذا كان نقل البضاعة يتم بسندتين متتابعين يجب نقل هذين السنتين إليه ، وإذا تغير ميناء الوصول بإضافي البائع والمشتري وجب على البائع أن يسلّم سند شحن وبوليصة تأمين خاصتين بالرحلة الجديدة والمشتري أن يرفض للمستندات المذكور فيها الميناء القديم^(١) .

ثانياً - كيفية التسليم :

٦٣ - لا تسلم البضاعة للجهة كاف تسليماً مادياً عند وصولها ، بل هي تسلم بعد الشحن وأثناء الطريق ينقل السند إلى المشتري أي يتظيره إذا كان إذنيّاً أو يتناوله إن كان لحامه^(٢) ، ونقل السند على هذا النحو ينقل إلى المشتري - كذلك - الحقوق والالتزامات ضد الناقل البحري وقد رأينا أنها من مكملات البضاعة . كما يرتب نقل بوليصة التأمين نفس الآثار .

وبالم - فما يتعلق بسند الشحن - أن يتضمن البيانات التي تخص البضاعة ، وأن يكون نافذاً على الناقل لأنه يهدف إلى إعطاء للمشتري حق مطالبة الناقل باستلام البضاعة ، وبدونه لا يستطيع المشتري استلام البضاعة . وللمشتري أن يرفض سند الشحن إذا كان خاصاً ببضاعة أقل من التي تم التعاقد عليها ولا يكون للبائع أن يكلها يضالع سبق شحنها .

كما يلزم أن يكون السند إذنيّاً أو لحامه ، وذلك لأن المشتري قد يحتاج بدوّه إلى التصرف في البضاعة وهي لا تزال في الطريق .

كذلك الشأن في بوليصة التأمين ، إذ يجب أن تكون إذنية أو لحامها ، ليتمكن المشتري من نقلها إلى من يتصرف في البضاعة إليه .

ونلاحظ أن مجرد شهادة من المؤمن ولو كان موقفاً عليها منه لا تكفي في هذا الخصوص ، ما لم تكن متضمنة شروط البوليصة ، لأن المشتري - أو البنك الذي يكلفه المشتري بدفع الثمن - من حقه أن يتأكد من مطابقة شروط التأمين لعقد البيع ، ومع ذلك فإن الإغارة إلى شروط معروفة للمشتري تكفي^(٣) .

(١) ٩ فبراير ١٩٤٦ دور ١٥ - ٤٩٦ .

(٢) طرن مصطلح طه رقم ٦١٨ حيث يرى أن التسليم يتم بالشحن .

(٣) شوافر ١٣٤٣ .

ثالثاً — وقت التسليم :

٦٤ — استقر الرأي على أن البائع يلزم بتقديم المستندات بأسرع ما يمكنه بعد الشحن^(١)، وذلك لأن المشتري يتحمل المخاطر منذ الشحن فمن العدل أن تصبح البضاعة تحت تصرفه بأسرع ما يمكن^(٢). وهناك حد أقصى لوقت تقديم المستندات فيجب تقديمها قبل التفريغ في ميناء الوصول، لأن موضوع البيع بضاعة مشحونة^(٣) وإذا لم يطلب أحد بالبضاعة في ميناء الوصول وكان يده سند الشحن، أودعها الريان لدى أمين أو فرغها على الرصيف وتعرضت البضاعة بذلك للمخاطر ليست من لوازم عقد البيع ولا يغطيها التأمين لأنها لاحقة على التفريغ وفي هذا إضرار بالمشتري.

رابعاً — مصاريف التسليم :

٦٥ — يجب أن تقدم المستندات إلى المشتري في موطنه، إذ الفروض أنه ليس له محل في ميناء الشحن، بل إنه لو سلمت البضاعة إلى المشتري في ميناء الشحن ما كان البيع بحراً إذ يعتبر تنفيذه متبهاً قبل بداية النقل البحري. ويلاحظ أنه لا يكفي أن يرسل البائع المستندات إلى المشتري بل يجب عليه أن ينقلها إليه وأن حصل المشتري فعلاً، لأنه قبل وصولها إليه لا تكون البضاعة في حيازته، ولذلك فإن البائع يتحمل خطر ضياعها في الطريق ويكون عليه أن يرسل إلى المشتري بدلاً منها.

خامساً — مصاريف التسليم :

٦٦ — تقع على البائع مصاريف التسليم، وللقصود بذلك مصاريف إرسال البضاعة، والأجرة والرسوم للفروضة على الصادرات^(٤)، أما رسم الوارد فيتحمله للمشتري لأنه لاحق على الشحن ولأنه يعتبر من مصاريف الاستلام^(٥).

سادساً — جزاء الوتراسم بالتسليم :

٦٧ — لا يعتبر البائع قد نفذ التزامه كاملاً إلا إذا كانت المستندات المقدمة منه كاملة ومستوفاة^(٦)، فإذا لم يقدم للمستندات أو قدمها ناقصة أمكن فسخ البيع على مسؤوليته^(٧)، وإذا لم تكن للمستندات

(١) ويبر ٢ - ١٩٢٢؛ بلو ٥٩٨؛ مرسليا التجارية ١٨ ديسمبر ١٩٣٥ ملحق ٤ - ٨٩. قارن مع ذلك تورين ١١ يناير ١٩٢٧ دور ٣٦ - ٣٣٥؛ مرسليا التجارية ٩ يونيو ١٩٤٦ ملحق دور ١٤ - ٣٧٩.

(٢) قارن نابولي ٨ فبراير ١٩٢٦ دور ١٥ - ٤٩٦.

(٣) المافز التجارية ٧ يناير ١٩٣٦ ملحق ١٤ - ٣٧٩.

(٤) أنظر بلو ٣١٧ و ٤١٤.

(٥) شوفو ٤٠٢ و ٣١٧ و ٤١٤.

(٦) غرائس ٣ مارس ١٩٢٣ دور ٧ - ٣٢٤ تعليق رينارد.

(٧) غرائس ٢٨ نوفمبر ١٩٣٢ ملحق دور ١١ - ٥٦.

للقدمة هي الواجبة التقديم جاز للمشتري رفض دفع الثمن^(١). وعلى الناقل أن يثبت - عند النزاع - أنه وفي الزامه كاملاً .

المطلب الرابع

الزامات المشتري في بيع كاف

٦٨ - يلتزم المشتري في بيع كاف - كما في أي بيع آخر - التزامين أساسيين ، الأول هو استلام البضاعة التي يقدمها البائع ، والثاني دفع الثمن المتفق عليه في العقد . وقد استقر القضاء على إلزامه بقبول المستندات التي يقدمها له البائع .

أولاً - قبول المستندات :

٦٩ - تقدم أن ملكية البضاعة تنتقل بتخصيصها ، ولكن قبل حيازتها أي تسليمها لا يتم إلا بنقل المستندات التي تمثلها إلى المشتري ، فيترتب على قبول المشتري للمستندات أثران هامين ، الأول أن تنتقل إليه حيازة البضاعة بصفة نهائية ، والثاني أن ذلك يعتبر قبولاً منه للأخطاء التي ارتكبها البائع في تنفيذ التزاماته والتي تكشفها هذه المستندات . ولما كانت بيانات هذه المستندات تكشف عما إذا كان كل من البائع والمؤمن قد نفذوا التزاماتهم فإن قبول المشتري لهما لا يجد قبولاً للمستندات ذاتها بل قبولاً لما قدمه البائع تنفيذاً لالتزاماته .

ولكن يلاحظ أن قبول المستندات لا يعد قبولاً للأخطاء التي لا تكشفها^(٢) .

وللمشتري أن يثبت كذب البيانات الواردة بالسند ويكون له عندئذ أن يطلب فسخ البيع^(٣) إذا كشف عن إخلال من البائع .

وإذا كان للمشتري علماً ببعض الأخطاء التي وقعت من البائع قبل تقديم المستندات إليه وجب عليه أن يمتنع عليها عند تقديم المستندات ، فإن لم يفعل اعتبر قابلاً لهاها .

ويوجب القضاء على المشتري الذي يرفض للمستندات أن يبين أسباب رفضه في مدة معقولة إن لم يكن فوراً^(٤) ، فإذا لم يبين سبب رفضه في مدة معقولة كان سلوكه خطأ يبرر للبائع أن يطلب الفسخ ضد المشتري ، وإذا أبدى أسباباً ولم تكن كافية لم يسمح له بعد ذلك بإبداء أسباب أخرى قائمة على

(١) وقد حكم بفسخ البيع ضد البائع لأنه لم يقدم سوى مستند واحد هو فاتورة أعطيت له بعد التفريغ :
اكس ١٥ يوليو ١٩٢٦ ملحق ٤ - ٧٠٨ .

(٢) بلور رقم ٦١٥ .

(٣) مرسليا التجارية ١٢ أبريل ١٩٣٥ ملحق ١٦٣٥ س ٣٢٥ .

(٤) بلور رقم ٤٣٣ ؟ يورج ١٤ يولي ١٩٢٦ ملحق ٤ - ٤٥٥ ؛ السين التجارية ٢٨ يولي ١٩٢٨

ملحق ٦ - ٣٦٦ - ٢٠٤ يولي ١٩٣٠ ملحق ٨ - ٣٧٤ .

بيانات للسندات لأنه إذ سكت عن هذه الأخطاء الوارد ذكرها بالسندات ولم يسارع بإبدائها يعتبر أنه قد قبل هذه الأخطاء (١).

٧٠ — هذا ، ويلاحظ أنه إذا كلف المشتري بنكا بدفع الثمن للبائع واستلام للسندات منه ، فلا أصل أن قبول البنك — في هذه الحالة — للسندات يرتب ذات الآثار التي ترتب على قبول المشتري لأن البنك يكون وكلاء عنه .
ومع ذلك فقد يستلزم الحكم على السندات وقبولها خيرة فنية ليست لدى البنك فلا بد قبوله عندئذ كقبول المشتري .

٧١ — قبول البضاعة بعد التبرع : لما كان سند الشحن لا يتضمن إلا البيانات الخاصة بالحالة الظاهرة للبضاعة وقت شحنها فإنه يظل للمشتري — حتى بعد قبوله للسندات ودفعه الثمن — حق فحص البضاعة ورفضها ، وذلك ما لم يتضمن السند أن البضاعة معينة أو ناصة منذ الشحن ، إذ يعتبر المشتري عالماً وقت قبوله للسندات لهذا الغيب . كذلك لا يكون للمشتري حق المنازعة إذا كان قد كلف شخصاً بفحص البضاعة في ميناء الشحن وفحصها ولم يد أي تحفظ (٢). أو كان متفقاً في عقد البيع ولو ضمناً على أن يكفي بتقديم البائع شهادة من هيئة مختصة بنوع وحالة البضاعة .

وكان للمشتري ملزم أن يمتنع في مدة معقولة وبلا تأخير إذا أراد رفض السندات فإن عليه كذلك أن يفحص البضاعة ويفصل في موقفه منها وأن يمتنع بدون تأخير إذا رأى ذلك . كما يلاحظ أن للمشتري إذا كلف وكلاء بالاستلام ولم يمتنع هذا الوكيل اعتبر قبوله كإلزام كان صادراً من المشتري (٣).

٧٢ — إثبات أسباب رفض المستندات : إذا رفض المشتري للسندات فإن هذا الرفض لا يقبل منه إلا إذا كان مبنياً على سبب ظاهر في ذات بيانات المستندات ، أو إذا تمكن المشتري من إثبات سبب رفضه — أي عدم قيام البائع بتنفيذ التزاماته — بأي وسيلة أخرى ، وبعبارة أخرى فإن على المشتري إثبات عدم تنفيذ التزامات البائع إذا لم يكن ذلك واضحاً في للمستندات .

وإذا كان الرفض منصباً على البضاعة فهناك صعوبة ترجع إلى أن المشتري يتحمل المخاطر منذ الشحن في حين أنه لا يفحص البضاعة إلا عند الوصول ، ويمكن القول عندئذ على البائع أن يثبت هو أنه شحن البضاعة بالحالة للتفق عليها ، ولكن رأياً قوياً يعني البائع من ذلك ويلزم للمشتري أن يقدم هو الدليل على أنها لم تصح بحالة جيدة أو مطابقة للاتفاق أو أن بها عيباً خفياً وذلك على أساس أن المشتري يدعي خلاف الظاهر الذي يؤيده سند الشحن (٤) .

(١) ريتارد دور ١٠ — ٣٢٢ بلو ٦١٧ ، استئناف أكس ١٩ مارس ١٩٢٤ ملحق ٢ — ٣٦٨
خلاف ذلك جنوا أول ديسمبر ١٩٢٥ دور ١٤ — ٣٧٤ .
(٢) شوفو ١٠٦٥ .
(٣) هفس مراتي ١٣ مارس ١٩٣٤ ملحق ١٢ — ١٩٥ .
(٤) بلو ٣٢٢ ، شوفو ٤١٩ ، مسليا التجارية ٨ يونيو ١٩٢٥ ملحق ٣ — ٦٠٠ بولس امبرس
٢٣ سجنير ١٩٢٧ دور ١٧ — ٧٧ .

ثانياً — استلام البيع :

٧٣ — يلزم المشتري أن يتسلم البضاعة التي يقدمها البائع ، وقد سبق القول إن تسليمها من جانب البائع يكون بنقله للمستندات المثلة للبضاعة وللحقوق المكتسبة لها إلى المشتري ، ويكون استلام المشتري لها بقبوله هذه المستندات . وقد سبق القول كذلك إن للمشتري ليس له أن يرفض المستندات المثلة للبضاعة المبيعة إلا إذا كان لديه مبرر لهذا الرفض ، فإن رفضه بدون مبرر مشروع جاز فسخ العقد عليه وإزالته بالتأميـض^(١) .

وإذا تأخر المشتري في الاستلام عن الموعد المحدد كان البائع أن يصر على تنفيذ العقد ، فيعين وكيله في ميناء الوصول يتسلم البضاعة من الريان ويحفظها لديه أو في مخزن ، ويكون له عندئذ أن يسلم المشتري سند الإيداع لدى هذا المخزن ، لأن سند الشحن قد انتهت وظيفته باستلام البضاعة من الريان ، ومع ذلك يظل البائع ملتزماً بالحفاظ على الدعاوى المقررة للمشتري ضد الناقل .

ثالثاً — دفع الثمن :

٧٤ — تحرير الثمن : يتضمن الثمن في بيع كاف مبلشاً إجمالاً جزائياً يقابل الثمن الحقيقي للبضاعة ومبلغ الأجرة والتأمين^(٢) . وتحمل المشتري المصاريف التي تستحق على البضاعة بعد شحنها كمصاريف حفظها في النابر إذا كانت مستقاة عن الأجرة ، ومصاريف عرضها^(٣) . وكذلك ما يستحق عليها من ضرائب أو رسوم بعد شحنها .

وقد تقدم أنه إذا كان متصوفاً في عقد النقل أن الأجرة يدفعها المشتري عند الوصول فلها تخفيم من الثمن الذي يدفعه المشتري إلى البائع . وهذا هو الغالب عملاً إذا لم تكن الأجرة « مستحقة » أي كانت الحوادث^(٤) .

٧٥ — شروط استحقاق : يستحق الثمن عند ما يقدم البائع المستندات منتظمة للمشتري لأن نقل هذه المستندات إلى المشتري يعتبر تسليمها للبضاعة ويؤدي إلى استحقاق الثمن^(٥) .

على أنه يلزم في تقديم المستندات كشرط لاستحقاق الثمن أمور ثلاثة :

أولاً : أن يقدم البائع كل المستندات المتفق في عقد البيع على تقديمها .

(١) مرسليا التجارية ١٥ مايو ١٩٣٠ ملحق ٨ — ٣٢٩ .

(٢) أنظر باريس ٢ مارس ١٩٥٦ بحري فرنسي ١٩٥٧ — ١٥٥ .

(٣) بلو ٤١٥ .

(٤) أنظر ريبير ٢ — ١٩٢٤ .

(٥) أنظر في هذا المعنى للمادة ٤٥٧ مدني وهي تقول : يكون الثمن مستحق الوفاء في الوقت الذي يسلم فيه للبائع ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقتضي غير ذلك .

لأن تولوز ٨ مارس ١٩٣٠ ملحق دور ٨ ص ٢٥٧ حيث ربطت بين انتقال ملكية البضاعة في ميناء الشحن وبين استحقاق الثمن وأوجب الوفاء به بمجرد الشحن .

ثانياً : أن تتوافر في السندات كافة الشروط المتفق عليها ، فلو أن سند الشحن لم يخط كل الرحلة أو لم تكن بوليصة التأمين بقيمة البضاعة كلها كان للمشتري أن يرفضها ، كذلك الحكم لو كشفت السندات بذاتها عن تخلف البائع عن تنفيذ التزاماته .

ثالثاً : يجب أن تتضمن السندات كافة البيانات التي تمكن المشتري من مراقبة تنفيذ التزامات البائع فإن تخلف يان منها جاز للمشتري أن يرفض دفع الثمن ^(١) .

وإذا لم يكن للمشتري أن يرفض السندات لعدم وجود مبرر قانوني ، فليس له — إذا كانت السندات منتظمة وكاملة — أن يعلق دفع الثمن على فحص البضاعة والتحقق من سلامتها ^(٢) .

ومع ذلك يجوز للمشتري أن يرفض دفع الثمن وأن يوجه إلى ما بعد التحقق من البضاعة في الحالات الآتية :

- ١ — إذا قدم البائع السندات دون أن يطلب الوفاء بالثمن .
- ٢ — إذا أثبت المشتري — عند تقديم السندات — أن البائع تخلف عن تنفيذ التزاماته ، وذلك كما لو ظهر هذا التخلّف من مراسلات متبادلة بين البائع والمشتري ^(٣) .
- ٣ — أن يتنازل البائع عن طلب الدفع قبل فحص البضاعة ، ويغرم ذلك ضمناً من استجابته — دون تحفظ — لطلب للمشتري عمل معاينة للبضاعة ^(٤) .

٧٦ — ملاحظ : ويكون الوفاء مستحقاً في مكان الوصول ، وهو المكان الذي يجب فيه تقديم السندات ^(٥) .

٧٧ — ولما كان البيع ينشئ ، بمجرد انقضاه صحيحاً ، للبائع حقاً في الثمن فإنه يستطيع أن يسحب على المشتري كميالة بالثمن . وعملاً عندما يشحن البضاعة ويؤمن عليها يتلقى سند الشحن وبوليصة التأمين ، فيرسل الكميالة مصحوبة بالسندات الأخرى إلى المشتري ليقبلها ، وتسمى الكميالة عندئذ مستندية بسبب السندات التي تصاحبها ، وقد استقر الرأي على أن المشتري ملزم بقبول الكميالة بمجرد أن تصه هذه السندات ^(٦) .

(١) انظر ثلاثا اكتوبر ١٧ فبراير ١٩٢٦ ملحق ٤ — ٢٨٦ .

(٢) هوفو ١٨٢٣ ؟ مرسلية التجارية ٢٧ يناير سنة ١٩٢٢ ملحق ١٠ — ١٣٦ .

(٣) مرسلية التجارية ٥ مايو ١٩٢٣ ملحق ١١ — ٢٧٠ .

(٤) مرسلية التجارية ٥ مايو ١٩٢٣ ملحق دور ١١ — ٣٧٠ . حيث قالت : الأصل إنه في بيع كاف الضمن شرط الدفع مقابل للسندات لا يتقبل من المشتري أن يمان البضاعة قبل قبوله السندات وذلك طبقاً لأفاق الطرفين . ولكن إذا طالب المشتري بمثل معاينة للبضاعة وغضها قبل قبوله للسندات ووثائق الثمن وقيل البائع إرسال مندوب عنه لحضور المعاينة دون تحفظ ولا احتياج من بائنه يعتبر أنه تنازل عن حقه في تسوية السندات قبل عمل المعاينة وليس له أن يشكو بعد ذلك .

(٥) عكس ذلك "تولوز ٧ مارس ١٩٢٠ ملحق دور ٨ — ٢٥٧ ، حيث قررت أن للملكية تخلف البائع ورتبت على ذلك استحقاق الثمن في ميناء الشحن .

(٦) أورليان ٢٧ يونيو ١٩٢٨ ملحق دور ٦ — ٣٥١ ؛ ويسره ريبير ، ٢ — ١٩٢٦ ، يصعد ضمي من للمشتري .

ويطلب أن يلجأ البائع إلى خصم الكيالة التي حررها لدى البنك الذي يتعامل معه ، ولكي يعطى البنك ضماناً يسلمه سند الشحن وبوليصة التأمين ، ويرسل البنك الكيالة والمستندات إلى فرع أو وكيل له في ميناء المشتري ليقدمها إليه ، فإذا قبلها للمشتري أو دفع قيمتها أعطاه البنك المستندات التي تمكنه من الحصول على البضاعة عند وصولها أو مبلغ التأمين إذا هلكت ، أما إذا رفض فإن للبنك — بمقتضى المستندات التي لديه — أن يتسلم هو البضاعة من الناقل ويودعها لدى أمين ثم يطلب يعها — بوصفه مرتباً — لحساب من له الحق فيها .

٧٧ — شرط الرفع نظير تقديم المستندات عند وصول البضاعة — ولكن يلاحظ أن تحصيل الثمن على هذا النحو بطريق الكيالة المستندية لم يعد غالباً في العمل ^(١) ، لأسباب عدة منها أن المشتري يضطر إلى قبول أو وفاة الكيالة دون أن يتأكد من وصول البضاعة ، والغالب الآن هو اشتراط وفاة الثمن قديماً عند وصول البضاعة نظير تقديم المستندات ^(٢) ، وعندئذ يبقى المشتري في ظل هذا الشرط ملزماً بالدفع بمجرد وصول البضاعة دون إمكان تأجيل الثمن إلى ما بعد التحقق من حالتها أو معابتها .

ويجد هذا الشرط البائع في أنه يسمح له أن يؤخر تقديم المستندات إلى وقت وصول البضاعة في حين أنه اذا لم يتضمن العقد هذا الشرط فإنه يلزم بتقديمها بمجرد الشحن . كما يفيد المشتري لأنه لا يحرمه من فوائد مبلغ الثمن أو اختلاف سعر الصرف بين يوم الدفع ويوم استلام البضاعة ^(٣) .

المبحث الثاني

بيع فوب F.O.B.

٧٨ — تعريف وبيان مضائقه — قلنا أن بيع كاف يلزم البائع إبرام عقد نقل لإرسال البضاعة إلى المشتري وإبرام تأمين عليها ، وأنه يسلم البضاعة للمشتري بطريق نقل المستندات المشقة لها إليه ، كما رأينا أن البائع يرم هذين القدين بوصفهما التزامين ناشئين من عقد البيع ذاته . وأن التزاماته المتعلقة بالبضاعة تنتهى في ميناء الشحن .

ويقترب بيع فوب من بيع كاف من حيث أنه كذلك بيع ينفذ في ميناء الشحن ، ولكنه يختلف عنه في أن البائع لا يلزم إبرام النقل ولا التأمين على البضاعة بل كل ما عليه هو أن يسلمها في ميناء الشحن ، على ما سرى ، ولذلك فإن ثمن البيع لا يتضمن نفقات النقل ولا التأمين لأن للمشتري يقوم بنفسه بدفعها إلى الناقل والؤمن الذي يتعاقد معها .

(١) ديسمبر ٢ — ١٩٢٦ .

(٢) اظر شوفو رقم ١٣٨٥ .

(٣) شوفو رقم ١٣٨٦ .

وتسميته مشتقة من الحروف الأولى من التسمية الإنجليزية *Free on Board* ومعناها أن البائع يتقى التزاماته ويصبح حراً متى شحن على ظهر السفينة^(١).

٧٩ - المفصود بشرط فوب - في تفسير هذا الشرط خلاف ، فذهب رأى إلى أن معناه أن التزام البائع ينحصر في إحضار البضاعة من مخازنه على نفقته ومسئوليته ووضعها بجذء السفينة *Le long du bord* التي استأجرها للشئرى الذى يتسلم البضاعة على الرصيف وقبل الشحن . وهذا رأى يسوى بين شرط فوب وشرط آخر هو *F.A.S.* أى *Free alongside*^(٢) .

وذهب رأى آخر إلى إلزام البائع إحضار البضاعة على ظهر السفينة التي منتقلها إلى للشئرى *à bord* لا على الرصيف وتحمل للمصاريف والمخاطر إلى هذه اللحظة . وهذا رأى يتفق مع للمنى الظاهر للشرط ، وهو الغالب^(٣) .

ومع ذلك قد حكمت محكمة النقض الفرنسية حكماً حديثاً في ٢٦ نوفمبر ١٩٥٧ قالت فيه :
يتحمل بيع فوب إلى بيع بشرط التسليم في ميناء الشحن ولا يلزم البائع الإحضار البضاعة على نفقته ومسئوليته أمام وجذء السفينة ، ويلزم للشئرى بإبرام النقل واختيار السفينة وعمل مامن شأنه أن يسمح للبائع بإحضار البضاعة أمام السفينة اللينة .

٨٠ - أهل بغير بيع فوب بيعاً محرمًا ؟ - تتوقف الإجابة عن هذا السؤال على التفسير الذى يعطى لشرط فوب : فبرى من يكتفى بالزام البائع إحضار البضاعة على الرصيف أنه بيع برى لأن البضاعة تسلم وتنتهى التزامات البائع قبل بداية النقل البحرى . ولكن من يوجب على البائع أن

(١) ويستوى هذا الشرط في الأمر شرطان آخران هما *Franco à bord* ، *Franco bord* انظر مرساليا التجارية ١٤ مايو ١٩٣٠ ملحق دور ٨ - ٣٠٨ .

(٢) من هذا رأى ويبر ٧ - ١٩٣٧ ؛ بونكاز رقم ٧٧٧ ٤ أ كس ٧ مايو ١٩٢٥ ملحق دور ٣ - ٥٣٥ روان ٢٢ أبريل ١٩٢٦ ملحق دور ٤ - ٤٥٠ مؤيدا الحافر ٢٩ يوليو ١٩٢٥ ملحق دور ٣ - ٧٥٠ . في هذا الاتجاه كذلك استئناف غخلط ألكندرية ٢٤ ديسمبر ١٩٣٠ دور ٢٤ ص ٢٧١ حيث يستند إلى تفسير لإرادة الطرفين ، وانظر تقدم في تطبيق رينارد عليه ص ٢٧٣ في نفس العدد .

(٣) غرون ٣٠٨ ٤ أسكاراف دروس في القانون التجارى ١٩٥٢ رقم ١٠٤٠ ٤ روان ٢٤ أكتوبر ١٩٢٧ دور ٦ - ٣٨٦ ٤ دكراف ١٧ مارس ١٩٢٤ ملحق ٢ - ٣٦٩ ٤ محكمة النقض الإيطالية ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٧ دور ٢٦ - ٤٤٩ ٤ المحكمة الأيماطورية الألمانية ١٩ يناير ١٩٢٣ دور ٤ - ٤٩٩ ٤ المحكمة الفرنسية العليا ٢٨ نوفمبر ١٩٢٣ دور ٦ - ١٣٣ ٤ المحكمة العليا الهولندية ٢٩ ديسمبر ١٩٢٢ دور ٨ - ٣٤٩ ٤ القرعة التجارية يونس ليرس في ٤ أكتوبر ١٩٣٥ دور ٣٣ - ١٤٥ .

ويبدو أن محكمة النقض الفرنسية قد أخذت بهذا للمنى ضمناً في حكم لها في ٣٠ نوفمبر ١٩٣٨ (ملحق دور ١٧ ص ٦٥) وإن لم تتعرض له أصالة ، فقالت له « وإن كان صحيحاً أنه في بيع فوب تعتبر البضاعة قد سلمت منذ عضها على ظهر السفينة ولا يتحمل البائع مخاطرها بعد ذلك إلا أنه يظل مع ذلك مسئولاً عن خطئه إذا لم يكن قد نفذ التزاماته بأمانة » .

ومع ذلك فهذا الحكم غير طالع في الاستدلال به لأن طبيعة شرط فوب لم تكن مقصورة به أصالة ، كما هو واضح .

يسلم البضاعة على ظهر السفينة للنقل البحري يراه يبعاً محرم^(١).

٨١ - خصائص بيع قوب - ويتميز بيع قوب بأنه يفتد كله في ميناء الشحن الذي يتفق عليه في العقد، وأن المشتري هو الذي يرم النقل والتأمين، وما على البائع إلا إحضار البضاعة في ميناء الشحن وتسليمها للنقل البحري الذي تعاقد معه للمشتري.

وهذه العملية - تسليم البائع البضاعة للنقل البحري - هي التي تعطى الصفة البحرية لبيع قوب، لأن البضاعة إذا سلمت مادياً للمشتري نفسه في ميناء الشحن انتهى تنفيذ البيع قبل بدء الرحلة البحرية، والذي يجعل البيع محرم^(٢) أن البائع يلزم بتنفيذ التزاماته أن يدخل في علاقات مباشرة مع الناقل البحري.

كما يلاحظ أن المستندات ليس لها دور كما في البيع كافي لأنه ما دام النقل والتأمين يقدمها للمشتري فهو إذن يتسلم البوليصة وسند الشحن مباشرة من اللؤمن والناقل^(٣).

على البائع إذن إحضار البضاعة على نفقته ومسئوليته على ظهر السفينة، وللقصود بذلك ليس وضع البضاعة فعلاً ولا مجرد إحضارها إلى مكان شحنها بل هو تسليمها إلى الناقل الذي تعاقد مع المشتري وهذا العمل ينتقل المخاطر للمشتري، أي أن شرط قوب يقضى على البائع القيام بدور الشاحن في عقد نقل ليس طرفاً فيه.

والزمانة هذا ليس منشؤه وكالة بل هو تابع للزمانة الأصلية بالتسليم، لأنه ما دام للمشتري لا يتسلم على الرصيف ولا يمكنه أن يتسلم إلا بطريق الناقل البحري وجب على البائع أن يعطى البضاعة للنقل

٨٢ - هل للمشتري أنه يتنازل بإرادته المفردة عن شرط قوب؟

قبل أن شرط قوب مقرر لصالح للمشتري لأنه يلقى على البائع تحمل نفقات ومخاطر البضاعة حتى وضعا على السفينة، فله إذن أن يتنازل عنه ويطلب الاستلام قبل الشحن أي على الرصيف أو حتى في مصنع البائع، وقيل بالعكس على أساس ضرورة احترام القوة الملزمة للعقد^(٤).

أما إذا اشترط في العقد أن تسلم البضاعة في المصنع مثلاً، فيرى البعض أن البيع يفتد صفته كبيع قوب، لأن التنازل من شرط قوب هو أن يتحمل البائع المصاريف السابقة على الشحن، كما أن تنفيذ

(١) أنظر شوفو ٧٨ وما بعده، وانظر رينارد في تعليقه مجلة دور ١٠ - ١١٠ تحت بروكل ٧٤ ديسمبر ١٩٢٤.

(٢) لكن يحدث أحياناً أنه بالنسبة للنقل قد يتفق على أن الناقل يسلم للمستندات البائع الذي يحتفظ بها حتى يدفع الثمن إليه، وعندئذ يكون لها دور مماثل لصورها في كلف.

(٣) أنظر جينز رقم ٢٩٠ حيث يرى أن الرأي الأول يخالف مبدأ قوة العقود بضمونها، ولا عبرة لكون الصراط لصالح للمشتري.

ولكن الحاصل عملاً أن البائع ليس له أن يفرض على المشتري التسليم على السفينة إذا لم يكن له في ذلك أي مصلحة لأن العقود يجب تنفيذها بحسن نية.

البيع يتبى عندئذ تماماً قبل بدء تنفيذ النقل البحري (١).

٨٣ — مزاياء وعيوب بيع فوب — يتحمل البائع في هذا البيع مصاريف ومخاطر نقل البضاعة حتى ميناء الشحن ، ويتحمل المشتري واجب إتمام النقل والتأمين .

وعليه أنه إذ يصعب غالباً على البائع توصيل البضاعة في اللحظة التي تبدأ فيها عمليات الشحن بالضبط فإنه يتحمل ما تعرض له البضاعة أثناء انتظارها في الميناء ، كما يتحمل نتائج وصولها متأخرة عن موعد رحيل السفينة .

المطلب الأول

الالتزامات البائع في بيع فوب

٨٤ — ١ — التسليم — يلتزم البائع في بيع فوب أن يضع البضاعة على ظهر السفينة ، والقصد أن يسلمها للنقل البحري ، ولذلك تقع مصاريف الشحن والإجراءات اللازمة له على عاتقه دون المشتري (٢).

وطبقاً لذلك يلتزم بكافة المصروفات اللازمة لنقل البضاعة إلى ظهر السفينة وجميع رسوم الصادر (٣).

ويلاحظ أنه طبقاً للرأي المخالف في تفسير شرط فوب الذي لا يلزم البائع إلا بتسليم البضاعة على الرصيف فإن البائع الذي يأتي بالبضاعة ويضعها في مخازن الناقل في الليلة للقررة للشحن يكون بذلك قد نفذ التزاماته (٤) ولا يجوز — طبقاً لهذا الرأي أيضاً — للمشتري أن يسحب طلبه الذي وجهه للبائع بعد أن يكون البائع قد نفذ التزامه بأن وضع البضاعة بجانب السفينة (٥) ، وأن البائع فوب يعتبر أنه قد نفذ التزاماته إذا كان في الليلة للقررة في العقد — قد وضع البضاعة للباعة بجانب السفينة أو الصنادل التي جرت عادة البناء باستخدامها في نقل البضاعة من الرصيف إلى السفينة ، وأنه

(١) أنظر هين رقم ٢٩٣ .

(٢) قض مدني ١٠ ديسمبر ١٩٢٣ ملحق دور ٣ — ٤١٧ حيث قالت : « شرط فوب يلزم البائع بكافة المصروفات التي كانت تقع على المشتري مادة في سبيل نقل البضاعة ، وكذلك رسوم الصادر فانها تقع على المشتري للزم بمصروفات الشحن أي البائع » ٣٠٤ توفير ١٩٢٨ ملحق ١٧ — ٦٥ المرافع التجارية ١٩ ديسمبر ١٩٢٤ ملحق ٣ — ٧٢ شوفر ٧٩٣ . ثارن مع ذلك دكتوك التجارية ١٧ نوفمبر ١٩٥٢ بحري فرنسي ١٩٥٤ ص ٥٥ و ٢٧ نوفمبر ١٩٥٤ بحري فرنسي ١٩٥٦ ص ١١٩ .

(٣) أنظر قض ١٠ ديسمبر ١٩٢٣ السابق ؛ مرسلات التجارة ١٤ مايو ١٩٣٠ ملحق دور ٨ — ٣٠٨ .

(٤) روان ٢٧ أبريل ١٩٢٦ ملحق ٤ — ٥٤٠ المرافع التجارية ٧ يوليو ١٩٣١ ملحق دور ٩ — ٤٢٣ .

(٥) أكرس ٧ مايو ١٩٢٥ ملحق دور ٣ — ٥٣٥ .

لا يجوز للمشتري — في هذه الظروف — أن يشكو من أن البضاعة لم تشحن ضلاً إلا بعد انتهاء مدة التفتق عليها في العقد^(١).

٨٥ — (٢) نقل الملكية : يخضع بيع فوب لقواعد العامة في اليوع بشرط التسليم .

فتنقل الملكية بمجرد أن يسلم البائع البضاعة للناقل البحري ، أي عند الشحن^(٢) .

٨٦ — (٣) نقل المخاطر : أما المخاطر فإنها لا تنقل إلا بالشحن^(٣) ، أما مجرد قبول المشتري

البضاعة فلا يكفي ، فإذا لم تشحن البضاعة فإن مخاطرها تظل على البائع .

كما أن المشتري لا يتحمل إلا المخاطر اللاحقة على وضعها على السفينة^(٤) ، وأما المخاطر السابقة على هذه اللحظة فتظل على البائع ، ومثلها المخاطر التي تبرز لها البضاعة وهي على الرصيف في انتظار شحنها^(٥) .

أما مخاطر الرحلة فتقع على المشتري لأن البضاعة تسلم إليه بمجرد شحنها ومن هذه اللحظة . ومع ذلك فإن البائع يتحمل المخاطر التي ترجع إلى فعله الشخصي^(٦) .

وتطبيقاً لذلك حكم أنه لما كان البائع يلتزم بتسليم بضاعة سليمة ومطابقة للطلوب فإن عليه أن يعرض ما يصيب للمشتري من ضرر بسبب وفاة المشتري كميالة بالتقن إذا كان قد وقع في غش سببه أن الناقل أفسد سند الشحن خالياً من كل تحفظ نظير حصوله من البائع على ورقة ضمان^(٧) ، كما يلزم تويضه عما يصيبه بسبب عدم مطابقة للبيع لفينة أو وجود عيب خفي بالبضاعة أو تغيير السفينة اتجاهها .

وعلى المشتري أن يثبت سبب الضرر وأنه سابق على الشحن .

٨٧ — (٤) تسليم البضاعة — التسليم المأوى : يفترض شرط فوب أن المشتري قبل

البضاعة ووافق عليها في ميناء الشحن ، ويتم التسليم باعطائها للناقل على ظهر السفينة ، ولكن

(١) المان التجاري ٢٩ يوليو ١٩٢٥ ملحق دور ٣ — ٧٥٠ ، أنظر كذلك المان التجاري ٧ يوليو ١٩٣١ ملحق ٩ — ٤٢٣ .

(٢) أنظر دراسة في نقل الملكية والمخاطر في بيع فوب تعليق رينارد في دور ٣٠ — ١٩٤ تحت بروكل ١٨ يناير ١٩٣٢ وشوفو رقم ١٥٥ و٢٨٩ و٣٥٢ ومايبد ؛ ومثل Franklin بعنوان نقل الملكية والمخاطر في بيع فوب بمجلة القانون البحري الفرنسي ١٩٥٠ ص ١٠٧ .

(٣) تنص ٣٠ نوفمبر ١٩٣٨ ملحق دور ١٧ — ٦٥ .

(٤) أو على الرصيف ، طبقاً لقرأى الآخر .

(٥) شوفو رقم ٣٩١ .

(٦) تنص مدني ٣٠ نوفمبر ١٩٣٨ ملحق ١٧ — ٦٥ ، ويقرر كذلك أن الرهان مادام غير مزود بوكالة من المشتري ليس له سعة التحقق من تنفيذ البائع التزاماته .

(٧) روان ٢٠ مارس ١٩٢٥ ملحق دور ٣ — ٤٧١ .

لا يعتبر التسليم على هذا النحو نهائياً في مواجهة المشتري إلا إذا كان البائع قد أخبره بتاريخه ومكانه ليرسل مندوباً عنه بحضور عملية الشحن^(١).

٨٨ — التسليم بواسطة سُر الشحن : قد يتضمن البيع شرطاً ضمنيّاً أن يتم التسليم بأن يتقل البائع إلى المشتري سند الشحن ، ويستخلص هذا الشرط من وجود شرط « الدفع مقابل المستندات » ، وعندئذ لا يكفي مجرد الشحن لنظام التسليم بل يلزم أن يتم نقل السند إلى المشتري بأن يظهره البائع إليه .

٨٩ — وقت التسليم : تعتبر المدة المشروطة في العقد لإتمام التسليم مشروطة لصالح المشتري^(٢) ويرتبط على ذلك أنه يجب على البائع أن يكون مستعداً للتسليم طيلة هذه المدة بأن يضع البضاعة على ظهر السفينة في المكان والزمان الذي يحدده المشتري^(٣) .
فاذا لم تحدد في العقد مدة للتسليم ، فإن على المشتري أن يقوم بتحديد ما لأن عليه هو أن يبرم عقد النقل .

ويلاحظ أن المدة المتفق عليها للشحن تسمى بمجرد حلول موعد بدء سرياتها دون حاجة إلى طلب أو إجراء من أحد الطرفين ، والبررة بالتاريخ الذي تشحن فيه البضاعة فعلا لا بتاريخ وضعها على الصنادل بقصد شحنها^(٤) .

٩٠ — تكليف البائع بإبرام النقل : وقد يكلف المشتري البائع في إبرام عقد النقل فيبرم البائع النقل لحساب المشتري بصفته وكيلاً عنه^(٥) ، وذلك بشرط أن يتضمن العقد شرطاً في هذا المعنى ، فإن لم يوجد فلا التزام على البائع^(٦) .

وتستقل هذه الوكالة في وجودها وأحكامها عن عقد البيع فلا تعدل أحكامها ولا تؤثر فيها^(٧) وتستقل تنفيذها عن تنفيذ البيع ذاته ، وهذا هو الراجح .

(١) وقد حكم أنه إذا كان الشحن في اللينا هولاء هيئة لها احتكاريه وأن البائع لم يكن يستطيع — لذلك — أن يعمل بالبضاعة إلى السفينة ذاتها فيكتفي أن يجهد بالبضاعة إلى هذه الهيئة وأن يدفع كافة المصاريف والرسوم :
الرابط ١٧ يونيو ١٩٤٩ بحري فرنسي ١٩٥ - ٣٥٧ .

(٢) رينارد في تطبيق تحت أكس ١٩ ديسمبر ١٩٥٣ دور ٦ - ٣٩٤ ؛ خلاف ذلك وأنها مقررة لصالح البائع : روان ٢٤ أكتوبر ١٩٢٣ دور ٦ - ٢٧٦ تطبيق رينارد .

(٣) أكس ١٩ ديسمبر ١٩٢٦ دور ٦ - ٣٩٤ السابق . أنظر كذلك تطبيق رينارد تحت بروكسل ١٥ يناير ١٩٥٢ دور ٣٠ - ٩٦ .

(٤) أكس ٥ مارس ١٩٥٣ بحري فرنسي ١٩٥٣ - ٤٣٦ .

(٥) مراتش ٢ مايو ١٩٢٧ ملحق ٥ - ٢٦١ ؛ هوفو ٧٧٩ .

(٦) عرائش ١٠ فبراير ١٩٢٥ دور ١٢ - ٢٤٨ تطبيق رينارد .

(٧) عرائش ٧ مايو ١٩٢٧ ملحق دور ٥ - ٢٦٣ .

ومع ذلك فهناك رأى يرى أن التزام البائع بإبرام النقل في هذه الحالة لا يصدر عن وكالة بل عن عقد البيع ذاته لأنه إذا أبرم المشتري النقل فإن التسليم إلى الناقل الذى تعاقد معه يعتبر تسليماً إلى المشتري ، أما إذا لم يكن للمشتري مندوب يتسلم عنه في ميناء الشحن وقام البائع — ولو بتكاليف من المشتري — بإبرام عقد النقل فإن التزامه هذا يكون تنفيذاً لا لزامه الأصلي بالتسليم ، لأنه لعدم وجود شخص يتسلم عن المشتري في ميناء الشحن فإن التسليم يتمدر تماماً في هذا الميناء ما دامت حيازة البضاعة للبائع ولا يتم التسليم عنده إلا إذا حرر سند الشحن ابتداء لإذن المشتري وسلم إليه أو حرر لإذن البائع ثم ظهر لإذن المشتري ، وبذلك لا يكون هذا البيع فوب بالمعنى الصحيح ، بل هو بيع كاف ينقصه عقد التأمين فهو بيع *cash first* ^(١) .

ومع ذلك فقد حكمت محكمة النقض الفرنسية في ١٧ يوليو سنة ١٩٥٧ ^(٢) ، حكماً قررت فيه أنه إذا كان العقد هو بيع فوب منصوفاً فيه على أن يلتزم البائع بإبرام النقل والتأمين فإنه يعتبر بيعاً فوب مضافاً إليه وكالة من المشتري للبائع بإبرام النقل ، ولذلك يجب على البائع — بصفته وكيلًا — أن يسأل على هذا الأساس أمام المشتري ويكون عليه أن يخطره باسم السفينة التى أرسل عليها البضاعة ليتمكن المشتري من حفظ حقوقه .

المطلب الثاني

الالتزامات المشتري في بيع فوب

٩١ - أولاً - نقل البضائع : يلتزم المشتري في بيع فوب أن يقوم بنقل البضاعة للمشتراة ^(٣) . والمقصود بذلك أن عليه أن يبرم عقد النقل وأن يبين للبائع في المدة المتفق عليها الناقل الذى يسلمه البضاعة ، فإن تأخر جاز فسخ البيع عنده ^(٤) . ويتحمل المشتري كافة الإجراءات اللاحقة على استلامه البضاعة أى اللاحقة على شحنها .
وعليه أن يخطر البائع بالميناء الواجب إرسال البضاعة إليه ^(٥) ، وعلى المشتري كذلك — إذا شاء — أن يؤمن على البضاعة .

(١) أنظر مين ٢٢٢ وما بعده .

(٢) بحرى فرنسا ١٩٥٧ صفحة ٢٥٦ .

(٣) شوفو رقم ٧٩٢ .

(٤) الفار البيضاء ٢٣ أكتوبر ١٩٢٤ ملحق دور ٣ - ٢٢٤ .

وقد نالت في ذلك محكمة النقض الفرنسية . فيسخ البيع فوب على مسئولية المشتري إذا تبين أن البائع كان مستعداً لاحضار البضاعة وتسليمها ولكن المشتري لم يبين له في المدة المتفق عليها السفينة التى ستأخذها .

نقض تجارى ٢٧ نوفمبر ١٩٥٧ بحرى فرنسا ١٩٥٨ - ١٤٦ السابق .

(٥) حكم أنه إذا لم يقبل جاز للبائع أن يرسل البضاعة إلى الميناء الذى يقيم فيه للمشتري : روان ٢٤ أكتوبر ١٩٢٣ دور ٦ - ٣٧٦ تطبيق رينولد .

٩٢ — ثانياً — استلزم البضاعة : يتم تسليم البضاعة في ميناء الشحن ، ولكن ذلك لا يمنع المشتري من فحصها والتحقق منها عند الوصول ، والمأثنتان مستقلتان تماماً : استلام البضاعة وفحص البضاعة . والمشتري أن يطلب فسخ العقد إذا كانت البضاعة غير مطابقة للشروط المتفق عليها كما أن له هذا الحق — من باب أولى — إذا كان قد وضع في العقد شرطاً بهذا المعنى (١) ولا يمكن حرمان المشتري من هذا الحق بدعوى أن الرهان الناقل أو يعتبر وكيفية التحقق من البضاعة ، بل يظل للمشتري أن يحتج في ميناء الوصول على عدم مطابقة البضاعة لشروط العقد وأن يطلب عمل معاينة لحالة البضاعة عند وصولها ، ولذلك لا يعتبر تلقي السفينة التي أرسلها المشتري البضاعة قبولا نهائية منه لهذه البضاعة .

وقد حكمت بذلك محكمة النقض المصرية في ١٣ نوفمبر ١٩٥٨ فقالت « إن البيع قوب يتضمن أن يكون سعر البضاعة في ميناء الشحن بغير التزام على البائع بمصاريف نقلها أو التأمين عليها ، إذ تكون هذه وتلك على طاق المشتري كما يتضمن هذا البيع أن يتم التسليم في ميناء الشحن بشحن البضاعة ؛ إلا أن هذا التسليم للمادة الذي يحصل في ميناء الشحن لا يتعارض مع حق المشتري في التحقق من مطابقة البضاعة لعينة المتفق عليها بينه وبين البائع عقب وصول البضاعة إلى ميناء الوصول ... » (المادة السنة ٣٩ صفحة ١٠٣٢) .

ومع ذلك فإن من حق البائع أن يطلب إلى المشتري التحقق من البضاعة قبل رحيلها وأن قبلها بصفة نهائية في هذه اللحظة (٢) و (٣) .

٩٣ — ثالثاً — وفاء الثمن : يستحق الثمن في لحظة الاستلام أي عند ما يسد البائع بالبضاعة إلى الناقل الذي أبرم مع المشتري عقد النقل (٤) . ولكن إذا تضمن العقد شرط « الدفع مقابل المستندات » فإن الثمن لا يستحق إلا عند تقديم هذه المستندات ، ولا يجوز للمشتري عندئذ أن يتمتع عن دفع الثمن أو يؤجله إلى ما بعد معاينة البضاعة ، بل عليه أن يدفع ثم يطلب التسعير إذا اتضح له سبب يميز ذلك .

(١) باريس ٣ مايو ١٩٢٧ ملحق ٥ — ٣٤٢ .

(٢) ويكون ذلك بأن يضطره بوعود الشحن وطلب إليه إرسال مندوب للمعاينة : الممار التجارية ٣١ يناير

١٩٢٧ ملحق ٥ — ١٢٧ .

(٣) فإذا لم يكن للمشتري مندوب في ميناء الشحن جاز له أن يثبت أن ما بين من ميناء يرجع إلى ما قبل الشحن :

نقض مدني ٣٠ نوفمبر ١٩٢٨ ملحق دور ١٧ — ٦٥ ؛ كذلك كولمار المدنية ٢٥ يوليو ١٩٢٨ ملحق

٧ — ٤٠٠ .

(٤) شوفو رقم ١٢٧٨ .

سلطة محكمة الاستئناف في وقف النفاذ المعجل

سندها ومداهما في نطاق المادة ٤٧٢ مرافعات

لمؤستاذ محمود طاهر المراسي

تنص المادة ٧٧٢ من قانون المرافعات المصري على أنه :

« يجوز للمحكمة للرفع إليها الاستئناف أو المعارضة في جميع الأحوال متى رأت أن أسباب الطعن في الحكم يرجع معها لإنفاذه أن تأمر بوقف النفاذ للمجل إذا كان يخشى منه وقوع ضرر جسيم » .
وقد قررت المذكرة الإيضاحية لهذه المادة ما يأتي :

« ومن الأمور الهامة التي استحدثتها التشريعات في هذا الفصل أنه أجاز للمحكمة للرفع إليها الاستئناف أو المعارضة أن تأمر بوقف النفاذ للمجل في جميع الأحوال ، أي سواء أكان واجباً بنص القانون أو مأموراً به في الحكم وجوباً أو جوازاً ، متى رأت أن أسباب الطعن في الحكم يرجع معها لإنفاذه وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم » .

وهكذا وضع التشريع في يد محكمة الاستئناف أو المعارضة سلطة تسمى الحاجة إليها أحياناً ولا يخفى من الإسراف في استعمالها نظراً لشروط الشديدة التي قبلت بها .

وقد أجمع فقهاء قانون المرافعات المصري — وهم في صدد شرح هذه المادة التي لم يكن لها نظير في قوانين المرافعات المدنية والتجارية المصرية ولا تزال متعلقة التطير في غيرها من قوانين المرافعات المدنية والتجارية في العالم — على أن هذا الطلب الخاص بوقف النفاذ للمجل :

« لا يحكم فيه إلا بعد فحص موضوع الطعن بالمعارضة أو الاستئناف والتحقق من حديته وترجيح احتمال الحكم بقبوله وإنهاء الحكم النافذ » (١) .

واشترطوا أيضاً :

« (١) أن ترى المحكمة في أسباب الطعن ما يرجع منه إنهاء الحكم من حيث ما قضى به في الموضوع وتحذير ذلك متروك للمحكمة . ولما كان الأمر بوقف النفاذ سابقاً على الفصل في موضوع الطعن فإن ترجيح المحكمة احتمال إنهاء الحكم يكون نتيجة بحثها سطحياً لأسباب الطعن .

(ب) أن يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم بالمحكوم عليه وتحذير ذلك أيضاً متروك للمحكمة كما لو كان من شأن التنفيذ أن يفضأ عنه وضع يتعذر تداركه كالحكم بحل شركة أو شطب رهن » (٢) .

(١) محمد حامد فهمي ، ص ٢٩ ، بند ٥٠ — تنفيذ الأحكام والسندات الرسمية والمجوز الضمنية ، وفق قانون المرافعات المدنية والتجارية الجديد . الطبعة الثالثة .

(٢) رمزي سيف ، ص ٢٦٠ — قواعد تنفيذ الأحكام والعقود الرسمية في قانون المرافعات الجديد — الطبعة الثالثة — ١٩٥٥ .

(٢٠)

وقرر هؤلاء القضاة المصريون أيضاً أنه :

« إذا كان الشرط الأساسي في قبول هذا الطلب هو رجحان إلغاء الحكم المتأخر أو المعارض فيه .. يكون مبناه أن الحكم أخطأ القضاء في موضوع الدعوى خطأ ظاهراً يرجع معه احتمال إنائه فيتمين بسبب هذا الترجيح — وقف أثره كسند نافذ وأنه لا يحكم فيه إلا بعد فحص موضوع الطعن بالاستئناف أو المعارضة والتحقق من جديته وترجيح احتمال الحكم بقبوله وإلغاء الحكم النافذ (١) » .

ومن ذلك يتضح أن هذه المادة التي أضيفت على قانون المرافعات المصري عند صدوره في ٢٩ من يوليو سنة ١٩٤٩ قد فرضت شروطاً صارمة شديدة لتطبيقها وأول هذه الشروط بطبيعة الحال هو ألا يكون التنفيذ قد تم لأن مناط اختصاص محكمة ثاني درجة — إذا كان الطعن بطريق الاستئناف — أو المحكمة عمراً — إذا كان الطعن بطريق المعارضة — هو أن يكون طلب وقف التنفيذ للسجل منصفاً على حكم لم يتم تنفيذه بعد .

ويبدو واضحاً من الفقرة الخاصة بهذه المادة في المذكرة الإيضاحية أنها لم تنسبها إلى مصدر تشريعي أو إلى السند قضائي .

وقد حاولنا جاهدين أن نلتزم هذا السند في جميع ما كتب عن هذه المادة في كتب شراح قانون المرافعات المصري فلم نثر على أصل لهذه المادة إطلاقاً .

ولعل الخطوة الأولى الساجدة على إدخال المادة ٤٧٢ مرافعات قد بدت في شكل أمانى تردت بين صفحات كتاب أصدره قضاة مصريان شرحاً وتعليقاً على القانون الخامس بإنشاء محكمة النقض . فقد كانت المادة ١٣ من هذا القانون تنص على أن الطعون بالنقض لا توقف تنفيذ الأحكام المطعون فيها . وقد قررت المذكرة الإيضاحية بشأن هذه المادة :

« إن هذه قاعدة من القواعد المقبولة على وجه العموم في مسائل الطعن بطريق النقض والغرض منها ألا يجعل هذا الطعن وسيلة من وسائل التسويق والمطل » .

وكان نص المادة ١٣ من قانون إنشاء محكمة النقض المصرية متسقاً تمام الاتساق مع الاتجاه التشريعي في فرنسا لأن المادة ١٦ من قانون ١٧ نوفمبر وأول ديسمبر سنة ١٧٩٠ نصت على أنه :

« في المواد المدنية لا يوقف الطعن بالنقض تنفيذ الأحكام ولا يمكن في أية حالة ولا لأي مبرر أن يمنع هذا الإيقاف . »

En matière civile, la demande en cessation n'arrêtera pas l'exécution des jugements, et dans aucun cas, ni sans aucun prétexte, il ne pourra être accordé de surséance.

وبذلك أتى هذا الإصلاح التشريعي في إجراءات المرافعات بفرنسا الحق الذي كان بمنحاً للملك

طبقاً للمادة ١٧٣٨ من أن يوقف تنفيذ الأحكام المطعون فيها أمام مجلسه بتوقيع من كان يسمى
 . lettre de surseance

وقد عقب هذان القتيان المصريان على هذا الوضع القانوني — وضع حق المحكوم له في
 الاستمرار في التنفيذ رغم الطعن بالنقض — فقروا :

« وعلى ذلك فلمحكوم له أن يتدنى أو يستقر في تنفيذ الحكم في الميعاد المحدد لحصه لرفع
 الطعن وبعد تقديم الطعن على أن يبقى مصير هذا التنفيذ معلقاً على نتيجة القضاء في الطعن سواء أ كان
 التنفيذ مملاً لا يمكن رفع أثره إذا قضى بنقض الحكم المطعون فيه وترتب على نقضه إلغاء جميع أعمال
 التنفيذ وإجراءاته أم كان مملاً يسهل فيه رد الحال إلى ما كان عليه قبل التنفيذ .

فإذا كان الحكم للطعون فيه قد قضى بشطب قيد رهن مثلاً وهذا المحكوم له هذا الحكم بالأنه
 بهذا الشطب في السجل تم نقض الحكم وقيد للرهن رهنه من جديد فإن هذا القيد الجديد لا يتقدم
 به على الرهن الذي يتم قيدها بعد الشطب لأن رهنه هو كان لا وجود له وقتئذ (١) .

وقد أشار هذان القتيان المصريان إلى أن القانون الفرنسي ينص على حالات معينة يكون فيها
 مجرد كون الحكم قابلاً للطعن مانعاً من تنفيذه إلى أن يسقط الحق في الطعن بإحضار معاده كما ينص
 على حالات أخرى يكون فيها رفع الطعن هو الذي يترتب عليه وقف التنفيذ .
 وهذه الحالات النادرة للتصوُّص عنها على سبيل الحصر هي ثلاث حالات :

١ — المادة ٢٤١ من قانون الرضاعات الفرنسي التي تقضي بوقف تنفيذ الحكم الصادر بموجب
 الورقة الزرورية أو خطها أو إعدامها ما بقي صاحبها على حقه في الطعن في الحكم بطريق النقض .

Art. 241. — Lorsqu'en statuant sur l'inscription de faux, le tribunal aura ordonné la suppression, la lacération ou la radiation en tout ou en partie, même la réformation ou le rétablissement des pièces déclarées fausses, il sera sursis à l'exécution de ce chef du jugement, tant que le condamné sera dans le délai de se pourvoir par appel, requête civile ou cassation, ou qu'il n'aura pas formellement et valablement acquiescé au jugement.

٢ — المادة ٢٦٢ مدني فرنسي للمدلة بقانون ٢٧ من يوليو سنة ١٨٨٤ التي تنص على أن الطعن
 في الحكم الصادر بالإطلاق — وقد قيس عليه الحكم الصادر بإعلان الزواج — يوقف تنفيذه .

Art. 263. — L'appel ne sera recevable qu'autant qu'il aura été interjeté dans les trois mois à compter du jour de la signification du jugement rendu contradictoirement ou par défaut. Le délai pour se pourvoir à la Cour de Cassation contre un jugement en dernier ressort, sera aussi de trois mois à compter de la signification. Le pourvoi sera suspensif.

(١) حامد فهمي ومحمد حامد فهمي « النقض في المواد المدنية والتجارية » ، ١٩٢٧ ، ص ١٦٥

— ١٩٢٧ —

E. Garçonnet et Ch. César-Bru: *Procédure Civile et Commerciale*, (٢)
 T. 6, 5ème éd., pp. 720-721.

Jean Birey: *Code Civil Français Annoté*, T. 1, 5ème éd., p. 288. (٣)

٣ - المادة الأولى من قانون ١٦ من يوليو سنة ١٧٩٣ وللادة ١٥ من قانون ٩ فووال سنة ١٩٠٧ لا تسمح للحكوم في تنفيذ الحكم الصادر على الدولة بدفع مبلغ من النقود أو بإلغاء الحجز التي توقعها مصلحة الجمارك على البضائع بسبب مخالفات جمركية إلا إذا قدم كفيل يكفل رد الحال إلى ما كانت عليه قبل التنفيذ عند القضاء بنقض الحكم .

هذه هي الحالات الواردة على سبيل الحصر في التشريع الفرنسي التي يكون فيها وقف تنفيذ الحكم إذا رفع عنه هض أو استئناف .

وقد انتهى القضاة للصريان وما يردان هذه الأمان بين صفحات كتابهما إلى التقرير بأنه : « بأسف القضاة الفرنسيون على عدم وجود نص عام يمنع تنفيذ الأحكام إذا كان تنفيذها إنشاء قيام الطعن فيها بطريق النقض مما لا يمكن رفع أثره لو حكم بنقضها ، كالحكم بحل شركة أو بطلب رهن أو فسخ زواج - بأسفون ويمنون لو أن محكمة النقض نفسها كان لها الحق في إصدار الأمر بوقف التنفيذ ، أو في اتخاذ مايلزم من الوسائل التحفظية لحماية الطاعن كاشتراط تقديم كفالة لإجراء التنفيذ أو إيداع تمجسل التنفيذ بالخزانة كلما كان لذلك منبر » (١) .

وجد أن ظلت تردد هذه الأمان بين صفحات كتاب هذين القضاة للصريان أعواما طويلة إلى أن صدر القانون ١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة فنص في المادة التاسعة على أنه : « لا يترتب على رفع الطلب إلى محكمة القضاء الإداري وقف تنفيذ القرار المطعون فيه . على أنه يجوز لرئيس مجلس الدولة أن يأمر بوقف تنفيذه إذا رأى أن نتائج التنفيذ قد تتسبب تماركها » .

وفي ٢٩ من يوليو سنة ١٩٤٩ صدر قانون للرافضات وتضمنت المادة ٢٧ منه النص على أنه : « لا يترتب على الطعن بطريق النقض وقف تنفيذ الحكم ومع ذلك يجوز لمحكمة النقض أن تأمر بوقف التنفيذ مؤقتا إذا طلب ذلك في تقرير الطعن وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تماركه » .

وقد توقفت هذا التبدل المام الذي يد نقطة تحول في نظام للرافضات للصربية بمجلس الشيوخ أثناء مناقشة مشروع المادة ٢٧ وكانت هذه المادة تحمل رقم ٤٤٢ في مشروع الحكومة ثم أصبحت تحمل رقم ٣٢٢ بعد أن أقرها مجلس النواب . وجاء في للذكرة الإيضاحية بشأن هذه المادة ما يأتي : « وقد أوجب لمحكمة النقض أن تأمر بناء على طلب الطاعن بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتا وقد اعتبرت المادة ٤٤٢ لذلك أن يكون التنفيذ كما يخشى منه وقوع ضرر جسيم يتسبب استمراره وينت الإجراءات التي يقدم بها طلب وقف التنفيذ للمحكمة وليس ما استحدثته المشروع من ذلك » .

(١) المرجع السابق - س. ٥٣٧ - وقد استند على بضبة مراجع فرنسية قرر أحدها أن الطعن بالنقض بوقف التنفيذ في هولندا وأسيانيا وأنه يجوز في هولندا القضاء بالتنفيذ المؤقت رغم الطعن بطريق النقض وأن المادة ٤٤٣ من القانون التركي قد أجازت لمحكمة النقض أن تقضى على وجه الاستعجال بوقف التنفيذ وإلزام طالع بتقديم كفالة .

بدعا في التصريح بالقانون التركي (المادة ٤٤٣) يجوز لمحكمة النقض أن تضي على وجه الاستعجال بوقف التنفيذ وإلزام طالبه بتقديم كفالة والقانونان الآسياني والمولاندي رتبان على مجرد الطعن في الحكم وقف تنفيذه وفي القانون الفرنسي حالات معينة يكون فيها مجرد قابلية الحكم للطعن مانعا من تنفيذه ، وحالات أخرى يكون فيها رفع الطعن مؤقتاً فتتضمن ذلك فإن بعض الفقهاء الفرنسيين يأسف على عدم وجود نص عام يمنع تنفيذ الأحكام إذا كان تنفيذه أثناء قيام الطعن فيها بطريق النقض مما لا يمكن رفع أثره إلا لو حكم بنقضها كالحكم بجل شركة أو بشطب وهن أو فسخ زواج وقد تمنوا لو أن محكمة النقض نفسها كان لها الحق في إصدار الأمر بوقف التنفيذ أو في اتخاذ مايلزم من الوسائل التحفظية لحماية الطاعن .

وبذلك يتضح أن المادة ٤٧٧ مرافعات مصدراً أصيلاً وأعمالاً تحضيرية وأن هذه المادة دارت حولها مناقشات قسبة أخير فيها إلى القانون التركي والقانونين الآسياني والمولاندي وهلت الفقرة الخاصة بهذه المادة من المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات المصري فقرة بأ كلها سبق إيرادها عند الإشارة إلى الأمانى التي ضمها كتاب الفقهيين المصريين بشأن تعديل قانون محكمة النقض المصرية .

أما المادة ٤٧٧ فقد مرت في مجلس النواب والشيوخ بدون مناقشة إذ كانت تحمل في مشروع الحكومة رقم ٤٨٩ غفلت في مشروع مجلس النواب رقم ٤٧٧ وصدرت برقم ٤٧٢ دون أن يكون لها مصدر تشريعي أو سند قهبي ولذلك لم يتكون حولها بعد صدور قانون المرافعات للمصري ٢٩ من يوليو سنة ١٩٤٩ قه مصري ولم نشر في مجموعات أحكام القضاء المصري ولا في تعليقات قتها قانون المرافعات المصري على حكم واحد توفر على تطبيق هذه المادة أو تحليلها أو التعقيب عليها .

ولذلك لم يجد الفقهاء المصريون الذين تولوا التعليق على قانون المرافعات تطبيقاً مستنداً إلى أحكام القضاء المصري إلا حكماً واحداً استندوا إليه في شرح المادة ٧٢٢ وقد قضى هذا الحكم برفض طلب وقف التفاد واستند إلى ما تضمنته المادة ٧٢٢ مرافعات من أن هذا الطلب لا يمكن أن يقبل إلا إذا رجح إلغاء الحكم وإلا إذا توفر ضرر جسيم يخشى وقوعه (محكمة استئناف المنصورة في ١٥/١١/١٩٥٤ دائرة الأساندة عبد الهادي على وعبد حسن وعبد حافظ كامل) — ولذلك اضطروا إلى الاستناد إلى أحكام صادرة من محكمة النقض بالتطبيق للمادة ٧٢٢ كما اضطروا أيضاً إلى أن يشيروا إلى المادة ١٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة التي تنص على أنه :

« لا يترتب على رفع الطلب إلى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب إلقاء على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ مؤقتاً إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتسبب تداركها » .

وقرروا — وهم في صدد التعقيب على المادة ٧٢٢ مرافعات — الاستناد إلى الأبحاث التي نشرت عن وقف تنفيذ القرار الإداري^(١) .

(١) عبد كمال أبو الخير « قانون المرافعات مطلقاً على نصوصه بآراء الفقهاء وأحكام المحاكم » ، طبعة رابعة ،

ومما لاشك فيه — بالنسبة لتطبيق المادة ١٨ من قانون تنظيم مجلس الدولة التي سبق إيرادها أن مناط وقف التنفيذ :

١ — احتمال إلغاء القرار الإداري للراد وقته .

..... وهذا ما استقر عليه الفقه والقضاء في فرنسا لأن القضاء الإداري وهو يقضى بوقف تنفيذ القرار الإداري إنما يعتمد فحسب على توافر أسباب جديّة تدعو إليه ويضمّر فيها وراء ذلك تقديره واقتناعه بأرجحية إلغاء القرار المطلوب وقته وإن كان لا يكشف صراحة في أسبابه عن هذه المقيدة لأنه لا يملك تهمي هذه الأسباب الموضوعية ولا يسوغ له إثارتها . (١)

وقد أثار هذا الفقه المصري إلى دقة الفصل بين طلب وقف التنفيذ وبين تعرض المحكمة وهي تقضي في وقف التنفيذ للموضوع تعرضاً يكشف عن اقتناعها بقرار بأن :

« المحكمة قد فرغت من تكوين رأيها سواء في الناحية القانونية أو في تقدير الوقائع على وجه لا يبع جملًا لشك في أنها سوف تثبت على رأيها عند الفصل في موضوع دعوى الإلغاء » (٢) .

٢ — ترتب تأجيل مصادرة تداركها من جراء تنفيذ القرار ولا يقوم بوقف تنفيذ القرار الإداري على احتمال إلغاء القرار للمطعون فيه أو رجوع إلغاءه بل لابد أن تكون نتائج التنفيذ بما قد يتضرر تداركها .

هذا الشرط هو قيد على إطلاق وقف التنفيذ وركن من أركانه يتمثل في خصوصه اختلاف القضاء الإداري المصري عن صفوة القضاء الفرنسي فالقضاء الفرنسي يتد في تفسير المبدأ المحتمل لا بمصلحة طالب الوقف الشخصية فحسب بل بالمصلحة العامة في مضامينها ومفاهيمها الواسعة (٣) .

من كل ذلك يتضح أن المادة ٧٢ ليس لها مصدر مصري ولا سند فقهي كما أنه لم يتكون حولها منذ إدخالها على قانون المرافعات في عام ١٩٤٩ أي قه مصري .

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نشير إلى ما استقر عليه قه المرافعات في مصر وفي فرنسا

وقد أصدرت المحكمة الثالثة المدنية بمحكمة استئناف القاهرة دائرة الاستئناف عهد صدق وأحد حدى نافذ وأديب نصر حين حكماً آخرًا في ٢ يونيو ١٩٥٩ اقتضت فيه على النس على أن « الشركة المتألفة طلبت وقف تنفيذ الحكم المتألف لترجيح إلتائه وأنه ينبغي من التنفيذ وقوع ضرر جسيم وذلك تطبيقاً لنس المادة ٧٢ مرافعات ، وحيث إن المحكمة لا ترى من ظروف الدعوى ما يبرر إجابة الطلب » .
ويبدو واضحاً أن حاكم الاستئناف تكفني بهذا التقدير وهو في صدد تطبيق المادة ٧٢ مرافعات مرجحة الاشارة في الحيليات إلى حين الفصل في موضوع الاستئناف .

(١) محمود سعد الدين الشريف المستشار بمحكمة القضاء الإداري « وقف تنفيذ القرار الإداري » مجلة مجلس الدولة ، السنة ٥ — ٦ ، يناير سنة ١٩٥٦ ص ٨٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٦ — عند التصديق على الحكم الصادر في ١٢ من ديسمبر ١٩٥١ في القضية ١٤٢٥ لسنة ٥ ق .

(٣) المرجع السابق ، ص ٨٩ .

بشأن حق المحكوم له حكماً مشمولاً بالفاذ المسجل في تنفيذ هذا الحكم — إذ تقرر في هذا الققه : « فالمحكوم له إنما استعمل حقاً خوله إياه القانون ومن استعمل حقه لا يسأل إلا إذا أساء هذا الاستعمال أو كان سوء النية ، فمن القواعد السليمة أن الأفراد أحرار في الاتجاه إلى القضاء والاستعانة به ، ويتنبى على ذلك أن الفرد إذا فشل في اتجاهه إلى القضاء فلا يعتبر فشله بذاته خطأ موجباً لمسئولته إلا إذا كان سوء النية ، فمن رفع دعوى أو طعن في حكم ثم تبين أنه لم يكن على حق بدليل خسرانه للدعوى أو فشله في الطعن لا يسأل عما يترتب على عمله هذا من ضرر لحصمه إلا إذا كان سوء النية .

أما القول بأن التنفيذ للمسجل ليس حقاً للمحكوم له وإنما هو رخصة فقول ينتقز إلى أساس سليم يقوم عليه ، سواء من حيث الميزان بين الحق والرخصة التي بنى عليه القانون بهذا القول اعتبار حق المحكوم له في التنفيذ للمسجل رخصة وليس حقاً ، أو من حيث ما رتبوه على هذه التفرقة من أثر في أن صاحب الحق لا يسأل عن استعماله لحقه إلا إذا أساء ، وصاحب الرخصة يسأل عن استعمالها حسن النية كان أو سيئها ، فمن المعلوم أن ميزان التفرقة بين الحق والرخصة ، والآثار المترتبة على هذه التفرقة أمور مختلف عليها بين علماء القانون أكبر الخلاف .

ولعل أسلم المعايير في التفرقة بينهما ما أخذ به واضعوا القانون المدني الجديد في مشروع القانون المدني ، وبمقتضاه يعتبر حقاً ، الحق المهدد الذي يكسبه الشخص ويختص به دون غيره ، ويعتبر رخصة قانونية أو حقاً عاماً الذي يتصرف به القانون للناس كافة . وواضح أنه بحسب هذا الرأي ، ليس حق المحكوم له في التنفيذ للمسجل رخصة لأنه ليس من قبيل الحقوق العامة التي يتصرف بها القانون للناس كافة كحق المرور في الشوارع العامة ، وإنما هو حق ذاتي بكل معنى الكلمة^(١) .

(١) رمزي صيف ، « قواعد تنفيذ الأحكام والنفوذ الرسمية في قانون للراشيات الجديد » ، المحاماة ، السدحان

قرار مجلس نقابة المحامين بجلب المتعلق بمشروع إنشاء محاكم الاستئناف (الصادر في ٢٣ يناير سنة ١٩٦٠)

في الثالث والعشرين من شهر كانون الثاني (يناير) سنة ألف وتسعمائة وستين ، اجتمع مجلس نقابة المحامين في جلب برئاسة الأستاذ أسعد السكوراتي هيب المحامين وعضوية الأستاذين فاضل طلس وعبد الله اللوصلي ودرس موضوع إنشاء محاكم الاستئناف وقصر التقاضي على درجة واحدة بدلا من أسلوب الدرجتين للتحق حاليا في كل من الإقليمين للصوى والسورى منذ عهد بيد .

وقد تبين للمجلس بعد درس هذا الموضوع من وجوهه المختلفة أنه بمناسبة إعادة النظر في القوانين النافذة حاليا في الإقليمين قصد توحيدها قد ظهر اتجاه جدي إلى إنشاء الدرجة الثانية من درجات المحاكمة والاختصار على درجة واحدة رغبة في اختصار إجراءات التقاضي وسرعة الفصل في الدعاوى وتأمين التناسق بين القضايا التي تتصل فيها المحاكم على درجة واحدة والقضايا التي تتصل فيها على درجتين .

والحقيقة التي بدت للمجلس بعد إيمان النظر في هذه الأسباب وفي غيرها من الأسباب التي يمسك بها أنصار الدرجة الواحدة أن نظام الدرجتين هو الأسلم والأضمن لحقوق التقاضين وأنه يجب أن يكون هو الأصل في نظام التقاضي لما فيه من أسباب الحيلة والتميز لأن الحكم الذي تصدره محكمة الاستئناف في الدعوى بعد سبق عرضها على محكمة الدرجة الأولى وإعادة البحث في موضوعها على هدى من الحكم الابتدائي الصادر فيها يكون أدعى إلى الرضى والاطمئنان والوثوق بالعدالة .

ونظام الاستئناف نظام ثابت في أصول التقاضي لدى غالبية الأمم في هذا الصدد ولا سيما شعوب البحر الأبيض المتوسط وأوروبا والدول العربية كلها ، وقد استقر في إقليم الجمهورية العربية المتحدة منذ زمن طويل ولم يظهر من الأسباب ما يوجب المدول عنه إلى نظام الدرجة الواحدة .

ومما يجنب الصواب أن ينهب الفكر إلى أن الاستئناف يطيل إجراءات التقاضي ويؤخر الفصل

في الدعوى ، فالثابت بالواقع الذي يؤيده التطبيق العملي أن الاستئناف لا يؤخر الحكم في الدعوى إلا أمدأ قصيراً لا يتجاوز بضعة شهور لأن الدعوى لا ترفع إلى محاكم الاستئناف إلا بعد استكمال وثائقها وأسباب الدفاع فيها من الطرفين في محاكم الدرجة الأولى ، وتكون مهمة محكمة الاستئناف في الغالب الأعم هو الترجيح بين رأيين أو اتجاهين ، وفي النادر القليل الذي تتأخر فيه الدعوى مدة طويلة في الاستئناف يكون السبب راجعاً إما إلى قلة الدوائر الاستئنافية وهي بما يمكن أن تتأجل زيادة عددها ، وإما إلى اللامطة التي لا يجب الحؤول دونها ، وإما إلى أن محكمة الدرجة الأولى قد حكمت في الدعوى قبل اكتمال أسباب الحكم فيها ، فالتأخير في هذه الحال يكون من دواعي العدالة ومقتضاها وهو في هذه الأحوال النادرة لا يصح أن يتخذ مبرراً لإلغاء الضمانة التي يوفرها الاستئناف للمتقاضين ، على أن التأخير في فصل الدعوى لا يكون في الاستئناف دوماً بل كثيراً ما يتأتى من بطء الإجراءات في محاكم الدرجة الأولى ذاتها ، فلو بسطت إجراءات التقاضي أمام هذه المحاكم وزيد عدد القضاة ووفرت لهم أسباب الراحة والاطمئنان لثم الفصل في الدعوى بسرعة في محاكم الدرجة الأولى وما دأر في الفكر معالجة التأخير بإلغاء الاستئناف .

وأما الحجة التي يوردها بعض أنصار الدرجة الواحدة من أن الحكم الابتدائي لا يكتب مفعولاً إلا إذا ارتضاه الطرفان فإذا استأنفه أحدهما طرح النزاع مجدداً أمام محكمة الاستئناف ، فلا جدوى أن يمرض النزاع على محكمة الدرجة الثانية رأساً ، فالمجلس لا يرى في هذه الحجة ما ينضد دليلاً يبرر إلغاء الاستئناف لأن كثيراً من الأحكام الابتدائية لا يستأنف ، كما أن فصل الدعوى في محكمة الاستئناف بعد استفاد أسباب الخصومة من الطرفين في محكمة الدرجة الأولى لا يتطلب بطبيعة الحال من الوقت ما يتطلبه فصل الدعوى لو عرضت على محكمة الدرجة الثانية رأساً ، وربما كان هذا الوقت لا يقل كثيراً إن لم يكن مساوياً لوقت الذي تستغرقه الدعوى في محاكم البداية والاستئناف في نظام المرحبتين .

وأما تبرير إلغاء الاستئناف بقصد تحقيق التوافق بين القضايا التي تقضى فيها المحاكم بالدرجة الواحدة كأحكام مجلس الدولة ومحاكم الجنائيات وبعض أحكام المحاكم الجزئية والابتدائية ، وبين القضايا التي يفصل فيها القضاء على درجتين ، فالواقع أن أحكام مجلس الدولة لا يمكن أن تتخذ مديراً للاحتجاج في هذا الموضوع لأن مجلس الدولة ما زال حديث النشأة ويختلف في تكوينه عن تكوين المحاكم ، والقضايا التي يفصل فيها ذات طبيعة خاصة مختلفة عن طبيعة المنازعات التي تعرض على القضاء العادي ، وأما محاكم الجنائيات فإتباعها وإن حكمت في القضايا الجنائية على درجة واحدة إلا أن القانون قد وضع لهذه القضايا من أساليب التحقيق والإحالة والمحاكمة ما يخفف من أثر هذه الدرجة ، وهو ما لم يضعه لقضايا الجحفة والقضايا المدنية ، وأما الدعوى التي تحكم فيها المحاكم الجزئية والابتدائية بالدرجة الواحدة فالواقع أن الرأي بين زبج القانون متفق على ضرورة إعادة المحاكمة فيها على درجتين ، فالحجة المستفادة منها لإلغاء الاستئناف أقوى منها لإلغائه

والاستشهاد بالتجربة العملية في هذا الموضوع أقوى في الدلالة من البحث النظري المجرد ، وقد ثبت بالتجربة التي قامت بها دولتان مجاورتان هما لبنان وتركيا أن إلغاء الاستئناف فهما قد أدى إلى اضطراب نظام التقاضي اضطراباً شديداً ، فقد قامت محكمة النقض مقام محاكم الاستئناف وتراكت لسيا الدعوى فزيدت دوائرها زيادة كبيرة فضلع التناسق بين أحكامها وزالت منها وحدة الاجتهاد بالإضافة إلى ما أصاب للتقاضين من الفت والارهاق بسبب الانتقال إليها من بلاد بعيدة . فاثبت لبنان أن أعاد نظام التقاضي على درجتين . واستقر الرأي في تركيا على إعادة محاكم الاستئناف وأوشك أن يتحقق ذلك لولا بعض الصعوبات المالية والإدارية التي أخرته إلى حين .

ومن الثابت بالمشاهدة أن المحاكم الجزئية والابتدائية في الإقليمين المصري والسوري مرهقة بكثرة الأعمال ، فمن الضروري أن يتاح للتقاضين الذين لا يتعمق بصواب أحكام محاكم الدرجة الأولى أن يحرصوا النزاع على محكمة تقضي في جو من المهدوء لا يتوافر لتلك المحاكم ويكون لقضائهما من طول التجارب ما يوحى الثقة إلى نفوس للتقاضين ويكسر من شوكة النزاع بينهم ولا يتأذى ذلك إلا بنظام الدرجتين .

وبعد ، فإن تعديل نظام التقاضي من الدرجتين إلى الدرجة الواحدة ليس في الحقيقة إلا تجربة إن لم تكن محققة الفشل فأنها دون شك بمجولة العواقب ، وليس من الحكمة في شيء تبديل نظام استقر أمداً طويلاً في الإقليمين ورجحت فوائده على عيوبه رجحاناً ظاهراً بنظام غير معروف النتائج ربما كان فريداً في نوعه يقطع الصلة في أصول التقاضي بين الجمهورية العربية المتحدة وبين الدول العربية وأكثر الدول الأوروبية ، وقد يؤدي فشل تطبيقه إلى العودة إلى نظام الدرجتين الحالي ، وفي ذلك من الاضطراب ما يجب التأي به عن نظام التقاضي الذي يتطلب الثبات والاستقرار .

ومهما كان رأى السنولين في هذا الأمر فلا شك في أن تبديل أصول التقاضي من نظام الدرجتين إلى نظام الدرجة الواحدة على جانب كبير من الأهمية لايصح أن يتفرد به فرد أو لجنة ويجب عرض مشروع القانون للتعليق به على القضاة والمحامين وأساتذة كليات الحقوق واستطلاع رأيهم فيه حتى يأتي الرأى القاطع فيه بعد دراسة دقيقة شاملة ، وهذا ماسبق أن نادى به سيادة الأستاذ محمد فهمي السيد المستشار القانوني لرئاسة الجمهورية في مقال نشره في عدد الأهرام الصادر أول اكتوبر سنة ١٩٥٩ قال فيه :

« إذا كانت هذه الحركة التشريعية بهذه الضخامة وهذا العمق فهي لا تقوم على أكتاف بعض أفراد أو لجان تشترك في إعدادها وإنما هي تحتاج إلى مؤازرة كاملة لأهل الرأى من اللوافظ المتخصصين منهم في العلوم القانونية بما يقدمونه من بحوث وتطبيقات قهية على مشروعات القوانين » .

فبناء على كل ما تقدم :

يرى مجلس نقابة المحامين في حلب :

١ — أن لا تلتقى محاكم الاستئناف ، وأن يظل التقاضي على درجتين ، ويقترح تعديل قانون المرافعات بما يكفل سرعة فصل الدعاوى في الاستئناف وفي جميع مراحل التقاضي .

٢ — عرض مشروع القانون للتعلق بإلغاء محاكم الاستئناف وسائر مشروعات القوانين التي تعمل اللجان المختصة على توحيدها بين الإقليميين على القضاة وحقابات المحامين وأساتذة كليات الحقوق لدراساتها وإبداء آرائهم فيها قبل إقرارها نهائياً حتى يتم وضعها بعد دراسة علمية وعملية شاملة عامة .

العدد الرابع	نهرست	السنة الأربعون
١٢١	٦٤٧	٣ نوفمبر ١٩٥٨
١٢٢	٦٤٧	» » »
١٢٣	٦٤٨	» » »
١٢٤	٦٥١	» » »
١٢٥	٦٥١	» » »
١٢٦	٦٥١	» » »

ملخص الأحكام

١ - قضاء محكمة النقض الجنائية

دفع . حضور المحامي إجراءات المحاكمة . بطلانها . تمارض مصلحة التهمين يستلزم فصل دفاع كل منهم عن الآخر . اكتشاف المحكمة بمدافع واحد عنهم جميعاً يجب إجراءات المحاكمة .

حكم . البيانات الواجبة في تسيب الأحكام بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة البيان الكافي . مثالي في جريمة إخفاء أشياء مسروقة . للادة ٤٤ مكررة عقوبات . للادة ٣١٠ إجراءات .

بطلان الإجراءات . ما لا يعتبر سبباً لبطلانها . مخالفة القواعد التنظيمية . استدلال . جمع الاستدلالات . تحرير محضر إجراءاتها . الأثر للترتب على عدم إثبات مأمور ضبط القضاء كل ما يجريه في الدعوى من استدالات . للادة ١٢٤ . ج . مانس عليه القانون في ذلك ورد على سبيل التنظيم والتوجيه .

اختلاس أموال أميرية . جريمة اختلاس الأموال الأميرية المنصوص عليها في للادة ١١٣ ع . متى توافر ؟ مثال . الفارق بين نص للادتين ١١٢ ، ١١٣ ع . أوجه الخلاف بين نص للادة ١١٣ والنص القديم للادة ١١٨ ع قبل تعديله بالقانون ٥٣/٦٩ .

١ - دفع . طلب سماع الشهود . ماهيته . متى يكون هاماً فيستلزم ردأ صريحاً ؟ وجوب أن يكون ظاهر التعلق بموضوع الدعوى .

٢ - إثبات . شهادة . كيفية أداء الشهادة . الأشخاص الذين نص القانون على سماع أقوالهم بشرط معين . المحكوم عليهم بقوبة جنائية أثناء التنفيذ . للادة ٢٥ ع .

نقض . طعن . للسلطة في الطعن . انتفاؤها . مثال في اعتبار المتهم فاعلاً في جريمة القتل الممد مع سبق الإصرار اتفاقاً للتهمين على القتل الممد مع سبق الإصرار ووجود ثانيهما في مسرح الجريمة وقت ارتكابها . ينفي مصلحة هذا الأخير في التمسك بأنه لم يضرب الجاني عليه إلا الضربة التي أصابت المصا

العدد الرابع	فهرست	السنة الأربعون
١٢٧	٦٥٢	١٠ نوفمبر ١٩٥٨
١٢٨	٦٥٢	١٠ نوفمبر ١٩٥٨
١٢٩	٦٥٣	١٠ نوفمبر ١٩٥٨
١٣٠	٦٥٣	١٠ نوفمبر ١٩٥٨
١٣١	٦٥٤	١٠ نوفمبر ١٩٥٨

ملخص الأحكام

تاريخ الحكم

قض . أوجه الطعن بالقض . بطلان الحكم والإجراءات التي
أبقي عليها . إجراءات المحاكمة . الأصول التي يقوم عليها النظام
الإجرائي بالنسبة لتحقيق التها . شفوية المرافعة . الأثر المترتب
على مخالفة هذا الأصل في ظل المادة ١٢٨٩ ج. قبل تعديلها بالقانون
١١٣ لسنة ١٩٥٧ . عدم سماع المحكمة للشاهد الذي اعتمدت
على شهادته دون أن تبين السبب الذي جال دون سماعه قبل العمل
بالقانون ٥٧/١١٣ يطل الحكم لا يقتضيه على إجراءات باطلة .

٢٠١ - خير . تقدير رأيه من حيث صلته بالتسبب . حكم .
عيوب التدليل الحطأ في الاستناد إلى الشهود والأوراق . فساد
الاستدلال . مثل حطأ الحكم في الاستناد إلى المائدة والشهود وهو
في مقام إثباته مدى اتصال التهمين بيندقية . مثال فساد استدلال
الحكم في خصوص فهم التقرير الطبي بفحص السلاح . دفاع . الرد
غير الكافي . مثال .

دعوى جنائية . قبود حق النيابة في تحريك الدعوى الجنائية .
توقف تحريك الدعوى على شكوى المني عليه . سرقة . حالة الإعلاء
من العقوبة . المادة ٣١٢ ع . امتداد سرقاتها على جرائم النصب
وخيانة الأمانة . علة ذلك . النازل عن الشكوى . أثره . وجوب
القضاء بالبراءة . المادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

١ - استدلال . إجراءات التحقيق التي يملكها استثناء
رجال الضبط القضائي . القبض على المتهمين . الفرق بين الضبط
والاستيقاف . مثال . استيقاف المورية الليلية لأشخاص سائرين
على الأقدام في الليل لا تحرفهم عن خط سيرهم المادي بمجرد
رؤيتهم أفراد الماورية وظهورهم أمامهم بظهر الرمية لا يجد قبضاً .
٢ - عقوبة . عقوبة السجن التي يحرفها القانون . ماهيتها .
هي المحكوم بها خلافاً لعقوبة الحبس بنوعيه المادة ١٦ ع .

إتهام جريمة ملك النير . جريمة اختفاء المتهم عن أعين من لهم
الحق في إخراجه من السكن . عناصر الواقعة الإجرامية .
الاختفاء . متى وأين يتوالف ؟ توافر جريمة اختفاء المتهم عن أعين

العدد الرابع	فهرست	السنة الأبرسون
العدد	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٣٢	٦٥٥	١٠ نوفمبر ١٩٥٨
		من لم الحق في اخراجه بارتكاب الطاعن والتهمة الثانية جريمة الوقاع في شقة مسكونة .
		١ - تزوير المحررات الصور المأهولة لتزوير في المحررات . جرائم تزوير الأوراق الرسمية واستعمالها . ماهية المحرر الرسمي . اختصاص كاتب الجلسة بتحرير محاضر الجلسات . المادة ٧١ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ .
		٢ - تزوير المحررات . عناصر الواقعة الإجرامية . أركان التزوير . طرق التزوير المادي . الاصطناع . اصطناع الورقة يوفر تزويرها بصرف النظر عن الوقت الذي تم فيه . أثر ذلك بالنسبة لتزوير محضر جلسة بطريق الاصطناع .
		٣ - إجراءات المحاكمة . ما لا يظلمها في خصوص محضر الجلسة . عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة لا يقرب بطلانه . المادة ٢٧٦ ج .
		٤ - جريمة اختلاس الأوراق الرسمية . متى يتوافر ؟ إفساء محضر الجلسة لإيداع آخر مزور بدلا منه . تحقق الجريمة . إعادة المحضر بعد ذلك لا يؤثر في قيامها . م ١٥١ و ١٥٢ ج .
١٣٣	٦٦١	» » »
		١ - فعل فاضح . جريمة الفعل الفاضح العلني . م ٢٧٨ ج . متى يتم ؟ الفعل المادي . ماهيته . عدم اشتراط وقوعه على شخص معين . العلانية . كفاية احتمال مشاهدة الفعل الفاضح العلني من الغير .
		٢ - فعل فاضح علني . الجريمة التامة . مثال . ملاحقة المتهم للمجنون عليها بالطريق العام وقرصه ذراعها تطوى في ذاتها عن الفعل الفاضح العلني .
١٣٤	٦٦١	» » »
		١ - تحقيق . تفتيش . تنفيذ الإذن به . تنفيذ الإذن بتفتيش متهم في أي مكان وجد به ولو غاير المكان المحدد بأمر التفتيش .
		٢ - تحقيق . تفتيش . شروط التمسك بطلانه . المصلحة . المنع بجريمة المكان إعمال . شرع لمصلحة صاحبه .
		٣ - استتلال . دخول المنازل والمخالفات العامة لغیر التفتيش .

العدد الرابع	فهرست	السنة الأربعون
١٣٥	٦٦٤	١٧ نوفمبر ١٩٥٨
١٣٦	٦٦٥	» » »
١٣٧	٦٦٦	» » »
١٣٨	٦٦٦	» » »
١٣٩	٦٦٦	» » »

العدد الرابع	فهرست	السنة الأربعون
٢٠٢٠	٢٠٢١	ملخص الأحكام
١٤٠	٦٦٧	١٨ نوفمبر ١٩٥٨
١٤١	٦٦٧	١
١٤٢	٦٦٨	٢
١٤٣	٦٦٨	٣

أشياء محجوزة - حجز تحفظي وجوب احترام الحجز التحفظي ولو لم يحكم بتثبيته أو لم يعلن به ذوو الشأن في البلاد القانوني ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص بطلانه.

قانون الإجراءات الجنائية . صلته بالقوانين الأخرى . مدى هذه الصلة في خصوص القانون ١٩٠ لسنة ٤٤ في شأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في اللوات المدنية دعوى مدنية مسئولية مدنية . جزاء المسئولية . مصاريف الدعوى المدنية . السئول عنها وكيفية تقديرها وتحصيلها . الأصل اتباع قانون الإجراءات الجنائية فيما ورد بشأنه نص خاص . الرجوع إلى قانون آخر عمله سد حش أو الإستعانة على تنفيذ القواعد للنصوص عليها فيه مسئولية للدعي بالحقوق المدنية عن مصاريف الدعوى المدنية م ١٩/٣١٠ ج . تنظيم تقدير المصاريف وكيفية تحصيلها . الرجوع فيه إلى القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .

١ - نيابة عامة . اختصاصات كل عضو من أعضاء النيابة . اختصاصات المحامي العام . حق المحامي العام في مباشرة الاختصاصات الدائية المحولة للنائب العام في دائرة محكمة الاستئناف التي يعمل بها .

٢ - نيابة عامة . التبعية التدرجية . رئاسة النائب العام . مداها وأثرها . عدم قابلية تصرف المحامي العام بدائرة عمله في الاختصاصات الدائية المحولة للنائب العام للإنهاء أو التمديد من النائب العام بخلاف تصرفه في الاختصاصات العامة إذ يخضع فيها لإشراف النائب العام من الناحيتين القضائية والإدارية . سلطة النائب العام في إنهاء أمر المحفظ الصادر من أحد أعضاء النيابة بالرغم من موافقة المحامي العام . للسادة ٣٩ من قانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن نظام القضاء والسادة ٨٠ من قانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن استقلال القضاء .

حكم . البيانات اللازمة في الأسباب . مواد مخدرة . البيان للتعلق بكيفية التمدد للضبوط . متى لا يكون جوهرياً ؟

١ - حكم . البيانات اللازمة في الأسباب . بيان الواقعة للستوجبة للقبوة والظروف التي وقعت فيها . البيان السكاني مثال

العدد الرابع	فهرست	السنة الأربعون
الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		في جريمة تسول تعاملات الحشيش . السادة ٣٣ من القانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ .
		٢ - مواد مخدرة . المسئولية والعقاب عن إحرارها . مناهط تطبيق عقوبة للسائقين ٣٣ ، ٣٤ من القانون ٣٥١ سنة ١٩٥٢ . تقديم مواد مخدرة لآخرين للتعاطي أمر بمحكمة نص المادة ٣٣ ققرة ج من القانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ .
١٤٤	١٨ نوفمبر ١٩٥٨	حكم . ضوابط التدليل . خلوا التدليل من عيب تناقض الأسباب . مثال في تدليل سليم على توافر نية القتل في حق المتهم بعد نفي قيام حالة الدفاع الشرعي التي دفع بها .
١٤٥	» » »	١ - حكم . ضوابط التدليل . تدليل سليم على توافر نية القتل . مثال . طعن للتمم على طعنه قوية فندت خلال البتة الأيمن ومزقت الشريان التاجي الأيمن بعد أن أضحى الجاني عليه عن غضبه كضابط بوليس حتى لا يقبض على المتهم ولا ينم عنه بعد ذلك . يصح به التدليل على توافر نية القتل في حقه .
		٢ - حكم . بيانات الأسباب . الرد على أوجه الدفاع العامة . إثبات . اعتراف . تقدير الاعتراف من حيث صلته بالتسبب . مثال لرد سائق من المحكمة في خصوص نفي وقوع إكراه أو تعذيب على المتهمين . خير . تقدير رأيه من حيث صلته بالتسبب . مثال انتفاء التماس بين ما أثبتته المحكمة قلا عن التقرير الطبي من وجود إصابة بكل من المتهمين لأمر تارض وبين ما انتهى إليه في خصوص نفي وقوع تعذيب عليهما بناء على استخلاص سائق وخلو الأوراق من دليل التعذيب .
١٤٦	» » »	خطب . الجريمة للنصوص عليها في السادة ٢٨٨ ع . صورة واقعة توافر بها هذه الجريمة .
١٤٧	٢٤ » »	وصف الجريمة . تنبيه المتهم . قواعد التنبه . دفاع . ضرب . قدر متيقن . إثبات . جريمة القاض في تكوين عقيدته . لت نظر الدفاع إلى الرافعة على أساس القدر المتيقن لا يمنع المحكمة من أن تكون عقيدتها بعد ذلك بما تطمئن إليه من أدلة .

العدد الرابع	فهرست	السنة الأربعون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	تاريخ الحكم
١٤٨	٦٧١	٢٤ نوفمبر ١٩٥٨
١٤٩	٦٧٢	٢٥
١٥٠	٦٧٣	٢٥
١٤٨	٦٧١	٢٤ نوفمبر ١٩٥٨
١٤٩	٦٧٢	٢٥
١٥٠	٦٧٣	٢٥

١ - تنظيم . القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المدة لبناء . عناصر الواقعة الإجرامية . عدم إنشاء الطرق والمرافق في الأراضي المقسمة . التفسير الصحيح للمادة ٦٢ من القانون . تطبيق الإلزام بتوصيل النور وغيره من المرافق في الأراضي المقسمة إلى المرافق العامة على صدور قرار من وزير الأشغال العمومية قصر على التسيات الخاصة بالجهات التي لا توجد بها مرافق عامة دون التسيات التي تجرى في الجهات التي تتوفر بها تلك المرافق .

٢ - قانون ٢٥٩ لسنة ٥٦ في شأن الأبنية والأعمال الخفيفة لأحكام القوانين ٥١ لسنة ٤٠ ، ٩٣ لسنة ٤٨ بشأن تنظيم المباني ، ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيمها . الترض من إصداره وبحال العمل به . تأكيد بقاء الجرائم التي تقع بالخاتفة لأحكام القوانين المشار إليها فيه . حمايته المباني التي أقيمت فلا بالخاتفة لأحكام هذات القوانين بقصر تنفيذ الأحكام النهائية الصادرة من المحاكم الجنائية عن هذه الجرائم خلال الفترة الواردة به على الترامات والمصاريف والرسوم القصى بها . عدم تطبيق أحكامه إذا لم يكن تمت تنفيذ للأعمال المطلوبة من جانب القسم .

نيابة عامة . اختصاص معاون النيابة . القانون رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٦ . تحقيق . الطعن في إجراءاته . إصاف تحقيق معاون النيابة المنتدوب لإجرائه بصفة التحقيق القضائي عملاً بأحكام القانون رقم ٦٣٠ لسنة ٥٦ . إنتفاء القول بطلان التحقيق عند صدور هذا القانون قبل نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات .

تحقيق . التصرف فيه . الإحالة في الجنايات من غرفة الإتهام . إحالة الجنايات إلى المحاكم الجزئية . الجنايات التي يجوز تخفيفها . المادة ١٧٩/٢ ، ١٥٨/٢ ج . شرط إحالة الجناية من غرفة الإتهام إلى محكمة الجنب لفصل فيها على أساس عقوبة الجنبه أن تكون العقوبة المقررة أصلاً للجناية مما يجوز النزول بها إلى عقوبة الحبس . عدم جواز إحالة جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢/٢ ممدلة بقانون ٥٢/٦٩ إلى المحكمة الجزئية رغم إغفال

العدد الرابع	نهرست	السنة الأربعون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	
١٥١	٦٧٣	٢٥ نوفمبر ١٩٥٨
		النيابة الإشارة إلى الفقرة الثانية من المادة من كان الواضح من تقرير الاتهام أن وصف التهمة مما ينطبق عليه الفقرة الثانية المشار إليها .
		١ - اختصاص . تنازع الاختصاص . الجهة المختصة بالنقل فيه . إنقاذ الاختصاص لمحاكمة النقص بالنقل في طلب تعيين المحكمة المختصة عند قيام نزاع بين غرفة الاتهام ومحاكمة الجنيح المستأنفة . إنقاذ هذا الاختصاص لمحاكمة النقص أيضاً ولو كان الزناح واقفاً بين جهتين إحداها عادية والأخرى استثنائية . المادة ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ١٠ ج .
		٢ - قضاء محكمة النقض المدنية
١٥٢	٦٧٥	٥ مارس ١٩٥٩
		دعوى « مسروقات الدعوى » . رسوم قضائية . اختصاص . تنظيم القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ طريقة التقدير والمعارضة في الرسوم أمام المحاكم الشرعية . قضاء الجمعية العمومية لمحاكمة النقص بوقفت تنفيذ حكم شرعي . ليس من شأنه أن يضيق على المحكمة المدنية ولاية الفصل في المنازعة التي تدور حول هذه الرسوم . الاختصاص في هذا الصدد يظل مقبوضاً للمحاكمة الشرعية .
١٥٣	٦٧٦	» » »
		١ - دعوى . إحالة . قانون . المادة ٢/ع من في ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون للرافعات إذ ضمت على علم جواز الإحالة بالنسبة للدعوى المحكوم فيها حضورياً أو غيابياً إنما عنت الأحكام للنسبة المضمومة كلها أو بعضها . لا يندرج فيها الأحكام التمهيدية .
		٢ - اختصاص « الاختصاص النوعي » . استئناف « أحكام يجوز استئنافها » مناطق تطبيق القاعدة الواردة في م ٥١ مرافعات . عنايتها . جواز الاستئناف مهما تكن قيمة الدعوى . ٤٠١ م . مرافعات .
١٥٤	٦٧٨	» » »
		١ - إعلان « إجراءات الاعلان » قض « إعلان الطعن » المحضر غير مكلف بالتحقق من صحة من يقدم إليه لاستلام الإعلان من ورد بينهم في م ١٢ مرافعات طالما أن هذا الشخص قد خوطب في موطن للراد إعلانه . إتمام الإعلان على هذه الصورة . لا محل له

العدد الرابع	فهرست	السنة الأرمينية
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	
١٥٥	٦٨٠	١٩٥٩
١٥٦	٦٨٥	»
١٥٧	٦٨٨	»
١٥٨	٦٩٠	١٢

العدد الرابع	فهرست	السنة الأرمجون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	
	<p>تقدير وعاء الضريبة . حكم . « تسبب كلف » . محكمة الموضوع . مناطق تحديد أرباح الممول . أساس دفاتره وأوراقه أن تكون مطابقة لحقيقة الواقع . حق المحكمة في اطراح دفاتر الممول لأسباب سائفة والأخذ بالتقدير الجزافي . لا يمنع من الاستعانة بالخفايا كمنع من التقدير . اطراحها دفاتر الممول وأخذها بتقدير الخبير . هو من مسائل الواقع التي تستقل بمحكمة الموضوع متى أقامت حكمها على أسباب سائفة . لا تصور .</p> <p>٢ - إثبات « مسائل عامة في الإثبات » . المعلومات المستقاة من الخبرة بالشئون العامة ليست من قبيل المعلومات الشخصية المحظورة على القاضي أن يبنى حكمه عليها . مثال .</p> <p>٣ - ضرائب « ضريبة الأرباح التجارية والصناعية » . وسائل تقدير وعاء الضريبة . محكمة الموضوع . أخذ الحكم بتقدير الخبير لنسبة إجمالي الربح لأسباب سائفة مستمد من استخلاص سليم . من مسائل الواقع التي تخضع لتقدير قاضي الموضوع بناءً على رقابة محكمة النقض .</p> <p>٤ - ضرائب « ضريبة الأرباح التجارية والصناعية » . وسائل تقدير وعاء الضريبة . « إثبات » سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل . « محكمة الموضوع » اعتمادها في تقدير المصاريف التي يريد الممول احتسابها إلى تحرير الخبير . اطراحها أوراقا قدمها الممول لأسباب سائفة أوردتها مما يدخل في سلطتها التقديرية بناءً على رقابة محكمة النقض .</p> <p>١ - نقض « المحصوم في الطعن » لا يكفي الطعن بالنقض أن يكون المحصم طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أو نازعه خصمه في مزاعمه وإلا يتخلل عن هذه المنازعة حتى صدور الحكم عليه . عدم منازعة الطاعن لخصمه في طلباته أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة الاستئناف . عدم رفعه استئنافاً عن الحكم الابتدائي . عدم قبول الطعن منه بالنقض .</p> <p>٢ - التزام « إقضاء الالتزام دون الوفاء به » . « التقادم المسقط » . فوائد . من الحقوق الدورية المتجددة التي يستحق دفعها سنوياً . سقوط</p>	<p>١٦٥ ٨٠٨ ٢٩ مارس ١٩٥٩</p>

العدد الرابع	فهرست	السنة الأرمينية
١٦٦	٧١١	١٩٥٩
الحق في المطالبة بها طبقاً لـ م ٢١١ مدني قديم و ٣٧٥ مدني جديد. الحكم بفوائد تستحق الأداء في تاريخ لاحق لصدور الحكم سنة فسخة ، لا يبلغ معين . لا يحيل مدة التقادم الخاص بـ ٥ سنوات إلى ١٥ سنة . علة ذلك ؟		
١٦٧	٧١٣	١٩٥٨
مسئولية « للسئولية عن عمل الغير » . حكم « تسبب معين » إقامة مصلحة السكة الحديدية المجازات وحراسها لتنظيم حركة إجبارها . التمويل على ما أخذت المصلحة نفسها به . إعتبار المرور مأموئاً عند فتح البوابة وإذن الحارس المرور . غير منتج في نفي للسئولية عنه قول الحكم إنه لم يكن يعلم بقدوم القطار أو لم يكن في مقدوره أن يسمع حركته أو يراه . إقامة الحكم على تلك الأسباب . قصور .		
١٦٨	٧١٣	١٩٥٨
٣ — قضاء المحكمة الإدارية العليا (مجلس الدولة)		
اختصاص . للنازعة في استحقاق أو عدم استحقاق الملاوة وللطالبة بردها في الحالة الثانية . منازعة في راتب . اختصاص القضاء الإداري بنظرها .		
١٦٩	٧١٣	١٩٥٨
اختصاص . الدعوى بطلب إترام موظف برده مبلغ معين بمقولة إنه تناضاه كراتب دون حق ثبوت أن مثار للنازعة هو استحقاقه للدرجة وللرتب للقررين له . اختصاص القضاء الإداري بنظرها .		
١٧٠	٧١٣	١٩٥٨
١ — كادر المال . التفرقة فيه ، بالنسبة لمن دخل الخدمة بدون امتحان ولم يكن حاصل على الشهادة الابتدائية ، بين « الصانع » الذي أمضى في الخدمة ثمانى سنوات حتى ١٩٤٥/٥/١ ، ومن دخل الخدمة « بوظيفة صانع » ولم يمض عليه ثمانى سنوات . اقتراض مدة خدمة قدرها ثمانى سنوات للأول بوضع بعدها في درجة صانع غير دقيق . إعتبار الثاني كساعداً صانع من تاريخ دخوله الخدمة وتسوية حالته على هذا الأساس . لا وجه للقول بشذوذ هذه التفرقة .		
١٧١	٧١٣	١٩٥٨
٢ — كادر المال . قرار مجلس الوزراء في ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٠ . موافقته على رأى اللجنة المالية بتطبيق كادر المال استثناء		

العدد الرابع	فهرست	السنة الأربعون
الترتيب	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		على السعاة من الخدمة الخارجين عن هيئة البكال بمصلحة الدمغ وللوازين .
		٣ - كادر العمال الصناع الذين دخلوا الخدمة بدون امتحان والنير الحاصلين على الشهادة الابتدائية . قرارات وزارة المالية بتدوية حالهم في وزارتي الصحة والحريات ومصلحة السلك الحديدية بينهم ٣٠٠ م في درجة صانع دقيق من التاريخ التالي لاقضاء خمس سنوات من بدء دخولهم الخدمة ، أسوة بمساعدى الصناع . عدم ضمن هذه القرارات لقاعدة تنظيمية عامة . عدم انطباقها على العمال بمصلحة الدمغ وللوازين .
١٧٠	٧١٦	١ - مدة خدمة ساجدة . قرار مجلس الوزراء في ١٠/٥/١٩٥٠ بعدم تنظيمه مدة الخدمة السابقة في جهة شعبة بالحكومة أو الأشخاص الإدارية الإقليمية والمحلية . تنظم تلك للد بقراره الصادر في ١١ مايو سنة ١٩٤٧ . كتاب المالية الدورى في ١٧/٣/١٩٥١ .
		٢ - مدة خدمة ساجدة . ضمها . قرار مجلس الوزراء في ١١/٥/١٩٤٧ وجوب اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته . الوظيفة الكتابية بإدارة المستعملين بالأزهر لا تتفق في طبيعتها مع وظيفة التدريس بوزارة التربية والتعليم .
١٧١	٧١٧	لجان قضائية . الطعن في قراراتها . الإعلان الذى يبدأ منه مياد الطعن هو الذى يعلن إلى وكيل الوزارة بحساباته من يملك تحديد موقف الادارة من القرار . توجيه الإعلان إلى مدير للمصلحة . ثبوت أن هذا الاعلان قد أنتج الأثر المطلوب من الاعلان للوكيل وتحققت فيه حكمة جريان مياد الطعن من اليوم التالي له .
١٧٢	٧١٧	١ - إصاف . قرار مجلس الوزراء في ٨/٧/١٩٤٣ بشأن إصاف للوظائف للنسبين . محل إعماله أن تكون الترقية في السلك ذاته لا إلى درجة أعلى في سلك آخر .
		٢ - إصاف . قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠/١/١٩٤٤ في خصوص النسبين . شروط إعماله .
١٧٣	٧١٨	كادر البكال . كادر عمال مصلحة الموانئ والمناظر . الدرجات

العدد الرابع	فهرست	السنة الأربعون
١٧٤	٧١٩	١٥ فبراير ١٩٥٨
١٧٥	٧٢١	» » »
١٧٦	٧٢٢	» » »
ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الوارد في السكادر الأخير ، وما صادها من درجات في السكادر الأول .
١ - قرار إداري . عدم إمكان الطعن فيه بطريق الإنشاء لأي سبب من الأسباب لا يمنع المحكمة من استظهار ركن للشروعية للتحقق من قيامه أو انعدامه عند نظرها في طلب التوضيح .	١٥ فبراير ١٩٥٨	١٧٤
٢ - جامعة . قيد الطالب بقسمي الليسانس والباكالوريوس . سنوية القيد تبعاً لسنوية الرسوم بقطع النظر عن السنة الدراسية التي وصل إليها الطالب . خضوع القيد عند تجديده للقاعدة التي استحدثتها الفقرة الرابعة من المادة ١١ من لائحة النظام الدراسي والتأديبي لطلاب الجامعات ، وهي تقديم شهادة تثبت الحصول على إجازة دراسية من الجهة التابع لها إذا كان موظفاً . لا فرق في ذلك بين المستجد وغير المستجد .		
٣ - جامعة . اختلاف قيد الطالب بالجامعة عن قبوله بها . القيد يتكرر سنوياً ، والقبول يتم مرة واحدة عند بدء الالتحاق .		
٤ - جامعة . إباحة قيد الطلبة المنتسبين كطلبة نظميين طبقاً للمادة ٣٩ من لائحة النظام الدراسي والتأديبي لطلاب الجامعات . وجوب الحصول على إجازة دراسية من الجهة التابع لها للتنسب إن كان موظفاً .		
٥ - جامعة . التصود بالإجازة الدراسية للطلوبة من الموظفين المنتسبين بالجامعة تلك التي نظمت أحكامها المادة ٤٤ من قانون نظام موظفي الدولة . تطبيق هذا الشرط بالنسبة إلى غير المستجدين لا ينطوي على معنى العقوبة . حجة ذلك .		
اختصاص موظف . قله من وزارة إلى أخرى . عدم تنفيذ قرار النقل . الجهة التي تلك توقيع الجزاء عليه هي الجهة المقول إليها لا للتقول منها . المحكمة الإدارية المختصة بنظر الطعن في قرار الجزاء سالت المذكور . هي تلك التي تختص بنظر منازعات موظفي الجهة الإدارية التي هل إليها لا التي هل منها .	» » »	١٧٥
اختصاص . الجهة الإدارية للتصلة موضوعاً بالآثار المالية	» » »	١٧٦

العدد الرابع	نهرست	السنة الأربعون
الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٧٧	١٥ فبراير ١٩٥٨	الترتبة على نذب الموظف ، هي الجهات المتدرب إليها . اختصاص المحكمة الإدارية التي تتبعها هذه الجهة بنظر المنازعة دون المحكمة الإدارية التي تتبعها الجهة للمتدرب منها .
١٧٨	٧٢٣	مدة خدمة سابقة . ضمها . قرار مجلس الوزراء في ١١ مايو سنة ١٩٤٧ . اشتراطه اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته . تخلف هذا الشرط إذا كان العمل الجديد هو تدريس السبابة بإحدى المدارس الصناعية والعمل السابق هو السبابة بورشة إحدى شركات النسيج . اختلاف العمليتين في المستوى والاختصاص .
١٧٨	٧٢٣	١ - اختصاص . لجان قيد المحامين . المنازعات الخاصة بالظمن في قراراتها في شأن قيد المحامين وقبولهم للرافعة أمام المحاكم الوطنية وتأديبهم . خروجها عن ولاية مجلس الموقلة بنص المادة ١١ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ . النص المذكور يعتبر ممثلاً لقواعد الاختصاص المتعلق بالوظيفة . سريانها من حيث الزمان . المادة ١/١ مرافعات .
١٧٩	٧٢٥	٢ - اختصاص . إحالة . الظمون في قرارات لجنة قبول المحامين . اختصاص محكمة النقض (الدائرة الجنائية) في هذا الصدد .
١٧٩	١٩ مايو ١٩٥٩	٤ - قضاء محاكم الجنايات تذاكر توزيع الكرومين أوراقا ميرية . حيازة الكوبونات الزورقة جنة ولكن تزويرها جنابة . الحيازة يحكمها القرار رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ والتزوير يحكمه النصوص العامة . الاستدلال بما كانت تقضى به الأوامر العسكرية للفتاة . لا عمل له .
١٨٠	٧٢٦	٥ - قضاء الأحوال الشخصية إختصاص المحاكم للصرة في مسائل الأحوال الشخصية للإجانب . استظهار النصوص ومؤداه . المادة ٨٦١ مرافعات . الاستثناءات الواردة بها على سبيل الحصر . الاستثناء الوارد بالفقرة هـ من

العدد الرابع	فهرست	السنة الأرمينية
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	
	للسادة غير مقيد بنوع الدعوى . دعوى التطلق للرفوعة من فلسطينية توطنت مصر . اختصاص المحاكم المصرية بنظرها . تحقيق أجرته هيئة أخرى ولو غير مختصة . اكتماء المحكمة به في تكوين عقيدتها . صحيح .	
	٣ - القضاء التجاري	
١٨١	١ - طلبات . إبطال الحكم لبعضها . م ٣٦٨ مرافعات . جواز تكليف الخصم الحضور لنظرها . شروطها .	١٣ يناير ١٩٥٩
	٢ - إحالة . الحكم بها . أصله . تمريره طبقاً للقادة ٤٠١ مرافعات .	
١٨٢	أمر أداء . شرطه . ثبوت الدين بالكتابة حال الأداء معين للقدر . دين ثابت بثواتير غير موقع عليها . طعن الدائن بالزورير على قانونه مخالفات قدمها للدين . لا يقدم .	٢٠ د د
١٨٣	استئناف . إعلانه . واجب بالنسبة لجميع الخصوم . م ٣٨٤ مرافعات لا يجوز تطبيقها . نطاقها غير حالات الاستئناف التي حددتها م ٤٠٥ مرافعات .	٢٧ د د
١٨٤	للمعارضة في القرارات الجزئية . تختص بنظرها المحكمة الابتدائية ، مهما كانت قيمة المعارضة .	٢٣ مارس ١٩٥٨
	٤ - قضاء المحاكم الكلية - قضاء الجنح	
١٨٥	عقوبة . النرامة المخصوص عليها في المادة ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ . متى تمتد .	٢٩ أكتوبر ١٩٥٨
	٥ - قضاء المحاكم الكلية - القضاء المدني	
١٨٦	عقد نقل . مدى مسئولية أمين النقل - المسكة الحديد - في نقل الركاب وأمتعتهم التي يحملونها . هل ترك الركاب سهواً منه الشيء من متاعه بعد مفادرة وسيلة النقل صير هذا للنقل شيئاً ضائعاً . تمريره طيبة عمل الكسار . غشور تابع أمين النقل على شيء ضائع .	٩ فبراير ١٩٥٩
١٨٧	أداة الزورير . التشابه بينها وبين أسباب المعارضة في أمر الأداء . ليس مضاه قيام طعنين بالزورير . مرحلة أداة الزورير . دور القاضي	٢٠ مارس ١٩٥٨

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٩^(١)

في شأن امتداد للوعد المحدد في المادة ٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن امتداد للوعد المحدد في المادة ٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل ؛ وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يمتد الموعد المحدد في المادة السادسة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ إلى يوم ٧ فبراير سنة ١٩٦٠ .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويصل به في إقليمي الجمهورية من ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩ .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ جمادى الأولى سنة ١٣٧٩ (٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٩^(٢)

بتعيين للمساحة التي تزرع قمحاً في سنة ١٩٦٠/١٩٥٩ الزراعية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور للوقت ؛

وعلى القانون رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٥٥ بتعيين المساحة التي تزرع قمحاً في سنة ١٩٥٥/١٩٥٦ الزراعية والقوانين المعدلة له ؛ وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستمر العمل في سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ الزراعية بأحكام القانون رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

(١) (٢٠١) نصراً بالجريدة الرسمية العدد ٢٤٥ الصادر في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٩ .

- مادة ٢ — تضاف إلى القانون رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر مادة جديدة برقم (٥) مكرر نصها الآتي :
- « مادة ٥ مكرر — لوزارة الزراعة أن تطلب من مصلحة المساحة في أي وقت إجراء أعمال الحصر والقياس بالنسبة للمساحات المزروعة قحاً لدى كل حائز في المناطق التي تحددها ، ويجب الإعلان عن هذه الأعمال قبل البدء في إجرائها بسبعة أيام على الأقل وذلك بلسق بيان عنها في مقر نقطة الشرطة أو المركز ومقر الصدة والشيخا الكائن في دائرتها المساحات محل الحصر والقياس » .
- مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحمل به في الإقليم الجنوبي من تاريخ نشره .
- صدر برئاسة الجمهورية في ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٧٩ (٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٩^(١)

بتطبيق أحكام قانون المؤسسات العامة في إقليم الجمهورية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى قانون المؤسسات العامة الصادر في الإقليم المصري بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

- مادة ١ — يحمل بأحكام قانون المؤسسات العامة المشار إليه في إقليم الجمهورية العربية المتحدة
- مادة ٢ — تأخذ النصوص الواردة في القوانين والراسم التشريعية المعمول بها في الإقليم السوري بشأن إنشاء وتنظيم المؤسسات العامة حكم القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية إلغاء هذه المؤسسات أو إدماجها أو تعديل نظمها وفقاً لأحكام قانون المؤسسات العامة .
- مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .
- صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ جمادى الأولى سنة ١٣٧٩ (١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٩)

(١) نص بالجريدة الرسمية العدد ٢٥٣ الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٩ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٩^(١)بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨
بتنظيم ملك الأراضي الصحراوية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم ملك الأراضي الصحراوية ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

- مادة ١ — تمد المهلة المحددة لشاغلي الأراضي لطلب شرائها أو استئجارها والنصوص عليها في المادة ٦ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه سنة أخرى تنتهي في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٦٠
- مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .
- صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ جمادى الأولى سنة ١٣٧٩ (١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٩) .

(١) نصر بالجريدة الرسمية العدد ٢٥٣ الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٩ .

قرارات رئيس الجمهورية

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧٨٨ لسنة ١٩٥٩^(١)

بشأن تحديد الملاوة الإضافية التي يتقاضاها من يقوم من القضاة ومن في حكمهم في أى من إقليمي الجمهورية بالعدل في الإقليم الآخر

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٥٨

قرر :

مادة ١ — تحدد الملاوة الإضافية التي يتقاضاها كل من أعضاء مجلس الدولة والقضاة ومن في حكمهم الذين يتدبون من أى من الإقليمين للعمل بالإقليم الآخر ، على الوجه المبين بالقرار الجمهورى رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٥٨ للشار اليه .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ ربيع الآخر سنة ١٣٧٩ (٦ أكتوبر سنة ١٩٥٩) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٣٩ الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٩ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٩٢٤ لسنة ١٩٥٩^{١)}

بالحاق ديوان الموظفين برئاسة الجمهورية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؟

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر في الإقليم المصري في شأن ديوان الموظفين والقوانين المعدلة له ؟

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بإدخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة في إقليم الجمهورية ؟

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن مسؤوليات وتشكيل وزارة الخزانة المركزية ؟

قرر :

مادة ١ — يلحق ديوان الموظفين برئاسة الجمهورية .

ويشهد إلى وزير الدولة السيد / كمال الدين محمود رقت مباشرة الاختصاصات المنوطة للوزير المختص في المرسوم بقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ربيع الآخر سنة ١٣٧٩ (١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٩) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٣٩ الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٩ .

قرارات وزارية

وزارة الاقتصاد :

قرار رقم ٧٢٤ لسنة ١٩٥٩^(١)

بالأملة التنفيذية لقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء سجل المستوردين

وزير الاقتصاد باقليم مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة والقوانين المدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأشهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء سجل المستوردين ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — يهد إلى الإدارة العامة للاستيراد بحسب السجل المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٩ للشار إليه .

مادة ٢ — يجب أن تتوافر فيمن يقيد بهذا السجل — من الفئات المنصوص عليها بالفقرة (ج) من المادة الثانية من القانون المذكور — الشروط الآتية :

١ — فيما يتعلق بالأفراد :

(١) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بالادانة في جريمة رشوة أو اختلاس أو تزوير أو سرقة أو نصب أو شروع في ارتكاب إحدى هذه الجرائم أو خيانة أمانة أو مخالفة قوانين الاستيراد أو التصدير أو النقد أو الجمارك أو أشهر إفلاسه كل ذلك ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

(٢) أن يكون متمتعا بسمعة تجارية حسنة ولم يسوء إلى مصالح الدولة الاقتصادية .

(٣) ألا يقل رأس المال العامل عند القيد وطول مدة قيامه عن ألفي جنيه وذلك بالنسبة لعدد لا يجاوز ثلاث مجموعات من السلع المتجانسة المشار إليها في المادة ١٣ من هذا القرار .

ويجب ألا يقل رأس المال عن خمسة آلاف جنيه إذا طلب القيد في سجل للمستوردين وللصدرين .

وفي الحالتين يجب زيادة رأس المال بواقع خمسمائة جنيه عن كل مجموعة لغاية عشر مجموعات .

(١) نشر بالوقائع الرسمية العدد ٧٨ مكرر « غير اعتيادي » الصادر في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٩ .

(٤) أن يكون قد زاول الأعمال التجارية مدة سنتين على الأقل أو أن يكون قد شغل وظيفة رئيسية في إحدى شركات المساهمة المشتقة بشئون الاستيراد مدة خمس سنوات على الأقل وذلك قبل تقديم طلب القيد .

ويسمى من نصف الصاب المالى ونصف مدة مزاوله الأعمال التجارية أو شغل الوظائف الرئيسية في شركات المساهمة خريجو جامعات الجمهورية العربية للتحفة .

ب — فيما يتعلق بشركات التضامن والتوصية بنوعها والشركات ذات المسئولية المحدودة :
(١) أن يكون أحد المديرين على الأقل ممن لم يحق التوقيع والادارة عن الشركة متمتعاً بحسنة الجمهورية العربية المتحدة .

(٢) ألا يقل رأس المال العامل عند القيد وطوال مدة قيامه عن خمسة آلاف جنيه وذلك بالنسبة للقيد في ثلاث مجموعات من السلع المتجانسة .

وفي حالة طلب القيد في سجل المستوردين والمصدرين يجب ألا يقل رأس المال عن خمسة عشر ألف جنيه .

وفي الحالتين يجب زيادة رأس المال بواقع ألف جنيه عن كل مجموعة بعد ذلك أيأ كان عدد المجموعات .

ويستثنى من هذا الحكم شركات التوصية بالأسهم فلها تخضع فيما يتعلق بتحديد رأس مالها لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .

(٣) ألا يكون قد حكم بالادانة — بالنسبة لكل شريك متضامن وكل شريك في الشركات ذات المسئولية المحدودة — في جريمة رشوة أو اختلاس أو تزوير أو سرقة أو نصب أو شروع في ارتكاب إحدى هذه الجرائم أو في جريمة خيانة أمانة أو مخالفة قوانين الاستيراد أو التصدير أو النقد أو الجمارك أو يكون قد شغل إدارته ، كل ذلك ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .

(٤) أن يكون كل شريك متضامن وكل شريك في الشركات ذات المسئولية المحدودة متمتعاً بسبعة تجارية حسنة ولم يمس إلى مصالح الدولة الاقتصادية .

(٥) أن تكون الشركة قد زاولت الأعمال التجارية مدة سنتين على الأقل وتنفى من هذه الشروط الشركات التي لا يقل رأس مالها عن عشرين ألف جنيه .

(٦) أن تقدم الشركة إقراراً باسم من يزاول من أعضائها مهنة الاستيراد سواء كان ذلك بصفته الشخصية أو بصفته شريكاً في شركة أخرى :
ج — فيما يتعلق بالوكلاء التجاريين :

أن يكون مقيداً في سجل الوكلاء التجاريين للنصوص عليه في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية عن سلع تستورد من الخارج ومطابقة للمجموعات التي يطلب قيد اسمها في سجل المستوردين .

مادة ٣ — تحرر طلبات القيد أو طلبات تعديل بياناته أو تجديده على الاستمارات المعدة لذلك من ثلاث نسخ وتقدم إلى الإدارة العامة للاستيراد .

مادة ٤ — يجب أن يرفق طلب القيد بالمستندات المؤيدة ٤ ، وعلى الأخص الأوراق الآتية بشرط أن تكون صادرة في تاريخ معاصر لتاريخ الطلب :

(١) شهادة الحالة الجارية .

(٢) مستخرج من صحيفة القيد في السجل التجارى ، وكل تعديل يطرأ عليه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم طلب التأشير في السجل التجارى .

(٣) شهادة من الفرقة التجارية تفيد اشتراك الطالب بها .

(٤) شهادة من محاسب قانونى تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ببيان قيمة رأس المال العامل من واقع آخر ميزانية معتمدة منه وللمدة السابقة لمزاولة مهنة التجارة .

(٥) شهادة من مصلحة التسجيل التجارى تفيد القيد في سجل الوكلاء التجاريين مبنياً بها أوجه النشاط التجارى الخاص بالاستيراد ، وذلك بالنسبة إلى هذه الفئة فقط .

ويعنى من تقديم المستندات المشار إليها في البنود ١ و ٣ و ٤ الشركات الساعمة المنصوص عليها في البند (١) من المادة ٣ من القانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

مادة ٥ — كل تغيير أو تعديل يطرأ على بيانات الطلب يجب أن يقدم عنه طلب طبقاً للأوضاع المقررة في طلب القيد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حصول التغيير أو التعديل على أن يرفق به جميع للمستندات المؤيدة ٤ .

مادة ٦ — تفيد الطلبات المقبولة في السجل بأرقام متتابعة حسب ترتيب قبولها ويرسل للطالب بالبريد المسجل مع علم الوصول ما يفيد حصول القيد أو تعديده أو تجديده .

مادة ٧ — يحدد التيد كل ثلاث سنوات خلال شهر يناير وتعتبر السنة التي تم فيها القيد سنة كاملة وشفق بطلب التجديد كافة للمستندات المؤيدة ٤ .

مادة ٨ — لا يقبل طلب القيد أو التعديل أو التجديد إلا إذا كان مستوفياً للشروط والأوضاع المقررة بالقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ولأحكام هذا القرار .

ويموز تكليف طالب القيد بتقديم المستندات اللازمة للشئ من جهة بيانات الطلب .

مادة ٩ — يكون تجديد القيد أو شطبه أو إلغاؤه بالأشهر بهامش صفحة القيد بحصوله وأميابه .

مادة ١٠ — تشكل لجنة برئاسة مدير عام الاستيراد وعضوية مندوب عن إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الاقتصاد بمجلس الدولة ومندوب عن اتحاد الغرف التجارية لظفر تطلعات المستوردين من الناء القيد بالسجل المنصوص عليها بالمادة ٤ من القانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

مادة ١١ — يخصم لسجل تاجر أو شركة مالف يحفظ فيه طلب القيد ومشتلاته وكذلك الطلبات المقدمة بتعديل البيانات أو التجديد أو الشطب .

مادة ١٢ — يحدد رسم القيد وتجديده وتعديل البيانات ورسم المستخرجات من صحيفة القيد والشهادات كالآتى :

جنيه

٢٠ عن طلب القيد وذلك عن كل مجموعة متجانسة واحدة من السلع المحددة بالمادة ١٣ من هذا القرار .

٥ عن طلب تجديد القيد أو تعديل البيانات .

٢ عن كل صحيفة من صلحات المستخرج أو شهادة سلبية .

ولا يرد الرسم بأي حال من الأحوال .

وتصنف من الرسم المستخرجات والشهادات التي تطلبها مصالح الحكومة لأغراض رسمية والمؤسسات العامة إذا اتصلت بياناتها بالأعمال الداخلية في اختصاصها .

مادة ١٣ - تحدد مجموعات السلع المتجانسة حسب أقسام ترمزها الوارد الجركية طبقاً لما يأتي :

(١) حيوانات حية وحاصلات الملكة الحيوانية .

(٢) حاصلات الملكة النباتية .

(٣) مواد دهنية وشحوم وزيتون وشحوم من أصل حيواني أو نباتي وشحوم غذائية .

(٤) منتجات صناعات الأغذية ، مشروبات وسوائل كحولية وخل ودخان .

(٥) حاصلات معدنية .

(٦) منتجات كبريتية وأقرباذنية أو لون وورنيش وعطور صابون وشحوم ومسابح — غراء

وهيلاص (جيلاتين) مفرقات وأحذية .

(٧) جلود وفراء ومصنوعات هذه المواد .

(٨) كاوتشوك ومصنوعات من كاوتشوك

(٩) أخشاب ، فلين ، مصنوعات من هذه المواد ومصنوعات من مواد التغليف .

(١٠) الورق واستعمالاته .

(١١) مواد نسيج ومصنوعات هذه المواد .

(١٢) أحذية ، برانيط ، مظلات مطر وشماشي وأزياء القبعات (مودات البرانيط) .

(١٣) مصنوعات من أحجار ومواد معدنية أخرى ، زجاج ومصنوعات من زجاج .

(١٤) معادن عينة ، لآلئ ، أحجار كريمة وهود

(١٥) معادن عادية ومصنوعات هذه المعادن .

(١٦) آلات وأجهزة وأدوات كهربائية .

(١٧) وسائل النقل .

(١٨) آلات وأجهزة عليية وحساسة ، أصناف صناعات الساعات وآلات موسيقى .

(١٩) أسلحة وذخائر .

(٢٠) بضائع ومنتجات متنوعة لم يشتمل عليها موضع آخر .

(٢١) مخف فنية ومخف المجموعات .

ماده ١٤ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويصل به من تاريخ نشره .

تمجيراً في ٣ ربيع الآخر سنة ١٣٧٩ (٥ أكتوبر سنة ١٩٥٩) .

قرار رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩^(١)

بالإنعارة التنفيذية للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصدير

وزير الاقتصاد بإقليم مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصدير ،
وعلى ما أدرته مجلس الدولة ،

قرر :

الباب الأول

نظام وشروط التصدير

مادة ١ — لا يجوز تصدير الحاصلات والبضائع والمنتجات المحظورة أو المقيد تصديرها والمبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القرار إلا بترخيص من الإدارة العامة للتصدير وتصريف الحاصلات وفقاً للشروط والأوضاع المقررة لتصدير الصنف ، ويسرى مفعول الترخيص لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ إصداره ، مالم ينص على خلاف ذلك ، ويجوز تجديد الترخيص لمدة أخرى حسب مقتضيات الأحوال .

مادة ٢ — على طالب التصدير التقدم بطلباتهم على الاستهارة المخصصة للتصدير أو على ورقة دمنة الاتساع ثمة الخمين ملها موضحاً بها جميع البيانات اللازمة وخاصة اسم المصدر وعنوانه ورقم القيد في السجل التجاري وسجل المصدرين والصنف المطلوب تصديره مع إضاح الوزن أو العدد والقيمة (نوب أو سيف) ونوع العملة المسددة وجهة وجمرك التصدير .
وتستحق طلبات التصدير للاعتقال الشخصى من استيفاء هذه البيانات .

مادة ٣ — في الأحوال التي يفرض فيها رسم على ترخيص تصدير بعض السلع أو الحاصلات والتي يشترط فيها إيداع ضمان مالى لتنفيذ عمليات التصدير تحصل الإدارة العامة للتصدير وتصريف الحاصلات تلك الرسوم بالثبات المقررة لها ، وذلك قبل استخراج ترخيص التصدير ووفقاً للشروط والأوضاع المقررة لتصدير الصنف .

مادة ٤ — تشكل اللجنة المشتركة المصنوعة عليها في المادة ٤ من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه برئاسة مدير عام التصدير أو من ينوب عنه وعضوية مندوبين من الوزارات والمصالح

(١) نشر بالرائع المصرية العدد ٧٨ مكرر « غير اعتيائى » الصادر في ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٩ .

والهيئات الآتية

- (١) وزارة الأخشاب السمومية .
- (٢) وزارة القنون .
- (٣) وزارة الشؤون البلدية والقروية .
- (٤) وزارة المواصلات .
- (٥) إدارة الصحة .
- (٦) مصلحة الجمارك .
- (٧) الادارة العامة للتقند .
- (٨) مصلحة الرقابة الصناعية بوزارة الصناعة .
- (٩) مصلحة الاقتصاد الزراعى والاحشاء بوزارة الزراعة .
- (١٠) مصلحة الطرق والنقل البرى .
- (١١) الهيئة العامة لتنمية الصادرات .

وتجتمع هذه اللجنة بصفة دورية كل اسبوع بمقر الإدارة العامة للتصدير وتصريف الحاصلات ، ويشتر اجتماعها صحيحاً بحضور ستة أعضاء على الأقل فضلاً عن الرئيس وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ، فإذا تساوت الأصوات يرجح رأى الرئيس .

وعلى الإدارة العامة للتصدير وتصريف الحاصلات إرسال كشف بطلبات التصدير التى ستعرض على اللجنة إلى الأعضاء قبل انعقادها بأربعة وعشرين ساعة على الأقل ، ويجوز لها عرض الطلبات المعلقة التى ترد إليها بعد ذلك على اللجنة وقت انعقادها لبحثها واتخاذ قرار فى شأنها — وإذا تخلف أحد أعضاء اللجنة عن الحضور فى جلستين متتاليتين اعتبر ذلك بمثابة عدم اعتراض من الجهة التى يمثلها على قرارات اللجنة الصادرة فى شأن الطلبات المعروضة عليها .

وبالنسبة للملح التى لها صلة بالمجهود الحربى لا تعتبر قرارات اللجنة نافذة إلا بعد موافقة لجنة الإنتاج الحربى على تصديرها .

الباب الثانى

الرقابة على الصادرات

مادة ٥ — تخضع لرقابة على الصادرات جميع الحاصلات الزراعية والحيوانية ومنتجاتها والملح الصناعية وللأولاد الطبيعية وغيرها من المواد الواردة فى الجدول رقم ٢ الملحق بهذا القرار .

مادة ٦ — تنشأ مكاتب لرقابة الصادرات فى الاسكندرية وبور سعيد والسويس والقاهرة وبها والشلال وغيرها من البلاد التى يصدر بتحديد قرار من وزير الاقتصاد وتقدم طلبات لحص أى رسالة للاذن بتصديرها من المصدر أو وكيله إلى المكتب المختص على النماذج التى تحددها الإدارة العامة للتصدير وتصريف الحاصلات لكل صنف من الأصناف .

ويكون تقديم طلبات التصص إلى المكتب المختص في مواعيد العمل الرسمية ، ولا يجوز بأى حال من الأحوال إرسالها بالبريد .

مادة ٧ - تكون مواعيد العمل الرسمية بمكاتب رقابة الصادرات من الساعة الثامنة صباحاً إلى الساعة الثانية مساءً وتعمل المكاتب في أيام الجمع والعطلات الرسمية .

ومع ذلك يجوز قبول هذه الطلبات وإجراء الفحص في غير أوقات العمل الرسمية مقابل أداء الرسوم الإضافية المنصوص عليها في المادة ٣٠ من هذا القرار .

مادة ٨ - يكون فحص كل رسالة بمكتب رقابة الصادرات .
ومع ذلك يجوز للمكتب فحص الرسالة في المكان الذى أعيدت فيه للتصدير . وفى هذه الحالة يلتزم المصدر بأن يدير على نفقته وسيلة انتقال الموظف المختص وعمال الختم من المكتب إلى المكان المعدة فيه الرسالة وبالعكس .

ويبين رئيس المكتب على طلب إجراء الفحص المكان الذى تفحص فيه الرسالة ويوقع المصدر أو وكيله على ذلك بالعلم .

ويجب أن تكون الأماكن المخصصة لتجهيز الرسائل للتصدير معدة بكيفية تمنع تأثير العوامل الجوية والرطوبة في طرود الرسائل وأن تتوافر فيها النظافة والتهوية .

مادة ٩ - يحدد بقرار من وزير الاقتصاد شروط ومواصفات تصدير كل صنف والمدة اللازمة للفحص .

وعلى مكتب رقابة الصادرات المختص إخطار صاحب الشأن بنتيجة الفحص في اليوم التالى على الأكثر لتاريخ وصول النتيجة إلى المكتب وعليه أيضاً إخطاره بنتيجة مراجعة الشهادة المقدمة إليه من الجهة المختصة بصلاحيه للتصدير .

مادة ١٠ - يفحص للمكتب أو يراجع ٤٪ على الأقل من محتويات كل رسالة وله مع ذلك زيادة النسبة إلى الحد الذى يراه للتحقق من مطابقة الرسالة للمواصفات المقررة أو من مراجعة الرسالة على الشهادة المستخرجة من الجهات الإدارية المختصة .

ولا يجوز رفض رسالة لعدم مطابقتها لشروط والمواصفات المقررة إلا بعد فحص أو مراجعة ٨٪ على الأقل من محتوياتها .

مادة ١١ - يجرى الفحص وفقاً للتعليقات التى تضمنها الإدارة العامة للتصدير وتصريف الحاصلات وتفيد نتيجة الفحص على التمازج التى تضمنها الإدارة لذلك .

وفى الأحوال التى تقتضى إجراء تحاليل أو فحص بمعرفة جهات حكومية أخرى يحدد بقرار من وزير الاقتصاد الجهات المختصة التى يتم فيها التحليل أو الفحص ، ويوضع على كل طرد يتم فحصه ما يدل على ذلك .

مادة ١٢ - يجوز للمكتب بناء على طلب صاحب الرسالة - إذا لم تكن قد أعدت للتصدير

وقت الشروع في فحصها — أن يجري فحص ما يكون قد أعد للتصدير ولا يجوز بأية حال استرداد رسوم الفحص كلها أو بعضها في حالة عدم إعداد الرسالة أو جزء منها للتصدير.

مادة ١٣ — يجب أن تكون الرسالة مشتملة على طرود متطابقة في النوع والصف والرتبة والعبوة وأن تكون معدة للتصدير على باخرة واحدة وإلى جهة واحدة .
ويحدد قرارات وزارية الحد الأقصى لعدد طرود الرسالة .

مادة ١٤ — إذا وجدت الرسالة مطابقة للشروط والمواصفات للقررة يسلم مكتب رقابة الصادرات لصاحبها شهادة بالإذن بتصديرها على النموذج المذكور لذلك .

مادة ١٥ — على المصدر شحن الرسالة المرخص بتصديرها خلال اللمة المحددة في الشهادة المسجلة إليه وإلا أصبحت ملغاة .

ولا يجوز تصدير ذات الرسالة إلا بعد فحص وإذن جديدين بناء على طلب المصدر ووفقاً للأجراءات السابقة .

مادة ١٦ — يجب على المصدر إذا رغب في تغيير الباخرة أو الجهة المراد تصدير الرسالة إليها تقديم طلب بذلك إلى مكتب رقابة الصادرات قبل الشحن .

وإذا تعذر عليه تقديم الطلب لضيق الوقت فعليه إخطار المكتب بذلك كتابة في مدة لا تتجاوز ٢٤ ساعة من إتمام الشحن .

مادة ١٧ — إذا عدل المصدر عن شحن الرسالة المرخص بها أو جزء منها فيجب إبلاغ ما يأتي :
(أولاً) يقدم للمصدر إخطاراً كتابياً إلى مكتب رقابة الصادرات خلال ٢٤ ساعة من تاريخ انقضاء اللمة المحددة في الإذن ، ويجب أن يشتمل الإخطار على تاريخ ورقم الإذن وعدد الطرود التي عدل عن تصديرها لاتخاذ اللازم نحو إزالة أختام المكتب .

(ثانياً) يقوم مكتب رقابة الصادرات بإزالة الأختام الموضوعة على الطرود التي عدل عن تصديرها خلال اللمة التي يمنحها للمكتب وتحت إشراف مندوبه .

مادة ١٨ — إذا وجدت الرسالة غير مطابقة وقرر مكتب رقابة الصادرات رفض الإذن بالتصدير فعليه أن يسلم على الفور لصاحب الشأن إخطاراً كتابياً مشتملاً على أسباب الرفض على النموذج المذكور لهذا الغرض .

مادة ١٩ — إذا كانت الأصناف المطلوب فحصها للإذن بتصديرها أو عبواتها موجودة بمكتب رقابة الصادرات وجب على صاحبها نقلها منه في اليوم الذي يصدر فيه الإذن أو في اليوم الذي يصبح فيه قرار الرفض نهائياً أو اليماء الذي يحدده مكتب رقابة الصادرات لنقل عند السباح باستعمال أرض المكتب .

فإذا لم يتم النقل خلال هذه المواعيد جاز للمكتب أن يقوم ببيع تلك الأصناف ، وبعد الاتفاق مع صاحبها بالطريقة التي يراها ، ويخصم رسم الأرضية ومصاريف البيع من الثمن المتحصل ورد ما يتبقى إلى صاحب الشأن .

مادة ٢٠ — يجوز للمصدر أن يتظلم من أسباب الرفض خلال يومين من تاريخ إخطاره بالنتيجة وتقدم طلبات التظلم إلى مكتب رقابة الصادرات المختص على النموذج المد لك مصحوباً بالقسيمة الدالة على دفع الرسوم المقررة .

مادة ٢١ — على المكتب أن يعرض التظلم على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ في نفس يوم تقديم التظلم أو في اليوم التالي على الأكثر .

وإلى أن يصدر قرار اللجنة في شأن التظلم تحفظ الرسالة المرفوعة على مسئولية صاحبها في المكان الذي خست فيه أو في أي مكان آخر يرى مكتب الرقابة المختص شلها إليه .

ولا يجوز للمصدر إبدال الرسالة المرفوعة أو جزء منها بغيرها أو إدخال أي تعديل عليها ، وعلى اللجنة أن تصدر قرارها في مهاد لا يجاوز ثلاثة أيام من تاريخ عرض التظلم عليها ويعلن القرار إلى صاحب الشأن بخطاب موصى عليه خلال يومين من تاريخ صدوره . ويرد الرسم إلى التظلم إذا وافقت اللجنة على الإذن بالتصدير لمطابقة الرسالة للبروط والمواصفات المقررة . ويكون قرار اللجنة نهائياً .

مادة ٢٢ — تشكل اللجنة المشار لها بالمادة السابقة برئاسة موظف بوزارة الاقتصاد وعضوية موظف بالوزارة المختصة يرشحه وزيرها ويصدر قرار بتعيينهما من وزير الاقتصاد ويمثل لتظلم مختاره عند تقديم التظلم من بين مصدرى الصنف الفيدين بالسجل وإلا قام رئيس اللجنة باختياره نيابة عنه .

ويحجر قرار اللجنة على النموذج الخاص بذلك .

مادة ٢٣ — يجوز لصاحب الرسالة مقابل دفع الرسم المقرر أن يحصل من مكتب رقابة الصادرات على شهادة مكتوبة على النموذج المد لك تدل على قيام المكتب بفحص أو مراجعة الرسالة والإذن بتصديرها .

ويقدم طلب الحصول على هذه الشهادة على النموذج المد لهذا الغرض ولا تطلى الشهادة إلا إذا قدم المصدر بوليصة الشحن أو صورتها الأصلية مبنياً بها اسم النوع والصنف والمقدار والعلامة التجارية .

ولا يترتب على منح هذه الشهادة أي مسئولية على الحكومة .

الباب الثالث

سجل المصدرين

مادة ٢٤ — يهد إلى الادارة العامة للتصدير وتصريف الحاصلات بمك السجل المنصوص عليه في المادة الثامنة من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

مادة ٢٥ — يجب أن تتوافر في قيد بهذا السجل من الفئات المنصوص عليها بالبند ٣ من المادة ٨ من القانون المشار إليه الشروط الآتية .

١ - بالنسبة للأفراد :

(١) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بالإدانة في جريمة رشوة أو اختلاس أو تزوير أو سرقة أو نصب أو شروع في ارتكاب إحدى هذه الجرائم أو خيانة أمانة أو مخالفة قوانين الاستيراد أو التصدير أو النقد أو الجمارك أو أشهر إفلاسه ، كل ذلك ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

(٢) أن يكون متمتعاً بسمة تجارية حسنة ولم يسه إلى مصالح الدولة الاقتصادية .

(٣) ألا يقل رأس المال العامل عند القيد وطوال مدة قيامه عن ثلاثة آلاف جنيه تزد إلى خمسة آلاف جنيه إذا طلب القيد في سجل للمستوردين وللصدرين .

(٤) أن يكون قد زاول الأعمال التجارية مدة سنتين على الأقل أو أن يكون قد شغل وظيفة رئيسية في إحدى شركات المساهمة المشغلة بالتصدير بشئون التصدير مدة خمس سنوات سابقة على تقديم الطلب على الأقل .

ويتنى من نصف النصاب المالى ونصف مدة مزاولة الأعمال التجارية أو شغل الوظائف الرئيسية في الشركات المساهمة خريج جامعات الجمهورية العربية المتحدة .

ب - بالنسبة لشركات التضامن والتوصية بنوعها وذات المسئولية المحدودة :

(١) أن يكون لها مدير واحد على الأقل متمتع بحسنة الجمهورية العربية المتحدة على أن يكون له حق التوقيع والإدارة عن الشركة .

(٢) ألا يقل رأس مال الشركة العامل عند القيد وطوال مدة قيامه عن عشرة آلاف جنيه يزد إلى خمسة عشر ألفاً من الجنيهات إذا طلب القيد في سجل للمستوردين والمصدرين .

ويتنى من ذلك شركات التوصية بالأسهم فإنها تخضع في تحديد وأعمالها أحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

(٣) ألا يكون قد سبق الحكم على أى شريك متضامن أو شريك في الشركة ذات المسئولية المحدودة بالإدانة في جريمة رشوة أو اختلاس أو تزوير أو سرقة أو نصب أو شروع في ارتكاب إحدى هذه الجرائم أو خيانة أمانة أو مخالفة قوانين الاستيراد أو التصدير أو النقد أو الجمارك أو أشهر إفلاسه كل ذلك ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

(٤) أن يكون كل شريك متضامن وكل شريك في الشركة ذات المسئولية المحدودة متمتعاً بسمة تجارية حسنة ولم يسه إلى مصالح الدولة الاقتصادية .

(٥) أن تكون الشركة قد زاولت الأعمال التجارية مدة سنتين على الأقل .

ويتنى من هذا الشرط الشركات التى لا يقل رأس مالها عن عشرين ألف جنيه .

(٦) أن تقدم الشركة إقراراً بإسهم من يزاول مهنة التصدير من أفرادها سواء كان ذلك بصفته الشخصية أو بصفته شريكاً في شركة أخرى .

مادة ٢٦ - على كل من يريد الاشتغال بالتصدير أن يقدم طلباً للقيد في سجل للصدرين إلى الإدارة العامة للتصدير وتصريف الحاصلات أو لى مكتب من مكاتب رقابة الصادرات قبل شهر على

الأقل من اشتغاله بالتصدير - وبحرر الطلب على النموذج للحد لذلك مشغوعاً بالمستندات المؤيدة له وعلى الأخص الأوراق الآتية بشرط أن تكون صادرة في تاريخ معاصر لتاريخ الطلب :

(١) مستخرج من صحيفة قيد المصدر في السجل التجاري أو الأوراق التي تثبت قيام المؤسسات العامة والجمعيات التعاونية وأعمالها .

(٢) صحيفة الحالة الجنائية .

وإذا كان الطلب مقدماً من شركة تضامن أو من شركة توصية أو شركة ذات مسئولية محدودة وجب تقديم الصحيفة عن جميع الشركاء التضامنين وكذلك من لهم حق التوقيع والإدارة فيها .

(٣) شهادة من الترفة التجارية تهيد اشتراك الطالب بها .

(٤) شهادة من محاسب قانوني توافر فيه الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ببيان قيمة رأس المال العامل من واقع آخر ميزانية معتمدة منه .

(٥) إقرار من نسختين يشتمل على ما يأتي :

(أ) اسم المصدر ولقبه وجنسيته وعنوانه أو اسم الشركة أو الهيئة أو الجمعية التعاونية أو أعاهدات الجمعيات التعاونية وعنوانها .

(ب) الأسماء التي يرغب الطالب في الاشتغال بتصديرها .

(ج) العلامات التجارية التي يستعملها الطالب والأسماء التي تستخدم فيها كل علامة ومستخرج

رسمي بتسجيل كل علامة مسجلة ، وإذا كانت العلامة غير مسجلة وجب تقديم

المستندات التي تثبت تمام تسجيلها ، وذلك خلال سنة من تاريخ تقديم طلب القيد

بسجل المصدرين .

(د) الحال التي يد فيها الطالب رسالته للتصدير مع بيان عنوان كل محل واسم ولقب

صاحبه .

وعلى من تقديم المستندات المشار إليها في البنود ٢ و ٣ و ٤ الشركات المساهمة والمؤسسات

العامة والجمعيات التعاونية وأعمالها .

مادة ٢٧ - على كل من قيد اسمه في سجل المصدرين في حالة حصول تضرر أو تعديل في البيانات القيدة عنه في السجل التجاري أن يقدم للإدارة العامة للتصدير وتصريف الحاصلات أو لأي مكتب من مكاتب رقابة الصادرات مستخرجاً رسمياً من صحيفة قيده في السجل بعد التعديل وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء اليماد للقرر لتقديم طلب التأخير في السجل التجاري .

كما يجب على المصدر أن يطلب تموين أى تضرر أو تعديل يطرأ على البيانات القيدة عنه في سجل المصدرين وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حصول التضرر أو التعديل .

مادة ٢٨ - يحيد القيد كل ثلاث سنوات خلال شهر يناير وتعتبر السنة التي تم فيها القيد سنة كاملة ويشع بطلب التجديد كافة المستندات المؤيدة له .

مادة ٢٩ - يكون تجديد القيد أو الناقه أو شطبه بالتأخير في هامش صلحة القيد بحصوله وأسبابه .

الباب الرابع

الرسوم

مادة ٣٠ — تحصل الرسوم على الوجه الآتى :

- مليم جنيه
- ٥٠ — رسم طلب الترخيص بالتصدير إذا زادت قيمة الرسالة عن ١٠٠ جنيه .
- ١ — رسم طلب الترخيص بالتصدير إذا زادت قيمة الرسالة عن ١٠٠٠ جنيه .
- ٢٥٠ — رسم إضافي عن كل طلب لإجراء فحص أى رسالة من الساعة الثانية مساء إلى الساعة الخامسة مساء في أيام العمل الرسمية على ألا يقل الرسم المحصل عن ٥٠٠ مليم .
- ٥٠٠ — رسم إضافي عن كل طلب لإجراء فحص أى رسالة من الساعة الخامسة مساء إلى الساعة الحادية عشرة مساء في أيام العمل الرسمية على ألا يقل الرسم المحصل عن جنيه واحد .
- ٥٠٠ — رسم إضافي عن كل طلب لإجراء فحص أى رسالة من الساعة الثامنة صباحاً إلى الساعة الثانية مساء في أيام الجمع والمطلات الرسمية على ألا يقل الرسم المحصل عن جنيه واحد .
- ٢٥٠ — رسم إضافي عن كل طلب لإجراء فحص أى رسالة من الساعة الثانية مساء إلى الساعة الخامسة مساء في أيام الجمع والمطلات الرسمية على ألا يقل الرسم المحصل عن ٥٠٠ مليم .
- ٥٠٠ — رسم إضافي عن كل طلب لإجراء فحص أى رسالة من الساعة الخامسة مساء إلى الساعة الحادية عشرة مساء في أيام الجمع والمطلات الرسمية على ألا يقل الرسم المحصل عن جنيه واحد .
- ٥٠٠ — رسم استخراج شهادة بنتيجة الفحص أو المراجعة أو صورة منها .
- ١٠ — ويحق من هذا الرسم الشهادات التي تطلبها المصالح الحكومية لأغراض مصلحة رسم أرضية لكل أربعة وعشرين ساعة أو جزء منها على الطرد الواحد عند استعمال أرض مكاتب رقابة الصادرات .
- وتحدد رسوم فحص الطرد الواحد في القرارات الوزارية التي تتضمن الشروط المقررة لتصدير الأصناف المدرجة بالجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون .
- كما تحدد رسوم الفحص لمراجعة الطرد الواحد في القرارات الوزارية التي تصدر بمراجعة تصدير كل سلعة .
- وتحدد رسوم التنظيم بنصف قيمة رسوم الفحص وترد هذه الرسوم في حالة قبول التنظيم .
- ٠ — رسم التقييد بسجل المصدرين
- ١ — رسم التجديد .
- ٥٠٠ — رسم تدوين البيانات بسجل المصدرين أو تعديلها .
- ١ — رسم طلب صورة مستخرجة من سجل المصدرين .
- مادة ٣١ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .
- نحريراً في ٣ ربيع الآخر سنة ١٣٧٩ (٥ أكتوبر سنة ١٩٥٩) .

الجدول رقم (١)

أولا — أصناف عطلور تصديرها في الوقت الحاضر هي :

القمح ، القردة ، الشعير ، الدقيق ، المدس ، الفول الناشف ، الزيتون الأسود ، الشاي ، البن ،
الدريس ، البرسيم ، الأعلاف للمنعم ، النخالة ، كبريت الصمود ، عرق الحلاوة ، النقطة من محصول
البصل ، بذرة البصل ، جميع أنواع البنور الزيتية ، الطحينة ، السمسم ، زيت الطعام ، زيت البوية ،
الأخشاب ، نفاية القردة ، نفا القردة .

المشاية ، الأغنام ، للأوز ، الطيور ، الأسماك (فيما عدا الأسماك للملحة والجبري المجدد الكابوريا
والاستاكوزا والكالمار وممك القرش الذي لا يقل وزن الواحدة منه عن ثلاث أقات) ، البطارخ ،
البحوم (فيما عدا لحوم الخنازير المفروطة أو للثجة) أمعاء البقر ، للناخن ، الألبان ، الزبدة ، المسلى
الجينة ، شعر الخيل ، الصوف الخام ، خيوط القزل الصوفية ، الكهنة الصوفية ، فضلات الحرير
الطبيعى ، عوادم الحرير الصناعى ، عوادم خيوط النايلون ، عوادم خيوط الجوت .
الجللثة . الحلية ، (التوتيا الحمراء) الصودا السكلوية .

ثانياً — أصناف يصرح بتصديرها بموجب تراخيص من الإدارة العامة للتصدير طبقا للشروط

والأوضاع المقررة لتصدير كل صنف منها :

الأرز ، كسر الأرز ، سرمة الأرز ، رجيع الكون ، جرمة الأرز ومخلطاتها ، السكر وللوالاس
والكحول ، كسب بذرة القطن للقشور وغير للقشور ، التبغ ، زوائد الدقيق ، قمع الصل ، جلد للأوز
الخام ، عوادم غزل القطن والأسطبة القطنية ، الجلود للذبوغة ، الترمس ، الحلية ، الفول السوداني ،
حطب القطن والقردة ، الأحجار ، البنور والتقاوى (فيما عدا بذر المسكس ، بذرة القطن ، بذر
الحقة الشيطاني ، بذور عباد الشمس ، بذور تقاوى الحنظل ، نوى البلح) ، الحيوانات الحية (فيما عدا
الخنازير) ، طيور الزينة ، نخالة العظم (مسحوق العظام المتخلف من صناعة الفراء) ، مخلفات صناعة
نشا الأرز والذرة مثل الجلوئين والدريس ، الجليسكر ، غاز الأوزون ، غم الكوكا ، الأسفلت
صامات للمعادن النيسية (كالذهب والفضة والبنسلاتين) ومشفولاتها ، الأحجار الكريمة ، العملات
المصرية للمدينة ، تراب الصلح ، الأفلام السينمائية ، للبيدات الحشرية ، قمع الإضاءة ، الحياض والقشياء ،
للتنتجات الصوفية ، منتجات الناجم والمهاجر المصرية (فيما عدا الأصناف الآتية) : الفوسفات ، طلق
واستاتيد ، خام للتجيز ، ثاى أكسيد للتجيز ، حجر الجرانيت ، حجر الحفاف ، الأحجار الجيرية
للتبورة والمطونة ، للثايت ، مجنيت ، منرة وأكسيد حديد ، الطينة الدياتومية ، الطينة الحرارية ،
الطوب الحرارى ، حجر المكاولين للتجيز ، فليساير ساولفات الباريوم ، للوليدين ، فرموكوليت ،
الجير الطينى ، كربونات الجير للسحق ، السباج ، الجبس ، للصين .

أصناف لا يرخس بتصديرها إلا بعد موافقة لجنة الإنتاج الحربي وإدارة التجهة .

عربات النقل والركوب بمختلف أصنافها — عربات وقطارات السكك الحديدية والديكوفيل — الجرارات — قضبان وفلنكات السكك الحديدية للمدينة والألواح والسكرات والفلنكات الخشبية — السفن — والصنادل — والصامتات والقطع البحرية بكافة أنواعها — الأحواض العائمة — الطائرات بكافة أنواعها وموتورات ومحركات ومبائل النقل باختلاف أنواعها وقطع غيارها — الاطارات للطاق والأتاييب للطاق بكافة أنواعها ومقوماتها وكهنة للطاق واللدائن — البطاريات السائلة والجافة بكافة أنواعها — معدات حفر الآبار بأنواعها — الأوناش والآلات لإضافة باختلاف أنواعها — المحركات وللوقود الكهربي بكافة أنواعها ومستلزماتها — معدات التنمية ورصف الطرق — الآلات المحركة بكافة أنواعها — الآلات الإنتاجية بكافة أنواعها ومستلزماتها — خامات الحديد والنحاس والامبستوس والسكرام — خامات الرصاص والورق والمواد ذات النشاط الاشعاعي والولبيديم — خامات الرصاص والرصاص الاتيموني خامات القصدير والحرسين (الزنك) والتينكل — خام الصاج وخام الصفيح (عدا البوات) — خام الألمنيوم — خرقة المعادن بأنواعها — سبائك وكنتل الحديد والصلب وحديد التسليح والشفقات والكرات والنحاس الالكترونى — المصنوعات المعدنية الغير معدودة الشكل كالأقراص والأسلحة والقضبان والألواح والسبائك — أحماض الكبريتيك والنتريك والكلورودريك — الفتيول والتاوين والاستون والسيارين — مهمات الوقاية من الغازات والحريق — الخيش والشكاير القارعة وشباك الترمه ، الكوريكات والقزم والفوس والتمل والرزيات — قط الحديد — الجلود الخام — الأقفاص وللشعاع المانعة لنفاذ الماء — الأسلاك الشائكة والأسلاك عموما وحبال الجر والسلاسل — أجهزة الاتصال السلكي ومستلزماتها وأجهزة اللاسلكي للإرسال والإستقبال — أجهزة الأشعة وأجهزة الكشف عن المواد المشعة — آلات التصوير والسينما — أجهزة وآلات المساحة — الموازل — اللوازم المعدنية بأنواعها ومواسير أجهزة الأفرنتيت (الاسبتوس) — البوات المعدنية (غير عبوات البضائع المصدرة) — الصهاريج والتتوك — السكرتون — ورق الكرفت والورق المقطون (غير البوات) أسلحة الصيد وذخيرتها — المفرقات ومواد النصف — الأسلحة والذخيرة .

ثالثا — أصناف يسمح بتصديرها عن طريق مصلحة الجمارك رأسا في حدود حصص سنوية

أو موسمية طبقا للشروط والأوضاع المقررة لتصدير كل صنف منها :

الأمهنت والكفنكر — القطن الاسكروتو والسكينة — السجاد والكليم اليدوي — السجاد القطن الميكانيكي — الأحذية الجلدية والمصنوعات الجلدية — قش الأرز — السل الأسود — الحبل — كسر وتراب ورماد الفحم الحيواني — القرون الجمبوسى والبقري الكبيرة — رتاين البكوبات — السيلامه — سمك السيط — الجمبرى الطازج :

الجدول رقم (٢)

(١) محاصيل زراعية وحيوانية ومنتجاتها :

أرز ، بذور القمح الجافة ، بذور السمسم ، بذور الدس الجافة ، بذور معدلة التقاوى ،
بصل مجفف ، يفس ، سيقان قصب السكر ، فول سوداني مقشور وغير مقشور ، كتان ، كركديه ،
متخللات صناعة المحاصيل الزراعية .

(ب) خضرة طازجة :

باذنجان ، بامية خضراء ، بسة خضراء ، بصل ، بطاطا ، بطاطس ، بطيخ ، ثوم ، جزر
الأفنجي ، خرفوف ، خيار ، شليك ، شم ، طماطم ، فاصوليا طازجة ، فلفل رومي ، فول رومي ،
قديط ، كوسه .

(ج) خضرة جافة :

بامية جافة ، بسة جافة ، فاصوليا جافة ، لوبيا جافة ، ملحونة جافة .

(د) فاكهة (موايح) :

برشقال ، جرب فروت ، ليمون اسنانيا ، ليمون بلدي ، ليمون حلو ، نارنج ، يوسفى .

(هـ) فاكهة حلويات :

بلح طازج ، بلح مجفف ، رمان ، عنب ، كشمري ، مانجو ، موز .

(و) نباتات طبية :

بابونج ، حلبة ، شمر ، كراوية ، كزبرة ، نعناع ، بنسون .

قرار رقم ٧٣١ لسنة ١٩٥٩^(١)

بشأن السجل التصوص عليه في المادة ٣ من القانون رقم ١٠٠
لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية

وزير الاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة الصادر في ١٥ مارس سنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨١ الصادر في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٩ .

وزارة الخزانة ووزارة الاقتصاد والتجارة وإدخال بعض التعديلات على اختصاصات الوزارات في الإقليم المصري ؟

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؟

قرر :

مادة ١ — يكون السجل للتصوم عليه في المادة ٣ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ للشار إليه وفقاً للنموذج المرافق ويجب ترقيم صفحات هذا السجل وختمها بخاتم مراقبة البيع بالتقسيط وللزاد أو بخاتم المكاتب التابعة لمصلحة الرقابة التجارية وذلك بشرط مصروفات .
وعلى الرقابة أو للمكتب حسب الأحوال التأشير على الصفحة الأخيرة من السجل بما يفيد ترقيم صفحاته وختمها .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويحمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .
تحريراً في ٢٨ ربيع الأول سنة ١٣٧٩ (أول أكتوبر سنة ١٩٥٩) .

قرار رقم ٧٣٢ لسنة ١٩٥٩^(١)

بمعدل أحكام القرار رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٧ ببيانات المقر للشار إليه في المادة ٣١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية

وزير الاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية ؟
وعلى القرار رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٧ ببيانات المقر للشار إليه في المادة ٣١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه ؟

وعلى قرار رئيس الجمهورية للرعية للتجدة الصادر في ١٥ مارس سنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم وزارة الخزانة ووزارة الاقتصاد والتجارة وإدخال بعض التعديلات على اختصاصات الوزارات في الإقليم المصري ؟

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؟

قرر :

مادة ١ — خاضق قرة ثانية إلى المادة الأولى من القرار رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٧ للشار إليه نصها الآتي :

« ويجب أن تكون صفحات هذا المقر من أصل وصورتين كما يجب ترقيمها وختمها بخاتم مراقبة البيع بالتقسيط وللزاد أو بخاتم المكاتب التابعة لمصلحة الرقابة التجارية ، وعلى الموظف

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨١ الصادر في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٩ .

المختص في المراقبة أو المكتب على حسب الأحوال التأشير على الصفحة الأخيرة من الدفتر بما يفيد ترقيم صفحاته وختما وذلك بنبر مصروفات .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .

قرار رقم ٧٥٥ لسنة ١٩٥٩^(١)

بتعديل القرار الوزاري رقم ٧٢٤ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية

لقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء سجل المستوردين

وزير الاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء سجل المستوردين ؟

وعلى القرار الوزاري رقم ٧٢٤ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية لقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء سجل المستوردين ؟

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؟

قرر:

مادة ١ — يضاف إلى المادة ٢ من القرار الوزاري رقم ٧٢٤ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه فقرة أخيرة نصها الآتي :

(د) فيما يتعلق بالفروع الموجودة في الإقليم المصري المنشآت يوجد مركزها الرئيسي في

الخارج :

أن يكون للفرع مدير واحد على الأقل بمن لم حق التوقيع والإدارة تتوافر فيه الشروط الآتية :

(١) أن يكون متمتعاً بحمسية الجمهورية العربية المتحدة .

(٢) ألا يكون قد حكم عليه بالإدانة في جريمة رشوة أو اختلاس أو تزوير أو سرقة أو نصب أو شروع في ارتكاب إحدى هذه الجرائم أو في جريمة خيانة أمانة أو مخالفة قوانين الاستيراد أو التصدير أو النقد أو الجمارك أو يكون قد أشهر إفلاسه ، كل ذلك ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

(٣) أن يكون متمتعاً بسمعة تجارية حسنة ولم يصب إلى مصالح الدولة الاقتصادية .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويحمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .

تحريراً في ٩ ربيع الآخر سنة ١٣٧٩ (١١ أكتوبر سنة ١٩٥٩) .

قرار رقم ٧٥٦ لسنة ١٩٥٩^(١)

بتعديل القرار الوزاري رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية
لقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصدير

وزير الاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصدير؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية لقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩
في شأن التصدير؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة؛

قرر:

مادة ١ — يضاف إلى المادة ٢٥ من القرار الوزاري رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩، المشار إليه فقرة
أخيرة نصها الآتي:

(ج) فيما يتعلق بالفروع الموجودة في الإقليم المصري لمنشآت يوجد مركزها الرئيسي
في الخارج:

أن يكون للفرع مديراً واحداً على الأقل ممن لهم حق التوقيع والإدارة توافر فيه الشروط الآتية:

- (١) أن يكون متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة.
 - (٢) ألا يكون قد حكم عليه بالإدانة في جريمة رشوة أو اختلاس أو تزوير أو سرقة أو نصب أو شروع في ارتكاب إحدى هذه الجرائم أو في جريمة خيانة أمانة أو مخالفة قوانين الاستيراد أو التصدير أو النقد أو الجمارك أو يكون قد أشهر إفلاسه، كل ذلك ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
 - (٣) أن يكون متمتعاً بسمعة تجارية حسنة ولم يسء إلى مصالح الدولة الاقتصادية.
- مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره.
- تحريراً في ٩ ربيع الآخر سنة ١٣٣٩ (١١ أكتوبر سنة ١٩٥٩).

وزارة التموين :

قرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩^(١)

بتعديل الفقرة الأخيرة من المادة ٣٥ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الحقيق وصناعة الخبز

وزير التموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له؛
وعلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الحقيق وصناعة الخبز؛
وعلى موافقة لجنة التموين العليا؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل نص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٥ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ للشار إلى النص الآتي :

« تعتبر العينة غير مطابقة للوصافات المطلوبة إذا كانت مخالفة لنسبة واحدة من النسب المقررة لتلك اللواصفات وفي جميع الأحوال يجب أن يتم تحليل العينة وإخطار صاحب الشأن بنتيجة التحليل خلال ٦٠ يوماً من تاريخ أخذ العينة » .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .
تحريراً في ٩ ربيع الأول سنة ١٣٧٩ (١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٩) .

قرار رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٩^(٢)

بتعديل المادة ٣ من القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم ضرب وتداول الأرز الشعير والأرز الأبيض

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له؛
وعلى القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم ضرب وتداول الأرز الشعير والأرز الأبيض؛
وعلى موافقة لجنة التموين العليا؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل نص المادة ٣ من القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه النص الآتي :
« مادة ٣ — تقوم الوزارة بتحديد السكية التي يقوم كل مضرب بضربها من الأرز الشعير سنوياً » .
مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .
تحريراً في ٥ ربيع الآخر سنة ١٣٧٩ (١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٩) .

(٢٤١) نصراً بالوقائع المصرية العدد ٧٣ الصادر في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٩ .

قرار رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٩^(١)

بتعديل المادة ٩ من القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن
تنظيم ضرب وتداول الأرز الشعير والأرز الأبيض

وزير التوطين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التوطين والقوانين المعدلة له؛
وعلى القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم ضرب وتداول الأرز الشعير والأرز الأبيض
والقرارات المعدلة له ؛

وعلى موافقة لجنة التوطين العليا ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٩ في القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه النص الآتي :
« مادة ٩ — يحظر بشير ترخيص من وزارة التوطين على أصحاب المضارب والقراكات أو
المستولين عن إدارتها والمشتغلين بصناعة الأرز التصرف في أية كمية من الأرز الشعير أو الأرز
الأبيض محمول طم ١٩٥٩/١٩٦٠ .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .
تحرير في ٦ جمادى الأولى سنة ١٣٧٩ (٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩) .

قرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩^(٢)

بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٣ والمادة ١٩ والمادة ٣٨ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧
بشأن استخراج البقيق وصناعة الحبز

وزير التوطين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التوطين والقوانين المعدلة له ،
وعلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج البقيق وصناعة الحبز والقرارات المعدلة له ؛

وعلى موافقة لجنة التوطين العليا ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر

مادة ١ — يستبدل بنصوص الفقرة الثانية من المادة ٣ وللادتين ١٩ و ٣٨ من القرار رقم ٩٠
لسنة ١٩٥٧ للشار إليه النصوص الآتية :

(٢٤٩) تمسرا بالوقائع المصرية العدد ٨٩ الصادر في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩ .

« مادة ٣ ققرة ثانية — وعلى أصحاب المطاحن وللشولين عن إدارتها وأصحاب مستودعات بيع الدقيق بالجملة وللشولين عن إدارتها تسليم الخابز العربية ومعال بيع الدقيق العادي المرخص لها في بيع الدقيق الفاخر كيأت الردة اللازمة للريغيف مقابل كيأت الدقيق الفاخر المقررة لها والتي تسلمها من شون البنوك بمعدل اثنين ونصف أقة من الردة لكل جوال من الدقيق زنة ٨٠ أقة قائم — وأقة ونصف أقة من الردة لكل جوال صغير من الدقيق زنته في حدود ٥٥ أقة صافي وذلك بشرط تقديم فاتورة الدفع التي تسلم الخبز أو الحبل بمقتضاها الدقيق الفاخر من الشونة » .

« مادة ١٩ — تشكل لجنة بكل من مراقبات عمون القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والاسماعيلية والسويس على الوجه الآتي :

أحد مفتش المراقبة من الدرجة الخامسة عن لم صفة الضبطية القضائية رئيساً
أحد مفتش المطاحن
أحد موظفي المراقبة عن لم دراية بقواعد الحاسبة
مندوب من قسم صيانة الجيوب
ويشارك مع اللجنة مندوب من البنك عند مباشرتها العمل بالشونة وتختص هذه اللجنة بالإشراف على لسق البطاقات على جوالات الدقيق الفاخر مرة ١ إستخراج ٧٢٪ المستورد الموجودة على أرضية الجمارك أو يشون البنوك .

ويجب أن تكون هذه البطاقات محتومة بخاتم وزارة التوطين المد لهذا الغرض مبنياً بها تاريخ لصقها واسم الشونة أو اسم رصيف الجمارك ومكتوب عليها « دقيق فاخر مرة ١ مستورد » .
وتقوم اللجنة بتحرير محضر يأمرها من خمس صور ويجب أن يبين فيه عدد الجوالات التي تم تمييزها » .

« مادة ٣٨ — يعاقب على مخالفة أحكام المادة ٣ برامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه ..

ويعاقب على مخالفة أحكام المواد ٦٥ و ٨٥ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٩ برامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيهاً .
وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه » .

٠ . مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .
نحرراً في ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٧٩ (٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩) .

وزارة الزراعة :

قرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٩^(١)

بتعديل المادة الرابعة من القرار الوزاري الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥
بتنظيم إنتاج بذرة القطن للسنة للتقاوى ونقلها وتداولها والاتجار فيها

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على المواد ٢ و ٣ و ١٠ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ الخاص بمراقبة بذرة القطن
المعدل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٤ ورقم ٥٠٦ لسنة ١٩٥٤ ؛
وعلى القرار الوزاري الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥ بتنظيم إنتاج بذرة القطن للسنة
للتقاوى ونقلها وتداولها والاتجار فيها ؛

وعلى القرارات رقم ١٨ الصادر في ١٥ أغسطس سنة ١٩٥٨ و ٣٢ الصادر في ٢٥ سبتمبر
سنة ١٩٥٨ و ٤٣ الصادر في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨ و ٤٢ الصادر في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٩ ،
بتعديل المادة الرابعة من القرار الوزاري الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥ المشار إليه ،
قرر :

مادة ١ — يستبدل بالمادة الرابعة من القرار الوزاري الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥ المشار
إليه النص الآتي :

- (أ) جميع أقطان الاكثر من جميع الرتب تحلج لاستخراج التقاوى .
(ثانياً) أقطان الكرنك وللنوف الأهالي الناتجة من داخل وخارج التركيز تحلج لاستخراج
التقاوى من رتبة جود / فولى جود لما فوق .
(ثالثاً) أقطان الجيزة / ٣٠ والجيزة / ٤٥ الأهالي الناتجة من داخل وخارج التركيز تحلج
لاستخراج التقاوى من رتبة جود لما فوق .
(رابعاً) قطن الجيزة / ٤٧ الأهالي الناتجة من داخل وخارج التركيز تحلج لاستخراج التقاوى
من رتبة فولى جود فير لما فوق .

(خامساً) القطن المدندرة الأهالي يتبع بشأنه ما يأتي :

- (١) أقطان المدندرة الناتجة من منطقة التركيز تحلج لاستخراج التقاوى من رتبة فولى جو دفير
لما فوق .
(ب) أقطان المدندرة الناتجة من مناطق خارج التركيز تحلج لاستخراج التقاوى من رتبة جود
لما فوق .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٣ الصادر في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٩ .

- (سادساً) القطن الأفيوني الأهالي يتبع بشأنه ما يأتي :
- (أ) القطن الأفيوني الناتجة من منطقة التركيز تخرج لاستخراج التفاوض من رتبة قوى جود فير فما فوق .
- (ب) أقطان الأفيوني الناتجة من مناطق خارج التركيز التي تخرج بمعدل مديرية الجيزة — مديرية الفيوم — مديرية بني سويف (ما عدا محالج النشن) مديرية أسيوط — مديرية سوهاج تخرج للتفاوض من رتبة قوى جود فما فوق .
- (ج) أقطان الأفيوني الناتجة من مناطق خارج التركيز التي تخرج بمعدل النيا ومحالج النشن بني سويف تخرج لاستخراج التفاوض من رتبة قوى جود فير فما فوق .
- مادة ٢ — يلغى القرار رقم ٤٢ الصادر في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٩ سالف الذكر .
- مادة ٣ — يعمل بهذا القرار بالإقليم المصري من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
- تمهيداً في ١٢ ربيع الآخر سنة ١٣٧٩ (١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٩) .

قرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٩^(١)

- باستثناء بعض الجهات من أحكام القانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٩ بتحديد المساحة التي تزرع قحاً في سنة ١٩٦٠/١٩٥٩ الزراعية
- وزير الزراعة بإقليم مصر
- بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٥٥ بتعيين المساحة التي تزرع قحاً في سنة ١٩٥٥/١٩٥٠ الزراعية ؛
- وعلى القانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٩ بتعيين المساحة التي تزرع قحاً في سنة ١٩٦٠/١٩٥٩ الزراعية في إقليم مصر .
- قرر :

- مادة ١ — تعفى من زراعة القمح الجهات اللينة في الكشف رقم (١) للرافق .
- مادة ٢ — تحدد النسب الواجب زراعتها قحاً في الجهات اللينة في الكشف رقم (٢) للرافق طبقاً لما هو وارد بـ ٤ .
- مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعل به من تاريخ نشره .
- تمهيداً في ٨ جمادى الأولى سنة ١٣٧٩ (٩ نوفمبر سنة ١٩٥٩)

كشف رقم ١

- بالجهات التي تعفى من تطبيق أحكام القانون الخاص بتعيين مساحة القمح في موسم ١٩٦٠/١٩٥٩ الزراعية
- مديرية البحيرة
- مركز كفر الدوار : نواحي : النخيلة ، الاسكندرية . البطاش ، أبو قير .
- (١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٠ الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٩ .

مديرية كفر الشيخ

مركز البولي : نواحي : بطيم ، الشهاية ، الحسادى ، البرج ، البنائين ، الساحل البحرى ، الساحل القبلى ، الشيخ مبارك ، الريح .
مركز فوة : نواحي : بنى بكار ، الجزيرة الخضراء ، برج مفيزل ، منية للرشد .

مديرية المنهلية

مركز دكرنس : ناحية البوسفية .
مركز للثقة : نواحي : العامرة ، المارنة ، الشبول ، النساءة . الظهير .
مركز بلقاس : نواحي : أبو ماضى ، قلبشو ، زيان .

مديرية الشرقية

مركز بلبيس : نواحي : للمنطقة الواقعة شرق ترعة الاسماعيلية للنواحي الآتية :
الطحاوية ، المدلية ، غينة للنير .
مركز فاقوس : نواحي : شرق ترعة السعيدية للنواحي الآتية :
الحجابية ، الروضة ، أكباد القبيلة ، الصالحية .
مركز كفر صقر : ناحية الفراحة .
مركز الحسينية : نواحي : صان الحجر القبيلة ، صان الحجر البحرية ، الكاوشة .

مديرية دمياط

مركز دمياط : نواحي : عزبة البرج ، الشيخ ضرغام ، الحياطة ، شط جرينة ، عزبة الصم .
غيط النصارى ، شطا ، هب والسيالة ، النانية ، البصارطة ، السنانية ، الشعرا .
مركز فارسكور : ناحية المطوى .
مركز كفر سعد : نواحي : كفر البطيخ ثان ، كفر سليمان البحرى ، الاسماعيلية .

مديرية القليوبية

مركز ينها : نواحي : جزيرة بلى ومنشأة دياب .
مركز شعب القناطر : نواحي : الحسانية ، كفر الشيخة سالمة ، كفر الصبى ، القازم ، طموريا ، كفر الشرقا القبلى .
مركز الخانكة : نواحي : الخانكة ، مزرعة الجبل الأصفر ، أبو زعبل ، القليج ، البركة ، كفر الشرقا الشرقى ، الزهراء ، الراج . بلاد ضواحي القاهرة : للطرية ، القبة ، الأميرة ، الوايلى الكبرى ، الوايلى الصغرى ، الزاوية الحمراء ، منية السمرج ، جزيرة بدران .

مديرية أسوان

مركز أسوان : نواحي : أبوهور ، أسوان ، الأمير كاب ، الشلال ، ماريا ، جرف حسين ، دهميت ، دابود ، قرشة ، كلابشة مروار ، جزيرة أسوان .
مركز عنينة : جميع النواحي .

كشف رقم ٢

بالمجتمعات التي يمدل فيها نسبة ما يزرع قحاً في موسم ١٩٥٩/١٩٦٠ الزراعية

مديرية البحيرة

مركز رشيد: بناحية منشأة ديونو، بنسبة ١٥ ٪ .

مركز كفر الدوار: بنواحي: كوم أشو، البركة، العرقوب، الندرة، كوم الطرفاية، بنسبة ١٥ ٪ .

مركز أبو المطامير: بنواحي: الفينة التجلي، الثرية، للهدية، كوم حفن، كوم الحفن، (كوم القرح حالياً)، أبو المطامير، زاوية صقر، زاوية سالم، الباسينية، بنسبة ٢٥ ٪ .

مركز حوش عيسى: بنواحي: البوطة، القرنيين، السكرود، حوش عيسى، الأبعين، كفر لواق، الرزيجات، حراة بنسبة ٢٥ ٪ .

مديرية الغربية

مركز قطور: بنواحي: ميت الشيخ، نشلي، ممانى، دماط، بلتاج، مملا، بنسبة ٢٠ ٪ .

مركز نططا: بنواحي: هقرف، شوفى، دمشت، بنسبة ٢٠ ٪ .

مركز السنطة: بنواحي: بلوس الهرى، كفر خزاعل، بقولة، بنسبة ٢٠ ٪ .

مديرية كفر الشيخ

مركز فوة: بنواحي: بريدة، مطوبس، ايبانه، عزبة عمر، القومسيون عمرو، التتوح، القنى، بربال، مدينة مهدى، عزبة الغرب، عزب الخليج قبل، عزب الخليج بحرى، عزب الوقف، بنسبة ١٥ ٪ .

مركز يلا: ناحيتي: الحامول، عزبة الكفر الغربى، بنسبة ١٥ ٪ . ناحية الجرايدة الشطوط، بنسبة ٢٥ ٪ .

مركز كفر الشيخ: ناحية الحلافى، بنسبة ١٥ ٪ . ناحية العباسية، بنسبة ٢٠ ٪ .

مركز دموق: ناحية برة الصجوزين، بنسبة ١٥ ٪ . نواحي: ابطو، التواجة، أبو مندور، بنسبة ٢٠ ٪ .

مركز سيدى سالم: نواحي: برة الأصيفر، الفقهاء البحرية، الحدادى، البلاص، الصالحات، بنسبة ١٥ ٪ . نواحي: زيدة البحرية، الفقهاء القبيلة، أبو غنينة، بنسبة ٢٠ ٪ .

مديرية المنيا

مركز شربين: ناحيتي: كفر الترة الجديد، كفر أبو زاهر، بنسبة ١٥ ٪ . نواحي: أبو جلال، كفر الوكالة، محلة أمحاق، بنسبة ١٥ ٪ .

مركز المنزة: نواحي: الصافرة، العريان، القروسات، النانية، بنسبة ١٥ ٪ .

مركز بلقاس: نواحي: المنصرة، الستامونى، الحلالة، أبو شريف أول ورايع، منشأة

شومان ، الساحة خامس - الجزائر خامس ، منشأة عبد القادر ، الدوميل ، بنسبة ١٥ ٪ . ناحيتي :
الجوادية ، دملاني ، بنسبة ٢٠ ٪ .

مديرية الشرقية

مركز بليس : ناحية بساتين سراج الدين ، بنسبة ٢٥ ٪ .
المنطقة الواقعة شرق ترعة الاسماعيلية للنواحي الآتية :
الكنتية ، بساتين الاسماعيلية ، بنسبة ٢٠ ٪ . ناحية بليس ، بنسبة ٢٥ ٪ .
مركز قاقوس : ناحيتي : المزاري ، النواحي ، بنسبة ٢٥ ٪ .
مركز كفر صقر : ناحية قصاصين السيلخ ، بنسبة ٢٠ ٪ .
مركز الجسنية : ناحيتي : الطواهرية ، منشأة أبو عمر ، بنسبة ٢٥ ٪ . نواحي : سحاكين
الشرقي ، قصاصين الشرق ، سعود البحرية ، بنسبة ٢٠ ٪ . ناحية للناجاة الصغرى ، بنسبة ٢٥ ٪ .

مديرية دمياط

مركز فارسكور : ناحيتي الضهرة ، عزب شرباص ، بنسبة ٢٠ ٪ .
مركز دمياط : ناحيتي : أولاد حمام ، الخلفية بنسبة ١٥ ٪ .
مركز كفر سعد : نواحي : كفر الوسطاني ، كفر الشاب ، كفر للرابعين ، كفر سعد البلد ،
المحمدية ، بنسبة ١٥ ٪ .

مديرية الجيزة

مركز انبابة : نواحي : منشأة وضوان ، القطا ، الحاجر ، بنسبة ١٠ ٪ .

مديرية قنا

مركز قنا : نواحي : الأشراف البحرية ، الحجيرات ، بير عنبر ، بنسبة ١٥ ٪ .
مركز نجع حمادى : ناحية سمرة دوم ، بنسبة ١٠ ٪ .

المحاماة

فن رفيع

للمؤتاد محمد شوكى التوفى الهامى

أول كتاب من نوعه فى الأدب القضاى يبحث بتمعن وإسهاب شؤون المحاماة والقضاء ويتحدث فى فلسفة عن آمالها وآلامها .

وهو دليل والى للمحامى والقاضى ووكيل النيابة والقضاة وجميع أفراد الجهاز القضاى .

أهم أبوابه :

المحاماة فن أم صناعة — المحاماة ورفاهية المجتمع — المحاماة والسلام — المحاماة والحريات والحياة السياسية — المحاماة والكفاح الوطنى فى سبيل حرية مصر — علم المحامى — خلق المحامى — عبادة الرأى — أمانة المحامى — إتعمال المحامى — نبالة المحامى والمحاماة — الثقة بالنفس والنزور — التعلق — المحامى فى المحكمة — ألوان القضاة — صلة المحامى بزملائه المحامين — كيف يؤدى المحامى واجبه فى المحكمة — علم النفس — الإلقاء — مناقشة الشهود — صلة المحامى بالنيابة فى الجلسة وفى التحقيق — صلة المحامى بموظفى المحكمة والخبراء والمختبرين والسعاة — غرفة المحامين — المحامى فى مكتبه — ممامة أصحاب القضايا — وموظفى مكتبه — تحضير القضايا المدنية والقضايا الجنائية — كتابة للذكرات — إصلاح القضاء — إصلاح المحاماة .

الحمامة

مجلة قضائية شهرية

تصدرها نقابة المحامين

العدد

الخامس

السنة الأربعون

يناير

سنة ١٩٦٠

قال تعالى : . . وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ،
وَإِذْ كُنْتُمْ رِجَالًا مِّنْهُ أَقْبَلْتُمْ عَلَيْهِم بِبَنِي قُلُوبِكُمْ ، إِذْ كُنْتُمْ
أَعْدَاءُ فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ، وَكُنْتُمْ عَلَى
شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ، كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ
لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ . .
« فراق كريم »

جميع المقالات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بصوت
إدارة مجلة الحمامة وتحررها بدار النقابة بشوارع رمسيس رقم ٥١ بالقاهرة

بيان

نذكرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والقرارات والأوامر الآتية :

٣٤٤

- | | |
|----|--|
| ٣٦ | حكما صادرا من قضاء محكمة القضا الجبابة |
| ١٧ | حكما صادرا من قضاء محكمة القضا المدنية |
| ٢٢ | حكما صادرا من قضاء المحكمة الإدارية العليا |
| ١ | حكم صادر من قضاء محاكم الاستئناف |
| ٣ | أحكام صادرة من قضاء المحاكم الكلية |
| ١ | حكم صادر من قضاء الإيجارات |
| ١ | حكم صادر من قضاء المحاكم الكلية |
| ٣ | أحكام صادرة من قضاء المحاكم الكلية |
| ١ | حكم صادر من القضاء للتسجيل |
- (مجلس الدولة)
(أحوال شخصية)
(القضاء المدني)
(أحوال شخصية)
(القضاء التجاري)

عدالة بطيئة خير من قضاء ملهوف سريع — السيد الأستاذ مصطفى محمد البرادعي — تقيي الهاميين .
رسوم التسجيل والتوثيق — للأستاذ السيد كمال الشوري — رئيس مكتب توثيق بنها .
رأى تابة حلب — النيابة والدعوى المدنية .
المصلحة في القضاء الجنائي — الدكتور رموف عبيد — الأستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس .
تطبيق قانون جنسية الأجنبي المسلم في مسائل الوارث — تطوره تشرعاً وقضاء وقضا في القانون
الصولي الخاص المصري — للأستاذ محمود كامل الهامى .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٩ بتعديل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧
بإصدار قانون المؤسسات العامة . ص ١٦٥
قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٩ بشأن تعديل المادة ٤٢ من
القرار بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨ للتعظيم نظام هيئة الشرطة . ص ١٦٦
قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٩ بالنفاذ للمادة ١١ من القرار
بقانون ذي الرقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨ في شأن الإصلاح الزراعي في الإقليم الشمالي والاستعانة عنها
بمادة أخرى . ص ١٦٦

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة . ص ١٦٨

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال للقوة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل . ص ١٦٩

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٩ بتحديد للساحة التي تزرع قطعاً في سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ الزراعية . ص ١٦٩

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف ولائحة إجراءاتها في الإقليم الجنوبي . ص ١٧٠

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٥٩ بإضافة فقرة أخيرة إلى المادة الثانية من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ بتحويل وزارة الأوقاف إدارة الأعيان التي انتهى فيها الوقف . ص ١٧٥

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة . ص ١٧٦

قرارات وزارية :

وزارة الداخلية :

قرار بملس بعض البلاد عن بعض المراكز وإلحاقها بمراكز أخرى بمديرية المنيا . ص ١٧٧

وزارة الاقتصاد :

قرار رقم ٨٦٦ لسنة ١٩٥٩ بتعديل للمادة ١٣ من اللائحة الداخلية لبورصات العقود . ص ١٧٧

وزارة الخزانة :

قرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣ بعدم خضوع بعض الطلبات والمرائض لرسم الممنعة على اتساع الورق . ص ١٧٨

وزارة العدل :

قرار بإضافة حكم إلى القرار الصادر من وزير العدل بشأن من يقبل عن الهيئة للرافعة أمام الحاكم . ص ١٧٩

وزارة الأشغال العمومية :

قرار رقم ٩٦٧٧ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن للمصارف المحلية . ص ١٨٠

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل :

قرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ بتعديل أحكام القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن تحديد طريقة ترشيح ممثلي أصحاب الأعمال والمهنة في مجلس إدارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية . ص ١٨٢

قرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٩ بإضافة فقرة جديدة إلى المادة الأولى من القرار رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد وشروط إعداد السجلات المتضمنة قانون التأمينات الاجتماعية . ص ١٨٣

قرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ بمرافق قانون التأمينات الاجتماعية على بعض المؤسسات . ص ١٨٤

قرار رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن تطبيق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية . ص ١٨٥

أوامر جمهورية :

أمر رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٩ بإضافة حكم جديد إلى الأمر رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨ بإحالة بعض الجرائم إلى

محكمة أمن الدولة في الإقليم السوري . ص ١٨٦

أمر رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩ بإضافة حكم جديد إلى الأمر رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بإحالة بعض الجرائم إلى

محكمة أمن الدولة . ص ١٨٧

قضاء محكمة النقض الجنائية

(رئاسة عضوية السادة الأستاذة حسن داود ومصطفى كامل وفيهم يسي جندي ومحمود حلمي
خاطر وعباس حلمي سلطان المستشارين)

١٩٢

أول ديسمبر سنة ١٩٥٨

إجراءات المحاكمة . طلباتها . دفاع . طلبات التعقيب
المادة . طلب التأجيل لحضور المحامي الموكل في الدعوى .
من يكون حاضرا ؟ الأثر للتأجيل على إبطال الرد عليه .
الإخلال بحق الدفاع . التفتت المحكمة من طلب التهم
تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل واكتفتها
بحضور المحامي المنتدب دون بيان حالة عدم إجابة هذا
الطلب وأن الفرض منه مرفقة سير الدعوى بطل إجراءات
المحاكمة للاخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

من المقرر أن للمتهم مطلق الحرية في
اختيار المحامي الذي يتولى الدفاع عنه ، وحقه
في ذلك حق أصيل مقدم على حق القاضي
في تعيين محام له - فإذا كان مفاد ما أبداه
المتهم بالجلسة أنه يترضى على السير في الدعوى
في غيبة محاميه الموكل وأنه يطلب تأجيل
نظرها حتى يتسنى لمحاميه المذكور أن يحضر
للدفاع عنه ، فإن التفتت المحكمة عن طلب
التأجيل ومضيها في نظر الدعوى وحكمها عليه
بالعقوبة - مكنته بحضور المحامي المنتدب -

دون أن تفصح في حكمها عن البلة التي تعبر
عدم إجابته ، أو أن تظهر إلى اقتناعها بأن
الفرص من طلب التأجيل . هو عرقلة سير
الدعوى ، يعتبر إخلالا بحق الدفاع مبطلا
لإجراءات المحاكمة وموجبا لنقض الحكم .

المحكمة

« ... حيث إنه ما ينهض الطاعن على الحكم
للطعن فيه أنه أدخل بحقه في الدفاع ذلك أن
الثابت من الأوراق أنه عند النداء على القضية
أمام المحكمة قرر الطاعن أنه وكل للدفاع عنه
الأستاذ فريد أبو شادي المحامي الذي لم يتمكن من
الحضور لانشغاله في قضية منظورة أمام محكمة
أخرى وعندئذ أمرت المحكمة بإنداء على الأستاذ
أبو شادي ولما لم يحضر صحت للأستاذ أحمد صادق
المحامي للتدب بالدفاع عنه ، وصحت مرافقته ، ثم
قضت بإدانة الطاعن دون أن تنفي بتحقيق البذر
الذي أبداه وحال دون حضور محاميه الموكل ؛
ولم تفت نظر لها صحت ، خصوصا وأن جلسة
المحاكمة كانت أول جلسة نظرت فيها الدعوى بما
ينفي أن القصد من طلب التأجيل هو تعطيل سير

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن وتخص الحكم المطعون فيه وإعادة المحاكمة دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن » .
(القضية رقم ١٢١٩ سنة ٢٨ ق) .

١٩٣

أول ديسمبر سنة ١٩٥٨

أسباب إباحة الجرائم . حق الدفاع العمومي . شروط استعماله . علة مفروعيته . انتهاء حق الدفاع بصرف النظر عن بدأ بالدوان عند انتهاء فريق كل من المتهمين الاعتداء على الفريق الآخر وتنفيذ كل من الفريقين مقدمه .

المبدأ القانوني

لم يشرع الدفاع الشرعي للقصاص والانتقام وإنما شرع لمنع المعتدي من إرضاع فعل التعدي ، فإذا كانت الواقعة كما استخلصها الحكم هي أنه على إثر النزاع الذي قام بين المتهمين بسبب نزول الأغنام في الزراعة تجمع أهل الفريقين وانتوى كل فريق الاعتداء على الفريق الآخر فأخذ كل من الفريقين ، مقصده بضرب الفريق الآخر ، فإن كلا من أهل الفريقين يكون في هذه الحالة معتدياً إذ أن كلا من أفعال الفريقين وقت أن أنزل الضرب بالفريق الآخر كان قاصداً الضرب لذاته لا ليرد به ضرباً موجهاً إليه — بلا تفريق بين من بدأ بالدوان ومن لم يبدأ إذ أن حق الدفاع الشرعي في هذه الحالة يكون منتفياً .

(القضية رقم ١٢٢٨ سنة ٢٨ ق بالمدينة السابقة) .

الدعوى ، فإذا كانت المحاكمة رغم هذه الظروف قد استمرت في نظر الدعوى ، فذلك منها ينطوي على حرمان الطاعن من إبداء دفاعه على لسان محاميه للوكل الذي وثق به وإطمأن إليه واختاره مدافماً عنه ، ولا يثنى عن سماح حضور المحامي للتدب .

« وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة ، أنه عند النداء على القضية قرر الطاعن أنه وكل للدفاع عنه الأستاذ فريد أبو عادي المحامي وأن هذا الأخير لم يتمكن من حضور الجلسة لانقطاعه في قضية منظورة أمام محكمة أخرى ، فأمرت بإبداء على المحامي للدكور ، ولما لم يحضر ، وحضر الأستاذ أحمد صادق المحامي متدياً للدفاع عن الطاعن ، مضت المحاكمة في نظر الدعوى ، وصحت دفاع المحامي للدكور ، ثم قضت بإدانة الطاعن ، ولا كان مفاد هذا الذي أبداه الطاعن بالجلسة أنه يترتب على السير في الدعوى في غيبة محاميه للوكل وإنه يطلب تأجيل نظرها حتى يتسنى لمحاميه للدكور ، أن يحضر للدفاع عنه ، وكان من المقرر أن لغتهم مطلق الحرية في اختيار المحامي الذي يتولى الدفاع عنه ، وحقه في ذلك حق أصيل مقدم على حق القاضي في تعيين محام له ، فإنه متى كان الثابت من محضر الجلسة أن الطاعن تمسك بطلب التأجيل لسبب التقدم الفكر ، والتفتت المحاكمة عن هذا الطلب ، ومضت في نظر الدعوى وصحت عليه بالقوة ، مكتفية بحضور المحامي للتدب ، دون أن تتمتع في حكمها عن الملة التي تميز عدم إيجابته ، أو أن تشير إلى انتاعها بأن الفرض من طلب التأجيل هو عرقلة سير الدعوى فذلك منها إخلال بحق الدفاع مبطل لإجراءات المحاكمة وموجب نقض الحكم .

١٩٤

أول ديسمبر سنة ١٩٥٨

١ - استدلال - سلطة مأموري الضبط في حالات التلبس بالجرمة - تلبس - ماميته - التلبس الحقيقي - ١١ / ٣ ج - صورة واقعة يتوافر بها حالة تلبس بجرمة سرقة تيار كهربائي - حق مأمور الضبط القضائي في تفتيش مسكن اللتم في هذه الحالة بشرط استئذان النيابة - ١٤٧ ج -

ب - استدلال - تفتيش للنازل بجرمة مأموري الضبط - قواعد تنفيذ التفتيش بواسطة - بطلان - ما لا يتبرر سبباً لبطلان الصل الإجرائي - مخالفة الأشكال غير الجوهرية - مثال في مخالفة ما نصت عليه المادة ٥١ ج -

المبادئ القانونية

١ - التلبس حالة تلازم ذات الجريمة لا شخص مرتكبها - فإذا كان التلبس من الحكم أنه لوحظ وجود شبكة كهربائية كبيرة تخرج من الشقة التي يقيم بها الطاعن وتخترق الشارع فوق أسلاك الترام وتنفذ أماكن مختلفة بشوارع متجاورة شوهد منها نور كهربائي ينبعث من مصابيح كهربائية ولم يكن أصحابها متعاقدين مع إدارة الكهرباء على استيراد النور ، وقد قرروا جميعاً أنهم إنما يستمدون التيار من ذلك المنزل فهذه حالة تلبس بجرمة سرقة التيار الكهربائي المملوك لإدارة الكهرباء تخول المأمور الضبطية للتفتيش أن يفتش منزل المنهم بغير إذن من النيابة .

٢ - إن القانون إذ لم يجعل حضور المتهم شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش فإنه لا يفتح في صحة هذا الإجراء أن يكون التفتيش قد حصل في غيبة الطاعن .

(القضية رقم ١٧٣٧ سنة ٢٨ في الجلية السابقة) .

١٩٥

٢ ديسمبر سنة ١٩٥٨

أ ، ب ، ج - حر - ترور - الصور المأخوذة لترور في المحررات - جرائم ترور الأوراق الرسمية واستعمالها - مامية المحرر الرسمي - ٢١١ ج ، ٣٩٠ مدني حواله البريد - الترور الحاصل في يافاتها المخففة - ما يعتبر منها تروراً في ورقة رسمية وما يعتبر تروراً في ورقة عادية - الترور الحاصل في بيان تحويلها لغير - هو ترور في محرر عرفي - حله ذلك - للواد ١٦ ، ٥٧ جزء ثاني ، ٢٢٩ من تعليمات البريد .

المبادئ القانونية

١ - إن قانون العقوبات وإن كان لم يضع تعريفاً محدداً للورقة الرسمية ، إلا أنه أورد في المادة ٢١١ منه على سبيل المثال بعض أنواع من هذه المحررات ، وقد جرى قضاء محكمة النقض - على هدى الأمثلة التي ضربها القانون - بأن مناط رسمية الورقة هو أن يكون محررها موظفاً عمومياً مختصاً بمقتضى وظيفته بتحريرها وإعطائها الصيغة الرسمية أو يتدخل في تحريرها أو التأشير عليها وفقاً لما تقتضيه القوانين واللوائح أو التعليمات التي تصدر إليه من جهة الرئيسة ، وقد قن المشرع هذه القاعدة القانونية في المادة ٣٩٠ ، من القانون المدني الصادر به القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ ، فعرف الورقة الرسمية بأنها هي التي يُلغى فيها موظف علم أو شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يديه أو ما تلقاه من ذوى الشأن وذلك طبقاً للاوضاع القانونية وفي حدود سلطته واختصاصه .

٢ - حواله البريد تشتمل أملاً في أحد وجهيها على جزئين أولهما يحرره الموظف

تحويلها من المرسلة إليه الغير ، وفي هذه الحالة ليس لمستخدم الصرف أن يتأكد من صحة توقيع المحيل ، المرسلة إليه الحوالة ، وإن كان عليه أن يتحقق فقط من أن التوقيع هو باسم المرسل إليه ، وأن ليس فيه أى أثر ظاهر للتزوير ، وإذا كانت تعليقات مصلحة البريد صريحة في أن الموظف غير مسئول عن صحة التوقيع إلا إذا كان الاسم الموقع به على عبارة التحويل يقاير اسم المرسل إليه أو كان ظاهر التزوير . وغير خاف أن ذلك لعدم مسئولية مصلحة البريد المدنية ، فإن التزوير الذى يقع في هذا البيان إنما هو تزوير في محرر عرفى وقع بعيداً عن الموظف ودون تدخل منه ، ولا يؤثر على ذلك كونه مسطوراً مع المحرر الرسمى في ورقة واحدة .

(القضية رقم ١١١٥ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومصطفى كامل ونعيم إسماعيل وعضوية إسماعيل السنغاريين) .

١٩٦

٢ ديسمبر سنة ١٩٥٨

إثبات اعتراف شرط الاعتماد به . شرط وجوده . حرية الاختيار وقت الاعتراف . تقديره من حيث صلته بالتصديق . التصديق للعب . مثال . قصور بيان الحكم في الرد على الدفع ببيان الاعتراف لحصوله تحت تأثير الإكراه ورغم تقديم دليله للحكمة . تسامد الأدلة في اللواد الجنائية واستثنائها . مناهة أقسامه . تصدر التصرف على مبلغ أمر الدليل الباطل في عقيدة المحكمة .

المبدأ القانوني

إن الاعتراف يجب ألا يعول عليه ولو كان صادقاً متى كان وليد إكراه كائن ما كان

المختص بمكتب التصدير ويشهد فيه بصحة ما أثبت بما عمله بنفسه من قبض قيمة الحوالة وتحويل رسمها ما تلقاه عن المرسل من تعريف باسمه واسم المرسل إليه ومكتب الصرف وهذا الجزء لاشبهة في رسميته ، والجزء الثانى يمرره من صرفت له الحوالة وهو المرسل إليه بمكتب ورودها يقر فيه باستلام قيمتها ، وهو وإن اختلف عن الجزء الأول في قوة الدليل ، إلا أنه يعتبر ورقة رسمية . ذلك لأن العامل المختص بالصرف مكلف بالتوقيع عليه بإمضائه ويحتمل المكتب شهادة منه بقيامه بما تفرضه عليه تعليقات مصلحة البريد من وجوب الإشتياق من شخصية طالب الصرف بإحدى الطرق المبينة بالبند ٢٢٩ ، من هذه التعليقات إلا إذا كان يعرفه شخصياً . كما أن الموظف مكلف أيضاً بأن يأخذ توقيع مستلم قيمة الحوالة عليها نفسها ، وعلى الفقر رقم ١٦٥ ، وهذا يدل على أن الموظف إنما يقوم بتوثيق الصرف على نوع ما مما يعمل من عملية الصرف ورقة رسمية مستقلة بذاتها . أما الوجه الآخر من ورقة الحوالة فهو يشتمل في أعلاه على كلمة « تحويل » ، وتحته عبارة « إدفعوا السيد » ، ثم ترك حيز من الورقة على يياض لكي يكتب فيه المرسل إليه الحوالة اسم من يريد أن يقبض قيمتها بدلا منه وتاريخ التحويل ووقع عليه بإمضائه .

٣ - لا تلزم تعليقات مصلحة البريد موظفيها بتحويل عبارة التحويل أو توثيقها إذ نصت المادة ٥٧ ، من تلك التعليقات ، الجزء الثانى ، على أنه يمكن نقل ملكية الحوالات بواسطة

عصى الطاعن قال : « إن قاضى المارشات لاحظ في محضر التجديد الأول كدماً وزرقة حول عين الطاعن اليمنى وخلع ستين في الفك الأسفل وقرر أن البوليس الحرقى اعتدى عليه ليعترف ، وأنه تقدم بطلب للسحق لإحالة الطاعن إلى الطبيب الشرعى فأحيل فصلاً إليه وأثبت في تقريره وجود هذه الإصابات به وأنه يجوز حصولها من جسم صلب كقبضة اليد أو ما أشبهه في وقت يتفق وتاريخ الحادث » وقد أصدرت المحكمة حكمها بذلك في الدعوى مستندة فيما استندت إليه إلى اعتراف الطاعن — واكتفت في الرد على هذا الدفع الجوهري بقولها : « أما ما يدعيه الدفاع عن التهم من أن إقراره في النيابة جاء وليد اعتداء البوليس عليه ، فهذا ادعاء لم ينهض عليه أى دليل أو قرينة ونفك لاثمول عليه المحكمة دفع التهم في ذلك لا يجده قبلاً » — لا كان ذلك وكان الاعتراف يجب ألا يقول عليه — ولو كان صادقاً — متى كان وليد إكراه كائناً ما كان قدره — فكان يتعين على المحكمة وقد قدم لها الدليل من وجود إصابات بالطاعن أن تتولى هي تحقيق دفاعه وتبحث هذا الإكراه وسيبه وعلاقته بأقوال التهم الطاعن — فإن هي نكلت عن ذلك واكتفت بقولها إن هذا الادعاء لم يتم عليه دليل مع مخالفة ذلك لما هو ثابت بالأوراق ، فإن حكمها يكون قاصراً متعيناً نقضه — ولا يخفى في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة ، وليس من المستطاع مع ما جاء في الحكم الوقوف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل في الرأى الذى انتهت إليه المحكمة .

المحكم

قدره ، ومن ثم فإنه يتعين على المحكمة وقد قدم لها الدليل من وجود إصابات بالتهم أن تتولى هي تحقيق دفاعه من أن الاعتراف المستند إليه في التحقيقات والذى استندت إليه المحكمة في حكمها قد صدر نتيجة تعذيبه من رجال البوليس بأن تبحث هذا الإكراه وسيبه وعلاقته بأقوال التهم — فإن هي نكلت عن ذلك واكتفت بقولها إن هذا الادعاء لم يتم عليه دليل مع مخالفة ذلك لما هو ثابت بالأوراق فإن حكمها يكون قاصراً متعيناً نقضه . ولا يخفى في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة ، وليس من المستطاع مع ما جاء في الحكم الوقوف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل في الرأى الذى انتهت إليه المحكمة .

« ... وحيث إنه بما يتعمد الطاعن على الحكم للطمون فيه — هو القصور في التسيب ، ذلك أنه دفع بأن الاعتراف للمستند إليه في التحقيقات والذى دانه الحكم اعتماداً عليه قد صدر نتيجة تعذيبه من رجال — البوليس الحرقى — واستند على ذلك بما أثبتته قاضى المارشات والطبيب الشرعى من وجود إصابات بالطاعن حدثت في تاريخ معاصر لتاريخ الحادث ، ولكن الحكم للطمون فيه لم يمتحسب الإكراه واكتفى بقوله « إن هذا الادعاء لم يتم عليه دليل » — مع وجود الإصابات بأذى في جسم الطاعن مما يسهى بما يستوجب نقضه .

« وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن

« وحيث إنه بما تقدم يكون الطعن في محله

مال للدولة ، ولو لم يكن في حيازة الموظف .

٣ — إن نص الفقرة الأولى من المادة ١١١

من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩

لسنة ١٩٥٣ يدخل المستخدمين في المصالح

التابعة للحكومة أو الموضوعة تحت رقابتها في

عداد من يسرى عليهم نص المادة ١١٩ من

قانون العقوبات ، ولا جدال في أن موظفي

ومستخدمى مصلحة السكة الحديد كانوا

ولا يزالون — سواء قبل صدور القانون

رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ في ١٨ من شهر أكتوبر

سنة ١٩٥٦ أو بعد صدوره — ممن يشملهم

نص المادتين ١١١ ، ١١٩ سالفى الذكر لأنه

رغم صدور هذا القانون بإنشاء هيئة عامة

لشئون سكك حديد جمهورية مصر ، وتغيير

بعض الأوضاع فيها ، فإن المشرع لا يزال

يعتبر هذه المصلحة في عداد الفلك العام للهيئة

التنفيذية كما هو مفهوم صراحة من مذكرة

القانون الإيضاحية .

٤ — من المسلم به في منطق القانون أنه

لا عقوبة بغير نص ، ولم تنص المادة ٤٦ من

قانون العقوبات — التي طبقها المحكمة —

على عقوبة الغرامة النسبية التي يحكم بها في حالة

الجريمة التامة في جرائم الاختلاس ، والمحكمة

في ذلك ظاهرة ، وهى أن تلك الغرامة يمكن

تحديدتها في الجريمة التامة على أساس ما أخذه

الجاني أو استولى عليه من مال أو منفعة أودبح

وفقاً لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات .

أما في حالة الشروع ، فإن تحديد تلك الغرامة

غير ممكن لذاتية الجريمة .

ويتعين نفس الحكم للطعون فيه وإحالة القضية

إلى محكمة جنايات الإسكندرية للفصل فيها مجدداً

من دائرة أخرى دون حاجة إلى بحث باقى وجوه

الطعن الأخرى .

(القضية رقم ١١٧٤ لسنة ٢٨ ق رقابة وعشوية

السادة الأسانفة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومطفى

كامل وقهم يسى جندى ومحمد عطية إسماعيل وصباى

حلى سلطان للتجارين) .

١٩٧

٢ ديسمبر سنة ١٩٥٨

١ ، ح — إخلاس الأموال الأميرية . جريمة

الاختلاس . حق تم ١١٢ ، ١١٣ للمعدل بقانون

رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . سفة للموظف السوى دخول

موظف ومستخدمى مصلحة السكة الحديد — سواء قبل

صدور القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ أو بعد صدوره —

في عداد من يسرى عليهم نص المادة ١١٩ ع .

للمادة ١١١ ع بمقتضى قانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ .

د — عقوبة الغرامات المالية . الترامة النسبية .

عدم جواز المسك بالترامة النسبية في حالة الشروع في

جرائم اختلاس الأموال الأميرية . ملة ذلك . م ٤٦ ،

١١٨ ع .

هـ — عقوبة . الغرامات المالية للعقوبات . عقوبة

الزل . وجوب توقيت عقوبة الزل عند سالة اللتم

بالرانة والمسك عليه بالمس سواء في الجريمة التامة

أو الشروع . للمادة ٢٧ ع .

المبدأ القانونى

١ — تم جريمة الاختلاس قانوناً بمجرد

إخراج الموظف العمومى أو المستخدم

للهمات الحكومية من المخزن أو المكان الذى

تخفظ فيه بنية اختلاسها .

٢ — لا يشترط لتطبيق المادة ١١٣ من

قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩

لسنة ١٩٥٣ أن يكون الشيء المختلس في حيازة

للموظف ، بل يكفي أن تمتد يده بغير حق إلى

المخدرات ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يتوافق به من المظاهر الخارجية ما يفيء بذاته عن وقوع جريمة ، وفيه ما يكتفي لاعتبار حالة التلبس قائمة بما يبيح لرجال القبط القضاة القبض على الطاعنين وتفتيشهما .

(القضية رقم ١٢١٥ سنة ٢٨ ق وثلاثة وعشوية السادة الأساتذة مصطفى كامل وكيل المحكمة وعمود محمد جهمد وأحمد زكي كامل واليد أحد عيني وعمد صلبة اسماعيل السخاويين) .

١٩٩

٢ فبراير سنة ١٩٥٨

قضى أوجه الظن به . الخطأ في القانون . بطلب من القانون على وجه مخالف الواقع . إختلال الحكم في تكوين الجريمة عتصراً دخيلاً عليها . مثال في جريمة عدم تخفيف اللطم من سير مركبة ذات المحرك حال سيرها في مكان حرج وعدم وقوفه بها تقاضياً من أخطار الاستخدام . قانون ١٧ لسنة ١٩٤٩ في شأن للراحة المالية . قرار وزير المواصلات في ١٧/٦/٤٩ .

المبدأ القانوني

إذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم هي أنه وهو قائد مركبة ذات محرك لم يخفف من سيرها في مكان حرج ولم يقف عند الاقتضاء تقاضياً من أخطار الاصدام ، فاصطدم بالصندل الملوك لآخر وأحدث به التفتيتات المينة بالمحضر ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة إستناداً إلى القول بأن القانون الجنائي لا يعرف جريمة إتلاف المنقول بأعماله ، يكون قد أغفل الواقعة المؤتممة بمقتضى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالإتلاف الداخلي وقرار وزير المواصلات في ١٢ من يونيو سنة ١٩٤٩ تنفيذاً له مكتفياً بالنظر إلى الإتلاف الذي لم يكن في حقيقة الأمر موضوع

٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد تعامل المتهمين - بجنائية الشروع في الاستيلاء بغير حق على مال للدولة - بأرائه - وقضى عليهما بالحبس ، فقد كان من المتعين على المحكمة نتيجة لهذا النظر أن تؤقت مدة العزل المقضى بها عليهما إتباعاً لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات التي تسوي بين حالتي الجريمة التامة والشروع في هذا الخصوص .

(القضية رقم ١١٦٧ سنة ٢٨ ق وثلاثة وعشوية السادة الأساتذة حسن داود ومصطفى كامل وفهم يسى جندى وعمود على خاطر وعيسى على سلطان المستشارين) .

١٩٨

٢ ديسمبر سنة ١٩٥٨

استدلال . تلبس . متى يتوافق المادة ١٣٠ ج . كناية المظاهر الخارجية المبنية بذاتها من وقوع جريمة . مثال في إحراز عنصر . سلطة مأموري القبط في القبض على المتهمين وتفتيشهم عند توافر حالة التلبس . للسادة ١٤٦ و ٣٤ ج .

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت من الحكم أن رجال البوليس شاهدوا المتهمين يركبان سيارة في طريق غير مأوف بالصحراء يعلمون أن تجار المخدرات يسلكونه لتهرب بضاعتهم ، وقد غير المتهمان اتجاه سيرهما فجأة عندما شاهدا سيطرة البوليس مقبلة نحوهما ، وعاداً مسرعين من حيث أتيا ، ولما شعرا بتمقب رجال البوليس لما بدأ يتخلصان من المواد المخدرة التي كانا يحملانها في السيارة ، فالتفيا كيساً تين رجال القوة عند التناطح أن به أفروناً ، فتعقبوهما حتى قبضوا عليهما وضبطوا باقي ما كانا يحملانه من

بقتلها . إذا كان ما تقدم فإن الحكم يكون في تدليله على أن الجثة - التي سبق أن نسبت خطأ لامرأة على قيد الحياة - هي لزوجته المتهم قاصر أو معيأ ويتمين لذلك تقضه .

٢ - إذا كان ما استند إليه الحكم في التدليل على توافر ظرف سبق الاصرار ما أبده من أن المتهم اشترى في يوم أول يولييه سنة ١٩٥٦ - بينما كانت المجنى عليها لا تزال حية - الصندوق الذي احتوى جثتها دون أن يبين كيف أمكنه تحييد يوم الشراء على وجه اليقين ، كما استند إلى دعوى حصول الزواج تحت تأثير التهديد بالقتل ، مما لا يتصل بواقعة الدعوى ولا يلزم منه اتجاه النيابة إلى قتل الزوجة بعد إتمام الزواج ، ثم إلى القول بحصول نزاع بين الزوجين لم يستطع القطع بسببه أو تحييد مداه . إذا كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون في تدليله على توافر ظرف الاصرار قاصر أو معيأ ويتمين لذلك تقضه . (القضية رقم ١٦٦٠ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة) .

٢٠١

٨ ديسمبر سنة ١٩٥٨

١ - سلاح . ٥٤ / ٣٩٤ في المدل القانون ٥٤ / ٥٤٦ . جريمة احراز السلاح والقضية بدون رخصة . متى تم ؟
ب - أحكام الترخيس . حقوق جهة الإدارة في خصوصه . حق جهة الإدارة في سحب الترخيس مؤقتاً أو دائماً . واجب للرخص له وحده في هاتين الحالتين . المادة ٤ من ٥٤ / ٣٩٤ .
ج - للظنون من الترخيس . مشايخ البلاد ومن في حكمهم . شرط الإعفاء . تعيين للهم بعد وقوع الجريمة في وظيفة شيخ بل لا يؤثر على قيامها طالما لم يطر عن وجود السلاح أو القضية في حوزته . ٢ / ٨٣ من ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ .

الانتهام ، بل كان مجرد أثر من آثاره أشير إليه في الوصف ومن ثم فإن الحكم يكون قد خالف القانون . (القضية رقم ١٢٣١ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة) .

٢٠٠

٢ ديسمبر سنة ١٩٥٨

حكم . صوب التسبب والتدليل . قصور البيان . فساد الاستدلال . مثال في جريمة قتل محمد م سبق الاصرار . بيان قاصر وتديل معيب على أن الجثة التي سبق أن نسبت خطأ لاسماء على قيد الحياة - هي لزوجته المتهم الثالثة . بيان قاصر وتديل معيب في توافر سبق الاصرار .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الحكم يتعرض فيما تعرض له من الأوصاف التي أوردتها التقرير الطبي الشرعي للجنة إلى ما أثبتته الطبيب ، من أن حلقتي الثديين غير بارزتين ، وأن الحالة حولهما فاتحة اللون ، وأن جدار البطن خال من التشققات ومن عدم وجود دخل أسمر بمتصفه ، ولم يشر كذلك إلى ما أظهره التشريح من أن فتحة عنق الرحم مستديرة ومولساء ، فأغفل بذلك الإشارة إلى هذه المشاهدات ، ولم يستظهر ما يمكن أن يكون لها من أثر في تمييز شخصية القاتل ، ولم يتجه إلى الكشف عن دلالتها ، وهل يصح أن تكون لامرأة متكررة الولادة كزوجة المتهم ، أم لا تكون ، بحيث يحدى النظر بعدئذ إلى باقي ما ذكر من أوصاف ، وتقدير ما يمكن أن يكون له من قيمة في التعرف على شخصية صاحبة الجثة التي نازع الدفاع بالجلسة في أنها الزوجة المدعى

للإبادة القانونية

١ - تم جريمة إحراز السلاح والذخيرة بدون رخصة بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده في الموعد المقرر ، ولو اتخذ المتهم بعد ذلك لدى جهة الإدارة الإجراءات لاستصدار رخصة جديدة .

٢ - من حق جهة الإدارة بمقتضى المادة الرابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ أن ترفض الترخيص أو تقصر مدته أو تقصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تقبده بأى شرط تراه كما لها سحب الترخيص مؤقتاً أو إلغائه ، وعلى المرخص له في حالتي السحب والإلغاء أن يسلم السلاح فوراً إلى مقر البوليس الذى يقع في دائرته محل إقامته ، وله حق التصرف في السلاح المسلم لجهة الإدارة بالبيع أو بغيره من التصرفات إلى شخص مرخص له في حيازته أو تجارته أو صناعته ، فإذا لم يتيسر له التصرف في السلاح خلال سنة من تاريخ تسليمه إلى البوليس ، اعتبر تنازلاً منه للدولة عن ملكية السلاح وسقط حقه في التحويل ، فإذا كان المتهم لم يسلم ذخيرة مما تستعمل في أسلحة نارية لم يرخص له بإحرازها - إلى مقر البوليس طبقاً لأحكام هذه المادة فإن إداتته لإحرازه تلك الذخائر يكون صحيحاً في القانون .

٣ - تعيين المتهم في وظيفة شيخ بلد بعد وقوع جريمة - إحراز ذخائر بدون ترخيص - لا يؤثر على قيامها لأنه لم يتخطر المركز التابع له عن وجود السلاح أو الذخيرة

التي في حوزته طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ (الفنية رقم ١٢٤٨ سنة ٢٨ ق وثلاثة وعشوية السادة الأساتذة حسن داود وعمود محمد عماد وأحمد زكي كامل والسيد أحمد مفني وعمود علي خاظر المستشارين) .

٢٠٢

٨ ديسمبر سنة ١٩٥٨

مسئولية جنائية . القصد والباط . جريمة أركانها . الباط ليس منها . لا عبرة به في المسئولية . مثال في جريمة ضرب .

المبدأ القانوني

إن قول المتهم من أنه قصد إبعاد الجاني عليها عن مكان المشاجرة خوفاً عليها فدفعها يده ووقعت على الأرض إنما يتصل بالباط ، وهو لا يؤثر في قيام الجريمة ولا عبرة به في المسئولية .

المحكمة

« ... حيث إن مبنى الوجه الأول هو الإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الطاعن دفع بحجة المحاكمة بأن الإصابة لا شأن لها بالوفاة . وطلب استدعاء الطبيب الشرعى الذى أجرى الصفة التشريحية لمناقشته بالجلسة ومواجهته بطبيب المجموعة الصحية الذى أثبت أن الوفاة نتجت عن سكتة قلبية وكسر عنق الفخذ الأيسر على خلاف ما أثبتته الطبيب الشرعى في تقريره من أن الوفاة تعزى إلى كسر الفخذ وما ضاعفها من التهاب رئوى حاد مزدوج وامتصاص مديدنى عن من قرح فراشة بالسرج ، وقد تمسك الدفاع بأن كسر الفخذ لا دخل له في إحداث الوفاة ، لأنه كان قد أخذ في الالتحام وأخرجت الجنى عليها من

وجد أن سبب الوفاة سكتة قلبية وكسر بنق
الفخذ الأيسر ، ويتحصل تقرير الصفة التشريحية
في أن « الرئتين عمتان وأوزعائتان والقلب
متضخم ومتشمع ومتليف بدرجة متوسطة والكبد
متضخم قليلا ومعتقن وهش والطحال منصف
حجمه الطبيعي ومعتقن وبالشق على أنسجة الفخذ
الأيسر وجدت انسكابات دموية تتخلل الأنسجة
الرخوة والعضلات ، وحول رأس عظمة الفخذ
وجد كسر شرخي حديث آخذ من بده الالتئام
بنق عظمة الفخذ ما بين المدورين ويمتد إلى
أنسية هذا النق . . . وتمزى الوفاة إلى هذه
الإصابة وهي كسر بنق عظمة الفخذ الأيسر وما
ضاعفها من التهاب رئوي حاد ركودي مزدوج
وامتصاص صديدي عنق من قرح فرشى بالحجر ،
وقد ساعد على هذه المضاعفات تقدسها في السن
مع ضعف قلبها » — لا كان ذلك ، وكانت
المسكة قد أخلت بالقريرين مما لما تبينه من
عدم وجود خلاف بينهما في أن إصابة عظمة
الفخذ الأيسر قد ساهمت في إحداث الوفاة فلم تر
حاجة لاستدعاء الطبيب لناقشتهما بالجلسة بعد
أن وضع لها الأمر بما يكفي لاقناعها — لا كان
ما تقدم ، فإن ما يشهد الطاعن في هذا الوجه
لا يكون له محل .

« وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو أن الحكم
أخطأ في القانون إذ قضى بمقابلة الطاعن عن تهمة
الضرب القوي أقصى إلى موت الجنى عليها ، مع أنه
تبين من مناقشة الشاهد الوحيد في الدعوى أن
الطاعن لم يكن يقصد إلقاء الجنى عليها حين دفعها
يده ، بل كان يقصد إبعادها عن مكان المشاجرة
خوفاً عليها ، فيكون ركن العمد غير متوفر .

« وحيث إنه لا كان الحكم للطعون فيه قد
أثبت أن الجاني ارتكب الفعل عن إرادة وعلم بأن

المشتكى على أن رفع الجبس بعد مدة معينة ،
وقال إن كثرة ما بها من أمراض خطيرة خصوصاً
تضخم القلب وما به من تشحم وتليف وإصابات
بجدار الأورطى وبالشرابين الناجية هي التي أدت
إلى الوفاة بالسكتة القلبية دون أن يكون لإصابة
الفخذ أي دخل فيها وطلب إزاء هذا الخلاف بين
تقريرى الطبيب القضاء أصلياً بالبراءة واحتياطياً
استدعاء الطبيب لناقشتهما بالجلسة ومواجهتهما
بهذا الخلاف ، ولكن المحكمة لم تجب هذا
الطلب ولم ترد عليه في حكمها .

« وحيث إن الوفاة كما بينها الحكم المطعون
فيه تتحصل . » في أنه بتاريخ ٢١ من سبتمبر
سنة ١٩٥٦ بادرة قسم بولاق تشاجرت الدعوة
عائدة لبني مع المدعو سمعان ميخائيل ابن الجنى
عليها ، وقد حضر التهم نجيب عبده وهو زوج
أخت عابدة لبني ، فاعتقدت الجنى عليها أنه حضر
ليضرب ابنها سمعان ميخائيل وصاحت ، فدفعها
نجيب عبده التهم يده وأوقعها على الأرض ،
وأصيبت بكسر في عنقها وأدخلت المستشفى
وخرجت في يوم ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٦
حيث تقيها عليها برفع الجبس بعد ثلاثة شهور ،
وقد تمحور محضر ضبط الواقعة ، وبتاريخ ٢٦
من أكتوبر سنة ١٩٥٦ توفيت الجنى عليها ،
فأخطرت النيابة وتولت التحقيق « ثم أورد
الحكم الأمة التي استند إليها في ثبوت التهمة في
حق الطاعن وهي أقوال سمعان ميخائيل ابن الجنى
عليها والتقرير الطبي الابتدائي وتقرير الصفة
التشريحية وأورد مؤدى هذين التقريرين ،
ويتحصل الأول في أن « الجنى عليها أدخلت
المستشفى يوم ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ مصابة
باشتباه كسر عظم الفخذ الأيسر وأنه بالكشف
عليها يوم ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٦ عقب وفاتها

بمعرفة قاضي التحقيق والتي تنص على إجراء التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه إن أمكن ذلك والمادة ١٩٩ من ذلك القانون الخاصة بالتحقيق بمعرفة النيابة والتي تجبل على الإجراءات التي يتبناها قاضي التحقيق ثم المادة ٢٠٠ التي تنص على أن لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأموري الضبط القضائي بعض الأعمال التي من خصائصه ، وفيما عدا ما تقدم فلأموري الضبط القضائي كما جرى عليه قضاء محكمة النفس ، إذا ما صدر إليهم إذن من النيابة بالتفتيش أن يتخذوا لتنفيذه ما يرونه كفيلاً بتحقيق الغرض منه دون أن يلزموا في ذلك طريقة معينة ماداموا لا يخرجون في إجراءاتهم على القانون .

(القضية رقم ١٢٦٨ سنة ٢٨ في المجلة السابقة) .

٢٠٤

٨ ديسمبر سنة ١٩٥٨

الخصاس . التنازع السلي على الخصاس : قبله
بين غرفة الاتهام ودائرة الجنب للسأغة . انعقاد
الانخصاس لمحكمة النفس بالفصل فيه . م ٢٢٦ و ٢٢٧
ج ١ . متى يكون لمحكمة النفس سلطة اعتبار الطعن
في المسك طلباً بيمين الجهة التي تحمل في الدعوى ؟
المبدأ القانوني

إذا كان الحكم الصادر من محكمة ثاني درجة
بتأييد عدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر
الدعوى « المقصود عدم جواز نظر الدعوى
لاستنفاد المحكمة الأخيرة ولايتها لسبق الفصل
فيها ، قد أصبح نهائياً — كما أصبح نهائياً من قبل
قرار غرفة الإتهام بإحالة التهمة إلى محكمة الجنب

ما فله يترتب عليه المساس بإسلامة جسم المني عليها
أو سمحتا فانه يكون قد ذلك على توافر القصد الجنائي
في جريمة الضرب المصد ، وهو قصد عام لا حاجة
إلى التحدث عنه صراحة ، أما ما يشير إليه الطاعن
من أنه قصد إيجاد المني عليها عن مكن المشاجرة
خوفاً عليها فدفعها يده ووقعت على الأرض ، وهو
هذا الذي يقوله الطاعن إنما يتصل بالباث ، وهو
لا يؤثر في قيام الجريمة ولا عبء به في المسؤولية ،
ومن ثم يكون هذا الوجه غير سديد .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير
أساس متيناً ورفض موضوعاً » .
(القضية رقم ١٢٥٠ سنة ٢٨ في المجلة السابقة) .

٢٠٣

٨ ديسمبر سنة ١٩٥٨

١ ب — تحقيق إجرائي . تفتيش . تنفيذ الإذن
به : ما لا يطل التفتيش . جواز تنفيذ الإذن من أى
منسوب من التدوين له عند عدم اشتراط قيامه به مسأ .
خضوع التفتيش الذي يباشره مأمور الضبط القضائي
للتدرب لإجرائه من سلطة التحقيق للقواعد الواردة
بالمواد ٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ج . سلطة مأمور
الضبطية في اتخاذ ما يراه كفيلاً بتحقيق الغرض من الإذن
دون التزام طريقة معينة .

المبادئ القانونية

١ — التفتيش الذي يقع تنفيذاً لإذن
النيابة يكون صحيحاً إذا قام به واحد من
التدوين له ، مادام أن قيام من أذن لم به
مما ليس شرطاً لازماً لصحته .

٢ — التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبط
القضائي بناء على نذبه لذلك من سلطة التحقيق
يخضع فقط للقواعد الواردة بالمادة ٩٢ من
قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بالتحقيق

من اختصاصها وتقبله على أساس ما وقع من خطأ ظاهر وذلك وضماً للأمور في نصابها ، ومتى تقرر ذلك وكانت غرفة الاتهام قد أخطأت بإحالة القضية إلى محكمة الجنح ، فإنه يكون من المتعين قبول الطعن وإحالة القضية إلى محكمة الجنايات المختصة بالفصل في الدعوى .

المحكمة

« من حيث إن النيابة العامة تتولى في الطعن للرفع منها إن محكمة الجنح للستافة قد أخطأت في الحكم بعدم الاختصاص بنظر طلب تعيين الجهة التي تتصل في الدعوى ، بمقولة عدم وجود تنازع لإجباي أو سلب على الاختصاص بين جهتين من جهات التحقيق أو الحكم ، مع أن هذا التنازع قائم بين قرار غرفة الاتهام بإحالة القضية إلى محكمة الجنح لمراقبة للتهمة على أساس عقوبة الجنحة وبين حكم دائرة الجنح للستافة بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضي بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى .

« وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على التهمة فاطمة عقيل مرة بأنها في يوم ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥١ بدائرة بندر المحلة الكبرى أحدثت بمرزة حماد عمارة الإصابة للوصوفة بالقرقر الطبي والتي تحتاج لعلاج مدة لا تزيد على عشرين يوما وطلبت عقابها بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، قضت محكمة بندر المحلة بتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٥٢ بتغريم للتهمة ١٠٠ قرش فلستأنت النيابة الحكم ، وظهر لمحكمة ثاني درجة أخطاء نظر الاستئناف أن الجني عليها قد تخلفت لديها عاهة مستديمة بسبب الاعتداء ، قضت بتاريخ ١٢ من يناير سنة ١٩٥٣ بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وإحالة الأوراق

المختصة لمحاكمتها عن تهمة العامة على أساس عقوبة الجنحة - بعدم قبول طعن النيابة في هذا القرار بطريق النقض - فإن التنازع السليبي في الاختصاص يكون قد قام في الدعوى بين قضاء الجنح وقضاء غرفة الاتهام ، وهذا التنازع لن يزول بتقديم القضية لغرفة الاتهام مرة أخرى لأنه يجب عليها بمقتضى القانون أن تقضى فيها هي أيضاً بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالأمر السابق صدوره منها . والتنازع على هذه الصورة لا يمكن أن يوصف بأنه حاصل بين جهتين من جهات التحقيق والحكم التابعين لمحكمة ابتدائية واحدة لأن الطعن في الحكم الصادر في أي من الجهتين لا يكون أمام المحكمة الابتدائية وليست هي جهة عليا بالنسبة لها فينتهي الأمر بأن يطلب إلى محكمة النقض تعيين المحكمة ذات الاختصاص طبقاً لنص المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإذا كان الإلتجاء إلى طلب تعيين المحكمة المختصة لم يحدد له القانون مبرراً بل يشترط فيه أن يكون الحكم لم يعد قابلاً للطعن بطريق من طرق الطعن المادية أو غير المادية فإن محكمة النقض يكون لها ما دامت الظروف على ما جاء في الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الجنح المستأنفة بعدم اختصاصها بنظر طلب تعيين الجهة التي تفصل في الدعوى تدل على أنه سيقابل حتماً من غرفة الاتهام بحكم آخر بعدم جواز نظر الدعوى أن تعتبر الطعن بالنقض المقدم إليها طلباً بتعيين المحكمة التي يجب أن يكون الفصل في الدعوى

وبين قضاء الحكم وها غرفة الاتهام ، ومحكمة الجنب المنتأة التابتان لمحكملة ابتدائية واحدة وبمقتضى المادة ٢٢٦ من قانون الإجراءات لم يكن يصح الحكم بعدم الاختصاص بنظر الطلب .

« وحيث إن الحكم المعلوم فيه بنقضه بقوله : إنه يشترط لتطبيق المادة ٢٢٦ من قانون الإجراءات كما هو واضح من نصها ثلاثة شروط : الأول : أن يكون هناك تنازع إجباي أو سلبى على الاختصاص بين جهتين من جهات التحقيق أو الحكم بأف قررتا أو حكمتا باختصاصهما أو عدم اختصاصهما . والثانى : أن يكون عمل التنازع جريئة واحدة أو عدة جرائم مرتبطة وأضاف أن يقع التنازع بين قراراتين أو حكمين نهائيين . وحيث إنه يبين من مطالعة الوقائع السالفة عدم وجود تنازع فى الاختصاص بين جهتين من جهات التحقيق أو الحكم ، الأمر الذى يبين وجوده حتى يمكن تطبيق المادة ٢٢٦ إجراءات . ولما كان مناط اختصاص هذه المحكمة بنظر الطلب وجوب توفر الشروط الثلاثة سالفة الذكر مجتمعة ولما كان قد ثبت بما سبق عدم توافر شرائط المادة ٢٢٦ إجراءات ومن ثم فلا تكون المحكمة مختصة بنظر الطلب .

« وحيث إن الحكم الصادر فى ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ من محكمة ثانى درجة بتأيد عدم الاختصاص قد أصبح نهائياً كما أصبح نهائياً من قبل قرار غرفة الاتهام ، فالتنازع السلبى فى الاختصاص قد قام فى الدعوى بين قضاء الجنب وقضاء غرفة الاتهام ، وهذا التنازع لن يزول بتقديم القضية لمرة الاتهام مرة أخرى لأنه يجب عليها بمقتضى القانون أن تضى فيها هى أيضاً بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالأمس السابق صدوره منها ، والتنازع على هذه الصورة لا يمكن

إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها فأجرت النيابة تحقيقاً فى الدعوى وقيدتها جناية ضد التهمة بأنها أحدثت عمداً بالمضى عليها الإصابة للينة بالتقرير الطبى الشرعى والى تخلفت عنها عاهة مستدبة يستحيل برؤها وإحالة الأوراق إلى غرفة الاتهام لإحالة التهمة إلى محكمة جنايات طنطا فأصدرت الغرفة قرارها فى ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ بإحالة التهمة إلى محكمة الجنب المختصة لها كتبها على أساس عقوبة الجنبه ، فطلعت النيابة فى هذا القرار بطريق النقض حكم بتاريخ ١٧ من مارس سنة ١٩٥٤ بعدم قبول الطعن شكلاً ، ثم عادت وقدمت القضية للمرة الثانية إلى محكمة الجنبه فقضت بتاريخ ٣ من مارس سنة ١٩٥٥ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى (قصد عدم جواز نظر الدعوى لاستناد ولايتها لسبق الفصل فيها بالحكم السابق صدوره فيها) . فاستأنفت النيابة هذا الحكم فقضت محكمة ثانى درجة فى ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ برضى الاستئناف وتأييد الحكم للاستأنف فقدمت النيابة طلباً إلى محكمة الجنبه للاستأنف فبيناها الجهة التى تفصل فى الدعوى عملاً بالمادة ٢٢٦ من قانون الإجراءات فقضت هذه المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الطلب استناداً إلى عدم وجود تنازع فى الاختصاص بين جهتين من جهات التحقيق أو الحكم وهذا هو الحكم للمعلوم فيه ، وهذول النيابة بترير هذا الطعن إن القرار الذى صدر خطأ من غرفة الاتهام فى ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ قد أصبح نهائياً بد أن قضت محكمة النقض بعدم قبول الطعن للتقدم من النيابة فيه شكلاً فكان لزاماً على محكمة الجنبه بد ذلك — جزية أو استئنافية — أن تضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بعدم الاختصاص وبذا قام التنازع بالاختصاص بين قضاء التحقيق

١٩٤١ . للثولية والقاب . مناط للثولية في جريمة عرض مواد مشوشة للبيح . قيام التهم بإدارة المحل دون اعتداد بملكيتها له .

ب - إسكان سامة العامل والمسئول عن إدارة المحل معاً عن هذه الجريمة عند تحقق باقي عناصرها بالنسبة لها . المبادئ القانونية

١ - إذا كان الحكم في - جريمة عرض لبيح مشوش للبيح - قد استظهر أن الطاعن هو المسئول عن إدارة المحل ، فانه يصح إدانته سواء ثبتت ملكيته له أو لم تثبت .

٢ - إن العرض للبيح يمكن أن يسأل عنه العامل والمسئول عن إدارة المحل معاً متى تحققت باقي عناصر الجريمة بالنسبة لها .

(القضية رقم ١٢٧٢ سنة ٢٨ ق وثلاثة وعضوية السادة الأستاذة حسن داود وعمود محمد مجاهد وأحد زكي كامل واليهد أحمد صفيي وعمود حملي خاطر للستائرين) .

٢٠٦

٩ ديسمبر سنة ١٩٥٨

١ - استئناف . سلطة المحكمة الاستئنافية بالنسبة لشكل . الأمر للزب على فقد تقرير الاستئناف . الفرق بين الإيصال العمل للسبل الإجرائي وقد السند للثبت له . فقد تقرير الاستئناف لا يقترب عليه الحكم وجوباً بعدم قبول الاستئناف شكلاً .

ب - استئناف . إجراءات الاستئناف . التقرير بالاستئناف . الدليل على حصوله . التأخير بجدول النيابة بمحصول الاستئناف يعتبر دليلاً على التقرير به طبقاً لشكل المقرر في القانون .

ج - إثبات . حجية بنى المهورات الرسمية . عكسة للوضوح . استئناف . إجراءاته . التقرير به . الدليل على حصوله . حجية الشهادة المستخرجة من واقع جدول النيابة فيما تضمنت من حصول التقرير بالاستئناف . سلطة محكمة الموضوع في الركون إلى مضمون هذه الشهادة - إذا برئت من الطعن - بين حاجة للاطلاع على الجدول .

أن يوصف بأنه حاصل بين جهتين من جهات التحقيق والحكم التابعين لمحاكمة ابتدائية واحدة لأن الطعن في الحكم الصادر في أي من الجهتين لا يكون أمام المحكمة الابتدائية ، وليست هي جهة عليا بالنسبة لها ، فينتهي الأمر حيناً بأن يطلب إلى محكمة النقض تعيين المحكمة ذات الاختصاص طبقاً لنص المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات حتى لا تفلت التهمة من العقاب لمجرد تنازع الحاكم على الاختصاص بمحاكمها ، ومتى تقرو ما تقدم وكان الاتجاه إلى طلب تعيين المحكمة المختصة لم يحدد له القانون ميعاد ، بل يشترط فيه أن يكون الحكم لم يعد قابلاً للطعن بطريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية ، فان محكمة النقض يكون لها ما دامت الظروف على ما جاء في الحكم فيه تدل على أنه سيُعاد حيناً من غرقة الاتهام بمحكم آخر بعدم جواز نظر الدعوى أن تعتبر الطعن بالنقض المقدم إليها طلباً بتعيين المحكمة التي يجب أن يكون النصل في الدعوى من اختصاصها وتقبله على أساس ما وقع من خطأ ظاهر ، وذلك وضماً للأموال في نصائها .

« وحيث إنه متى تقرر ذلك وكانت غرفة الانهاك قد أخطأت على النحو المتقدم بحالة القضية إلى محكمة الجنب فانه يكون من المتعين قبول الطلب وإحالة القضية إلى محكمة جنابات طنطا المختصة بالنصل في الدعوى » .

(القضية رقم ١٢٧١ سنة ٢٨ ق وثلاثة وعضوية السادة الأستاذة مسطفي طاشل وكيل المحكمة وعمود إبراهيم إسماييل ومسطفي كامل ونعيم بسى جندى ومحمد عطيه إسماييل للستائرين) .

٢٠٥

٨ ديسمبر سنة ١٩٥٨

١ - غش . جرائم القس . القانون رقم ٤٨ لسنة

المبادئ القانونية

١ - إن فقد تقرير الاستئناف لا يقرب عليه الحكم وجوباً بغير قبول الاستئناف شكلاً .

٢ - ثبوت التأشير بجدول النيابة بمحصول الاستئناف يعتبر دليلاً على التقرير به طبقاً للشكل المقرر في القانون أخذاً بما استقر عليه العمل .

٣ - إذا اطمانت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية إلى قيمة الشهادة المستخرجة من واقع جدول النيابة واعتبرت أن لها حجية فيما تضمنته من حصول التقرير بالاستئناف من النيابة ومن المادى المدعى ووجدت فيها بحق غناء عن الاطلاع على الجدول - ما دامت قد برئت من الطعن - فإن الحكم يكون قد أصاب فيما انتهى إليه من قبول الاستئناف . (القضية رقم ١١٤٦ سنة ٢٨ بملفئة السابعة) .

٢٠٧

٩ ديسمبر سنة ١٩٥٨

١ - إجراءات المحاكمة محضر الجلسة . حكم . بياناته . بيانات ديباجة الحكم . محضر الجلسة بكل الحكم في استيفاء الدرس الحاصل في ديباجته لعدم إثبات أسماء جميع أعضاء القاعة التي أصدرت الحكم عند عدم الادعاء بأن أحد هؤلاء لم يسم للرافعة في الدعوى .

٢ - تحقيق . تحقيق . تنفيذ الأذى به بحرفة مأمورى ضبط القضاء . بطلان . أسباب . الأثر للترتب على إقتال أفراد محضر بالتحقيق . أفراد محضر بالتحقيق ليس يلزم لمحضته .

المبادئ القانونية

١ - محضر الجلسة يكمل الحكم - فإذا

تضمن أسماء جميع أعضاء الهيئة التي أصدرته ، فإنه يثبت بذلك استيفاء الشكل ويزيل كل ذلك في هذا الصدد ويسد الطريق على إمكان الإدعاء بالبطلان ، لحلو الحكم من أسس عضوين من الهيئة التي أصدرته ، طالما أن الطاعن لا يدعى أن أحداً من أعضاء القاعة التي اشتركت في الحكم لم يسمع المرافعة .

٢ - أفراد محضر بالتحقيق ليس يلزم لصحته ، ولا يقرب على مخالفته البطلان . (القضية رقم ١٢٤٤ سنة ٢٨ بملفئة السابعة) .

٢٠٨

١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨

١ - شروع . عناصر المروع الملائم عليه . البدء في التنفيذ . التمييز بين التضحية والبدء . الضابط الشخصى . بدء التهم في تنفيذ فعل ما سبق مباشرة على تنفيذ الركن للمادى الجرمية ومؤدى إليه . حال . كماله لا يتعارضه شارباً .

٢ - حكم . البيانات الواجبة في سبب الأحكام . بيان الواقعة للتسوية للقوة والظروف التي وقعت فيها . مثال لكفاية هذا البيان في جرمية شروع في سرقة .

٣ - سرقة . السرقة للفترة بظروف متعددة . المكان . الدور . متى يحقق ؟ تحقيقه بنحو الأركان للصوره من غير أرواها . مما كانت طريقته .

المبادئ القانونية

١ - لا يشترط تحقق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن للمادى الجرمية ؛ بل يكفي لاعتبار الشروع قائماً وفقاً لنص المادة ٥٠ من قانون العقوبات أن يبدأ الجاني بتنفيذ فعل ما سبق على تنفيذ الركن للمادى الجرمية ومؤدى إليه حالاً ومباشرة .

٢١٠

١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨ -

دعوى جنائية - قيود حق النيابة في تحريكها .
تحريك الدعوى من جرائم الموظفين ومن في حكمهم أثناء
أو بسبب تأدية الوظيفة ، الإذن برفع الدعوى - مادة
١٦٣ - ج مئة بقانون ١٩٥٦/١٢١ - كناية الإذن
من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة برفع
الدعوى الجنائية ضد الموظف ومن في حكمه عند ارتكابه
جريمة أثناء أو بسبب تأدية الوظيفة دون استئذان مباشرتها
من أحد هؤلاء .

المبدأ القانوني

رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف
أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط لجرمة
وقت أثناء تأدية الوظيفة أو يسببها - على
ما نصت عليه المادة ٦٣ من قانون الإجراءات
الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦
في فقرتها الثالثة - لا يشترط فيه أن يباشره
النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة
بنفسه ؛ بل يكفي أن يكلف بذلك أحد أعيانه
بأن يأذن له برفع الدعوى فإن أذن بإقامتها
ضد الموظف العمومي فلا تشرب على وكيل
النيابة المختص إن هو أمر بعد ذلك بتحديد
الجلسة التي يطرح أمامها النزاع .

(القضية رقم ١٢٩٧ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية
السادة الأستاذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وعمود
محمد جلمد وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيفي ومعاذل
بولس للمشارين) .

٢١١

١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨

١ - عقوبة . وقت تنفيذها . عكة للوضوح .
إتلاف تنفيذ العقوبة أمر موضوعي يقرره قاضي الموضوع
لن يراه مستحقاً له من التهمين .
٢ - إجراءات المحاكمة - توقيها بمحضر الجلسة .

٢ - إذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم
وزميله دخلا إلى الغناء للمصنع بعد منتصف الليل
بطريق التسور واختبأ في مكان مجاور لتخزن
المصنع الذي به محركات وأسلاك نحاسية وأن
بابه مفتوح ويفلق دون مفتاح ، واستخلص
الحكم من ذلك ومن الظروف الأخرى لواقعة
الدعوى قيام نية السرقة لسيما ، فإن الحكم
إذ اعتبر ما وقع من المتهم وزميله شروعا
في سرقة يكون قد طبق القانون على وجهه
الصحيح غير مشوب بالخطأ في القانون
أو القصور .

٣ - التسور كما عرفه القانون يتحقق
بدخل الأماكن المسورة من غير أبوابها
مهما كانت طريقته .

(القضية رقم ١٢٩٤ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية
السادة الأستاذة حسن داود ومطفي كامل ونعيم بدي
جندي ومحمد عطية اسماعيل ومحمود سليم خاير
للمشارين) .

٢٠٩

١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨ -

استدلال - تليس - لاثمة - المادة ٤٠ ج .
كفاية التواجد بمكان الجريمة ومساعدة أثر من آثارها
لتوافر حالة التليس بها .

المبدأ القانوني

ليس من الضروري أن يشاهد رجل
الضبطية الطاعن أثناء ارتكابه الجريمة فعلا ،
ويكفي أن يكون قد حضر إلى محل الواقعة عقب
ارتكاب الجريمة ببرهنة يسيرة وشاهد أثراً
من آثارها .

(القضية رقم ١٢٩٤ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابعة) .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد أخذ في مسالة المتهم - بجرمة القتل والإصابة الخطأ - بأقوال مرسله لاستند إلى حص في ، وهو حين أوردتها لم يدعمها ببيانات يمكن مراقبة سلامتها فإنه يكون مشوباً بالقصور ، فإذا خلص الحكم إلى أن ركن الخطأ ثابت في حق المتهم من قيامه ببناء الشرفة بناء غير في من مسألة الحديد وعدم تركيبه تركباً فنياً ومسألة الأمانت بما أدى إلى عدم تحملها ثقل السقالة فسقطت وأصاب المجني عليه . وكانت أقوال مهندس التنظيم التي رجع إليها الحكم في تحديد مسئولية المتهم وإن تضمنت بياناً لما يجب أن يكون عليه تسليح البناء تسليحاً فنياً ، فهي لم تشر إلى مقدار المعجز في مواد تسليح الشرفة المتناهية ولا إلى مبلغ ثقل الحمل الذي انهارت تحته وقد رجع الشاهد في القول بردامة التسليح إلى افتراض ضعفه لمجرد انهياره تحت هذا الحمل فإن الحكم يكون قاصراً متعيناً نقضه .

(القضية رقم ١١٠١ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة مصطفي فضل وكل المحكمة وعمود محمد عجامد وأحمد زكي كامل والبيد أحمد عنيش ومادل يونس الشقارن) .

٢١٣

١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٨

إعلان . إجراءاته . ١٢م . لرافضات . اختلاس أشياء مجوز عليها . للشوالة والقاب . التمد الجنائي . العلم يوم البيع . خطأ الحكم عند اعتباره إعلان للمتهم يوم البيع في أولية شيخ البلدة صحيحاً ورغم خلوه مما يبيد اتباع الإجراءات التي رسمها نص للسادة ١٢ من قانون للرافضات .

(٢)

ما لا يبطل المحضر فهذا المحصور . انعدام الصل الاجرائي يجب عدم الكتابة . مثال في عدم تدوين دفاع للمتهم بالتفصيل في محضر الجلسة . بطلان . أسبابه . الأسباب العكسية . الأصل أن الإجراءات قد بوشرت صحيحة . للادة ١/٤٢٠ ج . تنص أوجه الطعن وأسبابه ما لا يبطل الإجراءات . أسباب جديدة . لا يجب الحكم عدم تدوين دفاع المتهم تفصيلاً في محضر الجلسة . على المتهم أن يطلب صراحة إثبات ما يجه من دفاع فيه . عدم جواز التحدى بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض .

المبادئ القانونية

١ - الحكم بإيقاف التنفيذ أمر موضوعي بحث يدخل تحت سلطان قاضي الموضوع وتقديره ، بقرره لمن يراه مستحقاً له من المتهمين بحسب ظروف الدعوى وحالة كل منهم شخصياً على حدة .

٢ - الأصل في إجراءات المحاكمة اعتبار أنها روعيت ، فلا يعيب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل في محضر الجلسة ، ولذا كان المتهم حمة بصفة خاصة تدوين أمر في محضر الجلسة فهو الذي عليه أن يطلب صراحة إثباته به ، فإن هو لم يفعل فليس له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ١٣٠٠ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة حسن داود ومصطفى كامل ونعيم عيسى جندى ومحمد عطية إسماعيل ومحمود حلمي نظير المستشارين) .

٢١٢

١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٨

حكم عبوب للتسبب قصور البيان . مثل قتل وإصابة خطأ . قصور الحكم الصادر بإدانة المتهم في جريمة قتل وإصابة خطأ عند استناده في تقرير مسئولته إلى أقوال مرسله لاستند إلى حص في وعدم تفصيل الحكم بيانات يمكن مراقبة سلامتها .

المبدأ القانوني

إن المادة ١٢ من قانون المرافعات قد أوجبت على المحضر في حالة عدم وجود الشخص المطلوب إعلانها في موطنه أن يسلم الورقة المطلوب إعلانها إلى وكيله أو غادمه أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه أو أوصاهه فإذا لم يجد منهم أحداً أو امتنع من وجده عن تسليم الصورة وجب أن يسلمها على حسب الأحوال للمأمور القسم أو البندر أو العمدة أو أوشخ البلد الذي يقع موطن الشخص في دائرته ، كما أوجبت على المحضر في ظرف أربع وعشرين ساعة أن يوجه إلى المعلن إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتاباً موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة وعليه أيضاً أن يبين كل ذلك في حثته بالتفصيل في أصل الإعلان وصورته ، فإذا كان الحكم — في جريمة اختلاس أشياء محجوز عليها قضائياً — قد خلا بما يفيد أن هذه الاجراءات قد اتبعت ، فإن المحكمة إذ عدت الاعلان في مواجهة شيخ البلد صحيحاً وأسست عليه ثبوت علم المتهم باليوم المحدد للبيع تكون قد أخطأت خطأ يعيب حكماً بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ١١٤٤ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأساقفة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومصطفى كامل وفهم يسي جندي وعمد علي إسماعيل ومبايلى سلطان المستقرين) .

٢١٤

١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٨

١ — قانون . تضييع . قواعد التفسير . النص العام يسلم به على عمومته بأم غنيس بدليل . مثال في تفسير

نص اللادين ٢/٩٠١ من قانون مكافحة الدعارة رقم ٦٨ سنة ١٩٥١ . دعارة . عناصر الواقعة الإجرامية . ركن الاعتقاد . اشتراطه في جريمة المادة ٢/٩ دون جريمة المادة الأولى من ق ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

ب — حك . عيوب تسبب أحكام الإدانة . القصور في بيان ركن الاعتقاد في جريمة المادة ٢/٩ من ق ٦٨ لسنة ١٩٥١ . مثال .

المبادئ القانونية

١ — نصت المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ — بشأن مكافحة الدعارة — على تجريم كل من حرص ذكر أو أنثى على ارتكاب الفجور والدعارة أو ساعده على ذلك أو سله له بصيغة عامة تفيد ثبوت الحكم على الإطلاق بحيث تتناول شتى صور التسهيل دون اشتراط ركن الاعتقاد ، غير أن المادة التاسعة تكفلت في فقرتها الثانية بالنص على عقاب كل من يملك أو يدير منزلاً مفروضاً أو غرفاً مفروشة أو عملاً مفتوحاً للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقوله أشخاصاً يرتكبون ذلك أو بساحه في محله بالتحريض على الفجور والدعارة ، — وهذا التخصيص بعد التعميم ابتداء يفيد أن مراد الشارع استثناء من ورد ذكرهم في النص الخاص من الحكم العام .

٢ — إذا كان ما أورده الحكم للاستدلال به على قيام ركن العادة — في الجريمة التي نصت عليها المادة التاسعة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ في فقرتها الثانية — هو قول مرسل لا يمكن معه الوقوف على أمر الواقعة المسكونة لتعصر الاعتقاد ولا معرفة مكان وزمان وقوعها بالنسبة إلى الواقعة الأخرى

مئتها . كفاية الحيازة المادية السلاح . ولاخيرة بصرف النظر عن الباعث .

المبدأ القانوني

يكفى لتحقيق - جريمة إحراز سلاح ناري بغير ترخيص وجريمة إحراز ذخيرة مما يستعمل في السلاح الناري - مجرد الحيازة المادية لها ، أياً كان الباعث على حيازتها ، ولو كان لأمر عرض أو طارىء .

(القضية رقم ١٢٨٦ سنة ٢٨ ق وثلاثة وعشوية السادة الأساتذة حسن داود ومصطفى كامل ونعيم يسى جندى ومحمد طلبة إسماعيل ومحمود طلى خاطر المستشارين) .

٢١٧

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٨

١٥٠٠ - اختصاص . استناده . ارتباط . أثر الارتباط المحسوس بين مدعى بعضها من اختصاص المأتم المادية وبعضها من اختصاص عماء استثنائية . ارتباط جريمة من المأتم العامة بجمعة من اختصاص محكمة استثنائية ارتباطاً حقيقياً بوجوب اختصاص المأتم المادية المادية بنظر المدعين والفصل فيها . علة ذلك . ثلاثة ١٨٢ ج ٢/٣٢ . تمسك الجريمة للارتباط وانضمامها بقوة القانون إلى الجريمة الأصلية وسيرها في مجراها فحرائق الإحالة والمحاكمة إلى أن يتم الفصل فيها بقاء اختصاص المحكمة المادية في حقه الارتباط المحسوس ولو قضى في الجريمة الأصلية إلى من اختصاصها بإلزامه أو بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى علة ذلك . عموم نص للادة ١٨٣ أ ج .

المبادئ القانونية

١ - قررت المادة ١٨٣ ، من قانون الإجراءات الجنائية قاعدة عامة أصلية من قواعده تنظيم الاختصاص هي أنه إذا ارتبطت جريمة من الجرائم المادية بجريمة من اختصاص محكمة استثنائية - كجريمة عسكرية - ارتباطاً

بحيث تستطيع محكمة القضاء إقرار صحة وصفها ومراقبة صحة تطبيق القانون ، فلا يكفى هذا القول بياناً للركن المذكور ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه للتصور في بيان الواقعة .

(القضية رقم ١٢٣٥ سنة ٢٨ ق وثلاثة وعشوية السادة الأساتذة حسن داود ومصطفى كامل ونعيم يسى جندى ومحمود طلى خاطر وعيسى طلى سلطان المستشارين) .

٢١٥

١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٨

أسياب الإباحة وموانع العقاب . حق الدفاع الشرعي من النفس . شروط قيامه . وجوب توجيهه إلى مصدر الخطر لمنع وقوعه . الأثر للقراب على تخلف هذا الشرط

المبدأ القانوني

يشترط في حق الدفاع الشرعي عن النفس أن يكون استعماله موجهاً إلى مصدر الخطر لمنع وقوعه ، فإذا كان الطاعن لا يدعى أن عدواناً حالاً باندبه به المجنى عليه ، أو كان وشيك الوقوع عليه منه حتى يباح له رده عنه ، فإن حق الدفاع الشرعي لا يكون له وجود .

(القضية رقم ١٢٥٢ سنة ٢٨ ق وثلاثة وعشوية السادة الأساتذة مصطفى كامل وكيل المحكمة ومحمود إبراهيم إسماعيل ومصطفى كامل ونعيم يسى جندى ومحمد طلبة إسماعيل المستشارين) .

٢١٦

١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٨

سلاح . قانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ للدول القانون رقم ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ جريمة إحراز السلاح الناري وذخائره بغير ترخيص . عناصر الواقعة الإجرامية . الحيازة .

وحدها دون غيرها تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأحكام العرفية ، وليس لجبهة القضاء العادي ولاية الفصل فيها ، أما وقد نظرت غرفة الاتهام موضوع هذه الجريمة وفصلت فيه بالأول وجه لإقامة الدعوى قائماً تكون قد أخطأت إذ كان عليها أن تحكم بعدم اختصاصها بنظرها .

« وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المتهم وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجبايات لما كتبه عن تهم ثلاث هي أنه في المدة بين ٣٠ يناير سنة ١٩٥٧ ونهاية مارس سنة ١٩٤٧ بور سعيد أولاً — ارتكب تزويراً مادياً في ورقة رسمية هي حضر معانية وجرّد مخزن بضائع له بالنقطة الحرة صادر من مصلحة الجمارك وذلك بتشير كلمة « نظر » بكلمة « حتمد » . وثانياً — أنه استعمل هذه الورقة المزورة بأن قدم صورة زسكوغرافية منها إلى لجان تقدير التعويضات عن أضرار الحرب في بور سعيد مع علمه بتزويرها . وثالثاً — أنه أدلى بمكاتب ومشافهة ببيانات غير صحيحة وذلك للحصول على تعويضات عن أضرار الحرب التي وقعت على الأموال بمدينة بور سعيد . وبعد أن اطلعت غرفة الاتهام على الأوراق أمرت بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى على المتهم في التهم الثلاث وأسست قضائها على سببين : الأول : عدم توافر ركن القصد الجنائي في واقعة التزوير في المحرر الرسمي ، وبالتالي انعدام جريمة استعمال المحرر المذكور ، والثاني عدم توافر أركان جريمة الإدلاء ببيانات كاذبة وهي موضوع الجريمة الثالثة .

« وحيث إن المادة ١٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه « في أحوال الارتباط التي يجب فيها رفع الدعوى عن جميع الجرائم أمام

حتمياً تتوافر به شروط المادة ٣٢ من قانون العقوبات اختصت بنظرهما والفصل فيها المحاكم الجنائية العادية . وذلك تطبيقاً لاختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة على غيرها من جهات القضاء ، ولا يخالف هذا الأصل إلا في الأحوال التي يقتضها القانون بنص خاص .

٢ — تتماك الجريمة المرتبطة وتتضمن بقوة الارتباط القانوني إلى الجريمة الأصلية وتسير في مجراها وتطور معها في محيط واحد في سائر مراحل الدعوى ، في الإحالة والمحاكمة إلى أن يتم الفصل فيها .

٣ — يظل إختصاص المحكمة العادية مبسوطاً على الجريمتين المرتبطتين إلى أن يتم الفصل في موضوعهما ، ولا ينفك عنها هذا الاختصاص ولو قضت الجريمة الأصلية التي هي من اختصاصها بحسب الأصل بالبراءة أو بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ، وذلك لورود النص بصيغة عامة ، والمبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

المحكمة

« ... حيث إن النيابة تبني طعنها على الخطأ في تطبيق القانون وفي ذلك تقول إن الجريمة الثالثة الواردة بوصف التهمة هي جريمة متصوص عليها في الأمر العسكري المحلى رقم ١ لسنة ١٩٥٧ الصادر من محافظة القنال بتاريخ ٤ من فبراير سنة ١٩٥٧ بمنحى السلطة المخولة له بالأمر العسكري رقم ٢ الصادر من المحاكم العسكرية العام ، فهي جريمة عسكرية تخص بنظرها والفصل فيها المحاكم العسكرية

ومجموعهما غرض جنائي واحد ، فإن غرفة الاتهام إذا أمرت بالأوجه لإقامة الدعوى في تلك الجرائم جميعاً . يكون أمرها صادراً من جهة تلك إصداره لمخوله في حدود ولايتها المتمدة من القانون .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متيناً وقضه موضوعاً » .

(القضية رقم ٦١ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة حسن داود ومصطفى كامل وعمود محمد مجاهد وأحمد زكي كامل وعمود حلمي خاطر المستشارين) .

٢١٨

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٨

القضاة . أوجه الطعن المحكم باعتباره من الأعمال الإجرائية الشكلية . ما لا يخلطه . الأصل في الأحكام أن تحمل على الصحة . حكم . ما لا يخلطه . عيوب التمثيل . التنازع بين الطعون والأسباب متى جازها ٢ . جواز تفسير منطوق المحكم بما أجلت أسبابه عن وقف تنفيذ العقوبة بقصره على علوية الحبس دون الفرامة . انطواء التناقض في هذه الحالة .

المبدأ القانوني

الأصل في الأحكام أن تحمل على الصحة ولا تُشرب على المحكم إذا خصص في منطوقه ما كان قد أجمله في أسبابه ، فإذا كان ما قاله المحكم في أسبابه إجمالاً عن وقف تنفيذ العقوبة قد فسره في منطوقه بأنه يشمل عقوبة الحبس دون الفرامة فإن هذا التفسير لا يجافي المنطق ولا يناقض في شيء ما سبقه .

(القضية رقم ١٣٠٥ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة حسن داود وعمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل والسيد أحمد هيفي وعمود حلمي خاطر المستشارين) .

محكمة واحدة إذا كان بعض الجرائم من اختصاص المحاكم العادية وبعضها من اختصاص محاكم استئنافية يكون رفع الدعوى بجميع الجرائم أمام المحاكم العادية ... قد قررت قاعدة عامة أصلية من قواعد تنظيم الاختصاص هي أنه إذا ارتبطت جريمة من الجرائم العامة بجريمة من اختصاص محكمة استئنافية — كجريمة عسكرية — ارتباطاً حقيقياً تتوافر به شروط المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، اختصت بنظرهما والفصل فيهما المحاكم الجنائية العادية ، وذلك تنظيلاً لاختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة على غيرها من جهات القضاء ، ولا يخالف هذا الأصل إلا في الأحوال التي يتناولها القانون نص خاص ، ويظل اختصاص المحكمة العادية مبسوطاً على الجريمتين المرتبطتين إلى أن يتم الفصل في موضوعهما ولا ينفك عنها هذا الاختصاص ولو قضى في الجريمة الأصلية التي هي من اختصاصها بحسب الأصل بالبراءة أو بدم وجود وجه لإقامة الدعوى ، وذلك لورود النص صيغة عامة مطلقة والمرة بعدم اللفظ لا بخصوص السبب ولأن مناط الاختصاص المشار إليه إنما هو الارتباط الحتمي بين الجرائم . حيث تناسك الجريمة المرتبطة وتضم بقوة الارتباط القانوني إلى الجريمة الأصلية وتسير به مجراها وتدور معها في محيط واحد في سائر مراحل الدعوى ، في الإحالة والمحاكمة ، إلى أن يتم الفصل فيها . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن النيابة العامة قدمت التهم إلى غرفة الاتهام لإحالتها إلى محكمة الجنائيات لها كتمتع الجريمة العسكرية مع الجريمتين الأخريين ، وكان الواضح مما أثبتته الأمر المطعون فيه اشتغال على العناصر التي يتحقق به ارتباط هذه الجرائم الثلاث بعضها ببعض ارتباطاً لا يتجزأ

يعتبر تلبساً بجرعة الاحراز فيكون غسيل
المعدة بعد ذلك إجراء صحيحاً على أساس
هذا التلبس .

(القضية رقم ١٣٠٧ سنة ٢٨ ق رگاسة وعضوية
البادة الأستاذة مصطفي فاضل وكيل المحكمة ومصطفي
كامل وفهم يسي جندى محمد حلبة إسماعيل وحامل يونس
المستشارين) .

٢٢٠

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٨

أحوال شخصية . تزوير المحررات . عناصر الواقعة
الاجرامية . أركان التزوير . وقوع التزوير هل شيء مما سبق
الحرر لإثباته . عقد الزواج الذي يحرره القس . بياناته
التي أعد لإثباتها . تقرير الزوج أنه مسيحي بينما هو مسلم
مع خلو المحرر من البيان للتلصق بخلو الزوج من اللوائح
العرفية يجعل المحرر خالياً من تقييد الحقيقة لهذا البيان .
القصد الجنائي في التزوير . انتفاؤه إذا كانت ملة تقرير
الزوج بأنه مسيحي هي سابقة اعترافه بإرتداده إلى الدين
المسيحي وتقدمه بطلب الارتداد السابق على عقد الزواج
بيمين . فرقة الانهزام . نظامها . الأساس التي تصدرها .
تسببها . ما لا يجب التسبب . لا يجب الأمر أن تسمى
في تقرير بعض الأسباب القانونية مادام أن النتيجة التي
انتهى إليها ظلت صحيحة بما بقي منها . مثال .

المبدأ القانوني

ما انتهى إليه الأمر الصادر من غرفة الانهزام
من تأييد قرار النيابة العامة بحفظ أوراق
الشكوى المقدمة من الزوجة ضد الزوج
لارتكابه تزويراً في عقد زواجها المحرر بمعرفة
القس بتقريره أنه مسيحي بينما هو مسلم لخلو
المحرر من تقييد الحقيقة في البيانات المتصلة
بخلو الزوج من اللوائح الشرعية التي خلا المحرر
من الإشارة إليها يعد سديداً ، كما أن المستفاد
من مدونات الأمر المطعون فيه أن القصد
الجنائي لم يكن متوافراً لدى الزوج وقت إبرام

٢١٩

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٨

أءب — استدلال . تلبس . ورود حالته على سيدل
المحصر . المادة ١٣٠ . ج . جلالن . أسايه . تخلف
المرور الوضعية لصحة العمل الاجرائي . مثال في
تخلف شرط السبب في القبض . آثار الجلالن . استناده
إلى ما تلاه من أعمال إجرائية ترتبت عليه . واقعة مشاهدة
رجل الضبطية القضائية المتهم بضع مادة في فم لم يلقها
وخطا عندهم لا نور حالة التلبس رغم كون المتهم من
المعروفين لدى المباحث الجنائية بالاتجار في المخدرات .
أثر انتفاء هذه الحالة في القبض على المتهم رغم فيه وإجراء
غسيل معدته .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان مؤدى الواقعة التي انتهت
إليها الحكم ، أن الكونستابل أثناء سيره
بالتريق وقع نظره على المتهم وهو يضع مادة
في فم لم يقين ما هيها فظنها مخدراً ، فأجرى
القبض عليه وقتشه ، فإن هذه الواقعة ليس
فيها ما يدل على أن المتهم شوهد في حالة من
حالات التلبس المينة بطريق المحصر بالمادة ٣٠
من قانون الإجراءات الجنائية ، حتى ولو كان
المتهم من المعروفين لدى المباحث الجنائية
بالاتجار في المخدرات ، ومن ثم يكون القبض
قد وقع باطلاً .

٢ — ما دام الثابت من الحكم أن القبض
على المتهم حصل قبل ضم فيه وأن الدليل
المستمد من التلم مع ما فيه من مساس بجرية
المتهم لا يمكن اعتباره مستقلاً عن القبض
الذي وقع باطلاً يصح أن يقال إن الكونستابل
شم المخدر يتصاعد من فم المتهم على أثر رؤيته
يتلع المادة وأن ضم المخدر على هذه الصورة

ما قائله من أن معانة النيابة أثبتت ضيق المشرب أمام عرض الحشيش في مكان مكشوف فيدل على جرأة المتهمين ، في حين أن المتهم يبنى هذا الطلب على أنه كان يستطيع وهو يجلس بالمقهى أن يرى أفراد القوة قبل دخولهم لعبطه ، وكانت المعانة التي استندت إليها المحكمة خلوا عما أسس عليه المتهم طلبه فإن الحكم الصادر بإدانة المتهم يكون باطلا متيناً بقضه .

(القضية رقم ١٣٤٠ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وعمود محمد جامع وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عنيشي وفاضل يوسف المستأجرين) .

٢٢٢

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٨

١ — حكم • بيباته • الخاطئ في بيان سبب وجود شهود الواقعة بمكان الحادث • من لا يجب تسبب الحكم ؟
ب — استدلال • إجراءات التحقيق التي يلجأ إليها استثناء الضبط القضائي • التفتيش على التفتيش الدلائل الكافية • مثال • المادة ١٣٤ ج • مقاضاة الطامع في منتصف الليل يحمل شيئاً وعودته جريماً بعد أن خلع حذاءه ليسهل لها الجري فور رؤيته سيارة البوليس تهدي • من سرعتها توفر الدلائل الكافية على اتهامه .

ج — استدلال • تليس • ١٣ م ج • صورة واقعة تتوافر بها هذه الحالة • تليس • طين • أسباب موضوعية • مثال • صحة التفتيش عند سقوط ما كفت من محتويات القفازة التي كان يحملها الطامع انوارا حلج التليس • منازعة التهمي واقعة فراره وطريقة استيفائه لا تصدى الجدل للوضوح • عدم جواز إقرارها أمام محكمة النفس •

المبادئ القانونية

١ — خطأ الحكم — على فرض حصوله في بيان سبب وجود شهود الواقعة في مكان

عقد الزواج إذ اعتنى الأمر المذكور الأسانيد التي تقدمت بها النيابة العامة تبريراً لتصرفها ، ومنها أن الزوج حينما قرر أنه مسيحي وقت الزواج فقد كان ذلك لإرتداده إلى الدين المسيحي فعلا لسابقة اعترافه وتقدمه بطلب الارتداد السابق على عقد الزواج يومين ، ولا يعيب الأمر بعد أن استوفى دليله بما أورده من اعتبارات قانونية صحيحة أن يزيد فيخطئ في ذكر بعض قرارات قانونية لم يكن لها شأن فيه كقوله إنه لا ضرورة للشكليات لاعتناق دين معين إذ أن الدين صلة بين المرء وربه ... كما أن عقد الزواج لم يشرع لإثبات مله طرفيه ، — طالما أن ما أورده الأمر من اعتبارات سليمة يكفي لحل النتيجة التي انتهى إليها .

(القضية رقم ١٣٢٧ سنة ٢٨ ق بالمعية السابقة) .

٢٢١

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٨

دفاع • طلب إجراء للمعينة • ماعيته • موقف أسباب الحكم بالنسبة له • الأمر للترقب على وقضه لأسباب لا تبرره • مثال •

المبدأ القانوني

إن طلب المعانة إذ كان من الطلبات المهمة المتعلقة بتحقيق الدعوى إظهاراً لوجه الحق فيها ، فإن عدم إجابته أو الرد عليه رداً مقبولا يبطل الحكم الصادر بالإدانة ، فإذا كانت المحكمة — في جريمة إحراز غدر — قد رفضت طلب الدفاع عن المتهم الاستقال^{١٤} لمعانة المقهى وكان هذا الرفض قائماً على

المبادئ القانونية

١ - تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع التي تنظر في دعوى البلاغ الكاذب بشرط أن تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوب إلى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها ، وأن تذكر في حكمها الأمر المبلغ عنه ليعلم إن كان من الأمور التي يرب القانون عقوبة على التبليغ عنها كذباً أم لا .

٢ - لا يكفي في قيام الوقائع المستندة إلى المتهم في دعوى البلاغ الكاذب مجرد الإحالة على عريضة سبق تقديمها في هذا الشأن إذ يجب أن يبدو واضحاً من الحكم ذاته ماهي الواقعة التي حصل التبليغ عنها والتي اعتبرتها المحكمة واقعة مكذوبة بسوء القصد من جانب المتهم .

٣ - لا تنقد المحكمة التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب بأعياب قرار الحفظ الصادر من النيابة ، ومن باب أولى لا تنقد بقرار الحفظ الصادر من هيئة أخرى ، كالجثة الكسب غير المشروع ، بل عليها أن تعيد تحقيق الوقائع بمعرفتها وتستوفي كل ما تراه نقصاً في التحقيق لتستخلص ما تظن أن إليه فتحكم به .

(القتية رقم ١٥٩ سنة ٢٨ ق وثاثة عضوية السادة الأستاذة حسن داود وعمود إبراهيم وإسماعيل وعمود محمد جامد وأحمد زكي كامل وعمود علي حاتم المستشارين .)

٢٢٤

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٨

١٥٥ هـ ح — تردد . بقصر دون ومشبه بهم . الاغتياق والتفرد . الفارق بينهما وبمث كل منهما .

الحادث لا يؤثر في نتيجه ، وهو لا يعيبه ما دام الأمر لا يتعلق بنفي وجودهم في هذا المكان .

٢ - إذا استظهر الحكم أن الطاعن شوهد في منتصف الليل يحمل شيئاً وما أن رأى سيارة البوليس تهدى من سرعتها حتى قفل راجعاً يبدو ، وأنه خلغ حذاءه ليسهل له الجرى ، فقد توافرت بذلك الدلائل الكافية التي تبرر القبض عليه طبقاً للقانون .

٣ - إذا أثبت الحكم أنه عندما تم استيقاف الطاعن كان قد سقط منه ما كشف عن محتويات الثغارة التي يحملها فقد دل هذا على قيام حالة التلبس ، ولا يؤثر في ذلك ما ذهب إليه الطاعن من المنازعة في واقعة فراره وما تعرض به للطريقة التي تم بها الإستيقاف لأن ذلك لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً لا يقبل منه أمام محكمة النقض .

(القتية رقم ١٣٤٧ سنة ٢٨ ق بالحجة السابقة .)

٢٢٣

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٨

١٥٥ هـ ح — محكمة للوضوع . بلاغ كاذب ٣٠٥ هـ ح — عناصر الواقعة الإجرامية . واقعة كذب البلاغ . حكم . البيانات الرباعية في تسبب الأحكام . بيان الواقعة للمستوجبة للقوة والنظر والى وقت نفيها . كذب البلاغ أمر موضوعي . شرط ذلك . وجوب ذكر الأمر المبلغ عنه في الحكم . عدم جواز الإحالة على عريضة الدعوى . عدم تنقد المحكمة التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب بأمر الحفظ التي تصدره النيابة السادة أو أية هيئة أخرى .

٣ - العبرة في إثبات العود إلى حالة الاشتباه طبقاً للرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هي بتاريخ وقوع الجرائم لا بأيام الحكم فيها .

(القضية رقم ١١٥٠ سنة ٢٨ ق رئاسة ومضوية السادة الأستاذة محضى فضل وكيل المحكمات وعمود محمد مجاهد وأحمد ركن كامل واليد أحمد عيسى وعمود عطية إسماعيل المستشارين) .

٢٢٥

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٨

اختلاس أشياء معجزة . ذمة عرقلة التنفيذ . صورية إجراءات التنفيذ . تدليل قسدي على قيامها في جانب التهمين . مثال .

المبدأ القانوني

عدم إخبار الطاعة الأولى - وهي زوجة الطاعن الثاني - المحضر الذي يباشر إجراءات المزاو الذي رسا عليها بأن ثمة حجزين آخرين أوقمهما المدعي المدعى على الأشياء نفسها التي تناولها البيع ، لا يؤدي في ذاته إلى أنها انقضت مع الطاعن الثاني على عرقلة التنفيذ أو أنها ساهمت معه في التواطؤ على تسخيرها لإغاثة التنفيذ في شكل إجراءات صورية .

(القضية رقم ١١٨١ سنة ٢٨ ق رئاسة ومضوية السادة الأستاذة حسن داود ومضوى كامل ونعيم عيسى جندى وعمود حلى غلطر وعيسى حلى سلطان المستشارين) .

٢٢٦

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٨

دفع . طلب سماع الشهود . متى يظنزم المحكمة بلرد عليه ؟ . بطلان . أسباب تصحيح البطلان . التنازل

متى تجوز الارتباط بينهما ؟ . حرية المرد للاشتباه . متى تتوافر وما الذي يستدعي إثباتها ؟ الرسوم بقانون ٩٨/٤٠ ولادة ٢٢/٤٠ ع .

المبادئ القانونية

١ - التشدد حالة تعلق بالشخص إذا لم يذول وسيلة مشروعة التعيش ولم يكن صاحب حرفة أو صناعة في حين أن الاشتباه صفة تلحق بالشخص وينشأها مسلكه الاجرامى ، وكلا الحالين متميز عن الآخر بمبدأ الأول التعطل ومبدأ الثاني الأحكام الدالة على المسلك الاجرامى ، وليس هناك ارتباط بينهما إلا أن يثبت أن التعطل دفع إلى الاجرام أو أن الاجرام أدى إلى التعطل .

٢ - يشترط لتوافر جريمة العود للاشتباه أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت المراقبة عمل من شأنه تأكيد حالة الاشتباه في خلال خمس سنين من تاريخ ذلك الحكم إذا كان لأقل من سنة ومن تاريخ انقضاء العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى لمدة إذا كان لسنة فأكثر ، فإذا كانت جريمة العود للاشتباه التي توافرت في حق المتهم بمقتضى الأحكام الصادرة عليه للسرقة قد سقطت بمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ توافرها وفقاً للادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية وكانت جريمة السرقة الأخيرة التي ارتكبها المتهم وقضى عليه بالإدانة فيها قد وقعت منه بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ انقضاء عقوبة المراقبة المقضى بها عليه فإن جريمة العود للاشتباه لا تكون متوافرة .

للدق في تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر . شروط
التحريك . شرط عدم سابقة صدور أمر نهائي في الدعوى
الجنائية ألا وجه لإقامتها . ما يقتضيه هذا الشرط . مثال .
د — قس . جن . للمصلحة في العلم . بطلان .
شروط التمسك به متى تنقضي للمصلحة في التمسك . بطلان
الإجراءات ؟ . مثال الحكم الصادر بقوبة واحدة في تهم
متضمنة بناء على الارتباط المتصور عليه في المادة ٣٢/٣ ع .
هـ — دعوى مدنية . مباشرتها أمام القضاء
الجنائي . سقوط حق المدعي المدني في اختيار الطريق
الجنائي لاختياره الطريق المدني أولاً . وجوب اتحاد
موضوع الدعويين . صورة واقعة تتوافر فيها الظاهرة بين
موضوع الدعويين .

و — إثبات . حرية القاضي في تكوين عقيدته .
المادة ١٣٠٢ ج . عكة الموضوع . حق عكة
الموضوع في أن تأخذ بأقوى في حق منهم ولا تأخذ بها
في حق منهم أكثر ولو كانت متعاقبة .

المبادئ القانونية

١ — تعيين تاريخ وقوع الجرائم ههوماً
— ومنها جريمة خيانة الأمانة — هو من
الأمور الداخلة في اختصاص قاضي الموضوع
ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض ، وعلى
قاضي الموضوع أن يحقق تاريخ حدوثها كما
يحقق تاريخ حدوث جميع الجرائم الأخرى ،
وله مطلق الحرية في بحث كل ظروف الواقع
الفعل واستخلاص هذا التاريخ منها متى أقام
الدليل عليه فهو بمنزلة من كل رقابة .

٢ — يغلب في جريمة التهديد أن يغير
الجنائي حيلته دون أن يكون هناك من
الأعمال المادية الظاهرة ما يدل على ذلك ،
فلا تثريب المحكم في اعتبار تاريخ امتناع
« الوكيل » — وهو الطاعن — عن رد الأمانة
أو عجزه عن رد ما يند مطالبته بذلك ، تاريخاً
لارتكاب الجريمة .

الضيق . مثال . عدم تمسك التهم بطلب سماع الشاهد
في الجلسة الأخير . دلالة . التنازل عنه . لا يغير من هذه
الدلالة طلب للدافع من التهم في جلسة سابقة لإعمال حكم
القانون في الشاهد لتخفيف عن المحضور . علة ذلك .

البدء القانوني

إذا كان المتهم لم يتمسك بطلبه في الجلسة
الآخيرة ، بل ترفع في الدعوى دون إشارة
منه إلى طلب سماع الشاهد ، فإن ذلك يفيد
نزوله ضمناً عن هذا الطلب ، ولا يغير من هذا
النظر ما أشار إليه المدافع عن المتهم في محضر
جلسة سابقة من طلب لإعمال حكم القانون
في الشاهد المتخلف عن الحضور ، ذلك أن
القانون قد ترك الأمر في هذه الحال لمطلق
تقدير المحكمة ، إن شامت حكمت على الشاهد
المتخلف بالغرامة المقررة قانوناً أو أجلت
الدعوى لإعادة تكليفه بالحضور ، أو أمرت
بالقبض عليه وإحضاره إذا رأت أن شهادته
ضرورية ، ومن ثم فالقول بأن الحكم
المطعون فيه قد أحل محل المدافع وشابه بطلان
في الإجراءات لا يكون له محل .

(القضية رقم ١٢٧٥ سنة ٢٨ في وثلاثة عضوية
السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وعمود محمد
جماد وأحمد زكي كامل والسيد أحمد طيفي وعادل يونس
المستشارين) .

٢٢٧

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٨

١ ، ب — حكم . البيانات الواجبة في تسبب
الأحكام . بيان تاريخ الواقعة . هو أمر موضوعي متى
أقيم الدليل عليه . خيانة الأمانة . طبيعة الجريمة وتحديد
تاريخ ارتكابها . جواز اعتبار تاريخ امتناع الوكيل عن
رد الأمانة أو عجزه عن رد ما يند مطالبته بذلك تاريخاً
لارتكاب الجريمة . علة ذلك .

ج — فروع إجرائية جوهرية . موقف أسباب
الحكم بالنسبة لها . دعوى جنائية . تحريكها . حق للمدعي

الدعوى لأن المدعين لجأوا إلى القضاء المدني يكون على غير أساس .

٦ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأدلة في حق متهم ولا تأخذ بها في حق متهم آخر ولو كانت متعاقبة .

المحكمة

« حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، والتصور والأسباب ، والتناقض ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى باعتبار الواقعة جنحة تبديد واشترك فيه واشترك في تزوير ، ولم يحكم باقتضاء الدعوى الجنائية فيها بمضى المدة بالنسبة لوقائع التي مضى على وقوعها ثلاث سنوات قبل بدء التحقيق في ٢٦ مايو سنة ١٩٤٩ واستند الحكم المطعون فيه على ما ورد بحكم محكمة أول درجة صدد الرد على هذا الدفع . وقد دان هذا الحكم الطاعن الأول بالنسبة لوقائع معينة دون أن يعنى بآليات تواريخها ومنها ما يرجع إلى خمس أو ست أو سبع سنين سابقة على بدء التحقيق وهذا النقص في البيان يوجب الحكم وبجمله قاصر البيان وقد أورد الحكم المطعون فيه بعض التواريخ بالنسبة لوقائع الاختلاس فذكر أن بيع البركة في سنة ١٩٤٣ ؛ واختلاس الأدوات الزراعية والمتنولات كان في الضيف رقم ١٧٧٠ ، لسنة ١٩٣٩ مدنى أبو قرقاس ، وأن شراء الطاعن الأول أطيان طوخ باسم المحنى عليهم كان في سنة ١٩٤٤ ، ودفع الطاعن الأول باقتضاء الدعوى الجنائية تطبيقاً لنص المادتين ١٥ و ١٧ من قانون الإجراءات وإذا كان قد اقتصى على الواقعة أكثر من أربع سنوات ونصف من وقت وقوعها إلى يوم نشر قانون الإجراءات الجنائية في أكتوبر سنة ١٩٥١ ،

٣ - إذا رد الحكم الاستئنافى على دفع الطاعن الأول بعدم جواز محاكمته بشأن جريمة التزوير بقوله « إن دعوى الاشتراك في التزوير منظورة عن طريق الجنحة المباشرة والتي أعلنت قبيل أن توجه النيابة إتهامها بالاشتراك في التزوير وقبل قرار الحفظ الذى أصدرته النيابة عند انتهائها من تحقيقاتها فلا يقدح في قضاء محكمة أول درجة بادانة المتهم أن النيابة قد قررت صرف النظر عن تهمة التزوير لأنها كانت مطروحة أمام المحكمة عن طريق قانونى ثم كونت عقيدتها من حيث ثبوت الاتهام وصحته وقضت بما قضت بتأنيب المتهم عنها ، فإن هذا الرد سائغ مقبول .

٤ - لاجدوى الطاعن فيما ينهيه على المحكمة من عدم اطلاعها على المحرمات المطعون فيها بالتزوير ، إذ أن الحكم المطعون فيه قد دانه بتهمة التبديد والاشتراك في التزوير ، والحد الأقصى لكل من المجرمين واحد وهو الحبس لمدة ثلاث سنوات ، والمحكمة لم تحكم عليه إلا بمقربة واحدة تطبيقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات فلا مصلحة للطاعن إذن من طعنه .

٥ - إذا كان المدعون بالحق المدني لم يطلبوا في الدعوى المدنية المرفوعة منهم أمام المحكمة المدنية إلا بطلان عقد الإيجار الصادر من الطاعن الأول للطاعن الثانى بسبب صورته فقضى لهم بذلك ، وكان المدعون لم يطلبوا في دعواهم المباشرة أمام محكمة الجنح إلا تعويض الضرر الناشئ عن تبديد أموالهم فإن الدفع المقدم من الطاعنين بعدم قبول

الحساب وتشابكها وضخامة مفرداته مما يمنع قيام جريمة التبييد ولو ثبت من نصية الحساب وجود مبالغ في ذمة الطاعن ، وكان اختيار المحكمة لبعض الوقائع دون التعرض لمجموعها وعدم توفيق الخبر الحسابي في نتيجته وما شاب الحكمين الابتدائي والاستئناف من الإيهام بالنسبة لباقي الوقائع مما يوجب الحكم بالإطلاق لعدم إمكان معرفة ما يصب المحكوم عليه من توقيع عقوبة واحدة عن التهم جميعاً ، هذا إلى أن حكم محكمة أول درجة في صدد إدانة الطاعن الثاني قال « إنه عن تهمة الاختراك في الاختلاس بطريق المساعدة للسندة إليه قد قل الدفاع عنه إن استتجار موكله للذكور لأطيان بأهل من أجر للكل لا بد جريمة ... وأن ما ذهب إليه الدفاع في هذا الصدد صحيح في أساسه إلا أن الثابت من وقائع هذه الدعوى ، وعلى الخصوص بما سجله حكم محكمة النيا الابتدائية المزيد استئنافاً أن الإجراء التي يتحدث عنها صورية ليس لها كيان في عالم الوجود ... » ومع ذلك قضى ذلك الحكم براءة التهم الرابع وموقفه مثل موقف الطاعن تماماً بقوله إن العقود للتهم الرابع التي قضى ببراءته بسدت عن الشبهة إلى حد ما ، لا كذلك التي صدرت بين الطاعن الأول والثاني وانتهت إلى تأييد إدانة الأخير وفي هذا الاضطراب والتناقض والاستناد إلى الصورية التي قضى بها الحكم المدني ، ما يوجب الحكم ويضمنه بالإطلاق .

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن للدعين بلحق للذي رفضوا الدعوى رقم ٧٤٢ سنة ١٩٥٢ مباشرة أمام محكمة ملوى الجزئية بقرينة أعلنت في ٢٥ و ١٩ مارس ١٣ من أبريل سنة ١٩٥٢ عند :

١ — بشرى حنا خنين بصل (الطاعن الأول) . ٢ — أنيس جبران ٣ — ملك

فان الدعوى الجنائية بالنسبة لكل جريمة وقت قبل ١٧ من أبريل سنة ١٩٤٧ تكون قد اخضت ولو كانت مدة السقوط قد انقضت بإجراء من إجراءات التحقيق أو المحاكمة . وقد أغفلت محكمة الجنب هذا الدفاع ولم تحصل فيه . وقد دفع الطاعن الأول أيضاً أمام محكمة ثاني درجة بعدم جواز محاكمته عن جريمة الزور لأن النيابة أصدرت قرارها بحرف النظر عن واقعة الزور لعدم ثبوتها وأقامت الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة التبييد ولهذا الأمر حيث في عدم رفع الدعوى بشأن واقعة الزور فانما ما دانت المحكمة الطاعن الأول عن هذه الواقعة ، فقد جاء حكمها مشوباً بالخطأ في القانون . وإذ لم تطلع المحكمة أثناء نظر الدعوى على المحررات للمطعون فيها بالزور فإن ذلك مما يوجب إجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم ، هذا إلى أن الدعوى الجنائية وخاصة بالنسبة للطاعن الثاني غير مقبولة لأنه لا يجوز للدعين بلحق للذي وقد لجأوا إلى القضاء المدني وحصلوا على حكم في الدعوى رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٤٩ كلى مدنى النيا ييطان عقد إيجار أبرمه الطاعن الأول مع الطاعن الثاني ووصفوه بالصورية أن يودوا بعد ذلك ويلجأوا إلى القضاء الجنائي بطريق اللجنة المباشرة طبقاً لنسب المادة ٣٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية وقد دفع الطاعن الأول بعدم قبول الدعوى للدنية استناداً إلى أن توجيه تهمة التبييد لا يكون إلا بعد نصية الحساب للتحقق من توافر القصد الجنائي ، وقلبك أثره في عدم قبول الدعوى الجنائية ، يضاف إلى ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعنين في جريمة التبييد والاختراك فيه على الرغم من الدفع بانتفاء القصد الجنائي تأسيساً على احتدام الخلاف حول أجر الوكالة وتعدد أفلام

أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات مصرة لإيقاف التنفيذ . ثالثاً — براءة المتهمين الثاني والرابع عما أئند اليهما ورفض الدعويين المدعيتين قبلهما وأكّمت راضيها بالمصروفات المدنية المناسبة ومبلغ مائتي قرش مقابل أضرار الهامة للمتهم الرابع . رابعاً — إحالة الدعويين المدعيتين بالنسبة للمتهم الأول والثالث الى محكمة ماوى المدنية بلا مصاريف ، واستأنف للمتهم الأول والثالث (الطاعنان) وكذا المدعون بالحقوق المدنية ، وقضت محكمة ثانية درجة بقبول الاستئنافات شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المستأنف مع إثم المدعين بالحقوق المدنية والمتهمين الأول والثالث بالمصروفات الاستئنافية مع إعفاء المتهمين المستأنفين من المصروفات الجنائية . وقد قال الحكم الطعون فيه بصدق بيان واقعة الدعوى وإثباتها بغير ما يوجب المدعين بالحقوق المدنية أن يثبتوا نيابة النيابة في ٢ مايو سنة ١٩٤٩ ضد التهم الأول بشرى حين يصل (الطاعن الأول) يطلبون فيها تكليفه بتسليمهم التوكيل الصادر اليه مع طلب تصفية حساباتهم لديه عن إدارة أملاكهم وذلك بوصفه وكيلاً عنهم إذ أنه بمطالبته بذلك امتنع عن تقديم ما في عهده لهم . وأيد هذا الحكم ما ذهبت اليه محكمة أول درجة من الاستدلال على ثبوت التهمة الأولى قبل التهم الأول — وقد تعرض حكم محكمة أول درجة للوقائع المكونة لجريمة التبديد فقال « وحيث إنه لا مسوغ للجلد في أن تنهق التبديد والاختلاس ثابتان في حق المتهم الأول بأجل وضوح بالنسبة لما يأتي : أولاً — مبلغ ١٣٣٠ ج كان قد حصله لحساب المدعين بالحقوق المدنية من إيجار سنة ١٩٤٩ وأخفاه عنهم ، ومبلغ ١١٨٠ ج حصله لحساب المدعين بالحقوق المدنية من المستأجر محمد أبو زيد بموجب ورقة محاسبية موقع عليها منه مؤرخة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٤٩ . ثانياً — مبلغ

بطرس النحال (الطاعن الثاني) . ٤ — صار صليب سيمان . وتضمنت عريضة الدعوى أن الأولاد أخلصوا من أموال القيدو ثرياً مبلغ ١٤٠ ألف جنيه واشترك مع المتهم الثاني في تزوير دفتري ، ثم استعملها مع عله بتزويرها بأن قدمها لنيابة ماوى — والثاني ارتكب تزويراً في دفتر من دفاتر الحساب بأن أضاف بحوار إمضاء كل من الطالبين الثاني والثالث عبارة Vu et Approuvé والثالث والرابع اشتركا مع الأول في جرة الاختلاس وطلب المدعون بالحقوق المدنية عقابهم بالمواد ٣٤١ و ٢١١ و ٢١٥ و ١/٤٠ من قانون العقوبات مع إثمهم متضامين بأن يدفوا لهم ٤٨٠٠٠ جنيه على سبيل التوضيح . واتهمت النيابة الطاعن الأول في اللجنة رقم ١٦٩٨ لسنة ١٩٥٢ ماوى بأنه :

أولاً — بدد المبالغ المينة بالمخسر والتي سلمت اليه لثروسيها الى انطونيو التتو رديركو نيوتوترياً باعتباره وكيلاً عنهم واختلسها لنفسه بنية تملكها إضراراً بالمجنى عليهم . ثانياً — بدد المقولات المينة بالمخسر والملوكة للمجنى عليهم سالف الذكر والتي سلمت اليه على سبيل الوكالة لإدارتها واختلسها لنفسه بنية تملكها إضراراً بالمجنى عليهم وقد أسدوت محكمة جنح ماوى الجزئية قرارها بضم القضيةين ليصدر فيها حكم واحد ، وقضت بمقابلة المتهمين الأول والثالث (الطاعنين) بمقتضى المواد ٣٤١ و ٢١١ و ٢١٥ و ١/٤٠ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للأول . أولاً — بحبس الطاعن الأول بشرى حنا حين يصل ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة مائة جنيه لإيقاف التنفيذ . ثانياً — بحبس المتهم الثالث (الطاعن الثاني) ملك بطرس النحال سنة

بقوله : « إنه عن الدفع بسقوط الدعوى العمومية قد تناوله حكم محكمة أول درجة بما فيه السكاية ولا ترى هذه المحكمة مزيداً عليه إلا التنويه بما ذكره حكم التقص في القضية رقم ٦٠ لسنة ٢٣ في تأييداً لما ذهب إليه حكم محكمة أول درجة » ، لما كان ذلك ، وكان تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموماً . ومنها جريمة خيانة الأمانة ، هو من الأمور الخاصة في اختصاص قاضي الموضوع ، ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة التقص ، وعلى قاضي الموضوع أن يحقق تاريخ حدوثها ، كما يحقق تاريخ حدوث جميع الجرائم الأخرى ، وله مطلق الحرية في بحث كل ثلوف الواقع الفصل ، ولستخلص هذا التاريخ منها متى أقام الدليل عليه ، فهو بمنزلة من كل رقابة . وكان يطلب في جريمة التبيد أن يثير الجاني نية حيازته ، دون أن يكون هناك من الأعمال للادية الظهرة ما يدل على ذلك ، فلا تثرى على الحكم في اعتبار تاريخ امتناع الوكيل — وهو الطاعن — عن رد الأمانة أو عجزه عن ردها بعد مطالبته بذلك تاريخاً لارتكاب الجريمة — ولما كان الحكم قد رد على دفع الطاعن الأول بعدم جوازها كنه بشأن جريمة الزورير بقوله « إن دعوى الاشتراك في الزورير منظورة عن طريق اللجنة المباشرة ٩٤٢ لسنة ١٩٥٢ والتي أعلنت قبل أن توجه النيابة اتهامها بالاشتراك في الزورير وقبل قرار الحفظ التي أصدرته النيابة عند اتهامها من تحقيقاتها ، فلا يتحد في قضاء محكمة أول درجة بادانة للتهمة أن النيابة قد قررت صرف النظر عن تهمة الزورير لأنها كانت مطروحة أمام المحكمة عن طريق قانوني ثم كوفت عقيدتها من حيث ثبوت الاتهام وصحته وقضت بما قضت بتأييم للتهمة عنها » — وهذا الرد سائق مقبول — ولما كان فضلا عن

٢٢٨٥٩ ج ١٩٤٨ اعترف التهم الأول في خطابه للمدعين بالحق الذي المؤرخ ١٩٤٨/٧/٢٩ بأنه رصيدهم حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ . ثالثاً — متولات وزراعة عزية كوم الزهير ، فقد ثبت من الحكم الصادر من محكمة النيابة الابتدائية بتاريخ ٩ من مارس سنة ١٩٥٠ في القضية رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٩ مدني كلي للنيا وللتزيد استثنائياً في القضية رقم ٣٤١ سنة ١٧ في مصر أن التهم الأول عقد لإجاعة سورية مع التهم الثالث ملك بطرس عطية بتاريخ أول مارس سنة ١٩٤٩ عن عزية كوم الزهير البالغ مساحتها حوالي مائة فدان . رابعاً — للبالغ التي لم يقيدها التهم الأول في الظاهر منها مبلغ ٧٢ ج ثم فدان بركة باعه إلى آخرين ، ومبلغ ٥٤٣٩ ج ١٩٧٤ م ضمانات قديمة ، ومبلغ ١٣٦٤ ج ٣٦٥٥ م من رهنية كوم الزهير » ثم تطرق حكم محكمة أول درجة إلى الدفع عن الطاعن الأول باقتضاء الدعوى الجنائية بمضى للذة فقال : « إن هذا الدفع عديم الجدوى ذلك أنه حتى ١٠ من أبريل سنة ١٩٤٩ وهو تاريخ الإنذار الذي أرسله إلى المدعين بالحق الذي مطالباً بالتدابير حكوى لتصفية الحساب بينه وبينهم ، وسلم ضمناً بأنه لم يهضم شيئاً من حقوقهم ، وليس في نيته هضمها ، وقد ردد هذا الكلام عند استجوابه بمعرفة النيابة بتاريخ ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٠ ومن للقرر أن النائب يجوز لحساب الأصيل فإذا جسد النائب حق موكله وأنكره زالت عنه سفة النيابة وأضحى أجنبياً عنه ، وحينئذ يبدأ سرعان مدة التقادم ، ولهذا قالوا إن التقادم لا يبدأ إلا من اليوم الذي تكشف فيه نية الحائز في اغتيال المال الذي يحوزه لحساب الأصيل كأن يطالبه برده فينتع . وقد أيد الحكم للطعن فيه محكمة أول درجة في هذا السند

للتهم الأول في جرعة الاختلاس — فالواضح أن
للتهم الثالث علم بما يسلكه للتهم الأول في إدارة
أموال الخبي عليهم وما ينيه من وراء تلك الإدارة
للموجة التي انتهى بها إلى تحقيق منظم له وشاركه
فيها للتهم الثالث الذي وصف نفسه بأنه ناظر زراعة
التهم الأول وأنه مستأجر منه عزية بأكلها أرضاً
وعقاراً وشاركه في ذلك وليد التهم الأول مجدى
بشرى الذي لم يكن رأى النور عند تحرير عقد
الإيجار من التهم الأول والتهم الثالث ، وأن
هذه الحقيقة لا تذيب عن ذلك التهم ، فهو يعلم أن
للتهم الأول في ذلك الحين لم يكن له وليد حق
يشركه معه بصرف النظر عن صغر البن وعدمه
... .. وكونه يوقع عقداً على
هذه الشاكلة ويساعد التهم فيها ذهب اليه لا يمكن
إلا أن يكون شريكاً معه فيها أقره من اخلاصات
مساعداً له في ذلك ولا ترى المحكمة ما يجب حكم
محكمة أول درجة فيها ذهب اليه بصد هذا التهم
ولا محل لقول بأن المحكمة برأت التهم الرابع
الذى كان ماثلاً أمامها رغم علاقة الماهرة التي
تربطه بالتهم الأول لأن العقود المهررة للتهم
الرابع صلت عن الشبهة إلى حد ما ، لا كتلك
التي حررت بين التهم الأول والثالث ؟ ومن ثم
ترى المحكمة تأييد الاتهام بالنسبة للتهم الثالث ،
ولما كان هذا الذى استخلصه الحكم عما أورده هو
استخلاص سائق لا عيب فيه ، وكان للمحكمة أن
تأخذ بأدلة في حق متهم ولا تأخذ بها في حق متهم
آخر ولو كانت متماثلة . لما كان ما تقدم كله ، فإن
الطعن يرمته يكون على غير أساس متيناً رفضه
موضوعاً .

(الغنية رقم ١٣٤٧ سنة ٢٨ وراسة ومضوية
السادة الأساتذة حسن داود وصطفى كامل ولهم يسى
جندى ومحمد طيبة إسماعيل ومحمود حلمى خاطر
للمستشارين) .

ذلك لا جدوى مما يشيره الطاعن الأول في هذا
الشأن فيما ينهض على المحكمة من عدم اطلاعها على
المهررات الطعون فيها بالتزوير إذ أن الحكم للطعون
فيه قد دان هذا الطاعن بتحقيق التبديد والاشتراك
في التزوير ، والمحد الأقصى لكل من الجزيتين
واحد ، وهو الحبس لمدة ثلاث سنوات ، والمحكمة
لم تحكم عليه إلا بقوبة واحدة تطبيقاً للمادة ٣٣ من
قانون العقوبات ، فلا مصلحة للطاعن إذن من
طعنه — ولما كان المدعون بالحق للذى لم يطلبوا
في الدعوى المدنية الرفوعة منهم أمام محكمة الدنيا
الكلية الاطلاع على عقد الإيجار الصادر من الطاعن
الأول للطاعن الثاني بسبب صورته ، قضى لهم
بذلك وكان للدعوى لم يطلبوا في دعواهم للبشارة
أمام محكمة جنح مائى إلا تعرض الضرر الناشئ
عن تبديد أموالهم فإن الوضع للقدم من الطاعنين
بعدم قبول الدعوى لأن للدعوى لجأوا إلى القضاء
للذى يكون على غير أساس — ولما كانت محكمة
للموضوع قد اقتضت بتوافر القصد الجنائي لجرعة
التبديد ، وأثبتته في حكمها بأسباب سائفة تؤدي
إلى ما ترتب عليها ، فإن ما يشيره الطاعنان بهذا
الشأن لا محل له ، وهو لا يخرج عن معاودة الجندل
في موضوع الدعوى وللتناقض حول تقدير أدلتها
كما لا يقبل أمام محكمة التقص — ولما كان ما أثاره
الطاعن الثاني عن قصور الحكم حين ذاته مع
مآذبه اليمين تبرئة للتهم الرابع محدود بأنه جندل
موضوعى في تقدير أدلة الدعوى كما تستل به
محكمة للموضوع . وكانت هذه المحكمة قديمت واقعة
الدعوى بما توافر به العناصر القانونية المكونة
لجرعة الاشتراك في التبديد ، وأوردت على ثبوتها في
حق الطاعن الثاني أدلة سالحة لأن تؤدي إلى إداته
بقولها : « وحيث إنه عن التهم الثالث ملك بطرس
(الطاعن الثاني) — وقد وجه اليه أنه اشترك مع

قضاء المحكة النقض المدنية

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد وعثمان رمزي ومحمد رفعت ومحمد زعفراني سالم وعباس حلمي سلطان المستشارين) .

٢٢٨

٢ أبريل سنة ١٩٥٩

١ — قض « إجراءات الطعن » « إعلان الطعن » ، « عمل الإعلان » ، « إعلان » ، « إعلان في الوطن المختار » .
« شرط صحة إعلان الطعن في الوطن المختار أن يكون المظنون عليه قد اختار هذا الوطن في ورقة إعلان الحكم » .
« وجوب تقديم ما يثبت اتخاذه هذا الوطن لإيداعه قلم الكتاب مع ما يجب إيداعه من الأوراق في الولاية صورة الحكم المعلن إليه » .
« وإلا كان الطعن باطلا وحسب المحكة بذلك في غيبة المظنون عليه » .
« تقديم المظنون عليه بعد إعلانه مستنداته ومذكراته الزائدة » .
« قصر دفاعه فيها على مناقشة موضوع الطعن » .
« إختياره تنازلا من التمسك بالبطان » .
« صحة الطعن في مواجهته » .

ب — شفعة « آثار الحكم بالشفعة » - « ضرورة البين المشفوع فيها لل ملك الشفعين بالحكم النهائي بالشفعة » - « م ١٨ من ق الشفعة » - « حق الشفعين في الرجوع من هذا التاريخ إن كانت البين تفل ثمرات » - « انحصار حقوق المشتري فيه في الثمن والتضمينات » - « لا يغير من ذلك عدم قيام الشفعين بأداء الثمن » - « استبراح حكم الشفعة حافطاً لقوته في مصلحة الشفعين حتى يصدر حكم بالثالث أو يقط بفسخ المدة » .

المبادئ القانونية

١ — إنه وإن كان يتعين على من يعلن خصمه بتقريب الطعن بالنقض في موطن مختار أن يثبت أن الخصم قد اختار هذا الوطن في إعلان الحكم — وذلك بإيداعه قلم كتاب محكمة النقض مع ما يجب إيداعه من الأوراق في

الميعاد الذي حدده القانون صورة الحكم المظنون فيه المعلقة إليه — وإلا كان الطعن باطلاً وتقضى المحكة بذلك في غيبة المظنون عليه ، إلا أنه إذا تبين من الأوراق أن المظنون عليه قدم بعد إعلانه مستنداته ومذكراته الزائدة وقصر دفاعه فيها على مناقشة موضوع الطعن فإن هذا يعتبر تنازلاً منه عن التمسك بهذا البطان ويجعل الطعن صحيحاً وقائماً في مواجهته .

٢ — مقتضى نص المادة ١٨ من قانون الشفعة القديم الصادر به دكرتو ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ أن العين المشفوع فيها تصير إلى ملك الشفعين بالحكم النهائي القاضى بالشفعة إذ هو سند تملكه المفشى لهذا الحق ، ومن ثم يكون ربيع هذه العين من حق الشفعين من هذا التاريخ إن كانت بما يغل ثمرات وتقطع حصة المشتري بها ولا يكون له ثمة حق عليها وتتنحصر حقوقه قبل الشفعين في الثمن والتضمينات — ولا يغير من ذلك عدم قيام الشفعين بأداء الثمن ذلك أنه إذا لم يحدد الحكم القاضى بالشفعة ميعاداً معيناً لهذا الأداء فإن حكم الشفعة يستمر حافطاً لقوته في مصلحة

عن اللغة المطالب بها تأسيساً على القول بأن للشفوع منه الحق في استئلال العين الشفوع فيها حتى يؤدي له الشفيع كامل التمن قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم الصحيح للقانون هو أن العين الشفوع فيها ثبتت للشفيع بالحكم الانتهاء الذي يقضى له بالشفعة فتزول الملكية عن الشفوع منه ولا يصح له أى حق في عينها أو غلتها بل ينتقل هذا الحق للشفيع بوصفه مالكا لها — ولا يثير من ذلك أن لا يؤدي الشفيع التمن أو أن يتأخر في أدائه وكل ما للشفوع منه أن يطلب بالتأخير وبالتضمنات إذ الحق تعلق بذمة الشفيع وبالتضمنات والتضمنات لا تمدد الفوائد القانونية ولا يقدم في هذا النظر أن تكون المحكمة قد قضت في الدعوى رقم ٤٢٠ سنة ١٩٤٥ مدنى المحلة بإلزام مورث الطاعنين بالرجوع عن سنتي ١٩٤٣ و ١٩٤٤ لأن حجية هذا الحكم قاصرة على موضوع الدعوى التي صدر فيها لا يعمدها إلى موضوع الدعوى الحالية .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه — إذ أيد الحكم الابتدائي قد أحال إلى أسبابه وأخذ به حيث جاء بالحكم المطعون فيه في هذا الخصوص ما يأتي :

« وحيث إن هذا القول ليس إلا ترديداً لدفاع الساتقين أمام المحكمة الابتدائية التي تولت الرد عليه بما تقرره عليها هذه الهيئة وتأخذ به إذ قلت بحق إن للشفوع منه الحق في رجوع العين للشفوع فيها إلى أن يوفيه الشفيع بضمن العين للشفيع فيها وكافة العاريف إلى أن قضى لها بأحققتها في صرفه بتاريخ ١٩٥١/٣/٣١ فيكون لها الحق في رجوع العين الشفوع فيها حتى هذا التاريخ » وقد ورد بأسباب الحكم الابتدائي في هذا الخصوص ما يأتي : « وحيث إنه يبين من مراجعة أسباب ومنطوق الحكم الصادر في القضية

الشفيع حتى يصدر حكم بإلزامه لعدم دفع التمن أو حتى يسقط بمضى المدة في حالة عدم تنفيذه .

المحكمة

« .. حيث إن الطعون عليها دفعت بالجلسة بيطلان الطعن لإعلان تقريره بمكتب محاميهما الذي كان مباشر لها الاستئناف دون أن يقدم الطاعنون ما يدل على أن الطعون عليها أغنت هذا السكب محلاً مختاراً لها في ورقة إعلان الحكم للطعون فيه

« ومن حيث إن هذا الدفع — مردود —

بأنه وإن كان يبين على من يعلن خصمه بتقرير الطعن في موطن مختار أن يثبت أن الخصم قد اختار هذا اللوطن في إعلان الحكم وذلك بإدعائه قم كتاب محكمة التقص مع ما يجب لإدعائه من الأوراق في الميعاد الذي حدده القانون صورة الحكم المطعون فيه اللطة إليه وإلا كان الطعن باطلاً وتقضى المحكمة بذلك في غيبة للطعون عليه إلا أنه إذا تبين من الأوراق أن للطعون عليه قدم بعد الإعلان مستنداته ومدكرته الرادة وقصر دفاعه فيها على مناقشة موضوع الطعن فإن هذا يعتبر تنازلاً منه عن التمسك بهذا البطلان وبجعل الطعن صحيحاً وقائماً في مواجهته — ولما كان الثابت أن للطعون عليها قدمت في الميعاد مستنداتها ومدكرة بدفاعها ضمنها ردها على موضوع الطعن ولم تمسك فيها بالبطلان فإن الدفع يكون على غير أساس متعين الرفض

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشككية .

« ومن حيث إن بما ينهه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى للطعون عليها برجع العين

الدعوى المذكورة على الطاعنين متخذة من عدم أداء مورثهم لما تبن الدين المشفوع فيها سبباً في طلب إلغاء حكم الشفعة وأن المحكمة رفضت هذا الطلب وقضت بأحقيتها في صرف مبلغ الثمن الوديع خزائن المحكمة فإن حكم الشفعة يظن قائماً منتجة لآثاره ويكون حق الطعون عليها قبل الطاعنين قاصراً على الثمن والتضمينات — ولا يبر من هذا النظر أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٢٠ سنة ١٩٤٥ مدنى الحلة قضى بالزام مورث الطاعنين بالرجوع عن سئتي ١٩٤٣ و ١٩٤٤ ذلك أن حجية هذا الحكم قاصرة على ما قضى به في خصوص الربع عن هاتين السئتين — أما ما ورد بأسباب هذا الحكم من أن الشفعية حق استغلال العين حتى تاريخ دفع الثمن فلا يبدو أن يكون تفريراً قانونياً لا تكون له في ذاته قوة الأمر المفضى — ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى للطعون عليها باستحقاقها لربع العين المشفوعة فيها عن السنوات من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٠ رغم صدور وقيام الحكم التهاى القاضى لورث الطاعنين بأحقية في أخذ هذه العين بالشفعة فإنه يكون خطأ في تطبيق القانون متيناً حقنه دون حاجة إلى بحث ما نرى به الطاعنون « ،
(القضية رقم ٣٤٨ سنة ٢٤ ق)

٢٢٩

٢ أبريل سنة ١٩٥٩

نزح ملكية بتقديرية التوضي في حالة الاستيلاء على جزء من عطار بشرى إباح الإبرامات اللاتونية . ق .
لنة ١٩٠٧ .

البدا القانوني

يجب مراعاة ما يكون قد طرأ على قيمة الجزء الذى لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المفعة العمومية من زيادة أو نقص طبقاً لص المادة

رقم ٥٨٥ سنة ١٩٤٥ مدنى مستأف طنطا بتاريخ ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ بين المدعية والمدعى عليهم ومورثيهم أنه قد حسم النزاع الذى يشهده المحسوم الآن في هذه الدعوى حيث قررت فيما بينهم ائباده الآتية : —

١ - ... ٢ - ... للشفوع منه أن يستل الدين حتى يدفع له الشفع الثمن والمصاريف . وحيث إن هذا الثمن لا يمكن اعتباره قد وصل لديها إلا بعد استلامها له تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر بين الطرفين في القضية رقم ٨٥٢ سنة ١٩٤٦ كلى طنطا بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٥١ وعلى ذلك يكون من حق المدعية غلة هذه الأطنان في السنوات المطالب بها وحى من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٠ . «

« ومن حيث أن المادة ١٨ من قانون الشفعة القديم الصادر به دكرتوى ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ الذى يحكم واقعة هذا النزاع قضت على أن « الحكم الذى يصدر نهائياً برفو الشفعة يتبرئداً للملكية الشفع » ومن مقتضى هذا الص أن الدين المشفوع فيها تصير إلى ملك الشفع بالحكم التهاى القاضى بالشفعة إذ هو سند تملكه المنتهى لهذا الحق وينبى على ذلك أن يكون ربع هذه العين من حق الشفع من هذا التاريخ إن كانت مما ينل ثمرات وتقطع حلة المشتري بها ولا يكون له ثمة حق عليها وتتحصر حقوقه قبل الشفع في الثمن والتضمينات ولا يشير من ذلك عدم قيام الشفع بأداء الثمن ذلك أنه إذا لم يحدد الحكم القاضى بالشفعة ميعاداً معيناً لهذا الأداء فإن حكم الشفعة يستمر حانظاً قوته في مصلحة الشفع حتى يصدر حكم بالذلة لدم دفع الثمن أو حتى يسقط بعض المدة في حالة عدم تنفيذه . وإذا كان التات من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٨٥٢ سنة ١٩٤٦ كلى طنطا بتاريخ ٣١ من مارس سنة ١٩٥١ أن الطعون عليها أقامت

الاستئناف وفق هذا المنهج ذلك لأن الخير أجرى
تأمين الأرض المستولى عليها مراعى في التأمين
مقدار ما عاد على ذات هذه الأرض من فائدة بسبب
الشروع لا ما عاد على باقي الأرض الملوكة للمطون
عليهما الأول والثانية من تحسين — ومع أن
الطاعتين تمسكا أمام محكمة الموضوع — وفي
مرحلة التقاضي — بحكم القانون السالف يانه —
ومع أن المطون عليهما لم ينكرا ما طرأ على باقي
أرضهما من تحسين إلا أن الحكم المطون فيه لم
يأخذ بوجهة نظر الطاعتين — كأن الخير وإن
كان قد ذكر أن باقي أرض المطون عليهما قد
استقادت إلا أنه لم ين باستظهار عناصر هذه
الاستفادة ومدىها حتى كان يمكن إجراء تأمين
أطيان المستولى عليها شعباً متفقاً مع ما قضى
به نصوص قانون نزع الملكية — وهو على كل
حال لم يجر تقديره لأطيان المستولى عليها على
أساس من ذلك النظر القانوني السابق إيراداً — ولا
ينبغي في هذا الخصوص — مادكره الحكم المطون
فيه من أن المحكمة تدخل ضمن عناصر تقديرها
لأن ما عاد على باقي أطيان المطون عليهما من
تحسين بسبب تنفيذ الشروع وأن الخير قد راعى
في تقديره تلك القيمة التي أضاعها الشروع إلى
أطيان المطون عليهما — ذلك أن ما أورده الحكم
المطون فيه من هذه المانع لا يطابق ما جاء في حكم
٦ مارس سنة ١٩٥١ القاضي بشبب الخير فإن ذلك
الحكم لم يجعل لهذا الاعتبار وزناً — ولم ينط
بالخير أية مأمورية بخصوصه — وفي نطاق هذا
الحكم بإثر الخير عمله — ولم يجعل من أسس
تقديره لثمن ما عاد من تقع على باقي أطيان
المطون عليهما بسبب تنفيذ الشروع — وقالت
الطاعتان إن ما ساقاه في وجه الثمن من مخالفة
الحكم المطون فيه لقانون مستند إلى حكم

١٤ من قانون نزع الملكية رقمه لسنة ١٩٠٧
المعدل بالقانون ٩٤ لسنة ١٩٣١ بمخصه أو
بإضافته إلى ثمن الجزء المستولى عليه حسب
الأحوال — فأذا كان الخير المعين لتقدير
ثمن المقادير المستولى عليها لم يقع في التقدير
هذه الأسس وكان الحكم المطون فيه قد
اعتمد تقدير الخير للثمن — مع ما في هذا
التقدير من مخالفة للطريقة الواجب اتباعها
فإنه يكون مريباً بما يستوجب نقضه .

المحكمة

« . . . حيث إن الثمن مقام على سبيل
نمت الطاعتان في السبب الثاني منها على الحكم
المطون فيه بالطلان — ثم تنازلا عن التمسك
بهذا السبب فبقيت الظرفية تضمنت التي في السبب
الأول من مخالفة الحكم المطون فيه لقانون وعنايته
لثابت في الأوراق — وفي يافت ذلك ذكرت
الطاعتان أن المادتين ١٣ و ١٤ من قانون نزع
الملكية تضمنان أن يقدّر ثمن العين المزوعة
ملكيتها — بحسب حالتها في وقت نزع الملكية
وبصرف النظر عن أي اعتبار آخر وعلى الأخص
بصرف النظر عن اعتبار ما قد يكون قد عاد على
هذه العين من تحسين بسبب الشروع الذي من
أجله نزع الملكية ثم براعى بعد ذلك ما عاد على
باقي المين من تحسين أو فائدة بسبب نزع الملكية
ويخصم قدر هذا التحسين أو هذه الفائدة من ثمن
التقدم موضوع نزع الملكية على أن لا يتجاوز الخمص
على كل حال نصف الثمن — تلك هي الطريقة
المرسومة في قانون نزع الملكية لتحديد التمييز
الواجب أدائه لأصحاب العين المستولى عليها وإجراء
التقدير على غير هذه الطريقة مخالف مقاصد الشارع
ولم يجر تقرير الخير الذي أحسننت به محكمة

١٨/٦/١٩٣١ من أنه « إذا كان نزاع الملكية قاصراً على جزء من العقار يكون تقدير ثمن هذا الجزء باعتبار الفرق بين قيمة العقار جميعه وبين الجزء الباقي منه للمالك » وما نصت عليه المادة ١٤ من ذلك القانون من أنه « إذا زادت أو نقصت قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته بسبب أعمال النعمة العمومية فيجب مراعاة هذه الزيادة أو هذا النقصان ولكن المبلغ الواجب إسقاطه أو إضافته لا يجوز أن يزيد في أى حال عن نصف القيمة التي يستحقها المالك حسب أحكام المادة السابقة » ذلك أن أعمال هاتين المادتين يستوجب مراعاة ما يكون قد طرأ على الجزء الذي لم تنزع ملكيته بسبب أعمال النعمة العمومية من زيادة أو نقص — بخضمه أو إضافته إلى ثمن الجزء المستولى عليه — على حسب الأحوال — وإذا كان الخير المعين لتقدير ثمن المقدار المستولى عليها لم يتبع في التقدير هذه الأسس — وكان الحكم المطون فيه قد اعتمد تقدير الخير لثمن مع ما في هذا التقدير من مخالفة للطريقة الواجب اتباعها فلا يكون معيماً بما يستوجب نقضه » .

(القضية رقم ٣٦٧ سنة ٢٤ في ثلاثة وعضوية السادة الأساتذة عماد الدين وعثمان رمزي والمسيحي الموضي وعمد زاهت وعبد السلام بلخ المستأثرين) .

٢٣٠

٢ أبريل سنة ١٩٥٩

١ — قض « إجراءات الطعن » « المحصوم في الطعن » « شفعة » المحصوم في دعوى الشفعة » « قوة الأمر القضي » دعوى الشفعة من الدعاوى التي يوجب القانون توجيه الطعن فيها إلى جميع المحصوم الذين كانوا ماثلين في المحصومة أمام محكمة الموضوع . إختصاص المطون عليه الأخير في بادئ الأمر أمام محكمة الموضوع باعتباره مشتركاً للأطيان المشفوعة . نبوت أن هذا البيع قد فسخ وشراء الطاعن هذه الأطيان بدلا عنه - حيازة - قضاء

المحكمة الابتدائية — التي لم تلق بالاعتبار الذي يوجبه قانون نزاع الملكية والسالف تفصيله .

« وحيث إن هذا الشيء في عمله ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطون فيه أن محكمة الاستئناف وإن كانت قد أقرت الطاعتين على ما عسك به من أنه يجب أن يراعى في تقدير قيمة الأطيان المزوعة ملكيتها مقدار ما عاد على باقي الأرض من منفعة — من جراء مشروع الصرف الذي أنشئ في الجزء المزوعة ملكيته وأوردت ضمن أسباب حكمها أن الخير وقد راعى هذا في تقديره وجاء تقريره مبيناً لملك النعمة التي أضناها المشروع على أطيان الستائف صدم (المطون عليهما) ومعنى هذا أن الخير لم ينفذ تلك المنفعة عند التقدير . . . وأنه من ثم لا يكون هناك مسوغ لهبوط بالتقدير والزلزل به إلى هذا المدى الذي قرره المحكمة » وذكرت في موضع آخر « أن أطيان المطون عليهما الباقية قد أفاقت إيعاً فائدة من مشروع إنشاء المصرف . . . ومن أجل هذا ترى « المحكمة » أن تقدير الخير مناسب كل المناسبة ويمثل الحقيقة إلى حد كبير لأنه تنبه إلى جميع عناصر التقدير ولم ينفذ شيئاً منها » — إلا أنه يبين من الاطلاع على تقرير الخير (المقدمة صورته الرسمية ضمن مستندات الطاعنين) أنه قد نزع عن أرض المزوعة ملكيتها « بمراعاة حالتها من حيث قوتها وجودتها ومعناها وترتيبها وربها وسهولة مواصالتها ووفرة الأيدي العاملة بالجهة ومراعاة الحالة الاقتصادية وقت الاستيلاء » ومؤدى ذلك أنه لم يراع في تقدير ثمن الجزء المزوعة ملكيته — ما نصت عليه المادة ١٣ من القانون رقم ٥ الصادر بتاريخ ٢٤/٤/١٩٠٧ بشأن نزاع ملكية المقاربات للنافع العمومية والعدل بالرسوم بقانون رقم ٩٤ بتاريخ

أى مطمئن لقضاء الحكم الابتدائي في هذا الصدد فإن بذلك هذا القضاء قوة الأمر المقضي وأصبحت الخصومة في حقيقتها مقبوضة بين الطاعنين - كثرين - والطعون عليه الأول - كشيخ - ومورث باقى المطعون عليهم - كبايع - ، وإذ كان البات أن إعلان المطعون عليهم عدا الأخير بتقرير الطعن قد تم صحيحاً - فإن بطلان الطعن بالنسبة له لا يمتد أثره إلى الباقيين .

٢ - إن الشفع بحكم أنه صاحب حق في أخذ العقار بالشفعة يعتبر من طلبة الغير بالنسبة لطرفي عقد البيع سبب الشفعة فيجوز له أن يثبت بكافة الطرق القانونية بما فيها البيعة أن الثمن الوارد في عقد المشتري ليس هو الثمن الحقيقي للعين المشفوع فيها بل هو ثمن صوري توطأ عليه البائع والمشتري بقصد تسجيله عن الأخذ بالشفعة .

٣ - إذا كانت محكمة الموضوع قد أحالت الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية عقد شراء الطاعنين ، وكان التاتب أنها استخلصت من نتيجة هذا التحقيق ومن القرائن الأخرى التي استندت إليها أن هذا العقد جدى ولم تأخذ بالثمن الوارد به لما ثبت لها من أنه صوري فلا تناقض بين الأمرين .

٤ - إذا استعرضت محكمة الموضوع مستندات الخصوم وثائق شهادة الشهود وسائق القرائن واستخلصت من كل ذلك استخلاصاً سائفاً له أسله الثابت في أوراق الدعوى أن ائمن صوري وأن حقيقة الثمن

الحكم الابتدائي في هذا الصدد قوة الأمر المقضي . حقيقة الخصومة مقبوضة بين الطاعنين كثرين والطعون عليه الأول كشيخ ومورث باقى المطعون عليهم كبايع . عدم ابتداء أثر بطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليه الأخير إلى باقى المطعون عليهم .

ب - شفعة . اعتبار الشفع من تثير بالنسبة لطرف عقد البيع . صورية . إثبات الصورية . إثبات الشفع بكافة الطرق القانونية بما فيها بيعة أن الثمن الوارد في عقد المشتري ليس هو الثمن الحقيقي بل صوري توطأ عليه مع البائعين . جواز اعتباره من التثير بالنسبة لطرف عقد البيع .

ج - صورية . شفعة . الثمن . استغلال المحكمة من التحقيق الذى أجرته جدياً عقد شراء الطاعنين . عدم أخذها بالثمن الذى ورد به لما ثبت لها من أنه صوري . لا تناقض .

د - إثبات سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل . شفعة . الثمن . صورية . استعراض محكمة الموضوع مستندات الخصوم وثائق شهادة الشهود والقرائن . استغلالها الناتج الخفى مع التاتب بالأوراق أن الثمن صوري وأن حقيقة هو كذا وليس أكثر . خفى في ذلك مما تستغل به بمنأى عن رقابة محكمة القضاء .

المبادئ القانونية

١ - إنه وإن كانت دعوى الشفعة من الدعاوى التى يوجب القانون توجيه الطعن فيها إلى جميع الخصوم الذين كانوا مائنين في الخصومة أمام محكمة الموضوع ، وكان المطعون عليه الأخير الذى اختصم في النزاع في جميع مراحل التقاضى قد وقع إعلانه بتقرير الطعن بالنقض باطلاً ، إلا أنه إذ يبين من أسباب الحكم الابتدائي أن اختصاصه كان باعتباره مشترياً للاطيان المشفوعة وأنه ثبت لمحكمة الموضوع أن هذا البيع قد فسخ واشترى الطاعنان هذه الاطيان بدلاً عنه كما يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أن أحداً من الخصوم لم يوجه

إلى جميع الخصوم الذين كانوا مائنين في الخصومة أمام محكمة الموضوع وأن المطون عليه الأخير قد اختصم في النزاع في جميع مراحل التقاضي السابقة إلا أنه يبين من أسباب الحكم الابتدائي أن اختصاصه كان باعتباره مشتركاً للأطيان المشفوعة

وأنه ثبت لمحكمة الموضوع أن هذا البيع قد فسخ واشترى الطاعنان هذه الأطنان بدلا منه — كما يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أن أحداً من الخصوم لم يوجه أي مطون لقضاء الحكم الابتدائي في هذا الصدد فحاز بذلك هذا القضاء قوة الأمر القضي . وأصبحت الخصومة في حقيقتها مدفوعة بين الطاعنين كشتريين والمطون عليه الأول كشتيع والمرحوم السيد محمد الشراوي كبايع . وإذا كان الثابت أن إعلان المطون عليهم عدا الأخير بتقرير الطعن قد تم صحيحاً فإن بطلان الطعن بالنسبة له لا يمتد أثره إلى الباقي . ومن ثم يبين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً للمطون عليه الأخير .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لباقي المطون عليهم .

« ومن حيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتساويه إذ أبد المحكمة الابتدائية فيما قضت به من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية عقد الطاعنين في حين أنه كان يتعين عليه قبل أن يحكم بالتحقيق أن يتأكد من المستندات المقدمة أو من خير ممتد أن القرار المشفوع فيه لا يساوي أكثر من التبن الذي يقول به النفع إذ لا يجوز ترميض العقود للبطلان لمجرد شهدة الشهود .

« ومن حيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطون فيه أنه استعرض ما أثاره الطاعنان في هذا السبب ورد عليه بقوله « ومن حيث أنه ليس

هو كذا وليس أكثر من ذلك — كانت في حدود سلطتها الموضوعية في تقدير الأدلة بما تستلزمه دون رقابة عليها من محكمة النقض .

المحكمة

« . . . من حيث إن المطون عليه الأول دفع بعدم قبول الطعن شكلاً لبطلان إعلان تقرير الطعن إلى المطون عليه الأخير — إذ جاء بمحض الإعلان أنه أعلن مخاطباً مع شيخ البلد لنيابه عند الإعلان ولا متاع الخفير المخصوص عن الاستلام دون أن يبين المحضر في محضره الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إلى جهة الإدارة ومصدره بواقعة غياب المعلن إليه والوقت الذي انتقل فيه إلى عمله ولما كانت الدعوى دعوى شفعة وهي لا تكون مقبولة إلا إذا اعترفت فيها الخصومة بين أطرافها جميعاً في جميع مراحل التقاضي فإن بطلان إعلان المطون عليه الأخير يترتب عليه بطلان الطعن برته .

« ومن حيث إن هذا الدفع صحيح في شقه الأول إذ الثابت من ورقة إعلان الطعن أن المطون عليه الأخير أعلن مخاطباً مع شيخ البلد عبدالرازق محمد لنيابه ولا متاع الخفير المخصوص عقل يومى عن الاستلام . « وإذا كان المحضر لم يبين الخطوات السابقة على تسليم الصورة لشيخ البلد كما لم يثبت أنه وجه إلى المعلن إليه في خلال ٢٤ ساعة وفي موطنه الأصل أو اختار كتاباً موسى عليه يخبره فيه أن الصورة سلت لجهة الإدارة عاكفاً بذلك مارسه للادة ١٢ في قانون المرافعات في هذا الخصوص فإن إعلان المطون عليه الأخير يكون قد وقع باطلاً .

« ومن حيث إن هذا الدفع — مردود — في شقه الثاني — بأنه وإن كانت الدعوى من الدعاوى التي يوجب القانون توجيه الطعن فيها

كان خاصاً بقصد شراء المطعون عليه الأخير بما لا يصح معه الاستدلال بشهادة شاهدين في أمر لم يكن مطلوباً منها . ولأن الحكم استند أيضاً في قضائه إلى القول بدم مقولة ارتفاع عن فقدان بمقدار ٧٠ جنياً في مدة ثلاثة أيام وهي الفترة بين رفع دعوى التماسخ عن عقد شراء المطعون عليه الأخير وبين تاريخ عقد شراء الطاعنين في حين أن المطعون عليه الأول كان يستند في دفاعه إلى عدم مقولة ارتفاع السر في مدى شهرين من تاريخ عقد شراء المطعون عليه الأخير إلى تاريخ عقد شراء الطاعنين .

« ومن حيث إن هذا النسي بجميع وجوهه — مردود ، أولاً — بما قرره الحكم المطعون فيه من : « ان المتهوم من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية عقد الطاعنين أن التحقيق يتناول كافة أركان العقد ومنها الثمن ومن ثم إذا ثبت أن العقد جدي والتمن صوري فلا تناقض إذا قضت المحكمة بمجدية العقد وعدم الأخذ بالتمن المسمى به » وإذ كان الثابت أن محكمة الموضوع استخلصت من نتيجة هذا التحقيق ومن القرائن الأخرى التي استندت إليها أن عقد شراء الطاعنين جدي ولم تأخذ بالتمن الوارد به لا ثبت لها من أنه صوري فلا تناقض بين الأمرين . ومردود ، ثانياً — بأن محكمة الموضوع إذ استمرت مستندات الخصوم وناقشت شهادة الشهود وسألت القرائن واستخلصت من كل ذلك استخلاصاً سائماً له أصله الثابت في أوراق الدعوى أن الثمن صوري وأن حقيقة ثمن شراء الطاعنين هو ٣٣٠ جنياً لفقدان الواحد وليس أكثر من ذلك كانت في حدود سلطتها الموضوعية في تدبر الأدلة كما تستقل به دون رقابة عليها من محكمة التمس ، وقد ورد في هذا الخصوص بأسباب الحكم الابتدائي المزيد

في القانون ما يوجب على المحكمة أن تتخذ أي إجراء قبل الإحالة على التحقيق لإثبات صورية الثمن إذا كان القانون يجيز إثبات هذه الصورية بالبدية . ومن حيث إن الشفع وهو من الغير فله الحق قانوناً أن يثبت صورية الثمن في العقد المنفوع فيه بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة ومن ثم فلا خطأ من جانب محكمة أول درجة إذ هي أحالت الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذه الصورية . وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه لا غفالة فيه للقانون — ذلك أن الشفع يحكم أنه صاحب حق في أخذ العقار بالشفعة يعتبر من طبقة الغير بالنسبة لطرفي عقد البيع سبب الشفعة فيجوز له أن يثبت بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة أن الثمن الوارد في عقد المشتري ليس هو الثمن الحقيقي للمعين المنفوع فيها بل هو ثمن صوري توأماً عليه البائع والمشتري بقصد تجنيبه عن الأخذ بالشفعة ولا سند في القانون لما يتمسك به الطاعنان من وجوب تقديم قرائن تبريراً لطلب الإحالة إلى التحقيق . ومن ثم يمين ورفض هذا السبب .

« ومن حيث ان الطاعنين يمان في السببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه أنه جاء مشوباً بالبطالان لقيامه على أسباب متناقضة وفساد استدلاله — ذلك أنه مع تسليمه بمجدية عقد الطاعنين اعتبر الثمن صورياً في حين أن الثمن الوارد بقصد ما لم يكن مأموراً بتحقيقه في الحكم التمهدي بل كان التحقيق القضي به منصرفاً إلى صورية العقد ذاته بحيث إذا لم تثبت هذه الصورية سقط حق الشفع في الأخذ بالشفعة وقد سلم المحكمان الابتدائي والاستئناف بأن هذا الصورية لم تثبت بما كانتين معه رفض الدعوى ، ولأن الحكم أخذ بشهادة شاهدي النفع من أن الثمن الذي اشترى به الطاعنان هو ٣٣٠ جنياً لفقدان على ما علم به الطاعن الأول نفسه رغم أن تحقيق صورية الثمن

استئنافاً ما يأتي : « ومن حيث إن المحسكة ترحح شهادة شاعدي الإثبات على د هدى التي للأسباب الآتية : أولاً — أن شاهد التي شهد بأنه حضر كتابة العقد المقدم بمحاظة المدعى عليها الآخرين — للمستند رقم ١ حافظة ورقم ٥ مرفقت — إذ اتثبت بالمقد المشار إليه أنه دفع من الثمن في مجلس المقد مبلغ ٤٨٢٠ جنباً — ثانياً — ثبت أن المدعى عليه الأول سق أن باع الأطنان موضوع الدعوى إلى المدعى عليه الثاني بقصد ابتدائي، وخرج ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ في نظير ثمن ذكره ٣٣٠ ج لفقدان الواحد . ورفعت المشتري المذكور دعوى بإثبات صحة هذا التعاقد ضد البائع أخلت بتاريخ ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ولم تبت — المستند رقم ٦ من حافظة المدعى عليها رقم ٥ مرفقات — وهو عبارة عن أصل عريضة دعوى صحة التعاقد التي تسلم حدهما — وقد ثبت أيضاً أن ظروف الدعوى الحالية أن التعاقد الحاصل بين المدعى عليه الأول والثاني قد نسخ فلا يستل بد ذلك أن يشتري المدعى عليها الثالث والرابع نفس الأطنان بسر ٤٠٠ جنبه لفقدان الواحد إذ كان الأول بهذا السر المشتري الأول ولباع لها الأطنان بدوره بسر ٤٠٠ جنبه لفقدان كابر عمان ولا تحتل نفسه بفرق السر بدلا من ترك الصفة ونسخ عقد البيع بينه وبين المدعى عليه الأول . ثالثاً : ذكر الدفاع عن المدعى عليها الثالث والرابع أن الظروف قد تغيرت وارتفع سعر الطن في الفترة ما بين البيع الأول والثاني بدليل التغيرات المتتمة منها أخيراً بلف الدعوى وأنه حين عجز المشتري الأول عن دفع باقي الثمن قد تمسك الطرفان عن هذا البيع وتم بيع الأطنان للمدعى عليها الثالث والرابع بسر ٤٠٠ جنبه لفقدان . ومن حيث إن هذا الدفاع مردود بأن الفترة بين حصول التماسح الواقع هنا بعد تلخ رفعت دعوى صحة التعاقد من

المشتري الأول وبين عقد البيع الصادر للمدعى عليها الآخرين عبارة عن ثلاثة أيام (الفترة من ١٩٥٠/١١/١٦ إلى ١٩٥٠/١١/١٩) وهذه الفترة القصيرة لا يمكن أن تسمح بأي زيادة في السر . ومن حيث إنه لا ذكر ترى المحسكة أن العقد الصادر للمدعى عليها الآخرين هو عقد جدى وليس بصوري وأن الثمن الحقيقي هو مبلغ ٣٣٠ جنبه لفقدان الواحد وهو مردود — أخيراً — بأن الحكم المطعون فيه عد ما ناقش دفاع الطاعنين الخاص بتفسير الظروف وارتفاع أسعار القطن بما دفعها إلى الشراء بسر أطل بما اشترى به الطعون عليه الأخير — قد رفض هذا الدفاع استناداً إلى الأسباب التي سبقت الإشارة إليها فما تقدم ومن بينها قصر المدة وهي ثلاثة أيام بين فسخ عقد شراء الطعن عليه الأخير وبين عقد شراء الطاعنين . وقد استخلص الحكم ذلك استخلاصاً سليماً من الأوراق المقدمة في الدعوى من ذات الطاعنين بحسب ما هو واضح من تلك الأسباب مما لا يصح معه المي على الحكم بفساد الاستدلال .

« ومن حيث إنه من جميع ما تقدم بين أن الطعن على غير أساس متعين الرفض » .

(القضية رقم ٣٧٢ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانفة محمود عياد ومحمد زعفراني سالم وعمه رفعت وعبد السلام بلعم ومحمد القاضي للمشتارين) .

٢٣١

٢ . أبريل سنة ١٩٥٩

وكالة « الوكالة المحصورة » . عانة « توكيل المحامي » . إشتراط القانون لإثبات الوكالة بالمصورة أن تكون بالكتابة وأن يقدم سند التوكيل . إقرار المحصر للمأصر مع المحامي بالوكالة . كملاته دلائل الإثبات . عدم جواز التصدي لملائة ذوى الشأن . وكلامهم لا إذا

بثابة إقرار منها لما قام به من عمل قضائي وأنه إلى جانب هذا الإقرار صدر من باقي الطاعنين توكيلان كنايةان قدما لمحكمة الموضوع قبل الفصل في الدعوى — الأمر الذي يتوافر منه ثبوت وكالة الطاعنين جميعاً لحماهم الذي قرر بالاعتراض على قاطبة شرط البيع ويكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون إذ أسكر عليه تلك المصفة وأوجب قيام التوكيل وقت حصول التقرير ورتب على ذلك قضاءه بعدم قبول دعوى الاعتراض رفضاً من غير ذي صفة .

« وحيث أنه وإن كان القانون يشترط في الوكالة بالخصومة أن تكون بالكتابة — ويتطلب تقديم سند التوكيل لإثبات الوكالة إلا أنه متى أقر الخصم الحاضر مع المحامي بالوكالة فإن هذا يكفي دليلاً في الإثبات فلا يجوز للقضاء التصدي لملاقاة ذوى الشأن بوكالتهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة ويكلفه بالعمل فلا يعترض عليه بأن التوكيل لاحق على تاريخ الإجراء — ما لم ينص القانون على خلاف ذلك — وغاية الأمر أن صاحب الشأن إن لم يحضر بنفسه يوم الجلسة أو لم يرسل عنه وكيلًا ثابتة وكانت بالطريقة القانونية جاز لخصومه محافظة على حقوقهم إبداء الطلبات التي يحيزها لم يحضرها لم القانون في هذا الخصوص — ما كان ذلك وكان الثابت من الصور الرسمية لجلسات المحكمة الابتدائية وباقي المستندات المقدمة بلف الطعن أن الطاعنين جميعاً أقروا الوكالة سواء من حضر منهم شخصياً لجلسات للرافعة وما الطاعنان الأول والثاني أو من حضر عنهم نفس المحامي بالتوكيلات المقدمة في درجتي التقاضي وكان الثابت أيضاً أن الطعون على لم يطلب اعتبار الدعوى الابتدائية كأن لم تكن بل صدر الحكم الابتدائي حضورياً للمترشحين جميعاً

أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله . مباشرة المحامي لإجراء قبل استصدار توكيل . لا يترتب عليه بأن التوكيل لاحق لتاريخ الإجراء . عدم حضور صاحب الشأن بنفسه أو عدم إرساله وكيل ثابتة وكالة قانوناً يجيز لخصومه إبداء الطلبات التي يحيزها لم القانون .

المبدأ القانوني

لأنه وإن كان القانون يشترط في الوكالة بالخصومة أن تكون بالكتابة ويتطلب تقديم سند التوكيل لإثبات الوكالة — إلا أنه متى أقر الخصم الحاضر مع المحامي بالوكالة فإن هذا يكفي دليلاً في الإثبات فلا يجوز للقضاء التصدي لملاقاة ذوى الشأن بوكالتهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله — فإذا باشر المحامي إجراء قبل أن يستصدر توكيلاً له من ذى الشأن الذي تكلفه بالعمل فلا يعترض عليه بأن التوكيل لاحق على تاريخ الإجراء — ما لم ينص القانون على خلاف ذلك — وغاية الأمر أن صاحب الشأن إن لم يحضر بنفسه يوم الجلسة أو لم يرسل عنه وكيلًا ثابتة وكانت بالطريقة القانونية جاز لخصومه محافظة على حقوقهم إبداء الطلبات التي يحيزها لم القانون في هذا الخصوص .

المحكمة

« ... حيث إن حاصل ما ينهه الطاعنون خطأ الحكم في تطبيق القانون ذلك أنه فضلاً عن أن الدفع الذي أخذ به الحكم المطعون فيه لم ينصب على الإجراءات التي اتخذت أمام محكمة الاستئناف وإنما يصرّف إلى إجراءات كانت قد تمت وانتهت بحكم من محكمة الدرجة الأولى فإن حضور الطاعنين الأول والثاني بالجلسة أمام تلك المحكمة مع المحامي الذي قرر نيابة عنهما بالاعتراض على القاطبة يعتبر

المتنازع فيه ، ولما كان طلب الفسخ وارداً على عقد بيع صفقة قيمتها ٣٤٠٠٠ جنيه فإن التقدير يكون على أساس هذا المبلغ غير أنه يتعين طبقاً للمادة التاسعة من ذلك القانون الإيجل فم الكتاب رسوماً نسبية على أكثر من ٤٠٠ جنيه — فإذا انتهت الدعوى بحكم — وقضى فيها بأكثر من ٤٠٠ جنيه سوى الرسم على أساس ما حكم به — ولما كانت الدعوى موضوع الحكم المطعون فيه قد انتهت صلحاً بمقتضى بين منه أن البائعين قد تعهدوا بدفع مبلغ ١٠٣٠ جنيه للمطعون عليه الأول — فإنه يتعين في هذا الصدد إعمال ما يقضى به نص الفقرة الأولى من المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ومؤداها أن الرسوم النسبية تحسب في هذه الحالة على قيمة الطلب أو على قيمة المصالح عليه أيهما أكثر — ولا إعتداً في هذا الخصوص بما إذا كان عقد الصلح قد أشار إلى الطلب الذي رفعت به الدعوى أو لم يشر إليه — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا الظن فإنه يكون متعين النقض .

المحكمة

«... حيث إن الطعن مقام على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم للطعون فيه الخطأ في القانون وفي يانه ذكر أن طلب فسخ عقد البيع كان طلباً قائماً ومعروفاً على المحكمة — إلى أن انتهى النزاع صلحاً بمقتضى الصلح الذي صدق عليه والمبررة في تقدير الرسم هي بقيمة الطلب — وسواء أكان لهذا الطلب مقتضى أو لم يكن فإنه لا اعتداد بذلك — كما أنه لا عبرة بأن يكون عقد البيع

وأثبت بالحكم الاستثنائي حضور الأستاذ يوسف فهمي الحامى عنهم لما كان ما تقدم فإن صفته في التقرير بالاعتراض عن الطاعنين تكون ثانية من عدم إنكار أى من الطاعنين لوكاله عنهم بل وبإقرارهم جميعاً لها — باستصدار توكيلات عن البعض وحضور البعض الآخر جلست للرافعة مع هذا الحامى ويكون النصي بخطأ الحكم في تطبيق القانون في محله مما يتعين معه نقضه .

(النضية رقم ٤ سنة ٢٥ في رئاسة وعشوية السادة الأساتذة عماد عياد ومثنى رمزي وعمد رفعت وعبد السلام بليج وعمود القاضي المستشارين) .

٢٣٢

٢ أبريل سنة ١٩٥٩

رسوم قضائية . دعوى « ماريك الدعوى » . طلب فسخ عقد بيع . تقدير الرسم النسبي منه بقيمة الشيء المتنازع عليه . م ٧٥ من ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ . انتهاء الدعوى صلحاً . احتساب الرسوم في هذه الحالة على قيمة الطلب أو قيمة المصالح عليه أيهما أكثر . م ١/٢٠ من القانون المشار إليه . لا إعتداد في هذا الخصوص لإشارة عقد الصلح أو عدم إشارته إلى الطلب الذي رفعت به الدعوى .

المبدأ القانوني

إذا كان الواقع أن الدعوى التي أقامها المطعون عليه الأول عند باقى المطعون عليهم قد طاب فيها الحكم بفسخ عقد البيع ورد العربون والفوائد بواقع ٧٪ فإن تقدير الرسم النسبي يحكمه نص المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ فيما تقرره من أن يكون أساس تقدير الرسوم النسبية في دعاوى طلب الحكم بصحة العقود أو إبطالها أو فسخها بقيمة الشيء

المطون عليهم الحكم بفسخ عقد البيع الحرر بين الطرفين والمؤرخ ١٩٥٢/٩/٢٥ — إلا أن هذه الدعوى قد انتهت بالصلح بين الطرفين بعد التزم فيه البائنون — باقي المطون عليهم — بأن يدفعوا للمطون عليه الأول مبلغ ١٠٣٠ جنيه ولم يشر في هذا القصد لا صراحة ولا ضمناً إلى فسخ عقد البيع الحرر بينهما — ذلك لأن هذا القصد كان موقوفاً قيامه على مصادقة المحكمة الحسية على شراء العين محل القصد القصر بالمبلغ الوارد به ومقداره ٣٤٠٠٠ جنيه ولما لم تر المحكمة الحسية المصادقة على الشراء بهذا المبلغ من التمين اعتبار القصد — طبقاً للشرط الوارد به — غير قائم منذ نشوئه بلا حاجة لحكم من القضاء بفسخه ولم تكن للطرفين حاجة للاشارة إلى هذا المعنى المتفق عليه — في عقد الصلح . ولم يربحاً موجباً لأن يضمن هذا الصلح شيئاً آخر سوى التصريح بما التزم به البائنون من رد المبلغ الذي كانوا قد استلموه عربوناً للصفقة — ويترب على ذلك ألا يلزم المطون عليه الأول من الرسوم إلا بمقدار ما يتناسب مع مبلغ المدة ١٠٣٠ جنيه التي تمهد البائنون بدفعها له تأسيساً على المادة ٢٠ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ — وهذا الذي أقام عليه الحكم المطون فيه قضاءه غير صحيح في القانون ذلك أنه لما كان ثابتاً من الوقائع السابق إيرادها أن الدعوى التي أقامها المطون عليه الأول ضد باقي المطون عليهم قد طلب فيها الحكم بفسخ عقد البيع ورد العربون والفوائد بواقع ٧٪ — فإن تقدير الرسم النسبي بحكمه نص المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ فيما تقرره من أنه « يكون أساس تقدير الرسوم النسبية على الوجه الآتي — أولاً ... ثانياً ... ثالثاً — وفي دعاوى طلب الحكم بسعة العقود أو إبطالها أو فسخها تقدر قيمتها

(على طلب الفسخ) معلقاً على شرط موقف أو على شرط فاسخ — ولا يغير من هذا الأساس أيضاً — أن يكون هذا النزاع قد انتهى صلحاً — وانفق في عقد الصلح صراحة أو ضمناً على فسخ عقد البيع أو لم يتفق عليه ذلك أن السداد من نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص (بالرسوم القضائية) أن العبرة في تسوية الرسوم هي قبضة الطلب لا قبضة المبلغ المبالغ عليه، إلا إذا كانت قيمة هذا المبلغ الأخير أكبر من قبضة الطلب فيسوى الرسم على أساس مائمه الصلح عليه — لا على قيمة الطلب وهو أساس منابر لما تضمنته المادة التاسعة من قانون الرسوم إذ تنال الحلة التي تنتهي فيها الدعوى بحكم فسخي بأن يسوى الرسم على أساس ما حكم به لا على أساس الطلب — على أنه لم يحصل في واقع الأمر تنازل عن طلب الفسخ وعقد الصلح لم يتضمن معنى من هذا القبيل وما ورد به من تمهد البائنين برد العربون يفيد التوافق على الفسخ ضمناً أو فعلاً ويكشف عن أن غرض المتصلحين هو العودة بالوضع إلى ما كان عليه قبل نشوء علانية البيع وإذن يكون خطأ ما ذهب إليه الحكم المطون فيه من أن عقد الصلح لم يتضمن اتفاقاً على الفسخ أو إشارة إليه ، ومن أن العبرة في تحديد الرسوم هي بما انتهت إليه الخصومة وبأنها إذا انتهت إلى تمهد البائنين برد العربون فإن الرسم يجب أن يسوى على هذا المبلغ فحسب — فلا يستداه إلى طلب الفسخ .

« وحيث إن هذا التمس في محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطون فيه والحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بذلك الحكم أن محكمة الموضوع أقامت قضاءها على نظر حاصله أنه وإن كان المطون عليه الأول قد طلب بدعواه مزيداً

٢٣٣

٢ أبريل سنة ١٩٥٩

استئناف « إجراءات الاستئناف » « تحضير الاستئناف » « دفاع » « إيجاب المادة ٤٠٨ مرافعات على قلم الكتاب إخبار المحضوم بالجلسة التي حددتها رئيس المحكمة لظفر الاستئناف » توخي المشرع بذلك تمكين المحضوم من تقديم مذكرة أثناء التحضير من تقديمها وتمكين من قدم استكمال دفاعه بالجلسة » عدم تحقق محكمة الاستئناف قبل إصدار حكمها من ثبوت إخطار الطاعة بجلسة المرافعة ورغم تخلفها عن الحضور » يسبب حكمها .

المبدأ القانوني

تنص المادة ٤٠٨ من قانون المرافعات على أنه « بعد إيداع تقرير العضو المقرر يعين رئيس المحكمة الجلسة التي تنظر فيها القضية ويحضر قلم الكتاب المحضوم بتاريخ الجلسة قبل انعقادها بخمسة عشر يوماً على الأقل وذلك بكتاب موصى عليه » — وقد توخى المشرع بهذا النص ضرورة إخطار المحضوم بالجلسة حتى يتمكن من إيداع دفاعه بها من لم يكن قدم مذكرة أثناء التحضير ولكي يتمكن من قلم بهذا الإجراء من استكمال دفاعه بالجلسة — هذا الدفاع الذي يقوم على المرافعة الشفهية إلى جانب المذكرات المكتوبة ، فإذا كان الواقع أن محكمة الاستئناف قد أصدرت حكمها المطعون فيه دون التحقق من ثبوت إخطار الطاعة بتاريخ الجلسة التي حدثت المرافعة في الاستئناف وأن الطاعة تخلفت عن الحضور في جلسات المرافعة فإن الحكم المطعون فيه يكون معيياً بما يستوجب نقضه .

بجبة النوى المتنازع فيه « ولما كان طلب النسخ وإيراداً على عقد بيع مفعلة قيمتها ٣٤٠٠ جنيه فإن التقدير يكون على أساس هذا المبلغ غير أنه يتعين طبقاً للمادة التاسعة من ذلك القانون ألا يحصل قلم الكتاب وسوماً نسية على أكثر من ٤٠٠ جنيه — فإذا انتهت الدعوى بحكم — وقضى فيها بأكثر من ٤٠٠ جنيه سوى الرسم على أساس ما حكم به — ولما كانت الدعوى موضوع الحكم المطعون فيه — قد انتهت صلحاً بمقتضى الصلح المشار إليه في الوقائع السالف ذكرها والذي يبين منه أن البائعين قد تمهدوا بدفع مبلغ ١٠٣٠ جنيه للمطعون عليه الأول فإنه يتعين في هذا الصدد إعمال ما يقضى به نص الفقرة الأولى من المادة ٢٠ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ والتي تجرى عبارتها بأنه « إذا انتهى النزاع صلحاً بين الطرفين وصدقت عليه المحكمة قبل صدور حكم قطعي في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى في الموضوع لا يستحق على الدعوى إلا نصف الرسوم الثابتة أو النسية ونحسب الرسوم النسية في هذه الحالة على قيمة الطلب ما لم يتجاوز للصالح عليه هذه القيمة ففي هذه الحالة يحصل الرسم على قيمة الصالح عليه » ومؤدى ذلك أن الرسوم النسية تحسب في هذه الحالة على قيمة الطلب أو على قيمة الصالح عليه أيهما أكثر . ولا اعتماد في هذا الخصوص بما إذا كان عقد الصلح قد أشار إلى الطلب الذي رقت به الدعوى أو لم يشر إليه ولا بأن يكون رافع الدعوى — قد طلب الحكم له بهذا الطلب — على سبيل الخطأ أو جاء هذا الطلب نافلاً كما يذهب إلى ذلك المطعون عليه الأول في دفاعه في الطعن — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر فإنه يكون متعين النقض » .

(القضية رقم ١٦ سنة ٢٥ ق رثانة وعضوية السادة الأستاذة عمود عياد ومثاني رمزي وإبراهيم عتيق يوسف والحسين الموصى وعبد السلام بليغ المستشارين)

المحكم

» .. حيث إن مما تعاه الطاعة أن المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أغفلت إجراء جوهرياً من إجراءات الدعوى نصت عليه المادة ٤٠٨ من قانون المرافعات وهو وجوب إخطار الخصوم بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى قبل انعقادها بخمسة عشر يوماً على الأقل بكتاب موصى عليه وتقول الطاعة في بيان ذلك إنه بعد تحضير الدعوى حدد رئيس المحكمة جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ لنظرها وكان يتعين إخطارها — الطاعة — أو إخطار وكيلها الأستاذ أيوب فهمي الهامي الذي قدم مذكرة أثناء تحضير الدعوى بدفائها وأنه تبين للطاعة من مراجعة ملف الدعوى بعد الحكم فيها أن قلم الكتاب كان قد أرسل في ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ الخطاب الموصى عليه برقم ٩٠٨٤ على اعتبار أنه موجه إلى الأستاذ أيوب فهمي الهامي ولكن هذا الخطاب ورد في ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ إلى قلم الكتاب لعدم استلامه وأن قلم الكتاب قد أخطأ في بيان اسم المرسل إليه كما تدل على ذلك الشهادة المستخرجة من مصلحة البريد والتي تدل على أن الخطاب الموصى عليه رقم ٩٠٨٤ الصادر من محكمة استئناف القاهرة لم يصدر باسم الأستاذ أيوب فهمي الهامي وتستطرد اطاعة قائلة إن إغفال هذا الإجراء ترتب عليه نظر الدعوى دون تمكينها من حجة خصمها ومتناقضة في الجلسة وهي المجال الوحيد لاستجلاء الحقيقة .

» ومن حيث إن هذا الذي في محله . ذلك أنه بين من الأوراق القديمة بلف هذا الطعن أن الدعوى الاستئنافية قد حدد لنظرها بعد التحضير جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٤ وأن الطاعة لم يحضر عنها أحد بهذه الجلسة ثم أرجىء البت

بالحكم فيها لجلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤ وفيها صدر الحكم المطعون فيه وأن قلم كتاب المحكمة كان قد أرسل في ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الخطاب الموصى عليه رقم ٩٠٨٤ على اعتبار أنه ممنون باسم الأستاذ أيوب فهمي الهامي وكيل المتأخر عليها « الطاعة » وأن هذا الخطاب رد إلى قلم الكتاب لعدم استلامه . كما بين من الشهادة المقدمة في ٣ من فبراير سنة ١٩٥٥ والمستخرجة من مصلحة البريد أن الخطاب المثار إليه رقم ٩٠٨٤ لم يصدر باسم الأستاذ أيوب فهمي الهامي الأمر الذي يستفاد منه عدم ثبوت إخطار الطاعة بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الاستئناف وهي جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٤ ولما كانت المادة ٤٠٨ من قانون المرافعات قد نصت على أنه بعد إيداع تقرير الضمور المقرر بين رئيس المحكمة الجلسة التي تنظر فيها القضية وخبر قلم الكتاب الخصوم بتاريخ الجلسة قبل انعقادها بخمسة عشر يوماً على الأقل بخطاب موصى عليه وكان الشرع قد تولى بهذا النص ضرورة إخطار الخصوم بالجلسة حتى يتمكن من إبداء دفاعه بها من لم يكن قدم مذكرة أثناء التحضير ولكي يتمكن من قام بهذا الإجراء باستكمال دفاعه بالجلسة هذا الدفاع الذي يقوم على الرفض الشفهية إلى جانب الذكريات للكتوبة وكانت محكمة الاستئناف قد أصدرت حكمها للمطعون فيه دون التحقق من ثبوت إخطار الطاعة بتاريخ الجلسة التي حدثت للرافضة في الاستئناف فإن هذا الحكم يكون معيباً يستوجب نقضه دون حاجة ليبحث باقي أسباب الطعن . »

(القضية رقم ٢١ سنة ٢٥٠٠ ذركمة وعضوية السادة الأستاذة محمود عياد وعمد زغراني سالم وعمد رفعت وعبد السلام بلح وعمود النافعي المستشارين) .

٢٣٤

٢ أبريل سنة ١٩٥٩

أحكام عرفية - تمريض ١٢٠ من م ق ١١٤ لسنة ١٩٤٥. ترى إلى حاية السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبها من أن توجه إليهم الطاعن عن تصرفات اتخذت في ظروف استثنائية - تقدير الحماية بالقدر اللازم لتنفيذ هذه التصرفات - استنفاد السلطة غرضها وهي في مأمّن من كل طعن - ولوفو الحماية عند هذا الحد وعدم تخليها إلى التصرفات اللاحقة - مثل في دعوى تمريض.

المبدأ القانوني

فصل المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ إنما يرى إلى حماية السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبها من أن توجه إليهم الطاعن عن تصرفات اتخذت في ظروف استثنائية تدعو بطبيعتها إلى سرعة البت في الأمور حفظاً على سلامة البلاد وأمنها - وهذه الحماية تقدر بالقدر اللازم لتنفيذ التصرفات المشار إليها فإذا استنفذت السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية غرضها وهي في مأمّن من كل طعن فإن الحماية تقف عند هذا الحد فلا تتخطاه إلى التصرفات اللاحقة - فإذا كان الواقع في الدعوى أن التصرف الذي اتخذته السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية - هو أن وزير التعمير ينقض السلطة المخولة له من الحاكم العسكري أصدر قراراً بالاستيلاء على الطاعن على « دهية » برصاص ملحق بها، وكان الثابت أن الطاعن قد وضع لهذا القرار فلم ينازع في أسبابه ومبرراته أو في مدى ملامته للمنفعة العامة أو الضرر الناجم عنه بل أذعن

له ولم يحسم بالطعن مباشرة بطلب إلغائه أو بطريق غير مباشر بالمطالبة بالتعويض عنه - فإن السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية تكون قد استنفذت غرضها عند هذا الحد وأقادت من الحماية المقررة بالمرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ بالقدر اللازم لهذا الغرض - ولما كانت دعوى الطاعن موجهة إلى وزارة الصحة عن تصرفاتها اللاحقة على صدور هذا القرار العسكري المشار إليه باعتبارها الجهة المستفيدة منه بأن أسس طلب التعويض عما نسب إليها من تقصير موظفيها في المحافظة على « الدهية » وأدواتها حال انتفاعهم بسكانها مما أدى إلى تلفها - فإن دعواه على هذه الصورة مما لا ينطبق عليها المرسوم بقانون سالف الذكر.

المرکز

« ... حيث إن الطعن أقيم على سبب واحد يتحصل في النش على الحكم الطعن فيه بالجمعاً في تطبيق القانون إذ قضى بدم صماع الدعوى بالنسبة لطلب التعويض عن المثل الذي لحق « بالدهية » وأدواتها والرصاص الملحق بها استثناءً إلى للرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ ذلك أن أحكام الرسوم بقانون إنما تنهى عن الطعن في قرارات السلطة القائمة على الأحكام العرفية أو مندوبها لتنفيذ تصرفات الحكومة التي تكون مستندة فيها إلى قانون الأحكام العرفية أما الإجراءات التي تتخذ تنفيذاً لهذه القرارات فإن للرسوم لا يحسمها وهو لم يطعن على قرار الاستيلاء ولم يطلب تمريض عنه - وإنما بنى طعنه على أساس آخر يتعلق بتنفيذ هذا القرار وقد أصبحت الطعون عليها

منذ مدوره مستأجراً عادياً تطبق بالنسبة لها أحكام القانون المدني فإقيم باستمال الشيء للوَجَر فيها أعد له ورده بشر تلف فإذا قصرت في ذلك التزمت بالتعويض دون التمتع بالحصانة المقررة بالرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ .

« وحيث إن هذا النقيض في عمله ذلك أن اللادة الأولى من الرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ إذ تص على أنه :

« لا تسمع أمام المحاكم للدينية أو الجائية أية دعوى أو دفع يكون الغرض منه الظن في أى إعلان أو تصرف أو أمر أو تدبير وبوجه عام أى عمل أمرت به أو تولته السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية وذلك سواء كان هذا الظن مباشرة من طريق اللطالبة بإبطال الشيء مما ذكر أو بسجبه أو بتدليه أو كان الظن غير مباشر من طريق اللطالبة بتعويض أو حصول مقاصة أو بإبراء من تكليف أو الزام أو برد مال أو باسترجاعه أو باسترداد أو باستحقاقه أو بأية طريقة أخرى » إنما يرى إلى حماية السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبها من أن توجه إليهم للطاعن عن تصرفات اتخذت في ظروف استثنائية تدعو طبيعتها إلى سرعة البت في الأمور حفظاً على سلامة البلاد وأمنها وهذه الحماية تقدر بالقدر اللازم لتغطية التصرفات للشار إليها فإذا استندت السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية غرضها وهى في مأمّن من كل ظن فإن الحماية تنق عند هذا الحد فلا تتخطاه إلى التصرفات اللاحقة — ولما كان التصرف الذى اتخذته السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية هو القرار العسكري الذى أصدره وزير الجنون بمقتضى السلطة المخولة له من الحاكم العسكري بالاستيلاء على الطاعن على « دهية » ورفاس ملحق بها مقابل أجره حددت بواسطة لجنة إدارية

مشكلة لثله هذه الحالات وكان الثابت أن الطاعن قد رضخ لهذا القرار فلم يتنازع في أسبابه ومبرراته أو في مدى ملائمته لفنعة السلة أو القرار الناجم عنه بل أذعن لفرغم ما تضمنته من تعطيل لإرادته سواء بالنسبة للاستيلاء في ذاته أو مدته ولم يسجبه بالظن مباشرة بطلب الفائه أو بطريق غير مباشر بالمطالبة بالتعويض عنه — لما كان ذلك قد استندت السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية غرضها عند هذا الحد وأفادت من الحماية المقررة بالرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ بالقدر اللازم لهذا الغرض ولما كانت دعوى الطاعن موجهة إلى وزارة الصحة عن تصرفاتها اللاحقة على صدور القرار العسكري المشار به إليه باعتبارها الجهة المستجيبة منه بأن أسس طلب التعويض على منابيه البها من تفسير موقفها في المحافظة على « الدهية » وأدواتها والرفاس الملحق بها حال انتفاعهم بسكنائها وقت تشغيلها في أعمال مقاومة الملائمة أى إلى تلقها فإن دعواه على هذه الصورة مما لا ينطبق عليها أحكام الرسوم بقانون السائب الذكر ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بعدم ممانع الدعوى استناداً إلى هذا الرسوم بقانون فيتعين نقضه .

(النضية رقم ٤٢ سنة ٢٥ ق راسلة وعضوية السادة الأسانفة محمود عياد وعثمان رزوى والمحيى العوضى وعبد السلام بلبح وعمود الفاضى السفتارن) .

٢٣٥

٢ أبريل سنة ١٩٥٩

١ — أحوال شخصية « للسائل الماسة بالأباب » « وصية » . القانون اليونانى فيها ورد به من نص على ذكر سبب المرن في ذات الوصية بقيد ضرورة إعماله . على ذلك ؟ عدم ذكر سبب المرن في الوصية . لاسيما إلى إثباته . عدم قبول الدليل على سبب المرن .

على عائق التمسك بالحرمان وقد توافرت هذه الشروط وثبت من التحقق جدية أسباب الحرمان وهي أسباب تبيح الطلاق قانوناً وكانت قائمة وقت صدور الوصية فإذا رتب الحكم للظنون فيه بطلان الحرمان من الوصية على عدم التصريح بسببه فيها فإنه يكون قد أودك للمادة ١٨٤٣ تأويلاً غير صحيح وحملها بأكثر مما تحمله لأنه ينص فيها على البطلان جزاءً على عدم ذكر أسباب الحرمان مع أنه قد نص على البطلان في مواضع أخرى في باب الوصية في القانون اليوناني وهي الواد ١٧٨١ — ١٧٨٦ . أما استناد الحكم إلى فتوى للعلم اليوناني للقانون الدولي فهو تخلف من المحكمة عن وظيفتها .

« وحيث إن هذا التمسك مردود بما أوردته المحكمة للظنون فيه من أن المادتين ١٨٤٢ و ١٨٤٣ من التفتين المدني اليوناني بما نصتا عليه من أنه يجوز للوصي أن يحرم من الإرث زوجة إذا ارتكب تقييداً كان يصح للوصي أن يرفع بسببه وقت وفاته دعوى طلاق وأنه يجب أن يوجد الباعث على الحرمان من الإرث وقت تحرير الوصية وأن يذكر فيها وعلى من يدفع بالحرمان من الإرث أن يثبت ذلك ، قد أوجبنا لحرمان أحد الزوجين شركته من الإرث أن يكون سبب الحرمان مما ينبغي عليه طلب الطلاق أو التخليق وأن يذكر في ذات الوصية ليكون شاهداً على أن الحرمان صادر من قرارة نفس الوصي وحق لا يتيح للورثة الذين يشكون بشرط الحرمان سبيل إثبات سبب لحرمان يكون في ظاهره مخالفاً للباعث الحقيقي التي انطوت عليه نفسه . فلذا لم يذكر السبب في الوصية ، أو كان السبب مما لا ينبغي عليه الطلاق أو التخليق أو كان غير مطابق للحقيقة فإن شرط الحرمان يطل ولا يتد به طبقاً

١٠ — قانون «تفسير» . تفسير . استناد المحكمة إلى فتوى كمنصر من عناصر البحث للاستئناس بها لتصرف الرأي السديد في تفسير نصوص قانون . ليس تخلياً منها عن وظيفتها .

البادئ القانونية

١ — نص المادة ١٨٤٣ من التفتين المدني اليوناني فيما ورد به من ذكر سبب الحرمان في ذات الوصية يفيد ضرورة إعماله لتعلقه بانتقال الحقوق في التركات بطريق الإرث لمن لم يلق في شرعاً — فإذا لم يذكر سبب الحرمان في الوصية فلا سبيل إلى إثباته ، ومن ثم لا يقبل من الطاعتين الدليل على سبب الحرمان .

٢ — استناد المحكمة إلى فتوى صادرة من المأمور اليوناني للقانون الدولي كمنصر من عناصر البحث التي استأنست بها لتصرف الرأي السديد في تأويل نصوص القانون اليوناني لا يستبر تغلياً منها عن وظيفتها .

المحكمة

« ... حيث أن الطاعتين تعيان على الحكم للظنون فيه خطأ في تطبيق القانون ذلك أن القانون للذي اليوناني للتطبيق على واقعة الدعوى قد نص في المادة ١٨٣٩ على حق الوصي في أن يحرم وارثاً من الإرث لأسباب معينة ومحصل هذا الحرمان يتصرف بغير عن إرادته الأخيرة كما نصت للمادة ١٨٤٢ على أن للزوج أن يحرم زوجة من نصيبه الشرعي إذا ارتكب هذا الأخير خطأ من شأنه أن يمكن الوصي حال حياته من رفع دعوى الطلاق وأن يكون الخطأ من أسباب الطلاق القانونية وأن يكون سبب الحرمان قائماً وقت صدور الوصية وجدياً بحيث يقع عبء إثبات جديته

المبدأ القانوني

ينص القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء نظام الوقف على غير الخيرات في مادته الثانية على أنه يعتبر متبهاً كل وقف لا يكون مصرّفه في الحال خالصاً لجهة من جهات البر وأنه يتبع في تقدير حصة الخيرات وإفرازها أحكام المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ - وتأسيساً على ذلك يبين الرجوع في فرض حصة الخيرات إلى حكم المادة ٤١ المتقدم ذكرها والواردة في باب قسمة الوقف وهي تنص على أنه إذا شرط الواقف في وقفه خيرات أو مرتبات دائمة معينة المقدار فرزت المحكمة حصة تضمن غلتها ما لأرباب هذه المرتبات بعد تقديرها طبقاً للمواد ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ على أساس متوسط غلة الوقف في خمس السنوات الأخيرة العادية وتكون لهم غلة هذه الحصة مهما طرأ عليها من زيادة أو نقص، ومقتضى هذه الإحالة أن يرجع إلى غلة الوقف وقت صدور الوقف فإن لم تكن معلومة وقت صدوره يقسم الربيع بين الموقوف عليهم وأصحاب المرتبات بطريق العول على اعتبار أن للموقوف عليهم حصة بقدر مراتبهم فزاد قدر المرتبات على قدر متوسط غلة الخمس سنوات الأخيرة ويقسم الربيع على مجموع الاثنين - فإذا كان متوسط قدر غلة الوقف ٩٠ جنياً مثلاً وقدر المرتبات ٦٠ جنياً أفزى للمرتبات حصة بضمندها صرف ١٥٠/٦٠ من غلة الوقف بشرط ألا تزيد عن مقدار المرتب فإن قصت أعيان الوقف بأي سبب

لا جرى به الفقه والقضاء اليوناني - وهذا الذي أقام الحكم عليه بقضائه لا مخالفة فيه للقانون ذلك أن نص المادة ١٨٤٣ من الفقه للدين اليوناني فيما ورد به من ذكر سبب الحرمان في ذات الوصية يفيد ضرورة إعماله لتعلقه بانتقال الحقوق في التركات بطريق الإرث لمن لم يلق في شرعاً فإذا لم يذكر سبب الحرمان من الوصية فلا سبيل إلى إثباته ومن ثم لا يقبل من الطاعتين إقامة الدليل على سبب الحرمان .

« وحيث إن ما تمناه الطاعتان على الحكم للطمون فيه من القول بتجني عكمة الاستئناف عن وظيفتها باستنادها إلى فتوى للمعهد اليوناني لقانون المولى فرمود بأن استناد الحكم للطمون فيه إلى الفتوى المشار إليها إنما كان عنصراً من عناصر البحث التي استأنست بها المحكمة لتصرف الرأي السديد في تأويل نصوص القانون اليوناني .

ومن ثم يكون انتهى بشقيه غير سديد . »

(الفقيه رقم ٢٣ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عمود عياد ومحمد زعفراني سالم والمسيحي الوضي ومحمد رفعت وعمود القاضي السلفارني) .

٢٣٦

٢ أبريل سنة ١٩٥٩

وقف . قسمة . تقدير حصة الخيرات وإفرازها . ٢٠ ق ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . تخيل إلى ٤١٢ من ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . مقتضى الإحالة الرجوع إلى غلة الوقف وقت صدوره . إن لم تكن معلومة يقسم الربيع بين الموقوف عليهم وأصحاب المرتبات بطريق العول على اعتبار أن للموقوف عليهم حصة بقدر مراتبهم فزاد قدر المرتبات على قدر متوسط غلة الخمس سنوات الأخيرة ويقسم الربيع على مجموع الاثنين . للتأط في فرض وقسمة حصة الخيرات من ما قلته تلك الحصة من ربح حسب . عدم الالتفات إلى قيمة الأعيان .

مرتب الستين جنباً بنسبة ما نقص من أعيان الوقف عما كان عليه وقت الإيقاف . والوجه الثالث — أن الحكم خالف ما تنص به المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ إذ لم يأخذ في الاعتبار ربع الوقف في الخمس سنوات الأخيرة العادية وهي المدة من سنة ١٩٣٧ — سنة ١٩٤١ بل أجرى التفرز على أساس ربع سنة ١٩٥٤ عن الباقي من أعيان الوقف بعد قصها مع أن سنة ١٩٤١ ليست من السنوات العادية فضلاً عن أن الأجرة الحالية لا تمثل أجر المثل بحسب القواعد الشرعية والمدينة وليس أدل على ذلك من أن الأجرة الحالية لا تزيد على ٠,٦ ٪ من قيمة الأعيان مما يحصل الطريقة التي سلكها الحكم المطعون فيه بيد الصلة بقصد الواقف عند ما أوقف وبقصد الشارع عندما أصدر قانون الوقف .

« وحيث إن القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات ينص في مادته الثانية على أنه يعتبر متيناً كل وقف لا يكون مصرفه في الحال خالصاً لجهة من الجهات البر وأنه يتبع في تقدير حصة الخيرات وإفرازها أحكام المادة ٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وتأسيساً على ذلك يتعين الرجوع في فرز حصة الخيرات إلى حكم المادة ٤١ المتقدم ذكرها والوارد في باب حصة الوقف وهي تنص على أنه إذا شرط الواقف في وقفه خيرات أو مرتبات دائمة معينة المقدار فرزت المحكمة حصة تضمن غلتها لأرباب هذه المرتبات بعد تقديرها طبقاً للمواد ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ على أساس متوسط غلة الوقف في خمس السنوات الأخيرة العادية وتكون لهم غلة هذه الحصة مهما طرأ عليها من زيادة أو نقص .

« وحيث إن مقتضى هذه الإحالة أن يرجع إلى غلة الوقف وقت صدور الوقف فإن لم تكن

من الأسباب نقصت المرتبات المشروطة في الوقف بنسبة ما نقص من أعيانه على أن يكون المناطق في فرز وقسمه حصة الخيرات هو ما تنقله تلك الحصة من ربع لحسب وبغير ما ألتفات إلى قيمة الأعيان — طبقاً لما جرى به قضاء محكمة النقض .

الحكم

« ... حيث إن الطاعنة تنص على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون والخطأ في تطبيقه من وجوه ثلاث : أولها مخالفة المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وما نصت عليه في جزئها من قسمة الثلث بين أصحاب المرتبات وللوقوف عليهم على اعتبار أن للوقوف عليهم شكل الثلث ولأصحاب المرتبات حصة بقدر مرتباتهم وأن للتصود بالثقة هي غلة جميع الوقوف أي أرض التزئين وبناءها كما اشتمل عليه كتاب الوقف . وإذا قد وضع من ظواهر الجراء أن أعيان الوقف تستغل بنسبة مثيلة فكان يمين على محكمة الاستئناف أن تعمل نص هذه المادة ظالماً أن الربع وقت الوقف لم يمتد إليه وأن تعتبر جميع الوقف للخيرات باعتبارها الجهة الموقوف عليها ، وللمطعون عليها صاحبة الرب حصة بقدر مرتباتها متسوية إلى مجموع الوقف . وعلى فرض صحة الأرقام الخاطئة التي اعتبرها الحكم المطعون فيه ريباً للوقف وهي ٦٠ جنباً لصاحبة الرب و ٣٠ جنباً للخيرات فإنه كان يتعين إعمالاً للنص المتقدم أن يكون لصاحبة للرب ٦٠ ٪ وليس ٣٠ ٪ كما ذهب الحكم المطعون فيه . والوجه الثاني — خطأ الحكم لأنه لم يعمل حكم المادة ٣٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ التي تنص على انقاص للرتبات بتقدير ما نقص من أعيان الوقف مما يؤدي إلى إقصاء

٢٣٧

١٦ أبريل سنة ١٩٥٩

ضرائب « ضريبة الأرباح الاستثنائية » . معاملة
تقدير رأس المال الحقيقي للمستثمر من ناحية إجراءات
التحديد نفس المعاملة المقررة لتقدير الأرباح العادية .
م من القرار الوزاري ٢٦ لسنة ١٩٤٢ باللائحة
التنفيذية للقانون ٦٠ لسنة ١٩٤١ . إصدار للمأمورية
قراراً بتحديد رقم رأس المال الحقيقي للمستثمر
وإعلانه للممول من غير العركات المساهمة وعدم تلقى
قبول منه . وجوب إحالة الأمر إلى لجنة التقدير لإصدار
قرار بتحديد رقم رأس المال يبنى للممول أسوة بتقدير
الأرباح . له وللسلطة الملن فيه وفق نصون القانون
١٤ لسنة ١٩٣٩ — عدم جواز ربط الضريبة الخاصة
على الأرباح الاستثنائية في غير حالة قبول الممول لتحديد
المأمورية رقم رأس المال أو صدور قرار من اللجنة
بهذا التحديد إرسكافاً على أعياد الصلعة رقم الوارد
بالإقرار .

المبدأ القانوني

مؤدى نص المادة الخامسة من القرار
الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٩ باللائحة التنفيذية
للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة
خاصة على الأرباح الاستثنائية أن يعامل بتقدير
رأس المال الحقيقي للمستثمر من ناحية إجراءات
التحديد نفس المعاملة المقررة لتقدير الأرباح
العادية ، وفق أحكام القانون رقم ١٤ لسنة
١٩٣٩ ولائحته التنفيذية ، وينبنى على ذلك
أنه إذا أصدرت المأمورية قراراً بتحديد رقم
رأس المال الحقيقي للمستثمر وأعلنت به الممول
(من غير الشركات المساهمة) ولم تلق منه
قبولاً لهذا التحديد وجب على المأمورية إحالة
الأمر إلى لجنة التقدير لتصدر قراراً بتحديد
رقم رأس المال المذكور وتقوم بصلحة الضرائب
بإعلان الممول — أسوة بتقدير الأرباح —

معلومة وقت صدور الوقف يقسم الربح بين الوقف
عليهم وأصحاب المراتب بطريق المول على اعتبار
أن للوقف عليهم حصة بقدر مراتبهم فيزداد قدر
المراتب على قدر متوسط غلة الخمس سنوات
الأخيرة ويقسم الربح على مجموع الاثنين فإذا كان
متوسط قدر غلة الوقف ٩٠ جنياً وقدر المراتب
٩٠ جنياً أقرز للمراتب حصة تتضمن ربحها صرف
١٥٠/٩٠ من غلة الوقف بشرط ألا تزيد عن
مقدار المراتب . فإن نقصت أعيان الوقف بأي سبب
من الأسباب نقصت المراتب الشروط في الوقف
بنسبة ما نقص من أعيانه — على أن يكون المناط
في فرز وقسم حصة الحبرات هو ما نخله تلك
الحصة من ربح حسب ونير ما التفات إلى قبعة
الأعيان طبقاً لما جرى به قضاء هذه المحكمة .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه قد خرج على
القواعد المتقدمة فلم يمول على متوسط غلة الوقف
في الخمس سنوات الأخيرة وانتهى إلى استخراج
حصة الممول عليها صاحبة الرب بواقع ١٦
قريباً وحصة الحبرات للطاعة بواقع ٨ قارب
شيوفاً في أعيان الوقف على أساس أنه يخص الأولى
٩٠ جنياً ربحاً سنوياً ويخص الثانية ٣٠ جنياً ربحاً
سنوياً دون التقسيم بطريقة المول طالما أن غلة
الوقف غير معلومة وقت الإيقاف كما ينص القانون
دون نظر إلى إقناس حصة الممول عليها صاحبة
المرتب بنسبة ما نقص من أعيان الوقف بسبب إزالة
مباني أحد عقارى الوقف وتهديم بعضها في القرار
الآخر وذلك طبقاً لما تنص عليه المادة ٣٨ من
القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ — لا كان ذلك فإن
الحكم المطعون فيه إذ قضى على غير الأسس المتقدمة
يكون قد خالف القانون ورتين رفضه » .

(القضية رقم ٣١ سنة ٢٧ ق وأحوال شخصية
رئاسة ومعضية السادة الأساقفة محمود عياد وإبراهيم
ميتال يوسف ومحمود رنت وصيد السلام بليج ومحمود القاضي
المستشارين) .

ارتكأتاً على أنها أخطرت بخطاب موسى عليه
بتجديدها رأس ماله الحقيقي المستثمر بـ ٣٠٠ جنيه
وأنه لم يد على هذا التحديد اعتراضاً ما — وقد
أخطأ الحكم للطنون فيه إذ أقر مصلحة الضرائب
على ما اتبته من إجراءات مخالفة للقانون
مستنداً إلى أن الطاعن قد تقدم بأقرارات تبين
أنه بدأ نشاطه في سنة ١٩٤٠ بـ ١٥٠٠ جنيه ثم
ارتفع الرقم في السنة التالية إلى ١٨٠٠ جنيه وأن
المأمورية إذ حددت رأس المال الحقيقي للمستثمر
في كل من سنتي النزاع بـ ٣٠٠٠ جنيه فاتها تكون
قد اعتمدت إقراراته وحددت رأس المال بالحد
الذي تنص به الفقرة ثانياً من المادة ٢ من القانون
٦٠ لسنة ١٩٤١ وهو استناداً ليقم الحكم للطنون
فيه — ذلك لأنه لأجل التحويل في تحديد رأس المال
الحقيقي للمستثمر على ما يدل بالممول في الأقرارات
الخاصة بضرورة الأرباح التجارية والصناعية والتي
لا يتجر رأس المال فيها عنصر من عناصر تقدير
الأرباح ولا يستد كذلك بما يرد على لسانه
عند مناقشة المأمورية له بخصوص تلك الأقرارات.

« وحيث إن هذا الطعن في محله ذلك أنه بين
من الإطلاع على الحكم للطنون فيه أنه قد أقام
قضائه برفض دعوى الطاعن على نظر حاصله أن
مأمورية الضرائب بصدان تلقت من الطاعن إقراره
الذي ورد به أنه بدأ نشاطه في منشأه رأس ماله
قده ١٥٠٠ جنيه ثم ارتفع في السنة التالية إلى
١٨٠٠ جنيه أخطرت بالأرقام التي قدرتها لأرباحه
العادية في سني المحاسبة من ٤١ — ٤٥ كالأخطرت
إلى جانب ذلك بتجديدها رأس ماله الحقيقي
للمستثمر في كل من سنتي ١٩٤١ و ١٩٤٢ — ٣٠٠٠
جنيه ولما لم تلتق منه رداً بالقبول رفضت الأمر
إلى لجنة تقدير الضرائب لتتصل في أمر الخلاف
القائم بين الممول وبينها بخصوصها — أما فيما يتعلق

بخطاب موسى عليه مع علم الوصول ولكل
من المصلحة والممول الطعن فيه وفق تصور
القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، كما ينبغي عليه أيضاً
أنه لا يجوز لمصلحة الضرائب في غير حالة
قبول الممول لتحديد المأمورية رقم رأس المال
الحقيقي للمستثمر — أو صدور قرار من لجنة
التقدير بهذا التحديد — أن تربط الضريبة
الخاصة على الأرباح الاستثنائية ارتكأتاً على
أنها اعتمدت الرقم الوارد بالإقرار من رأس
المال الحقيقي للمستثمر ، وإذ جانب الحكم
الطنون فيه هذا النظر فانه يكون معيياً بما
يستوجب نقضه .

المحكمة

« . . . حيث إن حاصل ما ينمى به الطاعن
في الأسباب الثلاثة الواردة بالتقرير على الحكم
للطنون فيه أنه منسوب بالخطأ في القانون وبالقصور
في الاستدلال ويطلان الاستناد وفي ذلك ذكر
الطاعن أن مأمورية الضرائب ربطت عليه الضريبة
الخاصة على الأرباح الاستثنائية عن سنتي ١٩٤١ ،
١٩٤٢ دون أن يكون هناك اتفاق على تحديد رأس
المال الحقيقي للمستثمر وقد كان يتبين على المأمورية
في حالة عدم اتفاقها معه على ذلك اتفاقاً صريحاً
أن تحيل الأمر إلى لجنة التقدير لتصدر بتحديد
رأس المال المذكور قراراً يتخذ أساساً لربط الضريبة
الخاصة ويكون للمول حق الطعن فيه بالأوضاع
للمسومة لذلك قانوناً وعلمه الإجراءات تجري
بالطابقة التامة لما هو متبع في تحديد الأرباح
التجارية والصناعية تمهيداً لربط الضريبة الخاصة
بها — ولا يتسنى للمأمورية — في غير الحالتين
للتقدم ذكرهما — أن تجري ربط الضريبة الخاصة
على الطاعن من تلقاء نفسها ثم توقع المحجز عليه

أنه إذا أصدرت للمأمورية قراراً بتحديد وقدر رأس المال الحقيقي المستثمر وأعلنت به الممول من غير « الشركات المساهمة » ولم تتلق منه قبولاً لهذا التحديد وجب على المأمورية إحالة الأمر إلى لجنة التقدير لتصدر قراراً بتحديد رقم رأس المال المذكور وتقوم مصلحة الضرائب بإعلانه للممول أموة بتقدير الأرباح بخطاب موصى عليه مع علم الوصول ولكل من المصلحة والممول الطعن فيه وفق خصوص القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ — كما ينبغي عليه أيضاً أنه لا يجوز لمصلحة الضرائب في غير حالة قبول الممول تحديد المأمورية لرقم رأس المال الحقيقي المستثمر — أو صدور قرار من لجنة التقدير بهذا التحديد — أن تربط الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية — أرسكاناً على أنها اعتمدت الرقم الوارد « بالإقرار » عن رأس المال الحقيقي المستثمر — ولما كان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه » .

(القضية رقم ٣٦٢ لسنة ٢٤ ق رئاسة ومضوية السادة الأساقفة محمود مياد ومثلان رمزي وإبراهيم مثلان يوسف والحسين الموضي ومحمد رفعت للسلفارين) .

٣٣٨

٢٣ أبريل سنة ١٩٥٩

نقض « أسباب الطعن » وما لا يجزئ أسباباً جديدة .
 دعوى « إجراءات رقم الدعوى » « الطليقات البارزة » .
 إبداء للدعى طلباً طارحاً خفياً في الجلسة في حضور الخصم وإثباته في محضرها وقتاً للمادة ١٥٠ من المقات .
 اعتباره معروفاً على حكمة للوضع . عين الفصل فيه ما دام أن مقدمه لم يبتازل عنه . تمسك الطاعن في تقرير الطعن بما هو ثابت بمحضر الجلسة في هذا الخصوص لا يجزئ تمسكاً بأسبابه جديدة متتبع إثرها لأول مرة أمام محكمة النقض .

المبدأ القانوني

متى قدم للدعى طلباً طارحاً يتضمن

بالضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية قائم لم يكن تحت من خلاف بينها وبين الممول يستدعي الإحالة إلى لجنة التقدير وإذا صدرت المأمورية رأس المال الحقيقي المستثمر بـ ٣٠٠٠ جنيه في كل من سنق المحاسبة — فإنها قد اعتمدت إقرار الممول للقدم إليها — وهو إقرار أكدته أقواله على التوضيح ١٦ ضرائب — كما أنها عملت نص للتدوين الثانية فقرة ثانية والثالثة فقرة أخيرة من القانون ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٢ بأن رفضت رقم رأس المال المحدد بمعرفة الممول نفسه وما ١٥٠٠ جنيه و ١٨٠٠ جنيه إلى النصاب القانوني الواجب عدم نزول الرقم عنه أي إلى مبلغ ٣٠٠٠ جنيه ولا عمل بعد ذلك للقول بأنه كان تحت خلاف بين الممول وبينها يستوجب طرح الأمر على لجنة التقدير ووفقاً لنص المادة ٥٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ الخلاف حول رقم رأس المال المدعوم — وهذا الذي أقام الحكم المطعون فيه عليه .
 قضاء مخالف للقانون ذلك أنه لا كانت المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية تنص على أنه « يصدر بتحديد رقم رأس المال المستثمر في المنشأة التي يتخذ أساساً لنسبة المثوية المنصوص عليها في الفقرة ثانياً من المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ قرار من المأمور يملن للممول خطاب موصى عليه بعلم الوصول ويجوز للممول الطعن في هذا التحديد بالطرق وفي الواجبات المنصوص عنها في المواد ٥٥ وما بعدها من الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ » فإن من مؤدى ذلك أن يامل تقدير رأس المال الحقيقي المستثمر من ناحية إجراءات التحديد نفس المعاملة المقررة لتقدير الأرباح « العادية » وفق أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولا تحته التنفيذية فيبقى على ذلك

عكة الموضوع وب العمل على ما ارتآه من أن يسن للمبالغ التي صرفت العامل في أجر عمل إضافي ، لا مكافأة أو متعة . عدم احتسابها له ضمن الأجر التي تحدد على أسس مكافأة نهاية الخدمة . تقدير موضوعي . لاسلطان عليها فيه لمحكمة التقص .

هـ — عمل « انتهاء عقد العمل » . وجوب عدم التصف في إنهاء العقد . وقوع رب العمل في خسارة مالية . خضطه لمصروفاته . الاستغناء عن بعض العمال . سبب سائق في « تفور للبرو لفصل » . القول بأن حق رب العمل في ذلك مقصود باستعانة استمرار المؤسسة في نشاطها إلا بليجوها إلى هذا التقص . جدل موضوعي في قيام البرو وتوافره . لا يثار أمام عكة التقص .

و — عمل « انتهاء عقد العمل » « آثار انتهاء العقد » . تقدير قيام البرو لفصل العامل وتقي تصف رب العمل في استعمال حق الفصل . مسألة موضوعية .

المباحث: القانونية

١ — مقابل الإجازة العامل أو المستخدم بأجرة شهرية هو طبقاً لنص المادة ٣٧ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بقصد العمل الفردي أجر خمسة عشر يوماً في السنة . والأجر الذي يحسب على أساسه مقابل الإجازة هو الأجر الثابت الذي يتقاضاه العامل أو المستخدم شهرياً مقابل ما يؤديه من عمل دون ما اعتبار لما قد يكون هناك من ملحقات للأجر تدخل فيه عند حساب مكافأة نهاية مدة الخدمة .

٢ — الإجازة السنوية وإن كانت حقاً أوجبها المشرع سنوياً للعامل لاستعادة نشاطه وقواه للمادية والمعنوية تنمية للإنتاج مما يجعل هذا الحق بسبب ذلك متعلقاً بالنظام العام لا يجوز التنازل عنه — إلا أن مناط ذلك ألا تكون السنة التي تستحق فيها الإجازة قد مضت قبل حصول العامل على تلك

تعديل الطلب الأصلي وأبداه شفاهياً في الجلسة في حضور الخصم وأثبت في محضرها — وفقاً لأحكام المادة ١٥٠ من قانون المرافعات — فإن هذا الطلب يعتبر بدهاء معروضاً على محكمة الموضوع ويصبح متعيناً عليها بحكم وظفتها الفصل فيه مادام أن من قدم الطلب المعارض لم يتنازل عنه — ومن ثم فإن التسك من جانب الطاعة في تقرير الطعن بما هو ثابت في محضر الجلسة المشار إليها في هذا الخصوص لا يعتبر من قبيل التسك بالأسباب الجديدة التي يمتنع إثارتها لأول مرة أمام محكمة التقص .

(القضية رقم ٤٠٥ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد والمحسني الوضي ومحمد رفعت ومحمد السلام بليغ ومحمود الثاني للمشتارين) .

٢٣٩

٢٣ أبريل سنة ١٩٥٩

١ — عمل « إجازات العامل » « الأجازات الاعتيادية » « مقابل الإجازة » . الأجر الثابت الذي يتقاضاه العامل شهرياً مقابل ما يؤديه من عمل هو الذي يحسب على أساسه مقابل الإجازة . لا اعتبار للملحقات . م ٣٧ من ق ٤١ سنة ١٩٤٤ .

هـ — عمل « إجازات العامل » « الأجازات الاعتيادية » « الإجازة السنوية » . الإجازة السنوية حتى أوجبها للمصرح سنوياً للعامل . تعلقه بالنظام العام . عدم جواز التنازل عنه مقصود بالآ تكون السنة التي تستحق فيها الإجازة قد مضت . علة ذلك .

حـ — عمل « إجازات العامل » « الأجازات الاعتيادية » « الأجازات السنوية » . حق العامل في إجازة السنة الأخيرة من خدمته لإفادته العمل قبل قبليه بالإجازة . تسك بها أم لم تسك . مهما يكن زمن استحقاقها . م ٢٣ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٤ .

د — عمل « الأجر » . عكة الموضوع . إقرار

خسارة مالية بما اضطرها إلى تخفيض عدد عمالها بقصد ضغط المصروفات حتى تتلافى الكارثة وكانت هذه الأسباب التي أوردتها سائفة في توافر المبرر لفصل الطاعن من عمله بالشركة المطعون عليها - فإن ما يتحدى به الطاعن من القول بأن حق رب العمل في ذلك يجب أن يقوم على أساس استحالة استمرار المؤسسة في نشاطها إلا بيلجوا إلى هذا الخفض - لا يبدو أن يكون جديلاً موضوعياً في قيام هذا المبرر وتوافره بما يستقل قاضي الموضوع بتقديره لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٦ - تقدير قيام المبرر لفصل العامل ونفي تعسف رب العمل في استعمال حق الفصل هو مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضي الموضوع تقديراً لا معقب عليه فيه من محكمة النقض .

المحكمة

« . . . حيث إن الطاعن قسم أسباب طعنه إلى ثلاثة أقسام: أولاً خاص بالمكافأة والثاني خاص بتقابل الأجازات والثالث خاص بالتعرض ويقوم فيه في القسم الأول على سببين محصل أولهما - خطأ الحكم في الإسناد مع قصور تسيبه وخطؤه في الاستدلال ذلك أن الحكم نسب إلى الطاعن على خلاف الواقع أنه طلب اعتماد الكشف للقدمته المطعون عليها في شأن الرتب الإضافية مع أن الطاعن لم يطلب من محكمة الاستئناف ذلك ولا هو سكت عنه وإنما أنكره على الشرع وطعن عليه بالتحريف والتضليل فيه وكان من نتيجة هذا الإسناد الخاطئ أن استبعد الحكم من حساب

الأجازه فلا يجوز عندئذ التنازل عنها قبل موعدها حلها أما إذا حل ميعاد الأجازه وانقضت السنة التي تستحق فيها دون أن يحصل العامل فيها عليها فقد انقطعت الصلة بين الأجازه المذكورة واعتبارات النظام العام التي تبررها وانقضت تبعاً لذلك علة هذا الخطر بالنسبة لأجازه السنة المذكورة وأصبحت تلك الأجازه بعد ذلك كسائر حقوق العامل العادية يرد عليها التنازل .

٣ - نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن حق العامل في الأجازه التي لم يحصل عليها تسلك بها أو لم يتسلك ومهما يكن زمن استحقاقها - خاص بأجازه السنة الأخيرة في خدمة العامل إذا ما ترك العمل قبل قيامه بالأجازه .

٤ - إذا رأت محكمة الموضوع إقرار رب العمل على ما ارتآه من أن بعض المبالغ التي صرفت للعامل إنما هي أجر عمل إضافي طبقاً للكشف للمقدم منه لا مكافأة أو منحة وأن هذا الأجر الإضافي لا يدخل ضمن الأجر الذي تحدد على أساسه مكافأة نهاية الخدمة ولا يضاف إليه ، فإن ما انتهت إليه - بما لها من سلطة في تقدير الموضوع وفي فهم الواقع من الدعوى بما تؤدي إليه أوراقها - لا سلطان عليها في محكمة النقض .

٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض التعويض على أن الأسباب التي قامت لدى الشركة لفصل العامل هي أسباب جديده تقضولها حق فصله لما وقست فيه من

إليها نتائج لا تتفق مع موجبات ذلك أنه أنشئت في صدر أسباب الواقعية محصل أقوال الشهود نقلا عن التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة ، ولما أراد أن يكلم عن الأجازات التي لم يحصل عليها الطاعن عول على أقوال شهوده دون شهود المطعون عليها الذين قالوا إنها حظرت الأجازات على مستخدمى الحسابات ومن بينهم الطاعن إطلاقا على قول بعضهم وفي السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ على قول البعض الآخر ثم أول الحكم رضى الطاعن لهذا الحظر بأنه تنازل منه عن حقه في الأجازة عن سنق ١٩٤٨ و ١٩٥٠ مع أن القتل وللطلاق لا يؤديان إلى هذه النتيجة وقد قرر الطاعن في مذكرة أمام محكمة الاستئناف أنه كان مضطرا للرضوخ إلى هذا الحظر تضاديا لفصله من الخدمة ، والوجه الثالث من أوجه البطلان تناقض الحكم ذلك أنه جعل مناط استحقاق الطاعن لمقابل أجازة سنة ١٩٥١ عدم حصوله على هذه الأجازة ولكنه لم يستد بهذا النظر بالنسبة لأجازة سنق ١٩٤٨ و ١٩٥٠ وجعل مناط الاستحقاق فيها تمتك الطاعن بالأجازة خلال السنة التي استحققت فيها . وفي هذا تناقض يوجب الحكم فضلا عن قصوره في التسيب إذ هو لم يحرض لأجازة سنة ١٩٤٩ . وراجع أوجه البطلان أن الحكم أخطأ في حساب مقابل الأجازة عن سنق ١٩٥١ و ١٩٥٢ إذ لم يحسب أساسه المرتب الشهري الذي احتسبه للطاعن وإنما يبدو أنه أخذ بالمرتب الذي زعمته للطعون عليها ولم يقبله الطاعن وأجرى حساب مقابل الأجازة عن سنة ١٩٥١ وسنة ١٩٥٢ على أساس هذا المرتب ، ثم إن الحكم إذ عرض لحساب مقابل الأجازة عن نصف سنة ١٩٥٢ أجرى هذا الحساب بما يوازي مرتب سبعة أيام ونصف مع أن للطعون عليها اعترفت كما هو ثابت بوقائع الحكم بحق الطاعن في مرتب ١٥ يوما مقابل أجازته عن سنة ١٩٥٢

النحلة المتبرقة قانونا جزءا من الأجر البالغ الموصوفة خطأ في الكشف بأنها أجور عمل إضافي ونزل بالماهية بسبب ذلك إلى مبلغ ٤٢ جنيا و ٣ مليا شهريا بينما هي في حقيقتها مبلغ ٥٢ جنيا و ١٧٠ مليا شهريا . كما أغفل الحكم الرد على ما نفاه الطاعن على هذه الكشف . وحصل السبب الثاني من هذا القسم مخالفة الحكم للقانون فيما أجراه من حساب المكافأة على خلاف ما تضي به المادة ٢٣ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ من احتساب المكافأة على أساس أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الست الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات الباقية بحيث لا تزيد المكافأة على أجر تسعة شهور وإذا كانت مدة خدمة الطاعن ١٧ سنة و ٦ شهور فتكون المكافأة بفرض تسعة شهور تقدير الحكم لأجر الطاعن في الشهر مبلغ ٣٧٨ جنيا . ولكن الحكم لم يلتزم هذا الأساس وأجرى حساب المكافأة على أساس آخر مخالفًا بذلك القانون .

« وحيث إن التي في القسم الثاني من أسباب الطعن خاص بمقابل الأجازات وقد أقامه الطاعن على سبيل . محصل السبب الأول منهما التي بطلان الحكم من أربعة أوجه : أولا — قصور تسميته ذلك أن الطاعن تمتك أمام محكمة الموضوع بملف خدمته الثابت بعدم حصوله على أجازته طول مدة خدمته وبالرغم من أن هذا الدليل يعتبر دليلا قضييا يتقدم كل دليل على أو استنتاجي أو تعريبي فان الحكم للطعون فيه أهمل قيمته وسكت عن الرد على هذا الدفاع مع لزومه واكتفى برأى محكمة أول درجة في هذا الخصوص مع أنه مبني على استنتاجات وفروض أوردها من عندهما مما يحصل للحكم معيّا بالقصور . والوجه الثاني أن الحكم قد استخلص من الوقائع التي أوردها واستند

وقضى له به بالحكم الابتدائي ولم تستأنفه للطعون عليها . وحصل ماينى به الطاعن في السبب الثاني من هذا القسم الخاص بمقابل الأجازات مخالفة الحكم للقانون ويقول في بيان ذلك إن الحكم قرر جواز تنازل الطاعن عن حقه في الأجازة مع أن الشارع قرر الأجازة لاعتبارات متعلقة بالنظام الاجتماعي والنظام الاقتصادي وهي حفظ القوى الإنتاجية البشرية في البلاد مراعاة لمصلحة الإنتاج العام والنشاط العام والصحة العامة وتلك الاعتبارات تتصل بالنظام العام اتصالاً يؤكد ما أورده للمشرع في المادة ٣٨ من قانون عقد العمل القردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ وما أورده على الأخص في المادة ٤٠ من حيث اعتبار حرمان العامل من الحصول على الأجازة جريمة معاقبا عليها جنائياً — كما أن المشرع حسب لهذا الأمر أورده نص المادة ٣٣ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بعبارة عامة لتشمل الأجازة التي لم يحصل عليها العامل تمسك بها أو لم يتمسك ومهما يمكن زمن استحقاقها .

« وحيث إن النسي في القسم الثالث من أسباب الطعن خاص بالتعويض وقد أقامه الطاعن على سببين : حصل أولها النسي بطلان الحكم من وجهين : أولها — خطأ الإسناد — ذلك أن الحكم نسب إلى الطاعن أنه لم ينكر ما حل بالشركة المطعون عليها من الارتباك المالي الذي أخذه الشركة مبرراً لفصله مع أن الطاعن أنكر هذا الارتباك إنكاراً باتاً وكذبه تكديماً قاطعاً وعلل فصله به أخرى تطوى على التمسك حسباً هو مبين بمدكرته . والوجه الثاني — قصور التسبب ذلك أن الطاعن قرر في مدكرته أن سنة الشركة المطعون عليها المالية السابقة مباشرة على فصله أنتجت أرباحاً صافية تقرب من ثلثي

مليون جنيه كما هو ثابت من مستند قدمت الشركة وأن السنة المالية للشركة تبدأ في سبتمبر وتنتهى في أغسطس من كل سنة . وإذ كان الطاعن قد فصل في مايو سنة ١٩٥٢ فلا يجوز التذرع بنتيجة السنة المالية اللاحقة لفصله لأن العبوة بحالة الشركة وقت فصله لا بما يكون عليه حالتها بعد ذلك تلك الحالة التي لم تكن قد ظهرت بعد وقت الفصل — قرر الطاعن هذا كله في مدكرته وأورد الحكم جانباً منه في أسباب الواقعة ولكنه أغفل الرد عليه مع أنه دافع جوهري . وحصل ماينى به الطاعن في السبب الثاني — من هذا القسم الخاص بالتعويض مخالفة الحكم للقانون ذلك أن حق رب العمل في تخفيض عدد عماله تمسكاً مع الظروف الاقتصادية حق غير مطلق إذ يجب أن يقوم على أساس استحالة استمرار المؤسسة في نشاطها إلا بلجوئها إلى هذا الحذف لأن الزعة الاحتراكية والتضامن الاجتماعي وحماية الأسرة ومكافحة البطالة وغير ذلك من الاعتبارات التي استوحاها تشريع العمل تفرض على رب العمل أن يراعى حالات عماله وأن يترتب في فصلهم ما دام هو مستمر في عمله . وقد أغفل الحكم هذا البعد ولم ينشئ تحقيق الاستحالة للشار إليها وأخذ بدفاع للطعون عليها قضية مسلمة كما أغفل الحكم مبدأ آخر مقتضاه أن التمسك في استعمال الحق يتوافر إذا كانت المصلحة التي يرمى رب العمل إلى تحقيقها قليلة الأهمية لا تتناسب مع ما يلحق العامل من ضرر — كأن تكون هذه المصلحة مجرد الرغبة في تشغيل عمال آخرين بأجر أقل كما هو الشأن في صورة الدعوى — فقد اعترفت الشركة للطعون عليها بتعيين شخصين جديدين — قيل فصل الطاعن أجراً يقارب أجر الطاعن مما لم يكن يصح معه

تبين من هذا الكشف بعد استبعاد الأجور التي صرفت للمستأنف نظير العمل الإضافي والتي لا غان لها بالمكافأة أن المكافآت التي صرفت للمستأنف في خلال سنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ ... « ثم أورد الحكم مقدار هذه المكافآت من واقع كشف الشركة كما أورد من واقع الكشف أيضاً ما صرفه الطاعن فضلاً عن ذلك من علاوة غلاء معيشة إضافية في كل سنة من تلك السنوات واستخرج متوسط علاوة غلاء المعيشة الإضافية والمكافأة في هذه السنوات بعد ضمها إلى بعضها فكان هذا المتوسط مبلغ ٩ جنيهات و ٣٧٣ ملياً إضافة إلى أجر الطاعن الأصلي ومقداره ٢٧ جنياً وإلى علاوة غلاء المعيشة ومقدارها ٥ جنيهات و ٦٧٠ ملياً فكان مجموع الأجر مبلغ ٤٢ جنياً و ٣ مليات أجرى الحكم حساب المكافأة المطلوبة على أساسه . ومؤدى ما ورد في مذكرة الطاعن أنه قد اعتبر المبالغ الواردة في كشف الشركة بخصوص ما قبضه منها في السنوات من سنة ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٥١ مساوية في مقدارها للمبالغ التي يقول إنه قبضها منها فضلاً عن تلك السنوات . وغاية ما في الأمر أنه يعتبر كل هذه المبالغ من قبيل المكافآت والنسخ تدخل كلها ضمن الأجر وتعتبر الشركة الماطون عليها بعض هذه المبالغ فقط مكافآت تدخل ضمن الأجر وبعضها الآخر أجر إضافي والباقي علاوة غلاء معيشة إضافية لا يدخل كلاهما في الأجر . وقد رأى الحكم إقرار الشركة على ما ارتأته من أن بعض المبالغ التي صرفت إلى الطاعن إنما هي أجر عمل إضافي طبقاً للكشف المقدم منها لا مكافأة أو منحة . وأن هذا الأجر الإضافي لا يدخل ضمن الأجر الذي تحدد على أساسه مكافأة نهاية الخدمة ولا يضاف إليه — وما رآه الحكم في هذا الخصوص لم يستند فيه إلى قول نبيه إلى الطاعن أو إقرار

الحكم أن قبل ما تعلقت به الشركة في هذا الشأن من أن عملها يخالف عمل الطاعن .

عن القسم الأول

من أسباب التي الخامس بالمكافأة

« وحيث إن التي بما ورد في السبب الأول من هذا القسم مردود . ذلك أنه يبين من مذكرة الطاعن للتقدم للحكمة الاستئناف وللردعة صورتها الرسمية بلفظ الطعن أنه قد أورد فيها ما تضمنه الكشف الذي قدّمته الشركة للمطون عليها من المبالغ التي قبضها منها كمكافأة وأجر عمل إضافي وغلاء معيشة إضافية ووجه هذه المبالغ ١٤٤ جنياً في سنة ١٩٤٧ و ٢٧٦ جنياً في سنة ١٩٤٨ و ٢٤٠ جنياً في سنة ١٩٤٩ و ٣٢٢ جنياً في سنة ١٩٥٠ و ١٠٨ جنياً في سنة ١٩٥١ . وفي موضع آخر من هذه المذكرة أورد ما سبق أن بينه هو لحكمة أول درجة في مذكرته الابتدائية عن المبالغ التي صرفتها له الشركة للمطون عليها من المكافآت وللنسخ من أن هذه المبالغ كانت ١٤٤ جنياً في سنة ١٩٤٧ و ٢٨٨ جنياً في سنة ١٩٤٨ و ٢٤٠ جنياً في سنة ١٩٤٩ و ٣٢٤ جنياً في سنة ١٩٥٠ و ١٠٨ جنياً في سنة ١٩٥١ وقد اعتبر الطاعن في مذكرته أن هذه المبالغ التي صرفها مساوية للمبلغ التي تقول الشركة في كشفها إنها صرفتها إليه — ولم يختلف معها إلا في وصف هذه المبالغ فقد كانت الشركة تصف بعض المبالغ المذكورة بأنها أجر عمل إضافي والبعض الآخر بأنها غلاء معيشة إضافية ووصف الطاعن كل هذه المبالغ بأنها مكافأة — ويبين من الاطلاع على الحكم المطون فيه أنه قد ورد فيه ما يأتي : « وحيث أنه تبين من الكشف المقدم من الشركة والذي طلب المستأنف أخيراً اعتاده حين اجتهاد المكافأة

عن القسم الثاني

من أسباب النقص الخصاص بمقابل الأجازات
« وحيث إن النقص بما ورد في الوجه الأول
من السبب الأول من هذا القسم مردود ذلك أن
الحكم للطعون فيه قد أورد في هذا الخصوص
ما يأتي : « وحيث إنه عن الأجر الذي يطالب
به المستأنف مقابل الأجازات التي لم يمنحها فإن
هذه المحكمة ترى رأي محكمة أول درجة فيها ينحصر
بما ظهر لها من أن المستأنف قد حصل على أجزائه
بالطريق الذي أشارت إليه المحكمة حتى تاريخ
حصوله على شهادة الياسنس في سنة ١٩٤٧ ع. »
ومؤدى ذلك أن محكمة الاستئناف قد رأت فيها
أشارت إليه محكمة أول درجة في حكمها — للقسم
صورة رسمية منه بملف الطعن — من تنيب
الطاعن عن عمل محمدين في كل عام مرة ، كل
مرة لأكثر من أسبوعين بسبب أداؤه الامتحان
بكلية الحقوق التي كان ملحقاً بها حتى حصل على
شهادة الياسنس في سنة ١٩٤٧ . رأت المحكمة أن
هذا يكفي لديها دليلاً على قيام الطاعن فعلاً بالأجازات
للمستأنفة له عن الخدمة السابقة على سنة ١٩٤٧ ومحمل
الرد الضمني على ما تمسك به الطاعن من خلو ملف
خدمته من الدليل على قيامه بالأجازة في تلك
الخدمة . ولا يكون ضم هذا الملف بما لذلك ذا
أثر في دفاع الطاعن أو في تغيير وجه الحكم في
الدعوى حتى ينشئ على الحكم إفاً ما التفت
عن طلب ضمه ويتمين لذلك رفض هذا
النقص .

« وحيث إن النقص بما ورد في الوجه الثاني
من السبب الأول من القسم الثاني من أسباب النقص
مردود — ذلك أن الحكم للطعون فيه بعد أن
أورد ما قرره الشاهد الأول من جهود الطاعن
من أن الشركة منحت للوظائف من القيام
بالأجازة في سنة ١٩٤٨ بسبب حرب فلسطين

أسند إليه حتى ينشئ الطاعن عليه بخطأ الإستاذ —
ولما انتهى الحكم إليه بما له من سلطة في تقدير
الموضوع وفي فهم الواقع في الدعوى بما تؤدي إليه
أوراقها لا سلطان عليه فيه لحكمة النقض وفيه
فوق ذلك الرد الضمني على ما يعيب الطاعن به
تصرف الشركة في هذا الخصوص بما ينشئ عن
الحكم القصور أو الخطأ في الاستدلال ويتمين
لذلك رفض هذا النقص .

« وحيث إن النقص بما ورد في السبب الثاني
من القسم الأول من أسباب النقص في محله ذلك أنه
يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حدد الأجر
الذي تحسب على أساسه المكافأة بمبلغ ٤٢ جنياً
و ٣ مليات قال « فإذا ضرب نصف هذا الرقم في
مدة الخدمة البالغة سبعة عشر عاماً وستة شهور
تكون جملة المكافأة الواجب الحكم بها بمبلغ ٣٦٧
جنياً و ٥٠٠ مليم » ولما كانت المادة ٢٣ من
القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بقصد العمل
البردي تنص في الفقرة « ب » منها على أن مكافأة
مدة خدمة العمال المينين بالماهية الشهرية تكون
« أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الست
الأول وأجر شهر عن كل سنة من السنوات الباقية
على أساس الأجر الأخير بحيث لا تزيد المكافأة
على أجر تسعة شهور » وكان مقتضى ذلك أن
تكون مكافأة الطاعن عن مدة خدمته البالغة
سبعة عشر عاماً وستة شهور هي أجر تسعة شهور
أي بمبلغ ٣٧٨ جنياً — إذ لو حسبت المكافأة على
الأساس الوارد في صدر تلك الفترة لراحت عن أجر
تسعة شهور — لما كان ذلك فإن الحكم للطعون
فيه وقد أجرى حساب المكافأة على غير هذا
الأساس يكون مخالفاً للقانون بما يتمين نقضه في هذا
الخصوص .

تنازل الطاعن عن حقه في هذه الأجازات . وما انتهى إليه الحكم في هذا الصدد لا ينطوي على تأويل لا يتفق مع أقوال الشهود ولا على استخلاص نتيجة لا تتفق مع موجبها كما يقول الطاعن . ومن ثم يكون نفيه في هذا الخصوص متعين الرفض .

« وحيث إن النسي بما ورد في الوجه الثالث من السبب الأول من القسم الثاني من أسباب النسي من أن الحكم إذ قضى للطاعن بمقابل أجازته عن سنة ١٩٥١ بسبب عدم حصوله على تلك الأجازة قد تناقض مع نفسه عند ما رفض القضاء له بمقابل أجازته من سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٥٠ . القئين لم يحصل فهما على أجازته هذا التي مردود ذلك أن الحكم على ما بين مما سبق في الرد على الوجه السابق إنما رفض القضاء للطاعن بمقابل الأجازة عن سنتي ١٩٤٨ و ١٩٥٠ لما حصله من تنازل الطاعن عن أجازته في هاتين السنتين — أما أجازة سنة ١٩٥١ فلم يثبت للحكم أن الطاعن تنازل عنها ولذا — قضى بمقابلها — وما نواه الطاعن من قصور الحكم لعدم تحدته عن أجازة سنة ١٩٤٩ مردود بأن قضاء الحكم بتنازل الطاعن عن أجازة سنة ١٩٥٠ وعدم أحقيته في اللطابة بمقابلها لسكوته عن اللطابة بهذه الأجازة — إنما ينصرف هذا القضاء بداهة — طبقاً لما يدل عليه سياق الحكم ومفهومه — إلى أجازة سنة ١٩٤٩ السابقة عليها والتي لم تكن ممنوعة وسكت الطاعن عن اللطابة بها وتعين لذلك رفض هذا الوجه من النسي .

« وحيث إن النسي في خصوص الوجه الرابع من السبب الأول من القسم الثاني مردود في شقة الأول بأن مقابل الأجازة للعامل أو المستخدم للمعين بأجرة شهرية — كالطاعن — هو طبقاً لنص المادة ٣٧ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ أجر

وفي سنة ١٩٥٠ بسبب قضية القطن وأنها منتهى الأجازات في سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥١ بد أن أورد الحكم ذلك قال عن مقابل أجازات للدمين سنة ١٩٤٨ ما يأتي : « أما بعد ذلك (أي بعد سنة ١٩٤٧) فالتأنيب أن للتأنيب عليه لم يحصل على أجازاته في سنة ١٩٤٨ بسبب قيام حرب فلسطين وفي سنة ١٩٥٠ بسبب قضية القطن كما ورد بأقوال الشهود . ولكن المحكمة ترى أن سكوت للتأنيب عن اللطابة بهذه الأجازات رغم مضي هذا الوقت الطويل على استحقاقها هو بمثابة تنازل عن حقه فيها . وللتأنيب لم يتم الدليل على عكس ذلك . ولأشك أن هذه الأجازات سنوية بمعنى أن للتأنيب أن يتمسك بها أثناء السنة التي استحققت فيها فإذا انقضت سنة وأخرى دون اللطابة بها فإن ذلك يعد كما سبق بمثابة تنازل عن حقه فيها — وبين من ذلك أن الحكم قد اعتمد في شأن أجازات للدة من سنة ١٩٤٨ إلى ١٩٥٠ على أقوال الشاهد الأول من شهود الطاعن ومفادها على ما سبق أن الأجازات في سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٥٠ كانت ممنوعة بسبب قيام حرب فلسطين وقضية القطن — أما في سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥١ فلم تكن الأجازات ممنوعة . وفي هذا ما يدل — في نظر الحكم — على أن ما تطلب به الطاعن من إخطار له للرؤوس الأمر حظر الأجازات تفادياً لنفسه من التركة — هذا التليل في غير محله طلالاً أن الأجازات قد صرح بها في السنة التالية لتعها قد صرح بالأجازات في سنة ١٩٤٩ بد أن تمت في سنة ١٩٤٨ وصرح بها في سنة ١٩٥١ بد أن تمت في سنة ١٩٥٠ — وكان في وسع الطاعن للطلابة بأجازاته الممنوعة ولهذا استخلص الحكم من سكوت الطاعن بعد مضي وقت طويل على استحقاق هذه الأجازات مع زوال سبب منعها دون أن يطالب بها — استخلص الحكم من ذلك

عن سنة ١٩٥٢ ومن ثم يتعين نقض الحكم في خصوص هذا الشق من النسي .

« وحيث إن النسي في خصوص السبب الثاني من القسم الثاني من أحياب النسي مردود ذلك أن الأجازة السنوية وإن كانت حقاً أوجبها للشرع سنوياً للعامل لاستعادة نشاطه وقواه للسادة والمئوية تنمية للإنتاج مما يجعل هذا الحق بسبب ذلك متعلقاً بالنظام العام لا يجوز التنازل عنه . إلا أن مناط ذلك ألا تكون السنة التي تستحق فيها الأجازة قد مضت قبل حصول العامل على تلك الأجازة فلا يجوز عندئذ التنازل عن الأجازة قبل مياد حلولها أما إذا حصل مياد الأجازة وانقضت السنة التي تستحق فيها الأجازة دون أن يحصل العامل فيها عليها فقد انقطعت الصلة بين الأجازة المذكورة واعتبارات النظام العام التي تبررها وانقطعت تبعاً لذلك علة هذا الحظر بالنسبة لأجازة السنة المذكورة وأصبحت تلك الأجازة بعد ذلك كسائر حقوق العامل العادية يرد عليها التنازل — ولما كان بين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه وهو في صدد التحدث عن مقابل الأجازات عن السنوات اللاحقة لسنة ١٩٤٧ قال — « أما بعد ذلك فإن الثابت أن المتأنف لم يحصل على أجازاته في سنة ١٩٤٨ بعد قيام حرب فلسطين وفي سنة ١٩٥٠ بسبب قضية التعلق كما ورد بأقوال الشهود ولكن المحكمة ترى أن سكوت المتأنف عن المطالبة بهذه الأجازات رغم مضي هذا الوقت الطويل على استحقاقه هو بمثابة تنازل عن حقه فيها والمتأنف لم يحم الدليل على عكس ذلك . ولا شك أن هذه الأجازات سنوية بمعنى أن للمتأنف أن يتمتع بها أثناء السنة التي استحققت فيها فإذا انقضت سنة وأخرى دون المطالبة بها فإن ذلك يعد كما سبق

خمس عشر يوماً في السنة — ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى للطاعن بمقابل الأجازة عن سنة ١٩٥١ ونصف سنة ١٩٥٢ تأسيساً على أن مرتبه الأسلي في الشهر هو مبلغ ٢٧ جنبها يضاف إليه مبلغ ٥ جنبها و ٦٧٠ ملياً علاوة غلاء معيشة أي مبلغ ٣٢ جنبها و ٦٧٠ ملياً فإن هذا الأساس الذي أقام الحكم قضاءه عليه لا مخالفة فيه للقانون وذلك أن مبلغ ٢٧ جنبها و ٣ مليات الذي يقول الطاعن إن الحكم حاسبه عليها إنما كان هذا الحساب في صدد تقدير مكافأة نهاية مدة الخدمة . أما الأجر الذي يحسب على أساسه مقابل الأجازة فيختلف عن ذلك — إذ هذا المقابل عبارة عن الأجر الثابت الذي يتقاضاه العامل أو المستخدم شهرياً مقابل ما يؤديه من عمل — هذا العمل هو الذي يأخذ العامل أو المستخدم — في حالة قيامه بالأجازة — بمقابله كأنه أداه دون ما اعتبار لما قد يكون هناك من ملحقات للأجر تدخل فيه عند حساب مكافأة نهاية مدة الخدمة ولكنها لا تدخل فيه عند حساب مقابل الأجازة — ويكون النسي على الحكم في هذا الخصوص متعين الرفض .

« وحيث إن النسي بما ورد في الشق الثاني من هذا الوجه في محله ذلك أن قضاء الحكم بمقابل أجازة الطاعن عن نصف سنة ١٩٥٢ بما يوازي أجر سبعة أيام ونصف فقط فيه إهدار لمحبة الحكم الابتدائي الذي قضى للطاعن بمقابل هذه الأجازة بما يوازي أجر خمسة عشر يوماً وارتضت الشركة للطعون عليها هذا القضاء ولم تستأنف الحكم في خصوصه ثم أقرت — على ماورد في الحكم المطعون فيه — بحق الطاعن في الحصول على مبلغ ١٦ جنبها و ٣٣٥ ملياً وهو مرتب خمسة عشر يوماً — مقابل أجازته الاعتيادية التي يستحقها

من السبب الأول من هذا القسم مردود ذلك أن الحكم المطون فيه قد سبب قضاءه رفضه التعويض بما يأتي : « وحيث إنه عن التعويض الذي يطالب به للمتأفف نظير الإضرار التي لحقت به جراء فصله بدون مبرر فإن هذه المحكمة ترى أن الأسباب التي قامت لدى الشركة لفصل المتأفف هي أسباب جدية تحولها حق فصله لأن التأييد من ميزانية سنة ١٩٥١ — ١٩٥٢ أن الشركة وقعت في خسارة مالية في السنة المذكورة التي فصل فيها للمتأفف مقدارها مليون جنيه وثمانمائة وخمسين ألف ومائة وستة جنيهًا وكسور الجنيه بما اضطر أحد الشركاء لتنازل لصالح الشركة عن مبلغ ستائة ألف من الجنيهات من مستحقاته وبما اضطر الشركة إلى فصل عدد من الموظفين بقراره أحد غيود للمتأفف نفسه بنحو عشرة في المائة من مجموع موظفيها بقصد منقذ الصروفات حتى تتلافى الكارثة » — وفي هذا الذي أقام الحكم قضاءه عليه — استخلاصاً من أوراق الدعوى — في تبرير فصل الشركة المطون عليها للطاعن وفي نفي السبب منه في ذلك بما يتمتع منه مساوئها عن التعويض بسبب هذا الفصل . في كل ذلك ما يكفي لحل الحكم فيها انتهى إليه من رفض طلب التعويض وما استندت إليه الحكم بعد ذلك تزياداً من القول بأن للمتأفف نفسه لم ينكر ما حل بالشركة بل قال إن ذلك نتيجة مناوراتها فإن هذا القول لم يسمع التسليم بأنه من مصدر من الطاعن لا تأثير له على ما استندت إليه المحكمة من أسباب أخرى رأت فيها الكفاية — لتبرير فصل الشركة المطون عليها الطاعن يستقيم بهذه الأسباب وحدها الحكم في هذا الخصوص ويقوم عليها قضاءه . ومن ثم يكون ما ورد في هذا الوجه من خطأ الإسناد لا جدوى منه ويتعين رفضه .

« وحيث إن الوجه الثاني من السبب الأول من القسم الثالث من أسباب النعي محدود ذلك أنه

بثابة تنازل عنها ... » ومؤدى ذلك أن الطاعن استمر في عمله في سنة ١٩٤٨ ولم يحصل على أجازته السنوية فيها حتى انقضت تلك السنة كما استمر في عمله في سنة ١٩٥٠ ولم يحصل على أجازته السنوية فيها حتى انقضت تلك السنة واستمر كما سبق القول في عمله في سنة ١٩٤٩ ولم يحصل على أجازته فيها . ومن ثم فإن أجازات هذه السنوات الثلاث وقد مضت كل منها دون أن يحصل الطاعن عليها — هذه الأجازات تكون قد قُضت صلتها باعتبارات النظام العام التي تجريها . ولا يكون الحكم وقد استخلص من سكوت الطاعن عن المطالبة بهذه الأجازات على النحو السابق الإشارة إليه استخلص بتنازله عنها لا يكون الحكم مخالفاً للقانون ويتعين بذلك رفض هذا النعي — لا يغير من ذلك ما يشبهه الطاعن بشأن المادة ٢٣ من القانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ خلاصاً بحق العامل في الأجازة التي لم يحصل عليها تمسك بها أو لم يتمسك وبمهما يكن زمن استحقاقها ذلك أن نص تلك المادة خاص بأجازة السنة الأخيرة في خدمة العامل إذا ما ترك العمل قبل قيامه بالأجازة . إذ يبين من المذكرة التفسيرية لتلك المادة أن العامل « الحق في الحصول على أجره عن أيام الأجازة المستحقة له إذا ترك العمل قبل قيامه بها أيًا كان سبب تركه للخدمة وقد قصد بذلك عدم حرمان العامل من حق الأجازة وما يستحقه منها من أجر حتى ولو فصل وحرر من المكافأة لأن حقه في الأجازة يرجع إلى سبب سابق على أسباب الفصل » — وتلك حالة تختلف عن حالة هذه الدعوى بالنسبة لأجازة السنوات لثلاثة سنة ١٩٥٠ .

القسم الثالث

من أسباب النعي الخاص بالتعويض

« وحيث إن النعي بما ورد في الوجه الأول

في خصوصه أن الموظفين الذين عيّنهما الشركة وقت فصله استخدمتهما الشركة في وظيفة لانتساب الطاعن الأمر الذي ينفي عن الشركة التصف في استعمال حقها وهذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون طالما أن الطاعن لم يعامل في اختلاف عمل هذين الموظفين عن عمله ولا فيما قرره الحكم من عدم تناسب وظيفتهما له ويتعين لذلك رفض هذا التمسك .

« وحيث إن موضوع الدعوى صالح للفصل فيه ويدين بما سبق أن مكافأة الطاعن عن مدة خدمته هي مبلغ ٣٧٨ جنبا وأن مقابل أجازة تمت نصف سنة ١٩٥٢ يجب ألا تقل عن مبلغ ١٦ جنبا و ٣٣٥ مليا الذي قضى له به الحكم الابتدائي الذي قبلته الشركة المطعون عليها ولم تستأنف » .

(القضية رقم ١١ سنة ٢٥ ق ثلاثة ومضوية السادة الأساتذة محمود عياد ومحمد زعفراني سالم ومحمد رفعت وعبد السلام بلح وعصود القاضي المسافرين) .

٢٤٠

٢٣ أبريل سنة ١٩٥٩

إجراء « مسائل متنوعة » « أحوال تطبيق القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ وأحوال تطبيق القانون العام » . الضابط في الاختصاص بطلب الإخلاء وهو وصف العين المؤجرة في عقد الإيجار . علم إخطاق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذا كان عقد الإيجار وارداً على أرض قضاء بصرف النظر عما إذا كان يوجد بها بيان وقت العقد أم لا .

المبدأ القانوني

الضابط في شأن القاعدة القانونية التي تحكم مسألة الاختصاص بطلب الإخلاء على ما جرى به قضاء محكمة النقض - هو وصف العين المؤجرة في عقد الإيجار فإذا كان عقد

بحسب الحكم المطعون فيه أن يقرر - على ما سبق بيانه - أن الشركة للطعون عليها وقت في خسارة مالية في سنة ١٩٥١ - ١٩٥٢ لتبرير فصلها للطاعن في غضون سنة ١٩٥٢ دون أن يكون على الشركة أن تبرص نهاية السنة للذكورة حتى تجري فصله طالما أن سبب الفصل والبرر قائم فعلا لدى الشركة وقت إجرائه ولم تكن ميزانية تلك السنة إلا كدفعة له وفي هذا ما ينفي عن الحكم ما يصبه به الطاعن في هذا الوجه من قصور ويتعين لذلك رفض هذا التمسك .

« وحيث إن التمسك بما ورد في السبب الثاني من القسم الثالث من أسباب التمسك مردود ، ذلك أن المادة ٣٩ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ قد نصت على حق العامل في التبرص في حالة فسخ عقد العمل بشرط مرور كما نصت المادة ٢/١٩٥ من القانون للذي على الحق في التبرص بسبب الفسخ التمسك . وقد جرى قضاء هذه المحكمة بأن تقدير قيام للبرر لفصل العامل ونفي تصف وب العمل في استعمال حق الفصل هو مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضي الموضوع تقديرًا لا مقب عليه فيه من محكمة النقض - ولما كان الحكم للطعون فيه قد انتهى - على ما سبق بيانه - للأسباب السائفة التي أوردتها إلى توافر للبرر لفصل الطاعن من عمله بالشركة للطعون عليها فإن ما يتحدث به الطاعن من القول بأن حق رب العمل في ذلك يجب أن يقوم على أساس استحالة استمرار المؤسسة في نشاطها إلا بملجئها إلى هذا الخفض - هذا القول لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيًا في قيام هذا البرر وتوافره مما يستقل قاضي الموضوع بتقديره لا يجوز إثارة هذا الجدل أمام هذه المحكمة . أما ما يصبه الطاعن الحكم به في الشق الثاني من هذا التمسك قد أورد الحكم

رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ولا على أساس أحكام القانون العام وهذه نتيجة لا يمكن أن يكون الشارع قد هدف إليها .

« وحيث إن التي بما ورد في هذين السببين في عهد ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالناء الحكم المستأنف وعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى على ما أخذ به في أسبابه من أن المقصود بالأرض النضاء التي تخرج من نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تلك التي تكون غير مشغولة بأي بناء وقت بدء التعاقد أما إذا كانت الأرض مقاماً عليها بناء في ذلك الوقت كما هو الشأن في وقائع الخصومة المطروحة فإن المنازعات الخاصة بطلب الإخلاء تحكمها نصوص ذلك القانون وتخص المحكمة (الكلية) بنظرها — ولما كان قضاء هذه المحكمة مستقراً على أن الضابط في شأن القاعدة القانونية التي تحكم مسألة الاختصاص بطلب الإخلاء هو وصف المبنى المؤجرة في عقد الإيجار فإذا كان عقد الإيجار وارداً على أرض قضاء فإن الدعوى بالإخلاء تخضع لقواعد القانون العام الخاصة بالاختصاص وذلك بصرف النظر عما إذا كان يوجد بتلك الأرض مبان وقت انعقاد عقد الإيجار أم لا — وإن كانت الإجارة واردة على مكان معد للسكنى أو غير ذلك من الأغراض فإن المنازعة على الإخلاء تخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وترفع دائماً إلى المحكمة الابتدائية المختصة — ولما كان خطأ حكمة الموضوع في هذه القاعدة القانونية قد جها عن تحقيق البحث السابق ذكره — وبذلك أعجز هذه المحكمة عن مراقبة الحكم المطعون فيه من حيث تطبيق القانون على الوقائع تطبيقاً صحيحاً فإنه يتعين قضه » .

(القضية رقم ٤١ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عمود عياد والمحقق الوضوي وعمود رفعت وعبد السلام بلح وعمود القاضي المستشارين) .

الإيجار وارداً على أرض قضاء فإن الدعوى بالإخلاء تخضع لقواعد القانون العام الخاصة بالاختصاص — وذلك بصرف النظر عما إذا كان يوجد بتلك الأرض مبان وقت انعقاد عقد الإيجار أم لا — وإن كانت الإجارة واردة على مكان معد للسكنى أو غير ذلك من الأغراض فإن المنازعة على الإخلاء تخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وترفع دائماً إلى المحكمة الابتدائية المختصة .

المحكمة

« ... حيث إن الطاعنين ينيان على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون وفي ذلك ذكرنا في السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف نص المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التي تنادي من نصها عدم انطباق هذا القانون على الأراضي القضاء للمؤجرة سواء أ كانت عليها مبان مملوكة لغير المؤجر أم لا — وسواء أقيمت هذه المباني قبل التعاقد أم بعده — وقد قصد للشرع استثناء الأراضي القضاء — بصورة مطلقة — والعبرة هي بطبيعة المقار للمؤجر فإن كان للمؤجر هو البناء فإن أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تكون واجبة التطبيق أما إن كان للمؤجر أرضاً قضاء فإن أحكامه لا تسرى . وفي السبب الثاني ذكر الطاعنان أن الأخذ بالرأى الذي خلص إليه الحكم المطعون فيه يحرم للمؤجر من حقوقه الخولة له بمقتضى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ — إذ هو على مقتضى الرأى المذكور لا يستطيع طلب الإخلاء لهم وإعادة البناء — كما لا يستطيعه للضرورة الملحة لأنه ليس مالكا وأنه بذلك يفقد سلطانه على أرضه فلا يستطيع الانتفاع بها على أساس القانون

الإعلان ومحطة بنها حيث موطن المطلوب إعلانه لأن قه المرافعات لا يعرف إلا السكان أو الوطن الذى يقيم فيه الشخص عادة لا المحطات وما ذهب إليه الحكم من أن المراد بكلمة انتقال هو السفر فقط من مدينة لأخرى دون اعتداد أو حساب للانتقال داخل المدينة ذاتها مهما تباعدت أطرافها فيه تفيد لدلول النص وتخصيصه له بلا خصص إذ لا يمكن قصر الانتقال على السكة الحديد . وإعما قصد الانتقال أو السفر يبقى وسائل المواصلات وهو ما أفصحت عنه المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات بأشارتها إلى وسائل المواصلات الحديثة وسرعتها خصوصاً وأن قانون المرافعات الحالي لم يفرق في شأن تحديد المسافة بين الانتقال بالسكة الحديد أو غيرها من وسائل المواصلات خلافاً للقانون القديم . وأضافت الطاعة أن المحطة قد تكون في طرف المدينة أو وسطها مما يجعل الاعتماد على هذا الأساس وحده لا وجود له من الواقع أو القانون .

« وحيث إن هذا التمسى مردود بما جاء فى الحكم المطعون فيه من استناد إلى المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات فى تعليقها على المادة ٢١ بقولها «إن اللجنة قد رتسفر خمسين كيلومتر فى الأحوال العادية فى مصر مع وسائل المواصلات المسكنة تستهلك غالباً النصف الأول من التهار ولا يمكن التقيام فى النصف الآخر بعمل مجد » وقول الحكم المطعون فيه «إن المشرع قد دل بهذا على أن ميعاد المسافة لا يضاف إلى الميعاد الأسلى المقرر فى القانون إلا إذا اتضى الأمر سرفاً بين بلدين ومن ثم يكون مراد الشارع فى المادة ٢١ مرافعات بكلمة الانتقال أنه السفر ويكون مراده بكلمة المكان أنه البلد أو المدينة » وهذا الذى انتهى إليه الحكم لاغائلة فيه لقانون ذلك بأن علة إضافة ميعاد المسافة هو

٢٤١

٢٣ أبريل سنة ١٩٥٩

موايد . مسافة . علة إضافة ميعاد المسافة تحقيق المساواة بين المتخاصمين . انتقالها فى حالة إقامة المحصور فى ذات الجهة المراد إتخاذ الإجراء فيها وبالنسبة للمسافات داخل مدينتين متى احتسبت مسافة السفر بينهما .
٢١ م مرافعات .

المبدأ القانونى

علة إضافة ميعاد المسافة هو تحقيق المساواة بين المتخاصمين بمنع من يعيد موطنه عن المكان الذى يتعين فيه الحضور أو إتخاذ إجراء فيه ميعاداً يستنفذه فى قطع هذه المسافة حتى لا يضيع عليه جزء من ميعاده الأسلى فى الأسفار وحتى لا يمتياز خصم يقيم فى ذات البلدة المراد إتخاذ الإجراء فيها على آخر لا يقيم فيها . ومن ثم فإن هذه العلة تنقضى عندما يكون المتخاصمين مقيمين فى ذات الجهة المراد إتخاذ الإجراء فيها كما تنقضى بالنسبة للمسافات داخل مدينتين متى احتسبت مسافة السفر بينهما .

المحكمة

« . . . حيث إن الطعن بنى على سبب واحد محصله مخالفة الحكم المطعون فيه لقانون والحطأ فى تطبيقه ذلك أن المسافة التى عنها الشارع فى المادة ٢١ مرافعات هى بين مكانين هما موطن طالب الإعلان وموطن المطلوب إعلانه وتمثلان فى هذه الدعوى فى موطن السلطة بأدارة قضاء الحكومة بميدان التحرير بالجمع وموطن الطنون عليه بشارع المستورى بينها وأنه ليس صحيحاً ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن المقصود بالمسافة هى التى تقع بين محطة القاهرة حيث موطن طالب

أن اختصاص قاضي البيوع يتنوع بحسب قيمة العقارات التي يجري فيها فهو تارة يكون قاضياً جزئياً وفي تارة أخرى يمثل المحكمة الابتدائية التي تدبته ويحل محلها في إجزاء البيوع الخاصة لها بما في ذلك ممارسة الاختصاصات الأخرى المتصلة بالتنفيذ على العقار والتي نص عليها القانون ومن ذلك ما أورده المادة ٦١٨ مرافعات من اختصاصه بالحكم بزل المدين من الحراسة على العقارات التي يجري فيها أمامه أو تحديد سلطته وذلك بصفته قاضياً للأمور المستعجلة ولم يقصد المشرع من إضفاء هذا الوصف على قاضي البيوع أن يجعل منه قاضياً للأمور المستعجلة مختصاً بنظر كل المسائل المستعجلة والتي يخشى عليها من فوات الوقت وإنما أراد تخصيصه بأن يقضى قضاء مستعجلاً فيما نصت عليه المادة ٦١٨ من قانون المرافعات يمارس اختصاصه فيه بطريق النتيجة للتنفيذ على العقار ويومه وطبقاً لما تنص عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٤٩ مرافعات ومن ثم فإن الحكم الصادر من قاضي البيوع بالمحكمة الابتدائية يرفض طلب الحراسة يعتبر بمثابة حكم صادر من المحكمة الابتدائية نفسها ولا سبيل إلى استئنافه أمام نفس المحكمة التي أصدرته بل يرفع الاستئناف عنه لدى محكمة الاستئناف .

المكرر

« ... حيث إن مبنى الطعن أن قاضي البيوع بنص المادة ٦١٢ مرافعات هو المتدب في المحكمة

تحقيق المساواة بين الخصمين بمنح من يمد موطنه عن المكان الذي يتبع فيه الحضور أو اتخاذ إجراء فيه ميعاداً يستغله في قطع هذه المسافات لا يضيع عليه جزء من ميعاده الأصلي في الأسفار وحق لامتياز خصم يقيم في ذات البلدة المراد اتخاذ الإجراء فيها على آخر لا يقيم فيها — لما كان ذلك فان هذه المدة تنتفي عند ما يكون الخصمان مقيمين في ذات الجهة المراد اتخاذ الإجراء فيها كما تنتفي بالنسبة للمسافات داخل مدينتين متى احتسبت مسافة السفر بينهما .

« وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه » .

(القضية رقم ٨٤ سنة ٢٥ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة محمود مباد ومحمد زعفراني سالم والحسين الموضي ومحمد رفعت ومحمود الفاني المستشارين) .

٢٤٢

٢٣ أبريل سنة ١٩٥٩

تنفيذ عقارى « قاضي البيوع » اختصاصه . قضاء مستعجل . استئناف . حراسة . تنوع اختصاص قاضي البيوع بحسب قيمة العقارات التي يجري فيها . ٦١٢ م مرافعات . كونه قاضياً جزئياً تارة وتمثله المحكمة الابتدائية تارة أخرى . حلوله محلها في البيوع الخاصة لها بما في ذلك ممارسة الاختصاصات الأخرى المتصلة بالتنفيذ على العقار ، منها اختصاصه بزل المدين من الحراسة على العقارات التي يجري فيها أو تحديد سلطته بصفته قاضياً للأمور المستعجلة . إضفاء هذا الوصف عليه لا يجعل منه قاضياً للأمور المستعجلة يحض بنظر كل المسائل المستعجلة والتي يخشى عليها من فوات الوقت . تخصيصه بالقضاء المستعجل فيما نصت عليه م ٦١٨ مرافعات . مارسه له بطريق النتيجة لتنفيذ على العقار طبقاً للفقرة الأخيرة من م ٤٩ مرافعات . حكم قاضي البيوع بالمحكمة الابتدائية يرفض طلب الحراسة . استئناف لدى محكمة الاستئناف .

المبدأ القانوني

مفاد نص المادة ٦١٢ من قانون المرافعات

من قوات الوقت طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٤٩ مرافعات وإنما أراد تخصيصه بأن يقضى قضاء مستجلاً في نص عليه المادة ٦١٨ مرافعات يمارس اختصاصه فيه بطريق التبعة للتنفيذ على العقار ويحه طبقاً لما تنص عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٤٩ مرافعات التي تجعل لمحكمة الموضوع اختصاصاً في المنازعات المتعلقة بالتنفيذ وفي المسائل المستعجلة إذا رفعت لها بطريق التبعة — ولما كان ذلك فإن الحكم الصادر من قاضي البيوع يرفض طلب الحراسة يعتبر بمثابة حكم صادر من المحكمة الابتدائية نفسها ولا سبيل إلى استئنافه أمام نفس المحكمة التي أصدرته بل يرفع الاستئناف عنه لدى محكمة الاستئناف طبقاً لما تنص عليه المادة ٥٣ مرافعات ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضي بعدم اختصاص محكمة استئناف المتصورة بنظر استئناف الحكم الصادر من قاضي البيوع بمحكمة المتصورة الابتدائية قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه .

(القضية رقم ٨٧ سنة ٢٥ في رئاسة ومضوية الحادة الأسانفة محمود عباد ومحمد زعفراني سالم والحسين الموضي وعبد السلام بلبح ومحمود القاضي للسكاريين) .

٢٤٣

٣٠ أبريل سنة ١٩٥٩

استئناف « إجراءات رفع الاستئناف » أوامر الأداء « الملحق بها » استئناف الحكم الصادر في المعارضة .
إيجاب قانون المرافعات م ٨٥٥ منه الفصل في المعارضة في أمر الأداء على وجه السرعة . وجوب رفع استئناف الحكم الصادر في هذه المعارضة بتكليف بالمحضور لا بمرسنة م ١١٨ م ٤٠٥/٢٧ مدة مرافعات .

المبدأ القانوني

المعارضة في أمر الأداء يحكم فيها على وجه

الابتدائية وأنه يحل محل المحكمة نفسها ولذلك تستأنف أحكامه لدى محكمة الاستئناف أنه في ذلك شأن قاضي التنظيم وقاضي التحضير . والقول بغير ذلك يؤدي إلى أن أحكامه يستأنف بعضها لدى المحكمة الابتدائية ويستأنف بعضها الآخر لدى محكمة الاستئناف وهو تناقض غير سائق ولا يتفق مع منطوق القانون مع أن سلطة قاضي البيوع بوصفه قاضياً للأمر المستعجل لا تخرج عن ممارسته لقضاء المستعجل بالتبعة للموضوع مما نصت عليه المادة ٥/٤٩ مرافعات ولذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قضي بعدم اختصاص محكمة الاستئناف قد أخطأ في تطبيق القانون فضلاً عن قصوره في التيسيب بعدم الرد على وجهة نظرهما .

« وحيث إن القانون ينص في المادة ٦١٢ مرافعات على أن التنفيذ على العقار يجري بالمحكمة الابتدائية أو محكمة المواد الجزئية التي يقع في دائرتها تبعاً لقيمته ويجري البيع أمام القاضي المتدبيل للبيوع في المحكمة الابتدائية أو أمام قاضي محكمة المواد الجزئية . فدل بهذا على أن اختصاص قاضي البيوع يتنوع بحسب قيمة العقارات التي يجري بيعها فهو تارة يكون قاضياً جزئياً وفي تارة أخرى يمثل المحكمة الابتدائية الذي ندبته ومحل عملها في إجراء البيوع الخاصة لما بما في ذلك ممارسة الاختصاصات الأخرى المتصلة بالتنفيذ على العقار والتي نص عليها القانون ومن ذلك ما أورده المادة ٦١٨ مرافعات من اختصاصه بالحكم بيزول الدين من حراسة على العقارات التي يجري بيعها أمامه أو تحديد سلطته وذلك بسلته قاضياً للأمر المستعجل .

« وحيث إن الشرع لم يقصد من إضفاء هذا الوصف على قاضي البيوع في المادة ٦١٨ مرافعات أن يجعل من قاضي البيوع قاضياً للأمر المستعجل خصوصاً بنظر كل المسائل المستعجلة والتي يقضى عليها

١١٨ على أن الدعاوى المستعجلة ودعاوى شهر الإفلاس والدعاوى البحرية متى كانت السفينة في الميناء ودعاوى السندات الإذنيوك الكيالات وكل الدعاوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة ودعاوى التماس إعادة النظر جميعها تقدم مباشرة إلى المحكمة دون عرضها على التحضير ودون اتباع أحكام المادة ٤٠٦ مكرر وما بعدها - كما تنص المادة ٤٠٥ مرافعات معدلة في فقرتها الثانية والرابعة على أن الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ يرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور تراعى فيه الأوضاع المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى وإذا لم يحصل الاستئناف على الوجه المتقدم كان باطلا وسكنت المحكمة من تلقاء نفسها بطلانها - لما كان ذلك ، وكانت المعارضة في أمر الأداء يحكم فيها على وجه السرعة طبقاً لما تنص عليه المادة ٨٥٥ مرافعات فيسرى على أي حكم يصدر فيها وبغض النظر عن الطلبات فيها ما يسرى على الدعاوى المبينة في المادة ١١٨ مرافعات من وجوب رفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها بطريق التكليف بالحضور عملاً بحكم الفقرتين الثانية والرابعة من المادة ٤٩٥ معدلة من قانون المرافعات ومن ثم يكون استئناف الحكم الصادر في المعارضة في أمر الأداء وقد رفع بتكليف بالحضور مستكلاً لأوضاعه في هذا الخصوص ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بطلان الاستئناف متعين النقض مخالفته لقانون .

(الفقيه رقم ١٠٦ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد وعبد زعفراني والمهندس المروسي وعبد السلام بليغ وعمود القاضي للتشاورين) .

٢٤٤

٣٠ أبريل سنة ١٩٥٩

١ - وقف « الاستئناف فيه » . إطلاق الاستئناف في الوقت بنصرف إلى مدة الوقت ومنافته ، صفة أو سبها

السرعة طبقاً لما تنص عليه المادة ٨٥٥ مرافعات فيسرى على أي حكم يصدر فيها وبغض النظر عن الطلبات فيها ما يسرى على الدعاوى المبينة في المادة ١١٨ مرافعات من وجوب رفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها بطريق التكليف بالحضور عملاً بحكم الفقرتين الثانية والرابعة من المادة ٤٠٥ معدلة من قانون المرافعات - ومن ثم يكون استئناف الحكم الصادر في المعارضة في أمر الأداء وقد رفع بتكليف بالحضور مستكلاً لأوضاعه في هذا الخصوص - ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بطلان الاستئناف متعين النقض مخالفته لقانون .

المحكم

« . . . حيث إن مبنى الطعن أن محكمة الاستئناف قد خالفت القانون ذلك أنها جازت المطعون عليه في دفعه فاعتبرت أن الدعوى المطروحة عليها ليست من الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات والتي يتبع في استئنافها طريق التكليف بالحضور حين أن الدعوى من صميم ما نصت عليه تلك المادة التي أوردت فيها أوردته الدعاوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة ، ونصت المادة ٨٥٥ مرافعات على أن دعوى المعارضة في أمر الأداء يحكم فيها على وجه السرعة . وقد رفع الاستئناف عن حكم صادر في معارضة في أمر أداء مما يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة ولذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بطلان الاستئناف للمرفوع بتكليف بالحضور قد خالف القانون .

« وحيث إن قانون المرافعات ينص في المادة

يعتبرها موقوفاً عليها السكنى ذلك أنه وقد أصبح للمشرع له السكنى بمقتضى المادة ٣١ من قانون الوقف حق الاستغلال فإنه يعتبر موقفاً عليه وصاحب حق ونصيب في المنفعة .

٢ - إذا وقف الواقف على معينين بالإسم أو بالوصف ولم يحدد نصيب كل منهم فإن الاستحقاق بينهم يكون بالتساوي .

المحكمة

« ... من حيث إن الطعن أقيم على سببين يتصل أولهما في أن الحكم أخطأ تطبيق القانون وثانيه من ثلاثة وجوه - أولها - أنه أسبغ على المظنون عليها الأولى صفة المستحق في الوقف في حين أن هذا الوصف لا يثبت ولا يطلق إلا على من شرط له الواقف نصيباً في الثلث وأن أصحاب السهام والريثات سواء كانت دائمة أو مؤقتة لا يسمون مستحقين ولا يعتبر نصيبهم استحقاقاً في نظر قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وأنهم أضف مركزاً من المستحقين وأن كلمة المستحق الواردة في نص المادة ٣ من قانون إنهاء الوقف رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ يجب أن تفسر في ضوء ما يبينه قانون الوقف لأن القانون السام الواجب الرجوع إليه عند تطبيق قانون الإنهاء أو تفسيره وأن المظنون عليها الأولى وقد شرط لها الواقف السكنى في المنزل الموقوف على الطاعن مدة حياتها فقط وهي بذلك لا تعتبر ولا تسمى موقوفاً عليها للسكنى ولا يزيد حقها من حيث طبيعتها ومداه وما يترتب عليه من أثر على حق صاحب المرتب الموقوف فضلاً عن أنه يبين من كتاب الوقف أن غرض الواقف انصرف إلى استقلال ابنه سند الطاعن بالوقف جميع ألباناً ومنزلاً ولم يجعل للمظنون

أو مرتباً أو منفعة . فصورق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ لم يرد فيها ما يشير إلى أن المستحق هو من شرط له الواقف نصيباً في الثلث دون صاحب السهم أو المرتب أو المنفعة . اعتبار كل هؤلاء مستحقين وانطلاق حكم ٣ من ق ٣ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف عليهم . اعتبار الحكم للشرط له السكنى صاحب حق في الثلث ومستحق في الوقف لا خطأ .

ب - الوقف على معينين بالإسم أو الوصف دون تحديد نصيب كل منهم . الاستحقاق بينهم يكون بالتساوي .

المبادئ القانونية

١ - الاستحقاق في الوقف متى أطلق فإنه ينصرف إلى استحقاق غلة الوقف ومنافعه يستوى في ذلك أن يكون حصة أو سهماً أو مرتباً دائماً أو مؤقتاً أو منفعة . ولم يرد في نص المشرع رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف ما يشير إلى أن المشرع حدد معنى « المستحق » بأن من شرط له الوقف نصيباً في الثلث دون صاحب السهم أو المرتب أو المنفعة . ومن ثم يعتبر كل هؤلاء مستحقين وينطبق عليهم حكم المادة ٣ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف التي نصت على أنه يزول الملك فيما ينتهي فيه الوقف للمستحقين الحاليين كل بقدر نصيبه فيه - والتي ورد في المذكرة التفسيرية عنها أن المشرع قصد بكلمة المستحق كل من شرط له الواقف نصيباً في الثلث أو سهماً أو مرتباً دائماً أو مؤقتاً - وإذا كانت المظنون عليها الأولى مشروطاً لها السكنى فاعتبرها الحكم المظنون فيه صاحبة حق في الغلة وبالتالي مستحقة في الوقف . فإنه لا يكون قد أخطأ القانون - ولا يضر من هذا النظر ما يتمسك به الطاعن من أن كتاب الوقف لم

عليها الأولى سوى حق السكنى في المنزل مدة حياتها .

« ومن حيث إن هذا التي مردود . ذلك أنه ورد في هذا الخصوص بالحكم المطعون فيه ما يلي : « وهذه الشبهة مردودة بما ورد في الحكم — للتمس فيه — من أن من له السكنى له حق الاستئصال وهو على كلا الحالين مستحق في الوقت وعند انتهائه بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وجب افراس نصيب له بقدر حقه في الاستحقاق » وهذا الذي انتهى إليه الحكم صحيح في القانون ذلك أن استحقاق في الوقت من أطلق فانه ينصرف إلى استحقاق غلة الوقت ومنافه يستوى في ذلك أن يكون حصة أو سهما أو مرتباً دائماً أو مؤقتاً أو منتمية ولم يرد في نصوص القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقت ما يشير إلى أن للشرع حدد معنى « المستحق » بأنه من شرط له الواقف نصيباً في التركة دون صاحب السهم أو للترتب أو النصفة ونتيجة لذلك يعتبر كل هؤلاء مستحقين وينطبق عليهم حكم المادة ٣ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقت التي نصت على أنه يؤول للترك فيما ينتهي فيه الوقت للمستحقين الحاليين كل بقدر نصيبه فيه والتي ورد في للذكرة التفسيرية عنها أن الشرع قصد بكلمة « المستحق » كل من شرط له الواقف نصيباً في التركة أو سهماً أو مرتباً دائماً أو مؤقتاً — وعلى ذلك لا يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ اعتبر الحكم المطعون عليها الأولى صاحبة حق في التركة وبالتالي مستحقة في الوقت ولا يثير من هذا النظر ما يتصل به الطاعن من أن كتاب الوقت اعتبر المطعون عليها الأولى مشروطاً لها السكنى لامتوافاقاً عليها للسكنى ذلك . أنه وقد أصبح للشرع في السكنى بمقتضى المادة ٣١ من قانون الوقت حق الاستئصال فانه

يعتبر موقوفاً عليه وصاحب حق ونصيب في النصفة أما ما ينه الطاعن على الحكم في خصوص نقض فرض الواقف عند إنشاء وقفة فلا يبدو أن يكون جدلاً موضوعياً بما لا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة .

« ومن حيث إن الوجه الثاني من هذا السبب يتصل في أن الحكم المطعون فيه إذ جعل الاستحقاق في المنزل بالتساوي بين الطاعن والمطعون عليها الأولى قد خالف شرط الواقف كما لو خالف مقتضى العرف والعادة ويقول الطاعن في بيان ذلك إن الواقف جعل السكنى في المنزل لزوجته ولا بنتها ولاينة «سند» الطاعن ولم يحدد نصيب كل منهم وأن السكنى تختلف باختلاف ظروف الساكن وأحواله المالية والاجتماعية وتخضع لحكم العادة والعرف وأن المنزل الموقوف دور واحد يتكون من ست غرف يتكفي المطعون عليها الأولى حجرة واحدة لأنهما لم تزوج أما الطاعن فمزوج وله ولها .

« ومن حيث إن هذا التي مردود بما جاء في الحكم للمطعون فيه من أن « الواقف إذ أطلق في شأن الاستحقاق في السكنى بالمنزل فان عبارته تنصرف إلى التسوية بين ليه — للمطعون عليها الأولى — وسند» الطاعن » وهذا الذي أورده الحكم مطابق لما نص عليه شرعاً من أن الواقف إذا وقف على معينين بالأسهم أو بالوصف ولم يحدد نصيب كل منهم فان الاستحقاق بينهم يكون بالتساوي .

« ومن حيث إن الوجه الثالث يتصل في أن الحكم إذ قضى للمطعون عليها الأولى باستحقاق نصيب في الدور الثاني من المنزل قد خالف شرط الواقف ذلك أن كتاب الوقت تضمن التصريح للطاعن بأن يقتضى الدور الثاني ونس على أن هذا

الوقت واستملت الهيئة مباني الدور الثاني لتكون ضمن وقف لوزة غريال يجوز له الوقف ويكون حكمه وشروط حكمه وشروط الوقف للذكور .

« ومن حيث إن السبب الثاني يحصل في أن الحكم ميب بالقصور في التسيب إذ أغفل الرد على ما أثاره الطاعن من تعريف المستحق في حكم المادة ٣ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٢ كما أنه خلط بين الشروط في السكنى والموقوف عليه للسكنى وأغفل الرد على ما تمسك به الطاعن في خصوص تحديد نطاق حق السكنى ولم ينسب تعريف شرط الواقف في شأن الاستحقاق بالنسبة لدور الثاني من المنزل .

« ومن حيث إن هذا الذي مردود — بما سبق بيانه في الرد على السبب الأول من سبب الطعن .

« ومن حيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه » .

(القضية رقم ١٢ سنة ٢٧ ق « أحوال شخصية »
رئاسة وعضوية السادة الأساقفة عمود عياد وميثاق
رمزي وإبراهيم هنان يوسف وعبد زهفران سالم
وعباس حلي سلطان المسفارين) .

الدور يكون له سواء أنشئ من ماله هو أم من مال الوقف .

« ومن حيث إن هذا الذي غير منتج ذلك أن الحكم للطعون فيه لم يستند في قضائه باستحقاق للطعون عليها الأولى في الدور الثاني من المنزل إلى تعريف شرط الواقف وتهم اغراضه في هذا الخصوص وإنما استند في ذلك إلى أنه بعد بناء الدور الثاني أبدله الطاعن بجزء من حديقة الدور الأرضي للموقوف عليه وعلى الحكم عليها الأولى وإن حكم البطل هو أن يضاف إلى أصل الوقف ويأخذ حكمه وشروطه وقد ورد بالحكم للطعون فيه أن هذا البطل « ثابت من الاستند للودع بالملف الابتدائي تحت رقم ١٢ إذ ورد فيه أنه تنفيذاً لقرار الصادر من هيئة التصرفات بمحكمة أسيوط الابتدائية الشرعية في المادة ١٣٤ لسنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ قد أبدلت الهيئة عن جهة الوقف المشمول بنظر سند لوزة — الطاعن — ووالدته شقيقة إلى حضرة سند إندى لوزة قطعة أرض وهي جزء من الحديقة للوقفة ومحيطه بمنزل الوقف ومساحة هذا الجزء ٥٣٤١١ متراً مربعاً ... وقبلت هيئة المحكمة هذا الدور الثاني لجهة الوقف بدلاً من قطعة الأرض المسخوفة من

مجلس الدولة المحكمة الإدارية العليا

(رئاسة عضوية السادة الأستاذة السيد طي السيد رئيس مجلس الدولة والسيد إبراهيم الدويان
وطي إبراهيم بندادي والدكتور محمود سعد الدين الشريف ومصطفى كامل إسماعيل للمستشارين) .

٢٤٥

أول مارس سنة ١٩٥٨.

١ — قرار إداري . فصل أحد رجال البوليس .
سبب القرار . حدود رقابة القضاء الإداري لهذا السبب .

٢ — جزاء تأديبي . ثبوت أن التهمة للسنة
للموظف قد حفظها النيابة لعدم كفاية الأدلة . إمكان
توقيع الجزاء التأديبي عليه .

المبادئ القانونية

١ — إذا توافرت لدى جهة الإدارة الإقتناع
بأن رجل الأمن سلك سلوكاً معيياً ينطوي
على قصور أو إهمال في القيام بواجباته ، أو
خروج على مقتضيات وظيفته ، أو إخلال
بكرامتها ، أو بالثقة الواجب توفرها فيها أو
في القائمين بها . ويدعوها إلى عدم الثقة به أو
الاطمئنان إلى صلاحيته بناء على ذلك للقيام
بأعماله وظيفته ، وكان اقتناعها هذا مجرداً عن
الميل أو الهوى وموجهاً لخير الصالح العام
فثبت عليه قرارها بإدانة سلوكه ، ورأت لمصلحة
الأمن والنظام إقصاءه عن هذه الوظيفة .

واستبعدت هذا كله من وقائع صحيحة ثابتة
في عبون الأوراق ومؤدية إلى النتيجة التي
خطصت بها ، فإن قرارها في هذا الشأن يكون
قائماً على سببه ومطابقاً للقانون وحسيناً من

الإلغاء . أما تقدير تناسب الجزاء مع الذنب
الإداري فمن الملاءمات التي تنفرد بتقديرها
بما لا معقب عليها فيها ، والتي تخرج عن رقابة
القضاء الإداري .

٢ — إن حفظ تهمة الرشوة قبل المدعى
لعدم كفاية الأدلة لا يبرئ سلوكه من الوجهة
الإدارية ، ولا يمنع من مؤاخذته تأديبياً وإدانة
هذا السلوك ، ولا سيما بعد أن عوزت تحريات
المباحث في أزمنة مختلفة ما يحوم حوله من
شبهات كانت كافية لدى الإدارة — وهي المسؤولة
عن الأمن ورجاله — لتكوين عقيدتها واقتناعها
بعدم الاطمئنان إلى صلاحيته للاستمرار في
عمله ، وصدرت في تقديرها هذا عن رغبة
مجردة عن الميل أو الهوى في رعاية المصلحة
العامّة . فانتبت إلى إقصائه عن وظيفته .
مستندة في ذلك إلى وقائع صحيحة لها وجود
مادي ثابت في الأوراق ، استخلصت منها
هذه النتيجة استخلاصاً سائفاً ، يجعل قرارها
الصادر بفصله من الخدمة قائماً على سببه
ومطابقاً للقانون .

(الفتية رقم ١٧٧ سنة ٢ ق) .

٢٤٦

أول مارس سنة ١٩٥٨

١ - قرار إداري . قرار وكيل وزارة الداخلية بفصل باشجاويش بالبوليس . تسببه . الإحالة في الأسباب إلى مذكرة تنطوي على المبرر الكافي . التمس على القرار بإطلاعه من حيث الشكل . في غير محله .

ب - كادر العمال . فصل العمال الحكوميين الذين يخدمون لأحكامه . وجوب أخذ رأى اللجنة الفنية التي نصت عليها تعليمات المالية . عدم سران هذا الحكم على من يخدمون لقواعد مقابلة ونظام خاص كنظام هيئات البوليس .

ج - جزاء تأديبي . التحقيق من موظف . لا بطلان على إغفال إجراء التحقيق في شكل معين .

د - جزاء تأديبي . سببه . حدود رقابة القضاء الإداري في هذا الشأن .

المبادئ القانونية

١ - إذا ثبت أن قرار وكيل وزارة الداخلية قد صدر بفصل المدعى (وكيل باشجاويش بالبوليس) مستنداً في تقرير الفصل إلى الأسباب الواردة في تقرير معاون بوليس المركز (والتي تنطوي على المبرر الكافي للفصل والتي تبرزها باقي الأوراق) ، ورأى في تقديره كفاية الأسباب ، فليس في هذا ما يعيب من ناحية الشكل أو الموضوع قراره القائم على عدم صلاحية المدعى لأن يكون رجلاً بوليس .

٢ - لا وجه لما يذهب إليه المدعى من أن القرار الصادر من وكيل الوزارة بفصله من وظيفة كوكيل باشجاويش مشوب بعيب شكلي يطله . هو عدم أخذ رأى اللجنة الفنية التي نصت عليها تعليمات المالية في شأن فصل العمال من الخدمة بسبب تأديبي ؛ لأن هذا الحكم

لا يصدق إلا على عمال اليومية الحكوميين الذين يسرى كادر العمال في حقهم وحدهم ، والمدعى ليس منهم ؛ إذ أنه يخضع في هذا الشأن لقواعد مقابلة ونظام خاص هو نظام هيئات البوليس .

٣ - إن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والمرسوم الصادر في ٨ من يناير سنة ١٩٥٣ باللائحة التنفيذية لهذا القانون لم يقررأ جزاء البطلان على إغفال إجراء التحقيق في شكل معين .

٤ - إذا استند القرار التأديبي إلى وقائع مادية صحيحة لها وجود ثابت فعلاً بالأوراق وهي وقائع لها دلالتها في تقدير سلوك الموظف الذي وقع عليه الجزاء ، وقد استخلصت منها السلطة الإدارية المختصة عقيدتها واقتناعها بعدم صلاحيتها للاستمرار في الخدمة - كرجل بوليس - استخلاصاً سافقاً سليماً ليرر النتيجة التي انتهت إليها في شأنه في الفصل ، فإن قرارها - والحالة هذه - يكون قائماً على سببه ومطابقاً للقانون ، دون أن تكون للقضاء الإداري رقابة على تقدير مدى عدم الصلاحية هذه ، أو تناسبها مع التصرفات المأخوذة عليه ؛ إذ أن هذا من الملاءمات التي تفرد الإدارة بتقديرها بما لا يعقب عليها في ذلك ، والتي تخرج عن رقابة القضاء الإداري .
(القضية رقم ١٧٨ سنة ٣ ق بالحيفة السابقة) .

٢٤٧

أول مارس سنة ١٩٥٨

١ - موظف . انقطاعه من السبل بدون إذن علة عصر يوماً متتالية . عدم تقديم أسباب تبرير الانقطاع

من أى نوع كانت طرؤة أو اعتيادية أو مرضية مرخص له فيها ؛ إذ تنص المادة ٥٧ من القانون المشار إليه على أنه « لا يجوز لأى موظف أن ينقطع عن عمله إلا لمدة معينة فى الحدود المسموح بها بالمنح الاجازات » . فجاوزة مدة الإجازة المرخص فيها فى الحدود المسموح بها — شأنه شأن الإنقطاع عن العمل بدون إجازة مرخص فيها — يقيم قرينة ترك العمل للإستقالة ، وإنما ترتفع هذه القرينة إذا اتفق الاقتراض القائمة عليه ، بتقديم الموظف خلال الخمسة عشر يوماً التالية . لا بعد ذلك ، ما يثبت أن انقطاعه كان لعذر مقبول تقدره جهة الإدارة ، وفى هذه الحالة يجوز لوكل الوزارة المختص أن يقرر عدم حرمانه من مرتبه عن مدة الإنقطاع ، فإذا لم يقدم الموظف أسباباً تبرر الإنقطاع . أو قدم أسباباً رفضتها الإدارة اعتبرت خدمته متنبية بأثر رجعى يرتد إلى تاريخ إنقطاعه عن العمل .

٢ — متى ثبت أن الموظف لم ينفذ الأمر الصادر بنقله ، ولم يتم تسلم عمله الجديد فى الجهة المنقول إليها ، واستمر على ذلك مدة خمسة عشر يوماً ولم يقدم عذراً مقبولاً ، فإن هذه الوقائع تكون ركن السبب فى القرار الصادر بفصله من الخدمة . وما دام لها أصل ثابت بالأوراق ، فإن القرار المذكور المستند إلى المادة ١١٢ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، والصادر بمن يملكه فى حدود اختصاصه ، إذا استخلص النتيجة

أو تقدم أسباب رفضتها الإدارة . اعتبار خدمته متنبية بأثر رجعى يرتد إلى تاريخ انقطاعه من العمل .
ب — موظف . نقله . تراخى فى تسلم عمله الجديد مدة خمسة عشر يوماً بغير عذر مقبول . فصله . قيام القرار على سبب مطابق للقانون .
ج — سبب جديد . عدم تقيد المحكمة الإدارية العليا بطلبات هيئة للفرضين أو الأسباب التى تبديها فى العمل . عدم إعمال هذه القاعدة بالنسبة لطلبات التسفلة وقرار للربطه بالطلب الذى اقتصر عليه لمن هيئة للفرضين .

المبادئ القانونية

١ — إن المادة ١١٢ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة تنص على أن « يعتبر الموظف مستقلاً فى الحالين الآتيين : (١) إذا انقطع عن عمله بدون إذن خمسة عشر يوماً متتالية ، ولو كان الانقطاع عقب إجازة مرض مرخص له فيها ، ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوماً التالية ما يثبت أن انقطاعه كان لعذر مقبول ، وفى هذه الحالة يجوز لوكل الوزارة المختصة أن يقرر عدم حرمانه من مرتبه عن مدة الإنقطاع . (٢) ... وفى الحالة الأولى إذا لم يقدم الموظف أسباباً تبرر الانقطاع ، أو قدم هذه الأسباب ورفضت ، اعتبرت خدمته متنبية من تاريخ انقطاعه عن العمل » . ومفاد هذه المادة أن خدمة الموظف الخاصه لحكمها تنتهى ، بما يستتبع استقالة ضمنية أو جزاء فى حكمها غايته المصلحة العامة . فى حالتين : إحداهما أن ينقطع عن عمله لمدة تستطيل إلى خمسة عشر يوماً متعاقبة أى غير متقطعة . وهى المدة التى عد المشرع انقضاءها فى هذه الحالة قرينة على اعتزال الموظف للعمل ، ولو كان هذا الانقطاع عقب إجازة

لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، ولم
تورد من بينها إلغائات النظر ، الذي لا يعمد
في حقيقته أن يكون مجرد إجراء مصلحي
لتحذير الموظف وتوجيهه في عمله ، دون أن
يترتب عليه إحداث أثر في مركزه القانوني ؛
ومن ثم فإن هذا الإلغائات لا يعد عقوبة إدارية
تأديبية ، وبهذا الوصف لا يدخل طلب إلغاؤه
في ولاية القضاء الإداري المحددة في المادة
الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ والمادة
الثانية من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

٢ - سبب القرار التأديبي بوجه عام هو
إخلال الموظف بواجبات وظيفته أو إتيانه
عملا من الأعمال المخربة عليه . فكل موظف
يخالف الواجبات التي تنص عليها القوانين أو
القواعد التنظيمية العامة ، أو أوامر الرؤساء
الصادرة في حدود القانون ، أو يخرج على
مقتضى الواجب في أعمال وظيفته المنوط به
تأديتها بنفسه بدقة وأمانة . إنما يرتكب ذنباً
إدارياً هو سبب القرار يسوغ تأديبه ، فتتجه
إرادة الإدارة الى انقضاء أثر قانوني في حقه ،
هو توقيع جزاء عليه بحسب الشكل والاضلاع
المقررة قانوناً ، وفي حدود النصاب المقرر .
فاذا توافر لدى الجهة الادارية المختصة
الاقتناع بأن الموظف سلك سلوكاً معيماً
ينطوي على تقصير أو إهمال في القيام بعمله
أو أداء واجباته أو خروج على مقتضيات
وظيفته أو إخلال بكرامتها أو بالثقة الواجب
توافرها فمن يقوم بأعبائها ، وكان اقتناعها
هذا لوجه المصلحة العامة مجرداً عن الميل

التي انتهى اليها استخلاصاً سائفاً من أصول
تنسجها مادياً أو قانوناً يكون قد قام على سببه
وجاء مطابقاً للقانون . وليس ينفي عن ذلك
إرسال الموظف كتاباً إلى رئيسه يندى فيه
استعداده لتنفيذ قرار نقله ، دون أن يقوم
من جانبه بأى عمل إيجابي لتنفيذ هذا النقل
بالفعل - فهذا الكتاب يدل على إمعانه في
موقفه السلبى من قرار النقل .

٣ - إن الطعن أمام المحكمة العليا يفتح
الباب أمامها لترن الحكم للمطعون فيه بمرزاق
القانون ، ثم تزل حكمه في المنازعة على الوجه
الصحيح غير مقيدة بطلبات هيئة مفوضى
الدولة أو الأسباب التي تبديها ، إلا أن هذا
الآثر لا يمتد إلى المنازعات المستقلة وغير
المرتبطة بالطلب الذي اقتصر عليه طعن هيئة
مفوضى الدولة .

(التقنية رقم ٤٧٧ سنة ٣ ق الجريدة السابعة) .

٢٤٨

أول مارس سنة ١٩٥٨

- ١ - جزاء تأديبي . إلغائات النظر لا يخبر عقوبة
تأديبية . عدم اختصاص القضاء الإداري بطلب إلغاء
القرار الصادر بإلغائات نظر الموظف .
- ب - جزاء تأديبي سببه . حدود رقابة القضاء
الإداري له .

المبادئ القانونية

- ١ - إن الجزاءات التأديبية التي يجوز
توقيعها على الموظفين المعيّنين على وظائف
دائمة قد عدتها المادة ٨٤ من القانون رقم ٢١

إذ العيرة بالمعاني وبما اتجهت إرادة الإدارة إلى إحداثه من آثار قانونية . بصرف النظر عن العبارات المستعملة في صياغة القرار .
(الفقيه رقم ٦٢١ سنة ٢ في بلقية السابقة) .

٢٥٠

٨ مارس سنة ١٩٥٨

موظف . مستخدم . وقته عن العمل . الأصل هو حرمانه من ماهيته طوال مدة الوقف والاستثناء هو جواز صرفها كلها أو بعضها حسب قرار مجلس التأديب أو الرئيس المختص إن لم تكن ثمة عاكمة تأديبية .
البند (٥) من تعليمات المالية رقم (٨) في أول يونيو سنة ١٩١٢ . نص على أن رئيس للصلحة بصرف للعامل للوقت أو الخارج عن هيئة المال مرتبه عن مدة الوقف إذا انضمت براءته من الجرم الذي سبق إسناده إليه . ليس في هذا النص خروج على أصل القاعدة السالفة إيرادها .

المبدأ القانوني

الأصل هو حرمان الموظف أو المستخدم الموقوف عن العمل من ماهيته طوال مدة الوقف ، والاستثناء هو جواز صرفها كلها أو بعضها حسبما يقرره مجلس التأديب ، أو الرئيس المختص إن لم يكن ثمة عاكمة تأديبية ، وذلك في كل حالة بحسب ظروفها والبند (٥) من تعليمات المالية رقم (٨) الصادرة في أول يونيو سنة ١٩١٢ ، إذ نص على أن العامل المؤقت أو الخارج عن هيئة المال الذي أوقف عن عمله — بسبب ارتكابه جرماً موجباً للوقف — يصرف إليه مرتبه عن مدة الوقف للمؤقت إذا انضمت بعد التحقيق براءته مما أسند إليه ، وأن الترخيص بصرف ماهية

أو المهوى ، فبنت عليه قرارها بإدانة سلوكه ، واستنبطت هذا من وقائع صحيحة ثابتة في عيون الأوراق مؤدية إلى النتيجة التي خلصت إليها ، فإن قرارها في هذا الشأن يكون قائماً على سببه ومطابقاً للقانون وحسيناً من الإلغاء .
(الفقيه رقم ٢٧٨ سنة ٢ في بلقية السابقة) .

٢٤٩

أول مارس سنة ١٩٥٨

اختصاص . القضاء الإداري في مصر ذو اختصاص محدد بنس القانون . قرارات قتل وحبس للموظفين ليست مما يدخل في اختصاصه إلا إذا حلت في طبيعتها قراراً مما يختص به . مثال .

المبدأ القانوني

إن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري هو اختصاص محدد بما نص عليه في القانون . وبين من مراجعة الفقرات ٣ و ٤ و ٥ من المادة ٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم مجلس الدولة التي حددت اختصاصه في إلغاء القرارات الإدارية الصادرة في شأن الموظفين ، أن قرارات النقل والتدب ليست من بينها . وغنى عن البيان أن هذه القرارات لا يخرج طلب إلغاءها عن اختصاص المجلس إلا إذا كانت إرادة الإدارة قد اتجهت إلى إحداث الأثر القانوني بالنقل أو التدب فقط ، أما إذا كان القرار ، وإن صيغ في الظاهر بعبارة النقل أو التدب ، يحمل في طبيعته قراراً بما يختص المجلس بطلب النائه ، كالوكان في حقيقته تعييناً أو تأديباً ، فإن المجلس عندئذ يختص بطلب النائه مثل هذا القرار

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ على أن منح بدل التخصص لمن حدهم القانون يكون وفقاً للفتاى التى أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ٢ من يوليه سنة ١٩٤٩ . وهذا القرار لم يحدد فئة بدل تخصص إلا لمن كان من المهندسين فى الدرجة السادسة فأعلى ، وجاء القرار جازماً من فئة بدل لمهندسى الدرجة السابعة ، لعدم توفر علة تقريره فى نظر مجلس الوزراء بالنسبة لهذه الطائفة من المهندسين . فإذا ثبت أن المدعى لم يعتبر مهندساً بالدرجة السادسة إلا بعد تسوية حالته بالتطبيق للقواعد الوارد ذكرها فى قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى أول يوليه و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، فإنه لا يستحق بدل التخصص إلا من تاريخ وضعه فى الدرجة السادسة المحددة البديل المخصص لها فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من يوليه سنة ١٩٤٩ .

(القضية رقم ١٦٧٥ سنة ٢ فى بطيئة السابعة) .

٢٥٢

٨ مارس سنة ١٩٥٨

١ - عمال الجيش البريطانى . - ترخص الإدارة فى تكليفهم القيام بأعمال تنفق وحرفهم الأصلية ، أو تدأبها ، أو حق تقاريرها حسب مقتضيات الأحوال . عدم استحقاقه إلا الأجر الذى يتفق والعدل للنشاط به .
٢ - عمال الجيش البريطانى . كيفية إثبات أدايتهم للانتعاش .

المبادئ القانونية

١ - للجهة الإدارية طبقاً لأحكام كادر عمال القناة - أن تقرر فى تكليف عمال الجيش البريطانى أن يقوموا ، إما بأعمال تنفق

العامل المؤقت يصدر من رئيس المصلحة التابع لها - قدردد أصل القاعدة السالف إيرادها ، والمحكمة ظاهرة فى ترك تقدير صرف المرتب كله أو بعضه أو عدم صرفه إلى رئيس المصلحة فى كل حالة على حدة وبحسب ظروفها ، فالبراءة لعدم الصحة أو لعدم الجنائية تختلف عن البراءة لعدم كفاية الأدلة أو لبطالان القبض والتفتيش فى هذا التقدير ، والبراءة من التهمة الجنائية لا تستتبع حتماً عدم المؤاخذه الإدارية . وليس من شك فى أن السلطة التأديبية - أى رئيس المصلحة - تصدر قرارها فى صرف للرتب أو عدم صرفه على مقتضى هذه الاعتبارات ؛ ومن ثم يكون القرار الصادر من مدير مصلحة السلك الحديدي بحرممان المدعى ، وهو عامل باليومية ، من أجره عن مدة وقفه قد صدر بمن يملكه .

(القضية رقم ١٦٤٥ سنة ٢ فى بطيئة السابعة) .

٢٥١

٨ مارس سنة ١٩٥٨

بديل التخصص . عدم منحه لمهندسى الدرجة السابعة .

المبدأ القانونى

إن القواعد المتعلقة ببديل التخصص للمهندسين إنما تستمد وجودها من تشريع خاص . قصد أن لا يمنح هذا البديل إلا لطائفة المهندسين المشغولين بأعمال هندسية بحثة والحاصلين على شهادة جامعية أو ما يعادلها . وهى ما تؤهل للتعين فى الدرجة السادسة ، أو الحاصلين على لقب مهندس . وقد نص

وضعتها اللجنة المهود إليها بإعادة توزيع عمال الجيش البريطاني على المصالح الحكومية بحسب حرقهم ووفق مقتضيات العمل فيها لا يمنع من إعادة النظر في هذا التوزيع حتى بعد تاريخ نفاذ هذه القواعد ، لأن نفاذها نقاداً لا تبديل فيه إنما يصدق على القواعد التي تحكم تعيين أفراد هذه الطائفة من العمال وتحديد درجاتهم وأجورهم ، باعتبار أنه لا يجوز منحهم أجوراً تزيد على ما حددته لهم هذه القواعد تبعاً لفتاتهم وحرقهم ، ولا ينصرف عقلاً إلى كيفية توزيعهم على هذه المصالح ، إذ أن هذا التوزيع قابل لإعادة النظر فيه تبعاً لمقتضيات العمل في المرافق المختلفة ، والعلّة في ذلك أن التوزيع كان قد جرى بصورة عاجلة قصد منها إلى إسعاد المبعين وغوثهم ، لا إلى تحرى حاجة المصالح الحقيقية إلى خدمات هؤلاء العمال .
(الفتية رقم ١٧٧٧ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٥٤

٨ مارس سنة ١٩٥٨

١ — دعوى . مكينها . طلب للدعي الحكم بأحقية في الترقية إلى الدرجة التالية . استخلاص المحكمة من ظروف الحال أنه لا يجب بها إلى إلغاء قرار معين تضمن تخليه في الترقية بل يرى إلى تسوية حالته بمنحه هذه الدرجة ككافأة تشجيعية أسوة بزملائه دون طلب إلغاء ترقيتهم . عدم اعتبار الدعوى من دعاوى الإلغاء . عدم تقيداً بمبدأ السنتين يوماً .

ب — ترقية . ترقية بعض رجال الأمن على سبيل النعمة لما أظهروه من بسالة في عمل معين . عدم وضع الجهة الإدارية قاعدة تنظيمية يمين التزامها بالنسبة إلى كل من توافرت فيه شروطها . ترخصها في تقدير من ترى استحقاقه وتعيين شخصه .

المبادئ القانونية

١ — متى ثبت أن المدعى وإن طلب

وحرقهم الأصلية بالجيش البريطاني ، ولما بأعمال تدانها بقدر المستطاع ، أو حتى بأعمال أخرى مغايرة لحرقهم الأصلية حسب مقتضيات الأحوال — فإذا أفصحت الجهة الإدارية عن إرادتها في هذا الخصوص ، وقررت تعيين المطعون عليه وعدمها ، بمدارسها ، فإنه لا يستحق من الأجر إلا ما يتفق والعمل الذي ينط به . أو قام به فعلاً ، ولو كان يعمل بالجيش البريطاني «طاهياً» .

٢ — متى كان المدعى قد استند على أدائه الامتحان قبل التعيين بكتاب وقته إحدى المراتب الساعات باستراحة المفتشات التي عين بها ، بني عليه أنه اجتاز هذا الامتحان فإن هذا لا يصلح سنداً للتدليل على تمام الامتحان ، إذ من المقرر أنه لا عمرة بمثل هذه الموافقة اللاحقة في التدليل على حصول الاختيار عند تعيينه باستراحة المفتشات ، مادامت أوراق الملف خالية من الأسانيد الكتابية التي تثبت حصول هذا الامتحان أمام اللجنة المختصة ونجاح المدعى فيه .
(الفتية رقم ١٧٧١ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٥٣

٨ سنة مارس ١٩٥٨

عمال الجيش البريطاني . القواعد التنظيمية التي وضعتها اللجنة للسلطنة بإعادة توزيعهم على المصالح . لا مانع من أن تميد الإدارة النظر في توزيع السبل حتى بعد تلويح نفاذ هذه القواعد . نفاذ هذه القواعد نقاداً لا تبديل فيه إنما يصدق على مناصب منها يمين أفراد هذه الطائفة من العمال وتحديد درجاتهم وأجورهم .

المبدأ القانوني

إن نفاذ القواعد التنظيمية العامة التي

٢٥٥

٨ مارس سنة ١٩٥٨

١ - مباد السنين يوما . قطعه . رفع الدعوى الإدارية أمام محكمة غير مختصة بقطع هذا الجهاد ، كما يمنع التقادم . بقاء هذا الأمر قائماً حتى يصدر الحكم بعدم الاختصاص .

ب - جزاء تأديبي . سببه .

ج - جزاء تأديبي . بمرقة للوظف جنائياً من التهمة للسندة إليه . استناد البراءة إلى عدم كفاية الأدلة . يمكن محاكمة تأديبياً من أجل هذه التهمة عنها .

د - جزاء تأديبي . إحالة تودرجى بوزارة الصحة جنائياً في تهمة مزاولته مهنة الطب بدون ترخيص . فصله من الخدمة تأديبياً . قيام قرار الفصل على سبب قانوني .

هـ - لجنة شئون الموظفين . تنظم من قرار فصل مستخدم خارج الهيئة . لا إلزام على اللجنة بأن تستعصى للمستخدم للنظم أو تجري تحقيقاً ماخضت ترى أن العناصر الناتجة بالأوراق كافية لاتخاذ قرارها .

المبادئ القانونية

١ - أن المادة ٣٨٣ من القانون المدني نصت على أن يقطع التقادم بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى الى محكمة غير مختصة ، وبالتنبيه ، وبالحجز وبالطلب الذي يتقدم به الدائن لقبول حقه في تقليص أو في توزيع وبأى عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير في إحدى الدعاوى ، ، وقد رتب المشرع المدني بهذا النص الصريح على المطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى الى محكمة غير مختصة ، أثراً في قطع التقادم ، حتى لا يجوز رفع الدعوى الى محكمة غير مختصة من جراء غلط متغير أو خلاف في رأى القضاء - بنير خطأ من صاحب الشأن حول تعيين المحكمة المختصة - دون تحقق أثرها في قطع التقادم

الحكم بأحقية في الترقية إلى درجة أومياش وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية مع تقرير استحقاقه لصرف مرتب شهر علاوة على مرتبه العادى ، إلا أنه لا يهدف بهذا إلى إلغاء قرار معين تضمن تحطيه في الترقية إلى درجة أومياش أو قضى بحرماته من مرتب شهر ، وإنما يرى الى تسوية حالته في صدد منح مكافآت تشجيعية أسوة بزملائه ممن نالوا هذه المكافآت كتدبيراً لجهودهم في حوادث معينة تم الأمن العام وقياساً على هؤلاء الزملاء أخذاً بالقاعدة التى طبقت في حقهم ، دون طلب إلغاء ترقية أى منهم أو حرمانه من المنحة التى ظفر بها ، وبهذه المثابة فإن طلبه - والحالة هذه - لا يخضع لميعاد الستين يوماً المقررة في شأن دعوى الإلغاء .

٢ - متى ثبت أن الترتيبات والمكافآت التى يطالب المدعى بنصيب فيها ليست حقاً بل منحة ، فإن الإدارة التى قررت منحها ترخص في تقدير مجهود من ترى استحقاقه لها وتعيين شخصه . وهى مع ذلك لم تضع لهذا قاعدة تنظيمية يتعين عليها التزامها بالنسبة الى كل من توافرت فيه شروطها حتى يمكن أن يترتب عليها مركز قانونى حتى لكل من استوفى هذه الشروط ، بل وضعت كسوقاً اسمية تضمنت أشخاصاً بذواتهم . وجعلت استحقاق هذه الترتيبات والمكافآت منوطاً بضرورب الهمة وأعمال البسالة التى أبدأها أفراد القوة التى اشتركت في عمل معين من أعمال الأمن والتى تفرد هى بتقدير مداها وأثرها .

(القضية رقم ٥٧٨ سنة ٣ في بالية السابقة) .

صاحب الحق في اقتضائه وتحفزه لذلك ، ومن ثم وجب ترتيب ذات الأثر عليه في قطع ميعاد رفع الدعوى بطلب الالغاء ، وبطل هذا الأثر قائماً حتى يصدر الحكم بعدم الاختصاص .

٢ — سبب القرار التأديبي — بوجه عام — هو إخلال الموظف بواجبات وظيفته أو إتيانه عملاً من الأعمال المحرمة عليه ، فكل موظف يخالف لواجبات التي تنص عليها القوانين أو القواعد التنظيمية العامة أو أوامر الرؤساء الصادرة في حدود القانون ، أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته المتوط به تأديبها بنفسه بدقّة وأمانة ، أو يسلك سلوكاً معيباً ينطوي على تقصير أو إهمال في القيام بواجباته أو خروج على مقتضيات وظيفته أو إخلال بكرامتها . أو لا يستقيم مع ما تفرضه عليه من تعفف واستقامة وبعد عن مواطن الريب ، إنما يرتكب ذنباً إدارياً هو سبب القرار يسوغ تأديبه ، فتتجه إرادة الإدارة إلى إحداث أثر قانوني في حقه ، هو توقيع جزاء عليه بحسب الشكل والأوضاع المقررة قانوناً وفي حدود النصاب المقرر .

٣ — متى ثبت أن الحكم الصادر من المحكمة الجنائية بتبرئة الموظف للمتهم لم يستند إلى عدم صحة الواقعة أو عدم الجناية ، وإنما بني على الشك وعدم كفاية الأدلة ، فهذا لا يرفع الشبهة عنه نهائياً ، ولا يحول دون محاكمته تأديبياً وإدانة سلوكه الإداري من أجل هذه التهمة عنها على الرغم من حكم البراءة .

بخلاف ما يقع في حالة البطلان المتعلق بالشكل أرواحاً ترك الخصومة أو سقوطها . فالحكم بعدم الاختصاص لا يجوز أثر المطالبة القضائية في قطع التقادم . وإذا كانت روابط القانون العام تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص التي وضعت قواعد القانون المدني لتحكمها — وكانت هذه الأخيرة لا تنطبق وجوباً على روابط القانون العام إلا إذا وجد نص يقضي بذلك فإن القضاء الإدري ، وإن كان لا يلزم في حالة عدم وجود مثل هذا النص بتطبيق القواعد المدنية حتّى وكما هي ، بل تكون له حرية واستقلاله في ابتداع الحلول المناسبة للروابط القانونية التي تنشأ في مجال القانون العام بما يتلاءم مع طبيعتها ، وبما يكون وفق لحسن سير المرافق العامة ، إلا أنه يكمل الأخذ من القواعد المذكورة بما يتفق وهذه الفكرة . وإذا كانت هذه المحكمة سبق أن قضت بأنه يقوم مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم الطلب أو التظلم الذي يوجهه الموظف إلى السلطة المختصة متمسكاً فيه بحقه طالباً أداءه . وبأن طلب المساعدة القضائية للدعوى التي يزعم صاحب الشأن رفعها على الإدارة له ذات الأثر في قطع التقادم أو قطع ميعاد رفع دعوى الالغاء ، لما ينطوي عليه من دلالة أقوى في معنى الاستمسك بالحق والمطالبة باقتضائه وأمن في طلب الانتصاف من مجرد الطلب أو التظلم فإن رفع الدعوى بالفعل إلى محكمة غير مختصة أبلغ من هذا كله في الدلالة على رغبة

الالزام باتخاذ اجراء معين على سبيل الوجوب
فإن إغفاله لا يقترب عليه جزاء البطلان .
(القضية رقم ٦٤٤ سنة ٣ في المجلد السابع) .

٢٥٦

٨ مارس سنة ١٩٥٨

سلك دبلوماسي وقصر . بدل الإنابة . شروط
استحقاقه بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في
١٩٥٣/٥/٢٥ . مثال .

المبدأ القانوني

إن لائحة شروط الخدمة في وظائف
التبيل الخارجي المصدق عليها من مجلس
الوزراء في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٢ - وهي
التي كانت سارية على الواقعة محل النزاع -
نظمت في الفصل الثالث منها المراتب الإضافية
لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي
وموظفيهما وبينت كيفية استحقاقها ، وهذه
المراتب الإضافية على ثلاثة أنواع : أولا
- بدل التبيل ، وهو مقصور على رؤساء
الهيئات الدبلوماسية (١٧م) . وثانياً - بدل
الاغتراب ، وهو يصرف لموظفي الهيئتين
والموظفين الكتابيين (١٨م) . وثالثاً -
بدل الإنابة ، وقد تحدثت عنه المواد من
١٩ - ٢١ . وبين منها أن هذا البدل لا يستحق
إلا في أحوال خلو وظيفة رئيس الهيئة
الدبلوماسية أو وظيفة القنصل أو وجود
أيهما في إجازة أو تقيبه في غير البلد الذي
فيه مقر وظيفته الأصلية ، فيمنع لمن يقوم
بالعمل مقام رئيس الهيئة الدبلوماسية رسمياً
علاوة على مرتبه الأصلي بدل إنابة يعادل ربع

٤ - متى ثبت أن المدعى - الذي يعمل
بوظيفة تموريجي بوزارة الصحة - قد أدين
جنائياً في جريمة مزاوله مهنة الطب بدون
ترخيص ، فهذا كاف في ذاته لأن يستوجب
المواخذة التأديبية ؛ لانطوائه على إخلال
بواجبات وظيفته التي تتطلب في مثله الأمانة
في أخص ما يتصل بالذمة والضمير الانساني
ومحة الجمهور ، حتى لا تتعرض حياة المرضى
أو أرواحهم للخطر نتيجة الجهل بأصول مهنة
الطبيب أساليب العلاج ، ولتوافقه مع مقتضيات
هذه الوظيفة التي ما كان يسوغ استغلالها
لبعث ثقة زائفة غير مشروعة في نفوس
المرضى ذوى الحاجة ، في حين أنه كان أولى
به قبل غيرهم ؛ بحكم وظيفته واتصاله بمهنة
الطب ؛ أن يلتزم حدوده القانونية التي لا تخفى
عليه ، ويتعصر نشاطه في مساهمته الخيرية
إن شاء على الخدمات المسبوح بها لأمثاله ،
فإذا انتهت الإدارة من هذا كله الى تكوين
اقتناعها بإدانة سلوكه ، وبنت على ذلك قرارها
بإقصائه عن وظيفته لعدم اطمئنانها الى صلاحيته
للاستمرار في القيام بأعبائها ؛ متوخية بذلك
رعاية مصلحة العمل ومصلحة الجمهور معاً ،
فإن قرارها في هذا الشأن يكون قائماً على سببه
ومطابقاً للقانون .

٥ - لا إلزام على لجنة شئون الموظفين
عند نظر التنظيم المرفوع اليها من مستخدم
خارج الهيئة من القرار التأديبي الصادر بفصله
بأن تقوم باستدعاء صاحب الشأن أو بإجراء
تحقيق أو سماع أقوال أو دفاع . مادامت ترى
أن العناصر القائمة تحت نظرها والثابتة بالأوراق
كافية لاتخاذ قرارها في شأنه ؛ ومتى اتفق

حتى يتصور أن يكون هناك من يقوم مقامه فيها لسبب من الأسباب المعارضة الوقتية التي جددتها تلك المادة ، بل غاية الأمر أنه - بحسب التنظيم الإداري وقتذاك - كانت تقع نيابة قنصلية جنوا قنصلية ميلانو العامة في التقسيم وفي الإشراف الإداري ، وهي تبعية رؤى أن تقوم من وجهة التنظيم الإداري على أساس من الاستقرار ، مما يفرضها من نطاق الأسباب المعارضة الوقتية المشار إليها .

(القضية رقم ٦٧٧ سنة ٣ في الهيئة السابقة) .

٢٥٧

٨ مارس سنة ١٩٥٨

١ - تنظيم - التنظيم الوجوب السابق على رقم الدعوى .
تقديمه لوزير إذا كان هو مصدر القرار ذاته أو له سلطة التصديق عليه . إمكان تقديمه إلى مصدر القرار إذا كان صادراً من غير الوزير ولم يكن الوزير سلطة التطبيق عليه باعتباره هيئة رئيسية . المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء في ٦/٤/١٩٥٥ وللإحداث ١٢ و ١٩ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

٢ - عماد السنين يوم - طلب الإعفاء من الرسوم يتعلم الجاد ولكنه لا يثنى من التنظيم الوجوب بنظامه وإجراءاته .

المبادئ القانونية

١ - لا وجه للقول بوجوب توجيه التنظيم الإداري إلى الوزير المختص ، وفقاً لما قرره المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ ببيان إجراءات التنظيم الإداري ، وإلا كان التنظيم باطلاً غير منتج لأثره - لا وجه لذلك ، لأن عدة طريقين للتنظيم طبقاً لمفهوم المادتين

بدل التمثيل المقرر لرئيس الهيئة . بشرط ألا يزيد ما يصرف من هذا البدل على خمسين جنيهاً في الشهر (م ١٩) ، ويمتنع لمن يقوم بالعمل مقام القنصل علاوة على بدل اغترابه الأصلي بدل إناقة يعادل ربع بدل الاغتراب المقرر للقنصل بشرط ألا يزيد مجموع ما يصرف للنايب على مقدار بدل الاغتراب المقرر للقنصل الغائب (م ٢٠) . كانت المادة ٢١ على أنه لا يجوز منح بدل إناقة الموظف الذي يلتحق بالحلول محل موظف غائب عن مقر وظيفته لتأدية مأمورية في داخل اختصاص الهيئة التابع لها الموظف الغائب . ويظهر من ذلك أن المناط في استحقاق بدل الإناقة لمن يقوم مقام القنصل هو دخل وظيفته هذا الأخير أو لوجوده في إجازة أو لتعيينه في غير البلد الذي فيه مقر وظيفته الأصلية . وعلى مقتضى هذه الأحكام لا يستحق بدل الإناقة عن القنصل العام في ميلانو إلا لمن يقوم مقامه في هذا البلد بسبب طارئ من الأسباب المحددة سالفه الذكر ، فلا يستحق المدعى - والحالة هذه - بدل إناقة على هذا الأساس ، مادام لم يقم بالعمل مقام القنصل المذكور في مقر وظيفته بميلانو لسبب من تلك الأسباب ، كما أن تبعية نيابة قنصلية جنوا - التابعة من جهة التقسيم الإداري إلى القنصلية ميلانو - ليس مفاده أن يعتبر القائم على نيابة قنصلية جنوا ، في تطبيق المادة ٢٠ من تلك اللائحة ، قد حل في هذا البلد محل قنصل ميلانو ؛ لأنه ليس لهذا الأخير - بحسب التنظيم الإداري - مقر أصلاً في جنوا .

فإنه يترتب على ذلك أن تقديم التظلم إليه رأساً في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥٥ يعتبر - والحالة هذه - منتجاً لآثاره ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى غير قائم على سند سليم من القانون .

٢ - إن طلب الإعفاء من الرسوم القضائية وإن أصبح لا يخفى عن التظلم الوجوبي بنظامه وإجراءاته ، بعد قضاة القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ؛ في قطع ميخاء السنين يوماً المحددة لتقديم طلب الإلغاء ، ولو أنه كان ينتج أثره في هذا الخصوص في ظل القانون السابق (شأنه في ذلك شأن أى تظلم إداري) .

إلا أنه في خصوص وجوب رفع الدعوى أمام القضاء الإداري في الميعاد المقرر لذلك ، قررت هذه المحكمة كذلك ، أنه ولئن كان مفاد النصوص المدنية في مجال القانون الخاص أنه لا يقوم مقام المطالبة القضائية في هذا الشأن ، إلا أنه يقوم مقامها في مجال الروابط الإدارية ، نظراً لمقتضيات النظام الإداري التي تستلزم تقرير قاعدة أكثر تيسيراً في علاقة الحكومة ببنى الشأن ، بمرامطة طبيعة هذه الروابط . وأن الأثر المترتب على طلب المساعدة القضائية من حيث قطع التقادم أو ميخاء دعوى الإلغاء بطل قائماً ، ويقف سريان التقادم أو الميعاد حين صدور القرار في الطلب سواء بالقبول أو الرفض ، إذ أن نظر طلب قد يستغرق زمناً طويلاً أو يقصر بحسب الظروف ، وحسباً تراه الجهة القضائية التي تنظر الطلب تحضيراً له حتى يصبح ميئاً للفصل فيه ، شأنه في ذلك شأن أية إجراءات اتخذت أمام أية جهة قضائية وكان من شأنها أن تقطع التقادم أو سريان الميعاد ، إذ يقف

١٢ و ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة : هما التظلم إلى مصدر القرار نفسه أو إلى الهيئات الرئيسية . ولم يقصد قرار مجلس الوزراء المشار إليه تعطيل طريق التظلم إلى مصدر القرار ذاته ، بل إنه - باعتباره أداة أدنى - لا يمكن تعديل حكم ورد بأداة أعلى هي القانون ، وغاية الأمر أن قرار مجلس الوزراء المذكور إنما استهدف تبسيط الإجراءات وتنظيمها في شأن كيفية تقديم التظلم ونظره والبت فيه وذلك على سن محدد منضبط . وغنى عن البيان أن تقديم التظلم إلى الوزير نفسه لا يكون واجباً إلا حينما يكون هو مصدر القرار ذاته ، أو تكون له سلطة التقيب على القرار وإن لم يكن هو مصدره باعتباره الهيئة الرئيسية ، فإذا كان القرار صادراً من غير الوزير ، ولم يكن للوزير سلطة التقيب عليه باعتباره هيئة رئيسية ، كان تقديم التظلم إلى مصدر القرار نفسه صحيحاً ومنتجاً آثاره طبقاً للقانون .

فإذا ثبت أن القرار المطعون فيه صادر بمقوبة الإنذار من رئيس محكمة ابتدائية في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥٥ ، بالتطبيق للفقرة الثانية من المادة ٧٨ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ وقت أن كانت سلطته في هذا الشأن نهائية لا معقب عليها من سلطة أعلى بوصفه رئيس مصلحة ، طبقاً للمادة ٨٥ من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (قبل تعديله بالقانون رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ المعمول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥) الذي يطبق فيها لم يرد فيه نص خاص بقانون نظام القضاء ،

أولاً — في الكادر الإداري (١) مراقب الإدارة — مدير دار المحفوظات . وتعتبر هاتان الوظيفتان متماثلتين . (ب) مدير قسم مالي — مدير إدارة — وتعتبر هاتان الوظيفتان متماثلتين . (ج) وكيل قسم مالي — وكيل إدارة — مأمور مالية . وتعتبر هذه الوظائف متماثلة . (د) معاون مالية — وتعتبر الوظائف من حيث المسؤولية حسب الترتيب الوارد في هذه المادة . ثانياً — في الكادر الكتابي : رؤساء أقلام ، مفتشو صيارف ، وكلاء أقلام ، محصلون ، صيارف ، مراجعون ، كتبة ، وتعتبر وظيفة رئيس قلم عائلة لوظيفة مفتش صيارف . ويلي وظيفة رئيس قلم في المسؤولية وظيفة وكيل قلم ، ثم يلي وظيفة وكيل قلم في المسؤولية وظيفة مراجع ، ثم يلي وظيفة مراجع في المسؤولية وظيفة كاتب . ويلي وظيفة مفتش صيارف في المسؤولية وظيفة صراف أو محصل . . وبين من ذلك أن من مقتضى صدور هذا المرسوم أن تصبح الوظائف المبينة به متميزة حكماً بحيث تكون الترقية إلى أي منها من بين الشاغرين لنوع هذه الوظائف على النحو الوارد بذلك المرسوم . ولما كان المدعى يشغل وظيفة معاون مالية في الدرجة السابعة ، فإن ترقية — وفقاً لأحكام المرسوم المشار إليه — تكون إلى وظيفة معاون مالية من الدرجة السادسة الواردة بالفقرة (د) من المرسوم سالف الذكر . ومتى كان الحال كما ذكر فلا تترتب على المصلحة إذا ما تخطت المدعى إلى الترقية إلى الدرجة السادسة المقررة لمفتش ملاهي ، وهي وظيفة غير الوظيفة التي

هذا السريان طالما كان الأمر بيد الجهة القضائية المختصة بنظره ، ولكن إذا ما صدر القرار وجب رفع الدعوى خلال الميعاد القانوني محسباً من تاريخ صدوره ، فإن كانت دعوى الغاء تعين أن يكون خلال الستين يوماً التالية .
(القضية رقم ٦٨٥ سنة ٢ في الهيئة السابقة) .

٢٥٨

٨ مارس سنة ١٩٥٨

ترقية . صدور مرسوم بتحديد وظائف مصلحة الأموال للفرقة التي تسرى عليها أحكام المادة ٢/٤٠ من قانون نظام موظفي الدولة . مثال لتطبيق أحكام هذا المرسوم .

المبدأ القانوني

إن الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ من قانون موظفي الدولة تنص على أنه . ويجوز أن تكون الترقية في بعض المصالح سواء كانت هذه الترقية بالأقدمية أو بالاختيار من بين الشاغرين لنوع الوظائف المطلوب الترقية إليها أو الوظائف المماثلة لها أو التالية لها في المسؤولية وتحدد المصالح والوظائف التي من هذا النوع بمرسوم بناء على اقتراح ديوان الموظفين . . وقد صدر مرسوم في ٢٢ من يولييه سنة ١٩٥٤ بتحديد وظائف مصلحة الأموال المقررة التي تسرى عليها أحكام تلك الفقرة ، ونص في مادته الأولى على أن تسرى أحكام الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه على الوظائف الآتية بمصلحة الأموال المقررة :

أسباباً يرفض إرفض اعتقها الوزير . اعتبار قرار الرض
سبياً .

المبادئ القانونية

١ - ان الشارع لم يرتب - في صد
التنظم المقدم إعمالاً لنصوص قرار مجلس
الوزراء الصادر في ٦/٤/١٩٥٥ - أى
بطلان على عدم عرض أوراق التنظم الإدارى
على الهيئة الرئيسية خلال ثلاثين يوماً من
تاريخ تقديمه ، ولا بطلان إلا بنص . وما
تحديد هذا الميعاد إلا من قبيل التنظيم والتوجيه
لتعجيل البت في مثل هذا التنظم الذى أفسحت
له المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥
في شأن تنظيم مجلس الدولة ميعاداً عده مستون
يوماً .

٢ - متى ثبت أن قرار الوزير الصادر
يرفض التنظم ثابت بأشيرة منه مدونة على
ذيل المذكرة المرفوعة اليه من مفوض مجلس
الدولة لدى الوزارة نتيجة لحص هذا التنظم
والتضمنه بياناً مفصلاً للأسباب والأسانيد
التي انتهى منها المفوض الى التوصية برفض
التنظم المذكور ، والتي اعتقها الوزير إذ أخذ
بنتيجتها ، فلا وجه للتمنى على هذا القرار بأنه
جاء غير مسيب .

(القضية رقم ٨٢٢ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة) .

٢٦١

٨ مارس سنة ١٩٥٨

١ - اختصاص قرارات نقل الموظفين والمستفيدين
أو تدهيم . خروجها من اختصاص القضاء الإدارى ،
ماحلت لا تحمل في طياتها قرار مقصداً بما يخص به هذا
القضاء . العبة بالقرار الحق لا الظالمى . أمثلة .

تقضى أحكام المرسوم بأن تكون ترقية
اليها .

(القضية رقم ٧١٤ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة) .

٢٥٩

٨ مارس سنة ١٩٥٨

برقية استثنائية . موظف . تعيينه في وظيفة من
الدرجة السادسة الفنية بقرار من مجلس الوزراء وهو
لا يحمل مؤهلاً دراسياً ولم يكن قبل ذلك مبيناً على درجة
سابقة للدرجة السادسة . اعتبار ذلك تعييناً استثنائياً .
المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ .

المبدأ القانونى

إن تعيين الموظف في وظيفة من الدرجة
السابعة الفنية بقرار من مجلس الوزراء ،
وهو لا يحمل مؤهلاً دراسياً ، ولم يكن قبل
ذلك مبيناً على درجة سابقة للدرجة السادسة
يعتبر تعييناً استثنائياً ، يصدق عليه التعمين
الاستثنائى الذى نص عليه المرسوم
بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون
رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٢ ؛ ومن ثم يكون طلب
المدعى إلغاء القرار الوزارى رقم ١٤٤٦
الصادر في ٢٨ من يونية سنة ١٩٥٢ المتضمن
إلغاء ترقية الاستثنائية للدرجة السادسة الفنية
على غير أساس من القانون متعيناً رفضه .
(القضية رقم ٧٧٢ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة) .

٢٦٠

٨ مارس سنة ١٩٥٨

١ - تنظم . عدم عرضه على الوزير خلال ثلاثين
يوماً لا بطلان . قرار مجلس الوزراء في ٦/٤/١٩٥٥ .
ب - تنظم . صدور قرار الوزير برفضه . ثبوت
أن تأشيرته الرض مسطرة على مذكرة المفوض المتضمنة

وحسن سير العمل دون المساس بالمركز القانوني القائم للمدعية بأى وجه من الوجوه ، مما يجعله بهذه الناحية من اللامعات المترتبة لتقدير اللجنة الإدارية ، حسبما تراه متفقاً مع الصالح العام . ويخرجه بالتالى من الخضوع لرقابة مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى .

٢ - متى ثبت أن طلب التعويض المقدم من المدعية لم يسد عنه الرسم المقرر طبقاً لللائحة الرسوم القضائية ، وأن القرار الصادر من لجنة المساعدة القضائية لم يتناول الإعفاء من الرسم المستحق على هذا الطلب الذى اكتفى للدعى بإثبات حفظ حقه فيه ، فإن المحكمة تكون قد أصابت الحق فيما اتهمت اليه من استبعاد هذا الطلب .

(القضية رقم ٨٧٠ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة) .

٣٩٢

١٥ مارس سنة ١٩٥٨

ترقية استثنائية . المرسوم بقانون الذى ألقى التقريرات الاستثنائية . اشترطه لإبطالها أن تكون قد تمت خلال المدة من ٨/١٠/١٩٤٤ إلى ١/١/١٩٥٢ . إعاقه على بعض الاستثناءات بشروط معينة . شروط استبقاء الاستثناء غير مفيدة بغير زعم . استبقاء الترقية الاستثنائية لمن أضى قبل حصوله عليها سنتين على الأقل فى الدرجة الرقى منها ، فإذا لم يكن قد أضى هذه المدة حبيبت له الترقية من التاريخ التالى لانتهاها . انصراف هذا الحكم إلى من استكمل السنتين قبل العمل بالمرسوم بقانون فى ١/١/١٩٥٢ أو من ينمى بعد هذا التاريخ . قانون نظام موظفى الدولة لم ينسخ هذه الأحكام فى هذا النطاق .

المبدأ القانوني

أن المرسوم بقانون رقم ٣ لسنة ١٩٥٢ (المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٢)

٥ - دعوى . رسوما . عدم سداد الرسوم من طلب التعويض المقدم من المدعى . ثبوت أن قرار لجنة المساعدة القضائية لم يتناوله بالإعفاء . استبعاد المحكمة لهذا الطلب . صحيح فالأولى .

المبادئ القانونية

١ - إن قرارات فصل الموظفين والمستخدمين أو ندهم ليست من القرارات التى تدخل فى اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى ، بحسب نص الفقرات ٣ و ٤ وه من المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة . والفقرات ٣ و ٤ وه من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة مادامت لا تعمل فى طياتها قرارات أخرى مقننة بما يختص بها القضاء الإدارى ، كالنقل الى وظيفة تختلف عن الوظيفة الأولى فى طبيعتها أو فى شروط التعيين فيها ، أو كإجراء تأديبي ، إذا المعمول عليه عندئذ هو القرار الحقيقى لا الظاهرى ، فإذا ثبت أن المدعية نقلت بمجالتها وبدرجتها من قسم حسابات المشتركين بمصلحة التليفونات الى وظيفة أخرى فى قسم السجلات بالمصلحة ذاتها . وهى وظيفة لاتناير الوظيفة الأولى من حيث شروط التعيين فيها . كالانتقل عنها من حيث الدرجة . فإن النقل يكون مكانياً اقتضته مصلحة العمل ، ولا يتطوى على تعيين أو تأديب ، فهو لا يمسو فى الواقع من الأمر أن يكون توزيعاً للعمل بين موظفى المصلحة الواحدة ، حتى ولو كان قد تم بسبب ما نسب الى المدعية . وإن كان عمل الوظيفة الجديدة يتطلب المران عليه بعض الوقت ، وقد راعت اللجنة الإدارية فى إجراءاته وجه المصلحة العامة .

الإفادة من هذا التيسير بين من تماثلت مراكزهم القانونية في الوقت الذي يستهدف فيه علاج الماضي من جهة ، مع إعادة التعادل والمساواة بين من نالوا استثناءات من جهة أخرى في الحدود التي رسمها . ومن أجل هذا نص في المادة الرابعة من المرسوم بقانون سالف الذكر — فيما يتعلق بالترقية الاستثنائية — على أن تستبق للموظف هذه الترقية استثناء من أحكام المادة الأولى منه إذا كان قد أمضى قبل حصوله عليها سنتين على الأقل في الدرجة المرقى منها ، فإذا لم يكن قد أمضى هذه المدة حسب له الترقية من التاريخ التالي لانتهاها . ومفهوم هذا النص هو استبقاء الترقية الاستثنائية لمن كان قد أمضى قبل ترقيته سنتين على الأقل في الدرجة المرقى منها ، أما حساب الترقية للموظف الذي حصل على الترقية الاستثنائية قبل قضاء سنتين في الدرجة السابقة وجعلها من التاريخ التالي لانتهاها فأتين السنتين فينصرف إلى من استكمل هذه المدة قبل العمل بالمرسوم بقانون المشار إليه في أول أبريل سنة ١٩٥٢ أو من يتمها بعد هذا التاريخ على حد سواء لإطلاق النص . ومقتضى إعمال أثر هذا الحكم في الحالة الأخيرة هو أن تعتبر الترقية الاستثنائية نافذة من التاريخ التالي لاستيفاء المدة المنوّه عنها لا من التاريخ الذي عينه القرار الصادر بها ، أي تصبح ترقية مرجأة أثرها ، فيتعلق حق الموظف أو المستخدم بهذه الترقية مرهوناً بأجل هو حلول التاريخ التالي لاستكمال مدة السنتين في الخدمة ، وينشأ له في ذات الوقت مركز قانوني جديد معدل

قد حدد في مادته الأولى الفصول الزمنية الذي قضى خلاله بإبطال الترقيات والملاوات والأقدميات ذات الصفة الاستثنائية التي منحت للموظفين والمستخدمين من إحدى الهيئات التي عينها . فنص على أنه هو المدة من ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ حتى تاريخ العمل بأحكامه في أول أبريل سنة ١٩٥٢ ؛ وبذا حصر نطاق إعمال حكم الإعلان الذي أورده من حيث الزمان في هذه الفترة دون ما سبقها أو ما يليها ، وأجرى هذا الحكم كذلك في موادها الثانية والثالثة والماثرة على التمتعيات وضم مدد الانفصال للموظفين الذين فصلوا لأسباب اعتبرت سياسية والمساومات الاستثنائية . فكل تعيين أو ضم مدة أو معاش أو ترقية أو علاوة أو أفضلية استثنائية منحت لموظف أو مستخدم من إحدى الهيئات التي نص عليها على خلاف الأصل دون مراعاة القواعد اللاتجعية الموضوعية لذلك خلال الفترة المشار إليها يعتبر طبقاً له باطلاً . على أن المشرع لم يشأ إطلاق أثر هذا الإبطال في كل ما تقدم ، بل تناوله بالتخفيف ؛ إذ طالج الاستثناءات التي أبطلها على أسس جديدة ، ووضع لذلك قواعد وتسويات موحدة أوردها في المواد من ٤ إلى ٨ حتى يتوسط الأمر . فأتى على بعضها كلياً أو جزئياً على سبيل الاستثناء في حدود وبقيد وشروط نص عليها . وإذا كان قد حصر المجال الزمني لحكم الإبطال فيما وقع من استثناءات خلال المدة التي حددها ، فإنه لم يفعل ذلك بالنسبة إلى تحقق شروط استبقاء الاستثناء الذي أطلقه من كل قيد زمني ، حتى لا يقيم تفرقة في

في استحقاق الترقية على هذا الوجه . والقول بغير ذلك يؤدي إلى إيجاد مفارقة في الحكم بين أوضاع متباينة بسبب رجوع إلى عامل زمني قد يكون يوماً واحداً ، ويقضى على الحكمة من النسويات التي قررها الشارع في هذا الصدد لمن نالوا استثناءات والتي ابتنى بها تقويم أوضاعهم وتعديل مراكزهم بضوابط متساوية وعلى أسس موحدة . ومتى كان هذا هو حكم تشريع إلغاء الاستثناءات في هذه الحالة فإن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة — الذي جاء ذلك التشريع لاحقاً لصدوره بقطع النظر عن إرجاء العمل به إلى أول يوليوسنة ١٩٥٢ — لا يكون له أثر في حق ترتب بشروطه ومركز قانوني تحقق لصاحبه ، يقتضي التشريع المشار إليه واستمده من أحكامه التي لم ينسخها قانون نظام موظفي الدولة في هذا النطاق ، وهو القانون الذي وضع للترقيات قواعد وأحكاماً تطبق في مجال تنظيماتها القانونية .

(الفضية رقم ٥٦٥ سنة ٢ ق بالحجة السابعة) .

٢٩٣

١٥ مارس سنة ١٩٥٨

موظف . ترقية . الترقية في نسبة الاختيار متروك أمرها لتقدير الإدارة مادام قرارها خلا من إساءة استعمال السلطة . متى وضعت الإدارة ضوابط معينة للاختيارين عليها التزاماً في التطبيق الفردي . وجوب أن تكون هذه الضوابط مطابقة لقوانين واللوائح نصاً وروحاً ، وإلا كان قرار الترقية مخالفاً لقانون . مثال .

المبدأ القانوني

لئن كانت الترقية في نسبة الاختيار متروك أمرها لتقدير الإدارة بما لا يعقب عليها

مادام خلا قرارها من إساءة استعمال السلطة ، إلا أنها اذا وضعت لاختيارها ضوابط معينة وجب عليها مراعاتها في التطبيق الفردي ، كما أنه يتعين عليها عند وضع هذه الضوابط أن تلزم القوانين واللوائح نصاً وروحاً ، وإلا كان قرارها مخالفاً للقانون . فإذا ثبت أن الضوابط التي وضعتها وزارة التربية والتعليم للترقية في نسبة الاختيار تقوم أساساً على التفرقة بين حملة المؤهلات العالية ، إذ جعلت الترقية مقصورة على من يكون من هؤلاء قد أمضى أربع سنوات في الدراسة بعد شهادة البكالوريا . وبذلك حرمت من الترقية من أمضى منهم أقل من هذه المدة ، ومن هؤلاء خرجوا معهد التربية ، في حين أن قرارات الانصاف — على ما يبين من الكشوف الملحق بكتاب دوري المالية رقم ٣٣٤ — ٣٠٢/١ المؤرخ ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ — قد سوت بين حملة تلك المؤهلات جميعها بأن اعتبرتهم في الدرجة السادسة بمرتبة ١٢ جنبة شهرياً من تاريخ التحاقهم بالخدمة بصرف النظر عن المدة التي يقضونها في الدراسة بعد حصولهم على البكالوريا ؛ ومن ثم تكون الضوابط المذكورة مخالفة لقاعدة المساواة بين حملة المؤهلات حسبما قررت قواعد الانصاف وهي صادرة من سلطة أعلى هي سلطة مجلس الوزراء ، هذا فضلاً عن أن مؤداهما والمساس بأقدميات ذوي الشأن بطريق غير مباشر ، بحيث يصبح الأحدث من حملة مؤهل معين يتقدم على الأقدم من حملة مؤهل بذاته ، مع

من اساءة استعمال السلطة . ذلك لأن تقدير الكفاية ومدى صلاحية الموظف للوظيفة التي يرقى إليها أمر متروك لسلطة الادارة تقدره حسب ما تلبسه في الموظف من شئ الاعتبارات وما تخبره فيه من كفاية ملحوظة أثناء قيامه بأعماله ، وما يتجمع لديها في ماضيه وحاضره من عناصر تدع إلى الحكم في ذلك ، وتقدير الادارة في هذا الصدد له وزنه ولا معقب عليه ، إذا خلا من مجاوزة حدود الصالح العام . ولم يقرن بأى ضرب من ضروب الانحراف بالسلطة ، ولا جناح على جهة الإدارة ، حرصاً منها على اصطفاء الأصلح ، وأن تضع لنفسها قاعدة تلتزمها في الترقية ، فإذا قدرت أن تجعلها مقصورة على من بلغت درجة كفايته في العمل ، من واقع تقاريره السرية ٩٠٪ ، فلا تثريب عليها في ذلك مادامت قد اطردت في تطبيقها بصورة شاملة . ولم تخالفها في حالات فردية . وهي تحقق بلا أدنى شبهة المصلحة العامة في ظل قواعد تنظيمية عامة كانت تعمل على عنصرى الاقدمية والجدارة مما لا على الاقدمية وحدها .

(القضية رقم ١٧٠٦ لسنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٦٥

٢٩ مارس سنة ١٩٥٨

عمال الجيش البريطاني . عند ربط ميزانية السنة المالية ١٩٥٤/١٩٥٥ رومى في ربط امتيازات أجور عمال القناة الأصغر لهم أية علاوات اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٥٤ . كتاب المالية الفورى في ١٩٥٤/٥/٢٣ .

أن قرارات الإنصاف تسوى بين المؤهلين تماماً حسب سلف بيانه .
(القضية رقم ٧٥٩ لسنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٦٤

٢٩ مارس سنة ١٩٥٨

موظف . ترقية . ظل القوانين والوائح القديمة كانت ولاية اختيارية مناهيا للجدارة الإدارية مع مراعاة الاقدمية . تقدير الكفاية ومدى صلاحية الموظف للوظيفة التي يرقى إليها . لا معقب على الادارة فيه مادام قد خلا من مجاوزة حدود الصالح العام ولم يقرن بأى انحراف بالسلطة . للإدارة أن تضع نفسها قاعدة تلتزمها في الترقية تهرى على تطبيقها ولا تخالفها في حالات فردية .

المبدأ القانوني

إن ولاية الترقية ، في ظل القوانين والوائح القديمة ، كانت ولاية اختيارية مناهيا للجدارة حسب تقدره الإدارة مع مراعاة الاقدمية ، ثم صدرت بعض قرارات من مجلس الوزراء في شأن الترقيات بالتنسيق والتيسير ، قيدت سلطة الادارة بالترقية بالآقدمية في حدود نسبة معينة . وأطلقتها فيما وراء ذلك إذا رأت الترقية بالاختيار للكفاية . فإذا ثبت أن المعلومون في ترقية كانت كانوا في الواقع أكثر جدارة بالترقية إلى الدرجة الخامسة صلاحية لها من المعلومون عليه بحكم امتيازهم عليه في درجة الكفاية ، فإن الادارة لا تكون قد جاوزت سلطانها إذا ما اختصتهم بالترقية دونه ، بعد إذ تبين لها من المفاضلة بين المرشحين أنهم كانوا يرجحونه كفاية ؛ ومن ثم فلا يشوب قرارها شائبة مادام هذا القرار قد صدر مبرراً

المبدأ القانوني

مضى ثبت أن المدعى ترك عمله بالجيش البريطاني إثر إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، وأنه التحق في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ بمصلحة المواث والمناظر في حرفة وترزى، بأجر يومي قدره أربع مائة مليم متضمناً إكسالة غلاء المعيشة وفق حالته الاجتماعية، بعد تأدية امتحان على يد اللجنة المشكلة بالوزارة لهذا الغرض، وأنه اجتاز امتحان الصلاحية لحرفة وترزى، (عامل دقيق)، ومنح من أول أبريل سنة ١٩٥٢ بداية مربوط هذه الدرجة (٣٠٠/٥٠٠) وهي ثلاثمائة مليم يومياً، فإنه لا يستحق علاوات دورية في حدود الدرجة التي عين فيها حسب التحاقه بنظام الحكومة؛ لأنه عندما ربطت ميزانية الدولة عن السنة المالية ١٩٥٤/١٩٥٥ روحى في ربط الاعتادات الخاصة بأجور عمال الفناء ألا تصرف لهم أية علاوات اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٥٤. كاستفاد ذلك من كتاب وزارة المالية والاقتصاد إلى ديوان الموظفين رقم ١٣٣ - ٧/٥٣ في ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٤.

(الضحية رقم ٧٧ سنة ٣ بالهيئة السابقة).

٢٦٦

٢٩ مارس سنة ١٩٥٨

١ - اختصاص - دعوى تعويض من الضرر الناشئ من عملية التنازع بدعوى التعويض من الضرر الناشئ من عملية ضبط التهمة - التعويض من الضرر الناشئ عن قرارات إدارية ببيدة من إجراءات الضبط من اختصاص القضاء الإداري لا مجلس التنازع.

٢ - اختصاص - قرار إداري - قرار قضائي.

أوامر وإجراءات مأمورى الضبطية القضائية التي تصدر منهم في طلاق الاختصاص القضائي الذي خولهم القانون ليد وأنفى عليهم فيه تلك الولاية القضائية هي وحدها التي تعتبر قرارات قضائية تخرج عن ولاية القضاء الإداري - قراراتهم تخرج هذا الطلاق تعتبر قرارات إدارية تخضع لرعاية القضاء الإداري.

المبادئ القانونية

١ - يتضح من استقراء نصوص الأمر العسكري رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٨ والقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٠ والمرسوم بقانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٢ أن اختصاص مجلس التنازع مقصور على: أولاً - القضاء بصحة أو بطلان عملية ضبط التهمة، وفي الحالة الأولى يأمر بمصادرتها، وفي الحالة الثانية يأمر بالإفراج عنها أو بأداء ثمنها إذا كانت قد استهلك أو حصل التصرف فيها. ثانياً - المنازعات الناشئة عن عملية الضبط. وطلبات التعويض عن أى ضرر يكون قد لحق صاحب السفينة أو السلع من إجراءات الضبط. ومقتضى ذلك أن المجلس لا يقتصر بالنظر في طلبات التعويض إلا إذا كان عن ضرر نشأ عن عملية الضبط ذاتها، فإذا نشأ الضرر عن قرارات إدارية بعيدة عن إجراءات الضبط لم يكن لمجلس التنازع أى اختصاص في طلب التعويض عنها. فإذا ثبت أن طلب التعويض في الدعوى الحالية ليس عن إجراء من إجراءات الضبط. وإنما هو عما تدعيه الشركة المدعية من تصرف إداري مخالف للقانون يبيح السلطة التي قرر مجلس التنازع الإفراج عنها وتسلمها لها. وهو بعيد كل البعد عن التعويض عن عملية الضبط، فإن محكمة القضاء

في حالات أخرى . حدود رقابة القضاء الإداري في كل من هاتين الحالتين .

ب - ترقية . صدورهما بالتطبيق لأسطة المطلقة للنصوص عليها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/٥/١٩٥٠ . ترخص الإدارة في إجراءاتها بشرط عدم إساءة استعمال السلطة .

ج - ترقية . صدورهما من الإدارة في نطاق سلطاتها المطلقة . اقتراض حملها على الصحة . على مدعى العكس عبء الإثبات - مثال .

المبادئ القانونية

١ - إن مفاد قواعد التيسير الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ ، أنها جعلت سلطة الإدارة التقديرية في شئون الترقية محددة ومقيدة في حالات ومطلقة في حالات أخرى ، فهي محددة في الحالات التي تلزم فيها الإدارة بترقية الموظف بالأقدمية ، في حدود النسبة المعنية وذلك بالنسبة إلى الترتيبات لغاية الدرجة الثالثة إلا حيث يقوم مبرر للتخطي وعندئذ يتعين أن يصدر قرار من الوزير المختص يبين فيه أسباب هذا التخطي ولكن سلطاتها تصبح مطلقة في الترقية إلى تلك الدرجات فيما وراء نسبة الأقدمية وفي الترتيبات إلى الدرجة الثانية فأفوقها . ويترتب على اختلاف سلطة الإدارة التقديرية سعة وضيقا على الوجه المبين آنفاً اختلاف مدى رقابة القضاء الإداري لقرارات الترقية التي تصدر بالتطبيق لقواعد التيسير سائلة الذكر . فإذا كانت سلطة الإدارة التقديرية مطلقة أي غير مقيدة بأي حد أو قيد قانوني بل كان الأمر موكولا إلى محض ترخيصها واختيارها . كان قرارها غير خاضع لرقابة القضاء إلا

الإداري تكون هي المختصة بنظر الدعوى ، ولا اختصاص لمجلس الغنائم فيها .

٢ - إن أوامر وإجراءات مأموري الضبطية القضائية التي تصدر عنهم في نطاق الاختصاص القضائي الذي خولهم القانون إياه وأضنى عليهم فيه تلك الولاية القضائية هي وحدها التي تعتبر أوامر وقرارات قضائية وهي بهذه المثابة تخرج عن رقابة القضاء الإداري ، وأما الأوامر والقرارات التي تصدر عنهم خارج نطاق ذلك الاختصاص القضائي المخول لهم في القانون فإنها لا تعد أوامر أو قرارات قضائية ، وإنما تعتبر من قبيل القرارات الإدارية ، وتخضع لرقابة القضاء الإداري إذا توافرت فيها شرائط القرارات الإدارية النهائية ؛ ومن ثم إذا ثبت أن القانون لم يفول لجنة التحقيق الخاصة بالغنائم أو رئيسها أي اختصاص في إصدار أوامر ببيع الغنائم المضبوطة ، فإن كل أمر يصدر من اللجنة أو رئيسها في هذا الشأن يعتبر خارج نطاق الاختصاص القضائي المنصوص عليه قانوناً ، وبالتالي لا يعتبر أمراً صادراً من سلطة قضائية في حدود اختصاصها ، بل يعتبر أمراً إدارياً يخضع لرقابة القضاء الإداري .

(القضية رقم ٦٣٨ سنة ٣ ق بالمعية السابعة) .

٣٦٧

٢٩ مارس سنة ١٩٥٨

١ - تيسير . قرار مجلس الوزراء في ١٧/٥/١٩٥٠ .
تأييده سلطة الإدارة في الترقية في بعض الحالات وإطلاقي

عناصر تعيينها على إقامتها موازين التفاضل بالقسط وهذا التقدير تستقل به الإدارة بلا معقب عليها في ذلك كما دام قد برى قرارها من عيب الانحراف بالسلطة ، وهو ما لم يقم عليه دليل .

٣ — إن سلامة قرار الإدارة في الترقية التي تفيق من سلطتها المطلقة . طبقاً لقواعد التيسير الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ ، لاتوقف على دعواها أنها اصطفت الصالحين النابهين بالقياس الى من تخطتهم في الترقية رغم أقدميتهم ، لأن هذه القرارات محمولة على الصحة . ومفروض أنها بنيت على الأرجحية في الصلاحية بين المرشحين ، وأنها صدرت عن مسلك إداري لئلا تستقامة التقصد وسداه عدم الانحراف بالسلطة . ولئن يدعى خلاف هذا الظاهر أن يدعنه بدليل ينقض سلامته المفترضة ، فإذا ثبت أن المدعى لم يعين زملاء الذين تخطوه ويدعى تفوقه عليهم في الكفاية ، بل اقتصر على مجرد أقوال مرسله وعلى تصوير أنه تخطى بمن هم أحدث منه خدمة وتخرجاً ، فإن هذا لا تقوم به حجة ولا ينهض به دليل على قيام عيب الانحراف بالسلطة بالقرار موضوع الدعوى .

(القضية رقم ٦٨٨ سنة ٣ ق بليته السابقة)

٣٦٨

٢٩ مارس سنة ١٩٥٨

١ — عهد ومناحيخ . القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ . فله على أن الأعضاء للمتخيرين بلجنة الشكايات

حيث يكون ثمة انحراف بالسلطة ، أما إذا كانت سلطتها محددة فعلا بنسبة معينة للترقية بالأقدمية المطلقة ومقيدة في الآن ذاته بعدم جواز التخطي إلا لغير مصدر من سلطة معينة في شكل مخصوص ، وبعد اتباع إجراءات مرسومة . كان قرار الترقية خاضعاً لرقابة القضاء الإداري من حيث مدى مطابقة القانون — فضلاً عن الانحراف بالسلطة — وعلى ذلك لا بد أن يراقب هذا القضاء مدى التزام القرار الإداري لنسبة الأقدمية ولترتيب الدور فيها ، أو اختصاص السلطة التي أصدرت قرار التخطي والإجراءات التي روعيت في شأنه والأسباب التي قام عليها ومبلغ محنتها وجديتها من حيث الواقع .

٢ — متى تبين أن الترتيبات الى الدرجة الثانية الصادرة من وزارة التربية والتعليم في أغسطس سنة ١٩٥٠ كانت مستندة الى سلطة الإدارة ، إعمالاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ — بحيث يعود القول الفصل فيها الى تقديرها المطلق وإلى محض ترخيصها ، ولا يؤتمرها إلا لعب الانحراف بالسلطة — فانه لا محل للوقوف عند أقدمية المطعون لصالحه بالنسبة الى من تخطوه . أو التثبت بمقارنته بكفائتهم ، لأن المقاضلة بين الموظفين في مجال الترقية بالاختيار أمر متروك لتقدير الإدارة تستهدى فيه بما يتحلى به الموظف من مزايا وصفات . وما تلتسه فيه من كفاية واستعداد خلال اضطلاع به عمله ، وما يتجمع لديها من ماضيه وحاضره من

يختارون بالدور - إغفال هذا الإجراء لا يترتب بطلاناً .
ب - عمد ومشاخ - لجنة الشياخات - حقها في
تقدير جدية العذر الذي يبديه المتقدم للمحاكمة لطلب
تأجيل نظر دعواه ولو كان هذا العذر هو ادعاء المرض .

المبادئ القانونية

١ - إن القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ ،
الخاص بالعمد والمشاخ ، قد نص في المادة ١٢
منه على أن الأعضاء المنتخبين بلجنة الشياخات
يختارون بالدور . إلا أن إغفال هذا الإجراء
لا يترتب عليه البطلان ؛ لأن القانون لم
ينص على بطلان التشكيل إن لم يكن الحضور

بالدور ، كما أن هذا ليس في ذاته إجراء جوهرياً
أو ضمانة أساسية ، بل لا يعدو الأمر فيه أن
يكون من قبيل توزيع العمل بين هؤلاء
الأعضاء .

٢ - إن لجنة الشياخات عند انعقادها
لمحاكمة العمدة أو الشيخ تملك تقديرها إذا كان
العذر الذي يبديه للتأجيل هو عذر جدي أم لا ،
ولو كان ادعاء المرض .

(القضية رقم ٧٣٠ سنة ٢ في رئاسة ومضوية
السادة الأستاذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة
والسيد إبراهيم الديوانى وطى إبراهيم بن دأى ومعلمى
كامل اسماعيل والدكتور شياخ الدين صالح للسفارين) .

قضاء الأحوال الشخصية

قضاء الاستئناف

٢٦٩

عكة استئناف القاهرة

٦ يولييه سنة ١٩٥٩

وقف . طلب الإحالة إلى لجان القسم بالأوقاف . تهمير
مواد القانون ١٨ سنة ١٩٥٨ . طلب الإحالة أمام عكة
الاستئناف إلى لجان وزارة الأوقاف . جاز .

المبدأ القانوني

إن الحكم الابتدائي في القسمة وإن كان
قطعياً إلا أنه ليس نهائياً والمادة ١٥ من القانون
رقم ١٨ لسنة ١٩٥٨ صريحة في قبول طلب
الإحالة إلى لجان القسم في أية حالة كانت عليها
الدعوى وعلى الحاكم أي ما كانت درجاته أن
تحيلها إلى لجنة الأوقاف بمآلتها ما لم تكن
الإجراءات قد تمت والمنازعات قد فصل فيها
وتنهت دعوى القسمة لصدور الحكم في
موضوعها هذا فضلاً عن الاستئناف بعيد
الدعوى إلى ما كانت عليه قبل صدور الحكم .

المسألة

« من حيث أن واقعات النزاع بما يكفي لتهم
أسباب هذا الحكم تجعل في أن بعض مستحق
وقف للرحوم الشيخ على اللين طلبوا إلى عكة
أول درجة فرز وتجنيب أصابعهم في الوقف
فندبت المحكمة في ١٩٤٦/١/٢٩ مكتب خبراء
وزارة العدل لإجراء القسمة ، وبجلسة ١٩٥١/٣/٥
أجريت القرعة في جزء من المصوم ثم تبين وجود

خطأ في التقرير فأعيدت المهمة إلى الخير وبجلسة
١٩٥٦/١٠/٢٣ قررت المحكمة فرز نصيب فريق
من المستحقين في القسم الأول من الوقف لأنه مقسم
إلى ثمانية أقسام حسب ما هو موضع بكتاب الوقف
الصادر في ٢٥ شوال سنة ١٣١١ وقد رد هذا القسم
١٠٠ فدان اختص منها من فرزت لم المحكمة
بـ ٣٠ ف و ٥ ط و ٢١ ص وبمبلغ ٤٦ ج و ١٧٢ م
من مال البدل في حين أن الطالبين كانوا قد طلبوا
فرز وتجنيب أصابعهم في القسم الأول ورجع القسم
الثامن فأعدت المحكمة المهمة للخير لفرز نصيب
أولاد سيد محمد عبد الحليم الشرعاني في ربع القسم
الثامن من الوقف وأجرى جزء من القرعة بجلسة
١٩٥٧/١٢/١٢ وفي ١٩٥٨/٢/٦ اضطلع سير
الحصومة لوقعة عبد الحليم الشرعاني أحد طالبى
القسم ثم جدد السير فيها بعد إعلان ورثة
للتوفى وبعض المستحقين بجلسة ١٩٥٨/٦/١٩
ورأت النيابة الكلية عدم الاعتداد باعتراض
المتراضين ومآرتها المحكمة وقررت تكليف
البعض بتقديم مشروعات الشهر وفي ١٩٥٩/٢/١٩
قضت المحكمة باعتداد تقرير الخير المتضمن قسمة
القسم الثامن من الوقف وفرز وتجنيب نصيب
أولاد سيد محمد عبد الحليم الشرعاني بمقدار ١١ ف و ٥ ط
و ١٠ ص حسب اللين بتقرير الخير ومشروعات
الشهر القارى .

« ومن حيث إن صر عبد الوهاب الشرعاني
استأنف هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨ سنة ٢٧٩ ق
بصحيفة قدمت وقيلبت في ١٩٥٩/٢/١٥ تأسيساً
على أنه مستحق لنصف السدس من القسم الثامن

فؤاد حسنى ومعد لتظره جلسة ١٩٥٨/١١/١ ولكنهم علوا بعد ذلك أن المحكمة الابتدائية حددت جلسة لنظر الدعوى ولم يطن بها هؤلاء للتأنيق جيباً وحجزتها لإصدار الحكم في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨ فطلبوا فتح باب المرافعة بذكره أبانوا فيها وجهة الضرر وهو حرمان جزء من أرضهم من الرى ولكن المحكمة لم تستجب لطلبهم ومدت أجل الحكم مراراً من نوفمبر سنة ١٩٥٨ إلى ١٩٥٨/١٢/٢٥ ثم إلى ١٩٥٩/٢/١٢ ثم إلى ١٩ فبراير سنة ١٩٥٩ حيث أصدرت قرارها بالتأنيق ورتب المتأقون في الاستئناف على ذلك بطلان الحكم المتأق لبطلان الإجراءات لعدم إعلاتهم بتحديد الجلسة الجديدة ولا مر ذكره .

ثانياً — أخطأت محكمة أول درجة حين زعمت أنها لا تستطيع المدول عما أنتجت القرعة وقاتها أن أحكام الفقه والقانون تحمل القسمة حقاً خالصاً للمحكمة فلا تلزمها تراضى الخصوم بل لها اتخاذ جميع الإجراءات التي يتحقق لها بها عدالة القسمة وعدم وجود حيف أو غبن بأحد الأقسام ولا ضرر لأحد للقسامين واستند المتأقون في ذلك إلى للذكرة التفسيرية للمادة ٤٠ من قانون الوقف ٤٨ سنة ١٩٤٦ حيث ورد بها أنه إذ ترتب على القسمة حرمان بعض الأقسام من المرافق الضرورية كطرق الرى فإن القسمة تصح شارة ولا يجوز إجراؤها وكذا إلى مناقشة لجنة المدل بمجلس الشيوخ لهذه اللادة وإلى أقوال الشيخ عبد الوهاب خلاف صفحة ٢١٢ في مؤلفه والشيخ فرج السنهورى صفحة ٧٨٣ في مؤلفه عن الوقف .

وانتهى المتأقون إلى طلب إلغاء الحكم للمتأق وتندخير لإعادة إجراءات القسمة على

من وقف الشيخ على اللش كما استأق أيضاً ورثة عبد اللطيف الصحرانى بصحيفة أودعت وقبت برقم ٩ سنة ١٣٧٦ في ١٨/٣/١٩٥٩ تأسيساً على أنهم يستحقون نصف السمس من القسم الثامن أيضاً ، وحاصل أحباب الاستئناف :

أولاً — أن القسم الثامن من الوقف وقدره ٣٤ ف ١٢ ط ٧٥ من ثلاث سواقي مركبة على ترعة البرميل ولا طريق لرى سواها ويستحق نصف هذا القدر أولاد المرحوم عبد المجيد محمود للمتأق عليهم من ١٦ — ٢١ ومنهم من ١٨ — ٢١ طلبوا الإحالة إلى لجنة النقص بوزارة الأوقاف ويستحق ثلث هذا القسم الثامن أولاد السيد محمد الصحرانى المتأق عليهم من ١ — ٨ أما الباقي من هذا القسم الثامن فيستحقه مناصرة أولاد السيد صفر عبد الوهاب الصحرانى للمتأق في الاستئناف ٨ سنة ١٣٧٦ وورثة عبد اللطيف الصحرانى (للمتأق في الاستئناف ٩ سنة ١٣٧٦) وقد خصص الحجير وجارته محكمة أول درجة عند قسمة القسم الثامن من أعيان الوقف خصص ساقية لرى الأجزاء ١ و ٢ و ٣ من ضرره وساقيتين لرى الجزئيين ٤ و ٥ وترك الجزء السادس وقدره ٦ ف و ٤ س دون وسيلة لرى ووقعت في نصيب صفر عبد الوهاب للمتأق الأول وورثة عبد اللطيف الصحرانى أصحاب الاستئناف الثانى مناصرة وهذا القدر الذى لم تخصص لطريقاً لرى إما قصداً أو سهواً فآله إلى البوار ولما علم أصحاب هذا القسم السادس بذلك حضروا جلسة ١٩٥٨/٦/١٩ فقلوا أن الدعوى استجبت من الرول وباليبحث ثبت أن ملفها أرسل في ٢٤ مايو سنة ١٩٥٨ برقم ٥٣٥٦ إلى محكمة الاستئناف لضمها إلى الاستئناف للرفع من الحجير ابراهيم

أساس علم حرمان نصيب من الرى .

» ومن حيث إنه في أول جلسة تقرر ضم الاستئناف ٩ سنة ٧٦ إلى الاستئناف ٨ سنة ٧٦ وفيها أيضاً طلب المستشار عليهم كلمة وعائشة وفاطمة وثينة بنات عبد المجيد محمود بلسان عاميهم إحالة الدعوى بحالتها إلى لجنة الفحص والقسمه بوزارة الأوقاف عملاً بنص المادة ١٥ من القانون ١٨ سنة ١٩٥٨ التى يرون أنها توجب على المحكمة فى أية درجة من درجات التقاضى إحالة دعوى القسمه إلى لجان وزارة الأوقاف متى طلب إليها ذلك ولو واحد من المستحقين ولم تكن الإجراءات قد تمت والتنازعات قد فصل فيها وبالتالي لم تكن الدعوى قد تهيأت لصدور الحكم فيها . وأضافوا فى مذكرتهم ٦ ملف أن لهم مصلحة جدية ولا ينفون بطلب الإحالة الكيد لأحد لأن لجان القسمه بوزارة الأوقاف ملزمة بقسمه جميع الأعيان وفرز جميع الأنصبة لمن طلب ومن لم يطلب فينتهى بذلك الشروع (١/٢) فى ١٨ سنة ٥٨ فى حين أن الدعوى الحالية تتضمن القسمه لبعض دون الآخرين كما أضافوا أنهم وإن كانوا قد أعلنوا بمسكن أخيم محمود على عبد المجيد إلا أنهم لم يباشروا إجراءات القسمه لأن أخيم لم يخلص بها فلما قضى ابتدائياً واستأنف بعض المستحقين وأعلنوا بصحيلة الاستئناف حضروا وطلبوا الإحالة ثم ردوا على ما اتاره المستشارون وبعض المستشار عليهم دفماً لطلب الإحالة من أنه لا يجوز إيجائه أمام محكمة الاستئناف وهو فاسد إيدأوه على الحاكم الابتدائية ردوا على ذلك بأن المادة ١٥ التى توجب الإحالة عبرت بالدعوى وهو لفظ مطلق كما عبرت بقولها وعلى المحكمة وهو لفظ مطلق أيضاً دال على أن طلب الإحالة يكون أمام محاكم الاستئناف ومحاكم

الدرجة الأولى ما لم تكن قد تهيأت لإصدار الحكم فيها وفقاً لنص المادة ٨٣٩ مدنى .

» ومن حيث إن المترشحين على طلب الإحالة حصروا اعتراضاتهم عند كرتهم ملف فى : (١) أن المادة الأولى من القانون ١٨ سنة ١٩٥٨ تجعل اختصاص لجان القسمه لقسمه الأوقاف التى حلت وفيها نصيب للخيرات وهذا الوقف ليس فيه نصيب للخيرات . (٢) أن المادة ١٥ من القانون تنص على عرض طلب الإحالة على المحكمة الابتدائية دون محكمة الاستئناف . (٣) أن الإحالة ستكبد الجميع مصروفات أخرى .

» ومن حيث إنه لاجبة فى القول بأثر اختصاص لجان الفحص مشروط بأن يكون فى المقوم نصيب للخيرات لأن المادة الأولى من القانون ١٨ سنة ١٩٥٨ صريحة فى أنه استثناء من أحكام القانون المدنى الخاصة بالقسمه أمام الحاكم الجزئية للدنية واستثناء من أحكام مواد القسمه بقانون الوقف التى كانت تخص بنظرها الحاكم الشرعية تتولى لجان معينة بوزارة الأوقاف قسمه الأعيان التى انتهى فيها الوقف بين الأشخاص الذين آلت إليهم ملكيتها كما تتولى فرز حصة الخيرات الشاملة ويجب عليها قسمه جميع الأنصبة ولو كان طالب القسمه مستحقاً واحداً .

» ومن حيث إن الخلاف بين الطرفين قائم حول تفسير المادة ١٥ من القانون ١٨ سنة ١٩٥٨ ويجب أن يفسر فى ضوء باقى مواد القانون وواضح من نص المادة الأولى من هذا القانون أنه أنشأ لجاناً قضائية أو إدارية قضائية لقسمه الأعيان التى انتهى فيها الوقف يقتضى القانون ١٨٠ سنة ١٩٥٢ بين من آلت إليهم ملكية هذه الأعيان كما تتولى هذه اللجان فرز حصة الخيرات الشاملة فى تلك الأعيان على أن تقسم

مق اتبى الفصل في النزاعات وكانت المحصل قد عيئت بطريق التجنيب أصدرت المحكمة الجزئية حكماً باعطاء كل شريك نصيب للفرز ٤ . فان كانت المحصل لم تعين بطريق التجنيب تجري القسمه بطريق الاقتراع وثبتت المحكمة ذلك في محضرها وتصدر حكماً باعطاء كل شريك نصيب للفرز (ودلالة هذا التمس واضحة أيضاً في أن عمل القرعة بواسطة المحكمة عند الحاجة إليها إجراء من إجراءات القسمه وبعد إجراء عملية القرعة أو بعد أن تكون المحصل قد عيئت بمفرده الخبير بطريق التجنيب وبشرط أن تكون النزاعات قد صفت وفصل فيها في كلتا الحالتين . بعد ذلك كله يمكن أن يقال إن دعوى القسمه تهيأت للحكم فيها .

« ومن حيث إنه لمعرفة الإجراءات التي يجب أن تتخذ في دعوى القسمه والنزاعات التي يجب أن يحصل فيها حتى تكون الدعوى مهتأة للحكم فيها يجب الاستهداء بنصوص مواد القانون للدني في باب انقضاء الشيوخ بالقسمه م ٨٣٤ وما بعدها وكذا مواد قانون الوقف ٤٨ سنة ٤٦ من م ٣٦ - ٤٢ والقسمه شرعاً وقانوناً هي جمع النصيب الشائع في معين أو هي تمييز حصص المستحقين وتخليص كل حصه لمن يستحقها وهي تنظم أمرين رئيسيين : أولهما تمييز الحصه الشائمه وجمعها في معين من القسوم وهو ما عبر عنه القانون للدني بتكوين المحصل م ٨٣٧ . وثانيهما توزيع المحصل على مستحقها بطريق التجنيب أو القرعة وهو ما نص عليه القانون للدني في المادتين ٨٣٧ ، ٨٣٩ ودون هذين الاجراءين الرئيسيين إجراءات أخرى متعده أشارت اللوادر إليها ومنازعات أشارت الى بعضها لادة ٨٣٧ ويمكن إجمال الإجراءات التي تشترط لادة ١٥ إتمامها فيما يأتي .

جميع الأنصبا ولو كان طالب القسمه مستحقاً واحداً . هذا وقد نظمت باقي مواد القانون كيفة تقديم الطلبات وكيفة تشكيل اللجان الأولى للفصل واللجان التابعة للقسمه (مواد ٢ - ٧) وأوجبت عليها مراعاة أحكام القسمه المبينة في القانون للدني والقانون ٤٨ سنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف ونقل الشرع لهذه اللجان جميع اختصاص المهام في هذا الشأن وجعلها عتمة بنظر جميع للنزاعات التي هي من اختصاص المهام وقضاً لأحكام القوانين المقدمة (م ٨) وجعل أحكام هذه اللجان النهائية مقررة لقسمه بين أصحاب الشأن وتشهر في مصلحه الشهر التقاري (م ١٢) كما نص القانون أيضاً على أن دعوى الاستحقاق التي ترفع أمام المهام لا توقف إجراءات القسمه أمام تلك اللجان (م ١٣) ولم يقيد للشرع اختصاص هذه اللجان بسوى احترام الأحكام النهائية في الاستحقاق دون الأحكام غير النهائية (م ٧)

أما لادة ١٥ فهي آخر مواد القانون ويجري نصها بأن (تستمر المهام في نظر دعوى القسمه للظورة أمامها ما لم يطلب أحد المستحقين من الخصوم في الدعوى إحالتها إلى لجنة خص الطلبات بوزارة الأوقاف وعلى المحكمة في هذه الحالة أن تحيل الدعوى بجائتها للمير فيها وقضاً لأحكام هذا القانون على أن تراعى اللجان التي تعال إليها الدعوى ما يكون قد صدر فيها من أحكام قطعية نهائية وذلك كله ما لم تكن الإجراءات قد تمت أمام المحكمة وتهيأت الدعوى لصدور الحكم فيها وقضاً لما هو مقرر في المادة ٨٣٩ من القانون للدني .

ودلالة نص الفقرة الثانية من هذه لادة واضح في أنه يحل في شأن معرفة ما إذا كانت الإجراءات في القسمه تمت وتهيأت الدعوى لصدور الحكم فيها إلى لادة ٨٣٩ مدني ويجري نصها بالآتي :

مراضات) بما قد يدعو إلى إبداله بغيره أو رد
الهمة إليه .

سادساً — مر القول بأن القرعة إجراء من
إجراءات القسمة .

« ومن حيث إن المنازعات التي تستعرض
إجراءات القسمة والتي أوجب القانون الفصل فيها
قبل الحكم في موضوع القسمة بإعطاء كل شريك
التصيب للفرز الذي آل إليه إما بالقرعة أو بطريق
التجيب — هذه المنازعات — متعددة ويختلف
الاختصاص في الفصل فيها باختلاف الحال وقيل
الفصل فيها لا يمكن أن يقال بأن دعوى القسمة
أصبحت في موضوع القسمة مهتة للحكم فيها وقد
تور هذه المنازعات قبل نذب الخير أو بعد
تقديم تقريره وقد يتكرر إثارتها كلما استبدل خير
بخير ومنها :

أولاً — النزاع حول تحديد أنصبة الشركاء
أو المستحقين كأن يدعى أحدهم بأن له ثلث المال
الشائع فينازعه واحد أو أكثر منهم بأن له الربع
فقط وهذا نزاع أساسي يجب الفصل فيه بداية
فضلاً نهائياً وقد يكون الاختصاص في ذلك للمحكمة
الجزئية التي تتولى إجراءات القسمة فعليها أن
تتصل فيه أولاً (م ٨٣٨ مدني) وقد يكون
الاختصاص للمحكمة الابتدائية حيث يجب على
المحكمة الجزئية أن تعيل الخصوم إلى المحكمة
الابتدائية وأن تعين لهم الجلسة وأن تقف دعوى
القسمة إلى أن يغسل نهائياً في المنازعة (م ٨٣٨
مدني) وقد يكون الاختصاص في تحديد التصيب
لمحكمة الأحوال الشخصية لكونه استحقاقاً في وقف
مثلاً فتقف المحكمة الجزئية أو دائرة الأحوال
الشخصية للطروح عليها مادة القسمة دعوى القسمة
حتى يقضى نهائياً من الهيئة القضائية بدوائر
الأحوال الشخصية في هذا النزاع :

أولاً — متى انقصد إجماع الشركاء على اقتسام
للمال الشائع بطريقة معينة أفرتهم المحكمة على ذلك
ما لم يكن بينهم من هو ناقص الأهلية كقاصر
أو محجور عليه أو ناظر على حصة موقوفة للخيرات
حيث يجب مراعاة الإجراءات التي يفرضها القانون
(م ٨٣٥ مدني) .

ثانياً — إذا لم تمكن القسمة عيناً أو كان من
عائتها إحداث هـص كبير في قجة المال الراد
قسمته أو ضرر يتبين بالمقسمين بيع هذا المال
بالطرق القانونية (م ٨٤١ مدني و م ٤٠ من
قانون الوقف ٤٨ سنة ٤٦) وقد ثبت للمحكمة
في ذلك من تلقاء نفسها أو بمعرفة خير فني .

ثالثاً — فإن كانت القسمة ممكنة عيناً دون
ضرر يتبين تندب المحكمة إن رأت وجهاً لذلك
خييراً أو أكثر لتقوم للمال الشائع وقسمته
حصصاً (م ٨٣٦ مدني) .

رابعاً — يكون الخير المحصن على أساس
أصغر نصيب إن أسكن ذلك كأن تكون أنصبة
الشركاء النصف والثلث والسدس فيقسم للمال
أسداساً فإن تعدد تكون المحصن على أصغر
نصيب جاز للخير أن يقسم بطريق التجيب وذلك
بأن يعين لكل شريك جزءاً مفرزاً من لال الشائع
يتبادل مع حصته أما كما وقيمه أو قيمه فقط فإن
تعد ذلك أيضاً واقتضى الأمر تكة حصة بعض
الشركاء شدأ حدد الخير هذا المعدل القدي
(م ٨٣٧ مدني) .

خامساً — بعد أن يقدم الخير تقريره إلى
المحكمة وجب عليها أن تسمع اعتراضات أطراف
الخصومة وملاحظاتهم عليه إذ قد يبدى لها
ما يستدعي إبطال تقرير الخير كأن يكون قد قصر
في دعوى بعض الخصوم عند بدء عمله (م ٢٣٦

وقت الوقف وجب أن تكون القسمة على أساس قسمة التركة بالحسبة بين هؤلاء وهؤلاء — وما لم يمت في هذه المنازعات فلا يمكن أن يقال إن إجراءات القسمة تمت ولذلك جرى العمل في المحاكم الشرعية من قبل وهو ما يتفق ودوج التقنين المدني الجديد على أن تصفى المنازعات بقرار يتهى إلى اعتماد تقرير الحبير ومعنى صدور هذا القرار أن الهيئة فصلت في جميع المنازعات صراحة أو ضمناً بالرفض فإن كان الحبير قد اقترح القرعة وأمكنه الفرز على أساس أصغر نصيب تلجأ هيئة التصرفات إلى آخر إجراء من إجراءات القسمة وهو الاقتراع وتثبت في محضرها ما أنتجته القرعة م ٨٣٩ مدني ولا يبق أمام المحكمة بعد ذلك إلا أن تحكم بإعطاء كل شريك نصيبه الفرز الذي أنتجته القرعة ونصيبه الفرز الذي جنبه الحبير له واعتمدته المحكمة هذا بصرف النظر عما يشهد بتقديم مشروعات الشهر القمري عند مخالفة لما سلف من مناقشات قد تثير نزاعاً يقتضى الفصل فيه .

« ومن حيث إن المحكمة ترى أن الرأي السليم الذي يقتضيه بعد ما سلف من بحث واستقراء أنه قبل هذه المرحلة لا يصح قانوناً القول بأن إجراءات القسمة قد تمت أو أن المنازعات قد انتهت وبالتالي أن موضوع القسمة بات سالماً مهتماً بالحكم فيه وكل ذلك مشروط بنس المدة ١٥ من ق ١٨ سنة ١٩٥٨ لينتج على المحكمة أن تصدر قراراً بإحالة دعوى القسمة إلى اللجان المختصة بوزارة الأوقاف .

« ومن حيث إنه لا حاجة أيضاً بعد ما سلف في القول بأن طلب الإحالة لا يقبل أمام محكمة الاستئناف وذلك لأن للشرع لم يفيد اختصاص هذه اللجان إلا باحترام الأحكام النهائية الصادرة من المحاكم في الاستحقاق (م ٧ من القانون ١٨ سنة ١٩٥٨) .

ثانياً — النزاع حول تكوين المحصر كأن يكون الحبير أغفل تكوينها على أساس أصغر نصيب مع إمكان ذلك أو كان ينازعها أحد الشركاء في سلامة الطريقة التي اتبعها الحبير في تقويم أعيان المال الشائع بقوله إنه أغفل الموقع أو القلة أو لجأ إلى تقدير التركة اجتهداً مع أن العين مؤجرة فصلاً ببلغ معين وتخص المحكمة الجزئية التي تنظر القسمة بالفصل في هذا النوع من المنازعات (م ١/٨٣٨ مدني) .

ثالثاً — قسمة المال الذي كان موقوفاً وحل على مستحقه سواء أكان فيه حصة عائمة للخيرات أم لا أنواع أخرى من المنازعات تور عند الاختلاف على تطبيق اللواد من ٣٦ — ٤٢ من قانون الوقف ٤٨ سنة ٤٦ والقانون ١٨٠ سنة ١٩٥٢ والقوانين المعدلة منها النزاع حول طريقة تكوين المحصر وتخص بها هيئة التصرفات التي تنظر مادة القسمة ما لم يكن النزاع على تحديد أنصبة المستحقين أو معرفة من هو مستحق ومن هو غير مستحق وهو ما تملكه الهيئة القضائية — وأمثلة ذلك النزاع حول طريقة فرز حصة تضمن غلتها لأرباب المراتب الدائمة في كتاب الوقف التي يجب أن تكون على أساس متوسط غلة الوقف في خمس السنوات الأخيرة العادية في القنارات المبنية وعلى أساس قانون الإصلاح الزراعي في الأراضي الزراعية (م ٤٩ من قانون الوقف) وكذلك المنازعة في وجوب تنقيص المراتب بنسبة ما ينقص من أعيان الوقف (م ٣٨) والمنازعة حول طريقة القسمة والفرز بين أصحاب السهام وأصحاب المراتب من الموقوف عليهم (م ٣٧) والنزاع حول وجوب اتباع الطريقة الول المتصوص عليها في المدة ٢/٣٦ عند القسمة بين أصحاب المراتب وبقي الموقوف عليهم إذ جهلت التركة وقت الوقف فإن عرفت التركة

المستأقنين في شأن جواز القسمة أو عدم جوازها متى ثبت أن جزء من القسوم محروم من طريق الرى منازعة جدية لم تفصل فيها محكمة أول درجة ولما فصل فيها هذه المحكمة وكذلك الشأن في منازعة المستأقنين طالبي القسمة في صحة الاجراءات الابتدائية سواء أمام المحكمة أو أمام الخبير ومتى ثبت أن الاجراءات لم تتم بالنزاعات لم يفصل فيها وبالتالي ثبت أن الدعوى ليست مهتة لصدور الحكم في موضوع القرز والتجيب على أساس سليم فيتعين اجابة طلب الإحالة لتوافر شروط المادة ١٥ ولا محل للبت في المصروفات الآن ما دام الموضوع لم يفصل فيه » .

(القضية رقم ٨ لسنة ٧٦ ق تصرفات تركة وعضوية السادة الأساندة على على منصور وحسن خليل وعبد المجيد النافذ السفارين وحضور السيد الأستاذ رضوان شافى رئيس النيابة) .

وباحترام الأحكام القطعية النهائية في موضوع القسمة والقرز (م ١٥ منه) وبدهى أن الحكم الابتدائي في القسمة وإن كان قطعياً إلا أنه ليس نهائى والمادة ١٥ صريحة في قبول طلب الإحالة في أية حالة كانت عليها الدعوى وعلى المحاكم أياً كانت درجاتها أن تحيلها إلى لجنة الأوقاف بمحالتها ما لم تكن الاجراءات قد تمت والنزاعات قد فصل فيها ونهتت دعوى القسمة لصدور الحكم في موضوعها هذا فضلاً عن أن الاستئناف يبدى الدعوى إلى ما كانت عليه قبل صدور الحكم .

« ومن حيث إنه بانزال حكم هذا القواعد على واقعة الدعوى وقد سلف تحديدها بأن لهذه المحكمة أن طلب الاحالة قدم في أول جلسة قبل أن يتخذ أى إجراء في الدعوى وأن طالبيه من المستحقين يستحقون ثلث القسم الثامن من الوقف ومنازعة

قضاء المحاكم الكلية المدنية

القضاء المدني

٤ - إذا أضحي عدم اختصاص المحاكم المدنية ولائياً بنظر الدعوى قائماً فإنه في هذه الحالة لا تملك المحكمة استعمال الرخصة المخولة لها في المادة ١٣٥ من قانون المرافعات بشأن إحالة الدعوى الى المحكمة المختصة . ذلك أن سلطة المحكمة في الإحالة لا تمتد إلى المسائل التي لا يكون للقضاء العادى ولاية بنظرها لا تنفاد الوظيفة .

المحكمة

» بما أن المدعى قد أقام هذه الدعوى بصحيفة أعلنت بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٦ خاص فيها كلاً من السيد/ حميد كية الحقوق بجامعة القاهرة والسيد/ مدير جامعة القاهرة وطلب فيها الحكم بإلزامهما متضامتين بأن يدفعوا له مبلغ ألف جنيه مصرى كتعويض عما أصابه من أضرار مادية وأدبية من جراء عدم تنفيذ الحكم الصادر لصالحه تنفيذاً صحيحاً بما أدى إلى ضلوع سنة كاملة عليه دون ما سند من القانون ، مع إلزام المدعى عليهما بصفتها المتقدمة بالمصاريف والأتعاب والمنازح المجل بلا كسالة ، وقال المدعى شرحاً لدعواه إنه نزاع شخصى بينه وبين أحد موظفى مكتبة كلية الحقوق بجامعة القاهرة دبر هذا الأخير أثناء تأديته امتحان الدور الأول سنة ١٩٥٣ مؤامرة كان من نتيجتها أن أصدرت لجنة التأديب قرارها بنقض المدعى نهائياً من الكلية فظن في هذا القرار أمام محكمة القضاء الإدارى طالباً الناهى فصدور الحكم بإلغائه

٢٧٠

محكمة الجيزة الابتدائية

١٩ فبراير سنة ١٩٥٨

التكليف القانونى لوقام . سبق التناهي وسلسلة التامى . الاختصاص للمتلقي بالولاية من النظام العام . طلبات التعويض عن القرارات الإدارية وأحكام القضاء الإدارى . الاختصاص بنظرها . أمر القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٠ . الرخصة للقررة بالمادة ١٣٥ مرافعات . نطاق استعمالها .

المبادئ القانونية

١ - إنه وإن كان للدعى الحق في أن يكيف دعواه بحسب ما يرى ، وما يقابله من حق المدعى عليه في كشف خطأ هذا التكليف ، إلا أن للقاضى الهيمنة على هذا وذاك من حيث إنطباق هذا التكليف على الواقع أو عدم انطباقه ، ثم يطبق القانون على ما ثبت لديه .

٢ - إن الاختصاص المتعلق بالوظيفة أو الولاية هو نصيب كل جهة قضائية في ولاية القضاء ، وقد أصبح هذا الاختصاص بحكم المادة ١٣٤ مرافعات من النظام العام .

٣ - إن القضاء الإدارى أصبح بعد صدور القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ هو المختص وحده دون القضاء العادى بنظر دعاوى التعويض عن القرارات الإدارية التي تصدرها أو تتمتع عن إصدارها الجهات الإدارية .

أن « يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون غيره في طلبات التمييز عن القرارات للتصوم عليها في ثلاثة السابعة إذا رقت إليه بصفة أصلية أو تبعية » و انتهى الحاضر عن الدعى عليها إلى أن يقضى الدعوى الحالية أحد أمرين : الأول - أنها دعوى تمييز عن قرار إدارى قضى بفصل للدعى وحكم بإلغائه من الجهة المختصة بحكم أصدرته في ١٩٥٤/٤/١٩ وإذا كان من السير جبر الضرر الذى لحق المدعى من جراء صدور هذا القرار فقد استحال حقه إلى طلب تمييز عنه . والثاني - أنها دعوى تمييز عن قرار سلبى مبناه رفض جهة الإدارة أو امتناعها عن إصدار قرارها بالسلب للمدعى بدخول امتحان المهور الثاني النقل إلى السنة الرابعة .

ومضى الحاضر عن المدعى عليها فقال بأن الدعوى على الميينين يختص بنظرها والفصل فيها وحده القضاء الإدارى دون القضاء العادى (مذكرة المدعى عليها لجلسة ١٩٥٧/٦/١١ دوسيه) وإن كانت هى في حقيقتها ومقدمها لا تبدو أن تكون موضوعاً عن قرار سلبى بامتناع جهة الإدارة من تمكين المدعى من أداء امتحان دور سبتمبر سنة ١٩٥٤ لنقل من السنة الثالثة للسنة الرابعة بكلية الحقوق بجامعة القاهرة (ص ٥ في مذكرة المدعى عليها لجلسة الحكم ١٠ دوسيه) .

وبما أن المدعى تقدم بالمذكرتين المودعتين برقم ٦ و ٩ دوسيه وفيهما أبان أن أساس دعواه هو توافر أركان السبئية التصيرية في خطأ بدم تنفيذ حكم محكمة القضاء الإدارى على وجهه الصحيح ومنع المدعى من أداء امتحان المهور الثاني لنقل من السنة الثالثة للسنة الرابعة ومن

بجلسة ١٩٥٤/٤/١٩ ثم صحته الكلية - بعد إعلانها بهذا الحكم - بتأدية امتحان النقل من السنة الثانية إلى الثالثة في مايو سنة ١٩٥٤ ولما اجتاز هذا الامتحان بنجاح التمس من الكلية ومن السيد مدير الجامعة السماح بدخول امتحان المهور الثاني لنقل من السنة الثالثة إلى السنة الرابعة حتى يتساوى مع دفعته التى سبقته بسبب فصله ولكن الكلية رفضت ذلك دون ما سبب جدى تستند إليه، فأدى رفضها إلى حرمانه من دخول امتحان المهور الثاني، وبالتالي ضياع علم دراسى كامل عليه فاستطرد إقامة هذه الدعوى بطلب التمييز عما أصابه من أضرار مادية وأدبية بسبب عدم تنفيذ حكم محكمة القضاء الإدارى المتقدم بيانه على وجهه الصحيح .

وبما أن المدعى قدم تأييداً لمواءم حكم محكمة القضاء الإدارى في القضية رقم ١٣٩٢ سنة ٧ ق الصادر لصالحه ضد المدعى عليها والسيد وزير المعارف وعهد للأمن وللوظف بمكتبة كلية الحقوق بجامعة القاهرة والقاضى « بإلغاء القرار الصادر في ٢١ يوليو سنة ١٩٥٣ من لجنة تأديب طلبية كلية الحقوق بفصل للدعى نهائياً من الكلية للذكورة وإلزامت الحكومة بالمصروفات ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفض ما عدا ذلك من طلبات » .

وبما أن الحاضر عن المدعى عليها دفع بدم اختصاص الحاكم المدينة وظيفياً بنظر الدعوى قولاً بأن هذا الدفع من النظام العام طبقاً لنص المادة ١٣٤ من قانون الرافعات يجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو في الاستئناف وأسند دفعه إلى نص للدتين ٨ و ٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ومؤداها

الدعوى أمر خاص لتقدير المحكمة وحدها وخاصة في أمر الاختصاص الوطني التعلق بولاية المحكمة ذلك أن الاختصاص للتعلق بالولاية أو الولاية هو نصيب كل جهة قضائية في ولاية القضاء وقد أصبح هذا الاختصاص بحكم المادة ١٣٤ مرافعات من النظام العام لا يجوز الخصوم الاتفاق على مخالفة قواعده ويجوز للدعى وللدعى عليه الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ولو لم يثر بشأنه دفع (راجع في هذا حكم النقض ١٩٥٧/٣/٢٨ المنشور في مجموعة أحكام النقض للكتب التي للتبويب السنة الثامنة من ١٨٩٩ وكتايب الكتورين أبو الوفا ص ٣١٨ والكرقاوى ص ٢٨٦) .

«وبما أنه من المقرر كذلك أن الدفع المبدي من المدعى عليها تختص بنظره والفصل فيه هذه المحكمة تطبيقاً للقاعدة العامة التي تقضى بأن «قاضى الدعوى هو قاضى الدفع» أى أن المحكمة المختصة بنظر الدعوى تختص كذلك بالحكم في الدفع الذى يسديها المدعى عليه زداً على المدعى عليه زداً على دعوى المدعى (راجع في هذا المعنى بند ٧١ مكرر من شرح المرافعات للكتور أبو الوفا طبعة ثالثة ومقدمة الفقه والقضاء الجزء الثانى بند ١١٠٨) .

«وبما أنه على هدى هذه الأصول المتقدمة، وبالنسبة لخصوصية هذه الدعوى يتبين - لإمكان الوقوف على مدى اختصاص هذه المحكمة بنظر هذه الدعوى - ضرورة الرجوع للحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى للقدم من المدعى من جهة ولنصوص القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة من جهة أخرى ولنصوص القانون المدنى فى المسئولية التصيرية من جهة أخيرة طملاً أن تاريخ رفع هذه الدعوى

ضرر مادى وأدى أصابه ومن علاقة سببية بين هذا الحظاً وذلك الضرر وانتهى إلى أن سنده فى دعواه هو نص المادة ١٦٣ من القانون المدنى وتخص بالفصل فيها المحاكم المدنية وحدها لا كما ذهب للدعى عليها فى دفعهما بعدم الاختصاص إذ ما كان للدعى يطلب سوى إجراءات إدارية ممتادة فى تنفيذ كل الأحكام لا يمكن أن تصل إلى مرتبة القرار الإدارى وانتهى للدعى إلى طلب الحكم برفض الدفع بعدم الاختصاص والقضاء له بالتعويض المطلوب .

«وبما أن مقطع النزاع بين الطرفين هو التكيف القانونى للدعوى هل التعويض عن امتناع الإدارة عن تنفيذ حكم نهائى كما يقول المدعى أم عن امتناع الإدارة عن إصدار قرارها بالسلب للدعى بدخول امتحان دور سبتمبر سنة ١٩٥٤ للنقل من السنة الثالثة إلى السنة الرابعة كما يقول بذلك للدعى عليها ؟

وبما أنه من المقرر قطعاً وقضاء أنه وإن كان للمدعى الحق فى أن يكيف دعواه سواء من جهة الشكل أو من جهة الموضوع بحسب ما يرى ، وحقه فى ذلك يقابله حق للدعى عليه فى كشف خطأ هذا التكيف إلا أن لقاضى المحكمة على هذا أو ذاك من حيث انطباق هذا التكيف على الواقع أو عدم انطباقه ثم يطبق القانون على ما ثبت لديه فيجب على - القاضى - ألا يتخذ بتكيف الخصوم الحق للطالب به ، ولا يصح أن يمنعه هذا التكيف عن إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح (نقض ٢٥ مارس سنة ١٩٣٣ مجموعة عمر الجزء الأول ص ٢٢٦ وحكمها فى ١٩٤٦/٣/٢٦ بنفس المجموعة الجزء الخامس ص ١٢٦) .

«وبما أن مؤدى هذا الأصل أن تكيف

المدعى أنه أدى امتحان النقل من السنة الثانية الثالثة في مايو سنة ١٩٥٤ تنفيذاً لإلغاء قرار العميد جرماته من امتحان الدور الأول لسنة ١٩٥٣ بعد أن تراخى صدور حكم محكمة القضاء الإدارى في الموضوع حتى أبريل سنة ١٩٥٤ والحلف يدور حول طلب المدعى دخول امتحان سبتمبر سنة ١٩٥٤ لنقل من السنة الثالثة إلى السنة الرابعة وامتناع المدعى عليهما عن السماح للمدعى بتأدية هذا الامتحان وماهية هذا الامتناع هل هو مجرد إجراء إدارى يقتضيه تنفيذ المدعى عليهما للحكم الصادر لصالح المدعى كما ينادى بذلك الأخير ، أم هو قرار إدارى امتنع المدعى عليهما عن إصداره لسبب ، ولآخر كما يقرر ذلك الحاضر عن المدعى عليهما بصنهما .

« وبما أنه مهما يكن من أمر الخلاف بين الطرفين ، فليس من شك في أن السماح للمدعى بدخول امتحان دور سبتمبر سنة ١٩٥٤ لنقل من السنة الثالثة إلى السنة الرابعة بلكية الحقوق — دون أن يكون حكم محكمة القضاء الإدارى قد تناول أمر هذا الطلب والفصل فيه لأنه لم يكن معروفاً على تلك المحكمة ، ودون أن يكون المدعى قد انتظم في الدراسة مع طلبة السنة الثالثة بعد ، هذا السماح لما فيه من خروج على أنواع الكلية يقتضى استثناء المدعى من قيود تلك اللوائح وهذا الاستثناء لا يتصور أن يتم بمجرد إجراء إدارى كما يزعم المدعى بل في القليل بقرار إدارى يصدر من عميد الكلية إن لم يحتاج الأمر تصديق مدير الجامعة عليه فإذا رفض المدعى عليهما أو أحدهما أو امتناعا عن اتخاذ مثل هذا القرار كان رفضهما أو امتناعهما معتبراً من حكم القرارات الإدارية نفسها بالتطبيق للفقرة قبل الأخيرة من المادة الثامنة من القانون ١٦٥ سنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة

في ٢٧/١٠/١٩٥٦ لاحقاً على سريان القانون ١٦٥ سنة ١٩٥٥ المدول به من تاريخ نشره في ٢٩ مارس سنة ١٩٥٥ .

« وبما أن الثابت المستفاد من مطالعته حكم محكمة القضاء الإدارى وما ترتب عليه من آثار أخرى بالطرفان أن المدعى قد حدد طلباته الحتمية بمرسنة تعديل طلباته المؤرخة ١٩٥٣/٨/٢٤ في أولاً : الحكم بوقف تنفيذ القرارات أولها في ٢٧/٣/١٩٥٨ من عيّد الحقوق جرماته من تأدية امتحان الدور الثانى كشكلاً لامتحان الدور الأول سنة ١٩٥٣ والقاضى ثانيهما في ٢١ يولييه سنة ١٩٥٣ في مجلس التأديب بجماعة الصاهرة بفسله نهائياً من الكلية وفى ثانياً : في الموضوع الحكم بإلغاء القرارات السابقين وكل ما يترتب عليهما من آثار والحكم بإلزام المدعى غلبيهم متضامين بأن يدفعوا للمدعى مبلغ قرش صاغ عن كل قرار على سبيل التعويض المؤقت عن الأضرار التى لحقت نتيجة القرارات سائى الذكر .

« وبما أن طلب وقف التنفيذ قد رفض من محكمة القضاء الإدارى بجلسته ١٩٥٢/٩/٨ وقضى في الموضوع بجلسته ١٩٥٤/٤/١٩ بإلغاء القرار الصادر في ٢١/٧/١٩٥٣ من لجنة تأديب طلبة كلية الحقوق بفسل المدعى نهائياً من الكلية المذكورة . . . وجاء في أسباب حكمها التى تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا الحكم أن في « إلغاء هذين القرارين الترضية الكافية للمدعى وأذق ما ينشئ عن الحكم بالتعويض

« وبما أن مؤدى هذا القضاء أن المحكمة قد اجتازت إلى طلب المدعى بإلغاء قرار حرماه من تأدية امتحان النقل في سنة ١٩٥٣ وإلغاء قرار فسله من الكلية ، والثابت الذى لا يمحده

التعويض عن القرارات الإدارية التي تصدرها أو تمتع عن إصدارها الجهات الادارية ، والتي من بينها الدعوى الحالية حسباً تقدم البيان وذلك كله بالتطبيق لنص للمادتين ٨ ، ٩ من القانون ١٩٥٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة (يراجع في هذا المعنى حكم محكمة القضاء الادارى الصادر فى ١٩٥٢/٤/٣٠ فى القضية ٣٤٥ سنة ٥ قضائية المنشور بمجموعة أحكام مجلس الدولة للقضاء الادارى السنة السادسة المجلد الثالث) .

« وبما أنه متى كان ذلك أضفى الدفع بعدم اختصاص المحاكم المدنية ولائياً بنظر الدعوى على أساس من الواقع والقانون متعيناً قبوله والقضاء بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر هذه الدعوى لانتفاء الوظيفة.

« وبما أنه فى هذه الحالة لا تملك المحكمة استعمال الرخصة المخولة لها فى المادة ١٣٥ من قانون المرافعات بشأن إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة ، ذلك أن سلطة المحكمة فى الإحالة لا تمتد إلى المسائل التي لا يكون للقضاء العادى ولاية بنظرها لانتفاء الوظيفة *défaut de juridiction* فى هذه الحالة بتعين الحكم بعدم الاختصاص (يراجع فى هذا المذكرة التفسيرية للمادة ١٣٥ من قانون المرافعات) » .
(القضية رقم ٤١٢ سنة ١٩٥٦ كلى رئاسة وعضوية السادة الأستاذة محمد هوى الجزاوى ورئيس مرفس منصور وعبد الرحمن توفيق خبـه القضاء) .

٢٧١

محكمة الجيزة الابتدائية

٢ يناير سنة ١٩٥٨

السؤالية التفسيرية . التعويض المترتب عنها . جزاء يضطرب بتوافر شروط للسؤالية أمر المخطئ الصادر من النيابة مهما كان سببه . ليست له حجة على النيابة . للضرورة إقامة دعواه المدنية رغم قرار المخطئ .

رفضها « يعتبر فى حكم القرارات الادارية رفض السلطات الادارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقاً للقوانين أو اللوائح . »
« وبما أن هذه الفقرة واردة فى صلب المادة الثامنة من ذلك القانون التي تتكلم عما يختص بنظره والنقل فيه مجلس الدولة هيئة قضاء ادارى (يختص بنظره والنقل فيه دون غيره من جهات القضاء الأخرى . وبهذا مباشرة جرى نص المادة الثامنة من ذات القانون بأن « يغضل مجلس الدولة بجهة قضاء إدارى - دون غيره فى طلبات التعويض عن القرارات المتصوص عليها فى المادة السابقة اذا رفعت اليه صفة أصلية أو تبعية » .

« وبما أنه وقد استظهرت المحكمة ماهية القرار الإدارى ، ويان حكم القانون ١٩٥٥ سنة ١٩٥٥ فيه ، بتعين عليها الرجوع إلى الفصل فى اختصاص المحاكم المدنية والمحاكم الادارية بنظر مثل الدعوى الحالية التي انتهت المحكمة رأياً إلى أن يمنحها الحق فى طلب تعويض عن قرار ادارى بالامتناع أو هذا الفصل قد أوضحته للمذكرة الايضاحية للمادة الثامنة من ذلك القانون إذ قالت « ولقد كان الفصل فى طلبات التعويض المترتبة على القرارات الادارية وكذلك الفصل فى المنازعات الخاصة بقعود الالتزام والأشغال العامة والتوريد وسائر العقود الادارية مشتركاً بين القضاء الادارى والقضاء العادى ولا يخفى ما فى هذا الاشتراك من الاختصاص من معايير أقلها التعارض فى تأصيل المبادئ القانونية التي تحكم هذه الروابط القانونية » . وقد لا يرى أن يكون الفصل فيها من اختصاص القضاء الادارى وحده وهو الجهة الطبيعية باعتبار أن تلك الروابط من مجالات القانون الادارى .

« وبما أن مؤدى ما تقدم أن القضاء الادارى أصبح بعد صدور القانون ١٩٥٥ لسنة ١٩٥٥ هو المختص وحده دون القضاء العادى بنظر دعاوى

٢٧٢

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٧ يناير سنة ١٩٥٩

- ١ — المادة ٥٧ مرافعات - سحب حكمها على الحالات التي تعالجها اللوائح من ٥٤ - ٥٦ .
٢ — التزام صراحة النس وعدم التقيد بمحكمته .

المبادئ القانونية

- ١ — إن المادة ٥٧ مرافعات وقد وضعت قاعدة عامة للاختصاص المحل في الدعاوى التي ترفع على الحكومة فقد استبقت القواعد السابق إيرادها في المواد ٥٤ الى ٥٦ ومن بينها أنه اذا تعدد المدعى عليهم كان الاختصاص للمحكمة التي يقع بذاتها موطن أحدهم ، ومن التمسك في التفسير القول بأن عبارة القواعد المتقدمة تنصرف الى الأحكام الواردة في المادة ٥٦ الخاصة بالدعاوى العينية العقارية والعقارية الشخصية العقارية لأن في ذلك تخصيص وإيراد لحكم لم يقصده المشرع إذ لو أراد أن يصحح عن ذلك ولاستبدل عبارة « مع مراعاة أحكام المادة السابقة » بدلا من عبارة « مع مراعاة القواعد المتقدمة » .

- ٢ — لا ينال من النظر المتقدم القول إنه يترتب عليه تخلف المحكمة التي قصدها المشرع من وراء ما نص عليه في المادة ٥٧ وهي تيسير عمل إدارة قضايا الحكومة ، لأن تحقق المحكمة أو تخلفها يجب ألا تملو على صراحة النص الذي يبين على المحكمة التزامه .

(القضية رقم ١٨٩٦ سنة ١٩٥٨ من مصر رئاسة وعوضوية السادة الأستاذة علي عبد الرحمن وكيل المحكمة وطني التلي وعمود متولى التامين) .

رياح الخامس في مصر ليست سببا أجنبيا أو غير متوقع .
تعدد المسؤولين - تضامنهم في التعويض - إلزامهم بالتساوي إلا إذا عين القاضي نصيب كل منهم .

المبادئ القانونية

- ١ — التعويض هو الحكم الذي يترتب على تحقق المسؤولية ، وهو جزاؤها ولا يتحقق المسؤولية إلا إذا توافرت أركانها من خطأ وضرر وعلاقة سببية بينهما .

٢ — إن أمر الحفظ الذي تصدره النيابة العامة أيا كان سببه سواء لأنها قدرت أن وقوع الحادث لا يرد الى خطأ مهما كانت صوره ، أو لأن نسبة الخطأ الى شخص بعينه لم يتم عليه دليل كاف — هذا القرار لا يجوز قوة الأمر المقضي به قبل المضور بالحادث .
فلا يحول بينه وبين الدعوى المدنية يقيم فيها الدليل على الخطأ ونسبته الى المدعى عليه فيها .

٣ — هبوب الريح في موسم الخامس في مصر أمر لا يعتبر من الأسباب الاجتية التي لا يد للمدعى فيها وأنه لم يكن يتوقعه وليس في وسعه دفعه . فلا يعتبر هبوب الريح في موسم الخامس السنوي في مصر من هذه الأسباب بل على النقيض هو أمر متوقع الحاصل سنويا في هذا الموسم الذي وقع فيه الحادث ، وكان من الممكن الاحتياط منه .

٤ — إذا تعدد المسؤولون عن عمل ضار كانوا متضامين في التزامهم بتعويض الضرر ، وتكون المسؤولية فيما بينهم بالتساوي إلا إذا عين القاضي نصيب كل منهم في التعويض عملا بنص المادة ١/١٦٩ مدني .

(القضية رقم ١٤٧ سنة ١٩٥٥ كلى بالمينة السابقة) .

٨ قضاء الإيجارات

بالتطبيق لهذا القانون . فالحكمة من هذا النص أن المشرع قد رأى أن الغرض من الأحكام الاستثنائية التي أوردها القانون وسنها لتخفيف أزمة المساكن لا تتحقق إلا بسرعة حسم المنازعات الناشئة عنها لتستقر الأوضاع على وجه الاستعجال ، وأن هذا يقتضي ألا تكون هذه المنازعات متجددة لا تنتهي أمام القضاء عند حد أفراد بهذا النص الصريح المطلق أن يضع للمنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون حداً . ومتى كان النص صريحاً في إطلاقه فلا يصح تقييده عن طريق الاجتهاد . ولو كان من شأن هذا الإطلاق تضحية المصالح الخاصة ببعض الأفراد .

٣ - إذ كان المشرع قد حرم الطعن في الأحكام الصادرة بالتطبيق للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فإنه لا يجوز كذلك الطعن في هذه الأحكام بدعوى مبتدئة ولو كان الحكم باطلاً لعب شكلي فيه متعلق بإصداره أو تحريره أو تشكيل المحكمة التي أصدرته أو البيانات الواجب ذكرها فيه ، أو كان مبنياً على إجراء باطل لم يسقط الحق في طلب إبطاله .

(الفقيه رقم ٥١٣ سنة ١٩٥٧ كلى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد شوقي الجرزوى ورئيس مرقس وعبد الرحمن خبيب الفتاة) .

٢٧٣

محكمة الجيزة الابتدائية

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧

تعديل الطلبات بميزاته وحكمته . الأحكام الصادرة بالتطبيق للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . عدم جواز الطعن فيها بأي وجه . التماس إعادة النظر وجه من هذه الأوجه . حكمة التفسير . صراحة النص لا يقتضيه الاجتهاد . دعوى البطلان المبتدئة . لا تقبل في هذه الحالة ولو لم يسبب البطلان .

لمبادئ القانونية

١ - تعديل الطلبات الذي أباحه المشرع بالمادة ١٥١ من قانون المرافعات يتميز بأنه يتناول بالتغيير أو بالزيادة أو بالنقص أو بالإضافة ذات النزاع من جهة موضوعه أو سببه أو أطرافه . والمشرع قد أباح ذلك للمدعي مستهدفاً ألا يحرمه من فرصة تصحيح طلباته بما يتفق مع مستنداته أو تعديلها مع ما آلت إليه العلاقة القانونية التي تستند إليها الدعوى .

٢ - بما أنه لما كانت الفقرة الرابعة من المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تنص على عدم قابلية الأحكام الصادرة بالتطبيق لهذا القانون لأي طعن ، ولما كان التماس إعادة النظر إحدى طرق الطعن في الأحكام فلا خلاف على أنه لا يرد على الأحكام الصادرة

قضاء الأجر الشحشي

(القضاء الكلي)

— ولم يشأ أن يكيل بكيان فهو إذ أوجب تطبيق الشريعة الإسلامية على المسلمين وغير المسلمين غلظني الملة لم يقصد إلى التفريق بين هاتين الطائفتين وبين غير المسلمين المتحدى الملة .

٤ — إن عقد الزواج المدني في فرنسا غير في مصر ولا يجوز القياس عليه — لأنه في الأولى ينتج آثاراً مالية بين الزوجين وللغير . أما في الثانية فليس الحال كذلك — ومع هذا فقد جرى العمل في فرنسا على عقد الزواج المدني أولاً وبعد يوم أو يومين بعقد الزواج الديني — وهذا الزواج يعتبر أمراً بالاتحاد الجنسي ومن غيره لا يستطيع أن يقرب الزوج وزوجته ولا أن يعاشرها معاشرة الأزواج .

المحكمة

« من حيث إن المدعى قد أقام هذه الدعوى ضد المدعى عليها بصحيفة مطبوعة في ١٧ أبريل سنة ١٩٥٩ طلب فيها الحكم بإبطال الزواج المؤرخ ١٩٥٨/٥/٢٥ والذي تم بكنيسة الأقباط الأرثوذكس بالنسبورة لعدم توثيقه قانوناً مع إنشاء كافة الآثار المترتبة عليه وفي سائر الحالات إلزام المدعى عليها بالمصاريف والأتعاب . وقال شراحاً لمنعواؤه أنه في ١٩٥٨/٥/٢٥ تم زواج المدعى بالمدعى عليها بكنيسة الأقباط الأرثوذكس بالنسبورة حيث ينتمى إليها الزوجان — ولكن الكهنن الذي تولى إبرام الزواج لم تكن له سلطة توثيق العقود وأن هذا الزواج الديني لم يقبه

٢٧٤

محكمة المنصورة الابتدائية

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩

١ — زواج ديني لغير المسلمين متعدي للملة .
ملاً وقانوناً . لا يخترط المقد للدين .
ب — التصريح العربي . مساواة بين الأديان جميعاً .
ج — عقد الزواج للدين في فرنسا لا يجوز القياس عليه في مصر .

المبادئ القانونية

١ — عقد الزواج الديني لغير المسلمين المتحدى الملة هو عقد قائم فعلاً وقانوناً وإن تخلف عقد الزواج المدني لأن الأول هو الأصل وأن الثاني لم يوجه المشرع إلا كشرط للابتناء لا شرط للوجود .

٢ — إن قضاء محكمة النقض والإبرام قد استقر منذ سنة ١٩٣٠ على أن من يعقد عقداً مستوفياً شروطه الشرعية الأساسية فعقدته صحيحاً ديانة بل وصحيحاً قانوناً في غير مانع على اعتباره وهو مجرد عدم سماح الدعوى به عند الإنكار — لأنه لو لم يكن الحال كذلك لاهترت مقاربة الزوج للزوجة هناك عرض معاقب عليه بالمادتين ٢٦٧ ، ٢٦٨ من قانون العقوبات (دائرة المغفور له عبد العسيز فهمي باشا) .

٣ — إن المشرع العربي قد ساوى بين الأديان جميعاً ، الإسلام والمسيحية والموسمية

كان قد تم توثيقه طبقاً لقانون أما وقد تخلف في المقدر ركن من أركانه يحكم القساون فإن القدر يعتبر باطلا ويكون طلب بطلانه أمراً مقبولاً . واستشهد على هذا النظر بحكم صادر من محكمة استئناف القاهرة في ١٦ أبريل سنة ١٩٥٨ وللنشور بمجلة المحاماة السنة ٣٩ — العدد الثالث وتعليق أحد وكلاء نيابة الأحوال الشخصية عليه .

وقال أيضاً في مذكرته الثانية ردّاً على مذكرة للدعى عليها وأعاد فيها ذكر للسادة الثالثة من ق ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ للسداد للقانون ٦٨ لسنة ١٩٤٧ ثم أورد اللائحة التنفيذية السادسة من وزارة العدل في ١٢/٢٩/١٩٥٥ للواد ١٢ و ١٩ و ٣٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٦ و خلص إلى أن الزواج محل هذه الدعوى باطل لتخلف توثيقه قانوناً — أى أن الزواج للدعى غير قائم وانتهى إلى أن الطفل ثمرة هذه الزوجية لا يصح البطلان وقدم للدعى الجزء المنشور فيه حكم محكمة الاستئناف السالف الذكر من مجلة المحاماة .

ومن حيث إن المدعى عليها قدمت مذكرة بدفعها قالت فيها إن المدعى اعترف بالزواج أمام محكمة للنسوة الجزئية وبالبطوة كما اعترف بهما أمام هذه المحكمة وهو اعتراف في مجلس القضاء وملائم له ففرضت عليه نفقة للزوجة وليس هناك قانون يجعل الإقرار بالزوجة والنسب غير صحيح إذا كان أمام القضاء .

ومن حيث إن المحكمة ترى بحث هذا النزاع تحت ضوء المادة ٣ من قانون ٦٨ لسنة ١٩٤٧ والتعديل الوارد عليها بالقانون ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ . فتص المادة ٣ من قانون ٦٨ لسنة ١٩٤٧ على ما يأتي :

(تولى المكاتب توثيق جميع المهررات

زواج مدنى موثق بمكتب التوثيق المختص التابع لمصلحة الشهر القسارى بما يبعد عتافاً لأحكام القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٤٧ المدل جانون ٦٢٩ سنة ١٩٥٥ الذى نص فى المادة الثالثة منه على سلب اختصاص جهات الدين لضبط الزواج الذى يتم بين زوجين غير مسلمين متحدى الطائفة والملة وإسناد ذلك إلى موثقين بمكاتب التوثيق التابعة لمصلحة الشهر القسارى التى يقع فى دفترتها هذا الزواج وترتب على عدم التوثيق بطلان هذا الزواج ، ولما كان زواج المدعى بالمدعى عليها قد تم دون اتباع هذه الإجراءات وخاصة توثيق العقد الأمر الموجب لبطلانه قانوناً وفى ظل هذا البطلان يعتبر الزواج كأن لم يكن مع إعانة الطرفين إلى الحلة التى كانوا عليها قبل الزواج

« ومن حيث إن للدعى قدم المحافظة ودوسيه ونحوى مستداً واحداً هو شهادة من الطرانية تليد عقد زواج دينى بين المدعى والدعى عليها فى ٢٥ مايو سنة ١٩٥٨ بواسطة القمص ميخائيل جرجس صالح راعى كنيسته للنسوة وهذه الشهادة مؤرخة فى أول يونيو سنة ١٩٥٨ بتصریح صادر من دار الطرانية فى ٢٩ مايو سنة ١٩٥٨ .

« ومن حيث إن المدعى قدم مذكرتين بدفعه الأولى جلسة ١٩٥٩/٩/٢٧ والثانية هى مذكرته الحتمية — وقال فى الأولى إن المادة الثالثة لقانون ٦٢٩ لسنة ١٩٥٦ تنص على أن التوثيق يتم فى عقد الزواج بين طوائف غير المسلمين للتحدى لللة أمام اللوثق بالشهر القسارى وقد رتب جزاء على تخلف هذا التوثيق بطلان عقد الزواج ومتفق ذلك أن التوثيق أصبح ركناً من أركان انعقاد عقد الزواج لا ينقد القدر ولا يترتب آثاره بين طرفيه ولا بالنسبة للغير إلا إذا

لذلك اشترط في الموثق .

٢ — الإلمام بالأحكام الدينية للجهة التي يتولى التوثيق فيها .

٣ — ألا يمس ذلك التوثيق الإجراءات الدينية .

ومن حيث أنه بالنسبة لنظام التوثيق لعقود زواج المسلمين فإن هذا النظام وضع لإثبات الزواج بدليل قول الشرع (لا تسمع الدعوى عند الإنكار) ومن مفهوم المخالفة أنه عند الإقرار تسمع الدعوى .

فإذا كان الشرع قرر بصراحة أن نظام التوثيق بالنسبة للمصريين غير المسلمين المتحدى الملة هو نظام مماثل لنظام المأذونين فهو على ذلك نظام جمل لإثبات عقود الزواج فإذا أضيف إلى ما تقدم أن العقود الشكلية أو الرسمية *contrats formels ou solennels* هي التي لا يكتفي لتكونها بالإيجاب والقبول بل يشترط لاستقادها شكلاً خاصاً مثل تحرير ورقة رسمية *acte authentique* . فلا يكتفي فيها بإرادة المتعاقدين ومشالها الهبة والرهن الرسمي ويرى بعض الفقهاء أن العقود الشكلية التي لم تتخذ الشكل الخاص الذي نص عليه القانون تكون باطلة بطلاناً مطلقاً حتى بالنسبة إلى العلاقات التي بين المتعاقدين (التزامات للمرحوم كامل مرسى ص ٢٤ ج ١) .

إلا أن هذا القول على علاقته بمخالف روح التشريع ذلك أنه يجب البحث في العقود الشكلية بالتقدير الذي يتطلبه القانون من الشكل أو من حيث الموضوع . والدليل على صحة هذا النظر أن الشروع التمهيدى للقانون المصرى الجديد نص في المادة ١٤٨ منه على :

١ — إذا فرض القانون شكلاً معيناً لعقد من العقود فلا يكون العقد صحيحاً إلا باستيفاء هذا

عدا ما كان منها متعلقاً بالوقف أو الأحوال الشخصية وعلى ذلك توفى بهذه المكاتب المحررات المتعلقة بالأحوال الشخصية بالنسبة لغير المسلمين) . وجاء التعديل في القانون ٢٢٩ سنة ١٩٥٥ على الوجه التالى :

(تتولى المكاتب توثيق جميع المحررات وذلك فيما عدا عقود الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والصادق على ذلك الخاصة بالمصريين المسلمين والمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة وتتولى توثيق عقود الزواج والطلاق بالنسبة إلى المصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة موثوقون مستبدون يمينون بقرار من وزير العدل — ويضع الوزير لأمانة تين شروط التمين في وظائف الموثقين المتدينين واختصاصاتهم وجميع ما يتعلق بهم ويستحق على عقود الزواج المذكورة رسم طبقاً لقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه) .

وجاء بالمذكرة التفسيرية لقانون سالف الذكر في خصوص هذه الحالة :

(رأى تنظيم توثيق عقود الزواج بالنسبة للمصريين غير المسلمين المتحدى الملة وبوضع نظام مماثل لنظام المأذونين — لجعل الاختصاص في توثيق عقود الزواج لموثقين متدينين يكون لهم الإلمام بالأحكام الدينية للجهة التي يتولون التوثيق فيها — وعلى ألا يمس ذلك التوثيق الإجراءات الدينية) .

ومن حيث إن المستفاد من التعديل السابق ومذكرته التفسيرية أن الشرع قد قصد ثلاثة أمور هي :

١ — أن نظام التوثيق لعقود الزواج بالنسبة للمصريين غير المسلمين المتحدى الملة هو نظام مماثل لنظام المأذونين .

للتعاقدين أو اشتراط اجراء القصد كتابة الرجوع إليه عند الاثبات وفي هذه الحالة يكون الاقرار القضائي في قوة الكتابة في مجال الاثبات .

وترى المحكمة أنه قبل الحوض في بيان ما إذا كان اشتراط القصد بواسطة موثق هو شرط لوجود الزواج أو شرط لإثباته أن تحدد بعض الحقائق التالية :

(١) عقد الزواج والأحوال الشخصية القائمة عليه عند السليين .

(٢) عند غنفلان لللة .

(٣) عند متحدى لللة .

(١) عقد الزواج عند السليين هو على الرأي الراجح ليس عقد شكلياً بل هو عقد رضائي تماماً على ما ذهب إليه الفقهاء القضاة . ومنهم أبو ثور فلاشهاد ليس شرطاً من شروطه . لا شرط صحة ولا شرط عام . وأن الأمام الحسن ابن علي رضي الله عنه قال — كما روى عنه ، تزوج بغير شهادة ثم أعلن الزواج فيما بعد .

شروط صماع الدعوى بالزواج قانوناً :

الأصل للقرار شرعاً أن لكل إنسان أن يدعى بما يراه حقاً أمام القاضي أو المحكمة . وحينئذ تسمع دعواه ويطلب فيه الدليل على صحة ما يدعيه وهكذا تفسر الاجراءات حتى يحكم له أو عليه . ولكن أثبتت الحوادث أن كثيراً من الناس يرفضون للقضاء دعاوى زواج ليس لها ظل من الحقيقة محتالون بها على نيل ما ليس بحق لهم لهذا كان لا بد من العمل على الحد من هذه البطاوى التبر حقيقة . فعمل الشرع على شرط صماع الدعوى وجود دليل يؤيدها — وقد تدرج هذا الدليل من شهادة الشهود والشهرة العامة حتى عام ١٨٩٧ ومنذ ذلك التاريخ حتى سنة ١٩١١ تكون أوراها خالية من شبهة الزور تدل على صحة الزواج

الشكل ما لم يوجد نص يقضى بخلاف ذلك

(٢) وإذا قرر القانون للعقد شكلاً معيناً وجب استيفاء هذا الشكل أيضاً فيما يدخل على القصد من تعديل لا فيها يضاف إليه من شروط تكوينية أو تفصيلية لا تتعارض مع ما جاء فيه . وعلمت مذكرة للشروع التمهيدى على هذا النص بما يأتي . يقضى التقنين الألفي (للاادة ١٢٥) والتقنين السوريى (١١ م ١٢) والتقنين البرازيلى (١٣٠ م) بأن عدم استيفاء عقد من العقود للشكل الذى يفرضه القانون له يستتبع البطلان أصلاً ما لم ينص على خلاف ذلك . وقد أثر للشروع اتباع هذا للذهب مخالفاً مذهب التقنين البولونى (١١٠ م) في هذا الشأن فإذا تطلب القانون شكلاً خاصاً وأطلق الحكم بغير تعقيب فمن الطبيعي أن يكون استيفاء هذا الشكل شرطاً للوجود — أما إذا كان الشكل قد فرض لتهيئة طريق للاثبات فحسب فمن واجب القانون أن ينص صراحة على ذلك . وكل تعديل يدخل على عقد لا يتم إلا بالكتابة يعتبر باطلاً إذا لم يستوف فيه هذا الشرط إلا أن يكون القانون قد قضى بغير ذلك ويلاحظ أن معنى التعديل يتحقق في الشروط التى تتعارض مع مضمون القصد الأول لا في الشروط التفصيلية أو التكوينية التى لا تنطوى على مثل هذا التعارض . وقد رأت لجنة مراجعة للشروع التمهيدى حذف هذا النص استناداً إلى أنه في الحالة التى يصرح فيها للشروع بالمهمة التى يرئها للشكل الذى قرره للقصد لا تقوم أية صعوبة وفي الحالة التى لا يصرح فيها بذلك يترك الأمر لتقدير القاضي دون الأخذ بقرينة أخرى . ولهذا ترى أنه يجب عدم الخلط بين اشتراط شكل خاص للقصد واشتراط الاثبات فيه بالكتابة وعلى ذلك يتبين البحث فيما إذا كان القانون قد اشترط شكل خاص للقصد لا يقوم إلا به حتى فيما بين

الذي ينكره للدعى عليه في دعوى الزوجية .

أما منذ ١٩١١ حتى يولي ١٩٣١ فالدعوى لا تسمع إذا كان أحد الزوجين قد توفي إلا إذا كانت ثابتة بأوراق رسمية أو مكتوبة كلها بخط للتوفى وعليها توقيعه .

وأما بعد سنة ١٩٣١ فإن الدعوى لا تسمع إلا إذا كانت الزوجية ثابتة بوثيقة زواج رسمية صادرة من موظف مختص بإصدارها (٩٩ م من ق ٧٨ لسنة ١٩٣١) وقد جاء بالمذكرة — التصيرية للقانون الأخير (من القواعد الشرعية أن القضاء يتخصص بالزمان والمكان والحالات والأشخاص وأن لولى الأمر أن يمنع قضائه عن ساج بعض الدعاوى وأن يتبر الساج بما يراه من القيود تبعاً لأحوال الزمان وحاجة الناس وصيانة للحقوق من البث والضياع إلى أن قالت للمذكرة وقد يدعى الزوجية بعض ذوى الأغراض زورا وبهتاناً أو نكايه وتشهيرا أو ابتغاء عوض آخر اعتداء على سهولة إثباتها خصوصاً وأن الفقه يميز الشهادة بالتسامح في الزواج وقد تدعى الزوجية بورقة عرفية أن ثبت صحتها لا ثبت مراا — وما كان لشيء من ذلك أن يقع لو أثبت هذا القصد دائماً بوثيقة رسمية كإلى عقود الرهن وحجج الأوقاف وهي أقل منه شأنًا وهو أعظم منها خطراً) .

« ومن حيث إنه بناء على ما سلف ذكره تكون حكمة قيام الزواج على عقد محرره موظف مختص هو إيجاد ورقة رسمية يد الزوجين ولها أصل محفوظ لدى الجهة الحكومية المختصة لتكون اثباتاً للزواج وحماية للناس من الادعاءات الباطلة ولقد كان لهكمة النقض مبداً من أرفع المبادئ الناحية القانونية والاجتماعية في خصوص تدخل الشارع في عقود الزواج بخصوص تحريم

عقد الزواج على زوجة أقل من السن القانونية جاء فيه (بأن الزواج عقد قرره الأحكام الدينية أو المدنية نظماً لأمرطبيعى لا يحصى البتة عنه — وهذه الضرورة الواضحة يستحيل معها لى شارع ساسى أن يحس أصل حلية الزواج لى ذكر وأنثى غير محرمين وكل ما فى الأمر أن ما توجبه الضرورات الاجتماعية من مراعاة المزاوجين مراعاة صحية حميدة الاثر فى الأمة . تبسج لأولى الأمر من طريق السياسة الشرعية أن يتخذوا من التدابير ما به يقللون جهد الاستطاعة أن يحصل زواج بين فردين أحدهما أو كلاهما لما يبلغ سنا معينة خاصة إلى أن جاء فيه — ولكن مهما تكن تلك التدابير فلا يجوز قطعاً إلى تحريم الزواج لى من لم يبلغ تلك السن . وإلا كان الشارع معانداً للطبيعة فلا تلبث أن تتأثر لنفسها بإحباط عملها ومقابلته تفشو الزنا بين صغار السن ولقد أدرك الشارع الوضعى للمصرى هذه الحقيقة فلم يتعرض قط لحلية الزواج بين صغار السن بل ترك الناس أحراراً يتزوجون كما يشاءون فى حدود الأوضاع الدينية الشرعية فى أية سن أرادوا وسلك إلى تحقيق غرضه طريقاً غير مباشر ذلك بأن حرم على عمالة قضاء شرعيين كانوا أو مأذونين ، أن يحرموا عقد زواج رسمى لمن لم يبلغ سن السادسة عشرة أو لمن لم يبلغ سن الثامنة عشرة كما حرم على المحاكم الشرعية أن تسمع دعوى الزوجية من لم يبلغوا هذه السن عند القصد وبهذه الطريقة السلبية غير المباشرة رجا الشارع أن يحمل الأهراد على ما يريد ولكن بقي مع ذلك أن من يعقد عقداً مستوفياً شروطه الشرعية الأساسية مهما تكن سنه فقد صبح ديانة بل وصبح قانوناً فى غير ما نص على اعتباره فيه وهو مجرد عدم سماعه الدعوى به عند الإنكار لأنه لو لم يكن كذلك لاعتبرت مقارنة الزوج

الثقة فهو قصد بذلك معاملتها معاملة المسلمين سواء بسواء .

(ج) أما بالنسبة لغير المسلمين متحدى الله وهو نطاق الدعوى على الظرف فالمحكمة ترى أن الشرع لم يشأ أن يفرق بين المسلم أو غير المسلم المختلف الله أو بين المسلم وبين غير المسلم من متحدى الله في تحديد عقد الزواج . ولهذا فإن عقود الزواج في مصر سواء للمسلمين أو غير المسلمين المتحدى أو المختلف الله قد اشترط توثيقها بواسطة موثق تتوفر فيه شروط معينة لإثبات التعاقد طبقاً للتعاليم الدينية الصحيحة باعتبار الشككية شرطاً للإثبات لا شرطاً للوجود وإلا كان الشرع قد فضل شرعية على شرعية وكان بكيلين وهو منزه عن ذلك . فأركان الزواج طبقاً للشرعة القبطية الأرثوذكسية حسباً وردت بقانون هذه الطائفة في المواد الآتية :

(١٤) أن الزواج سر مقدس يتم بصلادة الإكليل على يد كاهن طبقاً لطقوس الكنيسة القبطية الأرثوذكسية يرتبط به رجل وامرأة بقصد تكوين أسرة والتعاون على شئون الحياة وثبتت بقدر يحرمه الكاهن .

(١٥) لا يجوز زواج الرجل قبل بلوغه ثمانى عشر سنة ميلادية كاملة ولا زواج المرأة قبل بلوغها سن ستة عشر سنة ميلادية كاملة .

(١٦) لا زواج إلا برضا الزوجين .

(١٧) يثبت رضا الأخرس بإشارته إذا كانت مقاومة مؤدية إلى فهم مقصوده .

(١٨) يجوز لمن بلغ سن إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة رجلاً كان أو امرأة أن زوج نفسه بنفسه .

(١٩) إذا كان سن الزوج أو الزوجة دون

للزوجة الصغيرة هناك عرض معاقباً عليه بالمادة ٢٣٢ عقوبات وهذا مالا يستطع أن يقول به أحد (صدر هذا الحكم في سنة ١٩٣٠ من دائرة التعض التي يرأسها للنفوذ عبد العزيز فهمى باشا) .

« ومن حيث أنه يخلص من الحكم السالف المذكور :

أن عقد الزواج المحرر عن غير الطريق القانوني هو عقد صحيح شرعاً وقانوناً إلا إذا أنكره أحد الأزواج فلا تسمع الدعوى به .

وأن القول بغير هذا ينتج عنه أن التزوج بعقد غير رسمى من زوجة بلغت السن القانونية للزواج ١٦ سنة يكون قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها بالمواد ٢٦٧ و ٢٦٨ عقوبات باعتبار أن الزوجة قد أحيل عليها بالزواج العرفي أو على أحسن الفروض بالفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ التي تقر معاقبة كل من هناك عرض صبي أو صبية لم يبلغ سن كل منهما ثمانى عشر سنة كاملة بغير قوة أو تهديد بالمجس — هذا بالنسبة للمسلمين .

(ب) أما بالنسبة لغير المسلمين المختلف لله — فإن الشرعة الإسلامية هي الواجبة التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية (م ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية) .

وقد نصت للادة ٣ من ق ٦٨ لسنة ١٩٤٧ على أن مكاتب التوثيق هي التي تتولى المحررات المتعلقة بالأحوال الشخصية بالنسبة لغير المسلمين وجاء القانون ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ فأخرج هذا من نطاق غير المسلمين متحدى الله وظللاً أن المشرع أمر بتطبيق الشرعة الإسلامية على هذه

ولا كانت الأديان جميعاً قد نظمت الزواج فانه يتعين على كل كتابي أن ينفذ أوامر دينه في حدود النظام العام للدولة ولما كانت الأديان السجوية قد أمرت باتباع إجراءات معينة في أمور الزواج بما لا تتعارض مع النظام العام فإن الواجب يقضى باتباعها وقد رأى المشرع هذا النظر ليس في مصر بحسب بل وفي الدول التي اعتبرت أن عقد الزواج هو عقد مدني محض *purement* وشكلى من أساسه كفرنسا .

فص للمشرع في مصر كما ورد بالذكر التفسيرية للقانون ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ (فجعل الاختصاص في توثيق عقود الزواج لموظفين متدينين يكون لهم إلمام بالأحكام الدينية بالحكمة التي يتولون التوثيق فيها وعلى ألا يس ذلك التوثيق الإجراءات الدينية .

وعلى ذلك فإن المشرع المصري لم يغفل أبداً القيمة الدينية لعقد الزواج فأمر بأن يكون للوثق له إلمام بالأمور الدينية لجهة التي يتولى التوثيق فيها حتى لا يشذ إجراء مخالفاً لتعاليم الدينية — وهذا الشرط واجب أيضاً بالنسبة للأذن الذي يوثق للسلمين كما احتاط المشرع أيضاً فنص على ألا يس التوثيق الإجراءات الدينية أى الزواج الديني والطقوس المتبعة عادة . وفي هذا اعتراف كامل من المشرع بالعقد الديني .

أما في القانون الفرنسي فقد نص في المادة ١٩٥ من القانون المدني الفرنسي القديم على :
"Le mariage sera célébré publiquement devant l'officier d'état civil".

ويقول الأستاذ كاييتان في مختصر دالوز

١٩٥٠ .

« إن عقد الزواج المدني هو عقد شكلى يمكن

الحادية والشهرين فيشترط لصحة الزواج رضاه وولي الشرعى . فلذا امتنع ولى القاصر عن تزويجه فيرفع طالب الزواج الأمر إلى المجلس إلى لفصل فيه .

« ومن حيث أنه تأميساً على ما تقدم ترى هذه المحكمة أن عقد الزواج عقد ديني أصلي يقوم صحيحاً متى استوفى أوضاعه الشرعية فقد نظمته الشرائع السجوية ورسمت طقوسه وإجراءاته كما ورد في الكتب للخدمة وأقوال الأنبياء طريقة انعقادها فهو إذن بالنسبة للكتابيين والكتابيات إجراء من صميم الدين إيا كان هذا الدين ذلك لأن السنة الإلهية قضت بضرورة اجتناب الذكور والإناث حفظاً للنوع ، للذة التي شاء الله تعالى أن ييسبها ذلك النوع وقد يوجد النسل وبه يستمر بقاء النوع بأى اجتناب كان لكن البقاء على الوجه الأفضل للحالى من النظام وسفك الدماء وضباب الأنساب لا يكون إلا بالاختصاص بين أفراد الذكور والإناث بدلان الشروع والاشترائك وكذلك لا توجد عاطفة الأبوة الصحيحة الصادقة إلا بالاختصاص أيضاً . من أجل ذلك شرع الله الزواج ووضع له نظماً لتكوينه وشروطه وما به يحفظ النسل ويرب أحسن التربية على وجه يكفل للعالم سعادته ويوفر عليه راحته ويقيه ضرر الشروع وقد جاء في القرآن الكريم (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا بها وجعل بينكم وبينهم مودة ورحمة) ومن أحاديث الرسول محمد صلى الله عليه وسلم قوله : يامشر الشباب من استطاع منكم البائة فليتزوج فانه أغنى بصر وأحسن للفرج ومن لم يستطع فليص بالصوم فانه (له) وجاء في الإنجيل المقدس عن آدم (تلك يترك الرجل أباه وأمه ويلتصق بامرأته ويكونان جسداً واحداً) (تكوين ٢ الأصحاح الثانى) تلك اعتبره المسيحيون أنه من مقدس .

راجع بلانيول الجزء الأول لسنة ١٩٤٨ الطبعة
الرابعة القسم الثاني ص ٢٨١ - ٢٨٧ .

« ومن حيث إن الدول التي نصت على شكلية
عقد الزواج لم تهدر عقد الزواج الديني كما في مصر
« ومن حيث إن السؤال الذي يجب أن يثار
في هذا المجال هو هل يمكن الاستثناء بالزواج
الديني عن الزواج الديني بالنسبة للأقباط الأرثوذكس
وهي تعتبر الزواج صحيحاً أمام الدولة ولا يعتبر كذلك
أمام الله .

« ومن حيث إن هذه المحكمة تختلف مع الحكم
الذي يركن إليه المدعي سنداً في دعواه والصادر من
محكمة استئناف القاهرة في ١٦/٤/١٩٥٨ في الأمور
الآتية :

(١) يرى الحكم الذي يستند إليه المدعي أن
الزواج الديني هو شكل اختياري — وترى هذه
المحكمة أن الزواج الديني هو الأصل وهو إجباري
وضروري ولا يثنى عنه الزواج المدني وهو الأمر
المستفاد من عبارة (على ألا يمس ذلك التوثيق
بالإجراءات الدينية) فلا يمكن أن تنيد هذه
العبارة الاختيار لأن هذا الإجراء لا يثنى عن ذلك
وهو يبيد على الأقل أن الشرع لم يهدر قيمة
الزواج الديني بل يقره ويعتبه .

(٢) يرى ذلك الحكم أيضاً أنه لا محل
للاعتداد بنص المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم
التشريعية الواردة بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٣١ التي
تص على عدم مماع الدعوى الزوجية أو الإقرار بها
عند الإنكار إلا إذا كانت نائبة بوثيقة زواج
رسمية في الحوادث الواضحة من ١٩٣١/٨/١ —
لا محل لذلك القول أيضاً إذ أن عدم مماع الدعوى
يقتصر تطبيقه على الزواج بالنسبة للمسلمين طبقاً
لأحكام الشريعة الإسلامية .

إجراة قبل الزواج الديني والذي ينظم بواسطته
زوجا المستقبل نظامهم المالي والشروط الرئيسية
التي يتبعانها .

كما رأى القضاة الفرنسيون أنه لا بطلان بالانص
لذلك نص المشرع على أنه يعتبر الزواج غير موجود
في حالة عدم توثيقه بمعرفة الموظف المختص (١٩٤٢
مدني فرنسي) .

(Principe : Pas de nullité sans tex-
te. Les mariages inexistant : (de-
vant le) défaut célébration légale.
Ex. mariage devant le ministre du
culte et aucun acte de mariage lé-
gal établi).

راجع :

(Mementos Rousseau, Droit civil,
fascicule II, page 31 et 33).

ويقول الأستاذ بلانيول إنه ولو أن عقد
الزواج في القانون الفرنسي يعتبر عقداً مدنياً محضاً
إلا أنه أيضاً عمل ديني بمناه الواسع .

Bien que le mariage soit considéré
par notre législation positive actu-
elle comme un acte purement civil,
il n'en est pas moins vrai que dans
sa nature intrinsèque le mariage est
un acte religieux, en prenant cette
expression d'acte religieux dans son
sens le plus large.

ولهذا يجري الزواج المدني في الغالب قبل
الزواج الديني يوم أو يومين وهذا الزوج الديني
يعتبر عندهم أمراً بالاتحاد الجنسي .

Souvent le mariage civil a lieu un
jour ou deux avant le mariage reli-
gieux, qui est seul considéré par les
époux comme autorisant l'union
sexuelle .

تطبق السيد وكيل نيابة الأحوال الشخصية للأجانب (الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب) على الحكم الابتدائي والمستأنف فيه نظر أيضاً لأنه ترقاس هذا العقد بقصد الزواج في فرنسا الذي يعتبره عقد شكلي في أساسه فهو عقد مركب ورضائي وشكلي ومؤيد ذلك لأنه يتعلق به النظام المالي للزوجين ويعرفه دالوز بأنه :

Le contrat de mariage est un contrat solennel que peuvent faire, avant leur mariage, les futurs époux pour fixer leur régime matrimonial et les principales clauses qu'ils conviennent d'adopter.

Le contrat de mariage est un acte complexe. Son objet principal est la détermination du régime matrimonial des époux. Mais il peut contenir également : 1) des constitutions de dot. 2) des libéralités entre futurs époux. (Dalloz, Tome Troisième, 8ème Edition, 1950, pp. 31-14).

هذا وقد اشترط القانون إجراءات شكلية أخرى يقوم بها الموظف المختص officier public خلافاً للتوثيق كبعض الاعتراض على الزواج وشروط أخرى موضوعية نظمها قانون الأحوال الشخصية في مصر ونظمها عقد الزواج في فرنسا . أما القول بأن دستور ١٩٦١ الفرنسي قد نص على أن القانون لا يعتبر الزواج إلا عقداً مدنياً يرد عليه بأن الشراح بعد صدور هذا الدستور تمكنوا من إدماج الزواج المدني في الزواج المدني وفي هذا يقول بلانويول :

Un texte qui reproduisait les articles de la Constitution de 179/a etc. supprimé comme inutile. Mais les

أما الزواج في الشرائع المسيحية فهو نظام يرتفع إلى مرتبة السر الإلهي تحكمه قواعد تتعلق بالعقيدة الدينية من حيث أركانه وشروط انعقاده وصحته وآثاره — فأتخذ الطقوس الدينية المبر عنها بالإكليل أمر تستلزمه الشرائع المسيحية — ويعتبر أمراً بالانحداد الجنسي بين الزوجين

وهذا الرأي الذي ذهب إليه محكمة الاستئناف يؤيد وجهة نظر هذه المحكمة من أن الزواج الذي أمر لا مفر منه لأنه نظام يرتفع إلى مرتبة السر الإلهي تحكمه قواعد العقيدة ولا بد من اتخاذ الطقوس الدينية الواجبة في الزواج . أما التوثيق فهو الذي يمثل الزواج المدني ولا محل للترقية بين الشرائع بالنسبة لعمل قانوني واحد فتعد الزواج عند المسلمين هو عقد الزواج عند المسلمين وعند الأسريين (ويؤدى معنى واحد عند كل ذي ملة ودين) فهل إذا عقد مسلم زواجه بسيدة على يد شخص مسلم غير مأذون له بإجراء العقد — يعتبر عقده صحيحاً شرعاً وقانوناً إذا أقره الزوجان — في حين أنه إذا عقد كاهن غير معين لتوثيق زواج مسيحي طبقاً لطقوس لدينية الصحيحة يكون هذا الزواج باطل رغم إقرار طرفيه ؟ — ألا يكون هذا تفريق بين الأديان والشرائع لا موجب ولا مبرر ؟ فضلاً عن أنه يجافي روح التسرع والدين — أما قول محكمة الاستئناف إن التوثيق شرطاً لصحة العقد موجباً لبطالته عند تخلفه وإلا أصبحت الأحكام المنطقة بالتوثيق في هذا الخصوص لتعطل لا طائل منها — هذا القول نفسه ينطبق أيضاً على الدين الإسلامي الذي يعتبر عقد الزواج المحرر بواسطة مأذون قد أعد لإثبات الزواج . فهل هو لتو بالنسبة للمسلمين وغير لتو بالنسبة للمسلمين ؟ أم لا يمكن أن يتجه منطق هذه المحكمة أما عن

يهدر الزواج الرسمى ولا يهدر الزواج الدينى لأن الأخير أمر واجب ديناً وشرعاً ولا مناس منه .

« ومن حيث أنه بخصوص النزاع محل النظر فإن المدعى يقر بأن عقد الزواج الرسمى لم يتم ولم ينقذ وإن الذى انتقد إنما هو الزواج الدينى وقيل أنه باطل وهذا القول يتعارض مع النطق والقانون إذ أن عقد الزواج الذى غير موجود inexistant بل لم يخلق أصلاً فكيف يرد عليه البطلان ؟ لأن البطلان يلحق عقداً وجد ولكن ليس في شكله أو نقص في أركانه يعتبر باطلاً أما العقد الذى لم ينقذ فلا يرد عليه بطلان لعدم وجوده أما عقد الزواج الدينى فلا يمكن أن يرد عليه أى بطلان ما دام قد انتقد صحيحاً طبقاً لتعاليم الكنيسة وفروض الدين فإذا أقره الزوجان ولم ينكراه أنتج هذا الزواج الدينى كافة الآثار الشرعية القانونية للزواج الصحيح .

« ومن حيث إن المشرع المصرى قد أقر المقتدين والمدنى والدينى فأوجب اتباع الأول وأبقى على الثانى فإن انتقد الأخير صحيحاً طبقاً للشروط التى حددتها الشريعة الأرثوذكسية على ماسلف القول فى المواد ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ من قانون تلك الطائفة كان زواجاً قائماً . كما أنه إذا لم ينقذ الأول لا يبطل الثانى لعدم انتقاد هذا الأول .

« ومن حيث أنه لا كان ذلك — كذلك — فإن الدعوى تكون قائمة على غير أساس من القانون ويتمين رفضها .

« ومن حيث إن المدعى قد خسر دعواه فليس مصلحتها وأصاب المحاماة عملاً بالمواد ٣٥٦ و ٣٥٧ من مرافعات و ٢٨١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

(القضية رقم ٢٥٠ سنة ١٩٥٩ هـ أحوال شخصية لثمة للسجين » برئاسة السيد الأستاذ عمود التوفيق القاضى) .

auteurs de tenir compte de la tradition pour établir les règles du mariage. Il en résulte que les époux peuvent presque toujours ajouter à l'union civil un mariage religieux. (Marcel Planiol, Tome Premier, 1948, p. 284, Tex. 739).

لهذا لا ترى المحكمة وجهاً للقياس بين عقد الزواج في مصر وفرنسا .

« ومن حيث إنه يخلص مما تقدم أن هذه المحكمة تذهب إلى غير ما ذهبت إليه محكمة استئناف القاهرة في حكمها للشار إليه أو نيابة أحوال الشخصية للأجانب بالقاهرة لأن :

١ — عقد الزواج الدينى هو الأصل ولا يبنى عنه العقد للدينى .

٢ — أن عقد الزواج للدينى مثبت للزوجية عند الإنكار .

٣ — أن الإقرار القضائى للزوجين يرقى إلى مرتبة السند الكتابى من حيث الإثبات .

٤ — أن المشرع لم يقصد التفريق بين الترائع بل قصد المساواة بدليل قوله فى اللذكرة التفسيرية لقانون ٦٢٩ سنة ١٩٥٥ (أنه وضع نظاماً مماثلاً لنظام للأذونين) .

٥ — أن الزواج الدينى اجبارى لمطوائف المسيحية لأنه يرضع إلى مرتبة السر الإلهى وله طقوس دينية استلزمها هذه الشريعة بل هو أمر للزوجين بالمعاشرة الجنسية .

٦ — أنه لا بطلان بلا نص وطلما أن المشرع لم ينص على بطلان عقد زواج غير الرسمى فالبحث يتعلق بشروط الرسمية وهل هو متعلق بالموضوع أم متعلق بالإثبات وطلما أن الزواج الدينى لا مفر منه فيكون الزواج الرسمى مثبت له — أما القول بأن الزواج الدينى قائم على طقوس تكون واقعة مادية يستحيل إنكارها فإنه قول

قَضَاءُ الْإِكْرَاهِ الْتَكْلِيَّةِ

القَضَاءُ الْتَجَارِي

٢٧٥

محكمة القاهرة الابتدائية

١٢ فبراير سنة ١٩٥٨

١ - إكراه - وسائل غير مفرومة للوصول إلى مرض غير مشروع - متوالف - بطلان .
٢ - شركة - انقضاءها - شهره - حالته .

المبادئ القانونية

١ - يتحقق الإكراه باستعمال وسائل غير مشروعة للوصول إلى غرض غير مشروع ، أما إذا كانت الوسائل مشروعة في ذاتها ويراد بها الوصول إلى غرض مشروع بأن يضغط شخص على إرادة شخص آخر عن طريق المطالبة بحق له عليه ولا يقصد بهذا الضغط إلا الوصول إلى حقه فلا يطل العقد بالإكراه .

٢ - إذا كان يلزم شهر انقضاء الشركة التجارية بين الطريقة المتبعة في إظهار وجودها عملاً بالمادة ٥٨ تجارى وذلك لإمكان الاحتجاج بالانقضاء على الغير ، غير أن الشهر لا يلزم لكل حالات الانقضاء والأصل هو التفرقة بين حالات الانقضاء إلى إرادة جميع الشركاء أو أحدهم وحالات الانقضاء غير الإرادى فالشهر واجب أساساً بالنسبة لحالات الانقضاء الإرادى كالموافق للشركاء على إنهاء الشركة إذا لم يكن محدداً أجل

لانقضاءها أو اتفقوا على انقضاءها قبل الأجل المقرر للمضروب ، ولكن إذا كان للشركة أجل مضروب في العقد وحصل شهره فلا حاجة لشهر الانقضاء عند انتهاء أجل الشركة لأن هذا البيان حصل شهره مقدماً عند شهر العقد بحيث كان في مقدور الغير الوقوف عليه والعلم به .

المحكمة

« من حيث إن وقائع الدعوى حسبما استبان للمحكمة من مطالعة أوراقها حاصلها أن المدعى أقام هذه الدعوى بالصيغة اللينة بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٥٥ طلب في ختامها الحكم ببطلان عقد حل الشركة للزورخ ١٩/١١/١٩٥٣ وملحقه للزورخ في ١٨/١١/١٩٥٣ وجميع ما ترتب عليها من إجراءات متقنة لها واعتبار الشركة قائمة ومستمرة مع إلزام المدعى عليه بكافة للصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وذكر بياناً لدعواه أنه بموجب عقد تمخروفي ١١ مارس سنة ١٩٤٤ وغابت التاريخ بمحكمة مصر المختلطة بتاريخ ١٨ من مارس سنة ١٩٤٤ وتحت رقم ١٥٩٥ أنشأت بين المدعى والمدعى عليه شركة تضامن تحت اسم « توفيق صالح جسر وشركاه » القرض منها تطابق الأعمال التجارية والصناعية بكافة أنواعها خاصة تجارة وتشغيل المادن بجميع أنواعها وجميع مشتقاتها وأعمال الوساطة (القومسيون) والتوكيلات التجارية والامتيراد والتصدير والتوريد لجميع

عليه فبدأ يضع القيات في طريقه بركة أعمال الشركة إذ في الوقت الذي كانت فيه أرباح المدعى عليه موجودة على ذمته رغب أن يتسع العمل وفضل أن يثاء على رغبته واتساق إنشاء فرعين للشركة بالاسكندرية وبورسعيد وكان من مستثمرات هذا التوسع استئصال جميع التجمد من الأرباح فضلاً عن أن كل مبلغ كان يجري على الشركة بالفائدة وتولى على الأصل زيادة عما يصيبه من ربح نتيجة التوسع في العمل وأردف بأن المدعى عليه لما رأى أن للمدعى نصيباً في هذا الربح عز عليه ذلك فطلب استرداد الباقي التي تخصه زيادة عن رأس المال في الوقت الذي كانت فيه أعمال الشركة قد انصمت بشكل لا يمكن معه قطعياً سحب الباقي للطاوية وإلا تهدد كيان الشركة بنظر الالتزامات التي ترتبت على هذا التوسع فوق المدعى عليه من المدعى موقف التثنت ورفض بعض الأعمال المشرة وظل يرسل الانذرات للمدعى في الوقت الذي أصيب فيه السوق بركود طبعي فترتب على ذلك أن أظهرت ميزانية سنة ١٩٥٢ و ١٩٥٣ خسارة قدرها الخير الذي انتدبه نفس المدعى عليه بمبلغ ٦١١٤ جنيه و ٤٢٧٧ مليم يخص المدعى فيها ٢٤٤٥ جنيه و ٧٧١ مليم ويخص المدعى عليه فيها بمبلغ ٣٦٦٨ جنيه و ٦٥٦ مليم واستطرد المدعى بأنه عقب ظهور هذه الميزانية التايت بها أن الشركة منيت في هذه السنة بخسارة تزيد على نصف رأس المال مما كان يترتب عليه طبقاً لنص المادة الثامنة من عقد تكوين الشركة اعتبار الشركة منحلّة ولها في دور التصفية إلا أن المدعى عليه عرض على المدعى حل الشركة بشروط الزمة على قبولها وتحرر عقد عليها في ١٦/١١/١٩٥٣ جاء نكبة على المدعى وعلى دائي الشركة وبعد أن أورد هذه الشروط فورد أن المادة ٥٨ من القانون

مصالح الحكومة والشركات والمؤسسات المختلفة والمقولات التي من شأنها تنمية موارد الشركة برأس مال قدره عشرة آلاف جنيهاً مصرياً منه أربعة آلاف جنيهاً مصرياً قيمة حصة للمدعى وستة آلاف جنيهاً مصرياً قيمة حصة المدعى عليه لمدة خمس سنوات تبدأ من أول مايو سنة ١٩٤٤ ونهايتها آخر إبريل سنة ١٩٤٩ يتجدد من تلقاء نفسه وبغض الشروط لمدة مائة ما لم يخطر أحد الشريكين الآخر بعدم رغبته في التجديد قبل نهاية السنة السارية بسة ظهور على أن تضم الأرباح والحسابات بنسبة ٤٠٪ للمدعى و ٦٠٪ للمدعى عليه وقد نص في المادة الرابعة من عقد تكوين الشركة على أن إدارة الشركة العملية يتولاها المدعى (الطرف الثاني) حصة كونه إحصائي في تجارة الأصناف التي ستتعامل بها الشركة كما نص في المادة الثانية من العقد المذكور على أنه في حالة بلوغ الخسارة نصف رأس المال تعتبر الشركة منحلّة قبل انتهاء مدتها وبمجرد ظهور الميزانية التي تثبت ذلك وتدخل الشركة عندئذ في دور التصفية بالطريقة للنصوص عليها بالبند العاشر وجاء في المادة العاشرة الخاصة بالتصفية تحت البند الثاني (التقديمية تقسم بين الشريكين بواقع ٦٠٪ للشريك الأول و ٤٠٪ للشريك الثاني وأن المتبقى من البضائع وموجودات الشركة الأخرى بعد التصفية العمومية المشار إليها بحاليه تقسم بين الشريكين عنها وما يتسدر انقسامه يطرح بالزاد بينهما وتقيده على حساب الشريك الذي روى عليه للزاد وأضاف للمدعى أنه قام بكل مجهود جبار لتجلب أعمال الشركة واتساع نطاق أعمالها بديل أن المدعى عليه ورأس ماله في سنة ١٩٤٤ هو ٦٠٠٠ جنيه قد بلغ مع فوائده في سنة ٢٠٢٠ جنيه وهذا وحده ينفي للمدعى عن تزكية أعماله إلا أن روح الطمع قد تهممت المدعى

الحل وقد نص على ذلك في ملحق العقد بتاريخ ١٩٥٣/١١/١٨ وأنه لكل هذا أقام هذا الدعوى وحيث أن للدعى أدخل كلا من السيدتين ماري جرجاوى وبه شريف بناء على أمر المحكمة وطبقاً لنص المادة ١٤٤ مرافعات لوجود رابطة تضامن بينهما وبين أطراف العقد .

وحيث إن للدعى قدم تأييداً لدعواه حافظة مستندات رقم ١٧ وميه تضمنت (١) أن عقد تأسيس شركة تضامن حرر بين الدعى والدعى عليه تفيد تأسيس شركة تضامن تحت اسم (توفيق صالح جبر وشركاه) لمدة خمس سنوات من أول مايو سنة ١٩٤٤ إلى آخر إبريل سنة ١٩٤٩ برأس مال قدره عشرة آلاف جنيه . (٢) عقد حل شركة التضامن المؤرخ ١٩٥٣/٢/١٦ (٣) مستخرج من مكتب السجل التجارى بالقاهرة ورد به أن الشركة التضامنية المؤسسة بالعقد رقم ١ حافظة قد انحلت اعتباراً من ١٩٥٤/٩/٣٠ .

كما قدم حافظة أخرى بمستندات رقم ٤ دوسيه تضمنت: (١) إخطار ملعن كطلب المدعى إلى المدعى عليه في ١٩٥٣/١٠/١١ ردّاً على الإخطار الموجه إليه من هذا الأخير في ١٩٥٣/١٠/٧ (٢) صورة من صحيفة الدعوى المستجبة مطعنة من المدعى عليه إلى المدعى في ١٩٥٣/١٠/٢٨ جلسة ١٩٥٣/١١/١٨ يطلب فيها تعيينه حارساً على الشركة (٣) صورة من صحيفة دعوى مطعنة من المدعى عليه إلى المدعى بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٢٨ يكلفه فيها بالحضور أمام محكمة القاهرة الابتدائية التجارية وطلب فيها تعيين نفسه مصفاً للشركة لجلسة ١٩٥٣/١١/٢٢ . (٤) عقد اتفاق بين المدعى والمدعى عليه بتاريخ ١٩٥٣/١١/٢٦ خاص بحل الشركة وهو العقد موضوع الدعوى وموقع عليه من السيدتين ماري جرجاوى وبه شريف

التجارى تمس على أنه يجب استبقاء الإجراءات الخاصة بالنشر المشار اليه في المواد ٥٠ و ٤٩ و ٥١ و ٥٢ في كل اتفاق تضمن نفع الشركة قبل انقضاء مدتها المبينة في المشاركة وفى كل تعديل في الشركاء التضامنين أو خروج أحدهم منها ومن جميع الشروط أو الاضافات الجديدة التى يكون الغير فيها شأن فإن لم يستوف تلك الإجراءات فى أمر من هذه الأمور فيكون لاغياً بالشروط السابق ذكرها . وبما أن عقد الشركة بشروطه السابقة والملحق المتعلق به لم يتخذ صده أى إجراء من الإجراءات التى نص عليها فى المواد السابقة كما توجب المادة ٥١ من القانون التجارى استبقاء هذه الإجراءات فى مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ وضع الإمضاء على المشاركة ولا كانت لاغية ولما كانت المادة ٥٣ من القانون التجارى تمس على أن الشركاء أن يحتجوا بهذا الطلان على بعضهم بعضاً فإنه يترتب على ما تقدم بطلان عقد حل الشركة المؤرخ فى ١٩٥٣/١١/١٦ ويصبح كأن لم يكن . وانتهى للدعى إلى القول بأن عقد الحل هذا فضلاً عن إضراره به وأنه قد انقضض ضمانات دائنى الشركة من حيث اختصاص للدعى عليه ببعضها كما أن استيفاء للدعى عليه من ضمانه لم فيه تأثير على حالته وترتب على إعفائه ارجاع الحفلة إلى ما كانت عليه قبل الحل وإيجاد الضمانات لجميع الدائنين فى الوقت الذى أعطى المدعى عليه نفسه ضمانات وامتيازات لا حق له فيها بل وكانت من حق جميع دائنى الشركة ووضع للدعى عليه فى مكانه الطبيعي من الشركة قبل الحل يتحمل نصيبه فى الخسارة دون استثناء برغمه السابق وفوائد هذا الرع فى جمع الضمانات التى فى حيازة للدعى مع ضمانات شقيقة وزوجته وقد سمى للدعى عليه إلى هذا الهدف بأن كتب فى العقد أن تاريخ الحل يرجع إلى مدة ١٤ شهراً سابقة على توقيع مشاركة

طلباته وكذلك تدخل بنك مصر في الدعوى
بصفته دائماً منتفياً بدوره المدعى في طلباته لنفس
الأسباب الأسس القانونية التي يستند إليها المدعى
في طلباته .

« وحيث إن المدعى عليه دفع الدعوى بأن
الطرفين اتفقا بحض إرادتهما على حل الشركة
وتحكيم عكسين بينهما وأنه فعاداً لهذا الاتفاق
تحرر عقد اتفاق ابتدائي مؤرخ ١٩٥٣/١١/١٦
وقد اتفقا فيه على ما يأتي : —

أولاً — تحل الشركة التضامن وتؤول جميع
حقوقها والتزاماتها إلى السيد جرجاوى وحده
(المدعى) .

ثانياً — تتحدد حقوق جسر قبل جرجاوى
في الشركة المنحلة من نصيب في رأس المال وقرض
من أصل وفائدة بمبلغ إجمالي قدره ١٨٠٠٠ جنيه .

ثالثاً — لما كانت حقوق جسر قد تحولت إلى
دين قبل جرجاوى قد نظم العقد طريقة سداد
هذا الدين وطريقة تأمينه على الوجه الآتي :

(١) يبيع جرجاوى وشقيقته (وهي ليست
شركة في الشركة) قطعة أرض مملوكة لها بمصر
الجديدة وقد تحرر عقد بيع نهائي مستقل في آخر
يومية سنة ١٩٥٤ أى أن النقد النهائي أجزم بعد
حل الشركة بموجب عقد الحل المسجل وللشهر
عنه (٢) تمهدت السيدة بيه هاتم حسن شريف
وهي ليست شركة ولا علاقة لها فيها بأن تضمن
سواء للبالغ للستحق أو التي تستحق للسيد جسر
قبل السيد جرجاوى وتمهدت بتأمين هذا الضمان
برهن عقارى على عقارها السكنى بناحية بليس
وقد تحرر الرهن الرسمى فضلا (٣) تمهد السيد
جرجاوى بسداد الباقي

وأضاف للمدعى عليه أن أطراف العقد الابتدائي
وكلوا الاستاذين جورج كردوش الحامى وكيل

بشهادتهما بتنفيذ ماهو خاص بكل منهما من التزامات
واردة بالقصد المذكور . (٥) عقد تعديل عرفى
بين المدعى والمدعى عليه بتاريخ ١٩٥٣/١١/١٨
يتضمن تعديل ماهو وارد في العقد رقم ٤ من هذه
الحفاظة عقد انضاق بين المدعى والمدعى عليه
والسيدتين المدخلتين بتاريخ ١٩٥٣/١٢/١٦
ملحق للعقد المحرر في ١٩٥٣/١١/١٦ وتخاص
بشمن الأرض المبيعة له خصا عما جاء بعقد
١٩٥٣/١١/١٦ .

« وحيث إن المدعى أضاف في مذكره رقم ١١
دوسيه وما بعدها من مذكرات أخرى أنه يؤسس
طلب بطلان عقد حل الشركة على سبين : أولهما
أنه وقع على عقد الحل بطريق الإكراه المبطّل
للتصرّفات وقال في تبرير ذلك إن المدعى عليه استغل
ما أصاب الشركة من خسائر فادحة وبدأ في
مساومة المدعى وتخييره بين أمرين إما تحرير عقد
يكون من نتيجته إعفائه أى المدعى عليه من حق
الخسائر والضرائب والالتزامات التي للغير وإما
سيستمر في الدعاوى التي أقامها بوضع الشركة
تحت الحراسة وإجراء تصفيتها أى أنه يهدد بالشركة
وبسمعتها التجارية التي قامت بفضل مجهود المدعى
وأضاف بأنه أقام هذا التهديد . وأمام رفع المدعى
عليه دعوى الحراسة والتصفية والضياع للمدعى
تلافياً لحركة التشهير التي قام المدعى عليه بشنها
على الشركة مزعماً قبول الشروط التي أملاها عليه
المدعى عليه في عقد تحرير بتاريخ ١٩٥٣/١١/١٦
وكان ذلك قبل تحميد نظر الدعويين بيومين فقط
والتي كان عندها لظها جارية ١٩٥٣/١١/١٨ .
وثانيهما — بطلان عقد الحل لعدم إظهاره طبقاً
لقانون التجاري .

« وحيث إن كلا من السيدتين المدخلتين بيه
شريف ومارى حليم يوسف قد انضم المدعى في

طلب بطلان عقد الحل على سببين : أولاً — وقوع إكراه تأثر به إرادته فاندفع إلى التعاقد . وثانياً — عدم إتمام عمل عقد الحل طبقاً لقانون التجارة .

«وحيث إن السبب الأول فيقول المدعى في ذلك إن المدعى عليه أقم عليه الدعوى بطلب تعيين حارس على الشركة وبصفيتها وكان قد تمخذه لنظرهما جلسة ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ . وقد اضطرت إلى التوقيع على هذا العقد الابتدائي بشرطه بتاريخ ١٦/١١/١٩٥٣ في وقت كان سيف القضاء يمسك عليه كما أكرهه على التوقيع وهذا القول يستتبع البحث في ماهية الإكراه وأثره على العقود حتى يتمكن في ضوء هذا البحث معرفة مدى أثر رفع الدعاوى على المدعى وهل يجرد رفع الدعوى بأي حق من الحقوق يعتبر في ذاته من قبيل الإكراه المبطل للاتفاقات التي أبرمت نتيجة رفع هذه الدعاوى من عدمه .

«وحيث إن الإكراه منقطع تأثر به إرادة الشخص فيندفع إلى التعاقد والذي يفسد الرضاء ليست هو الوسائل المادية التي تستعمل في الإكراه بل هي الرهبة التي تقع في نفس التعاقد كما أن الذي يفسد الرضاء في التدليس ليست هي الطريقة الاحتمالية بل ما تمخذه هذه الطرق في نفس التعاقد من التضليل والوهم وكان القانون القديم يشتمل على نص واحد في الإكراه هو نص السادتين ١٣٥/١٩٥٠ وهو يقضى (بأنه) لا يكون موجباً لبطلان المشاركة إلا إذا كان شديداً بحيث تحصل فيه تأثير قهري التمييز مع مراعاة من الماد وحالاته المذكورة والأئونة وقد لوحظ أن هذا النهي قد خلط ما بين معيار موضوعي هو معيار ذى التمييز ومعيار ذاتي هو معيار الماقد بالذات أما القانون المدني الجديد فقد تجنب خصوصه هذا الخلط فاقصرت على المعيار الذاتي وهو المعيار الصحيح وعرضت لعناصر الإكراه في نصين هما السادتان ١٢٧ و ١٢٨ . وتنص المادة ١٢٧ مدني على ما يأتي

فيسس المحامي ووكيل المدعى في اتخاذ كافة الإجراءات القانونية لإبرام العقود النهائية وتسجيلها وعهدها على الوجه القانوني أي بتنفيذ ما أخفق عليه في العقد الابتدائي وقد أبرمت هذه العقود النهائية وأصبحت هي المحور للعلاقة بين أطرافها ولا عبرة بالعقد الابتدائي إلا فيما أحيل إليه وأردف أن عقد حل الشركة النهائي تم بتاريخ ١٦/١٢/١٩٥٣ وقد حددت بالمراحل الآتية (١) قام الاستاذان المحاميان جورج كروش وكيلى قسيس بتحرير عقد الحل النهائي واتخذ الأستاذ الأخير إجراءات التسجيل والنشر بصفته وكيلا عن المدعى فقرر عقد الحل النهائي بتاريخ ١٦/١٢/١٩٥٣ مستنداً بموقع محافظة للمدعى الثانية (٢) عقد نقل ملكية أرض مصر الجديدة الصادر من المدعى وحقيقته قد تم في يونه سنة ١٩٥٤ وبالتالي سقط العقد الابتدائي في هذه الناحية وأصبح المهم هو العقد النهائي (٣) العقد الثالث عقد تحديد المبلغ وفوائده (٤) عقد الرهن الرهنى وقد أبرم أمام موقوف العقود الرسمية بتاريخ ٨ يونه سنة ١٩٥٤ تحت رقم ٦٦٣٤ سنة ١٩٥٤ ومسجل تسجيلاتاً تحت رقم ٧٣١٥ شهر عقارى .

«وحيث إن للمدعى عليه خلص من ذلك من أن الطعن يبطلان العقد بمقولة إنه قد تم تحت تأثير الإكراه تنفيه هذه المراحل التي مرت بها العلاقة بين الطرفين السابقة الذكر كما أن الطعن بالبطلان لعدم الشهر عنه مردود لأن عقد حل الشركة هو العقد النهائي للزوج ١٦/١٢/١٩٥٣ وأن ملخصه قد سجل سجل بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٥٤ بالقلم التجارى على الوجه القانوني تحت رقم ١٤١ سنة ١٩٥٤ ونشر في جريدة الاهرام الصادرة في صباح يوم ١٥/٢/١٩٥٤ .

«وحيث إن الواضح كما تقدم أن المدعى يؤسس

للدين رهناً فلا يطل عقد الرهن في هذه الحالة (الموسيط ص ٣٤١ وما بعدها بند ١٩٦) وترتبط على ذلك لو فرض بأن رفع الدعوى لطلب تعيين حارس أو بإجراء تصفية الشركة كانتا السبب كما يزعم للدعي في الضغط عليه وإجباره على التوقيع على عقد الحل الابتدائي لشروطه فإنه بما لا شك فيه أن رفع الدعوى هي من الوسائل للشروع التي لم يقصد بها للدعي عليه إلا الوصول إلى حقه وهو غرض مشروع فلا يطل العقد .

ومما يؤيد هذا النظر ما قضت به محكمة النقض بأن المادة ١٣٥ مدني قديم (وتقابل المادة ١٢٧) وإن لم تنص على اشتراط علم مشروعية العمل الذي يقع به الاكراه المبطل المشارطات إلا أن ذلك مفهوم بداهة إذ الأعمال المشروعة قانوناً لا يمكن أن ترتب عليها الشارع بطلان ما ينتج عنها وكون الأعمال التي وقع بها الاكراه مشروعة أو غير مشروعة متى تمتعت في الحكم بدخل تحت رقابة محكمة النقض لأنه وصف قانوني بواقعية يقرب على الخطأ فيها الخطأ في تطبيق القانون فإذا صدر حكم على مستأجر بإخلاء العين للمستأجرة وترتب على المشروع في تنفيذ هذا الحكم أن مستأجر المستأجر تلك العين فلا يصح القول بأن عقد الاجارة قد شاب من تنفيذ الحكم إكراه يطل له بل يكون هذا العقد صحيحاً ومتجسلاً لكل آثاره (حكم النقض المحاماه ١٣ رقم ٦٢ ص ١٥٧ مجموعة عمر رقم ٥٥ ص ١٢٠ .

«وحيث إن صح الرأي الذي ينظر إلى الإكراه باعتباره عيماً من عيوب الرضا وأنه يفسد الإرادة سواء كانت الوسائل مشروعة أو غير مشروعة وأنه يجوز من ناحية منطق الإرادة إبطال التعاقد

(يجوز إبطال العقد للإكراه إذا تعاقد شخص تحت سلطان رهبة يشبه الاكراه الآخر في نفسه دون حق وكانت قائمة على أساس وتكون الرهبة قائمة على أساس إذا كانت ظروف الحال للطرف الذي يدعيها أن خطراً جسدياً محدقاً يهدده أو غيره في النفس أو الجسم أو الشرف أو المال وتراعى في تقدير الاكراه جنس من وقع عليه هذا الإكراه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية وكل طرف آخر من شأنه أن يؤثر في حالة حاجة الاكراه وتنص المادة ١٢٨ مدني على ما يأتي : (إذا أسير الاكراه من غير المتعاقدين فليس للتعاقد المكره أن يطلب إبطال العقد ما لم يثبت أن المتعاقد الآخر كان يعلم أو كان من المفروض حتى أن يعلم بهذا الاكراه ويستخلص من هذه النصوص أن عناصر الاكراه كعناصر التدليس اثنان (١) استعمال الوسائل للإكراه تهدد بخطر جسيم محقق وهذا هو العنصر الموضوعي (٢) رهبة في النفس يشبه الاكراه فتشمل على التعاقد وهذا هو العنصر الذاتي يستند إليه الدعي في دعواه .

«وحيث إنه على ضوء ما تقدم يتحقق الاكراه باستعمال وسائل غير مشروعة للوصول إلى غرض غير مشروع تهديد شخص بقتله أو بإحراق منزله إذا لم يرض التزماً أو يقتل ولقد له لحظه المكره إذا لم يرض تهديداً بدفع الدية أو بالتشهير به إذا لم يرض بدفع فدية من لال كل هذه الوسائل غير مشروعة للوصول إلى غرض غير مشروع أما إذا كانت الوسائل لمشروعة في ذاتها وبرد بها الوصول إلى غرض مشروع بأن يضغط شخص على إرادة شخص آخر عن طريق المطالبة بحق له عليه ولا يقصد بهذا الضغط إلا الوصول إلى حقه فلا يطل العقد بالاكراه كالمادة ١٣٥ مدني بالتوقيع على ما له إذا لم يطره تأمناً على معين بالذات فيعطيه

للاكره إلا أن ذلك مردود بأنه لما كان القرض مشروعا فإن التضاد المكره إذا استعمل حقه في إبطال القرض يكون قد نقض القرض الشرع الذي أريد من القرض تحقيقه ويثبت منه تسفأ في استعمال حق الإبطال والتسفأ في استعمال الحق ليستوجب التوضيح وخير توضيحا ما كان عينا فيمنع المتناقد المكره من طلب إبطال القرض ويثبت من هذا التحليل أن القرض يبق صحيحا لا على أساس من الإرادة الحقيقية بل على أساس من التوضيح أو من الإرادة الظاهرة (رأى الأستاذ السهوي في الوسيط هامش ص ٣٤٣) .

« وحيث إنه بناء على ما تقدم يكون الطعن بإبطال القرض للاكره يفترق إلى السوغل القانوني فإذا أضيف إلى ما تقدم أن عقد الحل الهائي قد تم بعد تاريخ الجلسة وبعد أن اتفق الطرفان على شطب الدعوى فإن ثم فإن القول بأن التوقيع حصل تحت تأثير الاكره لا سند له بدوره من الواقع وغير جدير بالانكشاف إليه .

« وحيث عن السبب الثاني من أسباب طلب بإبطال عقد حل الشركة الخاص بدعوى المدعى بأن عدم شهر انقضاء الشركة طبقا لقانون التجارة يطل القرض الحل هذا القول مردود :

(أولا) بأن المدعى قد قصر طعنه على عقد الحل الابتدائي دون عقد الحل الهائي الحاصل في ١٢/١٢/١٩٥٣ ولا شك أن القرض الابتدائي للطالب بإبطاله بموجب الدعوى الحالية هو عقد ابتدائي باعتبار المدعى حر تنظيم طريقة حل الشركة وحلول المدعى عليها في عقد القرض الهائية وسجلت على الوجه القانوني أصبحت هذه القرض الهائية وحدها هي المنظمة للعلاقة القانونية بين أطرافها دون القرض الابتدائي فإذا ما استبان

للمحكمة أن شركة توليق جسر وشركاه انؤسة بين المدعى والمدعى عليه قد حلت نهائيا بموجب عقد حل مؤرخ ١٢/١٢/١٩٥٣ ومسجل مانحه بالقلم التجاري لمحكمة القاهرة الابتدائية تحت رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٤ وتم النشر عنه في جريدة الاهرام في العدد الصادر في ١٥/٤/١٩٥٤ مستند رقم ١ حافظة المدعى عليه رقم ١٨ دوسيه فقد تم تسجيل هذا القرض طبقا لأحكام القانون التجازي وشهر عنه خلافا لما يزعم المدعى وعلى ذلك لو تمسكنا مع زعم المدعى بأن اجراءات الشهر لم تتم كاملة طبقا للقانون فإنه لا يصح قانونا للمدعى باعتباره شريك أن يحتج بالإبطال لهذا السبب لأن الانقضاء حجة على الشريكان بمجرد حصوله فلا يكون لأحدهم أن يطعن في مواجهة الآخر بإبطال الانقضاء ولعدم الشهر لأن ذلك لم يقرر بسدد إنشاء الشركة إلا بناء على نص خاص وهذا النص لا مقابل له في حالة الانقضاء (الدكتور على حسن يونس — الشركات التجارية ص ٢٦٤ بند ١٧٦) .

« وحيث إنه بالإضافة إلى ما تقدم إذا كان يلزم شهر انقضاء الشركة التجارية بعين الطريقة المتبعة في إشهار وجودها عملا بالمادة ٨٨ تجاري وذلك لإمكان الاحتجاج بالانقضاء على الغير غير أن الشهر لا يلزم لكل حالات الانقضاء والأصل هو التفرقة بين حالات الانقضاء إلى إرادة جميع الشركاء أو أحدهم وحالات الانقضاء غير الإرادي فالشهر واجب أساسا بالنسبة لحالات الانقضاء الإرادي كما لو اتفق الشركاء على إنهاء الشركة إذا لم يكن عمدا أجل لانقضائها أو انقضوا على انقضائها قبل أجل المقرض المضروب ولكن إذا كان للشركة أجل مضروب في القرض وحصل شهره

عليه رقم ٨ دوسيه) وترتب على هذا الوضع الجديد أثره القانوني بالنسبة للغير طبقاً لقانون التجارة فإن هذا التصرف من جانب للدعي وجميع التمسكين معه ومن بينهم بنك مصر يدل دلالة صريحة على أن إجراءات انقضاء الشركة قد تمت صحيحة طبقاً لقانون أو في القليل إذا كان قد اعتبرها قس يشوب عقد الحل بأية شائبة تبطله كما يزعم الدعي (ذلك) فإن هذه الإجازة الصريحة من جانبهم تصحح بدورها هذا البطان للزعم وحق على المحكمة أن تطبق على الدعي القاعدة القانونية التي تقضي بأن من سعى على هدم ما تم على يديه فيه مردود إليه .

« وحيث إنه لكل ما تقدم تكون دعوى الدعي لا مسوغ لها من القانون ومتينته الرفض » وحيث إن خاسر الدعوى يلزم بمصاريفها عملاً بالادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات .

« وحيث أنه بالنسبة للطلب المصاير فإن عناصره لم تكتمل بعد ولم يد للدعي دفاعه بشأنه ومن ثم ترى المحكمة استيفاء هذا الطلب ليس تحقيقه استناداً إلى المادة ١٥٥ مرافعات في فقرتها الأخيرة » .

(القضية رقم ٨٠٤ سنة ١٩٥٥ تجاري كاري رثالة وعضوية السادة الاساتذة لبيب بن وتوفيق عبد الحمادي وعدد زكي عرم الفضة) .

٢٧٦

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٦ فبراير سنة ١٩٥٨

١ - اختصاص نومي . قضاء تجاري . نزاع مدني . جواز عرضه .
ب - محار . أجبره . مؤوبة من كلفه .
نظامه .

فلا حاجة لشهر الانقضاء عند انتهاء أجل الشركة لأن هذا البيان حصل شهر مقدماً عند شهر المقد بحيث كان في مقدور الغير الوقوف عليه والعلم به (الشركات التجارية - الدكتور على يونس ص ٢٦٢) وقد تثار الجدل حول حالة انقضاء الشركة بسبب هلاك جميع مالها أو جزء كبير منه بحيث لا يبقى فائدة في استمرارها (كما هو الحال في الدعوى الثالثة) فقال البعض إنها من ضمن حالات الانقضاء الإرادي لأن الشركاء يستطيعون الاستمرار في الشركة عن طريق إعادة تكوين رأس مالها أو جبر الحسارة الكبيرة التي لحقتها فإذا لم يقوموا بذلك فقد آثروا حل الشركة وانقضاءها وأرادوا هذه النتيجة ولذلك تلحق هذه الحالة بحالات الانقضاء الإرادي فيضغ لواجب الشهر - ولكن المراسح غير ذلك فالأصل أن الشركة تستحل متى هلكت أموالها ولا يمكن نسبة ذلك إلى إرادة الشركاء كما أن سكوتهم عن العمل على إعادة تكوين رأس مال الشركة واستمرارها لا يكون بمثابة الاتفاق على حل الشركة وإنهايتها ولذلك تعتبر هذه الحالة من حالات الانقضاء غير الإرادي وبالتالي فليس ثم موجب قانوني لشهر الانقضاء .

« وحيث إنه متى كان الثابت أن حل الشركة كان نتيجة وركود الشركة وما أصابها من خسائر جسيمة باعتراق قس للدعي في جميع مذكراته ومن ثم فتكون حالة انقضاء الشركة على هذا الأساس لا يعتبر من حالات الانقضاء الإرادي التي يلزم فيها شهر الانقضاء فإذا أضيف إلى كل هذا ما ثبتت من الأوراق من أن اسم الشركة وعنوانها قد تبدلت واتخذت للؤسسة اسماً جديداً مشتقاً من اسم مالكيها السيد فريد جرجاوي (للدعي) وإن جميع عملاء الشركة قد أعلنوا بحلها وبمحاول للدعي عليها وأصبح التعامل مع للدعي وحده (المستدين رقم ٢٥١ حافظة للدعي

ح — سمسة ، نوصيا ، تيليرة ومدينة . ميار
التفرقة بينهما .

المبادئ القانونية

١ — لا يجوز الدفع أمام الدائرة التجارية
بعدم الاختصاص الفرعي لمدينة الزراع تأسيساً
على أنها تفصل في غير ما تقرر لها نظره ذلك
لأن الدوائر المختصة بنظر نوع معين من
القضايا في المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف
إنما تباشر ولايتها النوعية تأسيساً على تنظيم
داخلي إداري .

٢ — الأصل في أجر السمسار إنما يجب
على من كلفه من طرفي العقد التسبي في إنعام
الصفقة ولا يجب على كليهما إلا إذا أثبت أنها
ناطاً به سويًا هذا المسمى .

٣ — يجب التفرقة بين السمسة في
الأعمال المدنية والسمسة في الأعمال التجارية
فهي تجارية في الحالة الأخيرة فقط . أما إذا
كانت العملية مدنية كيبيع عقار فالسمسة
تكون مدنية أيضاً . ومن ثم لا يجوز إثبات
وساطة السمسار بشهادة الشهود إذا زاد فيها
البيع المطلوب عن النصاب الجائز لإثباته بالينة .

المركز

و حيث إن وقائع الدعوى حسب استبان
للمحكمة من مطالعة أوراقها أن للدعي أقام هذه
الدعوى ضد للدعي عليهم بالسجينة الملتنة بتاريخ
٢٥ و ٢٧ / ٤ / ١٩٥٥ طلب في خاتمتها الحكم بإلزامهم
بأن يدفعوا إليه مبلغاً قدره ١٣٧٥٠ جنيه يتحمل
للدعي عليه الأول نصفها والثاني والثالث النصف
الآخر وفوائد هذا المبلغ بواقع ٥ ٪ سنوياً من
تاريخ المطالبة الرسمية حتى الوفاء والمصروفات ومقابل
أصاب الحاماة بحكم مشمول بالنفاذ السجل وبلا

كفالة وقال شراحاً لدعواه إنه في مايو سنة ١٩٥٤
عهد للدعي عليه الثالث إليه بأن يشتري لحساب
موكله للدعي عليه الثاني عمارة بالقاهرة لقاء ثمن
قدره ٣٠٠٠٠٠ ر. ٣٠٠ جنيه ثم طلق للدعي يحاول
ما عهد به للدعي عليهما الثاني والثالث وكان من
العائر التي وقع عليها اختياره العمارة الرقيمة ١٤
شارع فؤاد الأول بالقاهرة المسماة « الجندول »
الملوكة للدعي عليه الأول فاقصل المدعي لفوره
بالمدعي عليه الأول وعرض عليه أن يبيع له عمارته
إلى المدعي عليهما الثاني والثالث وقدرها ذلك ثمناً
قدره (٢٧٥٠٠٠ جنيه) ماتتان وخمسة وسبعون
الف جنيه وبعد ذلك أبقى المدعي إلى المدعي
عليهما الثاني والثالث ما انتهى إليه بحقه فطلب
منه بيانات مكتوبة مفصلة قام المدعي بالحصول عليها
من المدعي عليه الأول وهي تتضمن مساحة العمارة
ساقفة الذكر وعدد شققها وأرضها ثم سلمها إلى المدعي
عليه الثالث فلما اطلع المدعي عليه الثالث على هذه
البيانات طلب منه الانتقال معه لمعاينة تلك العمارة
وفلا تمت هذه المعاينة وعلى أثر الانتهاء منها كتب
المدعي عليه الثالث خطاباً إلى المدعي عليه الثاني
بالمسكة العربية السعودية مرافقاً له بيانات تلك
العمارة ثم حضر المدعي عليه الثاني إلى القاهرة
وأبدى رغبته في إنعام الصفقة فقام المدعي بالاتصال
بالبائع في الاسكندرية في الأيام الأولى من شهر
أغسطس ثم تمت الصفقة بعد ذلك بعد مدة قدرها
حوالي ثلاثة أشهر كان المدعي خلالها حلقة الاتصال
بين طرفي عقد البيع وأضاف المدعي يقول بأنه لما
تم البيع رغب في الحصول على حقه القانوني (السمسة)
التي قدرها طرفي البيع بنسبة قدرها (٥ ٪) من
ثمن العمارة يحتملها الطرفان مناصفة فيما بينهما بيد
أن المدعي عليه الثالث حال بينه وبين الحصول
على حصته وأخذ يساومه تارة يمرض عليه الف
جنيه وأخرى (٧٥٠ جنيه) ولما كانت هذه المبالغ

نصفها ويحتمل المدعى عليه الثاني والثالث التصف
الأخر بواقع ٥٪ من مجموع قيمة البليغ .

«وحيث إن السمرة من العقود التجارية بطبيعتها فإنه يجوز شمول الحكم الذي صدر بالإنفاذ المجلد واستند في إثبات دعواه إلى حافظه مستنداته رقم ٧ دوسيه وتضمن صورة إيصال مؤرخ ١١ يناير سنة ١٩٥٥ وعمر على الآلة الكاتبة وغير موقع عليه من أحد الخصوم ويقول المدعى إنه أصل الإيصال الذي أعده وكيل المدعى عليهما الثاني والثالث ليقع عليه المدعى مقرأً بتسليمه مقابل أضافه المدعى بها ورفض المدعى التوقيع عليه فترقه وكيل المدعى عليه سالف الذكر واحتفظ به المدعى كما استند أيضاً على المذكورة رقم ٣٩ أحوال قم عابدين يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٤ سجل فيها المدعى جميع مراحل الاضاق حسب وجهة نظره .

« وحيث إن المدعى عليه الأول دفع الدعوى بأن ادعاء المدعى فيها يتعلق به لا يطابق الحقيقة والواقع فهو لم يقدم إليه ليعرض عليه أن يبيع له عمارته للسنة الجندول أو هو كلفه بأن يبيها له وأنه لو كان وسطاً في هذه الصفقة لما فاته أن يحصل على أصل كتابي يثبت له به حقاً في هذه العملية بدلاً من اصطناعه مستنداً من تصوره وتعليه تحريره وتمزيقه على ما فيها من سذاجة لا تخفيه عن وجود الإثبات في دعواه بالكتابة ولا تحجز له الإثبات البينة أو القران وأضاف بأن السمرة تعتبر في الصفات البينة والأطيان الزراعية عملاً مدنياً جماً وأن السمرة وإن كانت تعتبر عملاً تجارياً بالنسبة لسمسار فإنها لا تفيد كذلك بالنسبة لتوقيع العقد إلا إذا تعلقت بعملية تجارية وأن التوسط في عملية شراء أو بيع عقارات أو أطيان زراعية تعتبر عملية مدنية لا تجارية وبالتالي يستوجب أن تخضع العلاقة بين السمسار ومن كلفه من حيث الإثبات لطرق

لا تتناسب البتة فقد رفض المدعى كافة ما عرض عليه المدعى عليه الثالث بعد أن علم حينذاك من المدعى عليه الأول بأن طرق البيع متفقان على خصم السمرة المستحقة قبل البائع من الثمن بتسليمها للمدعى وهو أمر لم يقبله ولم يقر واستمر المدعى بأنه لكي يكون بين يديه دليل مكتوب على سعيه فقد تظاهر أمام المدعى عليه الثاني بقبول مساحته إلى مكتب محاميه الأستاذ عبد الحميد سليم لتحديد قيمة السمرة والتخايل عنها ثم توجه إلى قسم بوليس عابدين في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٤ وحرر المذكورة الرقيمة ٣٩ أحوال أثبتت فيها واقعة النزاع مفصلة باعتبار أن هذه المذكورة إثبات حالة وأنه سوف يتجه إلى المدعى عليه الثالث على ألا يعتبر توجهه قبولا لأي إيجاب يصدر إليه دون حقوقه القانونية ثم استصحب معه اليوزباشي عبد الفتاح خطاب معاون بوليس روض الفرج والدكتور محمد جاد وتوجه إلى المدعى عليه الثالث فأقر حقوق المدعى أمام هذين الشاهدين واستعمل المدعى عليه الثالث حق من محاميه الضد الذي تؤدي بقتضاه السمرة المستحقة للمدعى - وفي ٨ من يناير سنة ١٩٥٥ توجه شقيق المدعى المدعى على مصطفى شاطر ومعه الدكتور محمد جاد مع المدعى عليه الثالث إلى مكتب الأستاذ عبد الحميد سليم المحامي فأعد الإيصال لها لتسليم المدعى عليه الثالث وذهب الجميع إلى كازينو أوبرا للقيام على الأمر بسبب رفض شقيق المدعى التوقيع على المضافة بعد أن وقع عليها الدكتور محمد جاد وبصفته شاهداً وقابلاً هناك المدعى فرفض قبول البليغ المروض عليه فترق المدعى عليه الثالث الإيصال المذكور فيه أن المدعى تسلم مبلغاً قدره ٧٥٠ جنيه بمقتضى شيك على بنك باركليز من حساب المدعى عليه الثالث وبعد ذلك انصرف المدعى عليه الثالث فجعل المدعى هذا الإيصال واحتفظ به وانتهى المدعى إلى القول إنه أراء امتناع المدعى عليهم عن دفع حقوقه البالغة ١٣٧٥٠ ج تحتمل المدعى عليه الأول

الورقة التي يستند إليها المدعى كيداً ثبوت بالكتابة أنها ليست بخط المدعى عليه وليست بخط أحد بل هي مكتوبة على الآلة الكاتبة وأن الاكثيشيه الموجود عليها والخاص بالأستاذ عبد الحيد سليم الخامس لا يمكن أن يتبر ذاته دليلاً على صدورهما من أى من المدعى عليهم ذلك أنه فضلاً عن أن أى شخص يستطيع أن يطبع أى اكثيشيه وهو أمر سهل ميسور فإن المدعى الحالى كان موكلاً للأستاذ عبد الحيد سليم الخامس وكانت له عنده قضايا يقوم الأستاذ بمباشرتها وكان المدعى يحكم هذه الصلة كثير التردد على المكتب مما يسهل معه حصوله على ورقة عليها اسم المكتب وانتهى إلى طلب الحكم احتياطياً برفض الدعوى لحاوها من أى دليل قانوني .

وحيث إن المدعى عليه الثالث طلب الحكم أصلياً باعتبار الدعوى كأن لم تكن بمقولة إن المدعى عليه طلب بجلسته ١٩٥٥/٦/٢٦ التأجيل مع التصريح له باستخراج وتقديم صورة رسمية من مذكرة الأحوال الشخصية رقم ٣٦ في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ قسم طابدين وظلت الدعوى تؤجل من جلسته ١٩٥٥/٦/٢٦ إلى جلسته ١٩٥٥/١٠/٣٠ إلى جلسته ١٩٥٦/٢/١٦ دون أن يستخرج المدعى صوراً للمذكرة أو يقدمها بما دعى المحكمة أن تحكم بجلسته ١٩٥٦/٢/١٩ بوقف الدعوى لمدة ستة أشهر كجزاء تخلف المدعى عن تقديم مذكرة الأحوال التي قال إنها سند دعواه في الآجال السابق تحديدها وذلك عملاً بنص المادة (١٠٦) مراعاتاً وقد تحركت الدعوى بعد مضي الوقت ولم يتم المدعى بتنفيذ القرار الذي أوقفت الدعوى كجزاء على عدم تنديده وهو تقديم صورة مذكرة الأحوال رقم ٣٦ عابدين الرقيمة ١٩٥٤/١٢/١٩ لحق الحكم اعتبار الدعوى كأن لم تكن إعمالاً

الإثبات الدنية فيجب أن تكون بين يدي المصار ورقة مكتوبة إذا زاد للبلغ المطلوب المطالب إثباته عن التصاب القانوني للإثبات بالينة وخلص من ذلك بأنه إذا كان رافع الدعوى هو من يفيد العمل بالنسبة له تجارياً فإنه يمين عليه أن يرفع الدعوى على خصمه الذي يعتبر العمل بالنسبة له مديناً إلى المحكمة الدنية ذلك لأنه لا يجوز إرقام التاجر على ترك قضائه الطبيعي وخضوعه للحاكم التجارية لمجرد كونه قد تعامل مع تاجر وانتهى المدعى عليه الأولي إلى طلب الحكم :

أولاً وأصلياً — عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى .

ثانياً واحتياطياً — رفضها موضوعاً مع إلزام المدعى بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وحيث إن المدعى عليه الثاني أنكر بدوئه إنكاراً باتاً أى تدخل من جانب المدعى في إتمام الصفقة التي تمت بينه وبين المدعى عليه الأول كما أنكر صدور أى تكليف منه بهذا الخصوص ثم دفع أيضاً بعدم اختصاص المحكمة التجارية بنظر الدعوى تأسيساً على أن المسمرة في التفارقات تعتبر عملاً مديناً عموماً وعلى الأقل بالنسبة للمدعى عليه المطالب بالأجر ومن ثم فإن المحكمة التجارية غير مختصة بنظر الدعوى المرفوعة من المصار من المطالب بالأجر لأن المسمرة بالنسبة للأجر عمل مدني وإن اختصاص الحاكم في هذه الحالة من الظالم العام ويجب عدم عناقته واستطرد يقول إنه يجب تطبيق قواعد الإثبات العامة إذا مارفت الدعوى ضد المطالب بالأجر أى أنه لا يجوز إحالة الدعوى على التحقيق وعلى المصار إثبات ما يدعيه ككتابة إذا كان البلغ المطالب به يجاوز التصاب الجائر لإثباته بالينة ثم نرى على

اختصاصها بعد صدور قانون للرافعات الجديد استناداً إلى نص للسادة ١٠ من قانون استقلال القضاء الذي يجيز لوزير العدل أن ينشئ بقرار منه محاكم جزئية يخصها بنظر نوع معين من القضايا بين اختصاصها عالياً وجدير بالإشارة أن الأمر قد أصبح مستقراً على أن الدوائر المختصة بنظر نوع من القضايا في المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف إنما تبشر ولايتها النوعية تأسيساً على تنظيم داخلي إداري ومن ثم فانه لا يجوز الدفع أمامها بعدم الاختصاص النوعي تأسيساً على أنها تفصل في غير ما تقرر لها نظره .

«وحيث إنه متى استقر قضاء هذه المحكمة كما سلف على اختصاصها بنظر الدعوى بحالتها وطرفيها ومن ثم يتعين بحث التركيز القانوني لكل من أطراف الخصومة وترتيب الأمر القانوني بشأن الطلبات الموجهة إليهم .

«ومن حيث إنه بالنسبة للدعوى عليه الأول فإن الثابت من أوراق الدعوى أن للدعى لم يزعم في أية مرحلة من مراحل الدعوى أن للدعى عليه الأول كلفه بالتوسط في بيع عمارته وأن الذي كلفه للدعى عليه الثالث لحساب للدعى عليه الثاني وأن كل ما أورده للدعى في هذا الخصوص ما جاء في مذكرته الختامية بأن للدعى عليه الأول قبل منه العرض وتمهيد بدفع أتعابه .

«وحيث إن الأصل في أجر المسامر إنما يجب على من كلفه من طرفي العقد السعى في إتمام الصفقة ولا يجب على كليهما إلا إذا أثبت أنها ناطا به سواً هذا للسعى وإذن فلو كان للدعى عليه الأول قد تمسك بأنه لم يكف للدعى بوصفه راعياً في البيع بالسعى لإيجاد مشتر وكان للدعى نفسه لم يزعم هذا الزعم وكل ما قرره أنه كان مكلف من

الفقرة الأخيرة من المادة (١٠٩) مراعات .

ثم استطرد يدفع بعدم قبول الدعوى لرفضها على غير ذى صفة لأن الدعوى في صحيح القانون ترفع على الأصل لا على الوكيل ودفع بدوره بعدم اختصاص الدائرة التجارية بنظر الدعوى وإحالتها إلى دائرة مدنية لدنية النزاع وفقاً للاسناد التي استند إليها كل من المدعى عليه الأول والثاني في إثبات هذا الدفع وأخيراً انتهى إلى الطلب الاحتياطي السكلى برفض الدعوى لحلوها من الدليل .

«وحيث إن المحكمة ترى أن تقول كلنا بدءاً بشأن الدفع الذى أجمع على إبدائه جميع المدعى عليهم وهو الدفع بعدم اختصاص المحكمة التجارية بنظر النزاع استناداً إلى أن عقد السمسرة متى ورد على الفاعل كان بالنسبة لهم عقوداً من عقود القانون المدنى وأن العلاقة موضوع الدعوى من روابط القانون المدنى التي تدخل في اختصاص المحاكم المدنية دون التجارية .

«وحيث إن هذا الدفع مردود بأن الشرع لم ينشئ محاكم خاصة للفصل في المنازعات التجارية كما كان الحال في القانون المختلط وكما هو الحال في القانون الفرنسى لأن وجود المحاكم التجارية كان وليد اعتبارات تاريخية وكان الفارق بين المسائل المدنية والمسائل التجارية وأصبح يحكم فيها جميعاً القضاء المختصون الذى تعينهم الدولة وبذلك زال ما كان يقتضى أن يستقل التجار بالحكم في قضاياهم أو أن يشتركوا في الحكم فيه (المذكرة التفسيرية للقانون) ويلاحظ أن وزير العدل كان قد أصدر في سنة ١٩٤٠ قراراً بإلغاء محكمة جزئية في كل من القاهرة والاسكندرية قسط لنظر جميع القضايا التجارية الجزئية ومازالت هاتان المحكمةتان تبشران

للكل في ذمة ذلك الوكيل شخصياً ومعنى ذلك أن مهمة الوكيل تنتهي بإنهاء إتمام التصرف للدعى به وتحل لبراءة الأصيل وفتمه ويكون هو صاحب الشأن وحده في أعمال آثار التصرف الذى يدعى للدعى أن الوكيل قام به ومن ثم تكون الدعى للوجهة إلى للدعى عليه الثالث إنما وجهت إلى شخص لا شأن له بالقضية وبالتالي لا يصح أن ترفع إلا على الطرف الآخر في هذه القضية وهو الأصيل .

«وحيث إنه تريباً على ما تقدم فلم يبق أمام المحكمة إلا أن تسبق وقائع الدعى وأسند المدعى القانونية بشأن مطالبة المدعى عليه الثاني بالبلغ المطالب به وهو ما يوزى نصيه في السمسرة التى يقول المدعى إنه يستحقها قبله نظير توسطه في إتمام صفقة يسع عمارة الجندول التى باعها المدعى عليه الأول .

«وحيث إن المدعى استند في إثبات دعواه التينة وطلب لذلك إحالة الدعى إلى التحقيق ليثبت بكافة طرق الإثبات أنه اشترى بالوساطة بين المدعى عليه الأول وإلى المدعى عليهم ابتداءً أن يسبق الأول إلى الثالث العبارة الرقيمة ١٤ شارع فؤاد الأول بالقاهرة لقاء من قدره ٢٧٥٠٠٠ ج وأن البيع تم بهذا الثمن بناء على هذه الوساطة وأن المدعى يستحق مقابل أثمانه مبلغاً قدره ١٣٧٥٠ ج وقال في تبرير هذا الطلب أن عقد السمسرة من العقود التجارية بطبيعتها يخضع للنظر عمن باشرها أو عن موضوعها إذ القانون لم يرفع وصف التجارة عن الأعمال التى عددتها المادة ٢ من قانون التجارة إلا في سداد مقاولات بناء القفار ولم يورد هذا الاستثناء بالنسبة للسمسرة متى وردت على القفار بل نص على أن السمسرة تعتبر من الأعمال التجارية وأضاف بأن عمل السمسار ليس عملاً قانونياً . بل هو عمل مادي

قبل واغنى الشراء وأنه تقدم للدعى عليه الأول على هذا الاعتبار قبل العرض على حذزعه ومن ثم على فرض صحة الواقعة على حسب هذا التصور من جانب المدعى فلا يلزم للدعى عليه الأول قانوناً بأجرة السمسار (راجع في هذا المعنى حكم النقض بمجموعة الأحكام — السنة الرابعة — العدد الثالث من ١١٤٩) .

«وحيث إنه بخصوص الدعى للوجهة للدعى عليه الثالث فإن دفعه باعتبار الدعى كأن لم تكن عملاً بالمادة ١٠٩ من قانون للرافعات بقوله إن الدعى أوقفت وتجددت دون أن ينفذ قرار المحكمة الخاص بتقديم مذكرة الأحوال التى تصد بتقديمها . هذا الدفع مردود بأن للدعى تقدم هذا القرار فلا بتقديمه مذكرة الأحوال السابق التقرير بتقديمها فإذا أسيف إلى ذلك أن المادة ١٠٩ مرافعات قد نصت في فقرتها الأخيرة على أن الحكم باعتبار الدعى كأن لم تكن جوازي للمحكمة ورخصت لها مطلق التقدير في استعمالها — ولما كانت المحكمة لا ترى مبرراً لاستعمال هذه الرخصة ومن ثم يكون الدفع باعتبار الدعى كأن لم تكن لا مسوغ له وشين الرفض وأما بخصوص مطالبته بالذات شخصياً فنصف البليغ المطالب به مع المدعى عليه الثاني ذلك رغم ما أقر به المدعى في معرض وقائع دعواه من أن المدعى عليه الثالث مركزه في الصفقة مركز الوكيل للمدعى عليه الثاني فإن الدعى في صحيح القانون ترفع على الأصيل لا على الوكيل ذلك عملاً بنص المادة ١٠٥ من القانون المدنى التى تنص على أنه (إذا أبرم الثائب في حدود نيابة عقداً باسم الأصيل فإن ما ينشأ عن هذا العقد من حقوق والتزامات تنضاف إلى الأصيل) وبما يؤكد هذا النظر أن الدعى ما هو إلا مطالبة بنفاذ أثر التصرف الذى يدعى أن الوكيل قام بها لحساب

التجارية إلا أن القضاء المصرى والفقه جرى على التفرقة بين المسمرة في الأعمال المدنية والمسمرة في الأعمال التجارية ويترتها تجارية في الحالة الأخيرة فقط أما إذا كانت العملية مدنية كيبيع عقار (كما هو الحال في الدعوى) فالمسمرة تكون مدنية أيضاً ومن ثم لا يجوز إثبات وساطة السمسار في الصفقة بشهادة الشهود إذا زاد فيها البيع المطلوب عن النصاب الجائز لإثباته بالبيئة (استثنائى مصر — المجموعة الرمية لأحكام المحاكم — الجدول العشرى الخامس ص ١٧١) بند ٩٠٨ — حكم آخر من محكمة مصر الابتدائية — منشور بنفس المرجع ص ١٧١ بند ٩٠٤ .

« وحيث ان المحكمة ترى الأخذ بالمبدأ المتقدم ذكره لأنه وإن كان نص القانون التجارى يقضى باعتبار المسمرة عموماً عملاً تجارياً إلا أن المشرع لا يضى من ذلك إلا المسمرة الخاصة بالأعمال التجارية لا المسمرة المتعلقة بالأعمال المدنية التى لم تخرج عن كونها صورة من صور الوكالة التى هى فى الأصل عمل مدنى بحيث إذا أن القانون المصرى لا يترف بوجود مسمرة للأعمال المدنية البحتة كتأجير العقارات ويحسم مثلا والأشخاص الذين يتداخلون في مثل هذه الأعمال يجب اعتبارهم وكلاء ويجب أن تطبق عليهم أحكام الوكالة وقواعد الإثبات المدنية ومن ثم فلا يجوز قانوناً إجابة المدعى إلى طلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذه الوساطة ما دام المبلغ المطالب به يحاوز النصاب الجائز لإثباته بالبيئة وليس أمامه إلا إثبات ما يدعيه بالكتابة وما يقوم مقام الكتابة .

« وحيث انه من استقرار رأى هذه المحكمة على أن المسمرة بالنسبة للدعى عليهم هى عمل مدنى كما سلف لا يجوز إثباتها إلا بالكتابة أو ما يقوم مقام الكتابة فإنه يتعين بحث قيمة الورقة التى يستند إليها المدعى باعتبارها مبدأ ثبوت

وهو بهذا يختلف عن الوكالة التى يتحقق أن تكون عملاً قانونياً متى كان النزاع وارداً على أداء عمل عمل ماضى جاز إثبات القيام بهذا العمل بكافة طرق الإثبات ثم أردف ذلك بقوله إن النذر أبى إلا أن يقوم بين أوراق النزاع ورقة تصلح مبدأ ثبوت بالكتابة وهى الورقة المقدمة بحافظة رقم ٧ دوسيه السابق الإشارة إليها والتى تتوافر فيها شروط صلاحية الورقة لأن تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة تتبع تمكثها بالبيئة .

« وحيث ان المدعى عليه الثانى هأنه شأن باقى المدعى عليهم دفع الدعوى بعدم جواز الإثبات بالبيئة تأسيساً على أن المسمرة في العقارات عمل مدنى على الأقل بالنسبة لم وبالتالي يجب أن تتبع قواعد الإثبات العلم التى يجب الإثبات بالكتابة إذا كانت قيمة القند مقدار المسمرة تزيد عن الألف قرش ثم نرى على الورقة التى يستند إليها المدعى كيداً ثبوت بالكتابة بأنها لا تتوافر فيها الشروط التى تؤهلها لأن تعتبر كذلك لأنها ليست بخط أحد من المدعى عليهم بل هى مكتوبة على الآلة الكتابة وانتهى إلى القول بأن دعوى المدعى أنها هى دعوى مختلقة من أسسها لاستند لها من واقع أو قانون جدير بالرفض .

« وحيث إنه للفصل فى الدعوى يتعين البحث فى ماهية المسمرة وهل هى عمل تجارى على اختلافها أى سواء ما يتعلق منها بمقتد تجارى أو مدنى أم يلزم التفرقة بين المسمرة المتعلقة بالأعمال التجارية واعتبارها عملاً تجارياً فى هذه الحالة فقط دون ما يتعلق فيها بالأعمال المرتبة ومدى أثر هذه التفرقة على طريقة الإثبات .

« وحيث انه وإن كان يستفاد من عمومية نص المادة الثانية من قانون التجارة اعتبار التجارة عملاً تجارياً بالنسبة للسمسار لا فرق فى ذلك بين المسمرة فى الأعمال المدنية وبينها فى الأعمال

والخاص بالأستاذ عبد الحميد سليم المحامى لا يمكن أن يد دليل على صدورهما من أى من المدعى عليهم لاسيما وإن أحدا منهم لم يسرف بتوكيل السيد الأستاذ عبد الحميد سليم المحامى فى اتخاذ هذا الإجراء فضلا عن أن الأستاذ عبد الحميد سليم المحامى قد أنكر صدور الورقة من مكتبه فى هذا الخصوص .

« وحيث أنه لكل ما تقدم تكون دعوى المدعى لا سند لها من الواقع ولا مسوغ لها من القانون جديرة بالرفض . »

« وحيث أنه يتعين إلزام المدعى الذى خسر الدعوى بمصروفاتها عملا بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ من مرافعات . »

(القضية ١٧٩١ سنة ١٩٥٥ تجارى و بالهيئة السابقة) .

٢٧٧

محكمة القاهرة الابتدائية

٣٠ أبريل سنة ١٩٥٨

١ — تادم . قطعه . سند الدين تنفيذياً . مقدمات التنفيذ به . جاز .

ب — تادم . إقرار قاطع لتقدم . شرطه .

ج — م ١٠٤ تجارى . للبيد الوارد بها . ميعاد سقوط .

د — دعوى . ليست حقاً . وسيلاً لموسر إلى الحق .

المبادئ القانونية

١ — التنبية الواردة فى المادة ٣٨٢ من القانون المدنى كسبب من أسباب قطع التقادم هو التنبية الرسمية مقدمة للتنفيذ أى تنبيه نزع الملكية فإذا كان سند الدين تنفيذياً فإن مجرد إتخاذ إجراء من إجراءات التنفيذ (كالحجز مثلاً) أو الإجراءات المفتوحة له (كالتنبيه)

بالكتابة وهل هى تحيز للمدعى الحق فى تملكها بالينة من عدمه وهذا يستتبع بدوره بحث شروط صلاحية الورقة لكى تحيد مبدأ ثبوت الكتابة .

« وحيث أن المادة ٤٠٢ من القانون المدنى تنص على أنه لا يجوز الإثبات بالينة فيما كان يجب إثباته بالكتابة إذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة وكل كتابة تصدر من الخصم ويكون من شأنها أن تجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال تفيد مبدأ ثبوت بالكتابة ومن ثم متى يكون هناك مبدأ ثبوت بالكتابة يجب وفقاً لهذا النص أن تتوفر أركان ثلاثة :

١ — أن تكون هناك ورقة مكتوبة .

٢ — أن تكون هذه الورقة صورة من الخصم الذى يمتنع بها عليه أو من يملكه .

٣ — أن يكون من شأن هذه الورقة أن تجعل وجود التصرف القانونى مرتب الاحتمال .

ويؤخذ عما تقدم أنه لا اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة أن تكون بخط المراد الإثبات منه أو من يملكه . أما إذا كانت الورقة ليست بخطه أو توقيعه فإنه لا يمكن اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة لصالح المدعى . وينطبق هذه القاعدة على الورقة المقدمة من المدعى نجد أنها ليست كذلك للأسباب الآتية :

أولاً — ليست بخط أحد من المدعى عليهم بل هى مكتوبة على الآلة الكتابة .

ثانياً — لا يمكن أن تجعل الحق للطلاب به قريب الاحتمال وذلك لأن بها إقرار منسوب صدوره إلى المدعى وحده دون المدعى عليهم . يقبض مبلغ ٧٥٠ ج مقابل أمتاب عن القيام بعملية المسرة فى الصفقة المذكورة فى حين أنه يطالب الآن بمبلغ ١٢٧٥٠ ج .

ثالثاً — أن الأكثية للوجود على هذه الورقة

١٥١/٢٪ أزوت زنة ثلاثين طناً ضمن قدره ٨٠٤ جنيه تم دفعه جيباً وقت التعاقد . ولما كان البجاد موضوع السقطة موجوداً بالاسكندرية فقد تم الاتفاق على أن تقوم المحلات البائسة بتصديره للمشتري بطريق النيل من الاسكندرية للقناطر الحيرية وأن يتم تسليم البيع بمجهز القناطر الحيرية . وقد عهدت الشركة بإدارة المدعى عليه الاول إلى شركة مصر النهرية للنقل ولللاحة التي يتولى إدارتها المدعى عليه الثاني قبل البجاد من الاسكندرية إلى القناطر الحيرية بواسطة الصندوق من حيث صنادل شركة مصر النهرية للنقل ولللاحة وذلك بموجب بوليصة شحن تضمنت استلام شركة مصر النهرية للنقل ولللاحة من محلات ثابتة ثابت البجاد المبيع وتمهيداً بنقله من الاسكندرية إلى القناطر الحيرية وتسليمه لشركة قلوب التجارية التي يديرها ويمثلها المدعى . وأضاف بأنه بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩٥٤ رسماً الصندوق مدحت بمجهز القناطر الحيرية وأرسلت الشركة المدعية سيارتين لنقل البجاد من القناطر الحيرية إلى قلوب وظلت السيارتان يوماً كاملاً في انتظار لتعمل البجاد ولكن اتضح أن البجاد قد بدده ريس الصندوق وتصرف فيه وبذلك لم تستطع الشركة المشتري استلام المبيع . وأنه طبقاً للمادة ٣٣٦ مدني مادامت الشركة المدعية لم تسلم البجاد المبيع يكون من حقها استرداد الثمن وقدره ٨٠٤ جنيهات فضلاً عن التضمنات واستطرد المدعى يقول إنه باع البجاد المشتري إلى تجار آخرين وحال عدم استلامه للمبيع دون تنفيذ التزاماته وبذلك فاته كسب كبير ولحقته خسارة جسيمة نتيجة عدم تسليم البضاعة . ولما كانت إدارة المدعى عليه الاول قد أخلت بالتزاماتها بتسليم البجاد . وأن الشركة إدارة المدعى عليه الثاني قد تحققت مسؤوليتها أيضاً لإخلالها بالتزامها بتسليم البضاعة التي تنقلها للشركة المصدر إليها . وقد أصاب الشركة المدعية ضرر أدنى ومدعى نتيجة عدم تنفيذ المدعى عليها التزامها

يستطيع قطع التقادم فإذا لم يكن تمسك بتنفيذ الأصل أن التقادم لا ينقطع إلا بالمطالبة القضائية وليس بثلثي مجرد الإنذار لرتيب هذا الأمر ولو تولى إعلانه أحد المحضرين .

٢ - الإقرار القاطع بالتقادم هو اعتراف شخص بحق عليه للآخر فهو ينطوي على تصرف قانوني من جانب واحد .

٣ - الميعاد الوارد في المادة ١٠٤ من قانون التجارة هو ميعاد سقوط وليس ميعاد تقادم ولا رد عليه انقطاع أو وقف ولا يخضع لأحكام التقادم ذلك لأن ميعاد السقوط هو ذلك الميعاد الذي يعتبره القانون شرطاً لمباشرة تصرف معين من التصرفات بحيث إذا لم يباشر صاحب الشأن هذا التصرف في الميعاد الذي حدد لذلك سقط حقه في القيام به بعد ذلك .

٤ - استقر الفقه الحديث على أن الدعوى لم تصبح حقاً ليقوم إلى جانب الحق الذاتي بل أصبح ينظر إليها على أنها مجرد وسيلة لحماية الحق أو الوصول إليه .

المحكمة

« من حيث إن وقائع الدعوى حسباً يقتضيه الحكم في الدفع البدي من المدعى عليه الثاني بعدم قبول الدعوى بالنسبة له حاصلها أن الحاج مدبولي عراقي أبو النيل فسفته للدير للسؤل لشركة قلوب التجارية . أقام هذا الدعوى ابتداء بالصحيفة للجنة بتاريخ ٢٢ ، ١٩٥٥/١/٢٤ طلب في ختامها إلزام المدعى عليهما متضامين بأن يدفع له فسفته مبلغ ١٢٠٤ وللصروفات ومقابل اتساب المهامات بحكم مشمول بالنفاذ للحبل وبلا كفاة . وقال في بيان دعواه إنه بتاريخ ١٩٥٤/٧/٢١ افتتحت الشركة للجنة من المحلات المدعى عليه الاول بمقدار ٣٠٠ جوال سجاد تراث الجير الألباني

٢٨ يناير سنة ١٩٥٥ أى بعد قيام الدعوى برفع هذه الدعوى .

« وحيث ان المدعى استند أيضاً في إثبات دعواه الى حافظة أخرى بمسنداته رقم ١٣ دوسيه والمتضمنة عناصر التعويض الناتجة من الماملات التي نشأت بينه وبين آخرين نتيجة العلاقة القانونية التي نشأت بينه وبين المدعى عليهما الاول والثاني .

« وحيث ان المدعى عليه الأول دفع المدعى بأنه قد التزمه بالتسليم في اللحظة التي سلم فيها المدعى سند الشيء وتحقق هذا الأخير من أن البيانات المدونة به صحيحة ومطابقة لشروط تعاقد مع البائع وان قصد المتعاقدين في هذه الصفقة . انصرف إلى أن يتولى البائع الشيء بصفته وكيلاً عن المشتري والحسابه وأضاف ان التعويض لا يستحق إلا بعد اعداد الدين بأن يطالبه بتنفيذ العقد أو يفسخه مع التعويض في الحالتين إن كان له مقتضى . وقد استأثر المدعى بفسخ العقد دون المطالبة بتنفيذه أولاً . وانتهى إلى القول إن عمه خطأ لم يقع من جانبته وأنه وإن كان هناك خطأ فيسأل عنه المدعى عليه الثاني أمين النقل لأنه طرف في عقد نقل التزم به بتوصيل الثلاثين طناً من السباد من الاسكندرية إلى القناطر الخيرية على ظهر السفينة «مدحت» على أن يسلمها إلى حامل سند الشيء دون سواء . وأنه سواء كان أمين النقل ملتزماً بالتسليم قبل المشتري فقط أو قبل البائع الثاني والمشتري حامل السند فإن أمين النقل يبقى مسئولاً عن إخلافه بالتزامه بتوصيل البضاعة إلى المنشأة المرصدة إخلالاً يستوجب مساءله تعاقدياً ويستتبع إلزامه وحده بالتعويض عن الضرر الناتج عن خطاه .

« وحيث ان المدعى عليه الثاني طلب أولاً إدخال خصم آخر ضمناً له في الدعوى وقد صرح

بتسليم البضاعة مما يوازى مبلغ ١٢٠٤ جنيهات قيمة الثمن والتعويض وهو المبلغ الذي تطلب به المدعى عليهما متضامنين .

« وحيث إن المدعى عدل دعواه عند قيد الدعوى الى المطالبة بمبلغ ٤٠٠ جنيه فقط قيمة التعويض مع باقي الطلبيات ، ولا زالت قيمة المدعى المذكورة في مباشرة السير في الدعوى تحركت الدعوى بإسـم الحاج أحمد محمد القرش بصفته مدير شركة قلوب التجارية بالسفينة العنينة بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٦ طلب في ختامها سماع المدعى عليهما الحكم بالطلبيات السابق إعلانها بما يرضيته الأصلية . واستند في إثبات دعواه إلى حافظة مسنداته رقم ٤ دوسيه والمتضمنة (١) فاتورة مؤرخة ٢١ يولية سنة ١٩٥٤ تفيد شراء شركة قلوب التجارية مقدار ثلاثين طن سادات ترات الجير الألمانى عبارة عن ٣٠٠ جوال كل جوال زنة ١٠٠ كيلو من محلات ثابت ثابت تسليم القناطر الخيرية بالسندل مدحت (مصر النهرية) بشحن مقداره ٨٠٤ جنيهات (٢) بوليصة شحن تاريخها ٢١ يوليو سنة ١٩٥٤ صادرة من شركة مصر النهرية تتضمن استلام شركة مصر النهرية من محلات ثابت ثابت ٣٠٠ جوال عبارة عن ٣٠٠ طرد كل طرد زنة ١٠٠ كيلواترات الجير الألمانى لنقلها من الاسكندرية إلى القناطر الخيرية (٣) إنذار مرسل من شركة قلوب التجارية للمدعى عليهما برد الثمن ودفع التعويض بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤ (٤) خطاب موصى عليه مرسل من محلات ثابت ثابت إلى المدعى رداً على الإنذار الأول رقم ٣ حافظة يتضمن تعصل المدعى عليه الأول من المسؤولية وتفيد قيمة السباد المبيع على شركة قلوب التجارية (٥) خطاب موصى عليه مرسل من محلات ثابت ثابت إلى المدعى بصفته ينص اقرار المدعى عليه الأول بعدم استلام البضاعة وإيلفاء قيد قيمتها السابق إيفاءه على حسابيه وهذا الخطاب مؤرخ

ينطبق في حالة ما إذا كان الرجوع على أمين النقل بسبب التأخير في نقل البضائع أو بسبب ضياعها أو تلفها . والثابت في هذه الدعوى من نفس موقف المدعى عليه الثاني ودفاعه أنه قد سلم البضاعة إلى الأستاذ يوسف عبد الحليم زعزع وذلك أدخله في الدعوى ضامناً . (ثانياً) أنه حتى يفرض انطباق نص المادة ١٠٤ تجاري فإن مبادىء المائة وثمانون يوماً لم تكن قد انقضت في خلال المدة من اليوم الذي وجبت فيه نقل البضاعة وهو يوم ١٠/٥/١٩٥٤ الذي رسافه الصندوق «ملحت» بحجة القطار الحجرة حتى يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٥٥ أي اليوم الذي قد أعلنت فيه عرضة الدعوى للمدعى عليه الثاني . (ثالثاً) أنه علاوة على ما تقدم فانه حتى يفرض فوات مدة المائة وثمانون يوماً فان هذه المدة قد انقضت لسببين : (١) بالنتية الذي حصل من المدعى إلى كل من المدعى عليهما الأول والثاني بتاريخ ١٣/٩/٥٤ و ١٠/١٠/١٩٥٤ وطبقاً لنص المادة ٣٨٣ من القانون المدني فان التقادم ينقطع بالنتية . (ب) أن التقادم أيضاً قد انقطع باقرار المدعى عليه الثاني بأنه قد سلم البضاعة إلى الأستاذ يوسف عبد الحليم زعزع الذي أدخله ضامناً في الدعوى وذلك إجمالاً لنص المادة ٣٨٥ فقرة ١ من القانون المدني .

« وحيث ان المحكمة حجزت القضية للحكم في الدفع للبلى من المدعى عليه الثاني بسقوط الدعوى قبله ومن ثم يبين أعمال نص المادة ١٠٤ من قانون التجارة وبيان شروطها ومدى تطبيقها وأثرها في خصوصية هذه الدعوى .

« وحيث ان المادة ١٠٤ من قانون التجارة قد نصت على أن « كل دعوى على الوكيل بالعمولة وعلى أمين النقل بسبب التأخير في نقل البضائع أو بسبب ضياعها أو تلفها تسقط بضيء مائة وثمانين

له المحكمة بذلك . وصحيفة مطبوعة بتاريخ ١ يونيه سنة ١٩٥٥ أدخل الأستاذ يوسف عبد الحليم زعزع ضامناً في الدعوى طالباً في ختامها لحكم عليه بما عسى أن يحكم به على الشركة المدعى عليها الثانية . وقال في تبرير هذا الطلب إن المدعى عليه يوسف عبد الله زعزع قد استولى نفسه وبما استصمته عن طريق احتياله على كية السداد التي لا تحصى وقدرها ٣٠ طناً ، بأن زعم أنه وكلاء عن عملاء ثابت ثابت ودفع إصلاً بصفته المذكورة باستلام السداد من الشركة المطنة . وقد تضمنت الأخيرة بيلان إلى السيد الأستاذ وكيل نيابة عابدين بتاريخ ٢٧/١/١٩٥٥ يتهمه بجرمة التسبب المذكورة وبذلك يكون مستولاً عن استلام هذه البضاعة واستيلائه عليها . وقد حضر الجلسة ووجه دعوى فرعية إلى المدعى عليها الثانية يطالبها فيها بدفع مبلغ ١٠٠٠٠ ج كنشوى عن الأضرار الأدبية التي لحقت به نتيجة ما ذكرته من أنه تسلم البضاعة المستحقة بموجب البوليصة رقم ٣٥٣٤٨ دون وجه حق .

« وحيث ان المدعى عليها الثانية دفعت أيضاً بعدم قبول الدعوى بالنسبة لها لرفعها بعد المهاد القانوني تطبيقاً لنص المادة ١٠٤ من قانون التجارة حيث ان البضاعة قد شلت بتاريخ ٢١ يولييه سنة ١٩٥٤ كما هو ثابت من بوليصة الشحن رقم ٣٥٣٤٨ وان هذه الدعوى قد أعلنت بمرضة مؤرخة ٢٤ يناير سنة ١٩٥٥ أي بعد مضي أكثر من ١٨٠ يوماً . وبذلك يكون حق المدعية في إقامة هذه الدعوى على المدعى عليها الثانية قد سقط .

« وحيث ان المدعى طلب رفض هذا الدفع بمقولة إن نص المادة ١٠٤ تجاري لا ينطبق على هذه الدعوى : (أولاً) لأن النص القانوني إنما

الحق الذاتي بل أصبح ينظر إليها على أنها مجرد وسيلة لحماية الحق أو الوصول إليه (نظرية المصلحة في الدعوى للشرقاوي ص ١١ وما بعدها) .

«وحيث إنه في ضوء ما تقدم وقد أوضح نص المادة ١٠٤ من قانون التجارة أن الدعاوى التي ترفع على أمين النقل أى الدعاوى التي يكون فيها أمين النقل مدعى عليه أياً كان رافضها يجب أن ترفع في ميعاد حدته قدره ١٨٠ يوماً فيما يختص بالإرساليات التي تحصل داخل القطر للصري كما أوضح قانون التجارة بصراحة تأمل المبدأ على عدم رفع الدعوى على أمين النقل في خلال للواعدة التي حددها نص المادة ١٠٤ وهذا الجزء هو سقوط الحق في رفع الدعوى وهذا الميعاد يجب بالإيام ابتداء من اليوم الذي وجب فيه نقل البضائع وأساس ذلك رغبة الشارع في الإسراع إلى إنهاء مسئولية الناقل وتصفية الآثار التي يترتب عليها عملية النقل حيث لاحظ الشارع الجارية نقل عبء المسئولية التي تقع على طاق الفاعل لاشتراط لاستعمال دعوى المسئولية مدداً قصيرة (الوسيط في القانون التجاري — عقد العمل — للدكتور محمد خفيف ص ١٢٠ ، ١٤٢) . ولا كان يبين بوضوح بما تقدم أن الدعوى ليست بحق وإنما هي وسيلة للحصول على الحق وأن الآراء التي ذهبت إلى اعتبار للدعوى التي حددها القانون في نواح مختلفة منه لرفع الدعاوى مدد تقدم إنما قضى عليها الفقه الحديث . إذ أن التقادم لا يرد إلا على الحق الذاتي ولا يرد على الوسيلة التي خصصها القانون لحماية هذا الحق والوصول إليه وهي الدعوى وتكون للدعوى التي يحددها القانون في نصوصها المنفردة لرفع الدعاوى المتعلقة بأنواع معينة من الحقوق هي مدد سقوط لا ارتقاء الشارع لاعتبارات قدرها من وضع جزاء على من يهمل حماية حقه عن طريق رفع الدعوى

يوماً فيما يختص بالإرساليات التي تحصل بالبلاد الأجنبية ويستدعى الميعاد المذكور في حالة التأخير أو الضياع من اليوم الذي وجب فيه نقل البضائع وفي حالة التلف من يوم تسليمها وذلك مع عدم صرف النظر عما يوجد من النقص أو الخيانة .

«وحيث إن القاعدة في قانون المرافعات أنه إذا حدد المشرع ميعاداً ترفع فيه الدعوى فإنه يتضمن لقبولها أن تكون قد رقت في الماسة أو الميعاد الذي حدده المشرع لذلك فلا تقبل إذا رقت قبل هذا الميعاد أو بعده ولو كانت باقية شروط قبول الدعوى متوافرة (الدكتور أحمد أبو الوفا — المرافعات المدنية والتجارية بند ١٠٢ ص ١١٢) ولا نزاع أن الميعاد الوارد في المادة ١٠٤ من قانون التجارة الذي حدد لرفع دعوى المسئولية ضد أمين النقل إنما يتجر ميعاد سقوط وليس ميعاد تقادم ولا يسرى في شأنه وقف أو انقطاع وذلك لتحديد مهلة أجل معينة لاستعمال الحق في إقامة الدعوى ولأن ميعاد السقوط هو ذلك الميعاد الذي يعتبره القانون شرطاً لمباشرة تصرف معين من التصرفات بحيث إذا لم يباشر صاحب الشأن هذا التصرف في الميعاد الذي حدد ذلك سقط حقه في القيام به بعد ذلك ولا يميز من هذا النظر من أن بعض الفقهاء يخلطون بين الحق ووسيلة الحصول عليه خطأ مبني على اعتبار تلك الوسيلة ذاتها حقاً ونجم عن ذلك الخلط بين الحق ذاته وبين حمايته بالدعوى وهو خلط مبني على تطور فكرة وسيلة الحق الذاتي حيث كان الفقهاء يعتبرون أن وسيلة الحماية هي حق قائم بذاته . ووصل الأمر في عهد الرومان إلى أنه ما كان يجوز رفع الدعوى إلا بعد الحصول على إذن من القاضي به يقرر أن للدعي حقاً في رفع الدعوى . وقد قضى على هذا النظر في الفقه الحديث ولم تصبح الدعوى حقاً يقوم إلى جانب

يناير سنة ١٩٥٥ فتكون هذه الدعوى قد رُفعت بعد انقضاء أكثر من مائة وثمانون يوماً وبالتالي يكون حق الدعية في رفعها قد سقط بالتطبيق لنص المادة ١٠٤ من قانون التجارة .

« وحيث إنه ولو تمسحياً مع الرأي القائل بأن هذا للياد هو مياد تقدم وليس مياد سقوط حكم النقض — مجموعة الأحكام السنة الخامسة العدد المدا الأول ص ١٥٦) فلن يتغير الوضع القانوني في شيء فيكون من غير المجدي على الإطلاق أن تمسك للدعية بأن هذا للياد مياد تقدم إذ تكون مدة التقدم قد تم اكتمالها ولم يحل دون سريانها أى مانع قانوني كما أن سريانها لم ينقطع بأي سبب قانوني من أسباب الانقطاع ولا يقبل من الشركة للدعية القول بأن هذا التقدم قد انقطع بالنتيجة التي أشارت إليه التي وجهته للشركة للدعي عليها الثانية بتاريخ ١٠/٤/١٩٥٤ واستندت في ذلك إلى نص المادة ٣٨٣ من القانون للدعي إذ أن النتيجة الواردة في هذه المادة كسب من أسباب قطع التقدم هو التيه الرسمي كقاعدة لتنفيذ أى تيه نزع لللكية وما يؤيد هذا النظر ما جاء في مذكرة للشروع التمهيدي للقانون المدني بأنه إذا كان سند الدين تنفيذياً فلن مجرد اتخاذ إجراء من إجراءات التنفيذ (كالجزء مثلاً) أو الإجراءات المستعجلة (كالتنيه) يستتبع قطع التقدم فإذا لم يكن ثمة سبب تمضي للأسل أن التقدم لا ينقطع إلا بالمطالبة القضائية وليس بتلقى مجرد الإنذار لترتيب هذا الأثر ولو تولى إعلانه أحد المحضرين (راجع في هذا لدى الوسيط — الجزء الثالث ص ١٠٩١) .

« وحيث إنه لا يقبل أيضاً من الشركة للدعية على حد تكييفها للياد الوارد بالمادة ١٠٤ من قانون التجارة من أنه مياد تقدم لا يقبل منها

إذا لم يلجأ إلى هذه الوسيلة في مدة معينة . وترتياً على ذلك يكون التكييف القانوني الصحيح للياد للنصوص عليه في المادة ١٠٤ من قانون التجارة والذي حدد أجلاً معيناً لرفع دعوى للسوئية على النقل أنه مياد سقوط وليس مياد تقدم إذ أن التقدم يقوم على وجود أجل قانوني يتناول أصل الحق ويسقطه في مياده المقرر في القانون أما السقوط فهو جزاء معين يحتمه القانون عند عدم اتخاذ إجراء معين في الأجل الذي يقرره القانون .

فإذا اضيف إلى ما تقدم أن للشرع قرر أن للسوئية التي يتحملها أمين النقل بسبب العمليات للتلافة التي يتسبب بها مسؤولية جسيمة وثقيلة الرطاة وليس من المصلحة في شيء أن تسرى على أمين النقل القواعد العامة لتظل مسؤوليته قائمة خمسة عشر عاماً لذلك وضع للشرع قواعد خاصة لانقضاء مسؤوليته قصد بها التخفيف عنه وراعى فيها في الوقت نفسه تحقيق العدالة (الدكتور فريد شوقي — أصول القانون التجاري / ٥٤ ص ٧١٣) .

« وحيث إنه وقد انتهت المحكمة إلى أن للياد الوارد في المادة ١٠٤ من قانون التجارة هو مياد سقوط وليس مياد تقدم . فإن هذا المعاد بالتالي لا يدخله انقطاع أو وقف ولا يخضع لأحكام التقدم (الوسيط — الجزء الثالث ص ١٠٠٠ بند ٥٩٤) وإنما يسرى من الوقت الذي حددته القانون وهو تاريخ نقل البضاعة . ويتم بتمام مائة وثمانين يوماً وتكون الدعوى التي ترفع بعد انقضاء هذا للياد قد سقط الحق في رفعها ، ولما كان الثابت من الأوراق أن تاريخ نقل البضاعة هو ٢١ يولية سنة ١٩٥٤ كما هو ثابت من بوليصة رقم ٣٥٣٤٨ وأن الدعوى لم ترفع إلا في ٢٤

هذا القول مردود بأنه على حد قول الشركة للدعية والدعى عليها الأولى بأن البضاعة موضوع الدعوى قد سلت إلى شخص آخر ، فإن هذه الواقعة تندرج تحت حالة الضلع المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون التجارة . هذا فضلا عن أن نص المادة ١٠٤ تجارى قد استثنى حالة واحدة وجعل مرجعها القواعد العامة وهى حالة ثبوت غش الناقل أو خيانتة فقط . ومن ثم فهما كان خطأ أمين النقل جسيما فإنه لا يترتب على ذلك استبعاد تطبيق المادة ١٠٤ تجارى ولا يمكن أن يندرج هذا الخطأ مهما كان جسيما تحت حالة الغش أو الخيانة .

« وحيث إنه من كان ذلك فتكون الدعوى المرفوعة قد سقط الحق قانوناً فيرفضها ضد المدعى عليها الثانية ويكون من التمين الحكم بسقوطها بالنسبة إليها . »

« وحيث إن الدعوى الضمانية المرفوعة من المدعى عليها الثانية ضد السيد الأستاذ يوسف عبد الحليم زعزع قد أصبحت غير ذى موضوع بعد أن حك بسقوط الدعوى بالنسبة لها . »

« وحيث إنه لما كانت المحكمة قد حوزت القضية للحكم في الدفع فقط فترى المحكمة فتح باب المرافعة لمناقشة المدعى بشأن تحديد طلباته قبل المدعى عليها الأولى في ضوء هذا الحكم ولإلزام مرافعة طرفي الخصوم في الطلب العارض . »
(القضية رقم ٤٠٠ سنة ١٩٥٥ تجارى ١ بالمدينة السابعة) .

القول بأن هذا المبدأ قد انقطع بإقرار المدعى عليها الثانية بأنها سلت البضاعة إلى السيد يوسف عبد الحليم زعزع (للدخل في الدعوى) واستندت في ذلك إلى نص المادة ٣٨٤ من القانون المدنى التى قضت بأن ينقطع التقادم إذا أقر للدعى بحق الدائن إقراراً صريحاً أو ضمناً ذلك لأن الإقرار القاطع للتقادم هو اعتراف شخص بحق عليه للآخر فهو ينطبق على تصرف قانونى من جانب واحد ، فقول المدعى عليها الثانية إنها سلت البضاعة إلى للدخل في الدعوى بناء على ما تقدم به من مستندات تثبت صفته في تسلّم هذه البضاعة ومن أنه يمثل المدعى عليها الأولى وانكارها للمسئولية عن عدم تسلّم هذه البضاعة للدعية . هذا القول من جانب الشركة للدعى عليها الثانية لا يعتبر إقراراً منها بمسؤوليتها عن تمويض الشركة للدعية عن عدم استلامها للبضاعة ذلك لأن الأقرار القاطع للتقادم يجب أن يتضمن اعترافاً بحق صاحب البضاعة في التمويض وفى المسؤولية عن فقدانها .

« وحيث إن قول الشركة للدعية بأن نص المادة ١٠٤ لا ينطبق على واقعة الدعوى بحجة أن النص المذكور إنما ينطبق على حالة الرجوع على أمين النقل بسبب التأخير في نقل البضائع أو بسبب ضياعها أو تلفها . وأن المدعى عليها سلت البضاعة إلى شخص آخر وكيفت هذه الدعوى على أنها رجوع على الناقل بسبب خطأ الجسيم في تسليم البضاعة إلى شخص آخر لا يحمل سند الشئ من تاجر ولم ترسل إليه البضاعة من ناحية أخرى . »

القضاء المستجمل

في هذه العلاقة هو الصحة .

٢- ولو أن شريعة الأقباط الأرثوذكس تقضى في المادة ٢٤ من قانون أحوالهم الشخصية بطلان الزواج بأكثر من واحدة إلا أنه إعمالاً لنص المادة ٤٢ من ذات القانون والتي تقضى بأنه ولو حكم بطلان مثل هذا الزواج إلا أنه يترتب عليه مع ذلك آثاره القانونية بالنسبة للزوج حسن النية ويكتفى في هذه الحالة أن يكون أحد الزوجين حسن النية ليتعين الاعتداد بآثار هذا الزواج بالنسبة للأولاد الناشئين عنه لأن حسن النية لا يمكن تيممه بالنسبة للأولاد خاصة .

٤- لم يرد في الإنجيل نص مانع قاطع يحرم تعدد الزوجات وإنما أصبح ذلك تقليداً مسيحياً بعد أن نص على ذلك في مؤتمر نيقيا .
٥- من الخطأ المشهور القول بأن الإسلام وحده هو الذي عرف تعدد الزوجات ، فإن نظام تعدد الزوجات كان معروفاً في البيئة المصرية منذ عهد الفراعنة ثم لم تحرمه الشريعة اليهودية حتى مؤتمر فينكا لم يرد في الإنجيل نص صريح مانع قاطع يحظره حتى مؤتمر نيقيا .
٦- نظام الزواج هو نظام اجتماعي بالنسبة للآثار المترتبة عليه ويتعين لذلك التفرقة بين ما يمس العقيدة بالنسبة له وما يمس المجتمع ،

٢٧٨

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

٤ فبراير سنة ١٩٥٨

- ١ - ملة . اختلافها بين مصريين غير مسلمين . نزاع شخصي . وجوب تطبيق الفقرة الإسلامية في ١٠٥٥/٤٦٢ .
- ب - شريعة إسلامية سماحتها . أساسه . تطبيق أحكام الفقرة المسيحية في النزاع بين المصريين غير المسلمين .
- ج - شريعة مسيحية حكمها في تعدد الزوجات .
- د - الزواج نظام اجتماعي . أثره .
- هـ - زواج . ظروف عقده . تقدير المحكمة .

المبادئ القانونية

- ١ - يتعين عند اختلاف الملة أو اختلاف الطائفة بين المصريين غير المسلمين تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في مسائل الأحوال الشخصية إعمالاً لصراحة نص المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .
- ٢ - إلا أنه لما كانت القاعدة الجوهريّة الواردة في الشريعة الإسلامية وهي (أننا أمرنا بترك الذميين وما يدينون) فإنه يتعين وسماحة الإسلام تطبيق الشريعة المسيحية على العلاقات المسيحية التي نشأت بين طرفين غير مسلمين في ظل قانونهما الخاص لأن الأصل

شكر الله توفى بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٤٨ عن ورة ثم المدعى عليهم فضلا عن المدعى الذى كان قاصراً وقتئذ وبلغ رشفه فى سنة ١٩٥٥ — وعن تركه هى المينة بصحيفة الدعوى وبمضى جرد التركة المقسم ضمن حافظة المدعى — وأضاف المدعى أنه لجأ إلى القضاء الموضوعى لإثبات وراثته للمورث المذكور كما أقام دعواه الماثلة نحوها للمحافظة على حقه فى تركه هذا المورث . وقدم بين يدي هذه الدعوى مستندات التى تضمنتها حوافظه .

« وحيث ان المدعى عليهم الأربعة الأول طلبوا رفض الدعوى فى مرافعاتهم ومذكرتهم (٩ دوسيه) ومجلس دفاعهم الذى أنصحو عنه فى هذا الصدد أن مورثهم المرحوم صالح شكرى شكر الله كان قبطياً أرثوذكسياً وتوفى فى ٢١ يناير سنة ١٩٤٨ عن زوجته المدعى عليها الأولى وعن أولاده منها وهم المدعى عليهم من الثانى إلى الرابعة وانحصر إرثه فيهم وحدهم بمقتضى إعلام ثبوت وفاة ووراثته صادر من مجلس ملى مصر بتاريخ ١٩٤٨/١/٣٠ . وأنهم فرغوا منذ ذلك الحين من قسمة تركه مورثهم فيما بينهم دون منازع — وأن القول من المدعى ببنوكته لمورثهم المذكور أو بقيام الزوجية بينه وبين والدة المدعى وهى المدعى عليها الأخيرة أمر لا يسوغ مطلقاً — إذ أن الجمع بين زوجتين حرم وباطل فى الشريعة القبطية الأرثوذكسية التى كانت يتبعها المورث المذكور — وأنه لا كانت المدعى عليها الأولى هى الزوجة الأولى والوحيدة التى يقوم على زوجيتها صحيح القصد المقسم من المدعى عليهم للمعارضين وإعلام الوراثين السابق الذكر واعتراف المدعى — فإن مزاعم المدعى تكون — فيما يراه المدعى عليهم المعارضون — منهارة الأساس متينة

فقدع ما لقيصر لقيصر وما لله . وبالتجربة يكون الزواج باعتباره أحد أسرار الكنيسة السبعة غامضاً لهذه الكنيسة التى يتبعها الفرد فى نطاق ولايتها الروحية عليه فقط ، أما ما جاوز ذلك من أمور الزوجية و آثارها فإن على الشارع أن يتولى هو تنظيمها بما يسمنه من قوانينها . كما وأنه لن يخرج المسلمين عن دينهم أن يحظر الشارع تعدد الزوجات وتنظيم إثبات الزواج وآثاره بما يسمنه من قوانين إذا اقتضى الأمر ذلك وعلى الشارع أن يستكمل الخطوة التى بدأها بتوحيد جهات التقاضى بتوحيد قانون الأحوال الشخصية .

٧ — حسب المحكمة أن تسعين أن عقد زواج والد المدعى — وهو قبطى أرثوذكسى — بالمدعى عليها الأخيرة — وهى من طائفة الروم الأرثوذكس — وكان منها وقتئذ سبعة عشر عاماً وذلك بحضور شهود وقموا عليه بما يظهر القول بحسن نية الزوجة — ومن المستخرج الرسمى عن شهادة ميلاد المدعى ونسبته فيها إلى والده ومن شهادة تعميم المدعى وأنه لم يحكم بعد بإبطال عقد الزواج ، القول بأن المدعى مصلحة ظاهرة تتطلب اتخاذ إجراء موثقاً حفظاً لحقوقه .

المحكمة

« حيث ان المدعى أقام دعواه إثناء الحكم بإقامة حارس على الأعيان المينة بصحيفة الدعوى لإدارتها والمحافظة على نصيب المدعى فيها حتى يصل فى دعوى الموضوع . قولاً منه بأن المرحوم صالح شكرى

القضاء — أن تستهدى المحكمة — في نطاق ولايتها الموقوتة — بأحكام الشريعة الإسلامية في هذا الصدد ، تطبيقاً لهذا القانون من جهة واستناداً إلى نص المادة ٨٧٥ مدني من جهة أخرى .

ثانياً — ذلك أن اعتماد الطرفين في اللة لا ينشأ عن وجوب اتخاذها في الطائفة كما ذهب إليه البعض (انظر محاضرات السيد المستشار حلي بطرس لكتبة الحقوق ص ٣٩ - ٤٦) ذلك لأن هذا الرأي فضلاً عن أنه يهدر صريح النص الذي أوردته المادة السادسة من القانون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ التي تنص بأنه « بالنسبة للنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والتحدى الطائفة والملة الذين لم جهات قضائية ملية منظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام في نطاق النظام العام طبقاً لشرعهم ، فهي بهذه التاية تستوجب اتخاذ الطائفة والملة معاً لوجرى تطبيق الشريعة الخاصة — وقد كان هذا هو الرأي السائد حتى قبل توحيد جهات القضاء (انظر أحمد صفوت ص ٢٣، ٢٤) .

فضلاً عن أن القول بغير ذلك يجافي حكمة قانون توحيد جهات قضايا الأحوال الشخصية — فقد صدر هذا القانون ليحد من تمدد التشريعات الباطنية التي تحكم مسألة واحدة لمواطنين بعضهم وطن واحد (انظر محاضرات الدكتور أحمد سلامة - لطلبة كلية الحقوق سنة ٩٥٧ - ٩٥٨ ص ٦٤ وما بعدها) .

ثالثاً — ولكن ما هو رأى الشريعة الإسلامية في هذا المقام ، وهل ينتهي إلى غير ما ينتهي إليه تطبيق شريعة الزوج وهو قبطي أرثوذكسي ؟ . ان عبارة الشريعة الإسلامية تعني اصطلاحاً ما شرعه الله لبيانه من الأحكام التي جاء

الرفض . فضلاً عن أن ما تقدم به المدعى من مستندات ، لا ينضج لجل دعوته .

» وحيث إن المحكمة ترى أن تتخذ قرارها الموقوت في الدعوى — بعد استظهار سائر أوقافها وسجل الطرفين فيها على مدى الملاحظات التالية — وذلك دون مساس بأصل الحق الذي يبقى دائماً سليماً للناتجة فيه أمام محكمة الموضوع :

أولاً — أن البادئ من الاطلاع على الترجمة طبق الأسفل عن اليونانية المؤرخة ١٧ يناير سنة ١٩٥٨ لحضر المعمودية الصادر من ديوان الوكيل بطريركي بالقاهرة لبطريركية الروم الأرثوذكس والمقدم من المدعى بحفاظته (١٣ دوسيه) أن القس ديمتريوس راعي الكنيسة قد أتم بتاريخ ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٦ تبصير ابن صالح شكرى شكر الله من أبناء طائفة الأقباط الأرثوذكس من أهالي القاهرة وصناعته مزارع وأمه ماري جورج ساريس من أبناء طائفة الأرثوذكس المولود بالقاهرة يوم ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٤ وأعطى لهذا المولود التمسند اسم جورج بمعرفة عرابته — وأن على هذه الشهادة توقيعات راعي الكنيسة والعرابة والوالدين — كما وأن البادئ من الاطلاع على الشهادة الصادرة كذلك من نفس الديوان بطريركي المذكور والمؤرخة ١١/٢٢/١٩٥٧ أن جورج المذكور هو من أبناء طائفة الروم الأرثوذكس ومعروف أيضاً باسم وحيد صالح شكرى شكر الله — ولما كان ذلك وكان المدعى عليهم المارضون لم يحددوا أنهم كالرحوم والدم من طائفة الأقباط الأرثوذكس — فقد أضفى لزماً — إزاء اختلاف الطرفين المتنازعين في الطائفة — وتطبيقاً لقانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ الخاص بتوحيد

فهو يقول . أصل النكاح كان صحيحاً — فرفع أحدهما إلى القاضى ومطالبته بحكم الإسلام لا يكون حجة على الآخر في إبطال الاستحقاق الثابت له باعتقاده بل اعتقاده يكون معارضاً لاعتقاده الآخر، فبقى حكم الصفة على ما كان عليه (انظر كتاب للبوط ج ٥ ص ٤٠) وذلك تأميساً على قاعدة جوهرية في الشريعة الاسلامية هي « اتنا امرنا بترك التمينين وما يدينون » . وترى المحكمة أن هذا الرأي يتفق مع ساحة الاسلام ومن ثم ترى التمويل عليه في هذا المقام وعدم الاعتداد بما ذهب إليه بعض الفقهاء الآخرين من رأى مخالف (انظر كتاب أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٤٣٤) وقارن بما ذهب اليه الكسانى الحنفى في كتابه « بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٢ ص ٣١٠ — ٣١٤ موافقاً لما ذهب اليه المحكمة » .

رابعاً — وحيث أنه وقد انتهت المحكمة إلى ما سلف من وجوب تطبيق الشريعة للسجية على العلاقة التي كانت قائمة بين والده للدعى وللدعى عليها الأخيرة وعلى آثارها — وترى المحكمة استبعاد بما ذهب اليه الشارع في المادة ١٣ من القانون للدنى في سريان القانون الذى ينشئ اليه الزوج وقت انعقاد الزواج على الآثار التى يرتبها عقد الزواج بما في ذلك من اثر بالنسبة إلى المال، أن تطبق في الدعى للثلاثة شرعية طائفة الزوج، فإذا نقول هذه الشريعة في هذا الصدد .

خامساً — تنضى المادة ٢٤ من قانون الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الذى أقره المجمع للقدس والمجلس إلى العام وطبته دار رمسيس للطباعة والطباعة والنشر — بأنه لا يجوز لأحد الزوجين أن يتخذ زوجاً ثانياً مادام الزواج قائماً — كما تنضى المادة ٤٠ من هذا القانون بأنه يعتبر باطلاً كل عقد يقع مخالفًا لهذه المادة ولو رضى به

بها محمد عليه السلام سواء ما تعلق منها بأعمال الناس ويسمى الفقه أو ما تعلق بمعتقداتهم وهو التوحيد (راجع في هذا المعنى أحكام الأحوال الشخصية في الفقه الإسلامى للدكتور محمد يوسف مرسى ص ٩ وما بعدها) .

أما القسم الثانى فلا شأن لهذه الدعوى .
— وأما القسم الأول الخاص بالمعاملات في الشريعة الاسلامية ، فإن الأمر مستتر فيه حتى الآن وبعد إلغاء المحاكم الشرعية — لأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة حسبما نصت على ذلك المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، وقد احتفظ القانون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ لما بقوتها الإلزامية . وقد تضمنت أنه أبى حنيفة قواعد مختص بها للمسلمون كما تضمنت أخرى يختص بها أهل الكتاب ولا عمل لتطبيق ما يختص بالمسلمين على سواهم ، كما ذهب إلى ذلك بعض الأحكام . فقد ألفت محكمة استئناف القاهرة بحكمها الصادر بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٥٧ فى الدعوى رقم ١٦٦ سنة ١٣٣٧ ق حكماً بهذا المذهب وأيدته بحكم تال صدر منها بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٥٧ — ورأت أن الامام أبى حنيفة يقر غير المسلمين على جميع الأنكحة وإن كانت فلسفة بين المسلمين متى كانت صحيحة وجائزة في ذمتهم — ويرى ترتيباً على ذلك ألا يتدخل القاضى من تلقاء نفسه ليعرق بين الزوجين ولا يتدخل لمجرد مراعاة أحد الزوجين دون الآخر .

وإذا كان الصحابان محمد وأبو يوسف يريان خلاف ذلك . فإن رأى الامام يجب أن يرجح . والواقع أن جوهر رأى أبى حنيفة هو أنه يقر غير المسلمين على أنكحتهم متى كانت صحيحة في شرائعهم حتى لو كان مثلها فلسفاً عند المسلمين ويمنع على القاضى للسلم أن يتعرض لثل هذا الزواج سواء من تلقاء نفسه أو بناء على مراعاة أحد الزوجين

حسن النية — لكن يجب أن يراعى أن صفة للشروعية لا تتجزأ، ومقتضى ثبت بالنسبة لأحد طرفي العلاقة فيجب حيناً أن يمتد أثرها إلى الأولاد المشتركين ثمرة هذه العلاقة، فهم يتبرون شرعين نظراً لعدم إمكان تجزئة هذه الصفة، إذ أنه من غير القبول أن يتبر الأولاد شرعين بالنسبة لوالدهم حسن النية مثلاً وطبعين بالنسبة للأم مثبة النية على هذا الأساس. وبهذه الصفة يرثون في تركه. أى من والديهم يكس مذهب إليه بض الشراح.

وقد ذهب القضاء الفرنسي إلى أنه بالرغم من عدم مشروعية العلاقة التي قامت فلان على المرأة أن تمتد وأنه يجب أن يظل نسب هؤلاء الأولاد بأيهم وأممهم ثابتاً وفقاً لما جاء بشهادة ميلادهم. وأنجبه الفقه في مصر إلى الأخذ بهذا الرأي.

(راجع محاضرات الدكتور سلامة سافطة الذكر).

سادساً — نصت المادة ٩١ من قانون الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس وهي المادة ٩٦ في طبعة أخرى مماثلة — على أنه تثبت البنوة الشرعية بشهادة مستخرجة من دفتر قيد المواليد فإذا لم توجد شهادة فيمكن لإثباتها حيازة الصفة، وهي تنتج من اجتماع وقائع تكفي للدلالة على وجود رابطة البنوة بين شخص وآخر ومن هذه الوقائع أن الشخص كان يعمل دائماً باسم الوالد الذي يدعى بنوته له — وأن هذا الوالد كان يملكه كإنه — وكان يقوم على هذا الاعتبار بتربيته وحضائنه وتفتحه — وأنه كان مرفوقاً كآب له في الميعة الاجتماعية وكان معترفاً به من المائكة كآب له — فلذا لم توجد شهادة ولا حيازة فليكن إثبات البنوة بشهادة الشهود المؤيدة بقرائن الأحوال.

سابعاً وأخيراً — فإن المحكمة ترى أن تلتفت النظر في هذا المقام إلى أن القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ وأن خطأ خطوة موقفة نحو توحيد

الزوجان — ولكن يجب التحرز من قياس هذا البطان على مثله في القانون العام — فقد قررت المادة ٤٢ من نفس القانون وهي ٤٤ في طبعة أخرى صراحة بأن مثل هذا الزواج الباطل ولو حكم بصلاحه لا يترتب عليه مع ذلك آثاره القانونية بالنسبة للزوجين وورثتهما إذا ثبت أن كليهما حسن النية — أى كان مجهول وقت الزواج بسبب البطان الذي يشوب العقد أما إذا لم يتوفر حسن النية إلا من جانب أحد الزوجين دون الآخر فالزواج لا يترتب عليه آثاره إلا بالنسبة لهذا الزوج والأولاد للزوجين له من ذلك الزوج.

والواقع أن حكم هذه المادة ليس مبتدعاً، بل أن الغالب الأعم من الشرائع قد طبقت بصورة أو بأخرى وحاول الفقه بدوره أن يجد الوسيلة الفنية التي تبرره فقال بنظرية الزواج الظني *Marriage Potait* وقد احتضنها القانون الكنسي كي يوازن بها تشدده في شروط الزواج، إذ كلما كان تشدد في هذه الشروط كلما كثرت أحوال البطان. ثم استقرت هذه الفكرة في التشريعات الوضعية ووجدت أيضاً الشريعة الإسلامية في الزواج بشبهة — وكل ذلك إنما يهدف إلى رعاية حق الصغير الذي كان ثمرة لمثل هذا الزواج الباطل دون جريرة منه أو ذنب جناه.

وحسن النية التي تتطلبها المادة ٤٢ من القانون سالف الذكر قد ناقشه الفقه الفرنسي طويلاً، واتفق فيه إلى أن حسن النية هنا حسن النية في غير هذا المجال — أمر مقترض — وعلى من يدعى عكس المقترض يقع عبء إثبات دعواه — وللادة ٤٢ سافة الذكر تنفق في هذا الصدد مع حكم المادة ٣٠١ مدني فرنسي — ويستتبع أن المخالطة الجنسية التي حدثت قبل الحكم بطلان الزواج تعتبر علاقة شرعية — حتماً إن المادة ٤٢ تتكلم عن الزوج

وسهولة أن نظام تعدد الزوجات ليس غريباً على البيئة المصرية ، فقد كان سائداً في الدولة الفرعونية عند الفايك ودوى اليسار ، ولعلّ مثالاً رمسيس الثانى القائم بميدانه بالقاهرة وما نقش عليه من أسماء زوجاته المديدات وألقابهن خير دليل على ذلك — ثم كان هو النظام السائد بمدفد في الحياة اليهودية ولم يحرم هذه المادة إلا مجمع « وورمز الربانى » الشهير الذى عقد في بداية القرن الحادى عشر لليلادى وإن كانت بعض طوائفهم لا تزال تمارسه حتى اليوم أسوة بأنبياء بنى إسرائيل ولم يرد في الإنجيل نص صريح مانع قاطع يحظر هذا التمدد . والتوصوص الذى يستند إليها القائلون بغير ذلك لا تستقيم دون الاعتراف في تأويلها وتفسيرها ، ذلك بأن السيد المسيح لم يهدم التاموس الذى جاء به موسى عليها السلام ، بل أن تعدد الزوجات ظل قائماً في المجتمع المسيحى حتى قرر مجمع « نيقية » تحريمه ، وعلاه المجمع « التريونى » وأورده كتاب « المجموع الصلوى » للشيخ الصنى ابن السال العالم المسيحى للشهور — ولو لم يكن قائماً حتى ذلك الحين لما كانت بهم حاجة إلى النص على تحريمه — وذلك تنشأ مع الآراء التى سادت الفلسفة للمسيحية وقتئذ . والتى ترى أن من يقول بأن الزواج خير من عدم الزواج محرم .

ولما كان ذلك وكان الزواج هو نظام اجتماعى في آثاره — فإنه يجب أن يكون رهناً بما يراه المجتمع في هذا الشأن مع عدم اللسان ببقيدة أحد بإلزامه باتباع نظام التمدد دون نظام التوحيد . وإلحاحاً على المجتمع أن ينظم حدوده وضوابطه وآثاره على كل حال ، فقد يرى المجتمع نظراً لارتفاع مستوى المعيشة أو لمتقتنيات اجتماعية أو خلقية يراها — أن يلزم أفرادها باتباع نظام الزواج الفردى — أو يكون العكس فيم

جهات اختصاص الحاكم في قضايا الأحوال الشخصية إلا أن ذلك يجب أن يستتبع وبطريق التلازم — تنظيم التشريع الخاص بها . فيكون لها قانون موحد لا يتفرق فيه السبل أو تضل الآراء ، على أن يراعى فيه التحرز من الخلط بين العقائد وللأممات — فأما الأولى فهي قائمة بين الشخص وربه ، وأما الثانية فهي قائمة بين الفرد والمجتمع الذى يعيش فيه بما يضمه من أشخاص وأموال ، وبذلك نزع ما يقصر لتيسر وما لله لله . فيكون الزواج مثلاً — يوصفه أحد أسرار الكنيسة السبعة خاضعاً لهذه الكنيسة التى يتبعها الفرد في نطاق ولايتها الروحية عليه فقط — خياره أو تقرر طرد من يخالف تعاليمها أو علمه دون تدخل من المجتمع في عقيدة الفرد أو تأنيبه .

أما ما جاوز ذلك من أمور الزوجية وإنباتها وما تستتبعه من آثار قانونية ومالية واجتماعية — فإن على الشارع أن يتولى هو تنظيمها بما يستلزم من قوانين تقتضيها حاجة المجتمع ومطالبه — فلو رأى المجتمع أن من صلحه قصر الزواج بين أفرادها — مسلمين وغير مسلمين — على زوجة واحدة فقط فلا تريب عليه ولن يخرج ذلك للمسلمين من دينهم أو يمس عقيدتهم في شيء . فإن التزام ذلك لم يجعل للمسلمين في البلاد التى تحظر التمدد — سواء كانت إسلامية كتنونس ، أو غير إسلامية ، لم يحلهم غير مسلمين أو يتعرض لمقيدتهم الإسلامية في شيء . وكذلك الحال إذا رأى المجتمع أن يرب عند حصول تعدد الزوجات آثار هذا التمدد على نحو أو آخر — صراحة بدلاً من التوصل إليها من الباب الخلفى وراء شق النظريات — ولعل من الخطأ المشهور القول بأن الإسلام وجده هو الذى يبيح تعدد الزوجات ، فإن للتبع لتاريخ التطور الدينى يلاحظ في سر

السلبية للخدمة منهم — ومن المستخرج الرسمى عن شهادة ميلاد للدعى ونسبت فيها إلى والده مورث للدعى عليهم الأربعة الأول — ولو كان ذلك يتباغ من القالة التى تمت الولادة على يدها كاجرى عليه العمل فى أمثل هذه الحسابات ومن شهادة تعيد للدعى وتسميته بإسمه الحالى على النحو الذى سلف بيانه — حسب المحكمة ذلك — وأنه لم يحكم بعد بإبطال عقد الزواج الذى يستند إليه للدعى ، لقول بأن للدعى مصلحة ظاهرة تتطلب اتخاذ إجراء مؤقت حفظاً لحقوقه المحتملة وفقاً للمادة الرابعة من قانون الرافعات وإن النزاع الذى يقيه للدعى فى هذا الصدد له من سمات الجدل ما يستهض المحكة لإضفاء حمايتها للوقتية عليه — على النحو المقرر فى اللادتين ٧٢٩ ، ٧٣٠ من القانون الدنى ، درأً لما يهدد حقوقه المحمة من خطر عليها إذا استمرت أعيان التركة تحت يد تنازعه الحق فيها .

« وحيث إنه وإن صح ما سلف ، فإنه وقد تقدم كل من شكر الله كمال شكر الله وحامى كمال شكر الله ، طالبين قبولهما خصماً فى الدعوى استناداً إلى البول بأن الألمان المطلوب فرض الحراسة عليها من بين أعيان تركه المرحوم صالح شكرى شكر الله تدخل ضمن أطيان وقف أخرى قررها ١٢٠ فداناً ، كان طلباً التدخل ناظرين عليها فأصبحت حارسين قانونيين بعد حل الأوقاف على غير الحيرات ، وقضا بين يدي دعواهما حكماً صادراً من المحكمة الشرعية العليا بتاريخ أول مايو سنة ١٩٥١ بيد إقامتهما وثالث معهما هو للدعى عليه شكرى صالح شكر الله نظراً على أعيان وقف المرحوم صالح شكرى الله ، ولم يجر أحد من طرفي الدعوى فى مدعيتهما بشيء . وقد طلبا إقامتهما حارسين قضايين على هذه الأطيان إذا رأت

الرخاء أو تقوم ضرورات حرية من وجود عدو يترصد بالبلاد الدوائر ، ويزيد هذا المدو من تعداده بوسائل مشروعة وغير مشروعة تقتضى مقابلتها بما يبدأ خطرها — فعلت ذلك كل من فرنسا وألمانيا بعد أن ذهبت حروبهما للصلة بخيرة شبابهما فأضطرنا إلى توريث الإبن غير الشرعى تشجيعاً لزيادة النسل عن أية سبيل ، أو قد تقع — لا قدر الله — حروب ذرية أو هيدروجينية تنفئ الحارث والنسل فيتطلب الأمر عندئذ زيادة التكاثر للمد التفرغ الذى تحدته أمثل هذه الكوارث بأسرع مستطاع .

ولما كان ذلك كذلك ، وكان تنظيم الزواج وآثاره من شأن المجتمع على النحو الذى سلف تفصيله ، ورغبة فى أن يتولى قانون محمد تنظيم الأسرة المصرية كوحدة اجتماعية متجانسة فى وطن موحد — فإن المحكمة تهيب بالمشرع أن يستحسن ما بداه فى هذا السبيل واستكمال ما يتصور القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ من نص فى هذا الصدد ، بالعمل على توحيد القانون بعد أن وحد المحاكم التى تطبقه .

« وحيث إنه بإزال حكم ما سلف فى البند السابق جميعه على وقائع الدعوى المائلة لتسببين المحكمة على هديه ما إذا كان للدعى حقاً ظاهراً فى تركه من يدعى نسيه إليه ، فإن حسب المحكمة أن تسببين من زواج المرحوم صالح شكرى شكر الله ، بالدعى عليها الأخيرة والدة للدعى ، والذى تم على يد كاهن فى كنيسة الروم الأرثوذكس هو القس استفانوس خورى بتاريخ ١٩٢٩/٦/١ وكان من الزوجة وقتئذ سبعة عشر سنة فقط ، وذلك بحضور شهود وقعوا عليه بما يظهر القول بمحسن نية الزوجة — ولو لم يثبت ذلك فى دفاتر الكنيسة كما قرر للدعى عليهم المعارضون استناداً إلى الشهادة

للجنة بصحيفة الدعوى وذلك لإدارتها وتحصيل ربحها وتقسيم صافي هذا الربح بين المدعى والمدعى عليهم الأربعة الأول بحسب الشريعة الإسلامية لذكر منهم مثل حظ الأثنين ، وتسليم المدعى عليهم المذكورين نصيبهم فيه وإيداع نصيب المدعى خزينة المحكمة ريثما ينتهى الخلاف بين الطرفين إلى رضاء أو قضاء بحكم حاسم للمضومة القائمة بينهما بشأن اليراث وذلك بعد أداء الضرائب القانونية ومصرفات الإدارة الضرورية ، وتقديم كشف مفصل بأوجه الحساب مدعم بالمستندات ، كل ستة أشهر وإيداعه قلم كتاب المحكمة . وذلك مع إضافة المصروفات إلى عائق الحراسة باعتبارها إجراء كافلاً لحقوق الطرفين كلاهما — وبغير حاجة للنص على النفاذ فهو حتمى (١٤٦٦م / مضافات) .

(القضية رقم ١٧٧٨ سنة ١٩٥٧ رئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز هندى القاضى) .

المحكمة فرض الحراسة القضائية عليها ، وترى المحكمة قبولها من ثم خصاً في الدعوى .

« وحيث إنه لا كان ذلك ، وكان البادى من الاطلاع على حكم المحكمة الشرعية العليا سالف الذكر ، أن المتدخلين في الدعوى والمدعى عليه للذكور ، قد أقيموا نظراً بمضمين غير منفردين على أعيان وقف مورث الطرفين ، ولم يصح ذلك أحد منهما — بل سارع المدعى إلى ترشيحهما للحراسة كما سبق أن وافق من قبل على حراسة المدعى عليه للذكور ، الأمر الذى يحسم بالمحكمة أن تخلص من كل ما خلف إلى استبدال الحراسة القضائية بالحراسة القانونية المفروضة على هذه الأعيان موضوع التداعى في هذه الدعوى والمدينة بالصحيفة ، وتقيم كلا من المتدخلين في الدعوى والمدعى عليه شكرى صالح شكر الله حراساً قضائين ، مضمين غير منفردين وبدون أجر عليها وعلى باقي أعيان تركه للرحوم صالح شكرى شكر الله

رأى قانونى :

عدالة بطيئة خير من قضاء ملهوف سريع

للسيد الأستاذ مصطفى محمد البرادى

شبيب المامين

تزايد الشكوى من كثرة القضايا وتأجيلها ويذهب الكثيرون في سبيل ما يرونه علاجاً لها إلى إلغاء الاستئناف وقصر التقاضى على درجة واحدة وهو رأى له خطره وفيه إندفاع بالفكرة إلى أبعاد حدودها . القضايا تزيد كلما تكاثرت الناس وزادوا وحسن حالهم وراجوا . وتزيد كلما إطمأنوا إلى الحكومة النصفة والقضاء العادل .

ولا يحد من هذا قوة القضايا في بعض البلاد مع توافر أسباب الزيادة فلهذه البلاد ظروف مختلفة تصل بمستوى الثقافة بها وأهمية المامين .

ولا علاج لهذه الكثرة بالتجديد في إنهاء القضايا ومنع الاستئناف والضغط على القاضى وعلى الناس .

ويجب أن يكون طابع القضاء التريث والأناة وأن يفسح مجال الطعن في الأحكام .

والعدالة البطيئة المطمئنة خير ألف مرة من قضاء ملهوف سريع ، والطعن في الأحكام فيه سكينه لنفس القاضى وسكينه للناس .

ليس أسمى على ضمير القاضى وأجبت على اضطرابه من أن يتردد وحده بالحكم وأن يعلم أن حكمه نهائى .

وليس أجبت على قلق المتقاضى من أن يشعر أن قاضيه لا محبب على حكمه ولا سلطان .

القضاء ثقة وضمآن .

الرغبة في التقاضى مبشها — إلا في القليل — الإعلان بقيام العدالة والثقة بالهولة . ويجب أن تزداد دائماً هذه الثقة وبشكل دائماً هذا الضمان .

السُّهُمُ الْعَقَارِيَّةُ وَالتَّوْثِيقُ

رسوم التسجيل والتوثيق

لهو ستاذ السهم كمال الشورى
رئيس مكتب توثيق بها

لما كانت رسوم التسجيل والتوثيق من الموضوعات التي تهم طالب التسجيل أو التوثيق فضلاً عن أهميتها للدولة باعتبارها مورداً هاماً لها إذ تربو حصيلها سنوياً على ستة ملايين من الجنيهات تقريباً ، لذلك أفردت هذا المقال في الحديث عنها .

على من يقع عبء دفع الرسوم :

نص القانون المدني في المادة ٩٢ ع منه على أن (صفقات عقد البيع ورسومه « البعثة » والتسجيل وغير ذلك من مصروفات تكون على المشتري مالم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغير ذلك) ، والنص صريح في أن المشتري يتحمل وحده عبء دفع رسوم التسجيل . بيد أن مفهوم النص يبيح الاتفاق على خلاف ذلك بأن يتحمل البائع مثلاً هذا العبء أو يشارك فيه المشتري . ولم يرد بالقانون المدني نص شبهه بالمادة ٩٢ ع بأغلبية لاسائر المقود الأخرى . لكن حكمه التشريع في النص المذكور وللشع عادة قضيان يتحمل للتبذير أو الصادر لصالحه المهرور عبء سداد الرسوم إلا إذا اتفق أطراف العقد أو قضى العرف بخلاف ذلك .

أساسي تقرير الرسوم :

تقدر الرسوم وفقاً لقواعد معينة لاجمال لتناقشتها أو الاجتهاد في، وضماها ، فالبيع والبدل والوصية والهبة يستحق عنها رسم نسبي في التسجيل قدره ٧٪ من قيمة المقار للتعامل عليه ، في حين أن بيع الرقبة يستحق عنه ٥٪ وبيع حق للفتحة ٢٪ . . إلى غير ذلك من تفصيلات سند كرها في حينه .

أولاً — تقرير أساس الرسوم النسبية :

تقدر الرسوم النسبية مبدئياً على قيم المقار الموضحة بالمحررات فلذا لم توضح هذه أو توضح وتوضحت ورأى مكتب أو مأمورية الشهر العقاري أو التوثيق أنها أقل من القيمة الحقيقية قدرت الرسوم وفقاً للأسس الآتية :

(أ) ألا تقل قيمة الأراضي الزراعية عن الضريبة الأصلية السنوية مضروبة في سبعين .

(ب) ألا تقل قيمة المقار البنية عن قيمتها الإيجارية السنوية للتخذة أساساً لربط الضريبة عليها مضروبة في خمسة عشر .

(ج) تحصل رسوم عن الأراضي للبناء والأراضي الزراعية التي في ضواحي المدن والبلدات التي لم تربط عليها ضريبة على أساس القيمة التي يوضحها الطالب ، فإن رأى الموظف المختص بتقدير الرسوم أن القيمة التي ذكرها الطالب أقل من القيمة الحقيقية دون أمام قيمة الرسم المدرج بالمرور العبارة الآتية : « هذا الرسم مؤقت إلى أن تقدر القيمة الحقيقية للشمار بعد إجراء التحريات عنها أو تقديرها بمعرفة الخبير » ويوقع هذه العبارة الموظف الذي قام بتقدير الرسم ويؤخذ في نفس الوقت إقرار من الصادر لصالح المهرور (كالشترى مثلا) على هامش المهرور صيته كالآتي :

« أقبل وأتمهد بسداد أى فرق في الرسم يتضح استحقاقه للخرامة مستقبلا نتيجة للتحريات أو تقدير الخبير طبقاً للقانون » .

(د) تقدر الرسوم على المقاربات للربوط عليها عوايد كالآتي :

العوايد السنوية مضروبة في ١٥٠ وذلك بالنسبة للمقاربات البانية لمحافظة القاهرة ، أما بالنسبة للمقاربات الواقعة خارج محافظه القاهرة فتقدر الرسوم على أساس العوايد السنوية مضروبة في ١٨٠ وقد لوحظ أن قبائم العوايد تكون في العادة عن ثلاثين شهور فقط لذلك تضرب قيمتها في ٣ ويضرب الناتج في أربعة .

ثانياً - تقرير الرسم بمعرفة الخبير :

يجوز لمكتب أو مأمورية الشهر العقاري أو التوثيق المختصة في كل الأحوال ولو بعد تمام الإجراءات أن يطلب بموافقة المكتب الرئيسي التقدير بمعرفة خبير يتدبر الأمين العام من بين خبراء الجبلود أو خبراء وزارة العدل بقرار يحدد فيه الإيداع الذي يجب على الخبير أن يقدم تقريره فيه بحيث لا يحاوز هذا الإيداع خمسة عشر يوم من تاريخ إبلاغ الخبير بالمأمورية وتراعى أداء الخبير للمأمورية المذكورة الإجراءات الخاصة بالقيمة والمقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية . ويودع الخبير التقرير المكتوب أو المأمورية المختصة وعلى المكتب أو المأمورية إعلان الطالب بهذا الإيداع بكتاب موصى عليه مصحوب بيلم وصول أو عن يد أحد محضري المحكمة ليطلع على التقرير ولكل من الطرفين المعارضة في تقدير الخبير خلال ثمانية أيام ويسرى هذا الإيداع بالنسبة إلى مصلحة الشهر العقاري والتوثيق من تاريخ الإيداع والنسبة إلى الطالب من تاريخ وصول إعلان الإيداع إليه . وترفع المعارضة أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب أو المأمورية المختصة لفصل فيها على وجه السرعة ويكون حكمها في ذلك غير قابل للمعارضة أو الاستئناف وتلزم الحكومة بمصروفات الخبير إذا كانت القيمة المقدرة نهائياً مساوية للقيمة التي قدرها صاحب الشأن أو أقل منها وإلا إزم صاحب الشأن بتلك المصروفات وتكون إجراءات تعيين الخبير وإيداع التقرير بلا رسم ويجوز لصاحب الشأن قبل انتهاء التقرير بمعرفة الخبير أن يتفق مع المكتب أو المأمورية على القيمة بشرط تصديق المكتب الرئيسي على ما يتم الاضمان عليه .

ثالثاً - تقرير الرسوم التكميلية بمعرفة المكتب المختص :

إذا استحدثت رسوم تكميلية قدرت بأمر يصدر من أمين المكتب المختص ويلتزم هذا الأمر لتدوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بيلم وصول أو عن يد أحد محضري المحكمة ويجوز المعارضة في أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الإعلان وإلا أصبح نهائياً ويكون تليده بطريق المجز الإداري كما يجوز تنفيذ بالطريق الضاى بعد وضع الصفة التنفيذية عليه من المحكمة الواقع في دائرة اختصاصها المكتب الصادر منه أمر التقدير وتحصل المعارضة أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب أو المأمورية المختصة ويكون حكمها في ذلك غير قابل للمعارضة أو الاستئناف .

وتسرى على الرسوم القضائية التي تستحق على المارضات المشار إليها أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .

ويلاحظ أن للاميين العام بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق بناء على طلب صاحب الشأن وبعد أخذ رأى مكتب الشهر العقاري أو التوثيق المختص أن يمنحه أجلاً لأداء الرسوم التكميلية المستحقة أو أن يأذن له بأدائها على أقساط بشرط تقديم كفيل مقدر متضامن أو تأمين عيني وعلى ألا تزيد المدة في الحالين على سنة إذا لم تتجاوز الروم مائتي جنيه ولا على سنتين إذا تجاوزت هذا المبلغ وإذا تأخر صاحب الشأن في الوفاء بأي قسط حلت باقي الأقساط ويجوز للاميين العام الرجوع في الأمر الصادر منه بالتقسيت إذا جد ما يدعو لذلك ولا يجوز الطعن في الأمر الصادر بالقبول أو الرفض أو الرجوع .

أمر القبط في تقرير الرسوم على محرر :

يبدى أنه إذا قد الرسم — خطأ — بأزيد مما يجب على المحرر فلا تعتبر هذه الزيادة قصاً يجب المحرر في شيء .

غاية الأمر بحسن التساؤل هل لصاحب الشأن أن يسترد ما دفع زيادة بشر وجه حق . ينص القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٧ على أنه (لا يرد أى رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون إلا في الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه ولو عدل أصحاب الشأن عن السير في الإجراء الذي حصل عنه الرسم . فإذا حال دون إتمام الإجراء وفاة أو صدور قانون جديد يرد ٧٥ ٪ من الرسوم النسبية التي حصلت عنه) . أما إذا كانت الرسوم قد قدرت خطأ بالنقصان فهل يؤثر ذلك على صحة المحرر الذي يشترط فيه التسجيل لتمام نقل الملكية كالبيع مثلاً . تنيد القواعد العامة في القانون المدني بأن التعاقد يتم بمجرد الإيجاب والقبول وإن لزم التسجيل لنقل الملكية في العقود الرضائية منها كما لزم أن يتم التعاقد في الصيغة الرسمية كما في العقود الشكلية مثل الهبة . ولم نجد من بين هذه القواعد العامة ولا في أية قاعدة أخرى ما يوحى بأن رسوم التسجيل شرط لصحة تسجيلها . حقيقة تمنع تعليمات الشهر العقاري وقانون الرسوم المختصين بالشهر العقاري من تسجيل أى محرر لم تسدد عنه الرسوم الخاصة بتسجيله . لكن إذا سجل هذا المحرر خطأ برسم أقمس مما يجب عليه اعتبر تسجيله صحيحاً وترتب عليه آثاره ، غاية الأمر يمتري صاحب الشأن في هذه الحالة مدينأ للشهر العقاري بما نقص من رسم وعليه سداده ودياً إن شاء أو أكره على سداه بالطرق القانونية .

رسوم التوثيق :

تختلف الرسوم باختلاف الورقة المقدمة فإن كانت توكيلاً عرفياً في أمر بينه سدد عنها رسم تصديق قدره ٤٠٠ م عن توقيع الموكل فإن تمدد الموكلين تمدد الرسم تبماً لتقدم مضافاً إليه ١٠٠ م إضافي عما حكم عن كل توقيع هذا فضلاً عن ثمنه اتساع الورقة قدرها خمسين ملياً إلى ثمانين ملياً حسب حجم الورقة . أما إن كان المطلوب إثبات تاريخ الورقة فالوضع يتغير وهكذا في سائر الأوراق والتصرفات التي تتضمنها فلكل وضع خاص في الرسوم وقواعد معينة يجب اتباعها . وستكون موضوع مقال مقبل بلذن الله .

رأى نقابة حلب :

النياية والدعوى المدنية

في الثالث من شهر شباط (فبراير) سنة ألف وتسعمائة وستين اجتمع مجلس نقابة المحامين في حلب برئاسة الأستاذ أسعد الكوراني نقيب المحامين وعضوية الأستاذين فاضل طلس وعبدالله اللوصل ودرس موضوع إحداث نياية مدنية لتولى التحقيق وجمع الأدلة في الدعاوى المدنية قبل إحالتها إلى القضاء المدني الذي يفصل فيها .

ومع ان للشروع المتعلق بهذا الموضوع ما زال غير معروف بالتفصيل فالذي يراه مجلس النقابة ان إحداث هذه النياية قياساً على النياية في الدعاوى الجزائية (الجنائية) لا يأتلف من حيث المبدأ مع الأساس الذي تقوم عليه الدعوى المدنية ، لأن الدعوى المدنية هي مسلك الطرفين المتقاضين تمام أحدهما وتستمر وتمتد بضائعهما ، ولا تدخل النياية العامة إلا في القليل منها على سبيل المحسومة للنضمة ولا تكون خصماً أصلياً إلا في عدد محدود جداً يتصل بمصلحة المجتمع كقضايا الجنسية ، وأما في القضايا الجزئية (الجنائية) فالمجتمع هو صاحب الدعوى ، ودعواه عامة لا خاصة ، والنياية تنحله في عاصمة الجاني على صورة مستمرة لا تسقط بالصلح والتراضي ، فلا مجال لقياس الدعوى المدنية عليها في ضرورة وجود نياية لتولى الادعاء والتحقيق .

وقد يكون الغرض من إحداث هذه النياية تهيئة الدعوى وتحضيرها قبل عرضها على القاضي الذي سيحكم فيها ، فإن كان الأمر كذلك فالذي يتولى هذه المهمة يجب أن يكون قاضياً مرتبطاً بالمحكمة التي ترفع إليها الدعوى ، ولا يمكن أن تقوم النياية بهذه الوظيفة لاختلاف طبيعة وظائفها عن وظائف قضاة الحكم في القضايا المدنية .

على أن المقصود من إحداث النياية المدنية قد يكون اطلاق الإثبات في القضايا المدنية على النحو المتبع في الدعاوى الجزائية (الجنائية) وتخويل النياية حق التحقيق في الدعوى المدنية وجمع أدلة الإثبات فيها . فإذا صح هذا الانجاء فالأمر قد يبدو دون شك على جانب كبير من الأهمية والخطر يستحق للزبد من البحث والتحصيل قبل إقراره .

والواقع انه بالإضافة إلى ما تقدم من عدم التوافق وظائف النياية مع طبيعة الدعوى المدنية على النحو الجاري في القضاء الجزائي (الجنائي) فالذي يجب أن يلاحظ في الإثبات ان القانون في إقليم الجمهورية قد أخذ فيه بالذهب المختلط ، فهو لم يأخذ بالذهب المطلق الذي يخول القاضي سلطة مطلقة في تحري الوقائع التي تعرض عليه ، ولا بالذهب المقيد الذي يحده من سلطة القاضي في تفسير الدعوى والفصل فيها بمصر ومساكن الإثبات وتبينها تمييزاً حقيقياً ، لأن الذهب المطلق كان وما زال هدف النقد من حيث أنه لا يحقق ما تقتضيه المصلحة من توفير الثقة والاستقرار في التعامل ويفتح المجال أمام

العالمين والذين يستحلون حقوق الناس ويتنازعون في الحق الثابت مستفيدين من اخلاف القضاة في التقدير ، وأما للذهب للتد فانه يحل من القاضي آلة صماء وياعد بين الحقيقة القضائية والحقيقة الواقعة ، ولذلك عالجنا الشرائع الحديثة عيوب هذين للذهبن بمذهب يجمع بين محسنيهما وتجنب مضارهما هو الذهب المختلط الذي يأخذ من جهة مبدأ حصر الأدلة وترتيبها ، وبخلاف القاضي من جهة أخرى سلطة واسعة في تقدير قبة ما يرض عليه من الأدلة التي عينها القانون ، والكلمة متفقة على أنه يقارب إلى حد ما بين الحقيقة القضائية والحقيقة الواقعة دون إخلال بما يجب أن يكون للتعامل من ثمة واستقرار . (السوروري باشا — اللوجز في النظرية العامة للانزيمات فقرة ٦١٦ والوسيط ج ٢ — فقرة ٢٠ ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ — الدكتور سليمان مرقس ، أصول الإثبات ، الطبعة الخامسة ، فقرة ١١ مكرر ، للذكرة الإيضاحية لقانون البينات السوري) .

وللذهب المختلط في الإثبات مطبق في الإقليم المصري منذ عهد جيد ، وفي الإقليم السوري منذ حوالي أربع عشرة سنة انتقالات من للذهب القيد الذي كانت مجلة الأحكام العدلية آخذة به ، وذلك بموجب قانون البينات (قانون الإثبات) الصادر في ١٠ حزيران (يونيو) ١٩٤٧ ، وقد نجح تطبيقه في كلا الإقليمين نجاحاً كاملاً واستقر به التعامل بين المواطنين ، فليس من داع لتركه والأخذ بمذهب الإثبات للطلق ..

ومن انؤكد أن الواقع العملي للاستفاد من القضايا الجزئية (الجنائية) ومن بعض القضايا المدنية والتجارية التي يكون فيها الإثبات مطلقاً يدل على ما يعانيه القضاء في الإقليمين الجنوبي والشمالي من الصعوبة والعت في استخلاص الحقائق من الشهادات والقرائن ، فإذا أطلق الإثبات من كل قيد وترك لتقدير القضاة وهم في غمرة من كثرة الأشخاص وتزاحم القضايا ، فيؤدي الأمر قطعاً إلى فتح الباب واسعاً على مصراعيه أمام الذين لا تصممهم أخلاقهم من أكل الحقوق أو الماطلة في تأديتها وفي ذلك من هدم ثقة التعامل بين الناس ما لا يخفى على أحد ومن اضطراب الحياة الاقتصادية ما لا يحتاج إلى زيادة في الإيضاح .

وبعد ، فهذه هي الغايات المتصورة من أحداث النيابة المدنية أوردناها على سبيل الاستنتاج ، وقد تكون ثمة غايات غيرها ، وربما كان مشروع الفكرة على غير هذه الصورة ، إلا أن الأمر المحقق الذي لا جدال فيه أن الفكرة في حد ذاتها ، مهما كانت الناية منها ، ومهما كانت صور تطبيقها ، ذات أهمية بالغة لا يجوز إقرارها قبل دراسة شاملة وقبل استطلاع آراء القضاة وحقايات المحامين وأسائلة كليات الحقوق فيها ، وعجلى نقابة المحامين في حلب ، إذ يرجو عرض المشروع على هذه الدراسة لا يرى في أحداث النيابة المدنية أية فائدة سوى إطالة إجراءات التقاضي من غير طائل بالإضافة إلى أن وعظمتها يحكم تكوينها لا تألف مع طبيعة الدعوى المدنية ووسائل الإثبات فيها ، ويؤكد أن الذهب المختلط في الإثبات هو أصح المناهج في القضايا المدنية ويطلب عدم المدول عنه إلى أحد المذهبين الآخرين ، ويكرر ماسبق له أن أجدها في مناقشة فكرة إلغاء محاكم الاستئناف من أن الحركة التشريعية المرتبة ذات أهمية تطلب طرحها على البحث والنقاش .

المصلحة في النقص الجنائي

للدكتور روبرت جيمس

الأستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس

— ٤ —

الفصل الثالث

نطاق العقوبة المبررة

عند الخطأ في قانون العقوبات

صور الخطأ في القانون — عكسنا السبيل تصحيح الخطأ بنفسها — العطن في أوامر
غرفة الاتهام يكون للخطأ في القانون وحده — المصلحة عند العطن في أوامرها —
هل يخضع طعن النيابة للعقوبة المبررة ؟

صور الخطأ في قانونه العقوبات :

للخطأ في القانون الذي صلب وجهاً للعطن بالنقض في الحكم الجزئي صور كثيرة يمكن إرجاعها
إلى ثلاثة أصول حسب :

أولها الخطأ في تكيف الواقعة الجبائية ، أى في ردها إلى نص دون آخر من القانون الموضوعي
واجب التطبيق عليها . فلا يعتبر الحكم قد أعطى الواقعة وصفها الصحيح إذا كان اعتبر جريمة واقعة
لا عقاب عليها ، أو جنابة واقعة تمد في حكم القانون جنحة ، أو جريمة تخضع لنص معين فيه جريمة
تخضع لنص آخر . . .

والخطأ في التكيف القانوني قد يكون مصدره نصوص القانون على وجه يخالف الواقع ،
وذلك كما إذا أدخل الحكم العطن في تكوين الجريمة عنصراً دخيلاً عليها قضى بالبراءة على غير
أساس من الصواب ، أو استبعد من تكوينها عنصراً لازماً لها قضى بالإدانة على غير أساس من
الصواب . والعنصر موضع الخطأ قد يكون متصلاً بالفعل المادى في الجريمة ، أو بنتيجتها ، أو بالضرر
المرتب عليها ، أو بالسببية . كما قد يكون مصدر الخطأ هو أن يعتبر الحكم المظنون فيه أن واقعة
معينة تصلح لأن تكون للجريمة ولكنها التى يتطلبه القانون ، أو لا تصلح لها على خلاف المطلوب .

وثانى سوره الخطأ في توقيع العقوبة ، بأن يخفى الحكم بقوة تمل عن الحد الأدنى المقرر في القانون للجريمة ، أو تزيد عن الحد الأقصى ، أو بقوة تكميلية بخيرسند من النص المطبق أو بعدم توقيعها رغم أنها وجوبية ، أو بأن يجمع بين عقوبتين أصليتين لا يجوز الجمع بينهما ، أو بأن يجمع بين عدة عقوبات في جرائم متعددة ، وليكن مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة (م ٣٢/٢ ع) ، أو بأن يخطئ في تطبيق نظام الظروف النضائية المخففة أو الأعذار القانونية . وقد يجيء الخطأ في توقيع العقوبة بسبب الخطأ في التكيف القانوني ، كما قد يقع رغم صحة التكيف .

وثالثها الخطأ في تطبيق القوانين المختلفة التي تخص الحاكم الجنائية بتطبيقها في المسائل الأولية دائماً ، وفي المسائل الفرعية أحياناً ، إذ أن المحكمة الجنائية مطالبة بالثبوت من كل نص واجب تطبيقه على الدعوى سواء أ كان وروده في قانون العقوبات ، أم في القوانين التكميلية الأخرى ، أم حتى في القوانين المدنية أم في غيرها ..

وبسادس الخطأ في قانون العقوبات وغيره من القوانين الموضوعية المختلفة بل وبعدم سوره أيضاً مخالفة القانون *violation de la loi* ، والخطأ في تطبيقه *fausse application* وهو تطبيق قاعدة قانونية على الواقعة لا تطبق عليها ، وكذلك الخطأ في التأويل *mauvaise interprétation* وهو إعطاء النص القانوني معنى غير معناه الصحيح . فمخالفة القانون ، والخطأ في تطبيقه ، وفي تأويله ، إنما هي مظاهر ثلاثة لأمر واحد هو في النهاية الخطأ في القانون الموضوعي . وهو أمر غير البطلان في الحكم أو في الإجراءات التي خصصنا له الباب المقبل . فالبطلان هو الجزاء الذي قد يريته الشارع على مخالفة القانون الإجرائي أو على الخطأ فيه . أما الباب الحالي فقد قصرناه على شرط المصلحة في الطعن بالنقض عند مخالفة القانون الموضوعي وحده ، وعلى وجه خاص قانون العقوبات .

* * *

المحكمة العليا تسمى بنفسها الخطأ في القانون :

عند تحقق إحدى صور الخطأ في القانون التي بينهاها آنفاً تقوم المحكمة العليا في بلادنا بتصحيح هذا الخطأ بنفسها ، بشرط أن يكون الطعن جائزاً ومقبولاً شكلاً وتوافرت لاطاعن مصلحة من تصحيح الخطأ .

أما إذا بنى الطعن على بطلان في الحكم أو في الإجراءات إذا أثر في الحكم ، فلإنها تنقض الحكم للطعن فيه — بعد أن تتحقق من توافر شرط المصلحة فضلاً عن قيام البطلان للدعى به — وتحيل الدعوى إلى محكمة للعرض المختصة للفصل فيها مجدداً بمعرفة هيئة أخرى غير تلك الهيئة التي أصدرت الحكم للنقض . وهذه الأخيرة تعرض لموضوع الدعوى من جديد بما يفسح المجال لجميع الاحتمالات بما فيها من براءة بد إدانة ، أو من عقوبة مخففة بد عقوبة شديدة .

وعند اجتاع الخطأ في قانون العقوبات مع البطلان في الحكم أو في الإجراءات ، فإن الصدارة في بحث أوجه الطعن تكون بحسب الأصل للأوجه المتعلقة بالبطلان ، لأنها إذا كانت صحيحة فإنها تقتضى نقض الحكم وإعادة المحاكمة من جديد ، بما يبنى محكمة التقض عن المبادرة إلى بحث الأوجه المتعلقة بالخطأ في قانون العقوبات . ثم إنه لا محل لأن تصحح المحكمة العليا أى خطأ في تطبيق قانون العقوبات إذا كانت المحاكمة نفسها جرت باطلا بسبب ما ، أو إذا كان الحكم باطلا .

وقد عبرت عن هذه القاعدة في حكم حديث قائله « إن القصور في التسبب له الصدارة على وجوه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون ، فلا تملك محكمة التقض إزاء قبوله الترضى لما انساق إليه الحكم من تهريرات قانونية خاطئة وهو بسبيل رده على ما تمسك به المتهم من دفع قانونية^(١) » .

وينبئ أن يراعى في نفس الوقت أن الصدارة تكون — عند بحث أوجه الطعن — للأوجه الإجرائية دون تلك المتعلقة بمخالفة قانون العقوبات إلا إذا كان قبول هذا الوجه الآخر يترتب عليه نقض الحكم وتبرئة المتهم بنير حاجة إلى إعادة محاكمته . وذلك مثلاً كما لو كان مبنى الطعن هو عدم انطباق القانون على الواقعة ، فإنه إذا كان هذا الوجه صحيحاً وجب أن تقتضى المحكمة العليا بقبول الطعن وتبرئة المتهم بنير تعرض لأوجه البطلان ، فلا يبقى في الدعوى بعدد ما يقتضى إعادة المحاكمة من جديد ، مهما وقع في المحاكمة السابقة من بطلان في الحكم أو في الإجراءات ، إلى جانب الخطأ في تطبيق قانون العقوبات .

وكذلك الشأن أيضاً إذا جد في الدعوى ما يقتضى الحكم باقتضاءها كوفاء للتهم الطاعن ، أو براءته لصدور قانون يبيع النسل أو الأفعال التي أدين بها ، فإنه يفيد من ذلك ونقض محكمة التقض باقتضاء الدعوى ، أو براءة الطاعن^(٢) بحسب الأحوال بنير أن تعرض لأوجه الطعن الأخرى للؤسسة على بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر فيه .

هذا في مصر أما في فرنسا فإن الأصل هو أن محكمة التقض لا تجرى التصحيح بنفسها ، فهي إما ترفض الطعن ، وإما تنقض الحكم قتصاد محاكمة للتهم من جديد سواء أكان مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق قانون العقوبات أم البطلان في الإجراءات . هذا وإن كانت المحكمة العليا الفرنسية تتجاوز أحياناً عن قاعدة نقض الحكم برمتها ، فتتقضه جزئياً فقط ، وذلك — على وجه خاص — عندما يكون الحكم المظنون فيه صحيحاً في مجموعه ، ولكنه أخطأ خصب في توقيع عقوبة تكميلية لا يجوز الحكم بها ، كالشر في الصحف ، قتلن هذه العقوبة وحدها وتبقى الحكم على حاله فيما عداها . ويسمى هذا الإجراء الطعن بطريق التجزئة cassation par voie de retranchement وهو أمر نادر^(٣) ، ولنا عودة إليه فيما بعد عند الكلام عن خطأ الحكم المظنون فيه في العقوبات التكميلية .

(١) تقض ١٩٥٩/٣/٢٣ أحكام التقض س ١٠ رقم ٧٧ ص ٣٤٤ .

(٢) راجع مثلاً في تقض ١٩٤٩/١١/٨ أحكام التقض س ١ رقم ١٦ ص ٤٦ .

(٣) راجع مثلاً تقض فرنسي في ١٩٩٥/٣/٧ في خلاووز الدوري ١٨٩٧ — ١ — ٣٩٣ .

الظن في أوامر غرضه الزعم بكونه للخطأ في قانون العقوبات وعمره :

ينفي الظن في أوامر غرفة الاتهام — وحدها — على الخطأ في تطبيق قانون العقوبات دون البطالان في الإجراءات أو في الأمر . ذلك أن قبول الظن بالنقض في حكم من الأحكام ، إذا كان مبتناه بطلان في الإجراءات أو في الحكم ، يقتضي إعادة الدعوى إلى الجهة التي أصدرت الحكم المظنون فيه لنظر موضوعها من جديد طبقاً للإجراءات الصحيحة أمام هيئة أخرى .

وقد أراد قانوننا مفاداة ذلك سواء بالنسبة لقاضي الإحالة في قانون تحقيق الجبايات أم بالنسبة لتفرقة الاتهام في قانون الإجراءات ، بما يترتب عليه من احتمال الأمر من الهيئة الجديدة بأن لا وجه لإقامة الدعوى بعد صدور الأمر بالنجس ، أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة من الهيئة السابقة أو بالعكس . . . والدعوى بعد في مرحلة الإحالة لم تصل إلى محكمة الموضوع .

كما أن القانون قد أراد أيضاً تفادي تسبب الأمر بالإحالة — حتى ولو كان بالنجس أو باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة — إلا بما تقتضيه الحال من ذكر البيانات الضرورية ، وعناصر الإحالة من حيث القانون دون تعرض لمبرراتها موضوعاً من حيث مناقشة الأدلة المطروحة ، وذلك مع أنه لو كان قد أباح الظن في هذه الأوامر لبطلان فيها لأوجب تسميها ، ولكانت تسوغ بالتالي مراقبة الأسباب والسبب عليها بالقصور أو خطأ الإسناد أو فساد الاستدلال . . . شأن الأحكام في الموضوع ، وهو ما لم يجد له مبرراً مادام لم يفصل في موضوع الدعوى بعد بحكم نهائي .

لهذا كله نصت المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات على أنه لا يجوز للظن في أوامر غرفة الاتهام « إلا للخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها . . . » كما نصت المادة ١٩٦ منه على أنه « نهي المحكمة في الظن بعد سماع أقوال النيابة العامة وباقي الخصوم ، فلذا قبل الظن تيمد المحكمة القضية إلى غرفة الاتهام معينة الجريمة المكونة لها الأفعال المرتكبة » .

وقضاء النفس مستقر على تأويل هذين النصين بأنهما ينصرفان إلى الخطأ في تطبيق قانون العقوبات أو في تأويله دون البطالان في الإجراءات أو في الأمر ^(١) .

المصلحة عند الظن في أوامر الزعم :

وقد أثير البحث في فرنسا حول المصلحة عند الظن في أوامر غرفة الاتهام بالإحالة إلى محكمة الموضوع من حيث مدى خضوعه لنظرية التقوية للبررة . وبداعة أن غرفة الاتهام لا يحكم بقوبة معينة عند الإحالة ، ولكنها تخضع الواقعة لوصف معين دون آخر ، فهل إذا أخطأت في ذلك يجوز لعنهم أن يبادر بالظن بالنقض لتصحيح الخطأ الواقع ، خصوصاً إذا تطلبت مصلحته بهذا التصحيح ، لأن الوصف الذي يطلبه للواقعة أخف من الوصف الذي أعطتها إياه التفرقة . . .

(١) راجع في هذا الموضوع مقالاً لنا في المجلد عدد يونيو ١٩٥٥ ، وما ورد فيه من أحكام . . . كما صدر في نفس المجلد ١٩٥٦/٤/٢٤ أحكام النفس ص ٧ رقم ١٧٩ ص ٦٣٥ و ١٩٥٦/٥/٢٨ رقم ٢١٩ ص ٢٨٧ و ١٩٥٨/٦/٩ رقم ١٦٣ ص ٦٤١ .

في الإجابة على هذا السؤال قابل رأيين : يقول أولهما إنه ليس للتمم أية مصلحة في مثل هذا الطعن لأن وصف غرفة الاتهام الواقعة مهما كان شديداً أو خفيفاً لا يقيده محكمة الموضوع . فلي للتمم الانتظار إلى أن يفصل في موضوع الدعوى حتى يمكن القول بتعلق مصلحته بوصف معين الواقعة دون آخر .

ويقول الرأي الثاني إن للتمم مصلحة في المبادرة بالطعن بالقرض في أمر الإحالة لحظته في التكيف سواء بالخلط بين جنحة وجناية ، أو بين جنابة وأخرى أشد منها في الوصف بحسب حددها الأدنى أو الأعلى ، أو من باب أولى بحسب نوع العقوبة المقررة لها . أما إذا كان هالك عدل تام بين الجريعتين فنعتقد تتنفي المصلحة طبقاً لضوابط العقوبة المبررة ، أو لقل هنا طبقاً لضوابط الوصف المبرر ، مادامت لم تصدر في الدعوى عقوبة بعد^(١) .

وقد تناول قانوننا الإجرائي هذا الموضوع بنص صريح هو نص المادة ١٩٤ التي أجازت للنايب العام — وحده — الطعن أمام محكمة القرض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بإحالة الجنابة إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة .

ومقتضى هذا النص أنه إذا كان الأمر صادراً بالإحالة إلى المحكمة الجزئية بوصف الواقعة جنحة أو مخالفة أو بمقتضى نظام التجنيس فيجوز للنايب العام الطعن فيه بنفسه ، أو بتفويض خاص إلى أحد أعضاء النيابة ، لأن هذا الطعن من اختصاصاته الاستثنائية . كما يجوز أيضاً من المهي العام بنفس الشروط (م ٣٦٢ من قانون نظام القضاء) ، ويكون للخطأ في تطبيق نصوص القانون الموضوعي أو في تأويلها (م ١٩٥) دون البطالان في الأمر أو في الإجراءات ، فهذه هي القاعدة في شأن الطعن في أوامر غرفة الاتهام على وجه عام على ما يتناه آتياً .

ومقتضاه أيضاً أنه إذا كان الأمر صادراً بإحالة الجنابة إلى محكمة الجنابات فلا سبيل للطعن فيه ، لا للتمم ، ولا للنايب العام ، رغم أنه قد تكون للأول مصلحة في تصحيح الوصف — طبقاً للرأي الذي يقول بتوافر المصلحة في هذه الحالة — وكذلك منعت محكمة القرض الطعن في مثل هذه الحالة إذا كان الأمر صادراً بإحالة الواقعة بوصفها جنحة مرتبطة بجنابة إلى محكمة الجنابات^(٢) . ففي هذه الحالة أو تلك يكون لمن يتظلم من خطأ في أمر الإحالة أن يبدى دفعه بحصول الخطأ أمام محكمة الجنابات وتراقب المحكمة العليا موقف محكمة الجنابات من هذا الدفع ، وهي تراقب الحكم المطعون فيه في شأن تطبيق قانون العقوبات أو في تأويله ، وبشرط توافر المصلحة من التمس على حكم محكمة الجنابات بأي خطأ من هذا النوع .

أما إذا أصدرت غرفة الاتهام أمراً في الدعوى بأن لا وجه لإقامتها بدلا من إحالتها إلى محكمة الموضوع ، فليس للتمم أية مصلحة للطعن في هذا الأمر مهما بنى على سبب لا يتفق مع وجهة نظره

(١) راجع دالوز قانون تحقيق الجنابات معلقاً عليه ١٨٩٨ م ٤١١ م ١٠٦٦ م ٩٥ — ٩٨ .

(٢) تنص ١٩٥٣/٦/٩ رقم ٨٠ سنة ٢٣ ق .

في الدعوى كما لو كان الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى قد بنى على « عدم الجنابة » حين كان يريد هو بناءه على « عدم الصحة ». وذلك لأن الطعن يجب أن يوجه إلى منطوق القرار لا إلى أسبابه وحدها .

وإنما تتعلق بالطعن في مثل هذا القرار مصلحة الانتهام ، والمجنى عليه والدعى بالحقوق المدنية ، ولذا أجازت لم المادة ١٩٣ الطعن فيه بالنقض . وهو إذا صدر من النائب العام كان أيضاً من اختصاصاته الاستثنائية . ويكون أيضاً لخطأ في تطبيق القانون الموضوعى أو في تأويله دون البطلان في الامر أو في الاجراءات التى أدت إليه .

وطعن المدعى بالحق المدنى في الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى ينصرف إلى الدعوى الجنائية مع المدنية ، على خلاف قاعدة انصراف اثر طعن المدعى المدنى إلى دعواه المدنية حسب . فإن له صفة — أى مصلحة شخصية مباشرة — للطعن في الأمر رغم صدوره في الدعوى الجنائية دون المدنية ، لأن هذا الأمر لا يتضمن قضاء في موضوع أى من الدعويتين ، بل مجرد تقدير مبدئى لحكم القانون في الواقعة أو لكفاية الدلائل على ثبوتها . فلذا ألغى الأمر وأحيلت الدعوى إلى محكمة الموضوع وجب أن تشمل الإحالة بموضوع الدعويتين معاً ، وإلا كان طعن المدعى المدنى لا جدوى من ورائه

هل يخضع طعن النيابة للعقوبة المبررة ؟

الأصل هو أنه لا يجوز الطعن بظلال أى حكم مهما شابه من خطأ في تطبيق القانون أو من بطلان في الاجراءات لمصلحة القانون فقط دون الخصوم ، فإنه يكون طعناً نظرياً غير مقبول . ولكن أجازت المادة ٤٤٢ من قانون تحقيق الجنابات القرنى للنائب العام الطعن في الأحكام لمصلحة القانون وحدها . وذلك إذا كان الحكم للطعون فيه انتهائياً ولم يطعن فيه أحد في اليماد القانونى ، رغم بطلانه . وإذا قبل الطعن . فلا يكن لأحد من باقى الخصوم الاحتجاج بقبوله للاعتراض على تنفيذه^(١) . وهذا الحق من الاختصاصات الاستثنائية للنائب العام التى يباشرها بنفسه ، أو يباشرها باسمه المسمى العام بمجلسة الدائرة الجنائية للنقض .

ووغم هذا النص أثير هنالك سؤال دقيق في شأن تحديد نطاق العقوبة المبررة ، وهو هل تسرى هذه النظرية على طعن النيابة أم لا ، وذلك رغم المادة ٤٤٢ ؟ . . . وقد انقسم الرأى إلى قسمين في الإجابة عليه : —

فذهب قسم أول إلى أن النيابة تسهر على صحة تطبيق القانون دائماً ، فلها أن تطعن كلما وقع في الحكم للطعون فيه خطأ ، حتى ولو كانت العقوبة المحكوم بها نتيجة تكييف خاطئ للواقعة يمكن تبريرها بالنس الصحيح الواجب التطبيق . وبعبارة أخرى أن نظرية العقوبة المبررة لا تنطبق على طعن النيابة ، بل إن مصلحتها متعلقة دائماً بتطبيق القانون على وجه الصحيح بصرف النظر

(١) راجع المذكرة الإيضاحية رقم ٣ للمادة ١٨٨ من مشروع المحكومة .

(٢) وفقاً لقضى هناك بأنه لا يقبل منهم التدخل في المرافعة قضى ١٤/٣/١٩٤٠ دالوز الأسبوعى

عن تبرير العقوبة المحكوم بها ، لأن كل خطأ فيها يلحق ضرراً بالدعوى العامة ، والنيابة أمانة عليها ، لا ينبغي من ورائها تحقيق مصلحة خاصة بها^(١) . وذهب قسم ثان إلى عدم جواز قبول الطعن عندئذ^(٢) .

وقد أخذت بكل من الرأيين بعض أحكام التقص الفرنسي ، ولما فُإن قضاءه في هذا الشأن لازال غامضاً متردداً .

فحين نجد بعض الأحكام يذهب إلى قبول الطعن من النيابة ، لأن الحكم المطعون فيه جاء مبنياً على خطأ في تأويل القانون رغم إمكان تبرير العقوبة بالتأويل الصحيح^(٣) . إذ بنا نجد أحكاماً أخرى تتجه الاتجاه العكسي ، فتقضي بعدم قبول الطعن عندئذ مهما وقع في الحكم المطعون فيه من خطأ في تكييف الواقعة ولو إلى الحد الذي يجعل العقوبة المحكوم بها غير قانونية ما دامت النيابة قد أجيبت إلى طلباتها^(٤) .

وهذا الموضوع متصل هناك بموضوع آخر هو صفة النيابة في أن تطعن لمصلحة القانون ولو كان الطعن يستمد منه التهم لا الاتهام ، فلازال هذا الموضوع خلافياً هناك أيضاً . فحين يذهب بعض الأحكام إلى القول بأنه يشترط لقبول طعن النيابة ألا تكون قد أجيبت إلى طلباتها^(٥) إذ بالبعض الآخر لا يشترط هذا الشرط ويقضى بقبول الطعن من النيابة للخطأ في القانون ولو كانت النيابة قد أجيبت إلى هذه الطلبات بتطبيق النص المطلوب تطبيقه رغم خطئه ، إذا كانت العقوبة أخف مما ينبغي^(٦) . أو إذا كانت العقوبة المطبقة أشد مما ينبغي^(٧) . وكذلك عند توقيع عقوبات متعده عند ما لا يجوز تعدد العقوبات^(٨) . رغم أنه في هاتين الحالتين الأخيرتين كان الطعن لمصلحة التهم لا الاتهام .

أما في بلادنا فقد استقر الرأي على أن النيابة أن تطعن في الحكم بالخطأ في تطبيق قانون العقوبات — أو بالبطلان في الإجراءات — لمصلحة الاتهام أو لمصلحة التهم على حد سواء ، ومهما جاء الحكم للطعن فيه مطابقتاً لطلباتها ، ومطابقاً نص للواد التي طلبت هي تطبيقها على الواقعة ، سواء أقبل صدور قرار الإحالة إلى محكمة للوضوح أم بعد صدوره . وقد نصت على ذلك صراحة

(١) ومن هذا الرأي جازو مطول تحقيق الجنائيات ج ٥ ،قرة ١٨٤٤ س ٤٠٠ هامش ٣٨ .

(٢) ومن هذا الرأي فستان هيلي ج ٢ قرة ٣٨٩ س ٢٨٤ .

(٣) تهن فرنسي في ١٨٦٨/٦/٢٥ النشرة الجنائية رقم ١٠٣ و ١٩١٧/١٢/٢٥ رقم ٦٢٧ و ١٩١٧/١٢/٢٥ رقم ٦٢٧ و ١٩١٧/١٢/٢٥ رقم ٦٢٧ .

(٤) (٤) في ١٩٣٠/٣/٢٢ النشرة الجنائية رقم ٩٢ .

(٥) في ١٩٢٨/١٢/٢٩ النشرة الجنائية رقم ٣٢١ وراجع أيضاً تقص ١٩٣٠/٣/٢٢ الآت الإشارة إليه .

(٦) في ١٩٤٣/٨/٤ دائرة مطارف دالوز (من جزئين) طبعة ١٩٥٣ ج ١ قرة ١٣١ س ٢٥١ .

(٧) في ١٩٢٢/٣/٣ النشرة الجنائية رقم ٩٧ .

(٨) في ١٩٣٠/٧/٨ النشرة الجنائية رقم ٥٣ .

اللادة ٤١٧ بالنسبة للاستئناف ، ولكن حكماً معمول به في القضاة أيضاً على ما بيناه في مناسبة سابقة (١) .

فقد زمن بعيد ، وقبل تقرير هذه القاعدة نص صريح وعكسنا العليا مستقرة على أن استئناف النيابة يعد الدعوى رمزاً لحالتها الأصلية ، وبجمل المحكمة الاستئنافية في حل من أن تقرر التهمة وأدلتها والقوة وبملفها التقدير الذي تراه ، فتبني أو تدن ، وتنزل بالقوة لحدها الأدنى أو ترفعهما إلى حدها الأقصى ، بدون أن تكون حق ملازمة إن هي شددت العقوبة بإبداء أسباب لهذا التشديد (٢) . ووجه التقييد الوحيد هو أن الاستئناف لا ينقل سوى للوضع للتأنيف حكمه ، ولا يبيح للمحكمة الاستئنافية التعرض لتبرر التأنيف عليه من التهمين (٣) .

وتحرراً على هذا الأصل قضى بأنه إذا كانت النيابة قد قصرت استئنافها على طلب تشيير وصف التهمة واعتبار اللهم فاعلاً أصلياً لا شريكاً فقط ، فإن هذا لا يحد من سلطة المحكمة الاستئنافية في نظر الموضوع والحكم فيه بما تراه في حدود القانون (٤) .

بل قضى بأنه إذا استأنفت النيابة وحدها سمح اعتبار هذا الاستئناف مرفوعاً من المحكوم عليه أيضاً ، ويكون له في هذه الحالة أن يطلب الحكم ببراءته دون أن يحتج عليه بأنه لم يستأنف . وإذا لم يستأنف التهم الصادر ضده واستأنفته النيابة وقضى بتأييده ، فلهذا التهم الحق في الطعن بطريق القضاة في الحكم الاستئنافي ولو أنه مؤيد للحكم الابتدائي الذي لم يكن قد استأنف (٥) .

وقدس القاعدة تنطق على الطعن بالنقض ومع مراعاة أن الطعن بالنقض لا يكون إلا لخطأ في تطبيق القانون الموضوعي أو لبطالان في الإجراءات . ففي الحالتين للنيابة أن تطعن لمصلحة المتهم لاصلاحه الاتهام « حتى ما كان منها صادراً بالعقوبة إذ أن من وظيفتها أن تحافظ أيضاً على الصيغات التي فرضها القانون لمصلحة التهمين . وإذن فإنها هي رأت وقوع أي بطالان في الإجراءات فإنه ينبغي عليها أن تتقدم به إلى المحكمة وتطلب نقض الحكم » (٦) .

ولكن مع التسليم بأن النيابة أن تطعن لمصلحة المتهم دون الاتهام عند الخطأ في قانون العقوبات أو عند البطالان في الإجراءات ، هل لها عندئذ أن تطعن لمصلحة القانون مجرداً ... ويتحقق ذلك مثلاً إذا أحييت إلى طلباتها ، ولكن وقع في حكم الإدانة خطأ قانوني في أسبابه ؟ .

(١) عهدا أكتوبر سنة ١٩٥٩ من هذه المجلة ص ٤٥٠ — ٤٥٢ وراجع في هذا الموضوع أيضاً للنقض ١٩٥٢/٢/١٩٥٢/٢/٢٤٧٠٠ رقم ٢٦١ ص ٢٢٤ و ١٩٥٢/٢/٢٤٧٠٠ رقم ٢٢٤ و ١٩٥٢/٢/٢٤٧٠٠ رقم ٢٢٤ و ١٩٥٢/٢/٢٤٧٠٠ رقم ٢٢٤ .

(٢) قضى ١٩٢٨/١٢/٦ بمجموعة القواعد ج ١ رقم ٣٩ ص ٦٥ .

(٣) قضى ١٩٣٢/١١/٧ بمجموعة القواعد ج ٣ رقم ٩ ص ٧ .

(٤) قضى ١٩٣٨/٤/١١ بمجموعة القواعد ج ٤ رقم ١٩٨ ص ٢٠٣ و ١٩٣٨/٤/١٨ بمجموعة القواعد ج ٤ رقم ٢١٢ ص ٢٢٤ .

(٥) قضى ١٩٣٧/٤/١٩ بمجموعة القواعد ج ٤ رقم ٧٥ ص ٦٨ .

(٦) قضى ١٩٤٠/٢/١٢ بمجموعة القواعد ج ٥ رقم ٦٧ ص ١٠٠ .

أجابته المحكمة العليا على هذا السؤال بالسلب على الأقل بالنسبة للاشتاف في صفة عامة متضاها أنه « لا تصح مطالبة الجسم باستشاف الحكم بسبب وجود خطأ في أسبابه متى كان قد قضى له بكل طلباته ، فإن استشافه في هذه الحالة لا يكون مقبولا منه لعدم المصلحة » (١) .

وفي شأن الطعن بالتقاضي يمكن أن يثار نفس التساؤل وهو وثيق صلة بنطاق العقوبة المبررة . فهل ينبغي أن تنطبق نظرية العقوبة المبررة على طعن النيابة أم لا تنطبق ؟

لم تقابل قضاء لتقاضي المصري في هذا الشأن ، ولكن يبدو لنا أن الحل الأولي بالاتباع هو تطبيق نظرية العقوبة المبررة على طعن النيابة أيضاً للاعتبارات الآتية :

أولاً — أن المصلحة شرط عام لقبول كل طعن بصرف النظر عن الجهة التي صدر منها . والقول بأن النيابة أن تطعن لمصلحة التهم لا ينفي استلزام شرط للمصلحة ، غاية ما هنالك أنه يعطى للنسابة صفة في أن تورب عن التهم في الطعن لصالحه ، فالمصلحة مطلوبة على كل حال .

ثانياً — أنه إذا لم يكن في الطعن مصلحة لا للاتهام ولا للتهم ، فقد أصبح طعناً نظرياً صرفاً لحساب القانون مجرداً . أو وإن شئت الدقة أصبح طعناً لحساب الأسباب دون الطوق . ولا نعرف حالة واحدة أباغ فيها قانونا المصري مثل هذا الطعن .

ثالثاً — أن النيابة إذا كانت تطعن بالتقاضي لحساب التهم في بعض الصور فينبغي أن يكون حقها مقيداً بنفس قيود طعن التهم . فلا يصح أن تحمل عبء في الطعن ، دون أن تقيد بقيوده . وإذا كانت تطعن لحساب الاتهام ، فيجب أن تكون في نطاق حقها على قسم المساواة مع التهم ، تطبيقاً لقاعدة معروفة وهي لإيجاب التكافؤ بين طرفي الخصومة في أحوال الطعن . والعقوبة المبررة قيد على حق التهم في الطعن فينبغي أن يرد مثله على حق النيابة فيه ، وإلا فلا تكافؤ بين الخصمين .

ولذا فإنه إذا كانت محكمة الموضع قد أخطأت في تطبيق القانون على الواقعة ، فلا محل لقبول طعن النيابة لتصحيح الخطأ إذا أمكن تبرير العقوبة المحكوم بها على التهم بأى من النصين : النص المطبق خطأ ، والنص الصحيح الذي كان ينبغي تطبيقه ، وطبقاً للنسب الضوابط التي تأخذ بها محكمة التقاضي بالنسبة لطعن التهم .

ولذا فإن النيابة مصلحة في الطعن إذا كانت العقوبة التي كان ينبغي الحكم بها أشد من تلك المحكوم بها نوعاً أو مقداراً . وعند تساوى العقوبتين في النوع توافر المصلحة إذا كانت العقوبة الواجب الحكم بها أعلى في حددها الأقصى من عقوبة النص المطبق ، وكانت المحكمة طبقت هذا الحد الأقصى للنص الخاطئ . بما يشعر أنها كانت مقيدة به ، وأنها لو كانت فطنت إلى النص الصحيح الواجب التطبيق لتجاوزته . أما إذا كان الحكم المطعون فيه لم يطبق الحد الأقصى للنص الخاطئ ، فالعقوبة تكون مبررة ولا محل لقبول الطعن .

(١) لهنى ١٩٤٢/٢/٢٣ مجموعة الفوائد ج ٥ رقم ٣٥٧ ص ٦١٨ .

وذلك أسوة بما تنهه المحكمة العليا بالنسبة للقول بعدم تبرير العقوبة عند طعن المتهم ، من أنه ينبغي أن يكون الحكم للمطعون فيه قد طبق الحد الأدنى للنص الخطيء فلم يستطع التزول عنه ، بحيث يمكن القول عندئذ فقط بأنه لو كان قد قُطن إلى النص الصحيح لزال عنه ، وتكون للمتهم عندئذ مصلحة عمدة في الطعن ، على ما سيرد عند الكلام في تطبيقات العقوبة للبررة عند الخطأ في قانون العقوبات .

الفصل الرابع

تطبيقات العقوبة المبررة

عند الخطأ في القانون

العقوبة المبررة تعبر ينصرف إلى الإدانة دون البراءة — عند طلب البراءة
توازي المصلحة دائماً — التمييز بين فرضين — تبويب .

العقوبة المبررة تعبر ينصرف إلى الإدانة دون البراءة :

ينصرف تعبر العقوبة المبررة إلى حالة صدور الحكم المطعون فيه بالإدانة دون البراءة . ذلك أنه عند البراءة ، لا تكون هناك عقوبة قائمة حتى تبحث محكمة النقض فيها إذا كان يمكن تبريرها أم لا . أما عند الإدانة فيصح الكلام في العقوبة المبررة ، وبشرط أن يكون مبنى الطعن هو المنازعة بحسب في مقدار العقوبة الواقعة أو في نوعها إذا كان قد وقع في الحكم المطعون فيه ثمة خطأ فيها بسبب خطئه في التكيف ، أو رغم ثمة التكيف . وكذلك إذا كان الخطأ قد اتخذ أية صورة أخرى من صور الخطأ في تطبيق قانون العقوبات أو في تأويله .

والطعن بالنقض لتعديل العقوبة تخفيفاً ، يعني أن يصدر من المتهم وحده . أما الطعن لتعديلها تخفيفاً أو تشديداً فيصح أن يصدر من النيابة العامة بوصفها أمانة على صحة تطبيق القانون .

ويكون الطعن لإلغاء الحكم المطعون فيه كلية والقضاء ببراءة المتهم إذا كان مبنى الطعن هو خطأ الحكم المطعون فيه لأنه أخضع للمقات فلا يندرجة . وعندئذ لا محل للكلام في إمكان تبرير العقوبة .

عند طلب البراءة تعبر المصلحة دائماً :

وحيث ثم قانه إذا كان مبنى الطعن هو طلب براءة الطاعن تكون المصلحة في الطعن متوافرة دائماً ، متى وقع الحكم المطعون فيه في خطأ في تطبيق قانون العقوبات أو تأويله .

ومن ذلك أن يخضع الحكم المطعون فيه الواقعة للتجريم مع أنه يجوزها ركن لاغى عنه لإمكان القول بهذا الخضوع . أو ينفي توافر سبب من أسباب الإباحة كالقناع الشرعي أو استمالة حق مقرر بمقتضى القانون رغم توافر جميع الأركان المطلوبة لهذا أو لذلك في نفس الوقائع الثابتة فيه .

ومن ذلك أيضاً أن ينكر الحكم المظنون فيه توافر سبب لامتناع المسؤولية رغم أن الواقعة تنسبها — كما سلم بثبوتها — تنهض على توافره ، خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله بالنسبة لحالة الضرورة مثلاً ، أو الجنون ، أو التنبؤية الاستثنائية .

ومنه أيضاً نفي توافر عنصر صف من العقاب كلية كمنع التبليغ عن جريمة الاغتيال الجنائي أو تزيف المسكوكات قبل وصولها إلى علم السلطات المختصة إذا نفي الحكم المظنون فيه توافره لتبرير سبب صحيح في القانون .

ومنه أخيراً نفي انقضاء الدعوى الجنائية لخلل التقادم ، أو صدور حكم سابق فيها ، أو للمعفو الشامل ، أو لتنازل عن الشكوى أو الطلب — في أحوال الشكوى أو الطلب — إذا كان مبنى النفي خطأً أيضاً في تطبيق القانون أو في تأويله .

وبمساعدة أخرى تتوافر المصلحة من الطعن في كل حالة يكون قد انتهى فيها الحكم المظنون فيه إلى الإدانة بقوبة — أيأ كان مقدارها — إذا كان القانون — في صحيح تطبيقه وتأويله — يقتضي الحكم إما بالبراءة — أيأ كانت أسبابها — وإما باقتضاء الدعوى الجنائية — أيأ كانت أسبابها . وهذه حالة لاثير تردداً في التقرير بتوافر المصلحة فيها .

التفسير بين فرضين :

إلا أنه ينبغي هنا التمييز بين فرضين :

أولهما — أن ينتهي الحكم المظنون فيه إلى الإدانة بدلا من البراءة لسبب أو لأسباب تتضمن خطأ في تطبيق قانون العقوبات أو في تأويله ، وعندئذ يكون الحكم معيباً متمنياً نقضه لهذا الوجه من أوجه الطعن . وتجري المحكة العليا تصحيح الحكم بنفسها بما يقتضيه التصحيح من وجوب الحكم بالبراءة بعد الإدانة عملاً بالمادتين ١/٣٠ و ١/٣٩ من القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

وثانيهما — أن ينتهي الحكم المظنون فيه إلى الإدانة أو البراءة لسبب أو لأسباب لا تتضمن خطأ في تطبيق قانون العقوبات أو في تأويله ، بل لمجرد قصور في التسبب أو لإخلال بحق الدفاع متصل بمثل الدفع بانتفاء الجريمة أو بتوافر الإباحة ، أو امتناع المسؤولية ، أو الاعفاء من العقاب ، أو لاقتضاء الدعوى الجنائية . وعندئذ يكون الحكم معيباً متمنياً نقضه لهذا الوجه الإجرائي من أوجه الطعن . فلا تجرى المحكة العليا التصحيح بنفسها ، بل تنقض الحكم وتعيد الدعوى إلى المحكة المختصة للتصل فيها مجدداً بمرحلة هيئة أخرى عملاً بالمادتين ٣/٣٠ و ٣/٣٩ من القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

وهذا الفرض الثاني مكانه في الباب القبل حيث يتسع المجال لدراسة المصلحة في الطعن عند الإخلال بحق الدفاع ، وعند القصور في التسبب . أما الفرض الأول فهو لاثير صوبة ما في نطاق نظرية المصلحة في الطعن . لأن المصلحة متوافرة بدون شبهة عند صدور أية صورة من صور الخطأ التي أسلفناها في الحكم المظنون فيه ما دام قد انتهى إلى الإدانة الخاطئة ، بدلا من البراءة الصحيحة .

وإنما يدق الأمر عند ما يقضى الحكم بالإدانة بقوّة معيّنة بدلا من الإدانة بقوّة أخرى . فنحن نعتقد قطعاً يدخل الأمر في نطاق إمكان تبرير العقوبة المحكوم بها ، أو عدم إمكان تبريرها بحسب الأحوال .

تبرير :

وقد وجدت نظرية العقوبة البررة أرضاً خصبة للتطبيق والاجتهاد عند وقوع الحكم الطعون فيه ، في صور حتى من الخطأ في تطبيق قانون العقوبات أو في تأويله . وكان ذلك على وجه خاص في الأحوال الآتية :

أولاً — عند الخطأ وتكييف الواقعة ، إذا لم يلحق الخطأ — بفرض محتم — ضرراً بالطاعن .

ثانياً — عند الخطأ في تكييف الشروع بأنه جرم تام .

ثالثاً — عند الخطأ في تكييف الاشتراك بأنه فعل أصل .

رابعاً — عند الخطأ في تكييف بعض الوقائع دون بعضها الآخر مع تطبيق للمادة ٣٢ والحكم بقوّة واحدة قطعاً عن الجرائم المتعددة .

خامساً — عند الخطأ في تطبيق الظروف المشددة .

سادساً — عند الخطأ في تطبيق الظروف التضاوية المختلفة .

سابعاً — عند الخطأ في تطبيق الأعداء القانونية .

ثامناً — عند الخطأ في تطبيق قانون لاحق لواقعة الدعوى بدلا من القانون السابق عليها .

أو عند الخطأ في تأويل أى من القانونين .

تاسعاً — عند ما يكون وجه الطعن غير مؤثر بصفة عامة في توافر الجريمة ولا في تقدير العقوبة . بل الفرض هنا هو أن الطاعن لم يدفع بحصول خطأ في التكييف ولا في تقدير العقوبة ، ولكن ما ينشأ من عيب على الحكم المطعون فيه ليس من شأنه — بفرض محتم — أن ينال من الحكم في محتمه .

* * *

وفي الأحوال الثمانية الأولى — وكلها مما يصح أن يوصف بأنه من صور الخطأ في التكييف — لا محل لنقض الحكم المطعون فيه إذا تبين أنه يمكن تبرير العقوبة الموضوعة على الطاعن بالنص الصحيح الذي كان ينبغي تطبيقه ، بل ينبغي عدم قبول الطعن لاستثناء شرط المصلحة فيه ، رغم التسليم افتراضاً بوقوع خطأ في التكييف

أما في الحالة الأخيرة وحدها فالفرض أنه لم يقع خطأ في التكييف ، وعندئذ ينبغي — من باب أولى — عدم قبول الطعن ، متى كانت المصلحة منتية منه .

وهذه الصور التسع كلها تنبع من أصل واحد مع ذلك هو الادعاء بالخطأ في قانون العقوبات ، دون الخطأ في الإجراءات وما قد يرتبه من بطلان . وسنعرض لها تباعاً مخصصين لكل منها مبحثاً على حدة ، بنفس الترتيب الآتف الذكر . أما المصلحة في الطعن عند البطلان في الإجراءات فسنفرد لها فباحثاً . باباً على حدة .

(يتبع)

تطبيق قانون جنسية الأجنبي المسلم في مسائل الموارث

تطوره تشريعاً وقضاء وفقاً في القانون الدولي الخاص المصري

لؤي سنان محمود دبل الما

— ١ —

(١) القانون الذي المختلط والقضاء المختلط قبل الانحلال الخاص بإنشاء
الإتيازات سنة ١٩٣٧ . (٢) القانون الذي الأهلي ومهادتها الإقامة مع إيران
سنة ١٩٢٨ وتركيا سنة ١٩٣٧ (القانونان ١٣ سنة ١٩٣٩ ، ٧٤ سنة ١٩٣٧)
ومعاهدة مونترو سنة ١٩٣٧ والقانون ٤٩ سنة ١٩٣٧ وللرسوم بقانون ٩١
سنة ١٩٣٧ والقانونان ٢٥ ، ٢٦ لسنة ١٩٤٤ . (٣) القضاء المصري حتى صدور
التقنين الذي الجديد . (٤) الفقه المصري حتى صدور التقين الذي الجديد .
(٥) التقين الذي الجديد سنة ١٩٤٩ (٦) القضاء المصري بعد صدور التقين
المصري الجديد . (٧) الفقه المصري بعد صدور التقين المصري الجديد .

١ — القانون الذي المختلط والقضاء المختلط قبل الانحلال الخاص بإنشاء الاتيازات سنة ١٩٣٧ :

(١) كانت ثلاثة ٧٧ من القانون الذي المختلط الصادر في ٢٨ من يونيو سنة ١٨٧٥ تصح على :
« يكون الحكم في الموارث على حسب المقرر في قوانين الدولة التابع لها المتوفى » (١) وبذلك
أرست هذه المادة أساساً واضح العالم قاعدة الإسناد في مسائل الموارث فقطعت بوجود تطبيق
قانون جنسية المورث ، دون أي قانون آخر ، ودون تخريق بين المسلم الأجنبي وغير المسلم الأجنبي .
وقد درجت المحاكم المختلطة على تطبيق المادة ٧٧ مدني مختلط في جميع الظروف ملتزمة بذلك
العالم الواضحة .

(ب) قضت محكمة الاستئناف المختلطة بأن :

« الموارث اليونانية يطبق عليها القانون الروماني — وهو القانون الوطني اليوناني حتى عام ١٩٤٠
— وتبعا لذلك يكون المورثة الحق في التصرف في أموال التركية وقسمتها قبل دفع الديون إلا بالنسبة
للدائنين الذين طلبوا فصل التمس أو تعيين مصف إذا تبينوا ضرورة ذلك للحفاظ على مصالحهم » (٢) .

(١) Les successions sont régies d'après les lois de la nation à laquelle appartient le défunt.

(٢) Les successions helléniques sont régies par le droit romain: en conséquence, les héritiers ont le droit d'aliéner les biens de la succession et de pro-

(ج) وقضت :

« بأن قسمة عقار في مصر تابع لتركه أجنبي يجب أن تتم لا طبقاً للترجة الإسلامية وإنما طبقاً لقانون التوفى ، لأن الوارث حتى في القارات تخضع للقوانين الخاصة بالجنسية التي يتبعها المتوفى ^(١) .

(د) وقضت بأنه :

« في مسائل الموارث يطبق قانون المورث وهذا القانون يمكن تطبيقه بواسطة القضاء القنصلي وبواسطة المحاكم المختلطة ^(٢) .

(هـ) وقضت بأن التركة المفتوحة في مصر والمكونة من أموال موجودة بمصر لشخص اعترف به كرجية يونانية يجب أن يطبق عليها القانون اليوناني ^(٣) .

(و) وقضت بأن :

« الموارث يطبق عليها القانون الوطني للمتوفى » ^(٤) .

(ز) وقضت بأن :

« القانون الواجب التطبيق على الموارث في مصر وبالتالي بواسطة المحاكم المختلطة في حدود اختصاصها بمعرفة حقوق الورثة بطريقة فرعية هو قانون جنسية المورث دون قانون موطنه » ^(٥) .

(ح) وكانت المحاكم المختلطة في تطبيقها لقانون جنسية المورث الأجنبي — دون تفريق بين المسلم وغير المسلم — تمسك إلى تطبيق قواعد الاستناد المتبينة في الدولة التي يتبعها المورث إذا كان هذا المورث يخضع في نفس الوقت لقانون دولته للمدى الوطني طبقاً لتبعيته السياسية لتلك الدولة وللقانون

== céder au partage avant le paiement des dettes, sauf aux créanciers à demander la séparation des patrimoines ou la nomination d'un curateur, s'ils le jugent nécessaire à la sauvegarde de leurs intérêts. (11 décembre 1884, Dario Palagi, Le Code Civil Mixte, commenté par la jurisprudence de la Cour d'Appel Mixte, t. I, 1930, pp. 293-294).

Le partage d'un immeuble sis en Egypte, dépendant de la succession (١) d'un étranger, doit être fait, non pas suivant la loi musulmane, mais suivant la loi du défunt. (25 avril 1906, Ibid, p. 293).

وقد استند هذا الحكم على حكم سابق لحكمة الاستئناف المختلطة بنفس اللبي صدر في ٩ من مارس سنة ١٩٠٥ .

En matière de succession, il y a donc lieu à l'application de la loi du (٢) de cuius sauf... et cette loi peut être appliquée aussi bien par la juridiction consulaire que par les Tribunaux Mixtes. (19 avril 1918, Ibid., pp. 293-294).

La succession ouverte en Egypte et composée de biens situés en Egypte, (٣) d'une personne ayant été reconnue comme sujette hellène... doit être réglée d'après la loi grecque. (9 février 1923, pp. 293-294).

Les successions sont régies par la loi nationale du défunt. (28 avril (٤) 1925, Ibid., pp. 293-294).

La loi applicable aux successions, en Egypte, et par suite par les Tri- (٥) bunaux Mixtes, dans la mesure où ils sont compétents pour connaître, par suite incidente de celle du domicile. (29 novembre 1933, Eugène Vroonen, Répertoire général alphabétique, du Droit Egyptien Mixte, T. 3, 1940, p. 422).

أحوال شخصية خاص طبقاً لتبعية إلى جالية دينية معينة قضت محكمة الاستئناف المختلطة بأنه في هذه الحالة لا يجب على المحكمة أن تطبق القانون الوطني للموثر — في الحالات التي نصت عليها المادة الرابعة مدني وهي حالة الأهلية والأحوال الشخصية والميراث والوصية وغيرها — إلا إذا كان القانون الوطني يقضي بذلك^(١).

٢ — القانون المدني الأهلي ومعهامدا الإقامة مع إيران سنة ١٩٢٨ وتركيا سنة ١٩٣٧ —

القانونان ١٣ لسنة ١٩٢٩ ، ٧٤ لسنة ١٩٣٧ (ومعهامدة موقرودة ١٩٣٧ ، والقانون ٤٩ لسنة ١٩٣٧ والرسوم بقانون ٩١ لسنة ١٩٣٧ والقانونان ٢٥ ، ٢٦ لسنة ١٩٤٤ :

(١) كانت المادة ٥٤ من القانون المدني الأهلي الصادر في ٢٢ من سبتمبر سنة ١٨٨٣ تنص في فقرتها الأولى على أن :

« يكون الحكم في الميراث على حسب المقرر في الأحوال الشخصية المختصة باللة التسايع لها التوفي »

وقد أثبتت مناقشة بشأن التصير بأن يكون القانون الواجب التطبيق في الميراث هو قانون الأحوال الشخصية المختصة باللة » وعمما إذا كان المقصود بذلك هو القانون الديني للتوفي أو قانون جنسيته الوطني أي قانون دولته فقطت محكمة النقض بأن المقصود هو قانون الجنسية وأنه ليس من فارق بين تبصير قانون الأحوال الشخصية وقانون الجنسية في القانونين المختلط والأهلي لأن المقصود منهما واحد . ويجدر بنا هنا أن نشير إلى ما جاء في قضاء محكمة النقض بهذا الشأن إذ قررت :

« وحيث إن القانون الأهلي قد جاء على نمط القانون المختلط حاذياً حلوه مقتباً أثره لجاء في المادة ١٦ من لائحة الترتيب الأهلية على نمط المادتين ٩ من لائحة الترتيب المختلط ، ٤ من القانون المدني للمنايين وبالواد ٥٥٠ ، ٥٥٠ ، ١٣٠ المقابلة للمواد ٧٧ ، ٧٨ ، ١٩٠ وبالواد ٢٥٤ وما بعدها المقابلة للمواد ٣٣٠ وما بعدها من القانون المدني المختلط وآتى في القانون التجاري بالمادتين ٥ ، ٥ المقابلتين ١٠ ، ١١ من القانون التجاري المختلط .

« وحيث إن ما يجب تقريره أولاً تلك الحقيقة التاريخية التي لاشك فيها وهي أن القوانين الأهلية في عهد إنشاء المحاكم الأهلية وضمت أولاً باللغة الفرنسية ثم ترجمت إلى لغة البلاد وقد كان لتطور الحوادث في مصر وإنشاء المحاكم الأهلية على نمط المحاكم المختلطة الأثر الفعال في ذلك واذن فلا مناص من الرجوع إلى النص الفرنسي كلاً أشكال النص العربي لقانون .

« وحيث إن ما جاء في المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية هو تعيين المواد الخارجة عن اختصاص المحاكم الأهلية ومنها مسائل الأحوال الشخصية بصرف النظر عن الميئات الأخرى المختصة

١ (١) حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٦ مايو سنة ١٩٣٢ . للرجع السابق ، ص ٣٦٩

بالفصل فيها شأن المادة و الغاية من القانون المدنى المختلط . أما المواد ٥٤ ، ٥٥ ، ١٣٠ فقد أشارت إلى قانون الأحوال الشخصية بدلا من قانون الجنسية في المواد القابلة لها من القانون المختلط وجاءت الترجمة العربية لبارية d'après le statut personnel du défunt الواردة في النص الفرنسي الأهل كما يأتي «على حسب المقرر في الأحوال الشخصية المختصة بالثة التابع لها المدنى» ، أما باقي المواد فقد جاءت فيها ترجمة كلنى statut personnel سليمة لا شائبة فيها .

« وحيث إن المقصود من هذه المواد جميعاً ما ورد منها في القانون المدنى وما ورد في القانون التجارى ، هو تعيين القانون الواجب تطبيقه بالنسبة إلى الأجانب في مسائل معينة إذا ما اقتضى الأمر الرجوع إليها في نزاع مطروح أمام القضاء الأهل ولا شأن لهذه النصوص إطلاقاً بالتنازع الداخلى بين القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية لأن الشارع هنا كما هي الحال في القانون المختلط بل ومن باب أولى لم يكن قط بحاجة إلى أن يحرض لنظم أو أحكام مصرية لا يحصى لمحنة قضائية مصرية أخرى من اتباعها والعمل على مقتضاها دون حاجة لس خاص في أى تشريع مصرى آخر .

« وحيث انه متى كان الأمر كذلك فإنه لا سبيل لفهم مدلول الترجمة العربية إلا بالرجوع إلى النص الفرنسي الذى وضع به القانون ثم قل منه إلى العربية ، والنص المذكور كما سبق البيان يؤيد هذا الظن ويدل على أن المقصود بما جاء في المواد ٥٤ و ٥٥ و ١٣٠ هو قانون الأحوال الشخصية للمتنقلى ولا دخل في ذلك للدين أو المذهب أو التنازع الداخلى بين أهل الأديان المختلفة في هذا الصدد ، وكل ما يمكن أن يدل إن الشارع المختلط عبر في المادتين ٧٧ و ٧٨ عن الأحوال الشخصية بقانون الجنسية عناقاً في ذلك ما كان منه في النصوص الأخرى التى عرضت قانون الأحوال الشخصية ، وليس من فارق بين التعبيرين لأن المؤدى واحد ، ولا فرق كذلك فيما كان من الشارع الأهل من استعمال تعبيرين مختلفين المقصود منهما واحد وإن كان أحدهما قد جاء بتعريب غير موفق لكلمات : d'après le statut personnel (١) .

ونظراً لتوسع الحاكم المختلطة في تفسير صفة « الأجنبى » لم تنح الفرصة للقضاء الأهل منذ صدور القانون المدنى الأهل في عام ١٨٨٢ حتى حوالى عام ١٩٤٠ لتطبيق المادة ٥٤ مدنى وتكوين قضاء مصرى أهلى حوله .

ولكن التصرحات المصرية والماهدات المصرية المتقودة مع الدول الإسلامية اضطرتت على الأخذ بقاعدة تطبيق قانون جنسية المورث الأجنبى في مسائل المورث دون تفرق بين الأجنبى المسلم وغير المسلم .

(ب) فصدر القانون ١٣ لسنة ١٩٢٩ . فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٢٩ بالموافقة على معاهدة الصداقة وحقوق الإقامة بين مصر والإمبراطورية المارسية المتقودة فى ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٢٨ ، ونص فى الفقرة الثانية من المادة السادسة من هذا القانون على أن :

« تطبق الجهات المختصة قانوناً فى مسائل الأحوال الشخصية من جهات الاختصاص السابقة الذكر

التصرع الأهلى الخاص بالمتقاضين طبقاً لقواعد القانون المولى وذلك فى حالة التجاء أحد المحصوم فى الدعوى إليها » .

ولم غرق هذه المادة فى وجوب تطبيق المحاكم المصرية للقانون الفارسى فى مسائل ميراث العارسين بين الفارسى المسلم وغير المسلم بل أطلقت القاعدة وعممتها عليهم جميعاً .

(ج) وصدر القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٧ فى ٣١ من يوليو سنة ١٩٣٧ بالموافقة على معاهدة الإقامة للمقودة بين مصر والجمهورية التركية التى صدر بها مرسوم ١٥ مايو سنة ١٩٣٨ ونص فى الفقرة الثانية من المادة التاسعة من هذا القانون على أنه :

« تلزم محاكم كل من الطرفين للمتقاضين بأن تطبق فى مسائل الأحوال الشخصية القانون الأهلى الخاص بالمتقاضين مع عدم الإخلال بالقواعد المتعلقة بالنظام العام » ولم تفرق هذه المادة أيضاً فى مسائل ميراث الأتراك بين التركى المسلم والتركى غير المسلم وإن كانت أضافت تمييزاً لم يرد فى القانون ١٣ لسنة ١٩٢٩ وهو « مع عدم الإخلال بالقواعد المتعلقة بالنظام العام » وسنعود إلى بيان أن هذا التمييز لا يمنع إطلاقاً تطبيق قانون الجنسية على المسلم الأجنبى وإن اختلفت أخصبة الورثة عن نظائرها فى الشريعة الإسلامية .

(د) وفى ٨ من مايو سنة ١٩٣٧ وقعت معوترو وثائق الاعتراف الخاصة بإلقاء الامتيازات فى مصر وجاء تحت عنوان « راجعاً — تصرع من الحكومة المصرية — ٣ — الأحوال الشخصية » :
« لما كانت الحكومة للملكية المصرية قد جرت من تلقاء نفسها على مبدأ شخصية القوانين فى مواد الأحوال الشخصية وعلى الأخص معاهدة الإقامة اللتين عقدتهما مع إيران وتركيا فى توى أن تجرى فى هذا الشأن على المبدأ عينه فى المستقبل »^(١) .

(هـ) ثم صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٧ فى ٢٤ من يوليو سنة ١٩٣٧ بلأعنة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة التى نصت المادة ٢٩ منه على أنه :

« يرجع إلى قانون بلد التوفى »^(٢) .

ولم تفرق هذه المادة وهى صدد تطبيق القانون الخاص بالتوفى على الموارث بين الأجنبى المسلم وغير المسلم .

وكان قد جاء فى تقرير بوليتس Politis ص ٨ من المادة ٢٩ من معاهدة موترو — المقابلة لمادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٣٧ — أنه :

« قصد بالأخذ بأحكام المادة ٢٩ الخاصة بالقانون الوطنى الأجنبى الذى يجب أن يطبق فى القضايا

(١) Ayant déjà spontanément adopté le principe de la personnalité des lois en matière de statut personnel, notamment dans les traités d'établissements conclus avec l'Iran et la Turquie, le Gouvernement royal égyptien entend suivre en cette matière à l'avenir, le même principe.

(٢) Les successions... sont régies par la loi nationale du de cujus ou du testateur.

المختلفة التي تسمى الأحوال الشخصية مسائل الأحوال الشخصية وحدها دون غيرها لا المسائل الأخرى التي يمكن أن تعرض بطريقة فرعية بمناسبة نزاع متعلق بالأحوال الشخصية» (١).

وقد تضمنت وثائق مؤتمر مونترو تصريحاً من الدكتور عبد الحيد بدوي باسم الحكومة المصرية قرر فيه :

« أنه بالنسبة لانتقال حق الإرث فإن مبدأ تطبيق القانون الوطني للموثر
سيستمر بدون استثناء مطبقاً سواء بالنسبة للأموال المنقولة أو للأموال الثابتة الموجودة بمصر» (٢).

ولم يفرق هذا التصريح الرسمي المصري في التهد باستمرار تطبيق القانون الوطني للموثر بين الأجنبي المسلم وغير المسلم .

(و) ثم صدر المرسوم بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ في ١١ من أكتوبر سنة ١٩٣٧ بشأن اختصاص محاكم الأحوال الشخصية المصرية قسم في المادة الثالثة على أنه :

« يرجع

في الموارث إلى قانون بلد التوفي » .

ولم تترحمه المادة إلى أية تفرقة في انطباق قانون بلد التوفي الأجنبي بين ما إذا كان هذا التوفي المورث مسلماً أو غير مسلم .

(ز) ثم صدر القانون ٢٥ لسنة ١٩٤٤ في ٢٣ من مارس سنة ١٩٤٤ الذي نصت المادة الأولى منه على أن :

« قوانين الموارث وأحكام التسمية فيها هي قانون البلد فيما يتعلق بالموارث على أنه إذا كان المورث غير مسلم جاز لورثته في حكم التسمية الإسلامية وقوانين الميراث . . . أن يتفقوا على أن يكون التوريث طبقاً لتسمية التوفي » .

وقد جاء في الذاكرة الإيضاحية لهذا القانون :

« فيما يتعلق بالموارث وما يتبعها فليس الأمر في الواقع موضع شك فالقرار في النظام المصري دائماً ومن قبل زوال السيادة الثنائية في التسمية الإسلامية هي القانون الواجب التطبيق في تركات غير المسلمين ، والمحاكم الشرعية هي المختصة بالنظر فيها إلا إذا اتفق الورثة على التنازع أمام محاكمهم المالية مما يقترب عليه تطبيق أحكام دينهم على التركة وهذا المبدأ مسلم به » .

(١) En adoptant les dispositions de l'art. 29 concernant la loi nationale (١) étrangère qui doit s'appliquer dans les diverses affaires touchant le statut personnel, on a entendu viser exclusivement les questions de statut personnel et non pas les autres questions qui peuvent se poser incidemment à l'occasion d'un litige relatif au statut personnel. (Raoul Aghion et I.R. Feldman, Les Actes de Montreux, Abolition des Capitulations en Egypte, 1837, Librairie Centrale, p. 111).

(٢) En ce qui concerne la dévolution successorale, le principe de l'application de la loi nationale du de cujus... continuera donc à être appliqué sans exception tant pour les biens meubles que pour les biens immeubles situés en Egypte. (Ibid., p. 111).

(ح) وأخيراً صدر القانون ٣٦ لسنة ١٩٤٤ في ٢٣ من مارس سنة ١٩٤٤ بتعديل نص المادة ٥٥ مدني الذي أصبح كما يأتي :

« يكون الحكم في الوارث على حسب المقرر في قانون بلد التوفي » .

وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أن القانون المدني الأهل تضمن ثلاث مواد :
« تقرر ذات المبادئ المقررة في القانون الدولي الخاص والتي من مقتضاها أن يرجع فيما يتعلق بالوارث ... إلى قانون بلد المورث ... وكان المقصود من تلك الصوص مواجهة ما قد يعرض على المحاكم الأهلية من الدعاوى التي من هذا القبيل خصوصاً مع توقع انتقال اختصاص المحاكم المختلطة إليها متى انتهت مدتها .

وليس في هذا التصحيح إضافة لحكم جديد في التشريع المصري بل هو ضبط لعبارة العرية بزيل كل أثر لخطأ الترجمة ويحقق غرض الشرع الواضح في التواحي المختلفة للتشريع المصري وقد دعم ذلك بحكم جديد أصدرته محكمة النقض والإبرام في أول أبريل سنة ١٩٤٢ » .

٣ — القضاء المصري حق صدور التفتين للدني الجديد :

(١) وقد بدأ القضاء المصري جهده الواضح بعد صدور هذه المجموعة من التشريعات المصرية في إرساء أسس سليمة للأخذ بقاعدة تطبيق قانون اللورث — في جميع الحالات — على مسائل اللوارث وفي فهم قواعد الاسلام في هذا الصدد فهماً صحيحاً قرر :

(إن من الأصول الكلية للتشريع أصل قد أجمعت عليه القوانين المختلفة واتفق عليه علماء القانون الدولي واستقرت عليه ضائير الناس ، ذلك الأصل حكمه أن كل فرد من حقه أن يحتفظ فيما يتعلق بأحواله الشخصية بقانونه الخاص ، إذ أنها تتعلق بشخص الإنسان دون ماله ، وتختلف أحكامها الأساسية في الشرائع المختلفة اختلافاً يرجع إلى العقائد والقروض الدينية ، وإلى ما هو حلال ، وما هو حرام مما لا يمكن الإكراه فيه » انظر أوبري ورو جزء أول ص ١٣٣ — ١٣٧ . براويه فودريه جزء ٢ ص ٧٨٨ وما يليها بنفذة ١٧٠٢ وما يليها » فإذا اتضح هذا الأصل فإنه يزول من الوم ذلك الاعتقاد بأن تطبيق غير المسلمين لقواعد ملتهم في أحوالهم الشخصية إنما هو استثناء من القاعدة الأصلية أوجده السلاطين فان الحق على عكس ذلك ، قد كان السلاطين في فرماناتهم يحددون هذا الحق ويقطعون منه ما يغطون » انظر الى ما يقرره مسيو فايس وكل عكمة العدل الدائمة في لاهاي في كتابه (فايس المختصر) طبعة ١٩٢٠ ص ٣٢٩ . أن التشريعة الإسلامية قد أفلتت في أحكامها الخاصة بأهل القصة قواعد أخيه بقواعد القانون الدولي الخاص » .

وحيث إن هذا الذي يشير اليه للميو فايس إنما مرجعه إلى نصوص القرآن الكريم في قوله تعالى « ليعلم أهل الانجيل بما أنزل الله فيه » وقوله تعالى « وكيف يحكمونك وعندم التوراة فيها حكم الله » وقوله تعالى « قد جاءوك فاحكم بينهم أو اعرض عنهم وأن تعرض عنهم فلن يضروك شيئاً » وقوله تعالى « لسلكن جلوساً منكم شرعهم ومنهاجاً ولو شاء الله لجلسكم أمة واحدة » وكلها في سورة المائدة .

ثم انظر بعد هذا ما ورد في للدونة الكبرى جزء ٨ ص ٩٧ ، ٩٨ « أرايت أهل القمة إذا تظالموا في موارثهم بينهم هل زدتم في ظلمهم وقتلوا إذا رضوا أن نحك بينهم بحكم المسلمين فإن أوا ذلك لم يحكم بينهم ورجعوا الى أهل دينهم » والتوى هنا على اللوارث وهي لأخلاف عليها اليوم في أن الحكم للشرعية الإسلامية إذا تراضوا . وفيما تقدم يستبين حكم الشرعية في أهل الكتاب

ولما كانت العلاقة وثيقة بين الأحوال الشخصية وبين السائل الدلية ألزمت الحكومة المصرية بإعلان أحكام الأحوال الشخصية بالنسبة للمسلمين وهم الأغلبية في البلاد حتى تكون معلومة لدى الكافة فأخرجت مجموعة الأحوال الشخصية وجاءت هذه المجموعة في جزئين ، جزء منها خاص بالزواج وحقوق الزوجين وانتهاء الزواج ومركز الأولاد على اختلاف أنواعهم والوصايا والحجر والهة والوصية والنفقة ، والجزء الثاني خاص بالموارث ، وظاهر أن واضع هذه المجموعة لم يرض بجمع اللوارث مع باقي الأحوال الشخصية في صيد واحد وذلك تأكيذاً لاستقرار عليه الحال في مصر ، مع اختلاف الأمر في اللوارث إذا لا يقضى فيها بقانون الله إلا عند الاتفاق (١) .

وواضح أن هذا الحكم إنما كان يحدد تطبيق القانون الأجنبي على غير المسلم وتطبيقه سواء كان قانوناً أجنبياً على غير المسلم الأجنبي أو قانوناً غير إسلامي على غير المسلم المصري ولكن الحكم أوضع القاعدة بطريقة علمية في خصوصية الموارث إذ كثر الإشارة إلى أنه لا يجوز تطبيق أحكام الشرعية الإسلامية فيها إلا بأنه في المضمون سواء كانوا مصريين غير مسلمين أو أجانب مسلمين أو غير مسلمين .

(ب) وقضت محكمة القضا بأن :

« المادة ٧٧ مدني مختلط نصت على طريقة التوريث إطلاقاً أي بلا تفرق بين الإرث الطبيعي والإرث الإيجائي وجعلها خاضعة لقانون جنسية المتوفى وأن القول بأن التصود بما جاء في النص العربي لتلك المواد — أي المادة ٥٤ مدني قديم ، ٢٧ مدني مختلط — هو المذهب أو الدين يتعارض كل التعارض مع التشريع السابق الصادر من مصر ذاتها قبل صدور القوانين الأهلية والعمل بها فإن الأمر العالي الصادر في ٢٤ من مايو سنة ١٨٨٣ بإنشاء المجلس للمل للأباط الأثر تؤكد رأي كل للراعاة تلك التقاليد للتمتع مع غير المسلمين من حيث قصر اختصاص رجال الدين على السائل المذهبية وجعل اختصاصهم في مسائل اللوارث إطلاقاً — أي طيبة كانت أم إجمالية — مقيد باتفاق الورثة وأحاديث مذهب بصرف النظر عما إذا كان التقسيم يقع وفقاً لأحكام الشرعية الإسلامية أم غيرها إذ لا حاجة للبحث في ذلك ، ولا سبيل للقول بأن الشارع المصري أراد في قانونه الأهلي أن ينسكب طريقة التشريع السابق لأن القانون للدين من جهة لم يكن موطاً لوضع قواعد للتنازع الداخلي في مسائل الليراث والوصية حتى يمكن أن يقال إنه أنى ناسخاً لتشريع صادر قبله »

وحيث إنه لا محل للرجوع إلى الأحكام الواردة في المادتين ٢٨ ، ٢٩ من لأمانة التنظيم القضائي

(١) محكمة مصر الإجتماعية ٣ من فبراير سنة ١٩٤١ ، المحاماة ، السنة ٢٢ ، العدد ٨ — ١٠ ، ص ٧٣٥

المخطط الصادر بها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٧ ولا إلى ما ورد بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ فإن ما ورد بهما خاص بالأجانب والعرض منه وضع قواعد للتنازع المولى ولا شأن له بالتنازع الداخلي بين حصات الأحوال الشخصية والأحكام الواردة فيها وإن كانت قد اشتملت على كثير من البيان والفصيل فإنها كالأحكام الواردة في المادتين ٧٧، ٧٨ من القانون المدني المخطط — ٥٤، ٥٥ أهلى — خاصة بالتشريع الذى يامل الأجانب بموجب (١).

ولم تفرق محكمة القضاة في جميع قاعدة تطبيق قانون المورث الأجنبي بين المسلم وغير المسلم .

(ج) ولعل أول حكم من أحكام قضائنا الحالي تعرض لرد على ما ذهب إليه البعض من التوسع في مسكرة النظام العام ومحاولة إحقاقها أثناء تطبيق المادة ٥ مدين قديم ومجموعة التشريعات المصرية التالية على المورث الأجنبي للمسلم هو الحكم الذى أصدرته محكمة النقض وقررت فيه صراحة :

« لا محل للتمسك بقاعدة المحافظة على النظام العام بقوله ان دخول الزوج الأجنبي في الإسلام يجعل القانون الواجب تطبيقه على أحواله الشخصية كلها هو الشريعة الإسلامية لا القانون الأجنبي ، لأن مجال هذه القاعدة هو خصوص النظام العام والمسلم بها يكون على قدر ما تقتضيه مراعاة النظام العام في كل حالة ، وبديهي أن إبطال أو عدم إبطال نفقة المطلقة للسجعة على زوجها المسلم لا يمس النظام العام المصرى في شيء ، ومن ثم فإن إسلام الزوج لا يترتب عليه في خصوص مسألة النفقة باقالات أن تكون الشريعة الإسلامية لا بد واجبة التطبيق فيها دون قانون بلد الزوج وقت الزواج » (٢).

وواضح أن هذا الحكم كان يصد نفقة مستحقة على زوج أجنبي مسلم ولكن محكمة القضاة حددت معالم فكرة النظام العام فاستمدت تطبيق الشريعة الإسلامية بشأن إسقاط نفقة مطلقة الزوج الأجنبي المسلم وأعملت حكم القانون الأجنبي في هذا الصدد ، ونرى — بطريق القياس — أن هذا للبدأ منطبق تماماً على حالة الميراث المستحق على المورث الأجنبي للمسلم إذ لا وجه للتفرق بينهما لأن محكمة النقض كانت واضحة في أن مجال الأخذ بالنظام العام « يكون على قدر ما تقتضيه مراعاة النظام العام في كل حالة » وقد انتهت إلى أن « إبطال أو عدم إبطال نفقة المطلقة للسجعة على زوجها المسلم لا يمس النظام العام المصرى في شيء » وسوف نمود إلى أن القياس يقتضى أن تفضيل وارث على آخر أو حرمان وارث دون آخر من ورة الأجنبي للمسلم الذى يقضى قانونه بهذا التفضيل أو بهذا الحرمان لا يمس النظام العام المصرى في شيء .

(د) ومجدد بنا هنا — ونحن صدد استعراض أجنحة القضاء المصرى قبل صدور التقنين الذى الجديد — أن نشير إلى حكيتين هامتين صادرتين من القضاء الشرعى قبل إنفاذه . أولهما الحكم الذى أصدرته المحكمة العليا الشرعية في ٤ من مارس سنة ١٩٤١ والذى أخذت فيه بمبدأ تطبيق القانون

(١) نقض ، أول أبريل سنة ١٩٤٣ ، المحاماة ، السنة ٢٥ ، العدد ١ — ٣ ، ص ٨٩ ، ٩١ — ٩٣ .

(٢) نقض ١٠ من يناير سنة ١٩٤٦ فى الطعن رقم ٣١ لسنة ١٥ ق ، المحاماة ، السنة ٣٩ ، العدد ٢ ،

الأجنبي في ميراث مستحق عن إرثاني مسلم وطبقت قواعد اللارث مختلفة عن نظيرها في الشريعة الإسلامية رغم أن المورث الأجنبي مسلم^(١) ، وثانيهما الحكم الذي أصدره القضاء الشرعي والذي طبق فيه بشأن النفقات القانون الإيراني دون أن يثير مسألة النظام العام وبذلك رفض لأخت لأب حق النفقة على أخيها وقرر في هذا الحكم :

« بمقتضى المادة السادسة من معاهدة الصداقة والإقامة بين المملكة المصرية والإمبراطورية الفارسية ... تكون المحاكم الشرعية المصرية مختصة بالنظر والفصل في قضايا الأحوال الشخصية الخاصة بالإيرانيين المقيمين بالدولة المصرية وتطبق عليهم القوانين والقرارات الخاصة بهم والصادرة من دولتهم » .

وبعد أن استعرضت المحكمة حكم الشبهة في نفقة الأخت لأب وهو يناق وجوب الإنفاق عليها قررت :

« وبما أنه تلك تكون دعوى المدعية غير واجبة على أخيها المدعى عليه طبقاً للتشريع الخاص بهم »^(٢) .

أي أنها طبقت على الأجنبي المسلم قاعدة قانونية تختلف عن القاعدة المقررة في الشريعة الإسلامية وأقرت تطبيق القاعدة الدولية بالأخذ بالقانون الأجنبي ، على إطلاقها ، دون تفريق بين المسلم وغير المسلم بالنسبة لمسألة من مسائل الأحوال الشخصية .

(تابع)

(١) أحمد مسلم ، « النظام العام أمام القاضي المصري » ، ١٩٥٠ م ، ١٨٠ ، وهي رسالة دكتوراه بالفرنسية أصدرتها مطبعة جامعة القاهرة .
L'ordre public devant le Juge Egyptien .

(٢) محكمة الجالية المصرية ، ١٣ من مايو سنة ١٩٤٢ ، الحماية الشرعية ، السنة ١٤ ، العدد ١ — ٤ ،

قرار مجلس نقابة المحامين

بشأن الأوراق التي تقدم للمجلس

قرر مجلس نقابة المحامين بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٦٠
اعتماد قرار لجنة صندوق المعاشات والإعانات الصادر بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٦٠
ويقضى بعدم قبول أى طلب إلا إذا كان موضوعاً عليه طابع تمنة معاملات من
فئة المائة مليم مع إضافة تقرير تمنة المعاشاة عن حضور المحامين أمام لجان التقدير
على أن يكون في اللجان الفرعية مائة مليم وأمام مجلس النقابة ٣٠٠ مليم .

العدد الخامس	فهرست	السنة الأربون
٢٠٢٠	٢٠٢١	تاريخ الحكم
١٩٢	٨٢٩	أول ديسمبر ١٩٥٨
١٩٣	٨٣٠	» » »
١٩٤	٨٣١	» » »
١٩٥	٨٣١	٢ » »

١ - قضاء محكمة النقض الجنائية

إجراءات المحاكمة . بطلانها . دفاع . طلبات التحقيق الهامة . طلب التأجيل لحضور المحامي الموكل في الدعوى . متى يكون هاماً ؟ الأثر المترتب على إغفال الرد عليه . الإخلال بحق الدفاع . إنتهاكات المحكمة عن طلب التهم . تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل واكتفائها بحضور المحامي المتدب دون بيان علة عدم إجابة هذا الطلب وأن الترض منه عرقلة سير الدعوى يطل إجراءات المحاكمة للإخلال بحق الدفاع .

أسباب إباحة الجرائم . حق الدفاع الشرعي . شروط استمالة . علة مشروعيته . انتهاء حق الدفاع بصرف النظر عن بدأ بالمدون عند انتهاء فريق كل من التهمين الاعتداء على الفريق الآخر وتنفيذ كل من الفريقين مقصده .

١ - استدلال . سلطة مأموري الضبط في حالات التلبس بالجريمة . تلبس . ماهيته . التلبس الحقيقي . م ٣/١ ج . صورة واقعة يتوافر بها حالة تلبس بجريمة سرقة تيار كهربائي . حق مأمور الضبط القضائي في تفتيش مسكن للتهم في هذه الحالة بخير استئذان النيابة . ٤٧ م ١ ج .

٢ - استدلال . تفتيش المنازل بمعرفة مأموري الضبط . قواعد تنفيذ التفتيش بواسطتهم . بطلان . ما لا يعتبر سبباً لبطلان الصل الإجراءي . مخالفة الأشكال غير الجوهرية . مثال في مخالفة ما نصت عليه المادة ٥١ ج .

٣، ٢، ١ - تزوير . الصور الهامة للتزوير في المحررات . جرائم تزوير الأوراق الرسمية واستعمالها . ماهية المحرر الرسمي م ٧١١ ج و ٣٩٠ مدني . حوالة البريد . الزوير الحاصل في بياناتها المختلفة . ما يعتبر منها تزويراً في ورقة رسمية وما يعتبر تزويراً في ورقة عرقية . الزوير الحاصل في بيان تحويلها للغير . هو تزوير في محرر عرفي . صلة ذلك . المواد ١٦ ، ٥٧ جزء ثاني ، ٢٢٩ من تعليمات البريد .

العدد الخامس	فهرست	السنة الأربعون
رقم القرار	الترتيب	ملخص الأحكام
١٩٦	٨٣٢	٢ ديسمبر ١٩٥٨ إثبات . اعتراف . شرط الاعتدال به . شرط وجوده . حرية الاختيار وقت الاعتراف . تقديره من حيث صلته بالتسبب . التسبب المريب . مثال . قصور بيان الحكم في الرد على الدفع بطلان الاعتراف لحصوله تحت تأثير الإكراه رغم تقديم دليله للمحكمة . تساند الأدلة في المواد الجنائية واستنتاجها . مناط التساند . تمرد الترف على مبلغ أثر الدليل الباطل في عقيدة المحكمة .
١٩٧	٨٣٤	٣ ، ٢ ، ١ — اختلاس الأموال الأميرية . جرعة اختلاس . متى تم ؟ ١١٢ ، ١١٣ ع المعدل بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥١ . صفة الموظف العمومي . دخول موظفي ومستعدي مصلحة السكة الحديد — سواء قبل صدور القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٦ أو بعد صدوره — في عدل من يسرى عليهم نص المادة ١١٩ ع . المادة ١١١ ع . معدلة بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ .
		٤ — عقوبة العقوبات المالية . الترامة النسبية . عدم جواز الحكم بالترامة النسبية في حالة التبرع في جرائم اختلاس الأموال الأميرية . ع ذلك ٤٦٦ ، ١١٨ ع .
		٥ . — عقوبة العقوبات السالبة للحقوق . عقوبة العزل وجوب توقيت عقوبة العزل عند معاملة المتهم بالرافة والحكم عليه بالحبس سواء في الجريمة التامة أو الشروع . المادة ٢٧ ع .
١٩٨	٨٣٥	استدلال . تلبس متى يتوافر ؟ المادة ١٣٠ ج . كفاية المظاهر الخارجية المبينة بذاتها عن وقوع جريمة . مثال في إحراز مخدر . سلطة مأموري الضبط في القبض على المتهمين وتفتيشهم عند توافر حالة التلبس . المادة ٣٤ و ٤٦ و ١٤٦ ج .
١٩٩	٨٣٥	٢ فبراير ١٩٥٨ قضى . أوجه الطعن به . الخطأ في القانون . فهم نص القانون على وجه مخالف الواقع . إدخال الحكم في تكوين الجريمة عنصرًا دخليًا عليها . مثال في جريمة عدم تخفيف التهم من سير مركبه ذات المحرك حال سيرها في مكان حرج وعدم وقوفه بها تنافيًا من أخطار الاصطدام قانون ١٧ لسنة ١٩٤١ في شأنه اللاحة الداخلية . قرار وزير المواصلات في ١٢/٦/٤١ .

العدد الخامس .	فهرست	السنة الأرمبون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	
٢٠٠	٨٣٦	٢ ديسمبر ١٩٥٨
٢٠١	٨٣٦	٨
٢٠٢	٨٣٧	٣
٢٠٣	٨٣٩	٣
٢٠٤	٨٣٩	٣
٢٠٥	٨٤٢	٣

حكم . عيوب التسيب والتدليل . قصور البيان فساداً لاستدلال .
مثال في جريمة قتل عمد مع سبق الإصرار . بيان قاصر وتدليل
معيب على أن الجثة التي سبق أن نسبت خطأ لإمرأة على قيد
الحياة — هي زوجة المتهم الثانية . بيان قاصر وتدليل معيب في توافر
سبق الإصرار .

١ — سلاح . ق ٣٩٤ / ٥٤ المصلد بالقانون ٥٤ / ٥٤٦ .
جريمة إحراز السلاح والتخيرة بدون رخصة . متى تتم ؟

٢ — أحكام الترخيص . حقوق جهة الإدارة في خصوصه .
حق جهة الإدارة في سحب الترخيص مؤقتاً أو إتمامه واجب
الرخص له وحقه في هاتين الحالتين . المادة ٤ من ق ٣٩٤ / ٥٤ .

٣ — المفوض من الترخيص . مشايخ البلاد ومن في حكمهم .
شرط الإعفاء . تعيين المتهم بعد وقوع الجريمة في وظيفة شيخ بلد
لا يؤثر على قيامها طالما لم يخطر عن وجود السلاح أو التخيرة في
حوزته : م ٢ / ٨ من ق ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ .

مسئولية جنائية . التصد والباعث . جريمة : أدائها . الباعث
ليس منها . لا عبرة به في المسؤولية . مثال في جريمة ضرب

٢٠١ — تحقيق ابتدائي . تفتيش . تنفيذ الإذن به . ما لا يطل
التفتيش . جواز تنفيذ الإذن من أي مندوب من المتدوين له عند
عدم اشتراط قيامهم به معاً . خضوع التفتيش الذي يباشره مأمور
الضبط القضائي للمتدب لإجرائه من سلطة التحقيق للقواعد الواردة
بالمواد ٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ . ج . ٢٠٠ . سلطة مأمور الضبطية في اتخاذ
ما يراه كفيلاً بتحقيق الترض من الإذن دون التزام طريقة بينها .

إختصاص . التنازع السلي على الاختصاص . قيامه بين غرفة
الاتهام ودائرة الجنبج المتأقنة . انتقاد الاختصاص لمحكمة النقض
بالفصل فيه م ٢٢٦ و ٢٢٧ . ج . متى يكون لمحكمة النقض سلطة
اعتبار الطعن في الحكم طلباً بتعيين الجهة التي تحصل في الدعوى ؟

١ — غش . جرائم الغش . القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .
المسئولية والغتاب . مناط المسئولية في جريمة عرض مواد منشوعة

العدد الخامس	فهرست	السنة الأربعون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	تاريخ الحكم
٢٠٦	٨٤٢	٩ ديسمبر ١٩٥٨
٢٠٧	٨٤٣	١٥
٢٠٨	٨٤٣	١٥

البيع . قيام التهم بإدارة المحل دون اعتداد بملكته .
٢ — إمكان مساهمة السامد والمستول عن إدارة المحل معاً عن هذه الجريمة عند تحقق باقي عناصرها بالنسبة لها .

١ — استئناف . سلطة المحكمة الاستئنافية بالنسبة للشكل .
الأثر المترتب على قد تقرير الاستئناف . الفرق بين الإنعدام الفعلي للعمل الإجرائي وقد السند الثابت . قد تقرير الاستئناف لا يترتب عليه الحكم وجوباً بعدم قبول الاستئناف شكلاً .

٢ — استئناف . إجراءات الاستئناف . التقرير بالاستئناف . الدليل على حصوله . التأخير بحصول النيابة بحصول الاستئناف يستبر دليلاً على التقرير به طبقاً للشكل المقرر في القانون .

٣ — إثبات . حجية بعض المحررات الرسمية . محكمة الموضوع . استئناف . إجراءاته . التقرير به . الدليل على حصوله . حجية الشهادة المستخرجة من واقع جدول النيابة فيما تضمنته من حصول التقرير بالاستئناف . سلطة محكمة الموضوع في الركون الى مضمون هذه الشهادة — إذا برئت من الطعن — بغير حاجة للاطلاع على الجدول .

١ — إجراءات المحاكمة . محضر الجلسة . حكم . بياناته . بيانات دياحة الحكم . محضر الجلسة يكمل الحكم في استيفاء النقص الحاصل في دياحته لعدم إثبات أسماء جميع أعضاء الدائرة التي أصدرت الحكم عند عدم الادعاء بأن أحدهم لا لم يسمح المرافعة في الدعوى .
٢ — تحقيق . تفتيش . تنفيذ الإذن به بمعرفة مأموري الضبط القضائي . بطلان . أسبابه . الأثر المترتب على إغفال أفراد محضر بالتفتيش — أفراد محضر بالتفتيش ليس بلازم لصحته .

١ — شروع . عناصر الشروع بالمقاب عليه . البدء في التنفيذ . التمييز بين التحضير والبدء في التنفيذ . الضابط الشخصي . بدء التهم في تنفيذ فعل ما سابق مباشرة على تنفيذ الركن المادي للجريمة ومؤد إليه حالاً . كفايته لاعتباره شارحاً .

٢ — حكم . البيانات الواجبة في تسبيب الأحكام . بيان الواقعة

العدد الخامس	فهرست	السنة الأربعون
رقم الجلسة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها . مثال لكفاية هذا اليان في جريمة شروع في سرقة .
٢٠٩	١٥ ديسمبر ١٩٥٨	٣ - سرقة . السرقة المقررة بظروف مشددة . المكان . التسور . متى يتحقق ؟ تحققة بدخول الاماكن المسورة من غير ابوابها مهما كانت طريقته .
٢١٠	١٥ ديسمبر ١٩٥٨	استدلال . تلبس . حالاته . المادة ١٣٠ ج . كفاية التواجد بمكان الجريمة ومشاهدة اثر من آثارها لتوافر حالة التلبس بها . دعوى جنائية . قيود حق النيابة في تحريكها . تحريك الدعوى عن جرائم الموظفين ومن في حكمهم أثناء أو بسبب تأدية الوظيفة . الاذن برفع الدعوى . مادة ٩٣ ج . معلة بقانون ١٢١/١٩٥٦ . كفاية الاذن من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة برفع الدعوى الجنائية ضد الموظف ومن في حكمه عند ارتكابه جريمة أثناء أو بسبب تأدية الوظيفة دون استئازام مباشرتها من أحد هؤلاء .
٢١١	١٥ ديسمبر ١٩٥٨	١ - عقوبة . وقف تنفيذها . محكمة الموضوع . إيقاف تنفيذ القوة أمر موضوعي يقرره قاضي الموضوع لمن يراه مستحقاً له من التهمين .
٢١٢	١٦ ديسمبر ١٩٥٨	٢ - إجراءات المحاكمة . تدوينها بحضور الجلسة . ما لا يطل المحضر في هذا الخصوص . إندام العمل الإجرائي بسبب عدم الكتابة . مثال في عدم تدوين دفاع التهم بالتفصيل في محضر الجلسة . بطلان . أسبابه . الأسباب الشكلية . الأصل أن الإجراءات قد بوشرت صحيحة . المادة ٢٥٠/١ ج . نفس أوجه الطعن وأسبابه . ما لا يطل الإجراءات . أسباب جديدة . لا يجب الحكم عدم تدوين دفاع التهم تفصيلاً في محضر الجلسة . على التهم أن يطلب صراحة إثبات ما يهمة من دفاع فيه . عدم جواز التحدي بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض .
		حكم . عيوب التسبيب . قصور اليان . مثال في قتل وإصابة خطأ . قصور الحكم الصادر بإدانة متهم في جريمة قتل وإصابة خطأ عند استناده في تقرير مسئولته إلى أقوال مرسلة لا تستند إلى فحص

تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢١٨ ٨٤٩ ٢٢ ديسبر ١٩٠٨	الارتباط الحتمي ولو قضى في الجريمة الأصلية التي من اختصاصها بالبراءة أو بدم وجود وجه لإقامة الدعوى . علة ذلك : عموم نص للادة ١٨٣ ج . قضى . أوجه الطعن . الحكم باعتباره من الأعمال الإجرائية الشككية . ما لا يطله . الأصل في الأحكام أن تحمل على الصحة . حكم . بيانات للتطوق . عيوب التديل . التضارب بين للتطوق والأسباب متى يتوافر ؟ جواز تفسير منطوق الحكم ما أجملته أسبابه عن وقف تنفيذ العقوبة بقره على عقوبة الحبس دون الترامة . انتهاء التضاض في هذه الحالة .
٢١٩ ٨٥٠ ٣ د	٢٤١ — استدلال . تليس . ورود حالاته على سبيل المحصر . للادة ٣٠ ج . بطلان . أسبابه تخلف الشروط للوضعية لصحة الفعل الإجرائي مثال في تخلف شرط السبب في القبض . آثار البطلان . إمتداده إلى مثاله من أعمال إجرائية ترتبت عليه . واقعة معاودة رجل الضبطية القضائية للتم وضع مادة في فم لم يتبينها وظنها مخدراً لا توفّر حالة التلبس رغم كون للتم من المروفين لدى للباحث الجنائية بالأخبار في المخدرات . أثر انتهاء هذه الحالة في القبض على للتم وشتم فيه وإجراء غسيل معدته .
٢٢٠ ٨٥٠ ٣ د	أحوال شخصية . تزوير المحررات . عناصر الواقعة الإجرامية . أركان التزوير . وقوع التزوير على شيء مما سبق المحرر لإثباته . عقد الزواج الذي محرره التمس . بيانات التي أعدد لإثباتها . تزوير الزوج أنه مسيحي بينما هو مسلم مع خلو المحرر من البيان التملق لمحو الزوج من اللوائح الشرعية بجعل المحرر خالياً من تزوير الحقيقة في هذا البيان . القصد الجنائي في التزوير . إمتناؤه إذا كانت علة تقرير الزوج بأنه مسيحي هي مباحة اعترافه بارتداده إلى الدين للمسيحي وتقديمه بطلب الإرتداد السابق على عقد الزواج يومين . غرفة الانعام . نظامها . الأوامر التي تصدرها . تمهيداً . ما لا يجب التمسبب . لا يجب الأمر أن يخطئ في تقرير بعض الأسباب القانونية مادام أن النتيجة التي انتهى إليها ظلت صحيحة بما بقي منها . مثال .

العدد الخامس	فهرست	السنة الأربعون
الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٢١	٨٥١	٢٩ ديسمبر ١٩٥٨ دفاع طلب إجراء العائنة . ماهية . موقف أسباب الحكم بالنسبة له . الأثر للترتب على رفضه لأسباب لا تبرره . مثال .
٢٢٢	٨٥١	١ - حكم . ياناته . الخطأ في بيان سبب وجود شهود الواقعة بمكان الحادث . متى لا يجب تسييب الحكم ؟
		٢ - استدلال . إجراءات التحقيق التي يملكها استثناء الضبط القضائي . القبض على التهمين . الدلائل الكافية . مثال . المادة ١٣٤ ج . مشاهدة الطاعن في منتصف الليل يحمل شيئاً وعودته جرياً بعد أن خلع حذاه ليسهل الجري فور رؤيته سيارة البوليس تهدى . من سرعتها . توفر الدلائل الكافية على اتهامه .
		٣ - استدلال . تليس . م . ١٣٠ ج . صورة واقعة تتوافر بها هذه الحالة . قفس . طعن . أسباب موضوعية . مثال . صحة القبض عند سقوط ما كشف من محتويات القفافة التي كان يحملها الطاعن لتوافر حالة التليس . منازعة التهم في واقعة فراره وطريقة استيفائه لاتسمى الجدل الموضوعي . عدم جواز اثارتها أمام محكمة النقض .
٢٢٣	٨٥٢	٣٠ ٣٠ ٣٠٥١ - محكمة الموضوع . بلاغ كاذب . م . ٣٠٥ ع . عناصر الواقعة الإجرامية . واقعة كذب البلاغ . حكم . البيانات الواجبة في تسييب الأحكام . بيان الواقعة للتسوية للعقوبة والظروف التي وقعت فيها . كذب البلاغ أمر موضوعي . شرط ذلك . وجوب ذكر الأمر المبلغ عنه في الحكم . عدم جواز الإحالة على عريضة الدعوى . عدم تعميم المحكمة التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب بأمر الحفظ الذي تصدره النيابة العامة أو أية هيئة أخرى .
٢٢٤	٨٥٢	٣٠ ٣٠ ٣٠٥١ - تمدد . مقترحون ومشتبه فيهم . الاشتباه والتشدد . الفارق بينهما ومبطل كل منهما . متى يتوافر الارتباط بينهما ؟ . جريمة العود للاشتباه . متى تتوافر . وما الذي يستد به إثباتها ؟ المرسوم بقانون ٤٥/٩٨ والمادة ٢/٣٢ ع .
٢٢٥	٨٥٣	٣٠ ٣٠ إختلاس أشياء محبوزة . نية عرقلة التنفيذ . صورية إجراءات التنفيذ . تدليل فاسد على قيامها في جانبين . مثال .
٢٢٦	٨٥٣	٣٠ ٣٠ دفاع طلب سماع الشهود . متى تلتزم المحكمة بالرد عليه ؟

العدد الخامس	فهرست	السنة الأرجون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	تاريخ الحكم
	<p>حجة إعلان الطعن في الوطن المختار أن يكون للطعون عليه قد اختار هذا الوطن في ورقة إعلان الحكم . وجوب تقديم ما يثبت اتخاذ هذا الوطن بإداعه قلم الكتاب مع ما يجب إداعه من الأوراق في اليماد صورة الحكم للطن إليه وإلا كان الطعن باطلا وحكمت المحكمة بذلك في غية المظنون عليه . تقديم للطعون عليه بعد إعلانه مستنداته ومد كراته الرادة . قصر دفاعه فيها على مناقشة موضوع الطعن . اعتباره متنازلا عن التمسك بالبطالان . حجة الطعن في مواجهته .</p> <p>٢ - شفعة « آثار الحكم بالشفعة » . سيورة العين للشفوع فيها إلى ملك الشفع بالحكم النهائي بالشفعة . ١٨٢٠ من ق الشفعة . حق الشفع في الرج من هذا التاريخ إن كانت العين نقل فمرات . انحصار حقوق المشتري قبل في الثمن والتضمينات . لا يغير من ذلك عدم قيام الشفع بأداء الثمن . استمرار حكم الشفعة حافظاً لقوته في مصلحة الشفع حتى يصدر حكم بإلغائه أو يسقط بحض المدة .</p> <p>نزع ملكية . تقدير قيمة التعويض في حالة الاستيلاء على جزء من عقار يغير اتباع الإجراءات القانونية . ق ٥ لسنة ١٩٠٧ .</p> <p>١ - تحق « إجراءات الطعن » « الحصور في الطعن » شفعة « الحصور في دعوى الشفعة » . قوة الأمر المقضي . دعوى الشفعة من الدعاوى التي يوجب القانون توجيه الطعن فيها إلى جميع الحصور الذين كانوا مانئين في الحسومة أمام محكمة الموضوع . اختتام الطعون عليه الأخير في بادى الأمر أمام محكمة الموضوع باعتباره مشترياً للأطيان الشفوعة . ثبوت أن هذا البيع قد فسخ وشراء الطاعتان هذه الأطيان بدلا عنه . حيازة . قضاء الحكم الابتدائي في هذا الصدد قوة الأمر المقضي . حقيقة الحسومة معقودة بين الطاعتين كمشترين وللطعون عليه الأول كشفيع ومورث باقي الطعون عليهم كباثع . عدم امتداد أثر بطلان الطعن بالنسبة للطعون عليه الأخير إلى باقي للطعون عليهم .</p> <p>٢ - شفعة « اعتبار الشفع من الغير بالنسبة لطرق عقد البيع »</p>	
٢٢٩	٢ أبريل ١٩٥٩	
٢٣٠	٨٦٤	■ ■ ■

العدد الخامس	فهرست	السنة الأربعون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	تاريخ الحكم
٢٣١	٢٣٨	٢ أبريل ١٩٥٩
٢٣٢	٢٣٣	٨٧٠
٢٣٣	٨٧٢	٨٧٢

صورية « إثبات الصورية ». إثبات الشفع بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة أن الثمن الوارد في عقد المشتري ليس هو الثمن الحقيقي بل صوري تواطأ عليه مع البائع . جوازه باعتباره من التبر بالنسبة لطرفي عقد البيع .

٣ - صورية . شفعة « الثمن » . استخلاص المحكمة من التحقيق الذي أجرته جديدة عقد شراء الطاعنين . عدم أخذها بالثمن الذي ورد به لما ثبت لها من أنه صوري . لاتناقض .

٤ - إثبات « سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل » . شفعة « الثمن » . صورية . استعراض محكمة الموضوع مستندات الخصوم ومناقشتها شهادة الشهود والقرائن . استخلاصها للمائع التلق مع الثابت بالأوراق أن الثمن صوري وأن حقيقته هو كذا وليس أكثر . حقها في ذلك مما تستقل به بتأني عن رقابة محكمة النقض .

وكالة « الوكالة بالخصومة » . محاماة « توكيل المحامي » . اشتراط القانون لإثبات الوكالة بالخصومة أن تكون بالكتابة وأن يقدم سند التوكيل . إقرار الخصم الحاضر مع المحامي بالوكالة . كفايته دليلاً في الإثبات . عدم جواز التصدي لملاقة ذوي الشأن بوكلائهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله . مباشرة المحامي للإجراء قبل استصدار توكيل . لا يفترض عليه بأن التوكيل لاحق لتاريخ الإجراء . عدم حضور صاحب الشأن بنفسه أو عدم إرساله لوكيل ثابتة وكالته قانوناً يجيز لخصومه إبداء الطلبات التي يجيزها لهم القانون .

رسوم قضائية . دعوى « مصاريف الدعوى » . طلب فسخ عقد بيع . تقدير الرسم النسبي عنه قيمة الشيء المتنازع عليه . م ٧٥ من ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ . انتهاء الدعوى صلحاً . احتساب الرسوم في هذه الحالة على قيمة الطلب أو قيمة المصلح عليه أيهما أكثر . م ١/٢٠٠ من القانون المشار إليه . لا اعتداد في هذا الخصوص لإشارة عقد الصلح أو عدم إشارته إلى الطلب الذي رفضت به الدعوى .

استئناف « إجراءات الاستئناف » . تحضير الاستئناف . دفاع . إيجاب المائة ٤٠٨ مراضات على قلم الكتاب إخبار الخصوم

العدد الخامس	فهرست	السنة الأربعون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	
٢٣٤	٨٧٤	٢ أبريل ١٩٥٩
٢٣٥	٨٧٥	» » »
٢٣٦	٨٧٧	» » »
<p>بالجلسة التي حدها رئيس المحكمة لنظر الاستئناف توحى المشرع بذلك تمكين الخصم الذي لم يقدم مذكرة أثناء التحضير من تقديمها وتمكين من قدم استكمال دفاعه بالجلسة . عدم تحقق محكمة الاستئناف قبل إصدار حكمها من ثبوت إخطار الطاعة بجلسة المرافعة رغم تخلفها عن الحضور . يجب حكمها .</p> <p>أحكام عرفية . تمويض . ١٢ من م ق ١١٤ لسنة ١٩٤٥ . ترى إلى حماية السلطة القضائية على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبيها من أن توجه اليهم المطاعن عن تصرفات اتخذت في ظروف استثنائية . تقدير الحماية بالقدر اللازم لتغطية هذه التصرفات . استنفاد السلطة غرضها وهي في مأمن من كل طعن . وقوف الحماية عند هذا الحد وعدم تخطيها إلى التصرفات اللاحقة . مثال في دعوى تمويض .</p> <p>١ - أحوال شخصية « المسائل الخاصة بالأجانب » . « وصية » . القانون اليوناني فيما ورد به من نص على ذكر سبب الحرمان في ذات الوصية يفيد ضرورة إعماله . علة ذلك ؟ عدم ذكر سبب الحرمان في الوصية . لاسيلا إلى إثباته . عدم قبول الدليل على سبب الحرمان .</p> <p>٢ - قانون « تفسيره » . تفسير . استناد المحكمة إلى فتوى كنص من عناصر البحث للاستئناس بها لتعرف الرأي السديد في تفسير نصوص قانون . ليس تخليا منها عن وظيفتها .</p> <p>وقف . قسمة . تقدير حصة الخيرات وافرارها . ٢٢٠ ق ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . تحيل إلى م ٤١ من ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . مقتضى الإحالة الرجوع إلى غلة الوقف وقت صدوره . إن لم تكن معلومة يقسم الربح بين الموقوف عليهم وأصحاب المراتب بطريق المول على اعتبار أن الموقوف عليهم حصة بقدر مراتبهم فيزداد قدر المراتب على قدر متوسط غلة الخمس سنوات الأخيرة ويقسم الربح على مجموع الاليتين . المناط في فرز وقسمة حصة الخيرات هو ما تنفله تلك الحصة من ربح لحسب . عدم الالتفات إلى قيمة الأعيان .</p>		

العدد الخامس	نهرست	السنة الأربعون
رقم القرار	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٣٧	٨٧٩	١٦ أبريل ١٩٥٩
٢٣٨	٨٨١	٢٣
٢٣٩	٨٨٢	٣

ضرائب « ضريبة الأرباح الاستثنائية ». معاملة تقدير رأس المال الحقيقي المستمر من ناحية إجراءات التحديد نفس المعاملة المقررة لتقدير الأرباح العادية . م ٥ من القرار الوزاري ٣٦ لسنة ١٩٤٢ باللائحة التنفيذية لقانون ١٩٤١ . إصدار المأمورية قراراً بتحديد رقم رأس المال الحقيقي المستمر وإعلانه للعمول من غير الشركات المساهمة وعدم تلقى قبول منه . وجوب إحالة الأمر إلى لجنة التقدير لإصدار قرار بتحديد رقم رأس المال يطن للعمول اسوة بتقدير الأرباح . له والمصلحة الطعن فيه وفق نصوص القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ — عدم جواز ربط الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية في غير حالة قبول الممول تحديد المأمورية لرقم رأس المال أو صدور قرار من اللجنة بهذا التحديد ارتكاً على اعتقاد المصلحة لرقم الوارد بالقرار .

نقض « أسباب الطعن » « ما لا يعتبر أسباباً جديدة » . دعوى « إجراءات رفع الدعوى » « الطلبات العارضة » . إبداء المدعي طلباً طرئاً شفاهاً في الجلسة في حضور الخصم وأثباته في محضرها وفقاً للمادة ١٥٠ مرافعات . اعتباره معروضاً على محكمة الموضوع . تعليق الفصل فيه مادام أن مقدمه لم يتنازل عنه . تمسك الطاعنة في تقرير الطعن بما هو ثابت بمحضر الجلسة في هذا الخصوص لا يعتبر تمسكاً بأسباب جديدة تمتنع آثارها لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ — عمل « أجازات العامل » « الاجازات الاعتيادية » « مقابل الاجازة » الأجر الثابت الذي يتقاضاه العامل شهرياً مقابل ما يؤديه من عمل هو الذي يحسب على أساسه مقابل الاجازة . لا اعتبار للملحقات م ٣٧ من ق ٤٦ سنة ١٩٤٤ .

٢ — عمل « أجازات العامل » « الاجازات الاعتيادية » « الاجازة السنوية » . الاجازة السنوية حق أوجبه المشرع سنوياً للعامل . تعلقه بالنظام العام . عدم جواز التنازل عنه مشروط ألا تكون السنة التي تستحق فيها الاجازة قد مضت . علة ذلك .

٣ — عمل « اجازات العامل » « الاجازات الاعتيادية » « الاجازات السنوية » . حق العامل في اجازة السنة الأخيرة من

العدد الخامس	فهرست	السنة الأربعون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		خدمته إذا ترك العمل قبل قيامه بالأجازة . تمسك بها أم لم تمسك . مهما يكن زمن استحقاقها م . ٢٣ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ .
		٤ - عمل « الأجر » محكمة الموضوع . اقرار محكمة الموضوع رب العمل على ما ارتآه من أن بعض المبالغ التي صرفت للعامل هي أجر عمل إضافي ، لا مكافأة أو منحة . عدم احتسابها له ضمن الأجر الذي تحدد على أساسه مكافأة نهاية الخدمة . تقدير موضوعي . لا سلطان عليها فيه لمحكمة النقض .
		٥ - عمل « انتهاء عقد العمل » . وجوب عدم التمسك في إنهاء العقد . وقوع رب العمل في خسارة مالية . منطه لمصروفاته . الاستثناء عن بعض العمال . سبب سائق في توفير للبر للوصل . القول بأن حق رب العمل في ذلك مشروط باستقالة استمرار المؤسسة في نشاطها إلا يلجئها إلى هذا الخفض . جلد موضوعي في قيام البر وتوافره . لا يثار أمام محكمة النقض .
		٦ - عمل « انتهاء عقد العمل » « آثار انتهاء العقد » . تقدير قيام البر لفصل العامل ونفي تصف رب العمل في استعمال حق الفصل . مسألة موضوعية .
٢٤٠	٢٣ أبريل ١٩٥٩	إجازة « مسائل منوعة » « أحوال تطبيق القانون ١٣١ سنة ١٩٤٧ وأحوال تطبيق القانون العام » . الضابط في الاختصاص بطلب الإخلاء وهو وصف العين للوَجْرة في عقد الإيجار . عدم انطباق القانون ١٣١ لسنة ١٩٤٧ إذا كان عقد الإيجار وارداً على أرض فضاء بصرف النظر عما إذا كان يوجد بها مبان وقت التمد أم لا .
٢٤١	٨٩٣	مواعيد . مسافة . علة إضافة ميعاد المسافة لتحقيق المساواة بين اللتخاضعين . انتفاءها في حالة إقامة الخصوم في ذات الجهة للراد اتخاذ الإجراء فيها وبالنسبة للمسافات داخل مدينتين متى احتسبت مسافة السفر بينهما م . ٢١ مرافعات .
٢٤٢	٨٩٤	تفليد عقاري « قاضي البيوع » اختصاصه . قضاء مستحيل . استئناف . حرانة . تنوع اختصاص قاضي البيوع بحسب قيمة العقارات التي يجري بيعها م . ٦١٧ مرافعات . كونه قاضياً جزئياً تارة وتحتل

العدد الخامس	فهرست	السنة الأربعون
٢٤٣	٨٩٥	٣٠ أبريل ١٩٥٩
٢٤٤	٨٩٦	» » »
٢٤٥	٩٠٠	أول مارس ١٩٥٨
ملخص الأحكام		
<p>المحكمة الابتدائية تارة أخرى . حاوله عليها في البيع الخاصة لها بما في ذلك ممارسة الاختصاصات الأخرى للتصديق على القرار، منها اختصاصه بزل المدين من الحراسة على القرارات التي يجري فيها أو تحديد سلطته بصفته قاضياً للأمور المستعجلة . أضفاء هذا الوصف عليه لا يجعل منه قاضياً للأمور المستعجلة يخص بنظر كل المسائل المستعجلة والتي يخشى عليها من فوات الوقت . تخصيصه بالقضاء المستعجل فيانصت عليه ١٨٨٠ مرافعات . ممارسته له بطريق النتيجة للتنفيذ على القرار طبقاً لفقرة الأخيرة من م ٩٩ مرافعات . حكم قاضي البيع بالمحكمة الابتدائية برفض طلب الحراسة . استئناف لدى محكمة الاستئناف .</p>		
<p>استئناف « إجراءات رفع الاستئناف » وأمر الأداء « الطعن فيها » « استئناف الحكم الصادر في المعارضة » . إيجاب قانون للمرافعات م ٨٥٥ منه الفصل في المعارضة في أمر الأداء على وجه السرعة . وجوب رفع استئناف الحكم الصادر في هذه المعارضة بتكليف بالخصم لا برفضة . م ١٨٨ و ٢/٤٠٥٠ م معلقة مرافعات .</p>		
<p>١ - وقف « الاستحقاق فيه » . إطلاق الاستحقاق في الوقف ينصرف إلى غلة الوقف ومنافعه ، حصة أو سهماً أو مرتباً أو منفعة .</p>		
<p>نصوص ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ لم يرد فيها ما يشير إلى أن المستحق هو من شرط له الواقف نصيباً في النقة دون صاحب السهم أو المرتب أو المنفعة . اعتبار كل هؤلاء مستحقين وانطبق حكم م ٣ من ق ٣ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف عليهم . اعتبار الحكم للشرط له الكسبي صاحب حق في النقة ومستحق في الوقف . لا خطأ .</p>		
<p>٢ - الوقف على ميتين بالاسم أو الوصف دون تحديد نصيب كل منهم . الاستحقاق بينهم يكون بالتساوي .</p>		
<p>٣ - قضاء للمحكمة الإدارية العليا (مجلس الدولة)</p>		
<p>١ - قرار إداري . فصل أحد رجلا البوليس . سبب القرار . حدود رقابة القضاء الإداري لهذا السبب .</p>		
<p>٢ - جزاء تأديبي . ثبوت أن التهمة المندة للموظف قد حفظتها النيابة لعدم كفاية الأدلة . إمكان توقيع الجزاء التأديبي عليه .</p>		

العدد الخامس	فهرست	السنة الأربعون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٤٦	٩٠١	١ - قرار ادارى . قرار وكيل وزارة الداخلية بفصل باعجائوش بالبوليس . تسييه . الإحالة فى الأسباب إلى مذكرة تعطوى على المبرر الكافى . التنى على القرار بيطلانه من حيث الشكل . فى غير محله .
	١٩٥٨ مارس	
		٢ - كادر المال . فصل العمال الحكوميين الذين يعضون لأحكامه . وجوب أخذ رأى اللجنة الفنية التى نصت عليها تعليمات المالية . عدم سريان هذا الحكم على من يعضون لقواعد مفايرة ونظام خاص كنظام هيئات البوليس .
		٣ - جزاء تأديبي . التحقيق مع موظف لا بطلان على إغفال إجراء التحقيق فى شكل معين .
		٤ - جزاء تأديبي . سبيه . حدود رقابة القضاء الإدارى فى هذا الشأن .
٢٤٧	٩٠١	١ - موظف . إقطاعه من العمل بدون إذن خمسة عشر يوماً متتالية . عدم تقديم أسباب تبرر الإقطاع أو تقديم أسباب رفضها الإدارة . اعتبار خدمته منتهية بأثر رجعى يرتد إلى تاريخ إقطاعه عن العمل .
		٢ - موظف . تقه . تراخيه فى تسليم عمله الجديد مدة خمسة عشر يوماً بشير عند مقبول . فصله . قيام القرار على سبب مطابق لقانون .
		٣ - سبب جديد . عدم تنقيد المحكمة الإدارية العليا بطلبات هيئة القوضين أو الأسباب التى تبديها فى الطعن . عدم إعمال هذه القاعدة بالنسبة للطلبات المستقلة وغير المرتبطة بالطلب الذى اقتصر عليه طعن هيئة القوضين .
٢٤٨	٩٠٣	١ - جزاء تأديبي . إلقات النظر لا يعتبر عقوبة تأديبية . عدم إختصاص القضاء الإدارى بطلب إلغاء القرار الصادر بإلقات نظر الموظف .
		٢ - جزاء تأديبي . سبيه . حدود رقابة القضاء الإدارى له .
٢٤٩	٩٠٤	إختصاص القضاء الإدارى فى مصر ذو إختصاص محدد بنص

العدد الخامس	فهرست	السنة الأربعون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	تاريخ الحكم
٢٥٠	٩٠٤	٨ مارس ١٩٥٨
٢٥١	٩٠٥	» » »
٢٥٢	٩٠٥	» » »
٢٥٣	٩٠٦	» » »
٢٥٤	٩٠٦	» » »

القانون . قرارات هل وتنب الموظفين ليست مما يدخل في اختصاصه إلا إذا حلت في طياتها قراراً مما يختص به . مثال .

موظف مستخدم . وقته عن العمل . الأصل هو حرمانه من ماهيته طوال مدة الوقف والاستثناء هو جواز صرفها كلها أو بعضها حسب قرار مجلس التأديب أو الرئيس المختص إن لم تكن علة عاكمة تأديبية . البند (٥) من تعليمات المالية رقم (٨) في أول يونيو سنة ١٩١٢ . نصه على أن رئيس المصلحة يصرف للعامل المؤقت أو الخارج عن هيئة العمل مرتبه عن مدة الوقف إذا انضمت براءته من الجرم الذي سبق استناده إليه . ليس في هذا النص خروج على أصل القاعدة السالفة إيرادها .

بدل التخصص . عدم منحه لمن يندس الدرجة الشامية .

١ - عمال الجيش البريطاني . ترخص الإدارة في تكليفهم القيام بأعمال يتلقو وحرفهم الأصلية ، أو تدانيتها ، أو حق تنافسها حسب مقتضيات الأحوال . عدم استحقاقه إلا الأجر الذي يتفق والعمل النشاط به .

٢ - عمال الجيش البريطاني . كلفة إثبات أدايتهم للامتحان .

عمال الجيش البريطاني . القواعد التنظيمية التي وضعتها اللجنة المكلفة بإعادة توزيعهم على المصالح . لا مانع من أن تعيد الإدارة النظر في توزيع العمل حتى بعد تاريخ نفاذ هذه القواعد . فإذ هذه القواعد تنبأ لا تبدل فيه إنما صدق على ما تعلق منها بتعيين أفراد هذه الطائفة من العمال وتحديد درجاتهم وأجورهم .

١ - دعوى . تكليفها . طلب الدعي الحكم بأجتهته في الترقية إلى الدرجة التالية . استخلاص المحكمة من ظروف الحال أنه لا يهدف بها إلى إلغاء قرار معين تضمن تخطيه في الترقية بل يرمى إلى ترميم حالته بمنحه هذه الدرجة ككافأة تشجيعية أموة بزملائه دون طلب إلغاء ترفيهم . عدم اعتبار الدعوى من دعاوى الإلغاء . عدم تقديمها بمجاد الستين يوماً .

٢ - ترقية . ترقية بعض رجال الأمن على سبيل المنحة لما

العدد الخامس	فهرست	السنة الأربعون
١٠٢٢	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٥٥	٨ مارس ١٩٥٨	أظهروه من بسالة في عمل معين . عدم وضع الجهة الادارية قاعدة تنظيمية بتعين التزامها بالنسبة الى كل من توافرت فيه شروطها . ترخيصها في تقدير من ترى استحقاقه وتعيين شخصه .
٢٥٥	٨ مارس ١٩٥٨	١ - مياد الستين يوماً . قطعه . رفع الدعوى الإدارية أمام محكمة غير مختصة بقطع هذا اللباد ، كما يقطع القدام . بقاء هذا الأثر قائماً حتى يصدر الحكم بعدم الاختصاص .
		٢ - جزاء تأديبي . سببه .
		٣ - جزاء تأديبي . تبرئة الموظف جنائياً من التهمة للسندة إليه . استناد البراءة إلى عدم كفاية الأدلة . إمكان محاكته تأديبياً من أجل هذه التهمة عنها .
		٤ - جزاء تأديبي . إدانة تجورجي بوزارة الصحة جنائياً في تهمة مزاولته مهنة الطب بدون ترخيص . فصله من الخدمة تأديبياً . قيام قرار الفصل على سبب قانوني .
		٥ - لجنة شئون الموظفين . تقلم من قرار فصل مستخدم خارج الهيئة . لا إلزام على اللجنة بأن تستدعي للمستخدم للتقلم أو تجري تحقيقاً ما دامت ترى أن العناصر الثابتة بالأوراق كافية لاتخاذ قرارها .
٢٥٦	٩٠٩	سلك دبلوماسي وتصل . بدل الإنبابة . شروط استحقاقه بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٣/٥/٢٥ . مثال .
٢٥٧	٩١٠	١ - تقلم . التقلم الوجوبي السابق على رفع الدعوى . تقديمه للوزير إذا كان هو مصدر القرار ذاته أو له سلطة التوقيب عليه . إمكان تقديمه إلى مصدر القرار إذا كان صادراً من غير الوزير ولم يكن للوزير سلطة التوقيب عليه باعتباره هيئويية . المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٥/٤/٦ وللداتان ١٢ ، ١٩ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .
		٢ - مياد الستين يوماً . طلب الإعفاء من الرسوم يقطع اللباد ولكنه لا يثنى عن التقلم الوجوبي بنظامه وإجراءاته .
٢٥٨	٩١٢	ترقية . صدور مرسوم بتحديد وظائف مصلحة الأموال

العدد الخامس	فهرست	السنة الأربعون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٥٩	٩١٣ ٨ مارس ١٩٥٨	المقروءة التي تسرى عليها أحكام المادة ٤٠/٣ من قانون نظام موظفي الدولة . مثال لتطبيق أحكام هذا المرسوم .
٢٦٠	٩١٣	ترقية استثنائية . موظف . تعيينه في وظيفة من الدرجة السادسة الفنية بقرار من مجلس الوزراء . وهو لا يحمل مؤهلاً دراسياً ولم يكن قبل ذلك معيّناً على درجة سابقة للدرجة السادسة . اعتبار ذلك تعييناً استثنائياً . المرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٢ .
٢٦١	٩١٣	١ - تنظيم . عدم عرشه على الوزير خلال ثلاثين يوماً . لا بطلان . قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٥/٤/٦ .
٢٦٢	٩١٣ ١٥	٢ - تنظيم . صدور قرار الوزير برفضه . ثبت أن تأشيرته الرفض مسطرة على مذكرة للفوض للتضمنه أسباباً للرفض اعتقها الوزير . اعتبار قرار الرفض مسيئاً .
٢٦٣	٩١٣ ١٥	١ - اختصاص . قرارات نقل الموظفين والمستخدمين أو ندمهم . خروجها عن اختصاص القضاء الإداري . ما دامت لا تعمل في طياتها قراراً مقنعاً مما يختص به هذا القضاء . العبارة بالقرار الحقيقي لا الظاهري . أمثلة .
٢٦٤	٩١٣ ١٥	٢ - دعوى رسومها . عدم سداد الرسوم عن طلب التعويض . التقدم من المدعي . ثبت أن قرار لجنة المساعدة القضائية لم يتناوله بالأعضاء . استبعاد المحكمة لهذا الطلب . صحيح قانوناً .
٢٦٥	٩١٣ ١٥	ترقية استثنائية . المرسوم بقانون الذي التقيات الاستثنائية . اشتراطه لإجرائها أن تكون قد تمت خلال السنة من ١٩٤٤/١٠/٨ إلى ١٩٥٢/٤/١ . إلجاءه على بعض الاستثناءات بشروط معينة . شروط استبقاء الاستثناء غير مفيدة بعيد زمني استبقاء الترقية الاستثنائية لمن أمضى قبل حصوله عليها سنتين على الأقل في الدرجة للترقي منها ، فإذا لم يكن قد أمضى هذه المدة حسبته الترقية من التاريخ التالي لانتهائها . انصراف هذا الحكم إلى من استكمل السنتين قبل العمل بالمرسوم بقانون في ١٩٥٢/٤/١ أو من تنمها بعد هذا التاريخ . قانون نظام موظفي الدولة لم ينسخ هذه الأحكام في هذا الإطلاق .

العدد الخامس	فهرست	السنة الأربعون
الترتيب	الترتيب	ملخص الأحكام
٢٦٣	٩١٦	١٥ مارس ١٥٥٨
٢٦٤	٩١٧	٢٩
٢٦٥	٩١٧	٣
٢٦٦	٩١٨	٣
٢٦٧	٩١٩	٣

موظف . ترقيته . الترقية في نسبة الاختيار متروك أمرها لتقدير الإدارة ما دام قرارها خلا من إساءة استعمال السلطة . متى وضعت الإدارة ضوابط معينة للاختيار يمين عليها التزامها في التطبيق الفردى . وجوب أن تكون هذه الضوابط مطابقة للقوانين واللوائح نصاً وروحاً ، وإلا كان قرار الترقية عائقاً للقانون . مثال .

موظف . ترقيته . الترقية في ظل القوانين واللوائح القديمة كانت ولاية اختيارية مناطها الجدارة حسبما تقدره الإدارة مع مراعاة الأقدمية . تقدر الكتابة ومدى صلاحية الموظف للوظيفة التي رقى إليها . لا مقب على الإدارة فيه مادام قد خلا من مجاوزة حدود الصالح العام ولم يقرن بأى انحراف بالسلطة . للإدارة أن تضع لنفسها قاعدة تليزمها في الترقية تجرى على تطبيقها ولا تخالفها في حالات فردية .

عمال الجيش البريطاني . عند ربط ميزانية السنة المالية ١٩٥٥/١٩٥٤ روى في ربط اعتادات أجور عمال القناة ألا تصرف لهم أية علاوات اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٥٤ . كتاب للمالية المورى في ٢٣/٥/١٩٥٤ .

١ - اختصاص . دعوى تمويض . اختصاص مجلس التنازل بدعوى التمويض عن الضرر الناشئ عن عملية ضبط الفينة . التمويض عن الضرر الناشئ عن قرارات إدارية بعيدة عن إجراءات الضبط من اختصاص القضاء الإدارى لا مجلس التنازل .

٢ - اختصاص . قرار إدارى . قرار قضائى . أوامر وإجراءات مأمورى الضبطية القضائية التى تصدر منهم في نطاق الاختصاص القضائى الذى خولهم القانون إياه وأضيق عليهم فيه تلك الولاية القضائية هى وحدها التى تعتبر قرارات قضائية تخرج عن ولاية القضاء الإدارى . قراواتهم خارج هذا النطاق تعتبر قرارات إدارية تخضع لرقابة القضاء الإدارى .

١ - تيسير . قرار مجلس الوزراء في ١٧/٥/١٩٥٠ . تنسيده سلطة الإدارة في الترقية في بعض الحالات وإطلاقها في حالات

العدد الخامس	فهرست	السنة الأربون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٦٨	٩٢٠	٢٩ مارس ١٩٥٨
٢٦٩	٩٢٢	٦ يونيو ١٩٥٩
٢٧٠	٩٢٩	١٩ فبراير ١٩٥٨
٢٧١	٩٣٣	٢ يناير ١٩٥٨
		أخرى . حدود رقابة القضاء الإدارى في كل من هاتين الحائتين : ٢ - ترقية . صدورها بالتطبيق لسلطة المصلحة المنصوص عليها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/٥/١٩٥٠ . ترخص الإدارة في إجراءاتها بشرط عدم إساءة استعمال السلطة . ٣ - ترقية . صدورها من الإدارة في نطاق سلطتها المطلقة . افتراض عملها على الصحة . على مدعى العكس عبء الإثبات . مثال : ١ - محمد ومشاخ . القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ . نصه على أن الأعضاء المنتخبين بلجنة الشياخات يختارون بالهonor . إغفال هذا الإجراء لا يوجب بطلاناً . ٢ - محمد ومشاخ . لجنة الشياخات . حقها في تقدير جدية المدعى الذي يديه التقدم للمحاكمة لطلب تأجيل نظر دعواه ولو كان هذا المدعى هو إدعاء المرض . ٤ - قضاء الأحوال الشخصية (قضاء الاستئناف) وقف . طلب الإحالة إلى لجان الصحة بالأوقاف . تسليم مواد القانون ١٨ سنة ١٩٥٨ . طلب الإحالة أمام محكمة الاستئناف إلى لجان وزارة الأوقاف . جائز . ٥ - قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدني) التكليف القانونى للوائح . حق للتداعين وسلطة القاضي . الاختصاص للمتابع بالولاية من النظام العام . طلبات التمييز عن القرارات الإدارية وأحكام القضاء الإدارى . الاختصاص بنظرها . أثر القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ . الرخصة للقررة بالمادة ١٣٥ من المرافعات . نطاق استعمالها . المسئولية التقصيرية . التمييز للترتب عنها . جزاء يتحقق بتوافر شروط المسئولية . أمر الحفظ الصادر من النيابة مهما كان سببه . ليست له حجية الشيء المقضى فيه . للضرورة إقامة دعواه المدنية برغم قرار الحفظ . رايخ المحامين في مصر ليست سبباً اجنبياً أو غير متوقع . تمدد المسئولين . تضامنهم في الحريش . إترامهم بالتساوى إلا إذا عين القاضي نصيب كل منهم .

العدد الخامس	فهرست	السنة الأوجون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	
٢٧٢	١ - المادة ٥٧ مرافعات . سحب حكمها على الحالات التي تمالجها المواد من ٥٤ - ٥٦ .	١٩٥٩ ٢٧ يناير
٢٧٣	٢ - التزام صراحة النص وعدم التقيد بحكته .	
٢٧٤	٣ - قضاء الاجارات	
٢٧٥	٤ - تعديل الطلبات . مميزاته وحكته . الأحكام الصادرة بالتطبيق للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . عدم جواز الطعن فيها بأي وجه . التماس إعادة النظر وجه من هذه الأوجه . حكمة التشريع . صراحة النص لا يقيد الاجتهاد دعوى البطلان المتبددة . لا تقبل في هذه الحالة ولو قام سبب البطلان .	١٩٥٧ ٢٨ نوفمبر
٢٧٦	٥ - قضاء الأحوال الشخصية (القضاء الكلي)	
٢٧٧	١ - زواج ديني لغير المسلمين متحدى الملة . قائم فملا قانوناً . لا يشترط العقد المدني .	١٩٥٩ ٣٠ ديسمبر
٢٧٨	٢ - التشريع العربي . مساواة بين الأديان جميعاً .	
٢٧٩	٣ - عقد الزواج المدني في فرنسا لا يجوز القياس عليه في مصر .	
٢٨٠	٤ - قضاء المحاكم الكلية (القضاء التجاري)	
٢٨١	١ - إكراه . وسائل غير مشروعة للوصول إلى غرض غير مشروع . متوافر . بطلان .	١٩٥٨ ١٢ فبراير
٢٨٢	٢ - شركة . انقضاؤها . شهره . حالته .	
٢٨٣	٣ - اختصاص نوعي . قضاء تجاري . نزاع مدني . جواز عرضه .	١٩٥٣ ٢٦
٢٨٤	٤ - سمسار . أجره . ملغوية من كلفه به . نطاقه .	
٢٨٥	٥ - صبرة . نوعها . تجارية ومدنية . معيار التفرقة بينهما .	
٢٨٦	٦ - قسائم . قطعه . سند الدين تنفيذياً . مقدمات التنفيذ . جاز .	١٩٥٨ ٣٠ أبريل

العدد الخامس	فهرست	البنية الأربعون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	تاريخ الحكم
	٢ - تقدم . إقرار قاطع للتقدم . شرطه .	
	٣ - م ١٠٤ مجارى . المبادىء الواردة بها . مبادىء سقوط .	
	٤ - دعوى . ليست حقاً . وسيلة للوصول إلى الحق .	
	٩ - القضاء المستعجل	
٩٦٧ ٢٧٨	١ - م ١ . اختلافاً بين مصريين غير مسلمين . نزاع شخصي . وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية . في ١٩٥٥/٤٢٢ .	٤ فبراير ١٩٥٨
	٢ - شريعة إسلامية . سماحتها . أساسه . تطبيق أحكام الشريعة السجعية في النزاع بين المصريين غير المسلمين .	
	٣ - شريعة مسيحية . حكمها في تعدد الزوجات .	
	٤ - الزواج . نظام اجتماعي . أثره .	
	٥ - زواج . ظروف عقده . تغيير المحكمة . نطاقه .	
٩٧٥	عدالة بطيعة خير من قضاء ملهوف سريع - السيد الأستاذ مصطفى محمد البرادعى -	
	قيس الميامين .	
٩٧٦	رسوم التسجيل والتوثيق - للأستاذ السيد كمال الشورى - رئيس مكتب توثيق بها .	
٩٧٩	رأى مقابلة حلب - النيابة والدعوى المدنية .	
٩٨١	المصلحة في القس الجنائي - للدكتور رموف عبيد - الأستاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس .	
٩٩٣	تطبيق قانون جنسية الأجنبي المسلم في مسائل الوارث - تطوره تدرجاً ونضاً وقهاً في القانون الدولي الخاص المصري - للأستاذ محمود كامل الهاشمي .	

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ مَجْلِسِ نَسْرَات

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩^(١)

بتعديل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور للوقت ؟

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ،

وعلى القانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٩ بتطبيق أحكام قانون المؤسسات العامة في إقليم الجمهورية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٣ من قانون المؤسسات العامة الصادر به القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه النص الآتي :

«مادة ٣ — المؤسسات العامة أن تتماقد وأن تجري جميع التصرفات والأعمال التي من شأنها تحقيق القرض الذي أنشئت من أجله ، ولها عقد قروض ضمان الحكومة أو بغيره مع البنوك والحكومات والهيئات الأجنبية وللمؤسسات الدولية ولها إصدار سندات في الجمهورية العربية المتحدة أو في الخارج للحصول على الأموال اللازمة لتنفيذ أعمالها .

وتحدد شروط عقد القرض وشروط إصدار السندات بقرار من رئيس الجمهورية » .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣٧٩ (٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٩) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٦٩ الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٩ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٩^(١)

بشأن تعديل المادة ٤٢ من القرار بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨ للتضمن نظام هيئة الشرطة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور للوقت ؟

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بشأن إدخال بعض التعديلات في التشريعات القائمة في إقليم مصر وسورية ؟

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم هيئة الشرطة في الإقليم السوري ؟
وبناء على ما اوردته مجلس الدولة ؟

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل نص المادة ٤٢ من القرار بقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨ للشار إليه
بالنص الآتي :

« تحدد فترة الانتقال بمدة أنصافها ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون » .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويصدر في الإقليم السوري اعتباراً من تاريخ العمل بأحكام القرار بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨ .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٣٧٩ (٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٩^(٢)

بإلغاء المادة ١١ من القرار بقانون ذي الرقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨ في شأن

الإصلاح الزراعي في الإقليم الشمالي والاستماتة عنها بمادة أخرى

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور للوقت ؟

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٦٦ الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٩ .

(٢) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٨٤ الصادر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٩ .

وعلى القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨ بشأن الإصلاح الزراعى فى الإقليم الشمالى ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — تلتى للادة (١١) من القرار بقانون ذى الرقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨ للشار إليه ويستامش
عنها بالنص التالى :

(١) إذا كانت الأرض التى استولت عليها الدولة مثقفة بحق رهن أو اختصاص أو امتياز فلدولة
أن تحل محل الدين فى الدين والفائدة للضمونين بهذا الحق ، كليا أو جزئيا بأن تستبدل بهما
سندات عليها ، على أن لا يجاوز سعر الفائدة (٧٪) .

(ب) إذا كان مالك الأراضى الزراعية التى استولت الدولة على أرضه مدينا بدين معقود قبل
العمل بقانون الإصلاح الزراعى ، وكان هذا الدين ثابت التاريخ بالنسبة للأفراد والشركات أو
مشتبا فى قيود المصارف بالنسبة للمصارف العامة فى أراضى الجمهورية العربية المتحدة فيجوز للدولة أن
تحل محل المدين فى الدين والفائدة كليا أو جزئيا على أن لا يجاوز سعر الفائدة ٧٪ وكل ذلك
فى حالة توفر أحد الشرطين الآتيين :

١ — أن تكون ديون الأفراد والشركات وظفت فى أرض لثالك أو الإنشاءات القائمة عليها أو
فى الآلات والأدوات للستولى عليها .

٢ — أن تكون ديون المصارف منحوة لتأيت زراعية . وتستبدل بهذه اللبالغ سندات
على الدولة .

(ج) تطبق على السندات المصوص عليها فى الفقرتين السابقتين أحكام الفقرة الأولى من للادة
(١٠) على أن تستهلك خلال عشر سنوات . ويمكن تقصير هذه للدة بقرار من مجلس إدارة مؤسسة
الإصلاح الزراعى إذا كان مقدار الدين لا يجاوز خمسين ألف ليرة سورية .

(د) محل الدولة محل الدين فى الحالات المصوص عليها فى الفقرتين (١) ، (ب) بناء على طلب
الدائن أو المدين ، وذلك بقرار من مجلس الإدارة ، فى كل حالة على حدة . ويتضمن القرار فى
حالة إجابة الطلب تقدير الدين والفائدة اللذين محل فىهما الدولة محل المدين بالاستناد إلى تحقيق
تجربة مؤسسة الإصلاح الزراعى وتقدير أولى للتوض الذى يستحقه المالك للستولى على أرضه ،
على أن لا يؤثر هذا التقدير الأول على التقدير التالى المصوص عليه فى المادة (٩) وإذا جاوز مبلغ
الدين والفائدة التعويض المقدر للمالك تقديرا أوليا أعطى الدائن أو الدائون جزءا من ديونهم
وفوائدهم وفقا للإجراءات التى تنظمها لائحة تصدر من مجلس إدارة مؤسسة الإصلاح الزراعى .
ويبدأ تسديد الاستناد اعتبارا من تاريخ صدور قرار مجلس الإدارة .

(هـ) تقطع قيمة السندات المصوص عليها فى هذه المادة من أصل التعويض الذى يستحقه المالك
ولا يحرف له منه أى مبلغ قبل استهلاكها .

(و) تؤدى قيمة السندات المذكورة عند استحقاقها من أموال مؤسسة الإصلاح الزراعى أو

من الاعتمادات الرصدة في الموازنة لهذه التايعة عند عدم توافرها تؤدي من أموال الخزينة الجاهزة .
ويجرى الصرف وفقاً للترتيبات التي يتم الاتفاق عليها بين وزارة الخزانة ومؤسسة الإصلاح الزراعي .

(ز) لا يحق للدائنين المشار إليهم في الفقرتين ١ ، ب من هذه المادة مطالبة المدنيين بالديون التي حلت الدولة فيها محل المدنيين .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم السوري .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٩ (١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٩) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٩^(١)

بمعدل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
بشأن نظام موظفي الدولة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؟

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؟

وبناء على ارتأه مجلس الدولة ؟

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ١١٦ مكرراً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه النص الآتي :

« مادة ١١٦ مكرراً — يجوز إحالة الموظف المعين على وظيفة دأمة إلى الاستدعاء :

(١) إذا استند الموظف جميع أجازاته المرضية وكانت حالته الصحية لا تمكنه من مباشرة عمله وقرر القومسيون الطبي العام أن حالته قابلة للشفاء أو إذا طلب الموظف ذلك لأسباب صحية يقرها القومسيون الطبي العام .

(٢) إذا طلب الموظف ذلك لأسباب أخرى يكون تقديرها موكولاً إلى رئيس الجمهورية .

(٣) لأسباب خطيرة تتعلق بالصالح العام .

ويصدر قرار الإحالة إلى الاستدعاء في الحالة الأولى بقرار من السلطة التي عمك التنمين . أما في الحالتين الثانية والثالثة فيصدر قرار الإحالة من رئيس الجمهورية ، ويكون القرار نهائياً ولا يجوز الطعن فيه بالإلغاء . »

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم المصري .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٩ (١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٩) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٩^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض
ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح
التجارية والصناعية وعلى كسب العمل

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؟

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى
الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؟

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه مادة جديدة برقم ٤٠ نصها كالآتي :
« مادة ٤٠ — يعنى من أداء الضريبة المنشآت التي تقوم بترقية المواشى أو النحل أو الدواجن أو
تفريخها إذا لم تكن متخذة شكل الشركات المساهمة » .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم مصر .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٩ (١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٩) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٩^(٢)

بتحديد للساحة التي تزرع قطناً في سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ الزراعية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؟

وعلى القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ بتحديد للساحة التي تزرع قطناً في سنة ١٩٥٥/١٩٥٦
الزراعية والقوانين المعدلة له ؟

وعلى القانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٦ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في سنة ١٩٥٦/١٩٥٧ الزراعية .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؟

(٢، ١) نشرها بالجريدة الرسمية العدد ٧٨٤ الصادر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٩ .

قرار القانون الآتي :

- مادة ١ — يستمر العمل في سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ الزراعية بأحكام القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ والقانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٦ للشار إليهما .
- مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم المصري من تاريخ نشره ولوزير الزراعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .
- صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٩ (٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٩) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩^(١)

بتنظيم وزارة الأوقاف ولائحة إجراءاتها في الإقليم الجنوبي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور للوقت ؛

- وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن لائحة إجراءات وزارة الأوقاف والقوانين المعدلة له ؛
- وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف والقوانين للمدلة له ؛
- وعلى القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء نظام الوقف على غير الخيرات والقوانين للمدلة له ؛
- وعلى القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الأوقاف الخيرية وتعديل مصارفها على جهات البر والقوانين للمدلة له ؛
- وعلى القانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٤ بشأن إنهاء المسكر على الأعيان للوقوفة ؛
- وعلى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ بتحويل وزارة الأوقاف إدارة الأعيان التي انتهى الوقف فيها متى كان الاستحقاق فيها لأشخاص يقيمون خارج الجمهورية العربية المتحدة ؛
- وعلى القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣٢ بلائحة ترتيب المهام الشرعية والإجراءات المتعلقة بها والقوانين للمدلة له ؛

قرر القانون الآتي :

الباب الأول

في الأوقاف التي يديرها الوزارة

مادة ١ — تتولى وزارة الأوقاف إدارة الأوقاف الآتية :

(أولا) الأوقاف الخيرية مالم يشترط الواقف النظر لنفسه .

(١) نشر في الجريدة الرسمية العدد ٢٨٤ الصادر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٩

فلذا كانت جهة البر جمعية أو هيئة جاز لوزارة الأوقاف أن توكل هذه الجمعية أو الهيئة في الإدارة .

وإذا كان الوقف مثيل القبة أو الربيع أو كان على جهة بر خاصة كدار للضيافة أو لفقره الأسرة جاز لوزارة الأوقاف أن توكل أحد أفراد أسرة الواقف كما يجوز أن يكون من غير أفراد الأسرة إذا اقتضت مصلحة الوقف ذلك .

(ثانياً) الأوقاف التي لا يعرف مستحقوها ولا جهة الاستحقاق فيها حتى تحد صفتها .

(ثالثاً) الأوقاف الخيرية التي يشترط فيها النظر لوزير الأوقاف إذا كان واقفوها غير مسلمين .

(رابعاً) الأوقاف التي انتهت بحكم القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ للشار إليه ولا زالت في حراسة الوزارة وذلك إلى أن يتسلمها أصحابها .

(خامساً) الأوقاف التي خول القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ الصادر في الإقليم الجنوبي لوزارة الأوقاف إدارتها .

الباب الثاني

في لجنة شئون الأوقاف

مادة ٢ — تشكل بوزارة الأوقاف لجنة تسمى « لجنة شئون الأوقاف » تؤلف من :

رئيساً

وزير الأوقاف

وكيل وزارة الأوقاف

مفتي الإقليم الجنوبي

وكيل وزارة الخزانة

» » الأعضاء

» » الشؤون الاجتماعية والعمل

» » الإصلاح الزراعي

» » الزراعة

» » الشؤون البلدية والقروية

» » الصناعة

مستشار إدارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس الدولة

اثنين من رؤساء المحاكم الابتدائية أو من درجتها

بينهما وزير العدل

مدير عام بلدية القاهرة

وتعقد اللجنة بدعوة من الرئيس بعد توزيع جدول الأعمال على الأعضاء بثلاثة أيام على الأقل ولا يكون اجتماع اللجنة صحيحاً إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها وعند غياب الرئيس ينوب عنه وكيل وزارة الأوقاف .

وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية عدد أصوات الأعضاء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى فيه الرئيس .

مادة ٣ — تخصص لجنة شئون الأوقاف وحدها بالمسائل الآتية :

(أولاً) طلبات البدل والاستبدال فى الوقف وتقدير وفرض حصص الخيرات والاستئذنة على الوقف وتأجير أعيانه لمدة تزيد على ثلاث سنين وتأجيرها بلعجار إسمى والبت فى هذه الطلبات جميعها بغير الرجوع إلى المحكمة .

(ثانياً) إنهاء الأحكام .

(ثالثاً) تغيير مصارف الأوقاف الخيرية وشروط إدارتها .

(رابعاً) الموافقة على عزل ناظر الوقف .

(خامساً) المسائل الأخرى التى يرى الوزير عرضها عليها لأخذ رأيها فيها .

وللجنة أن تستعين عند الاقتضاء بمن تشاء من أهل الخبرة .

وبين اللائحة التنفيذية الإجراءات التى تتبع فى هذه المسائل وخصوصاً فيما يتعلق بتقديم الطلبات وعملها وتقدير الأعيان وإجراءات النشر والمزاد وكذلك إجراءات تغيير مصارف الأوقاف الخيرية وشروط إدارتها .

مادة ٤ — تستمر المحاكم فى نظر الدعاوى المروضة عليها والتى أصبحت من اختصاص لجنة شئون الأوقاف بمقتضى هذا القانون ما لم يطلب أحد ذوى الشأن إحالتها إلى اللجنة المذكورة . وعلى المحكمة فى هذه الحالة أن تحيل الدعوى بحالتها وبدون رسوم إلى هذه اللجنة للسير فيها وفقاً لأحكام هذا القانون .

الباب الثالث

فى الأعيان التى فى حراسة الوزارة

مادة ٥ — اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٥٨ تتقاضى وزارة الأوقاف نظير إدارتها أعيان الأوقاف التى انتهت بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ولا زالت فى حراستها رسماً بنسبة ١٠٪ من أصل إيراداتها ويؤخذ علاوة على ذلك ٥٪ من قيمة تكاليف الأعمال الفنية التى تنفذ فى هذه الأعيان .

ويكون تقدير قيمة هذه التكاليف بقرار يصدر من وزير الأوقاف فى هذا الشأن ويكون قراره نهائياً .

مادة ٦ — يحجز من صافي ريع مبانى الأوقاف المشار إليها فى المادة السابقة مبلغ سنوى يبادل ٤٪ بخصم لمساكنها وعمارتها حتى تنتهى حراسة الوزارة .

فإذا اقتضى الحال حجز ما يزيد على هذه النسبة استؤذن في ذلك وزير الأوقاف بعد موافقة لجنة شئون الأوقاف .

وتستثمر هذه الأموال بالسكيفة التي تبين في اللائحة التنفيذية .

الباب الرابع

في حاسبة النظار والوكلاء

مادة ٧ — على كل من يتولى إدارة وقف سواء كان ذلك بطريق الوكالة عن الوزارة أو بالتنازل عن النظر أن يقدم إلى وزارة الأوقاف حساباً سنوياً في شهر يناير من كل سنة .

ويجب أن يكون الحساب مفصلاً مشتملاً على الإيرادات بأنواعها وللصروفات بأنواعها وأن يقدم من صورتين مع بيان جميع المستندات المثبتة لصحتها .

ويبين في اللائحة التنفيذية طرق حصر هذه الأوقاف وإحصائها والطريقة التي يقدم بها الحساب . وفيها عدا المبيعات للشكيلة لقرار جمهوري أو للصالح الحكومية بمقابيل بحسب مدة لا تزيد على شهرين وبضمانة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من يتخلف عن تقديم الحساب في اليلاد ويترتب على الحكم عزله من النظارة أو الوكالة .

مادة ٨ — على النظار والوكلاء للشار إليهم في اللادة السابقة أن يودعوا عند تقديم الحساب خزانة الوزارة رسماً قدره ٢٥ ٪ من أصل الإيراد نظير مراجعة الحساب وكذلك ٧٥ ٪ مقابل إشرافها ورعايتها لوقف ومساهمة من الوقف الخاص في أغراض البر العام .

مادة ٩ — يعتبر فائض الربح أمانة تحت يد النظار والوكلاء وعليهم إيداعه خزانة الوزارة عند تقديم الحساب إذا كان معترفاً به في كشف الحساب وفي خلال عشرة أيام من تاريخ إخبارهم بذلك إذا ظهر نتيجة فحص الحساب .

الباب الخامس

في للساجد

مادة ١٠ — يعين مشايخ للساجد ذات الاهمية الخاصة بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١١ — يستصدر وزير الأوقاف قراراً جمهورياً بأقامة الجمع والميدين في كل مسجد نقشه الوزارة أو ينشئه غيرها بعد التحقق من صلاحيته .

الباب السادس

في تسجيل الوقفيات وما يتعلق بها

مادة ١٢ — ترسل الحاكم ومصلحة الشهر السمارى والتوثيق إلى وزارة الأوقاف بدون رسم صور ما يصدر من أحكام وإشهادات وتسجيلات تتعلق بالوقف أو تمديده أو إبطاله أو إنهائه .

وكذلك ترسل أنلام الكتاب إلى وزارة الأوقاف ملخصاً من الأحكام الصادرة بإبطال أو نزع ملكية الوقف أو جزء منه أو باسترداد أعيان أو حقوق عينية لجهة وقفها .

ويجرى تسجيل هذه الإشهادات والأحكام في سجلات الوزارة طبقاً لما يقرر في اللائحة التنفيذية كما تقوم الوزارة بالإشهاد عن الأوقاف التي ليس لها مستندات لدى المحاكم ومصلحة الشهر العقاري واشتوثيق مع أخذ صور من الإشهاد بدون مقابل .

الباب السابع

أحكام عامة وانتقالية

مادة ١٣ — تقوم وزارة الأوقاف باعتبارها حارسة بعمل حساب سنوي لكل وقف من الأوقاف الأهلية المنية ، أما الأوقاف الخيرية التي تقوم بإدارتها فيعمل عنها حساب سنوي عام باعتبارها جميعها وحدة واحدة مضافاً إليها جميع المحصن الخيرية في الأوقاف الأهلية للنهية .

مادة ١٤ — لا يجوز لأعضاء لجنة شئون الأوقاف أو لأي موظف أو مستخدم بالوزارة أن يستأجر منها باسمه أو باسم غيره أطمناً أو عقارات لتغير سكناه وفي هذه الحالة (حالة السكنى) يشترط الحصول على ترخيص من الوزير وإلا كان العقد باطلاً ويجب على المتأجر أن يدفع أجر المثل عن مدة انتفاعه .

مادة ١٥ — على نظار الأوقاف والحراس أن يدفعوا للوزارة دون غيرها ما يكون مستحقاً على أوقافهم للجهات التي تدبرها ومن يخالف ذلك يرضى أمره على الجهة المختصة لزمه .

مادة ١٦ — ينظم العمل بوزارة الأوقاف بمقتضى لائحة تنفيذية تصدر بقرار من وزير الأوقاف ويستمر العمل باللائحة الداخلية المعمول بها الآن حتى تصدر اللائحة الجديدة .

مادة ١٧ — يلغى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ والمواد ١٤ و ١٥ و ٤٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ والقرارات ٢ و ٣ و ٤ من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ والمادة ٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٧ كالتى كل نص يخالف حكم القانون .

مادة ١٨ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الإقليم المصرى .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٩ (٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٩) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٥٩^(١)

بإضافة ققرة أخيرة إلى المادة الثانية من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٨
بتحويل وزارة الأوقاف لإدارة الأعيان التي انتهى فيها الوقت

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ بتحويل وزارة الأوقاف لإدارة الأعيان التي انتهى فيها
الوقت متى كان الاستحقاق فيها لأشخاص يقيمون خارج الجمهورية العربية المتحدة ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يضاف إلى المادة الثانية من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه ققرة أخيرة
بالنص الآتي :

« أما بالنسبة للمستحقين الذين يتخذ عليهم الحضور بأعضائهم إلى وزارة الأوقاف لأسباب صحية
من كبار سن أو مرض ، فيمدد أجل المشار إليه بالفقرة الأولى إلى ثمانية عشر شهراً من تاريخ العمل
بهذا القانون . ويجوز لهم أن يشتروا أعذارهم وشخصياتهم في مقر سفارة الجمهورية العربية المتحدة
المتخصصة أمام من يندبه وزير الأوقاف لهذا الغرض . وفي هذه الحالة يجوز الوكالة أو الإنبابة من المستحقين
أو ورثتهم في إثبات صفاتهم وحقوقهم أمام لجنة إثبات الصفات بالوزارة » .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحمل به في الإقليم المصري ولوزيرى الأوقاف
والخارجية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٩ (٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٩) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٨٤ الصادر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٩ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٩^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨
بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — في تطبيق أحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه ، يكون اعتبار الشخص متحملاً لجنسية الجمهورية العربية المتحدة ، وكذلك منح هذه الجنسية والحرمان من الدخول فيها وسحبها وإسقاطها وزوالها عن كسبها بطريق التبعية وردها والإذن بالتجنس بجنسية أجنبية ، بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٢ — ينشئ هذا القانون في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٩ (٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٩) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٨٧ الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٩ .

قرارات وزارية

وزارة الداخلية :

قرار^(١)

بفصل بعض البلاد عن بعض المراكز وإلحاقها بمراكز أخرى بمديرية النيا

وزير الداخلية

بناء على طلب مديرية النيا ؟

وبعد موافقة وزارة الحزامة ، ومجلس المديرية ؟

قرر :

مادة ١ :

- (أ) تفصل قرية بلة للستجة عن مركز مطاي وتلحق بمركز بني مزار .
- (ب) تفصل قريتا هيبا ومهدية عن مركز ممالوط وتلحقا بمركز النيا .
- (ج) تفصل قري « أتليم وساقية موسى » ومنشأة كامل وتزلة حوز « عن مركز ملوى وتلحق بمركز أبو قرقاس .

مادة ٣ — على مدير النيا تنفيذ هذا القرار .

تحريراً في ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٣٧٩ (٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٩) .

وزارة الاقتصاد :

قرار رقم ٨٦٦ لسنة ١٩٥٩^(٢)

بتعديل المادة ١٣ من اللائحة الداخلية لبورصات العقود

وزير الاقتصاد بالإقليم للصري

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ١٦٠٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن الأعياد والواسم التي تعطى فيها وزارات ومصالح الحكومة في إقليم الجمهورية ؟
وعلى القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٥ باللائحة العامة لبورصات العقود ؟
وعلى القرار الوزاري رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٥ باللائحة الداخلية لبورصات العقود ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٩ الصادر في ١٢ يوليو سنة ١٩٥٩ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٥ الصادر في ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٩ .

قرر :

- مادة ١ — يستبدل بنص المادة ١٣ من القرار الوزاري رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٥ باللائحة الداخلية لبورصات العقود للشار إليه النص الآتي :
- « مادة ١٣ — أيام العطلات الرسمية هي :
- أيام الجمع والأحد .
 - عيد رأس السنة لليلادية .
 - عيد الميلاد عند الأقباط .
 - العيد القومي (٢٢ فبراير) .
 - وقفة عيد الفطر واليومان الأول والثاني من العيد .
 - عيد الفصح عند الكاثوليك .
 - عيد الفصح عند الأرثوذكس .
 - شم النسيم .
 - وقفة عيد الأنهي واليومان الأول والثاني من العيد .
 - عيد رأس السنة المجرية .
 - عيد الثورة (٢٣ يوليو) .
 - لولاء النبوي الشريف .
 - عيد الميلاد .

وللجنة عدا ذلك أن تقرر تعطيل العمل في الأيام الأخرى التي ترى ضرورة إقفال السوق فيها

مناسبة عامة أو لظروف استثنائية .

ويعلن عن تعطيل الأعمال بإعلان في لوحة البورصة » .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويسمى به من تاريخ نشره .

تمهراً في ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣٧٩ (٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٩) .

وزارة الخزانة :

قرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٩^(١)

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣ بعدم خضوع بعض الطلبات والمرائن

لرسم المصنة على اتساع الورق

وزير الخزانة بإقليم مصر

بعد الاطلاع على البند (أ) من المادة ٢ من الجدول رقم ١ الملحق بقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١

بقرار رسم دفعة والقوانين للمدة ٤ ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٩ الصادر في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣ بدم خضوع بعض الطلبات والعرائض لرسم السمة على اتساع الورق، والقرارات للمدة ٤؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة؛

قرر:

مادة ١ — يضاف إلى المادة ١ من القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣ للشار إليه البند الآتي:
« (٢٨) الطلبات التي تقدم بها أسرة السجونيين أثناء سجنهم أو المسجونين أنفسهم بعد الإفراج عنهم لمساعدتهم أو توجيههم ».

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويحل به من تاريخ نشره.
تحريراً في ١٣ ربيع الأول سنة ١٣٧٩ (٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩).

وزارة العدل:

قرار^(١)

بإضافة حكم إلى القرار الصادر من وزير العدل بشأن من قبل عن الهيئات
للمرافعة أمام المحاكم

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن المحاماة أمام المحاكم؛
وعلى القرار الصادر من وزير العدل بتاريخ ٢١ من مايو سنة ١٩٥٧ بشأن من قبل عن
الهيئات للمرافعة أمام المحاكم؛
وبعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين؛
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة؛

قرر:

مادة ١ — يضاف إلى الهيئات النصوص عليها في القرار الصادر من وزير العدل بتاريخ ٢١ من
مايو سنة ١٩٥٧ المشار إليه الشركة المصرية لتكرير البترول وتجارته.
مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويحل به من تاريخ نشره.
تحريراً في ٢٦ صفر سنة ١٣٧٩ (٣١ أغسطس سنة ١٩٥٩).

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٩ الصادر في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٩.

وزارة الأشغال العمومية :

قرار رقم ٩٦٧٧ لسنة ١٩٥٩^(١)

بالأملة التنفيذية لقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الصارف الحقلية

وزير الأشغال للأقليم المسمى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٦ وللعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن الصارف الحقلية ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يعد تفتيش الرى أو تفتيش الشروعات خرائط بمقياس ١/٢٥٠٠ من ثلاث صور يبين عليها تخطيط الصرف أو الصارف الحقلية مكشوفة أو منطقة وتحدد عليها أراضى وحدة الصرف التى يقرر صرفها على مصرف حقل مكشوف أو منطى أو سلسلة من الصارف المذكورة بجمعها مصب واحد على الصرف المسمى .

مادة ٢ — يعتمد وزير الأشغال أو من ينيه الخرائط للشار إليها فى المادة ١ وترسل إلى مصلحة الساحة بكتاب يوضح به التاريخ المحدد لتنفيذ الشروع ومقدار الاعتداد المخصص له وسداد قيمة الاعتداد المالى المخصص لتعويضات نزع الملكية لحساب مصلحة الساحة أو قبول الخصم به على تفتيش الرى المختص وذلك قبل ميعاد بدء التنفيذ بوقت مناسب .

مادة ٣ — تشرع مصلحة الساحة فى إجراءات نزع الملكية حسب الأورنيك المتمد للصارف الحقلية المكشوفة والسير فى باقى إجراءات نزع الملكية بالتطبيق للقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ فى شأن نزع ملكية الأراضى للنفعة العامة أو التحسين مع مراعاة أحكام المادة ٨ .

مادة ٤ — تخطر تفتيش الرى أو للشروعات المختصة تفتيش مصلحة الساحة بتاريخ تشغيل الصارف الحقلية المكشوفة تقوم الأخيرة بإعداد الاستارة ١٣٤ مساحة متضمنة مقدار المساحة المزروعة ملكيتها وأسماء ملاكها ، وترسلها إلى القسم المالى بالمديرية أو المحافظة لرفع الضريبة عنها وفقاً لأحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأيطان .

مادة ٥ — تولى تفتيش الرى أو للشروعات حصر المساحات المشغولة بالزراعة التى تلف بسبب تنفيذ الصرف المنطى وعمل عناصر التوضيح عنها والتوقيع عليها من ذوى الشأن والعمدة أو الشيخ ثم إرسالها لتفتيش الساحة المختص لتقدير التعويض وصرفه للمستحقين من الاعتداد المسدد عن الشروع .

(١) نشر بالرائع المصرية العدد ٩٤ الصادر فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٩ .

أما ما قد يوجد من منشآت وسواق أو حدائق في مواقع للمصارف المتطاة فتقوم مصلحة المساحة بحصرها وتحديد أوصافها وتقدير تعويضها بمجرد ورود إخطار من تفتيش الرى أو المشروعات المختصة إلى تفتيش المساحة .

مادة ٦ — تحدد نفقات الإنشاء على الوجه الآتى :

(أ) قيمة حفر المصارف الحقلية المكشوفة وقيمة ما يلزم لها من أعمال صناعية من مواسير وبدالات وغيرها أو قيمة حفر وردم مواقع المصارف الحقلية المتطاة وقيمة ثمن الواشير وتكاليفها والتجيش عليها وقيمة ما يلزم لها من أعمال صناعية من مباني وبدالات وغيرها وبمحدد تفتيش الرى أو المشروعات قيمة هذه النفقات ويست بها إلى إدارة نزاع الملكية بمصلحة المساحة .

(ب) قيمة ما أُلقي في إجراءات التحديد والاستيلاء وتجهيز الحرائط والتأكد وتموض الأراضى المزروعة ملكيتها والزراعة والباني والأشجار والآلات والمواقي وأية تعويضات أخرى .

وتخصص مصلحة المساحة بتحديد قيمة هذه النفقات .

(ج) مقدار ١٠٪ (عشرة فى المائة) من مجموع قيمة النفقات المشار إليها في البندين السابقين مقابل المصاريف الإدارية من مرتبات وأجور ومصاريف انتقال وبدل سفر الموظفين والمال في مختلف الصالح للنوط بها العمل في تنفيذ القانون .

مادة ٧ — تعيين مصلحة المساحة أسماء واضعى اليد ومساحة وضع يد كل منهم وأسماء أصحاب التكاليف وأرقام المكلفة عن الأراضى الداخلة في وحدة الصرف .

ثم تعد كشفاً بتوزيع النفقات المشار إليها بالمادة السابقة على جميع الملاك المذكورين كل بنسبة ما يملكه وتبين بها مقدار تعويضات نزاع الملكية وتعويضات الزراعة وغيرها لكل مالك وبقدر الباقي من النفقات المطلوب تحصيلها .

مادة ٨ — تقوم مصلحة المساحة بصرف التعويضات المستحقة أو تجري المقاصة بين التعويض المستحق لكل ذى شأن وبين نصيبه في النفقات وفقاً لنص المادة (٥) من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

وتراعى الإشارة في استمارات نقل الملكية إلى تاريخ بدء رفع الضريبة وإلى سابقة إخطار المديرية أو المحافظة المختصة بالاستشارة رقم ١٣٤ « مساحة » حتى لا يتكرر رفع الضريبة .

مادة ٩ — تعد مصلحة المساحة كشفاً من صورتين بالمبالغ المطلوب تحصيلها فعلاً وموضاً بها أسماء الملاك وأصحاب التكاليف وأرقامها والمسطحات وتاريخ بدء تحصيل النفقات واسم تفتيش الرى أو المشروعات الواقع بدائره المشروع وترسلها إلى وزارة الأفضال لتتولى إصدار قرار من وزير الخزانة أو بمن يفيه بتحصيل هذه المبالغ في المواعيد المقررة لتحصيل ضريبة الأطنان كما ترسل صورة أخرى لتفتيش الرى أو المشروعات المختصة .

مادة ١٠ — تؤدى المبالغ التي يصدر قرار وزير الخزانة باعتبار تحصيلها دفعة واحدة إذا أراد المالك ذلك أو على عشرين قسطاً سنوياً متساوياً تبدأ من أول السنة التالية للتنفيذ .

مادة ١١ — يكلف المضمون بالمصارف الحقلية المكشوفة التي تحتاج إلى تطوير أو صيانة بتطهيرها أو صيانتها على نفقتهم في مدة خمسة عشر يوماً من التاريخ الذي يحدده مقتضى الرأى المختص بكتاب موصى عليه وبراعى الإعلان عن هذا التكليف بتطبيق نسخة منه على دار العملة أو نقطة الشرطة ، فإذا لم يتم التطهير أو الصيانة في المدة المحددة فيقوم بتنفيذ الرأى بذلك على حساب المتضمن وتوزع عليهم النفقات بنسبة مساحة ما يملكه كل منهم في زمام وحدة الصرف مسترشداً في ذلك بالكشوف السابق إعدادها بمعرفة مصلحة المساحة .

أما المصارف الحقلية أنظطة التي تحتاج إلى صيانة أو إصلاح أو تسليم فيقوم بتنفيذ الرأى المختص بذلك على حساب المتضمن بها وتوزع عليهم النفقات وفقاً لما جاء في الفقرة السابقة .
وفي الحالتين يخطر التنقيش القسم المالى بالدائرة أو المحافظة المختصة لتحصيل النفقات بالطريق الإدارى .

مادة ١٢ — إذا اشتملت وحدة الصرف على أراض مملوكة للحكومة فتخطر مصلحة المساحة بتنقيش الرأى أو المشروعات المختص بقيمة ما يخص هذه الأراضى في النفقات يقوم من جانبه بمطالبة المصلحة التي تشرف على هذه الأراضى بتسوية نصيبها في النفقات النونه عنها بالمادتين ٩ ، ١١ لحسابه .

مادة ١٣ — تقوم مصلحة الأموال المقررة بإخطار تفتيش الرأى أو المشروعات المختصة أولاً بأول بما يتم تحصيله من النفقات .

مادة ١٤ — تسرى أحكام هذه اللائحة على جميع المصارف الحقلية بنوعها والوزاريق التي أنشأتها وزارة الأشغال بإقليم مصر من ١٤ مارس سنة ١٩٤٩ وتحدد قيمة النفقات الخاصة بها وتوزع فور صدور هذه اللائحة .

مادة ١٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويجعل به من تاريخ نشره ٩

تحريراً في ٦ جمادى الأولى سنة ١٣٧٩ (٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩) .

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل :

قرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٩^(١)

بتعديل أحكام القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن تحديد طريقة ترشيح
تمثل أصحاب الأعمال والعمل في مجلس إدارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي

بعد الاطلاع على المادة ٤ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالهانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٤٣ الصادر في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن تحديد طريقة ترشيح مثل أصحاب الأعمال والمال في مجلس إدارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية ،
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تضاف إلى القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٥٩ للشار إليه مادة جديدة برقم ٢ مكرراً
نصها الآتي :

« مادة ٢ مكرراً — إذا زالت صفة مثل أصحاب الأعمال كعضو منضم إلى اتحاد الصناعات أو اتحاد عام الغرف التجارية أو زالت صفة مثل المال كعضو مجلس إدارة نقابة عامة ، سقطت عضويته في مجلس إدارة المؤسسة ويرشح بدله بذات الطريقة ويكون تعيينه للمدة الباقية من مدة سلته » .

مادة ٢ — تضاف فقرة جديدة إلى المادة الثالثة من القرار المذكور نصها الآتي :

« واستثناء من حكم المادة الثانية من هذا القرار يكون لمجلس إدارة اتحاد نقابات عمال الإقليم الجنوبي حق الاختيار من أعضاء مجالس إدارات النقابات الصناعية والتجارية للوجود حالياً وذلك بصفة مؤقتة إلى أن يتم تكوين النقابات العامة على أن تسقط عضوية من لا ينتخب منهم عضواً بمجلس إدارة نقابة عامة » .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويحمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ١٥ ربيع الآخر سنة ١٣٧٩ (٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٩)

قرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٩^(١)

بإضافة فقرة جديدة إلى المادة الأولى من القرار رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن
قواعد وشروط إعداد السجلات للتصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي

بعد الاطلاع على المادة ٤٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ،

وعلى القرار رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد وشروط إعداد السجلات للتصوص عليها في
قانون التأمينات ؛

قرر :

مادة ١ — تضاف فقرة أخيرة إلى المادة الأولى من القرار رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ للشار إليه

نصها كالآتي :

« ويجوز بالنسبة إلى أصحاب الأعمال الذين يستعملون خمسين عاملاً فأكثر أن يقوم مقام
الأنموذج رقم (١ - ب) ما يكون لديهم من نظم خاصة بصرف الأجور بعد موافقة الإدارة العامة

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٤٣ الصادر في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩ .

لعمل أو فروعها بالإقليم للصرى ومديرية العمل أو فروعها بالإقليم السورى عليها وبشرط أن يتضمن النظام على الأقل جميع البيانات الواردة فى الأعنودج للشار إليه .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويحمل به من تاريخ نشره .
تحريراً فى ١٥ ربيع الآخر سنة ١٣٧٩ (١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٩) .

قرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٩^(١)

بسرطان قانون التأمينات الاجتماعية على بعض المؤسسات

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزى

بعد الاطلاع على المادة ٧ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية ، وعلى المادتين ٥٥ و ٥٦ من القانون التأمينات الاجتماعية ،
وعلى القرار رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تحديد الجهات والمؤسسات التى يطبق عليها قانون التأمينات الاجتماعية ،

قرر :

مادة ١ — تسرى أحكام قانون التأمينات الاجتماعية فى الاقليم الشمالى على المؤسسات النامدة وكذلك على المؤسسات الآتية :

- (١) مؤسسة كهرباء دمشق .
 - (٢) مؤسسة كهرباء حمص وحماه .
 - (٣) مؤسسة كهرباء دير الزور .
 - (٤) مؤسسة كهرباء القامشلى .
 - (٥) مؤسسة كهرباء وحافلات حلب .
 - (٦) مؤسسة التبغ والنيابك .
 - (٧) مؤسسة سلك حديد الدولة .
- وذلك فى المواعيد وبالشروط المقررة فى المادة ٣ من القرار رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ للشار إليه .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويحمل به من تاريخ نشره .
تحريراً فى ١٨ ربيع الآخر سنة ١٣٧٩ (٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٩) .

قرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٩^(١)

في شأن تطبيق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي

بعد الاطلاع على المادة ٧ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ؛
وعلى المادتين ٥٥ و ٦٥ من قانون التأمينات المشار إليه ؛

وعلى القرار رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تحديد الجهات والمؤسسات التي يطبق عليها قانون
التأمينات الاجتماعية .

وعلى القرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٩ بمريلان قانون التأمينات الاجتماعية على بعض المؤسسات
بالإقليم التالي ؛

قرر :

مادة ١ — تمتد المهلة المحددة في المادة الثانية من القرار رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ بالنسبة إلى المصالح
والوحدات الادارية والمؤسسات العامة بالإقليم المصري لمدة شهرين من تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويجعل به اعتباراً من أول نوفمبر سنة ١٩٥٩ .
تحريراً في ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٣٧٩ (٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٩) .

أوامر جمهورية

الجمهورية العربية المتحدة

أمر رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٩^(١)

بإضافة حكم جديد إلى الأمر رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨
بإحالة بعض الجرائم إلى محكمة أمن الدولة في الإقليم السوري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القرار بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ؛
وعلى القرار رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ باستمرار إعلان حالة الطوارئ في إقليم الجمهورية ؛
وعلى المرسوم رقم ٢٠٢٦ الصادر في الإقليم السوري بتاريخ ١٩٥٧/٧/٢٣ باستيفاء الأحكام
العرفية في منطق التنطرة والزوية .

وعلى الأمر رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨ بإحالة بعض الجرائم إلى محكمة أمن الدولة في الإقليم السوري .

قرر :

مادة ١ — يضاف إلى المادة الأولى من الأمر رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه بند جديد برقم
« خامسا » يكون نصه كالآتي :

« خامسا — الجرائم المنصوص عليها في المواد من ٣٤١ إلى ٣٥٦ من قانون العقوبات » .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر في الإقليم السوري من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريراً في ٢٨ صفر سنة ١٣٧٩ (٢ سبتمبر سنة ١٩٥٩) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٨٧ مكرر غير اعتيادي الصادر في ٢ سبتمبر سنة ١٩٥٩ .

الجمهورية العربية المتحدة

أمر رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩^(١)

بإضافة حكم جديد إلى الأمر رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨

بإحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القرار بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ؛

وعلى القرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء مصر؛

وعلى القرار رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ باستمرار إعلان حالة الطوارئ في إقليم الجمهورية؛

وعلى الأمر رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بإحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة؛

وعلى الأمر رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ بإضافة حكم جديد إلى الأمر رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه؛

قرر :

مادة ١ - يضاف إلى المادة الأولى من الأمر رقم ٤١ المشار إليه بند جديد برقم «ساجا» يكون نصه كالآتي :

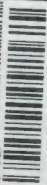
« ساجا - الجرائم النصوص عليها في البابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات » .

مادة ٢ - يعمل بهذا الأمر في الإقليم المصري من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نحر رآ في ٢٨ صفر سنة ١٣٧٩ (٢ سبتمبر سنة ١٩٥٩) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٨٧ مكرر غير اعتيادي الصادر في ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٩ .

Bibliotheca Alexandrina



0542584